راغب پاشا کتبخانه‌سی
عدد ١٢٥٩

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
عفي عنه

١٤٦٦

٢٥

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KITAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1193

RAĞIP P.
Ka. N.
1356

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمدا لمن شرح صدورنا لفهم اسرار العربية بافصح لسان • وامتن علينا بمزيد فضله فهو الرحمن
علم القران خلق الانسان علمه البيان • رفع رتبة اهل الفضايل ففازوا • ونصب لهم اعلام الاعزاز فجازوا
وجزم بعلوهم فامتازوا وانعقامهم ارفع مقام • ومكانهم اخفض مكان • واكمل صلاة واتم التسليم على نبينا
محمد الرسول الكريم • المبعوث بالكتاب العربي القويم • المنعوت فيه بانه على خلق عظيم • وعلى اله واصحابه
خير صحب واله • ما رفع فاعل وخفض مضاف ونصب مفعول وحال اما بعد فيقول راجي عفو الله
الصمد احمد بن محمد بن علي بن احمد الشهير بابن الملا • لا زال بالاعمال الصالحة محلى • لا يخفى على ذوي
البصاير والفهوم • الراغبين في تحصيل الفضايل واقتناء العلوم • ان النحو العلم الذي خبر فضله مشهور
لا ينكر • ومنشور محاسنه على طي صحايف الزمان يقرا وينشر • كيف لا وهو اساس الفنون الادبيه
واي سهم لسهم ليس من فرسان العربيه • وبه يهتدي الى فهم معاني الكتاب • وبنبراسه يستضاء في
استنباط اسرار الخطاب • ويستقيم الوصول الى المراد من احاديث الرسول • وقد اكثر العلماء فيه التصانيف
وعظم لهم على دقيق تفننا تهم فيه الثناء الشريف • بيد ان مغني اللبيب منها واسطة عقدها النضيد •
وغرة جبهة حسانها في الطالع السعيد • فاق ما كان منه نثرا وراق ما كان نظما • وعلا قدحه
المعلى وطابق في شانه الاسم المسمى • قد احتوى من الفن على دقيق مسايله • وجليل قواعده وانتظمت
في سلك مفرداته جمل فرايده • ومفصل فوايده • فاق الكتب بحسن ترتيبه وتبويبه • المحتوي على
لب الفوايد • ولباب الفرايد • وتفرد بلطافة اسلوبه في ايراد الايات والشواهد • وكنت ممن
شغف بمسايله فهما وتفهيما • واعتنى بربط شوارده • وحل شواهده • لمن رام تعليما لم ازل نايلا
من فهم مسايله الكافية الشافيه • ارتشاف الضرب حايزا من ايضاح مشكلاته بتسهيله تمام نهاية
الارب • احد عبارا انتا اشهى من القطر • وانضر من الشذر المنظم على النحر • واتفكه من حدايق ما فيه من
رقايق الفوايد • واتنزه في رياض ما اشتمل عليه من رايق رقايق الشواهد • وربما اختلج ببالي وهو
من الغموم بال • وقدح في فكري الفاتر وهو من الهموم غير خال • ان اضع عليه شرحا واشيد لخرايد
نكاته من مسالك البيان صرحا • ثم اقول وما ذا عسى ان تقول • وقد سبقك الى اقتضاض ابكاره الايمة
الفحول • فهذا شرح العلامة الدماميني وتعليقه لا يلحق لهما غبار • وحاشية الفاضل السمني
في باب النقد صحيحة العيار • وقد تلاهما شيخنا المحقق الرضي بن الحنبلي فكتب عليه قطعة الى اخر
حرف الالف برهانه كالماجلي • وطالما تعقب الاول المصنف وما احجم • وانتدب الثاني للجواب بما
هو غير مسلم تارة ومسلم • الى غير ذلك من تعاليق الفضلا • وحواشي السادة النبلا • كشرح شواهده
لفريد عصره • وحافظ وقته • ووحيد مصره الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وامد عليه وعلينا
من عالي الجنان ظلالا • وصرت اقدم رجلا واخر اخرى • واقول ان لم تساهم ذكرا فلن يعدم دونهم

اجرا

اجرا ثم استعنت الله تعالى في وضع عليه لا يفوته شي من زبد فوايد هذه الشروح ولا يند عنه
الا ما لا مساس له بما نحن بصدده • وباب الزيادة من فيض جوده مفتوح • يشتمل على بدايع تحقيقات
تعرض عليك • ولطايف تزف رافلة اليك • ونتايج افكار بحسن انشا الله لديك • وجلي معان في حلي بيان
تقف بين يديك • لتتفكه من افانين اللطايف • وتتنزه في بساتين المعارف • وتغترف من بحر سهل المورد
عذب المشرب صافيه • وتعترف بان عمدة من نحا النحو وخاض فيه من قواعده الى خوافيه • وقلت
قد جاء شرحا كاملا متكفلا بمقاصده • كم فيه بحث نظمت بالفيض زبد فوايده • نصب الشرك لطالب
في النحو فيض شوارده • فاظفر بطيب وصاله • واغنم ورود موارده • لم لا يكون كذلك وقد سلكت فيه اجمل
المسالك • واوضحت منه على التيسير ما عسر هنالك • ووشحته بما افاده السلف الكرام من العذ الكثير بما استطر
الى فوايد تناسب المقام • واوردت في الكلام على بيت الشاهد من قصيدة ما قضى له بالانسجام تتميما للفايدة
وتتميما للصلة بالعايدة • مصرحا حيث وقفت باسم الشاعر ذاكرا ان اقتضت الحال بعض ما له من الماثر
كل ذلك حسب ما امكن • ووفق الحق تعالى له ومكن • كما سيرد عليك مفصلا • لا مختصرا ولا مطولا فدونك
ايها الطالب لهذا الشرح السالم ان شاء الله تعالى من شوايب القدح الموسوم بمنتهى امل الاريب
من الكلام على مغني اللبيب ثم ان الرجاء من كرم مطالع هذا الكتاب للمستنير باقمار مطالعه من غير
حجاب ان يقبل عثرته • ويغفر زلته • ويستر الخطا • ويمن باسدال الغطا على ما كان سهوا او غلطا وان
لا ينظر اليه بعين الحسد فيزيف جيده • ولا يقابله بوجه الانتقاد فيبل منه غليل الحسد بل ينظر
اليه بعين الانصاف ايرادا وردا • ويمنحه من عذب القبول ما يغرس له في القلوب ودا • ومن الله تعالى
وهو البر الجواد اسيله التوفيق الى سلوك نهج السداد • وان يجعله خالصا لوجهه الكريم • ونافعا لي
يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم • وقد ان الشروع فيما نحن بصدده طالبين من
الله سبحانه افاضة مدده • قال المصنف رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد
حمدا لله على افضاله ابتدا المصنف تاليفه بالبسملة لحديث كل امر ذي بال لا يبدا ببسم الله الرحمن الرحيم
اقطع وثنى بما يشعر بالبداة بالحمد ايضا اتباعا لما ورد في الاخبار واقتفاء لطريقة الاخيار ولا تعارض
بين الابتدايين اما لان الابتداء نوعان حقيقي وهو البسملة واضافي وهو الحمد وخص الاول بالحقيقي
لاستحقاق اسمه تعالى التقديم استحقاق الذات له او هو محمول على العرفي الممتد والجار والمجرور متعلق بمقدر
هو من الاكوان العامة ان قدرت جملة البسملة اسمية حذف مبتداها اي ابتدائي او من الخاصه وهو ابتدى ان
قدرت فعليه ولا يرد على الاول لزوم اعمال المصدر محذوفا لجواب عنه بان عمله بما فيه رايحة الفعل الا انه
بتاويل ان والفعل او بان الماول بالشي لا يلزم ان يعطى حكمه من كل وجه لما يظهر بالتامل والمختار ان
التقدير باسم الله اولف فان الاولى ان كل فاعل يضمر ما يجعل التسمية مبدا له وتقديم المعمول هنا اوقع
لانه اهم وادل على الاختصاص وادخل في التعظيم واوفق للوجود والبا على الوجه الاول والثالث
المختار للمصاحبة على سبيل التبرك والظرف مستقر وعلى الثاني صلة ابتدي اولها والظرف لغو وقد
يجعل للاستعانة من حيث ان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا ما لم يكن مبدوا باسمه تعالى للدليل السابق
والاسم من الاسماء الناقصة واشتقاقه من السمو بمعنى العلو لا معتل الفا من الوسم بمعنى العلامة وليس
مبنيا على المختار والله علم على الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات والاصح انه مشتق من اله
بالبنا للمفعول اي عبد واصله الفعال بمعنى مفعول ومن ثم كان حذف الهمزة وكان لا يرد ان لفظ الله
في الظاهر الذي لا يعدل عنه لغير دليل غير مهموز الفا والاله مهموزها وانه خاص بربنا تعالى وذلك عام
لوجود الدليل وهو وروده بمعنى عبد في الكلام واستعمال اله في المعبود ولان الاشتقاق انما يستدعي المناسبة

في المعنى وهي هنا حاصلة قطعا هذا وقد قيل على ان الاصل الاله ان احد الامرين لازم وهو اما مخالفة
قياس تخفيف الهمزة او مخالفة قياس وجوب الادغام لان همزة الاله ان حذفت بالحركة او بعد حذفها لزم الاول
وان حذفت بعد نقلها الى اللام لزم الثاني لا لان الادغام فيما اذا تحرك المثلان غير واجب كما قيل بل لانه
ممتنع بناء على ان المحذوف لعلة بمثابة الثابت فلا يتحقق اجتماع المثلين واجيب بالتزام مخالفة
القياس هنا تحصيلا للتطابق بين الاسم والمسمى حيث كان تعالى خارجا عن دايرة القياس وطرف العقل
ليس كمثله شي والرحمن الرحيم صفة مبالغة لمفيض جلايل النعم ولمفيض دقايقها من الرحمة بمعنى التفضل
او ارادته لا رقة القلب لان صفاته تعالى من نحو ذلك انما توجد باعتبار غاياتها والحمد هو الثنا على الجميل
الاختياري على وجه التعظيم فبقيد كون الجميل اختياريا كان اخص من المدح اذ يقال مدحت اللولوة على
صفايها لا حمدتها خلافا لمن قال هما اخوان ومن عرف الحمد بانه النعت بالجميل على الجميل اختياريا كان او
مبدا له على وجه يشعر بتوجيهه الى المنعوت زاعما انه بهذه الحيثية امتاز عن المدح لخلوه عنها ثم قال
يرشدك الى ذلك متى ترى بينهما من الاختلاف في كيفية التعلق بالمفعول في قولك حمدته ومدحته فان
تعلق الثاني بمفعوله على منهاج تعلق عامة الافعال بمفعولاتها واما الاول فتعلقه به مبني على معنى الانهاء
كما في قولك كلمته ومعرب عما يفيده لام التبليغ في قولك قلت له الى اخر ما قال فقد زاد في تعريف الحمد
اللغوي قيدا لم يسبق اليه على ان دعواه الاختلاف في كيفية تعلق كل من حمدته ومدحته بمفعوله ممنوعة
بل هما في التعلق بالمفعول على نمط واحد واما ان تعلق كلمته بمفعوله مبني على وجه الانهاء ومعرب عما
تفيده لام التبليغ فذاك لخصوص المادة لا لعموم التعلق فقياس حمدته عليه قياس مع الفارق فتدبر
والافضال الاحسان وعلى صلة الحمد للاستعلاء ولا اشكال بان الحمد نعمة والافضال نعمة شاملة له
ولغيره فيستعلي الشي على نفسه لان النعمة تستعمل في المنعم به ومنه ان الحمد نعمة وفي الانعام ومنه ان الافضال
هو النعمة فلا يستعلي الشي على نفسه بل على غيره او بمعنى اللام اي لاجل افضاله كما في ولتكبروا الله على ما هداكم
ولا يفوت بذلك ذكر المحمود عليه الا بلفظ كونه محمودا عليه وفي هذا اشارة الى فرد من افراد المحمود عليه
اعني الافضال وتخصيصه بالذكر لانه مبدا النعمة تاليف هذا الكتاب ولا يتوهم اختصاص الحمد به
لحصول التعميم من تعليقه بالذات الجامع لجميع الصفات **والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله**
انما جمع بين الصلاة والسلام لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومن ثم كره افراد
احدهما عن الاخر كما صرح به النواوي قال ابن حجر وهو محمول على من جعله ديدنا والا فقد وقع الافراد
في كلام جماعة من ايمة الهدى ومنهم النووي نفسه والسيد فيعل من ساد قومه اي فاقهم وشرف عليهم
ولا يختص بالله تعالى لما روي انهم قالوا له صلى الله عليه وسلم يا سيدنا فقال انما السيد الله وفي الكتاب
العزيز والفيا سيدها وسيدا وحصورا وفي الحديث انا سيد ولد ادم ان ابني هذا سيد قوموا الى
٢ سيدكم وعن مالك انه لا يطلق عليه تعالى والصحيح اطلاقه عليه تعالى بمعنى يليق به كالرب والمالك ومحمد
من الاعلام المنقولة من الصفات وقد سمي به في الجاهلية جماعة رجاء ان يكونوا اياه لما كان يتحدث به
من انه يكون في اخر الزمان نبي اسمه محمد وال الرجل خاصته الذين يؤول امرهم اليه من قرابة او صحبة او
دين فال محمد صلى الله عليه وسلم خاصته كذلك او اتقياء المؤمنين وهذا الاولى هنا لعدم ذكر الصحابة رضي الله
عنهم او بنو هاشم وبنو المطلب اعني من حرمت عليهم الزكاة عند الشافعي او بنو هاشم فقط عند ابي حنيفة
او عترته ورهطه الادنون فدخل بعض الصحابة وقيل اولاد فاطمة وقيل جميع امته واصل ال اول من ال
يرجع لانهم يؤولون الى نبيهم او لانه يؤول اليهم او اهل وان خالفه في المعنى وقول الشارح واول في
تصغيره دليل ان الفه عن واو واما اهيل فتصغير اهل ولا داعي الى جعله تصغير ال لتكون الفه بدلا همزة

مبدلة

مبدلة من ها بل ولا دليل على تخالف لما يفهم من القاموس من ان كلا منهما تصغير ال الا ان صاحبه من الجازمين
بان اصله اهل ابدلت الها همزة وتوالت همزتان فابدلت الثانية الفا ولا يستعمل الا فيمن له شرف
غالبا من المذكور لا يقال ال الاسكاف كما يقال اهله ولا ال مكة ولا ال فاطمة واضافته الى المضمر صحيحة
كقوله • وانصر على ال الصليب • وعابديه اليوم الك • واعادة الخافض معه اما للاهتمام بالصلاة والسلام
عليهم او لمخالفة شعار الشيعة المحرمة للفصل به بين المتعاطفين ههنا **فان اولى ما اقترحت القرايح**
اولى احرى او ادنى والاقتراح السوال من غير روية وتمهل وفي القاموس الاقتراح ارتجال الكلام واستنباط ط
الشي من غير سماع انتهى يقال اقترحت الشي ابتدعته اي ابدعته لا على مثال ومنه قول المص والقرايح جمع
قريحة وهي اول ما يستنبط من البير استعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة ثم اطلقت على الطبيعة
نفسها وقد تطلق على نفس الاستنباط ومنه لفلان قريحة جيدة حكاه في الصحاح **واعلى ما تجنح الى**
تحصيله الجوانح تجنح قال الشارح لما في تعليقه وتبعه المحشي هو بفتح النون كالماضي تميل يقال جنح
اليه وله مال وصنيع صاحب القاموس يقتضي انه مكسور العين في المضارع ومضمومها كما في التعليق
نقلا عن ضبط نسخة معتمدة من الصحاح من قولهم جنحت السفينة اذا مالت باحد جانبيها اللذين هما
كالجناحين والجوانح الضلوع تحت الترايب مما يلي الصدر واحدها جانحة اطلقت على القلوب مجازا مرسلا
للمجاورة لا كناية وان اجازها في التعليق لعدم صحة ارادة المعنى الحقيقي هنا وفي قوله تقترحه
القرايح وتجنح اليه الجوانح جناس اشتقاقي وفي اولى واعلى جناس لاحق **ما يتيسر به فهم كتاب الله**
المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل المنزل اسم مفعول من الانزال ليناسب المرسل وزنا او
من التنزيل وقد فرق بينهما باعتبار التدريج في مفهوم ثانيهما دون الاول وعليهما فهو صفة كتاب
الله والمرسل فهو صفة نبيه اي المبعوث لا حديثه وان كان منه ما يسمى مرسلا وهو عند الاصوليين
ما ارسله غير الصحابي فلم يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم وعند المحدثين ما يسقط
من اخر سنده من بعد التابعي فقط وكتاب الله هو القران المجيد اعني اللفظ المنزل على نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم المعجز بسورة منه المتعبد بتلاوته وعلى هذا فوصفه بالمنزل للتاكيد والحديث ما اضيف
الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول له او فعل او تقرير او صفة حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام
ولما كان الكلام اللساني دليلا على الكلام النفساني ومن البين ان المدلول الذي هو المقصود انما يحصل
من الدليل بعد صحته وكان هذا الفن متكفلا ببيان صحته على ما نبين تعين تحصيل صحته به سيما اذا كان
كلام رب العالمين او حديث سيد المرسلين فمن ثم تيسر به فهم الكتاب القديم واتضح معنى حديث النبي
الكريم عليه افضل الصلاة واتم التسليم **فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل**
المصالح الدينية والدنيوية القربة وهي هنا بمعنى ما يتوسل به اي يتقرب ويتوصل الى الشي والذريعة
بالذال المعجمة كالوسيلة وزنا ومعنى والسعادة خلاف الشقاوة والابدية الدايمة وهي ما منح الله تعالى
اولياءه من النعيم المقيم الذي لا غاية له ولاتحاد الكتاب والحديث في انهما وحي وفي الدلالة على طرق الهداية
افرد المسند مع تثنية المسند اليه حيث قال فانهما الوسيلة والذريعة **واصل ذلك علم الاعراب**
ذلك اشارة الى ما يتيسر به الفهم ويتضح المعنى والاعراب لغة الابانة والافصاح ويتعدى بالباء
تارة وبعن اخرى وقولهم اعربت معدة الفصيل اي ازلت فسادها همزته للسلب من عربت معدة
فسدت وفي الاصطلاح ما يجلبه العامل في اخر الاسم وما يشبهه من اثر ظاهر او مقدر ويقابله البنا
ويقال فيه ايضا على علم النحو وهو كما قال البدر بن مالك علم باحكام مستنبطة من كلام العرب
متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك

عن الخطا في فهم معاني كلامهم وفي الحد وعليه وعلى ما في الشرح اللباب للمحقق السيد عبد الله علم
بالقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب ليعرف بها احوال اواخر الكلم ويقرب منه قوله
في شرح اللب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب وقول الشارح في شرح التسهيل
علم باصول يعرف بها احوال الالفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتاديتها لاصل المعنى وقول
التفتازاني في ارشاده معرفة احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب اي والبناء الا ان من لم يذكر البناء فقد
اقتصر على المقصود الاصلي ولذا قيل علم الاعراب دون علم البناء وهو بالتعريف الاول يتناول علم التصريف
كما لا يخفى فان ابن مالك ممن يرى التصريف جزءا من النحو كصاحب الكشاف نعم اورد عليه بعض من حشى على
ابن المص من اصحابنا انه شامل لعلم اللغة لانه باحث عن المفردات من حيث جواهرها وموادها ويقال
ايضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها والمراد بالاحكام النسب التامة وبالمركب
اللفظ مع غيره من اسم او فعل وحرف لا لمجموع اللفظين المركبين والالفاظ المركبة وتطبيقه على تلك
النسب التامة وبيان ان حكمه جزئي من جزئياتها هو هذا الاعراب ومنه قول المص الثالث اعراب الواضحات
وقولهم اعراب القران اي كلماته والمراد بالاعراب ههنا علم النحو واضافته العلم اليه بيانية كما شجر الاراك فان
قلت هب انك اقررت حد هذا العلم فما موضوعه وغايته قلت اما موضوعه فاللفظ الموضوع من
حيث يبحث عن احواله العارضة له في ذاته وبسبب التركيب من الاعراب والبناء والمركبات باعتبار هياتها التركيبية
وتاديتها لمعانيها الاصلية لا يقال المركبات لا تصح للموضوعية لتعددها لانهم جوزوا تعدد الموضوع
اذا اشترك في امر ذاتي او عرضي كالمقادير الثلاث لعلم الهندسة وبدن الانسان واجزائه والاغذية
والادوية لعلم الطب لاشتراك تلك في جنسها اعني مطلق المقدار واشتراك هذه في النسبة الى الصحة
التي هي غايته ثم لا يخفى ان التفسير الاول للموضوع على مذهب من يجعل التصريف من اجزاء النحو واما غايته فعصمة
اللسان عن الخطا في فهم معاني الكلام وتفهيمه الهادي الى صوب الصواب الهداية الارشاد والهدى
الرشاد تقول هداه الله الطريق وله واليه ارشده ولا خفا في ان فعلها يتعدى الى مفعولين اولهما بلا
واسطة وثانيهما بلا واسطة تارة وبها اخرى وقد اشتهر بينهم ان المتعدي بنفسه كما في قوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم معناه الايصال وما بحرف الجر كما في ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم وانك لتهدي الى صراط مستقيم
معناه الدلالة على ما يوصل وما نحن فيه من هذا القبيل لان التقدير الهادي محصله الى صوب الصواب ولا شك
ان علم الاعراب دال لا موصل نعم اذا ورد على اوصل وكيف استعملت الهداية فهي الدلالة بلطف ولا
تستعمل في غير الخير الا لنكتة كالتهكم في قوله تعالى فاهدوهم الى سواء الجحيم والصوب نزول المطر كما في الصحاح وقال
في القاموس مجي السماء بالمطر او المطر نفسه كما فسره به الشارح شيخنا واستانس له بما قال المص في شرح قصيدة
كعب ان الصوب في قوله من صوب سارية المطر قال وهو لا يكون منقولا من نزول المطر والصواب ضد
الخطا وكان المراد به الاستقامة من صاب السهم الغرض واعلم ان في قوله صوب الصواب على التقديرين
في معناه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية وفي تفسيرها ثلثة مذاهب احدها مذهب الجمهور
وصوبه سيد المحققين في شرح المفتاح وهو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يرمز اليه بذكر رديفه ولازمه
الدال عليه فاذا قيل اظفار المنية نشبت بفلان فقد استعير لفظ السبع للمشبه المستعار له اعني المنية
الا انه لم يصرح به كما في الاستعارة المصرحة نحو رايت اسدا في الحمام وانما اثبت له شي من لوازم المشبه به
المستعار منه وهو الاظفار ليكون كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية ثانيهما مذهب صاحب
المفتاح وهو ان يذكر لفظ المشبه ويراد به المشبه به ادعاء بقرينة نسبة شي من لوازم المشبه به
للمشبه فيراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع وذلك بقرينة اضافة التي هي من

خواص السبع اليها ثالثها مذهب صاحب التلخيص وهو ان تضمر التشبيه في النفس ولا تصرح بسوى
المشبه وتدل عليه باثبات امر هو من لوازم المشبه به له فالتشبيه المضمر استعارة بالكناية واما الا
ستعارة التخييلية فعلى مذهب الجمهور وصاحب التلخيص هي عبارة عن اثبات لازم المشبه به للمشبه مجازا
فلفظ الاظفار في المثال المذكور باق على حقيقة معناه وانما التجوز في اثباته للمنية واما السكاكي فقد
فسرها بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية وذلك انه لما شبه المنية بالسبع اخذ الوهم
في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها فاخترع لها مثل صورة الاظفار فردها الى التصريح به الا ان
المشبه ههنا صورة وهمية متخيلة اذا اتضح ذلك فنقول على التقدير الاول في قوله صوب الصواب
على المذهب الاول استعير المطر للصوب ولم يصرح بذكره بل اقتصر على لازمه اعني الصوب لينتقل
منه اليه وعلى الثاني ذكر الصواب واريد به المطر ادعاء واثبت له ما هو من لوازمه ليدل عليه وعلى
الثالث شبه الصواب بالمطر تشبيها مضمرا في النفس وذكر المشبه واثبت له ما هو من لوازم المشبه به
للدلالة على ذلك وعلى التقدير الثاني فيه على المذهب الاول استعير الجهام وهو السحاب الذي اراق مطره للصواب
ولم يصرح بذكره واثبت له ما هو من لوازمه اعني الصوب الذي هو المطر للدلالة عليه وعلى الثاني ذكر الصواب
واريد به الجهام ادعاء واثبت له ما هو من لوازمه لذلك وعلى الثالث شبه الصواب بالجهام في النفس
واثبت له ما هو من لوازمه اعني المطر قرينة عليه هذا وههنا احتمالان اخران احدهما ان صوب الصواب
من باب اضافة اسم المشبه به الى المشبه كلجين الماء فلا استعارة والثاني ان يكون الصوب بمعنى
الجهة مجازا مرسلا فلا تشبيه قال شيخنا ووجهه ان الصوب جاء بمعنى القصد ايضا فاطلق على
الجهة التي يقصد اليها باعتبار القصد اليها الحنبلي وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة
انشات بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك مكة هي البلد الحرام الامين مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنشاه ومتنباه واول مهبط وحي الله اليه على بيت الله العتيق والمسجد الحرام ولما هاجر الشرف بذلك
قال زادها الله شرفا ومن اشهر اسمائها بعد مكة بكة بالباء وبه نطق القران وام القرى والاشاق
في ذلك الى علم الاعراب منورا من ارجا قواعده كل حالك المنور على صيغة اسم الفاعل من التنوير وهو
الاضاءة او على صيغة اسم المفعول منه ايضا وعليهما فكل حالك اما منصوب او مرفوع والارجا
بالمد رجا بالقصر بمعنى الناحية قال شيخنا ويطلق ايضا على ناحية البير خاصة كما يطلق بالمد على الطمع قال
ابن دريد كم من حصير في رجاء بير لمنقطع الرجا فقصر الاول ومد الثاني وهو ظاهر في انه اورد بيت ابن دريد
شاهدا على ما ذكر من الاطلاقين فانه من ائمة هذا الشان فينزل قوله منزلة روايته لكنه ان تم في الممدود
فهو قاصر في المقصور لاستعماله مضافا الى لفظ بير وهي لا تحسن بدون اطلاق المضاف والقواعد واحدها
قاعدة وتطلق لغة على الاساس صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات او ما يقابل القيام مجازا وعرفا على
قضية مخصوصة او على حكمها فهو على الاول قضية كلية تنطبق على جزئياته لتعرف احكامها منه
فقد عم والحالك الشديد السواد من الحلكة بالضم فالسكون والحلك بفتحتين شدة السواد ولم يتعرض
صاحب القاموس لانه لا يستعمل الا تابعا كما قال بعضهم فيقال اسود حالك كما يقال حالك شبه ما في كتابه
من التحقيق بالنور في الاهتداء به الى المقصود وما فيه من المشكل بشدة سواد الظلمة من حيث ان صاحبها لا يهتدي
معها الى الطريق فلا يامن ضلاله عن المقصود والمراد ان كتابه اشتمل على ايضاح كل مشكل وفي اثبات الارجا للقواعد
اشعار بتشبيهها بالبيت ذي النواحي لاشتمالها على احكام جزئياتها اشتمال البيت على ما فيه فتتحقق
الاستعارتان المكنية والتخييلية ويكون ذكر التنوير ترشيحا لانه مما يلائم المشبه به ثم انني اصيب
وبغيره في منصرفي الى مصر الاصابة بالشي التفجيع كالمصابة وحقيقتها فقدان ما يكرم على الانسان والمنصرف

الانصراف ومصر المدينة المعروفة سميت به لتمصرها او لانه بناها المصر بن نوح وقد تصرف وتذكر ولما
من الله تعالى علي في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد المن الانعام ومن اسمائه المنان
اي المعطي ابتداء والمعاودة مفاعلة من العود وهو الرجوع كان كلا منهما رجع الى صاحبه وحرم الله مكة
والحرمان مكة والمدينة والمجاورة مصدر جاوره صار جاره وما عليه المص من ان مكة خير بلاد الله هو
مختار الجمهور فتكون افضل من المدينة وذهب مالك وجماعة الى ان المدينة افضل والكل متفقون
على ان البقعة التي ضمت اعضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اشرف البقاع شمرت عن ساعد الاجتهاد
ثانيا جواب لما والتشمير رفع الساتر قال الشارح وفي القاموس شمر وشمر وانشمر وتشمر امر جادا او
مختالا وتشمر للامر تهيا ثم قال والشمر تقليص الشيء كالتشمير انتهى والساعد قال الشارح العضد وفي
القاموس وساعداك ذراعاك والاجتهاد الجد في الامر وثانيا نصب اما على المفعول المطلق اي تشميرا ثانيا
او على الظرف اي وقتا ثانيا واضافة ساعد الى الاجتهاد مالادنى ملابسة اي عن ساعدي للاجتهاد
لا عن ساعد المجتهد كما قال الشارح او انه استعارة تخييلية وذلك بان يشبه الاجتهاد بانسان
شديد الاهتمام في عمل بيديه تشبيها مضمرا في النفس واثبات الساعد له تخييل وذكر التشمير ترشيح
والمراد انه اجتهد كل الاجتهاد في انشا كتاب كالكتاب الاول ومن ثم اثر ذكر ساعد اليد التي يكتب بها
دون ساق الرجل التي يمشي بها لعدم ملايمتها للمقام فان من اجتهد في عمل اليدان يشمر عن ساعدها
ومن اجتهد في عمل الرجل ان يشمر عن ساقها واستانفت العمل لا كسلا ولا متوانيا استانفت العمل
واستانفه ابتداه والكسل ككتف صفة مشبهة من الكسل بفتحتين التثاقل عن الامر والفتور
فيه تقول كسل كفرح فهو كسل وكسلان وهي كسلة وكسلانة وقوم كسالى مثلثة الكاف والمتواني
من التواني تفاعل من الونا وهو الضعف والفتور والكلال والاعيا وليس المتواني اسم فاعل من توانى
اظهر الونى وليس عنده لعدم مجيئه لهذا المعنى وان كان باب التفاعل يجي لذلك وانما نفى الفتور
في عمله تارة بصيغة الثبوت واخرى بصيغة الحدوث لينتفي ثبوت الفتور وحدوثه فينتفي
بالكلية فكانه قال لم يثبت لي فتور بل لم يحدث ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف
التصنيف جعل الشيء اصنافا وتمييز بعضه من بعض وصنف الشجر نبت ورقه قال في القاموس ومنه
هذا قول عبيد الله بن قيس الرقيات سقيا الحلوان ذي الكروم وما صنف من تينه ومن عنبه لا من
الاول ووهم الجوهري اي في جعله منه وتبعه شيخنا على ذلك والاحكام الاتقان والترصيف تفعيل من الرصف
وهو ضم الحجارة بعضها الى بعض والفعل منه رصف بالتخفيف الا ان المراد به ههنا مطلق الضم قال
الشارح ولم اقف على التضعيف كما فعل المص ويؤيده ان صاحب القاموس مع تاخره وكثرة اطلاعه
لم يحكه نعم وقع استعماله في عبارات المتاخرين ومنهم السعد التفتازاني في ديباجة شرحه على المفتاح و
الاشارة بهذا الى المصنف الحاضر اعني الكتاب المستانف بتنزيل الموجود في الذهن منزلة الموجود في الخارج
لتاكد اسباب وجوده وقوة البواعث عليه ان كان وضع الديباجة اولا اذ لا حضور للالفاظ المركبة
الدالة على معانيها في الخارج وان كان وضعها بعد وضع الكتاب فالاشارة الى الحاضر في الخارج مستقيمة لامكان
ان يراد بها الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من الثلاثة والاثنين منها
وتتبعت فيه مقفلات مسايل الاعراب فافتحتها تتبعت الشيء تتبعا اي طلبته متتبعا له ومقفلات
مسايل الاعراب اما على معنى مسايل المقفلة فيكون من اضافة الصفة الى موصوفها او مقفلات من مسايل
الاعراب اذ ليس كلها مقفلا على استعارة لفظ مقفلات المسايل المشكلة بعد تشبيهها بالاشيا التي
وضعت الاقفال عليها من حيث لا توصل الى الغرض منها الا بازالة المانع فيكون فيه استعارة مصرحة

وفي

وفي قوله فافتحتها استعارة تبعية بتشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضي الى الوصول
الى ما وراه من المط وقال الشارح تشبيه مسايل الاعراب بالخزاين استعارة بالكناية واثبات الاقفال
لها استعارة تخييلية والافتتاح ترشيح وفيه كما قال شيخنا ان التشبيه ان كان بالخزاين مطلقا كما هو ظاهر
قوله فليس الاقفال اي كونها مقفلة من لوازمها وبالخزاين المقفلة فالاقفال من لوازمها الا انه لم يثبته للمشبه اصلا
وانما افاد انه ما الاقفال ثابت له فتنتفي التخييلية التي هي اثبات لازم المشبه به للمشبه اما لانتفا اللزوم
او لانتفا اثبات اللازم وبتقدير انتفايها تنتفي المكنية لعدم تحققها بدونها كما تقرر في محله وانما قال
افتتحتها دون فتحتها للاشارة الى انكشف القناع عن هذه المسايل المشكلة كان بسعي بالغ قال الشارح
في تعليقه والمفهوم من معتبرات كتب اللغة ان فتح وافتتح واستفتح وفتح بالتشديد بمعنى هو ضد اغلق وقول
شيخنا ان الدماميني اقر المص على مجي افتتاح القفل بمعنى فتحه ولكن مع المبالغة كالاكتساب بالقياس الى الكسب
يقتضي ان في كلام المص ما يرشد الى ذلك وليس كذلك وانما الشارح هو الحامل لكلامه على هذا المعنى فتامل و
معضلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها ونقحتها المعضلات بكسر المعجمة معضلة اي معضلة
اي مسايل او ابحاث قال في الصحاح وقد اعضل الامر اذا اشتد واستغلق وامر معضل لا يهتدى لوجهه
ويستشكلها الطلاب اي يعدونها مشكلة صعبة الادراك قال الشارح وعندي ان معناه يطلبون
اشكالها اي ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس والهمزة فيه للسلب كما حكاه الجوهري نقلا عن
بعض الكتب انه يقال اشكلت الكتاب اذا ازلت عنه الاشكال والالتباس فتوهم بعض معاصريه ان الضمير
المجرور في قوله والهمزة فيه للسلب عايدا الى يستشكلها فاعترض بانه لا همزة فيه اذ لم يخلق الله في المضارع
همزة وبعضهم انه عايد الى اشكل مرادف شكل فاعترض بانه لا سلب فيه وانما هو راجع الى اشكالها اللفظ المفسر
بازالة الالتباس قال شيخنا ولما كان الاشكال المط ازالة الاشكال بمعنى الالتباس حكى اشكل اذا التبس وقول
المحشي نعم يرد على الشارح انه اذا كان للمعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر اشكل اذا التبس فمن اين اتى
معنى الازالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح مشكل الامر اذا التبس بل اشكل الامر اذا التبس فيه
انه لا يلزم ان يكون الاشكال المط مصدر اشكل اذا التبس لم لا يكون مصدر اشكل الذي همزته للسلب من
شكل الامر اذا التبس وعدم ذكر الصحاح له لا ينفي سماعه ففي القاموس شكل العنب اينع بعضه واسود
واخذ في النضج كتشكل وشكل الامر والتبس والكتاب اعجمه كشكله كانه ازال عنه الاشكال انتهى واما
استفادة معنى الطلب من يستشكلون فلان باب الاستفعال ياتي للطلب كثيرا نحو استكتبته واستخرجته
والطلاب كرماد جمع طالب كالطلبة والطلب والايضاح والتوضيح التبيين والتنقيح والانقاح التهذيب
من نقح العظم اذا استخرج مخه وفي الصحاح تنقيح الشعر تهذيبه قال الشارح والكلام المنقح هو
الذي احسن النظر فيه وازيل عنه الزوايد التي لا يحتاج اليها وقيل التنقيح التنقية والتهذيب التصفية ولله
در القايل لا تعرضن على الرواة قصيدة ما لم تكن بالغت في تهذيبها فاذا عرضت القول غير مهذب عدوه منك وساوسا
تهذي بها واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها واصلحتها الاغلاط جمع غلط قال
في القاموس الغلط محركة ان تعيى بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه وقد غلط كفرح في الحساب وغيره او خاص
بالمنطق وغلت في الحساب ولفظ الصحاح والعرب تقول غلط في منطقه وغلت في الحساب وبعضهم يجعلهما
لغتين واراد بالمعربين المتصدين لاعراب القران فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه ويقف عنده فحول
الرجال ولا يعدونه دونك كلمة اغراء ومعناها خذ والزم قيل وقد تكون للتحذير ايضا ومعناها احذر فتكون
من الاضداد وعلى كونها منها هل يقال دونك كذا وكذا على الاغراء والتحذير معا بناء على انه مشترك استعمل
في معنييه قال شيخنا نعم ولكن لخصوص المادة نحو دونك علما وجهلا وكتابا نصب به ونكره ليفيد التعظيم

ولذا لم يقل فدونكه بالضمير وان كان مقتضى الظاهر وليتمكن من نعته بالجملة وقول الشارح ان اقامة
الظاهر مقام الضمير هنا لقصد التعظيم رده المحشي بان ذلك انما يكون اذا كان الظاهر مشعرا بالتعظيم كالالقاب
المشعرة بالمدح وكتابا ليس كذلك وفيه ان كتابا مع كون تنكيره للتفخيم ان سلم انه لا استعار له بالمدح فهو
باعتبار وصفه مشعر به قطعا ولا ينافي ذلك مع الضمير لانه لا ينعت فتدبر او نصب على الحال المفعول من المحذوف
اي فدونكه كتابا والحال على هذا موطية لجمودها وان صح تاويلها بالمشتق كما في انا انزلناه قرانا عربيا والفاء
فدونكه فصيحة اي اذا الامر كذلك فدونكه وهي الداخلة على جملة مسببة عن اخرى غير مذكورة سواء كانت
فاء العطف المتضمنة لمعنى السببية ام فاء الجزاء كقوله تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت او ان ضربت بها
فقد انفجرت قال صاحب الكشاف ولا تقع الا في كلام بليغ ووجه تسميتها فصيحة اما لافصاحها عن المحذوف
او وصفها بوصف صاحبها اي الكلام الذي هي فيه كما عرفت عن الزمخشري والبليغ يسمى فصيحا والرحال جمع رحل
وهو ما يستصحب سفرا من الاثاث او جمع رحل البعير وهو الانسب بالشد ودون بمعنى تحت وتكون بمعنى فوق
فهي ضد وفي من فيما سببية وما موصولة او موصوفة فصلتها او صفتها ظرف والمعنى خذ كتابا يهتم بما تحته في
المنزلة فضلا عنه فكنى عن الاهتمام بشد الرحال وفي الحديث لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد والفحول جمع
فحل وهو الذكر من كل حيوان قال في القاموس ثم استعمل الاعلى الرجال همة واعظمهم شانا وقول شيخنا اخذا
من كلام الشارح وهو في الاصل ذكر الابل اذا كان كريما منجبا في ضرابه ياباه تعميم القاموس والطلاقه ثم قوله
وفحل فحيل كريم منجب في ضرابه ولا يعدونه اي لا يجاوزونه من عداه اذا جاوزه اذ لا يجدون وراءه مطلبا لهم
فهو مغن لهم عن ما سواه ولا يخفى ما بين الرحال والرجال من جناس التصحيف وهو ان يختلف ركناه بالنقط
فقط ولم يذكره صاحب التلخيص والمفهوم من كلام شارحه السعد في مطوله ان منه ما هو داخل في اللاحق وهو ما كان
الاختلاف بحرفين غير متقاربين في المخرج ومنه ما هو داخل في المضارع وهو اذا كان الحرفان المختلفان متقاربين في
الاختلاف بحرفين غير متقاربين في المخرج ومنه المخرج وما بين دونه ويعدونه من الجناس الناقص وهو ان ينقص احد
ركني الجناس عند الاخر بحرف او اكثر بحيث اذا حذف الزائد من احدهما بقي الجناس تاما سواء كان الزائد في الاول او في
الاخر او الوسط اذا كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله اذا اداة تعليل
وهل هي حرف او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام خلاف ياتي في بحث اذ وعليهما فمتعلقها اما مذكور وهو
دونكه وما في حيزه من تشد ويقف على التنازع او لاحدها عليه على ضعفها ومحذوف اي يهم ذلك في الشد
والوقوف واما تقدير الشارح له بوقع بلفظ الماضي ففي حواشي شيخنا انه غير صحيح اذ لم يقل شدت ووقفت كما
وحكاية الحال الماضية ان امكنت في تشد لم تمكن في تقف كما لا يخفى الا ان يكون وقع اي المقدار على معنى الاستقبال
ويكون التعبير بالماضي للتفاول وهو تكلف في مقدر مستغنى عن تقديره انتهى ووجه عدم امكانه في تقف
دون تشد ان شد الرحال فيما دون هذا الكتاب ياتي باعتباره ماضيا فيجوز حكايته الا بخلاف الوقوف
عنده فانه لم يكن وقع فيحكي اللهم الا ان يدعي لقوة رجاء وقوعه نزل منزلة ما وقع ثم حكاه وفيه تكلف على
تكلف فان قلت هب ان هذا التقدير يتاتى في تقف على ما فيه فكيف يتاتى فيما عطف عليه وهو لا يعدونه
فانه مستقبل لفظا ومعنى لدخول لا عليه فلا يحسن تنزيله منزلة الماضي قلت بل يحسن على ما ذهب اليه ابن
مالك وجماعة من بقاء صلاحيته للحال مع لا قال الرضي وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزاين
الله الاية ونحوه كثير والوضع مصدر بمعنى الموضوع والمراد به كتابه والغرض الفايدة المرتبة على الشيء من حيث
هي مطلوبة بالاقدام عليه فان المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها طرف له ونهاية غاية ومن حيث حصولها
منه فايدة وثمرة ومن حيث انها مطلوبة للفاعل ولاجلها اقدم على الفعل غرض وعلة غائية والمثال المقدار
وصفة الشيء وفي الصحاح المثال معروف وجمعه امثلة ومثل وينسج بكسر السين وضمها من نسج الثوب اذا

ضم

ضم اللحمة الى السدا على وجه يستحكم به تداخلها فهو الحايك والمنوال بكسر الميم كالمنول خشبة الحايك يقال
هم على منوال واحد اذا استوت اخلاقهم وفي قوله ولم ينسج ناسج على منواله ثلاثة استعارات تحقيقية
تبعيتان واصلية والمعنى لم يصنف مصنف على طريقته او مكنية وتخييلية وترشيح بان يكون قد شبه
تصنيفه البديع بالثوب الرفيع المنقوش بجنس النسج تشبيها مضمرا في النفس واثبت له المنوال اللازم
للمشبه به وذكر النسج الملايم له وان كان في حيز النفي لما ان المدار على صورة الاثبات دونه والا لم يكن في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم مجاز عقلي فان قيل النسج لازم ايضا للمشبه به قلنا انما ذكره بعنوان كونه ملايما
اذ كل لازم ملايم من غير عكس ولا ينافي العكس بجعل النسج تخييلا والمنوال ترشيحا لعدم الاثبات في
النسج للمشبه بخلافه وما حثني على وضعها انني لما انشات في معناه المقدمة الصغرى المسماة
بالاعراب عن قواعد الاعراب الحث على الشيء الحض عليه والحمل على فعله بتاكيد قال في القاموس حثه
عليه واستحثه واحتثه وحثثه حضه والمقدمة بالكسر اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم او
المتعدي لانها تقدم عالمها على جاهلها او بالفتح اسم مفعول من قدمت الشيء جعلته متقدما وهي ههنا
عبارة عن طايفة من العلم قدمت على معظمه تسهيلا على المبتدي وليست مقدمة العلم التي هي ما يتوقف
الشروع في ذلك العلم عليه ولا مقدمة الكتاب اي طايفة منه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه على القول بها والاعراب الاول الافصاح ومن حكاه بالاعجام مصدر اعرب الرجل اذا اتى بشي
غريب فقد اغرب على ان عن تاباه والثاني علم النحو واضافة القواعد اليه بيانيه ان كان عبارة عن المسايل
المخصوصة قال شيخنا والاولى حملها على معنى من اذ ليست مسايل هذه المقدمة علم النحو بتمامه بل بعض منه
او تطبيق المركب على القواعد النحوية والاحكام الصناعية والاضافة بمعنى اللام حسن وقعها عند اولي
الالباب فاستحسنها كل لبيب وسار نفعها في جماعة الطلاب فانتفع بها كل طالب اريب مع ان الذي
اودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر الايداع
يتعدى بنفسه الى مفعولين تقول اودعت زيدا مالا وانما عداه بفي الى ما اخره من اولهما حتى صار ثانيا لفظا
لتضمينه معنى الوضع والادخار افتعال من الدخر بمعجمتين الا ان تاءه ابدلت دالا مهملة ثم ادغمت المعجمة
فيها بعد قلبها اليها كما هو الوجه في اذكر والشذرة بمعجمتين واحدة الشذر وهي قطع من الذهب يلفظ
من معدنه بلا اذابة او خرز يفصل بها النظم او هو اللولو الصغار وهذا المعنى انسب بالارادة هنا والثاني
مناسب دون الاول نظرا الى العادة والعقد بالكسر القلادة والنحر اعلى الصدر او موضع القلادة منه
ويطلق عليه كله وبل انتقالية والقطرة واحدة القطر قال الشارح والانسب بغرضه من التدريج في تقليل
ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر جهة حسن للاتيان هنا بجمع القلة
المنكر وهو قطرات قيل عليه بل كلتا العبارتين انسب بغرضه وعدل الى الاولى لان احسن السجع ما تساوت
قرائنه ثم ما طالت ثانيته على اولاه وايضا ما في المقدمة له نسبة بالقلة الى ما ليس فيها كالقطرة لها نسبة فيها
الى القطرات ولا نسبة فيها الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر واجاب عن هذا شيخنا بالتزام ان لها نسبة
اليه نسبة جزء الى مجموع اجزاء لا يحصيها العاد فتكون لها نسبة الى ما عداها منه تضاهيها نسبة ما في
المقدمة الى ما ليس فيها واما قول الشارح ولا يظهر جهة حسن للاتيان هنا بجمع القلة ففيه ان جمع القلة مستعار
ههنا للكثرة بقرينة اضافته الى البحر الذي لا تحصى قطراته ولا حاجة الى دعوى عموم الجمع المضاف ومن هنا يظهر حسن الترقي
في نسبة ما في المقدمة بالنسبة الى ما ادخره عنها بالشذرة من عقد ثم القطرة من قطرات بحر فان وجه الشبه في الاول
كونه قليلا جدا من كثير في الجملة وفي الثاني كونه قليلا جدا من كثير جدا بقي شيء وهو ان المحشي زعم ان في بعض نسخ الشرح
وصف جمع القلة بكونه مكسرا فاعترضه بان كل جمع بالف وتاء فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء حركت ثانيه حالة الجمع بعد

سكونها الى الافراد ام لا وفيما وقفنا عليه من نسخة انما هو الوصف بكونه منكرا الا مكسرا فالصواب حمل تلك النسخة
على التصحيف والافكيف يخفى مثل ذلك عن مثله وها انا باج بما اسررته مفيد لما قررته وحررته ها ادات
تنبيه وقد ادخلها على الضمير المرفوع المنفصل وليس الخبر اسم اشارة وهو من القايلين بمنعه ومصرح بشذوذ
ما ورد منه نعم وقع لابن مالك مثل ذلك في ديباجة تسهيله حيث قال وها انا ساع فيما انتدبت اليه الا
ان ظاهر كلامه فيه يقتضي ان الاخبار عن هذا الضمير باسم الاشارة غير شرط وباج اسم فاعل من باح بسره بوحا
اظهره كابلحته والبا معه للتعدية واسرار الشي كتمانه والتقرير تثبيت الشي في مقره والتحرير التهذيب واخذ الخلاصة
واظهارها بمنزلة الشي الخالص وفي القاموس وتحرير الكتاب وغيره تقويمه وما صرح به ابن مالك من امتناع دخول
لام التقوية على مفعول المتعدي لاثنين فمحمول على ما ذكر فيه المفعولان معا متقدمين او متاخرين اذ لو دخلتها
لزم تعدي فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد واحدهما لزم الترجيح بلا مرجح اما لو تقدم احدهما او لم يذكر
صح لوجود المرجح ومن ثم صح دخولها هنا على ثاني مفعولي مفيد لعدم ذكر الاخر اذ كان الغرض تعلقه بما يفا
لا بمن يفاد مقرب فوايده للافهام واضع فرايده على طرف الثمام لينالها الطالب بادني المام الفوايد جمع
فايدة قال في القاموس الفود ذهاب المال او ثباته كالفيد فيهما والاسم الفايدة وافاده واستفاده تفيده
اقتناه وافدته اياه اعطيته اياه والافهام جمع فهم وهو في الاصل مصدر فهم كفرح فهما ويحرك وهي فهمة
وفهاما معرفة ما يعلمه وعرفه بالقلب والفرايد جمع فريده وهي الجوهرة النفيسة والدر اذا نظم وفصل بغيره
الثمام بضم المثلثة والثموم بنت معروف قال في الصحاح الثمام بنت ضعيف له خوص او شبيه بالخوص وربما
حشي به وسد خصاص البيوت الواحدة ثمامة وفي القاموس ويقال ما لا يعسر تناوله على طرف الثمام لانه يطول وقد
شبه المص مسايل كتابه بالجواهر النفيسة في النفاسة وعزة الوجود او بالدر المنظوم المفصل لما ادخل بينها
من بديع البيان ونكت التفسير وشبه تسهيل تلك المباحث وتيسير تلك المسايل بحيث صارت قريبة التناول
بالوضع على طرف البنت المذكور بجامع سهولة النيل من غير مشقة ففي عبارته استعارتان اصلية وتبعية
وقد جعل المحشي الثانية تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد كما يقال للمتردد في امر اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى والذي يظهر لي خلافه فان
وجه الشبه في التمثيل كما يجب ان يكون منتزعا من عدة امور يجب ان يكون طرفاه مركبين بان يكون كل منهما
هيئة حاصلة من مجموع اشيا قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيا واحدا ولا يظهر في الطرفين هاهنا تركيب
كذلك نعم هنا تشبيه مقيد بمقيد والتقييد لا ينافي الافراد ليتحقق به التركيب كما هو مقرر في محله والدماميني
في صنعاه جعل ذلك كناية عن تسهيل الفوايد وتقريب المسايل والالمام النزول وقد الم به اي نزل به ومقاربة الشي ومنه
غلام ملم اذا قارب البلوغ اي يصيبها الطالب بادني نزول بمحلها الذي هو العبادة او بادني مقاربة لها وجاز
ان يراد بادني الالمام بها فقد حكى صاحب المغرب انه كما يقال الم بالمكان نزل يقال الم باهله نزل سايلا ممن
حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه الخيم بكسر الخا المعجمة السجية والطبيعة لا واحد له من لفظه والحسد تمني
زوال النعمة عن المحسود الى الحاسد وهو الحسد المذموم والاديم الجلد ولما كان الحسد من الكيفيات النفسانية
المضرة جعله داء واضاف الداء اليه اضافة بيانية ثم ان منه ما هو راسخ في النفس ومنه ما هو غير راسخ
والاول من الثاني لكونه من قبيل الملكات وذلك من قبيل الاحوال فكان الاول كانه دا الصق باديم الحاسد
لرسوخه في نفسه رسوخ الدا في الاديم ويكون المص قد عبر بسلامة الاديم من دا الحسد واراد بها
سلامة صاحبه من دا حسد يكون راسخا في نفسه افاد ذلك شيخنا ثم افاد ان من حسن خيمه فقد سلم من الحسد
المذموم مطلقا فيكون في قوله وسلم الخ تخصيص بعد تعميم لمزيد شرف السلامة عن الاقبح بالنسبة الى السلامة
عن القبيح فان قلت وما تصنع في قولهم ما خلا جسد عن حسد قلت نحمله على الغالب او نقول ان من

الحسد ما هو غير مذموم وهو ما كان غبطة فيكون المعنى ما خلا جسد من حسد ولو غير مذموم اذا عثر على شي طغى به القلم
او زلت به القدم اذا ظرف للسوال وعثر بفتح المثلثة من العثور وهو الاطلاع كالعثر واعثره اطلعه والطغيان
بالضم مجاوزة الحد قال في الصحاح طغا يطغا ويطغو طغيانا جاوز الحد وكل مجاوز حده في العصيان طاغ وطغى
مثله وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة والبا في به للسببية والزل والزلل والزليل والزلول والزلوق في طين
او منطق والاسم الزلة والقدم الرجل مونثة قال في القاموس وقول الجوهري واحد الاقدام سهو وصوابه
واحدة وزلة القدم خروجها غلبة عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه والمعنى اذا اطلع على شي حاولت فيه الصواب
نقلا فتجاوز القلم فيه حد الاستقامة او حاولت فيه الصواب عقلا فخرجت عنه بغير اختيار صحيح لكن زلت
به قدمه بغير اختياره وقال شيخنا معنى الاول حاولت فيه الصواب عقلا فلم اخرج عنه اصلا ولم اطغ
فيه اي لم اتجاوز الحد وانما طغى القلم خطا ان يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت
عليه من الشريد وارحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كثب لم يحك صاحب القاموس الاغتفار في مادة
غفر وانما قال وغفر الله ذنبه يغفره غفرا وغفرة حسنة بالكسر وغفورا وغفرانا بضمهما وغفيرا
وغفيرة غطى عليه وعفى عنه واستغفره اياه طلب منه غفره والجنب الجانب شق الانسان وغيره والشريد
الطريد في بعض النسخ تعدية التقريب بالى وتعديته بعلى اولى لما يفهم معها من الحصول فان تقريب المعنى
على الطالب مشعر بحصول الفهم له بخلاف تقريبه اليه بشهادة الذوق والقاصي البعيد والكثب بفتح المثلثة
القرب ومعنى مناداة البعيد من المعاني من قرب ظهوره له قريبا كانه يناديه من قرب فالتجوز في المسند وقيل
عقلي في الاسناد وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان النار قد تخبو وان
الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيات ومن الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان
تعد معايبه ان يحضر عطف على ان يغتفر فهو ثاني المسولين وقلبه اما منصوب كما هو الظاهر فيحضر من
قولهم احضرت فلانا مجلس كذا او فاعله ضمير المسول وهو متقدم من تاخير كقولك كسوف جبة زيدا
او مرفوع فيحضر من احضرت الشي صيرته بحضرتك ولا ضمير فيه وعليهما فهمزة ان من قوله ان الجواد
قد يكبو واخواته ان فتحت على ان المراد احضار هذه المعاني فقوله وان الحسنات يذهبن السيات تلميح
الى الاية وان كسرت فالمراد احضار هذه التراكيب للتدبر في معانيها وثمة اقتباس والجواد الفرس الجيد
وفي القاموس وفرس جواد بين الجودة بالضم رايع راكض والجمع جياد ويكبو اي يسقط وفي القاموس كبا
كبوا انكب على وجهه ثم قال والفرس كتم الربو وهو الانتفاخ من عدو وفزع والصارم السيف القاطع
كالصروم من الصرم وهو القطع وينبو لا يعمل في الضريبة قال في الصحاح وفي القاموس نبا السيف عن الضريبة
نبوا ونبوة كل وكلال السيف عدم قطعه وتخبو من خبت النار خبوا وخبوا اي طفيت وخبت الحرب
سكنت والنسيان بالكسر خلاف الذكر والحفظ وعند ارباب العقول هو ذهاب صورة المعلوم عن الحافظة
وليس في كون الانسان محلا له دليل على ان لفظه مشتق منه كما ذهب اليه الكوفيون لعدم المناسبة
اللفظية ولا بد منها مع المعنوية في الاشتقاق والسجايا جمع سجيه وهي الخلق والطبيعة وكفى اغنى وهو
اما متعد مفعوله المرء وان تعد فاعله او قاصر فاعله المرء وان تعد بدل اشتمال منه اي كفى معايب المرء
للمرء وعليهما فنبلا تمييز وهو الفضل كالنبل وينحصر كتابه هذا في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزايه
وسدد الشارح الدماميني حيث يقول الا انما مغني اللبيب مصنف جليل به النحوي يحوي اماني
وما هو الا جنة قد تزخرفت الم تنظر الابواب فيها ثمانية وانا فتشد شيخنا بان فيه تخفيف يا مانيه
للضرورة وبما يلزمه من كون ابواب الجنة فيها ولا باب اي مكان فيه وقد يغتفر مثل ذلك للاديب ثم قال
ولنا نار ذكا من حوى مغني اللبيب حاميه لكن ذا جنة ابوابها ثمانيه مع انه قد ارتكب الضرورة ايضا

في تسكين يا مغنى وهو منصوب لان تدعى الحكاية الباب الاول في تفسير المفردات جمع مفرد وله
بالاشتراك اطلاقات شتى يراعى منها في كل مقام ما يليق به يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل
المضاف وشبهه وعلى ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وليس هذا الاخير مرادا هنا بقرينة قوله الباب
الثاني في تفسير الجمل والا لدخل الظرف والجار والمجرور في المفرد ولزم البحث عنهما في بابه لكنه افردهما بالتبويب
فلا بد من جعله بمعنى اخر وهو غير تام احتاج الى تفسير ما عناه به فقال فيما ياتي واعني بالمفردات الحروف وما تضمن
معناها من الاسما والظروف وذكر احكامها اي اما لتلك المفردات والاحكام الباب الثاني في تفسير الجمل
وذكر اقسامها واحكامها من كونها مثلا اخبارا او صفات او احوالا واراد بذكر اقسام الجملة بيان انقسامها
الى اسمية وفعلية وظرفية وانقسام الاسمية منها مثلا الى كبرى وصغرى والكبرى الى ذات وجه وذات
وجهين كما يرد عليك مفصلا ان شاء الله تعالى فقد ظهر لك ان المراد بالاقسام ما هو اعم من الاقسام الاولية لا
اقسام الاقسام اقسام وهذا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم الى قيود متباينة او متخالفة فيحصل
بانضمام كل قيد منها قسم منه فتباين الاقسام وتخالف تباينا وتخالفا اضافيا مع صدق القسم على كل منها
فان قلت التباين بين نوعي الانسان والفرس حقيقي فما معنى كونه اضافيا قلت هو حقيقي بمعنى ان
حقيقة كل منهما مباينة لحقيقة الاخر واضافي بالنظر الى ما به التباين اعني ما دخل في ماهية كل منهما من الفصل
المختص اذ لولاه لكانت الحقيقتان حقيقة واحدة وانت تعلم انه لا منافاة بين الحقيقي والاضافي والا لم
يصدق النوع الاضافي على الحقيقي فقد برز لا من تقسيم الكل الى اجزائه وهو ان يحلل اليها فلا يصدق على كل منها
ضرورة ان الكل لا يحمل على جزئه ويكون تباين الاقسام ح حقيقيا ليس الا الباب الثالث في ذكر ما يتردد
بين المفردات والجمل فيكون مفردا باعتبار وجملة باعتبار وهو الظرف زمانا كان او مكانا والجار والمجرور
وذكر احكامها انما ثنى الضمير لان الجار والمجرور لما كانا في حكم شيء واحد اعتبرهما مع الظرف شيئين فهو كقوله
تعالى اولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما الا ان المنزل منزلة الواحد فيه جمع
وفيما نحن فيه اثنان ويقع في بعض النسخ وذكر احكامها فيعود ضميره على ما يتردد لانها عبارة عن الالفاظ
المترددة وان عاد اليها ضمير التذكير من يتردد وهو باعتبار اللفظ الباب الرابع في ذكر احكام
يكثر دورها بين النحاة ويقبح بالمعرب اي بالنحوي العارف بفن الاعراب او من هو مصدر الاعراب جهلها
مع شدة الاحتياج اليها لكثرة دورها الباب الخامس في ذكر الاوجه التي يدخل المعرب الخلل في فهم
او اعرابه من جهتها ليتوقاها الباب السادس في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها فلا يغتر بشهرتها الباب السابع في كيفية الاعراب الباب الثامن في ذكر امور كلية
يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية هو اما صفة كاشفة لكلية واما مخصصة واعلم انني تاملت
كتب الاعراب من شان المتكلم اذا اعتنى بما يلقيه من الكلام صدره بكلمة اعلم حثا للمخاطب على تلقيه واراد بكتب
الاعراب كتب تطبيق المركبات على الاحكام النحوية كاعراب القران وغيره من القصايد وغيرها لا كتب النحو المشتملة
على القواعد المخصوصة فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة امور احدها كثرة التكرار فانها لم توضع
لافادة القوانين الكلية هو استيناف لبيان سبب الكثرة المذكورة في كتب الاعراب ومثله في الاستيناف
بيان السببية قولك اكرم زيدا فانه فاضل لجواز انه فاضل بخلاف زيد فاضل فاكرمه قاله شيخنا وكما وقع
الاستيناف بالفاء وقع بثم في قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده لان التقرير بالشيء يستدعي
وقوعه بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظايره
اعادوا ذلك الكلام ناقش بعض الفضلاء الروم المص في ذلك فقال المصنفين بوقوع ما يفضي الى التكرار
في تصانيفهم وقد رايناه في تصنيفه هذا التكرار فانه ذكر في الكلام على كم من الباب الاول انها تلزم الصدر

ردا على ابن عصفور في قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا في جعله كم فاعل يهد لهم فانه مؤد الى بطلان صدارتها
الى اخر ما قال ثم اعاد الكلام برمته في الباب الخامس وكم له من نظاير ولك ان تقول اللازم على هذا وقوع
التكرار لا كثرته والمعيب عليهم هو لا هو فتدبر الا ترى تنوير منه على ما ادعاه من وقوع كثرة التكرار في كتب
المعربين انهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون ذكروا ان فيه ثلاثة اوجه
هي الخفض على انه نعت للمتقين او الرفع على انه خبر مبتدا هو هم او مبتدا خبره اولئك والنصب على انه مفعول
لمقدر هو امدح او اعني قيل او صفة على موضع للمتقين وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى
انك انت السميع العليم ذكروا ان فيه ايضا ثلاثة اوجه وهي الفصل اي كونه ضمير فصل وهو ارجحها
وكونه مبتدا وما بعده خبره وهو اضعفها والتوكيد للضمير قبله على استعارة ضمير الرفع للنصب ولا
احتمال للبدلية بوجه حتى تكون الوجوه اربعة الا انه اقتصر على الثلاثة للخلاف في الرابع كما زعم بعض من
كتب على هذا المحل اما على ما ذهب اليه ابن مالك تبعا للكوفيين من انه لا يبدل مضمر من مضمر وما جاء من
ذلك فهو تاكيد لا بدل فظاهر واما على ما ذهب اليه الجمهور فلان الثاني ضمير رفع فلا يبدل من ضمير النصب
وان جاز ان يكون تاكيدا له لان البدل في نية تكرار العامل وعامل النصب لا يدخل على ضمير الرفع ومن ثم
اجازوا وجهي البدل والتوكيد في مثل رايتك اياك وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع شيئين ولو بعد الا بين التوافق
على احدهما بينهما توافق يمكن استغناء كل منهما عن الاخر لا يقال جاء زيد ايضا ولا تعدد ولا جاء وما ايضا
ولا اختصم زيد وعمرو ايضا وهي في الاصل مصدر آض التام بمعنى رجع لا الناقص الذي بمعنى صار نص عليه
المص في رسالة له على كلمات هي منها وانتصابها في نحو ذلك على انها مفعول مطلق حذف عامله وجوبا او
حال حذف عاملها وصاحبها اي ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا او اخبر بذلك راجعا الى الاخبار
بهذا ويبعد الثاني ان فيه التزام حذف عامل الحال وصاحبها وجوبا وجملة ايضا هنا اعتراض بين جزئي
المذكور اي اسم ان المتاخر وخبرها المتقدم واما قول الشارح وقع ذلك معترضا بين ذكروا ومفعوله فانما
يتم على نسخة اسقاط ان ولو قال ذكروا ان فيه ثلاثة اوجه ايضا كانت مستانفة وحيث جاءهم مثل الضمير
المنفصل من قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين هما وجها الفصل والتاكيد وامتنع
وجه الابتدا لانتصاب ما بعده واما من رفع الرقيب وهي من الشاذة فقد اوجب وجه الابتدا كما لا يخفى
واما مناقشة بعض فضلاء الروم بان ذكر الوجوه الثلاث في مثل انك انت السميع العليم بعد ذكرها في مثل
هدى للمتقين ليس بتكرار كيف وان الوجوه في الاول غيرها في الثاني فيقتضي ان جهة التكرار في كلامهم اعادة
وجوه من الاعراب بعينها في تراكيب متغايرة بقرينة قوله بعدهم ذكر الوجهين في كنت انت الرقيب بعد ذكر
الوجوه في انك انت السميع يشبه التكرار لاشتراكهما في الوجهين وليس كذلك اذ لم يرد بالتكرار هذا المعنى
كيف وان اعادة النكرة نكرة تقتضي ان الثاني غير الاول وانما اراد انهم اذا ذكروا في تركيب وجوها من
الاعراب فحيث جاء مثله اعادوا ذكر تلك الوجوه بعينها في ذلك المثل وثم وثم وذلك تكرار لا محالة ويكررون
ذكر الخلاف فيه متعلق بالخلاف وضميره المتصل لمثل الضمير المنفصل المحتمل للوجوه والوجهين لا بعنوان
كونه في الاية الثانية كما يتبادر لينبغي اختصاصه به فيتجه القول بانه لم اقيد جريانه في ضمير الثانية دون
الاول اذا اعرب فصلا اله محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده ام لا محل له
اذا ظرف زمان متعلق بيكررون او بذكر الخلاف او الخلاف وفاقا للشارحين والمحل الخ بدل اشتمال
من ضمير فيه بتقدير مضاف اي في جواب قول السايل الو محل وليس بدلا من المضاف ولا من المضاف اليه وان
اجازهما المحشي لعدم ضمير للمبدل منه في البدل ويجوز ان يكون منصوبا او مرفوعا على انه محكي بقول مقدر
اي قايلين او مقولا فيه يكون حالا من ضمير يكررون او من ضمير فيه وام من قوله ام لا محل له منقطعة لمجرد الاضراب

اي من غير تقدير استفهام قال الشارح وناقشه شيخنا بما محصله انه سكت عن ام الاولى فان اعتبرها
منقطعة للاضراب مع الاستفهام كما في انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء حتى كان المعنى بل الرمحل باعتبار
ما بعده ورد ان المنقطعة لا تقع بعد همزة الاستفهام او متصلة ورد انها لا تقع بين جملة
ومفرد فيتعين ان يكون التقدير ام لرمحل باعتبار ما بعده وح فلا مانع من جعل الثانية متصلة
كالاولى ويكون المطلقين احد هذه النسب التامة والخلاف اي ويكررون ذكر الخلاف في كون المرفوع
فاعلا او مبتدا اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت وان في نحو ان امرا خافت فسيبويه
وجمهور البصريين على انه فاعل لفعل يفسره المذكور والكسائي على انه مبتدا او الظرف بالمعنى الشامل
للجار والمجرور بقرينة قوله في الله شك فالمرفوع فاعل بالظرف عند البصريين او بالاستقرار المحذوف
عند السهيلي او بالابتدا عند ابن كيسان وابن مالك ولو في نحو ولو انهم صبروا فان ما بعد لو من ان
وصلتها في تاويل مفرد على انه فاعل ليثبت مقدرا او مبتدا ويكررون ذكر الخلاف في أنْ وأنّ المفتوحتي
الهمزة وصلتها بعد حرف الجار قبلها في نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم
والاصل شهد الله بانه وحصرت صدورهم عن ان يقاتلوكم فحذف الجار وبقي مدخوله في موضع خفض بالجار
المحذوف فيه تسامح فان هذا الموصول مع صلته ليس من الجملة في شي حتى يقال هو في موضع كذا الا بالنظر
الى الصورة فحق التعبير مخفوضا بالجار المحذوف فانه الانسب بقوله على حد قوله اشارت كليب بالاكف
الاصابع هذا عجز بيت صدره اذا قيل اي الناس شر قبيلة وهو من الضرب الثاني من الطويل وقائله
الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ابو فراس التميمي البصري الشاعر المشهور ذكره الجمحي في الطبقة الاولى
من شعراء الاسلام وهو تابعي قال ابن دريد كان غليظ الوجه جهما ولذلك لقب بالفرزدق وهو الرغيف
الضخم وقيل هو الرغيف الحواري الواسع لقب به لسعة وجهه قاله الفرا قال ابو عمرو بن العلا حضرت
الفرزدق وهو يجود بنفسه فما رايت احسن ثقة بالله منه وذلك في اول سنة عشر ومائة والبيت من
قصيدة طويلة يهجو بها جريرا والناس قال في القاموس من الانس ومن الجن جمع انس اصله اناس جمع عزيز ادخل
عليه ال وقال غيره اسم جمع لانسان اصله اناس حذفت همزته تخفيفا والقبيلة واحدة قبايل العرب
وهي الطبقة الثانية من الطبقات الست التي عليها العرب وهي الشعب بالفتح والقبيلة والعمارة والبطن
والفخذ والفصيلة فالشعب يجمع القبايل والقبيلة تجمع العماير والعمارة تجمع البطون والبطون تجمع الافخاذ
والفخذ يجمع الفصايل وانما قيل لها قبيلة اخذا من قبيلة الراس وقبايله القطع المشعوب بعضها الى
بعض وذلك لتقابلها وتناظرها في الشعب كما قيل له شعب لتشعب القبايل منه وكليب قبيلة جرير
وهي كليب بن يربوع بن حنظلة والاكف جمع كف احد الاعضاء المونثة في الانسان وهي اليد الى الكوع
وتجمع ايضا على كفوف والاصابع جمع اصبع قال في القاموس الاصبع مثلثة الهمزة ومع كل حركة
تثليث البا تسع لغات والعاشرة اصبوع وافصحها ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم وقد دميت اصبعه
الشريفة ان انت الا اصبع دميت وهو بكسر الهمزة مع فتح الموحدة ومحل الشاهد منه قوله كليب بالجر
اصله الى كليب فحذف الجار وبقي عمله وهو شاذ باتفاق وروي كليب بالرفع والتقدير هي كليب وقوله
اشارت كليب الخ من قبيل القلب المقبول لتضمنه معنى لطيفا وهو المبالغة في هجو هذه القبيلة لايهامه
انه صار شيا اليها حال السوال عن حالها على خلاف المعتاد لمزيد شرفها والاصل اشارت الى الكف الى كليب
بالاصابع فالبا للاستعانة مثلها في كتبت بالقلم والشارح اعرب بالاكف حالا من الاصابع اي اشارة
الاصابع في حال كونها مع الاكف يعني ان الاشارة وقعت بالمجموع قال وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة
فاعتبر البا بمعنى المصاحبة قال شيخنا ويقويه انه يقال فلان يشار اليه بالاصابع ولا يقال بالاكف

فلتكن الاصابع هنا هي المشيرة ظاهرا وباطنا على التجوز في الاسناد من دون قلب انتهى وفيه انه انما يقال
ذلك دون هذا حيث يطوى ذكر الفاعل وما نحن فيه ليس كذلك على ان ما يقال انما يقوي وجه القلب المخول
البا فيه على الاصابع فلكن في قبوله قوي القلب واسناد اشارة الى فاعله عليهما مجاز ان لم يرد بهما ذووها
والا فحقيقة عقلية معها مجاز مرسل في احد ركني الاسناد ومعنى البيت ان هذه القبيلة قد وضح شانها
في الشر فاشتهر بحيث متى قال قايل من شر الناس اشارت الاكف بالاصابع او اشارتا اليها اي هذه شر
الناس وبما قررناه ظهر نكتة بناء القول للمفعول وهي التعميم ونكتة الجمع في دالة الاشارة مع ان
العادة فيها ان تكون باصبع واحدة وهي التبيينة على كثرة المشيرين ونكتة التعبير بالاشارة في جواب
القول وهي التلويح الى انحال هذه القبيلة في الشر قد صار امرا محسوسا يشار اليه او في موضع
نصب الفعل المذكور على حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
البيت من الضرب الاول من الكامل الا ان بعض حشوه كضربه مزاحف بالاضمار الذي هو اسكان الثاني
المتحرك وقايله ساعده بن جوية بجيم مضمومة فهمزة مفتوحة عند المص وواو مفتوحة عند
شارح ابيات هذا الكتاب شيخ بعض شيوخنا الجلال السيوطي وتشديد اخر الحروف شاعر
مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام واسلم وليس له صحبة قاله ابن حجر في الاصابة وهو من قصيدة اولها
هجرت غضوب وحب من يتجنب وعدت عواد دون وليك تشعب شاب الغراب ولا فوادك تارك
ذكر الغضوب فلا عتابك يعتب منها في وصف الرمح فتعاوروا ضربا واشرع بينهم اسلات ما صاغ
القيون وركبوا من كل اظمى عاتر لا شانه قصر ولا راني الكعوب معلب خرق من الخطي اغمض حده
مثل الشهاب رفعته يتلهب لدن البيت وغضوب كصبور علم امراة ودخل ال عليه للمح الصفة فانه
في الاصل العبوس من النسا وحب بفتح الحا وضمها فعل مدح كحبذا او فعل تعجب والمعنى ما احب الينا
من يتجنبنا والعوادي الصوارف والولي القرب وتشعب ضبطه الجلال بالعين المهملة اي تصرف
ويروى بالمعجمة او تخالف بك وتعاوروا الضرب تداولوه واشرع بالمعجمة مبنيا للمجهول ادخل الكل
بالتحريك جمع اسلة واحدة الاسل بفتحتين وهي الرماح والقيون كالاقيان وجمع قين وهو الحداد
قال السكري كل صانع قين الا الكاتب واظمى بالمعجمة الاسم وهو من صفات الرمح والعاتر بالمثناه
الفوقية المضطرب والراني بالمثلثة الضعيف والكعوب جمع كعب وهو ما بين الانبوبين من القصب
ومعلب مشدود بالعلبا عصب العنق والخرق بكسر المعجمة وسكون الرا الخارق والخطي بفتح اوله وبكسر
نسبة الى الخط مرفى السفن بالبحرين لانها تباع فيه لا انه منبتها نص عليه في القاموس واغمض على
البنا للمجهول رقق واللدن الناعم في القاموس اللين من كل شي عودا وله السكري لذيذ بالمعجمة مشددة
اي لذيذ وقال المص في شواهده اي مستلذ عند الهز لليينه ويعسل بمهملتين يضطرب ورمح عاسل
وعسال وعن ابي عبيدة يقال في الذيب عاسل وفي الرمح عسال ومتنه وسطه او ظهره من متني الظهر
وهما مكتنفا الصلب وقول العيني واراد بالمتن جمهور الرمح غريب بعيد نقلا ومعنى وقال شيخنا
تبعا للشارح انه صدره وفي القاموس المتن من السهم ما بين الريش الى وسطه ويروى نصله والبا في
بهز الكف ان قدرت بمعنى في كما قاله الجلال فهي متعلقة بلدن اي ناعم اذا هز او للمعنى السببية كما قاله
الشارح فيعسل وهو صفة والهز مصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف اي اياه يعني اللدن وضمير
فيه للهز وفي للمصاحبة اي معه او للدن فهي الظرفية وفي حواشي شيخنا انه راجع الى الكف اما ذهابا
الى تذكير العضو كما قال الصغاني في قوله ارى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا او اجرا
على تذكيره فان العرب تجري على تذكير المونث اذا لم تكن فيه الها كقوله والعين بالاثمد الحاري مكحول كما

قال ابن السكيت او ارتكابا للضرورة ولا فقد قال ابن الانباري زعم من لا يوثق به ان الكف مذكر ولا يعرف
تذكيرها من يوثق بعلمه وقال ابو حاتم لا نعرف تذكيرها والطريق ظرف مكان منصوب بعسل على نزع
الخافض اعني في شذوذا وهو محل الشاهد اذ القياس وجوب ذكرها لان الفعل لازم وظرف المكان مختص
غير مبهم المكان كالزمان ما للحد له يحصره سواكانا نكرتين ام معرفتين كما ان المختص منه ما كان محصور الوقت
الزمان وهو ما له نهاية تحصره نكرتين كانا ايضا ام معرفتين هذا ما عليه المحقق الرضي وغيره وذهب صاحب
اللباب وابن الحاجب تبعا لاخرين الى ان مبهم المكان ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه والوقت منه
ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه فان قلت اليس يرد على الاول نحو الميل والفرسخ من المقادير
المسموحة فانها محصورة لانها محدودة بمقياس مخصوص مع انها تنصب على الظرفية اتفاقا قلت
نعم يلزم عليه خروجها من قسم مبهم المكان ولا يلزم من ذلك ان لا يكون انتصابها كذلك لانا لا نحصر المنصوب
على الظرفية من ظرف المكان فيما كان منه مبهما بل نقول المنصوب منه على الظرفية نوعان المبهم والمعدود
ولا يرد مثل ذلك على الثاني لانه وان كان محدودا معدودا فهو مبهم اذ المكان لم يصر فرسخا في حد ذاته
بل بسبب امر عارض عليه خارج عن مسماه وهو القياس الماسحي لكونه مقدرا بثلاثة اميال هاشمية
ومثله الجهات الست فان امامك وخلفك انما يطلقان على مسماهما من المكان باعتبار مواجهتك ومدابرتك
ولا شي منهما بداخل فيه بخلاف اعلام الاماكن فانها اعلام لها باعتبار غير تلك الاماكن واسماء الموضع مثل بلد
وسوق ودار فانها اسما لتلك المواضع بسبب اشيا داخلة فيها كالدور والدكاكين والبيوت فهي
من الوقت وانما صح نصب مبهم المكان على الظرفية بلا شذوذ دون مختصه حملا له على مبهم الزمان
بجامع الابهام وانت خبير ان ظرف مبهمه ومحدوده قابل للانتصاب على الظرفية بتقدير في لان المبهم
مندرج في مفهوم الفعل فهو ينصبه بلا واسطة نصب المصدر والمحدود منه محمول عليه لاشتراكهما
في الزمانية فان قلت هلا حمل محدود المكان على محدود الزمان لاشتراكهما في المحدودية قلت
لعدم اصالة محدود الزمان في النصب لما علمت من ان نصبه بالحمل على مبهمه وانما كان الطريق ظرفا
مختصا لانه اسم لكل ما هو مستطرق لا للكل ما يقبل الاستطراق هذا وقد بقي ههنا شي ذكره شيخنا
تبعا للشارح في تعليقه فاحببنا عدم الاخلال به وهو ان الاشياخ جرت عادتهم في تمرين الطلبة شحذ
اذهانهم ان يذكروا شيئين متباعدين في الظاهر الا ان بينهما اشتراكا في امر ما يظهر بفضل تامل فيقولون
ما الجامع بين كذا وكذا اي ما الوجه الذي يشتركان فيه كما يقال ما الجامع زيادة بين قوله لدن بهز الكف
يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وبين قولنا اختصم زيد وعمرو فيقال الدلالة على مشاركة امر
لامر في المعنى وهي التشبيه اللغوي الشامل للاصطلاحي كتشبيه عسلان متن الرمح بعسلان الذيب
ولغيره لمشاركة زيد لعمرو في الخصومة وقول بعضهم ان الجامع بينهما استعمال الشي على غير صفة
فان الطريق ظرف مختص حقه ان يستعمل بفي ظاهرة وههنا استعمل بدونها وحق الواو ان تحتمل
المعية يرده الشارح بان الجمهور على ان الواو لمطلق الجمع واستعمالها في مقام لا تحتمل الا المعية باعتبار
انها لمطلق الجمع استعمال لها فيما وضعت له وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الخافض اي مع المعطوف وعلى الضمير المتصل المرفوع مستترا كان او بارزا من غير
وجود الفاصل ملفوظ او غير تاكيد وغير ذلك من الخلافات مما اذا استقصى اهل القلم واعقبه السام
الاستقصا طلب الغاية تقول استقصى الامر ويقتضي طلب اقصاه وغايته وامل ابرم واضجر اي
احدث السامة وضجر النفس والسام الضجر والملل قال الشارح امل القلم استعارة تبعية
في الفعل فان الاملال الحقيقي لا يقع على القلم وانت اذا دققت النظر لم تجد للقلم حالة شبيهة

بوقوع الاملال عليه استعير لها لفظ الاملال كما في فلان امات الجهل واحيى العلم حيث شبهت
ازالة الجهل بالاماتة واظهار العلم بالاحيا والحق ان لا تجوز في الفعل اصلا وانما التجوز في النسبة الايقاعية
فيكون مجازا عقليا فيها فان المجاز العقلي كما يتحقق باسناد الشي الى غير ما هو له يتحقق بايقاعه على غير
ما هو له وباضافته الى غير ما هو له قال تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وان خفتم شقاق بينهما او هو في القلم
حيث كان المراد به صاحبه فجمعت هذه المسئلة ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب
فعليك بمراجعته عليك اسم فعل معناه الزم عند صاحب القاموس وخذ عند الجوهري وعليهما فهو يتعدى
بنفسه لان حكم اسماء الافعال في التعدي واللزوم حكم ما هي بمعناه لكنهم قالوا عليك بزيد ايضا فذهب
الرضي الى ان الباء زيدت للتقوي لضعف اسم الفعل في العمل ويختار الشارح انها انما دخلت لتضمن
معنى الاستمساك اي خذ مستمسكا او استمسك اخذا بها وليس قوله في تفسيره اي استمسك بها تفسيرا
لعليك بمراجعته كما ظن المحشي فاعترض بانه لم يرد من فسر هذا التفسير بل بيان للمعنى المتضمن واقتصر عليه
لكون الغرض بيان ما به تكون الباء غير زائدة وجزم بعضهم بان معنى عليك بها الصق بها وعليه فالبا
للتعدية وضمير مراجعته وبه فيما ياتي للباب الرابع فانك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ومنهلا
سائغا ترده ومصدر عنه وجدان المطلوب ادراكه واصابته ووجدان الكنز به ابلغ من وجدانه كنزا
على حد قولك لقيت بزيد اسدا فانه ابلغ من قولك لقيت زيدا اسدا لايهام التعبير الاول انه قاصل عن الاسد
والكنز المال المدفون والمنهل بفتح الميم المشرب والشرب والموضع الذي فيه الشرب والمنزل يكون بالمفازة
كذا في القاموس وقال الجوهري المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المرعى وتسمى المنازل التي
في المفاوز على طرق السفار مناهل لان فيها ماء والمناسب هنا لقوله كنزا وهو ما علمت ان يكون المراد
بالمنهل الماء المورود والسائغ السهل المدخل في الحلق واسناده الى ضمير المنهل حقيقة على ما هو المتبادر
او مجاز من قبيل نهر جار وترده قال الشارح تصل اليه نابلا منه وفي القاموس الورد بالكسر الاشراف
على الماء دخله او لم يدخله والورود بمعناه لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف بقرينة مصدر
عنه واما قوله تعالى وان منكم الا واردها فقد قيل فيه الورود بمعنى الاشراف والمعاينة وذهب بعضهم الى ان
معنى الورود فيه انه ياخذ العبد بحظ منها وقد يكون ذلك بالحميات في الدنيا ففي الحديث الحمى كير من جهنم
وهي حظ كل مومن من النار ومصدر بالضم والكسر معناه ترجع الامر الثاني من مقتضيات طول تلك الكتب
ايرادها لا يتعلق بالاعراب فيها كالكلام في اشتقاق لفظ اسم والخلاف فيه اهو من الوسم اي العلامة كما
يقول الكوفيون لان الاسم علامة على مسماه ام من السمو وهو العلو كما يقول البصريون لان الاسم عال على مسماه
او يعلو بمسماه ويرفعه الى الذهن والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين بايراد الادلة
من الجانبين واسقاط الضعيف منها من البين وكالكلام على الف اي الف اسم لم حذفت من البسملة خطا
وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظا فان باء الجر ولامه اما ان يدخلا على مضمر او ظاهر فان دخلا على
مضمر فان كان ياء المتكلم فهما مكسورتان بالاتفاق لاقتضاء الياء انكسار ما قبلها او غيرها فالصحيح في
الباء الكسر وفي اللام الفتح وحكي عن بعض العرب الفتح في الباء وعن خزاعة الكسر في اللام وان دخلا على
مظهر فهما مكسوران الا لام المستغاث فانها مفتوحة وفتح الباء مع الضمير فتحها مع الظاهر ايضا
وكالكلام على ان ذا الاشارة برمته زائدة على ما يقول الكوفيون ام منقلب عن ياء وهي عين واللام ياء اخرى
محذوفة كما يقول البصريون سمي ذا اشارة لكونها اسم اشارة فلها نسبة اليها وتعديه لقول الكوفيين هنا وثمة
مردود بشم بترجيحه مع ان رجحان قول البصريين في اشتقاق الاسم اشهر من نار على علم واما هنا فقد رجح
ايضا الزين الحديثي بناء على ان ذا انما يوصف ويوصف به ويصغر واما هذا شان ينبغي ان يكون تام البا

وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي الى ان اصله الذال وزيدت الالف لتكثير البينة ومن ثم حذفت
في التثنية لقيام حرف التثنية مقامها وجوابه يوخذ مما مر وتصغيره على ذيا يدل على اصالتها على
انه ليس في الاسماء الظاهرة على حرف واحد وذهب السيرافي الى انه ثنائي الوضع كمن وما واختاره الحديثي
الحديثي وجزم ابن السمين في تفسيره بان الاسماء المتوغلة في البنا لا يدخلها اشتقاق ولا تصريف وان
ذكر بعض النحويين فيها شيا من ذلك فللتمرين والعجب من مكي بن ابي طالب قال المحشي هو مكي بن ابي طالب بن
حموش بحا مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة تجمل حموشا جده وما عليه القفطي في طبقاته
وابن خلكان في تاريخه انه لقب ابيه ابي طالب وان جده محمد بن مختار وفي العبر للذهبي هو ابو محمد القيسي
شيخ الاندلس وعالمها ومقريها وخطيبها وانه كان متبحرا في العلوم كثير التصانيف حج وجاور وتوسع
في الرواية وبعد صيته وقصده الناس لكثرة علمه ولي خطابة قرطبة لابي الحزم جهور وكان مشهورا
بالصلاح واجابة الدعوة توفي ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين واربعماية عن اثنين وثمانين سنة اذ اورد
مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب مع ان هذا ليس من الاعراب في شي فضلا عن ان يكون
من مشكله وقد يقال اذا كان لك ذكر ذلك استطرادا فما وجه العجب منه وبعضهم اذا ذكر الكلمة ذكر
تكسيرها وتصغيرها وتانيثها ان كانت مذكرة وتذكيرها ان كانت مونثة وما ورد فيها من اللغات وما
روي من القراآت وان لم يبتن على ذلك شي من الاعراب اما اذا ابتني عليه من الاعراب فلا حرج في ذكره
والثالث من تلك الامور اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونايبه والجار والمجرور والعاطف
والمعطوف اورد عليه الشارح ان العاطف لا يكون الا حرفا فذكره في مقام الاعراب مستدرك
وناقشه المحشي بانه لا فايدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل الجار كذلك فانه لا يكون الا
حرفا ولا يتوهم من قولهم الجار والمجرور في محل كذا دون قولهم العاطف والمعطوف ان للجار حظا من
الاعراب دون العاطف لظهور انه قول على التسامح فان المحل انما هو للمجرور قطعا لا يقال الجار قد يكون
اسما كالمضاف على القول بانه عامل المضاف اليه لانا نقول هم لا يسمون هذا جارا ومجرورا بل مضافا و
مضافا اليه واجيب بان المراد بالاعراب هنا تطبيق المركب على القواعد النحوية اعني تطبيق
ما ركب مع غيره من المفردات على تلك القواعد مبنيا كان او غيره لا مقابل البنا ليتم الاستدراك واكثر
الناس استقصاء لذلك اي طلبا للقصوى اي الغاية البعيدة واستقصى في المسيلة ويقصي
بلغ الغاية اي اكثر المعربين طلبا للغاية هذا الاعراب الحوفي هو ابو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد
صاحب اعراب القران توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين واربعماية والحوفي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها
فاء فياء النسب نسبة الى حوف مصر ريفها وهو ناحية تجاه بلبيس نص عليه في القاموس فقول المحشي
من قرية يقال لها شبرا الخيمة من اعمال الشرقية عمل من اعمال مصر وهو العمل الذي قصبته مدينة بلبيس
وربما سمي حوفا قد يتوهم انه مخالف لما في القاموس فتامل وقد تجنبت هذين الامرين اي الثاني والثالث
واتيت مكانهما بدلا عنهما بما يتبصر به الناظر اي يصير به الناظر من اهل البصيرة ويتمرن به الخاطر اي
يتدرب من مرن على الشي مرونا ومرانة تعوده من ايراد النظاير القرانية والشواهد الشعرية بيان
لما قيل عليه كان من حقه ان يقول له الشواهد القرانية فان القران العظيم احق بان تعتبر اياته شواهد
كيف وان من الشعر ما لا يستشهد به بخلاف القران ومثله الحديث ولذا اعتبر في الشاهد كونه منهما
او من كلام من يوثق بعربيته بخلاف المثال حتى كان اخص من المثال مطلقا بحسب الصلاحية وان تباينا
بالاثبات والايضاح الا ان يقال المراد ان الايات القرانية لا تزال صالحة للاستشهاد كما هو مشهور
بخلاف التراكيب الشعرية فلم يتعرض لكون الايات شواهد واقتصر على ذكر الشواهد من تلك الشعرية

بالنسبة

بالنسبة الى ما ليس منها وهو سهل لانه لم يذكر منها الا ما هو شاهد وقد ذكر القسم الاخر ايضا
كما سيرد عليك ومن ايراد بعض ما اتفق في المجالس النحوية اي المنسوبة الى هذا الفن لاشتمالها على
المذاكرة في بعض مسايله ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطايف المعاني
ما اردته واعتمدته بيان لوجه التسمية مع الاشعار بانها بعد تمام التاليف الا ان يحمل قوله هذا على
تمام الرجا سميته بمغني اللبيب عن كتب الاعاريب فهو اذن لقب لكونه علما يشعر بالمدح واللبيب
العاقل كالاريب فلو قال مغني الاريب لكان احسن لاشتمال السجع على لزوم ما لا يلزم وهو نوع من
البديع قال الشارح وفيه ان لزوم ما لا يلزم هو ان يلتزم المتكلم فيه قبل حرف الروي او ما في معناه
من الفاصلة والفقرة ما ليس بلازم فيهما من حرف او اكثر او حركة من غير تكلف ومعنى بعدم اللزوم انه
يحصل السجع ونحوه بدونه وباللزوم ان يجي ذلك في بيتين او اكثر او في قرينتين او اكثر كما يفهمه
لفظ الالتزام وههنا يتحقق اللزوم المذكور مع ذكر اللبيب ايضا اذ الردف في السجعتين لا يلزم ان يكون
ياء لجواز اجتماع الياء والواو مع اتحاد الحذف قال تعالى فانطلقوا وهم يتخافتون ان لا يدخلنها اليوم
عليكم مسكين نعم التزام ما هو اكثر من حرف احسن لا يقال لعلهم انما يعتدون بوحدة ما عدا الردف
لانا نقول يا باه تمثيل ابن حجة في البديع لما التزم فيه باكثر من حرف بقوله فذكر فما انت بنعمة ربك
بكاهن ولا مجنون وان لك لاجرا غير ممنون والضمير من قوله سميته راجع الى التصنيف الشخص المعين بهذا في قوله
هذا التصنيف وههنا اشكال وعند جواب تقرير الاشكال ان مقتضى ما ذكرتم ان مسمى هذا الاسم
واحد بالشخص مع انه متعدد نقشا ولفظا فان كان نقش نسخة المص لزم ان لا يكون نسخة اخرى
مسماة به وان كان لفظ المص لزم ان لا يكون لفظ غيره مسمى به وكلاهما ممنوع وتقرير الجواب ان
الكتابة واللفظ من قبيل الاعراض وهي بواسطة المشخصات لا يتعدد الا بالمحل فهما لا يتعددان الا
بتعدد محل الكتابة او اللافظ فان انضاف الى ذلك تشخص احدهما صار شخصا حقيقيا لا يتعدد اصلا
والا كان شخصا غير حقيقي والمسمى فيما نحن فيه من قبيل غير الحقيقي فيتعدد بتعدد المحل وفي شرح تهذيب المنطق
للجلال الدواني ما يحقق ذلك فانه بعد تقرير الاشارة على ما اقتضاه ذلك المقام حقق ان الحاضر من
النقوش وكذا الالفاظ لا تكون الا شخصا ومن البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسميته
بذلك الاسم بل الغرض وصف نوعه وتسميته وهو النقش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة
الموضوعة بازاء المعاني المخصوصة او الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة اعم من ان
يكون ذلك الشخص او غيره من مشاركيه في ذلك المفهوم ولا شبهة ان هذا المسمى الموصوف لا يحضر
في الخارج فالاشارة انما هي الى الحاضر في الذهن على كل تقدير قال ومن هنا علمت ان اسماء الكتب من
اعلام الاجناس عند التحقيق ولعمري لقد اجاد المص فيما سمى وطابق في ذلك بين الاسم والمسمى وبر در
القيراطي فلقد برع في باب تقريض هذا الكتاب ميزانه وظهر على اهل القريض بديع ما ابدى من البيان حيث قال
جلا ابن هشام من اعاريبنا عروسا عليها غيره قط لا يبني ٭ وابدي لاصحاب اللسان مصنفا يغذي
بعين كلما اجل في اذن ٭ واهدي لهم من كنزه الذهب الذي ٭ تعترله الشمس المنير بالحسن ٭ ولقبه مغني اللبيب
فاصبحوا ٭ وما منهم الا فقير الى الغنى ٭ وقد تشبثنا باذيال هذا المقال وورد ناصافي عذبه الزلال
فقلنا ٭ الا انما المغني عروس تزينت ٭ تزف الى الطلاب ترفل في الحسن ٭ فقل لفقير النحو ان رمت ثروة
تخذ نحو معنا فهذا هو المغني ٭ واما مولفه فهو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله
ابن هشام الانصاري خاتمة نحاة عصره اخذ النحو والتصريف عن ابن المرحل وغيره ولم ياخذ
عن ابي حيان غير انه سمع منه ديوان زهير بن ابي سلمى وكان شافعيا ثم تحول حنبليا قبل موته

رف

بخمس سنين وله مولفات جليلة منها هذا الكتاب والتوضيح وشرح التسهيل قيل ولم يكمل وحواشي
عليه وشرح الشواهد الكبرى والصغرى وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب ورفع الخصاصة
عن قرا الخلاصة والشذور والقطر وشرحيهما وشرح لمحة ابي حيان وشرح بانت سعاد وغير ذلك
ولد يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة وتوفي خامس ذي القعدة سنة احدى وستين
عن ولدين احدهما محب الدين وتوفي سنة تسعة وتسعين وسبعماية والاخر عبد الرحمن وفي رثايه يقول
الجمال بن نباتة سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة ✽ يجر على مثواه ذيل غمام ✽ سأروي له من سيرة المدح مسندا
فما زلت اروي سيرة ابن هشام واما شارحه الدماميني فهو بدر الدين محمد بن ابي بكر بن عمر بن ابي بكر بن محمد
بن سليمان القرشي المخزومي الاسكندري المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الاديب ولد بالاسكندرية سنة
ثلاث وستين وسبعماية وتفقه بها وتعانى الادب وفاق في النظم والنثر والخط ومعرفة الشروط وناب
في الحكم ودرس ومهر وتقدم واشتهر ثم اشتغل بامور الدنيا فعلاه دين كثير ثم آل امره الى ان حج سنة
تسع عشرة وثمانماية ودخل اليمن سنة عشرين ثم ركب البحر الى الهند فحصل له هناك اقبال عظيم وحصل بها
دنيا كثيرة ثم بغته الاجل هناك فمات في شعبان سنة ثمان وعشرين وثمان ماية وله من المولفات سوى هذا
الشرح شرح البخاري وشرح التسهيل وشرح الخزرجية وغير ذلك واما محشيه الشمني فهو العلامة تقي الدين
احمد بن محمد القسطنطيني الحنفي كان فاضلا ماهرا صنف وافاد والف واجاد وانتفعت به الطلبة شرح
النقاية وكتب حاشية على كتاب الشفا للقاضي عياض وتوفي بمصر في ذي الحجة سنة اثنين وسبعين وثمانماية
واما صاحب القطعة شيخنا فهو ابو البقا محمد بن ابراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن بن الحسن الامام العلامة
رضي الدين المعروف بابن الحنبلي وجده بالتادفي الحنفي ولد بحلب سنة ثمان وتسعماية واشتغل بها
على عدة من مشايخها في علوم شتى نقلية وغيرها وتمهر في الفنون الادبية وصنف في غالب العلوم المتداولة
ونظم ونثر وفاق واشتهر وحض من كل طالب بالطلب حيث كان خاتمة فضلا حلب وانتقل الى عفو الله
وغفرانه سنة احدى وسبعين وتسعماية وخطابي به لمن ابتدي في تعلم الاعراب ولمن استمسك منه
باوثق الاسباب اي خطابي بهذا المصنف للمبتدي في تعلم هذا الفن المسمى بالاعراب وللمنتهي فيه على التوزيع
لا للكل منهما على الانفراد لان منه ما لا يليق بحال المبتدي ومن الله استمد الصواب اي اطلبه مددا الى
ومعونة والتوفيق الى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب يقال حظي فلان واياه اسيل هو وقوله اولا ومن الله
استمد سيان في ان تقديم معموليهما اما للاختصاص لانه كما قال اكرم مسوول واعظم مامول خلا استمد
الامنه ولا مسوول الا الله قال شيخنا الا ترى ان حبيبا لك لونا واك فرماك بنواه ✽ وهجرك فحماك الاعين حجير هواه ✽
والبسك من النحول ثيابا ✽ وفوق اليك من طرفه المكحول سهاما صيابا ✽ وعذلك العذول ✽ وما لك عنك عذول بشهادة
عدول ✽ فاتتك مشافهة الطبيب لا مواجهة الحبيب وانت لا تبغي سواه فانما علاج سواه واه ✽ وظلت بلسان
الحال والقال تنشد قول من قال ✽ كوني بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ✽ وقيل ما الذي تتمنى
لقلت مواجهة الحبيب ✽ اتمنى مفيدا انك لا تتمنى مشافهة الطبيب ✽ بل مواجهة الحبيب ✽ فانها شفاء الداء العضال
وكل طبيب سوى الحبيب فهو ضال ✽ واما لمجرد الاهتمام فانه اذا كان اعظم مامول ✽ واكرم مسوول كان
تقديمه اهم والتفات الخاطر اليه اتم قال صاحب الاقليد الا ترى ان حبيبا لك ✽ اذا فارقك هواه ✽ فصد
عنك نواه ✽ وظلت تنشد ✽ ونيران وجدك تتقد ✽ ولولا انني في غير نوم ✽ لكنت اظنني مني خيالا ✽ وكانت
عينك تغرب عند تغريبه ✽ وقيل لك ما الذي تتمنى ✽ لا تكاد تمتنع ان تقول وجه الحبيب اتمنى بتقديم المفعول
لكونه نصب عينك ولقد اذكرني بيت الاقليد ما كنت قلته قديما في باب التضمين بل الاستعانة من قولي
بروحي من كسا جسمي انتحالا ✽ وللعشاق صيرني مثالا ✽ وما اكتحلت بطعم النوم عيني ✽ وكيف وقولها للنوم لا لا ✽

فلولا

فلولا ان لي في الحب شانا ✽ لكنت اظنني شيا محالا ✽ ولولا انني في غير نوم ✽ لكنت اظنني مني خيالا ✽ ان يعصم
العلم من الخطا والخطل والفهم من الزيغ والزلل العصمة بالكسر الحفظ والمنع تقول عصمه اي اذا
حفظه ووقاه واعتصمت بالله اذا امتنعت بلطفه من المعصية وفي قوله الخطا والخطل الجناس اللاحق
ولو قال الخلل لفاته وتحقق لزوم ما لا يلزم والخطل قال في القاموس الكلام الفاسد الكثير وقال
في الصحاح المنطق الفاسد المضطرب واما الخلل فالفساد في الامر والزيغ بالزاي الميل والمراد الميل عن
الصواب في الفهم والزلل الزلق انه اكرم مسوول واعظم مامول جملة مستانفة لبيان وجهي الاختصاص
والاهتمام ومن ثم تعين فيها كسر الهمزة من ان الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها واعني بالمفردات
الحروف وما تضمن معناها من الاسما والظروف هو بيان لما تضمن معنى الحروف وعطف الظروف على الاسما
من باب عطف الخاص على العام فالاول لمن الشرطية المتضمنة لمعنى ان الشرطية والثاني كان المتضمنة لمعناها
ايضا فانها المحتاجة الى ذلك ولما كان احتياج هذه المفردات الى البيان اشد من غيرها اتى بما يفيد الحصر اعني
تعريف المسند بلام الجنس مبالغة لكمالها فيما اسند اليه فلا ينافي في ذكر اشيا مست الحاجة الى شرحها اذ ليس احتيا
الى البيان ايضا اشد وان كانت شديدة فان الحق ان ما مست الحاجة الى شرحه كان شديد الاحتياج اليه
وقد رتبتها الترتيب جعل كل شي في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشيا المتعددة بحيث يطلق عليها اسم
الواحد ويكون لبعضها نسبة من بعض بالتقدم والتاخر على حروف المعجم اراد بها حروف الهجا وهي تسعة
وعشرون حرفا بعد لا المعبر عنه بلام الف حرفا فان قلت وكيف يعد حرفا وهو حرفان كما ترى فالجواب
ان اللام قد تقدمت ولكنهم لما قصدوا النطق بالليّنة وهي ساكنة لا يمكن الابتدا بها في اي اسم يوضع لها
وهم قد التزموا في اسماء هذه الحروف ان تكون مبدوءة بمسمياتها توصلوا اليها بادخال اللام عليها نعم
لا يظهر لتخصيص اللام بذلك وجه كما ترى ثم ان الحروف الهجائية قسمان منقوط ويسمى معجما من اعجمت الكتاب
نقطته قال في القاموس اعجم فلان الكتاب نقطه كعجمه وعجمه وقول الجوهري لا تقل عجمت وهم
وغير منقوط ويسمى مهملا قيل ويسمى ايضا معجما لان ترك العلامة في المنجم علامة او على ان المعجم من
اعجمت الكتاب بمعنى ازلت عجمته اذا عرفت ذلك فقولهم حروف المعجم اما على معنى حروف الخط المعجم اي الذي
من شانه الاعجام واليه يشير قول الصحاح ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط
من بين ساير حروف الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى او على معنى
حروف الاعجام فيكون المعجم مصدرا كالمدخل كما اقتصر عليه صاحب القاموس وعليهما فلا تغليب في
اطلاق المعجم على الكل كما جنح اليه الشارح لكن بنا على تفسير المعجم بما وقع عليه الاعجام او بالاعجام وقد
يقال معناه حروف الاعجام اي ازالة العجمة بالنقط او تركه وقول التفتازاني بالنقط فقط ناظر
الى الاكثر واراد بالنقط وجودا وعدما وهذا انما يتم اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا
في هذه الكلمة قال الشارح ليسهل تناولها اي تحصيلها وربما ذكرت اسما غير ذلك مما لم يتضمن
معاني الحروف واقعا للمسيس الحاجة هو من قولهم حاجة ماسة اي مهمة وقد مست اليه الحاجة
الى شرحها بيانها حرف الالف الالف المفردة اراد بها الهمزة فان اللينة ستاتي تاتي على وجهين
احدهما ان تكون حرفا ينادى به القريب حقيقة او حكما كما ان آيا ينادى بها البعيد كذلك لان ندا
القريب لا يحتاج الى رفع الصوت ومده فاكتفي فيه بحرف واحد بخلاف نداء البعيد فانه يحتاج
الى رفع الصوت فلم يكتف فيه بحرف والى مده فاحتاج الى كلمة اخرها الف كقوله افاطم مهلا بعض
هذا التدلل تمامه وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي وهو من الضرب الثاني من الطويل مقفى معتدل
الاجزاء والفرق بين المقفى والمصرع على ما اوضحه شيخنا في شرح الاندلسية ان المقفى كانت عروضه

كضربه في الوزن والتروي من غير ان تغير الى وزنه والمصرع ما كانت كهو فيهما بالتغيير اليه اما بالزيادة
كما في قوله الا يا صبا نجدٍ متى هجتَ من نجد فقد زادني مسراك وجداً على وجدِ او بالنقصان كقوله
طحابك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب فهما متباينان وقيل المقفى ما كان عروضه
كضربه فيهما سواء غيرت اليه ام لا والمصرع ما علمت فالمقفى اعم مطلقا وقايله امرء القيس بن حجر بحاء
مهملة مضمومة فجيم ساكنة بن الحارث بن عمرو بن اكل المرار الكندي الشاعر الجاهلي القديم الملقب بالملك
الضليل ولما وقع بينه وبين المنذر بن ماء السماء ورد الروم على ملكها قيصر مستنجداً به فلما قفل من عنده
اتبعه بحلة مسمومة فلما لبسها احس بالموت ومات بانقرة في بلاد الروم بقرب جبل يسمى بعسيب
وهو من معلقته المشهورة وقد استشهد المص بنحو عشرين بيتا منها تاتي في محالها وان بك قد ساءتك مني
خليقة فسلي ثيابي من ثيابك تنسل اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل والهمزة
في افاطم لنداء القريب وهو محل الشاهد اذ لا اقرب للعاشق من المعشوق وفاطم منادى مرخم على اللغة الفصحى
وهي فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية ومهلاً مصدر محذوف الزايد وتقدير الكلام امهلي امهالا فهو مفعول
مطلق حذف ناصبه وجعل بدلا من التلفظ به كضربا زيدا وعليه فبعض منصوب له لا بفعله على الاصح او
بمحذوف تقديره اتركي قال في القاموس المهل ويحرك والمهلة بالضم السكينة والرفق ويقال مهلا
يا رجل وكذا للانثى والجمع بمعنى امهل والتدلل بالمهملة التغنج وادل المرأة ودلالها وتدللها
على زوجها تريه جرأة في تغنج وتشكل كانها تخالفه وما بها خلاف والازماع بالزاي الاجماع على الشيء وتصميم
العزم عليه قال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء بمعنى وعليه صاحب
القاموس والصرم بفتح المهملة مصدر صرم اذا قطع وبضمها اسم للقطيعة قال الشارح والجلال
تبعا للجوهري وما في القاموس يقتضي انه مصدر كالمفتوح والاجمال الاحسان من اجمل في الطلب اتاه د
واعتدل فلم يفرط وساءتك آذتك من ساءه يسوءه سوء ومساءة فعل به ما يكره والخليقة الطبيعة كالخلق و
سلي امر من السل وهو انتزاع الشيء واخراجه في رفق كالاسلال وتنسل كتسقط وزنا ومعنى من نسل الصوف
ينسل نسولا سقط وهو مجزوم في جواب الامر وغرك حملك على الغرة وهي فعل من لم يجرب الامور ولبس الغني
اطمعك من غره غرورا اخدعه واطمعه بالباطل فاغتر فهو مغرور ولعدم مناسبة المقام فان قلت ما النكتة
في انه امرها بترك بعض التدلل ولم يامرها بتركه كله مع انه الذي يجمل قلت الاشارة الى ان من الاديان
لا يطلب العاشق ممن يهواه ترك الدلال كيف وان الدلال يليق باهل الجمال بل هو لهم من احسن الخلال لكن
رب معشوق اتخذه ديدنا فاورث عاشقه ضنا ونفى عنه وسنا فهذا انه سيل انما يسيل الغرة ترك
بعض منه يورث حتفه ساعيا في استعطافه وكفه وطالبها امالة عطفه واستدامة عطفه ونقل
ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماعهم اي هذا المنقول خرق للاجماع
النحاة قال الشارح من وجهين احدهما جعل الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب مع يا
وثاني الوجهين مبني على انه قوله وان الذي لنداء القريب والاخر دعوى انه لم يوضع لنداء القريب غير
يا وثاني الوجهين مبني على ان قوله وان الذي للقريب يا مفيد للحصر لتعريف جزئيه اي ليس للقريب الا يا
والقدح بخرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وفيه تردد والثاني ان يكون
حرفا للاستفهام اي معناه الاستفهام وحقيقته طلب الفهم هذه حقيقة
الاستفهام بالمعنى المصدري والوجه ان يقال طلب الافهام والتفهيم فقد قال في الصحاح استفهمني
الشيء فافهمته وفهمته وكذا في القاموس وكانه انما عدل عنه لان الاستفعال بمعنى طلب الفعل
المدلول عليه بمصدره قليل مع صحة ان يقال معنى استفهمني الشيء فافهمته طلب مني فهم الشيء

فافهمته

الا ان خطابه سبحانه له في كتابه بالوصف المبهم في بابه لا يعرف
فلا ينبغي انه الى هذا المعنى يصرف ويعضده قوله ويبعده اه
ملا علي القاري

فافهمته على انا نقول انه من طلب منك تفهيمك اياه فقد طلب فهم نفسه منك به وقد يطلق الاستفها
على نحو اقام زيد مما هو انشا دال بالوضع على طلب الفعل على وجه يكون المقصود حصول صورة الشيء
في الذهن من حيث حصول فيه بخلاف فهمي فان المقصود به حصول التفهيم في الخارج وان اقتضت
خصوصيته حصول اثره في الذهن وبالجملة الاستفهام لطلب الحصول الذهني والامر والنهي لطلب
الحصول الخارجي فان قلت هل من مزيد ايضاح في البين يتم به الفرق بين الطلبين قلت نعم
ما افاده سيد المحققين من انك في الاستفهام تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وقيام
زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق لما فيه تصورا كان او تصديقا فنقش الذهن في الاستفهام
تابع لما في الخارج وفي الامر والنهي متبوع له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي
ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه ومن هنا يظهر لك ان الوجه الوجيه هو ما قال الملص من ان حقيقة
الاستفهام طلب الفهم بل قد جزم سيد المحققين بذلك حيث اعترض بان نحو علمني وفهمني كذا الطلب
حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس باستفهام واجاب بان المطلوب الحقيقي في الاستفها
كقولك ا زيد قايم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك فيكون مطلوبا
تبعا والمطلوب الحقيقي في علمني وفهمني التعليم وهو امر خارجي لا نقش ذهني والعلم متفرع عليه تابع
له في الحصول نحو ا زيد قايم يجوز في مثل نحو هذه وجهان الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب
بتقدير اعني لا بنزع الخافض اي في نحو كذا لانه غير مقيس هنا وقد اجيز الوجهان في قراءة الحرميين
امن هو قانت اناء الليل الحرميان نافع وابن كثير فانهما قراها وحمزة امن هو قانت بتخفيف الميم و
الوجهان كون الهمزة للنداء وهو قول الفراء وكونها للاستفهام وهو قول الجمهور وقد صحح ابن عطيه
بجواز الوجهين فيها مستظهرا كونها للاستفهام التقريري ثم قرر وجه النداء بكون الخطاب لاهل
هذه الاوصاف كانه يقول اصاحب هذه الاوصاف قل هل يستوي قال وهذا معنى صحيح الا انه اجنبي
عن معنى الايات قبله وبعده فحكم بالاجنبية بناء على ان الخطاب قبل وبعد للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا
لاهل هذه الاوصاف وانت خبير انه صلى الله عليه وسلم احرى بهذه الاوصاف فيكون المنادى والخطاب
له وترتفع الاجنبية بل جزم الجعبري على هذا الوجه بانه المنادى فقال والمراد النبي صلى الله عليه وسلم
اي يا محمد قل لهم هل يستوي العالم والجاهل واما قراءة التشديد فام اما متصلة حذف معادلها قبلها
وخبره والتقدير هذا الكافر خير ام من هو قانت او منقطعة والتقدير بل ا من هو قانت مشترك كذا
كذا لكن ليس كذلك ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغير ياء فالحمل عليه حمل ما لا نظير له فيه وقيل عليه
هذا على ظاهره يبطله ولا يبعده وان اريد انه ليس في غير هذه الاية من التنزيل نداء بغير ياء فهو حق
الا انه لا يبعده لان نحو ضيزى ودسر لم يقع في القرآن الا في موضع واحد وكم فيه من مفرد الا ان يكون
قد اعتبر ذلك مبعدا مع مقدمة مطوية لشهرتها وهي معلومة ان في التنزيل استفهاما بالهمزة فيترجح
حملها على الاستفهام فيبعد حملها على النداء وقوله يبعده يروى من الابعاد ومن التبعيد الا ان الثاني يعتبر من
قوله ويقربه سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته التي هي طلب الفهم لاستلزا
سبق الجهل المحال عليه تعالى او لا يكون الكلام الاستفهامي منه تعالى على حقيقته اي معناه الحقيقي فانهم ربما
اطلقوها عليه بل كون طلبهم الفهم فيه مصروفا عنه تعالى الى غيره كما في لعلكم تتقون من صرف الترجي فيه الى غيره
تعالى فيكون ذلك الغير هو الطالب للفهم ومنهم من جعل هذا المعنى من افراد الحقيقة بناء على ان طلب الفهم اعم
من ان يكون مصروفا الى المتكلم او الى غيره ممن يطلب فهمه وان قوله تعالى اانت قلت للناس استفهام حقيقي
طلب به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم

م

م

وحكى [illegible] وقرئ ام [illegible] الاية نزلت في ابن مسعود وعمار بن ياسر وسالم مولى
ابي حذيفة وامّا ما ذكره الجلال السيوطي انه نزلت في ابي بكر [illegible]
النازل فيهم قراءة التشديد ثم نزلت قراءة التخفيف [illegible] بلا خلاف
كما يجوز ان القراءات الاول فبعيد جدا [illegible]

بكسر الالف وسكون الراء وتشديد الياء لغة في الحرام كقوله وامست بلاد الحرام
وهنا لحاقها لغيبة ما كانت من الوحي [illegible] جعبري

وقد ضعفه الفارسي ايضا بقريب من هذا وقد تجرأ على قارئ هذه القراءة ابو حاتم
والاخفش ابن سمين

سكن اول المثلين بلا مانع فوجب الادغام ورسمت موصولة لذلك
جعبري

كذبهم فقد يرد عليه بان طلب الفهم ليس معناه ما ذكر بل معناه طلب فهم الطالب المتكلم بالاستفهام كيف وان الاستفهام طلب حصول امر في ذهن الطالب كما تقرر وبان شان المعنى الحقيقي ان يقصد اولا من غير واسطة معنى مقصود من اللفظ فلا يكون فهم النصارى معنى حقيقيا للقصد اليه بواسطة الاقرار وفيه انه لم يجعل الفهم معنى حقيقيا ليرد عليه الثاني بل طلبه وان حقيقة الكلام الاستفهامي على نحيها ليس طلب فهم المتكلم او غيره ليرد الاول بل طلب الفهم صادرا من المتكلم او غيره وهذا مدفوع بشيوع انها طلبة صادرة من المتكلم لا مطلقا نعم يرد عليه كما في حاشية شيخنا ان الاستفهام اذا طلب به اقرار عيسى عليه السلام كان للتقرير الذي هو حمل المخاطب على الاقرار ولم يكن حقيقيا فكيف يجامعه ولم يكن طلب الفهم مصروفا عنه كما الى غيره كما هو حق المقام اذ ليس فيه الا ما يودي الى حصول فهم النصارى من طلب اقرار عيسى عليه السلام وسلامته من دعوى كثرة الحذف اذا التقدير عند من جعلها للاستفهام امن هو قانت خير ام هذا الكافر اي المخاطب بقوله تعالى قل تمتع بكفرك قليلا فيه تسامح والمراد انه مخاطب بهذا القول لكن بالنظر الى تمتع دون قل وهذا كقوله في نحو جاء القوم الا زيدا هذا الحكم مخصوص بزيد فان معناه مخصوص بسبب زيد من حيث اخراجه او بسبب اخراج زيد فعد هذا التعبير من غير الصواب غير صواب والدليل على هذا التقدير قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فحذف شيان معادل الهمزة والخبر قيل عليه المناسب ان يقول ثلثة اشيا ويزيد ومعادل مدخول الهمزة لانه بصدد بيان ما يلزم على هذا الراي من كثرة الحذف وما يقال من انه اراد معادل الهمزة مع مدخولها واقتصر عليه لوضوح المراد منه وان خفي على من ادعى المناسب لا يجدي نفعا اذ قصاراه ان احد الشيين حذف شيين فهناك كثرة محذوف لا كثرة حذف وام المقدرة ههنا متصلة لاختصاص المعادلة بها ولا يرد ان مفاد كلامه الاتي ان ام المتصلة انما سبقت بهمزة لغير التسوية كان معها للاستفهام الحقيقي فكيف يكون الاستفهام في الاية مجازا اذ ليس الحكم هناك كليا فلا ينافي اتصالها مجازيته ونظيره في حذف المعادل قول ابي ذويب دعاني اليها القلب اني لامره ٭ سميع فما ادري ارشد طلابها تقديره ام غي البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله ابو ذويب مصغر ذيب خويلد بن خالد بن محرث بتشديد الرا وكسرها عند ابن دريد وبفتحها عند غيره بعدها مثلثة الهذلي الشاعر المجيد وهو مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام اسلم ورحل الى المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم في مرضه فمات قبل قدومه بليلة وادركه وهو مسجى وصلى عليه وشهد دفنه وغزا الروم في خلافة عمر ومات بها وقيل بقي الى زمن عثمان وليس معدودا من الصحابة ممن لقي النبي صلى الله عليه وسلم مومنا ومات كذلك وان تخللت ردة وكان كما قال ابن عساكر اشعر هذيل وهي اشعر احياء العرب وكان له في التوريه ذكر بالشعر فقد اخرج صاحب الاغاني مكتوب في التوريه ابو ذويب مولف زور وهو اسم الشاعر بالعبرانيه وقد عده الجمحي في الطبقة الثالثة من شعراء الجاهلية وكان له عشرة ابناء ماتوا في وقت واحد او في سنة واحدة فقال فيهم قصيدته العينية التي تقدم بها كما قال ابن العلا على شعر الهذيل وسياتي الاستشهاد ببعض ابياتها والبيت من قصيدة مطلعها ٭ ابا الصرم من اسماء حدثك الذي ٭ جرى بيننا يوم استقلت ركابها ٭ زجرت لها طير السماء فان يكن هواك الذي تهوى يصيبك اجتنابها ٭ وقد طفت من احوالها واردتها ٭ سنين فاخشى بعلها واهابها ٭ ثلاثة احوال فلما تجرمت ٭ علينا بهون واستحار شبابها ٭ فقلت لقلبي يالك الخير انما ٭ يدليك للموت الجديد حبابها ٭ دعاني اليها القلب البيت قوله ابا الصرم اي القطع من باب خطاب المرء نفسه و استقلت الركاب ذهابها وارتحالها وهي الابل ويقال لواحدها راحلة ومن زجر الطاير التفاول به قال في القاموس زجر الطير تفاءل به فتطير فهذه كانه زجره وقد كانت العرب تتشام بطير الشمال وهو

الغادي من جهة شمال الزاجر فانها كانت تاتي الطير هادية فتنفرها فان اخذت يمينا تيامنت به وان اخذت شمالا تشاءمت به حتى جاء الاسلام ناهيا عن ذلك فان قلت كيف زجر لمحبوبته طير الشمال وهو مما يتشام به كما ذكرت قلت انما زجر الطير رجاء ان ياخذ يمينا فيكون نظير اليمين فاخذ شمالا على خلاف رجايه فسماها طير الشمال لذلك واحوالها حولها ففي القاموس وحواليه وحوله وحوليه وحواله واحواله بمعنى وعليه فمن زايدة اي لقد طفت حولها والاحوال جمع حول بمعنى السنة لا حال بمعنى الوقت الذي انت فيه لاباء المقام وثلثة احوال بدل من سنين وتجرمت بجيم فراء مشددة معناه تكملت من قولهم حول مجرم كمعظم تام واستحار الشباب بالحاء المهملة تحير ثم اخذ من الجسد كل ماخذ والقلب يطلق لاربعة معان للفواد ومنه وختم على سمعه وقلبه سمي قلبا لتقلبه وقيل اخص منه وفي الحديث اتاكم اهل اليمن هم ارق قلوبا والين افئدة فوصف القلوب بالرقة والافئدة باللين وللعقل ومنه ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ولخالص كل شي ومحضه ومنه لكل شي قلب وقلب القران يس والرابع مصدر قلبه والقلب الذي هو احد الجوارح عند علماء التشريح صنوبري الشكل قاعدته في وسط الصدر وراسه مايل الى الجنب الايسر والشكل الصنوبري نوع من المخروط وهو كل شكل يبتدي من سطح مدور او غيره ويرتفع مستدقا على نظام واحد فان انتهى الى نقطة اعلاه فهو التام او الى دون نقطة اعلاه فيكون سطحه اصغر من قاعدته اسفله فهو الناقص فان كان ما يبتدي منه المخروط مدورا والانتهاء الى نقطة كان المخروط مستديرا تاما وهو الصنوبري والرشد ضد الغي والطلاب ككتاب مصدر طالب بمعنى طلب واضافته الى الهاء اضافته الى المفعول اي طلب القلب اياها لان الداعي الى امر طالب غيره اليه والى الفاعل والضمير اليها ايضا لان الداعي المتوجه الى شي لا يكون دعاؤه الا عن طلب من ذلك الشي وجملة دعاني جواب لما في البيت قبله ففيه التضمين المعدود من عيوب القافية وهو ان لا يستقل كل من البيتين بدون صاحبه في الافادة على بحث فيه ويروى عصاني وعليه اليها حال قدمت على صاحبها اي عصاني القلب ذاهبا او متوجها اليها واني لامره سميع اسمية قال الشارح حال من القلب او معترضة وفيه ان فيه جعل الاسمية حالا بالضمير وحده وهو ضعيف قال المولى الجامي لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتدا ولا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو وعلى الصحيح انتهى وليته جعلها حالا من مفعول دعاني اذ قد يسهل الخطب بوقوع الرابط في الابتدا في الجملة فيكون على حد قوله خرجت من البازي على سواد بخلاف تقديره فانه على حد قوله نصف النهار الماء غامره وهو مردود عند الاكثرين ولما وجد الاعتراض فليس عليه اعتراض ويجوز ان يكون مستانفة استينافا بيانيا فانه لما قال دعاني اليها القلب كان مظنة ان يقال اانت سميع لامره ام لا فقال اني سميع فاكده لان مقام الشك يحسن معه التاكيد والجملة الاستفهامية منصوبة المحل بفعل الدراية المعلق عنها بالاستفهام وصح الابتداء بارشد مع نكارته لتخصصه بوقوعه في سياق الاستفهام او معادل الهمزة محذوف تقديره كما قال ام غي وهو محل الشاهد فان قلت ما النكتة في حذف الغي المعادل واثبات الرشد في عكس المعنى حاصل قلت التفاول بالرشد وحصوله والتباعد عن الغي والتبري منه فقوله يالك الخير على حذف منادى اي يا قلبي الا لي عند ابن مالك ان يا في نحو ذلك للتنبيه حيث لم يقع بعدها امر ودعا ويحتمل ان القلب لما اشتغل بالحب صار كانه دخل في غمرة فحسن تنبيهه فان قلت على النداء ما نكتة استعمال يا والمختار انها للبعيد قلت التنبيه ايضا على انه مستغرق في الغرام آخذ في خضخضة الهيام فهو لذلك بعيد وان كان اقرب من حبل الوريد ويدليك بتشديد اللام يدنيك ويقربك من دلي الدلو جبذها ليخرجها من البير والموت الجديد

العاقص والحباب بالضم الحب ونظيره في محي الخبر كلمة خير واقعة قبل ام مسبوقة باستفهام بالهمزة
افمن يلقى في النار خير ام من ياتي امنا يوم القيمة ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت
وذلك لان الهمزة ح تكون لطلب التصديق فيستغني عن تقدير العادل اذ هي انما تستدعيه اذا كانت
لطلب التصور والفرض خلافه لصحة قولك ما ادري هل طلابها رشدا وامتناع ان يوتى لهل
بمعادل لما عرفت واما قوله صلى الله عليه وسلم لجابر هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان استشهد به ابن
مالك على مجي هل بمعنى الهمزة المطلوب بها التعيين وام بعدها متصلة فهو من النادر الذي لا ينتقض به
القواعد والجواب عنه يجعل ام منقطعة فيكون قد استفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا
اي بل اتزوجت ثيبا يا باه وقوع المفرد بعدها فانه امارة اتصالها لا يقال ليست منقطعة في
انها لابل ام شاء وبعدها مفرد لانا نقول اوليس التقدير ام هي شاء فان قلت ليكن التقدير اتزوجت
ثيبا كما قال قلنا حذف احدي جزئي الكلام بعد ام المنقطعة انما يكون حيث يتقدمها الخبر كما في المثال
وما نحن فيه ليس كذلك وكذا لا حاجة في الاية اي ايت امن هو قانت الى تقدير معادل لصحة تقدير
الخبر بقولك لمن ليس كذلك اي كمن ليس متصفا بهذه الصفات وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو
على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحده الهمزة من ان اما مفتوحة فالقول
اما بمعنى الجزم والبا محذوفة يقال قال فلان بكذا اي جزم به او بمعنى الاعتقاد يقال قال الشافعي
هذه الحكم اي اعتقده وهذا الحكم قول الشافعي اي اعتقاده ورايه ولا حذف واما مكسورة والقول
بمعناه والمشهور الا ان ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ بعينه كما هو مقتضي الحكاية منهم ولسنا
على يقين منه ولو تيقنا به لم يتعين الكسر لان الغرض الاعلام بانهم جعلوا التقدير كذا وهو حاصل
فتحت او كسرت اي جعلوا تقدير الخبر المعروف ههنا كمن ليس كذلك اي من شركايهم التي لا تضر ولا تنفع
كما حذف من افمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه فان تقديره كالقاسي قلبه فهو في
ظلمة والدليل في الاول وجعلوا لله شركاء وفي الثاني فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وقد جاء
مثبتا في قوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق ويحسن حذف الخبر هنا كون المبتدا مقابلا له ويكون
وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني اي دون الاول لعدم المناسب المتعاطفين
عليه سواء قدر متعلق الجار والمجرور فعلا او اسم فاعل والعطف كما في قوله فالق الاصباح وجعل على
راي وقد شرط ايمة البيان قبول العطف بالواو وبالجهة الجامعة بين المتعاطفين مطلقا واما تقدير
الثاني فالتناسب حاصل لا يقال انما امتنع العطف على التقدير الاول لان الاستفهام في المعطوف عليه
للابطال وهو يقتضي ان مضمون مدخوله غير واقع فلو فرض عطف وجعلوا عليه لكان مضمونه كذلك
لكنه واقع لانا نقول ليس كونه للابطال باولى من كونه للتوبيخ بل هو للتوبيخ كما هو على التقدير الثاني
وبتقدير صحة العطف يتعلق بمضمون الجملتين جميعا ومضمون الاولى اعتقادهم مماثلة القايم على كل نفس
لشركايهم ومضمون الثانية اثباتهم الشركاء له تعالى وكلا الامرين واقع منهم يتوجه التوبيخ عليه وان كان
مضمون الاولى بحسب نفس الامر منفيا فان قيل لو كان العطف على لم يوحدوه لقال وجعلوا له قلنا
هو من اقامة الظاهر مقام الضمير وقد نبه الكشاف على نكتة ذلك فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر المبتدا
ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله افمن هو بهذه قايم هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له وهو الله المستحق
للعبادة وحده شركاء فاشار الى ان في ذكر اسمه تعالى الدال على استحقاق العبادة وحده دون غيره تنبيها
على منشا توجه التوبيخ واللوم عليهم وزيادة في التشنيع نعم يتوجه على الكشاف او لا ثم على المص ثانيا على
التقدير الثاني اعتراض ابي حيان بان فيه حذف الخبر غير المقابل واكثر ما جاء في الخبر المقابل ونحو وجه

عدم الحسن العطف على التقدير الاول كونه ليس لنفي الحال وجعلوا للماضي فعدا بعد عن الصواب لان
ليس من جملة الصلة وليست خبرا للمبتدا والعطف انما هو على الخبر دون الصلة وقد اجيز في وجعلوا
ان يكون معطوفا على لست بجعل ما مصدرية وان يكون استينافا وهو الظاهر فيكون اخبارا
منه تعالى عن سوء صنيعهم اذا شركوا به من لا يصلح للالوهية وفي جعل المص مجموع وجعلوا
معطوفا تسامح ظاهر تبع فيه الكشاف وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب
يوم القيمة اي كمن ينعم في الجنة وقيل كمن امن العذاب اكتفاء في بيان شان اهل الجنة بالقياس
الى اهل النار بانتفاء ما ثبت لهم عنهم عن اثبات النعيم الزايد لهم وليس قوله اي كمن ينعم جزاء عن التقدير
المبتدا ولو جعل بمعنى المقدر لان اي التفسيرية لا تقع بين المبتدا وجزءه بل الخبر المحذوف تقديره ثابت فيرتفع
مقدرا ما بعدها بتفسير له وقول المحشي مثل هذا التركيب اعني ادخال حروف التفسير على الخبر كثير في عبارات
المصنفين لا يجدي نفعا فانه على تقدير تسليم كثرة وقوعه فيها لا يدل على الجواز وكم في عباراتهم ما هو
على خلاف الصواب وسياتي من المص التنبيه على بعض ذلك وابن هو في كتاب درة الغواص وكذا التقدير
في قوله افمن زين له سوء عمله فراه حسنا اي كمن هداه الله الانسب بالتقدير ان يقال كما قال البيضاوي
كمن لم يزين له وفوق للفرق بين حسن الاعمال وسيئها ويكون محصل الملفوظ والمقدر افمن اضله كمن هداه
الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقال شيخنا ولا يبعد ان يقدر كمن هو على
بينة من ربه بدليل قوله تعالى افمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله او التقدير فيه ذهبت نفسك
عليهم حسرات وقال شيخنا الانسب حسرات بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات الا ان يقال قدر
ما لو ظهر لكان في الابين اسلوب البقين انتهى ولك ان تقول انما قدر المفرد على ما هو الاصل في التمييز
اذا كان مصدرا ولهذا احتيج الى بيان نكتة جمعه في قوله فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وهي الدلالة على
تضاعف غمامه على احوالهم او كثرة افعالهم المقتضية للتاسف واعتبار المزايا انما هو في التعبير لا في التقدير
وجمع الضمير في عليهم مع انه عايد على من مراعاة لمعناه بعد مراعاة لفظه وجاء في التنزيل موضع صرح
فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا يجوز فيما بعد الواو والنصب على انها واو المصاحبة وان يكون على صيغة
الماضي المبني للمجهول واما خفضه بالعطف على مجرور الباء فيقتضي ان يكون الحذف مصرحا به مذكورا والمعني
لكون الحذف مذكورا الا ان يحمل التصريح على تبيين الامر وكونه على خلاف التعريض فتدبر على العكس مما نحن
فيه لان ما نحن فيه ذكر المبتدا وحذف الخبر وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما اي افمن
هو خالد في الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد في النار زاد في تقرير للمبتدا حالا ليتعادل الكلام
الا انه اتي بها في التقدير بلفظ المضارع على ما هو الاصل وان كانت في الملفوظ بلفظ الماضي للدلالة على
تحقق الوقوع وحكم المص ان الاية من قبيل ما حذف فيه المبتدا ليس هكذا بالتعيين حتى لا يحتمل ان
يكون لها وجوه اخر من الاعراب كما ظنه الشارح بل ما يذكره المصنفون من ايه او غيرها بعد ذكر حكم
مثالا له لا يقتضي تعينه لذلك الحكم وعدم احتماله غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم وقد ذكر
في الاية احتمالان اخران احدهما انه يجوز ان يكون كمن هو خالد في النار بدلا من كمن زين له سوء عمله وما
بينهما اعتراض على طوله لبيان ما يمتاز به من هو على بينة من ربه في الاخرة وعلى وجه المص وهذا فقوله
مثل الجنة مبتدا حذف خبره اي فيما قصصنا عليك وثانيهما ان يكون خبر المثل الجنة ولكن على تقدير
مضاف في جانب المبتدا واخر في جانب الخبر الخبر لتتم المعادلة وتصح المقابلة والتقدير مثل ساكن الجنة
كمثل من هو خالد في النار ويكون كلاما في صورة الاثبات والمعني على النفي لا بعراجه تحت كلام مصدر
بحرف الانكار فيكون المعنى افمن هو في الجنة كمن هو في النار وعرى عن اداة الانكار بتصوير العناد منه سوى

بين المتمسك بالبينة والمتبع هواه وانه بمنزلة من اثبت التسوية بين عيش الجنة وعيش النار وجاء
مصرحا بهما اي بالمبتدا وهذا الخبر على الاصل في قوله تعالى اومن كان ميتا بالكفر فاحييناه بالايمان وجعلنا
له نورا يمشي به في الناس اي جعلنا له نور الحجج والايات يتايل بها فيميز بين الحق والباطل كمن مثله في الظلمات
وفي قوله افمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله والالف اصل ادوات الاستفهام اي المتاصلة
من بين الادوات بافادته ولهذا خصت باحكام وفي بعض النسخ خصصت اي ولكونها اصل ادوات
الاستفهام افردت من بين ادوات الاستفهام باحكام لا توجد في غيرها واعلم ان للبا مع فعل الاختصاص
استعمالين احدهما ان تدخل على المقصور كما قولهم تخص بالعبارة وخصصت فلانا بالذكر وهذا هو
الاستعمال الشايع العربي وعليه استعمال المص هنا وثانيهما ان تدخل على المقصور عليه كما يسبق الى
الفهم من ان تخصيص الشي باخر هو قصره عليه ومنه قول الزمخشري ان في الحمد لله دلالة على اختصاص
الحمد به وفي حواشي العضد للسعد التفتازاني معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك
الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخلة في المقصور قال تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد انه يختص من بين
الاوصاف بالقيام لا يتصف بغيره اي مقصور على القيام لا يتجاوزه الى العقود فالبا داخلة في المقصور
عليه والاستعمال العربي هو الاول وقال سيد المحققين وحاصل الاستعمالين يرجع الى ملاحظة معنى
التمييز والافراد لان تخصيص شي باخر في معنى تمييز الاخر به حتى ان معنى نخصك بالعبادة نميزك ونفردك
من بين المعبودين بها وظهر لك بما قررناه ان قول الشارح كان الصواب او الاولى ان يقول ولهذا اختصت
بها احكام لما ستراه قريبا ليس بصواب ولا اولى لما انه مبني على ان المص ادخل الباء على المقصور عليه ما
يتبادر من ان تخصيص شي بشي قصره عليه واشار بالصواب الى ما نقله عن ابن السبكي وبالاولى الى
ما نقله عن السعد التفتازاني وان تشنيع بعض المعاصرين على المحشي حيث قال وفيما قال الشارح
نظر فان الذي اراد الا ان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة للهمزة منتفية عن غيرها من ادوات الاستفهام تكون الاحكام
مقصورة لان المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول البا على الاحكام هو الصواب
او الاولى بان هذا كلام من لم يفرق بين المقصور والمقصور عليه جدير بان يكون مقصورا عليه احدها
جواز حذفها سواء تقدمت على ام اختلف في حذف همزة الاستفهام فذهب جماعة منهم الاخفش
الى جوازه مطلقا والظاهر من كلام سيبويه انه لا يجوز مطلقا وان ما ورد منه محمول على الشذوذ
وهو مختار ابن الحاجب في ايضاحه وشارح كافية الركن الحديثي قال لان المختصر لا يختصر وان الدال
على الانشا لا يتصرف فيه ولهذا لا يوخر عن موضعه وهو صدر الكلام والحذف تصرف ولو جاز حذفها
لجاز تاخيرها وهو ممتنع وفي قياسه هذا نظر اذ لا يلزم من جواز الحذف لقيام القرينة عليه جواز التاخير
مع وجود المانع منه اعني فوات الصدارة فتامل وقيل انه جا بعدها ام جاز الحذف لوجود القرينة
ويجي ذلك نظما ونثرا والا لم يحذف الا ضرورة وهو مختار ابن النحاس وابن قاسم في الجنى الداني بل صرح
باضطراده ح ورض عليه الزمخشري في مفصله كقول عمر بن ابي ربيعة بدا لي منها معصم حين جمرة
وكف خضيب زينت ببنان فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان اراد
بالسبع البيتان من الضرب الثالث من الطويل وعمر بن ابي ربيعة هو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة عمرو بن
المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ابو الخطاب القرشي المخزومي الشاعر المشهور المجيد احد فحول شعرا الاسلام
ومن اشتهر بالنسبة الى جده ولد في زمن عمر بن الخطاب وقيل ليلة قتله فسمي باسمه وذكر ذلك
لابن عباس فقال اي حق رفع واي باطل وضع وتوفي في سنة ثلاث وتسعين غريقا على ما نقله الذهبي
من انه غزا البحر في سفينة فاحترقت واحترق وهو من طبقة جرير والفرزدق عن عمرو بن زيد كان يقال

من

من اراد رقة الغزل والنسيب فعليه بشعر عمر بن ابي ربيعة وكان من كلامه ورب هذه البنية
ما حللت ازاري على فرج حرام قط وهاتان من قصيدة قالها في عايشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي الصحابي
وقبلهما لقد عرضت لي بالمحصب من منى مع الحج شمس شبهت بيمان عرضت ظهورا والمحصب بالحا
وتشديد الصاد المفتوحة المهملتين الشعب الذي مخرجه الى الابطح او موضع رمي الجمار بمنى وهو المراد
هنا ومنى كرضي قال في القاموس قرية ويصرف سميت لما يمنى اي يراق بها الدماء والحج قصده مكة
للنسك والمراد ذووه ويمان للجوار نسبة الى اليمن بالتحريك على خلاف القياس وهو صفة محذوف اي سيف
يمان شبهها به في البريق واللمعان وبدا بلا همز ظهر والمعصم خلاف القياس وهو صفة محذوف اي سيف
بكسر الميم وفتح المهملة موضع السوار من الساعد قاله الجوهري وفي القاموس المعصم كمنبر موضع السوار من اليد
وجمرت بالجيم وتشديد الميم رمت جمار النسك وهي ثلاث جمرات الاولى والوسطى وجمرة العقبة والكف
معروف وقد تقدم وهي مونثة وكذا كل عضو في الانسان ولا سيما كاف وخضيب مخضوبة بالحنا او بغيرها
والبنان قال الجوهري اطراف الاصابع وفي القاموس البنان الاصابع او اطرافها الاصابع فان قلت
ما معنى تزيين الكف بالبنان وهو من تمام الخلقة والزينة انما تكون بما زاد عليها قلت معناه ان تلك
الكف زينت بلطافة البنان وحسنها او بمغايرة خضابها في اللون خضاب الكف على انا نقول لو اريد
ان الزينة حصلت بها ان البنان لاستفهام ويكون اشارة الى ما خص به النوع الانساني من الاعضا التناسبة
بالنسبة الى ساير الحيوان قال تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم والدراية العلم او نوع منه والجمر
كالتمر الجمرات وجملة فوالله ما ادري معطوفة بالفا على ما قبلها لان القسمية فعلية في المعنى وجوابه الجملة
المصدرة بالنفي وادري معلق بالاستفهام المقدر في بسبع وقوله وان كنت داريا اعتراض بالواو بين
فعل الدراية ومعموله لان التعليق انما يبطل العمل لفظا فقط وان من ان كنت اما مخففة من الثقيلة اي
وانه كنت داريا اي كنت قبل من اهل الدراية والمعرفة حتى بدا لي ما ذكرت فسالتها قاله الجلال وناقشه
شيخنا بانه لو كان كذلك لقال لدار يا او خفيفة فهي شرطية وصلية اي ان لم اكن وان كنت او نافية
وما كنت فتكون موكدة للجملة قبلها فان قلت كان الظاهر رمت فلم اتى بضمير الجمع قلت
للتعظيم الذي يليق باهل الود السليم او انه قصدها واترابها به كانه يشير الى انه من غلبة الحب والغرام
لا يقنع بالذهول عن فعل الحبيبة بل ذهل عنه وعن فعل اترابها فان قلت كيف ينفي الدراية
عنها ثم يثبتها له قلت اختلاف الزمان نفى التناقض وفي الشرح الجلالي ان البيت انشده ابن
بكار بلفظ فوالله ما ادري واني لحاسب بسبع رميت الجمر ام بثمان بيا المتكلم قال وهذا الوجه
بلا شك فان الاخبار بذهوله فعله اشغل قلبه بما راى ابلغ من الاخبار بذهوله عن فعل الغير وفيه سلامة من
التاويل ولقايل ان يقول هذا كلام في حيز المنع اذ ليس في ذهول الانسان عن فعل نفسه وان كان
ذا حظ كبير امر سيما والتشاغل بما ذكر كيف وانه وقوعه اكثر من ان يحصى بخلاف ذهول فعل الغير
المتصدي لمراقبته شهودا وغيبة فان العادة تقتضي والمذهب الغرامي يوجب ان من تصدى لمراقبة
فعل الاحباب كان ابعد من ان يذهل عنه فاذا ذهل عنه كان ذلك في حيز التعجب واما دعوى السلامة
من التاويل فظاهره المنع لان معنى البيت على روايته فوالله ما ادري الحساب واني لحاسب لان نفيه
لدرايته جواب بسبع رمين ام بثمان انما هو لانتفاء كونه داريا ادراك بالحساب كما يشهد به التخيل الصحيح
ويعود الاشكال فيحتاج الى التاويل ام لم تتقدمها اي لم تتقدم الهمزة ام بان كانت بدونها في
كقول الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب وهو من الضرب الثاني
من الطويل والكميت هو ابن زيد بن خنيس بن مجالد ابو المستهل الاسدي الكوفي الشيعي شاعر ال البيت
واول من ناظر في التشيع روى عن الفرزدق وابي جعفر الباقر ووفد على يزيد وهشام بني عبد الملك

قال ابو عكرمة الضبي لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان ولا للبيان لسان ولد سنة ستين
ومات سنة ستة وعشرين ومائة وهو مطلع قصيدة يمتدح بها ال النبي صلى الله عليه وسلم
والطرب بالتحريك على ما في الصحاح خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور وفي القاموس
الطرب محركة الفرح والحزن ضده او خفة تلحقك لسرك او تحزنك وتخصيصه بالفرح وهم قال
الشارح والبيت يحتمل ان يكون مستعملا لمطلق الخفة اولا وثانيا وان يكون اولا للخفة اللاحقة بسبب
شدة الحزن وثانيا للخفة اللاحقة بسبب شدة السرور والشوق انزاع النفس وحركة الهوى وانتصابه
على انه مفعول له لا طرب قدم عليه وقد استشهد به ابو حيان على تقديم المفعول له على عامله
ردا على من منع ذلك والبيض نوع من النسا واللعب ككتف اللهو وقيل نواعم والى البيض يجوز تعلقه بشوقا
وبالطرب على تضمينه معنى اميل اي وما اطرب مائلا واميل طربا والكلام من نفي التقييد ولا تقييد النفي
وبهذا اهتم بشان القيد فقدم واولى اداة النفي ولا لعبا عطف على شوقا واعيد حرف النفي معه
توكيدا وعدل الى لا رفعا للتكرار ومنه صفة لعبا اي لعبا كاينا مني وذو الشيب يلعب جملة استفهامية
حذف حرف استفهامها وهو انكاري ابطالي والجملة استيناف كانه قيل لم لا تلعب فقال او ذو الشيب
اي لا يلعب لشيبه اي لا ينبغي له ذلك اجاز شارح السبع الهاشميات ان يكون قوله وذو الشيب يلعب
خبرا قال والمعنى لم اطرب شوقا الى البيض ولا طربت لعبا مني وانا ذو الشيب وقد يلعب ذو الشيب
ويطرب وان كان قبيحا به اراد او ذو الشيب يلعب قال عليه الشارح انه هذا لا يتعين شاهد الحذف
الهمزة لجواز ان يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة اي وذو الشيب لا يلعب واجاب عنه المحشي بان
المص لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف
الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها
وفيه بحث فان ظاهر كلام المص انه اورد ذلك شاهدا ودعوى التمثيل دعوى من غير دليل وما ابداه من
الفرق ثانيا بين الشاهد والمثال صحيح في نفسه ولا فايدة فيه هنا اذ ما اورد على الاول وارد عليه
فيقال انه لا يتعين مثالا لاحتماله غير الممثل له والفرق الاول انما يصحح المثالية ولا يعينها والكلام
في تعين المثالية حيث انتفى تعين الشاهدية فان قلت وكيف يصح ايراده شاهدا مع قيام
ذلك الاحتمال قلت شواهد النحو وادلته بل العلوم العربية يتعين ان لا يقدح فيها الاحتمالات
الضعيفة والا لزم ان لا يبقى مما يقال انه دليل الا ما هو اقل من القليل بل لو حاولنا اثبات مطلب من
مطالب هذا الفن بدليل لا يتطرق اليه الاحتمال ولو بوجه عسر ذلك وتعذر واما قولهم الدليل اذا طرقه
الاحتمال بطل به الاستدلال فينبغي ان يحمل على ما عدا ادلة العربية التي هي حجج اقناعية مبناها على الظن الغالب
كما لا يقدح في كلية قواعدها ما شذ عنها فان قلت او يكون نحذف لا ضعيفا قلت هو ضعيف
جدا بالنسبة الى حذف الهمزة وذلك ان حذف الهمزة كثير نظما ونثرا في القران العزيز وغيره بل ادعى جماعة
انه مقيس مطلقا وحذف لا ليس كذلك الا اذا كان في جواب القسم والمنفي المضارع وقد اشار الشارح نفسه
الى ضعف حذفها في غير ذلك على ما سياتي في الباب الخامس ان شا الله تعالى واختلف في قول عمر بن ابي
ربيعة ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب فقيل اراد اتحبها وقيل انه خبر لا استفهام
ومعنى قلت بهرا قلت احبها حبا بهرني بهرا اي غلبني غلبة وقيل معناه عجبا والبيت من الضرب الاول من
الخفيف وقد تقدم الكلام على قايله وهو من قصيدة له كتب بها الى الثريا بنت عبد الله بن الحارث العبشمية
الاموية وكانت من اكمل النسا واحسنهن خلقا ومطلعها • قال لي صاحبي ليعلم ما بي • اتحب القتول اخت الرباب
قلت وجدي بها كوجدي بالعذب اذا ما منعت برد الشراب • من رسولي الى الثريا باني • ضقت ذرعا بهجرها والكتاب
منها • ابرزوها مثل المهاة تهادى • بين خمس كواعب اتراب • وهي مكنونة تحير منها • في اديم الخدين ماء الشباب •
دمية عند راهب قسيس • صوروها في مذبح المحراب • ثم قال البيت المقتول قال الكلال علم لامرأة منقول

من

من الوصف وهذا انما يتم هنا اذا ثبت ان لها علمين احدهما الثريا والاخر القتول وال على هذا فيه للمح
الصفة والرباب علم امراة ايضا منقول من اسم السحاب ويجوز ان يكون على اصله ويكون قوله اخت
الرباب كناية عن بعد منالها والوجد الشغف والعذب الماء الطيب وقد عذب عذوبة ويقال للريق
والخمر الاعذبان وقوله ضقت ذرعا جملة يراد بها عدم الصبر على الامر تقول ذلك اذا لم تطقه ولم تقوى
عليه واصل الذرع بسط اليد كانك تريد مددت اليه يدي فلم تنله وقوله والكتاب قسم وهو القران
الكريم وابرزوها اظهروها والمهاة بفتح الميم واحدة المها البقرة الوحشية وقيل ولدها قال كان اباها
الظبي وامها مها وتهادى مضارع حذفت احدى تايه فهو على حد نارا تلظى من التهادي وهو التمايل في المشية
والكواعب جمع كاعب وهي الجارية التي يبدو ثديها كالناهد والاتراب جمع ترب وهي اللواتي المستويات في
السن والمكنونة المستورة في الخبا وتحير اجتمع مترددا واديم الخدين جلدهما والمراد بما الشباب مضاربه
ورونقه والدمية بضم الميم المهملة قال في القاموس الصورة من الرخام او عام الصنم الجمع دمى ودرر
القايل المرء لولا عرفه فهو المرء المسك لولا عرفه فهو الدما والراهب واحد رهبان النصارى و
القسيس رييس النصارى في العلم ومذبح المحراب اضافة بيانية ففي الصحاح المذابح المحاريب وفي القاموس
المذابح المحاريب والمقاصير وبيوت النصارى فعلى المعنى الثاني يكون اضافة المذبح الى المحراب بمعنى اللام
والمقاصير على ما فيه ايضا جمع مقصورة وهي الدار الواسعة المحصنة او هي اصغر من الدار والحب الوداد
وهو الميل النفسي يقال منه احبه يحبه فهو محبوب على غير قياس ومحب قليل وحببته احبه بالكسر شاذ
حبا الضم والكسر وقد عرفوه بانه كيفية نفسانية توثر في النفس تاثيرا عجيبة توجب لصاحبها الارق والحرق
والانقياد الى من يحبه وذلك يحصل باستحسان النفس صورة من الصور وادامة مطالعتها وتعلق بالاطماع
بها وقد اوضح معناه من قال الحب اول ما يكون مجانة فاذا تمكن صار شغلا شاغلا وبهرا معناه على
ما في الصحاح عجبا والعجب يكون مصدرا واسما بمعنى عجيب وقيل غلبة وقيل تبا وانتصابه على الوجوه
كلها انه مفعول مطلق الا انه على الاخير مصدر جيء به للدعا عليهم اذ انكروا عليه حبها التعاله وعليه
وعلى الاول بالمعنى الاول العامل محذوف لازم الاضمار لانه بدل من اللفظ بفعل لم يوضع وبالمعنى الثاني
هو صفة مصدر محذوف فاقيم مقامه اي حبا عجيبا وعلى الثالث تقديره بهرني اي غلبني غلبة ومن قولهم
بهر القمر اذا غلب ضوءه ضوء الكواكب وعليه فهو صفة مصدر محذوف ايضا اي احبها حبا يبهرني وجملة
تحبها اما استفهامية حذف حرف استفهامها وبه جزم ابو حيان وقوله قلت بهرا عدد الرمل الخ على المعنى
الاول معناه قلت عجبت من استفهامكم عن اني احبها مع علمكم به او قلت احبها حبا عجيبا وعدد الرمل
منصوب باحبها ايضا لانه في معنا احبها حبا كثيرا وفيه بيان جهة كونه عجيبا او عجبا او غالبا او خبرية اي
انت تحبها فيكون التعجب من اخبارهم عما هو معلوم ظاهر والدعا عليهم ان نزلوه منزلة من لا يعلم انه محب
قال المتنبي احيا وايسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا احيا فعل مضارع والاصل
احيا فحذفت همزة الاستفهام والبيت من الضرب الاول من البسيط والمتنبي احمد بن الحسين ابو الطيب
الكندي الجعفي الكوفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة ونشا بالشام واكثر المقام بالبادية وقال
الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية قال الذهبي وليس في العالم اشعر منه واما مثله فقليل و
اتصف بسيف الدولة ابي الحسن بن علي بن حمدان صاحب حلب ودخل مصر ومدح بها كافورا
الاخشيدي قيل انه وصل اليه من ابن العميد ثلاثون الف دينار ومن عضد الدولة مثلها وقد
اختلف في سبب تلقيبه بالمتنبي فقيل انه خرج الى كلب ببادية السماوة وادعى انه علوي حسني بان
ثم ادعى النبوة فخرج اليه امير حمص لولو الاخشيدي فقاتله واسره وحبسه بالشام الى ان تاب وعن ابن
جني سمعت ابا الطيب يقول انما لقبت بالمتنبي لقولي انا في امة تداركها الله كصالح في ثمود والصحيح

في وفاته انه مات مقتولا بالقرب من النعمانية وهو متوجه من بغداد الى فارس خرج عليه اللصوص فقتلوه
واخذوا ما له وذلك في رمضان سنة اربع وخمسين وثلاثماية واحيا فعل مضارع من الحياة وهي ضد
الموت وفي عرف المتكلمين قوة تتبع الاعتدال النوعي وتفيض عنها ساير القوى الحيوانية والمراد بالاعتدال
النوعي ان يكون لنوع ما مزاج هو اصلح الامزجة بالنسبة اليه وقد ترسم بانها قوة تقتضي الحس والحركة
مشروطة باعتدال المزاج وقد حذفت همزة الاستفهام قبله واصله احيا فهو محل التمثيل والواو للحال
ومن ايسر والبين الفراق والمعنى التعجب من حياته يقول كيف احيا واقل شيء فاسيته قد قتل غيري و
الحال ان الفراق جار علي وما عدل في امري وعن ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملتقط من كتاب
ابي الفتح وجهان اخران احدهما ان يكون الكلام خبرا اي اعيش والحال انا بسر امرا قاسيته امات غيري
كانه يشير بذلك الى تجلده وصبره على شدايد الحب بالنسبة الى غيره من ارباب المذهب الغرامي و
ثانيهما ان يكون احيا افعل تفضيل وفي الكلام تقديم وتاخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قتل احيا
ما قاسيت وايسر ما قاسيت ولا يخفى ما في هذا الثاني من التكلف والتزام ان يوجه قوله ما قتل غيره
احيا ما قاساه اي اشد حياة كانه ايسره واسهله بجعل الحياة مجازا عن لازمها الذي هو كونه صاحبها
مالوفا لا ينفر عنه فيرجع احيا ما قاساه وايسره الى ما هو المالوف منه جدا له وما هو السهل منه جدا عليه
نعم ان جعل احيا افعل تفضيل من الاحيا على الشد وذهب يكون المعنى ما قتل غيري من الهوى اشد ما قاسيته
احيا الى وايسره علي هان الخطب والاخفش يفتش ذلك في الاختيار عند امن اللبس وحمل عليه وتلك
نعمة تمنها علي وقوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة ظاهر كلام المص وصنيعه في هذا المقام ترجيح
جواز الحذف مطلقا حيث استشهد له نظما ونثرا من كلام الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم غاية
ما هنا كما نرى ان الاخفش يقيسه اختيارا عند امن اللبس ونقل ما حمل عليه من قوله تعالى وتلك نعمة تمنها
علي ومن قوله هذا ربي واما قوله في الاية الثانية والمحققون على انه خبر فانما يقتضي تضعيف
كونها من قبيل محذوف الهمزة وقد وجهت الخبرية بوجوه احدها ما بينه المص بقوله وان مثل ذلك يقول
من ينصف خصمه مع علمه بانه مبطل وربما يعبر عنه اسلوبه بارخاء العنان فيحكي كلامه اي الخصم
ثم يكر عليه بالابطال بالحجة ليس البيان يتعلق واحد ليقال توالي حرفا جر بمعنى واحد من غير عطف
فان الثانية تتعلق بالابطال والاولى بيكر عليه الثاني انه على تقدير القول اي هذا ربي الثالث انه قول
على سبيل النظر والاستدلال قاله زمان مراهقته واول وان بلوغه قال البيضاوي وقيل ان
ابراهيم عليه السلام لم يرد بذلك الاعتقاد لعصمة الانبيا عليهم السلام من المعاصي وانما ذلك مثل ان يرى
رجلا ضعيف القوى لا يكاد ينهض فيقول انسان هذا ناصري بمعنى انه لا يقدر على نصرتي مثل هذا قال
شيخنا ولا يبعد عندي ان يكون استفهاما اورد في صورة الخبر بحذف اداته لنكتة هي استدراجهم الى استماع
حجته بكلام يوهم انه موافق على معتقدهم فاذا اصغوا اليه اورد عليهم الحجة المبطلة لاعتقادهم فكانوا
اشد قبولا لها وهي لهم اشد نفعا بخلاف ما لو قابلهم بالانكار ابتداء انتهى ملخصا وكما ان المحققين
في هذه الاية على انها خبر فهم في قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي على انه خبر واقرار من موسى عليه الصلاة والسلام بالنعمة
وتربيتك لي نعمة علي من حيث عبدت غيري وتركتني واتخذتني ولدا لكن ذلك لا يمنع رسالتي وقرا ابن
محيصن هو قاري مكة بعد ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصن وله رواية شاذة في كتاب المنهج
وغيره قاله في العبر وذكر ان بعضهم يسميه عمر قال واظنهما اخوين توفي سنة ثلاث وعشرين وماية
سواء عليهم اانذرتهم بحذف احدى الهمزتين وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل وان زنى وان سرق
والتقدير اوان فقال وان زنى وان سرق الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قايم ام عمرو
ولطلب التصديق نحو ازيد قايم اعلم ان التصور ادراك لا حكم معه والتصديق ادراك معه حكم والحكم
هو ايقاع النسبة وانتزاعها والمراد بالتصور المط بالهمزة هنا ادراك غير النسبة من المسند اليه والمسند

وغيرها من المتعلقات واما النسبة فمعلومة فاتي بطلب ادراكها وبالتصديق المط بها ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن فسر طلب التصور هنا بالسؤال عن ادراك غير النسبة التامة
يرد عليه انه ان كان تفسيرا لما يطلب بالهمزة من التصور فغير النسبة التامة شامل للنسب التقييدية
ولا شيء منها يطلب تصوره بالهمزة وان كان تفسيرا لطلب التصور مطلقا فتقييد النسبة بكونها تامة
يوهم ان التصور لا يكون ادراكا للنسبة التامة مع انه يكون نسبة تامة غير خبرية كقولك اضرب او
خبرية تشك فيها فنقول في طلب تصور المسند اليه والمسند وبعض متعلقاته ازيد قايم ام عمرو و
اقايم زيد ام قاعد وازيدا ضربت ام عمرا وفي طلب التصديق ازيد قايم هذا ما عليه المص تبعا للجمهور
والذي عليه سيد المحققين في شرحه على المفتاح ان قولهم ان مثل ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور
المسند اليه مبني على الظاهر توسعا الا ترى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسايل قبل الجواب وبعده
وتيرة واحدة من غير زيادة بالجواب قال والتحقيق ان المط هو التصديق فان قلت هو حاصل
فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديقان احدهما لا بعينه في الاناء والمط هو التصديق بالهما
بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند
اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل
والمط هو تصور المسند اليه اي من حيث هو مسند اليه وهذه الحيثية اشارة الى ذلك التصديق المطلوب
فتامل وقس عليه نظايره وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد اراد التصديق الايجابي
وظاهر كلامه يفيد انها لا ترد الا له فتكون ابدا داخلة على المقصود عليه كما هو الاستعمال الاصطلاحي وان
كان الغالب في الاستعمال العربي دخولها على المقصور فكم من استعمال اصطلاحي مخالف للاستعمال الا انهم
فالعبارة مساعدة على المعنى المراد منها خلافا للشارح وتشديد النكير من الهاء السبكي على من خالف الاستعمال
العربي غير ملتفت اليه اذ لا مشاحة في الاصطلاح وما ابداه المحشي من احتمال ان تكون العبارة على الاستعمال
على المعنى العربي بان يكون المعنى ان هل هو بين ادوات الاستفهام منفردة بطلب التصديق فقط دايما لا يتصف
بها غيرها فان ما عداها لطلب التصور فقط او لطلبهما فضعيف كما قال شيخنا لما انه متوقف على ما لا يظهر
في تقييد طلب التصديق بنحو فقط وبقية الادوات مختصة بطلب التصور اي لا ترد الا له فالبا داخلة على
المقصور عليه ايضا على ما عرفت او ما عدا الهمزة وهل منفردة بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره فالبا
داخلة على المقصور وفيه ما عرفت هذا وقد اورد عليه الشارح انه منتقض بام المنقطعة فانها من البقية
وانما هي لطلب التصديق بتصريح النحاة ثم قال وانا استشكل عدهم ام من ادوات الاستفهام مطلقا اما
المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبتت مشاركته لما قبله في كونه مستفهما عنه يقتضيه
العطف الا ترى انك اذا قلت ازيد قايم او عمرو كان ما بعدها مستفهما عنه كما كان مع ام وان كان المط معها غير
دونها ولم يقل احد بان او من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا
احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة ولكن هذا البحث لا يجدي المص نفعا في دفع النقض الوارد
عليه فانه معترف بها كما له غيره من ان ام من ادوات الاستفهام هذا كلامه والحق انه لا نقض بام المنقطعة
لان المص مصرح بان معناها الاضراب كبل مجردا او مع تضمن الاستفهام فلا تكون من ادواته عنده والا لم
يقل بتضمنها له وكذا المتصلة ايضا ليست من ادوات الاستفهام وان عادلت الهمزة في افادته فانا لا
نعني بالاداة الا ما دل على المعنى لا بشرط سبق دال عليه والمتصلة انما تدل على الاستفهام بالشرط المذكور الا
ترى قولهم انها لازمة لمعنى الاستفهام وضعا اي وضعت لتلازم معنى الاستفهام اي لهذا الغرض حيث
لم يقولوا انها موضوعة لمعنى الاستفهام كالهمزة وهل والا لدلت عليه بدون معادلة ولما عدوا

ادوات الاستفهام حرفين ولما عد وام بقسميها من ادوات العطف ومنهم المص في ساير كتبه على التحقيق
الرضي مصرح بان المنقطعة معناها الاضراب من الكلام الاول والشروع في استفهام مستانف ومقتضى
ذلك انها ليست عاطفة ايضا وقد صرح ابن عصفور في شرحه على الجمل بذلك فقال وليست ام هذه
اي المقدرة ببل والهمزة من حروف العطف وانما هي حرف اضراب وابتداء ثم قال وهذه المتصلة هي التي من
حروف وانه لا اشكال على من عدها من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلانها لما عادلت اداة الاستفهام حتى
كانتا بمعنى اي عدت منها واما المنقطعة فلتضمنها معنى الهمزة صح عدها منها فهم عد واما التاثير في
حروف العطف مع ان الحق انها لافادة احد الشيئين فقط والعاطف الواو ولمصاحبتها حرف العطف وانما
كانت بعدا ومستغنيا عنه ولا قايل بانها حرف استفهام لان اولم توضع لملازمة معنى الاستفهام ولهذا
يعطف بها بعد الخبر المحض فيقال جاء زيدا وعمرو بخلاف ام فظهر ان ثبوت الاستفهام لما بعدها ليس قضية
العطف فقط كا و ولهذا صح اداة الاستفهام قبلها ولم يصح قيل ونعم ما ياتي من قول المص وهو منتقض بام
فانها تشاركها اي الهمزة في ذلك يقتضي عدام من الادوات الا انه محمول على ذلك نحو من جاءك وما صنعت
وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك لا يخفى ان السايل قد تعلق علمه بمجي شخص ما الى المخاطب وكذا بصنعه
شيا وكون ماله ذا عدد وكون بيته في مكان وان سفره في زمان فهو لا يسيل عن ذلك وانما يطلب تعيين
الجاني وجنس المصنوع وكمية المال العين وتعيين المكان والزمان لما انفرز من يطلب بها العارض
المشخص لدي العلم وبما تعين الجنس وبكم تعيين العدد وكذا اين ومتى يطلب بهما تعيين المكان والزمان
فيكون الاستفهام في ذلك كله لطلب التصور وما يقال من ان السايل بمن جاءك حصل التصديق بمجي واحد وهو
مغاير للتصديق بانه زيد فهلا كان القول بانها لطلب التصور مبنيا على الظاهر توسعا كما قيل في ازيد
قايم ام عمرو فجوابه ان السايل هناك محصل لحقيقة الطرفين فلم يزده الجواب فيهما شيا فكان طالبا في
التحقيق للتصديق بخلافه هنا فانه لم يتصور حقيقة الجاني الا بعد الجواب فاستفاد زيادة في التصور
لم تكن قبل ولا بنا في كون المط بهذه الادوات لتصور وقوع التصديق جوابا عنها فان من قال زيد في
جواب من جاءك فمعناه جاني زيد لانه انما جاء به لانه متضمن للمطلوب لا لانه هو ومن ثم يحط الاقتصار
على زيد مثلا في جواب ازيد قايم ام عمرو ولكونه مطمح النظر ومحل الافادة فتدبر الثالث انها تدخل
على الاثبات اي المثبت كما تقدم وعلى النفي اي المنفي وحرفه نحو الم نشرح والما اصابتكم مصيبة التمثيل بالاية
الاولى صحيح وبالثانية سهو ظاهر لان لما فيها الوجودية لا النافية كيف وان مدخولها ماض وتلك كلم من جوازم
المضارع والقول بان الاستفهام فيها للانكار فهو في معنى النفي ممنوع لانه انما يكون كذلك لو كان ابطاليا
لكنه توبيخي فلا نفي لفظا ولا معنى سلمنا ذلك لكن الكلام في ان تدخل الهمزة نفيا لا منفي وهو هنا اثبات لان مدخولها
اما قلتم ولما ظرف له قدم عليه اي قلتم اني هذا حين اصابتكم مصيبة قد اصبتم مثليها من اعدايكم والجملة
معطوفة على قصة احد السابقة اعني قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده او فعل مقدر يكون ما بعد الواو
عطفا عليه اي افعلتم كذا وقلتم على ما ذهب اليه صاحب الكشاف كما ستعرفه فالهمزة عليها للتوبيخ
وقول ابي حيان انها للاستفهام الذي معناه الانكار ينبغي حمله على الانكار التوبيخي كما ان المراد من التقرير
الذي جعله الزمخشري معنى الهمزة هنا التقرير التوبيخي بقرينة عطفه التقريع عليه وبالجملة فكل من الانكار
والتقرير يكون اعم من التوبيخ ومقابلاته وقد استبعد ابو حيان ما عليه الزمخشري والجمل لما عرف وجب
لوجب وجملة الاستفهام معطوفة على ما قبلها وقد يدفع السهو بتقدير الفعل المعطوف عليه بعد
الهمزة منفيا اي الم تفعلوا على ان الهمزة للتقرير وبما بعد النفي والانكار الابطالي فيكون المعنى افعلتم وقلتم
الا انه تقدير بعيد فان قيل وما هذا الفعل الذي اشير اليه بفعلتم المقدر قلنا تعجبهم في انفسهم
مما اصابهم وقد وعدوا النصر فيكون كما قد وبخهم عليها الله انكروا في انفسهم وقالوا بالسنتهم لما
لا ان قولهم اني هذا استفهام وتعجب اي من اين اصابنا هذا ونحن قد وعدنا بالنصر وامداد الملكة

قل هو من عند انفسكم اي مما اقترفته انفسكم من مخالفة الامر بترك المركز فان الوعد كان مشروطا
بالثبات والمطاوعة وتفسير اني هنا بكيف اصابنا هذا لا يلايم قوله قل هو من عند انفسكم كما لا يخفى
وعلى هذا او قيل ان الفعل المقدر اعجبتم من كذا وكذا وقلتم لم يبعد وقوله الا اصطبار لسلمى ام لها
جلد تمامه اذا الاقي الذي لاقاه امثالي وهو من الضرب الثاني من البسيط وقايله قيس بن الملوح عند
شارح الابيات الجلال وبابا مكون اسم محبوبته سلمى لما ان قيسا المذكور هو مجنون ليلى بنت مهدي ام مالك
العامرية الا ان يكون كني بسلمى عن ليلى كما قال الاخر واني لاكنف عن قذ بغيرها وهو قيس بن الملوح بن
مزاحم وقيل قيس بن معاذ من بني عامر بن صعصعة وقيل مهدي بن الملوح وقيل البحتري بن الجعد وقيل
الاقرع بن معاذ قال ابو عوانة المجنون اسم مستعار لا حقيقة له وليس له في بني عامر اصل ولا نسب
وقال الذهبي في تاريخ الاسلام سمعنا اخباره في جزء الفه ابن المرزبان وقد انكر بعض الناس ليلى والمجنون
وهذا دفع بالصدر فليس من لا يعلم حجة على من علم ولا المثبت كالنافي والاستفهام المستفاد من الهمزة
في قوله الا اصطبار على حقيقته وام متصلة وكان مقتضى المعادلة ان يقول ام لها اصطبار الا انه قصد
التفنن حيث لم يطاوعه الوزن واذا ظرف تنازعه المبتدات واعمل الثاني ولو اعمل الاول لما صح بناؤه على
الفتح والذي لاقاه امثاله هو الموت الفرامي لانه عنى امثاله في الشغف والغرام وعبر عنه بما قال تسلية
له وتاسيا بهم ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك تقول اقام زيد ام لم يقم اي كما
يقال اقام زيد ام قعد فتدخل على القبيلين قال الشارح وفي هذا اعتراف من المص بان ام من ادوات
الاستفهام وقد سبق منا التنبيه على ذلك والاعتذار عنه وقول شيخنا ان دعوى الانتقاض بها منطبقة
على ما سيذكره المص من ان المتصلة قد تعادل الهمزة في افادة الاستفهام لما علمت من انه يقتضي افادتها اياه
وضعا فيه ان معادلتها فيها انما هو لكونها لازمة لمعنى الاستفهام وضعا فلا يعطف بها الا على مستفهم
عنه وذلك وان اقتضى افادتها اياه وضعا لا يلزم منه ان تكون من ادوات الاستفهام وانه ليتحقق النقض بها وقول
القاموس ام حرف عطف ومعناه الاستفهام لا يقتضي ان تكون من ادوات الاستفهام وان كان معناها
اذ لا نزاع في انها تفيده فهو معناها بل هو صريح في انها اداة عطف فدلالتها عليه كدلالة بقية ادوات
العطف على ما يذكر لها من المعاني وبعد فالمسئلة محل نظر والله اعلم والرابع تمام التصدير لزومه
فان بقية ادوات الاستفهام انما لها التصدير وانما زاد لفظ تمام لانه لو كان لها التصدير في الجملة
لم يمتنع تاخيرها عن ام الاضرابية وكذا العاطف لحصوله لها بالنسبة كما في نحو زيد من ابوه بدليلين
احدها انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها من الادوات الاستفهامية لا تقول قام زيد
ام اقعد وتقول ام هل قعد فان قلت فما بال من زعم ان ام المنقطعة بمعنى بل والهمزة تقول في نحو انها
لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء فتذكرها بعد بل الاضرابية قلت هذا من قبيل ما يقال ان نحو زيدا
ضربته تقديره ضربت زيدا ضربته مع امتناع الجمع بين المفسر والمفسر باجماع والثاني انها اذا كانت في
جملة معطوفة بالفاء او بالواو او بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير اي القياس
الي بقية ادوات الاستفهام بتمام تصديرها وانما كانت جديدة بهذا التنبيه لانها الاصل في افادة
معنى الاستفهام بخلاف هل فانها دخيلة في افادته كما تقرر في محله نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا
ما وقع امنتم به ترك العاطف هنا وفيما ياتي لانها اخبار المبتدا المحذوف بتقدير مضاف دل عليه نحو
المذكور والخبر يتعدد بدون عاطف قياسا على انا نقول لما بني الكلام على حذف المضاف في المعطوفات
اثر ترك الواو ليلا يلي الهمزة واو العطف ولو صورة مع انه بصدد اقامة الدليل على عدمه واخواتها تتاخر
عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة فان القياس ان لا يتقدم شي منها على العاطف

نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين
فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور اي القول بان الهمزة من اجزاء الجملة المعطوفة قدمت على
العاطف ليتوفر عليها تمام تصديرها وللتنبيه على اصالتها في التصدير مذهب سيبويه والجمهور من
النحاة وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصلي ولم تتقدم
عن تاخير وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون من باب حكاية الحال الماضية
اي فهم يقولون التقدير في افلم يسيروا افنضرب عنكم الذكر صفحا افان مات او قتل انقلبتم افما
نحن بميتين امكثوا فلم يسيروا اانهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا اتؤمنون به في حياته فان مات
او قتل انقلبتم انحن مخلدون فما نحن بميتين اورد عليه انه كان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا
وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين اي في جانبي اللف والنشر وليس حذف العاطف من مثله بمقيس حتى
ترتكبه واجيب بان تركه لان الغرض مجرد التعداد كقول المملي على الكاتب عند رفع الحساب دار فرس
كتاب وفيه ان ذلك انما يتم في غيره مدخول ما هو خبر عن التقدير فانها معربان قطعا وايضا ما جيء به
على سبيل التعداد بعد مدخول في وما هو خبر عن التقدير كيف يستفاد منه التقدير فيه على هذا التقدير
اللهم الا ان يقال استفيد ذلك من الوقوع في حيزها ويضعف قولهم ما فيه من التكليف وانه غير
مطرد اما الاول فلدعوى حذف الجملة فان التكليف قد يحصل بدعوى حذف المفرد فكيف بحذف
الجملة والتقدير دعوى الحذف فيستقيم التعليل فان قوبل بتقديم بعض المعطوف اي على عاطفه
فهو نوع من التكلف ايضا فقد يقال انه اسهل منه اي التقديم اسهل من الحذف ولك ان تقول بل الامر
بالعكس فان الحذف في كلامهم اكثر من ان يحصى سيما بالنسبة الى التقديم المذكور فانه اقل من القليل اذ
لا يكون الا في الشعر والالحاق بالاعم الغالب هو السنن المعهود فيكون هو الاسهل والتعليل المستفاد
من قوله لان المتجوز فيه على قولهم وتقديرهم اقل لفظا لانه على حرف واحد وهو على الاخر اكثر من ذلك في
نفسه لاستوائهما في وصف التجوز ولا في نفس الامر لما قررناه على انه معارض بان المتجوز فيه على قولهم
حرف والتجوز فيه قليل بخلاف حذف الجملة فانه يجوز كثير فيه فهو اسهل منه مع ان هذا التجوز
تنبيها على اصالة شيء في شيء اي اصالة الهمزة في التصدير اي بخلاف تجوز اولئك فانه لا تنبيه فيه
على ذلك ولك ان تقول بل تجوزهم ايضا يدل عليها فان اعتبار تقدمها على العاطف من تاخير حيث
كانت من جملة المعطوف فقدمت على الجملة اذ انه كما ينبه على اصالتها في التصدير كذا اعتبار انها ليست من جملة
المعطوفة بل هي بعض اخرى وقع العطف عليها محافظة على وفاء حقها من التصدير ينبه عليه ايضا على انا
نقول بل هو اولى على هذا النمط فان فيه اشعارا بالاصالة بالنظر الى اللفظ والتقدير معا انما يشعر بها
بالنظر الى اللفظ فقط فتدبر واما الثاني اي واما انه غير مطرد فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على
كل نفس بما كسبت قيل عليه بل هو ممكن اما بجعل الهمزة فيه للاستفهام التوبيخي ومن مبتدأ خبره وتقديره
لم يوحدوه والجملة عطف على اخرى مقدرة مناسبة لها اي هم ضالون افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت
لم يوحدوه او للاستفهام التقريري على ان التقدير الا مدبر للموجودات موجود افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت
موجود والمعنى انتفاء المدبر فلا احد هو قائم على كل نفس بما كسبت موجود لا يمكن ذلك بل المدبر موجود فالقائم
على كل نفس بما كسبت الذي هو هو موجود ولا يخفى مع ما في هذا الوجه الثاني مع التكليف ان الاستفهام
فيه ينبغي جعله ابطاليا لا تقريريا الا ان يؤول بانه بقوله لا يمكن ذلك فتامل وقد جزم الزمخشري في مواضع
بما يقوله الجماعة يعني سيبويه والجمهور لا الجماعة الذين الزمخشري منهم وان تبادر ذلك بناء على ان النكرة
اذا اعيدت معرفة كانت عينها فان ذلك مع كونه اكثريا محله حيث لا صارف وهو هنا ظاهر منها قوله
انا من اهل القرى بانه عطف على فاخذناهم بغتة وهو يقتضي ان الهمزة من جملة المعطوف وقوله

في انا

في انا المبعوثون او اباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو وهم من عدا نافع وابن عامر انه بالواو عطف على
الضمير في مبعوثون هو ثاني وجهين ذكرهما الكشاف والاول ان العطف على محل ان واسمها واعترض
باقتضاء ذلك ان يكون العطف ح عطف مفرد على مفرد والهمزة انما تدخل على الجملة ولو صح دخولها
على المفرد المعطوف للزم عمل ما قبل الهمزة فيما بعدها وذلك ممتنع فيها ولا مجال للتعليق اذ لا تعليق في
المفردات والجواب عنه بانه مما اغتفر في الثواني مما لا يغتفر في الاوائل مع بعده وعدم اطراده غير مجد
اللهم الا ان يدعي انها دخلت في خبر المعطوف على سبيل التاكيد للهمزة قبلها فالوجه ان يكون التقدير
او اباؤنا مبعوثون ويكون من عطف الجمل وانه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام اذ لا بد في
العطف على الضمير المتصل من فاصل بين المعطوفين وجوز الوجهين وجهه ووجه الجمهور في موضع
اي واحد بقرينة مقابلته بالجمع وفيه انه جوزهما ايضا في قوله اولما اصابتكم مصيبة الاية فقال في افغير
دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما قيل
هذا مشكل ووجهه نقل كلام الكشاف على غير ما هو عليه فان دخول الهمزة على الفاء هو توسطها بين الجملتين
فكيف يعطف عليه بثم المقتضية للترتيب والتراخي ولفظ الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة
جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما ويرفع الاشكال بانه
لا منافاة بين اللفظين فان مراد صاحب الكشاف عطف توسطت على عاطفة كما في ان المصدقين والمصدقات
والضمير في بينهما راجع الى الفاء والجملة المعطوف عليها اخرى وهي جملة دخلت اولا عن الهمزة بشهادة قوله والمعنى
فاولئكهم الفاسقون فغير دين الله يبغون فيكون المعنى التي عطفت جملة الهمزة فيها على اخرى ثم توسطت
الهمزة بينهما وبين الفاء لفظا اي دخلت بينهما لفظا فظهر التراخي بين العطف والتوسط على هذا التقدير
على ان القول بان الدخول نفس التوسط منظور فيه بل التوسط لازم له وانه اتحد زمانهما ولهذا
يعطف المعلول على العلة لكن بالفاء مع اتحاد زمانهما قال شيخنا ولك ان تقول لما خالفت الهمزة
اخواتها التي بالخبر عن العاطفة كان دخولها على العاطفة عجيبا وتوسطها بينه وبين المعطوف عليه عجيب
فعطف بثم عليه ايذانا بالتراخي في الاعجاب كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب واما من اجاب بان ثم ههنا
لمجرد العطف والتدريج من غير اعتبار ترتيب مستظهرا عليه بما قال الرضي من ان الفاء وثم يكونان
لمجرد التجريد في الارتقاء وان لم يكن ثم ترتيب وذلك اذا تكرر الاول نحو بالله فالله وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك فقد قيل عليه ان التوسط عين دخول الهمزة فكيف تكون لمجرد التجريد على ان ما نقله عن الرضي
لا يساعده فان ذلك فيما اذا تكرر الاول وقد عرفت انه دعوى ان التوسط عين دخول الهمزة ممنوعة و
لكن ليت المجيب اقتصر على ان ثم لمجرد من غير ترتيب فانه كان في الجواب هذا ولو قيل ان ثم ههنا مثلها في
قوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على اهتدائه لم يكن بعيدا ويجوز ان العطف
على محذوف تقديره ايتولون فغير دين الله يبغون وهذا وجهه وما قبله وجه الجمهور فصل
قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان احدها التسوية ويقال لها همزة
التسوية والهمزة المعادلة لها ام التسوية فاذا قلت سواء علي اقمت ام قعدت فالجملتان بعد كلمة سواء في تقدير
مفردين وان لم يكن سائل معطوف احدهما على الاخر بالواو اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ
وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وعن ابي علي تجويز ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت خبره لكونهما
في الظاهر فعلين واختار الرضي كون سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء ثم بينا بااقمت ام قعدت ومع
تقديرية الجملتين بالمفردتين حكموا بان فعليهما متضمنان لمعنى الشرط وان الاسمية المتقدمة دالة على جزائه
اي ان قمت او قعدت فالامران سواء ولذا استهجن الاخفش فيما حكى ابو علي عنه وقوع الجملة الابتدائية بعد نحو

سواء علي وما ابالي ادرهم مالك ام دينار واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم
الفعلية قال ابو علي وكذلك استقبح الاخفش ايضا وقوع المضارع بعده وان كان المعنى على الاستقبال
نحو سواء علي وما ابالي ايقوم ام يقعد لكون افادة الماضي معنى المستقبل ادل على ارادة معنى الشرط فيه
قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي وانما افادت
الهمزة فايدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه حتى لا يقال ان غربت وكذا حرف الاستفهام
يستعمل فيما لا يتيقن حصوله فقامت مقامها وربما توهم ان المراد بها اي بهمزة التسوية الهمزة الواقعة
بعد كلمة سواء بخصوصيتها لتسميتهم اياها همزة التسوية وليس كذلك بل كما تقع بعد ما ادري وما ابالي
وليت شعري ونحوهن نحو ما ادري او ما ابالي اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام قعدت وهذا تصريح
منه بان الهمزة بعد هذه الكلمات همزة التسوية وهو مخالف لما عليه الرضي قال واما مجي الهمزة وام بعد
لا ادري وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب
اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وموافق لقول صاحب اللباب ونظير سواء ولا ابالي ولا ادري
وليت شعري لكن ما ياتي من المص في بحث ام في الرد على ابن الشجري ان الهمزة للتسوية في قوله وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء من انه يوهم ان معنى الاستفهام غير مراد لمنافاته
فعل الرواية وانما معنى علمت ازيد قايم علمت جواب ازيد قايم ينافي ما جزم به هنا والضابط انها
الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها الحق ان المصدر في جانب المعطوف عليه حال
محل الهمزة والجملة معا وكذا حال محل ام والجملة في جانب المعطوف قال ابو علي وانما جعل الفعلان
مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان
في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب
بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيمت همزة الاستفهام وعديلتها
مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك فان قيل هب ان الفعل هنا مشتق يتاتى فيه
مصدر به معاصر فما الحال في نحو ما ابالي اقوم آل حصن ام نساء فالجواب ان في ذلك اعتبر والتقدير
الكون كما اعتبر فيه في نحو علمت ان زيدا بشر نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي
اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك وقعودك فيه
تنبيه على ان الفعل الواقع معا والا اذا كان بحرف النفي عبر عنه بالعدم وان الفعل الواقع قبل همزة التسوية
ومعادلتها اذا كان يتعدى بحرف جر واريد بيان حلول المصدر بعده ذكر معه معديه الثاني الانكار
الابطالي وهذا يقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه اي مدعي وقوعه كاذب نحو افاصفاكم
بالبنين واتخذ من الملايكة اناثا اي لم يصفكم ربكم بالبنين ولم يتخذ من الملايكة اناثا فاتخاذ الاناث من الملايكة
داخل تحت الانكار الابطالي المستفاد من افاصفاكم ربكم وذلك منسحب عليه بالعطف واستفتهم الربك البنات
ولهم البنون اي ليس كذلك اشهدوا خلقهم اي ما شهدوا خلقهم ايحب احدكم ان ياكل لحم
اخيه ميتا افعيينا بالخلق الاول اي لا يحب وما عيينا ومن جهة افادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم
ثبوته ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات كما لزم ذلك مع لو الامتناعية اذا كان مدخولها نفيا فان امتناع
النفي نفي له ونفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده ولهذا اي وثبوت المنفي
بعد هذه الهمزة وصيرورة الكلام معها خبرا عطف وضعنا من حيث كونه خبرا مثبتا على الم نشرح
لك صدرك لما كان معناه شرحنا اي من الحيثية المذكورة وانما قيدنا بذلك لعدم اعتبار الجامع بين المتعاطفين
بالاثبات والنفي لصحة نحو زيد قايم لا قاعد ولم يكرمني زيد واكرمني عمرو وما يقع في بعض

النسخ

النسخ من لفظ ووضعنا فعلى التسامح كما مر ومثله في العطف على المعنى الم يجدك يتيما فاوى اي وجدك
فاوى بدليل ووجدك ضالا فهدى الم يجعل كيدهم في تضليل وارسل عليهم طيرا ابابيل ولهذا اي
ولاجل ان نفي النفي اثبات كان قول جرير في عبد الملك الستم خير من ركب المطايا واندى العالمين بطون
راح مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب البيت من الضرب الاول من الوافر وجرير بن عطية بن
حذيفة الخطفي بالفتحات ابن بدر ابو حزرة بين مهملتين التميمي البصري الشاعر المجيد المقدم احد رجال
الطبقة الاولى من شعراء الاسلام وهو من قصيدة يمتدح بها عبد الملك بن مروان الخليفة الاموي
وفده الحجاج عاشر عشرة فدخل عليه وعنده الاخطل فانشده اتصحو ام فوادك غير صاح
عشية هم اصحابك بالرواح فقال بل فوادك ثم امر في القصيدة الى قوله اغثني يا فداك ابي وامي
بسيب منك اني ذو ارتياح فاني قد رايت علي حقا زيارتي الخليفة وامتداحي ساشكر ان رددت علي ريشي
وانبت القوادم في جناحي الستم البيت فقال عبد الملك نحن كذلك ولما اتى على القصيدة قال من كان
مادحا فليمدحنا هكذا وامر له بماية ناقة وثمانية من رقيق السبي وجام فضة اخرجه ابن عساكر وكانت
وفاة جرير سنة عشر وماية بعد الفرزدق بشهر الاغاثة بالثاء المثلثة بعد المعجمة الاعانة بالسوء بعد
المهملة والفدا بالكسر يمد ويقصر ضرورة ويجوز ان يكون بالفتح على انه فعل وعليها يا تنبيهية
والسيب العطايا والارتياح الخفة للعطا والسين من ساشكر لافادة ان مضمون الجملة كاين لا محالة وان
تاخر لاباء المقام ان يكون للوعد بالشكر فان قلت كيف يقول ذاك وهو ملتبس بالشكر قلت
قال الرضي ان معناه سازداد وساستمر والقوادم والقدامى اربع او عشر ريشات في مقدم الجناح الواحدة
قادمة واما الخوافي فريشات اذا ضم الطاير جناحيه خفيت او هي الاربع التي بعد المناكب وهي سبع
ريشات بعد السبع المقدمات وقد كنى بذلك عن اصلاح حاله والمطايا جمع مطية وهي الناقة السريعة
من مطا جد في السير واسرع والراح كالراحات جمع راحة وهي الكف واندى اجود وفلان اندى من فلان
اذا كان اكثر خيرا منه فهو افعل تفضيل من ندا اذا صار ذا ندى وثراء اي ثروة وقد قالوا اندى
الرجل كثر عطاياه فعلى قول من يجيز مجي افعل التفضيل من المزيد يصح ان يكون اندى منه اي اشدهم كثرة
عطايا ولم يجب المطابقة فيه لانه مضاف فهو جايز الامرين وبطون راح تمييز من فاعل اندى محول عن
الفاعلية ونسب الندى الى البطون لان العطايا كثيرا ما تكون بها او لان عطية غير البطون لانها كانت ببعض
منها ولقد [illegible] بعض الشعراء كون الندى من الندا بمعنى البلل فقلب معنى البيت الى اقبح معنى بعد ان كان امدح معنى
فقال مضمنا اقول لعشر جلد واولاطه وباتوا عاكفين على الملاح الستم خير من ركب المطايا واندى العالمين
بطون راح ولو كان اي قول جرير هذا على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة فضلا عن ان يكون امدح بيت
الثالث الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم موبخ نحو اتعبدون ما تنحتون والكلام معها
اثبات وان كنت تراهم يقولون معناه ما كان ينبغي كذا فان التوبيخ واللوم انما يكون على فعل ما لا ينبغي واعلم
ان الانكار التوبيخي ان كان ما وقع فمعناه لم كان هذا الشي في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت
ربك وان كان ما هو واقع في الحال والاستقبال فمعناه لم يكون في الحال والاستقبال اي لا ينبغي كونه واقعا
او ان يقع نحو اتعصي ربك وكذلك الانكار الابطالي على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى افاصفاكم وقوله اصطفى
او على معنى ليس في الحال او يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها اي لا نلزمكم البينة ولا نغصبكم على قبولها
والاهتدا بها وانتم لها كارهون اغير الله تدعون قدم فيه المفعول للاهتمام بايلايه اداة الانكار لان التوبيخ
انما هو على دعا غير الله والظاهر ان الاية اي كما انت في اية الانعام فالهمزة فيها للانكار الابطالي ومعناها
انكار دعايهم غيره عند اتيان عذاب الله او الساعة واثبات دعايهم اياه عندها كما صرح به في قوله بل

هو جرير

اياه تدعون فتدبر وكذا قوله ائفكا الهة دون الله تريدون انما قدم فيه المفعول اعني الهة للعناية ثم المفعول
اعني افكا لان الاهم بيان انهم على الباطل وان مبني امرهم على الافك فكان هو مناط التوبيخ فاعتني به فقدم
ويجوز ان يكون افكا مفعولا به والهة بدلا منه على انها نفس الافك مبالغة او المراد عبادتها بحذف المضاف
وان يكون حالا بمعنى افكين اتاتون الذكران اتاخذونه بهتانا وقول العجاج اطربا وانت قنسري اي انطرب
وانت شيخ كبير وبعده والدهر بالانسان دواري وقبله بكيت والمحزن البكى وانما ياتي الصبى الصبي
والبيت من قصيدة من مشطور السريع وضربها كعروضها مشطور مكشوف وهو الضرب الخامس منه وقول
الجلال هو من ارجوزة من ابياتها كنا بها اذ الحياة حي اي حياة غير متكدرة ولا منغصة على ان الحي مصدر بمعنى
الحياة اي فلهذا لم يونث وان وقع خبرا عن المونث فيه نظر لان جعلها من الرجز يودي الى ان يكون في ضربها
سوى الشطر تغييرات حذف نون مستفعلن وتسكين لامه وان اطلق على مجموعها اسم القطع وجعلها من
السريع انما يودي الا ان يكون فيها تغيير واحد وهو حذف تاء مفعولات المسمى بالكشف وتغيير واحد اولى
من تغييرين اللهم الا ان يقال اطلق عليها الارجوزة وان كانت من السريع لشبهها بما كان من مشطور الرجز
وزوحف بالقطع واما ضرب مطلعها فمن لحقه بالخبن الذي هو حذف الثاني الساكن فوزنه فعولن وان جعل
من الرجز على ما ذهب اليه الشارح الجلال وجب ان يكون فيه ثلاثة تغييرات وقايله العجاج ابو الشعثا عبد الله
ابن روبة بن لبيد بن صخر التميمي السعدي والد روبة الراجز المجيد عده الجمحي في الطبقة التاسعة من شعرا
الاسلام قال المرزباني ولد في الجاهلية وقال فيها ابياتا وعليه فهو مخضرم ومات في زمن الوليد بن عبد
الملك وهو اول من رفع الرجز وشبهه بالقصيدة وجعل له اوايل المحزن المستحزن قال الجوهري
احزن وتحزن بمعنى والحزن والهم والبكي الكثير البكا فعيل من البكا والصبي بكسر اوله وبالقصر التصابي
والميل الى الجهل والصبي فعيل من الصبوة وهي الميل وطربا نصب بفعل مقدر اي انطرب طربا او
تاتي طربا كما يقال اتيت حصنية وكما يقال اتيت المروة من بابها وحكى ابو حيان انتصابه على الحال
الموكدة اي انطرب في حال الطرب واستشهد به ابن مالك على وجوب حذف عامل المصدر الواقع
في توبيخ والقنسري بقاف مكسورة فنون مشددة مفتوحة او مكسورة فسين مهملة ساكنة فرا فيا
كيا النسب او بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة ومهملة مفتوحة الشيخ الكبير وفي القاموس
القنسر كجعفر وجعفري وجرد حل الكبير السن او القديم وقنسرين وقنسرون كورة بالشام وبكسر نونها
وهو قنسري وقنسريني والدواري مبالغة في الداير فان فعالا صيغة مبالغة في اخره اليا
كما زيدت في نحو احمري واعجمي فان قلت التوبيخ انما يكون على فعل وقع وهو تقتضي وقوع
الطرب منه لكن اول الكلام مشعر بانه محزن باك فانى الطرب قلت لعله استشعر من نفسه
الطرب والميل اليه لقوة داعي الهوى لديه فعدها متلبسة به لذلك فوبخها حيث المقام لا تقتضيه
هذا ان حمل الطرب على الخفة اللاحقة من السرور وان حمل الطرب على انه الخفة اللاحقة من الحزن فالفعل
واقع واللوم عليه متوجه اذ حقه ان لا يستفزه الطرب وان يكون متثبتا لذي الشدايد لكونه ممن
نهكته التجاريب والرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده
ثبوته او نفيه هذا هو الشايع في الاستعمال وقد يقال بمعنى التحقيق والتثبيت وعطف الاعتراف
على الاقرار من عطف المراد فالتقرير المعنى في الذهن فيكون اطنابا لا تطويلا لا لفايدة خلافا لمن
زعم ذلك كيف وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله نعم صاحب التلخيص مثل للتطويل وهو
كون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون متعينا بنحو قوله والفى قولها كذبا ومينا
وهو لا يقتضي ان كل عطف مرادف على مرادفه كذلك على انا نمنع ان يكون ذلك تطويلا اما الثبوت

انه

انه لفايدة ولا انتفاء انه لا يكون متعينا لتمام اصل المراد بالمعطوف عليه وان لزم على التقدير
الثاني ان يكون حشوا ثم ان التقرير لما كان عبارة عن حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه من اثبات
او نفي لا على مطلق الاقرار عطف على قوله والاعتراف الذي هو اقرار المراد الا ترا قوله تعالى في حق اهل
السعير فاعترفوا بذنبهم فسحقا لاصحاب السعير حيث لم يقل فاقروا اظهارا لفضاحة حالهم حيث
كان اقرارهم بالذنب عن معرفة به وقوله بامر اي بحكم امر استقر عند المخاطب ثبوته او نفيه اي انتفاوه
على ان مصدر نفي الشي اي انتفى لانه الملايم للثبوت فكانه قال باثبات امر استقر عنده ثبوته ونفي امر
استقر عنده نفيه ففي نحو اضربت وانت ضربت وازيدا ضربت حمل المخاطب على الاقرار بامر استقر عنده ثبوته من
اثبات فعل وفاعل ومفعول به وفي نحو الم تصم لمن لم يصم حمل على الاقرار بامر هو نفي صيامه استقر عنده اي انتفاوه
انتفاء ذلك الصيام فسقط قول المحشي ابن المص يعني بقوله ومعناه الخ ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي
دخل عليه الهمزة بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا كان او نفيا وافق كلام المتكلم كقولك لمن سرق ومن لم يصم
اسرقت والم تصم او خالفه كما في قوله تعالى الم نشرح لك صدرك وانت قلت للناس فان التقرير باثبات
الشرح في الاولى ونفي القول في الثانية كيف وانه قد اردف ذلك بقوله ويجب ان يليها الشي الذي تقرره به
حتى نفى ان يكون انت فعلت من باب التقرير بالفعل معللا بان الهمزة لم تدخل عليه وصرف الهمزة من لم تعلم ان
الله على كل شي قدير الى الانكار هربا من ان لا يليها ذلك نعم ما ذكره المحشي تبعا للسعد التفتازاني انما يتجه على
قول من لا يوجب ايلاء المقرر به اداة التقرير فان من قال ان الهمزة للتقرير في نحو اليس الله بكاف عبده مذهبه
عدم الوجوب وكلام السعد مفرع عليه كما لا يخفى ويجب ان يليها الشي الذي تقرره اي المخاطب به وكذلك
الانكار وكذا الاستفهام بنص المص ولما كان التوبيخ لا يكون الا على الفعل بخلاف الانكار والاستفهام م
فانهما متعلقان بالفعل وبالفاعل والمتعلقات لم يقع فيه هذا التفصيل ووقع في اخويه فمن انكار الفعل
قوله الفعل قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي والفاعل قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك ولا ينافي ان
يضم انكار الفاعل انكار التخصيص الناشي عن تقديم المسند اليه بدليل نحن قسمنا والمفعول قوله اغير
الله اتخذ وليا فان معناه انكار اتخاذ غيره واثبات اتخاذه وليا هذا ما عليه عامة اهل البيان الا ما شذ
تقول في التقرير بالفعل اضربت زيدا بايلاء الفعل الهمزة وبالفاعل انت ضربت زيدا فان فيه تقرير المخاطب
بالفاعل الذي هو هو معبرا عنه بانت اي تقريره به من حيث كونه محلا لصدور الفعل فظهر ان المراد بالفاعل
الفاعل المعنوي لا الصناعي واندفع ما عسى ان يقال ان المبتدا هو الذي ولي الهمزة في المثال المذكور وكذا قوله
وبالمفعول ينبغي ان يراد به المعنوي لا الصناعي ايضا ليشمل نحو افرسك اسرج ولا يقدح تمثيله بقوله
ازيدا ضربت وهذا ظاهر كما يجب ذلك في المستفهم عنه مطلقا سواء كان الاستفهام معادل ام او لا ولذا
شرط المص في الهمزة المعادلة ان يليها احد المطلوبين ويلي ام الاخر وعلى ذلك صاحب اللباب وجزم الرضي
باولويته ذلك فقال ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها لتكون ام
مع الهمزة بتاويل المضاف اليه اي ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك
ام في الدار والقينة زيد ام عمرو جاز احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن انتهى وفي مقرب ابن عصفور
والاحسن فيها ان توسط الذي لا يسال عنه فتقول ازيد قام ام عمرو وقد يجوز تقديمه فتقول اقام زيد
ام عمرو وتاخيره فتقول ازيد ام عمرو قام وانت تعلم ان صورة التاخير لا تنضبط ومن حاول التوفيق بين
بين ما عليه المص من الوجوب وما عليه اولئك من الاحسنية بان الاحسن عند النحويين واجب عند المعانيين
ففيه انه من جزم بالوجوب انما قاله في احد كتبه النحوية فهذا وجوب عنده كما لا يخفى وقوله تعالى ءانت فعلت
هذا محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي عن الفاعل بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل وهذا ما جوزه صاحب الايضاح

البياني مدعيا ان ليس في السياق ما يدل على علمهم انه الكاسر لاصنامهم ورد عليه بان في السياق
ما يدل على انه هو خاطبهم صواعدا على سبيل التاكيد بقوله تالله لاكيدن اصنامكم واما قوله من فعل
هذا فانما هو لتطلع عرفا احتمال ان المعين كاسر وقول بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وجليه الموهم
انت فعلت بقوله بل فعله كبيرهم اذ لو كان استفهاما لاجاب بلا او نعم على انه قد قيل في تفسير قوله فاقبلوا
اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم شاهد كسره لها فاسرعوا ليمنعوه وهذه الدلايل وان افاد كل منها
الظن بان الفاعل لا يبعد ان يقال انه لما تعاضدت واجتمعت افادة العلم بذلك ويحتمل لارادة التقرير
بالفاعل بان يكونوا قد علموا ذلك وهذا ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر والسكاكي الا ان الشيخ جعله من باب
التقرير بمعنى الحمل على الاقرار على ما عليه المص في معناه حيث قال لم يقولوا ذلك وهم يريدون
ان يقر بانه كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان والسكاكي جعله من باب التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت
حيث قال وقد حال تقريرك الضارب دون عمرو انت ضربت كما قال تعالى انت فعلت هذا بالهتنا ولم
يقل حال التقرير بانه الضارب ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لان الهمزة لم تدخل عليه وقد
علمت ان في كل من الاستفهام والتقرير لا بد ان تدخل الهمزة على المستفهم عنه والمقرر به وفي نسخة والتقرير
لربا اللام على ان التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ووجهه انه اذا اقر المخاطب بشيء فقد ثبت ذلك الشيء في
محله ولانه عليه الصلاة والسلام قد اجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا ولو كان استفهاما عن الفعل
لكان الجواب لا او نعم او تقريرا به لكان فعلت او لم افعل فلما قال بل فعله كبيرهم هذا دل على ان الاستفهام
عن الفاعل والتقرير به سيما وقد عينه بهذا على ان مخالفة فاعل الفعل في الجواب لفاعله في السوال يدل
على ان المقصود بالسوال دون الفعل وايضا اشارتهم الى الفعل في السوال تمنع السوال عنه ولا يخفى ان اسناد
الفعل الى كبيرهم هذا تجوز لان الفعل انما صدر منه دون الصنم قصدا الى تقريره لنفسه واثباته له لكن على اسلوب
تعريضي يبلغ به غرضه من الزامهم الحجة وتبكيتهم فان قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى الم تعلم ان
الله على كل شيء قدير على التقرير مع ان شرط التقرير ان يكون بما دخلت عليه الهمزة ومدخولها ههنا وهو عدم
العلم والاصح التقرير به فان قلت من اين حمل الزمخشري الهمزة على ذلك ولفظ الكشاف لما بين لهم انه مالك
امورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الايات وغيره وقررهم على ذلك بقوله الم تعلم اراد ان يوصيهم
بالثقة به فيما هو اصلح لهم مما يتعبدهم به وينزل عليهم وان لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحوا اباء اليهود
على موسى وانما ذكر التقرير على الشيء وهو بمعنى التحقيق والتثبيت بشهادة قلت هو انما ساق ذلك البيان ارتباط
ام تريدون ان تسألوا بما قبله وهو اما على انها معادلة لهمزة الم تعلم بناء على ان المراد بخطابه صلى الله عليه
وسلم هو وامته لقولهم وما لكم وافراده لانه اعلمهم فتكون ام متصلة لغير معنى التسوية واقعة بعد حرف
استفهام بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما والتقدير الم تعلموا انه مالك الامور
قادر على الاشياء كلها ام تعلمون وتقترحون كما اقترحت اليهود وعلى هذا التقدير لا تقرير بما بعد النفي كما لا يخفى فلا يتجه
الاعتذار لكن المص يجزم بان ام المتصلة لا تقع بعد همزة لغير التسوية وطلب التعيين او على انها منقطعة
بمعنى بل والهمزة للاضراب عن الاول والانتقال الى غرض اخر والاستفهامان يجوز ان يكونا للانكار بناء على ارادة
السوال بانكار ارادته وان يكون الاول للتقرير اي الحمل على الاقرار لكن بما بعد النفي والثاني للانكار اذ لا معنى
للتقرير بارادة السوال وهو غير مراد او للتقرير لكن بما يعلمه المخاطب من النفي وللتوبيخ لكنه كما ترى لا جزم
فيه بانها للتقرير بمعنى الحمل المذكور ليتحقق دعوى الحمل فيسأل عن وجهه والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن
عمر بن محمد بن عمر الامام النحوي المفسر صاحب الكشاف وغيره من المصنفات المفيدة جمع الحديث وطاف في
البلاد وجاور بمكة وكان يظهر مذهب الاعتزال ويصرح بذلك في تفسيره ويناظر عليه توفي بخوارزم

ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة عن ست وسبعين سنة قلت قد اعتذر عنه اي عن الزمخشري
بان مراده في القول بان الهمزة للتقرير هو التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي فيكون مبنيا هذا الاعتذار
على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المص ولم يحك فيه خلافا وقضيته
ان لا يوافق فيه على صحة الاعتذار لكنه وافق حيث قال بعد والاولى واجيب بمنع البناء على ما ذكر
فان ايجاب الايلاء محله حيث امكن ولا امكان ثمة لان الحكمة اقتضت ذكر تقرير الاثبات بصورة النفي
دلالة على ان المقر على يقين مما اقر به وانه لم يتلقن ذلك من لفظ المتكلم سلمنا ذلك ولكن الموافقة على صحة
الاعتذار المبنية على صحة الاعتذار المبنية على ما ذكر لا ينافي صحته ما هو عليه ويكون الاولى الحمل على
ما لا يخالف ما هو الاصح بناء على ان الوجوب الذي ذهب اليه عرفي وانه مال الى الاولوية وانت
خبير ان اقتضاء الحكمة ما ذكر ممنوع لجواز ان تكون الهمزة للانكار وقد وليها المنكر وانه لا دليل على ان
القول بايجاب الايلاء محمول على ما ذكر وليس معنى التقرير في الاية متحتما لامكان غيره من غير تكلف
ولئن سلم ان نحو اقام زيد للتقرير بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل فلم نسلم انه لم يل المقرر به
فيه الهمزة لعدم امكان ايلاء ايا ها بل قد وليها فان ايلاء شيء شيئا بحسب ما يمكن فيه والنسبة لا تتحقق
الا بطرفيها فتحقق ايلائها غيرها لا يكون الا بذكرهما ويلزم ذلك ان يلي احدهما قطعا نعم اذا قيل اقام زيد
او زيد قام احتمل ان يكون التقرير بالفعل وحده او بالفاعل وحده او بنسبة احدهما الى الاخر وكان التركيب
كالمشترك الذي لا يتميز المراد منه بدون قرينة وان حمل الوجوب على العرفي صرف له عن ظاهره
والحق انه ظاهر وان قوله والاولى محمول على ان الحمل على الانكار اولى من الحمل على غيره مما يتفصى به عن ارتكاب
المحذور كالقول بانها للتعجب على معنى ان كل عاقل ناظر في هذه القضية يتعجب من عدم علمهم بان الله على
كل شيء قدير فانكروا النسخ الذي هو احد مقدوراته او من الحمل على ما ذكره المعتذر من التقرير بما بعد النفي ان
صح الحمل عليه على حذف الشرط المذكور وذكر بعضهم انه اذا ورد بعد همزة التقرير فعل منفي فالمراد به منه بها
والاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي ان كان هذا الكافر المنكر للنسخ المخاطب بها غير معاند فان عدم علمه
بمضمون الاية واقع واللوم عليه متوجه والابطالي ان كان معاندا فانه عالم فينتفي عدم علمه ويكون للنفي
عليهما ما اشار اليه بقوله اي الم تعلم ايها المنكر للنسخ اي ما ينبغي لك عدم العلم او علمت والخامس التهكم والاستهزاء
نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباونا فان الاستفهام من كون الصلوات امرة يناسب ادعاء ان المخاطب
يعتقده وهو يناسب التهكم وكون التهكم مستفادا من اسناد الامر الى الصلوات ولو في مقام الاخبار لان حقيقة
الامر غير مرادة قطعا ولا المجازية وقد اسندوا اليها الامر ليلزم من التهكم بها التهكم به لا ينافي استفادته من الهمزة
ايضا حتى يكون هناك تهكم على تهكم كما كان في ان زيدا قايم تاكيد على تاكيد والسادس الامر نحو اسلمتم اي اسلموا
فانه قد اتاكم من البينات ما يوجب الاسلام ويقتضي حصوله وقول قاضي المفسرين تبعا للكشاف اسلمتم
كما اسلمت لما وضحت لكم الحجة ام انتم بعد على كفركم يقتضي ان الاستفهام غير مراد به الامر قال وفيه تعيير
لهم بالبلادة او المعاندة والسابع التعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل التعجب بالياء كما هنا حمل
المخاطب على التعجب فهو بالنظر الى المتكلم ولهذا لم تكن نسخة التعجب ملايمة للاية المتمثل بها لاستحالة
التعجب عليه تعالى الا ان يراد به الحالة الشبيهة بالتعجب او يكون راجعا الى من يتصح منه ذلك كما في نظيره من
القران المعول على السنة العباد والمتعجب منه ههنا اما عدم الروية لصنع الرب تعالى بناء على وجوب ايلايه
همزة التعجب على الصحة العادي والمتعجب منه عدم اي تعجب ايها المخاطب من عدم نظرك الى صنع ربك العجيب وهو
جدير بالنظر اليه على ما يترتب عليه او صنيع الرب بناء على عدم وجوبه وكيف مد الظل اما استيناف
واحدة في بيان ما تهم به من الصنع العجيب وتعجب ايضا بكيف من مده تعالى الظل ليكون بيانا فالسر

في التعجب من قوة التعجب وبدل الاشتمال من ركبه من تقدير صنع ثم واخذ في بيان ما هو العجب منه تفصيلا
على التعبير الثاني في المتعجب منه كانه قيل الم تر الى كيفية مد الظل وبهذا التقدير يندفع استشكال ابدال
الجملة من المفرد واخذ في بيان الامر العجيب المتعجب منه من عموم النظر اليه على الاول فيه والكون المتعجب منه قد
يستبعد استبعادا جدا فيكون ارتكابه منكرا وفاعله موبخا يتولد منه الانكار والتوبيخ ايضا حيث
اقتضاها المقام كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم فانه وارد على التعجب الا انه يتفرع
على التعجب ان كل عاقل ناظر في هذه القضية يتعجب منها وعلى التعجب تعجبوا ايها الناظرون من كفرهم الجلي
مع هذا الصارف القوي وعلى الانكار ينبغي ان لا يكون هذا الكفر مع وجود القاطع له وعلى التوبيخ ما كان
ينبغي لكم الكفر مع وجود الصارف عنه ولا يرد ان كيف للسوال عن الحال فاذا استعمل في الانكار كان انكارا
للحال لا للفعل الذي هو الكفر مثلا لان حال الكفر رديفه وتبيعه فاذا انكر كان انكار الذات الكفر على طريقة
الكناية وذلك اقوى لانكاره الثامن الاستبطا نحو الم يان للذين امنوا اي الم يات وقته ويقال اني ياني انيا
واناء حان وادرك ومن قال هي للاستعجال لا يبعد لان استبطا الشي وجدانه بطيا والاستعجال الذي هو
طلب العجلة انما يكون لما وجد بطيا ومن قال للاستبطا لحضور خشوعهم المعبر عنه بالاني العدم فهو
مدفوع بانه مبني ايضا على وجوب ايلا المستبطا الهمزة على قياس ما تقدم والاستبطا النفس خشوعهم
فيطلب حضوره كما يستبطا الغايب فيطلب حضوره وذكر بعضهم معاني اخر للاستفهام بالهمزة الغير
الحقيقي لا صحة لها ورد عليه بان لا اي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقته يتولد
لها بمعونة القراين ما يناسب خارجا عن تلك المعاني الثمانية وهو حق ففي مطول السعد ان كلمة الاستفهام
اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المص
ولا ينحصر ايضا شي منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي
ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية
والله الهادي وقد ذكر للهمزة سوى ما ذكر من المعاني التهديد نحو الم نهلك الاولين والتسوية نحو الم تر ان الله
انزل من السماء ماء والتذكر نحو الم يجدك يتيما فاوى والتحقير نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وان قيل التحقير مستفاد
من اسم الاشارة فان استفادة شي من شي لا ينافي استفادته من اخر ولو مع الاول كما تقدمت الاشارة اليه وقد
بلغ الشمس بن الصايغ اقسام الاستفهام الى سبعة وعشرين قسما ما كان منها بالهمزة وبغيرها وصنف في
ذلك تاليفا سماه روض الافهام في اقسام الاستفهام تنبيه قد تقع الهمزة فعلا فيكون لفظها مشتركا
بين الحرف والفعل وذلك انهم يقولون واي بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة
وكسرة لثقلها ح ثقل الضمة بين الكسرتين كما تقول في وني يني ووابي يبي بحذف الواو فيهما لذلك والامر
منه ايه بحذف اللام التي هي حرف علة للامر اي للاشتقاق وتحصيل صيغته بعد حذف حرف المضارعة لذلك
ايضا والها للسكت في الوقف اذ بعد حذف احرف المضارعة واللام من يئي تبقى الهمزة التي هي عين الكلمة
فاذا اريد الوقف عليها والحرف الواحد لا يتاتى الابتدا به والوقف عليه لتنافي مقتضيهما جي بحرف السكت
وعلى هذا اي على مجي الهمزة فعل امر من يئي بمعنى يعد يتخرج اللغز المشهور الالغاز التعمية والاخفا يقال
الغز كلامه وفيه اذا عمى مراده واللغز بالضم فالسكون وبضمتين وبفتحتين وبضمة ففتحة واقتصر
في الصحاح على ضم اللام وفتح الغين المعجمة وكالحميرا والسهمي بضم المهملة وفتح الميم المشددة والالغوزة
بضم الهمزة ما يعمى به زاد الشارح فقال ما يعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر ولا يدرك الا بفضل
تامل ومزيد نظر ولشيخنا في نظم لغاته لغز بضم فسكون وقل بالضم فالفتح وبالضمتين ومثل سهمي
واعجوبة وكالحميرا وبالفتحتين والالغاز في الاصطلاح ان تاتي بعده اوصاف في الفاظ مشتركة من غير

ذكر

ذكر الموصوف وتاتي بعبارات يدل ظاهرها على غيره وباطنها عليه قال ابن حجة وقال ابن المقري في شرح
بديعيته هو ان ياتي المتكلم بصفات مشتركة بين عدة فيشير بها الى مقصود مجهول ويصفه بها وصفا
يوهم غير ما اردت واللغز الكلام المشتمل على ذلك من نظم او نثر ولا يشترط فيه السوال كما في الاحاجية فلذا
ترى الغاز القوم ما بين ما يتضمن سوالا وما لا يتضمنه كالبيت الذي ذكره المص مما ظاهر اعرابه خطا
فاذا اورد على المبتدين عمي عليهم المقصود وهو قوله ان هند المليحة الحسنا واي من اضمرت لخل وفاء
هو من الضرب الاول من الخفيف فان قلت عروض هذا الضرب سالمة ووزنها فاعلاتن فما بالها جاءت على
على وزن مفعولن في هذا البيت قلت هي مشعثة والتشعيث وان كان خاصا بالضرب لانه من زحا
لكن جاء في عروض هذا البيت المصرع فان قلت ان التصريع في هذا البيت وزنه لعروض مفعولن
والضرب فاعلاتن قلت قال صاحب الكامل والاقناع البيت المصرع يجب ان يكون عروضه على زنة
ضربه نحو ان كنت عاذلتي فسيري نحو العراق ولا تحوري او على ما يجوز في ضربه كقول الحارث
آذنتنا ببينها اسماء رب ثاو يمل منه الثواء فان عروضه مفعولن مشعثة وضربه فاعلاتن سالم فهو
نظير بيت الكتاب فانه يقال كيف رفع في هذا البيت اسم ان وظيفة الاولى نصبهما والجواب ان الهمزة
فعل امر والنون للتاكيد فما يتوهم انه كلمة واحدة فهو كلمات والاصل ايئن بهمزة مكسورة ويا ساكنة
للمخاطبة ونون مشددة مفتوحة للتوكيد ثم حذفت اليا لالتقايها ساكنة مع النون
المدغمة لعدم كون الالتقا المذكور على حدة وهو ان يكون حرف اللين الساكن والحرف المدغم في كلمة
واحدة كما هو المعروف في حده ويا الواحدة المخاطبة كواو الضمير وان كانت لشدة الاتصال وعدم
الاستقلال كالجزء مما قبلها الا انها مع نون التاكيد على كل حال كلمات فان قيل ما بالهم اغتفروا التقا
وهو على غير حده في صيغة التثنية وجمع الاناث قلنا اما في الاول فلخوف اللبس بالواحد لو حذفت
وكسر نون التاكيد انما كان لها فلا يبقى بعدها واما في الثاني فلئلا يلزم بحذف ما جي به لغرض من ان
الالف اخف من اختيها فاغتفر معها ما لا يغتفر معهما والمد فيها قايم مقام الحركة ومن لم يشترط كونها
في كلمتين علل الحذف في نحو ذلك بثقل الكلمة بالاستطالة مع وجود ما يدل على المحذوف من ضمة وكسرة
ولهذا اذا كان ما قبلها مفتوحا حركت الواو بالضمة والياء بالكسرة ولم تحذفا لعدم ما يدل عليهما
كما حذفت لذلك في قوله لتقرعن على السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض اخلاقي البيت من الضرب الثاني
من البسيط وقايله تابط شرا جابر بن سفيان بن عدي بن كعب ابو زهير الشاعر الجاهلي سمي بذلك لما نقله
التبريزي من ان امه سيلت يوما عنه اين خرج فقالت لا ادري تابط شرا وخرج وكان قد اخذ تحت ابطه
سيفا وقيل غير ذلك والقرع الدق وهو الاساس العنيف كما ان القلع التفريق العنيف وانما يحصل
باصطكاك اجسام صلبة متقاومة والصوت الحادث بالقلع كما يشهد به الحس والسن واحدة اسنان
الفم والمراد بقرع السن قرعها بنحو الانملة كما هو عادة المتحسر المتندم على فوات مطلوب والندم الاسف
على فوات امر او وقوعه والتذكر تفعل من الذكر القلبي واليوم ههنا قطعة من الزمان كاينة ما كانت
والاخلاق جمع خلق بضمتين ويخفف السجية ولتقرعن جملة وقعت جواب قسم محذوف ومن ثم اكدت
بالنون الثقيلة وعلى متعلق به او بندم وكونه ظرفا سهل تقديمه على عامله المصدر ومن تعليلية واذا
ظرف ليقرعن ويوما نصب على الظرفية لتذكرت لا استيفايه مفعوله ونكره لحصول المقصود به منكرا
كما نكر من ندم وبعض اخلاقي اي بعض اخلاقي الحسنة فضلا عن كلها او البعض الحسن منها وهذا البعض
كل في المعنى ولا حاجة الى ان يقال ويحتمل كلمة بعض هنا ان تكون بمعنى كل لانها من الاضداد والمعنى
لتصفقن صنع المتندم فتقرعن على السن ولك ان تحمل تنكير من ندم على التعظيم اي من ندم عظيم فان

الندم على فوات العظيم عظيم وعليه يحتمل ان يكون المعنى لتندمن على ندما بليغا تعضين من اجله اعلى
الانملة فتقطعينها من شدة العض لشدة الندم فتقرعين السن بسن وهند منادى مفرد مبني على الضم
حذف حرف ندايه مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعت لها اي لهند المنادى على اللفظ ولهذا رفع كقوله يا حكم
الوارث عبد الملك هذا بيت من ارجوزة من مشطور الرجز وقايله ابو الحجاف او ابو العجاج رؤبة بن العجاج المتقدم
ذكر نسب ابيه العجاج شاعر مخضرم من اعراب البصرة ذكره الجمحي في الطبقة التاسعة من شعراء الاسلام ومن شعره
ولم يقل من غير الرجز سواه ✱ ايها الشامت المعير بالشيب ✱ اقلن بالشباب افتخارا ✱ قد لبست الشباب غضا طريا ✱ فوجدت
الشباب ثوبا معارا ✱ قال ابن عساكر مات سنة خمسة واربعين ومايه وحكم هو حكم عبد الملك بن مروان بن
الحكم الاموي قال ابن عساكر لا عقب له والشاهد في قوله بالرفع فانه صفة لحكم المنادى على لفظه وعن صلة
الوارث اي الذي ورث عن عبد الملك اي نحو المجد والسودد وحذف المفعول لا يتوهم قصره على ما يستفاد من المذكور
والحسناء اما نعت لها اي لهند على الموضع وفايدة التقرير لمعنى الملاحة فالمفهوم من كلام القاموس ان الملاحة
والجمال والحسن بمعنى وقال الاصمعي الحسن في العينين والجمال في الانف والملاحة في الفم وعليه فليس النعت تكرار
كقول مادح عمر بن عبد العزيز يعود الفضل منك على قريش ✱ فتفرج عنهم الكرب الشدادا ✱ فما كعب بن مامة وابن
سعدي ✱ باجود منك يا عمر الجوادا ✱ البيتان من الضرب الاول من الوافر وهما من قصيدة لجرير يمتدح بها كما
قال امير المومنين عمر بن عبد العزيز بن مروان اشج بني امية وصالحهم مطلعها ✱ ابت عيناك بالحسن الرقادا ✱
وانكرت الاصادق والبلادا ✱ لعمرك ان نفع سعاد عني لمصروف ونفعي عن سعادا ✱ ومنها اليك شماتة الاعدا
اشكوا وهجرا كان اوله بعادا ✱ تعود صالح الاخلاق اني ✱ رايت المرء يلزم ما استعادا ✱ وهي قصيدة تطول الاباء
الامتناع والكراهة والحسن موضع في بلاد بني ضبة سمي به لحسن شجرة والرقاد النوم والاصادق جمع صديق كالامال
جمع مثل والعمر بالفتح بالضم لكن ذا الفتح خاص بالقسم وقوله تعود صالح الاخلاق البيت من الباب رسال المثل
وفي معناه عن ابراهيم النخعي لما عود الانسان الشيطان من نفسه عادة الا استعادها منه واستعادها تعودها
كاستبانه بمعنى تبين والفضل الاحسان واقع عليه لفظ العود اشارة الى انه متكرر وان عوده عن بدء وقريش
القبيلة المشهورة والجمهور على انها اولاد النضر بن كنانه وتفرج بالضم من فرج الغمة كشفها والكرب كصرد
جمع كربة بالضم فالسكون الحزن والغم والشداد بكسر المعجمة جمع شديدة ولا يخفى ما في مدحه بذلك من الاشارة
الى انه وصول للرحم وان منته جسيمة وانه تكرر احسانه وتوالت اياديه على مثل هذه القبيلة العظيمة
الشان الطايرة الذكر وازال عنهم احزانهم كيف يكون شانهم وكعب بن مامة هو الايادي احد من يضرب
بجوده المثل قال ابو علي القمي في جامع الامثال وكان من جوده انه خرج في ركب فيهم رجل من النمر بن قاسط
في شهر حر فضلوا فاقتسموا ماءهم فجعل النمري يشرب نصيبه فاذا اصاب كعبا نصيبه قال اعط اخاك
النمري فيوثره به حتى اضر به العطش فلما راى ذلك استحث راحلته وبادر حتى رفعت له اعلام الماء فقالوا
رد يا كعب فانك وارد فغلبه العطش فلما راى ذلك استحث راحلته وبادر حتى رفعت ولم يقدر على النهوض
فلما راوا ذلك خيلوا عليه بثوب يمنعه من السبع ان ياكله فمات هناك وابن سعدي بضم المهملة هو كما قال
الجلال تبعا لابن العيني اوس بن حارثة بن لام الطائي احد الاجواد ايضا وسعدي امه وفي شرح لابيات
الجمل وقفت عليه ان ابن سعدي حاتم الطائي الجواد المشهور وقد جرى جرير في قوله فما كعب بن مامة وابن
سعدي باجود على مقتضى العرف من انه اذا قيل ليس في البلد اعلم من فلان كان لنفي الافضل والمساوي
وصار التفضيل في النفي على عكسه في الاثبات وانما ذكر البيت الاول مع ان محل الشاهد الثاني ليظهر
وجه اختياره نصب النعت على المحل دون رفعه على اللفظ وهو الحذر من عيب الاقواء الذي هو اختلاف
الوصل وهو الحرف الذي يلي الروي بلا فصل وقيل اختلاف المجرى اعني حركة الروي لا يقال ان الروي

منصوب

منصوب كما قيل للعلم به من سياق الكلام واما بتقدير امدح فيكون منصوبا على المدح واما نعت
المفعول به محذوف كقول الشاعر تركتني في الدار ذا غربة اي شخصا ذا غربة فقد جزم الرماني ان ذا لا
يلي العامل ولا يكون الا صفة اي عدي يا هند الخلة الحسناء والخلة الخصلة وزنا ومعنى وفي بعض النسخ
بدل الخلة الحسنا المراة الحسنا وهو بعيد اذ ليس مراده ان تعد امراة حسنا غيرها ولانه يا باه قوله وعلى
الوجهين الاولين فيكون انما امرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود اذ مقتضاه ان على
الثالث يكون قد عين لها الموعود والخلة الحسنا هي الصالحة لان تكون موعودا اذ المراد به ما يقع مفعولا
ثانيا لفعل الوعد لا مفعوله الاول فاذن هو ما يقال له الموعود به وليس على الحذف والايصال بل هو من
باب كلته كلت له فانه كما يقال وعدته بكذا يقال وعدته كذا قال تعالى وعدكم الله مغانم كثيرة ومنه اليوم
الموعود واما على ما في بعض النسخ ففيه تعيين الموعود الذي هو المفعول الاول ووصفها بالحسنا لانها
حسنة السفارة بينهما وان جعلت التقدير الغدة الحسنا على ان واي من اضمرت بدل منه لم يكف لتعيين الموعود
على الوجوه كلها وقوله واي مصدر نوعي لتخصيصه بالاضافة منصوب بفعل الامر والاصل وايا مثل واي
من الان المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فحذف ما هو المفعول ثم صفته المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فاكتسى اعرابه واستحق لفظه ومثله في حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو
مفعول مطلق نوعي قوله تعالى فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر اي اخذا مثل اخذ عزيز مقتدر وقوله اضمرت
بالتانيث محمول على معنى من فانه عبارة عن موئث مثل قولهم من كانت امك الا ان التانيث هناك فليس لصحة
ان يقال مثل رجل اضمر الوفاء بخلاف الكون بحيث كان المراد تشبيهها بامراة اضمرت الوفاء تقبيحا لها
على الوفاء اذ كانت شبيهتها في الملاحة ذات وفا فلو راعي اللفظ لم يدر المراد وان كان التشبيه بالرجل
المضمر الوفاء اكمل لان الرجل اقرب الى الوفا بالوعد من المراة فانه ليس لمخضوب البنان يمين آ بالمد اي بالالف
اللينة لانه من حروف المعاني التنائير وليس المراد بالمد مقابل القصر والتوسط لان ذلك اذا كان حرف المد
موس
سابقا للهمزة بل المد الطبيعي الذي لا قوام للكلمة الا به ويسمى قصرا ايضا حرف لنداء البعيد وكذا في الغنا
وهو الصحيح وزعم ابن عصفور انه يكون في نداء القريب لم يذكره سيبويه في كتابه وذكره غيره هو
الاخفش في كتابه الكبير والكوفيون ورووا اي بالمد مع ياء اخرا قال ابن مالك رووها عن العرب الذين
يوثق بعربيتهم وروايتهم العدل مقبولة تنبيه قد استعمل لفظ اسمك في باب الاشارة الى البعيد لكن
مع اللام وكاف الخطاب نص عليه في التسهيل وليست الهمزة من الكاف بدلا من ذلك بل كل منهما اصل لتباعد
ما بين مخرجيهما اذ الهمزة من اول مخارج الحلق والذال المعجمة من اخر مخارج اللسان ايا حرف كذلك اي لندا
البعيد وفي حكمه النايم والساهي والمتحير لان نداهم يحتاج الى رفع الصوت وهو حاصل بكثرة حروفها والى
مده وهو حاصل بان اخرها الف وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك بل هو للبعيد فقط
فقد نقل سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب وما سواها للبعيد وقد عد صاحب القاموس ذلك
من اوهام الجوهري نعم قول ابن عصفور في مقربه بعد ذكره حروف الندا فالهمزة المقصورة لا تكون الا في ندا
القريب وما عدا ذلك من الحروف يكون في نداء القريب والبعيد يويد ما في الصحاح وفي شرح الكافية للحديثي
وقد يستعمل ايا للقريب الحرص على اقبال المدعو على المنادي ليتفطن ما يدعوه له قال ايا جبلي نعمان
بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله على ما في الحماسة البصرية
مجنون ليلى قيس بن الملوح وقد تقدم ذكره وبعده ✱ اجد بردها او تشف مني صبابة ✱ على كبد لم يبق
الا صميمها ✱ فان الصبا ريح اذا ما تنسمت ✱ على نفس مهموم تجلت همومها ✱ الا ان اهوى بليلى قديمة
واقتل اهواء الرجال قديمها ✱ ذكر صاحب الاغاني ان قيس بن الملوح خرج به اهله الى وادي القرى ليمتاروا

خوفا عليه من ان يضيع فمروا بطريقهم بجبلي نعمان فقال بعض فتيان الحي هذان جبلا نعمان وقد كانت
ليلى تنزل بهما قال فاي الرياح ياتي من ناحيتهما قالوا الصبا قال فوالله لا اريم هذا الموضع حتى تهب الصبا فاقاموا
ومضوا فاقام ثلاثة ايام حتى هبت الصبا ثم انطلق وانشا يقول يا جبلي نعمان
الابيات ونعمان بفتح اوله واد في طريق الطايف يخرج الى عرفات ويسمى نعمان الاراك واما النعمان بالضم
فالدم او حمرة الدم كما سياتي واضيفت الشقايق اليه لحمرتها او هو اضافة الى النعمان بن منذر من ملوك العرب
لا نحاه والنسيم قال الجوهري الريح الطيبة وعليه فاضافته الى الصبا من قبيل شجر الاراك وهو نفس
الريح اذا كان ضعيفا قاله في المحكم وفي القاموس النسيم محركة الريح اذا كان ضعيفا كالنسيم والنيسم والنسيم
ايضا مصدر يقال نسمت الريح تنسم نسما ونسيما ونسمانا هبت وبه فسر ابن النحاس قول امرء القيس اذا
قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصباجات بريا القرنفل فقال ونسيم الصبا تنسمها وهبوبها بضعف و
الصبا بفتح المهملة قال في القاموس ريح مهبها من مطلع الثريا الى بنات نعش وتسمى القبول لانها تقابل
الدبور ولانها تستقبل باب الكعبة ولان النفس تقبلها وقال الجوهري الصبا ريح ومهبها المستوى
ان تهب من موضع الشمس اذا استوى الليل والنهار ولقد اكثر الشعراء من ذكرها في اشعارهم وجعلوها
رسولا الى احبابهم ووصفوها باللطف وتنفيس الكرب قديما وحديثا قال الامام الواحدي في تفسير
قوله تعالى اني لاجد ريح يوسف ان الريح الصبا استاذنت ربها ان تاتي يعقوب بريح يوسف عليهما الصلاة
والسلام قبل اتيان البشير فاذن لها فاتته بذلك فلذلك يتروح كل محزون بريح الصبا وهي من ناحية
المشرق اذا هبت على الابدان نعمتها ولينتها وهيجت الاشواق الى الاحباب والحنين الى الاوطان والظاهر
كما قال الصلاح الصفدي ان نسيم الصبا يختلف مزاجها وتاثيرها باختلاف الاراضي والبقاع
التي تمر عليها وباختلاف الفصول ايضا فهي في الربيع تكون الطف منها في غيره لانا نشاهد الحس التي تهب
بدمشق وما يقاربها ريح يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهي في البلاد
المصرية اشد منها في الشام ثم قال على ان اشعار العرب ملاي من الاسترواح بها ووصفها باللطف وتنفيس
الكرب ولعلها في بلاد الحجاز وما اشبهها تكون بهذه الصفة انتهى وهي الريح التي نصر بها نبينا صلى الله عليه
وسلم في الحديث نصرت بالصبا واهلكت عاد بالدبور ولا تهب الا بليل وسلطانها اذا اظلم الليل الى ان يسبغ
النهار وتطلع الشمس واشد ما تكون في وقت الاسحار يقال لما استعانت الصبا بالشمال النصرة رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الاحزاب يوم الخندق قالت لها الشمال كيف اصحبك وانت تسرين بالليل والحرة لا تسري بليل
وقول الشاعر بالله خليا قسم استعطافي ويخلص من الخلوص وهو الوصول على وجه الكمال مجزوم في جواب
الامر على الصحيح وقيل بشرط محذوف يدل عليه الامر ونسيمها فاعل يخلص والضمير فيه اما الى المحبوبة
فانها وان لم يجر لها ذكر حاضرة لديه لا تغيب عنه ولا طرفة عين والنسيمان بالمعنى الاول واضافة الثاني الى الضمير
المحبوبة لادنى ملابسة او الثاني بمعنى الروح بفتح الراء اي الرايحة وبمعنى النفس على التجريد او الى الصبا والثاني
على معناه الاول كالاول فيكون قد اعاد الظاهر ظاهرا للتلذذ بذكر النسيم كما يتلذذ بهبوبها او الى نسيم
الصبا بهذا المعنى والنسيم الثاني اما بمعنى المصدر او بمعنى النفس وهذا اوفق بقوله فان الصبا ريح
اذا ما تنسمت ويروى تنفست وهو بمعناه وكذا قوله يخلص بالمثناة التحتانية اوفق بكون الثاني بغير
المعنى الاول لتذكيره وتانيث ذاك والصبابة الشوق او رقته او رقة الهوى والصميم الخالص والاهوا
بالمد جمع هوا بالقصر وهو العشق يكون في الخير والشر وارادة النفس هذا ثم ان كان الغرض من انشاد المص
هذا البيت الاستشهاد به على ان ايا ترد لنداء البعيد فقريب وان كان الغرض الرد على الجوهري كما يظهر
من سياق كلامه فلا وجه له لان ذلك لا يدل على ان ايا لا تكون لنداء القريب بوجه قال الشارح وفي حواشي شيخنا

ولقايل ان يقول نعم ان كانت فيه لنداء البعيد لم تدل على انها النداية دايما اذ لا استدلال بالجزئي على
الكلي ولكن ثم احتمال قرب الجبلين من الشاعر كقرب المنزلتين من القايل امنزلتي من سلام عليكما فكيف يدل
على انها فيه للبعيد وجوابه ان طلبه من الجبلين ان يخليا نسيم الصبا يخلص اليه وليخلص اليه هبوبها
مثلا لا يكون قرينة على ذلك كما كان السلام على المنزلتين قرينة ان الهمزة فيه للقريب لاحتمال ان يكون ذلك
مع القرب لمجي الصبا من ورائهما لكنه احتمال بعيد لا قرينة عليه ونحيها للبعيد متفق عليه فلا بد من
الحمل عليه واقول لا يحسن حمل النداء في هذا البيت الاعلى نداء البعيد سواء كان الجبلان بعيدين ام قريبين
اما على التقدير الاول فظاهر واما على التقدير الثاني فلان نداء ما لا يعقل لما كان غير معقول واضطر
اليه لاغراض خطابية كان مقتضى البلاغة ان ينادي بما ينادى به البعيد وانما نوديت المنزلتان
بنداء القريب وهما مما لا يعقل لان السلام سيما عقيب النداء عادة انما يكون على من كان قريبا فاتت هو
القرينة العدول عن نداء البعيد الى نداء القريب لا قرينة ان الهمزة فيه للقريب كما قال شيخنا لان كون
الهمزة للقريب معناها حقيقة فكيف يحتاج الى قرينة وقوله اجد بردها بالجزم لانه بدل من يخلص على
حد قوله متى تاتنا تلمم بنا وعطف تشف عليه با وعلى منع الخلو دون الجمع وعلى كبد اما ظرف لغو
لاجد او مستقر صفة لصبابة وجملة النفي صفة كبد والظاهر قوله فان الصبا تعليلية والا استئنافية
وجمع الاهوا باعتبار انواعه واخبر عنها بانها قديم وان كانت حادثة لانه اراد بالقديم معنى الدايم اي
دايمة يتضاعف آنا فآنا فان القديم يلزمه الدوام او السابق زمانه البعيد عهده ولهذا قال واقل اهوا
الرجال اي اشدها قتلا واسرعها اتلافا ما كان منها دايم او متقدم العهد وقد تبدل همزته هاء
فيقال هيا نص عليه ابن السكيت فقال هيا نص عليه ابن السكيت فقال ها هيا بدل من همزة ايا كما في
وهياك والامر الذي ان توسعت موارده ضاقت عليك المصادر وقال الحديثي الاصح انها موضوعة
كذلك اذ لا تغيير في الحرف قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا هو من الضرب
الثاني من العروض الثانية من الكامل ولم يسم قايله وقبله وحديثها كالقطر يسمعه راعي سنين تتابعت
جدبا ويروى كالغيث وفي امالي ثعلب كالقطر مر به والغيث المطر والقطر ما قطر من المطر والجدب
بفتح الجيم وسكون المهملة المحل ضد الخصب اما اذن للاستماع ويرجو يامل والحيا بالقصر المطر وبالمد
الاستحيا والرب في الاصل بمعنى التربية وهي تبليغ الشي كماله شيا فشيا ثم وصف به للمبالغة وقيل
نعت من رب يرب فهو رب ثم سمي به المالك لانه يحفظ ما يملك ويربيه ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا
وجملة يسمعه مستانفة لبيان وجه التشبيه وضميره عايد على الحديث او على القطر والجملة صفة له
لان تعريفه جنسي واضافة راعي الى سنين على معنى في وتتابعت صفة سنين وجدبا تمييز محول
عن الفاعل وعطف اصاخ على يسمعه لانه في معنى يصيخ والعدول الى الماضي للدلالة على التحقيق
واسم يكون ضمير عايد الى حديثها المسموع ان كانت ناقصة او الحيا مرفوعها ان كانت تامة والواو
من يقول استينافية والفعل بعدها مرفوع لا عاطفة وهو منصوب لان رجاء القول غير مرادف
ومن من قوله من فرح تعليلية وربا منادى مضاف الى ياء المتكلم الا انها قلبت الفا كما هو احد وجوهه
والمعنى ان حديث هذه المحبوبة كالقطر اذ به حياة النفوس كما ان بذاك حياة البقاع فهو اذا سمعه
راعي الماشية في سنين توالى جدبها ظنه غيثا فالقى اليه سمعه راجيا ان يكون غيثا فلما القى اليه سمعه
على التحقيق واخذ يقول يا رب حقق ذلك وان حديثها كالقطر المسموع للراعي المذكور وعليه فرجا
كونه حيا او وجدانه مع انه مسموع له لانه مقدمته والتشبيه على الاول تشبيه مفرد بمفرد
وعلى الثاني تشبيه مفرد بمركب ويمكن ان يدعي ان هذا الراعي لما توالت عليه سنو الجدب تمنى المطر

فلما سمع القطر لم يتحقق كونه من المطر لما عنده من الياس منه فرجا واكد رجاه بالدعا وانما ساغ نداوه
بيا نداء البعيد وهو اقرب من كل قريب لقول المفصل وقول الداعي يا الله ويا رب استقصار منه
لنفسه وهضم لها واستبعاد عن مظان القبول والاستماع واظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار بجيم
مضمومة فهمزة مفتوحة البكا والتضرع اجل بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فتكون تصديقا
للمخبر سواء كان خبره اثباتا ام نفيا واعلاما للمستخبر اي المستفهم عن اثبات ونفي ووعدا للطالب
سواء كان طالبا للفعل ام للترك فيقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وبعد نحو اقام زيد واما قام
زيد وبعد نحو اضرب زيدا ولا تضرب زيدا فان قلت ما موقع اجل في قول الشاعر ولو كنت تعطي
حين تسيل ساحت لكل النفس واحلولا لك كل خليل اجل لا ولكن انت اشأم من مشى واسأل من صماء
ذات حليل قلت هي واقعة بعد الخبر لان مضمون جملتي الشرط والجزا اخبار فهو اخبر بذلك المضمون
ثم صدق باجل ولك ان تقول ان الشاعر لما افاد انه لم يكن مخاطبه يعطي حين يسيل صار مظنة
ان يسال فيقال هب انه كان ممن لا يعطي فالان الا انه يكون ممن يعطي فقال اجل لا اي نعم لا يكون منهم
الان والا فليس هناك مخبر غير الشاعر وقد يصدقه الشاعر وقيد المالقي هو بفتح اللام بعدها قاف نسبة
الى مالقة مدينة بالمغرب الخبر بالمثبت والطلب بغير النهي فلا يقع عنده بعد النفي والنهي وقيل لا يجي
بعد الاستفهام وعن الاخفش هو ما حكاه الجوهري عنه هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام
احسن منها وقيل يختص بالخبر فلا يقع بعد غيره وهو قول الزمخشري قال في مفصله واجل لا يصدق
بها الا في الخبر خاصة ولا يستعمل في جواب الاستفهام ولا يخفى ان قوله وقيل لا يجي بعد الاستفهام لا
يغني عن هذا القول لانه اخص منه وكذا هو قول ابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما تكون
بعده اي بعد الخبر وقد تكون بعد غيره اذن فيها مسايل الاولى في نوعها اي في انها من اي نوع هي قال
الجمهور هي حرف وهو الصحيح وقيل اسم بسيط لا مركب من اذا وان فهلا قيل على تقدير اسميتها انها مركبة
من اذا وان قلت لعل سره بعد ان يكون الاسم مركبا من اسم وحرف والاصل في اذن اكرمك اذا جيتني اكرمك
ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها واضمرت ان وسقطت الالف لالتقاء الساكنين واختار الرضي فيها
ان يكون اصلها اذ والتنوين عوض عن الجملة المضاف اليها قصدا الى جعله صالحا للازمنة الثلاث بعد
ان كان مختصا بالماضي لخفة لفظه فجردوه عن معنى الماضي وجعلوه بمعنى مطلق الوقت وحذفوا منه
الجملة المضاف هو اليها لان الاشارة به لما كانت الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها فانه متى قيل ازورك فقلت اذن اكرمك كان المعنى اذ تزورني اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه من ملازمي الاضافة وضعا وانما فتح والقياس الكسر كما في يومئذ ليكون في صورة
ظرف منصوب واما من قال لو كان اصل اذا اذا ات لاستفهام فضعيف هذا الاصل موضعه وافاد معاده
وليس كذلك ففيه انه قد يحصل للمركب من شيين او اشيا معنى لا يفيده جزاه او اجزاوه وعلى
الاول القول بالحرفية فالصحيح انها بسيطة كما هو حق الحرف لا مركبة من اذ وان كما هو احد قولي
الخليل فان قلت او يكون المركب من الاسم والحرف حرفا قلت انه لم يكن الخليل من القايلين بحرفية
اذ فهو انما قال بالحرفية هنا بعد التركيب كما قاله بها س في اذ ما وصححه ابن مالك اذ صار معناه
بعد الحرف نعم يرد عليه ان يقال كيف يكون المركب من الاسم والحرف حرفا مع ان المركب من السقف
والجدار ليس بسقف ولا جدار وما عهدنا بالتغيير يصير الاسم حرفا ومن ثم كان القول بان
اما من اما زيد فمنطلق في الاصل مهما غيرت اليها فصارت حرفا باطلا على ان من الاسما ما تضمن معنى
الحروف ولم يقدح ذلك في اسميته فان قلت او ليس الحرف بالتغيير يصير اسما كقوله ليت وهل ينفع

شيا

شيا ليت قلت او ليس تغير المعنى الاول وعلى البساطة فالصحيح انها نفسها هي الناصبة وهذا
مذهب س ورواه عن الخليل سماعا منه وهو ما ذهب اليه الجمهور لا ان مضمرة بعدها كما ذهب
اليه في احد قوليه ورواه عنه ابو عبيدة والزجاج وابو علي الفارسي وضعفه س بان ان لو كانت
مقدرة لجاز تقديمها في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير قال الرضي
وهو من الذاهبين الى ان النصب بان مضمرة لاختياره اسميتها اذن وتجويز الفصل بينها وبين
معمولها بالقسم والنداء والدعا يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف
ومعموله بما ليس من معموله وقولهم ان زيدا يضرب من باب الحذف على شريطة التفسير عند البصريين
واعلم ان على القول بان ان المضمرة هي الناصبة يكون المنصوب بعد اذن في تاويل مصدر وهو
مبتدا حذف خبره وجوبا فان معنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وجب حذف الخبر لان
الفعل لما التزم فيه حذف تاهياه لصلاحيته للابتدا لم يظهر فيه معنى الابتدا حق الظهور فلو
ابرز الخبر لكان كالخبر عن الفعل ومن ثم حكموا بشذوذ تسمع بالمعيدي خير من ان تراه المسالة الثانية
في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزا فمعنى كونها للجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام
اخر ملفوظ او مقدر كيفما وقعت ولا تقع في كلام مقتضب ليس جوابا عن شي فباعتبار ملابستها الجواب
بوقوعها فيه سميت جوابا وليس هذا من باب تسمية الجزا باسم الكل كما قال الشارح في تعليقته و
معنى كونها للجزاء ان مضمون الكلام التي وقعت فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال الزمخشري في مفصله
يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه
وفي شرحه المسمى بالايضاح لابن الحاجب قال الشيخ لسنا نعني بالجواب جواب متكلم على التحقيق
بل قد يكون جوابا للمتكلم وقد يكون جوابا لتقدير ثبوت امر مثال الاول ان يقول رجل انا اتيك
فيقول اذن اكرمك ومثال الثاني قولك لو اكرمتني اذن اكرمك واشباهه لانه في تقدير جواب
متكلم سال ماذا يكون مرتبطا بالاكرام فاجابه بارتباط اكرامه به واما معنى الجزا فيها فواضح و
قال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك تنبيها على ان فيها معنى الجزا حتى صح تقديره
مصرحا به فهذا كما ترى وصريح كلام بقية شراح المفصل وكلام شراح اللب والخلاصة والكافية يفيد ان
ان معنى الجوابية في اذن كونها من كلام هو جواب اخر تحقيقا او تقديرا ومعنى جزايها كونها من جملة اعتبر
مضمونها جزاء مضمون اخرى تحقيقا او تقديرا وليست حرف جزاء كفاء الجزا في افادة المسببية بل انما
يفيد ان ذلك المضمون جزاء لفعل المتكلم وحاصله ان معناها الجواب والجزا بمعناهما اللغوي فسقط
استشكال المص في حواشي التسهيل ان معناها الجواب بانه ان اريد به ما يراد من تسمية جزاء الشرط
جوابا ويويده تسميتها جزاء مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ او مقدر ابطل ذلك "
استعمالها في نحو اذن اظنك صادقا بعد قول القايل انا احبك فان هذا لا مجازاة فيه وان اريد به
ما اريد بقولنا في نعم واخواتها انها احرف جواب فرد هذا انهم اذا عدوا احرف الجواب لم يعدوا
منها وانهم لا يجوزون ان يقتصر عليها ويترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في احرف الجواب والجواب انه
ليس المراد واحدا مما ذكر بل ما وضح لك من معنى الجوابية الصادق على كون اذن في المثال المذكور جوا بًا
صادقا ومن عاب على المص تسمية اذن جوابا مع ان الجواب الجملة بعدها لانه عاب على المعربين قولهم
في الفا جواب الشرط فان الصواب ان يقال رابطة جواب الشرط ففيه ان عيبه انما هو على من لم يقل
ذلك تجوزا فلا قدح في ان قاله كغيره تجوزا فقال الشلوبين هو ابو علي عمر بن محمد بن الازدي الاند لسي
الاشبيلي النحوي احد من انتهت اليه معرفة العربية في زمانه ولد سنة اثنين وخمسين وخمسماية كان

اسند من بقي بالمغرب وكان في العربية بحرا لايجارى وحبرا لايبارى مصدرا لاقراء النحو نحوا من سبعين سنة
اخذ عن ابي اسحاق بن ملكون وغيره وصنف التصانيف قال الذهبي في عبره وله حكايات في التغفل
والشلوبين بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر ويقال الشلوبيني بياء النسب ايضا وهو نسبة الى الشلوبين
قال ابن خلكان وقال الشارح في غير هذا الموضع الشلوبين لفظ عجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء
الموحدة والفاء لامه مضمومة وقد تفتح فهو فيما ذكره كاصبهان اسم بلدة من عراق العجم حيث ينطق بما
بعد الصاد بين الموحدة والفاء الا انهم جوزوا رسمه بالموحدة وبالفاء ولم نر لفظ الشلوبين مرسوما
الا بالموحدة توفي سنة خمس واربعين وستماية في كل موضع اي هما معناها في كل موضع وقعت فيه قال
المرادي في شرح التسهيل ويكلف تخريج ماخفي فيه ذلك وقال الفارسي في الاكثر اي في اكثر المواضع وقد
تتمحض للجواب فلا تكون معه معنى المجازاة فهو معناها اللازم لها بدليل انه يقال احبك فيقول اذن اظنك
صادقا باهمال اذن لكون مدخولها حالا على ما ستعرف اذ لا مجازاة هنا انتهى لان ظن الصدق لا يصح ان يكون
جزاء للمحبة لان المجازاة انما تكون بفعل اختياري على مثله والظن والحب غير اختياريين اما الحب فظاهر واما
الظن فبتقدير حصوله عقب صحيح النظر فهو اضطراري لا يمكن دفعه كالعلم الحاصل عقبه من غير فرق و
القول بان الحب اختياري والظن مكتسب فبالنظر في الاول الى اسبابه وفي الثاني الى طريقه نعم ايراد
احدهما يمكن ان يكون جزاء لايراد الاخر لكن جزائيته اذن ليست بحسب الايراد كما لا يخفى وقول الرضي ان اذن
اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزا كما تقول
لمن يحدثك بحديث اذن اظنك صادقا فانه لا معنى للجزاء هنا اذ الشرط والجزاء ما في المستقبل او في الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال يقتضي ان معنى كونها للجزاء افادت ان مضمون ما هي فيه مسبب عن فعل المتكلم كانها
شرط وجزاء وذهب غيره من المحققين الى ان الشرط لا يكون غير مستقبل بالاولى وبالجملة فلا يكون الفعل
الحالي جزا بحال وانت تعلم انه لا ضرورة الى التزام هذا المعنى في بيان جزائيتها اذن لما ان المعتبر في ذلك الجزائية
اللغوية سواء لوحظ مع ذلك معنى الجزائية اصطلاحا بان لوحظ عقد مسببية ام لا فان قلت وما النسبة
بين الجزائيين قلت العموم من وجه لاجتماعهما في نحو ان جيتني اكرمتك فان الاكرام جزاء لغة واصطلاحا
ووجود اللغوي بدون الاصطلاحي في نحو اذن فانا اكرمك جوابا لمن قال اتيتك ووجود الاصطلاحي بدون
اللغوي في نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والاكثر ان يكون جوابا لان اولو وقد لا يكون جوابا
لواحد منهما كما في مثال المص السابق فانها فيه جواب لما ليس شرطا اذ لا يحسن ان يقال ان جيتني اولو
جيتني اظنك صادقا قال الرضي وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل يلزم و م
معنى الشرط فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله فعلتها اذا وانا من الضالين واذا كانت
للشرط فان كانت له في الماضي كانت جوابا للو وجاز ايضا اجراؤها مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله
اذن لاذقناك اي لو ركنت اليهم لاذقناك وان كانت له في المستقبل كانت جوابا لان وجاز استعمال
جزائها استعمال جزاء ان فيقترن بالفاء كقوله ما ان اتيت بشي انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الي يدي
اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد انتهى ملخصا ظاهرتين او مقدرتين قيل عليه
الوجه افراد الحال اذ المعنى انها تكون جوابا لاحدى هاتين الكلمتين ظاهرة او مقدرة وقد يقال منهبه
ان او للتنويع كما لو اوفي مطابقة الضمير وصريح كلام الرضي فيما اذا وقعت جوابا لان ولو ظاهرتين
انها توكيد لهما لان اذن تنوينه الذي الضمير وصريح كلام الرضي فيما اذا وقعت جوابا لان ولو ظاهرتين
هو عوض من الفعل بمنزلة في الشرط المذكورين مع فعلي الشرط فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد
فالاول كقوله لان عاد لي عبد العزيز بمثلها ولمكنني منها اذن لا اقيلها البيت من الضرب الثاني من الطويل

قبله عجبت لتركي خطة الرشد بعدما تبين من عبد العزيز قبولها واني صعبان الامور اروضها وقد امكنتني
يوم ذاك ذلولها حلفت برب الراقصات الى منى تغول الفيافي نصها وذميلها وقايلها كثير عزة بضم
الكاف وفتح المثلثة وتشديد المثناة التحتية بن عبد الرحمن بن الاسود عامر ابو صخر الخزاعي المدني الشاعر
المشهور بابن ابي جمعة وهو جده الفاسد وفد على عبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز يروي عنه حماد
الراوية وكان رافضيا خبيثا قال الزبير بن بكار قال عمر بن عبد العزيز لاعرف صلاح بني هاشم وفسادهم
بحب كثير فمن احبه منهم فهو فاسد ومن ابغضه منهم فهو صالح لانه كان خبيثا يؤمن بالرجعة اي برجعة
علي الى الدنيا قال الزبير وكان يقول بتناسخ الارواح وعده الجاحظ في كتابه البيان من الحمقى توفي
هو وعكرمة في يوم واحد فاختلف قريش في جنازته ولم يوجد لعكرمة من يحمله وذلك سنة خمس وقيل سبع
ومائة الخطة بضم الخاء المعجمة قال في الصحاح الامر والقصة وقال في القاموس شبه القصة والامر والجهل
ولعبة للاعراب وفسر الجلال خطة الرشد بخصلة الهداية وعبد العزيز بن مروان بن الحكم ابو الاصبغ والد
عمر بن عبد العزيز امير مصر وولي عهد المومنين بعد اخيه عبد الملك من ابيهما مروان وقول الشارح احد
الخلفا الامويين ينبغي حمله على ولاية العهد كما ذكرنا والا فهو لم يل الخلافة اصلا لكن ينبغي عليه ان
الصحيح ان خلافة مروان غير صحيحة وانه خارج علي ابن الزبير باغ عليه فلا يصح عهده الى ولديه وانما
يصح خلافة عبد الملك من يوم قتل ابن الزبير ولما ملك مروان الشام سار الى مصر وغلب عليها واستخلف
عليها ولده عبد العزيز فبقي اميرها الى ان مات سنة خمس وثمانين عند الاكثر حكي عنه ان رجلا دخل
عليه ليشكو صهرا له فقال ان ختني فعل بي كذا وكذا فقال له من ختنك وفتح النون فقال ختني الختان
الذي يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول
ومن ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس حتى اعرف النحو واقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه
من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من افصح الناس ولام بفتح الهمزة وتشديد الميم القصد
مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله الصعبان باسكان العين جمع صعبة بروهي من الابل ما ليس بذلول ولم
تحرك العين في الجمع على قياس جمع الصفة المفرق بين الاسم والصفة ولثقلها دونه اوترث بالبقا
على السكون الخفيف واروضها اذللها وامكان الفعل كونه مقدورا عليه والامكان منه كالتمكين
الاقدار عليه والتمكن والاستمكان الاقتدار عليه يقال ليس له امكان ان يفعل كذا اي ليس له قدرة
والذلول بفتح الذال المعجمة السهل المنقاد والراقصات جمع راقصة ابل الحجيج لانها ترقص براكبها و
تغول تهلك وغول الفيا في قطعها بالمسير وقد جعل ذلك اهلاكا لها على سبيل الاستعارة والفيافي
جمع فيفاء بالمد وهي المفازة لاماء فيها كالفيفاة والفيف ويروى البلاد وفي البيت زحاف بقبض فعولن
حشوا وليس قبل الضرب الثالث لكنه اولى مما يلزم على الاول من اسكان نحو رايت القاضي درجا فانه
ضرورة والنص بمهملة مشددة بعد نون والذميل بفتح المعجمة ضربان من السير ثانيهما السير اللين
ما كان او فوق العنق والضمير من مثلها ونحو محلطة الرشد وقيل الى مقالة عبد العزيز قال شيخنا
والمعنى عجبت لتركي مقالة عبد العزيز التي هي قصة الارض وهذا يقتضي ان الضمير عايد على خطة الرشد
على ان يكون المراد بخطة الرشد مقالة عبد العزيز فلا يكون قولا غير عود الضمير الى الخطة فكيف
يحسن قوله وقيل الخ وقصة المقالة ان كثيرا كان قد امتدح عبد العزيز بقصيدة استجادها فقال
له سلني حوايجك قال تجعلني في مكان ابن رمانة فقال ويحك ذاك رجل كاتب وانت رجل شاعر
فلما خرج ولم ينل شيا قال الابيات وقيل كان قد امر له بجايزة والاقالة الرد ومنه الاقالة الشرعية
فان من اقالك العقد فقد رده عليك ما لم تطلب نفسك بسامحته ويقال في الدعا الا اقال الله عثرته هذا

واعلم ان مساق كلامه ان اذن في هذا البيت جواب لان الشرطية ظاهرة لكن المعنى الذي عرفت وعلى ان
الطلاق انها جواب عليها مجاز فلا يرد ان رابط هذا الشرط انما هو الفاء واذا الفجائية ليقال لعله
اراد بكونها حرف جواب انها تختص به وان لم تكن رابطة له بالشرط ويكون قول المص جوابا لان
ولو مجازا ايضا والاعتراض بان ما ذكره مخالف لقاعدة ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق
منهما وهو هنا قسم فالجواب له اجيب عنه بان التمثيل هنا ليس على المشهور بل على راي ابن مالك كما
ذهب اليه الفراء من جواز جعل الجواب للشرط المتاخر وان لم يسبق ذو خبر ومنه عند الزمخشري لئن
بسطت الي يدك لتقتلني ما انا بباسط فانه اعتبر جملة النفي جزاء للشرط مع ابتناء صدره بالقسم وعليه
قاضي المفسرين ولا يتوهم ان الحامل لهما على ذلك في نحو دخول اللام الموطية للقسم على الشرط فالشرطية
بجزئيها جواب القسم لان القسم لا يجاب بالشرط وانما هي لام زايدة موذنة بان الجواب بعدها للقسم
وهذا معنى كونها موطية للقسم وتسميتها لام الشرط لدخولها عليه او بان ما حذف للشرط كالمذكور للقسم
فتجوز وقيل لهذا المذكور انه مثال ما حذف للشرط وقول الحماسي اي احد شعراء كتاب الحماسة وهو
الاختيار المنسوب الى ابي تمام حبيب بن اوس الطاي والحماسة الشجاعة وهو قريط على لفظ التصغير بن انيف
رجل من بلعنبر بن عمرو بن تميم اغار على ابله اناس من بني شيبان فاستنجد قومه فلم ينجدوه فاتى مازن تميم
فركب معه فاطردوا لبني شيبان مائة بعير ودفعوها اليه فقال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة
من ذهل بن شيبانا * اذن لقام بنصري معشر خشن * عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا * قوم اذا الشر ابدى ناجذيه
لهم * طاروا اليه زرافات ووحدانا * لا يسالون اخاهم حين يندبهم * في النايبات على ما قال برهانا *
والابيات من ثاني البسيط ومازن بطن من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم واستباحة الشي
استيصاله كانه وجده مباحا قال المرزوقي الاستباحة قيل هي في معنى الاباحة وقد قيل ان الاباحة
هي التخلية بين الشي وطالبه والاستباحة اتخاذ الشي مباحا للنفس وكان الاصل في الاباحة اظهار الشي
للناظر ليتناوله من شاء ومنه باح بسره واللقيطة فعيلة الحق بها الهاء وان كانت بمعنى مفعولة
لعدم اعتبار معنى الوصفية فيها فهي كالذبيحة والنسيكة واللقيط المجهول النسب من الطرفين ومن
بيانية وذهل بضم المعجمة بن شيبان ابو قبيلة وقام من القيام بالشي والتكفل به والمعشر اسم للجماعة لا واحد
له من لفظه وقال الخليل اسم للجماعة امرهم واحد وخشن بضمتين جمع خشن بفتحة فكسرة او الخشن
وضمة العين اتباع اي ليسوا لينين والحفيظة الخصلة يحفظ لها اي يغضب لها وقيل هو الحمية وفي
المثل الحفايظ تحلل الاحقاد وقيل ايضا اهل الحفايظ اهل الحفاظ وذلك لان ذا الانفة يحترس من العار فلا
يزال يتحفظ ويحافظ حتى يسلم منه واللوثة بضم اللام والثاء المثلثة الضعف وهي الرواية الصحيحة وبفتح
اللام القوة والشدة فالمعنى على الصحيح ان ذو ضعف لان وهذا اسد لان مراده التعريض بقومه
ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته قال المرزوقي وهو في البعث والتحضيض احسن من التصريح كما انه في
الذم والهجو كذلك ولان طرفي البيت معه على معنيين متقابلين فيحصل الطباق والناجذان باعجام الذال
تثنية ناجذ وهو اقصى الاضراس المسمى بضرس الحلم وابداء الناجذ مثل في اشتداد الشر ويقال عض ناجذيه
اذا صبر على الامر وتجربة الامور احكمته في التهديد لابدين لك ناجذي وطاروا اليه اسرعوا والزرافات الجماعات
جمع زرافة وهي الجماعة واشتقاقها من الزرف وهو الزيادة على الشي والوحدان جمع واحد وهما حالان من فاعل
طاروا اي اسرعوا اليه مجتمعين ومتفرقين لا ينتظر بعضهم بعضا ومعنى قوله لا يسالون اخاهم البيت ان
هولاء القوم لحسن محافظتهم وقوة نباهتهم في نصرة الملتجي اليهم لا يسالون هذا الملتجي الذي صار واحدا
منهم اذا دعاهم الى نصرته حجة على دعواه ولا يراجعونه في كيفية ما الجاه اليهم بل يعجلون الى الاغاثة وكل هذا

تعريض

تعريض بقوله فقوله اذن لقام بدل من لم تستبح الذي هو جواب لو وبدل الجواب جواب قيل عليه كان
الاستشهاد بقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي اذا لامسكتم اولى لانه مثال قرآني ولان الواقع
فيه هو الجواب نفسه لا بدله واعتذر شيخنا عنه بانه اثر افادة جريان الحكم في بدل الجواب كالجواب
لغرابته فانشد ما انشد وعلى ما يتبادر من كلام المص تكون اللام الداخلة في جواب اذن هي لام جواب
لو لا لام جواب قسم مقدر تقديره اذن والله لقام كما ذهب اليه الامام المرزوقي ثم قال وفايدة اذن هو
انه اخرج البيت الثاني مخرج جواب قايل قال له ولو استباحوا ما ذا كان يفعل بنو مازن لقام قال س
اذن جواب وجزاء فاذا كان كذلك فهذا البيت جواب لهذا السايل وجزاء على فعل المستبيح ويجوز ان يكون
ايضا اذن لقام جواب لو لانه اجيب بجوابين وهذا كما تقول لو كنت حرا لاستقبحت ما يفعله العبيد اذن
لاستحسنت ما يفعله الاحرار هذا كلامه فهذا الوجه الثاني ان لم يكن عين ما قاله المص فهو قريب منه
والاول يقتضي ان اذن واقعة في صدر بدله لا في صدر الجواب ولو مع تقدير لو اي لو استباحوا اذن لقام
وعلى ما عرفت كان الظاهر ان يقول اذن لقاموا لكن عدل الى ما قال ليتمكن من وصفهم بهذا المقال وما
يقال ان مقتضى لولا امتناعية حيث جعل اذن لقام بدلا من جوابها عدم قيام مازن بنصره والواقع خلافه
فجوابه ان العدم اللازم هو عدم قيامهم بنصره اولا اذ ليس منهم والواقع قيامهم به اخرا اذا استنجدهم
فلا محذور والثاني نحو يقال اتيك فيقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك لا يقال تقدير الشرط يوجب
اعمال اذن لوقوعها حشوا فيجزم الجواب او يرفع ولا يجوز النصب لانا نقول ليس هذا التقدير صناعيا
حتى يكون حشوا بل انما هو بيان للمعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدر لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها
صناعة وهو الاعتماد المانع وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما
خلق ولعلا بعضهم على بعض اي لو كان معه اله لذهب كل اله بما خلق فان قلت فهل هذا التقدير صناعي
ام معنوي ايضا قلت كلام قاضي المفسرين مصرح في صناعيته حيث قال الجواب محاجتهم وجزاء شرط حذف
لدلالة ما قبله عليه اي لو كان معه الهة كما يقولون لذهب كل واحد منهم بما خلقه واستبد به
وامتاز ملكه عن ملك الاخرين ووقع بينهم التحزب والتغالب كما هو حال ملوك الدنيا فلم يكن
بيده وحده ملكوت كل شي واللازم باطل بالاجماع والاستقراء وقيام البرهان على استناد
جميع الممكنات الى واجب واحد اي فالملزوم مثله وقد اشار تعالى الى بطلان الملزوم بقوله
عقبه ذلك سبحان الله عما يصفون قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان
لم تكن ظاهرة ويقدر في كل موضع ما يليق به وذهب غيره الى ان هذه اللام جواب قسم مقدر
قبل اذن كقوله تعالى اذا لاذقناك وتقدير القسم اولى لكثرته المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف
عليها هل يكون اخرها الفا او نونا او في اللفظ بها عنده هو بالف في الاخر او بنون خلاف والصحيح
ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب قال الرضي وهذا يقوي جانب اسميتها وهذا
التنوين وان كان تنوين عوض عند القايل به لكن فتح ما قبله سوغه وقيل توقف بالنون لانها
كنون لن وان روي عن المازني والمبرد ظاهرهما انهما متفقان على عدم الوقف عليها بالالف لكن
الرضي اطلق النقل على المازني انه كان لا يري الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان ثم قال واجاز
المبرد الوجهين وما نقله شيخنا تبعا للشارح في تعليقه عن المبرد من انه قال اشتهي ان اكوي يد
من كتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن يقوي ما عليه المص وعن المازني من انه كتبها بالالف في الفعل
الا ان يحمل ذلك على انه قصد اتباع الرسم القرآني تيمنا او انه لم يقولا الا بالوقف بالالف لم يشتهر
وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فان كثيرا من اصول رسم الخط قد اعتبر بالاصول

ن بالالف

الوقف كرسم ثاني التانيث في الاسم ورسم التنوين في الاسم المنصوب ونون التنوين المخففة في بعض الصور
فالجمهور يكتبونها بالالف لانهم يقفون عليها بها وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون لوقوعها
عليها بها وقد عرفت وجه ما نقل عن المازني من تركيبها بالالف وعن الفرا التفصيل ان عملت كتبت بالالف
ولا يلتبس اذا باذا الزمانية لامتيازها عنها بالعمل نعم الفرق بالاعجام سهل يحتمل عنه فلا ينبغي التعويل عليه
والا اي وان لم يعمل بان اهملت كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف وهذا كما قيل في نون التاكيد
الخفيفة مع الاتفاق على ابدالها بعد الفتحة الفا في الوقف انها لم تلتبس كتبت بالالف نحو لنسفعا وان لبست
فبالنون نحو اضربن ولا تضربن هذا وقد حكى بعضهم في اذا قولا اخر رابعا عكس المنقول عن الفرا وهو انها ان
اعملت كتبت بالنون وان اهملت كتبت بالالف المسئلة الرابعة في عملها وبعض العرب يهملها مع الشرايط الآتية
ايضا قال سيبويه زعم عيسى بن عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك بالرفع فاخبرت يونس بذلك
فقال لا يبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع وانما عملت اذن تشبيها بان في حدوث امرين لدخولها الجزاء وظهور
الاستقبال كاحرف لدخول ان يا مران المصدرية والاستقبال وحيث خالفتها في امرين عدم اختصاصها بالفعل
اذ قد يليها الاسم ولو ظاهرا كما في انكم اذا مثلهم ولن تفلحوا اذا ابدا وانما قلنا ظاهر الوجوب تقدير الفعل بعد اذن والا
كانت مشتركة الدخول فلم تكن عاملة اصلا والواقع خلافه وعدم اختصاصها بالاستقبال اذ قد تدخل الحال افترقت
في عملها الى التقوية فمن ثم قالوا انها لا تعمل الا بشروط بينها بقوله وهو نصب المضارع بشرط تصديرها اي وقوع
في صدر جملتها وعبر عنه ابن الحاجب وغيره بان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ونعني بالاعتماد المذكور ان يكون ما
بعدها من تمام معنى ما قبلها وذلك ان يكون خبر المراد ويكون جزاء للشرط الذي قبل اذن او يكون جوابا للقسم قبلها ولا
يقع المضارع بعدها اذا معتمدا على ما قبلها بالاستقرا في غير هذه المواضع وانما شرط ذلك لانها لو اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لكانت اذن كالعدم فاني تعمل وهي لم تحدث معنى ارتباط لم يكن وانما اشعرت بتاكيد الارتباط فهي
لا تعمل ايذانا بانتفاء ذلك المعنى بخلاف نحو زيد لن يكرم فان المعنى الذي كان قبل لن لم يبق معها فمن ثم عملت
مع الاعتماد ولا يذهب الى وهمك انه اذا قيل اذن اكرمك بالنصب لمن قال اتيتك فقد نصبت اذن مع فوات التصدير
بناء على ما قرره المص من ان التقدير ان تاتني اذن اكرمك لما عرفت من ان ليس المراد تحقق تقدير الشرط بل فرض
تقديره لتصوير ان الاكرام جزاء على الاتيان واستقبال الرليم شبهها بان ولما كان مختار الرضي ان النصب بعد
اذن بان مضمرة كان له ان يقول ان المضارع اذا وقع بعد اذن احتمل ان يكون مستقبلا بان يكون معنى اذن
الجزاء وان يكون بمعنى الحال اذ كان معناها مطلق الزمان فاذا قصد الى التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع
بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها من معنى الجزاء فان قيل عليه لو كان
النصب بان لقصد التنصيص المذكور فما بالهم لم ينصبوا بها مع القصد المذكور في انا اذن اكرمك قلنا عن ان
توسط منع من ذلك فانه اوجب ضعفا في معنى الشرطية المستفادة من اذن فلم يراع نصب الفعل بعده واذا
ضعف معنى الشرطية الاصلية بالتوسط كما في والله ان اتيتني لاكرمنك حتى كان الجواب للقسم دونه فما ظنك
بالشرطية العارضة واتصالها لان العامل الحرفي لا يفصل بينه وبين معموله وقول الرضي ولم يجز الفصل
بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضايه
النصب كانه عامل النصب مبني على ما اختاره وقد علمته وما فيه والفصل لها بالقسم لانه مؤكد فلا يمنع العمل
ولكثرة دورانه في الكلام لم يكن الفصل به فصلا ولهذا اجاز هذا غلام والله زيدا وبلا النافية لان الفصل بها
ايضا كلا فصل لما ان معناها مراعي في جانب المعمول كانه جزء منه ثم جاءت معترضة بين الجار والمجرور نحو جئت
بلا زاد وبين الجازم والمجزوم نحو ان لا تفعلوه وبين الناصب اتفاقا ومنصوبه نحو لئلا يكون فيقال اتيتك
فيقول اذن اكرمك بالنصب لاستيفاء الشروط ولو قلت انا اذن قلت اكرمك بالرفع لفوات التصدير الذي

هو احد الشروط فاما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطيرا هما بيتان من مشطور
السريع ضربهما كعروضهما مشطور مكشوف مزاحف بالخبن وقايلهما دغفل والشطير البعيد والغريب
واهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها واكد فعل الترك بالنون الشديدة لان لا دعائيه والترك في
اللغة الطرح والتخلية والتعدية متى تعلق بمفعول واحد كقولهم تركه ترك ظبي ظله واذا علق بمفعو لين
كان مضمنا معنى صير فيجري مجرى افعال القلوب كقوله فتركته جزر السباع ينشنه ومنه قوله تعالى
وتركهم في ظلمات لا يبصرون حتى جعل المص كون لا يبصرون مفعولا اخر تكرر كما سياتي وهو هنا اما
متعد الى واحد فشطيرا منصوب على الحال فقط والظرف لغو متعلق بفعل الترك او الى اثنين وهما ضمير
المتكلم والظرف وشطيرا اما حال او مفعول اخر تكرر على حد ما جوزه المص في الاية واني جملة تاكيدية
حذف خبرها كما افاده بقوله فمؤول على حذف خبر ان اي اني لا اقدر على ذلك بدليل السياق والنظر الدقيق
في السياق ثم استانف ما بعده ومن ثم بقيت اذن فيها على عمل النصب لتحقق صدارتها وزعم البدر ابن مالك
تبعا لابيه انها هنا مع فوات صدارتها عملت شذوذا وقول العيني انه ضرورة خلافا للفرا انما يتجه بالنسبة
الى نصب اطير دون اهلك فانه ان كان ثم ضرورة فهي قصد التوفيق بينه وبين شطيرا حذرا من عيب
الاقوا اللهم الا ان يدعي ان هذه الضرورة الجات الى نصب اهلك لئلا يعطف منصوب على مرفوع واما
تخريج الرضي النصب على ان الخبر مجموع اذن اهلك لا اهلك وحده والاعتماد المانع منتف اذ هو ثابت
للمجموع لا لما بعدها فتكون اذا مصدرة كما تقول زيد لن يقوم فقد رد بان مقتضاه جواز قولك زيد اذن
يقوم بالنصب على جعل الخبر هو المجموع وظاهر كلامهم ياباه وقد يقال ان تخريج الرضي انما هو لبيان وجه ارتكاب
الشذوذ في هذا المسموع فلا يكون مقتضاه جواز النصب في كل ما سواه مما لم يتحقق فيه شذوذ مسموع واما
جواب ابن الحاجب بان تقديره اني اقول اذن اهلك فقد ناقشه الحديثي فيه بانه انما يتخلص عنه بداذا كان
الموضع للحكاية فقط وفيه نظر لانه يكون ح معتمدا على اقول لعدم وضيح ان المحكوم عليه بانه خبر وانه في موضع
رفع ح اما الحكاية فقط اعني جملة اقول وبه يتحقق الخلاص عن هذه الورطة او الحكاية والمحكي اعني مجموع اقول
اذن اهلك لا سبيل الى الاول لاقتضايه قطع كل من القول والمقول عن صاحبه واستيناف ما حقه ان لا يستانف
ولا الى الثاني لبقاء الاشكال بتحقق النصب مع الاعتماد فان اهلك معتمد على اقول لكونه جزء معموله الذي هو اذن
اهلك اعتماد معموله عليه واجاب عنه شيخنا بانا لا نسلم ان جزء المعتمد معتمد ولئن سلمناه فلا نسلم ان كل معمول
لشي يكون معتمدا عليه فهم قد حصروا صور الاعتماد في ثلاث صور ليس الا بحكم الاستقرا فدل ذلك على ان
ما عداها لا يتحقق فيه اعتماد وان تحققت معموليته بوجه ثم قال ولعل ابن الحاجب قدر اقول ليكون اذن
اهلك او اطير مقولا لو قعت فيه اذن مصدرة وان توهم انها بتقدير اقول غير مصدرة الا ان القايل اذا قاله
بعد كما سبق بالوعد ظهرت صدارتها فيه انتهى وقول الاندلسي الوجه والحديثي الحق رفع اهلك وجعل ان بمعنى
الا انكما في قولك لالزمنك او تقضيني حقي اي الا ان تقضيني حقي ان اراد انه الوجه والحق في مثل هذا التركيب
اذا صدر من متكلم فله وجه ولكن غير نافع لنا بوجه هنا كما لا يخفى وان اراد انه الوجه والحق في قول هذا
الراجز فممنوع فانه كيف يسلم لهما ذلك حيث ثبت ان رواية البيت عن قايله بنصب الفعلين والله اعلم
ولو قلت اي في جواب من قال اتيتك اذن يا عبد الله قلت اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا وهو الفصل بالندا
واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف قال في مقربه ولما اشبهت اذن من عوامل الافعال الظن من عوامل الاسماء
في انها تعمل مقدمة وتلغى متوسطة كما ان الظن كذلك كان لها بهذا الشبه قوة على غيرها من النواصب فجاز
الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم وبالظرف في فصيح الكلام ومنع ذلك غيره كما هو قياس نواصب الافعال
وابن بابشاذ المصري النحوي صاحب التصانيف دخل بغداد تاجرا واخذ عن علمايها وخدم بمصر في ديوان

الانشا ثم تزهد باخرة مات مترديا من سطح جامع عمرو بن العاص في رجب سنة تسع وستين واربعمائة قال
الشارح بابشاذ كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور فانظر ذالها معجمة او مهملة مخففة او مشددة
وهل باؤها الثانية مفتوحة او ساكنة فلم يتحرر لي ما اعتمد عليه وفي حاشية شيخنا والذي تحرر انها مركبة
من كلمة عربية هي باب وفارسية هي شاذ بالمعجمة اي باب الفرح والسرور ولهذا قد تكتب بفصل شاذ عن باب
كما تكتب بوصله ومما يحقق اعجام الدال هنا قول فارس ميدان الفارسي والعربي ظهير الدين الفارابي
احفظوا الفرق بين دال وذال • فهو ركن في الفارسية معظم • كل ما قبله سكون بلا • واي فدال وكلوا فجم
قال شيخنا واوجز منه مع السلامة عن الادماج قولنا • ان تلت الدال صحيحا ساكنا • اهملها العرب والا اعجموا
الفصل بالندا وبالدعا ووافقه على ذلك المحقق الرضي معللا ذلك بتعليل الفصل بالقسم اعني كثرة الدوران
في الكلام قال المرادي يحتاج الى سماع والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل المنصوب باذن فيجوز عندهما اذن
زيدا فيجوز عندهما اذن زيدا اضرب بالنصب وهذا ممتنع عند الرضي لان معمول صلة الموصول لا يتقدم
عليه والارجح حينئذ اي حين الفصل بالمعمول عند الكسائي النصب مع جواز الرفع وعند هشام الرفع مع جواز
النصب ولو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال كما يقتضيه الحال تنبيه قال
جماعة من النحويين اذا وقعت اذن بعد الواو والفا جاز فيها الوجهان الاعمال والاهمال لانها متصدرة من وجه
دون وجه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو
مصدر فيجوز انتصاب الفعل ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف الكلام
بعضه ببعض هو متوسط فيجوز ارتفاع الفعل بعده وجعله الحديثي والحالة هذه من حرف مفرد وانه باعتبار
التشريك وجب الالغا لان عامل المعطوف المقدم يتمنى في مدخول العاطف العمل وفيه وقفة واجد الوجهين
الاهمال وبه قرا السبعة نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يوتون الناس نقيرا لفوات الصدارة ظاهرا
وقرئ شاذا اي قرانا شاذا بالنصب فيهما بحذف النون منهما ولا وجه لكون شاذا حالا من الجار والمجرور
بعده لان الحال لا يتقدم على صاحبها المجرور الا على ضعف والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك بجزم
الفعلين واذن احسن اليك فان قدرت الضعف على الجواب المجزوم جزمت ما بعد اذن وبطل عمل اذن
لوقوعها حشوا بين المعطوفين او قدرت العطف على الجملتين جميعا اي مجموع جملتي الشرط والجواب جاز
لك الوجهان الرفع والنصب لتقدم العاطف ويترجح الرفع على ما عرفت وقيل يتعين النصب لان ما بعدها
مستانف او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذا احسن اليه ان عطفت على الفعلية
الصغرى اي ان قدرت العطف عليها رفعت فقط لوقوع اذا حشوا او على الاسمية الكبرى وان تخالفا
بالاسمية والفعلية وان الاكثر على الجواز فالمذهبان اي جواز الاعمال وجواز الاهمال وهو المختار ان المكسورة
الهمزة الخفيفة النون اي غير الثقيلة اعم من ان تكون كذلك وضعا او بحسب التحقيق فيشمل المقسم
ح اقسامه الاربعة من غير تكلف وما في بعض النسخ من لفظة المخففة فهو انما يتناول بيانه الوضع
بتكلف وذلك بان يراد بالمخفف ما هو اعم من المخفف حقيقة او اعتبارا تنزيلا للمعدوم الممكن منزلة
الوجود كما قيل في قولهم المبتدا هو المجرد عن العوامل اللفظية وان كان المبتدا قابلا لها والخفيفة
غير قابلة للتثقيل لنا وبها في الامكان او بان يراد بالمخفف المنسوب الى الخفة فان باب التفعيل
قد ياتي للنسبة نحو فسقته اي نسبته الى الفسق لكنه موقوف على السماع وسماع خففته بمعنى نسبته
الى الخفة غير معلوم الثبوت ترد في الكلام على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية اي دالة على معنى
الشرط وعملها في المضارع الجزم وهي ام ادوات الشرط ومن ثم يحذف والجزاء معا بعدها في الشعر خاصة
وفي السعة يحذف الشرط وحده اذا كان منفيا بلا مع بقاء لا نحو ايتني والا اضربك تقديره والا تاتني

اضربك ومعنى الشرط تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى واذا دخلت على مضارع
خلصته للاستقبال وعلى ماض قلبته مستقبلا نحو ان ينتهوا يغفر لهم وان تعودوا نعد وقد تقترن
بلا النافية فيجب ادغام نونها في لام لا فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية لا سيما في الرسم القراني فيستشكل
ذلك نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف
عني كيدهن اصب اليهن ولقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سيل في الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثنا
امتصل ام منقطع الثاني من وجهة ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا في
غرور ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك ان من اهل الا ليومنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا
ليومنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته ظاهره هذا التفسير من المص انه بيان للاعراب الا انه وان الصفة
المبقاة هي الظرف والتفريغ في الخبر فيتجه عليه ان الموصوف بجملة او ظرف لا يجوز حذفه في السعة الا بشرط
كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن او في نص على ذلك ابن مالك في تسهيله والمص في توضيحه والرضي
في شرح الكافية والمنعوت ههنا ليس بعضا من مجرور بمن او في قبله بل هو بعض من مجرور بمن بعده
حيث جعل الجار والمجرور نعتا له وهو لا يتقدم على المنعوت نعم لو كان الشرط كون المنعوت بعض
مجرور بمن او في مطلقا لم يكن عليه غبار ولقائل ان يقول ان جامع العلوم في كتابه جواهر القران والسعد
التفتازاني في حواشي الكشاف اجازا ان يكون الظرف المذكور صفة للمبتدا المقدر قبله فلعلهما لا يقولان
باشتراط تقدم المجرور على المنعوت والعجب ان المرادي مع تصريحه باشتراط التقدم اورد الاية مثالا
لما النعت فيه شبه جملة قامت مقام المنعوت وجعل التقدير وان احد من اهل الكتاب وذهب صاحب
الكشاف وقاضي المفسرين الى ان تقدير الاية وان من اهل الكتاب احد الا ليومنن به على ان ليومنن جملة قسمية
اي مقسم عليها وقعت صفة لموصوف محذوف ولا شك في جبر بجواب القسم فلا يبعد وقوعه صفة ولو موكدا
بجملة القسم الانشائية من غير تاويل وعلى هذا فالظرف خبر مقدم والموصوف مبتدا محذوف قامت صفته
مقامه وقد تحقق شرط القيام للفاعل بالظرف لاعتماده على النفي خلافا للتفتازاني اذ جعل ذلك في حاشية
الكشاف ويرده ان الفاعل لا يحذف ويجوز ان يكون هذا الوجه من الاعراب مراد المص ولا يتجه عليه الاشكال
وقوله اي وما احد الخ بيان للمعنى لا للاعراب لكن يرد عليه انه يودي الى وقوع التفريغ في الصفات وهي
غير جايز بتصريح المص بانه لا يقال ما مررت باحد الا قايم الا ان يقال ان ذلك في صفة ذكر موصوفها
او هو على ما نقله عن الزمخشري وابي البقاء من جوازه على ان السعد التفتازاني في شرحه على المفتاح حكى
الاتفاق عليه وان اعترض عليه بشيوع الخلاف فيه ولا اقل من ان يكون مقتضاه الجواز قطعا هنا واظهر
الامرين كما قال شيخنا قصد بيان الاعراب ويقويه منع ابي حيان كون ليومنن به صفة اي لاحد المقدر
بعد الظرف وقطعه بانه مع قسمه المقدر خبر لانه محط الفائدة بخلاف الظرف ومنهم من قال التقدير
ليس من اهل الكتاب احد الا ليومنن به فجعل صفة لاحد اخر مقدر على حد ما جاني احد الا ظريف
اي الا احد ظريف قال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في كل نفي يدخل الاستثنا ومثله في حذف
المبتدا الموصوف واقامة الصفة مقامه وان منكم الا واردها اي وان واحد منكم او ان منكم احد
وتدخل ان هذه على الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان
لبثتم الا قليلا ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم مبتدا الا ثاني ان النافية في الكلام الا وبعدها الا الا واستثنائية
لهذه الابيات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة يعني ابن عامر وعاصما وحمزة ان كل نفس لما
عليها حافظ بتشديد الميم فان ان فيها نافية بمعنى ما ولما المشددة استثنائية بمعنى الا اي ما كل نفس
الا عليها حافظ ومن قرا بتخفيف لما وهم الحرميان والبصريان فان فيه المخففة وما مزيدة بعد اللام كما سياتي

وقد ذكر بعضهم في قراءة التشديد وجها غريبا وهو ان نافية ولما هي لم الجازمة النافية دخلت عليها ما
الزايدة فهيا تها للدخول على ما كان يمتنع دخولها عليه كما في ثما اذكركم وكلما اضاءت وربما او فيت
والمعني ما كل نفس ما عليها حافظ اي بل كل نفس عليها حافظ فان نفي النفي اثبات ويكون خطابا مع النافي
مرد ود بخبر المبتدا بقوله ان عندكم من سلطان بهذا فان ان فيه نافية بدليل زيادة من وليس بعدها الا
ولما بمعناها وبقوله قل ان ادري اقريب ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم اي ما ادري وخرج
جماعة على ان النافية قوله تعالى ان كنا فاعلين اي ما كنا فاعلين وتكون الجملة مستانفة وهي كالنتيجة
للشرطية قبلها اعني لو اردنا ان نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا واما ان كانت شرطية فالجواب محذوف
لدلالة ما قبل الشرط عليه قل ان كان للرحمن ولد اي ما كان له ولد وعلى هذا فالوقف هنا ويكون ما بعده
اعني قوله تعالى فانا اول العابدين اي الموحدين من اهل مكة عطفا على جملة وهما معمولا قل واما ان كانت شرطية
من ارخاء العنان بفرض المحال للتبكيت بالخصم فلا يجوز الوقف هنا لقبح الوقف على الشرط بدون جزايه ولما
كان النبي صلى الله عليه وسلم اعلم بالله وبما يصح له ويمتنع عليه واولى بتعظيم ما يوجب تعظيمه ومن تعظيم الوالد
تعظيم ولده امران يقول ذلك ولا يلزم من ذلك صحة كينونة الولد وعبادته له لان المحال قد يستلزم المحال
بل المراد نفيهما على ابلغ وجه كما في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا الا ان لو مشعرة بانتفاء الطرفين
فان لمجرد الشرطية لا تشعر بانتفاء ولا بنقيضه وانما الانتفاء ههنا معلوم اللازم الدال على انتفاء ملزومه
والدال على انكاره للولد ليس لعناد ولا مراء بل لو كان لكان اولى الناس بالاعتراف به قال القاضي المغربي
وكذا اخرجوا عليه قوله تعالى ولقد مكناكم فيما اي في الذي او في شي ما مكناكم فيه من البلاد والمال والاولاد وقيل
زايدة وقيل شرطية محذوفة الجواب والتقدير لقد مكناهم في الذي او في شي ان مكناكم فيه كان بغيكم اكثر
ويويد الاول انها يكون نافية قوله تعالى مكناهم في الارض ما اي تمكينا لم نمكن لكم اي فيها من السعة في المال
والاستظهار بالعدد والاسباب فانه عليه يتفق الايات على ان افادة ان تمكين الاولين قد تزاد على تمكينهم
وعلى تقدير الزيادة يكون مفاد الاولى انهم مكنوا في الذي او في شي مكنوا فيه من دون تعرض الى زيادة
وعدمها ومفاد الثانية ما علمت فظهر من ذلك ان قول الشارح في تعليقه لا يظهر هذا التايد لان الاولى على
تقدير زيادة ان لا تنافيها الثانية لان ما فيها اما موصوفة اي شيا لم نمكنا ومصدرية زمانية اي مدة عدم
تمكينكم وفي الاولى موصولة اي مكناهم في الذي مكناكم فلا تعرض فيها لصفة التمكين فيه فيستفاد انه
مكنهم تمكينا لم يتعرض فيه الزيادة ولا لعدمها فتامل وكذا يويد الاول قوله تعالى هم احسن اثاثا ورئيا
كانوا اكثر منهم واشد قوة واثارا كانوا اشد قوة واثارا الارض وعمروها اكثر
مما عمروها هذا من جهة المعنى واما من جهة اللفظ فان الاكثر ان ان انما تزاد بعد النفي وههنا
موصولة وزيادتها بعدها قليل بتصريح المص وكانه انما عدل عن ما اي عن لفظ ما سواء قلنا ان ان المعدول
اليها نافية او زايدة ويشهد للاول السابق وللثاني السياق لئلا يتكرر ما فيثقل اللفظ ولهذا لما زادوا
على ما الشرطية ما اخرى قلبوا الف ما الاولى هاء كما قلبها الفارقبال وقد وسطت ما الكلام حنظلة
اي حنظلة هي بان من الثقل فعاد امها وقيل بل هي في الاية اي ابة ما ان مكناكم فيه بمعنى قد وهو منقول
عن الكسايي من الكوفيين وقطرب من البصريين ولا ينافي في ذلك ان ذلك ان يكون المتقدمون مكنوا في قدر
زايد على المخاطبين ايضا وان من ذلك فذكر ان نفعت الذكرى اي قد نفعت وقيل في هذه الاية فذكر ان
نفعت الذكرى اي التقدير وان لم تنفع فحذف المعطوف والعاطف الدال عليه ويتجنبها الاشقى قال
الشارح ولا يخفى ان على هذا الراي ليست لحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا
بالشي وبنقيضه فاورد عليه انه ان اراد الشرط الاصولي اي ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة

السببية فالضرورة حق لكن الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا اصوليا بل قد
يكون وقد لا يكون كان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان كان زيد ابي فانا ابنه وان اراد النحوي
اعني تعليق مضمون جملة باخرى فالضرورة غير حق لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجي اكرمك و
اجيب باعتبار الثاني ومنع صحة التركيب على ان ان فيه شرطية لما ان معناه اكرمك على كل حال كما صرح ع
به المص في الباب الثاني ثم قال وهذه هي التي تسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية
ويقع في كلامهم انها قد تستعمل بدون واو وانما معناه ان يجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف
لا انك تعذر المحذوف العاطف وحده كما يسبق الى بعض الاذهان لعلة حذفه وناقشه المحشي في ذلك
من وجوه احدها انا نمنع ان هذه هي تلك لان هذه لا تقترن بالواو ويقدر لها معطوف عليها وتلك قد تقترن
بالواو وقد لا تقترن ولا يقدر لها معطوف ويويده ان في الواو الداخلة على شرط ضده اولى بالاشتراك م
ما قبله وهو كالعوض من جزايه نحو اكرم زيدا وان شتمك واطلب العلم ولو بالصين خلافا فقيل اعتراضية لوقوعها
صدر جملة متوسطة بين اجزاء الكلام متعلقة به معنى وقد يجي بعد تمامه وقيل عاطفة على ضد
الشرط المذكور محذوفا وقيل حالية عاملها ما تقدم من الكلام واليه ذهب الزمخشري وجزم به التفتازاني
فقال وقد تستعمل ان في غير الاستقبال اذا جي بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا
يذكر لها ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها ليم وعلى الاول محذوف في حذفها لان
الاعتراض بالواو وفيه كثير وعلى الثاني فيه ارتكاب شذوذ وعلى الثالث ينبغي ان لا يجوز لما يلزم من
منعهم وقوع الشرطية حالا لما ان الجملة المصدرة بما له صدر الكلام لا تكاد ترتبط بشي قبلها الا اذا كان
له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كالخبر والنعت فان المبتدا العدم استغنائه عن الخبر والمنعوت لارتباطه ط
بنعته واتحاده به معنى لا يكاد ان يكونا الا شيئا واحدا بخلاف الحال فانها فضلة منقطعة فاذا ربط
وقوعها حالا الا جي بها اجراء على ضمير ما الحال له نحو جاءني زيد وهو ان يسيل بعيط لتكون الاسمية هي الحال وحيث
جوزنا في الواو المذكورة ان تكون واو الحال فهي التي بها تحقق الربط فلا تحذف فان قلت على ما ذهب
اليه التفتازاني لا يشكل تقديم الجملة الحالية بالواو على عاملها في نحو زيد وان كثر ماله بخيل قلت المسالة خلافية
قيل يمتنع التقديم على العامل مطلقا وان كان متصرفا وقيل يجوز مطلقا وقيل وان كان فعلا جاز وان
كان معنى فعل لم يجز وعليه فشبه الفعل اما في حكم الفعل في الجواز او في حكم معناه في الامتناع فعلى الجواز
لا اشكال واما على المنع فلك ان تقول ان الجملة الحالية لما قدمت صارت اعتراضا كما ان نعت النكرة اذا
تقدم يصير حالا مثل سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وهو مثله في مجيء حذف العاطف والمعطوف والا
فالمعطوف هنا مفرد وثم جملة او مثل فان احصرتم فما استيسر من الهدي اي ان احصرتم فحللتم
في مجيء حذف عاطف الجملة معها والا فالعاطف هنا الفاء وثم الواو وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالتذكير
ولزمت الحجة جعل المحشي هذا الوجه اول وجهين ما في الكشاف فانه قال فيه فان قلت كان الرسول مامورا
بالذكرى نفعت او لم تنفع فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين احدهما ان الرسول قد استفرغ
مجهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الا عتوا وطغيانا وكان يزداد جدا
في تذكيرهم وحرصا عليهم فقيل له ما انت عليهم بجبار فذكر بالقران من يخاف وعيد واعرض عنهم
وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتذكير التذكير وما نقله المص ظاهره ان لزوم
الحجة لهم بعموم التذكير لا بتكريره فاني يتحد الوجهان قيل ظاهر الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد
لنفع التذكير فيهم وهذا هو ثاني وجهي الكشاف اي ان نفعت الذكرى في هولاء الطغاة العتاة لكن باثرها
فيهم ونفعهم بها بعيد جدا وقيل معناه الاشعار بان التذكير انما يجب اذا امكن نفعه ولذلك امر

بالاعراض عمن تولي كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وتقييد الوعظ
بالسماع وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده الاولى
شرطية والثانية نافيه جواب للقسم الذي اذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف
وجوبا بدلالة جواب القسم عليه واذا دخلت ان النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفرا الدخولها
على القبيلتين وعدم اختصاصها بقبيل الاسما وانما عملت ما الحجازية مع عدم اختصاصها لقوة شبهها
بليس لان معناهما سوا سوا قلنا هما النفي للحال كما عليه عامة النحاة او لمطلق النفي كما عليه الرضي ومن ثم
لما كان قياس عمل ما ضعيفا انعزلت عند لا دني عارض واجاز الكسايي والمبرد اعمالها عمل ليس قال
ابو حيان في شرح التسهيل وهو الصحيح لورود السماع به كما ذكر المص ومما سمع قوله ان هو مستوليا
على احد الا على اضعف المجانين وعن بعضهم ان السيرافي نقل عن سيبويه الجواز وعن المبرد المنع عكس ما
حكاه المص هنا وقرا سعيد بن جبير هو ابو عبد الله الاسدي الوالي مولاهم الكوفي احد الايمة الاعلام سمع
جماعة من الصحابة وكان يقال له جهيد العلما خرج مع ابن الاشعث على الحجاج ثم انه اختفى وتنقل في النواحي
اثني عشر سنة ثم وقعوا به فاحضروه الى الحجاج فقال له يا شقي بن كسير اما قدمت الكوفة وليس يوم بها
الا اعرابي فجعلتك اماما قال بلى قال اما وليتك القضا فضج اهل الكوفة وقالوا لا يصلح للقضا الا عربي
فوليته ابا بردة بن ابي موسى وامرته ان لا يقطع امرا دونك قال بلى قال اما جعلتك في سماري وكلهم رووس
العرب قال بلى قال اما اعطيتك ماية الف درهم تفرقها على اهل الحاجة قال فما اخرجك علي قال بيعة كانت
في عنقي لابن الاشعث فغضب الحجاج وقال اما كانت بيعة امير المومنين في عنقك من قبل يا حرسي اضرب
عنقه فضربت عنقه وذلك في شعبان سنة خمس وتسعين بواسطة وبقي الحجاج بعده اياما ومات ولما
احتضر كان يغوص ثم يفيق ويقول ما لي ولك يا سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بنون
خفيفة مكسورة لالتقا الساكنين ونصب عبادا وامثالكم على انهما خبران لان والاسم الموصول اسمها اي ليس
الذين تدعونهم عبادا امثالكم فان قيل كيف التوفيق بين قراة النفي وقرا الجمهور بالاثبات وتلك تقتضي
نفي كونهم عبادا امثالا وهذه تقتضي اثباته قلت ظاهر لان معنى قراة الاثبات ان الاصنام عباد لله
كما انتم كذلك مما يماثلكم في المخلوقية فلم تعبدونها وهي لا تصلح لذلك ومعنى قراة النفي انها ليست عبادا امثالكم
بل انتم اعلى منها وافضل لما ميزكم به تعالى من كمال العقل وحسن الخلق والمعبود لا يليق ان يكون دون
العابد ولا متساويا له وذلك على ما هو المفهوم من عرف اللغة حيث يقال ليس في البلدة مثل فلان ومنهم
من قدر همزة الانكار في صورة الاثبات فردها الى النفي فانهم كانوا يعتقدون انها تسمع وتعقل ومن ثم
عبر عنها بالذين وقيل لهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين فيما تزعمون فيها وقد ظهر لك ان قراة النفي
ابلغ من الاثبات لاقتضايها تقبيح حالهم حيث كان معبودهم مفضولا لهم لولا ايهامها صحة المماثلة
ومنهم من خرج قراة سعيد على ان النافية مخففة وقد نصبت الجزئين على حد نصبهما لها قبل التخفيف
وهو ضعيف جدا وسمع من اهل العالية هي ما فوق نجد الى ارض تهامة الى ما وراء مكة والنسبة اليها
عالي وعلوي بالضم نادر قال الجوهري وهي الحجاز وما والاها ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك
نافعك ولا ضارك بنصب خيرا ونافعك وما عطف عليه اي ما احد وما ذلك ومما يتخرج على الاهمال
الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قايم واصله ان انا قايم اي ما انا قايم فحذفت همزة انا اعتباطا
بسكون المهملة اي لا لعلة من عبط الذبيحة يعبطها نحرها من غير علة وهي فتية سمينة وادغمت نون ان
في نونها اي في نون انا بعد حذف همزتها وحذفت الفها في الوصل وسمع ان قايما على الاعمال
والتخريج ما عرفت وقول بعضهم في تخريج هذا المسموع على الوجهين نقلت حركة الهمزة اي من انا

الى النون اي نون ان ثم اسقطت الهمزة على القياس في التخفيف بالنقل فالحذف ثم سكنت النون من بعد تحريكها
بما عرفت وادغمت في نون نا مردود لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت لان العارض غير متعد به ولو اعتد
به لخرج كثير من الصور عن قواعدهم ومن اعتد بالعارض فعليه الخروج عن عهده ذلك ولهذا نقول
هذا قاض بالكسرة بالرفع لان حذف اليا لالتقا الساكنين وهما اليا والتنوين فهي مقدرة الثبوت
لثبوت منشا علته التي هي التقا الساكنين اعني تحقق التنوين الذي هو نون ساكنة بخلاف يا نحو
يدوم المحذوفة اعتباطا حتى كانت نسيا منسيا وحينئذ اي حين اذ كان حذف الهمزة لما قاله هذا البعض فيمتنع
الادغام لان الهمزة فاصلة بين المثلين في التقدير لثبوتها فيه كما امتنع قلب اليا الفا في نحو جيل للضبع لكو نها
في التقدير لما ان وصله جيال على وزن فيعل ومثل هذا البحث يجي في قوله تعالى لكنا هو الله ربي فاصله
لكن انا هو الله ربي فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون لكن الساكنة في نون نا فصار لكنا واثبتت الف
وصلا وان كان حقها السقوط فيه اجراء له مجرى الوقف وقولها المحشي واثبات الالف وصلا فيه فصيح بخلاف
انا ظاته غير فصيح لان الالف تدل على ان اصله لكن انا وبدونها يلتبس بلكن المشددة نوقش فيه بان لا
يخلو عن شي اذ لا لبس مع وقوع الضمير المنفصل بعدها ومن ثم قلنا انها في الاية ليست المشددة والفها
اشباع سيما والاشباع في النثر ضعيف جدا لا يقال لم لا تكون هي المشددة واسمها ضمير الشان محذوفا
اي لكنه هو الله ربي لانا نقول حذف ضمير الشان منصوبا بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف عند بعضهم
وضرورة عند اخرين فلا يخرج القران على مثل ذلك وابهما وقفهم عليها بالالف يابى ذلك كل الابا الثالث
من وجوه ان ان تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية فان دخلت على الاسمية جاز
اعمالها عمل الثقيلة خلافا للكوفيين هو نصب اما على المصدر كقولهم يجوز كذا اجماعا واتفاقا اي اجمعوا
اجماعا واتفقوا اتفاقا فالناصب له خالفوا او خالفت او خالف حسب ما يقتضيه المقام واللام بعده
ليست للتعدية لانه غير لازم فهي للتبيين كما في سقيا له فتتعلق بمحذوف تقديره ارادتي واما على الحال اي ذا خلاف
او مخالفا لهم وتقدير الكلام اقول ذلك مخالفا قال المص في رسالته المفردة في اعراب كلمات خاصة ويدل
على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قايلون به فكان القول مقدر قبل كل مسيلة اذا تقرر ذلك
فقوله خلافا للكوفيين يقتضي بظاهره انه راجع الى جواز اعمال المخففة ويلزمه انهم قايلون بوجوب الغايها
وليس كذلك فانهم نافون لها راسا وزعموا انما ورد من ذلك فان فيه النافية واللام بمعنى الا الفرا فانه قال
هي بمنزلة قد الا ان قد تختص بالافعال وان تدخل الاسما والافعال والا الكسايي فانه قال ان دخلت
على الاسما كانت المخففة من الثقيلة كالبصريين او على الافعال فهي النافية واللام بمعنى الا وقد اجيب
عنه بان قوله خلافا للكوفيين راجع الى صدر المسيلة فقط وهو كونها مخففة من الثقيلة ولا يابى قوله
لنا قراة الحرميين فان النصب فيها على الاعمال فيقتضي ان يكون هو المتنازع فيه لان اعمالها فرع كونها
مخففة فما كان دليلا له فهو دليل عليه او بانه في قوة قولنا انهم لا يجوزون اعمالها وهذا لا يستلزم
القول بها الجواز ان يكون المراد انهم لا يجوزون اعمالها لعدمها عندهم بنا على ان قولنا لا يجوزون
اعمالها في قوة قضية سالبة هي ليست جايزة الاعمال والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع هذا اذا لم يكن
تقدير الكلام اقول ذلك خلافا اي مخالفا اما اذا كان تقديره ذلك فلا اشكال فان المعنى ح انه خالفهم حيث اثبت
اعمال ما لا يثبتونه لنا قراة الحرميين نافع وابن كثير وابي بكر بن عياش شعبة احد رواة عاصم وان كلا لما
ليوفينهم الجمع بينهم في القراة بالنسبة الى تخفيف ان ونصب كلا صحيح واما بالنسبة الى لما ليوفينهم
فممتنع لانهما قرا بتخفيف ميم لما وهو بتشديده فلو اقتصر على صدر الاية لتم له الاستدلال وانتفى عنه
الاشكال على انه جوز في بحث لما في قراة ابي بكر ان تكون ان نافية وكلا منصوبا بارى مقدرا ولما حرف

استثنا ومع هذا التجويز هناك اني يتم له الاستدلال بها هناك بل ولا بقراة الجرميين اذ لهم ان يقولوا فيها
ايضا انها النافية والنصب باذى مقدرا او اللام بمعنى الا و بتعمل بقسره ليوفينهم او به نفسر وهذا
الاحتمال هو ما قطعوا به في الاية كما يشعر به كلام الحديثي في شرح الكافية قال وقولهم ضعيف لانهم نصوا
على ان ما بعد الا واللام التي بمعناها لا يعمل فيما قبلهما ولا يفسر عاملا فقراة النصب لا توجيه الا على قول
البصريين فوجب المصير اليه وقد عرفت انها على قولهم قد توجهت بتقدير ارى ففي حصره نظر كما ترى وانا
خبر ان فعلى قراتهما هو ليوفينهم وما صلة فاصلة بين اللامين اذ والقسم دفعا لقبح التقائهما او موصولة بمعنى
الذين او موصوفة اي جمع او خلق وعلى قراءة الامر مشكل لان ظاهرها انها من قبيل ان زيدا الا منطلق و
هو ممتنع لان الا وما في معناها لا يقعان في خبر المبتدا ولا في خبر ان في الاثبات فقال الفرا الاصل
لمن ما ادغمت النون في الميم كقوله واني لما اصدر الامر وجهة اذا هو اعيى بالسبيل مصادره ثم حذفت
الميم المكسورة اي وان كلا لمن الذين او خلق وقال ابو محمد المهدوي اصله لمن ما فمن اسم مبهم وما زايدة
ثم حذفت احدى الميمات ومنع ذلك ابو اسحاق لبقاء الكلمة على حرف واحد وقال المازني اصلها لما
خفيفة كما تقدم ثم شددت قال الزجاج ليس بشي لان الحروف تخفف كرب لا بالعكس والوجه حمل
ان الناصبة على النافية حمل الضد على الضد بجامع التحقيق ورد بان من خفف فعلى لغة التخفيف واما التثقيل
فعلى مذهب الوقف الجاري حكمه في الوصل نحو الحريق وافق القصبا والحمل على الضد نادر لعدم المناسبة
واختار المص ان لما جازمة والتقدير لما يوفوا اعمالهم وبعد فسنعود الى هذا الكلام في بحث لما ان شاء
الله تعالى ولنا ايضا حكاية سيبويه ان عمر المنطلق فهي دليل عليهم فقد قال سيبويه والاخفش صح عن
العرب نحو ان زيدا لمنطلق ولم يثبت ان اللام بمعنى الا ويلزم صحة وقوع اللام بعد ما هو نص على النفي
وهو قولك لم يقم لزيد بمعنى لم يقم الا زيد وهو ممتنع باتفاق وتخريجهم ذلك على ان التقدير ان زيدا
الا هو منطلق بعيد جدا ويكثر اهمالها اي المخففة قال الحاجبي مبني الخلاف ان علة عملها وهي شبهها بالفعل
مجموع كونها ثلاثية مفتوحة الاخر مقتضية للاسمين فاذا خففت زوال بعض ما هو العلة المعتبرة او
مجردا قتضايها الاسمين فتعمل لبقاء ما هو العلة قال الحديثي وفيه نظر لان جميع العرب جوزوا الاعمال
والالغاء وليس الاعمال لغة بعض والالغاء لغة بعض والاولى ان يقال من قال العلة المجموع جوز الالغاء
المخففة لزوال جزء العلة وجوز الاعمال بناء على ان المحذوف الجائز كالباقي ومن قال العلة مجرد الاقتضا
جوز الاعمال ايضا لبقايه والالغاء لانها غير محتاجة الى الخبر اعني اللام الفارقة فاشبهت لولا الامتناعية
المحتاجة الى الجواب فمن اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وان كل لما جميع لدينا محضرون وقراة
حفص ان هذان لساحران بتخفيف نون ان وكذا قرا ابن كثير الا انه شدد نون هذان ومن ذلك ان كل نفس
لما عليها حافظ في قراة من خفف لما اي في اية الزخرف ويس والطارق وليس قيدا في الاخيرة فقط كما يتبادر
من ظاهر العبارة وكان الاولى ان يذكر اية الطارق عقب اختيها ثم يقول في قراة من خفف لما وهم الحرميان
وابو عمرو والكسائي خففوها في الكل بل انضم اليهم في اية الزخرف ابن ذكوان بلا خلاف وهشام بخلاف
عنه وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها واعلم ان المكسورة المخففة اذا اهملت فليس بعدها
ضمير شان محذوف سواء وقع بعدها الاسمية ام الفعلية وانما الجملة بعدها ابتدائية نص على ذلك
ابو حيان في ارتشاف ونقل الرضي عن ابي علي وجوز بعضهم تقديره بعدها قياسا على المفتوحة فانها
اذا خففت عملت فيه مقدرا كما جوز من الغاء المفتوحة فلا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا كالمكسورة
ولا يمنع ذلك تاويلها مع مدخولها بالمفرد بل يكون سبيلها سبيل المصدرية قال الرضي وهذا
المذهب ليس ببعيد فان قلت على ما هو المشهور لم اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير الشان

مقدرا دون المكسورة قلت ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط بسبب ذلك الاسم المقدر
بتحقق الربط اللفظي كما تحقق الربط المعنوي التام بينهما اذ هي بما بعدها في تاويل مفرد لانها حرف
مصدري باول مع ما بعدها بالمصدر فكانها بعض من ذلك المفرد بخلاف المكسورة فانها مع ما يليها
ليست كذلك والاكثر كون الفعل الواقع بعد ان هذه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا
ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين اما الاول فلانها فرع ان التشبيه بالماضي لفظا لبنايها على
الفتح وكونها ثلاثية الوضع كبعضه ومعنى لانها في معنى اكدت ولما خففت بعدت عن الشبه فاونست
بالدخول عليه غالبا او انه لدلالته على الوقوع دون المضارع اشبه بالتاكيد منه واما الثاني فلان مقتضى
وضعها الاصلي ملازمة المبتدا والخبر ولما ضعفت بالتخفيف وصلحت للدخول على الفعل ادخلت على الفعل
الذي مقتضاه يوافق مقتضاها الاصلي لئلا يزول عنها وضعها بالكلية وهو وقوع المبتدا والخبر بعد ها
اذ معنى ان كان زيدا لقايما ان زيدا القايم وبالجملة اكتفوا بوقوع المبتدا والخبر في جزءها حيث تعذر وقوعها
بعدها كما اكتفوا بجريان الاسناد في جزء علمت ان زيدا قايم عن جريانه بين معموليها ويشترط مع كونه
ماضيا ناسخا ان يكون مثبتا متصرفا غير علة ولا منفيا خبره ان كان من باب كان ولا مفعوله الثاني ان كان
من باب ظن ولا يدخل على ما او لم حرف نفي نحو ما زال واخواتها ولا على ليس من باب كان ولا هب من باب
ظن لعدم تصرفهما ولا ما دام لانها علة فلا يقال ان ما دام زيد لقايما ولا على نحو كان زيد لم يقم فظننت زيدا لم
يقم ودونه ان يكون مضارعا ناسخا فهو كثير ولفوات المضي منه دون النسخ كان دون ما قبله الجامع لهما نحو
وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين والمفهوم من سياق هذا الكلام ان النسخ اقوى
من المضي فانه جعل صورة انفراد النسخ عن المضي فوق صورة انفراد المضي عن النسخ ودونهما معا صورة
انتفايهما ويقاس على امثلة النوعين اعني نوعي الاكثر والكثير المسموعة من كلام الله وكلام من يوثق بعربيته اتفاقا
والا فلا معنى للقياس على ذات النوعين قيل عليه ان في دعوى الاتفاق نظرا فقد نقل عن ابن مالك ان دخولها
المضارع ولو ناسخا شاذ لانها تشتبه بان الشرطية التي الاصل فيها ان تدخل المضارع ولعل المص لم يبال بما
نقل عن ابن مالك لقول ابي حيان في ارتشاف ودعوى ابن مالك انه اذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس
عليه ليست بشي ودون هذا ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ها
البيت من الضرب الاول من الكامل وقبله غدر ابن جرموز بفارس بهمة يوم اللقاء وكان غير معرد يا عمرو لو نبهته
لوجدته لا طايشا رعش البنان واليد والابيات قايلها على ما في مستدرك الحاكم عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل
احد الصحابيات المبايعات المهاجرات واخت سعيد بن زيد احد العشرة المبشرة وزوج الزبير بن العوام الاسدي
حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب واحد العشرة والستة الشورى رضوان الله
عليهم اجمعين ترثيه بها حين قتله ابن جرموز عند منصرفه من وقعة الجمل وكان مع عايشة في حرب علي رضي الله
عنهما روى ابن سعد بسنده قال خرج الزبير بن العوام يوم الجمل وهو يوم الخميس لعشر خلون من جمادى الاخرة سنة
ثلاث وثلاثين بعد القتال على فرس يقال له ذو الخمار يريد الرجوع الى المدينة فلقيه رجل من بني مجاشع من تميم يقال
له النضر بن رهام فقال له يا حواري رسول الله الي فانت في ذمتي فسار معه واقبل رجل الى الاحنف بن قيس
فقال له هذا الزبير بوادي السباع وهو على سبعة فراسخ من البصرة فقال ما اصنع وحمل بين المسلمين حتى
اذا ضرب بعضهم حواجب بعض بالسيوف اراد ان يلحق باهله فسمعه عمرو بن جرموز وفضالة بن حابس
ونفيع بن كعب فركبوا في طلبه فلحقوه فحمل عليه ابن جرموز فطعنه طعنة خفيفة فحمل عليه الزبير فقال انشدك الله
الله يا زبير فكف عنه ثم سار وانقى الزبير فطعنه ابن جرموز ثانية فاثبته فوقع فاخذ راسه وسيفه حتى اتى
عليا فاخبروه ان قاتل الزبير بالباب فقال بشر قاتل ابن صفية بالنار واخذوا السيف منه وقالوا سيف

لما كشف الغمام عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن الزبير بوادي السباع وفيه يقول الراجز
ان الرزية من تضمن قبره * وادي السباع لكل جنب مصرع * لما اتى خبر الزبير تواضعت * سور المدينة والجبال الخشع *
وقالت عاتكة بنت زيد وكانت تحته الابيات وكانوا يقولون من اراد الشهادة فليتزوج عاتكة كانت تحت عبد
الله بن ابي بكر الصديق فقتل في غزوة الطايف من سهم اصابه ثم تزوجها زيد بن الخطاب فقتل باليمامة ثم تزوجها
امير المومنين عمر بن الخطاب فقتل عنها ثم كانت تحت الزبير فقتل عنها ثم تزوجها الحسين بن علي فقتل عنها وقد
عزا المص في شواهده الابيات لصفية زوج الزبير وهو مردود بان الروايات الصحيحة على انها عاتكة وان
صفية اسم امه وهي متقدمة عليه في الوفاة واما قول المص في نحو ذلك كقوله والوجه كقولها فمحمول على ارادة
الشخص الغدر ضد الوفا والبهمة بضم الموحدة وسكون الها قال ابو عبيدة الفارس الذي لا يدرى من اين
يوتى من شدة باسه والجمع بهم ويقال ايضا للجيش بهمة ومنه قولهم فلان فارس بهمة وليث غابة كذا في الصحاح
وعلى الاول اضافة فارس اليه من اضافة الموصوف الى صفته والمعرد بالمهملة وتشديد الراء اسم فاعل من عرد
الرجل تعريدا هرب والطايش الخفيف والرعش ككتف صفة مشبهة من الرعش بفتحتين وهو اخذ الرعدة و
رجل رعش ورعيش بالكسر اي جبان ويروى رعش الجنان اي القلب وشلت بفتح المعجمة تشل بشلا وشللا
يبست وشلت بالضم لغة رديئة وفي القاموس واشلت وشلت مجهولتين والجملة دعائية ويقال في الدعا لا
شلا ولا شلال لعظام اي لا تشلل يدك ولا يقاس عليه اي على المسموع من امثلته خلافا للاخفش من البصريين
واختاره ابن مالك في تسهيله اذ قال بالقياس عليه نحو ان قام لانا وان قعد لانت فان قلت هو قال في
تسهيله ويقاس على نحو ان قلت لمسلما وفاقا للكوفيين والاخفش لكن موافقة الاخفش لها وجه لانه من المثبتين
للمخففة واما موافقة الكوفيين النافين لها فما وجهها قلت قد اتى شارحه ابن قاسم بما يفهم منه
الجواب بان المراد موافقتهم صورة والعجب من الشيخ ابن مالك اذ منع القياس مع المضارع الناسخ واجازه
مع الماضي غير الناسخ مع كثرة الاول وورود في افصح كلام وكانه نظر الى ان للماضي اقوى من الناسخ فلذا اكتفي
به في القياس وفيه ما فيه ودون هذا اي دون كونه ماضيا غير ناسخ ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول
بعضهم ان يزينك لنفسك * وان يشينك لهيه * اي نفسك والها للسكت ولا يقاس عليه اجماعا لفوات الامرين
معا بخلاف ما قبله فانه لفوات احدهما كان محل خلاف وحيث وجدت ان المكسورة الهمزة وبعدها اللام المفتوحة
كما في هذه الامثلة فاحكم بان اصلها التشديد ثم خففت على اصل البصريين واللام لازمة الفرق بينها وبين
ان النافية وفي هذه اللام خلاف ياتي في باب اللام ان شاء الله تعالى الرابع من الوجوه ان تكون زايدة خروجها
من الكلام كدخولها فيه كقوله ما ان اتيت بشي انت تكرهه * اذا فلا رفعت سوطي الي يدي * هو من الضرب الاول
من البسيط وقايله النابغة ابو امامة زياد بن عمرو بن معاوية الذبياني الشاعر المشهور الجاهلي ذكره الجمحي
في الطبقة الاولى بعد امرء القيس وهو من قصيدته التي الحقها ابن النحاس بالمعلقات السبع ومطلعها *
يا دار مية بالعلياء فالسند * اقوت وطال عليها سالف الابد * وقفت فيها اصيلالا اسايلها * عيت جوابا وما بالربع
من احد * وقبله * والمومن العايذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند * وهي من قصيدة طويلة
يخاطب بها النعمان بن المنذر والنابغة هذا هو الذي قال فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه النابغة اشعر
شعرائكم واعلم الناس بالشعر وعن حسان بن ثابت انه سيل عن اشعر الناس فقال ابو امامة يعني النابغة
الذبياني وقد اجتمع حسان بن ثابت بالنابغة هذا عند النعمان بن المنذر قال الجلال فاستفدنا من ذلك
ان النابغة مات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة والنوابغ على ما في الوشاح لابن دريد اربع الذبياني
هذا وهو المراد عند الاطلاق والجعدي وهو صحابي والحارثي يزيد بن ابان والشيباني جمل بن سعيد وزيد
عليهم خمسة اخر العليا بفتح المهملة والمد المكان المرتفع من الارض والسند بفتحتين ما قابلك من الجبل

وعلي

وعلى عن السطح كذا في القاموس وفي الشرح الجلالي ظهر الجبل وقال ابن النحاس السند سند الوادي في الجبل
وهو ارتفاع حيث يسند فيه اي يصعد وهذا هو الانسب بالارادة هنا لمن تامل واقوت خلت من اهلها
وقد قيل في قوله تعالى متاعا للمقوين اي الذين خلت بطونهم او مزاودهم من الطعام من اقوت الدار اذا اخلت
من ساكنيها او الذين ينزلون القفر من اقوى فلان اذا نزل القواء بالكسر والمد والسالف الماضي والسلف من
تقدم من ابايك وقرابتك قال تعالى فجعلناهم سلفا للاخرين اي متقدمين في الهلاك ليتعظوا بهم والابد
الدهر واصيلالا باللام اخره ويروى بالنون على الاصل جمع اصيل وهو العشي اي اخر النهار على ما في القاموس
والوقت بعد العصر الى المغرب على ما في الصحاح ويجمع على اصل واصال واصايل واصلان كبعير وبعران
ثم صغروا هذا الجمع فقالوا اصيلان تصغيرا على مقتبس ثم ابدلوا نونه لاما على غير قياس ايضا قال
في القاموس وتصغيره اصلان اصيلان نادر وربما قالوا اصيلال وجعل ابن النحاس القول بانه
جمع مصغر خطا لان اصلانا لا يجوز ان يصغر الا ان يراد الى اقل العدد وهو حكم كل جمع للتكثير وصوب
ان يكون اصيلان كغفران وتكلان وفي شرح شواهد المفصل المسمى بالمحصل حكى ابن برهان الاسدي عن
ابي علي انه كان يسميه المسالة الجفا اذا اصيلال اصله اصيلان ومكبره اصلان جمع اصيل وجمع الكثرة لا
يحقر على لفظه وان جعل مفردا كالغفران فهو ليس من المصادر وتعبان نادر وان جعل مفردا اصله اصلال
فقياسه اصيليل فاذا تحققت المسالة وانتصابه على الظرفية ويروي وقفت فيها اصيلا كي اسايلها ويروى
طويلا اي وقوفا طويلا او زمنا طويلا وعيت لم ترد جوابا من العي في النطق وهو الحصر فيه وانتصاب
جوابا على نزع الخافض اي في الجواب او حال من فاعل عيت اي مجيبة او تمييز كتفقا العرق عرقا اي عي جوابها
وقال ابن النحاس منصوب على المصدر اي عيت ان تجيب وكانه لحظ ان معنى عيت لم تجب وان كان
المنفي من الفعل لا يوكد لانه بصورة الاثبات وجملة عيت حال بتقدير قد من مفعول اسايلها او معطوفة
بتقدير عاطف هو الفاء لا الواو وكما قاله شارح ابيات المفصل بشهادة الذوق او استينافية استينافا
بيانا او معترضة وجملة وما بالربع من احد حال من فاعل وقفت او اسايلها او عيت او من مفعول
اسايلها ولا اشكال بعدم الضمير لانها اسمية على ان قوله وما بالربع من وضع الظاهر موضع المضمر
اذ الظاهر وما بها والربع الدار بعينها حيث كانت كذا في القاموس وقال ابن النحاس الربع المنزل في الربيع
ثم كثر استعمالهم اياه حتى قيل لكل منزل ربع والمومن اسم فاعل من امن وهو مجرور عطفا على مدخول واو القسم
قبله واراد به الله تعالى لانه هو الذي امن العايذات جمع عايذ وهو ما عاذ بالبيت من الطير والطير بالنصب
عطف بيان من العايذات لا بدل والالفات المعنى المراد ويمسحها ركبان مكة حال منه والغيل بفتح
المعجمة ما كان يخرج من ابي قبيس ورواه ابي عبيدة بكسرها وروي بدل السند وهو ما عرفت
السعد بالمهملتين وقال هما اجمتان كانتا بين مكة ومنى وانكرها الاصمعي وقال الغيل بالكسر الغيضة
وجملة ما ان اتيت جواب القسم وان زايدة بعد حرف النفي وانت حرف جواب وجزا وقوله فلا
رفعت سوطي الي يدي جملة دعائية وقعت جوابا واقترنت بما يقترن به جزا الشرط لما في اذن من
معنى الجزا الملوح الى الشرط اي وان اتيت بشي تكرهه فلا رفعت يدي الى سوطي اي شلت يدي واكثر
ما زيدت ان هذه بعد ما النافية لتاكيد نفيها قبل لانها هي النافية في الاصل وقد كان من حقها نفي جملة
مصدرة بها فاذا نفي من نفيها ولم تتصدر هي سيم معنى النفي منها محافظة على علي ما امكن فيها واكد
بها معنى ما قبلها وذهب الفرا انها نافية اكدت ما كاللام في ان زيدا القايم ثم قال شيخنا وهو مردود
بانه لا يجمع بين حرفين بمعنى من غير فصل ولان الكلام اذا دخل فيه النفي على النفي يصير مثبتا والاول
يشكل بقولهم ان ان زيدا قايم الا ان يحمل على ما لا يكون التاكيد فيه بلفظ الاول والثاني يمكن الجواب

عنه بانا لا نعتبره ههنا ورود نفي على نفي على معنى القصد الى نفي النفي ليلزم الاثبات بل المراد دخوله بعد النفي
موكدا له فلا يلزم ذلك واعلم ان الزايد في كلامهم لا بد وان يفيد فايدة معنوية او لفظية والا لكان
عبثا ولغوا فالمعنوية تاكيد المعنى كما في الاستغراقية والبا في خبر ما وليس لا يقال اذا افاد ذلك فكيف
يكون زايدا لانا نقول لا نعني بالزايد ما لا يفيد معنى اصلا بل ما لم تغير فايدته العارضة الفايدة الحاصلة
قبلها وانما تاكد بها المعنى الثابت وتقوى وقول الرضي ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا
والفاظ التاكيد اسماء وكانت افعالا زوايد ولم يقولوا انه ممنوع اذ لا يلزم من كون الزايد ما دل على التاكيد
ان يكون ما دل عليه زايدا وايضا الحرف الزايد لم يوضع لخصوص افادة التوكيد بخلاف ان واللام مثلا
واللفظية تزيين اللفظ وكونه به افصح او مهيا لاستقامة وزن او حسن سجع او غير ذلك وقد تجتمع الفايدتان
في حرف وقد تنفرد كل عن الاخرى دخلت على جملة فعلية كما في البيت السابق ذكره او اسمية كقوله فما ان طبنا
جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا البيت من الضرب الاول من الوافر وقايله فروه بن مسيك بالتصغير ابن
الحارث بن سلمة المرادي صحابي مخضرم وفي شرح الشواهد للمص انه للكميت او لفروة وقبله اذا ما الدهر جر على
اناس كلاكله اناخ باخرينا فقل للشامتين بنا افيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا فان نهزم فهزامون قدما
وان نهزم فغير مهزمينا فالبيت الكلاكل جمع كلكل الصدر كالكلكال ومهزمين جمع مهزم اسم
مفعول من هزمه اذا اكثر هزيمته اي ان نهزم اعدانا فمن شاننا كثرة الهزم لهم وان يهزمنا الاعدا فليس من
شاننا كثرة الانهزام والطب بكسر المهملة العادة وقال الاعلم الطب هنا العلة والسبب اي لم يكن سبب
قتلنا الجبن وانما كان تجري به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة والجبن بضم الجيم وسكون
البا وبضمتين خلاف الشجاعة يقال جبن عن الحرب فهو جبان والمنايا جمع منية لانها مقدرة من منى
له اذا قدر والدولة بفتح المهملة قال في القاموس انقلاب الزمان والعقبة في المال ويضم او الضم
فيه والفتح في الحرب او هذه الحالة تكف عمل الحجازية كما في البيت لضعفها في العمل وذلك لان عملها مشروط
عند الحجازيين بامور منها ان لا يقع بعدها ان فان وقعت بطل العمل ووجب الرفع قال ابن مالك وهذا
الشرط لا خلاف فيه قال ابو حيان وليس كذلك بل البصريون هم الذين يعتبرونه واما الكوفيون فيجيزون
النصب واما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف هو من اول البسيط قايله غفل
وغدانة بضم المعجمة وفتح المهملة ونون بعدها هاء التانيث حي من يربوع غير منصرف للعلمية والتانيث
والصريف بالمهملة والراء الفضة الخالصة والخزف بمعجمة فراي محركتين الجر وكل ما عمل من طين وشوي
بالنار حتى يكون فخارا والمعنى يا بني غدانة لستم من الخيار لا من اكلهم ولا كاملهم بل انتم الشرار فحذف
حرف النداء في رواية من نصب ذهبا وصريفا وهي رواية ابن السكيت كما نقلنا عن ابي حيان واما الجمهور
فرووه بالرفع ولا اشكال فتخرج على انها نافية موكدة لما فلا يبطل عملها كما لا يبطل عملها اذا تكررت
على الصحيح كقوله لا ينسك الاسى تاسيا فما من حمام احد معتصما قال المص ومعنى البيت لا ينسك ما اصابك
من الحزن على من فقدته ان تتاسى عن سبيله ممن فقد احبابه فليس احد ممنوعا من الموت قال ومن زعم ان ما
اذا تكررت بطل عملها جعل منفيها الاولى محذوفا اي فما ينفعك الحزن وهو تكلف وكذا اخرجه الكوفيون
على رواية الرفع وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية قيل اشارة الى قلة زيادتها بعد هذه المذكورات
ولم يذكر الزمخشري في مفصله من مواضع زيادة ان هذه الا ما بعد ما النافية ثم قال وقد يقال انتظرني
ما ان جلس القاضي اي ما جلس بمعنى مدة جلوسه وصرح ابن الحاجب بقلتها في المذكورات كقوله
يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب هو من الضرب الاول من الوافر وقايله على ما
في نوادر ابن الاعرابي جابر بن رالان الطاي ويقال اياس بن الارت وبعده وما يدري الحريص

او هما سواء والضم في الاخرة والفتح في الدنيا انتهى
صح

علم

علام تلقى شراشره ايخطي ام يصيب يرجى بتشديد الجيم من الترجية وهي تفعلة من الرجا بالمد
ضد الياس وتعرض اما مضارع عرض له امر كذا اي ظهر له الغول بفتح الرا وكسرها وعلى الثاني
فهو مفتوح العين اي تعرضت قال شيخنا ويقال اعترض الشي صار عارضا كالخشبة المعترضة في
النهر المعارضة دون ما بيده الجاري الحايلة بينه وبين ما بعدها فيجوز ان يكون تعرض بمعنى يحول
كما يقال اعترض الشي دون الشي اي حال دونه وادنى الشي اقربه والخطوب بضم المعجمة جمع خطب كفلس
وهو الشان العظيم والامر عظم او صغر وقال الشارح هو سبب الامر يقال ما خطبك اي سبب
امرك الذي انت عليه وغلب استعمال الخطوب في الامور الشاقة الصعبة ومعنى البيت ان الانسان
تمتد اطماعه الى الامور المغيبة عنه ويرجو حصولها ثم تظهر او تعرض دون اقربها عنده حصول الشدايد
القاطعة لرجايه المذهبة لاطماعه فكيف بابعدها والشراشر بمعجمتين النفس والاثقال والمحبة يقال القى عليه
شراشره اي نفسه حرصا ومحبة وبعد ما المصدرية التي تاول مع ما بعدها بالمصدر ويقال لها الموصول
الحرفي كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد البيت من ثالث الطويل وقايله على
ما في الشرح الجلالي المعلوط القريعي ورج بتشديد الجيم امر من الترجية وقد تقدم معناها والفتى بالقصر
الشاب الكريم والسخي الكريم وبالمد الشاب وكغنى الشاب من كل شي كذا في القاموس والسن مقدار العمر
مونثة في الناس وغيرهم وجمعها اسنان واسن الرجل كبر سنه وهو اسن منه اكبر سنا وقال الجلال تبعا
للشارح السن العمر وثم مضاف محذوف اي على زيادة السن وخيرا مفعول يزيد وقال ابن يعيش في شرح المفصل
هو نصب على التمييز وكانه اعتبر زاد ناقصة والحق انها تكون متعدية ايضا والقول بانه مفعول مقدم ولين
القول بانه تمييز تقدم سيما وهو معمول لخبر لا يزال والمعنى انك اذا رايت الشاب يزداد خيرا على ازدياد عمره
فرج الخير فانه اهل له قال الشارح ولا يتعين هذا البيت لان يكون شاهدا لزيادة ان بل يحتمل ان تكون
شرطية وما زايدة داخلة على الجملة الفعلية كما الثانية في قول الاعشى اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك
ما نحفى وننتعل وفيه انه مع غرابته فيه تكلف تقدير جواب للشرط وليت شعري ما المانع له من ان يقول كما
الاولى من قوله اما ترينا فانها زايدة قطعا بعد ان الشرطية فكانت اولى بالتمثيل اذ يستفاد منه انها كما تزاد بعد
ان الشرطية تزاد قبلها وبعد الا الاستفتاحية ويقال لها التنبيهية كقوله الا ان سرى ليلا فبت كئيبا
احاذر ان تناى النوى بغضوبا البيت مصرع من ثالث الطويل ولم يسم قايله وسرى سار قال الشارح وتبعه
الجلال وانما السرى السير ليلا لا مطلق السير ولذا احتيج في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا لليل
بعد ملاحظة تشبيهه بمن سار ليلا في المضي مع ملابسة الظلمة يقتضي ان المجاز في احد ركني الاسناد
كما عليه السكاكي والكئيب من الكآبة وهي الحزن وتناى تبعد والنوى الوجه الذي يذهب فيه والبعد كالنية
فيهما والدار التحول من مكان الى اخر كذا في القاموس وقال الجوهري النوى الوجه الذي ينويه المسافر من
قرب او بعد وهي مونثة لا غير وغضوب بمعجمتين كصبور علم امراة وكذا منعه من الصرف وقيل مدة
الانكار هي على ما في شرح الرضي للكافية زيادة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة حالة الوقف
ومن ثمة تكون معها هاء السكت لتوضحها بلا فصل بينها وبين ذلك الاسم بغير ان هذا اذا قصد انكار اعتقاد كون
المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر وعلى الاول يكون محصل الانكار كيف يكون كذا وعلى الثاني كيف
لا يكون كذا مثلا اذا قلت جاني زيد ممن قصد تكذيبك وان زيدا لا ياتيك قال ا زيد يديه اي كيف يجيك
فافاد بانكاره انه لا يعتقد انه اتاك ومن قصدت تجيه محقق لا شك فيه واراد انكار ان لا يكون جاك قال
ذلك ايضا فافاد انكاره انه لم يجي فكانه يقول من يشك في هذا كيف لا يجيك والاخفش يخصها بالانكار الاولى
ثم اذا تاتي لحاقها الزيادة المذكورة فالاغلب حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركة اعرابه فكانت او بناية نحو

اضربتوه لمن قال اضربت وأأنا نيه لمن قال انا فاعل وربما لم يحك اللفظ المذكور ونلحق العلامة بما يصح
المعنى بالحاقها من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت بنا المتكلم اذهبناه ومنه ما نقله المص من ان سيبويه
سمع رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال أأنيه اذا عرفت ذلك فنقول كل من ما تلحقه
هذه الزياده اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فهو اما حرف علة او حرف صحيح ولو تنوينا فان كان حرف
علة واجتمع ساكنان اولهما حرف علة فيحذف قطعا فتقول في نحو جاني القاضي والمعلى ويغزو زيد القاضيه
والمعلاه وايغزوه وان كان حرفا صحيحا ولو تنوينا حرك بالكسر دفعا لالتقائهما ويبقى الاسم المنون على
حركاته الاعرابية قبل التنوين ولا تكون الزيادة اذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربيه وان كان متحركا
فالمدة المزيدة من جنس تلك الحركة بيانيه كانت او اعرابيه فهي واو بعد الضمة والف بعد الفتحة ويائيه بعد
الكسرة هذا ان لم ترد ان قبل المدة فان زدتها لزيادة البيان والايضاح لخفا حرف المد والها وجب
كون المدة ياء للزوم كسر نون ان رفعا لالتقاء الساكنين وذهب ابن الحاجب الى ان انما تزاد حيث كان
الاخر ساكنا محافظة على سكونه ان كان صحيحا وعليه ان كان حرف علة ورد لمجيها بعد المتحرك في قوله أأنا نيه
لان نون انا متحركة واجيب بان انا اخره الف حالة الوقف والزيادة انما هي فيها قال الرضي وهذا
الذي قاله من تخصيص ان بالساكن اخره لم يجي في كلام النحاة وانما هو قياس منه انتهى فظهر لك بما قررناه
ان قولهم مدة الانكار ليس على معنى انها المفيدة له لان ذاك انما هو الهمزة بل على معنى المصاحبة
فالاضافة لادنى ملابسة واعلم ان الرضي لم يذكر ما قبل مدة الانكار من مواقع زيادة ان المكسورة بل من
مواقع زيادة ان المفتوحة سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال أأنا انيه
منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك قال الشارح يحتمل ان مدة الانكار فيه اجتلبت قبل زيادتها فتكون
الفا لحاقها بعد فتحة نون الضمير والاصل اناه زيدت ان قبل المدة فالتقى الساكنان فكسر
اولهما فانقلبت الالف ياء ويرد على اول الاحتمالين ان المتبادر من قولهم يزاد ان قبل مدة الانكار ان
لا يكون اجتلابها سابقا على اجتلاب المدة وعلى ثانيهما انا لا نسلم ان الزيادة الف لحاقها بعد فتحة
نون الضمير لان الزيادة انما تلحق اخر الكلمة وقفا وانت اذا وقفت على ضمير المتكلم وحده انما تقف
عليه بالالف فهو ساكن الاخر لا متحركه نعم ما اخره الف لا تكون زيادته الا الفا محافظة على حركة
ما قبل الالف فتدبر وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهي الشرطية وهو سهو منه وانما
تلك المزيدة بعد لما هذه ان المفتوحة الهمزة قيل عليه جزمه بالسهو من غير تثبت غير مناسب فابن الحاجب
امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو وشراح كلامه لم ينتقدوا ذلك عليه وفيهم الائمة
النقاد بل اقروه عليه وذلك ان تقول ان من البعيد ان يحكم مثل المص بالسهو على مثل ابن الحاجب من
غير تثبت وان لم يتعرض لبيانه وكونه اماما ثقة لا يمنع السهو عليه وايضا هو حاكم بزيادتها بعد لما ولو
على الوجه القلة حيث قال وقلت بعد المصدرية ولما لا انا قل لها عنهم ليكون نقلا ثقة فيقبل ولا يدفع
بمجرد السهو على ان من تتبع كتب القوم غلب على ظنه ان ابن الحاجب ليس له سلف في هذا القول نعم
شراح كلامه اقروه على ذلك فقال الامام الحديثي وكذا تزاد بعد لما الشرطيه كقولك لما ان جلست
قمت واصلها الشرطية ايضا والمناسبة بينهما ظاهرة وقال المحقق الرضي ولكن لم اعثر لما بل زيادة
ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر ولكن مع ذلك
لم ترهم اوردوا لها شاهدا من كتاب ولا سنة ولا شعر عربي وزيد على هذه المعاني الاربعة معنيان
اخران فزعم قطرب وفي بعض النسخ والكسائي انها قد تكون بمعنى قد كما مر في ان نفعت الذكرى اي
فذكر قد نفعت الذكرى وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ فتفيد معنى التعليل كما تفيده اذ على القول

بانها

بانها حرف تعليل لا على القول بانها ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام فتامل وجعلوا منه واتقوا الله
ان كنتم مومنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين اي اذ كنتم واذ شاء الله وقوله صلى الله عليه وسلم
وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع اما بالوعد الصادق بوقوعه كدخول
المسجد الحرام او القيام دليل الحس عليه كلحوق الخلفا بالسلف في الموت وما كان كذلك فمشيته تعالى وقوعه
محققة الوقوع اذ لا يقع الا ما يشاء واما ان كنتم مومنين فان الخطاب للمتصفين بالايمان وقوله
اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم البيت من الضرب الثاني من الطويل
وقايله الفرزدق من قصيدة طولى يمتدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريرا ويذكر قتل قتيبة بن مسلم
وقد قتله وكيع بن حسان الغضب حركة للنفس مبداوها ارادة الانتقام وذلك ان للنفس قوة محركة
اختيارية وتنقسم الى باعثة تحث على جلب النفع وتسمى القوة الشهوانية وعلى دفع الضرر وتسمى القوة الغضبية
والى فاعلة وهي تشنج العضلات مرة للتحريك الانقباضي وترخيها اخرى للتحريك الانبساطي على ما تقتضيه
الباعثة الحاملة للفاعلة على تحريك الاعضا عند ارتسام صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي
ان حملتها على التحريك طلبا لتحصيل ما هو مستلذ عند المدرك فالشهوانية سميت بذلك لانها تابعة للشوق
الى تحصيل ذلك المستلذ المنبعث عن تصور كونه ملايما المسمى شهوة وان حملتها عليه طلبا لدفع ما هو مناف
عند المدرك فالغضبية لحصولها عن الشوق الى دفع المنافي المنبعث عن تصور كونه منافيا المسمى
غضبا ويغضب في البيت فعل مضارع مسند الى ضمير القبيلة عايد على قيس في قوله قبل فان تك قيس
من قتيبة اغضبت فلا عطشت الا باجدع راغم وهل كان الا باهليا مجدعا طغى فسقيناه بكاس ابن حازم
وقول الشارح في بيان معنى البيت ينكر على المخاطب غضبه من امر يسير وترك غضبه من امر عظيم يقتضي
ان يكون فعل خطاب والاول هو ما نص عليه في الشرح الجلالي والهمزة فيه للانكار التوبيخي وقال الجلال
للانكار التعجبي وقتيبة هو ابو حفص قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين بن ربيعة الباهلي امير خراسان
كلها قال الذهبي كان من الشجاعة والحزم والراي بمكان وهو الذي افتتح خوارزم وبخارا وسمرقند
بعد نقضهم وارتدادهم ثم افتتح فرغانة والترك وولي خراسان عشر سنين ولما ولي سليمان بن عبد
الملك نقض الطاعة ولم يوافقه اكثر الناس وكان قد عزل وكيع بن حسان بن قيس العداني عن رياسة
تميم فحقد عليه وسعى في تاليف الجند ثم وثب عليه في احد عشر من اهله فقتلوه في ذي الحجة سنة ست وتسعين
وباهلة قبيلة مسلم قبيلة منحطة عند العرب كما قيل وما ينفع الاصل من هاشم اذا كانت النفس من باهلة
قيل ان قتيبة قال يوما لهبيرة بن مسروح اي رجل انت لو كانت اخوالك من غير سلول فلو بادلت بهم
فقال اصلح الله الامير بادلهم من شيت وجنبني باهلة ومن ثم قال هذا الشاعر وهل كان الا باهليا مجدعا
والحز بمهملة فزاي مشددة لقطع وحز الاذنين كناية عن القتل وجهارا مصدر يقال لرجاهم بالشي مجاهرة
وجهارا اذا فعله غير مستتر وهو صفة محذوف اي حزا جهارا او غضبا جهارا وابن خازم بمعجمتين
كما ضبطه الدارقطني واقتضاه صنيع الذهبي في تاريخه في ترتيب الاسما هو عبد الله بن خازم بن اسما
ابن الصلت ابو صالح السلمي امير خراسان احد الابطال المشهورين والشجعان المذكورين استعمله ابن عامر
على خراسان في ايام عثمان وقد حضر مواقف مشهوره وابلى فيها نار به اهل خراسان فقتلوه وحملوا راسه
الى عبد الملك بن مروان وذلك سنة احدى واثنتين وسبعين وقال الشارح وتبعه المحشي وحازم بحاء
مهملة وزاي واغضبت من قوله فان تك قيس من قتيبة اغضبت مبني للمجهول من الاغضاب يقال اغضبه
اذا صيره ذا غضب ومن قتيبة تقديره من اجل قتل قتيبة وقوله فلا عطشت الخ جملة دعائية وقعت جزا
فلذا اقترنت بالفا واجدع صفة محذوف اي انف اجدع والراغم الذليل والكاره ومعنى سقيناه بكاس

ابن حازم انا قلناه كما قلنا ذاك قالوا وليست بشرطية وان قلنا تقديره ان حزت اذنا قتيبة لان
الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت فلا معنى لجعلها شرطا واجاب الجمهور عن قوله تعالى ان كنتم
مومنين بانه شرط جي به للتهييج والالهاب وليس باقيا على حقيقة الشرطية كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا
تفعل كذا تقصد تهييجه وحثه على عدم المخالفة فان من شان صدق البنوة طاعة الاب وامتثال امره ونهيه
وكذلك من شان من كان متصفا بالايمان ظاهرا وباطنا ان يلزم التقوى ويكف نفسه عن الهوى وعن ابن الشيبة
بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن فعل واقع في المستقبل كما ان قوله تعالى الحمد لله دون الجهل مثلا
تعليم لهم كيف يحمدون وقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله انما افاد حكم اقتران الاخبار
عن الفعل بالمشية لا تعليم الصيغة والخطاب في هذه الاية وان كان له صلى الله عليه وسلم الا ان امته مراده به ايضا
او بان اصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك هذا التوجيه انما يناسب حديث وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحوه
دون الاية الا بتكلف صرفه الى العباد فيكون قد علمهم بذكره كيف يتبركون به وهذا هو الوجه في قول القايل
من اهل الايمان الجازم باستمراره عليه الى الخاتمة التي يرجو حسنها انا مومن ان شاء الله تعالى عند القايلين بجوازه
بل يوثره على الجزم كما روي عن ابن مسعود تخوفا من سوء الخاتمة المجهولة وهو الموت على الكفر والعياذ بالله تعالى
من ذلك المحبط لما قبله من الايمان وان منع ابو حنيفة وغيره القول بذلك لايهامه الشك في الايمان في الحال وهذا
كما خرجت ان عن معنى الشرط الى معنى الوصل او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله ان لا يموت منكم احد قبل
الدخول فالمعلق بالمشية ليس اصل الدخول المحقق بل دخولهم جميعا على وجه لا يتخلف منهم احد وفي
بعض النسخ وهذا الجواب لا يرفع بالراء وربما يقع في بعضها لا يدفع السوال بالدال والمودى واحد نعم
قد يستعمل الدفع فيما قبل الورود والرفع فيما بعده فانه يقال ح على ما جنح اليه الشارح ان الله تعالى
قد وعد المومنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيته ان لا يموت احد منهم قبل الدخول
اذ لو شاء موت احد منهم قبله وما شاء الله كان صدق انه لم يدخل الجمع ولزم الخلف المحال ومن ثم يختلجان
تحققها انما يلزم لو وعدهم به من غير تقييد بها لكنه قيد بها على وجه يكون الشك والاحتمال مصروفا اليهم ومن
قبلهم لا من قبله تعالى وانت تعلم ان منشا الرفع ح صرف فايدة التقييد بالمشية الى المخاطبين لانه لما استقر في علمه
تعالى انهم سيدخلون الا من مات منهم او غاب لم يقل لتدخلن من غير تقييد لئلا يفهموا انهم يدخلون جميعا من غير
موت احد منهم او غيبته قبل الدخول بل اردفه على وجه الشك والاحتمال المصروف اليهم لاستحالته عليه تعالى
ليفهموا انهم سيدخلون جميعا من غير موت احد منهم قبله او غيبته على وجه يترددون في مشيته تعالى
ان لا يموت احد منهم قبله وان كانوا قاطعين ببقاء بعض منهم ودخوله لان المقام مقام التهنية بما لا شك في
حصوله لكلهم الا من اخترمته المنية منهم وبالجملة فالتعليق المذكور راجع الى معنى الاستثناء كانه تعالى يقول لتدخلن
جميعا الا من شاء عدم دخوله لموت او غيبة وكذا افاد القاضي في تفسيره ان ههنا اشعارا بان بعضهم لا يدخل
لموت او غيبة واما دعوى المحشي ان لزوم تحقق مشية الله تعالى عدم موت احد منهم انما هو لو وعدهم بالدخول
من غير تقييد بها واما مع تقييده بها فلا فمردودة بان ذلك هو اصل السوال اذ لا يخفى ان المعنى مع التقييد
ان شاء دخولكم جميعا فيقال وعدهم تعالى بالدخول جميعا فلزم تحقق مشيته ان لا يموت احد منهم قبل الى
اخر ما قيل على انا نقول لو كان التقييد ههنا بالمشية نافعا في عدم تحقق المقيد بها لقيل ابدا وانما يلزم تحقق
الدخول لو كان الوعد به من غير تقييد بها واما تقييده بها فلا فتامل وفي حواشي شيخنا والسوال على ما يشعر به سياق
الكلام هو ما وجه دخول ان على فعل محقق هو المشية المتعلقة لكون المعنى ان شاء الله دخولكم بدخولهم
المحقق وقوعه منهم ولو في الجملة لاخترام المنية بعضهم مع ان اصلها ان تدخل على ما لم يتحقق وقوعه وهو
مندفع بما ذكره المص لان معنى الاية لتدخلن الى المسجد الحرام جميعا ان شاء الله دخولكم جميعا ولا شك

مقتضاه ان م

ان

ان دخولهم جميعا لم يتحقق وقوعه فلم يتحقق وقوع مشيته تعالى اياه انتهى فان نعني بالسوال الذي ذكره
السوال الذي اشار اليه المص بقوله وهذا الجواب لا يدفع السوال كما هو الظاهر فاني يكون مندفعا بما ذكره المص
من الجواب وهو مصرح بان هذا الجواب لا يدفعه اللهم الا ان يكون المراد وهو مندفع بما ذكره لا غير مندفع كما ذكره على
ان قوله ولا شك ان دخولهم جميعا لم يتحقق وقوعه فلم يتحقق وقوع مشيته تعالى اياه فيه مقال لان الاشكال انما
يتجه بالنسبة الى زمن النزول اذا كان المراد لتدخلن جميعا لم يستقم ان يقال ان دخولهم جميعا يتحقق وقوعه
لان ما وعد اصدق الصادقين به فهو محقق الوقوع اذ لا يخلف الميعاد الا ان يحمل على معنى لم يقع لكن قولهم ان
مدخول ان لا يكون محقق الوقوع معناه ان يكون مشكوكا فيه لا انه غير واقع او ان ذلك اي قول ان شاء الله من كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا لانه صلى الله عليه وسلم راى انه واصحابه دخلوا
مكة امنين وقد حلقوا وقصروا فقص الرويا على اصحابه ففرحوا وحسبوا ان ذلك يكون في عامهم فلما تاخر
قال بعضهم والله ما حلقنا ولا قصرنا ولا راينا البيت فنزلت او من كلام الملك الذي اخبره في المنام فذكر تعالى
مقالته كما وقعت فهو على وجه الحكاية لما راه النبي صلى الله عليه وسلم في منامه من ان قايلا يقول له لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله وعليهما فالشرط على بابه قيل وفيه نظر لانه كيف تدخل في كلام الله زيادة من غيره
من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي ثم هذا لا يدفع الاشكال لان رويا الانبيا وحي وكذا الملك مخبر عن
الله تعالى فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت مشيته واجيب عن الاول بانا لم ندخل في كلامه تعالى زيادة من كلام
غيره وانما جوزنا ان يكون في كلامه تعالى ما هو واقع على جهة الحكاية عن الغير من غير ان يمنع مانع منه والا فما يجوز
في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى ابن مريم ردف به الكلام
المحكي تعظيما لله تعالى وعن الثاني بان مبناه على كون الشرط فيهما على بابه وانما هو فيهما للتبرك وحاصله ان شاء الله
في الاية من كلامه تعالى حكاية على النبي او الملك القايل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف وجه التبرك الذي ذكره
المص لان ذلك من كلامه تعالى لا على طريق الحكاية فتامل هذا واما الحديث فيحمل اما على التبرك كما قدمناه او على
انه راجع الى اللحوق بهم على صفة الايمان او في تلك البقعة واما البيت فيحمل على وجهين احدهما ان يكون
على اقامة السبب مقام المسبب والاصل اتغضب ان افتخر مفتخر بسبب حزه اذني قتيبة ان الافتخار بذلك
اي بالحز كان سببا للغضب فهو مسبب عن الحز والافتخار مستقبل قيل عليه ان الهمزة في قوله اتغضب
للتوبيخ فيقتضي ان الغضب واقع وانه مرتكبه ملوم عليه فلا يتسبب عن الافتخار الواقع في المستقبل والتبيين
الواقع فيه ايضا لانهما غير واقعين وجوابه ان التوبيخ يكون على المستقبل ايضا نحو اتعصي ربك وقد رزقك اي لا
ينبغي ان يكون العصيان منك في المستقبل ولما راى الشاعر انها كما غضبت في الماضي بسبب قتل قتيبة تغضب
في المستقبل بسبب الافتخار به وبخها على ان يقع منها ذلك فيه والثاني ان يكون على معنى التبيين اي على
تقديره وارادته اي اتغضب ان يتبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما كما قال الاخر اذا ما
انتسبنا لم تلدني لئيمة تمامه ولم تجدي من ان تقري به بدا وهو من الضرب الاول من الطويل وقبله رمتني
عن قوس العدو وباعدت عبيدة زاد الله ما بيننا بعدا وقايلها زايد بن صعصعة الفقعسي وكانت
لامراة فطعنت عليه وامها سرية والرمي عن قوس العدو كناية عن مقالة السوء فان رمي الكلام ايقع من رمي السهام
وزاد متعدية الى مفعولين وهي تستعمل قاصرة ومتعدية الى مفعول واحد والى مفعولين وما في قوله ما بيننا
مفعول اول وهو عبارة عن البعد الحاصل من مباعدتها وبعدا ثان اي زاد الله البعد والانتساب رفع النسب
واللئيم الدني الاصل اي اذا ما انتسبنا معا تبينا اني كريم من نسل كريم لان الام اذا كانت من الكرام فالاب اولى فان
العرب لا يتزوجون من دونهم اي بخلافك انت فانه تبين انه ولدتك لئيمة وفي قوله اذا ما انتسبنا التفات من الغيبة
الى التكلم كما ان في قوله ولم تجدي التفاتا من التكلم الى الخطاب والبد الفراق قال في القاموس ولا بد لا فراق ولا محالة

وفي الصحاح وقولهم لا يدمن كذا كانه قبل الافراق منه ويقال البد العوض وحران تعري اي من اقرارك متعلق
بيدا وبه متعلق بالاقرار وضميره عايد الى القول المتقدم اي يتبيح اني لم تلدني لئيمة وذلك لان الشرط
اما للحمل على الشي نحو ان تكرمني اكرمك او للمنع نحو ان تضربني اضربك وهما انما يكونان في المستقبل والشاعر هنا
في مقام الحمل على الانتساب واظهار خالفه ولدته في الشرف مع ان الولادة ماضية فلا بد من الحمل على ما ذكر ليكون
المعنى اذا ما انتسبنا وجدتني شريف الام قال صاحب الاقليد ومما يصرفه الى التحقيق انه جعل هذه الولادة
شي لم يحصل بعد لوقوع الخلاف فيها حتى كانه قيل له تلدك غدا لئيمة وقال هو بل تلدني شريفة بمعنى انه لا شك
لما وقع ولم يعلم التسمية ولدتني ام شريفة صارت الشريفة التي يظهر امرها غدا كانها تلدني فيه حتى كاني لم اوجد
وقال الخليل والمبرد الصواب في رواية البيت انا اذنا بفتح الهمزة اي لان اذنا ثم هي عند الخليل ان الناصبة
والفعل بها مقدر وعند المبرد ان المخففة من الثقيلة واسمها ضمير شان مقدر ويرد قول الخليل ان الناصبة
لا يليها الاسم على اضمار الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان احد من المشركين استجارك وعلى هذين الوجهين
اقامة السبب مقام المسبب واعتبار معنى التبيح الا انهما ههنا في جانبي الشرط والجزا بتخرج قول الشاعر
ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار البيت من الضرب الثاني من الكامل الا انه من لحقه الاضمار
وقايله ثابت قطنة بن كعب وقيل ابن عبد الرحمن بن كعب ابو العلا العتكي شاعر فارس شجاع من شعر الدولة
الاموية وقيل له ثابت قطنة لان سهما اصابه في احدى عينيه فذهب بها في بعض حروب الترك فكان يجعل
عليها قطنة ومن خبره انه ولي عملا من اعمال خراسان فلما صعد المنبر يوم الجمعة رام الكلام فحصر فقال سيجعل
الله بعد عسر يسرا وبعد عي بيانا وانتم الى امير فعال احوج منكم الى امير قوال وان لا اكن فيكم خطيبا
فان سيفي اذا جد الوغى لخطيب فقال خالد بن صفوان والله ما علا ذلك المنبر اخطب منه وقيل بيت الشاهد
بيتان اخوانها كل القبايل بايعوك على الذي تدعو اليه طايعين وساروا حتى اذا حمي الوغا وتركتهم
نصب الاسنة اسلموك وطاروا يرثي بها يزيد بن المهلب بن ابي صفرة لما خذله اهل العراق وفروا عنه
يوم العقر فقتل وذلك سنة اثنتين وماية كذا في الاغاني ونسبه ونسبه ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن
المبرد الى بحدره الخارجي يرثي زيد بن علي الوغي بالغين المعجمة الصوت والجلبة اطلق على حالة الحرب
لاشتمالها على ذلك وحمي الوغا اي اشتد مستعار من قولهم حمي التنور اذا اشتد حره وكذا قولهم حمي الوطيس
ونصب الاسنة منصوب اما بالترك او على الحالية اي مناصبين للاسنة واقفين بازايها ولا تمتنع الحالية
اضافته الى الاسنة لانها لفظية وانما قال ان يقتلوك مع ان القتل قد وقع حكاية لتلك الحالة القطعية
لتهجين حالهم وتقبيح ما صدر منهم بعد تنزيل هذا المخاطب المقتول منزلة الحي كما لا يخفى اي ان يفتخروا
بقتلك وان يتبين انهم قتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك لقيام عذرك في ذلك بعد ان ظهرت امارات
نصرتك عليهم اي ان افتخارهم لا يضرك بسبب ان قتلك لم يكن عارا عليك او انه يتبين ان قتلك
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار على صاحبه اذا لم يكن كقتلك الذي ليس بعار ويروى وبعض قتل
عار والجملة مستانفة بالواو وهذا بتقدير ان يكون ضمير يقتلوك للاعدا ويجوز ان يكون عايدا على
القبايل المبايعة له حيث اسلمته للقتل وذهبت لان تضييعهم هذا كان سببا لقتله فاقيم المسبب مقام
السبب وانما لزم التخريج على احد هذين الوجهين لان القصة قد وقعت وايضا قتله في المستقبل لا يترتب
عليه انه ما كان عارا عليه بل ان لا يكون عارا عليه فتدبر ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين
اسم وحرف والاسم على وجهين ضمير المتكلم وحده في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون
على فتحها اي فتح النون وصلا اي في وصل الكلام ودرجه وعلى الاتيان بالالف وقفا ذهب البصريون الى
ان الضمير هو الهمزة والنون واما الالف فانما يجاء بها في الوقف لبيان حركة النون بدليل ان هاء

السكت

السكت تخلفها فيقال انه ولا تثبت وصلا في السعة الا لضرورة او اجراء للوصل مجرى الوقف وانما
رسمت في الخط لان اللفظ يرسم بصورة ما يوقف عليه وذهب الكوفيون الى انا بجملة هو الضمير بدليل ثبوت
الالف وصلا ايضا هذا وقد قيل ان ضمير المتكلم خمس لغات الاولى انا باثبات الالف وقفا وحذفها وصلا وهي
اللغة الشهيرة والثانية لتميم وبعض قيس وربيعة اثبات الالف وصلا ووقفا والثالثة هنا بابدال الهمزة هاء والرابعة
آنا بمد الهمزة وهي لغة قضاعة الخامسة ان بسكون النون وصلا ووقفا وضمير المخاطب في قولك انت بالفتح وانت
بالكسر وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف خطاب سواء لحقتها علامة التثنية والجمع
في حالتي التذكير والتانيث ام لا وهي كالتاء الاسمية في اللفظ والتصرف وكان اصله انا فسكنت النون وذهب
الفرا الى ان انت بكماله هو الضمير فالتاء من نفس الكلمة وعلى قوله اذا سمي به اعرب على قولهم يحكى لانه مركب وذهب
بعض الكوفيين وابن كيسان وهو مختار ابي حيان الى ان الضمير هي التاء كما في الفعل فلما ارادوا انفصالها
دعموها بان لتستقل لفظا كما قالوا في اياك واخواتها ان الكاف المنفصلة كانت متصلة وارادوا استقلالها
لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا لها عمادا لها قال الرضي وما ادري بهذا القول بعيدا من الصواب في
الموضعين والحرف على اربعة اوجه احدها ان يكون حرفا مصدريا منسوبا الى المصدر لتاويله مع ما بعده به
ناصبا للفعل المضارع ويقع في موضعين احدهما في الابتدا اي في موضع المبتدا فيكون في موضع رفع اي مع صلتها
لظهور ان الحرف وحده لا اعراب له نحو وان تصوموا خير لكم وان تصبروا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان
تعفوا اقرب للتقوى فان وصلتها في الجميع في تاويل مصدر مرفوع بالابتدا وخبره اقرب الخبر وزعم الزجاج
انه من تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس اي خير لكم وفي الوسيط للواحدي في تفسير قوله تعالى ولا تجعلوا
الله عرضة لايمانكم ان تبروا ما نصه قال الزجاج تقديره لا تعترضوا باليمين بالله في ان تبروا واسقط
في ووصل الفعل اليه فلعل ما نقله المصنف عنه قول اخر له فحذف الخبر الذي هو خير لكم والمعنى بركم واتقاكم
واصلاحكم بين الناس خير لكم وهذا ضعيف لانه مود الى قطع قوله تعالى ان تبروا وما عطف عليه عما قبله
فيكون الكلام منتهيا بقوله لايمانكم والظاهر اتصاله به ولان فيه حذفا لا دليل عليه والحق انه متعلق بما قبله
من قبله من قوله ولا تجعلوا الله عرضة لايمانكم قال الرضي المفسرين نزلت في الصديق لما حلف ان لا ينفق على
مسطح لافترايه على عايشة او في عبد الله بن رواحة حلف ان لا يكلم ختنه بشر بن النعمان ولا يصلح بينه
وبين زوجته وهذا الثاني هو الذي نقله الواحدي في وسيطه عن الكلبي والعرضة بضم العين فعلة بمعنى
المفعول كالقبضة تطلق لما يعرض دون الشي ويصير حاجزا وما نعا منه وللمعرض للامر ومنه ولا تجعلوا
الله عرضة للوايم اي لا تجعلوا الله حاجزا لايمانكم اي لما حلفتم عليه على ان الايمان جمع يمين بمعنى المقسم عليه ففي
الحديث اذا حلفت على يمين فرايت غيرها خيرا منها فات الذي هو خير وكفر عن يمينك وان وصلتها على
هذا عطف بيان لها وقال ابو حيان الاولى جعله بدلا لان عطف البيان اكثر ما يكون في الاعلام واللام
متعلقة بالفعل اي ولا تجعلوا الله لايمانكم برزخا وحجازا او بعرضة لما فيه من معنى الاعتراض اي لا
تجعلوه شيا يعترض البر ويمنع منه وجوز القاضي تبعا للزمخشري ان تكون اللام للتعليل وتتعلق ان بالفعل
اي الجعل المنهي عنه ولو قال بلا تجعلوا لتوهم تعلقه بالنهي فيلزم ان يكون التقدير ان لا تبروا على حذف لا
او بعرضة اي ولا تجعلوا الله عرضة لان تبروا لاجل ايمانكم به وفي تاني النحويين نظر لانه يودي الى
الفصل بين عرضة ومعموله باجنبي وهو قوله لايمانكم وهو غير جايز ولا تجعلوا الله معرضا للايمان فتبتذلوه
بكثرة الحلف ولذلك ذم تعالى الحلاف بقوله ولا تطع كل حلاف مهين الايات وعليه فان تبروا علة النهي
اي ارادة بركم وتقويكم واصلاحكم بين الناس كما قال ابن عباس لان الحلاف يجترئ على الله فلا يكون
برا متقيا ولا موثوقا في اصلاح ذات البين وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان قوله ان تبروا في موضع

بعة

نصب على اسقاط الخافض والعامل فيه قوله لايمانكم والتقدير لاقسامكم على ان تبروا فنهوا عن ابتذال
اسم الله تعالى وجعله معرضا لاقسامهم على البر والتقوى والاصلاح اللاتي هن اوصاف جميلة خشية الحنث
فيها فكيف اذا كان اقسامها على ما ينافيها والموضع الثاني من موضعي ان ان تقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين
لا يشتبه على ذي مسكة ان مراد المص بيان موقع ان الخفيفة بالنسبة الى اختها المخففة بقرينة المقابلة
فكيف لا يكون هذا الكلام لبيان ما لا يقع فيه الا الخفيفة كما قال المحشي ولا يرد عليه ان الواقعة بعد الظن
قد تكون مخففة من الثقيلة لان الظن الواقع بعده المخففة لابد وان يكون منزلا منزلة اليقين فاليقين هنا
اعم من اليقين حقيقة والمنزل منزلته لكن يرد عليه ان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين غير الناصبة للجزم نحو
نحو تيقنت ان يقوم زيد واجيب بان اللام في اليقين للعهد اي غير اليقين الناصب لها هذا والحق ان الناصبة
لا تقع بعد فعل اليقين مطلقا كما يعطيه كلام الرضي فان له ههنا تفصيلا حسنا لا باس بايراده ملخصا فنقول
لا شك ان ان المشددة المفتوحة الهمزة وان المخففة منها وان الخفيفة تشترك في كونها مصدرية وتختلف
مواقعها فان المشددة يصح وقوعها في كل موضع تكون فيه مع معمولها فيتاول بمفرد معمول للفعل او لا نحو
عندي انك قايم ولولا انك منطلق وسواء كان ذلك الفعل فعل تحقيق نحو علمت انك فاضل وفعل ظن نحو
ظننت انك فاضل او شك نحو شككت انك عالم او غير ذلك نحو وددت انك حاضر وعجبت من انك بخيل
وقال س انه يضعف ان يقال ارجو واطمع واخشى واخاف انك تفعل وان تفعل وان المخففة منها
لما تقاصرت خطاها لم تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا يقال عجبت من ان سيخرج ولم تقع الا بعد فعل التحقيق
كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والظهور والانكشاف والنظر الفكري ونحو ذلك او بعد فعل الظن
بشرط ان يكون ظنا قويا متاخما للعلم فلا يقال وددت ان سيخرج ولا رجوت ان سيقوم كما يقال في المشددة
لانها بعد التخفيف شابهت ان الخفيفة لفظا وهو ظاهر ومعنى من حيث كونهما حرفي مصدر فتحتمت ارادة
الفرق بينهما ففرقوا بالنظر الى ما قبلها فالتزموا قبل المخففة فعل التحقيق وما يؤدي معناه او ما يجري
مجراه ليؤذن مطلع الكلام بانها المخففة لان التحقيق يناسب التخفيف الذي فايدتها التحقيق انتهى
ثم لم تجي الخفيفة بعد التحقيق الصرف واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فتجي كالمشددة والمخففة
وبالنظر الى ما بعدها فالتزموا حيث كانت الصلة فعلا متصرفا ان تفصل المخففة من الفعل اما بالسين
نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم وما
قام لظهور ان الخفيفة لا يفصل بينها وبين مدخولها شيء من الحروف المذكورة فامن اللبس ح وربما سميت
الحروف المذكورة حروف التعويض كانها عوض من احدى النونين ومن ثم حيث لا لبس بالخفيفة لم يحتج الى
هذا الفرق وذلك اذا وصلت بالاسمية او المصدرة برب او الفعلية الشرطية او الدعائية او التي فعلها
غير متصرف فقد ظهر لك مما قرره ان الخفيفة لا تقع بعد اليقين الصرف من غير تفرقة بين ما ينصبها
وما لا ينصبها فهي لا تقع الا بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا لا يقتضي ان كل ما وقع بعد فعل دال
على غير اليقين فهو الخفيفة ليقال ان المخففة تقع بعد الظن فتكون في موضع رفع مع صلتها نحو الم يان
للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي الم يات وقت ذلك يقال انى الامر يانى اينا اذا جاء اناه ووقته
وعسى ان تكرهوا شيئا الاية وفي موضع نصب مع صلتها نحو وما كان هذا القران ان يفترى اي افتراء اي
مفترى او ذا افتراء ليصح الاخبار به اذ لا يتاتى الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لئلا يتوهم ان المنفي
كونه مفترى عليها وانما المراد نفي الافتراء نفسه ومن ثم قيل في وما ربك بظلام للعبيد انه للاما فيه ليس
للمبالغة اللهم الا ان يقال ان اصل الافتراء غير مراد نفيه هنا وانما المراد نفي ما اثبته الكفرة من المبالغة فيه
وهذا لا ينافي في ان يكون الافتراء منفيا في نفس الامر ايضا فمن قال تعالى ما كان حديثا يفترى وبالجملة

لما اعتقد الكفرة انه افتراء على وجه المبالغة مبالغة في الكفر نفي ذلك لانه انما ينفي الاثبات على اي وجه
كان وهذا ايضا كما قيل في وما ربك بظلام للعبيد انه انما نفي على وجه المبالغة حيث كان اعتقاد الكفرة انه
مبالغ في الظلم وما اصل الظلم فهو بمراحل عن ارادة نسبته اليه تعالى عن كل ذلك علوا كبيرا لتوغلهم في الكفر والعناد
وذهب الرضي الى ان هذه هي المضمرة بعد لام الجحود وهي مخففة وانهما متعاقبان فالمحل نصب او جر على
الخلاف وعن ابي البقاء ان التقدير ممكنا ان يفترى فالمحل رفع قال الشارح ولو قيل بان كان تامة
وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القران لم يكن ثم حذف
ولا افتقار الى تاويل واورد عليه ان جعل كان تامة يؤدي الى صيرورة الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفي
القران وهو باطل وان لا ملابسة بين القران وافترائه ليكون بدل اشتمال ويدفع الاول بانه لا مانع من
ان يكون صدر الكلام مشعرا بخلاف المقصود لولا اخره فكم في القران من كلام استثنائي لا يتم بدون ذكر
المستثنى بل لو اقتصر عليه لكان باطلا وكم فيه من موصوف بصفة وهو عليه لعدم تمام المعنى المقصود
بدون صفته فليكن ما نحن فيه بدلا لا يتم معنى الكلام المقصود بدونه وسياتي ما يؤيد ذلك والثاني
يمنع ان لا ملابسة لانها كما يتحقق بالاثبات يتحقق بالنفي ولا شبهة في الملابسة بين القران وعدم
كونه مفترى او ان الكفرة كانوا مثبتين لها لزعمهم انه مفترى وما كان بدل اشتمال في الاثبات فهو كذلك
في النفي يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة فاردت ان اعيبها وفي موضع خفض مع صلتها نحو اوذينا
من قبل ان تاتينا من قبل ان ياتي احدكم الموت وامرت لان اكون ومحتملة لها اي للنصب على نزع الخافض
والجر على حذف الجار وابقاء عمله نحو والذي اطمع ان يغفر لي اصله في ان يغفر لي اصله في ان يغفر
اذ يقال طمعت في عفو الله ومثله في الاحتمال ان تبروا اذا قدر ان الاصل في ان تبروا او لئلا تبروا واهل
المحل ايضا بعد حذف الجار جر او نصب فيه خلاف سياتي وقيل التقدير مخافة ان تبروا فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فالمحل نصب وفي بعض النسخ فقيل في والله احق ان تخشوه ان احق خبر
عما بعده اي ان تخشوه فيكون في موضع رفع على الابتداء والجملة خبر عن اسم تعالى وقيل في والله ورسوله
احق ان ترضوه كذلك اي ان احق خبر عما بعده والجملة خبر عن الاسم الشريف وما عطف عليه وافراد
الضمير للاشعار بان رضى الرسول صلى الله عليه وسلم من رضى الله تعالى فمن ارضاه فقد ارضى الله تعالى
او التقدير ورسوله كذلك والظاهر فيهما اي في الايتين ان الاصل احق بكذا فحذف الجار والمحل بعده
اما جر او نصب على الخلاف وعلى مجموع ما ذكر فان تخشوه محتمل للوجوه الثلاثة الرفع والنصب
والجر واختلف في المحل من عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبر وصححه ابن عصفور ونسب
الى الجمهور وان التقدير عسى حال زيد ان يقوم او عسى زيد صاحب ان يقوم ورد بانه تقدير ما لم
يظهر الى اللفظ ابدا وقيل نصب على المفعولية وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل ونقل هذا القول
عن المبرد وعليه فعسى فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا فاذا قيل عسى زيد ان يخرج واصل المعنى قارب زيد
ان يخرج اي الخروج ثم غير معنى الكلام عن هذه الافادة وجعلت عسى مفيدة انشاء الطمع كما قيل ان اصل
ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم غير عنه بافادة انشاء التعجب وقيل نصب باسقاط الجار وعسى فعل
قاصر بمعنى قرب والجار المحذوف من او بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه والمراد
بالتضمين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويراد معه معنى اخر تابع له بلفظ اخر دل عليه بذكر ما هو من
متعلقاته كي لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس
وهذه الاقوال ما عدا المشهورة مبنية على ان عسى ليس فعلا كما قال صاحب البسيط وان المعنى
دنوت من ان تفعل او قاربت ان تفعل وكون هذا الثاني هو المعنى على التضمين لا يخلو عن غرابة لجعله

بعيد معنى التركيب على الترادف والوجه في بيانه المعنى التضمني ان يقال قاربت رايتنا ان تفعل على
ما في شرح المفتاح الشريفي من ان الاكثر والاقيس ان يجعل المضمن اصلا والمضمن فيه قيدا او قد
يعكس وانما قلنا دانيا لعدم تصرف عسى باعتبارها بمعنى دنا والتقدير الاول بعيد اذ لم يذكر
هذا الجار في وقت ولو كان المعنى عليه لذكر وقتا ما وقيل رفع على البدل اي على بدل الاشتمال من مرفوع
عسى وليس هذا ما جنح اليه الكوفيون ورضي به الرضي وقال لا ارى هذا وجها بعيدا وان كان
اورد عليهم انه يكون بدلا لازما تتوقف عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل واجاب
الشارح في شرح التسهيل بانه لا مانع من كون البدل لازما لكونه المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح
في اللزوم كوصف مجرورت الظاهر لان قول الكوفيين بانه بدل انما هو على تقدير عسى فعلا تاما
ومرفوعها فاعلا وهذا القول على تقدير نقصانها وهذا هو ما اختاره ابن مالك وسد هذا البدل
مسد الجزئين فان قلت احد الجزئين ملفوظ فما معنى سد هذا البدل مسد الجزئين قلت هو ناظر
الى ناظر الى مسئلة ان المبدل منه في حكم الطرح فكانه غير ملفوظ كما سد في قراءة حمزة ولا تحسبن
الذين كفروا انما نملي لهم خير بالتاء الفوقية وفتح السين انما نملي لهم خير لانفسهم مسد المفعولين ولا يكون انما نملي لهم خير
مفعولا ثانيا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمعنى واحد للفعل القلبي لما ان البدل هو المقصود وهو كاف في
تمام الكلام لصلاحيته ان ومعموليها للوقوع موقع المفعولين اما باعتبار ان الفعل القلبي يتعلق بالنسبة
بين معمولي ان ان التقدير ولا تحسبن خيرية الاملاء ثابتة ولا بدع في ان لا يصح الكلام بدون البدل
ويصح به قال فما كان قيس هلكه هلك واحد فتامل وقال ابن مالك ويوجه عسى الله ان ياتي بالفتح
بانه المرفوع اسم عسى وان الفعل بدل سد مسد جزئي الاسناد كما سد مسدهما ولم يوجد المبدل عنه فان
البدل في حكم الاستقلال في اكثر الكلام ومنه قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم بالخطاب
على ان انما بدل من الذين وسدت مسد المفعولين في البدلية كما سدت مسدهما في قراءة الباقين ولا يحسبن بالياء
على جعل الذين كفروا فاعلا انتهى قال الحديثي وما اختاره المالكي فاسد معنى ولفظا اما الاول فلان زيد
مقصود لفظا ومعنى مبدلا منه واما الثاني فلان ان يخرج منصوب لان ما جاء موضعه من الخبر المفرد منصوب
فكيف يجعل بدلا من المرفوع وان هذه موصول حرفي يحتاج الى صلة احتياج الاسمي اليها ويمتاز الاسمي عنه
بان له محلا من الاعراب وعايدا من الصلة وقد عرفت ان نحو قول المص ان في موضع كذا مبني على التسامح الذي
هو استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة معنوية اعتمادا على ظهور الفهم في ذلك المقام قال ابن الفناري
في حواشي التلويح ومنه يوخذ ان اللفظ المستعمل فيه ليس مجازا كما انه ليس حقيقة لاعتبار العلاقة في المجاز
ولا اعتبارها فيه ويوصل بالفعل المتصرف صلتها مضارعا كان كما مر من الامثلة او ماضيا نحو لولا ان من الله
علينا ولولا ان ثبتناك او امرا لحكاية س عن العرب كتبت اليه بان قم بدليل الباء هذا اي كونها توصل بما ذكر
من الفعل المتصرف بانواعه هو الصحيح ونص عليه س واختاره ابو علي ثم ان الموصولة بالماضي تاول بالمصدر
الماضي والموصولة بالمضارع والامر بالمصدر المستقبل اما مع الامر فلظهور انه مستقبل واما
مع المضارع فلان كل ناصب للمضارع صار فعله الى الاستقبال اما بالتخليص له اليه كما يصرح به المص بناء
على القول بانه مشترك او بنقله اليه كما صرح به شارح اللباب على القول بانه حقيقة في الحال وقد اختلف من
ذلك في امرين احدهما كون الموصولة بالماضي والامر هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم انها
غيرها اي ان الموصولة بهما غير الموصولة به وهي على هذا تتركها وتجوز بها وجملة زعم جواب ماذا زعم مقدر وقد
يقع في بعض النسخ وزعم بالعطف وتمسك في زعمه هذا بدليلين احدهما ان ان الداخلة على المضارع تخلصه
للاستقبال اي وكل ما كان كذلك لا يدخل على غيره فلا يدخل اي ان على غيره كالسين وسوف فانهما لا يدخلان على

ولا يقتصر الاقتصار على مفعول م

غير المضارع لتخليصهما اياه للاستقبال والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها اي موضع الواقع
بعدها على عادته في التسامح بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به اي بان
الماضي بعد ان هذه في موضع نصب والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد فانها تخلص المضارع
للاستقبال وتدخل على الامر باطراد ولا يخفى ان الاول ان كان قياسا منطقيا كما قررناه فهذا الجواب نقض
تفصيلي وارد على كبراه المطوية اعني ما قررناه من قولنا وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع
وان كان قياسا اصوليا بان قاس ان على حرف التنفيس في عدم الدخول على غير المضارع بعلة التخليص
فهو قدح بتخلف الحكم عن العلة المسمى بالنقض ايضا لما تقرر من ان العلة المعدية للحكم من الاصل الى الفرع
لا بد من اطرادها اي تكون بحيث كلما وجدت وجد الحكم ومنتقض بادوات الشرط ايضا فانها ايضا مخلصة
للمضارع الى الاستقبال قال المحقق الرضي وينصرف اي المضارع الى الاستقبال بكل ناصب او جازم
وكذا بكل ذات شرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي مع دخولها على الماضي باتفاق لا يقال
معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا التخليص كالسين ونون التاكيد انما
وضعت للتاكيد انما وضعت للتاكيد ونشا عدم انها لا تكون للماضي والحال لاستغنائهما عن التاكيد فلزم
ان تختص بالاستقبال فاذا تخليصها المضارع له انما هو بطريق اللزوم دون الوضع وكذلك ادوات
الشرط موضوعة لتعليق مضمون جملة على اخرى ويلزمه ان يكون في المستقبل ومن ثم اذا دخلت على
الماضي قلبته الى الاستقبال فان قيل لو ان موضوعة للتخليص كحرفي التنفيس لتمت مع المضارع كلاما
كما يتمان معه قلنا ممنوع فكم من حرف موضوع لمعنى ولا يتم مع المضارع كلاما كلكي التعليلية ولا نا نمنع
وضع ان لمعنى التخليص بل والسين وسوف وانما التخليص لازم لها عند دخولها على ما يحتمل الاستقبال
وغيره وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية حاصله منع الملازمة بين كونها
ناصبة والحكم على موضع مدخولها بالنصب قياسا لها على ما بعد ان الشرطية بابداء الفارق بين ما بعدها
وما بعد تلك لانها اي لان ان الشرطية اثرت القلب الى الاستقبال في معناه حتى صار معناه مستقبلا بعد
ما كان ماضيا فاثرت الجزم في محله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في
لفظه فالتاثير اللفظي ولو في المحل داير على التاثير المعنوي وجودا وعدما قيل لا نسلم فان نحو سوف اثر في المعنى
ولم يوثر في اللفظ واجيب بان التاثير اللفظي لازم لدخول التاثير المعنوي لا للماهية ولازم الوجود لا يجب
ثبوته لكل فرد من افراد ملزوم بل قد يثبت لبعضها فقط لكون الجسم اذا ظل في الشمس فانه لازم لوجود
الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهوا وهو فاسد لان اللازم للشي ولو بحسب الوجود كيف لا يجب ثبوته لكل
فرد من افراد ملزومه ولو تخلف عن فرد منها لم يكن لازما على ان لازم الوجود هو لازم الماهية بقيد الوجود
كالسواد للحبشي فان السواد ليس لازما للماهية الانسانية الحبشي من حيث هي هي بل من حيث كونها موجودة فيجوز
تخلفه عنها وجواز تخلفه عنها من حيث هي هي ليس تخلفا عن بعض افراد الملزوم في الحقيقة انما هو الماهية
الموجودة لا هي من حيث هي هي وليس تخلف الظلية في الشمس عن الهوا من باب تخلف لازم الوجود عن بعض
افراد الماهية كما زعم لان الظلية المذكورة انما تلزم الجسم بشرط كونه كثيفا لا مطلق الجسم والهوا انما هو من
افراد المطلق لا المقيد ثم ان التاثير اللفظي ان تخلف فانما يتخلف عن بعض افراد ماهية التاثير بدون قيد
المعنوي مثل تخلف الاسود عن زيد الرومي احد افراد ماهية الانسان بدون قيد الحبشية لا بقيد عند
عند اعتبارها من حيث هي هي وهذا شي لا يضرنا هذا والتحقيق ان عمل الحروف في الافعال انما هو لاختصاصها
بها وتاثيرها في مدلولاتها المادية والصورية معا ونعني بالتاثير في المدلول المادي ان يحصل لمدخول الحرف
بمعنى لم يكن له قبل وبالتاثير في المدلول الصوري ان يتضح به ذلك المدلول وان لا ينزل منها منزلة

الجزء من الكل وان يكون مدخولها مما يقبل الاعراب كما ان عوامل الاسم عملها فيه لاختصاصها به وتاثيرها
فيه باحداثها المعاني الطارية عليه المعتورة اياه وعدم تنزلها منه منزلة الجزء من الكل فمن ثم لم يعمل حرف
الاستفهام لدخوله القبيلتين وما المصدرية لصحة وصلها بالجملتين اذ ما لا يختص لو عمل في احدهما
دون الاخر لزم التحكم او فيهما معا لزم تخلف المعلول عن علته لان اثر العامل في الاسم غير اثره في الفعل
والسين وان اختصت لم تحصل للمضارع بها معنى لم يكن له قبل لان مدخولها دال على المستقبل بوضعه
ويصح قصد المتكلم اياه بلفظه وانما دخولها قرينة اتضح بها ذلك المدلول فهي انما اثرت في المدلول
الصوري دون المدلول المادي ومع ذلك ومع ذلك فهي بمنزلة الجزء من مدخولها بدليل عدم جواز الفصل
بينها وبينه بشيء اصلا وجزء الشيء لا يعمل في كله والا لعمل في نفسه ومن ثم لم تعمل حروف المضارعة في المضارع
مع اختصاصها وتاثيرها في المدلولين وكذا ال التعريفية في الاسم مع تاثيرها المدلول لان الاسم بدونها انما يدل
على واحد من افراد حقيقته واحدة لا اختلاف فيها وهي تدل على التعيين اما تعيين الحصة او تعيين الحقيقة فقد حصل
لدخولها بها معنى لم يكن له قبل ولم تعمل فيه لانها كالجزء الامر الثاني كونها توصل بالامر وكذا بالنهي والمخالف في
ذلك ابو حيان زعما انها لا توصل به واعتمد على ذلك المحقق الرضي قال فيما اذا قيل امرته ان قم هي مفسرة لا غير لان
صلة المخففة لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية على الاصح وزعم
ان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين احدهما انهما اي ان ان وصلتها امرا اذا قدر بالمصدر
فات معنى الامر قال الرضي ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر الاول به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل
والا فليسا بماولين به الا ترى ان معنى يعجبني ان خرجت وخروجها شيء واحد والمصدر والماول به ان معنى الامر لا يفيد معنى
الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى القيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وعلل بعضهم
امتناع وقوع الامر صلة لان بانه لو كان صلة لها لادى من المعنى ما اداه المصدر لكن فرقا بين امرته بان قم فات
الاول ليس فيه تعرض الى الصيغة التي وقع الامر بخلاف الثاني قيل وفيه نظر لان الحروف المصدرية مع الفعل
تعطي من المعنى خلاف ما يعطيه المصدر الا ترى انك اذا قلت اعجبني انك منطلق اقتضى وقوع الانطلاق وتاكيده
واذا قلت اعجبني الانطلاق فليس فيه تعرض للوقوع ولا للتاكيد وهذا انما يتم اذا قيس ما يعطيه ان والفعل
والمعنى الى ما يعطيه مطلق المصدر وانما الكلام فيما يعطيانه ومصدرها الماول به وهم قد صرحوا بان
المصدر الماول به حكم الضمير ولذلك اذا فسر به كان معرفا باللام او مضافا الى معرفة وح فكيف لا يعطي
ما يعطيانه نعم التحقيق ان هذا الحكم انما هو حيث كان فعل الصلة مسندا الى معرفة اما اذا كان مسندا الى
نكرة فلا الا على مذهب من يقول الضمير معرفة وان عاد على منكر الثاني انهما اي ان وصلتها الامرية لم يقعا فاعلا
ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع فانك تقول اعجبني ان
قمت وان تقوم وكرهت ان قمت وان تقوم والجواب عن الدليل الاول ان فوات معنى الامر به في الموصولة
بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند
التقدير المذكور اي تقدير كل منها بالمصدر فكما لا يضر فوات معنى المضي والاستقبال في نحو اعجبني ان قمت
وان يقوم اذا اولت فقلت اعجبني قيامك لا يضر فوات معنى الامر في نحو كتبت اليه بان قم اذا اولت تاويله
كتبت اليه بالقيام اي كما لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة في الاول لا يضر فوات ما دلت عليه في الثاني ولا
فما الفرق قيل ولابي حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التاويل انما فاتت مطابقة وبقيت التزاما
ضرورة ان لكل حدث زمانا بخلاف معنى الامر فانه فات راسا وقد يغتفر الاول ولا يغتفر الثاني ويؤيده
قول الحديثي ان ان الخفيفة المصدرية ان دخلت الماضي كان المصدر الاول بها ماضيا وان دخلت المضارع
خلصته للاستقبال فمعنى ازيد ان تقوم اريد قيامك فيما ياتي من الزمان وعلى قياسه يقال معنى اعجبني ان قمت

اعجبني قيامك فيما مضى من الزمان وما نقلناه عن الرضي من ان معنى يعجبني ان خرجت وخروجها واحد واما من زعم
ان الفرق المذكور ليس بتام لان ما الزم به ابو حيان انما هو فوات نفس المضي والاستقبال وعلى هذا الفرق
فلا شك في عدم الدلالة عليهما عند التاويل بالمصدر وضعا والتزاما فان اراد بفوات فعس المضي والاستقبا
فوات نفس معناهما كما هو الظاهر فسلم عدم الدلالة عليه عند التاويل وضعا كما قال الاول لا والتزاما كما زاد
الثاني لان الدلالة الالتزامية كما مر تقريره باقية ومنعها مكابرة وان اراد بالفوات المذكور فوات صيغتي الماضي
والاستقبال فمع انه غير ظاهر من الكلام لا يضرنا فواتهما فان قلت المصدر انما يدل التزاما على زمان ما
والمدعي فوات دلالته على الزمن المعين من الزمانين قلنا ذلك انما هو في المصدر من حيث هو واما المصدر
الماول فلا دلالته على التعيين كما نقلناه عن الحديثي وافهمه قوله ان فايدة ذكر الحرف المصدري مع الفعل
مع الاستغناء عنهما بالمصدر الدلالة على الزمان المعين اي ليدل المصدر على ذلك الزمان واما ما جنح
اليه الشارح اخرا من ان الموصولة بالطلب عند التاويل بالمصدر انما تاول بمصدر ماخوذ من المادة الدالة
على الطلب فكتبت اليه بان قم او لا تقم معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه ومحصله كتبت اليه بالقيام
ماموراً من قبلي او منهيا عنه فان الدلالة بالصيغة فقط فهو خلاف ما اشتهر من صنيع القوم وان اسفر
عنه صنيع الزمخشري في تفسير قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك اي انا ارسلناه بان انذر
اي بان قلنا انذر اي بالامر بالانذار ومع ان الظاهر ان ياول بالانذار ايضا اذا قصد بيان وقوعه
موقع المفرد كما هو صريح تفسير قاضي المفسرين فقدبر ثم انه اي ابا حيان يسلم مصدرية ان المخففة من المشددة
مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة نافع بتخفيف ان وغضب على لفظ الماضي قيل عليه
تسليمه في نحو الاية لا يضره لانه لم يفت المعنى بعد السبك فيه لان ما فهم من الدعا معنوي لا لفظي فيزول بزوال الرواية
نظرا لان المفيدة للدعا في نحو رحمه الله وغضب الله على المنافقين انما هو لفظ الجملة ولو بقرينة المقام فكيف تدعي
انه غير لفظي اذ لا يفهم الدعا من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا ولو بحسب الاصل نحو سقيا ورعيا فلا يرد عليه
نحو سلام من سلام عليكم فانه مصدر يفيد الدعا وليس مفعولا مطلقا لما ان اصله سلاما بالنصب اي سلمت
سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على معنى الثبوت وبقيت دلالته على الدعا باعتبار ما كان عليه والجواب عن
الدليل انما امتنع ما ذكره يعني وقوع الموصولة بالامر وبالنهي فاعلا او مفعولا لانه معنى لتعليق الاعجاب
والكراهة بالانشاء لا لما ذكر قيل عليه اين الانشاء واذا قدرتها بالمصدر بل اين الجلادح ولين سلم ذلك في خصوص
هذين الفعلين فكيف الحال في ساير الافعال واذا اطرد الحكم فلا معنى لتخصيص المنع بهذين الفعلين على انا نقول
لا مانع من ان يقال اعجبني هذا الكلام وكرهته فلا مانع من تعلق الاعجاب والكراهة بالانشاء الا ان يقال ان الانشاء
في كلام المانع المعنى المصدري لا الكلام المخصوص فنقول واي مانع يمنع من ان يكون المعنى اعجبني الامر بالقيام
او كرهته ما اسلفناه من طريقة صاحب الكشاف ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا
مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل اجيب بان عدم تصرفها لشبهها بحرف الجر الغير المتصرف بل
مذهب س والاكثر انها مع نصب المضارع بعدها جارة وانما الخلاف في انتصاب ما بعدها هل هو بها او
بان مضمرة فلها عراقة في الجر فلا يبدع ان اشبهت حرفه في عدم التصرف بخلاف ان فانها عريقة في النصب
قد يقال ان الكوفيين ذهبوا الى ان كي مختصة بالفعل ووافقوا على ان النصب بها فلا تكون جارة فهي عريقة
في النصب كان ثم مما يقطع به قوله البطلان الباء الاولى سببية والثانية صلة القطع حكاية س كتبت اليه
بان قم لان حرف الجر لا يدخل على ان التفسيرية وانما يدخل على المصدرية واجاب عنها اي عن هذه الحكاية
بان الباء محتملة للزيادة مثلها اي مثل الزيادة في قوله لا يقرآن بالسور وليس ضمير مثلها راجعا الى الباء
فيكون المعنى مثل الباء في احتمال الزيادة لان زيادة الباء في لا يقرآن بالسور مقطوع بها لا محتملة وهذا

قطعة من بيت وتمامه هن الحراير لا ربات اخمرة سود المحاجر لا يقران بالسور وقد تابعنا الشارح في ترك
الكلام على هذا البيت هنا الى ان ياتي في حرف الباء ان شاء الله تعالى وهذا الجواب وهم فاحش لان حروف الجر
زايدة كانت او غير زايدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله والباء في كتبت اليه بان قم على قوله بانها زايدة
لم تدخل على واحد منها وتكلف الشارح في شرح التسهيل الجواب عن ابي حيان فقال ما محصله انه لم يقم
دليل على ان الموصولة بغير المضارع هي الناصبة لا سيما وساير الحروف الناصبة لا تدخل على غيره فادعا خلاف
ذلك في ان من بينها خروج عن النظاير ولا دليل لهم ايضا على ان الموصولة بالطلب موصول حرفي لامكان
ان يدعى فيها انها تفسيرية او زايدة كراهية دخول حرف الجر على الفعل ظاهرا فمعنى كتبت اليه بان قم كتبت
بقم اي بهذا اللفظ فحرف الجر انما دخل على ما هو في التحقيق اسم تنبيه ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة من
البصريين ان بعضهم يجزم بان قال الرواسي فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم
قوم يجزمون بها نقله ابو حيان في ارتشافه ونقله اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة اخره ياء النسب بعد نون قال
الجوهري ابو قبيلة ولحيان بن هذيل بن مدركة والذي رايته في القاموس واللحيان بالكسر الوشل والحدود وهدها
السيل واللحياني ابو قبيلة عن بعض بني صباح بفتح المهملة وتشديد الموحدة من ضبة بالمعجمة وتشديد الموحدة وهو
ضبة بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر ابو قبيلة وانشدوا على الجزم بان هذه قوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا
تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من قصيدة
طويلة مطلعها خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب الم تر اني كلما جيت طارقا وجدت بها طيبا وان لم تطيب
قال الزبير بن بكار اخبرني سعيد بن يحيى بن سعيد الاموي حدثني ابي ان امراة لقيت كثير عزة فانشدها قوله
في عزه وما روضة بالحزن طاهرة الثرى يمج نداها جثجاثها وعرارها باطيب من اردان عزة موهنا وقد اوقدت بالمندل الرطب
نارها فقالت له ارأيت حين تذكر طيبها لو ان زنجية استجمرت بالمندل الرطب لطاب ريحها الا قلت كما
قال امرئ القيس خليلي مرا بي على ام جندب البيتين فقال الحق والله خير ما قيل هو والله انعت لها حيث
مني اخبرا ابن عساكر ام جندب هذه امراة من طي تزوج بها امرؤ القيس لما سار الى اجا وسلمى جبلي طي فارا
من المنذر بن ماء السماء وما احبته ثم اتفق انه تحاكم هو وعلقمة بن عبدة التميمي اليها في الشعر فقال هو
قصيدته هذه وعلقمة قصيدته التي مطلعها ذهبت من الهجران في كل مذهب ففضلت علقمة عليه
فغضب عليها وطلقها فخلفها عليه علقمة فسمي علقمة الفحل وانما قال الم ترياني فرد الضمير بعد قوله خليلي مرا بي
لان الخطاب الاول على عادة العرب في مخاطبتهم الواحد مخاطبة الاثنين بدليل قوله في اثناء القصيدة تبصر
خليلي هل ترى من ظعاين والطارق اسم فاعل من الطروق وهو الاتيان ليلا وغدونا من الغدوة بالضم
ومعناه البكرة او ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس والغدو بضم المعجمة وتشديد الواو نقيض الرواح
تقول غدا يغدو غدوا اي بكر تبكيرا والولدان جمع وليد المولود والصبي والعبد وما عدا المعنى الاول اصالح
هنا والاخير هو الظاهر وتعالوا بفتح اللام امر من التعالي وهو الارتفاع تقول منه اذا امرت تعال
يا رجل بفتح اللام وللمراة تعالي وللمراتين تعاليا وللنسوة تعالين ولا يجوز ان تقول منه تعاليت ولا
ينهى ولا يقال منه الى اي شي انتهى كذا في الصحاح ثم صار تعال في الاستعمال بمعنى اقبل وهلم قال
الزمخشري تعال من الخاص الذي صار عاما واصله ان يقوله من كان في مكان عال لمن هو اسفل منه ثم كثر
واتسع فيه حتى عم اي كثر حتى استوى في استعماله من كان في ساير الامكنة ونحطب بكسر الطاء المهملة نجمع
الحطب وقد قيل لا شاهد في البيت على الجزم بان وان الياء انما حذفت من ياتنا تخفيفا لا جزما كما حذفت من
قوله تعالى والليل اذا يسر لكن لا لان الحذف في الاية حسن بل في غاية الحسن لمشاكلة الفواصل وعن ابي علي
انكار هذه الرواية وان الرواية تعالوا الى ان ياتي الصيد وفي شرح الجلالي واورده ابن الانباري في شرح

المفضليات بلفظ الى ما ياتنا قال ويجوز ان يجعل تعالوا مكتفية ويجعل ما شرطا والفعل مجزوما بها
ونحطب جوابها وقد اورد عليه ان المعونة لصدارة ما يخالفها في نحو الى ما تجنح اجنح تابى ان تكون شرطية
وانا كانت تعالوا مكتفية عن الجواب فما بعدها مستانف فتبقى الى بلا متعلق قبلها ولا بعدها وقوله
احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا هو من الضرب الثاني من الطويل وقايله جميل بن
عبد الله بن معمر ابو عمرو العذري الشاعر المشهور صاحب بثينة حدث عن انس بن مالك ووفد على
الوليد بن عبد الملك وعمر بن عبد العزيز ذكره الجمحي في الطبقة السادسة من الاسلاميين وصاحبته
بثينة هي بثينة بنت الاسود وقيل بنت حبا وقيل حبي من ربيعة بن ثعلبة بن الهود عذرية ايضا قال
المبرد دخلت بثينة على عبد الملك بن مروان فاحد النظر اليها ثم قال يا بثينة ما راى فيك جميل حين قال
فيك ما قال قالت ما راى الناس فيك حين ولوك الخلافة فضحك وقضى حاجتها وقال الذهبي روى الزبير بن
بكار عن عباس بن سهل الساعدي قال بينا انا بالشام اذ لقيني رجل فقال هل لك في جميل نعوده فانه ثقيل
فدخلنا عليه وهو يجود بنفسه وما يخيل الي ان الموت يكرثه فقال يا ابن سهل ما تقول في رجل لم يشرب
الخمر قط ولم يزن ولم يقتل نفسا يشهد ان لا اله الا الله قلت اظنه قد نجا فمن هو قال انا فقلت ما احسبك
سلمت انت تشبب منذ عشرين سنة ببثينة فقال لا نالتني شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم ان كنت وضعت
يدي عليها لريبة فما برحنا حتى مات ومقتضى صنيع الذهبي ان وفاته في الطبقة العاشرة وفي الشرح
الجلالي انه مات بمصر سنة اثنين وثمانين ولما بلغ بثينة موته جزعت وصاحت واغمي عليها ساعة ثم
قالت ترثيه وان سلوي عن جميل لساعة من الدهر ما حانت ولا حان حينها سواء علينا يا جميل بن معمر
اذا مت باساء الحياة ولينها قيل والبيت من ابيات هي الا طال كتماني بثينة حاجة من الحاج ما تدري
بثينة ما هيا اخاف اذا انباتها ان تضيعها فتتركها ثقلا علي كما هيا اعزل اني لا اخيل عليكم
ولا مخش فيما لديكما التقاضيا اعد الليالي ليلة بعد ليلة وقد عشت دهرا لا اعد اللياليا وعلى هذه
الرواية فلا شاهد في البيت والحاج جمع حاجة كالحاجات وقوله حوايج غير قياسي او مولدة او كانهم جمعوا
حاجة قاله في القاموس واحاذر من الحذر وهو الاحتراز من الشي ويقال الحاذر المتاهب والحاذر الخايف والثقل
بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال الشي الثقيل كعنب مصدر ثقل بالضم ضد الخفة وبفتحتين
متاع المسافر وحشمه وكل شي نفيس مصون وفي هذا البيت الثاني نظر لان عطف المنصوب عليه يدل
على انه مسكن للضرورة لا مجزوم لا يقال نحن نمنع ان تردها منصوبا لم لا يكون مجزوما وفتحة الدال لالتقاء
الساكنين قياسا في مثله وابن الداعي الى الضرورة لانا نقول هي غير مسموع بشهادة فتتركها بالنصب
الذي لا يقبل التاويل فلا بد من دعوى الضرورة في اسكان نعلم الا اذا ثبت ان الرواية بادغام ميم نعلم
في بايها على نحو قراءة ابي عمرو في نحو يحكم بينهم فالاسكان لاجله ولا ضرورة وقد يرتفع الفعل بعدها اي بعد
ان حملا على ما اختها واذا كان الفعل مع ما بابا على معنى الحال كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
بضمة على الميم ونسبها الرضي الى مجاهد فقال وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة حملا على ما المصدرية
وهو الصواب كما وجدته بخط المعز الحاضري احد محشي الكتاب وسياتي التنبيه على ذلك في الباب الخامس
ان شاء الله تعالى قال الشارح وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغايبين عايدا الى
من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها فيكون منصوبا بحذف النون ثم حذفت واو الجمع لالتقاء الساكنين لفظا
وكتبت على وفق اللفظ بدون واو وقد علم ان رسم المصحف لا يجري على قياس الخط المصطلح وانما هو سنة
متبعة ثم قيل على المنظر انه انما يتجه لو كان المحتمل مستندا لا بهذه القراءة وانما هو ممثل بها ويكفي في التمثيل

احتمال المتمثل به لما مثل له احتمالا صحيحا وبان رسم المصحف الذي لا يجري على القياس انما هو رسم المصحف
العثماني وقراة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له لانها شاذة خارجة عن السبع بل عن العشرة والقراآت
الموافقة له هي تلك ولا يخفى عدم ظهور ما ادعاه في التمثيل كيف وان المصنف بصدد بيان حكم غريب
لان فكيف لا يكون ما اورده استشهادا وان الكلام انما هو في نفي لزوم كتابة القران على قياس الخط عليه
مطلقا ومتى انتفى اللزوم في المصحف العثماني فغيره اولى او مثله نعم يشكل على الشارح فيما ابداه من الاحتمال
قضية الوقف على هذا الفعل بتقدير ان يوقف عليه لامتناع الوقف عليه كما يقف على نظايره من صيغ
الافعال المسندة الى ضمير الجمع اللهم الا ان يلتزم ذلك ولا ارى ان له سندا فيه ومما اجاب بان رسم المصحف
قد وقع فيه حذف الواو كما في سندع الزبانية فانما اراد التنظير لما وجهت به قراة ابن محيصن بجامع
ان في كل منهما ترك رسم واو لحذفها في اللفظ فلا يرد عليه انه غير مطابق لما الكلام فيه لانه في
حذف واو الجمع لا مطلق الواو وقول الشاعر ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
البيت من الضرب الاول من البسيط وقايله مجهول وانشد صاحب الفاخر قبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما
وحيثما كنتما لا قيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا ويروى
منتر بدل نعمة وانما حسن جمع النفس مع المثنى دون تثنيتها على الاصل كراهية اجتماع تثنيتين فيما هو
كالكلمة الواحدة مع عدم اللبس وعليه جاء قوله تعالى فقد صغت قلوبكما دون ان قيل قلباكما وان جاز في غير
الفصيح انشد جامع العلوم ظهراهما مثل ظهور الترسين والرشد محركه ضد الغي وان تحملا يجوز ان يكون
في غير الفصيح انشد جامع العلوم ظهراهما مثل ظهور الترسين في محل نصب بفعل دال عليه البيت السابق
تقديره اسالكما واما من روى تستوجبا بدل وتصنعا ففي اعرابه خفا اللهم الا ان تكون الرواية
معه ان تحملا بكسر الهمزة على انها شرطية والمحمل مصدر ميمي اي حملها والنعمة اليد والصنيعة والمنة
وما انعم به عليك كذا في الصحاح وفي القاموس النعمة بالكسر المسرة واليد البيضا الصالحة كالنعمى و
النعماء بالفتح ممدودة فعطف يدا عليه تفسيري وان وصلتها تقرى ان نصب على البدل من حاجة
او رفع بتقدير هي والجملة مستانفة واجاز المراعي في شرح شواهد المفصل ان يكون ان تقرآن تفسير
الحاجة على ان تفسيريه فلا محل له وويح هنا كلمة رحمة كما ان ويلا كلمة عذاب منصوبة بفعل واجب
الحذف من غير لفظه بمعنى ويحكما رحمة لكما قال ابن عصفور ومن الناس من ذهب الى انه قد استعمل من
ويح فعل وعليه فنصبه بفعل من لفظه تقديره واح وفي النهاية ويح كلمة ترحم وتوجع تقال لمن وقع
في هلكة لا يستحقها وقد يقال بمعنى المدح والتعجب وهي منصوبة على المصدر انتهى وقال الخليل هو في
موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويحه ما املحه ومني متعلق بتقران والسلام مفعوله وفي اساس
البلاغة للزمخشري ويقال اقرا سلامي على فلان ولا يقال اقراه مني السلام وعليه فالاولى جعل مني حالا من السلام
اي صادرا مني وزعم الكوفيون ان ان هذه المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل اعني تقران لعدم
جامع ولا دعائيا ولا مفصولا بينه وبين ان بقد والواو حرف تنفيس ونفي والصواب قول البصريين
ويروى عن البغداديين ايضا وهو الذي نقله الحديثي ونقل القول بانها المخففة من الثقيلة عن البصريين
انها الناصبة اهملت حملا على اختها ما المصدرية لاشتراكهما في السبك بالمصدر كما حملت ما عليها في العمل
في حديث كما تكونوا يولى عليكم وعن ابن جني قال استاذي محمد بن الحسن وجه رفع تقران في قوله
وانشد البيت تشبيه ان بما انتهى وحملا على اختها ان المخففة لاشتراكهما في اللفظ ايضا نعم عطف ان
لا تشعرا عليه يابى ان لا يكون الا الخفيفة وليس من ذلك اي ارتفاع الفعل بعد ان الناصبة المهمل المذكور
قوله ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها اذا مت فادفني الى جنب كرمة

تروي

تروي عظامي بعد موتي عروقها وبعده اباكرها عند الشروق وتارة يعاجلني عند المسا غبوقها
وللكاس والصهبا حق معظم فمن حقها ان لا تضاع حقوقها وقايلها ابو محجن بكسر الميم وسكون
المهملة وفتح الجيم مالك وقيل عبد الله وقيل اسمه كنيته ابن حبيب بالتصغير ابن عمرو بن عمير بن
عوف الثقفي شاعر صحابي مطبوع اسلم مع ثقيف ولا رواية له على ما في تاريخ الاسلام للذهبي ولا
معول على قول المحشي انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه فان اهل مكة ادرى بشعابها نعم وقع
في الشرح الجلالي ان له رواية وصح ذلك فليس بنص في ان له سماعا وكان من المنهمكين في الشراب وجلده
عمر رضي الله عنه في الخمر مرات ثم نفاه الى جزيرة في البحر وبعث معه رجلا فهرب منه ولحق بسعد بن ابي وقاص
وهو بالقادسية على حرب الفرس فكتب عمر رضي الله عنه الى سعد ان يحبسه فحبسه وعن ابن سيرين قال
لم يزل ابو محجن يجلد في الخمر فلما اكثر عليهم سجنوه فلما كان يوم القادسية راهم يقتتلون وراى
المشركين قد اصابوا من المسلمين فارسل الى ام ولد لسعد يقول لها ان ابا محجن يقول لك ان خليت
سبيله وحملتيه على هذا الفرس ودفعت اليه سلاحا ليكونن اول من رجع الا ان يقتل فخلت عنه وحملته
على فرس كان في الدار ثم خرج يركض حتى لحق بالقوم فجعل لا يحمل على ناحية من العدو الا هزمهم وجعل الناس
يقولون هذا ملك لما يرونه يصنع وجعل يقول سعد الصبر صبر البلقا والظفر ظفر ابي محجن لولا اني تركته
في القيد فلما هزم العدو رجع ابو محجن ورد السلاح ووضع رجليه في القيد كما كان فاخبرت زوجة سعد
سعدا بما كان من امره فقال سعد والله لا اضرب رجلا ابلى الله بالمسلمين على يديه ما ابلاهم وخلا
سبيله فقال ابو محجن قد كنت اشربها اذ يقام علي الحد واطهر منها واما الان فوالله لا اشربها ابدا
واخرج صاحب الاغاني عن الهيثم بن عدي قال حدثني من راى قبر ابي محجن في نواحي اذربيجان او جرجان
وقد نبتت عليه ثلاثة اصول كرم وقد طالت وهي معرشة على قبره قال فجعلت اتعجب واذكر قوله اذا
البيتين قال الشارح الجلال وهذا من كرامته على الله تعالى وكانت وفاته هناك سنة ثلاثة وعشرين
من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه الموت عدم الحياة عما من شانه ان يكون حيا والحياة ما يصح بوجوده
الاحساس والخوف والفزع والقتل قيل ومنه ولنبلونكم بشيء من الخوف والقتال ومنه فاذا جاء الخوف
والعلم ومنه وان امراة خافت من بعلها نشوزا فمن خاف من موص جنفا والخوف في البيت من هذا القبيل
قال ابن خطيب الدهشة في تقريبه يقال خاف الشيء علمه وتيقنه انتهى وذلك لان الانسان لا يخاف
شيا حتى يعلم انه مما يخاف منه فهو التعبير بالمسبب عن السبب وليس اطلاقه عليه لانه من لوازم
اليقين كما قال المحشي فكم من يقين لا خوف معه وقال بعض المحققين الخوف والخشية يستعملان بمعنى
العلم لان الخوف عبارة عن حالة مخصوصة متولدة من ظن مخصوص وبين الظن والعلم مشابهة كثيرة
فلذلك صح اطلاق كل منهما على الاخر وفي تخصيصه المتولد بالظن نظر لان الخوف كما يتولد عن الظن يتولد
عن العلم ايضا قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى فمن خاف من موص فمن توقع وعلم وهذا في كلامهم شايع
يقال اخاف ان ترسل السماء يريدون التوقع والظن الغالب الجاري مجرى العلم وهذا كما ترى ناظر الى
ان الخوف هنا ظن جار مجرى العلم قال الرضي وقد يشتد الخوف او الرجا حتى يلحق بالتيقن فيقع
بعدها ايضا المخففة وانشد البيت والذوق والذواق والمذاق اختبار الطعم واباكره
اتيه بكرة وابكر وابتكر وابكر بمعناه وكل من بادر الى شيء فقد ابكر اليه في اي وقت كان والغبوق بفتح
اوله ما يشرب بالعشي والصبوح ما يشرب اول النهار وغبقه سقاه ذلك فاغتبق والكاس الاناء
يشرب فيه ومادام الشراب فيه مونثة مهموزة والصهبا الخمرة او المعصورة من عنب ابيض اسم لها
كالعلم قاله في القاموس فان قلت حق الكلام ان يقول ومن حقها ان لا تضاع حقوقها لادعائية

ان الحق المعظم للكاس والصهبا قلت نعم الا انه ذهب الى ان الكاس والصهبا وان كانا شيئين فهما
بمثابة الشي الواحد واستملح ذلك من قول القايل رق الزجاج وراقت الخمر ❊ وتشاكلا فتشابه الامر ❊
فكانما خمر ولا قدح ❊ وكانما قدح ولا خمر ❊ كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين فان مخففة من الثقيلة قال
الشارح وقد يقال لا يلزم من تيقن العقلا انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا
الشاعر لان اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها امر مشهور فعل ذلك حمله على انه خاف ولم يقطع بما تيقنه
غيره ولذلك امر بدفنه الى جنب الكرمة رجا ان ينال منها بعد الموت ومن ثم قيل ان هذا احمق بيت قالته
العرب وهذا كما قال شيخنا مبني على انه كان اذ ذاك مترددا بين ذوقها بعد الموت بتقدير دفنه الى
جنب الكرمة اولا بتقدير دفنه في الفلاة فلا علم ولا ظن قال وهذا احتمال لان التعليل بقوله فانني
اخاف انه كان لمجموع الامر والنهي على معنى فانني اخاف الان ان لا اذوقها غدا فلا علم ولا ظن فهي الناصبة
اهملت ففي شرح الكافية الحديثي ان الخفيفة بعد فعل الخوف والرجا ناصبة لانه يحتمل ان يقع وان لا يقع
وبعد الظن يحتملها والمخففة نظرا الى الرجحان وعدمه او على معنى فانني اخاف الان بتقدير ان لا تدفني
اخاف اذا مات بهذا التقدير ان لا اذوقها فالخوف هنا علم ويقين فهي المخففة وكذا ان جعل تعليلا
للنهي وحده لانه الذي قارنه في هذا البيت على معنى فانني اخاف الان او اذا مات بتقدير ان تدفني
في الفلاة لا الى جنبها ان لا اذوقها انتهى وههنا بحث وهو ان الشاعر وان كان من المغرمين بالصهبا
المنهمكين بها لكنه من ذوي العقول الكاملة والانظار الصايبة فكيف يظن به انه غير قاطع بما
تيقن غيره من عدم لزوم الذوق بعد الموت وهو امر مركوز في الاذهان غني عن البيان وانما جرى في
كلامه هذا على مذهب الشعرا في تخيلاتهم ورام سلوك جادة تمويهاتهم فانهم سحرة الكلام ومخترعوا
صور الايهام فامر اولا بدفنه بعد الموت بجانب كرمة العنب وابدى عذره في ذلك بوصفها بقوله تروي
عظامي بعد موتي عروقها ليستفاد من ذلك علة الامر بالدفن المذكور اشارة الى ان ما لا يدرك كله لا
يترك كله واذا تعذرت التروية الحقيقية فلا اقل من حصول التروية المجازية ثم نهى ثانيا تاكيدا للامر الاول عند
دفنه لا بجانب كرمة وعلل ذلك بانه تيقن انه لا يذوقها اذا مات فلا يتروى بها حقيقة فدفنه لا الى
جانبها ايضا مفوت للتروية المجازية وللمزيد شغفه بها اثر التعبير هنا اليقين بالخوف ايهاما لانه مع
ذلك لا يقطع بعدم الذوق وجعل رفع الفعل بعد ان منه دليلا على ما قصده معنى وانما قلنا ان التروية
الاعضا مجازية لان الري حقيقة لذوات الاكباد عن عطش وليست الاعظام منها على انه لا عطش بعد الموت
او لمن له قوة نامية ومنه قولهم روي النبات من الماء والعظام جماد الوجه الثاني ان تكون مخففة من الثقيلة
فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من ظن غالب متاخم لليقين ليوذن مطلع الكلام بانها المخففة
التي تفيد التحقيق كما مضى تقريره وجوز الفرا وابن الانباري في الواقعة بعد فعل اليقين ان لا تكون مخففة
بل تكون مصدرية ناصبة للمضارع واستدلا بقراءة ابي حيان افلا يرون ان لا يرجع بنصب يرجع على ان يرون
من الرؤية القلبية التي بمعنى العلم وخرجها الجمهور على انها بصرية وجوز بعضهم ذلك لكن بعد تاويل العلم بالظن
مجازا فيقال علمت ان يخرج زيدا بالنصب على معنى ظننت خروجه نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا علم ان
سيكون وهذان مثالان وقوعها بعد فعل اليقين لان الرؤية علم ومثال وقوعها بعد ما نزل منزلته
قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فيمن رفع تكون فان الحسبان معناه الظن الغالب واما من نصبه فهو على
بابه وقوله ❊ زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ❊ ابشر بطول سلامة يا مربع ❊ هو من الضرب الاول من الكامل من
قصيدة مطلعها بان الخليط برامتين فودعوا ❊ او كلما رفعوا البين تجزعوا ❊ وقايلها جرير يخاطب بها الفرزدق
ويهجوه وبان من البين وهو الفراق والخليط المخالط وهو المنادم والمجالس كذا قال الجلال فهو فعيل بمعنى فاعل

فالمزيد كجليس ونديم بمعنى مجالس ومنادم والاولى ان يكون هنا بمعنى القوم الذين امرهم واحد كما هو
احد معانيه على ما في القاموس لاستغنا به عن توجيه عود ضمير الجمع الى المفرد على ذلك الا ان يكون من
باب والملايكة بعد ذلك ظهير والخليط المخالطون الا المخالط كما قال ورامتين تثنية رامة موضع بالبا
قال في القاموس ومنه المثل يسلني برامتين سلجما يكثرون من تثنيته في الشعر انتهى وكلما نصب على الظرفية
فان قيل ومن ابن جاءت الظرفية كلا قلنا من ما لانها حرف مصدري ما ول مع ما بعده بالمصدر والاصل
في نحو كلما جيتك كل وقت مجي اياك فعبر عن المصدر بما والفعل ثم حذف الوقت وانيبا عنه كما انيب عن المصدر
الصريح في جيتك خفوق النجم وهذا كما ان احتياجها الى جملتين جاء منها ايضا لما ان التوقيتية شرط من
حيث المعنى وانما امتنع اعتبارها شرطية في مثل ذلك لان ما الشرطية من ادوات العموم فلا تدخل عليها كل ولانها
لا ترد بمعنى الزمان ولقايل ان يقول ان ابي حيان ذكر ان ما التوقيتية يراد بها العموم فاذا قلت لا اكلمك
ما طلع نجم فالمراد العموم فاذا دخلت كل عليها فهي لتاكيد العهد المستفاد منها فسوغ دخول اداة عموم
على ما يفيد العموم وان الفارسي وابي البقا وابن بري وابن مالك ذهبوا الى ان ما الشرطية ترد للزمان كما
في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم والاستفهام الداخل على كلما توبيخي ورفعوا البين قطعوا
ظعونهم فحذف المفعول لضيق المقام مع اقتضا يراه والجزع القلق ضد الصبر والزعم هنا منزل منزلة اليقين
وان كان الغالب استعماله فيما يظهر عليه امارات الكذب قال تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وفي المثل زعموا
مطية الكذب وفي القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما شك فيه وانما اطلق
الزعم على يقينه تبكيتا به فان الفرزدق كان قد نذر دم مربع رواية جرير ومربع بكسر الميم وفتح الموحدة
لقب وعوعة بن سعيد رجل من بني جعفر بن كلاب فان قلت هل من صارف للزعم عما هو الغالب في استعماله
سوى وقوع المخففة بعده قلت نعم حسن موقع قوله ابشر الخ فانه كناية عن عجزه عن قتل متوعده وفساد
قوله وبطلان يقينه واعتقاده ولو كان الزعم على ما يتبادر منه لم يحسن ذلك كما لا يخفى ولم يكتف في بشراه
بالسلامة حتى ضم اليها طولها زيادة في التبكيت به او انه لما اوعده بعض السلامة بواسطة السين المقربة
للمستقبل بالنسبة الى سوق بشره بطول السلامة مناقضة له وان هذه وان كانت ثنائية اللفظ فهي
ثلاثية الوضع بخلاف ان الناصبة فانها ثنائية وهي مصدرية ايضا كالناصبة والمشددة فتاول مع معمولها
بمصدر خبرها ان كان مشتقا او في معنى المشتق او مشتملا على خبر كذلك مضافا ذلك المصدر الى ما
المشتق او ما في معناه خبر عنه ولا قدر بالكون عند المص لان كل خبر جامد تصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ
الكون يقول هذا زيد وان نسبت كان زيدا والمعنى واحد وقال الرضي التقدير في نحو بلغني انك زيد
زيديتك فان يا النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر نحو الضاربية والمضروبية
وعن السهيلي ان الذي باول بالمصدر انما هو ان الناصبة للمضارع لانها ابدا مع الفعل المتصرف
وان المشددة انما تاول بالحديث قال وهو قول س وتنصب الاسم وترفع الخبر كاصلها خلافا للكوفيين
فانهم ذهبوا الى وجوب الغاء ان المشددة اذا خففت قال في الارتشاف وتخفف ان فلا تعمل عند
الكوفيين لا في ظاهر ولا مضمر لا ضمير امر محذوف ولا غيره وانما زاد قوله زعموا انها لا تعمل شيا
ليلا يتوهم عود الخلاف الى العمل وما قبله وشرط اسمها عند القايلين بعملها ان تكون ضميرا محذوفا
سوا كان ضمير شان او غيره الا ان الغالب فيه ان يكون ضمير شان قال ابو حيان ولا يلزم ان
يكون ضمير الشان كما زعم بعض اصحابنا بل اذا امكن تقديره بغيره قدر قال س في وناديناه ان يا ابراهيم
ان قد صدقت بانك قد صدقت وفي قولهم ارسل اليه ان ما انت وذا اي بانك ما انت وذا وعن ابن مالك
انه اذا امكن جعل الضمير المحذوف ضمير حاضر او غايب غير الشان فهو اولى وقيل تقدير ضمير الشان

ان ها لك كل ما يختفي وينتقل
اولى لاطراده بل قد يدعي انه متعين في قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا
اذ لو لم يقدر ضمير الشان وليس غيره صالحا للتعين كون هالك جزا مقدما وتقديم الخبر بعد التحقيق ممتنع كما
قيل وذهب ابن الحاجب الى لزوم كون المقدر معها ضمير شان وكون الثابت معها في الضرورة غيره وربما ثبت
اي اسمها ولن يكون الا ضميرا غير ضمير الشان كقوله فلو انك في يوم الرخاء سئلتني طلاقك لم ابخل وانت صديق
البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله ذو عقل ويروى فراقك الرخا بالفتح والمد سعة العيش قال الشارح
يخاطب امراته واصفا النفسه بالجود وقوله في يوم الرخاء وكذا قوله وانت صديق من التتميم لوقوع كل منهما في
كلام لا يوهم خلاف المقصود مفيد النكتة وهي المبالغة في اتصافه بالجود اذ جود من كان في الرخا ابلغ وعلى
من كان صديقا اتم وفيه نظر لانه اذا كان المراد ما ذكر فلا نسلم ان ذلك من التتميم وهو ما عرفت بل من
التكميل وهو ان يوتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه وهو ضربان ضرب يتوسط
الكلام ومنه قوله في يوم الرخا اذ لو لم يات به لتوهم ان عدم بخله بطلاقها لكونه في يوم شدة والمرء يفارق
احبابه يوم الشدة وان كان ضنينا وضرب يختم به الكلام ومنه قوله وانت صديق اذ لو لم يات به
لتوهم ان عدم بخله به لكونها عدوا له وعدم البخل بطلاق العدو وفراقه ليس من الجود في شي ثم قال
ويحتمل ان يكون مراده وصف نفسه بحبها وانه يوثر ما تختار على ما يختاره وهو حرصا على رضاها
وحصول مرادها وعليه فهما تكميل ليس الا ويشهد لارادة هذا الكلام مع لو الامتناعية وبذر القايل
اريد وصاله ويريد هجري . فاترك ما اريد لما يريد والصديق الحبيب وترك التانيث لانه مما يستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث كذا في القاموس ويقال للمونث صديقة اي كما فيه ايضا وهذا مبني
على انه فعيل بمعنى مفعول وقول الجلال وانما قال الصديق بالتذكير على تاويل انت بانسان مبني على انه بمعنى
فاعل وهو مختص بالضرورة على الاصح وزعم بعضهم انها تعمل في الاسم الظاهر من غير اضطرار ولا ضعف
قال ابو حيان ونقله صاحب المسايل عن البصريين ونقل الرضي ان بعض اهل اللغة حكى اعمالها في المضمر
في السعة نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب ثم قال لانه تفسير لضمير الشان وهو لا يفسر
الا بجملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكره الاسم فيجوز الامران الافراد والجملة لانه اذا ذكر لم يكن ضمير شان
ليجب الاول فيجب الامران وقد اجتمعا اي الامران كون الخبر مفردا وكونه جملة في قوله
بانك ربيع وغيث مريع . وانك هناك يكون الثمالا هو من الضرب الاول من المتقارب قال الجلال
من قصيدة عزاها ابو عمرو ابن العلا لعمرة بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي اخاها عمرا اذا
لقب الكلب وفي القلايد تسميتها بجنوب وعزاه المص في شرح شواهده تبعا لابن الشجري لكعب بن
زهير بن ابي سلمى وانشده صاحب منتهى الطلب بلفظ بانك كنت الربيع المغيث لمن يعتريك وكنت الثمالا
وعليه فلا شاهد فيه وقبله لقد علم الضيف والمرملون . اذا اغبر افق وهبت شمالا . وصدت
عن اولادها المرضعات ولم ترعين لمزن بلالا . ويروى المجتدون بالجيم فالمثناه الفوقية من اجتدى طلب
الجدوا وهو العطية والضيف يكون للواحد والجمع وقد يجمع على اضياف وضيوف وضيفان ويقال في المونث
ضيف وضيفة والمرملون جمع مرمل من قولهم ارمل القوم اذا فقد زادهم وعام ارمل قليل المطر وفاعل
هبت ضمير عايد على الريح وان لم يجر لها ذكر لفهمها من قوله اذا اغبر افق فان اغبراره انما يكون من قوة القتا
وشدة الامطار واضطراب الرياح والافق بضمة فسكون وبضمتين الناحية والجمع افاق او ما ظهر
من نواحي الفلك او مهب الجنوب والشمال والدبور والصبا وفي اصطلاح الهيويين يطلق على ثلاثة
دواير احداها عظيمة ثابتة يقوم الخط الواصل بين سمتي الراس والقدم عمودا عليها ويسمى الافق الحقيقي
والثانية صغيرة ثابتة تماس الارض من فوق موازية للحقيقي تسمى الافق الحسي والثالثة ثابتة يرتسم

محيطها

محيطها من طرف خط يخرج من البصر الى سطح المعدل مماسا للارض ويسمى الحسي ايضا وهي الفاصلة
بين ما يرى من الفلك وما لا يرى منه حقيقة ويختلف باختلاف الناظر وعليها التعويل في طلوع
الكواكب وغروبها وقطباها سمت الراس والقدم والشمال بفتح الشين وكسرها لغة قليلة ريح تهب
من ناحية القطب وهو حال او تمييز وانما خص هذا الوقت بالذكر لانه وقت تقل فيه الارتزاق وتنقطع
السبل ويثقل فيه الضيف فالجود فيه من اعلا درجات السخي والسخي فيه مرتق الى اعلى ذروة المجد وصدت
اعرضت والمزن السحاب الابيض والبلال بكسر الموحدة الماء يقال ما في سقايه بلال بلا الا فالاول علم رجل
والثاني ماء والربيع كما قال الشارح ربيعان ربيع الشهور وليس مرادا وربيع والاول شهران بعد صفر
ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الثاني بل كل اسم من اسماء الشهور مبدوء براء فانما يستعمل باضافة
لفظ الشهر اليه قال تعالى شهر رمضان والثاني اثنان ربيع الازهار وهو الزمن الذي ياتي فيه النور
والكماة وربيع الثمار وهو المسمى بالخريف وهو ثلاثة اشهر بين القيظ والشتا يحترق فيه الثمار اي
تجتنى وقال شيخنا اللايق ان يراد بالربيع مطره تسمية للشي باسم زمانه بشهادة ما قبله من
البيتين شهادة ذوي عدل والغيث المطر والكلا ينبت بماء السماء والمريع ان كان بالفتح فالغيث
الكلا اي خصيب او المطر والاسناد مجاز وكذا ان كان بالضم كقول القاموس مرع الوادي مثلثة
الراء مراعة اكلا كامرع وفي المثل امرع واديه واجنى حلبه يضرب لمن اتسع امره واستغنى فلا وجه لقول
الشارح واما بضمها ان جعل اسما للمطر وهناك ظرف زمان واصله المكان ولكن اتسع فيه والثمال بكسر
المثلثة الغياث الذي يقوم بامر قومه قال ابو طالب في وصفه اشرف الرسل صلى الله عليه وسلم ثمال
اليتامى عصمة للارامل الثالث من وجران تكون مفسرة بمنزلة اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
ونودوا ان تلكموا الجنة ويحتمل ان الواقعة في الايتين المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر وهو
البا فتكون في الاية الاولى ان الثنايية لدخولها على الامر والمخففة الثلاثية الوضع لا تدخل وفي
الاية الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية والخفيفة الثنايية لا تدخلها وعن الكوفيين
انكاران التفسيرية البتة قالوا وما ورد مما يوهم ذلك فانه فيه مصدرية خفيفة او مخففة وحرف
الجر قبلها مقدر وهو متجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب
نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب انما حكم باتجاه ما ذكره بناء على ان مقتضى كون ان تفسيرية
ان لا يغاير مفهوم ما بعدها لما قبلها لكونهما في ذكر من المثال متغايران فلا تتم دعوى التفسير لكن
المحقق الرضي ذهب الى انها انما تفسر مفعولا مقدرا للفظ مود معنى القول نحو ناديناه ان يا ابراهيم
فما بعد ان تفسير لمفعول ناديناه المقدر لا له نفسه اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا نحو كتبت
اليه ان قم تفسير للمفعول المقدر وقد تفسر الظاهر كقوله فاوحينا الى امه ما يوحى ان اقذفيه في التابوت
واذا كان كذلك فلا غبار على مدعي التفسير لظهور ان لا مغايرة بين المفسر والمفسر والقول بانه هنا
اختيار وهو خلاف ظاهر كلامهم غير مرضي فلا يلتفت اليه بل ظاهر كلامه لمن تامله انما هو حل كلامهم
على ما هو التحقيق لظهور امتناع ان يكون قد انشائية واستقبالية تفسير الكتبت مع اخباريته ومضيه
واما قول الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم ان جعلت ان مفسرة
فلا بد لها من مفسر وهو اما فعل القول او فعل الامر وكلاهما ممتنع اما الاول فلان فعل القول الحكاية
بعده بلا واسطة واما الثاني فلانه مسند الى ضمير الله تعالى فلو فسر باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقم
فهو ظاهر في ان معنى كونها تفسيرية ان لا يغاير ما بعدها ما قبلها وان يفسرها الفعل قبلها الا انه
ينبغي حمله على ارادة انه تفسير له باعتبار جهالة متعلقة لا له نفسه وكذا اذا قلت كتبت اليه ان

قم فقم تفسير لكتبته باعتبار تعلقه بمكتوب مالا باعتباره في نفسه والحق انا لا نلتزم ان يكون ما بعد
حرف التفسير نفس ما قبلها الا اذا كان من قبيل المفردات نحو رايت غضنفرا اي اسدا وكان التفسير باعتبار
جزء الجملة كما في قولك ارميته اي العقيته وركب زيد بسيفه اي وسيفه معه واما اذا لم يكن كذلك فلا بل يكفي
في صحة ذلك ان يكون المراد من الاول هو الثاني بدليل عدهم من ذلك نحو فلان ذهب برفده اي مات وترمينني
بالطرف اي انت مذنب مع ظهور المغايرة بين المعنى الكنائي والمكنى عنه وايضا معنى ترمينني بالطرف تنظرين الي
نظر مغضب وهذا يكون عن ذنب صدر وعن غيره ولكون المراد هو الاول قال اي انت مذنب بل ربما كان
التفسير لبيان ما حذف من اجزاء الجماعة كقولهم في قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه
فظهر ان ما بعد اي لا يلزم ان يكون نفس ما قبلها كما في هذا عسجد اي ذهب ولهذا الوجيب باي مكان ات
في المثال لم تجده مقبولا في الطبع قيل عليه لا نسلم عدم قبول الطبع ولو سلم فاي مدخل للطبع في الاحكام
النحوية قبولا وردا وايد ذلك بان عدم قبول الطبع له انما هو لعدم الالف باي مكان ان الاستعمال فذلك لا ينافي
ان تكون مثله في التفسير بل ربما انكرت بعض الضروريات لعدم الالف بها ولم تخرج بذلك عن كونها ضرورية وهم
قد حكموا على نحو لو في قوله امرحبا الارض لو انما لا ابنها للتبني مع نبو الطبع عنه ليت في مكانها لعدم استعمال
ليت داخلة على ان ومعمولها ونظاير ذلك في العربية كثيرة لمن تتبع ولها عنده مثبتيها شروطا احدها ان تسبق
بجملة اي كلام تام لا يحتاج الى ما بعده الا من جهة تفسيرها مبهما انها مخصوصة بتفسير الجمل فلذلك غلط من جعل
منها واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان ما قبلها مفرد وهو مبتدا وما بعده خبر وان فيه مخففة من الثقيلة
واما من قال ان القايل بانها تفسيرية لم يرد هذا شرطا بل جوز دخولها على المفسرة ولو لمفرد فان الجملة قد تفسر
المفرد كما في خبر ضمير الشان فمع سقوطها فهبا اليه لان عدم رويتنا له اياه غير ملتفتنا اليه يقال عليه ان
الكلام في ان المفسرة لا في الجملة المفسرة ولا يلزم من وقوع الجملة مفسرة للمفرد بدون ان وقوعها مفسرة له معها
الثاني ان يتاخر عنها جملة مستقلة لان الجملة انما تفسر بمثلها وان قلنا ان تفسيرها اياها باعتبار متعلقها
بخلاف فانه لا يشترط فيها ذلك ومن هنا يظهر سر اشتراط الخامس لا من الشرط الاول كما قال شيخنا ادم دخول
الجار عليها تصير من تتمة الجملة قبلها فكيف تصلح تفسيرا لها فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لان المتاخر عنها
مفرد بل يجب في مثله الاتيان باي او ترك حرف التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية فيجوز ان
تفسر احداها بالاخرى نحو كتبت اليه ان ما انت وهذا والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر في الامثلة
التي مثل بها للتفسير به وعليك التتبع والتامل ومنه وانطلق الملا منهم ان امشوا ليس المراد بالانطلاق
المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام اي الاندفاع في القول يقال انطلق زيد في الحديث اذا اندفع وخاض فيه
كان الخروج من السكوت اليه انطلاق وهذا الوجه عبر عنه قاضي المفسرين بقيل وبنى التفسير على ما نقاه المص
حيث فسر انطلاق الملا بانطلاق اشراف قريش عن مجلس ابي طالب بعد ما بكتهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم قايلين ان امشوا اي قايلا بعضهم لبعض ذلك ثم قال وان هي المفسرة لان الانطلاق عن مجلس التقاول
يشعر بالقول ولا يذهب عليك انه اذا كان التقدير قايلين ان امشوا الزم ان تكون مفسرة بعد القول لما علمت
من ان شرط المفسرة ان يكون جملة وقايلا مفردا ولان المقدر ليس كالصريح من لفظ القول بل هو كالفعل الاول
بالقول في عدم الظهور او تقول لا يتعين تقديره ولا اولية تقديره من تقدير ما هو بمعناه فقد قال
الحديثي يتعين تقدير ما هو بمعناه لئلا يضطرب هذا الحكم فيكون تقدير الاية وانطلق الملا منهم بنادون
ان امشوا كما انه ليس المراد بالمشي في قوله ان امشوا المشي المتعارف اي السعي على الاقدام بل الاستمرار على
المشي الذي هو عبادة الاصنام هنا فهو كالسعي في قوله تعالى والذين يسعون في اياتنا معجزين اذ المراد بل الجهد
في اظهار عجزها لا السعي المتعارف وكالقيام في قوله تعالى الا ما دمت عليه قايما اي ثابتا على طلبه مستمرا عليه

والذي

والذي عليه القاضي تبعا للاكثرين ان امشوا من مشت المراة اذا كثرت ولادتها ومنه الماشية للتفاول اي اجتمعوا
وكثروا وزعم الزمخشري ان التي في قوله تعالى ان اتخذي من الجبال بيوتا مفسرة ورده ابو عبد الله هو محمد بن
عمر بن حسين العلامة فخر الدين الرازي القرشي البكري الطبرستاني الاصل الشافعي المعروف بابن خطيب
الري الامام المفسر المتكلم صاحب التصانيف المشهورة ولد سنة اربع واربعين وخمسماية واشتغل على والده
الامام ضياء الدين خطيب الري صاحب محيي السنة البغوي كان ربع القامة عبل الجسم كبير اللحية جهوري
الصوت صاحب وقار وحشمة له ثروة ومماليك وبزة حسنة وهيئة جميلة اذا امتطى ركب معه نحو ثلثماية
مشتغل على اختلاف مطالبهم في التفسير والفقه والكلام والاصول والطب وغير ذلك وكان بينه وبين
الكرامية السيف الاحمر ينال منهم وينالون منه سبا وتكفيرا حتى قيل انهم سموه فمات وخلف تركة ضخمة من
جملتها ثمانون الف دينار توفي بهراة يوم عيد الفطر سنة ستة وستماية والرازي نسبة الى الري على خلاف
القياس كنسبة المروزي الى مرو من على خلاف ايضا بان قبله واوحى ربك الى النحل والوحي هنا الالهام باتفاق
بخلاف في قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك فانه من جنس القول ومثله قوله تعالى يوحي بعضهم الى بعض زخرف
القول غرورا ومن قال ان الالهام الله تعالى العباد يكون بقول واحره قيل عليه ان الالهام هنا لما لا يعقل فاني
يفهم قولا او امرا وانه القاء معنى في القلب بطريق الفيض وقال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير بالقاء
الملك وانه من قبيل الكلام ويمكن الجواب عن الاول بجواز ان الله تعالى احصل في النحل ادراكا وفهما فتفهم قول الحق
وامره فقد قيل في قوله ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ايتيا طوعا او كرها انه تعالى
خاطبهما وخلق فيهما ادراكا واقدرها على الجواب ولذلك قالتا اتينا طايعين وعن الثاني بان يكون الالهام القاء معنى
لا بنا في ان يكون ذلك كلاما نفسيا وقولا ذكريا فقد قيل في حديث ان روح القدس نفث في روعي اي في قلبي
ونفسي ان هذا النفث نفث كلام وورد في الحديث تسمية الملهمين محدثين من التحديث وليس في الالهام
معنى القول قيل عليه هو قول بلا دليل والحاصل ان فيه معنى القول لما عرفت من معناه قال تعالى فالهمها فجورها
وتقواها قال ابو عبد الله وانما هي مصدرية وقبلها حرف الجر مقدرا اي باتخاذ الجبال بيوتا والرابع ان لا
يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون
مفسرة بعد صريح القول وجارية فيه قد يجي بعدها تفسير للقول نفسه وهو قليل وفي شرح الحاجبية الحديثي
وجوز بعضهم تفسير القول الصريح بها متمسكا بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم فجعل
ان اعبدوا الله تفسيرا لما امرتني ومعمول القول قول وضعف بانه لا يثبت اصل بمحتمل وان المقول ليس قويا لا
صحيحا وانما كانت الاية من قبيل المحتمل لانها تحتمل وجوها اخر صحيحة هي اقوى مما قال هذا القايل وذكر الزمخشري
في تفسير قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز انها تكون مفسرة للقول
على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله قيل هذا الكلام اشارة الى ان الباء تعتبر حيث
لم تكن مذكورة في النص ويلزم منه تخريج القران على الوجه القليل وهو تعديته امر بلا باء كما في قوله امرتك الخير
والحق ان امر من الافعال التي تتعدى الى مفعولين ثانيهما بحرف الجر وانه يجوز اسقاط هذا الجار منه فصلت
بينه وبين الفعل او لا خلافا للسهيلي مع الفصل وحذف مفعوله الاول نحو الامرون بالمعروف اي الناس
والثاني نحو انسجد لما تامرنا اي بالسجود له وانت تعلم ان الباء المقدرة في كلام الزمخشري ليست كالمحذوفة في
امرتك الخير لان تلك للتعدية وهذه باء الاستعانة او السبب وهو حسن ايضا ما نقل من الزمخشري انه قال
كان الاصل ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية للادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه
معا امرين ودل على هذا الاصل بادخال ان المفسرة وعلى هذا اي واذا بنينا على ما جوزه الزمخشري كونها
مفسرة للقول على تاويله بالامر فيقال في الضابط وهو الشرط الرابع ان لا يكون فيها اي في الجملة السابقة

حروف القول اي لفظ القول وما اشتق منه الا القول ما ول بغيره و في بعض النسخ فيقال في هذا الضابط
وعليه فيجوز في الضابط الخفض على انه صفة لاسم الاشارة وما بعده خبر مبتدا المحذوف والجملة
مقول القول عند الشارحين وعند شيخنا خبر مبتدا مذكور هو الرابع وذلك ان نقول القول بمعنى
الذكر فلا يستدعي معمولا هو جملة او ما في معناها اي فتذكر في هذا الضابط هذا بدل ذاك والرفع على انه
مبتدا ما بعده خبره وما بعد الا حال اما في الضمير المستكن في فيها على ان كان ناقصة كما هو المتبادر او
من حروف القول على تمامها ورجح هذا بقوة العامل وقرب الصاحب والضابط الامر الكلي المنطبق على
جزئياته ولقايل ان يقول لا يلزم من جعل القول في الاية بمعنى الامر للنكتة المذكورة جعل كل قول بمعنى
فعل فيه معنى القول كما صرح بذلك السعد في حواشي الكشاف ثم قال لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر
المذكور صلته مثل امرتني بهذا ان قم تطرا ما في طريق القياس فلان احدهما مغن عن الاخر واما في الاستعمال
فلانه لا يوجد نعم سياق كلام اليمني في حاشية الكشاف جوز تاويل القول بالذكر في وجه بدلية ان اعبدوا
بتقدير موصولة ان من ما وليس الذكر امرا ولا يجوز في الاية ان تكون مفسرة لامرتني ولو باعتبار جهالة
ما تقتضيه من ماموريته وان كان مذكورا فقد عرفت انها قد تفسر المتعلق المذكور كما في اذا وحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه وهو ما دل على طلب الفعل المطلوب ويختلف الراي في الصلتين كما لا يخفى ثم صرح الرضي بجواز ان
كون ان اعبدوا الله تفسيرا للضمير في به قال وفي امرت معنى القول وانما امتنع ذلك لانه لا يصح ان يكون اعبدوا
الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسيرا لامره لان المفسر عين تفسيره وقد تكلف الجواز من وجوه
في غالبها مخالفة الظاهر وعدول عما يقتضيه سياق الكلام احدها التزام ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم
مقولا لله تعالى غير انه مغير عن اسلوب الغيبة الى اسلوب التكلم والاصل اعبدوا الله رب عيسى ورب
قومه حتى يخاطبهم بما قاله وامره به قال اعبدوا الله ربي وربكم كما في قوله تعالى قل للذين كفروا ستغلبون
ويحشرون فيمن قرا بياء الغيبة دون تاء الخطاب التي هي مقتضى الظاهر وقوله فحق علينا قول ربنا انا لذائقون
بلفظ التكلم مع ان قول الرب تعالى انكم لذائقون على الخطاب الثاني ان يكون قوله تعالى اعبدوا الله هو ما قال
وامره به وربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام اردف به ما حكاه عن الله تعالى لتعظيمه تعالى كما عظمه
تعالى بما وصفه به عقب حكاية قول اليهود في قوله انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله فقد قال
الزمخشري يجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام
عما يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بمثله فان هذا يستلزم تعظيمه قطعا اولبيان الوصف المقتضي لوجوب
العبادة عليه وعليهم لان صدر الاية يفيد انهم نسبوا الى عيسى عليه السلام ما هو بري منه من الامر
باتخاذه وامه الهين من دون الله تعالى فهو مقول له اقل ما ادعوه وانما قلت لهم ما امرتني به ان اعبدوا
الله ثم كمل الكلام بذكر الوصف المقتضي لوجوب العباده عليه وعليهم وهو قوله ربي وربكم اما على اضمار اعني كما
عليه ابو حيان او بدونه على ما ذكر ابن الحاجب في اماليه من ان الحاكي عن شخص كلاما ان يصف المخبر عنه
بما ليس في كلام المحكي عنه الثالث ان يكون تعالى قال له قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فقال لهم كما امر
به فلا بد ان يكون التقدير ما قلت لهم الا ما امرتني به بقوله اي بان اقول على ان يكون القول المقدر
بمعناه المصدري لانه تعالى لم يامره بان يقول اعبدوا الله ربي وربكم بل بان يقول له فتكون ان تفسيرا لامرتني باعتبار
جهالة الماموريه المذكور ايضا لكن بعد تاويله بالماموريه بقوله الرابع ان يكون تعالى قال له مرهم ان يعبدوا
الله فقال لهم اعبدوا الله ربي وربكم معبرا عن نفسه بطريق التكلم عدولا عن طريق الخطاب وعنهم بطريق
الخطاب عدولا عن طريق الغيبة فيكون التفسير بحسب المعنى ونظيره قوله «الم تراني يوم حي سويقة
بكيت فنادتني هنيدة ماليا» اي مالكا الا ان العدول في الاية على مقتضى الظاهر وفي البيت على خلافه

ولان

ولا ان تكون مصدرية فتاول مع ما بعدها بمصدر هو العباده وهي وصلتها عطف بيان على
الهاء في به او بدل من ما اما الاول اي عدم جواز كونها وصلتها عطف بيان فلان عطف البيان في الجوامد
الغير المشتقة ومنها المصدر المأول به ان وصلتها بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت
كذلك لا يعطف عليه عطف بيان وقد وهم من علل عدم جواز عطف البيان هنا بان اعبدوا الله
مشتق فلا يصلح ان يكون عطف بيان لان الجمود شرط فيه ولم يوجد لان المانع من عطف البيان هنا
عدم صلاحية المعطوف عليه لان يعطف عليه عطف بيان لكونه ضميرا قياسا على امتناع وصفه كما هو
صريح كلام المصنف لا لفوات شرط عطف البيان على ان المقدر عطفه عطف بيان انما هو مجموع ان وصلتها
بل المصدر المأول منهما وليس مشتقا ووهم الزمخشري فاجاز ذلك اي كون ان وصلتها عطف بيان
للضمير في به فقال ويجوز ان تكون ان موصولة عطف بيان للهاء لا بدلا وناقشه ابو حيان بان عطف
البيان اكثر ما يكون بالجوامد من الاعلام وهذا كما قال السفاقسي لا يدفع قول الزمخشري مع حسنه معنى
فعن ابي علي في قوله تعالى توقد من شجرة مباركة زيتونة تجوز كون زيتونة عطف بيان لشجرة
وجزم قاضي المفسرين في تفسيره بوجه العطف مرددا بينه وبين البدل ويرد عليه ما ذكره المص هنا
ذهولا عن هذه النكتة قيل ان نكتة ان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات والضمير
لا ينعت فلا يعطف عليه عطف بيان ليست في القوة بحيث توهم الزمخشري بالذهول عنها ولعله لم
يذهل عنها وانما راها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الضمير ولذلك بني ومع ذلك الشي لا يلزم
ان ما يثبت له جميع احكامه فان المنادى المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني ومع ذلك ينعت و لا
ينعت الضمير وفيه نظر فان المنزل منزلة الشي وان لم يلزم ثبوت جميع احكامه فلا اقل من ثبوت
بعضها وهذا الحكم المخصوص من بعض ما ثبت على ان بناء المنادى المعين انما هو لحلوله محل الضمير
لا لتنزله منزلته قال الرضي وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثله افرادا وتعريفا ومن ثم رد على الاصمعي القايل بان المنادى
المضموم لا يوصف لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فيا زيد الظريف بتقدير انت الظريف ويا زيد
الظريف بتقدير اعني الظريف بانه لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وممن نص عليها
اي على هذه النكتة من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك واما الثاني
اي عدم جواز البدلية من ما المعمولة لفعل القول فلان العبارة لا يعمل فيها فعل القول لا يقال
ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله اي عبادة الله لان العبادة لا يقال ولو اعتبر معها معنى الطلب فان
طلب العبادة لا يقال ايضا نص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف وما اورد عليه من ان التقدير
ما قلت لهم الا امرهم بالعبادة والامر بالعبادة مما يقال ومن ان المصدر المسبوك في مثل ذلك مصدر
طلبي فالتقدير ما قلت لهم الا طلب العبادة فلا يمتنع كونه مقولا لانه من المفردات المؤدية لمعنى الجمل كالكلام
ونحوه فمع كونهما في التحقيق ايرادا واحدا هو غلط نشا من اشتراك لفظ الامر والطلب فان الامر
المأول به ان وصيغة الامر عند الزمخشري انما هو مصدر طلبي لا يقال وما يقال فهو الامر بمعنى
الصيغة المخصوصة وكذلك الطلب المأول به حدث وهو ما يؤدي بمعنى ان طلب او ان يطلب لا يعمل
فيه القول اذ لا يصح قلت ان طلب ولا ان يطلب والطلب المؤدي لمعنى الجملة قسم الجزء والانشاء قسم
من الكلام فيكون كلاما بالضرورة يعمل فيه القول فتدبر وما في حواشي الكشاف لليمني من تجويز ان تقال
العبادة وان يكون معنى ما قلت الا عبادته اي الزموا عبادته فيه انه على هذا التقدير لا تكون العبادة
مقولة بل المقول الزموها نعم تجويزه البدلية حملا على معنى ما قلت لهم شيئا الا اعبدوا الله اي ما ذكرت

لهم الا عبادة الله صحيح ويكون من وادي التاويل القول بغيره فهو من جنس قول المص نعم ان اول القول بالامر
كما فعل الزمخشري في وجه التفسير بجاز وجه البدل من ما ويكون التقدير ما امرتهم شيا الا عبادة الله
وقد فات هذا الوجه هنا اي في مقام جعلها مصدرية فاطلق المنع من البدلية والحق جوازه على هذا التاويل
في الوجهين وللقايل ان يقول هو ان فاته تصريحا فما فاته تلويحا فانه بعد ما منع كونها بدلا من ما مطلقا
لان العبادة لا تقال وكذا من جاء بدلا باني ونفى ان تكون تفسيرية بكل وجه سال كيف يصنع واجاب بحمل
فعل القول على معنى الامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم
ويتفرع على ذلك جواز كونها مصدرية هي وصلتها بدل من مفعول قلت المأول بامرت اذ الاشكال انما كان
حيث يكون القول باقيا على معناه واما بعد التاويل بالامر فاصلح تفسير المتعلق الامر صلح ان يكون بدلا منه
فان قيل لعل امتناعه من اجازته لان امر لا يتعدى بنفسه الى الشي المامور به الا قليلا فكذا ما اول به اي لا يتعدى
كذلك فان قلت هذا الكلام يشعر بان المامور به الذي لا يتعدى اليه امر بنفسه هنا الفعل المطلوب كالعبادة
في نحو امرتك بالعبادة لانه هو مدخول با التعدية والمفهوم مما تقدم انه ما دل على طلبه وهو انما تدخله
با السببية او الاستعانة قلت حيث كانت ان تفسيرية فما عبارة عن الامر بمعنى الصيغة والباء انما تدخله
على احد المعنيين وان كانت مصدرية فهي عبارة عن الشي المامور به والباء التي تدخله با التعدية فاذا
استعمل بدونها كان من القليل كما في قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به قلنا هذا اي ما ذكر من ان تعدي امر
بنفسه الى المامور به قليل فكذا ما اول به لا يلزم له على توجيه التفسيرية حيث وجهها بتاويل القول
بالامر مع لزوم تعديه بنفسه وما ذاك الا انه لم يعده مانعا اذ لا يلزم من تاويل شي بشي ان يكون حكمه
حكم ما اول به فيجوز ان يتعدى قال بنفسه وان كان ماولا بالامر نظرا الى انه يتعدى بالاصل بخلاف امر
واذا لم يعده مانعا ثم فلا وجه لكونه مانعا هنا وفيه انك قد علمت ان اللازم في وجه التفسيرية ان لو
لزم انما هو سقوط با الاستعانة او السبب فلا تتم المقايسة ويصح ان يقدر ان اعبدوا الله بدلا من
الهاء في به وهم الزمخشري فمنع ذلك اي جواز البدلية من الهاء ظنا منه ان البدل منه في قوة الساقط فتبقى
الصلة بلا عايد قيل سبقه الى هذا التعقب ابو حيان في بحره وهو مبني على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا
لو نيته كذلك من كل وجه حتى يكون في قوة الساقط بل لا يكون بينه وبين الساقط فرق والحق كما قال شيخنا
انه في قوته من بعض الوجوه ككون البدل منه مستقلا بنفسه ولو اقتصر عليه لا من كلها بدليل وجود
فايدة الاجمال والاتم التفصيل ثانيا في غير بدل الغلط ووجود العايد اليه في بدلي البعض والاشتمال
والعايد موجود حسا وما كان موجودا حسا لا يكون في قوة الساقط اي من كل وجه فلا مانع من كونه من وصلها
بدلا من الضمير قال قاضي المفسرين في توجيه البدلية المذكورة وليس من شرط البدل جواز طرح المبدل
مطلقا ليلزم منه بقاء الموصول بلا عايد وفي الفصل وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم
باستقلاله بنفسه ومغايرته للتاكيد والصفة في كونهما تتمة لما يتبعانه لا ان معنوا اهدار الاول
واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك اي لم يكن
ذا سداد ان كان بفتح المهملة او لم يستقل ان كان بضمها والخامس من شروط التفسيرية ان لا يدخل عليها جار
فلو قلت كتبت اليه بان قم كانت مصدرية لدخول الجار عليها وفوات الشرط من شروط كونها مفسرة لا الاول
كما قال شيخنا وجوز الرضي والكافيجي هذه ان تكون ان زايدة لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى في
قولهم او عزت اليه بان قم او عزت اليه بهذا اللفظ اي تقدمت والعجب منه انه قال ذلك رادا على من
اذا جاز كون ان مصدرية مع دخولها على امر ونهي لكونه من القايلين بمنع وصل الموصول بالطلب ثم
رد على من زعم ان ان في قوله تعالى ان اعبدوا الله زايدة بقوله والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم

بالاصالة محتمل مع وروده على ما حكم فيه بالزيادة من نحو كتبت اليه بان قم فان اصالة ان فيه
باعتبار مصدريتها ان لم تكن ظاهرة فلا اقل من ان تكون محتملة اللهم الا ان يدعى عدم الاحتمال ايضا
لكون الصلة طلبية وقد علمت ما فيه واعجب من ذلك انه قال ولا منع لو ارتكب مرتكب ان السماة بالمفسرة
زايدة في مفعول ما هو بمعنى القول نحو امرت ان قم قال له قم بتاويل امرته بقيام او تقدير قال بجده على
الخلاف وان زايدة قال وهذا يطرد في جميع الامثلة مسئلة اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معه لا
نحو اشرت اليه ان لا تفعل جاز رفعه اي المضارع على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة
اما على الاول فسلم واما على الثاني فلا يتعين كونها مفسرة الا على قول من يمنع وقوع الطلب صلة وهو غير
مرتضاة فالحق انها تحتمل المصدرية بتقدير حرف الجر ففي الاطلاق نظر فان فقدت لا امتنع الجزم لعدم اداة
وجاز الرفع والنصب وما قيل عليه من انه حكي عن بعض الكوفيين وابي عبيدة الجزم بان فكيف يمنع هنا وما
العهد من قدم فجوابه ان الحكم المذكور في المسئلة مفرع على ما هو المختار عنده مما هو مذهب الجمهور فلا
الجزم بان للجزم حيث لم يكن لا حكاية قول من بعض من لا يعبا به بالجزم بان فهم الوجه الرابع ان تكون زايدة
وهي ثنائية الوضع كما هو الظاهر وزعم بعضهم انها المخففة من الثقيلة كما ينبي عنه كلام الحديثي وغيره ولها
اربع مواضع تقع فيها احدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية وهي المشعرة بالوقت والحين وبقابلها
الوجودية ايضا نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم فان قيل لم يرد ان بعد لما في سورة هود في قوله
ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم قلنا لان تلاوة قصة ابراهيم عليه السلام السابقة على هذه القصة
في سورة هود ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام وليس فيها ما يحتاج الى الفرق
بين القصتين بخلاف اية العنكبوت التي زيدت فيها ان فان تلاوة قصة ابراهيم فيها ولما جاءت رسلنا
ابراهيم بالبشرى قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية وقد ذكرت لما هناك في القصتين فاحتيج الى الفرق
بينهما بزيادة ان في احداهما والثاني ان تقع بعد لو وفعل القسم مذكور كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم البيت من الضرب الثاني من الطويل وهو من ابيات الكتاب فان سيبويه استشهد
به على دخال ان توكيدا للقسم وقايله على ما في شرح شواهد الكتاب للزمخشري المسيب بن علس بن مالك خال
الاعشى احد الثلاثة المقلين الذين فضلوا عن الجاهلية وفي شرح ديوان الاعشى للايدي انا سمر زهير ويكنى
ابي فضة ويروى واقسم لو انا التقينا وانتم ولا شاهد فيه والبيت اورده المص شاهدا على زيادة ان بين لو
وفعل القسم مذكورا ووهم الجلال فزعم ان المص استشهد به على تخفيف ان المفتوحة وفيه ايضا شاهد على
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل والمعنى كما قال الاعلم لو التقينا متحاربين لاظلم نهاركم
فصرتم منه في مثل الليل وقد توالى ههنا قسم وشرط وسبق القسم فالجواب الذي هو ثاني مصراعي البيت
للقسم على القاعدة التي لا فرق فيها بين الشرط الامتناعي وغيره بتصريح المغاربة وهو ظاهر كلام غيرهم خلافا
للجلال اذ جعله جوابا للشرط واضطرب كلام ابن مالك في تسهيله في الشرط الامتناعي فقال في باب القسم
ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب للقسم وكلامه في باب الجوازم على ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب
لو ولولا وتعبيرنا بالشرط الامتناعي تبعا له والافق ارتشاف ابي حيان ان اصحاب لا يسمون لو ولولا شرطا الا
اذا كانت لو بمعنى ان للتعليق في المستقبل وكان اما تامة ويوم فاعل او ناقصة ويوم اسمها ولكم خبرها ومن
اما تعليلية كما هو الظاهر او تجريدية او مترو كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق
هو من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله وانشده الفارسي بلفظ اما والله عالم كل غيب ورب الحجر
والبيت العتيق لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق ولا شاهد فيه على هذا الغيب
كل ما غاب عنك والحجر حجر اسمعيل عليه السلام وهو ما حواه الحطيم المدار بالكعبة من الشمال والبيت العتيق

الكعبة لانها اول بيت وضع او لانها اعتق من الغرق او من الجبابرة او من الحبشة او لانه لم يملكه احد والحر
حار كل شي خلاف العبد والعتيق فعيل من العتق بالكسر وهو الكرم والجمال والنجابة والشرف والحرية والمراد
ههنا بالعتيق اما الحر الذي سبقه رق وبالجر خلافه او الكريم فالحر خلافا الرقيق ولكجعله بمعنى الحر
ان روعيت فيه نكتة العطف على المرادف وجواب القسم او الشرط على الخلاف لقاومتك مقدارا وعن ابي
علي ان في البيت شاهدا على نصب خبر ما مقدما لان الباء لا تدخل الا عليه وقيل هي تميمية والباء دخلت على
المبتدا ويقوى الاول ان انت اخص من الحر فهو اولى من ان يكون مسندا اليه هذا اي القول بزيادة ان بين
لو وفعل القسم قول سيبويه وغيره في مغرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جي به لربط الجواب بالقسم ويبعده
ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك اي ليس الاكثر تركها على انها لو كانت من روابط الجواب لكانت داخلة
عليه والثالث وهو نادر قد يفهم من حكمه بندرته هذا والكرينة الاول ان الثاني كثير اولم ار التصريح ان تقع
بين الكاف والنون ومخفوضها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله عند المص تبعا للنحاس باغث بن صريم اليشكري قال وباغث من
بغتة الامر اذا فاجاه وقال العيني وهو بالثا المثلثة وفي المنتقد هو لارقم بن عليا اليشكري يذكر امراة
ويمدحها وفي جامع الامثال لابي علي القمي ان كسرى انوشروان ملك عمرو بن المنذر بن امرؤ القيس اللخمي على
الحيرة وما والاها من ارض العرب وكان متجبرا شديد السلطان قليل العفو بلغ من ضبط الناس وقهره لهم
واقتداره في نفسه عليهم ان سنة اشتدت حتى بلغت من الناس كل مبلغ من الجهد والشدة فعمد الى كبش
فسمنه حتى امتلا سمنا علق في عنقه شفرة وزنادا وسرحه في الناس لينظر هل يجتري احد على ذبحه فتحاماه
الناس حتى مر ببني يشكر فقال رجل منهم يقال له عليا بن الارقم بن سعد ما اراني الا اخذ هذا الكبش
فاكله فلامه قومه وزجروه فابي الا ذبحه فاكثر عليه اصحابه اللايمة واتي عمرا واعترف بذنبه وانشده
قصيدة هذا البيت منها فاستعفاه فعفي عنه وخلا سبيله ويوما نصب على الظرفية وعامله فعل الوفا
ويروي بالجر على ان الواو واو رب وتوافينا من الموافاة وهو الاتيان وقال الجلال تبعا للعيني المجازاة
الحسنة وهو اما بلفظ الغيبة على ما في شواهد المص او بلفظ الخطاب على ما صرح به العيني والاتير غرسه
والمقسم كمعظم الجميل وفي الصحاح القسام الحسن وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه وانشد البيت وفي كتاب
فقه اللغة ان المراة اذا كان حسنها فايقا كان قد وسم فهي وسيمة فاذا قسم لها حظ من الحسن فهي قسيمة و
وتعطو من العطو وهو التناول باليد قال في الصحاح عطوت الشي تناولته باليد وقال الشارح وتعطو
تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس والذي رايناه فيه نصه العطو التناول ورفع الراس
واليدين والظبي عطو مثلثة وكعدو يتطاول الى الشجر ليتناول منه انتهى واذا كان بمعنى التناول فلا بد
من تضمينه معنى التطاول او الميل ليتعدى بالى والوارق اسم فاعل من ورق يورق صار ذا ورق ففي
القاموس ورق الشجر يرق واورق وورق والوارقة الشجرة الخضرا الورق الحسنة وقيل من اورق المزيد
كيافع من ايفع وعليه فهو من النوادر والسلم بفتحتين ضرب من شجر البادية بعظم وله شوك واحدته سلمة
ويروي الى ناضر السلم من النضارة وهي الحسن في رواية من جر الظبية ومن رفعها فعلى تخفيف كان واسمها
اما ضمير الشان او ضمير غيبة او خطاب على الاحتمالين في توافينا اي كانها او كانك ومن نصبها فقد اعملها مخففة
والخبر محذوف والتقدير كان ظبية مكانها او هذه المراة وان كان الظاهر العكس فعكس التشبيه قصدا
الى المبالغة وعلى التقادير تختلف محل تعطو لانه نعت لظبية بعد اذا وهو نادر ايضا كقوله
فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله
على ما صرح الجلال اوس بن حجر بفتحتين ابن معبد التميمي الشاعر الجاهلي ذكره ابو عبيدة من الطبقة الثالثة

وقرنه

وقرنه بالنابغة وروي انه كان شاعر تميم من غير مدافع وكان فحل العرب فلما نشا النابغة طاطا منه
وجزم الجلال ان المص انشد هذا البيت وفيه تحريف في موضعين وانه من قصيدة فائية مطلعها
تنكر بعدي من اميمة صايف فبرك فاعلي تولب فالمخالف وهذه الكلمات اسماء اماكن وبرك منها بكسر الموحدة
وان لفظ البيت واهمله حتى اذا ان كانه معاطي يد من لجة الماء غارف المعاطاة المناولة واللجة بضم
اللام والجيم معظم الماء واللجة بفتح الجيم وتشديد الميم على رواية الجلال معظمه ايضا وغامر بالمعجمة من غمره
الماء غطاه فاعل بمعنى مفعول كعامر بالمهملة بمعنى معمور من عمر الدار ومثلها سر كاتم وماء دافق وعيشة
راضية في قول وغارف من الغرف وهو الاخذ باليد قال الشارح والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل
في انقاذه مما كان فيه الى انه وصل الى حالة التاشبيه فيها من هو مغمور في اللجة فخرج بيده ليتناول لها من ينقذه
وهذه حالة الغريق ففيه اشارة الى ان حتى لانتهاء الغاية واذا لمجرد الظرفية كما في قوله حتى اذا جاوها
الا ان مدخول اذا في البيت اسمية فيها معنى التشبيه فهي في قوة الفعلية لكن رد الجلال هذا في شرحه بقوله
تكلم ابن الدماميني في شرح هذا البيت كلام من لم يقف على القصيدة ولا عرف ما قبل البيت ولا ما بعده
ولا المعنى الذي سيق له وملخص ما تحصل من كلام الجلال ان مرفوع امهله عايد على الصايد السابق ذكره
ومنصوبه الى الحمار الوحشي وباقي معنى البيت على ما ذكره وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك المذكور وانها
تنصب المضارع مع كونها زايدة كما تجر من والباء الزايدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله وما
لنا الا نقاتل في سبيل الله اي وما لنا لا نتوكل ولا نقاتل اي واي عذر كاين لنا وعلى هذا فجملة النفي حالية اي حال
كوننا لا نتوكل ولا نقاتل اي غير متوكلين وغير مقاتلين كما قال تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين فيرد ان جملة
الحال لا تصدر بدليل استقبال وان الناصبة دليله وقد يجاب بانها انما تكون دليلا اذا لم تكن زايدة
وكما لا يقدح ان في حالية الجملة بهذا التقدير لم يقدح به ايضا في كونها جملة فتدبر وقال غيره هي في ذلك
مصدرية لا زايدة فهي مع ما بعدها في تاويل المفرد ثم قيل في تخريج الاية على القول بالمصدرية تضمن ما لنا
معنى ما منعنا والمعنى ما منعنا التوكل وما منعنا القتال ولا زايدة فيهما وهذا كما ترى تخلص من القول بزيادة ان
بالقول بزيادة لا مع ما فيه مما نبه عليه بقوله وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الظرف والجار والمجرور في المفعول
به بل انما يثبت في الحال نحو زيد عندك او في الدار قايما فان قلت اليس قد عمل الجار والمجرور في المفعول به
في نحو اليك زيدا وعليك نفسك قلت ممنوع لان عملهما ذلك انما تحقق بعد جعلهما اسمي فعل ينصب المفعول
به فانهما في معنى خذ زيدا والزم نفسك نعم اورد الشارح في تعليقه ان النظر المذكور انما يرد ان لو كان المصدر
المسبوك عند هذا القايل مفعولا صريحا وليس في كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهري منعته عن كذا
فامتنع فيحتمل انه يرى ان ان وصلتها معمولا الجار والمجرور المضمنين معنى المنع على نزع الخافض
فلا يكون ثمة مفعول صريح فلا يمتنع عملهما فيه والمحل حينئذ اما نصب او خفض على الخلاف وفي كلام
شيخنا ما يقتضي الجواب عنه بان صاحب التقريب حكى منع الرجل حقه بجره عنه على تعدي المنع الى
المفعول الثاني بلا واسطة فيحتمل ان المص نظر الى ذلك نحا شيا عن نزع الخافض فاورد ما اورد
لان الاصل لا تكون لا زايدة كما ان الاصل ايضا ان لا تكون ان زايدة ومن ثم قال والصواب قول
بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم تجوز للزايدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال
اذ العمل بحسب الاختصاص ودايرعليه وجودا وعدما بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في
البيتين بل في الابيات السابقة وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرف الجر الزايد فانه
كالحرف الجار المعدي في الاختصاص بالاسم فلذا عمل ومحل كون المختص عاملا اذا لم يتنزل من مدخوله
منزلة الجزء بدليل ان السين وسوف لا يعملان مع اختصاصهما لذلك مسلم ولا معنى لان الزايدة

غير التاكيد كساير الزوايد اي كباقيها فانها لا تفيد الا التاكيد ولا يرد ان منها من وهي للتنصيص على العموم
بنص منه ولا في نحو ما جاء في زيد ولا عمرو مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي مجيهما معا ومتفرقا ونفي مجيهما
معا فقط ومعها يتعين الاول لان التنصيص على الشي بعد ان كان ظاهرا وتعيين ما كان محتملا نوعان
من مطلق التاكيد لانه تاكيد الكلام وتقريره ونفي الاحتمال عنه وقد سلف منا بيان ان لا منافاة
بين كون الشي زايدا وكونه مفيدا فتذكر قال ابو حيان وزعم الزمخشري انه قد ينجز مع التوكيد
معنى اخر للزايد فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة
اي قصة لوط ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها
وتاكيدا في ان الاساءة كانت بعقب المجي حق العبارة على ان او لان الاساءة لان متعلق الجار اما تنبيها
او تاكيدا كما قال فهي موكدة للاتصال واللزوم اي الاتصال الجواب بشرطها ولزومه ولذلك اي الاتصال
واللزوم يوكد في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيه كالاول اي كالجواب الاول لان الجواب في قصة ابراهيم
اذ ليس الجواب في قصة ابراهيم قولنا التحية فهو واقع بعد المجي ببطو وذلك الجواب المساءة وهي حاصلة
عقب المجي بلا ريب وقال الشلوبين لما كانت ان للسبب في نحو قولك جيت ان تعطيني اي للاعطا افادت
هنا اي في قصة لوط ان الاساءة كانت للمجي وبعقبه لان ما هو مسبب عن شي واقع عقب ذلك الشي وكذلك
في قولهم اما واسات لو فعلت لفعلت الكرت ان ما بعد الواو اي واو القسم كذا نقل عن المص وهو اي ما بعد
واو القسم هو السبب في الجواب اي ان ان لكونها للسببية التي في جواب القسم اعني الجملة الشرطية عند
من لا يقول بالحذف كما الكرت ان المكسورة نفيا لكونها الرفي فيما ان زيد قايم لا ان تاكيدها السببية
لمجرد كونها زايدة قال ابو حيان وهذا الذي ذكراه اي ما ذكره الزمخشري والشلوبين لا يعرفه
كبراء النحويين انتهى اي والمدار على معرفتهم والذي رايته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت
ما نصه ان صلة اكدت وجود الفعلين مرتبا احدهما على الاخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما
كانهما اي الفعلين المترتبين وجدا في جزء واحد من الزمان هو الان الواحد الموهوم من اناته المركب
عند المتكلمين والموجود عند الحكما لقولهم ان الزمان عرض موجود غير قار الذات فهو مركب من
اجزاء كذلك والان موجود حل في بعضها وهو المسمى عندهم حاضرا كانه قيل لما احس بمجيئهم فاجاته المساءة
من غير ريب انتهى والريب البطو يقول رات بريث ريثا اي ابطا وفي القاموس الريث عن الحاجة
الحبس عنها وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل ابو حيان عنه اي ليس في كلام الزمخشري
تعرض للفرق بينهما اي الفرق المذكور بالعبارة التي ذكرها فاني يرد الاعتراض بانه كان يكفي في التعرض
للفرق سكوته في قصة ابراهيم الخالية عن ان وفي قصة لوط التي فيها ان فان هذا فرق غير ذلك وقول الشارح
في وجه الفرق بين القصتين انه لما رتب في اية هود على مجي الرسل لوطا امور هي مساءته وضيق ذرعه
وقوله هذا يوم عصيب ومجي قومه يهرعون اليه لم يوت بان لان مجموع هذا المرتب من حيث هو مجموع
ليس شديد الاتصال بالمجي حتى يكون الجميع واقعا في جزء من الزمان وفي اية العنكبوت لم يرتب على مجي
الرسل لوطا غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجي فاتي بها اشعارا بهذا المعنى
وتوكيده يرد بانه تحصل ما بداه من الفرق انما هو بين قصتي لوط في هود والعنكبوت والقصتان اللتان
لا تعرض للفرق بينهما قصة لوط وابراهيم ولا كلامه مخالف لكلام النحويين فكيف يقال ما ذكره لا يعرفه
كبراء النحويين اي فضلا عن صغرايهم فهو مخالف لجميعهم لا لطايفة منهم واجماعهم على ان الزايد يوكد معنى ما جي
لتاكيده ولا يفيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه لما سياتي من انها حرف وجود لوجود
فالحرف الزايد الذي هو ان يوكد ذلك ان قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما ليست في السورة التي فيها سيء

بهم مع ذكر ان بعد لما اعني في سورة العنكبوت بل في سورة هود وليس فيها لما اي بل هي في السورة
التي فيها سيء بهم بدون ان بعد لما وبالجملة فتلاوة ما في سورة هود ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى
قالوا سلاما قال سلام ثم قال تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم الاية فهي وان كان في قصة الخليل فيها
قالوا سلاما ليس فيها كما في قصة لوط ولا بعد لما في قصة لوط ان وتلاوة ما في العنكبوت ولما جاءت رسلنا
ابراهيم بالبشرى قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية ثم قال ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم الاية فهي وان
وقعت فيها لما في القصتين وبعدها في ثانيتهما ان ليس في قصة الخليل فيها قالوا سلاما ثم كيف يتخيل ان التحية
تقع بعد المجي ببطو استفهام انكاري او تعجبي فيه معنى الانكاري اي لا يتخيل ذلك لانه مخالف للعادة الموكدة
بالشرع وانما يحسن تاخر الجواب في سورة العنكبوت اي لا في سورة هود لعدم الجواب ثمة اذ لا لما فيها بخلاف
سورة العنكبوت ويتعذر تسليم ان في سورة هود ما هو جواب لتنزله منزلة الجواب في كونه امرا حصل
عقب امر فذاك لا يحسن تاخره لما عرفت بخلاف ما في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا مهلكوا اهل
هذه القرية وهو مما اذا تاخر لم يقبح ثم التعبير بالاساءة لحن واساءة لان الفعل ثلاثي مجرد كما نطق به التنزيل اي
والاساءة انما هي مصدر المزيد فيه اي ان الفعل على ثلاثة احرف والاساءة مصدر ما كان على اربعة وان كان
بعضها مزيدا والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري كما نقلها المص والسوء بالفتح ففي القاموس ساء سوءا
وسواء وسوائية وسواية ومساءة ومسائية مقلوبا واصله مساوءة فهي ضد الاحسان والافساد مصدره
اساء اليه او اساءة واما ما نقله عن الشلوبين كان الوجه ان يقول واما قول الشلوبين فمعترض من وجهين
احدهما ان المفيد للتعليل في مثاله انما هو لام العلة المقدرة قبل ان لا ان والثاني ان ان في المثال مصدرية
والبحث في الزايدة قيل عليه قد يمنع ويدعى ان لام العلة لكثرة استعمالها مع ان شاع حذفها مع بقاء معناها فيها
كانها تضمنت معنى اللام في نحو جيت ان تعطي ولما وقعت في قصة لوط بعد المقيدة ان المساءة كانت لاجل
المجي وبعقبه الدتر في شرح الكافية للحديثي ووجه زيادتها معها عند الكوفيين ظاهر لان ان عندهم بمعنى
ان المكسورة الشرطية واما عند البصريين فانها تكون هي المخففة المتضمنة للتعليل لكثرة استعمال اللام معها واذا
وجب حذفها عقبها مع بقاء معناها فبسبب تضمنها التعليل تحتاج الى جملتين بينهما السببية فتناسبها وتوكد
معناها قال شيخنا ومنه يظهر جواب ثاني وجهي الاعتراض ايضا بان يقال نعم هي في المثال مصدرية الا انه
الا انه لا يضرنا لان الزايدة هي المصدرية فجاءت الحرب قطعته عن ارادته وشغلته بنفسه وهل هذا قول
مادح او مستبعد كما لا يخفى الثالث عطفها اي عطف المفتوحة على ان المكسورة فيه تسامح ظاهر والمراد عطفها
وعطف مدخولها على المكسورة ومدخولها في قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلاء ما تبقي وما تذر
هو من الضرب الاول من البسيط ولم ار من سمى قايله ويكلا يحفظ وقد اورده الازهري بلفظ يحفظ يقال
كلاه الله كلاوة بالكسر والمد اي حفظه وحرسه وتذر تترك وهو من الافعال الممات ماضيها واختلف في وزنه
فقيل هو وذر كحسب وعن الفارسي في ايضا انه بفتحها والضارع محمول على يدع في المعنى ان اقمت وان ارتحلت
فالله يحفظ ما تفعله في اقامتك وارتحالك وما تدعه فيهما وقد وقع في البيت طباق بين اقمت ومرتحلا للتقابل بين
الاقامة والارتحال وبين تاتي وتذر ولمثل ذلك قال الجلال وبين اما المكسورة واما المفتوحة وبين الجملة الفعلية
والاسمية وفيه كما قال شيخنا نظر اذ ليس بين حرفي ان وان مقابلة كما بين اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت حتى يقال هاهنا للشرط او اما الاولى على معنى الشرط والثانية على معنى التعليل فاين الطباق
وكذا ليس بين ذاتي الجملة الاسمية والفعلية طباق وانما هو بين اسميهما لا يقال هو انما اعتبر الطباق بين اما
بعنوان كونها مكسورة وبين اما بعنوان كونها مفتوحة لا بينهما مطلقا وكذا نقول في الطباق بين الجملتين
لانا نقول هو بصدد بيان طباق وقع في البيت والواقع فيه انما هو ذات اللفظين دون وصفيهما المتقابلين فيه

[illegible]

قوله [illegible] ان العرب [illegible]

الفتح م

اين يا تي الطباق الرواية بكسران الاول وفتح ان الثانية ظو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على
الجملة مع عدم تاتي رد احدها الى الاخر اذ لو تاتي رد احدهما الى الاخر فان الجمهور على جواز عطف المفرد على
الجملة ح والعكس كما في قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وقوله تعالى والمغيرات صبحا فاثرن به
نقعا اي لزم هذا المحذور على تقدير عطف اما المفتوحة عن المكسورة لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز
ان يكون المصدر الماول فاعل فعل محذوف اي وقع ارتحالك او ثبت فاللازم ح عطف جملة على جملة لا مفرد على
جملة لانا نقول ليس المصدر المسول هنا ارتحالك بل كونك مرتحلا وتقديره فاعل فعل محذوف تكلف مستغنى
عنه بالقول بانها شرطية واما الجواب بان الاشتراك اولى من الاضمار فجعلها للشرط اولى من كونها مصدرية
مضمرا لها الفعل فهو مبني على مرجوح وهو القول بان الاضمار اولى من المجاز الاولى من الاشتراك والاصح ان الاضمار
مساويا للمجاز لاحتياج كل منهما الى قرينة وانهما اولى من الاشتراك لكثرة المجاز واتصال قرينة الاضمار وتعسف
ابن الحاجب اي مال وعدل عن الطريق وتعسف واعتسف اذ خبطه على غير هداية في توجيه ذلك ومحصلات
عطف بحسب المعنى فقال لما كان معنى قولك ان جيتني اكرمتك وقولك اكرمك لا تيانك اياي واحدا قيل عليه كان الاوضح
ان يقول لمجيك اياي لانه مصدر فعل الشرط صح عطف التعليل على الشرط في البيت وكذلك يقول ان جيتني و
احسنت الي اكرمتك ثم يقول ان جيتني ولاحسانك الي اكرمتك ويجعل الجواب لهما اي للشرط والتعليل معا انتهى
وما اظن العرب فاهت بذلك اي نطقت به يقال فاه بالكلام وتفوه به نطق يوما اي زمنا ما من استعمال المقيد
في المطلق اي ما اظن العرب نطقت به وقتا من الاوقات فضلا عن انا نجزم بذلك ومؤداه ترجيح نفي سماعه
من العرب والقول بان لنا ان نرجح اتيانه نظرا الى ان المثبت مقدم على النافي انما يتجه ان لو ادعى ابن الحاجب
السماع من العرب كما لا يخفى المعنى الثاني النفي كان المكسورة ايضا قاله بعضهم هو الفراء ومن تبعه في قوله تعالى ان يؤتى
احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض روي ان كعب بن الاشرف ومالك بن الصيف
من احبار اليهود قالا لاصحابهما لما حولت القبلة امنوا بما انزل عليهم من الصلاة الى الكعبة وصلوا اليها اول النهار
ثم صلوا الى الصخرة اخره لعلهم يقولون هم اعلم منا وقد رجعوا فيرجعون فهما المراد بالطايفة في قوله تعالى
في صدر القصة وقالت طايفة من اهل الكتاب وقيل هي اثنى عشر حبرا من يهود خيبر تواطيوا وقال بعضهم لبعض
ادخلوا في دين محمد اول النهار باللسان دون الاعتقاد واكفروا اخره وقولوا انا نظرنا في كتبنا وشاورنا علماءنا
فوجدنا محمدا ليس بذلك وظهر لنا كذبه وبطلان دينه فانكم اذا فعلتم ذلك شك اصحاب محمد وقالوا هؤلاء
اهل الكتاب وهم اعلم منا فيرجعون عن دينهم وقد اختلف فيما هو من تمام مقالتهم فقيل تمامه الا لمن تبع دينكم وما
بعده استيناف وعليه فان يؤتى احد مثل ما اوتيتم اما خبر مرفوع على انه خبر ثان لان او بدل من خبرها او منصوب
بفعل تقديره فلا تنكروا والتقدير خصصتم بالهدى كراهة ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم فتكون لهم الحجة عليكم
ان لم تتبعوهم او دبرتم هذا القول وقلتموه لان يؤتى احد مثل ما اوتيتم والمعنى ان الحسد حملكم على ذلك وقراءة
ابن كثير ان يؤتى احد على الاستفهام التوبيخي تؤيد هذا التقدير اي لان يؤتى احد الخ من مقالتهم ايضا وفيه عليه
وجهان ان نافية اي لا يؤتى فهو قول الفراء من الكوفيين وقال شيخنا في هذا الوجه وهو بعيد عن البصريين
الا الفراء منهم بعيد عن صواب النقل واو من قوله او يحاجوكم بمعنى الا اي لا يؤتى احد مثل ما اوتيتم الا الحاجتكم
في كونكم لا تتبعونه وكلام القاضي على ان المعنى على هذا الوجه ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم وقولوا لهم
ما يؤتى احد مثل ما اوتيتم حتى يحاجوكم عند ربكم فيدحضوا حجتكم فقدر ان بمعنى ما واو بمعنى حتى
والجمع لاحد بوقوعه في سياق النفي صح عود ضمير الجمع من يحاجوكم اليه والمراد به غير اتباعهم ومن اعترض
هذا الوجه بان ان لا تجي للنفي في كلامهم فقد رده شيخنا بانه لم يرد على منع دعوى الفراء من غير اقامة
دليل على ما يناقضها ومثله مكابرة غير مسموعة فان قيل المراد انها تجي للنفي في كلامهم فكيف يسوغ لم تخريج

الاية

الاية عليه قلنا الو لم يثبت ذلك عنده لما خرج الاية عليه فان مقام الفراء اجل من ان يثبت في كلام الله شيا من
غير استقراء فهو مثبت مقدم وانها المصدرية الناصبة وقبلها حرف جر مقدر على ان المتعلق ولا تؤمنوا
واما الباء اي ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم الا لاشياعكم ولا تفشوه الى المسلمين لئلا يزيد
ثباتهم ولا الى المشركين لئلا يدعوهم الى الايمان او في والمعنى ولا تصدقوا في كذا اي لا تظهروا وتصديقوا احد
في ذلك الا من تبع دينكم وعليه فلام لمن زايدة قاله شيخنا وقوله او يحاجوكم عطف على ان يؤتى وعطفها او دون
الواو لافادة العموم على حد ولا تطع منهم اثما او كفورا ولكن ما بعد الا جار ومجرور ايتوسع فيه وفي الظرف ما لا
يتوسع في غيرهما جاز ان يعمل فيه ما قبل الا وان لم يكن مستثنى او تابعا او مستثنى منه وعلى الوجهين
فقل ان الهدى هدى الله اعتراض على ان كيدهم لا يجدي بطايل وما قيل من ان الاعتراض من متكلم والمعترض فيه
من اخر مدفوع بل قال التفتازاني انه ليس بشرط لانه في اثناء كلام يحكي الثالث معنى اذ كما تقدم عن بعضهم في
ان المكسورة ايضا وهذا قاله بعضهم في بل عجبوا ان جاءهم منذر يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا وقوله
اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا فيمن رواه بفتح الهمزة والصواب انها في ذلك كله مصدرية خفيفة في الايتين ومخففة
في البيت وقبلها لام لعله مقدرة قيل عليه ان من جملة ذلك كله قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا فهو اعتراف بان
القول بشرطيتها فيه خطا وقد اشار فيما اشار فيما سبق الى ان المتعين او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو
تناقض واجيب بان ما سبق هو قوله ويرجحه عندي امور وهو لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا
ان غيره خطا بل جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحات الاكثر من تلك المرجحات واقوى منها ومحصله
ان التناقض انما يتحقق ان لو حكم اولا بان كونها شرطية صواب او بان كونها مصدرية خطا لكنه انما ذكر
لشرطيتها مرجحات غير ان قوله بل جاز ان يكون غيره هو الصواب نعم قد يرد الجواب بما في شرح الشواهد بينة
للمص من نسبة القول بان المفتوحة قد يجازى بها الى القايلين به بلفظ الزعم وقد يجاب ايضا بان الحكم بالصواب
انما هو بالنظر الى القول بانها بمعنى اذ في هذه الاماكن وهذا لا ينافي ان الصواب عنده في بعضها انها شرطية فتدبر
والرابع ان تكون بمعنى لئلا اي ان تكون حرفا بسيطا بمعنى مجموع هذا اللفظ المولف من عدة حروف كما قيل ان بيد
في حديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش بمعنى من اجل وليس المراد منه انها تفيد معنى لئلا بمعونة
اضمار لام قبلها ولا بعدها لانه القول المقابل لهذا القول المصدر بقيل قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا وعن
النحاس ان موضع ان تضلوا نصب لوقوع الفعل عليه ان يبين لكم الضلالة نقله جامع العلوم والمراد بيانها
لتتقى الا ان فيه ان المصدر الماول هنا من ان والفعل هو ضلالتكم لا الضلالة وبهذا التقدير لا يحسن المعنى
لاقتضايه ثبوت الضلالة كما نشهد به الاضافة فتامل وقوله نزلتم منزلة الاضياف منا فعجلنا القرى ان تشتمونا
البيت من الضرب الاول من الوافر وقايله عمرو بن كلثوم بن عتاب بن مالك ابو الاسود التغلبي جاهلي مقدم من قصيدة
طويلة هي احدى المعلقات مطلعها الا هبي بصحنك فاصبحينا ولا تبقي خمور الاندرينا الى ان قال
الا ابلغ بني الطماح عنا ودعميا فكيف وجدتمونا نزلتم البيت وبعده قريناكم فعجلنا قراكم قبيل الصبح
مرادة طحونا هبي امر من هب من نومه اذا انتبه قاله في القاموس الهب والهبوب ثوران الريح كالهبيب والا انتباه
من النوم ونشاط كل شي وسرعته كالهباب بالكسر وفي شرح المعلقات لابي جعفر النحاس يقال هب من نومه
هبا اذا انتبه وقام من موضعه وهبت الريح تهب هبوبا وهب الفحل عند الضراب يهب هبابا والصحن قال
الجلال الكاس ويقال الجام عريض قصير الجدار وقال شارح المعلقات القدح الصغير ويقال هو القصير الحيطان
واصبحنا امر من صبحه اذا سقاه الصبوح وهو ما اصبح عندهم من شراب وما طبخ من اللبن بالغداة والاصطباح ع
شرب الصبوح وكذا العبوق ما يشرب بالعشا والاعتباق شربه وقول الجلال الصبوح شرب الغداة والعبوق

شرب العشي فيه نظر الا ان يحمل شرب الغداة وشرب العشي على ما يشرب في هذين الوقتين والاندرين بفتح
الهمزة بعدها نون ساكنة فمهملة مفتوحة فراء مكسورة قال النحاس موضع بالشام وقال الجلال قرية بالشام
وهو معدن الخمر ثم قال النحاس انما اراد اندر ثم جمعه بما حواليه وقيل الاسم الموضع اندرون وفيه لغتان من يجعله
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا او بفتح النون كما هو قاعدة الجمع وعليه قوله ولا تبقي خمور الاندرينا ومنهم
من يجعل الاعراب على النون ويجعل ما قبلها ياء دايما كغسلين وقال ابو اسحاق يجوز ان ياتي بالواو مع
جعل الاعراب على النون كزيتون كما اخبرنا بهذا ابو العباس محمد بن يزيد ولا اعلم احدا سبقنا اليه وفي القاموس
الاندر قرية على يوم وليلة من حلب وقول عمرو بن كلثوم ولا تبقي خمور الاندرينا نسب الخمر الى اهل القرية
فاجتمعت ثلاث ياآت فخففها او جمع الاندري اندرون كما قال الاشعرون والاعجمون والمعنى ولا تبقي هذه
الخمور لغيرنا وتسقينا سواها فاشار الى ان النهي مقيد لا مطلق وبنو الطماح بالمهملات المفتوح اولها وتشديد
الميم قال الجلال قبيلة من بني اسد ودعمي بضم الدال وسكون العين المهملتين اخره ياء مشددة قال
من بني عبد القيس وفي شرح المعلقات قال ابن السكيت بنو الطماح من بني وايل وهم من بني ثمان ودعمي بن جديلة
ابن اياد ويروى الاسايل من المسايلة والاضياف جمع ضيف والقرى بكسر القاف مع القصر وبفتحها مع المد
الاحسان الى الضيف وتشتمونا بضم العين وكسرها مضارع شتم بالفتح تسبونا ومنزل اما مصدر ميمي
اي نزول الاضياف اي نزولا مثل نزولهم او اسم مكان ومن قولنا منا امنا بمعنى عند على رايي او اتصالية كما
في قوله حديث انت مني بمنزلة هارون من موسى وانتصابها مع ما بعدها على الحال اي كاينين منا اي حال كونكم
ذا اتصال منا لا يقال هي في الحديث مكررة دون البيت فلا تكون فيه اتصالية لانا نقول قد مثل التفتازاني لها
بقولك نزلت من البلد بمحل كذا وانت مني بمنزلة الروح والجسد فاستفيد ان التكرار غير شرط وسماها
الابتدائية الاتصالية كانه يشير الى انها هي التي لابتداء الغاية الا انها استعملت في معنى الاتصال ثم اعلم ان
قوله نزلتم منزل الاضياف ليس على ظاهره وانه انما يريد بذلك انهم جاوا محاربين لهم فتركهم منزل الاضياف
تهكما بهم فليس القرى المعجل لهم قرى الضيوف بل قرى الاسنة والسيوف فهو استعارة تحقيقية قرنت بما
يلايم المستعار منه وهو التعجيل ترشيحا كالتبعية في قوله نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد
اي طعنات منسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة والمرداه بكسر الميم صخرة عظيمة تطحن ما مرت به قاله
شارح المعلقات وقال الجلال ما يرمى به الشيء اي يرمي ليخبط به ورقه وفي الصحاح رديت الحجر بصخرة او
بمعول اذا ضربتها لتكسره والمردى حجر يرمى به قيل للرجل الشجاع انه لمردى حروب فهي مرادي الحروب وكذلك
المرداة والطحون فعول من الطحن وانتصاب مرداة على الحال من قراكم اي جعلنا لكم ما يقوم مقام القرى ما يهلككم
ويطحنكم قال الجلال هو كناية عن الكتيبة والصواب انها مصدرية ايضا والاصل كراهة ان تفعلوا او مخافة ان
تشتمونا وهو قول البصريين لم يقدر المخافة في الاية لظهور امتناعها في حقه تعالى لكنه لو قدر الكراهة في
البيت ايضا لكان اولى كما افاد شيخنا لان تعجيل القرى اذا كان لاكرام الضيوف فهو من شان الكرام بخلاف ما اذا
كان لمخافة شتمهم او كراهته ثم اذا كان لمخافة الشتم فهو اسوء مما اذا كان لكراهته كما لا يخفى وقيل هو على اضمار
لام قبل ان ولا بعدها وفيه تعسف بل يلزم منه حذف حرف قبل واخر بعد وحرف فيه هكذا الا نظير له قلنا
وجعل حرف واحد بمعنى مجموع ثلاثة احرف ايضا لا نظير له ان المكسورة المشددة على وجهين احدهما
ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك لشبهها بالفعل المتعدي من جهة اقتضايها امرين كاقتضايه
اما اقتضاوه الامرين فظاهر واما اقتضاوها فلانها تقتضي امرين هما طرفاها فتعمل منها عمل الفعل المتعدي
في متعلقيه الا انه معها قدم المنصوب على المرفوع تحقيقا للفرعية وتحصيلا للفرق بين ما هو فعل وما هو حرف
كالفعل او لان معناها وهو التاكيد في الخبر اذ لا يتحقق التاكيد الا به فكان كالعمدة والاسم كالفضلة فاعطيا

قال ذلك صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه

اعرابها

اعرابها قيل وقد تنصبهما في لغة كقوله ° اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن ° خطاك خفافا ان حراسنا اسدا °
البيت من الضرب الاول من الطويل وقايله عمرو بن ابي ربيعة المخزومي والجنح بضم الجيم وكسرها طايفة من الليل وقوله
فلتات من قبيل ما يطلق فيه بالاصل كقراءة فلتفرحوا بالتاء واما ولتكن فليس منه لانه مسند الى خطاك والخطا
بضم الخاء المعجمة جمع خطوة بضمها وبفتح نص عليه في القاموس وهي ما بين القدمين وخفافا بالكسر اولى جمع خفيف
والحراس جمع حارس واسدا بالضم فالسكون جمع اسد بفتحتين قال الجوهري وهو مخفف من اسد بضمتين
المقصود من اسود قال شيخنا وهو منتقد اذ الاصل ان يكون كل جمعا براسه على ان في التسهيل ان فعولا قياس
في جمع فعل بفتحتين وان فعلا بالضم فالسكون يحفظ في نحو اسد وكذا افعل بضمتين ويقوي ما عليه الجوهري
لكن بالنسبة الى دعوى التخفيف دون القصر ان صاحب القاموس لم يجعل اسدا بالضم فالسكون في صيغ جموع
اسد وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وجه الاستدلال به على ما قيل انه قد ورد ان قعر جهنم لسبعون
خريفا بالرفع والظاهر ان مسافة قعر جهنم اي مسافة السير اليه لا مسافة السير فيه على ما في فليكن النصب
كذلك وانما قدرنا مضافا في جانب الاسم ليلا يلزم الاخبار بظرف الزمان عن اسم العين اذ قعر جهنم اقصاها
وخرج البيت على ان نصب اسدا على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا وصحت الحالية لكون اسدا في معنى
المشتق اي شجعانا وخرجه الكسايي على انه خبر ليكون محذوفة وقيل التقدير يشبهون اسدا فنصبه على المفعولية
وخرج الحديث على ان القعر مصدر قعر البير اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين
هذا ما قدره ابن مالك في تخريج هذا الحديث وهو من الاخبار عن المصدر بظرف الزمان فلا اشكال وقوله في
التفسير ان بلوغ قعرها بيان لمعنى المصدر الذي هو القعر لا تقدير للمصدر ويكون من قوله في سبعين اما تامة
على انها خبر عن اسم ان فالظرف المتعلق بها لغو والناقصة فالظرف مستقر منصوب المحل على انه خبرها والجملة
خبر ان واما ما يتعلق به الظرف المستقر الواقع خبرا للمبتدا ولما اصله مبتدا من الاكوان فهو كون تام ليس
الا كما صرحوا به ولذا انت مخير في تقدير الكون او الاستقرار او الحصول او الوجود او الثبوت وقد اجاز الامام
النووي في شرح مسلم ان يكون التقدير بسير سبعين حذف المضاف وبقي عمله على ان الاضافة بمعنى في اي سير
في سبعين وعليه فالتقدير ان سير قعر جهنم اي السير اليه سير سبعين ويكون محصل المعنى ان مسافة للسير
الى قعر جهنم مسافة سير في سبعين عاما ولا يخفى ما فيه من التكلف لا يقال اذا كان القعر على رواية الرفع اسم
عين فكيف يجعل اسم معنى على النصب لانا نقول ما المانع من ذلك حيث كان المودى واحدا هذا ولصاحب لغة
نصب الجزئين ان يمنع هذين التخريجين ويقدر تقع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير الشان محذوفا وجزم ابن
الحاجب بضعفه قال الرضي لا يجوز حذف ضمير الشان لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط
ولا يحذف المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعف صيرورته بالنصب
في صيرورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما البيت وقوله ان من لام في بني
بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ الابتدا لا تدخل على كلم المجازاة انتهى والحق
ان ضعف الحذف انما هو لما فاته المقصود من الكلام المصدر هو به لان المتكلم اذا قصد الحديث عظيم او
استعظام حديث صدره بضمير غايب غير راجع الى ملفوظ مفسرا بما بعده ليحصل بالابهام ثم التفسير
تعظم الامر وتفخيم الشان فلا يلايمه الاختصار بالحذف لا لانه لا دليل عليه فتامل والمفهوم من كلام ابي
حيان في ارتشاف ان سيبويه يجوز حذف اسم ان اذا كان ضمير شان في غير ضرورة وانه حكى جوازه عن
الخليل نحو ان بك زيد ماخوذ ووافق على ذلك الجرمي وان ابن عصفور ذهب الى انه يحسن في الشعر والكلام اذا
لم يؤد حذفه الى ان يكون بعد ان اسم يصح عملها فيه نحو ان في الدار قام زيد دون انه زيد قايم كقوله عليه
الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي

ان الشان كما قال • ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء • البيت من الضرب الاول من الخفيف وقايله
غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابو مالك التغلبي النصراني الملقب بالاخطل شاعر بني امية وهو من نظير
جرير والفرزدق وتقدم موته عليهما عمر طويلا ومات على كفره قيل للفرزدق من اشعر الناس قال كفاك اذا افتخرت
وجرير اذا هجا وابن النصرانية اذا امتدح وكان عبد الملك بن مروان يجزل عطا الاخطل ويفضله في الشعر
على غيره ومن شعره • والناس همهم الحياة ولا ارى • طول الحياة يزيد غير خبال • واذا افتقرت الى الذخاير لم تجد
شيا يكون كصالح الاعمال • ذكر الذهبي وفاته في الطبقة العاشرة من الهجرة ولقب بالاخطل قيل لسانه وقيل
لطول اذنيه وقيل لبيت قاله والكنيسة قال في القاموس متعبد اليهود والنصارى او الكفار والمراد بها هنا
معبد النصارى والجآذر بالمد جمع جوذر بجيم مضمومة فهمزة ساكنة فجيم مضمومة وقد تفتح ويقال الجيذر
وجوذر بالواو وكفوفل وكوكب وجوذر بفتح الجيم وكسر الذال ولد البقرة الوحشية والظبا ككسا جمع ظبي
او ظبية والظبي الغزال والظبية انثاه اي تلق فيها صورا حسانا من الانس تشبه الجاذر والظبا وانما لم يجعل من
اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيها ما قبله واذا قدر ضمير الشان كانت
الجملة الشرطية هي الخبر فتوفر على الشرط صدارته في الجملة وتخريج الكساي الحديث على زيادة من كون الكلام غير ايجاب
في اسم ان ياباه غير الاخفش من البصريين لاشتراطهم في زيادة من كون الكلام غير ايجاب والمجرور نكرة دونها
لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح لان الاصح ان اضافة افعل التفضيل معنوية فهو يفيد مع المعرفة
التعريف لا يقال بل لا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة لانا نقول هذا غير نافع هنا لصحة مجي اسم ان نكرة
مع تعريف الخبر وان لم يجز مثله في كان على الصحيح ففي حكاية س ان قريبا منك زيد وان بعيدا منك عمرو ومنه
قول الشاعر • وان عناء ان تفهم جاهلا • ويحسب جهلا انه منك اعلم • اذ هو نفقد بر تفهيمك فافهم
والمعنى ايضا ياباه لانهم ليسوا اشد عذابا من ساير الناس اي باقيهم فلا يكونوا اشد جميعهم عذابا وان جعلت
ساير بمعنى الجميع فقد ياتي بمعناه فالامر واضح واللازم على تقدير الزيادة ذلك بخلاف ما اذا كانت غير زايدة
فان المعنى انهم من جملة الاشد لكن اورد عليه الحديث الوارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله تعالى وفاعلها
كافر بلا شك ومن الجايز ان يكون اهل هذه الجريمة الشنعا اشد الناس عذابا وايد بانه جاء في بعض الطرق بدون
من ففي مسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وفي صحاح المصابيح اشد الناس عذابا عند الله يوم القيمة
المصورون وما قيل عليه من انه يبعد ان يكون هولا اشد عذابا من فرعون واضرابه ممن ادعى الربوبية ليس
بشي لجواز ان تكون المفسدة المترتبة على اصطناع الاصنام لتعبد من دون الله تعالى اعظم من مفسدة دعوى
الربوبية فان ذلك صار سببا لاضلال الغالب من الكفار بخلاف دعوى الربوبية فانها انما اضلت فريقا منهم
وان كانت هي في نفسها اعظم على ان هذا القايل قد حمل حديث مسلم على انه مخصوص بمن عدا امثال فرعون
وهو متجه هذا على القول بالزيادة فلا فرق بينهما من جهة دعوى التخصيص كما انه لا فرق بينهما اذا اقلناها
واردا على سبيل التغليظ فتدبر وتخفف ان هذه فتعمل قليلا وتهمل كثيرا هذا عند البصريين وهو المختار
وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا والمعنى ما زيد الا منطلق
ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف حكى س ان عمرا لمنطلق وقرا الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم
وقد تقدم الكلام على ذلك الثاني ان تكون حرف جواب بمعنى نعم وهو مذهب س والاخفش والجمهور واختاره
ابن مالك قال لان الشواهد قاطعة بذلك ولا عمل لها حينئذ وترد لذلك مشددة كقوله • قالوا اخيت فقلت ان وخيفتي •
ما ان تزال منوطة برجايي • اي نعم وخيفتي ومخففة نحو قوله • قلت لها والثواب عنها لم يبن •
ان اسما فقالت لي انا • اي نعم انا اسماء ووقع في المفصل التعبير باجل بدل نعم قال في الاقليد وفيه
دقيقة وهو انه لم يقل بمعنى نعم لان نعم تستعمل في الاستفهام وهو شك وان للتحقيق وهما لا يجتمعان واجل

لاتستعمل

لا تستعمل الا للتصديق في الخبر والتصديق مناسب التحقيق ثم قال وساير العلما يذكرون بمعنى نعم ولا يخفى ان
كلام المص عليه فيقتضي ان تكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب كما تكون نعم كذلك نعم ما يعطيه
كلام ابن الحاجب في الكافية انها تكون لتصديق المخبر فقط كاجل وجير خلافا لابي عبيدة وهو اختيار ابن عصفور قال
الاندلسي قال ابو عبيدة قولهم ان بمعنى نعم انما يريدون به التاويل الا انه في اللغة موضوع لذلك استدل المثبتون
لها بقوله • ويقلن شيب قد علاك • وقد كبرت فقلت انه • البيت من الضرب الاول من العروض الثالثة من الكامل وهي
مجزوة وهو مجز ومثلها مرفل وقايله عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة العامري من اجل الحجاز الملقب
ابوه بقيس الرقيات لانه شبب بثلاثة نسوة كل منهن تسمى رقية وقال الجمحي لان جدات له توالين تسمين رقية
وعبيد الله شاعر اسلامي مشهور بالجودة ذكره الذهبي في المتوفين في الطبقة الثامنة وسماه عبيد الله واعاده
في العاشرة وسماه عبد الله وقبل البيت • بكرت على عواذلي • والومهنه • وبعده على ما في الاغاني • يلحينني
لا بد من شيب فدع • عن ولا تطل ملامكنه • ولقد عصيت الناهيات • الناشرات جيوبهنه •
حتى ارعويت الى الرشاد • وما ارعويت لنهيهنه • ويروى البيت الاول بلفظ • بكر العواذل في الصبوح •
يلمنني والومهنه • وبكر بالتخفيف معناه قال الجلال جاء بكرة بخلاف بكر بالتشديد فانه للمبادرة اي وقت
كان ومنه بكروا بصلاة المغرب اي صلوها عند سقوط القرص قال في الصحاح وفي القاموس بكر عليه واليه
وفيه بكورا وبكر وابتكر وابكر وباكره اتاه بكرة وكل من بادر الى شي فقد ابكر اليه في اي وقت كان ثم قال
وبكر وابكر وتبكر تقدم وعليه فبكروا في الحديث بمعنى تقدموا لا بادروا وان استلزم معناه والعواذل
جمع عاذلة لا عاذل لانه فاعل لا صفة لا يجمع منه على فواعل الا ما جرى مجرى الاسما نحو فوارس وهوالك
والصبوح قد تقدم القول انه ما اصبح عندهم من بقية الشراب وقوله في الصبوح يجوز ان يكون متعلقا
بالعواذل اي العاذلات في شراب الصبوح او بالفعل وهو اولى لسلامته من التكرار لان العذل في
الشي هو اللوم ويلحينني بمعنى يلمنني وها الومهنه ولحوانه للسكت لبيان حركة النون وكذا هاء انه وعلو
الشيب غلبته يقال فلان علا ما الذين اي غلبه من قولهم علوت الرجل اذا غلبته او ظهوره وانتشاره حتى كانه
عال على صاحبه وكبرت بكسر الموحدة والجيوب جمع جيب وجيب القميص طوقه والارعوا النزوع عن الجهل
وحسن الرجوع عنه وقد ارعوى ورد بانا لا نسلم ان الها للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر محذوف
اي انه كذلك قيل على هذا انه اذا كان الاصل عدم الحذف ولم تفهم قرينة على المحذوف كان بتقدم ان اخرى
استوفت معمولها ثم عطف عليها ان اخرى مع معمول واحد نحو ان زيدا عالم وانه كان احتمال الحذف مرجوحا
لا يقال على تقديركم لا بد وان يكون المعنى انا شيب قد علاني وقد كبرت وعلى التقدير ان الشان كذلك اي شيب
قد علاني وقد كبرت فقد صار المآل فيهما واحدا فما كان قرينة على مدعاكم فهو قرينة على مدعانا مع ما يعضد
مدعانا من ان الاصل ان تكون ان هي المشبهة لانا نقول حذف الجمل بعد احرف الجواب مطرد بخلاف حذف
خبر ان سيما والمخبر عنه ضمير شان فلا يجوز حذفه اذ لا يحذف المفسر واما قول شيخنا ان كلام المصنف
في اواخر الباب الخامس يقتضي ان خبر ان المحذوف اذا قدر كذلك ليس جملة مفسرة لضمير الشان بل هو
مفرد بشهادة السياق فلا يشكل حذفه ففيه نظر لان ما يشهد به السياق انه اذا كان المحذوف كذلك لم يكن من حذف
جملة ليست بكلام كالجملة المفسرة لضمير الشان نعم في اعتبار كذلك جملة كلام اللهم الا ان يكون بالنظر الى انه عبارة
عنها فتدبر والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم
ولعن راكبها وكذلك الاستدلال بالبيت السابق وهو • قالوا اخيت فقلت ان وخيفتي • ما ان تزال منوطة برجايي •
وابن الزبير هو عبد الله بن العوام ابو بكر القرشي الاسدي اول مولود ولد في الاسلام للمهاجرين بالمدينة له صحبة
ورواية شهد اليرموك وغزا قسطنطينية والمغرب وله مواقف مشهوده وكان فارس قريش في زمانه بويع

بالخلافة سنة اربعة وستين ولم يتخلف عن بيعته الا بعض اهل الشام ومولده سنة اثنين من الهجرة وتوفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وله ثمان سنين واربعة اشهر روى ابو يعلى بسنده الى عامر بن عبد الله بن الزبير
قال سمعت ابي يقول اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحتجم فلما فرغ قال يا عبد الله اذهب بهذا الدم فاهرقه
حيث لا يراك احد فلما برز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمد الى الدم فشربه فلما رجع قال ما صنعت بالدم
قال عمدت الى اخفى موضع علمت فجعلته فيه قال لعلك شربته قال نعم قال ولم شربت الدم ويل للناس منك
وويل لك من الناس فكانوا يرون ان القوة التي به من ذلك الدم وكان ابن عباس اذا ذكر عبد الله بن الزبير يقول
قارئ لكتاب الله عتيق في الاسلام ابوه الزبير وامه اسما وجده ابو بكر وعمته خديجة وخالته عايشة
وجدته صفية وكان يسمى حمامة المسجد لكثرة عبادته قتل في حصار الحجاج له في جمادى الاخرة سنة ثلاث
وسبعين واما القايل له فهو فضالة بن شريك اتاه في حاجة فابى عليه فقال ان ناقتي تعبت فقال
ارحها فقال لو اعطشها الطريق فقال اسقها فقال ما جيتك مستطبا وانما جيتك مستمنحا لعن الله ناقة
حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها ومستمنحا اما بالنون اي طالبا المنحة من استمنحه وبالمثناة
التحية من استماحه سأله العطا اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا فيتعين ان يكون في كلام ابن الزبير بمعنى
نعم فهي اما التصديق المخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب وهي للاول فقط كما عرفت وشيء منها
لا يستقيم هنا لانها فيه لتقرير مضمون الدعا وتصديقه اللهم الا ان يقال ان تصديق الدعا للمخبر بناء
على ان المراد بالمخبر المتكلم بالجملة الخبرية لا من هو بصدد الاخبار واما قول ابي حيان ان كلام ابن الزبير
لا ينتهض دليلا لابن مالك اي على ان ان بمعنى نعم لانه مما حذف فيه الاسم والخبر ولا يجوز حذفهما
معا الا مع ان فمردود بمنع جواز حذفهما معا ولو مع ان وقوله ان العرب قد حذفت الجملة الا حرفا منها
كما في قولهم قاربت المدينة ولما وقوله وان كان فقيرا بعدما قالت وان فان التقدير ولما ادخلها
وان كان فقيرا معدما قبلته فذاك انما هو لسبق القرينة وما نحن فيه ليس من ذلك الا ان يدعى ان وقوع
ان في جواب قوله قرينة ويكون التقدير انها ملعونة وهو تكلف ويشكل عليه عطف جملة الدعا على جملة
الخبر وان صححه بعضهم ومن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرا ان هذان لساحران قيل ان ابا علي رده
بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان تكون جوابا لقول موسى عليه السلام
ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم قال الشارح وهو
كلام حسن فقيل عليه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا ولاستخبار بعضهم من
بعض عند اسرارهم النجوى حكاه الله تعالى لنا وايده بقول الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر
وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران وكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام خوفا من غلبتهما
وتثبيطا للناس عن اتباعهما قال شيخنا وفيه نظر اذ ما قاله في الكشاف ظاهر في ان ما قالوه من
ان هذان لساحران تثبيطا للناس عن اتباع موسى وهارون عليهما السلام انما كان علانية ومن
كلامهم الاسرار في بعضهم لبعض فلا يتاتى به الجواب ومبنى هذا النظر على ان قالوا اسروا بجعل ضميره للسحرة
او لفرعون وقومه ليس تفسيرا للنجوى بل هو جواب سوال تقديره فما قالوا بعد اسرارهم فقيل قالوا
ان هذان لساحران اي قالوا ذلك علانية لكن الوجه ان تكون جملة قالوا تفسيرا للاسرار والنجوى كما جزم به
الرضي وهو الذي يعطيه كلام الكشاف لمن تامل واما كونه قول بعض لبعض لا قول الكل فهو مقتضى حال
المشاورة نعم هو بعيد وقوع الوفاق على قوله الظاهر انه يصير قولا للكل وبالجملة فليس ما قيل بانه ظاهر
ظاهرا واعترض جمله هذا بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت وقيل لا يلتفت
الى هذا الامر مع نقل سيبويه وغيره له وتلقي الايمة له بالقبول فقد روي ان تلميذا لابن جني انشده ان

المعاش

المعاش مفرق بين الاحبة والوطن فقال ابو الفتح ان المعاش مفرق بين الاحبة والوطن برفع المعاش
على ان ان بمعنى نعم وقد استشكل جعل القول بعدم الثبوت غاية للحكم بالشذوذ واجيب انه اعتبر
غايته بما يستلزمه من الخفا فكانه قيل انه خفي فلم يطلع عليه بعضهم فقال لم يثبت فقيل عليه انه
تكلف لا حاجة اليه بل ما بعد حتى مسبب عما قبلها لا غاية له ومحصل ذلك ان حتى ليست لانتهاء الغاية
لا بالنظر الى الشذوذ اذ لا معنى لانتهائه الى هذا القول ولا اللازمة الذي هو الخفا لما فيه من التكلف بل
للابتدا وما بعدها مسبب عما قبلها اذ القول بعدم الثبوت مسبب عن الخفا المسبب عن الشذوذ وذلك
مراد المعترض ان هذا القول ثابت وان قيل على ضعف بعدم ثبوته لكنه شاذ فلا يخرج القران عليه وانت
خبير ان الغالب في حتى ولو كانت ابتدائية ان تكون لانتهاء الغاية وان جاءت للتعليل وان الشذوذ
لا يصلح سببا للقول بعدم الثبوت الا بعد توسط ما يلزمه الشذوذ من الخفا كما لا يصلح مغيا له الا بتوسط
لازمه المذكور ايضا وليس هذا الثاني تكلفا باولى من هذا الاول تكلفا فتامل والثاني ان اللام لا تدخل
في خبر المبتدا اي واللازم على جعل ان بمعنى نعم دخولها عليه وهي لا تدخل عليه واجيب عن هذا الثاني
بانها لام زايدة في خبر المبتدا وليست للابتدا او بانها داخلة في مبتدا محذوف وهي للابتدا اي لهما ساحران
او بانها دخلت بعد ان هذه التي بمعنى نعم لشبهها بان المؤكدة لفظا وتلك تدخل في خبرها اللام فحملت
هذه عليها بجامع الشبه اللفظي وانما لم يتعرض المص لتضعيف هذا الجواب الثالث وتعرض للاولين
كما سترى لظهور ضعف الشبه اللفظي فلا يصلح جامعا فيتعدى به حكم من الاحكام ولظهور ضعفه مما
سبق من اول الامرين لابتنايه على ان ان بمعنى نعم ولا يرد عليه ان الثالث انما جواب من طرف المبرد مبني
على شبه ان هذه بالمؤكدة لفظا كشبه ما المصدرية بما النافية لفظا لا على ما ذكر لان مدعاه لا ما عليه
جوابه بناه فان ضعف بالشذوذ فانما هو تضعيف المدعى لا الجواب الاعتراض عليه لانا لم نضعفه بالشذوذ
بل جعلنا الشذوذ مبدا الظهور ضعفه اذ لا شك في ان هذا المجيب اعتبر ان بمعنى نعم وبنى جوابه عليه
ومتى ضعف المبنى ضعف ما عليه ابتنى فتدبر كما قال ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد
ترا ان بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية وقد تقدم الكلام على هذا البيت ويضعف الجواب
الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر فانه هي للضرورة فلا يتعالى الرجال السعة عليها فضلا عن ان
يخرج عليها القران ويضعف الجواب الاول الثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين
فان تاكيد الشي يقتضي الاهتمام وحذفه يقتضي عدم الاهتمام به فيتنافيان وقد قيل عليه ان المؤكد هنا هو
النسبة وهي لم تحذف ولو سلمنا انه المبتدا فانما حذف لدليل فهو ثابت حكما فاين التنافي وما يقال ان مراده
ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز فالجمع بينهما جمع بين متنافيين فقد قيل عليه ايضا
انه يستلزم ان لا يصح نحو فصبر جميل مما فيه حذف شيء واجرا التابع على آخر لان مقام اجرايه والحذف ايجاز
ولا نحو مررت بزيد وجاءني اخوه انفسهما بالرفع على تقديرها صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما مع
تصريح سيبويه والخليل بجوازه على حد التقديرين كما نقله المص في خاتمة الباب الخامس في الشرط الثالث من
شروط الحذف على ان المص لم يقل جمع بين متنافيين بل كالجمع بينهما فتامل وقيل اسم ان المحذوف هنا ضمير
الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف اي الموضوع لهذا الغرض كما يقال الحروف
الهجا وضعت لتركيب الكلمات اي لهذا الغرض فليست اللام صلة للموضع ومحصله ان ما وضع ليستعمل في
غرض كضمير الشان الموضوع لتقوية الكلام بتمكين ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكين لمجيئه مفسرا بعد
ابهام ولهذا كان من شرطه ان يكون مضمون ما يفسره امرا عظيما لا يناسبه الحذف المفوت لهذا الغرض فلا يرد
قول ابن الصايغ ان ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير فيكون للكلام به موقع في النفس قال

وهذا كلام الناس اي لا ماذكره من انه موضوع للتقوية لان ماذكره هو مآل كلام الناس ولا حاجة الى الجواب
عنه بان المص انما اراد بالموضوع للتقوية ان دون الضمير بالحذف حذف اسمها دونه وان الضمير حذف
له لاباء ظاهر كلامه عن ان يكون هذا مراد الراد هو بصدد تضعيف بالقول بانه اسم ان ضمير الشان
فكيف لا يكون المراد بالموضوع للتقوية اياه على ذلك لو كان مراد الاستلزم امتناع حذف خبرها ايضا
لكنه قد ثبت في نحو ان محلا وان مرتحلا واما قول المحشي ان الغرض من ضمير الشان تقوية الكلام وان
كان موضوعا للابهام فهو ظاهر في انه حمل اللام في قول ابن الصايغ على انها صلة الوضع وهو فاسد اذ
ليس ضمير الشان موضوعا لمعنى الابهام وضع اللفظ لمعناه والا لزاد فيه وهو باطل ولا وضع للجارة للابتدا
المخصوص والا لكان حرفا وهو باطل ايضا والمسموع من حذفه اي حذف ضمير الشان شاذ لا يقاس عليه الا
في ان المفتوحة اذا خفف فاستهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ورب شي
حذف تبعا لاخر ولم يحذف دونه ولانه لو ذكر هو عطف على تبعا بحسب المعنى اي حذف للتبع ولانه لو
لم يحذف لوجب التشديد بحيث التخفيف مراد اذ الضماير ترد الاشيا الى اصولها الا ترى ان من يقول
له ولم يك يحذف النون فيهما ووالله والواو فرع عن الباء في باب القسم تقول مع الضمير ولم يكنه وبك لافعلن
قيل يرد عليه مثل يدك ودمك حيث لم يردهما الضمير الى اصليهما واجيب بان الضماير انما ترد الاشيا الى
اصولها المستعملة وبحث فيه شيخنا بانهم قالوا التصغير والتكسير يردان الاشيا الى اصولها من غير فرق
بين مستعمل منها وغير مستعمل بدليل بويب وابواب ولم يرد استعمال المفرد المكبر بالواو وقالوا شميسة
واصوات ولم يقولوا شمسة وصوت فان كان ماذكره المص مثل ماذكروه فالرد مردود ثم يرد اشكال دخول
اللام اي لام التاكيد على خبر المبتدا فيحتاج الى التفصي عنه باحد الوجوه السابقة وقد عرفت ما فيها وقيل هذان اسمها
ثم اختلف في توجيه مجيه بالالف فقيل جاءت على لغة بلحارث بن كعب في اجراء المثنى بالالف دايما في الاحوال الاعرابية
كلها قيل واباه ما قاله الاندلسي في شرح المفصل من ان القران ورد بلغة اهل الحجاز ومنها انقلاب الف التثنية
كقوله قد بلغا في المجد غايتاها البيت من الضرب السادس من السريع مشطور مكشوف من زحف بالخبن وعروضه
ضربه وقايله عند الجوهري ابو النجم وعند غيره روبة قال العيني وليس بصحيح وقال ابو زيد في نوادره
قال المفضل انشدني ابو الغول لبعض اهل اليمن * اي قلوص راكب تراها * شالوا علاهن فشل علاها *
واشدد بمثنى حقب حقواها * ناجية وناجيا اباها * ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها *
وعن ابي حاتم سالنا ابا عبيدة عن هذه الابيات فقال انقط عليه هذا من صنعة المفضل القلوص الناقة
الشابة وشالوا علاهن رفعوا عليهن من قولهم شالت الناقة بذنبها تشول شولا وشولانا واشالته
رفعته فشالت الذنب نفسه لازم ومتعد قاله في القاموس وفي الصحاح شلت بالجرة اشول بها
شولا رفعتها ولا تقل شلتها ويقال ايضا اشالت الجرة فانشالت هي فاقتضى كلامه ان شال لا يتعدى
وفي شواهد المص ان قول العامة شلته لحن من وجهين اي من جهة تعديته وكسر عينه وانما هو لازم مضموم
العين وفي درة الغواص للحريري وحكى ثعلب عن ابن الاعرابي قال حضرت ابا عبيدة في بعض الايام
فاخطا في موضعين قال شلت الحجر وانما هو شلت بضم الشين ثم انشد شلت يدا فارسية فرتها بضم الشين
وانما هو بالفتح قلت وعلى ما في الصحاح من لزوم شال تخطاه في الموضع الاول من وجهين ومفعول شالوا
محذوف اي برحالهم وكذا فشل تقديره برحلك وعلاهن وعلاها على لغة بلحارث ايضا في قلبهم الياء
الساكنة المفتوح ما قبلها الفا وقال المص انهم يلتزمون الف المثنى والف على ولدي والى والحقب بفتحتين
الحزام يلي حقو البعير او حبل يشد به الرجل في بطنه كذا في القاموس والحقو الكشح والازار ويكسر
او معقده كالحقوة ومن الحقواها بالالف وكذا غايتاها مع انهما منصوبان على ما علمت من الالتزام

والناجيه

والناجية السريعة وقوله اباها بالالف مع انه فاعل ناجيا على لغة القصر في الاسماء الستة وكذا قوله وابا
اباها بالالف مع انه فاعل ناجيا على لغة القصر في الاسماء الستة وكذا قوله وابا اباها والمجد نيل الشرف
والكرم ولا يكون الا بالآبا او كرم الآبا خاصة وقال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالآبا يقال رجل شريف
ماجد اذا كان له آبا متقدمون في الشرف قال والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه وان لم يكن لهم شرف و
الغايتان طرفا البداية والنهاية على التغليب اي طرفي مجدها اي بلغا طرفي المجد اي حويا كل المجد لاستلزام
بلوغ الطرفين ما بينهما فان قلت ما معنى بلوغ ابيها مجدها في المجد اعني مجدها واذا كان المجد بالآبا فحق الكلام
ان يقال بلغت غايتي مجد ابيها قلت اراد المبالغة وصف مجدها حتى صار هو الاصل فيه وان مجد ابيها بها
كما يكون في عكس التشبيه واختار هذا الوجه اي وجه الاجرا ابن مالك في الاية وقيل هذان مبني لدلالته على معنى
الاشارة وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا ايضا واختاره ابن الحاجب لان خفا ان بنا اسما الاشارة
عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة اذ من حق جميع المعاني الداخلة على الكلام او الكلم بعد صوغها
ان يودي بالحروف كما ادي كل من معنى الاستفهام والنفي والتمني والترجي والتشبيه والابتدا والانتهاء
بحرف موضوع له او بما يجري مجراها في الاحتياج الى غيره كالاعراب وتعين النسبة بزيادة وبدونها وفي جعل ياء
النسبة من هذا النوع دون الاول نظر ومعنى الاشارة لما كان مما يدخل الكلم بعد صوغها ولم يوضع له حرف
يدل عليه كان ما دل عليه من الاسما متضمنا لمعنى الحرف فبني وقيل انما بنيت لان وضع بعضها وضع الحرف وحملت
البقية عليه وقيل لاحتياجها الى ما يرفع ابهامها من اشارة حسية او وصف وهذا الحكم ما عدا التثنية فالاكثرون
على انها مبنية لقيام علة البنا فيها كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة للنصب والجر وقيل معربة لاختلاف
ودعوى الارتجال غير ظاهرة قال الزجاج لم يبن شي من المثنى لانهم قصدوا اجراءه اضافة على نهج واحد لعدم
اختلافه تذكيرا وتانيثا ولا من جهة كونه لعاقل وغيره فوجب ان لا يختلف اعرابا وبناء بخلاف الجمع قلت
وعلى هذا فقراءة هذان اقيس من قراءة هذين اذ الاصل في المثنى ان لا تختلف صيغته رفعا ونصبا وجرا اي
وصيغة هذين على هذه القراءة نصبا لم تخالف صيغة رفعه مع ان فيها مناسبة للالف ساحران مناسبة متقدم
لمتاخر وعكسه في الياء احدى ابنتي هاتين فهي هنا ارجح لمناسبة فابنتي فهذه مناسبة متاخرة لمتقدم وقيل
لما اجتمعت الف هذه والف التثنية في التقدير وقدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم تقبل الف هذا
التغيير لانها الف بناء وهذا القول مبني على ان نحو هذان صيغة تثنية حقيقية وان كان الصحيح انها
صيغة مرتجلة لها وبعد فتقدير سقوط الف التثنية الدال على المعنى المقصود ساقط تنبيه تاتي ان فعلا
ماضيا مسندا لجماعة المونث قبل التحرير ان يقال فعلا ماضيا وفاعلا هو ضمير جماعة المونث من الاين وهو التعب
تقول النساء ان اي تعبن او من آن بمعنى قرب حق العبارة ان يقول او من الاين بمعنى القرب فانه كما جاء
بمعنى التعب جاء بمعنى القرب ففي القاموس الاين الاعيا ومصدر آن يئين كان وان اينك ويكسر حان حينك
ومسندا لغيرهن اي لغير جماعة المونث على انه من الاين وانه مبني للمفعول على لغة من قال رد وحب بالضم
فيهما رد وحب بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس بالبنا للمفعول
على اللغة المذكورة واقامة الظرف مقام الفاعل او تاتي فعل امر للواحد المخاطب من الاثنين او الجماعة الاناث
من الاين اي يا نساء اتعبن او من ان بمعنى قرب اي اقربن او فعل امر للواحد موكدا بالنون الثقيلة من وأى
بمعنى وعد اي عدن كقولك ان هند المليحة الحسناء وقد مر شرحه والكلام عليه وتاتي مركبة من كلمتين ان
النافية وانا كقول بعضهم ان قايم والاصل ان انا قايم اي ما انا قايم ففعل فيه ما مضى شرحه فتذكر فالاقسام
اذن عشرة هذه الثمانية والموكدة والجوابية والاختصار تقول في تعدادها حرف تاكيد ومن جواب امر للواحد
من الاين فعل ماض مجهول منه على لغة من كسر امر جماعة الاناث من الاين ماض خبر عنهن مسندا امر من واى للواحدة

امر للنساء من ان اي قرب خبر عنهن منه مركبة من ان الناصبة وانا وقد قيل عليه ينبغي ان لا يعد بعض
هذه الاقسام هنا وهو ما تحقق فيه التركيب لان الكلام فيما هو لفظ مفرد هو وقد حذف من عدا امثال
المركب من اقسام ما البحث عنه في هذا الباب واجيب بان المراد اقسام مطلق ان لو مركبا استطرادا الى ذكر
المركبة منها ومن ثم ذكرها في تنبيه لا اقسام المفردة خاصة تنبيه في الصحاح الاعيا قال ابو زيد لا يبنى منه فعل
فان من المصادر ما لا يشتق منه كالمزية بمعنى الفضيلة في قول وقد خولف فيه انتهى فعلى قول ابي زيد بعد
الاشتقاق منه يسقط بعض الاقسام فانه يسقط قسمان ويبقى الثمانية ان المفتوحة الهمزة المشددة النون
على وجهين احدها ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر كالمكسورة خلافا لابي حيان كما يشهد
به قوله في ارتشافه وان المفتوحة قالوا معناها التوكيد وعبارة المفصل نص في انهما سيان في افادة التوكيد
الا ان الجملة مع المكسورة باقية على استقلالها بفايدتها ومع المفتوحة منقلبة الى حكم المفرد والاصح انها فرع
عن ان المكسورة وهو مذهب س واختاره المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وبه قال الفرا ايضا
ومن ثم عد في التسهيل الحروف المشبهة خمسة ولم يعد المفتوحة منها وانما كانت ان المكسورة اصلا لها
لان الجملة مع المكسورة باقية على جملتها لا تتغير عما كانت عليه ولاستغنائها بمعمولها عن زيادة بخلاف
المفتوحة فيهما ولان المفتوحة تصير مكسورة بقطعها عما تتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بوصلها
بما تتعلق به وقيل ان المفتوحة اصل للمكسورة وقيل هما اصلان واعلم ان كسر همزة ان المبتدا بها هو الاصل
فيما ابتدا به وبعده ساكن فاذا دخل عليها ما يغيرها مع معمولها عن حالها الاصلي فتحت ايذانا بانها انتقلت
من حالة الجملية الى حالة الافراد ومن هنا اي ومن اجل انه فرع عن المكسورة صح للزمخشري ان يدعي ان انما
بالفتح تفيد الحصر كانما بالكسر لا يقال لا يلزم من كونها فرعا لما يفيد الحصر افادتها الحصر ايضا اذ لا يلزم مساواة
الفرع الاصل في جميع احكامه لانا نقول ولا يمتنع المدعي ان فرعيتها منشا الصحة دعوى الافادة لانها معنى
مناسب ويعضده ان الاصل ان يفيد الفرع ما افاد الاصل حيث لا مانع لا انها سبب للافادة ولا حاجة الى دعوى
ان المشار اليه بهنا كونها حرف توكيد الخ وظاهر سياق كلام المص ياباه والمنقول عن الزمخشري القول بانها مع
ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى
ما والا واجتماع حرفي توكيد ويحصل قياس المفتوحة على المكسورة بجامع بينهما وهو تحقق الموجب للحصر فيهما
وهذه فرعية بحسب المعنى فلا يبعد ان يحمل الفرعية بحسب اللفظ مصححة لدعواها لا يقال هذا اثبات اللغة
بالقياس لانا نقول بعد تسليم انها لا تثبت به ان ذلك في تسمية مسكوت عنه باسم الحاقا له بالمسمى به لمعنى
نحو تسمية النبيذ خمرا الحاقا له بالخمر لتخميره العقل وتسمية النباش سارقا الحاقا له بالسارق للاخذ خفية
وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية لقصر
الموصوف على الصفة والفرق بينهما ان الموصوف في الاولى يمتنع ان يشاركه غيره في تلك الصفة لان معناه ان تلك
الصفة ليست الا لذلك الموصوف صفات اخر وفي الثاني لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا
الموصوف ليس له غير هذه الصفة لكن تلك الصفة يجوز حصولها لموصوف اخر وقول ابي حيان هو اثير الدين
محمد بن يوسف بن علي بن حيان بن يوسف الاندلسي الغرناطي ثم المصري الامام المفسر النحوي اللغوي ولد بغرناطة
في شوال سنة اربعة وخمسين وستمائة اخذ العربية ببلده عن ابي جعفر بن الزبير وبمصر عن الشهاب
ابن النحاس قرا عليه كتاب س وسمع من نحو اربعمائة شيخ وكان ظاهريا فانتمى الى الشافعية واختصر
منهاج النووي وتصدر لاقراء العربية بعد موت ابن النحاس سنة ثمانية وتسعين وصار شيخ النحويين
وصنف التصانيف المشهورة كالبحر والنهر في التفسير وشرح التسهيل والارتشاف والضرب في النحو
وغير ذلك وله ديوان شعر واضر قبل موته بقليل توفي في صفر سنة خمسة واربعين وسبعمائة هذا

اي

اي القول بافادة انما بالكسر مردود بما ذكرت من صحة فرعيتها عنه فانه يفيد ترجيح ما هو منشا الصحة
دعواه ويكون قوله ابي حيان مردودا من حيث انه قدح في صحة الدعوى وقد ترجحت ولا يتعين رده
بان غير الزمخشري قال به قولا مرفوعا عندهم اذ لا ملازمة بين صحة دعوى شي وقول الغير به على انا نقول
انما عرف القول بذلك في انما المكسورة لانها هي الاصل ووضوح ان ما ثبت للاصل فهو ثابت للفرع حيث لا مانع
وقيل اراد بما ذكره القياس على انما بالكسر فانه لما كان صحيحا كان القول به كالمشهور المتعدد قايله فصح
الرد به واورد عليه ان ما هو كالمشهور المتعدد قايله لا يكون مشهورا متعددا فلا يصح الرد الا ان يقال لما
صح لم يضر الزمخشري عدم شهرة القول به لغيره ولا تفرده هو به وفيه ح ان الرد لا يفتقر الى امر زايد
على القياس فقوله كالمشهور الى اخره مستدرك وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة اي دعوى ان انما المكسورة
تفيد الحصر فضلا عن ان تفيده انما المفتوحة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود بانها انما
حصر مقيد لا مطلق اي هو حصر اضافي غير حقيقي لا حقيقي فان الحصر المسمى بالقصر الذي هو تخصيص شي بشي
بطريق معهود قسمان حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشي بالشي اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس
الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي سوي كان قصر موصوف على صفة او صفة على موصوف او
الاضافة والنسبة الى شي اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس
على الاطلاق بل بالاضافة الى غيره كقولك في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الا قايم فان معناه انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ونحوه لا انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى مطلقا وفي قصر الصفة على الموصوف ما قايم الا زيد
فان معناه ان القيام لا يتجاوز زيدا الى عمرو ونحوه لا انه يتجاوزه الى موصوف اخر اصلا وانقسامه الى
حقيقي واضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات لان تحققه بالاضافة الى الجميع
او الى الجميع او الى البعض ولا يخفى ان ما كان بالاضافة الى البعض مفيدا بالبعض ومقابله مطلق بالنظر
الى الجميع اذ الخطاب مع المشركين تعليل لكون الحصر مفيدا فالمعنى ما اوحى الي في امر الربوبية الى التوحيد
لا الاشراك قيل عليه لو قال الا ان الهكم اله واحد لا ذو شريك لا يصح الحصر الثاني من بدا تضاح لكنه ليس بصدد
فلم يهتم به وانا لا ارى في هذا التعبير باسا لانه بيان للمعنى اذ لا خفا ان قوله الا التوحيد لا الاشراك
هو معنى الا ان الهكم اله واحد لا ذو شريك نعم على عبارته هذه مواخذة حيث عطف بلا بعد الحصر
بما والا وقد صرح السكاكي بمنع لان لا وضعها لان ينفي بها ما اوجب للمتبوع لا ان يعاد بها نفي عنه و
انت اذا قلت ما زيد الا قايم مثلا فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع فكانك قلت ليس هو بقاعد
ولا مضطجع ولا نايم ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها مثبتا هو منفي قبلها بما وعلى هذا فقس
الا ان مثل هذا التركيب وقع في الكشاف فقال في قوله تعالى زين للناس حب الشهوات فالخلك ثم جا بالتفسير
ليقرر اولا في النفوس ان المزين لهم حب ما هو الا شهوات لا غير والاعتذار بان لا في لا غير لنفي الجنس لا للعطف
ليس بشي الا ان مثل هذا وقع في هذا الكتاب كثيرا حيث لا طريق سوى العطف كقوله وما كان الاختلاف
الا حدا لا شبهة في الاسلام ولم مثله قال التفتازاني في حواشي الكشاف ومما يقتضي سقوط هذا الاعتذار
ان المص سيصرح في بحث غير بان قولهم لا غير لحن واما الاعتذار بانها صفة كما في بقرة لا فارض وظل لا بارد
فهو بعيد من جهة المعنى وقد يقال لا يلزم من كون معطوفها منفيا قبلها ان تكون هي لنفي النفي وانما يلزم ان لو
كانت عطفا على النفي وليس كذلك فان لا عمرو في قولنا ما يقوم الا زيد لا عمرو عطف على زيد الذي حكم
الاثبات وفايدته التاكيد والدلالة على ان القصر انما هو النسبة اليه ليس الا وبهذا الوجه جزم
الطيبي وقال الحوجرازه على تاكيد ما هو منفي قبلها وفي المطول ان مثل هذا التركيب انما يقع في كلام
المصنفين دون البلغا المستشهد بكلامهم ويسمى ذلك قصر قلب لقلبه اعتقاد المخاطب فان المخاطب

به من يعتقد عكس الحكم الذي اثبته المتكلم وهاهنا مقامان احدهما ان القصر اما قصر موصوف على صفة
او صفة على موصوف والاول تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها والثاني تخصيص صفة بامر دون اخر
او مكانه فالاقسام اربعة تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالقسمين
الاولين من يعتقد الشركة اي شركة صفتين فاكثر موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
فاكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطعه الشركة المذكورة والمخاطب
بالاخيرين من يعتقد عكس الحكم الذي اثبته المتكلم ويسمى قصر قلب لقلب حكم المخاطب هذا ما عليه صاحب
المفتاح من ان المخاطب بهذين من يعتقد العكس فقط زاد في التلخيص او تساويا عنده اي الامران اي اتصافه
بتلك الصفة وبغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة ويسمى قصر
تعيين لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب والحق ما عليه السكاكي لان المخاطب اذا استوى عنده
الامران وعين المتكلم احدهما فهناك تخصيص امر بامر دون اخر لا مكانه فاذن هو مشترك بين قصر الافراد
وقصر التعيين وتخصيص شي بشي مكان اخر قصر قلب فقط الثاني من المقامين ان هذه الاقسام الثلاثة
انما تكون اقساما للقصر الغير الحقيقي دون الحقيقي لان عاقلا لا يعتقد اتصافا امر بجميع الصفات ولا
اتصافه بجميعها الا واحدة لا تردده ايضا بين ذلك كما حرر في محله والا اي وان لا يكن مرددا بان نحصر
مقيدا اضافيا فما الذي يقول هو في نحو وما محمد الا رسول فان فيها كما سيصرح به ما يدل على الحصر قطعا ولا
سبيل الى ان نقول هو حصر بالنظر الى جميع ما عدا وصف الرسالة من صفاته لظهور بطلانه اذ ليست
صفته منحصرة في الرسالة التحقيقية ليكون الحصر فيها حقيقيا ودعوى الادعا لا نشاهدها نكتة فتعين
ان يقول هو حصر بالنظر الى بعض ذلك فيكون اضافيا مقيدا وهو اعتراف بالمطلوب فان للنفي والا
للحصر قطعا كما يشهد به استقرا كلامهم وهما احد طرقه الاربعة وقد يوجد في بعض النسخ فان ما
للنفي والا للحصر ولا يخفى ما فيه والاعتذار عنه بان قوله للنفي متعلق بمحذوف الخبر هو قوله للحصر و
التقدير فان ما الكاينة للنفي والا للحصر او هو حال من مفعول اعنيها مقدرا يرد عليه ان الظرف لا يدل
على تعريف متعلقه فكيف يقدر معرفا وانه يلزم حذف الموصول مع بعض صلته اللهم الا ان يقال ان
الظرف حال من اسم ان على راي بعضهم ويكون في قوله الكاينة بيانا للمعنى واشارة الى ان الظرف
مستقر لا لغو وان هذه الحال في حكم الصفة لا تقديرا للفظ وبيانا لوجه الاعراب وليس لك ان تقول هو
من قبيل الحج عرفة فان تمام الحصر لما كان بالا اعتبرها الرد وحدها اذ بهذا التقدير كما قال شيخنا لا يحتاج الى
ذكر انما للنفي وليست صفته منحصرة في الرسالة وحدها بل هو متصف بها وبغيرها لكن لما استعظموا
موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كانهم اثبتوا له المقام الدايم فجا الحصر باعتبار ذلك فهو حصر اضافي ويسمى
قصر افراد لما علمت والمخاطب به كما عرفت من يعتقد الشركة فانهم لاستعظامهم موته جعلوا كانهم اثبتوا
له صفة البقاء مع صفة الرسالة فكانهم قالوا هو رسول باق فرد عليهم بانه رسول فقط وعليه فقوله
قد خلت من قبله الرسل استيناف لتحقيق لازم الحصر من كونه غير باق وانه سيخلو كما خلا غيره واشارة
الى لزوم التمسك بدينه بعد خلوه كما ان اتباع الرسل بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوهم فان الغرض
من بعثة الرسل تبليغ الرسالة والزام الحجة لا وجودهم بين اظهر قومهم ولك جعل الجملة صفة لرسول
اي وما محمد الا رسول موصوف بانه لا بقاء له فقد خلت الرسل قبله ولم يبقوا فهو لا يبقى وعليه فالحصر
راجع الى تلك الصفة مكان ضدها ويكون قصر قلب لقلب اعتقادهم انه موصوف بالبقاء الدايم
لا الى صفة الرسالة بناء على ما تقرر من ان الاثبات كالنفي في جواز توجهه الى القيد وبقاء المقيد على
حاله ففي نحو جاء زيد راكبا يكون المطلوب بالاخبار كونه راكبا حال المجي المعلوم لا كونه جائيا راكبا

فيكون

فيكون هنا اثبات القيد لا قيد الاثبات افاده شيخنا ثم قال فافهمه فانه لطيف والاصح ايضا
انها موصولة في مؤول مع معموليها بالمصدر قيل في عبارته تسامح والاحسن قول الرضي وان المفتوحة
موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا اذا
كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة اذا لحقت اخر الاسم ومعها التاء افادت
معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية واورد عليه شيخنا ان الانصاف ان عبارة المص احسن لاقتضاء تلك
ان كلمة ان وحدها هي المؤولة مع ان المؤولة مجموع ان ومعموليها كما هو شان الحرف المصدري ومدخوله فالتا مح
اذن في تلك لا في هذه وما يقال انه لا دخل للاسم في التاويل ممنوع لان المصدر المأول به ان ومعمولاها
مصدر خبرها مضافا الى اسمها او معرفا بلام العهد لا المصدر مطلقا فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المأول
به اي الذي يقع التاويل به من لفظه اي من جنس ذلك اللفظ اذ هو مصدره الذي اشتق هو منه فتقدير بلغني
انك منطلق وانك منطلق بلغني الانطلاق ولا تقل مثلا بلغني الذهاب وان كان بمعنى الانطلاق ومنه بلغني
انك في الدار اي الخبر فيه جار ومجرور اذ التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر
على الخلاف في المقدر واما الثابت فقيد له لعدم صدقه على المخبر عنه بدون تقدير وانما هو نايب مناب الخبر
بالحقيقة وذهب شارح اللب الى ان الخبر هو مجموع المتعلق والمتعلق الا انهم حذفوا البعض على اللزوم واقاموا
البعض مقامه وسموه خبرا وان كان جامدا قدر بالكون ما لم يكن في معنى المشتق فيقدر بمصدر ما هو بمعناه
ايضا نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوته لك وقد عرفت ان الرضي يرده الى التقدير بمعنى المصدر بتقدير ياء
التانيث وهي المسماة عند بعضهم بياء المصدر وفي التحقيق المآل واحد فان الضاربية والمضروبية بمعنى
كونه ضاربا وكونه مضروبا كما لا يخفى نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا وانما ساغ تقديره بالكون
لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كاين زيدا ومعناهما
واحد سوا كان المخبر به كونا مخصوصا ام لا وينبني على ذلك جواز تعلق الظرف بهذه النسبة الكونية كما اخبر
ذلك في قول صاحب التلخيص البياني فالفصاحة في المفرد خلوصه وقول صاحب المفتاح هي الاخرة عند الله وفي قوله
هو عند السلف كذا فقد قال شارحاه التفتازاني والجرجاني هو ظرف لثبوت الخبر للمبتدا فانه في قوة القول
بان الظرف لكون المبتدا اياه فان التعبير في موضع كون الشي الشي بثبوت الشي للشي لا يضر لان المآل واحد قال
شيخنا وقد اورد على تقدير الكون انه اما مصدر كان التامة او الناقصة لا سبيل الى الاول لان ما هو خبر
يلزم ان يكون منصوبا تمييزا او حالا لكنه قد يكون معرفة نحو بلغني ان الليث الاسد ولا الى الثاني لان المختار
ان الناقصة لا مصدر لها والجواب انا نختار الشق الثاني ونمنع اختيار ان الناقصة لا مصدر لها فسيصرح
المص في الباب الثالث ان الصحيح ان كل الافعال الناقصة ليس الا دالة على المصدر على ان اعتبار المنطقيين
لكان الناقصة رابطة مما يقوي تقدير الكون ناقصا في امثال ذلك فان قلت اليس الكون مصدرا فكيف يكون
التاويل به قسيما للتاويل بالمصدر قلت قد علمنا ان المراد بالمصدر القسيم ما كان من لفظ المشتق لا مطلق المصدر
وزعم السهيلي هو ابو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبد الله بن احمد الاندلسي المالقي النحوي الحافظ صاحب ر
التصانيف التي منها شرح سيرة ابن هشام روى عن ابن العربي والكبار وبرع في العربية واللغات والاخبار
توفي بمراكش سنة احدى وثمانين في شعبان ومولده سنة ثمان وخمسماية والسهيلي نسبة الى سهيل
قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها قاله ابن خلكان
ان الذي يؤول بالمصدر انما هو الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف فياتي تاويلها بالمصدر
وان المشددة على انها صلة مبتدا خبره ما بعده والجملة مستانفة او هو بالنصب على معنى وزعم ان ان
المشددة انما تؤول بالحديث او القصة وما شاكل ذلك لا باسم الحدث قال وهو قول س ويؤيده ان خبرها

يكون اسما محضا لا يخالطه شبهة اشتقاق نحو علمت ان الليث الاسد وهذا الاسم لا يشعر بالمصدر انتهى
وقد مضى ان هذا يقدر بالكون وتخفف ان هذه بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان
الخفيفة المفتوحة الهمزة الثاني ان ان يكون لغة في لعل كقول بعضهم ايت السوق انك تشتري لنا شيا
اي لعلك وهذا انما يتم اذا ثبت ان القايل قصد الترجي والا فتقدير لام التعليل محتمل نعم قد يرجح قصد
الترجي قوله انك تشتري دون ان تشتري وقراة من قرا وما يشعركم انها اذا جات لا يومنون بفتح
همزة انها وفيها بحث سياتي ان شاء الله تعالى في بحث اللام ام ذهب ابن كيسان الى ان ميمها بدل من واو
وان اصلها او وقال المرادي وهو دعوى لا دليل عليها على اربعة اوجه احدها ان تكون متصلة وهذه
منحصرة في نوعين وذلك لانها اما ان يتقدم على همزة التسوية وقد علمت الضابط فيها سوا وقعت بعد
ما يفيد المساواة صريحا في سياق اثبات نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سوا علينا
اجزعنا ام صبرنا او نفي نحو لا يستوي عندي اقمت ام قعدت ام ما يجري مجرى المساواة نحو ما اشد
علي او ما اشق علي اقمت ام قعدت لان قولك هذا مشعر بالانك وتاتركلما بقع بخلافهما وليس منه
اي مما تقدم عليه ام المتصلة فيه همزة التسوية قول زهير ابي بجير بن ابي سلمى بضم غيره كنيته ربيعة بن
رياح براء مكسورة فتحتية ابن مرة بن الحارث المزني احد فحول الشعرا كان عمر رضي الله عنه لا يقدم عليه
عليه احدا وهو احد شعراء المعلقات وولده كعب صاحب بانت سعاد صحابي قيل مات زهير قبل البعثة بسنة
وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء البيت من الضرب الاول من الوافر من قصيدة
مطلعها عفا من ال فاطمة الجواء فيمن فالقوادم فالحساء ومنها اروناخطة لا ضيم فيها
يسوي بيننا فيها السواء فان ترك السواء فليس بيني وبينكم بني حصن بقاء فان الحق مقطعه ثلاث
يمين او نفار او جلاء عفا درس والجواء وما بعده اسماء مواضع ببلاد غطفان ومعنى ارونا عنه الجلاله
اعطونا والخطة بضم المعجمة قال الجلال القصة والامر وفي القاموس شبه القصة والامر والضيم الظلم
والسوا بفتح المهملة والمد العدل ومقطع الحق قال في القاموس موضع والنفا الحكم ومقطع الحق ايضا
ما يقطع به الباطل وقال الجلال الامر الذي يقطع به والنفا والمنافرة وهو ان يتفاخر الرجلان
فيتحاجات لمن يحكم لاحدهما من الفضل بالكثر والجلا بفتح الجيم الامر الجلي واخال بكسر الهمزة وتفتح في
لغيته والقوم هنا الجماعة من الرجال خاصة كما في قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم
ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن وفي الحديث ما افلح قوم قيمتهم امراة اي القايمة بامرهم وفي
القاموس القوم الجماعة من الرجال والنساء معا او الرجال خاصة او يدخله النساء على تبعية ويونث انتهى
وقد اعاد المص الاستشهاد بهذا البيت ثانيا وثالثا ويا تي كل في محله لما سياتي من تصريح المص بان
بيت زهير من قبيل ما وقعت ام فيه بعد همزة التعيين او يتقدم عليها همزة يطلب يطلب بها اي بتلك
الهمزة وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وهذه الهمزة هي همزة الاستفهام على ما عرفت وانما سميت
ام في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر فكل منهما متصل بالاخر في الجملة
وهي متصلة بكل منهما قطعا اتصال العاطف بالمتعاطفين سيما وهما بالوصف المذكور فليست التسمية
بها اعتبار متعاطفيها اي فقط لتكون لا من خارج عنها كما زعم الشارح سلمناه ويكون من باب
وصف الشي بوصف صاحبه مجازا واما الطلاق لفظ المتصلة فحقيقة عرفيه وقيل انما سميت بذلك
لاتصالها بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة هي اي والقول بان اعتبار هذا المعنى
اولى من الوجه الاول لان الاتصال بهذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج لكن هذا انما ياتي في المسبوقة
بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيرجح الوجه الاول بشموله النوعين مبني على ان الاول هو ان التسمية

باعتبار

بجشام

مغايرة

باعتبار المتعاطفين تسمية باعتبار امر خارج وقد عرفت ما فيه وعلى ان همزة التسوية هي همزة الاستفهام
فان اراد المغايرة بحسب الاستعمال فمسلم لكن لا يمنع ذلك تسميتها معه متصلة بنا على ان همزة التسوية
هي همزة الاستفهام الا انها خرجت عنه الى معنى اخر هو التسوية وبقيت ام على تسميتها متصلة كما بقي وجوب
ذكر الهمزة قبلها لان الكلمة لا تغير عن اصل استعمالها بتغير معناها الا نادرا الا ترى ان الحوص يجمع على حوص
وان زالت وصفيته وان اراد بحسب الوضع فممنوع لنص المص على ان الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقي
فترد لمعان منها التسوية فهي معنى مجازي لها فلا يكون موضوعا للفظ وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها
للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني اي لانها افادت مع الهمزة معنى التسوية
في الاول ومعنى الاستفهام في الثاني ولمعادلتها في انه يقع بعدها مثل ما يقع بعد الهمزة من مفرد او جملة
وجوابا او استحسانا ويفترق النوعان اي نوعا المتصلة اعني الواقعة بعد همزة التسوية والواقعة بعد
همزة التعيين من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها
ليس على الاستفهام ليكون طلبا ويستحق الجواب وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر
وكل خبر فهو صالح ان يقال لقايله انه صادق فيه او كاذب بخلاف قسيمه الانشاء الذي الاستفهام
قسم منه وليست تلك اي الواقعة بعد ما يطلب بها وبام التعيين كذلك بل هي مستحقة للجواب والكلام
معها غير قابل للتصديق والتكذيب لان الاستفهام معها على حقيقته اي غير مراد به الاخبار ولا ما ول به
دايما كما هو مقتضى الافتراق سيما عند الاطلاق ولا في الجملة كما قيل ولا يرد النقض بصور كثيرة وقعت فيها
ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب لانا نمنع اتصا
ام ح فانه سيصرح بان المسبوقة بهمزة لغير الاستفهام منقطعة واما ما سيحكيه عن الزمخشري من جواز
كون ام متصلة والهمزة للانكار في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا ام تقولون وجواز كون ام بمعنى اي
الامرين والهمزة فيه للتقرير فليس دليلا على ان المراد كونها للحقيقي في الجملة لنقله عنه من غير تعقب كما
قيل لان ما صرح به اولا في بحث الهمزة وثانيا في الكلام على المنقطعة يا باه وهما يتضمنان الانكار فلا
حاجة الى التصريح به نعم قوله بعد قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع وتمثيله لذلك باية قل اتخذتم
عند الله عهدا ام تقولون مستندا الى ما قاله الزمخشري مع تصريحه بان الهمزة للتقرير في وجه الاتصال ظاهر
في المخالفة فتدبر والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها
الا في تاويل المفردين ذهب بعضهم الى انه تاويلها بالمفردين باضمار ان المصدرية بعد الهمزة فيسبك منها ومن
الفعل مصدر فتقدير قولك سواء علي اقمت ام قعدت سوا على ان قمت ام ان قعدت وذلك لان الفعل مرادا به
المصدر فلا بد من حرف يسبك به والصحيح انه لا اضمار لان بعد الحرفين والا ظهرت حينا ما في كلامهم وليس هنا
من المواضع التي يجب فيها اضمار ان وانما التفوا هنا بالمعنى فجعلوا الفعل بحيث يراد منه المصدر من غير حرف
مصدري يقدر معه كما في اضافة الظرف في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم حيث قالوا المعنى
يوم نفع الصادقين من غير تقدير ويكونان فعليتين كما تقدم في الايتين واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي
مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع وان منع ذلك ابو حيان قايلا ان وقوعها بين اسميتين ليس من كلام العرب
ينبغي ان تكون الاسمية مما ياتي تاويلها بالمصدر بان يكون خبرها مشتقا كما تشهد به الشواهد وقد نقل
ان ابا علي نقل عن الاخفش استهجان وقوع الاسمية بعد نحو سواء وذلك مبني على ان همزة التسوية بمعنى ان
الشرطية وهو مختار الرضي قال في التعليق ومما يدل على ان همزة التسوية ليست بمعنى ان الشرطية كما ذهب
اليه الرضي دخولها على اية ادعوتموهم ام انتم صامتون بانه انما جاز لتقدم الفعلية ساقط فان الهمزة
في البيت باشرت الاسمية وهو نص في جوازه ما منعه ولا يفيده التعليل بتقدم الفعلية في الاية فان الجملة

المعطوفة على جملة الشرط يمتنع كونها اسمية والبيت من الضرب الثاني من الطويل ولا يعرف قايله وقال شيخنا
لعل قايله متمم بن نويرة برثي اخاه مالكا والثاني البعيد والان نصب على الظرفية وعامله واقع اي لست
ابالي ابعد موتي ام قرب ومختلفتين بالفعلية والاسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
وزعم بعضهم انها اذا وقعت بين مختلفتين فلا بد من تقدير اتفاقهما بان تقدر الاسمية فعلية او بالعكس سواكان
ذلك بعد همزة التسوية او همزة الاستفهام الحقيقي ويتفرع على منع الاسميتين منع العكس كما لا يخفى وام الاخرى
وهي التي يطلب بها وبالهمزة التعيين تقع بين المفردين المطلوب تعيين احدهما بحكم معلوم الثبوت سواء انضم
الى الاول ما يصير به كلاما مما ليس مسبوق به الى الثاني فالاول نحو قوله تعالى انتم اشد خلقا ام السماء والثاني
نحو قوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ومن ثم قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب
لقوله وبين جملتين التنكير وذلك هو الغالب فيها نحو انتم اشد خلقا ام السماء بناها قيل عليه لو ترك
لفظ بناها لكان اولى ليلا يتوهم ان السماء بناها جملة وان ام فيه واقعة بين مفرد وجملة وليس كذلك
والذي يظهر انه اذا توهم ان السماء بناها جملة توهم ان ام واقعة بين جملتين لا بين مفرد وجملة وبين
جملتين ليستا في تاويل المفردين وان تاتي جعلها في معنى المفردين عند القصد الى افادة محصل الكلام وتكونان
ايضا فعليتين كقوله * فقمت للطيف مرتاعا وارقني * فقلت اهي سرت ام عادني حلم * البيت من الضرب الاول
من البسيط وقايله زياد بن حمل بفتحتين وضبطه شيخنا بفتح الجيم والميم وبخالفه ضبط الازهري في شرح توضيح
المصنف له بالمهملة والميم وقيل المرار بن منقذ وهو من قصيدة وقبله * زارت رويقة شعثا بعدما هجعوا * لدى
نواحل في ارساغها الخدم * وبعده * وكان عهدي بها والمشي يبهظها * من القريب ومنها الاين والسام * وبالتكاليف
تاتي بيت جارتها * تمشي الهوينا وما تبدو لها قدم * سود ذوايبها بيض ترايبها * درم مرافقها في خلقها عمم *
زارت من الزيارة ورويقة علم واراد طيفها بقرينة البيت الثاني وشعثا جمع اشعث وهو مغبر الراس
اي قوما شعثا والنواحل الضوامر المهازيل والارساغ جمع رسغ بالضم فالسكون وبضمتين وهو على ما في
القاموس الموضع المستدق بين الحافر وموصل الوظيف من اليد والرجل ومفصل ما بين الساعد والكف
والساق والقدم ومثل ذلك كل دابة والخدم جمع خدمة محركة السير الغليظ المحكم والطيف الخيال الطايف في
المنام مخفف طيف كميت ويروى للزور بفتح الزاي اي الخيال الزاير ومرتاعا فزعا حال وارقني اسهرني
من الارق وهو السهر واهي بسكون الهاء على التشبيه بعضد وفي تسهيل ابن مالك ما يقتضي انه قليل و
قال في شرحه ان هذا الاسكان لم يجي الا في الشعر وسرت من السرى وهو السير ليلا ولذا حكمنا بالتجريد في قوله
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا وعادني زارني من عاد المريض اما الاستعمال في المطلق او لان العاشق
مريض الهوى وقيل معناه جاني بعد اعراضه وقيل اعتادني والحلم بضمتين ويسكن الرويا ومعنى البيت
على ما قال ابن الحاجب اني قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا للقايه وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم تثبت
هل كان الاجتماع على التحقيق او في المنام او قمت للطيف وانا في النوم اجلالا له حال كوني مذعورا لاستعظام
الزيارة وارقني ذلك لما انتبهت فلم اجد شيا محققا ثم من فرط صبابته شك اهي في التحقيق سرت ام كان
ذلك حلما على عادة مبالغاتهم كقوله ؟ انت ام ام سالم قال الشارح حاصله احتمال كون القيام في اليقظة
او في المنام واما الشك في الاجتماع هل كان في اليقظة او في المنام فثابت على كلا الاحتمالين قال شيخنا
وفيه نظر اذ الشك والارتياب ثابت على الاول دون الثاني اذ لم يرد بقوله ثم من فرط صبابته شك الا انه اظهر
الشك على تضمين معنى الاظهار فانه واقع في عباراتهم وانه شك ظاهرا فيكون مظهرا الشك وليس عنده شك
بل شدة الى ذلك قوله على عادتهم في مبالغاتهم وتمثيله بما وقع في قوله آ ؟ انت ام ام سالم مما هو من تجاهل
العارف وعندي ان الاول والثاني سواء في ان الشك والارتياب الثابت فيهما ليس على حقيقته بل هو

من

من باب تجاهل العارف واظهار ما ليس حاصلا لضرب من البلاغة والا لكان الارتياب في الاول ارتيابا
بالحقيقة وعاقل لا يبعد زيارة الطيف اجتماعا محققا ليرتاب في انها اجتماع محقق او غير محقق كيف
وان الارتياب متفرع على عدم حصول الاجتماع المحقق وان الشك لا يترجح فيه احد الطرفين ورجحان
كونها في المنام ظاهر بل مقطوع به فتدبر وقوله وكان عهدي بها قال الجلال الواو للحال والعهد
المعرفة وبها خبر كان وجملة والمشي يبهظها حال من ضمير بها او خبر لكان على حد وكنت وما ينهضني
الوعيد وعليه فيها اما خبر اخر او متعلق بعهدي ويبهظها مضارع بهضه بموحدة وظاء معجمة ثقلها
ويشق عليها والاين التعب والسام الملل والتكاليف جمع تكليف وهو الامر بما يشق عليها يشير انها
محجبة جدا يشق عليها الخروج من خدرها فهي لا تاتي بيت جارتها الا بعد ان تومر به مرارا والهوينا
مصغر هونا مونث اهون منصوب على انه مصدر نوعي وهي جملة حالية وما يبدو لها قدم لجر
اذيالها على عادة العرب عطف عليها او حال منها على التداخل وسود ذوايبها بتقدير هي سود ذوايبها
والذوايب جمع ذوابة بضم المعجمة بعدها همزة وهي الناصية او منبتها من الراس والترايب عظام الصدر
او ما ولي الترقوتين منه او ما بين الثديين وما عدا الاول مراد هنا كما ان الاول هو المراد في قوله تعالى
يخرج من بين الصلب والترايب والدرم بضم المهملة وسكون الرا جمع ادرم من درم المرفق والكعب اذا
غطاه الشحم واللحم فلم يستبن حجمه وامراة درما لا يستبين كعوبها ومرافقها والمرافق جمع مرفق كمنبر
موصل الذراع في العضد والعمم بالمهملة وفتح الميم الاولى عظم الخلق في الناس وذلك اي كون الجملتين فعليتين
على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت واما على مقابله فهي مبتدا ما بعده خبره وام بين مختلفتين
وانما كان ما ذكره هو الارجح لان الاستفهام من حيث هو عما يشك فيه من الاحوال لانها تتجدد بالفعل اولى
واما الاستفهام عن الذوات فقليل ومن ثم ترجح النصب في باب الاشتغال على الرفع في نحو ازيدا ضربته
واعلم ان كلام البدر بن مالك في شرح خلاصة ابيه يخالف ما ذكره المص هنا فانه قال وتقع ام هذه الهمزة
اعني الهمزة التي يقصد بها وبام التعيين بين مفردين ثم قال وبين جملتين في معنى المفردين وقد تكونان
فعليتين وابتدائيتين او احداهما فعلية والاخرى ابتدائية فالاول كقوله وانشد البيت ثم قال التقدير
اهي سارية ام عايد حلمها اي اي هذين هي فاقتضى كلامه ان تكون الجملتان هنا في تاويل المفردين الا ان
قوله التقدير اهي سارية ام عايد حلمها في بيان التاويل المذكور فيه شي لان ما يطلب تعيينه يجب ان يلي
احدهما الهمزة والاخر ام فكان حق العبارة اسارية هي ام عايد حلمها وللعيني في القلايد في الكلام على هذا البيت
خبط عجيب فانه قال الهمزة في اهي للاستفهام وهي مبتدا وسرت خبره وسكنت الهاء تشبيها بكتف
والشاهد في ام المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين في معنى المفردين والتقدير اسرت هي ام عاد
حلمها اي اي هذين هي فتامل ما فيه والله الموفق وكان الحامل للبدر على اعتبار الجملتين بمعنى المفردين هنا
قولهم ان ام المتصلة تكون مع الهمزة بتاويل اي وما بعدها بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو
معناه وافي الدار زيد ام في المسجد معناه في اي الموضعين هو ونحو اقام زيد ام قعد معناه اي الامرين واقع
لكن التحقيق ان السوال ح انما هو عن تعيين احدى النسبتين واحد الحكمين فمعنى الجملة ملاحظ بعد
التاويل ايضا كما لا يخفى واسميتين كقوله لعمرك ما ادري ولو كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر
الاصل اشعيث بالهمزة اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين صحيح
البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله ابو نهشل الاسود بن يعفر بفتح اليا وقيل بضمها ابن عبد القيس
ابن نهشل بن دارم التميمي النهشلي جاهلي متقدم جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة من شعرا الجاهلية ولعمرك
قسم ويقال فيه رعملك بوضع الرا موضع اللام وهو مبتدا خبره محذوف وجوبا لسد الجواب مسده اعني

جملة ما ادري وفعل الدراية معلق عن معمولية بحرف الاستفهام المقدر وجملة وان كنت داريا اعتراض
وشعيث بالمثلثة اخره وضما وله ومن رواه بالموحده فقد صحف تصغير شعث ككتف او شعث كفرس
او اشعث تصغير ترخم ويقويه ان العرب سمت باشعث قال الاعلم حي من تميم وانما اعتبره منونا حذف
تنوينه للضرورة لانه اعتبره اسما للحي بدليل الاخبار عنه بابن والعلم المنون انما يحذف تنوينه اذا وصف
بابن الا اذا اخبر عنه ومن ثم يكتب الف ابن ايضا ويحتمل ان يكون ممنوعا من الصرف ولا ضرورة نظرا الى
انه اسم للقبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز غاية التذكير والتانيث باعتبارين فقد قال السيرافي
يهجو هذه القبيلة يقول انهالم تستقر على اب بعضا يعزوها الى منقر وبعضا الى سهم وقد اجاز شيخنا
ان يكون اسما لابي القبيلة فيكون منصرفا قطعا وجوزان يكون معنى قول السيرافي يهجو هذه القبيلة
انه يهجوها بهجو ابيها بانه لم يكن ابن اب معين وحكم المص هنا بان حذف الهمزة ضرورة كما هو مذهب
بعضهم بنا فيه ظاهر ما تقدم منه في بحث الالف من اطلاق جواز الحذف تقدمت على ام ام لم تتقدم وسهم
بسكون الهاء حي من قيس كما قاله الجلال لا ابو قبيلة من قريش من جلة عظمايها قيس بن عدي السهمي كما
قاله شيخنا وما يروى بدله من قيس يويد الاول اذ المراد به ابو الحي لا قيس السهمي كما قال شيخنا ومنقر
بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف هو ابو قبيلة ايضا ومثله في وقوع ام المطلوب بها وبالهمزة
التعيين بين يا سميتين بيت زهير السابق وهذا هو المدعو بقوله قبل ذلك وليس منه قول زهير اذ التقدير
فيه ام هم نساء وما قيل عليه من انه ان نظر الى الظاهر فهي انما وقعت بين جلة ومفرد والى هذا
التقدير فما الفرق بينه وبين اية ءانتم اشد خلقا ام السماء فان تقديرها ام السما اشد خلقا فحمل الجلة هنا دون
الاية تحكم فقد اجيب عنه بان المسول عنه بالهمزة هنا لكونه معمولا لما هو من افعال القلوب التي
تقع معانيها على الجمل وان علقت عن العمل فيها لفظا يجب ان تكون جملة فما بعد معادلها يجب ان يكون
كذلك بخلافه في الاية اذ لا مقتضي فيها لمحمول يكون جملة فمن ثم قلنا بوقوع ام فيها بين مفردين
والذي غلط ابن الشجري اي اوقعه في الغلط مبتدا حتى جعله اي جعل بيت زهير السابق من
النوع الاول من نوعي ام المتصلة وهو ما يتقدم عليها همزة التسوية توهمه خبره ان معنى الاستفهام
فيه غير مقصود البتة لمنافاته فعل الدراية لان مضمون الاستفهام الجهل بحال المستفهم عنه فهو
لا يجامع العلم الذي هو الدراية لا يقال الدراية منفية لانا نقول حكم النفي متفرع على الاثبات فما لا يصح
اثباته لا يصح نفيه يرشدك الى ذلك قياس حال النفي على الاثبات في الجواب ولا عبرة بمن نظر الى الظاهر
الحال فقال اراد فعل الدراية الثاني لان همزة الاستفهام تقتضي ان لا يكون السايل داريا اي بالامر الذي
وقع وفعل الدراية بينا في ذلك فلا بد من خلو الهمزة من معنى الاستفهام فتكون للتسوية فان المص قال في
الباب الثاني في الكلام على مواقع الجملة المعترضة الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وانشد البيت
ثم قال وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض اخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين ادري وجملة الاستفهام
فهل اراد بادري الاولى اي مدخول النفي نعم يمكن ان يقال انه هنا تنازعا في الجملة الاستفهامية
بين ما ادري وسوف ادري وان فعل الدراية المثبت على تقدير عمله الجائز اتفاقا منافا لمعنى الاستفهام
فصرفت الهمزة عنه الى التسوية وانت تعلم ان المختار اعمال الاول وجوابه ان معنى قولك علمت ازيد
قايم علمت جواب ازيد قايم وكذلك ما علمت اي زيد قايم معناه ما علمت جواب ازيد قايم فلا منافاة
بين الاستفهام وفعل الدراية ولا ضير في توجه اول الفعلين على المختار ولا ثانيهما ايضا الى الجملة الاستفهامية
على التقدير المذكور اذ لم ينطق فعل الدراية بمضمون الاستفهام نفسه ليتنافيا وقيل معنى علمت ازيد عندك
ام عمرو علمت احدهما بعينه عندكم وهذا يرجع الى الاول لان هذا الاحد المعين هو الذي يقع في الجواب

وذلك

وذلك لان جوابه اما زيد عندك او عمرو واختار الرضي ان يكون متعلق العلم في نحو علمت ازيد قايم مع
معادل وبدونه ونحو علمت هل قام زيد وعلمت من قام وايهم قام هو مضمون الجلة لا على ان الاستفهام
استفهام المتكلم للمنافاة المذكورة بل على انه لمجرد الاستفهام على ان المعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم
عنه اعني انتساب القيام الى زيد وعدم انتسابه في نحو علمت ازيد قايم وهل قام زيد وانتساب الفعل
الى هذا المعين او الى ذلك من المتعاطفين بام بعد الهمزة او من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام
وفرع على ذلك جواز وقوع لا او نعم في جواب كل ذلك وعليك بمراجعة ما قال لا يقال على التنازع المعنى
وما ادري كونهم قوما ولا كونهم نساء اي لا ادري واحدا منهما لاستوايهما عندي في عدم الدراية وسوف
ادري احدهما على منوال ولا اتطلع منهم اثما او كفورا اي لا اتطلع واحدا منهما اذ معنى نهيه عن اطاعة احدهما فما
توجه اليه احدهما غير ما توجه اليه الاخر ولا تنازع كما قيل في كفاني ولم اطلب قليل من المال ان التقدير ولم اطلب
المجد فلا تنازع اذ بتقديره يلزم التناقض لانا نقول ان التنازع هنا ثابت لان الفعلين توجها الى جملة
الاستفهام لا الى المعنى اثباتا ونفيا وقد قيل على المص كيف يتاتى منه هذا الجواب ومقتضاه تقدير الجواب
مضافا الى الجملة وليس هو احد ما يضاف اليها وكون معنى علمت جواب هذا الكلام فالجملة في قوة المفرد
فلا يضرنا انه لا يكون لفظ جواب من ذلك الاحد يودي الى ان لا يبعد منه نحو قول وقايل من نحو قل
ياسر وقايل كيف انت لان المعنى قول هذا الكلام واجيب بانهم انما حصروا المسموع من المضاف الى الجملة
في ثمانية لا المضاف اليها مطلقا مسموعا منهم او مقدرا في كلامهم غير مسموع ولفظ جواب مما هو مقدر
غير مسموع وكم من مقدر في كلامهم غير مسموع منهم ولا حينا ولا حاجة الى القول بان التقدير جواب
ازيد قايم فالمضاف اليها من ذلك هو الاحد لا غيره وبين المختلفين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون و
ذلك على الارجح من كون ءانتم فاعلا ايضا لان ايلاء الفعل الهمزة اكثر لما عرفت من ان الاستفهام بالفعل
اولى وقيل عليه هو معارض بان تقديره مبتدا اولى لتناسب الجملتين المتعاطفتين ومعترض بان الاستفهام
منها غير حقيقي فلا تكون ان بعده متصلة ورد الاعتراض بان كون الاستفهام غير حقيقي لا يوجب
انقطاع ام مطلقا للاجماع على انها متصلة بعد همزة التسوية وليست للاستفهام الحقيقي نعم اذا خرج
الاستفهام المتقدم عليها الى معنى الخبر امتنع ذلك كما في الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد وبالجملة فضابط
اتصال ام حيث لا تسوية ان يكون المعطوف بها مفردا او ان يكون في حكم المفرد وان يكون السايل بها عالما
بواحد من المسول عنها اذ سواله للتعيين وان لا يغاير ما المعطوف عليه بها الهمزة ولو تقديرا مع صحة قيام اي
مقامها ومتى فات احد هذه الامور فهي منقطعة قطعا هكذا ينبغي فهم هذا المقام والا اشكل على المص
التمثيل بالاية لوقوع ام المتصلة المسبوقة بهمزة التعيين بين مختلفين والتمثيل بقوله تعالى ءانتم اشد
خلقا ام السماء اذ الاستفهام فيهما بالتقرير قطعا ولا يخفى ان الاستفهام التقريري ليس على معنى الخبر بخلاف
الابطالي والتوبيخي وان المستفهم استفهاما تقريرا طالب لتعيين احد الامرين وحامل للمخاطب على
الاقرار به فهو استفهام مزال عن اصله كما في التسوية مسئلة ام المتصلة التي يستحق الجواب وهي الواقعة بعد
همزة الاستفهام انما تجاب بالتعيين لانها سوال عنه والجواب يجب ان يكون على طبق السوال فاذا قيل ازيد
عندك ام عمرو وقيل في الجواب زيدا وقيل عمرو بتعيين احدهما ولا يقال فيه لا ولا نعم اما اذا قيل ازيد عندك
او عمرو فانه يصح الجواب بهما وبالتعيين لما انه او اعم في الاستعمال لانها تقع بعد الخبر والامر والنهي والاستفهام ٢
وتختص ام بالاستفهام وفيه يطلب التمييز بينهما فيقال ان ام تختص بالسوال عن احد الشيين معينا
اذا علم السايل ثبوت الحكم لواحد منهما ويعرف بصلوح الكلام لاي ومن ثم وجب في الجواب تعيين
احدهما ولا يكفي فيه نعم لان مدلوله ثبوت الحكم لاحدهما وهو معلوم للسايل وانما يطلب التعيين

لا لان مدلول نفي الحكم عنهما فلا يليق جوابا لما الحكم فيه ثابت لاحدهما وان او تختص بالسوال عن احدهما
وان او تختص بالسوال عن احدهما مبهما من غير ان يعلم ثبوت الحكم لاحدهما ومن ثم صح الجواب معها
بنعم او بلا بل كان هو الجواب المطابق وان اجيب بالتعيين فزيادة على الجواب كما سيصرح به
لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما والحاصل انه لا يستفهم السوال بام المتصلة الا والسايل
عالم بثبوت واحد الشيين لا بعينه فلو قال ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عند المخاطب
مخطيا وكان الجواب ليس واحد منهما عندي فينبه انه غالط بخلاف او فانها للشك فقوله ازيد
عندك او عمرو بمثابة قوله عندك فكان الجواب نعم ان كان احدهما عندك او لا ان لم يكن فهو في المعنى
سايل كون احدهما فقط فتدبر فان قلت فقد قال ذو الرمة بضم الراء وتشديد الميم وقد تكسر
وهي في الاصل قطعة من جبل وذو الرمة قال ابو الحارث غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة
العدوي الشاعر الاسلامي المشهور عده الجمحي في الطبقة الثانية من شعراء الاسلام روى عنه ابو عمرو
ابن العلا عن ابي عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ان من الشعر حكمة وبسنده عن ابن عباس في
قوله تعالى والبحر المسجور قال الفارغ وانما لقب بذي الرمة لانه اتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل
فاستقاها فقالت اشرب يا ذا الرمة مات باصبهان سنة سبعة عشرة ومايه قال ابو عمرو بن العلا
فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة وكان اخر ما تكلم يا مخرج الروح من نفسي اذا احتضرت ۞ وفارج
الكرب زحزحني عن النار ۞ تقول عجوز مدرجي مترَوِّحا ۞ على بابها من عند اهلي وغاديا ۞ اذو زوجة بالمصر ام
ذو خصومة ۞ اراك لها بالبصرة العام ثاويا ۞ فقلت لها لا ان اهلي جيرة ۞ لاكثبة الدهنا جميعا وماليا ۞
وما كنت مذ ابصرتني في خصومة ۞ اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا ۞ الابيات من الضرب الثاني من الطويل
وهي من قصيدة يمدح بها بلال ابن ابي بردة عامر بن ابي موسى الاشعري امير البصرة وقاضيها وابن قاضي
الكوفة العجوز الشيخة ولا تقل عجوزة وهي لغة رديئة وهي من الالفاظ المشتركة بين معان كثيرة والمدرج
بفتح الميم مصدر من قولك درج الرجل اي مشى وهو مبتدا خبره محذوف تقديره بعد غاديا حاصل
لا مذكور هو على بابها او من عند اهلي ليلزم الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته اذ منها غاديا
المعطوف على متروحا المنصوب على انه حال من فاعل المصدر المضاف اليه ولهذا لم يقل ان المدرج هنا
اسم مكان بمعنى المسلك من جوزه فانه يرد عليه ان اسم المكان لا يعمل بحال فاني يعمل في الحال واما قوله
كان مجر الرامسات ذيولها فان المجر فيه ايضا مصدرا وناصبا لذيول مقدر وعلى المصدرية فالظرفان
يتعلقان به ايضا او بمتروحا وهو اسم فاعل من تروح اذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح وهو من زوال
الشمس الى الليل ومثله الرايح من راح رواحا والغادي الذاهب في وقت الغدو وهو اول النهار الى
الزوال يقتضي الرواح ولعدم مساعدة الوزن لم يقابل الغادي بالرايح والزوجة منكوحة الرجل بعقد والاشهر
ترك التاء على انه مشترك وبه نطق القران ولا عبرة بمن انكر استعمال الزوجة للمراة وذو زوجة خبر مبتدا
محذوف بتقدير متاخرا وجوبا عند المص وجماعة واستحسانا عند اخرين لان المطلوب تعيينه هو الخبر اي ذو
زوجة انت بالمصر ام ذو خصومة وبالمصر نعت لزوجة والمصر بكسر الميم وسكون المهملة البلد واراد به
بلد البصرة وهي البلد المعروفة بالعراق اختطه عتبة بن غزوان المازني حليف بني عبد شمس احد السابقين
الاولين في خلافة عمر رضي الله عنه سنة اربعة عشرة من الهجرة وهي بفتح الموحدة وتكسر وسكون المهملة
والثاوي بالمثلثة المقيم وانتصابه على الحال ان كانت الروية بصرية وعلى انه مفعول ثان ان كانت غير بصرية
والاهل يطلق على الزوجة وحدها وهو من مراد الاخبار عنه بقوله جيرة بكسر الجيم فانه جمع قلة للجار ولا يخبر
بالجمع عن المفرد ولو اراد ذلك لقال جارة وانما اطلقه على ما هو اعم منها ففي عمدة الحفاظ اهل الرجل من يجمعه

وإياهم

وإياهم نسب او دين وما يجري مجراها من صناعة وبيت وبلد والاكثبة جمع كثيب بالمثلثة وهو الرمل المجتمع
والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر فليس قصره في البيت ضرورة كما قيل ومالي من باب العطف
على اسم ان بعد مضي الخبر فهو اما مرفوع او منصوب والتقدير ومالي جار قلت ليس قوله لا جوابا للسوالها
حتى يرد الاشكال تدبر على ما مهده من القاعدة بل هو رد لما توهمته من وقوع احد الامرين وليس واحد منهما
واقعا وقوله كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة بالجر بدل من الامرين لا من احد والا العطف باو وليس قوله
اراجع فيها الى اخره صفة مقيدة لخصومة ليكون المعنى وما كنت في خصومة شانها كذا بل في خصومة
اخرى فيلزم وقوع احدهما بل هو صفة موكدة بناء على ان شان الخصومة ذلك ليس الا ولو بناء على حمل الخصومة
في كلام السايل على ذلك فلما اجاب نفاها ولهذا اي ولاجل ان قوله هذا ليس جوابا وانما هو رد لم يكتف بقوله لا
حتى قال ما قال اذ كان ردا ما لم يلفظ به انما يكون بالكلام التام لعدم ما يكون هناك قرينة على ما يحذف منه
الجواب بخلاف رد ما يلفظ به المتكلم فانه يكفي فيه غير التام لقيام الملفوظ به قرينة فلهذا قال لا ان اهلي
جيرة البيت وما كنت مذ ابصرتني البيت وهذا السوال والجواب ذكرها ابن عصفور في شرحه على الجمل
ومحصل الجواب ان السايل بالهمزة وام يجب ان يكون ممن يصح عنده كون احد الشيئين والاشياء ولم يتعين
فهو يطلب بذلك التعيين وذو الرمة لما لم يكن منه احد الشيئين اللذين سالته العجوز عنهما حتى كان سوالها
مبنيا على غلط منها وتوهم ان احدهما واقع فهي تطلب تعيينه ساغ له قول لا ردا لما بنت عليه سوالها وهو
التوهم المذكور واما جواب بعضهم بان ام منقطعة والتقدير ام انت ذو خصومة ففيه ان جعلها
منقطعة يقتضي ان لا يكون للاستفهام الاول جواب لما انه قد اضرب عنه فلا يجاب لكن قد تحقق عنه
الجواب فلا يستقيم هذا الجواب مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز لمنافاة
مقتضي او مقتضي التسوية لان او لاحد الشيئين او الاشياء فهي لا تقتضي الجمع والمساواة بين الشيئين تقتضيه
وقد اورد عليه في التعليق ما محصله ان سيبويه قد صرح في كتابه بجواز الاتيان باو في نحو قولك ما ادري
ازيد عندك ام عمرو بدلا عن ام وكذا في نحو ليت شعري القيت زيدا ام عمرا والمص مصرح بان همزة التسوية
هي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها وان بعد ما ادري وليت شعري من مواقعها اذ يصح ان يقال
ما ادري كون زيد عندك ولا كون عمرو بل هما سواء في عدم الدراية وليت شعري لقاء زيدا ولقاء عمرو اي
هما سواء في التمني وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم ايضا الفقهاء يجب
اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام لما عرفت وفي الثاني بالواو لانه بيان للامرين وكل منهما
فهو في قوة متعاطفين بالواو وقد اجيب عنه بانه لا يتعين بكونه بيانا لهما لجواز ان يكون بيانا لاقلهما
الذي هو احدهما من كذا وكذا وفي الصحاح سواء علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو اذا اقتصاره
على ما ذكره يوهم تعيينه وعدم جواز غيره وانما الامر بالعكس وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني
سواء عليهم انذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان اي بمكان كثير اذ فيه مخالفة القياس من وجهين
حذف الهمزة والعطف باو وبعدها قيل محصل ما ذكره المص من تخطية الفقهاء وتسهية الجوهري وشذوذ قراءة
ابن محيصن مبني على ان مقتضى القياس ان لا فرق بين التسوية مع الهمزة وبدونها في عدم جواز العطف باو
اصلا فانه لم يورد قولي الفقهاء وصاحب الصحاح على انهما مما فيه همزة التسوية ولو مقدرة بل انه مما لا همزة فيه
اصلا بطريق الاستطراد لمناسبة دعت اليه وكذا ذكر قولهم اقل الامرين من كذا او كذا انما هو استطرادي
وجعله نظر البعد المناسبة بين قولهم الاول وبينه وعلى ما نقل عن الناس من عدم جوازا وبعد سواء يقال
لا يقال سواء علي قمت او قعدت لانه يكون المعنى سواء على احدهما وذا لا يجوز لان التسوية يقتضي شيئين
فصاعدا وانت تعلم ان مساق كلام المص يابى ان يكون ما نقله من قولي الفقهاء وقول الصحاح استطرادا لانه

بصدد تمهيد قاعدة فاذا ذكر عقبها ما هو من جزئياتها ولو بتقدير وبين ما هو صواب التعبير فيه بناء على
تلك القاعدة فكيف يكون ذكره استطرادا ويتجه الاعتراض بان الكلام في العطف بعد همزة التسوية
وقول الفقهاء كذا وقول الصحاح كذا والقراة كما دل عليه كلامه في الالف المفرد فليس العطف فيها بعد همزة
اللهم الا ان يلتزم تقديرها بتوهم انها لازمة بعد كلمة سواء في ولحيتها لكن جعل ذلك وسيلة الى
تخطئة الفقهاء وتسهية الجوهري والحكم بشذوذ قراءة ابن محيصن ليس بسديد ففي شرح الكتاب للسيرافي
وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واذا كان
بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر وكقولك سواء علي قمت او قعدت فهو نص ظاهر
بصحة ما في الصحاح وعدم شذوذ القراءة ان لم تكن الهمزة فيها محذوفة وصحة قول الفقهاء بتكلف تقدير
فعل فان قيل ما وجه تجويزه العطف باو والتسوية تاباه لاقتضائها شيئين فاكثر واو لاحد الشيئين
او الاشياء قيل وجهه ان الكلام محمول على المجازاة اذ تقدير سواء علي قمت او قعدت ان قمت او قعدت
فهما علي سواء فلا تكون التسوية منافية لكون او لاحد الشيئين مثلا فان المعنى ان حصل واحد من قيامك
وقعودك ايا كان فهما علي سواء بناء على ان سواء خبر مبتدا محذوف فاي الامرين سواء لا خبر مقدم
ولا مبتدا وجملته دالة على جواب مقدر للشرط وقال الرضي انها سدت مسد جواب الشرط الذي
تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معناه الا ترى كيف افاد الماضي في مثله معنى المستقبل وملخص مختاره
في هذا المقام ان الهمزة وام بعدها يدل على معنى التسوية افادتا معنى ان الشرطية واو فان حرف
الشرط لاستعماله في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب يناسب حرف الاستفهام المستعمل فيما
لم يتيقن حصوله فيجوز ان يجرد حرف الاستفهام عن معناه ويقام مقام حرف الشرط واو لاختفائها انهما
تشتركان في افادة كل منهما احد الشيئين او الاشياء فلا بدع ان يقام مقامها فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت
ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وانما جاز ذلك بعد ما يفيد معنى التسوية من لفظي سواء ولا ابالي لما
بين الهمزة وام وبينهما من الجامع البين واما ان قصد الى معنى التسوية في المشروط بدونها فالغالب
التصريح باو ومن غير همزة نحو لاضربنه قام او قعد ثم قال او يجوز بعد سواء ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن
الهمزة نحو سواء علي قمت ام قعدت ولا ابالي قمت او قعدت ومنع ذلك ابو علي لانه يكون المعنى سواء على
احدهما ويرد عليه ايضا ان معنى ام احد الشيئين او الاشيا ايضا فيكون معنى سواء علي احدهما ويرد عليه
ايضا ان معنى ام احد الشيئين او الاشيا اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت منهما وهذا
ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وام لجعله سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا والوجه ما ذكرناه من كونه
خبر مبتدا محذوف سادا مسد جواب الشرط ونختار ابن الحاجب ان الجملتين اذا كانتا جزء جملة فان توسطت
بينهما او فهي على اصلها من افادة احدى الشيئين ولا همزة قبلها ويكون بتاويل مشتقين هما حالان نحو انا
اضربك قمت ام قعدت اي قائما او قاعدا وان توسطت بينهما ام وجبت الهمزة قبلها لان الكلمة لا تخرج عن
اصل استعمالها بتغيير معناها الا نادرا وان تكون بمعنى الواو وليستقيم باللهمزة من معنى التسوية فانها تجردت
عن معنى الاستفهام لوقوعها وسط الكلام وبقي معها معنى التسوية لئلا تخرج عن اصلها بالكلية وتقدر
الجملتان ح بمصدرين قال الرضي ولقايل ان يطالبه بوجه اختصاص معنى الحالية باو وكل موضع يجوز فيه ام
وبالعكس وان كانت الهمزة همزة الاستفهام جاز العطف باو وكان الجواب بنعم او بلا جوابا مستقيما بل هو
حق الجواب ح وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو قيل الاحسن في التمثيل ان يقول اقام زيد او عمرو لان
الاحسن في او تقديم الفعل وفي ام تقديم الاسم فالمعنى احدهما عندك ام لا فاذا قيل في جوابه نعم او لا اي نعم
احدهما عندي او ليس احدهما عندي كان صحيحا وان اجيب بالتعيين نحو كان قيل زيدا وعمرو عندي

لانا جواب وزيادة وبقال الحسن والحسين افضل ام ابن الحنفية فيعطف الاول باو لان المعنى احدهما الا على
التعيين افضل والثاني بام لانه لكون التفضيل واقعا لاحدهما الذي هو احد الحسنين او ابن الحنفية محقق لكن السايل
جهل التعيين ولا يجوز السؤال باو والسوال بام لانك في ام عالم بحال احدهما فكيف تسال عما تعلم واذا قيل الحسن
او الحسين افضل ام ابن الحنفية فتقدير الكلام احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما
والمعنى ايهما من احدهما وابن الحنفية افضل ويجاب عندنا معشر اهل السنة والجماعة بقولك احدهما الا على
التعيين فقد حصل التعيين بعدم التعيين وعند الكيسانية وهم فرقة من الرافضة ينتمون الى المختار
ابن ابي عبيدة الثقفي الكذاب امير الكوفة من قبل عبد الله بن الزبير وكان يلقب بكيسان بابن الحنفية
هو محمد بن علي بن ابي طالب اشتهر بالنسبة الى امه خولة بنت جعفر وكانت من سبي اليمامة من بني حنيفة ولد
في صدر خلافة عمر روى عن ابيه وعثمان وابي هريرة وعمار وغيرهم ووفد على معاوية وعبد الملك وسمته
الشيعة المهدي وفيه يقول كثير عزة هو المهدي اخبرنا كعب اخو الاحبار في الحقب الخوالي وقيل لكثير
او لقيت كعبا قال قلته بالوهم ومن قبيح كذبهم قولهم فيه انه لم يمت وانه مقيم بشعب رضوى والى هذا
يشير السيد الحميري بقوله يا شعب رضوى ما لمن بك لا يرى وبنا اليه من الصبابة اولق حتى متى والى متى وكم المدى
يا ابن الوصي وانت حي ترزق والصحيح ان وفاته بالمدينة في المحرم سنة احدى وثمانين ودفن بالبقيع ولا
يجوز ان تجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسئل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا عن الافضل
من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية
وهم لو قال ذلك لكان الجواب بالاحد لا بتعيينه وقد اورد عليه في التعليق انه معارض لما اجازه من صحة الجواب
بالتعيين لانه جواب وزيادة وهو مردود بان الجواب بالتعيين في او انما صح لانه وان لم يكن عين الجواب الذي هو
احدهما فهو احد ما صدقاته واما فيما نحن فيه فانما لم يصح هذا التعيين لانه ليس جوابا لام كما قرره المص بل جوابه احدهما
لا بعينه ولا احد ما صدقاته لانه احدهما بعينه فلا يصدق عليه احدهما لا بعينه لا بان كلمة احدهما في جواب السوال
باو نفس الجواب فجاز ان ينوب عنها المعين وفي جواب السوال بام نائبة عنه فلم يجز نيابة المعين عنها لان النائب
لا يناب عنه كما قيل لان جواب السوال بام هنا هو المعين الذي هو نفس كلمة احدهما عندنا لتصريح قول المص
فهي لا نائبة ولا منوبة اذ لا ينوب الشيء عن نفسه مسئلة سمع حذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الذهلي
دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها وقد تقدم الكلام على هذا البيت تقديره ام غي
كذا قالوا ويكون حذف لدلالة الرشد عليه لما بينهما من التضاد وقال تعالى قد تبين الرشد من الغي وفيه بحث كامر
في بحث الالف وهو انه لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك لا ادري هل طلابها رشد وامتناع ان
يؤتى لهل بمعادل واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا الوقف هنا
وان التقدير ام تبصرون والمعادلة ظاهرة ثم يبتدي انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف
قيل يرد عليه مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان واجيب بانا لا نسلم ان المعطوف محذوف ثمة اذ هو
مجموع القوا الايمان على مجموع تبوؤا الدار ولئن سلم فلعل المراد حذف المعطوف وما له من متعلق واما الجواب بان
المراد بالعاطف ما ليس بواو لاشتهارها بانفرادها بعطف عامل حذف وبقي معموله فغير سديد لما ان الفا تشاركها في
ذلك فقد قالوا في نحو اشتريته بدرهم فصاعدا ان التقدير فذهب الثمن صاعدا وانما المعطوف جملة انا خير ووجه
المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون كما هو حق المعادلة ثم اقيمت الاسمية اي جملة انا خير مقام
الفعلية التي هي تبصرون والسبب الذي هو انا خير اذ المراد انا خير في اعتقادكم فتبصروا مقام المسبب الذي
هو تبصرون فالمعتبر معادلا في التقدير انما هو تبصرون الا انه عبر عنه بانا خير وما يقال من ان السبب للقيام
مقام المسبب هنا هو قوله انا خير لكن التعليل بقوله لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء يقتضي ان السبب

قولهم له ذلك لا قوله ذلك فقد اجيب عنه بان المراد انهم اذا قالوا له انت خير كانوا بصراء عنده فاذا
قال هو انا خير في اعتقادكم كانوا عنده كذلك فصح وضعه موضع تبصرون وقد صرح س في كتابه بالتقدير
المذكور الا انه اختار انقطاع ام وان كانت بعد استفهام بالهمزة ونص الكتاب هذا باب ام المنقطعة وذلك
قولك اعمرو عندك ام زيد فهذا ليس بمنزلة ايهما عندك الا ترى انك لو قلت ايهما عندك لم يستقم الا على التكرير
والتوكيد ويدلك على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ام شاء يا قوم فكما جاءت ام هاهنا بعد
الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك انه حين قال اعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم ادركه مثل
ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك قوله انها لابل ام شاء انما ادركه الشك حين مضى كلامه
على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتي افلا تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهين
كان فرعون قال افلا تبصرون ام انتم بصراء فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة ام انتم بصراء لانهم لو قالوا انت
خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء فكذلك ام انا خير بمنزلة ام انتم بصراء انتهى واما الجواب بان المراد يقولون
انت خير لكن حكى بالمعنى كما اذا قال لك زيد انت فاضل فتقول حاكيا له قال زيد انا فاضل فيقيم ضمير المتكلم
مقام ضمير المخاطب لوضوح المعنى فمع ما فيه من التكليف لا بد فيه من اعتبار اقامة السبب مقام المسبب لتصحيح
المعادلة اذ المص على الاتصال وعليه فمقتضاه ان السبب القول لا المقول وكلام المص يا باه وهذا معنى
كلام س قيل عليه كيف يكون ذلك وس نقلنا عنه انه قايل بانقطاع ام في الاية والمص وفاقا للزمخشري على
انها متصلة واجيب عنه بان الاشارة في قوله هذا ليست الى المجموع ما تقدم الذي منه الحكم باتصال ام وانما هي
الى فهم من كلامه من اقامة انا خير مقام تبصرون او اقامة السبب مقام المسبب مع تعليله فان ذلك معنى كلام س
قطعا وسيصرح المص في بحث بلى بامتناع س من جعل ام في الاية متصلة فان قلت فانهم يقولون اتفعل هذا
ام لا والاصل ام لا تفعل اي فيحذفون معطوف ام بدونها فكيف يدعي بطلانه ويستند بعدم السماع قلت
انما وقع الحذف بعد لا وليس ما بعدها المعطوف بل هو بعض منه ولم يقع بعد العاطف ومحصله منع كون
المعطوف برمته محذوفا لبقاء بعض منه والباطل سماعا ذاك فكيف يتجه عليه انه لو منع كون المعطوف
محذوفا لاستغنى عن الاعتذار بقوله واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك
الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها وهو قد منع ذلك كما عرفت من محصل جوابه واشار الى اخر
تسليمي بقوله واحرف الجواب الخ كانه يقول سلمنا ان المعطوف محذوف برمته لكنه كالمذكور لقيام الحرف الجوابي مقامه
ولا منافاة عليه في هذا التسليم لانه ليس عن رضى بمضمونه بل هو من باب ارخاء العنان للخصم ليكر عليه
بالرد فان ذلك ابلغ في الالزام من الاقتصار على المنع نعم فيه مناقشة من جهة جعل لا فيه حرفا جوابيا
وانما هي لمجرد النفي وكيف يكون حرفا جوابيا وهي واقعة في كلام السايل دون المجيب وظاهر كلام المص على
ان ام هنا متصلة لحكمه بانها عاطفة وقال س هي منقطعة فان السايل اذا قال ازيد عندك ام لا كان يظن
ان زيدا عند المخاطب فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا قال الرضي وانما عدها
منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون
لقوله ام لا فايدة مجددة وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب
واجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه ام اي حذف معادل ام المعطوف عليه بها فقال في ام كنتم شهدا
يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهدا
اي تعلمون كونهم على الاسلام والتوحيد فانكم معترفون بحضور ابايكم مجلس وصية يعقوب عليه السلام
واعلامهم اياكم قرنا فقرنا قال التفتازاني في حواشي الكشاف وليس الاستفهام على حقيقته حتى يعترض
بان كلا الامرين معلوم التحقيق بل على سبيل الفرض والتقدير والتفويض الى اخبارهم واقرارهم قصد الى تبكيتهم

ام مع

والزامهم

والزامهم لقطعهم بالثاني من الامرين اعني حضور اسلافهم وفيه نفي لما ادعوا من يهودية انبيايهم انتهى وفيه
كما افاد شيخنا الاشعار بان المتصلة لا تنافي في كون الاستفهام معها غير حقيقي عند الزمخشري بطلوبا برد بها
تعيين ما لم يعينه من الامرين المعلوم عند المتكلم تحقق احدهما مبهما بل يجوز كونه على سبيل الفرض فيما اذا
تحقق الامران عنده وقطع المخاطب باحدهما المستلزم لابطال ما يدعيه من الاخر ليعترف بما قطع به فيحصل
المطلوب من ابطال ذلك وبان الاستفهام عنده ليس للانكار التوبيخي كما قيل في التعليق فان قلت قد قررت
ان الاستفهام ليس على حقيقته فاذا لم يكن للتوبيخ فلما ذا هو قلت المفهوم من تقريره انه للتقرير لما ان الغرض
حمل المخاطب على الاقرار والاعتراف بما قطع به من احد الامرين المستلزم لابطال الامر الاخر كما عرفت وما قيل عليه
من انه كان عليه ان لا يسلم دعوى الاتصال عملا بما قاله اولا اي من اشتراط بقاء الاستفهام قبلها على حقيقته
ففيه ان المص انما حكى عن الزمخشري اجازة كون ام متصلة في الاية وهذا لا يستلزم التسليم كما لا يخفى على ذي
لب سليم وانما حمل الزمخشري ام في الاية على الاتصال مع انه قرر اولا انها ومعنى الهمزة فيها الانكار وانما
شهدا جمع شهيد بمعنى الحاضر اي ام كنتم حاضرين يعقوب عليه السلام اذ حضره مقدمات الموت والخطاب
للمومنين والمعنى ما شاهدتم ذلك وانما حصل لكم العلم به من طريق الوحي لانه نقل عن بعضهم ان الخطاب
لليهود لما روي انها قالوا ما مات نبي الا على اليهودية لكنهم لو شهدوا موت يعقوب وسمعوا قوله لبنيه وجوابهم
لرظهر لهم حرصهم على الاسلام ولما ادعوا عليهم اليهودية فالاية منافية لقولهم فان مضمونها موت الانبياء
على الاسلام وهو مناف لقولهم لم يمت نبي الا على اليهودية فكيف يقال لهم ام كنتم شهداء فالوجه على هذا
التقدير ان تكون متصلة على ان يقدر قبلها محذوف كانه قيل اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهدا
يعني ان اوايلكم من بني اسرايل كانوا مشاهدين ليعقوب اذ اراد بنيه على الاسلام وقد علمتم ذلك فلم
تدعون على الانبياء ما هم براء منه ومحصل ذلك ان الخطاب اذا كان لليهود فجعلها منقطعة يودي الى
ان موت الانبيا كان على ملة الاسلام فينافي قولهم لم يمت نبي الا على اليهودية ولقايل ان يقول ان المنافي لقولهم
هذا انما هو شهودهم قول يعقوب لاستلزامه العلم بموت الانبيا على الاسلام لكون مضمون الاية انما هو
في الشهود كما يعطيه كون الاستفهام انكاريا ولذا جزم قاضي المفسرين بان المعنى على الانقطاع والخطاب
لليهود اي ما كنتم حاضرين اذ حضر يعقوب الموت فقال لبنيه ما قال فلم تدعون اليهودية عليه اللهم
الا ان ينفي شهودهم على ما يعطيه الانكار ليس مراده فتدبر هذا وقد اعترض ابو حيان الزمخشري في قوله
بحذف ما عطفت عليه ام بانه قول انفرد به ولا نعلم احدا اجاز حذف هذه الجملة ولا يحفظ ذلك في شعر
ولا في غيره ولا يجوز ام زيد كانت تريد اقام عمرو ام زيد لان الكلام في معنى اي الامرين وقع فهو في الحقيقة
جملة واحدة ثم قال والصحيح ان ام في هذه الاية منقطعة وجوز ذلك ايضا اي حذف ما عطفت عليه الواحدي
ايضا وقدر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصايه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى اي تدعون ذلك عن
بلاغ ام كنتم حاضرين وصيته لبنيه بالاسلام فيكون الواحدي قد اعتبر الادعا مقيدا بكونه عن بلاغ والزمخشري
اطلقه والواحدي هو علي بن احمد بن محمد بن علي ابو الحسن النيسابوري كان اوحد عصره في التفسير لازم
ابا اسحق الثعلبي وداب في العلوم وصنف التفاسير الثلاثة البسيط والوسيط والوجيز وغير ذلك
توفي في سنة ثمان وسبعين واربعماية الثاني ان تكون منقطعة وليست عاطفة لا مفردا على مفرد ولا جملة
على جملة خلافا لابن مالك بدليل قوله في التسهيل وعطفها المفرد قليل وانما سميت منقطعة لان الكلام معها
كلامان انقطع احدهما عن الاخر فلم يتصل ما بعدها بما قبلها فكانت منقطعة او لانها في صدر كلام منقطع
ويجاب بنعم او لا ان لم يكن لمجرد الاضراب وكان له مع استفهام انكاري بان كانت له مع استفهام طلبي وقول

المحشي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف اطلاق في محل التفصيل واما نحو ام هل عرفت
ان وقع بعده جواب فهو لهل لا لام لانها فيه لمجرد الاضراب وهي ثلاثة انواع اورد عليه مثال ان اعمرو
عندك ام عندك زيد ام فيه منقطعة وليست من الثلاثة وان الواقعة بعد همزة التسوية يصدق عليها
انها مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام وليست منقطعة واجيب بان المراد بالاستفهام في قوله ومسبوقة
بهمزة لغير الاستفهام استفهام معهود وهو ما يكون للتسوية ولطلب التعيين لا الحقيقي مطلقا فالمثال
داخل والواقعة بعد همزة التسوية خارجة مسبوقة بالخبر المحض وهو ما لا يكون بالانشاء مولا به نحو تنزيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوق بهمزة لغير الاستفهام وقد عرفت ان المراد
غير استفهام يكون للتسوية او لطلب التعيين نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها ان الهمزة
في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي اي انه انكار الشي يقتضي نفيه والمراد بالانكار الابطالي لا والتوبيخي ايضا لقوله
فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده اي بعد النفي لانه خبر فليس من مواقع المتصلة واما ما قيل ان
فيه نظرا لان نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو وام فيه متصلة وهي بعد النفي ممنوع كونها فيه بعد
النفي انما هي واقعة بعد الاستفهام الواقع مع معادلة في حيز النفي ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة
نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اطلق المص الاستفهام بغير الهمزة وهو
مقيد عند الرضي بما اذا كان استفهاما بهل مطلقا او باسم استفهام لم يدخل ما بعد ام في عمومه ولا عمم
الحكم المنسوب نحو من عندك ام عندك جار ومن عندك ام تضرب زيدا او من تضرب ام من تشتم فان دخل
في عمومه او عموم الحكم المنسوب نحو من عندك عمرو وابن زيد ام عندك زيد امتنع التركيب لان حكم ام وما
بعدها مستفاد مما قبلها لعموم اسما الاستفهام واعلم ان ام يتحتم كونها منقطعة كما في الانواع الثلثة
وكونها متصلة في الواقعة بعد همزة التسوية والواقع بعدها مفرد لفظا وتقديرا وفيما عدا ذلك يحتملها
وربما يرجح احدها على الاخر فان قدرت متصلة فالمعنى اي الامرين كان او كاين والكلام جملة واحدة او منفصلة
فالكلام جملتان ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها هو الاضراب فهو بمعنى بل دايما سواء كانت بمعنى بل
دايما سواء كانت بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا نحو انها لابل ام شاء او التي تدل على الانتقال
من غرض الى اخر كما في ام يقولون افتراه قيل وفي بعض النسخ التي لا تفارقها على التساب بمعنى المضاف في التانيث
من المضاف اليه فانث صفة وفيه ان شرط هذه المسيلة كما سياتي ان شاء الله تعالى صلاحية المصاف
للاستغنا عنه وههنا لا يصح الاخبار بالاضراب عن ام بخلاف نحو بعض اصحابه قطعت لصحة قولك اصابعه
قطعت وفي بعضها بدون الموصول ووجهه على ما قيل جعل لا يفارقها حالا من ضمير المنقطعة او من المبتدا
المضاف وهو معنى على راي او من المضاف اليه وهو ام وفيه ان شرط جواز الحال من المضاف اليه ان يكون
بالمضاف عاملا في الحال او جزا مما اضيف اليه او مثل جزيه وليس المضاف ههنا واحدا مما ذكر الا ان يدعى
ان معنى الشي كالجزء منه فتدبر ثم تارة تكون له اي للاضراب مجردا عن الاستفهام مطلقا وتفسر حينيذ ببل
وحدها وتارة تتضمن مع ذلك الاضراب استفهاما انكاريا وقد يقال انها بمعنى همزة الانكار خاصة
ومنه قوله تعالى ام يقولون شاعر قال صاحب اللب وقد يجي لمجرد الانكار كالهمزة اي من غير ملاحظة اضراب
معها او استفهاما طلبيا وهو المعنى الحقيقي وفي شرح الكافية الحديثي قولهم انها بمعنى بل او بمعنى بل
والهمزة على التشبيه لانها يوتى بها في اول كلام مستانف بعد كلام متروك كبل مع تردد فيه كالمذكور
بعد الهمزة لا على التحقيق اذ لم يعرض عن الاول بالكلية ولم يكن الثاني استفهاما حقيقيا ولذا لم يستقم
ان تبدل ببل او بها وبالهمزة في بعض الصور فانه لو قيل موضع لا ريب فيه ام يقولون افتراه وام
له البنات بل يقولون وبل له تصير خبرا حقيقيا ولو قيل بل ايقولون وبل اله تصير اعراضا وتوبيخا من الاول

وهو

وهو ما تمحضت ام فيه للاضراب هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا
لله شركاء اما ام الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام اي ادته على الاستفهام لان الحرف لا يدخل على مثله في
المعنى ودعوى التاكيد ساقطة ولا سيما وعنها مندوحة على انا نقول لا استفهام بام اصلا لا طلبيا لاستحالته
على الله تعالى ولا انكاريا لان مدخولها استفهام انكاري قطعا وانكار الانكار اقرار والاقرار باستوا الظلمات
والنور باطل واما ام الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء لا على الاستفهام عن اعتقاد الشركاء
قيل عليه لا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي ففيه مع الاخبار باشراكهم افادة توبيخهم عليه
وهو اولى من جعلها لمجرد الاضراب كما ذكر وعليه فالانكاري في قول المص اعم من الابطالي والتوبيخي وقد
وقع في الكشاف تفسير ام جعلوا ببل ثم قال ومعنى الهمزة الانكار وقول شيخنا يعني الانكار على سبيل التوبيخ
لاستحالته هنا على سبيل الابطال منشاؤه اعتبار الوقف على شركاء وقطع النظر عن جملة الصفة اعني
خلقوا كخلقه وهذا الاقتصار تقصير بل صاحب الكشاف صرح بانه انكار ابطالي لتفسيره اياه بالنفي و
عبارته ومعنى الهمزة الانكار وخلقوا صفة لشركاء يعني انهم لم يتخذوا لله شركاء خالقين قد خلقوا مثل
ما خلق الله فتشابه عليهم خلق الله وخلقهم حتى يقولوا قدر هولاء على الخلق كما قدر الله عليه فاستحقوا العبادة
فنتخذهم له شركاء نعبدهم كما يعبد اذ لا فرق بين خالق وخالق ولكنهم اتخذوا شركاء عاجزين لا يقدرون على
ما يقدر عليه الخلق فضلا ان يقدروا على ما يقدر عليه الخالق انتهى وفي الوسيط قال ابن الانباري معناه
اجعلوا لله شركاء خلقوا مثل ما خلق الله فتشابه خلق الشركاء بخلق الله عندهم وهذا استفهام انكار اي
ليس الامر على هذا حتى يشتبه الامر بل اذا فكروا بعقولهم وجدوا الله هو المنفرد بالخلق وساير الشركاء لا يخلقون
خلقا وتلاها قاضي المفسرين فقرر في الاية مثل ذلك فظهر لك انه لا بد من تقدير ام هنا ببل والهمزة لما كان
المعنى على الاخبار كما قال المص وان الهمزة للانكار الابطالي دون التوبيخي كما قال شيخنا ليكون بمعنى النفي
فينصب الى الصفة خلقوا كخلقه تعالى حتى يصير المعنى ما جعلوا لله شركاء قادرين بل شركاء عاجزين بل لو كان
المعنى على الاخبار كما قال لوجب ان لا يكون قوله خلقوا كخلقه وصفا للشركاء لفساد المعنى ولا معنى ايضا لجعله
مستانفا فتامل قال الفرا يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت ومن الثاني وهو ما
تضمنت مع الاضراب انكارا ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اي بل ليس الامر كذلك
اذ لو قدرت ام للاضراب المحض لزم المحال الذي هو اثبات البنات له تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن الثالث
وهو ما تضمنت مع الاضراب استفهاما طلبيا قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء قال الزمخشري
اذا كانت الجملة الاولى اي الواقعة قبل ام المنقطعة خبرية جاز حذف احدى شطري الجملة الثانية اي الواقعة
بعدها كما في مثال انها لابل ام شاء اذا صلة ام هي شاء وذلك لعدم اللبس بالمتصلة لانها لا تقع بعد
الخبر واما اذا كانت الاولى استفهامية بالهمزة امتنع ذلك خيفة اللبس وذهب ابن مالك الى انها في نحو
ذلك عاطفة لمفرد على مفرد لمجرد الاضراب وسياتي ان ذلك حرف للاجماع واما قوله وليت سليمى في الممات
ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم فجزم الحديثي بانها فيه بمعنى بل فتكون لمجرد الاضراب قال شيخنا و
فاما ان تكون عاطفة مفرد على راي او عاطفة جملة فحذف وبقي متعلقها اي ام ليتها ضجيعتي في جهنم
وزعم ابو عبيدة هو معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي صاحب التصانيف روى عن ابي عمرو بن العلا
ورؤبة بن العجاج وجماعة وعنه ابو عبيد بن القاسم بن سلام وابو عثمان المازني وغيرهما قال ابن قتيبة
وكان مع معرفته ربما يقيم وزن البيت اذا انشده وكان شعوبيا يبغض العرب والف في مثالبها كتبا ويرى
راي الخوارج وكتبه تقارب مايتي مصنف توفي سنة عشر ومايتين انها تاتي لمعنى الاستفهام المجرد عن الاضراب
فقال في قوله تعالى ام تريدون ان تسالوا رسولكم كما سيل موسى المعنى اتريدون ورد بانها لو كانت بمعنى همزة

الاستفهام لو وقعت اولا كما وقعت الهمزة واجيب بان ام تكون استفهامية في صدر الكلام وهي لغة يمانية والحق
انها في هذه الاية اما متصلة معادلة للهمزة في الم تعلم او منقطعة بمعنى بل والهمزة والمراد بوصيتهم بالثقة
بالرسول وترك الاقتراح عليه وقال ايضا في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا
البيت من الضرب الثاني من الكامل من قصيدة يهجو بها جريرا وواسط بلد بالعراق اختطه الحجاج في سنتين
وهو مذكر مصروف وقد يمنع ويقال واسط القصب وهو قصر كان قد بناه اولا قبل ان ينشى البلد ومنه
المثل الغافل كانك واسطي لانه كان يتسخرهم في البنا فيهربون وينامون بين الغربا في المسجد فيجي الشرطي
ويقول يا واسطي فمن رفع راسه اخذه فلذلك كانوا يتغافلون والغلس محركة ظلمة اخر الليل والرباب
كسحاب وزنا ومعنى لكنه هنا علم امراة فهو منقول عنه والخيال والخيالة ما يشبه لك في اليقظة والحلم
من صورة الجمع اخيلة وشخص الرجل طلعته كذا في القاموس ان المعنى هل رايت وليس يتعين لاحتمال
الايصال على تقدير همزة معادلة اي اكذبتك عينك فلم تر خيالا ام رايت خيالا من الرباب فصدقتك
او الانقطاع نحو انها لابل ام شاء قال س وزعم الخليل ان قول الاخطل كذبتك البيت كقولك انها لابل ام
شاء ويجوز في الشعر ان تريد بكذبتك الاستفهام وتحذف الالف وكان قول س هذا هو منشا قول
بعضهم ظاهر كلام س ان همزة الاستفهام لا تحذف الا في الضرورة ثم ان الخليل كما افاد شيخنا ان جعل
التقدير في المثال بل اهي شاء كان مراد الاخطل كذبتك عينك في روية الرباب نفسها بل لم تر خيالا
منها فضلا عن ان تراها نفسها على ان ام بمعنى بل وهمزة الانكار وان جعله بل هي شاء كان مراده كذبتك
عينك فلم تكن رايتها بل رايت خيالا منها ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة
جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك في التعليق هذا النقل عن جميعهم غير صحيح ففي الكتاب في لم
دخلت ام على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه قلت اي للخليل فما بال ام تدخل عليهن وهي
بمنزلة الالف فقال ان ام انما تجي ههنا بمنزلة لا بل للتحول من الشي الى الشي والالف لا تجي ابدا الا مستقبلة
فهم قد استغنوا في الاستقبال واحتاجوا الى ام اذا كانت لترك شي الى شي لانهم لو تركوها فلم يذكروها
لم يتبين المعنى ومحصله ان ام اذا دخلت على اداة استفهام كانت لمجرد الاضراب وامتنع حذفها ح
لانه موقع في الالباس والذي يظهر قولهم اي يتبين من القولين ويغلب منهما على صاحبه قول الكوفيين
قال تعا انهم ان يظهروا عليكم اي يغلبوا اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركا ليس على الاستفهام بل
على الاخبار عنهم باعتقاد الشركا لتصريحه بذلك ويتوجه عليه ما سبق من ان حمل الكلام على الاخبار
تخيل المعنى والصواب انها بمعنى بل وهمزة الانكار الابطالي ما مر رد فقال ان اراد مطلق الاستفهام
ولو غير حقيقي كما هو الموافق لجعله ام فيها لمجرد الاضراب فممنوع بل هي على معنى الاستفهام التوبيخي
قال صاحب الكشاف ام جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان اراد الاستفهام الحقيقي فنفيه
عن الاية لا يضر البصريين لانهم ارادوا بمعنى الهمزة اعم من الحقيقي اذ لو ارادوا الحقيقي فقط لم يات الزامهم
بالتاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور لظهور ان الاستفهام فيه غير حقيقي ففيه بحث من وجوه
اما اولا فانه لا معنى لهذا الترديد مع وضوح انه انما اراد نفي الاستفهام مطلقا بدليل قوله واما
الثانية فلان المعنى على الاخبار اللهم الا ان يحمل على توسيع الدايرة والوجه القطع بارادة نفي الاستفهام
مطلقا ورده بما هو الصواب في الاية واما ثانيا فجزمه بان الاستفهام ههنا توبيخي وهو غير متعين
لاقتضايه اتخاذهم شركا خلقوا كخلق الله تعالى مع انه لا خالق الا الله تعالى نعم انما يستقيم التوبيخ لو اقتصر
في الاية على ام جعلوا لله شركا وليس فليس واما ثالثا فلان المتبادر من قوله قال صاحب الكشاف انه
اورده سندا للجزم بان الاستفهام توبيخي ولا يصلح لذلك فان الانكار ولو اطلق على التوبيخ لكن تقدير

الكشاف يأباه كما اسلفناه لك ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو ام ما
ذا كنتم تستعجلون به ام من هذا الذي هو جند لكم لان هل وما ومن للاستفهام فلو كانت بمعنى بل وهمزة الاستفهام
لزم تكرار الاستفهام فتعين الحمل على التاكيد اي والتاسيس اولى وانما جاز دخول ام على ادوات الاستفهام لانها
تتمحض له اما هل فلانها قد تاتي بمعنى قد بل هي كما صرح الرضي دخيلة في الاستفهام واما ساير الادوات فظاهر
لانها اسما في الاصل تضمنت معنى الهمزة ولذا لم يدخل على الهمزة منها لتمحضها له هذا وقد قيل التحقيق ان اهل
البلدين متفقون على ان ام تجي للاضراب وانما الخلاف في تسميتها ح منقطعة فهو امر لفظي ونزاع في التسمية فلا
يرد على البصريين شي مما قاله واعترض بانه لو كان كذا لما زادوا في اوجه ام على القول بانها ح لا تسمى منقطعة
وجها خامسا وهو ان تكون حرف اضراب وليس وجهه ما قيل ان المنقطعة ح اما للاضراب مع الاستفهام
الانكاري او له مع الطلبي والمتصلة اما مع همزة التسوية او لا معها فهذه اربعة اوجه اي وما ذكر من كونها
لمجرد الاضراب خامسا بل وجهه ان يقال ان ام اما متصلة وهي المسبوقة باحدى الهمزتين او منقطعة وهي التي
لا تكون كذلك ولا تتمحض للاضراب او حرف اضراب وهي المتمحضة له او حرف تعريف او زايدة لا نه اعتبر الزيادة
في اوجه ام والمتبادر انها الاول واذا تقرر الخلاف بين الفريقين في تسمية ما لمجرد الاضراب منقطعة فان كان من لا
يسميها منقطعة هم البصريين فلا يرد لشي مما قاله المص عليهم لان التقديرات المنقطعة عندهم بمعنى بل و
الهمزة فهم يمنعون انها منقطعة فيما ذكره من الامثلة بل هي لمجرد الاضراب فيها وان كان الكوفيين فالبصريون
هم المسمون على التحقيق فيبطل دعوى ان جميعهم على ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة ويرد عليهم جميع ما قاله
المص على ان التفتازاني في حواشي الكشاف صرح بان الداخلة على الاستفهام لمجرد الاضراب ليست متصلة
ولا منقطعة وسكت عن حكم غير الداخلة عليه وهي له والظاهر انهما سيان في ذلك ويلزمهم ايضا دعوى
التاكيد في قوله ان جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن ام كيف ينفع ما يعطي العلوق
به رئمان انف اذا ما ضن باللبن البيتان من الضرب الاول من البسيط وهما اخر مقطوعة لصريم بن معشر
ابن ذهل التغلبي الملقب بافنون وكان من امره انه لقي كاهنا في الجاهلية فقال له انك تموت بمكان كذا فمكث
ما شاء الله ثم انه سافر في ركب من قومه الى الشام فضلوا الطريق فقالوا الرجل كيف ناخذ فقال سيروا فاذا رايتم
مكان كذا المكان الذي سماه له الكاهن فهنالكم الطريق فلما راوا ذلك المكان وعرفه نزل اصحابه وابى هو
فبينا ناقته ترعى ان لدغها افعى في مشفرها فاحتكت بساقه والحية معلقة بمشفرها فلدغته في ساقه فمات
وفي الوشاح لابن دريد انه لقنا فيونا ببيت قاله ووقع فيه هذا اللفظ واني اسم استفهام بمعنى كيف
ومعرب اعرابها فيكون خبرا قبل ما لا يستغنى وحالا قبل ما يستغنى وعن س هي ظرف دايما فتكون منصوبة
ابدا وعن الاخفش والسيرافي هي اسم فهي رفع المبتدا نصب مع غيره والجزا ما فيه الكفاية من المقابلة ان خيرا فخير
وان شرا فشر يقال جزيته كذا وبكذا وعلى كذا اذا كافاته عليه وعامر اسم الحي من العرب والسوء بالضم كلما يقبح
والباء من بفعلهم صلة جزوا وان كان ضميره عايدا على ما عاد عليه ضمير جزوا ونصب سواء به وان كان لعامر
كما صرح به المص فنصبه بجزوا والبا السببية والسوءى مونث الاسوا ضد الحسنى مونث الاحسن ولولا حكم
القافية عليه لكان حقه ان يقول من الحسنى اي كيف يجزونني الفعلة او الكلمة السوءى بدل الفعل الحسن او
القول الحسن والعلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها فاذا مات وارادوا ان تعطف على ولد
غيرها فلا ترامه وانما تتشممه بانفها وتمنع لبنها فاذا اريد منها اللبن يحتال لها ان ولدها حي وذلك انه ينحر ثم
يحشى جلده تبنا هو بكسر المثناة الفوقية وبسكون الموحدة ما ينقطع من نحو اصول الحنطة والشعير عند الدراس
ويجعل بين يديها التشمم بفتح الشين من باب علم يعلم وقد يضم فيكون من باب نصر ينصر فتدر عليه فهي تسكن
اليه مرة نظرا الى صورته وتنفر عنه اخرى نظرا الى حقيقته ومعنى لا ترامه لا تحبه يقال رئم الشي كسمع احبه

والغه براسه واما وربما ناو رامت الناقة ولدها عطفت عليه ولزمته ورامت الرام بسكون الهمزة بعد را مفتوحة وهو البو شمته والريمان كريان ضامنه ولذا فسر بالشم وضن بالبنا للمفعول من الضنه بكسر الضاد المعجمة وهي البخل قال نحا وما هو على الغيب بضنين اي بخيل وهذا البيت ينشد لمن يجد الجميل ولا يفعله لانطوا قلبه على ضده وقد انشده الكساي هو ابو الحسن علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز النحوي الكساي الكوفي مولى بني اسد من تابع التابعين واحد الايمة السبعة المعتبرين وهو في النحو امام الكوفيين قيل له سميت الكساي قال لاني احرمت في كسا قرا على حمزة الزيات واخذ النحو عن الخليل وغيره وادب الرشيد وولده الامين وانتهت اليه رياسة القراة واللغة والنحو كان يقرا على منبر الكوفة فتضبط المصاحف بقراته وتوخذ الالفاظ منه قال الشافعي رضي الله عنه من اراد ان يتبحر في النحو فهو عيال الكساي وقال يحيى بن معين ما رايت اصدق لهجة من الكساي توفي ببعض قرى الري في صحبة الرشيد سنة تسع وثمانين ومايه هو ومحمد بن الحسن صاحب ابي حنيفة ودفنا بها فقال الرشيد ههنا دفنا العلم والقران في مجلس الرشيد هو ابو جعفر هارون بن المهدي محمد بن المنصور عبد الله امير المومنين العباسي كان من اجلاء خلفا بني عباس شهما جوادا شجاعا حازما ممدحا فيه دين وسنة حج مرات في خلافته وغزا عدة غزوات وكان ذا مشاركة قوية في الفقه والعلم والادب يخضع للكبار ويتادب معهم توفي بطوس ثالث جماد الاخرة سنة ثلاث وتسعين ومايه بحضرة الاصمعي هو عبد الملك بن قريب بن علي بن اصمع ابو سعيد الباهلي البصري صاحب اللغة كان امام زمانه في علم اللسان روى عن ابي عمرو بن العلا ومسعر بن كدام وابن عوف وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم وعنه ابو عبيد ويحيى بن معين وابو حاتم السجستاني وابو الفضل الرياشي وغيرهم قال ابن معين سمعت الاصمعي يقول سمع مني مالك بن انس واثنى احمد بن حنبل عليه في السنة وقال الشافعي ما عبر احد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعي وقال ابو داود صدوق وقال عمر بن مرزوق رايت الاصمعي وسيبويه يتناظران فقال يونس النحوي الحق مع سيبويه وهذا يغلبه بلسانه توفي سنة ست عشرة ومايتين عن ثمان وثمانين سنة فرفع رمان فرده عليه الاصمعي اي رد الرفع عليه وقال انه بالنصب قيل يحتمل ان الاصمعي انما رده لان احدا لم يروه بالرفع وانما رووه بالنصب فقط لا لانه الرفع لا وجه لصحته فقد قيل ان الاصمعي كان يحفظ ستة عشر الف ارجوزة فقال له الكساي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب فسكت ووجهه اي وجه ما ذكر الكساي من تجويز الوجوه الثلاثة ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض بدل من الها في به فعلى الرفع ما عبارة عن البو كما هي عبارة عنه على وجه الخفض ايضا والبدل عليهما بدل اشتمال الا انه على الاول من لفظ ما وعلى الثاني من ضميره فيحتاج الى تقدير ضمير يعود الى المبدل منه اي ريمان انف له اي ريمان انفها الراجع عليها عبارة عن الريمان فالبدل بدل كل فلا يحتاج والبا في به عليهما في التقدير للسببية او صلة ليعطي على ثانيهما لتضمينه معنى يجود ولا يكون في هذين الوجهين اخلاء يعطي من مفعول مذكور ولو بالواسطة وعلى النصب فما عبارة عن البو فقط والبا به للسببية ثم افاد شيخنا ان على اول وجهي ما يكون مفعول يعطي ريمانا اخر مقدرا ان رفع المذكور ويكون المعنى ام كيف ينفع بو يعطي العلوق بسببه الريمان ريمانه لا ان خفض لان ابدال من الها يابى ذلك معنى وتكون هو اللبن مقدرا وان خفض الريمان المذكور وعلى ثانيهما مع كون البا للسببية تكون اللبن فقط اي ام كيف ينفع ريمان يعطي العلوق بسببه اللبن فقط اذا لم يعتبر ذلك اللبن وضنت باللبن وجعل بعضهم البا في به للاستعانة اي الذي يعطي العلوق مستعينة به وهو انها فيفتقر البدل على الوجهين الى الضمير ايضا لانه بدل اشتمال باياه ان البدل ريمان انف لا ريمان فقط فيقدر ريمان له اللهم الا ان يكون من وضع الظاهر موضع المضمر العايد فيستغني عن تقديره وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي فقال في توجيه لان ريمانها للبو بانفها اي

عطفها

مطلب ترجمة الكسائي الامام

عطفها عليه والبو بموحدة مفتوحة وواو مشددة جلد الحوار يحشى ثماما او تبنا فيصير بقرب ام الفصيل فتعطف عليه فتدر كذا في القاموس والحوار بالضم وقد يكسر ولد الناقة ساعة تضعه او الى ان يفصل عنها وهو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع اي الريمان لم يبق لها عطية في البيت لا يخفى ما في ترتيب عدم البقاء على الرفع الاصطلاحي من الحسن باعتبار معناه اللغوي لان في رفعه اخلاء يعطي من مفعول لفظا وتقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلان المفروض ان لا عطية لها سوى الريمان فاذا رفع على انه بدل من فاعل ينفع فات ان يكون عطية للعلوق ولو قدر كان المعنى كيف ينفع ريمان يعطي العلوق بسببه الريمان ولا معنى له وانت تعلم ان ذلك انما هو بتقدير طرح المبدل منه ووضع البدل موضعه حقيقة واما بدون ذلك فلا اذ لو قيل كيف ينفع بو يعطي العلوق بسببه الريمان ريمانه لاستقام ولم يفت كونه عطية للعلوق ولو مع التقدير او بتقدير الريمان عطية لكنه غير متعين لجواز ان تقدر العطية اللبن فيكون المعنى ام كيف ينفع بو يعطي العلوق بسببه اللبن ريمانه او كيف ينفع ريمان يعطي العلوق بسببه اللبن اذا ضنت باللبن ولم تعتبر ذلك السبب من بو وريمان فلم تكن عطيتها في الحقيقة الا ما لا ينفع وهو الريمان وما استند اليه ابن الشجري في هذا التصويب من لزوم اخلاء يعطي من مفعول لفظا وتقديرا قيل عليه قد يلتزم لان الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثبات نفسه لفاعله فقط فينزل منزلة اللازم فلا يكون له مفعول لا لفظا ولا تقديرا كما في فلان يعطي ويمنع وفيه ان اعتبار هذا المعنى ممكن في نفسه واما في البيت فلا لانه مخل بالغرض اذ الغرض اثبات عطية لها لا وصفها بالاعطا فقط على انا نقول المتعدي وان نزل منزلة اللازم لا يتحقق مضمونه الا بمفعول في نفس الامر فاذا لم يكن لها عطية الا الريمان وقد صار معطى به لا بد له من ما او ضميرها لم يتحقق الاعطا فضلا عن ان ينزل فعله منزلة اللازم قال شيخنا الا ان يقال هو ممكن اذا فرض مفعول يعطي اللبن لتحقق سبب اعطايها اياه وان لم تعتبره في ذلك السبب حتى ضنت به لمن توهمت لديه دواعي الكرم فلم يلتفت اليها وبقي على بخله فلما ضنت به ظهر ان عطيتها لم تكن بالحقيقة الا الريمان انتهى فان قلت او تاتي في البيت ان يجعل ما من قوله ما يعطي العلوق به مصدرية والضمير في به عايد على البو المفهوم من الكلام لا عليها قلت يتاتى ذلك على تقدير النصب ويكون المعنى كيف ينفع اعطا العلوق بسبب البو الريمان اذا ضنت باللبن وعلى تقدير الخفض على انه بدل اشتمال من ضمير به العايد الى البو ولا بد معه من تقدير الضمير ويكون المعنى ام كيف ينفع اعطاء العلوق بسبب ريمان انف البو واما على تقدير الرفع فلا لانه على البدلية من فاعل ينفع اعني الاعطاء ولا يستقيم ذلك اذ ليس الريمان نفس الاعطا ليكون بدل كل ولا له به ارتباط بغير الكلية والجزيية ليكون بدل اشتمال ولا سبيل الى تاويل الاعطاء بالمعطى على منوال وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله اي افترا اي مفترى لان اصلة ما هنا يعطى وهو مبني للفاعل فتامل والجر اقرب الى الصواب الذي هو عدم اخلاء يعطي من مفعول لفظا او تقديرا قليلا لصيرورة الريمان الذي لا عطية لها سواه معمولا ليعطي بابدال من هابه فيكون مفعولا به بالواسطة لانه بدل مما هو كذلك مع انه مفعوله من جهة المعنى بخلاف حالة الرفع فانه بدل من فاعل ينفع فلزم اخلاء يعطي من مفعول لفظا او تقديرا ولو مفعولا به بالواسطة فان قلت اليس الجار والمجرور اعني به متعلقا بيعطي فهو مفعول به الا انه غير صريح فاين الاخلاء المذكور قلت المراد اخلاوه من مفعول به يكون واقعا عليه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فقط واما كون الجر اقرب الى الصواب شيا قليلا فلان الريمان اذا جعل بدلا كان سببا لاعطاء العلوق المعطى لا المعطى لكنه قد يشعر به لا ما قيل من انه غير محتاج الى التقدير بتقديره بدل الاشتمال غير محتاج اليه بتقديره بدل الكل هذا كله اذا حمل الكلام على ظاهره من ان يعطي غير مضمن معنى

بجو دا ويسمح عند هذا القايل كما لا يخفى على من تامل وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير
ضمير راجع الى البدل منه اي ربما ت انف لم قيل عليه وهذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين بدليته
كذلك بل يجوز ان يكون بدل كل من كل فلا يحتاج الى رابط ولا يخفى ان ذكر بدل البعض في المبني عليه مستدرك
لان من جعله بدلا فهو عنده اما بدل اشتمال او كل وفيه ايضا ان على الجر يحتاج ايضا الى تقدير ضمير وذلك
اذا جعلت ما عبارة عن البو وربما ت بدل من ضميرها فانه يكون بدل اشتمال ويتعين معه الضمير والضمير
في بفعلهم لعامر لان المراد به القبيلة لكن لا بعنوان كونها قبيلة والا لمنعه الصرف للتانيث والعلمية بل بعنوان
كونها حيا ولذا لم يمنعه الصرف للتانيث الحي فيجوز ان يكون عبارة عن العقلاء الذكور تغليبا فيعاد عليهم ضمير هم
وان يكون عبارة عن جملة وطايفة فيراعى فيه الافراد والتانيث كقوله فما سودتني عامر عن وراثة ومن يجي
البدل اي كيف يجزونني السوءى بدل الحسنى مثلها في ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة وانكر
بعضهم ذلك اي مجي من للبدل وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة فحق التعبير ان يقول بكلمة بدلا
محذوفة لان التقدير في البيت ام كيف يجزونني السوءى بدلا من الحسنى فان قلت الى ماذا يشير قايل
هذين البيتين قلت الى ان هولاء قوم قابلوا احسانه عزهم بالاساءة ووعدوا بالجميل ولم يفوا به لانطوى
قلوبهم على ضده فلم يكن وعدهم نافعا فهو يقول كيف جزوا تلك القبيلة المحسنة بفعلهم السوء من تجاهلهم على
هذا الجزا اذ كان اللايق حسنا لا سيا او كيف جزوهم السوء بفعلهم الحسن متعجبا من مقابلة الاحسان
بالاساءة وما جزاء الاحسان الا الاحسان ثم اضرب منتقلا مشيرا الى ان ذلك سهل بالنسبة الى صنيعهم
معه فان قلت هو اذا قرر ان لهم سابقة في مقابلة الحسن بالسيء فما وجه هذا الاضراب قلت وجهه
تخيل ادعاء انه ربما كان لهم عذر عن الاول واما عن الثاني فلا عذر اصلا ولما تخيل انهم ربما غالطوا فاعتذروا
ترقى قايلا ام كيف ينفع البيت كانه يقول هو ظاهر لا يساعده باطن وقال لا يصدقه الحال ونظر هذه
الحكاية ان ثعلبا هو احمد بن يحيى بن يزيد ابو العباس الشيباني مولاهم النحوي شيخ العربية ببغداد وامام الكوفيين
في النحو ولد سنة مايتين اخذ العربية عن ابن الاعرابي وسمع من عبد الله القواريري ومحمد بن سلام الجمحي
وجماعة وعنه ابراهيم نفطويه ومحمد بن العباس اليزيدي وابو بكر الانباري وابو عمر الزاهد المعروف بغلام
ثعلب وغيرهم قال الخطيب كان ثقة حجة دينا صالحا مشهورا بالحفظ قيل وكان لا يتكلف اقامة الاعراب
في كلامه قال ابن مجاهد قال لي ثعلب اشتغل اصحاب القران بالقران ففازوا واشتغل اهل الفقه بالفقه
ففازوا واشتغل اصحاب الحديث بالحديث ففازوا واشتغلت انا بزيد وعمرو فليت شعري ماذا يكون
حالي في الاخرة فانصرفت من عنده فرايت تلك الليلة النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي اقرا ابا العباس عني السلام
وقل له انك صاحب العلم المستطيل وله عدة تصانيف منها كتاب الفصيح توفي في جمادى الاولى سنة احدى
وتسعين ومايتين كان يا بن الرياشي يسمع منه الشعر هو ابو العباس بن الفرج ابو الفضل البصري النحوي صاحب
العربية اخذ عن الاصمعي وابي عبيدة بن المثنى وعنه محمد بن يزيد المبرد وابن دريد وجماعة وكان من الادب واللغة
بمحل عال قرا كتاب سيبويه على المازني فكان المازني يقول قرا علي الرياشي الكتاب وهو اعلم به مني و
ثقة الخطيب وذكر ان الزنج قتلوه وهو يصلي الضحى في مسجده سنة سبع وخمسين ومايتين فقال له
الرياشي يوما كيف تروي بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سن لمثل هذا
ولدتني امي قال الشارح هذه ثلاثة ابيات من مشطور السريع وتلاه شيخنا فجزم بذلك وكان عليهما ان يقولا
من مشطور ومكشوف اذ وزن هذا الضرب كعروضه مفعولن الا ان ضرب البيتين الاولين على رواية
المص ثانيهما اعني بازل ما اضافة حديث الى ما بعده مزاحف بالخبن ووزنه فعولن واما من روايته منونا مقطوعا
عن الاضافة وسني بالاضافة الى ياء المتكلم فالزحاف انما هو في ضرب البيت الاول فقط فان قلت

اليس

اليس صاحب النهاية الشافية جوز الخبن في مفعولن المكشوف ثم قال الا انه يلزم المكشوف من حرف المد
واللين وانشد وبلدة بعيدة النياط قلت نعم لكن صنيع الاندلسي يابى هذا الشرط حيث انشد للضرب
السادس من السريع قوله اسرعت في اثارهم ذا شجو فان قلت ولتكن الابيات من مشطور الرجز وبعضها مزاحف
بالكبل الذي هو اجتماع الخبن والقطع وبعضها بالقطع فقط قلت من عد الكبل من الزحاف المزدوج خصه
بمستفعلن الواقع في مخلع البسيط نعم في قسطاس الزمخشري التصريح بوقوع الكبل في مشطور الرجز ومثل
له بقوله يا مي ذات المبسم المبرود والاكثرون على ان هذا البيت من مشطور السريع لانا اذا جعلناه من السريع
كان مخبونا واذا جعلناه من الرجز كان مقطوعا ومخبونا والاصل في الجزء السلامة فحيث لا سلامة يكون جعله
على اقل الامرين تغييرا متعينا لقربه من الاصل وكذا جعل مفعولن حيث لا مانع مكشوفا اولى من جعله مقطوعا
لان الكشف يلزمه تغيير واحد والقطع يلزمه تغييران الا ان قول الجلال هذا لابي جهل ارتجز وهو يقاتل
في وقعة بدر يقتضي انها من الرجز وكثيرا ما يشتبه احدهما بالاخر كمشطور الرجز المزاحف بالقطع ومشطور
السريع المكشوف وكذا اذا زوحف هذا بالخبن ومشطور الرجز بالكبل على ما في القسطاس نعم لو وقع في قصيدة
ضرب من المشطور على وزن مستفعلن واخر على وزن مفعولن وثالث على وزن فعولن لوجب الحمل على ان الابيات
من الرجز والاول منها مشطور سالم والثاني مشطور مقطوع والثالث مشطور مكبول بقرينة الجزء السالم
واما ان هذه الابيات لابي جهل كما هو نص المص ايضا في اواخر القاعدة الاولى من الباب الثامن فقد اخرج ابن
راهويه عن ابن مسعود انه اتى ابا جهل يوم بدر وهو يقول ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني امي فدنوت منه فضربته فقتله الله واخرجه ابن اسحاق في مغازيه بلفظ حديث سني وذكره
المبرد في الكامل بلفظ حديث سن بالاضافة كما اورده المص لكن ذكر ابن عساكر في تاريخه عن سعد بن وقاص
قال لقد رايت علي بن ابي طالب بارزا يوم بدر فجعل يحمحم كما يحمحم الفرس ويقول بازل عامين حديث
سني سنحنح الليل كاني جني لمثل هذا ولدتني امي فما رجع حتى خضب سيفه دما وعليه فليس في بازل الاعاريب
الثلاثة قال شيخنا الا ان يكون قال ذلك على انه لغيره وان قبله ما تنقم الحرب العوان مني الا انه تركه
وحكى ما بعده كما هو والظاهر ان صحت الروايتان انه من التوارد وقول الشارح وقد يتخيل ان في الابيات
العيب المسمى بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج بناء على انه في الاولين نون وفي الثالث
ميم وليس كذلك بل الروي فيها الياء ولم يختلف فيه وتبعه المحشي وشيخنا انما يتم على رواية ابن اسحاق
دون الكامل التي عليها المص باضافة حديث الى سن لعدم ياء فيها تصلح رويا وانما الروي النون والياء
الطلاق لبيان حركته ويؤيد ذلك ان المص سيعيد الابيات في اواخر القاعدة الاولى من الباب الثامن شاهدة
على انه يعطى الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى يجتمعا رويين ثم قال ويسمى ذلك اكفاء وما من ما تنقم اسم
استفهام للانكار وتنقم بكسر القاف مضارع نقم بفتحها او بفتح القاف مضارع نقم بكسرها نكرة اي اي
شي نكرة يعني ما انكره مني شيا لانه موف لها حقها والعوان كسحابة من الحروب التي قوتل فيها مرة ومن البقر
والخيل التي نتجت بعد بطنها البكر ومن النسا التي كان لها زوج قاله في القاموس وقول المحشي التي قوتل فيها
مرة بعد مرة يابى اه افراد لفظ المرة في لفظ القاموس وكانهم جعلوا الحرب التي لم يقاتل فيها بكرا كما جعلوها
فتية قال الحرب اول ما تكون فتية والبازل من الابل ما انشق نابه من ذكر او انثى يقال بعير بازل وناقة
بازل فتقع على المذكر والمؤنث بدون تاء كما تقع الراحلة على المذكر والمؤنث معها وذلك في السنة التاسعة وقد
ينزل بالثامنة وبالاول جزم القاموس وبالثاني جزم الهروي في الغريبين والمراد وصفه بالقوة والجلادة
تشبيها له بالبعير البازل لانه يكون في هذا السن كامل القوة شديد الصلابة فان قلت اذا كان البازل
ما ذكرت فما معنى بازل عامين والبزول لا يكون لابن عامين قلت هو لم يرد في عامين ليشكل بل بازل من عليه

بازل م

من بزول عامان فهو قوي متناهي القوة ونقل الاسنوي عن جمع من اهل اللغة ان ما دخل في التاسعة بازل الذكر
والانثى وفي العاشرة مخلف بالضم فتكون المعجمة فلام مكسورة لهما ايضا ولا يكون لهما اسم مخصوص ولكن
يقال بازل عام وعامين ومخلف عام وعامين وكذلك ما زاد وفي القاموس والمخلف البعير جاز البازل
وهي مخلف لكنه صرح في البازل انه ليس بعده سن يسمى او يختص باسم وحيث السن اي العمر فتيشو السدس
ثمن رواه من اسدس البعير اذا القى السن بعد الرباعية وذلك في السنة الثامنة واما السخيخ فالرجل الذي لا
ينام فاضافته الى الليل لادنى ملابسة وقد اوضح المراد منه بقوله كانّي جني على ما جرت به عادة العرب من زعمهم
ان الجن انما تسرح ليلا فقال ثعلب المثل يقول هذا اي ما ينبغي ان تقول ذلك لمثلي انما اصير البكا اي ما اصير
اليك الا الهذه القطعات والخرافات اي لسماعها منك وروايتها عنك لا لاخذ وجوه اعرابها عنك والمقطعات
جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة ابيات ويقال لها المقطوع ايضا وفي القاموس والمقطعات من الشعر قصاره
واراجيزه والخرافات الاباطيل والاكاذيب جمع خرافة بضم المعجمة وتخفيف الراء واصل ذلك كما في الجمهرة عن
الكلبي ان خرافة رجل من بني عذرة اختطفته الجن ثم رجع الى قومه فكان يحدث باحاديث يعجب منها فقال الناس
حديث خرافة فهو ممنوع من الصرف ثم توسعوا فاطلقوه على الموضوع من الكلام وقول صاحب القاموس وكثمامة
رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وهو حديث مستملح كذب يؤيده
ما في النهاية في حديث عايشة قال لها حدثيني قالت ما احدثك حديث خرافة من انه رجل من عذرة استهوته الجن
فكان يحدث بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافة واجروه على كل ما يكذبونه من الاحاديث وعلى كل ما يستملح
ويتعجب منه وفي الحديث وخرافة حق ثم قال ثعلب يروى بالرفع على الاستيناف اي على انه مستانف
والتقدير انا بازل وبالخفض على الاتباع اي على انه بدل قيل فيه نظر فان البدل من ضمير الحاضر بدل كل انما
يجوز اذا افاد الاحاطة والشمول كقوله تعالى تكون عيدا لاولنا واخرنا ويجاب بان ذلك يتخرج على قول
الاخفش بالجواز مطلقا والنصب على الحال من الضمير المجرور اي حال كوني بازل عامين ولا تدخل المنقطعة
على مفرد ولهذا قدروا المبتدا في انها لابل ام شاء فقالوا التقدير ام هي شاء وذلك لاختصاصها بالدخول
على الجمل وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة الى تقدير مبتدا في المثال المذكور وزعم
انها تعطف المفردات كبل وهذا مبني على ان اجماع النحاة معتبر وانه مع اعتباره لا يجوز خرقه وهو موضع تردد
كما عرفت وقدرها اي ام ببل دون الهمزة لان الهمزة لا تتوسط بين مفردين متعاطفين واستدل بقول بعضهم
ان هناك لابلا ام شاء بالنصب لظهور ان النصب فيه بالتبعية مع ان الاصل عدم التقدير فكذا فيما انا
اكتنفه ام المرفوعات فانها هي عاطفة لمفرد على مفرد اذ تبع المفردان او انتصبا على ان لنا ان نقول لو ان الرفع
والنصب بغير التبعية لجاز النصب مع رفع الاول والرفع مع نصبه بتقدير ما ينصب ويرفع ولسمع ذلك
ولكنه لم يسمع فظهر ان الاعرابين بطريق التبعية فان صحت رواية بالنصب وفيه اشارة الى ان في الصحة نزاعا
فالاولى حق التعبير بناء على ان خرق الاجماع ممتنع ان يقول فالصواب ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء فان
قيل التشنيع على ابن مالك بانه خرق الاجماع مقتضاه عدم الاعتداد بقوله وان لا خلاف في تقدير المبتدا
في نحو انها لابل ام شاء وما سيذكره المص في بيت المتنبي الاتي من ان اظهر الوجهين الاتصال لسلامته من
تقدير مبتدا كما لزم عند الجمهور يقتضي الاعتداد به واثبات الخلاف فقد اجيب عنه بانه بنى الكلام اولا على
اعتبار اجماعهم وثانيا على مقابلة لما ان ما لهما اي لعدم الاعتداد على قول ابن مالك اما لانه خارق للاجماع او
مخالف للجمهور تنبيه قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا
فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون معادلة اي الهمزة
فتكون متصلة بمعنى اي الامرين كاين على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ووقوعه وفي بعض نسخ

الكشاف يكون اخرهما بالخاء المعجمة والراء والمودى واحد اي هدين واقع اتخاذكم العهد عند الله او افتراكم
عليه كما اخرج ذلك مخرج المتردد في تعيينه على سبيل التقرير اي الحمل على الاقرار لعلم المتكلم بوقوع احدهما
وهو الافترا على الله سبحانه ونظيره مع زيادة الابهام وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فقد ظهر لك
عدم تاتي كون الاستفهام ههنا على حقيقته حيث لم يستو الامران عند المستفهم وكان السوال عن تعيين احدهما
وقد جعل التفتـ قول الزمخشري سند الدعوى ان الاية مما وردت فيه ام محتملة للوجهين فلزمه تجويز كون الاستفهام غير
حقيقي قبل المتصلة وهو قابل للمنع واما القول بان في تسليم المص للزمخشري اجازة كون ام في الاية متصلة
اعترافا بانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره اولا فقيه
انه لا يلزم من تسليم قول القايل الاعتراف بمضمونه فالوجه ما قررناه ويجوز ان تكون منقطعة انتهى والا ان تكون ما
في قل اتخذتم للانكار ليس الا وام اما بمعنى بل وهمزة التوبيخ لانه قد وقع منهم الافترا على الله والتقرير بمعنى
التحقيق والتثبيت وان شيت فبمعنى الحمل على الاقرار قال التفتازاني في حواشي الكشاف ولمحض الاضراب ومن
ذلك قول المتنبي احاد ام سداس في احاد ليلتنا المنوطة بالتنادي هو من الضرب الاول من الوافر والمنوطة
المعلقة وبالتنادي على حذف مضاف اي المعلقة بيوم التنادي وهو يوم القيمة لانه ينادي فيه بعضهم بعضا
للاستغاثة او يتصايحون بالويل والثبور او تنادي اصحاب الجنة واصحاب النار كما حكي عنهما في الاعراف واجاز
شيخنا ان يكون المراد بالمنوطة بنفس تنادي يوم القيمة على ان اللام في التنادي عهدية والمعهود التنادي
المذكور في الاية فلا يفتقر الى تقدير يوم والمراد انها متصلة بذلك اليوم تحقيقا لاستطالتها واثبات يا
التنادي هو الاصل لانه مصدر تنادى تنادى بعضهم بعضا وبه قرا ابن كثير في قوله ويا قوم اني اخاف
عليكم يوم التنادي ويعقوب فاثبتاها وصلا ووقفا واثبتها وصلا ورش وقالون في احد وجهيه وحذفها
وقفا وحذفها الباقون وصلا ووقفا اكتفاء عنها بالكسرة وينبني على هذا الاختلاف اختلاف في رسمها الكوفي
في غير المصحف للاتفاق على حذفها في رسمه كما نص عليه صاحب الرائية فمن اثبتها وصلا ووقفا رسمها
ومن لا فلا وقول المحشي والتنادي مصدر تنادوا واصله التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسر عليها تقتضي
ان ياءه التي هي وصل متولدة من اشباع الكسرة لانها الاصلية وهذا انما يتم كما قال شيخنا اذا ثبت رقمه
عن المتنبي بدون ياء بل قد لا يتم وان ثبت لجواز كونها الاصلية ولم ترسم تبعا للرسم القراني فان قدرتها
اي قدرت ام فيه متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك اواحدة هي ام ست اجتمعت في واحدة
اي فشك في وحدتها كونها بهذا العدد الخاص فجملة الاستفهام في محل مفعول مقيد بالجار وشك
معلق عن العمل اذ هو فعل قلبي فطلب التعيين لالتباس الامر عليه وهذا من تجاهل العارف الذي يسميه
السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة قيل عليه ان كونه من تجاهل العارف يقتضي كون الاستفهام
غير حقيقي فلا تتم دعوى الاتصال بناء على مذهبه واجيب بان الاستفهام مع التجاهل ان لم يكن حقيقيا
بحسب نفس الامر فهو حقيقي بحسب الادعاء وهذا كالقصر الحقيقي المقابل للاضافي ويكون ادعائيا ويجب
نفس الامر وهو التحقيقي كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف هو من ثالث الطويل
وهو على ما قال الشارح لليلى بنت الطريف الخارجية ترثي اخاها حين قتله يزيد الشيباني ووجه تذكير
الضمير في قوله انه اراد كقوله من قال او على ارادة الشخص وقيل اسمها سلمى وقيل الفارعة ففي
ففي تجارب الامم لابن مسكويه في حوادث تسع وسبعين ومائة وفيها رجع الوليد بن طريف الى الجزيرة
واشتدت شوكته وكثرت اتباعه فوجه اليه الرشيد يزيد بن مزيد الشيباني فراوغه يزيد الى ان ظن انه كرهه
ثم التمس غرته حتى وجدها فقتله وجماعة كانوا معه وتفرق الباقون وقالت الفارعة اخت الوليد
ايا شجر الخابور البيت وكذا هو في تاريخ الاسلام للذهبي مع زيادة ان قتله كان بقرب هيت وبعد البيت

فتى لا يحب الزاد الا من التقى ‌ ولا المال الا من قنا وسيوف ‌ حليف الندا ما عاش يرضى به الندا ‌ فان مات لم يرض الندا بحليف
فقدناه فقدان الربيع وليتنا ‌ فديناه من ساداتنا بالوف ‌ والخابور بالخاء المعجمة قال في الصحاح موضع
بناحية الشام وصوب غيره انه نهر بالجزيرة وفي القاموس الخابور نبت ونهر بين راس عين والفرات واخر شرقي
في دجلة الموصل وواد في شرح المفتاح الشريفي موضع من ديار بكر وما اسم استفهام تعجبي او توبيخي ومورقا
نصب على الحال بنصب اليه المفصول من الاستفهام وهو اسم فاعل من اورق الروض اذا بدا ورق شجره وانما
اشتمل هذا البيت على تجاهل العارف من قبل كان وما قبلها اعني مالك مورقا فانها لما رات شجر الخابور مورقا
مع فقدان ابن طريف شكت في ان ذلك بالسبب العاري او لعدم جزعه عليه وباب التجاهل لاشتماله على نكت بغير
يستميل حسنها النفوس جعله السكاكي والى شجر البلاغة المتصرف فيه بضعة حيث اراد الانزا انه دل ها هنا
على انها انت بتفخيم شان هذه المصيبة وتجاوزها الحد للعهود حتى كان من حقها ان تجزع لها الشجر والمدر
فضلا عمن كان من البشر فانكرت متعجبة كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه كانها تقول كيف تورق مع فرط
حزنك او على انها ولهت فتخيلت ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهبت نضارتها تفجعا عليه فوبخت
شجر هذا الموضع قايلة مالك مورقا كانك لم تجزع ايها الكل في التفجع والتحزن وانت مورق ناضر فكانك لا
توافق غيرك على تحمل اعباء هذه المصيبة والانكسار بسببها ومما قررنا يتبين لك ان النكتة في نداء شجر الخابور
بايا التي للبعيد ليست كونه نداء مالا يعقل لانها منكرة ماظهر من حاله او موبخة له عليه وهما انما يحسنان اذا
نزلته منزلة العقلا وانما النكتة عدة والحالة هذه ساهيا عن هذه المصيبة التي قد عمت متغافلا عن القيام
بواجبها وان كان على معناها من الشك لما ان خبرها مشتق فانه المناسب للاستفهام قبلها وليست للتحقيق
كما في قوله واصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانها اذا كانت له فهي في معنى التعليل واقتضت
ان يكون جوابا عن سوال مقدر وكل ذلك لا يلايم المقام ولما وبخت شجر الخابور على ايراقه وتعجبت من عدم مبالاته
بهذه المصيبة قررت انه قد حصل له داع الى الجزع كما هو شان من ترك فعلا حميدا فوبخ عليه فانه يجد من نفسه
حالة باعثة على فعله فارادت تهييجه الى الجزع وتشويقه الى الحزن بذكر صفات جميلة له تبعث على التاسف
عليه فقالت فتى وهو الشاب الكريم اي كامل في الفتوة لا يحب الزاد الا اذا كان من التقى اي لا يحب التزود الا من التقى عملا
بقوله تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى وانما جعلت التقوى زادا لان العبد يتقوى بها في الاخرة كما يتقوى
بالقوت في الدنيا او لا يحب القوت الا اذا كان من حله ولا يحب المال الا اذا كان مما اكتسبه الحروب فكان غنيمة قال
تعالى فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا واما احتمال ان يكون الحرب مع من لا تحل غنايمهم فمدفوع باثباتها التقى له الى انها
ثبت ذلك على مذهب الخوارج والقنا بالفتح جمع قناة وهي الرمح والندى بالقصر الزايد وهو الخير والحليف فعيل
من الحلف بكسر المهملة وسكون اللام العهد بين القوم والصداقة ومعنى كونه حليفا للندى انه ملازم له قايم
بحقه وقولها فقدناه فقدان الربيع تريد انه كما يحصل جذب العيشة وتغير وجه الارض بفقد الربيع كذلك
يحصل بفقده جذب المعيشة واغبرار وجه المسرة ثم قالت وليتنا فديناه من ساداتنا بالوف لما انه واحد يعد
بالف وليس عطف جملة ليتنا على فقدناه من عطف الانشا على الاخبار لان الاولى واردة مورد التحسر فهي انشا في المعنى
وعلى هذا اي وعلى تقدير الاتصال فيكون قد حذف الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو
ليلتنا تقديما واجبا لكونه اي الخبر الذي هو احاد المقصود بالاستفهام مع سداس حتى يكون المعنى اواحدة ليلتنا
ام ست جمعت في واحدة وفي وجوب هذا التقديم ما عرفت من ان سيبويه وابن عصفور والرضي ومن تبعهم
على القول بانه اولى لا واجب وقد ورد عليه انه هلا جعل كل شي في موضعه فاعرب احاد ابتداء لانه
وان كان نكرة فقد وقع في خبر الاستفهام وعطف عليه وليلتنا خبرا وان كان معرفة فان س قد قال بذلك
في نحو من ابوك وكيف حالك واجيب بان المنقول عن س انما هو في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لا في نكرة

مسبوقة باداة استفهام بعدها معرفة ولو سلم فالغرض الاخبار عن الليلة بانها واحدة او ست لا عكسه
على انا نقول ان فعالا ومفعلا المعدولين لم يستعملا في كلامهم الا حالين او خبرين اذ شرط الهمزة المعادلة
لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما وهو هنا المطلوب على انه صفة للامرين جرت على غير من هي له
ولا يجوز رفعه على انه وصف لاحد المطلوب لعدم ضمير يعود على الموصوف ح والا لكان حق العبارة ان يقال الطلوب
تعيينه ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر المطلوب تعيينه مع معادله وفي بعض النسخ بعينه وتلك
النسخة اولى لايهام الثانية ان الواقع بعد الهمزة هو المط وهذه كما تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا
ازيد قايم او عمرو فتوسط ما ليس بمسئول عنه بما ينضم الى الاول فيصير معه كلاما وان شئت قلت ازيد ام
عمرو قايم فتوخره وحيث كان محذوفا فالقيام القرينة كما في قوله فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين
النقا اانت ام ام سالم فلا بد من تقديره على احد التقديرين اي انت ظبية ام ام سالم ظبية وتقول اذا استفهمت
عن تعيين الخبر اقايم زيد ام قاعد وان شئت قلت اقايم ام قاعد زيد ونقل بعضهم انه اذا عطف بام مفرد
فان كان محكوما عليهما فالاكثر تقديمهما على المحكوم به نحو ازيد ام عمرو في الدار ولذا ان تعلق بهما حكم
نحو ازيدا ام عمرا ضربت ولك ان توسط المحكوم به او الحكم بينهما فتقول ازيد في الدار ام عمرو وازيدا ضربت
ام عمرا ومنعه ابن الطراوة واما تقديم المحكوم به او الحكم عليهما نحو افي الدار زيد ام عمرو واضربت زيدا ام
عمرا فنقل ابن النحوية جوازه على قلة ومنعه ابن العواس وان كان محكوما بهما فنحو من حينيذ لا وجه الى التي
قدمناها وهي اقايم ام قاعد زيد واقايم زيد ام قاعد وان قدرتها اي ام فيما اي في قول المتنبي منقطعة فالمعنى
انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك اي فداخله الشك في كونها واحدة فجزم بانها ست في
ليلة لاستطالتها فاضرب عن اخباره الاول الى اخباره الثاني بناء على ان المنقطعة مقدرة ببل دون الهمزة او شك
هل هي ست في ليلة ام لا بعد ان كان جازما بانها واحدة لما استطالها ورأى ان ذلك ليس شان الليلة الواحدة
فاضرب عن اخباره بانها واحدة المتضمن للجزم بوحدتها واستفهم بناء على انها مقدرة ببل والهمزة فالوجهان
اتفقا في الاخبار والشك بعده وافترقا بالجزم بعد الشك وعدمه وعلى هذا اي على تقدير ام منقطعة
سواء كانت لمحض الاضراب او مع الاستفهام فلا همزة مقدرة قبل احاد ويكون تقديم احاد ليس على الوجوب
اذ الكلام قبل ام خبر ومن قال لا همزة مقدرة قبلها لان المنقطعة مسبوقة بالخبر فقد اورد عليه بانه
ان اراد انها كذلك دايما فممنوع لانها تاتي مسبوقة بالاستفهام بغير الهمزة وفي الجملة لم يلزم انها لا تكون
هنا مسبوقة بهمزة مقدرة لجواز ان تكون الهمزة المقدرة لغير الاستفهام فانها تجامعها واظهر الوجهين
الانقطاع لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع وذلك لان التقدير
في وجه الانقطاع بل هي او بل اهي سداس لما عرفت من ان الجمهور على ان المفرد لا يليها كما لزم عند الجمهور في
انها لابل ام شاء اي كما احتيج عندهم الى تقدير المبتدا في ذلك فعبر باللزوم المسبب عن الاحتياج اليه لتصحيح
الانقطاع في ذلك عند لانه انما لزمهم ذلك بسبب الاحتياج اليه حيث لم يجدوا مندوحة عنه لتصحيح
الانقطاع في المثال المذكور بخلاف ما نحن فيه فان عنه مندوحة بدعوى الاتصال ولسلامته من الاعتراض
بجملة ام هي سداس بين الخبر وهو احاد والمبتدا وهو ليلتنا قيل عليه لم لا يكون المبتدا المذكور لسداس ويكون
المحذوف لاحاد فلا اعتراض واجيب بان الامر اذا دار بين كون المحذوف اولا وكونه ثانيا اولى صرح به
المص في خاتمة الباب الخامس واذا كان التقدير ام هي سداس او ام ليلتنا سداس وليلتنا المذكورة
في نية التقديم كان المحذوف ثانيا بحسب النية والمعنى كذا قاله شيخنا ثم قال ومن علل بان الحذف
من الثاني لدلالة الاول اكثر من عكسه قايلا ان المص ترجم له بما صرح به هناك قيل له ان الاولية لا تكون
ترجمة عن الاكثرية على ان من صور الامور الدايرة بين ذينك الامرين نحو اتحاجوني بنون واحدة على قراءة

ونحو نازا تلظى بتاء واحدة وليس فيها حذف من الثاني بل حذف الثاني ثم ليس هو اكثر من حذف الاول لعدم امتياز الثاني من الاول في اللفظ اصلا و لسلامته من الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا فايدة فيه فلا يكون ما تضمنه كلاما لانه اللفظ المركب المفيد واما من ناقش بانه لم يخبر عن الليلة الواحدة بانها ليلة واحدة فهو لم يصنع شيا لان الاخبار عن ليلته بانها ليلة واحدة عين الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة لان ليلته ليلة واحدة نعم قد يقال الاخبار عن ليلته بانها واحدة مفيد اما باعتبار ان معنى كونها واحدة انه لم يزد فيها ولكن ان تعارض الاول بانه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدا فانه كثير اعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات بفتح المهملة اي امور كل منها خطا في اللغة اما سماعا او قياسا وقد عاب الصاحب بن عباد هذا البيت على المتنبي في جملة ما عده له من السقطات فانه اول من تتبع عواره وما اقال له عثاره سيما والبيت المذكور مطلع القصيدة الذي يجب التانق فيه فقد نقل ان الاستاذ الرئيس ذكر الشعر يوما فقال ان اول ما يحتاج فيه الحسن المطلع وما ذاك الا انه اول ما يقرع به الاسماع وقال من عنوان قصائده التي تحير الافهام وتفوت الاوهام وتجمع من الحساب ما لا يدرك بارتماطيقي وبالاعداد الموضوعة للموسيقي احاد ام سداس في احاد دليلتنا المنوطة بالتناد وهذا كلام الجكل ورطانة الزط وما ظنك بممدوح قد تستمر للسماع من مادحه فضلك سمعه بهجرخ الالفاظ الملفوظة والمعاني المنبوذة اي هزة تبقى هناك واي اريحية تثبت هذا وقد خطاه في اللفظ والمعنى كثير من اهل اللغة واصحاب المعاني حتى احتيج في الاعتذار والتفصي عنه الى كلام لا يساهل هذا البيت ولا يتسع له هذا الباب هذا كلامه وتلك اللحنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة واحدة وست ست وذلك ان احاد وموحد وثلاث ومثلث من الاسماء المعدولة عن العدد المكرر وذلك انا وجدنا ثلاث مثلا وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزا على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزاء وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد التكرير ايضا عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاثة مثلا غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعناه الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله فاذا استعمل فيما لا تكرير فيه وكان لحنا وخروجا عن قياس استعماله وقد اجيب عن المتنبي باحتمال انه قصد تقسيم ليلته والمعنى على انقطاع ام الاخبار عن ليلة فراقه بانها منقسمة الى واحدة واحدة اي ان كل جز منها بمثابة ليلة واحدة ثم استطالها فاضرب جازما بانها باعتبار الاجزا ايضا هي ست ست جمعت في جز جز منها كل جز هو ليلة او ضرب مستفهما انها كذلك وعلى اتصالها طلب التعيين لاحد هذين الامرين والخروج للعدد المعدول عن معناه واستعمال سداس والرباعيم ياباه اي يابى استعمالها فيكون استعمالها لحنا على راي الاكثر وان لم يكن لحنا على راي الكثير منهم لعدم خروجه عن قياس كلام العرب عندهم فان قيل يجد استعمالها لحنا على راي الاكثر مع ان راي الكثير محتمل للصحة فالاولى ان يكون قوله لحنات على التغليب قلنا الشافعي يرى ان مذهب غيره خطا يحتمل الصواب فكيف يكون احتمال الصحة مقتضيا ان لا لحن ولا خطا وجزمه باباء الاكثر بنا فيه قول ابي حيان ذهب الاكثر الى جواز بناء فعال ومفعل واحد الى عشرة ومحمد بن خروف الا ان يحمل الاكثر في كلام المص على اكثر البصريين كما تفصح بذلك بسند القول به الى جمهور البصريين في كلام المرادي الاتي نقله ويحمل الاكثر في كلام ابي حيان على اكثر النحاة وبخص العدد المعدول بما دون الخمسة في شرح الكافية للرضي وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس

وسداس ومسدد والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يا النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي ونقل الحديثي في شرحها ان مفعلا مسموع من خمسة وقال ابن مالك في تسهيله وعلى موازنة فعال ومفعل من عشرة وخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا وفاقا للكوفيين والزجاج يقتضي سماع خماس ومخمس وعشار ومعشر لكون قوله في شرح كافيته وروي فيها عن بعض العرب خماس وعشار ومعشر ولم يرو غير ذلك يقتضي عدم سماع خماس و في شرح التسهيل لابن قاسم ان في هذه المسيلة ثلاثة مذاهب احدها الاقتصار على ما سمع قال وهو مذهب جمهور البصريين الثاني القياس وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم ابن مالك على ما نقلناه في تسهيله وجزم المص في توضيحه بان الاصح الثالث القياس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل وقيل الصحيح البنا بين واحد الى عشرة حكى ذلك الشيباني وابو حاتم وابن السكيت ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربع فان غيرهما سمع ما لم يسمعا ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واما ما انشده خلف الاحمر على سماع فعال من واحد الى عشرة فقد قيل فيه انه مصنوع وانما الحجة في نقل من تقدم وتصغير ليلة في ليلية وانما صغرتها العرب على لييلة بزيادة اليا على غير قياس فيكون تصغيرها على لييلة بدون يا لحنا لعدم موافقته الاستعمال وان كان على القياس وكما صغرت بزيادة على خلاف القياس جمعت تكسير بزيادة يا على خلافه ايضا فقالوا فيه الليالي لان التكسير والتصغير اخوان ونظير ذلك ويكون في الجمع فقط اهل واهالي حتى قيل انها مبنية على ليلاة اي ان تصغيرها على لييلة مبني عليه ان اصلها ليلاة فحذفت الالف كما نقل في العباب ونقل فيه ايضا عن الفرا ان ليلة كانت في الاصل ليلية فحذفت اليا ولذلك صغرت على لييلة ومثلها الكيكة للبيضة كانت في الاصل كيكية لقولهم في جمعها كياكي وعلى هذين القولين فتصغيرهم اياها بزيادة اليا وكذا جمعها على القياس في نحو قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلات هو بيت من خامس السريع المزاحف بالخبن فضربه كعروضه مشطور موقوف مخبون واياك ان تتوهمه من مشطور الرجز المزاحف ضربه بالقطع والخبن والازالة وانشد ابن الاعرابي قبله يا ويحه من جمل ما اشقاه وفا غفل ويا حرف تنبيه او حرف ندا احذف مناداه والويح مصدر لا فعل له من لفظه على المختار وقد تقدم الكلام عليه وهي كلمة ترحم يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها كما قال في النهاية ومن جمل بيان للضمير في ويحه والجمل قال الفرا هو زوج الناقة كذا قاله ابن مسعود لما سئل عنه كانه يستجهل من سيله عما يعرفه من الناس جميعا وما اشقاه جملة تعجبية والشقاوة ضد السعادة ويتعلق التعجب يتعلق قوله في كل يوم وما زايدة بين المضاف والمضاف اليه والليلاة لغة في الليل بل قيل انها اصلها وليلة وليلة كتمر وتمرة وهي من غروب الشمس الى طلوع الفجر او الشمس ويوافق الثاني قولهم مدة كون الشمس تحت الافق وعليهما فاليوم من طلوع الفجر الصادق او الشمس الى غروبها وعلى الثاني فهو مدة كون الشمس فوق الافق والاول هو النهار الشرعي ومراد هذا القايل وصف هذا الجمل بانه كثير العمل لا يتهدا من الحركة نهارا ولا ليلا فهو يتعجب من شقاوته ويترحم له وانما يتم الاستشهاد بقوله ليلاة لما نحن فيه اذا كانت الفه كالف سعلاة اما ان قدرت الف اشباع كما في قوله تعوذ بالله من العقراب فلا وبما قد يستشكل فيه اي في بيت المتنبي انه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها قال شيخنا هذا الاستشكال ساقط لانه لما استطال الليلة حيث لا يرجو طولها كانت في زعمه حقيرة فصغرها لافادة تحقيرها فلا جمع بين متنافيين فيه انما يكون الجمع بينهما اذا صغرها استقصارا لها مع ما كان من استطالته اياها وهو ممنوع نعم فيه ايهام الجمع بينهما وهو غير ممنوع بل ربما يدعى لطفه وبعضهم يثبت مجي التصغير للتعظيم فيكون كناية عن بلوغ الغاية في العظم لان الشي اذا جاوز حده جانس ضده وهذا البعض هو الكوفيون بنص المص على ذلك كقوله دويهية تصفر منها الانامل قبله وكل اناس سوف يدخل بينهم وفي محكم ابن السكيت خويخية بمعجمتين وهي كدويهية وزنا ومعنى وروى المصراع الاول بلفظ وكل اناس سوف يدخل دارهم والبيت من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة مطلعها

الا تسألان المرء ماذا يحاول • انحب فيقضى ام ضلال وباطل • ابى الناس لا يدرون ما قدر امرهم • على كل ذي لب الى الله
واسل • الا كل شيء ما خلا الله باطل • وكل نعيم لا محالة زايل • وكل اناس البيت وهي اكثر من خمسين بيتا وقايلها ابو عقيل لبيد
ابن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب الهوازني العامري الصحابي الشاعر المشهور قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد
بني كلاب فاسلم وحسن اسلامه وقطن الكوفة ومات بها ليلة نزل معاوية الكوفة لمصالح الحسن بن علي وذلك
سنة احدى واربعين يقال عاش مائة وخمسين عاما وقال مالك بلغني ان لبيدا عاش مائة واربعين سنة وفي العقد
لابن عبد ربه حكاية عن الشعبي ما يقتضي انه عاش مائة وثلاثين سنة وكان شريفا في الجاهلية والاسلام ذكره ابن
سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الجاهلية وكانت لا تهب الصبا الا نحر واطعم وكان قد اعتزل الفتن قيل لم يقل
شعرا بعد اسلامه سوى بيت واحد وهو ما عاتب الحر الكريم كنفسه • والمرء يصلحه القرين الصالح • وكان قد ابدله الله
بذلك البقرة وال عمران وهو القائل • ولقد سئمت من الحياة وطولها • وسؤال هذا الناس كيف لبيد • وقد استشهد
المص بعدة من ابيات هذه القصيدة يأتي كل منها في محله ان شاء الله تعالى بل سيعيد المص البيت في كل من حرف الكاف
ومعنى قوله ارى الناس البيت اراهم لا يدرون ما هم فيه من خطر الدنيا وسرعة زوالها وقرب فنائها وان كل ذي
عقل يتوسل الى الله بصالح عمله فواسل اسم فاعل بمعنى ذي كذا كلابن وتامر والدويهية تصغير داهية واراد بها الموت
ولذا استدل بذلك على ان تصغيرها للتعظيم ووصفها بانه الانامل يصفر منها لان ذلك من شان الموت واجيب بان الداهية
اذا كانت عظيمة سريعة الوصول والتصغير لتقليل المدة او ان تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها
اي يجيئهم ما يحقرونه مع انه عظيم في نفس الامر تصفر منه الانامل الثالث من وجوه ام ان تقع زائدة ذكره ابو زيد اي ذكر
وقوعها زائدة ما ابو زيد هو سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري روى عن عمرو بن عبيد وابي عمرو بن العلاء
وعنه ابو عبيد القاسم بن سلام وابو حاتم الرازي وغيرهما وكان ثقة ثبتا من اهل البصرة مات سنة خمس عشرة ومائتين
عن ثلاث وتسعين سنة وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير وقد سقط
من نسخة الشارح قبل في قوله تعالى لفظ وقال فقال يحتمل قوله ان التقدير كذا ان يكون بدلا من الضمير المنصوب في
قوله ذكره اذ هو عائد على وقوع ام زائدة ووقوعها زائدة في الاية يصدق على كون التقدير فيها افلا تبصرون انا خير
فيكون بدل كل ويحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف اي ذكر ذلك فقال ان التقدير كذا وانت تعلم ان لفظ المص على
هذه النسخة ان كان بفتح الهمزة من ان التقدير فليس الا الاحتمال الاول وان كان بكسرها فليس الا الاحتمال الثاني
ثم قال والظاهر ان الجملة الاسمية في الاية عند ابي زيد استينافية على تقدير سؤال كانه لما قال افلا تبصرون
قيل ما تبصر فقال انا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية بضم الجيم وفتح الهمزة بعدها تحتية مشددة
وهو اسم امه منقول من تصغير جؤوة قال في الصحاح جؤوة كجعوة لون من الوان الخيل والابل وهي حمرة تضرب الى
السواد كما ان اسم ابنه منقول من ساعدة الذي هو اسم الاسد • يا ليت شعري ولا منجى من الهرم • ام هل على
العيش بعد الشيب من ندم • البيت مطلع قصيدة من الضرب الاول من البسيط قالها يرثي بها من اصيب
يوم معيط وهو اسم موضع غير مصروف قال السكري يروى الا منجى اي هل ينجو احد من الهرم ام هل يندم انسان
على انسان على العيش بعد الشيب وعليه فلا تكون ام زائدة بل للاضراب وعلى رواية المص فالجملة الاستفهامية
في محل نصب على انه مصدر مضاف الى الفاعل اي يا ليت شعري بهذا الامر ثابت او في محل رفع على انها
خبر ليت والشعر بمعنى المشعور وانه ظاهره الزيادة على الوجهين بخلاف الاية فانه لا وجه للقول بالزيادة
فيها مع ظهور انها متصلة او منقطعة الرابع ان تكون ام للتعريف كال نقلت عن طيء وعن حمير علم قبيلة تنسب
الى حمير بن سبا بن يشجب وانشد • واذاك خليلي وذو يواصلني • يرمي ورائي بامسهم وامسلمه • هو من الضرب الاول
من المنسرح وقائله عند العيني بجير بن غنمة الطائي شاعر جاهلي مقل قال وقد ركب ابن الناظم وابوه
قبله صدر البيت على عجز بيت اخر فان الرواية فيه • وان مولاي ذو يعيرني • لا احنة بيننا ولا جرمه

ينصرني

ينصرني منك غير معتذر • يرمي ورائي بامسهم وامسلمه • ورواه الجوهري كالمص الا انه قال يعاتبني بدل
يواصلني فان كان تركيب فيه واحتمال ان يكون بيتا اخر لغير قائل هذين بعيد وذاك خليلي مبتدا وخبر وذو
يواصلني اي الذي يواصلني عطف على الخبر على ان ذو طائية بمعنى الذي وجملة يرمي حال من يواصلني لتوقف المعنى
عليها كما في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فما لكم عن التذكرة وفي شواهد المص زعم بعضهم ان الواو في وذو زائدة وكانه
توهم ان ذو صفة لخليلي والصفة لا تعطف على الموصوف وهذا غير لازم لجواز ان يكون خبرا ثانيا فيكون كقولك
زيد الكاتب الشاعر وكذا ان من قدرها زائدة راى ان يرمي محط الفائدة فقدره خبرا وقدر خليلي بدلا من
ذاك لا نعتا لان نعت اسم الاشارة بما ليس فيه ال ممتنع ولا بيانا لان البيان بالجامد كالنعت بالمشتق
وما يمتنع نعته يمتنع بيانه ومن ثم ابطل ابو الفتح كون بعلي في قراءة من رفع شيخا بيانا فلزم تقدير ذو
صفة لخليلي فامتنع العطف فلزم تقدير الزيادة • ووراي بمعنى قدامي وقال الكرماني في شرح ابيات
الخبيصي ان وراء اسم من اسماء الاضداد مشترك بين معنى قدام وخلف قال ويحتمل المعنيين هنا وبامسهم
وامسلمه على لغة اهل اليمن الذين يجعلون لام التعريف ميما والسهم واحد السهام والسلمة بفتحة فكسرة
واحدة السلام بكسر السين وهي الحجارة بدليل استشهاد الجوهري بالبيت عليها وفي شرح الجرجانية للبعلي
تفسير السلمة بعد ضبطها هنا بالفتحات بواحدة السلم وهو نوع من شجر العضاه ولا يخفى عدم مناسبته
هنا ومراد الشاعر وصف صديقه بانه الخليل الحافظ العهد الذاب عن العرض الذي يناضل عنه حضورا
وغيبة • وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
غيره قاله ابن يعيش واخرجه احمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله
رجال الصحيح وما نقل عن الازهري من ان الوجه ان لا تثبت الالف من ام في الكتابة لانها ميم جعلت كالالف و
اللام فقد ناقش فيه ابن قاسم في الجنى الداني بان في عد الميم من حروف المعاني نظرا لانها بدل لا اصل وايضا
هو مبني على القول بان حرف التعريف احادي الهمزة غير معتد بها قال شيخنا وفي نظره نظر اذ لا يمنع كون
الميم بدلا من اللام على تقدير ان اللام وحدها اداة تعريف من ان تعد من حروف المعاني فواو القسم بدل من
باء وتاؤه بدل من واوه وثلاثتها معدودة منها اتفاقا ولا على تقدير ان ال ذات تعريف من ان تعد ام
منها فان كانت الميم بدلا من اللام فقط ويؤيده ان بعضهم يقول ان نون لن بدل من الف لا مع عد لن من حروف
المعاني باتفاق وقيل هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها بل يظهر فيه لكونه من
من الحروف القمرية التي يجمعها قولك ابغ حجك وخف عقيمه نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس مما
اوله من الحروف الشمسية وهي ما عدا تلك اعني ما يدغم لام التعريف فيها فلا يجري فيها هذه اللغة لان اللام
بواسطة ادغامها في الحروف بعدها تكون كالزائل المعدوم فاني يبدل منها موجود وسميت الاولى بالقمرية
والثانية بالشمسية لعدم الادغام في لفظ القمر وللادغام في لفظ الشمس وهذا الادغام واجب واما ما لهج
به من الاظهار عند التاء مع انها من الشمسية في لفظ الترضى من قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته فالذي اوقعهم
فيه تصريح المص ان المعلمين اذا انشدوه اظهروه ليسمعوا الطالب لفظة ال فتوهم ان ذلك وجه الانشاد
وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك اي الادغام مع
الحرف الشمسي مترك بالابدال مع القمري لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق حيث ترك فيه الادغام
وابدل مع السين وهي من الحروف الشمسية وانها في الحديث دخلت على النوعين فان الموحدة من القمرية والصاد
والسين المهملتين شمسيتان الخامس ال على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه
كلام الزمخشري في مفصله صريح في ان ال المعدودة من الموصولات مختزلة من الاسم الموصول اعني الذي وانها حرف
تعريف حيث قال ولاستطالتهم اياه اي الذي بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه اي من جهته

مطلب ذكر ال على ثلاثة اوجه

ايضا من وجوه متعددة لامن غير علة لتقدمها ولما يفهم من قوله فقالوا الذي بحذف الياء
ثم الذي بحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزاوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وقد فعلوا مثل
ذلك بمن شر فقالوا الب والت والضارب بذ هذا انتهى والجمهور على انها اسم موضوع براسه مرادف
للذي وفروعه الا انه لكونه في صورة الحرف الزم دخول الاسم وظهر اعرابه فيه ولم يدخل من الاسماء الا على ما كان
في معنى الفعل وقاء بما كان يحقه ان يكون كذلك في الجملة فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم
وقد نظر ابن الحاجب في ايضاحه على كلام الزمخشري المتقدم بمنع ان تكون الالف واللام من الذي على انفرادها
للتعريف لقوله ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولو كانت ال منه بانفرادها للتعريف لم
يصدق انه بكماله وضع لكذا وانما جاء الوهم من ان هذا الاسم يفيد التعريف كالالف واللام وعند حذف
الذال والياء منه تبقى الجملة فتصير مفردا فكان لفظ اداة التعريف ومعناه معناها والداخل عليه اسما
مفردا كالداخل عليه حرف التعريف ثم قال والاولى ان يقال الالف واللام في قولك الضارب حرف للتعريف بمعنى
الذي فحذف ذاله وياوه وبقي حرف تعريف الا ان فيما جعله اولى نظرا لاقتضائه ان يكون الحرف بمعنى الاسم
وهو ممنوع وقد استدل الجمهور على اسمية ال بعود الضمير عليها في السعة نحو الممرور زيد فان قيل الضمير راجع
على موصوف محذوف قلنا يلزمك محذوران اعمال اسم الفاعل غير معتمد ولو ظاهرا وذاك مذهب الاخفش و
الكوفيين ورجوع الضمير على موصوف مقدر في غير مظانه ولو جاز مع ال لجاز بدونه بل اولى لان حذف
المنكر شايع واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند
الى شاهد من كلام من يستدل بقوله نص عليه الرضي وبدخولها على الفعل في نحو الترضى والعرفة من خواص الاسم
وهي الداخل على اسماء الفاعلين والمفعولين حيث لا عهد اما اذا كانت له نحو جاءني ضارب او مضروب فاكرمت
الضارب والمضروب فلا كلام في حرفيتها وحيث لا دلالة على معنى الثبوت نحو المومن والكافر فانكانت له فهي
اداة تعريف وانما التزم ان تكون صلتها اسم فاعل او مفعول لما ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب
فكرهوا دخولها وان كانت اسما لشبهها بالحرف على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام
مع مدخولها معرفة كالحرفية مع مدخولها فصير الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول
في صورة اسم المفعول مع بقاء معناها ومن ثم عمل اسم الفاعل مع ال هذه بمعنى الماضي لكونه اسم فاعل صورة
وفعلا معنى وقد ورد ابن الحاجب على دعوى الشيخ المعنوي ان الحرفية معرفة لدخولها والموصولة معرفة
به باعتبار ما فيه من العهد فليست للتعريف فان احديهما من الاخرى والتحقيق كما نص عليه الرضي ان الموصولات
معارف وضعا لما انها وضعت لان يطلقها المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او بكون متعلقه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له او لمتعلقه اما المتعلقة اما على وجه الاستمرار او في بعض الازمنة او يعرفه
بكونه او كون سببه حكما على شي دايما او في بعض الازمنة ومن هنا يظهر الفرق بين قولك لقيت من ضربته على
ان من موصولة وبينه على انها موصوفة اذ المعنى على الاول لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وعلى الثاني
لقيت انسانا مضروبا لك نعم الحاصل هنا تخصيص للانسان بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا
فمن على الموصولية موضوع لانسان مخصص لكن بصلته وعلى الموصوفية موضوع لانسان لا تخصيص فيه
فافترقا ومنشا هذا التحقيق ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك
الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم ام بغيره كما في غيره وفي شرح الحاجبية للركن الحديثي وقول من قال بتعريف
الموصول بصلته وعليه المالكي وهو مذهب ابي علي لانها يجب ان تكون معلومة للمخاطب قبل انضمام الموصول
اليها فلا تتعرف بالموصول والموصول قبل انضمامه الموصول الى صلته لا يدل على معين وبعده يدل عليه فيكون
تعريفه بها وهم فانا شرطنا علمه بها لدخول الموصول عليها كاشتراط العهد بينك وبين مخاطبك في المعرف بدخول

اللام عليه فكما لا يقال ان تعريف الرجل بالعهد لا يقال تعريف الموصول بالصلة بل كما يقال اللام هو المعرف والداخل
عليه اي هو دليل على انه معرفة وان كان معرفا بالحقيقة العهد السابق كذا يقال الذي معرف لصلته اي دليل
على انها معرفة وان كان معرفها شيا اخر بالحقيقة وانما التبس عليهم معرف الشي على ما يدل على كونه معرفة
ومرادنا المعنى الاخير وبالجملة سبيل الموصول مع صلته سبيل لام التعريف مع مدخولها بان تلك وضعت
لتعريف المفرد وصحته وقوعه صفة للمعرفة وهذا وضع لتعريف الجملة ليصح صفة للمعرفة ولذا لم يتعرف
بانفراده لانه لم يستقل جزءا والتعريف والتنكير وعام الاستقلال قيل والصفات المشبهة اي والداخلة
على الصفات المشبهة وهو مختار ابن مالك وعبارته في تسهيله وتوصل بصفة محضة واراد بالمحضة
ما لم تغلب عليها الاسمية وعبر عنها في خلاصته بالصريحة وليس بشي لان الصفة المشبهة للثبوت والدوام
فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث والتجدد بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما ليسا للثبوت واذا اريد
منهما معنى الثبوت لم تكن ال فيهما موصولة ولان صيغة فاعل موضوعة للحدوث اطرد تحويل الصفة المشبهة الى
فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث ومن قال ان الصفة المشبهة للحاضر او للحال اراد انها
لمعنى الثبوت اذ هو من ضرورة الحال هذا واختار الرضي ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث
ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة نظرا الى ان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا
دليل فيها عليهما فليس معنى حسن الا ذا حسن سواء كان ذلك في بعض الازمنة او جميعها لكن لما اطلق
ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة للحكم بثبوته وهو يقتضي وقوعه في زمن ما
كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة فاذن ظهوره في الاستمرار ليس وضعيا ولهذا اي ولاجل ان ما كان
للثبوت لا يؤول بالفعل الدال على الحدوث كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليس موصولة باتفاق اذ لو كانت
موصولة لزم تاويل افعل بالفعل وانما هي للعهد لان المقصود من افعل التفضيل الاعلام بالزيادة على غيره وذلك
معروف مع من والاضافة تقول زيد افضل من عمرو وهو افضل القوم واما مع الالف واللام فليس في اللفظ ذكر
المفضل عليه فجعلوا الالف واللام للعهد احالة على رجل معهود بزيادة الفضل على اخر معروف فان معنى جاء
زيد الافضل جاء زيد المعهود بزيادة فضله على من تعلم وايضا افعل التفضيل دال على الزيادة قطعا وليس
له فعل مجرد كذلك يؤول به الا في مسئلة الكحل المشهورة وهو فيها مجرد عن ال شيخنا وعلى هذا ينبغي ان يلحق به
امثلة المبالغة كضراب وغيره ان لا مبالغة في افعالها الثلاثية المجردة تاول هي بها وفيه نظر لان الحاق امثلة
المبالغة بافعل التفضيل في كون ال الداخل عليها للتعريف كالداخلة عليه بنافي جزمهم بانها وضع للمبالغة
من اسم الفاعل مثله في العمل على التفضيل الجاري فيه من لزوم الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال ووجوب الاضافة ان
اذا كان بمعنى الماضي فان دخل اللام استوى الجميع وقيل هي في الجميع حرف تعريف كما في ساير الاسماء الجامدة نحو الانسان
والغلام وهو ما ذهب اليه المازني بنص الرضي على ذلك في شرح التسهيل للمرادي ان هذا مذهب الاخفش وان
المازني ذهب الى انها حرف موصول واستدل لمذهب المازني بامور احدها ان العامل يتخطاها الى مدخولها
ولو كانت اسما لكان لها محل وكان مدخولها لا محل له لانه صلة والجواب ان مقتضى الدليل ظهور الاعراب
في الصلة لانها بمثابة عجز المركب وانما منع من ذلك كون الصلة جملة وهي لا تتاثر بالعوامل ولما كانت صلة
ال مفردا اعمل بالمقتضي لعدم المانع الثاني انه لا يكون اسم ظاهر على حرفين احدهما همزة وصل ورد بقولهم
ام اسر فان همزته وصل وهو على حرفين بل قد يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وصلا نحو م اب بالنقل
وحكى عن ثعلب شربت ما الثالث ان همزة ال مفتوحة ولا تكون همزة الوصل في الاسم الا مكسورة
الا ايمن وهو نادر واجيب بانها انما فتحت تشبيها لها بال المعرفة ولو صح ذلك اي كونها حرفا لم يبق
في الجميع لنفت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول وان كانا بمعنى الحال والاستقبال لبعدهما عن شبه الفعل بدخول

ما هو من خواص الاسم عليها واللازم باطل لصحة قولك جاء الضارب زيدا والمعطي عمرا درهما فالملزوم مثله بل التسوغ عملها ماضيين حيث لا يعملان اذا عريا عنها وقد اجيب من قبل المازني بالتزام منع الاعمال مع ال ويقدر لها او هم ذلك عامل قلنا مع ما فيه من الخروج عن الاصل عند غنية بما نحن عليه فان قيل هو منصوب على التشبيه بالمفعول بدليل امتناع تقدمه قلنا المشبه لا يكون الا سببيا فان قيل ولو صح كونها موصولة لامتنع تقديم معمول مدخولها عليها والتالي باطل فالمقدم مثله قلنا الملازمة ممنوعة لانها لما كانت على صورة الحرف نزلت منزلة الجزء من مدخولها فلم تمنع من تقديم معموله عليها او بطلان التالي ممنوع لجواز تقدير عامل لما او هم كونه معمولا مقدما كما في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين قال الحديثي الجار انما قدم ليدل على ان مدخوله مخصوص بالمذكورين بعده قال شيخنا ومراده بالمقدم الذكر او لا التقديم ما حقه التاخير كيف وانه بصدد تقدير عامل له فان قلت فمن اين جاء الاختصاص ولا تقديم لما حقه التاخير قلت من جعله مستفادا من التقديم بمعنى الذكر اولا لكونه على صورته قال وهذا عجيب منه كما منع منه اي من اعمال اسمي الفاعل والمفعول التصغير والوصف لضعف شبههما بالفعل معهما ايضا وانما يمنع الوصف من العمل اذا كان قبل المعمول نحو هذا ضارب عاقل زيدا اما اذا كان بعده فلا بالاتفاق قال الغرناطي وذهب بعض المتاخرين الى ان اسم الفاعل اذا استعمل مصغرا ولم يستعمل مكبرا جاز اعماله وانشد فما طعم راح في الزجاج مدامة ترقرق تغلي كميت عصيرها لانه يكون نصفته لراح وعصيرها فاعل به وفي جعله كميتا اسم فاعل كما قال شيخنا نظر وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تاول بالمصدر يعني انها لا تاول مع صلتها بالمصدر لافساد التركيب في نحو جاء الضارب وتقدير ذو والحال هذه ممنوع وفهمها من خلاله مردود وما من موصول حرفي الا وهو يأول مع صلته به نعم لو اريد بكونها موصولا حرفيا انها اسم موصول شبيه بالحرف او على صورة الحرف اعني ال التعريفية كان له وجه وربما وصلت اي هذه بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع اي ربما وقعت صلتها واحدا مما ذكر وهذا دليل على انها ليست حرف تعريف قيل عليه اما دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الا على اسم مفرد واما على الظرف فلم ينتف كونها حرف تعريف وقد قالوا اصمت اليوم اللهم الا ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا كما في البيت الشاهد اذا المضاف لا يدخله اللام ويقال مراده بالظرف ما كان تاما فانه في معنى الجملة وكل ذلك وقع بالعناية فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة هو اما بيت واحد من تام الرجز مقفى او بيتان من مشطوره وانما يتعين احدهما بالوقوف على بقية الابيات فان قلت كيف يكونان بيتين من مشطور الرجز وقافيتا اولهما متدارك وهي ما وقع فيه ومتجموع فهي حرفان متحركان متواليان بين ساكنين وقافية ثانيهما متراكب وهي ما وقع فيه فاصله صغرى وهي ثلثة احرف متحركة متوالية بين ساكنين قلت لا ضير في ذلك لنصهم على جواز اجتماع قافيتين فاكثر في قصيدة من بحر اذا لم يكن في البحر ضروب تتشابه وقايله عقل وحر بالنقص كعم والحري بالقصر والحراء بالمد والحري بالتشديد بمعنى جدير وخليق قال ابن الانباري فالمخفف لا يثنى ولا يجمع ولا يونث بخلاف المشدد يقال حريان واحريا وحرية وحريات وحرايا والسعة بفتح اوله كما قال الشارح خلاف الضيق ويطلق على الحدة والطاقة قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته وفي القاموس ما يقتضي ان سعة فيها الفتح والكسر والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد البيت من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله والرسول فعول من الرسالة وفي الشرع انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه فان لم يومر بتبليغه فنبي فقط قيل ان الاصل من القوم الذين رسول الله منهم فابقي ال من الذين وحذف الباقي ضرورة فلا تكون ال وحدها موصولة وعلى ذلك كان تقول بمثله في على المعه والجميع واراد

بالقوم المذكورين بني هاشم او قريشا ودانت خضعت وذلت ومعد بفتح الميم ابو العرب قال الجوهري كان سيبويه يقول الميم من نفس الكلمة لقولهم تمعدد في الكلام وقد خولف فيه انتهى وهو الواقع في عمود النسب الشريف فانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب ابن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا متفق عليه وما فوقه مختلف فيه واراد ببني معد العرب لا قريشا كما يقتضيه كلام الشارح الجلالي والثالث كقوله يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع البيت من الضرب الثاني من الطويل وقبله اتاني كلام التغلبي بن ديسق ففي اي هذا ويله يتترع وبعده ويستخرج اليربوع من نافقايه ومن جحره بالشيحة اليتقصع وقايلها ذو الخرق دينار بن هلال الطهوي شاعر جاهلي وفي المؤتلف والمختلف للآمدي ان اسمه قرط وفي شرح شواهد شرح الحاجبية المعروف بالخبيصي للكرماني تسميته بخليفة بن حمل بحا مهملة والطهوي نسبة الى طهية بضم المهملة وسكون الها حي من تميم نسبوا الى امهم والتغلبي نسبة الى تغلب بكسر اللام قبيلة من العرب وديسق بفتح المهملتين بينهما تحتية ساكنة علم منقول من الديسق وهو بياض السراب وترقرقه وكان ابن هذا فارسا مشهورا في الجاهلية وويله كلمة عذاب ودعا عليه ويترع بمثناتين فوقيتين بمعنى يتسرع ووزنه وقد روي به والخنا بمعجمتين فنون مقصور ومعناه الكلام الفاحش ويقال كلام خن وكلمة خنية وقد خني عليه بالكسر واخنى عليه في منطقه اذا افحش وابغض فعل تفضيل من البغض ضد الحب التفضيل المفعول كاحب في حديث لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والناس اجمعين والعجم بضم المهملة وسكون الجيم جمع اعجم او عجما وقيل للبهايم عجم لانها لا تتكلم كما قيل لمن لا يقدر على الكلام اصلا هو اعجم وفي الصحاح وكل ما لا يقدر على الكلام فهو اعجم ومستعجم والاعجم ايضا الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وان كان من العرب انتهى ويقال لمن لا يفصح في كلامه ايضا العجمي قال في ادب الكاتب ان العجمي والاعجمي والاعرابي والعربي لا يكاد عوام الناس يفرقون بينها فالاعجمي الذي لا يفصح كلامه وان كان نازلا بالبادية والعجمي المنسوب الى العجم وان كان فصيحا والاعرابي هو البدوي والعربي المنسوب الى العرب وان لم يكن بدويا ومعنى ابغض العجم ابغض اصوات العجم بدليل صوت الحمار وافعل بعض ما يضاف اليه وناطقا اسم فاعل من النطق والمحذوف في نسبته الى غير الانسان ففي بعض شروح الحاجبية ان النطق اللغوي اخص من الصوت لانه لا يكون الا من حي والصوت يكون من حي ومن غيره واعم من اللفظ لاختصاصه بالانسان وقال ابن السمين النطق في العرف العام الاصوات المقطعة التي يظهرها اللسان وتعيها الآذان ولا تكاد تقال الا للانسان ولا لغيره الا على سبيل التبع نحو الناطق لما له صوت والصامت لما لا صوت له ولا يقال للحيوان ناطق الا مقيدا او على سبيل التشبيه انتهى والذي يظهر ان حقيقة النطق التكلم بالحروف المفهمة للمعاني وانه يستعمل مجازا في مجرد خروج الصوت من محله من اطلاق الخاص وارادة العام وما في بعض شروح المفصل من ان النطق يستعمل في الكلام وغيره وكذلك قيل منطق الطير ثم توسعوا فقالوا نطق الكتاب بكذا قد يوهم ان استعماله في صوت الحيوان حقيقة وليس كذلك لان الاستعمال كما يكون في الحقيقة يكون في المجاز وانما الفارق بينهما الوضع للاول دون الثاني فان قلت فما وجه قوله ثم توسعوا قلت كون نطق الكتاب من باب الاستعارة التي علاقتها التشبيه مع كونها تبعية فهي اخفى من استعمال الخاص في العام الذي هو احد انواع المجاز المرسل الاخفى من الاستعمال الحقيقي قطعا ونصب ناطق على الحال من الضمير المستكن في بعض لا من فاعل يقول لئلا يلزم الفصل بين المبتدأ وخبره باجنبي ولا من المبتدأ اعني ابغض لان الاصح ان الحال لا تجيء عن المبتدأ ولا من العجم المضاف اليه لان شرط الحال من المضاف اليه ان يكون المضاف عاملا في المضاف اليه او ان يكون

الحبشي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف اطلاق في محل التفصيل واما نحو ام هل عرفت
ان وقع بعده جواب فهو لنقل للام لا انها فيه لمجرد الاضراب وهي ثلاثة انواع اورد عليه مثال الشرح اعمرو
عندك ام عندك زيد ام فيه منقطعة وليست من الثلاثة وان الواقعة بعد همزة التسوية يصدق عليها
انها مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام وليست منقطعة واجيب بان المراد بالاستفهام في قوله ومسبوقة
بهمزة لغير الاستفهام استفهام معهود وهو ما يكون للتسوية ولطلب التعيين لا الحقيقي مطلقا فالمثال
داخل والواقعة بعد همزة التسوية خارجة مسبوقة بالخبر المحض وهو ما لا يا الانشاء من لا يه نحو تنزيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام وقد عرفت ان المراد
غير استفهام يكون للتسوية او لطلب التعيين نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة
في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي لي ان انكار الشيء يقتضي نفيه والمراد بالانكار الابطالي لا والتوبيخي ايضا لقوله
فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده اي بعد النفي لانه خبر فليس من مواقع المتصلة واما ما قيل ان
فيه نظرا لان نحو ما ادري ا زيد عندك ام عمرو ام فيه متصلة وهي بعد النفي ممنوع كونها فيه بعد
النفي انما هي واقعة بعد الاستفهام الواقع مع معادلة في حيز النفي ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة
نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اطلق المص الاستفهام بغير الهمزة وهو
مقيد عند الرضي بما اذا كان استفهاما بهل مطلقا او باسم استفهام لم يدخل ما بعد ام في عمومه ولا عموم
الحكم المنسوب نحو من عندك ام عندك حمار ومن عندك ام تضرب زيدا ومن تضرب ام من تشتم فان دخل
في عمومه او عموم الحكم المنسوب نحو من عندك عمرو وابن زيد ام عندك زيد امتنع التركيب لان حكم ام وما
بعدها مستفاد مما قبلها لعموم اسما الاستفهام واعلم ان ام يتحتم كونها منقطعة كما في الانواع الثلثة
وكونها متصلة في الواقعة بعد همزة التسوية والواقع بعدها مفرد لفظا وتقديرا وفيما عدا ذلك يحتملها
وربما يرجح احدهما على الاخر فان قدرت متصلة فالمعنى اي الامرين كان او كائن والكلام جملة واحدة او منفصلة
فالكلام جملتان ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها هو الاضراب فهو بمعنى بل دايما سواء كانت بمعنى بل
دايما سواء كانت بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا نحو انها لابل ام شاء او التي تدل على الانتقال
من غرض الى اخر كما في ام يقولون افتراه قيل وفي بعض النسخ التي لا تفارقها على الانتساب بمعنى المضاف التانيث
من المضاف اليه فانثت صغيرة وفيه ان شرط هذه المسألة كما سياتي ان شاء الله تعالى صلاحية المضاف
للاستغناء عنه وههنا لا يصح الاخبار بالاضراب عن ام بخلاف نحو بعض اصحابه قطعت لصحة قولك اصابعه
قطعت وفي بعضها بدون الموصول ووجهه على ما قيل جعل لا يفارقها حالا من ضمير المنقطعة او من المبتدا
المضاف وهو معنى على راي لعوز المضاف اليه وهو وهم وفيه ان شرط جواز الحال من المضاف اليه ان يكون
المضاف عاملا في الحال او جزءا مما اضيف اليه او مثل جزئه وليس المضاف ههنا واحدا مما ذكر الا ان يدعى
ان معنى الشيء كالجزء منه فتدبر ثم تارة تكون لذلك اي للاضراب مجردا عن الاستفهام مطلقا وتقدر حينئذ ببل
وحدها وتارة تتضمن مع ذلك الاضراب استفهاما انكاريا وقد قيل انها بمعنى همزة الانكار خاصة
ومنه قوله تعالى ام يقولون شاعر قال صاحب اللب وقد تجي لمجرد الانكار كالهمزة اي من غير ملاحظة اضراب
معها او استفهاما طلبيا وهو المعنى الحقيقي وفي شرح الكافية الحديثي قولهم انها بمعنى بل او بمعنى بل
والهمزة على التشبيه لانها يوتى بها في اول كلام مستانف بعد كلام متروك كبل مع تردد فيه كالمذكور
بعد الهمزة لا على التحقيق اذ لم يعرض عن الاول بالكلية ولم يكن الثاني استفهاما حقيقيا ولذا لم يستقم
ان تبدل ببل او بها وبالهمزة في بعض الصور فانه لو قيل موضع لا ريب فيه ام يقولون افتراه وام
له البنات بل يقولون وبل له تصير خبرا حقيقيا ولو قيل بل ايقولون وبل اله تصير اعراضا وتوبيخا من الاول

وهو

وهو ما تمحضت ام فيه للاضراب هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا
لله شركاء اما ام الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام اي اداته على الاستفهام لان الحرف لا يدخل على مثله في
المعنى ودعوى التاكيد ساقطة ولاسيما وعنها مندوحة على انا نقول لا استفهام بام اصلا لا طلبيا لاستحالته
على الله تعالى ولا انكاريا لان مدخول استفهام انكاري قطعا وانكار الانكار اقرار والاقرار بان يستوي الظلمات
والنور باطل واما ام الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء لا على الاستفهام عن اعتقاد الشركاء
قيل عليه لا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي ففيه مع الاخبار باشراكهم افادة توبيخهم عليه
وهو اولى من جعلها لمجرد الاضراب كما ذكر وعليه فالانكاري في قول المص اعم من الابطالي والتوبيخي وقد
وقع في الكشاف تفسير ام جعلوا ببل ثم قال ومعنى الهمزة الانكار وقول شيخنا يعني الانكار على سبيل التوبيخ
لاستحالته هنا على سبيل الابطال منشاوه اعتبار الوقف على شركاء وقطع النظر عن جملة الصفة اعني
خلقوا كخلقه وهذا الاقتصار تقصير بل صاحب الكشاف صرح بانه انكار ابطالي لتفسيره اياه بالنفي و
عبارته ومعنى الهمزة الانكار وخلقوا صفة لشركاء يعني انهم لم يتخذوا لله شركاء خالقين قد خلقوا مثل
ما خلق الله فتشابه عليهم خلق الله وخلقهم حتى يقولوا قدر هؤلاء على الخلق كما قدر الله عليه فاستحقوا العبادة
فنتخذهم له شركاء نعبدهم كما يعبد اذ لا فرق بين خالق وخالق ولكنهم اتخذوا له شركاء عاجزين لا يقدرون على
ما يقدر عليه الخلق فضلا ان يقدروا على ما يقدر عليه الخالق انتهى وفي الوسيط قال ابن الانباري معناه
اجعلوا لله شركاء خلقوا مثل ما خلق الله فتشابه خلق الشركاء بخلق الله عندهم وهذا استفهام انكاري
ليس الامر على هذا حتى يشتبه الامر بل اذا فكروا بعقولهم وجدوا الله هو المنفرد بالخلق وساير الشركاء لا يخلقون
خلقا وتلاها قاضي المفسرين فنزيد في الاية مثل ذلك فظهر لك انه لا بد من تقدير ام هنا ببل والهمزة لما كان
المعنى على الاخبار كما قال المص وان الهمزة للانكار الابطالي دون التوبيخي كما قال شيخنا ليكون بمعنى النفي
فينصب على الصفة خلقتهم كخلقه تعالى حتى يصير المعنى ما جعلوا لله شركاء قادرين بل شركاء عاجزين بل لو كانت
المعنى على الاخبار كما قال لوجب ان لا يكون قوله خلقوا كخلقه وصفا للشركاء لفساد المعنى ولا معنى ايضا لجعله
مستانفا فتامل قال الفرا يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت ومن الثاني وهو ما
تضمنت مع الاضراب انكارا ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اي بل ليس الامر كذلك
اذ لو قدرت ام للاضراب المحض لزم المحال الذي هو اثبات البنات له تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن الثالث
وهو ما تضمنت مع الاضراب استفهاما طلبيا قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء قال الزمخشري
اذا كانت الجملة الاولى اي الواقعة قبل ام المنقطعة خبرية جاز حذف احدى شطري الجملة الثانية اي الواقعة
بعدها كما في مثال انها لابل ام شاء اذ اصله ام هي شاء وذلك لعدم اللبس ح بالمتصلة لانها لا تقع بعد
الخبر واما اذا كانت الاولى استفهامية بالهمزة امتنع ذلك لخيفة اللبس وذهب ابن مالك الى انها في نحو
ذلك عاطفة لمفرد على مفرد لمجرد الاضراب وسياتي ان ذلك حرف للاجماع واما قوله وليت سليمى في المنام
ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم فجزم الحديثي بانها فيه بمعنى بل فتكون لمجرد الاضراب قال شيخنا وح
فاما ان تكون عاطفة مفرد على راي او عاطفة جملة فحذفت وبقي متعلقها اي ام ليتها ضجيعتي في جهنم
وزعم ابو عبيدة هو معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي صاحب التصانيف روى عن ابي عمرو بن العلاء
ورؤبة بن العجاج وجماعة وعنه ابو عبيد القاسم بن سلام وابو عثمان المازني وغيرهما قال ابن قتيبة
وكان مع معرفته ربما لم يقم وزن البيت اذا انشده وكان شعوبيا يبغض العرب والف في مثالبهم كتبا ويرى
راي الخوارج وكتبه تقارب مايتي مصنف توفي سنة عشر ومايتين انها تاتي بمعنى الاستفهام المجرد عن الاضراب
فقال في قوله تعالى ام تريدون ان تسألوا رسولكم كما سيل موسى المعنى اتريدون ورد بانها لو كانت بمعنى همزة

الاستفهام لو وقعت اولا كما وقعت الهمزة واجيب بان ام تكون استفهامية في صدر الكلام وهي لغة يمانية والحق
انها في هذه الاية اما متصلة معادلة للهمزة في ام تعلم او منقطعة بمعنى بل والهمزة والمراد بوصيتهم بالثقة
بالرسول وترك الاقتراح عليه وقال ايضا في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا
البيت من الضرب الثاني من الكامل من قصيدة يهجو بها جريرا وواسط بلد بالعراق اختطه الحجاج في سنتين
وهو مذكر مصروف وقد يمنع ويقال واسط القصب وهو قصر كان قد بناه اولا قبل ان يبني البلد ومنه
المثل الغافل كانك واسطي لانه كان يتسخرهم في البنا فيهربون وينامون بين الغربا في المسجد فيجي الشرطي
ويقول يا واسطي فمن رفع راسه اخذه فلذلك كانوا يتغافلون والغلس محركة ظلمة اخر الليل والرباب
كسحاب وزنا ومعنى لكنه هنا علم امراة فهو منقول عنه والخيال والخيالة ما يشبه لك في اليقظة والحلم
من صورة الجمع اخيلة وشخص الرجل طلعته كذا في القاموس ان المعنى هل رايت وليس يتعين لاحتمال
الايصال على تقدير همزة معادلة اي اكذبتك عينك فلم تر خيالا ام رايت خيالا من الرباب فصدقتك
او الانقطاع نحو انها لابل ام شاء قال س وزعم الخليل ان قول الاخطل كذبتك البيت كقولك انها لابل ام
شاء ويجوز في الشعر ان تريد بكذبتك الاستفهام وتحذف الالف وكان قول س هذا هو منشا قول
بعضهم ظاهر كلام س ان همزة الاستفهام لا تحذف الا في الضرورة ثم ان الخليل كما افاد شيخنا ان جعل
التقدير في المثال بل اهي شاء كان مراد الاخطل كذبتك عينك في رويتك الرباب نفسها بل لم تر خيالا
منها فضلا عن ان تراها نفسها على ان ام بمعنى بل وهمزة الانكار وان جعله بل هي شاء كان مراده كذبتك
عينك فلم تكن رايتها بل رايت خيالا منها ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة
جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك في التعليق هذا النقل عن جميعهم غير صحيح ففي الكتاب في لم
دخلت ام على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه قلت اي للخليل فما بال ام تدخل عليهن وهي
بمنزلة الالف فقال ان ام انما تجي ههنا بمنزلة لا بل للتحول من الشي الى الشي والالف لا تجي ابدا الا مستقلة
فهم قد استغنوا في الاستقبال واحتاجوا الى ام اذ كانت لترك شي الى شي لانهم لو تركوها فلم يذكروها
لم يتبين المعنى وحاصله ان ام اذا دخلت على اداة استفهام كانت لمجرد الاضراب وامتنع حذفها ح
لانه موقع في الالباس والذي يظهر قولهم اي يتبين من القولين او يغلب منهما على صاحبه قول الكوفيين
قال الكا انهم ان يظهروا عليكم اي يغلبوا اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام بل
على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء لتصريحه بذلك ويتوجه عليه ما سبق من ان حمل الكلام على الاخبار
تخيل المعنى والصواب انها بمعنى بل وهمزة الانكار الابطالي ما مر رده فقال ان اراد مطلق الاستفهام
ولو غير حقيقي كما هو الموافق لجعله ام فيها لمجرد الاضراب فممنوع بل هي على معنى الاستفهام التوبيخي
قال صاحب الكشاف ام جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان اراد الاستفهام الحقيقي فنفيه
عن الاية لا يضر البصريين لانهم ارادوا بمعنى الهمزة اعم من الحقيقي اذ لو ارادوا الحقيقي فقط لم يات الزامهم
بالتاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور لظهور ان الاستفهام فيه غير حقيقي ففيه بحث من وجوه
اما اولا فانه لا معنى لهذا الترديد مع وضوح انه انما اراد نفي الاستفهام مطلقا بدليل قوله واما
الثانية فلان المعنى على الاخبار اللهم الا ان يحمل على توسيع الدايرة والوجه القطع بارادة نفي الاستفهام
مطلقا ورده بما هو الصواب في الاية واما ثانيا فجزمه بان الاستفهام ههنا توبيخي وهو غير متعين
لاقتضايه اتخاذهم شركاء خلقوا كخلق الله تعالى مع انه لا خالق الا الله تعالى نعم انما يستقيم التوبيخ لو اقتصر
في الاية على ام جعلوا لله شركاء وليس فليس واما ثالثا فلان المتبادر من قوله قال صاحب الكشاف انه
اورده سندا لجزمه بان الاستفهام توبيخي ولا يصلح لذلك فان الانكار ولو اطلق على التوبيخ لكن تعبير

الكشاف

الكشاف باياه كما اسلفناه لك ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو اما
ذا كنتم تستعجلون ام من هذا الذي هو جند لكم لان هل وما وضع للاستفهام فلو كانت بمعنى بل وهمزة الاستفهام
لزم تكرار الاستفهام فيتعين الحمل على التاكيد اي والتاسيس اولى وانما جاز دخول ام على ادوات الاستفهام لانها
لا تتمحض لها اما هل فلانها قد تاتي بمعنى قد بل هي كما صرح الرضي دخيلة في الاستفهام واما سائر الادوات فظاهر
لانها اسما في الاصل تضمنت معنى الهمزة ولذا لم يدخل على الهمزة منها لتمحضها له هذا وقد قيل التحقيق ان اهل
البلدين متفقون على ان ام تجي للاضراب وانما الخلاف في تسميتها ح منقطعة فهو امر لفظي ونزاع في التسمية فلا
يرد على البصريين شي مما قاله واعترض بانه لو كان كذا لذكروا في اوجه ام على القول بانها ح لا تسمى منقطعة
وجها خامسا وهو ان تكون حرف اضراب وليس وجهه ما قيل ان المنقطعة ح اما للاضراب مع الاستفهام
الانكاري او له مع الطلبي والمتصلة اما مع همزة التسوية او لاحقها فهذه اربعة اوجه اي وما ذكر من كونها
لمجرد الاضراب خامسا بل وجهه ان يقال ان ام اما متصلة وهي المسبوقة باحدى الهمزتين او منقطعة وهي التي
لا تكون كذلك ولا تتمحض للاضراب او حرف اضراب وهي المتمحضة له او حرف تعريف او زايدة لانه اعتبر الزيادة
في اوجه ام والمتبادر انها الاول واذا تقرر الخلاف بين الفريقين في تسمية ما لمجرد الاضراب منقطعة فان كان من لا
يسميها منقطعة هم البصريين فلا يرد شي مما قاله المص عليهم لان التقديرات المنقطعة عندهم بمعنى بل و
الهمزة فهم يمنعون انها منقطعة فيما ذكره من الامثلة بل هي لمجرد الاضراب فيها وان كان الكوفيين فالبصريون
هم المسمون على التحقيق فتبطل دعوى ان جميعهم على ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة ويرد عليهم جميع ما قاله
المص على ان التفتازاني في حواشي الكشاف صرح بان الداخلة على الاستفهام لمجرد الاضراب ليست متصلة
ولا منقطعة وسكت عن حكم غير الداخلة عليه وهل هو والظاهر انهما سيان في ذلك ويلزمهم ايضا دعوى
التاكيد في قوله ان تجزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن ام كيف ينفع ما يعطي العلوق
به رئمان انف اذا ما ضن باللبن البيتان من الضرب الاول من البسيط وهما اخر مقطوعة لضريم بن معشر
ابن ذهل الثعلبي الملقب بافنون وكان من امره انه لقي كاهنا في الجاهلية فقال له انك تموت بمكان كذا فمكث
ما شاء الله ثم انه سافر في ركب من قومه الى الشام فضلوا الطريق فقالوا لرجل كيف ناخذ فقال سيروا فاذا رايتم
مكان كذا للمكان الذي سماه له الكاهن فهنا لكم الطريق فلما راوا ذلك المكان وعرفه نزل اصحابه وابى هو
فبينا ناقته ترعى ان لدغها افعى في مشفرها فاحتكت بساقه والحية معلقة بمشفرها فلدغته في ساقه فمات
وفي الوشاح لابن دريد انه لقنا فيونا ببيت قاله وقع فيه هذا اللفظ واني اسم استفهام بمعنى كيف
ومعرب اعرابها فيكون خبرا قبل ما لا يستغني وحالا قبل ما يستغني وعن س هي ظرف دايما فتكون منصوبة
ابدا وعن الاخفش والسيرافي هي اسم في محل رفع المبتدا نصب مع غيره والجزا ما فيه الكفاية من المقابلة ان خيرا فخير
وان شرا فشر وفي الجزيرة كذا بكذا وعلى كذا اذا كافاته عليه وعامر اسم الحي من العرب والسوء بالضم كلما يقبح
والباء في بفعلهم صلة تجزوا وان كان ضميره عايدا على ما عاد عليه ضمير تجزوا ونصب سواء به وان كان لعامر
كما صرح به المحقق فنصبه بتجزوا والبا للسببية والسوءى مؤنث الاسوء ضد الحسنى مؤنث الاحسن ولولا حكم
القافية عليه لكان حقها ان يقول من الحسنى اي كيف يجزونني الفعلة او الكلمة السوءى بدل الفعل الحسن او
القول الحسن والعلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها فاذا مات واريد ان تعطف على ولدها
غيرها فلا ترامه وانما تشمه بانفها وتمنع لبنها فاذا اريد منها اللبن يحيل اليها ان ولدها حي وذلك انه ينحر ثم
يحشى جلده تبنا هو بكسر المثناة الفوقية وبسكون الموحدة ما يتقطع من نحو اصول الحنطة والشعير عند الدراس
ويجعل بين يديها التشمم بفتح الشين من باب علم يعلم وقد يضم فيكون من باب نصر ينصر فتدر عليه فهي تسكن
اليه مرة نظرا الى صورته وتنفر عنه اخرى نظرا الى حقيقته ومعنى لا ترامه لا تحبه يقال رئم الشي كسمع احبه

مطلب ترجمة الكسائي الامام

والغد يرامه وراما ورئمانا ورامت الناقة ولدها عطفت عليه ولزمته ورامت الرام بسكون الهمزة بعد را مفتوحة
وهو البو بشمه والرئمان كرمان هنا منه ولذا فسر بالشم وضن بالبنا للمفعول من الضنه بكسر الضاد المعجمة
وهي البخل قال نحا وما هو على الغيب بضنين اي بخيل وهذا البيت ينشد لمن يعد الجميل ولا يفعله لانطوا
قلبه على ضده وقد انشده الكسائي هو ابو الحسن علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز النحوي الكسائي الكوفي مولى بني اسد
من تابع التابعين واحد الائمة السبعة المعتبرين وهو في النحو امام الكوفيين قيل له سمي الكسائي قال لاني احرمت
في كسا وقرا على حمزة الزيات واخذ النحو عن الخليل وغيره وادب الرشيد وولده الامين وانتهت اليه رياسة
القراة واللغة والنحو كان يقرا على منبر الكوفة فتضبط المصاحف بقرائته وتوخذ الالفاظ منه قال الشافعي
رضي الله عنه من اراد ان يتبحر في النحو فهو عيال الكسائي وقال يحيى بن معين ما رايت اصدق لهجة من الكسائي
توفي ببعض قرا الري في صحبة الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة هو ومحمد بن الحسن صاحب ابي حنيفة
ودفنا بها فقال الرشيد ههنا دفنا العلم والقرات في مجلس الرشيد هو ابو جعفر هارون بن المهدي محمد بن
المنصور عبد الله امير المومنين العباسي كان من اجلاء خلفا بني عباس شهما جوادا شجاعا حازما ممدحا فيه دين
وسنة حج مرات في خلافته وغزا عدة غزوات وكان ذا مشاركة قوية في الفقه والعلم والادب يخضع للكبار
ويتادب معهم توفي بطوس ثالث جماد الاخرة سنة ثلاث وتسعين ومائة بحضرة الاصمعي هو عبد الملك بن
قريب بن علي بن اصمع ابو سعيد الباهلي البصري صاحب اللغة كان امام زمانه في علم اللسان روى عن ابي
عمرو بن العلا ومسعر بن كدام وابن عوف وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم وعنه ابو عبيد ويحيى بن معين وابو
حاتم السجستاني وابو الفضل الرياشي وغيرهم قال ابن معين سمعت الاصمعي يقول سمع مني مالك بن انس
واثنى احمد بن حنبل عليه في السنة وقال الشافعي ما عبر احد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعي وقال ابو داود
صدوق وقال عمر بن مرزوق رايت الاصمعي وسيبويه يتناظران فقال يونس النحوي الحق مع سيبويه وهذا
يغلبه بلسانه توفي سنة ست عشرة ومائتين عن ثمان وثمانين سنة فرفع رئمان فرده عليه الاصمعي اي
رد الرفع عليه وقال انه بالنصب قيل يحتمل ان الاصمعي انما رده لان احدا لم يروه بالرفع وانما رووه
بالنصب فقط لا لان الرفع لا وجه لصحته فقد قيل ان الاصمعي كان يحفظ ستة عشر الف ارجوزة
فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب فسكت ووجهه اي وجه ما ذكر الكسائي من
تجويز الوجوه الثلاثة ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض بدل من الها في به فعلى الرفع
ما عبارة عن البو كما هي عبارة عنه على وجه الخفض ايضا والبدل عليهما بدل اشتمال الا انه على الاول من لفظ
ما وعلى الثاني من ضميره فيحتاج الى تقدير ضمير يعود الى المبدل منه اي رئمان انف له اي رئمان انفها له والرواية
عليها عبارة عن الرئمان فالبدل بدل كل فلا يحتاج والبا في به عليهما في التقدير للسببية او صلة ليعطي على
ثانيهما لتضمينه معنى يجود ولا يكون في هذين الوجهين اخلاء يعطي من مفعول مذكور ولو بالواسطة
وعلى النصب فما عبارة عن البو فقط وباء به للسببية ثم افاد شيخنا ان على اول وجهي ما يكون مفعول
يعطي رئمانا اخر مقدرا ان رفع المذكور ويكون المعنى ام كيف ينفع بو يعطي العلوق بسببه الرئمان
رئمانه الا ان خفض لان ابداله من الهاء ياب ذلك معنى ويكون هو اللبن مقدرا وان خفض الرئمان
المذكور وعلى ثانيهما مع كون البا للسببية تكون اللبن فقط اي لم كيف ينفع رئمان يعطي العلوق بسببه
اللبن فقط اذا لم يعتبر ذلك اللبن وضنت باللبن وجعل بعضهم البا في به للاستعانة اي الذي يعطي
العلوق مستعينة به وهو انفها فيفتقر البدل على الوجهين الى الضمير ايضا لانه بدل اشتمال باباه ان
البدل رئمان انف لا رئمان فقط فيقدر رئمان له اللهم الا ان يكون من وضع الظاهر موضع المضمر العايد
فيستغني عن تقديره وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي فقال في توجيه لان رئمانها البو بانفها اي

عطفها

عطفها عليه والبو بموحدة مفتوحة وواو مشددة جلد الحوار يحشى ثماما او تبنا فيصير بقرب ام الفصيل
فتعطف عليه فتدر كذا في القاموس والحوار بالضم وقد يكسر ولد الناقة ساعة تضعه والى ان يفصل عنها
وهو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع اي الرئمان لم يبق لها عطية في البيت لا يخفى ما في ترتيب عدم
البقاء على الرفع الاصطلاحي من الحسن باعتبار معناه اللغوي لان في رفعه اخلاء يعطي من مفعول لفظا
وتقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلان المفروض ان لا عطية لها سوى الرئمان فاذا رفع على انه بدل من
فاعل ينفع فات ان يكون عطية للعلوق ولو قدر كان المعنى كيف ينفع رئمان يعطي العلوق بسببه الرئمان
ولا معنى له وانت تعلم ان ذلك انما هو بتقدير طرح المبدل منه ووضع البدل موضعه حقيقة واما بدون
ذلك فلا اذ لو قيل كيف ينفع بو يعطي العلوق بسببه الرئمان رئمانه لاستقام ولم يفت كونه عطية للعلوق
ولو مع التقدير او بتقدير الرئمان عطية لكنه غير متعين لجواز ان تقدر العطية اللبن فيكون المعنى ام كيف
ينفع بو يعطي العلوق بسببه اللبن رئمانها وكيف ينفع رئمان يعطي العلوق بسببه اللبن اذا ضنت
باللبن ولم تعتبر ذلك السبب من بو ورئمان فلم تكن عطيتها في الحقيقة الا ما لا ينفع وهو الرئمان وما
استند اليه ابن الشجري في هذا التصويب من لزوم اخلاء يعطي من مفعول لفظا وتقديرا قيل عليه قد يلتزم
لان الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثبات نفسه لفاعله فقط فينزل منزلة اللازم فلا يكون له مفعول
لا لفظا ولا تقديرا كما في فلان يعطي ويمنع وفيه ان اعتبار هذا المعنى ممكن في نفسه واما في البيت فلا لانه
يخل بالغرض اذ الغرض اثبات عطية لها لا وصفها بالاعطا فقط على انا نقول المتعدي وان نزل منزلة اللازم
لا يتحقق مضمونه الا بمفعول في نفس الامر فاذا لم يكن لها عطية الا الرئمان وقد صار معطى به لا بدا له
من ما وضميرها لم يتحقق الاعطا فضلا عن ان ينزل فعله منزلة اللازم قال شيخنا الا ان يقال
هو ممكن اذا فرض مفعول يعطي اللبن لتحقق سبب اعطايها اياه وان لم تعتبر هي ذلك السبب حتى ضنت به
لمن ترغب لديه دواعي الكرم فلم يلتفت اليها وبقي على بخله فلما ضنت به ظهر ان عطيتها لم تكن بالحقيقة
الا الرئمان انتهى فان قلت او تاتي في البيت ان يجعل ما من قوله ما يعطي العلوق به مصدرية والضمير في به
عائد على البو المفهوم من الكلام لا عليها قلت يتاتى ذلك على تقدير النصب ويكون المعنى كيف ينفع اعطا
العلوق بسبب البو الرئمان اذا ضنت باللبن وعلى تقدير الخفض على انه بدل اشتمال من ضمير به العايد الى
البو ولا بد معه من تقدير الضمير ويكون المعنى ام كيف ينفع اعطاء العلوق بسببه رئمان انف البو واما
على تقدير الرفع فلا لانه على البدلية من فاعل ينفع اعني الاعطاء ولا يستقيم ذلك اذ ليس الرئمان نفس
الاعطا ليكون بدل كل ولا له به ارتباط بغير الكلية والجزئية ليكون بدل اشتمال ولا سبيل الى تاويل الاعطاء
بالمعطى على منوال وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله اي افتراء اي مفترى لان اصله ما هنا يعطى
وهو مبني للفاعل فتامل والجر اقرب الى الصواب الذي هو عدم اخلاء يعطي من مفعول لفظا او تقديرا قليلا لصيرورة
الرئمان الذي لا عطية لها سواه معمولا ليعطي بابداله من هاء به فيكون مفعولا به بالواسطة لانه بدل مما
هو كذلك مع انه مفعول من جهة المعنى بخلاف حالة الرفع فانه بدل من فاعل ينفع فلزم اخلاء يعطي من
مفعول لفظا وتقديرا ولو مفعولا به بالواسطة فان قلت اليس الجار والمجرور اعني به متعلقا بيعطي
فهو مفعول به الا انه غير صريح فاين الاخلاء المذكور قلت المراد اخلاؤه من مفعول به يكون واقعا عليه من جهة
المعنى لا من جهة اللفظ فقط واما كون الجر اقرب الى الصواب شيا قليلا فلان الرئمان اذا جعل بدلا كان
سببا لاعطاء العلوق المعطي لا المعطى لكنه قد يشعر به لا ما قيل من انه غير محتاج الى التقدير بتقديره بدل
الاشتمال غير محتاج اليه بتقديره بدل الكل هذا كله اذا حمل الكلام على ظاهره من ان يعطي غير مضمن معنى

بحوبا ويبيح عنده هذا القايل كما لا يخفى على من تامل وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير
ضمير راجع الى البدل منه اي ربما انف له قيل عليه وهذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين بدليته
كذلك بل يجوز ان يكون بدل كل من كل فلا يحتاج الى رابط ولا يخفى ان ذكر بدل البعض في المبني عليه مستدرك
لان من جعله بدلا فهو عنده اما بدل اشتمال او كل وفيه ايضا ان على الجر يحتاج ايضا الى تقدير ضمير وذلك
اذا جعلت ما عبارة عن البق وربما ان بدل من ضميرها فانه يكون بدل اشتمال ويتعين معه الضمير والضمير
في بفعلهم لعامر لان المراد به القبيلة لكن لا بعنوان كونها قبيلة ولا المنع الصرف للتانيث والعلمية بل بعنوان
كونها قبيلة ولا المنع الصرف للتانيث الحي فيجوز ان يكون عبارة عن العقلاء الذكور تغليبا فيعاد عليهم ضميرهم
وان يكون عبارة عن جملة وطايفة فيراعى فيه الافراد والتانيث كقوله فما سعد بني عامر عن وراثة ومن معنى
البدل اي كيف يجزونني السوأى بدل الحسنى مثلها في ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة وانكر
بعضهم ذلك اي مجيء من للبدل وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة فحق التعبير ان يقول بكلمة بدلا
محذوفة لان التقدير في البيت ام كيف يجزونني السوأى بدلا من الحسنى فان قلت الى ماذا يشير قايل
هذين البيتين قلت الى ان هولاء قوم قابلوا احسان غيرهم بالاساءة ووعدوا بالجميل ولم يفوا به لانطوا
قلوبهم على ضده فلم يكن وعدهم نافعا فهو يقول كيف جزوا تلك القبيلة المحسنة بفعلهم السوء مع تحالهم على
هذا الجزاء اذ كان الله لا يوخذ احسانا باسيا او كيف جزوهم السوء بفعلهم الحسن متعجبا من مقابلة الاحسان
بالاساءة وما جزاء الاحسان الا الاحسان ثم اضرب منتقلا مشيرا الى ان ذلك سهل بالنسبة الى صنيعهم
معه فان قلت هو اذا قرر ان لهم سابقة في مقابلة الحسن بالسيء فما وجه هذا الاضراب قلت وجهه
تخيل ادعاء انه ربما كان لهم عذر عن الاول واما عن الثاني فلا عذر اصلا ولما تخيل انهم ربما غالطوا فاعتذروا
ترقى قايلا ام كيف ينفع البيت كانه يقول هو ظاهر لا يساعده باطن وقال لا يصدقه الحال ونظر هذه
الحكاية ان ثعلبا هو احمد بن يحيى بن يزيد ابو العباس الشيباني مولاهم النحوي شيخ العربية ببغداد وامام الكوفيين
في النحو ولد سنة مايتين اخذ العربية عن ابن الاعرابي وسمع من عبد الله القواريري ومحمد بن سلام الجمحي
وجماعة وعنه ابراهيم نفطويه ومحمد بن العباس اليزيدي وابو بكر الانباري وابو عمر الزاهد المعروف بغلام
ثعلب وغيرهم قال الخطيب كان ثقة حجة دينا صالحا مشهورا بالحفظ قيل وكان لا يتكلف اقامة الاعراب
في كلامه قال ابن مجاهد قال لي ثعلب اشتغل اصحاب القران بالقران ففازوا واشتغل اهل الفقه بالفقه
ففازوا واشتغل اصحاب الحديث بالحديث ففازوا واشتغلت انا بزيد وعمرو فليت شعري ماذا يكون
حالي في الاخرة فانصرفت من عنده فرايت تلك الليلة النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي اقرا ابا العباس عني السلام
وقل له انك صاحب العلم المستطيل وله عدة تصانيف منها كتاب الفصيح توفي في جمادى الاولى سنة احدى
وتسعين ومايتين كان ابو الرياشي يسمع منه الشعر هو ابو العباس بن الفرج ابو الفضل البصري النحوي صاحب
العربية اخذ عن الاصمعي وابي عبيدة بن المثنى وعنه محمد بن يزيد المبرد وابن دريد وجماعة وكان من الادب واللغة
بمحل عال قرا كتاب سيبويه على المازني فكان المازني يقول قرا علي الرياشي الكتاب وهو اعلم به مني وثقه
الخطيب وذكر ان الزنج قتلوه وهو يصلي الضحى في مسجده سنة سبع وخمسين ومايتين فقال له
الرياشي يوما كيف تروي بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا
ولدتني امي قال الشارح هذه ثلاثة ابيات من مشطور السريع وتلاه شيخنا فجزم بذلك وكان عليهما ان يقولا
من مشطور ومكشوفه اذ وزن هذا الضرب كعروضه مفعولن الا ان ضرب البيتين الاولين على رواية
المص لثانيهما اعني باضافة حديث الى ما بعده مزاحف بالخبن ووزنه فعولن واما من رواه منونا مقطوعا
عن الاضافة وسني بالاضافة الى ياء المتكلم فالزحاف انما هو في ضرب البيت الاول فقط فان قلت

اليس صاحب النهاية الشافية جوز الخبن في مفعولن المكشوف ثم قال الا انه يلزم المكشوف من حرف المد
واللين وانشد وبلدة بعيدة النياط قلت نعم لكن صنيع الاندلسي يابى هذا الشرط حيث انشد للضرب
السادس من السريع قوله اسرعت في اثارهم ذا شجو فان قلت ولتكن الابيات من مشطور الرجز وبعضها مزاحف
بالكبل الذي هو اجتماع الخبن والقطع وبعضها بالقطع فقط قلت من عد الكبل من الزحاف المزدوج خصه
بمستفعلن الواقع في مخلع البسيط نعم في قسطاس الزمخشري التصريح بوقوع الكبل في مشطور الرجز ومثل
له بقوله يا مي ذات المبسم المبرود والاكثرون على ان هذا البيت من مشطور السريع لانا اذا جعلناه من السريع
كان مخبونا واذا جعلناه من الرجز كان مقطوعا ومخبونا والاصل في الجزء السلامة فحيث لا سلامة يكون جعله
على اقل الامرين تغييرا متعينا لقربه من الاصل وكذا جعل مفعولن حيث لا مانع مكشوفا اولى من جعله مقطوعا
لان الكشف يلزم منه تغيير واحد والقطع يلزمه تغييران الا ان قول الجلال هذا لابي جهل ارتجز وهو يقاتل
في وقعة بدر يقتضي انها من الرجز وكثيرا ما يشتبه احدهما بالاخر كمشطور الرجز المزاحف بالقطع ومشطور
السريع المكشوف ولهذا اذا زوحف هذا بالخبن ومشطور الرجز بالكبل على ما في القسطاس نعم لو وقع في قصيدة
ضرب من المشطور على وزن مستفعلن واخر على وزن مفعولن وثالث على وزن فعولن لوجب الحمل على ان الابيات
من الرجز والاول منها مشطور سالم والثاني مشطور مقطوع والثالث مشطور مكبول بقرينة الجزء السالم
واما ان هذه الابيات لابي جهل كما هو نص المص ايضا في اواخر القاعدة الاولى من الباب الثامن فقد اخرج ابن
راهويه عن ابن مسعود ان ابا جهل يوم بدر وهو يقول ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني امي فدنوت منه فضربته فقتله الله واخرجه ابن اسحاق في مغازيه بلفظ حديث سني وذكره
المبرد في الكامل بلفظ حديث سن بالاضافة كما اورده المص لكن ذكر ابن عساكر في تاريخه عن سعد بن وقاص
قال لقد رايت علي بن ابي طالب بارز يوم بدر فجعل يحمحم كما يحمحم الفرس ويقول بازل عامين حديث
سني سنحنح الليل كاني جني لمثل هذا ولدتني امي فما رجع حتى خضب سيفه دما وعليه فليس في بازل الاعراب
الثلاثة قال شيخنا الا ان يكون قال ذلك على انه لغيره وان قبله ما تنقم الحرب العوان مني الا انه تركه
وحكى ما بعده كما هو والظاهر ان صحت الروايات انه من التوارد وقول الشارح وقد يتخيل ان في الابيات
العيب المسمى بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج بناء على انه في الاولين نون وفي الثالث
ميم وليس كذلك بل الروي فيها الياء ولم يختلف فيه وتبعه المحشي وشيخنا انما يتم على رواية ابن اسحاق
دون الكامل التي عليها المص باضافة حديث الى سن لعدم ياء فيها تصلح رويا وانما الروي النون والياء
الطلاق لبيان حركته ويويد ذلك ان المص سيعيد الابيات في اواخر القاعدة الاولى من الباب الثامن شاهدة
على انه يعطى الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى يجتمعا رويين ثم قال ويسمى ذلك اكفاء وما من ما تنقم اسم
استفهام للانكار وتنقم بكسر القاف مضارع نقم بفتحها او بفتح القاف مضارع نقم بكسرها نكرة اي اي
شي نكرة يعني ما انكره مني شيا الا انه موف لها حقها والعوان كسحاب من الحروب التي قوتل فيها مرة ومن البقر
والخيل التي نتجت بعد بطنها البكر ومن النسا التي كانت لها زوج قاله في القاموس وقول المحشي التي قوتل فيها
مرة بعد مرة ياباه افراد لفظ المرة في لفظ القاموس وكانهم جعلوا الحرب التي لم يقاتل فيها بكرا كما جعلوها
فتية قال الحرب اول ما تكون فتية والبازل من الابل ما انشق نابه من ذكر او انثى يقال بعير بازل وناقة
بازل فتقع على المذكر والمونث بدون تا كما تقع الرحلة على المذكر والمونث معها وذلك في السنة التاسعة وقد
يخلف بالثامنة وبالاول جزم القاموس وبالثاني جزم الهروي في الغريبين والمراد وصفه بالقوة والجلادة
تشبيها له بالبعير البازل لانه يكون في هذا السن كامل القوة شديد الصلابة فان قلت اذا كان البازل
ما ذكرت فما معنى بازل عامين والبزول لا يكون لابن عامين قلت هو لم يرد في عامين ليشكل بل بازل مر عليه

من بولد عامان فهو قوي متناهي القوة ونقل الاسنوي عن جمع من اهل اللغة ان ما دخل في التاسعة بازل الذكر
والانثى وفي العاشرة مخلف بالضم فتكون المعجمة فلام مكسورة لهما ايضا ولا يكون لهما اسم مخصوص ولكن
يقال بازل عام وعامين ومخلف عام وعامين وكذلك ما زاد وفي القاموس والمخلف البعير جاز البازل
وهي مخلف لكنه صرح في الباذل انه ليس بعده سن يسمى او يختص باسم وحديث السن اي العمر فتيئ والسديس
يمن رواه من اسدس البعير اذا القى السن بعد الرباعية وذلك في السنة الثامنة واما السخيخ فالرجل الذي لا
ينام فاضافته الى الليل لادنى ملابسة وقد وضح المراد منه بقوله كان يجني على ما جرت به عادة العرب من زعمهم
ان الجن انما تسرح ليلا فقال ثعلب المثل يقول هذا اي ما ينبغي ان تقول ذلك لمثلي انما اصير البكاء بما اصير
اليك الا لهذه القطعات والخرافات اي لسماعها منك وروايتها عنك لا لاخذ وجوه اعرابها عنك والمقطعات
جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة ابيات ويقال لها المقطوع ايضا وفي القاموس والمقطعات من الشعر قصاره
وارجيزه والخرافات الاباطيل والاكاذيب جمع خرافة بضم المعجمة وتخفيف الراء واصل ذلك كما في الجمهرة عن
الكلبي ان خرافة رجل من بني عذرة اختطفته الجن ثم رجع الى قومه فكان يحدث باحاديث يعجب منها فقال الناس
حديث خرافة فهو ممنوع من الصرف ثم توسعوا فاطلقوه على الموضوع من الكلام وقول صاحب القاموس وكثمامة
رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وهو حديث مستملح كذب يؤيده
ما في النهاية في حديث عايشة قال لها حدثيني قالت ما احدثك حديث خرافة ان رجل من عذرة استهوته الجن
فكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة واجروه على كل ما يكذبونه من الاحاديث وعلى كل ما يستملح
ويتعجب منه وفي الحديث وخرافة حق ثم قال ثعلب يروى بالرفع على الاستيناف اي على انه مستانف
والتقدير انا بازل وبالخفض على الاتباع اي على انه بدل قيل فيه نظر فان البدل من ضمير الحاضر بدل كل انما
يجوز اذا افاد الاحاطة والشمول كقوله تكون عيدا لاولنا واخرنا ويجاب بان ذلك يتخرج على قول
الاخفش بالجواز مطلقا والنصب على الحال من الضمير المجرور اي حال كوني بازل عامين ولا تدخل المنقطعة
على مفرد ولهذا قدروا المبتدا في انها لابل ام شاء فقالوا التقدير ام هي شاء وذلك لاختصاصها بالدخول
على الجمل وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة الى تقدير مبتدا في المثال المذكور وزعم
انها تعطف المفردات كبل وهذا مبني على ان اجماع النحاة معتبر لانه مع اعتباره لا يجوز خرقه وهو موضع تردد
كما عرفت وقدرها اي ام ببل دون الهمزة لان الهمزة لا تتوسط بين مفردين متعاطفين واستدل بقول بعضهم
ان هناك لابلا ام شاء بالنصب لظهور ان النصب فيه بالتبعية مع ان الاصل عدم التقدير فكذا فيما اذا
اكتنفا المرفوعات فاذن هي عاطفة لمفرد على مفرد اذ تبع المفردان او انتصبا على انه لا ان يقول لو ان الرفع
والنصب بغير التبعية لجاز النصب مع رفع الاول والرفع مع نصبه بتقدير ما ينصب ويرفع ولسمع ذلك
ولكنه لم يسمع فظهر ان الاعرابين بطريق التبعية فان صحت روايته بالنصب وفيه اشارة الى ان في الصحة نزاعا
فالاولى حق التعبير بناء على ان خرق الاجماع ممتنع ان يقول فالصواب ان يقدر لشاء ناصب ايام ارى شاء فان
قيل التشنيع على ابن مالك بانه خرق الاجماع مقتضاه عدم الاعتداد بقوله وان لا خلاف في تقدير المبتدا
في نحو انها لابل ام شاء وما سيذكره المص في بيت المتنبي الاتي من ان اظهر الوجهين الاتصال لسلامته من
تقدير مبتدا كما لزم عند الجمهور يقتضي الاعتداد به واثبات الخلاف فقد اجيب عنه بانه بنى الكلام اولا على
اعتبار اجماعهم وثانيا على مقابله لما ان ما لهما الى عدم الاعتداد على قول ابن مالك اما لانه خارق للاجماع او
مخالف للجمهور تنبيه قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا
فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون معادلة اي الهمزة
فتكون متصلة بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ووقوعه وفي بعض نسخ

الكشاف ان يكون اخرها بالخاء المعجمة والراء والمودى واحد اي بهذين واقع اتخاذكم العهد عند الله او افتراكم
عليه كما اخرج ذلك مخرج المتردد في تعيينه على سبيل التقرير اي الحمل على الاقرار لعلم المتكلم بوقوع احدهما
وهو الافترا على الله سبحانه ونظيره مع زيادة الابهام وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فقد ظهر لك
عدم تاتي كون الاستفهام ههنا على حقيقته حيث لم يستو الامران عند المستفهم وكان السوال عن تعيين احدهما
وقد جعل المص قول الزمخشري سندا لدعوى ان الاية مما وردت فيه ام محتملة للوجهين فلزمه تجويز كون الاستفهام غير
حقيقي قبل المتصلة وهو قائل بالمنع واما القول بان في تسليم المص للزمخشري اجازة كون ام في الاية متصلة
اعترافا بانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره اولا ففيه
انه لا يلزم من تسليم قول القايل الاعتراف بمضمونه فالوجه ما قررناه ويجوز ان تكون منقطعة انتهى والاكثر انها
في قل اتخذتم للانكار ليس الا وام اما بمعنى بل وهمزة التوبيخ لانه قد وقع منهم الافترا على الله او التقرير بمعنى
التحقيق والتثبيت وان شئت فبمعنى الحمل على الاقرار قال التفتازاني في حواشي الكشاف ولمحض الاضراب ومن
ذلك قول المتنبي احاد ام سداس في احاد ليلتنا المنوطة بالتنادي هو من الضرب الاول من الوافر والمنوطة
المعلقة وبالتنادي على حذف مضاف اي المعلقة بيوم التنادي وهو يوم القيمة لانه ينادي فيه بعضهم بعضا
للاستغاثة او يتصايحون بالويل والثبور او تنادي اصحاب الجنة واصحاب النار كما حكى عنها في الاعراف واجاز
شيخنا ان يكون المراد بالمنوطة بنفس تنادي يوم القيمة على ان اللام في التنادي عهدية والمعهود التنادي
المذكور في الاية فلا يفتقر الى تقدير يوم والمراد انها متصلة بذلك اليوم تحقيقا لاستطالتها واثبات ياء
التنادي هو الاصل لانه مصدر تنا واذا نادى بعضهم بعضا وبه قرا ابن كثير في قوله ويا قوم اني اخاف
عليكم يوم التنادي ويعقوب فاثبتاها وصلا ووقفا واثبتها وصلا ورش وقالون في احد وجهيه وحذفها
وقفا وحذفها الباقون وصلا ووقفا اكتفاء عنها بالكسرة وينبني على هذا الاختلاف اختلاف في رسمها الكوفي
في غير المصحف للاتفاق على حذفها في رسمه كما نص عليه صاحب الرائية فمن اثبتها وصلا ووقفا رسمها
ومن لا فلا وقول المحشي والتنادي مصدر تنادوا واصله التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسر عليها تقتضي
ان ياءه التي هي وصل متولدة من اشباع الكسرة لانها الاصلية وهذا انما يتم كما قال شيخنا اذا ثبت رفعه
عن المتنبي بدون ياء بل قد لا يتم وان ثبت لجواز كونها الاصلية ولم ترسم تبعا للرسم القراني فان قدرتها
اي قدرت ام فيه متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك اواحدة هي ام ست اجتمعت في واحدة
اي فشك في وحدتها كونها بهذا العدد الخاص فجملة الاستفهام في محل مفعول مقيد بالجار وشك
معلق عن العمل اذ هو فعل قلبي فطلب التعيين لالتباس الامر عليه وهذا من تجاهل العارف الذي يسميه
السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة قيل عليه ان كونه من تجاهل العارف يقتضي كون الاستفهام
غير حقيقي فلا تتم دعوى الاتصال بناء على مذهبه واجيب بان الاستفهام مع التجاهل ان لم يكن حقيقيا
بحسب نفس الامر فهو حقيقي بحسب الادعاء وهذا كالقصر الحقيقي المقابل للاضافي ويكون ادعائيا وبحسب
نفس الامر وهو التحقيقي كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف هو من ثالث الطويل
وهو على ما قال الشارح لليلى بنت الطريف الخارجية ترثي اخاها حين قتله يزيد الشيباني ووجه تذكير
الضمير في قوله انه اراد كقوله من قال او على ارادة الشخص وقيل اسمها سلمى وقيل الفارعة وفي
ففي تجارب الامم لابن مسكويه في حوادث تسع وسبعين ومائة وفيها رجع الوليد بن طريف الى الجزيرة
واشتدت شوكته وكثرت اتباعه فوجه اليه الرشيد بن يزيد الشيباني فراوغه يزيد الى ان ظن انه تركه
ثم التمس غرته حتى وجدها فقتله وجماعة كانوا معه وتفرق الباقون وقالت الفارعة اخت الوليد
ايا شجر الخابور البيت وكذا هو في تاريخ الاسلام للذهبي مع زيادة ان قتله كان بقرب هيت ويعد البيت

فتى لا يحب الزاد الا من التقى ٭ ولا المال الا من قنا وسيوف ٭ حليف الندا ما عاش يرضى به الندا ٭ فان مات لم يرض الندا بحليف
فقدناه فقدان الربيع وليتنا ٭ فديناه من ساداتنا بالوف ٭ والخابور بالخاء المعجمة قال في الصحاح موضع
بناحية الشام وصوب غيره انه نهر بالجزيرة وفي القاموس الخابور نبت ونهر بين راس عين والفرات واخر شرقي
دجلة الموصل وواد وفي شرح المفتاح الشريفي موضع من ديار بكر وما اسم استفهام تعجبي وتوبيخي ومورقا
نصب على الحال بنصب اليه المفصول من الاستفهام وهو اسم فاعل من اورق الروض اذا بدا ورق شجره وانما
اشتمل هذا البيت على تجاهل العارف من قبل كان وما قبلها اعني مالك مورقا فانها الماراة شجر الخابور مورقا
مع فقدان ابن طريف شكت في ان ذلك بالسبب العاري او لعدم جزعه عليه وباب التجاهل لاشتماله على نكت تغيير
يستميل حسنها النفوس جعله السكاكي والى شجر البلاغة المتصرف فيه بصنعه حيث اراد الا ان انه دلها هنا
على انها ارادت بتفخيم شان هذه المصيبة وتجاوزها الحد للعهود حتى كان من حقها ان تجزع لها الشجر والمدر
فضلا عمن كان من البشر فانكرت متعجبة كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه كانها تقول كيف تورق مع فرط
حزنك او على انها ولهت فتخيلت ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهبت نضارتها تفجعا عليه فوجدت
شجر هذا الموضع قائلة مالك مورقا كانك لم تجزع ايها الكل في التفجع والتحزن وانت مورق ناضر فكانك لا
توافق غيرك على تحمل اعباء هذه المصيبة والانكسار بسببها ومما قررنا يتبين لك ان النكتة في نداء شجر الخابور
بايا التي للبعيد ليست كونه نداء ما لا يعقل لانها منكرة ما ظهر من حاله او موبخة له عليه وهما انما يحسنان اذا
نزلته منزلة العقلاء وانما النكتة عده والحالة هذه ساهيا عن هذه المصيبة التي قد عمت متغافلا عن القيام
بواجبها وان كان على معناها من الشك لما ان خبرها مشتق فانه المناسب للاستفهام قبلها وليست للتحقيق
كما في قوله واصبح بطن مكة مقشعرا ٭ كان الارض ليس بها هشام ٭ لانها اذا كانت له فهي في معنى التعليل واقتضت
ان يكون جوابا عن سوال مقدر وكل ذلك لا يلايم المقام ولما وبخت شجر الخابور على ايراقه وتعجبت من عدم مبالاته
بهذه المصيبة قدرت انه قد حصل له داع الى الجزع كما هو شان من ترك فعلا حميدا فوبخ عليه فانه يجد في نفسه
حالة باعثة على فعله فارادت تهييجه الى الجزع وتشويقه الى الحزن بذكر صفات جميلة له تبعث على التاسف
عليه فقالت فتى وهو الشاب الكريم اي كامل في الفتوة لا يحب الزاد الا اذا كان من التقى اي لا يحب التزود الا من التقى عملا
بقوله تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى وانما جعلت التقوى زادا لان العبد يتقوى بها في الاخرة كما يتقوى
بالقوت في الدنيا او لا يحب القوت الا اذا كان من حله ولا يحب المال الا اذا كان مما اكتسبه بالحروب فكان غنيمة قال
تعالى فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا واما احتمال ان يكون الحرب مع من لا تحل غنائمهم فمدفوع باثباتها التقى له لانها
ثبت ذلك على مذهب الخوارج والقنا بالقصر جمع قناة وهو الرمح والندى بالقصر الزايد وهو الخير والحليف فعيل
من الحلف بكسر المهملة وسكون اللام العهد بين القوم والصداقة ومعنى كونه حليفا للندى انه ملازم له قائم
بحقه وقولها فقدناه فقدان الربيع تريد انه كما يحصل جدب العيشة وتغير وجه الارض بفقد الربيع كذلك
يحصل بفقده جدب المعيشة واغبرار وجه المسرة ثم قالت وليتنا فديناه من ساداتنا بالوف لما انه واحد يعد
بكثير وليس عطف جملة ليتنا على فقدناه من عطف الانشاء على الاخبار لان الاولى واردة مورد التحسر فهي انشائي المعنى
وعلى هذا اي وعلى تقدير الانفصال فيكون قد حذفت الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو
ليلتنا تقديما واجبا لكون اي الخبر الذي هو احاد المقصود بالاستفهام مع سداس حتى يكون المعنى اواحدة ليلتنا
ام ست جمعت في واحدة وفي وجوب هذا التقديم ما عرفت من ان سيبويه وابن عصفور والرضي ومن تبعهم
على القول بانه اولى لا واجب وقد ورد عليه انه هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب احاد ابتداء لانه
وان كان نكرة فقد وقع في حيز الاستفهام وعطف عليه وليلتنا خبرا وان كان معرفة فان س قد قال بذلك
في نحو من ابوك وكيف حالك واجيب بان المنقول عن س انما هو في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لا في نكرة

مسبوقة

مسبوقة باداة استفهام بعدها معرفة ولو سلم فالغرض الاخبار عن الليلة بانها واحدة او ست لا عكسه
على انا نقول ان فعال ومفعل المعدولين لم يستعملا في كلامهم الا حالين او خبرين اذ شرط الهمزة المعادلة
لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما هو خبر المطلوب على انه صفة للامرين جرت على غير من هي له
ولا يجوز رفعه على انه وصف لاحد المتعاطفين لعدم ضمير يعود الى الموصوف ح والا لكان حق العبارة ان يقال المطلوب
تعيينه ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر المطلوب تعيينه مع معادلة وفي بعض النسخ بعينه وتلك
النسخة اولى لايهام الثانية ان الواقع بعد الهمزة هو المط وهذه كما تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا
ازيد قائم ام عمرو فتوسط ما ليس بمسئول عنه بما ينضم الى الاول فيصير معه كلاما وان شيت قلت ازيد ام
عمرو قائم فتؤخره وحيث كان محذوفا فالقيام القرينة كما في قوله ٭ فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ٭ وبين
النقا آانت ام ام سالم ٭ فلا بد من تقديره على احد التقديرين اي انت ظبية ام ام سالم ظبية وتقول اذا استفهمت
عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شيت قلت اقائم ام قاعد زيد ونقل بعضهم انه اذا عطف بام مفرد
فان كان محكوما عليهما فالاكثر تقديمهما على المحكوم به نحو ازيد ام عمرو في الدار وكذا ان تعلق بهما حكم
نحو ازيدا ام عمروا ضربت ولك ان توسط المحكوم به او الحكم بينهما فتقول ازيد في الدار ام عمرو وازيدا ضربت
ام عمرا ومنعه ابن الطراوة واما تقديم المحكوم به او الحكم عليهما نحو في الدار ازيد ام عمرو واضربت زيدا ام
عمرا فنقل ابن النحوية جوازه على قلة ومنعه ابن العواس وان كان محكوما بهما فيجوز حينئذ الاوجه التي
قدمناها وهي اقائم ام قاعد زيد واقائم زيد ام قاعد وان قدرتها اي ام فيما اي في قول المتنبي منقطعة فالمعنى
انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك اي فداخله الشك في كونها واحدة فجزم بانها ست في
ليلة لاستطالتها فاضرب عن اخباره الاول الى اخباره الثاني بناء على ان المنقطعة مقدرة ببل دون الهمزة او شك
هل هي ست في ليلة ام لا بعد ان كان جازما بانها واحدة لما استطالها ورأى ان ذلك ليس شان الليلة الواحدة
فاضرب عن اخباره بانها واحدة المتضمن للجزم بوحدتها واستفهم بناء على انها مقدرة ببل والهمزة فالوجهان
اتفقا في الاخبار والشك بعده وافترقا بالجزم بعد الشك وعدمه وعلى هذا اي على تقدير ام منقطعة
سواء كانت لمحض الاضراب او مع الاستفهام فلا همزة مقدرة قبل احاد ويكون تقديم احاد ليس على الوجوب
اذ الكلام قبل ام خبر ومن قال لا همزة مقدرة قبلها لان المنقطعة مسبوقة بالخبر فقد اورد عليه بانه
ان اراد انها كذلك دائما فممنوع لانها تاتي مسبوقة بالاستفهام بغير الهمزة او في الجملة لم يلزم انها لا تكون
هنا مسبوقة بهمزة مقدرة لجواز ان تكون الهمزة المقدرة لغير الاستفهام فانها تجامعها واظهر الوجهين و
الانفصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع وذلك لان التقدير
في وجه الانقطاع بل هي او بل اهي سداس لما عرفت من ان الجمهور على ان المفرد لا يليها كما لزم عند الجمهور في
انها لا بل ام شاء اي كما احتيج عندهم الى تقدير المبتدا في ذلك فعبر باللزوم المسبب عن الاحتياج اليه لتصحيح
الانقطاع في ذلك عنده لانه انما لزمهم ذلك بسبب الاحتياج اليه حيث لم يجدوا مندوحة عنه لتصحيح
الانقطاع في المثال المذكور بخلاف ما نحن فيه فان عنه مندوحة بدعوى الاتصال ولسلامته من الاعتراض
بجملة ام هي سداس بين الخبر وهو احاد والمبتدا وهو ليلتنا قيل عليه لم لا يكون المبتدا المذكور لسداس ويكون
المحذوف لاحاد فلا اعتراض واجيب بان الامر اذا دار بين كون المحذوف اولا وكونه ثانيا اولى صرح به
المص في خاتمة الباب الخامس واذا كان التقدير ام هي سداس او ام ليلتنا سداس وليلتنا المذكورة
في نية التقديم كان المحذوف ثانيا بحسب النية والمعنى كذا قاله شيخنا ثم قال ومن علل بان الحذف
من الثاني لدلالة الاول اكثر من عكسه قايلا ان المص ترجم له بما صرح به هناك قيل له ان الاولية لا تكون
ترجمة عن الاكثرية على ان من صور الامور الدايرة بين ذينك الامرين نحو الحاجبي بنونة واحدة على قراءة

ونحو نائن اتلظى بتاء واحدة وليس فيهما حذف من الثاني بل حذف الثاني ثم ليس هو اكثر من حذف الاول لعدم
امتياز الثاني من الاول في اللفظ اصلا و لسلامته من الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا
فايدة فيه فلا يكون ما تضمنه كلاما لانه اللفظ المركب المفيد واما من ناقش بانه لم يخبر عن الليلة الواحدة
بانها ليلة واحدة فهو لم يصنع شيا لان الاخبار عن ليلته بانها ليلة واحدة عين الاخبار عن الليلة الواحدة
بانها ليلة لان ليلته ليلة واحدة نعم قد يقال الاخبار عن ليلته بانها واحدة مفيد باعتبار ان معنى كونها
واحدة انه لم يزد فيها ولكن ان تعارض الاول بانه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف
حذف المبتدا فانه كثير اعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات بفتح المهملة اي امور كل منها خطا في اللغة
اما سماعا او قياسا وقد عاب الصاحب بن عباد هذا البيت على المتنبي في جملة ما عدله من السقطات فانه
اول من تتبع عواره وما اقال له عثاره سيما والبيت المذكور مطلع القصيدة الذي يجب التانق فيه فقد
نقل ان الاستاذ الرئيس ذكر الشعر يوما فقال ان اول ما يحتاج فيه الى الحسن المطلع وما ذاك الا انه اول
ما يقرع به الاسماع وقال ومن عنوان قصايده التي تحير الافهام وتفوت الاوهام و يجمع من الحساب ما لا
يدرك بارثماطيقي وبالاعداد الموضوعة للموسيقي احاد ام سداس في احاد دليلتنا المنوطة بالتناد
وهذا كلام الجكل و رطانة الزط وما ظنك بممدوح قد تسمر للسماع من مادحه فصك سمعه بهذه
الالفاظ الملفوظة والمعاني المنبوذة اي هزة تبقى هناك واي اريحية تثبت هذا وقد خطاه في اللفظ
والمعنى كثير من اهل اللغة واصحاب المعاني حتى احتيج في الاعتذار والتقصي عنه الى كلام لا يساهل هذا
البيت ولا ينبسط له هذا الباب هذا كلامه وتلك اللحنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة واحدة
وست ست وذلك ان احاد وموحد وثلاث ومثلث من الاسماء المعدولة عن العدد المكرر وذلك انا وجدنا
ثلاث مثلا وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزاء وجاني القوم رجلا رجلا
وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد التكرير ايضا عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع
فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث مثلا غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر
بمعناه الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله فاذا استعمل فيما لا تكرير فيه وكان لحنا وخروجا عن قياس استعماله
وقد اجيب عن المتنبي باحتمال انه قصد تقسيم ليلته والمعنى على انقطاع ام الاخبار عن ليلته فراقه بانها
منقسمة الى واحدة واحدة اي انه كل جزء منها بمثابة ليلة واحدة ثم استطالها فاضرب جازما بانها باعتبار
الاجزاء ايضا هي ست ست جمعت في جزء جزء منها كل جزء هو ليلة او ضرب مستفهما انها كذلك وعلى
اتصالها طلب التعيين لاحد هذين الامرين والخروج للعدد المعدول عن معناه واستعمال سداس والمرهم
يا باه اي يابى استعمالها فيكون استعمالها لحنا على راي الاكثر وان لم يكن لحنا على راي الكثير منهم لعدم خروجه
عن قياس كلام العرب عندهم فان قيل يجد استعمالها لحنا على راي الاكثر مع ان راي الكثير محتمل للصحة
فالاولى ان يكون قوله لحنات على التغليب قلنا الشافعي يرى ان مذهب غيره خطا يحتمل الصواب
فكيف يكون احتمال الصحة مقتضيا ان لا لحن ولا خطا وجزمه يابا الاكثر بناه فيه قول ابي حيان ذهب
الاكثر الى جواز بناء فعال ومفعل من واحد الى عشرة و بجدا بن خروف الا ان يحمل الاكثر في كلام المص على الكثير
البصريين كما تفصح بذلك بسند القول به الى جمهور البصريين في كلام المرادي الاتي نقله ويحمل الاكثر
في كلام ابي حيان على اكثر النحاة ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة في شرح الكافية للرضي وقد جاء فعال
ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى
رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس

وسداس

وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يا النسب نحو الخماسي و
والسداسي والسباعي والثماني والتساعي ونقل الحديثي في شرحها ان مفعلا مسموع من خمسة وقول ابن مالك
في تسهيله وعلى موازنة فعال ومفعل من عشرة وخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا وفاقا للكوفيين
والزجاج يقتضي سماع خماس ومخمس وعشار ومعشر لكون قوله في شرح الكافية وروي فيها عن بعض العرب
مخمس وعشار ومعشر ولم يروى غير ذلك يقتضي عدم سماع خماس و في شرح التسهيل لابن قاسم ان في هذه
المسيلة ثلاثة مذاهب احدها الاقتصار على ما سمع قال وهو مذهب جمهور البصريين الثاني القياس وهو
مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم ابن مالك على ما نقلناه في تسهيله وجزم المص في توضيحه بان الاصح
الثالث القياس على ما سمع من فعال الكثير تردده مفعل وقيل الصحيح البنا بين واحد الى عشرة حكى ذلك الشيباني
وابو حاتم وابن السكيت ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربع فان
غيرهما سمع ما لم يسمعا ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واما ما انشده خلف الاحمر على سماع فعال من واحد
الى عشرة فقد قيل فيه انه مصنوع وانما الحجة في نقل من تقدم وتصغير ليلة في ليلية وانما صغرتها العرب على
لييلة بزيادة اليا على غير قياس فيكون تصغيرها على لييلة بدون يا لحنا لعدم موافقته الاستعمال وان كان
على القياس وكما صغرت بزيادة على خلاف القياس جمعت تكسير بزيادة يا على خلافه ايضا فقالوا فيه الليالي
لان التكسير والتصغير اخوان ونظير ذلك ولكن في الجمع فقط اهل واهالي حتى قيل انها مبنية على ليلاة اي ان
تصغيرها على لييلة مبني على ان اصلها ليلاة فحذفت الالف كما نقل في العباب ونقل فيه ايضا عن الفرا ان ليلة
كانت في الاصل ليلية فحذفت اليا ولذلك صغرت على لييلة ومثلها الكيكة للبيضة كانت في الاصل كيكية لقولهم في جمعها
كياكي وعلى هذين القولين فتصغيرهم اياها بزيادة اليا وكذا جمعها على القياس في نحو قول الشاعر في كل ما يوم
وكل ليلات هو بيت من خامس السريع المزاحف بالخبن فضربه كعروضه مشطور موقوف مخبون واياك ان تتوهمه
بله من مشطور الرجز المزاحف ضربه بالقطع والخبن والازالة وانشد ابن الاعرابي قبله يا ويحه من جمل ما اشقاه وفا
غفل ويا حرف تنبيه او حرف ندا حذف مناداه والويح مصدر لا فعل له من لفظه على المختار وقد تقدم الكلام
عليه وهي كلمة ترحم يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها كما قال في النهاية ومن جمل بيان للضمير في ويحه والجمل قال
الفرا هو زوج الناقة كذا قاله ابن مسعود لما سيل عنه كان يستجهل من سيله عما يعرفه من الناس جميعا وما اشقاه
جملة تعجبية والشقاوة ضد السعادة ويتعلق التعجب يتعلق قوله في كل يوم وما زايدة بين المضاف والمضاف
دق اليه والليلاة لغة في الليل بل قيل انها اصلها وليلة وليلة كتمر وتمرة وهي من غروب الشمس الى طلوع الفجر الصا
او الشمس ويوافق الثاني قولهم مدة كون الشمس تحت الافق وعليهما فاليوم من طلوع الفجر الصادق او الشمس الى
غروبها وعلى الثاني فهو مدة كون الشمس فوق الافق والاول هو النهار الشرعي ومراد هذا القايل وصف هذا
الجمل بانه كثير العمل لا يتهدا من الحركة نهارا ولا ليلا فهو يتعجب من شقاوته ويترحم له وانما تم الاستشهاد بقوله
ليلاة لما تحقق فيه اذا كانت الغد كالف سعلات اما ان قدرت الف اشباع كما في قوله تنوذ بالسر من العراب فلا ومما
ل قد يستشكل فيه اي في بيت المتنبي انه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها قال شيخنا هذا الاستشكال
ساقط لانه لما استطال الليلة حيث لا يرجو طولها كانت في زعمه محقرة فصغرها لافادة تحقيرها فلا جمع بين متنافيين
فيه انما يكون الجمع بينهما اذا صغرها استقصارا لها مع ما كان من استطالته اياها وهو ممنوع نعم فيه ايهام الجمع بينهما
وهو غير ممنوع بل ربما يدعى لطفه وبعضهم يثبت مجي التصغير للتعظيم فيكون كناية عن بلوغ الغاية في العظم
لان الشي اذا جاوز حده جانس ضده وهذا البعض هو الكوفيون بنص المص على ذلك كقوله دويهية تصفر
منها الانامل قبله وكل اناس سوف يدخل بينهم وفي محكم ابن السكيت خويخية بمعجمتين وهي كدويهية وزنا ومعنى
وروى المصراع الاول بلفظ وكل اناس سوف يدخل دارهم والبيت من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة لبيد

الا تسالان المرء ماذا يحاول • انحب فيقضي ام ضلال وباطل • ابى الناس لا يدرون ما قدر امرهم • على كل ذي لب الى الله
واسال • الا كل شيء ما خلا الله باطل • وكل نعيم لا محالة زايل • وكل اناس البيت وهي اكثر من خمسين بيتا وقايلها ابو عقيل لبيد
ابن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب الهوازني العامري الصحابي الشاعر المشهور قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد
بني كلاب فاسلم وحسن اسلامه وقطن الكوفة ومات بها ليلة نزل معاوية الكوفة لصالح الحسن بن علي وذلك
سنة احدى واربعين يقال عاش مائة وخمسين عاما وقال مالك بلغني ان لبيدا عاش مائة واربعين سنة وفي العقد
لابن عبد ربه حكاية عن الشعبي ما يقتضي انه عاش مائة وثلاثين سنة وكان شريفا في الجاهلية والاسلام ذكره ابن
سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الجاهلية وكانت لا تهب الصبا الا نحر واطعم وكان قد اعتزل الفتن قيل لم يقل
شعرا بعد اسلامه سوى بيت واحد وهو • ما عاتب الحر الكريم كنفسه • والمرء يصلحه القرين الصالح • وكان قد ابدلني الله
بذلك البقرة وال عمران وهو القايل • ولقد سئمت من الحياة وطولها • وسوال هذا الناس كيف لبيد • وقد استشهد
المص بعدة من ابيات هذه القصيدة ياتي كل منها في محله ان شاء الله تعالى بل سيعيد المص البيت في كل من حرفي الكاف
ومعنى قوله ارى الناس البيت اراهم لا يدرون ما هم فيه من خطر الدنيا وسرعة زوالها وقرب فنايها وان كل ذي
عقل يتوسل الى الله بصالح عمله فواسل اسم فاعل بمعنى ذي كذا كلابن وتامر والدويهية تصغير داهية واراد بها الموت
ولذا استدل بذلك على ان تصغيرها للتعظيم ووصفها بان الانامل تصفر منها لان ذلك من شان الموت واجيب بان الداهية
اذا كانت عظيمة سريعة الوصول والتصغير لتقليل المدة او ان تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها
اي يجيئهم ما يحتقرونه مع انه عظيم في نفس الامر تصفر منه الانامل الثالث من وجوه ام ان تقع زايدة ذكره ابو زيد اي ذكر
وقوعها زايدة وابو زيد هو سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري روى عن عمرو بن عبيد وابي عمرو بن العلاء
وعنه ابو عبيد القاسم بن سلام وابو حاتم الرازي وغيرهما وكان ثقة ثبتا من اهل البصرة مات سنة خمس عشرة ومايتين
عن ثلاث وتسعين سنة وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير وقد سقط
من نسخة الشارح قبل في قوله تعالى لفظ وقال فقال يحتمل قوله ان التقدير كذا ان يكون بيانا لا من الضمير المنصوب في
قوله ذكره اذ هو عايد على وقوع ام زايدة ووقوعها زايدة في الاية يصدق على كون التقدير فيها افلا تبصرون انا خير
فيكون بدل كل ويحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف اي ذكر ذلك فقال ان التقدير كذا وانت تعلم ان لفظ المص على
هذه النسخة ان كان بفتح الهمزة من ان التقدير فليس الا الاحتمال الاول وان كان بكسرها فليس الا الاحتمال الثاني
ثم قال والظاهر ان الجملة الاسمية في الاية عند ابي زيد استينافية على تقدير سوال كانه لما قال افلا تبصرون
قيل له انبصر فقال انا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جوية بضم الجيم وفتح الهمزة بعدها تحتية مشددة
وهو اسم امه منقول من تصغير جوة قال في الصحاح جوة كجفوة لون من الوان الخيل والابل وهي حمرة تضرب الى
السواد كما ان اسم ابيه منقول من ساعدة الذي هو اسم الاسد • يا ليت شعري ولا منجا من الهرم • ام هل على
العيش بعد الشيب من ندم • البيت مطلع قصيدة من الضرب الاول من البسيط قالها يرثي بها من اصيب
يوم معيط وهو اسم موضع غير مصروف قال السكري يروى الا منجا اي هل ينجو احد من الهرم ام هل يندم انسان
على العيش بعد الشيب وعليه فلا تكون ام زايدة بل للاضراب وعلى رواية المص فالجملة الاستفهامية
في محل نصب على انه مصدر مضاف الى الفاعل اي يا ليت شعري بهذا الامر ثابت او في محل رفع على انها
خبر ليت والشعر بمعنى المشعور وانه ظاهر الزيادة على الوجهين بخلاف الاية فانه لا وجه للقول بالزيادة
فيها مع ظهور انها متصلة او منقطعة الرابع ان تكون ام للتعريف كال نقلت عن طي وعن حمير علم قبيلة من
الى حمير بن سبا بن يشجب وانشدوا • ذاك خليلي وذو يواصلني • يرمي وراي بامسهم وامسلمه • هو من الضرب الاول
من المنسرح وقايله عند العيني بجير بن غنمة الطايي شاعر جاهلي مقل قال وقد ركب ابن الناظم وابوه
قبله صدر البيت على عجز بيت اخر فان الرواية فيه • وان مولاي ذو يعيرني • لا احنة بيننا ولا جرمه •

يبصرني

يبصرني منك غير معتقد • يرمي وراي بامسهم وامسلمه • ورواه الجوهري كالمص الا انه قال يعاتبني بدل
يواصلني فان كان تركيب فيه واحتمال ان يكون بيتا اخر لغيره بل هذين بعيد وذاك خليلي مبتدا وخبر وذو
يواصلني اي الذي يواصلني عطف على الخبر على ان ذو طايية بمعنى الذي وجملة يرمي حال من يواصلني لتوقف المعنى
عليها كما في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فما لكم عن التذكرة وفي شواهد المص زعم بعضهم ان الواو في وذو زايدة وكانه
توهم ان ذو صفة لخليلي والصفة لا تعطف على الموصوف وهذا غير لازم لجواز ان يكون خبرا ثانيا فيكون كقولك
زيد الكاتب الشاعر وكذا انه من قدرها زايدة راى ان يرمي محط الفايدة فقدره خبرا وقدر خليلي بدلا من
ذاك لا نعتا لان نعت اسم الاشارة بما ليس فيه ال ممتنع ولا بيانا لان البيان بالجامد كالنعت بالمشتق
وما يمتنع نعته يمتنع بيانه ومن ثم ابطل ابو الفتح كون بعلي في قراة من رفع شيخا بيانا فلزم تقدير ذو
صفة لخليلي فامتنع العطف فلزم تقدير الزيادة وورا بمعنى قدام وقال الكرماني في شرح ابيات
الخبيصي ان ورا اسم من اسماء الاضداد مشترك بين معني قدام وخلف قال ويحتمل المعنيين هنا وامسهم
وامسلمه على لغة اهل اليمن الذين يجعلون لام التعريف ميما والسهم واحد السهام والسلمه بفتحة فكسرة
واحدة السلام بكسر السين وهي الحجارة بدليل استشهاد الجوهري بالبيت عليها وفي شرح الجرجانية للبعلي
تفسير السلمة بعد ضبطها هنا بالفتحات بواحدة السلم وهو نوع من شجر العضاة ولا تخفى عدم مناسبته
هنا ومراد الشاعر وصف صديقه بانه الخليل الحافظ العهد الداب عن العرض الذي يناضل عنه حضورا
وغيبة وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
غيره قاله ابن يعيش واخرجه احمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله
رجال الصحيح وما نقل عن الازهري من ان الوجه ان لا تثبت الالف من ام في الكتابة لانها ميم جعلت كالالف و
اللام فقد ناقش فيه ابن قاسم في الجنى الداني بان في عد الميم من حروف المعاني نظرا لانها بدل لا اصل وايضا
هو مبني على القول بان حرف التعريف احادي الهمزة غير معتد بها قال شيخنا وفي نظره نظر اذ لا يمنع كون
الميم بدلا من اللام على تقدير ان اللام وحدها اداة تعريف من ان تعد من حروف المعاني فواو القسم بدل من
باء وتاوه بدل من واوه وثلاثتها معدودة منها اتفاقا ولا على تقدير ان ال ذات تعريف من ان تعد ام
منها فان كانت الميم بدلا من اللام فقد ويويده ان بعضهم يقول ان نون لن بدل من الف لا مع عد لن من حروف
المعاني باتفاق وقيل هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها بل يظهر فيه لكونه من
من الحروف القمرية التي يجمعها قولك ابغ حجك وخف عقيمه نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس مما
اوله من الحروف الشمسية وهي ما عدا تلك اعني ما يدغم لام التعريف فيها فلا يجري فيها هذه اللغة لان اللام
بواسطة ادغامها في الحروف بعدها تكون كالزايل المعدوم فاني يبدل منها موجود وسميت الاولى بالقمرية
والثانية بالشمسية لعدم الادغام في لفظ القمر وللادغام في لفظ الشمس وهذا الادغام واجب واما ما لهج
به من الاظهار عند الناس مع انها من الشمسية في لفظ الرضي من قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته فالذي اوقعهم
فيه تصريح المص ان المعلمين اذا انشدوه اظهروه ليسمعوا الطالب لفظة ال فتوهم ان ذلك وجه الانشاد
وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك اي الادغام مع
الحروف الشمسية والقول بالابدال مع القمرية لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق حيث ترك فيه الادغام
وابدل مع السين وهي من الحروف الشمسية وانها في الحديث دخلت على النوعين فان الموحدة من القمرية والصاد
والسين المهملتين شمسيتان الخامس ال على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه
كلام الزمخشري في مفصله صريح في ان ال المعدودة من الموصولات مختزلة من الاسم الموصول اعني الذي وانها حرف
تعريف حيث قال ولاستطالتهم اياه اي الذي بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه اي من جهة

ابين وجوه متعددة لان غير علة لتقدمها ولما يفهم من قوله فقالوا الذي بحذف الياء
ثم النجوى الحركة ثم حذفوه راسا واجتزاوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وقد فعلوا مثل
ذلك بمونثه فقالوا الت والت والضاربته هذا انتهى والجمهور على انها اسم موضوع براسه مرادف
للذي وفرعه الا انه لكونه في صورة الحرف الزم دخول الاسم وظهر اعرابه فيه ولم يدخل من الاسماء الا على ما كان
في معنى الفعل وقابه بما كان تحقق ان يكون كذلك في الجملة فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم
وقد نظر ابن الحاجب في ايضاحه على كلام الزمخشري المتقدم بمنع ان تكون الالف واللام من الذي على انفرادها
للتعريف لقوله ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولو كانت ال منه بانفرادها للتعريف لم
يصدق انه بكماله وضع لكذا وانما جاء الوهم من ان هذا الاسم يفيد التعريف كالالف واللام وعند حذف
الذال والياء منه تسبك الجملة فتصير مفردا فكان لفظ ح لفظ اداة التعريف ومعناه معناها والداخل عليه اسما
مفردا كالداخل عليه حرف التعريف ثم قال والاولى ان يقال الالف واللام في قولك الضارب حرف للتعريف بمعنى
الذي تحذف ذاله وباوه وبقي حرف تعريف الا ان فيما جعله اولى نظر الاقتضايه ان يكون الحرف بمعنى الاسم
وهو ممنوع وقد استدل الجمهور على اسمية ال بعود الضمير عليها في السعة نحو الممرور زيد فان قيل الضمير راجع
على موصوف محذوف قلنا يلزمك محذوران اعمال اسم الفاعل غير معتمد ولو ظاهرا وذاك مذهب الاخفش و
الكوفيين ورجوع الضمير على موصوف مقدر في غير مظانه ولو جاز مع ال لجاز بدونه بل اولى لان حذف
المنكر شايع واما قول النحاة بالضارب يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند
الى شاهد من كلام من يستدل بقوله نص عليه الرضي وبدخولها على الفعل في نحو الترضى والمعرفة من خواص الاسم
وهي الداخل على اسماء الفاعلين والمفعولين حيث لا عهد اما اذا كانت له نحو جاني ضارب او مضروب فاكرمت
الضارب والمضروب فلا كلام في حرفيتها وحيث لا دلالة على معنى الثبوت نحو المومن والكافر فان كانت له فهي
اداة تعريف وانما التزم ان تكون صلتها اسم فاعل ومفعول لما ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب
فكرهوا دخولها وان كانت اسما لشبهها بالحرف على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام
مع مدخولها معرفة كالحرفية مع مدخولها فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول
في صورة اسم المفعول مع بقاء معناها ومن ثم عمل اسم الفاعل مع ال هذه بمعنى الماضي لكونه اسم فاعل صورة
وفعلا معنى وقد اورد ابن الحاجب على دعوى الشيه المعنوي ان الحرفية معرفة لدخولها والموصولة معرفة
به باعتبار ما فيه من العهد فليست للتعريف فاين احدهما من الاخرى والتحقيق كما نص عليه الرضي ان الموصولات
معارف وضعا لما انها وضعت لان يطلقها المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او بكون متعلقه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له او لمتعلقه اما المتعلقة ابا على وجه الاستمرار او في بعض الازمنة او يعرفه
بكونه او كون سببه حكما على شي دايما او في بعض الازمنة ومن هنا يظهر الفرق بين قولك لقيت من ضربته على
ان من موصولة وبينه على انها موصوفة اذ المعنى على الاول لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وعلى الثاني
لقيت انسانا مضروبا لك نعم الحاصل هنا تخصيص للانسان بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا
فمن على الموصولية موضوع لانسان مخصص لكن بصلته وعلى الموصوفية موضوع لانسان لا تخصيص فيه
فافترقا ومنشا هذا التحقيق ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك
الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم ام بغيره كما في غيره وفي شرح الحاجبية للركن الحديثي وقول من قال بتعريف
الموصول بصلته وعليه المالكي وهو مذهب ابي علي لانها يجب ان تكون معلومة للمخاطب قبل انضمام الموصول
اليها فلا تتعرف بالموصول والموصول قبل انضمامه الموصول الى صلته لا يدل على معين وبعده يدل عليه فيكون
تعريفه بها وهم فان اشتراط علمه بها لدخول الموصول عليها كاشتراط العهد بينك وبين مخاطبك في المعرف لدخول

اللام عليه فكما لا يقال ان تعريف الرجل بالعهد لا يقال تعريف الموصول بالصلة بل كما يقال اللام هو المعرف الداخل
عليه اي هو دليل على انه معرفة وان كان معرف بالحقيقة العهد السابق كذا يقال الذي معرف لصلته اي دليل
على انها معرفة وان كان معرفها شيا اخر بالحقيقة وانما التبس عليهم معرف الشي على ما يدل على كونه معرفة
ومرادنا المعنى الاخير وبالجملة سبيل الموصول مع صلته سبيل لام التعريف مع مدخولها بان تلك وضعت
لتعريف المفرد وصحة وقوعه صفة للمعرفة وهذا وضع لتعريف الجملة ليصح صفة للمعرفة ولذا لم يتعرف
بانفراده لانه لم يستقل جزء والتعريف والتنكير وعام الاستقلال قيل والصفات المشبهة اي والداخلة
على الصفات المشبهة وهو مختار ابن مالك وعبارته في تسهيله وتوصل بصفة محضة واراد بالمحضة
ما لم تغلب عليها الاسمية وعبر عنها في خلاصته بالصريحة وليس بشي لان الصفة المشبهة للثبوت والدوام
فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث والتجدد بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما ليسا للثبوت واذا اريد
منها معنى الثبوت لم تكن ال فيهما موصولة ولان صيغة فاعل موضوعة للحدوث اطرد تحويل الصفة المشبهة الى
فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث ومن قال ان الصفة المشبهة للحاضر او للحال اراد انها
لمعنى الثبوت اذ هو من ضرورة الحال هذا ومختار الرضي ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث
ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة نظرا الى ان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا
دليل فيها عليها افليس معنى حسن الا انه حسن سواء كان ذلك في بعض الازمنة او جميعها لكن لما اطلق
ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة الحكم بثبوته وهو يقتضي وقوعه في زمان ما
كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة فاذن ظهوره في الاستمرار ليس وضعيا ولهذا اي ولاجل ان ما كان
للثبوت لا يؤول بالفعل الدال على الحدوث كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليس موصولة باتفاق اذ لو كانت
موصولة لزم تاويل افعل بالفعل وانما هي للعهد لان المقصود من افعل التفضيل الاعلام بالزيادة على غيره وذلك
معروف مع من والاضافة تقول زيد افضل من عمرو وهو افضل القوم واما مع الالف واللام فليس في اللفظ ذكر
المفضل عليه فجعلوا الالف واللام للعهد احالة على رجل معهود بزيادة الفضل على اخر معروف فان معنى جاء
زيد الافضل جاء زيد المعهود بزيادة فضله على من تعلم وايضا افعل التفضيل دال على الزيادة قطعا وليس
له فعل مجرد كذلك يأول به الا في مسئلة الكحل المشهورة وهو فيها مجرد عن ال شيخنا وعلى هذا ينبغي ان يلحق به
امثلة المبالغة كضراب وغيره ان لا مبالغة في افعالها الثلاثية المجردة تاول هي بها وفيه نظر لان الحاق امثلة
المبالغة بافعل التفضيل في كون ال الداخل عليها للتعريف كالداخلة عليه بنا في جزمهم بانه ما وضع للمبالغة
من اسم الفاعل مثله في العمل على التفصيل الجاري فيه من لزوم الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال ووجوب الاضافة ان
اذا كان بمعنى الماضي فان دخل اللام استوى الجميع وقيل هي في الجمع حرف تعريف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الانسان
والغلام وهو ما ذهب اليه المازني بنص الرضي على ذلك في شرح التسهيل للمرادي انه هذا مذهب الاخفش وان
المازني ذهب الى انها حرف موصول واستدل لمذهب المازني بامور احدها ان العامل يتخطاها الى معمولها
ولو كانت اسما لكان لها محل وكان مدخولها لا محل له لانه صلة والجواب ان مقتضى الدليل ظهور الاعراب
في الصلة لانها بمثابة بعض المركب وانما منع من ذلك كون الصلة جملة وهي لا تتاثر بالعوامل ولما كانت صلة
ال مفردا اعمل بالمقتضي لعدم المانع الثاني انه لا يكون اسم ظاهر على حرفين احدهما همزة وصل ورد بقولهم
ام اسم فانه همزته وصل وهو على حرفين بل قد يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وصلا نحو م اب بالنقل
وحكى عن ثعلب شربت ما الثالث ان همزة المفتوحة ولا تكون همزة الوصل في الاسم الا مكسورة
الا ايمن وهو نادر واجيب بانها انما فتحت تشبيها لها بال المعرفة ولو صح ذلك اي كونها حرف تعريف
في الجميع لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول وان كانا بمعنى الحال والاستقبال كبعدهما عن شبه الفعل بدخول

ما هو من خواص الاسم عليها واللازم باطل لصحة قولك جاء الضارب زيدا والمعطي عمرا درهما فالملزوم مثله بل التسوغ عليهما ماضيين حيث لا يعملان اذا عريا عنها وقد اجيب من قبل المازني بالتزام منع الاعمال مع ال ويقدر لما اوهم ذلك عاملا قلنا مع ما فيه من الخروج عن الاصل عند عنيه بما نحن عليه فان قيل هو منصوب على التشبيه بالمفعول بدليل امتناع تقدمه قلنا المشبه لا يكون الا سببا فان قيل ولو صح كونها موصولة لامتنع تقديم معمول مدخولها عليها والتالي باطل فالمقدم مثله قلنا الملازمة ممنوعة لانها لما كانت على صورة الحرف نزلت منزلة الجزء من مدخولها فلم تمنع من تقديم معموله عليها او بطلان التالي ممنوع لجواز تقدير عامل لما اوهم كونه معمولا مقدما كما في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين قال الحديثي الجار انما قدم ليدل على ان مدخوله مخصوص بالمذكورين بعده قال شيخنا ومراده بالتقديم الذكر اولا لا التقديم ما حقه التاخير كيف وانه يصور تقدير عامل له فان قلت فمن اين جاء الاختصاص ولا تقديم لما حقه التاخير قلت من جعله مستفادا من التقديم بمعنى الذكر اولا لكونه على صورته قال وهذا عجيب منه كما منع منه اي من اعمال اسمي الفاعل والمفعول التصغير والوصف لضعف شبههما بالفعل معهما ايضا وانما يمنع الوصف من العمل اذا كان قبل المعمول نحو هذا ضارب عاقل زيدا اما اذا كان بعده فلا بالاتفاق قال الغرناطي وذهب بعض المتاخرين الى ان اسم الفاعل اذا استعمل مصغرا ولم يستعمل مكبرا جاز اعماله وانشد فما طعم راح في الزجاج مدامة ترقرق تعلى كميت عصيرها لانه بكون تصغير لراح وعصيرها فاعل به وفي جعله كميتا اسم فاعل كما قال شيخنا نظر وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تاول بالمصدر يعني انها لا تاول مع صلتها بالمصدر الا فسد التركيب في نحو جاء الضارب وتقدير ذو والحال هذه ممنوع وفهمها من خلاله مردود وما من موصول حرفي الا وهو يأول مع صلته به نعم لو اريد بكونها موصولا حرفيا انها اسم موصول شبيه بالحرف او على صورة الحرف اعني ال التعريفية كان له وجه وربما وصلت اي هذه بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع اي ربما وقعت صلتها واحدا مما ذكر وهذا دليل على انها ليست حرف تعريف قيل عليه اما دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الا على اسم مفرد واما على الظرف فلم ينتف كونها حرف تعريف وقد قالوا امت اليوم اللهم الا ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا كما في البيت الشاهد اذ المضاف لا يدخله اللام ويقال مراده بالظرف ما كان تاما فانه في معنى الجملة وكل ذلك وقع بالعناية فالاول كقوله «من لا يزال شاكرا على المعه» «فهو حر بعيشة ذات سعة» هو اما بيت واحد من تام الرجز مقفى او بيتان من مشطوره وانما يتعين احدهما بالوقوف على بقية الابيات فان قلت كيف يكونان بيتين من مشطور الرجز وقافيتهما ولها متدارك وهي ما وقع فيه وتحجوع فهي حرفان متحركان متواليان بين ساكنين وقافية ثانيهما متراكب وهي ما وقع فيه فاصلة صغرى وهي ثلثة احرف متحركة متوالية بين ساكنين قلت لا ضير في ذلك لنصهم على جواز اجتماع قافيتين فاكثر في قصيدة من بحر اذا لم يكن في البحر ضروب تتشابه وقايله عقل وحر بالنقص كهم والحري بالقصر والحراء بالمد والحري بالتشديد بمعنى جدير وخليق قال ابن الانباري فالمخفف لا يثنى ولا يجمع ولا يونث بخلاف المشدد يقال حريان وحريا وحرية وحريات وحرايا والسعة بفتح اوله كما قال الشارح خلاف الضيق ويطلق على الجدة والطاقة قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته وفي القاموس ما يقتضي ان سعة فيها الفتح والكسر والثاني كقوله «من القوم الرسول الله منهم» «لهم دانت رقاب بني معد» البيت من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله والرسول فعول من الرسالة وفي الشرع انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه فان لم يومر بتبليغه فنبي فقط قيل ان الاصل من القوم الذين رسول الله منهم فابقى ال من الذين وحذف الباقي ضرورة فلا تكون ال وحدها موصولة وعلى هذا كان تعول بمثله في على المعه والبحيع واراد

بالقوم

بالقوم المذكورين بني هاشم او قريشا ودانت خضعت وذلت ومعد بفتح الميم ابو العرب قال الجوهري كان سيبويه يقول الميم من نفس الكلمة لقولهم تمعدد في الكلام وقد خولف فيه انتهى وهو الواقع في عمود النسب الشريف فانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب ابن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا متفق عليه وما فوقه فمختلف فيه واراد ببني معد العرب لا قريشا كما يقتضيه كلام الشارح الجلالي والثالث كقوله «يقول الخنا وابغض العجم ناطقا» «الى ربنا صوت الحمار اليجدع» البيت من الضرب الثاني من الطويل وقبله اتاني كلام التغلبي بن ديسق ففي اي هذا ويله يتترع وبعده «ويستخرج اليربوع من نافقائه» «ومن جحره بالشيحة اليتقصع» وقايلها ذو الخرق دينار بن هلال الطهوي شاعر جاهلي وفي المؤتلف والمختلف للآمدي ان اسمه قرط وفي شرح شواهد شرح الحاجبية المعروف بالخبيصي للكرماني تسميته بخليفة بن حمل بحاء مهملة والطهوي نسبة الى طهية بضم المهملة وسكون الهاء حي من تميم نسبوا الى امهم والتغلبي نسبة الى تغلب بكسر اللام قبيلة من العرب وديسق بفتح المهملتين بينهما تحتية ساكنة علم منقول من الديسق وهو بياض السراب وترقرقه وكان ابن هذا فارسا مشهورا في الجاهلية وويله كلمة عذاب ودعا عليه ويترع بمثناتين فوقيتين بمعنى يتسرع ووزنه وقد روي به والخنا بمعجمتين فنون مقصور ومعناه الكلام الفاحش ويقال كلام خن وكلمة خنية وقد خني عليه بالكسر واخنى عليه في منطقه اذا افحش وابغض فعل تفضيل من البغض ضد الحب التفضيل المفعول كاحب في حديث لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والناس اجمعين والعجم بضم المهملة وسكون الجيم جمع اعجم او عجماء وقيل للبهائم عجم لانها لا تتكلم كما قيل لمن لا يقدر على الكلام اصلا هو اعجم وفي الصحاح وكل ما لا يقدر على الكلام فهو اعجم ومستعجم والاعجم ايضا الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وان كان من العرب انتهى ويقال لمن لا يفصح في كلامه ايضا العجمي قال في ادب الكاتب ان العجمي والاعجمي والاعرابي والعربي لا يكاد عوام الناس يفرقون بينهما فالاعجمي الذي لا يفصح كلامه وان كان نازلا بالبادية والعجمي المنسوب الى العجم وان كان فصيحا والاعرابي هو البدوي والعربي المنسوب الى العرب وان لم يكن بدويا ومعنى ابغض العجم ابغض اصوات العجم بدليل صوت الحمار وافعل بعض ما يضاف اليه وناطقا اسم فاعل من النطق والمجرور في نسبته الى غير الانسان ففي بعض شروح الحاجبية ان النطق اللغوي اخص من الصوت لانه لا يكون الا من حي والصوت يكون من حي ومن غيره واعم من اللفظ لاختصاصه بالانسان وقال ابن السمين النطق في العرف العام الاصوات المقطعة التي يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا تكاد تقال الا للانسان ولا لغيره الا على سبيل التبع نحو الناطق لما له صوت والصامت لما لا صوت له ولا يقال للحيوان ناطق الا مقيدا او على سبيل التشبيه انتهى والذي يظهر ان حقيقة النطق التكلم بالحروف المفهمة للمعاني وانه يستعمل مجازا في مجرد خروج الصوت من محله من اطلاق الخاص وارادة العام وما في بعض شروح المفصل من ان النطق يستعمل في الكلام وغيره وكذلك قيل منطق الطير ثم توسعوا فقالوا نطق الكتاب بكذا قد يوهم ان استعماله في صوت الحيوان حقيقة وليس كذلك لان الاستعمال كما يكون في الحقيقة يكون في المجاز وانما الفارق بينهما الوضع للاول دون الثاني فان قلت فما وجه قوله ثم توسعوا قلت كون نطق الكتاب من باب الاستعارة التي علاقتها التشبيه مع كونها تبعية فهي اخفى من استعمال الخاص في العام الذي هو احد انواع المجاز المرسل الاخفى من الاستعمال الحقيقي قطعا ونصب ناطق على الحال من الضمير المستكن في بعض لا من فاعل يقول لئلا يلزم الفصل بين المبتدا وخبره باجنبي ولا من المبتدا اعني ابغض لان الاصح ان الحال لا يجيء عن المبتدا ولا من العجم المضاف اليه لان شرط الحال من المضاف اليه ان يكون المضاف عاملا في المضاف اليه او ان يكون

بعضه لما علمت ان التعبير ببعض اصوات العجم والصوت ان لم يكن بعضا فهو منزل منزلته بل لعدم المطابقة
والقول بانابة المفرد مناب الجمع او ان ناطقا بمعنى ذات نطق تكلف بارد واليجدع على معنى الذي يجدع
باهمال الدال وهو قطع الاذن والانف والشفة لان صوت الحمار شنيع في غير تلك الحالة قال تعالى ان انكر
الاصوات لصوت الحمير فما ظنك به اذا كان فيهما او من الجذع بمعنى السجن والحبس وحكى الجوهري فيه ذال الاعجام
ايضا وبالثاني جزم الشارح لان الحمار اذا حبس وسجن علا نهيقه وكثر صوته واما اذا جعل من الجذع بالمعنى
الاول فلا يظهر له معنى والحوان لم معنى وقدمناه وكان نظن ان المراد صوته بعد سبق التجديع وليس كذلك
واليربوع قال الدميري حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جدا وله ذنب كذنب الجرذ انتهى والنافقاء بالنون والفا
فالقاف وقبلها نون وبالمد احدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها وهي القاصعاء فاذا اتي من قبل القاصعاء ضرب
النافقاء براسه فانتفق والشيحة بمعجمة مكسورة فمهملة بينهما تحتية واحدة الشيح نبت معروف ويروى
بالشيخة بالخاء المعجمة وهي رملة بيضاء قال الصغاني والتقصيع الدخول في القاصعاء وفي هذا البيت شاهد
ايضا على ما نحن بصدده وقد قيل ان ال في بيتي الكتاب هذا وما قبله زائدة والجملتان فيهما في محل جر على النعت
او نصب على الحال لان ال في العوم والحمار جنسية مثلها في كمثل الحمار يحمل اسفارا والجميع اي جميع ما ذكر من
وصل ال بالظرف والجملتين خاص بالشعر قيل بل دخلت على الاسمين في غير الشعر على ما حكى الفرا قال الرجل
اقبل فقال الراجز هو ذا فقال السامع نعم الهاهو ذا خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير اي في وصلها بالتعليل
التي فعلها مضارع فاما الاخفش فقد قال في قوله اليجدع يريد الذي يجدع كما تقول هو اليضربك تريد
الذي يضربك وظاهره يقتضي الجواز في السعة واما ابن مالك فلتنصيصه على جواز ذلك اختيارا في تسهيله
وملخص ما ذكر في شرحه ان الشاعر كان متمكنا في نحو ما انت بالحكم الترضى حكومته من ان يقول المرضي ولو
بتخفيف اليا وفي نحو بيت الكتاب من قوله الى ربنا صوت حمار يجدع فادخال ال يدل على الاختيار لا على
الاضطرار وايضا مقتضى موصوليتها ان توصل بما يوصل به الاسم الموصول من الجملة مطلقا لكن منعت
من ذلك حملا على المعرفة لشبهها بها لفظا ووصلوها بما هو جملة في المعنى مفرد في اللفظ قضاء لحق المعنى
واللفظ ثم لما راوا ان لزومها المفرد قد يؤدي الى ظن انها معرفة حاولوا التنبيه على انها الموصولة بادخالها
على ما هو قريب من اسم الفاعل اعني المضارع قال ولكون ذلك جائزا في الاختيار لم يقل في اشعارهم كما
قل الوصل بالاسمية انتهى وكذا قل الوصل بالظرفية ثم لا يخفى ان هذا الكلام من ابن مالك مبني على ما اختاره
من ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه وهذا باب لو فتح لم يبق في الوجود ضرورة لان للشعراء قدرة
على تغيير التراكيب والتعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة وقلما يتحقق ما لا يمكنهم العدول عنه كيف
وهم امراء الكلام وفرسان ميدان الاقتدار على الافتنان وانما الضرورة كما فسر الايمة ما اتى في الشعر
على ما خلاف ما عليه النثر مطلقا قال المص وزعم ابو الفتح ان الذي سوغ لهم ارتكاب ما عنه مندوحة
في الشعر ارادة مهولته ذلك عليهم عند الاضطرار كقوله زج القلوص ابي مزادة فانه فصل بين المتضايفين
بمفعول احدهما مع تمكنه من اضافة المصدر الى المفعول ورفع الفاعل ثم قال وظهر لي وجهان اخران
احدهما ان اكثر اشعارهم كانت تقع عن غير روية فقد لا يتمكنون من اختيار الوجه الذي لا ضرورة فيه
الثاني ان الشعر لما كان مظنة الضرورة المبيحة لاستعمال ما لا يجوز اختيارا باطواء الحكم به فابيح فيه ما لا
يباح اختيارا وان انتفت الضرورة كالسفر ابيح القصر فيه لكونه مظنة المشقة وان لم تكن فيه مشقة
اصلا ثم ان المقتضي لعدوله عن المجدع مع امكانه كراهية الاقواء اعني اختلاف الوصل بالواو والياء او
اختلاف المجرى اي حركة الروي المطلق بالضم والكسر وقد يقال ان الاقوا كثير بالنسبة الى دخول
ال المضارع ولا يعدل الى النادر كراهية الكثير والمقتضي لعدوله عن صوت حمار يجدع وان خلا عن

الاقوا

الاقواء استعمال البيت على زحاف لا يحتمله الطبع السليم وهو كف مفاعيلن الثالث لا يقال ما تسوغ وجه
لا يكون ضرورة لانا نقول نقل المص عن سيبويه انه ليس شي مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون له
وجها ولا تنافي بين كون الشي ضرورة وكونه ذا وجه بل لا تكون الضرورة الا كذلك والاخفش حيث اطلق
فهو الاوسط ابو الحسن سعد بن مسعدة البصري مولى بني مجاشع النحوي احد الاعلام اخذ عن الخليل
ولازم سيبويه حتى برع وكان اسن منه قال تلميذه ابو عثمان المازني كان الاخفش اعلم الناس بالكلام و
احذقهم بالجدل وروى ثعلب عن سلمة عن الاخفش قال جانا الكسائي الى البصرة فسئلني ان اقرا عليه كتاب
سيبويه ففعلت فوجه الي خمسين دينارا وهذا الاخفش هو واضع بحر المتدارك زيادة عن الخليل توفي
سنة احدى عشرة ومايتين واما ابن مالك فهو العلامة الاوحد جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله
ابن عبد الله بن مالك الطائي الجياني نزيل دمشق اخذ النحو والعربية عن غير واحد وجالس ابن عمرون بحلب
وتصدر لاقراء العربية ثم انتقل الى دمشق واقام بها يشتغل ويصنف قال الذهبي وكان اماما في القراات
وعللها واما في اللغة فاليه كان المنتهى واما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى وحبرا لا يمارى واما
الشواهد العربية فقد كانت الايمة تتحير فيه توفي بدمشق سنة اثنين وسبعين وستماية والثاني من
اوجه ال ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وذلك لان التعريف كما عرفت الاشارة الى
علم المخاطب بمدلول اللفظ فالاشارة بال التعريفية الداخلة على ما يصح ارادة الفرد منه وارادة
الحقيقة اما الى نفس الحقيقة اما الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
وهي لام الحقيقة ولام الجنس او الحصة معهودة بين المتكلم والمخاطب منها وهي لام العهد وكل منهما ثلاثة
اقسام لان المشار بها الى نفس الحقيقة اما ان تكون الاشارة فيها من حيث هي هي او حيث وجودها في ضمن كل فرد
اما حقيقة او مجازا والمشار بها الى الحصة معينة منها اما ان يكون تعينها بحسب الذكر او بحسب الذهن
او بحسب الحضور هذا ما عليه المص هنا وصاحب تلخيص المفتاح جعل التعريف باللام اما للاشارة الى معهود
وارادة العهد الخارجي او الى نفس الحقيقة ثم قال وقد ياتي اي المعرف بلام الحقيقة لواحد باعتبار عهديته في
الذهن لكون ذلك الواحد جزئيا من جزئيات الحقيقة مطابقا اياها وذلك حيث تقام القرينة على عدم القصد
الى الحقيقة من حيث هي هي ومن حيث وجودها في ضمن جميع الافراد في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد
وقد يفيد الاستغراق حيث تقوم القرينة على العهد الى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد فجعل
ما اعتبره المص من اقسام لام العهد اعني العهد الذهني من قبيل المعرف بلام الحقيقة والجنس فالعهد بها اما ان تكون
مصحوبها معهودا ذكريا اي قد سبق ذكره تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وهذا الذكر قد يكون صريحا
نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها
كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس او كناية وقد اجتمعا في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى اي ليس
الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ما ذكره صريحا في قوله قالت رب اني
وضعتها انثى والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة
ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور قاله
التفتازاني واراد بالكناية فهم المعنى من اللفظ لا بطريق التصريح لا ما اصطلح عليه علماء البيان من ذكر الملزوم
وارادة اللازم او بالعكس ثم قال وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقراين نحو خرج الامير
اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب فنبه على ان هذا المعهود كما يكون
مذكورا حقيقة صريحا او كناية يكون مذكورا حكما وعليه جرى الرضي واما الحديثي فذهب الى ان نحو خرج
الامير اذا لم يكن ثم الا امير واحد من قبيل العهد الذهني وذلك انه قال ثم اللام ان كان مدلول مدخولها

حضور حسي باعتبار تقدم ذكره كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او
باعتبار الابصار كقولك لمن يسدد سهما ولمن راى رجلا القرطاس وما فعل الرجل القرطاس جرآ او رجل عراه
او باعتبار الحديث كما تحكي عن رجل ثم ياتي ذلك الرجل فتقول اتى الرجل كلها باعتبار خارج متميز معهود
بينك وبين مخاطبك فهو عهدية خارجيا وكان له حضور على كقوله اليوم اكملت لكم دينكم واذهما في
الغار وكقولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد فعهدية ذهنية والا فجنسية ثم ان لم يخلفها
كل فهي لتعريف الحقيقة من حيث هي هي من غير نظر الى عموم وخصوص وان خلفها كل فهي استغراقية فان
خلفها دون تجوز فهي الشمول مطلقا اي عم الافراد والخصايص وان خلفها بتجوز فهي التي يحتاج الى قرينة
نحو زيد الرجل بمعنى الكامل في الرجولية الجامع لخصايصها هذا كلامه وهو كما ترى يقتضي ان عهدية
ادخل السوق لمن ليس بينك وبينه سوق في الخارج ذهنية وان عهدية نحو لا تشتم الرجل لمن شتم رجلا
بحضرتك خارجية ولا ينافي جعل المص عهديته حضورية لا لان الحضور معتبر في الخارجية فانه معتبر في
الذهنية ايضا لان هذا الحضور غير معتبر عند المص في تسمية اللام حضورية لاقتضاء كلامه ان الحضورية
ما كانت لتعريف حاضر حالة التكلم وكذا لا تنافي بين جعل المص تعريف اليوم في اليوم اكملت لكم دينكم للعهد الحضوري
او بين ما يقتضيه كلام الحديثي من انه عهد ذهني يعرف بالتامل وغير هذا اي الامر الضابط فيما مصحوبها معهود
ذكري ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها بخلاف الجنسية فان الضمير اذا اقيم مقام مدخولها لا يفيد
فايدتها فانك لو قلت بعد الرجل خير من المراة فان الانسان لفي خسر الا الذين هو خير من المراة وانه لفي
خسر لم يفهم المراد لان الضمير لم يوضع للجنسية ولا يدل على الحقيقة واذا اقيم مقام مدخولها العهدية
فقيل بعد الحكم حين كان لمخاطبك عهد بالقاضي مثلا يستقيم المعنى وقد ورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح
عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فان اللام في والصلح خير فانه للاستغراق مع صحة ان يقال وهو
خير وقوله تعالى وليس الذكر كالانثى لان اللام كالانثى للعهد الذكري ولا يصح ان يقال وهي على التفسير واجيب
عن الاول بمنع ان اللام للاستغراق لظهور كونها للعهد فان النكرة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين
الاول ولذا قيل في تفسيره والصلح خير من الفرقة او سوء العشرة والخصومة او هو خير من الخيور كما ان الخصومة
شر من الشرور وسلمنا انها له وان الاية دليل على خيرية كل صلح لكن لا نسلم ان بهذا التقدير يصح ان يقال
وهو خير لعدم مساواة الضمير لما مرجعه وعن الثاني ان عدم صحة ان يقال وهي انما هو لمانع لفظي
وهو ان كاف التشبيه لا تدخل على الضمير سماعا ولو قيل مثلا لصح وسد الضمير او يكون مصحوبها معهودا
ذهنيا حاصلا في الذهن فقط تبع الاشارة بها اليه من حيث هو فيه نحو اذ هما في الغار واذ يبايعونك تحت الشجرة
اذ لم يسبق للغار والشجرة ذكر لكنهما معهودان في الذهن او يكون معهودا حضوريا فتكون الاشارة بها
الى الحاضر قال ابن عصفور ولا تقع هذه اي ذات العهد الحضوري الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل
او بعد اي في النداء نحو يا ايها الرجل او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد او في اسم الزمن الحاضر نحو الان
وكذا الساعة والوقت انتهى ومختار شارح الحاجبية الركن الحديثي ان لام الرجل بعد اسم الاشارة لتعريف
الجنس وانما عرض عليها تعريف فانه قال اصل اللام تعريف الغايب وتعرض الجنسية ان تعرف الحاضر نحو هذا
الرجل فان اسم الاشارة جعلها لتعريف الحاضر لانه للحاضر وهما كشي واحد ولذا لا يفصل بينهما اذ يمتنع جاء
هذا اليوم الرجل وقد يقرب بعنه قول الرضي اللام في وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل
ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغايب نحو ضرب الرجل وفيه
نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكراي فلا يصح حصر ابن عصفور
فيما ذكر قيل عليه مع كون هذا النظر ماخوذا من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية لعل ابن عصفور قصد بال

الحضورية ما معها دال على الحضور كاسم الاشارة ولفظي النداء والمفاجاة ومادة اللفظ في الان ويجاب بان
هذا القصد مع بعده انه ثم في لفظ الان لكونه اسما للوقت الذي انت فيه لا يشترك فيه غيره فانه لا يتم في نحو
ما هو اسم للزمن الحاضر كالساعة والوقت اذ مادة اللفظ فيما التي معها ال لا دلالة لها على الحضور قال تعالى ما لبثوا
غير ساعة اي ما لبثوا في الزمن الماضي غير ساعة من ساعاته على انا نقول الدال على الحضور لا يتعين كونه لفظا
بل كما يكون لفظا يكون قرينة حالية كما في مثال المص ولان التي بعد اذا الفجائية ليست لتعريف شي حاضر حالة
التكلم فانك اذا قلت خرجت فاذا الاسد لم يكن حاضرا حالة التكلم وانما كان حاضرا حالة الخروج ولا يلزم من الحضور
حالة الخروج حضوره حالة التكلم فلا يشبه ما الكلام فيه وهو ان يكون مصحوبها حاضرا حالة التكلم واجيب
بان الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الاشارة في هذا من شيعته وهذا من عدوه ورد بانه كيف يكون
هذا جوابا للمص وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما نفى الحضور حالة التكلم وقد قيل ان مراد المجيب انه
فيه محكي فليكن مراد ابن عصفور بالحضور ما هو اعم مما هو حالة التكلم او قبلها الا انه صار محكيا ولان
الصحيح كما ذهب اليه الفارسي ان الداخلة على الان انها زايدة لانها لازمة قيل يحتمل ان ابن عصفور لم
يقصد ان ال المنطوق بها في الان هي التي لتعريف الحضور وانما اراد التي بني هذا الظرف لتضمنه اياها ورد
بان ما تضمنه الان انما هو معنى ال لا لفظها والكلام فيه بان قول ابن عصفور او في اسم الزمن الحاضر يشمل
نحو الساعة والحين وهو غير متضمن لال وذهب السيرافي الى ان في الان معرفة لازمة فقد نقل عنه انه قال
بني لشبه الحرف بلزومه في اصل الوضع موضعا واحدا وبتغايره في الاستعمال عليه وساير الاسما تكون في اول
الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا تتصرف واورد
عليه انه يلزمه بناء ما قارنت الاداة من كالرجل الاعلام وهو باطل ولا يعرف اي نحن ان التي للتعريف وردت
لازمة وان عرفها الغير ممن ذهب الى ان تعريف الموصولات بالادات مع لزومها وقد نقلنا عن السيرافي ما
يقتضي ايضا لزوم اداة التعريف وفي شرح اللب عن س ان اللام في البتة لازمة مع كونها للتعريف على صاحب
الصحاح لا افعله ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه وكذا هو في القاموس واما ان كان يعرف بالمثناة التحتية
والبنا للمجهول فمعناه عدم الاعتداد به وان صدر من قايل كما يقال فلان لا يعرف فان كان اظهر الناس لعدم الاعتداد
به بخلاف الزايدة فانه قد تعرف لزومها والمثال الجيد للمسيلة اي مسيلة وقوع الحضوريه في اسم الزمن الحاضر
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وجودته لسلامته من الايراد عليه والجنسية اما الاستغراق الافراد وعمومها
اي شموله لكل فرد منها وهي التي يخلفها كل الافرادي حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا لا يصبر عن الشهوات
ولا يتحمل مشاق الطاعات فان ال هنا للاشارة الى الجنس في ضمن كل فرد وانما وجب حمله على الاستغراق
لان دلالة اللفظ على ما قرره الرضي على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة
بينها في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن البعضية والكلية لكن كلامنا في الشخصيات
الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازايها لا في الذهنية فاذا لم تكن للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب
كونه للكل ويحتمل تعريف الانسان في الاية على مرجوح تعريف الماهية من حيث هي هي بان يكون اشارة الى كثرة
حاجات هذا النوع بالنسبة الى الملا الاعلى ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا قال ههنا ايضا
لاستغراق الافراد بقرينة الاستثنا ومن ثم تراهم يقولون الاستثنا معيار العموم ولا يلزم من كون الاستثنا معيار
للعموم ان يتحقق العموم حيث يتحقق بدليل جاء القوم الا زيدا وذهب رجال واكرمت الرجال الا زيدا منهم
او لاستغراق خصايص الافراد وشمول خصوصيات الاحاد وهي التي يخلفها كل الافرادي مجازا قيل عليه ان
الاستغراق العرفي في نحو جمع الامير الصاغة يخلف كل فيه ال بتجوز اذ تقديره جمع الامير كل صايغ وليست فيه
لشمول الخصايص بل الشمول بعض ما يصلح له اللفظ اذ المراد صاغة بلده او مملكته دون غيرهم واجيب بانا لا نسلم

ان كلا يخالف الاداة في الاستغراق العرفي مجازا بل حقيقة فان الحقيقة كما تكون لغوية تكون عرفية فكما
ان الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ لغة فالاستغراق العرفي ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ عرفا سلمنا ذلك لكن ربما كان الغرض من تفسير الشي امتيازه عن شي معين لا عن كل شي
على ان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون اعم من المعرف وكتبهم مشحونة بذلك نحو زيد الرجل علما اي كل
رجل من جهة العلم اي هو الكامل في هذه الصفة اي صفة العلم الجامع لخصايص الرجال التي هي علومهم
وكذا اذا قيل زيد الرجل كرما او شجاعة فالمراد به الكامل في الكرم او الشجاعة الجامع لكل كرم او شجاعة
هما لكل رجل وكذا تعرف هذه اللام بالكمالية وبلام الكمال لمآل المعنى الى زيد كمل فيه هذا الوصف وكذا
اذا قيل زيد الرجل من غير تقييد فان معناه زيد كملت فيه اوصاف الرجال واستغرق جميع خصايص الافراد
وانما خلفت كل اداة التعريف في نحو ذلك مجازا لاستحالة ان يكون زيد مثلا كل رجل حقيقة وجاز ان يعتبر
كل رجل مجازا مبالغة تنبيها على كماله في ذلك الوصف او في ساير الاوصاف كان ما ثبت لهم من الصفات او
الصفات ثبت له فالقول بان هذه اللام لاستغراق الافراد هو بالنظر الى الظاهر ولاستغراق خصايصها
بالنظر الى المعنى المراد ومنه اي مما اللام فيه لاستغراق خصايص الافراد وقال ومنه لمكان الخلاف
فيه ذلك الكتاب على ان المعنى ذلك الكتاب اي هو الجامع لكمال كل كتاب المستغرق لخصايص كل فرد من افراده
وهذا مبني على ان اللام ليست للعهد وان الكتاب خبر من ذلك وذهب صاحب الكشاف الى ان لام الكتاب
للجنس حيث قال ومعناه ان ذلك هو الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلة ناقص وانه الذي
يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات
الخصال وكما قال هم القوم كل القوم يا ام خالد وادخل ضمير الفصل بين المبتدا والخبر اعلاما بان
التركيب يفيد الحصر لان اللام للجنس حيث لا عهد كما هو مختاره ووصف الكتاب بالكامل تنبيها على
ان المقصود من حصر الجنس هو حصر الكمال والا لم يصح وقال كان ما عداه الخ تصريحا بما يتضمنه حصر
الكمال فيه من اثبات النقصان لما يقابله من الكتب تاكيدا لذلك الحصر في لفظ كان تادب مع ساير
كتب الله وبين وجه افادة حصر الجنس حصر الكمال بقوله وانه الذي بفتح الهمزة يريد انه لكماله في ذاته
ونقصان غيره استحق ان يسمى كتابا كانه الجنس كله وما عداه خارج كله وما عداه خارج عنه ومثل
لذلك مثالا مشهورا في متعارف الجمهور اعني قولك هو الرجل وعقبه بما صرح فيه بحصر كلية الجنس في الكامل
اعني قوله هم القوم كل القوم ازالة لما عسى يتخالج في الاوهام من استبعاد حصر الجنس في بعض افراده كذا قرره
الشريف في حواشي الكشاف وانما لم يذهب الى ان اللام للاستغراق المجازي كما قرره المص مع انه يستلزم انحصار
الجنس لان مفاد اللام حقيقة عنده هو الجنس والعهد والاستغراق انما يستفاد بمعونة القراين كما هو
مذهبه في الجمع المعرف باللام اذ يستفاد الاستغراق منه بمعونة المقام ولاجل ان مفاد اللام عنده ما عرفت
حكم في الحمد لله بان اللام للجنس مع ان اختصاص الجنس اختصاص جميع الافراد متلازمان او لتعريف الماهية
من حيث هي اي للاشارة الى حضورها في ذهن السامع ويقال لها لام الحقيقة والطبيعة ولام الجنس ومنها
اللام الداخلة على المعرفات ولا يذهب الى فهمك ان المراد بالماهية والحقيقة هنا الصورة الذهنية
الصرفة للجزم بانا اذا قلنا الرجل خير من المراة لم نرد الصورة الذهنية التي هي ظل محض وخيال صرف
وانما اردنا تفضيل ما صار حاضرا معهودا على مثله وكذا في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شي حي ليس للخلق والجعل
فيه من صورة ذهنية للماء هي المفهوم الكلي بل خارجي صار حاضرا معهودا في الذهن بتعريفه باللام المذكورة ففي
الحواشي الشريفية للمطول والحق ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم
حاضر في الذهن يرشدك الى ذلك ان صاحب الكشاف فسر تعريف الجنس في الحمد بانه اشارة الى ما يعرفه كل احد

من ان الحمد ما هو قال شيخنا وانما يريد بذلك الجنس المدلول للفظ الذي يعرف كل احد انه ماهو ومن هنا سمي
بالماهية وقد صرحوا بان الحقيقة تطلق على الله تعالى الموجود في الخارج وان الماهية تطلق على الحقيقة والذات
الا انها لا تطلق عليه تعالى لايهامها معنى المجانسة التي لا يليق به تعالى وهي لا تخلو اما كل لا حقيقة ولا
مجازا وذلك لعدم ملاحظة جانب الافراد فيها مطلقا نحو وجعلنا من الماء كل شي حي اي وخلقنا من الماء كل حيوان
اي وجعلنا المبدا المادي لكل حيوان هذا الجنس قال تعالى والله خلق كل دابة من ماء وذلك لانه اعظم
مواده ولفرط احتياجه اليه وانتفاعه بعينه وقد دفع السكاكي في مفتاحه ما يتوهم من ان هذا التفسير
مخالف لما ورد واشتهر من ان مبدا الانس التراب ومبدا الجن النار والملايكة الريح بانه روي ايضا ان مبدا
الملايكة من ريح خلقها الله من الماء والجن من نار خلقها منه وادم من تراب خلقه منه وقولك والله لا اتزوج النسا
ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منها اي ولاجل ان اللام فيهما لتعريف الماهية والقصد الى الحقيقة
من حيث هي يقع الحنث بتزوج واحده من النسا وليس واحد من الثياب لتحقق الماهية في ضمنه قيل عليه المانع
ان يمنع كونها فيهما لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النسا
وليس واحد من الثياب ممنوع فيه فمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث صرح به الرافعي بناء على ان معنى
الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا كما هو قول قوم من غير نظر الى انه جمع كثرة حتى لا يحنث الا بما زاد
على العشرة واجيب بانه ليس قول الشافعي قولا بان اللام فيهما للاستغراق لاقتضايه ان لا يحنث الا بالجميع
لا بالثلاث بل بانها للجنسية الجمعية وكان المراد بالجنسية الجمعية ان اللام تكون لتعريف جنس الجمع
كما تكون في المفرد لتعريف جنس المفرد كما يكون اقل هذا واحدا يكون اقل ذلك اقل ما يصح ان الجميع عليه هذا
ثم ان تحقيق ان المختار عندنا ان الجمع المعرف باللام بالعموم ما لم يتحقق عهده لتبادره الى الذهن خلافا
لمن نفى العموم عنه مطلقا وقال هو للجنس الصادق ببعض الافراد كما في تزوجت النسا لانه المتيقن ما لم
تقم قرينة العموم واذا احتمل العهد لتردده ح بينه وبين العموم حتى يقوم قرينة اما اذا تحقق
عهد صرف اليه جزما وعلى العموم قيل افراده جموع وعليه مشى صاحب جمع الجوامع وغيره والاكثر على انها احاد
في الاثبات وغيره كما نقله السعد في مطوله عن اكثر ايمة الاصول والنحو قال ودل عليه الاستقرا وصرح
به ايمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل الى ان قال ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او
او العلما الا زيدا والا الزيدين مع امتناع جاءني كل جماعة الا زيدا على الاستثناء المتصل ويويده قول
نجم الايمة واما الجمع فيصح استثنا الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلما الا الزيدين والا زيدا
لان الجمع المحلى بالالف واللام يستعمل بمعنى منكر مضافا اليه كل مفرد وغيره الى ان قال وكل ما ذكرناه
ماخوذ من استقرا كلامهم بعد ما بين ان حكمه في غير الايجاب حكمه في الايجاب نعم قد يقوم فيه قرينة على
ارادة المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة اي مجموعهم فيكون في المعنى حكما على الكل وذهب
الحنفية الى انه حيث لا عهد ولا استغراق هو مجاز عن الجنس كما ذكره ايمة العربية في مثل فلان يركب
الخيل ويلبس الثياب البيض لانه للجنس للقطع بانه ليس القصد الى عهد او استغراق فلو حلف لا
اتزوج النسا او لا اشتري العبيد يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه اي في الواحد كالثلاث
في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير ادم عليه السلام كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير
بكثرة افراده من بعد فالواحد هو المتيقن فيعمل به عند الاطلاق الا ان نوى العموم فلا يحنث ويصدق
مطلقا اي ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه فيقبل منه نية التخصيص في القضا واليمين منعقدة
لانه على متصور وقيل لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز و
يصدق ديانة فيقبل منه فيما بينه وبين الله ثم ان هذا الجنس كالنكرة يخص في الاثبات ويعم في النفي فنوى الله

التي هو

لا اتزوج النسا يبر بواحدة وفي لا اتزوج النسا يحنث بها وعليه فمعنى الجمعية باق من وجه لدلالته على
الجنس الكثرة من حيث انه مفهوم كلي يشترك فيه كثيرون ثم ان لقايل ان يقول كما في التلويح لم لا يجوز ان يحمل
هذا المعرف على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن فتكون اللام معمولا
بها والجمعية باقية من كل وجه وما يقال ان الكلام على تقدير ان لا معهود فقد صرح السعد فيه بانه
تقدير باطل لان كل لفظ علم مدلوله جاز تعريفه باعتبار القصد الى بعض افراده من حيث حضورها
في الذهن فلا لانتفاء للعهد الذهني في شي من الصور فالصحيح في اثبات كونه مجازا عن الجنس التمسك بوقوعه
قال تعالى لا يحل لك النساء من بعد وقالوا فلان يركب الخيل وقد رد سيد المحققين ما في التلويح بانه
يودي الى ان لا فرق بين المعرف والمنكر فيما اذا قيل لا اتزوج النسا ولا اتزوج نساء ويلزمه ان لا تكون
اللام معمولا بها وكونها للاشارة الى حضور المعنى فيهما لا يفيد بالنظر الى الحكم الشرعي فايدة معتدا بها
بخلاف ما اذا عدل عن الجمع فان اللام تكون معمولا بها الصرفها اللفظ الى معنى اخر لا لما توهمه من كونها اشارة
الى حضور الجنس وبعضهم يقول في هذه اي في اللام التي لتعريف الماهية انها لتعريف العهد وعليه
فيكون من قسم العهدية فان الاجناس والحقايق امور معهودة في الاذهان مميز بعضها عن بعض فيه
بعوارض ذهنية كتميز الافراد الخارجية بعضها عن بعض في الخارج بالمشخصات وينقسم المعهود الى شخص
وجنس كما انقسم العلم الى علم شخص وعلم جنس ويخص الجنسية بما يفيد الاستغراق حقيقة او مجازا هذا
والحق ما افاده سيد المحققين من انه اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية في الذهن وتعريف العهد
عن حضور فرد معين او افراد معينة منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف حقيقة اعني الحضور في الذهن
واما كون الحاضر في احدهما الماهية وفي الاخر الفرد مثلا فهو راجع الى معروض التعريف اعني الحاضر لا اليه نفسه
واذا سمي الحضور في احدهما تعريف جنس وفي الاخر تعريف عهد كان لمجرد اصطلاح ولا كلام فيه واذا
عرفت فنقول اذا دخلت اللام على اسم جنس واما ان يشار بها الى حصة معينة منه فردا كانت او افرادا مذكورة
تحقيقا او تقديرا وتسمى لام العهد الخارجي او الى الجنس نفسه وح اما ان يقصد من حيث هو كما في التعريفات
ونحو قولنا الرجل خير من المراة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة او من حيث وجوده في ضمن الافراد بقرينة الاحكام
الجارية عليه الثابتة له في ضمنها اما في جميعها كما في المقام الخطابي وهو الاستغراق اما في بعضها وهو المعهود
الذهني وانما لم يجعل العهد الخارجي كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس لان معرفة الجنس غير كافية في
تعيين شي من افراده بل يحتاج الى الضميمة معرفة اخرى والفرق بين المعرف باللام هذه اي التي لتعريف الماهية الجنس
وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف يدل على الحقيقة بقيد حضورها
في الذهن فهو مقيد وهي بهذا الاعتبار اخص مطلقا من مطلق الحقيقة لان في حضورها في الذهن نوع
تشخص لها واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد فهو مطلق وهي اعم مطلقا اما دلالة
ذي الالف واللام على الحقيقة بقيد الحضور في الذهن فلا غبار عليه واما دلالة اسم الجنس النكرة على مطلق
الحقيقة لا باعتبار قيد فقد قال شيخنا انها دعوى مردودة بما في شرح المفتاح لسيد المحققين من انه
اذا قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث هي كما في الاشيا التي يراد تحديدها واجراء الاحكام
على ماهياتها فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ملاحظة وجودها
في ضمن شي من افرادها وبالمنكر فرد منها نعم المصادر التي ليس فيها شايبة الوحدة كرجعى وذكرى
وبشرى يتحد مودى معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة الى حضورها
دون المنكر انتهى ولا يخفى ان كلامه قدس سره مبني على قول من جعل اسم الجنس النكرة موضوعا للماهية
مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وكلام المص على قول من جعله موضوعا للماهية من حيث هي فان يكون

احدهما

احدهما مردودا بالاخر على ان القايل ان يقول ان القيد الذي نفى اعتباره في مدلول اسم الجنس النكرة
هو قيد الحضور في الذهن بقرينة المقابلة وهو لا ينافي اعتبار قيد الوحدة لا بعينها في مدلوله نعم ظاهر
قوله يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد ان لا دلالة على قيد مطلقا فالجواب ما اسلفناه واما الفرق بين
المعرف تعريفا ذهنيا على ان المراد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين وبين النكرة مع ان مودها
واحد وهو الفرد المنتشر فهو انك في المعرف تشير الى معلومية ماهية ذلك الفرد وليس في المنكر هذه الاشارة
ولا تنافي بين كون مودي المعرف فردا غير معين ومعهوديته لما بها باعتبار مطابقته للماهية المعلومة
له على معنى صدقها عليه صدق الكلي على جزئيه واما الفرق بين المعرف بلام الحقيقة من حيث هي وعلم الجنس
كالاسد واسامة فبان الاشارة في علم الجنس الى حضور مسماه في الذهن كعلم الشخص بجوهر اللفظ وفي المعرف
بلام الحقيقة بالآلة الخارجة واما الفرق بين اسم الجنس النكرة وعلم الجنس فواضح على القول بوضع اسم
الجنس النكرة للفرد المنتشر وعلم الجنس للماهية المتحدة في الذهن اما على القول بوضعه لها ايضا فبالاشارة
الى الحضور الذهني وعدمها الا انها بجوهر اللفظ ومن زعم ان سيد المحققين في حواشيه على المطول جعل الفرق
بين المعرف بلام الماهية وبين اسم الجنس النكرة على القول بوضعه لواحد من احاد جنسه كالفرق بين علم
الجنس المستعمل في فرد نحو لقيت اسامة واسم الجنس نحو رايت اسدا وهو ان اسدا موضوع لواحد من احاد
جنسه فاطلاقه عليه على اصل وضعه واسامة والمعرف باللام هذه موضوعان للحقيقة المتحدة واذا اطلقا
على الواحد فانما اريدت الحقيقة ولزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا فقد تقول ونسب
الى الشريف ما قاله السعد في المطول على ان ما قاله انما هو في الفرق بين المعرف بلام الحقيقة المراد به فرد
منها اعني المعرف بلام العهد الذهني وبين اسم الجنس النكرة لا بين المعرف بلام الحقيقة من حيث هي
وبينه تنبيه قال ابن عصفور اجازوا في مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا لاسم الاشارة وكونه
بيانا له مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين قيل لا نسلم ذلك فقد جعل ذا الجمة في نحو
قولهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام ويويده ان التفتازاني
في مطوله وسيد المحققين في شرحه على المفتاح قد صرحا بعدم لزوم كون البيان اوضح لجواز حصول الايضاح
من اجتماعهما وعبارة الشريف وقد صرح اي السكاكي في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما
من كونه موضحا لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد ومثل لذلك في حاشية
المطول بما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسمه بين ثلاثين مغايرين لاوليك فاذا اتبع الاسم
للكنية عطف بيان لها افاد ايضاحها وان كانت هي اوضح منه حال الانفراد ثم قال وكذا لا يلزم ان يكون
الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اسمه مع كونها مشتركة دونه فاذا جعل الاسم
عطف بيان لها اوضحها مع ان المتبوع اشهر ونقل الحديثي عن ابن مالك ان اشتراط الجرجاني والزمخشري
وغيرهما ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه ليحصل الايضاح غير ثابت واشد بجعل سيبويه المتقدم
وسياتي في الجهة السادسة من الباب الخامس ايراد هذا الاشكال والجواب عنه من ابن عصفور واشتراطهم
في النعت ان يكون اعرف من المنعوت بل اما ان يكون مساويا له او دونه فان الحكمة تقتضي ان يبتدا
بما هو اعرف فان لم يكتف به زيد من النعت ما يزداد المخاطب به معرفة فان قيل او يكون ايكون غير الاعرف
مبينا لما هو اعرف فالجواب ان البيان ح انما حصل بالمجموع وهو اعرف من كل منها على انفراده ومن ثم
كانت الصفة مع الموصوف كالشي الواحد انما حصل بالمجموع وهو اعرف من كل منهما على انفراده ومن ثم كانت
الصفة مع الموصوف كالشي الواحد قيل السر في كون الموصوف اعرف وملساويا ان المقصود بالنسبة
المفيدة انما هو الموصوف دون الصفة لان المقصود منها الايضاح لا الافادة فيكون هو اعلا شانا

فلزم ان يكون اشد تعريفا ليكون ادل على الذات فان لم يكن فلا اقل من المساواة والا لزم ان يكون
غير المقصود ادل منه وهو خلاف القياس والحكمة او السر منع لزوم كون الصفة التي هي في حكم
الفضل باعرف مما هو المقصود لكونه عمدة او في حكمها فكيف يكون الشي اعرف واجاب بانه اذا قدر
اي الرجل بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو معيد الجنس بذاته التي هي لفظ رجل والحضور لا
بدخول ال عليه الاشارة التي اشتمل عليها المتبوع اعني هذا انما تدخل على الحضور دون الجنس اذ هي انما تكون الى
حاضر وما يدل على الحضور والجنس اعرف مما يدل على الحضور فقط واذا قدر الرجل نعتا قدرت ال فيه للعهد
اي الخارجي لانه هو المراد عند الاطلاق فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على
الحضور والاشارة تدل عليه اي على الحضور فكانت اعرف مما لا دلالة عليه قال اي ابن عصفور وهذا
معنى كلام س وحاصل الجواب ان الرجل اذا قدر بيانا يكون اعرف من اسم الاشارة لانه يدل على الحضور
والجنس واسم الاشارة على الحضور لا غير وان قدر نعتا يكون اسم الاشارة اعرف منه لان تعريفه للعهد
لا للحضور والاشارة فيها حضور فلم يكن النعت اعرف من المنعوت وملخصه انه يجوز ان يكون الشي اعرف
وغير اعرف اذا اختلف الجهة بان يكون اعرف باعتبار وغير اعرف باعتبار آخر واورد عليه بان مرادهم
من ان لا يكون النعت اعرف من المنعوت ان يكون تعريفه الطاري على مدلوله المنعوت او مساويه لها
ومرتبة التعريف بالاشارة اعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان تعريف حضور او عهد
الوجه الثالث من اوجه ال ان تكون زايدة وهي نوعان لازمة لدخولها وغير لازمة فالاولى كالتي في
الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة لا بال قيل عليه كيف تقال بلزومها وقد تحذف
فيقال لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي كما حكاه في التسهيل قال المرادي وبهذه اللغة قرا بعض القرا
قال ابو عمرو بن العلا سمعت اعرابيا يقرا بتخفيف اللام يعني صراط الذين وذلك قليل جدا وفي كتاب
الشواذ لابي محمد الملامي في قوله تعالى صراط الذين قرا ابي بن كعب وابن السميقع وابو رجا بتخفيف
اللام حيث كان جمعا وواحدا واجيب بانا لا نسلم ان من قال لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي بلام واحدة
فيها حذف شيا كان موجودا وانما هذه لغته وليس عنده فيها لام توصف باللزوم حتى اذا حذفت
اشكل ذلك وكلام المص انما هو في موصولات فيها اللام او بان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في الباقي الكثير
من الاسماء الموصولة التي فيها ال كاللاتي واللواتي واللام واللواء واللات والالى والالاء واللاتين واللوا
بالتصر لم يعتبره المص وقال ما قال على العموم وارادة كل فرد منها وان اريد مطلق الاسماء الموصولة الصالح
للكل والبعض على ما ذكره الزمخشري في والمطلقات يتربصن من ان المراد المدخول بهن من ذوات الاقرا بناء على ان
اللفظ مطلق في تناوله الجنس صالح لكله وبعضه لا عام فجاء في احد ما يصلح كالمشترك فلا تنافي بينهما ذكره
وبين الحذف في البعض ومن قال على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم النساء فقد قيل عليه
انه لم يذكر فيه ام الاطلاق والصلاحية المذكورة وانما ذكر في اية والمطلقات كما قدرناه نعم ذكر في اية
واذا طلقتم النساء ما يفيد ان المراد بهن لانهن اللاتي اذا شارفن منتهى عدتهن فلم تكن مقتضية كان الرجوع
رجعتهن فما فاد ارادة البعض من هذا الجنس ولما ما اورده ابن الصايغ على قول المص على القول بان تعريفها
بالصلة من ان معناه وان لم يقل ان تعريفها بها قال الغير زايدة بل معرفة فيقال له فهي لازمة ايضا
فاين ما ادعيته في لان اي من ان المعرفة لا يعرف لزومها ففيه انه لا يلزم من انتفاء القول بان تعريفها بالصلة
ان يكون تعريفها بال لان الصحيح ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون م وما منها معرفتين بغير ال وانما
الزموها اللام الزايدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم ذلك لكونها للتعريف وعلى تقدير تسليمه
فقد عرفت ان المراد هناك نفي المعرفة عن نفسه لانه لا يرى مذهب المخالف او نفي المعرفة مطلقا لعدم

الاعتداد بخلاف مذهبه او ان ما هناك مخصص بما هنا فتدبر نعم يرد عليه انه
لا وجه لتخصيص الحكم بالزيادة بالبنا على القول بان تعريفها بالصلة لما عرفت من ان من قال بانها معارف
وضعا كالمص قال ان الاصل لذكرهم زيدت اللام فيه تحسينا للفظ لئلا يكون موصوفة كمعرفة وصفت بالنكرة و
كالواقعة اي وكال الواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها النقلها لان تعريفها ح انما هو بالعلمية لا بها فوجب
كونها زايدة ولمقارنتها للنقل وتحققها معه والمنقول لا يتصرف فيه كانت لازمة قيل فيه نظر لان
العلم بالفرض مجموع ال وما بعدها فهي كالجيم من جعفر جز العلم ومثله لا يقال انه زايد قال الشيخ وهو
نظر قوي لا سيما في المقارنة للارتجال واجيب بعد تسليم ما ذكر ان المراد بالزايدة ما لا تدل على تعريف
سواء دلت على معنى ام لا وسوا جعلت جزاء من اللفظ ام لا وهذا كما يقال في الصرف المراد بالزايد ما لا يكون
اصليا دل على معنى كسين الطلب من استخرج او لا كتا يو وسوا جعل جزء من اللفظ كزايد فرد الملحق بجعفر
فانه مما جعل جزاء من اللفظ ولذا قوبل بما قوبل به الاصلي او لا كزايد استخرج وقد يقال اللام فيما ذكر زايدة
باعتبار انها زيدت عند التسمية على اصل المنقول عنه اي ان تسميتها زايدة باعتبار الاصل عند التسمية
كالنضر والنعمان واللات والعزى اما النضر بسكون المعجمة فهو في الاصل اسم للذهب والفضة كالنضير
والنضار والانضر واما النضاره بالضم فالجوهر الخالص من التبر ومن الاول ما يكتب الان في الدنانير
العثمانية ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر ثم نقل الى النضر بن كنانة ابي قريش
وجماع نسبها واسمه قيس على ما في المواهب اللدنية فمن لم يلده النضر فليس بقرشي وقيل قريش فهر
ابن مالك بن النضر عند الاكثر واما النعمان فهو في الاصل اسم للدم ولحمرته اضيفت الشقايق اليه
ثم نقل الى ابن المنذر بن ماء السماء ملك العرب نقلا مقارنا لها حتى انه لم يطلق عليه بدونها وما في
الخلاصة من التمثيل لما فيه ال لمح الاصل بالنعمان فعلم انه لغيره واما اللات فعلم صنم كان لثقيف بالطائف ^يف^
في قول قتاده وقيل لقريش بنخلة عند سوق عكاظ وهو منقول عن اللات بتشديد التا ثم خففتها
فقد روي ان شخصا من ثقيف فيما قيل كان يلت السويق الى الحجيج على صخرة معروفة تسمى صخرة اللات
فلما مات قال عمرو بن لحي للعرب وكان لا يبتدع لهم بدعة الا اخذوها شرعة انه لم يمت ولكن دخل
في الصخرة ثم امرهم بعبادتها وان يبنوا عليها بيتا يسمى اللات قال السهيلي ويقال دام امره وامر ولده
على هذا بمكة ثلثماية سنة فلما هلك سميت تلك الصخرة اللات مخففة التاء واتخذت صنما يعبد انتهى و
القرا على تخفيفها الا ابن كثير في رواية واما العزى فهي في الاصل تانيث الاعز ثم نقل مع ال وجعل
علما لصنم لبني كنانة بنخلة قال الضحاك او شجرة لغطفان كانت يعبدونها قاله مجاهد وبيت يعبده
ثقيف قاله ابن زيد ولما كان فتح مكة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد الى العزى
فجاء فجعل يضربها بالفاس ويقول يا عزى كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك فخرجت شيطانة
ناشرة شعرها واضعة يدها على راسها فجعل السادن يصيح فسل خالد سيفه فضربها فقتلها
ثم رجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال نعم تلك العزى ولم تعبد ابدا وفي رواية
فهدم البيت واحرقها او لا كال والعالم المرتجل ما لم يسبق له استعمال في غير العلمية من قولهم
ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد
متانيا فيه ويندرج فيه ما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن في غير العلمية اما بزيادة كغطفان من
الغطف وهو السعة او نقص كعمر فانه مرتجل اذ لا نقل فيه من مسمى الى اخر وما غيرها من
ثابت فيه حيث هو اسم جنس اما بفك ادغام واجب او بفتح مكسور او كسر مفتوح او تصحيح
اعلال اخر وما غيرها من ثابت فيه حيث هو اسم جنس اما بفك ادغام واجبا وبفتح مكسور او كسر مفتوح

او تصحيح علال او عكسه فان كل ذلك من قبيل المرتجل عندهم اذ لم يستعمل في الاجناس مع هذه التغيير انتهى
على ذلك الرضي ثم قال ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل وبعده لجاز كالسموال بمهملة وميم مفتوحتين
وواو ساكنة بعدها همزة مفتوحة ثم لام علم لابن عادياء بالمد الغساني وهو يهودي من شعراء الحماسة
وفي عدة من الاعلام المرتجلة نظر ففي القاموس والسموال بالهمز طاير يكنى ابا برا والطل كالسمال وذباب
النخل وابن عاديا اذ يجوز ان يكون منقولا من احدهما مع اللام او لغلبتها على بعض من هي له وهي الداخلة على ما كان
نكرة فتعرف بها ثم صار علما بالغلبة كالبيت للكعبة والمدينة طيبة والنجم للثريا والكتاب لكتاب سيبويه
في نحونا وللقران الكريم عند الاصولي قال فهذه الكلمات لازمة مسلوبة التعريف وهذه اللام المقارنة للاعلام
الغالبة على بعض ما هي له او وهذه الاعلام التي قارنت فيها ال غلبتها على بعض ما هي له كما قال شيخنا الائمة
قوله في الاصل لتعريف العهد لقولنا الا قوله كما يشهد بذلك النظر الصحيح قال نجم الائمة وقد يكون بعض
الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع واضع معين بل للغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم
بين ان اسم الجنس انما يطلق على فرده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة والعلم الغالب اما مضاف
او ذو اللام والاول نحو ابن عباس وابن عمر غلبا على عبدي اسم من بين اخوتهما والثاني كالنجم والصعق فاللام
لتعريف العهد وهو كما يكون بجري ذكر المعهود قبل يكون بعلم المخاطب به قبل ذكره لشهرته فلام الاعلام الغالبة لكنه
من هذا القبيل والبيت لبيت الله معناه المشهور بكونه بيتا اي كان غيره بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف
لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل باللام فانه لا يقال غلام زيد الا الا الذي علمناه بهذا الاسم
بكونه اعظم واخص اي اشهرهم بالغلامية حتى كان غيره ليس غلاما بالنسبة اليه فالمضاف وذو اللام
الغالبان في العلمية يجب كونهما اشهر فيما قليلا غيره من ساير الافراد فاذا صارا علمين اتفاقا لزم الاضافة
ما كان مضافا وذو اللام يجوز تجريده منها الا على قلة كما قيل في النابغة نابغة وقال سيبويه يكون اثنان
علما لليوم المعين بدون لام يقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال
ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة نعم تفارقه هذه اللازمة مصحوبها اذا وقع مضافا او منوديه
بغير وصلة والثانية وهي الزايدة غير اللازمة نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالاولى اللام الداخلة
على علم منقول من مجرد عنها صالح لها في السعة كما هو المتبادر بخلاف ما يصلح لها في الضرورة كالمنقول
عن الفعل نحو يزيد واما اليسع فقد قيل انه مرتجل وقيل مضارع وسع سمي به ولا ضمير فيه فاعرب
ثم نكر وعرف بال وفي القاموس وسيع ليضع اسم اعجمي ادخل عليه ال ولا تدخل على نظايره كيزيد وملح اصله
المنقول عنه سواء كان معنى كالفضل او اسم عين كالنعمان او صفة ويقال في هذه خاصة انها للمح الصفة
كحارث وعباس وضحاك تقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع ولا يطرد
الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف واحمد وان كان منقولا عن الصفة اذ لم يسمع دخول
ال فيها منهم والثانية وهي غير الكثيرة الواقعة في الفصيح نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من
النثر فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو والعلمين في قوله باعدام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها
هما بيتان من مشطور الرجز قال الجلال انشد ذلك الاصمعي شاهدا على زيادة ال في العلم ولم ينسبه
الى احد ثم رايت في كتاب نظم الفرايد وحصر الشدايد للمهلب بن حسن بن بركات المهلبي نسبته الى ابي النجم
قلت بل نسبه اليه الزمخشري في مفصله وكان غرض الشارح الجلال التغريب في النقل واورد المهلبي بعده
وغيره شيئا من غيورها فالسحر لا ينفض الى مسحورها وباعد بالتشديد كضاعف وصعف والعمر بفتح المهملة
لغة في ضمها لا يكاد يستعمل الا في القسم وهو ايضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم بينها والشنف
والنخل الطويل فالعلم منقول عن احدها وهو صالح لال فيمكن ان يلمح اصله ويدخل عليه الا انه فارق

نحو فضل ونعمان بان ذلك جاء في السعة وهو انما سمع في الشعر وقد روي ام العمرو بالمعجمة ذكره شارح شواهد
المفصل وعني باسيرها نفسه لانه يحبها اسره او لانها اسرته بحبها والحراس جمع حارس ككتاب جمع كاتب وزعم
الجلال انه جمع حرس نسبة الى الحرس وهم حرس السلطان وقد يخدم ذلك جعلها من رباب القصور واضاف
الحراس الى الابواب لاقامتهم بها وعلى الاول اضافة لفظية اي يحرسون ابوابا كاينة على القصور والقصور جمع
قصر وهو المنزل وكل بيت من حجر والغيرة بفتح المعجمة من غار على امراته وهي عليه يغار فهي غيران من غياري و
غيور من غير بضمتين ومغيار من مغايير وهو غيري من غياري وغيور من غير وهو كيفية نفسانية ترجع الى القوة
الغضبية والشنعاء مونث اشنع قال في القاموس وغيرة شنعاء قبيحة مفرطة واراد بغيورها زوجها و
السحر بكسر اوله كل ما لطف ماخذه ودق واراد به كلامها الذي من قبيل السحر على منوال ان من البيان لسحرا
والافضاء الوصول ومسحورها قلبه الذي اصابه سحرها اي لا يصل الى قلبه الذي اصابه سحرها اي لا
يصل الى قلبه المصاب ما يسحر به من الكلام لحيلولة الحجاب وانما وصف الغيرة بكونها شنعاء بحسب
زعمه والا فغيرة الزوج لا تكون شنعة فضلا عن ان تكون شنعاء وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا
شديدا باعباء الخلافة كاهله هو من الضرب الثاني من الطويل وقايله ابو شرحبيل الرماح بتشديد الميم
بعد راء مفتوحة ابن ابرد بن ثوبان بن سراقة الذبياني المري المعروف بابن مياده هي امه وكانت فارسية
او بربرية او صقلبية ادرك الدولتين وذكر ابن سلام في الطبقة السابعة مات في صدر خلافة المنصور
وهو من قصيدة امتدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان الاموي وقبله همت بقول
صادق ان اقوله واني على رغم العداة لقايله وبعده اضاء سراج الملك فوق جبينه غداة تناجي
النجاة قوابله واورد البيت في منتهى الطلب في لفظ وجدت واحنا بدل رايت واعباء هم بالامر يهم
اذا قصده وعزم عليه قال همت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلايله وهمه قولهم
لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما اي ولا اكاد ان افعل كيدا ولا اهم بفعله هما حكاه سيبويه والعداة كقضاة
جمع عاد من العدوان واما العدو فانما يجمع على عدى واعداء والقول للصادق بمعنى المقول وقد ابدل منه
ان اقوله بدل اشتمال فالمعنى همت بقول كلام صادق وجملة واني الخ استيناف بياني بالواو وجملة البيت
الثاني تفسيره ورايت اما بصرية فالوليد مفعول اول ومباركا شديدا مفعولا ثانيا ولا خلافهما من ما عطف
بينهما الورود هما على نهج التعديد وبصرية فالوليد مفعولها وهما حالان او لاهما جارية على من هي له والاخرى
على غيره وكذا ان كانت الرواية وجدت فذو مفعولين ان كان بمعنى علمت وذو مفعول وحالين ان كانت
بمعنى اصبت او صادفت والوليد بن يزيد هو فاسق بني امية ابو العباس ولد سنة تسعين واثنين و تسعين
ولي الخلافة بعد عمه هشام وقد ورد في الحديث ليكونن في هذه رجل يقال له الوليد لهو اشد لهذه الامة
من فرعون لقومه وكان من اجل الناس واشعرهم وكان الزهري يقدح ابدا عند هشام في الوليد ويعيبه و
يذكر امورا عظيمة ولا ينطق بها حتى يذكر الصبيان انه يخضبون له بالحنا ويقول ما يحل لك الا خلعه فلا
يستطيع هشام ولو بقي الزهري الى ان يملك الوليد لفتك به ولما مقته الناس لفسقه وتمادى في السكوت عنه
خرجوا عليه وقلدوا امرهم ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الملقب بالناقص لنقصه من ارزاق الجند الى ان
قتل ولما اتي يزيد براسه نظر اليه اخوه سليمان بن يزيد فقال اشهد انه كان شروبا للخمر ماجنا فاسقا
ولقد راودني عن نفسي وكان قتله بحصن البخرا في جمادي الاخر سنة ست وعشرين ومائة قال الحافظ
الذهبي ولم يصح عنه كفر ولا زندقة نعم اشتهر بالخمر والتلوط فخرجوا عليه لذلك وقد روي مصعب الزبيري
عن ابيه قال كنت عند المهدي فذكر الوليد بن يزيد فقال رجل كان زنديقا فقال المهدي مه خلافة
الله عنده اجل من ان يجعلها في زنديق والاعباء جمع عب بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها همزة الحمل

والثقل من اي شي كان والاحناء جمع حنو بكسر المهملة فسكون النون نجانب السرج والقتب واما في القاموس
فنسره بكل عود معوج والهمزة في جمعه بدل من الواو واراد باعباء الخلافة واحنايها امورها الشاقة
قال الشارح وهذه استعارة تخييلية شبه امور الخلافة وما يحتاج اليه من سداد النظر وحسن السياسة
بالاحمال الثقيلة التي لا ينال الغرض منها الا بعد نقلها من المحل التي هي مطروحة فيه وهذا ظاهر
على تفسير الاعباء بالاحمال واما اذا فسرت بالاثقال من كل شي فقد يقال لا استعارة لان النقل لا يكون
بالاشياء المحسوسة بل يكون بالامور المعقولية واما قول الجلال يصح ان تكون استعارة بالكناية بان تشبه
امور الخلافة الشاقة بالجسم الذي يثقل حمله واضافتها الى الخلافة ترشيح وذكر الكاهل تخييل ففاسد
لان شرط الاستعارة المكنية ان لا يذكر معها لفظ المشبه به وههنا قد ذكر بلفظ العب وان الترشيح
ذكر ما يلايم المشبه به وليست اضافة الاعباء الى الخلافة من ذلك وان التخييل اثبات ما يلازم المشبه والكاهل
ههنا انما اثبت لذي الخلافة وليس هو المشبه به على انا نمنع ان يكون الكاهل مما يلازم الجسم الذي يثقل
حمله والا لكان الحجر العظيم اذا كاهل والكاهل الحارك او مقدم على الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الاعلى
وفيه ست فقر او ما بين الكتفين او موصل العنق في الصلب كذا في القاموس وشدته بحيث يقوى يحمل
تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى واهليته لها لان شدة الرجل في العادة باعتباره واعلم
ان هذا البيت قد اشتمل من فننا على شواهد احدها زيادة ال في العلم وهو ما اورده المص له الثاني دخول
ال للمح الاصل في العلم ايضا وقد نبه المص عليه الثالث صرف ما لا ينصرف لدخول ال عليه ولو زايدة وقد
ذكره المص في توضيحه لذلك الرابع نصب رايت بمعنى علمت المفعولين الخامس تعدد المفعول الثاني
لافعال القلوب كما في الخبر السادس اعمال فعيل لاعتماده على ذي خبر ولو بحسب الاصل السابع جواز الفصل
بين فعيل ومعموله بالجار والمجرور واراد باضاءة سراج الملك فوق جبينه وضوح استحقاقه وليا ثم
بالملك والجبينان كما في القاموس حرفان يكتنفان الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصعدا الى قصاص
الشعر وحروف الجبهة ما بين الصدغين متصلا بحذا الناصية كله جبين وغداة ظرف مضاف الى
جملة تناجي قوابله وتناجي مضارع ناجاه اذا ساره وقد حذفت احدى تاييه مثل قوله تعالى فانذرتكم
نارا تلظى ولو كان ماضيا لقال تناجت نعم هو على حكاية الحال الماضية كما لا يخفى والقوابل
جمع قابل كطوامث وحوامل لا قابلة كعواذل اي بان استحقاقه للملك وضح من حين وضعته امه
وتناجت القوابل بنجابته بالوضع فاما الداخلة على وليد في البيت فللمح الاصل وهو الوصف فان وليدا
فعيل بمعنى مفعول قال في القاموس والوليد المولود والصبي والعبد وانثاهما بها والجمع الولايد
والولدان وقيل ال في اليزيد والعمرو للتعريف فلا تكون زايدة وانهما نكرا ومن تعريفهما العلمي
ثم ادخلت عليهما ال هو قول جماعة من النحاة منهم الزمخشري قال في مفصله وقد يتاول العلم بواحد من
الامة المسماة به فلذلك يجري مجرى فرس ورجل فيتجرا على اضافته وادخال اللام عليه ثم انشد البيت
الا انه افاد انه قليل اشارة بادخال قد على المضارع في اول كلامه وتصريحا بذلك في اخره قال
ابن الحاجب في ايضاحه والدليل على ضعفه ان العلم انما وضع لشي بعينه غير متناول ما اشبهه فاذا
نكرته فقد استعملته على خلاف ما وضع له ووجهه انه لما وضعه الواضع لمسمى ثم وضعه اخر لمسمى
اخر وهلم جرا صارت نسبته الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة فاشبه رجلا في ان نسبته الى نسبة واحدة
فاجري مجراه كما ينكر العلم اذا اضيف اي اذا اريدت اضافته اذ وقت الاضافة وقت تعريف لا تنكير
كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ۞ باييض ماضي الشفرتين يماني ۞ البيت من ثالث الطويل في كامل
المبرد ان رجلا من طي يقال له زيد ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلا من اسد يقال له زيد ايضا ثم

اقيد به فقال رجلا منهم علا زيدنا يوم الحمى راس زيدكم ۞ باييض مشحوذ الغرار يماني ۞ فان تقتلوا زيدا بزيد
فانما ۞ اقادكم السلطان بعد زمان ۞ وقد اورده المراغي في شرح شواهد المفصل فقدم البيت الثاني على
الاول وروى الاول باللفظ الذي اورده المص والنقا بفتح النون مع القصر الكثيب من الرمل واضاف
اليوم لادنى ملابسة لوقوع حرب ذلك اليوم عنده وهذا من قبيل اضافتهم نحو يوم حنين ويوم بدر والحمى
بكسر المهملة مع القصر ايضا ما حمي من شي ومنه احمى المكان اذا جعله حمى لا يقرب وزيدنا وزيدكم علمان
نكرا ثم اضيفا وقيل الاصل علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم فحذفت الصفتان عني صاحبا فيهما
وجعل الموصوف خلفا منها في الاضافة وهو كما افاد شيخنا تكلف فيه عكس المشهور من جعل الصفة
خلفا عنها في الاضافة وغيرها نحو وذلك دين القيمة اي دين الامة القيمة وخلاف المشهور ايضا من حذف الصفة
بدون جعل موصوفها خلفا عنها في شي وابيض صفة محذوف اي بسيف ابيض والباء فيه للاستعانة والظرف
لغو او للمصاحبة وهو مستقر وصفه به لصقالته وحدة بريقه او اراد انه سيف محمود الفعل اذ البياض ض
احمد الالوان واجودها عندهم والماضي من المضي القاطع والشفرتين بفتح الشين تثنية شفرة وهي حد السيف
ويقال للسكين العظيمة شفرة ولما عرض من الحديد وحدده ولنصل السهم اي بسيف قاطع الحدين وذلك انما يكون
لسيوف العرب والمشحوذ من شحذ السكين بمعجمتين بينهما مهملة كمنع احدها كاشحذها والغرار بكسر المعجمة
حد السيف وكل شي له حد فحده غراره واليماني بياء مخففة نسبة الى اليمن على خلاف القياس والقياس
يمني يقال سيف مشرفي اي منسوب الى مشارف اليمن كذا وقع في المطول وفي القاموس مشارف الارض
اعاليها ومشارف الشام قرى من ارض العرب تدنو من الريف منها السيوف المشرفية بفتح الراء الا ان ياء مشرفي
مشددة للنسب الى مشارف على القياس وياء يمان مخففة على خلافه والف كما قال الشارحان وتبعهما
شيخنا والجلال في شرحه عوض عن ياء النسب ولذا لا تجامعها الا فيما حكاه س عن بعضهم انه قال يماني
بالتشديد وقد نص صاحب الصحاح على ما قالوه والحق انها عوض من احدي الياءين من حرف النسب كما جزم
به المراغي في شرح شواهد المفصل والا فما هذه الياء التي تظهر في حالة النصب وفي شرح شواهد التفتازاني زاني
على التصريف العزي لشيخنا ما نصه والالف فيه عوض عن الياء الاولى من ياء النسب من يمني ولا تجعلها عوضا
من مجموع ياء النسب وهي الياء المشددة كصاحب الصحاح لئلا يلزم الجمع بين العوض وبعض المعوض
عنه في نحو رايت يمانيا بسبب عود الثانية وهو غير جايز لان الجمع بينه وبين المعوض عنه غير جايز فكذا بينه
وبين بعضه ولنا ان نقول ان عود الثانية حال النصب مع الالف دليل على انها عوض عن الاولى لا عن المجموع
اذ لو كانت عوضا عنه للزم ما ذكرنا ولك ان تجعلها عوضا عن احدي ياءي النسبة كما فعل صاحب المغرب
انتهى الا انه في جعله المحذوف الاولى دون الثانية تحكما وما ادعاه دليلا ليس بدليل لجواز ان يقال
ان الباقي هو الاولى فتكون عوضا عن الثانية اللهم الا ان يدعي ان المعوض عنه اذا كان هو الاولى كان العوض
في محله لكنه غير ملتزم بدليل التاء في عدة فانها عوض من فاء الكلمة فالصواب ما في المغرب واذا تقرر ان
الالف فيه عوض عن احدى الياءين كان يمان ح سبيله سبيل قاض وكذا لا يكتب منكرا بالياء لان الوقف
على باب قاض حالتي الرفع والجر بدون ياء افصح والقوافي لها حكم الوقف واما الياء الملفوظ بها بعد
النون في البيت فحرف الاطلاق لان القافية مطلقة والباء في قوله بزيد للمقابلة واقادكم من القود بالتحريك
وهو القصاص بالقتل ومعنى البيت الثاني ان تفتخروا بقتل زيدنا بزيدكم فانه لا فخر لكم به لان ذلك انما
حصل بحكم حاكم وقوة سلطان وكان ذلك بعد حين ايضا فلا يكافي ما كان عن قوة الناس وصعوبة المراس
واختلف في ال الداخلة على بنات اوبر علم نوع من الكماة في قوله ۞ ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ۞ ولقد
نهيتك عن بنات الاوبر ۞ البيت من الضرب الاول من الكامل وقايله مجهول وجنيتك من الجنا وهو في الاصل اخذ الشي

ومنه جنى فلان الذنب عليا اذا جره اليه وجنى الثمرة اجتناها كتجنا وجناها له فهو من المتعدي الى واحد وقد عدي
في البيت الى اثنين اما التضمنه معنى اعطيتك او ان الاصل جنيت لك فحذف الجار توسعا ووصل الفعل طلبا
لمشاكلة نهيتك في المصراع الثاني وقول الجلال بعد ذكر الوجهين ويحتمل ان يكون الحذف مناسبة لنهيتك
وهو نوع من البديع يسمى الموازنة يقتضي انه وجه ثالث في حذف اللام وليس كذلك بل على تقدير اعتباره
هو نكتة التجوز في ارتكاب التضمين او الحذف والايصال على ان في جعل ذلك من الموازنة كما قال شيخنا نظرا
لانها على ما في التلخيص تساوي الفاصلتين والوزن دون التقفية اذ المراد بالفاصلة الكلمتان الاخيرتان
من الفقرتين او المصراعين ومن البين ان جنيتك ونهيتك ليستا بفاصلتين نعم ذكر شراح القصايد البديعية
نوعا سموه المناسبة اللفظية وهو الاتيان بكلمات متزنات فان كانت مع الاتزان مقفاة فهي التامة والا
فالناقصة قالوا ويجمعها قول الشاعر مها الوحش الا ان هاتا اوانس قنا الخط الا ان تلك ذوابل
فناسب بين مها وقنا مناسبة تامة وبين الوحش والخط واوانس وذوابل مناسبة غير تامة فعلية يكون جنيتك
ونهيتك مناسبة تامة الا ان صاحب التلخيص انما اورد بيت ابي تمام هذا شاهدا على احد نوعي الموازنة
المخصوص باسم المماثلة فانه قال بعد ان عرف الموازنة بما عرفت فان كان ما في احدى القرينتين او اكثره مثل
ما يقابله من الاخرى في الوزن سوى كان مثله في التقفية ولم يكن خص باسم المماثلة نحو واتيناهما الكتاب
المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله واورد البيت وعليه فليست المناسبة المماثلة لاشتراطهم
في المماثلة ان يكون ذلك في التمام او الاكثر والاكم كافلس جمع كم كفلس واحد الكماة عكس باب تمر وتمرة
بنت معروف وفي القاموس الكم بنات معروف الجمع اكمو وكماة وهي اسم للجمع او هي للواحد والاكمو للجمع او هي تكون
واحدة وجمعا انتهى وفي الحديث الكماة من المن وماوها شفاء العين والعساقل جمع عسقول بحذف المدة
للضرورة واصله عساقيل كعصفور وعصافير وهي اجود انواع الكماة فانها الكبار البيض التي يقال لها
شحمة الارض فعطفها على الاكمو من عطف الخاص على العام وانما صرفه الشاعر للضرورة لكونه على صيغة منتهى
ولا يقدح فيها حذف مدته لانها في حكم الثبوت اولان ما صار اليه حالا هو الوزن الاخر وبنات اوبر
كماة صغار مزغبة على لون التراب يضرب بها المثل في الرداءة وقلة الخير فيقال ان بني فلان بنات اوبر
اي يظن بهم الخير فلا يوجد ويقال لقيت منه بنات اوبر اي الدواهي وهي جمع ابن اوبر لان قياس ابن
اذا ركب مع غيره وجعل علما فان كان مسماه من يعقل جمع في السلامة بالواو والنون وان كان لا يعقل
جمع بالالف والياء كابن عرس وبنات عرس وابن داية وبنات داية بالواو والنون وان قيل زايدة
للضرورة لكون مدخولها معرفة بالعلمية وفي تقديم هذا القول في الذكر ونصره اباه بالحكم بتشبيهه
السخاوي في رده كما يأتيك اشارة الى انه المختار عنده وفي سكوته عن رد الثاني مع رده الثالث اشعار
بانه دون الاول في الاختيار قال شيخنا ومما يقوي اختيار الاول قول الشاعر من ابن اوبر والمغرود والبغعة
اذ ليس من جنس نظم الكلام ان يعطف المغرو والبغعة وهما اسمان معرفتان لنوعين من الكماة على ابن اوبر
وهو نكرة واقعة على نوع اخر منها مع تمكنه بتقدير تنكيره من ان يقول من ابن لوبر بالنقل كما يقال الجمر في الاحمر
اي فياتي بها معرفا فتتوافق المعطوفات في التعريف لان ابن اوبر علم نوع من الكماة وهو ارادها كما عرفت ثم
جمع على بنات اوبر كما يقال في جمع ابن عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل فلا يجمع كما قدمنا ذكره بالواو
والنون ورد السخاوي هو الشيخ العلامة علم الدين ابو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد عبد الاحد بن عبد
الغالب بن عطا الهمداني المصري السخاوي شيخ القرا والنحاة والفقها في زمانه ولد سنة ثمان او تسع
وخمسين وخمسماية وسمع من جماعة واكثر عن ابي اليمن الكندي وعن الامام ابي القاسم الشاطبي وقرا عليه
وانتفع به وعلى غيره حتى فاق اهل زمانه في القراات والعربية والتفسير واثنى عليه الايمة قال الذهبي

كان اماما علامة مقريا محققا مجودا بصيرا بالقراات وعللها اماما في النحو واللغة والتفسير وله معرفة تامة
في الفقه والاصول انتهت عليه الطلبة وتنافسوا في الاخذ عنه وكان دينا خيرا متواضعا حلو المحاضرة مطبوعا
حاد القريحة وافر الحرمة كبير القدر محببا الى الناس ليس له شغل الا العلم والافادة توفي في جمادى الاخرة سنة ثلاث
واربعين وستماية وسخا من اقليم المحلة احدى بلاد مصر وقياس النسبة اليها سخوي لكن المتداول الاول قال
الشارح وما ذكره غير المص سهو بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والا فمثل هذا الامر الظاهر لا يخفى
على اصاغر الطلبة فضلا عن امام فاضل بانها لو كانت زايدة لكان وجودها كالعدم كما هو شان كل زايدة فكان
يخفض اي فكان حق الخفض بالفتحة فانه غير منصرف لان فيه العلمية والوزن كاحمد وهذا سهو من لان
ال تقتضي ان يجر بالكسرة ولو كانت زايدة لانه قد امن فيه التنوين وذلك لعدم مجامعة ال له مطلقا فلا
يسقط الجر بالكسرة هنا لما ان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلالة ابتداء على انه لمنع الصرف لا لغيره
ومحصل ما ذكره المص في رد السخاوي مبني على ان سقوط الجر من المنصرف تابع لسقوط التنوين منه لكونه
غير منصرف لا انه اصل براسه كما قيل بناء على ان التنوين قد يحذف وحده لا لمنع الصرف كما في اللام والاضافة
فاذا سقط التنوين لموجب اخر سوى المنع من الصرف ولدخول اللام هنا لم يسقط الجر بالكسرة قيل والدليل
على ان سقوطه تابع لسقوط التنوين عوده مع عوده في قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل الوزن دون الجر
وفيه كما قال شيخنا نظر لان مقتضى الحاجة الى اعادة التنوين للوزن حصول اختلال الوزن بحذفه وهو ممنوع
لجواز دخول الكف في مفاعيل حشو الطويل دون عروضه لئلا يلزم الجمع بين القبض والكف وهو ممتنع ودون
ضربه لئلا يلزم الوقف على المتحرك فالصواب الاستدلال بقوله وان فراقي فاطما بعد احمد دليل على ان لا يدوم خليل
لان الكف لا يدخل العروض فيه او بقول الاخر يا ايها الرازي على عمر قد قلت فيه غير ما تعلم لان عروضه في الاصل مفعولات
دخلها الخبل والكشف فوزنها فعلن بالتحريك فلو قيل عمر بدون تنوين للزم ان يكون فعل فرعا المفعولات مع ادلة احد
فرعا من غير ان يجوز وازايدا عليها وليس هو منها اللهم الا ان لا تفسر الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه ويكون اعادة
التنوين للوزن معناه لاجل حسن الوزن فانهم صرحوا بان الكف في اجزاء الطويل من الزحاف الغير المطبوع وقيل
ال فيه للمح الاصل لان اوبر صفة كحسن وحسين واحمر ومعناه والوبر وهو صوف الابل والارانب ونحوها
وقيل للتعريف وان ابن اوبر نكرة فهو اسم جنس لا علم كابن لبون قال فيه مثلها في قوله وابن اللبون اذا ما لز في قرن
لم يستطع صولة البزل القناعيس البيت من الضرب الثاني من البسيط وقايله جرير من قصيدة يهجو فيها على ما
في الشرح الجلالي عمر بن نجا التيمي وعلى ما في الشرح ابيات الجمل عدي بن الرقاع العاملي وفيها يقول لما تذكرت
بالديرين ارقني صوت الدجاج وقرع بالنواقيس وقد استشهد به الفارسي في ايضاحه على ان الدجاج
يقع على الديكة ايضا لانه انما اراد صوتها والديرين موضع بقرب دمشق قاله الجلال وابن اللبون ولد
الناقة اذا كان في العام الثاني واستكمله او اذا دخل في الثالث وهي ابنة لبون قال الاعلم وادخال اللام فيه
ليتعرف به الاول لانه اسم جنس نكرة بمنزلة ابن رجل ولم يجعل علما بمنزلة ابن اوى فلذلك خالف في دخول
اللام على ما اضيف اليه ولز على البنا المجهول من اللز وهو الشد والالصاق والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعيران
وقد يسميان قرنا باسمه والصولة والوثوب والبزل كاسد جمع بازل وهو البعير اذا انشق نابه والقناعيس
جمع قنعاس بكسر القاف وسكون النون الشديد او العظيم من الابل قال الاعلم ضرب هذا مثلا لنفسه ولمن رام
مقاومته في الشعر والغلان ابن اللبون وهو الفصيل الذي نتجت امه غيره فصارت لبونا اذا لز في قرن بازل
قوي لم يستطع صولته ولا مقاومته في سيره قاله المبرد ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف
ولو كان نكرة يتعرف باللام لصرف لبناير على وزن الفعل فقط لما انه اسم لا وصف قيل لا يلزم من عدم

سماعة غير منصرف ان لا يكون نكرة فرابن في نحو احمر علما المنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا بالوصفية الاصلية
لزوال المانع من اعتبارها وابن اوبر يمكن فيه مثل ذلك فان اوبر صفة في الاصل بمعنى كثير الوبر فاذا جعل
علما بالتركيب مع غيره والاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده كابي هريرة
وام كلثوم وابن داية للغراب وشهر رمضان فيما حكمه منع الصرف وكابن عباس وشهر ربيع الاول فيما
حكمه الصرف وكامرئ القيس فيما حكمه وجوب اللام وكابن العباس فيما حكمه جوازها منع من الصرف
للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا للصفة الاصلية والوزن وتدخله ال للتعريف ثم ان كان المبرد
ممن يرى راي الاخفش فيه من انه اذا نكر صرف اتجه الرد وهو غير متعين فلا يتم الرد عليه واجيب
بان محصل ما ذكر تخريج لقول المبرد على قول س فيما بينه الخلاف بينه وبين الاخفش انما هو في علم منقول
عن وصف ثم نكر لكن المبرد لا يرى ان ابن اوبر علم اصلا بل يراه مع ال معرفا بها وبدونها نكرة
وانما الجواب عن المبرد بانا لا نسلم انه لو كان نكرة لصرف لجواز ان يكون منعه من الصرف للوزن والصفة
الاصلية كاسود للحية وادهم للقيد لما ان طرق الاسمية على الوصفية لا يخرجها عن كونها علة مانعة
من الصرف وايضا القول بان اتجاه الرد على المبرد انما يتم اذا كان يرى راي اخفش انما يجري نفعا اذا
كان الرد الزاميا اما لو كان تحقيقيا فلا يشترط فيه تسليم الخصم للمقدمات لانه بصدد انكاره اياها
ينتقل معها الى اثباتها بدليله والحق ان رد المص لما عليه المبرد انما هو مبني على اختياره علميا ابن اوبر وعدم قبوله
ال في السعة وعدم قبوله التنكير فهو لا يرى واحدا من الاحتمالين بتقدير كونه نحو احمر علما بعد التنكير واسود المذكورين ثم
اسما يقبل التعريف بال في السعة واذا كانت ذات الاحتمالين بتقدير كونه نكرة ساقطين تعين بهذا التقرير
ان يكون مصروفا وهو باطل بشهادة السماع فكونه نكرة باطل وكونه علما غير منكر حق ولا ينافي ذلك ان بجملة
مذهب المص في احمر علما بعد التنكير مذهب سيبويه لكونه لا يرى ابن اوبر من افراد هذه المسئلة والثانية
وهي الواقعة في شذوذ من النثر كالواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا وجاؤا الجماء الغفير
اي الجماعة الكثيرة اي جماعة كثيرة ساترة لكثرتها وجه الارض فالجماء من الجم وهو الكثير من كل شيء يقال امراة
جماء المرافق اي كثيرة اللحم عليها والغفير من الغفر وهو الستر ومنه غفران الذنب وانما حذفت التاء من الغفير
مع انه صفة الجماء وهو فعيل بمعنى فاعل حملا له على الفعيل بمعنى المفعول كما حمل فعول بمعنى فاعل على فعيل
في ذكر التاء كما في نحو عدوة المحمول على صديقة وقراءة بعضهم اي وكالواقعة في قراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها
الاذل بفتح الياء من يخرجن على البناء للفاعل من الخروج ونصب الاذل كما في القراءة الشهيرة وكذا قراءة ليخرجن
بضم الياء وفتح الجيم على البناء للمفعول من الاخراج وليخرجن بالنون وبناء الفاعل منه مع نصب الاعز
ايضا وتاول ذلك الزمخشري بتقدير مضاف فقال معناه خروج الاذل واخراج الاذل ومثل الاذل
والاول خاص بالاولى والثاني بالثانية والثالث عام للثلاث وقد تعرض المص لتقدير الاول فقال
فان قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاذل كما قدره الزمخشري وقدره غيره
ايضا لكن لا بالقياس الى قراءة هذا البعض لم يحتج الى دعوى زيادة ال اذ ليس من الواجب عراء المفعول
المطلق من ال بخلاف الحال تنبيه كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف هو يعقوب بن ابراهيم مطلب سؤال الخليفة لابي يوسف
الكوفي الامام احد الائمة الاعلام قاضي القضاة وهو اول من دعي بذلك تفقه على ابي حنيفة وسمع من عطاء بن
السائب وطبقته قال يحيى بن معين كان ابو يوسف يحب اهل الحديث ويميل اليهم وكان
يصلي بعد ولاية القضا في كل يوم مائتي ركعة وعن يحيى بن يحيى النيسابوري سمعت ابا يوسف يقول عند
وفاته كل ما افتيت به فقد رجعت عنه الا ما وافق الكتاب والسنة وكانت وفاته على احد الاقوال انه توفي في
شهر ربيع الاخر سنة اثنتين وثمانين ومائة وكون المكتوب اليه ابا يوسف قال المص هو ما في الجامع الاول وفي بعض

كتب

كتب الحنفية كالمبسوط والزيلعي وصاحب البيت كما قيل ادري انا ابن سماعة ذكر ان الكسائي كتب الى محمد
ابن الحسن فتوى فدفعها الي فقرأتها عليه فاذا فيها ما قول القاضي الامام فيمن قال لامراته فان ترفقي
يا هند البيتين كم تقع فكتب محمد الجواب ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب تقع ثلاث لانه اذا رفع
ثلاثا فقد تم الكلام بقوله انت طلاق ثم ابتدا والطلاق عزيمة ثلاث والطلاق مبتدا وثلاث خبره وعزيمة
ان رفعها خبر وان نصبها حال واذا نصب ثلاثا فكانه قال انت طلاق ثلاثا ثم ابتدا والطلاق عزيمة
وقد حاول شيخنا التوفيق بينهما بان يكون الرشيد قد كتب الى القاضي ابي يوسف اولا فلما عرض القاضي
ابي يوسف الواقعة على الكسائي واجابه احب الكسائي ان يعرضها على محمد بن الحسن ليعلم صحة جوابه علم طمانينة
بعد علم يقين فكان الجواب الجواب ولا عجب اذ سال محمد بن الحسن فمحمد ممتاز عليه في العلم حتى قال الرشيد
عنهما حيث دفن بزنبوية من قرى الري ها هنا دفنا العلم والقران فان ظاهره رجوع العلم الى محمد بن الحسن
والقران الى الكسائي وفيه احتمال رجوعهما الى كل منهما نحن الشافعي رضي الله عنه لو اشاء ان اقول تنزل القران
بلغة محمد بن الحسن لقلت انتهى ولا يبعد ايضا على هذه الرواية ان يكون الكسائي انما سال محمد بن الحسن
ليرى ما عنده من الجواب فيها وانما دعاه بالقاضي لانه ولي القضا ايضا واشتهر صاحبه ابو يوسف به دونه بسئله
عن قول القائل فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشام فانت طلاق والطلاق
عزيمة ثلاث ومن يخرق اعق واظلم البيتان من ثالث الطويل وبعدهما ثالث سينشده المص ولم ار من سمى
قايلها والرفق بالكسر ضد العنف وقال رفق به يرفق كنصر ينصر وفي القاموس الرفق ما استعين به
واللطف رفق به وعليه مثلثة وايمن افعل من اليمن وهو البركة وصرفه للضرورة والخرق بالضم ضد الرفق
يقال خرق كفرح وكرم واشام افعل من الشؤم وهو ضد اليمن ففي البيت طباق الرفق والخرق وايمن
واشام والعزيمة بمعنى المعزوم عليه اي الذي وقع التصميم عليه فكان واقعا قطعا ومنه العزيمة خلاف
الرخصة واعق افعل من العقوق ضد البر ومن قوله ومن يخرق ذهب ابن يعيش الى انها شرطية فلزمه
حذف الفا والمبتدا من جملة الجزا والتقدير فهو اعق واظلم وجوز الشارح وتبعه شيخنا ان تكون موصولة
وتسكين القاف للتخفيف كقراءة ابي عمرو وما يشعركم باسكان الراء واعق خبر المبتدا الذي هو من فلا حذف
للضرورة والذي يفهم من كلام الجعبري في شرح الشاطبية ان وجه الاسكان في نحو وما يشعركم طلب التخفيف عند
اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد او نوعين وليس من يخرق اعق من هذا القبيل نعم قيل في قوله فاليوم
اشرب غير مستحقب ان تسكين الباء فيه للضرورة وحسنها تخيل حصول بناء فعل مضموم العين من اعتبار
انضمام الغين المعجمة مع الراء والباء الموحدة من اشرب ومثله يجري فيه التسكين وهو ثابت بتقدير
ان يكون يخرق كيفرح وغير ثابت بتقدير كونه كيكرم فتامل فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها
قال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية لان اختلاف المذهب الفقهي فيها مبني على اختلاف
الماخذ النحوي ويجوز ان تكون المسئلة الواحدة مسئلة من علمين مختلفين لاختلاف حيثية البحث عنها
ولا آمن الخطا ان قلت فيها برايي فاتيت الكسائي وهو على فراشه فيه دلالة على شان الكسائي اذ
اتاه مثل ابي يوسف وعلى ورع ابي يوسف وتحرير الصواب اذ لم يستقل بالجواب حتى شارك غيره
فيه فسالته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال انت طلاق ثم اخبر ان الطلاق التام ثلاث يريد ان قوله
انت طلاق على هذا التقدير جملة مستقلة حكم فيها بمطلق الطلاق اذا كان عزيمة ثلاث ولا يلزم من اخباره
بذلك انه طلق امراته ثلاثا وينبغي على هذا الوجه ان يكون عزيمة حالا وان نصبها اي نصب ثلاثا
طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا ويكون انتصاب ثلاثا على انه عدده وما بينهما
جملة معترضة بالواو بين المصدر وعامله وعليه فعزيمة مرفوع على انه خبر للمبتدا الذي هو الطلاق قال

ابو يوسف فكتبت بذلك الى الرشيد فارسل الي بجوايز فوجهت بها الى الكسائي انتهى ملخصا واقول الصواب
ان كلا من وجهي الرفع والنصب في ثلاث محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة والتخصيص خطا اما الرفع
فلان ال في الطلاق من قوله والطلاق عزيمة اما المجاز الجنس اي مجازا استغراقه اي استغراق خصايص افراده
كما تقول زيد هو الرجل المعتد به الكامل في صفات الرجال فكان غيره ليس رجلا واما للعهد الذكري
اي الخارجي مثلها في فعصى فرعون الرسول وهذا الطلاق المذكور في فانت طلاق عزيمة ثلاث ولا يكون
اي ال فيه للجنس الحقيقي اي لاستغراق افراده حقيقة واما ما قيل من انه لا مانع من ان يكون بمعنى الكل المجموعي
لا كل فرد ويكون بالمعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاث فقد رده المحشي بان ليس الكل المجموعي من معاني اللام
وان كان من معاني كل ولا يلزم كونها بمعناه في بعض معانيه كونها بمنزلته في البعض الاخر وقولهم في الاستغراق
فيه هي ما يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الافراد به دون المجموعيه قال التفتازاني المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمعنى كل فرد لا لمجموع الافراد ولذا امتنع نعته بنعت الجمع عند الجمهور وان حكى الاخفش
الدينار الصفر والدرهم البيض انتهى على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع الافراد لان مجموع افراد
الطلاق لا تحصى اللهم الا ان يراد مجموع افراد الطلاق في عقد واحد واعلم ان قول القايل لزوجته انت
طلاق او الطلاق على المذهب من كنايات الطلاق وان كنايته كصريحه في انه يعتبر فيها ما نواه من العدد
وان لم يحتمله اللفظ فيصح به وبنحو انت طالق نية الواحدة والثنتين والثلاث واما عند الحنفية فنحو
انت الطلاق او طلاق وقال شيخنا وهو منهم لا يصح فيهما نية الثنتين لانهما عدد محض فلا يدل عليهما
لفظ الجنس بخلاف نية الثلاث فانها تصح لكونها جميع الجنس وهذا لان لفظ الطلاق مفرد فلا بد من
مراعاة معنى المفرد نوعان حقيقي وهو ادنى الجنس وحكمي وهو جميعه فايهما نوى صحت نيته لان اللفظ
يحتمله ولا كذلك التثنية هذا كلامه وقد يقال ان سلم ذلك في المعرف فقد لا يسلم في المنكر فان احتمال
لفظ لجميع الجنس بعيد على ان دعوى ان الثلاث جميع الجنس الطلاق انما تصح اذا اريد جنس الطلاق في
عقد واحد على قياس ما سبق ليلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص اي عن كل افراد العام بمفهوم الخاص
لظهور صحة الاخبار عن بعضها به نحو بعض الحيوان انسان مع ان الكلام في منع الاستغراق الحقيقي قال
شيخنا ولا يذهب عليك ان الاخبار عن مفهوم العلم بمفهوم الخاص باطل ايضا الا ان العام قد اعتبر موضوعا
فالملاحظ فيه ذاته وافراده اما كلا او بعضا لا مفهومه والا لكانت القضية طبيعية وانها غير معتبرة
في شي من العلوم كما يقال الحيوان انسان اي على ان ال فيه للاستغراق الحقيقي بدليل فذلك باطل اذ ليس
كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاثا فيه كما افاد شيخنا تنبيه على ان عزيمة وثلاث خبران لا ان الخبر ثلاث
وعزيمة حال وعلى ان جنس الطلاق وافرادا فيه هي الطلقة الواحدة والطلقتان الواقعتان دفعة والثلاث
الواقعة دفعة والحاصل ان ارادة الاستغراق الحقيقي من قوله والطلاق ثلث ممتنعة بخلاف المجازي فعلى العهدية
تقع الثلاث والكسائي لم يقل به وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي وانما تقع الثلاث على الوجه الاول
والواحدة على الوجه الثاني اذا علم ان مراد الشاعر العهدية او الجنسية والا فالواقع واحدة وجها واحدا لانها
هي المتحقق ولا عبرة باحتمال اللفظ للزايد واعترض ابن الصايغ بذلك على المصنف حيث قال لهذا الكلام من تبعت
على هذين الامامين اي من قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما تقع الواحدة ويندفع
بما قررناه على ان كلامه انما هو بحسب ما يقتضيه اللفظ نظرا الى القواعد النحوية مع قطع النظر عن القواعد
الشرعية كما يفصح عنه قوله بعد هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ نعم وقوع الواحدة على تقدير
الجنسية ووقوع ثلاث غير متعين كما قال شيخنا لجواز ان لا يقدر خبرا عن الطلاق بل صفة طلاق المنكر
ويكون ما بينهما اعتراض بين الصفة والموصوف فيقع الثلاث كما لو كانت معترضة وثلاث منصوبا

بطلاق

بطلاق نصب المصدر واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق ح يقتضي وقوع الثلاث
كما قال الكسائي قد يقال هذا انما يتم اذا جعل مفعولا مطلقا لطلاق المنكر كما يقتضيه قوله اذ المعنى
فانت طالق ثلاثا او للمعرف والعهدية لكنه غير متعين لجواز ان يكون للمعرف والجنسية وثم من قوله
ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة للترتيب الذكري كما لا يخفى واما على احتمال ان يكون ثلاثا مفعولا
مطلقا للمعرف سواء كانت ال فيه للعهد ام للجنس فلا اعتراض ومحتمل لان يكون حالا من الضمير المستتر في
عزيمة والجملة ذات الحال مستانفة وح لا يلزم وقوع الثلاث قيل فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع الثلاث
على تقدير العهد ايضا واجيب بانه انما نفى لزوم الثلاث وهو لا يستلزم لزوم الواحدة لينافي احتمال
الثلاث فهو محتمل لوقوع الثلاث بتقدير العهد ولوقوع الواحدة بتقدير الجنس لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان
ثلاثا اي بعيدا اذا كان ثلاثا بيان حالة ثلاثا لما ان الحال في معنى الظرف فان من قال جاء زيد ضاحكا فكانه قال
جاء زيد وقت الضحك ومن قال لم يظهر لي الداعي الى تبيانه بقوله اذا كان مع جعله ثلاثا حالا من الضمير فكانه فهم
انه اتيان على سبيل التقدير وليس كذلك وانما هو بيان لحاصل المعنى كما قررنا نعم الاتيان في قولهم ضربي
زيدا قايما حيث يقال معناه حاصل اذا كان قايما على تمام كانت ايضا من باب التقدير وكان الاظهر في هذا
البيان ان يقول والطلاق عزيمة في وقت كونه ثلاثا لكنه عدل عنه الى اذا كان ولا يخفى ان ذلك انما هو على تقدير
جنسية الطلاق واما على تقدير عهديتها فالملايم اذا كان لا اذا كان اي وذلك الطلاق المعهود الذي اوقعته
ليس بلغو بل هو معزوم عليه اذا كان ثلاثا وقوله فانما يقع ما نواه تفريع على ما بينه من ان الصواب ان كلا من
وجهي الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ووقوع الواحدة من البيت انه حيث كان الكلام محتملا فالمدار
على ما ينويه المتكلم فح لا يقع الا ما نواه لاستحالة وقوع كلا المحتملين او واحد منهما لم ينوه فان ظهر ما نواه فذاك
والا حكما بوقوع الواحدة حفظا لكلام العاقل من اللغو مع تيقنها والشك في الزايد عليها ومن جعله استينافا
بيانيا على انه جواب سوال نشا من قوله ان الصواب الخ فقد رده شيخنا بان الاستيناف البياني لا يصدر بالاداة
وان جاءت للاستيناف هذا اي ما افدناه من احتمال وقوع الثلاث او الواحدة وعدم التعيين هو ما يقتضيه
معنى هذا اللفظ من غير نظر الى المراد ولا الى ما يتعين به المراد واما الذي اراده هذا الشاعر المعين اي واما
المعنى المعين المراد لهذا الشاعر فالمعين صفة للذي لا للشاعر كما يتراءى اذ لا فايدة في وصف الشاعر بعد قوله هذا
بالمعين بخلاف وصف المعنى به فهو الثلاث اي وقوعها لقوله فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث
مقدم فبيني معناه فارقيني من باب بين او كوني ذات طلاق باين وضمير بها للثلاث وان كنت معناه لانك كنت
فهو تعليل للبينونة والمقدم مصدر ميمي بمعنى التقدم من قدم اللازم بمعنى تقدم اي ليس لاحد تقدم الى
العشرة والالف بعد ايقاع الثلاث اذ به تمام الفرقة واجاز شيخنا ان يكون مقدم بمعنى من مقدم اي ليس له
بعد الثلاث من يقدمه لمطلقته ثلاثا اللهم الا بعد زوج اخر وعليه فهو اسم مفعول من قدم المتعدي ومسئلة
اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
عند بعض ومن حيث هو ضمير عند اخرين قيل وهو ظاهر قول ش لحكمه بان معنى ضرب زيد الظهر والبطن
ضرب زيد ظهره وبطنه دون الظهر منه والبطن منه كما هو تقدير اكثر البصريين والتسوية بين مطرنا السهل
والجبل ومطرنا سهلنا وجبلنا على ان هذا لو كان على تقدير الضمير العايد لصح ان يقال ضرب زيد ظهر وبطن
ومطرنا سهل وجبل كما اجاز البر الكريستين والبركد بستين لفهم البعضية على الوجهين واستدل مانع
النيابة بانها لو جازت لجاز ان يقال قام الذي ضرب الغلام اي غلامه وهو ممتنع اتفاقا وبان ال معرفة و
الضمير رابط فلا تخلفه وبانها لو خلفته لم تجامعه في قوله رحبت قطاة الجيب منها رقيقة بجس الندامى
بضن المتجرد اذ المجامعة تابى النيابة وبانا لا نسلم امتناع ضرب زيد ظهر وبطن فانهم نصوا على جوازه

حذف الضمير في البدل اذا علم وان جعلوه دون الجواز في الصفة وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى اي مأواه
لوجوب ما يربط جملة الخبر بمبتدئها اعني من قوله تعالى واما من خاف مقام ربه مع خلوها عن الضمير والاصل
عدم التقدير ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اي وجهه وظهره وبطنه وذلك اذا
رفع الوجه والظهر والبطن اما رفع الوجه فبالصفة ولا ضمير فيها ح والا لرفعت اسمين من جهة واحدة
وهو في الفعل ممتنع فما ظنك بشبهه فلو لم تنب ال فيه عن الضمير لخلت الصفة عما يربطها بموصوفها
ومن ثم لم تقل بالنيابة في وجهي جر الوجه بالاضافة ونصبه على التشبيه بالمفعول لاشتمال الصفة فيهما
على ضمير مرفوع بها العدم المانع من رفعه هو الرابط واما رفع الظهر والبطن فعلى انهما بدل بعض وقد
اجريا مجرى التاكيد بكل اذ الغرض بهما الاحاطة والشمول لخصوصهما فكانه قيل ضرب زيد كله وبدل البعض
وان لم يجر هذا المجرى كالتاكيد بكل في وجوب عود ضمير من كل منهما الى المتبوع وحيث لا ضمير وجب جعل ال
نايبة عنه ومن ثم لا نيابة حيث ينصبان نصب الظروف لعدم افتقار الظرف الى عايد ولما كان عن رفع
الظهر والبطن مندوحة بالنصب وعن رفع الوجه مندوحة بالجر والنصب كان رفعهما دون رفعه في
الضعف والمانعون من النيابة يقدرون هي المأوى له والظهر منه والوجه منه فيجمعون بين ال والضمير المجرور
كالجمع بينهما من قال رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد فان الجمع بينهما يدل على
انها ليست عوضا واجيب بان ال هنا لمجرد التعريف مثلها في الرجل لا له وللنيابة مثلها في هي المأوى كما
ان تاء مسلمة لمجرد التانيث وهي في عدة له وللعوض وقطاب الجيب مجتمعه والرحيب الواسع وهو كناية عن
غلظ العنق والبض بتشديد المعجمة البيضاء الرخصة والمتجرد الجسد وقيد ابن مالك الجواز اي جواز النيابة
بغير الصلة قد يفهم منه ان غير ابن مالك طرد الجواز فيها فيكون محل الخلاف مع ان الاتفاق فيها على عدم الجواز
كما قدمناه وقال الزمخشري في كشافه في وعلم آدم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات لانه لما فسر الاسماء باسماء
المسميات ثم اعترانه حذف منه المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بالمضاف لان الاسم لا بد له من مسمى
وعوض منه اللام كقوله تعالى واشتعل الراس شيبا فكانه قال ان الاصل اسماء المسميات ويكون ضمير ثم عرضهم
عايدا على المسميات بتغليب العقلا منهم المدلول عليها ضمنا وانما لم يقل ان الاصل مسميات الاسماء فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لان التعليم انما يتعلق باسماء المسميات لتعلم المسميات ولينتظم مع تعلق
الانباء بالاسماء المذكور بعد وقال ابو شامة هو الامام شهاب الدين ابو القاسم عبد الرحمن بن اسمعيل بن ابرهيم
المقدسي ثم الدمشقي الفقيه المقري النحوي المحدث عرف بابي شامة لشامة كبيرة فوق حاجبه الايسر ولد بدمشق
في احد الربيعين سنة تسع وتسعين وخمسماية واتقن القراة على العلم السخاوي وسمع الكثير واخذ عن
الشيخين العز بن عبد السلام والتقي بن الصلاح قال الذهبي كتب الكثير من العلوم واتقن الفقه ودرس
وافتى وكان مع كثرة فضايله متواضعا مطرحا للتكلف توفي في رمضان سنة خمس وستين وستماية في
قوله اي قول الامام ابي القاسم الشاطبي بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي وعبارته في
الكلام على هذا البيت من شرحه على الشاطبية واللام في النظم للعهد المعلوم من جهة القرينة وهي قايمة
مقام الاضافة كقوله تعالى في ادنى الارض اي في نظمي نزل منزلة المعروف المشهور تعظيما ولا له بذلك تجوزا
نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر اي جوز الزمخشري وابو شامة نيابتها عن الاسم الظاهر وعن ضمير
الحاضر فالاول للاول والثاني للثاني ففيه لف اجمالي ونشر تفصيلي كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او
نصارى تهتدوا اي وقال اليهود كونوا هودا والنصارى كونوا نصارى ولا خفى في ان ظاهر كلام الزمخشري
في مواضع من كشافه تجويز الامرين معا ومع ذلك فقد صرح بنفي النيابة في قوله تعالى وان الجنة
المأوى وانجزم ان المعنى هي مأواه حيث قال وتركت الاضافة للعلم وليست اللام بدلا من الاضافة

واما

واما معناها الدلالة على ان مأوى معين ولم يصرح في تفسير واشتعل الراس شيبا بالنيابة كما افهمها سياق
كلامه في اية البقرة وانما قال لم يضف الراس اكتفاء بعلم المخاطب يعني من جهة عطفه على وهن العظم
مني الواقع خبر اني اي فلا بد فيه من رابط كما في المعطوف عليه وحاول السعد في حواشي الكشاف التوفيق
بين كلاميه فقال يحتمل كلامه في البقرة على ان الاصل اسماء المسميات واريد بالاسماء اسماء معروفة معهودة
فاتى بالتعريف اللامي قايما مقام التعريف الاضافي وفهم ذلك من عبارته فيها بعيد ولجاز ان يقال ليس كل ما
ذكره الزمخشري من المحتملات مختارا عنده وعليه فلا يلزم هذا التطبيق والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بالغايب
دون الحاضر من متكلم او مخاطب ودون الاسم الظاهر اي انهم حيث ذكروا ان ال تكون نايبا عن الضمير مثلوا
لذلك بما فيه النيابة عن ضمير الغايب ليس الا مسئلة من الغريب ان ال تاتي للاستفهام وذلك في حكاية
قطرب ال فعلت بمعنى هل فعلت وهو من ابدال الخفيف ثقيلا لان الها اخف من الهمزة التي هي اثقل الحروف
واوثرت بعدة من التخفيفات كما في الال عند س فان اصله اهل ابدلت هاؤه همزة ساكنة ثم قلبت الفا لكن
ذلك سهل اي ابدال الها همزة سهل هنا لانه جعل وسيلة الى الالف التي هي اخف الحروف كما ان الهمزة اثقلها
وحاصله ان القياس على الال قياس مع الفارق فان ذلك سهل عدم بقاء المنقلب اليه اما بالنقح والتخفيف
ظ اما بالفتح التخفيف
على وجهين احدهما ان يكون حرف استفتاح بمنزلة الا ويقال لهما حرفا تنبيه ايضا وفايدتهما المعنوية
تاكيد مضمون الجملة قال الرضي وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان
لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين ويدخلان على الجملة خبرية كانت او اسمية او
فعلية او طلبية امرا كان الطلب او نهيا او استفهاما او تمنيا ويفهم من كلام بعض المحققين ان الغرض منهما
تنبيه المخاطب على ما يذكر بعدهما من الجمل خيفة ان يفوته لغفلته شيء منها ومن ثم كان نحتهما ان يقعا في اول
الكلام تحصيلا للغرض منهما وبذلك ظهر وجه تسميتها بحرفي الاستفتاح ويكثر قبل القسم حتى قيل انها من طلايعه
كقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر البيت من الضرب الاول من الطويل من
القصيدة طولى لابي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي احد شعراء الدولة الاموية وبعده لقد تركتني احسد الوحش
ان ارى اليفين منها لا يروعهما الذعر وصلتك حتى قلت لا يعرف القلى وزرتك حتى قلت ليس له صبر
صدقت انا الصب المصاب الذي به تباريح حب خامر القلب او سحر فيا حبذا الاحيا ما دمت حية
ويا حبذا الاموات ما ضمك القبر تكاد يدي تندى اذا ما لمستها وينبت في اطرافها الورق الخضر الى ان قال
فيا هجر ليلى قد بلغت بنا المدى وزدت على ما لم يكن بلغ الهجر ويا حبها زدني جوى كل ليلة ويا سلوة العشاق موعدك
الحشر ثم قال عجبت لسعي الدهر بيني وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر وقد اشتمل البيت العينسي على
صنعة الطباق بين ابكي واضحك وابكي ومن امات واحيا ومن امره الامر الذي لا امر لدا ولا امر غيره وله
وهو الله الذي لا اله غيره ومن استدل على وحدة اليمين فيه بان لها جوابا واحدا وقوله لقد تركتني
البيت ولو كانت ايمانا مختلفة لوجب ان يكون اجوبة فهو مدفوع عند شيخنا باختلاف الايمان مع
وحدة الجواب فيما استشهد به على مجيء ام فرع اما من قول بعضهم ام وسيفي وزربه ورمحي ونصليه وفرسي
واذنيه لا يدع الرجل قاتل ابيه وهو ينظر اليه وفيه نظر اذ لا يلزم اختلاف المقسم به اختلاف الايمان
لجواز وحدة اليمين باعتبار ان الواو الثانية عاطفة وسياتي من المص في الباب الخامس الحكم بان الصواب
في نحو والضحى والليل اذا سجى ان الواو الثانية عاطفة لا قسمية والا لاحتاج كل الى جواب قال ومما
يوضحه مجيء الفاء في اوايل سورتي المرسلات والنازعات وجواب القسم وما عطف عليه قوله لقد تركتني
والضمير فيه لليلى محبوبته وجملة احسد الوحش حال من ضمير المتكلم وان ارى قال الجلال تبعا للمرزوقي
انه بدل من الوحش وفيه نظر او عليه يكون التقدير احسد روية اليفين من الوحش شانهما كذا وهو

لا يحسد المرئي وقال الشارح في محل نصب او خفض بالجار المحذوف على او اللام وفي كون الجار المحذوف على
على نظر لاقتضايه ان تكون روية البقين من الوحش شانهما كذا المحسود عليه والوحش هو المحسود لكنها غير قابل
لذلك لعدم اتصاف المحسود هنا بها فتدبر واري من الروية البصرية واليقين مفعوله وجملة لا يروعها الذعر
صفة له عند المرزوقي ويروعها يخيفها والذعر بضم المعجمة وسكون المهملة الخوف وقد اشتمل البيت الاول
مع رقته في باب التسبيب على عيب التضمين بنا على تفسيره بان يفتقر البيت الاول في افادة المعنى الى الثاني
وان كان شيخنا قال في بعض تعاليقه ان في عد مثل ذلك عيبا نظر الان الكلام في القران الكريم قد لا يتم على
راس الاية الذي هو بمثابة عجز البيت بل يحتاج الى ما بعده كقوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل
فقوله مصبحين راس اية والكلام لم يتم به لانهم لا يمرون عليهم بالصباح فقط بل به وبالليل فكيف يعد ما هو
بمثابة ذلك في الشعر عيبا انتهى وقد يقال المعدود عيبا الافتقار في افادة اصل المعنى بان يكون احد ركني الكلام
في احدهما والاخر في الاخر لكن تمثيلهم لهم بقول الشاعر يمينا لا ازال الصون عرضي ٭ وابني المجد ما حملت يميني ٭ يراعا
او رمت خيلا بخيل ٭ على اقيادها اسد العرين ٭ يابى ذلك كما لا يخفى وكنت استشكل عد التضمين بهذا التفسير
من عيوب القافية فانحصر ان يعد من عيوب الشعر حتى وقفت على رسالة لبعض الفضلا في علم القافية فاذا
التضمين قد فسر فيها بان يتعلق اخر البيت باول البيت الذي بعده ومثل له بقوله ٭ وهم وردوا الجفار على تميم ٭
وهم اصحاب يوم عكاظ اني ٭ شهدت لهم مواطن صادقات ٭ شهدن لهم بصدق الود مني فزال الاشكال لان اخر
البيت لا يخلو اما ان يكون هو القافية او بعضها منها او تكون هي بعضا منه واندفع النظر بالاية لان راس الاية
فيها ليس متعلقا باول الاية الثانية ومعنى بيت الجواب كما افاده المرزوقي اني اذا تاملت الوحوش وهي تاتلف
في مراعيها ومتصرفاتها اثنين اثنين لا يفزعهما رقيب ولا يدخل فيما بينهما ما تنغيرحدتها وتمنيت ان تكون
حالتي مع صاحبتي كحالها في الافهام وحملنا وصلتكم من تركك لافادة ان الوصل والزيادة منه استغرقا الزمان
الماضي وكذا وكذا احسن ان يقول عقب الاول حتى قلت لا يعرف القلى والبغض فان منه بغض هجر وعقب الثاني
حتى قلت ليس له صبر عن شخص لا لكثر زيادته وربما افاد الفعل الاستمرار التجددي بمعونة القراين قال تعالى
الله يستهزي بهم فان قلت وما وجه قوله صدقت ان الصب المصاب وهي لم تقل له الا ان الصب المصاب ليصيد تها
قلت وان لم تنطق بهذا القول بلسان القال فقد افصحت عنه بلسان الحال ولزم من قولها السابق فان
من لا يعرف القلى ولا صبر له عن زيارة ليلى فهو صب مصاب حلت به تباريح الهوى وخامرت لبه سحر الاجفانت
فهمت منه الغوى وقوله فيا حبذا اللاحيا البيت معناه اني لا امدح الاحيا الا اذا كنت شمسهم بل امدح
الاموات اذا جاورت رمسهم ثم اشار الى انها بلغت من رقة البشرة وحسن رونق ما الشباب على سبيل
المبالغة بل الغلو المقبول بلفظة تكاد الى انه بحيث لو لمست يده جسدها لكانت ان تندى وينبت في
اطرافها الورق الخضر ثم اخذ في التبرم من الهجر قايلا قد بلغت يا هجر ليلى بنا الغاية بل زدت على ما لم يكن يبلغ
الهجر بعاشق وجاوزت النهاية ثم نادي الحب مظهرا للتجلد على شجانه وادعى التلذذ فاستزاد من الجوى
الحاصل له وهو دا الخوف ما يتضاعف بتجدد الاوقات واستبعد التسلي حين جعل بينهما يوم القيمة مضيفا
السلوى الى العشاق متبريا من اضافتها الى نفسه ولو في موضع استبعادها وهل هذا الا غاية التفنني
في الهوى والتصبر على ادا الجوى قال الامام المرزوقي وقوله عجبت لسعي الدهر يجوز ان يريد به سرعة
تقضي اوقات الوصال بينهما وانه لما انقضى الوصل عاد الدهر الى حالته في السكون والبطو وهذا على
عادتهم في استقصار ايام السرور واللهو واستطالة ايام الفراق والهجر ويجوز ان يريد بسعي الدهر
سعاية اهله وايقادهم نار الشر بينهما بالنمايم والوشايات وانه لما اقترب اشواقهم بالتهاجر الواقع
بينهما وارتفع مرادهم فيما طلبوه من الفساد بينهما سكنوا وكما اراد بسعي الدهر سعي اهله كذلك اراد

بسكون

بسكون الدهر سكون اهله انتهى ولا يخفى عليك ان قوله وارتفع مرادهم من الرفعة لا من الرفع وقد تبدل
همزتها اي همزة اما ها ا او عينا قبل القسم فيقال هما والله وعما والله اما الها فلانها جارتها في اقصى
الحلق كما قالوا في زيد منطلق هزيد منطلق واما العين فلان مخرجها تلو مخرج الهمزة فلهما نوع قرب منها
وهم قد عكسوا فقالوا في عباب اباب مع ان فيه عدولا من الاخف الى الاثقل وفيما نحن فيه بالعكس وكلاهما
اي كلا الابدالين مع ثبوت الالف مع ترك الابدال مع ابقا الهمزة على حالها وهذا هو الوجه الخامس وابقاء
الالف مع ترك الابدال هو السادس وهذا الحذف اعتباطي كحذف اليا من يسير وانما ان ام محذوفا الالف
حرف براسه لعدم تمكينهم فان ما وضع من الحروف على حرفين اخره ساكن كام وهل وعن ولا ينافي القول
بان حذف هذه الالف اعتباطي ما في شرح تصريف ابن جني لابن يعيش من ان العرب تقول ام والله يريدون
اما والله فحذفوا الالف تخفيفا وهو شاذ قياسا واستعمالا اما الاستعمال فظاهر واما القياس فلان الالف
خفيفة والحذف في الحرف بعيد جدا لانه نوع تصرف والحرف لا يتصرف فيه لعدم اشتقاقه لان التخفيف
لا يلزم الحذف ولو اعتباطيا وانما نعني بالاعتباطي ما يكون لا لموجب فتخفيفا في قوله فحذفوا الالف تخفيفا مفعول
مطلق لا مفعول لاجله واذا وقعت ان التاكيدية بعد اما هذه كسرت همزتها كما تكسر بعد الاستفتاحية اختها
لوقوعها في مفتتح الكلام والثاني ان تكون بمعنى حقا اواضا على خلاف في ذلك سياتي وهذه يفتح بعدها
ان كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وان ادت معنى حقا وجعلها ابن خروف اما هذه مع
ان معموليها كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد فانه ذهب الى انه كلام تركب من حرف واسم وان
يا هي العاملة في المنادى بالنيابة عن الفعل كما نص عليه المرادي في شرح التسهيل وفي شرح الكافية لنجم الايمة
الرضي ما يقتضي ان ذلك مذهب المبرد وحيث قال واجاز المبرد نصب المنادي على حرف الندا السده مسد
الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل وان الفارسي ممن جنح الى ان حرف الندا اسما افعال كما هو مذهب
لبعض النحاة ولفظه وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسما افعال وقد ورد هذا المذهب بان
اسما الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع لادوات الندا فانه لو كان لكان ضميرا اما غايبا وهو ممنوع
هنا لعدم ما يصلح ان يكون مرجعا له او حاضرا متكلما وهو لا يستتر في اسم الفعل او مخاطبا وهو غير تات
هنا لان المعنى ليس عليه اذ لم يرد كون المخاطب داعيا لانه المدعو وبان اسما الافعال ليس فيها اقل من لفظ على
حرفين فلو كانت ادوات الندا اسما افعال ومنها الهمزة لزم ان تكون الهمزة منها اسم فعل وهي على حرف واحد
وذلك باطل فكون الجميع كذلك باطل اذ لا قايل بالفرق وبانه لو كان اسم فعل لتم كلاما بدون المنادي لكونه جملة واجيب
عن الاول بان اسم كل فعل يجري مجرى فعله في كونه فاعله ظاهرا او مضمرا غايبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز
في اسم الفعل شي من الضماير واذا كانت اداة الندا بمعنى فعل المتكلم استتر فيها ضميره فهو كاف على القول
بانه بمعنى اتضجر لا تضجرت واوه على القول بانه بمعنى اتوجع لا توجعت وعن بانه لما كثر استعمال الندا خالف
ساير اسماء الافعال في جواز مجي بعض ادواته على حرف واحد وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها
عن الاستقلال كالجملة القسمية والشرطية والندا لا بد له من منادي والمختار مذهب ان العامل في المنادي
هو ادعو مقدرا وياء نايبة عنه معنى ولا عمل لها فان عامة الحروف اتى بها عوضا عن الافعال لمعنى الايجاز كالواو
عن اعطف والهمزة عن استفهم ولم يعمل شي منها ولا تعلق به ظرف لييلا يلزم التطويل المخل بالايجاز المطلوب
وقال بعضهم اسم بمعنى حقا وعليه فاما من المشترك بين الاسم والحرف وقال اخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام
وما اسم بمعنى شي ذلك الشي حق لم يقل ابتدا بمعنى حق للتنبيه على انها نكرة تامة بمعنى شي لا ان المراد به الحق
كما في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي فنعم شيا هي اي الابدا وهذا اي القول بانها كلمتان هو الصواب
وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في قوله احقا انجرتنا استقلوا تمامرفي فيستا وبينهم فريق

وهو من الضرب الاول من الوافر وقايله عند الجلال المفضل عامر بن معشر بن اشحم البكري وعند صاحب
الحماسة البصرية عامر بن اسحق بن عدي الكندي شاعر جاهلي وانتصاب حقا كما قال المص على الظرفية
وقال في شواهده نصب على الظرفية عند س والجمهور وهو ظرف مجازي والاصل افي حق هذا الامر اي هذا
الامر معدود في الحق وثابت فيه والجيرة بكسر الجيم جمع قلة لجار واستقلوا ذهبوا وارتحلوا كذا في القاموس
وقال الجلال نهضوا من تعيين والبينة الوجه الذي يذهب فيه وفريق قيل كصديق مما يقع على الواحد
المذكر وغيره وقال المص انما هو هنا بمعنى متفرقه يصف افتراقهم عند انقضاء مرتبعهم ورجوعهم الى
محاضرهم وانشد صاحب الحماسة البصرية وابن سلام في طبقاته البيت بلفظ الم تران جيرتنا ولا شاهد فيه
وهو اي القول بان انتصاب حقا على الظرفية هو قول س وهو الصحيح بدليل قوله افي الحق اني مغرم بك هايم
وانك لا خل هواك ولا خمر البيت من الضرب الاول من الطويل وقايله القايد بن المنذر القشيري وبعده فان كنت
مطبوبا فلا زلت هكذا وان كنت مسحورا فلا برئ السحر المغرم اسير الحب من قولهم اغرم فلان بكذا اولع به
ولزمه والغرام الولوع والشر الدايم والهلاك والعذاب والهايم اسم فاعل من هام يهيم هيما وهيما ما قال في القاموس
احب امراة وقال الشارح ذهب من العشق وغيره والمراد هنا الهيمان من العشق ومعنى انك لا خل هواك ولا
خمر انه لا يخلص لك حال ولا يتبين اي ليس عندك محض نفار يقع به الياس ولا محض اقبال ينفع به
الرجا بل حالك متردد موقع في الحيرة والتعب والمطبوب المعالج من طبه الطبيب اذا عالجه يعلمه والطب
مثلثة علاج الجسم والنفس والرفق والسحر ولا وجه لان يكون المطبوب بمعنى المسحور هنا للزوم التكرار
في البيت كانه يقول ان كان ما بي داء معلوما يعرف علاجه فلا زلت هكذا اولا فارقني فانني اتدبر وان
كان لا يعلم ما هو فلا فارقني ايضا فان دخل عليها اي على كلمة الحق لكن معرفة كما ترى في وان وصلتها
اي جعلتها مبتدا والظرف خبره وقد تقدم عليه ومن ثم لم يجز كسر ان هنا لان الظرف لا يتقدم عليها
لانقطاعها عما قبلها واجاز الجلال ان تكون ان وصلتها فاعلا بالظرف لاعتماده كما في افي الله شك وقال
المبرد حقا مصدر بحق محذوفا وان وصلتها فاعل اما بالمصدر او بالفعل المنوب عنه على الخلاف في نحو
ضربا زيدا وزعم ابن العيني في قوله احقا ان اخطلكم هجاني انحقا صفة مصدر محذوف والتقدير اهجاني
اخطلكم هجوا حقا وقول المبرد هذا قسيم لما سبق من القول بان انتصاب حقا على الظرفية ونسبة البدر
ابن مالك قول المبرد هذا الى والده قال ابن العيني وذلك لعدم اطلاعه على نقل من المبرد وزاد المالقي لاما
معنى ثالثا وهو ان يكون اي اما حرف عرض بمنزلة لولا وقال في الجنى الداني كلامه معنى الا فان من معاني
الا العرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا واما قول شيخنا يريد معناها في مثل الا ان اولياء الله لا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فسهو لظهور ان معناها في الاية الاستفتاح فتختص بالفعل كسائر ادوات العرض
فان وقع بعدها اسم فهو على تقدير الفعل نحو اما يقوم اما يقعد ومعنى العرض هنا انك تعرض عليه فعل
القيام والقعود لترى هل يفعلهما اولا وقد يدعى في ذلك اي في اما هذه انها مركبة من الهمزة وما ويدعى
ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والاول ان ما نافية ظاهرة انه رد لقول المالقي انها تكون
للعرض بانه لم يثبت في ذلك نقل فان ما نقل به يحتمل كون اما فيه مركبة من همزة الاستفهام وما النافية
فهي كلمتان كما يشعر بذلك قوله وقد تحذف هذه الهمزة اذ لا حذف من الكلمة البسيطة وليس مراده دعوى
ذلك مع القول بافادة معنى العرض ليرد ان هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض فيتكلف
الجواب بانا لا نسلم فواته لان المراد التقرير بما بعد النفي وتقرير الشخص بان يفعل ما لم يفعله بعد حمل له على
ان يفعل والحمل على الفعل هو معنى الطلب مع انه مردود كما قال شيخنا بان التقرير بالفعل انما هو حمل على الاقرار
به وهذا الحمل انما هو طلب للاقرار بالفعل وهو لا يستلزم طلب الفعل الذي هو مفاد العرض ثم قال على انا نقول كيف

يجمع العرض والتقرير بما بعد النفي وهما متنافيان على ما بسطنا في المطول من ان الهمزة في العرض للانكار التوبيخي
دخلت على النفي وفي التقرير للانكار الابطالي دخلت عليه ايضا فكان انكار النفي فيهما اثباتا فمن اختار الشق
الثاني في تحقيق ما قال المص مجيبا بما مر ثم ادعى موافقته ما في المطول لما قال المص فقد اخطا كقوله ما ترى الدهر
قد باد معدا وباد السراة من عدنان هو من الضرب الاول من الخفيف الا ان عروضه من احقة بالخبن وضربه
من احف بالتشعيث وقايله مجهول وما اصله اما ترى من الرؤية بمعنى العلم ولذا ساغ وقوع ثاني
مفعوليها جملة والدهر الزمان واباد اهلك وباد هلك وقايله ان كان جاهليا فالاسناد حقيقة والا فمجاز
ومعد هو ابن عدنان ابو العرب كما تقدم والمراد اما ابو القبيلة او هي واذا كان المراد اياها فليس المراد
قتل اهلاكها انه لم يبق منها احد كما قد يتراءى والسراة بفتح المهملة جمع سري السادات الخيار وهو جمع عزيز
بل لم يجمع فعيل على فعلة سواه وانكر السهيلي في الروض كونه جمعا وفي القاموس هو اسم جمع ويجمع السراة على
سروات وروي من قحطان وهو قحطان بن عامر بن شالخ ابو حي وعليه كما قال شيخنا يجوز ان يراد بالسراة
ازد السراة فانها حي من اليمن الذين هم حي من قحطان هذا وفي الشرح ويمكن ان ما نافية ولا همزة محذوفة
والكلام خبر محض خوطب به من يعلم ولكن عنده غفلة وانهماك في اللذة تنزيلا له منزلة الجاهل المخالف
مقتضى العلم من حيث ان علمه بهلاك هولاء يقتضي التيقظ والتحفظ من الاسترسال في الغفلة وحيث خالف
ذلك بارتكاب ما ارتكب كان الجاهل الذي لا علم به عنده بهذا الخبر وفيه بحث لظهور ان المراد بالكلام
في قوله والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه الكلام الذي اعتبره نفيا محضا وح فان اراد بقوله وخوطب
به من يعلمه انه من يعلم عدم العلم بمن اهلك الدهر تنزيلا له منزلة الجاهل المخالف مقتضى العلم فمسلم
لكن يا باه سياق كلامه اباء ظاهرا كما ترى وان اراد انه خوطب به نفيا من يعلمه اثباتا اي خوطب
بهذا النفي من يعلم ان الدهر قد اباد كما يعطيه كلامه فممنوع انه من باب تنزيل العالم منزلة الجاهل
بل هو من باب تنزيل وجود علمه بذلك منزلة عدمه الحق كما قال شيخنا ان المخاطب بهذا الخبر لا يعلمه لانه
لا يرى الا انه يرى ان الدهر اباد اوليك ويجهل انه ما يرى ذلك وعلمه المنزل منزلة الجهل ليس هو علمه
بهذا الخبر بل بما سبق بيانه نعم اذا قيل للتارك للصلاة العالم بوجوبها الصلاة واجبة كان علمه بمضمون
هذا الخبر منزلا الجهل به اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها الاولى
ياء استثقالا للتضعيف كما ابدل من احدهما في التضعيف ياء استثقالا له ايضا في نحو تقضي البازي
واملت وخصت الاولى هنا بالابدال لسكونها كقول عمر بن ابي ربيعة رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت
فيضحي واما بالعشي فيخصر كذا وجدناه في الاول فقط وعليها بنى الشارح قوله جمع بين الامرين حيث
ابدل في الصدر ولم يبدل في العجز والبيت من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة طويلة مطلعها امن
ال نعم انت غاد فمبكر غداة غد ورايح فمهجر وبعد البيت اخا سفر جواب ارض تقاذفت بر فلوات فهو
اشعث اغبر اورد المبرد في كامله ان ابن عباس دخل عليه عمر بن ابي ربيعة وهو غلام وعنده نافع
ابن الازرق فقال له ابن عباس الا تنشدنا من شعرك فانشده هذه القصيدة حتى اتمها وهي ثمانون
بيتا فقال له ابن الازرق لله انت يا ابن عباس تضرب اليك اكباد الابل تسالك عن الدين ويا تيك غلام
من قريش ينشدك سفها فتسمعه فقال بالله ما سمعت سفها فقال اما انشدك رات رجلا ايما
اذا الشمس عارضت فيخزى واما بالعشي فيخسر فقال ما هكذا قال انما قال فيضحي واما بالعشي
فيخصر قال او تحفظ الذي قال قال والله ما سمعتها الا ساعتئذ ولو شيت ان اردها لرددتها
قال فارددها وانشده اياها كلها فقال له نافع ما رايت اروى منك ونعم بضم النون امراة
من قريش قال في الاغاني تكنى ام بكر والغادي بالمعجمة السائر غدوة والمبكر من ابكر سار بكرة والرايح

ضد الغادي والمهجر اسم فاعل من التهجير وهو السير في الهاجرة ومن ثم قوله امن ال نعم فيما يظهر تعليلية
اي من اجلهم انت غاد فمبكر او رايح فمهجر فان قلت ما وجه عطف مبكر على غاد ومهجر على رايح بالفا ومعناهما
ما علمت قلت البكر اخص من الغادي وكذا المهجر اخص من الرايح فان الابكار والتهجير اول احوالهما فهو كقولك
اكلت من البستان من الشجرة فان القصد الى افادة الحكم الخاص قد يعقب القصد الى افادة العام والمعنى اانت
مقدر السير غدوة فمبكر والسير رواحا فمهجر ومعارضة الشمس واعتراضها في الافق ارتفاعها بحيث تصير
حيال الراس وذلك اذا كانت في مسامتة قبة الفلك ويضحى بفتح اليا والحا مضارع ضحى بكسر الحا وفتحها يبرز
ويظهر للشمس وعن ابن عباس وقد سيل نافع بن الازرق عن قوله تعالى وانك لا تظما فيها ولا تضحى قال لا تعرف
فيها من شدة حر الشمس قال وهل تعرف العرب ذلك قال نعم اما سمعت قول الشاعر وانشده البيت
وفي تفسير الواحدي قال الضحاك عن ابن عباس يقول لا تعطش فيها كما يعطش اهل الدنيا ولا يصيبك فيها
حر كما يصيب اهل الدنيا والمعنى لا تبرز للشمس فيوذيك حرها لانه ليس في الدنيا شمس انما هو ظل ممدود
وتخصر بمعجمة ثم مهملة من خصر الرجل بالكسر اذا المه البرد في اطرافه والخصر بفتح الصاد البرد وكنفت البارد و
الجواب بتشديد الواو صيغة مبالغة من جاب الارض يجوب اذا خرقها وقطعها والتقاذف تفاعل من القذف
كالترامي من الرمي والفلوات جمع فلاة وهي الصحرا والاشعث الاغبر صفتان من الشعث والغبرة وفي الحديث
رب اشعث اغبر لو اقسم على الله لابره وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد الشرط لغة الزام الشي والتزامه
في البيع ونحوه وجمعه شروط والشرط بفتحتين العلامة وجمعه اشراط واصطلاحا السبب المقترن باداة ارتباط
مسببية به لانهم يقولون اذا وجد الشرط وجد الجزا وعند الاصوليين هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده الوجود وقد يطلق الشرط ويراد به الشرطية اي المعنى المصدري اذا تقرر هذا فالشرط في قول المص
حرف شرط بالمعنى المصدري لانه المناسب لاخويه من التفصيل والتوكيد اذ هما من المعاني ومعنى كونها حرف شرط
انها حرف باعتبار تضمنها له فالاضافة لادنى ملابسة لانها ما موضوعة له ففي توضيح المص التصريح بانها نايبة
عن اداة شرط وجملته وعن ابي حيان انها اداة تعليق وليست شرط وصرح التفتازاني في مطوله بانها متضمنة لمعنى
الشرط بل قد صرح غير واحد من النحاة بانها ليست حرف شرط بل فيها معناه ولكونها متضمنة لمعنى الشرط تراهم
يقولون معنى اما زيد فقايم مهما يكن من شي فزيد قايم اي يحصل له القيام على كل تقدير كما نص عليه س قال الركن الحديثي
وقوله هذا بيان لانها في معنى الشرط الا ان ذلك مدلولها الحقيقي اذ مدلولها الحقيقي ان ما يليها يستلزم ما يلي
الفا وقال ابن هشام السبكي نقل ابو حيان عن بعض اصحابه ان اما حرف اخبار متضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط
لاقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن الاداة وهي من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة
شرطية ولولا التها على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان زيدا ذاهب
جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا وفيه انه لا يلزم من كون جواب الشرط مستقبلا ان يكون معنى
زيد ذاهب من اما زيد فذاهب لمجرد دلالتها على الشرط والا لكان نحو قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين
واما الغلام واما الجدار الايات ونحو هولاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمحدث على سبيل الاستقبال
وليس كذلك وكون الاصل مهما يكن من شي فكذا لا يستلزم استقبال مضمون ما بعد الفا لجواز ان يكون المعنى
فيحكم بكذا كما في وما بكم من نعمة فمن الله فيكون الجواب المستقبل في التحقيق هو الحكم الضمني واما قول نجم الايمة اعلم
ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل مجملا نحو قولك هولا فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى غير
ما يقصد وللاستلزام شي لشي اي ان ما بعدها شي يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط ايضا هو استلزام
شي لشي اي استلزام الشرط الجزا كما ذكرنا في الظروف المبنية فقد زعم المحشي انه موافق لظاهر كلام المص بنا على
ان ظاهره انها حرف شرط حقيقة لا تضمنا ولكن بعدما فسر المعنى الثاني لاما الذي نص عليه الرضي وهو استلزام

شي لشي باستلزام الشرط للجزا ناقلا ذلك عنه قال شيخنا وهو على خلاف الصحة اذ هو لم يقل اي استلزام
الشرط الجزاء في تفسير ما وضعت له من الاستلزام بل في تفسير معنى الشرط الذي تضمنته معنى الظروف المبنية
وساق ما سقناه من كلامه ثم قال ومفادة ككلام الحديثي ان مدلولها الحقيقي استلزام ما يليها لما يلي الفا وهو
استلزام مفرد او ما في حكمه لجملة الشرط لمفرد او لجملة ومدلول ما كان حرف شرط حقيقة استلزام الشرط الجزاء
وهو استلزام جملة لجملة واذا قيل انها تضمنت معنى الشرط كان المراد انها تضمنت استلزام شي لشي اما انها شرط
فبدليل لزوم الفاء بعدها ولو تقديرا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا
فيقولون الاية وانما نشا هذا اللزوم من استلزام ما يليها لما يلي الفاء وعليه فالفاء في موضعها او نقول
لما كانت اما متضمنة لمعنى الشرط الحقيقي وكان جزاوها حقيقة مجموع زيد قايم من قولنا اما زيد فقايم لزمت
الفاء بعدها ولكن بين طرفي ذلك المجموع قضاء لحق ما كان بقدر الامكان الا ترى قول س فيما نقله الزمخشري
عنه اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شي فزيد منطلق الا ترى ان الفا لازمة وعن الرضي
ان وجوب الفا بعدها لما انه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قصد ان تعمل في جوابها ولو مضارعا لكونه ابعد عنها في
الشرط فلما لم تعمل فيه وجبت الفا قال شيخنا ومراده بشرطها الشرط الحقيقي وبجوابها ما بعد الفا من مفرد او جملة
نحو اما زيد فقايم او فيقوم او فهو يقوم وفيه ان اعتبارها ذات شرط حقيقي ينافي الحكم بانها ليست للشرط
حقيقة هنا ما عليه الجمهور والحق ان المتبادر من كلام المص ان اما حرف شرط حقيقة كما انها حرف تفصيل وتوكيد
كذلك بل قول ابن الحاجب في كافيته وصاحب اللب في حروف الشرط ان ولو واما صريح في ذلك وكلام نجم الايمة
في بحث اما يوافق ذلك كما هو ظاهر لمن تصفحه ولا يبعد على مذهب الكوفيين ان تكون اما هذه مركبة
من ان المفتوحة الشرطية وما المزيدة عوضا عن فعل الشرط المحذوف واما قول السبكي ان اما من الادوات
التي يحصل بها التعليق وليست شرطا فيقبل انه ان اراد بكونها ليست شرطا انها لا تفيد معناه اصلا
فممنوع لصدق قولنا كل ما حصل به التعليق فهو مفيد لمعنى الشرط اذ ليس معنى الشرط الا التعليق يرشد
الى ذلك قول نجم الايمة وكلمة الشرط ما تطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون
الثانية فالمضمون الاول ملزوم والثاني لازم وان اراد انها ليست موضوعة لمعنى الشرط فمسلم ان
ليس كلما حصل به التعليق فهو موضوع لمعنى الشرط وان افاده لجواز افادتها اياه بالتضمن كما في
اسماء الشرط فانها افادته لتضمنها معنى ان لكن لا نسلم ان اما كذلك اذ هي ليست باسم لتكون متضمنة
لمعنى الشرط فانا لم نعتبر التضمن في الاسماء الا لان الشرط اي التعليق المذكور من المعاني التي حقها ان
تودى بالحروف وقد وضع له حرف فاذا فهم من غيره كان ذلك بتضمنه اياه بل هي حرف ولا وجه للقول
بتضمن حرف معنى حرف اخر وانما الوجدان يقال هذا الحرف بمعنى ذلك الحرف ولا يذهب الى وهمك
انهم قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا مع ان جمهور البصريين على
انه سماعي لا قياسي وانه لا يصار اليه الا عند الضرورة فان ذلك عبارة عن ان تودي كلمة واحدة معنى
كلمتين كما لا يخفى وما نحن فيه ليس منه وقول النجم ان ما فيه معنى الشرط ليس نصا في انه متضمن له
لصحة ان يقال ان ان فيه معنى الشرط لما انها موضوعة له الا ترى قوله ايضا واما بيان معنى الشرط فيها
فبان تقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ويعضد ذلك ما في شرح
المفتاح لسيد المحققين في بحث ما يفيد التخصيص دون التقوي عند قول السكاكي فليس الا التخصيص
اي فليس يحتمل الا التخصيص يعني ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان مصدرا بما كما في الاية
اي اية واما ثمود فهديناهم لم يجز ان تقدر فيه المفسر الا موخرا لان تقديره مقدما يودي الى توالي حرفي
الشرط والجزا اذ يكون التقدير واما فهدينا ثمود هديناهم حيث اطلق حرف الشرط على اما كما اطلق

حرف الجزا على الفاء والثاني حقيقة فالاول كذلك فان قلت اليس قوله بعد في الاية والصواب انه تقرير
الكلام مهما يكن من شي فمهدينا ثمود فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيئا في حيز الفاء على
ثمود عليهما ليكون فاصلا بين الحرفين يابي ان اما حرف شرط قلت ليس كذلك لان مراده بوضع كلمة اما موضع
حرف الشرط الاشارة الى انها ليست قايمة مقام الاسم الذي هو مهما كما اشار هو اليه في الحواشي بل مقام الحرف
الذي تضمنته تلك الكلمة فهو من باب وضع حرف موضع حرف اخر ولا ضير في ذلك على ان قوله ليكون فاصلا
بين الحرفين من باب اعادة المعرفة معرفة فيكون الثاني عين الاول فيحتمل ان يكون مراده بالحرفين اما والفا
المرادين او لا يقول ان تقديره مقتضيا مما يودي الى توالي حرفي الشرط والجزا واما ما نقل ابو حيان عن بعض اصحابنا
من ان اما حرف اخبار متضمن معنى الشرط فقيد ان لا معنى للحكم على الحرف بانه حرف اخبار اذ الاخبار اما ان
يكون مصدر اخبر بالشي او عن الشي لكن الحرف لا يخبر به ولا عنه الا ان يراد بكونه حرف اخبار انه حرف يقع في
الاخبار اي الكلام الخبري نعم يرد على القول بانها اداة شرط انها لو كانت كذلك لاقتضت فعلا بعدها يتوفر
به عليها مقتضاها من تعليق مضمون جملة على اخرى وللقايل ان يقول ان اريد باقتضاء الفعل بعدها
الاقتضاء بالفعل فالملازمة ممنوعة للاتفاق على ان ان ولو واذا ادوات شرط وهي لا تقتضي فعلا مذكورا
بعدها بالفعل نحو وان امراة خافت اذا السماء انشقت ولو ذات سوار لطمتني وان اريد الاقتضاء مطلقا سوا
كان بالفعل او بالقوة والتقدير فبطلان اللازم ممنوع لثبوت الاقتضاء معها بالقوة والتقدير كما قرروا غاية ما
في الباب انهم التزموا حذفه لكثرة الاستعمال ولكون اما في الاصل موضوعة للتفصيل وهو يقتضي التكرار
المودي الى الاستثقال فظهر انه لا حاجة الى تكلف حمل كلام النص على خلاف المتبادر منه لكن بقي ان يقال ملخص
ما ذكر ان اما اداة شرط التزم حذف فعل شرطها دايما لكنه غريب نعم قد يحذف فعل الشرط في بعض الصور
مع ان لو واذا وجوبا لكن لا على الوجه الذي يجامعها مطلقا كما في اما والفرق ظاهر فلا يتاتى العباس منه ويم والجواب
ان التزام كون اما اداة شرط حذف فعل شرطها دايما ليس باغرب من التزام انها حرف قام مقام اسم شرط وجملة
شرطية غاية ما هنا كان اللازم على قولنا ترك اصل الكلام والاصول المتركة في كلامهم اكثر من ان تحصى على ان
هذا اللازم مشترك الالزام كما لا يخفى والله الموفق ولو كانت الفاء اللازمة بعد اما للعطف لم تدخل على الخبر
اذ لا يعطف الخبر على مبتدا ابدا بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف ولو كانت زايدة لصح الاستغناء عنها اذ شان
الزايد ان يصح الاستغناء عنه ولما لم يصح ذلك لا الاستغناء لاختلال الكلام بحذفها اذ به يفوت استلزام ما قبلها
لما بعدها كما يفوت بحذف ان من ان اكرمتني اكرمتك استلزام اكرام المخاطب المتكلم اكرام المتكلم اياه والحال انه
قد امتنع كونها للعطف بما قرره وشرحناه تعين كونها فاء الجزا اذ لا رابع لاقسام الفاء وفيه انه لا يلزم من
كونها زايدة صحة الاستغناء عنها بل جوازه ورب زايد كان لا انها لا يصح الاستغناء عنه كيا افعل به في التعجب
وكال في الاسماء الموصولة على راي الا ان يقال المتبادر ان المراد من صحة الاستغناء هنا جواز الحذف الا ترى
قوله فان قلت قد استغني عنها اي قد جاز حذفها بل حذفت في قوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا
في عراض المواكب البيت من الضرب الثاني من الطويل وقبله فضحتم قريشا بالفرار وانتم قمدون سودان عظام
المناكب ولم يسم قايله لكن قال صاحب الاغاني هذا مما هجي به قديما بنو اسد بن ابي العيص بن عبد شمس
والقمدون جمع قمد بضم القاف والميم وتشديد الدال وهو القوي الشديد والانثى قمدة اي فضحتم قبيلتكم
بالفرار وانتم اقويا اجسام والقتال مبتدا خبره لا قتال لديكم وقد حذفت منه الفا واغنى عموم نفيا الشامل
للمبتدا عن عايد من الخبر اليه وسيرا منصوب على انه مفعول مطلق حذف عامله واسم لكن محذوف ايضا
والتقدير ولكنكم تسيرون سيرا وسيرا اسم لكن وخبرها محذوف اي لكن لكم سيرا وعراض بكسر العين المهملة
وبالضاد المعجمة جمع عريض وقد صحفه من رواه بالمهملة جمع عرصة بسكون الرا وفسرها بعرصة الدار والمواكب

جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل للزينة وجماعة الفرسان قلت هو اي الاستغنا ضرورة اذ البيت
كما عرفت من الطويل ومفاعيلن الواقع فيه لا يصير مفاعلن بزحاف ولا غيره بخلاف العكس فلو صرح بالفا
لصار اباه ومثله مستفعلن فانه لا يصير متفاعلن بخلاف العكس وسره ان لنا ما يسكن المتحرك وليس
لنا ما يحرك الساكن نعم ربما روي البيت اما القتال لا قتال على انه من الطويل وقد زوحف صدره بالخرم فجمعه
فيهملة ايضا فعليه لو صرح بالفاء وقيل اما القتال فلا قتال لديكم لم يخرج عن كونه موزونا لكنه ينتقل الى
بحر اخر ويصير من الكامل مع ان مصراعه الثاني من الطويل وهذا ايضا غير جايز كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت
بن المنذر بن حرام ابو محمد وابو سعيد الانصاري الخزرجي المدني الشاعر المشهور بن شاعر رسول الله صلى الله عليه
وسلم قيل ادرك المصطفى صلى الله عليه وسلم روى عن ابيه وامه سيرين القبطية اخت مارية ام ابراهيم بن محمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم حكي عن الاوزاعي ان يزيد بن معاوية قال لابيه الا ترى الى عبد الرحمن بن حسان يشبب
بابنتك فقال وما يقول فقال يقول هي زهراء مثل اللؤلؤة الغواص ميزت من جوهر مكنون فقال صدق قال
فانه يقول فاذا ما نسبتها لم تجدها في سناء من المكارم دون قال صدق قال فانه يقول ثم خاصرتها
الى القبة الخضراء امشي في مرمر مسنون فقال معاوية كذب وخاصرتها اخذت بيدها وقد ذكر وفاته
الذهبي في الطبقة السابعة من تاريخ الاسلام من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
وهو من ثاني البسيط وبعده كما قال الشارح لا وقبله كما قال الجلال فانما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لا بد
يوما انه فاني ويروى وزهرتها بدل وزينتها وقيل قايله كعب بن مالك بن عمرو بن القين الانصاري
الخزرجي السلمي ابو عبد الله احد شعراء النبي صلى الله عليه وسلم واحد الثلثة المخلفين الذين تاب الله عليهم شهد
العقبة واحدا وجرح بها سبعة عشر جرحا قيل مات سنة اربعين وعن الواقدي سنة خمسين وقيل سنة
احدى وخمسين واما من روى البيت بلفظ من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا شاهد فيه وفي البيت تلميح
الى الاية من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها وقوله يشكرها على معنى يشكر
له وهذا الضمير هو رابط اسم الشرط المرفوع بالابتداء من جوابه تقول شكرت لزيد صنيعه والا فالقال
يشكره كما في رواية المبرد والمراد يشكر الله تعالى اياها له مجازا اثر عليها على ابلغ وجه واتم كما نطقت به الاية
والشر مبتدا خبره بالشر والبا فيه للمقابلة والعوض ومثلان خبر مبتدا محذوف اي هما مثلان والجملة مسانفة
لتحقيق معنى العوض ويروى سيان تثنية سي بمعنى مثل وعند الله متعلق به وذهب المراغي في شرح شواهد
المفصل الى ان الشر مبتدا ومثلان خبره والتقدير والشر في مقابلة الشر مثلان متساويان عند الله فاشكل
عليه متعلق البا من قوله بالشر فوقع في حيص بيص فقال واما البا ففي متعلقة نظر لا يكون حالا من الشر الثاني بتقدير
كاينا لانه مبتدا والمبتدا لا ينشا عنه الحال ولا بسيان لانه خبر عنهما يجب تاخره فكانه متعلق بما في الكلام
من معنى الفعل كانه قال فعل الشر الثاني في مقابلة الشر الاول مجازاة يتساويان عنده ومعنى التساوي فيه ان
الشر جزاوه واحد واما الحسنة فلا يحصى جزاوها انتهى ومع ما فيه من التكليف كما ترى يلزمه الاخبار عن
المفرد بالمثنى ولا ينفعه التاويل المذكور وزينة الدنيا وزهرتها ما يروق المغرور بها من بهجتها وقوله كالزاد
خبر المبتدا الذي هو هذه الدنيا وما عطف عليه وجملة لا بد يوما انه فاني مستانفة لبيان وجه الشبه
فان قلت هب ان الحذف فيما انشدت ضرورة فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
فانه لا مجال لدعوى الضرورة فيه قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول اي فعلا استغناء عنه بالمقول فتبعته
الفاء بالحذف فهي لم تحذف استقلالا وانما حذفت تبعا وما ذكره المص من ان الفاء لا تحذف اي الفاء في السعة الا
مع قول يغني عنه محكية ولا يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست
في كتاب الله لامكان ان يقدر فيقال ما بال رجال نعم يرد عليه ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كاني

انظر البياذ بنحذر في الوادي وقول عايشة واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وقول البراء
اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذ لامتناع تقدير القول فيها لعدم صلاحية تقديره وكذا اورد
عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين وحديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها وخرجت هذه
الاية على ان الوصية نايب عن الفاعل كتب لا مبتدا وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص والحديث
خرجه ابن مالك على حذف جواب ان الثانية وحذف فا جوابها والاصل فان جاء صاحبها اخذها والا يجي
فاستمتع بها والاحسن ان يقدر فادفعها اليه لمناسبة فاستمتع بها وهذا التخريج كما ترى ان نفع في شي
لم ينفع في اخر لاقتضا بحذف فا جواب الثانية ورب شي يصح تبعا لغيره ولا يصح استقلالا وهو معنى
قولهم يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره
ابتدا لم يصح على الصحيح وكالاجازة في رواية الحديث فانها انما تصح للمعدوم تبعا للموجود لا استقلالا لا
وقد قيل عليه كان الاليق التمثيل بما هو من مسايل العربية كمسئلة النسب الى فعيلة فانك تحذف فيه اليا
تبعا لحذف التا ولا كذلك في فعيل فتقول في النسب الى حنيفة وحنيف حنفي وحنيفي واجيب بان اثر
التنظير بالمسئلة الفقهية لظهورها في ان الشي يصح تبعا لا استقلالا بخلاف هذه فان التبعية فيها
اعتبارية ولقايل ان يمنعها ويقول لم لا يجوز ان يكون حذفهما معا بناء على ان حذف يا فعيل مشروط
بحذف تا يكون في اخره فان لم يكن لم تكن وان كان كان ولا تبعية لاحدهما للاخر اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط وانما هذه القضية اتفاقية وانما قيد عدم الصحة بالصحيح لان المسيلة خلافية والمذهب ان
العبادة ان كانت مالية اجزات النيابة فيها مطلقا وان كانت بدنية لم تجز مطلقا وان كانت مركبة منهما
كالحج اجزات عند العجز دون القدرة هذا اي حذف فا جواب اما تبعا لحذف القول في غير الضرورة قول
الجمهور وزعم بعض المتاخرين هو على ما في بعض حواشي الشيخ كمال الدين الزملكاني ان فا جواب اما لا يحذف
في غير الضرورة اصلا اي لا استقلالا ولا تبعا وقد علمت رده بما ورد في الصحيح وغيره وان الجواب في
الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وحده وانتقلت الفا للمقول وانما قيل الا مثل
ذلك لتصحيح وقوع الانشا خبرا عن المبتدا وما بينهما من جملة الاستفهام اعتراض بين المبتدا وخبره وكذا قالوا
في اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال اصله فيقال لهم الم تكن اياتي ثم حذف القول
وتاخرت الفا عن الهمزة قضاء لحق صدارة الاستفهام كما تاخرت عنها في نحو افلم يسيروا على قول سيبويه والجمهور
وقد تقدم الا ان الفا هنا جوابية وهناك عاطفة واما التفصيل فهو غالب حالها اي حال اما بل اسماها
ابن مالك في تسهيله حرف تفصيل فقال واما حرف تفصيل وهي اما التفصيل تسبب انواع جنس او افراد
نوع على سبيل التوكيد والعزيمة ولان وضعها للتفصيل النسب تراهم يقولون ان التفصيل اما ان يكون للاسم
او للجملة فان كان للاسم فبإما المكسورة نحو قام اما زيدا وعمرو وان كان للجملة فباما المفتوحة كما تقدم في اية
البقرة وهي قوله تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد
الله بهذا مثلا فانها اشتملت على تفصيل ما اجمل في قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة
فما فوقها وكان نحو القسم الثاني ان يعبر عنه بلفظ واما الذين كفروا فلا يعلمون ليطابق قرينة ويقابل قسيمه
لكن لما كان قولهم هذا دليلا على كمال جهلهم عدل اليه على سبيل الكناية ليكون كالبرهان عليه ومن ذلك اما السفينة
فكانت لمساكين يعملون في البحر واما الغلام واما الجدار الايات وقد يترك تكرارها فتذكر اما ولا يوتى
معها باخرى استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فلا يجوز الاستغنا
الا اذا فهم ان تركها لامر ما وتكون نحو تفصيلا لما في نفس المتكلم فالاول وهو ما استغني بذكر احد القسمين
عن الاخر نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم

في رحمة

في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فهم كذا وكذا والثاني وهو ما استغني عن احد القسمين
بكلام يذكر بعد القسم المذكور نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات احكمت عبارتها وحفظت
من الاجمال واخر متشابهات محتملات لا يتضح المراد منها الاجمال او مخالفة ظاهر الا بتدقيق النظر ليظهر
فيها فضل العلما ويزداد حرصهم على الاجتهاد في تدبيرها وتحصيل ما يتوقف عليها استنباط المراد بها
من العلوم لنيل معالي الدرجات باعمال قرايحهم فيها فاما الذين في قلوبهم زيغ عدول عن الحق كالمبتدعة
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله اي فيتعلقون بظاهر ذلك المتشابه او بتاويل
باطل طلبا لفتنة الناس عن دينهم ولتاويله على شهوتهم اي واما غيرهم وهم الراسخون في العلم فيؤمنون به
ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من المتشابه
والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وهذا بيان للقسم المستغنى عن ذكره بذكر ما يدل عليه وكانه قيل واما الراسخون
في العلم فيقولون بيان لوجه دلالة والراسخون في العلم يقولون على القسم الاخر لانه اذا قيل واما الراسخون
في العلم يقولون على القسم الاخر لانه اذا قيل واما الراسخون في العلم فيقولون فكانه قيل واما غيرهم فيقولون
واما من اوجب لاما التعدد لان وضعها للتفصيل المتعدد ولو تقديرا اوجب ان التقدير في الاية واما الراسخون
فكذا وقطع الراسخون عن العطف على الله ونقل الحديثي عن ابن الحاجب انه وان اختير في هذه الاية قطعه
وتقديرا اما اخرى الا ان الظاهر في غيرها خلافه وعدم وجوب التعدد اذ لا اشكال في صحة قولك اما انا
فقد فعلت كذا وتسكت عليه وتكتفي بالتعدد اللازم الغيري في نفس المتكلم وفي شرح المفتاح لسيد المحققين
انها كما ترد اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهن المتكلم وهي غير مكررة ترد تفصيلا للمجمل الذي يتخيل وقوعه
في ذهن المخاطب كذلك فانه قال عند قول السكاكي نحو اوايل القسم الثالث من مفتاحه واما علم البيان فلما انحصر
ايراد العلمين في قسم واحد مشعر بتقاربهما فحين ذكر حد احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن السامع اتحاد
الاخر وقربه من هذا ويتردد في انه ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وازالة للتردد
ثم قال في حواشيه ونظير ايراد كلمة اما التفصيل المجمل الواقع في ذهن المخاطب ايراد كلمة ان لشك المخاطب في
في وقوع الشرط كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل وهذه الاية في اما المفتوحة نظير قولك في اما
المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت وسياتي انما كانت هذه نظيرا لتلك لان المفتوحة نظير المكسورة فان
المفتوحة لتفصيل الجمل والمكسورة لتفصيل المفرد فكما استغني عن اما الثانية المكسورة بذكر ما يغني عنها استغني
عن المفتوحة بذكر ما يغني عنها كذا ظهر لي اي انها نظيرتها وعلى هذا اي وعلى جعل والراسخون في العلم يقولون
دليلا على القسم المحذوف فالوقف على الله لان تمام الكلام عنده ويكون والراسخون في العلم يقولون جملة
مستانفة جي بها بيانا للقسم الاخر وجملة وما يعلم تاويله الا الله معترضة بين القسم الاول ودليل القسم
الثاني وعليه فلا يكون الراسخون في العلم حظ في علم تاويل المتشابه بناء على انه ما استاثر الله بعلمه وهذا
مذهب السلف ونقله البغوي في العالم عن الاكثرين من الصحابة والتابعين والنحويين وقال الاستاذ ابو
منصور انه الاصح وبالغ ابن السمعاني في نصرته ويكون الغرض من انزاله ابتلاء الراسخين بالتوقف فعن
عايشة انها قالت من رسوخهم في العلم ان امنوا بالمتشابه ولم يعلموا تاويله وقال عمر بن عبد العزيز انتهى
علم الراسخين في العلم بتاويل القران الى ان قالوا امنا به كل من عند ربنا وذهب اكثر المتاخرين الى ان الوقف على
والراسخون في العلم بناء على ان الله تعالى قد يطلع بعض اصفيايه على تاويل ما تشابه فان المتشابه لا يهتدي الى تاويله
الحق الذي يجب ان يحمل عليه الا الله وعباده الذين رسخوا في العلم اي ثبتوا فيه وتمكنوا وعضوا فيه بضرس قاطع
قاله الزمخشري وهو الوجه وفي حواشي ابن ابي شريف على شرح جمع الجوامع انه قول الاشعري والمعتزلة وقال
ابن الحاجب انه الظاهر لان الخطاب بما لا يفهم بعيد وقال النووي في الادب من شرح مسلم انه الاصح

الاصح

لانه يبعد ان يخاطب الله عباده بما لا سبيل الى احد من الخلق الى معرفته ورجحه الشيخ ابو اسحق ووجهه
بان الله سبحانه اورد هذا مدحا للعلماء فلو كانوا لا يعرفون معناه لشاركوا العامة وبطل مدحهم وحكاه امام
الحرمين في البرهان تبعا للقاضي عن اكثر القراء والنحاة وبالغ في تاييده في التلخيص حتى قال ان مقابله قول باطل وعلى
هذا فيقولون متانف لا حال كما قال ابو حيان اذ ليس الغرض الى تقييد علمهم بحال من هذا القول وعلى الاستيناف
قال السعد في حواشيه على الكشاف لا حاجة الى تقدير مبتدا اي هم يقولون على ما يشعر به كلام كثير من
وفيها ان الحق انه ان اريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله وان اريد به ما لا
يتضح بحيث يتناول المجمل والماول فالحق العطف ومن جعل النزاع لفظيا قال ان من قال ان الراسخ يعلم
التاويل اراد العلم بظاهره ومن قال لا يعلم اراد عدم العلم حقيقة اذ العلم حقيقة انما هو الى الله تعالى فغيره
لا يعلم حقيقته وهذا المعنى هو المشار اليه في اية البقرة السابقة فتاملها المعنى المشار اليه بهذا ان كان من التفصيل
وهو الظاهر فلا ادري ما فايدة هذا الكلام بعد قوله واما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في اية البقرة
وايضا فهم معنى التفصيل منها غير خفي لمن مر بالتامل فيها وان كان غيره فما هو وقد تاتي لغير تفصيل اصلا
لا لفظا ولا معنى وهذا تصريح بما علم التزاما من قوله فهو غالب حالها نحو اما زيد فمنطلق من غير ان يسبق
لهذا القول اجمال قال نجم الايمة بعد تقريره ان اما قد تتجرد عن معنى التفصيل وقد التزم بعضهم هذا
المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها وجاز السكوت في مثل قولك اما زيد فقايم بدفع دعوى التزام التفصيل
فيها واورد على المص ان قوله هنا يخالف لما في حواشيه على التسهيل من ان الظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال
الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما عمرو فليس كذلك وهذا مقتضى
اطلاق المص يعني ابن مالك وغيره يعم الذي هو غير لازم التكرار واجيب بالتوفيق بان ما هناك بالنظر
الى اطلاق ابن مالك وغيره وما هنا بالنظر الى ما هو الصحيح ونفع ذلك بان ما هناك القطع بظهور انها للتفصيل
دايما وترجيحه غاية ما فيه انه بين ان ذلك مقتضى هذا الاطلاق نعم لو بين ان ظاهر الاطلاق من ذلك لم تكن مخالفة
واما التوكيد فقل من ذكره اي في معنى اما ولاتنا فيه كثرة من فهم من كلامهم في بيان معناها ووجهه انك اذا قلت
اما زيد فمنطلق فقد علقت الانطلاق على وقوع شي وهو امر محقق فالانطلاق المعلق عليه كذلك ويكون المعنى
ان الانطلاق ثابت لا محالة وعلى كل حال وهذا غاية التاكيد ولم ار من احكم شرحه اي من النحاة غير الزمخشري
فانه قال فايدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد اي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب عند القصد الى
الاخبار بذهاب زيد فاذا قصدت توكيد ذلك الاخبار وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب دون
غيره وانه منه عزيمة لا رخصة فيه بل لا بد من تلبسه به قلت اما زيد فذاهب قال ابن المنير وهذا
في الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيص المشروط بالشرط دون غيره الا تراك تقول مهما تحسن
الي احسن اليك فيكون احسانك اليه خاصا بما اذا كان محسنا فان كان مسيا لم يستحق من الوعد شيا
فقد رايت الشرط يفيد الانقسام وان المشروط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت اما انت فاحسن
اليك كان وعدا مطلقا لا شرط فيه فاذا تاملت وجدته شرطا لفظيا والمعنى على الجزا الخالي عن الشرط
فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض وتفصيل بين اما وبين الفا بواحد
من امور ستة لا باكثر من واحد منها لانهم لما التزموا حذف الشرط لزم دخول اداته على فا الجواب وذلك
قبيح عندهم فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشي مما بعد الفا والضرورة تتقدر بقدرها فكفى الفاصل
الواحد منها قال الشارح وفي تقييده الفاصل بينهما بكونه مما بعد الفا نظر لظهور ان السادس مما يقع به
الفصل ليس مما بعد الفا الا على راي المبرد ومن وافقه ولا يرد على اشتراط وحدة الفاصل نحو قوله تعالى فاما
الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن بنا على ما في المدارك من ان الظرف متعلق بيقول فيلزم

الفصل

الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل لان الصواب تعلق الظرف بمقدر اي فاما شان الانسان وقت ابتلاء ربه اياه
فهو من تتمة المبتدا فلا يعد فاصلا ثانيا وقد بينا ان التزام حذف شرطها لكثرة الاستعمال ودفع الثقل لاقتضا
ما وضعت له من التفصيل تكرارها ولغرض معنوي بينه نجم الايمة بما محصله انه اذا قيل اما زيد فقايم فان
اصله اما يكن من شي فزيد قايم اي ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهو جزم بوقوع قيامه وقطع به الجزم
بوقوع ما علق به ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة التي بين الشرط والجزا لزوم القيام لزيد حذف
الشرط الملزوم واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقامه فحصل في ذلك مهمان تخفيف الكلام بحذف الشرط
الكثير الاستعمال وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم وانضم الى ذلك ما هو
المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشي اخر وشي اخر هو بقا الفا متوسطة للكلام
كما في حقها التبع وقوع الفاء السببية في وسط الكلام ثم ان المفهوم من كلام السعد في حواشي الكشاف ان ما يفصل
بين اما والفا لا بد وان يكون مما في حيز الفا حيث قال والصحيح انه احد اجزاء الجملة الواقعة بعد الفا قدم
عليها لغرض العوضية وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره
باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفا والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل
جنسه وكان قياسه انه يقع مرفوعا على الابتدا لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفا لكنهم خالفوا ذلك وتركوه
على حسب ما كان عليه في جملته بيانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد
الفا من كونه مفعولا او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة
ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة وان كان اليوم في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول
ليدل على انه حكم عليه والحكم بوقوع الضرب فيه مستلزم للعلم بان الضرب واقع فيه وفي الثاني ليدل
على ان الذي وقع الضرب فيه من اول الامر والزم من ذلك ان يكون على معناه واعرابه الذي كان وبطل القول
بكونه معمولا لفعل محذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصية في
تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه انتهى بتغيير ما احدها المبتدا كالايات السابقة والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد
وزعم الصفار ان الفصل به قليل قيل عليه ان وروده يتعلق بالمقام فقد يكون مقتضى المقام فقد يكون
مقتضى المقام تقديم المبتدا وقد يكون تقديم الخبر فالامر في ذلك مفوض الى المتكلم البليغ وانت خبير
ان معنى ان الفصل بالخبر قليل انه قليل في كلامهم بالنسبة الى الفصل بالمبتدا لما علمت من ان كون الفاصل
مبتدا هو القياس واما انه يتعلق بالمقام فما اقتضى المقام تقديمه منهما وقع به الفصل فلا معنى للحكم على
نوع منه بانه قليل بالنسبة الى الاخر لانه مفوض الى المتكلم فمما لا يخطر بالبال في هذا المقام والثالث
جملة شرطية واما غير الشرطية فان كان جملة دعائية فصل بينها وبين اما بفاصل جار نحو اما اليوم رحمك
الله فالامر كذا والا لم يجز لان اما نايبة عن الفعل وعنه مع الاداة فلو وليها فعلية غير دعائية لتوهم
انه فعلها نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الايات هذا نص في ان الفا من فروح
والتقدير فله روح او فجزاوه روح فا جواب اما وجملة الشرط فاصلة بينهما وقد حذف
جوابه مدلولا عليه بالجواب المذكور لا بمجموع الشرط والجواب كما قيل وان الاصل اما يكن من شي او مهما يكن
من شي على الخلاف فان كان من المقربين فروح وريحان فلما حذف فعل الشرط وهو مع الاداة لزم ان يقام
جزء من اجزاء الجزا مقام ما حذف ليلا يلتقي اداتا شرط مجزا مع ما في هذه الاقامة مما علمت فلزم التقاء
فائي جواب اما وجواب ان فحذفت الثانية اذ بها حصل الثقل ولان حذف اللاحق لدلالة السابق
عليه اكثر من عكسه وبقيت الاولى وانما كان الجواب لاما دون الشرط الاخر لما في حواشي التسهيل للمص من
ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لاولهما ولان شرط اما قد

حذف فلو حذف جوابهما لحصل الاجحاف بها ونوقش في الاول بمنع ان ثم شرطين اجتمعا تحقيقا وبعدهما
جواب واحد بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة على الثاني تقديرا
اذ الاصل مهما يكن من شي فان كان اي المتوفى من المقربين فله او فجزاؤه روح فلما قدم الشرط على الفاء كراهية
ما علمت التقى الفاءآن فكان ما علمت وفي الثاني بان ظاهره امتناع الحذف للاجحاف لكن الزمخشري قد اجازه
في قراءة ابي السمال اما شاكرا واما كفورا بفتح الهمزة فيهما حيث قال وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوفيقنا
واما كفورا فبسوء اختياره وهذا المقدر ثانيا مبني على قاعدة اعتزاله واجيب عن الاولى بان مدارها على ان
المص اجرا القاعدة على ما كان في الاصل من الشرطين وما بعدها وليس الكلام الا فيما آل اليه هذا الاصل لان قوله
تعا فروح وريحان جواب لقوله فاما ان كان من المقربين لا جواب ان كان فان قيل كيف اجراها في ما
آل اليه الاصل وانما هي في شرطين توالياً وما بعدهما من الجواب فبقي التسهيل وان توالى شرطان او قسم وشرط
استغني بجواب سابقهما وليس فيما آل اليه الاصل شرطان متواليان قلنا انه لم يرد بالشرطين الا اداتان
فوجهه ان هذين اشبها المتواليين بما لاحدهما من التقدم بادانه فاجري على الجواب بعدهما ما اقتضته
القاعدة المذكورة قضا لحق الشبه وعن الثانية بان قراءة ابي السمال يمكن تخريجها على انها المكسورة
وفتح همزتها لغة فيها فهي توافق القراءتين اولى من تخالفهما فلا يثبت ما عليه الزمخشري وذهب
الاخفش الى ان الجواب في نحو ذلك لهما معا ورده الفارسي بانه يؤدي الى جعل الفاء جوابا لشيئين و
اضطرب قوله مرة قال انه اما لا تنفصل الا بمفرد فالفاء جواب ان واما جواب اما فمحذوف ومع كونه
مردودا بما يلزم من الاجحاف بما على ما علمت فقد رده ابو حيان بانه متى اجتمع طالبا جواب
فالجواب لاولهما ومرة قال بقول ش وقال ان الجملة اذا لم تستقل بمنزلة المفرد قال وهو الصحيح
ومما استدل به ابو حيان على تأييد مذهب ش ان فعل الشرط قد لزم المضي هنا بعد ان ولا يكون كذلك
الا حيث حذف جوابه واستدل نجم الايمة بعدم جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب فاكرمك
بالرفع مع ان نحو ان جيتني اكرمك بالجزم اكثر من ان جيتني فاكرمك والرابع اسم منصوب لفظا او
محلا بالجواب سواء كان مفعولا مطلقا او مفعولا به او فيه او له او كان حالا قال نجم الايمة ويقوم
على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذ قصدت
انهما ملزوما لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير
ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانا ضاربك
والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك
ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت الى ان قال ثم انه
يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان
زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فلما اضرب انتهى واما مثال المنصوب محلا فنحو قوله تعالى واما بنعمة ربك
فحدث والخامس اسم كذلك اي منصوب لفظا او محلا معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا
فاضربه وقراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقيل ما دخلت
عليه ففي المثال التقدير اما زيدا فاضرب اضربه وفي الاية واما ثمود فهدينا هديناهم واما من جعل
التقدير اما زيدا اضرب فاضربه واما ثمود فهدينا فهديناهم ففيه تقدير ما لا حاجة اليه وحذف شيئين
معا هما الجواب وفاؤه وقد جعل بعضهم من هذا القبيل قوله تعالى واياي فارهبون وربك فكبر وقدر
اما فيهما قال قاضي المفسرين وهو اكد في افادة التخصيص من اياك نعبد لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول
والفاء الجزائية الدالة على تضمين الكلام معنى الشرط كانه قيل ان كنتم راهبين شيا فارهبون وقال

نجم الايمة وقد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وانما
يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت
ولا زيدا فضربته بتقدير اما وقيل الفاء عاطفة والتقدير واياي ارهبوا فارهبون وكذا ما في المعطوف
عليه من افادة الاختصاص دون المعطوف لعدم الحاجة فيه اليه في تغاير المتعاطفين حتى لم يلزم عطف
الشي على نفسه ولا يؤدي تغايرهما هذا الى لزوم تغاير المفسر والمفسر وهو ممتنع لان اتحادهما النوعي كاف
في صحة التفسير وبالجملة هما متحدان نوعا ومتغايران شخصا والتفسير بحسب الاول والعطف بحسب
الثاني وانما وجب تقدير العامل ثمة كذلك لان كلمة اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل فكذا
ما هو نائب عنه له حكمه فلا يليها الفعل العامل وكان عليه ان يقول ايضا ولان حق المفسر بفتح السين ان
يكون مقدما على مفسره بكسرها ليتم التقريب وعليه لا نسلم ان اما نائبة عن شي اصلا ولو سلم فهي انما نابت
عن جملة الشرط باسرها لا عن فعل الشرط وحده ليلزم ما ذكر وايضا ما ذكره انما يمنع تقدير الفعل متقدما على
الفاء والمعمول معا ولا يمنع تقديره متقدما على الفاء وحدها وانما الوجه في وجوب تقديره بعد الفاء
اما انه لا فصل باكثر من واحد وهو ما جنح اليه الشارح او انها محذوفة فعل الشرط وجوبا بناء على
مختار الرضي من ان الاصل اما يكن من شي فلو وليها الفعل لتوهم انه هو فعل الشرط وان قلنا بانها قايمة مقام
مهما يكن من شي فلو وليها لتوهم انها غير قايمة ذاك المقام وهذا ما ذهب اليه البدر بن مالك وانه لما
كان القصد من نحو اما زيد ملزوم للضرب لم يكن التقدير اما اضرب زيدا فاضربه ولا اما زيدا اضرب فاضربه
اذ يفوت بذلك الدلالة على لزومه اياه لما ان الدال عليه وقوعه بعد الفاء والواقع بعدها على هذا
التقدير انما هو مفسره لا هو واليه مال المحشي قال شيخنا وهو جيد ولك ان تقول ايضا لما كان القصد
من ذاك ما ذكره لزم ان يكون ذكر اضرب قبل الفاء ومطلقا لغوا لانه ذكر محل الملزوم وحده واما
نحو زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل بين الفعلين في التقدير هو اسمها وهو الضمير العايد على زيد
فلم يل فعل فعلا حقيقة واما ليس خلق الله مثله وحكاية ش ليس خلق الله اشعر منه وخرجها
الجمهور على نحو ما قاله المص ففي ليس ايضا ضمير فاصل يندفع به المحذور لكنه ضمير الشان والحديث
قيل على هذا يكون المعنى ليس الشان هذا الخبر المخصوص ثم الشان انه لم يخلق مثله فلا تكون ليس لنفي الماضي
وان فهم لزوما لكنه جزم في باب ليس انها في هذا المثال لنفي الماضي بالقرينة نعم ان كان ضميرها راجعا الى
ما يرجع اليه ضمير مثله كانت لنفيه جزما واذا قيل بان ليس حرف لا فعل ناقص فلا اشكال ح لان الفعل
انما ولي حرفا وكذا اذا قيل هو فعل يشبه الحرف اي فلا اشكال ايضا في دخوله على الفعل اذ صار له حكم
ما اشبهه وضعف جانب فعليته بها فلم يمتنع ان يليه الفعل لا يقال اذا كان ضعف الفعل بسبب شبهه
الحرف يسوغ اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك في ما مع عراقتها في الحرفية لانا نقول اذا اشبه الحرف
يسوغ اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك في ما مع عراقتها في الحرفية لانا نقول شي بشي او ناب
شي عن شي اعطي المشبه والنايب حكم المشبه به والمنوب عنه للحكم نفسه الثابت له قبل فان ما شبهت بليس
فاخذت حكمها في العمل والمفعول نايب عن الفاعل فاخذ حكمه في الرفع ومن ثم اغتفر في ليس مباشرتها للفعل
لشبهها بالحرف المباشر له ولم يغتفر في ما نيابتها عن الفعل الغير المباشر له ولم تؤثر عراقة ما في الحرفية في
اغتفار المباشرة حيث نابت عن الفعل فاخذت حكمه كما لم تؤثر عراقة ليس في الفعلية في عدم الاغتفار لما
شابهت الحرف فاخذت حكمه ولهذا اهملها بنو تميم حملا على ما في الاهمال عند انتقاض نفيها بالا كذا قال بعض
المحشين فان قلت لا حاجة الى قيد الانتقاض لان بني تميم يهملون ما مطلقا كما هو المشهور من لغتهم قلت
قيدا في المحمول عليه ليلزم ما قلت بل في المحمول فتدبر اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع كما لو قيل ما

الطيب الا المسك والسادس طرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف
على القول بعدم النيابة نحو اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس لا يخفى ان تقدير الظرف
في هذين المثالين معمولا لاما للنيابة عن الفعل او للفعل نفسه تخطى الى ان هنالك بعد الفاء ما يمنع من عمل ما
بعدها فيما قبلها كان المكسورة الهمزة مخرج للكلام عن الغرض المصوغ له اذ الغرض ظرفية اليوم للذهاب
وكون جلوس زيد في الدار على وجه كان المعنى الاول اني اليوم ذاهب لا غير ذاهب والثاني ان زيدا في الدار
جالس لا في غيرها فالصواب ما عليه المبرد ومن معه من ان العامل نفس الخبر وان وجد المانع لما علمت من ان
هذا التقديم للاغراض المهمة فلا يوثر فيه المانع المذكور على انا نقول لو اعمل هذا المانع حتى يمتنع التقديم في نحو
اما اليوم فاني ذاهب لزم ان يمتنع اما زيدا فالضارب لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها لكنه جائز بالاتفاق
فكما اغتفر التقديم مع هذا المانع لتحصيل تلك الاغراض مع غيره والا فما الفرق ورب امر جاز على غيره ولا
تنس ما قدمت لك نقله من كلام العلامة التفتازاني وفي شرح الكافية للركن الحديثي ان القول بان العمل
للفعل المحذوف مطلقا وجد بعد الفاء مانع او لا بناء على ان الاصل عدم التقديم وان للفا صدر الكلام
اذ هي الجزائية وتقدير الطلع على حسب اعرابه فالتقدير في نحو اما زيد فمنطلق مهما يذكر فهو منطلق
وفي نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مهما يذكر يوم الجمعة قول باطل لانه يجوز عكس الاعراب في المثالين
لامكان رفع يوم الجمعة في المثال بتقدير مهما يكن ونصب زيد في الاخر بتقدير مهما تذكر زيدا مع
وجوب رفع زيد ونصب يوم الجمعة لان ما بعد الفا يقتضيهما كذلك اذ الغرض من المتوسط بينهما
في اما زيد فمنطلق الاخبار عنه بالانطلاق وفي اما يوم الجمعة فكذا ظرفية يوم الجمعة لكذا ولا
يكون العامل في هذا الظرف ما بعد الفاء لان خبران لا يتقدم عليها لما ان لها الصدارة وبتقديمه
تفوت صدارتها فكذا معموله اي معمول خبران لا يتقدم عليها هذا قول س والمازني والجمهور و
خالفهم وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر وان لزم منه التقديم المذكور
وقد علمت ان الصواب قولهم والمبرد هو ابو العباس محمد بن يزيد الازدي البصري امام اهل النحو
وصاحب التصانيف اخذ عن ابي عثمان المازني وابي حاتم السجستاني وتصدر للاشتغال ببغداد وكان
وسيما حسن الصورة فصيحا مفوها اخباريا علامة ثقة حسن النوادر وكان يحب المناظرة مع ابي
العباس ثعلب صاحب كتاب الفصيح وثعلب يكرهها لما ان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا
اجتمعا تقدم عليه المبرد توفي اخر سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد وتوسع الفراء فجوزه اي جوز
التقديم المذكور في بقية اخوات ان فجوز اما زيدا فليتني ضارب واما عمرا فلعلي مكرم فان قلت
اما اليوم فانك جالس تفريع على الخلاف المتقدم احتمل كون العامل اما لان المعمول ظرف وكونه الخبر
لعدم المانع وجازت المسئلة عند الجميع وان قلت اما زيد فاني ضارب لم يجز ان يكون العامل واحدا
منهما اي اما والخبر وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول لان المفعول انما ينصبه
حقيقة الافعال لا معانيها ولان معمول خبران لا يتقدم عليها واجازها المبرد ومن وافقه بناء على
تقدير اعمال الخبر والفاء المانع تنبيهان الاول انه سمع من كلامهم اما العبيد فذو عبيد بالنصب
اي بنصب ما بعد اما وهذا ونحوه مما وقع فيه الفصل بين اما والفاء بغير المصدر والصفة فالوجه
فيه كما قال نجم الايمة الرفع عند الجميع وفي جميع اللغات معرفا كان او منكرا وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال س هي خبيثة قليلة ومع ذلك لا يجوز النصب على ضعفه في المعرب الا اذا كان غير معين كما في الجماء
الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في نحو اما البصرة فلا بصرة
لك وضعف النجم حمله على الحال بل قال انه لا معنى له وانما النصب على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى

ذو عبيد بملكهم كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلها اي اغلبهم بالفضل واما ما وقع فيه الفصل بالمصدر
والصفة فالمنكر منها يجب نصبه عند الحجازيين ويختاره بنو تميم والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني
تميم على ما يعطيه ظاهر قول س والوجه انهم يجيزون فيه الوجهين والحجازيون يجيزون الوجهين
والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف فالرفع فيما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الجميع واما
النصب فذهب س الى انه في المصدر معرفا كان او منكرا عند الحجازيين على انه مفعول له واما نصب
المصدر المنكر عند بني تميم كما قال س فعلى الحال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر
على الحال والوجه انهم يجيزون فيه النصب ايضا فقد حكى س ايضا عنهم اما العلم فعالم بنصب العلم
ويكون نصبه على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع واما قريشا
فانا افضلها قد عرفت انه رواية الكسائي وما خرجت عليه وانما لم يقل بالنصب كما قال في المثال السابق
لاحتياج الاول الى القيد واستغناء الثاني بكتابته بالالف الدالة على نصبه كاستغناء عمرو حالة النصب عن
الواو الفارقة بين عمرو وبينه برسم الالف وفيه عندي دليل على امور قيل عليه ان هذا المسموع لغة
خبيثة قليلة بنص س فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية ويخرج اللهم الا ان يدعي انه لم يطلع على ذلك
او اطلع ونزهل بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اي لا يتعين ذلك التقدير في كل محل وانما يقدر في كل
مقام ما يناسبه فيقدر فعل ناصب مناسب لذكرت فيما ذكر اذ التقدير هنا اي في المثالين المسموع فيهما
النصب وعلى ذلك يتخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم اذ يكون تقديره مهما ذكرت العلم او علما
وكذا امثال ذلك مما فيه بين اما والفاء مصدر منصوب معرفا كان او منكرا وبعد الفاء ما هو مشتق منه
فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق مطلقا ومختار الرضي ان النصب عند الفريقين في المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفاء وفي المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعدها او مفعول لاجله ان كان معرفا وحال
ان كان منكرا قد عرفت ان مذهب س ان نصب المصدر معرفا كان او منكرا عند الحجازيين على انه مفعول للاجله
ونصب المنكر عند بني تميم على الحال لان المعرف واجب الرفع عندهم على ما يعطيه ظاهر قول س وعلى ما هو
الاولى عند الرضي من جواز نصبه ايضا فالنصب انما هو على المفعول المطلق فلا بد لنا من قائل بهذا التفصيل
وقد رد وجه كون المنصوب مفعولا للاجله بانه قول لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للعلم فعالم والثاني
ان اما ليست العامل اذ لا يعمل الحرف في المفعول به ولذا من قال ان يا في يا زيد هي العاملة في المنادى جعلها
اسم فعل والثالث انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف ولا يمتنع المسئلة عند الجمهور
لغيرهم التنبيه الثاني انه ليس من اقسام اما اما التي في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا اما التي في قول
الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع وقد تقدم الكلام على هذا البيت بل هي فيهما
كلمتان فالتي في الاية هي ام المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم من ام في الميم من ما للتماثل والتي في
البيت هي ان المصدرية وما المزيدة وقد نوقش بان اعترافه بانها في البيت مصدرية مناف لما قدمه
من انها فيه شرطية كما عليه الكوفيون اللهم الا ان يقال ايراد ما هنا على راي الجماعة لا على رايه وانت
تعلم ان ما قدمه هناك امر ذكره في ترجيح المذهب الكوفي على سبيل الجدل ولا يلزم من ذلك ان يكون رايا
له فضلا عن ان يكون هو الارجح عنده كما قال ابن الصائغ لجواز ان يكون غيره ارجح منه عنده لقوة
حجته فانها لو كانت فيه شرطية لم تدخل بعدها ما عوضا عن الفعل المحذوف كما لا تدخل بعد ادوات
الشرط عوضا عنه نحو ان انت فعلت فعلت بخلاف المصدرية فانها اشد اقتضاء للفعل من الشرطية
لكونها معه بمثابة كلمة واحدة ولا كذلك هي فكانت احق بالتعويض عن مقتضاها منها وما حكاه
ابن مالك من فعل هنا واما الابتعويض ما بعد الشرطية قليل جدا يرشدك الى ذلك قول المص هناك بعد ذكر

ماذكر والصواب انها في ذلك كله مصدرية والاصل لان كنت فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجي بما عوضا من كان وادغمت النون في الميم بعد قلبها ميما للتقارب اما المكسورة
اما المكسورة
الهمزة المشددة الميم قد تفتح همزتها حكى ذلك قطرب وانشد ساحمل نفسي على حالة فاما عليها واما لها
نروي ذلك بفتح الهمزة منها قال في التسهيل وهي لغة تميمية وفي الشرح المرادي هي لغة قيس واسد
ومن الشواهد ايضا قوله تلقحها اما شمال عرية واما صبا جنح العشي هبوب قال ابن عصفور وغيره انشده
بفتح الهمزة من اما في الموضعين وفي شرح التسهيل لابن قاسم ان فتح الهمزة فيه مع ابدال اليا وانا الفراروا ه
كذلك وتلقحها من القح الريح السحاب لا من لقح بالتضعيف وان لزم على الاول ان يكون صدر البيت من حفا
بالجزم بجيمه فهملة والقبض وعرية فعل قال المحشي لان لقح مضعفا لا يستعمل في الريح بل في الشجر والشمال
كسحاب ريح تقابل الجنوب وفيها لغات جمعها شيخنا في قوله ريح الشمال بها لغي هي شمال شمل شمول ثم
شمل شامل والعرية فعيلة اي باردة نسبة الى العراة بالفتح والقصر وهي شدة البرد بمالا عرى الرجال اذا
اصابه برد الليل عند مغيب الشمس والصبا تقدمت وجنح الليل بالضم والكسر طايفة منه فاضافته الى
العشي من قبيل شجر الاراك وقد تبدل ميمها الاولى ياء هربا من ثقل التضعيف كما تقدم في مفتوحة الهمزة
بل الابدال هنا اولى لمناسبة الكسرة التي قبلها وهي مركبة عند س من ان وما وذهب غيره الى بساطتها كما هو
الاصل واختاره ابو حيان ابو حيان ويدل على تركيبها مما ذكر حذف ما منها فيما يورده المص وفي قول الاخر
وقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر فان التقدير فاما تجزع جزعا واما تجمل اجمال صبر
واجيب بانه يحتمل ان تكون ان شرطية حذف فعلها والجواب اي فان كنت ذا جزع فاجزع وان كنت مجمل
صبر فاصبر وفيه تكلف ظاهر وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما
هو من الضرب الثالث من المتقارب وقايله ابو ربيعة النمر بن تولب العكلي الصحابي قال ابن عبد البر
ادرك الاسلام وهو كبير وكان جوادا فصيحا شاعرا جريا على المنطق وقال في الاغاني شاعر مقل ادرك
الاسلام وحسن اسلامه ووفد الى النبي صلى الله عليه وسلم وروي له حديثا وقد تقدم انه لم يروي سوى
حديث ليس من امبر امصيام في امسفر وعن حماد بن ربيعة قال اطرق الناس النمر بن تولب حيث يقول
اهيم بدعد ما حييت فان امت اوكل بدعد من يهيم بها بعدي وعن ابي عمرو بن العلا عن النمر وكان جوادا
واسع القرى كثير الاضياف وهابا لماله فلما كبر خرف فكان هجيراه اصبحوا الركب اغبقوا الركب اقروا النحروا
للضيف اعطوا السايل تحملوا الهذا في حمالته كذا وكذا العادته بذلك فلم يزل يهذي بهذا وشبهه مدة حتى
مات وخرفت امراة من حي كرام فكان هجيراها زوجوني فولوا الزوجي بهد ولي جانب زوجي فقال عمر بن
الخطاب ما لهج به النمر بن تولب في خرفه اجمل واسري واجمل مما لهجت به صاحبتكم ثم ترحم عليه والبيت
من قصيدة طويلة مطلعها سلا عن تذكره تكتما وكان رهينا بها مغرما واقصر عنها وآياتها
تذكره داء الاقدما الى ان قال فان انت لاقيت في نجدة فلا يتهيبك ان تقدما فان المنية من يخشها
فسوف تصادفه اينما فان يتخطاك اسبابها فان قصاراك ان تهرما وقبل بيت الكتاب
ولو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصما وقد اورد المص في اواخر الكتاب قوله فانت لاقيت
البيت ويأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى وسلا قال الجلال امر من السلو الاثنين وشرحه
شارح ديوانه على انه ماض من السلو انتهى وما عليه شارح الديوان هو الظاهر لظهور ملايمته لقوله
في البيت الثاني واقصر عنها وايضا تذكره بالداء الاقدم انما يناسب ان يكون خاليا عنه الان على انه لو كان
سلا من السوال لكان حق العبارة فقد كان رهينا بالفاء كما لا يخفى على الفطن ومن تذكره متعلق بسلا
والتذكر مصدر مضاف الى الفاعل وتكتما بتاءين فوقيتين اولاهما مضمومة علم امراة ونصبه بالمصدر

والرهين

والرهين المرتهن والايات جمع اية وهي العلامة والاثر والداء الاقدم اي القديم الحب او هو اقدم من كل داء والمنية
الموت والخشية الخوف ودخلت فاء الجزاء في جواب الشرط مع جزمه فعلها لكان سوف وتصارفه تلاقيه واينما
ظرف مضمن لمعنى الشرط قال الجلال وفيه اكتفاء وهو حذف فعل الشرط وجوابه والاقتصار على الاداة اي اينما
توجه او ذهب وقد استشهد به ابن جرير في تفسيره على ذلك وكان حقه في بيان المحذوف ان يقول اي اينما توجه
وذهب مصادفه لكنه ما كتفى في بيان الاكتفاء فان قلت ما نكتة تصدير الجملة الجزائية بحرف التنفيس وتوقيت
به لكان ادخل في الارهاب قلت اخراج الكلام على مقتضى طبع النفس في ادعائها للموت مع امل طول الحياة والتخطي
التجاوز واسباب المنية ما يؤدي اليها من مرض وغيره وقصاراك الشي بضم اوله مع القصر غايته والهرم اختلاط
القوى من طول العمر اي ان تتجاوزك اسباب المنية ولم تنزل بساحتك فغايتك ادراك الهرم ثم لا بد من تبديل
وجودك بعد ذلك بالعدم والحتف الموت ولو ان بتقدير ولو ثبت ان على ما هو المرجح كما سيأتي وناجيا تقديره شخصا
ناجيا ومن حتفه الذي يظهر انه متعلق بناجيا والخبر محذوف اي موجود ولكان جواب لو ولذا اقترن باللام
واسم كان ضمير مستتر عايد على الناجي وهو المنفصل ضمير فصل والصدع بفتحتين من الاوعال والظبا والحمر
والابل الفتي الشاب القوي والشي بين الشيين من اي نوع كان وبهذا الثاني فسره شيخنا تبعا للجلال فقال
الوعل الذي يكون بين الجسيم وضده اي الضئيل والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها تيس الجبل والاعصم
ابيض اليد فضمير سقته راجع اليه والرواعد السحب الماطرة والمسموع منها صوت الرعد اذ الغالب ان يكون
معه المطر جمع راعدة يقال رعدت السحابة وارعدت والصيف بالتشديد مطر الصيف والخريف الفصل المشهور
الا انه اطلق واريد به مطره كما اطلق الربيع واريد به مطره مع الصيف ايضا في قوله سقى اهل نجد امن ربيع
وصيف وقوله فلن يعدم على معنى فهو لن يعدم اي لن يعدم الري على كل حال وفي كل وقت فلو نجا من هلاكه
ناج لكان ذلك الناجي هو هذا الصدع الذي لم يفتقر ري قط بل لم يفتقر خصب وهو في مكانه المرتفع فهو
لا ينزل الى السهل ليصاد ويتطرق اليه سبب الهلاك قال الاعلم وصف وعلا في روضة مخصبة في جبل
حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تغبه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاد اي اما من صيف واما من خريف
فحذف اما الاولى بتمامها وما من الثانية ويحتمل ان الاصل ان من صيف وان من خريف بحذف ما منهما كما في قوله
فان جزعا وان اجمال صبر في اصلاحها البيت ثم حذفت ان الاولى على سبيل التدريج وقال المبرد والاصمعي ان
في هذا البيت شرطية اي ولا حذف في المصراع الاول بل مضمونه الاخبار بان السحب الماطرة سقته من صيفها
والفاء في قوله فلن يعدم فاء الجواب وعلى ذلك القول هي للتفريع والمعنى وان سقته من خريف فلن يعدم الري
وهذا القول ليس بشي لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال وبكل تقدير ومع الشرط لا يلزم ذلك
اي لا يلزم من كونه ذا ري على كل حال اذ تقدير ان للشرط يجعل الري معلقا بسقي السحاب له في الخريف ومفهومه
انتفاء الري عند انتفاء هذا الشرط فهو مناف للغرض ولا مدخول ان مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بلا
وقوعه فينافي غرض انها تسقيه قطعا واما ما قيل من انا لا نسلم ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل
حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر اولا بما وقع من سقي سحاب الصيف له فذلك مقتض لريه
منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود وصفه بالري
دايما فمع الاتيان بإما التي هي لاحد الشيئين لا يلزم ذلك ففيه نظر من وجوه احدها انه كيف لا يكون الغرض
وصفه بالري على كل حال وهو بصدد بيان نجاسته من الحتف ان لو نجا مخلوق منه اذ المراد انه لو نجا حي
من الموت لنجا هذا الوعل الذي تكفل له ربه برزقه واسكنه اخصب ارض واعلاها فهو في ري لا ينقطع
وطيب عيش مستمر من غير حيلة منه ولو كان المراد وصف حاله بحسب الواقع لم يكن في تخصيصه بالذكر
فايدة اذ كل مخلوق شانه من اللطف الالهي مثل ذلك الثاني انه لا يلزم من اخباره بان سحاب الخريف ان سقته

بعد ذلك اي بعد سقي سحايب الصيف لم حصول الري المستمر لم وانما يلزم حصول الري المستمر ان لو
اخبران سحايب الخريف اذا سقتم بعد ذلك لا يقال الليس فعل السقي مفيد التجدد الاستمراري لانا نقول هذا
الاعتبار ممكن في سقي السحايب من الصيف ولا معارض له واما في سقيها الرمن الخريف فلا لان استعمال ان التي
للشك فيه يابي اعتبار م الثالث ان دعواه ان الاتيان باما التي لاحد الشيين او الاشياء لا ينافي تعم الوصف
بالري على الدوام محصلها دعوى المنافاة بين دوام الري والسقي من احد الشيين وهي ممنوعة لصحة قولنا
دايما الري حاصل اما من سقي سحايب الصيف واما من سقي سحايب الخريف على ان القضية مانعة الخلو بل لو كانت
حقيقية لم تمتنع ايضا كيف وان قيد الدوام عندهم سور الايجاب الكلي في باب المنفصلات واما الجواب بمنع
انها لمجرد احد الشيين بل هي لتفصيل المسقي منه وح مع الاتيان بها يلزم الري دايما ففيه ان المختار كما
نص عليه الرضي في اما واو والمص في او انهما لاحد الشيين او الاشيا في كل معنى ذكر لهما من الاباحة والتخيير والشك
والابهام والتفصيل على السوية وان هذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبلهما بل من قبل اشيا اخر فالشك من قبيل
جهل المتكلم وعدم قصده والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به
فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك وقال ابو عبيدة ان في البيت زايدة والمعنى ظاهر على زيادتها
الا انه لم يثبت زيادتها بعد العاطف وثبت حذف اما وما واما عاطفة عند اكثرهم عن اما الثانية في نحو قولك
جاني اما زيد واما عمرو قال نجم الايمة وشبهتهم كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية
هو معنى ما المصدرية وتلك تنصب المضارع بخلاف هذه واستدل الرماني على ان اما العاطفة بان الواو
للجمع وليست هنا كذلك لانا نجد الكلام لاحد الشيين فعلم ان العطف لاما وزعم يونس والفارسي وابن
كيسان زاد الرضي وعبد القاهر انها غير عاطفة كالاولى اما الاولى فلانها داخلة على ما ليس بمعطوف
على شي واما الثانية فلانها مقترنة بواو العطف فلا تصلح للعطف ووافقهم ابن مالك على ذلك لملازمتها
غالبا الواو العاطفة ودخولها عليها والعاطف لا يدخل على عاطف ولا وقوعها بعد العاطف مسبوقة
بمثلها كوقوع لا بعده مسبوقة بمثلها في نحو لا رجل في الدار ولا امراة ولا هذه غير عاطفة باتفاق فهذه
كذلك بل هي لافادة مجرد النفي وفي شرح المفصل المسمى بالايضاح لابن الحاجب ان مجموع واما هو العاطف
فانه قال في الجواب عن قول الفارسي المذكور لا نسلم ان الواو في واما حرف عطف داخل على اما بل قولنا
واما هو حرف العطف ولا بعد في ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع
ثم لو سلم ذلك فلا بعد في ان يكون دخول الواو على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة وتكون
اما بعينها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد اما المتقدمة وهذا هو الصحيح والذي يحققه
انهم يقولون جاني اما زيدا وعمرو فيوقعونها او موقع قولهم واما فلولا انها حرف عطف لم يقع
حرف العطف بمعناها من كل وجه واو حرف عطف باتفاق ويحقق ما قدمناه انهم لما اوقعوا او موقع
واما استغنوا عن الواو لما ذكرناه من ان الغرض بالواو في واما عطفها على اختها فلما انتفى ما جي بها
لاجله حذفوها هذا كلامه وفيه انه لو كان مجموع واما هو الحرف العاطف لما جاز حذف الواو قبلها اذ
لا يحذف بعض الحرف الا اذا ادعي التركيب فيه ولا مجال لدعوى التركيب هنا للمكان ايفا كل مما ادعى
التركيب فيه على معناه وان القول بان دخول الواو لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة قول بعطف
الحرف وسيصرح المص بغرابته فيكون ذا بعد لا انه لا بعد فيه وان ما ذكره في تحقيقه من انهم يوقعون او
موقع واما ولولا ان واما حرف عطف لم يقع حرف العطف بمعناه فيه ايضا شبه مغالطة لان او ليست
حرف فقط بل فيها مع العطف معنى احد الشيين او الاشيا فهي من حيثية كونها عاطفة اغنت عن الواو عطف
العاطفة ومن حيثية كونها للاحد الشيين او الاشياء اغنت عن اما وبهذا يظهر لك سر انهم لم يانوا

بالواو

بالواو مع او لاستغنا بهم عنها بحصول العطف منها او نفسها لان السر ما ذكره ومن غير الغالب وهو ما لم
يذكر الواو فيه مع اما قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار البيت من الضرب الثاني من
البسيط وقايله على ما في امالي ثعلب سعد بن قرط بفتحتين ومعجمتين بينهما مهملة ابن سيار الملقب
بالنجيب الحذري يهجو امه وكان شريرا يعقها وعزاه الجوهري الى الاحوص وليس بصحيح قاله العيني وكانت امه
كثيرا ما تعظه فلا يزداد الا شرا وشالت ارتفعت والشايل المرتفع والنعامة باطن القدم والذي رايته
في القاموس انه عظم الساق وقوله شالت نعامتها كناية عن الموت والهلاك فان من مات ارتفعت رجلاه
وانتكس راسه وظهرت نعامته قدمه شايلة واما ابن النعامة فعرق في باطن القدم وقد قيل تنعمت اي
مشيت حافيا وقيل معنى شالت نعامتها ارتفعت جنازتها وقيل تحولت عن دارها وفي الصحاح يقال اذا
ارتحلوا عن منهلهم وتفرقوا شالت نعامتهم ويؤيده ما في القاموس من ان النعامة جماعة القوم ومنه شالت
نعامتهم وقال في مادة ش ول وشالت نعامته خف وغضب ثم سكن والقوم خفت منازلهم منهم او تفرقت
كلمتهم او ذهب عزهم وقال بعضهم تريد العرب بقولها شالت نعامته الدعاء بريدون هزمه الدور اعه حتى
يذهب على وجهه دعاء عليه ولشدة هرب النعام ونزعه ضرب به المثل للمهزوم فقيل شالت نعامته وهذا
المعنى الاخير لا يناسب تعيينه ما في البيت بر وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة اي من اما قال ابن قاسم في شرح
التسهيل عند قول ابن مالك وقد تبدل ميمها الاولى يا حكى الابدال مع كسر الهمزة وفتحها فمثال الربع الكسر
قوله يا ليتما امنا البيت وهو صريح في ان ما فيه مكسورة لا مفتوحة كما عليه المص وشاهد ثالث وهو الابدال
وانشده نجم الايمة بدون ابدال ثم قال ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وفي حواشي المص على التسهيل عند
قوله وربما استغني عن واو واما لا احفظ ذلك الا مع تخفيف كلمة اما بالبدل وانشد قوله لا تفسدوا ابالكم
ايما لنا ايما لكم ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى فان قيل كيف صح له
نقل الاجماع مع ما تقدم من الخلاف قلنا صح له ذلك لانه قد تاول كلام المخالف فقال انما اطلق عليها انها حرف
عطف لمجاورتها حرف العطف وبعد ففيه نظر قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف ومن عدها
في الحروف العاطفة س في كتابه وزعم بعضهم هو ابن الحاجب فيما يظهر فاذا قد سقنا كلامه انفا على وجه
يوخذ منه ما حكاه المص من ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وزعم الاندلسي
فيما نقله عنه نجم الايمة ان اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك
والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية
على ما بعد الاولى قال النجم وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة
واما مفيدة لاحد الشيين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة وقد نظر الشارح
في تعليقه على الوجه الثالث ثان عطف الحرف على الحرف غير لازم له ليرد عليه انه غير موجود
في كلامهم لانه لم يعطف حرفا على حرف لان الحرف العاطف عنده مجموع اما واما والحق كما قال شيخنا انه لازم
له لانهما لم يصيرا حرفا واحدا عنده الا بعد عطف الثانية على الاولى بالواو وبتصريحه ومن البين ان هذا
ليس من عطف اسم على اسم ولا فعل على فعل فهو عطف حرف على حرف ووحدتها بعد التركيب اعتبارية
لا حقيقية كما كانت كذلك في كان من كان زيدا اسد فانه على القول بتركيبه حرف واحد مركب حقيقة من
كاف التشبيه وان المكسورة المشددة غير ان همزتها فتحت وعطف الحرف على الحرف غريب ووجه غرابته انه
لو كان لكان من عطف المفرد على المفرد لكن عطف المفرد يوجب المشاركة في الاعراب لفظا ومحلا وهو منقول
في الحرف وقد نقلنا عن الرضي الحكم بان هذا العطف غير موجود في الكلام ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة

وانما صدر الكلام بها ليشعر من اول النطق بان مبناه على احد الشيئين او الاشياء كما سياتي ايضاح ذلك الا عراضها
بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو ولو كانت عاطفة لزم عطف المعمول على عامله وهو باطل اتفاقا
وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر في نحو رايت اما زيدا واما عمرا ولو كانت عاطفة ايضا لزم عطف
المفعول على الفاعل مع اختلافهما اعرابا وهو باطل اجماعا وبين المبدل منه وبدله قيل كان المص من القايلين بان
عامل البدل هو عامل المبدل منه فقد دخل الثالث في الثاني الا ان يخص المعمولان بما لا يكونان معمولين بالتبعية
نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى اي فان الذي بعد اما الاولى
يعني لفظ العذاب بدل مما قبلها اي من لفظ ما الواقع قبلها او بدله من الذي قبلها اعني لفظ ما ولاما هذه
خمسة معان التحقيق كما قدمناه عن الرضي وسياتي من المص في او ان معناها الموضوعة له احد الشيئين او
الاشيا وانما لم يتعرض المص لذلك ههنا اعتمادا على شهرة تساويهما ولان البيان في او مع انها قد تاتي لغير
ذلك اي لمعنى بل او الواو بخلاف اما يفهم منه حكم اما بالاولى واما هذه المعاني فانما تستفاد منها بمعونة
القراين فاضافتها اليها مجاز به والتحقيق انها انما تستفاد من الكلام المشتمل عليها بتلك المعونة وقد صرح
الركن الحديثي بذلك فقال ما ملخصه ان اما واو لاثبات الحكم لاحد الامرين من غير تعيين من اثبت له الحكم والاكثر
ان يكون القايل بهما شاكا وقد لا يشك بل يبهم ذلك الحكم على السامع ثم قال فدلالتهما على احد الشيئين لا غير
واما الشك والتخيير والاباحة وغيرها فمن صفات الكلام الذي هما فيه فاضافتها اليهما مجاز واعلم ان ام المتصلة
تشاركهما في كونها لاحد الشيئين او الاشيا الا انها تختص بسياق الاستفهام بالهمزة واما اما فتقع بعد
الخبر وبعد الامر من الطلب ولا تقع بعد النهي باتفاق واما او فتقع بعد القبيلين احدها الشك نحو جاني
اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما اي وتظن لان الشك انما يثبت اذا انتفى العلم والظن فهو من قبيل
سرابيل تقيكم الحر اي والبرد او من باب اطلاق العلم على ما يعم الظن والثاني الابهام على السامع نحو
قوله تعالى واخرون اي من المتخلفين عن غزوة تبوك مرجون موخرون موقوف امرهم من ارجاته اذا اخرته
وقري في السبعة مرجون بالواو وهي لغة فيه لامر الله في شانهم اما يعذبهم ان اصروا على النفاق واما يتوب
عليهم ان تابوا والترديد للعباد فان الله سبحانه عالم بما يصير اليه امرهم لكنه خاطب العباد بما يعلمون مبهما
عليهم ما علمه فالمعنى ليكن امرهم عندكم على الخوف والرجا وفيه دليل على ان كلا الامرين بارادة الله تعالى الثالث
التخيير بين امرين لا يجوز الجمع بينهما نحو قوله تعالى قلنا يا ذا القرنين اما ان تعذب اي بالقتل على كفرهم
واما ان تتخذ فيهم حسنا بالارشاد وتعليم الشرايع وقيل اتخاذ الحسن هو الاسر فالتخيير بين القتل والاسر
وسماه احسانا في مقابلة القتل ويويد الاول ما يعقبه من التفصيل وهو قوله اما من ظلم اي اما من دعوته الى
الايمان فظلم نفسه بالاصرار على الكفر والاستمرار على الظلم الذي هو الشرك فسوف نعذبه في الدنيا ثم يرد
الى ربه فيعذبه عذابا نكرا اي فيعذبه في الاخرة عذابا منكرا لم يعهد بمثله واما من امن اي من دعوته فامن وعمل
صالحا وهو ما يقتضيه الايمان فله في الدارين جزاء الحسنى اي فعلته الحسنى وقد اجيز ان يكون اما للتسوية
في الاية للتفصيل دون التخيير اي ليكن شانك معهم اما التعذيب وهو لمن اصر على الكفر واما الاحسان وهو
لمن تاب اما ان تلقي واما ان نكون اول من القى لانه لا يمكن الجمع بين القايد وكونهم اول الملقين كما لا يخفى
ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك اي مما جاءت اما فيه لمعنى التخيير اما يعذبهم واما يتوب عليهم وانما هي للابهام
على السامع كما عرفت ووجه الوهم ان اما التي للتخيير اذا وقع بعدها الفعل فلا بد من اقترانه بان المصدرية
اما التي لغيره فانه يجوز ان يليها الفعل والاسم قال ابو البقا في اعرابه في الاية التي وقع الوهم فيها اما ههنا
للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان يليها الاسم وان يليها الفعل وان كانت للتخيير
ووقع الفعل بعدها كانت معها ان كقوله اما ان تلقي واراد بالشك الراجع الى المخلوق ما اراد غيره

من معنى الابهام وليس وجه الوهم انه لا بد من ان يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب ولا طلب هنا فيتاتى
لابن الشجري المنع من اشتراط ذلك بناء على ان المراد من كونها للتخيير ان تكون بين شيئين او اشيا تكون
للمتكلم او السامع الخيرة في فعل ما شاء منها او منهما من غير اشتراط سبق طلب ولا شك ان سره تعالى الخيرة في فعل
ما شاء من ذينك الامرين المذكورين وانه تعالى لا يجمع بين تعذيبهم والتوبة عليهم كما قال الشارح لان ذلك
بمراحل عن مراد المص بدليل انه مثل للتخيير بمثالين ليست اما التخييرية فيهما مسبوقة بالطلب ومع ذلك لم يجعل له
ذلك الوجه وجه الوهم بان التخيير يستدعي مخيرا وهو ممتنع عليه تعالى واجاب بانه يجوز ان يكون تخييره من
نامره تعالى والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين الذي يظهر من تمثيل
المص لها انها الواقعة بعد الطلب وقياس ما تقدم في التخيير ان لا يشترط ذلك ان تكون اما الاباحية هي الواقعة
بين شيئين او اشيا للمتكلم او السامع فعل ما شاء منها او منهما مع جواز الجمع بينهما او بينها ثم ينبغي ان
يكون الفعل الواقع بعدها مقترنا بان ايضا نحو اما ان تتعلم فقها واما ان تتعلم نحوا ونازع في ثبوت هذا
المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو والظاهر انهما سوا في افادته وكان هولا نظروا الى ان دلالة اما على كونها
لاحد الشيئين او الاشيا اظهر من دلالة او فلم يجوزوا افادتها الاباحة التي يجوز معها الجمع وانت تعلم ان
معنى الاباحة كغيره مستند الى القرينة والحرف انما يدل على معناه الذي هو احد الشيئين او الاشيا
ولا فرق بين اما واو في جواز فهم الاباحة معهما من القرينة فاثباتها مع او دون اما تحكم الخامس
التفصيل نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اي نصبنا له الدليل عليه فالهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل
٥ لا الدلالة الموصلة ليتم قوله اما شاكرا واما كفورا قال قاضي المفسرين واما للتفصيل والتقسيم اي هديناه
في حاليه جميعا او مقسوما اليهما بعضهم شاكرا بالاهتدا والاخذ فيه وبعضهم كفورا بالاعراض عنه
وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة من الها وهي ما يكون حصول مضمونها متاخرا عن حصول مضمون
عاملها نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود اي نصبنا له الدليل مقدرين انه اما شاكرا او
كفورا لتاخر الشكر والكفر عن الهداية التي هي نصب الدليل هذا على مقتضى الظاهر من ان صاحب الحال الها
من هديناه ويجوز على التجوز ان يكون الحال من السبيل اي بينا له السبيل مقسوما الى هذين القسمين
ولا تكون الحال مقدرة نعم تكون تسمية السبيل شاكرا او كفورا باعتبار ما يول اليه وصف صاحبه
لا باعتبار ما يول اليه من كونه شاكرا او كفورا بسبب اول المهدي به الى الشكر او الكفر كما قيل وانما
قال كفورا ولم يقل كافرا ليطابق قسيمه محافظة على الفواصل واشعارا بان الانسان لا يخلو عن
كفران غالبا وانما المواخذة به التوغل فيه وقال شاكرا دون شكورا للايذان بان قليل الشكر يوجب
المزيد فضلا منه تعالى ومنه او لعلة الشكور كما قال وقليل من عبادي الشكور فلا يقابل الكفور الكثير
وقد تقدم الكلام على قراة ابي السمال هنا اما شاكرا واما كفورا بفتح همزة اما بما فيه غنية واجاز الكوفيون
كون ما هذه ما في التي في الاية هي ان الشرطية وما الزايدة والاصل ان شاكرا وان كفورا اي ان كان شاكرا
وان كان كفورا فحذفت كان وزيدت ما وادغمت نون ان في ميم ما قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي
الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امراة خافت وقد عرفت ان لفظ الشرط يطلق
على تعليق امر باخر وعلى نفس المعلق به والمراد به في قوله اداة الشرط المعنى الاول وبضميره العايد
اليه من قوله يفسره المعنى الثاني على احد طريقي الاستخدام كما في قوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا
غضابا او لفظ الشرط بالمعنى الثاني اي السبب المقترن به تلك الاداة ولا استخدام نعني وليس في قوله
تعالى اما شاكرا واما كفورا بعد الاسم الواقع بعد الاداة فعل يفسر المحذوف فلا يجيزه البصريون ورد عليه
ابن الشجري بان المضمر هنا كان لا فعل اخر يحتاج الى ما يفسره فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا

في اعتذارك من قوله اذ قيلا ويروى عن قيل والبيت من الضرب الثاني من البسيط وقايله ابو قابوس النعمان
ابن المنذر بن ماء السماء الجشمي ملك العرب ملك الحيرة اثنتين وعشرين سنة وهو الذي تنصر ثم قتله
كسرى ابرويز وسبب قتله كان حرب ذي قار بين العرب والفرس وماء السماء لقب لام المنذر لقبت
بحسنها واشتهر ابنها المنذر بها واسمها ماوية بنت عوف بن جشم والبيت قاله من ابيات وذلك ان
بني جعفر بن كلاب وفدوا على النعمان ورئيسهم ابو براء عامر بن مالك ملاعب الاسنة عم لبيد بن ربيعة
فلم يلتفت اليهم النعمان وازدراهم وقد كان يقربهم ويكرمهم وكان الربيع بن زياد العبسي سميره فاتهمه
بالسعي عليهم عنده وكان بنو جعفر له اعداء وكان لبيد غلاما في جملتهم يتخلف في رحالهم فاخبروه فقال
هل تقدرون ان تجمعوا بيني وبينه فازجره بكلام لا يلتفت اليه النعمان بعده ابدا قالوا نعم فكسوه
حلة وغدوا به على النعمان فوجدوه يتغدى مع الربيع فقال لبيد ابياتا منها مهلا ابيت اللعن لا تاكل
معه ان استه من برص ملمعة وانه يولج فيها اصبعه فالتفت النعمان الى الربيع وقال اكذاك انت يا ربيع
فقال لا والله لقد كذب ابن اللئيم فقال النعمان اف لهذا الطعام لقد خبثت علي وقام الربيع وانصرف الى
منزله وامره النعمان بالانصراف فلحق باهله وارسل الى النعمان بابيات يعتذر فيها فاجاب بابيات
اولها شرد برحلك عني حيث شئت ولا تكثر علي ودع عنك الاقاويلا الى ان قال قد قيل ذلك البيت وبعده
فالحق بحيث رايت الارض واسعة وانشر بها الطرف ان عرضا وان طولا شرد امر من التشريد وهو
الطرد والتفريق والرحل بالمهملة ما يستصحبه المسافر من الاوثاث والاقاويل جمع اقوال الجمع قول واشار
بذلك الى القول الذي رماه به لبيد وان حقا معناه ان كان ذلك القول حقا وان كذبا اي وان كان كذبا
والمراد بالحق الصدق لمقابلته بالكذب والحق ايضا ضد الباطل والامر الثابت والصدق والكذب
كما يطلقان على مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته يطلقان على نفس الخبر كما هنا والكذب ككتف وفيه
اسكان العين ونقل حركتها الى الفاء فان قلت كيف يصح وصف هذا القول بالحق والكذب مع تباينهما
قلت ذكر ابن مالك ان الواو في نحو ذلك للتقسيم والمعنى قد قيل ذلك على كل حال وان وصلية وفي قوله
في البيت الاخر ان عرضا وان طولا شاهد ايضا على المسئلة ولو احدان يمنع ان الاية بمنزلة البيت المذكور
لان فيها حذف كان واقامة ما مقامها وفيه اضمار كان فقط فهي من قبيل اما انت منطلقا انطلقت
فتدبر وهذه المعاني الخمسة التي لاما ثابتة لاو كما سياتي فاما واو يشتركان فيها وقوله الا ان اما يبنى
الكلام معها من اول الامر على ما جي بها لاجله من شك وغيره بيان لما يفترقان فيه فهو احد في بيان ما به
الافتراق بعد بيان ما به الاشتراك لا ان ذلك من جهة اما وتفارق او اما من جهة انها تكون بمعنى
الواو وبمعنى بل واما لا تكون لواحد منهما ولذلك اي ولاجل بناء الكلام معها من اول الامر على ما ذكر
وجب تكرارها في غير نذور اي وجب ذكرها اولا ايضا قال نجم الايمة واما اما فهي بمعنى او في جميع
الاحكام الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاني اما زيد واما عمرو
فيبنى الكلام على اما مع اما على احد الشيين او الاشيا واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو
جاني اما زيدا وعمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيين
بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم تعرض الشك او تقصد الابهام فتقول
او عمرو يجوز ان تكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاني
القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثنا بقولك الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من
تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه
نحو جاني اما زيدا وعمرو وجاني زيدا وعمرو واما ما عليه البدر بن مالك من ان غالب استعمال

اما ان يكون مكررة لتشعر من اول وهلة بقصد التخيير او الاباحة او التقسيم او الابهام او الشك فقد
قيل انه منتقد لافادته ان غير الغالب من استعمالها ان لا تكون مكررة وانها ح لا تشعر من اول وهلة
بشي مما ذكر فممنوع وانه يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرا الشك وغيره ولهذا لم تنكر راي لم تذكر
اولا كما ذكرت اما اولا وليس لك ان تقول ان او قد لا يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرا نحو الشك وذلك
فيما اذا تقدمها اما داخلة على المعطوف عليه لظهور ان المراد بافتتاح الكلام معها على الجزم افتتاحه
معها بدون اما المنافات اما الجزم ولان او اذا تقدمتها اما كانت كالنايب عنها فكانت اما متكررة معنى
وان لم تتكرر لفظا نعم لك ان تقول انه غير متحتم ذلك في او وان لم يتقدمها اما نقلناه انفا عن الرضي
من جواز ان يكون قايل قام زيد او عمرو شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال على ذلك اللهم
الا ان يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم انه يكون كذلك بحسب الصورة والظاهر وان لم
يكن بحسب الواقع كذلك لا ان المتكلم بذلك لا بد وان يكون جازما بحسب نفس الامر ثم يشك مثلا وقد
يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها اراد به ان الشرطية والا كما في قوله نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت
وربما استغني عنها بان او كقراءة ابي وانا او اياكم لا ما على هدى او في ضلال مبين وقول المثقب العبدي
هو لقب شاعر من عبد القيس والنسبة الى نحو عبد القيس عبدي وعبقسي وقاف المثقب مشددة مكسورة
وقيل مفتوحة وما بعد ميمه مثلثة مفتوحة وضبطه الشارح بالنون قال الجلال واظنه وهما وقال
المحشي انما هو بالثاء المثلثة واسمه عايذ بن محصن بن ثعلبة بن واثلة بن عدي وانما سمي المثقب بكسر القاف
لقوله ظهرن بكلة وسدلن اخرى وثقبن الوصاوص للعيون والكلة بكسر الكاف ستر رقيق كالبيت
يتوقى به من البعوض والوصاوص جمع وصواص وهو البرقع فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي
من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني هما من الضرب الاول من الوافر من قصيدة من
ابياتها دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبيئيني وسياتي الاستشهاد به من المتن وبعدها وما ادري
اذا يممت ارضا اريد الخير ايهما يليني الخير الذي انا ابتغيه ام الشر الذي هو يبتغيني وان تكون في محل رفع
بالابتدا والخبر محذوف اي فاما اخوتك حاصلة واعرف بالنصب عطف على تكون والغث بمعجمة فمثلثة
مشددة من غث اللحم يغث بالكسر والفتح غثاثة وغثوثة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا والسمين
خلافه وقال الشارح الغث الردي والسمين الجيد اي كي اعرف منك مساوي من محاسني فان المومن مراة
اخيه والا تقديره والا يكن كذلك واتقيك حال من فاعل اتخذني او مفعوله الاول وتتقيني عطف
عليه اوهما صفة عدوا والاصل تتقيك وتتقيه فرعي جانب المعنى فجي بضمير التكلم والمخاطب او
مستانف استينافا بيانيا كانه قيل فماذا يكون اذا اطرحتك واتخذتك عدوا فقال اتقيك وتتقيني
ويممت معناه قصدت واذا ظرف للعراية واريد الخير جملة حالية من فاعل يممت وايهما يليني جملة
اسمية علق عنها العامل والخير بدل من اسم الاستفهام وكذا ما عطف عليه والهمزة الثانية من الخير همزة
وصل دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس ان يستغنى عنها لكنها لم تحذف وخففت بالتسهيل
بين بين اذ لولا ذلك لم يتم وزن البيت ولا سبيل الى دعوى التحقيق لانه لم يقل به احد والحمل على ما يجوز
هو الوجه واعلم ان همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة حركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن
ولذلك لا تقع الا حيث يقع الساكن غالبا ولا تقع في اول الكلام بحال والبيت يرد ما عليه الكوفيون من
دعوى سكونها لانها فيه في مقابلة ثاني حروف وتد مجموع وهو لن يكون ساكنا ولانها لو كانت ساكنة للزم
التقاء الساكنين على غير حده واستشهد ابو حيان في بحره بقوله الخير الذي انا ابتغيه على ان البغي قد يستعمل
في طلب الخير وان كان اصله ان لا يستعمل الا في طلب الفساد ولا سبيل الى دعوى المشاكلة لانها ذكر الشي

بلفظ غيره لو وقع في صحبته واللفظ الاول هنا لم يقع في صحبة الثاني فتدبر وقد يستغني عن اما
الاولى لفظا اي ويقدر معنى دون الثانية سواء حذف منها شي او بقيت بتمامها كقوله سقته الرواعد
من صيف البيت وقد تقدم وقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار
البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله ذو الرمة غيلان بن قيس وقبله وكيف بنفس كلما قيل اشرفت
على البرء من حوصاء هيض اندمالها كيف اسم يستفهم به عن الاحوال في محل رفع على انه خبر والباء
من بنفس زايدة في المبتدا والجملة الشرطية مع جزايها نعت لنفس والحوصاء تانيث احوص من الحوص
بالتحريك وهو ضيق في موخر العين او في احداهما ومنه قيل الاحوص للشاعر المشهور وهيض مبني للمجهول
من هاض العظم كسره بعد الجبر والهيضة المرضة بعد المرضة ومعاودة الهم والحزن والاندمال البرء
يقال دمل المرض كسمع واندمل برى ودمل الدوا وداملة داراه وضمير اندمالها عايد على النفس وتلم بالنون
من الالمام وهو النزول وبدار تقديره كما قال المص اما بدار فحذفت منه اما والعهد الزمان وقيل ما عهد
منها او محلها الذي يتعاهد بالرجوع اليه بعد الذهاب عنه ويروى نهاض بدار اي نكسر ونفرق
وعليه فالبا من بدار وان امكن حملها على الظرفية او السببية الا انه يتعين حملها على السببية لمكان
البا من باموات فانها للسببية فقط اي يحصل لنا الكسر او التفرق اما بسبب دار الت الى الخراب
لتقادم زمنها واما بسبب موت اشخاص الم بنا خيالها وزارنا في المنام طيفها والمعنى على الاول تنزل
اما بدار تحقق تقادم عهدها واما بدار اموات الم خيالها بتلك الدار فالدار الاولى الدنيا والثانية
عالم البرزخ والقرايقية اي بقيس حذف اما الاولى فيجيز في الاختيار زيد يقوم واما يقعد على تقدير
اما يقوم كما يجوز ويقعد لكن من غير تقدير تنبيه ليس من اقسام اما اما التي في قوله تعالى فاما ترين من
البشر احدا بل هذه كلمتان ان الشرطية وما الزايدة وقد ادغمت النون في الميم لتقاربهما او حرف عطف
اعلم ان الجمهور على ان او حرف عطف يشرك في الاعراب دون المعنى لانك اذا قلت جا زيد او عمر واشتركا في
الاعراب وهو ظاهر ولم يشتركا في المعنى اذ المجي انما يثبت لاحدهما من غير تعيين وابن مالك على انه يشترك فيهما
لان الشك حاصل في مجي كل واحد منهما فقد شرك بينهما في نسبة مجي مشكوك الى كل واحد منهما ذكر لها المتاخرون
معاني انتهت الى اثني عشر معنى واما المتقدمون فعلى ما اتى به المص ترجيحا احدها الشك نحو لبثنا يوما او بعض
يوم وهذا المعنى انما يثبت لها اذا كانت واقعة في الخبر قال الزمخشري في قوله تعالى او كصيب من السما او في اصلها
لتساوي شيين فصاعدا في الشك اي الشك في النسبة المتعلقة بهما وفي حواشي الكشاف للتفتازاني ان
او لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر نحو جا زيد او عمر وان احتمل التشكيك و
الابهام على السامع وملخص ما افاده نجم الايمة انهم قالوا ان او في الخبر ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل
وفي الامر معنيين التخيير والاباحة لان الشك والابهام ليسا من صنايعه قال الجزولي فالشك اذا اخبرت عن
احد الشيين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وقصدت ان تبهم الامر على المخاطب كقول لبيد
وهل انا الا من ربيعة او مضر لظهور انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل
اذا لم تشك ولم تقصد الابهام لقولك هذا جوهر او عرض حيث كان القصد الاستدلال على انه احدهما ولا
تشك في انه لا هذا ولا ذاك لان الموجود الممكن منحصر فيهما ولا واسطة واما في الامر فان حصل بالجمع بين
المتعاطفين بها فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة والا فهي للتخيير فالاباحة يجوز فيها الاقتصار على
احدهما والجمع بينهما وفرق الحديثي بوجه اخر وهو ان او اذا استعملت في الامر بما اصل المامور به ان يكون
ممنوعا بنفي الاخر ممنوعا وسمي تخييرا نحو خذ الدرهم او الدينار والا فهي للاباحة واما في ساير اقسام
الطلب والاستفهام لا معرض فيه شي من المعاني المذكورة والتمني الظاهر فيه الجمع اذ الغالب ان يقول ليت

بي

لي ملا او فرسا لا ينكر حصولهما واما في النفي فاعلم انك اذا نفيت نحو رايت زيدا او عمرا فاما ان تريد نفي
روييتهما معا او روية احدهما فان كان الاول قلت ما رايت زيدا ولا عمرا وان كان الثاني فان تعين عندك
وقصدت تعيينه سميته فقلت ما رايت زيدا او عمرا اي ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا حكم النهي
لانه في المعنى نفي لاثبات الذي هو الامر اذ قياس لا تضرب زيدا او عمرا ان يكون معناه لا تضرب احدهما
واضرب الاخر كما ان معنى اضرب زيدا او عمرا اضرب احدهما ولا تضرب الاخر هذا قياس اصل الوضع
ثم جرى الاستعمال على خلاف ذلك وهو انه اذا استعمل لفظ احد او ما يودي معناه في كلام موجب
فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في كلام غير موجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد
فاذا قلت رايت واحدا من زيد وعمرو او رجلا منهما او زيدا او عمرا افاد كل واحد من التعابير الثلاثة انك رايت
واحدا منهما فقط واذا قلت ما رايت واحدا منهما او رجلا منهما او زيدا او عمرا افاد كل منها بحسب الظاهر
والاغلب استعمالا انك ما لاقيت واحدا منهما وان احتمل ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما ولقيت
الاخر فاذن مودي ما ذكر في الاغلب انما هو نفي روية كليهما والسر في ذلك ان الاصل عدم الروية فاذا
قلت لقيت واحدا منهما او ما يودي موداه افدت تعلق الروية بالواحد منهما او ما يودي هذا المعنى
فقد صرحت بنفي روية واحد منهما وعدمها ثابت للاخر بالاصل فانتفت الروية مطلقا وكذا معنى
لا تضرب زيدا او عمرا لا تضرب واحدا منهما ويحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون المعنى لا تضرب واحدا
منهما واضرب الاخر وينتفي هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا
اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر الثاني الابهام نحو وانا او
اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ذهب ابو حيان الى ان لعلى هدى او في ضلال مبين خبر انا واياكم
ولا تقدير في الكلام اذ المعنى ان احدنا لفي احد هذين الامرين نحو زيد او عمرو في العصر او في المسجد
وقيل الخبر محذوف لدلالة المذكورة عليه فقيل المحذوف خبر انا والتقدير وانا لعلى هدى او في ضلال
والمذكور خبر اياكم والاصل واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فحذفت ان وانفصل الضمير وقيل
خبر اياكم والمذكور خبر انا والحق انه لا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا لان لما
ان اسمها معطوف عليه باو وخبرها كذلك نعم يحتاج اليه اذا كان العطف بها في جانب الاسم دون
الخبر نحو ان زيدا وعمرو قايم وانما كانت الاية من قبيل الابهام للعلم بان المتكلم من فريق وحد الله تعالى
فهو على الهدى لا محالة والمخاطبين ممن عبد غيره من جماد وغيره فهو في الضلال قطعا لكنه اخرج
ذلك في صورة الاحتمال ليلا يغضب المخاطبون فيتفكروا ويعلموا انهم في الضلال قطعا لكنه اخرج
ذلك في صورة الاحتمال فيتعرفوا عنا الى الهدى وكيف لا يغضبون لو قيل لهم وانا لعلى هدى واياكم لفي
ضلال والضلال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري اين يتوجه الا ترى قوله في ضلال بكلمة في الدالة
على احاطة الضلال به احاطة الظرف بالمظروف فهو لا محالة مصمم على ما هو فيه لا يرجع عنه بعنف
ولكن بلطف وعبر في حق الفريق الاول بعلى كانه يشير الى ان صاحب الحق مستعل على جواد يركضه حيث
شاء الشاهد في او الاولى اي دون الثانية لانه من قبيل قولهم الكرم في العرب قيل لا ادري لم امتنع كون
الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين واجيب
بانه لا يلزم من كون معنى الاية ما ذكر ان تكون او فيها للابهام لان معنى احد الشيين او الاشيا في جميع معانيها
او لا معنى بل والواو كما سيبينه المص عليه وفي معنى الابهام منها زيادة عليه نوقش فيه بان المص انما نبه
على ان ما عدا هذين المعنيين مستفاد من غيرها فليس بمعناها الموضوعة له هو احد الشيين او الاشيا
لا انه داخل في معناها من ابهام او غيره زيادة على هذا الموضوع له بل هو زيادة عليه فهمت من امر خارجي

وههنا بحث وهو انه لا مجال لان وصف الكون على الهدى والكون في الضلال ضدان لا يجتمعان لا في
شخص واحد ولا في فريق واحد فلو اتي بالواو ثانيا مع او اولا في الاية المذكورة لفسد المعنى لاستحالة
اجتماع الامرين المذكورين ولو عكس لفسد ايضا لاستحالة ان يكون احد الامرين لكلا الفريقين للقطع
بهدى المتكلمين وضلال المخاطبين ومع وضوح هاتين الاستحالتين لا يتصور ابهام بل الوجه بالواو اولا
وثانيا لا يكون ابهام ايضا لتبادر اللف والنشر المرتب الى الافهام فمتى اريد افهام الابهام تعين الاتيان باو
فيهما ثم انما ان يكون في الاولى فقط اذ لو قيل وانا او اياكم لعلى هدى او وانا او اياكم لفي ضلال لصلح كل من التعبير
للابهام في جانبي المتكلمين والمخاطبين فلذا اجمع بينهما وقيل وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال واما
في الثانية فقط اذ لو قيل وانا لعلى هدى او في ضلال او وانكم لعلى هدى او في ضلال وجيء باو اخرى
فقيل وانا لعلى هدى او في ضلال او انكم لعلى هدى او في ضلال لصلح كل له في طرفي الهدى والضلال فلذا
حيث قيل وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال لانه تحصل اخراها فظهر ان الشاهد في الاولى على احتمال
وفي الثانية على اخر وفيها على ما يظهر فلا وجه للحصر المستفاد من كلام المص ومن زعم ان او اذا كانت
للابهام فلابد من زيادة اعتبار القصد اليه على معناها الذي هو احد الشيئين مثلا وانه قد اعتبر في الاولى فاغنى
عن اعتباره في الثانية ففيه انه لو اعتبر في الاولى حتى كان اعتباره فيها مغنيا عن اعتباره في الثانية لما اتي
بما يفيد الحصر في الاولى ولا اعتباره في الاولى دون الثانية يؤدي الى ان يقال فاو الثانية لماذا الا يقال هي
لاحد الشيئين مثلا لانا نقول هنا وان كان معناها الا انها لا تكون له خالية عن واحد من الشك والابهام
والتخيير والاباحة والتقسيم ولا يصلح منها في هذا المقام الا الابهام والتقسيم والثاني غير مناسب
هنا لظهور ان ليس المراد ان المتكلمين او المخاطبين على الابهام ينقسمون الى فريق مهتد وفريق
ضال فتعين الاول ومن قال ان الغرض ابهام محلي الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين محليهما
يقال له ولذا الغرض ابهام ما قام بالمحل من الهداية والضلال وما في الكشاف من ان المعنى وان احد
الفريقين من الذين يوحدون الرازق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي
لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال قال القاضي المفسرين وهو بعد ما تقدم من التقرير
البالغ الدال على من هو على الهدى ومن هو في الضلال ابلغ من التصريح لانه في صورة الانصاف المسكت للخصم المشاغب
ونظيره قول حسان اتهجوه ولست له بكفو فشركما لخيركما الفداء وقيل انه على اللف وفيه نظر ووجه النظر
ان اللف والنشر انما يتاتى لو كان التعبير بالواو وحمل او على معنى الواو شاذ او نادر هل يتمشى توجيه الاية
او فيهما للابهام كما لا يخفى على صحيح الافهام وجعل ذلك من قبيل كلام المص الذي كل من سمعه من موال ومناف
قال لمن خوطب به قد انصفك خصمك هل يستقيم الا اذا برز في قالب سوق المعلوم عند المتكلم مساق
غيره اذ لو لم يبهم في المقال وقال انا لعلى هدى وانكم لفي ضلال لغضبوا فقروا عن صادق النظر المنجي
من الزيغ وبقوا على الكفر عنادا ولكن التعريض والتوزيع اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة
من قلة شغب الخصم وفل شوكته بالهوينا وقل قراءة ابي وانا او اياكم لاما على هدى او في ضلال الا اعظم
شاهد على ما يلوح من او في المقامين وجزم سيد المحققين في شرحه على المفتاح مال لا تعريض في
ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل فان الاية من اسلوب اسماع
الحق على وجه لا يزيد مزيد غضب بعد ما قرر ما يستفاد منه لمن تامل ان او الثانية للابهام ايضا حيث
قال فان قلت ما فايدة او الاولى وهلا قيل وانا واياكم قلت لان المتبادر حينئذ كون الفريقين معا
اما على هدى واما في ضلال وليس بمراد ولو ترك او الثانية مع ترك الاولى يتبادر الكلام انه نشر على
ترتيب اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما يشوش المعنى اللهم الا ان يقال المعنى كون الشاهد

في الاولى

في الاولى ان الابهام المفهوم من الحرف المخرج للكلام في قالب الاحتمال مع العلم بحقيقة الحال انما نشاء
اولا من او الاولى والثانية انما هي بمعناها وبمثابة التكرار لها وبقي ههنا بحث اخر ذكره فاضل
الروم في حواشيه على التلويح وهو ان الاية اذا كانت من سماع الحق المخاطبين على وجه لا يزيد غضبهم
وهو ترك تخصيص طايفة بالهدى وطايفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيوديهم النظر الصحيح
الى الاعتراف بانهم الكاينون في الضلال فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف
بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف حتى جعل بعضهم الشك
من شرايط النظر ولما اريد انجاء المخاطبين من ورطة الجهل المركب هدوا الى طريق التشكك ليتاتى منهم
النظر الصحيح الموصل الى الحق وانت تعلم انه اذا كان المراد انجاءهم من ورطة الجهل فالمناسب الابهام
لا التشكيك لان التشكيك ايقاع المخاطب في الشك وذلك حيث لا قرينة في الكلام تعين المراد منه بخلاف
الابهام فتامل واسد الموفق وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الغوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا البيت
من الضرب الاول من الخفيف واخر مصراعه الاول اول القافية ولا تغل اخر صدره كما قيل لان الصدر
في اصطلاحهم اول الجزء من المصراع الاول كما ان الابتدا اول جزء من المصراع الثاني الا حيث يكون مرادا
به تمام المصراع الاول فتغير تنصيف الارباع قال الشارح ومثله يسمى عند العروضيين بالمدرج اي
الذي ادرج اول عجزه في الكلمة التي فيها اخر الصدر ولم ار من سمي بما يليه والالى بضم الهمزة مع القصر
كالعلى اسم موصول بمعنى الذين وانما لم يرسموه بالواو مع رسم اولى اسم اشارة بها لان رسمها
بها لئلا يلتبس بالى الجر ولا التباس مع ال وبعدا معناه هلاكا مصدر بعد يبعد كعلم يعلم والمبطل
ضد المحق وسحقا بمعنى بعدا مخفف سحقا بالضم وهما مصدران للدعا كجدعا وخيبة وعطف الثاني
على الاول تفسيري ولا يقدح فيه ان الاول اجلى لان ذلك بالنسبة الينا وهذا العطف انما هو عطف
عطف مرادف وان كان المعطوف اخفى بالنسبة الينا نحو لا ترى فيها عوجا ولا امتا والثالث التخيير وهي
الواقعة بعد الطلب قد سبق في معنى تخيير اما ما يقتضي انه لا يشترط سبق الطلب فيه وهذا التخيير
قد اشترط فيه سبقه كما تؤديه عبارته فقد يقال اختلف التخيير ان مع اشتهار انهما سيان في افادة معنى
التخيير وغيره من المعاني الخمسة وليس كذلك لان الشرط خارج عن ماهية المشروط وقيل ما يمتنع فيه
الجمع اي وقيل معطوف يمتنع فيه الجمع بينه وبين ما عطف عليه اما شرعا نحو تزوج هندا او اختها
او عرفا وقد مثل له بقوله وخذ من مالي درهما او دينارا حيث لا قرينة على الاباحة وبهذا القيد تميز
عن الاباحة فان قلت قد مثل العلماء باتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع بين المتعاطفات باو
فيهما بل سموا خصال الكفارة والفدية بالواجب المخير مع هذا الامكان فكيف يتم القول بان التخيير يمتنع
الجمع فيه دون الاباحة قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الاتي كل منها كفارة اي بعنوان كون
كل منها كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الاتي كل منهن فدية اي بعنوان كون كل فدية ايضا فلا
يقع الجمع بينها كفارات وفدى لامتناعه بل تقع واحدة منهن اي من خصال الكفارة ومن خصال الفدية
كفارة او فدية ويقع الباقي من الخصال المذكورة قربة مستقلة خارجة عن ذلك اي عن كونه كفارة او
فدية ومحصله انا لا نسلم انه يمكن الجمع بينها بعنوان كون كل كفارة واجبة او فدية كذلك لان ما
يقع منها والحالة هذه كفارة او فدية انما هو واحد منها والباقي قربة مستقلة غير متصف بكونه
كفارة او فدية فان قيل اين اية الكفارة هي قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط
ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام الاية واية الفدية هي قوله
تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك الاية وهما كما ترى

لم يسبق او فيها طلب فكيف ساغ التمثيل بها للتخيير المسبوق بالطلب قلت سبق الطلب لا يشترط فيه
ان يكون بلفظ الطلب بل يكفي فهمه ولو من سياق الكلام والعلما حيث استدلوا بهما على وجوب الكفارة والفدية
علم ان فيهما طلبا اقتضى الوجوب ولو بحسب المعنى كانه قيل فكفروا باحد هذه الامور فليفد باحد هذه الاثرى
ان قوله ففدية بتقدير فعليه فدية اي فليفد وقوله فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه على معنى
التخيير ولا طلب ولا او ولكن المعنى عليه كانه قيل فتعجلوا او تاخروا واعلم ان الفرق بين التخيير والاباحة بامتناع
الجمع وامكانه هو المشهور الذي اختاره المحقق منهم من فرق بامتناع الجمع في التخيير وامتناع الخلو في الاباحة واورد
عليه انه اذا قيل جالس الحسن او ابن سيرين وليس الامر فيه للوجوب فاو فيه اباحية ولا يمتنع الخلو وانه يجوز
الاتيان بكل من خصال الكفارة والفدية معا فلا يمتنع الجمع واجيب بان المراد امتناعها في الاتيان بالماموربه
فانه اذا لم يجالس واحدا منهما لم يكن آتيا بالمامور به ولو امر اباحة واذا جالسهما كانت مجالسة كل منهما
اتيانا به وكذا اذا جمع بين خصال الكفارة او الفدية كان آتيا به في واحدة منها وجواز غيرها بحكم الاباحة الاصلية
حتى لو لم يكن لم يجز كما اذا قال بع هذا العبد وذاك وطلق هذه الزوجة او تلك وفرق العلامة التفتازاني
بينهما بوجه اخر فقال يجب في التخيير الاتيان بواحد ولا يجب في الاباحة ثم اذا وجب الواحدة في التخيير فان
كان الاصل فيه الحظر وثبت الجواز بالامر نحو بع من عبيدي هذا او ذاك يمتنع الجمع ويتعين الاقتصار
على واحد لانه الماموربه وان كان الاصل فيه الاباحة وقد وجب بالامر واحد يجوز الجمع بحكم الاباحة
الاصلية كما في خصال الكفارة قيل ويسمى التخيير على سبيل الاباحة ومنهم من اعتبر او للتخيير سواء امتنع الجمع
ام جاز كصاحب جمع الجوامع وهذا هو التخيير بالمعنى الاعم اعتبر ذلك تقليلا للاقسام والرابع الاباحة وهي
الواقعة بعد الطلب وقيل ما يجوز فيه الجمع وبهذا القيد يمتاز عن التخيير نحو جالس العلما او الزهاد وتعلم الفقه
او النحو واذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا يعني اذا دخلت لا الناهية
في صورة الاباحة امتنع فعل كل من المتعاطفين والمتعاطفات لظهورات نحو جالس الحسن او ابن سيرين
في معنى جالس واحدا منهما فاذا دخلت لا الناهية كان المعنى لا تجالس واحدا منهما والنهي اخو النفي فهو
يعم كما يعم النفي فقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا معناه لا تطع واحدا منهما قال التفتازاني في حاشية
الكشاف ان مذهب المحققين هنا ان العموم من قبل الوقوع في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحدا منهما
وقد تسامح في اطلاق النفي على النهي لما عرفت ولا حاجة الى القول بان او هنا بمعنى الواو كما تقرر
في محله اذ المعنى لا تفعل احدهما فايهما فعله فهو احدهما قد يقال كيف يكون المعنى لا تفعل احدهما وانت
قد صرحت بان معنى الاية لا تطع منهم واحدا منهما والجواب ان الاطاعة فعل ومراده بقوله لا تفعل
واحدا منهما بدليل فايهما فعله فهو احدهما وليس المراد لا تفعل احدهما وان فعلت الاخر فلا حجر ولا حرج
فالمراد باحدهما واحد منهما لا معين واعلم ان احدا قد يكون اسما للعدد المخصوص بمعنى الواحد نحو قل هو
الله احد وهمزته بدل عن الواو وقد يكون اسما لمن يصلح للخطاب وهمزته ح اصلية وهو في العموم ولا يستعمل
الا نكرة ولا يقع في حيز الايجاب اصلا كعريب وديار والظاهر ان احدا في قولهم او لاحد الشيئين مطلقا
بالمعنى الاول لا يقال كيف يكون معنى احدهما واحدا منهما غير معين وان احدهما لاضافته الى الضمير
المعرفة معرفة وكيف يكون المنكر بمعنى المعرف لانا نقول ان احدا كمثل وغير وشبه من الالفاظ المتوغلة
في الابهام ومن ثم تقول جاءني احدهما او احدهم وهو غير متعين وفي الكشاف ما ملخصه ان او في الاصل
لتساوي شيئين فصاعدا في الشك ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غيره نحو جالس الحسن او ابن
سيرين تريد انهما سيان في استصواب مجالستهما ونحو ولا تطع منهما اثما او كفورا اي هما متساويان
في وجوب العصيان وفي تفسير سورة الانسان انما ذكرنا ولان الناهي عن طاعة احدهما يكون عن طاعتهما

انهي

انهى فاراد التنبيه على ان حرمة طاعتهما ثابتة بدلالة النص كحرمة الضرب للوالدين المفهومة بطريق
دلالة النص ايضا من قوله تعالى ولا تقل لهما اف ومنهم من ذهب الى ان او في الاية بمعنى الواو وقال شيخنا
ومبناه على ان المعنى لا تطع هذا ولا هذا لا على ان المعنى لا تطع هذا وهذا اي هذين معا فانه لا ينافي جواز
ان يطيع احدهما وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا اورد عليه ان طاعة الاثم او الكفور في الاثم
او الكفر لا تباح بل تحرم واعتذر عنه باحتمال ان الاباحة لحظ فيها ما كان عليه الكفار من ان تلك الطاعة عة
مباحة لا حرج على مرتكبها ثم اجيب بان ذلك انما يرد اذا حملت الاباحة على الاباحة الشرعية التي هي احد
الاحكام الخمسة وانما الكلام في معنى الكلام في معنى او لغة قبل ظهور الشرع فالمراد بها غيرها في اي وقت
كان وعند اي قوم كانوا ومعنى قوله عما كان مباحا اي بحسب ما يفيده الكلام ويدل عليه لغة وكذا حكم
النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي القايل بانه يتسلط كالنفي عليهما معا اذ مع التخيير ايضا يراد
واحد من الامرين او الامور فاذا دخل النهي امتنع فعل الجميع فيكون الجمع بينهما ممتنعا وعن ابن كيسان انه
يجوز ان يكون النهي عن كل واحد وان يكون عن المجموع والسيرافي بكسر المهملة بعدها اخر الحروف نسبة الى
سيراف بلدة من فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي سكن
بغداد وكان ابوه مجوسيا فاسلم قال الذهبي في تاريخ الاسلام كان ابو سعيد اماما كبير الشان تصدر
لاقراء القران والنحو واللغة والفقه والفرايض والحساب والعروض وكان من اعلم الناس بنحو البصريين عارفا
بفقه ابي حنيفة قرا القران على ابن مجاهد واخذ اللغة عن ابن دريد والنحو عن ابن السراج وكان لا ياكل
الا من كسب يمينه تدينا وكان لا يجلس للقضا ولا للاشغال حتى ينسخ كراسا باخذ اجرته عشرة دراهم
قال ابن ابي الفوارس كان يذكر عنه الاعتزال ولم يظهر منه شي ومن تصانيفه شرح كتاب سيبويه توفي
في رجب سنة ثمان وستين وثلثماية عن اربع وثمانين سنة وذكر ابن مالك انه اكثر ورودا وللاباحة
في التشبيه نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة وقوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وفي التقدير اي باب المقدار
نحو فكان قاب قوسين او ادنى وقوله فارسلناه الى مائة الف او يزيدون ذكر ذلك في شرح الكافية ثم قال
ولو جي بالواو في مثل هذا لم يختلف المعنى ولذلك قرا بعضهم وارسلناه الى مائة الف ويزيدون قال
ذلك بعد ما ذكر ان الواو تعاقب او الاباحية فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب والحق ان فهم معنى الاباحة
من مثل ذلك بعيد الخامس الجمع المطلق كالواو فانه لما كثر استعمال او للاباحة التي يجوز معها الجمع
توسعوا فيها فاستعملوها في معنى الجمع ولم نذكر له مثالا من القران ومثاله قوله تعالى ولو على انفسكم او الوالدين
لعله يتذكر او يخشى قاله الكوفيون والاخفش من البصريين والجرمي بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى جرم
وهي قبايل نزل بواحدة منها فنسب اليها وهو ابو عمر وصالح بن اسحاق البصري النحوي من كبار ايمة العربية
في زمانه واورعهم اخذ اللغة عن يونس بن حبيب وابي عبيدة والنحو عن سعيد بن مسعدة الاخفش ونال
بالادب الجاه والمال والحشمة توفي في سنة خمسة وعشرين ومايتين واحتجوا بقول توبة وقد زعمت
ليلى باني فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله ابو حرب توبة
ابن الحمير بالتصغير بن سفيان بن كعب بن خفاجة بن عمرو بن عقيل شاعر اسلامي احد المتيمين وهو
صاحب ليلى الاخيلية كان لا يرى ليلى الا متبرقعة وكان يشن الغارة على بني الحارث بن كعب وكانوا بين ارض
بني عقيل وبني بهرة فكمنوا له وقتلوه قال الجلال قيل في خلافة معاوية وفي تاريخ الاسلام ان ابن
الجوزي ذكر ترجمته تقريبا في حدود سنة ست وسبعين وفي الشعرا توبة بن المضرس وهو تميمي ذكره الامدي
وفي الحماسة نسبة بعض ابيات هذه القصيدة التي منها هذا البيت اليه وفي الاغاني ان توبة كان يتعشق
ليلى الاخيلية وانه خطبها الى ابيها فابى وزوجها غيره فجاء يوما كما كان يجي لزيارتها فراها سافرة

ين

ولم ير منها بشاشة فانصرف وقال • نأتك بليلى دارها لا تزورها • وشط نواها واستمر مريرها •
يقول رجال لا يضيرك نأيها • بلى كل ما شف النفوس يضيرها • أليس يضير العين أن تكثر البكا • ويمنع منها
نومها وسرورها • ومنها • وكنت اذا ما زرت ليلى تبرقعت • فقد رابني منها الغداة سفورها • وتوبة
كانه كما قال الشارح منقول من تاب توبة وليلى هي الاخيلية صاحبته ونأت الدار بعدت وكذا شطت
والباء في بليلى للمصاحبة واصل التركيب نأت بك بليلى دارها فحذفت الباء التي هي صلة نأت لئلا يجتمع
حرفا جر بلفظ واحد وان اختلف المعنى واتصل الضمير بالفعل وجملة لا تزورها استيناف موكد لمضمون
ما قبله او حال من مفعول نأتك والنوى الوجه المنوي للمسافر من قرب او بعد وهي مونث لا غير والمرير
المر اي استمر مرها واستحكم يقال فلان استمر مريرها اي هجر ويضير مضارع ضاره بمعنى ضاره
يضوره ويضيره ضورا وضيرا ضره بالتشديد وشف جسمه شفوفا نحل وشفه الهم هزله وشف
النفوس اراها وآذاها وتكثر من الاكثار ويروى ان ترد البكاء الممدود للضرورة ويمنع للبنا للمجهول
والمعنى كما قال المرزوقي ان الناس يطيبون قلبي ويرومون بمحاجتهم الى تسليتي ويقولون ان بعدها
لا يورثك خبالا ولا يكسبك ضرارا ولا وبالا بل يعقبك سلوة ويبدلك من التانس بالاجتماع فترة فابيت
ما يقوه وامطلت ما الفوه وقلت بلى ان كل ما يذيب النفس ويهزلها ويسليها القرار ويقلقها فهو عايد
بالكل الضر عليها ثم رددتهم الى الشاهد مستدلا به فقلت اليس العين اذا ديم البكا بها ومنع اليوم ومليئته
بذ من مسارح اللهو والسرور منها يضرها ذلك كذلك النفس اذا جمع عليها ما لا تهواه وفرق بينها وبين ما
تلتذه وترضاه وتبرقعت لبست البرقع وهو بضم القاف وقد يفتح للدواب ونساء الاعراب يقال برقعه
فتبرقع اي البسه البرقع فلبسه هكذا في الصحاح ورابه اوقعه في الريبة وهي الظنة والتهمة والسفور مصدر
سفرت المراة اذا كشفت عن وجهها والزعم القول الباطل والباء في باني زايده والفجور الفسوق والتقى خلافه
وتاوه بدل من الواو كما في تجاه وتراث واو فيه بمعنى الواو وعجز هذا البيت ناظر الى قوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت حيث اتى باللام مع التقى وبعلى مع الفجور وقيل او فيه للابهام والمعنى لنفسي تقاها ان كنت
متقيا وعليها فجورها ان كنت فاجرا ولا يخفى ضعفه لانه اتى بما يشعر بان كونه فاجرا قول فاسد فهو
مظهر لكونه ذا تقى فاني يكون مبهما كونه ذا تقى وكونه ذا فجور وانما مراده ان كلا الامرين ثابت لنفسه لو
كان لها الامران ولكن ليس لها الا التقى ودعواها اني فاجر كذب وباطل وقول جرير جاء الخلافة او كانت
له قدرا • كما اتى ربه موسى على قدر • هو من الضرب الاول من البسيط من قصيدة امتدح بها جرير امير المومنين
عمر بن عبد العزيز بن مروان الاموي ففي تاريخ ابن عساكر ان عمر لما استخلف وفد الشعرا اليه واقاموا
ببابه اياما لا يوذن لهم فبيناهم كذلك وقد ازمعوا على الرحيل اذ مر بهم عدي بن ارطاة فقال له جرير
• يا ايها الرجل المرخي عمامته • هذا زمانك اني قد مضى زمني • ابلغ خليفتنا ان كنت لاقيه • اني لدى الباب
كالمصفود في قرن • لا تنس حاجتنا لقيت مغفرة • قد طال مكثي عن اهلي وعن وطني • فدخل عدي على عمر
فقال الشعراء ببابك وسهامهم مسمومة واقوالهم نافذة فقال ويحك يا عدي ما لي وللشعرا قال
اعز الله امير المومنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امتدح واعطى ولك في رسول الله اسوة قال من
بالباب منهم قال عمر بن ابي ربيعة والفرزدق والاخطل والاحوص وجميل قال اليس هذا القايل
كذا وهذا القايل كذا وذكر لكل واحد منهم ابياتا تشعر برقة الدين والله لا يدخل علي احد منهم فهل
سوى من ذكرت قال نعم جرير قال اما انه الذي يقول طرقتك صايدة القلوب وليس ذا حين الزيارة
فارجعي بسلام فان كان ولا بد فهو فاذن لجرير فدخل وهو يقول ان الذي بعث النبي محمدا جعل
الخلافة للامام العادل • وسع الخلائق عدله ووفاؤه • حتى ارعوى واقام ميل المايل • اني لارجو

منك

منك خيرا عاجلا • والنفس مولعة بحب العاجل • والله انزل في الكتاب فريضة • لابن السبيل وللفقير العايل •
فلما مثل بين يديه قال ويحك يا جرير اتق الله ولا تقل الا حقا فانشا جرير يقول • اأذكر الجهد والبلوى
التي نزلت • ام قد كفاني ما بلغت من خبري • كم باليمامة من شعثاء ارملة • ومن يتيم ضعيف الصوت والنظر •
يدعوك دعوة ملهوف كان به خبلا من الجن او مسا من البشر الى ان قال انا لنرجو اذا ما الغيث اخلفنا
من الخليفة ما نرجو من المطر • قال الخلافة اذ كانت له قدرا • كما اتى ربه موسى على قدر • هذي الارامل
قد قضيت حاجتها • فمن لحاجة هذا الارمل الذكر • فقال يا جرير ما ارى لك فيما هاهنا حقا قال بلى يا امير المومنين انا ابن السبيل
ومنقطع بي فاعطاه من صلب ماله ماية درهم وقال ويحك يا جرير لقد ولينا هذا الامر وما املك الا
ثلثماية درهم فماية اخذها عبد الله وماية اخذتها ام عبد الله يا غلام اعطه الماية الباقية فاخذها وقال
والله انه لاحب ما اكتسبت الي ثم خرج فقال له الشعرا ما وراءك قال ما يسوءكم خرجت من عند امير المومنين
وهو يعطي الفقرا ويمنع الشعرا واني عنه لراض وانشا يقول رايت رقى الشيطان لا تستفزه وقد
كان شيطاني من الجن راقيا انتهى ولا شاهد في البيت على هذه الرواية ويروى بدل جاء الخلافة قولها
بمعنى والجهد بضم المشقة وجهد البلاء الحالة التي يختار عليها الموت وكثرة العيال والفقر وقولهم
جهد جاهد مبالغة والشعثاء مونث اشعث والارملة المراة المحتاجة والمسكينة والجمع ارامل ورجل
ارمل العزب وهي بهاء ولا يقال للعزبة الموسرة ارملة كذا في القاموس والخبل بفتح المعجمة وسكون الموحدة
الجنون ويضم والمس مضاعف السين الجنون ايضا والضمير في جاء اواني او انال عايد على عمر الممدوح والقدر
بالتحريك الامر المقدر اي وكانت الخلافة له مقدرة لا سعي له فيها وفي تفسير ابن السمين في معنى قوله تعالى
وكان امر الله قدرا مقدورا ان القدر اشارة الى ما سبق به القضا والكتابة في اللوح المحفوظ والمقدور
اشارة الى ما يحدث حالا فحالا من ذلك والكتابة فاو واقعة موقع الواو لامن اللبس وقال ابن عصفور
تحتمل او ان تكون للشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما ارادها وطلبها او قدرت له من غير طلب
اعتناء من الله به وكانه شك في ذلك كان قاله في شرح الجزولية وعليه فينبغي حمله على تجاهل العارف
لعدم ملايمة حقيقة الشك مقام المدح ولا يابى ذلك ان لا استفهام في البيت اذ الاستفهام ليس من
ضروريات التجاهل وان كثر معه ويحتمل ان تكون او فيه للاضراب ترقيا من اثبات صفة مادحة الى
اثبات اخرى امدح لان اتيانه الخلافة من غير طلب لها اعلى في مقام المدح من اتيانه اياها بالطلب والكاف
من كما للتشبيه وما مصدرية وموسى هو موسى بن عمران النبي عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام
والتضعيف في قوله قضيت للتكثير في الفعل لا في المفعول كغلقت الابواب وان استلزم الثاني الاول
لافراد مفعوله والذي رايته في ديوان جرير اذ كانت وكذا نقل من تاريخ ابن عساكر ولكن مع لفظ نال
الخلافة واذ ظرف بمعنى حين او حرف للتعليل ونوقش بان ما رآه هو لا يقدح في رواية الجماعة قال
شيخنا وهو حق لجواز الغلط من جامع ديوانه لا سيما اذا كانت الجماعة على خلافه ولقايل ان يقول
من اين ظهر للشارح القدح في رواية الجماعة من كلام المص ليبادر الى تغييره وانما غايته انه نقل قول الجماعة
وما استدلوا به من بيت جرير ثم نبه على ان ما رآه في ديوانه مخالف لما رووه اللهم الا ان يقال ان مثل
ذلك يفيد القدح في عرف المصنفين وقوله • وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح
البيت من الضرب الثاني من البسيط وقايله ابو ذويب الهذلي وفي ديوان الهذليين وقال رايدهم سيان
سيركم وان تقيموا به واغبرت السوح وكان مثلين ان لا يسرحوا نعما حيث استرادت مواشيهم وتسريح
ولا شاهد وكانه اختلط بعض من البيت الاول ببعض من البيت الثاني وروى الجميع بيتا واحدا وهما
كذا في الشرح الجلال قال ثم رايت صاحب المصباح في شرح ابيات الايضاح قال مثل ذلك وزاد ان ابا
حنيفة رواه كما في ديوان اشعار هذيل وسيان تثنية سي بمعنى مثل ولاجله حملت او على معنى الواو اذ لا يخبر

عن احد الشيئين بانهما مثلان انما ذاك عن كليهما ومثله قول بعض المحدثين سيان كسر رغيفه او كسر عظم من
عظامه ويسرحوا مضارع سرح الابل بالفتح فيهما تركها ترعي وارسلها للمرعي نهارا ولا تستعمل في الليل قال
الجلال ويقال سرحت الابل على اللزوم والمفهوم من تصريح القاموس ان السرح الارسال وفي الصحاح تقول
ارحت الماشية وانفشتها واسمتها وسرحتها سرحا هذه وحدها بلا الف ومنه قوله تعالى حين تسرحون وسرحت
هي بنفسها سروحا يتعدى ولا يتعدى تقول سرحت بالغداة وراحت بالعشي يقال ما له سارحة ولا رايحة اي
شيء وسرحت فلانا الى موضع كذا اذا ارسلته فلعل التقييد في شرح الابل خاصة والنعم وقد يسكن عينه
الابل والشاء او خاص بالابل والجمع انعام كذا في القاموس وقال الشارح النعم واحد الانعام المال الراعية
وفي حياة الحيوان النعم عند اللغويين الابل والشاء يذكر ويونث قال تعالى نسقيكم مما في بطونه وفي موضع
مما في بطونها والجمع انعام وجمع الجمع اناعيم وعند الفقهاء النعم يشمل البقر والابل والغنم وقال ابن الاعرابي
النعم الابل خاصة والانعام الابل والبقر والغنم واغبرت لم تنبت شيئا او اسودت في عين من يراها او
كثر فيها الغبار لعدم الامطار وفي رواية وابيضت وضميرها للسنة المجدبة او للارض والسوح
جمع ساحة وهي الناحية او فضاء بين دور الحي وجملة واغبرت السوح حال بالواو وقد مقدرة اي وكان
الشان ان لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود القحط وانما قدرنا كان شانية اي مقدرا معها ضمير
الشان لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة فانها لو لم تكن شانية وكان اسمها وخبرها ان لا يسرحوا نعما
او يسرحوه لزم الاخبار المذكور وانما لزم ذلك لان ان المصدرية وصلتها انما تاول بمصدر معرف
مضافا الى الضمير الفاعل وقد اورد عليه ان الاخبار بالمعرفة عن النكرة مغتفر في الضرورة وما نحن
شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا واجيب بان هنا ما نعا
من جعل سيان اسم كان فان المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بانهما سيان لا الاخبار عن سيين بانهما
السرح وعدمه ولا تقل لا عن الاستوا بالسرح وعدمه ولا تقل لا عن الاستوا بالسرح وعدمه كما قيل
لا يقال الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه واي داع الى هذا الارتكاب مع امكان النصب في سيين كما في
رواية مثلين لانا نقول بل هي ما تقع في الشعر على خلاف النثر قال ابن يسعون وقد كان ينبغي ان ينصب
سيان لان المعرفة اولى بان تكون اسم كان وكانه كره اجتماع ثلاث يا آت فعدل الى الالف كما قالوا
طائي او هو على لغة بلحارث او قدر في كان ضمير الشان ورفع سيان على الخبر اي المبتدا بعده والحق
ان مثل ذلك وان جاز في الضرورة الا ان الحمل على ما يجوز في غيرها اولى بالقبول وقوله لا خران بها الكتل
او رزاما خويربين ينقفان الهاما هما بيتان من مشطور السريع المكشوف الا ان اخراولهما زوحف بالخبن
وكذا اخر رابعهما الاتي ذكره وقد انشد ابن الشجري في ماليه قائلا احتجوا على ورود او بمعنى الواو بقول
الاسدي خل الطريق واجتنب ارماما ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهاما لم يدع السارح
مقاما ارماما بفتح الهمزة بعدها راء اسم موضع والضمير في بها عايد على الطريق لانها تونث والى ارمام
بتاويل البقعة واكتل بالمثناة الفوقية ورزام بكسر الراء فزاي لصان كانا يقطعان الطريق وخويربين
تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص قال شيخنا تبعا للجلال ولص الابل فقط والهام الروس جمع هامة
والنقف بالنون وسكون القاف كسر الهامة عما فيها من الدماغ قال المبرد ونقف الهام مثل يضرب في الشر
اي انهما يكادان يكسرانه والسارح اسم فاعل من سرح اذا مضى لسبيله والمقام اما مصدر ميمي بمعنى الاقامة او اسم
مكان فان قلت كيف يكون للسارح مقام حتى انهما لم يدعاه قلت هو على اعتبار الارادة اي ان اذا اراد ذلك لم
يدعاه وقد وقع في بعض النسخ وقول الراجز وهي نسخة الشارح فساغ له ان يقول فان قلت الراجز هو الذي ينظم
الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون قال الراجز الا اذا كان المقول من هذا البحر وما انشده المصنف من مشطور
السريع المكشوف كقوله يا صاحبي رحلي اقلا عذلي قلت ان ورد قبل هذا او بعده ما يعين انه من السريع ورد

والا فهو محتمل لان يكون بيتا مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن ودخله الخبن
وفيما قاله نظر من وجوه احدها انه ورد قبله وبعده ما يقضي بانه بيتان من مشطور السريع المكشوف
وهو ما اورده ابن الشجري في ماليه ونقلناه فان البيتين الذين ورد احدهما قبلهما والاخر بعدهما شاهدا
عدل على ان الشعر من مشطور السريع المكشوف دون الرجز المقطوع الضرب وقد اسلفنا ان اعتبار قلة التغيير
اولى من كثرته والكشف تغيير واحد والقطع تغييران فان قلت اليس مع الكشف فيما اعتبرتم تشطير وهو
تغيير ايضا قلت وفيما اعتبرتم خبن ايضا ولو في جانب العروض فعلى كل تقدير اعتبار اقل تغيير انما اعتبارنا الثاني
انه بتقدير كونه بيتا واحدا من الضرب الثاني من الرجز لا يكون مصرعا كما قاله لان التصريع جعل العروض كالضرب
في الزنة والروي بعد تغييرها الى وزنه اما بالزيادة على وزنها او بالنقصان عنه واما جعلها كهو فيهما من
غير تغيير الى وزنه فتقفية وههنا زنة العروض فعولن والضرب مفعولن اللهم الا ان يكون مذهبه في
التصريع مذهب صاحب الكامل والاقناع وهو ان المصرع يجب ان تكون عروضه على زنة ضربه وعلى ما
يجوز في ضربه نحو قوله اذ نتنا ببينها اسماء رب ثاو يمل منه الثواء فان زنة عروضه مفعولن مشعثه وضربه
فاعلاتن سالم فجعلت العروض على ما يجوز في الضرب وهو التشعيب الثالث ان قوله ودخله الخبن ان كان
ضميره عايدا الى الضرب فهو ممنوع او الى العروض فمسلم لكنها مونثة فكيف يعود عليها ضمير مذكر او الى
لفظ بيتا من قوله يحتمل ان يكون بيتا كما وجهه بذلك شيخنا فع بعده يوهم ان الخبن دخل في اجزاء البيت
كلها وليس كذلك وانما كانت او في هذا القول بمعنى الواو اذا لم يقل خويربا كما تقول زيدا وعمرا لصوصا
ولا تقول لصان واجاب الخليل عن هذا الاستدلال بان خويربين منصوب بتقدير اشتم لا انه نعت تابع
للمتعاطفين باو فيجب ان تكون بمعنى الواو ليصح نعتهما بالتثنية على انا نقول ولو جعلت او بمعنى
الواو لا تصح النعتية لانه خويربين نكرة فكيف يقع نعتا لاكتل ورزام وهما معرفتان وان قلنا ان جملة ينقفان
الهام نعت لخويربين وقيل التقدير اعني خويربين ومن النصب بتقدير اشتم قراءة عاصم وامراته حمالة
الحطب بنصب حمالة فان تقديره اشتم حمالة الحطب قال الزمخشري وانا استحب هذه القراءة وقد توسل
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل من احب شتم ام جميل لعنها الله تعالى ولعن زوجها وام جميل هي بنت حرب
ابن امية اخت ابي سفيان بن حرب كانت تحمل حزمة من الشوك والحسك والسعدان فتنثرها بالليل في طريق
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعلها ابو لهب عبد العزى بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وقول النابغة
هو عند الاطلاق الذبياني بضم الفاء المعجمة او كسرها وقد مضى ذكره قال ابن دريد وكان ممن نبغ
بالشعر اي قاله بعدما اسن قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فحسبوه
فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد ويروى ليت ما ويروى ونصفه والبيتان من قصيدة
المشهورة الملحقة بالمعلقات وقبلهما واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد
يحفه جانبا نيق وتتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد وبعدها فكملت مائة فيها حمامتها
واسرعت حسبة في ذلك العدد اراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة وسماها السهيلي باليمامة زرقا
وذكروا انها صلبت بباب مدينة معهودة تسمى جوا فسميت جو اليمامة من هناك الى اليوم وعليه فقوله
زرقاء اليمامة بالاضافة الى تلك المدينة المسماة باسمها وكانت يضرب بها المثل في حدة النظر قيل
كانت ترى من ثلاثة ايام وكان لها قطاة فمر بها سرب من قطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه
ونصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا فاذا هي ست وستون والى هذه القصة اشار النابغة بما قاله ومعنى
احكم كن حكيما كما كانت هذه حكيمة اذ اصابت ووضعت الشي موضعه ولا تقبل سعاية مختلف والكلام
واشر مفترو والحمام قال الجوهري هو عند العرب ذوات الاطواق نحو الفواخت والقماري وساق حر

والقطا والورشين واشباه ذلك يقع على الذكر والانثى لان الها انما دخلته على انه واحد من جنس لا للتانيث وعند العامة انها الدواجن فقط اي ماكان منها بيتيا الواحدة حمامة والمراد به في البيت القطا وقال الدميري وجمع الحمامة حمام وحمامات وحمايم وربما قالوا حمام للمفرد واما اليمام الحمام الوحشي وهو ضرب كذا قال الاصمعي وعن الكسائي ان الحمام هو البري واليمام ما الف البيوت ونقل عن الشافعي ان الحمام كلما عب وهدر وان تفرقت اسماوه قال ابن سيده يقال عب الطاير ولا يقال شرب والعب بالعين المهملة الجرع للماء من غير تنفس والهدر تجميع الصوت ومواصلته وفي القاموس ان الحمام طاير بري لا يالف البيوت معروف او كل ذي طوق ويقع واحده على المذكر والمونث كالحية الجمع حمايم ولا تقل للذكر حمام وشراح ضبطه الجلال بالمعجمة اوله وفسره بالداخلة في الماء ورايته مضبوطا بخط معتمد في نسخة من المعلقات وشرحها لابن النحاس بالاهمال على انه جمع سريع وهو اولى من ضبط الجلال لاستغنايه عن دعوى التاكيد في قوله وارد الثمد كما لا يخفى والثمد بالمثلثة وفتحتين الماء القليل واضافة وارد الى الثمد لفظية كضارب الرجل وانما وحد المضاف مع ان الحمام اسم جنس جمعي حملا له على معنى الجميع لا يقال لو ساعد الرسم لجاز ان يكون الاصل واردي الثمدي وحذفت يا الجميع لالتقاء الساكنين لانا نقول الجمع بالواو والنون وكذا بالياء والنون مختص بمذكر من يعقل وصفته ويحفه بطيف به والنيق بكسر النون ارفع موضع في الجبل قال الاصمعي اذا كان الحمام بين حافتي نيق كان اشد لعدوه لانه يتكاثف ويكون بعضه فوق بعض واذا كان بموضع واسع كان اسهل لعدده فهو ابلغ لها اذا اتت على عدده وهو على هذه الحال والضمير المرفوع في تتبعه للفتاة والمنصوب للحمام واراد بمثل الزجاجة عينها ولم تكحل من الرمد اي لم ترمد فتكحل وهذا الحمام يروى بالنصب والرفع فيمن نصب قدر ما زايدة غير كافة ومن رفع قدرها كذلك كافة قال ش واما اليتما زايدا منطلق فان الالغاء فيه حسن او قدر ما اسما موصولا بمعنى الذي وحذف عايده اي ليت الذي هو هذا الحمام نص على هذين الوجهين ش ولنا على التقدير خبر والى حمامتنا حال من الجار كاينا منضما الى حمامتنا او بمعنى الواو بدليل انه انما حكي ما قالته وفي قولها انما وقع العطف بالواو ولهذا اعتبر المص رواية الواو في البيت عوضا عن او ومقوية للحكم بان او فيه بمعنى الواو وفي نصفه النصب والرفع على نحو ما عرفت نعم يجوز فيه الرفع مع نصب الحمام كما قال المص في شواهده بالعطف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل وقد بمعنى حسب مبتدا حذف خبره اي حسبي ذلك قال المص وفيه اشارة الى انفرادي في اخر البيت بيا المتكلم كما هو في قوله لترنا بها الا ان الفاء دخلت عليه هنا تحسينا للفظ وارشادا الى ان ضميري حمامتنا ولنا ليس للمتكلم مع الغير بل اريد منه ما اريد بضميري قولها ليته وحمامته واما من رسم فقدي بدون يا هنا فقد سلك طريقة رسم قوله تعالى اجيب دعوة الداع اذا دعان على قراءة من اثبت الياء وقفا ولعل عدم رسمها هو الذي دعا العيني الى انه ادعى ان ياءه للاشباع نشات من كسر داله للضرورة نعم اذا اضيف قد الى ياء المتكلم فالاكثر اثبات نون الوقاية وقد يترك كما هنا وقد استشهد ابن الشجري في اماليه على تركها بهذا البيت وجمع بين الاستعمالين من قال قدني من نصر الخبيبين قدي وقوله فحسبوه روي بالتشديد ولو خفف على خيل مستفعلن لناسب من روي حسبت والفوه وجدوه ويروى كما زعمت اي قالت والكاف اسم بمعنى مثل وضمير حسبوه المنصوب للحمام ونصفه معا وقال المص فحسبوه القطا وضمير اليه نصفه فاعاده الى الحمام فقط وقدر معطوفا ليصح قوله فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين وتسعا وتسعين بلا من الكاف وضمير لم ينقص ولم يزد لما يرجع اليه ضمير حسبوه ان لم يكونا بالمثناة الفوقية والا فهما للتسع والتسعين او لما يرجع اليه ضمير ذكرت اي لم تنقصه ولم تزده والجملتان حالان اي حال كونه غير ناقص ولا زايدا وحال كونها غير ذات نقص ولا ذات زيادة او غير ناقصة اياه او زايدة اياه وقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم من بين ملجم مهره او سافع البيت من الضرب الاول من الكامل وقايله ابو المثنى او ابو الاحمر ابو

خالد حميد بن ثور بن حزن بن عمرو بن عامر الهلالي الصحابي ذكره الجمحي في الطبقة الرابعة من الشعراء الاسلاميين قال المرزباني كان احد الشعراء الفصحاء وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وعاش الى خلافة عثمان قوم خبر مبتدا محذوف والصريخ صوت المستصرخ او الصارخ ويروى الصراخ بضم المهملة وهو يقوي الاول والملجم جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالمهملتين والفاء الاخذ بالناصية من سفعت الفرس قال تعالى لنسفعا بالناصية والمهر بضم الميم ولد الفرس واول ما ينتج منه ومن غيره الجمع امهار ومهار والانثى مهرة ومن اما زايدة على راي الاخفش والكوفيين اي رايتهم بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما للابتدا اي رايتهم روية ابتدات من بينهما وعليهما فاو بمعنى الواو لاقتضاء بين الاضافة الى متعدد ولذلك حمل قوله تعالى عوان بين ذلك على ان المراد بين ما ذكر من الفارض والبكر وقول الشاعر بين الدخول فحومل على ان التقدير بين اجزاء الدخول فاجزاء حومل ولو جعل التقدير في البيت بين فريق ملجم او فريق سافع نحو اجلس بين العلماء او الزهاد لكانت او على بابها كما قيل الا ان معناه يخطح عما كان يستفاد منه على تقديرات او بمعنى الواو لان الغرض وصفهم بسرعة اجابة مستصرخهم رجاء مضرة فهم بين هاتين الحالتين المشعرتين بتمام المبادرة لانتهاز الفرصة مع ما يلوح الى ما لهم من كمال الفروسية وقوة الشجاعة حيث لم تتوقف اجابتهم الصارخ على ان يكونوا على تمام الاهبة ولا نفي بهذا الغرض الا ان يقال رايتهم بين كذا وكذا دون ان يقال رايتهم بين فريق كذا وان كانت او فيه للتفصيل كما يشهد بالذوق السليم وفي رواية ما بين اي رايتهم قوما بين كذا وكذا ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجي او بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجي بمعنى ولا نحو ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت اباءكم وهذه اي والحال ان او هذه التي بمعنى ولا هي تلك بعينها اي هي او التي ذكروا مجيها بمعنى الواو وانما جات لا في المعنى والتقدير توكيدا للنفي السابق المستفاد من صريح قوله تعالى ولا على انفسكم مانعة من توهم تعلق النفي بالمجموع فقط لا بكل واحد ايضا وذلك اي المنع من التوهم المذكور مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع فمن ثم كانت لا تاكيدا ونظيره قولك لا تحل الزنا والسرقة ولو تركت لا في التقدير حتى كان المعنى لا يحل الزنا والسرقة لم يضر ذلك ولو يكن المعنى لا يحل الامران بل احدهما للاجماع على ان واحدا منهما لا يحل فكذا لو جعلت او في الاية السابقة بمعنى الواو وتركت لا منها في التقدير لم يكن المعنى انه لا حرج عليكم ان تاكلوا من المجموع فقط بل منه ومن كل واحد ولهذا اخيرت او هنا على الواو التي بمعناها بناء على انها اذا وقعت في حيز النفي توجه الى كل من المتعاطفين او المتعاطفات ومن زعم ابن مالك ايضا ان او التي للاباحة حالة في محل الواو قال ذلك في شرح على الكافية ولفظه ومن المواضع التي تتعاقب فيها او والواو الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين اي جالس الصنف الذي منهم الحسن وابن سيرين فلو جالسهما معا او افرد احدهما لم يخالف ما ابيح له والاعتماد من فهم المراد من مثل هذا الخطاب على القراين فلذلك لو جي بالواو مكان او لم يختلف المعنى وهذا ايضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما قيل عليه هذا مشكل فاي عهدة على المخاطب والامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وقد يقال المراد بالعهدة فعل ما اريد بهذه الصيغة وهو مندفع بانه ما عليه المص مبني على ان الواو مع الامر لا تكون للاباحة ولا يكفيه الامر للاباحة ايضا فان ذلك هو المعروف من كلام النحويين ومن قال لا اشكال فان المص يرى ان الامر مع الواو ليس للاباحة قيل له ليس الكلام في ان الامر للاباحة او لا في التعبير ما قلناه لا ما قلت من هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تلك عشرة كاملة ان الواو تاتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جي بالفذلكة يعني قوله تعالى تلك عشرة كاملة قال التفتازاني في حواشي الكشاف والفذلكة ان تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقال فذلك كذا فنبه على ان اشتقاقها من لفظ فذلك كذا كالبسملة الماخوذة من بسم الله والحسبلة الماخوذة من حسبنا الله ونحوها وانها كما تطلق على نفس قوله فذلك كذا انطلق بالمعنى

ل

الامرم

المصدرية ايضا دفعا لتوهم ارادة الاباحة في فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ويكون نوعا
من الاطناب المسمى بالتكميل وبالاحتراس ايضا والوجه ان توهم ارادة الاباحة ساقط جدا لان السياق سياق
ايجاب وهو ينافي الاباحة وانما جيء بالفذلكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان الاكثر لا يحسبون الحساب
او ليعلم ان المراد خصوص العدد من لفظ السبعة دون مطلق الكثرة بناء على انه يستعمل في كل منهما
او لغير ذلك وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني فقال فيه وكذا قوله تعالى تلك عشرة كاملة لازالة توهم الاباحة
كما في نحو قولنا جالس الحسن او ابن سيرين وصاحب الايضاح هو قاضي القضاة جلال الدين ابو عبد الله محمد بن
العلامة سعد الدين عبد الرحمن بن الامام امام الدين عمر القزويني ثم الدمشقي ولد بالموصل في شعبان سنة
ست وستين وستمائة وتفقه بابيه واخذ الاصلين عن الايكي واشتغل في انواع العلوم وولي الخطابة
بدمشق ثم القضاء بها ثم انتقل الى القضا بالديار المصرية فاقام بها نحو احدى عشرة سنة ثم نقل الى قضاء
الشام والف تلخيص المفتاح وشرحه المسمى بالايضاح قال الذهبي افتى ودرس وناظر وتخرج الاصحاب
توفي بدمشق في جمادى الاولى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة ووصف الايضاح بالبياني للاحتراز عن الايضاح
النحوي لابي علي الفارسي ولا تعرف هذه المقالة لنحوي قبل بل هي معروفة لبعض النحاة في شرح الكتاب للسيرافي
ومما تقع فيه الواو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب واراد
ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال لا تدع مجالسة اهل الريب وجالس الفقهاء واصحاب الحديث او قال جالس
الفقهاء واصحاب الحديث فذلك كله بمعنى وفي كتاب الحجة لابي علي في قوله وكان سيان البيت ما محصله ان
ان هذا الكلام انما جاز باو لانه نحو قولك جالس الحسن او ابن سيرين يفهم جواز مجالستهما ونحو قوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا يقتضي المنع من طاعتهما كما لو قيل ذلك مع الواو والتحقيق انه اذا قيل جالس الحسن
وابن سيرين او قيل جالس الحسن او ابن سيرين كان لاباحة مجالستهما معا ومجالسة احدهما وايهما اتى به
فقد امتثل الا ان التركيب الاول مدلوله اباحة مجالستهما معا وهي تستلزم اباحة مجالسة احدهما والثاني
مدلوله اباحة مجالسة احدهما وهي تستلزم اباحة مجالستهما معا وقد رجع المص عن قوله هنا ان او التي
للاباحة ليست حالة محل الواو الى القول بحلولها محلها فقال في حاشيته على التسهيل فان قلت
كيف وافقت على ان او في الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك
او ابن سيرين قلت الصواب ان لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة
المجالسة فكانه قيل ابحت لك مجالستهما ومن ابحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما
لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه فاذا ابيح شيئان جاز لنا فيهما اربعة اوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت
او وكلهم ينص على ذلك مع وقد بينا انه مع الواو وكذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو وجمعت بين الشيئين
في الاباحة السادس الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي سواء كان النفي بما دون حرف
او غيره نحو ليس زيد قائما او ليس عمرو قائما قال شيخنا واعادة العامل مع عود النفي والنهي لا مع ورود النفي او حرف
النهي كما قيل لما قال شيخنا والمفهوم من كلام نجم الائمة انه اذا كانت للاضراب لم تكن عاطفة بل للاستئناف ووجب
وقوع الجملة بعدها فقط نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقل عن ابي عيسى بن عصفور
وتؤيده اي يؤيد هذا النقل عنه انه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى
يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط فيفسد المعنى المراد وقال الكوفيون وابو علي
وابو الفتح وابن برهان هو بفتح الموحدة والمنع من الصرف للعلمية والالف والنون كمروان ابو محمد ناصح الدين
سعيد بن المبارك بن علي البغدادي صاحب التصانيف الكثيرة الف شرحا للانصاف في ثلاث واربعين
مجلده وكان من زمانه وسكن الموصل واضر باخره وتصدر للاشتغال خمسين سنة وعاش بضعا وسبعين سنة توفي

سنة

سنة تسع وستين وخمسمائة تاتي للاضراب مطلقا اي اتيانا مطلقا او حال كون الاضراب اي سواء تقدمه
نفي او نهي ام لم يتقدمه وسواء اعيد العامل ام لم يعد فحكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك ولا تبرح اليوم
وهو ظاهر في الاضراب ومثل ابن برهان بقولك انا اخرج ثم تقول او اقيم فتضرب عن الخروج وتثبت الاقامة كانك
قلت لا بل اقيم احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين
او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي البيتان من الضرب الثاني من البسيط من قصيدة لجرير
يمدح بها الامير ابا شاكر معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الاموي الدمشقي والد صقر بني امية
عبد الرحمن بن معاوية الداخل الى الاندلس عند غلبة بني العباس على الامر قال الذهبي كان جوادا ممدحا ولي
غزو الصائفة في خلافة ابيه مرة وكان البطال على طلايعه وقد افتتح عدة حصون مات سنة تسع عشرة ومائة
لا اباه هشام بن عبد الملك كما قال العيني ولا جده عبد الملك كما رايته بخط العز الحاضري احد محشي الكتاب لقوله
في اثناء القصيدة الى معاوية المنصور ان لم دينا وثيقا وقلبا غير حياد من ال مروان ما ارتعشت يصابرهم
من خوف ولا همو بالحاد ترى فعل من الراي في الامر فلا يتعدى الا الى واحد ومنه فانظر ماذا ترى والعيال بكسر
المهملة وتخفيف التحتية جمع عيل بفتحها وتشديد تلك من عاله غيره بقوله اذا انغو طير وقام بمصالحه وبرمت
بموحدة وكسر المهملة سيمت وضجرت والمعنى اي شي ترى او ما الذي تراه من عطاء او منع في عيال قد ضجرت بسببهم
والاحصاء الضبط بالعد والعداد صيغة مبالغة من العد وجملة لم احص عدتهم حال من فاعل برمت او من ضمير
بهم وقوله الا بعداد استثناء مفرغ والجار معناه الاستعانة والتقدير لم احص عدتهم في حال من الاحوال
الا في حال كوني مستعينا بعداد ويجوز تقدير هذه الجملة مستانفة لبيان جهة الضجر من حيث انها اشارة
الى كثرتهم جدا بحيث لم يحص عدتهم بنفسه ولا بعاد بل بعداد وكذا جملة كانوا ولولا رجاؤك مستانفات
قطعا وقد قتلت جواب لولا وقد حذفت لامه والتضعيف في قتلت للتكثير في المفعول ويلزمه التكثير في
الفعل نحو وغلقت الابواب واو فيه او زادوا للاضراب الانتقالي ويحتمل ان تكون للشك يشير بذلك الى ان
كثرتهم اوجبت الشك في عدتهم ومن ثم احتاج في ضبطها الى عداد وزادوا بمعنى ازدادوا وثمانية نصب على
التمييز كقوله تعالى وازدادوا تسعا ولا يصح نصبه على المفعولية على ان زاد متعدية لفساد المعنى وقراءة ابي
السمال بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة بعدها الف ولام اخره واسمه قعنب كان معاصرا لابي
عمرو الداني وكان ينقل الشواذ او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بسكون الواو وقراءة الجماعة او كلما بفتح
الواو وقال الزمخشري في كشافه الواو للعطف على محذوف معناه اكفروا بالايات البينات وكلما عاهدوا وقال ذلك
جريا على قاعدته في جعل العطف في مثل ذلك على محذوف مقدر بعد الهمزة ثم قال وقرا ابو السمال بسكون الواو على
ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا كثيرة وقال
العلامة السعد التفتازاني في حاشيته ولم تحمل قراءة اسكان الواو على كونها عاطفة اسكنت اسكان الهاء في وهو
لانه لم يثبت مثل ذلك في الواو العاطفة بل حملت على انها او العاطفة للفعل بعدها اعني نبذه المقيد بالظرف
قبلها اعني كلما عاهدوا عهدا على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون ميلا الى جانب المعنى كانه
قيل الا الذين فسقوا او نقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله
او في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الامرين في الواقع مع ان الثاني ابعد والبق بان لا يقع فيحمل على انها بمعنى
بل واثبتها الثقات ويشهد بها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة اعني قوله بل اكثرهم لا يؤمنون
ترقيا الى الاغلظ فالاغلظ واختلفوا في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء معناه بل يزيدون
هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية قال نجم الائمة وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم
بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق

فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا
زايدين على ذلك قال وكذا قوله تعالى كلمح البصر بناء على ما يقوله الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون
فيه في هذه القصة وحقق وقال او هو اقرب اي بل هو اقرب وقال بعض الكوفيين او في الاية بمعنى
الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا راهم الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف
او يقول هم اكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه وهو قريب مما جنح اليه صاحب الكشاف قال او يزيدون
في مرأى الناظر اليهم اي اذا راهم الرائي قال هم مائة الف او اكثر والغرض الوصف بالكثرة فان
قيل هذا تحير لا تخيير اجيب بانه تخيير باعتبار ما تضمنه من الطلب اذ المعنى وارسلناه الى قوم كثيرين
فقل ايها الرائي لهم هم مائة الف او هم اكثر قال شيخنا وهذا كالتشبيه الضمني في قوله فان تفق الانام
وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وفي ثبوته عند نظر اما بحسب النقل فلانه لم ينقله عن سيبويه
سواه مع توفر الدواعي الى النقل عن مثله واما بحسب العقل فلما اشار اليه بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين
الواقع احدهما اي لا يصح التخيير الا بين امرين لم يقع واحد منهما والامران ههنا قد وقع احدهما فلا تخيير
بينهما اما الاول فلان التخيير بين امرين يستدعي ان يكون كل منهما مطلوبا اذ لا تخيير الا بعد الطلب
والمطلوب غير واقع لئلا يلزم طلب ما هو حاصل واما الثاني فلان الواقع في الواقع انهم كانوا ازيد من
مائة الف ومنهم من جعل قوله ولا يصح التخيير الى اخره وجه النظر وقال يعني ان حال هولاء المرسل اليهم دائر
بين ان يكونوا مائة الف فكيف يسوغ الاخبار بانهم ازيد منها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف يسوغ
الاخبار بانهم مائة الف فالاجدر ان يقول ان صاحب هذا الراي قد لا يلتزم ان عددهم منحصر في
القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا راهم الرائي
كان له ان يقول هم مائة الف وان يقول هم ازيد من مائة الف يريد انهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد
المتكلم العدد المخصوص على انه الموجود بحسب الواقع وفيه ان المفهوم من قوله يجوز ان لا يكون عددهم في
نفس الامر شيئا منهما ان عددهم يجوز ان يكون انقص من مائة الف لان جميع ما زاد عليها مندرج في قسم بل
يزيدون فلا يحسن ان يكون قوله ذلك عبارة عن انهم كثيرون جدا كثرة مفرطة كما لا يخفى على ذي الذوق السليم على انا
نقول ان هذا التقرير انما يصح من المص بتقدير ارخاء العنان والتنزل الى تسليم جواز التخيير بعد ما هو خبر لفظا
ومعنى في الجملة لكنه ملتزم ان لا يكون الا بعد الطلب ولو معنى كما في ايتي الكفارة والفدية فان قلت اليس قد
قررت ان ههنا طلبا ضمنيا اجيب بان الطلب الضمني لا اثر في كلامه لاعتباره وليس ما تضمن معنى شيء كان
بمعناه فقد صرح التفتازاني ان انما متضمنة معنى ما والا وليست بمعناهما حتى كانهما مترادفان وان اسما
الشرط والاستفهام متضمنة لمعنى حرفي الشرط والاستفهام وليست بمعناهما والا لكانت مرادفتهما و
بتقدير صحته منه لا ينفعه من حيث ان ابن الشجري لا يرى التخيير بين كونهم مائة الف وكونهم اكثر ليمنع بان
الواقع احدهما دون الاخر فانهما فرض وقعا لم يسغ الاخبار بالاخر وانما يراد بين قولي الرائي ضمنا كما عرفت ومن
قال المعنى بهذا الوجه ان التخيير لا يصح بين شيئين الواقع احدهما لانه لا يكون الا بعد الطلب كما هو مذهب المص
وهو يستدعي مطلوبا غير واقع واحد الشيئين ههنا واقع فكيف يطلب فقد قيل له ان هذا لا يضر ابن الشجري
لانه لا يرى مذهب المص وانما يرى ان الطلب هنا ضمني لاحد قولي الرائي وكل منهما غير واقع اللهم الا ان يكون مراد
المص ان التخيير لا يصح بين شيئين واقع احدهما لانه يستدعي تقديم الطلب بقسميه لا كما زعم ابن الشجري من انه لا يستدعي
واما ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب ولا طلب هنا فقد قيل انه لا يحسن لان النزاع في
هذا الشرط ماثور فلعله ممن لا يعتبره ولا يلتفت الى من قال عليه ان كون التخيير والاباحة باو لا يكون الا بعد الطلب
لامر متفق عند النحاة لا يكون فيه خلافا سوى قول ابن مالك ان او التي للاباحة تسبقها غير الطلب فقد نقل الطيبي عن

الزجاج

ان او في قوله تعالى او كصيب لغير شك وانها التي تسميها الحذاق باللغة او الاباحية والمعنى ان التمثيل مباح
لكم في المنافقين ان مثلتموهم بالمستوقدين فذلك مثلهم او مثلتموهم باصحاب الصيب فهو مثلهم او
مثلتموهم بهما جميعا فهما مثلاهم ووافقه صاحب الكشاف على ان او في هذه الاية للاباحة ولكن بطريق
الاستعارة بناء على ان وضعها لمساواة شيئين في الشك ثم استعيرت للاباحة لعلاقة تعليق الحكم باحد
المذكورين وكالاباحة التخيير عنده في الاستعارة للعلاقة المذكورة كما افاده الطيبي وعليه حمل او في او
يزيدون والعجب ان هذا القائل مع قوله ان النحاة لا يحكون خلافا في استدعاء التخيير والاباحة سبق الطلب
نقل ان السفاقسي نقل ان الزجاج قال انها للتخيير وقيل للاباحة وانه ضعفهما بان ذلك لا يكون في الخبر وكفى
بالزجاج سلفا لابن مالك مع نقل الزجاج ان الحذاق من اهل اللغة يسمونها او الاباحية ففي نزهة الالباء
لابن الانباري ان الزجاج كان من اكابر اهل العربية وصاحب اختيار في النحو وتلاه الزمخشري فقال
بذلك وعصريه الامام في النحو والادب ابو السعادات هبة الله بن علي الشريف الحسني البغدادي صاحب
التصانيف المتوفى في رمضان سنة اثنتين واربعين وخمسمائة عن اثنتين وتسعين سنة فاني يبقى
الخلاف في مثل ذلك الا لابن مالك وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي اي لو رايتموهم لشككتم في عدتهم
لكثرتهم كما كانت للتخيير ايضا بالنظر اليه وكما كانت لعل في قوله تعالى لعلكم تتقون للترجي مصروفا الى المخاطبين
ذكره ابن جني هو بكسر الجيم وتشديد النون وسكون اخر الحروف معرب كني وليس بمنسوب نص عليه [illegible] ي
في شرح المفصل وهو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي صاحب التصانيف وكان ابوه مملوكا روميا لسليمان
ابن فهد الازدي قرا على المتنبي ديوانه ولازم ابا علي الفارسي وكان في صغره جلس للاقراء بالموصل فاجتاز
عليه ابو علي وهو في حلقته فقال له تزببت وانت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى مهر وشرح ديوان
المتنبي ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلثمائة وتوفي في صفر سنة اثنتين وتسعين وهذه الاقوال غير
القول بانها بمعنى الواو ومقولة في نحو ما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة
واما معنى الواو فغير صحيح فيها كما يظهر للمتامل والسابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي الكلمة
منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة وما عليه نجم الايمة انه اذا قيل ذلك فمعناه انها احد الثلاثة دون الباقيين
قال ذلك لان او في الاصل لحصول احد الشيئين او الاشياء وانه اذا اريد الحصر معها جيء بما داخلة على
المعطوف عليه فقيل الكلمة اما اسم او فعل او حرف وكانت قضية مانعة الخلو والجمع معا وان ابن الحاجب
كان عليه ان يقول هكذا حيث كان غرضه حصر الكلمة في انواعها الثلاثة وانه اذا قيل الكلمة اسم وفعل وحرف
فالقسمة قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر ويكون المراد بالجزئي ما دخل تحت كلي وصح كون
الكلي خبرا عنه وهو المعنى عند المنطقيين بكل اخص تحت اعم اعني الجزئي الاضافي وحذرا من توهم ارادة الجزئي
الحقيقي كزيد وهذا وانه لا يلزمه حيث لم يات بما كان يلزمه وقال ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لكان
ان الواو للجمع لان ذلك حيث القسمة قسمة الكل الى اجزائه نحو السكنجبين خل وعسل وماء وهو ممنوع على ان
ليس المعنى من كون الواو للجمع ان المتعاطفين بها يجتمعان في حالة واحدة بل انهما يجتمعان في كونهما محكوما
عليهما او محكوما بهما في حصولها ذكره ابن مالك في منظومتيه الكافية والخلاصة وفي شرح الكبرى منهما يعني الكافية
ثم عدل عن ذلك اي عن القول بانها تاتي للتقسيم في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد من الشك والابهام
والتخيير فهي اذن لمطلق التفريق وبهذا المعنى تقابل الواو التي لمطلق الجمع واما هذه الثلاثة فان مع كل منها
تفريقا مصحوبا بغيره من شك او ابهام او تخيير ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا او قالوا كونوا هودا او نصارى
اي ونحو قالوا كونوا هودا او نصارى فالواو عاطفة وليست من التلاوة ولا يشكل عليه اسقاط واو التلاوة في
الصحيح انه صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحمر قال ما انزل علي فيها شيء الا هذه الاية الجامعة الفاذة من
يعمل مثقال ذرة خيرا يره بدون فاء قال وهذا اي التعبير في او بالتفريق اولى من التعبير بالتقسيم لان

استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف فاعتباره معنى من معانيها اولى من اعتباره من معاني او بخلاف استعمال وقيد فائدة لكونه عند الكثر غير اجود فلا ينبغي عده في معانيها فان قيل وهل من فرق بين التقسيم والتفريق المجرد قلنا اما الشارح فدعواه ان لا فرق حيث قال لم يتحقق الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكون ان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما ثبت من الواو واو لكن استعمال الواو اجود واما المحشي فقد فرق بان التقسيم جعل الشي اقساما وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف او كلا نحو لنا ثنتان صدور رماح او سلاسل والتفريق قطع الاتصال بين شيئين او اكثر فهو لا يستدعي تقدم ما يتناول فهو اعم من التقسيم مطلقا ثم قال بعبارة اخرى التقسيم يقع في كلي المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها واراد كما قال شيخنا ان بينهما عموما مطلقا بحسب التحقيق على معنى انه كلما تحقق جعل الشي اقساما تحقق قطع الاتصال من غير عكس فان في تقسيم الكلي الى جزئياته قطع الاتصال الحاصل من اشتراكها فيه بضم المختص اليه ومن ثم قيل هو ضم مختص الى مشترك وفي تقسيم الكل الى اجزائه قطع الاتصال الحاصل من تركيب الاجزاء ولذا قيل هو تحليل المركب الى مفرداته وحيث لم يتقدم ما يتناوله بل تقدم جزئي مما بعده احواله كما في مثالي ابن مالك كان ثم قطع اتصال من غير جعل الشي اقساما من جزئيات او اجزاء ثم قال شيخنا ولقايل ان يقول ان قطعه هنا ولا اشتراك ولا تركيب بينشا هو عنه حتى يقطع وايضا لم لا يفرق بينهما بان التقسيم يستدعي تقدم ما يتناول والتفريق يستدعي عدمه فيكون فيرا ستدعا ويتبين ح بينهما التباين كما هو مقتضى العبارة الثانية التي زعم انه لا فرق بينها وبين الاولى في افادة المراد وان النسبة انما هي العموم المطلق انتهى وانت خبير ان قطع الاتصال يمكن تحقيقه هناك باعتبار مطلق الحال فيتحقق اشتراك يتاتي قطع اتصاله فان قلت على هذا التقرير يعود تقسيما ويتجه ما قاله الشارح قلت انما يكون كذلك ان لو تقدمت حال تتناول اقسامها وليس كذلك فتامل ثم ان التفريق في ثاني المثالين على ما افاده شيخنا ايضا بعد جزئي هو مجموع الاشخاص المعبر عنه براو كوبوا وان كان كل منهم جزئيا من جزئيات كلي هو الانسان او كان مجموعهم كلا وكل منهم جزء له وقوله كما الناس مجروم عليه وجازم هنا عجز بيت صدره وتنصر مولانا وتعلم انه وهو من الضرب الثاني من الطويل وقايله عمرو بن براق بتشديد الراء المهملة بعدها قاف وهو اسم امه واما ابوه فمنبه بن شهر بن نهم بن ربيعة بن مالك الهمداني بسكون الميم شاعر شجاع فاتك المولى فسره الشارح في بيان معنى البيت بالسيد وهو وان كان يطلق عليه غير متعين هنا لجواز ان يكون بمعنى الجار والحليف او النزيل كونه بمعنى واحد مما ذكرنا اظهر والناس اما مجرور بالكاف فما زايدة غير كافة او مرفوع فما كافة ومجروم عليه وجازم اي مجني عليه وجان خبران لانه لا فراد ضمير عليه وكما الناس اذا جر خبر اخر ولما اذا رفع فهو مبتدا خبره محذوف تقديره كما الناس مجروم عليهم وجازمون وقد اغنى عنه قيام خبران مقامه في الجملة وان اول الناس بعض الناس جاز جعل المحذوف خبرا لان وهذا المذكور خبرا عن الناس اي بعضهم مجروم عليه وبعضهم جازم كما لحظ ذلك من قال في بيان معناه يقول انتصر سيدنا مع اعتقاد انه كغيره من الناس تاره يكون مظلوما وتارة يكون ظالما ونحن ننصره على كل حالة ولا يتوقف نصرنا اياه على كونه مظلوما وانما قلنا بالتاويل المذكور لان الناس اصله اناس جمع انس كظير وظوار حذفت همزته فلا يعود اليه ضمير عليه ومثله في اعتبار البعض قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب عند القايل بجمعية الكلم لا انه اسم جنس حذرا من وقوع المفرد نعتا حقيقيا للجمع مع ان الصاعد في الواقع بعضه لا كله اعني ما كان طيبا ومن مجيئه اي مجي التقسيم باو وان كان قليلا قوله لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى هذا البيت من الضرب فقال واصم
الثاني من الطويل من ابيات لابي عازم جعفر بن علبة بن ربيعة بن عبد يغوث بن معونة الحارثي شاعر مقل ادرك الدولتين الاموية والعباسية قتل رجلا من عقيل فاستعدوا عليه عامل مكة السري

ابن

ابن عبد الله الهاشمي فاقاد منه وذلك ايام ابي جعفر المنصور كذا في الاغاني وقبله الهفا بقرا سحبل حين اجلبت علينا الولايا والعدو المباسل فقالوا البيت وبعده فقلنا لهم تلكم اذن بعد كرة تغادر صرعى نوؤها متخاذل اللهف والتلهف التاسف على الفايت بعد الاشراف عليه كما قال المرزوقي ويقولون والهفاه وا لهف امناه قوله الهفا قال شارح الحماسة يجوز ان يكون منادى مفردا ويجوز ان يكون مضافا واذا جعلته مضافا فان اصله الهفي والهف بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واذا كان الهفي فكانه فر من الكسرة وبعدها يا الى الفتحة فانقلبت الياء الفا وعليه قولهم يا غلاما اقبل وقوله وهل جزع ان قلت وا باباها وانما الاصل وابابيهما وعلى ذلك طريقهم في مداري ومدارى وعذاري وعذارى وصحاري وصحارى وقولهم في بقي بقا وفي رضي رضا واذا كان الهف مفردا تكون الالف زيدت لذلك انتهى ولم يتعرض على الوجهين الاخرين لبيان انقلاب الكسرة والضمة فيهما فتحة للالف لظهور ذلك من اعتبار زيادة الالف فانها تقتضي وجوب انفتاح ما قبلها وانما صح نداء اللهف وان كان مما لا يعقل لانه ليس على حقيقته بل انما المراد به التحسر والتوجع بتنزيله منزلة من يعقل ويجوز ان يكون المنادى محذوفا اي يا قوم لهفي كا بن يقرا سحبل وقرا سحبل بتشديد الراء بعد قاف وفتح السين المهملة وسكون الحاء بعدها موحدة اسم موضع واجلبت بالمهملة اعانت قال المرزوقي واصله الاعانة على الحلب خاصة ثم استمرت في الاعانات كلها وقد يكون الشي مختصا في الاصل ثم يصير في العرف عاما كما قد يكون عاما ثم يصير مختصا وقال التبريزي يروى اجلبت بالحاء والجيم وهما واحد اي اجتمعت وتعاونت والولايا جمع وليه وهي البرذعة عند الجلال قال وهي في البيت كناية عن النساء او الضعفاء وقيل الولايا العشاير والقبايل كانت وليه تانيث ولي وهو القريب ويروى الموالي وهم ابناء العجم والعدو ضد الصديق واراد به الجنس دون الواحد كما قال تعالى فانهم عدو لي الا رب العالمين والمباسل الشجاع من البسالة وهي الشجاعة ومعنى البيت انه يتلهف ويتوجع لما نزل بهم في ذلك الموضع حين اعان الاعداء عليهم كون الجرم معهم او من يجري مجراهم من الضعفاء الذين لا غنى لهم لما وجب من الذب عليهم نزل الاشتغال بحمايتهم لما فيه من الفتور عن مقاومة الاعداء او مصادمة الاقران منزلة اعانة الاعداء فسماه اعانة ومن روى الموالي وهم من عرفت فانه خصهم بالذكر لان الجفاء منهم اشد تاثيرا في النفس الا ترى ان من كان بنو عمه فهو لمن قتل بيلاه ومثل شارح الحماسة لذلك بقوله تخاف جور من امير مسلط ورهطي وما عاداك مثل الاقارب واليه يشير قول المتاخرين وظلم ذوي القربى اشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند ولنا ثنتان اي خصلتان اسمية قدم خبرها وصدور رماح وما عطف عليه بدل من ثنتان واشرعت بالمعجمة هيئت للطعن وصوبت بها الى جهة العدو وقصد طعنه بها قال الامام المرزوقي ويستعمل الاسراع في السيف ايضا وكان الاصل فيه مشارع المياه وفي المثل اهون الورد التشريع اي ايراد الشريعة والجملة صفة صدور ويقدر للمعطوف صفة تقابلها اي او سلاسل في الاعناق وضعت وكني بصدور الرماح عن حالة القتل العزيز وبالسلاسل عن حالة الاسر وخص الصدور لان المقابلة بها تقع قال الجلال تبعا للمرزوقي اومن ذكر البعض وارادة الكل قال المرزوقي كما قال الاخر الواطيين على صدور نعالهم وان كان الوطء على الصدور والاعجاز وفيه ان ذكر الرماح التي هي الكل يابى ذلك الاطلاق سيما وقد اضيف اليها ولو كانت مرادا منها لامتنعت الاضافة وكذا ذكر النعال في البيت يابى ذلك ايضا ولعل مراد الشاعر وصفهم بالتعاظم فيها ان يطاء كذلك او وصفهم بانهم من الاشراف فانه شان متكبريهم وجملة لا بد منهما اعتراض بين البدل والمبدل منه او صفة ثنتان يحكي بذلك ما اراده الاعداء منهم وحكموا به بزعمهم اي لنا منكم خصلتان القتل الذي اوله الامتناع والترفع والاستسلام الذي اخره الاسر ثم لا يخفى ان مدلول

كون البيت من تقسيم الكل على ان المراد بقوله لا بد منهما معًا ليكون صدق رماح او سلاسل
بدلا من ثنتان او استيناف بتقديرها كان سابلا قال ما هما فقيل هما كذا ولا اشكال بوقوعها وعلى التقدير
وان كان المرادي في تقسيم الكل انه مجموع الجزءين او الاجزاء لا انا نجعل وحينئذ بمعنى الواو وقد
اورد الحديثي البيت مثالا لمجي او بمعنى الواو ثم قال هذا اذا لم يكن تقدير البيت البد فاحدهما على
وفق ما ياتي من المص وقوله فقلتا لهم عطف على وقالوا والمشار اليه بتلكم الخصلة المفهومة من البيت قبله
فان قلت المتعين في البيت السابق انما هو خصلتان فكان المناسب تانكم لا تلكم قال المشار اليه احداهما لان
قوله لا بد منهما يابى ذلك فكيف يشار في الجواب الى احداهما قلت لا يخفى ان النوعين المذكورين يشتركان
في قدر عام وهو خصلة الظفر او القهر مثلا فصحت الاشارة اليها وقوله بعد كرة خبر عن اسم الاشارة
والكرة الحملة واحدة الكر وتغادر تترك وصرعى جمع صريع من صرعه اذا طرحه على الارض وهو مفعول
تغادر اي تترك قوما صرعى والنوء النهوض وهو اصل المناواة وان اشتهرت في العادات وقد يكون بمعنى
والتخاذل اسم فاعل من التخاذل وهو الادبار وترك النصر والمعونة واختار هذا البناء لانه مختص بما يحدث
شيا فشيا وعلى ذلك قولهم تداعى البنيان كان اجزاء النهوض يخذل بعضها بعضا فلا تكمل وجملة نوءها تخاذل
صفة صرعى ولو قال نوءهم لكان احسن لكنه انث باعتبار الجمع هذا وقد ذهب التبريزي في بيان معنى البيت
المستشهد له الى ان او فيه للتخيير ومعنى لا بد منهما انه لا بد منهما على سبيل التعاقب لا على سبيل الجمع
اي لا بد من احدهما فان قلت ابن الطلب حتى يسوغ التخيير قلنا قد عرفت النزاع في اشتراط سبقه على
انا نقول يحتمل قوله لنا ثنتان ان يكون في معنى الطلب اي ابدلوا لنا احدى هاتين الخصلتين وعليه
فالمشار اليه بتلكم التخيير وذلك التحكم كما قال المرزوقي قال ولا يجوز ان تكون الاشارة الى واحدة
من هاتين الخصلتين المذكورتين لانه لا اختيار فيهما المختار حكم حكم هؤلاء الا ان يكون الكلام على سبيل
التهكم وتوضيحه انه لو كانت الاشارة الى واحدة من الخصلتين لكانت مختارة مع انه لا شي منهما بمختار
الا على طريق التهكم والتمليح حيث سلم له اختيار ما ليس بمختار تهكما عليه حيث لم يكن من اهل العرفان فخير
بين امرين لا اختيار فيهما وقد بقي وجه اخر ذكره المرزوقي ايضا وهو ان يكون الحكم والتخيير بقولهم
لنا ثنتان لا بد منهما وقع بين الحرب والاستيسار فاختار والمحاربة وتكون الاشارة بتلكم الى المعادل عليه
قوله او سلاسل من الاسر كانه يقول الخصلة الثانية تكون بعد الاولى التي تترك قوما منكم صرعى الاوكة
بهم ومجي الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له قيل هو اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان مراده
ان التقسيم لما كان في الواو اكثر جعله فيها مستقلا وفي او اقل لم يجعله كذلك بل اتى بالتفريق المجرد ليكون
داخلا فيه اظهارا لانحطاط رتبته في او عن رتبته في الواو وتوجيه الاعتراض ان اكثرية مجي الواو للتقسيم لا
تستلزم ان او لا تاتي له فيترك ذكره في معانيها بل اثبات الاكثرية للواو يقتضي الثبوت في او بقلة بل قد
يدعى اقتضاؤه الثبوت بكثرة فيها فكيف يقتضي الترك على ان ابن مالك لم يكتف بهذا التلويح بل صرح بثبوته
لاو في البيت كما نص عليه المص قال شيخنا وبعضهم ان القلة لا تقتضي الترك عند جمع منهم ابن مالك في التسهيل
والمرادي في الجنى الداني لحروف كثيرة معاني قل الاستعمال في بعضها وقد وقع في نسخة من نسخ المتن ما لفظه
ومجي الواو في التقسيم اجود لا يقتضي ان او لا تاتي له بل يقتضي ثبوت ذلك غير اجود وهذه النسخة اجود
لمطابقة كلام ابن مالك وما في كثير من النسخ من صدره هذه العبارة مع قوله بل اثبات الاكثرية الخ ليس
باجود الا ان يكون المراد بالاجودية ما كانت ناشية عن الاكثرية ليتلائم طرفا الكلام واما ما اجيب به عن هذا
الاعتراض فقد قيل عليه لا نسلم دخول التقسيم في التفريق لا بتنائه على ان النسبة بينهما العموم المطلق
وقد عرفت انها التباين لاستدعاء التقسيم تقدم متناول والتفريق عدم التقدم سلمنا ان بينهما العموم

لكنه بحسب التحقيق فهو لا يستلزم الدخول نعم لو كان بحسب الحمل لاستلزمه وقد صرحوا بان النسب بحسب
الحمل تعتبر بين القضايا تعتبر بين المفردات كالسقف والجدار وان الصواب في الجواب انه يقال اذا ترك في بيان
معاني اللفظ معنى فاما لان ذلك اللفظ لم يات له اصلا وهذا يكون متعين الترك او لانه انما اتى له قليلا ولغيره
كثيرا فيكون ذكره في غيره الذي جاء له كثيرا هو الاولى وما نحن فيه من هذا القبيل وقد صرح بثبوته في البيت من تتمة الاعتراض
السابق وليس فيه دليل اي في البيت المذكور وهذا اعتراض اخر على ابن مالك لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من
احدهما فحذف المضاف الذي هو احد كما قيل يخرج منهما اللؤلؤ اي من احدهما الذي هو الملح وغيره عدل عن
العبارتين فعبر بالتفصيل اي قال انها تاتي للتفصيل بعد الاجمال ومثله بقوله تعا وقالوا كونوا هودا او
نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى
اي اذ المعنى ذلك بحسب المال والا فالمعنى اولا وقالت اليهود والنصارى كونوا او كونوا نصارى فلف بين الفريقين
او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق وقول مقوله للعلم بتضليل كل فريق
صاحبه من قوله تعا وقالت اليهود ليست النصارى على شي وقالت النصارى ليست اليهود على شي ومثل هذه
الاية في الاجمال والتفصيل قوله تعا وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى اي قالت اليهود
والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت
النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فللثقة بعلم السامع ان اعتقاد كل فريق انه انما يدخل الجنة
هو لا صاحبه حسن اللف بين الفريقين او القولين اجمالا واما ما قيل من ان المناسب حيث كان اللف بطريق
الجمع بواو الجمع ان يكون النشر بواو الجمع لان رد السامع مقول كل فريق او قول الى صاحبه يقتضي كون الامرين
مقولين فقد اجيب عنه بان مقول مجموع الفريقين في الاية الاولى لم يكن كونوا هودا ونصارى بل كونوا
احدهما وفي الثانية لم يكن دخولهما معا الجنة بلا دخول احدهما فمن ثم جي باو وان كان احدهما يقول في الاول
كونوا هودا والاخر كونوا نصارى على التعيين وفي الثاني لن يدخل الجنة الا من كان هودا والاخر لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى عليه ايضا وقد وقع في حاشية شيخنا في هذا المقام سهو في التعبير والصواب ما قررناه
واسم الموفق والهود جمع هايد كعود وعايد وهو جمع لا ينقاس في فاعل وقال بعضهم هو ساحر وقال
بعضهم هو مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمالي في قالوا اما في القول او في القايل غيران في الاولى لفا اجماليا ونشرا
بخلاف الثانية الا ان يلتزم ان الاصل وقال بعضهم وبعضهم ساحر او مجنون وهو بعيد كذا في حاشية شيخنا
وتعسف ابن الشجري فقال في الاية الاولى انها حذف منها مضاف هو بعض الاول واو هي الواو والثانية العاطفة
وجملتان فعليتان وهما قال بعضهم كونوا وفيه انه عد مقول القول مع فعل القول وفاعله جملتين وتقديره
وقال بعضهم يعني اليهود كونوا هودا فلما حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه جي بضمير رفع متصل
وقال بعضهم يعني النصارى كونوا نصارى فقام قوله او نصارى مقام ذلك كله حتى المضاف اي انه هذا
اللفظ افاد ما افاده هذا المحذوف كله الذي من جملته المضاف والا فالمضاف ليس مقرونا بالبواقي لحذف
الكل ويقوم او نصارى مقامه على ما يتبادر من اقامة الشي مقام المحذوف قال ابن الشجري وذلك دليل على
شرف هذا الحرف انتهى اي هذا الحرف الذي هو او والثامن من معاني او ان تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه
ينتصب المضارع بعدها باضمار ان لقولهم لاقتلنه او يسلم وانما وجب انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة
لما قال النجم الايمة ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء فاذا قيل زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد
الشيئين ولا بد فاذا قصد منع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول
احدهما عقب الاخر وان الاول يمتد الى حصول الثاني نصب ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره
يقدره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد وان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي

هودا او

لا لزمنك الاوقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او ومن فسره بالي فما بعده بتاويل
مصدر مجرور باو التي بمعنى الى وقال ابن مالك في شرح كبراه لكنه غير بدل الى حتى التي بمعناها وتقديرا الا
وحتى في موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظات بقدر قبل او
مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لا تنتظرنه
او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لا قتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وقال ابنه في شرح
الخلاصة فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد او وحتى احتاجوا الى هذا التاويل قلت ليفرقوا بين او التي
تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين او التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك فانهم
كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو في مقام الشك في الفعلين تارة وفي الثاني منهما فقط اخرى
فاذا ارادوا ابانة المعنى الاول رفعوا ما بعد او فقالوا افعل كذا او اترك ليوذن الرفع بان ما قبل او مثل
ما بعدها في الشك واذا ارادوا ابانة المعنى الثاني نصبوا ما بعد او فقالوا لانتظرنه او يجي ولاقتلن
الكافر او يسلم ليوذن النصب ان ما قبل او ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع او راجحه
فلما احتيج الى النصب ليعلم بهذا المعنى احتيج له الى عامل ولم يجز ان يكون او لعدم اختصاصها فتعين
ان يكون ان مضمرة واحتيج لتصحيح الاضمار الى التاويل المذكور انتهى وذهب الفرا وبعض الكوفيين الى
ان نصب المضارع بعد او وهذه بالخلاف وذهب الكسائي الى انها هي الناصبة بنفسها ولا يشترط في او
هذه ان تكون بعد غير موجب بل تكون بعد الموجب وغيره وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها
او تستقيما هو من اول الوافر وقايله ابو امامة زياد بن سليم الاعجم مولى عبد القيس لقب بالاعجم لعجمة
كانت في لسانه فانه على ما في تاريخ ابن العديم كان يبدل القاف كافا وهو ممن ادرك ايام ابي موسى الاشعري
وعثمان بن ابي العاص وشهد معهما فتح اصطخر ووفد على هشام بن عبد الملك وشهد وفاته بالرصافة
ذكره الجمحي في الطبقة السابعة من شعراء الاسلام وذكر الذهبي وفاته في الطبقة الحادية عشرة من تاريخه
وهو من قصيدة له يهجو بها المغيرة بن حبنا بعض قوافيها مجرور الروى وبعضها مرفوعة وهذا البيت رواه
س في كتابه منصوبا فتبعه الناس عليه واستشهدوا به على النصب باضمار ان بعد او وقال الزمخشري في
شرح ابيات الكتاب وانما انشده منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات
على الوقف مذهب لبعض العرب فان انشد بيت واحد منها انشد على جعفر من الاعراب وان انشد جميعها
انشد على الوقف انتهى واعلم ان القصيدة بالتقدير المذكور مشتملة على العيب المسمى بالاقواء وهو اختلاف
الوصل بالواو والياء او اختلاف المجرى بالضمة والكسرة والعيب المسمى بالاصراف وهو اختلاف الوصل
بالالف والياء او بالواو والالف او اختلاف المجرى بالفتحة والكسرة او بالضمة والفتحة فان قيل ما
الوصل وما المجرى قلنا اما الوصل فمن حروف القافية وهو الف او واو وياء سواكن وهاء ساكنة او متحركة
بعد حرف الروي بلا فصل بينهما واما المجرى فمن حركاتها اذ هو حركة الروي المطلق وهما متلازمان اذ الوصل
والمجرى لا يكونان الا في القافية المطلقة اعني متحركة الروي ومن ثم قال بعضهم القافية المطلقة ما كان
رويها موصولا وغمزت بمعجمتين بينهما ميم مفتوحة من الغمز بسكون الميم قال الشارح عصرت وفي القاموس
غمزه بيده يغمزه شبه نخسه والنخس على ما قال الغزي يعود ونحوه والقناة قال الشارح معروفة وهي
التي يجعل فيها سنان الرمح وهو كذلك في القاموس وقيل كل عصا مستوية او معوجة والكعوب جمع كعب النواشز
في اطراف الانابيب قال الشارحان وفي القاموس ما بين الانبوبين من القصب تفسيره الانبوبة من القصب
والرمح بالكعب وكسرت كعوبها قيل هو من باب واذا قرات القران فاستعذ والمعنى اردت تكسر كعوبها الا ان تستقيم
من العوج اشارة الى شدة العزم والتثقيف حيث لم يستمر على التليين والتلطيف والى ما عليه المهجو من الاضطراب والتموج

وقيل

وقيل المعنى اذا اشتد علي جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو تعذر الكسر لم تكن استقامة وقيل هو
على ظاهره والمعنى من لم تصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة الا ان يستقيم وقال الزمخشري المعنى اذا هجوت قوما
ابيدهم بالهجا الا ان يتركوا هجائي ولحظ الشارح هذا المعنى فقال وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في
اصطلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا منها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز
قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان يستقيم والاستعارة
التمثيلية هي المجاز المركب وهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل واعني به ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد للمبالغة في التشبيه كما يقال للمتردد في امر اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وعليه حمل
بعض المحققين ان لم يكن هو الزمخشري فانه موافق له وان ذكر احتمال ان تكون بمعنى الى ايضا حيث قال لا جناح
عليكم لا تبعة عليكم من ايجاب مهران طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما لم تجامعوهن او تفرضوا لهن فريضة الا
ان تفرضوا لهن وحتى تفرضوا وفرض الفريضة تسمية المهر وذلك ان المطلقة غير المدخول بها ان سمي لها مهر
فلها نصف المسمى وان لم يسم لها فليس لها نصف مهر المثل ولكن المتعة انتهى قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم
النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة اي الا ان تفرضوا لهن فريضة فثبت الجناح ح وهو نصف
المسمى فتقدير تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على تمسوهن كما قدره ابن عطية فانه قال
او على بابها من كونها لاحد الشيئين والفعل الذي هو تفرضوا معطوفا على تمسوهن فهو مجزوم فعلى هذا
ينتفي الجناح عن المطلق بانتفاء احد الامرين اما الجماع واما تسمية المهر اما عند انتفاء الجماع فصحيح واما
عند انتفاء تسمية المهر فالحكم ليس كذلك لان المدخول بها التي لم يسم لها مهر اذا طلقها زوجها لا ينتفي الجناح ح
عنه لئلا يصير المعنى بتقدير الجزم لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء احد
هذين الامرين اعني المسيس والفرض مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل لان الفروج لا
تستباح مجانا واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى نصا فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد
الامرين وهو ثابت على كل تقدير وفي حواشي التفتازاني على الكشاف فان قيل لم لم يجعل او عاطفة ليفرضوا على
تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من ان او في سياق النفي تفيد العموم اجيب بان
العطف يوهم تقديرا اعادة حرف النفي اي او لم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر احد النفيين لا نفي احد
الامرين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها ناصبة او عاطفة فهو بحاله
وكما لا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقديرها عاطفة ويمكن الجواب بان عموم او في سياق النفي مما فيه نوع خفاء
حتى ذهبوا في نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا الى تاويلات وقد امكن ههنا وجه سايغ لا اشتباه فيه فحمل
الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما
فرضتم النسب بان يكون بعد الحكم بان لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا ان توجد تسمية المهر اي فاذا
كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فانه
المناسب ح ان يقال فان وجد هذا فالحكم كذا او ذاك فكذا ولان المطلقات اي قبل المسيس المفروض لهن قد
ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الاية اي من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما
فرضتم وترك المسوسات اي ذكر حكم المطلقات بعد المسيس لما تقدم من المفهوم اي لاجل ما تقدم من مفهوم
قوله ما لم تمسوهن ولو كان تفرضوا مجزوما بالعطف على تمسوهن المجزوم لكانت الممسوسات والمفروض لهن اي
قبل المسيس مستويات في الذكر اي بطريق المفهوم فاذا ذكرن لزم التكرار المنافي للبلاغة واذا قدرت او بمعنى الا خرجت
المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر فانتفى التكرار وتوضيح هذا الدليل الثاني على ان تفرضوا منصوب ب
لا مجزوم ان الله تعالى قد ذكر المطلقات المفروض لهن المهر ثانيا بقوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الاية

وترك ذكر المطلقات المدخول بهن لفهمها ولا بطريق مفهوم المخالفة من قوله لا جناح عليكم ان طلقتم
النساء ما لم تمسوهن اذ يفهم منه بها ثبوت الجناح على مطلق الممسوسات ولو كان تفرضوا مجزوما لاستوى
الفريقان في الذكر بطريق المفهوم فلم يذكر المفروض لهن ثانيا لئلا يلزم التكرار كما لم يذكر الممسوسات لذلك
لكنه ذكرهن فلزم بخلاف ما اذا كان منصوبا فان المفروض لهن يخرجن عن مشاركة الممسوسات في الذكر بطريق
المفهوم فاذا ذكرت ثانيا لم يلزم التكرار وانت تعلم ان المفروض لهن وان خرجن عن تلك المشاركة بتقدير النصب
فانه بتقديره يصرن مذكورات بطريق منطوق الاستثناء لظهور ان المعنى لا جناح عليكم الا اذا فرضتم فيثبت
الجناح فاذا ذكر حكمهن ثانيا لزم التكرار على انا نقول ان لزوم التكرار في وجه النصب بهذا الاعتبار اظهر من لزومه
في وجه الجزم لمكان الخلاف في اعتبار مفهوم المخالفة في النصوص نعم بعض الحنفية النافين للمفهوم الحق بالنفي
دلالة الاستثناء فقال ليس له دلالة على ثبوت ضد الحكم لما بعد الا لا يقال مقتضى الاستثناء ثبوت اصل الجناح ومقتضى
قوله بعد وان طلقتموهن الى اخره تعيين قدره فلا تكرار الا انا نقول ان نفي التكرار بهذا الاعتبار مشترك فلا يصح
مرجحا كما لا يخفى واجاب ابن الحاجب عن الاول وهو لزوم نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين مع انه ثابت بمنع كون
المعنى معه انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك ينفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف
الاول فانه لا ينفي الا احدهما محصله ان الباعث على جعل او بمعنى الا تبادر بقائها عاطفة وقد استفيد عموم النفي من
وقوعها في سياقه فان نفي الاحد المبهم يفيد العموم لكنه بمنا به نكرة وقعت في سياق النفي اي لا جناح عليكم مدة لم يكن
واحد منهما وقد سبق من السعد التفتازاني من التصريح بان العموم المستفاد من مثل ذلك فيه نوع خفاء حتى قيل في الاية
التي قيل فيها انه ان او فيها بمعنى الواو او بمعنى ولا فالاولى الحمل على الوجه الشايع الذي ذهب اليه ذلك البعض اذ لا
اشتباه فيه مع مناسبته لسياق الكلام ولو كانت العاطفة والمراد مدة لم يكن احدهما او مدة لم يكن واحد منهما لكان الانسب
ان يقال فان وجد المسيس فالحكم كذا وان وجد فرض الفريضة فكذا واجاب بعضهم عن الثاني بان لزوم التكرار بتقدير
العطف بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيا في الجملة فلا تكرار لاختلاف القصد
في كل من ذكره وقيل او بمعنى الواو وقال السجاوندي فالفعل مجزوم وعليه فانما ينتفي الجناح بانتفاء الامرين معا وان انتفى
الجماع دون التسمية فلها نصف المسمى او بالعكس فلها مهر المثل فلا ينتفي الجناح ويؤيده قول المفسرين انها نزلت في
رجل انصاري طلق امراته قبل المسيس وقبل الفرض ومثله لا جناح عليه قطعا وفيها قول اخر سياتي وهو ان الجملة بعد
او معطوفة على جملة معطوفة والتقدير فرضتم او لم تفرضوا والمراد نفي الجناح بانتفاء الجماع فقط سواء فرض او لم
يفرض الثالث ان تكون بمعنى الى اي لانتهاء الغاية وعبر كثير بحتى والمراد حتى التي لانتهاء الغاية ايضا ومحل كونها بمعنى الى
كما قال البدر ابن مالك اذا كان ما قبلها مما ينقضي شيا فشيا والا فهي بمعنى الا وقد عرفت ان الزمخشري يجوز الوجهين
في قوله تعالى او تفرضوا فان كانت بمعنى الا فالاستثناء متعلق بما لم تمسوهن اي ما لم تمسوهن كل حال الا حال ان
تفرضوا وان كانت بمعنى الى فالغاية للجناح اي انتفى الجناح الى هذه الغاية كذا قال بعضهم ولم يجعل الامرين متعلقين
بشي واحد والمفهوم من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف جعلهما متعلقين بشي واحد هو انتفاء الجناح حيث قال
وبالجملة فايجاب المهر منتف مدة عدم المجامعة الا ان يسمي لها مهرا فيجب فصح معنى الاستثناء او الغاية والى هذا اشار
اي الزمخشري بقوله وذلك اي اخراج فرض المهر عن عدم الجناح او جعله غاية له ان المطلقة غير المدخول بها نصف
المهر ان سمي لها مهر والا فلا مهر لها انتهى وقد لا تكون او هذه بمعنى واحد منهما بل بمعنى لكن نحو لاطيعن الله او يغفر لي
واعلم ان ما عليه المحققون في هذا المقام وسينص المص على انه هو التحقيق ان او على بابها من كونها عاطفة لاحد
الشيئين او الاشياء ولو كانت بمعنى الا او الى لعدت من ادوات الاستثناء او حروف الجر ولو كانت جارة لجرت
الاسم الصريح بالاولوية فهي اذن العاطفة ليست غيرها ومن حيث كان ما بعدها مضارعا وهو كالجزء مما قبله
ومطلوب منه حيث لا محيص عنه من حيث ان ما قبلها ينتهي به فيكون غاية له او ينتهي اليه فيكون كالمستثنى
حصلت مناسبة من حيث المعنى بينها وبين الى والا وهي صرفها ما اوجبا اول الكلام عما بعدها كما صرفناه عنه ولا يلزم

من

ولا يلزم من ذلك ان تكون او بمعنى الى او الا لغة ويعلم مما ذكرنا ان ما يقع العطف با وهذه على مضارع هو له مطلوب
نحو لالزمنك او تسلم ولالزمنك او تعطيني وكسرت كعوبها او تستقيما لانه جواب اذا المسبوق بكان الماتي به الدال
على الثبوت والدوام فلا يتجانس المتعاطفان فوجب تاويل ما قبل او بمصدر وتقدير ان فيما بعدها لانه صار في المعنى
من عطف الخبر على الطلب مع ان الخبر هنا كالجزء منه لانه ظرف ومتصل به فهو كالغاية له والغاية كالجزء من المغيا او
كالمستثنى وهو ايضا كالجزء مما قبله ومخالفة بعض الكلام الواصل لبعض ممتنع فيكون المضارع بعدها وهذه كالمضارع بعد واو
الجمع وبعد فاء السببية وحيث لم يكن ما بعدها كذلك فلا تقدير لان وبهذا التقرير سقط قول الشارح وانتخب بابا
او على بابها لعطف احد الشيئين او الاشيا ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى اذ المضارع ح منصوب بان
مضمرة فتاول مع صلتها بمصدر ويعطف على مصدر متصيد من الفعل قبله فانهم لا يحكمون بان الفعل منصوب بعد او
الا حيث كان قبلها متقاضيا لما بعدها ولكن تكون او ح على بابها اذ لا يعني بكونها على بابها الا ان تكون لاحد الشيئين او
الاشيا فقط ولا يكون معه غيره فتدبر وهذه اي او التي بمعنى الى كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو
لالزمنك او تقضيني حقي وذلك لما عرفت مما قررناه وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال
الا لصابر البيت من الضرب الثاني من الطويل ولم ار من سمى قايله يقال استسهل امره اي عده سهلا واراد بالصعب
الامر الشاق الحايل بينه وبين ما يتمناه او الصبر بقرينة اخر البيت وعلى الاول فاستسهاله بالصبر وعلى الثاني التحمل
والمنى جمع منية وهي اسم لما يتمناه الانسان ولو مستحيلا الا ان المراد بها هنا الامور الممكنة بقرينة ايقاع الادراك الذي
هو لحوق الشي والوصول اليه عليها لان المستحيل لا يدرك وبقرينة المصراع الثاني لان المستحيل لا ينقاد لاحد وكان
الحق التعبير ان يقول فما انقادت على الاسناد الى ضمير المنى فوضع الظاهر لكن بلفظ المرادف اذ الامال المامولات وهي المتمنيات
موضع الضمير وانقياد الامال عبارة عن موافقتها المراد الامل وحصولها ومن قال او تفرضوا انه منصوب يجوز هذا
المعنى فيه وقد عرفت توجيه ذلك ويكون غاية لنفي الجناح لا النفي المسيس العاشر من المعاني التقريب بين زمني متعاطفيها نحو
ما ادري اسلم او ودع اي قرب من التسليم والتوديع في الزمان من غير مهلة حتى ما ادري اكان تسليم من غير توديع او
توديع من غير تسليم لما جرت به العادة من كون التسليم في زمان اول ثم التوديع في زمان متراخ عنه فلا يلتبس احدهما بالاخر
قاله الحريري وغيره وهو ابو البقا العكبري في اعرابه والظاهر ان الحريري هو المبتكر هذا المعنى وقول البرماوي في شرح
الفيته الاصولية ان ابا البقا سبقه اليه وهم لتقدم وفاة الحريري على مولد ابي البقاء والحريري هو ابو محمد صاحب المقامات
القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري حامل لواء البلاغة وفارس النظم والنثر كان من روساء بلده توفي في شهر رجب
سنة ست عشرة وخمسمائة كذا في العبر الحادي عشر الشرطية نحو لاضربنه عاش او مات اي ان عاش وان مات فانه لما
وجعلها في بيان المعنى وقد يقال هي بمعناها ولاتينك اعطيتني او حرمتني اي ان اعطيتني وان حرمتني قاله
ابن الشجري الثاني عشر التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى نقله ابن الشجري ايضا عن بعض الكوفيين والذي
يظهر لي في توجيه المعنى انه انما اراد معنى التفصيل المستلزم لمعنى التبعيض لكنه تجوز فعبر باسم اللازم في موضع
اسم الملزوم فان كل واحد مما قبل او التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل المراد تفصيله ولم يرد
انها اي او هذه ذكرت لتفيد مجرد التبعيض من غير ان يكون معنى التفصيل مرادا تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه
لان من تامل في ما ذكره المتاخرون من معاني او حق التامل وجد معنى احد الشيئين او الاشيا ثابتا فيها استثني
من ذلك فاداه نظره الصادق الى الحكم بهذا التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله
المتقدمون في بيان معنى هذا الحرف فعن السفاقسي فيما نقله عن السهيلي وابن الصايغ ان او لاحد الشيئين او
الاشيا وانما وقعت في الخبر المشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لا انها موضوعة له والا
لم تكن في الخبر بدونه وذلك حيث يراد الابهام وهي في التخيير على اصلها لان المخبر انما يريد احد الشيئين مثلا
واما التي للاباحة فلم توخذ الاباحة من لفظ او ولا معناها وانما اخذت من صيغة الامر وقراين الاحوال وقد
تخرج الى معنى بل والى معنى الواو فتكون بمعناها واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها لفظا لان لصيغة

الامر في صورتي التخيير والاباحة على القول بانها المفيدة لهما او غير لفظ من القراين الحالية ومن العجب انهم ذكروا
ان من معاني صيغة افعل للتخيير والاباحة ومثلوها بخذ من مالي درهما او دينارا او جالس الحسن او ابن سيرين
ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين كذلك قيل لا عجب لان او التخييرية لا تكون الا بعد صيغة الطلب
وصيغة المفيدة لاحدهما لا تكون الا قبل او وما في معناها ولزم اتحاد مثاليهما فحيث كان التمثيل للصيغة
قطع النظر عن او وحيث كان لاو قطع النظر عن الصيغة وقيل لا عجب في نحو جالس الحسن او ابن سيرين لاشتماله
على اباحتين احداهما مستفادة من صيغة الامر وهي اباحة في ايجاد الفعل والاخرى مستفادة من صيغة
او وهي اباحة في وقوع الفعل على محل قال ولا يخفى التقارب بين المعنيين فكان ارادة في الموضعين صحيحا
باعتبارين وانت خبير انه منشا ذلك كله الذهول عن هذا التحقيق الذي هو بالقبول حقيق كما ان منشا هذا
التعجيب اتحاد الذاكرين وانما الوجهان يقال لا عجب لان الذاكرين انه كان من المتقدمين فذكرهم الثاني
على التجوز وان كان من المتاخرين فالاول عليه ولا ضير ان صاحب التلويح قد قال بالتصريح انه شيا من التخيير والاباحة
ليس مستفادا من او ولا من صيغة الامر بعد ما ذكر انهما يضافان الى الصيغة وقد يضافان الى او وان التحقيق
كما قال المص ان او لاحد الامرين وجواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام اي الطلب ههنا ودلالة القراين
وهذا كما قالوا انها في الشك مع ان وضع الكلام للابهام فلا يوضع للشك وانما يحصل الشك في محل الكلام وهو الاخبار
فان الاخبار بمجي احد الشخصين قد يكون لشك المتكلم فيه بان يعلم ان الجائي احدهما ولا يعلم بعينه ومن البين الفساد
المعنى العاشر اي معنى التقريب واو فيه انما هي للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اشتباه السلام بالتوديع
اذ حصول ذلك الاشتباه مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد فيكون التقريب لازما عقلا ولازما عادة
ليتاتي هذا الاشتباه وقد سبقت افادة انه ملزوم له ايضا فهما متلازمان فان كان القصد بلو الى افادة
الشك فعلى الحقيقة والتقريب لازم للمعنى المراد والى افادة التقريب بمجموع الكلام على انه هو المعنى المراد فكناية و
الانتقال فيها اما من الملزوم او عن اللازم ولو على تاويل ومحصل هذا ان هذا القول يقال على سبيل تجاهل العارف
لمن قصر الزمن بين سلامه ووداعه وينبغي لمن قال انها تاتي للشرطية ان يقول وللعطف ايضا لانه قدر مكانها
وان مع او وهو حرفان واو العطف وان الشرطية فكان حقه ان يقول تاتي للشرطية والعطف بالواو كما ان
حق المص ان لا يقول ان يقول وللعطف باعادة حرف الجر لانه يوهم استقلال العطف معنى لها والحق في هذه
المسالة ان الفعل الذي قبلها اي قبل او على معنى حرف الشرط اي ملاحظ فيه معناه وانه او على بابها ولكنها
لما عطفت على ما فيه معنى الشرط لزم دخول المعطوف في معنى الشرط فان قوله لاضربنه عاش بمعنى ان عاش وقوله
او مات عطف على ما فيه معنى الشرط فافاد معنى الشرط ويحتمل على ما قال الشارح ان يكون من قبيل الحال المقدرة
اي لاضربنه مقدرا حياته او مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال فلا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير
قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة الا بفتح الهمزة والتخفيف عن خمسة اوجه حاصل هذه الاوجه ان يقال الا
على ثلاثة اقسام بسيطة عند الجمهور خلافا للزمخشري وهي التنبيهية ومركبة عند ابن مالك خلافا لابي
حيان وهي العرضية والتحضيضية وكلمتان دخلت احداهما على الاخرى مع دلالة كل على معناه وهي التي للتوبيخ
والتمني والاستفهام عن النفي عند ابي حيان ويختار ابن الحاجب ان ما عدا الاستفتاحية كلمتان قال في
الكافية واذا دخلت الهمزة اي على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض او التمني
احدها ان تكون للتنبيه اي ايقاظ السامع ليتنبه فيقبل على من ينبهه مصغيا الى ما يخاطبه به قبل
الشروع فيه فيتفطن له بجملته فلا يفوته شي منه لغفلته عنه ومن ثم ساغ للمص ان يقول فتدل على تحقيق
ما بعدها اذ لو لم تكن للتنبيه الدال على ان ما ياتي من الكلام حقه ان لا يغفل عنه لانه شي محقق لما دلت
على تحقيق ما بعدها وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم بخلاف بقية الاقسام فان منها ما يختص بالاسمية ومنها ما يختص بالفعلية كما ياتي تفصيله ويقول

المعربون فيها هي حرفا استفتاح بل هو قول جماعة من المحققين منهم نجم الايمة فانه قال اعلم ان الا واما
حرفا استفتاح يبتدا بهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة ومنهم الجمال ابن مالك وعبارته
في التسهيل وقد يعزى التنبيه الى الا واما وهما للاستفتاح مطلقا قال شارحه المرادي يعني ان الاكثر
ان يكونا للاستفتاح مطلقا سواء قصد تنبيه ام لم يقصد ولذلك قال وقد يعزى فقلل فيسمون مكانهما
وان لها صدر الكلام ويهملون معناها فلا يبينونه باضافة الحرف اليه ولو في مقام التسمية مع ان بيان معنى الحرف
ولو في التسمية باضافة الحرف اليه اولى من حيث انها اضافة دال الى مدلوله ولذا لم يسم نحو ادوات الاستفهام
بما له الصدارة ادوات استفتاح وافادتها التحقيق من جهة تركبها من الهمزة التي للاستفهام الابطالي ولا للنفي
وترك التقييد بذلك اعتمادا على ما مر له في بحث الهمزة وعلى ما ياتي من التمثيل بالاية التي الاستفهام فيها كذلك وهمزة
الاستفهام اذا دخلت على النفي افادة التحقيق نحو اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى قبل هذا صاحب الكشاف
وعبارته ولا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقيق ما بعدها قال التفتازاني
يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي تحقيق وتحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة
تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قايم انتهى فان قلت انكار النفي اثبات له ولا يلزم من اثبات
الشي الا حصوله فمن اين جاء تحقيقه اي تاكيده وتقويته قلنا لما كان الثبوت ههنا حاصلا بطريق اللزوم من
انكار النفي اذ انكار النفي رفع له ورفع النفي يستلزم وجود نقيضه وهو الثبوت كان كدعوى الشي ببينة فجاء
التحقيق واما ما اورد على الزمخشري من ان الاصل عدم التركيب ومن انها قد دخلت على ما لا يصلح معه حرف النفي بل على
ما لا يصح دخوله عليه فالاول نحو الا ان زيدا قايم والثاني قبل ليت وحرف الندا فقد اجيب عنه بان الاصل
ايضا ان لا يحدث لفظ اخر وبان لا لما ركبت مع الهمزة صار لها حكم مستقل وتغير المعنى الى التنبيه تصلح معها
ما لا يصلح مع لا وحدها وصح دخولها حيث لا يصح دخول تلك واعلم بان القول بتركيب الا هذه مذهب الزمخشري
ومن تبعه والجمهور على انها بسيطة قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها
الجملة اسم تكاد ويقع الرافع لضميرها خبره وليس اسم يكاد ضميرا راجعا الى الا لئلا يخلو الفعل الواقع بعدها
عن رفع ضمير اسمها فانه ممتنع او ضرورة او نادر الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم اي مصدرة بما يصدر به
جواب القسم نحو الا انا اولياء الله واختها اما الاستفتاحية من مقدمات اليمين وطلايعها اي مما اليمين كالمقدمة
والطليعة للجيش ومقدمة الجيش بكسر الدال اسم للطايفة المتقدمة منه وفتح دالها خلف على ما في القاموس و
الطليعة الجماعة التي تبعث لتطلع طلع العدو اي ناحيته كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره • ويحيي العظام
البيض وهي رميم • البيت من الضرب الثالث من الطويل وقايله عند الشارح ابو سفانة حاتم بن عبد الله بن سعد
ابن الحشرج بن امرئ القيس بن عدي الطائي الجواد المشهور شاعر جاهلي وابنه عدي بن حاتم صحابي مشهور اخرج
احمد عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان ابي كان يصل الرحم ويفعل
كذا وكذا فقال ان اباك اراد امرا فادركه وفي مسند الفردوس عن علي قال الماجي بسبايا طي وقعت جارية حمرا لعساء
دلفاء عيطاء شماء الانف معتدلة القامة درماء الكعبين خدلجة الساقين لفاء الفخذين خميصة الخصرين
ضامرة الكشحين مصقولة المتنين فلما رايتها اعجبت بها وقلت لاطلبن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يجعلها في فيئي فلما تكلمت انسيت جمالها لما رايت من فصاحتها فقالت يا محمد ارايت ان تخلي عني ولا تشمت بي
احياء العرب فاني ابنة سيد قومي وان ابي كان يحمي الذمار ويفك العاني ويشبع الجائع ويكسو العاري ويقري
الضيف ويطعم الطعام ويفشي السلام ولم يرد طالب حاجة قط انا ابنة حاتم طي فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لو كان ابوك مسلما لترحمنا عليه خلوا عنها فان اباها كان يحب مكارم الاخلاق والله يحب مكارم الاخلاق واخرج
ابن عساكر عن ابي عبيدة قال لما بلغ حاتم طي قول المتلمس • قليل المال تصلحه فيبقى • ولا يبقى الكثير مع الفساد •

وحفظ المال خير من فناه ۞ وعسف في البلاد بغير زاد ۞ قال قطع الله لسان حمل الناس على البخل فهلا قال
فلا الجود يفني المال قبل فنايه ۞ ولا البخل في مال الشحيح يزيد ۞ فلا تلتمس مالا بعيش مقتر ۞ لكل غد رزق يعود جديد
واخباره في الجود مشهورة وبعد بيت الكتاب ۞ لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا ۞ محاذرة من ان يقال لئيم
وفي امالي القالي انشدنا ابن دريد انشدنا ابو حاتم انشدنا الاصمعي لاعرابي ۞ اما والذي لا يعلم الغيب غيره
ومن هو يحيي العظم وهو رميم ۞ لقد كنت اطوي البطن والزاد يشتهى ۞ محافظة من ان يقال لئيم
واني لاستحيي رفيقي ودونه ۞ ودون يدي داجي الظلام بهيم ۞ الغيب كل ما غاب عنك والرميم البالي من رم
العظم يرم بالكسر بلي وقوله وهي رميم كقوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم وتوجيهه ان فعيلا وفعولا قد
يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع وغيره نحو صديق وعدو وظهير ورسول وعليه الجوهري او ان الرميم
اسم لما بلي من العظام كالرمة والرفات فلذا لم يونث وعليه الزمخشري واما رواية من افرد العظم وذكر الضمير
فلا غبار عليها وهذا البيت ان ثبت ان قايله حاتم دل على انه كان ممن يومن بالجنة من اهل الجاهلية والقرى
تقدم انه الاحسان الى الضيف وهذه الرواية ارجح بالتاسيس من رواية الخوى بالمعجمة وهو الجوع لاغنا قوله
طاوي الحشا اي جايع عنه من طوى كرضي يطوى طوى كرضى فهو طاو وطو ورجل طيان لم ياكل شيا والحشا بالمهملة
فيعجمه مع القصر ما اشتملت عليه الضلوع واضمه وقال الشارح ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال
وكرش وما يتبعه قال شيخنا وعد الكرش هنا من الحشا خطا ان لم يرد مطلق الحشا بل حشا الانسان خاصة
وان يريد ان حشا الانسان خال عن الكرش واقول الشارح انما نقل عبارة القاموس بعضها فان كان خطا فمن
صاحب القاموس لا منه والظاهر انه اراد المطلق وعدم لزوم كون الكرش منه لخلو حشا الانسان منه لان الكرش
انما هو لكل مجتر من الحيوان بمنزلة المعدة للانسان لا ينافي ان يقع في عداد مبينات ما في البطن مطلقا نعم
ايراد تفسير الحشا المطلق حيث المراد حشا الانسان عدول عن المراد فلا يبعد ان يكون خطا والمحاذرة والحذر
كالحذر الا ان فيها مبالغة واللئيم الدني الاصل الشحيح النفس ومن متعلقة بمحاذرة واما على رواية محافظة
فليست متعلقة بمحافظة بل هي بدلية وصلة محافظة محذوفة اي محافظة على ان يقال كريم بدلا من ان يقال
لئيم وقرينة الحذف السياق ولك جعلها متعلقة بمحافظة لانه مبالغة في حفظ اي حفظا النفس من هذا القول
ورفيقي منصوب بنزع الخافض اعني من وجملة ودونه الى الاخر حالية ولا يبعد ان يكون قوله دونه على معنى
دون يده بقرينة ودون يدي اي ودون يد كل منا الى الزاد داجي الظلام وهو على اضافة الصفة الى الموصوف
فانه مانع من ان ترى اليد ممتدة الى الزاد ومحصله اني استحيي رفيقي بالزاد على نفسي مع شدة فاقتي اليه واستحيي
ان يراني آكلا معه وان كانت ظلمة الليل مانعة من ذلك وقوله ۞ اما والذي ابكى واضحك والذي ۞ امات
واحيى والذي امره الامر ۞ وقد تقدم الكلام عليه قريبا والثاني التوبيخ على النفي والانكار له لا عليه كما قيل
نعم هو يتضمن الانكار على من تلبس به كما يقال في كيف توذي اباك انه للتعجب من ارتكاب ايذاء الاب والانكار
له وعلى من تلبس به وقد اورد عليه ان الانكار التوبيخي انما استفيد من الهمزة وحدها ولا على معناها من
النفي والتوبيخ متسلط عليه فههنا حرفان افاد كل معنى لا حرف واحد هو الا افاد توبيخا وانكارا واجيب
بان المراد المجموع بعيده ورد بان نظام كلامه ان الا في كل وجهيها حرف واحد لا حرفان فان الكلام انما هو
في الحروف المفردة حقيقة او التي حصل لها بالتركيب معنى عدت به في المفردات كالتي للتحضيض اما التوبيخية
والتي للاستفهام عن النفي فهما سواء في عدم الافراد حقيقة وعدم التركيب على الوجه الذي عرفت فعليه
في عدهما من ذوات الواحدة مواخذة اللهم الا ان يقال ان المص يذكر ايضا غير ما هو مفرد اصلي او حكمي
ولكن بطريق التبعية لا بطريق الاصالة بان يترجم له واما التي للتمني فقد تقدم ان ابا حيان قال بانها
كلمتان ايضا ومذهب س انها كلمة واحدة والذي يظهر القول فيها بالتركيب المذكور وكذا في التي للعرض والتحضيض

واختار

واختار بعضهم ان التي للعرض غير مركبة كالتي للاستفتاح حكاه المرادي في شرح التسهيل كقوله ۞ الا طعان الا
فرسان عادية ۞ الا تجشوكم حول التنانير ۞ البيت من الضرب الثاني من البسيط وقايله شاعر رسول الله صلى الله
عليه وسلم حسان بن ثابت الانصاري يهجو الحارث بن كعب المجاشعي من بني عبد المدان وقبله حار ابن كعب
الا الاحلام تزجركم ۞ عنا وانتم من الجوف الجماخير ۞ لا باس بالقوم من طول ومن عظم ۞ جسم البغال واحلام العصافير
ولما قال حسان هذه الابيات قال القوها الى الصبيان المكاتب فبلغ ذلك بني عبد المدان فاوثقوا الحارث واتوا
به الى حسان وحكموه فيه فامر الناس فحضروا وجلس على سرير واحضره موثقا فنظر اليه مليا ثم قال لابنه
عبد الرحمن هات الدراهم التي بقيت من صلة معاوية وايتني ببغلة ففعل ففك وثاقه واعطاه الدراهم
واركبه البغلة فشكره الناس قال المص روي ان بني عبد المدان كانوا يفتخرون بعظم اجسادهم حتى قال
فيهم حسان هذا الشعر فتركوا ذلك وفي شرح ابيات الكتاب للزمخشري ان البيت لخداش بن زهير من قصيدة
يخاطب بها بني الغرفة بن تميم بن غالب وحار بكسر الراء على المختار منادى مرخم محذوف حرف الندا مبني على الفتح
تقديرا على المختار ايضا لان العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه وعلى خلافه ولك جعله اسما براسه
والمختار فتحه ايضا والاخر تخصيص والاحلام جمع حلم بالكسر فالسكون الاناة والعقل قال تعالى ام تامرهم
احلامهم واما الحلم بالضم وبضمتين فالرويا ويجمع على احلام ايضا قال تعالى وما نحن بتاويل الاحلام بعالمين
وهو مرفوع بفعل يفسره ما بعده لاختصاص التحضيضية بالفعل وجملة وانتم من الجوف حالية بالواو والضمير
من مفعول يزجركم ورايت في شرح شواهد المفصل المسمى بالمخل روايته بلفظ الا احلام يزجركم بالتنكير وبناء
احلام على الفتح وعليه لا توبيخية والجوف بالجيم جمع اجوف عظيم الجوف والجماخير كعصافير بجيم فخا معجمة جمع
جمخور بالضم الاجوف ايضا كذا في القاموس وقال الجلال هو العظيم الجسم القليل العقل والقوة والباس
الشدة في الحرب والعذاب واما قولهم في المدح لا باس بفلان فكانه ماخوذ من قولهم في الذم بيس رجلا
فلان فقوله لا باس بالقوم ان كان بالمعنى الاول اي باشداء في الحرب ولو كانوا طوالا عظاما فهو صريح في
الذم وان كان بالمعنى الثاني فهو ذم في معرض المدح وجسم البغال يروى بالرفع اي هم جسم البغال وبالنصب
على الذم والجسم عليهما في القاموس جماعة البدن او الاعضاء ومن الناس وساير الانواع العظيمة الخلق كالجسمان
بالضم والطعان بكسر اوله مصدر طاعن بالرمح قاله الشارح وفي القاموس وتطاعنوا في الحرب تطاعنا
وطعانا واطعنوا والفرسان جمع فارس بمعنى راكب الفرس وعادية بالمهملة من العدو بالفتح والعدوان
بالضم اي مسرعة الى الحرب مستبقة اليها او ظالمة لخصومها بشدة الباس والعرب تتمدح به من جهة
ما يلزمه من كمال الشجاعة وفي القاموس في مادة عدا عدوا ما نصه والعدي جماعة القوم يعدون لقتال او اول
من يحمل من الرجالة كالعادية فيهما او هي للفرسان ويروى غادية بالمعجمة من الغدو ضد الرواح اي غادية الى
الحرب سابقة اليها في اعرابها الرفع على الخبرية والنصب على التبعية والخبر محذوف وجوز الجلال كونه حالا ممنوع
لانه يريد انه حال من الخبر المقدر وعلى الرفع فلك جعله نعتا على المحل والخبر محذوف ايضا وقد روي ايضا ولا
فرسان وهو يوهم ان الا اول البيت غير مفردة ولا مركبة في حكم المفرد والتجشو بجيم فشين معجمة خروج
نفس من الفم ينشا عن امتلاء المعدة قال الجلال ويروى بالحاء المهملة من الاحتشا وفي القاموس والمحشا
كمنبر ومحراب كسا غليظ او ابيض صغير يتزر به او ازار يشتمل به فلعل الاحتشا ماخوذ من هذا المعنى و
الاستثنا منقطع على الروايتين وقد روي ما بعد الا بالنصب وهو ظاهر وحول ظرف لغو وبالرفع على
انه مبتدا وما بعده خبره فيكون من قبيل ما جاء المستثنى المنقطع جملة وقيل الا بمعنى غير وهي خبر عن اسم الا
والتنانير جمع تنور كسفود وهو ما يخبز فيه والكانون يخبز فيه وصانعه تنار والغرض من توبيخهم على عدم
الطعان وعدو الفرسان اشارة الى انهم ليسوا من اهل الحرب بل من اهل الاكل والشرب كما قيل في رايت من المكارم

حسبكم ان تلبسوا من الثياب وتشبعوا ومثله دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي
وقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم البيت من الضرب الاول من البسيط
ولوار من سمي قابله والارعواء الانكفاف عن القبيح وقيل الكف عن الشي ويستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن
ولمن خبر الا وولت ادبرت وذهبت والشبيبة والشباب الفتا يقال شب الغلام يشب بالكسر شبابا
وشبيبة وهي عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة قالوا
وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين سنة الى نحو خمس وثلاثين او اربعين سنة ويختلف بحسب الامزجة
والاقاليم واذنت بالمد اعلمت والمشيب كالشيب خلاف الشبيبة والشباب وقال الاصمعي المشيب
بالميم دخول الرجل في حد الشيب والشيب بدونها بياض الشعر والدخول في حد الشيب ابتدا سن الشيخوخة
والهرم كبر السن قال الشارح وفي القاموس اقصى الكبر وجملة بعده هرم نعت لمشيب والغرض انكار ان لا
ارعواء لمن هذا شانه بل هو مرعو فان قلت اليس من العجيب ايذان الشبيبة بالمشيب قلت هو لم
يجعلها من مؤذنة مطلقا بل من حيث توليها وعلى الاطلاق فقد يقال ان كل حال من احوال الانسان شاهدة
على ضدها مؤذنة بحصوله سيما لمن فكر في العواقب ولم يغتر بالتمادي والثالث من اوجه الا التمني والمختار
عند المص تبعا لسيبويه انها كلمة واحدة وذهب ابو حيان الى ان الهمزة للاستفهام ولا للنفي وقد اريد
بالمجموع معنى التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثات يد الغفلات البيت من
الضرب الثالث من الطويل ولم يسم قايله والعمر بضمتين وله الحياة ويرأب مضارع رأب مهموز العين يقال
يقال رأب الاناء اذا اشعثه واصلحه واثات بمثلثة بين همزتين افسدت من الثاي كالسعي واستعار
للغفلات يدا كما استعير الجناح للذل في قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل والمعنى على راي س اتمنى عمرا
ذهب رجوعه مستطاع فيصلح ما افسدته هذه اليد ويصلح رجوعه المستطاع ذلك ولهذا اي ولكون
الا للتمني الذي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابه نصب يرأب لانه جواب تمن مقرون بالفاء والرابع الا الاستفهام
عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي وقد تقدم الكلام عليه في بحث
الهمزة وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم بل ربما كان ان لا فيه للاستفهام عن النفي كلاهما تنبيها
لا على انها كلمة واحدة مركبة وفي تخليص الشواهد للمص ان الهمزة تدخل على لا التبرئة فتبقى احكام اسمها
وخبرها وتوابع اسمها وان اكثر ذلك يكون والاستفهام لتوبيخ او انكار وتاني والاستفهام على حقيقته
كما هذا البيت قال ولعله لم يطلع عليه الجزولي فانكر وجوده ثم قال ولقد تردد الا بجملتها لاحد
ثلاثة معان احدها التمني فتعمل عمل لا لكن تعطى حكم ليت في انها لا تلغى وان تكررت وانه لا يجوز
مراعاة محل اسمها من الابتدا الثاني العرض الثالث من التنبيه والاستفتاح فافاد كلامه هذا
ان الا التوبيخية والانكارية والتي للاستفهام عن النفي كلمتان وان التي للتمني والعرضية والتنبيهية
كلمة واحدة ولو بعد التركيب ووجه الرد بالبيت ان الهمزة فيه للاستفهام الحقيقي عن انتفاء الاصطبار
سواء قلنا ام بعده متصلة وهو طالب لتعيين احد الامرين من انها لا اصطبار لها ام لها اصطبار
ام منقطعة بان يكون استفهم اولا عن عدم اصطبارها ثم اضرب مستفهما ثانيا وهو الشلوبين
وهو المعني بالاندلسي في قول نجم الايمة قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام
اداة النفي فتكون لمجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض قال
وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول س لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه
اذا كانت في الخبر وهذه الاقسام الثلاثة اراد بها ما عدا الاولى اعني التنبيهية مختصة بالدخول
على الجمل الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة اي التي لنفي الجنس فان كان اسمها نكرة مفردا بني على ما ينصب

به او مضافا او مشبها به نصب وان كان معرفة او مفصولا بينه وبينها وجب الرفع والتكرير وسميت
بالتبرئة لانها تنفي الجنس فكانها تدل على البراة منه وجعلت نفس التبرية مبالغة كما في زيد عدل اذا لم
يؤول بعادل او ذي عدل ووجه المبالغة ان لا هذه تفيد التنصيص على نفي الجنس بخلاف التي
بمعنى ليس فانها تحتمل نفي الفرد ايضا فكانت ادخل في النفي فجعلت نفس النفي هذا ان قدرنا قولهم التبرئة
صفة وتحتمل الاضافة اليها على حد قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم الا ان ما نحن فيه من اضافة
الاسم الى المسمى ولكن تختص التي للتمني وتنفرد عن لا التبرئة بانها لا خبر لها لفظا ولا تقديرا بخلاف
تلك فانها ذات خبر قطعا وبانها لا يجوز مراعات محلها مع اسمها بخلاف لا التبرئة فانه يجوز مراعاة محلها
مع اسمها فتقول لا رجل ظريف حملا على المحل وظريفا حملا على اللفظ وبانها لا يجوز الغاوها ولو تكررت
واما تلك فتلغى اما الاول فلانها بمعنى اتمنى واتمنى لا خبر له ان هذا المعنى يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى
المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا تحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما
واما الاخران فلانها بمنزلة ليت وليت لا يراعى محل اسمها ولا تلغى ولو تكررت وهذا كله اي القول باختصاص
التي للتمني بما ذكر من الاحكام لما ذكر من الدليل كله قول س ومن وافقه وهو الخليل والجرمي وخالفهم المازني والمبرد
فجوزا ان يكون لها خبرا اما لفظا او تقديرا وان يراعى محل اسمها في التابع والا فان عمل العامل اي عامل
كان لا يتغير بتغير معناه بدليل غفر الله له وما احسن زيدا فلا يتغير عمل لا التي لنفي الجنس بدخول
الهمزة عليها سواء اريد بها الاستفهام المحض والتمني او غيرها ولا البناء الحاصل لاسم ما بعده معارضته له
قال الرضي واختار المص اي ابن الحاجب والجزولي مذهبهما واعلم ان ضمير تعمل من قوله وتعمل عمل لا التبرئة
ليس عايدا على لا التي في صدر الكلام وان اقتضاه المساق حتى يكون مراده بالتي للتمني الا التي هي الكلمة لا
التي تكون مع الهمزة له ولا لا شكل الامر اذ الا مطلقا لا عمل لها بالاتفاق ولا العملت التنبيهية وذات
العرض والتحضيض ولا هي محل الاختصاص بما ذكر عند س وانما هو عايد على هذه الاقسام الثلاثة اي تعمل
الا هذه اي التي هي لا مع الهمزة عمل لا التبرئة التي تكون بدون همزة وقول شيخنا لا بد من صرف المساق عن
ظاهره بان يراد عمل التي تكون مع الهمزة في تلك الاقسام غير ظاهر لان العامل في الاقسام المذكورة اما مجموع
الا او لا وحده لا جايز ان يراد الثاني لفساد ان يعمل الشي عمل نفسه اللهم الا ان يدعى ان الشي مع غيره غيره بدونه
ولا الاول لان اسناد العمل الى المجموع ان قلنا بانه كلمتان حقيقة او كلمة واحدة حكما انما هو بالنظر الى
العامل هو لا ويعود الفساد وبكل تقدير فاسناد العمل الى الا لا يخلو عن تسامح وفي تخليص الشواهد وتلخيص
الفوايد للمص النص على ان الا من قوله الا عمر كلمة واحدة وعمرا اسمها والجملتان بعده صفتاه ثم قال
وعلى هذا فهو كلام مركب من حرف واسم كما في نحو يا زيد عند ابي علي وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع ع
رجوعه مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير الفاء من فيكون اما عاطفة فيكون اما عاطفة فيكون معطوف
على محدود دل عليه السياق اي وعلى هذا ينفصل الكلام فيكون او رابطة الجواب بناء على ان قوله وعلى هذا
منظور فيه لمعنى الشرط اي ان بنينا على هذا وليس كلما صلح الجواب لان يكون شرطا امتنعت معه الفاء
فان المضارع المثبت والمصدر بلا يجوز فيهما الفاء وعدمها عند ابن الحاجب قال الرضي اما الفاء فلانهما
كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر في معناها تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت واما تركها فلانهما
كانا صالحين للحال ايضا على الصحيح وهي خصصتهما بالاستقبال وهو نوع تاثير ومن بقليله دخلها الفاء في
المثبت يظهر سقوط توجيههم قول س في ومن عاد فينتقم الله منه بتقدير فهو ينتقم لتكون اسمية
بان ينتقم صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدا لم تدخل عليه الفاء على ان تقدير المبتدا في لفظ المص
على قول س ممتنع اذ لا يمكن فيه الا تقدير ضمير الشان وهو لا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وان المشددة

واخواتها ضرورة فان قيل لا نسلم ان كل ما نظر فيه لمعنى الشرط له حكم صريح الشرط فالجواب انا لم نلتزم
هذه المقدمة الممنوعة ليرد عليها المنع بل غاية الامر انا صححنا دخول فاء الجواب بعد ما تضمن معنى الشرط
وقصد فيه الى معنى السببية والملازمة ولا يلزم من صحة امر وجوبه كما صح دخول الفاء على اسمية هي خبر
مبتدا تضمنه وقصد فيه السببية ولم يجب مع انها لو كانت جواب شرط صريح لوجبت ولو لم يقصد في
ذلك الى هذا التضمن لامتنعت الفا كما تمتنع من خبر المبتدا الذي لم يقصد تضمنه على ما نص عليه الفاضل الهندي
والجملة اي جملة رجعه مستطاع صفة على اللفظ فهي في محل نصب كالجملة الفعلية قبلها وانما جاز النصب
حملا على اللفظ لشبه الحركة البنائية هنا بالحركة الاعرابية من جهة عروضها بعروض السبب وزوالها بزواله
حتى كانه المحدث لها ولا يكون مستطاع خبرا ونعتا على المحل اي محل اسم لا المرفوع وكذا والنصب لا يكون نعتا
على المحل المنصوب على قول س ومتابعيه ورجعه مرفوع به على انه نايب الفاعل لما بينا من انه لا خبر للا
التي للتمني ولا مراعاة لمحل اسمها وان كان ذا محل والخامس من اوجه الا العرض والتحضيض ومعناهما
المشترك بينهما طلب الشي ولكن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وعنف فهما متقابلان
وربما اطلق حرف التحضيض على ما يفيد الطلب بلين او عنف وحروف التحضيض تدخل المضارع ومعناها
الامر حينيذ ويكون معه التوبيخ واللوم واذا خلا عنه فقد يغني عنها لو والا المخففة قال ابن مالك في تسهيله
وقال وقلما تستعمل في المضارع الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان
يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض وتدخل الماضي وتدخل الماضي ومعناها اللوم والتوبيخ
ولا تكون للتحضيض فيما اذ لا معنى للتحضيض على ما فات وانما تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على تركه في الماضي
ما يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وفرق ابن قاسم في كتابه الجنى الداني
بين التحضيض والعرض بانك في العرض تعرض عليه الشي لينظر فيه وفي التحضيض تقول الاولى بك ان تفعل ولا
يفوتك قيل ولذلك يحسن قول الغلام لسيده الا تعطيني ويقبح لولا تعطيني وتختص الا هذه اي التي للعرض والتحضيض
بالفعلية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم فلا تدخل الاسمية ولا بد من كونها
خبرية وما ذكر ابن الحاجب من دخول الا التي للعرض على الاسم وتركيبه معها نحو الا نزول عندنا غير ثابت
بل هي مختصة بالفعل ووجه اختصاصها به انها للطلب ومضمون الطلب امر حادث متجدد فيتعلق
الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث ومنه اي من الوجه الخامس عند الخليل قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت وهو من الضرب الاول من الوافر وقايله على ما في ابيات
وهو من الضرب الاول من الوافر وقايله على ما في ابيات شرح الكتاب للزمخشري عمرو بن قعاس المرادي
من قصيدة طويلة مطلعها الا يا بيت بالعلياء بيت ولولا حب اهلك ما اتيت وعليه فالقصيدة مشتملة
على احد اقسام العيب المسمى بالسناد وهو اختلاف الحذو اعني حركة ما قبل الردف بالفتح والكسر وقال
الازهري هو لاعرابي اراد ان يتزوج امراة بمتعة وبعده ترجل لمتي وتقم بيتي واعطيها الاتاوة ان رضيت
والا هنا المتبادر انها للعرض وتحتمل التحضيض احتمالا راجحا ونص الرضي على انها للتحضيض وقد روى
الجوهري رجلا بالرفع على انه فاعل بفعل مفسر بالمذكور وقال الجلال تبعا للعيني ومبتدا مخصص
بالاستفهام وبدل خبره وفيه نظر اذ لو كان هناك استفهام لكان عن رجل يدل لا عن رجل يدل كما لا يخفى
فلا يصح ما ذكره مع انه لا وجه لتخصيص التخصيص بالاستفهام والوقوع في حيز النفي من جملة
المخصصات ابضاوري بالجر ايضا على تقدير مضاف حذف وبقي اثره اي الا دلالة رجل اي الا
تحصلون لي دلالة رجل على حد قراءة بعضهم تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة اي عرض الاخرة
على المشاكلة او ثواب الاخرة ويدل على هذا المحذوف في البيت يدل الا على اضمار فعلها بلزوم من اعمال الجار محذوفا ولكونه

زايدا ونظيره في الضعف وتهنهت نفسي بعد ما كدت افعله على قول س فان ان وان كانت غير زايدة لكن
دخولها في خبر كاد قليل ورواية النصب هي الشهيرة وهي في قول الجوهري بتقدير هات لي رجلا وجملة
جزاه الله خيرا دعاية معترضة بين الموصوف وصفته عند الخليل والمحصلة بكسر الصاد المهملة المراة
التي تحصل تراب المعدن اي تجعله حاصلا كذا في الصحاح والقاموس وقال الجلال وتبعه شيخنا التي تحصل الذهب
من تراب المعدن وتخلصه منه وقول الحديثي انها الجماعة المستخرجون تراب المعدن قول من لم يقف على ما بعد
البيت وروى ابو سعيد مخلصة بالخاء المعجمة وقال بريد المراة تميز الذهب او التبر وتخلصه عن غيره وتبيت
اما مضارع بات التامة والبيت الثاني استيناف لبيان ما لاجله تكون البيتوتة عنده كان قيل لم تبيت
عندك فقال ترجل لمتي او حال من فاعل تبيت ويكون ذلك كناية عن تزوجها او من بات الناقصة وما بعده
خبر لها وعليه ففيه التضمين المعد من عيوب القافية وقد مضى الكلام عليه قال شيخنا ولولا ان البيتين
يجريان عند العرب مجرى الجملة الواحدة ارتكب التضمين ولما اختار النحاة نصب الذيب في قوله اصبحت لا احمل
السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذيب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطر كما اختاروا
نصب عمرا في ضربت زيدا وعمرا اكرمته لتجانس الجملتان كانها واحدة بتجانس الطرفين ثم ان من اجاز ان يكون
المعنى تبيت عندي للفاحشة كالاعلم لم يقف على ما بعد البيت ولا على كلام الازهري انه كلام من اراد
المتعة لا الفجور وروى الازهري نبيت بضم حرف المضارعة من الاباتة اي يجعل لي بيتا اي امراة بنكاح وعليها
فلا تضمين وعن السيرافي ان الرواية تبيث بالمثلثة من الاستباثة وهي الاستخراج اي تستخرج الذهب
من ترابه وفي القاموس باث عن الشي بحث عنه كاباثه وابتاثه واما استباثه فمعناه استخرجه فليس باث
بمعنى استخرج كما يفهمه كلام المحشي الا ان يثبت انه من قبيل باث واستباث وقول السيرافي من الاستباثة
محمول على تصوير المعنى المراد لا على بيان الاشتقاق لما عرفت ولان المجرد لا يشتق من المزيد ورد ما عليه
السيرافي بان المعروف في الفعل الثلاثي من هذه المادة المعبر به عن البحث عن الشي باث عنه يبوث بالواو
لا باث يبيث بالياء وقد يقال انما قال يبيث لا يزدوج الكلام وان جاز ان يكون الردف في احدى القافيتين
ياء وفي الاخرى واوا فان قيل اليس يلزم على رواية السيرافي ان يكون احد الرويين ثاء مثلثة والاخر مثناة فوقية
قلنا بلى ويكون عيبا من عيوب القافية مسمى بالاكفاء وهو اختلاف الروي بحرفين متقاربين في المخرج فان
تباعد مخرجاهما فهو الاجازة بالراء والزاي وترجل من الترجيل بالجيم وهو تسريح الشعر واللمة بكسر اللام وتشديد
الميم ما الم بالمنكبين من الشعر او ما جاوز شحمة الاذن منه فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم وتقم بضم القاف
وتكنس والاتاوة بكسر الهمزة ومثناة فوقية قال في القاموس الخراج والرشوة او تخص الرشوة على الماء والجمع
اتاوي واتاوات نادر انتهى تقول منه اتوته اتاوة والمراد به هنا ما يدفع لها من المال وروى المحشي واعطيها
الاداوة ان قضيت ثم قال والاداوة المطهرة ونصا ثوبه خلعه واعطاه الاداوة كناية عن مواقعته اياها
والتقدير عنده اي عند الخليل الا تروني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى المفهوم من سياق
الكلام وزعم بعضهم انه ان الفعل الناصب لرجلا محذوف على شريطة التفسير اي الا جزى الله رجلا جزاه
خيرا الا انه لما حذف المفسر بالفتح مع فاعله انقلب الضمير الفاعل من المفسر بالكسر ظاهرا لعدم ما يرجع اليه
والا على هذا التقدير للتنبيه لدخولها على الجملة الدعاية وهي انشايية لا خارج لها فلا تدخلها التي للعرض
والتحضيض لعدم صحة طلب ما لا خارج له واما التنبيه فقد عرفت ان المقصود به الاقبال من السامع
على ما يلقى اليه من الكلام ولو انشا ليتمكن منه وقال يونس الا للتمني ونون الاسم معها للضرورة فان حق
اسم لا التي للتمني اذا كان نكرة مفردا ولا تكرير ان يكون مبنيا على الفتح لكنه اضطر فنونه وقد وافق يونس في هذا
القول الاخفش ايضا وقول الخليل اولى من قول يونس لانه لا ضرورة في اضمار الفعل فهو قول خال عن الضرورة

بخلاف التنوين اي تنوين الاسم المبني فان فيه ضرورة فالتنوين مصدر نونت الاسم لا اسم النون المخصوصة
واضمار الخليل فعل الارادة اولى من اضمار غيره الذي هو على شريطة التفسير لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه
الصفة التي هي مضمون ذلك الاضمار وانما قصده طلبه اي طلب رجل بتلك الصفة قيل فيه نظر لان
الدعا يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السايل رحم الله امرءا اعانني وهو هنا منتف ويمكن الجواب بانه
لا يلزم من تاتيه هنا ان يكون مقتضى المقام ولا اولى بالذات فان الشاعر لما بين من مسيس الحاجة الا هم اعتباره
صار طالبا لرجل صفته كذا وداعيا له لا داعيا لمن هذه صفته على وجه يتضمن دعاوه طلبا وان كان الدعا
له موصوفا بالدلالة على المراة المذكورة ترغيبة في الدلالة عليها لان الترغيب فيها بالدعا له الحاصل على كل تقدير
وسيصرح المص في الجهة العاشرة من الباب الخامس بان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعا له واما قول
ابن الحاجب في تضعيف هذا القول يعني قول بعضهم انه منصوب على شريطة التفسير ان تدل صفة
لرجل فيلزم الفصل بينهما اي بين تدل الصفة وموصوفه رجلا بالجملة المفسرة وهي جملة جزاه الله خيرا
لانها اجنبية ومحصله لزوم الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي هو الجملة المفسرة فمردود بقوله تعالى ان
امرؤ هلك ليس له ولد فان جملة النفي صفة امرؤ وقد فصل بينها وبينه جملة هلك المفسرة وحاصله منع ان
المفسرة اجنبية او منع فساد الفصل بها مع اجنبيتها والا لم يقع الفصل بها في الاية وما قيل عليه من ان في الاية
احتمال ان يكون ليس له ولد حالا من ضمير هلك كما قاله ابو البقا فقد رد بان المعنى وان كان على التقييد لكن
ذا الحال اما امرؤ وهو نكرة غير مخصصة واما ضمير هلك كما قال وهو مفسر غير مقصود ولذا جزم الزمخشري بان
محل ليس له ولد رفع على الصفة لا نصب على الحال ووافقه ابو حيان واما رد التفتازاني بانه ربما يدعي انه
لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط فقد نظر فيه شيخنا بان اتصال تا التانيث الفاعل في وان امراة خافت من
والضمير المفعول وان احد من المشركين استجارك بالمفسر يؤيد وجود فاعل مستتر في خافت واستجار فيكون هلك
مثلهما وقد يقال انما اتصلا بالمفسر لانه تفسير للفعل وما اتصل به من تا التانيث وضمير المفعول فلا يكون
ابن على وجود فاعل مستتر فيه فالوجه ان يقال لو صح خلو الفعل المفسر لفعل رافع للفاعل من ضميره لصح ان
يقال ان الزيدون جاءك فاكرمهم وفي سماع مثله نظر ثم ان في اطلاق المفسر على الجملة في الاية والبيت تسامحا لان
المفسر في الاية فعلها وفي البيت فعلها وفاعلها ضرورة ان المحذوف بتقدير ذلك ليس الا ثم الفصل في البيت
بالجملة اي الاجنبية تخفف الصفة لفهمها من السياق كما في ياخذ كل سفينة غصبا اي سفينة صحيحة
بدليل فاردت ان اعيبها لا تم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة اخرى لانها انشائية قيل عليه لا نسلم لزوم
الفصل بالجملة لجواز ان يكون التقدير معولا فيه كذا فتكون الجملة من خبر صفة اولى مفردة سلمناه اذا الاصل
عدم التقدير لكن لا نسلم الفصل باجنبية لانها بهذا التقدير معترضة بين الصفة وموصوفها لافادة الحث
على الاتصاف بصفة الدلالة المذكورة وانت تعلم ان مبنى كلام المص على امتناع وقوعها صفة لانشائيتها
وهي على التقدير لا تم ايضا لان معمول القول جملة لكنها غير اجنبية لما انها معمول الصفة المفردة الا بالكسر
والتشديد على اربعة اوجه احدها ان يكون للاستثناء متصلا كان نحو فشربوا منه الا قليلا او منقطعا
نحو فسجد الملايكة كلهم اجمعون الا ابليس على القول بانه ليس من الملايكة ثم الاستثناء لغة اما من الثني
بمعنى الصرف يقال ثنى عنان دابته اي صرفها لانه يخرج ما بعده من حكم ما قبله فهو يصرف عنه المنقطع
اذ لا اخراج فيه لما بعده عما قبله ولا يعتبر الجملة الاولى ومن التثنية بمعنى التضعيف يقال ثنيته اذا
ضاعفته اذ به يتضعف المعنى فيصير الكلام نفيا بعدما كان اثباتا وبالعكس فيكون مشتركا بينهما اشتراكا
معنويا او لفظيا قيل وعلى كونه حقيقة ومجازا او مشتركا لفظيا لا يمكن ان يحد مطلق المستثنى المنقسم
الى متصل ومنقطع بحد واحد لاختلاف ماهيتهما وعدم امكان الجمع بين الشيئين مختلفي الماهية في حد

٧١

لان الحد مبين للماهية بذكر اجزايها مطابقة وتضمنا ومختلفا الماهية لا يتساويان في جميع الاجزا فلا يجتمعان
بحد واحد وانما كانا مختلفي الماهية لان احدهما مخرج والاخر غير مخرج نعم يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار
اللفظ كان يقال المستثنى المذكور بعد الا واخواتها وهذا هو مختار ابن الحاجب واما على انه مشترك معنوي
فيمكن حدهما بحد واحد فيقال المستثنى ما وقع اخر الكلام مخالفا لاوله نفيا او اثباتا بالا غير الصفة ونحوها
وهذا هو مختار الرضي وذهب ابن مالك الى ان المنقطع مخرج مما قبله ولكن تقديرا وذلك لان المنقطع
لا يكون الا مما يستحضر بوجه ما عند ذكره المستثنى منه او ذكر ما نسب اليه فمتى لم يكن له بوجه من الوجوه
لم يصح استعماله لعدم الفايدة نحو صهلت الخيل الا البعير بخلاف صوتت الخيل الا البعير فانه جايز لان
التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوتات فكان لذلك بمنزلة الداخل فيما قبله قال ابن السراج
اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان الكلام الذي قبل الا قد دل على ما يستثنى فتامل فانه يدق قال
ابن قاسم ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم دون الاكل ونحوه وحد ابن مالك في تسهيله المستثنى
بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما بمعناها بشرط الفايدة فالمخرج جنس
يشمل ما كان بالاستثناء وبنحو التخصيص وقوله تحقيقا او تقديرا تقسيم للجنس المخرج لارادة بيان نحو
المتصل نحو جاء اخوتك الا زيدا فانه مخرج تحقيقا والمنقطع نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن فان الظن
وان لم يدخل في العلم تحقيقا فهو داخل للمخرج تقديرا بريد بيان انقسام المستثنى الى تام ومفرغ فالاول ما ذكر
معه المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا والثاني ما لم يذكر معه نحو ما ضربت الا عمرا فان تقديره ما ضربت
احدا الا عمرا وقوله بالا متعلق بالمخرج لاخراج ما خرج بغير الا نحو قام القوم ولم يقم زيد واقتلوا المشركين
ولا تقتلوا اهل الذمة فان كلا من زيد واهل الذمة اخرج بغير الا فيكون مثله خارجا عن التعريف ولاخراج
ما بعد الا الصفة وقوله وما بمعناها لادخال ما بعد الادوات التي تذكر في هذا الباب والتحقيق على ما قاله
الشارح في شرح التسهيل ان يقال ان قولهم في حد المستثنى بالا او احدى اخواتها انما ذكر لبيان الادوات
الموضوعة للاخراج لا للاحتراز عن شي وما يتوهم من انه للاحتراز عن مثل ما تقدم باطل لما قال ابن الحاجب في شرح
المفصل من ان هذا ليس باخراج وانما هو تبيين لمراد المتكلم باللفظ الاول قال وعلى هذا فلا يكون المخرج
جنسا وانما الجنس موصوفه المقدر اي اللفظ والمخرج فصل يخرج ما عدا المستثنى وقوله بشرط الفايدة
للتنبيه على ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد وقال الشارح في شرحه المذكور ان قوله بشرط
الفايدة ليس من الحد وانما هو من احكام المستثنى فكان حقه ان يقول وشرط حصول الفايدة فلا يجوز
عندي مال الا درهما وكذا دراهم الا درهما لان ذلك لا فايدة فيه فان قلت مال الا اشيا فايعد من جهتي
المستثنى والمستثنى منه معا قال وقولهم الاستثناء معيار العموم سهو والصواب معيار الشمول
بدليل الف سنة الا خمسين عاما ثم ان الاستثناء كما هو مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا من قولك
جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او غير داخل لا سبيل الى الاول ويكون اخراجه بالا لصيرورة المعنى
جاء القوم مع زيد ولم يجي زيد وهو تناقض ينبغي ان لا يقع في كلام العقلا فضلا عن ان يقع في كلام
رب العالمين لكن وقوعه في الكتاب العزيز كثير ولا الى الثاني لاجماع النحاة وهو كما قال ابن الحاجب
مقطوع به في تفاصيل العربية ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول ولهذا الاشكال
ذهب بعضهم الى الاختيار انه غير داخل وان القوم في المثال عام مخصوص الاستثناء قرينته وهذا القول
مردود بالاجماع الذي عرفت وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا
والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وذهب القاضي عبد الجبار الى انه غير داخل لكنه قال
مجموع المستثنى والمستثنى منه والاداة بمنزلة اسم واحد ففي نحو له عشرة الا واحدا معناه له تسعة من غير فرق

ولا دخول ولا اخراج وهو مع كونه مردود بالاجماع غير معقول للقطع بان كلا من مفردات ذلك المجموع
دال على معناه الموضوع له بلا استثنا والا مفيد لاستثناء ما بعدها مما قبلها وتسعة لا تدل على شي
من ذلك والذي يدفع هذا الاشكال ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض المدعى بمجي زيد وانتفايه
في نحو جاني القوم الا زيدا ممنوع لان المجي ليس منسوبا الى القوم فقط بل الى القوم بقيد الا زيدا كما ان نسبة
الفعل في نحو جاني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا ليس الى الغلام فقط بل اليه مقيدا باحد القيدين وانما
العادة جرت بظهور الاعراب المستحق للمفرد المنسوب اليه في مثل ذلك الموقع في اول الجزين حيث يكون
كل منهما قابلا له ويجر الجزء الثاني من المنسوب اليه ان استحق الجر ويتبع ان استحق التبعية وان لم يستحق
شيا منهما نصب تشبيها بالمفعول كالمستثنى وبالجملة فزيد المستثنى داخل في المفهوم من لفظ القوم وخارج
منه بالاداة دخولا وخروجا معتبرين قبل الاسناد فلا يلزم التناقض واعلم ان قولهم في الحد المذكور من
مذكور او متروك يقتضي ان المخرج منه هو الاسم الشامل كما هو مشهور في كتبهم وهو قول الكسائي فمعنى
قام القوم الا زيدا الاخبار بالقيام عن القوم الذين اخرج منهم زيد وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه بقيام
ولا بنفيه فيحتمل في الواقع انه قام وانه لم يقم وذهب الفرا الى ان زيدا ليس مخرجا من القوم وانما حكمه
مخرج من حكمهم وذهب الفرا الى ان زيدا ليس مخرجا من القوم وانما سيبويه وجمهور البصريين الى ان الاداة
اخرجت الاسم الثاني من الاول وحكمه من حكمه ولا يخفى انه هذا كله في المتصل وان قولهم الاستثنا من الاثبات نفي ومن النفي
اثبات انما يتاتى على قول الفرا وكذا على قول س والجمهور عند ابن الحاجب وهو من القايلين بالقاعدة المذكورة
لما ذكر اشكال التناقض السابق قرر كيفية الاستثنا على وجه لا يرد عليه ذلك فقال في نحو له علي عشرة الا
ثلثة المراد بعشرة معناها اي عشرة افراد فتناول السبعة والثلاثة معا ثم اخرج منها ثلاثة حتى بقيت
سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة المخرج منها الثلاثة فلم يقع الاسناد الا الى سبعة وصار المعنى العشرة التي
اخرجت منها الثلاثة له علي فلا تناقض قال الشارح في شرح التسهيل وقبله كثير من المحققين وهو كما قرره
يقتضي ان الاخراج من الاسم الشامل لا من الحكم وهو عين مذهب الكسائي فانى يتاتى له مع ذلك ان الاستثنا
من الاثبات نفي وبالعكس فتامله ثم ان الاستثنا المنقطع عند البصريين مقدر الوقوع بعد لكن وعند
الكوفيين بعد سوى قال المرادي وتقدير البصريين الا بلكن تقدير معنى لان الذي بعدها ليس مستثنى
حقيقة فهي في الحقيقة استدراك لا استثنا الا ان الا لما كانت مع ما بعدها ليست بكلام مستانف نصب
ما بعدها على الاستثنا وانتصاب ما بعدها اي ما بعد الا في هذه الاية ونحوها بها اي بالا نفسها على الاصح
وقيل انتصابه بالفعل السابق ويرده صحة قولك القوم اخوتك الا زيدا اعلم ان القوم قد اختلفوا في ناصب
المستثنى ايضا فذهب جماعة من البصريين الى انه الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شي يتعلق
به الفعل معنى جزء مما نسب اليه وقع جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقولهم او معناه لادخال نحو
القوم اخوتك الا زيدا اذ هو في معنى ينتسبون اليك بالاخوة قال ابن عصفور وهو مذهب س والفارسي
وعزاه الشلوبين الى المحققين والبدر بن مالك الى السيرافي ورد هذا المذهب بصحة تكرار الا نحو قاموا الا
زيدا الا عمرا ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير اذ ليس في الكلام فعل معدى الى ستين بحرف واحد دون
عطف وبصحة ايضا في نحو قبضت عشرة الا اربعة الا اثنين فلو جعلت قبضت معدى بالا لزم تعديته الى
الاربعة بمعنى الحط والى الاثنين بمعنى الجبر وذلك حكم بما لا نظير له اعني استعمال فعل واحد معدى بحرف واحد
لمعنيين متضادين وذهب ابن خروف الى انه الفعل المتقدم بدون الا وشبهته انتصاب غير اذا وقعت الا بلا
واسطة وغيره في هذا قول سيبويه ولو جاز ان تقول اتاني القوم زيدا تريد الاستثنا ولا تذكر الا لما كان الا
نصبا وقد اجيب عن الشبهة بان نصب غير انما هو على الحال الا ان فيها معنى الاستثنا وبان ما قاله سيبويه

محمول على حذف الاداة وابقاء عملها او حذف غير واقامة المضاف اليه مقامه وذهب الزجاج والمبرد عند السيرافي
الى انه استثني مقدرا ورد بانه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا باظهار ولا باضمار ولو جاز ذلك
لانتصب ما ولي ليت وكان بانتمنى واشبه مقدرين قال البدر بن مالك وفي الاجماع على امتناع ذلك دلالة على
فساد اضمار استثنى وذهب الكسايي الى انه ان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر وتقدير جاني القوم الا زيدا
الا ان زيدا لم يجي قال نجم الايمة وليس شي ذي يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع معمولها لانها
في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان
يجيزون تقدير الموصول على ان البصريين قد قالوا بتقدير ان الناصبة وهي موصول حرفي في بعد حروف مخصوصة
وذهب الفرا الى انه ان المخففة الا انها ركبت مع لا النافية زاد ابن عصفور في تقرير هذا المذهب وان
من نصب بعد الا غلب حكم ان والخبر محذوف ومن رفع غلب حكم لا ورد بان التركيب لا دليل عليه وبان به
يتغير المعنى فيتغير العمل وبانه لو صح لوجب ان لا يلزم النصب ما ولي الا في موضع ولكان الا الغا او لي
ولما تم الكلام بالمنصوب والذي قرره الرضي من مذهب الفرا ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون
الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا
العاطفة وان اصل قام القوم الا زيدا الا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان او اثباتا
ثم قال وفيما قاله نظر من وجوه لان الا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فلا العاطفة لا تاتي
الا بعد الاثبات نحو جاني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاني القوم الا زيد ثم ذكر بقية الوجوه وذهب
المبرد والزجاج عند غير السيرافي الى انه الا فقط لقيام معنى الاستثنا به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب وهي نايبة مناب استثني كما ان حرف النداء نايب مناب ادعو وهو مختار المص لجزمه بانه الاصح
وعن ابن مالك انه مذهب س والمبرد والجرجاني قال وقد خفي على كثير كونه مذهب س واستدل على ذلك
بانها مختصة بالاسم وليست كالجزء فيجب لها العمل كغيرها مما هو كذلك ما لم يتوسط بين عامل مفرغ وتلغى
وجوبا ان كان التفريغ محققا وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام احد الا زيد ثم اعترض بان الا ثبت دخولها على
الفعل فلا تصح دعوى الاختصاص وبانها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير واجاب عن الاول بان الفعل
في موضع الاسم فالاختصاص باق وعن الثاني بانه انفصل تشبيها بالمنصوب على التحذير والاغرا من حيث هو
منصوب لا مرفوع معه وحمل عليه حال التفريغ طردا للباب وبان الا وما بعدها في حكم جملة مختصة فكره اتصال
الضمير ايضا باتصاله بها وبان الا تشبه ما النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظا والاعمال تارة والاهمال
اخرى والضمير مع ما منفصل وبانها تشبه لا العاطفة في لزوم التوسط ومخالفة ما بعدها لما قبلها والضمير
بعد لا منفصل على انهم قد نبهوا على انها العاملة وان الاصل اتصال الضمير بها لولا ما ذكر باتصاله بها في نحو
قوله الا يجاورنا الاك ديار وقوله اعوذ برب العرش من فية بغت علي فما لي عوض الاه ناصر
مع تمكنه من ان يقول مثلا ان لا يجاورنا داخل ولا جار وان يقول فما لي غيره عوض ناصر واما الاعتراض
بانها لو كانت عاملة لعملت الجر فقد اجاب عنه ايضا بمنع ذلك لان عمل الجر انما هو للحروف التي تضيف
معاني الافعال الى الاسماء وتنسبها اليها والا ليست كذلك بل هي للاخراج من النسبة فكيف تعمل عملها فما
بقي من العمل الذي لا يصلح للفعل الا النصب الذي لا رفع معه فعملته وذهب ابن الحاجب في ايضاحه الى انه
المستثنى منه بواسطة الا انه ربما لم يكن هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وقد عرفت انه يجوز
ان يكون في اخوتك معنى الفعل والمعنى ينتسبون اليك بالاخوة وجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم
عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه لعدم تقدمه على عامله ولو قويا نظرا الى ان اصل الواو للعطف
قال نجم الايمة ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل جاز ان تنصب المستثنى اذا الجملة ليست بانقص [illegible]

للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينتصب التمييز ولا سيما مع تقويها بآلة
الاستثناء والى هذا يشير س في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدرهم وعلى هذا
فقال العاقل بتمام الكلام اما مع الا او بدونه وحكي عن الكسايي قول آخر وهو ان الناصب للمستثنى
المخالفة وفصل الركن الحديثي فقال الحق ان المستثنى منصوب بالفعل ان كان لانه يقتضيه على
خلاف اقتضائه للمستثنى منه وهذا الاقتضاء انما يتحقق بواسطة الا فيعمل فيه بواسطتها كعمل الفعل
بواسطة الواو في المفعول معه وانما كان منصوبا لشبهه بالمفعول في كونه بعد مسند ومسند اليه
فلو انعدم احدهما صار جزءا من الكلام وكان له حكمه وكذا اذا جعل بدلا لان المبدل منه في حكم العدم وان
لم يكن فعل فالعامل المستثنى منه بواسطة الا ايضا لانه يقتضيه ليتبين ان المراد من افراده بالحكم غيره
وهذا الاقتضاء انما يتحقق بالا فيعمل بواسطتها وهو وان ثبت مع الفعل الا ان الاصل في العمل للفعل
وهذا كما في التمييز فان العامل فيه الفعل فان لم يكن فالمميز عنه هذا كله في المتصل واما المنقطع فالعامل
فيه لا يكون الا الا لعدم تحقق الاقتضاء فيه بوجه وانما عملت الا فيه لكونها بمعنى لكن وخبرها محذوف
لدلالة السياق وقيل يجوز ابقاوه فمن اوجب الحذف وقف على قوله الا ابليس ومن لم يوجبه لم يقف عليه
لان ابي يكون خبره ونحوه اي ونحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم في كون الا فيه للاستثناء والمستثنى
قليل ما فعلوه الا قليل منهم الا ان المستثنى في نحو ذلك اعني فيما اذا كان الكلام تاما ذكر فيه المستثنى منه وكان
غير موجب اي مسبوقا بنفي ونهي او استفهام وكان متصلا غير مردود به كلاما تضمن معنى الاستثناء ولا
متراخيا عن المستثنى منه ولا متقدما عليه الارجح فيه الاتباع على انه بدل بعض من كل عند البصريين كما يصرح
به المص والنصب عربي جيد وقد قرا به ابن عامر في الاية اما اذا كان منقطعا فان لم يمكن تسليط العامل
على المستثنى وجب النصب نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص
ونفع الضر وان امكن التسليط فالحجازيون على ايجاب النصب ايضا وتميم ترجحه وتجيز الاتباع وحمل عليه
"وبلدة ليس بها انيس" "الا اليعافير والا العيس" واذا كان الاستثناء مردودا به نحو ما قام القوم الا زيدا
ردا لمن قال قام القوم الا زيدا فالنصب واجب قصدا الى تطابق الكلامين نقله المرادي عن ابن السراج
ورده ابن عصفور او كان الاستثناء متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا في هذا
المكان الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان اختيار البدلية للتطابق ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله
نجم الائمة او كان المستثنى منه فان النصب فيه عند البصريين واجب ايضا اذ لا يتقدم التابع على
المتبوع وذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز الاتباع فيه فيجوز عندهم ما قام الا زيد احد قال س
سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما لي الا ابوك ناصر وقال حسان لانهم لا يرجون منه
شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع ووجهه ان العامل وهو الابتداء في المثال وتكن التامة في البيت
فرغ كما قال المص في توضيحه لما بعد الا يعني ابوك والنبيون وان المؤخر فيهما عام لو وقعه في سياق النفي اريد
به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض من كل قال ونظيره في ان المتبوع
اخر من تقديم فصار تابعا ما مررت بمثلك احد بجر احد فان الاصل باحد مثلك وقال خالد الازهري في
شرحه وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص
ثم نقل ان ابن الصايغ قال الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا معنى فيكون بدل الشيء من شيء وارتفاع على الاتباع اما م
ما بعدها اي ما بعد الا في هذه الاية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده ما يبعد
وجه البدلية انه لا ضمير معه يربطه بالمبدل منه في نحو ما جاءني احد الا زيد كما ان معه ضميرا في اكلت
الرغيف ثلثه وهم يلتزمون الضمير الرابط في بدل البعض واجيب بانهم لم يلتزموا الضمير فيه من حيث هو
بل

بل من حيث هو رابط فاذا حصل الربط ولو بدونه حصل الغرض وهنا الا وما بعدها من تمام الكلام الاول
والا لاخرج الثاني من الاول وهو يفهم البعضية فحصل الربط قال نجم الائمة انه لم يحتج الى الضمير
هنا لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه يعني فكانه قيل الا زيد منهم ولعل
المص انما قال يبعده دون يرده لان الاصل في الربط ان يكون بالضمير وانجاز بغيره كما هنا ويبعده ايضا
انه بدل مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب وان لم يرده فان الاكثر في البدل موافقة المبدل منه ايجابا
نحو اكلت الرغيف ثلثه ونفيا نحو ما اكلت الرغيف ثلثه وان كانت المخالفة غير مانعة اذ كان لها مقتض
كما في المعطوف والمعطوف عليه في نحو قام زيد لا عمرو والصفة والموصوف في نحو مررت برجل لا ظريف
ولا كريم فكما جعلت لا هنا وما بعدها صفة والاعراب لما بعدها اذ لاحظ للحروف في الاعراب فيظهر فيما
يقبله من الاسم جعل الا زيد بدلا في نحو ما جاءني احد الا زيد والاعراب لزيد واجاب الابدي بان بدل
البعض من شانه ان يكون الثاني مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم كان قولك
رايت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم وانما يشترط فيه الموافقة في العامل خاصة واما على
انه معطوف على المستثنى منه والا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها
مخالف لما قبلها في كيفية النسب لكن ذا كما اي ما بعد لا منفي بعد ايجاب وهذا اي ما بعد الا موجب بعد
نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وكذا بعدم صحة قولك ما قام القوم الا زيد مع صحة قولك الا زيد ولو كانت
الا بمنزلة لا لصح ذلك وليس شيء من احرف العطف يلي العوامل وههنا قد وليت الا العامل فلا يجوز ان
تكون حرف عطف وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيدا الثاني ان تكون بمنزلة
غير اي في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا او صفة فان اصل غير ان تجيء لذلك تقول مررت برجل غير زيد في
الاول وخرجت بوجه غير الذي دخلت به في الثاني وانه كان الاول حقيقة والثاني مجازا لان الاول الذي
فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ولما كان الاصل في الا التي هي ام الباب
مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا واجتمع ما بعدها وبعد غير في مطلق المغايرة حملت على غير في
الصفة فاعتبر مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا او صفة وان لم يكن مغايرا له نفيا واثباتا كما هو حق
ما بعد الا وحملت غير عليها في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا وان لم يكن مغايرا
له ذاتا او صفة الا ان حمل الا على غير اقل من عكسه لما انها حرف وذاك اسم والتصرف في الحرف اقل من
التصرف في الاسم فمن ثم وقع غير في جميع مواقع الا سوى الدخول على الجملة لتعذر اضافتها اليها ولم تقع
الا موقعه الا بشرايط مخصوصة وليس المراد ان الا تكون بمنزلة غير فيما ذكر وفي الاسمية ايضا لتصريحهم
بانها مع ذلك حرف لا تحمل الاعراب الذي كان يستحقه لولا ما به من المانع فجعل على ما بعدها عارية
وحكم بانه صفة لفظا وان كان مضافا اليه معنى كما ان غير لما حمل على الا وهو مما يحمل الاعراب لاسميته
صار ما بعده يتطفل على الاستثنى وكان حقه ان يعرب اعراب المستثنى لكنه لما كان مشغولا بالجر لكونه
مضافا اليه لما هو لازم الاضافة جعل اعرابه المستحق له لولا هذا المانع على غير عارية بل قد صرح السعد في
حاشيته على الكشاف بانه لا قايل باسمية الا فانه بعد ما افصح عن اشارة الكشاف الى ان لا في قوله تعالى
لا فارض اسم بمعنى غير وانما ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها في صورة الحرف قال ويحتمل ان تكون حرفا اي وان كانت
بمعنى غير كما يجعل الا بمعنى غير في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا مع انه لا قايل باسميتها ولو ذهب
ذاهب في الا هذه الى انها اسم لم يبعد ولا يضر تجيها حرفا ايضا فكم من لفظ جاء تارة اسما واخرى حرفا
كمذ ومنذ ونظايرهما لا يقال لو كانت اسما لكان لما بعدها محفوظا دايما لانا نقول امتنع فيها ذلك لكونها
على صورة الا الحرف فلم يجعل اعرابها محليا بل ظهر فيما بعدها قال شيخنا بطريق الهبة لا بطريق العارية كما قيل فهو

لظهور اعراب ال الموصولة على القول باسميتها في صلتها لذلك فيوصف بها وبتاليها لا بها وحدها كما يمتنع الوصف
بغير وحده ولا بما بعدها وحده وذلك لان الصفة هي ما تدل على معنى قايم بالذات والدال ههنا كذلك انما
هو المجموع جمع منكر وربما يقال منكور غير محصور او شبهة اي شبيه الجمع المنكر من جمع معرف تعريفا لفظيا
لا يخرجه عن معنى التنكير او نكرة في معنى الجمع وليست بلفظه وانما شرط كون الموصوف جمعا ليوافق حالها
صفة حالها استثناء اذ لا بد فيه من مستثنى منه متعدد ولو تقديرا وكونه منكرا لانه متى كان معرفا صح الا
اما بالحمل على الاستغراق او على جماعة ما بعد الا منهم ويكون متصلا وليس منهم ويكون منقطعا او كونه
غير محصور لتحقق الدخول في المحصور ايضا فيتعين الاستثنا مثال الجمع المنكر الواقعة الا صفة له لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا فلا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثنا من الهة لا من جهة المعنى لفساده اذ التقدير ح
لو كان فيهما الهة مستثنى منهم الله اي ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما الهة
فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد من سوق الاية فانها سيقت للاستدلال على وحدة الاله ونفي تعدد الالهة
بانتفاء الفساد في المكونات ولزومه بتقدير تعددها عادة ولا من جهة اللفظ لان الهة جمع منكر في الاثبات
فلا عموم له مبنى على ما عليه المحققون من اعتبار الاستغراق في العموم والا فحيث كان المعتبر كما عليه فخر الاسلام من
الحنفية وغيره انتظام جمع من المسميات باعتبار امر تشترك فيه سواء وجد استغراق ام لا فالجمع المنكر عام
سواء كان مستغرقا ام فلا يصح الاستثنا منه لانه معيار العموم فحيث لا عموم لا صحة له فاذن لو قلت
قام رجال الا زيد لم يصح لعدم عموم المستثنى منه للمستثنى لفظا او تقديرا وقد وقع في كثير من النسخ تقييد عدم
الصحة بالاتفاق واعترض عليه بان عدم الصحة ان كان من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا استغراق له فانما
هو مذهب الاكثرين او من جهة ان المستثنى وجب الدخول في المستثنى منه فهذا المبرد وكثير من الاصوليين يكتفون
بصحة الدخول حتى يجوز الاستثناء المتصل عندهم في ما جاءني رجال الا عمرو وما جاءني رجلان الا زيد مع ان
كلا من عمرو وزيد غير داخل اذ المعنى على ما صرح به النجم الايمة ما جاءني جماعة من هذا الجنس وما جاءني اثنان من هذا
الجنس ولا شك ان عمرا ليس الجماعة وزيدا ليس الاثنين واما عند جمهورهم فتتعين الوصفية والانقطاع وعلى
كل تقدير فاين الاتفاق واجيب باختيار الاول وان المص لم يعتد بالقول بالاستغراق في تلك الحالة لغاية ضعفه
وحاصله ارادة اتفاق من يعتد به وزعم المبرد ان الا في الاية للاستثناء وان ما بعدها بدل مما قبلها محتجا
بان لو تدل على الامتناع وذلك لاجرائه الشرط الامتناعي مجرى النفي كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله
تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس مجرى النفي فاجاز البدل فيه لان المعنى ما
امنت قرية اذ اللوم على ما فات دليل على انتفايه والحق عدم اجراء التحضيض والشرط الامتناعي مجرى
النفي في جواز الابدال   في التفريغ معها اذ لم يثبت شي من ذلك وامتناع الشي انتفاوه
فكانه قيل ليس فيهما الهة الا الله وزعم ان التفريغ بعدها جايز مع انه لا تفريغ في كلام موجب
الا فيما قل وان نحو لو كان معنا الا زيد على التفريغ اي لو كان معنا احد الا زيد اجود كلام ويرده
اي ويرد قول المبرد ان لو حكم النفي انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولو جاءني من احد اكرمته
ولو كانت لو بمنزلة النافي في جواز وقوع البدل في الاستثنا والتفريغ بعدها لجاز ذلك كما يجوز
ان يقال مع النافي ما فيها ديار وما جاءني من احد ولما لم يجز ذلك لعدم وروده في كلامهم دل على ان
الصواب قول س ان الا وما بعدها صفة قيل وكذا يرده ما قيل من ان هذه الاية ونحوها شرطية
موجبة ولا تقدح فيها نفي مقدمها وتاليها معنى فلا نفي باعتبارها ولو حاول اعتبار معنى النفي فيها
ليتم الاستثنا لتغير المعنى وشرط اعتباره له انه لا يتغير معنى الكلام باعتباره ولذا قال سيبويه
لو قلت كان معنا احد الا زيد لهلكنا كنت قد احلت لانه يصير في معنى لو كان معنا زيد لهلكنا لان البدل

بعد

بعد الا في استثناء موجب بخلاف نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد   عن رد المص بمنع ملازمته القايلة
لو كانت لو بمنزلة النافي فيما ذكر لجاز وقوع ديار ومن الزايدة بعدها فانا قد اجمعنا على اجراء ابي وابى مجرى
النفي الصريح في وقوع التفريغ بعدها كما يقع بعده قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره
مع انه لا يجوز وقوع ديار ولا من الزايدة بعدها فلا يقال ابى ديار ولا ابى من احد كذا فما هو جوابكم عن
هذا فهو جوابنا ومن هذا القبيل ادوات الاستفهام المشوب بالنفي فانه يجري التفريغ فيها ولا يقع في حيزها
ما ذكر وبانهم اتسعوا في التفريغ والبدل في الاستثنا ما لم يتسع في ديار ومن الزايدة لاشتراطهم في ديار
ان يقع في حيز صريح النفي فقط وفي من المزيدة ان تكون بعده او بعد النفي والاستفهام بهل ولم يشترطوا
في التفريغ والبدل الا ان يكونا في كلام غير موجب اعم من ان يكون نهيا واستفهاما مطلقا ونفيا صريحا بما ولا او
غير صريح واجاب ابن الصايغ بما محصله ان لو وان افادت النفي فهي مع ذلك تفيد انجزامها بحيث يقع على تقدير
وقوع شرطها او كما يمتنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب يمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب قاله
الشلوبين وابن الضايع بمعجمة ولد ومهملة اخره وهو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الاشبيلي تلميذ الشلوبين
اخذ عنه كتاب س قراءة وسماعا وشيخ ابي حيان في سماع دروس من الكتاب عليه صنف شرح الجمل جمع فيه بين
شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن توفي في ربيع الاول سنة ثمانين وستماية ولم يترجم الذهبي
في انبايه واما ابن الصايغ معاصر المص ومناقشه فهو بمهملة اوله ومعجمة اخره ولا يصح المعنى في الاية حتى تكون
الا بمعنى غير التي يراد بها العوض والبدل فلا وهذا هو المعنى في المثال اي معنى غير المراد بها العوض والبدل
هو الامر المعنى المقصود في المثال الذي ذكره س توطية ودليلا مهدا للمسئلة اي المسئلة ان الا في الاية
بمعنى غير المراد به العوض والبدل وانما جعل دليل المسئلة توطية لها لانه من حيث هو مثبت للمدلول
كانه ممهد للعلم به وهو لو كان معنا رجل الا زيد اي غير زيد اي مكانا وعوضا عنه لغلبنا اي رجل مكان زيد
او عوضا عن زيد انتهى فهذا مدح لزيد ان كان غلبنا فعلا ونايب فاعل كما لو كان فعلا ومفعولا واخر الفعل
مفتوح وذم له ان كان فعلا وفاعلا وعليه وعلى الاول فاخر الفعل ساكن قلت وليس كما قاله بل الوصف
في المثال وفي الاية مختلف اي فاني يكون المثال توطية لمسئلة الا في الاية هو المعنى في المثال فهو اي الوصف
في المثال مخصص قيل عليه القول هنا بتخصيص الوصف قول بتعميم الموصوف ولن تكون النكرة عامة
في سياق الاثبات انما تعم في النفي فلو لم يكن الشرط الامتناعي في معنى النفي لما صح ذلك وهذا ساقط لان تخصيص
النكرة هنا بالوصف عبارة عن تقليل شيوعها فلا يشترط فيها العموم بخلاف التخصيص الذي هو قصر
العام على بعض افراده فانه نقض للعموم فيشترط تحققه مثله اي مثل الوصف في قولك رجل موصوف
بانه غير زيد وهو في الاية مؤكد اي وصف مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد فان كل
متعدد شانه ذلك فالوصف به للتاكيد وهذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا موصوفها في افراد وغيره
فالوصف مخصص وان خالفه بافراد وغيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا الفرق والتقرير من النحاة
لكن النحويين قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما على الاستثنا فقد اقر له بتسعة فتلزمه التسعة فان
قال الا درهم على الوصف فقد اقر بعشرة فتلزمه العشرة وسره ان المعنى ح عشرة موصوفة بانها
غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط لا مخصصة غير صالحة
له بثلها اي بمثل الصفة في نفخة واحدة فان واحدة لصلاحيتها للاسقاط صفة مؤكدة وتتخرج الاية
على ذلك اي على ان الوصف فيها مؤكد لكان المخالفة اذ المعنى ح اي حين سقوط الوصف لو كان فيهما الهة
لفسدتا اي ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الاله وهذا اي ترتب الفساد على تقدير تعدد الالهة ووجود
الشريك هو المعنى المراد ولا حاجة الى اعتباره الا بمعنى غير المراد به البدل والعوض لاقتضايه بطريق المفهوم ٢

ولو عند القايل به انه لو كان فيهما الهة دونه او معه بدلا وعوضا منه وحده لفسدتا وهو صحيح كون الجماعة
بدلا عن زيد مثلا لا يستلزم خروجه منها لانها وهو منها بدل منه وحده ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله
اُنيخت فالقت بلدة فوق بلدة ❊ قليل بها الاصوات الا بغامها ❊ هو من الضرب الثاني من الطويل وقايله ذو الرمة
وانيخت بالبنا للمجهول ابركت وضميره للناقة او للابل وفي القاموس تنوخ الجمل الناقة ابركها للسفاد كاناخها
فاستناخت وتنوخت ولا يقال ناخت ولا اناخت والبلدة من الالفاظ المشتركة فالاول بمعنى الصدر يقال فلان
واسع البلدة اي الصدر والثاني بمعنى الارض وعن الازهري ان البلد كل موضع متحيز عامرا او غيره خال
او غيره والطايفة منها بلدة ففي البيت جناس تام وقليل بالرفع خبر مقدم ومبتدا وه الاصوات اي
الاصوات الا بغامها قليل بها والجملة نعت بلدة ويجوز جر قليل على انه نعت لبلدة والاصوات مرفوع
به لاعتماده على الموصوف وبغام الناقة بضم الموحدة وبالمعجمة صوت لا تفصح به قاله الشراح وفي القاموس
بغمت الظبية كمنع ونصر وضرب بغاما وبغوما بضمها فهي بغوم صاحت الى ولدها بارخم ما يكون من صوتها والناقة
قطعت الحنين ولم تمده والتيتل والابل والوعل صوت كتبغم في الكل وعن صاحبه لم يفصح له عن معنى ما يحدثه
انتهى فقد اجيز على رواية جر قليل ان الا هذه ان تكون للاستثنا وما بعدها بدل من الاصوات لما في قليل
من معنى النفي كما اغنى معنى القلة عن النافي في قوله ❊ قلما يبرح المطيع هواه ❊ مجلادا كابة وغراه ❊ فان
تعريف الاصوات تعريف الجنس فهو في قوة النكرة ومثال شبه الجمع قوله ❊ لو كان غيري سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر ❊ فالا الصارم صفة لغيري والبيت من الضرب الاول من البسيط وقايله
لبيد العامري وقبله ❊ قالت انتجينا عند جارتها ❊ انت الذي كنت لولا الشيب والكبر ❊ فقلت ليس بياض
الراس من كبر ❊ لو تعلمين وعند العالم الخبر ❊ انتجينا بالجيم تساررنا ففي القاموس ناجاه مناجاة ونجاء سارّه
وانتجاه خصه بمناجاته والقوم تساروا كتناجوا فقول الغ قال كانه بمعنى تناجينا تساررنا قول من لم يقف
على ما في القاموس ومعنى قولها انت الذي كنت اي انت ذاك المشهور بمعاومة الاقران ومنازلة الشجعان
او انت المغرم الكامل في المحبة لولا بياض الشعر وكبر السن فانهما يغيران الشجاع وينقصان لحرارة الهوى
وقوله فقلت ليس بياض الراس اي بياض شعره من كبر رد لما زعمته برد ما ثبت عليه زعمها ولو من لو
تعلمين للتعليق في الماضي وان كان شرطها مضارعا اذ القصد الى مجرد فرضه وفعل العلم منزل منزلة القاطع اي
لو كنت من اهل العلم والدراية وجملة وعند العالم الخبر مع ما فيها من ارسال المثل اذ هي كقول الاخر وعند
جهينة الخبر اليقين تذييل وهو تعقيب الجملة بجملة مشتملة على معناها للتوكيد وسليمى منادى بحذف اداته
والدهر منصوب على الظرفية فان قدرت كان ناقصة فغيري اسمها وهو خبرها وصح الاخبار به عن الجثة
كما في نحن في يوم طيب وان قدرتها تامة فغيري فاعل والظرف لغو وجوز ان يكون الدهر مفعول به لغيّا
محذوفا وغيره جواب لو ورفع الحوادث سقوطها وحصولها والحوادث جمع حادثة وهي ما يطرق من
النوايب والصارم السيف القاطع والذكر الذي له ماء ورونق والمعنى لو كان غيري الموصوف
بمغايرة الصارم الذكر في هذا الدهر الصعب او لو وجد فيه او لو كان يقاسيه لما يقع فيه لغيره سقوط
الحوادث لكني انا لم يغيرني لصبري فانا كالسيف في عدم التغير وجوز الزمخشري ان يريد لو كان غيري
من الاشياء ولتغير كتغيري الا السيف يعني ان كل شي يتغير بمرور الاوقات عليه الا السيف الصارم
وانت خبير ان هذا المعنى انما يتم لو كانت الا في البيت للاستثناء اللهم الا ان يجري حرف الامتناع
مجرى حرف النفي ويكون ما بعده الا بدلا ومقتضى كلام ش انه لا يشترط لكونها الا صفة لو وان كان
فيها معنى الامتناع مجرى النفي بحرفه كما يقول المبرد لتكون النكرة الواقعة في سياقه شبه جمع وتفارق
الا هذه وهي التي يوصف بها ما ذكر غيرا من وجهين احدها انه لا يجوز حذف موصوفها الا يقال جاءني الا زيد

وانت

وانت تريد جاءني رجال ذلك في صورة التفريغ في الموجب لما ان الاصل في الاستثنا ونظيرها في ذلك اي
ونظير الا في عدم جواز حذف موصوفها الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها
اذ لا يقال في نحو جاءني رجل قام ابوه او ابوه قايم او عنده مال جاءني قام ابوه او ابوه قايم او عنده مال قيل
عليه ليس هذا الاطلاق بصحيح فقد جوزوا نيابتها عن موصوفاتها اذا كان الموصوف بعضا من مجرور بمن او في
متقدم فالجمل نحو منا اقام ومنا ظعن اي فريق اقام وفريق ظعن ونحو قوله ❊ لو قلت ما في قومها لم تيثم ❊
يفضلها في حسب وميسم ❊ اراد احد يفضلها فيما يعد من مفاخر الاباء والجمال ولم تيثم اصله تاثم بمثناة
فوقية فهمزة ساكنة لكنه كسر حرف المضارعة وجب قلب الهمزة يا والظروف كقوله تعالى ومنا دون
ذلك اي ومنا فريق دون ذلك وقالوا ما في القوم دون زيدا اي ما في القوم احد دون زيد واجيب بان
هذا الاطلاق على ما هو الاصل فان الاصل فيما ذكر ان لا تنوب عن موصوفاتها وان نابت عنها بالشرط المذكورة
فهو جار على القياس اللغوي وهو القانون المستنبط من تتبع لغة العرب على وجه لا تكون الشواذ الثابتة في
اللغة معدودة مما يخالف القياس حتى كان الواضع قال القياس كذا الا في كذا فلم يكن شي منها مردودا
وان خالف الاصل لاستعمالهم اياه فهو كالنافي بعد الاستثنا والوجه الثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثنا فيجوز عندي درهم الا دانق بالرفع على الوصفية لانه يجوز الا دانقا بالنصب على الاستثنا
اذ يستثنى الدانق من الدراهم لانه سدس كما يستثنى الواحد من الستة والدانق بمهملة فنون مكسورة وتفتح
ويقال فيه الداناق ولا يعترض بان الوصف هنا موكد لظهور ان كل درهم موصوف بانه غير دانق والمخبر عنه
درهم كامل فينتقض ما قرره من قاعدة انه متى ما طابق ما بعد الا موصوفها في الافراد مثلا فالوصف
مخصص لتحقق المطابقة هنا مع انه موكد كما عرفت فيجاب بان الدرهم في قوة قولك ستة دوانق فلا تطابق
معنى لان المنكور هنا كلام وقع في البين بدليل قوله بعد فالرجاءات فجاز ان لا يكون مرضيا له فلا يحقق
به تناقض على ان المراد بالمطابقة المطابقة لفظا لا مطلقا كما بني عليه الجواب نص على ذلك شيخنا ثم قال ولو سلم
حتى كان الدانق عنده مخصصا بموجب قاعدته فقاعدته ممنوعة والتخصيص فيه ممنوع بموجب ما افاده
من بعد اي من بعد تمهيد القاعدة من التاكيد في له عندي عشرة الا درهم اذ كل ستة دوانق فهي غير دانق
كما ان كل عشرة دراهم فهي موصوفة بانها غير درهم وانت تعلم ان هذا انما يتم اذا اعتبر اطلاق المطابقة لكنه
معترف بان مراد المطابقة لفظا لا مطلقا واما استعادة صحة هذه القاعدة بان نحو عندي رجال الا
نساء تاكيد بخلاف عندي رجال الا مسلمون اذ الرجال يكونون مسلمين وغيرهم اي فالوصف فيه مخصص
على القاعدة دون الاول وبان نحو عندي رجال الا زيد مخصص اذ الرجال قد يكونون غير زيد وقد يكونون
غير عمرو بخلاف عندي رجال الا هندا اي فالوصف فيه موكد على القاعدة دون الاول ففيه انه صح نحو
عندي رجال الا نساء وعندي رجال الا هند مبينة على اهمال شرط صحة الاستثناء في الوصف بها على ان
دعوى التخصيص في نحو عندي رجال الا زيد مباينة لصحة ان يقال انه كل رجال فهي موصوفة بانها غير
زيد ويمتنع عندي درهم الا جيد على الوصف لانه يمتنع الا جيدا على الاستثنا ويجوز عندي درهم
غير جيد قاله جماعات وقد يقال انه اي ان الوجه الثاني وهو عدم الوصف بها الا حيث يصح الاستثنا
مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة الاية من ان الا فيها صفة مع عدم صحة الاستثنا وكذا هو مخالف
لمثال ش لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لعدم صحة الاستثنا فيه وقد قال ش ان الا فيه صفة واعلم
ان القول بان الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثنا هو ما نص عليه ابن مالك في تسهيله قال
ابو حيان وتبعه ابن قاسم وهو كالمجمع عليه النحويين وظاهر كلام ش يقتضي انه لا يشترط ذلك لجعله
الا في الاية صفة وكذا في المثال مع عدم جواز الاستثنا فيهما لفساد معنى الاية واحالة معنى الكلام

بتقديره ولان عموم الهة ورجل عموم بدل لا استغراق والنحويون كالمجمعين على ان المستثنى لابد ان
يكون مندرجا تحت المستثنى منه لو لم يستثن وعلى هذا المعنى قول الرضي مذهب س جواز وقوع الا
صفة مع صحة الاستثناء لا ان مذهبه هذا مع شرط هو صحة الاستثناء نعم ان حمل الاستثناء على مطلق
الاستثناء ولو منقطعا صح الشرط المذكور وقد اجاز الجرمي والمبرد في قوله تعالى الا قليلا ممن انجينا
منهم الرفع على الوصف لقولها اولو بقية وهو لا شك استثناء منقطع وينم القول بانه حيث جاز الا استثناء
ولو بوجه جاز الوصف وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء بها كما انه لا ينصب بعد الواو
في المفعول معه الا اذا تعذر العطف بها اذ الاصل في الا ان تكون للاستثناء كما ان الاصل في الواو ان تكون
للعطف ولا يعدل عن الاصل الا حيث تعذر وجعل من الشاذ قوله ، وكل اخ مفارقه اخوه ، لعمر ابيك
الا الفرقدان ، هو من اول الوافر وقايله على ما في شرح شواهد المفصل وعليه الجلال الحضرمي بن عامر مجمع
الاسدي الصحابي ويكنى كما قال المرزبان بابي كدام وقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد بني اسد
ابن خزيمة فتعلم سورة عبس وتولى فقراها فزاد فيها وهو الذي انعم على الحبلى فاخرج منها نسمة تسعى
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تزد اخرجه ابن شاهين عن ابي هريرة وقيل هو لعمرو بن معدي كرب الصحابي
ايضا من ابيات قالها في اخيه عبد الله اولها ، الا عجبت عميرة امس لما ، رات شيب الذوابة قد علاني ،
، تقول ارى ابي قد شاب بعدي ، واقصر من مطالبة الغواني ، الذوابة من الشعر الناصية او منبتها من
الراس وتجمع على ذوايب والاصل ذوائب الا انهم استثقلوا وقوع الف الجمع بين همزتين فقلبوا الاولى
واوا دون الثانية لثقل الكسرة على الواو والغواني جمع غانية وهي المراة التي تطلب ولا تطلب والغنية بحسنها
عن الزينة والفرقدان تثنية فرقد وهو النجم الذي يهتدى به وجاء فيه فرقود وهما كوكبان نيران ابيضان
قريبان من القطب الشمالي من جملة بنات نعش الصغرى وانما كان البيت من الشاذ لعدم تعذر الاستثناء
فيه والقياس عند ابن الحاجب عدم مجي الا صفة مع امكان الاستثناء وان كان بين المعنيين على التقديرين
فرق فان المعنى على تقديرها صفة كل اخ مفارقه اخاه ولا ادعي في الفرقدين شيا وعلى تقديرها استثناء
كل اخ مفارقه اخوه الا الفرقدين فانهما لا يفترقان بل انما يفنيان معا عند انقضاء العالم وبهذا التقرير
ظهر ان ليس البيت قول جاهلي غير قايل بفناء الاشياء كما قاله بعض شراح اللب وقد جعل ابن الحاجب
شذوذ البيت من وجهين اخرين ايضا الفصل بين الموصوف وهو كل وصفته وهي الا الفرقدان
بالاجنبي الذي هو الخبر وهو قليل على حد قوله تعالى والوزن يوميذ الحق على وجه ووصف المضاف وهو كل
دون المضاف اليه مع ان قياس مثله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود والمضاف انما ذكر في مثله
لافادة الشمول والاحاطة ومن ثم ترى ارباب المعقول يقولون في نحو كل انسان حيوان موضوع القضية
انسان وكل سور ذكر لافادة الاحاطة بافراد الموضوع وانما لم يقل الشاعر الا الفرقدين على الاستثناء
او وصف المضاف اليه على ما هو الاصل محافظة على الردف وهو هنا الف ساكنة قبل الروي وقد ذهب
بعضهم الى ان الا للاستثناء على الاصل والفرقدان بالالف منصوب على لغة من يجري المثنى في الاحوال
الثلاثة بالالف الا ان هذا انما يتم لو كان الشاعر من اهل تلك اللغة قال شيخنا ومن الجايز قد
استعان بلغة غيره ضرورة رعاية الالف التي وقعت ردفا انتهى او على حذف الموصوف الحرفي
وبعض من الصلة والاصل الا ان يكون الفرقدان ورد هذا بان الموصول الحرفي انما يحذف بعد حروف
مخصصة ليست الا الاستثنائية منها وبان حذف بعض الصلة غير مقيس والوصف هنا اي في هذا
البيت مخصص لا موكد لما بينت من القاعدة فان ما بعد الا هنا مطابق لما قبلها في الاثنينية لان المعنى
كل اخوين يتفارقان الا الفرقدان وكل بحسب ما تضاف اليه كذا قرره الشارح وهو مبني كما قال

شيخنا على اعتبار المطابقة مطلقا ولو معنى الظهور ان معنى ما قبل الا ما قبل وان كان بحسب اللفظ
على الافراد حتى ساغ ان يقول اخوه باعادة ضمير المفرد اليه فتتم المطابقة لكنه خلاف ظاهر عبارة المص
لمن تامل والثالث ان تكون اي الا عاطفة فتكون بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ اي في الاعراب والمعنى
معا ذكره الاخفش والفرا وابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم الا
يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتاولها الجمهور
على الاستثناء المنقطع اما الاولى فبان المراد بالناس منصفوا يهود وبالذين ظلموا معاندوهم والمعنى فولوا
وجوهكم شطره لئلا يكون للمنصفين من اليهود حجة بان يقولوا كيف لم يتحول الى القبلة كما هو المذكور من نعته
في التورية واما المعاندون فلهم حجة بان يقولوا ما تحول الى الكعبة الا ميلا الى قومه وحبا لبلده او بدا له
فرجع الى قبلة ابايه ويوشك ان يرجع الى دينهم او بان المراد بالناس اليهود فانهم كانوا يحتجون على النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى المومنين في صلاتهم الى بيت المقدس ويقولون ما درى محمد واصحابه اين قبلتهم حتى هديناهم نحن
ويقولون يخالفنا محمد في ديننا ويتبع قبلتنا وبالذين ظلموا مشركوا العرب فانهم قالوا قد تحير محمد في دينه
فتوجه الى قبلتنا وعلم انا اهدى سبيلا منه ويوشك ان يرجع الى ديننا فان قلت اوليس ما يتمسك به المعاندون
على التقدير الاول وكلا الفريقين من اليهود والمشركين على الثاني شبهة فاسدة وتموها باطلا فكيف اطلق عليه
اسم الحجة قلنا اوليس قد سيق مساق الحجة والبرهان فعد حجة بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات وقد
اورد هنا ان المذكور في صدر الكلام ادلتنا ولا هذه الشبهة ولو مجازا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وانت تعلم انه متردد بين الجواز وعدمه والا فسد الاستثناء ولو منقطعا لان الاستثناء من نفي شي اثباته
لا اثبات غيره واما قيل لا حجة للمنصفين الا المعاندين مثلا فهم اثبات الحجة للمعاندين لا اثبات الشبهة
لهم اللهم الا ان تكون الحجة بمعنى المتمسك به ان حقا وان باطلا قال تعالى حجتهم داحضة ومن ثم قيل انه
من قبيل ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم البيت او بمعنى الخصومة فان الحجة قد تكون بمعناها قال تعالى لا حجة
بيننا وبينكم وقيل الاية من قبيل ما لك علي حجة الا الظلم فيكون تقديرها الا ظلم الذين ظلموا وعليه فالاستثناء
منقطع ايضا لكن بالنظر الى الحجة لا الى اربابها وذهب جماعة منهم الزمخشري وقاضي المفسرين الى انه متصل
من الناس وفيه ظهور ان ضمير منهم عايد اليه والمستثنى على هذا يدل على المختار الا ان الاول حمل الناس
على اليهود وقال معناه لئلا يكون حجة لاحد من اليهود الا للمعاندين منهم القايلين ما ترك قبلتنا الى الكعبة
الا ميلا الى دين قومه وحبا لبلده ولو كان على الحق للزم قبلة الانبياء فلزم ان يكون المراد بالذين ظلموا
المعاندين من اليهود كما قررنا لخص المستثنى والمستثنى منه وللثاني ابقاها على عمومها وقال اي لئلا يكون
لاحد من الناس حجة الا للمعاندين منهم فان قلت على تقدير هذا العموم ما حجة غير اليهود من المشركين قلت
هم كانوا كثيرا ما يقولون كيف يدعي محمد انه على ملة ابرهيم ويخالف قبلته وقيل حجة اليهود انهم كانوا قد عرفوا
ان النبي المبعوث في اخر الزمان صلى الله عليه وسلم قبلته الكعبة وانه يحول اليها فلما راوا صلاته عليه الصلاة والسلام
الى الصخرة احتجوا بذلك فصرفت قبلته الى الكعبة لئلا تكون لهم هذه الحجة الا الذين ظلموا منهم وهم من كتم ما عرف
من التحويل المذكور وبقي على عناده واما الثانية اعني اية اني لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء
اي لا يخاف من اكرمه برسالتي اذ هي امان مني فليس لهم سوء عاقبة فيخافون منه ثم عقب ذلك بقوله الا من ظلم الاية
على انه استثناء منقطع واستدراك لبيان حكم من اذنب من غيرهم ثم تاب لا انه استثناء منقطع استدرك
به ما يختلج في الصدر من نفي الخوف عن كلهم وفيهم من فرطت منه صغيرة فانهم وان فعلوها اتبعوا فعلها ما
يستحقون به من الله مغفرة ورحمة وفيه تعريض بموسى عليه الصلاة والسلام بوكزه القبطي كما قال قاضي
المفسرين تبعا للزمخشري فانه مع ما فيه من التشبث بذيل الاعتزال في تجويز صدور الصغيرة من الانبياء عليهم

الصلاة والسلام مما يجوز عليهم قد بينا انما يتم على القول بان الاستثنا متصل فلا يصلح في تقرير كونه منقطعا
الا ان يلتزم ان المستثنى اعني من بمعنى الانبيا من ظلم ثم تاب على ان النبي غير مرادف للرسول فيكون المعنى لا يخاف الرسول
لكن غير الرسول اذا ظلم ثم تاب وتسميته ذلك ظلما من قبيل قوله تعالى قال موسى رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي والصحيح
ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام مطلقا معصومون لا يصدر عنهم سهوا الا الدالة على الخسة وينبهون عليها
وذهب قوم منهم الحسن وجريج وابن مقاتل الى ان الاستثنا ههنا ايضا متصل وحملوا الظلم على الذنب قبل
النبوة او على الصغيرة وعن قتيبة ان الله تعالى علم ان موسى يستشعر خيفة من ذنبه في الرجل الذي ذكره فقال
الا من ظلم والرابع ان تكون زايده دخولها في الكلام كخروجها قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه اي على كونها
زايدة قوله * حراجيج ما تنفك الا مناخة * على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا * البيت من الضرب الاول من الطويل وقائله
ذو الرمة والحراجيج بحاء مهملة وراء وجيمين بينهما الف الحروف جمع حرجوج بضم اوله وهي كما في القاموس الناقة
السمينة الطويلة على وجه الارض والشديدة او الضامرة القلب واقتصر الشارح على انها الناقة الطويلة على
وجه الارض والخسف النقيصة ويقال بات فلان على الخسف اي جايعا ورضي بالخسف اي بالنقيصة و
ربطت الدابة على الخسف اي على غير علف وربما فسر بالذل وعليه بعضهم في قوله * ولا يقيم على ضيم اريد به *
الا الاذلان عير الحي والوتد * هذا على الخسف مربوط برمته * وذا يشج فلا يرثي له احد * وعلى الخسف بتقدير
زيادة الا متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي يناخ عليها على حد قوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي
اما بالمثناة التحتية والبنا للمفعول والباء في بها زايدة في النايب مناب الفاعل او بالنون والبنا للفاعل فالزيادة
في المفعول كذا قال شيخنا والذي يظهر ان هذا من قبيل رميت فلانا بالسهم اذا قصدته به فالباء للسببية
او للاستعانة ولا حاجة الى دعوى القلب على رواية النون وليس الداعي الى الحكم بالزيادة الفرار من اقامة المفعول
الغير الصريح مقام الفاعل مع وجود الصريح وقد قرا ابو جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون بالبنا للمفعول
لجزمهم انتصاب بلدا على الظرفية بتقدير في كقوله تعالى اطرحوه ارضا فهو من اقامة احد غير الصريحين دون
الاخر على انه يقال رميت الشي وبه اذا القيته والمفهوم من سياق كلام القاموس انه من قبيل شكرته وشكرت له
وعطف يرمي على مناخة من قبيل العطف في قوله تعالى والطير صافات ويقبضن واو للانفصال الحقيقي وان قدرت
بمعنى الا او الى فالمعنى لا تزال مناخة على الخسف الى اذا او الا ان يكون سيرها حيث لا يقع لها ماء ولا كلا وتقديرها
باحد هذين المعنيين على رواية البنا للمجهول اظهر لسلامتها من دعوى تسكين المنصوب ضرورة نعم اعتبارها
باحد هذين المعنيين في البيت يودي الى ركاكة معناه فتامله ولما كان المراد وصفها بانها لا تزال على حالة
غير مرضية او السير بها الى ارض لا نبات بها ترعاه ولا ماء تشرب تحتم القول بزيادة الا وقد تقرر ايضا ان
ما انفك ومازال معناها استمرار ثبوت منصوبها لمرفوعها فلا يجوز ان تقترن اخبارها بالا فلا يقال مازال
زيد الا عالما لان شرط التفريغ في مثل ذلك ان يكون بعد نفي ولا نفي ههنا والبلد هنا ليس بمعنى المكان الذي
يقيم به جمع من الناس يتخذونه وطنا بل حسن المكان ومطلق الارض والقفر المفازة لا نبات فيها ولا ماء
وفي القاموس الخلاء من الارض وابن مالك وحمل عليه اي وقال ابن مالك ايضا وحمل عليه وفي بعض النسخ بدل
واو وابن مالك مبتدا وحمل عليه خبره وافرد ابن مالك بالذكر لانه انما قال به في هذا البيت اعني قوله
* ارى الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا * وهو من ثاني الطويل وقايله عند ابن جني
بعض بني سعيد والدهر على ما في القاموس يقال بمعان المناسب الزمان الطويل والامد الممدود وقد كانت العرب
في الجاهلية يزعمون ان مرور الليالي والايام فهو الموثر في هلاك الانفس ولذا حكمنا بحقيقة الاسناد في قوله
* اشاب الصغير وافنى الكبير * كر الغداة ومر العشي * وينكرون ملك الموت وقبضه الارواح بامر الله تعالى
ويضيفون كل حادث حدث الى الدهر والزمان فترى اشعارهم ناطقة بشكوى الزمان ومن ثم ورد في الحديث

الشريف النهي عن ذلك فعنه صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر اي الاتي بالحوادث لا الدهر
والمحدثون وان كانت اشعارهم ايضا طافحة بذلك الا ان ذلك صادر منهم على المجاز وارد على نحو من البلاغة
والمنجنون بفتح الميم وبنونات وجيم كالمنجنين الدولاب مونث ولما كان من شان الدولاب ان يدور فيجعل
العالي سافلا تارة وتارة بعكس وشان الدهر انه داير باهله يخفضهم تارة ويرفعهم اخرى جعله منجنونا
فالمعنى على زيادة الا وباهله متعلق بمنجنونا لانه بمعنى داير وانما المحفوظ وما الدهر اي فلا زيادة لالا
ح ويعضده كون المصراع الثاني مصدرا بما وتناسب المصراعين في المطلع والمقطع مطلوب فان قلت ما وجه
انتصاب منجنونا على هذه الرواية وكذا معذبا في المصراع الثاني وشرط عمل ما عند الحجازيين ان لا ينتقض نفيها
بالا قلت ليس نصبهما بها اما الاول فلان التقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون والا المنجنون والا يشبه
منجنونا وعلى الاول والثاني فالنصب بنزع الخافض ان قلنا بتعلق كاف التشبيه والا فلا وجه للثاني اذ من حقه
الرفع ح لانه كان في محل رفع الخبر لا في موضع نصب باستقر مقدر فاذا ذهب المانع ظهر ما كان
للمحل واما الثاني فلان معذبا مصدر ميمي كقوله * وان لم يكن الا معرج ساعة * قليلا فاني نافع لي قليلها *
اي فان لم يكن الالمام الا تعريج ساعة فهو منصوب على انه مفعول مطلق اي وما صاحب الحاجات الا يعذب
معذبا اي تعذيبا ومن لم يشترط العمل بعدم الانتقاض كيونس لم يحتج الى ما قلناه ثم ان ثبتت روايته
او رواية ابن مالك التي هي غير محفوظة ولا تخفى نكتة التعبير بان فتتخرج على ان ارى جواب قسم مقدر
اي والله لا ارى الدهر الا منجنونا باهله وحذفت لا منه لحذفها في تالله تفتوا اي لا تفتو ويكون الحذف
ح مقيسا وقوله فتتخرج بتقدير فهي الرواية تتخرج فهو على منوال ومن عاد فينتقم الله منه قال الشارح
وليس هذا التقدير بضرورة لا ريب لما عرفت فيما تقدم فتذكره وذلك على ان المحذوف في الاستثنا المفرغ
اورد عليه انه ما كل مفرغ فهو مسبوق بنفي او شبهه فاذا فاذا لم يكونا ولم يمكن تقدير الشبه قدر هو
بدليل صمت الا يوم الجمعة والجواب ان من اجاز وقوع التفريغ في الايجاب شرطه بشرطين ان يكون فضلة
لا عمدة وان تحصل به فايدة ضربت الا زيدا ولا ضربت الا زيد وان جاز قرات الا يوم الجمعة وذلك لامتناع
ضربت كل احد الا كذا وجواز قرات كل يوم الا كذا والواقع بعد الا هنا عمدة وان كان مفعولا لان ثاني
مفعولي ارى خبر في الاصل ولا حاجة الى القول بانه مفرغ في الكلام الموجب مع فساد المعنى دليل على تقدير
ما يخرجه عن الايجاب ويصحح معه المعنى واما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل غلط من الرواة قيل
عليه ان تغليطه مع كونه من فصحاء العرب وان غره بعضهم بمخالطة البقالين اي الزياتين وهم من الحاضرة
ليس بسديد وفتح هذا الباب يطرق الى القدح في كل ما يتمسك به من كلامهم وان تغليط الرواة ايضا
متجه والاستناد فيه الى ثبوت الرواية على وجه مخالف لما رووه لا يظهر اذ لا تقدح رواية في اخرى
ويمكن الجواب عن الاول بمنع ان فتح هذا الباب يودي الى ما ذكر اذ نجيء كلام احدهم على وجه يخالف ما عليه
عامة اهل اللسان الغلط الذي هو من شان الانسان وكونه من فصحايهم لا يستلزم عصمته من الغلط
وعن الثاني بان القايل بان الغلط من الرواة جازم بان الرواية اخرى عن قايله فكيف يقال في رده ان
رواية لا تقدح في اخرى وان الرواية الا بالتنوين اي شخصا ولا اشكال في ان الال بمعنى الشخص اذ ليس الشخص
مختصا بالانسان بل هو ما يرى من بعد من سواد الانسان وغيره وعليه فمناخة منصوب على انه خبر ثان
لما تنفك لا نعت لكن بغير شي وهو ان صاحب القاموس على تبحره لم يذكر مجي الال وقيل تنفك تامة على انها
مطاوع فكه اذا خلصه او فصله بمعنى ما تنفصل عن التعب او تخلص منه قال تعالى منفكين حتى تاتيهم البينة
وهذا توجيه حسن لا غبار عليه ولا كلفة فيه فنفيها نفي باق على حكمه لم يول الى الاثبات بخلاف نفي
الناقصة فانه ال الى الاثبات اذ معنى ما انفك زيد قايما ثبت ذلك ومناخة حال اي ما ينفصل عن الجهد

والمشقة في حال من الاحوال الا حال اناختها على الخسف او رمي البلد القفر بها فهي لا تنفصل من شدة الا الى اخرى فهي لا تزال في شدة وهذا ما نقله ابن الشجري عن بعضهم وحسنه صاحب اللباب وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف فالتقدير ما تنفك كاينة على الخسف ومناخ حال وقد جاء مرفوعا بتقدير هي مناخ اي هي مستمرة على الخسف في كل حال الا الحال الا اناخة فانها تكون في ذات راحة الا ان هذا المعنى في ما يظهر غير مراده وصف هذه المعنى في ما يظهر غير مراد للشاعر اذ مراده وصف هذه الابل بانها لا تخلص من تعب الى مثله فليس لها حال براحة اصلا مع ما يلزم هذا الوجه من تقديم المستثنى المفرغ اذ الحال الاذن في المستتر في الخبر وهو ممنوع عند البصريين وانا فهم كلام صاحب اللباب تملته حيث قال بعد ذكر البيت والاعتذار يجعل مناخ حالا وعلى الخسف خبرا ضعيف لما ان الاستثنا المفرغ قلما يجي في الاثبات وقلما يعذر المستثنى منه بعده ثم ذهب الاخفش منهم الى جواز تقديم المفرغ اذا تقدم المبتدا وما نحن فيه من هذا القبيل فان قلت ليكن العامل في الحال لا تنفك فلا يلزم المحذور قلت يلزم الضعف من وجهين احدهما وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب وهو ممنوع عند الجمهور الثاني ما ذكره بعض المحققين من ان العامل قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى بالا الا ان يكون المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد و تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيدا الظريف لان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستانفة عن الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمنزلة ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فلا يجوز ان يتوغل معمول الفعل من الجملة الاولى في الجزء الاجنبي من ذلك الفعل واما المستثنى فانه غير متوغل في الجزء الاجنبي لانه على طرف منه واما المستثنى منه وتابع المستثنى فلانه لما تعلق المستثنى وكل منها كالشي الواحد هنا وقد يستسر جعل مناخ حالا لا لاجل الكون فضلة لا عمدة فيصح التفريغ مع الايجاب فيه والمعنى عليه مستقيم وهذا فاسد لبقاء الاشكال الذي لاجله جعلت الا زايدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا قيل عليه ان ابن الحاجب اجاز وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب اذا كان فضلة وحصلت به فايدة نحو صمت الا يوم الجمعة لجواز ان تصوم كل يوم الا يوم الجمعة ومناخ في البيت قد اعرب حالا والحال فضلة والفائدة حاصلة ثم قال ابن مالك في شرح تسهيله اذا كان في الايجاب معنى النفي هو مل معاملته نحو صمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر تنبيه ليس من اقسام الا المبحوث الا التي في نحو الا تنصروه فقد نصره الله وهذه كلمتان ادغم بعض احداهما في بعض الاخرى ان الشرطية ولا النافية ومن العجيب ان ابن مالك على امامته في العربية ذكرها في شرح التسهيل من اقسام الا قيل عليه هو لم يقل من اقسام وذكر منها الا من الا تنصروه بل قال عند الكلام على تعريف المستثنى بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او بمعناها وقولي بالا متعلق بالمخرج واحترزت بذلك عن الا التي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم كقوله تعالى الا تنصروه والزايدة على مذهب الاصمعي وابن جني ويمكن الجواب بتسليم انه لم يذكرها من اقسام الا صريحا انه قد ذكرها منها لزوما لانه احترز بالمخرج بالا وهي الاستثنائية عما يشاركها في اللفظ من الا التي في الاية وغيرها مما لا اخراج به اصلا فثبت ان لها مشاركات فيه فيلزم ان تكون الا ذات اقسام منها هذا القسم وليس الغرض بالعجب من عد الا من الا تنصروه من اقسام الا مطلقا حتى لم يكن ذكر الا التي فيه من تلك الاقسام صريحا من العجب لظهور ان هذا المطلق على اقسام هذا القسم منها لم يكن ذكرها منها لزوما منه بطريق اولى بل من عدها من اقسام الا التي هي من حروف المعاني فان من حق ما كان منها ان يكون بسيطا لا مركبا من كلمتين وان عدتا بالامتزاج كلمة ظاهر الا بالفتح والتشديد حرف تحضيض تختص بالجمل الفعلية الخبرية وان وليها اسم فهو معمول لفعل ظاهر او مقدر نحو الا زيدا ضربت او ضربته والتحضيض والحض الحث على الشي والاحماء عليه ولكون التحضيض بما ذكر اختصت اداته بالفعلية لان الفعل منها ان كان مضارعا فظاهر ان الحض عليه معناه طلب

فعله

فعله كقولك الا تصلي فان المعنى صل وان كان ماضيا فمعناه اللوم والتنديم على تركه وما كان كذلك فحري بالطلب فاشبهت لام الامر في الطلب فاختصت اختصاصها وما يقال من ان طلب الفعل بعد مضيه وقته يستحيل فلا يكون فعل الماضي الطلب فيتعذر النصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمها فجوابه ان معنى كونه للطلب ح افادة ان هذا الفعل كان مطلوبا منه في الوقت الصالح له وقد فوته وباعتبار هذا الطلب المقدر في وقته نصب الجواب بعد الفاء وجزم حيث لا فاء وفي التعليق وانظر لم اشترط في الجملة الفعلية التي هي مدخول هذا الحرف ان تكون خبرية ولعل ذلك لان الخبر ذو مضمون يسوغ طلبه والتحضيض طلب بخلاف الانشاء فانه لا مضمون له كذلك فلا معنى لطلبه كما يراد وان ادوات التحضيض في انها تختص بالجمل الفعلية لما قررنا ولما كانت هلا من ادوات التحضيض وكان حقها الاختصاص مع دخولها على الجملة الاسمية في بيت ليلى الاتي استشعر جوابا عنه تكميلا للفائدة فقال فاما قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها على ان ابن قاسم اورده بلفظ الا والبيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله قيس بن الملوح او ابن الدمينة او الصمة بن عبد الله القشيري وبعده اكرم من ليلى علي فيبتغي به الجاه ام كنت امرا لا اطيعها وسوف يورد المص في اثناء الكتاب الخامس ويأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقد استشهد النحاة ببيت الكتاب على تعدي نبا بالتضعيف الى ثلاثة مفاعيل الاول ضمير المتكلم مفعولا اول ناب مناب فاعله وليلى ثان وجملة ارسلت بشفاعة ثالث وتقدير بشفاعة بذي شفاعة اي بشفيع لقوله فهلا نفس ليلى شفيعها والمراد بنفس ليلى ذاتها وعينها نحو جاءني زيد نفسه لا ان النفس الانسانية السارية في البدن وقصد الى التفخيم والتلذذ فكرر اسمها ومعنى فهلا نفس ليلى شفيعها بتقدير كان الشانية كان الشان ليلى شفيعها اي فهلا كانت ليلى موضع شفيعها فتكون هي الشفيعة فالتقدير فهلا كان هو اي الشان او كانت هي اي القصة فليس حرف التحضيض في التحقيق داخلا على الجملة الاسمية وفارقت هلا هذه لولا اختها في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا في ان تاثير الفعل في النصب فيما بعد لولا دليل عليه فامرها الفعل بعدها اقوى بالنسبة الى هلا هنا فان ما بعدها مرفوع ولا يصلح تقدير فعل رافع له اذ تقديره يستدعي منه ولكن الكلام ما يصلح له وانما تم ما يصلح لان يكون خبرا فتعين ان يكون ذلك المرفوع مبتدا ولزم تقدير كان واسمها ضمير شان ولا يشكل بما سبق من ان وضع لتقوية الكلام كضمير الشان لا يحذف لان الممنوع حذفه استقلالا لا تبعا وههنا انما حذف تبعا لكان ورب شي صح تبعا وامتنع استقلالا وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور وان لم يكن من باب التفسير اقيس من اضمار ما ليس من جنسه وشفيعها على هذا اما على تقدير شفعت خبر لمحذوف اي هي شفيعها فكيف يكون غيرها شفيعها تنبيه ليس من اقسام الا ايضا هذا اللفظ الا التي في قوله تعالى انه بسم الله الرحمن الرحيم الا تعلوا علي بل هي كلمتان ركبت احداهما مع الاخرى وتلك كلمة واحدة وهما ان الناصبة ولا النافية وان المفسرة ولا الناهية او ان المخففة ولا الناهية اي ان الشان النهي عن كذا والامر بكذا وقد اغفل المص هذا الوجه وعليه فالجملة ذات موضع بالاستقلال وعلى الاول فهو المجموع لا موضع لها اي لا لا على هذا اي على ان ان المفسرة ولا الناهية ولا يخفى ان هذا قول على الشارح لان المحكوم عليه بان لا موضع له مجموع لا وما بعدها لان المفسرة لا محل لها فكذا اذا انضم اليها حرف التفسير وعلى الاول وهو ان ان الناصبة ولا النافية فهي اي الا والمراد هي وما بعدها على قياس ما عرفت بدل من كتاب في قوله تعالى اني القي الي كتاب كريم على انه بمعنى مكتوب كلباس بمعنى ملبوس ورجح البدل على كونه خبر مبتدا محذوف تقديره هو الا تعلوا وان قال ابو البقا استغنوا عن هذا التقدير

القايل ابو علي

وكذا على تقدير الباء وان الاصل بان لا تعلوا وعليه فالمحل نصب او جر وعلى ان الخبر وهو لا تعلوا النفس
بات بمعنى الطلب وهو النهي هنا وقد قيل عليه ان هذا التاويل تاباه ان الناصبة فان الخبر انما هو مجرد
لا تعلوا على فانه المكتوب حقيقة بقرينة وايتوني فانه جملة طلبية معطوفة تستدعي جملة كذلك
معطوفا عليها ولا على سبيل التوهم وكذا رد ما ليس بجملة الى ما هو جملة ولم يعكس كالمفرد المعطوف
عليه في نحو الزمنك وتقضيني حقي ومثلها الا يسجدوا لله في قراءة التشديد وهي قراءة غير الكسائي ويعقوب
بعد قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون لكن ان فيها الناصبة لا غير
ولا فيها محتملة للنافية فتكون الا وصلتها بدلا من اعمالهم اي فزين لهم الشيطان الا يسجدوا وما بين البدل والمبدل
منه اعتراض او خبر المحذوف فيه اشارة الى تجويز تقدير المبتدا في الاية قبلها وان اقتصر فيها على وجه البدل
اي اعمالهم الا يسجدوا كانه قيل ما اعمالهم التي زينها الشيطان لهم فقيل كذا وللزائدة اي ومحتملة للزائدة فتكون
الا مخفوضة بدلا من السبيل ومرفوع خبر المحذوف اي السبيل ان يسجدوا او مختلفا فيها او مخفوضة هي بتقدير
حرف الجر وابقا عمله ام منصوبة بتقدير حذفه وتسليط الفعل على الا يسجدوا وذلك الاختلاف بنا على
ان الاصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون او بزين او بصد واللام داخلة على مفعول له بتقدير مضاف
هو المخافة مثلا تعليلا للتزيين او الصد وعلى هذين يجوز ان يكون التقدير مخافة ان يسجدوا وبدون
لا نحو المحل ايضا مختلف فيه وفي حواشي شيخنا ويحتمل عندي ان يكون الاصل ذلك اي لئلا واللام متعلقة
بلا بيهتدون لا يهتدون الى حرف جر ولها ثمانية معان احدها وهو الغالب عليها انتهاء الغاية الزمانية
نحو واتموا الصيام الى الليل والمكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وبقا بلها في ذلك كله
من اي ان الى تكون لانتهاء الغاية مطلقا سواء كانت زمانية ام مكانية وسواء كان منتهى العمل
بها اخرا وغير اخر نحو سرت الى البصرة وصمت الى نصف النهار والغاية النهاية وقد تكون
بمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين الا انهما يختصان بالزمان بخلافه والمراد بالغاية
في قولهم الى لانتهاء الغاية ومن لابتدائها كما نص عليه في التلويح هو المسافة اطلاقا لاسم الجزء على
الكل اذ الغاية النهاية وليس لها ابتدا ولا انتهاء وافاد شيخنا انه لو اريد بالغاية في قولهم لابتدا
الغاية النهاية وفي قولهم الى لانتهاء الغاية المبدا على ان الاضافة فيهما لادنى ملابسة لكان وجها جاريا
على ما قيل من ان الغاية تطلق بالاشتراك عرفا بين مبدا الشي ونهايته من طرفيه ومنه قولهم
لا تدخل الغايات الا ان من المحققين من اختار ان من لابتداء الغاية والى للغاية اي دالة على ان ما بعدها
منتهى حكم ما قبلها وعليه يكون قولهم لانتهاء الغاية تساهلا وكذا لو اريد بالغاية المبدا الاعلى الدلالة
بالى على انتهاء حكم المبدا الاعلى انتهائه واذا دلت قرينة على دخوله ما بعدها نحو قرات القران من اوله
الى اخره القرينة هنا عند الشارح كون الكلام مسبوقا لحفظ القران كله فانه مناف لخروج الغاية
فتعين دخولها وعند المحشي ذكر الاخر وجعله غاية قال وهذا اولى لتناوله بعتك هذا الحائط من اوله
الى اخره وانت لا يخفاك ان ذكر الشي وجعله غاية لا يصلح قرينة على الدخول والا لاتفقوا على الدخول
في كل صورة بل ولا ادل الاخر من حيث هو اخر وجعله من هذه الحيثية غاية لا تقتضيه لجواز خروجه
من هذه الحيثية قال شيخنا ولا يضر عدم تناول القرينة في مثال المصنف على ما قرره الشارح
مثال المحشي لانه بصدد بيان قرينة خاصة تفهم القرينة العامة المتناولة للمثالين وهي كون
الكلام مسبوقا لبيان الاحاطة والشمول على انا نقول القرينة على الدخول في نحو بعتك هذا الحائط
من اوله الى اخره الاشارة فيه الى الحائط فانها دلت على ان المبيع هو الجميع واما قرينة الدخول
في اية الاسرا فما عليه الجمهور من انه اسرى به صلى الله عليه وسلم بجسده وروحه الى بيت المقدس

ثم

ثم منه الى السموات العلى حتى انتهى الى ما انتهى وقيل العلم بان الاسراء اليه لا يكون من غير دخول او دلت
على خروجه نحو اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة الى ميسرة اما القرينة في الاولى فهي متصل منها
وهو النهي عن الوصال والمنع منه فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه كذا قال المحشي وجعل
الشارح في الاية لتتم قرينة الخروج فيها دلالة على نفي الوصال لان الامر بالصيام مغيا بالليل وذلك
بطره وضده الذي هو الافطار على ان الليل غاية الصيام لا للاتمام لبرداته لا يمتد فيها لا يقتضي ان القرينة
المنفصلة غير النهي عن الوصال ليكون الوجران بين حيث لم يجعل دليل نفي الوصال وهي المنهي عنه قرينة
على الخروج ان قرينة فعل النبي صلى الله عليه وسلم او غيره لتكون في الاية الدلالة بعد ثبوت الخروج على نفي
الوصال كما دل على نفيه النهي عنه لان من اعتبر الاية دالة على نفي الوصال لم يلحظ دلالتها عليه بعنوان
كون النهي قرينة على خروج الغاية فيها كما لا يخفى واما في الثانية فلان الاعسار علة الانتظار وبالايسار
تزول العلة فيزول المعلول والا لكان مطالبا بالانظار في حالتي العسر واليسر وذلك تفويت لحق الدائن
عمل بها اي بتلك القرينة من دخول او خروج والا اي وان لم تدل قرينته على دخول وخروج فقيل يدخل
ان كان من الجنس اي ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها لان حكم جزء الشي حكم ذلك الشي نحو اكلت
السمكة الى راسها والا فلا نحو اشتريت هذه البقعة الى الشجرة وقيل يدخل مطلقا فما لم يدخل فبمجاز
وقيل لا يدخل مطلقا وان كان من الجنس وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول وجعله الحديثي مذهب
النحويين وقال في التلويح والمحققون من النحاة على انها لا تفيد الا انتهاء الغاية من غير دلالة على الدخول
وعدمه بل هو راجع الى الدليل واما دخول غسل المرفقين في وجوب غسل المرفقين في وجوب غسل اليدين
في اية الوضوء فليس لان الغاية داخلة لكونها من جنس المغيا بل القرينة الاحتياط للعبادة بناء على ان
اليد حقيقة الى المنكب ولو اقتصر عليها لوجب غسل الجميع فلما قال الى المرافق خرج البعض من الوجوب
وهو ما جاوز المرفق الى المنكب خروجا محققا فتركناه وبقي المرفق مشكوكا فيه فاوجبناه احتياطا وذهب
مالك وزفر وداود الى عدم وجوب غسلها اخذا بالمتيقن الذي هو الخروج فيجب الحمل عليها اي على عدم الدخول
الذي هو الاكثر عند التردد وخلو المقام من جنس القرينة والثاني المعية اي افادة معنى مع ولا يلزم من ذلك
ان يكون الحرف مرادفا للاسم لان المعية المستفادة من كلمة مع ملحوظة استقلالا وان كانت لا تستعمل
الا مقيدة بمتعلق خاص فكان اللفظ الدال عليها اسما والمستفاد من الى ملحوظة من حيث هي حال التزيين
الشيين متعلقة بهما فهي غير مستقل بالمفهومية فكان الدال عليها حرفا وعبر في التسهيل عن هذا
المعنى بالمصاحبة وذلك اذا ضممت شيا الى اخر ولو من غير جنسه باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيين
قاله الشارح وقال المحشي في كونه محكوما به على شي او محكوما عليه بشي او متعلقا بشي وهذا تفصيل
للاول وبه قال الكوفيون وعلى نسبته اليهم اقتصر الفرا وجماعة من البصريين في من انصاري الى الله اي من
انصاري مع الله فضم الانصار الى الله كلها باعتبار معنى النصرة المتعلق بالله وبهم وهذا مثال لما لا تكون
فيه جنسية بين الطرفين ثم ان من ان اعرب مبتدا كما هو مذهب سيبويه في من ابوك وان كانت نكرة لتضمنها
معنى الاستفهام فالمثال لما ضم فيه شي الى اخر في كونه محكوما عليه بشي حتى في قولهم اي قول العرب الذود
الى الذود ابل وهذا مثل مشهور لهم معناه اذا اجتمعت القليل مع القليل صار كثيرا بعجمة ثم مهملة قال الجوهري
ما بين الثلاث الى العشر وهي مونثة لا واحد لها من لفظها وفي القاموس الذود ثلاثة ابعرة الى العشرة
او خمس عشرة او عشرين او ثلاثين او ما بين الثلاثين والتسع مونث ولا يكون الا من الاناث وهو
واحد وجمع او جمع لا واحد له او واحد جمعه اذواد وقولهم الذود الى الذود ابل يدل على انها في موضع
اثنين لان الثنتين الى الثنتين جمع انتهى وهذا مثال لما فيه الجنسية بين الطرفين لان فيه ضم

الذود الى الذود في معنى الاثلاثة ظاهرا وضم القليل الى القليل في معنى الكثرة حقيقة لا ضم الذود الى الذود
في معنى الكثرة الحاصلة بانضمامها كما قال الشارح هذا والتحقيق كما عليه الرضي وغيره ان الى في الاية والمثال
على معناها من الانتهاء والمعنى من يضيف نصرته الى نصرة الله والى فيه ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم
يدل على ان نصرة الفلان محققة بخلاف الى فان نصرة ما دخلت عليه محققة مجزوم بها اذ المعنى من
يضيف نصرته الى نصرة فلان اي الواقعة قاله صاحب الجنى الداني والذود مضاف من الى الذود ومنه
قوله وانت الذي حببت شعبا الي بدا الى واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا فان قيل هب ان
مضافا المقدر في البيت يستقيم نصبه على الحال من شعبا فعلام انتصب مضافه المقدر في المثال وليس
وليس ثم الا مبتدا لا ينتصب عنه الحال فقد اجيب بانه حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير
اعنيها مضافة الى الذود وهذه الجملة معترضة بين المبتدا والخبر وفيه نظر لان قوله الى الذود حينئذ
يكون من جملة الاعتراض لكن الاخبار عن المبتدا لا يتم الا به وليس ذلك من شان الاعتراض ولا
يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال اذ لم يضم احدهما الى الاخر باعتبار معنى تعلق بينهما نعم هناك ضم شي
بل الاخبار بانضمام شي الى اخر قال الفرا انما يجعل الى كمع اذا ضممت شيا الى شي كقول العرب الذود الى
الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن الى كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير الى فلان مال كثير فالتزم في نحو
مع زيد مال ان لا ضم وهو محمول على ما قلناه وليس قوله ولا يجوز الى اخره اعتراضا على مجي الى بمعنى مع
بل هو قياس استثنائي اقتصر منه على ذكر مقدمته الاستثنائية وطويت مقدمة الملازمة والاصل لو
جاءت الى بمعنى مع لجاز الى زيد مال زيد مع زيد مال لكنه لا يجوز وانما هو بيان لصورة فات فيها
شرط مجي الى بمعنى مع عند القايل به وهو الضم على وجه مخصوص وكان حق العبارة الاتيان بالفاء
التفريعية والثالث التبيين اثبت ذلك ابن مالك خاصة نقله الشارح في شرح التسهيل وهي المبينة لفاعلية
مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل بيانه لما يفيد حبا او بغضا اي بعد فعل
تعجب او اسم تفضيل يفيد بمادته حبا او بغضا وان افاد بصورته تعجبا لكونه على صيغة ما افعل وافعل
به او تفضيلا لكونه على صيغة افعل من مثلا وقد قيل ان في عبارة المص تسامحا اذ مفهومها ان العبرة
بما يفيد حبا او بغضا مما يدل على احدهما بالوضع ويدونه مثاله فيما يفيد حبا اما الحب الي وهذا احب
الي وما اشهاه الي وهذا اشهر الي وعليه فقس والذي عليه ابن مالك في شرح تسهيله ان الى
التبيينية هي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها وربما دفع التسامح بان
المراد بما يفيد في عبارته ما كانت افادته بالوضع كما اريد بما دل في تعريف الاسم بما دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ما كانت دلالته بالوضع نحو رب السجن احب الي مثال اسم التفضيل
بما يفيد حبا ومثال فعل التعجب منه قوله وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان تكون المقدما
والرابع مرادفة اللام وهي الواقعة موقعا اللام احرى به نحو والامر اليك اذ الاصل في هذا المعنى
اللام نص عليه الحديثي قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعد وقيل لانتهاء الغاية على انها متعلقة
بما يصح معه ذلك اي منته اليك ويقولون احمد اليك الله سبحانه اي انهي حمده اليك فالى فيه لانتهاء
الغاية وفعل الحمد مضمن معنى الانهاء ويعلق الى به باعتبار هذا التضمين والخامس موافقة في ذكره
جماعة منهم القتبي في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب البيت من الضرب
الثاني من الطويل وقايله النابغة الذبياني من قصيدة يخاطب بها النعمان بن المنذر مطلعها في رواية
الاصمعي اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي اهتم منها وانصب ثم قال حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
وليس وراء الله للمرء مطلب لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش واكذب

ولكنني

ولكنني كنت امرا لي جانب من الارض فيه مستزاد ومذهب ملوك واخوان اذا ما اتيتهم احكم في
اموالهم واقرب كفعلك في قوم اراك اصطنعتهم فلم تراهم في شكر ذلك اذنبوا فلا تتركني بالوعيد
كانني الى الناس مطلي به القار اجرب الم تر ان الله اعطاك سورة ترى كل ملك حولها يتذبذب
فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث
اي الرجال المهذب فان اك مظلوما فعبدا ظلمته وان تك ذا عتبى فمثلك يعتب يقال اتاني الامر
الفلاني اي بلغني وابيت اللعن على الخطايا اي لا متنعت ان تاتي ما تلعن به وقد كانت هذه الكلمة تحية
الملوك في الجاهلية وهي جملة دعائية معترضة بين الفعل وفاعله وتلك اشارة الى الملامة المفهومة
من انك لمتني اذ المعنى اتتني ملامتك اياي وليس على حدا عدلوا هو اقرب للتقوى فتدبر واهتم اصير
ذا هم وانصب من نصب كفرح اعيا وحلفت قسم جوابه لين كنت وما بينهما اعتراض صدر بالفاء التي من
شانها ان يعقب ما بعدها ما قبلها لان انتفاء الريب من شانه ان يكون بالحلف ولنفسك معناه لك
على اقحام لفظ النفس والريبة بكسر الراء كالريب بفتحها الظنة بفتح المعجمة والشك تقول رابني امره
وارابني يريبني ريبا وريبة اذا ظننت به شيا وجملة وليس وراء الله للمرء مطلب جملة موكدة
لمضمون ما قبلها فانه اذا لم يكن وراء الله تعالى مطلب لاحد لم يحلف باعظم منه فكيف يحلف به كاذبا ولين
كنت شرطية صدرت باللام الموطية للقسم للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن
ثم تسمى المؤذنة ايضا واراد بالجناية بالجيم فالنون فالمثناة التحتية الذنب والواشي النمام واغش من
غشه لم يمحضه النصح واظهر له خلاف ما اضمر ولي جانب من الارض صفة امرا وفيه اعادة الضمير
الرابط ضمير المتكلم على وفق ضمير كنت واراد بهذا الجانب ارض الشام والمستزاد موضع يتردد فيه لطلب
الرزق من اراد الكلا وارتاده وملوك واخوان بدل من مستزاد ومذهب بدل من كل او بتقدير فيه ملوك
واخوان ومعنى احكم ذا التحكيم انصرف في اموالهم كيف اشاء واقرب منهم فانا رفيع المنزلة عندهم وكفعلك
تقديره هذا الفعل منهم كفعلك او المعنى يجعلونني حكما في اموالهم وقريبا منهم كما تفعل انت في اوليك
واصطنعتهم احسنت اليهم قوله فلم ترهم اذنبوا في الشكر تقديره احسنت اليهم فشكروا فلم ترهم مذنبين
في الشكر وهذه الابيات التي اولها حلفت البيت واخرها كفعلك البيت اوردها علماء البيان شاهدا على النوع
المسمى بالمذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام كان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب تحقيق ذلك فيما نحن فيه ان محصل هذه الابيات كما قال المولى التفتازاني في شرحي التلخيص لا تلمني
ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح او
لئك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي تال وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي تسميه الفقهاء قياسا
ويمكن رده الى قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح اولئك القوم لك ذنبا واللازم
باطل فكذا الملزوم والوعيد التهديد والباء فيه للسببية والى الناس معناه في الناس وعند الثعلبي في تفسيره
معناه مع الناس ومطلي مدهون والقار القير بالكسر وهو شي اسود يطلى به السفن والابل او هو الزفت كذا
في القاموس قال الجلال القار القطران ونحوه مما يدهن به الابل ويروى بالرفع على انه نايب فاعل
مطلي وبه متعلق به فهو على القلب والاصل مطلي اي هو بالقار وبالجر على البدل من الضمير ولا قلب والاجرب
والجرب بفتحتين وهو دا معروف يكون بظاهر الجسد والمعنى لا تتركني بسبب وعيدك اياي ممقوتا بين
الناس منفورا منه والسورة بلا همزة المنزلة الرفيعة والشرف والملك بسكون بعد ميم مفتوحة في ملك
بكسرها ويتذبذب يتحرك متحيرين يضطرب ويدور وقوله فانك شمس البيت قال المبرد في كامله

هنا من عجيب التشبيه واراد بهذا البيت والذي قبله تسلية النعمان عما حصل عنده من موجدة لاجل جفنة
ثم كر معتذرا عن زلته معترفا بهفوته فقال ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث بالتحريك اي فساد قاله
الجلال وفي القاموس الشعث انتشار الامر يقال اللهم لم شعثنا اي اصلح امرنا واجمعه وجملة لا تلمه حال
من اخا العموم بوقوعه في سياق النفي او من ضمير ولست لا صفة لاختلال المقام بتقضي عموم الاخ والوصف
يقطعه اذ المقصود انه ليس هناك اخ مرضي بل كل اخ انما تستبقي مودته بل شعثه والتغاضي عن زلله كما يدل
عليه قوله اي الرجال المهذب واذا جعلته وصفا كان المعنى انك لا تستبقي مودة اخ موصوف بانك لا تلم
شعثه وفات العموم وقد اورد علماء البيان ايضا هذا البيت شاهدا على ما كان من التذييل لتاكيد مفهوم
الجملة السابقة لان التذييل تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد سواء كان توكيد منطوق
ام توكيد مفهوم وسواء خرجت الجملة المؤكدة مخرج المثل بان كانت حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى
الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال ام لا بان لم تستقل بافادة المراد بل تتوقف على ما قبله نحو قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فالجملة الاولى تذييل من الضرب
الثاني والثانية تذييل من الضرب الاول وانما كان قوله اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال
موكدا للمفهوم لان قوله ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وذلك
لانه نفي استبقاء المودة لاخ في حال عدم اللم على الشعث فكانه قال لا اخ لك ما لم تلمه على شعث ويفهم
منه استبقاء الاخوة لا يحصل بدونه فلم يوجد اخ خال عن الشعث فلا كامل في الرجال وقوله اي الرجال
المهذب استفهام انكاري في معنى النفي اي لا مهذب فيهم فلا كامل ثم قال فان اك مظلوما باستمرار غضبك
اي جعل غضبه ظلما له لانه عن غير موجب فانما ظلمت عبدا من عبيدك وليس لاحد عليك اعتراض فيه وان
يك ذا عتبي ورضي عليه فمثلك يعتب اي يعطي العتبى يقال استعتبه واعتبه اذا اعطاه الرضى منه وهي
العتبى قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة انما عبر بالامكان لاحتمال تضمين الجمع معنى الضم
او بقاها على معناها وتعليقها بمحذوف اي مضمومين الى يوم القيمة اي الى عرضها وحسابه قيل ومنه
ايضا هل لك الى ان تزكى اذ يقال في العرف هل لك في كذا قال المص في حواشي التسهيل والاولى ان يقدر
هل لك ميل او انقياد لا هل لك رغبة لتقل المجاز وتاول بعضهم البيت على تعلق الى بمحذوف اي مطلى
بالقار مضافا الى الناس على ان هذا المقدر حال من اسم كان على حد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي نعم كان اللائق ان يقدم في بيان المعنى فيقال المعنى كانني حال
كوني مضافا منسوبا الى الناس بغير شانه كذا بخلاف فهم للحال من ضمير البعير العايد الى بعير قبل اتيانه وبل
ولا من ضمير مطلى بعده اذ لا معنى لكون البعير مطليا بالقار وهو مضاف الى الناس الا ان يكون التقدير
كانني جمل مطلي بالقار مضافا الى من لم يطل به من الناس ولا يخفى ما كثر محذوف اي ذلك المتعلق وقلب الكلام
بادخال الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه وهو الضمير المستتر في مطلى فانفصل مجرورا ورفع القار بمطلى
ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم على رواية من رفع القار وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلى معنى مبغض
اراد تضمين مطلى مع متعلقاته معنى مبغض بسبب جعله مجازا عنه وبمعناه وهذا ما اختاره
الرضي حيث قال الوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب مكره مبغض والتكريه يتعدى
بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن بمعنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل
بعث منه حملا على شتريت ورضيت عليه حملا على سخطت واجاز شيخنا ابقاء التضمين على ظاهره
فالمعنى كانني بعير مطلي بالقار اجرب مبغضا الى الناس او كانني بعير مبغض الى الناس مطلي بالقار
على ما اجيز في التضمين من جعل المضمن اصلا والمتضمن قيدا له او بالعكس ولا خفاء ان قول ابن عصفور

اولى مما نقله عن بعضهم لما في ذلك من اعتبار الحذف والقلب الذي لا يكون مقبولا الا اذا تضمن اعتبارا
لطيفا وذكر الشارح وجها سليما من القلب قريبا الى القلب وهو تعلق الى بمحذوف هو حال من اسم كان ليكون
المعنى كانني في حال كوني مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جمل اجرب طلي به القار اي جعل فيه والصحيح
قال ويدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه وليس هنا بعيد هو التاويل المنقول
عن بعضهم كما ادعاه المحشي مع اعترافه بان في ذلك التاويل قلبا ولا قلب في تاويل الشارح وان الحال المقدر
هناك مضافا وهنا مبغضا قال ولو صح مجي الى بمعنى عند لجاز زيد الى الكوفة لكنه لم يجز فلا يصح فانه لو جاز
لشاع من العرب استعماله قيل لا يلزم من صحة مجي الى معنى في جواز المثال المخصوص لجواز انتفاء المقتضي فيه
او وجود مانع وان لم نعلمه السادس الابتداء اي ان يكون بمعنى من الابتدائية الغاية قاله الكوفيون والعتبي
كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروي الي ابن احمرا اي مني هو من الضرب الثاني من
الطويل وقايله عمر بن احمر بن عمرو بن عامر بن عبد شمس العتبي قيس غيلان شاعر جاهلي ادرك الاسلام
وهو احد الشعراء الخمسة المشهورين بعوران قيس والبعيث تميم بن ابي وحميد بن ثور الهلالي والشماخ
ابن ضرار وعبيد بن حصين الراعي وهو من قصيدة تزيد على ستين بيتا تقول اي ناقته المعبر عنها
بالقصوى في بيت سابق وهذا قول بلسان الحال وعاليت بالكور علوت به اي رفعته والكور بالضم
الرحل وبادانه ويسقى بالبناء للمجهول ويروى بفتح الواو مضارع روي يكسرها من الماء اذا زال
عطشه بشربه والري زوال العطش به وهو انما يتعدى بمن فمن ثم كانت الى ههنا بمعناه وعليه فيكون
الى الاضداد في الحروف كالجون للابيض والاسود في الاسماء وعسعس اي اقبل وادبر في الافعال وعنى
بابن احمر نفسه والمعنى ايسقى ابن احمر فلا يروى فاثبتت لنفسها سفيد منها من غير ري على الاستعارة
المكنية وقرينتها التخييلية عند شيخنا او يركبني فلا يترك ركوبي ولا يمل منه على طريق الاستعارة
التمثيلية شبهت حالة هذه بحالة من يسقى ثم شيء فلا يروى وبحته عند الشارح وقيل الى على بابها اي
يروى عائدا الى السابع موافقة عند قيل يرد عليه انه بصدد بيان معاني الى الحرفية وموافقة عند تقتضي
الى اسميتها واجيب بان هذا مجاز لان بين عند والى اذا كانت للحضور تعلقا باعتبار الدلالة على الحصول
المعنى وان كانت دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة الى بالنظر الى المجرور بها المستلزم لنظر
المتعلقة فلذا قيل ان الى بمعنى عند مجازا ومحصله ان معنى عند المكان الحاضر ومعنى الى موافقتها الحضور
الذي هو اصل معناها لكن التي يراد بها الابتدا الذي هو اصل معناها في ضمن الابتداءات المخصوصة
لان وضعها للابتداءات المخصوصة لكن بوضع واحد عام كان الواضع قال عينت من لكل ابتداء مخصوص فلا
يلزم الاشتراك اللفظي بوحدة الوضع ولا المعنوي لخصوص الموضوع له والابتداءات المخصوصة معان
غير مستقلة بالمفهومية لانها نسب خاصة فمن ثم كان الدال عليها حرفا بخلاف لفظ الابتدا فانه موضوع
لمطلق الابتدا وهو معنى مستقل بالمفهومية فالدال عليه اسم كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره
اشهى الي من الرحيق السلسل البيت من الضرب الاول من الكامل وقايله ابو كبير بالموحدة عامر بن الحليس
بمهملة مع التصغير وقيل ابن جمرة بالجيم والراء الهذلي شاعر جاهلي من قصيدة اورد غالبها ابو تمام
في حماسته وقبله وهو مطلعها ازهير هل عن شيبة من معدل ام لا سبيل الى الشباب الاول اخرج ابو نعيم
في الدلائل والخطيب وابن عساكر بسند حسن عن عايشة قالت كنت قاعدة اغزل والنبي صلى الله عليه وسلم
يخصف نعله فجعل جبينه يعرق وجعل عرقه يتولد نورا فبهت فقال ما لك بهت قلت جعل جبينك
يعرق وجعل عرقك يتولد نورا ولو راك ابو كبير الهذلي لعلم انك احق بشعره حيث يقول
ومبرا من كل غبر حيضة وفساد مرضعة وداء مغيل واذا نظرت الى اسرة وجهه برقت كبرق العارض المتهلل

زهير بالفتح منادى مرخم من زهيرة علم لابنته والمعدل مصدر ميمي بمعنى العدول اي هل عدول عن
الشيب ورجوع الى الشباب بقرينة المصراع الثاني وام فيه منقطعة لوقوعها بعد استفهام بغير الهمزة
والرحيق قال في القاموس الخمر او اطيبها او الصافي كالرحاق فعول المحشي الرحيق من اوصاف الخمر فيه نظر
والسلسل بفتح المهملتين ولامين السهل الدخول في الحلق وقال في القاموس السلسل كجعفر وخلخال الما العذب
او البارد كالسلاسل بالضم وفي الخمر اللينة واشهى الى على معنى عندي وما عليه الشارح من ان معنى الى حب الي
وقد عرفت ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين فتكون على
بابها مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما اخر فقد نظر عليه شيخنا بمنع ان اشهى بمعنى احب وانما هو مستلزم
له دال عليه بدون الوضع فلا تكون معه للتبيين على ما ذكره المص من العبارة في بيان الى المثبتة لما اسلفناه
من ان المراد بالافادة فيها الافادة بالوضع وقد يقال ان كلام الشارح مبني على ظاهر كلام المص لا على ما هو المراد
من كلامه فتدبر والغبر بضم الغين المعجمة وتشديد الموحدة مفتوحة وبالراء البقية وعليه كما في القاموس على
بقيه دم الحيض وبقية الحيض ولا حملت عليه في الرضاع فيفسد رضاعه والمغيل بوزن مكرم بالكسر من
الغيل بفتح المعجمة وسكون التحتية وهو ان ترضع المراة ولدها وهي حامل والاسم الغيلة بالكسر وفي الحديث
لقد هممت بان انهى عن الغيلة واسرة الوجه واسراره واساريره كما في الغريبين للهروي المحطوط التي في
جبهته مثل التكسر فيها واحدها سر وسر والجمع اسرار وجمع الجمع اسارير وفي حديث علي في وصفه صلى
الله عليه وسلم كان ماء الذهب يجري في صفحة خده ورونق الجلال يطرد في اسرة وجهه والعارض السحاب
المعترض في الافق والمتهلل من قولهم يتهلل السحاب اذا تلالا الثامن التوكيد وهي الزايدة اذ كل زايد فهو
للتاكيد اثبت ذلك الفرا مستدلا بقراءة بعضهم قيل هي قراءة علي وزين زيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر
ابن محمد افيدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو فان تهوى ح بمعنى تحب فهو متعد بنفسه والى زايدة اي
تهواهم وتحبهم والافيدة جمع فواد القلوب او اوساطها وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل وفي الكشاف ضمن
معنى تنزع فعدي تعديته واما من ضمن معنى السقوط فان ابقى الافيدة على حقيقتها فلا وجه لتضمينه
هذا لان مال سقوط القلوب اليهم فان قيل هو ما اراد مجرد الميل الذي يدل عليه هوي بالكسر بل
الميل والاتيان قلت فلنعتبر هذا الميل هو المضمن قصر المسافة وان جعلها مجازا عن جماعة او جماعات
تسمية للشيء باسم جزيه كتسمية الربيئة وهو الرقيب عينا لان الفواد هو الجزء الذي يتعلق به الميل المقصود
كالعين بالنسبة الى الرقيب فانها الجزء الذي يتعلق به الرقوب المقصود اي واجعل جماعة وجماعات من
الناس يسقط اليهم فللتضمين وجه او على ان الاصل تهوى بالكسر من هوى الشيء هويا بالفتح وهو يا اذا سقط من
علو الى اسفل كانهوى او من هوي الرجل هوة بالضم صعد وارتفع او الهوي بالفتح للاصعاد والهوي بالضم
صعد وارتفع او الهوي بالفتح للاصعاد والهوي بالضم للانحدار هذا ما في القاموس وعن ابي زيد ان هوى
بفتح الواو بمعنى علا ومصدره الهوي بضم الهاء او بمعنى هبط ومصدره الهوي بفتحها وليس جعل تهوى بمعنى تهبط
باولى من جعله بمعنى ترتفع لافادة ان الافيدة الشدة محبتها اياهم كمن ينحدر الى المحبوب من علو لا كمن يصعد
اليه من سفل لان الهبوط اسهل من الصعود وادعى الى الحصول على الوصول كما قيل لانه اذا كان بمعنى يرتفع
والارتفاع الحركة الى غير المركز لان الحركة الى جانب المحيط استدعى قوة ميل وشدة داع بخلاف الهبوط الذي
هو الحركة الى المركز ومن ثم كان اسهل من الصعود فانه يكفي فيه ادنى ميل فتدبر فقلبت الكسرة فتحة والياء
الفا كما يقال في رضي بكسر الضاد رضى بفتحها وقلب الياء الفا في ناصية ناصاه قال ابن مالك وفيه نظر لان
شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل ولا حركة في تهوى وهذه اللغة لطي وليس هذا الشرط كما قيل بل لا بد
من شرطين اخرين كما يفصح بذلك قول الرضي في شرح الشافية وطي يفتحون ما قبل الياء اذا تحركت بفتحة غير

اعرابية وكانت طرفا وانكسر ما قبلها لتنقلب الياء الفا فاشتراط تحركها بفتحة غير اعرابية ليلا تكون عارضة
فيعتد بها وكونها فتحة ليتاتى انقلابها الفا وانكسار ما قبلها لان الكسر اخو السكون فكانك تقلب الفتحة
الى ساكن قال النحرير الجاربردي وذلك مختص بالافعال دون الاسماء كالقاضي وقد يقال على دعوى هذا
الاختصاص انه ثبت عنهم انهم قالوا في باقية وناصية باقاه وناصاه وهما من الاسماء الا ان يدعى ان
المراد اختصاص الاطراد وان الاسماء التي لا تجري فيها هذه اللغة ما تطرفت فيها الياء بعد كسره
بدليل قوله كالقاضي ونحو ناصاه مما توسطت فيه بسبب الياء اللازمة ومع ذلك فقد نص الرضي على ان
القلب فيه قليل غير مطرد والمراد من تحرك الياء في الاصل تحركها في لغة هي اصل بالنسبة الى هذه اللغة
لاستفاضة تلك وكثرة اربابها فسقط جواب ابن الصايغ عن هذا النظر بان سكون الياء في تهوى عارض
اذ الاصل الحركة وانما سكن للاستثقال ورد المحشي له بان حركة الاعرابية التي خلفها السكون لدفع الثقل
عارضة ليست له في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست بمعربة اذ ليس المراد بتحركها في الاصل ان تكون
حركتها اصلية غير عارضة كما فهم لجواز ان تكون بكائية عارضة كيف وان الشرط ان تكون الحركة في الاصل فتحة
غير اعرابية ولن تكون الانبائية والكلمات كما انها قبل التركيب ليست معربة ليست مبينة ايضا والحركة المقدرة
على اخر الفعل المضارع ضمة اعرابية عارضة قطعا اذ كل مضارع عري من نوني الاناث والتاكيد المباشر
معرب اي بالكسر والسكون اي بكسر الهمزة وسكون الياء حرف جواب بمعنى نعم فتكون بعد الاخبار لتصديق الخبر و
بعد الاستفهام والاستخبار للاعلام المستخبر وبعد الطلب لوعد الطالب ثم شرع في التمثيل لذلك على طريقة
اللف والنشر المرتب فقال وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا او نحوهن كما تقع نعم بعدهن
وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام خاصة نحو ويستنبؤنك احق هو قل اي وربي فتكون للاعلام
المستخبر فقط كما زعم انها اذا وقعت بعده فانما تكون للاثبات دون النفي ولا تقع عند الجميع اي جميع القايلين
بعموم موقعها وخصوصه الا قبل القسم فهي ملازمة له بخلاف نعم فانها تقع قبله وبدونه قال في الايضاح
ولم يسمع ذلك الا مع غير الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله زاد الرضي فقال ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب
والله ولعمري واذا قيل اي والله ثم اسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها اما السكون فللمبالغة في الحفاظ
على لفظها بصون اخرها من التحريك والحذف وان لزم التقاء ساكنين على غير حده لكونها في كلمتين اجراء لهما
مجرى كلمة واحدة كما اجري مجرى كتف من سكن لام فليضحكوا واما الفتح فلتبيين حرف الايجاب ودفع محذوري
التقاء الساكنين على غير حده والحذف المفوت للبيان مع خفة الفتحة وثقل الكسر على الياء سيما بعد همزة مكسورة
واما الحذف فعلى القياس لالتقاء الساكنين على غير حده وعلى الاول الذي هو سكون الياء فيلتقي ساكنان الياء من
اي واللام المدغمة من الاسم الشريف على غير حدها اي على غير حد التقايهما لان الحد له لالتقايهما وحده ان يكون في كلمة
والاولى منهما حرف لين والثاني مدغم نحو ولا الضالين ويعني بحرف اللين ما سكن من حروف العلة سواء جانست
حركة ما قبله فكان حرف مد ايضا ام لا ومنهم من لم يشترط وحدة الكلمة والاول هو المعروف بل حكى الاتفاق
عليه وعلى الثاني فالالتقاء في اي الله على حده واما في نحو اللاي بسكون الياء وقولهم التقت حلقتا البطان
باثبات الالف فهو على غير حده عليهما لفوات كون الثاني مدغما فيهما وعلى الاول منهما لفوات وحدة الكلمة لكن
في ثانيهما ومثل اي الله في جواز الالتقاء المذكور في قولهم ها الله ذا بادخالها التنبيهية على اسم الاشارة مفصولا
بينهما بالقسم الا ان اي الله يجب فيه نصب الاسم الشريف في وجوهه كلها بفعل القسم المقدر وها الله واي
ها الله يجب فيهما جره لنيابة ها عن حرف القسم اي بالفتح والسكون على وجهين حرف النداء البعيد او القريب
او المتوسط على خلاف في ذلك اي على خلاف في انها لاحدها فقط اي ان منهم من جعلها للنداء البعيد فقط ومنهم من
جعلها للنداء المتوسط فقط وجزم صاحب القاموس بانها للنداء القريب قولا واحدا قال الم تسمعي اي عبد

في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير البيت من ثالث الطويل وقابله كثير عزه وبعده
بكين فهيجن اشتاقي ولوعتي وقد من عهد اللقاء دهور وانشد الشارح البيت بلفظ لهن هديل
باللام وقيل ان البيت الثاني لا يساعد هذه الرواية لما ان روية الراء الا ان يكون ثم اكفاء وهو اختلاف
الروي بحرفين متقاربين في المخرج وهو عيب في القافية لا ضرورة الى ارتكابه مع وجود ما ينفيه وعبد
بفتح الدال مرخم عبده اسم امراة وكون البيت لكثير عزه كما قال شيخنا لا يستلزم ان يقول ابي عز لجواز ان
ان يكنو عنها بغيرها كما قيل واني لاكنو عن قدور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح او ان يكون نادى
امراة سواها وظاهر الندا في البيت انه للقريب كما يشهد به الذوق السليم لا كما قال الشارح انه ليس
في البيت ما يعين حال المنادى من قرب او بعد او توسط لان مخاطبات ارباب الهوى الحبايب وشكاية
لواعج الغرام ودواعي الهيام ان لم تستدع تمام القرب فلا اقل من تخيل البعيد قريبا كما لا يخفى ورونق
الضحى حسنه واشراقه ونوره ورونق السيف ماوه وبريقه ويروى من بكهن ورنق الشي اوله
وعنفوانه والضحى بالضم والقصر قال الشارح هو حين تشرق الشمس وفي القاموس الضحوة والضحوة
والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه ويذكر وفي الصحاح هو مقصور يذكر ويونث فمن
انث ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل كصرد وقال المبرد اذا انبسطت
الشمس فهو الضحى فاذا امتد النهار وبينهما مقدار الساعة فالضحاء بالفتح والمد والهدير قال الجلال
صوت الابل واستعاره هنا للحمام وقيل صوت الحمام من غير استعارة واما الهديل في رواية الشارح
فصوت الحمام وهو ايضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده بعض جوارح الطير قالوا
فليس من حمامة الا تبكي عليه كذا في الصحاح قال شيخنا وليس ببعيد ان تكون تسمية صوت الحمام هديلا
لبكائه بالصوت على هديل وكذا ليس ببعيد ان يراد بلهن هديل لهن تبكي عليه نحو لكل فرعون موسى اي
لكل جبار قهار والوغر حرقة في القلب والم من غيظ او هم او مرض ولاعج الحب امرضه وفي الحديث اي ربي وهو
اقرب من كل قريب وقد تمد الفها اي همزتها فيقال ايي بهمزة فالف لينه بعدها تحتيه ساكنه وان لزم التقاء
الساكنين على غير حده حكى ذلك الكسائي قال في التعليق الظاهر انها تمد مع كونها للبعيد او القريب
او المتوسط قال وفيه نظر ووجه شيخنا النظر بان مقتضى اللغة ان اي اذا كانت للقريب كانت بعد
مد الفها للمتوسط او للمتوسط كانت بعده للبعيد بواسطة ازديادها حرفا مع ان بعضهم نص على مدها
اذا بعدت المسافة وجعل فيها دليلا على البعد وحرف تفسير تقول عندي عسجد اي ذهب وغضنفر
اي اسد وزعم بعضهم انها في ذلك اسم فعل بمعنى عوا وافهموا وعلى الحرفية فهي اعم موقعا من ان التفسيرية
لانها تدخل الجملة والمفردة تقع بعد القول وغيره بخلافها وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف
نسق ابد ذلك سيد المحققين بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد ولا فصل
والضمير المجرور بلا اعادة الجار اي ولو كان ما بعدها معطوفا لم يستقم الاول بدون تاكيد وفصل
ولا الثاني بدون اعادة الجار خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفي والمفتاح والمبرد من البصريين فقد
حكى ابن خالويه عن ابي عمرو الزاهد ان ابا العباس المبرد ذهب الى انها من حروف العطف وهذا النزاع كما
قاله التفتازاني في مطوله لا طايل تحته لان الاصل تغاير المعطوفين والعطف التفسيري بالواو والفا
قليل وكان هولاء نظروا الى ان التشريك في الاعراب بواسطة حرف لا نا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دايما
واي هذه تصلح له دايما فلا يكون عاطفة واحترز كما قال لا بدايما من العاطف الذي يصلح للسقوط حينا ما كما
المتوسط بين الاخبار والصفات نحو زيد كاتب وشاعر وقوله هو ملك القرم وابن الهمام وليث
الكتيبة في المزدحم قيل الكثير ان لا يكون بين الصفات ما يقال انه عاطف ونحن لا نسلم انه عاطف بل

زايد

زايد والصفات على حالها ومن ثم لم يقتصر ابن الحاجب في تعريف العطف على قوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة بل قال تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط الى اخره
ليلا تدخل الصفات في تعريفه فيختل منعه ولم لا تكون الواو بينهما كالواو بين الموصوف والجملة
الصفة لتاكيد لصوقها به كما قال الزمخشري واجيب بان الزيادة خلاف الظاهر فهي العطف وراي
الزمخشري مدفوع بما ياتي في محله هذا وقد قال الرضي ولا يجوز ان يعترض بمثل هذه الاوصاف فانه
يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم
العطف عليها مجاز على انه قد جزم في باب المبتدا والخبر بجواز عطف الخبر على الخبر والمبتدا متصف
بكل منهما كما يعطف بعض الاوصاف على بعض وانشد البيت وفي امالي ابن الحاجب ان مثل جاء في زيد
العالم والعامل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
بقي ههنا بحث ذكره شيخنا وهو ان عدم رويه عاطف يصلح للسقوط دايما مع كون اي صالحة له دايما
لا يستلزم ان لا تكون اي عاطفة مستبدة بالصلوح له دايما من بين احرف العطف مثل حتى العاطفة
المستبدة بكون معطوفها غاية لما قبلها قوة او ضعفا ولا عاطفة ملازمها لعطف الشي على مرادفه
وانما شان العاطف ان يعطف غير المرادف عليه وربما عطف المرادف على المرادف وهذا كما ان ثم
قد تعطف الشي على نفسه نحو وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين لكن اي هذه
ملازمة لعطف الشي على مرادفه وتقع تفسير الجمل ايضا كما تقع تفسير المرادفات كقوله
وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي هو من ثالث الطويل ولم ادر من يسم
قايله الطرف قال القاموس العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر او اسم جامع للبصر لا يثنى ولا يجمع
وقال الجلال الطرف هو البصر وفي حواشي شيخنا الطرف نظر العين اي وترميني بالطرف كانه
سهم فكثيرا ما يستعار السهم لطرف العين وانشد لامامنا الشافعي رضي الله عنه خذوا بدمي هذا الغزال
فانه رماني بسهمي مقلتيه على عمد ولا تقتلوه انني انا عبده وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد
وقال اي انت مذنب على التفسير لان الرمي بالشي قد يكون عن عمد وقد لا يكون عنه والمراد الاول
لكون المرمي ذا ذنب ولو في ظن الرامي وقال الشارح والجلال ترميني تشير الي وفيه كما قال
شيخنا ان الاشارة وان كانت قد تكون بالطرف كما قال اشارت بطرف العين خيفة اهلها وقلنا ان
الرمي به بهذا المعنى يستلزم الاشارة به فالاولى بان لا تكون الاشارة به مقصوده للشاعر منه
وان تشير به ليس بمعنى ترميني وحده ولا لازمه بل لازم مجموع ترميني بالطرف وتقليني ٧
تبغضيني قال في القاموس قلاه كرماه ورضيه قلى وقلاء ومقلية ابغضه وكرهه غاية
الكراهة فتركه او قلاه في الهجر وقليه فلغة طي عند الشارح والجلال وتوقفنا بان من زعم ذلك
فهو كابن مالك اذ خرج قراءة تهوى اليهم بالفتح عليها وقد علمت رد المص عليه وما ذكره الرضي
من شروطها النافية لهذا الزعم فان قلت فعلام يتخرج تقلاه قلت على انه مضارع ما حكاه
ابن الاعرابي من قولهم قلي يخشى وقد استشهد ابن الشجري وغيره بالبيت على انه يقال
قلي يقلي بالكسر ولكن بتشديد النون قال الزمخشري اصله لكن انا بنون خفيفة ساكنة فحذ فت
الهمزة بعد القاء حركتها على النون وقال المص اعتباطا فتلاقت النونان فكان الادغام فهو كقوله
تعالى لكنا هو الله ربي الا في اثبات الف انا وهو على تقدير لكنه لكن الشان وفي الاقليد ولو روي
بكسر النون بمعنى ولكني على حذف اليا اجتزاء بالكسر لكان وجها وجيها ولو قلت اجرى الضمير المتصل

المتصل مجرى المنفصل وحذف الراجع الى الاسم لكن والتقدير ولكنك لا اقليك كنت منعسفا واما تقديم اياك
فقيل لرعاية القافية وقال شيخنا الاولى ان يكون لرعاية الحصر ليستفاد انها هي التي لا تقلي بخلاف غيرها فانه تقلى
واذا وقعت اي التفسيرية بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير اراد ضمير المتكلم بشهادة ما ياتي في قوله وقد
نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت الى اخره قاله شيخنا حكى الضمير المسند اليه قيل اي فانه المحكي بعد اي لا
المسند اليه بعدها واما قولهم المعرفة اذا اعيدت كان الثاني عين الاول فغالبي واذا كان الضمير المسند اليه
قبل اي ضمير غايب او مخاطب حكي على وجه الغيبة او الخطاب نحو تقول استكتمته زيد الحديث اي سالته كتمانه
وتقول استكتمت يا زيد الحديث اي سلته كتمانه واذا كان ضمير متكلم حكي ذلك تقول استكتمته الحديث
اي سالته كتمانه يقال ذلك بضم التاء على ان الضمير للمتكلم لان ما بعد اي تفسير لما قبلها وهو مسند
الى ضمير المتكلم فوجب ان يكون الفعل في التفسير كذلك ولو جيت باذا مكان اي فتحت اي التاء لان الضمير
للمخاطب فقلت اذا سالته لان اذا ظرف لتقول وهو فعل مخاطب فينبغي ان يكون ما بعد اذا حيث كان
ظرفا له خطابا وتلخيصه ان الفاعل بعد اي بحسب ما تفسيره مطلقا وبعد اذا يجب فاعل عاملها مع
اعتبار وقوعها بعد تقول وهل يغاير بعد يقال اولا في حاشية التفتازاني على الكشاف ما لم يقتضي
الاول فانه قال اذا اريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان اتى بكلمة اي كان ما بعدها تفسيرا
لما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على المبني للمفعول وان اتي
بكلمة اذا كان الصدر الكلام في موضع الجزا فيجب ان يكون ما بعد اذا على لفظ الخطاب ولا يستقيم في
صدر الكلام يقال الا اذا قدر ان القايل هو المخاطب لكنه عبارة قلقة انتهى مع ما فيه من اعتبار اذا شرطية
وكونها لمجرد الظرف كاف كما هو ظاهر اعتبار المعنى وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت باي فعلا تفسره
فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة التاء امر غير مختلف البيان من البسيط
يقال كنى عن الامر اي تكلم بغيره مما يستدل به عليه نحو فلان كثير الرماد تريد انه كريم وكنيت عن الشي ستر ته
وهذا المعنى هو المراد هنا والباء في باي للمصاحبة فالظرف مستقر في موضع النصب على الحال من فاعل كنيت
وفعلا مفعول كنيت مصاحبا لاي وقال المحشي الباء في باي للمصاحبة والاستعانة وهي متعلقة
بمحذوف دل عليه تفسره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال من فاعل كنيت وعليه فكنيت
اما انه لم يوت له بمتعلق او هو والمحذوف على شريطة التفسير تنازعا فعلا واعمل الثاني وان كان
الاول طالبا له على معنى الجار اي اذا وقعت الكناية او كنيت عن فعل حال كونك مفسرا باستعانة اي
او وانت حين التفسير مصاحب لاي ذلك الفعل ولا يخفى ما فيه من التعسف وقول الشارح كنيت سترت
اي اتيت بفعل خفي المعنى ولا يجوز ان يكون فعلا منصوبا بكنيت وباي متعلقة بتفسيره لما يلزم
عليه من الفصل بالاجنبي وتقديم الصفة على الموصوف وكلاهما مغتفر فيه كما قال شيخنا انه مداره على
تعدي كنيت كسترت مع انه لازم وان فسر كنيت عند بسترته كمررت به مجازا وزيته ولا يجوز تعلق باي بكنيت
اذ ليست اي مكنيا بها عن شي لعدم ما يكنى عنه بها لان الكناية في الفعل الذي قبلها لا فيها كما قال المحشي
ان الفعل المذكور لم يكن به عن شي وانما كني عنه اي اتي به خفي المعنى كانه ستر نفسه بنفسه واما الباء
في قوله باذا فللمصاحبة دون الاستعانة كما توهم لان ليست اداة تفسير والمعنى وان يكن مفسر الرمع اذا
بما يذكر بعدها وتختلف بفتح اللام اي تختلف فيه فهو على الحذف والايصال كقولهم لفظ مشترك اي مشترك
فيه والمراد انه امر متفق عليه وبكسرها اي امر غير ذي اختلاف ان فتح الهمزة وتشديد الياء اسم ياتي على
خمسة اوجه فتاتي شرطا وهو الوجه الاول نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا
عدوان علي اورد مثالين للشرطية لانها ملازمة للاضافة لفظا او معنى ولهذا اعربت من بين اسما الشرط

وان تضمنت معنى ان واذا حذف ما اضيفت اليه للعلم به فالاكثر الاتيان بما كما في الاية الاولى واذا اضيفت
فهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى احد الطرفين فهي ظرف مكان او زمان او الى مفعول مطلق
فهي مفعول مطلق واذا وقع بعدها فعل فان كان قاصرا او متعديا وقد استوفى مفعوله فهي
مبتدا وخبرها فعل الشرط وفيه ضمير يعود عليها وقيل خبرها الشرط والجواب معا نحو ايهم يقم اكرمه
وايهم يقصدني احسن اليه وان كان متعديا لم يستوف مفعوله كانت منصوبة على المفعولية نحو
ايهم تضرب اضربه وان كان فعل الشرط متعديا بحرف الجر فانك تدخل ذلك الحرف على اي نحو بايهم تمرر امرر
به وتاتي استفهاما وهو الوجه الثاني نحو ايكم زادته هذه ايمانا فباي حديث بعده يومنون واي هذه
يطلب بها ما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما وذلك مضمون ما اضيف اليه اي ففي الاية الاولى السوال
عما يميز احد المتشاركين في الحضور والخطاب وفي الثانية عما تميز احد المتشاركين في وصف الحديث مقيدا
بالبعدية المخصوصة ولا يقدح في ذلك كون لفظ الحديث مفردا لانه متعدد بحسب المعنى لصدقه على
كثيرين والنيت بخط بعض محشي هذا الكتاب ان السوال في قوله تعالى ايكم ياتيني بعرشها عن احدى الطايفتين
من الانس والجن المشتركين في الطاعة لسليمان يفيد اتصاف تلك الطايفة المسول عنها بالاتيان
بالعرش لان السوال عن مجرد الاتيان والتحقيق ان السوال فيها عما يميز احد المتشاركين في الحضور و
الخطاب الا ان المخاطبين هناك لما كانوا منحصرين في الثقلين ال المعنى الى السوال عن احدى الطايفتين
كما يرشد الى ذلك قول المفتاح قال انه تعالى حكاية عن سليمان ايكم ياتيني بعرشها اي الانسي ام الجني واي
هذه كتلك في ملازمة الاضافة لفظا ومعنى وفي انها مع النكرة بمنزلة كل ومع المعرفة بمنزلة بعض
وقد تخفف اي اي الاستفهامية بحذف ثانيهما مثليها كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث
استهلت مواطره البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله الفرزدق تنظرت بجيم مشددة انتظرت
في مهلة وقال المحشي بمعنى تفكرت وفي القاموس تنظره وانتظره وتنظره تاني عليه ونصر بالمهملة اسم
رجل وهو نصر بن سيار امير خراسان لمروان بن محمد الملقب بالحمار اخر الامويين لا امير العراقيين كما قال
ساني المحشي فان امير العراقيين اذ ذاك كان يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري وتوفي نصر فارا من عسكر ابي مسلم الخراساني
صاحب دعوة بني العباس بسارة قريبا من همدان لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول سنة احدى وثلاثين
ومائة وروي نسرا بالسين وهو اسم كوكب مخصوص يقال له النسر الطاير او الواقع وبهذه الرواية
استدل ابن مالك على حذف ال من العلم بالغلبة في غير نداء ولا اضافة ورايت في بعض النسخ القاموس
تنظرت بشرا بالموحدة فالمعجمة وهو اسم رجل ايضا فيما يظهر والاحسن رواية نسرا بالمهملة بالنسبة الى
اختيها كما لا يخفى على الفطن والسماكان بكسر الاول كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وهو منازل القمر
وللاخر السماك الرامح وليس منها وهما ساقا الاسد وقيل لاحدهما الرامح لكوكب صغير بين يديه يقال له
راية السماك وللاخر الاعزل لانه لا شي بين يديه والاعزل من لا سلاح معه والمنجمون يسمونه السنبلة
وهو على ما في دلايل القبلة لابن القاص حد ما بين الكواكب اليمانية والكواكب الشامية وايهما مخفف ايهما
ضمير التثنية عايد على نصر والسماكين اجراء لهما مجرى المفرد ولذا افرد الضمير من مواطره والغيث
المطر واستهلت اشتد انصبابها كهلت وانهلت لا صيت كما قاله الشراح الا انه اراد تستهل فعبر بالماضي تفاولا
والمواطر جمع ماطرة السحب الماطرة شبه نصرا ممدوحه بكوكب تستهل سحبه دوات المطر وجعله
في مقابلة كوكبين تستهل ايضا سحبهما جريا على اسلوب المجاز لا على ما عليه اهل الجاهلية من قولهم
مطرنا بنوء كذا اللنهي عنه والشاعر اسلامي ثم تناسي التشبيه وتجاهل مستغرها كما ترى وفيه من المبالغة
في وصف نصر بالجود ما لا يخفى كما ان المراد بانتظار ما ذكر استعجال الممدوح بالعطا بنوع هنا بحثه وهو

ان هذا الشاعر نسب المطر والنوء الى السماكين معا وهو غلط على ما صرح به ابن الفارض فانه قال وقد
غلط ابن مقبل حيث نسب المطر والنوء الى السماكين معا حيث يقول • وغيث مغيث لم يجدع نباته
ولته اهاليل السماكين معشية • وذلك لان العرب لا تنسب النوء والمطر الى غير منازل القمر الا ترى قول
قايلهم • اوليك معشري كبنات نعش • خوالف لا تنوء مع النجوم • يقول لا نفع كبنات نعش لا نوء
لها والخالفة من لا خير عنده لان بنات نعش ليست من منازل القمر ولعله اراد احدهما على الاتساع كما
قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من البحر المالح دون العذب • وتاتي موصولا وهو الثالث
ولا تضاف هذه الى نكرة كما سيصرح به وانحكاه بعضهم وليس لان تعريفها بالاضافة لان تعريف
الموصولات بالصلة او لانها بمنزلة ما فيه ال منها ان قلنا ان تعريف الذي وفروعها وغيرها
منزل منزلتها ولا يلزم عليها اذا اضيفت ان تجامع ال الاضافة لان هذا القايل لا يرى تعريف ال
حقيقة بل يرى ان الكلمة بمعنى ما فيه ال فان قيل اليس يلزم على كونها معرفة ولو بالصلة اذا اضيفت
الى معرفة اجتماع تعريفين قلنا ان ايا تحتاج الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف
عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها انما تحتاج الى الثاني والحاصل انه ليس في الموصولات
معناه نسبي سوى اي فمن ثم افتقرت الى المضاف اليه فايضاح ما وقعت عليه النظر الى جنسه والى الصلة
لايضاحه النظر الى شخصه قيل وهذا من غرايب العربية ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين
ثم قال بعض المتاخرين القياس يقتضي جواز اضافتها اي الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان
تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة واذ قد امتنعوا من ذلك فكانهم
ارادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي لا يضاف ما اريد به التعريف وهو اي الى
ما هو نكرة فيحصل تدافع في الظاهر وهل يلزم استقبال عاملها وتقديمه الصحيح لا فانها وقال الكوفيون
نعم وقد سيل الكسايي في حلقة يونس هل يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم لم يجز فلم يلح له الوجه
فقال هكذا خلقت اي كذا وضعها الواضع فقال السايل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا تنازع
فيه وعلل بانها موضوعة على الابهام وهو يتحقق في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبداه بخلاف
الماضي والحال فانهما محصوران وهما وان تصور الابهام فيهما هو في المستقبل اكثر قطعا فاستعملت معه
اي الموضوعة عليه قال الرضي وليس بشي لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وحاول المص في
بعض تاليفه توجيه قولهم في الامرين فقال كانهم قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية
باعمال ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها على الشرطية وليست بها اوجبوا في عاملها الكون دليلا على الجواب
ان يكون مستقبلا واذا اريد به المونث جاز الحاق التاء به موصولا كان او غيره وقال الاندلسي هو
شاذ كما في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وعن بعض العرب تثنيته وجمعه في الاستفهام وغيره
وحكاه ابن كيسان عن اهل لغة التانيث وهما كما قال الرضي اشد شذوذا ويحسن تانيث اي في
الشرط والاستفهام ان حذف ما يضاف اليه وقال السخاوي انما يجوز تذكير اي وتانيثها مضافة
الى المونث عند ذكر ما يضاف اليه فان حذفته فالتانيث لازم كقوله ايه سلكوا معناه اي جهة
واذا قيل ايا سلكوا فالمقدر مذكر لا مونث نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد التقدير لننزعن
الفريق هو اشد قال س مع التزام انها في الاية مبنية فان ايا مطلقا معربة دايما كما يصرح به الا الموصولة
التي حذف صدر صلتها عند س فانه مبنية والاعراب لغة جيدة وفي قراءة طلحة ومعاذ ايهم اشد
بالنصب ووجه البناء ان ايا لما لم يشذ عن البناء من الموصولات سواها لعارض لزوم الاضافة
كانت شديدة النزوع اليه فبادنى سبب ترجع اليه وهو هنا حذف صدر صلتها الموضحة ومن ثم

بنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد المحذوف منهما ما يوضحهما ولقوة شبه الحرف فيها لاحتياجها
الى المحذوف اعترضه الحديثي بان التضمين الموجب للبنا تضمن الحرف لا غير وخالفه الكوفيون وجماعة
من البصريين لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دايما حذف صدر صلتها او لم يحذف كالشرطية والاستفهامية
فانهما معربتان دايما وهذا التعليل دفع به توهم ان المخالفة لسيبويه في كونها موصولا مع انها
في وضعه لقوله باكثرية البنا وقولهم بدايمية الاعراب اذا لم تحذف الصلة بكمالها بل جزء منها وهي
ما هو معتمد الفائدة الذي هو الخبر قال الزجاج ما تبين لي ان س غلط الا في موضعين هذا احدهما
فانه يسلم انها تعرب اذا افردت ولم تضف سوا حذف صدر صلتها او لم يحذف وتحو اضرب ايا هو قايم
واضرب ايا قايم فان كلام العرب هو الاعراب اذن وان اجاز بعضهم البنا قياسا لا سماعا فتقول الرمل اي
افضل بالضم من غير تنوين وعن الخليل ويونس اي بالرفع والتنوين فهو اما على الحكاية او التعليق كما
ستعرف ومنع ذلك س فكيف يقول ببنايها اذا اضيفت مع انها اضافة الى مفرد وهي مبعدة عن شبه
الحرف وقد حكي ان س قال معتذرا عن ذلك لما بعدت حالتها عن اخواتها بحذف احد جزي الابتدا وكان
ذلك مخالفا لاخواتها غيروها تغييرا ثانيا لان التغيير يانس بالتغيير وليس مراد الزجاج التعجب من قوله
ببنايها مضافة لان المضاف لا يبنى اصلا لثبوت بنا حيث المضافة الى الجملة دايما وجواز بنا يوم
المضاف اليها ايضا بل استبعادا ان تكون اي معربة حالة العدم للاضافة ومبنية حالتها وهي الى مفرد
بل قول الجزولي ان اعرابها مع حذف المضاف اليه دليل على اعرابها قبله لان حذفه يرجح جانب الحرفية كما في
قبل وبعد يفيد انها اذا اعربت مع الافراد وحقها ان تبنى معه كان اعرابها مع الاضافة اولى واعلم ان حذف
العايد المرفوع كما في ايهم اشد يحسن مع اي الموصولة دون اخواتها اما لتمكنها بالاضافة او لطولها بها
وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق اي خندق البصرة الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم
قايم بالضم وانما يقول ذلك بالنصب واورد الرضي هذه الحكاية ولكن بلفظ خرجت من خندق الكوفة
حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا قال شيخنا وهي بكلا اللفظين
لا يقدح في قول س بالبنا على الضم عند حذف المبتدا في اكثر اللغات لجواز ان يكون اتفق له في تلك المسافة
سماع الاعراب من اهله ولم يتفق له سماع البنا من اهله وان كثروا وزعم هولاء المخالفون لسيبويه
انها في الاية استفهامية لا موصول وانها مبتدا واشد خبر ثم اختلفوا في مفعول ننزع لان الاستفهام
له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فقال الخليل محذوف فالتقدير لننزعن الذي يقال فيهم ايهم اشد اي الفريق
الذي يقال فيه ذلك ولو جعل التقدير الذين يقال فيهم لا ستغني عن هذا التقدير وما عليه الرضي و
الحديثي وشارح اللباب واللب ان مذهب الخليل ان ايهم اشد محكي بالقول وان المفعول من كل شيعة
وان تبعيض كل شي فلا حذف للمفعول ولا تقدير للموصول عنده على هذا اذ التقدير لننزعن بعض كل
شيعة مقول فيهم ذلك نعم هو يلتزم تقدير الموصول في نحو اضرب ايهم افضل حتى يكون مذهبا ابدا
تحكي بقول يكون صفة لموصوف او صلة لموصول يقدر بحسب المقام والوجه الذي ذكره المص
هو ما حكاه في الكشاف عن الخليل وقال يونس الجملة اي معموله جملة ايهم اشد وعلقنا اي
منها والجملة نفسها لاشتمالها عليها والفعل على صيغة المجهول وتانيثه لان المراد بما اسند
اليه الكلمة مثلا اي وعلقت كلمة ننزع عن العمل فننزع منصوب بالمحل على الاول مرفوعة على
الثاني كما في لنعلم اي الحزبين احصى وان كان ننزع فعلا غير قلبي بخلاف نعلم لانه يجيز غير القلبي
قال الحديثي ولا يبعد قوله قال ان النزع بمعنى التبيين وهو قريب من العلم فيجوز تعليقه وقال
الكسايي والاخفش مفعوله كل شيعة ومن زايدة في المفعول وجملة الاستفهام مستانفة استينافا

نحو ياابيانيا بخلاف فيما ياتي في تجويز الزمخشري فان الجملة فيه مستانفة استينا فا نيانيا ويرد اقوالهم
ذكر في ردها امورا منها ماهو خاص بقول يونس وما هو خاص بقول الخليل وما هو خاص بقول
الكسايي وما هو عام فيها كالبيت فما يخص يونس منها ان التعليق مختص بافعال القلوب وليس ننزع
منها واختصاص التعليق بافعال القلوب مما يثبت بالاستقراء فما خالفه فهو باطل فلا يرد ان يونس
مذهبه جواز التعليق في غير افعال القلوب فلا يصلح المذكور للرد عليه اذ لا غيرة بمذهب يخالف
الاستقراء وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق اي ولو جاز الاية
على تقدير الخليل لجاز هذا القول على ذلك التقدير لكنه غير جايز وهذا ما يخص الخليل من الرد وانه لم يثبت
زيادة من في الايجاب فلا يحسن تخريج القران على ما لم يثبت وهذا ما يخص الكسايي والاخفش فقد تبينت
ان في كلامه لفا ونشرا غير مرتب وقول الشاعر عطف على فاعل يرد اي ويرد اقوالهم قول الشاعر وهذا الرد
عام لها وعليه فقوله بعد يروى الى اخره حال ويجوز ان يكون قوله وقول الشاعر جملة مستانفة للرد
لا لغيره ومخالفة الاسلوب لان هذا الرد مخالف لما قبله لعمومه وخصوص ذلك اذا ما القيت بني
مالك فسلم على ايهم افضل هو من ثالث المتقارب وقايله عند العيني غسان بن علة زاد الجلال بن مرة احد بني
مرة بن عبادة وفي تخليص الشواهد للمص وهذا البيت انشده ابو عمرو الشيباني في حرف العين من
كتاب الحروف لرجل من غسان وفيه روايتان اعراب اي بالجر وبناوها على الضم وهو حجة لسيبويه على من
زعم ان ايا لا تبنى وان حذف عايدها المرفوع بالابتدا وعلى الروايتين فاضل بتقدير هو افضل وما بعد
اذ الا نا فية لفساد المعنى وبهذا البيت تبين غلط من نسب الى امام النحاة الغلط اذ يروى بضم ايهم
وحرف الجر لا يعلق فلو لم تكن اي مبنية على الضم وهي مجرورة المحل للزم تعليق حرف الجر والغاوه عن العمل مع
ان حرف الجر لا يلغي وكان نحو العبارة ان يقول كما قلنا وحرف الجر لا يلغي لظهور ان عامل الجر اذا دخل
المبنيات عمل في محلها دون اللفظ والتعليق ابطال العمل لفظا وابقاوه محلا بخلاف الالغا فانه
ابطال العمل لفظا ومحلا الا انه اثر التعبير بلفظ التعليق مرادا به ما ذكر بالتناسب ان يكون ردا
لقول يونس ولا يجوز حذف الموصول المجرور ودخول الجار على معمول صلته فان الاصل على قول هذا
القايل فسلم على الذين يقال فيهم او لهم ايهم هو افضل وليس المراد بمعمول صلة الموصول ما عملت فيه
صلته لان الصلة هنا يقال فيهم او لهم كذا الاجر ديقال فيهم او لهم لان وانما المراد معمول وقع في الصلة
والاضافة لادني ملابسة وهذا رد على الخليل ولا يستانف ما بعد الجار اي لو جازت الاية على مذهب
الكسايي والاخفش لجاز البيت عليه ايضا ولا ستونف ما بعد الجار فيه كما استونف ما بعد الفعل
في الاية فهو رد عليهما وانما لم يستانف ما بعد الجار لانه يودي الى وجود عامل بدون معمول فقد
تضمن البيت الرد على مخالفي سِ باسرهم كما قدمناه وجوز الزمخشري وجماعة كونها اي كون اي
في الاية موصولة مع ان الضمة اعراب لا ضمة بناء فقدروه متعلق النزع من كل شيعة اي هذا
اللفظ وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر انه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو
اشد ثم حذف المبتدا ان المكتنفان للموصول وعليه فجملة ايهم اشد مستانفة استينا فا بيانيا
قيل عليه من اين للمصنف ان الزمخشري جعل ضمة ايهم على هذا التقدير اعرابية ونصه في الكشاف
واختلف في اعراب ايهم اشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذي يقال فيهم ايهم
اشد وسِ على انه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جي به لاعرب وقيل ايهم
هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على كل شيعة كقوله فوهبنا له من رحمتنا اي لننزعن بعض كل شيعة
وكان قايلا قال من هم فقيل ايهم اشد عتيا وهو كما ترى لا تعرض فيه لكون الضمة على هذا الوجه

اعراب

اعرابية او بنائية مع ما يلزم عليه من القول باعراب اي مع حذف صدر صلتها وهو باطل على المختار
فقيل له لا نسلم ان قوله مع ان الضمة اعراب من كلام الزمخشري وانما هو من كلام الجماعة المجوزين معه
واضافة هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشري وغيره لا يقتضي ان تكون من كلامه ولو سلم فيجوز ان يكون
قد ذكره في غير الكشاف ولو سلم فيجوز انه اخذه بعد حكاية قول الخليل بالارتفاع مع الاستفهام المحكي
وقول سِ بالبنا مع الموصولية من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة الى اخره فانه
كالنص على جواز الارتفاع بتقدير الموصولية ولك ان تقول الظاهر ان تلك المقالة من كلامه وكلامهم
فانه لو قال وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة وكون الضمة اعرابا لصح القول بالمجموع جوزوا
المجموع وان كان البعض كالزمخشري جوز الاول فقط وغيره جوز الامرين معا وانما قال مع ان الضمة
اعراب فافاد انه واياهم جوزوهما معا واما دعوى ان ذلك القول كالنص على ما ذكر فهي تفيد انه ظاهر
فيه وان البنا بتقدير الموصولية محتمل والحق خلافه لان قول الزمخشري ويجوز الى اخره استدراك منه على
الخليل وسيبويه حيث لم يجعلا النزع على كل شيعة ولا جازه وجوزه هو فهو في قوله في مقابلة قولي
الارتفاع مع الاستفهام والبنا مع الموصولية فاما ان يكون مع البنا مع الموصولية او مع الاعراب معها
والاول هو الظاهر لما ان فيه عودا الى ما هو الاصل في الموصولات لما ان اعرابها في غير هذه الصورة ليس على
ما هو حقها على ما عرفت فلا يرد عليه لزوم القول بالاعراب مع حذف صدر الصلة وانه خلاف
للمختار وليس الاعراب والحالة هذه باطلا على المختار كما قال التصريح سيبويه بان الاعراب مع حذف
الصدر لغة جيدة وفيه اي فيما جوزوه وقدروه تعسف ظاهر ووجهه كما قال الشارح اجتماع
امور هي حذف مفعول ننزعن فان من كل شيعة ليس مفعولا حقيقة وتقدير سوال محذوف وحذف
مبتداين ثم قال والظاهر ان لا تعسف لان كلا من هذه الامور جار على القواعد اذ لا نزاع في صحة
احد هذه المذكورات الثلاث في الكتاب
احدث البعض منه ولا في جنسه ولا في ان الاستيناف على تقدير سوال سايغ في تراكيب البلغاء وفي الكتاب
العزيز منه شي كثير ولا في جواز حذف المبتدا القرينة ورده المحشي بان التعسف هنا ليس بمخالفة
القواعد بل بكثرة الاعتبارات والتقديرات وان جرى كل منها على القواعد وكثيرا ما يطلق التعسف
على ذلك وهذا كما قالوا ان سبب التعقيد اللفظي قد يكون اجتماع امور منها شايع الاستعمال في كلام
العرب بل قد يكون حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى ولا اعلمهم استعملوا
اي الموصولة مبتدا وسياتي ذلك عن ثعلب جعله شيخنا من تمام الاعتراض على الزمخشري مع انه قايل
بانها خبر لا مبتدا ووجهه بان المراد انها لو كانت خبر الجاز ان تستعمل مبتدا فان ما جاز وقوعه خبرا
من الموصولات جاز استعماله مبتدا لكنه لم يجز فيما اعلم استعمال اي مبتدا فلا يقع خبرا ثم قال فلا يرد
انه ان كان من تمامه فيشكل لان ايهم على رايه خبر لا مبتدا وان كان اخبارا عن حكم من احكام اي الموصولة
فهو ادخال امر اجنبي بين امور متناسبة وانت تعلم ان التوجيه المذكور مع كونه توجيها بالعناية
ممنوع الملازمة اذ لا يلزم من استعمال الشي خبرا جواز استعماله مبتدا فان النكرة المحضة تقع خبرا ولا
يجوز استعمالها مبتدا والتعليل بان ما جاز وقوعه خبرا من الموصولات جاز استعماله مبتدا لا يمنع هاهنا
لجواز ان تكون اي من بين اخواتها مختصة بعدم استعمالها مبتدا كما اختصت من بينهن بمجيئها معربة
واما ما قيل من انه جواب ايراد على تقرير كلام الزمخشري هو انه مبني على كون اي خبر المبتدا المحذوف
وليس بمتعين لجواز ان تكون مبتدا الخبر محذوف فقد رد بانه خلاف الظاهر اذ هو بصدد تضعيف
كلامه فاني يقوي به وزعم ابن الطراوة ان ايا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم اشد مبتدا
وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا باي ولو كان مقطوعا عما بعده لم يرسم متصلا به قيل عليه

في رسم المصحف من اشيا خارجة عن القياس فليكن هذا منها اللهم الا ان يقال هذا مبني على مقدمة
مشهورة وهي ان الاصل في رسمه موافقة القياس وان شذ عنه ما شذ فحمل رسم ايهم على الاصل
اولى وبالاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة فان قلت هل يقدح في دعوى الاجماع ما حكاه الرضي
عن بعضهم من تجويز بنائها اي اذا قطعت عن الاضافة مع حذف المبتدا قياسا لا سماعا قلت لا يقدح
لانه اجماع عن حكم مستنده الاستقرا وهذا حكم مستنده القياس فلا منافاة بينهما وزعم ثعلب ان
ايا لا تكون موصولة اصلا وهو مردود لثبوت ذلك في القران كالاية التي ذكرها المص وفي شعرهم كالبيت الذي
اورده وقول الاخر اما النساء فاهوى ايهن ارى للحب اهلا فلا انفك مشغوفا وقال لم يسمع ايهم
هو فاضل جاني بتقدير الذي هو فاضل جاني هذا هو الموعود به انفا قيل عليه ان قصد الاحتجاج بذلك
على دعواه لم ينهض لان امتناع موصولتها هنا فيكون لمانع وفي كلام ابن الصايغ ما يشير الى البحث قال
لا تستعمل الموصولة الا حيث الابهام فلا يجوز ايهم قام جاني لوقوعها هنا لمعين معلوم الا على حكاية ابي الحسن
فانه حكى ان الماضي يعمل فيها قليلا فان قلت هلا جزت ايهم قام عمرو على معنى ايهم ثبت انه قام فهو
عمرو فهو حينيذ مبهم عند المتكلم قلت لو صح على ذلك لصح ايهم قام جاني على معنى ايهم ثبت انه قام فهو
الذي جاني وهم قد منعوه انتهى ولما طال الكلام في الوجه الثالث من وجوه اي لم يحسن ايراد الرابع
بطريق العطف على السنن السابق بان يقول ودالة على معنى الكمال عدل الى ما كان حق العبارة اولا
ان يكون على منوال الرضا والرابع ان تكون دالة على معنى الكمال وهي اي الصفة واسقطها صاحب
اللباب كابن الحاجب واعتذر عنه صاحب العباب تبعا للرضي بان ايا الصفة اصلها الاستفهامية لان
معنى برجل اي برجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت الى الصفة
فاعتقد عليها اعراب الموصوف فتقع صفة للنكرة ولا يجوز حذف موصوفها وان كان ظاهر كلام
ابن مالك جوازه وفي الارتشاف قال اصحابنا فارقت اي سائر الصفات في انه لا يجوز حذف
موصوفها واقامتها مقامه لا تقول مررت باي رجل ولا بد ان تكون مضافة لما يماثل الموصوف
فلا يجوز مررت برجل اي عالم فان ماثله معنى لا لفظا فقال ابن مالك يجوز نحو رايت امرا اي
فتى قال ابو حيان وهذا لم يذكره اصحابنا فينبغي ان لا يقدم على جوازه الا بسماع والاصل ان لا يوصف
باي فلا يتوسع فيها بالقياس نحو زيد رجل اي رجل اي كامل في صفات الرجال اتى به لبيان ان اي
رجل اذا لم يكن مشتقا فهو في تاويل المشتق فيقع صفة والمتبادر من كلامه انه اراد بالصفة معناها
الخاص اعني النعت الاصطلاحي وهو تابع دل على معنى في متبوعه مطلقا بقرينة قوله وحالا للمعرفة
لا العام وهو عند ابن الحاجب ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود مع ان الحق اعتباره لان ايا
في قوله فاومات ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى ليست تابعة لانها مرفوعة اما على الابتدا
والخبر محذوف اي اي فتى هو او على الخبر اي هو اي فتى اي الممدوح بكل ما يمدح به الفتيان وقد روى
ابن مالك البيت بنصب اي على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا ان ايا تقع حالا والخامس ان تكون
وصلة الى ندا ما فيه ال من اسم الجنس وسماها الرضي موصوفة ثم قال ولا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في الندا نحو يا ايها الرجل او ندا ما فيه اسم الاشارة الموصوف بما هي فيه نحو يا ايهذا الرجل والذي
وفروعه اجراء لهما مجرى ما فيه ال من اسم الجنس وانما كانت اي وكذا اسم الاشارة وصلة الى ندا ما
فيه ال لانهم استكرهوا اجتماع اداتي تعريف فتفصلوا بينهما بمبهم هو هي او هو من الابهام بما يعين
الماهية وهو الاسم المذكور ليكون المبهم هو المنادى ظاهرا والاسم المنادى حقيقة الا ان اسم
الاشارة ربما زال ابهامه بالاشارة الحسية فلم يحتج الى الوصف بخلاف اي فانها ادخل منه في الابهام

فاحتاجت ومن ثم جاز يا هذا كما جاز يا هذا الرجل ولم يجز يا اي كما جاز يا ايها الرجل وزعم الاخفش
ان ايا هذه هي الموصولة كيف يتم هذا مع حكمه ولا بان مخالفي سيبويه في قوله ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد يرون ان ايا الموصولة معربة دايما كالاخفش وهو قد عد الاخفش منهم
حيث اشار اليه بقوله وزعم هولاء ثم قال ثم اختلفوا ثم ذكره ممن اختلفوا لكن اي من
يا ايها الرجل مبنية اتفاقا فلو كانت موصولة عنده لم تكن مبنية على ذلك الزعم حذف صدر
صلتها حذفا واجبا لان التخفيف يناسب المنادي سيما اذا انضم اليه كلمتان اخريان اعني ايها
ولعدم سماع نحو يا ايها هو الرجل وهو العايد منها اليها ويرده انه ليس لنا عايد يجب حذفه
واجيب بان الحذف اذا كان بعوض فهو كلا حذف وما بعد اي هنا عوض فكان لا حذف لعايد
اصلا ويرد قول ابي الحسن ايضا ما افاده الفاضل الحديثي من ان ايا هنا لو كان موصولا لما بني لشبهه
بالمضاف لطول صلته لا يقال بني لحذف صدر الصلة على حد قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد لان الاخفش لا يرى ايا في الاية موصولة ولا موصول اي ويرده ايضا انه ليس لنا موصول
التزم كون صلته اسمية ولما ان يجب عنها بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع لذلك اي موصول وجب
حذف عايده والتزم كون صلته جملة اسمية والاصل فقد نص في التسهيل على جواز كونها ظرفية
كقوله يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب او فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما
ينيلك من ذي الجلال الرضى ورد بان نقض المص انما هو بما في لا سيما زيد بالرفع لا بما في لا سيما مطلقا
لئلا يقال ان ما في لا سيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية وانت تعلم انه لا نظر في القواعد الى
خصوص الامثلة الجزئية ولو تم ذلك لقيل ان الذي في نحو جاء الذي ابوه قايم موصول التزم كون صلته
جملة اسمية وفي نحو جاء الذي قام ابوه التزم كونها فعلية وهذا باطل قطعا وزاد اي الاخفش قسما
سادسا وهو ان تكون نكرة موصولة كمن وما نحو مررت باي معجب لك اي بشخص معجب لك كما يقال
بمن معجب لك وهذا غير مسموع من كلامهم وانما اجازه الاخفش قياسا فلا يكون مسموعا منه قيل
جاء الذي نكرة موصوفة نحو مررت بالذي محسن اليك ولا تكون اي غير مذكور معها مضاف اليه
البتة الا في الندا والحكاية في التعليق يعني ان ايا لا تستعمل مقطوعة من الاضافة لفظا ومعنى الا
في الندا والحكاية وقطعها في غيرهما عنها انما هو بحسب اللفظ دون المعنى واليه الاشارة بقوله البتة اي
لا يذكر معها لا لفظا ولا تقديرا اي يقطع القول بترك القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال
بحيث لا يترك لفظا وينوى تقديرا انتهى ملخصا وههنا بحث وهو ان الرضي في بحث المفعول المطلق
المطلق الواقع مضمون جملة لها محتمل غيره ان منه ما يكون صريح القول نحو ذلك عيسى بن مريم
قول الحق ومنه ما يكون في معناه نحو هذا عبد اسحقا اي قولا حقا لا باطلا ولا فعله البتة اي قطعت
بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به
مرة اخرى فيكون قطعتين واكثر بل هو قطعة واحدة لا يثني فيها النظر ثم قال فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها وافادت
التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا
مطلقا لقلت بيانا للنوع وان القول بان الناصب مدلول الجملة المتقدمة بناء على ان المتكلم اذا تكلم
بجملة فهي مقولة قال شيخنا وبهذا يظهر ان ليس للبتة في كلام المصنف دلالة على الترامان ترك المضاف
اليه معها مقطوع به قطعة واحدة او ان قوله غير مذكور معها مضاف اليه مقول قولا مقطوعا به
وان سلم تعلق البتة به وحرفنا ابن دل قوله البتة على معنى انه لا يذكر معها لا لفظا ولا تقديرا وليس

[illegible] تاويل [illegible] الانسان
[illegible] صفة للصلة مرجح

يوما من الايام والمعنى ما سررتني يوما بوصالك الا روعتني ثلاثة بصدودك اي حاصل المعنى ذلك
على التقادير الثلاثة الاتية في الجملة الثانية فان النفي عليها متوجها الى القيد من وصف او حال
او معطوف بالفاء المقدرة والمعنى على التقدير والاول ما سررتني يوما بوصال موصوف بانك
لم ترعني بعده ثلاثة بصدود بل روعتني ثلاثة وعلى التقدير والثاني ما سررتني يوما بوصال
حال كونك غير رائع ثلاثة بصدود او حال كوني مروع ثلاثة بصدود بل حال كونك رائعا الى
ثلاثة بصدود او حال كوني مروعا كذلك والمآل ما عرفت وعلى التقدير الثالث ما سررتني يوما
بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود بل روعتني ثلاثة بصدود عقب ذلك السرور وحاصله ما
قرره والجملة الاولى اي جملة سررتني مستانفة قدم ظرفها يعني اي يوم لان له الصدر لاشتماله
على ماله الصدارة اعني اداة الاستفهام والثانية وهي جملة لم ترعني اما في موضع جر صفة لوصال
على حذف العائد منها الى الموصوف اي لم ترعني بعده كما حذف في قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الاية
فان التقدير لا تجزي نفس فيه فحذف الجار والضمير معا او الجار اولا واتصل الضمير ثم حذف وسيأتي
ان شاء الله تعالى بيان ذلك او في موضع نصب حالا من فاعل سررتني او مفعوله والمعنى عليهما اي يوم سررتني
غير رائع لي او غير مروع منك ولا يخفى ما فيه من اللف والنشر وهي حالة مقدرة على التقديرين مثلها
في فطبتم فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وانما كانت هذه الحال مقدرة لان زمانها مستقبل
بالنسبة الى زمان عاملها واجاز الشارح ان تكون مقارنة التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة
ايام بعد الوصال وان لزم تقديم معمول المصدر فقد قال الرضي الاظهر جوازه اذا كان ظرفا او
شبهه فان المعنى على هذا ما سررتني بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة ايام بعد
ذلك اليوم والاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور قال وكذا الخوف ان قدرت الحال المفعول
فتامله ومقتضاه ان تقدير الحال من المفعول لا يتم اذا كان مآل المعنى ما ذكر من مقارنة الاخافة
للسرور وهو كما قال شيخنا ممنوع لان بتقدير الحال من الفاعل تكون الاخافة من حيث نسبتها الى
الفاعل مقارنة السرور من حيث نسبته اليه وبتقديرها من المفعول تكون من حيث نسبتها الى
المفعول مقارنة له من حيث نسبته اليه ايضا ويحصله مقارنة معنى مصدر المبني للفاعل
ان كون الشخص مخيفا للسرور ومعنى مصدر المبني للمفعول اي كونه مخافا له وهذا غير الخوف
او الثانية لا محل لها وهذا الثالث قسيم للاولى فقط اي الثانية اما لها محل او لا محل لها بناء على ان تكون
معطوفة على الاولى التي لا محل لها لكونها مستانفة بفاء محذوفة مقدرة كما قيل في قوله تعالى واذ قال
موسى لقومه ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة قالوا اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله فقد قيل ان التقدير
فقالوا فقال فحذفت الفا وكذا القول في بقية الاية وفيه بعد اي وفي عطف الجملة الثانية على
الاولى بفاء محذوفة في البيت والاية بعد اما في الاية فلتكرر حذف عاطف لم تثبت سعة
في مثل ذلك بيقين واما في البيت فلان ارتكاب امر لو ثبت في السعة كان سماعيا فلا يخرج
عليه كلام مولد سبيله ان تحفظ السماعي ولا تقيس عليه مع ارتكابه لا يؤدي المعنى المقصود
فان عطف جملة على اخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للاولى فيما اشتملت عليه من القيود فيجوز
المشاركة وعدمها فان لم تقصد المشاركة في قيد اي يوم المفيد للنفي لم يتسلط نفيه المعنوي
على الثانية المعطوفة فيبقى نفيها الصريح على حاله ويؤول الامر الى الاخبار بجملتين متعاطفتين
اولاهما ذات نفي معنوي والاخرى ذات نفي صريح باق على حاله والمعنى لم تسرني يوما بوصال فلم
ترعني ثلاثة ايام بصدود وليس هذا بمراد وقصد المشاركة فيه بالقول بامكان في ذلك

القيد

القيد لتسليط نفيه على ذات النفي الصريح ونفي النفي اثبات فيثبت الروع ويتحقق المراد غير ممكن
لان قوله لم ترعني لم يذكر وحده بل قيد بظرف مغاير لظرف سررتني فلم يدخل معه تحت ظرفه
لتصح المشاركة فيه بالقول بامكان تسليط النفي والحالة ما ذكر الا ان فيه احتمال غير المقصود
ساقط نعم ياتي جعل لم ترعني ثلاثة معطوفا على سررتني يوما ثم يعتبر دخول اي على يوم فيتقدم
ويفيد النفي وينصب نفيه الى المعطوف الذي هو قيد المعطوف عليه ويثبت الروع لكن يكون ما
بعد الفا منفيا دون ما قبلها اي ما سررتني يوما بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود بل ان سررتني
بوصلك يوما روعتني ثلاثة بصد وكل على منوال قولك ما تاتينا فتحدثنا بنصب ما بعد الفاء على
معنى ما تاتينا محدثا بل غير محدث اي لا يكون منك اتيان فتحديث بل اتيان بلا تحديث فافهم
والمحققون على ان الجمل في الاية مستانفة استينافا بيانيا وهو ما كان جوابا لسؤال مقدر كما افصح عنه
قوله بتقدير فما قالوا لم فما قال لهم لا بفعل ما قررتم منه وقعدتم فيه اذ قدرتم الفاء ايضا لانا نقول
تقديرنا تقدير معنى لا تقدير صناعة بخلاف تقديرهم ومن روى ثلاثة بالرفع لم يجز عنده كون
الحال من فاعل سررتني لخلو ترعني من ضمير ذي الحال بخلاف من رواه بالنصب فان حاليته منه مستقيمة
لوجود الرابط فيه وهو ضمير الخطاب في ترعني وعلى تقدير الرفع تكون ثلاثة فاعل ترعني فلا يكون
فيه ضمير فيفوت الربط فتمتنع حاليته من فاعل سررتني فهو حال من مفعوله فقط والعائد ضمير
المتكلم واما ما قيل من انه يجوز الحالية من الفاعل بان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك ويحصل
الرابط باعتبار هذا المحذوف فقد اجيب عنه بان كلام المص مبني على ما هو الاصل من عدم التقدير
وفيه كما قال شيخنا نظر فانه لا يسوغ من المص الحكم بعدم جواز ذلك للعلة المذكورة فاذا قيل لم لم يكن
التقدير كذا قال الاصل عدم التقدير والا لمنع كون الجملة الثانية على رواية النصب صفة لوصال
ولم يقدر بعده نعم يمكن ان يكون راوي الرفع راى ان الاصل عدم التقدير فحكم بذلك لتلك العلة
وعلى هذه الرواية ايضا لا يجوز ان تكون الجملة عنده صفة لوصال للعلة المذكورة اذ على اربعة
اوجه احدها ان تكون اسما للزمن الماضي وهو الاصل فيها ومن ثم لم تقع شرطية لان الشرط مستقبل
والدليل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرتها الفعل في نحو المجيء اذ جاء زيد وابدالها من صريح الاسم
نحو رايتك امس اذ جئت والاضافة اليها بلا تاويل نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وتنوينها
في غير روي نحو يومئذ وانما بنيت للشبهين الوضعي والمعنوي فالوضعي لكونها على حرفين والمعنوي
لافتقارها الى ما بعدها من الجمل والعوض منها وعلى السكون لانه الاصل في البنا ولها اربعة استعمالات
وفي بعض النسخ اربع بدون التاء ووجه الاول ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذكر جاء جمعه
بالالف والتاء كما قيل في جمع ابن عرس بنات عرس ووجه الثاني اما تاويل الاستعمالات بالحالة او
جعل استعمالات جمع استعمالة على حد قولهم في جمع اصطلاحه اصطلاحات والمصدر لا يثنى ولا يجمع
لانه يقع على القليل والكثير الا اذا قصدت الانواع كما في قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا اذ كانت ظنو نهم
مختلفة ويرجح الاول قوله في التفصيل احدها والثاني والثالث والرابع ويحتمل انه انث وذكر
باعتبارين احدها ان تكون ظرفا منصوبة على الظرفية وان شئت قلت على انها مفعول فيه ولا او
تعبير البصريين والثاني للكوفيين ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الغالب عليها في الاستعمال وليست
مما يلزم الظرفية نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا والثاني ان تكون مفعولا به نحو واذكروا اذ
كنتم قليلا فكثركم اجاز ذلك الاخفش والزجاج وجماعة من البصريين وتبعهم كثير من المعربين ومنع ذلك
ابو حيان فقال والذي ذهب اليه ان استعمالها مفعولا بها لا يجوز اذ لا يوجد من كلامهم نحو احببت

اذ قدم زيد وان ما ورد مما يوهم ذلك مخرج على ان تكون اذ ظرفا لمحذوف يدل عليه المعنى وسياتي عن المص ان الجمهور على ذلك وان التقدير في نحو واذكروا اذ كنتم قليلا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا فكثركم وكذا التقدير في نحو قوله تعا واذ قال ربك للملائكة اذكروا حالتكم او قصتكم او امركم ولا يخفى ما فيه من التعسف سيما في فهم معنى الحديث من بعض هذه المقدرات وعلى هذا فالاولى تقدير الحادث كما عليه المحقق البيضاوي فانه من القائلين بان اذ ظرف غير متصرف ثم قال واما قوله جل جلاله واذكر اخا عاد اذ انذر قومه بالاحقاف ونحوه فعلى تاويل اذكر الحادث اذ كان كذا فحذف الحادث واقيم الظرف مقامه وذهب الزمخشري في واذ قال ربك الى ان اذ نصب باضمار واذكر ثم قال ويجوز ان ينتصب بقالوا وقد وقع في التعليق انه جوز بقال وانه يلزمه قطع اذ عن الاضافة لفظا ومعنى وهو خلاف ما نصوا عليه وهو تحريف منه واما الصواب ما نقلناه انفا وقول الكشاف نصب باضمار اذكر يحتمل ارادة انه مفعول منصوب بالمضمر كما عليه اوليك وانه مفعول منصوب بالمضمر كما عليه اوليك وانه ظرف منصوب على التاويل كما عليه الجمهور والى الثاني جنح قاضي المفسرين حيث قال وعامله قالوا واذكر على التاويل المذكور لانه جاء معمولا له صريحا في القران كثيرا والى الاول جنح التفتازاني في حواشي الكشاف وقيل اذ ظرف عامله مضمر تقديره وبدا خلقكم اذ قال عليه فالجملة معطوفة على خلق لكم داخلة في حكم الصلة وعلى الاول هو من عطف القصة على القصة والاحسن عند بعضهم على تقدير اذكر ان يكون معطوفا على محذوف قبله اي اشكر النعمة في خلق الارض والسماء واذكر والغالب على المذكورة في اوايل القصص في التنزيل ان يكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ قلنا للملائكة واذ فرقنا بكم البحر وذلك لاقتضاء المقام اياه حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب تقديره شي سوى ذلك مع كثرة استعماله معه وهم قد جوزوا جره بالاضافة في نحو يومئذ ونصبه على انه مفعول به في نحو اذ تذكرا اذ من يانتا انكرهم وان لم يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية اللازمة له غالبا وبعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم بفتح الهاء اي غلط فاحش لاقتضائه حينئذ الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلف منا وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه انما يكون ذلك وهما اذا اريد انه ظرف لاذكر نفسه من غير تاويل فانه كما قال يودي الى الفكر في الوقت وانما المراد ذكر نفس الوقت واما اذا اريد انه ظرف له على تقدير الحادث مثلا كما عليه قاضي المفسرين فلا يكون وهما والثالث ان تكون بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في يسالونك من الشهر الحرام قتال فيه فانه بدل اشتمال الا ان المبدل منه فيه زمان والبدل غير زمان وههنا البدل زمان والمبدل منه غير زمان ولا حاجة الى تقدير انتباذ مريم اذا انتبذت ليكون بدل زمان من حدث عكس قتال المبدل من الشهر فانه بدل حدث من زمان لتحقق الملابسة بغير الجزئية والكلية بين مريم وزمان انتباذها تحقق الملابسة بين الحدث وزمانه وقوله تعا اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبيا يحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة لانها بمعنى الانعام وكونها بدلا منها اي من النعمة الواقعة مفعولا به لاذكروا والرابع ان يكون اي اذ مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنها فقوله اسم زمان بالرفع نايب فاعل مضافا وصالح نعت له ويحتمل ان يكون اسم يكون وهو بالمثناة التحتية لا بالمثناة الفوقية ومضافا خبرا مقدما نحو يومئذ وساعتئذ وليلتئذ اذ ظاهر كلام المص على ان لفظ يوم ان لفظ يوم وحين وساعة فيما ذكر مضاف الى اذ وهو ما عليه ابن مالك واستقر عليه راي الشارح الا ان ابن مالك اذا نها من اضافة المؤكد الى التاكيد

وعليه

وعليه ينبغي ان لا يقال بالصلاحية للاستغناء عنها لان المؤكد مقصود اصلي والشارح يرى انها من اضافة العام الى الخاص نحو شجر الاراك فان معنى حينئذ من قولك جا زيد واكرمته حينئذ مثلا حين اذ جاء فالمخصص بالمجي وحين عار منه فكان اعم نعم الاول مفسر بالثاني ومبين به فالاضافة بيانية وعليه اما ان يقال بالصلاحية من حيث الاخص يغني عن الاعم لاشتماله عليه او بعدها من حيث ان القصد الى الاعم اولا وان بين بالاخص ثانيا وجعل ابن قاسم في شرح التسهيل اسم الزمان المضاف الى اذ مقيدا لها لما انها المطلق الماضي في نحو يومئذ وليلة اذ وعليه فهو من اضافة الخاص الى العام وذهب الرضي الى ان القول بالاضافة الى اذ المضافة معنى الى الجملة تعسف من حيث المعنى لان قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعا بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت قال واما قوله تعا يوم الوقت المعلوم فقد قال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى قوله ثم ميقات ربه ثم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه واختار ان هذه الظروف وان كانت في الظاهر مضافة الى اذ انما هي مضافة الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة السياق لم يحسن تعويض التنوين عنها لاختصاص هذه الظروف كما في وكل وبعض واذ لما ان نحو كل لازم للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه وتعيين من السياق فيكمل المراد واذ مع كونه لازم الاضافة لا وجه لتنوينه الا ان يكون للعوض بخلاف هذه الظروف فانها ليست لازمة الاضافة فلو قلت جاني زيد وكنت حينا كذا قاصدا حذف المضاف اليه وتعويض التنوين منه لم يكن ظاهر المعنى بل الظاهر فيه انه للتنكير فلما التبس تنوين التعويض بغيره توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضافة اليها بان ابدلوا من الظروف المضافة بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجملة خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الحين وغيره معتاد الحذف للجمل المضاف هو اليها مع تعويض التنوين عنها وجاوا بتنوين العوض ليكون كانه نايب في الظروف المبدل منها لان بدل الكل كانه هو المبدل منه والزم ان الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن اضيف اليه الظرف الاول وجرد عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرف ومن ثم جاز استعماله في المستقبل ايضا نحو ويل يومئذ للمكذبين فقد ظهر لك ان اذ في الصورة المذكورة لم يضف اليها اسم زمان بل انما وقعت بدلا منه وان اسم الزمان صالح للاستغناء عنه لان شان المبدل منه ذلك لما ان البدل هو المقصود او غير صالح له اي للاستغناء عنه باذ نحو قوله تعا بعد اذ هديتنا اذ لا دلالة لاذ بمجردها على معنى البعدية وزعم الجمهور ان اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنها او غير صالح فقط ولا تقع مفعولا به ولا بدلا منه وانها في نحو واذكروا اذ كنتم قليلا ظرف لمفعول محذوف مع متعلقاته ولا بد من ان يكون مما يعمل في الظرف ولو بالتاويل اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى المفعول محذوفا اي واذكر قصة مريم كذا هو في نسخ معتمدة بتعريف لفظ المفعول تعريف العهد مرادا به في المفعول الظاهر في الاية اعني مريم ومحذوف بالجر صفة مضاف ووقع في نسخة الشارح بدونه تعريف فاوهم معنى فاسدا وان امكن تصحيحه بجعل محذوف صفة لمضاف واتجه له ان قال لو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف مفعول محذوف لكن لو عرف فقال المفعول لكان حسنا ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في التعبير بهذا المفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وفي اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء فان فيهما تصريحا بمفعول تعلقت به اذ لما عرفت من ان النعمة هنا بمعنى الانعام والقران يفسر بعضه بعضا فحسن تقديره في نحو تلك الايتين وان كان في ثانيتهما مفعول مصرح به غير ان قبله

مضافا مقدرا هو المفعول حقيقة ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين
اذ بعث انه يجوز ان يكون التقدير منه او بعثه اذ بعث فيكون المبتدا محذوفا كذا لان ما قبله عليه او ما
بعده واذ ظرف له والمجوز زيادة من في الايجاب ويجعل هذا المحذوف خبرا ثم ان المن يطلق على الممنون به كما
في حديث الكماة من المن على احد القولين فيه وعلى مصدر من عليه بمن منا ومنيني كخليفي انعم واصطنع عنده
صنيعة وقال شيخنا المتعلق بالنعمة الثقيلة وهو المراد في الاية عند صاحب الكشاف ملفوظا او مقدرا
بقرينة مقابلته بالبعث الذي هو ظاهر المصدر وجوز شيخنا ان يكون المراد به الممنون به ملفوظا ومقدرا
ولا ضير في تعلق الظرف به ح كما يتعلق بالقصة والحديث بتقدير انه لكونها بمعنى المقصوص والمحدث به
قال وعلى الاول يكون البعث منا مع انه ممنون به مبالغة وان يكون اذ في محل رفع كاذ في قولك اخطب ما
يكون الامير اذا كان قايما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى فانه كان المن على مصدريته فهم
ان وقت البعث من على منوال نهاره صوم او على معنى الممنون فهم انه ممنون به على طريقة نهاره صوم لانه في الحقيقة
خبر عن الصيف الوقت اليه والاول ابلغ ومبنى ذينك الوجهين كما في حاشية الكشاف للتفتازاني على ان كلا من
اذ واذا كما يستعمل اسما فمحل الظرفية هنا المبتدا المحذوف اي منه او بعثه والظرف متعلق به ومن الله خبره
والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال الخبر محذوف والظرف دال عليه
اي اخطب اكوان الامير وقاته حاصل اذا وجد قايما وعلى الاسمية لا حذف بل في الاية اذ مرفوع على الابتدا
ومن الله خبره اي من الله وقت بعثه وفي المثال اذا مرفوع على الخبرية اي اخطب اوقات الامير وقت
كونه قايما فمقتضى هذا الوجه الخالي عن التقدير وهو كون اذ في محل رفع انه اذ مبتدا ولا نعلم بذلك قايلا اي
سوى الزمخشري اورد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بقايل قول عدم قايله ولا من عدم قايله فيما مضى
عدم صحته واجيب بان عدم علم ذي الاطلاع لا سيما مثل المص بشيء ان لم يستلزم العلم بعدمه ولا عدمه
فانه يستلزم الظن بعدمه ومتى ظن عدم قايل بقول كانت صحة ذلك القول مظنونة وكفى ذلك في رده
والاتيان بصيغة المتكلم مع الغير اما للافادة ان معه من لم يعلم ذلك ايضا اما بتوقيف منهم او بالجزم
من تتبع مصنفاتهم وللتعظيم تنبيها على انه مع عظمة شانه في الاطلاع لم يعلم بذلك قايلا وما في شرح
اللب وضوء المصباح من حكاية من في الكتاب على ان اذ واذا لا يلزمان الظرفية لا يقتضي ان لذلك اي لوقوع
اذ مبتدا قايلا كما قيل لان عدم لزوم اذ الظرفية لا يستلزم وقوعها مبتدا لجواز ان تفارق الظرفية ولا تقع
مبتدا لبعد المبتدا بشرط كالفاعلية كما تقدم الا ترى قول الرضي مع سعة اطلاعه وتلزمها الظرفية الا ان
يضاف اليها زمان او تقع مفعولا به فلم يتعرض لوقوعها مبتدا ولا فاعلا اصلا ثم ذهب بعضهم في اذا
الى انها تقع اسما صريحا بمعنى الوقت واعربها في نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو مبتدا وخبرا اي وقت
قيام زيد وقت قيام عمرو ومع هذا فقد قال الرضي وانما لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وسيأتي
عليه لكن الكلام هنا في اذ لا في اذا ثم ان بهذا يندفع ايضا قول الشارح اذا كان الجمهور يجيزون خروجها
عن الظرفية عند اضافتها وقد هم عند الاتيان بها مفعولا به او بدلا منه صدق ح انها ظرف متصرف
فلا يمتنع جعلها مبتدا ولا يحتاج فيه الى سماع من العرب لجواز ان يكون امتناع جعلها مبتدا كامتناع جعلها
فاعلا لوجود مانع من ذلك وهو كون المبتدا كالفاعل في العمدية المنافية لتفضيله الظرفية اللازمة له غالبا
على انه ليس من ضرورة الظرف المتصرف ان لا يمتنع جعله مبتدا وفاعلا بل ان لا يلزم الانتصاب
بمعنى في والانجرار بمن عليه الرضي وان يأتي ظرفا وغيره كما عليه ابن مالك في خلاصته سواء امتنع
ذلك في كلامهم او جاز وقوله في التسهيل ان جاز ان يخبر عنه او يجر بغير من فمتصرف والا فغير متصرف
لا يستلزم ان المتصرف ما جاز الاخبار عنه مبتدا او فاعلا لان او فيه لمنع الخلو فقط اي ما جاز فيه

احد

احد الامرين فيكون منه ما جاز فيه الامران كالوقت وما جاز فيه الجر بغير من فقط كاذ التي تجر
بالاضافة وما جاز فيه الاخبار عنه فقط وهو مطالب بمثاله كما قال شيخنا هذا ولكن وقع النص يج
من الرضي ان الزجاج يقول في نحو بينهما زيد قايم اذ راى هندا ان اذ ظرف زمان مضاف الى
الجملة بعده وانه مبتدا مخرج عن الظرفية وبين خبره والمعنى وقت رؤية زيد هندا كاين بينهما وقت
قيامه وكان المص لم يصح عنده ذلك ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لان الكلام في اذ لا في اذا نوقش
في ذلك بانه لو كان تمثيلا لكان غير مناسب لكنه تنظير فيكون مناسبا غاية الامران المناسبة في
التمثيل اكمل منها في التنظير وكان حقه ان يقول اذ كان انما يكون حقه ذلك ان لو قال قبل
كاذ في قولك وانما كان ذلك حقا له لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه اذ تارة اذا ارادوا المعنى
الماضوي واذا اخرى اذا ارادوا المعنى الاستقبالي فالتقدير بحسب المعنى المراد قيل لكنه عدل
عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف وانما المفهوم من قول
المص بعد فقياس الزمخشري اذ على اذا ان عدوله للقياس ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا اي بلفظ اذا
كان قايما وان احتمل مرجوحا ان لا يتكلم به كذا لان المسموع اخطب ما يكون الامير قايما بدون اذا كان
فيكون المراد التنظير بما ينطق به في بيان اصل هذا المسموع وان لم يكن هو مسموعا لانه قد سمع نظيره
في وقوع اذا خبرا فيما عزي الى يونس من تجويز نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وان كان فيه نظر فان
ابن جني انما عزاه الى المبرد والرضي انما نقله عن بعضهم فلا يلزم من عدم تكلم العرب عدم تكلمهم بنظيره
ولا يخفى ان في قول الزمخشري كاذا في قولك دون في قولهم اشارة الى ان العرب لا تنطق بالمثال هكذا انما
ان المراد في قولك عند القصد الى ابراز المقدر فمن نفى ان في عدوله عن قولهم الى قولك دلالة على عدم نطقهم
به فاتته الاشارة وانما كان ظاهره ما ذكر لبعد ان ينظر بما لم يتكلموا به لما تكلموا به فان قلت
ولم عبت تلك الدلالة اشارة قلت لعدم منافاة جعل ما قالوه قولا لك اذا جرى على لسانك لا التفسير
الرسول في وانه لقول رسول كريم بالنبي صلى الله عليه وسلم تارة وبجبريل عليه السلام اخرى لما ان القران
جرى على لسان كل منهما والمشهور ان حذف الخبر في ذلك اي في المثال المذكور وذلك اذا كان المبتدا افعل
تفضيل مضافا الى مصدر وبعده حال لا يصح ان يكون خبرا عنه واجب ووجوبه بينا في التكلم به
هكذا من غير حذف له وقد فهم جوابه مما قررناه انفا من كلام التفتازاني اذ مقتضاه ان لزوم
الحذف انما هو على تقدير الظرفية وما في الشرح من ان ما ذكره المص من المشهور قد يشعر بانه ثم قولا
غير مشهور بان حذف الخبر جايز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم
الا ان يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم فهذا له وجه فان اظهار
مثل هذا الخبر سمع قليلا كقوله ٭ كلا الغران مولاك عز وانيهن ٭ فانت الذي يحبوحة الهون كاين ٭
فقد بحث شيخنا من وجهين احدهما ان المراد بالخبر هنا لفظ اذا كان في نحو المثال المذكور ولا خفا في ثبوت الخلاف
في وجوب حذفه اذ المشهور وجوب الحذف على القول بتعليقه بكاين المحذوف اولا وغير المشهور عدم
وجوبه على القول بعدم تعلقه بل هو في موضع رفع على ان اذا ظرف متصرف واليه يشير قول المصنف
ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع اي على الخبرية فانه يجوز الحذف ايضا على التقدير الاول وجاء قول
الجواز وان منعه جاء قولك وجوب الذكر فجا الخلاف في انه واجب الحذف او واجب الذكر وهو مقابل
المشهور ح الثاني انه اذا اريد بالمشهور المعروف الاخذ من كلامهم لم يصح ان يقال المعروف منه وجوب
حذف الخبر في ذلك لا جوازه الا اذا لم يسمع اظهاره وتقول ان اراد بمثل هذا الخبر لفظ اذا كان
في مثل ذلك المثال فمتى نقل اظهاره فيه نقل في ذلك المثال ايضا فلم يصح الحكم في وجوب حذفه فيه وان

اراد خبرا غيره ولو مماثلا بوجه فليس الكلام فيه ثم قال شيخنا على ان البيت ليس فيه الا اظهار خبر هو كائن في
غير صورة يكون المبتدا فيها افعل التفضيل المذكور للخبر هو اذا كان في هذه الصورة فلا يلايم ما نحن فيه
وحيث المراد بكائن فيه الساكن الذي هو ضد المتحرك كان المراد بمستقر في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده ذلك
لا اسم الفاعل من الكون المطلق انتفت الملايمة بوجه وكذلك المشهورات اذا المقدورة في المثال في موضع نصب
اي على الظرفية ولكن جوز الشيخ عبد القاهر كونها اي كون اذا المقدورة في هذا المثال في موضع رفع
اي على الخبرية تمسكا بقول بعضهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع اي برفع يوم على انه خبر اخطب فاذا
الواقعة موقعه كذلك وعليه فيقدر زمان مضاف الى ما يكون كلفظ اوقات كما قدر فيما اجازه الاخفش
والمبرد من نحو اخطب ما يكون او ما كان الامير قايما برفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما
المصدرية الموصولة بكان او يكون على الخبرية وان منعه س والرضي على ان الاولى جوازه لانك اذا جعلت
ذلك الكون اخطب مجازا جاز جعله قايما ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا ضرورة فلا يقال
ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز اولى يناسب المجاز الثاني ويجوز تقدير زمان مضاف الى ما يكون دون
صريح المصدر نحو اكثر شربي لكثرة وقوع ما المصدرية نائبة عن الظرف نحو ما ذر شارق فيكون التقدير
خطب اوقات ما يكون اي كون الامير فيجعل الوقت اخطب وقايما كما يقال نهاره صايم وليله قايم و
يرجحه انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة كما حكاه المص ثم جوز صاحب اللب
وشارحه في نحو ضربي زيدا قايما واخطب ما يكون الامير قايما تقدير زمان قبل صريح المصدر كما اول اي
وقت ضربي واخطب اوقات الامير كون وقت قيام ويكتفي ح باذا المقدرة خبرا وسيأتي للمص كلام يتعلق
بذلك ومنها ما يرجح ان شاء الله تعالى فقياس الزمخشري اذ على اذ والمبتدا على الخبر بيان لمنشا وهم الزمخشري
في المسئلة قيل الحق انه لم يقس وانما جعل اذ مبتدا نظرا الى خبر الجامع خروجها عن الظرفية في جملة اسمية
والوجه الثاني ان تكون اسما للزمن المستقبل كاذا وهو مذهب لبعض النحويين اختاره ابن مالك وجزم
صاحب جمع الجوامع بانه الاصح نحو يومئذ تحدث اخبارها وذلك كما يكون اذا اسما للزمن الماضي كاذ في
قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وتحديث الارض
باخبارها اخبارها بما عمل عليها من خير وشر والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الاية من باب تنزيل
في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع فانه كلام نزل لا خلاف في اخباره و
هو الله الذي يعلم غيب السموات والارض المستقبل الذي اخبر به وهو بمنزلة الماضي المحقق الوقوع
فهذه الحالة التي هي تحديث الاخبار انما هي في المستقبل الذي هو يوم القيمة لكنها بمنزلة الماضي المحقق
الوقوع فاستعمل اذ المختص بالماضي معها وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس وقد عمل في اذ فيجب فيه نظر اذ لا مانع من ان يتاول
هذا بما تاول به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال هو من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع
وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك ويؤيده اعمالهم الامر الذي هو انشا اذ لا يكون الا مستقبلا كيقول
حرف التنفيس في قوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم
فاقيموا فان الرضي جوز في نحو ذلك وفي قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون ان يكون كلما يجري فيه
الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره س في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه او مما اظهر فيه واما نحو والنجم
فاهم ثم قال وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون واووا وفيما في الظروف الماضية وان كان وقوع
المستقبل في الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد اللازمة حتى
كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة وانما

قول

قول المحشي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الاصل وان الاية اذا اولت على ذلك
تلزم مخالفة الاصل في موضعين احدهما اذ الاغلال في اعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف
يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب
وقال انه تكلف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل ففيه نظر من
وجوه احدها ان مخالفة الاصل اذا تضمنت اعتبارا لطيفا يكون مقتضى المقام كانت مخالفتها خلاف ف
الاصل وقد عرفت ما في تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما وقع سيما في كلامه سبحانه من الاعتبار
اللطيف وهو الاشارة الى انه لا خلاف في اخباره تعالى حتى كان المستقبل عنده ماضيا والثاني اذ الاغلال د
في اعناقهم لان الاول اعني فسوف يعلمون اذا صار ماضيا باولنا وبل المذكور صار الثاني اعني اذ الاغلال
في اعناقهم ماضيا لفظا ومعنى تبعا لما قبله ضرورة ولم يكن فيه ما ادعي من خلاف الاصل الا ترى قوله
تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين حيث عبر بطريق الغيبة على الاصل ثم عدل الى الخطاب
على خلافه لما انه قد تضمن اعتبارا لطيفا اقتضاه المقام تحصيلا للالتفات المستحسن ثم قال واياك
نستعين على الاصل الذي هو الاسلوب الثاني فلم يكن هذا الخطاب الثاني التفاتا عندهم الثالث انا نمنع بر
تسليم ان ههنا مخالفة الاصل في موضعين لانسلم لزوم ما ذكره المص من التكلف في رب ههنا لان وجه
التكلم هناك ان الفعل المستقبل في ربما يود عبر به عن ماض متجوز عن المستقبل فلذا لو قيل ربما ود الذين
كفروا بلفظ الماضي لكان بمعنى يود قطعا واللازم هنا كون المستقبل نزل منزلة الماضي في موضعين فهناك
تجوز على تجوز في موضع واحد تكلفا وهنا تجوز بعد تجوز في موضعين مستقبلين فاين التكلف مع ان فيه
ما عرفت فتدبر فيلزم ان يكونا اي اذا بمنزلة اذا كما لزم ان يكون اذا بمنزلة اذ في المص لعمل الماضي فيهما
في قوله ونابغة صوتها رابع بحيث اذا ارتفع المرزم اي اذا ارتفع عن الافق والمرزم بكسر الميم
وفتح الزاي احد نجمين يقال لهما المرزمان وقول جامع العلوم ان المعنى كنت موصوفا بابتغائها اذا ارتفع
المرزم فان في البيت حكاية الحال الاتية كما ان في قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماض
حكاية الحال الماضية مردود بما سننقله عن الرضي من ان حكاية الحال المستقبلة تثبت في كلامهم والثالث
ان تكون للتعليل اي لافادة ان ما بعدها علة للحكم المسوق له الكلام وهذا ظاهر في قوله تعالى فما اغنى
سمعهم ولا ابصارهم ولا افئدتهم من شيء اذ كانوا يجحدون بايات الله ونحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم
في العذاب مشتركون ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب وتحمل اثقاله كما ينفع الواقعين في امر صعب اشتراكهم
في مكابدة عنائه وتعاونهم في تحمل اعبائه لاجل ظلمكم في الدنيا وهل اذ هذه حرف بمنزلة لام العلة كما عليه جماعة
من المتاخرين ونسب الى س ويقع في بعض نسخ التسهيل ومجيء حرفا او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام
لا من اللفظ ولو بعد التقدير وهو ما عليه الجمهور كما يفهم من كلامه فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد
الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب وعليه فانما كان هذا التعليل مستفادا بسبب اتحاد
زمنيها قولان ايهما وهذان قولان فان قلت اي القولين راجح عند المص قلت الاول كما لا يخفى على الناظر
في كلامه وانما يرتفع السؤال على القول الاول اي وانما يرتفع السؤال الوارد على الاية وهو المعنى باشكالها
الباقي على القول بظرفيتها فهو سؤال الاية لا القول الثاني وما قيل ان اللام في السؤال للعهد والمعهود
هو السؤال المفهوم من قوله بعد فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى اخره وتقديره ان لو كانت
ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا ستفيد ايضا اذا ذكر ظرف بمعناها في موضعها لكنه لا يستفاد
مردود عند شيخنا بان هذا دليل على نفي القول الثاني فهو سؤال يورد عليه لا على الاية فكيف يصح القول
بان السؤال انما يرتفع على القول الاول ايجدون القول الثاني وانما حق التعبير حينئذ ان يقال وانما يرتفع

السوال عن الاول اي لا عن الثاني لوروده عليه على ان ما ذكر سوال من جانب صاحب القول الاول لحافظ له فكيف يرتفع بنا على قوله واما ان تعبيرا ولا بالسوال وثانيا باشكال الاية يشعر بتغايرها وانه لا معنى لقوله فانه لو قيل لن ينفعكم الى اخره ولا لترتيبه على ما قبله بالفا اذا قلنا بان السوال هو الاشكال وان قوله وبقي اشكال الاية مشعر بتمام ما سبق وبالشروع في خلافه وبان ما سبق يعم الاية وغيرها فهو مدفوع عند شيخنا ايضا بان اختلاف التعبير هنا محمول على التفنن في العبارة وبان الباء للسببية وللكلام معنى مستقيم لان قوله وبقي اشكال الاية من خبر مدخول الفاء لان المراد ان هذا السوال والاشكال انما يرتفع على القول الاول دون الثاني لانه لو جعل ظرف غير اذ لبقي الاشكال المبني على الظرفية ولم يرتفع وللزم مع ذلك اي لا يكون التعليل مستفادا من قوة الكلام ويمنع ان ما سبق يعم الاية وغيرها ووجه ارتفاع السوال على القول الاول انه اذا جعل ظاهر فانه لو قيل اي على الوجه الثاني وهو القول بظرفيتها لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا الا اختلاف زمني الفعلين يعني ينفع وظلم على ارادة الاصطلاحين او النفع والظلم على ارادة اللغويين فانه مع اختلاف زمنهما لا ينافي التعليل لوجوب اتحاد زمني العلة والمعلول وبقي اشكال الاية وهو انه اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين المانع من البدلية فان المعني باليوم يوم القيمة وزمن الظلم من الدنيا وشتان ما بينهما ولا يكون ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين مستقلين من غير توسط عاطف اما بتوسطه فجايز وليس هذا الخصوص بل كل فعل كذلك وانما قيدنا الظرفين بالاستقلال لان عمل العمل في ظرف ثان اذا كان مقيدا بجملة في الاول على منوال اكلت من البستان من الرمان جايز نحو صليت يوم الجمعة بعد العصر ولا لمشتركون لان معمول خبر الاحرف الخمسة التي هي بكسر الهمزة وكان وليت ولعل ولكن لا يتقدم عليها فكذا معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن مكسورتها على ما اختاره المصنف من جذب الفرع عن الاصل وانما امتنع تقديم معمول اخبارها عليها لان لها صدر الكلام او لانها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم اخبارها فضلا عن تقديم معمول اخبارها عليها وعليه فامتناع التقديم في المفتوحة الهمزة يجوز ان يكون لذلك ايضا اذ لا مانع من ان يكون للكلمة جهتان فاكثر مقتضيان لاثبات حكم ما فيها وليس هذا من اجتماع علتين على معلول واحد كما لا يخفى ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لما ان الصلة لكونها مبنية للموصول لا تتقدم عليه فالموصول مع صلته ومعمولها بمنزلة شي واحد مرتب الاجزا فيمتنع تقديم جزء متاخر عليه وهذه العلة ناظرة الى التقرر وما ذكرنا ناظر الى غيرها الذي هو اصل لها ولان اشتراكهم في العذاب في الاخرة لا في زمن ظلمهم لكن جعل اذ ظرفا المشتركون يودي الى ذلك ومما حملوه على التعليل ايضا في قوله لكنا واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف وحملها الرضي على اجراء الظرف مجرى الشرط وعلى اضمار كلمة اما كما عرفت مع تصريحه في بحث الظروف المبنية بامكان حمل اولاهما على التعليل فقول المحشي لم يحمل الرضي هاتين الايتين على التعليل فيه ما فيه وقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر البيت من الضرب الاول من البسيط وقايله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الاموي وقبيلته بني امية يقول بان ملك العرب كان في الجاهلية لغير قريش وكانوا احق به لفضلهم على جميع البشر فلما جاء الاسلام رجع اليهم الملك الذي كانوا احق الناس به واصبحوا قال العيني بمعنى صاروا وقد اعاد الله نعمتهم حال وتبعه الجلال على ذلك حيث قال وفي البيت شواهد احدها استعمال اصبح بمعنى صار ثانيها اقتران جملة الحال الماضية بقد فان جملة قد اعاد اعربت حالا وفيها قال لانه نظر لان اصبح التي بمعنى صار فعل ناقص لا يتم

بدون

بدون منصوبه كلاما فهو يستدعي عن ان ما بعده خبر له فكيف يعرب حالا ولتوضيح ذلك لا بد ان نقول اعلم ان اصبح واخواته امسى واضحى تاتي ناقصة وتامة فالناقصة بمعنيين بمعنى صار مطلقا اعني الانتقال من دون اعتبار الازمنة الدال عليها مادتها من صبح ومساء وضحى وبمعنى باعتبار الازمنة الدال عليها هيئتها من مضي وحال واستقبال نحو قوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور اذ ليس غرض الشاعر بيان انهم على هذه الحالة في هذا الوقت المخصوص بل انهم عليها في هذا الوقت وغيره وبمعنى كان في الصبح وكان في المسا وكان في الضحى فتفيد اقتران مضمون جملتها بواحد من هذه الاوقات الخاصة فمعنى اصبح زيد غنيا ان غنى زيد مقترن بالصبح في الماضي والتامة هي المفيدة لمعنى الدخول في هذه الاوقات مقترنا باحد الازمنة كاغتم واظهر ومنه قولهم اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله وانما كانت تلك بالمعنيين ناقصة لعدم تمامها كلاما بمرفوعها وعدم افادتها بحسن السكوت عليه بدون منصوبها بخلاف هذه لا لان نقصانها للدلالة على الزمان فقط لما ان المختار ان الافعال الناقصة الا ليس دالة على الحدث ايضا على ان جماعة منهم الرضي حكموا بان ليس ايضا دالة على حدث الانتفا غاية ما هنا ان الناقصة تدل على حدث قام بنسبة والتامة تدل على حدث بذات فظهر لك ان جعلها اصبحوا بمعنى صاروا يستدعي نقصانها ويلزمها الاقتصار على مرفوعها حيث اعرب جملة قد اعاد الله نعمتهم حالا ولا يشكل وقوع الماضي خبرا عن اصبح لانه قد اقترن بقد على ان ابن مالك وابا حيان والرضي والمحقق وكثيرا من المتاخرين تبعا لكثيرين من المتقدمين جوزوا وقوع الماضي خبرا بدون قد ظاهرة او مقدرة فيما عدا صار وليس وما دام وما زال ولا زال ومرادفاتها والاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والكوفيون اختاروا اقترانها بها لفظا او تقديرا فان قلت لكن اصبحوا في البيت على معنى دخلوا في وقت الصباح فيصح كون الجملة بعده حالا قلت يابى ذلك المعنى اذ ليس المراد الاخبار عنهم بانهم دخلوا في هذا الوقت دخولا مقيدا باعادة النعمة بل الاخبار بانهم صاروا مطلقا او في ذلك الوقت معادا نعمتهم لان ذلك ابلغ في المدح الذي يقتضيه المقام فلا معنى فيما يظهر لي للتمام والله اعلم ويروى دولتهم بدل نعمتهم ومعنى اذ هم قريش وقريش على المختار ولد النضر بن كنانة وقيل هم مضر وقيل فهر سموا قريشا لتقرشهم اي تجمعهم وفيه الصرف وعدمه بتاويل الحي والقبيلة والرواية في مثلهم بالنصب وسياتي الكلام عليه في محله والبشر الانسان ذكرا كان او انثى واحدا كان او غيره وقد يجمع على ابشار وقوله الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا هو من الضرب الاول من المنسرح والاعشى هذا هو ميمون بن قيس بن جندل اعشى قيس بن ثعلبة الشاعر المشهور الجاهلي ادرك الاسلام في اخر عمره ورحل الى النبي صلى الله عليه وسلم وامتدحه بقصيده ياتي الكلام على بعض منها قيل ان خروجه كان في عام الحديبية فمر بابي سفيان بن حرب فساله عن وجهه الذي منه قصده ثم ساله اين تقصد فقال اريد محمدا فقال انه يحرم الزنا والخمر والقمار فقال اما الزنا فقد تركني ولم اتركه واما الخمر فقد قضيت منها وطرا واما القمار فلعلي ان اصيب منه خلفا قال فهل لك الى خير قال وما هو قال بيننا وبينه هدنة فترجع عليك وتاخذ مائة ناقة حمرا فان ظهر اتيته وان ظهرنا فقد اصبت عوضا قال لا ابالي فانطلق به ابو سفيان الى منزله وقال يا معشر قريش هذا اعشى بني قيس وقد عرفتم شعره ولئن وصل الى محمد ليضربن عليكم العرب فجمعوا له مائة ناقة وانصرف فلما كان باليمامة القاه بعيره فوقصه فمات وكان من الشعراء المجيدين وممن اقام على بقية من دين اسماعيل عليه السلام وممن اقر بالملكين الكاتبين واعتزل في الجاهلية وقال بالعدل كما يشهد بكل ذلك شعره وسلك في شعره

كل مسلك وقال في اكثر اعاريض الشعر وليس فيمن تقدم من فحول الشعرا اكثر شعرا منه وكانت
العرب لاتعد الشاعر فحلا حتى ياتي ببعض الحكم في شعره قال ابو عبيدة وهو رابع الشعرا المتقدمين
امرء القيس والنابغة وزهير وكان يقدم على طرفة وقال الآمدي شارح ديوانه ولشعر الاعشى
ليست من الشعر القديم وقد كان بن العلا يفخم منه ويعظم مجلسه ويقول شاعر مجيد كثير الاعاريض
والافتنان واذا سيل عنه وعن لبيد قال رجل صالح والاعشى رجل شاعر المحل والمرتحل مصدران ميميان قال لبيد م
بمعنى الحلول والارتحال واسما زمان اي وقت حلول ووقت ارتحال والحلول بالمكان النزول به
والارتحال عنه الانتقال عنه والسفر بفتح المهملة وسكون الفا اسم مفرد وضع لمعنى الجمع عند س
بدليل تصغيره على لفظه فهو اسم جمع لسافر بمعنى مسافر لا فعل له كما نص عليه في القاموس او جمع مكسر
له عند الاخفش وهذا الخلاف جار في كلما يجي من تركيبه اسم يقع على الواحد كصاحب من صحب
وراكب بخلاف نحو غنم ورهط فانه اسم جمع اتفاقا والسافر الخارج الى السفر الخارجون اليه في الحديث
اتموا صلاتكم فانا قوم سفر والمهل بفتحتين قال الشارح التؤدة وعدم العجلة وفي القاموس المهل
محركة التقدم في الخير ويروى وان في السفر بالافراد فهو جار على لفظ سفر دون معناه وهذه الرواية
تؤيد مذهب س الا ان يدعي الاخفش ان السفر على هذه الرواية مفرد المعنى ايضا فقد حكى صاحب
القاموس رجل سفر وقوم سفر وفي الايضاح وروي في كتاب س وان في السفر ما مضوا مهلا فكون
ما مصدرية والتقدير مدة مضيهم ولا شاهد فيه اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا عنها ارتحالا
الى الاخرة اشار بذلك الى ان خبران في الموضعين محذوف وكذا متعلق اسميها وقد اورد الزمخشري
البيت في مفصله شاهدا على حذف خبران ومثل قولهم ان مالا وان ولدا قال ويقول الرجل للرجل
هل لكم احد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمرا انتهى فان قلت هب ان السوال فيما اورده
الزمخشري قرينة على حذف هذا الخبر فاي قرينة في البيت قلت القرينة كما تكون قالية يسوغ الحذف
معها كما في المثال تكون حالية كما في البيت وانما جعل التقدير ان لنا حلولا دون ان حلولا لنا مع ان
ذلك هو الاصل لما ان هذا الخبر لو ذكر لكان واجب التقديم لكون الاسم نكرة وهو جار ومجرور
وكل مقدر صناعة انما يقدر في الموضع الذي يليق به ويقتضيه الدليل ولا يذهب عنك ما صرح
به النحاة من ان امر خبران واخواتها امر خبر المبتدا الا في التقديم لانها لما كانت فروعا عن
الفعل في العمل اعطيت عمل الفرعي وهو ان يتقدم منصوبها على مرفوعها ولم يتصرفوا فيه لنقصان
درجتها الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فان حكمه اذا حكم خبر المبتدا من جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ووجوبه ان كان نكرة نحو ان لدينا
انكالا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لم يتوسع في غيرها ولا يجب مع حذف الخبر تنكير الاسم ولا تكرير
ان خلافا للكوفيين وفي قوله وان في الجماعة الذين ماتوا قبلنا امها لا لانهم مضوا قبلنا وبقينا
بعدهم اشارة ايضا الى ان المراد بالسفر من تقدمنا بالموت مجازا وتنبيه على ان المهل هو الامهال
للتعدي بمعنى الانظار قال شيخنا ولم ار في كتب اللغة مهلة مهلا بالفتح انظرته ولكن
مهل مهلا بالفتح ضد عجل وامهله انظره وفي الحديث اذا سرتم الى العدو فمهلا مهلا واذا وقعت
العين على العين فمهلا مهلا فالاول لان بالسكون بمعنى الثاني والاخران بالفتح بمعنى التقدم اي
اذا سرتم فتانوا واذا القيتم فاحملوا انتهى ولا مانع من ان يكون مهلا بالفتح مصدر امهل بالفتح مصدر
امهل بعد تجريده من الزوايد كما كان مهلا بالسكون كذلك في قوله افاطم مهلا على ما عرفت ومعنى
البيت على تفسير المهل بالتؤدة ان لنا حلولا في الدنيا وارتحالا عنها الى الاخرة وان في سفرا وليك

السفر وسبقهم لنا تؤدة وعدم عجلة لانهم مضوا الى سرتحا ونحن على اثرهم فلم يطول بنا السفر
كما طال بهم وكم نبقى في البرزخ كما بقوا فيه على تفسيره بالتقدم ان لنا في هذه الدنيا حلولا يعقبه
رحيل وان في السفر لمضيهم قبلنا تقدما علينا ينبغي الاستعداد له وقال ابو عبيدة المعنى ان معها
وان مسافرا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ذهابا لا يرجعون بعده الى الدنيا ويجوز ان يكون معنى
مهلا عبرة يريد ان فيمن مات عبرة للاحيا ولا يخفى ان قول ابي عبيدة ينبغي ان يكون التقدير ان معنا
مقيما وان منا مسافرا وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية بحرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون
ذلك قيل عدم الصحة في الابيتين قد ظهر لتنافي بين المضي والاستقبال واما في البيتين فكون التعليلية
فيها ليست بظرف في محل نظر ورده المحشي بانها في البيت الاول ما ظرف لاصبحوا ولا معنى له او لاعاد
فيلزم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وان يكون مثلهم بشر وهو خلاف
م المراد من مدحهم بان لا مثل لهم مطلقا وفي الثاني اما ظرف للسفر ولا معنى له ايضا او لمهلا فيلزم
تقدم معمول المصدر عليه ممتنع ولو ظرفا على المشهور ويجوز ان تكون اذ في البيت الثاني بدلا من الجار
والمجرور اعني في السفر فلا يكون هناك تعليل والمعنى وان في السفر في وقت مضيهم مهلا وبحث فيه
شيخنا من وجوه احدها ان اصبحوا ان كان تاما وكانت الجملة حالا فهلا يكون لظرفيتها الرمعنى وان
كان ناقصا فلرد دلالته على الحدث كاخواته الا ليس على الراجح عند المحق فيكون له معنى ايضا وايضا اذا
كان لظرفيتها لاعادة معنى فلم لا يكون لظرفيتها لاصبحوا مقيدا بتقدير تمامه باعاد معنى والحق انه لا
معنى لاعتبار وقت قرشيتهم ووقت ان لا مثلهم بشر ظرفا لاصبحوا مطلقا تامة كانت او ناقصة
لظهور ان لا معنى لقولنا دخلوا في وقت الصباح في وقت قرشيتهم وفي وقت ان لا بشر مثلهم
وكذا لا كبير معنى لقولنا صاروا مطلقا وفي وقت الصباح معادا نعمتهم في هذين الوقتين على ان معنى
التمام على ما عرفت لا يليق ان يكون مرادا مطلقا ولو مقيدا وليس المانع من الظرفية لاصبحوا بتقدير
نقصانها عدم الدلالة على الحدث ليقال الراجح خلافه بل صيرورة الكلام غير مستقيم المعنى الثاني
منع لزوم ان لا يكونوا قريشا قبل عود النعمة بتقدير الظرفية للاعادة لجواز انهم كانوا قريشا ولم
يقدر لهم عود وان كانوا اهلا لها لحكمة خفية ثم اعادها حين هم قريش لتحقق اهليتهم لها بواسطة
قرشيتهم وانت خبير ان هذا المعنى انما هو محصل كونها تعليلية والا فاعتبار ظرفيتها يتجه عليه
ما ذكر في الرد ولايضاح ذلك لابد ان نقول اذا قيد الفعل مثلا بحال او ظرف وقيل جاء زيد راكبا
او وقت الركوب ففيه حكم على ذلك الفعل بذلك القيد فدلالته على المجي المقيد منطوق بصريح اللفظ
وعلى عدم المجي عند عدم الركوب اذا افاد انه لم يركب لم يجي منطوق باللازم لما ان التقييد بشي يقتضي
امرين وجود القيد عند وجود المقيد به وعدم المقيد به عند عدمه والمنطوق دلالة اللفظ في محل
النطق سوا كان بصريح اللفظ او ما لزم منه ودلالته على عدم الركوب عند عدم المجي مفهوم لكون
المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به في الحكم الا ترى ان مفهوم في الغنم السايمة زكاة وان كن اولات حمل
فانفقوا عليهن عدم الزكاة والانفاق عند عدم السوم والحمل فلو ثبت المجي من غير ركوب كان مخالفا
للمنطوق بكلا وجهيه لا للمفهوم الذي مؤداه لو لم يجي لم يركب وكان للمفهوم وجود واعتبار
ففي البيت اذا قيل اعاد الله نعمتهم وقت قرشيتهم حكم على الاعادة بذلك القيد فدلالته على الاعادة المقيدة
منطوق بالصريح وعلى عدم الاعادة عند عدم القرشية اذ افاد انه لو لم تكن القرشية لم تكن الاعادة
منطوق باللازم وعلى عدم القرشية عند عدم الاعادة مفهوم ولزم بحسب هذا المفهوم كما قال الراد
انه لو لم تعد نعمتهم لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وهذا كما ترى مبني على اعتبار المفهوم المخالف

قال شيخنا لكنا لا نعتبره وفاقا لامامنا ابي حنيفة وكثير من اللغويين فكيف يعتبره الشمني وهو من مقلديه لكن في اطلاقه عدم اعتبارهم مفهوم المخالفة نظرا فان الحنفية انما ينكرون مفهوم المخالفة في كلام الشارع فقط واما في كلام الناس وعرفهم فهو معتبر قال ابن الهمام في تحريره والحنفية ينفونه اي مفهوم المخالفة باقسامه في كلام الشارع فقط والحق ان لا وجه لظرفية اذ للاعادة لان الغرض انه ليست حالا منتقلة تصلح لتوقيت الحكم وانما المعنى على التعليل والعلة وان كانت ذات مفهوم ايضا الا ان مفهومها هنا لم يستلزم معنى فاسدا كما استلزمه الظرف يشهد بذلك كل الذوق السليم الثالث لو سلم امتناع تقديم معمول المصدر عليه ولو ظرفا هو المشهور فان جوازه هو الارجح حتى قال الرضي وانا لا ارى منعا من تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا او شبهه عليه وتلاه التفتا زاني فحكم بان جوازه هو الاظهر وفي التنزيل فلما بلغ معه السعي وتقدير مصدر اخر قبل الظرف او شبهه يفسره المذكور تكلف فان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل ومن ثم جاز ان يعمل فيه ما لم يعمل في غيره من معنى حرف النفي ومعنى اسم الاشارة ومعنى الضمير الراجع الى الفعل على ما قرروه الرابع ان البدلية لا تمنع التعليل اذ بتقديرها يكون المآل الى ان المهل حاصل حين مضيهم فيستفاد ان حصوله لاجل مضيهم كما في ضربته اذا اساء اي حين اساءته وفيه انه ليس كل ظرف صالحا للتعليل وقال ابو الفتح راجعت ابا علي يعني الفارسي مرارا في قوله ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم لما عرفت من اختلاف زمانيهما فآخر ما تحصل منه من الجواب ان الدنيا والاخرة متصلتان وليس بينهما مقدار فاصل مما هو نهاية لاحدهما فهو بداية للاخر كما حال الزمان بل وكل متصل بالنسبة الى اجزائه وانهما في حكم الله سواء وانما اختلفا بالنسبة الينا فكان اليوم ماض وكان اذ مستقبلة انتهى فلا اختلاف بين زماني البدل والمبدل منه وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم وذلك على تضمين ظلمتم معنى الثبوت كما ضمن اذا قمتم الى الصلاة معنى الارادة الا ان المحسن لهذا التضمين كون القيام فعلا اختياريا مسبوقا بالارادة فيكون المعنى ولن ينفعكم اليوم اذ ثبت عندكم وصح وثبوته عندهم انما يكون في يوم القيمة فتصح بدلية اذ من اليوم لكن يلزم هذا القايل استقبالية اذ وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوته النفس امري انما هو وقت وقوعه منهم وهو ماض فتمتنع البدلية وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم وعليهما اي قولي التضمين والتقدير فاذ بدل من اليوم كما انها كذلك على قول ابي علي الا انها على غير قول التقدير بدل من اليوم حقيقة وعلى قول التقدير قايمة مقام البدل حقيقة وليس هذا التقدير اي تقدير بعد قبل اذ مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا من ان بعد المضافة الى اذ اسم زمان غير صالح للاستغناء عنه لان المدعى هناك انها لا تستغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ بان يحذف لفظا ولا يراد معنى لا انها لا تحذف لدليل اذ الثابت مع الحذف للدليل انما هو الاستغناء عن اللفظ دون المعنى فان ما حذف لدليل بمثابة الثابت وكان حق العبارة ان يقول لا انها لا تستغني عن لفظها لدليل واذا لم تقدر اذ تعليلا بل قدر ظرفا وجعلت بدلا من اليوم على احد الوجوه الثلاثة السابقة فيجوز ان يكون ان وصلتها تعليلا بان تقدر قبلها لام العلة اي لانكم في عذاب انتم وشياطينكم مشتركون والفاعل مستتر في ينفعكم راجع الى قولهم يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين او الى القرين اي لن ينفعكم ذلك القول او ذلك التمني او ذلك القرين ولولا ما عرفت من منع التفتازاني تجويز رفع اذ على الفاعلية لجاز ان تكون هي الفاعل ولا مستتر في ينفعكم كما كانت مفعولا واذكروا اذ كنتم قليلا ورجع المعنى الى ولن ينفعكم اليوم ظلمكم في الدنيا لانكم في العذاب مشتركون بسبب ارتكابه كما كان مرجع واذكروا اذ كنتم قليلا الى معنى واذكروا قلتكم فيما مضى قال شيخنا ويشهد لها قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستيناف لانه استيناف على سبيل التعليل

كما

كما في حديث اكرموا الهرة انها من الطوافين عليكم او الطوافات والرابع من وجوه اذ ان تكون للمفاجاة نص على ذلك س والمفاجاة مصدر فاجاه الامر هجم عليه قال س بينا انا كذا اذ جاء زيد فهذا لما توافقه تهجم عليه وهي لا تقع بعد بينا او بينما موافقة لما في الارتشاف من ان اذ لا تكون للمفاجاة الا بعد بينا وبينما واجاز الرضي مجيئها لها في غير جوابهما فقال وقد تجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما كما في قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويشاركها في الوقوع بعدهما اذا الفجائية والاغلب مجي اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجي بعد اذ بعدهما غير مسموع فلا يلتفت الى من انكره وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما اذ واذا في جوابهما لكثرة مجيئه بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح الا ترى الى قول عمر بينا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل ويروى بينما والى قول علي فيما نقله الرضي بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لاخر بعد وفاته وهما من الفصاحة بمكان وما في الارتشاف من ان الفصيح الكثير ان لا يوتى باذ انما يقتضي ان الاتيان بها غير فصيح كثير فلا ينافي ان يكون فصيحا قليلا لان الكثير في نفسه بالنسبة الى الاكثر قليل وباقيسية تركها بعدهما جزم ابن مالك في تسهيله فقال وتركها بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها وكلاهما عربي وعللت الاقيسية باستقلال الكلام بدونها وعدم الاحتياج الى تكلف العامل على ما سياتي وانما دخلت اذ واذا الفجائيتان في بينا وبينما لانه لما لزم مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا لدلالتهما على اقتران مضمون الثانية بالاولى مفاجاة بلا تراخ ليكون اكد في معنى اللزوم وبين في الاصل مصدر بمعنى الفراق فقولهم جلست بينكما تقديره جلست مكان فراقكما وفعلت دخولك وخروجك تقديره زمان فراقهما فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان الا اذا اضيف الى الجمل فهو للزمان فقط لما انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبالجملة هو ظرف لمتوسط في زمان ان اضيف اليه او في مكان نحو جيتك بين العشايين وجلست بين المكانين ومنه جلست بين القوم اي بين اماكنهم ومن ضروراته الاضافة الى متعدد ولو بعد التاويل من مثنى او مجموع او متعاطفين او متعاطفا بالواو ولما قصدت اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة زادوا تارة ما الكافة المقتضي عن الاقتضاء لتكف عن اقتضا الاضافة الكاملة وهي الاضافة الى المفرد واشبعوا الفتحة اخرى فتولدت منها الالف لتكون كلام دليل عدم اقتضايه المضاف اليه الكامل فتكون كالموقوف عليه اذ الالف تاتي وقفا في انا والظنونا ثم هو في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة لان تقدير بينما او بينا زيد قايم بين اوقات زيد قايم اي اوقات قيامه والالف عوض عن هذا المضاف المحذوف وذهب ابو حيان الى ان بين في الاصل ظرف مكان يتخلل بين شيين او اشياء او ما في تقدير ذلك ولما لحقتها ما او الالف استعملت للزمان وزعم بعضهم ان بينا مختصرة من بينما والحروف ان الفها للتانيث وهما قولان ضعيفان كقوله

استقدر الله خيرا وارضين به ۔ فبينما العسر اذ دارت مياسير ۔

هو من الضرب الثاني من البسيط وقايله على ما اخرجه ابن عساكر حريث بن جبلة العذري وبه جزم الزمخشري في شرح شواهد الكتاب والذي نقله الكمال الدميري في حياة الحيوان على المجالسة للدينوري والحريري في درة الغواص والمحشي والجلال ل عن ابي بكر بن الانباري بسنده الى هشام بن الكلبي ان عبيد بن شرية الجرهمي عاش ثلثماية سنة وادرك الاسلام فاسلم ودخل على معوية بن ابي سفيان بالشام وهو خليفة فقال له حدثني باعجب ما رايت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من اسماء مغرور ۔ فاذكر وهل ينفعك اليوم تذكير ۔

قد بحث بالحب ما تخفيه من احد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير * تبغي امورا فما يدري اعاجلها * ادنى لرشدك ام ما فيه تاخير * فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير * وبينما المرء في الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير * يبكي الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته في الحي مسرور *
قال فقال لي رجل اتعرف من يقول هذه الابيات قلت لا واسر الا اني اروبها منذ زمان فقال والذي تحلف به ان قايلها صاحبنا الذي دفناه الساعة وانت الغريب الذي تبكي عليه ولست تعرفه وهذا الذي خرج من قبره الناس برحما وهو اسرهم بموته فتعجبت لما ذكر من شعره والذي صار اليه من قوله كانه ينظر الى مكانه من جنازته فقال له معوية لقد رايت عجبا فمن الميت قال عنترة بن لبيد العذري وربما وقع في بعض نسخ المتن بعد بيت الشاهد تاليه وهو لا يوافق ما نحن بصدده الا على رواية من رواه بلفظ * وبينما المرء في الاحياء مغتبط * اذ صار في الرمس تعفوه الاعاصير *
نعم على تلك الرواية يجمع فيها شاهدا وقوع اذ واذا الفجائيتين بعد بينما وعلى كلتيهما يجتمع فيها وقوع الاسمية المحذوفة الخبر المذكورة بعد بينما والمغرور اسم فعل من غره غرا بالفتح وغرورا بالضم وغرة بالكسر فهو مغر ورغرير خدعه واطمعه بالباطل فاغتر هو فان قلت هل تاكيد هذه الجملة الاسمية الخطابية استحساني او وجوبي قلت هو مبني ان يكون قد استولى على قلبه سلطان الغرام واستحكم منه المحبة والهيام فصار يري عن المحبة رشدا ويزعم تحسر المحبة سعدا فكان منكرا الان يكون قلبه من محبتها له في غرور وجازما انها في مودته غير ذات فتور وبين ان يكون مع ذلك قد آب الى بعض عقله واستيقظ من رقدة غفلته وهب منه من سنة جهله فكان مترددا في حاله شاكا في نتيجة آماله فعلى الاول هو وجوبي وعلى الثاني استحساني واذكر من الذكر القلبي وانما اكد الفعل في قوله وهل ينفعك لانه في حيز الاستفهام وان كان انكاريا ما ولا بالنفي والطلاق بفتح الهمزة جمع طلق بفتحتين الشوط وهو الجري مرة بعد اخرى الى غاية وانتصابه على انه مفعول مطلق نوعي ومن ثم جمع والمحاضير جمع محضر بكسر الميم والضاد المعجمة الفرس الكثير العدو من الاحضار وهو الارتفاع الفرس في عدوه كالحضر قال في القاموس والفرس محضير لا محضار او لغية واستقدر امر من استقدرت الخير طلبت تقديره وضمير به لما سواي فيما يقدره من السراء والضراء واما للتقدير وحصر الرضي به اكد الامر به والعسر ضد اليسر مخفف عسر بضمتين كالمعسور والمياسر جمع ميسور بمعنى اليسر والعسر مبتدا حذف خبره اي موجود وقد يقال التقدير وجد العسر وعليه فالجملة بعد بينما فعلية الا ان التقدير الاول انسب ببينما الثانية وفي حواشي شيخنا ان جمع المياسير ههنا لم يرد به حقيقته بل اريد به المثنى مجازا نظرا الى ما ذكره في تفسير قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ان مع كل عسر يسرين ولن يغلب عسر يسرين وان المراد دوران المياسير حولك مانعة للعسران يتطرق اليك وحول العسر حايلة بينك وبينه والاحيا اما جمع حي ضد ميت اي بينما المرء حي في عداد الاحيا مغتبط او جمع حي بمعنى القبيلة اي بينما هو مغتبط في القبايل والمغتبط بكسر الموحدة قال الشارح هنا المسرور وفي القاموس الغبطة بالكسر حسن الحال والمسرة وقد اغتبط الحسد وقد فسر في الصحاح المغتبط بالمغبوط بعد ما قال والغبطة ان تتمنى مثل حال المغبوط من غير ان تريد زوالها عنه وليس بحسد تقول غبطته بما نال اغبطه غبطا وغبطة فاغتبط هو ثم انشد البيت وعليه فالمغتبط المحسود حسد غبطة ولا شك ان من كان كذلك كان مسرورا بما نال والرمس القبر وترابه او الدفن والمعنى اذ هو ذو الرمس فان قيل اذا كان الرمس تراب القبر فهو انما يكون كذلك بالاستحالة بعد حين فما وجه المفاجاة اذن قلنا تنزيل ما سيكون منزلة الكاين المفاجي وعلى تفسير الرمس بتراب القبر يظهر الى ان الوجه

ترك

تقديره وقال شيخنا قال الخليل الرمس التراب فالمعنى اذ هو كالتراب المعتاد على حد زيد الاسد اي على انه من قبيل التشبيه البليغ وتعفوه وتمحوه وتستره والاعاصير جمع اعصار وهي هنا الريح التي تهب من الارض كالعمود نحو السماء او التي فيها العصار وهو الغبار الشديد وهل هي ظرف مكان وهو ما حكاه السيرافي عن بعضهم او زمان وهو احد قولي الشلوبين بدليل جعلها مضافة الى الجملة ولا يضاف من ظروف المكان اليها غير حيث ومختار ابي حيان قال في ارتشافه واذا كانت للمفاجاة فالذي يختاره انها باقية على ظرفيتها الزمانية او حرف لمعنى المفاجاة وهو مختار ابن مالك نص عليه في شرح التسهيل واليه ذهب الشلوبين في قوله الاخر وقال الرضي انه الاولى او حرف موكد اي زايد وليس لمعنى المفاجاة وانما معناها مستفاد من قوة الكلام اقوال ان هذه اقوال وانما اي زايد لدفع توهم انه موكد غير زايد وعلى القول بحرفيتها مطلقا فما بعدها هو العامل في بينا وبينما قطعا ويكون كمذ ومنذ في مجيئهما اسمين تارة وحرفين اخرى وعلى القول بالظرفية مكانية كانت او زمانية فقال ابن جني وهو من القايلين بالظرفية المكانية ان عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه لما انها غير مضافة اليه لما انها غير مضافة الى الجملة بعدها المشتملة عليه وعامل بينا وبينما وهما اذا ظرفا زمان على ما عرفت محذوف يفسره العامل المذكور والتقدير في نحو بينما او بينا انا قايم اذ جاء زيد بين اوقات كوني قايما بحضرني جاء زيد وصح جاء زيد وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة بعدها فلا يعمل فيها الفعل الذي هو احد اجزايها ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه وكذا ما هو من جملته لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله لما انهما كلمتان بمنزلة كلمة واحدة في وقوعهما معا جزء كلام وما كان كذلك لا يجوز ان تعمل الثانية منها في الاولى لانه لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزايها معمول من وجه وعامل من وجه ولان المضاف اليه ههنا لو عمل في المضاف اذ هو عامل فيه ايضا لزم كون الشي عاملا ومعمولا من جهة واحدة وهي الظرفية بيانه انك اذا جعلت اذ مضافة كان عملها في المضاف اليه انما هو لكونها ظرفا له اذ هو الذي يجوز النسبة فلو جعل هو عاملا فيها كان لكونها ظرفا له ايضا فاتحدت الجهة وانما عاملها اي عامل بينا وبينما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما فالتقدير في بينا او بينما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما فالتقدير في بينا او بينما انا قايم اذ جاء زيد حين انا قايم حين جاء زيد وافقت مجي زيد وعن المبرد ان بينا وبينما ظرفا زمان لما بعد اذ وهي ظرف مكان له فاذا قيل بينا او بينما انا قايم اذ جاء زيد فالتقدير جاء زيد بين اوقات قيامي في ذلك المكان اي في مكان قيامي وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه اي الى ما يليها بما او بالالف فليس ما يليها في محل خفض بها فجاز عمله لانتفاء المانع كما يعمل تالي اسم الشرط فيه ولم يقدح فيه كون الشي الواحد عاملا ومعمولا لاختلاف جهة العمل اذ عمل الشرط فيما يليه لتضمنه معنى حرف الشرط وعمل ما يليه فيه لكونه ظرفا له وقيل بين خبر لمحذوف اي لمبتدا محذوف فبين باق على ظرفيته وتقدير بينما انا قايم اذ جاء عمرو بين اوقات قيامي مجي عمرو اي مجي عمرو كان بين اوقات قيامي ثم حذف المبتدا مدلولا عليه بجاء عمرو وعلى هذا الوجه ينبغي القول بزيادة اذ وقيل مبتدا اي بين مبتدا خارج عن الظرفية واذ خبره وهو باق على ظرفيته والمعنى حين انا قايم حين جاء زيد من غير تقدير اوقات في جانب المبتدا ومرجع التقدير الى وقت قيامي كاين حين جاء زيد واما من عكس فقال اذ مبتدا مخرج عن الظرفية وبين خبره وهو الزجاج فالمعنى عنده وقت مجي زيد كاين بين اوقات قيامي فلابد من تقدير اوقات وان كان المص قايلا بانه لا يعلم قايلا بوقوعها مبتدا وذكر لاذ معنيان

اخران احدهما التوكيد وذلك بان يحمل على الزيادة ولو بعد بينا او بينما قاله ابو عبيدة وتبعه
ابن قتيبة وحملا عليه ايات منها واذ قال ربك للملايكة وتبعهما الجوهري وقد يقع في بعض نسخ
التسهيل بعقوله ويجي اياذ للتعليل والمفاجاة وليست ح ظرف مكان ولا زايده وهو يوهم انه انما
قيل بزيادتها عند كونها للمفاجاة وليس كذلك بل القايل بالزيادة قايل بها مطلقا والثاني التحقيق كقد
وحملت عليه الاية بر بداية الزخرف اعني قوله تعا ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون
على القراءة المشهورة التي هي فتح همزة انكم وان بعدت لا اية البقرة التي هي واذ قال ربك وان قربت
بدليل قوله بعد وعلى القول بالتحقيق في الاية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل ولا اعتراض في اية
البقرة بوجه ولا بين الفعل والفاعل الا على قراءة الفتح في اية الزخرف وليس القولان بشي اي قولا
التوكيد والتحقيق اما الاول فلابتنايه على الزيادة التي هي خلاف الاصل واما الثاني فلان الاصل تقليل
الاشتراك بل ان لا يكون اشتراكا اصلا الا بدليل على ان كل ما فيه باحدهما عنه مندوحة بغيره و
اختار ابن الشجري انها تقع زايدة بعد بينما وبينا خاصة قد يوبيد هذا القول كثرية وقوع جواب بينا
وبينما خاليا من اذ قال اي ابن الشجري لانك اذا قلت بينما انا جالس انجا زيد وقدرتها غير زايدة عملت
فيها الخبر الذي هو جالس في المثال المذكور وهي اي اذ مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل الواقع في جملة
المضاف اليه هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه اي فيلزم عمل المضاف اليه والتحقيق ان العمل لجزئه الذي
هو الفعل فيما قبل المضاف انتهى وهو بينا او بينما مع ان عمله فيما قبل المضاف محذور لما عرفت وانما
كان بين قبل المضاف لانه قبل ما قبل المضاف اعني جالسا العامل في المضاف وقبل قبل الشي قبل لذلك
الشي وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك اي في توجيه بينما او بينا انا قايم اذ جاء زيد ونحوه على وجه
لم يلزم فيه المحذور المذكور من عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف ليفتقر الى ارتكاب زيادة اذ فان منهم
من نفى الاضافة ومن اثبتها اعمل مقدرا وجعل بين خبر المقدر قبل اذ او مبتدا واذ خبره وههنا توجيه
اخر ذكره صاحب اللباب وهو ان يكون العامل في بينا وبينما حيث لا اداة مفاجاة الجواب وحيث
كانت معنى المفاجاة الذي تضمنته الاداة وهذا غير القول بانه محذوف دل عليه الكلام ومختار الرضي
في توجيه ذلك على القول بظرفيتها اذ انها ظرف مكان لما بعدها وبينا وبينما ظرفا زمان لما فمعنى بينا
او بينما انا قايم اذ جاء زيد بين اوقات قيامي في ذلك المكان اي مكان قيامي او ظرف زمان مضاف الى ما
بعده مرفوع على انه مبتدا وبينا او بينما خبره وقد اجاز شيخنا ان يكون لفظ النحويين في عبارة المص
مثنى والمراد بهما ابن جني والشلوبين بناء على ان تخصيصهما بالذكر هنا القوة قولهما عنده اذ لم يوردها
بصيغة التمريض بخلاف ما بعدها من الاقوال وعلى القول بالتحقيق في الاية اي وعلى القول بانها اذ
في اية ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم بمعنى قد التحقيقية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل وقد حسن
موقعها الايماء الى العلة بانها ليست الا ظلمة مسئلة يلزم اذ الاضافة الى الجملة قيل يجوز نصب الاضافة
على انها مفعول تلزم واذ فاعل ورفعها على انها فاعل واذ مفعول ثم قيل يتعين رفع الاضافة لانها
اللازمة لاذ واذ الملزومة لها اذ كلما وجدت اذ وجدت الاضافة وليس كلما وجدت الاضافة وجدت
اذ لا يقال الملازمة الايجابية ممنوعة لوجود اذ بدون الاضافة فيما اذا حذفت الجملة المضاف اليها
وعوض عنها التنوين لانا نقول عروض الحذف على الجملة المضاف اليها مع التعويض منها كلاحذف فهو
موجوده ولو حكما والحق انه لا يتعين ح رفع الاضافة لان اللزوم يطلق بالمعنى الاخص ويراد به امتناع
الانفكاك دايما وهو اللزوم الكلي كلزوم الكاتب بالقوة للانسان وح يقال كلما وجد الانسان وجد
الكاتب بالقوة وبالمعنى الاعم ويراد به امتناع الانفكاك في الجملة سوى كان في ضمن امتناع الانفكاك

دايما ام لا وهو اللزوم الكلي كلزوم الكاتب بالفعل للانسان اذ يقال قد يكون اذا وجد الانسان وجد
الكاتب بالفعل في غير الضمني وقد يكون اذا وجد الانسان وجد الكاتب بالقوة في الضمني وهذا الثاني
هو المراد بقوله تلزم اذ الاضافة الى الجملة فان نصبت الاضافة فاللزوم جزيي غير ضمني وان
رفعتها فضمني ان عد الحذف مع التعويض كعدمه بل ادعي عدمه والا فغيره كذا افاده شيخنا ثم
افاد ان الا وجه على الرفع ان ادعي عدم الحذف لوجود العوض ان يجعل اللزوم كليا لانه السابق الى
الذهن وهذا اللزوم بالمعنى الثاني اعني اللزوم الجزيي هو مراد اذ من حكم بان في كل من المجاز والكناية
انتقالا من الملزوم الى اللازم مقتصرا في الفرق بينهما على منافاة ارادة المعنى الاصلي فيه دونها فانه
كما ترى يجوز ان يكون لزوم اخص لاعم فان قيل فكيف ينتقل من الملزوم الاعم الى اللازم الاخص قلنا
لا بد ان يعتبر مع ذلك الاعم ما يصير به مساويا للاخص فيكونان متلازمين كما هو معلوم هناك
اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل لم يقيد الاسمية بانه لا يكون خبرها ماضيا والمثال لا يفيد التقييد فة
لان ذلك قيد في حسن اضافتها الى الاسمية وانما هو بصدد بيان ما يضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة
حسنة ام قبيحة وقد علل قبح نحو اذ زيد قام بان الخبر من مظان الاسم او ماضيا رعاية الاذ اد عت ضرورة
الى العدول ولا ضرورة هنا فلذلك حسن اذ زيد قايم او يقوم كما حسن زيد قايم ويقوم بدون اذ
ولم يحسن اذ زيد قام وان حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض بيان مضي الفعل وهو مستفاد ح
اذ فلم تدع ضرورة الى الماضي مع وجودها قيل وفيه بحث لان هذا يستلزم ان يقبح اذ قام زيد
لاستفادة معنى المضي فيه من اذ ايضا مع انه كون الخبر من مظان الاسم او مضارعا فان بملاحظة
ذلك يندفع قطعا والاولى التعليل بان اذ لما كانت ظرفا للماضي كانت طالبة له اشد طلب للاتحاد
زمانهما فاذا راته في حيزها لم ترض الا بمعانقته فيقبح الفصل بينهما بخلاف ما اذا لم تره فانها تتسلى
ذاهلة عنه فان قلت ما بالهم لم يستقبحوا اذ زيد يقوم مع ان اذا ظرف استقبالي يستدعي ايلاءه
المستقبل بل هي داخلة على فعلية حذف صدرها على شرطية التفسير واما على مذهب غيره ممن اجاز
دخولها على اسمية خبرها فعل فلا مخلص له منه الا استقباحه ايضا قال الرضي والحق انه ايضا قبيح
قليل الاستعمال والاعتذار عن صاحب هذا المذهب بان يقوم في المثال ليس للاستقبال بل للحال
على وجه الحكاية فيه نظر لعدم ثبوت حكاية الحال المستقبلة في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية
وبتقدير ان يكون للحال لا على وجهها يلزم عدم المجانسة ايضا فان قلت هلا حسن اذ زيد قام على
قياس مذهب س في اذا زيد يقوم قلت لان اذا ملازمة للاضافة الى الفعلية فوجب تقدير الفعل
بعدها وامكن اندفاع القبح به ولا كذلك اذ فلم يجب فلم يكن اندفاعه او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو
واذ قال ربك للملايكة واذا بتلى ابراهيم ربه واذ غدوت من اهلك او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد من البيت واذ يمكر بك الذين كفروا واذ تقول للذي انعم الله عليه لان معاني الافعال الثلاثة
ماضية وانما عبر عنها بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية لاستحضار صورة رفع ابراهيم قواعد البيت
ومكر اوليك به عليه الصلاة والسلام وقوله صلى الله عليه وسلم للمنعم عليه اعظاما للاولى واظهارا للمنة في
الثانية وتذكيرا له صلى الله عليه وسلم في الثالثة وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعا الا تنصروه فقد نصره الله اذ
اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فالاولى مضافة الى فعلية
فعلها ماض لفظا ومعنى والثانية الى اسمية والثالثة الى فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا ويتعين تقدير متعلق
الجار والمجرور في اذ هما في الغار اسما وفعلا مضارعا لئلا يودي الى التركيب المستقبح مثل اذ زيد قام وفي التعليق
ويحتمل ان يقال انما استقبحوه مع التلفظ بالفعل ولا يلزم استقباحه مع التقدير وفي المثل من غاب عن

العين غاب عن القلب وليس من اللازم ان يعطي المقدر حكم الملفوظ من كل وجه وقوله فقد نصره الله من باب
حذف الجزاء واقامة ما هو كالدليل عليه مقامه والاصل الا تنصروه فسينصره الله كما نصره اولا والتقدير
فقد اوجب له النصر وجعله منصورا في ذلك الوقت فلن يخذله في غيره واسناد الاخراج الى الذين كفروا
اسناد الى السبب لان همهم بقتله كان سببا للاذن في الخروج والاولى اي واذ الاولى ظرف لنصره والثانية
بدل منها هو ما عليه صاحب الكشاف فزاد البيضاوي فقال بدل البعض فان زمن الاخراج متسع بالنسبة
الى زمن كونهما في الغار والغار نقب في اعلا ثور وهو جبل في اسفل مكة على مسيرة ساعة مكثا فيه ثلاثا ولا
يجوز ان تكون اذ الثانية ظرف لاخرجه اذ لم يكن اخراج الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة واقعا في وقت
كونهما في الغار ولا ظرفا لثاني اثنين لانه قيد لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنعت ظرفيته
له فتمتنع ظرفيته لقيده اللهم الا ان يدعي كما سيأتي ان تقارب الازمنة نزلها منزلة المتحدة وحينئذ
لا يحتاج الى القول بان الحال اعني ثاني اثنين على القول بكون اذ ظرفا لاخرجه مقارنة وعلى القول
بكونها ظرفا للحال مقدرة واذ الثالثة قيل بدل ثان من اذ الاولى وهو ما في الكشاف ايضا وقيل ظرف
لثاني اثنين وفيهما ان في هذين القولين وفي ابدال الثانية من الاولى نظر لان الزمن الثاني والثالث غير
الاول فكيف يبدلان منه وهذا بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة من الاولى ثم لا نعرف ان
البدل يتكرر الا في بدل الاضراب وهو بدل البدا وهو ما بين المبدل منه مطلقا وقصد اجميعا وهذا
وجه ثان للنظر في كون الثالثة بدلا ثانيا من الاولى والمراد انه لا يعرف تكرره والمبدل منه واحد
فسقط الاعتراض بان تكرره في غير الاضراب معروف نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلاء فقد نص المص في
اوضح المسالك على ان الفتى بدل من الضمير والعلاء بدل من الفتى ونحو قوله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول ففي امالي ابن الحاجب ان ذي الطول بدل
ثان من البدل الاول ولا يرد ان البدل من البدل يؤدي الى جعل الشيء مقصودا بالحكم وغير مقصود به
اذ لا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا بالنسبة من حيث هو بدل اولا وغير مقصود بها من حيث هو
مبدل منه ثانيا لجواز ان يجعل الشيء مقصودا ثم يبدو لك فتجعل غيره هو المقصود وقد مثلوا البدل
الاضراب والبدا بنحو قولهم اكلت سمكا لحما خبزا وسمي بدا لانك اذا قلت مثلا مررت برجل امراة
فقد اخبرت اولا انك مررت برجل ثم بدا لك الاخبار بانك مررت بامراة من غير ابطال المرور بالرجل
فالمبدل منه مراد معه حتى كانهما اخباران وعليه فيشكل تعريف المبدل بانه تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه وانت خبير ان معنى قولهم المبدل منه مطروح انه لا اعتماد في البدل على عامل المبدل
منه بل لا بد له من عامل مستقبل لا انه غير مقصود البتة كيف وانهم متفقون على ان البدل بيانا و
تاكيدا وان يكون المبين او المؤكد غير مقصود وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل سيما عند من يسميه بدل
الغلط اي البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان المبدل هو الغلط فانه
انما يكون في كلام يصدر لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغا ومن يجد وجدهم فاني يحمل
عليه ما هو في اعلى درجات البلاغة هو معجز ثم ان قلنا ايضا بما عليه الرضي من ان بدل البداء قسم
منه وانه مما يعتمده الفصحاء فان صرح بان بدل الغلط ثلاثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه
عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن
في الفصاحة وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا
الذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر
شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل

ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط وانما تنسى المقصود
تتدارك ذكره ولا يجي الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية
وفطانة ولا يقعان في شعر اصلا وان وقعا في كلام فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل اي بخلاف
بدل البداء فان ادعاء الغلط فيه واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح ببل كما عليه سيد المحققين
في حاشيته على شرحه للمفتاح غير انه استضعف ذلك بانه لم يرد في كلامهم فقال وانما يتوجه اذا
ورد مثله في كلامهم فحق التنزيل انه لا يحمل عليه ايضا كما لا يخفى ومعنى ثاني اثنين واحد من اثنين فكيف
يعمل في الظرف وليس فيه معنى الفعل وهذا بيان لوجه النظر في كون اذ الثالثة ظرفا لثاني اثنين
واعلم انك اذا قصدت ذكر واحد من معدود معين كعشرة رجال مثلا فان اردت ذكره من غير ترتيب
العددي فهناك وجهان احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى
حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث والثاني اي الواحد من الثلاثة والواحد
من الاثنين والثاني ان يقصد اليه كذلك مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحد
من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته مجموعه وجعله المجموع اسم درجته نفسه بسبب
انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه الى اثنين ونحوه عن المجموع اسم
اثنين وجعله اسم ثلاثة حتى صار واحدها فاذا معنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلاثة واسم الفاعل
في الاول ليس فيه معنى الفعل لكونه غير جار على فعل اذ لا يقال ثنيت الاثنين ولا ثلثت الثلاثة وانما
هو على صورة اسم الفاعل كحايط وكاهل ولابن وتامر بخلاف اسم الفاعل في الثاني فانه اسم فاعل
حقيقة وله فعل ومصدر اذ يقال ثنيت الواحد ثنيا وثلثت الاثنين وربعت الثلاثة الى العشرة
التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق وقد تكسر على الاصل ومن ثم جاز ان
يبنى الاول من او لجزي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر وفعل بخلاف الثاني وامتنع ان ينصب الاول
اصله عند الجمهور بخلاف الثاني وجاز في الاول ان يضاف الى اصله وهو الاغلب والى ما فوقه لان معناه
بعض ما اضيف اليه ووجب في الثاني ان لا يضاف الى ما تحت درجته فقط ليتم معنى التصيير فقد ظهر
لك ان نحو ثاني اثنين ليس فيه معنى فعل فلا يعمل في الظرف لان العامل فيه اما الفعل او شبهه او ما
فيه رايحته وقد يجاب بان تقارب الازمنة نزلها منزلة المتحدة فيصح ابدال بعضها من بعض اشارة الى
ذلك ابو الفتح في المحتسب واضعف هذا الجواب صدره بقد يجاب والظرف يتعلق بوهم الفعل وايسر
رايحة اي اقلها من قولهم شيء يسير اي قليل وثاني اثنين وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما عرفت لكن فيه
معنى الوصف بخلاف نحو حايط وكاهل وقد نقل الاخفش عن ثعلب جواز ان ينصب اصله قال الاخفش
قلت له اذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثالث ثلاثة قال نعم على معنى اتممت
ثلاثة وقال ابن مالك يجوز النصب بعد ثان فقط لانه نقل عن العرب ثنيت الرجل اذا كنت الثاني
منهما وقد يحذف احد شطري الجملة من مسند ومسند اليه فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد
وهي لا تضاف اليه كحيث من ظروف المكان كقوله هل يرجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك
افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك البيت من الضرب الثاني من البسيط ولم ار من سمى قايله سوى ابن الجلال
نقل انه راى في الاغاني ما يدل على انه لعبد الله بن المعتز قال فالبيت ليس من شرط هذا الكتاب ثم رايت
في نوادر ابي زيد البيت لبعض العرب انتهى وقد يقال على تقدير ان يكون لابن المعتز انه وان لم يكن من
شرط الكتاب فقد وقع فيه ايراد ابيات من كلام المولدين كالمتنبي على سبيل التمثيل والاحتجاج بناء على ان
استعمالهم لوفاقتهم بمثابة روايتهم فليكن هذا من ذاك وليس قوله هل يرجعن استفهاما على حقيقته

للقطع بان الماضي لا يعود فكيف يستفهم عن عوده ورجوعه بل هو للتمني على حد قولهم ليت الشباب يعود
مجازا فان قيل ويكون الاستفهام للتمني وما بال صاحب التلخيص لم يذكره في مجاز الاستفهام قلت
اولم يسمع قول شارحه التفتازاني في مطوله والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته
تولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر ايضا شي منها
في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى
سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي والعيش
ما يعاش به كالمعيشة والافنان اما جمع فنن بفتحتين وهو الغصن كذا في القاموس وقال الشارح
الغصن الملتف كالافنون بضم الهمزة عند صاحب القاموس او جمع فن وهو الحال والضرب من الشي كالافنون
ويجمع ايضا على فنون وفي تفسير الامام الواحدي في قوله تعالى ذواتا افنان ان الافنان الاغصان واحدها
فنن وهو الغصن المستقيم طولا وهو قول مجاهد وعكرمة والكلبي وقال الزجاج الافنان الالوان واحدها
فن وهو الضرب من كل شي قال الضحاك ذواتا الوان من الفاكهة وهو قول سعيد بن جبير وجمع عطا بين القولين
فقال يريد في كل غصن فنون من الفاكهة فليس القول باللون في تفسير الاية غير القول بالضرب والنوع كما
يفهمه قول شيخنا وافنانا جمع فن بمعنى الحال او الضرب من الشي او اللون حيث باو وانتصاب افنانا على الحال
اما من فاعل منقلب عند شيخنا تبعا للمحشي كان اذ ظرف له والجملة المصدرة بالواو حال من فاعل مضين
اي والحال ان العيش منقلب حال كونه افنانا اذ مضى تلك الليالي كاين او من ليال المخصصة بالصفة
اي والعيش منقلب افنانا اذ مجيء تلك الليالي كاين قال شيخنا وهذا يصح على راي من يثبت اذ للمستقبل
وهذا كما ترى مبني على ان الخبر المقدر بعد اذ لفظ كاين مثلا وهو خلاف تقدير المص هنا ومناسب لتقديره
في البيت الاتي واما من ليال المخصص عند الشارح والجملة حال من فاعل مضين ايضا واذ ظرف لمنقلب ايضا
والمعنى هل ترجع ليالينا الماضية وهي كالاغصان نضارة او ذات انواع من الحسن والعيش منقلب من طور الى
طور اذ حاله مثل حال تلك الاغصان رونقا والانواع حسنا قال شيخنا وفيه تعسف بني بعضه على ان اسم
الاشارة المذكور للعيش باعتبار حاله والمقدر لحال الافنان قال وانما قيد العيش بقوله باعتبار حاله
ليتم له امر التشبيه بين المشار اليه اولا والمشار اليه ثانيا مع انه لا يتم ولهذا اضطر الى تشبيه حاله
بحالها وجعل اسم الاشارة الاول لنفس العيش وان كان المشار اليه قريبا وهو المتوسط للتفخيم والثاني
لنفس الافنان وان كانت جمعا وهو المفرد بتاويل المذكور مرادا بها الليالي وما شبهت به لحسن وجه
الشبه حسن الحال فيهما والحسن عندنا ان يكون اسم الاشارة المذكور لانقلاب العيش ذي الافنان والمقدر
للانقلاب الثابت لليالي الماضية اذا كانت انواعا مختلفة وقال الاخطل * كانت منازل الاف عهدتهم
اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا * البيت من الضرب الثاني من البسيط وعلى كونه للاخطل نص ابن الشجري
في اماليه والمنازل جمع منزل وهو الدار كالمنزلة والالاف بضم الهمزة وتشديد اللام بعدها الف فا جمع
الف بالمد اسم فاعل من الفه كعلماء العالم بالكسر والفتح مثل كافر وكفار ومنازل الف وعهدتهم اخوانا صفة
لالاف ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما والتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متالفون اذ ذاك كاين زاد
ابن الشجري في اماليه في بيان المقدر فقال ومتاخون وافاد ان تقدير متالفون يدل عليه ذكر الالاف
وتقدير متاخون يدل عليه ذكر الاخوان ولا يكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان اي ظرف زمان ونحن
اسم عين في الشرح لا مانع من ان يكون خبرا عنه عن ان يكون قايما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى
كما في قولهم اكل يوم ثوب تلبسه اي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ تالفنا كاين في زمن وجود التجاور
لقايل ان يقول لا يحتاج الى الحذف ايضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل

نحن في شهر كذا وهو عين ما في البيت ومن انصف علم ان هذا القول من الشارح من باب التحمل على المص
اما اولا فلان ما منعه المص انما هو الاخبار عن اسم العين بالزمان من غير اعتبار تاويل والاقع اعتباره
باب المنع متعلق واما ثانيا فلو احد ان يمنع ان ما في البيت عين قولهم نحن في شهر كذا اذ ليس اذ في
البيت اسما خاصا لزمن من الازمنة كيوم السبت في الايام وشهر كذا في الشهور وعام كذا في الاعوام
وان كان قد اطلق في نفسه على زمان خاص بخصوص حدثه كزمان وجود التجاور وهذا كما يطلق
الحين والوقت ولا خصوص لهما على مثل يوم السبت وشهر المحرم وان كانا خاصين في نفسهما واما ما قيل ان في
المنع ان ذاك زمان خاص مجرد بفي افاد الاخبار به بخلاف ما في البيت فقد قيل فيه بحث فانه لا فرق
عند المخبر للاخبار باسم الزمان الخاص عن المبتدا اذا كان اسم عين بين ان يكون اسم الزمان منصوبا وان
يكون مجرورا بفي لا يقال الطبع ينبو عن ان يقال نحن شهر كذا لانا نقول ذاك انما هو لعدم الالف بالاتها
فلا يقدح في الصحة وان شئت تحرير هذه المسيلة فاعلم ان ظرف الزمان منصوبا كان او مجرورا بفي لا يقع
خبرا عن العين وكذا لا يكون حالا منه ولا صفة له ما لم يفد قال في الخلاصة ولا يكون اسم زمان خبرا
عن جثة وان يفد فاخبرا وذلك في اربعة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في الحدوث وقتا دون
وقت نحو الليلة الهلال والرطب في الخريف لان الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت
به الاحوال جرى مجرى الاحداث قال ابن السراج ولو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز لانه غير متوقع
فلا يتضمن الدلالة على الحدوث والرطب يحدث في وقت دون وقت فهو متوقع الثاني ان يعلم اضافة
معنى اليه تقديرا كقولهم اليوم خمر وغدا امر ولا حاجة الى ان يقال وتقدير غدا امر كما قيل لان الامر
ليس اسم عين وقوله اكل عام نعم تحوونه ولا تقدير المضاف فيهما بل الكلام على ظاهره من غير حذف
مضاف الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا نحو الكوكب الليلة ونحن في شهر كذا
الرابع ان يكون اسم الزمان مسولا بحرف عن خاص نحو في اي الفصول نحن وفي شرح التسهيل للشارح ولا
ادري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الان ولعل عموم نحن من جهة
انه اسم للمتكلم ومن معه وبهذا القيد امتنع نحو زيد يوم السبت واما ان قلنا انه امتناع لانه لا فايدة
لتخصيص حصول شي بزمان هو في غيره حاصل مثله كما قال الرضي فيقتضي امتناع نحن في يوم كذا وفي
اي يوم نحن ايضا وانما لم يقع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين ووقع ظرف المكان خبرا عنه لان الاعيان
ثابتة في كل الازمنة بضرورة العقل فلا يفيد الاخبار بها عنها سواء صرحت بفي ام لا الا ان تصف
الزمان وتخصصه فانه يجوز اذا ظهرت في نحو فلان في زمان خصب ونحن في شهر طيب ولا كذلك بالنسبة
الى الامكنة فجاز الاخبار بها عنها لحصول الفايدة ولو كان ظرف المكان عاما للجميع لم يجز ان يكون خبرا عن
العين نحو زيد الارض وعمرو مكانا او لان الزمان سيال منقض والاعيان ثابتة مستقرة وغير الثابت
لا يكون خبرا عن الثابت ولما كانت الامكنة مستقرة مثلها جاز الاخبار بها عنها وصح وقوعها خبرين عن
اسم المعنى لانه غير ثابت كالزمان فصح الاخبار به عنه وتوجد في مكان دون مكان فتحصل الفايدة بالاخبار
عنه بل هي اي اذ الثانية ظرف للمخبر المقدر اعني متالفون او متاخون واذ الاولى ظرف لعهدتهم ودون اما
ظرف له اي لعهدتهم كاذ الاولى او للخبر المقدر اي متالفون كاذ الثانية او الحال من اخوانا محذوفة اي متصافين
دون الناس فحذفت تلك الحال واقيم ظرفها مقامها ولما كان هاهنا مظنة ان يقال كيف تجي الحال من اخوانا
وهو نكرة وكيف جاء الظرف حالا وصاحبها اسم عين اجاب عن الاول بقوله ولا يمنع ذلك اي كونها
حالا من اخوانا تنكر صاحب الحال لتاخره اي لتاخر صاحب الحال عنها المقتضي لتخصيصه بها كما في المبتدا
النكرة حيث يتخصص بتقدم الظرف عليه نحو في المال زكاة وفي الدار رجل كيف وان الحال ظرف في المعنى

فهو كقول لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل وهو من الضرب الثاني من الوافر مجزو كعروضه وقول العيني هو
من مجزو الكامل من العروض الثالثة سهو بين قال الجلال ورايت الزمخشري في شرح شواهد سيبويه انشد
المصراع هكذا لعزة موحشا طلل قديم انتهى واما الرضي فانشده لمية موحشا طلل قديم وتمامه على هذا كما
انشده الزمخشري ايضا في مفصله عفاه كل اسحم مستديم وعلى هذه الرواية فهو من تمام الوافر وقايله كثير
عزة وميّة بفتح الميم وتشديد المثناة التحتية اسم امراة لعزة بتشديد الزاي ولا يبعد انه كنى بمية عن عزة
لان اسم محبوبته التي اشتهر بها اشتهار المجنون بليلى حتى اضيف اليها فقيل كثير عزة كما قيل مجنون ليلى تمويها
على الرقيب وتضييعا للعاذل المريب والموحش المنزل الذي صار وحشا اي مقفرا لا انيس فيه والطلل محركة
ما شخص من اثار الدار كالجدار المتغير والدكان تجلس عليها والجمع اطلال وطلول واما الرسم فهو على ما في
القاموس الاثر وبقيتها وما لا شخص له من الاثار والجمع ارسم ورسوم ويلوح يلمع من لاح بسيفه لمع به
والخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسرها ايضا قال في القاموس جفن السيف المغشي بالادم او بطانة تغشى بها
جفن السيف والسير يكون في ظهر سية القوس وكل جلدة منقوشة وما في الشرح من ان الجلل من الاضداد
يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني فيما لزمه من التصحيف لان المعروف من الرواية انما هو بالخا
المعجمة المكسورة كما ذكر والذي من الاضداد انما هو بالجيم او رد عليه انه لا معنى لتشبيه اثار الدار بالحقير
بان يقال يلوح كانه حقير وفي الصحاح الجلل الامر العظيم والهين زاد في القاموس والهين الحقير ضد وفي
كتاب الاضداد للصغاني فيما كانت اوله الجيم التعبير بالكبير والصغير وكذا لا معنى لتشبيهه بالهين او
الصغير بل ولا بضده كل وعفاه في الرواية الاخرى درسه وكل اسحم اي كل سحاب اسود من السحمة بالضم
وهي السواد والمستديم من الديمة بكسر المهملة المطر يدوم اياما او يوما وليلة صفة لكل اسحم للمضاف اليه
دون المضاف اليه وفي كلا البيتين شاهد على تقدم الحال على صاحبها النكرة على راي س حيث جعل طلل مبتدا
ولم يلتزم ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لان صاحبها مرفوع بالابتدا والناصب للحال الاستقرار
الذي تعلق به الظرف ولا مساغ لجعل الابتداء عاملا في الحال ليتحد عامل الحال وصاحبها لان الحال قيد
لصاحبها ولا معنى لتقييد الابتدا اعني التجرد للاسناد بالحال ويستحيل ان يعمل الحال ما ليس بمقيد بها او
راي الاخفش والكوفيين حيث جعلوه فاعلا بالظرف لا على راي من جعله حالا من الضمير المستتر في الظرف لانه
ح من المعرفة او ح نكرة تقدمت بناء على ان الضمير العايد الى النكرة نكرة ولا اشكال في مجي الحال من النكرة ح
للامن من المحذور الذي هو اللبس بالصفة لما ان الضمير لا يوصف كما لا يوصف به واجاب عن الثاني بقوله
ولاكون اي ولا يمنع الحال ابتدا ايضا كون صاحب الحال اعني اخوانا اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان
وظرف المكان يصح وقوعه حالا من اسم العين كما يصح وقوعه خبرا عنه على انه لو كان ظرف زمان لم يرد السوال
راسا لان متعلق دونه هنا لم يجب حذفه فيكون دون قايما مقامه وانما هو خاص حذف جوازا لقيام القرينة
عليه والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم من الكلام وقالت الخنساء كان لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ
ذاك من عز بزا هو من الضرب الاول من المتقارب الا ان عروضه وحت بالحذف فوزنها فعل بالتحريك
وسكون اللام والخنساء بالمد لقب تماضر بنت عمرو بن الشريد بن رباح بن ثعلبة ام العباس بن مرداس
السلمي والسلمية الصحابية ام الصحابية الشاعرة المشهورة اخت صخر الجاهلي القايلة في رثايه الا يا صخر ان ابكيت
عيني ❊ لقد اضحكتني دهرا طويلا ❊ بكيتك في نساء معولات ❊ وكنت احق من ابدي العويلا ❊ دفعت بكا الجليل
وانت حي ❊ فمن ذا يدفع الخطب الجليلا ❊ اذا قبح البكاء على قتيل ❊ رايت بكاك الحسن الجميلا ❊ وهذا البيت
الاخير اورده علماء المعاني شاهدا على ان تعريف المسند بلام الجنس قد لا يفيد القصر لانها لم ترد قصر
الحسن على بكايه لا يتجاوزه الى شي اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن

الا بكاؤك كما لا يخفى على الذوق لظهور ان المراد انه تثبت لبكايه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره
من القتلا كما يقال الصبر محمودا الا عنك والجزع مذموم الا عليك ولما دخلت على عايشة وانشدتها هذه الابيات
قالت لها اتبكين صخرا وهو جمرة في النار فقالت لها يا ام المومنين ذلك اشد لحزني وابعث لبكايي ذكره
الزجاجي في اماليه ويقال لها خناس ايضا واشتقاقها من الخنس وهو ارتفاع الانف قال ابن عبد البر قدمت
على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قومها فاسلمت وكان استنشدها ويعجبه شعرها ويقول هيه
يا خنساء واجمع اهل العلم بالشعر انه لم يكن امراة قبلها ولا بعدها اشعر منها وكانت في اول امرها تقول
البيتين والثلاثة حتى قتل اخوها معاوية ثم صخر فاكثرت من الشعر واجادت وفي الاستيعاب انها حضرت
حرب القادسية ومعها بنوها اربعة رجال فقالت لهم من اول الليل يا بني انكم اسلمتم طايعين وهاجرتم
مختارين والله انكم لبنو رجل واحد ما خنت اباكم ولا فضحت خالكم ولا هجنت حسبكم وقد تعلمون
ما اعد الله للمسلمين من الثواب الجزيل في حرب الكافرين فاذا اصبحتم فاغدوا الى قتال عدوكم مستنصرين بالله
فاذا رايتم الحرب قد شمرت عن ساقها فتيمموا وطيسها وجالدوا رسيسها عند احتدام خميسها فغدا بنوها
للقتال فقتلوا عن اخرهم فقالت الحمد لله الذي شرفني بقتلهم وكان عمر بن الخطاب يعطي الخنساء ارزاق اولادها
الاربعة حتى توفي قال العدوي لما اجمعت العرب على فضل النابغة الذبياني وسالته ان يضرب قبة بعكاظ
فيقضي بين الناس في اشعارهم لبصره بمعاني الشعر فضرب القبة واتته وفود الشعرا من كل اوب فكان يستجيد
ويرذل فيكون قوله مسموعا فيهما ماخوذا به كان فيمن دخل عليه الاعشى وحسان بن ثابت والخنساء فانشد
الاعشى قصيدته ما بكاء الكبير بالاطلال فقال احسنت واجدت ثم انشده حسان قصيدته الم تسال
الربع الجديد التكلما فقال انك لشاعر ثم انشدته الخنساء قذى بعينيك ام بالعين عوار وهي القصيدة
التي تقول فيها ❊ وان صخرا لتاتم الهداة به ❊ كانه علم في راسه نار ❊ حتى اذا فرغت من انشادها قال لها
انت اشعر ذات مثانة فقالت وذي خصية يا ابا امامة فقال وذي خصية فغضب حسان وقال
انا اشعر منك ومنها فقال الامر كما ظننت ثم التفت الى الخنساء فقال يا خناس خاطبيه فالتفتت اليه فقالت
له ما اجود بيت في قصيدتك هذه فقال قولي لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ❊ واسيافنا يقطرن من نجدة دما ❊
فقالت ضعفت افتخارك وانزرته في ثمانية مواضع في بيتك هذا قال وكيف قالت قلت ولنا الجفنات وهي
ما دون العشرة ولو قلت الجفان لكان اكثر وقلت الغر والغرة بياض يكون في الجبهة ولو قلت البيض لكان اكثر
اتساعا وقلت يلمعن واللمع شي ياتي بعد شي ولو قلت يشرقن لكان اكثر لان الاشراق ادوم من اللمعان
وقلت بالضحى ولو قلت بالدجى لكان اكثر طراقا وقلت اسيافنا وهي ما دون العشرة ولو قلت سيوفنا
لكان اكثر وقلت يقطرن ولو قلت تسلن لكان اكثر وقلت من نجدة والنجدات اكثر وقلت دما والدماء اكثر
من الدم فلم يحر حسان جوابا وبيت الكتاب من قصيدة لها ترثي بها اخويها وزوجها او لها ❊
تعرقني الدهر نهسا وحزا ❊ واوجعني الدهر قرعا وغمزا ❊ وافنى رجالي فبادوا معا ❊ فغودر قلبي بهم مستفزا ❊
وبعده في اخرها ❊ وكانوا سراة بني مالك ❊ وفخر العشيرة مجدا وعزا ❊ ومن ظن ممن يلاقي الحروب ❊
بان لا يصاب فقد ظن عجزا ❊ يعف ويعرف حق القرى ❊ ويتخذ الحمد ذخرا وكنزا ❊ قاله المبرد في
كامله وكان سبب قتل صخر بن عمرو بن الشريد انه جمع جمعا واغار على بني اسد بن خزيمة فيه رواية
فالتقوا فاقتتلوا قتالا شديدا فاصابته بخر اطعنة في جنبه فاشتغل بها وصار الى اهله يعالج منها وبقي
حولا فسمع يوما سايلا يسال امراته كيف صخر اليوم فقالت لا ميت ينعى ولا صحيح فيرعى فعلم انها قد
برمت به فقطع ذلك الموضع فمات قال ابن الشجري في اماليه يقال تعرقت العظم اذا اخذت ما عليه من
اللحم ويقال للذي لا العظم العراق بالضم والنهس بالمهملة اخذ اللحم بالاسنان ونتفه ومثله النهش بالمعجمة

وقيل النهس بالمهملة الاخذ باطراف الاسنان والنهش بالمعجمة الاخذ بالاضراس قاله شيخنا في عقد
الخلاص والحز قطع بدون نفوذ وفي القاموس الحز كالاحتزاز والقرض من الشي والقرع بسكون الراء مصدر
قرعه بالعصا وبالسيف والغمز غمزك اللبن باليد والمراد ان الدهر فجعلها بصغار النوايب وكبارها
وانتصاب نهسا وحزا وقرعا وغمزا على ما في امالي ابن الشجري اما على المصدر والعامل افعالها المضمرة
او على الحال او على حذف الجار اي ينهش وحز وتقرع وغمزا وعلى التمييز لان التعرف لما احتمل ان يكون
بالكثير وجها اذ قد يكون بالنهس وبالحز وبالكشط وغير ذلك كان ذكر كل من النهس تبيينا وكذا
الايجاع لما احتمل ان يكون بالقرع والغمز وغيرهما جي بهما بيانا ولا يخفى ما في اعادة لفظ الدهر ثانيا من
التفخيم والتهويل وبا واهلكوا ومعا نصب على الحال اي مجتمعين وسيا في الكلام عليه وغودر مجهول
من غاده مغادرة تركه وابقاه والمستغر اسم فاعل من استغره استخفه واخرجه من داره وان مخففه
وكان بسكون النون مخففة كان بتشديدها والاكثر على الغايها واسمها ضمير الشان محذوف وحمى
كرضى الشى المحمي الممنوع منه وفي الحديث الا وان لكل ملك حمى الا وان حمى الله في الارض محارمه وتبتز
ويخاف وعز بالزاي المشددة هنا معناه غلب كما في قوله تعالى وعزني في الخطاب ومن بتشديدها ايضا
معناه سلب قولهم من عز بز مثل مشهور معناه من غلب اخذ السلب قال المفضل اول من قال ذلك رجل
من طي يقال له جابر بن رالان احد بني ثعل وكان من حديثه انه خرج ومعه صاحبان له حتى اذا كانوا
بظهر الحيرة وكان للمنذر بن ماء السماء يوم يركب فيه لا يلقى فيه احد الا قتله لقيهم فاخذتهم الخيل واتوا بهم المنذر
فقال اقترعوا فايكم قرع خليت سبيله وقتلت الباقين فاقترعوا فقرعهم جابر فخلى سبيله وقتل صاحبيه
فلما راهما يقادان ليقتلا قال من عز بز فارسلها مثلا والسراة بفتح اوله قال الجلال جمع عزيز اذ لا يجمع
فعيل على فعله ولا يعرف غيره وفي القاموس انه اسم جمع لسري من سرو كرم السادات ويجوز ان يكون
مفردا ففي القاموس سراة كل شي اعلاه ويناسبه عطف الفخر عليه والعشيرة القبيلة والفخر ويحرك
والفخار والفخارة بالفتح التمدح بالخصال كالافتخار والمجد نيل الشرف والكرم او لا يكون الا بالاباء
والعز القوة ونصبها على التمييز ومن قوله ومن ظن اسم شرط ومن يلاقي اسم موصول ومن الداخلة
عليه للبيان او للتبعيض والباء من قوله بان لا يصاب زايدة ويصاب اما منصوب بان المصدرية
او مرفوع وان المخففة من الثقيلة لوقوعها بعد ظن نزل منزلة العلم واسمها ضمير الشان محذوفا
ولا يصاب الخبر وجملة فقد ظن بخرا جواب الشرط اذ الاولى ظرف لينبغي والحمى لما انه بمعنى الممنوع
فهو راجح الفعل وليكونوا الذي قلنا ان لكان الناقصة مصدرا وهو الراجح على ما سياتي واذ الثانية
ظرف ليز ومن من قوله من بمبتدا موصول صلته جملة عن الشرط لان من عامل في اذ الثانية ولا يعمل غيرها في
حيز الشرط فيما قبله عند البصريين لما ان ذلك مفوت لصدارة اداة الشرط ومن خبر من الموصول
والجملة من الموصول المبتدا وخبره خبر الناس والعايد اليهم محذوف اي من عز منهم كقولهم السمن
منوان بدرهم فانه بتقدير منوان منه وفي حواشي شيخنا بنا على ان قولها من عز بز مثل سايران
يكون محكيا فان لا يكون خبرا عن الناس بتقدير من عز منهم بل بتقدير مقول فيهم من عز بز كما قال
ابو الدردا وجدت الناس اخبرهم تقله ويروى اخبرهم تقله اي تبغض والها للسكت فان تقدير
مقولا ثانيا لوجدت غير خبرية لكونها مثلا محكيا ولا يكون اذ الاولى ظرفا لبز لانه جزء الجملة التي اضيفت
اذ الاولى اليها ولا يعمل شي من المضاف اليه في المضاف لانه منزل منزلة الجزء منه وهذا اذ الثانية بدلا
من الاولى لان الاولى انما تكمل بما اضيف اليه ولا يتبع اسم حتى يكمل اي ولا ياتي للاسم تابع حتى
يكون تماما ولا اخبرا عن الناس اي ولا تكون اذ الثانية خبرا عن الناس لانها زمان وما للناس اسم عين هذا

مثل

مثل نحن في شهر كذا فليحن قاله في التعليق وفيه ما مر في بيت الاخطل وفيه مبتدا محذوف الخبر اي كاين
وعلى ذلك فقس لم يبين المشار اليه بذلك كما بينه في بيت الاخطل والظاهر انه الاستظهار على لعدو المفهوم من
الكلام وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين لما ان الجملة المضاف اليها اذ بمنزلة الجزء منها اذ حق
تنوين العوض ان يكون عوضا عما هو بعض كلمة كتنوين يعيلي مصغر يعلى فانه عوض من لام الكلمة وتنوين
جندل فانه عوض من تنوين جنادل فعوملت الجملة هنا معاملة الجزء الحقيقي وتكسر الذال لالتقاء الساكنين
نحو يومئذ يفرح المومنون ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد ومختار
الرضي ان كسر الذال لالتقاء الساكنين انما يتعين في نحو يومئذ واما في غيره فيجوز فتحها ايضا قال ومنه قوله تعالى
فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزا هنا نعم حكى ابن قاسم في شرح التسهيل ان العرب
يقولون يومئذ بفتح الذال منونا للتخفيف وعليه فلا يتعين الكسر مطلقا وزعم الاخفش ان اذ في ذلك
معربة لزوال افتقارها الى الجملة ظنا منه ان بناءه اذ ناشي عن اضافتها الى الجملة فلما زال الشي من اللفظ صارت
معربة ورد بان بناها لوضعها على حرفين اي للافتقار حتى اذا زال عادت معربة على انا نقول انه قد يبقى
لا حكم البناء والاصل استصحابه وبان الافتقار باق في المعنى وان زال في اللفظ قال المراد ان الافتقار
عند ابلغ فالبناء ح اولى كالموصول المفتقر الى صلة تحذف صلته لدليل ولا يزول افتقاره
والبيت مدرج وقيل
مدرج من الضرب السادس من الكامل وقايله عبيد بفتح المهملة وكسر الموحدة ابن الابرص الاسدي الشاعر المغلق
احد فحول شعراء الجاهلية من قصيدة يخاطب بها امري القيس بن حجر الكندي مطلعها ٭ يا ذا المخوفنا بقتل ٭ ابيه
اذلالا وحينا ٭ ومن ابياتها ٭ نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا ٭ وسبب ذلك على ما رواه صاحب
الاغاني عن ابي عبيدة انه لما قتلت بنو اسد حجر بن عمرو اجتمعوا الى ابنه امري القيس على ان يعطوه الف بعير
دية ابيه او يقيدوه من اي رجل شاء من بني اسد او يمهلهم حولا فقال اما الدية فما ظننت انكم تعرضونها على مثلي واما
القود فلو قيد لي الف من بني اسد ما رضيت ولا رايتهم كفو الحجر واما النظرة فلكم ثم انكم ستعرفوني في فرسان
قحطان احكم فيكم ظبي السيوف وسنا الاسنة حتى اشفي نفسي وانال ثاري فقال عبيد في ذلك هذه القصيدة وقوله
يا ذا المخوفنا استشهد به على اضافة الوصف المعرف بال الى الضمير والباء من بقتل ابيه للسببية والادلال مصدر
اذله صيره ذليلا والحين بفتح اوله الهلاك ونصب اذلالا على انه مفعول ثان للوصف والحقيقة ما يحق عليك ان
تحميه وبين بينا من مركب الظروف المبنية بناء خمسة عشر لتضمن الحرف ولا يسوغ بناء مثل هذا المركب الا اذا
وقع حالا او ظرفا لانهما موضعان يبتذل فيهما التمكن لتضمنهما معنى في والاصل فيما تضمن معنى الحرف البناء سيما
اذا انضم الى ذلك التركيب انما تعين في مثل بناء الجزين كما في خمسة عشر مع ان قياس مثله جواز الاضافة ايضا
لاحتمال ان يكون بتقدير الحرف وان لا يكون وقوفا مع السماع اذ لم تسمع الاضافة في مثله بخلاف لقيته صباح مسا
ويوم يوم وبين الثانية زايدة كما في نحو المال بيني وبينك لان بين تقتضي شيئين اي نحن الاولى عرفوا اي
الذين عرفوا بالشجاعة او نحن الذين جمعوا جموعهم وقول شيخنا على منوال انا الذي سمتني امي حيدره بدليل
قوله فاجمع جموعك والجموع جمع جمع بمعنى جماعة الناس ونقل الجلال عن ابي عبيدة ان اللاء هنا اسم موصول
لا صلة له قال الشارح ولا ينهض البيت دليلا على الاخفش الا اذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة
والا فلو قال هو معرب لا يمكن في البيت فكان المضاف اليه مذكور والحذف لعوض كلا حذف فالافتقار باق
وبقوله ٭ نهيتك عن طلابك ام عمرو ٭ بعافية وانت اذ صحيح ٭ اي ورد قول الاخفش انه اذ معربة والكسرة في نحو
يومئذ اعرابية بهذا البيت فان كسرة اذ فيه لو كانت اعرابية لاقتضت عاملا ولا عامل فيه والبيت من الضرب الاول من الوافر
وقايله ابو ذويب الهذلي وقبله ٭ جمالك ايها القلب القريح ٭ ستلقى من تحب وتستريح ٭ قوله جمالك اي الزم الاجمل قال

جمعا جموعا ضمر

قال في القاموس وجمالك ان لا تفعل كذا اغراء اي الزم الاجمل ولا تفعل ذلك والتليل الفواد او لخص منه والقريح الجريح
والطلاب بالكسر الطلب وقد اضيف الى فاعله وبعافية ان كان بها فتحية فهو حال من احدي الكافين والباء للملابسة
اي حال كونك ملتبسا بعافية والجملة الاسمية حال ثانية بالواو ومنها موكدة للاولى لان ثبوت الصحيح بحصول
العافية ومن حصلت له العافية كان صحيحا ويحتمل ان تكون بمعنى في والظرف لغو متعلق بنهيتك والاسمية
حال من احدى الكافين ايضا ولا ادري لم قال الشارح انها ح حال من التاء اي في نهيتك وان كان بتاء فهو حدة
فلغو ايضا اي نهيتك في حال من احدي الكافين فاجاب عن هذا اي من البيت بان الاصل ح ثم حذف المضاف
وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة فحذف المضاف وبقي اثره وانت تعلم ان حذف
الجار وبقاء اثره ضعيف وان القراة شاذة ووهم الجلال فقال في شرح هذا البيت ما نصه والبيت استشهد
به الاخفش على ان اذ معربة لعدم اضافة زمان اليها وقد كسرت واجيب ان الاصل وانت ح ثم حذف المضاف
وبقي الجر وذلك لان الاخفش لم يستشهد به وانما استشهد به عليه كما هو صريح سياق المص على ان الاخفش
غير قايل بان اذ معربة لعدم الاضافة اذ لا يصح هذا التعليل وانما مذهبه ان اذ المقطوعة عن الاضافة معربة
فكيف يصح دعوى الاعراب بعدم الاضافة تنبيه اضيفت اذ الى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية اي من غير
تعليل والتعليلية اي وان تكون للتعليل سواء كانت معه حرفا او ظرفا وذلك في قول المتنبي امن ازديارك في
الدجى الرقباء اذ حيث كنت من الظلام ضياء هو من الضرب الثاني من الكامل وشرحان امن فعل ماض فهو مفتوح
الاخر لا مكسوره على انه حرف جر دخلت عليه همزة الاستفهام وكسر اخره لالتقاء الساكنين كما فتح في قوله امن المنون
وريبها تتوجع كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا واصر على ذلك مع تاديه هذا التوهم الى احالة معنى الكلام
وانما يقضي العجب من اصراره على ما هو بديهي الغلط وحق امثال هذه الاوهام ان لا تنقل في كتب الفن والازديار
ابلغ من الزيارة وان لم يقل ان زيادة المباني تدل على زيادة المعاني كما ان الاكتساب ابلغ من الكسب ومن ثم قال
تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فاستعمل الكسب في الخير والاكتساب في الشر لان للنفس اعتمالا في الشر ليس
لها في الخير وللتلويح الى ان الخير يحصل بادنى عمل بخلاف الشر لان الافتعال للتصرف كالاعتمال وهو الاضطراب
في العمل والدال بدل من التاء لوقوعها بعد الزاي وعسر النطق بها بعدها وفي متعلقة براي بالازديار لا بامن
لان المعنى انهم امنوه دايما ان تزوري في الدجى لا انهم امنوه من زيارتها بالنهار لما انه محل الكشف والاظهار محقق
ليس عليه غبار ولا يليق للخبار عند بحال فما بقي الا احتمال ان تزور ليلا فاخبر انهم امنوه ايضا من ذلك لما ان
ضياءها يذهب بظلمة الليل الحالك فهي بحيث لو زارت فيه لظهرت ايضا فاذا هم امنون دايما من هذه الزيارة
المحتملة ولو كانت متعلقة بالامن لكانت قيدا له وكان المعنى انهم امنون في الدجى من زيارتها اي في الدجى لا
مطلقا لما عرفت فيستفاد بطريق مفهوم المخالفة انهم غير امنين في غير الدجى اي في النهار من زيارتها دجى وهذا
فاسد لانهم امنون في النهار من زيارتها مطلقا وللقايل ان يقول ان مفهوم المخالفة انما يكون مستفادا ان لو لم
تظهر للقيد فايدة اخرى وههنا لو قيد الامن بكونه في الدجى وجعلت فايدته التنبيه على ان امنهم في غير
الدجى من باب اولى لكان له وجه فتدبر واذ اما تعليل او ظرف مبدل من محل في الدجى لم يجعل مبدلا من لفظ
الدجى لعدم تصرف اذ ومحل في الدجى النصب على الظرفية كما لا يخفى وضياء مبتدا خبره حيث وجوز عكسه
على المبالغة اي المكان الذي تحلين فيه ضياء وهو مبني على تصرف حيث وقد قال ابن مالك بندرة تصرفها
وصحح ابو حيان عدم تصرفها لانها جرت بمن كثيرا وبفي والباء والى واضيف لدى اليها شذوذا قال ولم تجي
فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا والمتصرف من ظرف المكان عنده كالمتصرف من ظرف الزمان ما استعمل غير ظرف
بان اخبر عنه او جر بغير من وابتدا بالنكرة التي هي ضياء لتقدم خبرها عليها ظرفا جريا هنا على غير المختار
عنده من ان تقديم الخبر الظرف على النكرة مسوغ للابتدا بها لما انه مشوق للمخاطب الى المخبر عنه فاذا اي

به ولو نكرة شايعة اقتنع والافتيابي في مسوغات الابتدا بالنكرة من الباب الرابع ان مسوغ الابتدا في نحو
ولدينا مزيد كون الخبر ظرفا مختصا وفي نحو ولكل اجل كتاب كون الخبر مجرورا مختصا وانه انما وجب التقديم في نحو
في الدار رجل والخبر مجرور مختص لدفع الالتباس بالصفة لا لان في التقديم دخلا في التخصيص لحصوله بدونه ومن
ثم لو قيل في دار رجل لم يصح لعدم التخصيص اذ لا يخلو وقت عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا يصح الاخبار
ولو كان التقديم مسوغا لصح ولا حاجة الى ان يقال والمعنى بالظرف هنا اي في قوله لتقدم خبرها عليها ظرفا
ما يعم المجرور وان كان الظرف يطلق بهذا المعنى لان الخبر المتقدم هنا ظرف بالمعنى الاخص واراد بالنكرة ما
كانت غير مخصصة بشي اخر اذ لو كانت مخصصة به لكفى ذلك في الابتدا بها ولانها موصوفة في المعنى تعليل ثان لا بتدا
بالنكرة لان من الظلام صفتها في الاصل فلما قدمت عليها صارت حالا منها فالتنوين وصفها الاصلي ومن للبدل
فالمعنى حيث كنت بدل الظلام وهي متعلقة بمحذوف تقديره حاصل مثلا وكان تامة وهي وفاعلها خفض
اي مخفوض او في محل خفض باضافة حيث اليها والمعنى ان الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام
اذ ما اداة شرط تجزم فعلين كساير ادوات الشرط الجازمة وهي حرف عند س بمنزلة ان الشرطية صرح
كلام ابن مالك في شرح الكافية ان س قايل بان اذ ركبت مع ما وفارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل ان
والذي عليه الرضي انها عنده بسيطة غير مركبة قال السيرافي ما علمت احدا من النحويين ذكر اذ ما في ادوات
الشرط غير سيبويه واصحابه وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي باق على ظرفيته وما كافة له عن طلب
الاضافة مهيئة للشرطية والجزم حتى ان مدلولها صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا كما في حيث فانها صارت
بالمعنى مستقبل بعد ان كان ماضيا كما في حيث فانها صارت بما وجازمة وانما تعينت زيادة ما في اذ ما
عند ارادة المجازاة لتكفها عن الاضافة فيتاتى الجزم بها وانما لم يجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال
محل الاسم فيجب له اعرابه فكيف يعطى اعراب الفعل قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه س لانها قبل التركيب
حكم اسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شي اخر يدعي انها دال التعليل ولمساواتها الاسماء في قبول بعض
علامات الاسمية كالتنوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول فيه نحو واذ ابتلي ابرهيم ربه ومفعول
به نحو واذكروا اذ جعلكم خلفاء واما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه معنى المجازاة وهو من معاني الحروف
ومن ادعى ان لها مدلولا اخر زايدا على ذلك فلا حجة له وهي مع ذلك غير قابلة لشي من العلامات التي كانت
قابلة لها قبل التركيب فوجد انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها كما ذهب اليه سيبويه انتهى وذهب بعض النحاة
الى ان اصل اذ ما اذ ما ابدلت ميم الاولى ذالا وهو قول غريب جدا وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم
فمن عملها الجزم قوله وانك اذ ما تات ما انت امر به لا تلف من انت تامر فاعلا ومن الكثير قوله اذ ما تريني اليوم
ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع اذا على وجهين احدهما ان تكون للمفاجاة هي بالهمزة بعد
الجيم وليست بالغين كالمفاجاة وقد عرفت عن س ان المفاجاة موافقتك الشي في حال انت فيها وهذا
هو الاكثر قال الفرا وقد يتراخى هذا كقوله تعالى ومن اياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون
تختص بالجمل الاسمية هذا هو المختار تبعيدا من الشرطية المختصة بالافعال ومن ثم امتنع النصب بعدها في نحو
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقيل لا يختص بل تقع الفعلية ايضا وعليه فيجوز النصب في المثال المذكور وقيل
ان اقترنت الفعلية بقد جاز لتحقيق المقارنة والقرب من الاسمية والا امتنع وسيأتي ذلك في بحث قد ان
شاء الله تعالى ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتدا ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بخلاف
الشرطية فانها تحتاج الجواب وتقع في الابتدا اي في صدر الكلام ومعناها الاستقبال وانما امتنع وقوعها
في الابتدا لان معناها ان مضمون ما بعدها حصل عقيب حصول مضمون ما قبلها فهي تستدعي تقدم
شي عليها البتة وكونها للحال انما هو باعتبار ما قبلها لا بالنسبة الى زمان التكلم قال شيخنا ويمكن

ان يستدل لكون معناها الحال بقوله تعالى فلما جاءهم باياتنا اذا هم منها يضحكون فان زمان يضحكون ليس بمستقبل لمنافاته فلما جاءهم والاية من باب حكاية الحال الماضية والمراد بها ان تعذرات نفسك موجودة في ذلك الزمان او تعذرات ذلك الزمان موجود الان قيل ولا موضع من الاعراب لما بعدها من الجملة بخلاف الشرطية فان الجمهور على انها مضافة الى الجملة بعدها ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر وهي حرف عند الاخفش والكوفيين واختاره الاستاذ ابو علي الشلوبين في احد قوليه ونقل الرضي عن ابن بري وبرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كما كسرت على رواية في قوله اذا انه عبد القفا واللهازم لان ان لا تعمل ما بعدها فيما قبلها فلو لم تكن اذا حرفا لكانت ظرفا فاحتاجت الى عامل ولكان ذلك هو الخبر لكنه لا يصلح للعمل لما ذكرنا قيل وهذا من احسن ادلة الحرفية وقد اجيب عنه بمنع لزوم ان يكون العامل الخبر حينئذ لجواز ان يكون اصل خرجت فاذا ان زيدا منطلق خرجت فاذا انطلاق زيد انه منطلق ويكون اذا خبر مبتدا محذوف العامل فيها الكون المقدر والجملة المصدرة بان دليل المحذوف غاية ما هناك انه لما حذف مرجع الضمير اتي به ظاهرا او يكون العامل معنى الكلام الذي خبر ان بالكسر وانما قيد ان بالكسر لان المفتوحة ما ولته مع معمولها بمفرد هو مبتدا خبره مقدر فهو عامل فيها اذا لا انه من معمولها فيعمل فيما قبلها بخلاف معمولها فانه في حيز صلتها فلا يعمل فيه وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابي الفتح وابي بكر الخياط وعزي الى س ونقله في الاقليد عن الامام المرزوقي قال المبرد واذا قلت خرجت فاذا زيد فهو خبر عن زيد كانك قلت فبحضرة او بمكان زيد وكانت اذا مستعلقة بكاين او شبهه من متعلقات الظروف العامة وامتنع على قوله ان تكون اذا مضافة الى الجملة بعدها في نحو فاذا زيد قايم اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث واما اضافة اذا الى الجملة فانما هو لتمحضها للزمان نص عليه ابو حيان في ارتشافه قال الرضي وما ذهب اليه المبرد لا يطرد في جميع مواضع اذا الفجايية اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب واما توجيهه بان بالباب بدل من اذا او خبر مبتدا تقديره هو فتعسف مع ما في الاول من لزوم الفصل من البدل والمبدل منه بالاجنبي وظرف زمان عند الزجاج والرياشي وهو ظاهر كلام س واختاره ابن طاهر وابن خروف والشلوبين في قوله الاخر ونسب الى المبرد فاذا قلت خرجت فاذا زيد فالتقدير كما ياتي فاذا حضور زيد اي ففي ذلك الوقت حضوره لما ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وقد اورد على هذا انه لو وقف عند ظاهر هذا التقدير لم يكن التركيب مفيدا اذ يحصله ان حضور زيد واقع في الزمان وهذا امر لا طايل تحته اذ من المعلوم حضوره لا يقع الا في زمان كساير الاحداث فيحتاج في تصحيح ذلك الى ان يدعي ان المراد بالزمان زمان خروج المتكلم والتقدير فحضور زيد كاين في زمان خروجي ليفيد لكن مقتضى هذا التقدير ان لا تكون اذا مضافة الى الجملة وهو خلاف المتقرر من مذهب س والجمهور قيل وللقايل ان يقول لم لا يقدر فحضور زيد كاين زمن خرجت فتكون الاضافة الى الجملة مقدرة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرفا له غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت زيد بالباب والقرينة قوله خرجت وجوز الرضي ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف اي ففاجات وقت وجود زيد بالباب ثم قال الا انه اخراج لاذا عن الظرفية وصيرورتها مفعولا به لفاجات قال ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح واختار الاول اي القول بالحرفية ابن مالك من المتاخرين واستدل عليه بوجوه منها انها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الاسماء والافعال وانها لا تقع الا بين جملتين كلكن وحتى ورد هذا لان مذ وحيث وهما اسمان قطعا كذلك وانها كلمة لا يليها الا جملة ابتدايية وقد انتفت علامة الفعل فيها فتكون حرفا واعترض بان الاخفش حكى ان الفعل الماضي اذا كان بقد يليها وانها لو كانت ظرفا لم يختلف فيها لكونها مكانية او زمانية اذ ليس في

في الظروف ما هو كذلك ورد عليه بان حيث قد اختلف فيها هل هي ظرف زمان ام مختص بالمكان وانها لو كانت ظرفا لم يرتبط بين جملتي الشرط والجزاء ولوجب اقترانها بالفاء ح اسمية قال الشارح في شرح التسهيل وهذا من احسن ما استدل به على الحرفية واختار الثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري قد يقال ان هذين المذهبين اقرب من الاول لابقاء اذا فيهما على ما ثبت لها من الاسمية ولان الاصل عدم الاشتراك والثالث اقرب من الثاني لابقايها على ما كانت عليه قبل المفاجاة وزعم اي الزمخشري ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة ناقشه الشارح بانه لم يقف للزمخشري على كلام صريح في ان اذا الفجايية ظرف زمان بل على ظاهره انها اسم زمان فمن ذلك قوله في اية طه فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى التقدير ففاجا موسى وقت تخييلهم سعي حبالهم وعصيهم وقوله في اية الروم ثم اذا انتم بشر تنتشرون اي ثم فاجاتم وقت كونكم بشرا منتشرين وقوله في اية الزخرف فلما جاءهم باياتنا اذا هم منها يضحكون حيث استشكل الجواب باذا فاجاب بان فعل المفاجاة مقدر معها وهو عامل النصب في محلها كانه قيل فلما جاءهم باياتنا فاجاوا وقت ضحكهم اذ المتبادر من تقديره ذلك ان اذا منصوب المحل على انه مفعول به لا على انه مفعول فيه واما قوله في تفسير اية يونس واذا اذقنا رحمة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر في اياتنا واذا رحمناهم من بعد ضراء فاجاوا وقوع المكر منهم وسارعوا اليه قبل ان يغسلوا رءوسهم من مس الضراء فهو بيان لحاصل المعنى فانه متى فاجاوا وقت وقوع المكر منهم فقد فاجاوا وقوعه الذي هو فيه ومثله قول قاضي المفسرين في قوله تعالى ثم اذا اذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم يشركون فاجاء فريق منهم الاشراك بربه الذي عافاهم وفي قوله تعالى وان تصبهم سيية بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فاجاوا القنوط من رحمته وهذا ظاهر كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجاته وجود السبع بالباب ثم قيل والحق ان الزمخشري على ظرفية اذا هذه لانه ذكر في تفسير الاية الاولى ان التحقيق في اذا الفجايية انها الكاينة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدايية لا غير اي انها هي الظرفية التي شانها ما ذكر الا ترى قول القاضي في تفسيرها وهي للمفاجاة والتحقيق انها ظرفية تستدعي متعلقا ينصبها الى اخر ما قال اي ينصبها على الظرفية وعلى هذا فيكون مراد الزمخشري في تقرير تقدير الاية الاولى ففاجا موسى وقت تخييلهم سعي حبالهم وعصيهم وقته وفي الثانية فاجاتم الانتشار وقته وفي الثالثة فاجاوا ضحكهم وقته وفي الرابعة فاجاوا وقوع المكر منهم وقته على ان يكون وقته ظرفا للمفاجاة فيهن وحذف مفعول المفاجاة فتعين وضع الظاهر موضع الضمير ليلا يبقى الضمير بلا مرجع بحسب اللفظ وتكون اذا عنده ظرف زمان عمل فيه فعل المفاجاة كما عمل في المفعول به عند ذكره في بعض التفاسير المذكورة ولا يرد لزوم الاخلال بذكر ما هو المقصود بالبيان من معنى اذا بتقدير ظرفيتها كما قيل وليس مراده في الاية الاولى تنازع فاجاوا تخييلهم في سعي حبالهم كل يطلبه معمولا له وقد اعمل الثاني كما هو راي البصريين وبقي قوله وقت تخييلهم ظرفا لفاجاء واقعا موقع اذا كما توهم لان قوله انها تسعى تتمة لقوله يخيل اليه الواقع خبرا عما بعد اذا او مضمون الخبر هو الذي يكون مفاجا كما ترى قال تعالى ثم اذا دعاكم الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت استيناف لبيان قول الزمخشري بالظرفية ويعمل فعل المفاجاة وقوله في ذلك الوقت ظرف لفاجاتم مبين لمعنى اذا لا للخروج وان لم يفسد المعنى ليلا يفوت بيان معناها ونص ما في الكشاف في تفسير هذه الاية فان قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط وهو كما ترى ليس فيه شيء مما ذكره المص اصلا فان كان قد عثر عليه في كلام له اخر فيه او في كتاب غيره فذاك والا فقد قيل ان وجه نسبة قوله اليه انه قال مثله في نظير هذه الاية مما سبق على وجه علم منه حكم اذا الفجايية

بية

في قوله م

عنده في اي موضع وقعت فكانه في هذه الاية قال ذلك ايضا واما ما قيل من ان ما نقله المص عن الزمخشري يقتضي
اعمال المفاجاه في اذا بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين من ان العامل ما في الجواب من فعل
او شبهه وعامل الفجائية الخبر وهو يخرجون فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة عن معنى اذا وهو معمول للخروج
قال شيخنا فيه نظر محصله ان اعمال يخرجون فيها مناف لتصريح الزمخشري بان العامل فيها فعل المفاجاة ثم بتقدير
عمله فيما هو عبارة عنها يجوز ان يكون وهو مقيد بهذا الظرف عاملا ايضا في الشرطية فاي مانع في عمله فيها الى الصرف
عمله عن الفجائية وجعل عاملها يخرجون وقد قيل لو كان العامل هنا فعل المفاجاه لجاز اظهاره حينا ما وقد جزم
كثير منهم الحديثي بامتناع اظهاره استغناء بقوة ما في اذا وما في الكلام من الدلالة عليه والجواب انه كم من عامل وجب حذفه
فلم يجز اظهاره نعم قيل عليه المفاجاة التي ادعاها لا يدل المعنى على انها تكون من الكلام السابق بل من الكلام المشتمل على اذا
اذ معنى خرجت فاذا الاسد خرجت ففاجاني الاسد ففاجات الاسد ولا يعرف هذا لغيره اي لا نعرف القول بان
عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة او لا نعرف القول بمجموع انها ظرف زمان وعاملها ذلك والا فمجرد القول
بانها ظرف زمان قد عرف لغيره والاول انسب بقوله وانما ناصبها عندهم الخبر قال شيخنا وعلى كليهما لا يرد مذهب
ابن الحاجب لانه وان جعل عاملها فعل المفاجاة لم يجعلها ظرف زمان بل اسم زمان منصوبا على انه مفعول به وكلام
الحديثي يوهم ان ابن الحاجب لم يخرجها عن ظرفيتها مع تقدير العامل المذكور فانه بعد ما قرر ان العامل فاجات مقدرة وانه
امتنع اظهاره قال فتكون الفاء لعطف الجملة واذا مفعولا به لفاجات لا ظرفا له بخلاف ما يشعر به قول الحاجبي
فانه قال يلزم وقوع المقدر بعد اذا التي للمفاجاه للفرق بينها وبين اذا التي لغير المفاجاه وهي ظرف معمول لما
دل عليه من معنى فاجات كانك قلت خرجت ففاجات زمان زيد قايم انتهى وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور
في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا الاسد اي حاضر والتقدير ففي المكان خرجت فيه او في الزمان
الذي خرجت فيه زيد جالس والاسد حاضر لكن يشكل مع هذا القول بانها مضافة الى الجملة بتقدير زمانيتها
لان جزء المضاف اليه لا يعمل في المضاف وان قدرت انها الخبر اي في نحو فاذا الاسد فعاملها مستقر او استقر
اي اسم فاعل او فعل من كون عام وقدر دهنا بان اذا لا تستقل بالخبرية لانها موضوعة لمنسوب الى نسبة فهي
تستدعي جملة يتبين بها معناها ولم يقع الخبر بعدها اي مع اذا الفجائية في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية
فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا اي فبالحضرة
الاسد لانه قايل بالظرفية المكانية وصحة وقوع ظرف المكان خبرا عن الجثة وتكون اذا حينئذ ظرفا مستقرا ولم يصح عند
الزجاج القايل بالظرفية المكانية لان الزمان لا يخبر به عن الجثة لعدم الفايدة بالاخبار به عنها كما عرفت ولا عند
الاخفش القايل بحرفيتها لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وتعين عندهما تقدير الخبر في المثال المذكور فان قلت فاذا
القتال اي فان اتيت بالمبتدا الكاين بعدها اسم معنى صحت خبريتها عند غير الاخفش لصحة وقوع ظرفي المكان
والزمان خبرا عن المعاني والاحداث وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به
اي منصوبة بالخبر الذي هو جالس في المثال المذكور فيكون ظرفا لغوا والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها
مكان والناصب للحال هو الظرف المذكور لانه مستقر والا اي وان لم تقل بانها مكان بل بانها زمان او حرف
فهو محذوف يتعين تقديره كما عرفت والحال نصب عنه نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان
اذا قدرت حذف مضاف يكون من قبيل اسماء المعاني كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور
الاسد فانها بهذا التقدير تكون في المعنى خبرا عن اسم المعنى خبر عن اسم المعنى مسئلة قالت العرب قد كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا لكن على قلة فاذا هو اياها بالاتيان
بضمير النصب بدل ضمير الرفع وهذا هو الوجه الذي انكره س لما ساله الكسايي وكان من خبرهما ان س
قدم على البرامكة هو جمع برمكي نسبة الى برمك جد يحيى بن برمك الوزير وكان من مجوس بلخ يخدم النوبهار

وهو

وهو معبد كان للمجوس ببلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالدا ساد وتقدم في الدولة العباسية حتى
وزر لابي العباس السفاح وتوفي ابنه سنة خمسة وستين ومائة قال الذهبي وكان يتهم بالمجوسية واما
س فهو امام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر ابو بشر مولى بني الحارث بن كعب وانما سمي س لان امه كانت ترقصه
وتقول له ذلك ومعناه رايحة التفاح كان في ابتداء امره يصحب اهل الحديث والفقها وكان يستملي على حماد
ابن سلمة فلحن يوما فرد عليه فانف من ذلك فلزم الخليل بن احمد فبرع في النحو ودخل بغداد وناظر الكسايي
وكان شابا حسنا جميلا نظيفا وقد تعلق من كل علم بسبب وضرب مع كل ادب بسهم مع احداثة سنه و
صنف في النحو كتابا لا يلحق شاوه وقد شرحه ايمة النحو بعده فانغمروا في لجج بحره واخذ اللغات عن ابن الخطاب
والاخفش وغيرهما وارتحل الى خراسان ليحظى عنده طلحة بن طاهر فانه كان يحب النحو فمرض هناك مرض الذرب
مات فيه قيل لما احتضر وضع راسه في حجر اخيه فدمعت عينا اخيه فاستفاق فرآه يبكي فقال
وكنا جميعا فرق الدهر بيننا * الى الامد الاقصى فمن يامن الدهرا * قال الخطيب البغدادي يقال انه توفي
وعمره ثنتان وثلاثون سنة وكانت وفاته سنة ثمانين وقيل سنة تسع وسبعين ومائة فعزم يحيى بن
خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما هو الوزير ابو علي يحيى بن خالد بن برمك والد الامير بن جعفر والفضل
كان قد ضم المهدي اليه ولده هارون الرشيد فرباه وارضعته امراته مع ابنه الفضل بن يحيى فلما ولي الرشيد
الخلافة عرف له حقه وكان يقول قال ابي وفعل ابي وفوض اليه امر الخلافة وقلده ازمتها ودفع له خاتمه وجعل
اصدار الامور وايرادها اليه فلم يزل كذلك الى ان نكبهم وقتل ابنه جعفرا بعد ما كان له من علو المحل والقدر
ونفاذ الامر وجلالة المنزلة عند الرشيد ما لم يشاركه فيه احد وكان من الفصاحة والبلاغة بمكان وكان
ابوه قد ضمه الى ابي يوسف فتفقه عليه وسجن يحيى وابنه الفضل وذلك سنة سبع وثمانين ومائة
وقد اختلف في سبب ذلك على اقوال استوفاها ابن جرير في تاريخه ولم يزل يحيى مسجونا الى ان توفي بسجن
الرافقة ثالث المحرم سنة تسعين ومائة وكان يجري على سفيان بن عيينة كل شهر الف درهم الى ان نكب
وكان سفيان يدعو له في سجوده ويقول اللهم انه قد كفاني المؤنة وفرغني للعبادة فاكفه امر اخرته وفيه
يقول بعض الشعراء * سالت الندى هل انت حر فقال لا * ولكنني عبد ليحيى بن خالد * فقلت شراء قال لا بل وراثة
توارثني عن والد بعد والد * واما ابنه الفضل فقد قيل انه كان اكرم من اخيه جعفر وكان جعفر اطلق
وجها منه وكان اكبر رتبة عند الرشيد من جعفر وكان جعفر احظى منه عنده ولما امر به الرشيد
الى السجن جلده مائة سوط وخلده في الحبس حتى مات سنة اثنين وتسعين ومائة قبل الرشيد بخمسة
وفيه يقول الشاعر الا الفضل بن يحيى بن خالد * وما كل من يدعى بفضل له الفضل * رايتك اسنى فضلا منك
في الناس واسعا * فسماك فضلا فالتقى الاسم والفعل * وبالجملة ما يوثر عن يحيى وابنيه في باب الجود
غني عن البيان فلما حضر س تقدم اليه الفرا وخلف اما الفرا فهو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور
ابو زكريا الديلمي الاسدي مولاهم الكوفي نزيل بغداد كان يقال له امير المومنين في النحو قيل انما سمي
الفرا لانه كان يفري الكلام حدث عن قيس بن الربيع وابي الاحوص وحازم بن الحسن البصري وهو
واجل اصحاب الكسايي قال الخطيب وكان ثقة اماما وكان يودب ولدي المامون ولي العهد من بعده
وقام يوما فابتدراه ايهما يقدم نعليه فتنازعا في ذلك ثم اصطلحا على ان يقدم كل واحد نعلا فاطلق لهما
ابوهما عشرين الف دينار وللفراء عشرة الاف درهم وقال ليس يكبر الرجل عن تواضعه لسلطانه ووالده
ومعلمه العلم ولما املى كتاب المعاني اجتمع له الخلق فلم يضبط الا القضاة فكانوا ثمانين قاضيا قال
سلمة بن عاصم اني لاعجب من الفراء كيف يعظم الكسايي وهو اعلم منه بالنحو وكانت وفاته ببغداد
وقيل بطريق مكة سنة سبع ومائتين واما خلف فهو خلف بن حيان بن محرز ابو محرز مولى بلال بن ابي

بردة الاشعري وكان احد رواة الغريب واللغة والشعر واحد الشعراء المحسنين وهل كان من الكوفيين الظاهر
كما قال شيخنا نعم لما ياتي من قول س امام البصريين لهما لست اكلمكما حتى يحضر صاحبكما يعني الكسائي امام الكوفيين
ورايت بخط بعض من حشى الكتاب ان من ذكر خلفا فقد وهم لان خلفا بصري من اصحاب س ولم يحضر القصة
ويويد ذلك ما رايته في ابناء الرواة بابناء النحاة للقفطي من ان الذي ناظر س في مجلس البرامكة قبل حضور
الكسائي ابو الحسن الاحمر تلميذ الرواسي ثم الكسائي وانه طالت صحبته للكسائي قال وكانت فيه حدة و
جراة ومنشا غلط من قال انه خلف وصف كل منهما بالاحمر فساله خلف عن مسلة فاجاب فيها فقال
له اخطات ثم ساله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له اخطات فقال له هذا سوء ادب لان تخطية
احد المتناظرين الاخر من غير ابداء مستند مردودة ومرتكبها مسي الادب فاقبل عليه الفرا فقال ان
في هذا الرجل يعني خلفا حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هولاء ابون ومررت بابين كيف تقول
على مثال ذلك اي ما ذكر من ابون وابين من وايت او اويت اعلم ان للتصريفيين بابا يسمى باب التمرين
وانما وضعوه ليمرنوا متعلم التصريف فيما علم منه ويعودوه من قولهم مرن فلان على العمل يمرن مرونا
ومرانة تعوده واستمر عليه وسوال الفرا س من جملة مسايله وقد اختلف في معنى قولهم كيف تبني من كذا
مثل كذا فذهب الاكثرون الى ان معناه انك اذا فككت صيغة اللفظ التي هو عليها بحذف الزوايدات
كانت ونقلته الى ما طلبت مماثلة في الحركة والسكون وترتيب الاصول والزوايد ان كانت وان عرض في
الفرع قياسا يقتضي تغييرا من اعلال او غيره فعلت ولم تتبع فيه ما في الاصل من تغيير سواء كان مقيسا
ام لا كيف تنطق به وهذا كما اذا قيل لك صغ من هذا السوار مثل هذا الخاتم فان معناه غير صورة
هذا السوار الى صورة الخاتم والاصل الذي هو الذهب والفضة واحد وانما اختلفت الصورة
فلذلك الحروف الاصلية بمثابة الاصل الجوهر تبقى في الحالتين وتختلف صورها وذهب ابو علي الى
مثل ما قلناه الا انه قال واتبعت فيه ما قيس في الاصل من حذف وذهب اخرون الى مثل ذلك الا انهم
زادوا على ابي علي فقالوا وما لم يقس ايضا ويظهر اثر الخلاف فيما لو بنيت مثل محوي اسم فاعل حيا يحيي من ضربا
من ضرب فعلى قول الاكثر يقول مضربي لان اسم الفاعل من حيا قبل لحوق ياء النسب على خمسة احرف وقيل
اخره ياء مشددة فاذا نسبت اليه حذفت الياء الاخيرة كما اذا نسبت الى المشتري فتقول محيي فتجتمع
كسرة واربع ياءات فتحذف احدى الياءين وتقلب الاخرى واوا فتقول محوي واذا بنيت مثله
من ضرب قلت مضربي براء مشددة مكسورة فياء مكسورة قبل ياء النسب لانه ليس في الفرع
قياس يقتضي التغيير وعلى قول ابي علي مضربي براء مخففة مكسورة بعدها ياء النسب لانك تحذف
من الفرع مثل ما حذف قياسا من الاصل وقد حذفت منه لام الكلمة واحدى العينين فوجب حذفهما
من الفرع وكذا على قول الاخرين ولو بنيت مثل اسم وغد من دعا قلت دعوا ودعوا بضم الدال وكسرها
على المذهبين الاولين لان اصل اسم سمو وسمو بضم السين او كسرها لانه يجمع على اسماء وافعال يغلب
في جمعها كقفل واقفال وجذع واجذاع وقلت دعوا عليهما ايضا لان اصل غد غدو واما على قول الاكثرين
فلانه لم يعرض في الفرع قياس يقتضي التغيير واما على قول ابي علي فلان التغيير في هذين الاصلين ليس بقياس
ليجري في الفرع وقلت ادعا ودعا على المذهب الثالث لانهم يجرون التغيير الغير القياسي في الفرع ايضا وقد
حذف في الاصل من نحو اسم اللام وحركة الفا بان نقلت الى العين واتي بهمزة الوصل ومن نحو غد اللام وجعل
الاعراب على العين فلذلك يكون الحكم في الفرع وعلى هذا فقس وعلى المذاهب الثلاثة لا بد من ان يكون المبني
ولا المبني منه على اقل من ثلاثة وح فاما ان يبنى ذو الاصول الثلاثة فصاعدا من مثله او من اقل منه
كرباعي من ثلاثي وخماسي من رباعي او ثلاثي وهنا لا بد فيه من تكرير الحرف الاخير ليلحق بعده الاصل الا من

اكث

اكثر منه بطريق النقص لان ذلك هدم لا بناء فلا يبنى من دحرج مثل علم ولا من سفرجل مثل جعفر وقد حكى
ابن يعيش في شرح تصريف ابن جني ان ابا علي حضر يوما حلقة ابي بكر بن الخياط فالزم اصحابه على ابي علي
السايل وهو يجيب ثم اقبل على اكبرهم سنا واوفرهم معرفة فقال كيف تبني من سفرجل مثل عنكبوت
فابتدر مسرعا وقال سفريوت فقام ابو علي خارجا وهو يقول سفريوت سفريوت فاستحيا ابو بكر وما
ذاك الا ان عنكبوتا رباعي والواو والياء زايدتان فلا يبنى مثله من سفرجل لانه خماسي على انه لو ساغ بناوه منه
لكان الجواب سفرجوت بحذف اللام التي هي الحرف الخامس وزيادة الواو والتاء وايضا لا بد من تخالف الصيغتين
والاصلين فلا يقال كيف تبني من ضرب مثل خرج لانه لا يتغير شي ولا من ضرب مثل يضرب اذ يتم الغرض
بان يقال كيف مضارع ضرب وقد فهم من الضابط الذي قلناه انه لو قيل كيف تبني من مستغفر مثل جذع
فالجواب غفر بتجريد الزوايد ومثل ضارب فالجواب غافر بتجريد زوايد المبني منه ومراعاة زوايد المماثل
حيث كانت ولو قيل كيف تبني من واي اواي مثل عنكبوت فالجواب وايوت بواو مفتوحة فهمزة ساكنة
فمثناة تحتية مفتوحة وابوت بهمزة وياء مشددة مفتوحتين لانك اذا كررت الياء بناء على الاصح من
اصالة نون عنكبوت قلت وايي واويي كعنكب ثم ردت زوايده فصار روايوت قلبت الياء الاخيرة منها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار الاول وايوت والثاني اويوت فاجتمعت
الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايوت فاجابه فقال احد
النظار اشارة الى انه اخطا في الجواب اما الاختلاف مذهبي السايل والمجيب اختلافا فاحد مذهبي السايل والمجيب
متمرا في باب مسايل التمرين كان كان احدهما على القول الثالث والاخر على غيره وكانا متوافقين لكن اختلفا
في وزن اصل اب فان اصله عند الفرا ابو بسكون العين وابو بفتحتين عند س او لانه اخطا على كل
المذاهب فيه وهذا بعيد فقال له س لست اكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له اي سيبويه
تسالني واسالك فقال له س سل انت فساله عن هذا المثال يعني قد كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها يعني هل هو بضمير
الرفع او يجوز فيه النصب ايضا فقال س فاذا هو هي اي يتعين ان يكون بضمير الرفع ولا يجوز النصب
وساله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القايم والقايم فقال كل ذلك بالرفع اي ولا يجوز فيه النصب
بحال فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه وحكى الرضي تبعا للاندلسي في شرح المفصل ان الكسائي
لم يجوز الا النصب والصواب ما عليه المص اذ لو انكر الكسائي الرفع لكان س يستبيل من ان يخطيه في الحال
بما ورد في القران من صور الرفع وابعد مما حكاه الرضي ما في اللباب وشرحه العباب من رواية عكس المنقول عن س
والكسائي وفيه ايضا ان سايل هذا السوال الفرا المخطي له الكسائي فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما
البصرة والكوفة فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين اي اللغة في
الاشعار ولعله اراد بالبلدين بغداد والبصرة فاحضروا وقيل كان فيهم ابو زياد وابو فقعس وابو الجراح وابو ثروان
فوافقوا الكسائي فاستكان س اي ذل وفي رواية ان س قال على جهة التنكيت عليهم ما عرب بلدنا فلا تقول
الا ما قلت وامر له يحيى بعشرة الاف درهم يروى ان الكسائي قال ليحيى اصلح الله الوزير انه قد قصدك فان رايت
ان لا ترده خايبا فافعل فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة وقبره
بشيراز فيما نقله القفطي عن محمد بن عمر الجار وفي تاريخ ابن الجوزي انه مات بساوة وما في تاريخ المحب ابي الوليد
ابن الشحنة من انه توفي بالبصرة يقتضي انه عاد اليها فيقال ان العرب ارشوا على ذلك وانهم علموا منزلة الكسائي
عند الرشيد فانه كان ذا مكانة عنده ومما يدل على ذلك ما نقله الانباري في طبقات الادباء عن الكسائي قال
صليت بالرشيد فاعجبته قراءتي فغلطت في كلمة ما اخطا فيها صبي قط اردت ان اقول لعلهم يرجعون فقلت
لعلهم يرجعين قال فوالله ما اجترا الرشيد ان يرد علي ولكنه لما سلمت قال لي يا كسائي اي لغة هذه فقلت يا امير

المومنين قد يعثر الجواد قال اما هذه فنعم ويقال انهم لما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان
سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به لانهم جبلوا على النطق بما هو صواب الاعراب
ولقد احسن الامام الاديب ابو الحسن حازم بن محمد بن حسن بن حازم الانصاري القرطاجني بقاف مفتوحة
وراء ساكنة فمهملة فالف فجيم فنون مفتوحة زاد شيخنا على الشارحين مشددة فياء نسبة الى قرطاجنة الاندلس
كان اماما بليغا ريان من الادب توفي بتونس سنة اربع وثمانين وستماية اذ قال في منظومته في النحو التي امتدح
بها المانزل تونس الملك المنصور ابي عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن ابي حفص صاحب افريقية
وضمنها مسايل من علم النحو ولعلها كما قال المحشي بوابه وقال في التعليق والموجود من هذه القصيدة نحو
المايتين وعشرين بيتا واولها الحمد لله معلي قدر من علما • وجاعل العقل في سبل الهدى علما • ثم الصلاة على
الهادي لسنته • محمد خير مبعوث به اعتصما • ثم الدعا لامير المومنين ابي • عبد الاله الذي فاق الحيا كرما •
خليفة خلفت انوار غرته • شمس الضحى ونداه يخلف الديما • سالت فواضله للمعتفين نعما • فالت نواصله بالمعتدين
نقما منها • يا ايها الملك المنصور ملكك قد • شب الزمان به من بعد ما هرما • فلو راى من مضى دنيا كما رمكم
لم يذكروا بالندى معنا ولا هرما • ان الليالي والايام مذ خدمت • بالسعد ملكك اضحت اعبدا واما • ومنها
اما على اثر حمد الله ثم على • اثر الصلاة على من ابلغ الحكما • وما تلا ذاك من وصل الدعا ومن • نشر الثنا على من اسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد هديت فكري • له سعادة ملك اجزل القسما • حديقة تبهج الاحداق ان سطرت • من
نحوها باسم للنحو قد يسما • فاسمع الى القول في نظم الكلام وما • علم اللسان به قد جدا ورسما • النحو علم باحكام
الكلام وما • من التغاير يعرو اللفظ والكلما • والكلام كمال في حقيقته • فان ترد حده فاسمعه منتظما
ان الكلام هو القول الذي حصلت • به الافادة لما تم والتاما • حاكيا هذه الواقعة والمسئلة اي واقعة الكسائي
مع سيبويه ومسئلة العقرب خاصة • والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا • اذا عنت فجاة الامر الذي دهما • العرب
بالضم فالسكون والعرب بفتحتين الجيل الذين هم خلاف العجم وان سكنوا الامصار واما الاعراب فسكان
البادية ولا واحد له وعنت قصدت وفجاءة كبغتة وزنا ومعنى ودهمه الامر كسمع ومنع غشيه كذا في
القاموس وقول الشارح بفتح الهاء يوهم ان لا كسر فيها كما ان قول المحشي وتبعه شيخنا بالكسر يوهم ان لا فتح فيها البادية
وربما نصبوا بالحال بعد اذا • وبعد ما رفعوا من بعدها ربما • اي الحال ما بمعنى علي ما بينه المص والسببية
اي وربما نصبوا الواقع بعد اذا بسبب ارادة الحال وما من بعدها اسم موصول والعايد محذوف
اي رفعوه اي وبعد الذي رفعوه من المبتدا او موصول حرفي والمفعول مقدر ايضا اي وبعد
رفعهم المبتدا او الفعل منزل منزلة اللازم اي وبعد ايقاعهم الرفع قال شيخنا ولو بدل الناظم
من بعدها بما بعدها للجادة بالقياس الى تقديره اقول وكان يستغني المفعول عن تقديره وفي بعض
النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما اي وربما اتوا بالمرفوع من بعدها وعليه قرب الاولى للتعليل
والثانية للتكثير واما رب المخففة فتاكيد على كل حال ويتم له الجناس التام والطباق في محل
واحد وهو غريب كما قال شيخنا والمعنى وقد ينصبونه اي ياتون باسم منصوب على الحال بعد اذا
وكثيرا ما يرفعونه اي ياتون به مرفوعا على الخبرية • فان توالى ضميران اكتسى بهما • وجه الحقيقة من
اشكاله غمما • وكذا الحكم فيما اذا توالى معرفتان والوجه معروف وربما اطلق بمعنى الطريق والحقيقة
هنا قيل الحق لما في كتب اللغة من انه يقال بلغت حقيقة الامر اي حقه بمعنى يقين شانه وجاء في الحديث
لا يبلغ احدكم حقيقة الايمان حتى لا يعيب على مسلم بعيب هو فيه والاقرب ان يكون بمعنى المراد
من اللفظ او بالمعنى الحقيقي للفظ على المجاز لما ان اطلاق الحقيقة والمجاز على المعنى سايغ عندهم
لما بين اللفظ والمعنى من الملابسة وجعله بمعنى مطلق المراد من اللفظ مجاز على مجاز فوجه الحقيقة

طريق الحق في كون الضميرين مرفوعين او والثاني منصوبا والاقرب ان يكون معنى وجه الحقيقة
طريق المعنى المراد من اللفظ او طريق المعنى الحقيقي المفضي اليه وهو اللفظ الذي توالى فيه الضميران
بعد اذا الفجايية فانه قد اشكل من جهة انه لم يتعين فيه الضميران للرفع بل ربما نصبوا الثاني
على الحال التي من شانها ان تكون نكرة فاكتسى هذا الوجه من اشكاله غمما بفتح المعجمة والميم اي سائر البعض
كالغم الذي هو سيلان الشعر حتى تضيق به الجبهة والقفا فانه كما ترى ساتر لبعض الوجه فالغمم
استعارة مصرحة وفي الوجه تورية اذ اريد به البعيد من غيبته او ان هناك استعارة الوجه لطريق
الحقيقة استعارة مصرحة لكون طريقها اول ما يبدو بالنسبة اليها واثبات الغمم ترشيح لها او وههنا
استعارة مكنية بان يشبه طريق الحق بصورة لها غمم او وجه المراد بشي محتجب تحت الساتر فيكون
اثبات الغمم له او الساتر الذي كني عنه بالغمم ليكون من لوازم المشبه به تخييلا والاكتسى ترشيحا وذكر
الوجه تورية كما عرفت او بان شبه الحق او المراد بصورة حسنة فيكون اثبات الوجه لها تخييلا ولا
يكون الغمم ترشيحا كما قال الشارح لانه كما قال شيخنا مخل بالحسن بشهادة قوله • فلا تنكحي ان فرق
الله بيننا • اغم القفا والوجه ليس بانزعا • فلا يكون ملايما للشكل الحسن ليكون اثباته ترشيحا
وانت تعلم ان المراد بالملايم في هذا المقام ما قد يثبت للمشبه به والغمم قد يثبت للوجه الحسن الا
ان يدعي ان الوجه الحسن من حيث هو حسن لا يثبت له اصلا • لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت
الى سيبويه الحتف والغمما • اي لحصول هذا الامر صعبت هذه المسيلة نقولا عيا على الامر اذا لم تهتد
لوجهه والحتف الموت والغمم بضم اوله جمع غمة وهي الكربة و بدو بالغمم المفتوح الاول في البيت قبله
تحقق الجناس المحرف واستعارة الاهداء الذي هو الاتحاف بما يسر لما هو ضد ذلك تمليح وقد قيل ان
سبب موت سيبويه ما حصل له من هذه الواقعة • قد كانت العقرب العوجاء احسبها • قدما اشد من الزنبور
وقع حما • العقرب من الالفاظ المونثة التي قام حرفها الاخير مقام حرف التانيث ولله در القايل •
ان عادت العقرب عدنا لها • وكانت النعل لها حاضرة • ووصفها بالاعوجاج ظاهر والقدم بالكسر فالسكون
الزمان المتقدم قال في الصحاح القدم خلاف الحدوث ويقال قدما كان كذا وكذا جعل اسما من اسماء الزمان
والزنبور بضم الزاي الدبر بفتح المهملة والحما بضم اوله مع القصر جمع حمة كلغة ولغى سم العقرب وضرها
قال ابن دريد وليس كما تسمي العامة ابرتها وعليه فقول الكمال الدميري في حياة الحيوان والحمة تلسع
بها على ما عليها العامة لكن في القاموس والحمة كثبة السم او الابرة يضرب بها الزنبور والحية ونحو
ذلك او يلدغ بها ويحتمل ان يكون حما مفردا والفه بدل عن ها حمة كما في قوله وسطت مالكا وحنظلا •
وعليه فينبغي رسمه بالالف • وفي الجواب عليها هل اذا هو هي • او هل اذا هو اياها قد اختصما •
اي اختصم سيبويه والكسايي لاشتهار البحث بينهما فيها فالفه ضمير تثنية والفعل مبني للفاعل والفه
للاطلاق والفعل مبني للمفعول على ان نايب الفاعل ضمير عايد على مصدره اي وقع الاختصام لا الجار
والمجرور المتقدم لامتناع تقدم مرفوع الفعل مطلقا خلافا لمن اجاز ذلك وعليهما اما ظرف لغو متعلق
بالجواب وعلى بمعنى عن او مستقر منصوب على الحالية اي في الجواب حال كونه واردا عليها وتسكين يا هي
للضرورة اذ اخر العروض حيث لا تقفية ولا تصريع ليس محلا للوقف ليكون السكون له كما ان اخر الضرب
محل فمن ثم اذا لم تكن القافية مقيدة كانت ذات اطلاق الا ترى كيف اجازوا القبض في كل اجزا المتقارب
الا ضربه ليلا يلزم الوقف على المتحرك ويجوز ان يكون لفظ هي بالسكون محكيا لما كان عليه حالة الوقف
عليه في المثال المذكور • وخطا ابن زياد وابن حمزة فيما • قال فيها ابا بشر وقد ظلما • اي ظلما ابا بشر وقد
ظلم هو بالبنا للمفعول في هذه التخطية وابن زياد هو الفرا وابن حمزة هو الكسايي وقد تقدمت ترجمتهما

وخطا بالتشديد نسبه الى الخطا وابو بشر ش وقد تنازع خطا وقال ابا بشر واعمل الاول واضمر الفاعل
في الثاني كما هو المختار والقال ابو بشر • وغاظ عمرا علي في حكومته • يا ليته لم يكن في امره حكما • الغيظ
عمرو عليا في حكومته • يا ليته لم يكن في امره حكما • الغيظ غضب كامن العاجز او اشده او سورته واوله
الحكومة مصدر بمعنى الحكم يقول حكم يحكم حكما وحكومة اي قضى فليس ضمير لحكومته وحكومته لعمر او عمرو
كما قال شيخنا بل الضمير من الاول لعلي ومن الثاني لعمرو لان عمرا الاول هو ش كما ان عليا الاول الكسائي
وعمرا الثاني هو عمرو بن العاص كما ان عليا الثاني هو علي بن ابي طالب فعلي اعني الكسائي هو ذو الحكم الذي
غاظ عمرا اعني ش وعمرو اعني ابن العاص هو ذو الحكم الذي غاظ علي بن ابي طالب وذلك انه لما كانت وقعة
صفين بين علي ومعوية عام سبع وثلثين وكان علي في خمسين الفا من اهل العراق وغيرهم فيهم جماعة
من الصحابة من البدريين كعمار بن ياسر وسهل بن حنيف وابي اسيد الساعدي ومن غيرهم كحزيمة بن
ثابت وقيس بن سعد بن عبادة وابي قتادة وعبد الله بن عباس والحسين ومعوية في تسعين الفا
من اهل الشام وغيرهم فيهم من الصحابة عمرو بن العاص وابنه عبد الله بن عمرو وفضالة بن عبيد
الانصاري ومسلمة بن مخلد والنعمان بن بشير وحبيب بن مسلمة ومعوية بن خديج وانكشف الفريقان
عن القتال واستقر الامر على ان يكون بينهما حكمان ما وجداه في كتاب الله عملا به وما لم يجداه في السنة
العادلة ثم تواعدا ان عليا يأتي دومة الجندل ويتفقا على امر فيه صلاح الامة فاتياها في رمضان سنة
ثمانية وثلاثين فلما اجتمعا قال عمرو لابي موسى اخبرني من رايك فقال اري ان نخلع هذين الرجلين
ونجعل هذا الامر شورى بين المسلمين فيختاروا لانفسهم من احبوا فقال عمرو الراي رايك ثم اقبلا على
الناس فقال عمرو يا ابا موسى اعلمهم ان رايتنا قد اجتمع فقال نعم ان راينا قد اجتمع على امر نرجو ان يصلح
الله به امر الامة فقال عمرو تكلم يا ابا موسى فاتاه ابن عباس فخلا به فقال انت في خدعة الم اقل لك
لا تبداه وتعقبه فاني اخشى ان يكون قد اعطاك امرا خاليا ثم ينزع عنه على ملا من الناس فقال لا غش
في ذلك فقد اجتمعنا واصطلحنا ثم قام ابو موسى فحمد الله واثنى عليه ثم قال ايها الناس قد نظرنا في امر
هذه الامة فلم نر شيا اصلح لامرها ولا الم لشعثها من خلع هذين الرجلين وتستقبل الامة هذا الامر
فيكون شورى بينهم يولون من احبوا واني خلعت عليا ومعوية فولوا امركم من رايتم ثم تاخر واقبل عمرو فحمد الله
واثنى عليه ثم قال ان هذا قد قال ما سمعتم وخلع صاحبه واني خلعت صاحبه كما خلعه واثبت صاحبي
معوية فانه ولي عثمان والطالب بدمه واحق الناس بمقامه فقال سعد بن ابي وقاص ويلك يا ابا موسى ما
اضعفك عن عمرو ومكايده فقال ما اصنع به جاء معي على امر ثم نزع عنه فقال ابن عباس لا ذنب لك الذنب
للذي قدمك وانخزل ابو موسى ولحق بمكة ولم يعد الى الكوفة وحلف لا ينظر في وجه علي ما بقي واما ضمير
يا ليته الاول فهو لعلي كما ان ضمير امره الاول لعمرو وضمير يا ليتنا الثاني لعلي • وفجع ابن زياد كل منتحب •
من اهله اذ غدا منه يفيض دما • لفجعة ابن زياد كل منتحب • من اهله اذ غدا منه يفيض دما • التفجيع
الايجاع يقال فجعه كمنعه فجعة وفجعه تفجيعا وجعه والفجع ان يوجع الانسان شي يكرم عليه فيعدمه
والمنتحب بكسر المهملة الباكي اشد البكا ودما في اخر احد البيتين بكسر الدال المهملة جمع دم بفتحها وقصر
للضرورة وفي اخر الاخر بفتحها مفرده دفعا للايطا • بوجه بديع وهو الجناس المحرف والحسن ان يكون
الاول مفردا والثاني جمعا لان البلية في الثاني اعظم منها في الاول فيناسبها ما هو الابلغ من فيض الدما وقد
يقع في بعض النسخ احد ذينك اللفظين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور الدماء بالمد بقية الروح
الا ان المناسب ح ان يكون معه يفيض بفتح حرف المضارعة والضاد المعجمة من فاض الماء والدمع اذا
كثر حتى سال سايل يفيظ بضمة وظاء معجمة من افاظ الله نفسه اذهبها وبفتحة معها ايضا في الصحاح

فاظ الرجل يفيظ فيوظا وفيظانا اذا مات ثم قال وكذلك فاظت نفسه اذا خرجت اللهم الا ان يكون
ذلك على لغة بني تميم ففي التعريف لابن خطيب الدهشة فاضت النفس فيضا وفيوضا مات وقيس
خرجت روحه والضمير من اهله الاول لابي بشر لان ابن زياد في البيت الاول هو الفرا ومن اهله الثاني
راجع الى الحسين بن علي رضي الله عنهما والله لم يكن مذكورا للعلم به لان المراد تشبيه مصيبة ش بمصيبة
الحسين بجامع ان كلا منهما جرحت على يد ابن زياد وان كان احدهما هو الفرا كما علمت والاخر هو عبيد الله
ابن زياد بن عبيد مولى الحارث بن كلدة الثقفي ويقال له ابن مرجانه نسبة الى امه كما يقال لابيه زياد
ابن ابيه لما ان معوية ادعى انه اخوه لابيه والحق نسبته بابيه ابي سفيان وابن سمية بضم السين نسبة
الى امه ايضا وكانت من بغايا الطايف تحت عبيد ابيه فانه كان امير العراق ليزيد بن معوية ومجهز
الجيش لحرب الحسين وقتله وبعد هذا البيت ابيات اخر من القصيدة لم يذكرها المص وقد ذكرها
الشارح تتميما للفايدة وهي • فظل بالكرب مكظوما وقد كربت • ما النفس انفاسه ان تبلغ الكظما • الكرب
الغم والمكظوم المكروب وكربت بفتح الراء كادت والكظم بفتحتين هنا الفم اي كادت انفاسه تبلغ
الغم بالنفس اي كاد يموت وادخال ان في خبر كرب على قلة • قضت عليه بغير الحق طايفة • حتى قضى هدرا
ما بينهم هدما • اي حكمت عليه كانه يعني الجماعة الذين ارسوا فوافقوا الكسائي وقضى هدرا اي مات وذهب
باطلا وهدما بوزنه ومعناه وهو باهمال الدال يقال دمه وهم بينهم هدر هدم وهدم بالسكون اذا لم
يود وامن كل اجور حكما من سدوم قضى عمرو بن عثمان بما قد قضى سدما اجور افعل تفضيل من الجور ضد العدل
وسدوم باعجام الذال واهمالها غلط عند صاحب القاموس قرية قوم لوط عليه السلام كان يضرب المثل
في الجور بقاضيها ومن بيان لطايفة من كل اجور حكما من قاضي سدوم قضى اي مات عمرو بن عثمان يعني ش بما قد
قضى اي حكم عليه سدما بفتح المهملتين اي هما وهما مع ندم او غيظا مع حزن ففي البيت الجناس التام
بين قضى وقضى واما جناس الاشتقاق الذي ادعاه الشارح في التعليق بين سدم وسدوم فانما
يتجه على ما في الصحاح من اهمال دال سدوم وقد عرفت ما فيه • حسادة في الورى عمت فكلهم •
تلقيه منتقدا للقول منتقما • فما النهى دمما فيهم معارفها • ولا المعارف في اهل النهى ذمما •
المراد من عموم الحساد كثرتهم ولله در القايل • ان العرانين تلقاها محسدة • ولن ترى للئام الناس حسادا •
وتلقيه تجده وانتقاد القول التفتيش عن معايبه والمناقشة فيه من نقد الدراهم وانتقدها اذ ميزها
والانتقام المكافاة بالعقوبة وبينهما الجناس اللاحق والنهى جمع نهية بضم النون فيها وهي العقل والذمم
بالكسر جمع ذمة وهي العهد والميثاق ولما كانت الذمم مرعية صح رفع المعارف بها على تاويلها بمرعية يعني
ان العقول ليست مرعية معارفها عند هولاء الحساد وليست المعارف عند اهل العقول ذمما يرعونها
ففي البيت العكس والتبديل كقولهم عادات السادات سادات العادات • فاصبحت بعده الانفاس كامنة
في كل صدر كان قد كظ او كظما • الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مختفية وكان مخفف كان فاسمها
ضمير محذوف وكظ بظاء معجمة مشددة وبالبنا للمجهول من كظ الامر كظاظا وكظاظة بهضه الجهد
وكربه وجهده ورجل كظه تبهضه الامور حتى يعجز عنها وكظم بصيغة المجهول ايضا اخذ الغم
بكظمه والمراد من كون الانفاس في الصدور رماعند ربابها من الاسف عليه والجزع له مع عدم التوصل
الى نصرته ومعونته رجع الى ما اورده المص • واصبحت بعده الانقاس باكية • في كل طرس كدمع سح
وانسجما • الانقاس جمع نقس بكسر النون وسكون القاف المداد الذي يكتب فيه فبينه وبين الانفاس
في البيت قبله جناس التصحيف والطرس بالكسر فالسكون الصحيفة او التي محيت ثم كتبت ووصف الانقاس
بالبكاء من وصف الشي بوصف صاحبه فان اللايق بان يكون باكيا ودمعه جاريا ولو مجازا انما هو القلم

والمراد معه كما قال في الغرفة • وذي خضوع راكع ساجد • ودمعه من عينه جاري • مواظب الخمس لاوقاتها • منقطع في خدمة الباري • وسح بمهملتين سال وانسجم مثله • وليس يخلو امرء من حاسد اضم • لولا التنافس في الدنيا لما اضما • اضم الاول وصف والثاني فعل واضم يحي بمعنى غضب كما سيقول المص
وبمعنى حسد وحقد ايضا والوصف من كل كفرح ويتاتى في البيت بالمعاني الثلاث الا انه اذا كان لغير
معنى الحسد فصفة لحاسد وان كان لمعنى الحسد فتاكيد له ويكون لنا من التاكيد اللفظي ما هو بالمرادف
كما في المفعول المطلق الذي للتاكيد نحو قعدت جلوسا والمشهور ان مثل ذلك ملحق بالتاكيد اللفظي نحو
انت بالخير حقيق قمن جزم الرضي بان انت في نحو ضربت انت تاكيد لفظي وان كان الثاني بغير لفظ الاول
لاستغناء الضرورة فذلك اذ لا يجوز اعادة المتصل متصلا بلا عماد والا انفصل والتنافس الرغبة على
وجه المباراة في الكرم ومنه تنافسوا فيه وقال القاضي عياض الحاسد والمتسابق الى تحصيل الشيء ومنه
تنافستم • والغبن في العلم اشجى محنة علمت • وابرح الناس شجوا عالم هضما • الغبن بفتح المعجمة
وسكون الموحدة الخدع قال في القاموس غبنه في البيع يغبنه غبنا ويحرك او بالتسكين في البيع وبالتحريك
في الراي خدعه انتهى واصل الغبن النقص واشجى افعل التفضيل من شجاه يشجوه احزنه والمحنة بكسر
الميم البلية وابرح الناس شجوا اشدهم حزنا ومن كلامهم لقيت منه البرح بفتح الموحدة وسكون الراء
اي الشدة والاذى والمعنى ان خدع العلماء اعظم البلايا ايقاعا في الحزن واشد الناس حزنا عالم هضم
وظلم ولم يوف حقه وقوله وربما نصبوا البيت اي وربما نصبوا على الحال فيه تنبيه على ان
البا من قوله بالحال بمعنى على كما قدمناه بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء اي ربما جاء الحال
بعد المبتدا الواقع بعد اذا فيقولون فاذا زيد جالسا والقياس في نحوه ان يكون مرفوعا على الخبرية
وقوله ربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد ولم يقدح في صحة هذا التاكيد
اللفظي تخفيف المؤكد وتشديد المؤكد كما لم يقدح في تحقق الجناس المحرف في قولهم الجاهل اما مفرط
او مفرط اختلاف ركنيه تخفيفا وتشديدا وتحقق ايضا رد العجز على الصدر ولا يقدح فيه نقص
الثاني عن الاول كما لم تقدح فيه زيادته عليه في قوله • تمنت سليمى ان نموت صبابة • واهون شيء عندنا
ما تمنت • اذ الثاني يزيد على الاول بحركة وحرف اطلاق وغمما في اخر البيت الثالث بفتح الغين المعجمة
كناية عن الاشكال والخفا والمعنى ان وجه الحقيقة التبس من اشكاله ولا يخفى ما فيه فالوجدان
جعل كناية ان يكون كناية عن الساتر وغمما في اخر البيت الرابع بضمها اي بضم الغين جمع غمة بضمها
ايضا وابن زياد هو الفرا واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي قد تقدمت ترجمته وانه
لقب بالكسائي لاحرامه في كساء وقيل لانه كان يلتف في كساء حين قراءته على حمزة فسماه اصحاب حمزة
الكسائي او لان حمزة كان يقول اعرضوا على صاحب الكساء وابو بشر كنية سي واسمه عمرو وسيبويه
لقبه وقد تقدم في ترجمته ان امه لقبته بذلك قيل لان وجنتيه كانتا كانهما تفاحتان وتقدم
ان معنى سي بالفارسية رايحة التفاح فهو على قاعدة الترك في تقديم المضاف اليه على المضاف وقد
عد القفطي من النحويين سيبويه اخر وذكره صاحب الجواهر المضية في طبقات الحنفية ونقل في ترجمته
عن القفطي انه كان ممن ادرك معرفة الادب واحوجته الحاجة الى الارتزاق بالتفقه على مذهب
ابي حنيفة النعمان وابتلي مع ذلك بمدر بن بهتهم في المحافل وكانت وفاته بسنجار في حدود
سنة ستة وستمائة انتهى فقد لقي هذا المتاخر مثل ما لقي ذلك المتقدم والفعلان للتثنية ان
بينه للفاعل فيه على ما في التعليق مسامحة اذ ليست الالف للتثنية وانما هي ضمير الاثنين وقول
بعضهم ضمير المثنى لا ينطق على مثل زيد وعمرو قاما قال شيخنا وفيه نظر الشيوع ان يقال الضمير التثنية

ويراد به ضمير المثنى الذي يعود اليه او الى ما في حكمه من حيث الاثنينية مثل زيد وعمرو قاما
وكم وقع في كلام القوم اطلاق التثنية على المثنى كاطلاق الجمع على المجموع وانت تعلم ان ما ذكره لا يدفع
التسامح بل قد يدعى انه تحقيقه نعم عدم انطباق ضمير المثنى على ما ذكر في قول البعض ممنوع لان الف
قاما فيما ذكر ضمير مثنى من شانه ان يعود اليه وان عاد هنا الى ما هو في حكمه من حيث تحقق الاثنينية
وللاطلاق ان بنيته للمفعول اي المجرد والالف الف التثنية ايضا لانه اذ حرف الاطلاق لا يشترط فيه
ان يحدث عن اشباع واعلم ان الاطلاق والتقييد من صفات القافية لان رويها وهو الحرف المنسوبة
هي اليه اما ان يكون متحركا اذا وصل والوصل الف او واو او ياء سواكن وهاء ساكنة او متحركة بعد
الروي بلا فصل او ساكنا غير موصول فذات الاول هي القافية المطلقة وذات الثاني القافية المقيدة
وعمرو وعلى الاول ان سي والكسائي على اللف والنشر المرتب عمرو وعلى الاخر ابن العاصي وابن ابي طالب وقد
بينا ذلك انفا وحكما الاول اسم والثاني فعل او بالعكس وانما التزم ذلك دفعا للايطاء المعدود من عيوب
القافية وهو مندفع بكل من الوجهين المذكورين الا ان حمل حكما الثاني على الاسم اوفق بما نقلناه من
ان عمرو بن العاصي كان حكما من جهة معوية وحمل حكما الاول عليه يا باه ان الكسائي انما كان سايلا لسيبويه لا حكما
بينه وبين غيره الا ان يراد انه كان كالحكم قال شيخنا ثم افاد ان منهم من يجعل الايطاء في كلمة الروي ويحكم بانتفائه
اذا كانت احدى الكلمتين المتفقتين في اللفظ اسما والاخرى فعلا مثلا وان هذا ينبغي ان يكون على القول بان
القافية اخر كلمة في البيت اذ ليس الايطاء من عيوب ما ليس بقافية قال والحق ان القافية من اخر ساكن في
البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبله وان الايطاء كما رجحوه تكريرها باللفظ والمعنى لا باللفظ
مطلقا كما قيل فظهر بهذا ان الايطاء هنا ولو اتحد حكما وحكما معنى لان القافيتين مجموعهما حكما وهي حكما وهما
مختلفان لفظا وما قاله انما يتم على رواية اول بيتي الحكم بلفظ باليته لم يكن في امرها حكما بضمير المؤنث
عائدا الى المسئلة والموجود في النسخ التي وقفنا عليها انما هو ضمير المذكر كما في البيت الثاني وزياد الاول
والد الفرا والثاني زياد بن ابيه وقد تقدم وجه تسميته بذلك وضمير ابيه عائد الى المصور لنا انه الحق
بابي ابي سفيان وابنه المشار اليه هو ابن مرجانة المرسل في قتل الحسين سين المرسل مكسورة فان عبيد الله بن
مرجانة لما بلغه توجه الحسين نحو الكوفة لمكاتبة اهلها اياه وطلبهم له ليبايعوه على الخلافة بعد ما كان
وجه ابن عمه مسلم بن عقيل اليهم ليا خذ له البيعة وكان خروجه من مكة نحو الكوفة في ذي الحجة سنة ستين
خرج من البصرة الى الكوفة في اثني عشر رجلا لما بلغه من مبايعة اهل الكوفة لمسلم فقدمها وهو متلثم
فاعتقدوا انه الحسين فجعلوا يقولون مرحبا بابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كان من امر مسلم ان قتل
وسار الحسين فنزل بنهر كربلا وبعث ابن مرجانة بجيش وامر عليهم عمر بن سعد بن ابي وقاص وامرهم
بقتال الحسين وقتله ثم لما استبطاه بعث الشمر بن ذي الجوشن وقال ان قتله والا فاقتله وانت على
الناس فكان من امره رضي الله عنه ما كان ومعنى كونه مرسلا في قتل الحسين انه ارسل الجيش في شان قتله
او لاجل قتله على ان في تعليلية ويجوز المحشي ان يكون مفتوحة والمعنى المرسل على الكوفة في زمن قتل الحسين
فان معوية قبض وعلى الكوفة النعمان بن بشير الانصاري وقدم مسلم بن عقيل الى الكوفة يبايع الحسين
سرا ولما بلغ النعمان مقدمه قال يا معشر المسلمين ان ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم احب الينا
من ابن بنت بحدل يعني يزيد فان امه ميسون بنت بحدل الكلبية فبلغ يزيد ذلك فعزله وارسل
عبيد الله بن زياد على الكوفة ولكن يشكل عليه ان ارسال ابن زياد ح انما كان قبيل قتل الحسين لا زمن قتله
اللهم الا ان قرب الزمانين صيرهما واحدا وانت اذا لم تعتبر الزمان وقدرت الشان فلا اشكال ان صح ان يزيد
لما ارسل عبيد الله المذكور اوصاه بقتل الحسين فيكون مرسلا من قبله لقتله او في شان قتله والمشهور

اعترضه ٣ يدعيه ص٣

ان الحسين لما سار الى الكوفة كتب يزيد الى عبيد الله اما بعد ان حسينا صاير الى الكوفة وقد ابتلي به زمانك من
بين الازمان وبلدك من بين البلدان وانت من بين العمال وعندها تعتق او تعود عبدا وان ابن زياد لما بعث
بالراس وانتقل اليه ووضع الراس بين يدي يزيد بكى يزيد وقال نفلق هاما من رجال احبة الينا وهم كانوا اعق واظلما
اما والله لو كنت انا صاحبك ما قتلتك ابدا وانه بعد ذلك ندم على ما فرط منه وكان يقول وما علي لو احتملت الاذى
وانزلت الحسين معي وحكمته فيما يريد وان كان علي في ذلك وهن في سلطاني حفظا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
ورعاية لحقه في قرابته لعن الله ابن مرجانة فانه اخرجه واضطره وقد كان سال ان يخلي سبيله فيرجع من
حيث اقبل او ياتيني فيضع يده في يدي او يلحق بثغر من الثغور فابى ذلك ورده عليه فابغضني بقتله المسلمين
والضم كغضب بكسر العين وزنا ومعنى وانجام صاد والوصف منه اضم كفرح وزنا لا معنى وهضم مبني
للمفعول ان لم يوف حقه ان قدر في يوف ضمير عايد الى عالم فهو نايب الفاعل وحقه منصوب على انه المفعول
الثاني من قولك وفيته زيدا حقه والا فحقه مرفوع على انه النايب والفعل متعد الى واحد من قولك وفيت حق
زيد واما سوال الفرا لسيبويه فجوابه ان ابون جمع اب واب فعل بفتحتين واصله ابو بدليل جمعه على اباء
مثل قفا واقفاء ورحى وارحا حذفت لامه اعتباطا فاذا جمع سلامة ضمت ياوه مع اليا لعدم الاعتداد
المحذوف نسيا منسيا ومن ثم اجري الاعراب على ما قبل المحذوف فقيل هذا اب ورايت ابا ومررت باب
كما قالوا هذا غد ورايت غدا وانت في غد فاذا بنينا مثله اي مثل اب على ما يقتضيه القياس في الفرع
من الاعتداد بالمعروف فلما علمت من ان مذهب الاكثرين وابي علي انك لا تتبع في الفرع حذفا في الاصل لم
يقس وانما تتبع ما يقتضي القياس فيه تغييرا لما كان له اصل ولا ريب ان القياس في الفرع هنا القلب
ثم الحذف على وجه يتقيد بالمحذوف من اوي او من واي قلنا اوي فهو محمل الاول واي فهو كي ايضا
على الثاني ثم تجمعه اي تجمع ما بنيت منهما اذا شيت جمع السلامة بالواو والنون فتحذف الالف منه
كما تحذف الف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فان قلت اليس الف نحو مصطفى محذوفة لالتقاء
الساكنين بينها وبين التنوين فما وجه حذفها الجمع بما ذكر قلت لانه اذا اريد الجمع بالواو والنون
زال التنوين فعادت الالف فتحذف له فتقول اوون او واون رفعا واوين او واين جرا ونصبا كما
تقول في جمع عصى وقفا قيد بذلك ليصح الجمع بالواو والنون عصون وقفون رفعا وعصين وقفين
جرا ونصبا وليس هذا مما يخفى على من بل ولا على اصاغر الطلبة ولكنه كما قال ابو عثمان المازني دخلت
بغداد فالقيت علي مسايل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئونني فيها على مذاهبهم انتهى وهذا من
باب مصادمة مذهب بمذهب وهي غير مقبولة في باب الجدل وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله مع الفرا فانه
بنى الجواب على مذهبه من ان الاصل ابو بفتحتين وتخطئة الفرا له مبنية على مذهبه من انه ساكن الوسط
واما سوال الكسائي فجوابه ما قال من فاذا هو هي هذا هو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضا فاذا هي حية
اي فوقوع المبتدا والخبر بعد اذا الفجائية هو طريق الكلام الذي حقه ان يرد عليه لنا ان استعمال
الفصحاء عليه والقران الكريم نطق به فهو من قولهم فاذا هو هي يعني هو يعود على الزنبور مبتدا اخر
يعود على الزنبور مبتدا وهي اخر يعود على العقرب خبره والمعنى كنت اظن ان الزنبور مفضول بالنسبة
الى العقرب في شدة اللسع فاذا الزنبور العقرب اي انه مثلها فانتفى ظن المفضولية واما اذا هو
اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء اي وان لم يثبت فظاهر فاذن عدم تجويز من
النصب اما لعدم ثبوته او لانه ثبت ولكنه لا يجوز قياسا ولا سماعا لان الفصحاء لم يستعملوه
واستعمال غيرهم لا عبرة به لان ما يجري على السنة غيرهم بمثابة اصوات حيوانات تصدر عن محالها
كيف ما اتفق فصح اطلاق عدم الجواز وجملة ان ثبت معترضة بين مدخول اما وجوابها اي

اقول يلزم ان يقدر نحو قوله ليس هذا مما يخفى على سيبويه اي مثل هذا والا فلا يرتبط لما قبله احمد كاتبه

بها للاشعار بان في ثبوت مثل هذا التركيب كلاما وان حكاه ابو زيد في نوادره وجواب ان محذوف
لدلالة الكلام عليه لا انها وصلية لا تحتاج الى جواب كما قيل وتقدير الكلام ان ثبت فهو خارج عن القياس
واستعمال الفصحاء لا ان تقديره ان ثبت فلا يعتد به كما قيل وان كان عدم الاعتداد به لازما لخروجه
عنهما كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل قيل عليه في خروج هذه عن القياس تامل وكان التمثيل بها
للخروج عن استعمال الفصحاء فقط وانا لا ارى لهذا التامل وجها فان القياس مفسر عندهم بالقانون
المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو
قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه التصريف ووجوب نصب الفعل المضارع بلن وجزمه
بلم ونصب الاسم الواقع بعد لعل بها كاخواتها ونحو ذلك مما يشتمل عليه علم النحو فكيف لا يكون ما ذكر خارجا
عن القياس ايضا وقياس لن نصب المضارع بها ولم الجزم ولذا قياس لعل النصب بها سيبويه واصحابه لا يلتفتون
لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب لانهم فرعوا مذهبهم على اللغة الفصحى المشهورة الكثيرة الاستعمال وقد ذكر
في توجيهه اي توجيه النصب امور احدها لابي بكر بن الخياط وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت
لان معنى مفاجاة الشي وجدانه ورويته بغتة فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم
بعده انتهى اقول جوز الكوفيون في نحو خرجت فاذا زيد القايم نصب القايم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في
نحو في الدار زيد على رايهم لان اذا عندهم ظرف مكان ونصب القايم باذا المفاجاة لانها تدل على معنى وجدت
فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايم والقايم ثاني مفعوليه نص على ذلك الرضي وكلام ابن الخياط
مشعر بان اذا ظرف مكان حيث جعلها خبرا عن اسم الجثة ولا يخبر بظرف الزمان عنه الا بتاويل وبانها
مع ذلك على معنى وجدت الناصب للجزئين فيلحقه ايضا تشنيع الزجاج عليهم بان اذا عندهم كالنعامة
قيل لها احملي قالت انا طاير قيل لها طيري قالت انا جمل فانها ان كانت ظرفا لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما
واحدا كساير الظروف وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بمرفوع ومنصوبين واما اعتذار ثعلب عنهم بان
هو في فاذا هو اياها عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قيل فوجدته هو اياها على حد قوله
فاضحت ولو كانت خراسان دونها * يراها مكان السوق او هي اقربا * اي او يراها هي اقربا فمع ما فيه من
انه لا يطرد في نحو فاذا زيد القايم بالنصب ومن ان اذا ظرف يودي معنى فعل وفاعل ومفعوله او قد
دفعه الزجاجي بان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاطه وهو
في مسئلتنا اصلا والرضي بان العماد لم يوجد في كلامهم الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل
وخرج قوله او هي اقربا على ان المعنى او هي في مكان اقرب اي اقرب منه اي من مكان السوق فهو نصب على
الظرفية كما في قراءة بعضهم والركب اسفل منكم بنصب اسفل على الظرف وهذا خطا لان المعاني لا تنصب
المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال قد يقال هذا لا يصلح ردا لابن الخياط القايل بان
الناصب اذا بما فيها من معنى وجدت والحق انه يصلح له اذ مرجع القول بان اذا ناصبة بما فيها من معنى
الفعل الى القول بان الناصب ذلك المعنى الا ترى في قوله تعا وهذا بعلي شيخا الناصب للحال هذا لما فيه من
معنى التنبيه او الاشارة فان ماله الى ان معنى التنبيه المستفاد من حرفه هو العامل في الحال او معنى
الاشارة المفهوم من اسمها وان المراد بالمعاني الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسماءه ولانها
تحتاج على زعمه الزعم كما في القاموس مثلث الزاي القول والباطل والكذب وانه اكثر ما يقال فيما
يشك فيه الى فاعل والى مفعول اخر فكان حقها ان تنصب ما يليها فيجي منصوبا لا ان يجي مرفوعا ويجيب
بان الحاجة داعية الى تقدير عامل لهذا المنصوب فقط فنقدر بقدرها وهذا لا ينفع ههنا لان عامل
هذا المنصوب يستدعي منصوبا اخر وفي الكلام ما يصلح ان يكون منصوبه فلو كان مقدرا لتسلط عليه

ايضا واما تجويز ان يكون كل من وجد ورأي الذي معناه في ذا متعديا الى واحد تقول وجد فلان مطلوبه اي
صادفه ورأى زيد عمرا اي ابصره فقد قيل عليه ان ابن الخياط قايل بما عليه الكوفيون وهم حيث ذكروا احد
ما ارادوا به الا المتعدي الى اثنين بدليل عطفهم رأيت عليه عطف تفسير احترازا عن وجدت بمعنى صادفت
المتعدي الى واحد لينا سيكلمه اظن الواقعة في مطلع الكلام المتعدية اليهما والى ما يسد مسدهما و
الثاني ان ضميرا استعير في مكان ضمير الرفع قال ابن مالك فمحله رفع وان كان بلفظ المنصوب ويشهد
له قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل للمفعول فانه قد استعير فيها ضمير النصب مكان ضمير
الرفع قال الشارح لكن لا تحقق الان هل تعبد بالتاء الفوقية وهو ظاهر اذ المعنى انت تعبد او
بالتحتية ويحتاج الى حذف اي انت الذي يعبد والظاهر الاول كانه لاستغنائه عن الحذف وفي اعراب
السفاقسي رواية القراءة بالتحتية خاصة لكن من دون عزو الى احد ثم قال واستشكلت لان ايا ضمير
نصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع اي انت ثم التفت بالاخبار
عنه اخبار الغايب فقيل بعيد واستغرب وقوعه في جملة واحدة وقد دفع استغراب وقوع الالتفات
في جملة واحدة بقوله تعالى الذي باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فانه
مشتمل على التفات من التكلم الى الغيبة ومنها اليه مع ان قوله من اياتنا من متعلقات ما قبله ومتمما
لا جملة اخرى ولكنه لا يتأتى فيما اجازه من قولك فاذا زيد القايم بالنصب اذ لا سبيل الى دعوى ان القايم
المنصوب استعير مكان القايم المرفوع لان ذلك خاص بالضماير لعدم ظهور الاعراب فيها ولما اشكل
من مرفوعها ومنصوبها الفاظا خاصة فتأتى استعارة بعضها مكان بعض فينبغي ان يوجه
هذا على انه نعت مقطوع وكذا اذا قيل فاذا هو القايم بالنصب لان الكسايي ذهب الى تجويز
نعت ضمير الغايب او حال على زيادة ال كما في قولهم جاؤا الجماء الغفير وادخلوا الاول فالاول
وليس ذلك مما ينقاس اي مما يقبل القياس عليه ومن جوز تعريف الحال كيونس والبغداديين
حيث قالوا ان تنكير الحال امر اكثري كتعريف صاحبها وعن الكوفيين ان الحال ان كان فيها معنى
الشرط جاز تعريفها نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء بنصب المحسن والمسيء لان المعنى عبد
الله اذا احسن افضل منه اذا اساء والا لم يجز او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله
يعني في المثال الذي اورده الكسايي في مناظرة س وقد مر ذكره بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد
كما هو مذهب الاخفش والكوفيين فقد اخطأ لان وجد ينصب الاسمين وههنا في المثال احدهما مرفوع
وقد يقال ان نصبها الاسمين بتقدير وجدت مبنيا للفاعل فلو قدر مبنيا للمفعول اقتضى رفع الاول
لكنه تقدير لا ينساق ولان مجي الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل اي ومع قلته هو قابل
للتاويل فان ما جاء منه بلفظ المعرفة اما مصدر معرف باللام نحو ارسلها العراك او بالاضافة
نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك وفيه قولان احدهما لسيبويه انه معرفة وضع موضع النكرة
اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا الثاني لابي علي انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي
ارسلها معتركة والعراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك
وهي مع انتصابها على المفعولية قايمة مقام الاحوال كالظرف القايم مقام الخبر مع نصبه على الظرفية
واما غير مصدر وتعريفه ظاهرا اما باللام نحو جاؤا الجماء الغفير وهذه اللام قد حكم بزيادتها فلا
تفيد تعريفا في الحقيقة او بالاضافة نحو جاء بنو الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة فان
عدة الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضميرها ما تقدم منصوب عند اهل الحجاز لوقوعها موقع
النكرة اي مجتمعين في المجي وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له والثالث انه مفعول

به والاصل فاذا ياسرها او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل الناصب له فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به
وهذا الوجه لابن مالك ايضا اي ان خبر المبتدا جملة فعلية حذف صدرها وعلى التقدير اقتصر ابن الوردي
في شرح تذكرة الغريب بعد ان جعل فاذا هو هي في وجه الرفع من باب زيد زهير اي فاذا هو مثلها وليس
المعنى انه حقيقة اي من غير تقدير مثل وكان الاولى به التوجيه العجيب ان يجعل الاصل في وجه النصب
فاذا هو يشبهها ونظيره قراءة علي لئن اكله الذيب ونحن عصبة اي يوجد عصبة او ترى عصبة انما كانت
الاية من باب التنظير دون التمثيل لانها من باب حذف الخبر الفعلي وابقاء معمول الحال وما نحن فيه من باب
حذفه وابقاء معمول الفعل وانما كان انتصاب عصبة على الحال لان الخبر الفعل المقدر اما يوجد وهو
من الوجدان بمعنى الاصابة وترى وهو من الروية البصرية وكلاهما مبنيان للمفعول فلا يقتضيان مفعولا
منصوبا ومن جزم بحالية عصبة ابو البقا الا انه قدر نعصب او نجتمع والبدر بن مالك وجوز تقدير
تكون التامة وترى واذا وافادان الحال متى صلح جعلها خبرا للمبتدا جاز حذف الخبر معها كما في القراءة المذكورة
وما حكاه الاخفش من زيد قايما وخرجت فاذا زيد جالسا واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما
نعبدهم انما قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم قيد بذلك لتكون الاية موافقة لما نحن فيه بجامع ان
خبر المبتدا المحذوف فيهما فعلي وما قيل من ان ذكر قيد في الكلام للاحتراز عما يقابله تقدير الجملة فعلية
انما هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا لا يجاب ان الاصل في القيود ان تكون للتحقيق على ما تقرر
عندهم واما الاحتراز فامر اخر والقيد ههنا انما هو للتحقيق موافقة الاية لما الكلام فيه لم يقصد به الاحتراز
عن شي فتامل فانما حسنه ان اضمار القول مستسهل عندهم جواب سوال مقدر تقريره لو لم يكن ذلك التركيب
على هذا الوجه حسنا عند النحاة لما حسنت الاية عندهم مع ان فيها خبرا فعليا مقدرا وتقدير الجواب ان الاية
انما حسنها عندهم والخبر المقدر فعل كونه قوليا واستسهالهم اضمار القول حتى عد حذفه واضماره من حديث البحر
قل ولا حرج كما سيحكيه المص عن ابي علي بخلاف ما نحن فيه فان الخبر الفعلي المضمر فيه ليس قولا وما كان على المعنى
ان يقول زيادة على قوله اذا قيل ان التقدير يقولون وجعل هذا المقدر خبر اليتاتي الاحتراز عما اذا قيل
ان التقدير انما يقولون الا انه بدل من اتخذوا او حال من فاعله والخبر ان الله يحكم بينهم كما قيل لان سياق
الكلام شاهد على ارادة تقديره خبرا لما ان الكلام في تقدير فعل يكون خبرا واما احتمال ان يكون المراد
بالذين اتخذوا المعبودين من دون الله المشركين ويصح خبرية كما نعبدهم من غير تقدير تساقط التوهم
على تقدير ما يكون عايدا الى الموصول ومفعولا اول لاتخذوا وهو خلاف المتبادر ولان حق الصلة حينئذ
ان تكون بلفظ والذين اتخذناهم كما لا يخفى والرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم
حذف الفعل يعني يلسع كما تقول ما زيد الا شرب الابل والتقدير الا يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف
الذي هو المصدر واقيم المضاف اليه الضمير مقامه بعد انفصاله فالتبس اعرابه نقله الشلوبين
في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير
في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها اي فاذا هو ثابتة حال كونه مثلها ثم حذف المضاف الذي هو
مثل فانفصل الضمير المضاف اليه وانتصب في اللفظ على المفعول المطلق على سبيل النيابة ايضا كما قالوا
قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قال ابن الحاجب في اماليه وانما قدر في هذا القول المضاف المذكور
ليلا يرد على قولهم ان اسم لا التبرية متى كان معرفة وجب الرفع والتكرير بناء على ان مثلا متوغل في الابهام
فلا يتعرف بالاضافة الا اذا تعين المماثل وانما ينزع لام التعريف من العلم المعامل معاملة المنكر او مما
اضيف اليه نحو ولا ابا حسن ليكون في صورة النكرة وان كان المنفي في الحقيقة هو ذلك المضاف
الذي لا يتعرف لرعاية اللفظ واصطلاحه ومن ثم منع الاخفش على هذا التاويل وصغر لانه في صورة

قنه

الحال على سبيل النيابة عن المضاف
المحذوف كالانتصاب في الوجه
الرابع على م

النكرة فيمتنع وصفه واصلاحه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة وهذا احد وجهي التاويل
فيه والتاويل الاخر ان يجعل العلم لاشتهاره ببعض الخلال كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى
كقولهم لكل فرعون موسى اذ معناه لكل جبار قهار فيكون معنى قضية ولا ابا حسن لها ولا فيصل لها
لاشتهاره رضي الله عنه بفصل الخصومات كما يشهد به قوله صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي وعلى هذا يمكن وصفه
بالمنكر وفي شرح ابن مالك على الكافية ان للنحويين في تاويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولين احدهما انه
على تقدير اضافة مثل الى العلم ثم حذف مثل فخلفه المضاف اليه في الاعراب والتنكير والثاني
على تقدير لا واحد من مسميات هذا الاسم وكلا القولين غير مرضي اما الاول فيدل على فساده امران احدهما
التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الالف واللام ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك
الثاني اخبارهم عنه بمثل كقوله تبكي على زيد ولا زيد مثله فلو كان بتقدير مثل فسد اذ لا يخبر عن الشي
بنفسه وكذا ان لم يجعل خبرا بل صفة فانه لا يوصف الشي بنفسه واما الثاني فضعفه بين لاستلزامه
انه لا يستعمل هذا الاستعمال الا العلم المشترك لكنهم قالوا لا بصرة لكم ولا قريش بعد اليوم وذكر في شرح
تسهيله في رد تقدير المثل وجهين اخرين احدهما ان المتكلم انما يبغي صدق نفي مسمى العلم المقرون بلا لا
نفي مثله فتقديره يستلزم خلاف المقصود الثاني ان العامل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل
احد فلا يكون في نفيه فايدة نحو لا بصرة لكم ورد تقديره بلا واحد من المسميات او لا مسمى من المسميات
بان من الاعلام المعاملة هذه المعاملة ما له مسميات كثيرة كابي الحسن وقيصر فتقدير ما كان هكذا
بلا مسمى او بلا واحد من المسميات كذب ثم صحح انه لا يقدر بتقدير واحد بل بما يليق فيقدر ولا زيد
مثله بلا واحد او بلا مسمى من مسميات هذا الاسم ولا قريش بلا بطن من بطون قريش ولا ابا حسن ولا كسرى
ولا قيصر بلا مثل لانه صح ان يأول العلم هنا بالنكرة فيصير كاسم الجنس ولكن قاصدا تاويله بذلك بمسمى
من مسمياته كما قاله شيخنا تبعا للحديثي ولا يرد عليه اعتراض الحديثي بان العلم انما يأول بالنكرة اذا وقع
ضرورة وانه يشترط فيه ان لا يبقى نكرة بل يعوض عن تعريفه الزايل كما في الزيدين وسعيد كرز وقد اجاب
الركن الحديثي عن الاعتراض الاول على تقدير مثل ان كلمة مثل تزاد في كلامهم كثيرا كما يحذف كثيرا يقال مثلك لا يفعل
كذا اي انت لا تفعل كذا فتقدير ولا زيد مثله ولا مثل زيد هو اي لا يقوم مثل صورة ونسبا مقامه شجاعة
وكرما وعن الثاني بانا لا نسلم ان القصد به نفي مسمى العلم لان مسماه معين فان نفي كان اسم لا معرفة من غير
رفع ولا تكرير وهو ممتنع وان نفي غيره لا يكون نفيه نفيا له وقد اجيب عن الثالث بان كون البصرة
معدومة المثل يؤكد القول بتقدير هذه الكلمة فانه اذا ثبت ان لا مثل للبصرة صدق ان لا مثل لها ثابت
للمخاطبين لان نفي ثبوت الشي لاخر اما لكون ذلك الشي منفيا في نفسه او لكونه ثابتا في نفسه غير ثابت للاخر
وانت تعلم ان مبنى الجواب الاول على زيادة مثل في نحو قولك مثلك لا يبخل لكنه قول بزيادة ما هو ملحوظ
فقد يعقل واما فيما نحن فيه فقول بزيادة ما هو مقدره وهو غير معقول على انا لا نسلم الزيادة في نحو مثلك
لا يبخل وانما هو استعمال بطريق الكناية اذ ليس القصد الى نفي البخل عن انسان مماثل للمخاطب بل من المخاطب
بوجه ابلغ لانه اذا نفي عمن يسد مسده وهو على اخص اوصافه واريد ان من كان على صفته كان مقتضى
القياس وموجب العرف انه لا يبخل لزم نفي البخل عن ذاته بطريق اولى وهو وجه غريب اعني انتصاب
الضمير على الحال فقد يقال هو لم ينتصب على الحال وانما قام مقام ما انتصب على الحال قياما ضروريا وحذف
المضاف في كلامهم كثير جدا حتى قال الجامع العلوم في كتاب جواهر القران ونتايج الصنعة وقد تضمن ابوابا
في التنزيل من ابواب النحو بقدر الطاقة ليس من هذه الابواب في التنزيل اكثر من باب حذف المضاف ثم اورد
ما يزيد على مائة وثلاثين والحق انهم اذا حذفوا المضاف في مثل ذلك واقاموا المضاف اليه مقامه عاملوه

معاملته في الاعراب فلو كان التقدير فيما نحن فيه فاذا هو ثابت مثلها وحذفت المضاف واقيم الضمير المضاف
اليه مقامه لزم انتصاب الضمير على الحال قطعا والضمير لا يقع حالا اصلا لاصالة الحال في التنكير والضمير
في التعريف ولهذا لا يعامل الضمير وكذا اسم الاشارة معاملة الاعلام في التاويل بالنكرة فلا يقال لا اياه
ههنا ولا هذا هنا وخلاف الفرا في ذلك مردود لعدم ورود السماع به وهو ايضا مبني على اجازة الخليل
له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل اي مثل صوت الحمار فلم تمنع المعرفة صفة للنكرة
لتوغلها في الابهام لا تتعرف وان اضيفت الى المعرفة والذي عليه الجمهور انه بدل او هو عطف بيان على راي
الزمخشري او خبر مبتدا محذوف كما اذا قيل صوت حمار بالتنكير والرفع نعم هنا يصح الوصف للمطابقة وعطف
البيان على الصحيح فان قلت هو اذا كان بدلا في حالتي التعريف والتنكير فالظاهر انه بدل كل لكن بدل الكل شرطه
ان يكون الثاني عين الاول وهاهنا متغايران قلت هو بدل كل على ان يجعل الثاني استعارة ويستغنى عن تقدير
مثل حتى ان الخليل لو قال بمثل ذلك في صورة التعريف لاستغنى عن التقدير فيها واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف
اي ما اجازه الخليل من الرفع على الوصفية بتقدير مثل قبيح ضعيف وانما يتعين النصب في المنكر على انه مفعول
مطلق اي يصوت بصوت الحمار قال ولو جاز ما ذكره الخليل لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل واما المعرف فيدل
ليس الا وممن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول
مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال والاصل مررت برجل مثل زهير بالنصب
فحذف لفظ مثل ونوى معناه فجرى مجراه ما نوى فيه معناه ومنه اي من باب هذا زيد زهيرا في انتصاب المعرفة على الحال
بتقدير مثل قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا اي تفرقوا مثل اولاد سبا بن يشجب بالشين المعجمة والجيم كيضرب بن يعرب بن
قحطان وسبا بهمزة غير ممدودة وهو اسم رجل ابو عامة قبايل اليمن لا اسم قبيلة كما في قوله تعالى وجيتك من سبا الا
ان همزته في المثال سكنت ثم قلبت الفا وكني بالايدي وكذا بالايادي عن الابناء لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي
وقد اجيز فيه ان يكون منصوبا على المصدر اي تفرقوا مثل تفرق ايادي سبا وانما سكنت اليا منهما مع انهما منصوبا اما
على تنوين سبا فظاهر لانه مضاف واما على ترك تنوينه فعلى احد احتمالين ذكرهما المص في حواشي التسهيل وهو
احتمال ان يكون سبا غير منصرف ولم تظهر الفتحة على اليا استصحابا للتركيب الاصلي يعني التركيب الذي بين ايادي
او ايدي وسبا بطريق الاضافة فانه سابق على ما بين العامل وهذا المركب الاضافي والمراد باستصحابه استصحاب
حكمه من سكون اخر المضاف لعدم العامل فيه واما الاحتمال الاخر فهو ان يكون مركبا تركيب خمسة عشر وح يكون مبنيا
ولعل المص يرى ان سبا اسم للقبيلة حتى حكم عليه بعدم الانصراف وتكون اضافة الايادي او الايدي اليه بمعنى
الابناء بيانية وظاهر كلام المص هنا في التسهيل ان سكون اليا فيهما متعين وفي البسيط وشرح كتاب س
الصفار انه يجوز في حالة النصب فتح اليا واسكانها لثقلها بالتركيب والاعلال اي بالتركيب الاضافي مع
سبا من حيث هو تركيب وكون اخر كل منهما حرف علة وانما قلنا من حيث هو تركيب ليناسب ما بعده من قوله
كمعدي كرب وقالى قلا لعدم التركيب الاضافي فيهما على المختار قال شيخنا وفيه بحث اذ لا ثقل للمضاف
بالتركيب الاضافي والا لم يضعف لفظ ولا لما في اخره حرف علة به لكثرة ما في اخره ذلك وان اريد ثقلها
بكليهما ورد انه لا ثقل في نحو اجيبوا داعي الله وبادي الراي وكل ما نصب فيه منقوص مضاف على كثرته لا يقال
المراد بالاعلال نفسه لا حرفه لانا نقول لا اعلال قبل اسكان يايهما لم مدخل في الثقل اذ كل اعلال فهو
للتخفيف بنص ابن الحاجب على ان الاعلال تغيير حرف العلة له انتهى ملخصا ومذهب الزمخشري ان نحو ايدي
سبا وبادي سبا من قبيل ما يتصوره لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها والثاني معرب لتقدم تضمنه
معنى الحرف وقال في الايضاح وهو اي بناء الصدر منه مشكل ووجه الاشكال انه في الاصل اسم معرب لم يطرا
عليه الا التخفيف والتخفيف لا يوجب بناء ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء

بعد تخفيف الهمزة تخفيفا الماجري في كلامهم كثيرا حتى صار كالاشارة كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها
لكان اقرب الى الصواب وهذا هو ما جنح اليه المحشي واما وجه تحكم ببناء الجزء الاول فهو اجراؤه مجرى معدي
كرب من جهة انه كثر استعماله هذا اللفظ في معنى التفرق الكثير من غير نظر الى معنى مفرديه على التفصيل فكان
كمعدي كرب الدال على مسماه من غير نظر الى تفصيل مفرديه كمعدي كرب علم على رجل وقاليقلا علم على بلدة والمختار
فيهما اعراب الثاني وبجعل الاول معربا كالجزء فيكونان غير منصرفين للعلمية والتركيب وعليه فليكتب قاليكتب
يا معدي وقالي متصلة بما بعدها ليدل الوصل على الاتصال ومن قاله باضافة الجزء الاول الى الثاني فيهما
نظرا الى انه ههنا اسمين ذكر احدهما عقيب الاخر كتب اليا منفصلة ليدل الفصل على الانفصال لاقتضاء
الاضافة المغايرة في الجملة وهؤلاء فرقتان فرقة منعوا صرف الثاني نظرا الى ان ههنا تركيبا بحسب الصورة كما غيره
جميعا في اسكان اخر الجزء الاول واخر يه مجرى قوه وهو القياس اذ التركيب الاضافي غير ملتفت اليه في باب المنع
ولا يخفى ضعف هذه اللغة اذ مدارها على اعتبار الشبه اللفظي ولان الجزء الاول ولو كان مضافا لم يبق
ساكنا حالة النصب فوجوب اسكانه فيها دليل على اعتبار الشرح دون الاضافة والله اعلم والثاني من وجهي
اذا ان تكون لغير مفاجاة ولن تكون الا اسما ظرفا او غيره والدليل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرة الفعل
نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها من اسم صريح نحو اجيك غدا اذا طلعت الشمس وبناؤها لشبهها
بالحرف معنى من جهة تضمنها لحرف الشرط وافتقارها لما بعدها والغالب ان تكون ظرفا للمستقبل يعني
ظرفا للحدث المستقبل اي المستقبل زمانه فلا ظرف يكون مظروفه زمانا قيل ولا معارضة لما عابه على
المعربين في الباب الذي عقده للتحذير مما اشتهر بينهم والصواب خلافه من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من
الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد نوقش بان هذا التاويل لا يدفع الوهم الذي يتوجه
به العيب كما ان قولهم ذاك مأول بما يقتضي صحته ومع ذاك هو موهم خلاف المراد غاية الامر ان الوهم فيه
اشد لما فيه من بيان ما يستقبل من الزمان وقد جزم المحشي بانه لا حاجة الى هذا التكليف لان الظرف
هو الاسم الموضوع لزمان او مكان مضمن معنى في باطراد فكانه قال والغالب ان تكون اسما موضوعا
للزمان المستقبل فاللازم في المستقبل متعلقة بما في ظرف من معنى الوضع وقد اعترض شيخنا تاويل
الحدث المستقبل بالمستقبل زمانه بانه تاويل لا حاجة اليه لان الحدث يكون مستقبلا حقيقة وقد يقال ان
في النفس من ذلك شيا فانا لا نفهم من وصفهم الحدث بكونه ماضيا ولا بكونه مستقبلا الا ان زمانه ماض او مستقبل
والتحقيق ان كلا من الزمان والحدث يتصف بانه ماض وبانه مستقبل ويختلف المعنى فانه اذا قيل الزمان الماضي
فالمراد به الزمان الذي قبل الزمان الذي انت فيه وكذا اذا قيل الزمان المستقبل فالمراد الزمان الذي بعد الزمان الذي انت فيه
واذا قيل الحدث الماضي فالمراد الحدث الواقع في الزمان الذي قبل زمانك والحدث المستقبل فالمراد الحدث الواقع
في الزمان الذي بعد زمانك ومحصل الاول يرجع الى قولنا الحدث الذي وقع والثاني يرجع الى قولنا الحدث
الذي سيقع وليس هذا من باب وصف الشيء بوصف صاحبه كما لا يخفى فتدبر واما ما يقال من ان
كون اذا ظرفا للمستقبل ان اوهم فانما يوهم كون ما هو من قبيل اللفظ ظرفا للزمان وهو باطل الا كون
الزمان ظرفا للزمان وان سلم فهو يوهم ايضا كون المكان ظرفا للزمان بناء على انها جعلت ظرفا
وهو اما زمان او مكان فلا يلتفت اليه لابتنائه على ايهام لا يعتد به مضمنة معنى الشرط والايجاب
بما يجاب به ادوات الشرط واعلم ان الاصل في استعمال اذا ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل يختص من
بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم وكلمة الشرط ما تطلب جملتين يلزم من وجود
مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم وهذا المفروض
الوجود قد يكون في المستقبل والكلمة الموضوعة له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها اذا

الذي بعد الزمان صح

عرفت ذلك فنقول لما كانت اذا موضوعة للامر المقطوع بوجوده في المستقبل في اعتقاد المتكلم لم يكن المفروض وجوده
للتنافي بين القطع والفرض فكان نحوها ان لا تتضمن معنى ان الشرطية لما عرفت من ان الشرط هو المفروض وجوده
لكنه لما كان ينكشف لنا الحال فيما نتوقعه قاطعين بوقوعه على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمينه اذا معنى ان كما
في متى وسائر الجوازم فيقول القائل اذا جئتني اكرمتك شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى
جئتني اكرمتك الا ان تضمين متى وبقية الجوازم لانه صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم يوضع شيء منها في الاصل
لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا فجاز ان يرجح الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع
فيها بخلاف اذا فان حدثها الواقع فيها مقطوع به في الاصل الوضع فلم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار
عارضا على شرف الزوال ولهذا لم تجزم الا في الشعر ويختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وذلك لتضمنها
معنى الشرط وفاقا للمبرد وخلافا للكوفيين فقد نقل عنهم جواز وقوع الجملتين بعدها الا ان الاسمية اذا وقعت
فلا بد ان يكون خبرها فعلا الا في الشاذ ونقل عن س والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها
لكن على ضعف نظرا الى انها ليست عريقة في الشرطيات ولو ظاهرة في تضمن معناه لمن ومتى وقد اجتمعا في قوله تعالى ثم
اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون فان الاولى
منهما شرطية والثانية فجائية ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك في الكثرة عطف على جملة و
تختص المستانفة وانما كثر وقوع الماضي بعدها وان كان معناه على الاستقبال لانها كانت تقلته اليه لما ان الماضي
اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وقد اجتمعا في قول ابي ذؤيب
والنفس راغبة اذا رغبتها ۝ واذا ترد الى قليل تقنع ۝ هو من الضرب الاول من الكامل وقايله كما قال ابو ذؤيب خويلد
ابن خالد الهذلي الشاعر المشهور ادرك الجاهلية واسلم في خلافة الصديق وقد شهد سقيفة بني ساعده وصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم توفي غازيا بافريقية ذكره الذهبي فيمن توفي سنة ثلاثين من الهجرة قال وكان اشعر
هذيل وكانت هذيل اشعر العرب والبيت من قصيدة يرثي بها اولادا له ماتوا بالطاعون في عام واحد وقيل
في ساعة واحدة وكانت عدتهم خمسة وقيل عشرة ومطلعها ۝ امن المنون وريبه تتوجع ۝ والدهر ليس بمعتب من يجزع
۝ اودى بني فاعقبوني حسرة ۝ بعد الرقاد وعبرة لا تقلع ۝ سبقوا هوي واعنقوا لهواهم ۝ فتخرموا ولكل جنب مصرع
۝ وبقيت بعدهم بعيش ناصب ۝ واخال اني لاحق مستتبع ۝ ولقد حرصت بان ادافع عنهم ۝ فاذا المنية اقبلت لا تدفع
۝ واذا المنية انشبت اظفارها ۝ الفيت كل تميمة لا تنفع ۝ وتجلدي للشامتين اريهم ۝ اني لريب الدهر لا اتضعضع
والنفس راغبة البيت وهي قصيدة طويلة من غرر القصائد استشهد بعدة ابيات منها وبيت الشاهد قال الاصمعي
ابو عمرو هو ابرع بيت قالته العرب المنون بفتح الميم يذكر ويونث فالتذكير على معنى الموت والتانيث على معنى المنية
ومن ثم روى شارح ابيات الايضاح الضمير مع الريب بالوجهين هذا ان قلنا واحد لا جمع له وعليه الاصمعي
والفارسي الا انه افصح عن تانيثها فقال سميت منونا لاخذها من الاشياء اي قواها فمنون بمعنى مات كضروب
بمعنى ضارب مريدا بالمائة والضارب معنى من صدر منه المن والضرب مع قطع النظر عن خصوص كونه مذكرا
او مونثا فلا يقال ان اخر كلامه ينافي اوله وهذا كما يقال للضارب والضاربة انهما اسم فاعل بمعنى صدر
الفعل وكما يقال فعول يستوي فيه المذكر والمونث اذا كان بمعنى فاعل اي اذا كان اسما لمحل صدور الفعل
وان قلنا انه جمع لا واحد له كما عليه الاخفش فالتانيث ظاهر والتذكير على معنى الموت او التذكير فيه على معنى
الدهر ففي القاموس المنون الدهر ويؤيده انه قال وريبه والريب صرف الدهر اي حدثانه ونوايبه قال تعالى
ام يقولون شاعر نتربص به ريب المنون قال الهروي في الغريبين اي حوادث الدهر وقال في الكشاف وريب
المنون ما يقلق النفوس ويشخص بها من حوادث الدهر وانشد البيت ثم قيل وقيل المنون الموت وهو في الاصل
فعول من منه اذا اقطعه لان الموت قطوع وكذا سميت شعوب انتهى ونقل ابن خطيب الدهشة في التقريب

الموت صح

ان الاخفش اراد بانه جمع لا واحد له انه واحد في المعنى الجمع فلا يحتاج الى جمع وقد حكى فيه ايضا ان المنون الدهر
لانه يذهب بمنة الاشياء اي قوتها قال ويروى بيت ابي ذويب امن المنون وريبها تتوجع بمعنى المنية ويروى
وريبه يعني الموت وقال ابو علي ذهب به الى معنى الجنس وقال في موضع اخر انشد وريبها فانثت من حيث كان
جمعا لا انه يذكر ويونث وعلى هذا قال من رايت المنون خلدن يوما فجعله جمعا انتهى والتوجيع التفجيع والتشكي
والدهر الزمان الطويل والامد الممدود والمعتب اسم فاعل من اعتبه اعطاه العتبى اي الرضى او طلبها اليه فهو من
الاضداد كاستعتبه وفي الغريبين للهروي يقال عتب عليه يعتب اذا وجد عليه فاذا فاوضه ما عتب عليه
قيل عاتبه فاذا رجع الى مسرتك فقد اعتب والاسم العتبى وهو رجوع المعتوب عليه الى ما يرضي العاتب ويجزع بالزاي من
الجزع بالتحريك ضد الصبر واودى بالمهملة هلك وبه ذهب او تهيا للذهاب وبني بالتشديد بنوي قلبت واو الجمع
فيه ياء وادغمت في ياء المتكلم كما في مسلمي وقد استشهد به المص في توضيحه على ذلك واعقبوني بعوني وخلفوني
قال في التقريب اعقبت الغزو والصلاة بعد الصلاة تابعت وفي المخصص المعقب الذي يتبع عقب الانسان في حق وكل فاعل
شي بعد شي معقب والحسرة التلهف والرقاد نوم الليل والعبرة بسكون الموحدة الدمعة قبل ان تفيض او تردد البكا في
الصدر او الحزن بلا بكاء والاقلاع الكف وهوي بالتشديد اصله هواي قلبت الفه ياء وادغمت وهي لغة هذيلية وقد
استشهد بها النحاة على قلب الف المقصور ياء عند الاضافة الى ياء المتكلم والهوى بمعنى المهوي واعنقوا ساروا عنقا
اي اسرعوا والعنق بفتحتين ضرب من سير الدابة والابل قال في القاموس العنق محركة سير مسبطر للابل والدابة وقال
ابن القطاع العنق دون الاسراع وفي شواهد العيني تفسير اعنقوا يتبع بعضهم بعضا وهو تفسير غريب ومعنى المصراع
اني كنت اهوى بقاهم واريد فتجاوزوا ما اريد الى ما لا اريد فان قلت كيف جعل المنية هوى لهم
وهي امر لا يهوى قلت هو اما على المشاكلة او لانها لما كانت محتمة الحصول وامد اليه لا محالة الوصول نزلها منزلة
ما يهوى ويحب او ان الجد في الوصول الى الشي شان من يهوى ويحب قال الجلال تبعا للعيني اصيبوا
واحدا واحدا لا جملة وقال الجوهري اخترمهم الدهر وتخرمهم اقتطعهم واستاصلهم وفي القاموس اخترم فلان عنا
مات واخترمته المنية اخذته والقوم استاصلتهم واقتطعتهم كتخرمتهم انتهى والجنب بفتح الجيم وسكون النون شق
الانسان وهو من الالفاظ التي تطلق كثيرا ويراد بها الانسان كالقلب والعين والمصرع مصدر او اسم زمان او مكان
من صرعه طرحه على الارض والمراد به الهلاك وجملة ولكل جنب مصرع اوردها تسلية للنفس من الجزع اذ كان
ذلك سبيل كل احد من متقدم او متاخر وبيت فبقيت بعدهم ياتي الكلام عليه في محله من الكتاب ان شا الله تعالى
وحرصت كضربت وسمعت من الحرص بالكسر الجشع وهو ان تاخذ نصيبك وتطمع في نصيب غيرك والمدافعة
الدفع كما في قوله تعالى ولولا دفاع الله واذا من قوله فاذا المنية قبلك لا تدفع فجائية اي ففاجاني اقبال المنية غير
مدفوعة قال الجلال وقد استشهد به الفرا على تراخي الفعل مع اذا الفجائية وان كان الاكثر التوافق ولو كانت
الرواية واذا بالواو لاستقام جعلها شرطية وانشبت علقت من نشب الصايد اذا علق الصيد بحبالته والاظفار
جمع ظفر بالضم وبضمتين وبالكسر شاذ ايكون للانسان وغيره كالاظفور قال في القاموس وقول الجوهري جمعه
اظفور غلط وانما هو واحد قال ما بين لقمتها الاولى اذا انحدرت وبين اخرى تليها قيد اظفور والجمع اظفار و
اظافير والغيت وجدت والتمايم جمع تميمة وهي خرزة رقطاء تنظم في السير ثم تعقد في العنق بجعل معاذة
وهذا البيت هو ما استشهد به علماء البيان على الاستعارة المكنية واختها التخييلية وقد سبق منا الكلام
على تعريفها مستوفى فراجعه والحاصل ان الشاعر شبه المنية بالسبع تشبيها مضمرا في النفس ولم يذكر
من اركانه سوى المشبه اعني المنية وجعل اثبات الاظفار التي هي من لوازم المشبه به للمشبه دليلا على قصد
التشبيه ورشح ذلك بالنشب الملايم والمراد ان المنية اذا جاءت لم تنفع الرقا والتعاويذ والشامتون
جمع شامت من شمت به اذا فرح ببليته ولا اتضعضع لا اخضع ولا اذل واعلم ان اذا الاولى لا تكون شرطية

الا اذا قدر انها ذات جزاء محذوف يفسره ما قبلها وجعلها لمجرد الظرفية وان استغنى عن هذا التقدير
يأباه مقابلتها باذا الثانية الظاهرة في الشرطية وان احتملت مجرد الظرفية ويكون تقديمها لغرض
استقامة الوزن مثلا والمعنى على ما هو الظاهر اذا رغبت تمسك في الكثير ترغب فيه واذا تردها
الى القليل وقيل اتى بالمسند من قوله والنفس راغبة اسما لافادة ان رغبتها في الكثير من الدنيا امر ثابت
لها مسلم واتى بالماضي في اذا رغبتها لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخرة في حصوله
ولما كانت قناعتها في القليل وردها اليه ليسا بهذه المثابة اتى فيهما بالمضارع وقد يقال ان نكتة
الاتيان بالماضي الدال على الوقوع مناسبته ولو بحسب اللفظ لاذا لما علمت من انها للجزم بوقوع الشرط
فان قلت هب انه اتى باذا مع ترغيب في الكثير لكثرته ووقوعه وكون الكثير مقطوعا به فما بال الاتيان بها ايضا
مع الرد الى القليل وهو نادر والنادر غير مقطوع به في الغالب وانما كان المقام مقام ان التي اصلها عدم الجزم
بالوقوع الا ترى لطافة قوله عز من قايل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى
ومن معه حيث جي فيه باذا مع الماضي في جانب الحسنة لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع
رع
به ولذا عرفت تعريف الجنس وفي جانب السيئة النادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة بان مع المضارع
ولذا نكرت السيئة ليدل تنكيرها على تقليلها وخطا الشاعر يهجو شخصا في قوله اذا هي حثته على الخير مرة
عصاها وان همت بشر اطاعها حيث استعمل اذا في حث النفس على الخير مع انه قليل نادر فكان حقه استعمال
ان فيه سيما وقد قيده بقوله مرة واستعمل ان في همها بالشر وهو كثير جدا قال تعالى ان النفس لامارة بالسوء
وكان المناسب استعمال اذا فيه قلت فعل ذلك لما ان الغرض تطمين النفس على القناعة بالقليل فناسب
اذا التقييد القطع بحصول القناعة عند رد النفس الى القليل واما ذكر رغبتها في الكثير فانما هو توطية
لهذا الغرض وارشاد الى ان النفس كالطفل اذا اهملته شب على حب الرضاع واذا اهملته انفطم وهذا البيت
اورده المص شاهدا على دخول اذا على الماضي والمضارع لا على اضافتهما اليها كما قال الجلال في شرحه
٢ يوافق الظاهر ان مبنيا للفاعل فبني للفاعل وان مبنيا للمفعول فبني للمفعول وقد ياتي الفعل
المقدر مخالفا للظاهر نحو ما انشده س اذا ابن موسى بلالا بلغته برفع ابن فان تقديره اذا بلغ ابن ابي
موسى على البناء للمفعول والجملة اسمية قيل عليه ان الاخفش انما يجوز كونه
مبتدا ولا يمنع كونه فاعلا لكن ظاهر عبارته لا يفيد ذلك ثم قيل انه يفيده لان الظاهر ان قوله خلافا راجع
الى قوله لا مبتدا فيكون الاخفش غير مانع من كونه فاعلا تكون خلافا ليس براجع اليه ويجيز الكونه مبتدا
لكونه راجعا للابتدا قطعا فاذا قيل بعد ذلك خلافا للاخفش كان المتبادر ان المراد خلافا للاخفش
كان المتبادر ان المراد خلافا للاخفش فانه عنده انه مبتدا قطعا وهذا يقتضي انه لا يجوز الفاعلية
مع انه يجوزها هو وس على ما في شرح الكافية للرضي وشرح اللب واللباب للسيد عبد الله
لكن في الجنى الداني لابن ام قاسم ان المشهور عن س انها لا يليها الا فعل ظاهر نحو اذا جاء نصر الله
او مقدر نحو اذا السماء انشقت وان السهيلي نقل عنه انه يجيز الابتدا بعدها وبعد ادوات
الشرط اذا كان الخبر فعلا والمفهوم من كلام الشارح الدماميني على التسهيل تبعا لما في الشرح المرادي
ان س كالمبرد يوجب وقوع الفعل بعدها اما ظاهرا او مقدرا ونقل عن المص في شرحه ان س لا يجيز
غير ذلك وقد اختار ابن مالك ما ذهب اليه الاخفش فقال في شرح تسهيله واجاز الاخفش ما وجبه
س واجاز مع ذلك جعل المرفوع مبتدا بقوله اقول لان طلب اذا للفعل ليس كطلب ان بل طلبها له
لطلب ما هو بالفعل اولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم
بعد اذا ولذلك يصح ان يقال اذا الرجل في المسجد فظن به خيرا ومما تمسك به ابن مالك قول الشاعر

وان امرؤ خلط اذا هي ارسلت * يمينك شيا امسكته شمال * فقال هي ضمير القصة وهو لا يرفع بفعل
يفسره ما بعده ورد باحتمال ان يكون ضمير اليمين والاصل اذا ارسلت اي هي يعني اليمين فلما الحذف الفعل
على شريطة التفسير انفصل الضمير ويمينك المذكور على هذا بدل منه لا فاعل ارسلت المفسر بل فاعله ضمير
مستتر فيه ولا بدل عن ضميره لان الجملة التفسيرية فضلة والعمدة اولى بالاتباع واما قوله
* اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع * هو من الضرب الثاني من الطويل وقايله الفرزدق والباهلي
نسبة الى باهلة قبيلة من ولد قيس عيلان بالعين المهملة المفتوحة واسمه الياس بن مضر وقيس عيلان
هكذا بالاضافة على ما مضافا وليس له سمي وهو في الاصل اسم فرس انتهى وباهلة في الاصل اسم امراة من
همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان فنسب اليها وقد كثر في اشعارهم ذم الانتساب
الى باهلة فمن ذلك قول الشاعر * ولو قيل للكلب يا باهلي * عوى الكلب من لوم هذا النسب * وقول الاخر
* فما سال الله عبد له * فخاب ولو كان من باهله * وهذا كقول الاخر في قبيلة جرم بفتح الجيم *
* اذا ما عصى امر الفتى واطاعه * فليس به باس وان كان من جرم * والحنظلية نسبة الى حنظلة بن مالك
ابن عمرو بن تميم اكرم قبيلة في تميم يقال لهم حنظلة الاكرمون وحنظلة البر والمذرع بضم الميم وفتح
الذال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة بعدها مهملة من امه اشرف من ابيه قال صاحب القاموس تبعا
لما نقله الجوهري كانه سمي بالرقمتين في ذراع البغل لانهما اتياه من ناحية الحمار وقدوهم بعضهم فجعله
بالدال المهملة وقال الشارح في تفسيره يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من زوجته حنظلية ولد فذاك
الولد هو النجيب الشجاع الذي يتاهل للبس الذرع وجملة تحته حنظلية صفة باهلي لما يتضح لك وكذا
جملة له ولد والصفة باهلي في قول العيني وصفة حنظلية والرابط منها ضمير منها لانه صفة والذي فهو
من تتمة الجملة وقول الجلال ويجوز ان تكون حالية لا ارى له وجها الا اذا لم يشترط تعريف صاحب الحال
وجملة فذاك المذرع جواب اذا فالتقدير اذا كان باهلي اي اذا وجد فكان المقدرة تامة قدرت تقدير
ثبت في قولهم لا اكلمه ما ان في السما نجما بفتح همزة ان اي ما ثبت ان وقيل حنظلية فاعل استقر محذوفا
وباهلي فاعل بمحذوف تفسيره العامل في حنظلية اعني استقر وعليه فالظرف اعني تحته لغو والاصل
استقر تحته حنظلية ويرد هذا ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وهو لا يجوز عندهم ونبه له ان الظرف
يعني تحته يدل على المفسر فكانه لم يحذف كما دل قايما في ضربي زيدا قايما على الظرف الدال على متعلقه
فكانه لم يحذف هو ولا معموله بل ما نحن فيه اولى وانما اعتبرت دلالة الظرف دون المرفوع لان
استدعاه الفعل اقوى من استدعاه المرفوع لجواز ان يكون عامله معنويا ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة
وان تضمنت معنى الشرط لمخالفتها ادوات الشرط لكانت لما تيقن او رجح دونهن ولان تضمنها معنى
الشرط ليس بلازم لها ومن قال بانها مضافة الى ما يليها صح تعليله عدم الجزم بها بالاضافة لانها
المضاف انما يعمل الجر لا الجزم وقول ابن مالك في تسهيله فتجزم بها في الاستقبال حملا على متى ظاهره
جواز ذلك في قليل من الكلام وهو خلاف المشهور كما نص عليه المرادي في شرحه كقوله * استغن ما اغناك
ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة فتجمل * البيت من الضرب الاول من الكامل وقايله عبد القيس
ابن خفاف بن عمرو بن حنظلة بن مالك وفي المثل السني وافد البراجم وذلك ان عمرو بن هند احرق
تسعة وتسعين رجلا من بني دارم وكان قد حلف ليحرقن منهم ماية باخيه سعد فمر رجل فاشتم
رايحة فظن شواه اتخذه الملك فعدل اليه الى فامر به فقيل له ممن انت فقال من البراجم فحمل به
المائة وهو من قصيدة كلها حكم ووصايا يخاطب بها ابنه ومطلعها * ابني ان اباك كارب يومه *
* فاذا دعيت الى المكارم فاعجل * وصيك ايضا امر لك ناصح * طبن بريب الدهر غير مغفل *

* الله فاتقه واوف بنذره * واذا حلفت مماريا فتحلل * والضيف اكرمه فان مبيته حق ولا تك لعنة للنزل *
* واعلم بان الضيف مخبر اهله * بمبيت ليلته وان لم يسال * وصل المواصل ما صفا لك وده * واحذر حبال الخاين المتبدل *
* واترك محل السوء لا تحلل به * واذا نبا بك منزل فتحول * دار الهوان لمن راها داره * افراحل عنها كمن لم يرحل *
* واذا هممت بامر شر فاتئد * واذا هممت بامر خير فافعل * في ابيات اخر وقد وقع في تاريخ ابن عساكر نسبة
هذه الابيات الى حارثة بن بدر الغداني المكنى ابا العنبس ادرك عليا قال الحاكم وذكره بعضهم في الصحابة وتوفي
بنيسابور وقيل مات بالاهواز غريقا في ولاية المهلب الا ان بيت الشاهد رواه بلفظ واذا تكون وعليه
فلا شاهد فيه وقد استشهد المص بالبيت الاول في توضيحه على استعمال اسم الفاعل من كرب احد افعال المقاربة
وهو بفتح الراء افصح من كسرها ولم يذكر ابن مالك الا مجي اسم الفاعل من اوشك وكاد على ندور ايضا ولكن جعله
اسم فاعل من كرب التامة كما في قولهم كرب الشتا ولا شاهد فيه اي ان اباك دانٍ يومه اي يوم حمامه وطبن كفطن
معنى ولفظا وفي نسخة معتمدة من شواهد المص طب بفتح الطاء المهملة وتشديد الموحدة وهو الماهر الحاذق
بعمله واللعنة بضم اللام وسكون العين من يلعنه الناس وكهمزة من يلعن الناس والنزل بتشديد الزاي
جمع نازل وارادة بحبال الخاين مكايدة وحيله الشبيهة بحبال الصايد وبنا منزله به لم يوافقه واتئد
امر معناه تان ولا تستعجل وهو ماخوذ من التؤدة وهي الرزانة والتاني وتاؤه بدل من الواو واستغن
كما انشده الجلال بواو وقبله عطف على ما قبله وما من ما اغناك مصدرية ظرفية اي مدة اغناء ربك اياك
وبالغنى وهو ضد الفقر ومعناه بمقتضى الغنى قد يقال تنازع فيه الفعلان وقد يقال هو متعلق بالاول
فقط وقد يقال هو متعلق بالثاني فقط وعلى الاحتمالين الاولين اقتصر الشارح وعلى اولهما اقتصر شيخنا
والخصاصة بفتح اوله الفقر قال تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وتجمل اما بالجيم اي اظهر الجمال
بالتعفف عن سؤال الناس وكل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا ولا تذهب ماء وجهك في السؤال وهو
بالحاء المهملة اي تكلف تحمل مشقة الخصاصة قيل وقد تخرج اي اذا عن كل من الظرفية اي عن كونها منصوبة
نصب الظروف ولو محلا فتجي مجرورة او مرفوعة او منصوبة على غير الظرفية وليس المراد انها تخرج عن كونها
اسم زمان والاستقبال فتجي للماضي او الحال واذا خرجت عن معنى الاستقبال جاز بقاء معنى الشرط كما
اذا اتت للماضي وجاز ان لا تبقى الشرطية ايضا ومعنى الشرط وقد يبقى المعنيان الاخران وقد لا يبقى وفي
كل من هذه الاحوال الثلاثة فصل الفصل الاول في خروجها عن الظرفية فتكون في محل رفع اما على الابتدا
او على الخبر او في محل نصب على انها مفعولة او في محل جر وقد قال بكل قوم زعم ابو الحسن الاخفش في قوله
تعالى حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى اي مجرورة بحتى اي هي في محل جر بها خارجة عن الظرفية ويبعد على
ذلك ابن مالك كما تبع القايل بوقوعها مبتدا والقايل مفعولا به وجوزه الزمخشري والمعنى وسيق الذين
كفروا الى جهنم زمرا الى وقت مجيئهم فاعليه فلا جواب وما يتوهم جوابا لها فهو جواب سؤال مقدر
كانه قيل فما جرى اذ ذاك فقيل فتحت ابوابها وزعم ابو الفتح ابن جني قال في المحتسب في اذا وقعت الواقعة
الاية فيمن نصب خافضة رافعة وامام من رفعهما فالتقدير هي خافضة رافعة اي خافضة قوما
رافعة اخرين والجملة لتقدير عظمتها لان الوقايع العظام شانها ذلك وبيان لما يكون من خفض اعداء الله
ورفع اولياء الله واذا الثانية على هذا ظرف لهما والاولى ما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها كاذبة اي
اذا وقعت لم تكذب او لم تنفسد والمعنى لا يكذب وقوع الواقعة اذا وقعت او ليس وحده والاية ضمير
قبيل يوم الخميس ليس في شغل او ظرف لما دل عليه فاصحاب الميمنة الى اخره والمعنى اذا وقعت بانت احوال
الناس فيها او ظرف لخافضة رافعة وعليه لا تكون الثانية ظرفا لهما بل ما من الاولى او شرطية جوابها محذوف
دل عليه خافضة رافعة اي اذا وقعت خفضت ورفعت او مفعولا به لاذكر محذوفا وعلى التقادير

فليس لوقعتها كاذبة حال من الواقعة وكاذبة اما بمعنى الكذب كالعافية او صفة لمحذوف اي لا يكون حين تقع نفس كاذبة على الله او تكذب في نفيها كما تكذب الان فاللام بمعنى في مثلها في قوله تعالى يا ليتني قدمت لحياتي فان المعنى قدمت في حياتي الدنيا او ليس لوقعتها نفس كاذبة بل كل من اخبر بها فقد صدق فاللام للتعليل او ليس لها ح نفس تحدث صاحبها باطاقة شدتها واحتمالها وتقوية عليها من قولهم كذبت فلانا نفسه وفي الخطب العظيم اذا شجعته عليه وسولت له انه تطيقه وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة اي مكذوب فيها على حد عيشة راضية انتهى اذا الاولى مبتدا والثانية وهي اذا من قوله تعالى اذا رجت الارض رجا اي حركت تحريكا شديدا بحيث يتهدم ما فوقها من بناء وجبل خبر وان المنصوبين يعني خافضة رافعة حالان وكذا جملة ليس ومعمولها حال ايضا اما من ضمير وقعتها او من فاعل وقعت وهو الظاهر بدليل قوله والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض وما ذكره عن ابي الفتح يحكي مثله شارحا اللباب واللب عن ابن جني في نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اي وقت قيام عمرو وقال الشارح وفي ثبوته عن ابن جني نظر فان ابن جني امام حافظ بصري انما حكاه عن المبرد ويؤيده ان المبرد مع سعة اطلاعه انما عزا القول بمجيء اذا اسما صريحا في نحو المثال المذكور الى بعضهم قايلا وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب ولو ظفر بنقل السيبويه او لغيره من الاصحاب لصرح به ليعتمد عليه ولا ترد عليه هذه الاية لما ان فيها من الاحتمالات الكثيرة ما يحملها على ذلك ولا قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون لتصريحهم فيها بان الاولى زمانية والثانية للمفاجاة وقال قوم في اخطب ما يكون الامير قايما الاصل اخطب اوقات الامير اكوانه اذا كان قايما اي وقت قيامه فان قلت ما يكون اذا اول بالمصدر فالمناسب تاويله بالمفرد وان اريد منه الكثير لان المصدر يصدق على القليل والكثير فكان يحق ان يقول اخطب اوقات كون الامير لا اكوانه قلت نعم الا انه لما كان المراد ان اخطب اوقاته كذا والاوقات التي يخطبها كذا هي اوقات اكوانه اول ما يكون بالاكوان اشعارا حيث قوبل الجمع بالجمع بانقسام الاحاد الى الاحاد ودفعا لما عسى ان يتوهم من ارادة اوقات كون واحد ثم حذفت الاوقات ونابت ما المصدرية عنها وذلك لكثرة قيام المصدرية مقام الظرف نحو ما ذر شارق ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا حذفا واجبا لسد شيء مسده وهو الحال وتبعتها كان التامة وفاعلها في الحذف لكونه ضميرا مستترا فيها ثم نابت الحال عن الخبر الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيد راكبا جاء في وقت الركوب وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرا لها لان مثل هذا المنصوب لم يسمع في كلامهم الا نكرة فيجب الاستقرار ولو كان خبر الجاء معرفة ولسمع فان قلت اذا كان اخطب مضافا الى الاوقات وافعل التفضيل بعض ما اضيف اليه لزم ان يكون الوقت اخطب قلت هو اذا لم يكن من قبيل قولهم يوسف احسن اخوته فلا ضير في ذلك فانه على المجاز كما لزم ان يكون الكون اخطب مجازا على تقدير الجمهور ومن ثم جاز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى المصدرية الموصولة بكان او يكون كما في هذا المثال سوا قدر مع افعل زمان مضاف على ما عليه هولاء القوم لان المجاز يونس بالمجاز على ان اللازم على تقديرهم جعل الوقت اخطب وقايما فهو كما يقال نهاره صايم وليله قايم ولو كانت اذا على هذا التقدير في موضع النصب لاستحال المعنى لكن استحالته باطلة لاشتهار هذا المثال على السنتهم فكونه اذا في موضع نصب باطل فكونها في موضع رفع حق وهو المطلوب كما يستحيل اي المعنى اذا قلت اخطب اوقات اكوان الامير يوم الجمعة ان نصبت اليوم على انه ظرف الخبر مقدر حذف واقيم هذا الظرف مقامه اي حاصل يوم الجمعة وانما استحال ذلك لان الزمان لا يكون محلا للزمان لكنه بتقدير النصب على الظرفية في المثالين يلزم ان يكون وقت كون الامير قايما ويوم الجمعة محلا لاخطب اوقات كونه لحصوله وحلوله فيها واخطب الاوقات وقت لقاعدة ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فقد لزم

المجرور الذي هو كون الزمان محلا للزمان هذا وقد قيل عليه ان ظاهر قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان انه لا يكون محلا للزمان اخر فيتجه ان من البين جواز ان يكون الزمان محلا لزمان هو جزوه اذ الجزء في الكل لا محالة ولذا يقول ان في المثالين ومن يوم الجمعة ما لا يكون وقتا لخطب وهو ظاهر ومن وقت كون الامير قايما ما لا خطبة فيه عادة لاشتغال ما بتنفس وسكوت ما لاستراحة وتذكر كلام او غير ذلك فالحق في التعليل ان يقال لان الزمان لا يكون محلا لنفسه اذ بتقدير النصب يلزم ذلك وهو محال فتعين الرفع وهو المطلوب وانما يلزم بتقديره ان يكون محلا لنفسه لان المعنى ح على ان ذلك هو هذا فاذا قيل في هذا الزم ما ذكر ويحقق ذلك ان شارح اللباب في شرح قوله ويجوز فيما هو مصدر بما المصدرية ان يقدر بالزمان فيكون المحذوف اي الزمان المحذوف وهو اذا مرفوع المحل اي على الخبرية من غير تقدير متعلق لها قال ولا يجوز حينئذ ان يكون منصوب المحل على الظرفية لاختلال المعنى الا ترى انك لو قلت اخطب اوقات الامير يقع وقت قيامه كان ظاهر الاختلال اذ المعنى على انه هو لا على انه واقع فيه وقالوا في قول الحماسي ، وبعد غد يا لهف نفسي من غد ، اذا راح اصحابي ولست برايح ، البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله على ما في كتاب الحماسة ابو الصحان شرقي بن حنظلة القيني وكان من المخضرمين ممن ادرك الجاهلية والاسلام وكان تربا للزبير بن عبد المطلب ونديما له وعزاه جماعة الى هدبة بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة ابن خشرم بمعجمتين مفتوحة فساكنة ابن كرز بن ابي حية بالمهملة والتحتية المشددة العذري وكان شاعرا فصيحا متقدما من شعراء بادية الحجاز وكان من قصته فيما اورده المبرد في كامله والاصبهاني في اغانيه وابن عساكر في تاريخه ان زيادة بن زيد العذري قال في فاطمة بنت خشرم اخت هدبة ، عوجي علينا واربعي يا فاطمة ، اما ترين الدمع مني ساجما ، فقال هدبة في ام قاسم اخت زيادة ، متى تقول القلص الرواسما ، يحملن ام قاسم وقاسما ، وهو البيت الذي استشهد به النحاة على اجراء القول مجرى الظن بشرطه فبيت زيادة هدبة فضربه على ساعده وشج اباه خشرما ثم ان هدبة بيت زيادة فقتله فرفع الى سعيد بن العاص وكان امير المدينة وكان الرافع له اخا زيادة عبد الرحمن بن زيد فكره سعيد الحكم بينهما فارسلهما الى معاوية فلما صارا بين يديه قال عبد الرحمن يا امير المومنين اشكوا اليك مظلمتي وقتل اخي فقال معوية يا هدبة قل فقال ان شيت ان اقص عليك كلاما او شعرا قال بل شعرا فانشده قصيدة فقال له معوية اراك قد اقررت يا هدبة فقال عبد الرحمن اقدني فكره ذلك معوية وضن بهدبة عن القتل فقال الزيادة ولد قال نعم قال صغير ام كبير قال يحبس هدبة الى ان يبلغ ابن زيادة فارسله الى المدينة فحبس بها سبع سنين فلما بلغ ابن زيادة عرض عليه عشر ديات فابى الا القود وكان ممن عرض عليه الديات الحسن بن علي وعبد الله بن جعفر وسعيد ابن العاصي ومروان بن الحكم ولما دني قتله قال ، عسى الكرب الذي امسيت فيه ، يكون وراءه الفرج القريب ، فيامن خايف ويفك عان ، وياتي اهله النائي الغريب ، ثم لما جي به للقتل انشد الا علاني قبل نوح النوايح ، وقبل ارتقاء الشمس فوق الجوانح ، وقبل غد يا لهف نفسي من غد ، اذا راح اصحابي ولست برايح ، اذا راح اصحابي تفيض عيونهم ، وغودرت في لحد على صفايح يقولون هل اصلحتم لاخيكم ، وما القبر في الارض الفضاء بصالح ، ثم اقبل على ابن زيادة فقال اثبت قدميك واجد الضربة فاني ايتمتك صغيرا وارملت امك شابة ثم سال ان تفك قيوده ففكت فقال حيث يقول ، فان يقتلوك في الحديد فانني ، قتلت اخاكم مطلقا لم يقيد ، ثم ضرب عنقه قال ابن دريد وهو اول من اقيد بالحجاز وقد اخرج الدارقطني عن ابن المنكدر ان هدبة العذري اصاب دما فارسل الى ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان استغفري لي فقالت ان قتل استغفرت له وقد وقعت

رواية بيت الكتاب في الحماسة بلفظ وقبل غد يا لهف قلبي على غد وعللاني معناه شاغلاني من قولهم
تعلل فلان بكذا اذا اشتغل به وبالمراة تلهى بها والنوح ارتفاع الصوت والنوائح جمع نائحة ورواية
الحماسة قبل صدح النوائح والصدح على ما في القاموس رفع الصوت بالغناء وقال المرزوقي الصدح شدة
صوت الديك والغراب وغيرهما والصيدح الشديد الصوت والجوانح ضلوع الصدر وارتفاع النفس فوقها
بلوغ التراقي اي عللاني بالفرح عليكما قبل ان اموت فتقوم النوائح على يندبنني وقيل ميتا ناحلي وقيل عند
على روايته عطف على ما قبله اي قبل وان تخلى عن اصحابي وقد راحوا عني لنزول المقدر المقدور بي والابد
تقدم ذكر ندب النوائح له على ذكر موته وان كان انما يكون بعده حيث العطف بالواو التي لا تقتضي ترتيبا
وهذا على ان اذا الاولى بدل من غد الثاني كما ان اذا الثانية في البيت الثالث بدل من الاولى وعليه فيا لهف
اي الان كلام ابتدائي مقطوع عما قبله بخلاف ما اذا كان قبل ظرفا للهف والبدلان على حالهما وعلى التقدير بن
فالكلام على ظن ان يقتل اذ ذاك ولكن لا يدفن ويروح عنه اصحابه الا في الغد ويكون تلهفه من اجله وعليه
لما فاته من الحياة فيه بخلاف ما اذا كان قبل ظرفا للهف وكذا اذا الاولى والثانية بدل منها فان الكلام مع على
ظن انه يقتل ويدفن ويذهب اصحابه عنه قبل الغد ويتعلق الظرفان بشيء واحد كما يقال دعوت يوم الجمعة
ساعة الاجابة على حد اكلت من البستان من الشجرة والتحقيق ان الثاني متعلق بعامله مقيدا بالاول واما
على رواية وبعد غد فالشارحان على انه ظرف لمحذوف اي يروحون او تلهف عند اولهما قال شيخنا وفيه
نظر لاقتضائه ان يكون رواحهم الذي كان يوم دفنه واقعا بعد الغد وهو بعيد جدا فالجواز كونه ظرفا
للهف فالحاجة الى اعتبار كونه ظرفا لا تلهف محذوفا واوجه فليكن ظرفا له واذا الاولى بدلا من غد الثاني
دون الاول وان كان غيره على اعادة النكرة نكرة ليكون المعنى ان نفسه تتلهف بعد الغد لاجل الغد
الذي يكون فيه دفنه ورواحهم اذ ليس هذا المعنى بذلك البعد فكثيرا ما يدفن من مات في يوم في غد
ويا لهف نفسي من قبيل يا حسرتا مما هو من باب المندوب وهي كما في القاموس كلمة يتحسر بها على فائت والتلهف
التحسر وجملة تفيض عيونهم اي تسيل بالدمع حال من اصحابي وغودرت تركت مجهولا والصفائح حجارة عراض
رقاق اراد بها ما يجعل غطاء على اللحد يحول بين الميت والتراب المردوم عليه وعلى صفائحي جملة اسمية وقعت
حالا من ضمير غودرت كما في قوله خرجت مع البازي على سواد ومختار الشيخ عبد القاهر في نحو ذلك ان يكون
الاسم فاعلا للظرف ولاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وان يكون مقدرا باسم الفاعل دون الفعل كما هو مقرر
في محله والاصحاب قيل جمع صاحب كانصار جمع ناصر فيكون على خلاف الغالب والكثير في جمع فاعل صفة غير
معتل اللام اذ الغالب في جمعه كذلك ان يكون على وزن جهل وجهال والكثير على وزن فسقة وفي حاشية
الكشاف للتفتازاني انه لم يثبت جمع فاعل على افعال ولهذا قيل ان اصحابا جمع صحب معا بالكسر
مخفف صاحب كنمر وانمار او بالسكون كنهر وانهار ومعنى اصلحتم لاخيكم اتخذتم مكانا صالحا بقرينة ما بعد
ان اذا في موضع جر بدلا من غد هو معمول قال الواو في شرح الحماسة للامام المرزوقي ما ملخصه انه يجوز
ان تكون اذا في موضع الجر بدلا من غد والبدل اذا جاء مؤكدا للمبدل منه ومفصلا جملته قد لا يستغنى به
عنه فلا يرد ان من شرط البدل صحة الاستغناء به عن المبدل واذا الا بلي العامل في غد ويجوز ان يكون نصبا
على انه بدل من الجار والمجرور معا لان موضعهما نصب على المفعول لما دل عليه قوله يا لهف نفسي والتقدير
اتلهف من غد او على غد وكذا اجوز الوجهين التبريزي في شرحه وممن قال بالوجه الاول منهما المبرد
وشيعة ابن جني فقال الحديث اذا في هذا البيت طريف وذلك انها وقعت هنا موقعا غريبا لانها بدل
من غد وفي موضع جر فكانه قال يا لهف نفسي من اذا راح اصحابي الا ان هذا بغير توسط المبدل منه
قبيح لان اذ اقلما اتباشر الجار على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قوله حتى اذا كان كذا الى ان اذا مجرورة

الموضع بحتى وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالبدل منه وانه ليس في حكم الساقط انتهى وزعم ابن مالك
انها وقعت مفعولا اي مفعولا به في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية
واذا كنت على غضبى قال ابو حيان واستدل بما لا دليل فيه لقبوله التاويل فبقي الظاهر والجمهور على ان اذا
لا تخرج عن الظرفية فلعت تكون في موضع قال صاحب البديع ومن زعم ان محل اذا جر فزعمه باطل لان
اذا ظرف محض لا يجر البتة وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها لا على اذا
وحدها ولا عمل لها قال ابو حيان كان في بعض الاذكياء استشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها
بعد حتى ويذكر لي ذلك ويقول كيف تكون غاية وبعدها جملة الشرط فقلت له الغاية في الحقيقة هو
ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في اية الزمر وسيق الذين كفروا
الى جهنم الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وممن نص على القول بانها بمعنى الغاية ولا عمل
ابو البقاء وما عليه الجمهور هنا اجرى على القواعد لان ما ورد من ذلك معه ما ظاهره انه جواب وفتحت
بالواو وان اختلفوا في الجواب حتى بمعنى الواو زائدة فيه او هو محذوف وجوز ابن قاسم ان تكون حتى
بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل وتقدير كونه قد وقع وقالوا
التقدير سرت فدخلت قال واذا كانت حتى بمعنى الفاء زال الاشكال اذ لا تكون اذ ذاك حرف
غاية وقال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيك اجلس فاذا جاء واما
اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف فيه معنى الشرط وجوابها محذوف لفهم المعنى
او مذكور على ما جوزه ابن قاسم وهو قوله فاصحاب الميمنة وما بعده اي فاصحاب الميمنة وما بعده
اي فاصحاب الميمنة ما اعظمهم وما انجاهم واصحاب المشأمة ما ادرهم وما اشقاهم وحسنه اي حسن
حذفه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية لما انها بدل من الاولى اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة
يرشدك الى هذا التقدير قوله سبحانه وكنتم ازواجا ثلاثة يكتفي به عن الجواب وعن الفراء انه هو الجواب والواو
زائدة فيكون على منوال حتى اذا جاؤها وفتحت على راي واما اذا في البيت فظرف للهف قيل عليه ان ابن جني في
شرح الحماسة صرح بعدم جواز ذلك لانقلاب المعنى فانه لا يريد الا انه يتلهف الان لغد ومن اجله ولاجل
ما يحدث فيه وقد يقال لم لا يجوز ان يريد انه يتلهف اذا دفن ورحلوا في اليوم الذي يقتل فيه لغد ذلك
اليوم الذي لا يعودون اليه فيه وان عادوا ورحلوا ثانيا كما راحوا اولا فان قيل وكيف يتلهف من دفن
قلنا هو انما نسب التلهف لنفسه مريدا بها الروح كما في الحديث ان الميت يتبع بصره نفسه لا الحقيقة
والذات كما في ويحذركم الله نفسه واما الذي في المثال وهو قولهم اخطب ما يكون الامير قائما ففي موضع
نصب لانا لا نقدر زمانا مضافا الى ما يكون اذ لا موجب لهذا التقدير اي تقدير الزمان والتقدير انما يكون
اذا دعت الحاجة اليه كما يكون بعدها وربما يقال انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم وهو
يرجح هذا التقدير كما يرجحه كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع
خبرا كقوله وما ليل المطي بنائم واما الحديث فاذا فيه ظرف لمفعول اعلم محذوف لا انها هي المفعول كما
جزم بذلك الرضي وتقديره شانك ونحوه كحالك لما في نحو الشان من معنى الفعل وكون الظرف يكفيه ادنى
رائحة منه واذا متعلقة به كما تعلقت اذ بالحديث في قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه وقال ابو حيان اذ معمولة للمكرمين اذ كانت صفة حادثة بفعل ابراهيم والا فبما في
ضيف من معنى الفعل وباضمار اذكر الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال ويفوت معها معنى
الشرط فتكون الظرفية المحضة وذلك على وجهين احدهما ان تجيء للماضي كما جاءت اذ التي للماضي للمستقبل
فتكون اذا واقعة موقع اذ في قول بعضهم واختاره ابو حيان قال ابو حيان في ارتشافه والصحيح

انه لا تقع اذ موضع اذا ولا اذا موضعها وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد
ما احملكم عليه هو جواب اذا واما قوله تولوا فجواب سوال مقدر كانه قيل فما كان حالهم اذ قال لهم ذلك
فقيل تولوا وجزم قاضي المفسرين بان قلت حال من الكاف في اتوك بتقدير قد وان تولوا جواب اذا
وجوز الزمخشري ان تكون جملة قلت لا اجد ما احملكم استينافا توسط بين الشرط والجزا كالاعتراض
وان كان منشاوه ومجموعها كما يفهم من تقريره ووجه الاستدلال بالاية انها تضمنت الاخبار
بقصة وقعت في الماضي فتكون اذا له وذلك ان سبعة من الانصار وهم معقل بن يسار وصخر
ابن خنسا وعبد الله بن كعب وسالم بن عمير وثعلبة بن غنمة وعبد الله بن معقل وعلية بن زيد وقيل جماعة
غيرهم اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز لتبوك وقالوا انا نذرنا الخروج فاحملنا على الخفاف المرقوعة
والنعال المخصوفة نغزو معك فقال صلى الله عليه وسلم لا اجد ما احملكم عليه فتولوا وهم يبكون ولذا يقال
لهم البكاوون والمعنى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه اي محلا فتولوا باكين واما
توجيه المحب بن ناظر الجيش في شرح التسهيل الاية على ان يكون المراد حكاية حالهم حين ابتدا وا في الفعل
فاذا في موقعها فقد ناقش فيه الشارح بان اذا انما يكون في موقعها لو اريد منها الاستقبال لكن
المعنى على ما اول به على الحال وليست اذا له واجاب عنه المحشي بان الحال باعتبار ابتداء الفعل يستلزم
الاستقبال باعتبار انتهايه فيكون المحل لاذا بهذا الاعتبار وتعقب هذا الجواب شيخنا بان الفعل الذي
هو الاتيان ليس من قبيل ما يمتد اي ليس من الافعال السيالة كالكلام والمشي من قبيل ما لا يمتد فلا يتصور
له ابتدا وانتها فكيف يتصور حكاية حالهم التي كانت حين ابتدا وا في الفعل ثم قال على اني ارى ان الامتناع
في كون اذ للاستقبال بدون اعتبار حكاية حال بان تكون الاية لبيان ان لا حرج على من ياتونه ليحملهم
فيقول لهم لا اجد ما احملكم عليه فيقولون باكين فيستفاد منها حكم من كانوا اتوه ليحملهم فقال لهم ذلك فتولوا
كذلك وفيه ان استفادة حكم من اتاه يكون حينئذ بالقياس على حكم من سياتيه والقياس العكس على ان اجماع المفسرين
على انها نزلت في شان اوليك الذين اتوه يابى ذلك ومختار الرضي في اذا هذه انها لاستمرار الزمان مثلها
في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا وقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اي هذه
عادتهم المستمرة وعندي في كون تلك الاية من هذا القبيل نظر يظهر بالتامل واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
ووجه دلالتها على المطلوب انها اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم
الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثنا عشر رجلا زاد البغوي في معالم التنزيل وامراة وكانت العير
لدحية بن خليفة الكلبي وفي تفسير الواحدي فقال صلى الله عليه وسلم لو تتبع اخرهم اولهم التهب الوادي عليهم نارا
فنزلت الاية فتكون اذا للماضي واجاب ابن ناظر الجيش بان المراد حكاية ما كانوا عليه وما هو ديدنهم
وشانهم فرده الشارح بانا لا نسلم ذلك كيف وهولاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة
الصادق المصدوق ولا يليق منهم اعتياد مثل هذا الفعل فان اعتياده من الخصال الذميمة القبيحة وانما
المراد الاخبار بامر وقع على سبيل الندرة وتكلف المحشي الجواب عنه بان مراد المحب ان هذه الحالة وهي انهم
اذا راوا تجارة اي عيرا اقبلت او سمعوا لهوا اي طبلا او نحوه انفضوا اليها كانت شانهم وديدنهم من قبل الاسلام
الى هذه القضية ونزول هذه الاية ومع ذلك لا يجديه نفعا كما يشهد به التامل الصادق في مواقع اذا المفيدة
للاستمرار لان المراد بكون الفعل عادة مستمرة معها انه امر يتجدد وقتا فوقتا على وجه لا يختص وقوعه
بزمن دون زمن كما قال في الكشاف في قوله تعالى الله يستهزئ بهم انه يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد
وقت وقال الطيبي ايضا لا نحا لا على الاستمرار كالو وافادة المضارع ذلك من اقتضاء المقام فانك اذا قلت في مقام
المدح فلان يقري الضيف ويحمي الحريم عنيت انه اعتاده واستمر عليه لا انك تخبر عنه بانه سيفعله فكذلك ينبغي ان لو

كان الاستمرار مستفادا من اية الجمعة ان لا يكون مغيا الى وقوع هذه القضية في الاسلام ونزول الاية فدعوى
ان ذلك ادعي الى اعتبارها المعنى الماضي على ان اعتبار ان المراد حالتهم التي كانوا عليها من قبل الاسلام يابا ه
عطف وتركوك قايما انه نص في ان المراد الاخبار عن القضية التي وقعت لهم في الاسلام كما لا يخفى
وقوله • وندمان يزيد الكاس طيبا • سقيت اذا تغورت النجوم • البيت من الضرب الاول من الكامل
وقايله على ما في الحماسة البرج بموحدة مضمومة وراء وجيم ابن مسهر بضم الميم وكسر الهاء بينهما مهملة
الطائي ذكر العسكري في كتاب تصحيف الشعراء انه وفد الى النبي صلى الله عليه وسلم وانتقده الجلال قايلا لم ار
احدا ممن صنف في الصحابة ذكر البرج هذا ولا شيخ الاسلام ابن حجر مع تتبعه وذكره كل من ذكر ولو على سبيل
الوهم او كان مخضرما وقد فاته هذا وهو على شرطه لا محالة ونقل شارح الحماسة السيد ضيا الدين الحسيني
انه كان خارجيا يعترض على امير المومنين علي رضي الله عنه وله معه كلام وفي الاغاني مسندا الى ابي عبيدة ما
يقتضي ان البيت للبرج ابن الجلاس الطائي وانه قاله مع ابيات في نديم على الشراب الحصين بن الحمام وليس
فيها ما يدل على اسلامه بل ذكر انه وقع على اخت له وهو سكران فلما افاق ندم واستكتم ذلك قومه ثم ال امره
الى ان لحق ببلاد الروم فلم يعرف له خبر وقال ابن الكلبي بل شرب الخمر صرفا حتى قتلته وبعد بيت الكتاب
• رفعت براسه وكشفت عنه • بمعرقة ملامة من يلوم • فلما ان تنشى قام خرق • من الفتيان مختلق هضوم •
الى وجنا ناوية فكاست • وهي العرقوب منها والصميم • الندمان والنديم من ينادمك على الشراب فهو
فعلان من المنادمة وصرفه اما لعدم فعلى منه او لقولهم ندمانة منها على القولين والواو
معه واو رب والكاس مونثة مهموزة قال تعالى بكاس من معين بيضاء لذة للشاربين وهي الاناء يشرب
فيه او ما دام الشراب فيه والشراب وقد قيل لا يقال للاناء كاس الا اذا كان فيه الشراب والا فاسمه قدح
كالمايدة هي الخوان ما دام عليه طعام والا فخوان ومعنى يزيد الكاس طيبا انه يحسن عشرته وادب مجالسته
يزداد شرب المدام معه لطفا وادارة الكاس لذة اي رب نديم على ما وصفت سقيته اذا تغورت النجوم
اي غربت لغارت الشمس تغور غيارا قال • هل الدهر الا ليلة ونهارها • والا طلوع الشمس ثم غيارها •
اراد وغروبها فاستعمل ثم موضع الواو بقرينة قرينة وانث الفعل لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مونث تانيثا
غير حقيقي وسوى جمع المونث السالم فان تانيثه حقيقي ويروى وقد تغورت ولا شاهد فيه ويروى اذا
تعرضت النجوم اي ابدت عرضتها للغيوب يشير بذلك الى الاصطباح ويقال تعرضت الجبال اذا اخذت يمينا وشمالا
فيه ولم تستقم في الصعود قال • تعرضي مدارجا وسومي • تعرض الجوزاء للنجوم • اي خذي يمنة ويسرة وتنكبي
الثنايا الغلاظ وتعرض الجوزاء مرورها على جنب تعارض النجوم معارضة وما عليه الشارح من ان البيت ليس
بقاطع على مجي اذا للماضي لجواز كون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم اسقيه فردد
كما قال شيخنا الاباء البيت الثالث عن كون سقيت بمعنى اسقي كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام ومعنى
رفعت براسه انبهته من منامه وازلت عنه ما كان تداخله من الغم بلوم اللايمين اياه على معاطاة الشراب
وادمانه اللهو بان سقيته معرقة بضم الميم وفتح الراء والقاف وهي الصرف من الخمر او القليلة المزاج من قولهم
اعرقت الشراب اذا جعلت فيه عرقا من الماء اي قليلا واعرقه الساقي سقاه معرقا وفسره شيخنا
بالخمر الكريمة الاصل والعرق لكونها من كرمة يجود شرابها وينشي بفعل من النشوة يقال نشا وانتشى
وتنشى اذا سكر وقال شيخنا طابت نفسه ولعله اراد طيبها بالكسر فيعود الى ما قلناه والخرق بكسر المعجمة
والسكون والراء السخي والظريف في سخاوة واراد نفسه والمختلق بفتح اللام التام الخلق والهضوم كما
الاصمعي المنفاق وقال غيره الكريم المفضال كانه يهضم ماله بان يخرج منه اكثر من الواجب ورواه
شيخنا هضيم وفسره بدقيق الخصر ولا يناسب المقام والوجناء الناقة الغليظة الوجنتين وقيل الصلبة

اخفا من وجين الارض وهي الغليظة منها كذا في الشرح المرزوقي وفي القاموس والوجيز شط الوادي والعارض ينقاد ويرتفع قليلا ومنه الوجنا للناقة الشديدة والوجنة مثلثة وككلمة ومحركة ما ارتفع من الخدود والناوية بالنون السمينة وقوله تكاست من باب الايجاز اي فعرقوبها تكاست والكوس المشي على ثلاثة قوايم وهي معرقبة كذا في القاموس وهي ضعف والعرقوب عصب غليظ فوق عقب الانسان ومن الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها قال في القاموس والعرقوب عصب موتر خلف الكعبين فويق العقب من الانسان وبين مفصل الوظيف والساق من ذوات الاربع وفي حواشي شيخنا موخر الرسغ والصميم قال المرزوقي العضو الذي به القوام يقال هذا صميم الوظيف وصميم الراس قال شيخنا عظم الساق في قوله وجملة وهي العرقوب مستانفة المعلة في كوسها والثاني ان يجي الحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اي استدل اولا على انه ليس في اذا هنا معنى الشرط بان جواب الشرط اما بعده وليس بعده شي ومدلول عليه بما قبله وليس ثم ما يدل عليه الا القسم فلو كان اذا الشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فيكون القسم معتدا بالغشيان ومعلقا به وهو انشاي والانشاي لا يقيد بشي لانه ينشا عن اللفظ المقيد بقيد يتوقف عليه فلا يكون ناشيا مع اللفظ واذا لم يكن فيها معنى الشرط وكانت لمجرد الظرفية فاما ان تكون للحال او الاستقبال والثاني ممتنع قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم المقدر وجوبا لانه انشا لا اخبار عن قسم ياتي قبل القسم فيه اسم للاقسام وكذا في قوله ان قسم الله قديم والعبارة الاولى وارادة على خلاف المتعارف في استعمالهم اذ المتعارف فيه لمن قال زيد قايم انه يقال اخبر عن زيد بالقيام لا عن القيام زيد ولا عن نسبة القيام اليه لان قسم الله قديم تعليل لنفي كونه اخبارا عن قسم ياتي وههنا بحث ذكره المحشي وهو ان المقسم ان اريد به اللفظي قد تقرر في الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملفوظة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى كما انه ليس من تاليفات المخلوقين وان اريد به النفسي فالنفسي صفة واحدة في الازل ليست بمنقسمة فيه الى اقسام الكلام من الخبر والانشا واقسامه وانما تنقسم اليها عند حدوث التعليقات ثم اجاب باختيار الشق الاول وان يراد بالقديم ما ليس بات لا ما لا اول لوجوده بقرينة ذكره في رد القول بان اقسم اخبار عن قسم ياتي او الثاني فانه قديم في حد ذاته ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعلق وتوضيحه على ما قال شيخنا ان المراد ما ان القسم بمعنى الكلام اللفظي الانشائي المفيد للاقسام غير ات وانما هو حالي غير ازلي فالاقسام المستفاد منه ايضا غير ات فلا يكون فعل القسم الذي هو ذلك الكلام اللفظي اخبارا اي كلاما مخبرا به عن اقسام ياتي واما ان قسمه بمعنى كلامه النفسي الانشائي المفيد ايضا للاقسام ازلي في نفسه مع قطع النظر عن التعلق وعن صيرورته قسما عند حدوثه فالاقسام المستفاد منه معدوم عند قطع النظر عما ذكر فلا يكون فعل القسم اللفظي الدال على النفسي اخبارا عن اقسام ياتي واياما كان فهو المطلوب اما لانه لا اقسام ولا اقسام ياتي فضلا عن ان يكون ذلك الفعل اخبارا عنه ثم قال وفيه بحث من وجهين احدهما ان القرينة المذكورة ادعى الى استفادة ان القسم بمعنى الاقسام المستفاد من القسم بمعنى الكلام اللفظي المخصوص غير ات منها الى استفادة ان القسم بمعنى الكلام اللفظي المخصوص غير ات وان استلزمتها على ان لنا حمل العبارة على ما يستلزم انتفاء الاقسام الاتي ليتحقق رد ان اقسم اللفظي المقدر اخبار عن اقسام ياتي من غير حاجة الى صرف القديم عن ظاهره الثاني ان قسمه بمعنى كلامه النفسي المذكور ازلي ثبت له التعلق فيما لا يزال فهو ازلي وان نظر الى تعلقه غاية ما في الباب ان تعلقه حادث ولا يلزم من حدوث تعلقه حدوثه في نفسه وانما يلزم منه كونه نوعا اعتباريا من انواع الكلام القديم ودعوى حدوث كلام متعلق من حيث هو متعلق راجعة الى دعوى حدوث تعلقه انتهى ولا يرد القول بان تقدم المشترك مع حدوث قدم المشترك مع حدوث الانواع يودي الى وجود الجنس مجردا عن

انواع

انواع وهو محال لان ذلك حيث الانواع حقيقية لا اعتبارية هي بالنسبة اليه عوارض لم يجوز خلوه عنها واستثنيت ماهنا بما قيل ان النسخ ارتفاع الحكم المتعلق مع ان الحكم خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين وهو قديم لا يرتفع وانما المراد ارتفاع تعلقه لما ان النزاع ليس في ارتفاعه نفسه بل في ارتفاعه بمعنى انقطاع تعلقه ثم ان ما ذكره المحشي في السؤال وبنى عليه ثاني شقي الجواب من ان الكلام القديم في الازل لا يسمى خطابا لعدم من يخاطب به حقيقة ولا ينقسم الى انواعه من الامر والنهي والخبر وغيرها لعدم من تتعلق به هذه الاشيا اذ ذاك وانما يتنوع اليها فيما لا يزال عند وجود من يتعلق به كما ان تسميته خطابا حقيقة فيه عند وجود من يخاطب به وهو مذهب ابن كلاب وقد اختاره النسفي في عقايده والاصح انه يتنوع اليها في الازل ايضا بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود وكذا يسمى خطابا فيه حقيقة بالتنزيل المذكور فاذن الكلام القديم وان كان صفة واحدة فهو بحسب تعلقاته الازلية وكثرة ازلية كالعلم القديم الذي له كثرة ازلية بحسبها لا بحسب التعلقات الحادثة التنجيزية ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال متنافيان فلا يتصف بهما الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا لدالا على الاستقبال انصافه وقد اورد عليه ان الحال المنافية للاستقبال هي ما كان بمعنى الزمان الحاضر اعني مجموع الايات المتعاقبة من اواخر الماضي واوايل المستقبل وليس الكلام فيها بل في الحال بمعنى الفضلة المبينة لما هي له ومنع تعلق الظرف الاستقبالي بها لكن منافات الحال بهذا المعنى الاستقبال ممنوعة لانها قيد لعاملها ومقارنة الزمان وقوع مضمونه فزمانها زمانه وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا الا ترى كيف استشنع توجيه فيح تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال بتنافيهما واما ما اجيب عنه بان التنافي بينهما بحسب الظاهر دون الحقيقة فهو مع كونه من كلام الرضي كما قال شيخنا غير مرضي لان الحال المنصوبة لا تناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر بحال حتى تنافي مقابله اعني زمان الاستقبال اللهم الا في كون لفظ الحال مشتركا بينهما اشتراكا لفظيا وهي هنا سببه واهية لانها في مجرد اللفظ بل قد قيل ان التعليل بالتنافي في المذكور خطأ من قايله منشأ وهذا الاشتراك اللفظي كما ان خطأ من علل وجوب كون جملة الجزاء خبرا بالتنافي بين الانشا والخبر خطأ منشؤه ذلك ايضا واذا بطل هذا الوجهان تعين انه ظرف لاحدها على ان المراد به الحال انتهى اي تعين انه اذا ظرف الفعل القسم الذي مر انه انشا او للكون المحذوف الذي مر انه حال على المراد باذا زمانا للحال والصحيح انه لا يصح التعليق باقسم الانشائي مطلقا سوى كان اذا للحال او الاستقبال وهذا رد لكونه اي ما مر اولا بها الحال ظرفا لاحدها الذي هو فعل القسم كما ان قوله وانه لا يمتنع التعليق الى اخره رد لامتناع كونه اذا ظرفا مستقبلا لكون محذوف هو حال لان القديم لا زمان له لا حالا ولا غيره بل هو سابق على الزمان لان الزمان حادث لوجوده اول والقديم لا اول لوجوده يريد لان اقسم الانشائي قديم وكل قديم لا زمان له فاقسم الانشائي لا زمان له فلا يكون اذا ظرفا له سواء كانت للحال والاستقبال فالدليل صغراه مطوية للعلم بها وكبراه الكلية مذكورة لان اللام في موضعها للاستغراق وقد قيل عليه ان اراد باقسم الانشائي ما كان لفظيا منعنا انه قديم لان الجمهور على حدوث الكلام اللفظي لا يقال الا ليس قد ذهب بعض المحققين الى ان المعنى في قول الاشعري كلام الله معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ ليراد به مدلوله بل في مقابلة العين والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات فيثاني القول بقدم كلام لفظي قايم بذاته تعالى ولكونه غير مترتب الاجزاء كالقايم بنفس الحافظ عن ترتبها وانما يحصل الترتب في التلفظ لاحتياجه الى الاله وما قيل عليه من انا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى مطلقا مرتبا كان او غير مرتب فنقدر ونعقل قيام ملكة بنفس الحافظ يقتدر بها على ايراد الالفاظ دون استحضار لترتبها وقت الادا ولا تخيل له ولا يكون في تلك الملكة ترتب لانا نقول الكلام في اقسم المقدر وهو من قبيل اللفظي المترتب الاجزا وان اراد به ما كان نفسيا ولذا حكم عليه بالقدم ولو حكما مطويا منعنا انه نفسي لشهادة الحس بانه لفظي نعم قسم لكن يكون نفسيا وفرق بينهما والتحقيق كما قال شيخنا ان مراد المحشي انه لا يصح التعلق بلفظ اقسم الانشائي المقدر لانه دال على القسم القديم المتحقق بالتعلق المخصوص الازلي والقديم لا زمان

له فلا زمان لما دل عليه فيتجه القول بانه لا يلزم من عدم الزمان لمدلوله عدم الزمان لمدلوله على طريق اللسان العربي
لان نظر النحاة انما هو في العبارات التي تبلغنا وهي في حكم كلام العرب قال الشارح في تعليقته كلام النحاة فيما يتعلق بالاعراب
انما هو في الالفاظ التي هي اصوات وحروف وهي حادثة قطعا فاذا تكلموا في التراكيب القرآنية لم يقصدوا الى التكلم عليها
الا باعتبار دلالتها على معناها على طريق لسان العرب لا باعتبار دلالتها على الكلام القديم الذي لا زمن له اصلا
سواء عبر عنه بلفظ الانشاء او الخبر لينتفي دلالتها على الزمن مطلقا والا لم يكن هذا الحكم خاصا بالانشاء بل يجري
في الخبر ايضا لان اخباره تعالى القديم كلامه لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم اذا انه لا يتعلق
ظرف بفعل خبري في كلامه تعالى لانه قديم لا زمان له وهو باطل والصحيح ايضا انه لا يمتنع التعليق بكاينا
مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجي الحال المقدرة اي الحال المنتظرة فان الحال تكون محققة بان
زمن مضمونها زمن مضمون عاملها من غير تقدير كقولك جا زيد راكبا او مقدرة اي منتظرة مستقبلة
فيقارن زمنها زمنه بالتقدير باتفاق من النحاة كمررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا الصيد به
غدا كذا يقدرون لتحقق المقارنة التي هي شرط الحال التي هي قيد لعاملها وظرف له في المعنى ومحصله
جعل الحال التي هي متعلق الظرف الاستقبالي حالا مستقبلة ليتحد زمنها وبهذا يندفع اعتراض الرضي
بان الكون اذا كان حالا من مفعول اقسم كان الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك
مررت بزيد صاحبا في حال الصراخ وحصول الليل في وقت غشيانه لا ان وقت الغشيان ظرف له فيكون
الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق هذا وقد جوز في نحو والليل اذا يغشى ان يكون اذا
ظرفا من غير شرطية لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشي الا حال تعظيمه اي عظمة
الليل كانه قيل عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته اذا يتعجب الا من عظم في معين كما لا يقسم الا بمعظم و
عليه فلا يلزم في قوله تعالى والقمر اذا اتسق واوضح منه اي من تقديرهم ان يقال مريدا به الصيد
غدا اي مريدا به اذ ذاك اي اذ ذاك المرور وجود الصيد غدا فالارادة هي المقارنة لزمان عامل
الحال ولا يضر تاخر زمان المراد عنه ومن قال اراد مريدا الان فقد فوت المقارنة المذكورة وقول
ابن الصايغ ان الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتاخر الفعل عنها مردود وعند المحشي بان التي لا يتاخر
الفعل عنها هي القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الاسباب
والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحي توجب تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات قال
على ان الظاهر ان مريدا ههنا بمعنى قاصدا اي هو من الارادة بمعنى القصد لا بهذا المعنى الذي ذكر
وهذا الحق فان مريد الصيد هو القاصد لاكتسابه وقصد اكتساب الفعل غير ارادته بذلك المعنى
فان قصد الكسب عبارة عن صرف تلك الارادة الى الفعل بمعنى جعلها متعلقة به بعد ان
خلقها الله تعالى بلا ارادة واختيار من صاحبها على وجه يصير تعلقها به سببا لان يخلق الله تعالى
تلك القدرة بعد سلامة الاسباب والالات ويخلق الفعل عقب خلقها وقد فسر قوله تعالى للذين
لا يريدون علوا في الارض لا يقصدونه ولا يطلبونه ووقع في كلام المتكلمين انه لا معنى لكون العبد
فاعلا بالاختيار الا كونه موجدا لافعاله بالقصد والارادة اي بقصد اكتسابها وارادته افاد
ذلك شيخنا فان قيل ما وجه وضحه هذا القول بالمناسبة الى ذلك قلنا واضح فان الصيد من
الافعال الاختيارية التي من ضرورتها ان تكون مسبوقة بالارادة فتضمنه اياها اظهر من تضمن
غيرها المعنى التقدير كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلاة بادرتم حتى التفسيران يكون بادرتم القيام
فيا تي من المصلي اصل تعبيرهم بالفعل عن ارادته انه يتسبب عنها وهم يقيمون المسبب مقام
السبب للايجاز مع التنبيه على ان مراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا يتراخى الفعل عن ارادته

ناصبا اذا

وهذا توضيح لتضمين الحال هنا معنى الارادة الاشارة الى وضحه تقدير مريدا كما قيل مثله في ناصب اذا
مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين فتكون بمنزلة متى وحينما وايان من ادوات الشرط
في ان العامل فيها فعل الشرط وعن ابي حيان في ارتشاف فهذا القول الى بعض النحاة وعزا مقابله الى الجمهور
ثم قال وهو الذي نختاره وفي شرح الكافية للرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما
قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف اي من اسماء الشروط الا ترى
انك تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم ثم قال واما العامل في اذا فالاكثر على انه جزاؤه وقال بعضهم هو
الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول اذا تضمن معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه
واذا لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك اي اجيك وقت غروب الشمس فعامله ما استعمل في محل الجزاء
وان لم يكن جزاء حقيقة لانا استعمل في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف اما لكونه صفة له او مضافا
اليه والوصفية ممتنعة والا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير ولم يات في كلام فالتخصيص اذ يكون مضافا
اليه كسائر الظروف المخصصة بما بعدها من الجمل الا على سبيل الوصفية نحو يوم يجمع الله الرسل ولو سلمت
الوصفية فالصفة لا تعمل في الموصوف كالمضاف اليه لا يعمل في المضاف لان كل كلمتين فاكثر كانتا في المعنى بمنزلة
كلمة واحدة بحيث يتعاقب معا جزءا في الكلام يجوز ان يعمل اولاها في الثانية ويمتنع العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة
بعض اجزائها متقدم من وجه متاخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم تعمل صلة في موصول
ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف واما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست معه كلمة واحدة
لعدم وقوعهما موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان يعمل الشرط في كلمة جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم
وقول ابي البقا انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هولاء غير مضافة
اي الى شرطها فلا يمتنع عمله فيها نعم يرد عليهم لزوم ان تكون اذا ح ظرفا مبهما لا مختصا لكنهم متفقون على
انها من الظروف المختصة والمفهوم من كلام ابن الحاجب في ايضاحه ان تخصيصها يفهم من ذكر الجملة بعدها
وان لم تكن مضافة اليها فانه قال والحق ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له
وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه
الشمس لكن رده الرضي بانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرده
ذكر الفعل بعد كلمة تكفي لتخصيصها لتخصيص متى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم وقال في اماليه
ايضا المراد بالتعيين انه لازم وقوع شرطها ولا يلزم منه اضافتها اليه ومعناه على ما قال الحديثي ان
ان وضعها للدخول على فعل لازم الوقوع وما هو كذلك وقته متعين غالبا نحو اذا طلع الشمس اذا طلع الشمس
اذا احمر البسر واذا كان كذلك يحصل تعينها بوقوع الفعل بعدها وان لم يضف اليه كما يقول الجميع اذا جزمت
كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل يعني ان الجماعة اتفقوا اذا كانت جازمة للفعل بعدها على انها غير مضافة
لان الاضافة من خصايص الاسما فتنافي الجزم قاله الشارح ونوقش بان غير المنصرف لما شابه الفعل فمنع
منه الجر بالكسر عاد اليه عند الاضافة التي هي من خصايص الاسماء لرجحان جانب الاسمية والجزم هنا ليس
في اذا بل الا انها لما اضيفت والاضافة من خصايص الاسماء رجحت اسميتها فنافت الاضافة ان تكون مجزومة
وايضا كل من اسماء الشرط فيه خصيصة من خصايص الاسماء ومع ذلك لم تمنع جزمه والحق ما في التعليق من
وجه اتفاق الجميع على عدم الاضافة الى الجملة عند الجزم انه لو جزمت ما بعدها مضافة اليها للزم ان تكون
عاملة في جزء المضاف اليه وهو باطل وايضا المضاف عامل في المضاف اليه فلو عملت اذا حينئذ في محل الجملة
وجزما في الفعل لزم عدم النظير وقوله ان ذلك ينتقض بامي الشرطية نحو اي رجل يضرب اضرب فيه نظر

ظاهرة والمذهب الثاني انه ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين وهو مبني على انها مضافة الى شرطها
لانها للوقت المعين ولا يتعين الا بشرطها قطعا لتكون مضافة اليه للوقت الجملة المعينة اما صلة او مضاف
اليها كما ان المخصصة صفة وليس الشرط صلة ولا صفة لعدم الرابط فتعين ان تكون مضافا اليه ويرد عليهم
امور احدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان
الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله واجاب عنه ابن الصايغ بان الاصل ذلك اي جملتان
ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني وحاصله مع التوضيح انا لا نسلم انهما بحسب الاصل
جملتان وقد صارتا واحدة على ذلك القول بل هما عليه جملة واحدة اصالة ثم تضمنتا معنى الشرط فاشبهتا
جملتي الشرط والجزاء الحقيقيتين من حيث اشتمالهما على ترتب مضمون اخرى مصدرة باداة فمن حيث انها مضافة
الى المصدرة بها ومعمولة للفعل الاخر جملة واحدة ومن حيث ان المصدرة بها سبب لما يليها لوضعها للسببية
جملتان ومن ثم تقدم المصدرة بها غالبا ليطابق اللفظ المعنى وان لزم تقدم المعمول على عامله وهذا بخلاف
حين في قولك حين طلع الشمس اجيك فانه لم يفهم منه سببية الطلوع اصلا ولذا لا يقدم الظرف في نحوها
الا نادرا وانما كان تقدم الصدر باذا غالبا لا دايما لكثرة دخولها على ما يكون سببا لغيره بوجه ما بخلاف
ان فانه سبب دايما ومن دخولها على ما ليس بسبب قولهم اذا احمر البسر اتيك ولما كان راي الحديثي
ان اذا غير متضمنة لمعنى ان كسابر اسماء الشرط قايلا ان نحو اذا طلع الشمس لا يصح تاويله بان طلعت
زمانا لان مدخول اذا لازم الوقوع بخلاف مدخول ان فانه ممكن الوقوع فيتنافيان واما متى تكرمني
فانه يصح تاويله بان تكرمني زمانا لم تشبه اسماء الشرط من حيثية عدم التضمن فلزم ان يعمل فيها
جوابها لان الربط اما باو بالتضمن والثاني منتف فتعين الاول والثاني اي ان اعمال الجواب ممتنع في
قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جاييا البيت من الضرب الثاني
من الطويل وهو من قصيدة طويلة اولها الا ليت شعري هل يرى الناس ما ارى من الامر او يبدو
لهم ما بدا ليا بدا لي ان الناس تفنى نفوسهم واموالهم ولا ارى الدهر فانيا واني متى اهبط من
الارض تلعة اجد اثرا قبلي جديدا وعافيا اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت
غاديا الى حفرة اهوى اليها مقيمة يحث عليها سابق من ورائيا وقايلها عند المص زهير بن ابي
سلمى والد كعب بن زهير الصحابي قايل بانت سعاد وفي شرح ديوان زهير لثعلب ان الاصمعي انكر
كون هذه القصيدة لزهير قال الزمخشري في البيت الذي اورده المص انشده سيبويه في اصح
رواية لصرمة الانصاري وفي بعض شروح شواهد الجمل انه لعبد الله بن رواحة الانصاري
قال الاعلم وهو اجزاء وجهل وثاني ابيات هذه القصيدة يابى ان يكون قايلها اسلاميا ويقتضي
ان يكون جاهليا لا يرى فناء العالم واراد النفوس هلاك الذوات الانسانية ولا شك انها هالكة
بالموت وان قلنا ببقاء الارواح ويحتمل ان يكون اراد النفوس الناطقة وهي الارواح الجاهلي وان
قال ببقاء العالم قد يقول الاصح بفناء الروح ايضا والتلعة بضم المثناة من فوق من الاضداد ما
ارتفع من الارض وما هبط منها واراد بالاثر السابق عليه الذي يجده بتجديد اثاره وبالباد دارسا
اخرى الغبر وبيت اراني اورده المص في نم وسياق الكلام عليه وعلى متلوه ان شاء الله تعالى واما
بيت الشاهد فقد اورده القوم ايضا شاهدا على العطف على التوهم وانه روي بلفظ ولا سابق
بالجر والتنوين عطفا على مدرك المنصوب على انه خبر ليس على توهم دخول الباء فيه لكثرة اقتران
خبر ليس بالباء وشيا مفعوله ووقع في شرح ثعلب بلفظ ولا سابقي بالياء شيء بالرفع وقال
التدميري ويروى ولا سابق بالرفع والنصب ولا شاهد عليهما فان قلت قد بينت وجه الجر

ووجه

ووجه النصب مكشوف فبقي وجه الرفع فنقول يمكن ان يكون العطف على محل خبر ليس على راي الكوفيين
فان العطف على المحل شروطا امكان المحل وكونه بحق الاصالة ووجود الطالب خلافا للكوفيين في الاخير
ومن ثم جاز عندهم انك وزيد ذاهبا فان قلت وهل استوفي العطف على المحل شروطه الا الثالث
هنا حتى جاز ولا سابق بالرفع على راي الكوفيين قلت نعم فانه لا شك في امكان رفع مدرك بسقوط
ليس كما امكن اظهار النصب في ليس زيد بقايم بسقوط الباء فجاز ولا قاعدا بالنصب وان كانت ليس
زايدة فيجي النص من المص على انه لا يختص مراعاة الموضع بكون العامل زايدا ولا في ان الرفع محل بالاصالة
لان الاصل ان مدرك ما مضي وليس عارضة ناسخة وقال شيخنا ويجوز رفعه على العطف على توهم رفعها
من التركيب كما قال المص في انك وزيد ذاهبان ان عطف زيد على توهم عدم ذكر ان غاية الامر ان توهم
عدم ان اقرب لان وصف الكلام لا يزول بسقوطها كما يزول بسقوط ليس وانما امتنع اعمال الجواب
هنا لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جاييا فلا اسبقه فلو كانت اذا ظرفا له كان وقت المجي ظرفا
للا اسبق ولا يصح ان يقال لا اسبق شيا وقت مجيه وبالجملة لو كانت ظرفا للجواب وهو لا اسبق
كانت قيدا للنفي لا للمنفي الذي هو سبق شي لان الشي انما يسبق بالبنا للمفعول قبل مجيه فكيف
يسبق وقت مجيه بان يسبقه غيره فيه وقد نوقش بان مقتضى هذا القول ان لا يسبق شي
وقت مجيه فكيف يصح تعليلا لنفي صحة قول لا اسبق شيا وقت مجيه على وجه ان يراد بنفي الصحة هنا
نفي كمالها لا نفيها في ذاتها كيف وانه صحيح وقد قالوا يشترط الاتحاد بين الموضوع والمحمول بحسب الوجود
ليصح الحمل والتغاير بينهما بحسب المفهوم ليفيد نحو الانسان كاتب بخلاف الانسان حجر فانه لا يصح والانسان
انسان فانه لا يفيد وربما كان ثبوت المحمول للموضوع بديهيا فلا يفيد الاخبار به نحو السماء فوقنا وقد
يقال نفيه لا يصح ايضا على ان المراد نفي كل صحة لا نفيها في نفسها فذاك كهذا وقد يقال ان ترك قيد الظهور
لظهوره وقد اجيب عن ايراد المص بان ليس المراد السابق بحسب الزمان وانما السابق بمعنى الفايت وتحته
فيه مذهب الجمهور اذ المعنى باني لا ادرك الماضي ولا افوت المستقبل الجايي الي بل سيدركني فان تقديرها
شرطية قلت تقدير الكلام اذا كان شي جاييا الي لا افوته وانتفاء فوات الشي يكون في وقت مجيه ويكون
المعنى على القلب لان الظاهر ان يخبر بان الشي وقت مجيه لا يفوته لا انه هو يفوت مما يجي والنكتة الاشعار
بانه يكفي المونة في تحصيل ما هو آتيه وطالب له وذلك بجعلها غير شرطية معمولة لما قبلها من سابق او لا
سابق كما اوضحه والمعنى بدا لي اني لست بفايت شيا اذا كان جاييا الي بل اذا لم يجي الي او بدا لي ان عدم
فواتي شيا متحقق وقت مجيه ومن مجي السبق بمعنى الفوات قوله تعالى ام حسب الذين يعملون السيات
ان يسبقونا اي يفوتونا وانما يلحقهم الجزاء لا محالة وهذا لازم لهم ايضا اي عدم صحة ان يقال لا
اسبق شيا وقت مجيه لما ان الشي انما يسبق وقت مجيه لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية
وانها معمولة لما قبلها وهو سابق بناء على ان السبق زماني واما على ما اولناه من ان سابقا بمعنى فايت
فلا لزوم واما على القول الاول وهو القول بان العامل الشرط وشرطية محذوفة الجواب وعاملها اما
خبر كان بمعنى جاييا او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث وهو المختار الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جيتني
اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في طرفين متضادين قيد به لعدم فساد العمل في غير متضادين كزمانين
جزء للاخر نحو اتيتك يوم الجمعة وقت طلوع الشمس او مكانين كذلك نحو جلست امامك حيث لا تراني
وزمان ومكان وقد اجيب عنه من قبل الجمهور بان معنى التركيب اذا جيتني اليوم يكون سببا لاكرامي
لك غدا فليس اكرمتك في الحقيقة جوابا او اذا فيه بمعنى متى فالعامل فيها شرطها وقد قيل بانها بمعنى متى
في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت اي متى ضاقت قاله ابو اسحاق وجزم الحديثي بان نحو هذا التركيب

يطلع السواد ولبس بدلا اي ليس سحر في المثال المذكور بدلا من يوم الجمعة لينتفي العمل في ظرفي زمان ولو
كان احدهما اعم لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول على انه نايب الفاعل ونصب الثاني اي وبقا الثاني منصوبا
على الظرفية ولو كان بدلا من يوم الجمعة لارتفع نص عليه سيبويه ويجوز سير عليه يوم الجمعة سحر بنصبهما مع
البنا للمفعول على جعل الجار والمجرور نايبا عن الفاعل اذ لا يتعين للنيابة الا المفعول به حيث وجد وانت
مخير فيما عداه وانشد الفرزدق «متى تردن يوما سفار تجد بها» «اديهم يرمي المستجيز المعورا» هو من الضرب الثاني
من الطويل وقايله كما قال الفرزدق واورده في الصحاح بلفظ متى ما ترد على زيادة ما بعد اسم الشرط وبدون نون
التاكيد اكتفاء بما في الزيادة من التاكيد وورود الماء الشرب منه والوصول اليه وسفار كقطام اسم بير قبل ذي
قار لبني مازن بن مالك وقيل اسم ماء وهو مبني على الكسر باتفاق اللغتين لانه من ذوات الراء وتجد بها اي بقربها
واديهم اسم رجل كان شاعرا خبيثا وهو اديهم بن مرداس احد بني كعب بن عمرو بن تميم او مصغر ادهم صفة يزيد
بن حباشة قاتل الهديل بل احد تباع سجاح المتنبئة وذلك انها تنبأت وتبعها خلق من بني تغلب والنمر وتميم
فكان الهديل ممن تبعها ولما هزمتها الرباب يوم النباج وهرب الهديل كر على نعم لبني يربوع فيها فنزل ارض بني تغلب
فمر بسفار وعليها اهلها من بني مازن فتفرقت طايفة منهم وبقيت طايفة على الماء فجعل اعوان الهديل يوردون
تلك الابل قطعة قطعة حياض سفار فتشرب ثم تصدر وترد اخرى والهديل قاعد على شفير سفار فلما تشاغل من
معه ورأى عنترة حباشة غره استدبره بسهم فاقصده وخر في الركية والمستجيز بالجيم والزاي من استجزت
فلانا اذا طلبت منه ماء لارضك او ماشيتك فاعطاك وقيل من ياتي القوم يستسقيهم ماء ولبنا والمعور بالمهملة
والراء بعد واو مشددة مفتوحة اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه اخذا من قولهم عور فلان اذا لم تقض حاجته
ولم يصب ما طلب والمفهوم من تقرير التقريب لابن خطيب الدهشة انه على صيغة اسم الفاعل فانه فسره بالذي يفسد
على الشارب شربه اخذا من العور بمعنى الفساد فيوما يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط
لكنك متى ابدلت من اسم شرط او استفهام فلا بد ان يقترن بالمبدل في الاول اداة الشرط وفي الثاني اداة
الاستفهام نحو من يأتك ان زيد وان عمرو فاكرمه ومن في الدار ازيد ام عمرو وبهذا اي وبعدم اقترانه بحرف الشرط
يمتنع في اليوم في المثال الوارد به الاشكال ان يكون بدلا من اذا فانه لو كان بدلا منه لاقترن بحرف الشرط
ويمتنع ان يكون عطف على يمتنع الاول ويمتنع ان يكون يوما في البيت ظرفا لتجد الذي هو جواب الشرط لئلا
ينفصل يرد من معموله وهو سفار بالاجنبي وهو يوما ولئلا ينفصل يوما من عامله وهو تجد بالاجنبي وهو
سفار فتعين انه اي يوما ظرف ثان لترد والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون قد تستعمل اذا الفجائية قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها بالنسبة اليها
وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء لتاويله بان وجود الجزاء مفاجئ لوجود الشرط ومتهجم عليه ومعنى
الفاء التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك وبالحرف الناسخ للابتدا نحو فاجيئني فاني اكرمك
لا سيما وهو مقترن بالفاء وهي وحدها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها كذا في التعليق ولعل المص اعتمد
ما عليه ابو البقاء من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وان كان عند ابن قاسم
منظورا فيه فلم يعد المانع الا الناسخ وحده ويؤيده ان الحوفي والزمخشري ذكرا ان العامل في اذا من اذا
جاء نصر الله فسبح فلم يعدها مانعة نعم جزم الرضي في هذه الاية بزيادة الفاء ليكون الكلام على صورة
الشرط والجزاء قال وانما حكمنا بزيادة الفاء لان فايدتها التعقيب كما ان السببية لا تخلو عن معنى التعقيب
والمراد الامر بالتسبيح في وقت المجي لا عقبه انتهى ملخصا واعلم ان المتبادر ان قوله وبالحرف الناسخ عطف
على باذا الفجائية فيكون المعنى ومقرونا بالحرف الناسخ فيقتضي ان لا يكون الناسخ من جملة الجواب وليس
كذلك فينبغي ان يكون التقدير مصدرا بالحرف الناسخ والعطف على منوال وعلفتها تبنا وماء باردا وكل منهما

ممتنع واما اذا امات لسوف اخرج حيا فليس من هذا القبيل ليحتاج الى القول بان العامل الشرط دون الجواب
لئلا يكون الاخراج والموت في وقت واحد ولئلا يلزم عمل ما بعد لام الابتدا فيما قبلها ولا تعمل كما قال ابو البقاء لان
المانع اللام وسوف فان حرف التنفيس ليس بمانع على الصحيح لان قوله لسوف اخرج حيا ليس جوابا لخلوه من
الفاء وانما الجواب محذوف تقديره ابعث او احيا وقال الرضي المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة
والمعنى اذا امات وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لفي خلق
جديد وذلك باطل عقلا اذ الحدث المعين لا يقع بتمامه في زمنين اي متضادين اي لا يقع بتمامه في احدهما ثم كذا
في الاخر لامتناع تحصيل الحاصل والانجاز ووقوعه في زمنين غير متضادين بان يقع في زمن هو جزء زمن اخر فيكون
واقعا فيه ايضا فيكون واقعا في زمنين غير متضادين لدخول احدهما في الاخر فجايز قطعا ولما استلزم هذا الكلام ان
لا يقع الحدث المعين بتمامه في مكانين متضادين ايضا كان الدليل مطابقا للمدعى وتم بذلك التقريب ولو عكس فذكر
الزمنين في المدعى والطرفين في الدليل لكان اظهر لا يقال اليس يصح قول القايل وقد نام يوما واحدا ليلة ونهارا
في هذا المكان وذلك المكان لانا نقول انما صح لكون يومها الواحد وقع مبعضا في الزمانين وكذا في المكانين لا بتمامه
في كل وكون العامل عمل في زمن عطف عليه اخر ومكان عطف عليه اخر لا في زمانين ولا في مكانين وقصدا اي وبا
قصدا اي يجب قصد المتكلم اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم وبتقدير عمل اكرمك في اذا يلزم وقوعه
في اليوم وهو خلاف المراد فان قلت فما ناصب اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان وهو
اذا واليوم قلت لم يتضادا كما في الوجه السابق ليمتنع العمل فيهما وعمل العامل الواحد في ظرفي زمان وكذا في ظرفي
مكان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيك يوم الجمعة سحر وجلست في المسجد امامك ويكون عمله في الظرف
الاول مطلقا وفي الثاني مقيدا بالاول قيل ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص فان السحر الوقت قبيل الفجر
بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس احدهما بصادق على الاخر فهما متباينان
اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه اطلاق احد المتجاورين على الاخر ويكون المراد اتيك في جزء
يوم الجمعة هو سحره ولا شك ان جزء يوم الجمعة اعم من سحره ثم قيل ان قوله اللهم الى اخره يقتضي ان سحر بمعنى
اول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين الكليان اللذان لا يصدق كل واحد
منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء
ما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحره وفيه نظر لان الاول على تقدير هذا الاستدراك يكون قد اعتبر النسبة
بين جزء من يوم الجمعة وسحر يوم الجمعة ولا شك في عموم الاول للثاني لا بين يوم الجمعة نفسه وسحره ليقال
هما متباينان ولان ما ذكره من تعريف المتباينين خاص بالكليين منهما والاعم المتباينين ما يكونان جزئيين
كزيد وعمرو وكيوم الجمعة وسحره في المثال المذكور على ما هو الظاهر من ان المراد يوم جمعة بعينه وسحره بعينه
والاقرب كما قال شيخنا ان المص تسامح فجعل الكل اعم من جزئه على معنى الشامل له ولغيره لمشابهة الكل الكلي
والجزء الجزئي ومن قال اراد بالاعم الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه والكلي لجزئياته لا المفهوم الصادق
على كل ما صدق عليه الاخر بدون عكس فقد قيل عليه انه اذا لم يرد المفهوم المذكور لم يرد شمول الكلي
لجزئيه لانه بعينه شمول هذا المفهوم كما هو معلوم فيفسد ثاني شقي الترديد هذا وانت اذا اعتمدت
على ما في عمدة الحفاظ في قوله تعالى نجيناهم بسحر ان السحر اول النهار وهو اختلاط الظلمة بضياء النهار
ومراده بالنهار اليوم اذ المختار عنده تساويهما وان اليوم عبارة عن مدة الزمان من طلوع الفجر الى غروب
الشمس والنهار مثله قال وقيل بل هو اي النهار من طلوع الشمس الى غروبها وقد جعل الراغب اليوم
عبارة عن الوقت من طلوعها الى غروبها وكانه اشتبه عليه ذلك بالقول المنقول في النهار استغنيت عن دعوى
ارتكاب المجاز ويؤيد ما في العمدة ان صاحب القاموس قال السحر قبيل الصبح كالسحري والسحر بالـ

اي من اذا الفجائية والحرف الناسخ لا يعمل ما بعده فيما قبله لئلا يفوت ما له من الصدارة واجيب عن ذلك بان الجمهور
انما يقولون بان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يمنع من العمل مانع والا فالعامل مقدر يدل عليه الجواب قال ابن
الصائغ انهم يقولون العامل في اذا جوابها او ما دل عليه الجواب وما اغنى عنه الجواب هذا ومختار الرضي ان مجي الجواب
في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاء نحو متى جيتني فانك مكرم او فانت مكرم او فلانت مكرم فيما لا يتم لان تقديم
الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب وفي اي الجواب ايضا والصالح فيه
للعمل اي في اذا صفة من جملة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور اي نفخ في الصور فاعول من النقر بمعنى التصويت واصله
القرع الذي هو سبب الصوت والفاء للسببية واما الفاء من قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير
فهي جزائية واذا ظرف فيه معنى الشرط والعامل فيه على المختار ما دل عليه ما بعد الفاء فان معناه عسر الامر على
الكافرين وذلك اشارة الى النقر مراد به يومه ليصح الاخبار عنه بيوم عسير ويومئذ قيل بدل من اذا وهو بعيد وظرف
لذلك اي فالنقر ذلك اليوم يوم عسير يعني يوم النفخ في الصور يوم عسير فحذف اليوم فزال المجرور عنه وجعل الاخبار
صورة عن ذلك الحدث العظيم وجي بظرفا لقرينة ذكره مجرا به وانما قلنا العامل في هنا محذوف لانه لو كان
مذكورا لكان في حيز الجواب وليس فيه ما يصلح لان يكون عاملا فيه الا الصفة اعني عسيرا ولا تعمل الصفة بمعنى
النعت فيما قبل الموصوف قيل في كلامه تدافع فانه اوله يتضمن الاخبار بان الصفة صالحة للعمل فيه واخره نفي عمل
الصفة فيه بل نفي صلاحية العمل ودفع بان المراد صلوحها له من حيث ذاتها لكونها فعلا او شبهه وعدم عملها
من حيث هي صفة فان كونها صفة مانع عن العمل فيما قبل الموصوف كما في الموصوف لان تقدم معمولها على موصوفها
المانع فانه ممنوع اذ ليس هذا هو المانع الممنوع وما عليه الزمخشري من تعلق في انفسهم من قوله تعالى وقل لهم في انفسهم
قولا بليغا اي قل لهم قولا موثرا في قلوبهم يبلغ منها ويوثر فيها قال المحشي ضعفه ابو البقاء وغيره بان معمول
الصفة لا يتقدم على الموصوف ويجوز تعليق في انفسهم بقل لهم اي قل لهم في شان انفسهم الخبيثة او قل لهم في انفسهم
خاليا بهم ليس معهم غيرهم والمعنى سارهم بالنصيحة لانها في السر انجع وتخريج بعضهم هذه الاية على ان اذا
مبتدا وما بعد الفاء خبر اي وقت نقر الناقور هو ذلك النقر يومئذ لا يصح الا على قول ابي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف
اذا الفجائية مبتدا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدا ولا تكون عاطفة لان الخبر لا يعطف على مبتدئه ولا مفيدة معنى
السببية لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر والفاء ان لم تكنها كانت زايدة واذا مبتدا لا ظرف متضمن معنى الشرط
ولا غير متضمن وقد نوقش في هذا التعليل بانه يجعل تقدير الكلام عسر الامر كما قال في جامع العلوم في قوله تعالى
فاذا نفخ في الصور فلا انساب بينهم التقدير تناكروا وتجادبوا واذا امكن ان يكون عسر الامر مسببا عن النقر صح ان
يكون عسر اليوم مسببا عنه ايضا اذ ليس المعنى بعسره سوى عسر الامر فيه فلا وجه لنفي سببيه عسر اليوم عن النقر
اصلا ومن اعرب على هذا التخريج يومئذ بدلا من ذلك المشار اليه الى وقت النقر وذلك مبتدا خبره يوم عسير والجملة
خبر اذا فقد التزم فيها يكون مبتدا بها اسم اشارة الاتيان بضمير الرابط لان في كل منها الاشارة الى الحصة معهودة
عند المخاطب وهو على وضع الظاهر موضع المضمر الرابط وان لم يكن بلفظ الاول على ما اجازه الاخفش ايضا
ويلزمه وقوع الظرف اعني يومئذ في محل الرفع حيث اعتبر بدلا مما هو مبتدا ومن قال فذلك خبر والفاء زايدة
فالظاهر ان الخبر عليه مفرد والجيد في التخريج ان يخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير اي عسر الامر واما قوله
ابي البقاء هو الامام عبد الله بن ابي عبد الله الحسين بن ابي البقاء العكبري الاصل البغدادي الدار والمولد الفقيه
الحنبلي النحوي الفرضي صاحب الاعراب اخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسماية
وتوفي سنة عشر وستماية ببغداد والعكبري بضم العين نسبة الى عكبرا بضم المهملة وفتح الموحدة وبقصر
بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ النسبة اليها عكبري وعكبراوي انه اي ان الجواب المحذوف
العامل في اذا يكون مدلولا عليه بذلك اي بلفظ ذلك لانه اشارة الى النقر الذي هو مصدر نقر في الناقور

فانه نكر ان اذا ظرف وذكر في عامله سوى الوجه المخرج على قول الاخفش وجهين احدهما انه ما دل عليه عسير لا
هو لان الصفة لا تعمل فيما قبلها وقدره يعسر بلفظ المضارع ثانيهما انه ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر
ثم قال يومئذ بدل من اذا وذلك مبتدا والخبر يوم عسير اي نقر يوم فعلى هذا الثاني وقياس ما قدره على الاول
من يعسر يكون معنى ينقر فيه على البناء للمفعول لوقوعه بعد اذا نقر في الناقور فرد وذلك لادائه الى اتحاد
السبب والمسبب ان اعتبرت شرطيه وذلك ممتنع اللهم الا ان يكون مراده انها ظرف عمل فيه ما دل عليه اسم
الاشارة من معنى النقر كما عمل في الحال في هذا بعلي شيخا وتكون اذا حينئذ عن تاخبر عن ذلك وحده ومن ثم
حكم ان يومئذ بدل منها وجوز الشارح في تعليقه تاويل الاية على تقدير تخريج ابي البقاء وان رده المصنف تصحيحا
بانها من باب اقامة السبب مقام المسبب الذي هو الاهوال العظيمة فانها مسببة عن نقر الناقور فكانه قيل
اذا نقر في الناقور فالاهوال الشديدة واقعة ثم حذف واقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك
ليست الجملة مسببة عنه وانما هي مسببة عن ينقر فيه المقدر الثاني انه انما يقام مقام المسبب سبب
اشتهرت مسببته عن ذلك السبب وشهرة تلك السببية فيما ذكر ممنوعة ولو سلمت فجعل النقر قايما مقام
وقوع الاهوال العظيمة تكلف يستغنى عنه بغيره وقد اجيب عن هذا بانه وان كان تكلفا مستغنى
عنه بتقدير وقعت الاهوال الشديدة الموافق معنى لقوله فذلك يومئذ يوم عسير وعسر الامر الموافق
لفظا ومعنى ومن ثم اثر المصنف تقديره فهو انما ارتكب لتصحيح قول ليس فساده اولى من صحته واما نحو
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله وانما كان ظاهره على اتحاد السبب والمسبب فاول على اقامة السبب مقام
المسبب لاشتهار المسبب من حيث هو مسبب عن ذلك السبب اي لاشتهار مسببيته عنه قال الطيبي الشرط
والجزاء اذا اتحدا اي لفظا دل على فخامة الجزاء وكذلك الخبر المفرد اذا اتحد بالمبتدا لفظا وقال ابن مالك
قد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيتحد بالمبتدا لفظا كقول رجل من طي خليلي خليلي
دون ريب وربما الان امرء قولا فظن خليلا اي خليلي من لا شك في صحة خلته ولا يتغير في حضوره وغيبته
وكقوله وشعري شعري اي وشعري على ما ثبت في النفوس من جزالته والتوصل به من المراد الى غايته
وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط كقولك من قصدني فقد قصدني اي فقد قصد من عرف بنجاح قاصده
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام فساق الحديث وهو مشتمل على اتحاد الشرط والجزاء لبيان الشهرة وعدم
التغير لاجل التعظيم في الشق الاول منه ولاجل التحقير في الشق الثاني اراد به قوله صلى الله عليه وسلم ومن
كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه وتفسير ابن مالك الخليلي الثاني بمن لا شك
في صحة خلته انما هو مع قطع النظر عن قوله دون ريب اي دون شك اذ لو كان متعلقا به لم يكن هناك اتحاد
الخبر بالمبتدا لفظا فهو متعلق بالجملة على ما قيل في قول صاحب المفتاح هي الاخرة عند الله ان عند الله متعلق
بقوله هي الاخرة والعامل فيه ما يشعر به مضمون الجملة من ثبوت الخبر للمبتدا افاد ذلك شيخنا فقد استحق
الثواب العظيم المستقر للمهاجرين الى الله ورسوله فهو كما قيل من زاد الكرام فقد زاد الكرام اي استحق الاكرام
المستقر لزايرهم لاستحقاقه اياه ونظيره في التاويل قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته اي وان لم تبلغ
فما بلغت فانه اقيم السبب الذي هو عدم التبليغ مقام المسبب لما لا يخفى من انه مما ينبغي ان يخفى صونا للجانب
صلى الله عليه وسلم ان يواجه بما يترتب على عدم التبليغ وان كان مفروض الوقوع ومنهم من قدر في الحديث جوابا
يستلزمه المذكور ويكون مسببا عنه اي فهجرته مقبولة عندهما او فثوابه واجره على الله تعالى وكذا يكون
التقدير في الشق الثاني فهجرته غير مقبولة عندهما او فلا ثواب ولا اجر له عند الله تعالى ومنهم من قال التقدير
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وعقدا فهجرته اليهما حكما وشرعا ونوقش بان هذا المحذوف حال مبينة
ومن حقها ان لا تحذف واجيب بمنع حاليته والتزام انه تمييز حذف كقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون

اي رجلا وبانه لم يرد ان هناك حنقا بل هو بيان المعنى ومغايرة الاول والثاني قال ابو حيان شرع في رد مذهب
على قول الاكثرين غير مرضي وورد اي الجواب مقرونا بما النافية نحو واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم
الاية وما النافية لها صدر الكلام انتهى اي فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذا قال في قوله تعالى واذا راوك ان
يتخذونك وقوله واذا راك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا الظاهر ان جواب اذا ان يتخذونك ولم يقع
جوابها في القران بان الا في هاتين الايتين ولم يحتج الى الفاء في الجواب كما لم يحتج اليه في واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان
حجتهم بخلاف ادوات الشرط اذا كان الجواب مصدرا بما النافية فلا بد من الفاء ثم قال وفي الجواب لاذا بان وما النافيتين
دليل واضح على ان اذا ليست معمولة للجواب العامل الفعل وليست مضافة للجملة وليس هذا الجواب والا اقترنت
بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين لما ان جواب اذا اذا كان مصدرا بحرف نفي غير لم اقترن بالفاء قياسا
على جواب اقتران اذا وهي متطفلة على الشرطية ثم ان قوله والا لاقترن فيه ادخال اللام في جواب ان فان الشارح
وهو ممتنع وسياتي له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المتقدمين ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقعت له على
شاهد يحتج به وقد يوجه بما ذكره شيخنا من ان لو ان بمعنى ان فلو اثبت ان بمعناها حتى قرنت بلامها لم يمتنع وانما
الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة وقوله ما كان حجتهم الاية بيان بالحجج الباطلة واما الجواب في ايتي واذا راوك
ان يتخذونك واذا راك الذين كفروا ان يتخذونك فقد قيل انه محذوف وتقديره يقولون المحكي قولهم اهذا الذي
وجملتان يتخذونك الا هزوا اعتراض وجوز الرضي ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثل قوله
تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي مثله في تقدير القسم وجعل الجواب له وان تكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة شرط
وسياتي انها تجرد لذلك وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل ان ترك خيرا الوصية للوالدين اي فالوصية للوالدين
مردود بان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد تقدم القول فيه وهذا هو مذهب
البصريين والا فالكوفيون يجوزون حذفها اختيارا استدلالا بقراءة بعضهم اينما تكونوا يدرككم الموت بالرفع وهي
شاذة والتقدير فيدرككم والوصية في الاية نايب عن فاعل كتب وجملة الشرط اعتراض بينهما وللوالدين يتعلق
بها اي بالوصية لا الخبر والمتعلق محذوف والوصية مبتدا والجملة اسمية ليضطر الى دعوى حذف الفاء والجواب
للشرط محذوف اي فليوص وقد سد قوله الوصية للوالدين مسده هذا المحذوف لكونه من خبر ما قام قرينة
عليه ولانه ملاق له في الاشتقاق وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا يحتاج الجواب وان عاملها
ما بعد النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى يوم يرون الملايكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك
من التوسع في الظروف اي عمل ما بعد ما النافية فيما قبلها وهو ظرف مع ما لها من الصدارة من التوسع في الظرف
وقد توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها مردود بثلاثة امور احدها ان مثل هذا التوسع خاص
بالشعر اي باب الضرورة فلا يجوز في السعة والاختيار كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا هو بيت من
مشطور الرجز لابي محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة ابن امرئ القيس الانصاري الخزرجي الصحابي الجليل شهد
العقبة وهو احد النقباء وبدرا وكان احد الامراء في غزوة موتة واستشهد بها سنة سبع وهو احد من كتب في
الجاهلية وقد اخرج ابن عساكر ان النبي صلى الله عليه وسلم سال عبد الله بن رواحة ما الشعر فقال شيء يختلج
فيخرجه على لسانه شعرا ويروى انه انشد النبي صلى الله عليه وسلم قوله اني تفرست فيك الخير اعرفه والله اعلم ما
ان خانني بصر انت النبي ومن يحرم شفاعته يوم الحساب فقد ازرى به القدر فثبت الله ما اتاكم من حسن
كالمرسلين ونصرا كالذي نصروا فقال له صلى الله عليه وسلم واياك يا سيد الشعر وعن محمد بن سيرين قال كان شعرا
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك واخرج ابن عساكر قال الحفنا
ان عبد الله بن رواحة كانت له جارية يستسرها عن اهله فبصرت به امراته وقد خلا بها فقالت لقد اخترت
امتك على حرتك فجاحدها ذلك فقالت ان كنت صادقا فاقرا اية من القران فقال شهدت بان وعد الله حق

وان النار مثوى الكافرينا قالت فزدني اية اخرى فقال وان العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا
فقالت زدني اية اخرى فقال وتحمله ملايكة كرام ملايكة الاله مقربينا فقالت امنت بالله وكذبت
بصري وفي رواية عن عكرمة مولى ابن عباس ان ابن رواحة كان مضطجعا الى جانب امراته فخرج الى الحجرة
فواقع جارية له فاستيقظت المراة فلم تره فخرجت فاذا هو على بطن الجارية فرجعت واخذت الشفرة فلقيها
ومعها الشفرة فقال لها مهيم فقالت مهيم اما اني لو وجدتك حيث كنت لوجات بها قال واين كنت قالت
على بطن الجارية قال ما كنت قالت بلى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يقرا احدنا القران وهو جنب فقال
اقرا فقال اتانا رسول الله يتلو كتابه كما لاح مشهور من الصبح ساطع اتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا
به موقنات ان ما قال واقع يبيت يجافي جنبه عن فراشه اذا استثقلت بالكافرين المضاجع
فقالت امنت بالله وكذبت بصري قال فغدوت الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فضحك حتى بدت نواجذه
وبيت الكتاب من ابيات ارتجز بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فقد اخرج الشيخان عن البراء قال رايت
النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ينقل التراب حتى وارى التراب شعر صدره وهو يرتجز برجز عبد الله بن رواحة
ويقول اللهم لولا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا الكافرون قد بغوا علينا فثبت الاقدام ان لاقينا
فانزلن سكينة علينا وعزاه الزمخشري في شرح شواهد الكتاب لكعب بن مالك وفي تاريخ الاسلام للذهبي
ما يقتضي انها لعامر بن الاكوع وقد اعاد المص الاستشهاد بهذا البيت ولا نقل كما قال الجلال بهذا المصراع في حرف
الميم واورد قوله فانزلن سكينة البيت في حرف النون وياتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى والثاني ان ما لا يتاتى على لا
في عملها فيما قبلها من الظروف فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل
ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول تقدم العامل كما في نحو ان لا تقم اقم وجاء بلا زاد او تقدم المعمول
نحو انا زيدا لا ضارب فانه جائز بل سوغ الزمخشري ان يقال انا زيدا غير ضارب لانه بمنزلته بخلاف انا زيدا مثل
ضارب قال التفتازاني وامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه انما هو في ما وان دون لا ولم ولن لان ما يدخل على
القبيلين فيشبه الاستفهام ولم ولن يختصان بالفعل ويكونان كالجزء منه ولا وان دخلت عليهما الا انها حرف
متصرف فيها فجاز عمل ما قبلها فيما بعدها نحو جيت بلا شيء واريد ان لا تخرج وجاز العكس ايضا نحو زيدا
لا ضارب وانا زيدا لا ضارب فان قلت ينبغي ان يمتنع الثاني لان لا فيه اسم على ما صرح به السخاوي في غايته
انه جعل اعرابه فيما بعد لكونه على صورة الحرف مثل لا فارض ولا بكر ورايت لا فارسا وجاء بلا شيء قلت
بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرا الى الصورة الحرفية وقوله اي وفي قوله الا ان قرطا على اله
الا انني كيده لا اكيد البيت من الضرب الاول من المتقارب الا ان عروضه مزاحفة بالحذف ووزنها فعل بسكون
اللام وهذا البيت وامثاله يعضد الخليل فمن القسطاس للزمخشري في الكلام على المتقارب وقد اجاز الخليل
في عروض البيت السالم الضرب الحذف والقصر واباها الكثير وقايله عند الجلال الاعلم السنبسي نسبة
الى سنبس بالكسر ابن معاوية بن جرول ابن حي من طي وقرط بضم القاف وسكون الراء ومهملة اسم رجل والال
كالالنور زنا ومعنى ولا يقال بغيرها والمراد بها هنا الحالة السيئة والكيد المكر والخبث اي ان هذا الرجل على
حالة سوء ولا امكر مثل مكره والعجب ان الجلال مع كونه بصدد شرح ابيات الكتاب اورده تبعا للتبريزي
بلفظ ما اكيد مع ان رواية المص انما هي بلفظ لا وجعل ما زايدة لا نافية لان ما في حيزها لا يعمل فيما قبلها
وهنا قد عمل ولا موصولة لئلا يتقدم معمول الصلة على الموصول اي انني اكيد كيده وافعل مثل فعله فعكس
المعنى وقال التبريزي يجوز كونها نافية اي ما اكيد كيده كما يكيدني لا كون خيرا منه ويلزمه فوات صدارة
ما مع ان المعمول المتقدم غير ظرف وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر بحلولها محل ادوات
الصدر مما يتلقى به القسم كان واللام والا فلا وهذا التفصيل هو الصحيح في لا وعليه اعتمد من جعل

انتصاب حب العراق في قوله البيت حب العراق الدهر اطعمه تمتمه والحب ياكله في القرية السوس وهو من الضرب الثاني
من البسيط وقايله جرير بن عبد الله بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة المعروف بالمتلمس
خال طرفة ابن العبد شاعر مقل في اشعاره قلة ذكره الجمحي في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية وكان من امره انه
وفد هو واخته طرفة على عمرو بن هند فنزلا عليه ثم اتفق انهما هجواه بعد ذلك فكتب لهما كتابين الى البحرين وقال
اني كتبت لكما بصلة فاشخصا ليقبضاها فخرجا من عنده والكتابان معهما فمرا بشيخ جالس في الطريق متكشف
يقضي حاجته وهو مع ذلك ياكل ويتفلى فقال احدهما لصاحبه هل رايت اعجب من هذا الشيخ فسمع مقالهما فقال
وماذا ترى من عجبي اخرج خبيثا وادخل طيبا واقتل عدوا وان اعجب مني من يحمل حتفه بيده وهو لا يدري
فاوجس المتلمس في نفسه خيفة وارتاب بكتابه ولقيه غلام من الحيرة فقال له اتقرا يا غلام قال نعم ففض
خاتم كتابه ودفعه الى الغلام فقراه عليه فاذا فيه اذا اتاك المتلمس فاقطع يديه ورجليه واصلبه حيا
فاقبل على طرفه فقال تعلم والله لقد كتب فيك بمثل هذا فلم يلتفت الى قول المتلمس والقى المتلمس كتابه
في نهر الحيرة ومضى طرفة بكتابه الى صاحبه فقتله وهرب المتلمس فلحق بالشام وذهب يهجو عمرو بن هند
فبلغ شعره عمرا فآلى ان وجده بالعراق ليقتلنه فقال المتلمس البيت البيت وصار يضرب بصحيفته المثل
والبيت حلفت وحب العراق اصله على حب العراق فاسقط الجار واوقع الفعل عليه توسعا والعراق ناحية
معروفة من عبادان الى الموصل طولا ومن القادسية الى حلوان عرضا واطعمه اكله والسوس بالضم
دود يقع في الصوف والطعام قال الجوهري وعلى الاول اقتصر في القاموس ثم قال وقد ساس الطعام
يساس سوسا بالفتح وسوس كسمع وسيس كقيل واساس وسوس انتهى قال المحشي في شواهده وقد
اختلف في قوله البيت هل هو بضم الهاء او بفتحها فكلام العسكري في كتابه جمهرة الامثال يقتضي انه
بالضم وصرح غيره من العلماء بالشعر واللغة انه بالفتح وكذا ضبطوه في كتاب س وقالوا انه يخاطب
به عمرو بن هند لانه لما هجا حلف عمرو انه لا يطعم المتلمس بعدها حب العراق اي انه لا يقعد
بعدها على المقام بالعراق فلا سبيل له الى اكل حبة اي حلفت يا عمرو لا تتركني اقيم بالعراق والطعام
لا يبقى ان استبقيته بل يسرع اليه الفساد وياكله السوس فالبخل فيه قبيح على التوسع اي في عمل العامل حيث
اوقعه على المفعول به بعد ان كان قاصرا عن الوصول اليه واسقاط الخافض وهو قليل ولم يجعله من باب
زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه فان قلت ولم كان التقدير ذلك قلنا لان جواب القسم اذا كان مثبتا فلا بد
وان يكون موكدا والبيت لم يوكد فدل على انه منفي بتقدير حرف النفي نحو تالله تفتوا اي لا تفتوا وفي المعاريض
والله احبك اي لا احبك ولا هذه الواقعة في الجواب لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر
في هذا الباب عاملا اي باب زيدا ضربته وهو باب ما انتصب على شريطة التفسير كما قال شيخنا وان كان
الباب الثاني اعم من الاول ليصح القول بانه انما قيد بذلك احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك فان استجارك
مفسر العامل المحذوف ولا يصح عمله فيه موخرا الا ان الفاعل لا يتقدم على عامله عند البصريين فتدبر الثالث ان لا في الاية
حرف ناسخ مثله في لا رجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن نافيا لما له من الصدارة فانه
لا يجوز زيدا اني اضرب فكيف يتقدمه معموله وهو مع ذلك حرف نفي بل ابلغ من هذا المذكور ان العامل الذي
بعده في الاية مصدر يعني بشرى وهم يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله وان لم يكن داخلا
عليه حرف نفي ومن ثم قالوا في قوله تعالى فلما بلغ معه السعي ان الظرف ليس متعلقا ببلغ لانه يقتضي بلوغهما معا
حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه بل هو متعلق بمحذوف على سبيل البيان اي فلما بلغ
السعي معه السعي وانما لم يجوزوا عمل المصدر فيما قبله لانه عندهم بمنزلة ما ول بان والفعل وان موصول في
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشي المرتب الاجزاء عليه هذا ومختار التفتازاني

وفاقا للرضي جواز عمله فيما قبله اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا قال في المطول والاظهر انه جائز اذا كان ظرفا
او شبهه قال تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس
كل ما ول بحكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله منه
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها لكن في استدلاله على
تقدم معمول المصدر بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي نظرا لان الكلام في تقديم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر
معرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقديم ما عرفت من تاويله بان والفعل وهو في المنكر دون المعرف وقال
بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في معمول المصدر ان لا يتقدم عليه مطلقا ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفا
صورة ان والتوسع فيه فاذا وجد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه قدم عند علماء البلاغة بلا تكلف
لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعاني بعد ان كان لما ارتكبوه وجه ساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا
ظرفا متقدما على المصدر فان راينا ان فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا جعلناه على وجه
اخر بحسب اقتضاء الاحوال انتهى وانما العامل محذوف اي ذكر يوم الا يعذبون يوم او فعل يدل عليه لا بشرى
اي يمنعون البشرى او يعدمونها والجملة المنفية معمولة لقول مضمر هو حال من الملايكة اي قايلين لا بشرى و
تجويز ابي البقاء والزمخشري ان يكون يومئذ تكريرا اليوم سواء اريد بالتكرير التوكيد اللفظي ام البدل رده
الشيخ ابو حيان بان يوم منصوب بما ذكر من اذكر او يعدمون البشرى وما بعد لا العاملة في الاسم لا يعمل فيه
ما قبلها وفي اعراب الواسطي ان ما رد به غير ظاهر لان الجملة المنفية معمولة للقول الواقع حالا من الملايكة والملايكة
معمول لرونه وهو معمول ليوم لانه مضاف اليه له فلا وما في حيزها من تتمة الظرف الاول من حيث انها معمولة
لبعضها في حيزه فليست باجنبية ولا مانعة من ان يعمل ما قبلها فيما بعدها قال والعجب له كيف تخيل هذا
وغفل عما قلته وهو واضح مع التامل ونظيرها ورده ابو حيان على الاكثرين ان يوم رد عليهم قوله تعالى وقال
الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبيكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد هو بالنصب عطف على يوم رد
لا يصح لجديد ان يعمل في اذا لان ان بكسر الهمزة ولام الابتدا يمنعان من ذلك لان لهما الصدر قيل هو ممنو
في اللازم فانها مع ان مسلوبة الصدرية على المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا او في كتاب غير هذا وهو
مدفوع فان ما ذكره المص في لام الابتدا انها سلبت الصدرية في باب ان لانها موخرة عن تقديم لان اصل ان
زيدا لقايم لان زيدا قايم فاخرت اللام وتخطاها عمل العامل الذي هو ان الى ما بعدها وعمل العامل الذي
بعدها الى ما قبلها نحو ان زيدا طعامك لاكل واما بالنسبة الى ما قبل ان فحكم صدارتها باق
بدليل تعليقها فعل القلب عن معموله ولذا كسرت ان في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله وبالجملة فاللام
ان فاتت صدارتها لفظا لم تفت رتبة ولكن بالنسبة الى ما قبل ان والجواب ايضا عن هذا الايراد ان الجواب محذوف
اي جواب اذا بناء على تضمنها معنى الشرط لان المراد اعلامهم بمضمون هذه الشرطية كما لا يخفى اي اذا مزقتم تجدد
وقوله انكم لفي خلق جديد دليل عليه وانما لم يجعله جوابا لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو
مقرون بالفاء لان جملة الجزاء اذا لم تصلح للوقوع شرطا وجب ان تقترن برابط والاكثر كونه فاء ولما
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالجملة المصدرة بالحرف الناسخ جواب القسم محذوف مقدر قبل الشرط
اي والله ان اطعتموهم وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجواب القسم بدليل وان لم ينتهوا عما
يقولون ليمسن الاية فان الجواب فيهما لا نزاع في انه جواب قسم مقدر قبل ان لم ينتهوا لا جواب الشرط
والمعنى انه ليمسن جواب قسم مقدر فكذا انكم لمشركون جواب له بجامع ان كلا منهما يجاب به القسم دون
الشرط ولا يسوغ ان يقال قدرها اي اذا خالية عن معنى الشرط فيستغنى عن جواب بل صير ورتها ظرفا
محضا وتكون معمولة لما قبلها وهو قال او ندلكم او ينبيكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت اي لان

مضمون تلك الافعال لم يقع في وقت التمزيق لتجعل اذا التي هي عبارة عن ذلك الوقت ظرفا لها على ان قال
منها لا يصلح عاملا في اذا المضية لفظا ومعنى واستقبالية اذا الفصل الثالث في خروج اذا المضية لفظا
ومعنى واستقباليته عن الشرطية فتكون لمجرد الظرفية وتارة تبقى على الاستقبال كما في اية واذا ما غضبوا هم
يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وتارة تكون للحال كما في والليل اذا يغشى ومثال قوله تعالى واذا
ما غضبوا هم يغفرون فانه قيل ان الكلام في اذا الا في اذا ما قلنا ما فيه زائدة مع اذا الظرفية كما زيدت مع الشرطية
في قوله تعالى حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وانما زيدت ماهنا ولم تزد في قوله تعالى في شان جهنم حتى اذا
جاؤها فتحت لقصد تاكيد الشرط حيث معنى الجزاء قوي قد لا يظهر ترتبه على الشرط فان في شهادة السمع
والابصار والجلود قوة لا يقتضيها الشرط الذي هو المجي الا ترى استنكارهم لها حين قالوا لجلودهم لم شهدتم
علينا فاجابوا بان قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شي بخلاف فتح الابواب الذي يترتب على غالبا كذا في كتاب
درة التنزيل وغرة التاويل والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها
وهو يغفرون في الاولى وينتصرون في الثانية ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء
فتجاب بما عليه الرضي من انه لعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخها فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون
جزاؤها اسمية بغير فا مثل وان يمسسك بخير فهو على كل شي قدير فانه لا فرق بين اذا وان في وجوب اقترانها
بالفاء اذا كان جملة اسمية سواء كان معها ناسخ ام لا وقول بعضهم انه على اضمار الفاء اي فهم يغفرون
وفهم ينتصرون تقدم رده بان الفاء لا تحذف في سعة الكلام وقول اخر ان الضمير وهو هم توكيد لضمير
الفاعل في احدها ولضمير المفعول في الاخرى لا مبتدا وان ما بعده الجواب لا خبر وهو صالح للجواب بنفسه
ظاهر التعسف قيل كيف يكون تعسفا وهو الاخذ على غير الطريق مع ان هذا القول ماش على القواعد غير
خارج عن طريق القوم فلا يكون تعسفا فضلا عن ان يكون ظاهره ووجد ابن الصايغ التعسف بانه في
تاكيد الضمير المتصل المرفوع او المنصوب بضمير رفع منفصل وكيف يعد هذا تعسفا وقد قال تعالى
اسكن انت وزوجك الجنة وقال تعالى انك انت العليم الحكيم على القول بان انت تاكيد للكاف لا عماد كما في ضربتك
انت والوجه ما قال شيخنا ان الحكم عليه بانه تعسف لا من حيث هو بل من حيث انه لا داعي للتاكيد بهم في
الايتين اما في واذا ما غضبوا هم يغفرون فلانه لا معنى لان يغفروا اذا غضب اصحابهم ليرفع توهمه بالتاكيد
بهم واما في والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فلما في كتاب جواهر القران ونتايج الصنعة من ان
البغي اذا اصابهم واصاب اصحابهم وجب عليهم الانتصار لهم كما يجب انتصارهم لانفسهم وقول اخر ان
جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة بخلاف ما لو دعت الضرورة اليه فانا
نلتجي اليه وان كان تكلفا في اية اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد اذ الضرورات تبيح المحظورات
وتقديره في الايتين يغفرون وينتصرون قبلهم بينهما وفي كتاب جواهر القران ونتايج الصنعة قول اخر هو
ان يكون هم مرتفعا بفعل مضمر دل عليه الفعل بعده بناء على ان حق جواب اذا ان يكون فعلا وعليه
فبعض الجواب محذوف وقد وقع في نسخة الشارح تكلف لا داعي اليه بدل قوله من غير ضرورة فلا يتجه له
ان يقول بل الداعي قايم وهو ابقاء اذا على غالب امرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط ومن ذلك اي ومن
ذلك اي ومن مثال الخروج اذا عن الشرطية اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى لان امتناع
خروجها عن الشرطية خرجت عن الاستقبال ايضا الى الحال اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى
لظهور ان ما بعدها غير صالح للجواب قطعا لعدم توقف معنى الكلام عليه واما كون ما قبلها بتقدير شرطيتها
جوابا في المعنى فلانه دليل الجواب كما في قولك اتيك اذا اتيتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى
النجم اقسمت وهذا ممتنع فتعين خروجها عن الشرطية الى مجرد الظرفية وما قيل فيها في نحو الايتين

المذكورتين من انها بدل من المقسم به فقد رده الرضي بان اخراجها عن الظرفية قليل وبان القسم في قوله
تعالى والقمر اذا اتسق ليس بوقت اتساقه بل به متسقا وكذا في والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى ليس القسم
بوقت غشيان الليل ولا بوقت هوي النجم بل بالليل غاشيا وبالنجم هاويا وامتناعه لوجهين احدهما ان
القسم الانشائي لا يقبل التعليق وصف القسم بكونه انشائيا مع انه لا يكون الا كذلك للاشارة الى علة الحكم
عليه لعدم قبول التعليق قال تعالى فمن يجير الكافرين من عذاب اليم اي لا يجيرهم احد من العذاب الاليم لكفرهم
ثم اراد بيان عليه عدم قبوله التعليق من حيث هو انشائي فقال لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع بوقوع
ما علق عليه وعدمه بعدم وقوع ما علق عليه واراد بالقسم جملة كاقسم واقسمت ولم يرد بالانشاء الكلام الذي
ليس لنسبته خارج يطابقه ولا يطابقه ولا ارادة الذي هو فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالخبر
لان كلا منهما ليس ايقاعا بل الذي هو ايقاع معناه به في الخارج كما انه لم يرد بالايقاع ما يقابل الانتزاع ليكونا
عبارة عن الحكم بوقوع النسبة اولا وقوعها وليس كل منهما تصديقا عند طائفة من المنطقيين لانهما فعلان
صادران عن النفس والتصديق ادراك وانفعال بل هو اذعان لوقوع النسبة اولا وقوعها فبين التصديق
والانشاء بالمعنى الذي ذكرناه منافاة ظاهرة وان شئت قلت المراد به هنا ايقاع المتكلم وايجاده مضمون
الكلام في الخارج باللفظ فقد قيل للاخبار اثبات ما كان والانشاء اثبات ما لم يكن فاما ان جاءني فوالله
لاكرمنه فالجواب في المعنى فعل الاكرام لان المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد
وذلك انه متى توالى قسم واداة شرط غير امتناعي فان سبق ذو خبر استغني بجواب الاول مطلقا والا
فبجواب السابق منهما فان اقترن القسم المؤخر بالفاء كما في مثال المص فالجواب للاداة وقول التسهيل
وقد يقترن القسم المؤخر بفاء فيغني جوابه توهم ان جوابها الشرط محذوف وليس كذلك بل الجواب
الجملة القسمية بنص شارحه المرادي والتحقيق ما عليه المص ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب
والليل ثابت دايما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء وهو مضمون قوله تعالى ما ضل صاحبكم وما غوى
وهو انتفاء ضلاله عليه الصلاة والسلام وغيه فيما مضى على وجه الاستمرار الا ان المص كما قال شيخنا
تسامح فاعتبر الماضي الامر الماضي للنفي من الضلال والغي موصوفا بكونه مستمر الانتفاء اي في جانب الماضي
ثم مال ذلك الى اعتبار انتفاء الماضي استمرار في جانبه فان قلت اوليس يكفي مضي الانتفاء في عدم امكان تسببه
عن امر مستقبل فلم زاد قيد الاستمرار قلت قصدا الى المبالغة فان مضي الانتفاء متى كفى في عدم صحة
ترتبه على المستقبل مع قطع النظر عن استمراره فمع ملاحظته اولى وانما استفيد استمرار الانتفاء في جانب
الماضي والاتي هنا من الا لما وهي لم توضع لافادته لان الاصل بقاء الانتفاء المتقدم خلاف الماضي المثبت
فانه لا دلالة على استمرار الثبوت اصلا فاذا قلت ما ضرب زيدا استفيد استغراق انتفاء الضرب جميع
اجزاء الماضي واذا قلت ضرب زيدا استفيد ثبوت الضرب في الماضي مطلقا ولو مرة والسر في ذلك ما افاده
شيخنا من انهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فالتفوا في الاثبات
بالثبوت مطلقا وتصدقا في النفي الى عمومه لان استمرار الفعل اقل من استمرار الترك واصعب منه فكان
صورة الاثبات موجبة جزئية وصورة النفي سالبة كلية فان قلت اذا افاد ما ضرب الاستغراق فاي
فرق بينه وبين لما يضرب قلت هما وان اشتركا في افادته الا ان لما تفيده وضعا وما عقلا وتخلف
ارادته عن ما مع بقاء الكلام على حقيقته ولا كذلك لما فلا يمكن تسببهما اي وقوع ما هو ثابت
دايما وما هو ماض مستمر الانتفاء مسببين عن امر مستقبل وهو فعل الشرط اذ لو تسببا عنه بان كانا
جزائين له معلقين عليه وهو لاستقبالية امر متجدد لكانا متجددين اذ المعلق على المتجدد متجدد وهو خلاف
المفروض والثاني ان الجواب خبري اي كلام خبري يحتمل الصدق والكذب فلا يدل عليه الانشاء اي الكلام الانشائي

لتباين حقيقتيهما اذ الكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة بحيث يطابقه او لا يطابقه بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا يطابقه ان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر والا فانشاء، واعلم انه ما عليه المص من ان جواب الشرط خبري يوافقه ما ذكره نجم الدين سعيد من ان الجزاء يجب ان يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا قال وقولنا ان تحراه دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وعلى هذا فكل ما وقع من الجزاء انشاء فهو مأول بالخبر ليصح تعليقه بالشرط وكذا ما جاء جملة اسمية فانه لا بد من تاويلها بما اشتملت عليه من مشتق ان كان والا فيتحقق ونحوه لما ان الاسمية دالة على الثبوت ويؤيد ذلك ما افاده سيد المحققين في حواشي المطول من ان نحو اكرم زيدا يدل بلفظه على طلب في الحال لاكرامه في الاستقبال فيمتنع تعليقه على حصول ما يحصل في الاستقبال الا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على ثبوت مضمونها فالاكرام اما ان يعلق على الشرط من حيث تاويل الطلبي بالخبري او من حيث وجوده كانك قلت اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبر وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تاويل والا فكيف يتنهيا ملاحظة كونه مسببا عن الشرط ما يقتضيه كلم المجازاة فان الطلب المستفاد من اكرم وان صح ان يكون مسببا عن شيء باعث للطالب عليه لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء بل لا بد في ذلك من اعتبار تاويل بالخبر كما يشهد به الوجدان الصحيح اذا رجعت اليه ويتفرع على التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طلبي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملها وانما لم يجز وقوع الطلبي بالتاويل المذكور شرطا لان معنى الشرطية تعليق تحقق نسبة ايجابية او سلبية على تحقق اخرى كذلك في الاستقبال فالنسبة المعلق عليها مفروضة الحصول قطعا ولا شيء من الانشاء كذلك ومباشرة الاداة الشرط وبعد الجزاء عنها لم يكتف بالتاويل في جانب الشرط والنفي في جانب الجزاء وذهب السعد التفتازاني والنجم الرضي الى جواز وقوع الانشاء جزاء من غير تاويل قال الرضي واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فيجوز وقوعه طلبيا وانشائيا نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية و فعلية مصدرة باي حرف كان ومحصل ذلك ان الشرط لما كان في المعنى قيدا للجزاء فان قولك ان تكرمني اكرمك في قوة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي لم يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبر وان كان انشائية فانشائية واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه كالاستفهام نعم ذهب المنطقيون الى ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين لكن التحقيق ان بين مفهوم الشرطية عند اهل العربية ومفهومها عند المنطقيين فرقا بطلبه من محله وبه يتضح ما عسى يلتبس واسا اعلم ايمن بفتح الهمزة وضم الميم المختص بالقسم قيده بذلك لما انه بصدد بيان انه اسم او حرف وبتقدير الاسمية هل هو مفرد او جمع تحرير المحل الخلاف واحترازا عن ايمن في قول فيجمع ايمن منا ومنكم بمقسمة تمور بها الدماء فانه اسم وجمع يمين اتفاقا وحكمه حكم مفرده اذا اقسم به من جواز جره بالحرف ونصبه عند حذفه اسم موضوع للقسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني وفي شرح التسهيل لابي حيان ولا خلاف نعلمه ان ايمن اسم الا ما حكي عن الرماني انه حرف جر وهذا خلاف شاذ مفرد مشتق من اليمن بمعنى البركة كالميمنة لا من اليمين بمعنى القسم كما قد يتوهم يقال يمن كعلم وعنق وجمل

وكرم فهو ميمون وايمن ويامن ويمين وهو معرب عند البصريين وحكى المفضل عن العرب ايمن الله بكسر النون اذا لقيها ساكن فاذا لم يلقها ساكن فهي مبنية على السكون والسبب في بنائها على هذا شبهه الحرف وهمزته وصل لا قطع بدليل جواز كسرها وانما فتحت في الغالب لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في ال ولدخولها على اسم لا تستعمل الا في القسم لقلة تمكنه حيث لم يستعمل استعمال الاسماء المعربة فصار شبيها بالحرف ففتحت همزة الوصل معه كما فتحت في ال وعلى هذا يكون لنا من الاسماء ما هو متمكن قليل التمكن سوى غير المنصرف المعروف بالمتمكن غير الامكن ويكون المتمكن الامكن قسمين ثانيهما ما يكنه الامكن قليل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين حيث قالوا همزته قطع وانما حذفت درجا لكثرة الاستعمال وانه جمع يمين لانه لم يجي على زنته مفرد واما اخروانك نانجيان وليس جعلها فاعلا بضم العين فيهما كما قيل في ادم انه ليس جعلا افعل باولى من جعله فاعلا بفتح العين فيهما قال الكوفيون كان العرب يحلفون باليمين فيقولون لا ويمين الله وزعموا انهم جمعوه على ايمن ثم حلفوا به ويرد عليهم كثرة مجي افعل بفتح الهمزة وضم العين مفردا كاجرب وادرج واصبع لغة في العضو وان العرب تصرفت فيه تصرفا لم يجي مثله في الجمع وذلك لكثرة استعمالهم اياه فانها مدعاة الى التخفيف فقالوا ايمن بفتح الهمزة والميم وايمن بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها وايم بفتح الهمزة وميم مضمومة وحذف النون وهي لغة تميم وايم بكسر الهمزة وهي لغة سليم وضم الميم فيها علامة رفع وايم بكسر الهمزة والميم وكسرة الميم عند الاخفش علامة رفع وايم بكسر الهمزة والميم وكسرة الميم عند الاخفش علامة جر بحرف قسم مقدر وعند غيره لدفع التقاء الساكنين بناء على ان الميم ساكنة الاصل وهيم الله كما قالوا في اياك هياك وهو اغربها وام الله بكسر الهمزة وضم الميم لغة لاهل اليمامة وام بكسرها وام بفتح الهمزة وضم الميم وام بفتحهما وام بفتح وكسر الميم ومن الله بضمهما وفتحهما وكسرهما وم الله مثلثا على هذا القول بان وم على وجوهها مختصره من ايمن وزعم بعضهم انهما حرفان اذ لو كانا من بقية ايمن لم يستعمل الا مضافا الى الله كما ان ايمن كذلك لكنهم قالوا من ربي لافعلن وايضا لو كان من بقية ايمن لكان معربا اذ الاسم المعرب اذا حذف منه شيء بقي معربا ومن مبنية على السكون وكذلك كسرت نونها عند التقاء الساكنين فقيل من الله ولان كون من وم الله اسما يؤدي الى بقاء الاسم المعرب بعد الحذف على حرف واحد ولم يسمع من ذلك الا ما حكى بعضهم من قولهم شربت ماء ثم يريد ماء ونص الرضي على امكان الاختصار في ذات الضمتين دون اخوتها لان ايمن واجب الرفع سماعا والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها نعم لو جاء ايمن الله بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ثم جوز ان تكون ذات الفتحتين مقصورة من يمين باتباع الميم للنون دون قصر ذات الكسرتين منه باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال للاتباع وفيه ان الحسن البصري قرا الحمد لله بكسر الدال لاتباعه اللام وما نسبه المص الى الكوفيين من ان ايمن جمع يمين للخلاف عنهم في ذلك وانما نسب الزجاجي ذلك الى الفراء لانه الذي اثاره وشهر به واما قول بعضهم في الرد عليهم ان ايمن لو كان جمع يمين لجاز فيه من الاعراب ما جاز في يمين وهم قد رفعوا ونصبوا في يمين والتزموا الرفع في ايمن فلا حجة فيه لانهم قد يختصون بعض الالفاظ ببعض الاحكام كما نصبوا غدوة بعد لدن واختصوها وبكرة بمنع الصرف وفتحوا العمر في القسم ويرده اي يرد قول الكوفيين جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في صيغة الجمع من نحو افلس واكلب ويرده ايضا قول نصيب «فقال فريق القوم لما نشدتهم» نعم وفريق ليمن الله ما ندري» فحذف الفها في الدرج ولو كانت جمعا لكان الفها الف قطع ولم يحذف فيه والبيت من الضرب الاول من الطويل ونصيب هو ابن رباح بالمثناة التحتية ابو محجن مولى عبد العزيز بن مروان ذكره الجمحي في الطبقة السادسة من شعراء الاسلام وكان عبدا اسود عفيفا يعد من فحول الشعراء قال له عمر بن عبد العزيز انت الذي تقول في

النساء قال وقد تركت ذلك واثنى عليه الحاضرون فكتب ثيابه في الديوان ذكره فاته الذهبي في الطبقة الثانية
عشر من تاريخ الاسلام وفرق القوم على معنى فريق منهم ومعنى نشدتهم سالتهم وليمن الله جملة قسمية اي
ليمين الله قسمي واللام لام الابتدا والجواب لا تدريني وقالت الندم ميري ويدوي ايمن الله ولا شاهد في قيل ولا
ينتهض البيت دليلا على الكوفيين لانهم وان كانوا يرون الهمزة همزة قطع يرون انها تحذف لكثرة الاستعمال
نثرا فكيف لا تحذف نظما وعلى الرواية الاخرى من قال ان الهمزة وصل قال اثبتها ضرورة ومن قال انها
قطع يلزمه العود الى الاصل المرفوض كقوله فانما اهل لان يوكرما وهل هذا ضرورة او لا جزم ابن الحاجب
في الشافية بالشذوذ وقال الجوهري اضطر قايله الى رده بكرم الى اصله واما بيت نصيب فلا وجه فيه للضرورة
كما لا يخفى الا على راي من يمنعها ويلزمه الرفع بالابتدا وحذف الخبر بخلاف يمين الله فانه يجوز رفعه
ونصبه وجوز الكوفيون جره واثبات خبره بتقدير رفعه على الابتدا والفرق كما قال شيخنا انه
ما وقع مبتدا في الجملة القسمية ان تعين للقسم كايمن الله ولعمرك وجب حذف خبره والا فلا نحو يمين الله وعهد
الله وان المبتدا المحذوف الخبر ان اقترن بلام الابتدا نحو لعمرك وجب رفعه والا جاز نصبه بفعل القسم المضمر
الا ايمن فانه وان لم يقترن بها يجب رفعه واضافته الى اسم الله اي ويلزمه هذه الاضافة فلا يستعمل غير
مضاف ولا مضافا الى غير اسم الله تعالى خلافا لابن درستويه في اجازة جره بحرف القسم قال ابن عصفور
وما ذهب اليه لم يرد به سماع من العرب فاجازته لذلك انما هي بالقياس على الاسما التي استعملتها العرب في هذا
الباب مبتداه وغير مبتداه وخلافا لابن مالك في اجازة اضافته الى الكعبة وكان الضمير في التسهيل والذي يعد
المرادي في جناه ايمن الكعبة لافعلن ومن كلام عروة بن الزبير وقد قطعت رجله لما اصابها ايمنك لقد ابتليت
لقد عافيت وفي الحديث وايم الذي نفسي بيده وقد تضاف الى غير ما ذكر انشد الكسائي ليمن ابيهم لبيس العذر
ما اعتذروا واضافة ايم المقصود من ايمن في الحديث الى الذي تقتضي ان الحكم المذكور ليس مقصورا على ايمن بل هو
جار فيها وفيما قصر منها فقول شيخنا تبعا للرضي اما ما قصر منه فان كلمة لا تستعمل الا مع الله تعالى لا يخلو عن نظر على
ان منها من لغاتها وهي تستعمل مع الرب كما عرفت وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدا اي قسمي يمين الله

الباء المفردة حرف جر يجي لاربعة عشر معنى بظاهر كلام
المص كابن مالك في تسهيله ان هذا الحرف وضع مشتركا بين ما يذكر انه معنى له قال ابو حيان واصحابنا لا يثبتون ذلك
بل يا تونه في اكثرها بانها يجي الحرف منها المعنى ثم يستعمل لذلك المعنى ويتجوز معه معنى اخر فليس الحرف موضوعا لتلك
المعاني بجهة الاشتراك وحركة الباء الكسرة وربما فتحت مع الظاهر فقالوا بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم اولها الالصاق
وهو تعلق احد الامرين بالاخر نحو بر دا اي التصق به قيل وهو معنى لا يفارقها بل يوجد مع سائر معانيها فلهذا
اقتصر عليه س فهو معناها الاصلي قال ابو حيان قال اصحابنا الباء غير الزايدة لا تكون الا للمعنى الالصاق والخلاف
حقيقة او مجازا وقد تتجرد لهذا المعنى وقد يدخلها مع ذلك لمعان اخر ونقل عن بعض شيوخنا ان الالصاق
معنى عام في الباء بحيث ما وقعت ولو للتعدية مثلا واما ما عداه من المعاني فتصاحبه مرة وتفارق اخرى
فينبغي ان يدعي انها وضعت بازاء المعنى المصاحب في كل حال لا بازاء المعنى الذي يكون بحكم الانجرار ثم الالصاق
نوعان حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شي من جسمه او على ما يحبسه او ما يحبس بحبسه من يد او ثوب ونحوه
وهو من عطف الاعم من وجه على شيء يا ولا من عطف الاعم مطلقا على الاخص بها اليقبح لما فيه من جعل الاعم قسيما للاخص
فان شيا من الجسم وغيره او العاطف لمعنى الاضراب تبعا للقايل به وما اورد عليه من تسليم كون الالصاق حقيقيا
في الاولى ومنع كونه كذلك في الثانية فان الظاهر انه فيها مجازي اذ القبض على ما يحبسه كالثوب الذي هو لابسه
ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الصاق بما يجاوره ويقرب منه وجعل ذلك الصاقا

بزيد لما بينهما من المجاورة فقد لجيب عند بان اللغة لم تبن على مثل هذه المضايقة حتى يقال ان ما سكت ثوب
زيد الذي هو لابسه ليس بمسكك لزيد ويرد عليه انه ما بالهم قد ضايقوا في نحو مررت بزيد ولم يجعلوا الصاق
المرور بمكان يقرب منه زيد الصاقا بزيد واعتبار انه يتعلق الثوب بزيد اقوى من تعلق المكان به لا ينفع
في دفع دعوى المجاز ولو قلنا امسكته لحمل ذلك وان يكون منعتزا من التصرف في شرح التسهيل لابي حيان ان باء
الالصاق نوعان ما لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت بعمرو ومررت بزيد وما يدخل على المفعول
المنتصب بفعل لتفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت بزيد فان الاصل امسكت زيدا فادخلوا الباء لتفيد
ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له وذلك انك تقول امسكت زيدا فادخلوا الباء لتفيد اذا منعته من التصرف
بوجه ما ولم يكن مباشرا لذلك فاذا قلت امسكت بزيدا فدت بالباء انك باشرت امساكه ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت
مروري بمكان يقرب من زيد هذا بيان للمعنى المجازي بالمعنى الحقيقي لا تفسير له ويدل على انه هو لما تمثيل
ابن مالك للالصاق الحقيقي نحو وصلت هذا بهذا فقد رده المص بان المفيد للالصاق فيه الفعل نفسه لا الباء ولا
تكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا اذا وقعت معه خبرا وعن الاخفش ان المعنى في مررت بزيد مررت
على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين والباء بمعنى الاستعلاء فلا حاجة الى دعوى ان الالصاق مجازي قيل الا دليل
في الاية لجواز كون الاستعمالين حقيقيين او الاستعمال بعلى مجازا دايما ونقل الشارحان عن شرح اللب ان مررت عليه
انما يقال اذا جاوزته في المرور لانك بمجاوزتك اياه كانك صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور في جانب العلو
فيكون فيه معنى الاستعلاء ايضا وعليه فيشكل تفسير الاخفش واصل البحث مع الاخفش ان كلامه الالصاق
بالشي والاستعلاء على الشي انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد اذا قبضت على شي من
جسمه وصعدت على السطح اذا علوته فانه افضى الى ما يقرب منه اي من نفس المجرور وجعل افضاه اليه تفسير للمجاز
اي فكل منهما مجاز كمررت بزيد في تاويل الجاعل اياه بمررت بمكان يقرب من زيد وهذا مثال الالصاق المجازي
وكقوله وبات على النار الندى والمحلق وهذا مثال الاستعلاء المجازي وهو مصراع ثان وقبله تشب لمقرورين
يصطليانها والبيت من ثاني الطويل من قصيده للاعشى وقبل البيت لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في
يفاع تحرق وبعده رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق لاحت نظرت وتشوفت واليفا
بفتح المثناة التحتية وفاء مهملة المكان المرتفع كالتل وتحرق بحذف احدى تائيه اي تتحرق وتشب بالبناء للمفعول
توقد وتشعل من شببت النار اشبها اذا اوقدتها المقرورين تثنية مقرور من اصابه القر بضم القاف وهو
البرد والاصطلاء بالنار الاستدفاء بها والندا بالقصر الجود والمحلق بكسر اللام المشددة اسم الممدوح وهو على ما في الاغاني
نقلا عن المفضل عبد العزيز بن جنتم بن شداد من بني بكر بن كلاب سمي محلقا لان حصانا له عضه في وجنته فخلق
فيها حلقة ولا شبهة ان الاستعداد في قوله وبات على النار لم يرد به حقيقته اذ لا افضاء الى نفس المجرور بل
الى مكان تقرب منه ومنع ذلك هو كناية عن ملازمتهما لها اذ هما المعنى بالمقرورين ايضا على طريق الاستعارة
فانه شبه حالهما في ملازمة نار القرى بالمعرق الذي من شانه ذلك وذكر الاصطلاء ترشيحا ولا يخفى حسن عطف
المحلق على الندى لان فيه اشارة الى انهما متصاحبان يتشاركان في الالفة لا يكادان يفترقان ونار القرى احدى
نيران العرب المشهورة وهي بضعة عشر نارا على ما قال العسكري نار القرى توقد للاضياف ليهتدي الطارق بها
الى المنزل ونار الاستمطار كانوا اذا احتبس عنهم المطر يجمعون البقر ويعقدون في اذنابها وعراقيبها السلع والعشر
ويصعدون بها في الجبل الوعر ويشعلون فيها النار وفي ذلك في قول الورك الطائي لا در در رجال خاب سعيهم
يستمطرون لذي الازمات بالعشر اجاعل انت بيقورا مسلعة ذريعة لك بين الله والمطر ونار التحالف
كانوا يعقدون بحلفهم عندها ونار الطرد كانوا يوقدونها خلف من يمضي ولا يشتهون رجوعه ونار الاهبة
الحرب كانوا اذا ارادوا حربا اوقدوا نارا على جبل ليبلغ الخبر اصحابهم فياتونهم فاذا جد الامر اوقدوا نارين فنار

مطلب في تعريف نار القرى وباقي نيران العرب

الصيد توقد للظبا فتعشي اذا نظرت اليها ونار الاسد كانوا يوقدونها اذا خافوه فاذا نظر اليها استهالها فلهاعن البالية
ونار السليم توقد للملدوغ والمجروح والمضروب بالسياط ومن عضة الكلب الكلب ليلا دينا موا فيشتد بهم الامر فيهلكوا
ونار الفدا كان الملوك اذا سبوا قبيلة وخرجت اليهم السادة للفدا والاستيهاب كرهوا عرض النساء نهارا فيفتضحن
وفي الظلمة فيخفى قدر ما يحبسون لانفسهم من الصفي فيوقدون النار لعرضهن ونار الوسم يقال للرجل ما نارك
اي ما سمة ابلك ونار الحرب وهي مثل لا حقيقة لها ونار الحاجب وهي كل نار لا اصل لها كالذي يقدح من نعال الدواب
وغيرها ونار البراعة وهو طاير صغير اذا طار بالليل حسبته شهابا وضرب من الفراش اذا طار بالليل حسبته شررة
ونار البرق ونار الحرتين كانت في بلاد بني عبس تخرج من الارض فتودي من مر بها فدفنها خالد بن سنان النبي عليه السلام زمن
الفترة ونار الحباحب شي يقع للمتغرب والمقتر والنار التي توقد بمزدلفة حتى يراها الدافع من عرفة وهي توقد الى
الان واول من اوقدها قصي واما بيت رضيعي لبان فسياتي في شواهد عوض وياتي الكلام عليه هناك ان شا الله تعالى
فانا اسوي التقدير ان في المجاز من الاكثر استعمالا منهما اولى بالتخريج عليه من الاول وفي بعض النسخ والى بالترجيح
يعني انه كلام جعل البا في مررت بزيد للالصاق وللاستعلا لما لم يكن حقيقيا ضرورة ان المرور لم يكن بزيد نفسه
ولا فوقه وكان الاتيان بباء الالصاق في صلة هذا الفعل اكثر استعمالا من الاتيان بعلى كان الاولى ان لا تحمل البا على
معنى على لان ما هو اكثر استعمالا اولى بان يحمل عليه اوليلا يلزم التجوز من وجهين استعمال البا بمعنى على في مررت به
فاين هناك استعمال على في الاستعلا الغير الحقيقي قلت هو هناك ثابت في الجملة بواسطة ثبوته لما هو بمعنى على
فتدبر وما قيل على هذا من ان التجوز بالبا في معنى مجازي لعلى لا يودي الا الى الاستعمال واحد هو استعمال البا
في ذلك المعنى فاين التجوز من وجهين يقال عليه ان ذلك المعنى اذا كان مجازيا لعلى فكيف يتصور اثباته للبا بدون
هذه الواسطة واما ما ذكر من الظاهر ان المص لم يرد بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت
له وبالمجازي المنسوب الى المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فرد عليه انه كان من حقه بيان ما اراد
ليتكلم عليه فان قلت لعله اراد بالمعنى الحقيقي التفسير مركبا وبالمجازي غيره قلت ياباه قوله فاد افضى الى
ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد والمجاز والحقيقة وان كانا من صفات الالفاظ اولا وبالذات فانه يوصف
بهما المعنى ثانيا وبالعرض فتامل ومررت به مررت عليه وان كان قد جا كما في قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم
وفي قوله تعالى يمرون عليها وكما في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني هو صدر بيت عجزه فمضيت ثمت
قلت لا يعنيني من الضرب الثاني من الكامل الا انه مزاحف بالاضمار فوزنه مفعولن وبعده
غضبان ممتليا على اهابه اني وربك سخطه يرضيني وهما لرجل من بني سلول وربما جاء ثاني اولهما بلفظ
فاعف ثم اقول لا يعنيني والواو من قوله ولقد عند ابن العيني للقسم ولا يتعين له واللئيم الدني الاصل
الشحيح النفس والسب الشتم وجملة يسبني صفة اللئيم اذ تعريفه الجنسي للعهد الذهني فهو في قوة
النكرة او حال كما جوزه العيني وسياتي من المص التصريح باحتمال الامرين وفيه بعد اذ ليس الغرض
الاخبار بالمرور على اللئيم حال كما جوزه العيني وسياتي سبه بل على لئيم شانه ان يشتم الكريم اذ من طبع
الاشرار بغض الاخيار وفمضيت عطف على امر لان المعنى فامضي وانما عبر بالماضي تحقيقا للمعنى الاغضاء
والاعراض كما يشهد لذلك رواية فاعف ثم اقول واستشهد به ابن مالك في شرح تسهيله على ان
المضارع المعطوف عليه ماض معنى والتاء من ثمة قلت متحركة بالفتح على ما هو الاكثر فيها اذا اتصلت بالحرف
من نحو ثم ورب وقيد السعد التفتازاني لحوق التاء بثم بعطف الجملة خاصة ولا يعنيني بفتح حرف المضارعة
لا يقصدني بسبه وغضبان وممتليا حالان الاولى فعلية والثانية سببية وامتلاء الاهاب بكسر الهمزة
وهو الجلد وفي الحديث ايما اهاب دبغ فقد طهر كناية عما اشتمل عليه باطنه من الحقد ثم استانف قايلا اني اقسم
باسران فضبه على اللئيم وسخطه على امر يرضيني فان وبالله سبحانه عليه ولله در القايل

اصبر على كيد الحسود فان صبرك قاتله فالنار تاكل بعضها ان لم تجد ما تاكله الا ان مررت به اكثر فكان اولى
بتقديره اصلا رد على الاخفش في تفسيره السابق قال في التعليق وما رد به المص على الاخفش لا يظهر على الوجه
الذي قرره لان الاخفش لم ينازع في ان مررت به اكثر من مررت عليه وانما مدعاه ان البا في مررت به بمعنى
على وفيه انه اذا لم ينازع في الاكثرية المذكورة فقد توجه الرد عليه لان صنيعه يتضمن ان الاستعمال بعلى هو الاصل
مع قلته بالنسبة الى الاستعمال بالبا هذا وقد قيل عليه انه يقتضي ان على في مررت عليه يجعل بمعنى البا وفيه نظر
اذ لا داعي الى اخراج حرف عن حقيقته وجعله على حرف اخر في معنى ليس حقيقيا له اي فليكن معنى مجازيا بالحقيقة ولا
حاجة الى اعتبار تلك الواسطة وانت اذا حققت النظر وجدت الاستعلاء الصاقا على وجه مخصوص فهو نوع
من جنس الالصاق وهذا سر لم يذكر من معانيها الا الالصاق فلا كبير امر في الرد اليه والداعي متحقق وهو كثرة
استعمال المرور معدى بالبا ولكن الالصاق الذي هو احد المعاني الاربعة عشر انما هو الالصاق بالمعنى الاخص وهو
ما خلا عن الخصوصيات المعينة في بقية الاقسام وانت اذا حاولت جعل على في مررت عليه بمعنى باء الالصاق
فالظاهر ان يجعل بمعنى الالصاق الذي هو احد معانيها وقوله مررت عليه مبتدا خبره محذوف وان وصليه والواو
الداخلة عليها قبل الحال والاستثنا منقطع وكثيرا ما يقع مثل هذا التركيب للمص وتخريجه ما ذكرناه ويقدر
لكل مقام ما يليق به ويتجه على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله تمرون الديار ولن تعوجوا الهو البا ام على
فمن ساوى بين التقديرين قدر ايهما شاء لصحة المعنى بهما ومن رجح البا لكثرة الاستعمال بها قدرها لانه متى امكن
المصير الى الاصل لم يتجاوز عنه وتمام البيت كلامكم علي اذا حرام وهو من قصيدة من الضرب الوافر من الاول لجرير مطلعها
متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام تنكر من معالمها ومالت دعايمها وقد بلي الثمام
اتى الصحبي وقد اتنى تحللنا ودمع العين منهمل سجام تمرون البيت وبعده اقيموا انما يوم كيوم
ولكن الرفيق له ذمام بنفسي من تجنبه عزيز علي ومن زيارته لمام ومن امسي واصبح لا اراه ويطرقني اذا هجع النيام
قال المص في شواهده كذا انشد الكوفيون هذا البيت وانشده بعضهم تمضون الرسوم وقيل ايضا
حذف الجار والتقدير تمضون عنها واورده الجلال بانه كذا رواه في ديوانه ووجهه شارحه بان المعنى اتتركون
وعليه فلا تقدير بل هو عدول الى التضمين وروى النحاس عن علي بن سليمان الاخفش الصغير عن المبرد عن عمارة
ابن بلال بن جرير انه قال انما قال جدي مررتم بالديار وعليه فلا شاهد وقد اورد المص بيت متى كان الخيام
في حرف الواو وياتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى والمعالم بكسر اللام جمع معلم كمقعد مظنة الشي وما
يستدل به والدعام جمع دعامة بكسر الدال عماد البيت كالدعام بكسرها ايضا والثمام بضم المثلثة نبت معروف
والمنهل السايل وسجام مصدر سجم الدمع سال فهو من باب رجل عدل والذمام العهد واللمام بكسر اللام
مصدر لم به كالم بالنزول يشير بذلك الى قلة مدة زيارته فانها نزول بعقبه ارتحال والمراد من طرو قد طرقني
خياله كما يشهد له قوله اصبح وامسي لا اراه اذ لو كان نظرا حسيا لم يستقم قوله اوامسي لا اراه كما لا يخفى ومن
ابيات هذه القصيدة ما اورده النحاة شاهدا على ترك التا من الفعل المسند الى المونث الحقيقي للفصل بينهما المفعول
وهو قوله لقد ولد الاخيطل ام سو على باب استها صلب وشام وصلب تضمين جمع صليب وشام جمع شامة
الثاني التعدية وتسمى باء النقل ايضا لنقلها الفعل عن الفاعل الى فاعل اخر وجعل الفاعل على الاول مفعولا او
يكون الظرف معها مستقرا ولم يجي معدية الا في قراءة من قرا ايتوني بزبر الحديد وهي المعاقبة للهمزة في تصيير
الفاعل مفعولا اشار بهذا التفسير الى ان التعدية المرادة هنا التعدية المطلقة لا المقيدة لان المطلقة خاصة
والمقيدة عامة ولبيان ذلك ابيات نقول لا ريب ان حروف الجر من شانها الافضا بمعاني الافعال الى الاسماء وتعديتها
اليها وهذه مطلق التعدية وهي اما ان تكون على وجه يعطي معنى النقل اللازم وبنقله نقل الهمزة والتضعيف
وذلك بتضمن الفعل معنى التصيير او لا يعطي معنى النقل معها كما هو بدونها فالثاني هي التعدية المقيدة لتقييدها بالحرف

الذي افضى الفعل الى مفعوله بواسطته على معنى انه لولاه لم يفض اليه بحال وهذه لا خصوص لها بحرف دون اخر
بل جميع حروف الجر تفضي فيها الا ما كان زايدا منها او في حكمه ولا يطلق على الفعل معها اسم المتعدي الا مقيدا
بما تعدى به الا عند الزمخشري لتمثيله بنحو غصبت عليه الضيعة لما تعدى فيه الفعل بحرف الجر وهو على وقد
رده ابن الحاجب فقال غصبت عليه في المتعدي بحرف الجر غير مستقيم اذ معنى الصيرورة فيه مفقود الا ترى
انك تقول غصبت الضيعة وغصبته الضيعة وغصبت عليه الضيعة فلا تجد عليه افادت تصيير افبطل ان
ان يكون من قبيل ما نحن فيه نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه لا باعتبار هذا التعدي
الذي نحن فيه كما تقول يتعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني هذا التعدي انتهى والاولى التعدي المطلق لا اطلاقه
عن قيد خصوص الحرف الذي وقع الافضاء بواسطته وهي المقصودة هنا وما ذاك الا ان وصف التعدي الذي
اعتبرناه معنى الباء هو الذي اذا تحقق استحق موصوفه اطلاق اسم المتعدي عليه وذلك لان التعدي واللزوم
وصفان متنافيان يثبتان للفعل بحسب المعنى اذ التعدي كون الفعل بحيث يتوقف تعقل معناه على متعلق كقتل وعلم
لانهما من المعاني النسبية التي من شانها ان يتوقف تعقلها على تعقل المنسوب اليه واللزوم كون الفعل بحيث
لا يتوقف تعقل معناه على متعلق واما توقفه على فاعله فغير قادح لان فاعله محله وليس متعلقا الرضي
على الكافية ابن الحاجب في ايضاحه ثم قال ومن زعم ان الفعل لا تتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على
من يقوم به لانا نعقل العلم ولا يخطر ببالنا من يقوم به ولذلك في حده صفة يتعلق بالشي على ما هو
عليه من غير ان تعرض الى ذكر الفاعل ولو كان ماخوذا في عقليته لوجب التعرض له في حده كما تعرض للمتعلق
فليس بشي لان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن محالها وانما لم يذكر في حد العلم ونحوه للاستغنا بقولهم
صفة لان ذلك من معقولها واما الزمان والمكان فليسا مما يتوقف تعقل الفعل عليهما وان كان لا
يوجد الا فيهما كما ان الجسم لا يوجد الا فيهما ومن البين انهما غير داخلين في حقيقته اذا عرفت ذلك فقد
وضح لك التنافي بين وصفي التعدي واللزوم فمتى اتصف الفعل باحدهما لم يتصف بالاخر فاذا اثبت
اللزوم لفعل وتوسط بينه وبين متعلقه حرف من حروف الجر ولم يتغير معناه مع ذلك الحرف اصلا
فاني يثبت له التعدي الا ترى انك تقول مررت فيستفاد حصول مرور منك غير متعلق بشي ولا
مجاوز اليه ثم تقول بزيد فلا ترى لذلك المرور مجاوزة عنك الى زيد ولا تعلقا به على وجه الوقوع
عليه بل معناه قبل تعلق الجار هو معناه بعده نعم يستفاد ان مرورك هذا قد تعلق تعلق بزيد
بل بمكان يقرب منه زيد وهذا التعلق لم يؤثر في المعنى الاول شيا سوى انه بعد ان كان مطلقا
قيده تقييدا شبيها بتقييد الفعل بنحو المفعول فيه والحال بخلاف ما اذا غير ذلك الحرف معنى
الفعل ونقله عن فاعله الى متعلقه فيجاوز اليه واقعا عليه فبالحري انه يعرى عن وصفه الاول ويكتسي
الوصف الثاني الست تقول ذهبت بزيد فترى الذهاب جاوزك الى زيد فصار ذاهبا وساغ ان تقول
معناه صيرت زيدا ذاهبا كما قلت اذهبته ولا يغير شي من حروف الجر الفعل التغيير المذكور الا الباء ولا
الباء في كل مقام بل حيث تكون معاقبة للهمزة والتضعيف في افادة معنى التصيير نحو قمت بزيد واقمته
وسرت بعمرو وسيرته واكثر ما تعدي الباء الفعل القاصر وظاهر كلام ابن مالك انها مختصة بتعديته
وليس كذلك تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته والمعنى واحد ومنه ذهب الله بنورهم وقرى
شذوذا اذهب الله بنورهم وفي هذه القراءة دليل على ان باء التعدية مواخية للهمزة في افادة التصيير
كما هو قول الاكثرين وعزاه الرضي الى س ولا يقدح فيه قول المص ان س لم يذكر للباء معنى سوى الالصاق
لما عرفت من انه المعنى الاصلي لها وانها تتجرد له تارة وينضم اليه معنى اخر كالتعدية وقول المبرد والسهيلي
ان بين التعديتين فرقا اي التعدية بالباء والتعدية بالهمزة وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له

في الذهاب بخلاف ما اذا قلت اذهبته قال السهيلي فيما نقله الشارح عنه في تعليقه لو كانت الباء كالهمزة في
المعنى من زيادة لجاز امرضته ومرضت به واسقمته وسقمت به قياسا على اذهبته وذهبت به وباباه ذلك
العلماء قال وانما الباء تعطي مع التعدية طرفا من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة وعلى الفرق بينهما ايضا
الزمخشري في كشافه حيث قال والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب
به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله اخذه وقرر ابن المنير في تفسيره الفرق المذكور واوضحه
ثم قال ومن ثم فرق مالك في النذر بين ان يقول ان فعلت كذا فانا احج زيدا واحج به فالزمه في الثانية ان
يحج في نفسه ويحج صاحبه معه بخلاف الاولى كذا ومبنى مذهب المبرد ان باء التعدية يجب فيها مصاحبة
الفاعل للمفعول به في الفعل فهي عنده بمعنى مع بخلاف همزة التعدية فانه لا يجب معها ذلك ولا يذهب عليك
ان قول الزمخشري معنى ذهب الله بنورهم اخذ الله نورهم وامسكه وما يمسك الله فلا مرسل له فهو ابلغ
من الاذهاب انما هو اشارة الى جواب ما يرد على الاية بان هذا معنى اخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته الى
الله تعالى ووجه انه ابلغ من الاذهاب ما فيه من معنى الاخذ والامساك وقولهما هذا مردود بالاية اي بانه ذهب
الله بنورهم لاستحالة ان يقال ذهب الله مع نورهم واجيب بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب
على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجي في قوله تعالى وجاء ربك وفي تكلف التزامه مع ان عنه مندوحة ظاهرة بعد
بعيد والذي يبطل دعواهما اللزوم كون الظرف على قولهما مستقر الوقوع باء المصاحبة موقع الحال وهو يؤدي الى
فساد قوله ❊ ديار التي كادت ونحن على منى ❊ تحل بنا لولا نجاء الركايب ❊ اي تحلنا اي تصيرنا حلالا بعد ما كنا
محرمين وليست هي داخلة معهم في ذلك لانها لم تكن حراما فتصير حلالا نعم قال صاحب الباب بعد نقل قولهم
ان باء المصاحبة لا تكون الا مستقرا وللصاد عن الالغاء عندي قال في شرحه افاقلت في شرحه اذا قلت اشتريت الفرس
بسرجه جاز ان يتعلق الباء باشتريت على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة ويؤيده
قول الرضي والظاهر انه لا منع من كونه لغوا واما قوله تعالى ولو شاء الله فلا يصلح للرد به عليهما واما على تقدير ان
يكون الفاعل ضمير الله تعالى فالمعنى ولو شاء لاذهب سمعهم وعلى تقديرها يلزم ان يكون المعنى لذهب مع سمعهم
وفيه ما عرفت ولان الباء والهمزة اي ولاجل انهما متعاقبتان على الفعل اللازم اذا قصدت تعديته ومعناهما
واحد لم يجز اقمت بزيد اي لم يجز الجمع بينهما في التعدية لان شان الحرفين المتعاقبين لا يجتمعا وقولهم امكست
بزيد الباء فيه للالصاق لا للتعدية فان قلت هل يمتنع الجمع بين الباء والتضعيف كما امتنع الجمع بينهما
وبين الهمزة قلت مقتضى كلام الرضي حيث جعل الباء كالهمزة والتضعيف الامتناع ايضا بل هو مقتضى
القياس لكن المص سيصرح فيما يتعدى به الفعل القاصر بان التعدية بالباء قد اجتمعت بالتعدية
بالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق والصواب القول في الامتناع فيها ايضا وحمل الباء على انها
للمصاحبة اي ملتبسا بالحق وسياتي ان شاء الله تحقيق ذلك واما تنبت بالدهن فيمن ضم اوله وكسر ثالثه
وهو ابن كثير وابو عمرو بخلاف من فتح اوله وضم ثالثه وهو نافع وابن عامر والكوفيون فان الباء معدية
او للمصاحبة اي تنبت الشجرة متلبسة بالدهن فيخرج على زيادة الباء في المفعول وهو قول ثعلب على
حد ولا تلقوا بايديكم او على انها للمصاحبة والمفعول محذوف لفهم المعنى اي تنبت الثمر فالظرف يعني
الجار والمجرور منصوب على انه حال الفاعل الذي هو ضمير الشجرة اي مصاحبة الدهن او حال المفعول المحذوف
اي تنبت الثمر مصاحبا للدهن او ان انبت ياتي بمعنى نبت على انه من باب ما وافق افعل المزيد فعل المجرد
كقول زهير ❊ رايت ذوي الحاجات حول بيوتهم ❊ قطينا لهم حتى اذا انبت البقل ❊ البيت من الضرب الاول من
الطويل من قصيدة امتدح بها زهير ابن ابي سلمى سنان بن ابي حارثة مطلعها ❊ صحا القلب عن سلمى وقد كان لا يسلو
واقفر من سلمى التعانيق والثقل ❊ وقبل بيت الشاهد ❊ اذا السنة الشهباء بالناس اجحفت ❊ ونال كرام المال في الجحرة الاكل ❊

لذهب بسمعهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق
ولو شاء الله لذهب البرق بسمعهم م

وبعده هنالك ان يستخيلوا المال يخيلوا وان يسالوا يعطوا وان ييسروا يغلوا وفيهم مقامات حسان وجوهها

واندية ينتابها القول والفعل على مكثريهم حق من يعتريهم وعند المقلين السماحة والبذل وما يك

من خير اتوه فانما توارثه اباء ابائهم قبل وهل ينبت الخطي الا وشيجة وتغرس الا في منابتها النخل

صحا القلب عن الحبيب سلوه اياه وزوال سكر الهوى عنه واقفر خلا والتعانيق اسم موضع وكذا الثقل

بكسر المثلثة وسكون القاف والسنة الشهبا التي لا خضرة فيها او لا مطر وجحاف السنة بالناس اجتياحهم

من قولهم اجحفت به الفاقة وكرائم المال الغزيرة منه وفي الحديث اتق كرائم اموالهم العزيزة على صاحبها والمال

قال في النهاية هو في الاصل ما يملك من الذهب والفضة ثم اطلق على كل ما يقتنى ويملك من الاعيان واكثر ما

يطلق عند العرب على الابل لانها كانت اكثر اموالهم والجحرة بجيم مفتوحة فمهملة ساكنة بعدها را السنة

الشديدة المجدبة وراوى في البيت قبله وهو براوي بفتح التا والقطين الاما والحشم الاحرار والحشم

المماليك والخدم والاتباع واهل الدار للواحد والجمع كذا في القاموس وانبت البقل اخصب الناس نبت وهو محل

الشاهد وكان الاصمعي يقدح في رواية انبت ويقول الرواية حتى اذا نبت البقل على قبض فعول قبل الضرب

ويستخيلوا على البنا للمفعول ويخيلوا على البنا للفاعل قال في القاموس استخيلني ناقة فاخبلتها استعارنيها

واعرتها لينتفع بلبنها ووبرها ونقل ابن قتيبة عن الاصمعي قال ابو عمرو بن العلا لا اعرف الاستخيال وارى قال

يستخولوا المال يخولوا وقال والاستخوال ان يملكوهم اياها وقال ابو عبيدة انشدنا ابو عمرو يستخولوا المال يخولوا

وقال لم اسمع يستخيلوا وقال يونس بل قد سمع ولكن نسي وقال غير الاصمعي الاستخيال ان يستعير الرجل

من الرجل ابلا فيشرب من البانها وينتفع باوبارها فاذا اخاضت اي قل لبنها ردها وان ييسروا من الميسر قال

الازهري الميسر الجزور التي كانوا يتقامرون عليها سمي الجزور ميسرا لانه يجزا اجزاء فكانه موضع التجزئة وكل

شيء جزاته فقد يسرته والياسر الجازر لانه يجزي لحم الجزور وقال هذا الاصل في الياسر ثم يقال للضاربين

بالقداح والمتقامرين على الجزور ياسرون لانهم جازرون اذ كانوا سببا لذلك ويغلوا معناه ياخذون سمان الابل

لا ينحرون الا غاليها والميسر مشتق من اليسر لانه اخذ مال الرجل بيسر وسهولة من غير كد ولا تعب او من

اليسار لانه سلب يساره واما صفة الميسر فهي ما ذكره الزمخشري في كشافه من انه كانت لهم عشرة اقداح

وهي الازلام والاقلام الفذ والتوام والرقيب والحلس والنافس والمسبل والمعلى والمنيح والسفيح والوغد

لكل واحد منها نصيب معلوم من جزور ينحرونها ويجزونها عشرة اجزاء وقيل ثمانية وعشرين جزءا الا الثلاثة

منها وهي المنيح والسفيح والوغد ولبعضهم لي في الدنيا سهام ليس فيهن ربيح واساميهن وغد وسفيح ومنيح

للفذ سهم وللتوام سهمان وللرقيب ثلاثة وللحلس اربعة وللنافس خمسة وللمسبل ستة وللمعلى سبعة

يجعلونها في الربابة وهي الخريطة ويضعونها على يدي عدل ثم يجلجلها ويدخل يده فيخرج باسم رجل رجل

قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصبا اخذ النصيب الموسوم به ذلك القدح ومن خرج له قدح مما

لا نصيب له لم ياخذ شيا وغرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصبا الى الفقرا ولا ياكلون منها

ويفتخرون بذلك ويذمون من لا يدخل فيه انتهى والمقامات المجالس قال الثعلبي انما سميت مقامات لان الرجل

يقوم في المجلس فيحض على الحرب والنحر ومعنى حسان وجوهها حسان وجوه اهلها او على الاستعارة والاندية

جمع ناد وهو مجلس القوم نهارا او المجلس ما داموا مجتمعين فيه وينتابها بالمثلثة بعد النون من نثا الحديث يخبرهم

حدث به واشاعه اي يقال فيها القول الجميل ويفعل به والمكثرون المياسير ويعتريهم يغشاهم طالبا معروفهم

يقال عراه يعروه واعتراه يعتريه وعره يعره واعتره يعتره بالتشديد فيهما والكل بمعنى قال تعالى فكلوا منها

واطعموا القانع والمعتر اي الراضي بما عنده وبما يعطى من غير مسئلة والمعترض بالسوال وقرى والمعتري ومعنى قوله

وعند المقلين السماحة والبذل ان غير المكثرين منهم لديهم ايضا السماحة والبذل ولو بما تيسر ليس العطاء من

اسماء القداح والازلام

الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وما اسم موصول صلته بك ومن خير بيان واتوه فعلوه صفة خير

ولكون المبتدا اسما موصولا صلته ظرف صح دخول الفا في خبره وهو قوله فانما توارثه ابيات اسداهم من

الجميل ليس من باب الحسب فقط بل هو ميراث لهم توارثه ابا ابائهم من قبل ابائهم وورثوه هم عن ابائهم

ولله دره حيث اكد مضمون هذا القول وشيد قواعده مع ما فيه من ارسال المثل بقوله وهل ينبت الخطي

والخطي بفتح الخاء المعجمة الرمح نسبة الى الخط وهو مرفا السفن بالبحرين قال في القاموس ويكسر والمراد بنبت

الرماح لانها تباع به لا انه منبتها والوشيج بشين معجمة وجيم بينهما مثناة تحتية شجر الرماح كذا في الصحاح او الوشيجة

بالتاء عرق الشجرة ومعنى البيت انه لا ينبت القناة الا القناة ولا يغرس النخل الا في الاماكن الطيبة النبات

يعني ان اباهم لما كانوا كراما ولدوهم كراما وهذا البيت الاخير اورده المص في توضيحه شاهدا على تقديم المفعول

على الفاعل لاقترانه باداة الحصر ومن ورودها اي با التعدية مع المتعدي معدية له الى مفعول اخر دفع

الله بعض الناس ببعض وفي التنزيل ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض

الناس بعضا وصك الحجر الحجر ومقتضى قاعدة التعدية ان يكون مدخول بائها ما كان فاعلا في الاصل الثالث منها

الباء الاستعانة الفعل نحو كتبت بالقلم اسقط ابن مالك في تسهيله باء الاستعانة وادرجها في السببية وعرف

السببية بانها الداخلة على صالح للاستغناء عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذ لو

قصد اسناد الاخراج الى الهاء من به اعني ضمير الماء لحسن على المجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين

ثم قال والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة واثرت على ذلك التعبير بالسببية فيها يجوز واستعمال

الاستعانة فيها لا يجوز وقال ابو حيان في شرحه وما ذهب اليه المص قول انفرد به واصحابنا فرقوا بين باء السببية

وباء الاستعانة وجعلوا الاستعانة من المعاني الستة التي تجري مع الالصاق يعني التعدية والسببية والاستعانة

والمصاحبة والظرفية والقسمية وقالوا باء السبب ما تدخل على سبب الفعل وباء الاستعانة الداخلة على

الاسم المتوسط بين الفاعل ومفعوله الذي هو الة نحو كتبت بالقلم وبريت القلم بالسكين اذ ليس سبب

كتابة الكاتب القلم ولا بري القلم السكين بخلاف نحو مات فلان بغيظه وحججت بتوفيق الله تعالى انتهى ملخصا

هذا ويرد على ابن مالك انه كان عليه ان لا يذكر في معاني الباء التعليل وهي التي يحسن غالبا في موضعها اللام

لاندراجها في ضابط باء السببية كما لا يخفى ويجرت بالقدوم على وزن صبور وتشديدها خطا الة النجر

مونثة وظاهر كلام ابن السكيت فيه انه مذكر قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا ياتي على الوجه الاكمل الا بها فاشبهت الة

الفعل التي لا ياتي الفعل الا بها وهذا احد الوجهين المذكورين في الكشاف في تعلق الباء باقراد المقدر والثاني ان

تكون للمصاحبة والتقدير ملتبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة وقول الزمخشري على معنى متبركا

باسم الله اقرا بيان لما عليه المعنى بحسب القرينة من خصوص المصاحبة ولهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا

قال الزمخشري وهذا الوجه اعراب واحسن قال التفتازاني اعرب اي افصح وابين وادخل في العربية و

احسن اي اوفق لمقتضى المقام لان استعمال الباء في الملابسة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ودلالته على

تلبس اجزاء الفعل بالتبرك اظهر ولان في التبرك باسم الله من الادب ما ليس في جعله بمنزلة الالة التي لا تكون

مقصودة بالذات ووجه الافصحية والادخلية في العربية التي ادعاها في الثاني ان المعنى لا يتوقف الا عليها

فلا يحتاج في تخريجه الى شيء اخر بخلاف وجه الاستعانة فانه يتوقف ايضا على اعتبار ان الشارع لما جعل

الفعل اذا لم يبدا باسم الله كلا فعل لعدم كمال الرحيمية تنزيلا لعدم كمال الشيء منزلة عدمه صح جعل الباء

للاستعانة لتوقف في كماله على التسمية توقف الكتابة على القلم وقد ظهر لك وجه تضعيف المص هذا

الوجه بقيل وان كان قاضي المفسرين على ترجيحه لتعبيره بقيل في مقابله الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم

باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه اي بسبب اتخاذكم العجل وبسبب ذنبه وينبغي على ما عليه المص ان يقال فيهما هي

الداخلة على اسم غير الله لو اسند الفعل المعدى بها اليه كان فاعلا مجازا واسقط باء التعليل لاندراجها
في السببية قطعا واما الحديثي فعبر بباء التعليل دون السببية ثم قال وهي التي بمعنى اللام وانما منع من وضعها
موضع ما نع الا ترى ان العرب تقول غضب لزيد اذا غضب من اجله وهو حي وغضب به اذا غضب من اجله وهو
ميت ومنه لقيت بزيد اسدا اي بسبب لقائي اياه وهذه الباء المسماه بالتجريديه والتجريد ان تنتزع من ذي صفة
اخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه وتفسير المحشي المثال بما ترى يشير الى ما عليه الرضي من ان لقيت بزيد
اسدا على تقدير مضاف اي لقيت بلقاه زيدا اسد وهذا التقدير كما قرره التفتازاني في التجريديه
مفوت للمبالغة التي هي نكتة التجريد فتامل وقوله قد سقيت ابالهم بالنار هذا البيت من مشطور السريع وعروضه
كضربه مشطوره مكشوفة وزنها مفعولن وبعده والنار قد تشفي من الاوار الا ان ضرب هذا قد زوحف بالخبن
فوزنه فعولن وقد يروي بيت الشاهد بلفظ فداوروا وانشده العسكري في كتاب الاوايل بلفظ يسقون ابالهم
بالنار للابال جمع ابل والمراد بالنار نار الوسم التي هي احد نيران العرب التي تقدم بيانها والاوار بضم الهمزة وتخفيف
الواو حرارة العطش اي بانها بسببه ما وسمت به من اسماء اصحابها يخلي بينها وبين الماء اذا وردت المنهل التشرب
اكراما لاصحابها فكانت النار سببا لشربها وقول الشارح في تعليقه لا يتعين ان تكون الباء للسببية بل يجوز
ان تكون للاستعانة لا يتم الا بتقدير ان النار الة للوسم الخامس المصاحبة وهي التي يحسن في موضعها مع
ويغني عنها وعن مصحوبها الحال لا يقال قولهم رجع بخفي حنين انما يصح تقديره بمع فقط اذ لا شي يوجد
الحال منه لانا نقول ليس المعنى رجع خايبا قال ابن مالك ولمساواة هذه الباء مع قد يعبر عن المفعول
معه بالمفعول به وقد عرفت ان الظرف معها مستقر الا عند صاحب الباب والرضي فانه يجوز ان
يكون لغوا نحو اهبط بسلام اي معه اي مسلما بفتح اللام وقد دخلوا بالكفر الاية اي مع الكفر اي كافرين
وقوله الاية بالنصب على معنى اتل الاية وانما امر بتلاوتها لاشتمال الباء الثاني منها على ما في الباء المصاحبة
ايضا وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل هي للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي
فسبح مع حمد ربك اي فسبح مصاحبا للحمد اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به
هذا بمجموعه تفسير لمجموع سبحه حامدا له لان التسبيح تنزيه عما لا يليق بجلاله والحمد اثبات ما يليق
بكماله وانما لزم الامر بالحمد وان وقع حالا مفيدة للامر بشي لان الامر بحال المقيدة له بدليل اضرب هندا
جالسة لان الحال من فعل الشخص المامور به وعدم اللزوم انما هو حيث لا يكون الحال من نوع الفعل المامور
به كخرج منفردا ولا من فعل الشخص المامور نحو ادخل مكة محرما ومنه فسبح بحمد ربك والجلوس في المثال
المذكور ليس من نوع الضرب المامور به ولا من فعل الشخص المامور فمن ثم لم يلزم وقيل للاستعانة
والحمد مضافا الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اي نزهه بما اثنى به على نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود
شرعا الا ترى ان تسبيح المعتزلة وتنزيههم اقتضى تعطيل كثير من الصفات فلم يكن تنزيها محمودا ان اراد
بالصفات الصفات الذاتية التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة فلا حاجة
الى لفظ عالم مثلا للاجماع على اطلاقه ولا في اثبات العلم الذي هو عرض للاتفاق على نفيه عنه وانما النزاع
في انه هل له تعالى علم هو صفة ازلية قايمة بذاته زايدة عليها لا هو ولا غيره وكذا بقية الصفات انكر
ذلك المعتزلة تشبثا باذيال الفلاسفة وزعموا ان صفاته عين ذاته وكذا بقية الصفات انكر ذاته بمعنى
ان ذاته باعتبار تعلقها بالمعلومات تسمى عالما وباعتبار تعلقها بالمقدورات تسمى قادرا هربا من لزومهم
من تعدد القدما حتى سموا انفسهم بذلك اهل التوحيد كما سموها اهل العدل لايجابهم على الله سبحانه
اثابة الطايع وتعذيب العاصي فلقبوا انفسهم باهل العدل والتوحيد وما اهتدوا الى انه يلزمهم
ان يقال في حقه تعالى عالم لا علم له وحي لا حياة له وهذا من قبيل اسود لا سواد له وابيض لا بياض له

مما لا يتفوه به عاقل والى ان الممتنع انما هو تعدد الذوات القديمة ونحن انما اثبتنا ذاتا واحدة قديمة متصفة
بصفات قديمة واي محال في ذلك وان اراد ما يعمها وصفات الافعال فلا بد منه لانهم عطلوا صفات الذات
كما عرفت وعطلوا من صفة الفعل خلقه تعالى لافعال العباد الاختيارية فلزمهم تعطيل كثير من الصفات
واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زايدة والظرف مستقر لان الباء فيه للمصاحبة
ومحله النصب على الحالية والمصدر مضافا الى المفعول او لغو والباء للاستعانة وهو مضاف الى الفاعل
وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحتك ولا يابى الخلاف المتقدم بتمامه الا
على تقدير كون باء المصاحبة لغوا لجعل متعلقها المحذوف سبحتك كما لا يخفى بل هذا الخلاف الذي ساقه
لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كلا
القولين وانما هو خلاف في كون الكلام جملة او جملتين ولا مدخل له فيما نحن بصدده الان فلا معنى لذكره
واجيب بالتزام انه ذكر على سبيل الاستطراد مع ما هو مشتمل على نحو ما الكلام فيه وقال الخطابي المعنى
وبمعونتك التي هي نعمة لو توجب على حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي ففيه اشارة الى انه وجه تقديم العامل
في الظرف موخرا افادة الحصر يريد انه مما اقيم فيه السبب الذي هو الحمد مقام المسبب الذي هو المعونة وقال
ابن الشجري في قوله تعالى يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده ان يوم يبعثكم فتنبعثون منطوعين منقادين لا
تمتنعون استعار لهما الدعاء والاستجابة للتنبيه على سرعتهما وتيسر امرهما وان المقصود منهما الاحضار
للمحاسبة هو كقولك اجبته بالتلبية اي فتجيبون بالثناء هو بتقديم المثلثة على النون مع المد ضد الثنا
بالعكس مع القصر ان كان الاول الوصف بمدح والذكر بخير كما عليه صاحب الصحاح او مثله ان كان الاول
الوصف بمدح والذكر بخير كما عليه صاحب الصحاح او مثله ان كان الاول الوصف بمدح او ذم كما عليه صاحب
القاموس فيهما اذ الحمد الثناء فالظرف لغو واستجاب بمعنى اجاب على حد قوله فلم يستجبه عند ذاك مجيب او الباء
متعلقة بحال محذوفة اي معلنين بحمده والظرف لغو ايضا فان قلت ما معنى الباء على الوجهين قلت
الالصاق الا انها في الوجه الاول من قبيل ما لا يتصل الفعل الى المفعول ولو تبينا بالاية وفي الثاني من قبيل ما
دخلت على المفعول المنصوب والوجهان في فسبح بحمد ربك قال المحشي اي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري
في فتستجيبون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وبمنصوب على الحال اتيان في فسبح بحمد ربك فالوجهان
مبتدا او في فسبح بحمد ربك خبره ويحتمل انه من تتمة الكلام على فتستجيبون بحمده على معنى ان الوجهين في فسبح بحمد
ربك من كون الباء للمصاحبة او الاستعانة ايتان في هذه الاية وعليه فخبر المبتدا محذوف بتمامه وقد نبه عليه
ولا يخفى ضعف هذا الاحتمال لخفا قرينة هذا المحذوف وايضا اذا كان الوجهان مبتدا لخبره في فسبح بحمد ربك كان
متعلقه كاتيان مثلا ولم يحسن تقديره باتيان لان الاتيان جزء خاص مع انه في جريانه اول وجهي ابن الشجري في فسبح بحمد
ربك نظر ايظهر بالتامل السادس الظرفية مكانية كانت او زمانية وهي التي يحسن موضعها في فالمكانية نحو ولقد نصركم
الله ببدر وهو مكان معروف بين مكة والمدينة سمي ببدر حفرها فيه بدر بن قريش كانت فيه وقعة عظيمة بين المسلمين
وكفار قريش في رمضان من السنة الثانية من الهجرة اعز الله بها الاسلام وقتل فيها صناديد قريش والزمانية نحو الا ال
لوط نجيناهم بسحر اي في ذلك الوقت السابع البدل وهي التي يحسن في موضعها لفظ بدل ومثل له بعضهم بنحو قولك
هنا بذلك اي بدل وعوض منه قيل والصحيح ان معناها السبب الا ترى ان التقدير هذا مستحق بذلك اي بسببه
كقول الحماسي * فليت لي بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * هذا البيت من قصيدة تقدم الكلام
على ابيات منها في بحث اذ وبيان قايلها ويقع في غالب نسخ الكتاب شدوا بالدال المهملة المشددة بمعنى حملوا من قولهم شد
على عدوه شدة بالفتح حمل عليه في الحرب وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله ففيه شاهد لمن على جواز مجي المصدر
المعرف باللام مفعولا له فيقوي الرد على الرياشي القايل بوجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقد يكون شنوا

في البيت متعديا من قولك شددت الشي اذا جعلته شديدا وعليه فالاغارة مفعول به والمعنى اذا ركبوا جعلوا غارتهم على الاعدا شديدة لاليته وقد اغفل المص هذا الوجه مع ظهوره وملايمته لرواية شنوا بنون مشددة قال في الصحاح شن الماء على التراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة واشنها اذا فرقها من كل وجه والاغارة دفع الخيل على من يراد قتاله واخذ ماله والاسم الغارة وفرسان وركبانا حالا حالا من فاعل شدوا للتنويع والفرسان جمع فارس وهو راكب الفرس كما ان الركبان جمع راكب الابل الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض ثمنا كان العوض كاشتريته بالف او غير ثمن كما في قوله وكافات احسانه بضعف اي بضعف احسانه وقد تسمى باء العوض فقوله هذا بذاك اي عوضه وفي مقابلته ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون اي دخولها الجنة عوض عن اعمالكم الصالحة وفي مقابلتها وانما لم يقدرها اي البا في هذه الاية با السببية كما قال المعتزلة فيها وكما قال الجميع في حديث لن يدخل احدكم الجنة بعمله قيل ينبغي ان يكون المراد بالجميع اهل السنة اي فقط اذ لو ارادهم والمعتزلة جميعا لاشكل فان المعتزلة قايلون باستحقاق الطايع الذي لا ذنب له او الذي له ذنب ومات تايبا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فلا ياتي على قولهم ان يكون البا سببية في الحديث واجيب بان المعتزلة انما يقولون بوجوب اثابة الطايع والميت تايبا واما كونها بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وايضا هم لا ينكرون ان الاقدار على الاعمال الصالحة والتوفيق لها بخلق الله تعالى وايجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال بهذا الاعتبار ولا يخفى ما في الجواب الثاني من الضعف لانه اذا اريد بالجمع الفريقان معا كان نفي السببية عن العمل بالنسبة الى اهل السنة حقيقة والى المعتزلة مجازا ولزم ارادتهما من لفظ الحديث وكان مضمون قوله لن يدخل احدكم الجنة بعمله مقيدا بقيد الاطلاق بالنسبة الى اهل السنة ومقيدا بقيد في الجملة بالنسبة الى المعتزلة فامل والحاصل انا لم نجعل البا بما كنتم تعملون للسبب لان المعطي بعوض اي في مقابلته قد يعطي مجانا من غير عوض فيجوز ان يدخل تعالى الجنة من يشا من اهل الايمان من غير عمل صالح رحمة منه وفضلا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب فلا يتحقق هذا الدخول وهو تعالى يقول ورحمتي وسعت كل شي وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية في نفس الامر والحقيقة وان تعارضا ظاهرا لاختلاف محلي البايين اذ محملها في الحديث السببية ومحملها في الاية المقابلة والعوض فلا يتواردا على معنى واحد وانما قلنا باختلاف المحلين جمعا بين الادلة فان اعمال الدليلين خير من اهمالهما والتعارض مود الى الاهمال لان المتعارضين متساقطان والتاسع المجاوزة بالجيم والزاي كعن وهذا مذهب كوفي كاخيه فقيل يختص بالسوال اي بهذه المادة وما اشتق منها نحو فاسال به خبيرا بدليل يسالون عن انبايكم اي فاسال عنه خبيرا والضمير في به راجع الى مضمون الصلة من الخلق والاستوا في قوله الذي خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام ثم استوى على العرش الرحمن اي سل عن هذا المذكور عالما يخبرك بحقيقته وهو الله تعالى او جبريل وقيل الى الرحمن اي فسل عنه رجلا يخبرك عارفا يخبرك برحمته او بصحة اطلاقه عليه تعالى ان انكروا اطلاقه عليه ويجوز ان يكون البا صلة خبيرا او صلة سل محذوفة اي فسل عنه خبيرا وجمهور المحققين على ان السوال كما يعدى بعن لتضمنه معنى التفتيش يعدى بالبا لتضمنه معنى الاهتمام والاعتنا وقيل لا يختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم اي وعن ايمانهم والمراد عن جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشريفا لها وقيل البا بمعنى في اي وفي جهة ايمانهم والجمهور على ان النور اصله بايمانهم والذي بين ايديهم ضو مستنبط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من الهداية قيل وهذا يكون على الصراط يوم القيمة وهو دليلهم الى الجنة قال قتادة ان المومن يضي له نور كما بين عدن الى صنعا ودون ذلك حتى ان من المومنين من لا يضي له نوره الا موضع قدميه وفي الكشاف انما قال بين ايديهم وبايمانهم لان السعدا يوتون صحايف اعمالهم من هاتين الجهتين وقال

الضحاك ومقاتل كتبهم بايمانهم ونورهم بين ايديهم وقرئ بايمانهم بكسر الهمزة وعليه فالبا للسببية ليس الا ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام وهو سحاب ابيض وقيل هو غمام ابيض دقيق لم يكن الا لبني اسرايل في تيههم تنزل الملايكة فيه الى الارض وفي ايديهم صحايف الاعمال للحساب وقيل البا للمصاحبة اي مع الغمام اي متغيمة واليه ينظر قول الفارسي المعنى تشقق السماء وعليها غمام كما تقول ركب الامير بسلاحه وخرج فيها لان البا بمعنى على وقيل البا للسببية وعليه قاضي المفسرين وجماعة من المعربين وجعل الزمخشري هذه البا بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالالة التي يشق بها وهو مبني منه على ان البا للسببية كما يرشد اليه قوله ولما كان انشقاق السماء بسبب طلوع الغمام منها جعل الغمام كانه الذي يشق به السماء كما تقول شق السنام بالشفرة وانشق بها قال ونظيره السماء منفطر به ولا يخفى ان جعلها بمنزلة البا في شققت السنام بكذا يقتضي ان يكون للاستعانة لدخولها على الة الشي والضمير المجرور في منفطر به راجع الى يوم من يوما يجعل الولدان شيبا وهو وصف ثان له اي السماء على عظمها واحكامها تنشق وتنفطر بذلك اليوم فما ظنك بغيرها وانما ذكر منفطر على تاويل السماء بالسقف والتقدير شي منفطر به او على ارادة النسب اي ذات انفطار كقولهم امراة مرضع وقال الفارسي السماء اسم جنس مفرده سماة فيجوز فيه التذكير والتانيث وقال الفرا السماء يذكر ويونث وتاولها البصريون فسل به خبيرا على ان البا للسببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا والمراد بالخبير هو الله تعالى ويكون من التجريد كقولك لقيت بزيد اسدا والمعنى فاسال الله الخبير بالاشيا قال الزمخشري او فسل بسواله خبيرا كقولك رايت به اسدا اي برويته وفيه اي وفي تاويلهم هذا بعد لانه يقتضي قولك سالت بسببه ان المجرور بالبا في الاية هو المسول عنه مع انه هو المسول عنه فيها قطعا العاشر الاستعلا كعلى وهو منقول عن الكوفيين ايضا نحو من ان تامنه بقنطار الاية قال الاخفش اي على قنطار وقيل هي للالصاق بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه فانه عدي فيه امن بعلى نحو واذا مروا بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم وقد مضى البحث فيه اي في كون البا مع فعل المرور للاستعلا وعني به ما تقدم قبل من قوله اقول الى اخره ونحو قوله: ارب يبول الثعلبان براسه: بدليل تمامه: لقد ذل من بالت عليه الثعالب: هو من ثاني الطويل قايله راشد بن عبد ربه وقيل عبد الله السلمي الصحابي وكان اسمه في الجاهلية غاوي بن ظالم وكان من قصته انه كان سادن صنم لقومه فبينا هو عند الصنم اذ اقبل ثعلبان يشتدان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم فلما راى ذلك انشد البيت المذكور ثم كسر الصنم واتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسمك فقال غاوي بن ظالم فقال له انت راشد بن عبد الله وفي تاريخ ابن عساكر وطبقات ابن سعد انه غاوي بن عبد العزى فسماه النبي صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد ربه وفي معجم الشعرا للمرزباني ان اسمه غوي قال المدايني وهو صاحب البيت المشهور: فالقت عصاها واستقر بها النوى: كما قر عينا بالاياب المسافر: ثم ان ما قدمناه ان الثعلبان في البيت بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب الحيوان المعروف ولكن ضبطه الحافظ الدمياطي الثعلبان بضم المثلثة واللام ورفع النون على انه ذكر الثعالب وكذا انشده الكسايي وغيره قيل وهو وهم والصواب الاول لكن في نهاية الغريب ان رجلا كان له صنم وكان ياتي بالخبز والزبد فيضعه على راسه ويقول اطعم فجاء ثعلبان فاكل الخبز والزبد ثم بال على راس الصنم قال الهروي اراد تثنية ثعلب قال الكمال الدميري قال الحافظ ابن ناصر اخطا الهروي في تفسيره وصحف في روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذكر من الثعالب اسم له معروف لا مثنى فاكل الخبز والزبد ثم عصل اي بال على راس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بذلك وقال فيه: لقد خاب قوم املوك لشدة: ارادوا نزالا ان تكون محاربه: فلا انت تغني عن امور تواترت: ولا انت دفاع اذا حل نايبه:

قال والحديث مذكور في معجم البغوي وابن شاهين وغيرهما والرجل راشد بن عبد ربه ثم قال واهل اللغة
يستشهدون بهذا البيت في اسماء الحيوان والفرق فيما بين الذكر والانثى كما قالوا الافعوان والعقربان
في ذكر الافاعي والعقارب الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك
قيل والكوفيون يشعر بضعف نسبة هذا القول اليهم مع انه مشهور عنهم قال ابو حيان واما كونها
بمعنى من التبعيضية فمذهب كوفي ايضا وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اي منها وليس ضمير جعلوا
راجعا الى الكوفيين فقط كما يتبادر بل اليهم والى من ذكر قبلهم وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت
صدر بيت من ثالث الطويل عجزه متى لجج خضر لهن نئيج وهو من قصيدة لابي ذويب الهذلي اولها
صبا قلبه بل لج وهو لجوج وزالت له بالانعمين حدوج لج في الامر يلج ويكسر لجاجا ولجاجة لم ينصرف عنه
كذا في التعريب وقال في القاموس اللجاج واللجاجة الخصومة والانعمين اسم موضع والحدوج بضم المهملة جمع
حدج بكسرها كالحداجة به ايضا مركب النساء كالمحفة والضمير في شربن للسحاب وبماء البحر اي من مائه
وهذا على ما يقال من ان السحاب يستقي من البحر ويتمد منه وهذا ناظر الى ما عليه الحكما من ان السحاب
ينعقد من البخار اعني الاجزاء الهوائية المائية المتحللة بالحرارة من الاشياء الرطبة وذلك ان البخار المذكور
اذا تصاعد ولم يتلطف بتحليل الحرارة اجزاءه المائية حتى يصير هواء فانه اذا بلغ الطبقة الزمهريرية
تكاثف فاجتمع سحابا وتقاطر مطرا ان لم يكن البرد شديدا ومتى ترفعت بمعنى من وقد اورد المص هنا
في توضيحه وسبويه في بحث متى شاهدا على ذلك واللجج جمع لجة بضم اللام فيهما معظم الماء ومنه بحر
لجي ووصف اللجج بانها خضر لصفايها يقال ماء اخضر لصفايه نعا اي صاف ونئيج بنون مفتوحة فهمزة مكسورة
بعدها تحتية ساكنة فجيم يقال نأجت الريح تناج نئيجا تحركت فهي نووج وللريح نئيج اي مر سريع بصوت
وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج هو عجز بيت من اول الكامل صدره فلثمت فاها اخذا بقرونها
وهو من قصيدة عزاها بعضهم لعبيد بن اوس الطائي والجوهري لجميل قال الجلال وقد رايتها في ديوانهما
ووقفت عليها من وجه اخر لعمر بن ابي ربيعة في قصة طويلة اخرجها ابو الفرج في الاغاني وابن عساكر
في تاريخه ملخصها ان عمر بن ابي ربيعة كان يجالسا بمنى في مضرب له وحوله غلمانه اذ اقبلت امراة عليها
اثر النعمة فسلمت وقالت انت عمر بن ابي ربيعة قال نعم قالت هل لك في محادثة احسن الناس وجها واتمهن
خلقا واكملهن ادبا واشرفهن حسبا قال ما احب ذلك الي قالت على شرط قال قولي قالت تمكنني من عينيك
حتى اشدها واقودك حتى اذا وصلت الموضع الذي اريد حللت الشد ثم افعل مثل ذلك عند عودك قال شانك
فعلت قال عمر فلما انتهت بي الى المضرب الذي ارادت كشفت عن وجهي فاذا انا بامراة على كرسي لم ار مثلها
جمالا وكمالا فسلمت وجلست فقالت انت عمر بن ابي ربيعة قلت نعم قالت انت الفاضح للحراير قلت وما
ذاك جعلني الله فداك قالت الست القايل قالت وعيش اخي وحرمة والدي لانبهن الحي ان لم تخرج
فخرجت خوف يمينها فتبسمت فعلمت ان يمينها لم تخرج فتناولت راسي لتعلم مسه بمخضب الاطراف غير مشنج
فلثمت فاها اخذا بقرونها شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قم فاخرج ثم قامت فجاءت المراة فشدت عيني حتى
حتى انتهيت الى مضربي وانصرفت فحللت عيني وقد دخلني من الكآبة والحزن ما الله اعلم وبت ليلتي فلما اصبحت
اذا انا بها فقالت هل لك في العود فقلت شانك فشدت عيني حتى انتهت بي الى الموضع واذا بتلك الفتاة على
كرسي فقالت ايها يا فضاح الحراير فقلت بماذا جعلني الله فداك فقالت بقولك وناهدة الثديين قلت لها اتكي
على الرمل في ديمومة لم توسد فقالت على اسم الله امرك طاعة وان كنت قد كلفت ما لم اعود فلما دنى
الاصباح قالت فضحتني فقم غير مطرود وان شيت فازدد قم فاخرج عني فخرجت ثم رددت فقلت
لولا وشك الرحيل وخوف الفوت ومحبتي لمناجاتك والاستكثار من محادثتك لاقضيتك هات الان كلمني وانشدني

فكلمت ادب الناس واعلمهم بكل شي ثم نهضت فاذا انا بتور فيه خلوق فادخلت يدي فيه ثم خباتها في ردايي
وجاءت العجوز فشدت عيني ونهضت بي تقودني حتى اذا مررت على باب المضرب اخرجت يدي فضربت بها
على باب المضرب ثم صرت على مضربي فدعوت غلماني فقلت ايكم يوقفني على باب مضرب عليه خلوق كانه اثر كف
فهو حر وله خمسماية درهم فلم البث ان جا احدهم فقال قم فنهضت معه فاذا انا بالكف طرية واذا المضرب
مضرب فاطمة بنت عبد الملك بن مروان الى اخر القصة وسيورد المص ثاني الابيات الاخيرة في الباب الخامس
ويأتي الكلام هنا كان ان شاء الله تعالى يقال احرجت فلانا بتقديم الحاء المهملة على الجيم اذا اثمته واوقعته في الحرج
والاثم والمشنج بضم الميم وفتح المعجمة والنون المشددة والجيم من الشنج بالفتح وهو تقبض في الجلد واللثم بالمثلثة
التقبيل قال في الصحاح لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء بالفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثمت
فاها الخ بقرونها بالفتح وفي القاموس ولثم فاها كسمع وضرب قبلها والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر
والمعوابه من المراة والنزيف بزاي وفاء السكران من نزف كعني اذا سكر ومنه لا ينزفون او المجهود الممنوع
من الماء او من عطش حتى يبست عروقه وجف لسانه والحشرج بفتح المهملة والراء بينهما معجمة ساكنة اخره
جيم قال في القاموس حسي يكون في حصى والكوز الرقيق الجاري والنقرة في الجبل يصفو فيها الماء وفي
فصل الحاء من باب المعتل منه الحسي ويكسر وكالي سهل من الارض يستنقع فيه الماء او غلظ فوقه رمل يجمع
ماء المطر وكلما نزحت دلوا جمعت اخرى وفي الصحاح الحسي بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة
امكسته فتحفر عنه فتستخرجه انتهى وفي كامل المبرد ان ماء الحشرج الماء الجاري على الحجارة وشرب النزيف
بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير فلثمت فاها وشربته ريقها شربا مثل شرب النزيف وهو مصدر
مضاف الى فاعله وببرد ماء الحشرج البارد وقيل الباء زايدة في مفعول المصدر قيل ومنه وامسحوا برؤسكم
اي مما فيه الباء للتبعيض فلا يجب الاستيعاب للفرق بين قولك مسحت المنديل ومسحت بالمنديل وكذا
فرق بين قولك اخذت زمام الناقة واخذت بزمامها والظاهر ان الباء فيهن للالصاق واذا كانت للالصاق
في اية الوضوء فالمراد الصاق المسح بالراس وماسح كل الراس وبعضه ملصق للمسح براسه فمن اوجب
الاستيعاب كمالك في احدى الروايتين عنه اخذ بالاحتياط ومن اوجب اقل ما يقع عليه اسم المسح كالشافعي
اخذ باليقين واخذ ابو حنيفة بالبيان وهو ما روي انه مسح على ناصيته وقدر الناصية بربع الراس
وقيل هي في اية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه تقول
مسحت الاثام عنه بتوسط حرف جر والى المزيل بالباء نحو مسحت وجهي بالمنديل فالاصل امسحوا روسكم
بالماء لان الماء هو المزيل للحدث عن الراس فحصل قلب بنقل الباء الداخلة على المزيل الى المزال عنه على خلاف
ما هو حقها ثم حذف المزيل لدلالة امسحوا بمعونة ما قبله عليه ونظره ولكن في قلب معمولي مسح فقط بيت
كتاب س كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد البيت من الضرب الاول من الكامل وقايله
خفاف بن ندبة بفتح النون وقد تضم بعدها مهملة ساكنة وقد تفتح علم امه والا فهو خفاف بن عمير بن الحرث
ابن الشهيد ابو خراشة السلمي ابن عم الخنساء الصحابي الشاعر المشهور شهد الفتح وكان صاحب لواء بني سليم يوميذ
وحنينا وثبت على اسلامه في الردة وامتدح الصديق وبقي الى خلافة الفاروق رضي الله عنهم وكان اسود
حالكا وهو احد اغربة العرب اي سودانهم وقوله كنواح ريش حمامة اصله كنواحي بالياء جمع ناحية لكنه
حذف الياء اكتفاء بالكسرة للضرورة وقد استشهد به جماعة س على ذلك واللثتين تثنية لثة بكسر اللام
ومثلثة خفيفة ما حول الاسنان من اللحم اصلها لثي والهاء عوض من الياء وجمعها لثات ولثي والعصف بقال
البقل الزرع كذا في القاموس وهو قول السدي والفرا وهو اول ما ينبت منه وفي الغريبين العصف
والعصيفة ورق السنبل ومنه قوله تعالى والحب ذو العصف قال ابن كيسان يبدو اولا ورقا وهو العصف

ثم يبيد ولم ساق ثم بحوث اسر فيدا كاما ثم بحوث في تلك الاكمام الحب والمفهوم من عمدة الحفاظ انهما يكفر
من ورق الزرع كالتبن ونحوه وقد قيل في قوله تعالى كعصف ماكول ان معناه كزرع اكل حبه وبقي تبنه او
اوكورق اخذ ما كان فيه وبقي هو لا حب فيه او كورق اكلته البهايم ثم وليس هذا المعنى بمراد هنا الاضافة العصف
الى الاثمد وهو بكسر الهمزة والميم بينهما مثلثة ساكنة حجر الكحل قال الاعلم وصف في البيت شفتي امراة وشبههما
بنواحي ريش الحمامة في رقتها ولطافتها وحدتها وخص الحمامة النجدية لان الحمام عند العرب كل مطوق كالقطا
وغيره وانما قصده منها الى الحمام الورق وهي تالف الجبال والحزون والنجد ما ارتفع من الارض ولا تالف
الفيافي والسهول كالقطا ونحوه قال والرواية الصحيحة وسفت بكسر التاء اراد ان لثاتها تضرب الى
السمرة فكانها سفت بالاثمد وعصف الاثمد ما سحق منه وهو من عصف الريح اذا هبت بشدة فسحقت ما
مرت به وكسرته وهو مصدر اريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والى هذا ينظر قول المص في بيان
معنى البيت يقول ان لثاتك تضرب الى السمرة فكانك سحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمول سح وظهر
ان لم سلفا في تفسير عصف الاثمد بمسحوقه فلا يقدح فيه قول الشارح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف
بالمسحوق ولم اقف عليه وقال الزمخشري العصف ورق الزرع وليس الاثمد بشي ينبت فيكون له ورق
لانه حجارة ولكنه من الاشياء التي لا تكون في بلاد العرب فلا يقفون على كيفيته كقوله ولم تدق من البقول
الفستقا شبه سواد لثة المراة بسواد اطراف ريش الحمامة واراد سحق اللثتين بعصف الاثمد فقلب
لعدم الالتباس وقال بعضهم عصف الاثمد سحيقه وهم يجعلون الاثمد على اللثة شبه الوشم في اليد
وقيل في شربن ضمن معنى روين ويصح ذلك في يشرب بها ونحوه قال ابن سيده وعندي انه لما كان شربن
في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدي شربن بالباء ومثله كثير وقال ابن مالك الاجود ان يضمن
شربن معنى روين كما ضمن يحمى معنى يوقد فعومل معاملته في يوم يحمى عليها في نار جهنم لانه المستعمل احميت
الشي في النار وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فالباء
للالصاق وقيل هي زايدة وقيل بمعنى من الابتدائية لان الشرب مبتدا منها كما هو قاله قاضي العسكرين ومراده
انه مبتدا من العين بدون كاس كما يشير اليه قوله كما هو فالقاضي زكريا ولو قال كما هي كان اقرب هذا وقد
صرح ابن جني بانكار ان يكون الباء للتبعيض واعترض عليه بانها شهادة على نفي فلا تقبل واجيب بان
الشهادة على النفي ثلاثة اقسام لانها اما ان تكون في امر علم قطعا نحو ان العرب لم تنصب المضاف اليه او في
امر مظنون نشا عن استقرا صحيح نحو انه ليس في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة او في امر
شايع غير منحصر نحو لم يطلق زيد امراته من غير دليل فالشهادة على النفي في الاولين مقبولة وفي الثالث
مردودة وكلام ابن جني من الثاني المقبول لانه شديد الاطلاع على لغة العرب الثاني عشر القسم وهو سادس
المعاني المجرة مع الالصاق فان حقيقة الباء القسمية الصاق فعل القسم بالمقسم به ملفوظا كان او مقدرا
وهي اصل احرفه اي هي الاصل فيها والا فاحرف القسم ثلاثة الباء والواو والتاء ولذلك خصت من بين احرفه
بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم
الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسالك بالله مستحلفا اعلم ان القسم جملة انشايية يوكد بها
جملة اخرى لا على جهة التبعية فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف نحو اقسم بالله لا قومن وان
كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف كقوله «بربك هل ضممت اليك ليلى» قبيل الصبح او قبلت فاها «
ويقال له ايضا قسم السوال وقد تبع المص ابن مالك في تسمية الاستعطافي قسما وابا حيان ذلك قال
في شرح التسهيل وتسمية هذا قسما لم اره الا لهذا المص واما اصحابنا فالجملة المقسم عليها لا تكون الا خبرية
عندهم وان كانت غير خبرية لم تقع جوابا للقسم لا يجوز ان يقال بالله هل قام زيد واما قوله

«بالله ربك ان دخلت فقل له» هذا ابن هرمة واقفا بالباب «فليس بقسم لان ما بعد المجرور ليس جملة
خبرية والمراد استعطاف المخاطب وتقديره اسالك بربك فاضمر الفعل لدلالة المعنى عليه ووجهه
ان القسم يتعلق به الحنث والبر ولا يتحقق ذلك الا فيما يحتمل الصدق والكذب وقد تعقبه الدماميني في شرحه
بان ما ذكره ابن مالك طريقة لبعض النحويين معروفة وليست بمنكرة وان ابا حيان قد تحامل في الرد على المص
في التكلم بها ومع ذلك تناقض كلامه لتصريحه اولا بان غير المص لم يسم هذا القسم قسما ونقله ثانيا عن بعض
شروح الكتاب ان بعض النحويين سمى عمرك وقعدك وتعمدك وهي كنشدتك مما يختص بالاستعطاف
اقساما ثم قال المص وافق من قال بذلك الثالث عشر الغاية كالى نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن
معنى لطف وهو يتعدى بالباء ولفظ ثالث عشر بفتح الثاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه
ولا يجوز فيه الضم على الاعراب فانه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة دونها بمعنى بعض اصله وركب
مع العشرة فلك فيه اوجه احدها اضافته الى المركب المطابق له نحو هذا ثالث عشر ثلاثة عشر الثاني
الاقتصار عليه مع البناء على الفتح نحو هذا ثالث عشر الثالث الاقتصار عليه مع اعراب الاول مضافا الى الثاني
مبنيا نحو هذا ثالث عشر ولا يتحقق هذا الا مع حرف التعريف فان وجد تعين البناء على الفتح لتعذر الاضافة
حينئذ والرابع عشر التوكيد وهي الزيادة وزيادتها بالاستقرا في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادتها فيه
واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد احد صيغتي التعجب في قول الجمهور الذين منهم سيبويه
ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن كالحم اي صار ذا لحم فهو وان كان على صورة الامر فمعناه الماضي
لا على معنى الاخبار بانه صار ذا حسن بعد ان لم يكن على معنى انشاء التعجب من حسنه وقد ضعف هذا القول
بوجوه احدها انه مجي الامر بمعنى الماضي لم يعهد في كلامهم وانما جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ وفعل
خيرا اثبت عليه الثاني ان مجي افعل بمعنى صار ذا كذا كاغد البعير قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به
الثالث ان المطرد زيادة الباء في المفعول واما في الفاعل فقليلة سيما مع دعوى الوجوب ومع دعوى لزوم هذه
الباء جوز الرضي حذفها ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس
ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب ليكون ذلك ادل على المعنى المراد من انشاء التعجب وزيدت الباء في الفاعل اصلاحا
للفظ وذلك لان امر المخاطب لا يرفع الظاهر ولهذا لو التزم ههنا فالتزمت زيادة الباء دفعا لذلك واما اذا
قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد اعلم ان الفرا
وتبعه الزمخشري وابن خروف على ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شيت فان فيه من كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال
«وقد وجدت مكان القول ذا سعة» فان وجدت لسانا قايلا فقل «وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف
قول س وايضا همزة الجعل اكثر من همزة الصيرورة وعليه فالباء مزيدة في المفعول والفاعل ضمير مستتر الا انه
اجري في باب الخطاب على نسق واحد لما ان المراد منه انشاء التعجب فانمحى معنى الامر فيه كالنحي في ما افعل
معنى الجعل وصار بمعنى افعل به كمعنى ما افعله ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويونث باعتبار
حال المخاطب وذهب ابن كيسان والزجاج الى ان الخطاب فيه لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وان لذلك بقي
احسن على حالة واحدة وفيه كما قال الرضي تكلف وسماجة وايضا تقول احسن بزيد يا عمرو ولا تخاطب شيا في
حالة واحدة الا ان يقال معنى خطاب الحسن قد انمحى واجاز الزجاج والزمخشري ايضا ان يجعل الهمزة للصلة
له في الوجه الاول وهو الصيرورة والصيغة امر اي صر ذا حسن ثم عدي بالباء فصار الفاعل فيه مصيرا ذا حسن
بعد ان كان صايرا ذا حسن كما تقول قام زيد فيكون زيد القايم ثم تقول قمت بزيد على معنى التعدية فيكون
مدخول الباء فاعل ذلك الفعل قبل دخولها ومفعوله بل مفعول التصيير في المعنى حالا فمعنى احسن بزيد صير

زيدا صاير اذا حسن بالمصير مفاد باء التعدية وكونه صايرا اذا كذا مفاد الصيغة هذا ما حققه ابن الحاجب في
ايضاحه فظهر من ذلك ان قول المص وان فيه ضمير المخاطب مستتر الايتم الا على راي غير الزجاج وابن كيسان الا
ان يراد بالمخاطب ما هو اعم من المخاطب حقيقة ومجازا ولا يخفى ما فيه فقول المحشي وعبارة المص صالحة لهما
على الاطلاق فيه نظر وان حكمه على الباء بانها معدية مع ما على القول بان احسن امر لفظا ومعنى ياباه ان تكون زايدة
وقد عرفت الوجهين بل قد رجح الرضي وجه الزيادة على وجه التعدية لعلة همزة الصيرورة وان تمثيله لكون
الباء معدية بامور بزيد ممنوع لان من جعل الباء للتعدية في احسن بزيد انما اراد التعدية المطلقة والباء في امرر
بزيد للتعدية المقيدة واين تلك من هذه والغالبة في فاعل كفى التي بمعنى حسب كما قيد بذلك ابن الزبير فقال
لا تزاد الباء في فاعل كفى الا اذا كانت بمعنى حسب ويفهمه كلام المص فيما ياتي في نحو كفى بالله شهيدا اي حسبك
الله شهيدا قال الزجاج هو ابو اسحاق ابراهيم بن السري نحوي العراق وصاحب المبرد صنف التصانيف الكثيرة
واخذ عنه الكثير منهم صاحبه ابو القاسم الزجاجي وتوفي في جمادي الاخرة سنة احدى عشرة وثلثماية دخلت اي الباء
لتضمين كفى معنى اكتف فلا تكون زايدة وهذا من تضمين الخبر معنى الامر وهو من الحسن بمكان لان الاصل عدم
زيادة الحرف والتضمين باب واسع ويصححه اي يصحح ما قاله الزجاج قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب
عليه اي ليتق الله وليفعل بدليل جزم يثب قد يقال هذا من باب اجراء الماضي مجرى فعل امر ملاقي لرد في الاشتقاق
واستعماله بمعناه فانى يكون مصححا لتضمين الماضي معنى امر لا قيد فيه والحق انه كما صحت ارادة معنى فعل الامر
من ذلك الماضي وقد وقع في نسخة المحشي من المتن اتقى الله امرؤ فعل خيرا من غير واو وكذلك تفسيره اي ليتق ليفعل تفسير
لفعل فساغ له ان يرد عليه ان صفة للنكرة قبله ويمتنع في الصفة ان تكون طلبية فكان على المص ان لا يذكر فعل
خيرا كما فعل غيره او يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب او يذكره ويعطفه على اتقى ثم اجاب بان فعل ليس صفة
للنكرة قبله وانما هو مستانف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على اضمار القول وتوجيها اي توجيه
ما قاله الزجاج والمصير اليه قولهم كفى بهند بترك التاء فانه لولا ان كفى معناه اكتف لما تركت علامة التانيث
كما تترك في قولك اكتف بهند لانه انما يجاء بها حيث يكون الفعل مسندا الى مونث حقيقي فان احتج بالبناء للمفعول
فهو بضم المثناة الفوقية بالفاصل فهو يجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة يعني ان قبل من جهة
المدعي ان كفى على اصله من غير تضمين وان تانيثه ترك للاعتداد بالفاصل الذي هو الباء الزايدة كما يقال
قام في الدار هند وحضر القاضي امراة قلنا الفاصل اذا اعتد به فهو انما يجوز ترك العلامة كما مثلت ولا يوجبها
بدليل قوله تعالى وما تسقط من ورقة وقوله تعالى وما تخرج من ثمرة من اكمامها وما تحمل من انثى بتانيث الفعل
مع الفاصل لكن كفى بهند لا يجوز فيه الاتيان بالعلامة اصلا فان عورض بقولك احسن بهند فان التاء لا تلحق صيغ
الامر وان كان معناها الخبر المعارضة في اللغة المقابلة وفي الاصطلاح المقابلة على سبيل الممانعة اي مقابلة
دليل بدليل يمانع مدلوله فان اريد المعنى اللغوي فتقريرها كما قال الشارح ان يقال ما ادعيتم من ان الفاصل
يجوز ترك التانيث ولا يوجبه معارض بقولك احسن فان احسن بمعنى الماضي والباء فاصلة والتانيث
ممتنع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التانيث في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل وان اريد
المعنى الاصطلاحي فتقريرها كما قال المحشي ان يقال ما استدللتم به على ان ترك تانيث الفعل للفاصل غير
واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو احسن بهند فانه يجب ترك التانيث منه وما ذاك الا للفاصل
فيكون ترك التانيث للفاصل واجبا وتقرير الجواب على الاول ان الفرق ثابت لان احسن صيغة امر وتاء التانيث
لا تلحقها وان كان معناها الخبر رعاية للفظ واما كفى في كفى بهند عند الخصم فهو فعل ماض خبري فلا
مانع من لحاق العلامة المذكورة له لو كان كما ادعاه وعلى الثاني انا لا نسلم وجوب ترك التانيث من احسن
بهند للفاصل وانما هو لان صيغة الامر لا تقبل التاء ولو كان معناها الخبر وقال ابن السراج هو ابو بكر

محمد بن السري بن سهل البغدادي قال المرزباني كان احدث اصحاب المبرد سنا مع ذكاء وفطنة وكان المبرد
يقربه قرا عليه كتاب سيبويه ثم اشتغل بالموسيقى فسئل عن مسئلة بحضرة الزجاج فاخطا في جوابها فوبخه الزجاج
وقال مثلك يخطي في مثل هذه المسئلة والله لو كنت في منزلي ضربتك ولكن المجلس لا يحتمل ذلك وما زلنا نشبهك
في الذكاء بالحسن بن رجاء فقال قد ضربتني يا ابا اسحاق وكان علم الموسيقى قد شغلني عن هذا الشان ثم رجع
الى الكتاب ونظر في دقايق مسايله وعول على مسايل الاخفش والكوفيين وخالف اصول البصريين في مسايل
الاخفش والكوفيين وخالف اصول البصريين في مسايل كثيرة يقال ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج
باصوله اخذ عنه ابو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ولم تطل مدته ومات شابا في ذي الحجة سنة
ست عشر وثلثماية وله من الكتب الاصول الكبير وشرح الكتاب ومن شعره قايست بين جمالها وفعالها
فاذا الملاحة بالخيانة لا تفي والله لا كلمتها ولو انها كالشمس او كالبدر او كالمكتفي الفاعل ضمير الاكتفاء اي الضمير
العايد الى الاكتفاء المفهوم من كفى المستتر فيه والباء غير زايدة اي كفى هو اي الاكتفاء بالله فتكون الباء متعلقة
بضمير المصدر وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر كما يتعلق به نفسه قيل لا نسلم ذلك
لجواز ان يكون الظرف حالا والمعنى كفى هو اي الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وهو قول الفارسي والرماني اجاز
امروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح على ان بعمرو متعلق بهو ضمير المرور اي ومروري بعمرو قبيح واجاز جاز
الكوفيون اعماله اي اعمال ضمير المصدر في الظرف وغيره اعمال المصدر فيهما ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا
اي في الظرف وغيره لان اعمال المصدر فيهما انما هو لوجود حروف الفعل فيه وهذا مفقود في الضمير ولما
ما رد به ابن جني من جهة ان معمول المصدر من كماله فهو ومعموله بمنزلة اسم واحد فلو اضمرنا المصدر وجعلت
المجرور متعلقا بضميره لادى ذلك الى ان يكون بعض الاسم مضمرا والبعض مظهرا وهو غير جايز فعقد
قيل انه فاسد لان صلات الموصولات تمام لها فكان يلزم على هذا ان لا يكون فيها ضمير يعود على الموصول لئلا
يودي الى ان يكون بعض الاسم مضمرا وبعضه مظهرا وليس كذلك ومن مجي فاعل كفى هذه مجردا عن الباء
وهو غير الغالب قول سحيم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا هو عجز مطلع قصيدة من الضرب الثاني من الطويل
وصدره عميرة ودع ان تجهزت غاديا والقصيدة ثمانية وخمسون بيتا كان ابن الاعرابي يسميها الديباج
الخسرواني كذا في منتهى الطلب وهي لسحيم بسين وحاء مهملتين تصغير اسحم عبد بني الحسحاس بمهملات
شاعر مفلق بديع القول لا صحبة له بنص من الحافظ الذهبي وفي الاصابة لابن حجر هو شاعر مخضرم ادرك
النبي صلى الله عليه وتمثل بشي من شعره ففي تفسير ابن حاتم وطبقات ابن سعد ومعجم الشعراء للمرزباني و
الاغاني للاصبهاني عن الحسن البصري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتمثل بهذا البيت كفى الاسلام
والشيب للمرء ناهيا فقال ابو بكر يا رسول الله انما قال الشاعر كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فاعادها كالا ول
فقال ابو بكر اشهد انك رسول الله وما علمك الشعر وما ينبغي لك وفي الغرر لوكيع
بسنده الى عمر بن الخطاب انه قال لله در القايل عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء
ناهيا لو كان بدا بالاسلام ومن شعره في اخت مولاه وكانت عليلة ما ذا يريد السقام من قمر
كل جمال لوجهه تبع ما يرتجي خاب من محاسنها اما له في القباح متسع لو كان يبغي الفداء قلت له
ها انا دون الحبيب يا وجع قال صاحب الاغاني وقد روينا انه شبب بنساء قومه ثم بينت سيده
فقتله سيده واعانه قومه قيل ان قتله كان في خلافة عثمان وذكره الذهبي فيمن كان موجودا في خلافة
علي وعميرة بالتصغير منصوب بودع وغاديا بالمعجمة من الغدو حال من فاعل تجهزت والمراد من توديع عميرة
ترك حبها بقرينة المصراع الثاني وناهيا حال من الشيب ويقدر مثله حال الاخرى من الاسلام او بالعكس ولو
كان حالا منهما لقيل ناهيين والمعنى كفى كل منهما ناهيا للمرء عن التولع بالحسان والشيب بهن ووجه ذلك

اي وجه ترك البا في هذا البيت على ما اخترناه من قول الزجاج ووجه اختياره اياه انه متحدا ولا صحيحه
ثانيا واوجبه ثالثا انه لم يستعمل كفى بمعنى اكتف ليأتي بالبا صلة له ولا تزاد البا في فاعل كفى التي بمعنى اجزا
واغنى هو بمعنى اجزاء والظرف تفسير به ولا التي بمعنى وقى ولم يبين معنى كفى التي تزاد البا في فاعلها وقد عرفت
انها بمعنى وقى ولم يبين معنى كفى التي تزاد البا في فاعلها وقد عرفت انها بمعنى حسب وكذا لم يبين حكمها من انها
قاصرة او متعدية وظاهر كلامه انها قاصرة حيث قال في التي بمعنى اجزا انها متعدية لواحد وفي التي بمعنى وقى انها
متعدية لاثنين لكن قول ابن عصفور في مقربه والبا تكون زايدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى ومفعولها
يفيد انها متعدية والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل البيت من
الضرب الاول من الوافر ولم اقف على تسمية قايله يقول قليل من وصالك او من نايلك يجزيني ويغنيني عن كل شي ولكن
قليلك من حيث انه قليلك لا يقال له قليل والثانية وهي كفى التي بمعنى وقى متعدية لاثنين تعدى وفيها كقوله تعالى
وكفى الله المومنين القتال فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة البا في فاعل كفى المتعدية لواحد
وهي التي بمعنى اجزاء واغنى وذلك حيث قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل ولم
ار من انتقد عليه ذلك اذا كان من حقه ان لا تزاد فيه البا فهذا اي ترك النقاد الانتقاد ما السهو منهم عن
شرط الزيادة اذ من شرطها ان لا تكون كفى بمعنى اجزا وقد يقال ان من هنا يفهم ان شرط كفى التي تزاد البا في فاعلها
ان تكون قاصرة او لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سياتي في النوع الثالث من انواع البا الزايدة
او لتقدير الفاعل لكفى غير مجرور البا وثعل بضم المثلثة كصرد رهط الممدوح وهم بطن من طي وهو ثعل
ابن عمرو لخو نبهان وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر وجوز الشارح في منعه وجهين احدهما
ان يكون صرفه لكن بعيد للضرورة لابد منه لظهور الصرف ثم قال لا يكون لهما الثاني ان يكون محذوفا تقديره
وهو ممنوع من الصرف ثم قال وفي المحكم خلاف ما قال المص فانه وقع فيه وبنو ثعل بطن ولبس بمعدول اذ لو كان
كذلك لم يصرف ويؤيده ما في القاموس من قوله وبنو ثعل كصرد ابن عمرو حي اذ تمثيله اياه بصرد والمتصرف يقتضي
انه منصرف والا لقال كعمر مثلا واما احتمال الاقتصار في الارادة على بيان حركتي الفا والعين فبعيد وبتقدير
كونه معدولا فهو معدول عن اثعل الذي تراكبت اسنانه بعضها على بعض ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير
وليفخر دهر حذف بقرينة السياق واهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل لكونه في معنى المشتق
اي وليفخر دهر مستحق لكونك من اهله اي وليفخر دهر بك كما ثبت الفخر لقبيلتك بك وجوز ابن الشجري
في دهر ثلاثة اوجه احدها ان يكون مبتدا حذف خبره اي يفتخر بك وصح الابتدا بالنكرة لانه قد وصف
باهل وعليه فمحل تقدير الخبر بعد هذا الوصف لانه المصحح للابتدائية ولا يخفى ان تقدير هذا المنكر فاعلا
اولى من تقديره مبتدا لقلة الحذف على الاول دون الثاني والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى على محله
دون لفظه وهو كونه منهم اي كفاهم فخرا امران كونك منهم ودهر مستحق لكونك من اهله ومرجع
ذلك الى الافتخار بكونه منهم وبزمانه كما قال المص اي انهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة ايامه
وليس هذا تفسير لكونه دهر بالرفع عطفا على فاعل كفى كما قيل ليشعر بتعلق البا في البيت كذلك لان
البا زايدة فلا تتعلق وليس في البيت فخروا وفخرا الواقع في البيت وان امكن تعلق البا به الا التمييز
منصوب وبتقدير التعليق به يلزم ان لا يكون الكفي فاعل نعم لو قال انه اراد اجزاهم من جهة الفخر كونه منهم
وزمانه الذي هو فيه لم يوهم شيا مما ذكر وهذا وجه لا حذف فيه بخلاف الاول والثالث ان يجره بعد ان
ترفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والبا من بانك متعلقة بفخر لا زايدة وحينئذ فخر الدهر بالعطف على
مدخول البا وتقدر اهلا خبرا لهو محذوفا والجملة صفة دهر المجرور وزعم المعري في شرحه على ديوان
المتنبي المسمى معجز احمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان ابو العلا التنوخي من اهل معرة النعمان

والمعري

الشاعر المشهور صاحب التصانيف المشهورة كان عجبا في الذكاء المفرط والحافظة الا انه كان يرمي بالزندقة والزهد
الفلسفي ولد سنة ثلاث وستين وثلثماية وذهب بصره وهو ابن ثلاث سنين بالجدري قال الحافظ
الذهبي ولعله مات على الاسلام وتاب من كفرياته وزال عنه الشك وهو من بيت كبير بالمعرة منهم الفضلا والشعرا
والقضاة ساق اعيانهم الصاحب لابي العلا وزعم فيه انه كان يرمي من اهل الحسد له بالتعطيل وانه كان يعمل
على لسانه الاشعار وتضمن اقاويل الملاحدة قصدا لهلاكه وايثارا لاتلاف نفسه وذكره الباخرزي في دمية
القصر فقال ضرير ماله في انواع الادب ضريب ومكفوف في قميص الفضل ملفوف قد طال في ظلال الاسلام اناوه
ولكن ربما رشح بالالحاد اناوه وتحدث فيه الالسن لكتابه الذي زعموا انه عارض به القران العزيز وعنونه بالفصول
والغايات حتى قال فيه القاضي ابو جعفر محمد بن اسحاق البحاثي قصيدة اولها كلب عوى بمعرة النعمان لما خلا عن ربقة الا
يمان امعرة النعمان ما انجبت اذ اخرجت منك معرة النعمان وسيل ابن سيد الناس ما كان راي الشيخ تقي الدين
ابن دقيق العيد في ابي العلا فقال كان يقول هو في حيرة قال الصلاح الصفدي في تاريخه الوافي بالوفيات
وهذا احسن ما يقال في امره لانه قال في داليته التي في سقط الزند خلق الناس فضلت امة يحسبونهم للنفاد
انما ينقلون من دار اعمال الى دار شقوة او رشاد ثم قال في لزوم ما لا يلزم للبقا ضحكنا وكان الضحك منا سفاهة
وحق لسكان البسيطة ان يبكوا تحطمنا الايام حتى كاننا زجاج ولكن لا يعاد لنا سبك توفي ابو العلا
بالمعرة سنة تسع واربعين واربعماية ان الصواب في انشاد البيت نصب دهر بالعطف على ثعلا اي وكفى
دهرا هو اهل لان امسيت من اهله انه اهل لكونك من اهله فانه اهل الى اخره المقدر فاعل كفى المقدرة واهل
المذكور خبر مبتدا ايضا ولان امسيت متعلق به والجملة صفة دهرا كما تقدم ولا يخفى ما فيه من التعسف
وشرحه انه عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلا والفاعل المتاخر انك منهم منصوبا ومرفوعا وهما دهرا وان
ومعمولاها وما تعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف وهو ان ومعمولاها والمتعلق اعني قوله انه اهل لكونك
من اهله اكتفاء بدلالة المعنى اي معنى قوله هو اهل لان امسيت من اهله وزعم الرابعي هو علي بن عيسى
ابن الفرج بن صالح ابو الحسن البغدادي الدار الشيرازي الاصل شيخ النحو ببغداد اخذ عن ابي سعيد
السيرافي وابي علي الفارسي وشرح ايضاحه وشرح مختصر الجرمي توفي ببغداد سنة عشرين واربعماية
ومولده سنة ثمان وعشرين وثلثماية ان النصب بالعطف على اسم ان وان اهل عطف على خبرها ولا
معنى للبيت على تقديره اذ معناه ح وكفى ثعلا فخرا انك ودهرا اهل لان امسيت من اهله فتامل وقيل
بل له معنى لان الدهر اذا تاهل لوجوده فيه كان ذلك شرفا للدهر ولا شك انه من ثعل فحصل الفخر للقبيلة
بان واحدا منها تشرف به الدهر بان اصبح اهلا لوجوده فيه والضرورة كقوله الم ياتيك والانباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد البيت من الضرب الاول من الوافر وهو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة
ابن رواحة العبسي شاعر جاهلي وبعده ومحبسها على القرشي تشري بادراع واسياف حداد
وكان من امره انه ساوم الربيع بن زياد بن عبد الله بن سفيان بن قارب العبسي درعا كانت
عنده والربيع راكب فلما نظر اليها وضعها بين يديه ثم ركض بها ولم يردها على قيس فعرض قيس لام الربيع
فاطمة بنت الخرشب الانمارية وهي تسير في ظعاين من عبس فاقتاد جملها يريد ان يرتهنها بالمدرع حتى
ترد عليه فقالت له ما رايت كاليوم قط فعل رجل اين ضل حلمك اترجوان تصطلح انت وبنو زياد ابدا
وقد اخذت امهم فذهبت بها يمينا وشمالا فقال الناس في ذلك ما شاء ان يقولوا فحسبك من شر سماعه
فارسلتها مثلا تعرف قيس ما قالت فخلى سبيلها واطرد ابلا لبني زياد حتى قدم بها مكة فباعها من عبد
الله بن جدعان وقيل من حرب بن امية وهشام بن المغيرة بخيل وسلاح وقال في ذلك القصيدة وقد اورد
المص البيت المذكور في توضيحه شاهدا على ثبوت حرف العلة مع الجازم شذوذا وههنا على زيادة البا في الفاعل

ضرورة ونقل ابن جني في سر الصناعة ان بعضهم رواه الم ياتك بالجزم قال التدمري وفيه حينيذ الكف وروي ايضا بلفظ
الا هل اتاك بنقل حركة الهمزة من اتاك الى اللام هل وحذفها ولا شاهد فيه على الاول والانباء جمع نبا وهو الخبر
وتنمي على البناء للمفعول من نميت الحديث رفعته وعزوته اي والاخبار ترتفع وتنتقل والجملة اعتراضية بين يا
الفعل وفاعله وهو ما لاقت لبون بني زياد والباء زايدة في الفاعل واللبون ذوات اللبن من الابل ويروى
قلوص وهي الناقة الشابة وبنو زياد الربيع واخوته ومحبسها عطف على فاعل ياتيك نص عليه الزمخشري
في شرح شواهد الكتاب والقرشي هو احد الثلاثة الذين مر ذكرهم في القصة وتشرى بالبناء للمجهول اي تباع
والادراع جمع درع بكسر المهملة وهي من الحديد مونثة وقد تذكر وجمعها ادرع وادراع ودروع ومن المراة قميصها
مذكر الجمع ادراع والحداد بكسر اوله جمع حديد من حد السيف يحد حدة اذا صار حادا وقوله
«مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه» هو مطلع قصيدة من الضرب الثاني من السريع وهو مطوي
مكشوف كعروضه ووزنه فاعلن ولهذا احسنت التقفية فيه وقايله عمرو بن ملقط الطائي جاهلي و
المص في الكلام على مهما من حرف الميم واستشهد ببيت من ابياتها ايضا في حرف الهاء وياتي الكلام عليه ان شاء
الله تعالى وقد اعرب مهما اسم استفهام مبتدا وخبره لي والليلة نصب على الظرفية وقيل مه اسم فعل
بمعنى كف وما وحدها اسم استفهام وعلى هذا ينبغي فصل مه عن ما خطا واعيدت الجملة تاكيدا واودى هلك
ونعلاي فاعل اودى وقد زيدت فيه الباء والنعلان تثنية نعل بالنون وهي ما وقيت به الرجل من
الارض والسربال بكسر المهملة القميص والدرع او كل ما لبس على البدن وقال ابن الضايع فالمهملة في البيت بالمعجمة صح
الاول ان الباء ليست بزايده بل هي متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر والمسالة من باب الاعمال التنازع
الاسمين اسما ظاهرا بعدها والاول طالب للفاعل والثاني للمفعول فاعمل الثاني على المختار واضمر الفاعل
في الاول وقيل فاعل ياتيك مضمر عايد على ما دل عليه الانباء وبما لاقت متعلق به اي الم ياتك النبا بما
لاقت وقيل الفاعل لبون بني زياد بتقدير مضاف وفي لاقت ضميرها اي الم ياتك خبرها بما لاقت وهل
يكون من التنازع واعمال الاول على خلاف المختار فيه تامل وعلى ذين الوجهين فلا زيادة للباء فقط
واما على قول ابن الضايع فلا زيادة ولا اعتراض وعلى الوجوه الثلاثة فلا شاهد في البيت على الزيادة وقال
ابن الحاجب في البيت الثاني الباء معدية كما تقول ذهب بنعلي اي اذهبه ولم يتعرض لشرح الفاعل اي فاعل
اودى وتفسيره وعلام يعود انا قدر ضميرا في اودى وكانه ترك ذلك اعتمادا على الفهم ويصح ان يكون
التقدير اودى هو اي مرد اي ذهب ذاهب فيكون في اودى ضمير عايد على ما يفهم من الفعل من اسم
فاعله والثاني مما زاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي ولا تلقوا ايديكم واراد بالمفعول
المفعول به لانه هو المفعول عند الاطلاق وليس لزيادتها فيه معيسة وان كثرت نبه عليه ابن ام قاسم
في الجنى الداني وفي الاقليد النص على انها معيسة لكن بالنسبة الى زيادتها في المرفوع فانه قال القياس ان
تكون مزيدة في المنصوب لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية كان دخولها في حال الزيادة على المنصوب
ادخل في القياس لجعلها حال الزيادة تابعة لحال الاصالة ونقل ابن عصفور انها لا تزاد في ما عدا افعل به
الذي للتعجب لقياس بل ان جاءت زايده في غيره حفظ ذلك ولم يقس عليه ممنوع لان ما عدا ذلك زيادتها
بعد ليس وما النافية وهل الاستفهامية وهي بعدها معيسة ايضا وهزي اليك بجذع النخلة اي اميليه
اليك وقيل المعنى افعلي الهز به او هزي الثمرة بهزه على الاول فالباء بمعنى في والفعل منزل منزلة القاصر
نحو يجرح في عراقيبها نصلي وعلى الثاني للسببية وهو باق على تعديته والمفعول مقدر فليمدد
بسبب الى السماء اي ليمدد سببا ومن يرد فيه بالحاد بظلم اي ومن يرد في المسجد الحرام الحادا وعدولا
عن الحق بسبب الظلم كالاشراك واقتراف الاثام وقيل مفعول يرد محذوف ليتناول كل متناول ومن

يرد فيه مرادا ما وبالحاد وبظلم حالان مترادفان اي ملحدا ظالما او الثاني بدل من الاول باعادة الجار
او صلة له اي ملحدا بسبب الظلم فطفق مسحا بالسوق اي بمسح السوق مسحا فيكون خبر طفق محذوفا
لدلالة مصدره عليه اي فطفق يمسح السوق والاعناق مسحا محبة لها واما ان كان التقدير فاخذ
يمسح السيف مسحا بسوقها واعناقها اي يقطعها من قولهم مسح علاوته اذا ضرب عنقه فلا تكون الباء زايدة
في المفعول ويجوز ان يكون اي قوله بالسوق صفة اي مسحا واقعا بالسيوف فلا يكون الباء زايده ايضا
وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج هو بيت من مشطور الرجز وقبله نحن بنو ضبة اصحاب الفلج وضبة
ابو قبيلة وهو ابن اد عم تميم بن مر والفلج الظفر والفوز لكن لم يحك الجوهري فيه الا سكون اللام وصنيع صاحب
القاموس يقتضيه ايضا فلعل فتحة اللام هنا للاتباع كما قال الشارح ولعل هذين البيتين مما قيل يوم فان
لبني ضبة فيه شانا فقد نقل انه قطعت يوميذ سبعون يدا منهم بالسيوف صار كلما اخذ رجل منهم بخطام
جمل عايشة رضي الله عنها قطعت يده فيقوم اخر مكانه ويرتجز الى ان صرخ صارخ اعقروا الجمل فعقروه وبقي الجمل
والهودج الذي عليه كانه قنفذ من النبل وكان الهودج ملبسا بالدروع وداخله ام المومنين وهي تشجع من حولها
ويوم الجمل يوم وقع فيه الحرب بين الصحابة رضي الله عنهم وعلى احدى الفرقتين علي وعلى الاخرى طلحة والزبير
ومعهما عايشة ام المومنين رضي الله عنهم اجمعين اثاره جماعة من اوباش الناس وسفلتهم ممن له يد في قتل عثمان
رضي الله عنه من غير اختيار من اوليك رضي الله عنهم ليقضي الله امرا كان مفعولا الشاهد في الثانية فاما الاولى وهي باء
بالسيف فللاستعانة مثلها في كتبت بالقلم وقوله «سود المحاجر لا يقران بالسور» هو عجز بيت صدره تلك الحراير
لا ربات اخمرة من قصيدة من الضرب الاول من البسيط لعبيد بن حصين الراعي ويكنى ابا جندل النميري وانما
لقب بالراعي لكثرة وصفه للابل وهو شاعر مشهور وفد على عبد الملك بن مروان وذكره الجمحي في الطبقة
الاولى من شعراء الاسلام وقبله «ضل على غرة الرحمن وابنتها ليلى وضل على جاراتها الاخر» وفي الاغاني ان الاخطل دخل
على بشر بن مروان وعنده الراعي فقال له بشر انت اشعر ام هذا قال انا اشعر منه واكرم فقال للراعي ما تقول
فقال اما اشعر مني فعسى واما اكرم فان كان في امهاته من ولدت مثل الامير فنعم وقد هجاه جرير بقصيدة التي يقول
فيها «فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا» والاشارة بتلك الى النسوة في البيت قبله وايثار اسم
الاشارة على الضمير لتمييزه المسند اليه اكمل تمييز وكونه باسم اشارة البعيد لتعظيمه وربما يروى هن بالضمير على ما هو
الاصل والحراير جمع حرة بضم المهملة وهي الكريمة وضد الامة والربات جمع ربة بمعنى صاحبة والاخمرة جمع خمار بكسر المعجمة
ما تستر به المراة راسها قال في القاموس وكل ما ستر شيا فهو خماره والمحاجر جمع محجر بفتح الجيم مجلس العين والمراد به ما يبدو
من النقاب قال الشارح وفي القاموس وكمجلس ومنبر الحديقة ومن العين ما دار بها وبدا من البرقع او ما يظهر من نقابها
انتهى والسورة في الاصل المنزلة سميت بها الطايفة المذكورة لان كل سورة منزلة مقطوعة عن الاخرى قال الشارح
ولا يقران صفة ثانية لربات اخمرة والمراد وصف تلك النسوة بانهن كريمات في العرب لا من نسايهم البدويات اللاتي
لا يقران القران وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا او يرد معنى يهم بكسر العين اي يقصد ويرجو معنى يطمع ويقران معنى
يرقين ويتبركن يعني ان هذه الافعال احتمال التضمين والمختار انه ما امكن تخريجه على الزيادة لا يحكم عليه تعدم صح
بالزيادة وانه يقال قرات بالسورة على هذا المعنى اي على تضمين معنى التبرك ولا يقول قرات بكتابك لفوات
معنى التبرك فيه قاله السهيلي وقيل المراد لا تلقوا انفسكم اي ليس المعنى على التضمين وانما المفعول محذوف
والباء في بايديكم اما للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية والمراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك برايك
اي بسببه وهذا قاله المبرد وكثرة زيادتها في مفعول عرفت ونحوه كعلمت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست
وجزم الرضي بانها زايدة معيسة وان قولهم سمعت بزيد وعلمت به على معنى بحال زيد على حذف المضاف وقلت اي
زيادتها في مفعول ما اي فعل يتعدى لاثنين كقوله «تبلت فوادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام»

البيت من الضرب الثاني من الكامل المزاحف بالاضمار وهو من قصيدة الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي عبد الرحمن
حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الانصاري الخزرجي النجاري دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم ايده
بروح القدس روى عنه ابنه عبد الرحمن والبراء بن عازب وسعيد بن المسيب قال ابن سعد عاش مائة وعشرين
سنة ستين في الجاهلية وستين في الاسلام وكذلك ابوه وجده وجد ابيه ولا يعرف ذلك لغيرهم في العرب وتوفي
حسان سنة اربع وخمسين في خلافة معاوية وكان قديم الاسلام ولم يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم مشهدا لانه
كان يجبن وقد اضر باخره ومن حكمه رب حكم اضاعه عدم المال وجهل اعطى عليه النعيم وفي شرح كامل المبرد
لابي الحسن البطليوسي من رواية ابن ابي شيبة عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس لا تسبوا حسان فانه كان
ينصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلسانه ويده وقال البطليوسي وفي هذا دليل على انه كان يقاتل وان ما يروى
عنه من الجبن فانه باطل قال وهو القايل لساني وسيفي صارمان كلاهما ويبلغ ما لا يبلغ السيف مقولي
قال وقد هاجى شعراء قريش وشعراء العرب فما عيره واحد منهم بالجبن بل عيرهم به وبعد بيت الشاهد
كالمسك يخلطه بماء سحابة او عاتق كدم الذبيح مدام تبلت بمثناة فوقية فموحدة اسقمت وافسدت قال الجوهري
تبله الحب وابتله اسقمه وافسده وفي القاموس التبل الاسقام وتبله ذهب بعقله والدهر القوم رماهم بصروفه
وافناهم والمراة فواد الرجل اصابته بتبل والفواد القلب مذكر وقيل باطنه وقيل غشاوة ولم يذكر القاموس سوى
الاول والخريدة بخاء معجمة ثم دال مهملة الخبيئة من النساء او العذراء قال في القاموس الخريد وبهاء والخرد البكر لم
تمس والحفرة الطويلة السكوت الخافضة الصوت المستتره الجمع خرايد وخرد وخرد وتسقي بفتح حرف المضارعة
وبالمهملة والقاف والمراد بالضجيع ضجيع تلك الخريدة اي من يضع جنبه على الارض الى جنبها وبالبارد ريقها اي تسقيه
ريقها البارد والباء زايدة في مفعول تسقي ووصف الريق البارد بانه بسام ذباب ووصف بصفة محله على عكس
قولهم نهر جار لان البسامة صفة الثغر ومن جعل المفعول الثاني محذوفا اي تسقي الضجيع ريقا والباء للاستعانة لكونهم
سقيته بالقدح على ان معنى ببارد بثغر بارد على وصف المحل بصفة الحال فقد سلم من الزيادة الا ان في وصف الثغر
بالبرودة ولو بالتقدير المذكور بعدة وقد يروى تشفي بشين معجمة وفاء فالضجيع المضجع من المحبة والباء
غير زايدة بل للاستعانة ايضا ويجوز ان يراد بالبارد الثغر لان الشفاء اذا كان بريقه صحت نسبته اليه
ايضا ولا مجاز في الصفة وان يراد به الريق والمجاز فيها وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد وهي
ما كانت بمعنى اجزا واغنى كما عرفت ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع اي اجزاء المرء من جهة
الكذب والتحدث بكل ما سمع فكذبا نصب على التمييز من النسبة الايقاعية وقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا البيت من الضرب الثاني من الكامل المزاحف بالاضمار وقد اختلف في قايله فقيل كعب بن مالك
الانصاري وقيل حسان بن ثابت وقيل بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وقيل عبد الله بن رواحة وصحح
الاول العيني وجزم به السيوطي ولكن سياتي تصريح المص في بحث من بفتح الميم انه قول حسان وبعده
نصروا نبيهم بنصر وليه فالله عز بنصره سمانا اي الله عز وجل سماهم الانصار لانهم نصروا النبي صلى الله
عليه وسلم وعز والاه والباء من بنا زايدة في المفعول وحب النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع على الفاعلية وفضلا
ويروى بدله شرفا نصب على التمييز او حال اي كفانا حب النبي حال كونه فضلا عظيما وعليه تنوينه للتعظيم ولا
يجوز ان يكون مفعولا ثانيا لكفى لفساد المعنى وعلى يتعلق به ومن نكرة موصوفة وغيرنا بالجر صفة ولا يقدح
فيها كونه مضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام اي على قوم مغايرين لنا وذهب الكسائي الى انها زايدة وقول ان ابن ام
قاسم اورده اي البيت على زيادة من قول من لم يتامل مساق الكلام وانما اورده على انها نكرة موصوفة وبه جزم
العيني لكن في خلال الرد على الكسائي في زعمه ان العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة الا في مواضع تختص بالنكرة
كالوقوع بعد رب ثم قال واجيب بان الكسائي يرى انها في هذا البيت زايدة لانه من القايلين بجواز زيادة

الاسماء واما من رواه بالرفع فمن اسم موصول والعايد محذوف اي على من هو غيرنا على حد قراءة تماما على الذي
احسن برفع احسن اي هو احسن ومحمد عطف بيان على النبي وايانا مفعول المضاف الى فاعله وقيل انما
هي في البيت زايدة في الفاعل اي فاعل كفى وحب بدل اشتمال على المحل وكفى بمعنى حسب وقال المتنبي
كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني من الضرب الاول من البسيط وقبله ابلى الهوى اسفا
يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن روح تردد في مثل الخلال اذا اطارت الريح عنه الثوب لم يبن
وهذه الابيات الثلاث من اول قوله في زمن الصبا يقال بلي الثوب كرضي يبلى بلى وابلاه غيره ابلاء فابلى الهوى
بدني معناه اسقمه واضعف قواه وصيره نحيفا ضعيفا مما يورد عليه من الشدايد والاسف شدة الحزن
يقال اسف ياسف اسفا فهو اسف واسيف وخص يوم النوى لان برح الهوى انما يشتد عند الفراق والهوى
عذب مع الوصال مر مع الفراق وانتصاب اسفا عند شارح الديوان ابي العلاء المعري على المصدر ودل على
فعله ما تقدم من قوله ابلى لان ابلاء الهوى بدنه يدل على اسفه فكانه قال اسفت اسفا قال ومثله كثير في التنزيل بل
كقوله تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء وعليه فالجملة معترضة بين الفعل ومفعوله ويوم النوى ظرف للابلاء
ويجوز ان يكون مفعولا لا اسفا مصدرا والوسن بفتحتين قال في الصحاح النعاس والسنة مثله وقد وسن الرجل
يوسن فهو وسنان وقال في القاموس الوسن محركة والوسنة والسنة ثقلة النوم او اوله والنعاس ووسن
كفرح فهو وسن ووسنان وميسان كميزان وهي وسنه ووسنا ومسانه كفرح نعاسة كاستوسن وحمل
الوسن هنا على النعاس الذي هو مقدمة النوم اولى لفهم امتناع ما بعده بالطريق الاولى وروح بتقدير
لي روح وتردد اي تتردد فحذفت احدى التاءين كراهة اجتماعهما اي تجي وتذهب في مثل الخلال في النحول
والدقة والهزال بحيث اذا اطارت الريح عنه الثوب لم يبن اي لم يظهر ذلك البدن لرقته فهو انما يرى لما عليه
من الثوب فاذا ذهب عنه الثوب لم ير فجملة اذا اطارت الى اخره موكدة للتشبيه ويروى في مثل الخيال والباء
من بجسمي زايدة في المفعول اي كفى جسمي نحولا كوني رجلا لولم اتكلم لم يقع علي بصر وانما يستدل بصوتي على
النحول بضم النون الهزال والسقم وليس انتصاب نحولا على انه لانها المعدية الى اثنين ولا يستقيم المعنى عليها بل انما
انتصابه ايضا على التمييز واتى بضمير الحاضر في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لانه من الاسماء الظاهرة لكونه
مسندا الى الضمير الحاضر في انني رجل ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المسند اليه والى المسند نحو انا رجل خبير
موطي والخبر في الحقيقة ما بعده الثالث المبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم اي حسبك وكافيك درهم وسياق كلام
الرضي يقتضي انها فيه قياس حيث قال وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما كان فاعلا لكفى ومتصرفاته وفي فاعل
افعل للتعجب على مذهب س وفي المبتدا الذي هو حسبك ونقل ابو حيان عن بعض النحاة ان الزيادة في المبتدا
لا تحفظ الا في بحسبك درهم وفي قول الاخر اضرب بالسيف على نصابه انى به الدهر عا انى به فان ما مبتدا
والباء زايدة بدليل عود الضمير عليها من الجملة التي قبلها فدل على ان النية بها التاخير اذ لو لم يكن منويا بها
التاخير لم يجز عود الضمير منها على ما بعدها لان الضمير لا يتقدم على ما يعود عليه لفظا ونية الا في ابواب
معلومة ليس هذا منها واذا كانت النية بها التاخير كانت ما مبتدا والجملة في موضع خبرها والتقدير ما اتى
به الدهر اتي به فخرجت واذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا اي فاذا زيد وكيف انت فكيف خبر مقدم وانت
مبتدا موخر ثم لما زيدت الباء انقلب الضمير المرفوع المنفصل مجرورا متصلا ومنه عند سيبويه بايكم المفتون
فالباء زايدة في المبتدا على ان المفتون اسم مفعول اي ايكم الذي فتن بالجنون ولا ينبغي حمله على ذلك لقلته وقال
ابو الحسن بايكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون فليست الباء زايدة اذ لا يتعلق الحرف الزايد بشيء ثم
اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة كالمعقول والمجلود وهذا راي ابي الحسن الاخفش ومن تابعه ولا باء سيبويه
من ورود المصدر بصيغة المفعول قال بالزيادة وقيل الباء ظرفية اي في اي طايفة منكم المجنون اي في اي الفريقين

منكم من يستحق هذا الاسم افي فريق المومنين ام في فريق الكافرين وقد بعض الفضلا المغربين ان الكلام انما يتم
على قول المغتوحي سوا قلنا بزيادة البا ام لا لان قوله تعالى فستبصر ويبصرون معلق بالاستفهام بعده لانه
فعل بمعنى الروية والروية البصرية تعلق على الصحيح بدليل قولهم اما ترى اي برق هاهنا فكذلك الابصار لانه
هو الروية بالعين فعلى القول بزيادة البا تكون الجملة الاستفهامية في محل نصب لانها واقعة موقع مفعول الابصار
تنبيه من الغريب انها تزيد فيما اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر لان حق الزيادة ان تكون
في الخبر اي خبر ليس فاذا وجدت في غيره فلا تكثر ان يكون في موضعه كقراة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر على انه خبر
ليس فتكون ان وصلتها في موضع رفع على الاسمية وان كانت مجرورة بالبا الزايدة وقوله اليس عجيبا بان الفتى
يصاب ببعض الذي في يديه البيت من الضرب الاول من المتقارب والقافية مطلقة وزنها فعولن والعروض من اجزائه
بالحذف ولا يجوز ان تكون القافية مقيدة على انه من الضرب الثاني منه لان مجي الحذف في عروضه اباه اذ المسموع
دخوله في عروض الاول والثالث والرابع وقول الزمخشري في قسطاسه ان الحذف جا في عروض الرابع منه قد نوقش
في تخصيصه بالرابع وقايله عند الجاحظ في كتاب البيان محمود النخاس وقال القالي في اماليه انشدنا ابو محمد عبد الله بن
جعفر النحوي قال انشدني ابو العباس محمد بن يزيد لمحمود الوراق وذكر البيت والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيقاس
ينبغي حمل الموجب على ما يعم الواقع في حيز النفي والاستفهام ليدخل نحو هل زيد بقايم كما ينبغي ان يحمل الخبر على العموم ايضا
ليندرج فيه نحو وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل لان ابن ام قاسم قال الظاهر
كلام بعضهم انه هنا يجوز القياس عليه وصرح الشارح في تعليقه بانه قليل غير مقيس وخبر ان الاتية بعد بابه راتبه
منفيا نحو قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وليندرج ما اصله الخبر
كالمفعول المنفي في باب الظن نحو ما ظننت زيدا بخارج نحو ليس زيد بقايم الاولى كما قال الشارح تمثيله بقوله تعالى
اليس الله بكاف عبده على عادته في عدم العدول عن الايات ما وجدت وجواب المحشي بانه انما لم يمثل به لان لقايل ان
يقول انه موجب بنا على ان الهمزة للانكار اي النفي ونفي النفي اثبات مردود بانه اذا يجاب الكلام بواسطة انكار نفيه لا
يقدح في كون خبره غير موجب اذ لو كان موجبا ايضا لم تدخل البا قياسا لان البا انما دخلت لتاكيد النفي ومن ثم
امتنع دخولها بعد انتقاض النفي بالا وما اسم بقايل وما هذه هي الحجازية عند بعضهم فقد منع ابو علي والزمخشري
دخول البا على خبر ما التميمية واجازه الاخفش قال الرضي وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة اتفاقا قالوا وانما
زيدت لان الخبر لما تراخى من حرف النفي لوقوع الاسم بينهما على ان المنفي هو مضمون الخبر زيدت البا ليصل الخبر المتراخي
بحرف النفي به لان البا للالصاق وقولهم لا خير بخير بعده النار اذ لم تحمل البا فيه على الظرفية بل حملت على الزيادة
والتقدير لا خير خير بعده النار وجملة بعده النار صفة خبر المجرور موجب فيتوقف على السماع وهو قول
الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزا سيئة بمثلها مستدلين بالاية الاخرى وجزا سيئة سيئة مثلها ومنه زيادتها
بعد ليت في قوله نديت على لسان كان مني فليت بانه في جوف عكم والعكم بكسر المهملة العدل وهما عكمان واراد
بلسانه كلاما قاله وقول الحماسي ومنعكها بشي يستطاع هو عجز بيت صدره فلا تطمع ابيت اللعن فيها وهو من
الضرب الاول من الوافر وقايله رجل من تميم قاله وقد سال بعض الملوك فرسا يقال له سكاب فقال
ابيت اللعن ان سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع مفداة مكرمة علينا يجاع لها العيال ولا تجاع
سليلة سابقين تناجلاها اذا نسبا يضمهما الكراع فلا تطمع البيت وقيل هو لتحيف العجلي ابيت من الاباء وهو
الامتناع واللعن الطرد وهذه تحية الملوك في الجاهلية كانوا يستعطفون بها قال الشاعر ولكل ما نال
الفتى قد نلته الا التحية اي الا ان يقال لي ابيت اللعن لانه تحية الملوك فكانه يقول نلت كل شي الا الملك وسكاب
علم لفرس مبني على الكسر كحذام لانه مونث معدول معرفة فاشبه بذلك دراك ونزال فبني كما هو لغة الحجازيين
قال اللقاني هذا هو المحفوظ والصواب فتحه اعرابا مع المنع من الصرف لان قايله تميمي وتميم تعرب غير ذوات

الرا من هذا الباب واشتقاقه من السكب وهو الصب يقال فرس سكب والعلق بكسر المهملة النفيس فالجمع
بينه وبين نفيس للتاكيد كما في قوله تعالى فجاجا سبلا وقال المرزوقي علق نفيس اي مال يبخل به وهذا
كما يقال علق مضنة ويقال علق القلب بعلقي وعلقته اذا خاطره بكرايم الاموال ومعنى البيت منعت من ان
تعلل ما تستحق به اللعن ان فرسي سكاب متاع نفيس وعلق كريم لا تعرض للبيع ولا تبذل للاعاره ومعنى
قوله مفداة البيت انها لعزتها على اربابها تفدى بالاباء والامهات وتوثر تكريمها لها على العيال عند الاضافة و
الاقتار بحيث يجاع لاجلها العيال ولا تجاع هي وسليلة سابقين اي ولد فرسين سابقين وسليلة فعيلة
بمعنى مفعولة من سل من كذا اذا انتزع وانما لحقه التا وان كان فعيل بمعنى فعول يستوي فيه المذكر والمونث لانه
جعل اسما كالذبيحة والنطيحة وتناجلا الولد بالجيم ونجلاه بمعنى والكراع بضم الكاف فحل كريم معروف واصله انف
يتقدم من الحره ممتد وقال الاصمعي الكراع العنق من الحرة ممتد وفي التقريب الانف السايل من الحره وقال المرزوقي
انف يتقدم من الجبل سمي هذا الفحل به لعظمه فاما الكراع الاسم الجامع للخيل فهو غير ذا ومعنى بيت الشاهد ارفع
طمعك في تحصيل هذا الفرس وجملة ابيت اللعن اعتراض والواو من ومنعكها للحال وذو الحال اما فاعل يطمع
او مجرور وليست عاطفة اذ لا يعطف الخبر على الانشا اي والحال ان منعك عنها شي يستطاع ليس بممتنع ويروى
بالفا للتسبيب عن النهي وقد استشهد به النحاة ايضا على جواز الوصل اذا اجتمع ضميران اولهما اعرف ومجرور
كان الفصل ارجح ويقال منعك كذا وعن كذا واما المنعة بالتحريك فهي العز مصدر كالحركة من منع بالضم مناعا
ومناعة فهو منيع والاولى ان نجعل البا زايدة في الخبر تعليق بمثلها في الاية باستقرار محذوف هو الخبر اي مستقر
بمثلها او يعلق بمثلها بجزاء والخبر محذوف اي ثابت لهم وقد ناقش الشارح المص هاهنا بان هذا الاختيار
يعارض اختياره في بحث الجملة الاعتراضية في الكلام على قوله تعالى والذين كسبوا السيات جزا سيئة بمثلها
ان الذين الثانية عطف على الذين الاولى لا مبتدا وانما المبتدا جزا سيئة والبا متعلقة وهو
عطف على الحسنى وان ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند
سيبويه والمحققين كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو والحق انه لا تعارض لان ما اختاره هنا هو
اولى بالنسبة الى وجه الزيادة فلا ينافي ان تكون ثمة ما هو اظهر منه وهو ما اجازه هناك ورجحه واما
قول الشارح في دفع التعارض ويحتمل ان يكون معنى كلامه انه على تقدير جعل جزا سيئة مبتدا يكون الاولى
تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا الامر المقدر فيبقى التعارض فمقول غير
محتمل لان المختار عنده هناك من مسلة العطف على معمولي العاملين مبني على جعل جزا سيئة مبتدا ايضا
لان المعطوف على المبتدا مبتدا الا ان يكون اراد على تقدير جعله مبتدا ابتدا امن غير عطف فتامل وكذا
الاولى تعليق بشي في البيت بمنعكها والخبر يستطاع والمعنى بشي ما يستطاع اي ومنعكها اياها بشي اي
شي كان امر مطاق فليس الاولى ان لا ياتي بكلمة ما كما قال المحشي وعلله بانها تزاد مع كلمة شي للدلالة على
التقليل والتحقير وليس المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الا ترى انه حياه بتحية الملوك بل المعنى على التكثير والتعظيم
وهو مستفاد من تنكير شي اي فلا حاجة الى زيادة ما بخلاف التقليل والتحقير اذ لو كان احدهما مرادا وانت
خبير ان التنكير صالح لافادة كل من التقليل والتحقير والتكثير والتعظيم كما في قوله له حاجب عن كل امر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب وكون الخطاب مع ملك لا يستلزم كون تنكير شي للتعظيم لان الشاعر
متحمس على مخاطبه ولو ملكا وقد افتتح كلامه بالنهي عن الطمع في هذه الفرس اي انها لك عن الطمع فيها
والحال ان منعك عنها بشي حقير يستطاع فما ظنك بغيره ويجوز تعلقها بيستطاع اي ومنعك اياها متاتي
بشي اي شي كان وقال ابن مالك في بحسبك زيد ان زيدا مبتدا موخر لانه معرفة وحسبك نكرة والزيادة
في الخبر الخامس الحال المنفي عاملها قال في حواشي التسهيل انما جاز جره بالبا الزايدة من حيث هو خبر في المعنى

وانما اشترط تقدم النفي لان شرط الزيادة في الخبر كقوله * فما رجعت بخايبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها *
البيت من الضرب الاول من الوافي ولم ار من سمى قايلة والخيبة حرمان المطلوب والركاب قال في الصحاح
الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع الركب مثال الكتب انتهى زاد في القاموس وركابات
وركايب والمسيب بالمهملة وتشديد الياء التحتية مفتوحة هنا لا غير قال الجلال وكذا كل مسيب الا والد
سعيد بن المسيب فان فيه وجهين الفتح والكسر وقال الشارح اعرفهم ضبطوا والد سعيد بن المسيب بفتح
الياء المثناة التحتية المشددة وكسرها واما والد حكيم فلا احقق ضبطه ومعنى البيت ان الركاب التي انتهت
الى هذا الممدوح وكان غاية قصدها لم ترجع محرومة من المطلوب بل رجعت بالظفر بالمقصود ونيل المامول
وقوله فما انبعثت بمزؤود ولا وكل عجز بيت صدره كابن دعيت الى بأساء داهمة وهو من الضرب الاول من
البسيط وقايله كما قال ابو حيان رجل من فصحاء طي وكاين على وزن باين لغة في كاي بالتشديد
والتنوين اسم بمعنى كم الخبرية وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى والبأساء الشدة وفي القاموس البأساء
والابؤس الداهية ومنه عسى الغوير ابؤسا اي داهية والداهية الامر على بغتة والانبعاث الاسراع الى الشي
والمزؤود على صيغة مفعول المذعور يقال زاده اي فزعه وزيد كعني فهو مزؤود مذعور والزؤد بالضم
وبضمتين الفزع والوكل بفتحتين الوكل والتكلة كهمزة والمواكل العاجز الذي يكل امره الى غيره ذكر ذلك
ابن مالك في تسهيله بل اطلق فيه زيادة الباء في الحال عن قيد ان يكون عاملها منفيا مع ان محسن دخول
الباء الزايدة انما هو سبق النفي فصنيع المص اولى وخالفه ابو حيان قال في ارتشافه وزعم ابن مالك انها
تجر بباء زايده وما استدل به لا حجة فيه وخرج البيتين على ان التقدير بحاجة خايبة وبشخص مزؤود
اي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا اي على التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي
صفة اخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه فالباء على هذا فيهما للملابسة وهو معنى قول ابي حيان ان الباء فيهما
للحال اي متعلقة بما يعرب حالا حيث جعل التقدير فما رجعت ملتبسة بحاجة خايبة ركاب وما
انبعثت ملتبسا بمزؤود والتخريج على جعل الباء للملابسة واقعة موقع الحال الظاهر في البيت الاول
لانه اذا انتفى رجوعها المقيد بملابسة الخيبة ثبت رجوعها غير خايبة وهو معنى صحيح مراد الا انه
قد يقال عليه ان فيه حذف الموصوف من غير دليل وخرج بعضهم هذا البيت على زيادة الباء في الخبر
المنصوب لان الحال بناء على ان رجع من اخوات كان دون البيت الثاني فانه غير ظاهر فيه لان صفات الذم
اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها اي ومنها صفة المزدودية واراد بكونها على سبيل المبالغة
ما لوحظ فيها من معنى التجريد الذي مبناه على المبالغة يرشدك الى ذلك قول المص بعد ولا يقال لقيت
منه سبعا وبحرا الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم فسقط ما قيل انما يستقيم قول المص
ان لو كان مزؤود صيغة مبالغة لان وزنه مفعول وافاد الشارح ان قوله على سبيل المبالغة ان لا يتعلق
بنفيت اذ ليس المراد ان نفيها مبالغة فيه بل بمحذوف حال من ضمير نفيت العايد على الصفات اي اذا نفيت
هي اي تلك الصفات كاينة على سبيل المبالغة كما هو حكم كل مقيد دخله النفي فانه ينصب الى القيد فينتفي
ويثبت اصل الفعل نحو ما جاء زيد راكب وقد يقصد نفيهما معا بمعنى انتفاء كل من الامرين ولهذا
قيل في وما ربك بظلام للعبيد ان فعالا هنا ليس للمبالغة بل للنسب اذ لو كان للمبالغة لكان النفي
منصبا اليها فلا يفيد نفي اصل الظلم والمراد نفيه اصلا وفعال كما ياتي للمبالغة كضراب ياتي للنسب ويكون
بمعنى ذي كذا قالوا ايضا لابن وتامر بمعنى ذي لبن وذي تمر كقوله وليس بذي سيف وليس بنبال
هو عجز بيت صدره * وليس بذي رمح فيطعنني به * وهو من الضرب الاول من الطويل من قصيدة
طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندي وقد استشهد النحاة بعدة ابيات منها في كتبهم مطلعها

* الا عم صباحا ايها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي * وهل يعمن من كان احدث عهده *
* ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال * ومنها * فيا رب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كانها خط تمثال *
* تنورتها من اذرعات واهلها * بيثرب ادنى دارها نظر عال * سموت اليها بعدما نام اهلها *
* سمو حباب الماء حالا على حال * فقالت سباك الله انك فاضحي * الست ترى السمار والناس احوالي *
* فقلت يمين الله ابرح قاعدا * ولو قطعوا راسي لديك واوصالي * ومنها حلفت لها بالله حلفة فاجر *
* لناموا فما ان من حديث ولا صالي * ومنها * ايقتلني والمشرفي مضاجعي * ومسنونة زرق كانياب اغوال *
* وليس بذي رمح فيطعنني به * وليس بذي سيف وليس بنبال * ومنها في وصف العقاب *
* كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي * فلو ان ما اسعى لادنى معيشة *
* كفاني ولم اطلب قليل من المال * ولكنما اسعى لمجد موثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالي *
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب وقد عمد بعض فضلاء الاندلس الى معارضة هذه القصيدة فضمن
غالبها في المواعظ والمدح النبوي صارفا لها عن الغرض الاصلي حيث ما اتفق له ذلك فابدع فيما صنع فمن ذلك قوله
* اقول لعزمي اصلح اعمالي * الا عم صباحا ايها الطلل البالي * اشيخا وباتي فعل من كان عمره * ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال *
وهكذا الى اخر ما قال وقد اخرج ابن عساكر من طرق ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر عنده امرؤ القيس فقال ذاك رجل
مذكور في الدنيا منسي في الاخرة شريف في الدنيا خامل في الاخرة بيده لواء الشعراء يقودهم الى النار واما قوله الا عم صباحا
البيتين وسياتي الكلام عليهما ان شاء الله تعالى في بحث في من حرف الفاء وكذا بيت فيا رب يوم ياتي شرحه في رب من
حرف الراء ومعنى تنورتها بتشديد الواو ونظرت الى نارها اي ابصرتها وانما يريد النظر بالتبصر لا بالبصر كانه من
فرط شوقه الى محبوبته تخيلها مشاهدة ترى نارها واذرعات بالمعجمة وكسر الراء وتفتح بلدة بالشام النسبة اليها اذرعي
وقال العيني هي مدينة كورة البثنية من كور دمشق وقد اورد النحاة ومنهم المص في توضيحه هذا البيت شاهدا على ان
نحو اذرعات وهو ما جعل علما من الجمع بالالف والتاء فانه محمول على اصله في الاعراب وبعضهم يترك تنوينه فقط
وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف وهذا ممنوع عند البصريين وقد روي البيت بالاوجه الثلاثة والواو من
واهلها للحال ويثرب بالمثلثة بعد المثناة التحتية مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ادنى دارها نظر عال يعني
كيف اراها وادنى دارها نظر مرتفع وقيل معناها اقرب دارها منا بعيد والحاصل ان القريب من دارها بعيد فكيف
بما دونها نظر عال وسموت نهضت من السمو بمعنى الارتفاع والحباب بفتح المهملة وتخفيف الموحدة الطرايق التي
في الماء كالوشي وقيل معظم الماء وقيل فقاقيعه الطافية كانها القوارير وليس في الصحاح المعنى الاول ومعنى حالا على
حال قليلا قليلا وشيا بعد شي وسباك الله غربك وابعدك والسمار جمع سامر بمعنى الحراس واحوالي حوالي وفي القاموس
حاليه وحوله وحواليه وحواله واحواله بمعنى وفي القريبين للهروي فاما الاجع وانشد البيت وقد روي يمين الله بالنصب
على نزع الخافض القسمي وبالرفع على انه مبتدا خبره محذوف تقديره علي او قسمي وابرح على حذف حرف النفي في جواب القسم وبه
استشهد المص في توضيحه على ذلك والاوصال المفاصل ومجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا يكسر ولا
يخلط بغيره كذا في القاموس وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله وقوله حلفت لها البيت ياتي ورده في بحث قد وياتي
الكلام عليه والاستفهام من ايقتلني للانكار وقد اورد هذا البيت المولى سعد الدين في مطوله شاهدا على ان الهمزة للانكار
الفعل بدليل انه ذكر ما يكون مانعا من الفعل ولو كانت لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك والمشرفي بفتح الميم والراء وياء النسب السيف المنسوب الى مشارف الشام وهي قرى من ارض العرب تدنو
الريف وقال الجلال قرى للعرب تدنو من الروم ووهم التفتازاني في مطوله فقال سيف منسوب الى مشارف اليمن والواو
والواو منه والمشرفي مضاجعي للحال واراد بكون المشرفي مضاجعه انه ملازم له لا ينفك عنه وكذا مسنونة زرق اي سهام
مجددة النصال يقال سن السيف اذا احدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة والانياب جمع

ناب وهي السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول بضم المعجمة شيطان ياكل الناس وقد اورده صاحب
التلخيص هذا البيت شاهدا على ان من الطرف العقلي للتشبيه ما يكون وهميا غير مدرك باحدى
الحواس الخمس الظاهرة لكنه بحيث لو ادرك كان مدركا بها فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم
تحققها قال المبرد لم يخبر صادق انه راى الغول مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر والغرض من ذلك
التهويل كما ان الغرض من قوله تعالى طلعها كانه رءوس الشياطين مكروه مستقبح في طباع الناس لاعتقادهم
انه شر محض لا يخلطه خير وهو امر وهمي ايضا وقوله وليس بذي رمح اي ليس بفارس قاله الجلال والنبال
صاحب النبل وصانعه واما الرامي به فنابل فهو من قبيل ما استغني بصيغة فعال عن ياء النسب قال
الرياشي النبال هنا ليس بجيد لانه الذي يعمل النبل او يبيعها والذي يرمي بها يقال له نابل وقال ابو حاتم
قد يجي مثل هذا كقولهم سياف لمن يضرب بالسيف واما قوله كان قلوب الطير البيت وقوله فلو انما اسعى
البيتين فمما سيورده المصنف كلا في محله ويأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى وما ربك بذي ظلم لان الله
لا يظلم الناس شيئا وقد قيل انما وردت صيغة المبالغة هنا لان الظلم وان كان قليلا في نفسه فهو اذا صدر
من الكبير كثير والى هذا المعنى يشير قول القائل كفوقة الظفر تخفى من حقارتها ومثلها في سواد العين مشهورا
وانه مما ينبغي فيه القليل بانتفاء الكثير بالطريق الاولى لانه اذا ترك الكثير مع القدرة عليه وكثرة منفعته كان احرى
بترك القليل لقلة منفعته فان الظالم انما يظلم لجلب المنفعة اليه ولا يقال لقيت منه اسدا او بحرا ونحو ذلك
الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم هكذا وقع لفظ الكتاب بالعطف بالواو وحق العطف ان يكون
باو ليتم كونه من اللف والنشر كما هو الظاهر والسادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه وبعينه اي
نفسه وعينه وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء اي يتربصن انفسهن والجمهور على ان الباء
للسببية ومفعول يتربصن محذوف اي التزوج والازواج وثلاثة قروء نصب على الظرف او هو المفعول اي
يتربصن مضيها وهو خبر بمعنى الامر وتغيير العبارة للاشعار بانه مما يجب ان يسارع الى امتثاله وكان
المخاطب قصد امتثال الامر فهو يخبر عنه كقولك في الدعاء رحمك الله وبناؤه على المبتدا اعني والمطلقات
يزيده فضل تاكيد وقال الكوفيون هو امر بتقدير اللام وقيل الجملة على بابها والتقدير حكم المطلقات ان
يتربصن فحذف من الاول والثاني واستبعد ذلك وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس
والعين ان يؤكد اولا بالمنفصل كقمتم انتم انفسكم وذلك لئلا يلتبس التاكيد بالفاعل فيما وقع تاكيدا للمستتر
نحو هند ذهبت هي نفسها لو قيل من غير تاكيد بالمنفصل ذهبت نفسها بخلاف المنصوب والمجرور وبخلاف
المنفصل وكذا اذا كان التاكيد بغير النفس والعين من الفاظ التاكيد مطلقا لعدم استعمالها لغير التاكيد
والحق بها كل لما فيها من معنى الشمول ايضا وقد يجاب بان المؤكد هنا لما خرج عن الاصل بمجيئه بالباء الزائدة اشبه
الفضلات وخرج عن حكم التوابع فلم يحتج الى سبق تاكيد بالمنفصل واما قول الشارح ان ذلك ليس حقه على البتة
بل حقه اما التاكيد او الفصل كما نص عليه ابو حيان في ارتشافه فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة انفسكم ويمكن ان
يقال هنا اكتفي بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفى بالزائد في العطف نحو ما قمتم ولا زيد فقد ناقش فيه المحشي بان ذكر
ابي حيان هذا في كتاب من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا استند في ذلك الى غيره او اسلم له دليله ولا يلزم من القول بفصل
لا الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة في التاكيد لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين ويؤكد هذا الاخير
انه لا يحسن قياس التاكيد على العطف لاعتضاد الفاصل في العطف بفصل حرف العطف ايضا فتدبر ولان التوكيد هنا
ضائع غير واقع في محله اذ لا يحسن وجهه الذي هو دفع التجوز ولان التوكيد هنا ضائع غير واقع في محله اذ لا يحسن
وجهه الذي هو دفع التجوز اذ المامورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المامورات غيرهن ليدفع ذلك بالتاكيد
بالنفس بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه اذ يصح ان يكون الزائر غلامه او وزيره فجاء بالنفس تنصيصا على

ما في نفس الامر واما ذكر الانفس هنا فزيادة البعث على التربص اي ان المطلقات يباشرن التربص بانفسهن ففيه تهييج
لهن على التربص لاشعاره اي لاشعار ذكر الانفس بما يستنكف منه من طموح انفسهن الى الرجال والجد في طلبهم فامرن
ان يقمعنها ويحملنها على التربص فمن الاولى صلة يستنكف والثانية بيانية تنبيه مذهب البصريين ان احرف
الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كان المناسب كما قال الشارح ان يذكر هذا التنبيه عقب الكلام على الى
من حرف الالف لانه اول موضع وقع فيه الكلام على نيابة بعض حروف الجر عن بعض وعقب الكلام على اخر
حرف من حروف الجر التي يقع فيها النيابة فان ذلك مقتضى صناعة التصنيف وبعد فالامر سهل كما ان
احرف الجزم وهو اخو الجر واحرف النصب كذلك اي لا ينوب بعضها عن بعض بقياس وقد يقال انما احرف
الجر لما كانت اكثر دورانا في الكلام من اخواتها جاز فيها ما لم يجز في غيرها سيما والافعال التي لا تفضي الى مفاعيلها
الا بها شديدة الاحتياج اليها وقد لا يساعد المقام على استعمال ذلك الحرف الذي به حق الافضا فيعدل
الى المساعد منها على سبيل النيابة وما اوهم ذلك اي المذكور اعني النيابة فهو عندهم ماول تاويلا يقبله اللفظ
كما هو حق التاويل المقبول كما قيل في ولاصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه
من الجذع بالحال في الشي بل التحقيق انه شبه تمكن المصلوب بالجذع بتمكن المظروف بالظرف فعبر بفي الظرفية على
سبيل الاستعارة التبعية على ما تقرر في محله واما محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف فان التضمين
وان كان نوعا من التصرف الا ان الفعل قوي بالنسبة الى الحرف فهو جدير بان يتصرف فيه بخلاف الحرف كما ضمن بعضهم
اي كما قال بعضهم بتضمين شربن في قوله شربن بماء البحر بمعنى روين وقد سبق الكلام على ذلك واحسن في وقد احسن
بي بمعنى لطف وهو يتعدى بالباء واما محمول على شذوذ انابة كلمة عن اخرى اي محمول على ان هذه الانابة شاذة يسمع
ولا يقاس عليها وهذا الاحتمال الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ينبغي ان تكون الاشارة بهذا
الى مسئلة الانابة لا الى شذوذها كما يتبادر ليلائم قوله ولا يجعلون ذلك شاذا بل قياسا مطردا ومذهبهم
اقل تعسفا ظاهر في ترجيح مذهب الكوفيين ولا يلزم من ذلك اختياره ليكون هذا القول جنوحا من الحق الى مخالفة
مذهب البصريين كما قال الشارح فتامل اجل بسكون اللام على وجهين مبتدا وخبر وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر بعد
خبر ولا يصلح اعرابه بالجر على البدلية لعدم استقامة قولنا اجل على حرف واسم واذا كانت حرفا بمعنى نعم
فتكون وعدا بعد الطلب وتصديقا بعد الخبر واعلاما بعد الاستفهام وهي اي اجل الاسمية على وجهين مبتدا وخبر
ايضا وقوله اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب بسكون السين خبر بعد خبر على نحو ما عرفت ويقال على الاول
اي على اسم فعل بمعنى يكفي اجلني بسكون اللام وزيادة نون الوقاية كما يقال يكفيني وهو نادر وعلى الثاني اي ويقال على
مرادف حسب اجلي بكسر اللام من دون نون كما يقال حسبي ويقال ايجلي بسكون الجيم كحسبي لفظا ومعنى وقد استشكل
الشارح قوله ونادر بانها حيث يكون اسم فعل فالنون واجبة لا نادرة نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامران وكان
ترك النون اعرف فيها ورد اجلني انما هو على الثاني دون الاول ولا يصلح ما في التسهيل في فصل نون الوقاية من ان حذفها مع
لدن واخوات ليت جائز ومع اجل ولعل اعرف من الثبوت مستندا للمصنف لان كلام ابن مالك هناك فيما تكون فيه ياء المتكلم
في محل الجر وذلك انما هو في اجل المرادفة لحسب ولم يتعرض ثمة لمجيئها اسم فعل بمعنى يكفي اللهم الا ان يقال لعل قول المصنف
وهو نادر راجع الى نفس استعمالها اسم فعل قال الشارح ولا اسلم اذا استعمالها كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره
لم يسع المصنف ايراد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل واجاب عنه المحشي بانه ان اراد الامر الى
المناقشة في المحل فهي سهلة على انا لا نسلم ان موضع ايراد هذا الحكم ما ذكره بل موضعه ما ذكره فيه لا بالضمير وهو نادر
عائدا الى الاول من قوله ويقال على الاول وجعله وهو نادر حالية اي يقال على الاول حال كونه نادرا اجلني فسبقنا ذا اجلني
بمعنى يكفيني نادر ولكن لا من حيث نون الوقاية لان لحوق نون الوقاية باسم الفعل واجب من حيث انه في نفسه نادر
نعم ايراد هذا الحكم هناك اظهر وقد يقال ان تاخير هذا البيان ليفهم منه سبب عدم ذكر شاهد لاجلني بمعنى يكفيني

واما ما نقله الشارح عن الجنى الداني من ان بجل الاسمية قسمين احدهما ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيلحقها نون الوقاية
مع ياء المتكلم والثاني ان تكون اسما بمعنى حسب فيكون الياء المتصلة بها المجرورة الموضع ولا يلحقها نون الوقاية
وذكروا انها تلحقها قليلا فليس فيه ما يشعر بالرد على المص ليقال ليس الرد على المص بكلام عصري له في بعض
كتبه باولى من الرد عليه على ذلك العصري بكلام المص وقول المحشي ان صاحب الصحاح قد ذكر بجل بمعنى حسب
ولم يذكره بمعنى يكفي ولولا انه نادر لذكره يقال عليه لا نسلم هذه الملازمة وقد ذكرها غيره مجي بجل اسم فعل
كابن مالك وغيره بنص ابن ام قاسم في شرح التسهيل وهذا صاحب القاموس على بحره قال فيه ويجلي ويسكن
حسبي ويجلك ويجلني ساكن اللام اي يكفيك ويكفيني اسم فعل ولم يتعرض لكونه نادرا قال الا يجلي من الشرا
الاجل هو عجز بيت صدره الا انني سقيت اسود حالكا ويروى شربت على انه مزاحف وهو من قصيدة من الضرب
الثاني من الطويل مطلعها لخولة بالاجزاع من اضم طلل وبالسفح من قو مقام ومحتمل فلا زال غيث من ربيع وصيف
على دارها حيث استقرت له زجل قائلها طرفة بفتحتين ابن العبد شاعر جاهلي مشهور قيل وهو ابن عشرين
سنة قيل اسمه عمرو وطرفة لقبه الاجزاع جزع بكسر الجيم وسكون الزاي منعطف الوادي كذا في الصحاح
وفي القاموس وبالكسر قال ابو عبيدة اللايق به ان يكون منعوجا منعطف الوادي ووسطه او منقطعه او
منحناه او لا يسمى جزعا حتى يكون له سعة ينبت الشجر او هو مكان بالوادي لا شجر فيه وربما كان رملا انتهى
واضم بكسر الهمزة وفتح المعجمة قال الجلال تبعا للعيني واد لا شجع وجهينة وفي القاموس واضم كعنب جبل
والوادي الذي فيه المدينة النبوية صلى الله وسلم على ساكنها عند المدينة تسمى القناة ومن اعلى منها عند السد
الشظاة ثم ما كان اسفل ذلك يسمى اضما واقتصر الجوهري على انه جبل والسفح موضع وعرض الجبل المضطجع
او اصله او اسفله او الحضيض وقو بالقاف المفتوحة والواو المشددة اسم موضع بين فيد والنباج كذا في الصحاح
والمقام بضم الميم بمعنى الاقامة والمحتمل بضمها ايضا الاحتمال وعنى به الارتحال لان من شان المرتحل ان يحتمل
اثقاله اي ولها هناك حلول وارتحال ومن ربيع بتقدير من مطر ربيع لانه بيان لغيث والصيف بتشديد المثناة
التحتية مطر الصيف والزجل بفتح الزاي والجيم رفع الصوت وجملة له زجل خبر لا زال وعلى دارها صفة زجل
فصارت حالا او ضمير استقرت عايد على خولة او على دارها وضمير له لغيث واراد بالاسود الحالك اي الشديد السواد
كاس المنية او شرابا فاسدا وقيل السم وهذا مثل ضربه لفساد ما بينه وبين محبوبته والا تنبيهية ويجلي حسبي
تاكيد للاول لا تاكيد في المعنى لان يجل الثانية حرف بمعنى نعم كما قاله العيني بل حرف اضراب الاضراب عن الشي الاعراض
عنه فان تلاها جملة ولو تقديرا كان معنى الاضراب اما الابطال اي ابطال الحكم السابق واستينافا حكم اخر اي بل هم عباد م
نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه تنزيه وقع اعتراضا بين طرفي الاضراب بل عباد مكرمون وقد حقق بتقدير هذا
المبتدا ان المنتقل في هذا الباب لا بد وان يكون له حكما مستانفا ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واستفيد من تنويع
المثال انه يجوز تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وتوافقهما واما الانتقال من غرض الى اخر لا على سبيل ابطال الاول بل
وقد يكون الغرض الاول توطية للثاني كما في قوله تعالى ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا فانه تعالى وطا بالوصف
الاول لوصفهم بالاصلية فانه شبههم بالانعام في عدم الاهتدا ثم حكم عليهم بانهم اسوا حالا منهم لانهم يمكنهم
به من الاهتدا دونها فالتشبيه الاول الى اصل الضلال وما بعد بل بالنسبة الى صفته وبالجملة لا بد في الجملة المنتقل
اليها من كونها اهم من الاولى وقد يجاء ببل لتدارك الغلط فقط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل
بل يظل الى حض كلامك اولا على الظن ضرب زيد وخروجه ثم تبينت الخطا في ذلك فعقبته بالاضراب راجعا الى
ما هو الصواب وقد تكرر فتكون في مواقعها رجوعا ولي المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو
شاعر وتبينها على رجحان ما ولي المتاخرة نحو بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون وتقع
بل الانتقالية بعد الاستفهام ايضا كما في قوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من ازواجكم

بل انتم قوم عادون ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح الكافية انها اي بل لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه الذي هو
الانتقال من غرض الى اخر من غير ابطال للاول تنزيها لكلامه تعالى عن ان يبطل منه شي وهذا ذهول منه عن
ان الابطال في الحقيقة انما هو لمقول الكفرة المحكي في كلامه تعالى فلا ضير وقد وجه الشارح كلام ابن مالك بما
نقله ابن الصايغ عن بعض من ان الايتين الكريمتين انما وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية
بالقول ليتعين ان يكون ابطاليا ولا ريب ان جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول ليتعين ان يكون
ابطاليا ولا ريب ان جملة القول اخبار من الله تعالى بصدور ذلك منهم صادق لم يبطله اضراب وانما افاد
الاضراب الانتقال من امر الى استيناف اخر وانت خبير ان هذا لا يدفع احتمال ان يكون الاضراب عن المحكي
فيكون للابطال وهو يحصل للغرض من القدح في كلام ابن مالك لدعواه ان الاضراب الابطالي غير واقع في
لد القران ويكفي في نقضها بداء اية محتملة لغير ما ادعاه لان المعترض هنا في مقام المانع لا في مقام المستدل ومثال
اي مثال الانتقال من غرض الى اخر من غير ابطال للاول قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا
اي فانتم لا تفعلون ما يسعدكم في الاخرة والخطاب للاشقين على الالتفات او على اضمار قل او للكل فان السعي
للدنيا اكثر في الجملة وقرا ابو عمرو بالياء التحتية ردا الى جنس الاشقى بملاحظة افراده ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق
وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة اي غفلة غامرة لها من هذا الكتاب الناطق بالصواب وذلك لاستيلاء الكفر عليها ونحو
سهام القدر اليها وهي في ذلك كله اي في حالتي كونها للابطال والانتقال حرف ابتدا اي حرف يقع بعدها
كلام مبتدا مستقل بنفسه منقطع التعلق عما قبله لا عاطفة على الصحيح خلافا لابن مالك وابنه اما ابن مالك فظاهر
كلامه في كافيته وخلاصتيها يقتضي ذلك واما ابنه فقد صرح في شرح الخلاصة بذلك فقال ونحو وقد تعطف بل
ومعناها الاضراب وحالها فيه مختلف فان كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستيناف غيره
وظاهر كلام الرضي يوافق ما هما عليه وممن صرح بانها غير عاطفة ابو حيان في شرح التسهيل قال ولا تكون اذ
ذاك عاطفة لانك لما اضربت واثبت صار المضروب عنه كانه لم يذكر وصار منتهى اول الكلام المثبت ومن نحوها
على الجملة بل بلد ملء الفجاج قتمه هو بيت من مشطور الرجز زوحف ضربا الذي هو عروضه ايضا بالخبل
فجاء مجيئه نوجدة ساكنة ولا تقل كما قال المحشي صدر بيت عجزه كذا وهو من ارجوزة طويلة لروبة بن العجاج
اولها وقلت لزير لم تصله مريمه هل تعرف الربع المحيل ارسمه عفت عوافيه وطال قدمه بل بلد ملء الفجاج قتمه
كالحوت لا يرويه شي يلهمه يصبح ظمان وفي البحر فمه الزير بكسر الزاي فمثناة تحتية من يكثر زيارة النساء ويحب
ويحب محادثتهن ومجالستهن بغير شي ابدا والجمع ازوار وزيرة وازيار وهي زير ايضا او مخاص بهم كذا في
القاموس وياوه منقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها بدليل ظهورها في الجمع ولان اشتقاقه من الزيارة
وياوها عن واو وبدليل يزور والربع الدار بعينها حيث كانت ويكون بمعنى المحلة والمنزل والموضع يرتبعون
فيه في الربيع كالمربع كالمقعد والظاهر انه هنا بمعنى المنزل او الموضع لتذكير ضميره المضاف اليه في ارسمه جمع
رسم بمعنى الاثر او بقيته او ما لا شخص له من الاثار والمحيل اسم فاعل من احال الشي اي اتى عليه حول ولعله
لم يرد منه خصوص حول واحد بل اراد انه اتت عليه احوال كثيرة ليناسب قوله عفت عوافيه وطال قدمه اي
امحت جوانبه ذوات العفا وهذا من المبالغة في العفاء وعفت وطال قدمه عليه تفسير المروي بل ها اي بل
رب بلد باضمار رب بعد بل فالجر بها وعليه اورده ابن مالك في الفتنة والملء بالكسر مع الهمزة اسم
ما ياخذه الاناء اذا امتلا والفجاج بكسر الفاء جمع فج بفتحها وهو الطريق الواسع بين جبلين كالفجاج
بالضم وقال صاحب الكشاف الطريق الواسع فاسقط بين جبلين والقتم والقترة بالمثناة الفوقية
الغبارة كالغم بسكونها والقتام ولم يذكر في القاموس سوى القتام وفي شرح الحماسة للامام المرزوقي في
الكلام على قوله كانما الاسد في عرينهم ونحن كالليل جاش في قتمه ما نصه والقتم والقتام يجري في الظلمة

والغبار والريح وجاء الفعل منه فقيل قتم يقتم قتما وقتاما وذكر بعضهم انه اراد بالقتم القتام فحذف
الالف كما قال غيره ورواه قطرب الا بارك الله في سهيل ومصدر ما كان على فعل الفعل في الاكثر فلا ادري
لم انكره حتى اعتذر بما ذكره وقال ابن جني ينبغي ان الشاعر اراد في قتامه فحذف الالف تخفيفا وقد يجوز ان
يكون العنبتين فعلا وفعالا كمن وزمان وبلهه كيسمعه يبتعل غرة وقوله يصبح ظان وفي البحر
فجملة مقررة لمعنى ما قبلها فان من اصبح شانه ذلك شاء ان لا يروى واورده ابن ام قاسم شاهدا على
اثبات الميم في الفم حال الاضافة اذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته فلم تدل بل في التحقيق
الا بالجملة ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة انما هو هذا الزعم وهما لان ابن مالك وابن عصفور حكيا الاتفاق
على ان الجر بعد بل برب لا بها وتلاهما الرضي فقال لا خلاف في ان الجر بعد بل برب لا بها وان تلاها مفرد فهي
عاطفة على الصحيح وقيل انها ليست عاطفة وما بعدها بدل مما قبلها كما بعد اي المفسرة ولذا استعملت في
بدل الغلط ثم ان تقدمها امر وايجاب كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت
عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها وذلك لانها للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى
الاضراب هنا ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه ونقل السعد في مطوله
انه مقتضى كلام ابن الحاجب انها لصرف الحكم عما قبلها واثباته لما بعدها فهي في المثال تقتضي عدم قيام زيد
قطعا ورده بانه ليس في كتبه المشهورة ما يدل على ذلك ولا بايوهمه سوى انه حكم في نحو جاءني زيد بل عمرو بان
الاخبار عن مجيء زيد وقع غلطا وهو يريد ان بلفظك به عن غلط وسبق لسان اذ لم تكن بصدد الاخبار عنه
ثم تداركه بقولك بل عمرو واثبت المجيء له وجعلت زيدا في حكم المسكوت عنه مصر وفا حكمه عنه الى تابعه وقد صرح بذلك
شارح اللامع وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته المنفية والمامور به في تقدم المنهي لما بعدها نحو
نحو ما قام زيد بل عمرو فالقيام منفي عن زيد ثابت لعمرو ولا يقم زيد بل عمرو فالقيام منهي عنه من زيد مامور به من
عمرو وهذا مذهب ابن مالك وابن الحاجب ومن تابعهما قيل في هذا الحكم كلكن وكلامهم في باب القصر يشعر بهذا
لان القصر في نحو ما زيد كاتبا بل شاعرا انما يصح اذا كانت الكتابة منتفية عن زيد قطعا وقيل تفيد ثبوت
الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع كما ان الحكم عليه كذا الايجاب وجعل الرضي هذا
المذهب الظاهر واياك من نسبته الى الجمهور كما فعل صاحب المطول وكانه اغتر بما وقع في كلام الرضي
من انه الظاهر والا فقد صرح السيرافي في شرح الكتاب وابن اياز في شرح الفصول بما عليه المص ويطبق
عليه المتاخرون وهذا فيعني ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال المجيء لزيد وعدم مجيئه والدليل
على ان ما بعد بل مثبت هنا قولهم ما زيد قايما بل قاعد بالرفع ولا يجوز النصب لان ما لا تعمل الا في منفي
واجاز المبرد وابو الحسن عبد الوارث بن عبد الوهاب وهو ابن اخت ابي علي الفارسي زاد الشارح
في شرح التسهيل وعبد القاهر ان تكون اي بل ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها حتى يكون ما بعدها
منفيا ومنهيا فالمعنى فيما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا بل لا تضرب عمرا فان قلت المفهوم من كلام
ابن مالك ان المبرد يوافق في انه حكم بل اذا كانت بعد نفي او نهي انها تؤذن بتقرير حكمه وجعل ضده لما
بعده ويجوز مع ذلك ان تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها فعلى ما جوزه تا ذلك وفي حكم ما قبلها
قلت قال التفتازاني هو كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمن قال ان بل لصرف الحكم مطلقا
فهو في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على ما جوزه المبرد واما على قول الجمهور ففيه اشكال كما قال ابن مالك
ومذهب المبرد مخالف لاستعمال العرب قال الشاعر ؞ لو اعتصمت بنا لم تختصم بعدي ؞ بل اولياء
كنا فغير اوغاد ؞ وقال ؞ لا تلوين صبيا اذا ملقت بنعيد را ؞ بحسرة بل يمين النفس جد لنا ؞
وعلى قولها وهو قول النقل بيان في التفريع فيصح ما زيد قايما بل قاعدا ما المطلب لان الغلط في الاسم

او النهي عنها وجعل ضده ای ضد ما قبلها وهو الايجاب في تقدم النفي
سح

المعطوف عليه خليق النفي منصبا الى الثاني فالمعنى بل ما زيد قاعدا وبل قاعد بالرفع لانهما يجوزان ما عليه
الجمهور من جعلها ضد النفي لما بعدها فهو مثبت وعليه فهذا المرفوع خبر مبتدا محذوف تقديره بل هو
قاعد وح لا تكون بل عاطفة لوقوع الجملة بعدها وتختلف المعنى بالنسبة الى ما بعد بل نفيا في الاول وايجابا
في الثاني والى ما قبلها اذ هو مقرر النفي على الثاني محتمل له وللثبوت او مقرر الثبوت على الاول وايجابا
ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه اي منعوا العطف بها بعد الايجاب وقول الرضي الظاهر انه
وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي
فكيف يمنعون هذا يرده ابو حيان نقل ان ابا جعفر بن صابر وهو صاحب كتاب اسرار اللغة وحقايق العربية
اختار هذا المذهب الكوفي بل يرده قوله قال هشام فانه من الكوفيين محال ضربت زيدا بل اياك انتهى اي لا يعطف
بها بعد كلام موجب كما في المثال المذكور ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم فانهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ
كلام العرب وتتبعها دليل على قلته ولذلك من اغتبر قال انه لا يقع في كلام فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب بان ينتفي الايجاب
بان ينتفي الايجاب الذي قبلها ويصير بها نصا في المنفي بعد ان كان بحرف الاضراب كالمسكوت عنه محتملا
للنفي وعدمه فان قلت هب ان ذلك يتاتى فيما يكون اخبارا اما في الامر فاني تكون فيه نافية له والامر لا ينفي
قلت هي نافية لما يجب المعنى فانه لا بعده تكون مثل لا الناهية حتى يكون معنى اضرب زيدا لا بل عمرا لا تضرب
زيدا بل اضرب عمرا فتدبر قال الشارح وفيما ذكره المص نظر فقد قال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب
والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد
بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد مسكوتا عنه
يحتمل الثبوت وعدمه وكذا اضرب زيدا لا بل عمرا لولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان
لا يكون مع الامر بضرب عمرو وبها تعين النهي عن ضربه فهذا نص في ان لا المذكورة قبل بل ليست زايدة بل
هي لتاسيس معنى لم يكن وهو خلاف ما في المتن على ان المص قد قال في الكلام على شروط لا العاطفة فاذا
قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطفة بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهو يقتضي انها زايدة ايضا
واجاب المحشي عنه بانه اراد بالزيادة الذكر فلا تناقض وهو بعيد ولعل كلام المص هنا مبني على القول بانها
زايدة فلا يرد عليه ما بناه على غيرها كقوله ؞ وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ؞ يقض للشمس كسفة وافول ؞
البيت من الضرب الاول من الخفيف الا انه مزاحف بالخبن وما وقفت على قايله ولا شرحه الجلال والكسفة بفتح الكاف
فعلة من الكسوف وهو التغيير الى السواد قال علماء الهيئة الكسوف عدم اضاءة الشمس عالم العناصر في الوقت الذي
من شانه ان يضيء فيه وذلك اذا حجب القمر نور الشمس عن الناظرين لوقوعه على الخط الخارج من الابصار الى الشمس
فيرى ح منكسفة عديمة النور اما بكلها او بعضها فان الحاجب اعني القمر جسم كثيف مظلم فينقطع الاشعة عن
السموات المستقيمة التي بين البصر والشمس والذي يلينا من ذلك الحاجب غير مضيء بنور الشمس وقت وقوع ذلك الحاجب
على الخط المذكور فالسواد المشاهد ح على وجه الشمس المانع من وصول شعاع البصر اليها هو جرم القمر الباقي على ظلامه
والافول الغيبوبة وافاد الشارح ان مثل هذا التشبيه الذي اشتمل عليه هذا البيت يسمى عند علماء البيان
التشبيه المشروط ثم قال وما احسن قول بديع الزمان ؞ وكان يحكيك صوب الغيث منسكبا ؞ لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا ؞
والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت ؞ والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا ؞ و تزاد لا قبل بل لتوكيد تقرير ما قبلها اي
ما قبل بل على الحالة التي هو عليها بعد النفي وما في معناه من النهي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء
ووافقه ابن عصفور الا انه قال ما ذكر من زيادتها على بل بعد النفي والنهي لا ينبغي ان يقال به الا ان يشهد له السماع
لان الجمع بين اداتي نفي على جهة التاكيد قليل في كلام العرب قلنا وقد شهد له السماع كقوله ؞ وما هجرتك لا بل

بيه

زادني شغفا، هجر وبعد تراخي لا الى اجل، هو من الضرب الاول من البسيط ولم يسم قايله والشغف بشين
وغين معجمتين مفتوحتين مصدر شغفه الحب كمنعه اصاب اشغافه والشغاف كسحاب غلاف القلب
او حجابه او حبته او سويداه وقال قاضي العسكر بن في قد شغفها حبا شق قلبها وهو حجابه حتى وصل الى
فوادها واللاجل هنا بمعنى المدة بلى حرف جواب فلا يقع في غيره اصلا اصلي الالف لا زايدة وانما رسم بصورة
اليا وليس بدلا منها لان الحروف بعيدة عن التصرف لما ثبت من امالتها وقال جماعة الاصل بل والالف زايدة
بل اصل الكلمة وهو قول بالتركيب في الحروف وبعض هولاء القايلين بالزيادة وهم الكوفيون على ما في شرح
الكافية الحديثي يقول انها للتانيث اي لتانيث الحرف مدخولها كما دخلت التاء في رب وثم للتانيث
وقد يقال يمنع لزومها في بلى القياس على نحو ربت بدليل امالتها كالف حبلى ولو كانت زايدة لغير
التانيث وقد يقال يمنع لزومها في بلى القياس على نحو لم تمل واما وجدنا مالتها وان كان حقها ان لا تمال
فشبهها بالفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب واغنت عن جملة وتختص بالنفي فلا تقع الا في جوابه وتفيد
ابطاله وثبوت الحكم صريحا كان النفي كما في زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن او مدلولا
عليه بحسب المعنى كما في لو ان الله هداني لكنت من المتقين بلى قد جاءتك اياتي اذ المعنى ان الله ما هداني وبين لي
طرق النجاة لدلالة لو على ان ما بعدها غير واقع فجاءت بلى لابطال هذا النفي المدلول عليه بحسب المعنى اي بلى قد
تبين لك طرق الهداية بالايات التي اتتك من قبل وقال الرضى وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا
بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها، بلى ان من زار القبول ليبعدا، اي ليبعدن بالنون الخفيفة وقد قلبت
الفا في الوقف واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاد شاذ سوا كان النفي مجردا عن الاستفهام بانواعه
نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ام ام يحسبون انا بالاستفهام حقيقيا كان ذلك الاستفهام
ولعلهم وقوعه في كلامه تعالى لم يات له بمثال قرانى فقال نحو اليس زيد بقايم اذا كنت جاهلا بعدم القيام طالبا
فهمه فتقول بلى فتفيد ابطاله وثبوت حكم القيام له او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم
اي ما كان ينبغي حسبان ذلك بلى اي نسمع سرهم ونجواهم ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى اي
نجمعها او تقريريا نحو الم ياتكم نذير قالوا بلى اي اتانا الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا اجرى النفي مع التقرير
مجرى النفي المجرد عنه في رده ببلى وان كان المعنى معه على الايجاب بدليل عطف الموجب عليه في قوله تعالى الم
نشرح لك صدرك ووضعنا فلان العرب قد اجرته في باب الجواب مجرى النفي المحض فاذا اردت التصديق
قالت نعم او التكذيب قالت بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق
للمخبر بنفي او ايجاب نعم قد جاء في الشعر قوله، اليس الليل يجمع ام عمرو، وايانا فذاك بنا تدان،
نعم وارى الهلال كما تراه، ويعلوها النهار كما علاني، فقيل في جوابه انما وقعت فيه نعم بلى نظرا الى
جانب المعنى سيما وقد امن اللبس لان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو وان نعم جواب لقوله فذاك
بنا تدان وهو جملة خبرية وسياتي الكلام على هذين البيتين ان شاء الله تعالى وكذلك اي وكقول ابن عباس
وغيره في هذه المسيلة قال بعض الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف فقال بلى لزمته لان المعنى بلى لك علي الف
ولو قال نعم لا تلزمه لانه نعم النفي وقال الاخرون تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة وهذا
ما عليه علماونا الشافعية لان النظر في الاقرار انما هو الى العرف واهل يفهمون الاقرار انما هو الى العرف واهله
يفهمون الاقرار بنعم كبلى من غير تفرقة بينهما وتحرير المذهب في المسيلة انه ان قال بلى لزمته قطعا وان
قال نعم فوجهان احدهما لا يلزمه ونناء بقاعدة العربية واصحهما اللزوم رجوعا الى العرف ونازع
السهيلي وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الاية متمسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب
وانا كان خبرا موجبا وقعت نعم بعضده تصديقا له لم يكن ذلك كفرا ومال هذه المنازعة الى منع صحة

هذا المحكي عن ربابي هذه الامة ولذلك امتنع من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير لانها
اي لان ام المتصلة لا تقع بعد الايجاب بل ولا بعد النفي لانها خبر وهو ليس من مواقع المتصلة قيل عليه
انه معارض لما حكاه في الكلام على ام عن من انه يرى اتصالها هنا ودفعت المعارضة بان المحكي عن من
انما هو اقامة ام انا خير مقام ام تبصرون قال الشارح والحق ما ذكره هنا اي من عدم اتصال ام هذه ولا
ريب ان كلامه الذي مر في ام يفيد انها غير متصلة هنا فراجعه واذا ثبت انه اي الاستفهام التقريري ايجابا ب
فنعم بعد الايجاب تصديق له فكانه تعالى قال انا ربكم فلو قالوا نعم في جوابه لصح ويشكل عليهم انه بلى لا يجاب
بها الايجاب ولو كان الاستفهام التقريري ايجابا لكانت بلى جوابا له وذلك متفق عليه قيل عليه لا اشكال
في الحقيقة فان هولاء راعوا صورة النفي المنطوق به فصح الجواب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد
الهمزة وراعوا المعنى فجوزوه بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما عرفت
وفي دعوى الاتفاق نظر فانه ان اريد الايجاب المجرد من النفي اصلا فقد عرفت ما حكاه الرضي عن بعضهم وان اريد
ما هو اعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف مشهور نقله المص عن الشلوبين او غيره في حرف النفي لجيب
عن النطق بارادة الايجاب المجرد وانه لم يعبا بمن اجاز لقلة مستندهم واما من قال لا تعارض بين قول ابن
عباس وبين قول هولاء لانهما لم يتواردا على معنى واحد فان منع ابن عباس مبني على ان نعم جواب لانها اذا كانت
جوابا فانما تكون تصديقا لما بعد الف الاستفهام وتجويز اولئك مبني على انها غير جواب وانما هي التصديق كما تكون في
قولك نعم لمن قال قام زيد فانه يحتاج في ذلك الى دليل سمعي يبين جواز تصديق التقرير الداخل على النفي بنعم وانه اذ ذاك
لا يكون جوابا قال ابو حيان ولم يذكر سوى بيت جحدر وقد ذكرنا الرعوة وبيات فلا يقوم بمثله حجة على اثبات
ما ثبت في اللسان العربي بخلافه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي خلاف ذلك وهو انه يجاب بها الاستفهام
المجرد عن النفي ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان بفتح الهمزة جمع يمين ووجه ذكر هذا الحديث في هذا
الباب ان فيه يمينه قال افلا ترضون ان تكونوا ثلث اهل الجنة قالوا بلى قال فو الذي نفسي بيده لارجوان تكونوا
نصف اهل الجنة انه عليه الصلاة والسلام قال لاصحابه اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى قيل
يجوز ان يكون حرف النفي محذوفا للعلم به كما في قوله صلى الله عليه وسلم ارايت لو كان على ابيك دين فقضيته
اكان يقبل منك قال بلى قال فدين الله احق فان التقدير اما كان يقبل منك فحذف للعلم به قلت بل ظهور
حرف النفي ثانيا فيما اوردنا من بقية الحديث هو الذي سهل تقديره اولا فتدبره وفي صحيح مسلم ايكان
الهيبة ايسرك ان يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذن قيل والاحسن ان يقال في هذين الحديثين ان
المخاطب اعتقد ان النبي صلى الله عليه وسلم خطر بباله ان المخاطب لا يرضى بذلك القدر ولا يسره ذلك فاجاب
ببلى لنقض ذلك النفي المقدر وفيه ايضا اي وفي صحيح مسلم ايضا وان لم يكن في كتاب الهبات انت الذي لقيتني
بمكة فقال له المجيب بلى وليس يتاتى ههنا ان يكون التقدير اما انت وليس لهولاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا
يتخرج عليه التنزيل ثم هو مع قلته محتمل للتاويل كما عرفت واعلم ان تسمية الاستفهام في الاية تقريرا عبارة عن
جماعة وعبارة غيرهم الاستفهام التقريري بما النسب ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب
في بحث همزة الاستفهام وفي الموضع بحث اوسع من هذا ياتي في باب النون في الكلام على نعم ان شاء الله تعالى بيد
ويقال فيها ميد بالميم اي بقلبها ميما لقربها في المخرج وكونهما شفويتين وهذا الابدال ونحوه كما في ابنه
من كثم اي من كثب ضعيف ويقال غيرها بايد على وزن ضاربا ايضا على ما ينقله من مسند الشافعي رضي الله عنه
وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها لا دليل على اسميته بيد سوى تفسيرهم اياه بغير وهو غير متعين قال
الشارح اما انه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قيل بانه حرف استثنا كالا لم يبعد وسبقه الى ذلك
ابن مالك فقال في تعليقه شواهد التوضيح في الكلام على حديث نحن الاخرون السابقون يوم القيمة بيد ان
كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا الواقع في المتن لكن بلفظ بيد انهم اوتوا والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف

استثناء ويكون التقدير الا ان كل امرء اوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن معنى لا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها
انتهى ولك ان تقول ان المعنى الثاني الذي ذكره المحشي لها وهو ان تكون بمعنى من اجل اعني التعليل انما هو من المعاني
التي من شانها ان تودى بالحروف وكذا المعنى الاول سيما ان فسرت فيه بعلى على ان تفسيرها بمعنى غير وحده
لا يصلح دليلا للاسمية ما لم يقم عليها دليل اخر والا لكانت الا الصفة اسما لتفسيرها بغير ولا قائل به واما
ملازمته الاضافة الى ان وصلتها فهو المشهور على خلافه فقد جاء في بعض طرق الحديث المذكور نحن الاخرون
السابقون بيد كل امة اوتوا الكتاب وخرجه ابن مالك على حذف ان وبطلان عملها واضافة بيد الى ما كان
معمولها وناقشه الشارح اولا بان القول بالاضافة بيد مخالف لاختياره وثانيا بان بيد لم تعد فيما
يضاف الى الجمل والاول غير متجه لان جزمه بالاضافة انما هو على قولهم ثم تعقب ذلك بقوله والمختار والثاني
قد يجاب عنه بان عدم عده فيما يضاف الى الجمل لا يستلزم ان لا يكون منه اذ الحصر فيما ذكر من ذلك ممنوع ولو
سلم فانما هو في المضاف اليها اصالة ومن غير تصرف بحذف وله معنيان احدهما غير اي بمعنى غير لظهور انه غير
لفظا لا معنى الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا كما يقع غير ذلك بل منصوبا على الاستثناء ولا يقع صفة ولا
استثناء متصلا وبعضها غير وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الاخرون السابقون بيد
انهم اوتوا الكتاب من قبلنا اي غير انهم وفي مسند الشافعي بلفظ بايدانهم وفي الصحاح هو اسم كتاب جليل في اللغة
تلقته الايمة بالقبول وفيه يقول اسماعيل بن محمد النيسابوري هذا كتاب الصحاح سيد ما صنف قبل الصحاح في
الادب يشمل انواعه ويجمع ما فرق في غيره من الكتب ومؤلفه اسماعيل بن حماد ابو نصر الجوهري كان من فاراب
احد بلاد الترك وكان يضرب به المثل في حفظ اللغة وحسن الكتابة يذكر خطه مع خط ابن مقلة واضرابه وكان
يوثر الغربة على الوطن دخل بلاد ربيعة ومضر في طلب الادب ولما قضى وطره من قطع الافاق والاخذ عن علماء الشام
والعراق عاد وخراسان فانزله ابو الحسين عنده وبالغ في اكرام مثواه فسكن نيسابور يدرس ويصنف اللغة ويعلم
الكتابة حتى مات بها مترديا من سطح داره سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة قيل انما اصابته السوداء في اخر عمره فعمل
له دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد ان اطير فقفز من علو فهلك اخذ العربية عن ابي سعيد السيرافي وابي علي
الفارسي واخذ اللغة عن خاله ابي ابراهيم اسحق الفارسي قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به الجوهري
وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذه ابراهيم بن صالح الوراق فغلط في اماكن والمشهور
الدائر على الالسنة في ضبط اسم كتابه انه الصحاح بكسر الصاد جمع صحيح واما فتحها فيه على انه
اسم مفرد بمعنى الصحيح لقول صاحب القاموس صح يصح فهو صحيح وصحاح من قوم صحاح واصحاء وصحائح فهو
محتمل وقد حكى الشارح ان بعضهم انكر كسر الصاد بالنسبة الى هذه الاسمية قال ولا اعرف له مستندا فالمعنيان مستقيمان
فيه اللهم الا ان ثبتت رواية عن مصنفه بانه سماه الصحاح بالفتح فيصار اليها ولم يعدل عنها ومن لم يثبت ذلك
بل الثابت انما هو الكسر المشهور مع ما فيه من تمام المناسبة كما لا يخفى ولله در الشارح حيث قال مخاطبا لمن طلب
منه استعارة هذا الكتاب مولاي ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليس ذاك بمنكر البحر انت وهل يلام فتى سعى
للبحر كي يلقى صحاح الجوهر بيد بمعنى غير انه كثير المال بيد انه بخيل انتهى وفي المحكم وهو اسم كتاب ايضا
في اللغة ان هذا المثال الذي ذكر في الصحاح حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها
بمعنى غير اعلى والثاني ان تكون بمعنى من اجل فتكون لمعنى التعليل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد
بيد اني من قريش اي انا افصح العرب فان الصاد المعجمة ليست في غير لسانهم كما نص عليه صاحب القاموس بيد اني من قريش
واسترضعت في بني سعد بن بكر اي من اجل اني من هذين القبيلتين اللتين هما في على مكان من الفصاحة قد عرفوا
بالبلاغة البالغة والالفاظ الناصعة لا يلحقهم في ذلك من سواهم اما كونه من قريش فغني عن البيان واما انه
استرضع في بني سعد بن بكر فان حليمة بنت الحارث ابي ذويب عبد الله بن الحارث بن سجنة بن
جابر بن رزام بن ناصرة بن سعد بن بكر بن هوازن السعدية ارضعته واسم زوجها الحارث بن عبد

العزى بن رفاعة بن ناصرة بن سعد اخذته معها الى ارضها فاقام ببني سعد نحو اربع سنين ثم ردته الى
امه وحديث رضاعه مشهور في كتب المغازي والسير وغيرها وقال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير
على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب اي انها من قبيل تاكيد المدح
بما يشبه الذم وان كان ما في الحديث من نوع وما في البيت من نوع اخر فقد قال البديعيون انه
ضربان افضلهما ان يستثني من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها فيها كما في البيت المذكور
فانه نفي صفة الذم على وجه الاستغراق واستثنى من ذلك صفة مدح هي ان سيوفهم ذوات فلول
من مقارعة الفرسان ومقاومة الاقران بتقدير ان لو كان عيبا وكونها عيبا محال لانها كناية عن كمال
الشجاعة فهو من قبيل قولهم حتى يبيض القار ويلج الجمل في سم الخياط اي من قبيل التعليق بالمحال وهذا
النوع يفيد تاكيد المدح من وجهين احدهما انه كدعوى الشيء ببينة لانك علقت نقيض المطلوب وهو
اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق على المحال محال فعدم العيب ثابت والثاني ان الاصل في الاستثناء
الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ويكون ذكر المستثنى
اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه فذكر اداته قبل ذكره يوهم اخراج شيء مما قبلها فاذا وليها الاداة صفة
مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد صفة
ذم ينفيها فاضطر الى استثناء صفة المدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ بالقلوب الضرب الثاني ان
تثبت لشيء صفة مدح وتعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى كما في الحديث المذكور واصل الاستثناء
في هذا الضرب ان يكون منقطعا ايضا كما في الاول وهذا لا ينافي القول بان الاصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال لكنه لم يقدر كما في الاول متصلا بل بقي على انقطاعه فهو لا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني
من وجهي الضرب الاول ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول لانه مبني على التعليق بالمحال المبني
على تقدير الاستثناء متصلا ولذا كان الضرب افضل والبيت من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة للنابغة
الذبياني يمتدح بها النعمان بن الحارث اولها كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
تطاول حتى قلت ليس بمنقض وليس الذي يرعى النجوم باَيب وبيت المطلع مما اورده النحاة
شاهدا على قولهم في النداء يا طلحة اقبل بفتح التاء وقد اختلف فيه فذهب ابن مالك الى ان هذه الفتحة اتباع
للفتحة التي كانت قبلها كما ان فتحة المنعوت في يا زيد بن عمرو اتباع لفتحة ابن بل الاول لكونه اتباع
الثاني للاول احق بالجواز لا سيما وهو في كلمة واحدة وقال س لما كان الاكثر في نداء نحو ذلك الترخيم
بحذف التاء قدرت الحالة التي بها محذوفة وحركت بالفتحة التي هي حركة اخر الاسم في نحوه وذهب
الفارسي الى ان هذه التاء اقحمت ساكنة بين الحاء وحركتها لان الحركة بعد الحرف ثم تحركت بحركة الحاء
وفتحت الحاء لاجلها لانها هاء التانيث بفتح ما قبلها ولا يخفى ما فيه من التكلف الظاهر وذهب ابن كيسان
الى انها المبدلة من هاء التانيث في الوقف اثبت في الوصل اجراء له مجرى الوقف والزمت الفتحة لتكون حال
الاخر في اثباتها كهو في حال حذفها لما ان الاكثر في استعمالهم ترخيم هذا الاسم وبقاء اخره مفتوحا ونقل
الشارح في شرح تسهيله عن ابي حيان في بعض كتبه انه ادعى ان المفرد المعرفة المنادى اذا كان مختتما بتاء التانيث
يجوز بناؤه على الضم كما هو معروف واعرابه بالنصب تشبيها له بالمضاف فجعل الفتحة في نحو يا طلحة اقبل
اعرابية فعنده يجوز في بعض المنادى المفرد المعرفة ان يكون مبنيا تارة ومعربا اخرى وانما امتنع منه
التنوين لكونه غير منصرف وقيل الفتحة بناء كما في باب لا رجل وكليني بكسر الكاف امر من وكل اليه الامر
بكل وكولا وكلا سلمه وتركه اي دعيني وناصب صفة هم ووصف الهم بكونه ناصبا من باب قولهم شعر
شاعر لان الناصب صاحبه وهو اسم فاعل من النصب بمعنى التعب وقال س معناه المنصب اي لهم

ذي نضيف ولبل اقاسيه الا يده واعابنه بمعنى المحب عطف عليهم وبطي الكواكب صفة لبل وقد
قدم الوصف بالجملة على الوصف المفرد واضافة بطي الكواكب لفظية اي بطي كواكبه اي كواكبه بطيئة في
سيرها فهو في غاية الطول ومن ثم افصح بالمراد ثانيا فقال بطاول حتى قلت ليس بمنقض والليل الذي
يرعى النجوم ويراقبها بآيب اي راجع قال شارح ديوانه شبه طول الليل ومراعاته لكواكبه التي لا
تبرح براعي ابل لا تبرح ابله ولا يرجع الى اهله والفلول بضم الفا جمع فل بالفتح ثلمة في السيف وسيف
فليل ومفلول وافل ومنفل متثلم والقراع بكسر القاف والمقارعة اي يقرع الابطال بعضهم بعضا
والكتايب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة وهي الجيش والجماعة المتحيزة من الخيل وجماعة الخيل اذا
غارت من المايه الى الالف وانشد ابو عبيدة على مجيها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني
اخاف ان هلكت لن ترني هما بيتان من مشطور السريع ومكشوفة الا ان الضرب زوحف بالخبن فبقي
فعولن وبهذين البيتين يرد على من قال ان حرف المد واللين يلزم الضرب المكشوف وقايلها عقيل
والبيت الثاني انشده السيرافي في شرح ابيات اصلاح المنطق بلفظ اخال ان هلكت لم ترني اخال
بكسر الهمزة وفتحها اظن وعمدا قال التبريزي اي تعمدا وهو نصب على نزع الخافض اي عن عمد فعلت لا عن
ما يحسن معنى غيرها هنا وان قال التبريزي ان بيد بمعنى غير لان مراده ابداء علة لما فعله عن عمد وهي خوف
الصياح عليه اذا هلك وخوف عدمه كان من زعم انها للتخيير على الرواية الاخرى والفهوم من تقرير المتكلم
على هذا البيت ان ترني بضم حرف المضارعة من ارنت ارنانا اذا صوت بل انشده الجوهري على انه يقال
ارنت بمعنى صاحت ولو كانت الرواية بفتح حرف المضارعة لاستقامة المعنى على انه من المجرد فقد قال في القاموس
الرنة الصوت رن يرن رنينا صاح والبراصفي كابن فيهما ولا يتجه قول الشارح وكان ينبغي للمصنف
ان يقول من الارنان لان الفعل هنا رباعي لان المص لم يقصد بقوله وقوله ترني من الرنين وهو الصوت
بيان الاشتقاق بل تصوير المعنى ولك ان تقول ان مصدر المزيد مشتق من مصدر المجرد والفعل مشتق
من مصدره والمشتق من الشي مشتق من ذلك الشي فلا اشكال وان ادعى الاشتقاق بل تصوير المعنى
ولك ان تقول ان مصدر المزيد مشتق ايضا وقوله لان الفعل هنا رباعي يوهم ان اصوله اربعة وليس
كذلك لان باب الافعال من مزيد الثلاثي وانما المراد ان ماضيه على اربعة احرف وان كان احدها زايدا
بله على ثلاثة اوجه اسم لدع فتكون اسم فعل ومصدر بمعنى الترك النايب عن اترك ومن البين
انه لم يشتق منه بهذا المعنى فعل واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول اذ المعنى عليه
دع زيدا فهو مفعول به واما ما نقل عن الكوفيين من انه نصب على الاستثنا فان مقتضاه ان لا
بله اسم فعل ومخفوض على الثاني بالاضافة وقال الاخفش هو حرف جر كعدا وخلا وقيل اسم
بمعنى غير فهي من ادوات الاستثنا ومرفوع على الثالث على انه مبتدا وبله بمعنى كيف خبره وفتحها بناء
اي فتحة بناء على الاول والثالث اما على الاول فلانه اسم فعل واسماء الافعال مبنية لشبهها بمبني
الاصل واما على الثالث فلانه اسم متضمن لمعنى الاستفهام مبني ككيف واعراب اي وفتحة اعراب
على الثاني لانها حركة احدثها عامل المفعول المطلق وقد روي بالاوجه الثلاثة التي هي النصب
والخفض والرفع قوله يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق
البيت من الضرب الاول من الكامل الا انه مزاحف بالخبن وقايله كعب بن مالك بن عمرو بن القين
الانصاري الخزرجي السلمي ابو عبد الله او ابو عبد الرحمن شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد
الثلاثة المتخلفين الذين تاب الله عليهم شهد العقبة واحدا وجرح يوميذ سبعة عشر جرحا و
الخندق وتخلف عن تبوك من غير عذر ولا اعتذار فارجا النبي صلى الله عليه وسلم امره وامر اخوته في التخلف

ونهى الناس عن تكليمهم حتى نزلت توبتهم روى عنه بنوه عبد الرحمن وعبد الله وعبيد الله ومحمد وابن
عباس وعمر بن كثير بن افلح واخا النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين طلحة وقيل الزبير عن ابيه عبد الرحمن
ابن كعب عن ابيه قال يا رسول الله قد انزل الله في الشعراء ما انزل فقال ان المجاهد يجاهد بسيفه
ولسانه توفي في سنة خمسين وهو ابن اربع وسبعين سنة الجماجم بجيمين جمع جمجمة بضمها القحف
او العظم فيه الدماغ والسيد والقبيلة التي ينسب اليها البطون وضاحيا بارزا واصله البروز للشمس
والهامات الروس جمع هامه ومتى اريد بالجماجم القبايل جاز ان يراد بالهامات روساهم وبالاكف من
دونهم من اهل الكفاءة ففي القاموس الهامة راس كل شي الجمع هام وطاير من طير الليل وهو الصدى ورييس
القوم والمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك تلك العظام المستورة ظاهرة فكيف الاكف اليادية
انما كانت حالة الروس هذه مع عزة الوصول اليها فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهولة فانها تدعها كانها
لم تخلق في محالها ولا حاجة الى دعوى المجاز في الاكف عن الايدي كما نبهم من صنيع الشارح او تترك السادات من
كل قبيلة والقبايل من العرب بارزة الروس للابصار يا بانتها عن محالها كانها لم تخلق فيها او تترك القبايل بارزا
روساها للقتل اي مقتوله ويراد بالاكف من يتقوى به من فرسان القبايل وعلى النصب انها تترك الجماجم على تلك
الحال دع الاكف فان امرها ايسر واسهل وعلى الجر انها تترك ترك الاكف منفصلة عن محالها كانه لم تخلق متصلة
بها وانكار ابي علي ان ينتفع ما بعدها اي ما بعد بله مردود بحكاية ابي الحسن وقطرب له اي الرفع والمثبت
مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او احمد او الهندات احتملت
المصدرية واسم الفعل وابعدها مخفوض او منصوب وذلك لاشتراك المثنى وجمعي السلامة وغير المنصرف في
الاعرابية نصبا وجرا ومن الغرايب ان في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين
ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن
ظاهر كلام المص يقتضي ان الرواية بالجر وقد نص شراح الصحيح على انه بله ضبط في هذا الحديث بالنصب والجر مع وجود من
فاما توجيه الجر فقد بينه المص وقد نص ابن مالك في شواهد التوضيح على زيادة من والظاهر ان بله حينئذ مصدر
وعلى القول بانها بمعنى غير او اجل فلا حاجة الى دعوى الزيادة واما توجيه الفتح فقد قال الرضي واذا كان اي بله
بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن
اين انتهى فهذا التفسير ظاهر في زيادة من وبله على هذه الرواية بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية مع
صلتها في محل رفع على الابتدا ومن بله الخبر والضمير من عليه للذخر اي كيف ومن اين اطلاعكم على الذخر المعد لعباد دي
الصالحين فانه مما لا تتسع له العقول والذخر بمعجمتين اولاها مضمومة مصدر ذخر الشي اخرته واتخذته
فهو نصب على المصدر باعددت لهم لانه بمعنى ذخرتهم والعجب من الصغاني انه بعد قوله اتفق جميع نسخ الصحيح
على من بله قال الصواب اسقاط كلمة من واستعملت خارجة عن المعاني الثلاثة قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يكون مصدرا
بمعنى الترك ومن للتعليل والمعنى اعددت لعبادي الصالحين من اجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فالتعليل مفاد من كما
ذكرنا لا المصدر كما قال المحشي ولا يخفى ان هذا الحمل وان صح في نفسه لكن فهمه من سياق الحديث بعيد لبعد
ان يراد بما اطلعتم عليه ما علمتموه من المعاصي فتدبر وفسرها بعضهم في رواية الحديث المذكور بغير اي من غير
ما اطلعتم عليه فتكون من بيانا للذخر وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها من الفاظ الاستثنا

المثناة من فوق التاء المفردة محركة في اوايل الاسماء ومحركة في اواخرها
ومحركة في اواخر الافعال ومسكنة في اواخرها ولم يتعرض للمتحركة في اوايل الافعال وان كان فيها ما له دلالة
على معنى كتاء المضارعة لان تلك بعد كلمة بل بعض كلمة وسيصرح المص بذلك في اواخر الكتاب الاول والمحركة في اوايل

الاسماء حرف جر ومعناه القسم ولها كالواو ثلاثة شروط حذف فعل القسم معها وان لا تستعمل في قسم السوال وان
لا تدخل على الضمير وتختص بالتعجب واسم الله تعالى وبها قصرت عن الواو ولم يتعرض الرضي لافادتها معنى التعجب
فضلا عن اختصاصها به فان قيل ما السر في تخصيصهم التاء باسم الله تعالى قيل انهم لما بالغوا في اليمين بالله تعالى استجبوا
الابتدا باسمه فخصوا التاء به لان التاء وان وقع بها الابتدا ظاهرا فهي مقتضية للفعل سابقا فلا يقع الابتدا
باسم الله تعالى تقديرا وكذا شان الواو ولانها توهم العطف بخلاف التاء قال الرضي في الاقليد والحق ان احرف القسم برمتها
تقتضي سبق تقدير الفعل قبلها فالمناسب التعليل بان التاء لا يأتي معها اللفظ بفعل القسم لوجوب تقديره
معها بخلاف التاء والواو وان شاركها في ذلك الا انها توهم العطف كما قال وربما قالوا تربي وترب الكعبة و
تالرحمن قال في الاقليد وانما قيل ذلك لانه بمنزلة اسم الله تعالى في الظهور والاستعمال وقال الرضي وحكي
الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ وقال الزمخشري في وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم لانها
اصل الالصاق وهي تلصق فعل القسم بالمقسم به والواو بدل منها لما بينهما من التناسب اللفظي لكونهما من حروف
الشفة والمعنوي فان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية العربية من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو
كما ابدلوها منها في نحو وارث وتراث دوجاه وتجاه وكلمة تكلمة وفيها زيادة وهي زيادة معنى التعجب كانه
تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره وقال ابو حيان هذا قسم ليس فيه تعجب وانما
غرضه ايقاع الكيد وقال قاضي المفسرين لفظ الكيد وما في التاء من التعجب لصعوبة الامر وتوقفه على نوع من
الحيل والحركة في اواخرها حرف خطاب نحو انت بالفتح في خطاب المذكر وانت بالكسر في خطاب المونث واما الضمير
فان على ما تقدم بيانه والتاء حرف بدليل بيان حال المخاطب والحركة في اواخر الافعال اسم ضمير نحو قمت بضم التاء
للمتكلم وحده وقمت بفتحها للمخاطب وقمت بكسرها للمخاطبة وانما ضموا التاء للمتكلم لمناسبة الضمة حركة
الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضعوا ولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم
وطلبا للتخفيف وكسروا للمخاطبة ولم يعكسوا لان خطاب المذكر اكثر فهو اولى بالتخفيف وايضا هو مقدم
على المونث فخص بالفرق بالفتح الخفيف وتعين الكسر للمونث ووهم ابن خروف هو نحوي جليل من نحاة الاندلس
من اهل بلده من نواحي اشبيلية كان كثير الترحال والتسيار بعد ان الاندلس بغى الى المغرب من سنة تسعين وخمسماية
فقال في قولهم في النسب كنتي ان التاء هنا علامة لا ضمير كالواو في اكلوني البراغيث على القول بانها علامة ولم
يثبت في كلامهم ان هذه التاء تكون علامة قال الجوهري ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي وكانه نسب
الى قول كنت في شبابي كذا وانشد، فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا، وشر خصال المرء كنت وعاجن، انتهى والعاجن
الذي اذا نهض اعتمد على يديه من عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يصف نفسه بالكبر وما جره الكبر من ضعف
القوى بحيث لا يطيق النهوض الا بالاعتماد وصنيع صاحب القاموس يقتضي ان ياء كنتي ليست للنسب بل هي
ياء مشددة وقعت في اخر الاسم كياء كرسي لذكره اياه في مادة كنت في خلقدق ثم قال والكنتي كالكرسي الشديد
والكبير ولو وافق الجوهري لكان محل ذكره مادة الكون وكان الحامل لابن خروف على هذا الوهم الفرار من شذوذ
النسبة الى لفظ الجملة على ما هي عليه مع ان ما فر منه وقع فيه فان قياس النسبة الى غير المركب الاضافي سواء كان
مركبا او اسناديا كتابط شرا ومتضمنا للحرف كخمسة عشر علما او مزجيا كبعلبك او غيرها كحيثما ومنه كنت
على راي ابن خروف ان ينسب الى صدره ويحذف ما عداه لاستثقال النسبة الى كلمتين كما حذفوا تاء التانيث
ولان الاسم اذا تلفظ بصدره غلب على ظن السامع المراد به قبل تمامه فكان الباقي كانه مذكور فكان اولى
بالحذف والقياس بالنسبة الى كنت سواء قلنا التاء ضميرا وعلامة التانيث ان يقال كاني نسبة الى الجزء
الاول ولا تقل كما قال الشارح كوني فعلى كل تقدير كنتي من شاذ النسبة فلا حاجة في تخريجه الى المصير الى ما لم يثبت
في كلامهم اعني مجي التاء محركة في اخر الافعال علامة ومن غريب امر التاء الاسمية انها جردت عن معنى الخطاب

والتزم فيها لفظ التذكير والافراد وان كان الخطاب مع غير المذكر والمفرد وذلك في ارايتكما وارايتكم و
ارايتك وارايتكن اعلم انهم اذا ارادوا الاستخبار عن حالة عجيبة لشي قالوا ارايتك زيدا ما صنع مثلا
اي اخبرني فهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها
اخبرني عنها وتليه في بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا لرايت كما في المثال وقد يحذف كما في قوله تعالى ارايتكم
ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله تدعون اذ التقدير ارايتكم الهتكم تنفعكم او تدعونها ولا بد مع
ذلك من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر كما في الاية والمقدر كما في قوله تعالى ارايتك
هذا الذي كرمت علي اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته ولا محل لهذه الجملة لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر
عنها كان المخاطب في نحو ارايتك زيدا ما صنع قال لما قلت ارايت زيدا عن اي شي من حاله تسال فقيل ما صنع
وليست هذه الجملة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق ارايت هذا الكاف الحرفية التي معناها الخطاب
واستغني بتصريفها تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فتبقى التاء في الاحوال كلها مفردة
مفتوحة اذ لو قالوا ارايتماكما وارايتموكم جمعوا بين خطابين لا يقال واي محذور في ذلك وهم قد جازوا مثله
في افعال القلوب نحو علمتما كما منطلقين وعلمتكم منطلقين لانا نقول القياس على افعال القلوب قياس مع الفارق
لانها اختصت من دون الافعال باحكام ليست لغيرها كجواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد لكونهما ضميري
حاضر او غايب واذا امتنعوا من اجتماعهما حق العبارة من الجمع بينهما الذي هو من شانهم بخلاف اجتماعهما فانه من شانهما فلا
معنى لتعليق امتناعهم به الا على التسامح اي واذا امتنعوا من النطق بهما مجتمعين في باغلامكم فلم يقولوه لئلا
يجمعوا بين خطابين كما قالوا باغلامنا وباغلامهم لعدم المحذور فيه مع ان الغلام طار عليه الخطاب بسبب الندا
فانه خطاب لاثنين احدهما الغلام والاخر ضمير المخاطبين لا الواحد بخلاف نحو ارايتماكما فان الخطاب اصل في كل منهما وهو
لواحد لان المخاطب بكل منهما واحد فهذا اجدر واولى بالامتناع لما بينا وانما اجازوا واغلامكيه مع ان فيه بحسب الظاهر
جمعا بين خطابين لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة فلا خطاب في الحقيقة فضلا عن ان تكون هناك جمع بين
خطابين ويايتي تمام القول في ارايتك في حرف الكاف في الاولى متعلقة بالقول والثانية بياتي والتاء الساكنة في اواخر
الافعال حرف وضع علامة للتانيث كقامت اي كالتاء فيه فانها دالة على تانيث المسند اليه وزعم الجلولي بفتح الجيم نسبة
الى جلولا بالمد على خلاف القياس قرية ببغداد قرب خانقين بمرحلة قال في القاموس وقال الشارح وبتعد الحشي
قرية بفارس لبلاد الفرس فيشمل العراق ايضا انها اسم وهو خرق لاجماعهم والرد فيه مبني على اعتبار هذا الاجماع
وهو الاصح وعليه فياتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر اي وعلى زعم الجلولي تكون هذه
التاء ذات اعراب فياتي في الاسم الظاهر الواقع بعدها كذا وكذا واحتملت الجملة الفعلية في نحو قامت هند ان تكون
ذات محل هو بالرفع بتقدير الظاهر بعدها مبتدا وان لا تكون ذات محل بتقديره بدلا من فاعلها والكلام على التقدير
الاول كبراه اسمية وصغراه فعلية ويرده امور احدها ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه اي ان شانه
البدل ذلك كما في نحو قام زيد اخوك لصحة ان يقال قام اخوك والبدل في نحو قامت هند لا يصلح لذلك اذ لا يقال
قام هند واما نحو اكلت الرغيف ثلثه فان عدم الاستغنا عارض بسبب كون البدل مشتغلا بضمير المبدل
منه فهو لا يستغنى باحدهما عن الاخر والثاني ان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الروف
الرحيم فان الروف بدل من الضمير وهو مرجعه وهو قليل ويستلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو
خروج من السنن القديم وعدول من المنهج المستقيم فلا يحمل عليه والثالث ان تقدم الخبر الواقع جملة قليل
ايضا فلا يحسن تخريج الكثير عليه وانما فرع على قول مردود ولم يوافق قايله عليه حتى احتاج الى رد ذلك
زيادة في التشنيع على قايله بريد ان هذا القول مع كونه خارقا للاجماع لا يتاتى تخريجه على وجه مستقيم
كقوله، الى ملك ما امه من محارب، ابوه ولا كانت كليب تصاهره، البيت من الضرب الثاني من الطويل من

قصيدة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان والى ملك متعلق باسوق مطيتي في البيت قبله ويعني
به ممدوحه الخليفة امير المومنين وما امه من محارب جملة هي خبر المبتدا ابوه قدم عليه على قلة ولو كان
الخبر جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير المبتدا لامتنع التقديم خوفا من التباس المبتدا الموخر بالفاعل او ببدله
وهو قليلا والجملة نعت ملك اي الى ملك موصوف بان اباه ليست امه من محارب اي الى ملك ليست ام ابيه
من محارب وهي قبيلة من قريش فهو وانما لم يكن منها لان عايشة بنت معاوية بن المغيرة ابن ابي العاص بن
امية فهي اموية ايضا وقال البعلي ابوه مبتدا اي اول وامه مبتدا ثان ومن محارب خبره والجملة خبر المبتدا
الاول والفرق بين الوجهين ان جملة الصفة على الاول موجبة سالبة المحمول وعلى الثاني سالبة وهما
متلازمتان وقال العيني في شرح الشواهد بعد نقل قول البعلي قلت تقديره الى ملك ما ابوه امه من محارب يقتضي
ان تقديره على القول الاخر ليس كذلك وكليب قال الشارح الظاهر ان المراد به رهط جرير الشاعر وهو كليب بن
يربوع بن حنظلة وربما وصلت هذه التاء بثم وربت من الحروف ولكن معناها مع الحرف غيره مع الفعل فان اللاحقة
للحرف انما تدل على تانيثه نفسه وانه لوحظ فيه معنى اللفظة واللاحقة للفعل تدل على تانيث فاعله والاكثر
تحريكها معهما بالفتح واعلم ان الاصل في تاء التانيث هذه ان تكون ساكنة واذا جاء بعدها ساكن ان يحرك
بالكسر الا ان يكون الف التثنية فانها تفتح لاجلها وانما حركوها بالفتح مع الحرف لان الشي اذا خرج عن موضعه
تصرف فيه وغير عن الحالة التي كان حقه ان يكون عليها

المثلثة ثم حرف عطف ويقال فيها فم كقولهم في جدث جدف الجدث محركة القبر ويجمع على اجداث واجدث وانما جعلت
الفاء بدلا من الثاء ولم يعكس لرجوعهم اليها في بعض التصاريف لزوما فانهم قالوا في الجمع احداث ولم يقولوا
اجداف وفي التصغير جديث ولم يقولوا جديف ثلاثة امور التشريك في الحكم الثابت للمعطوف عليه بها
ايجابا كان او سلبا حيث يكون للمعطوف عليه حكم كذلك وليس المراد الحكم الاعرابي وان كان كذلك لانه
محل وسينص على ان فيه هذا خلافا والترتيب اي كون الثاني بعد الاول سواء كان في الحكم او غيره ثم هي في
عطف المفردات تفيد ان ملابسة المعطوف للحكم بعد ملابسة المعطوف عليه وفي عطف الجمل تفيد
كون مضمون الجملة التي بعدها بعد مضمون التي قبلها والمهلة اي التراخي في الزمان ومن ثم قال سيبويه
في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران التراخي احدهما عن الاخر بخلافه مع الفاء في قولك مررت بزيد
فعمرو فانه مرور واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول وفي افادة كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش
والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زايدة فلا تكون عاطفة البتة حتى هذا الوجه ان يكون وجها
ثانيا فتكون على وجهين عاطفة وزايدة غير تقييد بالعطف وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم
الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم لانه لا يعطف الجواب
على الشرط بعاطف ولابد من تاويل تاب عليهم بوفقهم للتوبة لكان يتوبوا وقول زهير: اراني اذا اصبحت
اصبحت ذا هوى * فثم اذا امسيت امسيت غاديا * هو من ثاني الطويل وبعده الى حضرة اهوى اليها مقيمة
بحيث عليها سابق من ورائيا وقد انشد ابن مالك بيت الكتاب بلفظ: اراني اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت اصبحت عاديا * واراني من افعال القلوب التي يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول
ضميرين متصلين متحدي المعنى والهوى بالقصر العشق وامراة النفس والثاني المراد عند الشارح اي اصبح
مريدا الشي وامسيت تاركا له متجاوزا عنه يقال عدا فلان الامر اذا تجاوزه قال المحشي وهذا يدل على ان
عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وغيره بالمعجمة قال ابن القطاع غدا الى كذا اصبح
اليه ورواية الاعجام انسب بالبيت بعده اذ يقال غدا الى كذا بمعنى صار اليه وان صح ان يقال المعنى

متجاوز الى الحفرة ووصف الحفرة بكونها مقيمة اما على معتقد اهل الجاهلية من انه لا افناء للعالم ولا بعث
او المقيمة عبارة عن ذات المدة الطويلة والسابق الذي يحث على العدو الى تلك الحفرة هو الزمان فان المغني
المبيد عندهم وقال السيرافي الاجود فثم بفتح الثاء لكراهة دخول عاطف على عاطف وخرجت الاية على تقدير
الجواب وتقديره عند الدماميني في شرح التسهيل لجاوا الى الله واستغفروه وعند ابي حيان في البحر تاب عليهم
ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي ونكتة التكرير في ذاك التاكيد
والتنبيه على انه يتاب عليهم من اجل ما كابدوا من العسرة والمراد بالاول انشاء التوبة وبالثاني استدامتها وقوله
وعلى الثلاثة عطف على النبي وعلى عليهم ويحتمل ان اذا بعد حتى تجردت عن معنى الشرط وبقيت لمجرد الوقت فلا
تحتاج الى جواب وتكون غاية للفعل قبلها اي وعلى الثلاثة الذين خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم ومعنى قوله ثم تاب
عليهم ليتوبوا وفقهم للتوبة ليتوبوا او انزل قبول توبتهم ليعدوا في التوابين او رجع عليهم بالقبول والرحمة مرة
بعد اخرى ليستقيموا على توبتهم والبيت اي وخرج البيت على زيادة الفاء لئلا يلزم دخول عاطف على عاطف والقول
بزيادة الفاء اولى من القول بزيادة ثم لان زيادتها عهدت في كلامهم ولانها زيادة حرف واحد وقال النيلي في شرح
الكافية الذي اراه ان الفاء للترتيب المتصل في الحكم كان الشاعر اخبرنا بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول واما
الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه فقالوا قد لا تقتضي ثم الترتيب وتكون واقعة موقع الواو حتى يجوز عطف السابق على
اللاحق تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها هذا ما وقع في نسخ الكتاب وهو سهو
في التلاوة قطعا وتركيب بين لفظي اية الاعراف والزمر في الصدر من اية الاعراف والعجز من اية الزمر فلفظ اية الاعراف
هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها وليس العطف فيها بلفظ ثم بل بالواو ولفظ اية الزمر
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وانزل لكم من الانعام ثمانية ازواج فالعطف فيها بثم ولكن ليس
صدرها هو الذي والمراد بالنفس الواحدة ادم عليه السلام وبجعل زوجها منها خلق حوا فانها خلقت من
احد اضلاعه ومعنى منها من جنسها ولا شك ان خلق حوا من ادم عليهما السلام سابق على خلق ذريته وقد
عطف عليه في اية الزمر بثم وتمسكا بقوله سبحانه وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين
ثم سواه قومه بتصوير اعضائه على ما ينبغي ونفخ فيه من روحه اضافه الى نفسه تشريفا واشعارا بانه خلق
عجيب واشارة الى ان له شانا له مناسبة ما الى الحضرة الربوبية ولاجله من عرف نفسه فقد عرف ربه وثم
الاولى على اصلها والشاهد في الثانية فان تسوية الانسان الذي هو ادم ونفخ الروح فيه سابق على خلق
ذريته وسماها نسلا لانها تنسل منه اي تنفصل منه وبقوله تعالى ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا
موسى الكتاب فان ايتان موسى عليه السلام الكتاب سابق على توصيتنا باتباع الصراط المستقيم الذي هو دين
الاسلام وملة التوحيد وكان حق العبارة الاتيان بالعاطف هنا وفي الاية قبلها وان يقول وبقوله تعالى
كذا وبقوله تعالى كذا وقول الشاعر اي وتمسكا بقول الشاعر: ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده *
البيت من الضرب الخفيف من الاولى الا ان عروضه وضربه من لحقا بالخبن وبعده: وابو جده فساد الى ان *
تلاقي نزاره ومعده * وقد وقع في كثير من نسخ الكتاب وبعضها مقرو على المص وعلى ولده ثم ساد قبل ذلك
جده باسقاط قد وهو سهو والصواب اثباتها لضرورة اقامة الوزن وربما وقع في بعض النسخ المعتمدة
بلفظ ان من ساد ثم ساد ابوه قبله ثم قبل ذلك جده ولا يوهمك قول الشارح هو بسكون الهاء من جده ان
قافية البيت مقيدة لان الهاء الساكنة هنا وصل والروي الدال القافية مطلقة والظاهر ان الفاء في قوله
وابو جده فساد زايدة على حد ما حكاه الاخفش من قولهم اخوك فوجد ونزار ككتاب هو نزار بن معد بن عدنان
الواقع في عمود النسب المحمدي صلى الله وسلم على مشرفه وقد قيل ان هذين البيتين من جملة ابيات سبعة
لابي نواس مدح بها العباس ولعله العباس بن المامون بن الرشيد بن المهدي العباسي وابو نواس هو الحسن

بن هاني وقيل بن وهب ابو علي الحكمي مولده بالاهواز ونشا بالبصرة سمع من حماد بن زيد وعرض القرآن
على يعقوب الحضرمي واخذ اللغة عن ابي زيد الانصاري وابي عبيدة ثم سكن بغداد ومدح الخلفاء والوزراء
وكان راسا في اللغة وشعره في الذروة قال شيخه ابو عبيدة ابو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين
وهو من موالي الجراح بن عبد الله الحكمي الامير ولقب بابي نواس لذوابتين كانتا تنوسان اي تضطربان
على عاتقه قال ابو عمرو الشيباني لولا ان ابا نواس افسد شعره بهذه الاقذار يعني الجمهور لاحتججنا به في كتبنا
وكانت وفاته سنة ثمان وتسعين ومائة وقيل سنة ست وقيل سنة خمس ووجه التمسك بالبيت ظاهر
فانه عطف كلا من سيادة الاب وسيادة الجد بثم على سيادة الابن مع تاخرها عنهما لان الاب سابق على الابن
والجد سابق على الاب فسيادة كل منهما سابقة على سيادته والجواب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها
ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها ومن المعلوم ان الجعل المذكور
متاخر عن الانشاء والثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل وذلك على حد قوله تعالى
فالق الاصباح وجعل الليل سكنا في قراءة عاصم اذ التقدير خلق وجعل وقوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن اي يصففن ويقبضن معا اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها اورد عليه الشارح ان
الاولى ان يقول وحدت لوجهين احدهما ان واحدة ليست ماخوذة من المزيد وانما هو من الثلاثي وقد سمع وحد
كعلم وكظرف بمعنى انفرد الثاني انه كان يحسن ح تفسيره بانفردت لان استعمال وحد بهذا المعنى ليس في الشهرة
كتوحد اي بخلاف توحد فانه شهير الاستعمال بهذا المعنى فلا يحتاج الى تفسيره بانفردت والاشخير ان مراد المص انما هو
بيان المعنى لا بيان الاشتقاق على ان كون واحد مشتقا من وحد المجرد يابى تفسيره بتوحدت المزيد فتدبر قال صاحب القاموس
ووحد وحدة بنى منفردا كتوحد والعجب من الشارح اذ ناقش المص هنا واورد عبارته هذه بعينها في شرح التسهيل
ولم يعدل الى التعبير بما هو الاولى عنده هنا الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه بضم القاف
وفتح المهملة الضلع السفلى وهو اقصر الضلوع وحوا بالمد زوج ادم عليهما السلام والذرية بضم المعجمة وتكسر ولد الرجل
الواحد وغيره من الذكر والانثى والجمع الذريات والذراري والذر بالفتح صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعير الواحدة ذرة
الرابع ان خلق حوا من ادم لما لم تجر عادة بمثله فانه لم يكن انثى خلقت من قصيراء ذكر سوى حوا من ادم جيء بثم ايذانا بترتيبه
وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة بالنسبة الينا لا الترتيب الزماني وتراخيه والا لكان الامر بالعكس فثم على هذا الوجه
كالوجه الخامس لا تفيد التراخي الزماني بخلافها في الاوجه السابقة فانها فيها على اصل وضعها من افادة المهلة الزمانية
ومثله ان تكون لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا
اخر بعد ذكر الاطوار السابقة عليه فانه ثم فيه لاستبعاد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من تلك الاطوار الخامس
ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال الرضي وقد تكون ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو
الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في
قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الجد وان كان سيادة
الاب متقدمة في الزمان على سيادة نفسه وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي
صنعته امس اعجب فكانت ثم لترتيب الاخباري كما ترى والاجوبة السابقة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب و
المهلة وان كانت المهلة في الرابع منها مجازية وهذا يصحح الترتيب الاخباري دون الحكم اعم من ساير الاجوبة لانه يصح
جوابا عن الاية الاخيرة والبيت بل وعن الثانية ايضا كما يصح جوابا عن الاية الاولى بخلاف الاجوبة السابقة فانه لا
عموم لها لانه لا يصح ان يجاب بها عن الاية الاخيرة والبيت فان قيل هلا بين عمومه بصحته في الاية الثانية اجيب
بان هذا الجواب انما يفيد الترتيب في الاخبار ولا يعدل اليه الا حيث تعذرت ارادة الترتيب في الحكم وهي في الاية
الثانية ممكنة بجعل العطف على الجملة الاولى دون الثانية لا يقال اليس قوله وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا فيتعين

فقط اذ لا تراخي بين الاخبار بين كما هو
ظاهر ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح
ان يجاب به عن الاية الاخيرة
والبيت يعني ان الجواب
بان ثم لترتيب صح
صح

ان يجاب بالاخير منها لانا نقول هذا لو كان ايضا راجعا الى اجيب لكنه راجع الى قوله عن الاية الثانية
اي اجيب عن الثانية كما اجيب عن الاولى وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا بان سواه عطف على الجملة
الاولى لا الثانية وان كانت لقربها اولى بالعطف عليها لان القريب انما يترجح للعطف اذا كان سايغا
اما اذا امتنع فيعطف على ما يسوغ عليه العطف لئلا يلزم الغاء العاطف وان كان بعيدا ثم في تخلل
الجملة الثانية بين المتعاطفين فايدة هي انه بين اولا اصل مادة ادم ثم بين اصل مادة اولاده وبعد
ذلك بين ايجاده واظهاره الى عالم الكون والفساد فتبارك الله احسن الخالقين واجاب ابن عصفور عن البيت بان
المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن اي وثم على بابها من الترتيب على معنى ان هذا الممدوح
قد ساد في الناس سيادة تامة حتى ساد به ابوه ثم ساد بابيه جده وان حلول الشرف للمتقدم من المتاخر مما
ذلك مما يمتدح به وان كان الاكثر في كلامهم المدح بتوارث السودد ولا يخفى ان مبنى كلامه هذا على ان سودد
الابن سابق على سودد الاب وسودد الاب سابق على سودد الجد لكن يشكل عليه ان الشاعر قيد سيادة الجد
بكونها قبل ذلك وكذا سيادة الاب على ما في بعض النسخ مقيدة بالقبلية واما ما قيل في دفع ذلك من ان
دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول وجود
الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها
الى اول وجود الاب وسيادة الجد مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها
واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور فلا يخفى
على الفطن انه ضرب من التمحل لان سيادة الاب اذا كانت حاصلة عند سيادة الابن بها فما معنى امتدادها
واستنادها الى اول وجود الاب ليثبت ان لسيادة الاب قبلية على سيادة الابن وكذا نقول في سيادة الجد
اذا كانت حاصلة له بسبب سيادة الاب الحاصلة بسبب سيادة الابن فما معنى امتدادها واستنادها الى اول
وجود الجد ليثبت ان لسيادته قبلية على سيادة الاب مع ظهور ان مراد ابن عصفور اثبات سيادة الجد لم تكن
بسيادة الاب واثبات سيادة للاب لم يكن بواسطة سيادة الابن وارادة هذا المعنى لا شبهة ينافيها قيد القبلية
يرشدك الى ذلك انه جعل البيت ح من قبيل قول ابن الرومي الذي هو صريح فيما قلناه فقال كما قال ابن الرومي
قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم ۞ كلا لعمري ولكن منه شيبان ۞ وكم اب قد علا بابن ذرى حسب ۞ كما علت
برسول الله عدنان ۞ هما من ثاني البسيط وابن الرومي هو ابو الحسن علي بن العباس بن جريج الشاعر المشهور وكناه المعتضد
بابي العباس صاحب التشبيهات البديعية والاهاجي الغريبة والمعاني المبتكرة كان هو والبحتري شاعري بغداد
وفيها توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين وابو الصقر بفتح المهملة والقاف ممدوحه القايل فيه ۞ هذا ابو الصقر فردا
في محاسنه ۞ من نسل شيبان بين الضال والسلم ۞ كانه الشمس في البرج المنيف به ۞ على البرية لا نار على علم ۞ وابن الصقر
هذا هو اسمعيل بن بلبل الوزير كان كاتبا بليغا شاعرا محسنا جوادا ممدوحا وزر للمعتمد سنة خمس وستين ومائتين
ثم تناوبها مرارا الى ان هلك سنة ثمان وسبعين قبض عليه ولي العهد احمد بن الموفق وعذبه الى ان هلك ومولده
سنة ثلاثين ومائتين وكان في نهاية الجمال وتمام القد ولما قبض عليه كبل بالحديد والبس جبة صوف مغموسة في
الدبس وماء الاكارع ولطخ في مكان حار وعذب بانواع العذاب فمات لليلة بقيت في جمادى الاولى ورئي في المنام
فقيل ما فعل الله بك قال غفر لي بما لقيت ولم يكن ليجمع الله علي عذاب الدنيا والاخرة وانشد له جحظة
۞ ما آن للمعشوق ان يرحما ۞ قد انحل الجسم وابكى الدما ۞ ووكل العين بتسهيدها ۞ تقدير نفس ظالما حاكما ۞
۞ وسنة المعشوق ان لا يرى ۞ في قتل من يعشقه ماثما ۞ لو راقب الله شفى علتي ۞ فالعدل ان يبرى من اسقما ۞
وشيبان قال في الصحاح حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة بن عكابة بن علي بن بكر بن وايل وشيبان بن ثعلبة
وابن ذهل قبيلتان وجوز ابن جني ان شيبان فعلان من الشيب وان يكون فعيلان من شاب يشوب الحذف

الواو بعد قلبها ياء وادغامها كما قالوا في ميت بالتشديد ميت بالتخفيف والذرى بضم المعجمة والقصر جمع ذروة بالكسر والضم اعلى كل شي والحسب قد تقدم انه ما يعده الانسان من مفاخر ابايه وقال ابن السكيت الحسب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن له ابا. لهم شرف والشرف والمجد لا يكونان الا بالاباء وعدنان جماع القبايل من ولد اسماعيل عليه السلام وهو عند الاكثرين عدنان ادد بن الهميسع بن بنت حمل بن قيدر بن اسمعيل بن ابراهيم عليهما السلام وهو ابو معد واما المهملة فزعم الفرا انها قد تتخلف فيجوز عطف المتعاقبين بها بل وعطف السابق على اللاحق بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين قال ابن عصفور وما ذكره الفرا من ان المقصود بثم ترتيب الاخبار لا ترتيب الشي في نفسه كانه قال اسمع مني هذا الخبر الذي هو اعجبني ما صنعت اليوم ثم عطف بثم لتفاوت ما بين الصنعين اي واسمع مني الخبر هو ما صنعت امس اعجب ليس بشي لان ثم تقتضي تاخر الثاني عن الاول بمهلة ولا مهلة بين الاخبارين هذا والحق عند الشارح ان من قال ان ثم قد تقع موقع الواو ولم يرد الا انها تكون لهذا المعنى مجازا وليس من شرط المجاز ان تنقل احاده باعيانها عن اهل اللغة بل يكتفى بالعلاقة المصححة على المختار وهي هنا ما بين ثم والواو من الاتصال فان الواو لمطلق الجمع وثم لجمع مقيد والمطلق داخل في المقيد قال والسعد ح في تاويل تلك الامثلة بما يصحح الترتيب فيها نظر في امر جزئي لا يقتضي بطلان المدعى من اصله وجعل منه اي مما تخلفت المهلة فيه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية وقدم البحث في ذلك وفي الاية وجوه اخر احدها ان يكون ثم اتينا عطفا على وصاكم وثم للتراخي في الاخبار او للتفاوت في الرتبة كانه قيل ذلكم وصاكم به قديما وحديثا ثم اعظم من ذلك انا اتينا موسى الكتاب قاله قاضي القضاة الثاني ان التقدير خبركم بعد تعديد المحرمات وغيرها من الاحكام انا اتينا موسى فذكرت كلمة ثم لتاخير الخبر عن الخبر لا لتاخير الواقعة قال الامام الرازي وقيل انها لترتيب التلاوة اي نتلو عليكم قصة محمد ثم نتلو عليكم قصة موسى صلى الله عليه وسلم والظاهر انها واقعة موقع الفا في قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه والبيت من الضرب الثالث من المتقارب وعروضه مزاحفة بالقبض وهو من قصيدة ابي داود جارية وقيل الجويرية بن الحجاج بن بحر بن عصام الايادي شاعر قديم من شعر الجاهلية كان وصافا للخيل واكثر اشعاره في ذلك وكان على خيل المنذر بن النعمان بن المنذر والبيت من قصيدة يصف فيها الفرس فقوله كهز الرديني متعلق بما قبله كانه شبه حركة فرسه وسرعته في سيره باهتزاز الرمح اذا عمت الحركة اطرافه قال ابن قتيبة يقول اذا هززت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله فلذلك هذا الفرس ليس فيه عضو الا وهو يعين ما يليه ولم يرد الاضطراب والرعدة انتهى فالهز مصدر بمعنى الاهتزاز والرديني من صفات الرماح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امراة السمهري تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر والعجاج بفتح المهملة الغبار والانابيب جمع انبوب بضم الهمزة ما بين كل عقدتين من القصب مسلة اجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط بان مضمرة بجامع ان كلا حرف عطف وبعضهم اجرى مجراها ايضا واستدل لهم بقراءة الحسن البصري ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وقراة الجمهور الجزم بالعطف على فعل الشرط وجوابه فقد وقع وقرى بالرفع بتقدير مبتدا اي ثم هو يدركه واجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب في وجوب انتصاب الفعل المضارع بان مضمرة بعدها فاجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدايم الذي لا يجري صفة كاشفة وهو الراكد ثم يغتسل منه ثلاثة اوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية كما جاءت القراة الشهيرة في قوله تعالى ثم يدركه الموت بالجزم ثم ان تقدير هو ليس لتعينه بل التحقيق الاستيناف كما جرت به العادة عند بيانه وعلى هذا فكان على المص ان يبدا بعد الاستيناف قسما وانما لم يجعل هنا عاطفة لئلا يلزم عطف الخبر على الانشا مع ان صاحب رصف المباني يحكي وقوع ثم عرف

ترجمة الامام شيخ الاسلام النووي رحمة الله عليه

ابتدا والجزم بالعطف على الموضع فعل النهي اي على محله لان اتصال نون التاكيد بها اقتضى بناه واعراب محلي ومن لم يقل بالبناء بل قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبنا قال انه معرب تقديرا فليس العطف عنده على الموضع والنصب قال اي ابن مالك باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه ابو زكريا النووي لا يخفى ما في هذا التعبير من اطراء ابن مالك وكل حزب بما لديهم فرحون فاما الامام النووي فهو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الفقيه الحافظ الزاهد احد الاعلام شيخ الاسلام محيي الدين ابو زكريا الحزامي بالمهملة مكسورة بعدها زاي النووي بحذف الالف ويجوز اثباتها الدمشقي محرر مذهب الشافعي ومهذبه ومنقحه ومرتبه صاحب التصانيف المشهورة النافعة ولد سنة احدى وثلاثين وستماية بنوى من عمل دمشق وقرا بها القران وقدم دمشق سنة تسع واربعين فسكن الرواحية نحو سنتين لم يضع فيها جنبه على الارض واشتغل على مشايخ وقته الى انه برع ثم اشتغل بالتصنيف والاشتغال والنصح للمسلمين والمجاهدة على امر الدين وكان محققا في العلوم حافظا للحديث عارفا بانواعه ضابطا للمذهب وقواعده واصوله واقوال الصحابة والتابعين واختلاف ايمة الدين سالكا في ذلك طريق السلف امرا بالمعروف ناهيا عن المنكر يواجه به الملوك فمن دونهم لا ياكل في اليوم والليلة الا اكلة واحدة بعد عشاء الاخرة ولا يشرب الا شربة واحدة عند السحر ولا يدخل الحمام ولم يتزوج وولي دار الحديث الاشرفية سنة خمس وستين الى ان توفي ولم ياخذ لنفسه شيا من معلومها ولم ياكل من فواكه دمشق لما في ضمانها من الحيلة والشبهة وانما يتقوت مما ياتي من بلده من عند ابويه الى ان سافر الى بلده وزار القدس والخليل ثم عاد الى بلده فمرض عند ابويه وتوفي ليلة الاربعا الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ست وسبعين وستماية ودفن هنا ولله در القايل لقيت خيرا يا نوى ووقيت من الم النوى فلقد نشا بك عالم لله اخلص ما نوى وعلى سواه فضله فضل الحبوب على النوى ان المراد اعطاوها حكمها في افادة معنى الجمع لان الواو التي ينتصب المضارع بعدها بان مضمرة وجوبا هي التي بتقدير مع موضعها فقال في شرح تصحيح مسلم لا يجوز النصب لانه يقتضي ان النهي عن الجمع بينهما دون افراد احدهما عن الاخر وهذا لم يقله احد بل البول في الماء الموصوف منهي عنه سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام لا انتهى وانما اراد ابن مالك اعطاها حكمها في النصب لا في المعية قيل عليه ليست المعية حكما من احكام الواو التي ينتصب المضارع بعدها انما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت هي بازايه وحكمها انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة وكلام المص مشعر بان المعية من احكامها فكان ينبغي ان يقول وانما اراد ابن مالك اعطاها حكمها في النصب ولم يرد المعية اصلا ثم ما اورده انما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق لانه اذا قيل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كان منطوقه النهي عن الجمع بين الامرين لان المعنى ح لا يكن منك اكل وشرب ومفهومه عدم النهي عن افراد احدهما وقد قام دليل اخر على عدم ارادته فان المفهوم انما يعمل به حيث يسلم من معارض قوي ونظيره اي نظير قول ابن مالك في الحديث اجازة الزجاج والزمخشري في ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع ان النصب معناه النهي عن الجمع قال ابو حيان وتكتموا مجزوم عطفا على تلبسوا والمعنى النهي عن كل واحد من الفعلين وجوزوا ان يكون منصوبا على اضمار ان وهو عند البصريين معطوف على مصدر متوهم ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف والجرمي يرى ان النصب بنفس الواو وما جوزوه ليس بظاهر لانه اذ ذاك يكون النهي منسحبا على الجمع بين الفعلين كما اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن معناه النهي عن الجمع بينهما ويدل بالمفهوم على جواز الالتباس بواحد منهما وذلك منهي عنه فلذلك رجح الجزم ورجح قاضي المفسرين وجه النصب بانه في مصحف ابن مسعود ويكتمون بمعنى كاتمين قال وفيه اشعار بان استقباح اللبس لما يصحبه من كتمان الحق فان قيل كيف نهوا عن الجمع بين لبس الحق بالباطل وكتمان الحق وليسا [illegible] متميزين لانهم اذا لبسوا الحق بالباطل فقد كتموا الحق اجيب بنحو ما تقدم التلازم انما هو بين مدلولي اللفظين على الاطلاق واما ما قصد بهما هاهنا واطلقا عليه فامران متمايزان تدقيقا لان اذ المراد بلبس الحق بالباطل زيادتهم في التوراة ما ليس منها وبكتمان الحق نحو اخفايهم بعض ما فيها ان نقص بعض منها كما يدل لذلك اعادة صريح لفظ الحق دون ضميره تنبيه

قال الطبري هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير غالب ابو جعفر الطبري الامام صاحب التصانيف طوف الاقاليم واخذ عن
الاكابر قال الخطيب كان احد الايمة يحكم بقوله ويرجع الى رايه جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه احد من اهل عصره كان
حافظا لكتاب الله بصيرا بالمعاني فقيها في الاحكام عالما بالسنن وطرقها سقيمها وصحيحها ناسخها ومنسوخها
عارفا باقوال الصحابة والتابعين بصيرا بايام الناس واخبارهم له في الكتاب المشهور في تاريخ الامم وكتاب
التفسير الذي لم يصنف مثله وقد تفرد بمسايل حفظت عنه وقال غيره ولد بامل من طبرستان سنة اربع
وعشرين ومايتين ونقل ابو محمد الفرغاني في تاريخه ان قوما من تلامذة ابي جعفر حسبوا له منذ بلغ الحلم الى ان
مات ثم قسموا على تلك المدة اوراق مصنفاته فصار لكل يوم اربع عشرة ورقة توفي عشية الاحد ليومين بقيا
من شوال سنة عشرة وثلثماية ورثاه غير واحد من اهل الدين والادب فمن ذلك قول ابي سعيد بن الاعرابي
حدث مفظع وخطب جليل ٭ دق عن مثله اصطبار الصبور ٭ قام ناعي العلوم اجمع لما ٭ قام ناعي محمد بن جرير ٭ ولابي بكر بن دريد
من قصيدة ٭ ان المنية لم تتلف به رجلا ٭ بل اتلفت علما للدين منصوبا ٭ كان الزمان به تصفو مشاربه ٭ والان اصبح
بالتكدير مقطوبا ٭ كلا وايامه الغر التي جعلت ٭ للعلم نورا وللتقوى محاريبا ٭ في قوله تعالى ثم اذا ما وقع امنتم به
معناه اهنالك وليست ثم التي تاتي للعطف انتهى وهذا القول وهم منه فانه اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء وهي
العاطفة بالمفتوحة التي ذكرها فسبحان من لا يشتبه عليه شي ٭ ثم بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد كهنالك وهنا
بالفتح والتشديد نحو وازلفنا ثم الاخرين اي قربنا هنالك فرعون وقومه وهو ظرف لا يتصرف اي لا يخرج عن الظرفية فلا
يجي فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا وانما هو مبني كبقية اسماء الاشارة في محل نصب على الظرفية ابدا ولذلك غلط بتشديد
اللام والبنا للمفعول من اعربه مفعولا لرايت في قوله واذا رايت ثم اذ ليس المراد رؤيته ما فيه بشهادة ما بعده ولا يتقدمه
حرف التنبيه ولا يتاخر عنه كاف الخطاب كما يتقدم غيره من اسماء اشارة المكان ويتاخر عنه قال الرضي وقولهم ثمة خطا

جير بالكسر على اصل التقا الساكنين كامس انما كان الكسر
اصلا في باب التقاء الساكنين لان الجزم في الافعال عوض الجر في الاسماء واثر الجزم هو السكون فحيث امتنع في موضع جعل
الكسر عوضا لما بينهما من التعاوض وبالفتح للتخفيف كاين وكيف والكسر اشهر حرف جواب بمعنى نعم الا انه لا يصدق
بها الا في الايجاب فلا يقال في تصديق ما قام زيد جير بل نعم مثلا لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا وينصب هذا
الحق وفي الصحاح جير بكسر الرا يمين العرب ومعناها حقا وفي القاموس جير بكسر الراء وقد ينون وكاين يمين اي
اي حقا او بمعنى نعم او اجل ولا اسم بمعنى ابدا ليكون ظرفا مبنيا لقلة تمكنه ولا اسم فعل كما قيل فهذه اربعة اقوال
ذكرها ابن ابي الربيع في الملخص فان قلت اذا كانت اسم فعل فبماذا تفسر قلت فسره ابن الحاجب بحق ذلك والحديثي تبعا
لعبد القاهر باعترف قال وتفسير النحويين بحقا مساهلة فكثيرا ما تفسر اسماء الافعال بالمصادر كما يقال معنى هيهات لزيد
بعد الرفاد انون تنوينه للتنكير وقال ابن مالك ان كل موضع وقعت فيه جير يصلح ان توقع فيه نعم وليس كل موضع
يصلح ان توقع فيه حقا فالحاقها بنعم اولى وايضا فانها شبيهة بنعم لفظا واستعمالا ولذلك بنيت وتعقب بمنع ان بينها وبين
نعم مشابهة لفظية ورعايتها باعتبار كون كل منهما ثلاثي الحروف امر لا يعول عليه على انه معترف بحرفيتها فاني
تتطلب سببا للبنا ولا اي وان لا تكن حرف جواب بمعنى نعم وكانت اسما بمعنى حقا لاعربت ودخلت عليها ال
كما ان حقا كذلك قيل لا نسلم الملازمة بين كونها اسما وما ذكر من الاعراب ودخول ال بدليل نحو ما ومن الاسميتين
واجيب بان نحو ما ذكر قد تحقق فيه الشبه الوضعي بالحرف ولو كانت اسما فانه لا مشابهة لها بالحرف تقتضي البنا بوجه واما
سبب بنايها عند من يقول باسميتها فقد قال الشارح تبعا لابن الحاجب في ايضاحه موافقتها لجير الحرفية لفظا ومعنى
عند من يجعلها كحقا قال واما عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل ووجه اشكاله انه لا يتحقق سوى الشبه اللفظي
دون المعنى وهو غير كاف في البناء الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة مع شبهه بالى الحرف لفظا وقد يرد عليه ان القايل

باسميته جير لا يثبت جيرا غير حرف حتى يكون جير هذه مشابهة لها ولم تؤكد اي كلمة جير على البنا للفاعل كلمة اجل وهي حرف
قطعا لا يؤكده الا حرف مثله وفي بعض النسخ ولم يؤكد اجل بالبنا للمفعول بجير في قوله اجل جيران كانت روا اساقله
هو عجز بيت صدره وقلن على الفردوس اول مشرب وفيه وايه وقلن على البردى وهو من الضرب الثاني من الطويل
وقايله طفيل بن عوف بن كعب الغنوي وقلن على البردي وهو من الضرب الثاني من الطويل احد نعات الخيل قال الاصمعي كان
اكبر التابعين وكان معاوية يقول خلوا لي طفيلا وقولوا ما شيتم في غيره من الشعرا وكان يسمى طفيل الخيل لكثرة وصفه اياها
والفردوس قال في القاموس الاودية التي تنبت ضروبا من النبت والبستان يجمع كلما يكون والكروم وقد تونث عربية او رومية
نقلت او سريانية او روضة دون اليمامة لبني يربوع وماء لبني تميم قريب الكوفة واما البردي بفتح الموحدة وسكون الرا فعند
حكى المحشي عن البكري انه غدير لبني كلاب وعن غيره واد والذي في القاموس تبعا للصحاح انه نبات معروف ولم يذكرا غيره
فسر الجلال في شرحه واول مشرب تقديره لنا اول مشرب والجملة مقول القول وعليه فعلى الفردوس حال من كلمن او على الفردوس
اول مشرب اي اول شرب نشربه وهذه الجملة مقول القول واجل حرف تصديق وجير كما قال المص توكيد له وان بالكسر
شرطية جوابها محذوف ويروي بالفتح على ان قبلها لام العلة مقدرة والروا بكسر الراء والمدجمع ريان او ريا يقال روي
من الما كعطش ريا وريا والاسم الري بالكسر وماء روي وروى ورواء كغني والى وسماء كبير مرو والمعنى وقالت تلك النسوة
اول شربنا على الفردوس نعم هذا يقع ان رويت اسافله من الماء وقد وقع انشاد المصراع الثاني من هذا البيت في نسخة
الشارح كما في الصحاح ايضا بلفظ اجل جيران كانت بحث دعاثره وكذا انشده الزمخشري في مفصله والحديثي في شرح
الكافية والبدر بن مالك وابن ام قاسم في شرحي الخلاصة وعزاه بهذا اللفظ الصغاني الى طفيل والعيني في شواهده الى
مضرس بن ربعي وبه جزم الجلال وانشد قبله ٭ يجلن من ذوات التنانير اهلها ٭ وقلص من نهي الدفينة حاضره ٭
ذات التنانير عقبة بحذاء زبالة وقلص بالتشديد استمر ذاهبا لا ارتفع كما قال الجلال لان ذلك قلص المجرد والنهي
بكسر النون وسكون الهاء الغدير والدفينة موضع وحاضره المقيم به والدعاثر جمع دعثور بالضم وهو حوض لم
يتانق في صنعته والمنهدم المتثلم كذا في القاموس فان قلت اليس قياس ما كان من الزايد مع اربعة اصول ان يحذف
في الجمع الا ان يكون حرف لين رابعا فانه ينقلب ياء فيقال في جمع عصفور وسروال عصافير وسراويل فما باله لم يقل دعاثير
قلت نعم الا ان مماثله مفاعيل وفعاليل وفعالل جايزة وبالعكس الا في فواعل نص عليه في التسهيل قال المرادي وهذا
مذهب الكوفيين وعليه جاء عندهم قوله تعالى وعنده مفاتح الغيب ولو القى معاذيره على انهما جمعا مفتاح ومعذرة
ومذهب البصريين ان هذا الحذف والاثبات لا يجوز الا في الضرورة وتاولوا الايتين على انهما جمع مفتح ومعذر ووافق
الجرمي الكوفيين على زيادة اليا قياسا في نحو خواتيم وكل ما يجمع على فعالل والمعنى على ما قال الشارح ان تلك النسوة
قلن ان اول مشروب نشربه يكون على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خربت وابحت حياض المتثلمة فلم
يمنع من احد واما مع عمارته واستقامة احواله فهو مصون ممنوع لا سبيل الى الوصول اليه قال ولمن ذهب الى ان
جير بمعنى ان يمنع كونها مؤكدة لاحتمال ان يكون المعنى يحق ذلك حقا او يقع ذلك حقا ولا قوبل بها الا اذ لا يقابل الحرف
الا الحرف وهذا كما يقال في نعم انها حرف لان نقيضها لا وهي حرف في قوله ٭ اذا تقول لا ابنة العجير ٭ تصدق لا اذا تقول جير ٭
هما بيتان من الضرب السادس من السريع وهو مشطور مكشوف كعروضه الا انه زوحف بالخبن وقول ابن مالك
في شرح الكافية ولا قوبل بها الا في قول الراجز فيه نظر ولم ار من سمى قايلهما اي اذا تقول كلمة لا ابنة العجير على صيغة
التصغير علم شخص منقول من مصغر العجر صفة من عجر كفرح غلظ وضخم بطنه وفي القاموس وعاجز وعجير
وعجير وعجر وعجرة اسماء والظاهر ان اذا ظرف لتصدق وليس فيه معنى الشرط وتصدق جوابا انه ليس غرضه التعليق
الاخبار بانها تصدق اذا تقول لا ولا تصدق اذا تقول نعم اي اذا وعدت بالصدود انجزت وكانت صادقة
واذا وعدت بالوصال اخلفت وكانت كاذبة فهي على الضد من قوله ٭ واني اذا اوعدته او وعدته ٭ لمخلف ايعادي ومنجز
موعدي ٭ واما قوله ٭ وقايلة ليست فقلت جير ٭ اسي انني من ذاك انه تخرج على وجهين هذا جواب عما استدل به القايل

بالاسمية لحوق التنوين به والبيت من الضرب الاول من الوافر قال ابن فارس في كتاب فقه اللغة انشد المفصل
الا يا طال بالغربات ليلي وما يلقى بنو اسد بهنه وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه اصابهم
بهم عواق فجئت قبورهم بدا فلما فناديت القبور فلم يجبنه وكيف يجيب اصداء وهام ولجساد بدرن وما تحزنه
المنادى في قوله الا يا طال محذوف كما حذف من الا يا اسجدوا فيمن خفف الا والغربات موضع والهاء اللاحقة للنون
في القوافي للسكت وهي اللاحقة لبيان الحركة او حرف كما سياتي واسيت كرضيت من الاسى وهو الحزن تقول اسى
يا سي اسى كرضي يرضى رضى حزنه واسى فعيل منه ايضا وتقديره انا اسى ولا يجوز ان يكون اسى خبر ان ومن ذاك
متعلق به لان خبر ان لا يتقدم عليها غير ظرف وشبهه والاشارة بذلك الى الحزن اي انني مخلوق من الحزن قصد
للمبالغة وان الثانية تاكيد للاولى والحما اصله الحمام اي اصابهم لكنه رخمه للضرورة وعواق جمع عاق واما
بيت فجئت قبورهم الى اخره فقد اورده المص في بحث لما وياتي الكلام عليه وعلى تلوه هناك ان شاء الله تعالى والحرها
ان الاصل جيران بنا كيد جير بان التي بمعنى نعم تاكيدا لفظيا بالمرادف ثم حذفت همزة ان اعتباطا
وخففت بحذف احدى النونين وينبغي ان يكون المحذوف النون المتحركة كما لا يخفى وهذا كما اكد في المصراع الثاني
ان المؤكدة بقوله انه والثاني ان يكون شبه اخر النصف من البيت باخر البيت فنون تنوين الترنم وهو غير
مختص بالاسم بل يلحق الفعل والحرف ووصل بنية الوقف فان تنوين الترنم والغالي كهاء السكت انما يلحق الكلمة
وقفا لا وصلا جلل حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة ولم يحكه الجوهري في صحاحه بل ولا صاحب القاموس
مع سعة اطلاعه واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل بسكون الجيم والذي في القاموس ان الجلل محركة الامر العظيم
والهين الحقير ضد العظيم فان اللائق مقابلة العظيم بالحقير دون اليسير فانه في مقابلة الكثير وقد قيل عليه
انه لا ينبغي عد جلل الاسمية بما له من المعاني لان الكلام في المبنية على السكون لانها هي التي تكون حرفا وليس
لها كذلك حالة اسمية فان قيل او ليس يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف
وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد واسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل قلنا نعم الا ان جلالا
الاسمية للحكم لها تنفرد به على سائر الاسماء وانما هي بمثابة زيد وعمرو وبكر ومجرد الموافقة الحرفية في اللفظ
لا يقتضي ذكرها وما قيل في جوابه من ان هذا ذكر على سبيل الاستطراد ليس بشيء كما لا يخفى لمن تامل كلام المصنف
في الاول قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي
البيتان من الضرب الرابع من الكامل فهو احذ كعروضه وقائلهما الحارث بن وعلة ابن الحارث الذهلي من شعراء
الحماسة والوعلة الصخرة المشرفة من اعلى الجبل من قصيدة يقول فيها لا تامنن قوما ظلمتهم وبداتهم بالشتم
والرغم ان يابروا نخلا لغيرهم والشيء تحقره وقد ينمي وزعمتم ان لا حلوم لنا ان العصا قرعت لذي الحلم
اميم بفتح الاخر مرخم اميمة على لغة من ينتظر وهو منادى بحذف حرف ندائه وليس مفعول قتلوا وانما
مفعوله اخي فاذا انتصرت منهم واخذت بالثار عاد ذلك بالنكاية والضرر على نفسي لان عز الرجل بعشيرته
وهذا الكلام تفجع وتحزن وليس باخبار وجللا اما صفة مصدر محذوف اي عفوا عظيما او نصب على نزع
الخافض اي عن وانما كتبت نون التاكيد الخفيفة بالالف مع لاوهنا وبالنون مع لاعفون لعدم الالتباس في
الاول كقوله تعالى لنسفعا والسطو القهر بالبطش وفي القاموس سطا عليه وبه صال او قهر بالبطش و
اوهن اضعف تقول وهنته ووهنته اذا اضعفته فهو موهون واوهن لا بطش عنده وهذا البيت
تحسر وتوجع ايضا يقول ان تركت مؤاخذتهم واطرحت الانتقام منهم صفحت عن امر عظيم ولئن سطوت
عليهم اضعفت عظمي وهددت ركني وفي كل من المصراعين يمين مضمرة جوابها في الاول لاعفون وفي الثاني
لاوهنن واللام فيهما الموطئة والشتم السب والرغم بمهملة فمعجمة الكره وتثلث راؤه يقال رغمه كعلمه
ومنعه اذا كرهه وقال الجلال تبعا للمرزوقي في مصدر رغمت فلانا اذا قلت له رغما وفعلت به ما يرغم

انفه ويذله وانما ذاك رغمه ترغيما بنص صاحب القاموس وقد حول الشاعر الكلام من الاخبار توجعا الى الخطاب
توعدا فقال لا تسكن الى ناحية قوم اهتضمتهم وبداتهم بالسب واطرحتهم وجملة ظلمتهم وما بعدها صفة
قوما ويابروا بالموحدة بعد همزة يصلحوا من ابر النخل يابره ابرا وابارا وابارة اصلحه كابره وان والفعل
في موضع نصب على انه بدل اشتمال من قوما اي لا تامنن ابار قوم ظلمتهم وبداتهم بالقبيح نخلا لغيرهم
قال الامام المرزوقي جعل هذا الكلام وعيدا في مفارقة القوم الذين وصفهم اياهم وتقويتهم لاعدائهم بعد
الانتقال اليهم واصلاحهم الفاسد من امرهم نصرة لهم وجعل قوله ان يابروا كناية عن هذا المعنى وقيل المراد
لا تامن قوما اسات في معاملتهم ان يتركوا ارضهم وديارهم ويلحقوا بالاعداء فيابروا نخيلهم ويثمروا
في بعضهم ليكونوا معهم عليكم قال والاول احسن واغرب وقال ابو العلاء اختلف في معنى هذا البيت فقيل
اراد انه يفارقهم ويهبط هو وقومه ارضا ذات نخل فيابرونه كانه يتهددهم بترحله عنهم لان ذلك يؤديهم
الى الذل واستدلوا على هذا الوجه بقوله منها قومي خيامك والتمس بلدا تنادى عن الغاشيك بالظلم
اي بتعدك عمن يغشاك بالظلم وقيل اراد انه يجاربهم فيصلحهم لغيره كالنخل التي ابرت اذا كان عدوه ينال
غرضه منهم اذا اعانه عليهم وقيل بل اراد انه تسبى نساؤهم فتوطا فيكون ذلك كالابار الذي هو تلقيح النخل قال
التبريزي وهذا الوجه اشبه بمذهب العرب مما تقدم لانهم يكنون عن المراة بالنخلة قال الا يا نخلة من ذات عرق
والزعم فيه على ما هو الاكثر القول الباطل المرتاب فيه وان هي المخففة من الثقيلة واسمها المحذوف ضمير الشان
والحلوم العقول جمع حلم بالكسر كالاحلام اي وزعمتم ان الشان لا عقول لنا فان كان الامر على ما زعمتم فهو انا
انتم فانا عامر بن الظرب حكم العرب كان يقرع له بالعصا فيتنبه لما كان يزيغ في الحكم لكبر سنه وهذا الكلام انما
اراد به التهكم والسخرية كما تقول لمن انكر عليك ما لا شك في صحته ان كان ذلك فاسدا فصحيح انت وذو الحلم
الذي قرع له بالعصا عند اليمن عمرو بن حممة الدوسي رواه الشعبي عن ابن عباس وعند مضر عامر بن الظرب
العدواني وعند ربيعة قيس بن خالد الشيباني جد بسطام بن قيس بن مسعود بن قيس بن خالد
ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل ابوه الا كل شيء سواه جلل هو عجز بيت من الضرب الثالث من المتقارب
وصدره بقتل بني اسد ربهم وقد جاءت عروضه كضربه محذوفة وابو امرئ القيس هو حجر بضم الحاء
وسكون الجيم ابن الحارث بن عمرو الكندي ومن الثالث قولهم فعلت ذلك من جللك اي من اجلك وقال جميل
رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الغداة من جلله هو مطلع مقطوعة من الضرب الثالث من الخفيف
الا انه مزاحف بالخبن كعروضه وللحاجة الى دعوى التصريع فيه بناء على ان المصرع ما غيرت عروضه
الى زنة ضربه لان الحذف يخل بعروض هذا الضرب زحافا بدليل البيت الثاني وهو قوله موحش ما ترى به
احد تنسج الريح ترب معتدله ومن ابياتها ما اورده المص في بحث ما بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله
وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقائلها جميل بن عبد الله بن معمر العذري وبيت الكتاب اورده ابن مالك ثم
المص في بحث رب ايضا شاهدا على الجر برب مضمرة من غير تقدم واو او فاء او بل وهو قليل جدا وينبغي ان
يراد بالرسم هنا الاثر او بقيته لاضافة الطلل اليه وهو الشاخص من اثار الدار لا ما كان لاصقا من اثارها
بالارض الا ان تجعل اضافة الطلل الى ضميره لادنى ملابسة واقضي اموت وقضى مات والقاضية الموت ت
والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغدوة وهذه رواية الاصمعي ويروى كدت اقضي الحياة من
الدين وفاه وقيل اراد من عظم في عيني قيل عليه ان الجلل ليس بمعنى المعظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى
العظم فالمناسب ان يقال اراد من عظم امره في عيني لكن وقع في الصحاح تفسير الجلل في البيت بالعظم لكن لا
على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

المهملة حاشا على ثلاثة اوجه احدها ان تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته فيه
نحو ما عرفت من انه لا يليق عد هذا الوجه فانه ليس من شرط الكتاب ومنه الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال اسامة
احب الناس الي ما حاشى فاطمة ما نافية وحاشى فعل ماض بمعنى استثنى والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة
اي من عموم الناس وهذا الحديث في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمرو ومقتضى هذا ان قوله ما حاشا فاطمة من
كلام الراوي الذي هو ابن عمر وهذا من النوع المسمى بمدرج المتن وهو ما كانت الزيادة في اخر الحديث من كلام الصحابي
موصولة به من غير فصل واما اسامة فهو ابن زيد بن حارثة بن شرحبيل الكلبي حب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابن حبه ومولاه وابن مولاه وامه ام ايمن بركة حاضنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولاته كان اسود كالليل وكان
ابوه زيد اشقر قالت عائشة دخل مجزز المدلجي القايف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فراى اسامة وزيدا وعليهما
قطيفة قد غطيا روسهما وبدت اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض فسر بذلك وكان اسامة من الذين
سلموا من الفتنة التي وقعت بين الصحابة سكن المزة مدة ثم انتقل الى المدينة وتوفي بها سنة اربع وخمسين على الصحيح
واما فاطمة فسيدة نساء هذه الامة بنت سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم القايل فيها انما فاطمة بضعة
مني يريبني ما رابها ويوذيني ما اذاها وكانت وفاتها سنة احدى عشرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم بستة اشهر
وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية وتبعه في ذلك الحديثي فاستدل بالحديث على الحوق
ما المصدرية حاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام والمعنى اسامة احب الناس الي
الا فاطمة فانه ليس احب الي منها بل هي احب او هما متساويان وقد جوز في ضميرانها ان يكون عايدا على
كلمة ما وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستانف من مبتدا وخبر او عطف على اسم ان وخبرها وان يكون
عايدا على مجموع ما حاشا والتانيث باعتبار ان المجموع كلمة لغة وعليه فحاشا الاستثنائية موصوف
وصفة قيل وفي بعض النسخ انهما بالتثنية وهو ظاهر فاستدل به على انه يقال قام القوم ما حاشا
زيدا والمعنى قاموا الا زيدا كما قال رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا هو من الضرب
الاول من الوافر من قصيدة الاخطل ورايت قال الجلال تبعا للعيني من الراي فلهذا اكتفت بمفعول واحد و
ذهب الشارح الى انها المتعدية الى اثنين وان الثاني محذوف اي دوننا قال ويحتمل ان يكون هو الجملة الاسمية والفاء
زايدة على راي الاخفش في مثل زيد فقايم وذهب الجلال تبعا للعيني الى ان الفاء دخلت على توهم اما في الكلام
وفيه نظر لان اول الكلام هنا ليس محلا لاما ليتوهم دخولها فيه فجاء بالفاء نعم قد يروى واما الناس بدل
رايت وح فلا اشكال في الفاء والفعال الكسحاب اسم الفعل الحسن والكرم وككتاب جمع فعل وهو حركة الانسان
او كناية عن كل عمل متعد والمعنيان مناسبان هنا ويرد اي يرد توهم ابن مالك وما بناه عليه ان في معجم
الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها بزيادة ولا غيرها مزيده لتاكيد النفي فتعين ان يكون ما قبلها نافية لا مصدرية
وان المجموع من كلام الراوي قيل وهذا ليس بقاطع لاحتمال ان تكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف
والمعنى لا استثني غيرها وعليه فالمجموع من كلامه صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون هذا المقدر بلفظ الماضي
فتكون هذه الزيادة فقط من كلام الراوي والحق ان احتمال هذا التقدير توجيه مرجوح جدا وانه يكفي في
في الرد الظهور والرجحان كما لا يخفى واما الطبراني فهو سليمان بن احمد بن ايوب بن مطير مصغر مطر ابو
القاسم اللخمي الحافظ المشهور مسند ولد كما قال الذهبي في تاريخ الاسلام بعكا في صفر سنة ستين ومايتين
وقال المحشي بطبرية الشام ومات لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلاثماية باصبهان وكان ثقة صدوقا واسع
الحفظ بصيرا بالعلل والرجال والابواب كثير التصانيف والطبراني نسبة الى طبرية واما الطبري فقد
تقدم انه نسبة الى طبرستان ودليل تصرفه قوله ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه وما احاشي من الاقوام من احد
هو من قصيدة من الضرب الاول من البسيط للنابغة الذبياني تقدم الكلام في ان الخفيفة على بعض منها والمعنى

لا ارى فاعلا يفعل الخير يشبهه وما استثني احدا من الاقوام فمن في من احد زايده للتوكيد وفي من الاقوام
للابتدا ومتعلقها احاشي ومثل قول النابغة في استعمال مضارع حاشى قول الاخر ولا يحاشى من الاقوام
انسانا وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشى التي يستثنى بها فمن ثم اجاز النصب قال ابن مالك وهذا
غلط لان حاشى اذا كانت فعلا وقصد بها الاستثنا فهي واقعة موقع الا موديه معناها فلا تتصرف
كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون بل هي احق بمنع التصرف لان فيها مع مساواتها للاربع شبها بحاشا
الحرفية لفظا ومعنى واما احاشى فمضارع حاشيت بمعنى استثنيت وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشا
كما اشتق سوفت من لفظ سوف ولوليت من لفظ لولا وامثالها وانما تلك حرف وهو كما ستعرف قوله تعالى
حاش لله في قرأة غير ابي عمرو في الوصل والذي يظهر ان من لا ينكر ان ينطق بها فعلا في غير الاستثنا فهي في الاستثنا هي حرف وفي غيره
فعل وفعل جامد غير متصرف لتضمنه معنى الحرف اعني الا كما سياتي الثاني ان تكون تنزيهية نحو حاش لله ما علمنا
عليه من سوء وهي التي يراد بها معنى التنزيه وحده والافتتاح في الوجهين الاخرين معنى التنزيه ايضا كالنجم الايمة
واذا استعمل حاشا في التنزيه وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكره في غيره او فيه فلا يستثنى
به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون تنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا
تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يضمه ويعيبه فيكون اكد وابلغ وعلى هذا المعنى قصره
الشارح هنا والاعتماد في توجيهه على النظر الى التمثيل قصور لا يخفى وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل
قالوا لتصرفهم فيها بالحذف حيث قالوا في حاشى حاش بحذف الاخير كثيرا وحشا بحذف الوسط قليلا والحرف
لا يتصرف فيه وقد قرى بالثلاثة حاشى لله هذا في التنزيهية واما الاستثنائية فالمحفوظ فيها الاثبات وقد
استثنى بحشا في قوله حشى رهط النبي فان فيهم بحورا لا تكدرها الدلاء ولا دخالهم اياها على الحرف
في نحو حاشا لله والحرف لا يدخل على الحرف في غير التاكيد وقد نوقش في الاول بمنع ان الحرف لا يتصرف فيه لان
المستعمل كثيرا يتصرف فيه ولو حرفا كقولهم في سوف افعل سو افعل وسف افعل وفي الثاني بمنع ان ههنا
ادخال حرف جر على حرف جر فان اللام في حاش لله زايدة وعوض عما حذف من حاشا وزايد حروف الجر لا يبطل عمله لا
يقال لو كانت عوضا لم تجامع المحذوف لكنه قرئ حاشى لله لانا نقول هي لم تجامعه عوضا ليلزم المحذور فان
العوضية انما تعتبر بعد الحذف نعم يبعد التعويض عن محذوف من كلمة بشي يدخل على كلمة اخرى ليست محل
الحذف واجيب عن اولى المناقشتين بانه بعد تسليم اقتطاع سو وسف من سوف الاصل في التصرف مطلقا
ان لا يكون في الحرف فوجوده في كلمة ينفي حرفيتها الا ان يثبتها الدليل كما في سوف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية
في هذا الجزم بالانتفاء لهذين الدليلين نظر لما عرفت ولا يثبتان الفعلية حتى تنتفي الاسمية ايضا وهما لا
ينفيانها لمشاركة الاسم الفعل فيهما قالوا والمعنى في الاية جانب المعصية لاجل الله بناء على ان حاشا فاعل من الحشى
وهو الناحية ولا ياتي مثل هذا التاويل في حاشا لله ما هذا بشرا اي لا ياتي التاويل بجانب يوسف المعصية
لاجل الله في هذه الاية لانها في مقام التعجب من الحسن البارع والجمال الفايق وتلك في مقام التنزيه من المعصية
ولا يمنع ان يكون الاصل في نحو حاش لله تنزيهه تعالى عن صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق مثله وقد يقال
هو متات فيه والمعنى جانب يوسف ايها الرائي ناحية الله مما يتوهم فيه والصحيح كما قال ابن مالك تبعا للتفسير
الزمخشري انها اسم مرادف للبراءة فتكون مصدرا وينتصب انتصاب الواقع بدلا من اللفظ وجعل الشارح
في شرحه على التسهيل هذا الصحيح خلاف الظاهر قال تبعا لابن الحاجب ولعل الزمخشري انما قصد بهذا التفسير
التنبيه على اسميتها فقط اذ لو فسرها ببرئ لتوهم انها فعل بدليل قراءة بعضهم وهو ابو السمال حاشا لله بالتنوين كما يقال
براءة لله من كذا فان مثل قولهم رعيا لزيد فان قلت التنوين انما يثبت الاسمية لاهي والمراد فلان اسم الفعل يلحقه
التنوين ايضا قلت القول بالاسمية منحصر في انها لفظ مرادف للمصدر او اسم فعل لكن اسم الفعل انما يلحقه

فتعينت المراد فيه المذكورة وعلى هذا قراءة ابن مسعود حاشا الله كمعاذ الله بالاضافة وترك التنوين لها وليسا جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثنا اي انما تكون حرف جر في الاستثنا حيث قال في حروف الجر من كافيته وحاشا في الاستثناء نعم ناقش الشارح النيلي بان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدا ان يقوم على الابتدا والخبر والتقديم والتاخير كما تقول على زيد ان يقوم نقله المص عنه في حواشي التسهيل كالمستدرك على ابن مالك ولم يتعقبه واجيب بان ما جزم به المص من انها انما تجري في الاستثناء هو المعروف المشهور في الكتب والكلام انما يبتني عليه دون ما قاله النيلي والتنوين لها في القراءة الاخرى فاثبتنا في الحرفية ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار الا موكدا وفي الضرورة ايضا ولابن ان يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحيث وجدا فهي اسم وذهب الفرا الى انه اذا قيل حاشى زيد بالجر وترك التنوين فحاشى فعل لا فاعل له والجر بعده بلام متعلقة به حذفت لكثرة الاستعمال ويبعد بان فيه ارتكاب محذورين عنهما مندوحة اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف مقدر وهو نادر وقد يقال نمنع في دعوى عدم وجود فعل بلا فاعل بنحو قلما يكون كذا فان ما فيه كافة للفعل عن العمل في الفاعل وقول ابي حيان ان الفعل لا يمكن ان يعرى من الفاعل الا اذا استعمل استعمال الحروف الاخرى يقلما فقد استعملت للنفي المحض فامتنعت عن الفاعل حتى كان معنى قلما يقوم زيد هب انه يطرد في قلما يكون لكنه لا يطرد في نحو طالما وكثر ما فتدبر وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة البناء

في قراتهما اي قراة السبعة
وفي بعض النسخ صح

حاشى لشبهها بحاشى الحرفية الاستثناء الذي هو اخراج مجرورها مما قبله والتنزيهية لتنحية ما بعدها من السوء وابعاده منه وهو شبيه بمعنى الاخراج وايضا انما استثني بحاشى بما ينزه المستثنى وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه اتبرا او برئت قال ابن الحاجب الاولى ان يقال انه من اسماء الافعال كانه قيل برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في فاعل هيهات في نحو هيهات هيهات لما توعدون واعتذر عن تفسير الزمخشري لها بالمصدر فقال ولعله لم يقصد الا اسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسما فقصد الى تفسيره باسم ولذلك نصب براة ولا ينصب الا بفعل مقدر وكان المعنى برئ الله وصار حاصله التفسير بالفعل واذا فسر الفعل فهو اسم فعل وحامله على ذلك بناؤها اي ان بناء هذه الكلمة هو الحامل على القول بانها اسم فعل قيل عليه انه لا يلزم من بناء الكلمة كونها اسم فعل حتى يتم كونه حاملا عليه واجيب بان المراد انه حامل عليه حيث لا سبب للبناء الا النيابة عن الفعل وعدم التصريح بذلك للاعتماد على الفهم ويتوجه عليه منع ان لا سبب الا هي لان المشابهة التي عرفت سبب قوي ايضا ويرده اعرابها في بعض اللغات كانه عنى بذلك قراءة ابي السمال حاشا بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكن ولا شي من اسماء الافعال كذلك وقيل عليه من انه ان اراد بذلك فليس بقاطع الاحتمال ان يكون مبنيا وتنوينه للتنكير ومثله ليس بعزيز في اسماء الافعال فقد قدمنا ما يوخذ منه جوابه وما له الى منع ان يكون اسم فعل وتنوينه للتنكير لانه لا يلحق تنوين التنكير لاسما من الافعال ليس لتنكير الفعل الذي المنون بمعناه لان الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير وانما هو راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه فصه بمعنى سكوتا وايه زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه من غير تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيينه بتعيين متعلقه اي السكوت عنه اي فعل السكوت من هذا الحديث المعين فيجاز للمخاطب ان لا يسكت من غيره وكذا مه بدونه ايضا معناه كف عن هذا الشي بخصوصه وذو التنوين كالمنكر فمعنى صه اسكت سكوتا ما اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت ومه معناه كف كفا ما اي افعل مطلق الكف اذا عرفت ذلك فلو كان تنوين حاشا للتنكير لكان المطلوب تنزيها ما وهو لا يليق وانما اللائق طلب تنزيه معين وهو التنزيه اللائق بالجناب الرفيع وبعد فالمقام محل كلام فتدبروا واما ما اجاب به المحشي من ان تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي وانما هو

سماعي في الفاظ منه كصه ومه وايه ثم قال كذا ذكره المص في حرف النون فقد يقال عليه لم لا يكون حاشا منها على ان ما ذكره المص ليس فيه ما يفيد الحصر بل ولا ما يفيد دعوى السماع فيها سوى قوله وفي العلم المختوم بويه بقياس وليس بذاك فراجع تفهم الثالث ان تكون للاستثنا وذلك حيث يتعلق الاستثنا بما فيه تنزيه لما عرفت من ان التنزيه بمعنى لا يفارقها كقولك ضربت القوم حاشى زيدا ومن ثم لم يحسن نحو صلى الناس حاشى زيد لفوات معنى التنزيه قال ابن الحاجب فذهب س واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى ولا تنصبه وما ذاك الا لان س انما حفظ فيها الجر دون النصب واستدل له بقولهم عند اتصال ياء المتكلم حاشاي ولو كانت فعلا لقيل حاشاني وانشد الجوهري * في فتية جعلوا الصليب الههم * حاشاي اني مسلم معذور * وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفرا وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعدها وقد عرفت ان المبرد من القائلين بتصرف حاشى للاستثنا يرد بعده هنا من القائلين بجمودها تناقض فان قلت لم لم يحكم بحرفيتها مع النصب ايضا قلت لئلا يبقى معنا حرف واحد يخفض تارة وينصب اخرى فانه لا نظير له في كلامهم ومن شانهم الاستدلال على تباين الماهية بالعمل لان الجر من عمل الحروف والنصب من عمل الافعال نعم قد صرح ابو حيان انه لو ادعي انها اسم وما بعده مضاف اليه واستثني بها كما يستثنى بغير وسوى لم يكن بعيدا وان شاركت الفعل في الوزن الا ان عمل الجر بالاصالة انما هو للحروف وكذا اذا انتصب ما بعدها فكانت فعلا لو قيل انها حرف بمعنى الا نصبت ما بعدها على الاستثنا لم يبعد واتصال نون الوقاية بها لا يكون حجة على فعليتها بدليل ليتني وانني وسمع * اللهم اغفر لي ولمن يسمع * حاشا الشيطان وابا الاصبغ * حكى الشيباني ان ذلك سمع منهم ونقله المازني والاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وهذا من نثر الكلام يشعر من المتدارك المسمى بالخبب اعني البحر الذي زاده الاخفش على الخليل كما قد توهم فاستشكل بانه ان كان بيتين او بيتا ومصراعا فكيف كانت اجزاء البيت الاول او المصراع الاول خمسة والثاني اربعة واجيب بان الاول مجزوم باربعة احرف والجزم بمجتبين زيادة لا تدخل التقطيع والعجب من هذا المتوهم كيف حكم بان ما في المتن من البحر المتدارك ولو جوز فيه ان يكون بيتين مع ان ذلك انما يتم اذ لو كان الشطر مما يدخل المتدارك وليس كذلك على ان اجزاء البيت الثاني او الشطر الثاني مختلفة ولا كذلك المتدارك ثم ان فيه العيب المسمى بالاكفاء فانه وان كان نثرا فقد اورده قائله مسجعا ومن البين انه يعتبر بين الفقرتين ما يعتبر بين القافيتين وانما نزه ابا الاصبغ عن المغفرة وجعله قرينا للشيطان الذي لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنع كان محلا لان تنزه المغفرة عنه تعظيما لشانها ان يتعلق به مع ان المغفرة امر حسن لا ينزه احد عنها للتنبيه على انه ملحق بالشيطان في خساسة القدر وقبح الحال مبالغة في ذمه وقال * حاشا ابا ثوبان ان به * ضنا على الملحاة والشتم * هذا البيت من الضرب الثاني للعروض الثانية من السريع وهو اصلم وزنه فعلن بالسكون وزن عروضه فعلن بالتحريك وهي مخبولة مكشوفة ولعدم ثبوت هذا الضرب عند الخليل لم يتعرض له الاندلسي في مقدمته وذكره الزمخشري في قسطاسه والحاجبي في منظومته وغيرهما فان قلت ما ذا يقول الخليل في مثل هذا البيت قلت هو عنده من الضرب الاول من العروض الثانية الا انه زوحف بالاضمار الذي هو تسكين الثاني المتحرك وقائله من قصيدة الجميح واسمه منقذ بن الطماح الاسدي جاهلي معدود وهو الذي اغار على ابل المنذر بن ماء السماء قال ابن مالك كثير من النحاة ينشده على هذا الوجه وليس كذلك انما هو بيتان صورتهما * حاشا ابا ثوبان انا ابا * ثوبان ليس ببكمة فدم * عمرو بن عبد الله ان به * ضنا على الملحاة والشتم * فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشدها ابن عصفور و[illegible] ان صدر البيت الاول ركبوه مع عجز الثاني وبقيه من مصراعه الاول لانهم ركبوه بعد تحريفه كما في التعليق

والبكمة بضم الموحدة وسكون الكاف البكم بالفتح والتحريك وهو الخرس كالبكام اي ليس بذي بكمة والفدم بفتح الفاء
وسكون المهملة العي عن الكلام في ثقل ورخاوة وقلة فهم والغليظ الاحمق الجافي كذا في القاموس والضن بكسر الضاد
المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم والشتم السب قال الشارح وكان هذا الشاعر
سب قوما ولامهم على قبيح ارتكبوه واستثنى ابا ثوبان منهم يقول انا نجل به على الملحاة والشتم لانه لجلالته
ليس اهلا لذلك ويروى ايضا حاشا ابي بالياء على الجر بحاشي ويحتمل ان تكون رواية الالف على رواية من قال
ان اباها وابا اباها اي يكون مجرورا على لغته وقد تقدم الكلام على هذا البيت وفاعل حاشا اذا كانت فعلا
ماضيا ضمير مستتر عايد على مصدر الفعل المتقدم عليها كما عاد الضمير المرفوع البارز عليه في قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى وهذا القول هو ما جنح اليه ابن مالك فقال في شرحه على تسهيله الجود انه يجعل الفاعل يعني
ما عاد اليه الضمير مصدر ما عمل في المستثنى منه ابو حيان وهذا لا يطرد فان من صور الاستثنا ان لا يتقدم
فعل ولا ما جرى مجراه نحو القوم اخوتك حاشا زيدا وانت اذا دققت النظر عرفت ان اخوتك في قوة ينتسبون
اليك فهو في معنى الفعل او اسم فاعله اي اسم فاعل الفعل المتقدم فاذا قلت قام القوم علم المخاطب ان ثم من
قام وحصل عنده ان زيدا بعض من قام هو القايم او البعض المفهوم من الاسم العام وهو مذهب س واكثر البصريين
فاذا قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو اي قيامهم او القايم منهم وبعضهم زيدا ولا يخفى ما في
هذه العبارة من اللف والنشر وعلى التقادير فهذا الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يونث وذهب الفرا الى
ان حاشا فعل لا فاعل له والنصب بعده بالحمل على الا ولا يمكن ان يعرى الفعل عن الفاعل الا اذا استعمل
الحروف نحو قلما يقوم زيد فان قلما كان للنفي المحض كان معناه ما يقوم زيد فلم يحتج الى فاعل وحاشى
لما لم يكن فرق من جهة المعنى بين قولنا قام القوم الا زيدا وقام القوم حاشى زيدا اجريت مجرى
الا في العرا عن الفاعل حتى وهذيل تقول عتى بقلب الحاء عينا وبها قرا ابن مسعود عتى حين قال
الفرا حتى لغة قريش وجميع العرب الا هذيلا وثقيفا فانهم يقولون عتى وسمع عمر رجلا يقرا عتى حين فقال
من اقراك قال ابن مسعود فكتب اليه ان الله انزل هذا القران وانزله بلغة قريش فلا تقرئهم الناس بلغة
هذيل والسلام نقله في العباب ويقال اتى بقلب الحاء همزة قال في القاموس واتى بمعنى حتى حرف ياتي لجد
معان ثلاثة انتهاء الغاية وهو الغالب فتكون مرادفة لانتهاء الغاية اذ العمل منته بمجرورها او عنده فنحو
ضربت القوم حتى زيد يجوز ان يكون زيد مضروبا وانتهى الضرب فغني ذكر القوم عن ذكره لكن قصد التنبيه على
ان فيه زيادة ضعف او قوة او تعظيم او تحقير انتهى وانما كان هذا المعنى غالبا لانه لا يفارقها في استعمالها الثلاث
والتعليل ككي ولا يدخل حتى على صريح الاسم قال الجزولي بل وجب دخولها على المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل من
الاسماء الا على لفظة واحدة وهي الاستفهامية نحو كيمه على خلاف في ذلك وانكر الاندلسي مجي حتى بمعنى كي وقال
لا تاتي الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يامر لي بشي بان معناه كلمته واكلمه حتى يامر لي بشي وما ذكره تكلف
لا يتمشى في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قال الرضي وما نقله عن الاندلسي نقله الحديثي عن الجزولي ومشاه فيما ادعى فيه
عدم التمثيل فقال وقال الجزولي قول النحاة حتى تكون بمعنى كي مجاز اذ لم يقل احد منهم انها للعلة بل قالوا هي للغاية
نحو قولهم كلمته حتى يامر لي بشي واسلمت حتى ادخل الجنة تقديره واكلمه حتى يامر لي بشي واسلم حتى ادخلها فتكون بمعنى الى
وانما حذف واكلم واسلم للقرينة وهي ان غاية الشي اخره واخره جزء منه والمستقبل ليس جزءا من الماضي فلا يكون غايته
فلا يكون غاية فيقدر له ما هو غايته والتقدير اولى من الاشتراك انتهى وما ادعاه النحاة لم يقل بانها للعلة بل للغاية مردود بما
في الارتشاف من ان النحويين ذكروا انه اذا انتصب الفعل بعد حتى تكون للتعليل نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وللغاية نحو
اسهر حتى تطلع الشمس وبمعنى الا في الاستثنا وهو اقلها في الاستعمال كما ان المعنى الاول هو الغالب عليها فيرد ومع
اقلية هذا المعنى قل من يذكره ومن تعبيرنا الاول بالغلبة والثالث بالاقلية يوخذ ان المعنى الثاني قليل وعلى كونها

لانتهاء الغاية اقتصر صاحب الصحاح وتستعمل حتى على ثلاثة اوجه احدها ان تكون حرفا جارا بمنزلة الى
في المعنى الذي هو انتهاء الغاية والعمل الذي هو الجر ويقع بعدها الاسم الصريح والماول وينبغي ان يكون
المجرور بها موقتا لا نحدد ولا تحديد بالمجهول لانه لا يفيد واما قوله تعالى فذرهم في غمرتهم حتى حين فالحين
فيه موقت اي حين احدهم ويشاركها في ذلك العاطفة فلا يصح جاني القوم حتى رجل وكون حتى هي الجارة هو ما
ذهب اليه البصريون وهو الصحيح وذهب الكسايي الى انها غير جارة وان الجر بعدها بالى مقدرة بالتقدير في حتى
مطلع الفجر ولا يخفى بعد هذا المذهب لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى ما انضم
اليه من اطراد حذف الفعل ايضا وذهب الفرا الى انها خافضة ولكن بالنيابة عن الى كما في واو رب قال ويظهر
الى في بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا وجمعوا بينهما بتقدير الغاء احداهما وقد يجمعون بين الحرفين اذا اختلف
اللفظان فيقولون بتقدير الغاء احدهما وقد اراك من عز لا نحش ولا ريبة وقالوا حيث لكن تكرمني ولكن بحاء لنفس
في ثلاثة امور احدها ان المخفوض اي المخفوض بحتى شرطين دون مخفوض الى كما عليه ينبغي ان يزيد شرطا ثالثا وهو
ما ذكره في العاطفة وهو ان مخفوضها الثاني الظاهر جمع فانها ما صريحا او غير صريح اما بعضا او كبعض لان حتى لا تعطف
اللحيث تجر ولا يلزم العكس فكل شرط اعتبر فيها عاطفة اعتبر فيها جارة من غير عكس احدهما عام اي شامل لجميع المسبوقة
بذي اجزا ولغير المسبوقة به بخلاف الثاني فانه خاص بالمسبوقة بذي كما يصرح به وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا وهذا
مذهب س وجمهور البصريين ونظرها في ذلك الكاف التشبيه بخلاف الى فان مخفوضها يكون ظاهرا ومضمرا وذلك
لاشدية الى في افادة معنى الغاية من حتى ولكونها اوسع تصرفا منها حيث تدخل على اخر الاجزا واوسطها ويعقبه مجرورها
مقام الفاعل نحو نظر الى زيد بخلاف حتى خلافا للكوفيين والمبرد في اجازتهم كون مخفوضها مضمرا واما قوله
اتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك انها لا تخيب فضرورة البيت من الضرب الاول من الوافر ولم ار من سمى قايله الضمير في
كانه للناقة والفج بتشديد الجيم تقدم انه الطريق الواسع بين جبلين والواسع من غير قيد وقد تضمن البيت شاهدا اخر
على ان المفتوحة المخففة قد يكون اسمها ضميرا مذكورا لا محذوفا وكذا قول الاخر فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد
محمول على الضرورة لكن قال ابو حيان في شرح التسهيل وانتهاء الغاية في حتاك هنا لا افهمه ولا ادري ما عنى هنا بحتاك
فلعل هذا البيت مصنوع انتهى وكذا النظر يزيد في قوله يا ابن ابي يزيد لا ادري هل هو محكي منقول عن الجملة فيكون
حركة رويه الضمة وهو منقول عن الفعل وحده وصرفه للضرورة فجراه الكسرة اذ لا مجال الى ابقايه غير منصرف
لعدم مساعدة الرسم على ذلك فتامل واما قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سوله والحقه حتاه بالقوم لاحق فلا
يصلح متمسكا للمجوزين اذ ليس فيه جارة والا لم يكن لرفع اللاحق وجه بل هي الابتدائية والاصل حتى هو لاحق كما في قوله
فبينا ه يسري البيت واختلف في علة المنع من كون مجرورها ضميرا فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او
كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل لوجوب المطابقة بين الضمير وما عاد عليه وقد ورد بانه لو لم
لا يكون من قبيل عود ضمير البعض على ما يندرج تحت عام متقدم كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه يعود
على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى والمطلقات يتربصن ويرده ايضا انه قد يكون مجرورها
ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم اي فلا يستدعي معادا وذلك لان ضمير الخطاب متخصص بالخطاب وكذا
ضمير المتكلم متخصص بالتكلم فلا حاجة له الى مرجع يتخصص به بخلاف ضمير الغيبة وانه قد يكون ضميرا غايبا عايدا
على ما تقدم من الكل كقولك زيد ضربت الكلوم حتاه فلا يلزم ما قيل وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة لو
دخلت على المضمر ايضا لا يقال سياتي ان العاطفة لا تدخل على المضمر ايضا لانا نقول وياتي ان ذلك قول ابن
هشام الخضراوي وهذه العلة لغيره ويرده انها لو دخلت عليه اي على الضمير لتبين العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم
حتى اياك بالفصل اي بفصل الضمير بعد حتى لان الضمير لا يتصل الا بعامله وليس العاطف عاملا فيتعين الفصل معه
وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت لانها عاملة فيتصل بها وح فلا التباس اي وحين اذ حصل الفرق بينهما

الضمير مع احدهما وانفصاله مع الاخر فلا التباس ونظيره في ان لا التباس لحصول الفرق وهو هنا بالمطابقة ولا مطابقة انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وما ذاك الا ان المطابقة بين التابع والمتبوع اذ كلاهما ضمير خطاب مطلوبة في البدل دون التاكيد فمن ثم حكم على انت من رايتك انت انه تاكيد لا بدل لفواتها اذ التابع ضمير رفع والمتبوع ضمير نصب وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها يا كما في الى وعلى حرفين فانهما اذا دخلا على الضمير قلبت الفهما يا وهذه الملازمة قلبها الف حتى يا لدخولها على الضمير وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك اي القلب مع كونها فرعا عن الى وهذا بيان لبطلان اللازم وحاصله ان حتى فرع عن الى فلا تحتمل من القلب ما تحتمله الى والا ساوى الفرع الاصل وكان هذا القول مرضي المص حيث لم يرده ورد القولين قبله وغايته ان لا نرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم منه امتناع دخولها على المضمر مع عدم القلب نعم علل ابن الحاجب الامتناع المذكور بما محصله انها لو دخلت على المضمر فاما ان تبقى الفها او تقلب لا سبيل الى الاول لان القاعدة ان كل الف لا اصل لها وهي اخر حرف او اسم غير متمكن ان تقلب يا عند اتصال الضمير نحو اليه وعليه ولديه ولا الى الثاني لان القاعدة ايضا ان المضمر لا يغير الكلمة التي يتصل بها الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى واما الاعتراض بان هذا الدليل انما يتم لو كانت الى بمعنى حتى في دخول ما بعدها فيما قبلها اما على القول بالاشتراك في الدخول وعدمه او ان الى تخالفه لحتى من حيث ظهورها حتى في الدخول والى في عدمه فلا فقد اجاب ابن الحاجب بانه لما صح استعمال الى بمعنى حتى على التقادير الثلاثة استغنى بالى عن حتى ولم ينظر الى ظهور كونها بمعنى حتى وعدمه وبعد فتى النفس من هذا الاستغنا بشي مع ثبوت المخالفة بينهما على ان في تمثيله للاسم الغير المتمكن بلدي وهو معرب نظرا لا يخفى والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء لا يخفى ان من عموم الشرط الاول وخصوص هذا الثاني بيستفاد انه حتى قد تكون مسبوقة بغير ذي اجزا وكلام نجم الايمة يابي ذلك حيث قال وتفترق الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلها بذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح انتهى وهي ان يكون المجرور اخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس كالذنب به يتحقق انتهاء اجزا السمكة فهو اخر بهذا الاعتبار او ملاقيا لاخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر فان وقت طلوع الفجر ليس من الليلة ليكون اخرا وانما هو ملاق للاخر جزء منها ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وقال ابو حيان هو قول اصحابنا بل اذا اريد هذا المعنى اتي بالى فقيل سرت البارحة الى ثلثها او نصفها لان استعمال الى في انتها الغاية اعم منه في حتى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري فقال في شرح تسهيله والتزم الزمخشري كون مجرورها اخر جزء او ملاقي اخر جزء وهو غير لازم ولا يلزم من التزامه ذلك ان يكون هو المنفرد بهذا الشرط فقد يلتزم الانسان قول غيره واعترض عليه بقوله عنيت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤسا ❊ هو من الخفيف وقبله ❊ ان سلمى من بعد ياسي همت ❊ بوصال لو صح لم يبق بؤسا ❊ لم يسم قايلها واليأس بالهمز القنوط ضد الرجا او قطع الامل والبوس بضم اليا الموحدة فهمزة ساكنة الا انها ابدلت في البيت واوا الشدة كالبأس بالفتح واصله العذاب والشدة في الحرب تقول بؤس ككرم باسا فهو بئيس شجاع وبئيس كسمع بؤسا وبوسا اشتدت حاجته كذا في القاموس والضمير في عنيت راجع الى سلمى وليلة مفعول عنيت لا ظرف اي عنيت ليلة تواصلني فيها فما زلت طامعا وراجيا في زيارتها في تلك الليلة الى ان مضى نصفها فانقطع رجايي وحصل الياس من الوصال وانتصاب يؤسا على الحال من فاعل عدت فان قلت ولم عاد يؤسا من الوصال وقد بقي من الليل نصفه قلت لما ان الزيارة التي هي سبب الوصال بحكم العادة انما تقع في النصف الاول من الليل فاذا فاتت بفوات ما يقع فيه غالبا فات الوصال المسبب عنها ووجه الاعتراض انه غيا بالنصف وليس اخر جزء من الليلة ولا ملاقيا اخر جزء منها وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به جواب عن اعتراض ابن مالك بالبيت وفيه كما قال الشارح انه جمود على الظاهر واذا كان المعنى على ارادة الليلة كانت في حكم المنطوق بها ولا اثر لخصوص النطق بها في ذلك على ان قول المشترط ان الشرط خاص بالمسبوق بذي اجزا ليس فيه تصريح بان تكون مسبوقة بتصريح بل هو شامل للمسبوق بذي اجزا لفظا او تقديرا مع ان المحقق في حواشيه على التسهيل صرح بان كون الليلة لم تذكر صريحا في الجملة التي فيها حتى لا يظهر انه قادح في لزوم الشرط عند القايل به وما قاله المص هنا على ما فيه ماخذه قول ابي حيان في شرح التسهيل ان البيت لا حجة فيه لانه لم يتقدم حتى ما يكون بعضها جزا له ولا ملاقيا لاخر جزء منه فلو صرح في الجملة بذكر الليلة فقال فما زلت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان حجة على الزمخشري ونحن نقول اذا لم يتقدم في الجملة المغياة بحتى ما يصلح ان يكون ما بعدها اخر جزء له او ملاقيا اخر جز جاز ان تدخل على ما ليس باخر جزء ولا ملاق له الثاني من امور المخالفة انها اذا لم يكن معها اي مع حتى قرينة تقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها وان لم يكن جزا حقيقة كما في قوله ❊ القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها ❊ هو من الضرب الثاني من الكامل قال شارح ابيات الجمل هو للمتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعي صاحب الصحيفة وقال المص ينسب اليه والى ابي مروان النحوي قاله في قصة المتلمس وبعده ❊ ومضى يظن بريد عمرو خلفه خوفا وفارق ارضه وقلاها ❊ وكان المتلمس وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهم شيا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى العامل بالحيرة واوهم انه كتب لهما فيه بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة انا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو اراد ان يصلنا لاعطانا فهلم ندفع الكتابين لمن يقروهما فان كان خيرا والا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال اتحسن القراة قال نعم فاعطاه الكتاب فقراه فاذا فيه قتله فسلم واوصل طرفة فقتل والصحيفة الكتاب وجمعه على صحايف وعلى صحف ككتب نادر لان فعيلة لا تجمع على فعل ويروى الحقيبة وهي قال الجلال الخرج يحمل فيه الرجل متاعه والذي في القاموس انها الرفادة في موخر القتب ولم يزد الجوهري على قوله الحقيبة واحدة الحقايب ولعل تسمية الخرج حقيبة لان الغالب ان الخرج يحمل على تلك الرفادة والرحل بالمهملة هنا ما يستصحبه المسافر من الاثاث ولا وجه لتفسيره هنا كالجلال بانه للناقة كالسرج للفرس والبردعة للحمار وفي القاموس الرحل مركب للنسا كالرواحل والجمع ارحل ورحال ومسكنك وما تستصحبه من الاثاث والرحالة ككتابة السرج او جلود لا خشب فيه يتخذ للركض الشديد وقال الهروي في الغريبين والرحال ايضا الرحالة وهي من اكسية الرحال دون النسا والزاد معروف والنعل ما وقيت به القدم من الارض وهي مونثة وان قيل فيها نعلة وقدروي نعله بالاعاريب الثلاثة كما بينه المص عليه فالرفع على ان حتى ابتدائية وما بعدها خبر لا جملة والجملة اسمية والنصب على انها الابتدائية ايضا والجملة فعلية حذف صدرها وجوبا لذكر المفسر او العاطفة على ان المعنى القى ما يثقله والصحيفة والزاد كناية بقرينة التعليل والجر على انها الجارة وبالجملة بعدها تاكيد لما قبلها وهذا البيت اورده شاهدا على ما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في حكمها قبلها وهي قوله القاها فانه يقتضي ان النعل ملقاه قطعا والكاف في قول المص كما في قوله متعلقة بتقتضي او تقتضي عدم دخوله فيما قبلها كما في قوله ❊ سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت ❊ لهم فلا زال عنها الخير مجدودا ❊ هو من ثاني البسيط ولم يسم قايله والحيا بالقصر المطر ويمد كذا في القاموس وعلى القصر اقتصر الجوهري وامكن بضم الكاف جمع مكان سماعي وعزيت بالعين المهملة والزاي واليا للمفعول نسبت ومجدودا بجيم ودالين مهملتين او معجمتين مقطوعا الا ان صاحب القاموس قيد المجدود الاعجام بالمستاصل وقولهم ثوب جديد اي مجدود كاجده الحايك اي قطعه ويحتمل ان يكون بالمهملة اي ممنوعا قال الشارح ولا اعلم الرواية في البيت هل هي بالاهمال او بالاعجام وعلى التقادير فجملة لا زال الى اخرها دعاء على امكنتهم بدوام انقطاع الخير عنها وهي القرينة المقتضية لعدم دخول حتى فيما قبلها حمل على الدخول اي على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ويحكم في مثل ذلك اي مثل ما ذكر حيث لا قرينة على الدخول ولا على الخروج لما بعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين اي بابي حتى وباب الى فان الغالب في الاول الدخول وفي الثاني عدمه فنقول حملا عليه المحكمين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي هو ابو العباس احمد بن ابي العلى بن ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري الامام العلامة رييس المالكية في زمانه اخذ عن العز بن عبد السلام وغيره وتخرج

به فضلاء عصره قال ابن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان الكاتب لما اراد ان يثبت اسمه
في ثبت الدرس كان ح غايبا ولم يعرف اسمه وكان اذا جاء الى الدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فجرت عليه
هذه النسبة توفي بدير الطين في جمادى الاخرة عام اربعة وثمانين وستماية ولم اقف له على ترجمة في العبر لا
خلاف في وجوب دخول حتى ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة
قال في الانفصال اختلف الناس فيما بعد حتى اذا كانت جارة هل يدخل فيما قبلها ام لا فمذهب ابي العباس وابي بكر وابي
على انه داخل على كل وجه وقال الفرا والرماني وجماعة يدخل ما لم يكن غير جزء منه نحو قولهم انه لينام الليل حتى الصباح
واتفقوا على انها اذا عطفت دخل ما بعدها فيما قبلها واتفقوا انها لا تعطف الا حيث تجر ولا يلزم العكس والفرق
ان العاطفة بمنزلة الواو في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليس المراد انها بمعنى الواو كما توهم لان حتى لا بد فيها من
معنى الانتهاء بخلاف الواو والثالث ان كلا منها قد ينفرد بمحل لا يصلح للاخر فمما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد
وانا الى عمرو فمعنى الكتابة بالي وتوقع الى مع مجرورها في الجملة الاسمية خبرا اي هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك
اي انت غايتي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الا ولا فلان اي اما عدم جواز
كتبت حتى زيد وانا حتى عمرو فلان حتى موضوعة لافادة تقتضي الفعل قبلها شيا فشيا الى الغاية والى ليست كذلك
وفعل الكتابة والحصول ليسا من الاحداث السيالة الممتدة ليتاتي بينها ذلك واما الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا
بها ابتداء الغاية لانها فرع عن الى كما عرفت ومما انفردت به حتى عن الى فجاز فيها دونها انه يجوز وقوع المضارع المنصوب
بعدها بان مضمرة ولا يصح الفصل بينهما عند جمهور البصريين واجازه الاخفش وابن السراج بالظرف نحو اقعد حتى عندك
يجتمع الناس بالشرط الماضي نحو اصحبك حتى ان قدر الله تعلم واجازه الكوفيون باذ نحو لا اسير حتى ان اصبح القادسية فانهم
يرون ان حتى هي الناصبة نفسها وان توكيد واجازه هشام بالقسم نحو حتى والله اتيك وبالمعمول نحو لا حتى زيدا اضرب
او جار ومجرور نحو حتى اليك يجتمع الناس نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المضمرة والفعل في تاويل
مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى ادخلها اي ولا يجوز وقوع المضارع المنصوب بان المضمرة بعد الى وانما قلنا ان النصب
بعد حتى بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون انه به لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء قيل عليه ان هذا الاعتراض
لا يتوجه على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى ليست هي الجارة وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير
الى فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في فعل كما يرد على غيره وانت قد عرفت ضعف مذهب الكسائي في هذه
المسالة وما يرد عليه فلا معول عليه وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس اي وما يعمل في الافعال لا يعمل في
الاسماء والمراد ان ما يعمل في الاسماء من جهة لا يعمل في الافعال من تلك الجهة وبالعكس فلا يرد ان ايا الشرطية في نحو اي رجل
تضرب عملت الخفض في الاسم المضاف اليه على ما هو الصحيح من ان العامل المضاف والجزم في الفعل لان عملها الخفض من جهة
الاضافة والجزم من جهة تضمن معنى ان الشرطية فلم تتحد الجهة واما الاعتراض بكي وان كانت جارة وناصبة فغير وارد
اصلا لانها الجارة غيرها الناصبة اذ الاولى تعليلية والثانية مصدرية والاشتراك بينهما لفظي نعم ينتقض هذه القاعدة على
الكوفيين ان قالوا انها باللام الزايدة فانها تجر الاسم اجماعا وتنصب عندهم في نحو ما كان زيد ليفعل وهي للتوكيد وحتى
الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى فتكون لانتهاء الغاية نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة كي التعليلية
قيل عليه ان حتى الداخلة على المضارع المنصوب حرف جر ضرورة ان ما بعدها مأول مع ناصبه المقدر بالمصدر وقد
صرح قبل بان حتى الجارة بمنزلة الى في المعنى والعمل فكيف يستقيم القول بانها تاتي بمعنى كي التعليلية وكذا القول بانها
تكون بمعنى الا الاستثنائية ولجيب بحمل ما سلف منه على الاطلاق والعموم وها هنا على التقدير او التخصيص
كانه قال حتى الجارة بمعنى الى ان لم تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى الى وقد تكون بمعنى
كي وقد تكون بمعنى الا وقال هي بمعنى الى دايما الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد يخرج عنه وتكون بمعنى
كي او الا واما ما ذهب اليه الاندلسي من عدم مجي حتى بمعنى كي فقد عرفت ما فيه نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم

هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة لظهور
ان المعنى فيهما على التعليل دون ضرب الغاية ولان الفعل في الثالث ليس من قبيل الاحداث السيالة ويحتملهما
اي ويحتمل حتى مرادفة الى ومرادفة كي في قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء لان الامر بالمقاتلة كما يصح
تعليله بالرجوع الى امر الله يصح جعله مغيا به وتخصيصه هذه الاية بالاحتمال كما قال الشارح ظاهر
في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم غير محتمل قال فاما اسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية
واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالاية الاخيرة وناقشه المحشي في المثال بانه محتمل
للامرين ايضا ان كان المخاطب به مسلما على ان المراد منه ح الدوام ولا يخفى انه خلاف الظاهر وعلى الاحتمال
الاية الثانية للوجهين ابو البقا العكبري والواسطي في اعرابيهما وتكون حتى ح متعلقة بيقاتلونكم وجواب ان
استطاعوا محذوف قام مقامه ولا يزالون ولم يذكر الكشاف فيها التعليل وتبعه قاضي المفسرين فقال وحتى
للتعليل كقولك اعبد الله حتى ادخل الجنة كقولك ان استطاعوا وهو استبعاد لاستطاعتهم كقول الواثق بقوته
على قرنه ان ظفرت بي فلا تبق علي وايذان بانهم لا يردونهم ومرادفة الا في الاستثناء متصلا او منقطعا
ولا يقدح في افادتها معنى الاستثناء كونها جارة فان عمل الجر قد ثبت لبعض ادوات الاستثناء كخلا وحاشا عند الجر
بهما وهذا المعنى يعني معنى الاستثناء ظاهر من قول س في تفسير قولهم والله لا فعل الا ان يفعل المعنى حتى ان يفعل
وذكر في البسيط من بعضهم في نحو لا اقوم حتى يقوم قال المعنى الا ان يقوم ويحتمل التفسير ان يكون تفسير معنى
وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك في تسهيله وقول ابي حيان في شرحه لا اعلم احدا ذكره غيره يعني ابن
مالك يا باه انه في ارتشافه صرح بان ابن هشام يعني الخضراوي ذكره ايضا ونقله ابو البقا عن بعضهم في وما يعلمان
من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان المراد معنى الغاية اي وما يعلمان احدا حتى ينصحاه ويقولا له انما
نحن ابتلاء من الله فمن تعلم منا وعمل به كفر ومن تعلم وتوقى العمل ثبت على الايمان فلا تكفر باعتقاد جوازه والعمل به
قال ابو حيان نحن غايتنا اي الى ان يقولا انما نحن فتنة اي ابتلاء فلا تكفر قال على كانا يعلمان تعليم انذار لا تعليم
دعاء اليه كانهما كانا يقولان لا تفعل كذا فيكون منه كذا وقد دلت الاية على ان تعلم السحر وكذا ما لا يجوز اتباعه
غير محظور وانما المنع من اتباعه والعمل به وفي تعليق الشارح انه لا مرجح لكونها في الاية للغاية فلا يكون القول
بذلك ظاهرا نعم هو اي معنى الاستثناء ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ❊ ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل ❊ البيت من الضرب الثاني من الكامل وهو اخر ابيات ثلاثة قالها المقنع بن ظفر بن عميرة
ابن ابي شمر الكندي وقبله ❊ ذهب الشباب واين تذهب بعده ❊ نزل المشيب وحان منك رحيل ❊ كان الشباب خفيفة
ايامه ❊ والشيب محمله عليك ثقيل ❊ وانما لقب بالمقنع لانه كان بجماله لا يمشي الا متقنعا قال صاحب الاغاني كان
المقنع اجمل الناس وجها وكان اذا سفر اللثام عن وجهه اصابته العين فمرض فكان لا يمشي الا متقنعا وهو شاعر
مقل من شعراء الدولة الاموية وكان له محل كبير وشرف وسودد في كندة العطاء بالمد اسم للاعطاء واصله عطاو
وبالواو لانه من عطوت الا ان العرب تهمز الواو والياء اذا جاءتا بعد الالف لان الهمزة احمل للحركة منهما ولانهم
يستثقلون الوقف على الواو وكذلك الياء مثل رداء واصله رداي فاذا الحقوا بهما هاء الضمير فمنهم من يهمز فيقول
عطاوه ورداوه ومنهم من يرجع الى الاصل فيقول عطاوه وردايه وكذلك في التثنية بناء على الواحد عطاءان ورداءان
وبالرد الى الاصل عطاوان وردايان كذا في الصحاح والفضول جمع فضل وهو الزيادة واراد به الزيادة في المال وما
لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود وما من ما لديك قال التبريزي يجوز كونها موصولة وهو ظاهر وكونها نافية
والمعنى حتى تجود بكل شي لك فلا يبقى قليل ايضا والمعنى ان عطاءك من زيادات المال لا يعد سماحة الا ان تعطي على
حال قلة المال فالاستثناء على هذا منقطع وقد استظهر المص هذا المعنى مع احتمال الغاية بان يكون المعنى بانتفاء كون عطائك معدودا من السماحة ممتدا الى زمان من اعطائك في حال قلة المال فيثبت ح ان اعطاءك من

الفضول سماحة باعتبار ان الجود مع الاقلال يدل على ان السماحة عزيزة لك ويكون ما اعطيته مع وجود
الثروة سماحة ايضا واحتمال التعليل بان يكون المعنى اني احكم ان اعطاءك من فضول المال سماحة لي ايثارك
بذلك على الجود مع الاقلال وانت تعلم ان ظهور معنى الاباء في احتمال غيره نعم انما يتاتى في احتمال القطع وهو
ظاهر ايضا في قوله • والله لا يذهب شيخي باطلا • حتى ابير مالكا وكاهلا • هما صدرا رجوزة من مشطور
الرجز لامرئ القيس بن حجر الكندي قالها حين بلغه ان بني اسد قتلت اباه وبعدهما • القاتلين الملك الحلاحلا •
خير معد حسبا ونائلا • وخيرهم قد علموا فواضلا • اراد بقوله شيخي اباه اذ الاب في الغالب يكون شيخا
ومعنى ذهاب شيخه باطلا انه يذهب دمه هدرا ولا يوخذ له بثار وابير بالموحدة والراء مضارع ابار
من البوار وهو الهلاك تقول بار فلان اذا هلك وابارة الله اي اهلكه ويروى ابيد بالدال المهملة بدل الراء
من باد يبيد واباده الله بمعنى هلك يهلك ومالك وكاهل قبيلتان من بني اسد قتلا اباه ومن اجل ارادة القبيلتين
وهما جماعة وقع الجمع وصفا فقال القاتلين بصيغة الجمع ونبه بهذا الوصف على جهة استحقاقهم الحكم الذي
تضمنه الكلام والحلاحل بمهملتين اولاهما مضمومة السيد الشجاع او الضخم المروة او الرزين في نجابة بحض
الرجال ومالم فعل وجمعه بالفتح كذا في القاموس وقد استشهد النحاة بقوله القاتلين الملك على اعمال اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي اذا كان بالالف واللام والحسب الشرف والنائل العطا والمعنى لا اترك اخذ
الثار الا ان اهلك هاتين القبيلتين على الاستثنا منقطع ايضا ويحتمل حتى ان تكون للغاية اي لا اترك الاخذ بالثار
الى ان اهلك هذين الحيين فاترك لحصول الغرض من اهلاكهما وللتعليل اي لا اترك الاخذ بالثار لاجل اهلاك هذين
الحيين وانما كان معنى الاستثنا ظاهرا في البيتين لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا سببا عنه اي لان
ما بعد حتى في الاول وهو الجود مع القلة وحتى في الثاني وهو ابارة الحيين ليس غاية لما قبلها وهو وانتفاء
ذهاب شيخه باطلا ولا مسببا عنه وفي بعض النسخ لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها بافراد الضمير
اي ما بعد حتى في البيتين ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وقد عرفت امكان الغاية والسببية في البيتين
بل قال البدر بن مالك في البيت الذي استشهد به ابوه واري انك لو جعلت الى ان امكان حتى لم يكن
المعنى فاسدا على ان الظاهر ان معنى الغاية في بيت امرئ القيس اظهر من الاستثنا كما لا يخفى وجعل ابن
هشام هو الخضراوي من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه
هذا الحديث عن البخاري من رواية ابي هريرة بلفظ كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه
كمثل البهيمة تنتج بهيمة هل ترى فيها جدعاء وفي رواية كما تنتج البهيمة بهيمة جمعا هل تحسون فيها من جدعاء
ثم يقول ابي هريرة فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم وهو عند مسلم بلفظ
ما من مولود الا يولد على الفطرة قال صاحب جامع الاصول وفي رواية لهما قال ما من مولود الا يولد على الفطرة هذه م
فابواه يهودانه وينصرانه كما تنتجون الابل فهل تجدون فيها جدعا حتى تكونوا انتم تجدعونها قالوا يا رسول
الله افرايت من يموت صغيرا فقال الله اعلم بما كانوا عاملين وفي اخرى لمسلم ما من مولود الا يولد على الفطرة
فابواه يهودانه وينصرانه ويشركانه فقال رجل يا رسول الله ارايت لو مات قبل ذلك فقال الله اعلم بما كانوا عاملين
وفي اخرى ما من مولود يولد الا وهو على الملة وزاد في اخرى على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه هذه طرق
البخاري ومسلم ووافقهما مالك والترمذي وابو داود والفطرة الخلقة واراد بقوله كل مولود يولد على الفطرة
اي يولد على ابتداء الخلقة في علم الله تعالى مومنا او كافرا وقيل يولد على الخلقة التي فطر عليها في الرحم من سعادة او
شقاوة فابواه يهودانه يعني في حكم الدنيا وقيل المعنى كل مولود يولد على الملة الاسلامية والدين الحق وانما
ابواه ينقلانه الى دينهما وقيل معناه ان كل مولود من البشر يولد في مبدا الخلقة واصل الجبلة على الفطرة
السليمة والطبع المتهيئ لقبول الدين فلو ترك عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها الى غيرها لان هذا الدين

حسن موجود في النفوس وبشره في القلوب وانما يعدل عنه من يعدل الى غيره لافة من افات البشر والتقليد ولو سلم
المولود من تلك الافات لم يعتقد غيره والقسم المستقيم الذي لا زيغ فيه ولا ميل عن الحق ونتجت الناقة تنتج فهي منتوجة
اذا ولدت والجدعاء من البهائم وغيرها التي يذهب من بدنها شي واحسنت بالشي شعرت به وعلمته والجدع القطع
الانف او الاذن او الشفة او اليد ونحو ذلك ومعنى الحديث ان المولود يولد على نوع من الجبلة وهي فطرة الله تعالى
وكونه متهيئا لقبول الحقيقة طبعا وطوعا لو خلته شياطين الانس والجن وما يختار ما اختار الا اياها وضرب
لذلك الجمعاء والجدعاء مثلا يعني ان البهيمة تولد سوية الاطراف سليمة من الجدع ونحوه لولا الناس وتعرضهم اليها
لبقيت كما ولدت سليمة وفي قوله الله اعلم بما كانوا عاملين اشارة الى تعلق المثوبة والعقوبة بالعمل وانما جعلت
حتى في هذا الحديث بمعنى الا اذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية لما علمت من ان حتى الغاية
تقتضي معنا كذلك ينقضي شيا فشيا ولا لكونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية حتى التعبير للتهويد او التنصير
فتكون اي حتى فيه للتعليل فتعين ان تكون بمعنى الا المستعملة في الاستثناء المنقطع كانه قيل الا ان يكون ابواه
يهودانه او ينصرانه والمعنى لكن ابواه يفعلان ذلك ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر
على ذلك حتى يكون وخرجه الشارح على وجه اخر ادعى انه حسن وكانه من جهة ان لا حذف فيه وهو ان يجعل قوله
يولد صفة لمولود والقصد توكيد العموم على حد قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشي بما هو من
خواص الجنس لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد يقتضي ههنا افادة الوصف تاكيدا العموم وقوله على
الفطرة تاكيدا الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا اي كل مولود يولد ثابت على الفطرة مستقر عليها حتى يكون
ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ثم استشعر اعتراضا وهو ان الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون لا
بالكون الخاص والاعم اعني مطلق الكون لا يدل على الاخص اعني الامتداد والاستمرار فيضطر الى التقدير واجاب
بان الفعل مطلقا لا امتداد له لانه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده الا ان بعض الافعال قد يحتمل
الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالمشي والجلوس والركوب ومنه الكون المطلق الذي يتعلق به الظرف المستقر
فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذا الطريق من غير حاجة الى تقدير الامتداد وناقشه المحشي في هذا الجواب بانه
لا يلزم من ان الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه ههنا ممتد بهذا الطريق بل لا بد من تقدير ما يدل
على ذلك فيحتاج الى ما قدره المص نعم رواية ما من مولود الا يولد على الفطرة تويد ان القصد الى ايقاع يولد خبرا لا
صفة وان الظرف لغو لا مستقر ولا ينتصب الفعل بعد حتى بان مقدرة الا اذا كان مستقبلا اي مترقبا بالنظر
الى ما قبله وان صار بعد ماضيا عند الاخبار به مسببا كان الفعل عما قبله اولا وقد نقل ابو حيان في ارتشاف عن بعض
انه قال ان من العرب من ينصب بحتى في كل شي اي ينصب بها من غير شرط قال فهذا وجه اخر ولغة شاذة
لا يبنى الكلام عليها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن المتكلم ايضا فالنصب واجب والرفع ممتنع نحو لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوعه عليه السلام مترقب بالنظر الى دوام عكوفهم على عبادة العجل
وهو كذلك بالنظر الى زمن قولهم ذلك وان كان اي الاستقبال بالنسبة اليه اما ماض او حال اذ ليس واحدا
من الثلاثة كما لو حصل منك السير اما للدخول او للدخول الى المحل ثم عرض مانع من الدخول فلم يكن ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا
فالوجهان جائزان النصب والرفع نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الاية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى
الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وانما هو بالنظر الى ذلك ماض وباعتبار حكاية حال فمن رفع وهو
نافع نظر الى انه ماض بذلك الاعتبار او الى انه حكاية الحال الماضية حمل على الحقيقة كما نص على ذلك س في قولهم زيد
حتى لا يرجونه وعلى التقدير ان لا تعمل فيهما فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم للخلوه من ناصب او جازم كما
قيل لان العدم لا يوثر في الوجود وانما هو ارتفاع مانع ومن نصب بتقدير ان وهم الباقون نظر الى انه مستقبل
بالنظر الى الزلزال وقال ابن الحاجب ان من رفع يقول فقد اخبر بوقوع شيين احدهما الزلزال والثاني القول

بالنسبة الى ما قبلها خاصة اي دون النسبة
الى زمن التكلم بل وما بعدها صح

والاول على الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاخبار بامر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال
ومن نصب فقد اخبر بوقوع الاول فقط وبان شيا اخر مترقب وقوعه عند الزلزال اعني القول وليس فيه اخبار
بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان واقعا في نفس الامر واعلم ان نجم الايمة الرضي ههنا كلاما حسنا لا باس
بايراده وملخصه ان كون ما بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع
بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا اما بمعنى الى او بمعنى كي وعليهما لا بد
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان
يكون جوابا لما عسى ان يقال اذا جاز في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار
كما جاز ان يكون مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب بان الفعل مستقبل بالنظر
الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثمة جاز نصبه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر
الى حال التكلم فمن ثمة جاز نصبه بان واما بيان متى يرتفع الفعل بعدها او ينتصب فموكول الى قصد المتكلم
فان قصد الحكم بحصول مصدر ما بعد حتى اما حالا او ماضيا محكيا وجب الرفع سواء بني الكلام المتقدم على اليقين
او على غيره فانه قد يحكم بحصول شيء على سبيل الشك او الظن كما يحكم بحصوله على سبيل اليقين وان قصد الحكم
بانه سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان قصد كونه مترقبا وقت الشروع في مضمون
الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع فلم يحصل وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى
الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته حقيقية بان كانت بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى
ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول لعدم امكان النصب لما عرفت من انه بان المخلصة للاستقبال
ويكون حتى ح ابتدائية اذ لو كانت جارة لوجب تقدير الفعل اسما ليصح دخولها عليه وهو ممتنع بامتناع تقديره
ان لا يقال هو ممكن بتقدير ما المصدرية فانها غير منافية للرفع لانا نقول تقدير ما لم يثبت في كلامهم مع انه لا داعي
الى التزام ما يودي اليه الا ان عند منه وجه ظاهرة وان كانت حاليته ليست حقيقية بل محكية رفع وجاز نصبه
اذا لم تقصد الحكاية ومعنى حكاية الحال الماضية فرض الواقع في الزمان الماضي واقعا في الحال فيعبر عنه بما يدل على
الحال تصويرا لتلك الحالة العجيبة واستحضار الصورة بها ليتعجب السامع وقول الشارح فيعبر عنه
بلفظ عنه بلفظ المضارع اقتصار على ما الكلام فيه والا فنحو وكلبهم باسط ذراعيه من باب حكاية الحال الماضية مع
انه بلفظ اسم الفاعل نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة نافع الرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ اي حين اذا
كان الزلزال ان الرسول والذين كانوا معه يقولون كذا وكذا واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا
بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او ماولا بالحال كما مثلنا من اية وزلزلوا حتى يقول الرسول قال
ابو حيان اذا كان المضارع بعد حتى حالا فلا يخلو اما ان يكون حالا في حين الاخبار نحو مرض حتى
لا يرجونه واما ان يكون حالا قد مضت حكايتها على ما وقعت فيرتفع الفعل على احد هذين الوجهين
والثاني ان يكون اي الفعل الواقع بعد حتى مسببا عما قبلها ليحصل الربط معنى حيث فات لفظا فان
بفوات تعلق ما بعدها بما قبلها اعني الجزئية الحاصلة حالة النصب فان حتى اذا كانت جارة كان مع
ما بعدها اجزاء مما قبلها يفوت الاتصال اللفظي فاشترطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي عوضا
عما فات من الاتصال اللفظي ومن ههنا يتبين انه لا بد ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يودي
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى فصل الضمير ثان نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصلا
نحو راى مني العام الاول شيا حتى لا يستطيع ان كلمه العام الاول شيا حتى لا يستطيع ان كلمه العام
بشي فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس بالرفع ويتعين النصب وان كان الفعل موجبا واجاز الكوفيون
فيه الرفع وحكوا من كلام العرب سرت حتى تطلع الشمس بزبالة برفع تطلع كذا في الارتشاف ولا

ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها بالرفع فيهما بل يتعين النصب وقال الكوفيون ان ادخلت لا عتدل
الوجهان ان صلحت لبس موضع لا نحو ان الرجل ليصادقك حتى لا يكتمك سرا وان لم تصلح تعين النصب اما
الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير كما هو ظاهر واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم
السير ولهذا اذا انتقض النفي بالا نحو ما سرت الا يوما وما سرت الا قليلا حتى ادخلها جاز الرفع واما نحو
قلما سرت حتى ادخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اريد الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف لا جزاء
العلة في اللفظ مجرى النفي الصريح وان اريد النفي الصرف وهو الاغلب وجب النصب واما الثالث فلان السبب
لم يتحقق وجوده لانه غير محكوم بثبوته لا بالجزم ولا بالشك فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه ويجوز ايهم سار
حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها بالرفع فيهما لان السير محقق فيتسبب عنه الدخول وانما الشك في غير
الفاعل و في عين الزمان فيهما غير محققين وعدم تحقق احدهما بل عدم تحققهما لا يستلزم عدم تحقق السير
واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما
قبل حتى خاصة اي على ان الكلام من باب نفي المقيد لا من باب نفي التقييد كانك قلت ما وقع السير الذي كان
سببا لدخول المدينة ومع ذلك هو معترف بان العرب لم تتكلم به على ما نقله الرضي قال وقد غلط فيه
فهو انما اجاز ذلك قياسا لا سماعا و في الارتشاف وقد نص الاخفش على ان العرب لم ترفعه وانما قاله قياسا
فكفى مونة الرد عليه ولو عرضت هذه المسئلة على سيبويه بهذا المعنى لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان
٢ النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك حتى الاخفش وهكذا قال الشارح لجراهذا في الاستفهام
ايضا بان يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام باسره على ما قبل حتى خاصة فنحو
هل سرت حتى تدخل البلد يقدر ان شخصا قال لاخر سرت حتى تدخل البلد فيشك في صدق المخبر فيقول
ذلك المخاطب اي هل هذا الخبر صادق والثالث ان يكون فضلة في الكلام لا عمدة فلا يصح اي رفع الفعل
الفعل بعد حتى في نحو سيري حتى ادخلها ولعل المراد بكون الفعل فضلة ان معناه باعتبار اسناده وتعلقه
يكون فضلة مستغنى عنها بحسب اصل الافادة لئلا يبقى المبتدا يعني سيري بلا خبر لان ما بعد حتى حينئذ
مستانف منقطع عما قبله فيخلو المبتدا عن الخبر قبل لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ما في
الشرح وهو انهم ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقديره بنحو سيري حاصل
وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما اظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ووجه
السقوط ان مبناه على امكان تقدير الخبر ولا يمكن لعدم الدليل وفيه ان حتى الابتدائية لا تفارقهم
الغاية وهي تستدعي كونا مغيا محكوما به فلم لا يصح اعتبار جملة الاستيناف دليلا على تقدير الخبر نحو حاصل
ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان الناقصة هي الداخلة على ما اصله المبتدا والخبر
فيلزم المحذور المذكور فان قدرتها تامة من الكون الذي هو الاستقرار حتى كان المرفوع بها فاعلا لا
اسما او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع اما في صورة التمام فلاستيفاء الكلام ظرفية اعني الفعل
والفاعل واما في صورة الاثبات بالظرف فلا نتفاء بقاء المبتدا بلا خبر الا ان علقت امس بنفس السير
حتى كان ظرفا لغوا منصوب المحل لا باستقرار محذوف حتى يكون ظرفا مستقرا مرفوع المحل فانه لا يجوز
الرفع للزوم خلو المبتدا عن الخبر الثاني من اوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في الاعراب
والحكم وعدم الترتيب وزعم الزمخشري وتبعه ابن الحاجب انها تقتضي الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم ذات المهلة قال ابن مالك ومن
زعم انها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه وفي الحديث كل شي بقضاء وقدر حتى العجز
والكسل وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في المقضيات وانشد في شرح الكافية

رجالي حتى الاقدمون تمالوا على كل امر يورث المجد والحمد والحق اخذا من الرضي انه حتى لا مهلة فيها بل تفيد ان
المعطوف هو الجزء الفايق اما في القوة او في الضعف على ساير اجزاء المعطوف عليه سواء كان تعلق العامل
بالمعطوف بها على تعلقه بالاجزاء الاخر من المعطوف عليه نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثناء تعلقه بها
نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثناء تعلقه بها نحو مات الناس حتى الانبياء او الحاج حتى المشاة
والمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة ايضا وانما المعتبر ترتب اجزاء ما
قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما مات الناس حتى الانبياء او بالعكس كما في قدم الحاج حتى المشاة واعتذر
ابن عصفور عن قول الزمخشري انها تقتضي الترتيب بانه انما عني به ان حتى تقتضي ان المعطوف رتبته
من المعطوف عليه ان يكون غاية له ولم يرد انها تقتضي في المعنى المسند الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه
احدها ان العطف بحتى له ثلاثة شروط لا يشترط واحد منها في معطوف الواو احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا
كما ان ذلك شرط مجرورها اذا كانت جارة ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره وانما الجمهور
على جواز عطفها المضمر ايضا نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك
الثاني اما ان يكون بعضا من جمع قبلها اي من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ ام لا كقدم الحاج حتى المشاة
او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها اي اما ان يكون جزئيا من كلي او جزءا من كل اذ لو اريد بالبعض ما
هو اعم لزم تداخل الاقسام المتقابلة فليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو والا لكان كلا لا كليا والمشاة
جزءا لا جزئيا ولان الشرط ان يكون جزئيا او جزءا لم يجز ضربت الرجلين حتى افضلهما و قد خالف في ذلك
الفراء فاجاز ان كلبي ليصيد الارانب حتى الظباء فان الظباء ليست بعض الارانب ولا كبعضها ولكنها
من الصيد فصارت كانها مما يدخل في الاول قال الصفار وهذا خطاء عند البصريين او كجزء نحو اعجبتني
الجارية حتى حديثها ويمتنع ان يقول حتى ولدها اذ ليس الولد كالجزء لان الضابط في هذا ان يكون ما
بعد حتى مختلطا بما قبلها نحو قتلت الجند حتى دوابهم وخرج الصيادون حتى كلابهم لان الدواب
تلازم الجند والكلاب الصيادين قال ش لو قلت كلمت العرب حتى العجم لم يجز والذي يضبط لك
ذلك انها اي ان حتى العاطفة تدخل حيث يصح دخول الاستثناء اي اداته ويمتنع حيث يمتنع واراد
الاستثناء المتصل كما نقل عنه ولا خفاء في صحة ذلك في اعجبتني الجارية الا حديثها على الاتصال تنزيلا
لحديثها منزلة بعضها وفي امتناع الا ولدها عليه ولهذا المذكور من الصحة والامتناع لا يجوز ضربت
الرجلين حتى افضلهما لعدم جواز الا افضلهما لانه اخراج لما دخل ولا بطريق النص لا بطريق الظهور
كما لا يجوز ضربت زيدا وعمرا الا زيد كذا قيل ويرد عليه الاستثناء من اسماء العدد قاله الشارح لان العشرة
مثلا متناولة لكل من وحداتها نصا بخلاف الجموع واسمايها مع صحة عندي عشرة الا درهما وانما امتنع
ما ذكر لانه مود الى التناقض الممنوع في كلام العقلاء وعلل المحشي عدم جواز ضربت الرجلين الا افضلهما بان
شرط الاستثناء المتصل تناول ما قبل اداته لما بعدها نصا وهذا ليس كذلك لان الافضلية لم تدخل في الرجلين
بطريق النص بل بطريق الظهور ولا يخفى انه مع كونه مخالفا لما عليه الشارح فيه ان الافضلية ليست
المستثناة بل الذات المتصفة بها وهي احد الرجلين قطعا فكيف لا يتناولها ما قبل الاداة ايضا وانما جاز
حتى نعله القاها مع ان النعل ليست بعضا من جمع قبلها ولا جزءا من كل لان التي الصحيفة والزاد في
معنى التي ما يثقله بقرينة قوله كي يخفف رحله واذا كان الامر كذلك فما بعد حتى جزئي في المعنى لما
قبله والثالث ان يكون اي معطوف حتى غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص ويدخل في الزيادة الاقوى
والاعظم والاكثر وفي النقص الاضعف والاصغر والاقل والحاصل انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى
العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون وانما يجب
ان يكون اخرها اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى باذا ابتدات من الجانب الاضعف مصعدا حتى

كان اخر الاجزاء اقواها واخرها اذا رتبت الاضعف فالاضعف بان ابتدات من الجانب الاقوى متحدرا حتى
كان اخرها اضعفها فالقسم الاول هو المعني بالزيادة في كلام المص والثاني بالنقص واعلم ان الرضي نقل عن
المص انه التزم فيما بعد حتى الجارة ايضا التحقير والتعظيم ثم قال ردا عليه وليس بمشهور مع ان هذا الشرط
كما ترى انما ذكره في العاطفة معبرا عنه بان يكون غاية في الزيادة والنقص فتدبر فالاول وهو ما كان
غاية في الزيادة نحو مات الناس حتى الانبياء فان الانبياء عليهم الصلاة والسلام ليسوا اخر الناس احسا
ولا دخولا في الموت بل هم اخرهم قوة وشرفا والثاني وهو ما كان غاية في النقص نحو زارك الناس حتى الحجامون
فان الحجامين لا يتحتم ان يكونوا اخر الناس في حكم الزيارة بل يجوز ان يكونوا سابقين من سواهم فيها و
مخالطين لهم وقد اجتمعا اي قسم الغاية في الزيادة وقسم الغاية في النقص في قولهم قهرناكم حتى الكماة فانكم
تخشوننا حتى بنينا الاصاغرا البيت من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله والقهر الغلبة والكماة كقضاة
جمع كمي وهو الشجاع او لابس السلاح كالمكتمي وقال الجوهري الكمي الشجاع المكتمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها
بالدرع والبيضة والجمع الكماة كانهم جمعوا كاميا مثل قاض وقضاة ولا بد من تقدير حتى الكماة منكم كالاخوف والخشية
الخوف ويروى فانتم تهابوننا والمعنى واحد والاصاغر جمع اصغر بمعنى صغير اي غلبناكم حتى غلبنا كماتكم وهذا
مثال ما هو غاية في الضعف الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل بخلاف الواو وذلك لانها محمولة على الجارة التي لا تدخل
على الاسماء او لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما قدمنا الاولى التعبير ببعض من قبلها او
كبعض ليشمل البعض ما كان جزءا او ما كان جزئيا نعم اهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء بل يطلقون كلا منهما
على وجه يشمل كل منهما ما كان جزءا من كل وجزئيا من كلي وان كان علماء المنطق على الفرق الا ان المص لم يمش على ذلك بل فرق
بينهما كما عرفت ولا ياتي ذلك الشرط المذكور الا في المفردات بل في الاسماء منها وذهب الاخفش الى جواز عطف
الفعل بها على الفعل ماضيا كان او مستقبلا وذلك اذا كان فيها معنى السبب نحو ضربت زيدا حتى بكى واضربه
حتى يبكي قاله ابو حيان وثمرة الخلاف ان الاخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف والجمهور لا يجيزون فيه الا النصب
بمعنى الى ان ابكي هذا اي كون حتى لا تعطف الجمل هو الصحيح للشرط المذكور ولقايل ان يقول كما قال
الشارح لم لا يجوز ان يكون بعض الجمل مضمونها بعضا من اخرى كقولك اكرمت زيدا بما اقدر عليه حتى
اقمت نفسي خادما له وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقا فان اقامة نفسك خادما بعض من الاكرام
بما يقدر عليه ومنعك الدانق بعض من البخل بكل شيء وقد نص البيانيون على ان الجملة الثانية قد تنزل
منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وعليه فالاولى التعليل بما قدمنا
من ان العاطفة محمولة على ان الجارة في الاختصاص بالاسماء وزعم ابن السيد بكسر المهملة وسكون المثناة
التحتية من اسماء الذيب في الاصل وهو ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي اللغوي صاحب
التصانيف المفيده والمحاسن العديدة ولد ببطليوس من جزيرة الاندلس سنة اربع واربعين واربعماية
ثم سكن بلنسيه منها وبها توفي في نصف رجب سنة احدى وعشرين وخمسماية ومن تصانيفه المثلث
في مجلدين وهو غير ابن السيده بالهاء المهملة الامام الحافظ اللغوي النحوي ابي الحسن علي بن اسمعيل بن سيده
المرسي وكان اماما في اللغة والعربية حافظا لها جمع فيهما كتاب المحكم والمخصص وكان ضريرا كابيه توفي في ربيع
الاول سنة ثمان وخمسين واربعماية عن ستين سنة في قول امري القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم بعد
كاملا والعجز وحتى الجياد ما يقدن بارسان وهو من قصيدة من الضرب الاول من الطويل مطلعها
قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت اياته منذ ازمان وهذا المطلع اورده المص في منذ ولكن
عجزه بلفظ وربع عفت اثاره منذ ازمان وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى سريت من السرى وهو السير
ليلا والباء منه بهم للتعدية اي اسريتهم واما قوله سبحانه الذي اسرى بعبده فقد قيل انه

الهمزة فيرليت للتعدية وانما المعدي اليا وهي لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور خلافا للمبرد وقال
ابن عطية مفعول اسرى محذوف وللتعدية بالهمزة اي اسرى الملايكة بعبده وهذا مبني على اقتضا التعدية
بالبا مصاحبة الفاعل للمفعول وقول صاحب الصحاح واسراه واسرى به مثل اخذ الخطام واخذ بالخطام يقتضي
ان التعدية بالهمزة ويروي مطوت بهم من المطو وهو مد السير يقول مطوت بالقوم مطوا اذا مددت بهم في
السير كذا في الصحاح وفي القاموس مطا جد في السير واسرع وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف من الكلال
وهو الاعيا والمطي جمع مطية الدابة تمطو في سيرها ويجمع على مطايا ايضا والجياد جواد قال في القاموس وفرس
جواد بين الجودة بالضم رائع ويقدت تمسك بمقاودها للتسيير ولا تركب والارسان جمع رسن محركة وهو
الحبل وما كان من زمام على انف يقول انه سار بهم ليلا الى ان تعبت مطاياهم واعيت وصارت بحيث
لا تمسك بارسانها بل تسير بانفسها من غير قايد وهو كناية عن شدة تعبها وانما التزمت الكناية لان شرط
ما بعد حتى الابتدايية اذا كان جملة اسمية ان يكون خبر مبتداها من جنس المتقدم من الكلام فيمن تكل ان جملة
تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم ومما يوهي القول بان حتى ههنا عاطفة انها لو كانت كذلك لم تقترن
في الجملة الثانية بالواو ولان العاطف لا يقترن بعاطف اخر مع ما في عطف الاسمية على الفعلية من القبح
هذا والمفهوم من كلام الرضي تجويز كونها عاطفة للجمل فانه بعد ان قال وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى
العاطفة للاسم قال واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال حتى في مثله
ابتدايية وانها لا تعطف الجملة ابدا الثالث من الفروق انها اذا عطفت على مجرور ظاهرا كان او مضمرا
والمعطوف ظاهرا ومضمرا اعيد الخافض وجوبا فرقا بينها وبين حتى الجارة فيقول مررت بالقوم حتى
بزيد ومررت بالقوم حتى بك والقوم مررت بهم حتى بزيد وحتى بك هذا ما عليه الجمهور وقد عرفت ان
ابي عبد الله محمد بن هشام الخضراوي لا يجوز العطف الا حيث يجوز الجر وعليه يمتنع عنده نحو مررت بالقوم
حتى بك لامتناع مررت بالقوم حتاك ذكر ذلك ابن الخباز الموصلي شارح الدرة ولفظه في الشرح المذكور
ومن مسايلها انك تقول مررت بالقوم حتى بزيد فتعيد البا معها لانك لو لم تعدها لالتبست بالجارة وقد
وافقه ابو عبد الله الحليس مؤلف كتاب الثمار واطلقه عن قيد عدم التعيين وقيده ابن مالك بان لا
يتعين كونها للعطف فانه حيث لا يتعين نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره محتملة لكونها عاطفة ولكونها
جارة فيتحقق الالتباس فيحتاج الى الفرق واذا تعين العطف لم يلزم اعادة الجار لانتفا مقتضيه نحو
عجبت من القوم حتى بنيهم فينظر اذ مقتضاه ثم ما تقع فيه حتى عاطفة ولا يجوز ان تكون جارة مع ان
ابا حيان نقل ان الفرا والرماني وجماعة نقلوا الاتفاق على ان حتى لا تعطف الا حيث تجر ولا يلزم العكس
وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بايس دان بالاساة دينا هو من الضرب الاول من الخفيف ولم
يسم قايله واضاف الجود الى اليد بل الى اليمنى خاصة لان الغالب ان يكون الاعطا والبدل بها والبايس
من اصابه بوس اي شدة ودان بالاساة تعبد بها اي اتخذها طريقة وعادة يلزمها كالدين الذي يتعبد
الانسان به والمعنى ان جوده غمر من اسا ومن لم يسي فحتى في المثال والبيت متعينة للعطف ولا تصلح
ان تكون جارة وهو حسن اي وهذا التقييد حسن فهو ظاهر في ترجيح مذهب ابن مالك في هذه المسئلة
ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بل يجوز ان يكون
كذلك وان لا يكون بخلاف العاطفة فانه يشترط فيها كما عرفت ولهذا منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها
بالرفع على العطف لما ان الابن ليس بعضا ولا كبعض اي ما بعد حتى في المثال لانتفا كونه بعضا او كبعض
الذي هو شرط العاطفة يقتضي ان تكون جارة لا عاطفة قال ابو حيان في المثال ليس بنيهم معطوفا على
القوم بحتى لانهم ليسوا واحدا من الجمع اذ ليسوا مندرجين في القوم ولا نزلوا منزلة الجزء الا تراه كيف
منع اعجبتني الجارية حتى ابنها لامتناع الا ابنها واجاز اعجبتني الجارية حتى حديثها لصلاحية الا حديثها

ولو قلت هنا عجبت من القوم الا بنيهم لم يصح فالذي يظهر ان حتى في هذا المثال هي الجارة لا العاطفة قال
ابو حيان وهي في البيت محتملة انتهى اي محتملة لان تكون العاطفة فظاهر واما الجارة فلان عدم اشتراط
ان ما بعدها بعض وكبعض لما بينا في كونه كذلك ولا تعين مع الاحتمال فلا يتم الاستدلال واقول في مناقشة
ابي حيان ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك في تسهيله
ذلك في باب حروف الجر ولفظه هناك ومجرورها اما بعض لما قبلها من مفهم جمع افهاما صريحا او غير صريح
واما كبعض واقره ابو حيان عليه في شرحه اي واذا كان كذلك لم يصح اطلاق القول منه بانه لا يشترط في تالي
الجارة ان يكون بعضا او كبعض بل هو مقيد بما اذا لم يكن قبلها مفهم الجمع والحاصل ان الجارة على قسمين تالية
لما يفهم الجمع فيشترط في مجرورها ان يكون بعضا او كبعض وتالية لغير ما يفهمه فلا يشترط فان قيل اذا كان هذا
شرطا فلم اهمله المص في ذكر ما يشترط في حتى الجارة اجيب بمنع الاهمال فقد قال في الشرط الثاني من شرطي حتى الجارة
انه خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور اخرا او ملاقيا والمسبوق بذي اجزا متناول لما يفهم الجمع
والمجرور الاخر هو البعض والملاقي للاخر كالبعض ولقايل ان يقول لا نسلم ان المسبوق بذي اجزا متناول لما يفهم
ذو جزئيات لا ذو اجزاء ولين كان المجرور الاخر بعضا فليس كل مجرور بعضا اخر وكذا لا نسلم ان الملاقي للاخر كبعض
ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم ولان اسم القوم يشمل ابناهم واسم الجارية
لا يشمل ابنها بدليل صحة الاستثنا في الاول دون الثاني لا يقال انما يشمل القوم الابنا اذا لم تقم قرينة على خلاف
ذلك لكن اضافة البنين الى ضمير القوم قرينة الخلاف لانا نقول هذه الاضافة لا تمنع شمول القوم للبنين فقد يكون
الضمير اخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المراد به الرجعيات وهو راجع الى المطلقات
الشامل لهن ولغيرهن ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي
فيه محتملة للجارة فيحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره اي ان ابن مالك
لم يرد بتعين العطف عدم جواز الجر وانما اراد تعين المعنى الذي يصح عليه العطف مع ان الجر جايز وذلك حيث
لا تحل الى محل حتى من جهة المعنى وكذا اراد بعدم تعين العطف عدم تعين المعنى الذي يصح عليه العطف
لكون الى تحل محل حتى بخلاف المثال والبيت السابقين فانه لا يصح فيهما حلول الى محل حتى اذ لا يقال عجبت من
القوم الى بنيهم وجود يمناك فاض في الخلق الى بايس فلا احتمال فلا احتياج الى اعادة الجار قال الشارح د
هذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل واي مانع من ان العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى
الى البايس فيكون المحل صالحا لالى واجاب عنه المحشي بان ليس المانع من حلول الى في المثال والبيت محل حتى من جهة
المعنى وانما هو من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلما تقدم من ان حتى الجارة لا تقابل
بمن واما البيت فلا اشتراط ان يكون مجرور التالية لما يفهم الجمع بعضا اخيرا او كبعض والبايس وان كان بعضا
من الخلق الا انه ليس ببعض اخير وفيه نظر اما اولا فلان حتى لضعفها في الغاية لم تقابل بها ابتداء الغاية
القوية اعني ما كان ابتدا غاية مكانية ولا يلزم من ذلك ان لا تقابل مطلقا والا لم يصح اكلت من القوم حتى فراغهم
والمثال من هذا القبيل واما ثانيا فلان تقييد البعض بكونه اخيرا ممنوع فان التحقيق انه يعتبر في الذهن تعلق المسند
في حتى بما قبلها اولا وبها بعدها ثانيا ملابسة لما قبلها في الخارج او في اثنايها او في زمن واحد وزعم ابن عصفور ان اعادة
الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة وعبارته واذا عطفت بها مخفوضا على مخفوض فالاحسن ان تعيد الخافض
ليقع الفرق بذلك بين حتى العاطفة والجارة تنبيه العطف بحتى قليل وان رواه س وابو زيد وغيرهما عن العرب
وهو لغة ضعيفة غير مشهورة ولذلك قال ابو الحسن في الاوسط زعموا ان قوما يقولون جاءني القوم حتى اخوك
وضربت القوم حتى اخاك وليس بالمعروف واهل الكوفة مع كثرة تتبعهم لحواشي اللغات ينكرونه البتة ويحملون
نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك مما يتوهم فيه العطف على ان حتى فيه ابتدايية

وان ما بعدها على اضمار عامل فان قلب هب ان في نحو ضربت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى زيد يكون
التقدير حتى ضربت زيدا وحتى بزيد واما في نحو جاء القوم حتى ابوك فالتقدير حتى ابوك جاء فاين العامل
المقدر قلت هو ما قدرت من الخبر فان مذهب الكوفيين ان المبتدا والخبر مترافعان فلا اشكال عليه الثالث
من اوجه حتى ان تكون حرف ابتدا اي حرفا يبتدا بعده الجمل اي تستانف انما فسر كون حتى حرف ابتدا بما
ذكر لئلا يتوهم ان المراد بكونها حرف ابتدا ان ما بعدها مبتدا ظاهرا او مقدرا لانه لا يطرد في نحو قوله حتى
يقول الرسول بالرفع وفايدة حتى هذه ايضا اما التحقير واما التعظيم فتدخل على الجملة الاسمية ويلزم فيها ان
يكون خبر مبتديها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يستقم
ويجوز حذف هذا الخبر للقرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها بالرفع اي ماكول كقول جرير * فما زالت القتلى تمج دماها
بدجلة حتى ماء دجلة اشكل * هو من ثاني الطويل من قصيدة يهجو بها الاخطل مطلعها * اجدك لا يصحو الفواد المعلل *
وقد لاح من شيب عذار ومسجل ومنها وهو اخرها ما سينشده المص في بحث اللام على ورودها بمعنى من
* لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم * ونحن لكم يوم القيمة افضل * قال في القاموس واجدك لا تفعل لا يقال
الا مضافا واذا كسر استحلفه بحقيقته واذا فتح استحلفه بجده وقال الجلال المعنى احقا منك هذا ويروى
الفواد المعلل اي الملوم والعذار واحد العذارين وهما جانبا اللحية ويطلق على جانب اللحية ايضا وهما مسجلان
وتمج بجيم مشددة ترمي من قولهم مج الشراب من فيه اذا رماه وقذف به وقال الجلال ورايت في ديوان جرير
تمور بدلها اي تجري دماوها والباء من بدجلة ظرفية وهو نهر العراق وفي دال الفتح والكسر والاشكل ما فيه
حمرة وبياض مختلطا وما فيه بياض يضرب الى الحمرة والكدرة فان قلت قد تقدم القول بلزوم كون خبر
مبتدا هذه الاسمية من جنس الفعل المتقدم فهل يتم ذلك في البيت قلت نعم فان الجملة السابقة في قوة قولنا
فما زالت القتلى تلون ماء دجلة بالدماء وقول الفرزدق يهجو جريرا * فوا عجبا حتى كليب تسبني * كان اباها
نهشل او مجاشع * هو من قصيدة من ثاني الطويل تقدم الكلام في الخطبة على بعض منها واعجبا من قبيل الندبة
للتوجع كانه يقول انا اتوجع لعدم حضورك يا عجبي فاحضر لهذا الامر الذي يتعجب منه وهو يروى بالتنوين
وطرحه قال التدميري في شرح ابيات الجمل وكليب بالتصغير تقدم انه رهط جرير يجعلهم في الضعة بحيث لا
يليق بهم ان يسبوه لشرفه فافادت حتى ان ما بعدها غاية في التحقير كما افادت ان ما بعدها غاية في التعظيم
في البيت السابق ونهشل بنون وشين معجمة كجعفر ومجاشع بجيم ومعجمة ايضا كمجاهد ابنا دارم بن مالك بن
حنظلة رهط الفرزدق ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له اي فوا عجبا يسبني
الناس حتى كليب تسبني وذلك لما عرفت من ان حتى كيف كانت لا يفارقها معنى الغاية وهي الحالة تستدعي
مغيا وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع حتى يقول الرسول ولا يكون الا مرفوعا لان ما بعد حتى هذه
لا يتعلق بما قبلها لفظا ولا يتاتى ذلك الا مع المرفوع لما ان المنصوب يستدعي ان يكون حتى معه جارة وهو
مع ناصب في تاويل اسم مجرور بها فيتعلق بما قبله وكقول حسان * يغشون حتى ما تهر كلابهم * لا يسالون
عن السواد المقبل * هو من الضرب الاول من الكامل وهو لحسان بن ثابت الانصاري شاعر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورضي عنه من قصيدة قالها للمخرج الى الشام الى عمرو بن الحارث ابن ابي شمر الغساني وقبله *
لله در عصابة نادمتهم * يوما بجلق في الزمان الاول * اولاد جفنة حول قبر ابيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل *
وبعده * يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول *
ومنها * ان الذي ناولتني فرددته * قتلت قتلت فهاتها لم تقتل * كلتاهما حلب العصير فعاطني * بزجاجة ارخاهما للمفصل *
قال حسان قدمت على عمرو بن الحارث فاستنع علي الوصول اليه فقلت للحاجب بعد مدة ان اذنت والا هجوت
اليمن كلها ثم انقلبت عنها فاذن لي عليه فلما وقفت بين يديه وجدت النابغة جالسا عن يمينه وعلقمة بن عبدة
عن يساره فقال لي يا ابن الفريعة قد عرفت غيظك ونسبك في غسان فارجع فاني باعث اليك بصلة سنية ولا

احتاج

احتاج الى الشعر فاني اخاف عليك من هذين السبعين ان يفضحاك وفضيحتك فضيحتي فقلت لا بد منه فقال
ذلك الى عميك فقلت اسالكما بالملك الجواد الا ما قدمتماني عليكما فقالا هات فانشات اقول اسالت رسم الدار
ام لم تسال بين الجوابي فالبضيع فحومل حتى اتيت على اخرها فلم يزل عمرو بن الحارث يزحف عن مجلسه سرورا
وهو يقول هذا واسرا البتارة التي قد بترت المدايح هذا وابيك الشعر لا ما تعللاني به منذ اليوم يا غلام
هات الف دينار مرجوحة فاعطيت الف دينار في كل دينار عشرة دنانير ثم قال لك علي مثلها في كل سنة اخرجه
ابن عساكر عن ابن الكلبي والعصابة بكسر المهملة الجماعة من الناس والعصبة بضمها منهم ما بين العشرة الى الاربعين
كذا في الصحاح وما في القاموس ان العصابة هي العصبة ولله دره كلمة تقال في مقام المدح والمعنى لله عمله وقولهم
لا در دره معناه لا زكا عمله والمنادمة المجالسة على الشراب وجلق بكسرتين مشددة اللام وكقنب دمشق او
غوطتها وجفنة قبيلة باليمن وقد سيل الاصمعي ما اذا اراد حسان بقوله اولاد جفنة حول قبر ابيهم وليس فيه ما يمدحهم
به فقال اراد انهم ملوك حلول في موضع واحد وهم اهل مدر وليسوا باهل عمد ينتقلون وقال غيره معناه انهم
امنون لا يبرحون ولا يخافون كما يخاف العرب وهم مخصبون لا ينتجعون واولاد جفنة هم الغسانيون ملوك الشام
الذين كانوا يتولون نيابة عن قيصر وقد انقرضوا في الاسلام وكان اخرهم جبلة بن الايهم الغساني المتنصر في خلافة
عمر رضي الله عنه ومارية هي بنت ظالم بن وهب الكندي زوج الحارث الاكبر الغساني احد ملوك العرب بالشام
وهي ام الحارث الاصغر وامها هند الهنود امراة اكل المرار ومارية هي التي يضرب المثل بقرطيها فانه كان فيهما
لؤلؤتان عجيبتان دريتان كبيضتي الحمامة وصلتا لابيها من مقيم احد ملوك اليمن ثم توارثها الملوك بعد ذلك حتى وصلتا
الى عبد الملك بن مروان فوهبهما لابنته فاطمة لما زوجها بعمر بن العزيز ولما ولي عمر الخلافة قال لها ان احببت
المقام عندي فضعي الحلي والقرطين في بيت مال المسلمين فوضعته فلما افضت الخلافة الى اخيها يزيد بن عبد
الملك ارسل اليها يقول خذي القرطين والحلي فقالت لا والله لا افعله في حياته واخالفه بعد مماته وروى
الميداني ان مارية اهدت قرطيها الى الكعبة فكانا معلقين بها والمفضل من افضل عليه اذا تطول او من
افضل عليه في الحسب اذا زاد ويغشون بضم المثناة التحتية معناه يجاء اليهم وهرير الكلب صوته دون
نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس ومتهل لكثرة الواردين فلا تهر على طارق فهي قد
اذنت بالناس كما قال حاتم * فان كلابي قد اقرت وعودت * قليل على من يعتريني هريرها * ويحتمل ان الكلاب
انما تركت الهرير لاشتغالها بما ينحر للاضياف ومشاركتها لهم والسواد الشخص اي يعطون من ياتي اليهم ولا
يسالون من هو وقال الجلال اي هم في سعة لا يبالون كم نزل بهم من الناس ولا يهولهم الجمع الكثير وهو المعني بالسواد
اذا قصدوا نحوهم وفي القاموس السواد الشخص والمال الكثير ومن البلدة قراها والعدد الكثير ومن الناس
عامتهم وسيعيد المص انشاد هذا البيت في القاعدة السادسة من الكتاب الثامن الا انه انشده بلفظ حتى
لا تهر بدل والبريص بالموحدة والصاد المهملة موضع بدمشق وبردى كجمزى نهر بدمشق مخرجه الزبداني
ويروى بردا بالتنوين اي ثلجا ويصفق بالتشديد قال الجلال يمزج والذي في القاموس التصفيق التقليب
وتحويل الشراب من انا الى انا ممزوجا ليصفو كالصفق والاصفاق والرحيق الخمر واطيبها او الخالص او الصافي
كذا في القاموس فقول الجلال الخمر البيضا غريب والسلسل كجعفر هنا الخمر اللينة وكذا السلسال والخمال اي
السهلة الدخول في الحلق وبيض الوجوه كناية عن نقاء اعراضهم وكرم الحسب شرفه والشم بضم المعجمة جمع
اشم وليس هذا من الشمم الذي هو ارتفاع المرتفع بكبره وتيهه وانما خص الانف بذلك لان امارة الانفة
والحمية والغضب في الوجه اول ما تبدو منه يعني انهم اصحاب كبر وتيه والطراز الاول النمط الاول والنمط هو
الجماعة الذين امرهم واحد اراد اشرافهم الاقدمين الذين لا تشبه اخلاقهم وافعالهم اخلاق وافعالهم اخلاف
وافعال المحدثين وقتلت بالبناء للمجهول اي مزجت بالماء وجملة قتلت دعا يتجنى بها على منوال الداعبة

وهاتها لم تقبل اعطيتها لحال كونها غير ممزوجة والضمير المثنى من كلتاهما عايد على الخمر والماء على تغليب الخمر
عليه حيث لم يقل كلاهما وحلب العصير بسكون اللام محلوبة كان الخمر محلوب العصير الذي هو العنب والماء
محلوب العصير الذي هو السحاب وقال ابن الشجري بل اراد كلتا الخمرتين الصرف والممزوجة والمعاطاة
المناولة والزجاجة واحدة الزجاج وهو معروف وفي زايه التثليث والمفصل ان كان مكبرا فهو اللسان وان
كان مكبرا فهو واحد مفاصل الاعضاء وعنى بارخاها له الصرف فانها اقوى تاثيرا من الممزوجة لعدم انكسار
شهوتها بالماء وارخاها اشدها ارخاء فهو من قبيل افعل التفضيل المبني من المزيد على خلاف القياس واسند
الارخاء الى الزجاجة باعتبار ما فيها الا ان يراد بها ما فيها وعلى التقدير فثمة مجاز لكنه في الاسناد على الاول
وفي المسند اليه على الثاني و تدخل حتى الابتدائية على الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم
ابن مالك ان حتى هذه اي الداخلة على الفعلية التي فعلها ماض جارة وان بعدها ان مضمرة للزوم كون ما بعد
الجار اما اسما او ماولا به ولا اعرف له في ذلك سلفا فهو راي لابن مالك تفرد به وفيه تكلف اضمار من غير
ضرورة فان حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها الجارة مع الفعلية يستدعي اضمار
لا ضرورة اليه وان كان اضمار ان بعد حتى سايغا شايعا فانه حيث تدعو اليه بان وقع بعدها المضارع
المنصوب وامتنع اسناد النصب اليها نفسها لثبوت الجر بها في الاسماء وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا
فشلتم وتنازعتم انها الجارة وان اذا موضع جر بها وعليه فتعلقها بتحسونهم اي تقتلونهم من احسه ابطل حسه
اي تقتلونهم الى حين جبنتم وضعف رايكم اذ ملتم الى الغنيمة فان الحرص من ضعف العقل وصدقكم اي صدقكم
وعده اياكم بالنصر بشرط التقوى والصبر الى زمان الفشل والاختلاف وهذه المقالة سبقه اليها الاخفش وغيره
فله سلف فيها بخلاف تلك والجمهور على خلافها وانها حرف ابتداء واذا في موضع نصب بشرطها او جوابها على الخلاف
الذي عرفت والجواب في الاية محذوف اي امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الاخرة
او تقديره منعكم نصره وجملة ثم صرفكم عنهم عطف عليه وما بينهما اعتراض ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى
فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اي انقسموا قسمين ومنهم غير ذلك ليس ما ذكر نظيرا في الحذف فقط بل في الحذف وتعيين
المحذوف من مادة الانقسام بدليل ما لحقه من التفصيل الا ان ثاني القسمين هنا حذف لدلالة وما يجد بابا تنا عليه
ففي العبارة قصور لا يخفى واما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجي جواب لما مقرونا بالفاء ولم
يثبت اي مجي جوابها مقرونا بالفاء وفي التعليق الظاهر ما ذهب اليه ابن مالك فقد ورد جواب لما مقرونا باذا الفجائية
وردوا ذلك شايعا وهي الفاء اختان في ربط الجواب بالشرط اذا كان جملة اسمية واذا ربط باحداهما في تركيب جاز
ان يربط بالاخرى فاي داع الى ارتكاب الحذف في الاية وهو خلاف الاصل ولكان تقول الداعي اليه عدم سماع
مثله فان اللغة لا تثبت بالقياس فتامل وزعم بعضهم ان الجواب في الاية الاولى مذكور وهو عصيتم او صرفكم وهذا
ايضا مبني على زيادة الواو وثم في جواب اذا ولم يثبت ذلك وقيل وتنازعتم على زيادة الواو ايضا وقد دخلت
حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
تقدم الكلام عليه مستوفا وبقي شي وهو ان صاحب العباب اجاز ان تكون ما من قوله ما يقدن زايدة وعليه
فالمعنى ان الجياد لشدة السرى كلت فهي لا تستطيع السير بانفسها فاحتاجت الى ان يقودها بالارسان للتسيير
فيمن رواه برفع تكل فان حتى حينيذ ابتدائية والمعنى حتى كلت لانه اعتبر غاية للسرى الماضي ولكنه جاء بلفظ
المضارع على حكاية الحال الماضية قال الشارح وليس هذا بمتعين لاحتمال ان يكون تكل للحال الحقيقية بان
يكون اخبر عن هذا في حال الكلال المطي كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حالة الدخول لكن ما عليه
المص هو الظاهر كقولك رايت زيدا امس وهو راكب فانه ايضا على حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل ماض قطعا
والحال قيد له فزمنهما واحد لكنها حكيت فان قيل اليس اسم الفاعل بلفظه صالحا للازمنة الثلاثة فلم لا يكون

ههنا

ههنا المعنى المضي ولا حكاية نعم لو اعمله فقال وهو راكب فرسا لتعينت الحكاية كما في قوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد قلنا هو وان صلح لها الا انه ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فيحمل عليه حيث لا صارف
وههنا قد وقع قيدا الفعل ماضيا وزمان المقيد هو زمان القيد فلزم اعتبار الحكاية واما الجواب بان الكلام
ليس في راكبا بل في جملة هو راكب وهي حالية والحال قيد لعاملها وهو ههنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت
فغلط اذ الجملة الحالية لا توصف بكونها حالا اي دالة على زمن الحال بل بكونها حالا بمعنى المبين للهيئة والحكاية
انما هي بالحال الاولى لا الثانية فتامل واما من نصب تكل فهي حتى الجارة كما قدمنا ولا بد في النصب
من تقدير زمن مضاف يكون غاية اي الى زمان كلال مطيهم لا ادري لم لا يكون بد من هذا التقدير والحدث
يصح ان تقع غايات نفسها نعم كل حدث يستدعي زمنا يقع فيه وهذا لا يكفي لوجوب تقديره في اللفظ فتامل وقد يكون
الموضع صالحا للاقسام حتى الثلاثة يعني الجارة والعاطفة والابتدائية كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تخفض
اي ما بعد حتى على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع على الابتداء والخبر محذوف اي راسها ماكول بقرينة
ما قبله وقد روي بالاوجه الثلاثة الخفض والنصب والرفع قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي
رشد البيت من الضرب الاول من البسيط ولم يسم قايله وعممتهم من عم القوم بالعطية شملهم بها وفك الادغام للضمير
البارز والندى الكرم وهو المال والغواة جمع غاو كقضاة وقاض والغاوي الضال والغي بفتح الغين المعجمة وتشديد
المثناة التحتية الضلال تقول غوى غيا وغواية ولا يكسر والرشد بالتحريك كالرشد بالضم فالسكون والرشاد كسحاب
مصدر رشد كنصر وفرح ومعناه الاهتداء وقوله حتى نعله القاها الا ان بينهما اي بين القولين فرقا من وجهين احدهما
ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور بخلاف الثاني فان الخبر فيه مذكور وهو القاها فلا يكون فيه شذوذ
بقوله فني الرفع اي ففي رفع ما بعد حتى تهيئة للعامل وقطعه عنه ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا له ومعنى قطعه
عنه منعه عن العمل الصالح له بحسب الظاهر وما بعد حتى هنا مفرد يصح عمل ما قبلها فيه النصب بطريق العطف
وعملها فيه الخفض بالاصالة وفي رفعه على الابتداء قطع لذلك العمل ومنع عنه بخلاف ما اذا صرح بالخبر فانه معه لا
يكون ذلك العامل متهيا للعمل لانه لا تسلط له على الجملة المذكورة فليس فيه قطع عما هي له قيل وفي الرفع ايضا
العدول عن اقوى العاملين الى الاخر اذ فيه اعمال العامل المعنوي وترك اللفظي وهذا كما ترى لا يتم على المذهب الكوفي وزعم
بعضهم انه لم يسمع من كلام العرب اكلت السمكة حتى راسها بالرفع هذا اي شذوذ رفع المفرد بعد حتى المودي الى
منعه قول البصريين ظاهره انه قول جميعهم ونسبه ابن الحاجب الى بعضهم ثم قال وليس بالجيد لقوة الدلالة على
خصوصية الخبر المحذوف فلا وجه لمنعه واعترضه المص في حواشي التسهيل بان المانع ليس عدم الدلالة عليه
وانما هو ما يلزم عليه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في زيد ضربته لذلك وان كان معلوما
ومن ثم اوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول اي وجبوا على الرفع بالابتداء الاتيان بالخبر والثاني ان
النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف اي على الصحيفة والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير والتقدير
حتى القى نعله القاها وفي البيت الاول من وجه واحد وهو العطف على الضمير المنصوب ومع وحدة وجهه فيه
هو قليل كما عرفت واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب لعدم عامله وكان لك
في الرفع اي في توجيهه اوجه احدها الابتداء والثاني العطف والثالث اضمار الفعل والجملة التي بعده اي جملة قام
خبر على الاول ومؤكدة على الثاني لتمام الكلام بدونها كما انها كذلك اي مؤكدة مع الخفض واما على الثالث فيكون
الجملة مفسرة وهي على التقادير كلها ما عدا الاول غير ذات محل وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم
حتى زيد ضربته بالخفض ولا حتى زيدا ضربته بالنصب بالعطف بل انما يجوز بالرفع على الابتداء وبالنصب
باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيدا لضربت القوم وعلى وجهي الخفض والنصب بالعطف في ضربت القوم
حتى زيد ضربته وزيدا ضربته يلزم ان يكون ضربته توكيدا لضربت القوم لكنه ممتنع لعدم المطابقة بين المؤكد

والموكد اذ مقتضاه ان يقال ضربتهم لاضربته وفي التعليق بجويزان يكون ضربته تاكيد الضربت زيدا الثابت لم
بتضية العطف ولا امتناع لانه تاكيد لبعض ما تضمنه الكلام السابق وبجويزان يكون استينافا بالنسبة الى
زيد لا توكيدا ومع يجوز على وجه الخفض في حتى نعله ان يقدر ضمير القاها للفعل بل جاز على تقدير التوكيد و
الاستيناف ان يكون ضمير القاها عايدا على الثلاثة الصحيفة الزاد والنعل قال اي هذا البعض وانما جاز
الخفض في حتى نعله لان ضمير القاها للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه ان يقدر انه للنعل لئلا يخلو الموكد
من ضمير الموكد فتنتفي المطابقة وقد مر لك ما في التعليق ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية بل هي مستانفة
خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل جر بحتى ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل اي لا تمنع منه وانما
زاد قوله وانما تدخل على المفردات او ما في تاويل المفردات لبيان ان التعليق الممنوع منه في حروف الجر انما هو
دخولها على غير مفرد او ما في تاويله كما يمتنع دخولها غير عاملة على مفرد واما التعليق في افعال القلوب فهو منع
على لفظا لقيام مانع منه وثبوته محلا لا يقال لعل مراد من قال ان الجملة بعد حتى في محل جر انها في تاويل جر
مجرور بحتى فتجوزوا وتاويل الجمل من غير حرف مصدري ودخول الجار عليها بهذا الاعتبار كما في اسماء الزمان
نحو جيت حين جاء زيد فلا تعليق لحروف الجر حينيذ لانا نقول هب ان هذا هو المراد لكن يرده قوله فانهم اذا
اوقعوا بعدها ان كسروها اي كسروا همزتها فقالوا مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حرف الجر اذا
دخل على ان فتحت همزتها وجوبا نحو ذلك بان الله هو الحق حيث وطي تقول حوث فتبدل الياء واوا نقله عنهم اللحياني
وتبعه المص وطي كسيد ابو قبيلة من اليمن وهو ماخوذ على ما قيل من الطاءة كالطاعة الابعاد في الرعي وهو طي
ابن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وزعم ابن سيده ان الواو اصل والياء فرع منها وفي القاموس وحوث
لغة في حيث ولم يقيدها بكونها طايية وفي الثاء المثلثة فيهما الضم تشبيها بالغايات اعلم ان حيث مبنية لشبهها
بالحرف في الافتقار المتاصل لاحتياجها الى جملة تضاف اليها تتضح بها فان وضعها لمكان النسبة وهي لا تقوم الا بجملة
ثم ان كانت شرطية فهي مع ذلك متضمنة لمعنى حرف الشرط وهو يوجب البناء قطعا وكان حقها ان تبنى على السكون
لولا انه مود الى محذور اجتماع الساكنين على غير حده فبنيت على الحركة وقد جاءت فيها الحركات الثلاث فالضم
لشبهها بالغايات اما لان حقها ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل الغاية المنسوب اليها فلما حذف وضمنت
معناه سميت بذلك اشعارا بالمحصل لها من الغرابة لمخالفة وضعها ولان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية
اللفظ المضاف اخر المضاف اليه لانه تتمته فاذا حذف وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غاية بعد
ان كان وسطا ولا يقدح في هذا التشبيه ان الغايات مقطوعات عن الاضافة وحيث مضافة لان
الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر ولان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر
الذي تضمنته وقد اورد على التعليل انه يقتضي ان الاضافة الى المفرد المبني كلا اضافة لعدم ظهور اثر الجر فيه
والكسر على التقاء الساكنين اي على اصل بعضه والفتح للتخفيف وهو لغة يربوع وطهيه ومن العرب من
يعرب حيث وهي كما في التسهيل لغة فقعسية وحكاه الكسايي عن بني الحارث بن اسد ايضا وعلى هذه
اللغة تفتح في موضع النصب وتكسر في موضع الخفض وقراءة من قرا من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملهما
اي تحتمل لغة الاعراب وتحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا بل لا يضاف من ظروف المكان
الى الجملة سواها قال الاخفش وقد ترد للزمان فتكون بمعنى حين ولا حجة له فيما استدل من قول الشاعر
للفتى عقل يعيش به ٭ حيث تهدى ساقه قدمه ٭ لاحتمال كونها فيه ظرف مكان بل هو الظاهر والغالب
كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن فليست من الظروف المتصرفة لان المتصرف ما استعمل
غير ظرف او جر بغير من وقد يخفض بغيرها على شذوذ وندور كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم
هو عجز بيت صدره فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة وهو من الضرب الثاني من الطويل من معلقة زهير بن

ابي

ابي سلمى المشهورة واولها ٭ امن ام اوفى دمنة لم تكلم ٭ بحومانة الدراج فالمتثلم ٭ وقد اورد المص ابيات
منها في كتابه هذا ياتي الكلام على كل في موضعه ان شاء الله تعالى ومنها وهو من غررها ٭
ومن هاب اسباب المنايا ينلنه ٭ ولو رام اسباب السماء بسلم ٭ ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله ٭ على قومه يستغن عنه ويذمم ٭
ومن لا يزل يسترحل الناس نفسه ٭ ولا يعفها يوما من الذل يندم ٭ ومن يغترب يحسب عدوا صديقه ٭ ومن لا يكرم نفسه لا يكرم ٭
ومن لا يذد عن حوضه بلسانه ٭ يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم ٭ ومن لا يصانع في امور كثيرة ٭ يضرس بانياب ويوطا بمنسم ٭
ومن يجعل المعروف من دون عرضه ٭ يفره ومن لا يتق الشتم يشتم ٭ سيمت تكاليف الحياة ومن يعش ٭ ثمانين حولا لا ابا لك يسام ٭
رايت المنايا خبط عشوا من تصب ٭ تمته ومن تخطي يعمر فيهرم ٭ ومهما يكن عند امري من خليقة ٭ ولو خالها تخفى على الناس تعلم ٭
واعلم ما في اليوم والامس قبله ٭ ولكنني عن علم ما في غد عمي ٭ ام اوفى كنية امراة زهير والتقدير امن دمن ام او
في ومن لام من للتبعيض وقدر بعضهم امن منازل ام اوفى والدمنة بكسر المهملة الاثر والرماد وما يشبه ذلك ولم
تكلم مضارع حذف احدي تائيه والحومانة بفتح المهملة ما كان فوق الرمل ودونه حين تصعده او تهبط وقال
الاصمعي المكان الغليظ المنقاد والدراج بفتح المهملة وتشديد الراء اخره جيم موضع وكذا المتثلم بفتح اللام المشددة
وقيل الثاني ماء لبني فزارة فشد اي على خصمه ولم ينظر اي يؤخر من الانظار قال التعاريب فانظري الى يوم يبعثون
ويروى ولم يفزع بيوتا اي لم يعلمهم ويروي الاصمعي ولم تفزع بيوت اي لم تعلم والمراد بالبيوت اهلها والبيوت
جمع بيت ولا يعرف البصريين الكسر في بائه قال ابو اسحق وان كان البصريون لا يعرفونه فانه يجوز عندي كسر
الباء لمجاورتها الياء وام قشعم قيل المنية وقيل الحرب الا ترى الى قوله حيث القت رحلها اي موضع شدة الامر وقال
ابو عبيدة ام قشعم العنكبوت والمعنى فشد على صاحب ثاره بمضيعة من الارض ووزن قشعم فعلل فالميم فيه
زايدة كما في زرقم يقال قشعت الريح الثوب اذا فرقته والاسباب جمع سبب واراد باسباب المنايا طرقها التي يوصل
بها والسبب السماء تولجها يعني ان من هاب اسباب المنايا كراهية ان تناله تنله لان المنايا تنال من هاب
اسبابها ومن لا يهابها كما قال ابن النحاس بان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم فان الموت ملاق لمن فر منه ومن لم
يفر ومن يك ذا فضل البيت استشهد به الصرفيون على جواز فك الادغام مع الجازم ويك اصله يكن حذف نونه
لكثرة الاستعمال مع ما فيها من شبه حروف المد واللين ومعنى قوله ومن لا يزل يسترحل الناس نفسه اي يجعل نفسه
كالرحل للناس يتعرض لهم بالاذى ويروى يستحمل كما تقول فلان يحمل الناس على عنقه ورفع يسترحل لانه خبر لم
يزل الذي هو فعل الشرط ولا يعفها عطف على فعل الشرط وتغترب من الغربة ويكرم الاول بتشديد الراء
المكسورة على البناء للفاعل والثاني بفتحها على البناء للمفعول والتضعيف للتكثير والذود الطرد والمنع قال
الاصمعي من ملاحوضه ثم لم يمنع منه عس وهدم وهذا تمثيل والمراد ان من لا يدفع عن نفسه ظلم الناس ظلموه واستضاموه و
والمصانعة المداهنة وتضرس بانياب تعضعض بها والانياب جمع ناب وهو مذكور كالضرس والسن مونث
والمنسم كالمجلس خف البعير كذا في القاموس وقال ابن النحاس في شرح المعلقات طرف خف البعير واليه
ينظر قول الجلال هو للبعير بمنزلة الظفر للانسان والمعروف الاحسان ويفره بجزم الراء وضمها ولا ينقص وهو
مضارع وفره حذفت منه الواو لوقوعها بين ياء وكسرة يقال رايت فلانا ذا وفارة اي رايته تام المروة
وفلانا اعطى فلانا حقه ولم يفره اي لم ينقصه ولفلان وفره اي شعر تام والسامة الملل والضجر
والتكاليف جمع تكلفة وهي المشقة وما يتكلفه الحر من المشقة الدنيوية ولله در صاحبنا البدر النصيبي
الشافعي حيث يقول ٭ تغير الدهر عما كنت اعهده ٭ وزاد في سعده من زاد في سرفه ٭ ما اطيب العمر لولا قرب رحلته ٭
والعيش لولا كلال النفس من كلفه ٭ والحول السنة واللام من قوله لا ابا لك زايدة والاصل لا اباك والخبر محذوف
والالم تثبت الالف لانها انما تثبت حالة الاضافة والمنايا جمع منية وخبط عشوا تقديره يخبط خبط
عشوا اي يخبط كخبط عشوا والخبط ضرب اليدين والرجلين والعشوا مونث اعشى فعلاء من العشا بالقصر

وهو نصوء البصر بالليل والنهار والعشواء الناقة لا تبصر امامها وخبط خبط عشواء ركب الامر على غير بصيرة والمرادات المنايا تاتي على غير قصد وليس كما قال لانها انما تاتي بقضاء وقد اخرج وكيع في الغرر بسنده قال قال زيد بن علي بن الحسين ينسب الجاهلية جاهلية زهير بن سلمى حيث يقول رايت المنايا خبط عشواء من تصب تمته ومن تخطي يعمر فيهرم فقال له عبد الله نعمت الجاهلية كانت حين يقول واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي وقد حذف الضمير المنصوب العايد الى من من فعلي الشرط اي من تصبه ومن تخطه والهرم بلوغ اقصى الكبر وهو ارذل العمر قال تعالى ومن نعمره ننكسه في الخلق واما بيت ومهما يكن فسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى واما بيت واعلم علم اليوم فقد استشهد به على انحصار الازمنة في الحال والماضي والمستقبل اي اعلم ما مضى امس وما انا فيه اليوم واما ما في غد فلا اعلم لي بها لاني رايت الاولين ولم ار الثالث وقد تقع حيث مفعولا به فتكون في محل نصب على المفعولية وفاقا لابي علي الفارسي وحمل عليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان فانه علمه منزه عن ان يتقيد بمكان او غيره وانما كان المعنى ذلك لان هذه الاية جاءت ردا على المشركين في قولهم لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله سوا قلنا انهم ارادوا بقولهم ذلك ان تحصل لهم النبوة والرسالة كما حصلت لمحمد صلى الله عليه وسلم حسدا من عند انفسهم وطلبا لان يكونوا متبوعين لا تابعين ومخدومين لا خادمين او ان تحصل لهم ايات ومعجزات مثل معجزات الانبيا تدل على صحة نبوته صلى الله عليه وسلم كما يرشد الى ذلك قوله تعالى وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الانبيا ينبوعا الايات وعلى هذا لا يكونوا طالبين للنبوة بل لما لو اجيبوا اليه لكانوا قد قربوا من منصب النبوة ويصح قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته ردا عليهم وان كان هو على الوجه الاول اصلح والمعنى ان للرسالة موضعا مخصوصا ومحلا لايقا لا يصلح وضعها الا فيه لانه ثم صفات تعتم بذلك المحل لاجلها يصلح وضع الرسالة فيه فمن كان متصفا بتلك الصفات كان رسولا ومن لا فلا والعالم بتلك الصفات وبمن قامت به هو الله تعالى وهذا مبني على ان النفوس البشرية مختلفة بجواهرها وماهياتها فبعضها طاهرة عن العلايق الجسمانية مشرقة بالانوار الالهية مستعلية موثرة وبعضها خسيسة كدرة متعلقة بالجسمانيات فالنفس ما لم تكن من القسم الاول لم تصلح لقبول الوحي والرسالة على ان هذا القسم متفاوت في نفسه قوة وضعفا فلذا تفاوتت مراتب الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وقيل ان النفوس البشرية والارواح الانسانية متساوية في تمام الماهية فحصول النبوة والرسالة لبعضها دون بعض محض تشريف من الله تعالى واحسان وفصل هذا في الشرح ولو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقا حيث على ما عهد من ظرفيتها قال المحشي بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفة وبعض صلة وعامة المعربين على خروجها عن الظرفية ههنا قال ابو البقاء التقدير يعلم موضع رسالاته وليس ظرفا وكذا قدره ابن عطية وقال التبريزي حيث هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول وقال ابو حيان في بحره قالوا حيث لا يمكن اقرارها هنا على الظرفية قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان فاذا لم تكن ظرفا كانت مفعولا على السعة ثم قال وما اجازوه من ان مفعول به على السعة او لا عليها يا باه قواعد النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع فيه لا بد ان يكون متصرفا ثم قال والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالاته اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل رسالاته فيه والظرفية مجازية وتعقب بانه ترك ما قاله الجمهور وتاول شيا هو اعظم فان ما قدره لا يندفع به الاشكال بل يقوى به الحال ويعود المقال فانه يستدعي ان يكون علمه تعالى متفاوتا بان يكون في مكان انفذ منه في مكان ودعواه مجازية الظرف لا تنفعه الا ان يقال انه لم يرد ابقا انفذ على معناه من التفضيل وانما اراد منه معنى الوصفية فقط بدليل التفسير وان كان من حقه التصريح

بان

بان ليس المراد التفضيل وناصبها اي ناصب حيث يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا اعلم نفسه معطوف بلا على خبر ناصبها وهو يعلم فيكون مرفوعا وربما وقع في بعض النسخ لا باعلم نفسه بادخال الباء على اعلم وهو عطف بحسب المعنى اذ ما قبله في قوة قولنا او ينصب بيعلم لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به لانه دال على ذات باعتبار ما ثبت لها من زيادة الوصف وهذا لا تعلق له بغير من قام به ليتعدى اليه فان اول بعالم وقطعت النظر عن اعتبار الزيادة جاز ان ينصبه في راي بعضهم نظرا الى ما اريد منه ومنعه بعضهم نظرا الى ما كان عليه واختار السفاقسي عدم التقدير قال فانه لا مانع من عمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على ظرفيته والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل على تركه وقد قام الدليل القاطع في هذا الموضع ولم تقع اي حيث اسما لان خلافا لابن مالك في تجويزه ذلك ولا دليل له في قوله ان حيث استقرت من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما البيت من الضرب الاول من الخفيف وفيه كما ترى تنصيف الادماج فاخر مصراعه الاول اليا من راعيه ولم يسم قايله والراعي اسم فاعل من رعى الامر حفظه والراعي كل من ولي امر قوم والامير يرعى والقوم رعيته والحمى الممنوع مما يضره والعزة اما مصدر عز يعز عزا وعزة بالكسر فيهما وعزازة بالفتح اي صار عزيزا وقوي بعد ذلة او مصدر عزه غلبه في المغارة او المعنى على ما جوزه المص ان الحمى الذي فيه القوة والغلبة والامان في مكان استقرار من انت حافظه وولي امره فان قيل يؤدي تقديرك هذا الى جعل المكان يعني حمى حالا في المكان وهو حيث قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة اجابة ومحصل ذلك كله انه من باب حلول الجزء في الكل ولا ضير في ذلك ويلزم حيث الاضافة الى الجملة حق اسماء المكان ان لا تضاف الى الجملة بخلاف اسماء الزمان وذلك لان استدعاء مضمون الجملة المضاف اليها الزمان اقوى من استدعاء المكان الا ان حيث لما اشبهت نحو حين وزمان من حيث انه لا دلالة لها على خصوص المكان اضيفت الى الجملة وقد جوز الشارح في لفظ الاضافة الرفع على الفاعلية فحيث في محل نصب على المفعولية اي لا تنفك الاضافة عن حيث فاعل اي حيث والنصب على المفعول وحيث فاعل اي حيث لا تنفك عن الاضافة وناقش في هذا الوجه المحشي بانه نصب الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها قال وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة وجدت حيث وقد سلف لها عند قول المص في الكلام على اذ مسالة تلزم اذ الاضافة الى الجملة نحو هذا الكلام وتقدم منا ما في مراجعته غنية عن اعادته هنا وانت اذا لحظت ان المعنى المراد ان حيث لا تستعمل الا مضافة الى الجملة فهي لا تنفك عن اضافتها الى الجملة لا تنفك عنها تساوى الوجهان واعلم ان حيث تلزم الاضافة الى الجملة وان خرجت عن الظرفية كما في الله اعلم حيث يجعل رسالته وزعم ابو علي انها انما تضاف ظرفا لا اسما وجعل الجملة بعدها في الاية صفة للمضاف اليه وهو تقدير يحوج الى تقدير عايد اللهم الا ان يقال انها لما اتحدت صورة الوصفية بصورة المضافية وتلك يمتنع معها الضمير لما تقرر من ان الجمل المضاف اليها الظروف يمتنع ان يعود منها ضمير عليها استغناء عنه بربط الاضافة المودي الى جعل المضاف ظرفا لمضمون المضاف اليه لم يعتبر مع الصفة ايضا ضمير لكنه بعيد من قياس الوصف فتامل اسمية كانت ولا بد من كون ثاني جزئيها فعلا او في معنى الفعل او منها لان الاضافة وان كانت الى الجملة لفظا فهي في التحقيق الى المصدر الذي تضمنه اذ لو كانت الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان معنى اجلس حيث زيد جالس اجلس في مكان هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في مثل ذلك للتخصيص ويبعد منها صحة تقدير كلها وهي لا تدخل الجمل او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر قال ابن بري اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث فعلا فقصد ذلك الفعل اولى ومن ثم ترجح النصب على الاشتغال على الرفع على الابتداء في نحو جلست حيث زيدا اراه وذلك لما في حيث من معنى الشرط الذي هو اولى بالفعل وندرت اضافتها الى المفرد كقوله ببيض المواضي حيث

لى العمايم بجرلي وهذا عجز بيت صدره ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم وهو من الضرب الثاني من الطويل قال
العيني قيل انه من قصيدة للفرزدق التي اولها نحن بزوراء المدينة ناقتي قال ولم اجده فيها في ديوانه ونطعنهم
قال المحشي طعنه بالرمح وطعن في النسب يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وفي القاموس طعنه بالرمح
كمنعه ونصره طعنا ضربه فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا فهو كما ترى لم يفرق
باختلاف المضارع بين الاستعمالين والكلى بضم الكاف كليه او كلوة ولكل كليتان وهما لحمتان حمراوان منتبرتان
لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما شحم محيط بهما كالغلاف لهما يسمى كظرا بضم الكاف وسكون
الظاء المعجمة ورواه المحشي كجماعة منهم الجلال تحت الحبا بضم المهملة وقيل بكسرها وقيل بهما وبتخفيف الموحدة
والقصر جمع حبوة بكسر الحاء وقوم يقولون بالضم وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بشيء وفي القاموس احتبى
بالثوب اشتمل او جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها والاسم الحبوة ويضم والحبية بالكسر والحبا بالكسر والضم
وعلى هذه الرواية فالمراد بتحت الحبا اوساطهم كما اراد بحيث لى العمايم اي مكان ليها اي تقبلها الروس وبيض المواضي
السيوف القواطع ومن باب جرد قطيفة وقول العيني هنا انحيث حيث لم تضف الى جملة معربة محلها النصب
على الحال مردود اذ لا تجعل اعرابها محليا مع الحكم عليها بانها معربة على ان ارادة الحال هنا غير مستقيمة
كما لا تخفى على من له بصيرة بالمعاني بل الحق بناؤها على الظرفية سواء قلنا بانها معربة كما يأتي في كلام المص عن ابي الفتح ام لا
والعامل فيها اضربهم المصدر وبتوازن المصراعان كما لا يخفى والكسائي يقيسه فيجوز جلست حيث زيد بجر زيد
والندر في ذلك اي في اضافتها الى المفرد لطافتها الى الجملة محذوفة كقوله "اذا ريدة من حيثما نفحت له" اتاه برياها خليل يواصله
البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله ابو حية بالمثناة التحتية المشددة الهيثم بن الربيع بن زرارة النميري كان
شاعرا مجيدا ادرك الدولتين الاموية والعباسية وكان مع ذلك جبانا كذابا وكان له سيف يسمى لعاب المنية
ليس بينه وبين الخشب فرق حدث جار له قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه لصا فانتضى سيفه ووقف
في وسط الدار وقال ايها المغتر بنا والمجترئ علينا بئس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف صقيل اخرج
بالعفو عنك قبل ان ادخل بالعقوبة عليك ان ادع والله لك قيسا لا تقم لها وما قيس تملأ والله الفضا خيلا
ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله الذي مسخك كلبا وكفانا حربا وحكي عنه انه قال الظهر لي ظبي فرميته فراغ فعارض
السهم فما زال والله يروغ ويعارض حتى صرعه والى هذا السهم اشار الجمال بن نباتة بقوله "وبديع الجمال يرطرني
مثل عطافه والاطراف عنبري" كلما صدت من هواه اتاني "سهم الحاظه كسهم النميري" توفي سنة بضع وثمانين
ومائة والريدة براء مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة ودال مهملة ريح لينة الهبوب ويقال رادة وريدانة ونفحت
هبت وقول الشارح فاحت غير ملايم لان ذلك انما يسند الى الطيب قال الاصمعي ما كان من الرياح نفح فهو
برد وما كان لفح فهو حر والريا بتشديد المثناة والقصر الرائحة والريح الطيب قال المحشي والبيت في
وصف جار والمراد بالخليل جنبه الانف اي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت فحذف هبت وجعل ما عوضا
كما جعل التنوين في حينئذ قال ابن مالك وذلك لان ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت فلو كانت نفحت مضافا
اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والحق ان البيت لا حجة فيه
لاحتمال ان تكون حيث مضافة الى الجملة بعدها وريدة فاعل بفعل مقدر يفسره المعنى اي اذا نفحت ريدة
وهذا اولى مما قرره المص اذ ليس فيه الا حذف رافع ريدة لدلالة المعنى عليه وفي ذلك هذا الحذف وحذف
الجملة المضاف اليها حيث ودعوى عوضية عنها وهي لم تثبت في غير هذا الموضع ليحمل هذا عليه لانا نقول لا مانع
من كون نفحت المضاف اليه مفسرا وامتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال لا بباب ما حذف
عامله على شريطة التفسير مطلقا بدليل انهم جعلوا منه نحو وكانوا فيه من الزاهدين وان احد من المشركين
استجارك مع عدم صلاحية المتاخر للعمل قال ابو الفتح في كتاب التمام بالتخفيف ومن اضاف حيث الى المفرد

اعربها

اعربها انتهى لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة قال الرضي والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة
الى المفرد ورايت بخط الضابطين اما ترى حيث سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم
وسهيل بالرفع على الابتداء اي موجود فحذف الخبر وعلى هذا البناء حال الاضافة الى الجملة وان حذف ثاني
جزئيها وهذا البيت من مشطور الرجز وبعده نجما يضيء كالشهاب ساطعا سهيل كزبير نجم عند طلوعه
تنضج الفواكه وينقضي القيظ كذا في القاموس والشهاب بكسر المعجمة شعلة من نار ساطعة اي مرتفعة
وعليه فقوله ساطعا حال موكدة والهمزة في قوله اما ترى للاستفهام الانكاري وترى اما من الرؤية البصرية
وهي تستدعي مفعولا واحدا والذي يقتضيه المعنى ان يكون سهيلا وحيث صلة كلفظ مقام في قوله نفيت
عنه مقام الذئب وعليه فطالعا حال من سهيل وزعم العيني ان المفعول طالعا وحيث منصوب على الظرفية
واما من الرؤية القلبية وهي تستدعي مفعولين احدهما سهيل اي اما تعلم مكان سهيل وثانيهما طالعا وهذا
ايضا يستدعي ان تكون حيث صلة قال صاحب العباب ومن لم يجعل حيث صلة جعل طالعا ورد ذلك
بان جعل الحال من المضاف اليه والعامل معنى الاضافة غير مرضي وكذا القول بزيادة حيث غير مرضي فالاولى
ان تجعل الحال الضمير يعود الى سهيل حذف مع عامله للدلالة عليه اي تراه طالعا وقال النيلي في شرح الحاجبية
من جر سهيلا نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل
طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون اي حيث
ظرفا لفساد المعنى وجزم الرضي في شرحها ايضا بان حيث مفعول ترى واذا اتصلت بها ما الكافة لها عن
الاضافة الى الجملة بعدها ضمنت معنى الشرط والمجازاة وجزمت الفعلين اي فعلي الشرط والجزاء كقوله
"حيثما تستقم يقدر لك الله" نجاحا في غابر الازمان" البيت من الضرب الاول من الخفيف الا ان ضربه
زوحف بالتشعيث وهو حذف متحرك من وتد فاعلاتن المجموع ومذهب الخليل انه اللام والاخفش انه
العين ووزنه مفعولن وفي البيت تنصيف الادماج فاول المصراع الثاني الهاء من الاسم والغابر بالمعجمة
اسم فاعل من غبر يغبر غبورا بقي ومضى ضد قال تعالى الا عجوزا في الغابرين اي الباقين في موضع العذاب
وفي الحديث بارك الله لكما في غابر ليلتكما قال القاضي والنووي اي ماضيها وغابر الازمان ماضيها ومستقبلها
لان المستقبل باق والمراد في البيت مستقبل الازمان وهو جمع زمن بفتحتين وهذا البيت دليل عندي
على مجيئها للزمان لان المعنى متى تستقم يقدر قال الشارح كان ذلك جاء من قبل غابر فصرح بالزمان وليس
بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا وذلك لا يوجب ان يكون المراد
بحيث الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد اينما تستقم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل واجيب
بان مراد المص ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان وبنفيه القطع لا ينافيه

خلا على وجهين احدهما ان تكون حرفا جارا للمستثنى وهذا لم يعرفه س وانما نقله الاخفش والحق ان الجر بها
امر ثابت بالنقل الصحيح عن العرب ولا وجه لانكاره وقال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر واذا وقع بعدها ضمير المتكلم قلت خلاي بغير نون ثم قيل موضعها اي موضع مجرورها نصب عن تمام الكلام
اي انها لا تتعلق بشيء وانما موضع مجرورها النصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينتصب كما انتصب المستثنى
في نحو قام القوم الا زيدا وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر اذا لم تكن زائدة فانه
لا بد لها من متعلق والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل
معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة فلا تتعلق بشيء كما لا يتعلق حرف الجر الزائد وقد رد
هذا الشارح بانا لا نسلم ان معنى التعدية الايصال المذكور بل جعل المجرور مفعولا به كذلك الفعل ولا يلزم منه

اثبات معناه للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفايه عنه قال
وقد افصح المص بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حرف العين على الاستدراكية ما نصه وتعلق على هذه
بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناها الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج هذا
كلامه ولقايل ان يقول كيف يكون معنى التعدية الايصال المذكور مع اطباقهم على ان وجه تسمية هذه الحروف
بحرف الجر انها تجر معاني الافعال الى الاسماء وهذا الحرف انما افاد التنحية دون الجر وكيف يكون هذا الحرف
معنويا به وحد المستثنى صادق عليه دون حد المفعول به الا ترى انه لا تصح نيابته عن الفاعل كما لا تصح نيابة
المستثنى ولو كان مفعولا به لصحت واما ما افصح به المص هناك فليس فيه ما يشعر باختياره مع انه كما حكاه
حكى مقابله وايده بانه مختار ابن الحاجب ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة قيل هذا الاستدلال ساقط لانه
لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته في جميع احكامه الا ترى ان الا التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر
وهذا الحرف يعمله قلنا اذا لم تلزم المساواة في الجميع فلا بد من ثبوتها في البعض فليكن هذا البعض من الثابت والثاني
ان تكون فعلا متعديا لتضمنه معنى جاوز ناصبا له اي المستثنى وانما قلنا ان تعديه بالتضمين لما ان الحق
انه لازم نحو ان يتعدى بمن نحو خلت الدار من الانيس وربما ضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل
هذا وخلاك ذم لكنهم التزموا هذا التضمين في باب الاستثنا ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا وقد تقدم ان فيه اقوالا احدها ان يكون ضميرا مستترا
عايدا على اسم فاعله الثالث ان يكون عايدا على البعض المفهوم من العام ولم يرتض الرضي هنا قال لان المقصود
في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولم يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم
منه مجاوزة الكل وخلو الكل انتهى وقد يقال المراد البعض المطلق فيستقيم ولا حاجة ان يراد بالبعض من
عدا المستثنى ليرد ان اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب شايع كثير واما وجه القرا فالمفهوم
من كلام ابي حيان انه لم يذهب اليه الا في حاشا لانه بعد حكاية مذهب الفرا هذا قال ويمكن القول في عدا و
خلا وبه يكون النصب بعدها انما هو بالحمل على الا والتزم فيها النصب لانها لم تتمحض للحرفية والفروع تقتصر فيها
على بعض الاحكام والجملة مستانفة لا موضع لها وان كانت مفتقرة من جهة المعنى لما قبلها من حيث ان معناها
معنى الا وهذا نظير قولهم ما رايته مذ يومان فان جملة مذ يومان مستانفة مع افتقارها في المعنى الى ما قبلها
لانها قيد له او حالية فهي في موضع نصب فاذا قلت قام القوم خلا زيدا فالمعنى مجاوزين زيدا على خلاف
ذلك والوجهان جوزهما السيرافي وظاهر كلام الرضي اختيار الحالية حيث قال ولهذا الغرض اي ليكون ما بعد
خلا على صورة المستثنى بالا التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب
على الحال لكن صحح ابن عصفور الاستيناف قال لانك اذا جعلتها حالا احتجت الى رابط يربطها بذي الحال
ولا رابط لان الضمير في عدا وخلا ليس عايدا على المستثنى منه بل على البعض المفهوم من السياق المضاف الى القوم
ولا يكفي عوده الى المضاف الى المستثنى منه لانه ربط بالمعنى وهو لا ينقاس لانهم قصروه على السماع في نحو
ما مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين ومنعوه في مررت برجل قايمين لا قاعد ابواه لان الربط بالمعنى انما
سمع في الصفة الثانية لا الاولى فلم يجاوزوا به موضعه وقيل لو قصدت الحالية لاتي بالواو ولو في موضع
واحد فدل ذلك على لحظهم معنى الاستثنا التي لا تدخل الواو فيه وتقول قام القوم ولم يقم زيدا وبعض منهم
زيد فيجي بالواو لانك لم تلحظ الاستثنا وتقول قاموا خلا زيدا بالنصب وان شيت خفضت ما بعد خلا
ولا يختلف المعنى نصبا وجرا الا في نحو قول لبيد «الا كل شي ما خلا الله باطل» «وكل نعيم لا محالة زايل»
تقدم الكلام على ان هذا البيت من الضرب الثاني من الطويل وعلى قايله واعلم ان هذا البيت هو ما ورد فيه
حديث الشيخين عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد الا كل شي

ماخلا

ماخلا الله باطل وفي رواية لمسلم ان اصدق بيت قاله الشاعر الا كل شي ما خلا الله باطل وبها يظهر
ان المراد بالكلمة في روايتها البيت ولا يقدح في ارادة البيت بتمامه الاقتصار على شطره فانه كما يقال
قرات قل هو الله ويراد السورة بتمامها كما لا يقدح حمله صلى الله عليه وسلم هذا البيت اصدق بيت الثابت
بما نقلناه فيما رواه السلفي في المشيخة البغدادية عن علي بن حجر ان لبيدا انشد النبي صلى الله عليه وسلم
قوله الا كل شي ما خلا الله باطل فقال صدقت فقال وكل نعيم لا محالة زايل فقال كذبت وما رواه عبد
الله بن احمد بن حنبل في زوايد الزهد بسنده ان لبيدا قدم على ابي بكر فقال الا كل شي ما خلا الله باطل
فقال صدقت قال وكل نعيم لا محالة زايل فقال كذبت عند الله نعيم لا يزول فلما ولى قال ابو بكر ربما قال
الشاعر الكلمة من الحكمة وما اخرجه ابن اسحاق في مغازيه عن عثمان بن مظعون انه مر في صدر الاسلام بمجلس
من قريش ولبيد بن ربيعة ينشدهم الا كل شي ما عدا الله باطل فقال له عثمان كذبت نعيم الجنة لا يزول ابدا
فقال لبيد يا معشر قريش والله ما كان يوذي جليسكم فمتى حدث هذا فيكم فقال رجل هذا سفيه في سفهاء
قد فارقوا ديننا فلا تجدن في نفسك من قوله القصة وذلك لجواز ان يكون تكذيبه له في المصراع الثاني مبنيا
على ما اراد لبيد حال التجاهلية من بقاء عموم كل نعيم على حاله بحيث يشمل نعيم الجنة قياسا على الشاهد من نعيم الدنيا
او بحيث لا يشمله بناء على انكار المعاد الجسماني وان هناك جنة ونارا سيما تكذيب ابن مظعون فانه كان في ملا
من اهل الجاهلية كما يعطيه سياق القصة والتكذيب في الاسلام لبيلا يبقى على ما كان يعتقده وحكم الرسول
صلى الله عليه وسلم بان هذا البيت اصدق بيت المستلزم لصدق قايله وتصديقه فيما انما هو بعد صرفه عن ظاهره
علما بان المخاطب به من المسلمين عالمون بان نعيم الاخرة لا يزول فهم منه ورد عليهم ما يفهم العموم مخصوص
وهو مع التخصيص قول صادق بلا شبهة ومع ما انضم اليه مما افاد التوحيد اصدق قول بشعر الى ما قررناه
ترك الصديق لما ولى لبيد وقد كذبه بذلك الاعتبار بما قال الشاعر الكلمة من الحكمة وان لم يهتد الى الحكمة ما
قاله فانه انما اراد بالكلمة البيت وهو بعد التخصيص في مصراعه الثاني من الحكمة قطعا فان قيل اليس
تصديقه في الشطر الاول منافيا في حقية اشياء هي مما خلا الله تعالى كالجنة والنار مثلا اجيب بان المراد بالبا
طل   هنا الهالك الا انه عبر عنه به لقصد التصريع ولو في اثنا القصيدة كما نبه عليه المص في شرح شواهده فيكون
بمنزلة قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي كل شي هالك في حد ذاته الا ذاته المقدسة فان ما عدا الذات الواجب الوجود
من الموجود ممكن وكل ممكن هالك في ذاته مفتقر في وجوده الى غيره ولا يلزم من كون الجنة هالكة بهذا المعنى
زوال نعيمها حتى يقال فما وجه تكذيبه لانه المستلزم لزوال النعيم الهلاك بمعنى عدم البقاء ووقع في تفسير
النظام النيسابوري ان الباطل يطلق على المعدوم ثم قال وانشد لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل وعليه
فينبغي حمله على المعدوم في حد ذاته وان لم يلحقه عدم بالفعل وذلك لان ما هذه مصدرية تحتاج الى
فعل تاول معه بالمصدر فدخولها يعين الفعلية لمدخولها وينفي عنه الحرفية وموضع ما خلا نصب وقد اختلف
فيه فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح ايضا حالا في نحو ارسلها العراك وزعم ان الخلاف بين البصريين
والكوفيين في ذلك وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت اي على نيابة ما مع صلتها لان ما المصدرية
موصول حرفي فالواو من قوله وصلتها واو المفعول معه وما بعدها منصوب ولك جعلها عاطفة على ضمير
ما فما بعدها مجرور لكن يأباه اكثر البصريين لان شرط العطف على الضمير المجرور عندهم ان يعاد الجار مع المعطوف
وهذا القول عزاه ابو حيان الى شيخه الاستاذ ابي الحسن الصايغ وجعله قريبا من قول السيرافي وعلله بان المصدر
كثيرا ما تكون ظرفا ولم يثبت فيها النصب على الحال ونقله عن البسيط ايضا وقال المعنى وقت خلوهم كما تقول
اتيتك مقدم الحاج وخفوق النجم قال الشارح وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد فان الحين كثيرا ما يحذف
قبل المصدر الصريح والماول وينوب عنه نحو اتيتك قدوم الحاج واكرمك ما ذر شارق اي حين قدوم الحاج

وحين ما در ثم حذف الحين وناب العدوم وما در شارف عنه ومعنى قاموا ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين عن زيد
وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد والمودى عليها واحد وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة فان نصب عن
تمام الكلام ومتعلق بما قبله وان كان الصواب عند الاول وناصبة فمن انه نصب على الحال او على الظرف بعدما
او انه مستانف او نصب على الحال حيث لا ما ثابت في محل حاشى وعدا خافضتين وناصبتين وكان نحو حيث
نبه على ما ذكران ينبه حيث ذكر ان فاعل خلا على الحد المذكور في فاعل حاشا على ان فاعل عدا كذلك تتميما للفائدة
وانما اخر مذهب ابن خروف عن بيان هذا الحكم فقال وقال ابن خروف وهو منتصب على الاستثناء كانتصاب
غير في قاموا غير زيد لكونه لم يظفر بنقل صريح عنه في حاشا وعدا قال الشارح في تعليقته وقد وجدت النص
لابن خروف في مساواة عدا لخلا فيما ذكره فانظر هل يوجد له نص في حاشا ايضا وقد رد قول ابن خروف بان
ما خلا زيدا لو كان منتصبا انتصاب غير في قاموا غير زيد ليصح فيه التفريغ كما صح في غير زيد اذ يصح ان يقال
ما قام غير زيد ولا يصح ما قام ما خلا زيدا وكيف يصح وهم قد التزموا فيها ان تكون في موضع نصب وزعم ابو عمرو
الجرمي والربعي والكسائي وابو علي الفارسي ذكره في كتاب الشعر وابو الفتح ابن جني انه قد يجوز الجر بعد ما خلا
وما عدا على تقدير ما زائدة وخلا وعدا حرفا جر فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد اي بالقياس على ما زيدت
فيه فهو فاسد لان ذلك ليس من مواضع زيادتها وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه لانه
شاذ قياسا واستعمالا اذ المحفوظ في مثاله النصب وقد ذكر ابو حيان ان الجرمي حكاه عن العرب فان قيل هل
يتاتى القول بزيادة ما مع النصب كما قيل بزيادتها مع الخفض قلنا لا لانها قبل الفعل اذا ترددت بين ان
تكون زائدة وهو امر غير منقاس وان تكون مصدرية وهو منقاس فالحمل على ما ينقاس اولى ومن الغريب ما
في النهاية لابن الخباز في الكلام على ما خلا من قول الشاعر الا كل شي ما خلا الله باطل من ان هذا ليس باستثناء بل او مع
ما زائدة وخلا اسم صفة لكل شي

رب بتشديد الموحدة حرف عمله
الجر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته ووافقهم عليها الاخفش فيما نقل الرضي وابن مالك وقيده باحد قوليه
وابن الطراوة فيما نقل ابو حيان فهي عندهم اسم مبني يحكم على موضعه بالاعراب والكامل للبصريين على القول بحرفيتها
مع انها في التقليل نظير كم في التكثير ولا خلاف في اسمية كم وتفيد التكثير غالبا كما تفيده ملكا انهم لم يروها تجر بحرف
جر ولا بالاضافة كما تجر كم فلا يقال بربّ رجل ولا غلام رب رجل وانه لم يعد عليها ضمير ولا اخبر عنها بخبر قال
ابن علي من الدليل على حرفيتها انهم لم يفصلوا بينها وبين مجرورها كما فصلوا بين كم ومجرورها فجميع العلامات
اللفظية للاسم منتفية وقد اختار الرضي مذهب الكوفيين والاخفش وجعله قويا ثم قال فرب رجل معناه في اصل
الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفعا ابدا على انه مبتدا لا خبر له
كما اخترنا في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد لتناسبهما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ الابتدا لا تدخل
في نحو غير ما سوف على زمن ينقضي لتضمنه ما له الصدر من معنى النفي كذلك لا تدخل على رب لان القلة تجري مجرى
النفي قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا عامل له وعلى هذا المختار فالموجب لبنائها تضمنها معنى
الانشاء الذي حقه ان يودى بالحرف كالاستفهام والامر والنهي ولا يرد ان نحو رب من انضجت غيظا صدره يصح
ان يقال لقائله انه لم ينضج صدر احد فجواز التصديق والتكذيب دليل الاخبار لان معنى الانشا فيها انشاء
الاستقلال او الاستكثار عند القابل يجيبها له والمتكلم لا يقصد ان المعنيين خارجا وانما هو الموجد لهما
بكلامه نعم قد يقصدان في الخارج قلنا او كثرة لا استقلالا ولا استكثارا فلا يصح ان يقال ليسوا بكثير ولا يصح
ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم كذا قرره الشارح في شرح التسهيل ثم قال وهذا
معنى ما قرره ابن الحاجب وقولهم اي الكوفيين انه اخبر عنه في قولهم ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك

ورب

ورب قتل عار قد تقدم الكلام على هذا البيت بما فيه غنية للمتامل ممنوع خبر قولهم بل عار خبر لمحذوف
والتقدير هو عار والجملة المحذوف مبتداها صفة للمجرور اي رب قتل موصوف بانه عار وقعتهم ان
قلنا بلزوم الصفة لمجرور رب او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدا كما سياتي من ان رب زائدة في الاعراب
دون المعنى فمحل مجرورها هنا الرفع على الابتدا وما في رب من معنى التكثير نايب عن تخصيص مجرورها النكرة
لجاز ان يقع مبتدا من غير مخصص وقد اظهر هذا المبتدا المحذوف من قال يا رب هيجا هي خير من دعه
وبعضهم دفع الاستدلال بهذا البيت بان الرواية المشهورة فيه وبعض قتل عار وليس معناه التقليل دايما
خلافا للاكثرين في قولهم انه له ونسبه صاحب البسيط الى البصريين وعد منهم الخليل وس وجملة الكوفيين
وانه لم يخالف فيه سوى صاحب العين وقال بدر الزمخشري من المتاخرين في مفصله وتبعه ابن الحاجب في كافيته
وقال في ايضاحه انه وضعها التقليل نوع من جنس بل وقع في تفسير الامام الرازي حكاية الاتفاق على وضع
رب للتقليل ولا معناه التكثير دايما خلافا لابن درستويه وجماعة منهم صاحب العين ويروى عن الخليل وقال
به كثير من المتاخرين بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وقيل لهما واليه ذهب الفارسي وهو مذهب الكوفيين
فيما نقله ابو حيان وقيل للتكثير في مواضع الافتخار والمباهاة وقيل للتقليل كثيرا وقيل انها لم توضع لواحد منهما
بل هي حرف اثبات وهما انما يستفادان من السياق واختاره ابو حيان وقال الرضي وضع رب للتقليل تقول في جواب
من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لقائي الرجل بالمرة فقد لقيت منهم شيا ولو قليلا وقال ابن السراج
النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام ظاهر او مقدر فهي في الاصل جواب لفعل ماض منفي فمن ثم لا يجيزون رب
رجل كريم اضرب بل ضربت ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وقال ابن مالك في شرح تسهيله الصحيح ان معنى رب التكثير ولذا تصلح كم في كل موضع وقعت فيه رب الا نادرا
ونسبه هو وابن خروف الى س واستدلا على ذلك بقوله في باب كم من كتابه ومعناها معنى رب وبقوله فيه واعلم
ان كم في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم قال وهذا نص من س ولا معارض
له في كتابه فمن الاول وهو ما وردت فيه للتكثير قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اي كثيرا ما يود الذين
كفروا ذلك وقد اختلف في وقت هذه الودادة فقيل عند الموت وقيل يوم القيمة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل
عند اخراج اهل القبلة من النار والاصح ما عليه الزجاج ان الكافر كلما راى حالا من احوال العذاب وراى حالا من
احوال المسلم ود لو كان مسلما هذا وصريح ما في الكشاف وتبعه قاضي المفسرين وجزم به الفخر الرازي ان رب
هنا للتقليل وعليه فالاية من الثاني ولفظ الكشاف فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب
في قولهم لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على ما فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله
ولكنهم ارادوا لو كان الندم مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل لان العقلاء يتحرزون من التعرض للغم
المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الاية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة
فبالحري ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودون كل ساعة ولو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وجي بها على لفظ
الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا
سديدا وقيل تدهشهم اهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم
تمنوا فلذلك قلل انتهى ومع ما ترى فقد هدى الى الحق فقال في تفسير قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك ربما
نرى ومعناه كثرة الروية كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم
القيمة اي رب نفس كاسية عارية وهذا بعض حديث وقع في الصحيح في باب العلم والعظة بالليل من
رواية الزهري عن هند عن ام سلمة ولكن بلفظ فرب كاسية بدون حرف الندا وقد روي عارية بالوجهين
الرفع والجر ووجههما ظاهر وسمع اعرابي يقول بعد انقضا رمضان السامع له على ما في شرح التسهيل لابي حيان

هو الكسائي يا رب صايمة باضافة صايم الى الضمير رمضان اي يا رب شخص صايم له لن يصومه اي لم يكتب له
ثواب الصايم لما ارتكبه في صومه من المحضورات وهذا ناظر الى حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس
لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه ويا رب قايمة لن يقومه والمراد بقيامه ليلا بالعبادة او صلاة التراويح وهو
ما تمسك به الكسائي السامع له على اعمال اسم الفاعل المجرد كاينا بمعنى الماضي ووجه ان صايما وقايما هنا بمعنى الماضي
قطعا بدليل السياق وهما مجردان عن ال وعن اضيفا الى الضمير وهذه الاضافة لا جايز ان تكون الى غير المعمول
لانها ح تكون محضة مفيدة للتعريف يمتنع معها دخول رب على المضاف لوجوب كون مدخولها نكرة كما ستعرف
فتعين ان تكون غير محضة الى المعمول وهي لا تفيد تعريفا وتقدير الكلام يا رب صايم فيه وقايم فيه فتوسع فيه فقيل
صايمه وقايمه على حد قولهم صام نهاره اي صام في نهاره وقال الشاعر، فيا رب يوم قد لهوت وليلة، بانسة كانها
خط تمثال، قد تقدم ان هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس من الضرب الاول من الطويل الا ان الجزء الاول من
المصراع الثاني والثاني زوحف بالقبض واللهو اللعب وقد يكنى به عن الجماع والانسة بالمد غير النافرة والتمثال
بكسر المثناة الفوقية وبعد الميم الساكنة ياء مثلثة الصورة وخطها بالخاء المعجمة وتشديد المهملة نقشها ولا
يتعلق قوله بانسة بقوله قد لهوت للزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف بل بمحذوف دل عليه ما قبله اي وليلة
لهوت فيها بانسة والجملة صفة ليلة وقد حذف متعلق لهوت المذكور بدليل ما بعده اي رب يوم قد لهوت
فيه بانسة والجملة صفة يوم وحذف الرابط من الصفتين ايضا كما ترى وقال اخر، ربما اوفيت في علم،
ترفعا ثوبي شمالات، البيت من ثاني ضربي العروض الثالثة للمديد وهي محذوفة مخبونه ووزنها فعلن بالتحريك
وهو مبتور ووزنه فعلن بالسكون وقايله جذيمة بن مالك بن فهم الازدي المعروف بالابرش وكان يعرف
بالوضاح وكان به برص فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما له كان يصف سرية اسرى بها وانقطاعا عرض له
من جيشه في بعض مغازيه فكان ربيئهم ولم يكل ذلك لغيره اخذا بالحزم والثقة وبعده، ليت شعري ما اتاهم،
اذ نجا وهم باتوا، نحن ابناء غانمين وكم، من اناس قبلنا فاتوا، ونسبه ابن حزم الى تابط شرا قال شارح
ابيات الايضاح وهو غلط وقال بعضهم قايله عمرو بن هند وارتضاه الحلبي في حواشي المتوسط او فيت اشرفت
والمفهوم من سياق صاحبي الصحاح والقاموس ان اوفى بهذا المعنى صلته على فلعل في هنا بمعنى على كما اذا قيل ان
معنى اوفيت نزلت مستقر في موضع نصب على انه حال من فاعل اوفيت والمتعلق محذوف اي اشرفت حال
كوني في جبل على ما تحته والعلم الجبل والشمالات بفتح الشين المعجمة جمع شمال بفتحها ايضا والكسر لغة قليلة
حكاها في القاموس وهي الريح التي تهب من جانب القطب وفيها لغات اخر شمل بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال مهموز
وقد تشدد لامه وشامل مقلوب منه وشميل كصيقل وشومل كجوهر وشمول وشميل كصبور وامير والجمع ما عرفت
ويجمع ايضا على خلاف القياس كانه جمع شمالة مثل جمالة وجمايل وترفعا فعل مضارع موكد بالنون الخفيفة وجملة
ترفعن ثوبي شمالات في محل نصب على الحال من فاعل اوفيت او محل خفض على انها صفة علم والعايد محذوف اي فيه قال الا
علم وصف نفسه انه يحفظ اصحابه في راس جبل اذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم والعرب تتفخر بهذا لانه دال على شهامة
النفس وحدة النظر وخص الشمال بالذكر لانها تهب بشدة وجعلها ترفع ثوبه لاشراف المرقبة التي يربا فيها لاصحابه
انتهى وقد استشهد س بهذا البيت على ادخال النون في ترفعن وهو مستقبل صرف ليس فيه معنى الطلب
ضرورة وعن الفارسي انه شبه ما في ربما بما النافية تشبيها لفظيا فاكد مدخولها بالنون او حمل رب على
التقليل وهو شبيه بالنفي ووجه الدليل فيما ذكر اي الجهة التي بها يستلزم الدليل النتيجة ان الاية والحديث
والمثال مسوقة للتخويف فيل للحسن التعبير بسوقات فان قولهم الاجذاع منكسرات احسن من منكسره ومن ثم
وجه فلا تظلموا فيهن انفسكم بعد ذكر الاربعة الحرم ولا يناسب واحد منهما اي من التخويف والافتخار التقليل قيل
عليه ان الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فالظر

به

به مع هذه الحالة يناسب الافتخار فنقول ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا منعناه وان قصد جزييا
باعتبار ما اشتراه فنسلم اذا ما وقع الافتخار به في البيت الاول هو اللهو بامراة جميلة وفي البيت الثاني الايفاء
في جبل عال ورفع الريح ثوبه وكل منهما ليس امرا عزيز المثال فالافتخار بمثله لا يكون الا بالكثرة لا بمجرد الحصول
في الجملة ويمكن اختيار الشق الاول ويجاب عن المنع بان المص لم يدع عدم مناسبة القليل بل التقليل وهو
غير مناسب للافتخار قطعا وان كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته والثاني ويدعي في البيت الثاني انه
امر عزيز المثال لان المتكلم بر ملك جليل ليس من شانه ان يبتذل نفسه في الطلايع لكنه قد يطرا على الملوك
خلاف العادة فيفتخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة ومن الثاني وهو ما وردت فيه للتقليل قول
مطلب ترجمة ابي طالب
ابي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم، وابيض يستسقى الغمام بوجهه، ثمال اليتامى عصمة للارامل، البيت من الضرب
الثاني من الطويل من قصيدة لعم النبي صلى الله عليه وسلم ابي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
القرشي الهاشمي كان شقيقا لابي النبي صلى الله عليه وسلم ولد لما مات عبد المطلب ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ثمان
سنين اوصى بكفالته اليه دون ساير اعمامه فرباه ولما بعثه الله رحمة للعالمين واجمع قومه على خلافه ومنهم
عمه ابو لهب حرث عليه عمه ابو طالب وقام دونه ومات على جاهليته وفي تاريخ ابن عساكر قيل انه اسلم ولا يصح
اسلامه قيل لم يكن احد يسود في الجاهلية الا بمال الا ابا طالب وعتبة بن ربيعة قال الواقدي توفي ابو طالب في شوال
من السنة العاشرة من مبعثه صلى الله عليه وسلم وهو ابن بضع وثمانين سنة ولما حضرته الوفاة دخل عليه النبي صلى الله عليه
النبي صلى الله عليه وسلم فوجد عنده ابا جهل وعبد الله بن ابي امية بن المغيرة فقال له صلى الله عليه وسلم يا عم قل
لا اله الا الله احاج لك بها عند الله فقال يا ابن اخي لولا ان تكون مسبة اهل بيتك يرون اني قلتها جزعا من الموت
لقلتها فلما ثقل ابو طالب رئي يحرك شفتيه فاصغى اليه العباس ليسمع ثم رفع فقال يا رسول الله قد والله
قالها قال لم اسمع قال الحافظ الذهبي هذا لا يصح ولو كان العباس سمعه يقولها لما سال النبي صلى الله عليه
وسلم هل نفعت ابا طالب بشي فانه كان يحوطك ويغضب لك قال نعم وجدته في غمرات من النار فاخرجته الى
ضحضاح ولولا انا لكان في الدرك الاسفل من النار الغمرات بالغين المعجمة وفتح الميم جمع غمرة بالسكون المعظم
من الشي والضحضاح بمعجمتين ومهملتين ما رق من الماء على وجه الارض الى نحو الكعبين والدرك بفتح الراء اقعر
جهنم اقصى اسفلها ولما قال علي بعد موته يا رسول الله ان عمك الشيخ الضال قد مات قال ابن اسحاق ثم ان
قريشا وثبت كل قبيلة منها على من اسلم منهم يعذبونهم ويفتنونهم عن دينهم ومنع الله رسوله بعمه ابي طالب فقام
ابو طالب فدعا بني هاشم وبني المطلب الى ما هو عليه من منع رسول الله صلى الله عليه وسلم والقيام دونه فاجتمعوا
اليه وقاموا معه الا ما كان من الخاسر ابي لهب فجعل ابو طالب يمدحهم ويذكر قديمهم ويذكر فضل محمد صلى الله عليه
وسلم وينشد في ذلك اشعارا منها لما خاف دهماء العرب ان يركبوه مع قومه قال قصيدته التي اولها
ولما رايت القوم لا ود فيهم، وقد قطعوا كل العرى والوسايل، وقد صارحونا بالعداوة والاذى، وقد طاوعوا امر العدو
المزايل، الى ان قال، كذبتم وبيت الله نترك محمدا، ولما نطاعن دونه ونناضل، ونسلمه حتى نصرع حوله، يتراحم
ونذهل عن ابنايها والحلايل، وبعد بيت الكتاب، يلوذ به الهلاك من آل هاشم، فهم عنده في رحمة وفواضل،
القصيدة على طولها وقد اخرج البخاري عن ابن عمر قال ربما ذكرت قول ابي طالب وانا انظر الى وجه رسول الله
صلى الله عليه وسلم على المنبر يستسقي فما ينزل حتى يجيش الميزاب وابيض يستسقى الغمام بوجهه البيت ولما
خرج للقتال عتبة بن ربيعة بين اخيه شيبة وابنه الوليد يوم بدر ودعوا للقتال وطلبوا الاكفاء من قريش دعا
النبي صلى الله عليه وسلم لعمه حمزة وابني عمه عبيدة بن الحارث وعلي بن ابي طالب وامرهم بمحاربتهم فبارز عبيدة وكان
اسن القوم عتبة وحمزة شيبة وعلي الوليد فاما حمزة فلم يمهل شيبة ان قتله وكذا علي قتل الوليد واختلف
عتبة وعبيدة بينهما بضربتين كل منهما اثبت صاحبه ثم كر حمزة وعلي على عتبة فدفعا عليه واحتملا عبيدة

فجاء ابه وقد قطعت رجله ومخها يسيل فقال الست شهيدا يا رسول الله فقال لو كان ابو طالب حيا
لعلم انا احق منه بما قال * ونسلمه حتى نصرع حوله * ونذهل عن ابنائنا والحلائل * وقد ورد المص بيت ابي طالب
شاهدا على مجيء رب في التقليل وهو مبني على ان قوله وابيض مجرور برب مضمرة بعد الواو والظاهر كما قال
جماعة منهم الشارح انه منصوب معطوف على ما قبله بل قال صاحب التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح لا يجوز ان
يكون وابيض في موضع جر برب لان قبله ما يمنع منه وهو قوله * وما ترك قوم لا ابا لك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موكل
يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد والعصم بضم المهملة جمع عصمة
ايضا وهي في الاصل من الدلو والكوز المقبض ومن الثوب اخت زره وقد اطلقت مجازا على كل متمسك والوسايل جمع
وسيلة وهي هنا بمعنى القربة اي ما يتقرب به والمصارحة بالعداوة المواجهة بها والعدو والمزايل المعالج قال
في القاموس زاوله مزاولة وزوالا عالجه وحاوله وطالبه فالياء في المزايل منقلبة من واو ولذا اسلمت من
الانقلاب همزة وان وقعت بعد الف زايدة والطاعنة المضاربة بالرمح والمناضلة والنضال والتنضال
المباراة في الرمي وفضلته سبقته وناضل عنه دافع والجملة المنفية بما حالية ونسلمه نخذله من قولهم اسلم
العدو اي اخذله ونصرع حوله نبقى مطروحين من القتال حوله اي كذبتم ايضا انا نخذله ولا ننصره الى ان نبقى
حوله صرعى ونذهل عن الابناء والزوجات ويحوط يكلا ويرعى والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته
والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة مخفف ذرب ككتف الحاد والمواكل المتوكل على غيره
وقال في القاموس العاجز والثمال بكسر المثلثة من يكفي الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به اي يتمسك
ويمتنع والارامل المساكين من رجال ونساء يقال رجل ارمل وامراة ارملة وقد يطلق على الرجال فقط
واعترض على قول ابي طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه انه كيف قال ذلك والاستسقاء به صلى الله عليه
وسلم انما كان بالمدينة بعد الهجرة واجيب بان الخطابي روى ان قريشا تتابعت عليهم سنون جدب في حياة
عبد المطلب فارتقى هو ومن حضره من قريش ابا قبيس فقام واعتضد ابن ابنه محمد فرفعه على عاتقه وهو
يومئذ غلام قد ايفع او قد كرب فقال اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة انت عالم غير معلم ومسؤول غير مبخل
اللهم امطرنا غيثا مريعا مغدقا فما راموا حتى تفجرت السماء بمائها فقد شاهد ابو طالب ما دل على
ما قيل ويحتمل ان يكون قوله هذا كقولهم فلان يستسقى به الغيث يريدون وصفه بالخير والصلاح لا
انه وقع به ذلك ومن هنا يظهر وجه كون رب فيه للتقليل والا فاللايق بمنصبه الشريف ارادة التكثير كما
لا يخفى على الخبير وقول الاخر * الا رب مولود وليس له اب * وذي ولد لم يلده ابوان * وذي شامة غراء
في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لاوان * ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان *
هي من الضرب الثالث من الطويل وهي في قول ابن يسعون لرجل من ازد السراة وقيل لعمرو الجنبي فان الفارسي روى انه لقي
امرؤ القيس فانشده فاجاب امرؤ القيس بان المولود من غير اب عيسى وذا الولد من غير ابوين ادم عليهما السلام
تنبيهية ورب للتقليل وهو ظاهر وربما روي عجبت لمولود قال اللخمي وهو الصواب في الرواية وجملة وليس
له والد حالية عند العيني وصفة والواو لتاكيد لصوقها بالموصوف عند شيخنا في كتابه ربط الشوارد
ولم يلده بسكون اللام وفتح الدال والاصل يلده بكسر اللام وسكون الدال للجازم لكنهم شبهوا لده ب
كتف حيث يخففونها بالسكون فسكنوها فالتقى الساكنان وحرك الثاني لدفعه دون الاول لئلا يزول
غرض التشبيه وخص بالفتحة مع ان الكسرة اصل اتباعا لفتحة الياء قال الشارح او بالضم اتباعا
للهاء والمراد بذي الشامة القمر والشامة الخال وهو نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه قال الشارح
وانظر وصفها بالغراء غير مناسب لانه تانيث وهو الابيض وشامة القمر سوداء الذي هو المعبر عنها بالكلف
ولذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناها التي عمته بالتغطية وليس هذا شان الشامة وتكلف

المحشي

المحشي الجواب بان الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض استعير للشريف والمشهور حتى صار عند العرب
بمنزلة الحقيقة وان معنى كون الشامة مجللة انها مغطية لجميع محلها ليست بحيث يظهر بعضه من اثنائها
وقد انشده الفخر الجاربردي بلفظ * وذي شامة سوداء في حر وجهه * مخلدة لا تنجلي لزمان * وهو ظاهر
وفسر الجلبي في حواشي التصريح المجللة بالعز والجلال بعد ان جعلها رواية وانشد البيت بلفظ محلجلة بتقديم
الجيم على الحاء وفسره بمنكسفة ويروى لا تنقضي بدل لا تنجلي اي لا تزول والمراد بها المحو الذي في القمر وقد اختلف
راي الحكماء فيه على ما في المواقف فقيل هو جزء من القمر لا يقبل النور ورد بانه مستلزم للقول بالتركيب في الفلكيات
وهم مطبقون على بساطتها وقيل هو اجسام سماوية حافظة لوضعها معه قال العضد وهذا اقرب لكن لا
يصلح للتعويل وقد ورد ان المحو المشاهد في القمر من اثر امرار جبريل عليه حين ذهب بضوئه ونفى نوره وحر
الوجه ما بدا منه وهو ما ارتفع من الخد وهو في البيت استعارة واراد بكمال شبابه في تسع وخمس اي في اربع عشرة
صيرورته فيها اتمام النور والاستدارة ويهرم في سبع وثمان معا اي في خمس عشرة ويروى في خمس معا وثمان اي
في ثلاث عشرة اي بعد الكمال بدليل رواية بدل معا زمان تمام محاقه وستائره والمعنى ينمحق في تلك المدة او ياخذ في
الانمحاق ونظير رب في افادة التكثير كم الخبرية فانها تفيده وضعا ايضا نظير الاستاذ نظرا الى ان رب قد تفيد التقليل
بخلاف كم ونظيرها في افادتها اي التكثير تارة وافادة التقليل اخرى قد على ما سياتي في حرف القاف واذ تقاربا من جهة ان رب
تفيد التكثير كثيرا والتقليل قليلا ولا كذلك قد وصيغ التصغير نحو جبيل ورجيل فتكون للتقليل فان قلت هم يقولون في
مثل ذلك انه للتحقير بما يتوهم تعظيمه كما انه نحو دريهمات لتقليل ما يتوهم كثرته قلت التقليل اعم من ان يكون بحسب الكيفية
وهو المعنى بالتحقير او الكمية وهو شامل للامرين بل ولما يراد به تقريب ما يتوهم بعده نحو اتيتك قبيل الشهر وقد تكون
صيغة التصغير للتعظيم والى ذلك الاشارة بقوله وقال فريق * جبيل شامخ لن تنالوه * بقنته حتى يكل ويعملا * البيت
من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة لاوس بن حجر بفتحتين مطلعها * صحا قلبه عن سكره وتاملا * وكان بذكرى ام عمرو موكلا
ومنها * وليس اخوك الدايم العهد بالذي * يذمك ان ولى ويرضيك مقبلا * ولكن اخوك النائي ما كنت امنا * وصاحبك
الادنى اذا الامر اعضلا * قال الشارح في ديوانه قيل للاصمعي هل يجوز عن سكره بضم السين فقال لم يرد السكر انما اراد
السكر من الغم مثل قوله تعالى انهم لفي سكرتهم يعمهون وتامل الشيء تثبت فيه والتصغير في كل من فريق وجبيل ليس للتقليل
الذي يراد به التحقير لان وصفه بما ذكر مناف لحقارته بل هو للتعظيم والشامخ العالي المرتفع ويروى شاهق وهو
بمعناه والنيل بفتح النون الاصابة والوصول الى الشيء وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون اعلاه كقلته باللام والكلال
بفتح الكاف الاعياء والعمل معروف والنا مقصور من النائي كالقاصي حذف منه الياء قال ابو حاتم اي البعيد اي انا اخاك هو البعيد
وقال لبيد * وكل اناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل * تقدم الكلام على هذا البيت والاناس بضم الهمزة لغة
بل انه اصل والناس فرع منه والدويهية تصغير داهية واراد بها الموت ومن ثم قلنا ان التصغير للتعظيم ومن زعم ان الداهية
اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فقد تكلف وان التصغير على حسب احتقار الناس لها و
تهاونهم بها اي يجيئهم ما يحقرونه مع انه عظيم في نفس الامر ووصف الدويهية بانها تصفر منها الانامل اي دون الاصابع
والراحة بجملة لان ذلك من شان الموت الا ان الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس اي الغالب فيها
افادتها التكثير وتنفرد رب من بين حروف الجر بوجوب تصديرها لانشاء التقليل والتكثير فوجب تصديرها
لتشعر من اول وهلة بالمعنى المراد وقيل لانها ناسبت النفي من جهة دلالتها على القلة ومنع ابو حيان وجوب
تصديرها بانها وقعت خبرا في قوله * اماوي اني رب واحد امه * اخذت فلا قتل لديه ولا اسر * وهذا غلط منه
لان وقوعها كذلك لا ينافي صدريتها بدليل قولهم ان زيدا ما قام لان المراد وجوب تصديرها في الكلام الذي هي فيه
وان كان مبنيا على غيره قيل ولو سلم فالمراد ما تنفرد به رب في اختيار الكلام وما في البيت ضرورة * ووجب
تنكير مجرورها معربا كقولك رب رجل صالح لقيت او مبنيا نحو ربه من انضجت غيظا قلبه واما من روى ربها

الجامل المؤمل فيهم بالجر فقد خرج على زيادة ال ولخصت رب بالنكرة كما اختصت كم بها وانما وجب ذلك فيهما
لان النكرة هي المحتملة للقلة والكثرة والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين او على الكثرة فقط
كالجمع المعرف ورب وكم علمان للكثرة على المختار او احدهما علم القلة والاخر علم الكثرة والمحتاج الى العلامة انما
هو المحتمل لتصيرها نصا في احد المحتملين ووجب نعته ان كان ظاهرا وفاقا للمبرد وابن السراج وابي علي الفارسي
والشلوبين واكثر المتاخرين وفي البسيط انه راي البصريين وحكم ابن الحاجب في مقدمته بانه الاصح والنعت
اما جملة او ظرف او صفة مفيدة معنى الفعل وانما وجب نعت الظاهر المجرور لان رب اجريت مجرى حرف
النفي وقياسه ان يدخل على جملة وما لا يدرك كله لا يترك كله فلا اقل من ان يوصف مجرورها بها او بما في معناها
وقال العبدي انما وجب الوصف على طريق العوض من العامل المحذوف وقيل ان قولك رب رجل عالم لقيت جواب
لمن قال ما لقيت رجلا عالما فالتزموا الوصف فيه لغرض المطابقة وذهب الاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر
وخروف وهو ظاهر مذهب س واختاره ابن عصفور الى عدم وجوب نعت مجرورها و وافقهم ابن مالك
على ذلك قال وهو يعني عدم الوصف ثابت بالنقل الصحيح والكلام الفصيح وانشد على ذلك ابياتا منها قوله
رب مستغن ولا مال له ولك ان تقول ان الموصوف محذوف اي رب شخص مستغن وكذا في جميع ما استشهد
به اذ هو قابل لذلك ووجب افراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى وان لم يطابق اللفظ ان كان اي
مجرورها ضميرا فيقال ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نساء وذلك
بالقياس على باب نعم لتقارب معنييهما من حيث ان ربه رجلا يستعمل في الثنا والمدح كما ان نعم رجلا
كذلك فربه رجلا افخم وامدح من رب رجل وقد افهم كلام المص ان وقوع مجرورها ضميرا جائز فصيح
وهو ما عليه النحويون وكلام ابن مالك في تسهيله مشعر بقلته وصرح في غيره بشذوذه قال ابو حيان ولعله
عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى الظاهر وان قياس الضمير الغايب ان يتقدمه مفسره
وجرها الظاهر اكثر وقد اختلف في هذا الضمير فذهب كثير منهم الفارسي الى انه معرفة اجري مجرى النكرة
في دخول رب عليه لما اشبهها في انه غير معين وذهب بعضهم الى انه نكرة وهو اختيار ابن عصفور والزمخشري
والرضي بناء على ان المعرفة ما اشير به الى الخارج مختص اشارة وضعية واما وجوب افراده عند تثنية التمييز
وجمعه وتذكيره عند تانيثه فهو ما عليه البصريون لان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه
اذا لم يتقدمه ما يعود عليه الا معنى شي وشي يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث قال ابن عصفور واجاز اهل الكوفة
تثنيته وجمعه قياسا وذلك عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه قال ابو حيان ولم يجزه
الكوفيون قياسا بل حكوه عن العرب وقد استفيد من وجوب تمييزه بما يطابق المعنى امران احدهما انه لا يجوز حذف
هذا التمييز وان جاز حذفه في باب نعم الثاني وجوب المطابقة بحسب المعنى والقصد فلا يلزم افراده مطلقا خلافا
للجزولي وشراح كلامه حيث ذهبوا الى لزوم افراده قال الرضي والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند
اهل المصرين اما اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه تثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا واما اهل البصرة فلانهم
لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وغلبة حذف معداها اي وتنفرد رب بغلبة
حذف عاملها المعدي بها وفاقا للزمخشري وابن مالك وخلافا للاكثرين في قولهم بوجوب حذفه للعلم به قال ابن يعيش
لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر ووقع في شرح
التسهيل لابي حيان ان المذاهب بالنسبة الى حذف معدي رب خمسة الندور وهو مذهب س والخليل والكثرة وهو
مذهب الفارسي والجزولي والمنع وهو مذهب لكثرة الاصبهاني فانه زعم ان ذكره واجب ولزوم الحذف ونقله
صاحب البسيط من بعض النحويين والتفصيل بين ان يجيب منا بر شي فيحذف ولا يظهر وان لا مثابة شي فيجوز
حذفه ان كانت قرينة عليه كتقدم سوال او لا فيظهر وهذا مذهب ابن ابي الربيع والاضعاف ان القول بغلبة حذف

معداها او وجوبه انما يتفرع على القول بتعلقها وهي مسئلة خلاف وسياتي ما فيها في محله ان شاء الله تعالى
وملخص ما هنا ان الرماني وابن طاهر ذهبا الى عدم تعلقها فاذا قلت رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها
منصوب في الثاني ومرفوع في الاول او منصوب على حد زيدا ضربته ودخلت رب لافادة التقليل او التكثير فهي
كالزايد في افادته التاكيد وذهب الجمهور الى انها تتعلق فهي حرف جر معد وقد ورد عليهم ان المثالين في
المثالين المذكورين متعد بنفسه بل هو مستوف لمعموله في اولهما او انه يلزمهم تعدي الفعل الواحد بنفسه الى
ضمير مفعوله وبحرف الجر الى الظاهر وهو غير جائز وغلبة مضيا اي مضي معداها خلافا لبعضهم في القول بوجوبه وهو
مذهب المبرد والفارسي واختاره ابن عصفور وتاولوا ما ورد خلاف ذلك وانما غلب مضيه ولم يلزم لان التقليل
او التكثير انما يتعلق بما تحقق وقوعه وهو الماضي ولانها جواب الكلام اما ظاهر او مقدر مشتمل على فعل ماض
منفي قصد المطابقة بين الجواب وسواله واعمالها محذوفة بعد الفا كثيرا اي وتنفرد رب باعمالها محذوفة
بعد الفاء كثيرا لان قياس حرف الجر ان لا يبقى عمله بعد الحذف الا في اسر قسما عند البصريين واجاز الكوفيون
قياس سايرا لالفاظ المقسم به عليه وقد جوزوا في رب من بينها ان تحذف وتبقى عملها وذلك بعد احرف
مخصوصة منها الفاء وقد اتبع المص ابن مالك في تقييد هذا الاعمال بالكثرة وقد ناقشه ابو حيان في شرح
التسهيل بانه ليس بكثير بل هو قليل وبعد الواو اكثر بل دواوين العرب ملاى منه وبعد بل قليلا وبدون هن
اقل بل حكم الرضي بشذوذه حتى في الشعر ايضا وقد افهم كلام المص ان العمل بعد هذه الحروف انما هو لرب
مقدرة وهو بعد الفاء وبل باتفاق قال ابن عصفور لا يختلف احد من النحويين في ان الخفض بعد الفاء وبعد
بل باضمار رب وفي شرح الكافية للرضي واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدها
لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط ووقع في الارتشاف لابي حيان ان بعضهم زعم ان الخفض
بالفاء وبل لنيابتهما عن رب وقال في شرح التسهيل ووهم من عد الفاء وبل في حروف الجر انتهى وبعد الواو
عند الجمهور خلافا للمبرد والكوفيين زعموا ان الخفض بالواو نفسها وليست عاطفة وهو برب مقدرة
بدليل مجيها في اول القصايد وثانيها لو كانت جارة غير عاطفة لجاز دخول حرف العطف عليها كما تدخل
على رب وليس المانع كراهة اتفاق اللفظين والا لامتنع و واسد وقد يقال ان واو رب لما كانت عاطفة
في الاصل لم تدخل واو العطف عليها بخلاف واو القسم وبان لها اسوة باختيها العاطفتين الفاء وبل
وليس مجيها اول القصيدة مانعا من كونها عاطفة لامكان اسقاط الروي شيا قبلها من القصيدة اولا
مكان ملطفة ما افتتح به على شي في نفسه وزاد بعضهم اعمالها محذوفة بعد ثم ايضا على قلته كقوله فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع هو صدر بيت من معلقة امرى القيس وتمامه فالهيتها عن ذي تمايم محول
وبعده اذا ما بكى من خلفها انصرفت له بشق وتحتي شقها لم يحول وقد تقدم الكلام على بيان وزنها
وقايلها الفا جواب الامر في قوله قبل هذا البيت فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل
وما بعدها مجرور برب المقدرة وحبلى صفة مثلك وان كان مضافا الى الضمير فانه لا يتعرف لتوغله في الابهام
ومرضع عطف على حبلى وطرقت من الطروق وهو الاتيان ليلا لا الاتيان فقط كما قال الشارح والمرضع
ذات الولد الرضيع فاذا بنيت على الفعل انثت فقلت ارضعت فهي مرضعة والهيتها شغلتها يقال الهيت
عن الشي الهي اذا تركته وشغلت عنه لهيا ولهوت به الهو لهوا وعن ذي تمايم وهي التعاويذ جمع تميمة ما
يعلق على الصبي وقاية من اصابة العين والسحر ونحو ذلك ومحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول
والقياس محيل كمقيم الا انه جي به على الاصل كاستحوذ قال ابن النحاس في شرح المعلقات والعرب تقول
لكل صغير محول ومحيل وان لم يات عليه حول ويروى عن ذي تمايم مغيل يقال اغيلت المراة فهي مغيلة ومغيل
والولد مغيل اذا ارضعت ولدها وهي حبلى وهذا ايضا مما جاء على خلاف الاصل والقياس فالقياس اغال فهي مغيلة

والوليد مغال محض الحبلى والمرضع لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم ومراده تفخيم نفسه عليها
يقول ان الحامل والمرضع لا تكادان ترغبان في الرجال قد رغبتا في جمالي حتى شغلت الثانية عن ولدها
فكيف تتخلصين مني وتهمين بجمل واما معنى قوله اذا ما بكى البيت فهو كما قال النحاس انه لما قبلها ابكت تنظر الى
ولدها حين بكى وانما يريد بقوله انصرفت له بشق انها اما الشطر فيها اليه وليس يريد ان هذا من الفاحشة لانها
لا تقدر ان تميل بشقها الى ولدها وقت يكون منه اليها ما يكون وبالجملة انما يريد انه يقبلها وخدها تحته
وقوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه تقدم الكلام عليه وكونه شاهدا لاعمال رب محذوفة بعد الواو
مبني على ما عرفت من ان ابيض مجرور بالفتحة وقد تقدم ما يقتضي ان الظاهر كونه منصوبا وانما يحسن
الاستشهاد بمثل قوله ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي وقوله بل بلد ذي صعد
واكام هو من الضرب الخامس من السريع وهو مشطور موقوف كعر وضه الا انه زحف بالخبن فوزنه
فعولان ولم اقف على قائله وبلد مخفوض برب مقدرة بعد بل والصعد بمهملات وضمتين جمع صعود بالفتح
وهي العقبة شاقة المصعد وهو مثل لما يلقى من الشدايد وقيل جبل من نار في جهنم يصعد فيه سبعين
خريفا ثم يهوي فيه كذلك ابدا والاكام بالمد المفهوم من القاموس انه جمع اكمه ولفظ الاكمه محركة التل من
محركة التل من القف من حجارة واحدة وهي دون الجبال او الموضع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان
يكون حجرا الجمع اكم محركة وبضمتين وكاجبل وجبال واجبال وقال في الصحاح الاكمة معروفة والجمع اكمات
وجمع الاكم اكام كجبل وجبال وجمع الاكام اكم ككتاب وكتب وجمع الاكم اكام مثل عنق واعناق رسم دار وقفت
في طلله هو مخفوض برسم وقد مر الكلام في حرف الجيم على هذا البيت بتمامه وبانها زايدة في الاعراب دون المعنى وفاقا
للاخفش والجرمي اي وتنفرد رب ايضا عن بقية حروف الجر بانها زايده في الاعراب اي بحسبه فلا تتعلق
حرف الجر الزايد واما بحسب المعنى فلا لان الزايد من الحروف ما لا يفيد سوى التاكيد وهذه تفيد التقليل
والتكثير على انا نقول الزايد على قسمين قسم اذا ازيل لم يتغير المعنى لانه انما جي به للتاكيد نحو ليس زيد بقايم
وقسم اذا ازيل يتغير المعنى الاصلي لها ويسمى زايدا في الاصطلاح باعتبار ان العامل يتخطاه الى ما بعده نحو
جيت بلا زاد فان لا لو ازيلت لتغير المعنى وعاد الى الاثبات وهذا القبيل رب قيل عليه ان هذا ينتقض بلعل
في لغة عقيل فانها جارة عندهم وهي زايدة في الاعراب لعدم تعلقها دون المعنى لارادة الترجي منها وبلولا
الامتناعية الجارة للضمير عند س فانها لا تتعلق بشي ايضا ومعناها مراد ثم ان مقتضى هذا الكلام ان لا تكون معدية
للفعل وهو مناف لقوله وغلبة حذف معداها واجيب بان المراد الانفراد عن حروف الجر المشهورة والجر بلعل قد صرح
المص في توضيحه بانه شاذ وجر الضمير بلولا وان قال به س غير مشهور بانه لا منافاة بين كلاميه هنا وان سلم ان
مقتضاه ان لا تكون رب معدية وبين قوله وغلبة حذف معداها لانا نعني به الفعل الذي مجرورها معموله وان بقي
على ظاهره فهو محمول على قول الجمهور وما هنا بيان لما انفردت به على قول الرماني وابن طاهر نعم قال المحشي انه ينتقض
بخلا وعدا وحاشا اذا جررن فانهن مفيدات لمعنى الاستثنا وليست متعلقة بشي ويجاب بمنع انهن حروف
جر وانما هن حروف استثنا خفض بهن المستثنى بلا ليلا يزول الفرق بينهن افعالا وحروفا وفي النقض
وجوابه نظر اما الاول فلا نسلم الانتقاض بهذه الحروف وان قلنا بعدم تعلقها اذ لا يلزم من القوم بعدم التعلق
ان تكون زايدة في الاعراب كما يلزم العكس لانا لا نعني بالزايد في الاعراب الا ما كان اعرابه مدخوله على حسب
العوامل بخلاف ما لزم اعرابا واحدا ومدخول هذه الحروف محله النصب دايما نعم ينبغي على قول الزجاج الاتي
ان مجرور رب منصوب دايما ان لا تكون زايدة في الاعراب واما الثاني فلان المعنى بحرف الجر التي انفردت
رب من بينها بهذه الاحكام حروف يكون عملها الجر والخفض وهذا ثابت لهذه الحروف وان كان معناها
الاستثنا فلا وجه لمنعه وايضا اذا لم تكن هذه حروف جر فما بالهم ذكروها في حروف الجر ثم انه فرع

على كونها زايدة في الاعراب بقوله فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداية والظرف
الخبر لعدم عامل لفظي يطلبه وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية لان العامل في ذلك يطلبه على
جهة المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت غلامه رفع ونصب كما في قولك هذا لقيته او هذا لقيت
غلامه يعني بذلك باب الاشتغال حيث يجوز فيه الامران ويجوز مراعاة محله كثيرا اي وتنفرد رب بجواز مراعاة محل
مجرورها وذلك فيما اذا عطف على مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا بالنصب عطفا على محل
بزيد الا قليلا وما ذاك الا ان رب في حكم الحرف الزايد في الاعراب فان قلت اليس هذا ينتقض بمثل لولاك
وزيد بالرفع فانه روعي فيه المحل فعطف عليه عطفا مستمرا عند س قلت ليس هذا من فرض المسئلة
لان العطف على المحل المرفوع هنا عند القايل واجب لا جايز فانه لو عطف على المحل المجرور فان لم يعد
الجار لزم خلاف قاعدة مقررة عندهم وهي ان لا بد في العطف على الضمير المجرور من اعادة الجار وان
اعيد لزم عمل لولا في الاسم الظاهر وهي لا تعمل فيه قال وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض
فعطف سنما على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة عظيمة وسنيق جبل بعينه وسناء ارتفاعا
هذا البيت من الضرب الثالث من الطويل وقايله امرؤ القيس بن حجر الكندي وقيل ابو داود الايادي حكى المص
في حواشي التسهيل ان الاصمعي لم يعرف معنى هذا البيت والسن بمهملة مكسورة ونون مشددة والسنيق
بضم المهملة وفتح النون المشددة بعدها مثناة تحتية ساكنة واخره قاف والسنم بضم المهملة وفتح النون
المشددة بعدها ميم كسكر قال الشارح والذي يظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسنم البقرة ونقل
ووجهه انه قال المعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة عظيمة فالثور السن والبقرة السنم على اللف
والنشر المرتب ورده المحشي بان الذي يظهر منها ان السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر
وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمص وصف البقرة بالعظم ولم يصف الثور وفيه نظر
لان صاحب القاموس بتجره في اللغة انما فسر السن بالثور لكن وصفه بالوحشي وفسر السنم بالبقرة لكن لم
يصفها بالعظيمة كالمص وقوله لان الشاعر وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمص وصف
الثور كلام عجيب اذ لا مدخل للاوصاف في تفسير الالفاظ ومن الجايز ان المص لم يصف الثور في بيان معنى
البيت اكتفاء بوصف الشاعر له ووصف البقرة بيانا لما اراده الشاعر في جانب المعطوف وان لم يصرح
به اكتفاء بما صرح به في جانب المعطوف عليه والقرينة واضحة على ذلك اذ هو في مقام الافتخار بانه اخا ف
بفرسه ثورا عظيما كالجبل في الارتفاع والعلو وبقرة كذلك وكذا من الجايز ايضا ان يكون المص قد وقف
على نقل في تفسيره السنم بالبقرة العظيمة على وجه كون الوصف داخلا في مفهوم المسمى وذعرت اخفت
والمدلاج بالحاء المهملة قال الشارح كان المراد به الكثير العرق ولم اقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما
رايت في القاموس ان الدلح على وزن صرد الفرس الكثير العرق وفسره الجلال بالفرس الكثير السير وربما صحف
بمدلاج بالجيم مفعال من الدلج وهو السير في اول الليل ولا تناسب الاضافة الى الهجير الا على التجريد الذي هو
خلاف الاصل فتدبر والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون كثير النهوض بضمها واما تفسير المص السنيق
بجبل بعينه فما في القاموس لا يساعد عليه فانه قال والسنيق كقبيط بيت مجصص الجمع سنيقات وسنانيق
وكوكب ابيض واكمة وموضع وقد نقل ابو حيان في شرح التسهيل عن الاعلم ان السناء الارتفاع وكذلك
السنم قال فعلى هذا يكون وسنما معطوفا على سناء اي لا على محل وسن فلا شاهد فيه وزعم الزجاج
وموافقوه ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدمنا من ان محل مجرورها بحسب اختلاف
العوامل واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل ولذا تسمى ما هذه الكافة وان تهيأها
اي تجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية وقد تدخل على الاسمية كما ياتي ويكون تقليل رب او تكثيرها

راجحا الى مضمون الجملة بعدها وان يكون الفعل من الجملة الفعلية مدخولها ماضيا لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت
في علم وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وقد التزم ذلك ابن السراج والفارسي والايضاح وذلك لما عرفت من ان التقليل
والتكثير انما يكونان في الماضي ومن اعمالها اي اعمال رب المزيد بعدها ما قوله ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء هو من الضرب الاول من الخفيف المزاحف بالتشعيث ووزنه مفعولن من قصيدة
لعدي بن الرعلاء الغساني شاعر مجيد والرعلاء امه قاله المرزباني ومن ابياتها ليس من مات فاستراح بميت
انما الميت ميت الاحياء انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء والشاهد فيه جر ضربة بربما
زيادة ما وطعنة عطف عليها والصقيل من السيوف المجلو منها والنجلاء بالمد الواسعة البينة الاتساع اخذا من
قولهم عين نجلاء اي واسعة وقد قصرها الشاعر هنا من الاقواء وبصرى كبشرى بلد بالشام كان يقوم بها سوق
في الجاهلية وقد قدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة مرتين مرة مع عمه ابي طالب واخرى بتجارة لخديجة
رضي الله عنها وفي الحواشي الشريفية عن الرضي ان بصرى موضع بالشام ينسب اليه السيوف وانشد صفائح بصرى
اخلصتها قيونها وصحت اضافة بين اليها لاشتمالها على متعدد من الامكنة اي بين اماكن بصرى والميت بالتخفيف
ميت وبعضهم يخص المخفف بمن قام به الموت حقيقة واستعمال هذا الشاعر اياه والكئيب الحزين والبال الحال وكاسفا
بالدال سيء حاله وسيء البحتري حيث يقول في مليح طلعت لحيته مضمنا يا قتيلا باللحية السوداء اذ المرد
في خروج الحاء شاهدي في ادعاء مويك بيت قاله شاعر من الشعراء ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت
الاحياء ومن دخولها على الاسمية قول ابي داود ربما الجامل المؤبل فيهم والعناجيج بينهن المهار
برفع الجامل والبيت من الضرب الاول من الخفيف وابو داود بدالين مهملتين اولاهما مضمومة بينهما واو مخففة
فالف هو جارية بالجيم ابن الحجاج الايادي بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التحتية قاله الجلال وقال المحشي هو ابو
محمد بن سلام والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباته كذا في الصحاح والقاموس فلا وجه لاقتصار الشارح
على الرعاة والمؤبل بفتح الموحدة والتشديد المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين جمع عنجوج كعصفور
جياد الخيل وجياد الابل ايضا وقيل الخيل الطويلة الاعناق محمول على هذا المعنى لان طول العنق محمود في الخيل
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها ولد الفرس والانثى مهرة وقال في القاموس ولد الفرس واول ما ينتج
منه ومن غيره والجمع امهار ومهار ومهارة فالجامل مرفوع على انه مبتدا والمؤبل نعته وفيهم الخبر وهذا ما
ذهب اليه المبرد وهو مختار ابن مالك في تسهيله وهو عند الجزولي قياس وقيل لا تدخل رب المكفوفة بما
على الاسمية اصلا وهو ما ذهب اليه سيبويه واختاره الفارسي وابن عصفور وخرج الفارسي البيت على ان ما في
نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفتها قال ابو حيان وهو الصحيح اذ لو كان على ما اختاره ابن مالك
لسمع من كلامهم ربما زيد قائم بالتصريح بالمبتدا والخبر ولم يسمع ذلك فيما اعلم فان قيل ليس فيهم في البيت
خبرا عن الجامل فقد سمع التصريح بجزئي الاسمية اجيب بان للمانع ان يجعل فيهم منصوب المحل من الضمير المستكن
في المؤبل لانه فيه على انه خبر ومع هذا الاحتمال ينتفي تعين التصريح بجزئي الاسمية بعد ربما ومن دخولها على
المستقبل قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وظاهر كلام المصنف جواز ذلك وهو مذهب كثير من النحاة
وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وقوله تعالى وسيق الذين كفروا حيث وقع الامر فيهما اي
الامر المستقبل بلفظ الماضي لتحقق وقوعه فكانه وقع وصار محققا للاخبار عنه بذلك وفيه تكلف لاقتضائه
ان الفعل المستقبل اعني يود عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل لظهور انه لا يكون على حد ونفخ في الصور
الا اذا قيل ربما ود الذين كفروا اذ يقال حينئذ ان ودادتهم هذه مستقبلة عبر عنها بلفظ الماضي لتحقق وقوعها
واما من وجه وقوع المضارع بعد ربما هاهنا بان هذه الحالة وان كانت مستقبلة لكنها جعلت بمنزلة الماضي
المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب الماضي لان الكلام

من

من الخلاق في اخباره والمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض باعتبار التاويل فهو ابداء
وجرثان في التاويل لا يندفع به ما في الوجه الاول من التكلف كما قال المحشي وقال الربعي التقدير ربما كان يود
فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما ومن جوز دخولها على الفعل المستقبل جوزه على الحال ايضا ومن
منع منع والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان
البيت من الضرب الاول من الوافر من قصيدة لجحدر بن مالك احد لصوص العرب وكان من قصته ما رواه الزبير
ابن بكار في الموفقيات والمعافى بن زكريا وابن عساكر في تاريخه بسند متصل عن ابن الاعرابي قال بلغني انه كان
رجل من بني حنيفة يقال له جحدر بن مالك فتاكا شجاعا قد عاث في ناحيته وافسدها فبلغ ذلك الحجاج بن يوسف
فكتب الى عامله باليمامة يوبخه بتلاعب جحدر به ويامره بالاجتهاد في طلبه فلما وصل اليه الكتاب ارسل الى فتية
من بني يربوع فجعل لهم جعلا عظيما ان هم قتلوا جحدرا او اسروه فانطلقوا حتى اذا كانوا قريبا منه ارسلوا انهم
يريدون الانقطاع اليه والتحرز به فاطمان اليهم ووثق بهم فلما اصابوا منه غرة شدوه كتافا وقدموا به على
العامل فوجه به معهم الى الحجاج فلما دخل عليه قال له من انت قال جحدر بن مالك قال ما حملك على ما كان منك
قال جراة الجنان وجفاء السلطان وكلب الزمان قال وما الذي بلغ منك فيجترئ جنانك قال لو بلاني الامير
اكرمه الله لوجدني من صالحي الفرسان ومن بهم الفرسان ولوجدني من انصح رعيته وذلك اني ما لقيت فارسا قط الا
وكنت عليه في نفسي مقتدرا فقال له الحجاج انا قاذفوك في حاير فيه اسد ضار فان هو قتلك كفانا مؤنتك وان انت
قتلته خلينا سبيلك قال اصلح الله الامير عظمت المنة وقويت المحنة قال الحجاج وانا لسنا بتاركيك لتقاتله الا وانت
مكبل بالحديد فامر به فغلت يمينه الى عنقه وامر به الى السجن فقال جحدر عند ذلك قصيدته التي منها
اليس الليل يجمع ام عمرو واياناً فذاك بنا تدان بلى وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني
فما بين التفرق غير سبع بقين من المحرم او ثمان فيا اخوي من جشم بن سعد اقلا اللوم ان لم تنفعاني
اذا جاوزتما سعفات حجر واودية اليمامة فانعياني الى قوم اذا سمعوا بنعيي بكى شبانهم وبكى الغواني
وقولا جحدر امسى رهينا يحاذر وقع مصقول يمان يحاذر صولة الحجاج ظلما وما الحجاج ظلاما لجان
فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان ولم اك قد قضيت حقوق قومي ولا حق المهند والسنان
وكتب الحجاج الى عامله بكسكر ان يوجه اليه باسد ضار عات يحمل على عجل فارسل به فلما ورد الاسد على
الحجاج امر به فجعل في حاير واجيع ثلاثة ايام وارسل الى جحدر فاتي به من السجن ويده اليمنى مغلولة الى
عنقه واعطي سيفا والحجاج وجلساؤه في منظرة لهم فلما نظر اليه الاسد زار زارة شديدة وتمطى واقبل
نحوه فلما صار منه على قدر رمح وثب وثبة شديدة فتلقاه جحدر بالسيف وضربه ضربة حتى خالط ذباب
السيف لهواته فخر الاسد كانه خيمة صرعتها الريح وسقط جحدر على ظهره من شدة وثبة الاسد وموضع
الكبول فكبر الحجاج والناس جميعا واكرم جحدرا واحسن جائزته وقوله اليس الليل البيتين الى التفرق لانه في معنا
تفرقنا فهو متعدد باعتبار تعدد المتفرقين والنون في ان لم تنفعاني نون الوقاية لا نون التثنية لسقوطها
بالجازم وكذا نون انعياني والسعفات جمع سعفة بالتحريك واحدة السعف وهو جريد النخل او ورقه
واكثر ما يقال اذا يبست وحجر بالفتح وسكون الجيم قصبة اليمامة والنعي خبر الموت والشبان جمع شاب
والغواني جمع غانية والمهذب بالذال المعجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة
بعدها صاد مهملة الناعم والبنان بالموحدة المفتوحة ونونين بينهما الف رؤوس الاصابع والمهند
السيف المشحوذ هذا وقد قدح ابو حيان في الاستدلال بهذا البيت عن استقبال ما بعد ربما بانه لا
يتم الا اذا قدر سيبكي جوابا لرب اما اذا قدر صفة للمخفوض بها وجعلت الجواب محذوفا ماضيا فلا
والتقدير رب فتى موصوف بانه سيبكي علي لم اقض حقه فحذف ذلك لدلالة ما بعده وهو قوله ولم اك قد قضيت

حقوق قومي عليه نعم يلزم على هذا التقدير وصف مدخول رب بجملة ثم بمفرد وفيه ما فيه والتزم بعضهم
مضي سيبكي وانه على حكاية المستقبل بالنظر الى المعنى كانه قال اذا اهلك فرب فتى يبكي علي ولو قع سيبكي موقع بكى
لاجل الحكاية وهذا من السماحة بمكان لان رب ومدخولها هنا معلق على فعل الشرط وهو مستقبل قطعا و
المعلق على المستقبل مستقبل وكيف وقد صرح فيه ايضا بعلم الاستقبال فمع ذلك انى يلتزم فيه المضي وقوله
يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية البيت من ثالث ضروب العروض الثالثة من الكامل وهو مجزو وكهي من
ابيات قالتها ام معاوية هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس زوج ابي سفيان صخر بن حرب بن اميه
ابن عبد شمس الصحابية ام الصحابي وزوج الصحابي قالتها حال تجاهليتها في امر وقعة بدر اولها
سد عينا من رأى هلكا كهلك رجاليه يا رب باك لي غدا في النائبات وباكية اسلمت هند عام الفتح
وشهدت اليرموك بالشام وهي القائلة للنبي صلى الله عليه وسلم ان ابا سفيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني وولدي
فقال خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف وكانت قبل ابي سفيان تحت حفص بن المغيرة عم خالد بن الوليد وكانت من
احسن نساء قريش واعقلهن ثم ان ابا سفيان طلقها في اخر الامر فاستقرضت من عمر من بيت المال اربعة الاف درهم
فخرجت الى بلاد كلب فاشترت وباعت واتت ولدها معاوية وهو امير على الشام لعمر فقالت اي بني انه عمر وانما يعمل
لله واشارت بقولها من رأى هلكا كهلك رجاليه الى من قتل لها في وقعة بدر فانه قتل فيها مع المشركين ابوها عتبة و
عمها شيبة ابنا ربيعة واخوها الوليد بن عتبة وقد ظهر مما ذكرنا انه على النص ان يقول وقولها الا انه ذكر باعتبار
القائل او الشخص وقد استدل ابن ملك بهذا البيت على عدم لزوم وصف الظاهر المجرور برب وقد يقال هو بتقدير
يا رب امرأة قائلة وعليه فيقال انه من باب الوصف بالمستقبل لا من باب تعلق رب بالمستقبل وفي رب ست
عشر لغة وقد اقتصر الرضي على ثمانية منها وابن مالك في تسهيله على عشرة وهي ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد
والتخفيف اي للباء فهذه اربعة حاصلة من ضرب اثنين في اثنين فتقول رب بضم الراء وتشديد الباء رب بضمها
مع التخفيف رب بفتح الراء مع التشديد رب بفتحها مع التخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة و
محركة بالفتحة ومع التجرد منها فهذه اثنا عشرة حاصلة من ضرب اربعة في ثلاثة تقول ربت بالضم والتشديد وسكون
التاء ربت كذلك مع فتح التاء ربت بفتح الراء مع التشديد وسكون التاء ربت كذلك مع فتح التاء ربت بفتحها مع
التخفيف وسكون التاء ربت كذلك مع فتح التاء واما امثلة التجرد عنها فقد مرت والضم والفتح مع اسكان الباء اي
ضم الراء مع اسكان الباء نحو رب وفتحها مع اسكانها نحو رب وضم الحرفين الراء والباء مع التشديد للباء نحو رب ومع
التخفيف لها نحو رب فهذه اربعة اخر فالمجموع ست عشرة لغة وقد جاء بعض هذه اللغات مع ما في فصيح الكلام
قرأ نافع وعاصم ربما بتخفيف قال ابو حيان وهذه اوردها من النحاة على انها لغات في رب وزعم ابو الحسن
علي بن فضال المجاشعي صاحب كتاب الهوامل والعوامل ان فتح الراء في الجميع شاذ وان ابا حاتم نقل فتح الراء وتخفيف الباء
مع فتحها ودون التاء ضرورة لا لغة واستدل على ذلك بان كل حرف على حرفين لا يكون الا ساكن نحو هل وبل والحجة
له فيما ذكر لانا لا ندعي ان اصل رب وضع على حرفين بل هي ثلاثية الوضع وخففت واذا وقفت بالتاء وقفها على ما فيه
التاء منها وقفت بالتاء خلافا لمن يقلبها هاء

المهملة المفردة حرف يختص بالمضارع المحتمل للحال والاستقبال ويخلصه للاستقبال فيصير نصا وهذا مبني على انه
مشترك بين الزمانين واما ان قلنا بانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال على ما هو مرجح المتاخرين فمعنى تخليصه
للاستقبال انه يصرف المعنى الحقيقي ويثبت المجازي كما يقال ان القرينة في رأيت اسدا في الحمام خلصت لفظ الاسد
للرجل الشجاع بعد ان جذبه المعنى الحقيقي اليه اذ هو المتبادر من اللفظ لولا القرينة وقيل انه قد يدخل على الحال
في قوله فاني لست خاذلكم ولكن سأسعى الان اذ بلغت اناه فالجواب انه اراد تقريب المستقبل من زمان الحال

ولم

ولم يرد بالان الزمن الحاضر حقيقة وزعم بعضهم ان التقدير سأسعى من الان ويتنزل منه منزلة جزئه
حتى لا يجوز الفصل بينهما بشيء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه وان كان من شان الحرف المختص ان يعمل فيما هو
مختص به لان بعض الشيء لا يعمل في بعض بدليل ان المضاف اليه لا يعمل في المضاف لانه كذلك وليس منقطعا
من سوف بل هو كلمة مستقلة براسها خلافا للكوفيين ويلزمهم الحذف وهو تصرف والتصرف لا يكون في الحرف
ورجح مذهبهم بانا قد اجمعنا على ان سف وسو وسي فروع سوف فليكن السين فرعها ايضا اليه لا يلزم التخصيص
من غير مخصص ولا مدة الاستقبال معها اضيق منها مع سوف بل هما سواء ان فيهما خلافا للبصريين في قولهم
بانه اضيق دلالة من تقليل الحروف على تقريب الفعل وان سوف اوسع تنفيسا من السين وقد خالف في ذلك ابن مالك
واستند الى السماع والقياس اما السماع فتعاقبهما على معنى واحد في وقت واحد قال تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين
اجرا عظيما وقال تعالى اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما وقال الشاعر وما حالة الا سيصرف حالها الى حالة اخرى وسوف
تزول واما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي لا يقصد به الا مطلق المضي من غير تعرض لقرب
الزمان ولا بعده فكذلك المستقبل لا يقصد به الا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب ولا بعد ليجري المتقابلان
على سنن واحد وقد نوقش في الامرين معا اما الاول بالنسبة الى الايتين فباحتمال ان يكون المقيد بسوف
متراخيا لكثير الطائفة من المؤمنين والمقيد بالسين غير متراخ لكثير الطائفة اخرى اذ ليس هناك ما يدل على انهما
لطائفة واحدة وبالنسبة الى البيت فبان كل ذي ذوق سليم لا يفهم من معنى البيت الا ان للدهر حالات عجيبة
وتقلبات غريبة انه لا يستقر على حال ولا تامن حالة له من زوال فهو اذا كان على حالة التخلية فانها ستنصرف
قريبا الى اخرى وتتبدل ثم ان هذه الحالة الثانية لا تبقى ايضا بل تزول وتحول فظهر ان الحالة الثالثة غير الثانية
كما ان هذه غير الاولى ولا ريب ان زمان الثالثة يجب ان يكون اكثر تنفيسا من زمان الثانية فناسب التعبير مع
الثالثة بسوف ومع الثانية بالسين واما الثاني فبان قياس احد المتقابلين على الاخر لا يجدي نفعا لجواز اختصاص
كل منهما بحكم ليس للاخر مع كونهما مشتركين في حكم اخر على انه قياس بلا جامع صحيح فلا يلتفت اليه نقول انه
قياس مقيد على مطلق فلا يصح لانه قياس المضارع المقترن بالارادة المخصصة على الماضي الخالي عنها فان الماضي
انما يدل على مطلق المضي اذا كان عاريا عن قد مثلا اما اذا اقترن بها فانه يدل على الماضي القريب من الحال
فهو في اختلاف حالتيه كالمضارع ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع يقال نفست الخناق
اي وسعته وذلك انها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الوسيع وهو الاستقبال
وهذا انما يتم على القول بان المضارع حقيقة في الحال ولكون زمن الحال الضيق خفيا اختلف العقلاء فيه
فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف
تثليثا والحال عند النحاة لا غير الان المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبتي الان من الزمان مع الان سواء
كان الان زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ولذا كان المختار انه اجزاء من الزمانين متعاقبة يعدها العرف
زمانا واحدا وزعم بعضهم انها اي ان السين قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون
اخرين الاية المراد بالاخرين على ما في الكشاف وغيره قوم من اسد وغطفان كانوا اذا اتوا المدينة اسلموا و
عاهدوا ليامنوا من المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا ونكثوا عهودهم وقيل بنو عبد الدار وفضيته ان يكون
المراد الاخبار باستمرار وجدانهم لهم على هذه الحالة على انا نقول لا معنى لاستمرار وجدانهم على هذه
الحالة بعد ان فضح الله سرائرهم وبين سيرتهم ولين في اخذهم وجعل لنا الحجة الواضحة في قتلهم والله يهدي
من يشاء الى صراط مستقيم واستدل عليه اي على اتيان السين للاستمرار لا للاستقبال بقوله
تعالى سيقول السفهاء من الناس الذين خفت احلامهم واستمهنوها بالتقليد والاعراض عن النظر وهم
المنكرون لتغيير القبلة من اليهود الذي لا يرون النسخ او المنافقين لحرصهم على الطعن والاستهزاء او المشركين

فانهم قالوا رغب عن قبلة ابائه ثم رجع اليها والله ليرجعن الى دينهم ما ولاهم اي ماصرفهم مدعيا ان ذلك انما نزل
بعد قولهم ما ولاهم وهذه دعوى لا دليل عليها قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال لان
المنقول قد وقع وهذا الذي قاله من السين تاتي للاستمرار لا للاستقبال وما استند اليه من انها اي
اية سيقول السفهاء ما ولاهم نزلت بعد قولهم ما ولاهم غير موافق عليه بل الصحيح ان السين للاستقبال
وان الاية نزلت قبل قولهم ذلك كما عليه عامة المفسرين قال الزمخشري في كشافه فان قلت اي فايدة في الاخبار
بقولهم قبل وقوعه قلت فايدته ان مفاجاة المكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا
وقع انتهى وذلك ان النفس تلقاه وقد توطنت واعتدت وغير ثم كان الجواب العتيد قبل الحاجة اقطع
للخصم وارد لشغبه وقيل الرمي يراش السهم قال صاحب الانتصاف ولهذا درج النظار في اثناء مناظرتهم
العمل بالمقتضي الذي هو كذا السالم عن معارض كذا فيسلفون ذكر المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه
الاية من احسن ما يستدل به عليه ثم ولو سلم ان الاية افادت استمرارا فالاستمرار انما استفيد من
المضارع لا من السين كما زعم قيل عليه لا محل للواو هنا والظاهر انها زايدة وجعلها للعطف بان يكون التقدير
لا نسلم انها في الاية للاستمرار ولو سلم الى اخره يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل واما
الجواب عنه بان ثم ههنا ليست للعطف بل للتدريج مما قبلها لما بعدها فساقط لان كونها للتدريج انما
ينفي معنى الترتيب والتراخي الذي هو اصل مفادها واما العطف فهو من احكامها الثابتة لها باي معنى
كانت كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك المذكور من قري الضيف وصنع الجميل
تريد ان ذلك المذكورين من قري الضيف وصنع الجميل دابه اي عادته وشانه والداب بفتح المهملة واسكان
الهمزة قال الجوهري وقد يفتح وقد اقتضى كلام المص ان المضارع يفيد الاستمرار سواء بني على المبتدا كما في
المثال او لم يبن عليه كما في الاية ووجهه ان افادته للاستمرار لاقتضاء المقام فحيث اقتضاه حمل عليه
كيف ما وقع قال بعض الفضلاء ههنا امران موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر وصفية الخبر له
وهما متلازمان لكن قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بشرب فيقال الزاهد
يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد والسين
مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل قال الشارح قد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم في
كثير من الامر اذ الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي ولا انتقاض به البتة فتامله ووجه الحشي عدم الانتقاض
بان المراد بالمستقبل الفعل المضارع والحق ان عدم الانتقاض به وان كان معناه قصد استمرار الفعل
فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه وانه كلما عن
لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل في كثير من الامر حتى كان حق الفعل الواقع بعد لو ان يكون ماضيا لان الغرض
افادة استمرار امتناع الطاعة وهذا انما يفيده المضارع كما في الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله مستهزئ بهم
قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه منه تعالى انزال الهوان
بهم وهكذا كانت نكايات الله في اعاديه وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا وزعم الزمخشري
انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة فيكون معناها التاكيد قال التفتازاني في حواشي
الكشاف ودلالة السين على التاكيد من جهة كونها في مقابلة لن قال سيبويه لن افعل نفي سافعل اي وعن البعض ان
لن افعل يفيد تاكيد النفي فما يقع في مقابله يفيد تاكيد الثبوت ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها
على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده لانه اخبار على اخبار والمتعلق واحد لا يقال هب انها حيث تدخل
على المحبوب تفيده فانه وعد اما اذا دخلت على المكروه الذي هو وعيد فاني تفيد تاكيده وهي للوعد المباين للوعيد
لانا نقول المراد بالوعد المفاد للسين مجرد الاخبار بوقوع مدخولها لا الوعد المقابل للوعيد وقد اومانا الى ذلك

اي

اي باشارة فهو مهموز الاخر فلا تقل او ميت بالياء سوف مرادفة للسين في افادة معنى التنفيس و
تخليص المضارع للاستقبال او اوسع منها تنفيسا على الخلاف الذي عرفته في السين وكان القايل
بذلك اي بان سوف اوسع تنفيسا من السين نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس يطرد
لتخلف هذا الحكم في نحو حذر وحاذر وملك ومالك فان حذرا وملكا يدلان على المبالغة دون حاذر
ومالك وهما اكثر حروفا وقد اجيب عنه بان ذلك اكثري لا كلي فلا يضر التخلف في بعض الصور وبان
التزام الاطراد انما هو فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحديا النوع في المعنى كغرث وغرثان
وصد وصديان ورحيم ورحمان للحذر وحاذر فان حذرا صفة مشبهة وحاذرا اسم فاعل وبانه
يجوز ان تقع في البناء الانقص زيادة معنى بسبب اخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم ويقال فيها
سف بحذف الوسط حكاه في الحروف كمذ في منذ اسما وحرفا انحذف وسطها وسو بحذف الاخر
كما قالوا في كيف اافعل كي افعل وانشد عليه فان اهلك فسو تجدون فقدي وان اسلم يطيب لكم المعاش
وقيل هو ضرورة ورد بان الكسائي نقل عن اهل الحجاز سو افعل بحذف الفاء فيكون لغة وسي بحذف
وقلب الوسط بعصير وريترظرفا ياء مبالغة في التخفيف بالحذف والقلب وهذه اللغة حكاها صاحب
المحكم وما عليه المص ههنا من ان هذه الكلمات فروع عن سوف هو ما عليه الجمهور ويلزمهم القول بالتصرف
في الحروف وظاهر كلام ابن مالك في تسهيله ان كلا منها حرف مستقل بنفسه واما البصريون فلا يعرفون
حرفا للتنفيس سوى السين وسوف وتفترق سوف على السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك
قيل لئلا يجتمع حرفان زايدان مفتوحان على الكلمة فانه ربما ادى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع اربع
متحركات نحو لسيعلم بالتشديد فتثقل الكلمة ولذلك سكن اخر الفعل في نحو ضربت قال في الجنى الداني
وسمع وقوع السين في موضع لم يسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه
ستطفئ غلات الكلى والجوانح وهو شاذ وبانها قد تفصل عن مدخولها بالفعل الملغى كقوله
وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في سي من لا
سيما بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وفاصله سوي قلبت الواو ياء اما لسكونها وانكسار ما قبلها
اولاجتماعها مع الياء ساكنة ثم ادغمت في الياء وتثنيته سيان ويستغنى ح اي حين اذ بتثنيته عن الاضا فتز
كما استغنت عنها مثل مع كونها من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى وافرادها عن الاضافة شاذ
كذا قيل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان وهذا عجز بيت صدره من يفعل الحسنات الله يشكرها
وقد مر الكلام عليه في بحث اما بما فيه غنية فراجعه ان شيت واستغنوا بتثنيته ايضا عن تثنية
سواء وان لم يكن سواء بمعنى سي فلم يقولوا سواءن الا شاذا كقوله فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا
سواءين فاجعلني على حبها جلدا البيت من الضرب الاول من الطويل ولم ار من سمى قايله والجلد بعد سكون
اللام بعد جيم مفتوحة الشديد الصلب يقال الجلد الرجل بالضم يجلد جلدة وجلادة اي صلب فهو
جلد وانما طلب الجلادة ح لانه يكون القايم باعباء الحب ولو باكثرها فهي ح لا يبالي بهجره وابعاده ولا
ما اذا نسا وبا فيه فكان عندها مثل ما عنده ودخول لا عليه اي على سي ودخول الواو على لا واجب فلا
يجوز استعماله بدونها والمفهوم من كلام الرضي الجواز حيث قال وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة
لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها ومنع ابو حيان ذلك
وان اولع به كثير من المصنفين لان حذف الجر خارج عن القياس ولا ينبغي ان يقال بشيء منه الا حيث
سمع قال وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار و
لذلك صار وضعها على حرف واحد وحرفين وما كان كذلك لا يناسبه الحذف ولم يسمع حذف لا من

لاسيما في كلام من يحتج به وانما سمع في اشعار المولدين انتهى ملخصا وكذا نص على امتناع مجي الجملة بعدها
بالواو كما يقع في كلام بعض المصنفين من نحو قولهم لاسيما والامر كذا قال ثعلب من استعمله على خلاف
ما جاء في قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل وهذا عجز بيت صدره الارب يوم صالح لك منهما وهو
من ثاني الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة وضمير منهما عايد على ام الحويرث وجارتها السابق ذكرهما في
قوله كدابك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب بماسل ويروى الارب يوم لك منهن صالح
فالضمير للنساء قال ابن النحاس وهو اجود الروايات ومع هذه الاجودية في جزئه الثاني زحاف
الكف وهو فيه قبيح واما من روى منهم بضمير الذكور فوجهه التغليب ودارة جلجل اسم لغدير
معين يريد انه ظفر من النساء في ايام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان احسنها
وكان من قصة ذلك اليوم وهو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته انه كان يهوى ابنة
عم له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحي احتملوا وتقدم الرجال وتاخر النساء فلما راى ذلك امرؤ القيس
سار مع الرجال قدر غلوة ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير ونزلن يغتسلن فيه فجاء
امرؤ القيس وهن غوافل فقعد على ثيابهن وقال والله لا اعطي واحدة منكن ثوبها حتى تخرج مجردة
تاخذه فابين ذلك حتى تعالى فخرجن واخذن ثيابهن ثم قلن له قد حبستنا واجعتنا فنحر لهن ناقته
فشوين لحمها واكلن ثم لما اراد الرحيل حملت كل واحدة منهن شيا من متاع راحلته وزاده وقد اشار
الى ذلك في ابيات معلقته هذه واعلم انه قد اختلف في كلمة ولاسيما هذه اهي من ادوات الاستثناء ام
لا فذهب الكوفيون وجماعة من البصريين الى انها منها ووجهه ان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا
عنه بمعنى الزيادة فكان استثناء من الاول لانه خرج عنه بوجه لم يكن له واقرب ما يشبه به قول
النابغة فتى كملت خيراته غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا لانه لو كان جوادا خيرا لكن زاد في هذا الخير على
غيره بما هو خير والصحيح انها ليست من ادواته وانما ذكره س في باب لا التي لنفي الجنس وانما المذكور
بعدها منبه على اولويته بالحكم المتقدم وهذا مضاد للاستثناء لانه اخراج من الحكم السابق وما
بعدها داخل فيه قطعا بل مشهود له بانه احق به من غيره كما يشهد كذلك ما يفهم بالبداهة من فحوى
البيت قال ابو حيان ويدل على بطلان كونها من ادوات الاستثناء عدم صلاحيته الا مكانها بخلاف
ساير الادوات فانه يصح الا مكانها وايضا دخول الواو عليها يمنع ان يكون من ادوات الاستثناء ثم ان
ما نقله المص عن ثعلب يقتضي لزوم ذكر ما بعد سي وان لم ينبه عليه لكنه متى ما وقع ما بعدها محذوفا
فلا محالة ان ما زايدة بين المضاف والمضاف اليه وان لم تطرد زيادتها بين كل مضافين ومع ذلك
يجوز حذفها اذ ليس من شان الزايد ان يكون لازما نص على ذلك س ووهم ابن هشام الخضراوي حيث
نقل في شرح الايضاح عن س ان ما زايدة لازمة قال ابو حيان وكان وقف على اول الكلام فيها ولم
يطالع اخره وذكر غيره انه قد يخفف حكاه الاخفش عن بعض العرب وابو جعفر النحاس وابن الاعرابي في
نوادره وابن جني ونص عليه صاحب القاموس ومنع ذلك ابن عصفور زعم انه لم يسمع في كلام فصيح ولا يقتضيه
القياس لانه يودي الى بقاء الاسم المعرب على حرفين ثانيهما حرف علة وذلك غير موجود في حال الافراد ولا
اضافة الا ما جاء من قولهم فوك وذو مال وهما خارجان عن القياس واذا خفف فالمحذوف عند ابن جني لام
الكلمة لاولويتها بالحذف بعد الفاء حركتها على العين وكان ينبغي ان ترجع الواو فيقال لاسوما لانها قد تحركت
فزال الوجه الموجب لمنها وهو السكون الا انهم تركوها على حالها تنبيها على ان اصلها السكون وان شيت قلت
لانها الان وقعت طرفا فضعفت وقال ابو حيان الاحسن عندي الوقوف فيها مع الظاهر وان يكون المحذوف
عين الكلمة وان كان اقل من حذف اللام وقد تحذف الواو وهو المفهوم من قول الرضي اعلم ان الواو التي تدخل

لاسيما

لاسيما في بعض المواضع كقوله ولاسيما يوم بدارة جلجل اعتراضية اذهي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة ومعنى
جاني القوم ولاسيما زيد ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاوني ان هو كان اخص بي واشد اخلاصا
في المجي فخبر لا محذوف كقوله فه بالعقود وبالايمان لاسيما عقد وفاء به من اعظم القرب البيت من الضرب
الاول في البسيط ولم يسم قايله وقد جمع كلا الامرين التخفيف وحذف الواو وفه امر من وفى يفي والهاء للسكت
فلا ينطق بها في الوصل وانما كتبت اعتبارا للنطق بها وقفا كما هو قاعدة الخط والعقود جمع عقد وهو العهد الموثق و
الجمع بين الشيين بحيث يعسر الانفصال والوفاء بالعقد هو القيام بمقتضى العهد وكذلك الايفاء به والايمان بفتح
الهمزة جمع يمين والقرب كصرد جمع قربة ما يتقرب به واعلم انهم قالوا احب زيدا ولاسيما راكبا فحذفوا ما بعد
لاسيما على جعله مفعولا مطلقا بمعنى خصوصا وان كان مبنيا على ما كان عليه من الاعراب وذلك كما نقلوا انحوايها
الرجل من باب النداء الى الاختصاص مع بقايه على ما كان عليه من الاعراب اي اخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا
فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وكذا قولهم احبه ولاسيما ان ركب اي خصوصا ان ركب وجواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا اي يختص
بفضل محبتي اختصاصا راكبا قال الرضي وعلى هذا ينبغي ان ياول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان فلانا كريم
لاسيما ان اتيته قاعدا ان يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل لاسيما اذا جعل
بمعنى المصدر وعدم مجيها الا ان مجيها اكثر وهي اعتراضية ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب
وهو اي سي من لاسيما عند الفارسي قاله في الهيتيات نصب على الحال فالمعنى قاموا غير مماثلين لزيد في القيام
فاذا قيل قاموا لاسيما زيد فالناصب لسي قام لا الكلمة لا لانها لا تنصب الحال ولو كان كما ذكر لامتنع دخول
الواو لان الحال مفردة اي واللازم باطل بدليل دخولها بل هو الغالب ولوجب تكرار لا لان الحال المنفية كالخبر
والصفة المنفيين يجب تكرارها كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وقد اجاب الشارح عنهما اما عن
الاول فبان سيا عند دخول الواو لا يكون حالا بل هو اسم لا والخبر محذوف والجملة حال قالوا وانما دخلت على حال
هو جملة لا على حال مفردة وهذا انما يتم لو ساعده نص الفارسي وهو لا يساعده انه شاء اسكاوا اما عن الثاني فبان التزام
التكرار معنى وان انتفى لفظا فان التكرار اللفظي غير مشروط على منوال ما ذهب اليه الزمخشري في فلا اقتحم العقبة
فانه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجهه هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى لا مساوين
له في القيام ولا اولى منه به بل هو اولى منهم به على ما عرفت فان المذكور بعد لاسيما هو الاولى بالحكم وهذا
ظاهر وفرق المحشي بين الاية والمثال بان الاية يصح تفسيرها بمتعدد فكانها تعددت في اللفظ ولا كذلك المثال
ممنوع لمن نظر وعند غيره هو اسم لا التبرية والخبر محذوف لفهم المعنى قاموا لاسيما زيد لا مثل قيام زيد قيام
لهم وقد قيل عليه انه اسم لا هذه يجب ان يكون جنسيا شايعا وسي هنا لا تعم ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر
والرفع مطلقا اي سوا كان معرفة ام نكرة كما يجوز النصب وقد روي بهن اي بالوجوه الثلاثة قوله ولاسيما يوم
بدارة جلجل وعلى وجهي الجر والرفع اقتصر ابن النحاس فالجر ارجحها وهو على الاضافة وما زايدة بينهما اي بين
المضافين للتوكيد واعاد الضمير عليهما وان لم يتقدم ذكرهما لفهمهما من الاضافة مثلها في ايما الاجلين وزعم
ابن عمرون الكلبي وجوزه الرضي ان تكون ما غير زايدة وهي مخفوضة بسي على انها نكرة غير موصوفة وما بعدها
بدل منها والرفع على انه خبر لضمير محذوف وجوبا وقوفا مع السماع وما موصولة بمعنى الذي او نكرة موصوفة
بالجملة بمعنى سي والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شي هو يوم ونظير ذلك قول العرب دع ما زيد
بالرفع اي دع الشخص الذي او شخصا هو زيد ويضعفه في نحو ولاسيما زيد قيد ذلك لان في نحو ولاسيما
يوم انما يضعفه اول الوجهين دون ثانيهما تقدير حذف العايد المرفوع مع عدم الطول
في الصلة او الصفة وليس الموصول ايا مع التزام حذفه دايما اذ لم يسمع في كلامهم لاسيما هو زيد واطلاق

ماعلى من يعقل والمشهور انه غير جايز وعلى الوجهين الجر والرفع ففتحة سي اعراب لانه مضاف وعن الاخفش
انها بناء ولا مع شي مثلها في قولك لا رجل وما موصول بمعنى الذي في موضع رفع على انه الخبر اي لا مثل الذي
هو زيد قال ابو حيان وهو فاسد لانه فيه عمل لا في جزها وهو معرفة ولا لا تعمل في المعارف انتهى ويلزمه ايضا
ان لا تكون سي مضافة وهو لازم والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جينا بمثله مددا وما
كافة من الاضافة اي عن اضافة سي الى ما بعدها والفتحة بناء مثلها في لا رجل وهذا الوجه محكي عن الفارسي
واستحسنه الاستاذ ابو علي وجوزه ابو الحسن بن الصايغ وقال ابن مالك في شرح تسهيله ولا باس به في كل ما وقع
بعد لا سيما من صالح للتمييز وهنا وجه اخر من الاعراب وهو ان تكون ما نكرة تامة في محل خفض بالاضافة كانه
قيل ولا مثل شي ثم فسره بنكرة منصوبة قاله ابو علي ايضا قال ابو حيان في ارتشافه وهو الذي تلقيناه من
الشيوخ وجوز الرضي على هذا الوجه ان يكون النصب بتقدير فعل نحو اعني وعلى هذا ففتحة سي اعراب واما
انتصاب المعرفة نحو لا سيما زيدا فمنعه الجمهور لانهم لم يجدوا له وجها فاطلقوا القول بمنعه وهذا دليل
على انهم لم يلحظوا في النكرة الا النصب على التمييز اذ لو كان باضمار فعل كما جوزه الرضي لاستوت المعرفة والنكرة
وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها وقد عرفت انه قد يوجه باضمار الفعل ووجه القول بان ما تامة ووجهه
بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا في الاستثناء فالاسم بعدها منصوب كما هو بعد الا الاستثنائية
ويقدح فيه كما قال الشارح اقترانها بالواو فان اداة الاستثناء لا تقترن بها والقول بزيادتها ضعيف وقول
المحشي لا يقدح فيه اقترانها بالواو لان مراد هذا القايل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزلت منزلة اداة
الاستثناء غريب لانها ان تنزلت منزلتها مع الواو لم يخرجنها او بدونها لم تقترن بها وعلى هذا اي وعلى
ان لا سيما منزلة منزلة الا فتكون استثناء منقطعا قيل فيه تامل لان زيدا مخرج من المستثنى منه الشامل
له قبل الاخراج فيكون متصلا فان قيل ان حكم المستثنى متصلا كان او منقطعا مخالف لحكم المستثنى منه
منه لكنه هنا موافق اذ المجي في نحو جاني القوم لا سيما زيدا ثابت للكل فالجواب ان الحكم على هذا هو ما افهمه
الكلام السابق من المساواة في المجي وقد اخرج زيد منها لان الثابت له انه فاق غيره اذ المعنى جاني القوم لكن
زيدا جا مجيا هو اولى به منهم لما عنده من الاخلاص والصدق في المودة فلم يكن مساويا لهم في المجي وهذا
خلاف الحكم الاول لكن بقي شي وهو ان البدر بن مالك نص على ان الاستثناء المنقطع الاخراج لما دخل في حكم
دلالة المفهوم فتدبر سوا تكون بمعنى مستو ويوصف بها المكان بمعنى انه نصف بين مكانين اي من كل منهما
فيقصر مع الكسر نحو مكانا سوى اي مكانا منتصفا تستوي مسافته الينا واليك وهو من الصفات التي
جاءت على فعل بكسر الفاء وفتح العين كقولهم ما روي اي عذب وقوم عدي اي اعداء وقد يضم معه
وقد قري بهما فقرا ابن عامر وحمزة وعاصم ويعقوب بالضم والباقون بالكسر ويمد مع الفتح نحو
مررت برجل سواء والعدم اي مستو هو والعدم بجر سواء فان رفعته وجب الاتيان بالضمير كذا في امالي
ابن الشجري ويكون بمعنى الوسط وبمعنى التام فيمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء الجحيم اي في المكان المتوسط
منها وقولك هذا درهم سواء اي تام ومقتضى ما في القاموس جواز الكسر والضم في التي بمعنى وسط
ويوجد بعد هذا في بعض النسخ وبمعنى القصد فيقصر مع الكسر وهو اغرب معانيها كقوله
فلاصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الاحزاب ذكره ابن الشجري وهذا المعنى ذكره الجوهري
في صحاحه ولم يذكر اغرابيته فقال وقصدت سوى فلان اي قصدت قصده وانشد البيت وتلاه صاحب
القاموس فقال وقصدت سواه قصدت قصده ويكون بمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك وما في الصحاح
والقاموس هو بمعنى غير لا غير فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان المد والقصر مع الكسر ووقع
هذا اي سوا الذي بمعنى مكان او غير صفة واستثناء كما يقع غير وقد فهم كلامه انه مساو لغير في جوهر

في الاستثنا

في الاستثناء وقال ابن عصفور لم يسمع الاستثناء الا بالمكسورة السين فان اجري في غيرها فبالقياس عليها
وهو عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى والتصرف اي عدم لزوم النصب على الظرفية بل كونها بمعنى غير يستلزم
عدم ظرفيتها اذ لا قايل بظرفية غير فتقول جاني سواك بالرفع على الفاعلية ورايت سواك بالنصب على
المفعولية وما جاني احد سواك بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل من احد وهو الارجح لانه في كلام تام
غير موجب وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم النصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة كما في قوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوايكا
وانما لزم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف مكان ثم حذف الموصوف واقيم مقامه وقطع النظر
عما فيه من معنى الوصفية حتى صار سواء بمعنى مكان فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة
معنى البدل فانك تقول انت لي مكان زيد اي بدله وكاين مكانه ثم استعمل ما هو بمعنى البدل في الاستثناء
لانك اذا قلت جاني القوم بدل زيد افدت ان زيدا لم ياتك فجرد عن معنى البدلية لمعنى الاستثناء فسوى
في الاصل معناه مكان مستو ثم استعمل بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء لكثرة وبقي فيه ما كان
عليه في الاصل فنصب على كونه ظرفا والا فليس الان فيه معنى الظرفية ايضا نصبوه استكارا للرفع فتقول
فتقول جاني سواك وفي الدار سواك بالنصب فيهما ومثل هذا في استكار الرفع فيما علمت والانتصاب على الظرفية
دون وبين في قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم فيمن نصب وصرح من قال بان سوا هذه بمعنى غير
واعترضه ابن مالك بان هذا التصريح يلزم نفي الظرفية كغير فان الظرف ما ضمن معنى في من اسم زمان
او مكان وليس سوى كذلك ولو سلمت ظرفيته فلا يسلم لزومه الظرفية كيف والشواهد قايمة على خلافه
نظما ونثرا فمن النظم قوله واذا تباع كريمة او تشترى فسواك بايعها وانت المشتري وفي الحديث سالت
الله ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم وحكى الفرا اتاني سواك وذهب الرماني وابو البقا
الى ان سوى تكون ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا ولعلهما من الجماعة الذين عناهم المص في قوله وعند
الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين اي ظرفا وغيره فقد تلخص فيها ثلاثة اقوال الظرف لا يتصرف الا
للضرورة وهو قول من اسم بمعنى غير دايما وليست ظرفا وهو قول ابن مالك ظرف كثيرا واسم بمعنى غير
قليلا وهو قول الرماني والكوفيين قال المرادي في شرح التسهيل وهو اقربها واعلم ان سوى هذه وان كانت
بمعنى غير لا يجوز قطعها عن الاضافة لفظا كما يجوز في غير قيل ولا تضاف الا الى معرفة فلا يجوز جاني القوم سوى
رجل منهم طويل ومفهوم كلام ابي حيان جوازه ورد على من نفى ظرفيتها كابن مالك بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك
اذ لو لم تقدر سواك ظرفا لم تتم صلة الموصول والظرف ح متعلق بجملة والمفرد لا يقع صلة لغير الالف واللام واجيب
بتقدير سوا خبر الهو محذوفا فان كان مقصورا فالرفع فيه مقدر وان كان ممدودا قيل سواك بالنصب وذو الحال
الضمير العايد على الموصول وهو فاعل ثبت المقدر اي جاء الذي ثبت حال كونه سواك اي غيرك كما قالوا لا افعل ما ان
حراء مكانه بفتح همزة ان فان التقدير ما ثبت ان حراء مكانه اي ما ثبت استقرار حراء مكانه وهذا على القول بان ما لا توصل
بالجملة الاسمية ومن قال بوصلها بها كسر همزة ان واستغنى عن التقدير ولا يخفى ان التشبيه انما هو في حذف ثبت
فقط والا فالمحذوف في المشبه هو مع فاعله وفي المشبه به هو وحده وحرا بكسر المهملة جبل على ثلاثة اميال من مكة على
يسار الذاهب الى منى وهو الذي كان يتحنث النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة حتى جاءه فيه الحق قال القاضي عياض يمد
ويقصر ويونث ويذكر ويصرف ولا يصرف اي يصرف مع التانيث على ارادة البقعة ولا يمنع الجزرية وقولهم سواك بالمد
والفتح اي بفتح الهمزة لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني مع ما فيها من الابهام كما في غير كما هو مذهب عبد
الدايم بن مرزوق القيرواني فيها فان قلت اذا كانت سوا ههنا اسما بمعنى غير صح وقوعها صلة بالتقدير
المذكور فلم امتنع ان يقال جاني الذي غيرك بهذا التقدير فالجواب من وجهين احدهما ان هذا من النوادر كنصب

غدوة بعد لدن واضافة ذي الى سلم في قولهم ذهب بذي سلم الثاني ان سواء لما كانت لازمة الاضافة لفظا
ومعنى اشبهت عند ولدى فوصل بها كما يوصل بهما وغير ليست كذلك لانفكاكها من الاضافة تنبيه يخبر بسواء
التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه فعن الواحد نحو هذا مكان سواء وعن الاثنين نحو زيد وعمرو سواء اي مستويان
وعن الجماعة نحو ليسوا سواء اي ليسوا مستوين لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يخبر به عن الواحد فما
فوقه وقد اجيز في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم كونها اي كون سواء خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا او عما بعدها
وهو ءانذرتهم ام لم تنذرهم او كونها مبتدا ولا يقدح في ذلك تنكيرها لانها تخصصت بالعمل وما بعدها اي
وما بعد سواء عليهم وهو مبتدا خبره قوله فاعل على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على الثالث وهذا كلام مستانف
لبيان ما يترتب على كل من الوجوه المجازة في سواء وابطل ابن عمرون الاول وهو كون ءانذرتهم فاعلا بسواء فيبطل
ملزومه وهو كون سواء خبرا عما قبلها بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله فيمتنع ان يكون عاملا لما قبله والا لعمل
فيه وابطل الثاني وهو كون ءانذرتهم مبتدا فيبطل ملزومه وهو كون سواء خبرا عما بعدها بان المبتدا المشتمل
على الاستفهام واجب التقديم لكنه موخر ههنا فيمتنع ان يكون مبتدا فيقال له وكذا الخبر وهذا من باب المعارضة
يعني ان ما اوردته على الوجه الثاني متوجه على ما اخترته وهو الثالث لان المشتمل على الاستفهام واجب التقديم
ايضا فلو ان ءانذرتهم خبر السواء وجب تقديمه عليه فان اجاب بانه مثل زيد اين هو اي هو مثل خبر المبتدا
الجملة اذا تضمن استفهاما فان وجوب تقديم الخبر المتضمن للاستفهام انما هو في الخبر المفرد لا الجملة منعناه
اي منعنا ان ما نحن فيه من هذا القبيل وقلنا بل هو مثل كيف زيد اي وقلنا هو من قبيل الخبر المفرد المتضمن
للاستفهام لان ءانذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبر العدم تحمله ضمير سواء اي لو بقي ءانذرتهم على حاليته
من غير تاويل لامتنع جعله خبرا عن سواء اذ لا ضمير فيه يعود اليه والجملة الخبر اذا لم تكن نفس المبتدا في المعنى وجب
ان يكون فيها رابط يربطها بالمبتدا اما ضميرا وما يقوم مقامه ولا رابط ههنا فوجب التاويل وثبت ان الخبر
من قبيل المفرد ولو بالتاويل المتضمن للاستفهام فيجب فيه التقديم لكنه لم يتقدم فيلزم ابن عمرون بطلان
الوجه المعترف بصحته فان قيل اذا لم يكن بد من التقدير بالمفرد على هذا الوجه وكذا على الوجهين السابقين
لان الجملة لا تقع فاعلا ولا مبتدا حيث لا يكون المراد لفظها الا مقدرة بالمفرد فكيف بنا في التقدير به ولا سابك
في اللفظ فيلزم الشذوذ كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع لكن مثل هذا التركيب فصيح كثير الاستعمال
فالجواب ان سبك الجملة بالمفرد من غير سابك انما يكون شاذا اذا لم يطرد في بابه اما اذا اطرد في بابه فلا
مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب ما بعد الواو بان مضمرة اذ بهذا التقدير يصير الاسم
معطوفا على الفعل ظاهرا وهو ممتنع الا بالتاويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا
من غير سابك يكون العطف عليه اي لا يكن منك اكل وشرب ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه
ونظيره اضافة اسم الزمان الى الجملة نحو جيئت حين جاء زيد فانهم يقولون ان التقدير حين مجي
زيد فيا ولون الجملة بالمفرد من غير سابك وليس شاذا ايضا لاطراده في بابه فكذا ما نحن فيه يأول
الجملة بالمفرد من غير سابك ولا يعد ذلك شاذا لما عرفت واما شبهته اي شبهة ابن عمرون التي استند
اليها في ابطال الوجه الاول والثاني فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو لمعنى التسوية وما
كان استفهاما غير حقيقي لا يستحق التقديم فان اجاب انه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد بقي عليه استحقاق
الصدرية بدليل التعليق قلنا الاستفهام مراد هنا فهو باق على حقيقته اذ المعنى علمت ما يجاب به
قول المستفهم ازيد قائم فلا يعمل فيه ما قبله وهو على بابه من استحقاق الصدرية واما في الاية ونحوها
فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم وهو ظاهر ولا من قبل غيره وهو اظهر وكما انسلخت الهمزة عن
معنى الاستفهام الى التسوية كذلك انسلخت ام معادلتها عن معنى كونها لاحد الشيئين كما لا يخفى

وقد مضى لك في بحث الهمزة وام ما اذا التفت اليه كنت على بصيرة ان شاء الله تعالى فان قلت لو تجردت الهمزة
وام لمعنى التسوية لكان الاخبار بسواء خاليا عن الفايدة اذ يكون بمنزلة قولك المستويان مستويان قلنا فرق بين
الاستواءين فان الاستواء المتجرد له الهمزة وام هو ما كانتا متضمنتين له عند كونهما للاستفهام حقيقة اعني
الاستواء في علم المستفهم والمستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان في علمك
مستويان في عدم النفع كذا في التعليق

عدا مثل خلا فيما ذكر

لها من القسمين اي من انها تكون حرفا جارا للمستثني وفعلا متعديا ناصبا له ومثلها في حكمها مع ما
من تعين الفعلية بعد دخولها وفي الخلاف في ذلك اي ومثلها في الخلاف في ذلك فان منهم من جوز جر المستثني
بها مع ما بتقديرها زايدة كما مضى لك مفصلا في بحث خلا ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية ونصب المستثنى
بها وكذلك المبرد ومن ثم اذا نصبت بها ضمير المتكلم اثبت بنون الوقاية كما في قوله تمل الندامى ما عداني فانني
بكل الذي يهوى نديمي مولع لكن ثبت بالنقل الصحيح الجر بها فوجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة
قال الاخفش في الاوسط واما عدا فانهم ينصبون بها ويجرون فاذا جروا فهو حرف جاء لمعنى وضع للجر بمنزلة
من واذا نصبوا فهو فعل كانك قلت جاوز بعضهم زيدا انتهى واعلم ان عدا قبل استعمالها اداة استثناء فعل
متصرف لانه يقول عدا يعدو عدوا اذا سار سيرا شديدا ثم نقلت الى معنى الاستثناء فلم تتصرف وضمنت
معنى المفارقة لان من عداك فقد فارقك ومن هنا اعتبرت فعلا متعديا بنصب المستثنى على انه مفعول
به على التي يجر ما بعدها على وجهين احدهما ان تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة منهم ابن طاهر وابن خروف
وابن الطراوة والشلوبين في احد قوليه وابو الحجاج بن معزوز وصنف في ذلك جزءا وزعموا انها لا تكون الا
اسما ونسبوه لسيبويه لقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم وهو اسم ولا يكون الا ظرفا قالوا لانها قد ثبتت
اسميتها بدخول حرف الجر عليها فحيث وجد حكم بالاسمية قطعا واذا عدم حكم بها ايضا طردا للباب ولنا على نفي
اسميتها واثبات الحرفية امران احدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني
البيت من الضرب الثالث من الطويل وقايله ابو سعيد عروة بن حزام بن مهاجر العذري شاعر اسلامي احد المتيمين
الذين قتلهم الهوى اخرج ابو الفرج الاصبهاني من طريق الكلبي عن ابي صالح قال كنت مع ابن عباس بعرفة فحمل اليه فتى
لم يبق الا خيال فقالوا ادع له قال وما به قالوا الحب ثم خفت في ايديهم فما رايت ابن عباس في عشيته سال الله
الا العافية مما ابتلي به ذلك الفتى فسالت عنه فاذا هو عروة ابن حزام ولا يعرف له شعر الا في ابنة عمه عفراء بنت عقال
بن مهاجر وكان هويها وهو يتيم فخطبها من عمه فابت امها عليه لفقره وزوجها لرجل من الشام ذي مال وقال الذهبي
يا بنعم اخرغني فاشتد ما بعروة ومات فجزعت عليه عفراء جزعا شديدا وماتت بعده بايام قلايل ولما بلغ معاوية
ابن ابي سفيان خبرها قال لو علمت بحال هذين لجمعت بينهما كذا في الاغاني وقد ذكر عروة هذا الذهبي في عداد من مات
في خلافة عثمان تقريبا وهذا البيت من قصيدة اولها خليلي من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني
ومنها على كبدي من حب عفراء لوعة وعيناي من وجد بها تكفاني فيا ليت كل اثنين بينهما هوى من الناس والانعام
يلتقيان ومنها تحملت من عفراء ما ليس لي به ولا للجبال الراسيات يدان كان قطاة علقت بجناحها
على كبدي من شدة الخفقان الا لعن الله الوشاة وقولهم فلانة اضحت خلة لفلان اذا ما جلسنا مجلسا
نستلذه تواشوا بنا حتى امل مكاني ولو كان واش باليمامة داره وداري باعلا حضرموت اتاني
واني لاهوى الحشر اذ قيل انني وعفراء يوم الحشر يلتقيان وقيل بيت الكتاب فمن يك لم يغرض فاني
وناقتي بنجران الى اهل الحمى غرضان عوجا امر من عاج يعوج عوجا ومعاجا اقام لازم ومتعد ووقف ورجع
وعطف راس البعير بالزمام كذا في القاموس وعفراء علم منقول من مونث اعفر وهو من الظباء ما يعلو

بياض حمرة واللوعة حرقة في القلب والم من الحب ويكفاني من وكف السحاب قطر والجبال الراسيات الثابتات
ومعنى قولهم ليس له يد بكذا اي قوة اي هو لا يطيق ذلك وفلانا وفلان مضمومتين بلا لام كناية عن
اسامينا وباللام عن غيرنا ويعرض بمهملتين بينهما مهملة يشتاق يقال غرض يغرض كفرح يفرح فهو غرض
كفرح وهما غرضان والغرض بفتحتين الشوق وحجر بفتح المهملة وسكون الجيم وتحن من الحنين وهو الشوق
او رقة او رقة الهوى والاسى بكسر الهمزة او ضمها جمع اسوة بكسرها او ضمها ما ياتسي به الحزين وربما سمي
الطبرسي بالضم وهو محتمل واما الاسى بفتح الهمزة فهو الحزن وليس يحتمل هنا لفساد وقوله لقضاني اي
اي لقضى علي اي قتلني فحذف على وجعل مجرورها مفعولا اي ولو كانت اسما لم تحذف ولم يجعل ما اضيف اليه
مفعولا فان قيل ان غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلنا من قال باسميتها جعلها
ظرف مكان كفوق وظرف المكان لا يحذف ويقام ما اضيف اليه مقامه الا قليلا نحو جلست قرب زيدا اي مكانا
قريبه قال الشارح وقد قيل عليه ان كونه قليلا لا يمنع من حمل الاية والحق ان القلة ان لم تمنع من حمل البيت
فانما تمنع من حمل الاية عليه اذ لا يخرج الكلام الفصيح على الشاذ القليل ولقايل ان يقول ان قضى في البيت
ليس من الافعال المتعدية بنفسها وذلك ظاهر ولا من الافعال التي نزلت منزلة المتعدي كاختار واستغفر
لانها مضبوطة بالاستقراء وليس هذا منها قال ابو حيان الفعل الذي سمع حذف الحرف منه وانتصاب
الاسم اختار واستغفر وامر وكنى ودعا وسها وروع وصدق وانما جاز ذلك في هذه الافعال لتعين
الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين الحرف ومحله فلا يجوز بريت القلم السكين خلافا
لعلي بن سليمان فينبغي ان يقال انه في البيت ضمن معنى قتل او اهلك فتعدى بنفسه وقد حمل الاخفش
على ذلك اي على حذف على وجعل مجرورها مفعولا قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح او
جماع عبر بالسر عن الوطي لانه يسر ثم عن العقد لانه سبب فيه وقيل المعنى لا تواعدوهن في السر على ان المعنى
بالمواعدة في السر المواعدة بما يستهجن وكذلك حمل قوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم اي على صراطك
قال في الكشاف لاعترضن لهن على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه
كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن اي على الظهر والبطن ولا
يخفى ما فيه فان كون انتصابه على الظرف كما في البيت يقتضي ان المقدر في الاعلى فاني يكون المثال شبيها له
والمحذوف فيه كلمة على والنصب فيه على نزع الخافض دون الظرفية على انه حكم محدود المكان كحكم غير الظروف
في عدم الحذف وقد حكم على البيت بالشذوذ اللهم الا ان يدعى ان التشبيه بما في البيت في مجرد حذف الحرف وايصال
الفعل وزعم بعض فضلاء الروم ان انتصابه على الظروف لا ينافي جعل المقدر كلمة على لانه تقرير للمعنى و
حذف من الظروف المحدودة شاذ ثم قال ولم يجعله من النصب على نزع الخافض لان المعنى على الظرفية يعني انه
اختار نصبه على الظرفية بحذف كلمة على دون في لان حذفها من الظروف المحدودة شاذ ولم يختر النصب على نزع
الخافض بل نقله عن الزجاج لان المعنى على الظرفية كما في جلست على الحصير ونمت على السطح فان المال في امثال ذلك
الى الظرفية وناقشه المولى سنان في حواشيه على البيضاوي بانا لا نسلم ان كلمة على تفيد الظرفية ولو سلم فحذفها من
الظروف المحدودة شاذ فالمحذور باق واما مثل جلست على الحصير فان معناه جلست في الارض مستعليا
على الحصير فالمال الى الظرفية بهذا المعنى فتامل وتقرير قاضي المفسرين لا غبار عليه فانه قال ونصبه على الظرف
كقوله كما عسل الطريق الثعلب وقيل تقديره على طرائقك كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فقوله ونصبه
على الظرف اي بتقدير في ولو شذوذا لكونه من الظروف المحدوفة وقوله وقيل تقديره على صراطك فيكون منصوبا
على نزع الخافض فهو باد وجدا خر في النصب صراطك معطوف على الاول وذهب بعضهم الى انه مفعول به
بتضمن لاقعدن معنى فعل متعد اي لالزمن صراطك المستقيم بتعودي عليه والقعود ههنا قيل كناية عن

الترصد

الترصد لان المراد من الصراط المستقيم الدين القويم وهو لا يصلح متعلقا للقعود الحقيقي والحق انه استعارة
مرشحة كما افهم ذلك كلام الكشاف فتامله والثاني من الامرين الباقيين للاسمية انهم يقولون نزلت
على الذي نزلت اي عليه كما جاء ويشرب مما تشربون اي منه اي ولو كانت على اسما لم يجز ذلك فانك لو قلت
قعدت وراء الذي قعدت تريد وراءه قعدت وراءه لم يجز على ان بعض النحاة فرق بين مفهوم قولنا جلست
فوق السطح وجلست على السطح فان الاول لا يقتضي مباشرة السطح لجواز ان تكون في ارتفاع والسطح تحتك
وانما نطلب بالفوق مكانا له تحيث بالسطح لتخصصه والثاني يقتضي المباشرة لان مقتضى حرف الجر
هو ايصال الفعل المعدي به الى مدخوله واعلم ان القايل باسمية على دايما يجعلها معربة وهو القياس لانها
تخرج عن شبه الحرف اذ لا حرف في معناها وقلة تصرفها لا توجب لها البناء كعند وذات مرة ولدى
اي ولعلى حرفا تسعة معان احدها الاستعلاء حسا ولم يثبت لها اكثر البصريين سواه وتاولوا ما عداه
اما على المجرور وهو الاستعلاء الحقيقي لانه مفض الى نفس المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون
ونحو وكل من عليها فان او على ما يقرب منه اي من المجرور وهو الاستعلاء المجازي نحو او اجد على النار هدى
قال في الكشاف ومعنى الاستعلاء في على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها كما قال س في مررت
بزيد انه لصوق بمكان يقرب من زيد او لان المصطلين بها والمستمتعين اذا تكنفوها قياما وقعودا كانوا مشرفين
عليها ولا يخفى ان مقتضى الوجه الثاني ان يكون الاستعلاء حقيقيا لان الاشراف على الشي الاطلاع عليه من فوق
وقوله وباتت على النار الندى والمحلق اي بات على مكان يقرب من النار وقد تقدم الكلام عليه في حرف
الباء وقد يكون الاستعلاء معنويا ولن يكون الا مجازيا قطعا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض
لان الاستعلاء الملحوظ في كينونة الذنب عليه وفي تفضيل الرسل عليهم الصلاة والسلام بعضهم على بعض
ليس امرا مدركا بالحس قال ابن مالك في شرح التسهيل في هذا النوع ما يقابل اللام المفهمة لما يجب كقوله
لنا ويوم علينا وقوله لك لا عليك من استغنت فلم يعن الا على ما اليس فيه ملام ومنه دفوع على بعد وجب
وشبهه ووقوعها بعد كذب وشبهه وبعد كبر وصعب وعسر وعظم مما فيه معنى ثقل وكذا ما دل على معنى
تمكين نحو اولئك على هدى وانا على عهدك ووعدك ما استطعت انتهى وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا وقد
يعرض اشكال في بعض مواضع على فيظن انها فارقت معنى الاستعلاء وليس كذلك فمنها زرت زيدا على مرضي
واعطيته على انه شتمني وخفي على كذا واشكل على كذا وتعول عليه وحمل عليه كذا واتصل في هذا على لسان فلان
وجاز اه على كذا او عاقبه على كذا وكر عليه وعطف عليه ورجع عليه وجنى وهذا كله من المجاز وتشبيه المعقول
بالمحسوس والثاني المصاحبة كمع وهو مذهب كوفي وقال به القتبي وابن مالك نحو واتى المال على حبه وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم اي مع حبه ومع ظلمهم ومنه ويشره بالجنة على بلوى تصيبه اي مع بلوى وقول لبيد
كان مصبعات في دراه وانواحا عليهن المالي اي معهن وتاول اصحابنا البيت بتقدير مضاف اي على ايديهن او ان
العرب تجعل ما اشرف على جزء من الجسم مشرفا على الجسم كله كقولهم جاء زيد وعليه خف والانواح جمع نوح وهي النائحة
والمالي الخرق التي تخفف بها النساء الدموع واما الاتيان والحديث فحمل على فيهما على الاستعلاء المجازي مثا ثالث
ضع المجاوزة كعن وهو مذهب كوفي ايضا وقد قال به قال ابن مالك ولمشاركتها عن في المجاوزة تعاقبا في بعض المواضع
نحو رضي عنه وعليه وابطا عنه وعليه واحال بوجهه عنه وعليه اذا عمل عنه وولي بوجهه عنه وعليه كقوله
اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي هذا البيت من الضرب الاول من الوافر وقايله القحيف بن الحمير
بالتصغير فيهما العقيلي شاعر مقل شبب بخرقاء ذي الرمة ذكره الجمحي في الطبقة العاشرة من شعراء الاسلام وبعده
ابى سلمها وبعده ولا ينبو سيوف بني قشير ولا تمضي الاسنة في صفاها قال الجوهري ربما قالوا رضيت
عنه وانشد البيت وقال المبرد في كامله بنو كعب بن ربيعة يقولون رضي الله عليك وبنو قشير بضم القاف قبيلة

وهو قشير بن كعب بن ربيعة ولعمر الله مبتدا حذف خبره اي قسمي والجملة معترضة للتاكيد بين اذا وجوابها وهو
اعجبني رضاها وقوله ولا يتبوا اي لا تكل جملة دعائية وكذا جملة ولا امضى اي لا تنفذ لكن بزيادة لا ويحتمل رضي
ضمن معنى عطف فعدي تعديته لانه اذا رضي عنه فقد عطف عليه او معنى اقبل فان من رضي عنك اقبل عليك وقال
الكسائي اي حمل على نقيضه وهو سخط فعدي بما يتعدى به وقال ٭ في ليلة لا نرى بها احدا ٭ يحكي علينا الا كواكبها ٭
اي عنا هو من الضرب الاول من المنسرح الا ان الجزء الثاني من المصراع الاول مزاحف بالطي وزنه فاعلات بغير تنوين
وعروضه مطوية ايضا وزنها مفتعلن قال س هو لعدي بن زيد وقيل لبعض الانصار حكاه الزمخشري في شرح
ابيات الكتاب ونسبه صاحب الاغاني لابي عمرو احيحة بن الجلاج بن الحريش الاوسي قال الاعلم وصف انه خلا بمحبوبته
في ليلة لا يطلع فيها عليهما ويخبر بحالهما الا الكواكب لو كانت ممن تخبر وكذا ورد س البيت شاهدا على رفع كواكبها
بعد الا على انه بدل من ضمير يحكي لانه في المعنى منفي ولو نصب على البدل من احدا لكان احسن لظهور انه منفي ولا بد
ان يعتبر الاستثناء متصلا ولو بالتاويل والا لوجب النصب فان قلت وما الدليل على رفع المستثنى وهلا كان
منصوبا قلت ما قبل البيت من قوله ٭ يشتاق قلبي الى مليكة لو ٭ امست قريبا ممن يطالبها ٭ ما احسن الجيد من مليكة ٭
واللبات اذ زانها ترائبها ٭ وما بعده من قوله ٭ لتبكي قينة ومزهرها ٭ ولتبكي قهوة وشاربها ٭ فانجح عدو بها النعمة
وترك الناس من قوله قريبا كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين او على ارادة شخصا قريبا والجيد العنق
او مقلده او مقدمه كذا في القاموس واللبات جمع لبة موضع القلادة من الصدر والترايب عظام الصدر او ما ولي
الترقوتين منه او ما بين الثديين والترقوتين او اربعة اضلاع من يمنة الصدر واربعة من يسرته او
اليدان والرجلان والعينان او موضع القلادة قاله في القاموس والقينة الامة المغنية او اعم والقهوة الخمر
وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم فعدى تعديته الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته
اياكم وقيل بل ضمن التكبير معنى الحمد قال في الكشاف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا
معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واثر في تقرير التضمين جعل المضمن حالا على عكسه
الشايع وهو جعل المذكور حالا قصدا الى تعلق الجار والمجرور به ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين لان التعليل بالتعظيم
حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم اشبه من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم قاله
التفتازاني في حواشيه وقد اعترض المص في حواشي التسهيل تقدير الكشاف بانه يبعده قول الداعي على الصفا
والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فاتي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى اي فلو كان التقدير
في الاية ما ذكر لكان حق الداعي ان يعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور من غير ذكر الحمد لله بينهما فانه
تكرار واجيب بان المستفاد من احدهما غير المستفاد من الاخر وايضا ذكر الحمد ثانيا ليحصل الثواب بلفظه كما
حصل بنيته واما دعواه ان على الثانية في قول الداعي ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الاولى فقد منع ظهور
شيء منهما في التعليل ووجه التزام انهما على معنى الاستعلاء كما هو الاصل فيهما غاية ما فيه انه مجازي والحقيقي
ونحو قوله ٭ علام تقول الرمح يثقل عاتقي ٭ اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت ٭ البيت من الضرب الثاني من الطويل وقبله
ولما رايت الخيل زورا كانها ٭ جداول زرع ارسلت فاسبطرت ٭ هتفت بجيل من زبيد فادعست ٭
اذا اطردت جالت قليلا فكرت ٭ فجاشت الي النفس اول مرة ٭ فردت على مكروهها فاستقرت ٭
وقايلها ابو ثور عمرو بن معدي كرب بن عبد الله الزبيدي بضم الزاي نسبة الى زبيد بن الحارث بطن من
مذحج الصحابي المشهور قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الوفود فاسلم ثم ارتد مع الاسود العبسي
ثم تاب على يد الصديق وحسن اسلامه فسيره الى الشام وشهد بها اليرموك ثم امره عمر بالمسير الى سعد بن ابي
وقاص بالعراق فنفع الله الاسلام به واهله وابلى بلاء حسنا يوم القادسية قيل وقتل بها وكانت سنة خمس
عشرة وقال ابن حجر سنة اربع عشرة وقيل بل بوقعة نهاوند وخرج فيها فحمل فمات بقرية من قراها يقال

لها دورة سنة احدى وعشرين وكان احد الفرسان المشهورين ممن يعد بالف ومن الشعراء المجيدين وهو القايل
من قصيدة ٭ اذا لم تستطع شيا فدعه ٭ وجاوزه الى ما تستطيع ٭ وصمصامته التي يضرب بها المثل قيل انها
من السيوف التي اهدتها بلقيس لسليمان عليه السلام على ان عمر بن الخطاب قال له ابعث الي الصمصامة فبعث
اليه بها فلم يرها كما بلغه فقال له في ذلك فقال اني بعثت اليك بالصمصامة ولم ابعث اليك باليد التي تضرب
بها والزور بضم الزاي جمع ازور من به عوج الزور بالفتح والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير واسبطرت
امتدت قال التبريزي التشبيه وقع على جري الماء في الانهار لا على الانهار يشير الى ان المراد بالجداول مياهها من
باب قولهم جرى النهر كانه شبه امتداد الخيل في نجرالها عند الطعن بامتداد الماء في الانهار وهو يطرد
ملتويا ومضطربا وهتفت بناء المتكلم صحت والداعسة المطاعنة لان المراد بالخيل فرسانها لا هي والاطراد افتعال
من الطرد وهو الابعاد وجالت من الجولان في الحرب وكرت عطفت وجاشت ارتفعت من حزن او فرح والفاء قيل
زايدة والفعل جواب لما والحق ان جوابها هتفت وهي عاطفة اي ان النفس تحركت من اول مرة ورامت ان لا تقدم
على مكروه الحرب فردت على مكروهها ذلك واستقرت عليه وقد اعترضه بعضهم بانه لولا انه حين ما جاشت
اليه النفس هلا قال كما قال العباس بن مرداس اشد على الكتيبة لا ابالي احتفي كان فيها ام سواه
قال المرزوقي وليس الامر كما توهم لان ما ذكره عمرو بيان حال النفس ونفس الجبان والشجاع على طريقة
واحدة فيما يدهمها اول وهلة ثم يختلفان فالجبان يركب نفرته والشجاع يدفعها فيثبت واما قول العباس
فهو بيان للحالة الثانية وما يعزم عليه بعد الاعتصام والمراجعة وعلام هو ما الاستفهامية دخلها حرف
الجر ومن ثم حذف الفها والرمح يروى بالنصب على اجراء القول مجرى الظن لتوفر شروطه كما في قوله
٭ متى تقول القلص الرواسما ٭ يحملن ام قاسم وقاسما ٭ وعلى ذلك اورده المص شاهدا في توضيحه ويروى
بالرفع على انه مبتدا مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول ولا يقدح في كونها محكية قوله عاتقي اذ
المناسب للحكاية ان يقول عاتقك لانه من باب الحكاية بالمعنى كما في قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون
ويروى ساعدي بدل عاتقي والعاتق واذا الاولى ظرف لتقول فيها معنى الشرط وجوابها محذوف ايضا مدلول
عليه بما بعده او ظرف ليثقل واما الثانية فظرف لاطعن وهو مضموم العين بنص الشارح مضارعها طعن
مفتوحها والمفهوم من كلام القاموس جواز الفتح في المضارع والخيل فاعل فعل محذوف يفسره ما بعده والمعنى
على اي شيء ولاي وجه تظن الرمح يثقل ساعدي اذا لم اعمله اذا حصل الكر من الخيل بعد الفر واشتد الامر
وتقول الرمح يثقل ساعدك اذ انت لم تطعن به ومحصله باي حجة يحمل السلاح اذا لم ابل في الحرب ولم استعمله
في وقته وهذا الكلام اسقاط للتبجح بالبلاء الذي كان منه الخامس الظرفية كفي وهو مذهب كوفي وقد يتبعه
من عرفت نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة من اهلها اي في وقت لا يعتاد دخولها فيه وقيل
الاستعلاء فيه مجازي فانه لما تمكن من الدخول والخروج في ذلك الوقت صار مستعليا عليه على سبيل المجاز ونحو
واتبعوا ما تتلو الشياطين اي اتبعوا كتب السحر التي يقراها او يتبعها الشياطين من الجن والانس ومنهما على ملك
سليمان اي في زمن ملكه فان الشياطين كانوا يسترقون السمع ويضمون الى ما سمعوا اكاذيب يلفقونها ويلقونها
الى الكهنة وهم يدونونها ويعلمونها الناس وفشا ذلك في عهد سليمان عليه السلام حتى قيل ان الجن تعلم الغيب
ويحتمل ان تتلو ضمن معنى تتقول اي تكذب فعدى بعلى فيكون بمنزلة ولو تقول علينا تقول تقول فلان
قال على ما لم اقل اي كذب علي وتقول علي اي قال في ما ليس بصحيح السادس موافقة من فيكون لمعنى
الابتداء وهو مذهب كوفي ايضا قال المحشي ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس شهادة
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان اي بني الاسلام
من خمس قال وبهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا

عليها والمبني غير المبني عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع وهو غير كل واحد نحو اذا
اكتالوا على الناس يستوفون اي اذا اكتالوا من الناس حقوقهم ياخذونها وافية قال الفراء من وعلى اعتقبا
مع اكتال لانه حق فاذا قال اكتلت عليك فكانه قال اخذت ما عليك واذا قال اكتلت منك فكانه قال استوفيت
منك وتاوله البصريون بتضمين معنى الحكم والمعنى اذا حكموا على الناس في الكيل استوفوا لان ذلك لا يكون حتى
يلوا الكيل بانفسهم وقال قاضي المفسرين وانما ابدل من بعلى للدلالة على ان اكتيالهم لما لهم على الناس او
او اكتيال بتحامل فيه عليهم السابع موافقة الباء فتكون لمعنى الالصاق وهو مذهب كوفي ايضا نحو حقيق
على ان لا اقول في قراءة غير نافع اي حقيق بان لا اقول على الله الا الحق اي جدير بان لا اكذب على الله واما قراءة
نافع حقيق علي بدخول على على ياء المتكلم فعلى على بابها اي واجب على الصدق وقول الحق وقد قراه ابي بالباء
فكانت قراته مفسرة لقراءة الجماعة وتاول على تضمين حقيق معنى حريص وعلى ان الكلام على القلب لامن الالباس
وعليه فتصير قراءة الجماعة كقراءة نافع في المعنى والاصل قول الحق حقيق علي فقلب اللفظ فصار انا حقيق على
قول الحق اولان ما لزمك فقد لزمته ولما كان اصل المعنى واجب على القول الحق ووجوب شي على شي يستلزم
لزومه لذلك الشي ويلزمه العكس بقضية الوجوب كان هو حقيقا على قول الحق لازما له اوهو وارد على الاغراق
في وصف الصدق والمعنى انا حقيق على القول الحق اي واجب عليه ان اكون قايله لا يرضى الا بمثلي ناطقا به وهذا
هو الوجه بنص الكشاف وزعم بعضهم ان على متعلقة بارسلت ومقيدا دل عليه قوله رسول من رب العالمين
وعليه فحقيق نعت لرسول واما تعليقها برسول فيا باه تقدم الوصف فتامل وقالوا اي قالت العرب اركب على
اسم الله اي اركب باسم الله وخرج على ان التقدير اركب معتمدا على اسم الله والمراد اركب ملازما لاسم الله
لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته حتى كانه مركب يحملكم الى مقاصدكم الثامن ان تكون زايدة
للتعويض اي للعوض عن اخرى مثلها او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
وقد انشد قبله اي لساقيها واني لكسل وشارب من مايها ومغتسل والابيات من مشطور الرجز وقايلها
غفل والاعتمال افتعال من العمل وهو ابلغ منه والكسل كحذر صفة مشبهة من كسل فهو كسلان ولعل
ضمير ساقيها راجع الى الخمرة اي من يتكل عليه فحذف عليه والتحقيق انه حذف على ولا تبعه الضمير لعدم
ما يتصل به وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني وتبعه ابن مالك في تسهيله فحكم بان على
تزاد للتعويض وانشد قول الراجز وقيل المراد ان لم يجد يوما شيا ثم ابتدا مستفهما فقال على من
يتكل قال ابو حيان يحتمل ان يكون الكلام تم عند قوله ان لم يجد يوما اي انه اذا لم يجد ما يستعين
به اعتمل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استفهامية كانه قال على اي شخص يتكل اي لا احد يتكل عليه
فيحتاج ان يعمل بنفسه لاصلاح حاله فعلى متعلقة بيتكل ومختار الرضي ان على في البيت ليست زايدة وان
الكلام على التقدير والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف
فقدم على على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير لانفصاله بتيتكل صريحا وكذا قيل اي وكما قيل
بزيادة على ما في البيت السابق للتعويض قيل في قوله ولا يواتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق
هو من الضرب الاول من البسيط وقايله سالم بن وابصة بن معبد بن عتبة الاسدي واسد غنيمة امير الرقة
وليها ثلاثين سنة وعاش الى آخر دولة هشام بن عبد الملك وكان خطيبا مفوها شاعرا وقد اورد ثعلب
في اماليه قبله يا ايها المتحلي غير شيمته ومن خليقته الافراط والملق عليك بالصدق فيما انت قايله
ان التخلق ياتي دونه الخلق الشيمة بكسر المعجمة الطبيعة واما السيمة بالمهملة فالعلامة والخليقة
الطبيعة ايضا والافراط المجاوزة في الحد ضد التفريط وكلاهما مذموم قال الراجز لا خير في الافراط
والتفريط كلاهما عندي من التخليط وانما خير الامور اوساطها والملق محركة ان يعطي باللسان ما ليس في

القلب والفعل منه كفرح وعليك بالصدق اي الزمه والتخلق تكلف غير الخلق والخلق بضمتين السجية والطبع
والمعنى ظاهر ويواتيك مهموز الفاء ولك فيه ابدال الهمزة واوا اي لا يعاطيك ويعاملك بما ترضاه قاله
الشارح وفي الصحاح يقول آتيته على ذلك الامر مواتاة اذا وافقته وطاوعته والعامة تقول واتيته ولم
ار هذه المادة في القاموس ورواه ابو زيد في نوادره بلفظ ولا يواسيك وفيما ناب من حدث اي فيما اصاب
من نازلة من نوازل الدهر ان الاصل فانظر من تثق به هو مقول قيل فهمزه ان فيه مكسورة فحذف الباء
ومجرورها على الوجه الذي عرفت وزاد الباء قبل الموصول عوضا عن المحذوفة وهذا ايضا مما قاله ابن
مالك تبعا لابن جني وقيل بل تم الكلام عند قوله فانظر اي فانظر لنفسك ثم ابتدا فقال مستفهما بمن تثق
فاتملا قدم انه لا يواتيه الا اخو ثقة استدرك على نفسه فاستفهم منكرا عليها حيث قدر وجدان اخي ثقة
فقال بمن تثق اي انك لا تجد احدا يوثق به فالباء متعلقة بيثق وسياتي في الكلام على انها تزاد للتعويض
ايضا قال ابن مالك ويجوز عندي ان يعامل بهذه المعاملة من واللام والى وفي قياسا على عن وعلى والباء فيقال
عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من اويت وفيمن رغبت والاصل عرفت من عجبت منه ومن قلت له ومن
اويت اليه ومن رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد قبلها ورده ابو حيان بان ذلك قياس على ما لم يثبت
لما في دليل الاصل من الاحتمال بل لو كانت لا تحتمل التاويل لكانت من الشذوذ والبعد من الاصول بحيث لا
يقاس عليها على ان س قد نص على ان على وعن لا يزادان لا عوضا ولا غير عوض والثاني وهي الزايدة لغير تعويض
كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق هو من الضرب الثالث من الطويل
من قصيدة اولها نات ام عمرو فالفواد مشوق يحن اليها نازعا ويتوق وهي لابي مثنى حميد بالتصغير ابن
ثور بالمثلثة الهلالي شاعر مشهور اسلامي وقول الجلال الصحابي يا باه ظاهر قول الذهبي ادرك النبي صلى
بالسن وقال الشعر في ايام عمر ووفد على مروان او ابنه عبد الملك وكان يشبب بجمل وهو من فحول الشعرا
المذكورين وقد ترجم له في الطبقة السابعة وفي الاغاني عن محمد بن فضالة النحوي قال تقدم عمر بن الخطاب
الى الشعراء ان لا يشبب رجل بامراة الا جلده فقال حميد بن ثور فذكر شعرا فيه ابى الله الا ان سرحة مالك
على كل افنان العضاة تروق وهل انا ان عللت نفسي بسرحة من السرح ماخوذ على طريقي ستي السرحة
المجلال بالجرع الذي به السرح دجن دايم وبروق النازع المشتاق يقال نزع الى اهله نزاعا اشتاق
والتوق الاشتياق ايضا والسرحة واحدة السرح وهي الشجرة العظيمة او كل شجرة لا شوك فيه او كل شجر
طال والافنان جمع فنن بالتحريك الاغصان وجمع الجمع افانين كذا في القاموس وقال الشارح الغصون
الملتفة والعضاة بكسر المهملة جمع عضاهة وهي كما في القاموس اعظم الشجر والخمط او كل ذات شوك
او ما عظم منها وطال كالعضة كعنب والعضهة كعنبة وفي التقريب العضاة كل ما به شجر الشوك كالطلح
والعوسج والسلم والسمر والعرفط والهاء اصلية الواحدة عضة بالهاء ايضا وبالتاء كعدة والاصل عضهة
كعنبة انتهى وقد قيل في الجمع عضون وعضوات وهما جمع عضة محذوف الهاء كما هو مقرر في محله والمجلال
بالجيم مفعال من جل يجل اذا عظم والاجرع والجرعاء والجرعة وتحرك الرملة الطيبة المنبت لا وعوثة
فيها او الارض ذات الحزونة تشاكل الرمل والدعص لا ينبت او الكثيب جانب منه وجانب حجارة والدجن
بفتح المهملة وسكون الجيم الباس والارض والغيم واقطار السماء والمطر قال ابن مالك وفيه نظر لان
راقه الشي بمعنى اعجبه ولا معنى لها هنا يعني ان زيادة على انما تتحقق اذا كان راق بمعنى اعجب فانه متعد
تقول راقني حسن الجارية اي اعجبني حسنها لكن الاعجاب هنا لا وجه له اذ يصير حاصل البيت ان شجرة
العضاة وهذا لا معنى له وانما المراد تعلو وترتفع اي فضمن تروق معنى تعلو وترتفع فعدي بعلى ولا اشكال
فيه لكن في الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة في بيته عن امراة ويؤيده ما نقلناه عن الاغاني قال الشارح

واذا كان كذلك امكن ان يكون افنان العضاه كناية عن نسوة اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق
على معناه من غير تضمين ويكون المعنى صحيحا وقد نوقش في قوله فيصح اسناد الاعجاب اليهن لان الاعجاب
الذي هو معنى تروق مسند الى ضمير السرحة لا الى الافنان واجيب بان مراده من اسناد الاعجاب اليهن
اسناد ما يترتب عليه وهو حصول العجب لهن التاسع ان تكون للاستدراك والاضراب الاستدراك ان تنسب
لما بعد الاداة حكما مخالفا لحكم ما قبلها ومن ثم لابد ان يتقدم كلام مناقض لما بعدها او ضد له او خلاف
فيه سيا في المعنى بيان ذلك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اي لكنه لا ييأس
من رحمة الله فاذا رحمه دخلها فهو في معنى قولك لكنه يدخلها برحمة الله وفي الحديث ان احدكم لن يدخل
الجنة بعمله وقوله فوالله لا انسى قتيلا رزيته بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما
توكل بالادنى وان جل ما يمضى البيتان من الضرب الاول من الطويل وقبلهما حمدت الهي بعد عروة اذ نجا
خراش وبعض الشر اهون من بعض وقايلها ابو خراش بعض الشراهون خويلد بن مرة الهذلي من بني قرد بن عمرو
الشاعر المشهور وكان ممن يعدو على رجليه فيسبق الخيل وكان في الجاهلية من فتاك العرب ثم اسلم وحسن اسلامه
ووفد على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتوفي في زمن خلافته منهشة لسعته حكى ابن الكلبي والاصمعي ان نفرا من اليمن
حجاجا نزلوا عليه فقال ما امسى عندي ماء ولكن هذه برمة وشاة وقربة فردوا الماء فانه غير بعيد ثم اطبخوا
الشاة وذروا البرمة والقربة عند الماء حتى ناخذها فامتنعوا وقالوا لا نبرح فاخذ ابو خراش القربة وسعى
نحو الماء تحت الليل فاستقى ثم اقبل فنهشته حية واقبل مسرعا حتى اعطاهم الماء ولم يعلمهم بما اصابه فباتوا
ياكلون فلما اصبحوا وجدوه في الموت فقاموا حتى دفنوه وكان من شان هذه الابيات كما حكاه المرزوقي في شرح الحماسة
ان ابا خراش هذا كان بخراش ابنه وعروة اخوه اصطحبا في منصرف لهما فاسرهما بطنان من ثمالة بنو رزام
وبنو بلال وكانوا موتورين فاختلفوا في الابقاء عليهما وقتلهما فمال بنو بلال الى قتلهما وتفاقم الامر بينهما
في ذلك الى ان صار يؤدي الى المقاتلة فتفرد اوليك بعروة فقتلوه وتفرد اوليك بخراش فخلا به واحد
منهم منتهزا للفرصة في الاسداء اليه وقال له كيف دليلاك قال قطاة فالقى عليه رداءه وقال انج فمر
فلما انحرفوا للنظر في امره قال لهم مسكرا انه افلت فطردوه فاعياهم فلما رجع خراش الى ابيه اخبره بما
جرى على عروة وبما اتفق من صاحبه فاقتص قصته في هذه الابيات وحكى المبرد في كامله ان خراشا كان في القدماء
سواوان اسره نزل به ضيف فقام بجتشد له فنظر ذلك الضيف الى خراش وكان ملقى وراء البيت
فسال عن حاله ونسبه فشرح له قصته وانتسب فقطع اساره وخلاه فلما رجع رب البيت قال اسيري
اسيري واتبعه السعي في اثره فمر قوسه وخلف ان تبعه رماه الحمد يجري مجرى الشكر الا انه يستعمل
في مسدي الاحسان وفيمن رضيت افعاله وان لم يكن منه احسان حمدت فلانا على احسانه وحمدته على
براعته وفضله والشكر لا يستعمل الا فيمن يكون منه معروف واحسان والمعنى اشكر الله تعالى بعد ما
اتفق من قتل عروة على تخلص خراش فالظرف من اذ نجا بدل من بعد عروة وخراش في الاصل مصدر خارشا وجمع
خرش وهو الاثر كالخدش وسمة مستطيلة كاللذعة الخفيفة ومنه يقال بعير مخروش وقوله وبعض الشر
اهون من بعض الشر اهون من بعض اي اخف مما رمي به من مرمى الامثال كانه تصور قتلهما جميعا لو
اتفق فراى ان قتل احدهما اهون فان قيل ليس في الشرهين وافعل يستعمل في مشتركين في صفة زاد
احدهما على الاخر فيها قلنا لا يخفى ان للشر مراتب ودرجات فاذا الحظت احادها وقد تصورت الجملة
ورتبت تلك الاحاد وجدت كل نوع منها بعضا منه الى الغير احد في الخفة والثقل فبهذا الاعتبار صح
ان يوصف شي منه بانه اهون من غيره ورزيته بالهمزة ويجوز ابدالها ياء وبالبناء للمفعول اصيبت
به وقوسي بالقاف كسكرى موضع ببلاد السراة له يوم معروف كذا في القاموس والباء من قوله بجانب

قال

قال المرزوقي متعلقه بقتيلا قال الشارح والظاهر انه لا يعني قتيلا المذكور لان وصفه مانع من اعماله وانما
يعني قتيلا محذوفا رزيته حال كونه قتيلا بجانب قوسي ومقتضى قوله هذا ان يكون بجانب قوسي حالا لانه
قام مقام الحال المحذوفة لكن عبارة المرزوقي تابى ذلك فانه قال تعلق الباء من قوله بجانب بقتيلا كانه
قال ما انسى قتيلا بجانب قوسي رزيته وموضع رزيته وبجانب قوس جميعا صفة للقتيل وقد دخله
بعض الاختصاص بذكرهما فانها تقتضي ان يكون بجانب صفة مع ما في ذلك فان اعتبار التعلق بقتيلا ولو
مقدرا يقتضي ان يكون الظرف يقتضي ان يكون مستقرا وعندي انه يجعله متعلقا برزيته وليحلى عدم الاشكال
مع ظهور المعنى وما من ما مشيت على الارض مصدرية زمانية اي مدة مشى على الارض ثم افاد الامام المرزوقي
ان الكلام على نية الشرط والجزاء كانه قال لا انسى قتيلا رزيته ان مشيت على الارض اي ان بقيت حيا
فلذلك وقع الماضي فيه موضع المستقبل لان ما مشيت في قوة ما امشي ومحصل البيت انه يتذكره ابدا كانه
لا ينسى اخلاقه وطيب العيش معه والاستمتاع بمكانه وشدة الفاقة اليه حياته ولا ينسى ما يلزمه في قضا
ذمامه وطلب دمه ومكافاة اعدائه وقاتليه ويجوز ان يكون قوله لا انساه من باب تعظيم المصيبة وتفظيع
حالها اي لا ارى اعظم منها ومن هذا القبيل ما يقال في تعزية المصاب لا انساكم الله المصيبة فانه دعاء له
لا كما يترائى فان معناه لا اراكم الله مصيبة اخرى فتنسون الاولى وتعفو تدرس ويذهب اثرها والكلوم
الجراح جمع كلم كفلس والضمير في انها للقصة وقد اجرى هذا القول مجرى الاعتذار منه والاستدراك
على نفسه فيما اطلقه من قوله لا انسى قتيلا رزيته مدة حياتي وموضع على انها الى اخره نصب على الحال
من ما انسى اي ما انسى قتيلا رزيته على عفاء الكلوم اي اذكره عافيا كلمي كساير الكلوم وهذا كما تقول
ما اترك حق فلان على ظلع لي والتقدير ادينه ظالعا وعني بالكلم الحزة عند ابتداء الفجعة وانما قال ذلك
لان الانسان بكونه هدفا للاحداث عرضا للمصايب والارزاء موزع الحال بين ما يتجدد له ويبلى
مقسم الصبر في اثناء ذلك على ما يحدث او ينجلي فمن ثم قال انما يوكل بالادنى اي انما يجزع للاقرب فالاقرب وان
جل وعظم ما يمضي وهذا كما سيل بعضهم ما اشد الادواء قال ما يحضرك وان برح بك ما غاب اي على ان العادة
نسيان المصايب البعيدة العهد اي لكن العادة ذلك فكانه يشير الى انه حاله في هذه المصيبة يخالف للعادة
حيث اقسم انه لا ينسى قتيله وان طال عهد المصيبة به وقوله بكل تداوينا فلم يبر ما بنا على ان قرب
الدار خير من البعد على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود هما ايضا من اول الطويل
وقايلهما عبد الله بن عبيد الله الخثعمي احد بني عامر بن تيم الله المشهور بابن الدمينة وهي امه بنت حنيفة السلولية
شاعر اسلامي يكنى ابي السري وكان بلغه ان رجلا من اخوالهم من سلول ياتي امراته ليلا فرصده حتى اتاها فقتله ثم قتلها
بعده ثم اغتالته سلول بعد ذلك فقتلته وقبلهما الا يا صبا نجد متى هجت من نجد فقد زادني مسراك وجدا على وجد
ان هتفت ورقاء في رونق الضحى على فنن غض النبات من الرند بكيت كما يبكي الوليد ولم تزل جليدا وابديت
الذي لم تكن تبدي وقد زعموا ان المحب اذا دنا يمل وان النأي يشفي من الوجد الصبا القبول وقد تقدم
شرحها في صدر الكتاب وهجت ثرت يقال هاجت الريح هياجا وهم يخاطبون الريح والبرق لا سيما اذا كانا من نحو
ارض الاحبة يقول متى هجت من ارض نجد فان سيرك زادني شوقا وهبوبك جدد لي على ما كنت الابده من
الوجد وجدا والهمزة الثانية من قوله ان هتفت مفتوحة لان قبلها لام العلة مقدرة والخطاب في بكيت من
باب خطاب المرء نفسه تبكيتا بها يقول الان صاحت حمامة ورقاء في اول الضحى وهو وقت حسنه واقعة
على غصن رطب من شجر الرند بكيت بكاء الصبي اذا اعياه مطلوبه واظهرت العجز عما احملته وعهد الناس
بك فيما مضى منا يا ملك انك ثابت القدم فيما ينوبك دايم الصبر على بلواك ثم قال وقد زعم الناس ان الاشكا
من زيارة المحبوب والتداني من داره يكسف المحب سلوة وان الاستقلال من زيارته والتنائي عن محله ينتج

له سلوا فتداويت بكل واحد من ذلك فلم ينجع الا انه على الاحوال كلها وجدت قرب الدار خيرا من بعدها
لما تتوسوس بها النفس في الوقت بعد الوقت من طمع فيه ولتطلع المحاذرين له وتجدد الحديث عنه الى كثير
مما يعدم في البعاد ثم انه رجع فقال على ان تقارب الدار لا يكاد ينفع اذا كان المحبوب لا وتلم ولا يميل عنده
ويروى ليس بذي عهد اي اذا كان لا يبقي على ما عهد عليه وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند
من قال به لما عرفت من ان حاشا الجارة انما تفيد تنحية الفعل عما دخلت عليه عكس معنى التعدية الذي هو
ايصال معنى الفعل الى الاسم لا الها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج وتلك اوصلته الى
ما بعدها على وجه التنحية والثاني من وجهي على ان تكون اسما بمعنى فوق وهل هي معربة او مبنية حكى ابن ام قاسم فيها
خلافا وجزم ابن الحاجب ببنائها لحصول مقتضيه وهو مشابهة الحرف في لفظه واصل معناه قال والدليل على
صحة ذلك العلم ببنائها عن اذا وقعت اسما فلو كانت على معربة لوجب ان تكون عن معربة ولجيب بالفرق بان في
عن مشابهة الحرف وضعا لكونه على حرفين فالبناء له بخلاف على ثم قال ولو كانت معربة لبقيت الفها في نحو
من عليه فيقال من علاه كما يقال من رحاه وعصاه فانهم يقلبون الالف فيما ثبت انه غير متمكن نحو لديه وعليه
بخلاف المتمكن نحو رحاه وعصاه وقد سبق منا المناقشة له في دعوى ان لدى غير متمكن فلا يعقل وصريح كلام
الرضي انه على الاسمية ليست بلازمة للاضافة وانشد باتت تنوش الحوض نوشا من على نوشا به تقطع اجواز الفلا
اي من فوق وذلك اذا دخلت عليها من ومعناها ح ابتدا الغاية وزعم الفرا ومن وافقه من الكوفيين انها حرف وان
دخلت عليها من كما كانت قبل دخولها وان من تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والبا وفي مقدم كلام المص
ان الاسمية مقيده بدخول من خلافا لابن مالك في تسهيله حيث قال في بحث ما تنفرد من بجره من الظروف الغير المتصرفة
ومن على اسمين ثان قوله غدا مشعرا باسميتها ثابتة قبل دخول من عليها قال الشارح في شرح التسهيل وهو الحق
لكن الاسمية لها قبل ذلك غير متحتمة وبعد دخول من متحتمة كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظموها هذا صدر بيت
من الضرب الثاني من الطويل وعجزه تصل وعن قيض ببيدا مجهل وقايله عند ابن يسعون مزاحم بن عمرو العقيلي
وقال البطليوسي والتدميري مزاحم بن الحارث وهو شاعر جاهلي عند ابن سيده واسلامي عند ابن حاتم
وابي الفرج الاصبهاني ويؤيد قولهما ان الجمحي ذكره في الطبقة العاشرة من الشعراء الاسلاميين وقال
المحشي شاعر اسلامي معاصر لجرير والفرزدق وقال ابن يسعون اظنه ادرك الجاهلية والاسلام وهو من
قصيدة مطلعها خليلي عوجا بي على الربع نسأل متى عهده بالطاعن المتحمل والبيت في وصف
قطاة قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطا انما تذهب الى الماء ليلا غدوة فقال
لم يرد الغدو وانما هو مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك والضمير في من عليه للفرخ
المذكور في البيت قبله اي سارت من فوق الفرخ وقال التدميري في شرح ابيات الجمل معناه من عنده
فيكون على بمعنى عند والظما بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها همزة قال الشارحان ما بين الوردين يستعمل
في الابل وقد استعمل هنا في القطاه وقال الجلال مرة بقاء الابل والطير بلا شرب ويؤيد الاول قول الصحاح
الظمء ما بين الوردين وهو حبس الابل عن الماء الى غاية الورد ويؤيد الثاني قول القاموس والظمء بالكسر
ما بين الشربين والوردين وهو ماخوذ من الظما وهو مثل العطش وزنا ومعنى او اشد العطش او هو من ولخفه
قاله ابو زيد وتصل بفتح المضارعة وكسر المهملة بصوت جوفها من شدة العطش وهو حال من فاعل غدت
والصليل صوت كل شيء يابس ويروى تزل بالزاي اي تذهب مسرعة من قولهم زل فلان زليلا وزلولا
مر سريعا وزل عمره ذهب والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية بعدها ضاد معجمة القشرة العليا
اليابسة على البيض وهي التي خرج ما فيها من فرخ او ماء كذا في القاموس وعن قيض عطف على عليه اي فسارت
من عن قيض اي من جانب قيض ففي البيت شاهد ايضا على اسمية عن والبيدا بفتح الموحدة وسكون التحتية

والمد

والمد الفلاة وقول الشارحين القفر الذي يبيد من يدخله اي يهلكه كانهما اخذا اشتقاقه من باد
فان معناه ذهب وانقطع ويروى بزيزا معجمتين بينهما مثناة تحتية ويجوز في اولى الزائين الفتح والكسر
وهي ما غلظ من الارض ومن العجيب ان الجلال حكى في الزاي الوجهين ثم قال الا ان وزن المكسوره فعلا كقرطا
ووزن المفتوحة فعلا كحمرا مع ان وجه الكسر لا يستقيم في البيت على هذا لان الاسم معه منصرف اذ
الهمزة فيه ح للالحاق والمجهل بفتح اوله المفازة لا اعلام فيها يهتدى بها وفي القاموس وارض مجهل كمقعد
لا يهتدى لا يثنى ولا يجمع والمعنى ان هذه القطاة سارت من فوق ذلك الفرخ وقول الشارح من فوق ذلك
الموضع قول من لم يقف على ما قبل البيت بعد تمام ظمئها بصوت جوفها من شدة العطش وزاد الاخفش
موضعا اخر تكون على فيه اسما وهو ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها وذلك بتقدير ان تكون حرفا ضميرين
لمسمى واحد نحو قوله تعالى امسك عليك زوجك فان مجرورها وفاعل متعلقها وهو الامر بالامساك ضمير المخاطب
واحد وقول الشاعر هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها البيت من الضرب الثالث من المتقارب
الا ان صدوره زوحف بالثلم وهو جزم الجزء سالما والجزم بالمعجمة فالمهملة اسقاط اول الوتد المجموع في
اول البيت فوزنه فعلن بسكون العين وعروضه مزاحفة بالقبض الذي هو اسقاط الخامس الساكن وبعده
فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك ماموها وعروض هذا البيت الثاني كما ترى مزاحفة بالحذف
الذي هو اسقاط سبب خفيف فوزنها فعل بالتحريك للعين وسكون وسكون اللام وقايلها على ما في الحماسة
البصرية الاعور الشني ومعنى قوله هون عليك اي لا تكد نفسك في طلب شيء ثم علل ذلك بقوله فان الامور
بكف الاله مقاديرها قال الشارح ومعنى بكف الاله بيده والمراد بها القدرة والشاعر استعمل الكف مريدا به
ذلك ولا اعرف انه ورد وهو مبني على اسماء الله تعالى توقيفية لكن نقل الجلال ان البيهقي في كتاب الاسماء والصفات
قال واما قوله في كف الرحمن فمعناه عند اهل النظر في ملكه وسلطانه ومنه قول عمر بن الخطاب ان صح
ثم ساق سندا الى ابن مسعود انه قال كان عمر بن الخطاب كثيرا ما يقول على المنبر خفض عليك البيتين
اي في ملك الاله والمراد بمنهيها غير مقدرها كما ان ماموها مقدرها وقد اجاز الزمخشري في شرح
ابيات الكتاب في قوله ولا قاصر عنك ماموها ثلثة اوجه احدها ان يكون ماموها مبتدا وقاصر
خبره فيكون مرفوعا والجملة عطف على الجملة قبلها كقولك ما زيد قايما ولا عمرو منطلق الثاني ان تنصب
قاصرا عطفا على محل باتيك وماموها مرفوع بالعطف على اسم ليس والمسئلة من العطف على معمولي
عامل واحد كقولك ليس زيد قايما ولا عمرو منطلقا الثالث ان تجر قاصرا بالعطف على اتيك ثم لا
يخلو اما ان يكون ماموها بمنزلة منهيها والمسئلة من العطف على معمولي عاملين مختلفين وقد تقدم
المجرور او تكون من قبيل ليست امة الله بذاهبة ولا قايم اخوها بجر المعطوف ورفع ما بعده به مريدا
بذلك الاخبار عن امة الله بنفي ذهابها وقيام اخيها فانت قد عطفت خبرا على خبر وكذلك قاصر بالجر هنا
عطف على اتيك وماموها رفع به فيكون قد اخبر بنفي اتيان المنهي اياك وقصور الماموه عنك وعليه
كان القياس ان يقال ولا قاصر عنك ماموه ليكون في الخبر السببي ضمير يعود الى المخبر عنه لكنه انثه باعتبار
ان المنهي الذي هو بعض الامور امور ولا تشكل اضافة الماموه الى ضمير المنهي لانها الادنى ملابسة
ولا يخفى تعسف هذا الوجه ومعنى قاصر عنك مقصر عن اتيانك غير آت اليك وانما قلنا ان على هنا اسم
لا حرف لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم لا بنفسه
ولا بالواسطة لا يقال ضربتني ولا فرحت بي بضم التاء فيهما وذلك لان الاصل في الفاعل والمفعول
ان يكونا متغايرين لان الفاعل موثر والمفعول متاثر منه فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا
لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه ولم يقولوا اضربتني ولا ضربتك بالضم في الاول

والفتح في الثاني وللاضربتنا بالضم ايضا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كل واحد
منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ثم كالواضرب زيد نفسه لان
النفس باضافتها الى ضمير زيد صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل و
المفعول فيه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فمن ثم جاز اتفاقهما لفظا ولكون المضمون هو المفعول حقيقة لا كل واحد من
المنصوبين لم يجز الاقتصار على احدهما لانه بمثابة حذف بعض اجزاء الكلمة وانما جاز الاتفاق في فقد
وعدم وليسا من افعال القلوب حملا على وجدا الذي هو منها حمل الضد على الضد وفيه نظر اي وفي الوضع
الذي زاده الاخفش نظر لانها اي لان على من عليه واللازم منتف فكذا الملزوم وقد منع الشارح هذه
الملازمة بانا لا نسلم ان ما كان بمعنى شي يصح حلوله في محل ذلك الشي والحق صحة حلول احد المترادفين محل
الاخر بل حكم القاضي العضد بان الاصح وجوبها اذ لو امتنع لكان المانع ضرورة واللازم منتف لانه
من جهة المعنى او التركيب وكلاهما منتف اما الاول فلانه واحد فيهما واما الثاني فلانه لا حجر في التركيب
اذا صح وافاد المقصود وذلك معلوم من اللغة قطعا لا يقال لو صح ذلك لانعقدت الصلاة عند لنا تعبير
بلفظ خداي بزرك للقادر لانه مرادف لالله اكبر لانا نقول بعد تسليم ان الخلاف في المترادفين ولو
بحسب لغتين ان المانع هنا عارض شرعي وهو التعبد باللفظ على انا نقول انما يا تي الالزام بامر مجمع
وابو حنيفة قايل بالصحة في هذه المسئلة ممن يفهمه فافهم ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم
باسمية الى في نحو فصرهن اليك واضمم اليك وهزي اليك اي لكن الاخفش قايل بحرفية الى دون اسميتها بل قد
صرح ابو حيان ان احدا لم يذهب الى ان الى اسم ويشكل عليه ما يا تي من ان ابن الانباري ذهب الى اسميتها
الا ان يقيد بنحو في الا يذ او حيث لا من وهذا كله اي ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين
لمسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد يتخرج اما على التعلق بمحذوف
كما قيل في سقيا لك فان اللام فيه على ما سيا تي ان شاء الله تعالى متعلقة بمحذوف تقديره ارادتي لزيد
واما على حذف مضاف اي هو على نفسك واضمم الى نفسك وقد اجيب ايضا ولكنه خاص بما كان التعدي
فيه بالى بان الفعل الممنوع تعديته الى الضمير المتصل انما هو حيث يكون الفعل واقعا بذلك الضمير
والضمير محل له نحو دع عنك وهون عليك واما الهز والضم فليسا واقعين بالكاف فلا محذور
وقد خرج ابن مالك على هذا اي على حذف المضاف الذي هو النفس قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم
الا يزيدهم حبا الي هم البيت من الضرب الاول من البسيط من قصيدة تقدم الكلام على بعض ابيات
منها في بحث ام وان قايلها زياد بن حمل على خلاف في ذلك وروى ابو تمام في حماسة البيت بلفظ لم الق
من بعدهم حيا فاخبرهم من خبره يخبره كنصره ينصره خبرا بالضم بلاه كاختبره وما اورده المص
تبعا لابن مالك هو رواية ابن قتيبة في الطبقات ورواية المبرد الا انه اورده بالفاء فلا تحريف
في الرواية كما قال ابو حيان قال المرزوقي يقول لم اخالط بعد فراقهم حيا من الاحيا فخبرتهم الا
وازدادوا في عيني ورجحوا اذا قستهم بمن سواهم في قياسي ونظري كما ل ايه وتناهي رياسة وتوفرا
على من يبتا بهم من محرم يخدمهم او مدل بقرابة فادعى ان الاصل يزيد ون انفسهم ثم صار يزيدونهم
بحذف المضاف ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول قيل ان الشاعر كان متمكنا
من ان يقول الا يزيدونهم حبا الي هم ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل فلا يكون الفصل
ضرورة وهذا مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه كما لا يخفى وحامله على ذلك ظنه
ان الضميرين اي ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد وليس كذلك بل مسماهما مختلف اذ ضمير الفاعل

وكانتا اسما في هذا الموضع لصح حلول نوق محلها كما صح ذلك في نحو غدت

راجع القوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه
لهم الا ويزيد هولاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنايهم عليهم وقد ناقشه الشارح بانه قدر
في البيت ملا دليل عليه من لهم بعد فاذكرهم وقوله لما يسمعه من ثنايهم عليهم ليكون هذا سببا لزيادتهم
اياه حبا لقومه كما ل وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اي
تذكرهم زاد هولاء القوم المصاحبون قومه فغيرا شارة الى ان فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام وفي
الصحاح وذكرت بلساني وبقلبي وتذكرت واذكرته غيري وذكرته بمعنى وانت تعلم ان هذه مناقشة في
اللفظ بل في التقدير وليست بشي عند المحصلين على ان الحق ان المص انما هو بصدد بيان معنى البيت
والمراد منه لا بصدد بيان المقدر فيه وما جوزه من المراد نص عليه المص في شرح الشواهد فقال ومعنى
البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيدا وليك القوم قومه حبا اليه اما لما يرى
من تقاصرهم عن قومه او لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثاني باللسان ويزيد
الاول من رواية فاخبرهم وجوز بعضهم ان يكون فاعل يزيد ضميرا راجعا الى الذكر المستفاد من فاذكر
ويكون هم المنفصل توكيدا له فان المرفوع المتصل يوكده كل منفصل وعليه فلا شاهد فيه لكن
يشكل عليه ان المؤكد اذا كان ضميرا الذكر لم يحسن تاكيد المنفصل له فتامل هذا ويجوز في فاذكرهم الرفع
عطفا على صاحب والنصب في جواب النفي لان انتقاضه انما هو بالنسبة الى المعمول واما على رواية
الحماسة فليس في فاخبرهم الا النصب ولا يحسن تخريج ذلك المشار اليه بذلك هو المشار اليه بهذا
في قوله وهذا كله يتخرج وهو ما كان فيه مدخول على والى وفاعل متعلقهما ضميرين لمسمى واحد على انه
قد بت احرسني وحدي ويمنعني صوت السباع به يضبحن والهام هو من الضرب الثاني من البسيط
وقايله النمر بن تولب من قصيدة مطلعها شطت بحمرة دار بعد المام ناى وطول تعاد بين اقوام
حلت بتيماء في حي اذا احتملوا في الصبح نادى مناديهم باشام وقبل بيت الكتاب ومنهل لا يبام القوم حضرته
من المخافة اجن ماله طامي شطت الدار بعدت وحمرة بجيم وراء زوجته وهي من بني اسد والالمام
مصدر الم به نزل وقوله ناي الى اخره بيان لسبب بعد الدار بها كانه قيل ما سبب البعد فقال
ناي وطول تعاد بالمثناة الفوقية اي ان قومي وقومها متعادون فلا اقدر عليها وحلت بتيماء نزلت
بها وتيما بالمد موضع بالشام والحي البطن من بطون العرب واحتملوا انتقلوا من دار الى دار والاشآم
بكسر الهمزة والمنهل الموضع الذي فيه الشرب والمنزل يكون في المفازة وحضرته بسكون المعجمة وتثليث
المهملة وحضره وحضرة محركتين ومحضره بمعنى والاجن والاجن بالمد الماء المتغير الطعم واللون والطامي
العالي واحرسني احفظني فعدي احرس المسند الى ضمير المتكلم الى الضمير المتصل اعني الياء وقد اورده
الزمخشري بلفظ قد بت احرسه وحدي ويسهرني ولا شاهد فيه ومعنى احرسه احترس فيه واتحفظ لا احفظ
اي احفظ نفسي فيه لان المراد حفظ نفسه لا حفظ المنهل ويضبحن بالضاد المعجمة والحاء المهملة بينهما موحدة
يصوتن وفي القاموس ضبح الخيل كمنع ضبحا وضباحا اسمعت من افواهها صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة
ومنه قوله تعالى والعاديات ضبحا والهام طير الليل واحده هامة قال في القاموس وهو الصدى والمعنى ان
اصوات السباع والهام بموضع مبيته يمنعه من يريد اذاه لان بابه الشعر الذي يقع فيه الضرورة اي
لا يحسن تخريج ما عرفت على تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وهو من غير باب ظن وفقد
وعدم لان ذلك انما يكون عند الضرورة دون السعة وقد وقع في بعض النسخ لان باب ذلك والاشارة
الى قوله قد بت احرسني ووجه استعمال ذلك والمشار اليه غير بعيد انه سبق التكلم به وانقضى
فصار في حكم المتباعد قال صاحب الكشاف وهذا في كل كلام يحدث الرجل بحديث ثم يقول وذلك كما

لا شك فيه ويجيب الحاسب ثم يقول فلذلك كذا وكذا انتهى وربما وقع في بعضها ذاك وهو ظاهر
ولا على قول ابن الانباري ان الى قد ترد اسما والظاهر انها حينئذ مرادفة لنحو او عند وذلك اذا دخلت عليها
من فيقال انصرفت من اليك اي من نحوك او من عندك كما يقال غدوت من عليك فتكون على اسما لدخول من عليها
لا انه ان كان ثابتا ففي غاية الشذوذ فلا يخرج عليه القران وفي قوله ان كان ثابتا اشارة الى انه غير ثابت ولا
على قول ابن عصفور ان اليك في واضمم اغراء والمعنى خذ جناحك اي عصاك لان الى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين
وانما هي عندهم اسم فعل بمعنى تنح ولان الجناح ليس بمعنى العصا الا عند الفرا وشذوذا في قليل المفسرين وانما جمهورهم
على ان الجناح يراد به اليد وهما المبسوطتان فان يدي الانسان كجناحي الطاير وانما امره بضم اليدين في تلك الحالة لانه راجع
للروع ليزول ما عنده من الرعب من انقلاب العصا حية اي افعل ذلك تجلدا وضبطا لنفسك وهذا مستعار من
حال الطاير فانه اذا خاف نشر جناحيه واذا امن واطمان ضمهما اليه واعلم ان المص انما لم يذكر مجي على فعلا
وجها ثالثا لانه لا يكون فعلا الا بالاعلال الا ترى انك تقول حيث ينتفي موجب الاعلال علوت وعلون فترجع
الى لفظ اخر غير ذلك اللفظ ومن لم يعد الى الاسمية وجها ثانيا لمكان الاعلال فيها فان قيل فما بال عن علا
الاسمية وهلا ترك كما ترك عد الى الاسمية قلنا فرق بينهما فان الى الاسمية اسم متمكن بمعنى النعمة والفه منقلبة عن
ياء قطعا فالاعلال فيه متحقق بخلاف على الاسمية فانه مبني غير متمكن والمبنيات لا يقدر الفاتها اصول بل هي كالف
الحروف ولا يشكل عليه عد خلا الفعلية مع قولهم خلوت لان خلا الفعلية غيرها اذ هي متصرفة وتلك متصرفة عن على
ثلاثة اوجه احدها ان تكون حرفا جارا وجميع ما ذكر لها عشرة معان احدها المجاوزة بالزاي ولم يذكر البصريون
معنى سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا وذلك حيث المقصود ترك المتعلق ورميت عن القوس والمراد بالمجاوزة
بعد شي عن المجرور بها او ابعاده بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدي بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب
الرمي ولاقتضايها المجاوزة عدي بها ما دل على انصراف حسي او معنوي نحو رحل وصد واعرض وسلا ونأى ثم المجاوزة
تكون حقيقية نحو جلست عن يمينه اي مجاوزا مكان يمينه في الجلوس الى مكان اخر ومجازا نحو اخذت عنه العلم لان
العلم معنى قايم بالنفس لا يتصور انتقاله منه اليك وتكون عن التي للمجاوزة الا مجازا فانه لما حصل عندك مثله عنده
فكانه انتقل منه اليك وتكون عن التي للمجاوزة مع مجرورها ظرفا لغوا كما في هذه الامثلة ومستقرا كما في هذا
الحديث عن فلان وذكر لها في هذا المثال يعني مثال رميت عن القوس معنى غير هذا وسياتي وهو معنى الاستعانة
الثاني البدل نحو واتقوا يوما اي عذاب يوم صفته انه لا تجزي فيه نفس عن نفس شيا اي بدل نفس اي لا تكفي
نفس بدل نفس شيا من الجزاء فهو نصب على المصدر ومن فسر تجزي بتقضي فعن على بابها اي لا تقضي عنها شيا
من الحقوق وشيا مفعول به ويجوز ان تكون مصدرا فلا ذكر للمقضي وايراده منكرا مع تنكير النفس للتعميم
والاقناط الكلي والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اي على نفسه وقيل يحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد
الخير عن نفسه بالبخل وفانما يصدر البخل عن نفسه لانه مكان البخل واما نحو فلان فتقديره يبخل بما له عنه
بتضمين يبخل معنى يرغب او يكف وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
البيت من الضرب الثاني من البسيط وقايله ذو الاصبع الحرثان بن الحارث بن محرث العدواني احد حكام العرب
في الجاهلية وقيل له ذو الاصبع لان حية نهشته في اصبعه فيبست او فقطعها وهو من معمري العرب قيل عاش
ثلاثماية سنة وهو من قصيدة طويلة يعاتب فيها ابن عم له وقبل البيت لي ابن عم على ما كان من خلق
مختلفان فاقليه ويقليني ازرى بنا اننا شالت نعامتنا فخالني دونه بل خلته دوني ولا تقوت عيالي يوم مسغبة
ولا بنفسك في الضراء تكفيني كانت امر معناها استعرض من خلق بتضمين بيان لما اي على ما استقر له ووجد ابن
جيله دقلاه يقليه اقليه بغضه يبغضه ابغضه وازرى به ادخل عليه عيبا وشالت نعامتنا تفرق امرنا او كلمتنا ولاه
ابن عمك اصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والتي في ول الاسم الشريف شذوذا والدر هو في الاصل مصدر

در اللبن يدر درا ثم اطلق على اللبن نفسه وقيل المراد بالدر في مثله الخير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشا
لكل خير لانه من غالب اقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرونه الضيفان والحسيب الدين وما بعده الانسان من
مفاخر ابايه ورواه صاحب الاغاني لا افضلت في حسب شيا ولا شاهد فيه وفي قوله لا افضلت عني بعد قوله
لاه ابن عمك التفات من الغيبة من المتكلم الى الحضور كما يتوهم ومقتضى الظاهر ان يقول عنه كما لا يخفى والديان
الحاكم وقال ابن سيد الناس القيم بالامر وفي القاموس الديان القهار والقاضي والحاكم والحاسب والمجازي
الذي لا يضيع عملا بل يجزي بالخير والشر وتخزوني بالخاء المعجمة والزاي مضارع خزاه خزوا بالضم ساسه
وقهره وملكه وكفه عن هواه واما الخزي بالكسر وهو الهوان والذل فالفعل منه خزي كرضي واخزاه
اسر فضحه وقوله فتخزوني يحتمل الرفع والنصب كما في ما تاتينا فتحدثنا اي ولا انت حاكمي فكيف تسوسني
او ليس لك حكم فسياسة الا انه على تقدير النصب تكون الفتحة مقدرة كما في ابي الحدران اسمو بام ولا اب
قال الشارح وليس بضرورة وقد قرى في الشواذ الا ان يعفون او يعفو الذي باسكان الواو من يعفو
اي لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني فسر الديان بالمالك والفعل من تسوسني
يجوز فيه على منوال ما عرفت الرفع اي فكيف تسوسني والنصب ان ليس لك ملك فسياسة وذلك اي وانما قلنا
ان عن بمعنى على لان المعروف افضلت عليه وقيل ضمن افضل معنى انفرد فعدي بعن لانه اذا افضل عليه
في الحسب اي زاد فقد انفرد عنه بتلك الزيادة وقيل هي على بابها لانه اذا كان افضل وكان قومه في الحسب
فقد زال عنه وصار في خير فكانه يقول ما زال قدرك عن قدري ولا ارتفع شانك عن شاني وقيل ومنه
اني احببت حب الخير عن ذكر ربي اي قدمته عليه لان اصل احببت ان يعدى بعلى بمعنى اثرت وقدمت
والخير المال الكثير والمراد به الخيل التي شغلته عن العباده ويحتمل انه سماها خيرا لتعلق الخير بها ففي

الحديث الخيل معقود بنواصيها الخير الى يوم القيمة وعليه فحب الخير مفعول به وقيل هي على بابها للمجاوزة
وتعلقها بحال محذوفة اي منصرفا عن ذكر ربي او ذاهلا عنه وعليه فالموثر عليه ليس مذكورا صريحا
وان كان مستفادا ضمنا وحكى الرماني هو ابو الحسن عيسى بن علي بن عيسى النحوي شيخ العربية ولد
ببغداد سنة ست وتسعين وماتين واخذ عن ابن دريد وابي بكر السراج وعنه التنوخي والجوهري وكان
متفننا في علوم كثيرة من القران والفقه والنحو والكلام على مذهب المعتزلة والتفسير واللغة وله قريب من
ماية مصنف وتوفي على ما في العبر سنة اربع وثمانين وثلاثماية وقيل سنة اثنتين وهذه النسبة يجوز
ان تكون الى الرمان المعروف وان تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط عن ابي عبيدة ان احببت من احب
البعير احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني وهي على حقيقتها اي معناها الحقيقي
اي اني تثبطت عن ذكر ربي وعلى هذا فحب الخير مفعول له وقد ذكر الزمخشري في كشافه هذا الوجه
ولم يرتضه فقال احببت مضمن معنى يتعدى بعن كانه قال ابت حب الخير عن ذكر ربي او جعلت حب
الخير مجزيا عن ذكر ربي وذكر ابو الفتح الهمداني في كتاب التبيان ان احببت بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء
اذا احبا وليس بذاك انتهى والهمداني هذا باسكان الميم واهمال الدال نسبة الى همدان قبيلة من قحطان
واما اسم البلد فهمذان بفتح الميم واعجام الذال الرابع التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن
موعدة اي لاجل موعدة وعدها اياه ويجوز ان يكون المعنى الا صادرا عن موعدة وعن على بابها فان الاولى
ابقاء الحرف على معناه ما امكن ونحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي من اجل قولك ويجوز ان يكون حالا
من ضمير تاركي اي ما تركها صادرين عن قولك وهو راي الزمخشري واقره عليه قاضي المفسرين وقال
اي الزمخشري في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملها على الزلة بسببها وعن تعليلية
وحقيقته اي حقيقة هذا القول اصدر الزلة عنهما اي اصدر زلتهما عن الشجرة وصيرها زالين بسببها

وان كان للجنة فالمعنى نحاها عنها واذهبهما ويعضده قراءة حمزة فازالهما وهما يتقاربان في المعنى عن ان زل
يقتضي عثرة مع الزوال ولابد من اعتبار المجاز في كلتا القرائتين لان الزلل اصله في زلة القدم فاستعمل في
زلة الراي والتنحية لا يقدر عليها الشيطان وانما يقدر على سببها الذي هو الوسوسة الخامس مرادفة بعد
اي موافقة معناه وليس المراد حقيقة المرادفة لان الحرف لا يرادف الاسم بحال ولزم ان لا يعد هذا معنى
لعن الحرفية نحو عما قليل ليصبحن نادمين اي بعد قليل وما سلف يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان
اخر من بعد مواضعه فان الايتين الواردتين في امر واحد تبين احداهما بالاخرى وقيل ان بين الموضعين فرقا
فلا دلالة لان معنى الاولى مجرد الامالة والازالة عن مواضعه بتفسيره على غير المراد منه وتاويله بالتاويلات
الباطلة ومعنى الثانية امالته عن مواضعه التي وضعه الله فيها بمحوه منها فيتركونه بغير موضع بعد ان
كان ذا موضع وقال الزجاج معنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل حلاله وحرم
حرامه ونحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة مطابقة لاختها في الشدة والهول والطبق ما طابق
غيره فقيل للحال المطابق او مراتب من الشدة بعد مراتب هي الموت ومواطن القيامة واهوالها او هي وما
قبلها من الدواهي على انه جمع طبقة وهذا على انه طبقا مفعول به وعن طبق له وقيل المعنى لتركبن هذه الاحوال
امة بعد امة اي متتابعين وعليه فطبقا حال واختار الرضي بقاء عن على معناها وتبعه شارح اللباب وجعل
طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وتلاهما الشارح فذكر
ذلكاحتمالا الا انه قدر المتعلق متباعدا ويرد عليه انا قدره يؤدي الى حذف متعلق الظرف وهو كونه خاص من غير
دليل بخلاف ما قدراه فان عليه دليلا وهو عن فان معناها المجاوزة نص عليه شارح اللباب وليس المراد ركوب طبقتين
فقط بل الطباق فكل منها اعظم من الاخرى فهو مثل التثنية في لبيك وفي قوله تعالى كرتين في ان المراد التكثير والتكرير
فاقتصر على اقل المراتب وقال ومنهل وردته عن منهل هو من ارجوزة من مشطور الرجز لبكر بن عبد الربعي كما قال
ابن الاعرابي في نوادره والمنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي وتسمى المنازل التي في المفاوز على طرق
السفار مناهل لان فيها ماء كذا في الصحاح اي رب منهل وردته بعد منهل ويمكن ان يكون التقدير وردته صادرا
عن منهل اخر والسادس الظرفية كقوله «وآس سراة الحي حيث لقيتهم» ولا تك عن حمل الرباعة وانيا
والرباعة نجوم الحمالة البيت من ثاني الطويل وقائله اعشى ميمون من قصيدة طولى تشتمل ابياتها على
حكم ووصايا آس بالمد من المواساة قال في القاموس اساه بماله اناله منه وجعله فيه اسوة ولا يكون
ذلك الا من كفاف فان كان من فضله فليس بمواساة وواسيته قال في الصحاح لغة ضعيفة فيه وقال
في القاموس رديه والسراة عند الجوهري جمع سري قال وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره
وعند صاحب القاموس اسم الجمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيه ليحيا بعضهم من بعض والرباعة بكسر
الراء والحمالة بفتح المهملة ما يتكفل به من دية او غيرها ونجومها وظائفها المقطعة على اوقات مضروبة وهي
اقساطها المؤجلة واحدها نجم ومنه نجوم الكتابة وانما سميت هذه الاقساط نجوما لان العرب كانوا
يجعلون الاجال في الديون طلوع النجم والواني اسم فاعل من ونا يني ونا وونيا والواني الضعف والفتور
والكلال والاعيا كذا في الصحاح قيل بدليل ولا تنيا في ذكري اي ولا تفترا ولا تقصرا فيه فعدي بفي فاذا
عدي بعن كما في البيت فهي بمعنى في قال الفرا في ذكرى سوا والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل
فيه وونى فيه دخل فيه وفتر وهذا كما تقول قصرت عن الامر اذا لم تفعله وقصرت في الامر اذا فعلته ولم توفه
حقه السابع مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ويعفو عن السيئات الشاهد في الاولى
كما اوضحنا قيل ولا شاهد فيها لجواز التعليق بمحذوف اي يقبل التوبة صادرة عن عباده ورد بان كلام
المص انما هو النظر الى الظاهر وعدم الحذف والتقدير اولئك الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا اي نتقبل منهم

طاعاتهم

طاعاتهم فان المباح حسن ولا يثاب عليه قيل وهذه التي قبلها تقبل التاويل اي نتقبل احسن ما عملوا صادرا عنهم
وانما قلنا عن فيها تين الايتين بمعنى من بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر قال الشارح ولو قال الاية
يشير الى ما قبلها المناسب للغرض وهو لا تقتلك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا ولا يخفى انه ان كان الغرض
بيان تعدي التقبل بمن فهو يتم بما ذكره كما قال المحشي وان كان الغرض مع ذلك مناسبة الايتين السابقتين في كونه
المتقبل منهم متقين اتجه ما قاله والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي وما ينطق بالهوى فاذا
كانت بمعنى واذا كانت على بابها فتفيد نفي هذا النطق حال كونه متجاوزا عن الهوى وهو لا يستلزم نفي النطق في حال
كونه ملتبسا بالهوى مع انه منزه عن النطق بالهوى في الحالين والظاهر انها على حقيقتها وما يصدر قوله عن هوى
ولا شك ان هذا المعنى ابلغ لان قوله ونطقه بالقران اذا لم يصدر عن هوى فكيف ينطق به فهو متضمن لنفي
الامرين معا نفي الهوى عن مصدر النطق ونفيه عن نطقه نفسه فاذن نطقه الحق ومصدره الهدى والرشد
وقيل التقدير ما صرف نطقه عن الهوى والتاسع الاستعانة حتى هذا المعنى لا يعد وجها مستقلا بل ان يدرج
فيما قبله الذي هو مرادفة الباء ويردد بين معنيي الملابسة والاستعانة قاله ابن مالك تبعا للفتى ومثله
برميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفرا وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك
الا اذا كانت القوس هي المرمية قال ذلك في كتابه درة الغواص فانه جزم ان الصواب ان يقال رميت عن
القوس او على القوس دون رميت بالقوس ثم قال فان قيل فهلا اجزتم ان تكون الباء هنا قائمة مقام
عن او على فالجواب ان اقامة بعض حروف الجر مقام بعض انما جوز في المواطن التي ينتفي فيها اللبس ولا
يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ ولو قيل ههنا رميت بالقوس لدل ظلام الكلام على نبذها من يده وقد
رده ابن بري بان ابن قتيبة ذكر ان الاصل رميت بالقوس وعن واقعة موقع الباء قال وانما حمله على
هذا قولهم ضربته بالسيف وطعنته بالرمح وكذلك ينبغي ان يقال ورميته بالقوس ولو كانت بالقوس
ولو كان رميت بالقوس يجب تجنبه لما فيه من اللبس لوجب ان لا يجوز رميت بالسهم انتهى وحكي ايضا
رميت على القوس ثم ان على فيه يحتمل ان تكون للاستعانة كما هو مقتضى ابن مالك في رميت عن القوس ويحتمل
ان تكون على معناها من الاستعلاء كما تحتمل ان تكون عن على معناها من المجاوزة في رميت عن القوس قال
شيخنا في نقده وهو الحق لان السهم يجاوز القوس ولانه وقت الرمي يعلوها وان ذلك لا ينافي ان تكون
الباء في رميت بالقوس للاستعانة وفي العباب شرح اللباب انه يقال رميت عن القوس لانه للرمي وقد مستعا
بها فيه ورميت عن القوس بالنظر الى يد الرامي التي اعتمدت على القوس في الرمي العاشر ان تكون زائدة
للتعويض من اخرى محذوفة انما اقتصر على هذا ولم يقل كما قال في على ولغيره لان عن لم ترد زائدة لغير التعويض
واما قوله «فاصبحن يسالنه عن بما به اصعد في غاوي او تصوبا» فالواجب ان يحمل على زيادة الباء لانها معهودة
دون عن فان قيل فكيف تزاد الباء للتوكيد عن قلنا سهل ذلك انهم يقولون سالت عنه وسالت به والمعنى قريب
وقد صرح ابن جني في البيت بزيادة الباء وقد تقدم النص عن سيبويه على ان لا تزاد عوضا ولا لغير عوض نعم
وقع في تفسير الثعلبي ان من الناس من ذهب الى ان عن في قوله تعالى ويسالونك عن الانفال صلة بناء على ان السوال سوال
استعطا لا سوال استعطاء لا سوال استخبار وليس ثم تعويض كقوله «اتجزع ان نفس اتاها حمامها»
فهلا التي عن بين جنبيك تدفع» هو من ثاني الطويل وبهذا اللفظ انشده القالي في اماليه لرجل من محارب
واورده الامدي في الموتلف والمختلف لزيد بن رزين بن الملوح اخي بني مر بن بكر بلفظ فهلا انت عما بين جنبيك
تدفع ولا شاهد فيه والجزع الخوف والحمام بكسر المهملة قضاء الموت وقدره والتي بين الجنبين هي النفس يقول
لا معنى لجزعك من اثبات ما حم من الموت لنفس غيرك مع انك لا تستطيع دفعه عن نفسك التي بين جنبيك فحذفت
عن من اول الموصول حيث كانت داخلة عليه اذ اصل الكلام فهلا تدفع الحمام عن التي بين جنبيك وزيدت

بعده عوضا عن تلك المحذوفة الوجه الثاني ان تكون حرفا مصدريا باول مع ما بعده بالمصدر وذلك ان بني
تميم يقولون في نحو اعجبني ان تفعل عن تفعل فيقلبون الهمزة عينا لقربها في المخرج قال ذو الرمة اعن ترسمت
من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم البيت من الضرب الثاني من البسيط وقد اخرج ابن عساكر
عن الاصمعي قال كان سبب تشبيب ذي الرمة بخرقاء انه مر في بعض اسفاره ببعض البوادي فاذا خرقاء
خارجة من خباء فنظر اليها فوقعت في قلبه فخرق اداوته ودنا منها يستطعم بذلك كلامها فقال لها اني
رجل على ظهر سفر وقد تخرقت اداوتي فاصلحيها لي فقالت والله لا احسن العمل واني لخرقاء وقال الجوهري
والخرقاء صاحبة ذي الرمة وهي من بني عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وقال في القاموس امراة من بني البكا
شبب بها ذو الرمة وترسمت بالراء وتشديد المهملة تاملت وتذكرت واراد بماء الصبابة الدمع على ان
الاضافة لادنى ملابسة او لان الصبابة سبب اراقته ومسجوم اسم مفعول من سجمت العين الدمع ويقال
سجم الدمع على اللزوم ففي القاموس سجم الدمع سجوما وسجاما ككتاب وسجمته العين والسحابة الماء تسجمه
وتسجمه سجما وسجوما وسجمانا قطر دمعها وسال قليلا وكثيرا هذا لفظه فقول المحشي وفي القاموس سجمت العين
قطر دمعها وسال قليلا قليلا مع ما فيه من التحريف والتبديل لا يناسب المقام لان الكلام في بيان معنى مسجوم
وهو انما يشتق من المتعدي وكذلك يفعلون في ان المشددة النون المفتوحة الهمزة فيقلبون همزتها عينا
الثالث ان تكون اسما بمعنى جانب واستشكل ذلك بان الكلمة انما تعد حرفا واسما اذا اتحد اصل معنييهما والجانب
ليس بمعنى المجاوزة واجيب بان الزمخشري بين في مفصله ان معنى جلس عن يمينه انه جلس من يمينه جلس
متراخيا بدنه عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه وعليه فمعنى جلست من عن يمينه جلست من جانب وموضع
متجاوز عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة المجاوزة لبدنه لا مطلق الجهة فيتحد
اصل معنييهما وهي مبنية قطعا لشبهها بالحرف وضعا ومعنى وذلك متعين في ثلاثة مواضع خلافا
للفرا ومن تبعه اذ زعم انها حرف دائما وان دخلها حرف الجر وتعبيره هنا بان الاسمية متعينة في
المواضع الثلاث يوافق ما افهمه قول التسهيل من ان الاسمية في غيرها غير متحتمة وقد تقدمت الاشارة
اليه احدها ان تدخل عليها من وهو كثير كقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
البيت من الضرب الثاني من الكامل وقبله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام وبعده
حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع
البصيرة قارح الاقدام وقايلها ابو نعامة قطري بن الفجاءة جعونة بن يزيد التميمي المازني راس الخوارج
في زمانه كان احد الابطال المذكورين خرج في خلافة ابن الزبير وبقي يقاتل المسلمين ويستظهر عليهم
ويكسرهم وتغلب على نواحي فارس وغيرها ووقايعه مشهورة وقد ذكر المبرد قطعة منها في كامله وقيل
لابيه الفجاءة لانه قدم على اهله من سفر فجاءة ولقطري شعر جيد وكان مع شجاعته من البلغاء
وكان اخر امره ان الحجاج وجه اليه سفيان بن الابرد الكلبي فظهر عليه وظفر به وقتله وقيل بل عثرت
به فرسه فاندقت عنقه وحمل راسه الى الحجاج وقيل ان قاتله سودة بن ابجر الدارمي بطبرستان وذلك
في سنة تسع وسبعين بتقديم السين وقد عزا البيت الاول البدر بن مالك في شرح خلاصة ابيه
الى الطرماح قال العيني وهو غلط فاحش وقطري بضم القاف بعدها مهملة ساكنة واخره ياء
مشددة ركن اليه كنصر وعلم ومنع ركونا مال وسكن ففي المضارع ضم العين وفتحها ومن ثم تراهم
يقولون ان ركن يركن بالفتح فيهما من التداخل وذلك لعدم حرف الحلق فيه ولا من لا يركنن ناهية ومن
ثم اكد الفعل بالنون الخفيفة والاحجام بتقديم الحاء على الجيم مصدر احجم عنه كف كالاجحام بتقديم الجيم
على الحاء والاول النكوص هيبة ويوم الوغى اراد به يوم الحرب والوغى الصوت والجلبة وفي الصحاح ومنه قيل

الحرب

للحرب وغى لما فيها من الصوت والجلبة والمتخوف الخائف شيا بعد شي وقد نصبه متخوفا على
الحال من احد النكرة لوقوعه في سياق النفي ومن قال في سياق النهي فقد تسامح وقد اورده المص
في توضيحه شاهدا على ذلك واللام من لحمام يصح ان تكون للتعليل وان تكون للتقوية وان تكون بمعنى
من وهي على الاول والثالث متعلقة بمتخوفا والحمام قد تقدم انه قضاء الموت وقد فسروه بالموت
نفسه وقصد الشاعر بهذا القول البعث والتحضيض على التغرير بالنفس الا ترى انه حث على ترك
الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب ونبه على ان الحذر لا ينجي من القدر واراني اعلمني وكونه
من افعال القلوب صح ان يقع فاعله ومفعوله ضميري شي واحد ودريئة على وزن صحيفة باهمال
الدال وبالهمزة قال في القاموس الحلقة يتعلم الطعن والرمي عليها وكلما استتر به من الصيد ليختل
اي يخدع فهي فعيلة من الدرء بمعنى الدفع ويجوز ان يكون بغير همز من دريت الصيد ختلته وفي العباب
الدريئة الحلقة يتعلم عليها الطعن وقال ابو زيد ان دريئة الصيد خاصة غير مهموزة وقد سمت العرب
البعير دريئة بسبب ان الوحش يالفه ولا ينفر منه فيجي صاحبه فيستتر به ويرمي الوحش قال المرزوقي
ويمكن حمل البيت عليهما جميعا فان جعلت الدريئة الحلقة فهو يقول لا يفعلن ذلك احد وليعتبر بحالي
فلقد رايت نفسي في غير وقت وحال وكاني للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فاتتني الرماح
من جانبي كليهما ثم سلمت وانما اقتصر على ذكر اليمين والقدام لانه يعلم ان اليسار في ذلك كاليمين واما الظهر
فان الفارس لا يمكن منه احدا واذا جعلت الدريئة الدابة الموصوفة يكون المعنى فلقد اراني وقد اتقي
بي فصرت سترة لغيري من الطعن كما تكون تلك الدابة سترة للصايد والطعن ياتينا ولي وعليه فمعنى
للرماح من اجلها ومن في قوله من عن يميني ان لم تكن زايدة فلا بد لها من متعلق اي ياتيني ونحوه ومرة
منصوب على المصدر واما من عطف على يميني وعلى عن يميني واكناف السرج جوانبه جمع كنف بالتحريك
وعنان اللجام بكسر المهملة سيره الذي يمسك به الدابة واو للتقسيم والمعنى انتصب للرماح حتى خضبت
بما سال من دمي هذين النوعين عنان لجامي وجوانب سرجي وذلك على حسب ما وقع الطعن فالعنان
لما سال من اعاليه وجوانب السرج لما سال من اسافله والمراد بجذع البصيرة انه فتي الاستبصار
على بصيرته الاولى لم يلحقه فيها نقص وبقارح الاقدام انه متناه فيه فان الجذع بالجيم والذال
المعجمة محركة الشاب الحدث والقارح المنتهي في السن واستعار جذعا وقارحا على الحال انصرفت
مع ما وصفت من حالي واتقي من ضيق المجال علي وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا مني
ما ارادوا انا على بصيرتي الاولى لم يبد ولي في الاقحام والاغلب في اختيار التطرد والانحراف بل
صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي وان كان بقي راي جذعا ويحتمل عندك
ثم لاتينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمايلهم فيقدر معطوفة على مجرور من لا على من مع
مجرورها ويكون المعنى ومن جانب ايمانهم ومن جانب شمايلهم او من جميع الجهات الاربع فلم يقل ومن فوقهم
لان الرحمة تنزل منه ولا من تحتهم لان الاتيان منه يوحش القوم على ان عن فيها حرف جر وعدي الاتيان الى
الاولين بحرف الابتدا لانه منهما متوجه اليهم والى الاخرين بحرف المجاوزة لان الاتي منهما كالمنحرف عنهم المار
على عرضهم ومن الداخلة على عن زايدة عند ابن مالك قال لان المعنى بثبوتها وسقوطها واحد ولا يلزم من
زيادتها ان لا تكون عن اسما كما قيل لان حروف الجر زايدة وغير زايدة تختص بالدخول على الاسماء الا ما كان
منها مكررا للتاكيد ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك
محتمل للملاصقة وخلافها اي محتمل لان يكون القعود ملاصقا لاول ناحية يمينه ولان لا يكون ملاصقا لاولها
فان جيت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية وكان ابتداوه منها وهذا مختار ابي حيان والثاني

ان يدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله على عن يميني مرت الطير سنحا تمامه
وكيف سنوح واليمين قطيع وهو من الضرب الثالث من الطويل ولم ار من سمى قايله وقد اطلق المص البيت على
المصراع منه تجوزا فقول الشارح هذا نصف بيت من بحر الطويل لا بيت ولا اعرف تمامه ولم ار من انشده
تاما من باب المضايقة وكانه لم يقف عليه في شرح الشواهد للعيني والا فهو قد انشد تمامه بعجزه هذا وكذا
انشده تاما ابو حيان في شرح التسهيل والسنح بضم المهملة وتشديد النون جمع سانح كركع وراكع والسانح
من سنح لي الطير يسنح سنوحا اذا مر من مياسرك الى ميامنك والبارح عكسه والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم
بالثاني ومنه قولهم من لي بالسانح بعد البارح اي من لي بالمبارك بعد المشوم وانتصاب سنحا على الحال وعلى
صلة مرت ونقل الجلال عن بعضهم ان للعرب طريقين اهل نجد يتيمنون بالسانح دون البارح واهل الحجاز
بعكس ذلك وعليه يتمشى المفهوم من عجز البيت فتامل والثالث من المواضع التي يتعين فيها اسميتها عن
ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها وذلك بتقدير كونها حرفا ضميرين لمسمى واحد قال الاخفش وذلك كقول
امرء القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته تمامه ولكن حديثا ما حديث الرواحل وهو من ثاني الطويل
الا ان الصدر منه انثلم ووزنه فعلن بسكون العين وبعده كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب
القواعل وسياتي الكلام عليه في بحث لا من حرف اللام النهب بفتح النون وسكون الهاء الغنيمة وكل ما انتهب
والحجرات بفتح الحاء والجيم جمع حجرة كجمرة وجمرات النواحي والرواحل الابل جمع راحلة اي اترك نهب المال واشتغل
بالنساء ذوات الرواحل وحديثا نصب بحدثني مقدرا وما زايده وحديث الرواحل بدل معرفة من نكرة
وقول ابي نواس بضم النون بعدها واو من غير همز وقد تقدمت ترجمته فراجعها ان شيت
دع عنك لومي فان اللوم اغراء وداوني بالتي كانت هي الداء صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء
اي اترك لومي في الخمرة فان اللوم فيها اغراء يقال غري به كولع به كاغري به وغري مضموما مبنيا واغراه به الى
قوله وداوني الخ وهو ينظر قول الاخر واخرى تداويت منها بها وقال الاخر كما يتداوى شارب الخمر بالخمر زعم
شرابها انهم اذا اصابهم اذى الخمر وصداعها المسمى بالخمار بضم المعجمة فشربوا مقدارا منها زال وذلك اي تعين
اسميته عن هنا ليلا يودي القول بحرفيتها الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فانه كما عرفت
ممنوع في غير الفعل القلبي وما حمل عليه لكن نص ابو حيان ان مسئلة المنع الا فيما ذكر غير مطردة وانما هي الغالب
فافهم وقد تقدم الجواب عن هنا بانه محمول اما على التعلق بمحذوف او على تقدير مضاف اي دع عن نفسك
ومما يدل على انها ليست هنا اسما انها لا يصح حلول الجانب محلها كما صح حلوله محلها في الموضعين السابقين عوض
ظرف لاستغراق المستقبل مثل ابدا في انه يكون لاستغراقه والا فابدا من الظروف المتصرفة وكما تكون لاستغراق
المستقبل تكون لاستغراق الماضي وقد تستعمل عوض لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فتعرب نحو قوله ولولا نبل عوض
في خضماني واوصالي والخضم بكسر المعجمتين وتشديد الميم مستغلظ الذراع ويقال افعل ذلك من ذي عوض
كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقد تاتي للماضي ايضا فتكون بمعنى قط فيقال ما رايت مثله عوض قال
فلم ار عاما عوض اكثر هالكا وهذا مع النفي وبدونه تاتي ايضا نحو قوله ولولا دفاعي عن عفاف ومشهدي
هوت بعفا في عوض عنقاء مغرب الا انه في حيز النفي معنى لكونه واقعا في جواب لو الا انه مختص بالنفي
بخلاف ابدا وبه جزم صاحب القاموس وهو معرب ان اضيف وكذا ان اضيف اليه كما عرفت لضعف
مقتضى البناء بالاضافة كقولهم لا افعله عوض العايضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذي
يبقى على وجه الارض وكان المعنى ما بقي في الدهر باق مبني ان لم يضف لتضمنه معنى في لزوما او لقطعه
عن الاضافة لفظا لا معنى فاشبه الحرف في الافتقار وبناؤه اما على الضم كقبل وعلى الكسر كامس او
على الفتح كاين وانما لم نقل ان فتحه حالة الاضافة فهذه الفتحة حتى يكون مبنيا معها لاتفاقهم على

الفتح

على الفتح معها واختلافهم فيه مع عدمها وسمي الزمان لانه كلما مضى منه جزء عوضه جزء اخر اخذا من
العوض بمعنى الخلف يقال عاضني الله به عوضا وعوضا وعياضا واصله عوضا وعوضني اولان الدهر في زعمهم
هو مثلث الرزايا اي في قولهم الباطل يسلب ويعوض بل تغالوا في هذا القول الباطل حتى قالوا وما يهلكنا الا الدهر
والخلف في قول الشاعر رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق هو من الضرب الثاني
من الطويل وقد تقدم الكلام على ما قبله في حرف الباء وهذا البيت كما ترى قد ظهر به حسن عطف المحلق
في قوله قبله وبات على النار الندى والمحلق على الندى فانه اثبت لهما الاخوة المقتضية للالتيام وحسن الفتح
والتضام ورضيعي لبان حال منهما واللبان بكسر اللام مصدر لابنه اي شاركه في شرب اللبن مثل ابن وليا
او هو لبن المراة خاصة واللبن عام في الادمي وغيره وفي التهذيب يقال هو اخوه بلبان امه بالكسر كالرضاع
ولا يقال بلبن امه فانه المشروب من البهايم وفي حديث الرضاعة فيحرم عليها بلبنها قال القاضي كذا الرواية
من غير خلاف انتهى فان قلت اذا كان اللبان مصدرا فاضافة رضيعي اليه اي اضافة قلت معنوية لا دني ملابسة
كما في قولهم مضارع مصر واما اذا كان بمعنى اللبن فان لم نعتبر رضيعا صفة مشبهة فالاضافة لفظية واما
الاضافة في لبان امه اذا كان اللبان مصدرا فهي لادنى ملابسة وليست لفظية الى الفاعل والمفعول لان المرضع
هو الذي يلابن الاخر والام سبب الملابنة واما اذا كان بمعنى اللبن والتقدير هو اخوه بسبب لبن امه الذي
رضعه فالاضافة على معنى اللام قطعا والثدي معروف ويروى بالنصب والجر فالنصب اما بنزع الخافض
والتقدير من ثدي ام وهو متعلق برضيعي وهذا مختار شارح اللباب ورده الشارح بانه لا حاجة الى
تقدير الجار لان رضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبي امه ورضع ثديها فيعتبر ناصب للثدي اي رضعا
ثدي ام ولا اشكال او على البدل على المرضع من لبان كما جوزه المحشي وهو لا يتجه الا على تقدير رضيعي وصفين
واللبان بمعنى اللبن والجر بالبدل من لبان وجعل الشارح التقدير حينئذ لبان ثدي ام وتحالفا تقاسما ويروى
به والباء من باسحم للنظر فيه في السحم داج وفي تفسيره سح اقوال قيل هو الليل اي تحالفا في ليل شديد
السواد فان التحالف فيه ادعى للتوثق وابعث على اجتماع الكلمة وقيل الرحم اي تحالفا في ظلمة الاحشاء
قبل الولادة وفيه من المبالغة ما لا يخفى فانه ترقى من اعتبار انه الثدي والمحلق اخوان من الرضاعة الى انهما
اخوان من الولادة وهي الداخلة على المقسم به وفي الاسحم الداجي سح اقوال ايضا فقيل هو زق الخمر فان للعرب
عادة في التعاقد عند الشراب وقيل حلمة الثدي وقيل دم الذبايح التي تذبح للاصنام لانها تسود اذا يبست
وقيل الدم الذي تغمس فيه اليد عند التحالف وقيل رماد النار التي توقد للاضياف وللتحالف وجعل
شارح اللباب الباء بمعنى عند ورده الشارح بانه لا نعرف احدا جعل الباء بمعنى عند ثم قال فما ادري هذه
العندية من اين جاءت وجواب المحشي بانه لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهما لا يتحالفان في نفس الرماد
بل عنده ويقربه انه يتمشى ان لو كانت الباء ح ظرفية لكن من فسر الاسحم بالرماد فالباء عنده قسمية الا
ترى قول الشارح والمراد بالاسحم الداجي رماد تلك النار تقاسما به لعظم شانه عندهما فقيل ظرف ليتفرق
المنفي بلا وقد استشكل بانه انما يتمشى على القول بعدم صدارة لا واما على القول بان لها الصدر مطلقا
اذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح كما في البيت فلا ويجاب بان عوض كما قرره الرضي لكثرة استعمالها
في القسم ومعناها والبتة تفيد من التاكيد ما يفيده القسم فتقدم على عاملها وتقام مقام الجملة القسمية
وان اقترن عاملها بما يمتنع معه العمل فيما تقدم فيقال عوض لا اتيتك وعوض لا اتيك لغرض سده مسد
القسم وعليه فعوض في البيت قدم على عامله وهو جواب قسم محذوف سد عوض مسده فلا اشكال في تقدمه
مع وجود المانع نعم جعل هذا متعذر مع وجود فعل قسم مذكور يمكن ان يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر
قال الشارح وفي جعل المحشي القسم المقدر بيانا لتحالفا حذف للبيان اللهم الا ان يقال سهله وجود ما قا ٢

مقامه وقال ابن الكلبي عوض قسم وهو اسم صنم لبكر بن وايل والمعنى تخالفا في ظلمة الليل فتحالفا وحق عوض لا
نتفرق بدليل قوله حلفت بمايرات حول عوض وانصاب تركن لدى السعير البيت من الضرب الاول
من الوافر ولم ار من سمى قايله والمايرات صفة محذوف اي بدماء مايرات اي جاريات على وجه الارض والانصاب
جمع نصب بالضم فالسكون او بضمتين وهو منصب ليعبد من دون الله تعالى وهي ايضا حجارة كانت حول
الكعبة يهل عليها ويذبح لغير الله تعالى والسعير كزبير نص عليه في القاموس اسم صنم كان لعنزة انتهى وعنزه
بالنون والزاي كشجرة ابو حي من ربيعة بن نزار وهو عنزه بن اسد بن ربيعة ولو كانت كما زعم لم يتجه
بناوه في البيت لعدم مقتضى البناء حينئذ الا ترى الى اعرابه فيما انشده وتكلف الشارح لتصحيح كلام ابن
الكلبي بان معنى قوله ان عوض قسم انه ظرف ساد مسد القسم والبناء متجه وان الضمير من قوله وهو اسم
صنم عايد عليه لا بقيد كونه ظرفا كذلك بل باعتبار لفظه فقط على انه في كلامه استخداما وهو ان يراد
لفظ له معنيان احدهما ويعاد عليه ضمير المعنى الاخر او يعاد عليه ضميران يراد باحدهما احد المعنيين وبالاخر
الاخر وما نحن فيه من القسم الاول عسى فعل مطلقا اي سواء اتصل بها الضمير المنصوب او لم يتصل بقرينة
القول الثالث المفصل والدليل على فعليتها اتصال ضماير الرفع بها ولحوق تاء التانيث وهو فعل غير متصرف
لتضمنه معنى لعل اعني انشاء الطمع والرجاء والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف التي من شانها عدم التصرف
وحكى ابن ظفر في شرح المقامات عسيت اعسى قال النيلي وعلى هذا فيقال عاس واما قولهم فلان عسى بكذا
اي خليق وما اعساه بكذا واعس به اي ما احقه واحقق به وبالعسى ان يفعل اي بالحري فليس مما نحن
فيه وقد توهم ابن مالك ان ذلك منه فقال في شرح تسهيله في باب التعجب وشذ قولهم ما اعساه
واعس به بمعنى ما احقه واحقق به فبنوه من فعل غير متصرف قال الشارح في شرح التسهيل وهذا
اشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التي للمقاربة واذا اتصل بعسى
الضمير المرفوع جاز في سينها الكسر والفتح اشهر والكسر لغة اهل الحجاز ونقل ابو حيان في ارتشافه
عن الترشيح ان فيها لغتين عسى بفتح العين مثل ضرب وعسى بكسرها مثل رضي اتصل بها الضمير
او لم يتصل قال المازني اذا كان فاعلها غير ضمير متكلم او مخاطب لم يكن الا الفتح لا حرف مطلقا والاطلاق
على ما عرفت خلافا لابن السراج وثعلب فيما نقله عنه غلامه ابو عمرو الزاهد ونسبه الرضي الى الزجاج نظرا
الى عدم تصرفها وكونها بمعنى لعل واتصال ضمير الرفع بها يمنع ذلك الا ان يتعذر عنه بانه لما شابه الفعل
في كونه على ثلاثة احرف لحق به كما قال الفارسي في ليس ولا حين يتصل بالضمير المنصوب اي ولا هو حرف في
هذه الحالة كقوله يا ابتا علك او عساكا هو لروبة وقبله تقول بنتي قد اني اناكا وهما بيتان من مشطور
السريع المكشوف الضرب وقد زوحف بالخبن فوزنه فعولن واني بالنون كرمى حان قربك اي قرب وقت
رحيلك وقد اشتمل بيت الكتاب على شواهد اتصال الضمير المنصوب بعسى الذي هو دليل حرفيتها عند القايل
به واستعمال عسى بمعنى لعل والجمع بين العوض والمعوض عنه في يا ابتا لان التاء عوض عن ياء المتكلم ومن ثم لا يجتمعان
فلا يقال يا ابتي والالف بدل من الياء قطعا فلزم الجمع المذكور وعلى ذلك اورده المرادي في شرح الخلاصة وكانه
سهل ذلك كون المعوض عنه ليس بلفظه والرابع لحوق نون الترنم في عساكن وهي كما ستاتي نون تلحق القوافي المطلقة
فتثبت في الوقف وترسم في الخط خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي اذ قال بانه حرف بمعنى لعل والمفهوم
من كلام ابي حيان في تقرير مذهب س عند اتصال الضمير المنصوب بعسى انها باقية على فعليتها وانما
عكس عملها فانه قال مذهب س اقرار المخبر عنه والخبر على حالتهما من الاسناد السابق الا ان الخلاف وقع
في العمل فعكس العمل حملا على لعل وكذا تصريح ابن مالك في الرد على س بانه يلزم على مذهبه حمل
فعل على حرف في العمل وانه لا نظير لذلك وقول ابي حيان في جوابه ان عدم النظير ليس بدليل فكم

من

من احكام الكلمات لا نظير لها ثم قال واذا كانوا يعملون الفعل حتى من العامل لشبهه بالحرف فلان يعملوه عمله
لشبهه اولى نعم نقل القول بالحرفية عن السيرافي في نفسه اللهم الا ان يكون المص وقف على نقل يقتضي ان ما قاله
به السيرافي نقله عن س وعليه فيكون له قولان في المسئلة ومعناه الترجي اي الطمع في المحبوب والاشفاق
اي الخوف من المكروه وهذا في حق غير الله تعالى واما في حقه تعالى فايجاب لاستحالة الطمع والخوف عليه قال
في الصحاح وعسى من الله واجبة في جميع القرآن الا قوله تعالى عسى ربه ان طلقكن اي فهي للتخويف لا للخوف وللاشفاق
وذلك كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب انها الرجاء دون الخبر
اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فمعنى عسى الله ان يشفي مريضي اي ارجو قرب شفايه ونازع في ذلك الرضي
قايلا ان عسى للطمع وهو انما يكون فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله
بل انما هي للطمع في حصول مضمون الخبر مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى
الله ان يدخلني الجنة واذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله ان يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وقد اجتمعا
اي الترجي والاشفاق في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم فالاولى عند
الشارح للترجي والثانية للاشفاق نظرا الى ما في نفس الامر اي ان ما كرهتموه ينبغي ان ترجوه فهو خير وما احببتموه
ينبغي ان تشفقوا منه فهو شر وذلك انهم كرهوا الغزو وفيه احد الحسنيين من الظفر والغنيمة او الشهادة
والجنة واحبوا القعود عنه وفيه الذل والفقر وحرمان الاجر وعكس المحشي فجعل الاولى للاشفاق نظرا الى ما عند
المخاطبين من الكراهية والثانية للترجي نظرا الى ما عندهم من المحبة وفي تفسير قاضي المفسرين ما نصه وعسى ان
تكرهوا شيا وهو خير لكم وهو جميع ما كلفوا فان الطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى ان تحبوا
شيا وهو شر لكم وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس
اذا ارتاضت ينعكس الامر عليها انتهى فان قيل لو كان المكروه المكلف به لزم كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه
وهذا ينافي كمال التصديق اجيب بان معناه كراهة نفس الفعل لا من حيث كونه حكما وما يترتب عليه من المشقة
كوجع الضرب في الحد مع كمال الرضى بالحكم به وتستعمل اي عسى على اوجه احدها ان يقال عسى زيد ان يقوم
بادخال ان على خبرها المضارع وهو الغالب في استعمالها وكان العلة ان المرجو شانه ان يكون مستقبلا فناسبه
حرف الاستقبال واختلف في اعرابه على اقوال احدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم فيكون من
الافعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر فالفعل المقترن بان بعدها اسم منصوب بانه خبره واستشكل بان
الخبر في تاويل المصدر وذلك لكان ان والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات لكن الخبر يجب ان يكون
عين المخبر عنه قيل ان ان والفعل لا يلزم تقديرها بالمصدر في كل موضع الا ترى ان لعل قد اقترن خبرها بان في
قوله صلى الله عليه وسلم لعل احدكم ان يكون الحن بحجته من بعض وهي داخلة على المبتدا والخبر بلا خلاف فيتعين
التقدير باسم الفاعل لا بالمصدر ويكون فايدة المجي بان وان لم يرد بها وبمدخولها المصدر الدلالة على الاستقبال
واجيب باجوبة احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اي عسى زيد
صاحب القيام وقد رده الرضي بان فيه تكلفا اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر
ومثله في تقدير المضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر ولكن البر من امن بالله الاية الا ان الاية عكس المثال اذ فيها الاخبار
عن الحدث بالعين ظاهرا اي ولكن صاحب البر او ولكن البر بر من امن بالله وقد اعترض الشارح هذا التنظير
بانه ليس في موقعه لان الكلام انما هو في تركيب كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات لا في جزئي هو عسى زيد
ان يقوم بخصوصه والاية تركيب جزئي حذف فيه المضاف للقرينة اللهم الا ان يقال ان التنظير بالنظر الى
مجرد حذف المضاف مع الاسم او الخبر والثاني انه من باب زيد عدل وصوم يعني من باب الاخبار بالمصدر عن
اسم العين مجازا والبصريون على انه بتقدير ذو مضافة الى المصدر والكوفيون على ان المصدر بمعنى اسم

الفاعل ولكل ان يجعله ذيا به على جهة المبالغة كما قيل فانما هي اقبال وادبار لكن يشكل عليه قوله ومثله
وما كان هذا القرآن ان يفترى لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي اصل المعنى قال الشارح وقد تقدم
منا في بحث ان المفتوحة الخفيفة ما يوخذ منه الجواب عن ذلك فراجعه مهديا ان شيت والتقليد هنا من جهة
تقدير ذو مع المصدر او تاويله بالمشتق وان كان الماول به هنا اسم مفعول وثمة اسم فاعل والثالث ان
ان زايدة لا مصدرية وليس بشي لانها قد نصبت اي فلا تكون زايدة اذ ليس لنا ما يعمل مع الزيادة الا الحرف
الجر ولانها لا تسقط الا قليلا وليس ذلك شان الزايد قال الشارح اما الرد بالاول فانما يتمشى على قول غير الاخفش
والا فهو يرى ان الزايدة ناصبة واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول عليه كم من زايد يلزم فلم يكن عدم سقوطه
موثرا في زيادته ويمكن الجواب عن هذا الثاني بما صرح به الرضي من ان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم اما اللزوم
مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت فبعيد والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا وان والفعل
في تاويل مصدر منصوب على انه مفعول به او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف الجار توسعا فهو منصوب
على نزع الخافض وهذا مذهب س والمبرد وظاهر كلام الزجاج ورده الرضي بانه لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا
وضعا ولا استعمالا اي فكيف تكون بمنزلة قارب او قرب معنى وعملا والثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب في
العمل وان لم يكن بمعناه وان الفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين قال الرضي ولا ارى هذا وجها
بعيدا فيكون في نحو بان زيد وفيه عسى ان تقوموا قد جاء بالكاف بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال
لانه يفيد اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشي ثم تفسيره وقع عظيم له في النفس ورده انه يكون نحو بدلا لازما يتوقف
عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل وانما شانه ان لا يكون لازما واذا سقط في الكلام بقي مفيدا نحو اعجبني
زيد علمه ومن هنا يظهر الجواب عن قول الشارح لهم ان يقولوا اي مانع يمنع من وقوع البدل لازما
في بعض الصور مع مجي مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك
لانه المقصود بالحكم والرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور فيستدعي جزئين وان والفعل بدل اشتمال
من مرفوعها كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزئين كما سد مسد المفعولين في قراة
حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالخطاب واختاره ابن مالك وانما استقام سد هذا البدل
مسد الجزئين هنا وسد المفعولين هناك لجريان الاسناد بين طرفيه الا ترى انه لذلك سد مسد الجزئين حيث
لا مبدل منه نحو عسى ان يخرج زيد على مختار ابن مالك ايضا وسد مسد المفعولين حيث لا هو ايضا كما في قراة
الباقين ولا يحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالغيبة على اسناد الفعل الى الذين كفروا الاستعمال الثاني
يسند الى ان والفعل فيكون فعلا تاما مكتفيا بمرفوعه الفاعل بكونه كلاما والمرفوع الواقع بعد الفعل
فيه فاعل ذلك الفعل وهذا الاستعمال كثير ايضا هذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندي انها
ناقصة ابدا اسندت الى ان والفعل كما في هذا الاستعمال او لا كما في الاستعمال الاول ولكن سدت ان وصلتها
في هذه الحالة مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها
من استدعايها جزئين منصوبين ويوضح ذلك ما قرره المص في حواشي التسهيل من ان ظن لم يحتج الى مفعولين
في نحو ظننت زيدا قايما من حيث هما مفعولان بل من حيث ان وضعه للدلالة على التعلق بالشي على صفة وذلك
لا يتاتى الا بين شيين فتارة يكونان منفصلين كما في المثال وتارة يكونان في ضمن مفعول واحد نحو ظننت
ان زيدا قايم وبهذا يعلم صحة قول س انه لا يحتاج الى تقدير شي اخر وكذلك القول في عسى فانها موضوعة
لرجاء شي على صفة فتارة لا يدخل عليها عامل سواها فيوثر في لفظ اولهما ومحل ثانيهما وتارة تدخل ان عليها
فيكون التاثير لها وتكتفي عسى بذلك لا يقال الاخبر عسى قيام زيد وظننت قيام زيد لما ذكرت لانا لا نقول المضاف

اليه

اليه غير معتمد لذاته وانما يوتى به لغيره وهذه الافعال تستدعي في المعنى اسمين معتمدين ليتم ما اريد بها
من المعنى فشرطوا استقلال كل منها بنفسه وان لا يكون احدهما كالتتمة للاخر اذ لو كان كذلك لم يكن المستدعي
الا شيا واحدا غاية ما هناك ان لذلك الشي تتمة الا ترى ان قام من قام غلام زيد لم يستدع الا شيا واحدا والاخر
تتمة له فتدبر ثم اعلم ان من ذهب الى ان والفعل في نحو عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج
زيد ان يخرج خبر ايضا ويكون من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان
وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وكذا قياس الجمع والمونث واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا اذا حاولت جعله من باب التنازع فانه لا يجوز فيه اعمال الاول اعني عسى لئلا يلزم الفصل بين
اجزاء الصلة فاجنبي وهو ربك وسيصرح المص بعدم جوازه الثالث والرابع والخامس من اوجه استعمال
عسى ان ياتي بعدها المضارع المجرد من حرف الاستقبال الذي هو ان حملا لها على كاد او المقرون بالسين
لافادتها الاستقبال كان او الاسم المفرد المنصوب على الخبرية تنبيها على ما هو الاصل لئلا يجهل والاول وهو
ثالث الاوجه قليل بل جمهور البصريين على انه ضرورة وكان المص في حكمه بالقلة اعتمد قول ابي علي في التذكرة
ان دخول ان في خبر عسى هو الاكثر ولا يلزم تقول عسى زيد يقوم في الكلام ويويد ذلك قول س اعلم ان من العرب
من يقول عسى يفعل تشبيها بكاد يفعل فاطلق القول ولم يقيده بالشعر لكن قال ابن عصفور ينبغي ان لا يحمل
كلامه على عمومه لانها لم تحفظ بغير ان الا في ضرورة كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فرج قريب
البيت من الضرب الاول من الوافر وقايله هدبة بن خشرم العذري وقد تقدم ذكره في الكلام على اذا وتقدمت
قصته التي كانت سبب قتله والبيت قاله وهو مسجون من ابيات مطلعها طربت وانت احيانا طروب
وكيف وقد تغشاك المشيب يجد النأي ذكرك في فوادي اذا ذهلت على النأي القلوب يورقني اكتئاب
ابي نمير فقلبي من كآبته كئيب فان يك صدر هذا اليوم ولى فان غدا لناظره قريب قد تقدم
تفسير الطرب بانه خفة تنشا عن فرح او حزن والاستفهام المستفاد من كيف توبيخي اي وكيف طربت
وما كان ينبغي لك ذلك وقد تغشاك غطى سواد شعرك المشيب ويجد يخلق والنأي البعد اي يجدد البعد ذكرك
في فوادي وفيه دليل على استعمال الذكر بكسر المعجمة فيما كان بالقلب واذا ذهلت اذا غفلت على البعد قلوب الناس
فان من شان البعد ان يكون معه الذهول والغفلة ومعنى يورقني يسهرني والارق السهر والاكتياب والكآبة
الغم وسوء الحال والانكسار من حزن وابو نمير صديق له زاره وهو مسجون والكرب بالفتح والكربة بالضم
وسكون الراء فيهما الحزن والغم ياخذ بالنفس وتاء امسيت ضبطها اليمني في حواشي الكشاف بالفتح على الخطاب
قال لان القايل يبشر محزونا بالفرج القريب وشكك الكشاف فه وادعى الشارح انه وقف على نسخة صحيحة
من الكشاف فضبط فيها تاء امسيت بالضم قال وكذا سمعناه من غير واحد من مشايخنا بالديار المصرية وبناء
ضبط اليمني دون تعليله مطلع القصيدة الذي انشدناه فانه على الخطاب قطعا لكن لا يخفى انه من خطاب
المرء نفسه على التجريد فلا ينافيه الالتفات الى المتكلم الا ان يكون مراد اليمني بالمحزون المبشر بالفرج نفس المبشر
بالكسر فيناسب التعليل ايضا وفيه ظرف لامسيت وفرج مبتدا خبره وراه والجملة خبر يكون واسمها ضمير
مستتر عايد الى الكرب والجملة الكبرى خبر عسى ولا ينبغي ان يكون فرج اسم يكون ووراه الخبر والجملة خبر
عسى لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا للاجنبي عن الاسم وهم قد التزموا في اخبار افعال المقاربة جميعا
ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا على اسمها فلا يقال كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى السبب
بمعنى المسند الى الضمير نحو كاد زيد تخرج نفسه فانه في معنى يموت وجوز ابن يعسون ان يكون تا امسيت
بمعنى صرت وفيه متعلقا بمحذوف في موضع نصب على الخبر ويكون تامة لا خبر لها وخبر عسى ووراه ظرفا متعلقا
بيكون اي يوجد فرج خلفه وامامه والثالث وهو الخامس من الاوجه اقل كقوله اكثرت في العذل ملحا دايما

لاتكثرن اني عسيت صايما • يجوز ان يكون بيتا مصرعا من تام الرجز من ضربه الاول وان يكون الاول وان يكون
بيتين من مشطوره قال الصاحب بغية الامل والايعرف له كايل وقال العيني قيل ان قايله روبة والعذل بالمعجمة الملام
وملحا اسم فاعل من الالحاح بمهملتين بمعنى الملازمة والالحاف ونصبه على الحال ويروي لاتلحني بدل لاتكثرن وهو
بفتح المهملة من لحيته الحاه اذا لمته وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا ابوسا بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها
ياء التصغير ماء لكلب والابوس بضم الهمزة بعد موحدة ساكنة جمع بوس بضم الموحدة وسكون الهمزة وهو العذاب او
الشدة في الحرب واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العزو اليها ومعه الرجال وكان
الغوير على طريقه عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير ويجوز هذا المثل ان يعد بيتا تاما من منهوك
الرجز كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يصير ويكون بما يدل عليه اي يكون ابوسا واكون صايما وفي هذا
التقدير لف ونشر غير مرتب لان في ذلك ابقا لهما على الاستعمال الاصلي انما يكون ذلك ابقاء على الاستعمال الاصلي ان لو
جعل التقديران يكون وان اكون لان الاصل في خبر عسى ان يكون بان وبعدمها قليل كما نص عليه ولا يشكل طيناخ
لتزوم حذف الموصول مع بقاء معمول صلته فان قوة دلالة عسى واستدعايها اياه سهل ذلك وذلك الكثرة وقوع
ان بعد مرفوع عسى وقد جعل سر التقدير في نحو من لد شولا من لدان كانت شولا والكساي في بيتنا الا العرقدان
الا ان يكون على ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا وقيل ان ابؤسا في المثل مفعول مطلق اي يباس بؤسا فهو على
منوال قوله لكا فطفق مسحا وجمع للانواع ويكون هناك مجاز في الاسناد لان ضمير يباس عايد على الغوير
وقيل ضمن عسى معنى كان واجرى مجراه في الاستعمال وقال ابن جني قلت لابي علي ابؤسا في قوله عسى الغوير ابوسا
حال قال نعم كانه قال عسى الغوير مهلكا والثاني وهو رابع الاوجه نادر جدا كقوله • عسى طي من طي بعد هذه
• ستطفى غلات الكلى والجوانح • البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله قسام بن رواحة من شعراء الحماسة وقبله
• لبيس نصيب القوم من اخويهم • طرد الحواشي واستراق النواضح • وما زال من قتلى رزاح بعالج • دم ناقع وجاسد
غير ماضح • دعى الطير حتى اقبلت من ضرية • دواعي دم مهراقه غير بارح • يريد باخويهم صاحبهم قال
المرزوقي والعرب تقول يا اخا بكر تريد واحدا منهم والحواشي صغار الابل ورذالها والنواضح جمع ناضحة التي
يستقى عليها الماء جعلت كانها تنضح الزرع والنخل وطراد وما عطف عليه بدل من نصيب القوم يقول لعدموم
في انضياء القوم من صاحبين لهم بقيلات طراد الابل وسوقها البعران التي يستقى عليها الطراييد الحواشي
والنواضح ازرابيها والقصد الى التعريض بمن وجب عليه الطلب بدم صاحبه فاقتصر من عدوه على
الاغارة وسرقة الابل وفيه بعث على طلب الدم ثم اكد ذلك بقوله وما زال الى اخره والقتلى جمع قتيل
ورزاح براء وزاي مفتوحتين وحاء مهملة قبيلة من خولان وعالج موضع به رمل والدم الناقع قال
المرزوقي الثابت وفي الصحاح والقاموس دم ناقع اي طري وانشد الجوهري البيت والجاسد بالجيم والسين
والدال المهملتين اليابس ونقل الجوهري عن ابي سعيد تفسيره في البيت بالقديم والماصح بالصاد والحاء المهملتين
من مصح كمنع مصوحا ذهب وانقطع يقول لا يزال من مقتولي هذه القبيلة بهذا المكان دم طري او
ثابت ويابس غير زايل يعني ان دماءهم باقية بحالها ما لم يثاروا بهم لان غسل تلك الدماء انما يكون بما
يصب من دماء الاعادي ثم انه لم يرض بهذا التذكير حتى بسط القول وفخم فقال دعا دواعي دمايهم طيور
الاماكن النايية والجبال المطلة حتى اقبلت من ضارية بالضاد المعجمة بعدها راء فياء مشددة وهي اسم
بلاد تشتمل على جبال عوافي طيورها وسباعها تستدل بها فوقعت عليها تاكل من جيفها ومهراقه على
الاضافة الى ضمير الدم مصبوبة وغير بارح بالموحدة والراء غير زايل اعاد المعنى تفظيعا والكلام مشتمل
على ما يطرى المصيبة وينهج الفجيعة ويصور مصرع القوم بما ياتيه من عوافي الطير وفيه بعث شديد
على طلب الدم ثم قال عسى الى اخره قال المرزوقي عسى لفظة وضعت للترجي والتاميل الا انها توذن

بان

بان الفعل مستقبل مطموع فيه ووضع السين بدل ان في خبر عسى لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال
مع ان السين اشهر فيها ومعنى عسى طي من طي لعل البطن المغلوب من هذه القبيلة ينتصف من البطن
الغالب منها فيه وقوله بعد هذه اشارة الى الحالة الحاضرة بالتذكر الجامعة لكل ما ذكره والغلات جمع غلة
بضم المعجمة وتشديد اللام وهي حرارة العطش وفي القاموس الغل والغلة بضمهما والغليل محركة وكامير العطش
او شدته او حرارة الجوف والكلى جمع كلية وكلوة والجوانح الضلوع والمعنى المطموع فيه من اولياء الدم ان
يطلبوا الثار في المستقبل وان اخروه الى هذه الغاية فتسكن نفوس وتبرد قلوب وعسى فيهن فعل ناقص
فلا اشكال اي في هذه الاستعمالات الثلاثة سيما الخامس لانها اذ الفعل الناقص يستدعي مرفوعا ومنصوبا
وهما ظاهران فيه قطعا وانما قال فيهن باعتبار ان كل استعمال صورة من صورة عسى والسادس اذ يقال
عساني وعساك وعساه باتصال ضماير النصب وقد يوجد في بعض النسخ عساني بدون نون الوقاية فالاولى المشهورة
يجري فيها مجري المذاهب الثلاثة الاتية اما قول الفعل فظاهر لاستدعاء كونها فعلا دخول النون واما قول الحرفية
وهو مذهب س فالحرفية لاتنافي النون وقد جعلها س كلعل وهم يقولون لعلي ولعلني واما الثانية فجريانه
القول بالحرفية فيها ظاهر واما قول الفعلية فيتاتى تخريجها على ما حكاه الرضي من انه جاء عساي حملا على لعلي
والاكثر عساني كذا قرره الشارح وقد اسلفنا لك ما يفيد ان مذهب س خلافه فتدبر وهو قليل لان الاكثر
ان يتصل بها الضمير المرفوع وفيه ثلاثة مذاهب احدها انها اجريت مجرى لعل لكونها بمعناها كثيرا
في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان قال س وهذا كما اجرى عسى مجرى كاد في
عدم اقتران خبرها بان واجري كاد مجراها في اقتران خبرها بان في قوله قد كاد من طول البلا ان يمصحا الا ان
هذا من باب اجرا فعل مجرى فعل مثله وفي ذلك اجراء فعل مجرى حرف على القول بالفعلية ح والثاني انها باقية
على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع قاله الاخفش قال ابن مالك وهو الصحيح عندي
لسلامته من عدم النظير ويرده امران احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما انا كانت
ولا انت كانا ولم يثبت في المتصل وذلك لان المنفصل كالاسم الظاهر الذي من شانه ان يقع في كل موضع على
حسب ما يقتضيه الاعراب بخلاف المتصل الذي هو كالجزء مما قبله في عدم الاستقلال فلا يعامل معاملته اما
قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا هو من مشطور السريع المكشوف الضرب المزاحف بالخبن وبعده • وطالما
عنيتنا اليكا • لنضربن بسيفنا قفيكا • وقايلها رجل من حمير يخاطب بها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما و
عنيتنا اتعبتنا وقد ابدل من الف المقصور يا الضرورة التناسب فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا
والاصل عصيت فابدلت الكاف من التاء لتقاربهما في الهمس قيل كيف يكون هذا البدل تصريفيا ولم يذكر في كتب
الصرف واجيب بان التصريفي ما شانه ان يكتب في كتب التصريف ذكرا ولم يذكر وبدلا منصوب على انه
اسم وضع موضع المصدر اي ابدلت الكاف بدلا تصريفيا او مصدر محذوف الزوايد اي ابدالا او مفعولا
ثانيا لمحذوف اي وجعل هذا البدل بدلا تصريفيا لا من انابة ضمير كما ظن ابن مالك اذ لو كان من باب الانابة
لم يسكن اخر الفعل اذ لا تسكين لاتصال الضمير المنصوب والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله
• فقلت عساها نار كاس وعلها • تشكى فاتي نحوها فاعودها • البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله
صخر بن الجعد شاعر فصيح من شعراء الدولتين الاموية والعباسية وهو على ما في الاغاني من ولد مالك بن
طريف المسمين بالخضر لسوادهم وقبله تذكرت كاسا اذ سمعت حمامة بكت في ذرى نخل طوال جريدها
دعت ساق حر فاستجاب لصوتها موطنة لم يبق الا شريدها الى ان قال وليل بدت للعين نار كانها
سنا كوكب لا يستبين خمودها فقلت عساها البيت كاس اسم امراة كان صخر يهواها وهي كاس بنت بجير
ابن جندب والذرى بضم المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر على الشيء وجريد النخل سعفه الطوال يابسة كانت او

رطبة والواحدة جريدة او التي تقشر من خوصها وساقحر بضم الحاء المهملة ذكر القماري وهو الورشان
والموله بصيغة اسم المفعول المفارقة وفي الحديث لا توله والدة عن ولدها قال ابو عبيدة هو ان يفرق
بينهما في البيع كذا في الغريبين للهروي وهو ماخوذ من الوله وهو الحزن او ذهاب العقل منه والحيرة وقوله
بدت للعين جملة وقعت صفة لليل والعايد محذوف اي فيه والسنا بالقصر للضوء وقيده صاحبا الصحاح
والقاموس بالبرق فقلت عساها اي لعل هذه النار نار محبوبتي ومن الدليل على ان عسى اريد بها
معنى لعل عطفه وعلها عليها وتشكي فعل مضارع حذف احدى تائيه واصله تتشكى والا لوجب ان يقول
تشك وذلك كقولنا نار تلظى اي تتلظى والعيادة زيارة المريض ومحصل الرد على الاخفش بهذا البيت
انه لو استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع في عساها لكان الاسم الواقع بعدها منصوبا لا مرفوعا لانه
الخبر لكنه جاء مرفوعا فلم يكن كما قال وانما يتمشى على اجراء عسى مجرى لعل قال الشارح وفي البيت احتمالات
احدها ان يكون الضمير المنصوب خبرا والمرفوع بعده اسمها ويكون من قبيل عسيت صايما والثاني ان
يكون ضمير النصب نايبا عن ضمير الرفع والتركيب على ما حكى ثعلب من نحو عسى زيد قايم ولا يخفى ضعفهما
اما الاول فلان خبرها وان جاء اسما مفردا على قلة جدا لكن لم يسمع مجيئه ضميرا منصوبا متصلا
بها ثم قال ابو حيان في نحو عساني وعساك حيث لا مرفوع بعدها لا اضمر فيها مرفوع هو الفاعل والياء
والكاف منصوبان لكان وجها وعلى كل تقدير فالكل ضعيف واما الثاني فمبني على اضمار ضمير الشان
في عسى وستعرف ما فيه والثالث انها باقية على اعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا
وبالعكس اي الخبر مخبرا عنه قاله المبرد والفارسي وقد رد عليهما باستلزام مذهبهما مخالفة النظاير
من وجهين الاخبار بجامد عن اسم معنى والثاني وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا يجوز فيها اذا
وقع موقعه قال ابو حيان وانما يلزم الاول على تقدير القول بان ان حرف مصدري ينسبك منه مع
فعله مصدر اما اذا قيل انها زيدت لاجل عسى وتراخي الفعل لم يلزم وان خبرات غير الاخفش لا
يقول بعملها مع الزيادة ورد ايضا باستلزامه في نحو قوله يا ابتا علك وعساكا وقد تقدم الكلام عليه
الاقتصار على فعل ومنصوب وحذف المرفوع وليس ذلك من شان كلامهم ومن التزم ذلك قال انما
لم يمتنع حذف المرفوع وان كان الفاعل لا يحذف لان عسى اشبهت لعل فجاز حذف مرفوعها كما يحذف
مرفوع لعل وهذا قياس مع الفارق لان حذف مرفوع لعل من باب حذف الخبر وحذف مرفوع عسى من
باب حذف الفاعل وكم بينهما ولهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب
قلب والمعنى بحاله ويكون ذلك من قبيل قولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار
وعلى هذا فلا انعكاس في الاسناد بجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس ولا قلب للكلام وانما القلب والعكس في الاعراب
وهو خلاف ما نقل عن المبرد والفارسي والسابع من استعمالات عسى ان يقال عسى زيد قايم برفع الجزئين
حكاه ثعلب ونقله عنه غلامه ابو عمرو الزاهد ولفظه قال ابو عباس يعني ثعلبا كلام العرب كله عسى
زيد قايم قال ابو حيان وهذا شي لا يعرفه البصريون ولو كان كما زعم لكان ثابتا في نظمهم ونثرهم
ولا تحفظ منه جاء من كلامهم ويتخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر
لكن صرح الرضي بان اضمار الشان ليس بمشهور من افعال القلوب الا في كاد ومن الافعال الناقصة
الا في كان وليس تنبيه اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير
اي ضمير ما قبلها ووجبت حينئذ المطابقة افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا كما هو شان الافعال اذا
تحملت ضمير المخبر عنه فتقول هند عست ان تقوم الزيدان عسيا ان يقوما الزيدون عسوا ان يقوموا
الهندات عسين ان يقمن الهندان عستا ان تقوما وتمامها على تقدير خلوها منه وكونها مسندة الى ان

وصلتها

وصلتها فلا يختلف لفظ المسند في الجميع وهو الافصح قال تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا
نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا اي نقصان عسى وتمامها
ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى فان قدرت في يقوم ضميرا كانت عسى ناقصة وزيدا اسمها وان يقوم خبرها
وهو من باب توسط الخبر وهو جايز وان قدرته خاليا منه فزيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان والفعل
وقد اعترض الشارح بانهم منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير المبتدا
مفردا نحو زيد قام فكيف ساغ جعل ان يقوم خبرا مقدما وفاعله ضمير مفرد عايد الى اسم عسى وهو مبتدا في الاصل
واجاب بان المسئلة مختلف فيها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من ابقى المنع فلم يجز كان يقوم زيد ومنهم من
اجازه كابن عصفور وصحح الجواز فان المانع في باب المبتدا كون الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عاملا معنويا
واللفظي اقوى واما النواسخ فعوامل لفظية كالفعل فاذا تقدم الفعل على الاسم كان هناك عاملان لفظيان
وربما اعمل الاول وربما اعمل الثاني كما في التنازع ومنهم من جعل العلة في باب المبتدا خشية الالتباس بالفاعل
لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا مبنية على قول ابن عصفور وسياتي من المصنف
في الباب الخامس تصحيح تقديم خبر كان اذا كان فعلا اذ تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية لكن لقايل ان يمنع
في عسى ان يقوم زيد على تقدير تقديم الخبر انه من باب تقديم الخبر الجملة لما ان ان مع صلتها مفرد اللهم الا
ان تقدر العاملين تنازعا زيدا فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني كما هو المختار وهذا انما يتم اذا كان
الاسم الظاهر مفردا اما لو كان مثنى او مجموعا نحو عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون فهاهنا
يمتنع التنازع اذ لو اعمل الاول لبرز الضمير في الثاني ولو الثاني لبرز في الاول ولم يسمع شي من ذلك فيما قرانا
ظهر سر اتيان المصنف بكلمة اللهم وتبين محلها وياتي ذكرها حيث كان الحكم انما يتمشى في بعض الصور دون
بعض فسقط قول الشارح انظر موقع قوله اللهم هنا فانه وقع في النهاية ان اللهم تستعمل على ثلاثة انحاء
ان يراد بها النداء نحو اللهم ارحمنا وان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القايل اقام زيد فتقول
اللهم لا وان تستعمل على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني فان وقوع الزيارة مقرونا
بعدم الدعاء قليل والمعنيان الاولان لا يتاتيان هنا واما الثالث فيتاتى هنا نظرا فانه قبيل العلامات في باب التنازع
لا بد بينهما من رابط فالرابط بينهما من رابط فالرابط بينهما هاهنا قلنا عمل الاول في محل الثاني ومتعلقاته كما في
اية وانه كان يقول سفيهنا والاستثنا في كلام المصنف مفرغ من الظرف لكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى
كل وقت الا وقت تنازع العاملين وقد وقع التفريغ في الايجاب في الظرف نحو صمت الا يوم الجمعة ثم
حذف الظرف بعد الا ونابت ان والفعل عنه واللهم معترض واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز
كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان وبين معمولها بالاجنبي وهو زيد وذلك غير جايز لما ان الصلة
والموصول كالشي الواحد وكذا حكم كل موصول ولو اسميا مع صلته واما الفصل بالى في قوله وابغض من
وضعت الى فيه لساني معشر عنهم اذود وهو اجنبي عن الصلة لانه متعلق بابغض ومحله ان يقع بعد
تمامها فمحمول على الضرورة ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه لا يجوز ان يكون
ربك اسم عسى لئلا يلزم المحذور المذكور بل يجب ان يكون فاعل يبعثك وعسى مسنده الى ان والفعل
بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه امرين احدهما استعماله مجرورا بمن سواء كان الجر في لفظه او في محله
على ما ستعرفه والثاني استعماله غير مضاف ولهذا تاتي البناء فيه فلا يقال اخذته من علو السطح اي من فوقه
كما يقال من علوه ومن فوقه وعلوه بضم العين وكسرها وسكون اللام نقيض السفل وقد يقع في بعض النسخ
من علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وانما هو مصدر علا في المكان او في المكارم او في الارض بمعنى
تكبر وهو غير مراد هنا وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك اما الجوهري فانه قال في صحاحه

ويقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال وابن مالك واما قوله• يارب يوما لي لا اظلله
ارمض من تحت واضحى من عله• هو اما بيت واحد مصرع من تام الرجز او بيتان من مشطوره ونسبه
العيني الى ابي ثروان وزعم الجلال انه رآه في امالي ثعلب ضمن ارجوزة لابي الهيجل الا انه رواه بلفظ
ارمض من تحت واضحى من عل بخفض عل وعليه فلا مناسبة له لما نحن فيه وفيه انه مع مخالفة ما قبله
فوات الموافقة بين الطرفين المتقابلين اعني تحت وعل الذي هو بمعنى فوق اذ يكون المراد الاول تحت نفسه
والثاني الفوقية المطلقة ويا حرف تنبيه او نداء والمنادى محذوف واظلله على صيغة المجهول والاصل
لا اظلل فيه فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل توسعا على حد ويوما شهدناه سليما وعامرا اي
شهدنا فيه وارمض كاعلم مضارع رمض كعلم قال في القاموس رمض يومنا كفرح اشتد حره وقدمه احترقت
من الرمضاء للارض الشديدة الحرارة والرمض محركة شدة وقع الشمس على الرمل وغيره اي اشتد حراً من تحتي
لشدة حرارة الارض التي انا عليها واضحى ايضا مضارع ضحي كسعي ورضي برز للشمس اي ابرز للشمس فيصيبني
حرها من فوقي فالهاء فيه للسكت وليس بضمير بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا فان الاضافة تبعد
البناء بل تقتضي باعراب المضاف وتضعف الشبه قيل لا نسلم انه لا وجه للبناء لو كان مضافا فان وجه الاضافة
الى المبني كما مر في سواك وسياتي في غير واجيب بان الاضافة الى المبني انما تصلح علة لمطلق البناء لا للبناء على الضم
على ان المسموع في المبني لها بناؤه على الفتح نعم يشكل كون الهاء للسكت بما قاله ابو علي ههنا من ان هاء السكت لا تلحق
ما حركته شبيهة بحركة المعرب في انها لا تدوم واما قول ابن الخشاب ان الهاء هنا بدل من الواو والاصل ياهنا وفانه
فعال منهوك ففيه ان الهاء انما تبدل من حرف اصلي والواو في علوا انما حدثت من اشباع الضمة ومتى اريد بالمعرفة
اي اريد به فوقية معينة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات من نحو قبل وبعد وفوق وتحت وانما بنيت الغايات
على الضم جبرا لها باقوى الحركات لما يلحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في حالة الاعراب
اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية ولتخالف حركة بنائها حركة اعرابها كما في هذا البيت اذ المراد فوقية نفسه
لا فوقية مطلقة والمعنى انه تصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه قيل عليه ان تفسيره هذا يقتضي ان
يكون ارمض واضحى في البيت مبنيين للمفعول ويحتاج التحرير وقد بينا فيما سبق انهما مضارعان معلومان وان
معنى الاول اشتد حرارته من تحته وما ذكر الا انا نصيبه الرمضاء من تحته وان معنى الثاني ابرز للشمس فيصيبني
حرها على ان المفهوم من القاموس ان بناء الضحى يضحي كسعي يسعي ورضي يرضي والعزو اصابه الشمس فمن ابن ابي
هذا الاقتضاء الذي ذكره وقد يجي على بناء على الضم لان المراد به فوقية معينة قول الاخر يصف فرسا اقب من تحت
عريض من علي قال الجلال هو من ارجوزة لابي النجم الفضل بن قدامة بن عبيد بن محمد بن عبيد الله بن عبدة بن
الحارث الياس بن عوف بن ربيعة بن عجل العجلي ذكره الجمحي في الطبقة التاسعة من شعراء الاسلام وان
مطلعها الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل وان منها وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا
بالصبا والشمال وسياتي ايراد المصنف له في الباب الثاني ويأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى ولكون هذا
البيت من هذه الارجوزة يقتضي انها على مجرور لان قوافي الارجوزة كلها مجرورة وهو مخالف لما استشهد
به المص على البناء على الضم ونقل عن الزمخشري ان الراجز يصف بعير الامر سابقا قال المحقق ومطلع هذه الارجوزة
مما ورد له النصر بقيود شاهدا على فك ادغام الاجلل شذوذا او انه من قسم الشاذ المخالف للقياس لا الاستعمال
والاقب الضامر البطن من القبب وهو دقة الخصر وخمور البطن اي ان هذا الفرس والبعير دقيق من تحته عريض
من فوقه اي متنه عريض ومتى اريد بعل النكرة اي اريد به فوقية مطلقة كان معربا وانظر سحر
فانه متى اريد به سحر يوم معين وجرد عن ال والاضافة سواء ذكرت ذلك اليوم نحو جيتك سحر وانت
تريد ذلك من يوم بعينه وسواء عرفت اليوم او نكرته كان غير منصرف و غير متصرف وعند بعضهم هو

مبني

مبني لتضمنه معنى ال والحق انه معرب غير منصرف للعدل والتعريف وان تعريفه بالعلمية الشخصية في نحو
جيتك يوم الخميس سحرا والجنسية في نحو جيتك يوما سحرا وانه معدول عما هو حقه في الاستعمال وهو
ان يكون معرفا بال او مضافا ولذا اذا اريد به سحر يوم غير معين كان متصرفا ومنصرفا قال تعالى الا آل لوط
نجيناهم بسحر نعمة من عندنا فانه لم يرد به سحر معين كقوله• كجلمود صخر حطه السيل من عل اذ المراد
تشبيه الفرس بجلمود انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص وصدر هذا المصراع مكر مفر مقبل
مدبر معا وهو من ثاني اضرب الطويل وقائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة وقبله• وقد اغتدي
والطير في وكناتها• بمنجرد قيد الاوابد هيكل• وسياتي استشهاد المص بهذا البيت في الباب الرابع والكلام
عليه ان شاء الله تعالى والمكر مفعل بكسر الميم وفتح العين من كر عليه يكر اذا عطف ومفر كذلك من الفرار ومقبل
حسن الاقبال في مباشرة الحرب ومدبر حسن الادبار في التنحي عن الهلاك اي هو مكر اذا اريد منه الكر
مفر اذا اريد منه الفرار مقبل اذا اريد منه الاقبال مدبرا ذا اريد منه الادبار ومعنى معا ان هذه الصفات
فيه جميعا فعنده هذه وعنده هذا اي انها مجتمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التضاد والجلمود
بضم الجيم قال الشارح الحجر الصلب وفي شرح المعلقات لابن النحاس الصخرة الملساء التي ليست بالكبيرة وفي
القاموس الجلمد الصخرة كالجلمود وفسر الشارح الصخر بالحجارة ثم واحدها صخرة وفي القاموس الصخرة الحجر
العظيم الصلب والحط القاء الشيء من علو الى اسفل اي هذا الفرس في سرعته بمنزلة هذه الصخرة التي قد
حطها السيل في سرعة انحدارها وقال التبريزي شبهه في املاسه بالصخرة المحطوطة بالسيل
لانه يملسها على بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وسياتي ان في لعل عشر لغات وهذه
واحدة فتلك احدى عشرة لغة وياتي هناك بيانها ان شاء الله تعالى وهي اصلها عند من زعم زيادة اللام علم
ان النحاة اختلفوا في لعل على قولين احدهما انه بسيط ولامه الاولى اصلية وهذا مذهب اكثر النحويين واختار
ابو حيان في ارتشافه واليه يشير كلام المص هنا اذ جعل قول الزيادة زعما الثاني انه مركب ولامه الاولى
غير اصلية ثم ان هؤلاء اختلفوا فمنهم من زعم ان اللام المزيدة لام ابتدا ومنهم من قال هي زائدة لتكثير البنية
كلام زيدل وعبدل ولا تعلق كصاحب الجنى الداني انها عند هؤلاء زائدة لمجرد التاكيد اذ لو كانت زائدة
لكانت من حروف المعاني وهم يقولون انها عند الفريق الثاني من حروف الهجاء التي هي حروف المباني والحق
القول بالبساطة فان القول بالتركيب في الحرف بعيد قال البعلي في شرح الجمل واللام الاولى من لعل
اصل في اقوى القولين لان الزيادة تصرف والحرف بعيد منه ولان الحرف وضع للاختصار والزيادة
عليه تنافي ذلك وعل لغتان مستقلتان وليس احدهما فرعا للاخر قال• لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه• البيت من الضرب الاول من المنسرح الا ان صدره وهو لا تهين ونزيد طي
واصله مستفعلن داخل الخرم بالراء بعد الخبن فبقي تفعلن فنقل الى فاعلن وهذا عندهم شاذ لان قياس
الخرم ان يكون فيما اوله وتد مجموع وههنا الماز وحف مستفعلن بالخبن صار اوله شبيها بالوتد
المجموع وانشدوا على ذلك• قاتلوا القوم باخزاع• ولا يخلكم في قتالكم فشل• وهو من ابيات مطلعها
لكل ضيق من الامور سعة• والمسي والصبح لا بقاء معه• لا تهين الفقير البيت• وصل حبال البعيد ان
وصل الحبل واقص القريب ان قطعه• واقبل من الدهر ما اتاك به• من قر عينا بعيشه نفعه• قد يجمع المال
غير آكله• وياكل المال غير من جمعه• وهي للاضبط بن قريع بضم القاف والتصغير ابو بطن من تميم
جاهلي قديم قيل انه قالها قبل الاسلام بنحو خمسماية سنة وقال في الحماسة البصرية هي للاضبط بن
قريع السعدي من شعراء الدولة الاموية الضيق يجوز ان يكون بكسر للاضبط بن قريع السعدي من
شعراء الدولة الاموية الضيق يجوز ان يكون بكسر المعجمة مصدر ضاق يضيق فمن في من الامور لابتدا

الغاية وان يكون بفتحها مخففة ضيق كهين وهين فمن للتبعيض او مصدرا ومن للابتداء ففي القاموس
ضاق يضيق ضيقا ويفتح وتضيق وتضايق ضد اتسع ورواه شيخنا في شرحه ربط الشوار بلفظ
لكل هم من الهموم والسعة بفتح المهملة مصدر وسع ككرم وساعة الاتساع والهاء بدل من الواو واما مصدر
وسع بالكسر يسعه بالفتح فقيد الفتح والكسر والمسى على وزان الصبح اسم الامساء وهو الدخول في وقت
المساء والصبح الاصباح بقرينة المقابلة ويطلق ايضا على الفجر واول النهار اي ان الاصباح والامساء لابقاء
لشي من الاشياء مع كل منهما ولا تهين الفقير بفتح النون اصله لا تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت كما
حذفت في نحو اضربا القوم بفتح الباء لما لقيها فيه ساكن لالتقاء الساكنين ولم تحرك بكسر ولا غيره وعلى ذلك اورده
التصريفيون في كتبهم واما قوله اضرب عنك الهموم طارقها بالحذف من دون التقاء ساكنين فقد نص على شذوذه
وانما اثروا الحذف عند التقاء الساكنين على التحريك بالكسر كما في التنوين لما قال ابن عصفور من ان الحذف في الافعال
اولى منه في الاسماء وهم ربما حذفوا التنوين عنده ضرورة نحو قوله عمرو العلا هشم الثريد لقومه ونادرا كقراءة
بعضهم قل هو الله احد الله الصمد فالتزموا الحذف في الفعل وقيل لم يحرك كما حرك التنوين لان الفعل مصون عن التنوين
فلم يجز تحريكها صيانة له عن شبه التنوين لانك اذا قلت لا تضربن ابنك بتحريك النون شابهت هذه النون التنوين
في نحو رايت رجلا ابنك وليس بشي لانها كما تشابه في هذه الحالة ساكنة في حالة سكونها ايضا فما بالهم لم يعتبروا
صيانته عن شبهه اذ ذاك والاهانة المنهي الاستخفاف به ونحوه ورواه الجاحظ في البيان بلفظ لا تحقرن الفقير وغيره
بلفظ لا تعاد الفقير ولا شاهد فيهما لهم وعل لغة في لعل ومعناها الاشفاق وان يركع خبر عل وفيه شاهد على دخول
ان في خبرها كلعل تشبيها بعسى والركوع لغة الانحناء والميل من قولهم ركعت النخلة اذا انحنت ومالت واراد به
الانحطاط عن المرتبة والسقوط من المنزلة وقد خصه الشرع بالانحناء على الوجه المخصوص وجملة والدهر قد
رفعه حال من فاعل يركع وتجويز الحلبي في حواشيه على شرح التصريف الزنجاني للسعد التفتازاني ان يكون حالا
من الفقير يستلزم ان يكون المراد النهي عن اهانته الفقير حال ارتفاعه في المرتبة وانما المراد النهي عن اهانته حال
ارتفاعه في المرتبة وانما المراد النهي عن اهانته حال انحطاطه فيها بسبب فقره ولقاعدة تعليق الحكم عن المشتق
او النهي عنها مطلقا اللهم الا ان يراد النهي عن اهانته حال ارتفاعه بتغييره بما كان عليه من الفقراء لا انه لا يناسب
قوله علك ان تركع يوما كما لا يخفى على ذي ذوق واسناد الرفع الى الدهر حقيقة ان ثبت ان قايله جاهلي والا فهو
من قبيل المجاز العقلي واراد بوصل الحبل وصل حبل المودة والقيام بحقوقها اي دم على مواصلة الصديق
البعيد في النسب القريب في الاخاء ما دام مواصلك في المودة والحبل استعارة لانه من شانه التمسك به واقص
امر من الاقصاء وهو الابعاد اي ابعد قريبك اذا قطع حبل المودة قيل لبعضهم ايما احب اليك اخوك او صديقك فقال
اخي اذا كان صديقي وما احسن قوله في القناعة واقبل من الدهر اذا اتاك به اي ما اولاك ولو كانت شيئا قليلا
وقوله من قرعينا بعيشة اي من رضي بمعيشة ولم يكد نفسه في طلب المزيد فان الراضي بالشي قرير العين به ثم
استدل على معناه هذا بقوله فقد يجمع المال غير اكله وهو قيل رب جامع غير اكل وياكل المال غير من جمعه
من وارث وظالم ولا يخفى ان قد هنا للتكثير كما انها في قوله والدهر قد رفعه للتحقيق وهما اي لعل وعل بمنزلة
عسى في المعنى فهما للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه وبمنزلة ان المشددة في العمل فينصبان الاسم
ويرفعان الخبر وعقيل بلفظ التصغير كزبير تخفض بهما المنصوب بهما عند غيرهم قال الرضي وهي مشكلة لان
جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم
يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور
عند من جعلها جارة لا متعلق لها وقد يندفع بعض هذا الاشكال بما سياتي في بحث لعل من تقديرها حالة الجر زائدة
كالباء في بحسبك درهم الا ان شان الزائد ان لا يفيد معنى سوى التاكيد وسنعود الى هذا التقرير ان شاء

الله تعالى وتجيز اهل هذه اللغة في لامها الفتح تخفيفا والكسر على اصل التقاء الساكنين لان اللام الاولى ساكنة
قطعا والثانية ساكنة اصلا اذ الاصل في الحروف ان يبنى على السكون او ليكون بناؤها على لفظ عملها ويصح
النصب اي نصب الفعل المضارع في جوابهما بعد الفاء بان مقدرة كما يصح في جواب التمني باتفاق اهل
المصرين حملا عليه عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات بيان لها
وفي ابهامها ثم ايضاحها تفخيم لشانها وتشويق للسامع الى معرفتها فاطلع بالنصب اي بنصب اطلع في جواب
الترجي وقرا الباقون بالرفع وقوله • على صروف الدهر او دولاتها • تدلننا اللمة من لماتها • فتستريح النفس من زفراتها
هذه ثلاثة ابيات من مشطور الرجز انشدها الفراء ولم يعزها الى احد وصروف الدهر بالضم حوادثه ونوائبه
جمع صرف بالفتح والدولات جمع دولة بالفتح وتضم الغلبة في الحرب وغيرها وقيل الفتح في الحرب بمعنى غلبة احد
الطائفتين الاخرى والضم في المال يقال لصار هذا المال بينهم دولة يتداولونه اي يكون لهؤلاء مرة ولاولئك
اخرى قال تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم وتدلننا بضم حرف المضارعة واهمال الدال بعدها لام ساكنة
لاتصال ضمير الاناث من ادالنا الله من عدونا اذا الزمه وهي الغلبة يقال ادلني على فلان اي انصرني عليه وهو
مشتق من الدولة قال الشارح وقد عداه فيه الى مفعولين وكان المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة
فتستريح النفس مما بها ثم قال فانظره قلت على وثوق من صحته واللمة بفتح اللام وتشديد الميم الشدة والزفرات فرات
بسكون الفاء جمع زفرة بسكونها ايضا اسم لاخراج النفس بعد مدة يقال زفر يزفر كضرب يضرب زفرا
وزفيرا فقول الشارح هنا اسم لادخال النفس خطا وانما ذلك الشهيق وكان حق هذا الجمع ان يكون مفتوح
الفاء التي هي عين الكلمة كتمرات جمع تمرة اذ هو جمع اسم غير صفة ثلاثي صحيح العين ساكنها
غير مضاعف لكنه سكنها للضرورة واما تسكينها في دولات ولمات فعلى القياس لان الاول معتل العين والثاني
مضاعفها وسياتي البحث في ذلك في اقسام العطف من الباب الرابع ان شاء الله تعالى وقد الم المصنف
بشي منه في الكلام على لعل من حروف اللام وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط
الفاء كما يجزم عند سقوطها في جواب التمني وذلك بان مقدرة اذا قصد السببية وانشد • لعل التفاتا
منك نحوي مقدر • يمل بك من بعد القساوة للرحم • هو من الضرب الاول من الطويل ولم اقف على اسم قايله اي
الطلب منا ان يقدر التفاتا منك نحوي فانه ان يقدر ذلك يملك من بعد قساوة القلب الى الرحمة والرحم
ضم الراء وسكون المهملة الرحمة قال تعالى واقرب رحما قال الشارح ولا اتحقق هل الخطاب في البيت لمؤنث او مذكر
وهو غريب وقال الرضي نجم الايمة ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع
مجزوم الا النفي لان غيره طلب وهو خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء
عند اسم للحضور الحسي وذلك ان كان الحاضر من قبيل المحسوس نحو فلما راه مستقرا عنده اي حاصلا بين يديه
حاضر لديه والمعنى وذلك فيما يكون الحاضر معنويا نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وقد اختلف فيه على اقوال
فقيل وزيره اصف بن برخيا وقيل الخضر وقيل جبريل وقيل ملك غيره وقيل سليمان وعبر عنه بما عبر للدلالة
على شرف العلم وعليه فالخطاب في انا اتيك به الاية للعفريت القايل اولا وللقرب كذلك اي واسم للقرب من
الشي الحسي والمعنوي نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى ظرف لقوله ولقد راه نزلة اخرى والثانية
مستقر خبر جنة الماوي فان كان الضمير في راه لجبريل فعند الاولى والثانية اسم للقرب الحسي وان كان لله
تعالى فالشاهد في الثانية دون الاولى وانما هي للقرب المعنوي كعند في قوله ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين
الاخيار فانه تعالى منزه عن العندية الحسية مطلقا سواء كانت بمعنى الحضور او القرب لانه المنزه عن المكان
وساير سمات الحدوث تعالى وتقدس والمراد علو القدر ورفعته ومصطفين بفتح النون جمع مصطفى
بمعنى مختار وكسر فائها وهي العين اكثر من ضمها وفتحها فهي مثلثة الفاء حكى ذلك قطرب وابن السكيت

في اصلاح المنطق وتعبيره بان الكسر اكثر من اخويه يقتضي كثرتهما بخلاف قول التسهيل وربما فتحت عينها او ضمت فانه مشعر بالقلة واما قول القاموس وعند مثلثة الاول فانه لا يشعر بشيء من التفاوت ولا تقع الا ظرفا او غير متصرف او مجرورة بمن ولا يقدح ذلك في عدم تصرفها اذ ليس غير المتصرف ما لازم النصب عليها وقد كثرت زيادة من وقول العامة ذهبت الى عنده لحن ويفهم منه ان الى لا تدخل على عند لانها لو دخلت لجرت اذ حرف الجر لا يلغى عمله والجر لحن وفي القاموس ولا تقل مضى الى عنده وقول بعض المولدين هو جمع مولد بضم الميم وفتح الواو واللام المشددة العربي غير المحض كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند هو من الضرب الثاني من العروض الثانية من الرمل وهو مجزو كعروضه والمراد بالعندية في قوله هذا معنى المقدار اي كل مقدار ثابت لك عندي لا يساوي نصف مقدار والمراد انه لا يساوي شيئا لان العندية لا معنى لتنصيفها وملخص المعنى انه لا مقدار لك عندي قال الحريري هو مع مقوله الا في خبر المبتدأ الذي هو قول وقوله لحن خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اي الجملة مقول قال واما الحريري فهو ابو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الاديب صاحب المقامات كان حامل لواء البلاغة وفارس النظم والنثر وكان من رؤساء بلده ومولده سنة ست واربعين واربعمائة وتوفي بالبصرة في رجب سنة ست عشرة وخمسمائة وقيل سنة احدى عشرة وبالا ول جزم الذهبي في عبره والحريري نسبة الى الحرير لعمله وبيعه وليس كذلك اي وليس من المحض في شيء بل كل كلمة ذكرت اسما كان مدلولها او فعلا او حرفا مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان كان مدلولها غير متصرف فتقع مبتدأ وفاعلا ومفعولا وغير ذلك ومن هنا يخرج الجواب عن قول المولد كل عند ونصف عند يخفض عند بالاضافة مع ان مسماها لا يتصرف ولا يجر بغير من فان قلت الكلمة المراد بها لفظها هل دلالتها على نفسها وضعية او لا قلت في كلام العضد ما يقتضي انها وضعية لكن قال التفتازاني ولا خفاء ان الوضع فيها ليس قصديا بل هو لازم اذ وقع الاتفاق والاصطلاح على اطلاق اللفظ مرادا به نفسه بحيث قيل ضرب فعل ماضي ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل او حرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكنه لا يوجب الاشتراك الوضع قصدا وكون المدلول مغايرا اللفظ الدال والذي عليه سيد المحققين في حواشيه الجزم بان لا وضع في دلالة الالفاظ على انفسها ولذا قال على قول العضد ومن هذا كلامه لا يبعد ان يحترز بقوله في كمال معناها اي بقوله في تفسير المطابقة ودلالة اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة على دلالتها اذا اريد بها نفس اللفظ لانها ليست دلالة في معناها بل في لفظها مشيرا بهذا الى قول ابن الحاجب في المنتهى ان اكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير نحو جاء زيد وقد يطلق والمراد اللفظ نحو زيد مبتدأ لانهم لو وضعوا له لادى الى التسلسل ولو سلم فاذا امكن بنفسه كان الوضع ضايعا وقد يكون المدلول لفظا اخر كالكلمة والكلام والاسم والخبر وهذا الاحتراز انما يتصور اذا لم تقيد الدلالة اللفظية بالوضعية لكن الظاهر من كلام المص يعني ابن الحاجب تقييدها بذلك فانه قسم الموضوعات اللغوية الى مفرد ومركب وقسم المفرد الى ثلاثة اقسام ثم قال ودلالته اي الضمير للمفرد الموضوع ويفهم منه انه من حيث الوضع فيكون هذا المحترز عنه خارجا من المقسم فلا يحتاج الى الاحتراز عنه والشارح يعني العضد قد صرح بها والحيث قال الدلالة الوضعية ولذلك قال ههنا لا يبعد ان يحترز به فانه يستفاد منها عن ضعف الاحتراز وما ذلك الا لما قررناه من خصوص المقسم وان تعرب فيها الخ ضرب فعل ماض وليت حرف ناسخ قال الشارح ليت وهل ينفع شيئا ليت فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو متصرف مطلقا وان اولته بالمؤنث كاللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت وسوف فهو كهند في الصرف وتركه وان كان متحركه او على اكثر فغير منصرف حتما ويحكي اصلها اي وسائغ ان يحكي اصلها وهو الاكثر كما قال الرضي فيوتي

بها

بها على ما كانت عليه فيقال الضرب بفتح الباء فعل ماض وليت بفتح المثناة حرف بنصب وبرفع تنبيهان الاول قولنا عند اسم الحضور موافق لعبارة ابن مالك في تسهيله والصواب ان يقال فيها اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر وكان عليه ان يقول ولمكان القرب ايضا وقد اعتذر عن ابن مالك بانه حذف المضاف لدلالة كلامه عليه فانه بصدد الكلام في الظروف المكانية فاذن غايته فعلا انه حذف مضافا لقرينة وهو جائز اجماعا فكيف يعد خلافه صوابا ثم انه لم وافقه فيما يرى الصواب خلافه وتاتي ايضا للزمان اي لزمان الحضور نحو الصبر عند الصدمة الاولى وجيتك عند طلوع الشمس قال ابن مالك في شرح تسهيله ان ظرفيتها اذا كان معنى كانت للزمان الثاني تعاقب عند كلمتان اي يحلان محلها فيفيدان ما تفيد لدى مطلقا سواء كان المحل محل ابتداء غاية ام لم يكن نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون فلدى في كل ذلك بمعنى عند ولدن بالنون الساكنة كعضد وهي الكثيرة الاستعمال وفيها لغات لدن بفتحتين فسكون ولدن بكسر الدال ولدن بسكون الدال وكسر النون مع فتح اللام ولدن بهما مع ضمها ولدن بضم اللام وسكون الدال وفتح النون ولد بفتح اللام وضم الدال من غير نون كانهم خففوا بحذف النون اذ للحركة لها تخفف مع قربها من حروف العلة ولد مثل هل في التخفيف بالحذف والاسكان ولد مثل قم بالحذف والنقل وينبغي ان يكون الحذف بعد النقل ليكون لموجب وهو التقاء الساكنين اذا كان المحل محل ابتداء غاية نكانت مبداها اول زمان او مكان ومن ثم كان اسما وليس معناها ابتداء الغاية والا كانت حرفا كمن نحو جيت من لدنه اي من عنده وقد تجيئها اي عند ولدن في قوله تعالى واتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جي بعند فيهما او بلدن لصح ولكن ترك دفعا للتكرار وهذا احد فوايد الترادف كما هو مقرر في محله ولخصوص العلم استعمل معها اداة الخصوص كما يشعر بذلك قول القاضي مما يختص بنا ولا يعلم الا بتوفيقنا وهو علم الغيوب وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم الاية لتباعد ما بينهما وطول الفصل بدفع قبح التكرار ولا تصلح لدن هنا لانه ليس محل ابتداء فتبين ان المص من القايلين بان لدى ليست بمعنى لدن وانما هي بمعنى عند وهو الاصح عند ابن مالك وهو مذهب س وتفترقان عند ومعاقباها من وجه ثان قال المحشي والوجه الاول الفرق بما اشار اليه من ان عند لمكان الحضور ولدى تعاقبها مطلقا ولدن تعاقبها اذا كان المحل محل ابتداء غاية وهو ان لدن لا تكون الا فضلة اي لا تقع الا في محل نصب على المفعولية لا يقال قد تقع نايبا عن الفاعل فتكون في محل رفع لانا نقول ان غير المتصرف من الظروف لا ينوب عن الفاعل وما اجازه الاخفش من النيابة فالجمهور على خلافه بخلافهما فانهما يقعان فضلة وعمدة بدليل ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ فان الظرفين هنا وقعا خبرين فهما في محل رفع ولك ان تعبر عن هذا الفرق بعبارة اخرى فتقول ان لدن لا تقع الا لغوا بخلافهما فانهما يكونان لغوا ومستقرا وثالث بالجر وكذا اخواته وهو ان جرها اي جر لدن بمن اكثر من نصبها حتى انها لم تجي في التنزيل منصوبة والمفهوم من كلام الرضي ان من لازمة للدن اما ظاهرة او مقدرة وانها بمعنى من عند اي بحيث لم تكن من ظاهرة وجر عند اي بمن كثير كما ان نصبها كثير ايضا وجر لدى ممتنع فلا يقال من لديك ورابع وهو انهما اي عند ولدى معربان اما عند فظاهر واما لدى فلعدم دليل البناء وذهب ابن الحاجب الى بنائه وقد تقدم فيه ما عرفت وهي اي لدن مبنية عند الاكثرين قال ابن الحاجب ووجه بنائها ان من لغاتها ما وضع على حرفين فبني للشبه الوضعي وحمل لدن عليه وقال الرضي الوجه في بنائه لدن ان يقال انه زاد على بقية الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف واعرابها لغة قيسية وعليها جاءت قراءة بعضهم لينذر باسا شديدا من لدنه بسكون الدال وكسر النون غير انه اشم ضمة الدال تنبيها على ان اصلها الضم وعن الفارسي ان الكسرة في قراءة ابي بكر ليست اعرابا بل هي لالتقاء الساكنين وذلك انه سكن الدال كما اسكنت الباء من سبع والنون كسرت

فالتي ساكنات وخامس وهو انها قد تضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية بخلافهما فانهما لا يضافان اليها
واذا اضيفت اليها تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا يضاف منها الى الجملة الا حيث وذلك كقوله لدن
شب حتى شاب سود المفارق هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره صريع غوان راقهن ورقنه وهو من قصيدة
للقطامي الشاعر المشهور عمرو بن شييم بن عمرو بن عباد التغلبي كان نصرانيا فاسلم ومدح الوليد بن عبد
الملك ذكره الجمحي في الطبقة الثانية من شعراء الاسلام وله شعر سائر منه قد يدرك المتاني بعض حاجته
وقد يكون مع المستعجل الزلل وربما فات بعض القوم امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا الصريع المصروع وهو
الطريح على الارض والغواني جمع غانية وهي التي غنيت بحسنها وجمالها عن التصنع والزينة وقيل المتزوجة لانها
غنيت بزوجها عن غيره وقيل التي غنيت في بيت ابويها فلم تتزوج قيل ان القطامي اول من لقب صريع الغواني
لقوله هذا البيت وراقهن ورقنه اعجبهن واعجبنه ولدن شب اي من عند اول وقت شبابه الى ان شاب والذوائب
جمع ذوابة بضم المعجمة وفتح الهمزة الناصبة وكان القياس ثبوت همزته في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف بين
همزتين فابدلوا الاولى واوا وزعم ابن الدهان ان لدن لا تضاف الى الجملة اصلا وان البيت بتقدير اذ وقال ابن
الشجري يمكن ان تكون اضافته في البيت الى الفعل كاضافة حيث لانهما سيان في الابهام ويمكن ان يكون الاصل
لدن ان شب ويقوي ذلك اثبات ان بعدها في قوله ارا ني لدن ان غاب رهطي كانما وسادس وهو انها اي لدن
قد لا تضاف الى شيء بخلافهما وذلك انهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة وهو الوجه والنصب على التمييز
وهو شاذ بنص الرضي بل قال المرادي انه اعراب بعيد يعقله والرفع باضمار كان تامة وقال ابن جني شبهه بعضهم
بالفاعل فرفع فقال لدن غدوة كما تقول في اسم الفاعل ضارب زيد وظاهر هذا انها مرفوعة بلدن والمتبادر من
كلام المص في النصب ان غدوة نصب على التمييز عن لدن نفسها وذلك لان مدلولها اول زمان مبهم فتفسر بغدوة
والذي عليه الرضي انه نصب على التشبيه بالتمييز او المفعول فانه قال واما النصب فانه وان كان شاذا
فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة
تفتح وتضم وتكسر ثم قد تحذف فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها والنون التنوين من جهة
جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او بالمفعول الذي هو الاصل في
نحو ضارب زيدا قال المرادي في شرح التسهيل ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدوة بعد لد المحذوفة
النون وقيل النصب على اضمار كان الناقصة كما قيل في قوله من لد شولا واعلم ان غدوة بعد لدن لا تكون الا منونة
وان كانت معرفة اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا منونا واما لانا لو حذفنا التنوين لم تدر امنصوبة هي ام
مجرورة ثم انك اذا عطفت على غدوة المنصوب فقد اجاز الاخفش في المعطوف النصب على اللفظ والجر على المحل
قال لان غدوة وان لم يجر لفظا فهو في موضع وقال ابو حيان الذي اختاره انه لا يجوز في المعطوف الا النصب
ولا يجوز الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر لا سيما على مذهب من نصب بكان مضمرة قلت
ولو وجه الجر بالعطف على التوهم لكان وجها فان قلت الايراد على وجه النصب لزوم ان يقع بعد لدن ظرف
منصوب غير غدوة وقد نص س على ان لدن لا ينصب غير غدوة واول قولهم من لد شولا بانه على
تقدير كان الناقصة قلت يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل كما في قولهم رب شاة وسخلتها ثم اعلم ان عند
امكن في الظرفية من لدى واعم استعمالا من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان اي لما له قيام بذاته
وجود في الخارج بنفسه نحو زيد عندك والمال عندي وللمعاني اي ما لا قيام له بذاته سواء كان من الاعراض
الخارجية ام من المعقولات الذهنية تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم هما مثالان لما عند
فيه ظرف للمعنى ولم يمثل لما وقعت فيه ظرفا للعين لظهوره ويمتنع ذلك في لدى اي فلا تكون ظرفا
للمعاني ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه هو بفتح الراء والميمين واسكان الموحدة لقب محمد

ابن

ابن علي بن اسماعيل ابي بكر العسكري النحوي اخذ عن المبرد واكثر بعده عن الزجاج وكان قيما بالنحو اخذ عنه الفارسي
والسيرافي وكان ضنينا بالاخذ عنه لا يقرئ كتاب س الا بمائة دينار ومع علمه كان ساقط المروة سخيفا وبعضهم
يهجوه صراع من كلامك يعتريه وما فيه لمستمع بيان مكابرة ومخرقة وبهت لقد ابرمتنا يا مبرمان
هذا ويشكل عليهما قوله تعالى ما يبدل القول لدي وقوله ولدينا مزيد والثاني انك تقول عندي مال وان
كان غائبا عن حضرتك كما تقول اذا كان حاضرا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو
هلال العسكري وابن الشجري وبذلك جزم الرضي فقال وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر
القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد وزعم المعري انه لا فرق بين
لدي وعند وقول غيره ممن ذكر الفرق بينهما اولى وكذا افتا في هذا البحث عن عقد فصل الدن ولدي في باب اللام
فان الكلام عليهما من شرط الكتاب

غير اسم ملازم للاضافة في المعنى قيل يعكر عليه اذا قلنا منع التنوين وقلنا ان تنوينه للتمكين ويجوز ان يقطع
عنها اي عن الاضافة لفظا لا معنى ان فهم معناه اي معنى المضاف اليه بان قامت قرينة على تعيينه مع كون هذا
المضاف مما يدل على امر نسبي لا يتم الا بغيره وعود الضمير عليه وان كان غير مذكور لفهمه من الكلام وفي بعض النسخ
معناها فالضمير للاضافة ويجوز عود الضمير على غير اي ان فهم معنى غير اي ان تعين وتعينه بتعين ما يضاف
اليه وتقدمت عليها كلمة ليس وذلك لاستعمال غير بعد ليس وقولهم لا غير لحن اطلق القول بانه هذا القول لحن
وهو كما قال في القاموس غير جيد لانه مسموع في قوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل سلفت لا غير تسال
وكان مستنده في ذلك قول السيرا في الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها
من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع قال صاحب القاموس وقد سمع وقد حكى الزمخشري
في مفصله وابن الحاجب في كافيته كلا من لا غير وليس غير وتابعهما على ذلك شارحا كلامهما وفيهم المحققون
قال الاندلسي واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد وقال الرضي ولا يحذف
من غير المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد
لا وليس غير لكثرتهما في الاستعمال وشبههما بالظرف في الابهام فهذا كلامهم كما ترى مصرح بهذا الاستعمال
من غير انكار واما ما في التسهيل من تجويز ولم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب وفاقا للاخفش وانما ذاك
مع الاضافة لا بدونها قال الشارح والعجب ان المص يبوح هنا بان التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من
كلامه كما ستقف عليه ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر خبر ليس اي مقبوضا وبنصبها
اي ويقال قبضت عشرة ليس غيرها بنصب غير على اضمار الاسم اسم ليس اي ليس هو وعوده الى المقبوض المفهوم
من قبضت اي ليس المقبوض غيرها ولا يلزم ان يكون المستثنى عين المستثنى منه لان المعنى ليس المقبوض شيئا
غيرها فحذف الخبر في الواقع التفريغ وهو اسم عام يشمل كل عدد قليلا كان او كثيرا وليس غير بالفتح من غير
تنوين ولا اضافة على حذف الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا اي من اللفظ ونية ثبوته في المعنى والتقدير
كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وقد يقال
بناء على ما يأتي من جواز بناء غير على الفتح اذا اضيفت الى مبني انه لا يتعين ان يكون غير خبر لجواز ان يكون اسما
والفتحة بناء ولو قطعت عن الاضافة فانه باق كما لو ذكر المضاف وليس غير بالضم من غير تنوين ولا
اضافة واختلفوا في توجيهه فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات
كقبل وبعد من شدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة وبنيت لشبهها بالحروف
في احتياجها الى معنى المضاف اليه المحذوف وانما اعربت مع المضاف اليه مع ان هذا الاحتياج متحقق

لان ظهور الاضافة فيها بعدها عن الشبه المذكور لاختصاصها بالاسماء فعلى هذا يحتمل ان يكون اي غير اسما
في محل رفع والخبر محذوف وان يكون خبرا في محل نصب والاسم مضمر وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء
لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت اي ليس من ظروف الغايات ليبنى على الضم اذا قطع
من الاضافة وانما هو بمنزلة كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة لفظا فانهما معربان لكن حذف منهما المضاف
اليه وعوض منه التنوين وحذف منها من غير تعويض وهو منوي الثبوت وعلى هذا فهو الاسم وحذف
الخبر وقال ابن خروف ابو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاشبيلي شرح كتاب س وجمل الزجاجي
وتوفي سنة عشر او تسع وستمائة يحتمل الوجهين ان يكون ضمة بناء وضمة اعراب وليس غير بالفتح
والتنوين فهو الخبر والاسم مضمر في ليس وعليهما فالحركتان اعرابية لا بنائية وكان الاولى التعبير بالنصب
والرفع بدل الفتح والضم لان التنوين فيهما اما للتمكن والصرف ولا يلحق الا بالمعربات دون المبنيات
واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور وايضا شان تنوين التعويض ان يبقى ما دخل عليه على حاله السابق
من اعراب نحو كل وبعض او بناء نحو حينئذ ولا تتعرف غير بالاضافة المعنوية الى معرفة بل تقع معها صفة
للنكرة نحو جاءني رجل غيرك لشدة ابهامها وذلك لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون
اخرى لما ان كل ما في الوجود من الاشياء موصوف بهذه الصفة واذا كان مثل لا يتعرف بالاضافة وهي
دون غير في الابهام ومن ثم لم يجز فيها القطع والبناء فغير اولى قال المبرد واذا وقعت بعد معرفة بلغتا
انه نهاية في المغايرة كما يعتبر النهاية في المثلية وهم قد فرقوا بين شبهك وشبيهك فقالوا شبيهك يتعرف
بالاضافة بخلاف شبهك لان شبيهها من امثلة المبالغة فهو لمن افرط في الشبه واذا افرط شبه شخص لاخر
صار معروفا به فيكون معرفة ويستعمل غير المضافة هو بالرفع صفة غير ولك فيها الصرف وتركه كما
عرفت لفظا اي في اللفظ كما في المعنى على وجهين احدهما وهو الاصل لان غيرا اسم دال على ذات باعتبار
معنى هو المغايرة ان يكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل وتقييد العمل الصالح بالوصف
المذكور للتحسر على ما عملوه من غير الصالح والاعتراف به والاشعار بان طلب خروجهم من النار لتلافيه فانهم
كانوا يحسبون انه صالح والان تحقق لهم خلافه فالمعنى غير العمل الذي كنا نحسبه صالحا قال تعالى وهم يحسبون
انهم يحسنون صنعا او لمعرفة قريبة منها اي من النكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم الاية لان المعرف الجنسي
قريب من النكرة بحسب المعنى وذلك لان المعرف بلام الحقيقة فلا يقصد به الحقيقة من حيث وجودها في
ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد فيصير لا عهد
في المعنى كالنكرة كانك قلت ادخل سوقا واشتر لحما وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف فان قلت
غير في الاية انما وقعت صفة للاسم الموصول فاين المعرف باللام قلت الاسم الموصول بتصريحهم يعامل معاملة
هذا المعرف فلا اشكال وقد نص صاحب الكشاف على ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه اي لا تعيين فهو
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح وقوع النكرة اعني غير المغضوب عليهم وصفا له ولان غيرا اذا
وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فجاز ان تقع لمعرفة قريبة من النكرة حتى زعم ابن السراج انها حينئذ
تتعرف فيوصف بها المعارف ويرده الاية الاولى اي نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل اذ لو تعرفت والحالة هذه
لم تقع في الاية وصفا للنكرة المحضة وللقائل ان يقول ان غيرا انما تتعرف عند هذا القائل اذا اضيفت
الى ما له ضد واحد نحو الحركة غير السكون الا اذا وقعت بين ضدين مطلقا ولا شك ان غير المغضوب عليهم
ولا الضالين اضيف الى ما له ضد واحد وهو المنعم عليهم ولا ترد الاية الاولى لان غير العمل الاول الذي
كانوا يحسبونه صالحا لا ينحصر ضده في العمل الصالح على ان الرد انما يتم عليه لو كان قائلا بوصفية غير
فانه من الجائز ان يقول هو بدل من صالحا والثاني ان يكون استثناء حملا لها على الا بجامع ان ما بعد

غير

غير واداة الاستثناء مغاير لما قبلها وان اختلفت جهة المغايرة فان ما بعد غير مغاير لما قبله ذاتا وصفة
وما بعد الا مغاير لما قبله اثباتا او نفيا واذا كانت غير استثناء كان لما بعدها حكم ما بعد الا في الاثبات
والنفي فالفرق بينها صفة وبينها استثناء انها اذا كانت صفة لم يحكم لمدخولها بنفي او اثبات واذا كانت استثناء
فان كان من موجب حكم له بالنفي وان كان من نفي حكم له بالاثبات فيعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك
الكلام لاشتغال تاليها بالخفض لكونه مضافا اليه لما هو لازم الاضافة لمكانا سميتها فجعل ما كان يستحقه
من الاعراب لولاها عليها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد اسلفنا لك في بحث الا ما فيه غنية فتذكره فتقول
جاء القوم غير زيد بالنصب كما تقول الا زيدا وما جاءني احد غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل لان الكلام
تام غير موجب وقال تعالى لا يستوي القاعدون عن الحرب من المومنين حال من القاعدين او من الضمير الذي فيه غير اولي
الضرر يقرا برفع غير وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو وعاصم وحمزة اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس فانه لم يقصد
به قوم باعيانهم فصار كالنكرة فوصف بغير النكرة واما على انه استثناء وابدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم لان الكلام
غير موجب وقد ذكر المستثنى منه فالمختار البدل وبه جزم المبرد اي لا يستوي غير اولي الضرر من القاعدين والمجاهدين
ويؤيده قراءة النصب وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي فانها على الاستثناء فتتوافق في المعنى قراءة الرفع على البدل
وهو اما استثناء من القاعدين لانه المحدث عنه او من المومنين وهذا التاييد انما يتم ان لو كان وجه النصب منحصرا
في الاستثناء لكنه يجوز ان يكون على الحال من القاعدين فيويد قراءة الرفع على الوصف لان الحال صفة في المعنى
اللهم الا ان يدعي ان اظهرية الاستثناء المويد للبدلية على ان مختار الجعبري هو النصب على الاستثناء وفاقا لابي عبيد
وغيره قال لان المعنى عليه روي انه لما نزلت شكى ابن ام مكتوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرورة
فنزل غير اولي الضرر وانما حسن الوصف في غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع امرين الجنسية والوقوع
بين الضدين والثاني اي الوقوع بين الضدين مفقود هنا قيل كلامه هذا صريح في ان العلة مجموع
الامرين فكل منهما جزء العلة لكن ما تقدم من قوله لان المعرف
الجنسي قريب من النكرة وقوله ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها ظاهر في ان كلا
منهما علة مستقلة واجيب بان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما هنا تعليل لحسنه فلا اشكال
اي كل منهما علة للجواز ومجموعهما علة لحسنه ولهذا لم يقرا بالخفض صفة للمومنين الا خارج السبع
اي خارج القراءات السبع وقد يقع في بعض النسخ خارج السبعة والتقدير الا الخارج قراءة الاعمش وما
وقع في المدارك من نسبة قراءة الجر الى حمزة فان كان هو احد السبعة فهو ما سهو او اعتماد على رواية غير
مشهورة عنه وان كان غيره فلا يخفى ما فيه لانه لا وجه لها الا الوصف اي والمحسن له مفقود كما
عرفت قيل بل لها وجه غير الوصف اعني البدلية فان قيل لا يجوز البدلية هنا لان النكرة اذا وقعت
بدلا من المعرفة بدل كل وجب نعتها وهي هنا لم تنعت قلنا قد صرح الفارسي في الحجة بجواز ترك الوصف
اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الاية من هذا القبيل
وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الا واختاره ابن عصفور
وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك فالتقدير في نحو جاءني القوم غير زيد جاءوا في حال كونهم غير
زيد اي جاءوا مغايرين له وعلى التشبيه بظرف المكان المبهم بجامع الابهام المشترك بينهما عند جماعة
واختاره ابن البادش بالباء الموحدة والذال والشين المعجمتين على وزن صاحب هو ابو عبد الله من
نحاة المغرب وقد سبق لك ان اعراب غير انما هو في الحقيقة لما بعدها فهو عارية عليها بدليل جواز العطف
على المحل نحو جاءني القوم غير زيد وعمرا وما جاءني احد غير زيد وعمرو بالرفع كما يجوز غير زيد وعمرو بالخفض
فيهما هذا ما عليه س وذهب الشلوبين الى ان ذلك من باب العطف على التوهم دون المحل ويوافقه قول

ابن مالك في تسهيله واعتبار المعنى بالمعطوف على المستثنى بها وبيلا جايز فيهما وقد قررت بها مسئلة اعتبار المعنى
بعد المستثنى بالا فانه لا يتصور فيها العطف على الموضع البتة واراد بها نحو ما جاء الا زيد وعمرو فانه يجوز في
المعطوف الجر لان الا زيد في قوة غير زيد وانشدوا على ذلك ⁘ وما هاج هذا الشوق الا حمامة ⁘ تغنت على خضراء
سمر قيودها ⁘ بخفض سمر على انه صفة لحمامة وان كانت مرفوعة لكون الا حمامة بمعنى غير حمامة واعلم
ان هذا المعطوف وان اعرب اعراب غير لا يجوز ان يكون معطوفا عليها نفسها مع ارادة معنى الاستثناء فان
عطفت عليها نفسها اختلف المعنى ويجوز بناوها اي بناء غير الاستثنائية على الفتح اذا اضيفت الى مبني لتضمنها
معنى الا قال الرضي ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به وفيه كما قال الشارح في شرح التسهيل
ان الفرا لم يقل ذلك بالراي حتى يرد قوله بمثل ذلك وانما حكاه لغة عن بعض بني اسد وقضاعة وحكى انهم ينصبون
اذا كانت غير بمعنى الا تم الكلام او لم يتم وتقييد المرادي اجازة بناء غير على الفتح بقوله عند تفريغ العامل مردود
بما حكيناه عن الفرا وحكاه هو على التميم كقوله ⁘ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ⁘ حمامة في غصون ذات اوقال ⁘
البيت من الضرب الثاني من البسيط وقايله على ما في شرح ابيات الكتاب للزمخشري ابو قيس بن رفاعة الانصاري
وقبله ⁘ ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا ⁘ فيها فصرت الى وجناء شملال ⁘ تعطيك مشيا وارقالا ودأداة ⁘
اذا تسربلت الاكام بالال ⁘ قال الزمخشري يريد انه اطال الوقوف على الدار ثم ارعوى عنها اي رجع فصار
الى راحلته وفي القاموس الارعواء النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه والوجناء الناقة الشديدة وقيل
العظيمة الوجنتين والشملال بكسر المعجمة السريعة والارقال الاسراع وناقة مرقال مسرعة والدأداة
ضرب من العدو وهو اشده وقد احسن الشاعر في وصف هذه الناقة ومزيد نشاطها وانها تعطي راكبها ما شاء
والاكام بالمد جمع اكم عند صاحب القاموس وعند غيره جمع اكام ككتاب الجمع اكم جمع اكمة وهي التلال او دون
الجبال والال بالمد السراب او خاص بما في اول النهار واصل التسربل لبس السربال بالكسر وهو القميص والدرع
او كلما يلبس والمراد هنا انه عم الال تلك الاماكن والاوقال بواو وقاف اما جمع وقل بفتحتين وهي الحجارة
او باسكان القاف وهو شجر المقل وثمره والمعنى على الاول في غصون ذات احجار كانه يريد بالحجارة التي تكون
في منبت تلك الغصون على ان الاضافة لادنى ملابسة وعلى الثاني في غصون ذات ثمر مقل فيكون الغصون
من شجر المقل وهو شجر الدوم والنبق اي ان هذه الناقة لم يمنعها من الشرب فالضمير في منها راجع الى الناقة اي
لم يمنع الشرب منها الا سماعها الصوت حمامة في تلك الغصون فنفرت يريد انها حديدة الحس وهو وصف
محمود وانها لما سمعت صوت تلك الحمامة الى عطنها واشتاقت الى وطنها فاقبلت على سيرها ولم تشرب وقوله
لذ بقيس حين يابى غيره ⁘ تلقه بحرا مفيضا خيره ⁘ هو بيت مقفى من الضرب الثالث من الرمل ولم يسم قايله
ولذ بقيس معناه الجا اليه وتحصن به من لاذ يلوذ لوذا ولواذا ويابى بالموحدة على طريق الغيبة يمتنع وفي
بعض النسخ يناى بالنون اي يبعد وغيره بالبناء على الفتح وهو محل الشاهد في محل رفع على انه فاعل وتلقه
ضبطه الشارحون بالقاف اي تجده ويجوز ان يكون بالفاء وهو مجزوم في جواب الامر والمفيض اسم فاعل من فاض
من فيض الماء اذا كثر حتى سال على صفة الوادي وخيره بالنصب مفعوله وذلك اي جواز البناء في البيت
اقوى منه في الثاني لانه انضم فيه الى الابهام الذي في غير والاضافة لمبني تضمن غير معنى الا اذ المعنى فيه لم يمنع الشرب
منها الا ان نطقت وفات ذلك في الثاني وتضمن الاسم معنى الحرف من مقتضيات البناء قيل فيه نظر اما
اولا فلانا نمنع فوات هذا التضمن في البيت الثاني فان التفريغ فيه جايز وان كان موجبا اجراء له مجرى
النفي قال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والمعنى حينئذ لا يجود الا هو واما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف
موجب للبناء لا مجوز له والبناء هنا من قبيل الجايز دون الواجب بدليل انه روي بالضم ايضا واجيب عن
الاول بان التفريغ في الثاني وان كان جايزا الا انه غير ظاهر فلا يصلح للتقوية بخلافه في الاول وعن

الثاني

الثاني بان تضمن معنى الحرف انما يكون موجبا للبناء اذا سلم من المعارض وههنا لزوم غير للاضافة التي هي من
خواص الاسماء معارض واي معارض على ان هذا التضمن كما عرفت طاري فلا يكون موجبا واما القول بان رواية
الضم لا تقتضي ان البنا في رواية الفتح من قبيل الجايز دون الواجب وانما تقتضي ان الفتح في البيت من قبيل الجايز
دون الواجب فسفساف ساقط لانهما روايتان عن قايل واحد فلولا انهما وجهان جايزان عنده لما رويا عنه
فمن اين ياتي الوجوب فتامل تنبيهان الاول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير فيه اشارة الى ان اشكال
هذا البيت لتركيبه لا لمعناه قول الحكمي هو بفتح المهملة والكاف في اخره ياء النسب وعني به ابي نواس وانما قيل له
الحكمي لان ولايه الجراح بن عبد الله الحكمي الامير ⁘ غير ماسوف على زمن ⁘ ينقضي بالهم والحزن ⁘ هو من الضرب
الاول من العروض الثالثة من المديد وهو مجزو محذوف مخبون وزنه فعلن بالتحريك كعروضه وما سوف من
الاسف وهو اشد الحزن والحزن بفتحتين الحزن بالضم فالسكون تقول حزن حزنا كفرح فرحا وفيه ثلاثة اعاريب
احدها انه غير مبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي
اضيف ضمير مرفوع عايد على غير والضمير المجرور من اليه الى ما ومرفوع مبتدا موخر قال المحشي وقد حرف بعضهم
بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع
بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن تصريح بان الباء من قوله ينقضي بالهم والحزن
للمصاحبة فهو نظير ما مضروب الزيدان والنايب عن الفاعل في البيت الظرف يعني قوله على زمن
قال ابن الشجري وتبعه ابن مالك وحاصله ان غير مبتدا وما سوف مضاف اليه وهو اسم مفعول وعلى زمن
جار ومجرور في محل رفع على انه نايب الفاعل وصح عمل الوصف في الظاهر لاعتماده على غير فان التركيب في قوة
ما ماسوف على زمن وهو مبني على ما هو المختار من ان الاعتماد على النفي ليس خاصا بلفظ ما بل كل ما افاد معنى النفي
صح الاعتماد عليه فان قيل القاعدة ان الصفة نفسها هي المبتدا ومرفوعها هو الساد مسد الخبر وفي نحو غير
قايم زيد ليس كذلك لان الصفة ليست بمبتدا ومرفوعها انما سد مسد خبر غير فالجواب ان الكلام اذا كان
محمولا على المعنى اطرحت صورة اللفظ والمعنى هنا ما قايم زيد فالصفة بالنظر اليه هي المبتدا ومرفوعها هو
الساد مسد خبرها ولا مخالفة والثاني ان غير خبر مقدم على مبتداه والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير
ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن المبتدا دون صفته واقيمت مقامه فعاد الضمير
المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه قال ابن جني وتبعه ابن الحاجب ولا يرد عليهما لزوم
نيابة المجرور غير المختص عن الفاعل كما في نحو مر على رجل ومثله ممتنع لان المجرور هنا قايم مقام ضمير يعود
على موصوف مختص بصفته فهو خاص فكذا ما قام مقامه فان قيل فيما اي في هذا الوجه من الاعراب حذف
الموصوف مع ان الصفة غير مفردة فانها هنا جملة ينقضي بالهم والحزن وهو في مثل هذا ممتنع وتوضيح ذلك
ان الصفة اذا كانت مفردة ولم تكن لزمان او مكان او مصدر فانه يجوز حذف موصوفها اذا كان في
الكلام ما يدل عليه او يعينه او اشعر الوصف بالتعليل او كانت عامة او خاصة به او فيها معنى الفعل او وقعت
خبرا او بدلا او عوملت معاملة الاسماء نحو ان اعمل سابغات واسقني ماء ولو باردا واكرم العالم ولا رطب ولا يابس
ومررت بحايض والسارق والسارقة وزيد العالم ومررت برجلين صالح وطالح ومررت بالفقير والقاضي اما
اذا كانت لزمان او مصدر فيجوز حذفه مطلقا نحو جلست قريبا منك وصحبتك طويلا ونحو فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا وان كانت ظرفا او جارا ومجرورا او جملة فلا يجوز حذف الموصوف الا بشرط ان يكون الموصوف بعضا
مما قبله وان يكون ما قبله مجرورا بمن او بفي نحو منا دون ذلك وما في بني تميم الا فوق ما اريد فان فقد امتنع
الحذف قلنا الامتناع انما هو في النثر والسعة وهذا شعر فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وبما اوضحناه عرفت
انه قول المحشي في النثر وهذا شعر فيه اطلاق في محل التفصيل فتامل كقوله انا ابن جلا اي انا ابن رجل جلا الامور

هو بعض بيت تمامه «انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني» وهو من الضرب الاول من الوافر من
قصيدة منها استشهد به النحاة على كسر نون الجمع لغة او ضرورة وهو قوله «وماذا تبتغي الشعراء مني
وقد جاوزت حد الاربعين» وقايله سحيم بالمهملة ابن وثيل بالمثلثة ابن اعيفر مصغرة الرياحي بالتحتية شاعر
حنديد شريف مشهور الذكر في الجاهلية والاسلام جيد الموضع في قومه وذكر انه الذي تفاخر هو وغالب بن
صعصعة والد الفرزدق فتناحرا الابل فبلغ عليا فقال لا تاكلوا منها شيا فانها اهل بها لغير الله وقد افاد المص
ان تقديره انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها واوضحها وعليه نجل سعد وقيل لازم بمعنى انكشف
امره واتضح وقيل جلا علم منقول عن الجملة كتابط شرا او عن الفعل وحده وحذف منه التنوين لا لانه
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم لان وزنه غير مختص بالفعل ولا في اوله زيادة لزيادته والثنايا
جمع ثنية وهي العقبة والطلاع الكثير الطلوع يقال فلان طلاع الثنايا اي مقتحم للامور العظيمة ركاب لصعابها
او سام لمعالي الامور والمعنى اني لست بمجهول ولا خامل والعمامة بالكسر المغفر والبيضة وما يلف على الراس والكل
مستقيم هنا وقوله ترمي بكفي كان من ارمي البشر هو من مشطور الرجز ولم يسم قايله وقبله مالك عندي غير
سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر الكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة وبالمد القوس يملا الكف مقبضها
والضمير في ترمي راجع اليها ويروى بدل ترمي جادت اي صارت جيدة اي بكفي رجل كان فحذف المضاف اليه
الموصوف واقيمت الجملة الصفة مقامه والبا في بكفي للاستعانة والثالث انه خبر لمحذوف وما سوف مصدر
جا على زنة مفعول كالمعسور والميسور فانهما بمعنى العسر واليسر والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف
على زمن هذه صفته قال ابن الخشاب هو بالخا والشين المعجمتين ابو محمد عبد الله بن احمد بن احمد البغدادي
النحوي المحدث ولد سنة اثنين وتسعين واربعمائة وسمع من على بن الحسين الشريعي وبيا النرسي واكثر عن ابن
الحصين وطبقته وقرا الكثير وكتب بخطه المليح المتقن واخذ العربية عن ابي السعادات ابن الشجري وابن الجواليقي
واتقنها واللغة والهندسة وغير ذلك وصنف التصانيف وكان اليه المنتهى في حسن القراة وسرعتها وفصاحتها
مع الفهم والعدالة به وانتهت الامامة في النحو وكان ظريفا مزاحا قذرا وسخ الثياب يستقي في جرة مكسورة
وما تاهل قط ولا تسرى توفي في رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة كذا في العبر وهو ظاهر التعسف
اي الاخذ على غير الطريق فانه جعل ما سوف مصدرا خارجا عن الطريق المسلوك مسميا وامام النحاة يابى مجي
المصدر على صيغة مفعول قال الشارح وانا اقول ان ثبت بطريق معتبر مجي هذا المصدر المعين من كلامهم
فلا نزاع في قبوله ولا تعسف اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدا القرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع ايضا كزيد عدل وان لم يثبت استعماله مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول
البتة وانت تعلم انهم قد يعنون بالتعسف كثرة الاعتبارات ومخالفة الظاهر وههنا اعتبار حذف
المبتدا وجعل اسم المفعول بمعنى المصدر ثم جعله بمعنى اسم الفاعل ومجموع ذلك خارج عن الطريق المسلوك
والمنهج المالوف والتنبيه الثاني من ابيات المعاني اي من الابيات التي اشكالها باعتبار المعنى دون الاعراب
قول حسان رضي الله عنه في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم «اتانا فلم نعدل سواه بغيره * نبي بدا في ظلمة
الليل هاديا» هو من الضرب الثاني من الطويل يقال عدلت فلانا بفلان اذا جعلته عديلا له ومساويا
اياه واراد بظلمة الليل ظلمة ليل الكفر التي ملات الخافقين فيقال في تقرير هذا الاشكال سواه هو غيره
فكانه قال فلم نعدل غيره بغيره وهذا المعنى غير مراد انما المراد انا لم نعدل غيره به والجواب بان الهاء في
بغيره للسوى فكانه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه صلى الله عليه وسلم فالمعنى فلم
نعدل سواه به وحاصله المغايرة بين مرجع الضميرين فان الاشكال انما نشا من اتحاده قال الشارح
ويظهر لي وجه اخر مع القول باتحاد المعاد وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى

غير

غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره فالمعنى حينئذ لم يعدل عدله بعدل غيره والاعتبار
عليه وقول المحشي انه يحتاج مع كون العدل بمعنى السوي الى التقدير مضاف اي في قوله بغيره ان كان
اعتراضا بتقدير المضاف فليس بكبير امر لوضوح القرينة على هذا التقدير مع ان حقه ان يقول يحتاج
مع كون السوي بمعنى العدل كما لا يخفى وههنا جواب اخر ذكره البدر الزركشي في كتابه عمل من طب
لمن حب بعد ان ورد سوال المص وجوابه فقال هكذا احله شيخنا ابو محمد ابن هشام ولا حاجة الى هذا
فان سواه في البيت بمعنى نفسه نص على ذلك الازهري في التهذيب وانشد عليه البيت ونقله منه الجمال
ابن مالك في كتاب المقصور والممدود وقال الجلال وقد ذكر مثل ذلك ابو عبيد في الغريب فقال سوى
الشي غيره وسواه هو نفسه

حرف مهمل اهمل عن العمل

فلم يعمل في اللفظ شيا خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون
منك اتيان فتحديث والمراد نفي التحديث اما بنفي الاتيان والمعنى ما تاتينا فكيف تحدثنا او بنفيه فقط والمعنى
ما تاتينا محدثا اي بل تاتي غير محدث وعلى الاول جاء قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع
على الثاني لامتناع ان يقضى عليهم ولا يموتوا والمراد بنحو ما تاتينا فتحدثنا ما اذا كانت الفا فا النصب جوابا
لامر او دعاء او نهي او استفهام لا يتضمن وقوع الفعل او عرض او تحضيض او تمن او رجاء عند بعضهم وللمبرد
في قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر اي في رواية من جر مثلا والمعطوف
اي وما عطف عليه وقد تقدم شرح هذا البيت مستوفى في بحث رب وقد وهم المص في نسبة هذا
القول الى المبرد وانما قال ذلك في الواو ويرشد الى نحو ذلك قول التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق
ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه وقد اسلفنا لك في بحث رب النقل عن ابن عصفور من سلف
النحاة وعن الرضي من خلفهم ان لا خلاف عندهم في ان الجر ليس بالفاء وان ابا حيان وهم في عد الفاء في
حروف الجر والعجب من الشارح مع كثرة تعقبه عن المص كيف اغفل التنبيه على ذلك والصحيح ان النصب
بعد الفاء المذكورة انما هو بان مضمرة كما سياتي لا بالفاء وهي عند الجمهور عاطفة للمصدر المسبوك
من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير نحو زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام
مني واستشكله الرضي بان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فانما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير
فيغضب زيد الذباب واختار انها للسببية فقط دون العطف وانما صرفوا ما بعدها من الرفع الى
النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع بلا قرينة الحال والاستقبال ظاهر
في الحال فلو ابقوه مرتفعا لتوهم ان الفا لعطف جملة حالية الفعل على ما قبلها وكان الصرف المذكور مبنيا
في الظاهر على ان لا عطف اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبله جملة فيكون ما بعد الفا مبتدا محذوف
الخبر وجوبا وان الجر برب مضمرة كما مر في بحثها بل الصواب خلاف ذلك لما علمت من الاتفاق وترد الفاء على ثلاثة
اوجه احدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلاثة امور الترتيب احدها وهو نوعان قال الرضي اعلم ان الفاء
تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على مفرد افادت ان ملابسة المعطوف للمعنى
المنسوب اليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا دخلت على الصفات المتتالية فان كان موصوفها
واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الاكل
فالنايم الذي ياكل فينام وان كان غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو يقدم
الاقرا فالافقه فالاسن وان عطفت جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها بعد مضمون التي قبلها بلا فصل
نحو قام فقعد عمرو او معنوي وهو ما كان الترتيب فيه بحسب المعنى المتعلق كما في قام زيد فقعد فان معنى القيام

يتعلق بزيد اولا وبعمرو ثانيا وهذا النوع هو الكثير وذكري وهو خاص بالعطف في الجمل وهو عطف مفصل
اي مبين على مجمل ظاهر كلامه يقتضي انحصار الترتيب الذكري في عطف التفصيل على الاجمال والحق انه اعم من
ذلك فان المراد به على ما حققه الرضي كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها سواء كان ما بعدها
تفصيلا لما قبلها كما في الامثلة التي ذكرها المص او لم يكن كما في قوله ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين وقوله واورثنا نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشي ومدحه يصح بعد
جري ذكره كما ان محل ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه تمثيل
المص بهذه الاية يقتضي ان اخراجهما مما كانا فيه تفصيل للازلال لا امر مرتب عليه وناقشه الشارح بان ضمير
عنها اما للشجرة او للجنة وعلى الاول فالاية مثال للنوع الاول لان الاخراج من الجنة بعد الازلال عن الشجرة وعلى
الثاني فان التفصيل الذي يفيده المعطوف والذي كانا فيه هو الجنة فهما متساويان الا ان يراد فاخرجهما
مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون ح من التفصيل بعد الاجمال وازلال الشيطان اياهما هو قوله هل ادلك على
شجرة الخلد وملك لا يبلى وقوله ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين او تكونا من الخالدين وقاسمهما
اياهما انه لهما لمن الناصحين وهل تمثل لهما فقاولهما او القاه اليهما على طريق الوسوسة قولان واختلف
كيف توصل الى ازلالهما بعد ان قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انما منع من الدخول على وجه التكرمة
كما كان يدخل ولا مع الملايكة ولم يمنع من الدخول للوسوسة ابتلاء لهما وقيل قام عند الباب فناداهما وقيل
وقيل تمثل بصفة دابة فدخل ولم يشعر به الخزنة وقيل دخل في فم الحية وقيل ارسل وقيل تمثل بصفة
بعض اشياعه فازلهما والله اعلم ونحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك اي من المسول منك وهو تنزيل كتاب من
السماء عليهم ان استكبرت ما سالوك فقد سالوا ابنيهم اكبر منه واسند سوال موسى عليه السلام الى السايلين
من امة محمد صلى الله عليه وسلم وان كان من ابايهم لاخذهم بمذهبهم واتباعهم هداهم والمعنى ان عرقهم
راسخ في التعنت وان ما اقترحوا عليك ليس باولها لاتهم وخيالاتهم فقالوا ارنا الله جهرة عيانا اي ارنا
نراه جهرة او مجاهرين معاينين له ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي اي وان وعدك الحق
وانت احكم الحاكمين وقد اشار المص بايراد هذه الاية في امثلة عطف التفصيل على الاجمال الى ان الحاجة
الى ما عليه صاحب الكشاف والبيضاوي من ان التقدير اراد نداوه بدليل فقال رب فانه النداء نفسه
فلا يحسن عطفه بالفاء كما جاء في قوله تعالى اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء وافاد ابن المنير وجها اخر ادعى
انه لطيف الماخذ رقيق الحاشية وهو ان يكون النداء على بابه من غير تضمين والمعطوف مجموع النداء وما بعده
فليس من عطف الشي على نفسه بل من عطف المجموع على احد اجزايه وهما متغايران ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح
راسه ورجليه يجوز في رجليه ان يكون منصوبا بغسل مقدرا فيكون من عطف الجمل وان يكون عطفا على راسه اخبارا عن مسح
الخفين او على احد المغسولين فيكون من عطف المفردات ويكون تخليل المسح بين المغسولات المتعاطفة لاجل الترتيب
الواجب لا يقال المعطوف بالفاء بعض المفصل وهو فغسل وجهه والباقي معطوف بالواو لانا نقول هذا
ممنوع وانما المعطوف بالفاء المجموع ما وقع بعدها كانه قيل اولا غسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه ثم جي
بالفاء وقصد عطف المجموع بها وقال الفرا لا تفيد الفاء الترتيب مطلقا اي لا في المعنى ولا في الذكر ولا في الايقاع
ولا في الامطار اي لا تفيده اصلا وهذا القول مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب فانه مخالف لقول الجمهور
في الموضعين ومعاكس لهم في الامرين واحتج على عدم افادتها الترتيب بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا بياتا
وهم قايلون فان مجي الباس في الوجود واقع قبل الاهلاك وقد عطف عليه بالفاء واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها
وارادة الاهلاك سابقة على مجي الباس او المعنى اهلكناها فحكمنا بان الباس جاءها ومحصلها اعتبار التضمين في
المعطوف عليه او في المعطوف او بانها للترتيب الذكري وهو لا ينافي في ان يكون زمان المعطوف قبل زمان المعطوف عليه

فان قلت الترتيب الذكري عند المص عطف مفصل على مجمل قلت تبييت الباس وما عطف عليه تفصيل للاهلاك المجمل وقال
الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل هذا بعض بيت هو مطلع معلقة امرئ
القيس المشهورة وتمامه قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها
لما نسجتها من جنوب وشمال وهو من الضرب الثاني من الطويل وقد استشهد النحاة بقوله قفا على انه خطاب الواحد
بصيغة الاثنين كما في قوله تعالى القيا في جهنم بناء على انه خطاب للملك قال ابن النحاس وهذا شي ينكره حذاق البصريين
لانه اذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الاشكال والذي يذهب اليه المبرد ان قوله عز وجل القيا في جهنم تثنية
على التوكيد يودي معنى الق الق وكذلك قفا يودي معنى قف قف وقال الزجاج هو على بابه والخطاب في الاية للملكين
وفي البيت لصاحبيه ونبك مضارع مجزوم في جواب الامر ومن ذكرى تعليل والسقط بكسر المهملة وسكون القاف
حيث انقطع معظم الرمل ورق واللوى كالى ما التوى من الرمل او مسترقه وانما خص منقطع الرمل وملتويه لانهم كانوا
لا ينزلون الا في صلابة من الارض لتكون اثبت لاوتاد الابنية والدخول بفتح الدال المهملة وحومل وتوضح والمقراة بكسر الميم
اسماء اماكن وامتنع توضح من الصرف للعلمية ووزن الفعل وبسقط اللوى الكاين بين الدخول فحومل وانما قدرنا متعلق
الصفة الثانية اسما معرفا وان كان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا رعاية لجانب المعنى ولا يحسن جعل الظرف
حالا اذ ليس المقصود التقييد فان قلت هذا التقدير يودي الى حذف الموصول مع بعض صلته قلتم مرحبا باسم
الفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول وسياتي الكلام على تتمة البيت الثاني
في حرف الميم ان شاء الله تعالى وقولهم مطرنا بالبناء للمجهول اي مطرتنا السماء بمكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر
فيهما في وقت واحد او كان في الثاني قبل الاول وقد رد ما استدل به الجرمي الى الترتيب الذكري وهو عطفك
الاشياء على حسب تذكرك لها وذلك بان لا تكون ذاكرا لجميعها اولا بل مهما ذكرت شيا منها عطفته على الاخر سواء
كان المعنى يعطي المعية كما في بيت امرئ القيس او يعطي تقديم الثاني على الاول نحو مطرت الكوفة فالبصرة والواقع
ان المطر وقع بالبصرة اولا ثم بالكوفة الا ان الكوفة عرضت اولا في ذكرك فابتدات بها ثم تذكرت البصرة
فذكرتها الامر الثاني في مفاد فاء العطف التعقيب وهو كون ما بعد الفاء واقعا بعقب ما قبلها من غير
مهلة وتراخ وهو في كل شي بحسبه اي بحسب ذلك الشي وهذا ملخص ما قاله ابن الحاجب في ايضاحه ان التعقيب
فيها على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة فرب شيين يعد الثاني عقيب الاول في العادة
وان كان بينهما ازمان كثيرة وبالجملة فقد يطول الزمان بين شيين والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة وقد
يقصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقل بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد
الزمان القريب بالنسبة الى امر تقتضي العادة بحصوله في زمان اقل الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له
بالفاء المفيدة للتعقيب اذا لم يكن بينهما اي بين التزوج والولادة الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة
فانا قلناها ستة اشهر قال الرضي ثم اعلم ان افادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه
في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام
الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة
ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم
انشاناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من
الاطوار المتقدمة ودخلت البصرة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين مع بعد المسافة بينهما وطول مدة
قطعها وقال تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء هو استفهام تقرير فلذلك رفع قوله فتصبح الارض مخضرة
عطفا على انزل ولو نصب جوابا لدل على نفي الاخضرار وهو عكس المراد كما اذا قلت الم تر اني جيتك فتكرمني فان

خطاب للواحد بصيغة الاثنين

الرفع يثبت الاكرام والنصب يتغير لانه بتقدير ان يصير مترقبا وانما عدل به عن صيغة الماضي لنكتة
الدلالة على بقاء اثر المطر زمانا كما تقول انعم علي فلان فاغدو شاكرا له ولو قلت فغدوت شاكرا له لم يقع ذلك الموقع
ثم الظاهر ان تصبح باق على حقيقته فيكون ابتداء الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى
يصير فلا يلزم ذلك وقيل الفاء في هذه الاية للسببية اي لا للعطف قال الرضي الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى
الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه
وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه ثم قال والكثير ان تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وتلك اذا كان ما بعدها
سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم تدخل على ما هو شرط في المعنى وتلك على ما هو جزاء انتهى ملخصا
وفاء السببية لا تستلزم التعقيب فيجوز ان يكون بين ما بعدها وما قبلها مهلة وتراخ وهذا ما اجاب به ابن
الحاجب في امالي القران عن الاية المذكورة بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وهذا
هو ما قطع به التفتازاني في تلويحه فانه بعد قوله لا يقال قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب
لان الفاء للوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام للصلاة مقدما على غسل ساير الاعضا
وح يجب الترتيب لعدم القايل بالفصل يعني وجوب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور
بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضي الا كونه عقيب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية
الترتيب فيما بينها الى اخر كلامه هناك قال والجواب القاطع لاصل السوال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب
مضمون الجزاء بمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو
للقطع بانه لا دلالة في قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع
على وجوب السعي عقيب الندا بلا تراخ وانه لا يجوز تقدم ترك البيع على السعي وجزم الشارح بان
الاصل في فاء السببية استلزام التعقيب وبين ذلك بان السبب التام يستلزم مسببه من غير تراخ
ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو وافاد انه ان كان
هناك تراخ فانما يقع بين جزء السبب والمسبب لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق
السبب على جزئه مجاز ومنه المثال ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول
الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فان السبب التام مجموع الامرين الاسلام واستمرار حكمه ثم قال واستدلال
التفتازاني باية الجمعة غير متجه لان السعي يجب عقيب الندا وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور
كالظهر يجب باول الوقت ولا يجب اداوها فيه بل هو موسع الى اخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال
وناقشه المحشي في ذلك بان النحاة لا يريدون بالسببية التي هي معنى الفاء التام اعني مجموع ما يتوقف
عليه وجود المسبب بل ما هو اعم من ذلك سواء كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
او شرطا نحو ان كان لي مال فانا احج منه او غير ذلك نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وبان
قول التفتازاني للقطع الى اخره ليس استدلالا بعد المنع لانه غير جايز وانما هو سند للمنع فالكلام
عليه كلام على السند وهو غير مسموع وبان في قوله السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا نظرا لان
المراد بالنداء وجوبا موسعا نظرا لان المراد بالنداء الاذان ولم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وصاحبيه الا ما كان عند الجلوس على المنبر بين يدي الامام وقيل على باب المسجد وقيل على الجدار وظاهر
ان وقت وجوب السعي الذي ابتداوه عقيب هذا الندا لا يزيد على السعي لكن الواجب الموسع ما زاد وقته
عليه فلا يكون السعي من قبيله لا سيما ان قلنا ان المراد بالذكر الخطبة واما الاذان الاخر فانما زاده عثمان
لما راى كثرة الناس واحتياجهم اليه ولم ينكر ذلك عليه فكان اجماعا واستمر العمل على ذلك ثم اجاب
عن هذا النظر بان الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن فيه من ذلك وقيل تقع الفاء تارة

بمعنى

بمعنى ثم فتكون للترتيب مع المهلة ومنه الاية فالتقدير فيها ثم تصبح الارض مخضرة وقوله تعالى في ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا
المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها وهذا قاله ابن مالك في تسهيله وعليه فافتتاح هذه الجمل
بثم واختتامها بثم شاهدا عدل على ان العواطف فيما بينهما بمعنى ثم وتقع بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل
لان بين انما تضاف الى متعدد ومتعاطفين بالواو وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو وكان يرويه
بها نص على ذلك ابن النحاس في شرح المعلقات لانه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو ولاقتضاء الفاء التفريق المنافي
لما يفهمه بين من الاجتماع اذ البينية نسبة واقل ما تستدعيه منتسبان وانت اذا قلت المال بين زيد
وعمرو افدت احتواهما عليه واجتماعهما على ملكه واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل
وهذا مبني اما على تقدير مضاف محذوف هو لفظ مواضع وهو الظاهر او على ان كلا من الدخول وحومل موضع
يشتمل على مواضع فلم تضف بين فيه الا الى متعدد وجاز ذلك كما يجوز جلست بين العلما فالزهاد اي كما اذا
اضيفت الى متعدد لفظا وحقيقة وعطف عليه متعدد اخر بالفاء وقال بعض البغداديين من النحاة الاصل
ما بين وما عبارة عن المكان فحذف ما دون بين كما عكس ذلك فحذف بين دون ما من قال يا احسن الناس
ما قرنا الى قدم تمنه ولا حبال محب واصل تصل وهو من الضرب الاول من البسيط انشده الفرا ولم
يسم قايله والقرن الخصلة من الشعر والمعنى يا احسن الناس قرنا وما بعده الى قدم وهو منصوب على اسقاط الخافض
اي من قرن الى قدم ومثله ما بعوضة فما فوقها من قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها
فحذف بين واقيم بعوضة مقامها والاستحياء استفعال من الحياء وهو لغة تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف
ما يعاب به واستعماله في حقه تعالى مجاز عن الترك ويتعدى بنفسه وبمن ويضرب معناه يبين فيتعدى لاثنين
قيل ولا يتعدى اليهما الا مع المثل خاصة وملخص القول في اعراب مثلا وما وبعوضة ان في مثلا ثلاثة اوجه
مفعول ليضرب لانه بمعنى ثان له لانه بمعنى يصير حال مقدم وان في ما ثلاثة اوجه زايدة للتوكيد صفة لما
قبلها فهي الابهامية التي تقترن بالنكرة فتزيدها شياعا وعموما نكرة موصوفة وان في بعوضة ثلاثة اوجه عطف
بيان لمثلا مفعول ليضرب ومثلا حال عنها تقدمت عليها لانها نكرة مفعول اول ومن قال بدل من مثلا لا
عطف بيان لانه ممنوع عند البصريين هذا النقل الا من جهته لكن وقع في البسيط ان القياس ان يكون
بالمعارف وخصص بعضهم ذلك بالاعلام والراجح من هذه الاعاريب ان يضرب بمعنى يبين ومثلا مفعوله
وما صفة له وبعوضة بدل او عطف بيان واما اعراب بعوضة مفعوله ومثلا حال فقد قال التفتازاني
في حواشي الكشاف انه بعيد جدا اذ لا معنى ليضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه وقال ويوهم كونه حالا موطئة
غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل انا انزلناه قرانا
عربيا قال والفاء نايبة عن الى والمعنى ما بين الدخول الى حومل ويحتاج على هذا القول ان يقال وصحت اضافة
بين الى الدخول لاشتماله على مواضع او لان التقدير بين مواضع الدخول واما الاعتذار عن صحة اضافة بين
الى قرن في البيت وبعوضة في الاية فلم يتعرض له وكانه سكت عنه لغموضه وغاية ما يظهر ان تكون الفاء
التي بمعنى الى المعية على ما يقول الكوفيون فمعنى ما بين قرن مع وما بين بعوضة مع ما فوقها ما بينهما واما
ان بقيت على معناها فلا يظهر للصحة وجه اذ لا يمكن اعتبار ما اضيف اليه بين متعددا الا ان يقدر
معه متعدد وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد نص الرضي على هذا المعنى فقال وقد يجي الفاء العاطفة
للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية يحذف بين مع كونه مرادا
ويقيم المضاف اليه مقام المضاف وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم
وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول وحكي اجازته عن هشام ومثل قوله قفا نبك البيتين الفا فيه

بمعنى الى اي منازل بين الدخول الحومل الى توضح الى المقراة وهذا وان لم يجز مثله في نحو خرجت الى زيد الى
عمرو الا بعاطف يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو
الى دار خالد بحذف الواو وتحقيقا للدلالة الكلام عليه واذا جاز ذلك وكثر مع الحرف فان العطف التي بمعناها اولى
بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف وقد يستانس له عندي بمجي عكسه وهو كون الى بمعنى الفاء في نحو قوله
وانت الذي حببت شغبا الى بدا ، الى واوطاني بلاد سواهما ، اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة
الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة بعد حلة ، بهذا فطاب الواديان كلاهما ، البيتان من الضرب الثاني من الطويل
وهما لكثير عزة ونسبهما الزبير بن بكار في الموفقيات لجميل وقد وقع البيت الثاني في الحماسة بلفظ وحلت بهذا حلة ثم
اصبحت ولهذا قال شارحها المرزوقي خاطبها في البيت الاول معتدا عليها بانه كان اثرها على اهله وعشيرته اثر
بلادها على بلاده فذكر طرفي محالها فقال احب لك وفيك شغبا الى بدا وبلادي بلاد غيرها ثم اخبر عنها في البيت الثاني فقال
ونزلت بهذا يشير الى شغب نزلة ثم اصبحت ببدا فتاج الواديان وتضوعا في برباها ومثله قول الاخر
استودعت نشرها الرياض فما ، يزداد طيبا الا على القدم ، والاخرى تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت ، به زينب في نسوة
عطرات ، فافاد ان هذا التفات من الخطاب الى الغيبة وفي بعض نسخ الحماسة بين البيتين بيت اخر وهو
اذا ذرفت عيناي اعتل بالقذى ، وعزة لو تدري الطبيب قذاها ، شغب بفتح الشين وسكون الغين المعجمتين
بعدها موحدة قال الشارح منهل بين طريق مصر والشام نقله المحشي عن القاموس وزاد منه زكريا بن عيسى
الشغبي المحدث وانا لم اره في القاموس وبدا بموحده فمهملة كعصا موضع بين مكة والشام قال ابو عبيد البكري
في معجمه وهو قرية الزهري الفقيه ونقل عن ابي اويس قال خرج عبد الله بن السايب المخزومي نحو اليمن ومعه
ابنه فنزلا على عدابها فقال عبد الله ، فلما علوا شغبا تبينت انه ، يقطع من اهل الحجاز علايقي ، فقال ابنه
فلا زلت حسرى ضلعا لم رحلتنا ، الى بلدنا قليل الاصادق ، وذرفت عيناي سال دمعها والقذى بقاف
فمعجمة كعصا ما يقع في العين وعزة قذاها مبتدا وخبر اي سبب ذرفانها وما بينهما اعتراض وهذا المعنى
غريب لاني لم ار من ذكره في معاني الى وقد اعترضه الشارح بان من حق النحاة ان لا يذكروه مستندين الى هذا
الدليل لاحتمال ان تكون الى فيه للمعية كما يقوله الكوفيون او على معناها متعلقة بمحذوف اي مع بدا او ضموما
اليها والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في الاول اذ حلولها في احد المكانين بعد الاخر لا يقتضي ان المكان
الاول حبيب اولا والثاني ثانيا اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل له في ان واحد بعد حلولها فيهما مرتبا
ثم لو سلمت هذه الدلالة لم تدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفاء وفي بعض النسخ حلة بعد
حلة وانت تعلم انا لم يذكروه لهذا الدليل لجاز ان يذكروه لغيره وانه اذا لم يكن لحب المكان الاول حبه اولا وما
ذكره من الجائز فمحض تجويز والملحق انما جعل البيت الثاني دليلا على ارادة الترتيب فهو يدل على دعواه نعم يتوان
هذا الترتيب انما كان مدلول الفاء كان معه تعقيب واذا كان مدلول ثم كان معه تراخ ويدفع هذا الاشكال
ملاحظة ان تعقيب كل شي بحسبه فتامل الامر الثالث مما تفيده الفاء العاطفة السببية اي سببية ما قبلها لما
بعدها وذلك غالب في العاطفة جملة على جملة او صفة على مثلها فالاول نحو فوكزه موسى اي ضرب القبطي بجمع كفه
فقضى عليه اي قتله ونحو فتلقى ادم من ربه كلمات اي استقبلها بالاخذ والقبول والعمل بها حين علمها وهي قوله تعالى
ربنا ظلمنا انفسنا الاية في قول الجمهور فتاب عليه اي رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة وانما رتبه بالفاء على تلقي الكلمات
لتضمنه معنى التوبة وهو الاعتراف بالذنب والندم والعزم على عدم العود والثاني نحو لاكلون من شجر من زقوم من الاولى
للابتدا والثانية للبيان وزقوم كتنور شجرة ثمرها نزل لاهل النار وقد وصفها الله تعالى في كتابه بانها شجرة تخرج
في اصل الجحيم طلعها كانه رءوس الشياطين في تناهي القبح والهول فمالئون منها البطون لشدة الجوع او الجبر على الاكل
منها فشاربون عليه من الحميم الماء الحار وقد يجي ذلك اي يجي الفاء في عطف الجمل والصفات لمجرد الترتيب من غير

لتلبيته العطش وتانيث الضمير في منها وتذكيره في عليه على معنى الشجر والثمر والحميم
صح

سببية مع دا الاول فالاول نحو فراغ الى اهله اي ذهب اليهم في خفية من ضيفه فان من ادب المضيف ان يبادر
ضيفه بالقرى فجاء بعجل سمين فقربه اليهم بان وضعه بين ايديهم ونحو لقد كنت في غفلة من هذا الخطاب
لكل شخص اذ ما من شخص الا وله اشتغال ما عن الاخرة او الكافر على اضمار قبل او له صلى الله عليه وسلم ولا اضمار
فكشفنا عنك غطاءك الحاجب لامور المعاد وهو الغفلة والانهماك في المحسوسات والالفة بها وقصر النظر عليها
واذا كان الخطاب معه صلى الله عليه وسلم فالمعنى لقد كنت في غفلة من امر الدين فكشفنا عنك غطاءها بالوحي
وتعليم القران ونحو فاقبلت امراته اي امراة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهي سارة الى بيتها وكانت في زاوية
منه تنظر اليهم في صرة في صيحة فعلة من الصرير ومحله النصب على الحال او المفعول ان اول اقبلت باخذت
فصكت وجهها لطمت باطراف الاصابع جبهتها فعل التعجب وقيل وجدت حرارة دم الحيض فلطمت وجهها
من الحيا والثاني نحو فالزاجرات زجرا الملايكة الزاجرين للاجرام دم الحيض فلطمت وجهها من الحيا والثاني العلوية اكرام
والسفلية بالتدبير المامور فيها او الناس عن المعاصي كالهام الخير والشياطين من التعرض لهم فالتاليات التالين
ايات الله وجلايا قدسه على انبيايه واوليايه وهي الارواح المدبرة لها والجرام القدسية المستغرقة في بحر القدس
يسبحون الليل والنهار لا يفترون او نفوس العلماء الزاجرين عن الكفر والفسوق بالحجج والنصايح التالين ايات
الله وشرايعه قال الزمخشري للفاء العاطفة مع الصفات في افادة معنى الترتيب ثلاثة احوال احدها ان تدل
على ترتيب معانيها في الوجود والثاني منها عقب الاول فيه كقوله ، يا لهف زيابة للحارث الصايح ، فالغانم فالايب
اي الذي صبح بالتخفيف والفتح فالغانم فالايب والبيت من الضرب الثاني من السريع واخر صدره اللام المنقلبة
صاد المعجمة للمتقاربة من الصايح وقول الشارح ان اخره الصاد الساكنة باعتبار المنقلب اليه والعطف
لاختلاف الصفات ولما كان حصول هذه الصفات لموصوفها مترتبا حسن ادخال الفاء فيها لان الصايح قبل الغانم ثم
والغانم قبل الايب بخلاف ما اذا كانت مجتمعة في الموصوف فانه لا يحسن نحو فلان الازرق العين فالاشم الانف
فالشديد الساعد والثاني ان يدل على ترتبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن
فالاجمل والعطف لاختلاف الذوات قال الشارح والذي رايته في نسخ الكشاف خذ الافضل فالاكمل وانظر ما
الفرق بين الاحسن فالاجمل فاني لم اتحققه وفي الصحاح وغيره الجمال الحسن انتهى وفي القاموس الحسن الجمال
وفسر الجمال بالحسن في الخلق والخلق فيجوز ان يكون الاحسن في المثال من الحسن في الخلق والخلق فيجوز ان يكون
الاحسن في المثال من الحسن في الخلق بالفتح فالسكون فقط فيكون غير الاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفها نها
في ذلك اي في التفاوت من بعض الوجوه نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين والترتيبان وان اشتركا في التفاوت
من بعض الوجوه الا انه في الاول من باب الترقي وفي الثاني من باعتبار التدني وقد قيل على هذا الوجه ان القسمة
الصحيحة تقتضي رابعة لانه كما جاز في الدلالة على ترتيب معانيها في الوجود يجوز كذلك في الموصوفات كما تقول
حل المتمتع فالقارن فالمفرد والبيت لابن زيابة بفتح الزاي فمثناة تحتية مشددة فالف فموحدة مفتوحة فهاء
تانيث وهو على تقرير المصنف اسم لابي الشاعر سلمة بن ذهل وقال غيره اسم لامه وهذا البيت وما قبله وهو
انا ابن زيابة ان تدعني ، اتك والظن على الكاذب ، وما بعده وهو ، والله لو لاقيته خاليا ، لاب سيفانا مع الغالب ب
اجاب بها الحارث بن همام الشيباني حين قال له ، يا ابن زيابة ان تلقني ، لا تلقني في النعم العازب ،
وتلقني يشتد بي اجرد ، مستقدم البركة للراكب ، ومعنى قوله ان تدعني انك الى اخره انك ان دعوتني علمت
حقيقة امري فادعني ولا تظن بي العجز عن لقايك فالظن من شان الكاذب واللهف كلمة تحسر والصابح المغير
صباحا والغانم اخذ الغنيمة والايب الراجع ومعنى قوله لاب سيفانا مع الغالب لابي معي لكنه وضع الظاهر
موضع الضمير لاظهار وصف الغلبة وجعله التفتازاني في حاشية الكشاف التفاتا لادعاء ظهور الغلبة وهو كناية
عن قتله او اسره لانه اراد بضمير التثنية نفسه واباه ولن يعود السيفان مع الغالب الا اذا قتل المغلوب او اسر

غالبا له يقول يا لهف ابي على الحارث وهو ابن همام كما عرفت ويجوز ان يكون المعنى يا لهف ابي على ان اللام لا
للتعليل اذ صح بالتخفيف قومي بالغارة فغنم فآب سالما ان لا الوين لقيته فقتلته كما يشهد لذلك قوله واسر لولا قتيته
خاليا مما يحميه اذ ليس الغرض بجود الرجع سيفا نا مع الغائب اي لقتلته كما عرفت وجوز التفتازاني ان يكون
هذا من باب التهكم على معنى انه لم تحصل له هذه الاوصاف وقال بعضهم وصفه بالفتك والظفر وحسن
العاقبة وكيف يذكره بذلك وهو عدوه وانما يتاسف على الغايب من قتله او اسره وذلك اي وانما قلنا المعنى
ان لا الوين لقيته فقتلته لانه يريد يا لهف نفسي فاقام اباه مقام نفسه قيل عليه ان هذا التقدير يمكن مع جعل
التلهف متعلقا بالاب فان يا لهف كلمة يتحسر بها على ما فات الا ان الظاهر تعلقه وربما قالوا يا لهف ابي يريدون
بالهفي قاله المحشي قال التفتازاني والبيت مع انه من الحماسة ومعناه على ما ذكرنا يغلط فيه فيقال نزاية هو الشاعر
وانه يظهر التاسف لاجل الحارث وبسببه والثاني من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب بشرط وتسمى الفاء الجزائية
وفاء الجزا ومعناها الربط المذكور ويلازمها السببية قيل والترتيب ايضا كما في العاطفة وكلام المص صريح في
ان الفاء الرابطة للجواب غير عاطفة ونقل المرادي في شرح الخلاصة انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال
وهو بعيد وذلك حيث لا يصلح اي الجواب لان يكون شرطا اعلم ان الجزا ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا احتاج
الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح
له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبته للجزا معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزا
متعقب للشرط كذلك ولا ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه فان الفاء دخلت على ما يصلح للشرط ونحو
ومن يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا فان المضارع المقرون بلا مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه
وهو صالح للشرط لان الفاء انما دخلت في الاول لتقدير الجملة اسمية حذف صدرها كما نص عليه المص وفي
الثاني لان لا تستعمل في النفيين فحيث كانت لنفي المستقبل لا نصح مجامعتها لحرف الشرط فتجي الفاء ومنه
الاية وحيث كانت لنفي الحال يصح فلا يجاء بها نحو قوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم على ان الزمخشري
جعل فلا يخاف نحو قبيل فينتقم الله منه واذا حمل الربط في كلام المص على سبيل اللزوم فلا نقض بالصورتين
المذكورتين لان الربط فيهما على سبيل الجواز وهو منحصر في ست مسايل احداها ان يكون الجواب جملة اسمية
خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية مصدرة بحرف ناسخ او غير مصدرة فالاول فالمثال قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون لم تدخله الفاء والجواب اسمية فالجواب ان ههنا قسما مقدرا قبل الشرط فالجواب
له لا للشرط وانما جواب الشرط محذوف يدل عليه هذا الجواب لا يقال اذا دل عليه قدر مثله ويعود الاشكال
لانه انما يدرك على جواب مثله من غير اعتبار رابطا او عدمه واما اعتباره فانما هو بالنظر الى خصوصية
ذي الجواب نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شي قدير ونحو ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم جعل المص ههنا ما بعد الفاءات اجوبة للشرط مع كونها غير مسببة عنه اذ كونه تعالى على كل شي
قديرا امر ثابت من الازل متحقق سواء مس بخير ام لا وكونهم عبادا له ثابت عذبهم او لم يعذبهم وكونه عزيزا
حكيما وصف ثابت من الازل غفر لهم او لا وكانه هنا مشى مع بعض القوم على الظاهر والا فهو قد صرح في
اواخر الباب الخامس ان التحقيق في نحو من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات وهو السميع العليم كون
الجواب محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت وجد الرجاء او لم يوجد فالاصل فليبادر
الى العمل فان اجل الله لات ومثال الاسمية الانشائية ان عصى زيد فويل له وان اطاع فسلام عليه
الثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد سواء تضمن انشاء مدح او ذم او تعجب ام لا
نحو ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يوتيني ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن
الشيطان له قرينا فساء قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في شي وان جاء زيد فاكرمه الثالثة

ان يكون فعلها انشائيا سواء تضمن طلبا كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعا
والنداء ام لا كالقسم وسواء كان الفعل مذكورا ام محذوفا مثال الفعل المذكور نحو ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحببكم الله ونحو فان شهدوا فلا تشهد معهم ونحو قل ارايتم ان اصبح ماوكم غورا فمن ياتيكم بماء معين
فيما نحن ان الاسمية والانشاء وهذه وان كانت في صورة الاسمية فعلية في المعنى باعتبار ان من ياتيكم في قوة
ايا تيكم احد بماء معين وظهر وجه ذكرها في امثلة الفعلية التي فعلها انشائي وسقط القول بانه لا معنى
للفصل بها بين الامور المتناسبة وما تكلف في جوابه من ان ذكرها واقع في محله لان فعلها الانشائي مذكور بناء
على ان الانشائية الفعل ما بنفسه ككونه امرا او بغيره ككونه خبرا عن اسم استفهام مع ما يلزم هذا القائل
في نحو ان جاءك ولا ارى احدا يقول به ومثال المحذوف نحو ان قام زيد لا ارى احدا يقول به فوالله لاقومن
ونحو ان لم يتب زيد فيا خسره رجلا فان الجملة القسمية بتقدير اقسم والندائية بتقدير ادعو الرابعة ان يكون
فعلها ماضيا لفظا ومعنى قال الرضي ويجب ان تصدر بقد ظاهرة او مقدرة او بما او بلا نحو ان زرتني فما
اهنتك او فلا ضربتك ولا شتمتك اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل بقرينة قوله من قبله
وقد هنا ظاهرة ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت الاية وقد هنا مقدرة على ما عرفت واما مجازا وهو
مستقبل حقيقة نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار اي فكبوا فيها على وجوههم او المراد بالوجوه انفسهم
كما اريدت بالايدي في ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ولا بد من اعتبار تقدير قد ايضا نزل هذا الفعل على استقباله
لتحقق وقوعه منزلة ما وقع فعبر عنه بالماضي كما في ونفخ في الصور ثم ان كان المراد بالسيئة الشرك فلا كلام في
تحقق وقوع هذا الجزا وما يعم المعاصي ما يغفر منها وما لا يغفر فيكفي في تحققه تحقق ترتبه على بعضها ولا يقدح في
ذلك عموم الشرط لتخصصه بادلة العفو الخامسة ان يقترن اي الجواب بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه
فسوف ياتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن ثم اذا كانت لا للنفي المستقبل وجبت الفاء السادسة
ان يقترن الجواب بحرف له الصدر كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه على يكاد تلتهب التهابا البيت من الضرب
الاول من الوافر وهو من ابيات لربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن عمرو الضبي احد المخضرمين قال المرزباني كان احد
الشعراء المصر في الجاهلية والاسلام وقال البكري كان جاهليا اسلاميا شهد القادسية وغيرها من الفتوح
عاش مائة سنة اهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها وبفتحها والماضي بالكسر والحنق بفتح المهملة
والنون الغيظ او شدته واللظى النار واراد بها ما يجده الحنق بالكسر من حرارة ما عنده وعلى متعلق
بلظاه لما فيه من معنى الاشتداد والتوقد او بتلتهب وكل من تكاد وتلتهب مسند الى ضمير مونث يعود
الى اللظى فيهما بالمثناة الفوقية وجوز المحشي ضبطهما بالمثناة التحتية مسندين الى ضمير مذكر يعود
الى لظاه لاكتسابه التذكير من الضمير المضاف اليه لما عرفت في بحث رب من ان رب مقدرة بعد الفاء
وانها لها الصدر وقد زاد بعضهم سابعة وهي ان يكون الجواب مقرونا بحرف نفي غير لم نحو ان قام
زيد فما يقوم عمرو ولا يرد نحو قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا ما كان حجتهم لما تقدم من المصنف في بحث
اذا ان الجواب محذوف او المذكور جواب قسم مقدر وثامنة وهي ان يكون الجواب جملة شرطية نحو فاما
ياتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم وانما دخلت الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه مع ان
الجواب مضارع مجرد صالح لان يقع شرطا وكان حقه ان لا يقترن بالفاء لتقدير الفعل خبر المحذوف اي المبتدا
محذوف وتقديره هو فالجملة اسمية من شانها الاقتران بالفاء وهذا هو مذهب س وقال المبرد للحاجة
الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب س اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل
عليه الفاء وقد اسلفنا لك في بحث الا بالتخفيف كلاما للرضي في هذا فلا تغفل عنه بقي شي يجب التنبه له وهو
ان جواب الشرط اذا كان تصدر بهمزة الاستفهام سواء كان بجملة فعلية ام اسمية لم تدخله الفاء لان الهمزة

من بين الادوات المغيرة لمعنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيعقد بتقديم الهمزة على اداة الشرط نحو ان
اكرمتك اتكرمني كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذابه بياتا او نهارا ماذا يستعجل
منه المجرمون واما جعل الزمخشري هنا جواب الشرط محذوفا فليس لعدم ملايمة هذا القول للاتيان حقيقة
وان كان الحذف خلاف الاصل وقال تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
غير الله ياتيكم به ولا يجوز دخول الفاء لعدم صراقتها في الاستفهام قال تعالى قال يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من
ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني اذ الفجائية قد تنوب عن الفاء في الربط وذلك في الجملة الاسمية غير
الطلبية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ولا تجامعها لان النايب لا يجامع المنوب نعم
قد تجامعها على سبيل التاكيد والتقوية لا على سبيل النيابة كما في قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
في جواب قوله حتى اذا فتحت ياجوج وماجوج قال الزمخشري اذا هي اذا الفجائية وتقع بعد المجازاة سادة مسد
الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فتتاكد وان الفاء الرابطة للجواب
بالشرط قد تحذف في الضرورة دون السعة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اذ التقدير فالله يشكرها وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى في بحث اما بالفتح والتشديد وليس حذف الفاء مخصوصا بما اذا كان الجواب جملة اسمية
كما ذهب اليه بعضهم لقوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما اي فسيلفى وعن المبرد
انه منع ذلك حتى في الشعر فضلا من غيره وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال ابو حيان وهذا
ليس بشيء لانه على تقدير صحة هذه الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الاخرى وقد وقع في شرح التسهيل لابن قاسم
نقل هو ايضا والشارح الدماميني في شرح التسهيل في تخريج قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ان المبرد ذهب الى
انه على حذف الفاء وعن الاخفش ان ذلك واقع في النثر الفصيح وفي شرح التسهيل لابي حيان ولجاز بعض النحويين
حذفها في حال السعة اذا كان الشرط ماضيا وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين وتقدم تاويله
في بحث اذا بجعل الوصية نايب فاعل كتب وللوالدين متعلق به والجواب محذوف وقال ابن مالك يجوز في
النثر نادرا قال ذلك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ومن حديث اللقطة بضم
اللام وفتح القاف اسم للمال الملتقط فان جاء صاحبها والا استمتع بها بهذا اللفظ جاء في بعض طرق البخاري
وتقدير الكلام فان جاء صاحبها اخذها والا يجي فاستمتع بها فحذف جواب الشرط الاول وفعل الشرط الثاني
والفاء من جوابه تنبيه كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو
الذي ياتيني فله درهم المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه ملزوما وليست السببية لازمة بدليل قوله تعالى
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان ملاقاة الموت لازمة للفرار منه وليس
الفرار سببا لها وكون النعمة منه تعالى لازم لحصولها بنا وليس الحصول سببا له ثم اعلم ان الفاء تدخل خبر المبتدا
جوازا بعد مبتدا واقع موقع من الشرطية او ما اختها وهو الموصولة بمستقبل وغيرها من الموصولات المستقبلة ٢
صلتها موصولا بظرف او شبهه او بفعل صالح للشرطية او نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة او مضاف اليها
ما يشعر بالمجازاة او موصوف بالموصول المذكور او مضاف اليه وذلك لمضارعة الموصول والموصوف في هذه
الصور لكلمات الشرط في الابهام ومضارعة الصلة والصفة للشرط والخبر للجزاء الذي تدخله الفاء قال الرضي
وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط لكن كونه دخيلا في الشرط جاز ان يكون متعينا نحو ان
الذين فتنوا الاية وكذا كان حق الصلة ان تكون فعلا مستقبلا معنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا حقيقة جاز
ان لا يكون صريحا في الفعلية وان لا يكون مستقبل المعنى وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء
حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية وقد تدخل الفاء على خبر كل مضاف الى غير موصوف لما فيه من الابهام
نحو قولهم كل نعمة فمن الله او مضافا الى موصوف بغير ما ذكر كقوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي

وقد

وقد تدخل على خبر موصول غير واقع موقع من وما الشرطيتين نحو قوله تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن
الله فان مدلول ما معين ومدلول اصابكم محقق المضي فانتفت مشابهة الشرط معنى وروعي الشبه اللفظي
وبدخولها اي الفاء في قوله درهم فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل
ذلك وغيره وكان المشعر بترتيب اللزوم مع ترتيب الحكم على الوصف ولا يخفى ان كلام المص ليس فيه ما يدل على لزوم
الفاء على تقدير ارادة فهم اللزوم بل فيه اشارة الى الجواز وبه صرح في التسهيل لكن الشارح نقل انه وقع
في المختصر المسمى بالوافي ما يقتضي الوجوب قال ولا ادري عمن اخذه مصنفه نعم اذا كانت السببية غير
ملحوظة ولا مقصودة وجب التجريد عن الفاء وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون
معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى القسم وان فارقتها من جهة ان الكلام بدونها يحتمل ارادة ترتيب
اللزوم وغيره ولا كذلك لام التوطئة فانها حيث يعرى الكلام منها لا يكون محتملا للقسم وغير محتمل له وقد
قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم وبالاثبات قرا ابن كثير والبصري
والكوفيون تنبيها على ارادة السببية او ما شرطية والتقدير فهي بما كسبت وبالحذف قرا نافع وابن عامر وان
اريدت السببية او ما شرطية على هذه القراءة قلت جوز ذلك الجعبري وجعل التقدير يقع بما كسبت ايديكم
ثم قال واختياري عدم الفاء لان المعنى على العموم اذ المصيبة تكون مكفرة للذنوب ومحصلة للثواب وتوفير الجزاء
على اصله الثالث من اوجه الفاء ان تكون زايدة دخولها في الكلام كخروجها وهذا شان كل باعتبار اصل المعنى دون
المعنى المراد اذ الزايد يفيد دخوله التاكيد فخروجه مخل به قطعا وهذا لا يثبته س واجاز الاخفش زيادتها في الخبر
مطلقا سواء كان نهيا او امرا وغيرهما وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا فالامر
كقوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وهذا البيت من الضرب الثاني من الطويل
كما قال العيني مجهول وقايلة تقديره ورب قايلة وخولان بفتح المعجمة قبيلة باليمن انكح من النكاح واصله في اللغة الضم
والاجتماع ومنه تناكحت الاشجار اذا تمايلت وتعانقت واطلق على الوطي لافضايه اليه والعرب تستعمله
بمعنى الوطي والعقد جميعا لكنهم اذا قالوا انكح فلان فلانة او بنت فلان او اخته ارادوا تزويجها وعقد
عليها واذا قالوا انكح زوجته او امته لم يريدوا الا المجامعة وفي موضوعه الشرعي ثلاثة اوجه اصحها انه
حقيقة في العقد مجاز في الوطي وبه قال احمد ايضا وهو اقرب الى الشرع لان اكثر ما ورد في القران بمعنى العقد
وروى الترمذي اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد والثاني انه حقيقة في الوطي مجاز في العقد واليه
ذهب ابو حنيفة وهو اقرب الى اللغة والثالث حقيقة فيهما ويتعين بالقرينة ويظهر اثر الخلاف بيننا وبين
ابي حنيفة في ان الوطي بالزنا هل يحرم ما حرمه النكاح اولا فعندنا لا وعنده نعم والفتاة الشابة من النساء والاكرومة
بضم الهمزة افعولة من الكرم كالاعجوبة من العجب كذا في الصحاح وفي القاموس هي فعل الكرم وعليه لا بد من تقدير
اي وذات الاكرومة ليصح الاخبار عنها بخلو واراد بالحيين حي ابيها وامها يعني انها كريمة الطرفين والخلو بكسر المعجمة
وسكون اللام الخالية اي انها لا زوج لها وكما هي خبر بعد خبر وما قيل موصول والعايد محذوف اي كما هي عليه ولا
يلزم حذف العايد المجرور بدون شرطه وهو كون المحفوظ محفوظا بما خفض به العايد لان الكاف بمعنى
على قاله الشارح وقيل ما زايدة كافة قاله المحشي وقيل الاصل كعهدها من البكارة فحذف المضاف الى الها وجعل
الضمير المتصل منفصلا لان الكاف لا يدخله ثم زادوا ما عوضا من المحذوف فهو كقولهم كن كما انت اي كعهدك وحالك
قاله الجلال وقال الزمخشري في شرح شواهد الكتاب في معنى واكرومة الحيين الى اخره يريد ان هذه المراة
التي هي كريمة الجبين لم تتزوج بعد وهي كما هي اي كما عهدتها ايم فتزوجها وذكر العيني في شرح الشواهد
الكبير ان هذا البيت قد اشتمل على عشرة امور احدها حذف رب وبقاء عملها بعد الواو والثاني استعمال المجرور
غير موصوف وحقه الوصف للايضاح والتعويض من حذف المتعلق وتمكن القليل لان رجل من تميم اقل من رجل على

الاطلاق وقال الانصاري في حاشية الايضاح والذي حسن هنا ان لا يجيء بالوصف ان ما بعد قابلة من صلته
فالاختصاص حاصل بتلك الصلة وان قائلة في الحقيقة صفة لمجرور رب المحذوف الثالث حذف المبتدا لان
التقدير هذه خولان الرابع حذف الفعل على رواية من نصب خولان وقدره الانصاري باقصد الخامس زيادة
الفاء على القول الاخفش السادس عطف الطلب على الخبر على تقدير هذه خولان السابع قوله كما هيا وقد عرفت ما فيه
الثامن اعمال اسم الفاعل المعتمد على موصوف محذوف التاسع ان رب لا يلزم مضي ما بعدها والا لم يجز اعماله
العاشر اقامة الظاهر مقام المضمر لكونه اريد فايدة فان اكرومة الحيين هي الفتاة وقوله انت فانظر لاي ذاك
نصير هذا عجز بيت صدره اروح مودع ام بكور وهو من الضرب الاول من الخفيف من قصيدة لعدي بن زيد
ابن حماد التميمي قال في الاغاني وهو شاعر من شعراء الجاهلية كان نصرانيا هو واهله وليس معدودا من فحولهم
وكان الاصمعي وابو عبيد يقولان هو في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم يعارضها ولا يجري معها وذكره الجمحي في الطبقة
الرابعة من شعراء الجاهلية الرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل قاله الشارح ومودع اما بكسر الدال على
انه اسم فاعل او بفتحها على انه اسم مفعول وقال التبريزي رواح مودع مثل عيشة راضية اي ذوات الرضى
لان الرواح لا يودع ولكن فيه التوديع لك ولو قيل له نحو نهاره صايم لكان اولى والبكور مصدر بكرت اي
ذهبت او اتيت بكرة يقول بكرت بكورا وبكرت تبكيرا وبكرت ابكارا كل ذلك من هذا المعنى والمناسب اذ كان
البكور مصدرا ان تجعل الرواح مصدرا ايضا يقال راح يروح رواحا اذا سار في وقت الرواح والمعنى الك مودع
يودعك او تودعه ام بكور اي هل يذهب وينتقل في هذا الوقت او في ذلك الوقت فانظر لاي الامرين يصير وانما
اضاف اي الى ذاك وحقها ان تضاف الى متعدد نظرا الى المعنى لان الاشارة بها الى المذكور وهو متعدد كما في
قوله تعالى عوان بين ذلك وحمل عليه اي على القول بزيادة الفاء في الخبر بالامر الزجاج فليذوقوه حميم وحميم
خبر بعد خبر او بدل من هذا والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان بفتح الموحدة كما تقدم ضبطه
مع الصرف تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا اي عند الجماعة البصريين لانه منهم وهذا مخالف للنقل عن سيبويه
امامهم انه مانع للزيادة مطلقا كقوله وان هلكت فعند ذلك فاجزعي صدره لا تجزعي ان منفسا اهلكته
وهو من الضرب الاول من الكامل من قصيدة للنمر بن تولب يخاطب بها زوجا له وكان قد نزل به في الجاهلية
اخوان له فعقر لهم اربع قرائص وسياهم خمرا كثيرة فلامته على ذلك وسيعيده المص انشاده هذا البيت في
الكتاب الثاني الجزع بفتحتين خلاف الصبر والمنفس بتقدير ان هلك منفس وقد استشهد به في باب
الاشتغال على الامرين والكاف من ذلك مكسورة يقول لا تقلقي وتتركي الصبر ان اهلكت مالا كثيرا فان الخلف
مرجو والعوض متوقع واما انا اهلكت فلا خلف لي يرجى ولا احد يكون لك عوضا عني فهنا لك يحق لك الجزع
فاجزعي قال الشارح والفاء الزايدة في البيت هي الثانية لا الاولى وذلك لان الثانية لو كانت رابطة والاولى
زايده والظرف اعني عند ذلك معمول لاجزعي لزم تقدم ما في حيز فاء الجواب عليها وهو باطل وعكس المحشي
وجعل الاولى زايده والثانية رابطة وتكلف تقدير اما والتزام الضرورة فقال انه كانت اما محذوفة من
البيت تكون الثانية فاء الجزاء الظاهر اذ يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك في غيرها
وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقدم الظرف عليها للضرورة لان الجزاء هو الفعل والاصل
في فاء الجزاء ان تكون داخلة عليه وتاول المانعون من زيادة الفاء قوله خولان فانكح اي حملوا هذا القول متاولين
على ان التقدير هذه خولان وليست الفاء في فانكح للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر بل للسببية
كما في نحو زيد فاضل فاكرمه وتاولوا انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده
اي من دون ضميره فبرز ضميره وانفصل فقيل انت فانظر والفاء على هذا عاطفة وليس الثاني تاكيدا للاول
لئلا يفسد العطف بل هو تاسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظر امره بايقاع النظر في زمانين متعاقبين

ولا يحسن حمل انت فانظر على ان يكون التقدير اما انت فانظر وحذفت اما لان حذفها انما يطرد اذا كان
ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به نص عليه الرضي نعم يمكن ان يقال ان انت مبتدا
لخبر عنه بما تقدم اما على تقدير مضاف اي انت ذو رواح مودع ام ذو بكور او على جعله نفس الرواح و
البكور مبالغة او على جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل على حد قولهم زيد عدل وقوله فانظر جواب شرط
حذف بعد الاستفهام اي ان يقع ذلك فانظر والبيت الثالث ضرورة قال الشارح كانه لم يجد وجها
لتخريجه فالتجي الى دعوى الضرورة ويمكن ان يخرج على حذف اما وهو من المواضع التي يطرد فيها حذفها
على ما ذكره الرضي وتبعه على ما ذكره الرضي وتبعه على ذلك المحشي وزاد والتقدير واما اذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي وفيما قاله نظر لانا نسلم ان البيت مما يطرد فيه حذف اما على ما ذكره الرضي لان ما بعد
الفاء فيه وان كان امرا ليس ما قبلها منصوبا او بمفسر به بل البيت تقديرا ما يكون من قبيل ما قامت
كلمة الشرط مع فعله من جملة اجزاء اجزاء اما مقام شرطها كما في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح و
ريحان فان الاصل مهما يكن من شي فان كان من المقربين فروح وريحان جواب اما وقد استغني به عن جواب
ان فالتقدير في البيت مهما يكن من شي فاذا هلكت عند ذلك فاجزعي فاستغني بجواب اما اعني فاجزعي عن جواب
الشرط والدليل على ان الجواب لاما دون الشرط عدم جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيتني
فاكرمك بالرفع وقال تعالى واما اذا ما ابتلاه ربه فقدر عليه رزقه فيقول والفاء لا تدخل في جواب اذا
اذا كان فعلا مضارعا وهذا الوجه انما يندفع به زيادة الفاء الثانية دون الاولى والاولى دون الثانية
ان اعتبرت فاء الجواب وان لم تجعل اذا شرطية بل لمحض الظرفية ظرفا لاجزعي فقد يتجه القول بالحذف
لان ما قبل الفاء منصوب بما بعدها على الظرفية لكنه انما يدفع ايضا زيادة الفاء الثانية فقط دون
الاولى ويودي الى ركاكة معنى عند ذلك كما لا يخفى على ذي ذوق وبالجملة فتقدير اما انما يدفع زيادة احدى
الفائين والاخرى لا بد من القول بزيادتها فالتعويل عليه لا طايل تحته واما الاية فالخبر وما بينهما معترض
دة اي ان قوله تعالى هذا مبتدا وحميم خبره وجملة الامر معترضة واما الفاء فليست زايدة لان الكلام في نفي الزيادة
ولا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه اذا كان التقدير هذا
حميم فليذوقوه وانما هي رابطة لشرط محذوف والتقدير اذا كان كذلك فليذوقوه والمجموع اعتراض
وهذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل واياي فارهبون والتقدير فليذوقوا هذا وهو
شبيه بالاشتغال من جهة انتصابه بمقدر يفسره المذكور وليس منه ليقال ان ما بعد الفاء لو سلط
عليه لم ينصبه لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل وهو من بابه بتقدير اما والفاء معها غير
ما عرفت وعلى هذا الحميم بتقدير هو حميم وجوز الشارح وجها اخر وهو ان يكون هذا خبر المبتدا
والتقدير العذاب هذا فليذوقوه والفاء للسببية وحميم خبر محذوف كما قال اي هو حميم وغساق ومن
زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب هو من الضرب الاول من الكامل
وقايله مجهول واتقاء الشي الحذر منه والجرم بكسر الجيم الجسد كالجرمان والضاحي البارز يتذبذب بمعجمتين
وموحدتين يتحرك اي يذهب ويجي ولا يثبت في موضع واحد وقد جزم المص بالزيادة مع احتمال انها عاطفة
والجواب محذوف اي ضربتها فتركت وانما قلنا بالزيادة هنا لان الفاء لا تدخل في جواب لما خلافا لابن مالك
في تجويز ذلك وقد عرفت توجيهه واما قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فالجواب محذوف اي انقسموا
قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ولك جعل الفاء جوابا لما قياسا على وقوع اذا جوابا لها في صدر
الجملة الاسمية وقد اسلفنا لك في بحث حتى ما يجب مراجعته هنا واما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند
الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا اي يستنصرون عليهم ويقولون اللهم

انصرنا بنبي اخر الزمان فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها وهذا القول
للفرا وهو عنده نظير قوله تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم قال والدليل على ان الفاء
ليست بناسقة ان الواو لا تصلح موضعها وهذا مردود لاقترانه بالفاء قال ابو حيان لم يثبت في كلامهم
لما جاء زيد فلما جاء خالد قبل جعفر وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى فيدا نها اذا كانت
تكريرا للاولى لا لها وقال ابو حيان ذهب المبرد الى ان جواب لما الاولى كفروا به وكررت لما لطول الكلام
وهذا القول حسن لولا ان الفاء تمنع من التاكيد وقيل جواب الاولى محذوف اي انكروه وهو قول الاخفش
والزجاج ذهبا الى ان محذوفة لدلالة الكلام عليه وهو مختار الزمخشري والقاضي مسئلة الفاء في بل الله فاعبد
جواب لاما مقدرة عند بعضهم فان اما قد تحذف لكثرة الاستعمال ومن هذا القبيل قوله تعالى وربك
فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقد اسلفنا لك النقل عن الرضي باطراد الحذف في مثل ذلك وقيل اجحاف
بالكلام والاجحاف بجيم فحاء مهملة مصدر اجحف به ذهب به واجحفت الفاقة افقرته الحاجة ولم تدع له
شيا وقولهم سبيلي باجحاف وموت جحاف بالضم يذهب بكل شي وانما كان هذا التقدير اجحافا لا
تقديرا ما انما يكون عند حذفها وهي في التقدير قايمة مقام اداة الشرط والشرط المحذوفين فاعتبار حذفها
اعتبار حذف على حذف وهو اذهاب بليغ فان قيل ما بالهم لم يمتنعوا من حذف الندا في نحو يوسف اعرض
مع انه نايب عن ادعو ونحوه قلنا الجواب ان حذف الندا انما حذف مع كونه قايما مقام ادعو لقيام القرينة وههنا
دعوى حذف من غير قرينة وزايدة عند الفارسي وفيه بعد لان الزيادة خلاف الاصل لا سيما وعنها مندوحة
وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ كيلا تقع
الفاء صدرا وليستفاد الاختصاص وهو بدل لما امروا به من استلام المهتم وعبادتها على ما اشعر به قوله
افغير الله تامروني اعبد ايها الجاهلون لفرط غباوتهم ومزيد جهلهم ومن القرات النصب بمضمر اي بل الله
اعبد لئلا يتقدم على الفاء ما في حيزها وقيل فاعبد جواب شرط مقدر اي بل ان كنت عاقلا فاعبد الله
فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضا عنه والظاهر ان المص ارتضى هذا الوجه الثالث بدليل انه
لم يقدح فيه كما قدح في الاولين مع انه غير خال من الخدش لما فيه من التعسف بحذف المعطوف وتقديم المعمول
على حرف العطف الذي هو الفاء ولعل اختياره لما ان الجميع قالوا بنظيره كما اشار اليه بقوله كما قال الجميع
في الفاء في نحو اما زيدا فاضرب اذ الاصل مهما يكن من شي فاضرب زيدا وقد مضى شرحه في حرف الهمزة في
الكلام على اما والتحقيق ان الاصل مهما يكن من شي فزيدا اضرب ولما حذف الشرط واداته وقع الاسم موقعه
زحلقت الفاء الى الفعل فليست الفاء في موقعها الاصلي لتمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها كما ان لام الابتدا
في نحو ان زيدا لقايم لما لم تكن واقعة موقعها لم تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها وبالجملة ما يمنع من العمل
الصدارية لا يمنع منه لتطفله ثم ان مقتضى كلام المص ان الجميع قايلون بان ما بين اما والفاء معمول لما في
حيزها وهو مع كونه مخصوصا بما اذا لم يكن ما بينهما مبتدا او جملة شرطية لا يخلو عن نظر فان منهم
من ذهب الى انه معمول الحذف مطلقا وقال الرضي في مقابله هذا مذهب المبرد واختاره المص مسئلة
الفاء في نحو خرجت فاذا الاسد زايدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وعاطفة حملا على المعنى عند
مبرمان وابي الفتح اذ التقدير خرجت ففاجات الاسد قال الرضي وهو قريب وللسببية المحضة وهي التي لا
يعتبر معها عطف كفا الجواب عند ابي اسحق الزجاج وصرح به في الجنى الداني ونقل نجم الايمة الرضي عن
الزيادي بانها جواب شرط مقدر قال ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها
اي ان مفاجاة السبع لازمة للخروج ويجب عندي ان يحمل على ذلك اي على ان الفاء للسببية المحضة مثل انا
اعطيناك الكوثر فصل ونحو ايتني فاني اكرمك اذ لا يعطف الانشا على الخبر ولا العكس اي ولا الخبر على الانشا

فليس

فليست الفاء في الاية والمثال عاطفة ولا يحسن اسقاطها فتسهل دعوى زيادتها قيل عليه ليس بين الزيادة وجواز
السقوط تلازم فقد يكون الحرف زايدا لازما واجيب بانه لو سلمت دلالة كلامه على التلازم فانما يدل على التلازم
بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة وجواز السقوط مسئلة قوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه قال قاضي المفسرين تمثيل لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على افحش
وجه مع مبالغات الاستفهام المقرر واسناد الفعل الى احد للتعميم وتعليق المحبة بما هو في غاية الكراهة
وتمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان وجعل الماكول اخا وميتا وتعقيب ذلك بقوله فكرهتموه تقريرا وتحقيقا
لذلك وقال ابو زيد السهيلي ضرب المثل لاخذ العرض باكل اللحم لان اللحم ستر على العظم والمغتاب لاخيه كانه
يكشف ما عليه من الستر وقال الزجاج ان ذكرك بسوء من لم يحضرك بمنزلة اكل لحمه وهو ميت لا يحس بذلك قيل
انهم قالوا بعد الاستفهام اي بعد ان استفهموا لا اي لا يحب ذلك فقيل لهم فهذا كرهتموه يعني والغيبة
مثله فاكرهوها فان كراهة اكل ذلك اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل بل والشرع
فهو احق بان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل ثم حذف المبتدا وهو هذا والفاء على هذا للسببية
لان الحكم على ان هذا مكروه ولهم مسبب عن تقدير قولهم لا وقال قاضي المفسرين المعنى ان صح ذلك او عرض
عليكم هذا فقد كرهتموه ولا يمكنكم انكار كراهيته وقال الكواشي هو عطف على محذوف تقديره عرض عليكم
فكرهتموه وقال الفارسي التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وهذا القول وما قبله يشتركان في تقدير
لا ويختلفان في مقدر فكرهتموه قال ابو حيان وتقدير الفرا اسهل واقل تكلفا وهو فقد كرهتموه فلا
تفعلوه وضعفه ابن الشجري بان فيه حذف الموصول وهو ما المصدرية دون صلتها وذلك رديء خلافا
لابن جني فانه اجازه وخرج عليه قوله باية تقدمون الخيل شعثا فقال التقدير باية ما تقدمون
فحذف ما وبقيت صلتها اي باية اقدامكم لان اية بمعنى علامة انما تضاف الى مفرد والحق ان حذف
الموصول الحرفي بدون صلة خاص بان دون الكثرة استعمالها فحذفوها قياسا وجوبا وجوازا و
سماعا ونحو واتقوا الله عطف على ولا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الاول وعلى فاكرهوا الغيبة
على تقدير الفارسي نوقش بان حق التعبير ان يقال واتقوا الله عطف على لا يغتب على الاول وعلى اكرهوا
الغيبة على الثاني بحذف الواو والفاء في المحلين وحق هذا المعترض ان يقول اتقوا الله عطف على لا
يغتب بحذف واو العطف لا يقال لم لا يجعل اتقوا الله على الاول عطفا على اكرهوها المقدر فيه
كما جعل عطفا على اكرهوا الغيبة في التقدير الثاني لان المقدر في الاول تفسير معنى لا تفسير اعراب
فجعل اتقوا عطفا على لا يغتب اذ ليس ثمة ما يصلح معطوفا عليه سواه والمقدر في الثاني مما توجيه
الصناعة لانه قال التقدير فكما كرهتموه فلما احتاج الى تقدير عامل يعمل في هذا المقدر والصالح له ما ذكر
وهو الفعل من فاكرهوا الغيبة كذا في التعليق وهو مبني على ان قوله كما كرهتموه مقدر صناعي وسياتي
كلام المص فيه وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي افاد الشارح ان بعد ظرف
مبني على القطع عن الاضافة وانه معمول القول محذوف وهو ومعموله اي اقول بعد هذا الكلام
تنبه فعندي الى اخره والفاء للسببية وهي هنا فصيحة وان بهذا فهم توجيه مثل قول ابن الحاجب وبعد
فقد سالني ثم نقل انه راى تسميتها في بعض الحواشي بالمتبهمة وانها التي بها مانعة من اضافة بعد الى ما
بعدها قال ولا نر هذه التسمية عن احد من النحاة فيما اعلم وانما يقع كثيرا في كلام المتاخرين اطلاق
الفاء الفصيحة على العاطفة وعلى السببية في بعض الصور ودعوى الفاء مانعة من توهم الاضافة
ساقطة لان بناء الكلمة على الضم موذن بدفع الاضافة والقطع عنها لفظا فلا توهم معه لها على
ان بعد ليست من الظروف التي تضاف الى الجمل وانما تضاف الى المفرد فاني يتوهم اضافتها لتدفع بالفاء

فان قال كانهم قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على فاكرهوا
الغيبة وان لم يذكرها في اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا من باب الايجاز الذي هو
ضرب من البلاغة والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وان لم يكن كما مذكوره بحسب المعنى كما ان ما تاتينا فتحدثنا
بالنصب معناه فكيف تحدثنا وان لم تكن كيف مذكورة انتهى وهذا هو احد معنيي النصب فانه اذا انتفى
منه الاتيان فالتحديث صح ان يقال انت ما تاتينا فكيف تحدثنا والمعنى الثاني ما تاتينا محدثا وانما تاتي غير
محدث والفرق بين المعنيين ان في الاول انتفاء التحديث لانتفاء الاتيان فالامران منتفيان وفي الثاني
انتفاء التحديث فقط وهذا يقتضي ان كما ليست محذوفة وليتجه اعتراض ابن الشجري بل ان المعنى يعطيها فهو
تفسير معنى لا تفسير اعراب وقد فهمه على العكس لكن يرد على المص انه اذا كان الامر على ما قررنا ثانيا فلم قال
اولا وقال الفارسي التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة فان المتبادر من جعله تقديرا ان كما محذوفة كما لا يخفى
على من له دربة باساليب الكلام تنبيه قد تكون الفاء للاستيناف اي يصدر بها الجملة المستانفة التي لا محل
لها من الاعراب كقوله الم تسال الربع القواء فينطق تمامه وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وهو مطلع
قصيدة من الضرب الثاني من الطويل لجميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث القضاعي والربع بالمحجرة الدار
بعينها حيث كانت والجمع رباع وربوع وارباع والمحلة والمنزل والموضع يرتبعون فيه في الربيع كالمربع كمقعد
كذا في القاموس والقواء بفتح القاف والمد وبقصر الخالي لا انيس فيه لكن في القاموس القي بالكسر قفر الارض
كالقواء بالكسر والمد وهل يخبرنك بنون التاكيد الخفيفة والبيداء بالمد الفلاة تبيد من يسلك فيها اي تهلكه
وسملق بالمهملة كجعفر القاع الصفصف اي فهو ينطق بيان للاستيناف لانها لو كانت للعطف لجزم ما
بعدها ولو كانت للسببية لنصب لكنه رفع فكانت للاستيناف وقد يقال الملازمة الاولى مسلمة والثانية
ممنوعة فقد يتحقق السببية مع رفع الفعل كما قيل في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكما
فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع اي لو عرفت الجزع لجزعت لكنها لم تعرفه فلم
تجزع نعم الاكثر مع السببية النصب اللهم الا ان يقال ان الملازمة بالنسبة الى الاكثر ومثله فانما يقول
له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون حينئذ وتكون هنا تامة بمعنى الحدوث اي احدث فيحدث وليس المراد به
حقيقة امر وطلب امتثال بل تمثيل حصول ما تعلقت به الارادة بلا مهلة بطاعة المامور المطيع
بلا توقيف وقرئ بالنصب جوابا لكن قال الامام الكواشي وفيه نظر لان كن ليس بامر حقيقة لان
الخطاب به لا يرد على الموجود لانه متكول ولا على عدم المعدوم لانه ليس بشيء وانما هو في معنى الخبر
اي انما يقول له يكون فهو يكون وقد يقال صح خطابه لكونه مقرر الوجود وقوله الشعر صعب وطويل
سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه
الابيات من مشطور الرجز وقائلها الحطيئة بحاء وطاء مهملتين بعدها همزة على صيغة التصغير جرول بالجيم
ابن اوس او ابن مالك ابو مليكة العبسي وانما لقب بالحطيئة لقصره وقربه من الارض او لانه كان محطوط الرجل
الخمص لها وكان شاعرا مغلقا جوالا في الافاق يمتدح الاماثل ويستجديهم وهو اول من قال اعط القوس
باريها قال البطليوسي في شرح الكامل وروى صاحب الاغاني انه لما حضرته الوفاة اجتمع اليه قومه فقالوا
يا ابا مليكة اوص فقال ويل للشعر من رواية قالوا اوص يرحمك الله فقال من القائل اذا انبض الرامون عنها ترنمت
ترنم ثكلى اوجعتها الجنائز قالوا الشماخ قال ابلغوا غطفان انه اشعر العرب قالوا ويحك ما هذه وصية
اوص قال ابلغوا اهل ضابي انه شاعر حيث يقول لكل جديد لذة غير انني وجدت جديد الموت غير لذيذ
قالوا اوص ويحك بما ينفعك قال ابلغوا امرأ القيس انه اشعر العرب حيث يقول فيا لك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل فقالوا اتق الله ودع عنك هذا قال ابلغوا الانصار ان صاحبهم اشعر

العرب حيث يقول يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل فقالوا ان هذا لا يغني عنك
شيا فقل غير ما انت فيه فقال الشعر صعب الابيات فقالوا يا ابا مليكة الك حاجة قال لا ولكن اجزع على
المديح الجيد يمدح به من ليس له اهلا قالوا ما تقول في عبيدك قال هم عبيد ما تعاقب الليل والنهار قالوا اوص
للفقراء بشيء قال اوصيهم بالحاح في المسئلة قالوا فما تقول في مالك فقال للانثى من ولدي مثل حظ الذكر
قالوا ليس هكذا اقضى الله لهن قال لكني هكذا قضيت وما ادري اعواد انتم ام خصماء قالوا فما توصي لليتامى
فقال كلوا اموالهم ونيكوا امهاتهم قالوا فهل شيء تعهد فيه غير هذا قال نعم تحملوني على اتان وتتركوني حتى اموت
فان الكريم لا يموت على فراشه فحملوه على اتان وجعلوا يذهبون ويجيؤن به حتى مات قال الزبير بن بكار في الموفقيات
بخلاء العرب اربعة الحطيئة وحميد الارقط وابو الاسود الدؤلي وخالد بن صفوان وروي في الصحاح ان
رؤبة قال الشعر لا يستطيعه من يظلمه يريد ان يعربه فيعجمه ومعنى هذا انه لا يقدر على انشاء الشعر من يضعه
في غير موضعه فيمدح به من لا يستحق المدح ويذم به من لا يستحق الذم لا تحسن الكلام وفصاحته بحسن موقعه
وفساده بعدم ذلك ومن الظاهر ان الفصاحة لا تعلق لها بالصدق حتى يكون الاخلال به مقتضيا للاخلال بالفصاحة
ولعلك تسمع قولهم اعذب الشعر اكذبه وانما المراد ان من لا يعرف اساليب الكلام ولا يستطيع توفية كل مقام حقه من البلاغة
التي هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال اذا تعاطى الشعر يريد ان ياتي به فصيحا فيزل لجهله بمقتضيات الاحوال
فياتي بها معجما خاليا من الفصاحة والسلم بضم المهملة وتشديد اللام المرقاة وقد يذكر كذا في القاموس وضمير فيه
المجرور ويعلمه المنصوب له على تذكيره او للشعر كما ان ضمير سلمه له وزل يزل بكسر عين المضارع زلا وزليلا
ومزلة بكسر الزاي ومزلولا بضمها ومزلا محركة ومزليلى كخليفى ويمد زلق في طين او منطق وضمير به وقدمه
للذي والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل اي فهو يعجمه بل هو انما يريد الاعراب فيغلبه طبعه
فياتي بالاعجام فليس الاعجام مراده ولانه يؤدي الى تحقق العيب المسمى بالاصراف وهو اختلاف المجرى
اي حركة الروي بالضمة والفتحة او بالفتحة والكسرة ويقال ايضا اختلاف الوصل اي حرف الاطلاق
بالواو والالف او بالالف والياء فان الميم هي الروي في هذه الابيات والهاء الساكنة وصل والقافية مطلقة
واما الاختلاف بالكسر والضمة او بالياء والواو فهو الاقواء والتحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف تقليلا
للاقسام وضما للنشر وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده ليستحق المعطوف اعرابه من جزم او
نصب اي هو من عطف جملة على جملة ومن البين ان الجملة المعطوف عليها مستانفة ايضا ولعل هذا مراد
من قال انها للاستيناف والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد اي هذه الجملة والمعطوف عليه في الابيات
جملة يقول وفي البيت الاول جملة الم تسال لكن يلزم فيه عطف الخبر على الانشاء كما في التعليق وانما يقدر
النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اي ان الباعث لهم على هذا التقدير هو هذا التبيين في
حرف جر له عشرة معان احدها الظرفية اي معنى الاحتواء وما تنزل منزلته وهي اما مكانية او زمانية وكلاهما
انتسم الظرفيتان وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم غلبتها فارس في ادنى الارض اي في اقرب ارض العرب منهم او
في اقرب ارضهم من العرب وهي اذرعات وبصرى عند عكرمة او في اقرب ارضهم الى عدوهم اي فارس وهي الجزيرة
عند مجاهد وهم من بعد غلبهم من اضافة المصدر الى المفعول سيغلبون في بضع سنين وهو ما بين الثلاث الى
التسع او مجازية قال الشارح كان ينبغي له ان يقول اولا احدها الظرفية مكانية او زمانية وهي اما حقيقية نحو كذا
او مجازية نحو كذا والا فالمجازية ليست قسيما للمكانية والزمانية كما قال لكن كان يلزمه جعل المجازية قسيما للمكانية
والزمانية وانما هما قسمان للحقيقة وان كانت المجازية انما تتحقق بتخيل ما ليس مكانا او زمانا حقيقة مكانا او زمانا
مجازا ولما كانت الظرفية الحقيقية منحصرة في المكانية والزمانية اقامهما مقامها وجعل قوله او مجازية قسيما
لهما بهذا الاعتبار فكانه قال وهي حقيقية مكانية او زمانية او مجازية وقيل في العبارة حذف والتقدير

ونيكوا هكذا في بعض النسخ وفي كتاب الزبد في الادب

بان للاستيناف كما عرفت ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه

الظرفية اما حقيقية وهي اما واما او مجازية ثم المجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو النجاة في الصدق او يكون المظروف معنى فقط نحو البركة في الاكابر او بالعكس نحو انت في رحمة الله واما في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون فعند من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فالان كلمة في النسبة الى عيون مجاز اذهم ليسوا فيها حقيقة وانما هم في بنات التمتع بها والشرب منها فهم فيها مجازا ومن منع قدر مضافا اي ان المتقين في نعيم جنات وعيون فيكون مجازا محضا او قدر العيون مجرورة بفي اخرى فتكون الاولى حقيقة والثانية مجازا نحو ولكم في القصاص حيوة هذا كلام في غاية البلاغة وهو من ايجاز القصر فان معناه كثير ولفظه يسير ولا حذف فيه مما يؤدي به اصل المراد ورجحانه على ما هو عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره منه وهو في القصاص حيوة فانها احد عشر اعتبار التنوين والا فعشرة وحروف قولهم اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة وبالنص على المطلوب الذي هو الحيوة وربما يفيد تنكير حيوة من التعظيم لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد والمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم حيوة عظيمة والنوعية اي لكم فيه نوع من الحيوة وهي الحاصلة للمقتول ان الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لا بتداءهم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع مسلم صاحبه من القتل وهو من الغود وباطراده لان كون الاقتصاص سببا للحيوة امر مطرد بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص والا فالقتل عدوانا ليس نفي له بل ادعى له وبخلوه عن التكرار وباستغنائه عن تقدير بخلاف قولهم فانه محتاج الى تقدير من تركه وباشتماله على المطابقة وبما فيه من الغرابة فان القصاص مع كونه قتلا وتفويتا للحيوة جعل ظرفا او مكانا لها ومن مثل الظرفية المجازية شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها شغل المظروف للظرف واشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في النفس المومنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وقوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته جعلت الرحمة كانها ظرف محسوس لانها ما تعذر حصول الانتقام للمرحوم كما يمنع الظرف المظروف تنشيطا للسامع واكد ذلك بالدخول اذ شانه ان يكون في محسوس ومن الظرفية المكانية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي الا ان فيهما قلبا وجعلا للظرف مظروفا والمظروف ظرفا لظهور ان الداخل في الخاتم الاصبع وفي القلنسوة هو الراس وانما حسن القلب ههنا لان من شان المظروف ان يحوي به نحو الظرف وههنا الامر بالعكس فقلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقد نبهتك بهذا على ان الظرفية المكانية التي تثبت لفي لا تختص بكون مجرورها ظرف مكان بل ظرفية كل شيء بحسبه نحو في الكيس الثانية المصاحبة فتكون بمعنى مع نحو ادخلوا في امم اي معهم اي كائنين في جملتهم مصاحبين لهم وقيل هو بتقدير مضاف اي في عذاب امم والظرفية مجازية فخرج على قومه في زينته اي معها اي خرج عليهم وقد اظهر ما يقدر عليه من الملابس والمراكب وزينة الدنيا فخرج على بغلة شهباء عليه الارجوان وعليها سرج من ذهب ومعه اربعة الاف على زيه وقال القتبي يقال فلان عاقل في حلم قال ابو حيان قال بعض مشايخنا ان في ههنا تفيد ما لا تفيده مع لانك اذا قلت فلان ذو عقل مع حلم لم يقتض ان عقله كان له في حال اتصاله بالحكم اذ قد يقال هذا لمن حلم في وقت وظهر فيه عقل في وقت اخر واذا قلت فلان عاقل في حلم كان المعنى ان حلمه تصرف بالعقل على حسب مقتضاه فكانه دخل فيه الثالث التعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه اي بسببه ومن اجل محبته وقيل التقدير في الافتتان به لمسكم فيما افضتم اي بسبب ما خضتم فيه من القول الافك وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة حبستها الحديث اخرجه الشيخان من رواية ابن عمر بلفظ عذبت امراة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت النار لا هي اطعمتها وسقتها اذ هي حبستها ولا هي تركتها تاكل من

خشاش الارض الرابع الاستعلاء اي مرادفة على واعلم ان الكلام ليس فيما يصلح فيه استعمال في واستعمال على نحو جلست في الارض وعلى الارض لانه على ما يقصده المتكلم من الظرفية او الاستعلاء واما نحو جلست في الدار فالموضع فيه لفي دون على كما ان ركبت على الفرس الموضع فيه لعلى دون في والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء وما نزل منزلته فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء حقيقة فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها والاولى ان يجعل من باب الاستعارة التبعية وذلك بان يشبه المصلوب لتمكنه في الجذع بالمظروف والتمكن بظرفه فاستعمل معه اداة الظرفية وقالوا هم صلبوا العبدي في جذع نخلة فلا عطست شيبان الا باجدعا والبيت من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة عزاها صاحب منتهى الطلب لسويد بن ابي كاهل اليشكري وعزاه صاحب الحماسة البصرية الى قراد بن حنش الصاردي ولعل العبدي هنا منسوب الى عبد القيس وجذع النخلة بكسر الجيم وسكون المعجمة ساقها وشيبان بن ثعلبة وابن ذهل قبيلتان وعطست بالمهملات ماتت من قولهم عطس فلان مات والجدع بجيم فدال مهملة الاقطع والجدع بسكون المهملة قطع الانف او الاذن او اليد او الشفة اي لا اماتنا الا باقطع وقال الاخر بطل كان ثيابه في سرحة هو صدر بيت عجزه يحذى نعال السبت ليس بتوام وهو من معلقة عنترة بن شداد العبسي المسماه بالمذهبة من الضرب الاول من الكامل وكان من حديث عنترة ان امه كانت حبشية تدعى زبيبة فوقع عليها ابوه فاتت به فقال لاولاده ان هذا الغلام ولدي قالوا كذبت انت شيخ قد خرفت تدعي اولاد الناس فلما شب قالوا له اذهب فارع الابل والغنم ومر فانطلق يرعى وباع منها ذودا فاشترى بثمنه سيفا ورمحا وترسا ودرعا ومغفرا ودفنها في الرمل وكان له مهر يسقاه من البان الابل فاتفق انه جاء يوما الحي فلم يجد احدا من اهله وكان في الجاهلية سبا فقصد الى سلاحه واخرجه والى مهره فركبه واتبع القوم الذين سبوا اهله فكر عليهم وفرق جمعهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له ما تريد فقال اريد العجوز السوداء والشيخ الذي معها يعني امه واباه فردوهما عليه فقال له عمه يا بني كر فقال العبد لا يكر ولكن يحلب ويصر فاعاد القول عليه ثلاثا وهو يجيبه كذلك قال له فانك ابن اخي وقد زوجتك ابنتي عبلة فكر عليهم فصرع منهم عشرة فقالوا اما تريد فقال الشيخ والجارية يعني عمه وابنته فردوها عليه ثم قال انه لقبيح ان ارجع عنكم وجيراني في ايديكم فابوا فكر عليهم حتى صرع منهم اربعين رجلا قتلى وجرحى فردوا عليه جيرانه فانشد هذه القصيدة يذكر فيها ذلك وكان معاصرا لامرئ القيس وقد اجتمع به وقال ابو عبيدة في كتابه مقاتل الفرسان هو عنترة بن عمرو بن معوية ابن ذهل بن قراد بن مخزوم بن ربيعة بن مالك بن غالب بن قطيعة بن عبس وكان شداد هو الذي رباه ونشا في حجره ونسب اليه دون ابيه وقال ابن الكلبي هو جده ابو ابيه اشتهر بالنسبة اليه وهو عنترة بن عمرو بن شداد ابن معوية وكان عنترة من الفرسان المشهورين بالنجدة ويقال له عنترة الفوارس ومعلقته هذه هي التي يقول في مطلعها هل غادر الشعراء من متردم ام هل عرفت الدار بعد توهم يا دار عبلة بالجواء تكلمي وعمي صباحا دار عبلة واسلمي وقد استشهد المص في كتابه هذا وغيره بعده ابيات منها هذه القصيدة وياتي الكلام على ما في الكتاب من ذلك كل بيت في محله ان شاء الله تعالى ومنها قبل بيت الشاهد هنا ومدجج كره الكماة نزاله لا ممعن هربا ولا مستسلم جادت يداي له بعاجل طعنة بمثقف صدق الكعوب مقوم فشككت بالرمح الطويل ثيابه ليس الكريم على القنا بمحرم فتركته جزر السباع ينشنه يقضمن قلة راسه والمعصم ومشك سابغة هتكت فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة معلم ربذ يداه بالقداح اذا شتا هتاك غايات التجار ملوم فطعنته بالرمح ثم علوته بمهند صافي الحديدة مخذم لما راني قد نزلت اريده ابدى نواجذه لغير تبسم عهدي به شد النهار كانما خضب البنان وراسه بالعظلم بطل البيت وغادر الشيء مغادرة وغدر اتركه وبقاه كاغدره وسمي الغدير غديرا لان السيل تركه والشعراء جمع شاعر وانما فعلاء جمع فعيل كظرفاء وظريف ولما كان لفظ شاعر انما يقال لمن عرف بالشعر وكل فيه شيء من فعيل

ترجمة عنترة العبسي

وجمع جمعه والمتردم بفتح الدال المشددة المهملة من قولهم تردمت الناقة على ولدها تعطفت عليه او من قولهم
تردمت فلانا اذا تعقبته والمعنى هل ترك الشعراء لاحد معنى الا وقد سبقوا اليه وهل بقيا لاحدان يصلح معنى
لم يسبق اليه وام من ام هل للاضراب المحض اذ لا يدخل استفهام على استفهام كقوله تعالى ام هل يستوي
الظلمات والنور والتوهم الظن وقيله الانكار وعبلة بسكون الموحدة علم جارية وهو في الاصل صفة بمعنى
الضخمة وجمعه اسما عبلات بالفتح وصفة عبلات بالسكون للفرق وكان الوصف اولى بالسكون لخفته والجواء
بالمد موضع وعمي صباحا كلمة تحية وحسن حذف حرف النداء منه نحو قوله دار عبلة سبق والا فالمنادى لا
يحذف منه ذلك والمدجج بالجيات التام السلاح والواو واو رب والكماة كرماة جمع كمي كغني الشجاع او لابس
السلاح ومعنى قوله لا ممعن هربا ولا مستسلم انه جرئ عالم بامر الحرب والممعن المسرع والمستسلم من استسلم للموت
وهربا نصب على المصدرات الممعن في معنى لا هارب او الاصل لا ممعن في هربه فنصبه على نزع الخافض وقوله
جادت يداي له الخ من باب التمليح اي ان الذي يقوم له مقام ما اجود به عليه الطعن فهو كقوله تحية بينهم ضرب وجيع
والمثقف المصلح والصدق كصعب الصلب المستقيم والكعوب بضم الكاف جمع وهو ما بين كل انبوبين والمقوم
المسوي وشككت شققت ويعني بثيابه درعه وقيل قلبه كما قيل في قوله تعالى وثيابك فطهر ومعنى ان الكريم ليس بمحرم
على القنا انه لا يمتنع من الطعان وجزر السباع اي جزرا لها اي قطعا يقال اجزرته السباع اذا تركته جزرا لها والجزر
بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها را القطع وينشنه معناه يتناوله من النوش وهو التناول ويتضمن كيسمعن
مضارع قضم كسمع من القضم بالقاف والضاد المعجمة الاكل باطراف الاسنان والخضم بالخاء المعجمة الاكل بجميعها وحكي في
القاموس ان اعرابيا قدم على ابن عم له بمكة فقال له ان بلاد مخضم وليست ببلاد مقضم والقلة بضم القاف
واللام مشددة اعلى الشيء وقوله ومشك سابغة عطف على مدجج المجرور والمشك بكسر الميم وفتح الشين المعجمة
والكاف مشددة اسم الشك وهو الانتظام واللصوق والسابغة الدرع التامة الطويلة اي ورب شخص هو
موضع انتظام درع تامة وهتكت شققت الفروج بضم الفاء جمع فرج بفتحها النواحي والحامي المانع والحقيقة
ما يحق على الرجل منعه والمعلم بكسر اللام الذي اعلم نفسه بعلامة في الحرب ليظهر شجاعته والزبد بالموحدة
والدال المعجمة ككتف السريع الخفيف والقداح بالكسر السهام ومعنى شتا دخل في الشتاء والغايات العلامات
والتجار بكسر المثناة الفوقية جمع تاجر والمراد به هنا الخمار قال الاصمعي يريد ان التاجر يجعل له علامة ليعرف
بها فهو اذا جاء اليه اشترى كل ما عنده فلم يحتج الى العلامة فقد هتكها وقال ابن الاعرابي معنى هتك غايات
التجار انه لا يماكس الخمار ويعطيه غاية في السوم والملوم الذي يكثر لومه على انفاق ماله والمهند السيف والمخذم
بمعجمتين ثانيتهما مفتوحة بين ميمين اولاهما مكسورة القاطع وابدى ناجذه والنواجذ بالذال المعجمة من غير اواخر
الاسنان واحدها ناجذ اي لما راى قاصدا اليه كلح وكشر فكانه متبسم وشد النهار ارتفاعه وهو منصوب
على الظرف فيرا اي يمهدي به ذلك الوقت والبنان رؤوس الاصابع والعظلم بكسر المهملة صبغ احمر والبطل الشجاع
والسرحة الشجرة العظيمة وبطل يروى بالرفع على تقدير هو بطل وبالخفض على انه نعت للمجرور برب
المقدرة ويحذى بالذال المعجمة على البناء للمفعول ونايب الفاعل الضمير العايد عليه ونعال السبت بالنصب مفعول
ثان له اي يجعل له هذه النعال حذاء قال في الصحاح الحذا النعل واحذيته نعلا اذا اعطيته
نعلا والسبت بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها مثناة جلود البقر المدبوغة بالقرظ وانما قصدها
لان الملوك كانت تلبسها والتوام كل واحد من الولدين المجتمعين في بطن واحد يقول هذا الرجل الذي قتله
شجاع طويل القامة كان ثيابه السبت شجرة فان العرب تمدح بالطول وتذم بالقصر وانه عظيم الرجلين
تصنع له من جلود البقر المدبوغ بالقرظ نعال وانه شديد قوي تام الخلقة حيث ولد فذا لم يشاركه غيره
في الرضاع فكملت اعضاؤه ولم تنتقص قوته كما تنتقص غالبا للتوامين قال ابن سيده وانما كانت في هنا بمعنى

على

على لانه معلوم ان ثيابه لا تكون في داخل سرحة اذ هي لا تشبق وتستودع وهي بحالها الخامس مرادفة
الباء اي في معنى الالصاق الذي هو اصل معانيها سواء كان حقيقيا او مجازيا وليس المراد مرادفتها في كل معانيها
لان منها معنى القسم ولم يجي فيه ولا في بعض منها ابهم لعدم الفايدة ولا في بعض غير اصلي لاقتضاء المرادفة
الاصلي كذا افاده المحشي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى البيت
درس من الضرب الثاني من الطويل من ابيات لزيد الخيل اوردها ابو زيد في نوادره والروع الفزع كالارتياع والفوا
جمع فارس وهو من الجموع الشاذة لانه قياس جمع فاعل اسما وصفة لغير مذكر عاقل والذي سهل هذا الجمع
فيه كما قال ابن الحاجب انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم يقولون امراة فارسة يعني انه غلبت عليه الاسمية
بانتفاء خاصة الصفة عنه وهي الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع
بضم مات صاحبه قال في الصحاح وهما ابهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهي العروق النابتة
ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المعجمة وكسرها وسكون الراء وقال في القاموس الابهر الظهر وعرق فيه وريد
العنق والاكحل والكلى بضم الكاف جمع كلوة او كلية وقيل في في البيت على بابها بتضمين يبصرون معنى ما
يصل بها والتقدير ماهرون او متقدمون على غيرهم في طعن الاباهر والكلى لان البصير بالشيء ماهر فيه ومتقدم
فيه على غيره او متحكمون فيه فان البصير بالشيء متحكم فيه ايضا وقال بعضهم ان في جعل في بمكان الباء هنا فايدة
ليست للباء لو كانت لانه قال يبصرون بالطعن لم يقتض اكثر من انهم عالمون به وقد يكون البصير بالشيء اذا
كان وقت تجيئ يذهل خاطره عنه لما هنالك من الشدة بخلاف في فانها تفيد ثبوت الخواطر فيستفاد مع وصفهم
بانهم عارفون بان الطعن في الاباهر والكلى اعظم الطعن انهم ثابتو الخواطر عند الطعن وليس منه قوله تعالى يذرؤكم
فيه خلافا للزاعم اي لمن زعم في قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه انه في بمعنى
الباء اي يكثركم بهذا التدبير وهو جعل الازواج للناس والانعام حتى كان التوالد والتناسل والتوالد بين نوعي
الذكور والاناث وهذا الزاعم هو الغرابيض المحشي والضمير في يذرؤكم للمخاطبين والانعام مغلبا فيه العقلاء
على غيرهم والبنا في ما قررناه من ان في مرادفة للباء في معنى الالصاق ما في الجنى الداني من ان هذا القايل
زعم انها بالاستعانة لما ان الاستعانة من مجاز الالصاق نص عليه الرضي نعم في التعبير بالاستعانة تسامح
سالم منه التعبير بالالصاق وقد وقع في نسخة معتمد عليها بدل قوله خلافا للزاعم خلافا لمن قال انها للتعليل
يكثركم بسبب هذا الجعل ولا يخفى انها اذا كانت للتعليل كانت من المعنى الثالث دون الخامس الذي هو مرادفة
الباء وان كانت الباء قد تجي للتعليل والسبب نحو فبظلم من الذين هادوا والاظهر قول الزمخشري انها للظرفية
المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للذرء والتكثير مثل ولكم في القصاص حياة فالضمير في فيه
عايد على الجعل المفهوم من جعل لكم السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم اي الى افواههم وقيل في على بابها والمراد
بالايدي النعم الجوارح اي ردوها في افواههم وعضوا اناملها لما نالهم من الغيظ كما قال تعالى عضوا عليكم
الانامل من الغيظ وعض الانامل بالافواه انما هو بعد ادخالها فيها نعم هناك اطلاق اسم الكل عن الجزء مجاز
وضمير ايديهم وافواههم عليه للكفرة المحدث عنهم وللنعم اي ردوا ايادي الانبياء التي هي مواعظ وما اوحي
اليهم من الحكم والشرايع في افواههم لانهم اذا كذبوهم ولم يقبلوها منهم فكانهم ردوا كلامهم في افواههم والضميران
على هذا للانبياء عليهم السلام قال ابو حيان والذي اقوله ان هنا كناية عن عدم قبولهم ما جاءت به الرسل
اي ضربوا ايديهم في افواههم الرسل يعني اسكتوهم وسدوا افواههم بايديهم فكانهم لم يسمعوا منهم كلاما لان
افواههم مسدودة بايديهم وعلى هذا فالضمير الاول للكفرة والثاني للانبياء عليهم السلام ويجوز ان تكون
في بمعنى على اي وضعوا ايديهم على افواههم تعجبا واستهزاء كمن يغلب عليه الضحك او اسكاتا للانبياء وامرا لهم
بالاطباق الافواه السابع مرادفة من اي في معناها الاصلي اعني ابتداء الغاية مطلقا عند الكوفيين او في غير

الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا او غيره كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال
قد تقدم القول بان هذين البيتين مطلع قصيدة لامرئ القيس من الضرب الاول من الطويل قال الجوهري
عم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل من اكل ياكل فحذفت الالف والنون
استخفافا وفي شرح المعلقات لابن النحاس في قول عنترة وعمي صباحا دار عبلة واسلمي قال يونس سئل
ابو عمرو عن قوله وعمي صباحا قال هو من قولهم نعم البحر والمطر اذا كثر زبده كانه يدعو لها بكثرة
الاستسقاء والخير وفي القاموس وعم الدار كوعد وورث قال لها انعمي ومنه عم صباحا ومساء وظلاما
انتهى والذي يظهر من صنيع صاحب القاموس من حيث لم يذكر عم في مادة نعم ينعم وذكره في مادة وعم
يعم انه من نوع المعتل المسمى عند البصريين بالمثال لا من الصحيح وانه امر جار لا على القياس لا على خلاف
ثم قال ابن النحاس وقال الاصمعي عم وانعم واحد اي كن ذا نعمة واهل الاثات عم اكثر في كلام العرب
ونقل الشارح عن بعض شارحي المعلقات انه يقال نعم ينعم كعلم يعلم وحسب يحسب ومن عم يعم
كوضع يضع ووعد يعد فعم ان كان مخففا ففي عينها الفتح والكسر وكذا ان كان جاريا على القياس على ما
نقل الشارح عن البعض واما على ما في القاموس فليس فيه الا الكسر وصباحا منصوب على الظرفية
او على انه تمييز على النسبة اي يعم صباحك وقد تقدم الكلام على الطلل وفي يعمن الوجهان التخفيف والجري
على الاصل وفي عينها ايضا الوجهان الفتح والكسر ومعنى يعمن جاريا على الاصل وغير جار يتنعمن كما ان وعم
نص عليه الاعلم واستفهامه انكاري وقد استشهد به على مجي الانكار بهل وعلى التاكيد للمضارع بعد الاستفهام
وان كان انكاريا واورده المص شاهدا في توضيحه على استعمال من في غير من يعقل والعصر بضمتين الدهر
وجاء بالفتح فالسكون وبه نطق الكتاب والخالي الماضي والقرون الخالية الماضية واحدث عهده اقربه اي
لا ينعم من كان اقرب عهده بشكايته هذه المدة المديدة والاحوال جمع حول وهو السنة وبما ذكرنا من ان
المراد من كون في مرادفة لمن انها تاتي لمعناها الاصلي الذي هو ابتداء الغاية يندفع قول الشارح لا معنى لقوله
ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال متى اريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض الثلاثة احوال يكون
بعض اربعة وخمسة واكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر مع طائل وان كانت هي اول المراتب التي
يوجد فيها الثلاثون شهرا فان من اذا كانت لابتداء الغاية كان المعنى ثلاثين شهرا ابتدئت من ثلاثة احوال
اي من انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا نعم يلزم كما قال ان يكون هذا المعنى هو الذي ادعى غيره ان
في بمعنى مع لكن بطريق اخر ولا حاجة الى ما تكلفه المحشي من التزام ان يكون لتخصيص الثلاثة بالذكر
معنى طائل على تقدير ارادة معنى البعضية وهو تاتي الوزن بها والجناس في البيت وكانه اراد بالجناس
ما بين ثلاثين وثلاثة وهذا من قبيل الملحق بالجناس بل من نوعه الثاني وهو ما يكون الجامع بين اللفظين
شبه الاشتقاق فتامل قال ابن جني التقدير في عقب ثلاثة احوال ولا دليل على هذا المضاف اي فكيف
يحذف والمضاف انما يحذف اذا كان عليه دليل وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتمال
لان يكون اصله الى زيد فقدر في الكلام ما لا دليل عليه مع ان عنه مندوحة فان قلت اليس في هذا الاحتمال
تقدير ايضا قلت نعم الا ان حذف الحرف الجار وايصال الفعل الى المجرور كثير وقيل الاحوال جمع حال
لا الاحوال اي في ثلاث حالات نزول المطر به وتعاقب الرياح في جوانبه ومرور الدهور عليه وهذا
ما نقله ابو حيان عن بعض الاصحاب وقال هو الصحيح عندي وفي حواشي التسهيل للمص ان بعضهم
قال سالت احوالا احوالي احوالا احوالا فاحوالا فقوله سالت احوالا تقديره ذوي احوال اي سالت قوما
ذوي حالا في العلم وطاقة واحد الجمع حول لما احاط بك وقوله احوالا جمع حال بمعنى الامر والحال الاصطلاحي

واما احوالا فانها جمع حول بمعنى العام اي سنين فسنين وقيل ان احدث عهده خمس سنين ونصف
ففي بمعنى مع وهذا ما نقله ابو حيان من بعض شيوخه ومعنى البيت وهل ينعم من كان اقرب عهده
باهله وجيرته هذا الزمن الطويل يعني ان سكان ذلك المنزل فارقوه من هذه المدة فلم يعودوا اليه فحصول
النعمة له والحالة هذه مستبعد الثامن المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق الاولى
عبارة ابن مالك هي الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتحقير متلوه لجواز ان لا يكون السابق مفضولا في نفس الامر
ولا اللاحق فاضلا وانما يدعي ذلك نحو فما متاع الدنيا في الاخرة الا قليل وفي الحديث ما انتم في سواكم من الامم
الا كالشعرة البيضا في جلد الثور الاسود اي الا كهذا المقلوب القليل في هذا الغالب الكثير والتاسع التعويض
وهي الزايدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله من رغبت فيه فحذفت في ومجرورها
وعوض عنها اخرى داخلة على من ج المجرور اجازه ابن مالك وحده القياس على نحو قوله فانظر بمن تثق
هو بعض بيت تقدم الكلام عليه في بحث على وتقدم رد ابي حيان على ابن مالك في ذلك وانما قاس عليه
بناء على حمله على ظاهره من زيادة الباء وفيه نظر لان الاصل المقيس عليه لا يتعين الباء فيه لان تكون
زايدة لجواز ان يكون قوله بمن تثق كلاما منقطعا عما قبله ومن استفهامية لا موصولة والضمير
من فيه نظر يرجع الى القياس والى قول مالكا والى الحمل على الظاهر العاشر التوكيد وهي الزايدة لغير
تعويض اجازه الفارسي في الضرورة وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا يخال في سواده يرندجا
وهو اما بيت من تام الرجز او بيتان من مشطوره لسويد بن ابي كاهل اليشكري ولفظ المصراع الثاني عند
صاحب الاغاني دخلت في سربال ثم النجا ولا ضرورة فيه قال وسويد يكنى ابا سعيد وهو شاعر متقدم
من المخضرمين وقوله انا ابو سعيد كقول الاخر انا ابو النجم اي انا ذلك الرجل المشهور وبهذا الاعتبار
وبهذا الاعتبار صح وقوله اذا ظرفا للخبر ودجا الليل يدجو دجوا اظلم واليرندج بمثناة مفتوحة
فرا مفتوحة فنون ساكنة فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد الاسود كذا في الصحاح والمعنى يخال سواده
سواد يرندج كما قال الشارح ولو جعل هذا من باب التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة
ولا نقص اي فلا زيادة لفي ولا نقص بتقدير المضاف واجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها فجعل
المعنى اركبوها ولا يخفى ضعف ذلك وان حق التنزيل ان لا يخرج على مثله وقد قال ابو حيان في بيت انه
من القلة بحيث لا يقاس عليه وانما عدي اركبوا بفي لتضمنه معنى الصيرورة اي صيروا فيها وجعل ذلك
ركوبا لان السفينة في الماء كالمركوب في الارض

قد على وجهين حرفية وستاتي واسمية افاد الشارح ان الياء من حرفية واسمية للنسب اي قد تكون منسوبة
الى الحرف لاتيانها على اسلوبه تارة واخرى الى الاسم لمجيها على طريقته قال فعلى هذا ينبغي ان يضبط حرفية
واسمية بالرفع على الخبرية فتكون قد مبتدا اخبر عنها بخبرين متعاطفين ولم يتعرض لاعراب قوله على وجهين
والذي يظهر انه خبر ايضا ويحتمل ان يكون هو الخبر وهما بدل تفصيل منه ومنع ان يكونا مجرورين بدلي
تفصيل من الوجهين قال لان الحرفية والاسمية لا يصح ان يفسر بهما المفصل اذ لا يصح حملهما على الوجه فيقال الوجه
حرفية الوجه اسمية اي منسوبة الى الحرف ومنسوبة الى الاسم وكذا القول في معربة ومبنية اذ لا يقال الوجه
معربة والوجه مبنية ويصح حمل الكل على قد فعلم انها اخبار لها لا ابدال من الوجوه نعم يتاتى ان تكون ابدالا
من الكون عليها كما عرفت وجوز المحشي الجر على البدلية من وجهين لكن بتقدير ان الياء من حرفية واسمية للمصدرية
كياء الفاعلية والمفعولية اي بمعنى الكون حرفا والكون اسما وحمل الكون كذا على الوجه صحيح وهي اي قد
الاسمية على وجهين اسم فعل بمعنى المضارع او الماضي وستاتي واسم مرادف لحسب بسكون السين واقفى

الملاقه المراد فدانها توافقها في المعنى والاستعمال مضافة الى الضمير والظاهر بخلاف التسهيل وترادف
حسبا فتوافقها في الاضافة الى غير ياء المتكلم فتوهم ان قد لا تضاف الى ياء المتكلم وليس كذلك نعم تكون النون
مع قد ولا تكون مع حسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية يجوز رفعه على انه خبر ثان مفرد وتستعمل على وجهين
جزا او جملة قال المحشي ويدل من الخبر يعني يستعمل وهو ابدال مفرد من جملة واقعة موقع ما الاصل فيه ان يكون مفردا
ويجوز نصبه على انه يدل من محل على وجهين لا عرابا اياه حالا او حالا ثانية والذي يظهر ان هذا الظرف لغو متعلق
بتستعمل على انه صلته ولا يجوز جره بدلا من وجهين لا لا ثاليا فيه للنسب لا للمصدرية بل ولو كانت لها لم يجز لان اسم
مفعول من البنا واصله مبنوية قلبت واوه يا ثم ادغمت وهي الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها والكثير من الرد
في وضعها الظاهر ان المجموع علة البناء اذ اعتبار التعليل بكل منها يرد على اول شقيه ان الشبه اللفظي ليس بمؤثر الا اذا
كان معه شبه معنوي بدليل ان الى بمعنى النعمة معربة مع مشابهتها في اللفظ لالى الحرفية نعم الشبه الوضعي كاف
في ايجاب البنا وحده وما قيل ان المشابهة لقد الحرفية في اللفظ مشابهة لها في وضعها لكونها على حرفين والمشابهة
للحرف في وضعه علة تامة للبنا مع اقتضائه استدراك قيد الشبه اللفظي قد يقال عليه ان المراد ان الشبه اللفظي اعم
من الوضعي ولا يحمل الاخص على الاعم ولا عبرة بخصوص المادة كما اتفق هنا فتدبر هذا وقد منع ان تكون الى الاسمية
شبيهة بالى الحرفية في اللفظ لان الاسمية منونة ولكن قد يدعى في الى من نحو قولك الى زيد اي نعمة وافرة انها الشبيهة
وذلك كاف سلمنا انها شبيهة بها لكن شبها لفظيا غير وضعي لانا لا نعني بالشبه بالحرف في الوضع الا ما كان على حرف
واحد او حرفين لان ذلك هو الاصل في وضع الحروف كما ان الاصل في وضع غيرها ان يكون على ثلاثة فصاعدا ويقال
في هذه قد زيدا اي حسب زيد درهم بالسكون وقدني بالنون المسماه نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم مع كونها
غير اسم فعل حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنونه ومعربة وهو قليل ظاهر كلامه انها عند العرب استعمال البنا
البناء وهو الكثير والاعراب وهو القليل وانما وجه البنا مذهب البصريين وحكى الكوفيون انها اذا رادفت
حسبا تكون معربة مرفوعة على الابتدا للمنفية قال المحشي فوجه البنا ما تقدم ووجه الاعراب ما عارض وجه تحتم
البنا من ملازمتها للاضافة واما استشكال المذهب الكوفي بان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البنا
فما وجه الاعراب ولا يصلح ان تكون ملازمتها للاضافة والا لم تبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها
الغالبة فقد يجاب عنه بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة للبناء بل للتحتم فلذا جاز اعرابها وفيه نظر لان
ما يكون وجها مقتضيا للاعراب كيف لا يكون دافعا لضرورة البناء على ان المذهب الكوفي هو الاعراب لا جوازه مع
جواز البنا يقال قد زيد درهم بالرفع اي برفع قد كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي بغير نون وبكسر الدال
للمناسبة كما يقال حسبي من غير نون والمستعملة اسم فعل مرادفه ليكفي قيل عليه لو كان مرادفة لها لكانت فعلا
واللازم باطل ثم لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجي اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يأباه ولا يقول
ان معنى اف واوه اتضجر واتوجع بل تضجرت وتوجعت الانشائين وقد صرح ابن ام قاسم بانها بمعنى يكفي ولجيب بمنع
الملازمة فقد قال نجم الايمة والذي حملهم على القول بان اسماء الافعال ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال
امر لفظي لكون صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ودخول اللام على بعضها ولحوق التنوين لبعض
ثم قال وهي منقولة عن اصولها نقل الاعلام ان الكوفيين ذهبوا الى جعل هذه الالفاظ لدلالتها على الحدث والزمان
وان جمهور البصريين ذهبوا الى انها اسما وان مسماها الفاظ افعال لا احداث ازمنتها ولكن ليس المراد مجرد تلك
الالفاظ بل من حيث انها دالة على ما وضعت له قال التفتازاني في حواشي الكشاف وتحقيق ذلك ان كل لفظ وضع بازاء
معنى اسما كان او فعلا او حرفا فللاسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل والحرف كما
تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير
قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء اخر غير

الفاظها

الفاظها تطلق ويراد بها الالفاظ من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال فاصه اسم موضوع بازا لفظ
استجب وما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا ينطق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل
ليقصد به استجب الدال هو امر ويعضد ذلك قول الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي لان العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع من الكلام او كف عنه وغير ذلك
مما يودي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد دق بعض النحاة فذهب الى ان هذه
الالفاظ مصادر سادة مسد الافعال ولم يجعلها اسماء للافعال لتقصير المسافة قال الزجاج امين
حرف موضوع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت قال التفتازاني الا انهم احتاجوا الى فرق بينها
وبين المصادر المنصوبة السادة مسد الافعال لا سيما التي لا افعال لها حيث بنيت هذه واعربت تلك
يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم ويلزمها نون الوقاية مع
ياء المتكلم كما يلزم الافعال معها والياء المتصلة بها في موضع نصب لما ان حكم اسماء الافعال في التعدي
واللزوم والاظهار والاضمار حكم الافعال وقوله قدني من نصر الخبيبين قدني هو من ارجوزة لحميد بن
مالك الارقط يصف لعبد الملك بن مروان تقاعده عن نصرة عبد الله بن الزبير واصحابه وقال ابن
يعيش قائله ابو بحدل وبعده ليس الامام بالشحيح الملحد والخبيبان عبد الله بن الزبير واخوه مصعب
امير العراق من قبله وكان عبد الله يلقب بابي خبيب بضم المعجمة وفتح الموحدة الاولى او هما عبد الله وولده
خبيب الذي يكنى به وعليهما فالخبيبان كالعمرين من باب التغليب ويروى بكسر الموحدة الثانية وفتح النون
على الجمع والمراد عبد الله واخوه مصعب وابنه خبيب وقال ابن السكيت يريد ابا خبيب واتباعه والكل من
باب التغليب وقوله ليس الامام بالشحيح الملحد تعريض بمدح عبد الملك وانه الامام دون ابن الزبير
لاتصافه بما لا يليق بالامامة بزعمه فانه وصفه بالشح وبالالحاد في الحرم اي الظلم فيه والحجاج عبد
الله بن الزبير كان احق بالامامة من عبد الملك واولى بها منه يحتمل قد الاولى جملة وقعت خبرا عن
قوله المبتدا والعائد منها محذوف اي يحتمل قد الاولى فيه او منه ان تكون مرادفة لحسب على لغة البنا
فتكون الياء مجرورة المحل وان تكون اسم فعل فتكون الياء منصوبة واما الثانية فتحتمل الاول اي ان تكون
مرادفة لحسب الا انه استعملها بدون نون وقاية وهو واضح اذ يقال قدي كحسبي وتكون تاكيدا للاولى
ايضا ان كانت كذلك على ان النون اي نون الوقاية حذفت منها على خلاف القياس للضرورة كقوله
اذ ذهب القوم الكرام ليسي قبله عددت قومي كعديد الطيس وهما بيتان من مشطور السريع
المكشوف الا ان ضرب ثانيهما ز وحف بالخبن وليس قبل روية حرف مد بل حرف لين وقد عزيا
لرؤبة والعد الاحصاء والاسم العدد والعديد والطيس بمهملتين بينهما تحتية ساكنة قال في القاموس
العدد الكثير وكل ما في وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام
او دقاق التراب او البحر كالطيسل في الكل وكثرة كل شي من الرمل والماء وغيرهما ومعنى ليسي ليس
الذاهب اياي والوارد في كلامهم ليسني بنون الوقاية فحذفها للضرورة واسم ليس ضمير مستتر فيها
يعود الى الذاهب المفهوم من قولنا اذ ذهب القوم وخبرها الضمير المتصل كان القياس فصله وسيعيد المص
انشاء هذا البيت في حرف النون شاهدا على حذف نون الوقاية ويحتمل انه اسم فعل بمعناه ما عرفت
ثم تذكر مفعوله ويكون تاكيدا للاول ايضا فالياء ليست ضميرا فلا تلزم النون بل هي حرف للاطلاق
والكسرة قبلها للساكنين قال الشارح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد
من اشباع حركة الروي فلا وجود له الا بعد حركة الروي فاين التقاء الساكنين قال المحشي هذا الاشكال

مبني على ان الساكنين هنا هما الدال والياء التي للاطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون المراد بهما الدال
من قد لالتقايها ساكنة مع التنوين ولحقتها الياء للاطلاق لكن يشكل عليه ان التنوين لا يلحق الاسم في الوقف
ولذا وجب في المنصوب المنون قلبه الفا فيه حيث لم يثبت حذفه كما تاتي في المرفوع والمجرور والقوافي
محل الوقف فاين التقاء الساكنة مع التنوين فيها كما قد يرد على الشارح في تفسيره حرف الاطلاق بالمتولد
من الاشباع ما عليه الزمخشري في قراءة والليل اذا يسر بالتنوين من ان التنوين بدل من حرف الاطلاق حيث
اطلق حرف الاطلاق على الياء من يسر وهي حرف اصلي غير متولد وليس حرف الاطلاق وليس حرف خاصا بالقوافي
كما توهمه ايضا قوله حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي اي الحركة المسماة بالمجرى اذ الروي من حروف القافية ففي
تفسير سورة الاحزاب من الكشاف في قوله تعالى اضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت جعلت فواصل الاي
كقوافي الشعر وفايدتها الوقف والدلالة على ان الكلام قد انقطع واصرح من ذلك تسمية الياء من يسري فيما نقلناه حرف
الاطلاق الا ان يدعي ان قوله هذا مبني على ما هو الاصل في اطلاق حرف الاطلاق كما يشعر بذلك قول الكشاف جعلت
فواصل الاي كقوافي الشعر ثم قال الشارح وانما القول في ذلك ما قاله س في باب وجوه القوافي في الانشاد
فقصد واعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا
وقع واحد منهما في القافية حرك وليس باحاقهم اياه الحركة باشد من الحاقهم حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه
في الكلام ولو لم يفعلوا الا بكل حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم
تزل فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا
الى حركتها كما انهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا انتهى فهو كما ترى لم يجعل الكسر لالتقاء
ساكنين تحقق وقوعهما وانما جعله لاجل الضرورة الملجية الى ادخال هذه في القوافي المتحركة فحرك هذا الساكن
بالكسر حملا على كسر الاول من الساكنين اذا التقيا واضطروا الى تحريكه والجامع وجود الضرورة في
الموضعين واما قد الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف
تنفيس فلا يدخل الجامد ولا المتصرف الانشائي ولا الخبري المنفي ولا ما دخله جازم او ناصب او
حرف تنفيس وهي معه كالجزء ومن ثم لم تعمل في الفعل مع اختصاصها به فلا تفصل منه بشيء اللهم
الا بالقسم هو بدل من قول والله اعتراض يشعر بالتقليل كقوله اخالد قد والله اوطات عشرة
وما قايل المعروف فينا يعنف هو من الضرب الثاني من الطويل وقد روى صاحب مكارم الاخلاق ان
خالد بن عبد الله القسري عرض سجنه فكان فيه يزيد بن البجلي فقال له خالد في اي شيء حبست قال
في تهمة وكان قد اخذ في دار قوم فامر خالد بقطع يده وكان ليزيد اخ فكتب شعرا ووجه به الى
خالد اخالد قد اوطات والله عشرة ❊ وما العاشق المسكين فينا بسارق ❊ اقر بما لم ياته المرء انه
راى القطع خيرا من فضيحة عاشق ❊ ولولا الذي قد خفت من قطع كفه ❊ لالفيت في امر الهوى غير ناطق
اذا بدت الرايات في السبق للعلى ❊ فانت ابن عبد الله اول سابق ❊ فلما قرا خالد الابيات علم صدق قوله
فاحضر اولياء الجارية فقال لهم زوجوا يزيد فتاتكم فزوجوه ونقد خالد المهر من عنده وفي شرح شواهد
الكتاب للزمخشري قال الفرزدق وما حل من جهل حبى حلمائنا وما قايل المعروف فينا يعنف والحلم
بكسر المهملة الاناة والعقل والحلماء جمع حليم والحبى بالكسر جمع حبوة بالفتح اسم الاحتباء يقال احتبى الرجل
اذا جمع ظهره وساقيه بعمامة وقد يحتبي بيديه كذا في الصحاح وقال في القاموس احتبى بالثوب اشتمل او جمع
بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها والاسم الحبوة ويضم فيقال جمع المضموم حبى كعرى يريد ان حلماء قومهم ما
حلت حباهم ولا تغيرت حالتهم عما هي عليها من مزيد حلمهم وان قايل الرفيق الحق لا يعنف لمعرفتهم بالحق وانهم من
اهله فالظاهر ان المص تركب عليه صدر بيت على عجز اخر والعشوة مثلثة العين ركوب الامر على غير بيان يقال

الدال ح

اوطاته عشوة اي امرا ملتبسا وذلك اذا اخبرته بما اوقعه في حيرة وبلية واصلها ان تحفر حفرة ثم تغطى
بعيدان ويجعل عليها شيء من التراب لتوهم انها غير حفرة فاذا وطيها انسان او غيره وقع فيها والمعروف
ضد المنكر والتعنيف تشديد القول من العنف ضد الرفق وقول اخر ❊ فقد والله بين لي عنائي
❊ بوشك فراقهم صرد يصيح ❊ هو من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله وبين بتشديد المثناة التحتية
اظهر واوضح والعنا بفتح المهملة وبالنون والمد التعب والنصب والوشك بفتح الواو وضمها مع سكون المعجمة
السرعة وصرد بضم المهملة وفتح الراء طاير وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت فلا يحتج
هذا الفصل بالشعر ولا بابه الضرورة وقد يحذف اي الفعل بعدها لدليل كقول النابغة ❊ افد الترحل غير
ب ان ركابنا ❊ لما تزل برحالنا وكان قد ❊ اي وكان قد زالت فحذف زالت لدلالة السياق عليه والبيت من الضرب
الاول من الكامل من قصيدة للنابغة الذبياني قالها في المتجردة امراة النعمان واولها ❊ امن آل مية رايح او مغتدي
❊ عجلان ذا زاد وغير مزود ❊ زعم البوارح ان رحلتنا غدا ❊ وبذاك خبرنا الغراب الاسود ❊ لا مرحبا بغد ولا اهلا به
❊ ان كان تفريق الاحبة في غد ❊ افد الترحل غير ان ركابنا ❊ لما تزل برحالنا وكان قد ❊ في اثر غانية رمتك بسهمها
❊ فاصاب قلبك غير ان لم تقصد ❊ بالدر والياقوت زين نحرها ❊ ومفصل من لؤلؤ وزبرجد ❊ قال ابن جني في الخصايص عيب
على النابغة قوله في الدالية المجرورة وبذاك خبرنا الغراب الاسود فلما لم يفهمه اتي بمغنية فغنته عجلان ذا
زاد وغير مزود ومدت الوصل واشبعته ثم قالت وبذاك خبرنا الغراب الاسود ومدت واو الوصل فلما
احس عرفه واعتذر منه وغيره فيما يقال الى قوله وبذاك تنعاب الغراب الاسود قال واما الاخفش
فكان يرى ان العرب لا تستنكر الاقواء ويقول قلت قصيدة الا وفيها الاقواء ويعتل لذلك بان كل بيت
منها شعر قايم براسه انتهى والاقواء معدود من عيوب القافية وهو اختلاف الوصل بالواو والياء والمجرى
بالضمة والكسرة واما اختلافه بالالف والياء او بالالف والواو وان شيت قلت اختلاف المجرى بالفتحة
والكسرة اوبها وبالضمة فهو الاصراف والمصراعان المذكوران موجودان في ديوانه وخرج بعضهم الاول
على ان الاصل الغراب الاسودي بياء النسب على قصد المبالغة ثم خففت الياء وعلى هذا فلا بد من رسم الياء والنون
من متحركة بفتحة همزة ال الملقاة عليها المحذوف تخفيفا قال الاصمعي تقديره امن آل مية انت رايح او مغتد عجلان
نفسه ورايح اسم فاعل من راح يروح رواحا ومغتد من اغتدى ذهب وقت الغدا وهو ضد الرواح وعجلان نصب
على الحال وذا زاد وما عطف عليه بدل منه والبوارح بالموحدة والراء من الطير المتياسر من الميامن الى المياسر ضد
السوانح وكانت العرب تتطير بالاولى وتتفاءل بالثانية وعليه قولهم من لي بالسانح بعد البارح اي بالميمون بعد
المشوم وقد ورد النهي عن ذلك في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم اقروا الطير في وكناتها والغراب طاير معروف
سمي بذلك لسواده وقد يروى بدله الغداف بضم المعجمة ايضا وهو صنف منه قال ابن فارس هو الغراب
الضخم وقال العبدري وغيره هو غراب صغير اسود لونه كلون الرماد وقد تشاءمت العرب بالغراب وبالغوا
في ذلك حتى اضافوه الى البين فقالوا غراب البين قيل لانه من شانه ان ينزل الدور التي بان عنها سكانها قال صاحب
كتاب منطق الطير الغراب من لئام الطير وليس من كرامها ولا من احرارها ومن شانه اكل الجيف والقمامات
ومثله في الناس الزنج فانهم شرار الخلق تركيبا ومزاجا ومرحبا واهلا من المصادر المنصوبة على الدعا
وافد بالفاء كفرح دنا وقرب ويروى ازف بكسر الزاي وهو بمعناه والترحل الرحيل والركاب بكسر
الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها بنص الجوهري وقيل
جمع ركوب وتزل بضم الزاي مضارع مجزوم يقال زال يزول بمعنى ذهب واستحال ويزال قليلة
والرحال بالمهملة كرجال جمع رحل مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث والاستثناء منقطع اي قرب
الارتحال لكن ركابنا لم تذهب بعد بمساكننا واثاثنا بعد عزمنا على الانتقال ولذا قال وكان قد

زالت وكان مخففة من الثقيلة وجوز ابن جني في الخصائص ان تكون قدي بمعنى حسبي اي وكان ذلك حسبي
فقدي وحده الخبر على هذا وفي هذا البيت شواهد حذف الفعل الواقع بعد قد وعليه الاستشهاد
ودخول تنوين الترنم بدلا من حرف الاطلاق فقد انشد بتنوين قد وعليه سيورده المص في حرف النون
ان شاء الله تعالى وتخفيف كان وحذف اسمها والاخبار عنها بجملة فعلية مصدرة بقد والغانية التي تطلب
تطلب ولا تطلب او الغنية بحسنها عن الزينة ولا بنا في هذا المعنى قوله في البيت بعده بالدر والياقوت
زين نحرها لان الغنية من الزينة لا تمجها الزينة وفي قوله غير ان لم تقصدا اي لكنها لم تتعمد هذه
الاصابة اشارة الى ان المحبة حالة بين العاشق والمعشوق فكما انها من طرف العاشق اضطرارية فكذلك
من طرف المعشوق ولها خمسة معان كذا هو في النسخة التي وقعت الي وهي نسخة العز الحاضر بخط محشي
الكتاب وهي معتمدة محشاة بخطه وصوابه ستة بدليل التفصيل احدها التوقع اي ترقب وقوع الفعل وظاهر
اطلاقه انه اعم من ان يكون من المتكلم او غيره والمفهوم من تمثيله وتقريره انه في المضارع من المتكلم وفي الماضي من
غيره وذلك مع المضارع واضح لدلالته على حدث يقع او سيقع فيتاتى توقعه كقولك قد يقدم الغايب اليوم او
غدا اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي الدال على حدث وقع فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل القوم
ينتظرون الخبر اي ان نحو قد قام زيد انما يقال لقوم ينتظرون قيامه ولو كانوا غير منتظرين لكان نحو الكلام قام
زيد ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة ينتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الامير لمن ينتظر
ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله سبحانه لدعايها وذلك لما روي ان خولة
بنت ثعلبة ظاهر منها زوجها اوس بن الصامت نظر اليها وهي تصلي فاعجبته فلما سلمت راودها فابت عليه فغضب
وظاهر منها ثم ندم فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فاغتمت
لصغر اولادها وشكت الى الله تعالى فنزلت وقد كما قال قاضي المفسرين تشعر بان الرسول والمجادلة تتوقعان ان يسمع
الله مجادلتها وشكواها ويفرج عنها كربها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع
والماضي قد وقع اي وكل ما وقع لا يتوقع فالماضي لا يتوقع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية وقد
قدم الصغرى اهتماما به وقد تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك اي لكون قد للتوقع مع الماضي انها تدل
على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان اي حال الاخبار متوقع لظهور ان الاخبار به بلفظ
الماضي الواقع وما وقع لا يتوقع وهذا اشارة الى ان الجواب عن استدلال المنكر وتقريره ان اريدت بان كل ما وقع
لا يتوقع حال الاخبار فمسلم ولا يضرنا لان المراد التوقع قبل وانه لا يتوقع قبل فممنوع لانه متوقع قبل قطعا والذي
يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع لا في المضارع ولا في الماضي اما في المضارع فلان قولك يقدم الغايب يفيد
التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر هو بكسر الباء لان المخبر بالفتح اما خالي الذهن او منكر او سايل فليس ظاهر
حاله ما ذكر اي لان الظاهر من حال من يخبر عن مستقبل انه متوقع له اي فلا حاجة الى دعوى ان قد تفيده ومن
البين ان كون المضارع مفيدا للتوقع بدلالة الحال فيدل عليه قد على ان التوقع من المعاني فناسب ان يوضع له
حرف وقد يناقش في كون التوقع ظاهر حال هذا المخبر بان التوقع امر راجع الى قصد المخبر وغرضه فرب مخبر
عن مستقبل لا غرض له فيه فهو لا يتوقعه ومخبر عن مستقبل هو غرضه فيتوقعه فالاطلاق القول بان التوقع
ظاهر حال المخبر ممنوع واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع معنى لها اي لقد فيه بمعنى انها تدخل على ما هو
متوقع ولو قبل الاخبار لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل
ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك اي التوقع لقد ويصح له
فيتاتى به اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبه قد وهو ممنوع لجواز ان يكون مرجحا لاثبات التوقع لها ومعينا
له وعلى تقدير تسليم هذه الملازمة فلا نسلم بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك غاية ما اتفق انه لم يقل به احد

من جهة شخص اخر قيل عليه ان يبني
هذه الملازمة على ان المعنى المذكورة
علة الاثبات صح صح

وادعى الشارح عدم تمام الرد بهذه الملازمة على الخصم لانه يقول انها دخلت على ماض دالة على انه كان متوقعا
قبل الاخبار ولم ترد الملازمة عليه اصلا ولو اوردت عليه لكانت غير موجهة وبيانه انه لو قال لو صح جعلها
للتوقع باعتبار دلالتها عليه واقعا من شخص اخر لصح جعل لا للاستفهام باعتبار دخولها على مستفهم عنه
من جهة شخص اخر لكان منع اللازم ظاهرا لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها
له واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام للا بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة اخر مع كونها غير دالة
على الاستفهام البتة فتامله ومحصله دعوى الفرق بان قد مع دخولها على متوقع دالة على التوقع ولا
وان دخلت على مستفهم عنه لا تدل على الاستفهام ومعنى اللفظ ما دل عليه اللفظ وعبارة ابن مالك
في ذلك حسنة فانه قال في تسهيله انها تدخل على ماض متوقع اي كان في الزمن الماضي منتظر الوقوع
ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة لا مفادا ولا دالا وهذا هو الحق
الثاني من معانيها قد تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام
ف اختص بالقريب وقال نجم الايمة ان قد اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
ب قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وقد قال المص في حواشي التسهيل في تمثيلهم للتقريب
بقد قامت الصلاة ولا افهم هنا معنى التقريب قال الشارح بل هو محقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة
بان الصلاة قد قامت معناه ان قيام الصلاة الذي كان منتظرا قرب وقوعه من زمن الحال الذي
يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة انها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة الدخول فيها فلا
وجه للتوقف في فهمه مع ظهوره وناقش المحشي بان المص لم ينف عن هذا القول فهم التقريب مطلقا
ليقال انه مفهوم منه متحقق فيه وانما نفى عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لان قيام الصلاة لم يقع بعد
لا فهم تقريب الماضي لفظا ثم قال المص والذي افهمه هنا معنى التحقيق مبالغة كانه قيل قد تحقق فعل الصلاة
ووقع فاسرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل البتة وهذا المعنى كما قال الشارح ممكن
الاعتبار الا ان فيه مجازا وهو خلاف الاصل والاول على ما قررنا سالم عنه وابتنى على الافادتها ذلك احكام
اصحها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال وان كن بلفظ الماضي فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو
حاصل والمراد من كونهن للحال انهن له بحسب الاستعمال دون الوضع فلا ينافي قوله بعد ان صيغهن لا تفيد
الزمان اذ المراد انهن لا يفدنه بحسب الوضع وانما كن للحال بحسب الاستعمال ضرورة انهن للانشاء الذي
هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود وزمن هذا الوجود حالي اذ هو زمن حال التكلم فليس الحال هنا
مفاد الصيغة وضعا وانما جاء من قبل استعمالها للانشاء ولا يخفى ان هذا لا يتم في ليس اذ ليس من افعال
الانشاء فتامل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن لا يفدن الزمان فلا يفدن الماضي فلا يدخلهن ما يقربه
من الحال اذ هو فرع تحقق الدلالة على الماضي وتصرف الافعال فاشبهن الاسم فامتنع منهن ما امتنع منه قبل
اما الشبه بالاسم من حيث ان الصيغة لا تفيد الزمان فواضح واما ما شبههن له من جهة عدم التصرف
ففيه ان عدم التصرف ليس لازما للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر واما جواب المحشي بانه
لما كان المراد بعدم التصرف عدم التصرف الى الامر والنهي وغيرها من المشتقات ومعلوم ان الشابه لها في ذلك
من الاسماء غير المصدر لا مطلق الاسم كان المراد بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم التصرف لازم له فجواب
بالغاية نعم اعتراضه على قوله فقد يتصرف كالصفات بان ظاهره انه مثال للتصرف وانما هو مثال

ولا يتصرفن صح

والمطلوب في الحال المعنى الثاني لا الاول اما ظاهرة نحو وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا
من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
وقد حصرت وخالفهم الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا لا يحتاج لذلك اي ليس دخولها والحال هذه
واجبا حتى يضطر الى تقديرها لكثرة وقوعها اي وقوع الحال الماضية حالا بدون قد والاصل عدم التقدير
ولا سيما فيما كثر استعماله قد يقال اذا اقتضت الصناعة لفظا فلا يقدح في اعتباره عدم ذكره لكثرة الاستعمال بدونه
بل قد لا يجوز اظهاره كما في متعلق الظرف المستقر ونحوه الثالث ذكره ابن عصفور وهو ان القسم اذا اجيب
بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال اي من زمان التكلم جي باللام وقد نحو تالله لقد اثرك الله علينا
اي اختارك بحسن الصورة وكمال السيرة وخلوص السريرة وان كان بعيدا من الحال جي باللام وحدها بدون قد
كقوله ❊ حلفت لها بالله حلفة فاجر ❊ لناموا فما ان من حديث ولا صال ❊ هو من الضرب الاول من الطويل من قصيدة
لامرئ القيس تقدم الكلام على ابيات منها والفاجر الفاسق والكاذب والفجور الانبعاث في المعاصي ولناموا جواب
حلفت للجواب قسم محذوف والحديث المحادث كالعشير بمعنى المعاشر هو بتقدير ذي حديث والحال ام بتقدير على ظاهره
لنا سببه المعطوف والصالي المصطلي وهو الذي يستدفي بالنار يقول طرقت المحبوبة فاستسعرت الخوف من الرقباء
فحلفت لها ان القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون نيام انتهى والظاهر في الاية والبيت عكس ما قال وهو ان الاتيان
باللام وقد حيث يكون الماضي بعيدا من الحال وباللام من دون قد حيث يكون قريبا اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا
بالصبر وسلوك سيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به منذ عقل قيل لا نسلم ان المراد ذلك
لم لا يكون المراد فضلك بالحكم علينا في ارضك وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك واجيب بان حلفهم دليل
على ان ليس المراد التفضيل بالحكم لانه ظاهر جلي غني عن الحلف عليه وبان اعتبار ذلك مراد بنا سببه قوله
انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين وعن ابن عباس فضلك بالملك او بالصبر والعلم وعن
ابي سليمان الدمشقي بالحكم والصفح والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه فان من البين ان ليس المراد ان
نومهم كان قريبا من مجيئه لان في ذلك تنفيرا لها فان من البين ان ليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه لان
نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستثقل فيوشك معه الاستيقاظ بادني محرك وذلك موجب
الخوف المانع من الاسعاف بالامنية وانما المراد ان النوم بعد زمنه بحيث صار ثقيلا متمكنا فهو داعية
الطمانينة والامن وقد يقال انه بعد تسليم انهم رقباء لا نسلم ان كل نوم يكون في ابتدائه غير مستثقل
فان نوم المكدود بالنهار والسهران بالليل مستثقل من ابتدائه ولقائل ان يقول ان كون المراد في البيت
انهم ناموا قبل مجيئه لا ينافي دعوى ابن عصفور انما ينافيها كون المراد ان نومهم قبل مجيئه بالقرب منه قال
الشارح ولعل المص اراد قبل مجيئه بالتصغير فيفيد الغرض لكن لم اقف عليه في شي من النسخ وحمل القبلية
في كلام المص على القريبة بقرينة انه قاله في مقابلة القول بانها قبلية بعد بعيد ومقتضى كلام الزمخشري انها
في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا في سورة الاعراف
فان قلت فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو حلفت لها بالله البيت فانه جي فيه
في جواب القسم باللام وحدها من دون قد والبيت ونحوه منصوب بفعل مقدر ويقدر في كل مقام ما يليق به
وتقديره هنا نحو انشد البيت قلت لان الجملة القسمية اي المقسم بها لا تساق الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هي
جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى فان استماع القسم
باعث على توقع الجواب فكان مظنة لمعنى التوقع فصدر بحرفه ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد
التقريب واما التوقع فليس معنى لها كما ذكر ابن عصفور وان من شروط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا
فانه قال في تسهيله وتدخل على ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال انتهى الرابع من الامور المبنية على افادة

المتصرف اليه ظاهر والاولى ان يقال فاشبهن الحرف كما يرشد اليه قوله التسهيل فيدخل على ماض متوقع لا يشبه
الحرف واما قول عدي ❊ لولا الحيا وان راسي قد عسى ❊ فيه المشيب لزرت ام قاسم ❊ فعسى هنا بمعنى اشتد وقوي
اي فهي فعل متصرف لا جامد يقال عسى يعسو عسوا وعسوا وعسيا وعساء وعسى عسيا والنبات عسا وعسوا
غلظ ويبس والليل اشتدت ظلمته وليست عسى الجامدة والبيت من الضرب الاول من الكامل من قصيدة
مطلعها ❊ المم على طلل عفا متقادم ❊ بين الذؤيب وبين غيث الناعم ❊ وبعد بيت الشاهد ❊ وكانها وسط
النساء اعارها ❊ عينيه احور من جآذر جاسم ❊ وسنان اقصده النعاس فرنقت ❊ في عينه سنة وليس بنائم ❊
وقايلها عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع بن حصن العاملي وينسب الى جده الرقاع فيقال عدي بن الرقاع
لشهرته وهو شاعر متقدم من خواص الوليد بن عبد الملك ذكره الجمحي في الطبقة السابعة من شعراء الاسلام
وفي امالي القالي قال ابن حبيب قرع باب عدي بن الرقاع فخرجت بنت له صغيرة فقالت من هاهنا قالوا نحن الشعراء
قالت وتريدون ماذا قالوا نهاجي اباك فقالت تجمعتم من كل اوب ووجهة ❊ على واحد لا زلتم قرن واحد
فاستحيوا فرجعوا وعسا الشيب غلظ واشتد ويروى عثا بالمثلثة اي افسد اشد الفساد وقد اورد الثعلبي البيت
في تفسيره شاهدا لقوله تعالى ولا تعثوا ووسط النساء بينهن فهو بالسكون لان المتحرك ساكن والساكن
متحرك ولا وجد في المتحرك واحور صفة لمحذوف اي جؤذر احور والجآذر بالمد جمع والجاسم بمهملتين موضع
والوسنان النايم واقصده النعاس اصابه من اقصده السهم اذا اصابه والرنق بفتح الراء وسكون النون مصدر
رنق النوم في عينيه خالطها الثاني من الاحكام وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا
لتقربه من الحال فتحصل المقاربة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها وههنا اعتراض مشهور
وهو ان كلمة قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمن الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول فان الحال بهذا المعنى على حسب عاملها فقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون
مستقبلا كما لا يخفى وما ذكر وهم وغلط نشا من اشتراك لفظ الحال وقد اجاب عنه سيد المحققين في شرح
المفتاح بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها وحاليتها واستقبالها
بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ومحصله
كما اشار هو اليه في الحواشي الشريفية ان صيغ الافعال موضوعة للازمنة المخصوصة التي هي زمان التكلم وما
قبله وما بعده فاذا استعملت مطلقة يراد بها تلك الازمنة حقيقة واذا جعلت قيودا لما يدل على زمان يراد
بها ذلك الزمان وما قبله وما بعده ولو مجازا ثم قال ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى
قد يكون مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان ماضيا بالقياس الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت
جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجي فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجي
فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجي في الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب
دل على تقارنهما نعم اورد على المجي ولان تقريبه من زمان المجي في قولك قد ركب يفهم مقارنته اياه وانما المفهم
للمقارنة جعله قيدا للعامل فلا فرق ح بين وجود قد وعدمها في ذلك ولك ان تقول ان عاملها قد يتعين زمان
التكلم فاشترط ثمة لفظ قد للتقريب وفيما عداه طردا للباب فلا يحتاج الى ذلك التاويل واما الجواب بانهم
استبشعوا وقوع الماضي الصرف حالا بالمعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني زمان
التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقربة الى الحال لتكسر سورة ذلك التنافي في نزول الاستبشاع فمما لا يلتفت
اليه عند الشريف لانه بتقدير حصوله انما يرجع الى مجرد استحسان لفظي واما الجواب بان اشتراط التحلي
بقد ليشعر بالحصول حال وقوع العامل لانها في الاصل للتقريب الى الحاصل في الجملة فان الماضي لا استقلال بالمضي
لا يفيد المقارنة وان كان عامله ماضيا ايضا فقد ورد عليه ان محصله افادة قد المقارنة بالباء لا المقارنة بالنون

قد التقريب دخول لام الابتدا في نحو ان زيدا لقد قام وذلك لان الاصل في هذه اللام دخولها على الاسم نحو ان زيدا
لقايم لان من شانها الدخول على المبتدا وان تخلفت الى الخبر ولن يكون المبتدا الا اسما وانما دخلت على المضارع لشبهه
بالاسم نحو وان ربك ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال بدخول حرف التقريب عليه اشبه المضارع الذي هو
شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه للشبه المذكور المعنى الثالث من معاني قد التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل
نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل فان صدق من شانه الكذب وجود من طبعه البخل قليل بل اقل من
القليل وتقليل متعلقه اي متعلق الفعل دونه نحو قد يعلم ما انتم عليه هو اقل معلوماته سبحانه الاولى اي يعول
اي ان ما هم عليه بالنسبة الى معلوماته تعالى واما علمه تعالى فلا يوصف بالقلة وزعم بعضهم انها في هذه
الامثلة ونحوها للتحقيق لا للتقليل يصدق اي هو مستفاد من جوهر الكلام ومادته فانه ان لم يحمل على ان صدور
ذلك المذكور منها قليل كان هذا القول فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله لان الحكم عمن شانه البخل بالجود و
الكذب بالصدق ان لم يحمل على صدور ذلك منها قليلا يكون تناقضا وقد اجيب بان التقليل ح يكون مفهوما
بالقرينة لا بالنص بخلاف ما اذا كان مفهوما من لفظ قد الرابع التكثير قاله س في قول الهذلي قد اترك القرن
مصفرا اناملة هو صدر بيت عجزه كان اثوابه مجت بفرصاد وهو من الضرب الثاني من البسيط وقايله كما ذكر
المص تبعا لسيبويه والزمخشري شارح ابيات كتابه ابو ذويب الهذلي وفي الغرر لوكيع انها لعبيد بن الابرص
من مقطوعة مطلعها ٭ طاف الخيال علينا ليلة الوادي ٭ من ال اسماء لم يلمم بميعاد ٭ وقبل بيت الكتاب
٭ اذهب اليك فاني من بني اسد ٭ اهل القباب واهل الجود والنادي ٭ والخيال قال في القاموس ما يشبه لك في
اليقظة والحلم من صورة والميعاد الوعد والباء الداخلة عليه للسبب لا صلة لم يلمم فانه يقال الم به اذا نزل
وقوله اذهب اليك تقديره اذهب الى قومك بقرينة ما بعده فلا اشكال بان مجرور الى وفاعل متعلقها ضميران
لشي واحد والقرن بكسر القاف المكافي والانامل رؤس الاصابع واصفرار الاصابع كناية عن الموت وقد تقدم ومجت
بتشديد الجيم والبناء للمفعول معناه صبغت واصل المج رمي الماء ونحوه بالفم والفرصاد بكسر الفاء الاحمر من التوت
وفي شرح ابيات الكتاب الفرصاد ماء التوت وقيل التوت نفسه فعلى الاول للحاجة الى تقدير مضاف وقال
في القاموس الفرصد والفرصيد بكسرها عجم الزبيب والعنب كالفرصاد وهو التوت او احمره او صبغ احمر وفي
الصحاح التوت الفرصاد ولا تقل التوث اي هو بمثناتين فوقيتين اولاهما مضمومة لا بمثناة ثم مثلثة
ورايت في هامش نسخة الصحاح بخط بعض الفضلا ما نصه يقالان معا وانشد لبعض العرب لرؤية من
٭ رياض الحسن او طرف ٭ من القريه حزن غير محروث ٭ اشهى واحلى لعيني ان مررت به ٭ من كرخ بغداد ذي الرمان
والتوث ٭ قال المحشي وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي العرب تقول بالمثناة والفرس
بالمثلثة انتهى وفي القاموس في فصل التاء المثناة من باب التاء المثلثة التوث الفرصاد لغة في المثناة حكاها
ابن فارس والعجب ان الشارح اقتصر على هذه اللغة فقال والتوت بمثناة فوقية اوله ومثلثة اخره وسكت
عن الاخرى الشهيرة هذا وقد شنع الشارح في شرح التسهيل على المص في اثبات التكثير معنى لقد وعزوه
اياه الى س بطريق الجزم وانما هو في ذلك متشبث بذيل ابي حيان في اعتراضه على ابن مالك فيما فهمه من
كلام س وتوضيح ذلك كله ان س قال واما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما قال
الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله كانه قال ربما هذا نصه قال ابن ابن مالك فاطلاقه القول بانها
بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي فاعترضه ابو حيان فقال لم يبين س
الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام س على نقيض
ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما
يقع منه على سبيل الندرة والقلة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير

ورد على ابي حيان بان اطلاق التسوية كاف في الدلالة على انها في كل الاحكام الا ما تعين خروجه وبان فخر الانسان
بما يقع منه كثيرا انما يكون فيما يقع كثيرا وقليلا فيفخر بالكثير منه اما ما لا يقع الا نادرا فقط فانه يفخر
بالقليل منه لاستحالة الكثرة فيه وترك القرن المكافي مصفر الانامل انما يتفق نادرا فلذلك يفخر به فان
من كان قرنا مكافيا وما للشخص لو فرض مغلوبا معه كثيرا لم يكن قرنا الا عند المكافاة غالبا ثم انه قرر
المراد بان قوله القرن لما كان مقتضاه انه لا يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام على التدافع وقد
سبق الزمخشري ابا حيان الى هذا الفهم فاتجهت المواخذة على المص اذ نقل عن س ما لم ينص عليه وانما فهمه
عنه ابو حيان في معرض معارضة ابن مالك في فهمه وليس جازما ومثله لا يكفي في النقل عن هذا الامام انه
قاله وغايته فهم جوزه ابو حيان وسبقه اليه الزمخشري وهو معارض بفهم ابن مالك اخر مجتهدي هذا الفن
ومحصل ذلك انه قد لو حملت على التكثير في البيت لزم التناقض بناء على ان القرن المكافي وكثرة مغلوبيته
يمنع كونه قرنا وقد فرض انه قرن هذا خلف قال الشارح وانما يتم ذلك لو كان المراد بالقرن واحدا وهو ممنوع
بل الظاهر ان المراد به الجنس فلو فرضنا انه غلب جميع اقرانه وهي بماية مثلا كل واحد مرة حصلت كثرة الغلبة
مع انتفاء التناقض لتعدد المحال وهذا هو اللايق بمقام الافتخار وقاله الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك في السماء قال اي ربما نرى ومعناه تكثير الروية ثم استشهد بالبيت السابق اي كثيرا ما نرى تردد وجهك
في جهة السماء تطلعا للوحي فانه كان صلى الله عليه وسلم يقع في روعه ويتوقع من ربه ان يحول الى الكعبة لانها قبلة
ابيه ابراهيم عليهما الصلاة والسلام واقدم القبلتين وادعى للعرب الى الايمان ولمخالفة اليهود فاستشهد جماعة من النحاة
على ذلك ببيت العروض ٭ قد اشهد الغارة الشعواء تحملني ٭ جرداء معروقة اللحيين سرحوب ٭ هو من الضرب الثاني
من البسيط بل هو شاهده المورد له في كتب العروض ومن ثم اضافه المص اليه لهذا المعنى والعروض علم يعرف به
صحيح وزن الشعر من سقيمه وانما سمي عروضا لانه ناحية من العلوم والعروض في اللغة الناحية وقايل هذا البيت
عند بعضهم عمران بن ابراهيم الانصاري وقيل امرئ القيس واشهد احضر والغارة قال في الصحاح
الخيل المغيرة وفي القاموس اغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل وجمع بينهما صاحب التقريب فقال
والغارة اسم من اغار كالطاعة من اطاع ثم اطلقت الغارة على الخيل والشعواء بفتح المعجمة وسكون المهملة مع
المد المتفرقة وفي الصحاح غارة شعواء اي فاشية متفرقة والجرداء بفتح الجيم وسكون الراء مع المد تانيث
اجرد يقال فرس اجرد واجرداء اذا كان رقيق الشعر قصيره ومعروقة بمهملة وراء وقاف قليلة اللحم واللحيان
بفتح اللام تثنية لحي وهو منبت اللحية من الانسان ومثله من غيره وقال الجوهري منبت من الانسان
وغيره وسرحوب كعصفور الطويلة كذا في القاموس وفي الصحاح فرس سرحوب اي طويلة على وجه الارض
وتوصف به الاناث دون الذكور الخامس التحقيق وهذا المعنى هو الذي جعله الرضي الاصل وذكرات غيره
مما ينضاف اليه كما نقلنا عنه لك سابقا نحو قد افلح من زكاها اي نماها بالعلم والعمل وقد مضى ان بعضهم حمل
عليه اي على التحقيق اي على افادة قد التحقيق قد يعلم ما انتم عليه يا معشر المكلفين من المخالفة والموافقة
والنفاق والاخلاص وقد تفيد التحقيق مع المضارع كما تفيده مع الماضي قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد
العلم وتحقيقه ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد المترتب على علمه تعالى بما هم عليه فتاكيد العلم لتاكيد الوعيد وقال
غيره في ولقد علمتم الذين اعتدوا قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية المجاب
بها في افادة التوكيد قيل عليه الظاهر ان يقال اللام في كذا والا فكيف يكون واحد مثل اثنين واجيب بانه
لا مانع من ان يفيد حرف في التاكيد معنا حرفين او ان المراد مثل كل واحد منهما لا مثلهما معا والحق ان الجواز
ممكن وانما الكلام في الوقوع وتقدم سلف لهذا الغير في قوله وقد مضى نقل القول في التقليل في الا وهي اية
قد يعلم ما انتم عليه حيث حملت على تقليل المتعلق والتقريب في التوقع في مثل الثانية يعني اية ولقد علمتم

الذين اعتدوا وانما زاد لفظ مثل الثانية لانه لم يمض له في هذه الاية نفسها قول بانها للتقريب والتوقع
وانما نقل الزمخشري في مثلها وهو قوله لقد ارسلنا نوحا انها للتوقع ونقل عن ابن عباس ما لكانها مع الماضي
تفيد التقريب ولكن القول بالتحقيق فيهما اي بان قد فيهما للتحقيق اظهر فهو بالقبول اجدر والسادس النفي
مقتضاه ان يكون لقد ست معان ولذا قلنا ان الصواب ان يقوله ثمة ولها ستة معان بدل قوله ولها
خمسة معان وقد اعتذر عنه بانه لم ير هذا المعنى السادس بمثابة تلك الخمسة لغرابته وقلة استعماله فجزم
بان المعاني خمسة ثم بدا له انه لا يخل به حرصا على الافادة قيل ونظير ذلك قول الحنفية في اصولهم اصول الشرع
ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس ولا يخفى ان هذا التنظير انما يتم ان لو اقتصر على تعداد
المعاني من دون ذكر العدد ثم قال وللمعنى السادس النفي فتامل حكى ابن سيده هو ابو الحسن علي بن اسمعيل
المرسي صاحب المحكم في اللغة وغيره كان راسا في العربية حجة في نقلها وكان اعمى بن اعمى مات سنة ثمان وخمسين
واربعمائة والسيدة كزينة مونث السيد وهو من اسماء الاسد والذيب قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف
بعد الفاء في جواب النفي بقد اي ما كنت بخير فتعرفه وهذا غريب واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد
فنصب الجواب بعدها انتهى اي كما ينصب الجواب بعد حرف النفي ومحمله عندي على خلاف ما ذكره ابن سيده
وابن مالك وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق يعني مثله في اطلاق احد الضدين على الاخر على سبيل
التهكم والمراد ما كنت في خير وانما ابرز في صورة الاثبات تهكما واستهزاء بالمخاطب ثم جاء النصب بعده
نظرا الى المعنى المراد لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي ان يكون نفيا محضا لان ذلك شرط لوجوبه لا
لجوازه وتخريج المص اولى من تخريجنا لما يلزم عليه من الاشتراك اي من كون قد مشتركة بين معاني احدها
النفي واذا كان الكلام ايجابا يراد به النفي فهو مجاز واذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز حمل على المجاز تقليلا
للاشتراك وان كان انما حكمنا بالنفي بمعنى لقد لثبوت النصب اي لمجرد ثبوت النصب بعدها فغير مستقيم
لمجيء قوله والحق بالمجاز فاستريحا اي لثبوت النصب بعد الايجاب الصرف وهذا عجز بيت صدره سا ترك
منزلي لبني تميم من الضرب الاول من الوافر وقايله المغيرة بن حبناء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي قال في الاغاني حبناء
لقب على امه غلب بيه واسمه جبير وهو شاعر اسلامي من شعراء الدولة الاموية هاجر زياد الاعجم قال
الفارسي قوله فاستريحا بالنصب للضرورة لان الوجه رفعه عطفا على الحق اذ الكلام موجب لكنه لما
كان في معنى ان الحق استريحا وان يكن لحاق فاستراحة اشبه غير الموجب فنصبه باضمار ان وقال ابن يسعون
ان بعضهم رواه لاستريحا باللام ولا اشكال عليه واما ما قيل من انه نصب في جواب النفي المستفاد معنى من قوله
ساترك منزلي اذ معناه لا اقيم فقد رد بان جواب النفي منفي لا ثابت والاستراحة هنا ثابتة لا منفية وجوز الشارح
ان لا يكون منصوبا لا من فعلا مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا عليه بالالف قال وتاكيد مثل هذا بالثقيلة والخفيفة
موقوفا مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف قال وتاكيد مثل هذا بالثقيلة والخفيفة جايز في الضرورة
ونقل عن سي انه يجوز للمضطر مثل انت تفعلن ثم قال ولا شك ان التخريج على هذا متجه بخلاف التخريج على النصب
مع فقد شرطه كما في البيت فانه لا نظير له لكن ناقشه المحشي بان في دعوى انه مرفوع مؤكد مسامحة لان
الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد بني وانما الخلاف فيما تباشره وهي مناقشة لفظية وقول البناء قال الـ
الاعلم ثم رجح النصب ضرورة ووجهه ان يكون باضمار ان فهو على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني والمعطوف
منظور فيه للمعنى كانه قال ويكن تلحوق فاستريح اي لحوقي فاستراحتي قاله الشارح ونوقش بان حد ذلك القول
ان يكون المعطوف عليه اسما ملفوظا به ليس في تاويل الفعل وظاهر ان البيت ليس كذلك ولو جعل على حد قولهما
الطلب والتفجر لكان اقرب بجامع ان في كل منهما عطف مصدر مسبوك على مصدر متصيد من الفعل قبله الا ان في احد
طلبي وفي الاخر ليس بطلبي وقراة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه اي بالنصب وهي شاذة وخرجت على

ان وانها مع صلتها في محل خفض بالعطف على الحق والقذف الرمي وندمغه نبطله قال قاضي المفسرين وانما
استعار لذلك اي لغلبة الحق على الباطل وزهوقه القذف وهو الرمي البعيد المستلزم لصلابة المرمي والدمغ
الذي هو كسر الدماغ بحيث يشق غشاوة المودي الى زهوق الروح تصويرا لابطاله ومبالغة فيه قال
وقرى فيدمغه بالنصب كقوله وانشد البيت ووجهه ما بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق وخرج المحقق
في توضيحه الاية على شذوذ النصب بان مضمرة والزمخشري في كشافه على ضعف النصب بها مسئلة قيل
يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا اراد بنحو هذه المسئلة على الاطلاق ما
اذا وقع بعد اذا الفجائية اسم يصح نصبه على الاشتغال وقبلها جملة فعلية سواء صدر الفعل القابل للتسليط
بقد ام لم يصدر فان النحاة قالوا ان اذا اذا جامعت حرفا عاطفا على الفعلية فهي غالبة على العاطف ان كان الحكم
لها دونه لالتزامهم وقوع الاسمية بعدها فترجح الرفع في الاسم بعدها والعطف على الفعلية يستدعي التناسب
فيجوز النصب وقيل يمتنع النصب على الاشتغال مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية
للفرق بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر وقد نص الرضي على اتفاقهم على ذلك ثم قال وقياس هذا وجوب الرفع
بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص
رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو ضربته
واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجتماع المذكور وقال ابو الحسن الاخفش وتبعه ابن عصفور ابو
الحسن يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو اي حيث صدر الفعل القابل للتسليط
صدر الفعل القابل للتسليط بقد ويمتنع بدون قد ووجهه اي وجه هذا التفصيل عندي ان التزام الاسمية
مع اذا هذه اي الفجائية انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق
بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها فكفى ذلك في الفرق فلم يحتج معه الى التزام الاسمية قط اي هذه الكلمة المركبة من قط
القاف والطاء المهملة على ثلاثة اوجه احدها ان تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى فلا يكون العامل فيها
الا فعلا ماضيا او ما ولاه وقد اعمل الزمخشري الفعل المضارع فيها فقال في تفسير قوله تعالى فمنهم مقتصد ان
ذلك الاخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لاحد قط فاعمل لا يبقى وهو مضارع صرف وهذه بفتح القاف وتشديد
الطاء مضمومة في افصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط اي لا تستعمل مع غيره فادخال البا على المقصور
عليه والكثير دخولها على المقصور ثم ان هذا الاختصاص انما هو بالنسبة الى الغالب الكثير والا فقد قال ابن مالك
في شهيله وربما استعمل قط دون نفي لفظا ومعنى او لفظا لا معنى فمثال الاول قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة
في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه قال بعضهم والذي جوز ذلك مراعاة لفظ ما
وان كانت غير نافية لانهم قد يراعون الالفاظ دون المعاني لكن يعكر عليه ما في سنن ابي داود توضا ثلاثا
وما في البخاري في الكسوف اطول صلاة صلاها قط ومثال الثاني ما جاء في الحديث ايضا ان ابا قال كاين تقرا
سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثة وسبعين فقال قط اي ما كنت كذا قط واثبت ذلك ابن مالك في
شواهده لغة وقال انه مما خفي على كثير من النحاة والعامة تقول لا افعله قط فيعملون فيه المضارع
وهو لحن لما عرفت وقد نقلنا ان الزمخشري اعمله فيه واشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى
ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الاظهر على هذا ان يقال
المعنى ما فعلته في المقطوع من عمري ولا شك ان الزمن الماضي مقطوع عن الزمنين وبنيت قط لتضمنها
معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الان انما لم يقل معنى من الى لان من عند البصريين لا تكون
لابتداء الغاية في الزمان وقيل بنيت لشبهها بالحرف في الابهام لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان
كما ان من التبعيضية تصلح لكل بعض وفي الظرفية لكل ظرف وقيل لتضمنها معنى في لانها لا تظهر معها

وقيل لشبهها بالماضي لكونها تعطي المضي مع عدم صلاحيتها للاضافة والاسناد وقال الرضي وبني
قط لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجي والاولى ان يقال لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغرا
جميع الماضي واما ابدا فليس كذا الشيوع نحو قولهم طال الابد وعلى حركة لا سكون ليلا يلتقي ساكنان
ولان له اصلا في التمكن لانه منقول من القط بمعنى القطع عرضا ومنه قط القلم وكانت الحركة الضمة
تشبيها بالغايات لانها تدل على ما تقدم من الزمان كما ان قبل كذلك وقيل لنيابتها عن منذ المبنية على
الضم وحلالها على عوض ولانها لو فتحت لتوهم النصب على الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بالحرف المتضمن معنا
ويعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال وقال الكسائي اصله قطط بضم الطاء الاولى وسكون الثانية
فسكنت الاولى وادغمت بعد جعل حركتها على الثانية وقد تكسر طاوه المشددة على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع
قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه بحذف الاولى الساكنة مع ضمها او اسكانها مبالغة في التخفيف بحذف الحركة
ايضا والثاني ان تكون بمعنى حسب بالسكون وفسرها ابن السيد في كتاب المسايل بالاكتفاء بالشي والاجتزاء به وهذه
مفتوحة القاف ساكنة الطاء فقط كما هو احد وجوه تلك وانشد الحريري منذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط
الاولى ظرف زمان والثانية بمعنى حسب وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب وفيها معنى
القطع ايضا يقال قطني وقطك وقط زيد درهم والكوفيون يجيزون النصب فيما بعدها فيجرون قط عبد الله
درهم ويتاولون المعنى كفى عبد الله او يكفيه درهم قال ابن السيد بعد حكايته هذا المذهب ولا يعرف ذلك البصريون
الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وضع الحروف وحسب معربة قال المص في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم
الا مقرونا بالفاء وهي زايدة لازمة ونافقه الشارح بانه لا ينبغي
ارتكاب الزيادة ما وجد عنها مندوحة وقد قال التفتازاني في المطول ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف وقدره في قول صاحب التلخيص يوصف بها الاخيرا
فقط فقال اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الاول بها قال وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء وظاهره
انها قد تستعمل بدون الفاء وفي كتاب المسايل لابن السيد ان قط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي تقول
اخذت درهما فقط اي لم ازد درهم وهذه هي التي تقع بعد الفاء وانما صلحت لان معنى اخذت درهما فقط اخذ
درهما فاكتفيت به فلذلك جعلها جزائية وهذا عاطفة لكن لا يخفى ان صريح كلام السعدان قط ذات الفاء اسم فعل
بمعنى انته فلا يبعد عليه جعل الفاء جزائية بالتقدير الذي ذكره المص انما اعتبرها اسما مرادفا لحسب وكم
بين الاعتبارين واما ابن السيد فبعد تفسيرها بمعنى الاكتفاء كما نقلنا عنه انما قال ما قال فهو من باب
تفسير المعنى ولو اعتبر الفاء عاطفة لكان قايلا بان قط اسم فعل بمعنى التنبيه وانما ذاك كقولهم معنى حسبك
درهم كفاك درهم اذ لا قايل بان حسبا اسم فعل بمعنى كفى فتامل والثالث ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي
فيقال قطني بنون الوقاية درهم كما يقال يكفيني اي يقال ذلك على وجه اللزوم ويجوز بنون الوقاية اي مع
قط على الوجه الثاني فيها وهو وجه مرادفة حسب حفظا للبناء على السكون من عروض التحريك كما يجوز في لدنه
ومن وعن لذلك اي لحفظ بنايها عليه المفرده جارة وغيرها والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان احدها
التشبيه وهو الدال على مشاركة امر لامر في معنى نحو زيد كالاسد اي في الشجاعة فالامر الاول هو المشبه
والثاني المشبه به والمعنى الذي وقع الاشتراك فيه اي الشجاعة هنا وجه الشبه ومن ثم كانت اركان
التشبيه اربعة الطرفين ووجه الشبه والاداة والثاني التعليل اي معنى لام العلة اثبت ذلك
قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما قيل عليه الاولى ان يقول
بان تكون الكاف متصلة بما الزايدة لان زيادتها في المثال معلومة بخلاف كونها كافة لحكاية س
كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنا اي لانه لا يعلم ولا سبيل الى جعل ما مصدرية لكان ما بعدها صلة

كانها الخبر وحسبك حب زيد درهم صح

باب الكاف
حرف الكاف صح صح

لها من غير تقدير شي وهي لا توصل بان المفتوحة ومعمولها ويحتمل كما قال الشارح ان تكون مصدرية وان
المفتوحة ومعمولاها فاعل يثبت مقدرا والفاء عاطفة على محذوف اي لاجل ثبوت عدم علمه سامحنا الله
فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفاء اليلزم تقدم ما بعدها عليها كل ذلك محافظة على عدم
زيادة الفاء اللازمة على القول الاول ولعل جوازه في المجردة من ما نحو وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب
لعدم فلاحهم فوي اسم فعل وقد ضبط اعجب من النسخ بصيغة التكلم ويجوز ان يكون فعل امر وقدره ابن الحاجب
فعل امر بلفظ تعجب ويجوز ان يكون وي من اسماء الاصوات قال لان المتعجب يقوله عند التعجب كما يقول المتالم
آه عند الالم وعليه فالوقف على وي وحدها وفي المقرونة بما الزايدة كما في المثال الذي حكاه س وذكر المحشي
ان الواقع في نسخة المص بما الكافة وان الظاهر ان يقال بما الزايدة وفي المقرونة بما المصدرية نحو كما ارسلنا
فيكم الاية قال الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني فتتعلق الكاف التعليلية باذكروني
والمختار ان الكاف للتشبيه وهو متصل بما قبلها اي ولاتم نعمتي عليكم في امر القبلة او في الاخرة كما اتممتها
بارسال رسول منكم او بما بعده اي كما ذكرتكم بالارسال فاذكروني وهو اي معنى التعليل من الكاف ظاهر
في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم بتعليم المناسك وغيرها واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص
موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان وان اختلفا من جهة ان الذكر احسان من العبد
بمعنى اتيانه بالحسن والهداية احسان من الله وانعام منه على العبد وقد يعتبر ذكر العبد الرب احسانا منه على
نفسه لانه موجب لذكر الله تعالى اياه بمقتضى قوله اذكروني اذكركم فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن
الله اليك اي احسن الى عباد الله كما احسن اليك فيما انعم عليك وقيل احسن الشكر والطاعة كما احسن اليك
بالانعام ويكون التشبيه في مطلق الاحسان لامتناع مماثلة احسان العبد لاحسان الله تعالى والكاف للتشبيه
ثم عدل عن ذلك اي عن التشبيه بين الاحسانين للاعلام بخصوصية المطلوب وعليه فالكاف في موضع
نصب نعتا لمصدر محذوف اي اذكروه ذكرا حسنا كما هداكم هداية حسنة وما ذكرنا في الايتين اي في ايتي
كما ارسلنا فيكم واذكروه كما هداكم من ان ما فيهما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وقد يقال يقتضي الظهور
في الايتين معا وقوله قبل وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم مفهومه انه ظاهر فيها دون ما قبلها
فتدبر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرها انها كافة لا مصدرية وجوز الزمخشري الوجهين في قوله كما
امن الناس ان تكون ما كافة مثلها في ربما ومصدرية مثلها في بما رحبت وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها
من عمل الجر لغير مقتض نعم لو كانت ما حيث لا يمكن ان ينسبك منها مع ما بعدها مصدر جاز ذلك واختلف
في نحو قوله وطرفك اما جيتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث ينظر البيت من الضرب الثاني من
الطويل وقايله عمرو بن ربيعة وربما روي لكي يحسبوا ولا شاهد فيه وفي شرح الجلالي انه وجد البيت
في قصيدة لجميل كل مصراع منه في بيت فبيت الاول قوله وطرفك اما جيتنا فاحبسنه فربع الهوى باد لمن
يتبصر وبيت الثاني قوله سامنح طرفي حين القاك غيركم لكيما يروا ان الهوى حيث انظر وعليه فقد ركب
صدر بيت على عجز اخر ولا شاهد فيه على هذه الرواية والطرف العين ولا يجمع لانه مصدر في الاصل
قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وطرفك مبتدا وجملة الشرط والجزاء خبره وما من اما زايدة ولا يجوز نصبه
على الاشتغال بعامل يفسره فعل الجزاء لانه لا يعمل فعل الجزاء لانه لا يعمل في متقدم عليه فلا يفسر عاملا والهوى
المقصور الحب قال الشارح وهنا مقصور يدل عليه المقام اي فاحبسنه عنا اي انك اذا جيتنا فلا تنظر الينا
ولا الى غيرنا ليحسب الرقبا ان هواك مقصور على من تنظر اليه فيكون ذلك سببا للستر وعدم الفضيحة ولقايل
ان يقول هذا التقدير يقتضي ان يكون المراد انك اذا جيتنا فلا تنظر الينا وانظر الى غيرنا الا كما قال بعض
عنه قول جميل سامنح طرفي حين القاك غيركم نعم ما قاله قد يقتضيه حذف المعيد اذ قد يكون الغرض من

حذفه الاطلاق والتعميم الا ان يكون ضمير جئتنا للمعظم نفسه بل للمتكلم مع الغير وهو الظاهر لانه اكمل
في باب التستر فتامل فقال الفارسي الاصل كيما فحذف اليا ضرورة والفعل منصوب على بابه وقال ابن
مالك هذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها تشبيها بكي في المعنى وفي نسخ الشارح
لتشبيهها بها والمراد بكي قيل يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع لا يقال كي تنصب المضارع
وتجر الاسم لانا نقول انما تنصب مصدرية ولا تعليل فيها وتجر تعليلية ولا مصدرية لها والمجموع على
حرف بمعنى واحد في الاسم والفعل وقد ادعى المحشي انه وقع في بعض النسخ ونصب الفعل بعدها لشبهها
بها اي لشبه الكاف بكي في المعنى وفي بعضها ونصب الفعل لشبهها بها في المعنى وان عليهما لا يلزم ما قيل لعدم
اقتضائهما ان النصب بالكاف لظهور تعلق بها بشبهها لا بنصب بل وليس بلازم ايضا على ما في بعض اخر
وهو نصب الفعل بها لشبهها بكي وان كان التعلق بنصب لان نسبة النصب الى الكاف التعليلية مجازية
كنسبة الى اللام التعليلية باعتبار انه بان مضمرة بعد كل منها قال ثم لا يخفى ان التكلف بما هو فيما قال ابن
مالك وان رواية البيت لكن يحسبوا كما زعم الاسود مؤيدة لقول الفارسي مع امكان ان يقول ان ما مصدرية
لا كافة والنصب بها حملا على ان اختها كما قيل في كما تكونوا يولى عليكم وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى نزهة الاديب
ان ابا علي حرف هذا البيت وان الصواب فيه «اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا» البيت اجاد المص
كما قال الشارح في تعبيره عن هذا القول بالزعم فانه قايله الاسود قد سود الصحف بهذه المقالة الناشئة عن سوء
الادب فان ابا علي الفارسي لا يدفع بمثلها عن الامامة في العربية وسعة الحفظ والضبط والاتقان لما ينقله ويرويه كما
يشهد بذلك ما له من المصنفات التي اشتهرت وانتشرت وهذه الرواية وان تثبت لا تقدح فيما رواه مع استقامة وجهه
ومعناه فان قيل فقد سمع النصب في غير هذا البيت كقوله «اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب اذا ما سايل سالا»
فيمن روى يحدثه بالنصب فالجواب انه اذا تعارض نقلان اخذ بارجحهما اسنادا ومتنا فالاول كان يكون رواة احدهما
اكبر واعلم مثاله ان يستدل على النصب بكما بقوله اسمع حديثا البيت فيقول المعترض اتفقت الرواة على الرفع في يحدثه
ولم يروه بالنصب الا المفضل الضبي ورواة الرفع اعلم واحفظ فالاولى الاخذ بروايتهم والثاني كان يكون احد
النقلين على وفق القياس كان يستدل على نصب الفعل بعد حذف ان بقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيقول
المعترض روايتنا بالرفع وهي تقتضي القياس فالاخذ بها اولى قاله ابن الانباري في كتابه لمع الادلة والثالث الاستعلا
اي موافقة معنى على ذكره الاخفش والكوفيون وحكى الاخفش والفراء ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير
وقيل المعنى بخير فالكاف بمعنى المصاحبة ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء فلا وجه للتخريج عليه بخلاف مجيئها بمعنى على فقد
ثبت عند من ذكر وقيل في كن كما انت ان المعنى على ما انت عليه اي على الحال التي انت عليه وللنحويين في هذا المثال
اعاريب احدها هذا اي هذا الوجه وهو ان ما موصولة اي اسم موصول اريد به الحال كما عرفت وانت
مبتدا حذف خبره وهو عليه والجملة صلة ما والثاني انها موصولة ايضا وانت خبر حذف مبتداه واي
كالذي هو انت والكاف للتشبيه ومآل المعنى الى كن على حالة واحدة ويندفع اشكال تشبيه الشي
بنفسه بان الشي باعتبار غيره باعتبار اخر وقد قيل بذلك اي بان ما موصولة والكاف للتشبيه
في قوله اجعل لنا الها كما لهم الهة اي كالذي هو لهم الهة اي اجعل لنا الها مماثلا للذي هو الهة لهم
اي مماثلا لالهتهم وقيل ان ما في الاية موصول حرفي والهة فاعل بثبت مقدرا اي كما ثبت لهم الهة
والثالث ان ما زايدة ملغاة والكاف ايضا كما في الوجهين السابقين جارة كما في قوله «وننصر مولانا
ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بحث ما وانت ضمير
مرفوع اينب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت وتكون الكاف للتشبيه ايضا والمعنى كن فيما يستقبل
مماثلا لنفسك فيما مضى على انه من تشبيه الشي بنفسه باعتبار حالين مختلفين والرابع ان ما كافة

مهيئة لحرف الجر المدخول على الجملة وانت مبتدا حذف خبره اي عليه او كاين وقدره بعضهم بمعلوم والكاف
لتشبيه معنى الجملة التي قبلها بمعنى الجملة التي بعدها فكانه امره ان يكون منه في المستقبل كون مماثل لكونه
في الحال وقد قيل في كما لهم الهة ان ما كافة وهو ما في الكشاف فقد وقع بعد ما جملة يفهم منها ما كان يفهم
من المجرور بالكاف من التشبيه وزعم صاحب المستوفي ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله «واعلم انني واباحميد
كما النشوان والرجل الحليم» البيت من الضرب الاول من الوافر وقايله زياد الاعجم وبعده «اريد هجاءه وتخاف ربي
واعلم انه عبد لئيم» ويروى بجر كل من النشوان فعلان بالفتح من نشا ونشوا ونشوة مثلثة سكر كانتشى وتنشى
يقال رجل نشوان ونشيان سكران بين النشوة وهو بالرفع مبتدا للخبران كما وهم الجلال والرجل عطف
عطف عليه والخبر محذوف اي كاينان والجملة خبران والكاف مكفوفة بما المهيئة والالوجب الجر والحليم
من عنده اناة وصبر اي انا وابو حميد كالسكران والحليم من حيث ان السكران يعبث بالحليم ويجرا بالسفه
عليه وهو محتمل له صابر عليه فتلك حالته وهذه حالتي لكنه ابان عن عدم حلمه بالبيت الثاني فانه اي
حلم واي كف عن الهجاء مع التسجيل على المذكور بانه عبد لئيم اللهم الا ان يقال ان هذا المذكور لا يعد هجوا
لهذا الرجل لاتصافه بما يكون هذا المذكور بالنسبة الى المسكوت عنه من اوصافه كالمدح له وهذا في
الحقيقة غاية الذم والهجا كذا قرره الشارح وقوله «اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه»
البيت من الضرب الثاني من الطويل قايله نهشل بن حري يرثي اخاه مالكا وقد قتل بصفين مع علي بن ابي طالب
قال محمد بن سلام نهشل بن حري بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك
ابن زيد مناة شاعر شريف مشهور هو وابوه واجداده الاربعة وعده في الطبقة الرابعة من شعراء الاسلام
والماجد الكريم ويخزني من الاخزاء بالخاء المعجمة والزاي وهو الاهانة والاذلال والمشهد مصدر ميمي كالشهود
وهو الحضور والمراد بيوم مشهد يوم الاجتماع للحرب وعمرو هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي وسيفه هو المشهور
المسمى بالصمصامة والصمصم والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني قيل انه من السيوف الخمسة
التي اهدتها بلقيس لسليمان عليه السلام وهي ذو الفقار ومخذم ورسوب وذو النون والصمصامة فاما
ذو الفقار فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم اخذه من منبه بن الحجاج يوم بدر واما مخذم ورسوب فللحارث
ابن جبلة الغساني وذو النون والصمصامة فلعمرو بن معدي كرب قيل ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استوهب
الصمصامة من عمرو فبعث بها اليه فلم يرها كما ذكر فقال له في ذلك فقال انما بعثت اليك بالصمصامة ولم ابعث
اليك باليد التي تضرب بها والمضارب جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو من شبر من طرفه وجمعه
باعتبار تسمية كل جزء منه باسم الكل مبالغة كقولهم شابت مفارق راسه وانما للانسان مفرق واحد ومعنى
لم تخنه مضاربه لم ينب من ضربه فهو يمدح اخاه بانه كريم لم يهنه في يوم يجتمع فيه الناس كما ان سيف عمرو
لم تهنه مضاربه بان ينبو عن القطع بل يمضي في الحال على حسب المراد والضمير في لم تخنه راجع الى سيف عمرو
لا الى عمرو وليلا ينتشر الضمير وانما يصح الاستدلال بهما اي بهذين البيتين اذا ثبت ان ما للمصدرية توصل
بالجمل الاسمية كما هو مذهب س والجمهور واما اذا قلنا بانها توصل بها كما هو مذهب السيرافي والاعلم وابن
خروف واختاره ابن مالك فلا يصح الاستدلال بهما لجواز ان يكون ما فيهما مصدرية لا كافة والخامس ان ما كافة
ايضا كما في الرابع وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذفت كان فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وهو بعيد
لما فيه من عدم الفعل مع عدم ما يسد عنه بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية والكاف للتشبيه والمعنى
كن الآن ككونك قبل تنبيه تقع كما بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى اي دالة على معنى قايم بالخبر فتكون اما نعتا لمصدر
محذوف او حالا وتقدر حينئذ باسم فاعل منصوب على الحالية ويحتملهما اي النعتية والحالية قوله تعالى
يوم نطوي السماء كطي السجل للكتاب كما بدانا اول خلق نعيده وانتصاب يوم اما على المفعولية بتقدير

اذكروا على الظرفية للايجزتهم اولتلقاهم او على الخالية المقدرة من العايد المحذوف في يوعدون قال قاضي المفسرين

والطي ضد النشر او المحو من قولك اطوي عني هذا الحديث وذلك لانها نشرت مظنة لبني ادم فاذا انتقلوا قتلوا عنهم كطي السجل صفة مصدر محذوف اي طيا كطي السجل والسجل الصحيفة مطلقا وقيل مخصوص بصحيفة العهد اي كطي الطومار للكتابة او لما يكتب فيه وتدل عليه قراءة الكتب على الجمع اي المعاني الكثيرة المكتوبة فيه وعلى هذا فالطي مصدر مضاف للمفعول وقيل السجل ملك يطوي كتب الاعمال اذا رفعت اليه او كاتب كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهما فالاضافة الى الفاعل والكتاب الصحيفة واللام مزيدة فيه للتقوي وما من كما بدانا كافة او مصدرية واول خلق مفعول لبدانا او لفعل يفسره نعيده او موصولة او موصوفة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده اي نعيد مثل الذي بداناه او مثل شي بداناه واول خلق ظرف لبدانا او حال من ضمير الموصول او الموصوف المحذوف ورده ابو حيان بان في تقديره تهيئة للعامل الذي هو بدانا لان ينصب اول خلق على المفعولية وقطعه عنه من غير ضرورة فان قدرته اي قدرت كما نعت لمصدر محذوف فهو اما معمول لنعيده اي نعيدا ولخلق اعادة مثل ما بداناه بجامع ان كلا ايجاد عن العدم او جمع بين الاجزاء المتبددة والمقصود بيان صحة الاعادة بالقياس على الابداء لشمول الامكان الذاتي المصحح للمقدورية وتناول القدرة لهما على السواء والاحسن ان يكون ما في هذا التركيب موصولا حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب في بداناه للخلق لا لما فيكون التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البداة او لنطوي اي لنفعل هذا الفعل العظيم الذي هو طي السماء كطي السجل كفعلنا هذا الفعل الذي هو الاعادة على الحالة التي بدا خلقهم عليها وان قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده مماثلا للذي بداناه وما على التقدير موصول اسمي والعايد محذوف واول خلق ظرف لبدانا فتمنع كلمة كذلك ايضا كذلك اي تقع بعد الجمل صفة في المعنى نعتا لمصدر او حالا فان قلت فكيف اجتمعت كلمة كذلك مع مثل في قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون هم عند ابن عباس وجماعة مشركوا العرب وقال مجاهد النصارى ورجح الطبري بانهم المذكورون في الاية اولا وعن ابن عباس ايضا انهم اليهود فان كان المراد جهلة المشركين فنفي العلم عنهم لانهم ليسوا بذوي كتاب ولا هم اتباع نبي وان كان المراد المتجاهلين من اهل الكتاب فنفيه عنهم لانتفاء العمل بمقتضاه ولان القصد الى نفي العلم نفسه لا الى نفي تعلقه ترك مفعوله ونزل منزلة اللازم لولا يكلمنا الله اي هلا يكلمنا كما يكلم الملايكة او يوحي الينا لا على لسان بشر انك رسوله او تاتينا اية حجة على صدقك والاول استكبار والثاني جحود لان ما اتاهم ايات الله استهانة وعنادا كذلك قال الذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من كفار الامم الماضية مثل قولهم والمثلية اما في القول او في اقتراح ما لا يليق ومثله في المعنى نعت لمصدر قال المحذوف كما ان كذلك نعت له اي لذلك المصدر والتقدير قال الذين من قبلهم قولا مثل قول هولاء ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد لكونهما نعتين مثلا لا تقول ضربت زيدا عمرا والمراد انه لا يتعدى لهما بطريق الاستقلال فيهما اذ لا مانع من تعديه لاحدهما استقلالا وللاخر تبعية ولا يكون مثل توكيدا لذلك لانه ابين منه وذلك لان مثلا صريح في المثلية لا يحتمل غيرها بخلاف الكاف ولان مدخول الكاف اعني اسم الاشارة مبهم وضعا ومدخول مثل لا ابهام فيه ولا يكون التوكيد ابين من المؤكد كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لهذا لذلك اي لاجل انه ابين منه فان العلم ابين من اسم الاشارة فيكون عطفه بيانا اذ عطف البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين على الصحيح ويجوز ان يكون مبتدا ما بعده خبر والجملة خبر هذا ولا خبر المحذوف ظاهر وانه عطف على خبر لا يكون وليس كذلك

بدليل قوله بتقدير الامر كذلك فالعبارة لا تخلو عن شي فان المراد فلا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه هذا التقدير من عدم ارتباط ما بعده بما قبله فمن بيان لما ومحصل هذا السوال امور قررها الشارح الاول منع ان مثلا توكيد لكذلك والمراد اما ان لفظ مثل لا يكون توكيدا للكاف من كذلك وان المجموع مثل قولهم لا يكون توكيدا لمجموع كذلك وكل مشكل اما الاول فلان ضميرا لانه ان عاد الى مثل اقتضى ان التوكيد لا يكون ابين من المؤكد دلالة على المقصود فيمتنع نحو شربت بعد عقار خمرا لكنه غير ممتنع واجيب عنه بان ابينية الخمر من العقار ليست بحسب اصل الوضع بل بحسب الاستعمال والمراد ما كان بحسب اصل الوضع وان عاد الى كذلك فابينيته ان كانت من حيث اشتماله على تعريف الاشارة ومثل نكرة وان اضيفت الى معرفة ففيه ان المؤكد لاسم الاشارة ليس مثلا وحده وانما هو المجموع والاول انما اشتمل على تعريف الاشارة ففي الثاني التعريف المستفاد من اضافة القول الى الضمير الاعرف من اسم الاشارة على المختار لا سيما والمضاف في مرتبة المضاف اليه والاقرب انه اراد الابينية من حيث ان كذلك تفيد تعيين المشار اليه وهو القول السابق بلا احتمال مزاحم ومثل قولهم يفيد لصدقه عليه لكن مع احتمال المزاحم ويرد عليه ان الاضافة في قولهم عهدية والمعهود هو القول السابق فاين احتمال المزاحم واما الثاني فلان الضمير ان عاد الى مجموع مثل قولهم فلا نسلم ابينية مثل قولهم من كذلك لان المراد الابينية في الدلالة على المقصود وكذلك ادل في ذلك وان عاد الى المجموع كذلك منعت ايضا فان مثل قولهم يشتمل على تعريف اضافي عهدي وهو مساو للتعريف الاشاري الامر الثاني ادعاء ان امتناع التاكيد في نحو هذا زيد يفعل لما ذكر وفيه انا لا نسلم انه لذلك لم يكون لانه تاكيد لفظي وهو اعادة لفظ المؤكد بعينه او تقويته بمرادف له وليس زيد بالنسبة الى هذا كذلك قيل لا فرق في المعنى بين قول الشارح والمص لان عدم المراد فيه لان اسم الاشارة مبهم وضعا وزيد معين والا فما استعمل فيه لفظ الاشارة هنا نفس ما وضع له لفظ زيد الثالث ادعاء امتناع خبرية كذلك لمبتدا محذوف لئلا يختل نظام الكلام بعدم الارتباط والالتئام وفيه ان اريد انه لا ارتباط اصلا فممنوع لان الارتباط المعنوي حاصل وذلك بحمل مثل قولهم مفعول قال الذين من قبلهم وكذلك خبر محذوف اي الشان كذلك وما بعده استينافا لبيان الشان وان اريد لفظا فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوي واجيب بانه بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذي يلم اليه وجواز حمل هذا النظم الشريف عليه فالمراد الارتباط اللفظي وعدمه مضر بالفصاحة ولا يحمل عليه ما هو في اعلى طبقات البلاغة وفي دعوى ان عدم الارتباط اللفظي مضر بالفصاحة نظر لان الكلام المستانف على انه جواب سوال مثلا الرابط بينه وبين ما استونف عنه المعنى نعم تقدير هذا المبتدا مخل بنظم الاية قطعا فلا يعول عليه قلت مثل بدل من كذلك او بيان اراد ان مثل قولهم بدل من كذلك او عطف بيان فقيل عليه ان قدر الكاف اسما على راي الاخفش ومتابعيه فالبدل واضح والبيان مشكل على راي الجمهور المشترطين للتعريف نكرة ومثل نكرة وان اضيف الى معرفة وان قدرها حرفا فما هذا البدل والبيان مع ان التابع مركب من مضاف ومضاف اليه والمتبوع مركب من حرف واسم وقيل اراد ذلك بناء على القول باسمية الكاف بدليل قوله فيما بعد والكاف مبتدا وفي هذا الدليل نظر لان قوله وقع في حيز القول بان مثلا نصب بقال او نصب بيعلمون على انه مفعول به اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى على ان القول قلبي بمعنى الاعتقاد ومثل في قوله تعالى مثل قولهم بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا اي في انه هي الفعل من مثل المضاف اليه والمراد نفيه عنه او نصب بقال والكاف من كذلك اسم مبتدا وجملة قال الخبر والعايد اليه منها محذوف اي قاله ورد ابن الشجري ذلك على مكر القايل ذلك بان قال قد استوفى معموله وهو مثل فلا يستدعي معمولا اخر فاني يقدر معه ضمير وليس بشي لان مثل حينيذ اي حين هو منصوب

ربّ

يقال مفعول مطلق والتحقيق انه صفة مفعول مطلق حذف واقيمت مقامه وقال اذا استوفي
معموله الذي هو مفعول مطلق لم يمتنع ان يعمل في غيره من المفاعيل او مفعول به ليعلمون
من قوله وقال الذين لا يعلمون والضمير المقدم مفعول به لقال المعنى الرابع من معاني الكاف
الحرفية المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت اي بادر الى السلام
والى الصلاة حال الدخول ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا
وعبر ابو حيان عن معنى كما هنا بالظرف اي سلم حين تدخل وصل حين يدخل الوقت والخامس التوكيد
وهي الزايدة في الكشاف في تفسير قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا ما نصه ومثل ذلك الجعل
العجيب جعلناكم قال التفتازاني في حواشيه يريد ان ذلك اشارة الى مصدر الفعل المذكور وبعده
لا الى جعل اخر يقصد تشبيه هذا الجعل به على ما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم
امة وسطا واذا تحققت فالكاف اقحام لما كان للاسم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وهكذا ينبغي ان
يفهم هذا المقام وما عليه قاضي المفسرين هو ان الاشارة الى مفهوم من الاية المتقدمة اي كما جعلناكم مهديين
الى الصراط المستقيم او جعلنا قبلتكم افضل القبل جعلناكم امة وسطا اي خيارا او عدولا مزكين بالعلم
والعمل فالكاف على معنى التشبيه ولا اقحام ولا زيادة نحو ليس كمثله شي قال الاكثرون التقدير ليس
شي مثله والكاف زايدة وهذا من انواع المجاز المسمى بمجاز الزيادة فان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره اذ لو لم تقدر زايدة بل لاشك مر
صار المعنى ليس شي مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل له تعالى وتقدس وانما لزم المحال بنا
على الظاهر فان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فاذا قيل ليس كابن زيد احد دل ظاهرا على
ان لزيد ابنا وان احتمل في الاية ان يكون نفي المثل له بنا على عدمه وقد اجيب بان دلالة نفي مثل
المثل على اثبات المثل ظنية لكن نفي المثل قطعي فلا يقاومه وبان نفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل
ضرورة انه لو وجد مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثل المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل
لان زيادة الحرف بمنزلة الجملة ثانيا قاله ابن جني فكما ان اعادة الجملة للتاكيد فكذا ما هو بمنزلته
ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا قيل هو عطف على قولهم اذ لو لم تقدر
زايدة وتعليل اخر لقول الاكثرين الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زايدة الى ذلك فسقط
الاعتراض بان هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وحصل الجواب عن ان قوله ولانهم
عطف على اذا وانت خبير على ان قوله الاكثرين جي به بيانا للزيادة فكيف يعلل بامر منظور
فيه الى غير الزيادة ومع كون هذا العطف عطفا بحسب المعنى لا يناسب المتعاطفات فان الاول
ناظر الى الزيادة والثاني الى عدمها نعم يصلح ما ذكر تعليلا لكون تقدير الاية ليس شي مثله لكن لا
يعنون كونه قول الاكثرين في صدر مسئلة مجي الكاف زايدة ومرادهم من هذا القول انما هو
النفي عن ذاته على طريق الكناية فانه اذا انتفى المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه فقد
انتفى عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل مريدا عن مخاطبك بلا قصد الى مثل له
سواء امكن ام لم يمكن والى هذا اشار بقوله ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه وهو المعنى
بالمثل فقد نفوه عنه نفسه كما يقولون بلغت لذاته وبلغت اترابه يريدون اثبات ايفاعه
وبلوغه وقيل الكاف في الاية زايدة وهو ما عليه المحققون وجعله التفتازاني الحسن قال سيد
المحققين وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي مثله مثل هو لانه تعالى فثبوت مثله
مستلزم لثبوت مثل مثله فنفى اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريق الكناية

فا

فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة فحمل الحنفي
الاستدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم احد وجهي بيان الكناية تخبط منه وهذا الوجه الاخير هو ما ذكره
المص وكان عليه ان يوخره الى هنا لان قايله ممن ينفي الزيادة فتامل ثم اختلف فقيل الزايدة مثل اي هذه الكلمة
كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به فان المراد ايمانهم به نفسه لا ايمانهم بمثله وكذا قيل في قوله تعالى وشهد
شاهد من بني اسرايل على مثله ان المعنى عليه ومثل مقحم قالوا وانما زيدت مثل هنا اي في ليس كمثله شي لتفصيل
الكاف من الضمير اي لتكون فاصلة بينهما لان الكاف الجارة لا تدخل الضمير الا شذوذا والقول بزيادة الحرف
اولى من القول بزيادة الاسم اي فتكون الكاف هي الزايدة بل زيادة الاسم لم تثبت ونقل عن الكوفيين القول بزيادة
الاسم في اماكن منها قولهم زيد حيد تفل وجهه وذهب بعضهم الى زيادة يوم وحين اذا اضيفا الى الجملة يومئذ
وحينئذ لان ذلك اليوم والحين هو مدلول اذ وقد اكتفي بها من قال بها فيه وانت اذ صحيح وما تكلف من تاويله
بان الحين هو المعتمد واذا دال على المضي وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينه لان الكلام يوم وحين مشغول
بتنوينه الاصلي فلا يقبل سواه لا يدفع الزيادة لان اذ مغنية عنه قطعا لانها تحصل الزمان واما اية بمثل ما امنتم
به وقد يشهد للقايل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس بما امنتم به بدون مثل وهي كما قال الشارح شهادة حق
للكلام فيها والباء على هذه للتعدية وان كان اصل امن ان يتعدى بنفسه لكنه لما ضمن معنى الاعتراف عدي بها
وقد تووولت قراءة الجماعة على زيادة في المفعول المطلق للتاكيد اي فان امنوا ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه
او بمحمد صلى الله عليه وسلم او بالقران وقد نوقش بان النصوص على زيادة الباء في المفعول غير مقيسة وان كثرت
لم يحكوا زيادتها في المفعول المطلق اصلا فلا وجه لتخريج القران عليه وما عليه صاحب الكشاف ان هذا من باب
التبكيت والتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله لان دين الحق واحد لا مثل له ومن يبتغ غير الاسلام دينا
فلن يقبل منه فلا يوجد اذا دين اخر مماثل لدين الاسلام في الحقية حتى ان امنوا به كانوا مهتدين ومن ثم قيل
فان امنوا بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير وقيل الباء للاستعانة اي فان تحروا الايمان بطريق
يهدي الى الحق مثل طريقكم فان وحدة المقصد لا تابى تعدد الطرق وقيل بمعنى على اي فان امنوا على مثل
ما امنتم به وقيل مثل القران وما للتورية اي مثل عبارة عن القران وما عبارة عن التورية اي فان امنوا بكتاب بكم
كما امنتم بكتابكم والباء على بابها من معنى التعدية وقيل لا زيادة فيها اي في الكاف ومثل ثم اختلف فقيل مثل بمعنى
الذات وقيل بمعنى الصفة اي ليس كذاته شي او ليس كصفته شي وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل هو ما اجازه الزمخشري ي
في كشافه قايلا ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتاكيد لكن يلزم عليه كما قال الشارح اضافة المؤكد
الى التاكيد والبصريون لا يعتدون بها لانها في غاية الندرة فلا ينبغي تخريج التنزيل عليها وليس من هذا القبيل
الاضافة في نحو يومئذ وحينئذ كما قيل بل هي بيانية نحو شجر الاراك قيل ومن اضافة المؤكد الى التاكيد قوله يخاطب
فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغارب قال الفرا اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشي
الى نفسه اذا اختلف اللفظان كحق اليقين وكدار الاخرة كذا في الصحاح وفي جعل حق اليقين ودار الاخرة
من هذا القبيل نظر لظهور انهما من اضافة العام الى الخاص كما عكس ذلك فاكد مثلا بالكاف الاسمية من قال فصيروا
مثل كعصف ماكول هو من مشطور السريع الموقوف وقايله عند العيني روبة بن العجاج وقبله ومسهم ما مس اصحاب
الفيل ترميهم حجارة من سجيل ولعبت طير بهم ابابيل الا انه يرد هذا البيت زحف بالخبن ولا يقدح اختلاف
الردف بالواو والياء واصحاب الفيل هم ابرهة بن الصباح الاشرم ملك اليمن من قبل اصحمة النجاشي وحبشته
وكان من امر ابرهة انه بنى كنيسة بصنعا واراد صرف الحاج اليها فخرج رجل من كنانة فقضى حاجته فيها ليلا فاغضبه
ذلك وحلف ليهدمن الكعبة فخرج بجيشه ومعه الفيلة وقيل فيل قوي يسمى محمودا فلما تهيا لدخول الحرم عبى جيشه
وقدم الفيل وكان كلما وجهوه الى الحرم برك ولم يبرح واذا وجهوه الى اليمن او الجهة اخرى هرول فارسل الله

تحاطير ابابيل في منقار كل منها حجر وفي رجليه حجران اكبر من العدسة واصغر من الحمصة فرمتهم فكان الحجر يقع في راس
الرجل فيخرج من دبره فهلكوا جميعا والسجيل بكسر المهملة وتشديد الجيم الطين المتحجر معرب سنكل وقيل مشتق من
السجيل وهو الكبير او من الاسجال وهو الارسال او من السجيل ومعناه من جملة العذاب المكتوبة المدون والابابيل
الجماعات من الطير جمع ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير لتضامها وقيل
لا واحد لها من لفظها كعباديد وصيروا فعل مبني للمجهول من التصيير المتعدي الى مفعولين وعلى ذلك اورده المصنف
شاهدا في توضيحه والعصف ورق الزرع اي كورق زرع وقع فيه الاكال وهو ان تاكله الدود او اكل حبه فبقي
صفرا منه او كتبن اكلته الدواب وراثته قال الاعلم استشهد بهذا البيت على ادخال مثل على الكاف ضرورة و
التقدير مثل عطف وحسن الجمع بينهما اختلاف لفظيهما مع ما قصده من المبالغة والتشبيه ولو كرر المثل لم
يحسن وهذا الكلام ظاهر في اعتبار اسمية الكاف واضافة احدهما الى الاخر فيتوفر على كل من الكلمتين عملها بخلاف
ما اذا جعلت الكاف حرفا ومثل مضافا الى العطف فانه يلزم الغاء الحرف الجار من غير كاف الا ان يدعي ان الحرف
الجار ينزل منزلة الجزء من المجرور كما ادعاه الزمخشري في قوله تعالى في قراءة الاعمش وما هم بضاري به من احد
ان نون الجمع حذفت للاضافة الى احد ولم يضر بحجر من لانها جعلت جزءا من المجرور واما الكاف الاسمية
الجارة فرادفه لمثل فلا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
هو من مشطور السريع المكشوف وقائله العجاج وقبله بيض ثلاث كنعاج جم والبيض جمع بيضاء صفة
محذوف اي نساء بيض والنعاج هنا بقر الوحش قال ابو عبيد ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج وكثيرا
ما يشبه بها النساء في العيون والجم بضم الجيم وتشديد الميم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وتفسير الجلال تبعا
للعيني اياه بالكثير بالمثلثة انه بفتح الجيم والا بطل لمعنى الكثير بالمثلثة انه بفتح هنا حسن فتامل والبرد
بفتحتين حب الغمام والمنهم بتشديد الميم الذايب فادخال عن على الكاف دليل على اسميتها واراد ان هذه
النسوة يضحكن عن اسنان كالبرد في البياض والنقا وسر در القايل بان نديما لي حتى الصباح اعيد مجزول
مكان الوشاح كانما يبسم عن لولو منضد او برد او اقاح وقيل الاخر وامطرت لولوا من نرجس فسقت
وردا وعضت على العناب بالبرد وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار اي سعة الكلام وقوع
اسما مرادفا لمثل فيجوز في مثل زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة
هكذا هو بلفظ زيد في اكثر النسخ وهو سهو وسبق قلم والصواب ما في بعضها وهو بلفظ الاسد ويقع
مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه ان الضمير للكاف في كهيئة الطير اي فانفخ في
ذلك الشيء المماثل فيصير كساير الطيور انتهى وكذا قوله في قوله تعالى في سورة المايدة واذ تخلق من الطين
كهيئة الطير باذني فتنفخ فيها ان الضمير للكاف لانها صفة الهيئة التي كان يخلقها عيسى وينفخ فيها ولا يرجع
الى الهيئة المضاف اليها لانها ليست من خلقه ولا نفخه في شيء ووقع مثل ذلك في كلام غيره من المتاخرين
ولو كان كما زعموا السمع في الكلام مثل مررت بكالاسد كما يقال مررت بمثل الاسد لكنه لم يسمع وقد يقال
المانع من سماعه تحجيل دخول حرف جار على الاخر للاشتراك في الصورة وتتعين الكاف للحرفية في موضعين
احدهما ان تكون زايدة فان الحرف اولى بالزيادة من الاخير خلافا لمن اجاز زيادة الاسم وهو الكوفيون
كما عرفت والثاني ان تقع هي ومخفوضها صلة لوجوب كون صلة الموصول جملة والجار والمجرور تاتي
تقديرها بالجملة بخلاف المضاف والمضاف اليه كقوله ما يرتجي وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا
هو بيت مصرع من تام الرجز او بيتان من مشطوره ولم يسم القايل والفعلان يرتجي ويخاف مبنيا للمفعول
وجمع فعل ماض للفاعل والالف للاطلاق اي انه جمع وحاز المرجو والمخوف وقوله فهو كالليث والغيث
نشر غير مرتب ولو قال فهو كالغيث والليث لكان في الكلام لف ونشر مرتب قبل البيت لا يتعين فيه

الحرفية لان صدر الصلة انما يمتنع حذفه مع غير اي اذا لم تطل الصلة وههنا قد طالت نعم يتعين في
نحو مجيء الذي كزيد لانه سايغ فصيح ولو كانت الكاف اسما لم تكن كذلك لما عرفت ونوقش بانها متعينة فيه
لان الصلة وان طالت انما يسوغ حذف صدرها اذا كان الباقي لا يصلح لان يكون صلة لكنه صالح هنا فلا يسوغ الحذف
فتعين الحرفية خلافا لابن مالك في اجازته ان يكونا اي الكاف ومدخولها مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا
في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن برفع احسن اي هو احسن وهذا الذي اجازه ابن مالك تخريج للفصيح الذي
هو وقوع الكاف ومخفوضها على الشاذ وهو حذف صدر صلة غير اي ولا طول فيها قيل وقد يكون مراد ابن مالك مجرد
التنظير في حذف المبتدا مع قطع النظر عن كونه فصيحا او شاذا واما قوله وصاليات ككما يوثفين هو من
مشطور السريع الموقوف المزاحف بالخبن وقايله خطام المجاشعي وقبله لم يبق من اي بها يحلين غير رماد وخطام
كنفين وغير ودتجاذل ادين والظاهر ان جر صاليات بالعطف على ما قبله لا كما قال ابن سيعون ان الواو
واو رب والاي بالمد جمع اية بمعنى العلامة وضمير بها للدال ويحلين بضم حرف المضارعة وبالحاء المهملة
مبنيا للمجهول من حليت وصفت طيبة وهو مسند الى النون والخطام بضم المهملة ما تكسر من اليبس والكنفين
تثنية كنف بكسر الكاف وسكون النون ومسا انجعل الراعي فيه اداته والود بالفتح وتشديد المهملة اصله وتد
قلبت تاوه دالا بعد اسكانها وادغمت والجاذل بجيمة بعد الجيم المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المصلية
بالنار اراد انا في القدر ويوثفين مضارع اثفيت القدر بهمزة مفتوحة فثلثة ساكنة ففاء جعلت لها اثافي
وفيه شاهد اخر على مجيء مضارع باب الافعال على اصله المرفوض كما في قوله فانه اهل لان يوكرما فيحتمل
ان الكافين حرفان اكدا ولهما بثانيتهما كقوله ولا للما بهم ابدا دواء هو عجز بيت من الوافر صدره
فلا والله لا يلفي لما بي وهو اخر قصيدة لمسلم بن معبد الاسدي يشكو عدوى المصدقين على ابله وقد
اورده صاحب منتهى الطلب بلفظ فلا والله لا يلفى لما بي وما بهم من البلوى دواء وعليه فلا شاهد فيه ورواه
ثعلب في اماليه كما اورده المص واورد قبله لددتهم النصيحة كل لد فمجوا النصح ثم ثنوا فقاوا ولددتهم بالمهملة
قال في القاموس اللدود كصبور ما يصب بالمسعط من الدوا في احد شقي الفم والجمع الده وقد لده لدا ولدودا ولده
اياه والده وله فهو لديد ومدانتهى واللديدان صفحتا العنق دون الاذنين قال الجوهري ومنه اشتقاق قولهم فلان
تتلددا ي يلتفت يمينا وشمالا قال ابن سيده قد استعمل الشاعر اللد في العرض وانما هو في الاجسام كالماء والدوا
والمج بتشديد الجيم رمي الشراب من الفم وقاوا بالقاف من القيء اي الزمتهم النصح كل الالزام فلم يقبلوا وصحفه
العيني فقال وفاوا بالفاء ثم قال هو خبر محذوف اي وهم فاوا والجملة حالية قال الجلال وهذا تخبيط فاحش
ويلفي بالفاء يوجد وان يكونا اسمين اكدا ايضا اولهما بثانيهما وقد اضيف الاول الى الثاني والثاني الى ما ولا
ضير في الاضافة مع التاكيد لما عرفت وان يكون الاولى حرفا والثانية اسما ولا يجوز العكس لئلا يلزم الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بحرف يشبه المضاف وهو عديم النظير واما الكاف غير الجارة فنوعان ايضا
اسم وحرف فالاسم مضمر منصوب او مجرور نحو ما ودعك ربك والحرف حرف لا محل له كما هو شان كل
حرف ويعني بحروف المعاني ما قابل الاسماء والافعال واما ما يتركب منه الكلمات فتلك حروف المباني
ومعناه الخطاب فيختلف باختلاف احوال المخاطب تذكيرا وتانيثا افرادا وتثنية وجمعا هذا هو
الفصيح وفي لغة تزد مفتوحة في الاحوال كلها فيكون الغرض منها التنبيه على مطلق الخطاب وفي
اخرى تزد مفتوحة في التذكير ومكسورة في التانيث وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو ذلك وتلك ولا
تتوهم اسميتها بتوهم اضافة اسم الاشارة اليها لان اسم الاشارة لا يضاف وللضمير المنفصل المنصوب
في قولهم اياك واياكما ونحوهما وانما حكموا بحرفية هذه الكاف لافادتها معنى في غيرها اما في اسم الاشارة
فلافادتها كون المخاطب واحدا واثنين وجماعة اما مذكرا ومونثا واما في الضمير المنفصل المنصوب

فللدلالة على ما يراد به ولا يذهب الى وهم كان من الاسماء ما يدل على معنى في غيره كاسماء الاستفهام
والشرط فليكن كاف الخطاب كذلك لان لهذه الاسماء دلالة على معنى في نفسها واخرى في غيرها وهذه
لا تدل الا على معنى في غيرها ولا يعني بالحرف الا ما كان كذلك كما حرره بعضهم هذا اي كون الكاف مع الضمير
المنفصل المنصوب بحرف خطاب هو الصحيح الذي عليه الجمهور وليست الاشارة الى مجموع ما تقدم للاتفاق
على ان الكاف اللاحقة لاسم الاشارة حرف ومقابل الصحيح هو ما ذهب اليه الخليل والاخفش والمازني
واختاره ابن مالك من انها اسم اضيف اليه ما قبله وضعف بان الضماير وما ذهب اليه الزجاج والسيرافي
من ان ايا اسم ظاهر واللواحق مضمرات اضيف اليها حتى كان اياك بمعنى نفسك وما ذهب اليه قوم من
الكوفيين من ان اياك واياه واياي بتمامها اسماء وهو ضعيف ايضا اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة
ما يختلف اخره كافا وهاء وياء وما ذهب اليه الفرا وابن كيسان من البصريين من ان الضماير هي اللواحق واياعماد
لها صارت بسببها منفصلة قال الرضي وليس هذا القول ببعيد من الصواب قال ابن قاسم ولم يصرحوا بان
هذه الدعامة اسم او حرف ولكنهم ردوه بما يدل على انها اسم لقولهم ان جعل ايا دعامة فاسد لان الاسم
لا يكون دعامة وصرح صاحب رصف المباني بانها حرف قال لانه لا معنى له في نفسه وانما معناه في
غيره كساير الحروف ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالضمير المتصل واللاحقة لبعض اسماء الافعال نحو
حيهلك اي اقبل ورويدك اي امهل والنجاك هو بالمد مصدر نجوت من كذا اي نجا ثم استعمل اسم فعل
بمعنى انج اعلم ان الكاف تتصل ببعض اسماء الافعال سماعا وما اتصلت به منها اما ظرف او حرف جر في
الاصل نحو امامك واليك واما غيرها وهي في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ان كان مما جاء مصدرا
مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا احتمل ان تكون اسما مجرورا والمصدر حينئذ مضاف الى الفاعل
وان تكون حرف خطاب والاسم اسم فعل كما في نحو رويدك زيدا والا فهي حرف خطاب نحو حيهلك والنجاك
اذ لم يقل حيهل زيد ولا النجاء زيد بالاضافة ويكون الكاف حينئذ لبيان الضمير الفاعل المستتر في اسم
الفعل لانه لا يظهر في تثنية ولا جمع وقال الفرا الكاف في جميعها في محل رفع لكونها في مكان الفاعل وليس
بشي لان الكاف لم يثبت كونها من ضماير الرفع ولا نا نجزم ان الكاف في عليك وامامك اسمي فعل هو الذي
كان قبل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا وقال الكسايي هو في الجميع منصوب وهو اضعف
لان المنصوب قد يجي بعدها صريحا كما في رويدك زيدا وعليك بكرا وقال ابن بابشاذ هو في الجميع حرف خطاب
كما في ذلك ويبطله في نحو عليك وامامك ما عرفت قريبا واللاحقة لارايت بمعنى اخبرني نحو ارايتك
هذا الذي كرمت على فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب وهذا هو الصحيح وهو قول س وذلك لانه لما صار
بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شي نحو النجاك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية
وجمعا وتانيثا وتذكيرا عن اعلمت ان جعلت الروية بصيرية وابصرت تصريف تاء المخاطب
فبقيت على الاحوال مفردة مفتوحة واعلم ان ارايت في الاصل معناه اعلمت ان جعلت الروية بصيرية
او ابصرت جعلتها بصرية ثم نقل الى معنى اخبر فانك تقول ارايت زيدا ما صنع فيقال في جوابه سافر
مثلا ولا يقال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على بابه لقيل ذلك لانه لطلب التصديق ومختار المص الاول
بدليل ان زيدا في نحو ارايت زيدا ما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء فان الكلام كان
اولا لانشاء هو الاستفهام فصار الانشاء هو الامر ووافقه على ذلك ابن قاسم وقال الرضي هو منقول من رايت
بمعنى ابصرت وعرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل
الا في الاستخبار عن الحال العجيب وقد يوتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع
وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله وليس كم بمفعول بل حرف خطاب ولا بد من استفهام ظاهر
او مقدر يبين الحال المستخبر عنها ومن ثم لم يكن للجملة المتضمنة له محل من الاعراب لانها مستانفة للبيان

المذكور وليست مفعولا ثانيا كما ظن بعضهم انتهى ملخصا وافاد الشارح ان ما ظنه البعض وعليه المص
لم يقم دليل على بطلانه بل وجهه ظاهر جار على القواعد فان المنصوب في ارايت زيدا ما صنع انه مفعول
اول فتكون الجملة الواقعة بعده في محل نصب على انها مفعول ثان قال واما على مذهب الرضي فلا يصح ان
يكون منصوبا على نزع الخافض اي اخبرني عن زيد لانه غير مقيس ولا مفعول به لارايت لان معنى الروية
قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار ثم قرر ان تخريج المسئلة عنده ينبغي ان يكون على راي من قال
ان الخبر المنقول اليه يتعدى بنفسه الى ثلاثة كما في قوله وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر
اعودها الاول ضمير المتكلم القايم مقام الفاعل والثاني والثالث سوداء ومريضة فاذا قيل ارايت زيدا
ما صنع فالاول محذوف هنا دايما فانه تعلق غرض بتقديره قدر كما اذا اردت بيان المخبر والا ترك
نسيا منسيا وزيدا مفعول ثان وما صنع الثالث وقد يقال سميا اولا وثانيا باعتبار انهما اللذان كانا
مبتدا وخبرا في الاصل وعكس ذلك الفرا فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها مطابقة للمسند
اليه اي في المنقول اليه اعني اخبرني افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا بخلاف التاء فانها لا تزال مفردة
مذكرة ويرده صحة الاستغناء عن الكاف نحو قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت ان كان على
الهدي ولو كانت الكاف فاعلا لم يصح ذلك لان الفاعل لا يستغنى عنه الكسايي وانها لم تقع قط مرفوعة
اي ضمير رفع قيل ان اراد بالاصالة فمسلم لكن لم لا تكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير الرفع كما
هو مذهب الاخفش في لولاك واجيب بانه غير لازم للجمهور المانعين لذلك وقال الكسايي التاء فاعل
والكاف مفعول ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب يعني زيدا ارايتك زيدا ما صنع بان يحذف ما
بعد هذا المنصوب لا الدليل لانه المفعول الثاني لارايت لان الكاف بتقدير مفعوليتها تكون الاول ولكن
الفايدة لا تتم عنده فليس هو المفعول الثاني الذي هو محط الفايدة فلا يجوز الاقتصار عليه اذ لا يقتصر
الا على ما يتم به الفايده واما ارايتك هذا الذي كرمت علي فالمفعول الثاني محذوف اي لم كرمته علي وانا
خير منه هذا جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب والموصول
تابع له وتقرير الجواب ان الاية من باب الاختصار دون الاقتصار اي ان مفعولها الثاني حذف لدلالة صلة
الموصول عليه ولا مانع من مثله وقد تلحق كاف الخطاب الفاظا اخر شذوذا كقولهم ابصرك زيدا على صيغة
الامر وليسك زيد قايما ونعمك الرجل زيد وبيسك الرجل خالد وكقولهم في بعض الحروف بلاك وكلاك في
الجزء الداني وحمل على ذلك الفارسي قوله لسانك السوء تهديد البنا وحنت وما حسبتك ان تحينا
هو من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله واللسان خارج الكلام يذكر فيجمع على السنة كحمار واحمرة ويونث
فيجمع على السن كذراع واذرع قال الجوهري وقد يكنى به عن الكلمة والرسالة فيونث ح وهذا المعنى هو
المراد في البيت من بين قوله تهديها وفي اطلاق الهدية على كلمة سوء او رسالة تمليح لا يخفى وحنت بكسر الحاء
المهملة على الخطاب من الحين بفتحها وهو الهلاك يقال حان الرجل اي هلك وحسبتك بفتح التاء الفوقية
وفي بعض النسخ بضمها من الحسبان بالكسر بمعنى الظن وفي بعضها وجيت بجيم مكسورة فهمزة ساكنة على
الخطاب ايضا وان تجينا بجيم مكسورة فياء تحتية منقلبة عن الهمزة وانما حمل الفارسي الكاف في البيت على
ذلك ليلا يلزم الاخبار عن اسم العين لو جعلت الكاف ضمير خطاب بالمصدر المنسبك من ان والفعل وهو
اسم حدث ومعنى قيل علينا ان الفارسي لم يصرح بان الحامل له على هذه الدعوى ما ذكر وانما ابن مالك
جوز ذلك واجاب عنه بما يحكيه المص من الاحتمال ولقايل ان يمنع عدم صحة هذا الحمل بناء على جواز الاخبار
عن اسم العين باسم المعنى اذا ما ولا بالمشتق او مقدرا معه ما يصح به الاخبار ويحتمل كون ان وصلتها
بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن بالتاء الفوقية وفتح السين الذين كفروا انما نملي

لوجه

لهم بالخطاب قيل علم ان الذي يسد مسد المفعولين هو المثقلة او المخففة وما بعدها لا ان الناصبة
للفعل وما بعدها والبيت من القبيل الثاني دون الاول كي على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا
من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثيرت • قتلاكم ولظى الهيجاء مضطرم • هو من الضرب الاول من
البسيط من ابيات الكتاب ولم يسم قايله وتجنحون تميلون والسلم بكسر المهملة وفتحها واللام ساكنة الصلح
قال تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها قرئ بهما وتانيث الضمير حملا على نقيضها فيه قال السلم تاخذ منها
ما رضيت به والحرب يكفيك من انفاسها جرع • وثيرت بالمثلثة اوله مضمومة فهمزة مكسورة على
البناء للمفعول من ثارت القتيل بالقتيل طلبت دمه وقتلت قاتله والثار بالهمز الدم والطلب به والقتلى
جمع قتيل كجريح وجرحى والجملة المنفية حال من ضمير تجنحون واللظى النار والهيجاء الحرب بمد كما هنا ويقصر
وتضطرم تلتهب والمراد بلظى الحرب شدتها وحدتها فهو استعارة والاضطرام ترشيح وجملة لظى الهيجاء
تضطرم حال اخرى فالحال متعددة او هي حال من قتلاكم فتكون الحال متداخلة اراد كيف فحذف الفاء اختصارا
بدليل رفع المضارع بعدها وكون المعنى على ذلك كما قال بعضهم سواء نعم يريد سوف بل هذا اولى من لان الحرف
ممنوع من التصرف فيه والثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا في التعليق فيه نظر فانت كي انما تكون للعلة
الغايية واللام للتعليل مطلقا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وكونها
حرف جر كاللام وحذف معها الف لما الاستفهامية والهاء للسكت وعلى ما المصدرية في قوله • اذا انت لم تنفع
فضر فانما • يرجى الفتى كيما يضر وينفع • البيت من ثاني الطويل وقايله النابغة قيل الذبياني وقيل الجعدي واذا
انت من باب الاضمار على شريطة التفسير كقوله تعالى اذا السماء انشقت لان اذا انما يليها الفعل اي اذا لم تنفع
الصديق فضر العدو وانما قدرنا الفعل واقعا على هذا المفعول لان العاقل لا يامر بالضر مطلقا وحسن المقابلة
اقتضى تعيين الاول ويروى بدل يرجى بتشديد الجيم يراد اي انما يرتجي الكامل في الفتوة لضر من يستحق الذل
ونفع من يستحق النفع ويمكن حمل البيت على ان المراد الحث على النفع بالامر بالضر لا على انه مراد ولا يقدر
للفعل متعلق بملاحظة ان الانسان انما يقصد ويكثر رجاوه لوصف فيه لا للذات وقيل ما كافة مهيئة
لدخول كي الجارة على الجملة بعدها وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جيت كي تكرمني اذا قدرت النصب بان
المضمرة اما اذا قدرته بكي نفسها فحرف العلة مقدر قبلها الثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا
فتنصب المضارع ويكون معها ما ولا بالمصدر فان قيل كيف ثم لهذا الحرف ان يكون جارا للاسماء وناصبا
للافعال مع ان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وبالعكس قلنا تم له ذلك من جهة اختلاف فان معناه حرف
جر غير معناه ناصبا والمنع محمول على اذا اتحد المعنى وذلك في نحو لكيلا تاسوا اي حيث وقعت بعد اللام
يعينه صحة حلول ان محلها وهي امارة الترادف عندهم وانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف
تعليل قيل لا مدخل لخصوصية التعليل في التعليل فالاولى لو كانت حرف جر لم يدخل عليها حرف جر ومن
ذلك قولك جيتك كي تكرمني وقوله تعالى لا يكون دولة اذا قدرت اللام قبلها فان اللام اذا كانت قبلها
مقدرة تعينت كي لان تكون مصدرية لما عرفت فان لم يقدر اللام قبلها فهي تعليلية جارة ويجب حينيذ
اضمار ان الناصبة بعدها ليتوقف على الحرف الجار جعفر ومثله في احتمالين قوله • اردت لكيما ان تطير بقربتي
هو صدر بيت لم يسم قايله من ثاني الطويل عجزه • فتتركها شنا ببيداء بلقع • والطيران ههنا مستعار للذهاب
السريع والقربة بكسر القاف اداة من جلد مخروزة من جانب واحد يستقى بها وتتركها بالنصب عطف على
تطير والشن بتشديد الشين المعجمة المفتوحة القربة الخلق ونصبه على الحال والبيداء بفتح الموحدة والمد
الفلاة التي يبيد من يدخلها اي تهلكه وسميت مفازة تفاولا والبلقع كجعفر وبها الارض القفر وهو بالجر
صفة بيداء فكي اما تعليلية موكدة للام او مصدرية موكدة بان وعلى كل فقد اكد الحرف غير الجوابي بدون

اعادة

اعادة مدخوله ودون فصله وقد جعل ابن مالك مثله شاذا نعم اجاز الزمخشري في مفصله ان
يقال ان ان زيدا قايم قال ابن مالك وهو مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه وما ورد
من ذلك فبابه الشعر ودليل الضرورة منسحب عليه وفصل نجم الايمة فقال المكرر اما مستقبل وغير مستقبل
فالمستقبل ما يجوز الابتداء به مع الوقوف عليه وغير المستقبل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف
الا ما يودي معنى الجملة وهو ان كان على حرف واحد كواو العطف ولام الابتدا او كان مما يجب اتصاله باول
نوع من الكلم كحروف الجر او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في الضرورة وانما يكرر
مع عماده نحو بك بك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عماد الثاني بضميره نحو
زيد قايم في الدار فيها وان لم يكن على حرف واحد ولا كان واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا
قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم فهذا كما ترى فيه تجويز لما منعه ابن مالك لكن
بقي ما استشكله الشارح في شرح التسهيل من ان نحو قمت قمت وزيد في الدار في الدار ليس لهم ان ذلك من
باب تاكيد الضمير وحده والحرف فقط لم لا يكون الاول من تاكيد الجملة والثاني من تاكيد المجموع فان قلت اي
الاحتمالين ارجح قلت رجح الاول من وجوه احدها ان ام الباب فيجعل كي تعليلية وفاء بحق ان اذ
يكون العمل لها الثاني ان ما كان اصلا في باب لا يليق جعله موكدا لغيره فيه والثالث ان العمل انما ولي ان
فاسناد التاثير فيه اليها اولى لمكان القرب والمجاورة ولا تظهر ان بعد كي التي لا لام قبلها الا في الضرورة
وجعل ابن مالك قليلا كقوله • فقلت اكل الناس اصبحت مانحا • لسانك كيما ان تغر وتخدعا • البيت من الضرب
الثاني من الطويل قايله جميل وقيل حسان والمنح الاعطاء يقال منحه يمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها
في المضارع ويتعدى الى مفعولين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك والمراد حلاوته وطيب لفظه وفي البيت
تقديم معمول خبر كان عليها والغرور الخدع وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم قال في القاموس
غره غرا وغرة بالكسر فهو مغرور وغرير خدعه واطمعه بالباطل فاغتر والف تخدعا الاطلاق قال
الجلال ورايت في ديوان جميل البيت بلفظ لسانك هذا كي تغر فلا ضرورة وعن الاخفش وغيره في
الارتشاف الى الخليل ايضا ان كي جارة ايضا دايما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويرده نحو
لكيلا تاسوا فان دخول حرف الجر عليها يابى ان تكون جارة فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله • ولا للما بهم
ابدا دواء • الا ان الاول تاكيد بالمرادف والثاني بالمثل وقد تقدم الكلام عليه رد بان الفصيح المقيس وهو
دخول اللام على كي بل الوارد في افصح كلام وعلى ابلغ نظام لا يخرج على الشاذ المخالف للقياس والاستعمال
بل المختص بالضرورة وعن الكوفيين انها ناصبة دايما وقعت بعد اللام او لم تقع ويرده قولهم كيمه كما
يقولون لمه فان الف ما الاستفهامية انما تحذف مع الحرف الجار وقول حاتم • فاوقدت ناري كي ليبصر
ضوها • واخرجت كلبي وهو في البيت داخله • هو من ثاني الطويل والقافية مطلقة ردفها اللام والهاء للوصل
وصل وعزاه ابو تمام في حماسته للنمري وقيل هو لرجل من باهلة لكن ابي تمام اورد البيت بلفظ فابرزت
ناري ثم اثقبت ضوها ولا شاهد فيه ومعنى ابرزت ناري جعلتها في براز وهو المرتفع من الارض ثم قيل
لكل من ابدى شيا واظهره ابرزه واثقبت ضوها اي ابدته بشعوب يرتفع الضوء لها ويقوى بها وقوله ليبصر
اما مبني للفاعل وفيه ضمير مستتر يعود على الراعي في اول القصيدة فما بعده منصوب او للمفعول فما بعده
مرفوع واخرجت كلبي اي من مقره وهو لشدة البرد ملازم للبيت لا يخرج وقوله وهو في البيت مبتدا وخبر
فالظرف مستقر وداخله خبر ثان جي به بيانا للمراد بالاستقرار الذي تعلق به الظرف وضميره يعود
على البيت او ضمير داخله عايد على الدخول المفهوم من داخله فهو في موضع المفعول المطلق اي وهو داخل
في البيت الدخول كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه والظرف متعلق به فهو لغو قاله

الشارح وفي النفس من قياس داخله على يد شي وانما رد قول الكوفيين بهذا البيت لان لام الجر لا تفصل
بين الفعل وناصبه وهذا الرد ظاهر لانهم موافقون على ان اللام جارة فيلزم ما ذكر من الفصل بين الفعل
وناصبه بها واما على قول البصريين ان الناصب ان المضمرة وكي للتعليل اكدت باللام المرادفة فلا محذور
لكن يتجه شذوذ هذا التاكيد على انه دون نحو قوله ولما بهم لاختلاف اللفظين واجابوا عن الاول بان
الاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف
الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت قيل فذهب بعضهم الى ان ما الاستفهامية لا يلزم
صدريتها وانها كذلك عند العرب وذلك عن ابن المرحل المغربي وانه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد
لمجيها غير صدر وفي التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك في قول عايشة اقول ماذا فيه شاهد
على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تغاير وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا كقولهم
كان ماذا وقولها اقول ماذا وقع في كلام الزمخشري في كشافه اعمال الجر فيها نحو قوله وقعت غايته لماذا هو
استدراك لماذا نعم وقع في تصحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة ما نصه فيذهب كيما فيعود ظهره
طبقا واحدا اي كيما يسجد بحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامله وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه لمزيد
ضعفه وشذوذه هذا وفي شرح الصحيح للحافظ بن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها
هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقعت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد وكلام
المص يوهم ان البخاري اورد ذلك في التفسير وليس كذلك انما اورده في اخر كتابه في اثناء كتاب التوحيد
تنبيه اذا قيل جيت لتكرمني فالنصب بان مضمرة اتفاقا وجوز ابو سعيد الظاهر انه السيرافي كون المضمر
كي لا ان والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها لانها ام الباب فهي اقوى على التجوز فيها اي على
وقوعها فيها فهو مصدر المبني للمفعول وقوله بان تعمل مضمرة بيان للتجوز وقد يقال التجوز انما هو في
حذف ان لا في عملها مضمرة **كم على وجهين** خبرية بمعنى كثير فلا تقع على القليل وهذا ما عليه
المبرد والجمهور وهو مختار ابن مالك وذهب ابو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف الى انها تقع على القليل
والكثير كرب وزعما ان ذلك مذهب س والكسايي قال ابن خروف ومن الدليل على وقوع كم على القليل
ما حكاه الاخفش عن العرب كم مكث عبدك اسرا يوما ام يومين فنفسر بالواحد والاثنين قال ابو حيان
بعدما نقل ذلك فوجب الدليل من ذلك عنده ان كم الاستفهامية ككم الخبرية في اللفظ والمعنى لا تفارقها
في اكثر من انها متضمنة لحرف الاستفهام والافهما واقعتان على عدد مبهم فكما ان الاستفهامية تقع على
القليل فكذلك الخبرية اذ لا يختلف مسمى الاسم بالنظر الى الاستفهام والخبر واستفهامية بمعنى اي عدد
فهي استفهام عن العدد فقوله على وجهين خبر اول وخبرية خبر ثان واستفهامية عطف عليه ومنع الشارح
جرها على البدل من وجهين وجوزه المحشي وقد تقدم خبر كلي ويشتركان في خمسة امور كما يفترقان في
مثلها الاسمية وذلك لجرها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم رجلا ملكت وبكم دينار
احسنت اليك ووصل كم حبيب ظفرت به ووقوعها مسندا اليها لفظا ومعنى نحو كم رجلا جاءك وكم
شخص احسن اليك ومعنى فقط نحو كم عبدا اعتقت وكم حرا اكرمت قال الشارح فان المفعول به مسند
اليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد مضروب ولا معنى لاستبعاد ذلك وانكاره مع انه قد
يقع نايبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى ولا يخرجه ذلك عن كونه مفعولا
بد على ما صرح به ابن الحاجب وغيره انتهى والابهام فانهما يدلان على عدد مبهم اما الاستفهامية فظاهر
واما الخبرية فلانها بمعنى كثير من العدد والافتقار الى التمييز لما فيهما من الابهام ولشدة هذا الافتقار لم يجز
حذف هذا التمييز الا بدليل كما اذا جرى ذكر العبيد مثلا فقلت كم عندك اي كم عبدا او عبد عندك استفهاما

وخبرا بخلاف غيرها فانه يدل على كمية معينة لا تفتقر الى التمييز والبناء لوضعهما وضع الحروف
ولتضمن الاستفهامية معنى الاستفهام الذي من شانه ان يودى بالحرف واما ما يقال من ان في الخبرية
معنى انشاء التكثير فقد قيل عليه انه غير منصور لما بين الخبر والانشاء من التنافي وما اجيب عنه بان
الانشاء في كم من جهة التكثير القايم بنفس المتكلم وهو لا وجود له في الخارج تحتمل مطابقته او عدمها فاذا قيل
كم عبد ملكت فله جهتان التكثير القايم بالذهن ولا وجود له في الخارج فهي بهذا الاعتبار انشاء وكثرة العبيد
الموجودة في الخارج التي وقع عليها الملك فهي بهذا الاعتبار اخبار فقد رد بان ذلك ان نظر اليه اطرد في جميع
الاخبار فانك اذا قلت زيد افضل منك فانه خبر لا محالة ولا مجال للتكذيب فيه بان يقال انك لم تفضل وانما
يب التكذيب متعلق بافضلية زيد منك وكذا اذا قلت زيد قايم فانه خبر لا محالة ولا يدخله التصديق والتكذيب
من حيث الاخبار فيقال اخبرت ولم تخبر لانك اوقعت بهذا الاخبار وانما ينظر فانه اليه من حيث القيام
فيقال هو حاصل وغير حاصل وبالجملة مورد التصديق والتكذيب انما هو وقوع النسبة او لا وقوعها
لا ايقاعها وانتزاعها ولزوم التصدير ليس على اطلاقه لان ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر عمل فيهما
ثم لا يعمل فيهما الفعل ولا شبهه لاستحقاقهما الصدارة اما الاستفهامية فواضح واما الخبرية فحملا لها على
رب التي لانشاء التقليل او التكثير حمل الضد على الضد والنظير على النظير وانما اغتفر ذلك في الجار لان تاخره
عن المجرور ممتنع لضعف عمله مع انه تنزل منه منزلة الجزء حتى كانهما كلمة واحدة وفي دعوى لزوم تصدير كم
ما تقدم واما قول بعضهم هو ابن عطية في الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدل ان وصلتها
من كم فمردود بان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها
ما قبلها وان قدره اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل لكن البدل على نية تكرار العامل فلا بد من تسلط
ض العامل عليه لكن عدم تسلط اهلكنا هنا على ما ادعى بدليته واضح اذ لا معنى لقولك اهلكنا انهم لا يرجعون وهذا الاعتراض
كما قال الشارح مبني على اعتبار ان المبدل كلمة كم وحدها اما اذا اعتبر انه جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون سقط هذا
الاعتراض غاية ما يلزم التعبير عن الكل بالجزء الذي هو صدر معتنى به والقرينة عدم استقامة الكلام بتقدير ارادة
وحده لكن يلزم عليه كما قال المحشي ابدال المفرد من الجملة ولم يذكر هذا النوع في اقسام البدل وان ذكر عكسه على
قلة فيه وما الحظر الشارح ماخوذ مما نقله ابو حيان في بحره عن الزجاج من ان قوله انهم اليهم لا يرجعون بدل
من الجملة والمعنى الم يروا ان القرون التي اهلكناها لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى وتعقبه بان
هذا ليس بدلا صناعيا وانما هو تفسير للمعنى وقال ابو البقا انهم اليهم لا يرجعون بدل من موضع كم اهلكنا والتقدير
الم يروا انهم اليهم لا يرجعون وليس بشيء لان كم ليس معمولا ليروا كذا في البحر ورده المحشي بان كلام ابي البقا لا
يتعين منه ان كم معمول ليروا والظهور ان يكون المراد ان كم معمولا لاهلكنا وجملة كم اهلكنا معمول ليروا وعن الفرا
انه جوز عمل يروا في الجملتين من غير ابدال قال في البحر وقوله في الجملتين يجوز لان انهم وما بعده ليس بجملة
ولم يبين كيفية العمل وفي الكشاف وتفسير قاضي المفسرين ان الم يروا معناه الم يعلموا وهو معلق عن قوله كم
اهلكنا قبلهم من القرون لان كم لا يعمل فيها ما قبلها وان كانت خبرية وانهم اليهم لا يرجعون بدل من كم على المعنى اي الم
يروا كثرة اهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين اليهم وانما جعلاه بدلا على المعنى دون اللفظ لمكان تعليق
الم يروا عن كم فكيف يعمل في البدل لفظا ما لا يعمل في المبدل منه وهو ثابت من حيث المعنى فتكون البدلية ثابتة
كذلك قال ابو حيان والذي تقتضيه صناعة العربية ان انهم معمول لمحذوف دل عليه المعنى تقديره قضينا
او حكمنا والصواب في الاعراب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا لانها علقت على انه علق عن العمل في اللفظ
لمكان كم وان كانت خبرية لان اصلها الاستفهام وان وصلتها مفعول لاجله والتقدير لاجل انهم لا يرجعون
والعامل فيه عند الشارح اهلكنا اي اهلكناهم لاجل هذا المعنى ولا يظهر تعلق ذلك بفعل الروية وقال المحشي

يروا والمعنى علموا لاجل انهم اليها لا يرجعون اهلاكهم واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهوان
وصلتها وهذا وجه لا اعتراض عليه وكذلك قول ابن عصفور اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد مردود
بان لها الصدر فجعلها فاعل فعل قبلها مفوت لحقها من الصدارة وقول ابي حيان ابن عصفور مبتدا خبره خطاء
عظيم انه ذلك جاء على لغة ردية يحكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدرية و
يجعلها مفعولا للفعل قبلها خطاء عظيم اذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة مع التصريح برداءتها وانما
الفاعل ضمير الله سبحانه ويؤيده انه قرئ اولم نهد لهم على صيغة التعظيم ومعناه نبين قال ابو حيان وهذا
احسن التخاريج اي اولم يبين الله ومفعوله محذوف اي العبرة باهلاك القرون السابقة ثم قال كم اهلكنا اي كثيرا
اهلكنا فكم مفعول اهلكنا والجملة مفسرة للمفعول المحذوف ليهد او ضمير العلم او الهدى المدلول على كل منهما
بالفعل الذي هو يهد فقيد ضمير عايد على مصدره الهدى او على العلم المستفاد منه او جملة كم اهلكنا على القول
بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا اي سواء كان فعلها غير قلبي ام قلبيا اقترنت بمعلق ام لم تقترن او بشرط
كونها مقترنة بما يعلق عن العمل مما له الصدارة والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد فان الظهور هنا هو الاستبانة
العلمية وجوز ابو البقا كونه اي كون الفاعل هنا ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وتحقيق العبارة المفهوم من فعل
الجملة لظهور ان الاهلاك مصدر اهلك وحده لا مصدر الجملة باسرها ففي الكلام تسامح وليس هذا من المواطن
التي يعود الضمير فيها على المتاخر ظاهره الاعتراض على كلام ابي البقاء واجاب عنه المحشي بانه لا يتعين في كلامه عود
الضمير على متاخر لجواز ان يكون المرجع متقدما مادل عليه المتاخر ولا يخفى ما فيه ونترجان في خمسة امور احدها ان
الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية فانه لا يحتملها لان الكلام معها انشاء بخلافه
مع الخبرية فان المتكلم بها يقصد ان في الخارج كثرة يخبر عنها خبرا مطابقا او غير مطابق وان كان الاستكثار
المفهوم من كم معنى انشائيا لا يقصد المتكلم ان له خارجا يطابقه او لا بل هو موجد له بكلامه وهذا بخلاف
قولك ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاده كم رجل لقيته انك تعد اللقا كثيرا بهذا
الكلام بل معناه انك تحكم بانتفائه في الخارج الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر
بالكسر والجواب للمخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر طالب الجواب الثالث ان الاسم المبدل
من الخبرية لا يقترن بالهمزة اذ ليس بدلا من اسم استفهام بخلاف البدل من الاستفهامية فانه يقترن بها يقال
في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون من غير اقتران وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون بالاقتران
الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع والافراد اكثر من الجمع اما افراده فلان كم للتكثير فمميزه كمميز الكثير الصريح
اعني المائة والالف وهو مفرد مجرور واما جمعه فليدل على الكثرة صراحة كما دل كم عليها كناية ولذا لم يجز
مع العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة صريحا فاستغني بها عن جمع المميز تقول على الافراد
كم عبد ملكت وعلى الجمع كم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا هو من ثاني ضرب العروض
الثالثة للمديد وتابله فغل والجزء الرابع منه مشكوك وزنه فعلات بالحركات بلا تنوين وهو من زحاف مستقيم
والملوك جمع ملك كحذر وباد هلك ونعيم بالجر عطف على ملوك وهو غير منون لاضافته الى سوقة والسوقة
بضم المهملة وبالقاف خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث والمعنى وكم نعيم سوقه
بادوا بادا ايضا فالبيت شاهد على النوعين وقال الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت
على عشاري هو من الضرب الثاني من الكامل وبعده شغارة تقذ الفصيل برجلها فطارة لقوادم الابكار
كنا نحاذر ان تضيع لقاحنا ولها اذا سمعت دعاء يسار والابيات من قصيدة يهجو بها جريرا والفدعاء
فعلاء من الفدع بفاء ومهملة مفتوحتين قال في القاموس اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب
الكف او القدم الى انسيها وهو المشي على ظهر القدم او ارتفاع اخمص القدم حتى لو وطئ الافدع عصفور

اما اذاه وهو عوج في المفاصل كانها قد زالت عن مواضعها واكثر ما يكون في الارساغ خلقة او زيغ
بين القدم وبين عظم الساق انتهى والرسغ بالضم فالسكون وبضمتين مفصل ما بين الساعد والكف
والساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون اخره ياء مشددة الايسر من كل شي وهو قول ابي
زيد وقال الاصمعي كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فما اقبل منهما على الانسان
فهو انسي وما ادبر منهما عنه فهو وحشي وفي القاموس الوحشي الجانب الايمن من كل شي وقال ابن فارس في مجمل
الانسي من الدابة هو الجانب الذي يركب منه الراكب ويحلب الحالب وانسي القوس ما اقبل عليك منها يشير
هذا الشاعر الى ان عمات هذا المهجو وخالاته على كثرتهن من جملة خدمه وانهن لكثرة الخدمة صرن كذلك وان
هذا خلقة لهن نسبة لهن الى سوء الخلقة وغرضه ذم جرير والاستخفاف به والعشار بالكسر جمع عشراء
وهي الناقة التي عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وعدي حلبت بعلي لتضمنها معنى ثقلت او تسلطت
اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فغلبتني على امري لان على تستعمل في الضرر كما يقال باع القاضي على فلان
داره وهذا غاية الاستخفاف والذم لان المعنى كنت استنكف ان يحلبن عشاري ويدخلن في زمرة خدمي ومرعاتي
لما بهن من العيب والشغارة بالمعجمتين على صيغة المبالغة التي تشغر عند البول كما يشغر الكلب اي يرفع احدى رجليه
وتقذ بقاف وذال معجمة بعد حرف المضارعة من الوقذ وهو شدة الضرب والفصيل ولد الناقة والفطارة فعالة
من الفطر بالفاء وهو الحلب بالسبابة والابهام او باطراف الاصابع فان كان بالكف كلها فهو التضف واكثر ما يكون في النوق
الكبار والابكار جمع بكر بكسر الموحدة وهي الناقة التي حملت بطنا واحدا وبكرها ولدها والمراد بقوادم ضرع الابكار وهي
ما ولي السرة منه واللقاح بكسر اللام الابل واحدتها لقوح كصبور والوله محركة الحزن او ذهاب العقل حزنا والحيرة
والخوف والمناسب هنا ان يكون بمعنى الحيرة الناشية عن كلفة الخدمة ويسار اسم راعيه ولا يكون تمييز الاستفهام الا مفردا
حملا له على المرتبة الوسطى من العدد وهي ما كان من احد عشر الى مائة لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فهو يحمل
جـ على المرتبة الوسطى بينهما ولانها لو حملت على احد الطرفين لكان تحكما واعترض بان الحمل على المتوسط تحكم ايضا فالاولى
ان يقال ان كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد مقرون بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب
كمميزه وانت تعلم ان الاولى في مثل ذلك الاحالة على السماع ولا ضرورة الى ارتكاب هذه الاوجه على انه قد قيل ان الحمل
على الوسط لا تحكم فيه لانه عدل بين الطرفين وقد وحظ منهما خلافا للكوفيين في تجويزهم ان يكون مجموعا قال
الشارح وقياس من جوز في اثني عشرة اسباطا كونا اسباطا تمييزا ومنهم الزمخشري ان يجيز ذلك هنا وقال ابن مالك
في التسهيل مما اوهم ذلك فحال والمميز محذوف فنحو كم لك شهودا وكم عليك رقباء محمول على الحال وحذف
المميز اي كم انسانا لك شهودا وكم نفسا عليك رقباء وهذه الحال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيها الظرف
او عامله فلو قلت كم غلمانا لك لم يمتنع الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي وذهب
بعضهم الى ان السؤال بكم اذا كان عن الجماعات او الاصناف جاز الجمع فيجوز كم لك غلمانا اذا اردت اصنافا
من الغلمان والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وهو اما على اضافة كم اليه حملا على ما هي مشابهة له من
العدد كما عليه الجمهور او بمن مقدرة لانه لما كثر دخول من على مميز الخبر شاع عملها مقدرة لان الشي اذا
عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه واعلم انه يجب خفض مميز الخبرية محله اذا لم يفصل بينه
وبين كم اما اذا فصل بينهما فالفرا يجيز الجر لما عرفت انه بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب النصب
حملا على الاستفهامية اذ لا تمكن الاضافة مع الفصل الا عند يونس لاجازته الفصل بين المتضايفين في السعة
بالظرف وشبهه مستقرا كان الظرف او لغوا وقيده الاندلسي بعدم الاستقرار ولم ينقل غيره ذلك
عن يونس ههنا كما نقله الجميع في الخبرية واما الجر مع الفصل بالجملة فهو جائز عند الفرا على مذهبه
واذا فصل بفعل متعد وجب من في المميز لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل قال تعالى كم تركوا من جنات وعيون

وتمييز الاستفهامية منصوب لما عرفت من شبهها بالعدد المركب ولا يجوز جره مطلقا اي من غير اشتراط جر كم
خلافا للفراء والزجاج وابن السراج واخرين اذ جوزوا جره من غير اشتراط بل يشترط على صيغة المبني للمفعول
وفي كثير من النسخ بل يشترط ان تجر كم بحرف جر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت فحينئذ يجوز في التمييز
وجهان النصب وهو الكثير ووجهه ظاهر والجر خلافا لبعضهم في منع جره ايضا ووجه الجر تطابق كم
ومميزها فيه قد يقال الحاجة الى قوله هنا خلافا لبعضهم فان مراده المنع من جر المميز وان جرت كم وهو مفهوم
من قوله ولا يجوز جره مطلقا فتامل وهو اي جر المميز بمن مضمرة وجوبا فان قلت ما وجه وجوب الاضمار
لعله اعتبار جار كم عوضا من جار المميز بدليل انهما لا يجتمعان ولا يلزم ان يقع العوض موقع المعوض كما لا
يشترط ان يكون بلفظه فقد قيل ان التاء في زنادقة عوض من الياء في زناديق ولم تقع موقعها ولا هي بلفظها
لا بالاضافة خلافا للزجاج لان ادوات الاستفهام لا يضاف منها غير اي ولم يجوزوا الجر في مميزها لانها بمنزلة
عدد ينصب ما بعده قولا واحدا قاله ابن خروف قال الشارح في شرح التسهيل وقد يقال ان تمييزها بمنزلة
تمييز عدد لا يختص بمن قولا واحدا فلم خفض بها وقال ابن مالك في شرحه لو نصبت ما بعدها مرة وخفضته
اخرى لزم تفضيل الفرع على الاصل لانها بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولو كانت صالحة للجر بها اذا دخل عليها
حرف الجر لصلحت للجر بها اذا عريت منه اذ لا شيء من المميزات الصالحة لنصب مميزها وجره باضافتها
اليه يشترط في اضافته ان يكون هو مجرورا وقد اجيب عن هذا الاخير بانه قصد التطابق بينها وبين مميزها
عند دخول الجار عليها وهو منتف حيث لا يدخل ولا يجوز ان يكون الجر بالبدل من كم لان المبدل من اسم
الاستفهام لا بد ان يقترن باداته نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم وتلخص ان في جر مميزها اقوالا
الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا اي والا تجر بحرف
فلا يجوز الجر ويتعين النصب وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية اذا كان مفردا وان
لم يكن ثم فصل ونقله س عن بعض العرب وهي لغة قليلة ووجهها بعضهم بانها لما حملت في الخفض
على ثلثمائة فيمن علل بذلك اجريت مجراه اذا نون فقيل ثلاث مائة ومن علل الجر بجر رب ما
بعدها قال هي محمولة عليها ايضا في لغة من قال ربه رجلا قيل وهذا الوجه اولى مما قبله لفصاحة
كم رجلا كفصاحة ربه رجلا بخلاف نحو ثلاث مائة بالتنوين والنصب فانه لا يقع الا في الضرورة
وقيل هو محمول على مميز كم الاستفهامية لانها اصل لها من جهة الابهام فانه اصل في الاستفهام
دون الخبر واعلم ان تقييد المص جواز النصب بافراد المميز هو ما ذهب اليه ابن هشام الخضراوي ونقله
عنه ابو حيان في شرح التسهيل فقال وقال ابن هشام لا يكون منصوب كم يعني الخبرية جمعا لانه تمييز والتمييز
يلزم ان لا يجمع الا ما استثني منه انتهى وهو ما ذهب اليه ابو علي الشلوبين ويختار ابو حيان جواز
الامرين كما كانا في الخفض سواء كان النصب مع الفصل ام بدونه كما في هذه اللغة بل نص على جواز
الجمع فيها السيرافي وفي كتاب س ما يدل عليه وفي الافصاح ظاهر كلام ابي علي وكلام س وابي العباس
انه يجوز نصب مميز الخبرية مفردا كان او جمعا وروي قول الفرزدق: كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت علي عشاري . بالخفض على قياس تمييز الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية التي هي
لغة الشاعر او على تقديرها استفهامية استفهام تهكم بانه لم يرد من الاستفهام حقيقته ولا معناه
وانما جيء به على سبيل التهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك التي كن تخدمنني كانه يجهل الحلب
نفسه ثابت الا انه ذهب عني عدد الحالبات وعليهما اي على الخفض والنصب فكم مبتدا خبره قد
حلبت وافرد الضمير في حلبت حملا على لفظ كم اذ لو روعي معناها لقيل حلبن او على انه عائد
على جميع من تقدم فيكون من قبيل النساء فعلت وانث حملا على المعنى والا فلفظ كم في جملة التنبيها

مذكر نص عليه الرضي ثم قال ويجوز كم امرأة جاءتك وجئنك وجاءك حملا على المعنى واللفظ وروي بالرفع
على انه مبتدا وان كان نكرة لكونه قد وصف بلك وفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اي لكونه وصف
بصفتين لك المذكورة وفدعاء المحذوفة المدلول عليها بالمذكورة فدعاء عطف على لك ومحذوفة ومدلول
مجروران على الوصفية ولك اعراب محذوفة حال الا على ان فدعاء كلمة اريد بها لفظها فهي معرفة ومدلول
على هذا مرفوع خبر مبتدا محذوف اي هي مدلول عليها والجملة حال اخرى اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع
بل وصفها مغاير كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى صفة عمة والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير
قد حلبت اخرا لتكون خبرا ايضا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى فيتعدد خبره اي كم عمة لك فدعاء
قد حلبت وخالة لك فدعاء قد حلبت واما على وجهي الخفض والنصب فلا حاجة الى هذا التقدير لان المخبر عنه وان
كان متعدد المعنى لاضافته الى متعدد وتمييزه به لكنه مفرد اللفظ ونظيره زينب وهند قامت اي زينب قامت
وهند قامت وذلك في مثل ان تقول حذف من الاول لدلالة الثاني وبالعكس والاول اولى لسلامته من الفصل
والتمييز محذوفا اي كم وقتا وحلبة واذا اردت ان تعرف اعراب كم فان لم يكن بعدها فعل او كان وعمل في ضميرها
الرفع فهي مبتدا وان عمل فيه النصب كان من باب الاشتغال وان لم يعمل فيه مطلقا فهو في موضع نصب
بحسب ما يفسر فيه من مضاف اليه او تمييز فيمتنع مفعولا به وفيه ومطلقا كاين اسم مركب من كاف
التشبيه واي المنونة الاستفهامية وحكيت وصارت مثل كزيد لو سمي به فانه يحكى ويحكم على موضعه بالاعراب
وزال التشبيه من الكاف والاستفهام من اي وحدث معنى اخر وهو معنى التكثير ومن ثم لم تستدع الكاف متعلقا
وان كانت عاملة قال ابن عصفور الكاف زائدة الا ترى انك لا تريد بها معنى التشبيه ومع ذلك هي لازمة ولا تتعلق
لان الزائد لا يطلب متعلقا واجاز ابن خروف ان تكون مركبة من كاف التشبيه ومن اين اسم على فعيل والنون اصلية ولم
يجعل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع كاف التشبيه وهو مبني على السكون حيث استعمل في معنى كم وربما نجعلها
مركبة مما استقر في كلام العرب وعرف معناه اولى من جعلها مركبة مما لم يعرف معناه ويختار بعضهم انها بسيطة
وهو مرتضى ابي حيان واستدل على ذلك بما جاء فيها من اللغات فان التصرف في اللفظ يابى تركيبه ولهذا جاز الوقف عليها
بالنون وان كان من حق التنوين ان يوقف عليه بالالف لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية قال
الشارح انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فقد ذكرت علتين بمعمول ولهذا فما هذه الثانية
ولا يتعدى عامل الى معمولين من نوع الا بالاتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول لانه ادل منه على المقصود
وقد يقال الثاني تعليل لجواز الوقف المعلل بالتركيب المذكور فلا حاجة الى دعوى تكلف البدلية ولهذا رسم هذا
التنوين في المصحف الامام نونا اي ولشبهه بالنون الاصلية رسم نونا فيه ولم يرسم خارجة لانه لا صورة لغير
تنوين المنصوب ومن وقف عليها بحذفه اي بحذف التنوين كالسيرافي والفارسي وجماعة من البصريين اعتبر حكمه
في الاصل وهو الحذف في الوقف ولا يخفى ان محل حذفه وقفا حالتا الرفع والجر وتوافق كاين كم في خمسة امور الابهام
والافتقار الى التمييز ولا يجوز اضافتها الى التمييز كما في كم لان في اخرها تنوينا يستحق الثبوت لمكان الحكاية وثبوته
مانع من الاضافة وقد اقتضى الاستقراء ان لا يكون جمعا بخلاف مميز كم فانه يكون مجموعا والبناء ولزوم التصدير فلا
يتقدمها عامل ولا تقع مضافا اليها وافادتها التكثير تارة وهو الغالب نحو وكاين من نبي قتل معه ربيون وزعم س
ان معنى كم لان معنى رب وكم وكاين واحد لان جميعها يستعمل في المباهات والافتخار فيكون معناها التكثير
لانه مقتضى ذلك المقام وافادة الاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور
ومن ذلك قال ابو حيان الذي وقفنا عليه من كلام النحويين النص على ان كاين استعملت في الخبر اي ولم تستعمل في
الانشاء ولا تفيد الاستفهام واستدل اي ابن مالك عليه بقول ابي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما كاين
تقرا سورة الاحزاب او كاين تعد سورة الاحزاب اية فقال ثلاثا وسبعين فقال ابي قط ارادما كانت كذا

قط والمعنى اخبرني عن عدد ابي الاحزاب ولم يذكر ابن مالك دليلا سواه وقد ناقشه ابو حيان في امثال
ذلك زاعما انه مخالف للنحاة في اثبات القواعد النحوية بما ورد في الاثار كهذا الاثر وغيره وفي كلام الرضي ان القول
له ذلك زر بن حبيش لا عبد الله بن مسعود وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح
الذي عليه الجمهور قال الرضي دخلت كاف التشبيه على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة والتمييز بعده
في الاصل عن الكاف لا عن اي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كاين رجلا ان مثل هذا العدد المبهم من اي جنس هو ولم
تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من اي فاي في الاصل معربا لكنه انجر عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع
كاسم بمعنى كم الخبرية انتهى ملخصا خلافا لمن زعم انها اي ان كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذف الفها المدخول
الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب وهذا مذهب الكسائي والفرا ورد بانه لو كان كما قالا لقيل
في جواب من قال كم مالك كالف زيد وليس هذا الرد بشي لان القايل بالتركيب لا يدعي بقاء المعنى التركيبي على حاله بل
يقول انهما بالتركيب لما صارا شيا واحدا احدث للمركب معنى غير الذي كان له وقد يونس هذا المذهب ان كم كناية
كاخويها كاي وكذا وهما مركبان فينبغي ان تكون كم مركبة ليجري باب الكناية على نسق واحد وهو ان الاصل كلمات
صيرت كلمة واحدة ذات معنى مخالف لكل واحد منهما قبل التركيب والثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن
عصفور لزوم ذلك قاله في شرح الجمل الكبير قال ابو حيان ويظهر من كلام س انها للتاكيد البيان فهي زايدة وقد
يقال انها لا تزاد في الواجب فيقال انه هذا دعوى فيها اصلها من الاستفهام وهو غير واجب ويرده اي ويرد هذا الزعم
قوله س وكاي رجلا رايت زعم ذلك يونس هو من قول س والاشارة بذلك الى المثال المذكور ويونس هو ابو عبد
الله يونس بن حبيب من اهل جبل بضم الجيم للوحدة مشددة وفتح الجيم قرية بشاطي دجلة بين بغداد وواسط اخذ
الادب عن ابي عمرو بن العلا وحماد بن سلمة وكان النحو اغلب عليه وروى عنه س كثيرا وسمع منه الكسائي والفرا
وكانت حلقته بالبصرة قال ابو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس اربعين سنة املا كل يوم الواحي من حفظه قيل
عاش ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة الا العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات اثنتين و
ثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وسنتين وفي تاريخ ابن جحنل انه مات سنة ثلاث وثمانين
وكان قد اتاني رجلا فيه دليل ايضا على جواز الفصل بينها وبين مميزها وهو قليل الا ان اكثر العرب لا يتكلمون
به الا مع من انتهى وانما كان يجره بمن هو الغالب لان كاي بمنزلة كم الخبرية في المعنى وهي يقل نصب تمييزها الا
في جره تنصيصا على انه التمييز اذ يحتمل مع النصب في نحو كاي رجلا لقيت ان رجلا مفعول لقيت والتمييز
محذوف اي كاين مرة قاله المبرد وهي مبني على جواز حذف مميز كاين وقد اورد النحويين كلامه هذا ولم يعترضوه
فدل على الجواز وقال صاحب البسيط واما حذفه فضعيف فيه للزوم من لانه حذف عامل ومعمول والملتزم
الجواز ان يقول لا يتعين حذفه مجرورا والجواز انه حذف منصوبا ولا يقع التمييز بعدها مجرورا بغير من لامتناع
الاضافة وما سمع من ذلك فمحمول على حذفها وبقاء عملها ومن الغالب الوارد بمن وكاين من نبي وكاين من اية
وكاين من دابة ومن النصب القليل قوله اطرد الياس بالرجا فكاي آلما حم يسره بعد عسر هو من الضرب
الاول من الخفيف ولم يسم قايله والطرد الابعاد والفعل منه كقتل يقتل والياس بالهمز القنوط والرجا بالمد
الامل والطمع وقوع الشي وقصره الشاعر ضرورة ويروى الرجا بالمد على الاصل وكاي بالف فهمزة وآلم بالمد
اسم فاعل من الم يالم اذا توجع وحم بتشديد الميم قدر وقضي وهو من الافعال التي لم تستعمل الا مجهولة يقول
لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم متوجع لعدمه قدر الله تعالى له الغنا بعد فقره
وقوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم هو من الضرب الثاني من الطويل وكم
يسم قايله ايضا وكاين بهمزة مكسورة بعد الالف يليها نون ساكنة لغة في كاين قال يونس هو اسم
فاعل من كان وذهب المبرد قال الرضي وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل كالكاهل

فا، الكاف والهمزة التي كانت فا، اي عينها وحذفت احدى اليا بن وبقيت الاخرى لا ما قال الشارح الا انها
حذفت لالتقايها ساكنة مع النون الساكنة اي حذفت الباقية لالتقايها ساكنة وهذا يقتضي ان المحذوف
اولا الساكنة لتبقى الساكنة وقال الخليل اليا، الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقع اليا، الساكنة ثم قلبت اليا، الفا فالتقى ساكنان الالف والهمزة فدفع بتحريك الهمزة بالكسر فبقيت اليا،
الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد ان زال الحركة كما في قاض وثم فيها لغات اخر تطلب من محلها والفضل
الاحسان والمنة الانعام وقديما صفة ظرف محذوف عامله لنا المفصول به بين كاين ومميزها وما في ما
من موصول حرفي لا اسمي يحتاج الى عايد ليقال تقديره ما من به فيرد انه كيف حذف العايد المجرور مع فقد
شرطه وهو كون الموصول مجرورا بمثله معنى ومتعلقا والثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد
مضى بخلاف كم فانها تقع كذلك والرابع انها لا تقع مجرورة لا بالاضافة ولا بحرف الجر بخلاف كم قال ابن جني
كاي اصلها اي التي يسيل بها عن كل شي فلما دخلها الكاف لزمت بجملتها العدد وزال عنها معنى الاستفهام
وصارت لا يعمل فيها ما قبلها لان اصل جزيها في الاصل استفهام ويحتاج دخول حرف الجر عليها الى نقل خلافا
لابن قتيبة قاله في الكتاب الجامع له في النحو وابن عصفور اجازا بكاي تبيع هذا الثوب كما يقال بكم تبيع هذا
الثوب ولو صح ذلك لصحت الاضافة اليها كما يضاف الى كم فيقال غلام كاي من صديق اكرمت كما يقال غلام كم
صديق اكرمت ولا يحفظ ذلك من كلامهم والخامس ان خبرها لا يقع مفردا قال ابو حيان وقد استقريت جملة
مما وقعت فيه مبتدا فوجدت الخبر لا يكون الا جملة فعلية مصدرة بماض ومضارع ولم اقف على كونها اسما
مفردا ولا جملة اسمية ولا مصدرة بمستقبل ولا مجرورا فينبغي ان لا يتقدم على شي من ذلك الا بسماع وربما
وقعت مفعولا والقياس يقتضي ان تكون في موضع نصب على المصدر وعلى الظرف وعلى خبر كان كما كان ذلك في
كم وفي البسيط انها تكون مبتدا وخبرا ومفعولا كذا ترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين
على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا اي شبيها بزيد في الفضل
فالمشار اليه بذا هو زيد اي ورايت عمرا مشابها له وحيث كانت كذا كلمتين كل منهما على معناه الاصلي فلا تركيب فيها
ولا تكون كناية عن شي وقوله واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس هو من الضرب الثالث من الوافر مجزو معصوب
ولم يسم قايله اسلمني خذلني من قولهم اسلم الصديق اذا خذله والكاف حرف للتشبيه وذا اسم اشارة الى ما تقدم
قبل البيت وقيل يحتمل ان يكون المعنى واسلمني كما انا الان سلوبا الطرب والانس والطرب هنا الفرح والا فهو
ضد يطلق على الفرح والحزن وقيل خفة تعتري الانسان من سرور او حزن والانس على زنة قفل ضد الوحشة
وكلام الشيخ ابي حيان في كتابه المسمى بالشذا في احكام كذا يقتضي ان كذا في البيت من النوع الثاني وهو
ما وقعت كناية عن غير العدد وانه هنا كناية عن حال نكره والمعنى خذلني الزمان حال كوني منفردا ويدخل
عليها ها، التنبيه كقوله تعالى اهكذا عرشك انما قيل لها ذلك على سبيل التشبيه زيادة في امتحان عقلها اذ
ذكرت عند سليمان عليه السلام بسخافة العقل ولهذا قالت في الجواب كانه هو فشبهت عليهم كما شبهوا عليها
مع انه عرفته فكان حق الجواب هو هو لاحتمال ان يكون مثله ولئلا تكذب فانه خلفته مغلقة عليه الابواب
موكلة عليه الحراس وذلك من كمال عقلها الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين خرجتا بالتركيب عن
معناهما الاصلي وحدث لهما معنى لم يكن قبل ولذلك لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يونث ولا يتبع بتابع ويجري عليها
العوامل على اختلافها لانها صارت مع الكاف كالشي الواحد ولا يدخل عليها ها، التنبيه وهذه الاحكام
كلها جارية فيها اذا كانت كناية عن العدد يكنى بها عن غير عدد وتكون مفردة نحو مررت بدار كذا وعطوف
كقول ائمة اللغة قيل لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجذ هو بالجيم مفتوحة فجيم ساكنة بعدها معجمة
النقرة في الجبل تمسك الما والحوض والجمع وجاذ واما بتخفيف الميم هي ما النافية دخلت عليها الهمزة

للاستفهام عن النفي وللتعزير فقال بلى وجاذا بكسر الواو فنصب باضمار اعرف ولا يراد بالمتعاطفين ان
المكان يوصف بصفتين معطوفة احداهما على الاخرى وانما هو كناية عن معرفة وانما صح الجواب ببلى
واما ما عرفت لانهم اجروا الاستفهام الحقيقي والتقريري مجرى النفي كما في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى الم يأتكم
نذير قالوا بلى وكما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا والثالث ان تكون كلمة واحدة مركبة
ايضا مكنيا بها عن العدد قليلا كان او كثيرا والكناية ان يعبر عن شي معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وتريد زيدا وقال فلان كيت وكيت وتريد كلاما معينا قالوا او لشناعة
المعبر عنه كهن في الفرج او الفعل القبيح او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد
لكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكني عنه ان كان لفظا فتارة يراد معناه نحو مررت برجل افعل ما احمق وتارة
يراد مجرد اللفظ كالالغاز والمعميات والاوزان المعبر بها عن موزوناتها في الاصطلاح فتوافق اي كذا العددية
كاي في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز اما التركيب فظاهر مع الاشتراك في اول الجزئين واما البناء
فلانه في الاصل ذا الاشارية دخل عليها كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند
السامع ثم صار المجموع كالكلمة الواحدة فبقي ذا على اصل بنائه واما الابهام فلانها وان كانت كناية عن عدد معلوم للمتكلم
لكنه مبهم عند السامع قدرا ونوعا ولذا افتقرت الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر تقول
قبضت كذا وكذا درهما بخلاف كاي فان لها الصدارة فلا يتقدمها عامل مطلقا ولو حرف جر كما عرفت الثاني ان
تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا من اهل البلدين بخلاف مميز كاي فانه مجرور بمن غالبا كما تقدم ويكون
مفردا ولا بالاضافة نظرا الى ان اصلها اسم اشارة وهو ممتنع الاضافة وكلامه هذا يوهم ان مميز كاين يجوز جره بالاضافة
وليس كذلك لما تقدم خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال شاء عندي كذا ثوب وكذا اثواب بالاضافة
الى التمييز ويجعلها ايضا ويحصل مذهبهم هنا معاملة كناية العدد معاملة الصريح فمميز الثلاثة الى العشرة جمع
مخفوض وكذا مفردة نحو له عندي كذا دراهم ومميز المركب مفرد منصوب وتركيبها نحو له عندي كذا كذا درهما
او مميز العقود كذلك وتردهي نحو كذا وكذا درهما ومميز المعطوف ايضا مفرد منصوب وهي معطوفة على مثلها
نحو كذا وكذا درهما ومميز المائة والالف مفرد مجرور وهي مفردة نحو كذا درهم ولهذا قال فقهاؤهم اي فقهاء
الكوفيين ومنهم الحنفية انه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم بجر المميز وافراده مائة لانها اقل عدد يكون
مميزه كذلك ويأتي هنا النقل عن فقهاء الكوفيين اذ الا ان حنفية في هذه المسئلة ما نقله الكمال ابن ابي شريف
في شرح العقود من انه لو قال علي كذا درهم بالجر لم يلزمه مائة درهم بالاتفاق منا ومنهم على المشهور عندهم اذ
المشهور عنهم كمذهبنا انه لا يلزمه الا درهم اللهم الا بالنظر الى غير المشهور وبقوله كذا دراهم بجره ايضا بالجمع
ثلاثة لانها الاقل حيث المميز كذلك كذا كذا درهما بنصب المميز مع التكرار من غير عطف احد عشر لانها اول عدد
مركب ينتصب عنده التمييز وبقوله كذا درهما بالنصب مع عدم التكرار عشرون لانها اول عدد مفرد نصب
تمييزه وبقوله كذا وكذا درهما بالنصب مع العطف احد وعشرون حملا على المحقق من نظائره من العدد الصريح
زاد ابن معطي في شرح الجزولية وقال فان قال كذا كذا درهم لزمه ثلثماية درهم لانهما عددان اضيف ثانيهما
الى المفرد فان قال كذا وكذا درهم لزمه الف وماية درهم لاجل العطف مع جر التمييز فان قال كذا درهم بالرفع
فكانه قال واحد درهم فان قال كذا دراهم فكانه قال عدد هو دراهم انتهى ملخصا وبالجملة فهم اجروا الكناية مجرى
الصريح وطابقوا بها العدد حتى اجازوا كذا درهم قال الرضي وهذا خروج عن لغة العرب اذ لم يرد مميز كذا
في كلامهم مجرورا وقالت الشافعية اذا قال له علي كذا درهم سواء رفع الدرهم او نصبه او جره او وقف لزمه
درهم اما في الرفع فلانه صفة له والتقدير له علي شي هو درهم واما في النصب فلانه على التمييز من كذا
فهو تفسير له واما في الجر فلانه بدل من ذا او صفة له باعتبار اعرابه الاصلي ووجه الوقف ظاهر وكل

على احدها واذا الرد بالواو وبثم ونصب درهما تكرر الدرهم بحسب التكرار والا فلا يتكرر فاذا قال له علي
كذا او كذا وكذا درهما لزمه ثلاثة وان لم يكرر بالواو وبثم او كرر بهما ولكن رفع الدرهم او جره لم يلزمه
الا درهم واحدا ما في حال العطف فلانه لم يجعل الدرهم تمييزا حتى يقدر للاخر مثله فيجوز ان يكون تفسيرا
لمجموعهما اي مجموعهما درهم واما درهم واما في حال عدم العطف فلانه يحتمل التاكيد ووجه قول
الرضي ان الشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان
المفصلة تدل على الكمية نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو
كذا كذا درهما درهم واحد وهو الحق وقد وافق الكوفيين في بعض هذه الالفاظ المالكية فحكى ابن شاس وابن الحاجب
في كذا درهما وكذا كذا درهما وكذا وكذا درهما مثل ما ذكره المص وقال سحنون ما اعرف هذا ويقبل تفسيره
قال الشارح وهو مبهم وجزم الشيخ خليل في مختصره الموضوع لبيان ما به الفتوى في مذهب الامام مالك بما
ذكره ابن شاس وابن الحاجب وترك قول سحنون بقبول التفسير ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلتي
الاضافة اي مسئلة اضافته مفردا ومسئلة اضافته مجموعا من البصريين المبرد والاخفش وابن كيسان
والسيرافي وابن عصفور وابن الدهان وابن معطي واما في مسئلتي الاضافة فقالوا يفسران بجمع معرف
بالالف وابن الدهان وابن معطي واما في مسئلتي الاضافة فقالوا يفسران بجمع معرف بالالف واللام مجرور
بمن فتحصل ان في المسئلة ثلاثة مذاهب الاول انها كناية عن العدد مطلقا سواء كان مفردا ام معطوفا ام
مكررا عقدا وغيره وهذا مذهب غير المبرد ومتابعيه الثاني انها كناية عن عدد مطابق فيطابق هي وتفسيرها
ما هي كناية عنه وهو مذهب الكوفيين الثالث موافق للثاني في المركب والعقد والمعطوف ومخالف في
المضاف وما نقله المص عن هؤلاء من موافقة الكوفيين الا في المسئلتين نقله ابو حيان عن ابن عصفور
زه فقط ونقل عنهم ما عدا الموافقة لهم مطلقا وهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجاز
المبرد ومن ذكر معه قال ابو حيان واما حكاية ابن السيد ان الكوفيين والبصريين اتفقوا على ان كذا
وكذا كناية عن الاعداد المركبة فيجب الجمع بينه وبين ما نقلناه من مذهب البصريين ان ابن السيد
وقف على قول المبرد او على قول من حكى عنهم فانه ذكر موافقة الاخفش وابن كيسان والسيرافي في المركب
والمعطوف للكوفيين فتوهم انه قول البصريين لان المبرد ومن ذكر معه من كبرائهم ولم يحفظ خلاف غيرهم
من البصريين فجعل ذلك اتفاقا واما قول ابن عصفور ان الظاهر ان اتفاق الفريقين على ان كذا وكذا
كناية عن المعطوف وكذا كذا كناية عن المركب انما هو عن سماع من العرب ولذلك لم يختلفوا فيه فبنا
على ما نقل ابن السيد من الاتفاق لان ابن عصفور نقل ذلك مستند الى نقله وقد عرفت ما فيه
ع هذا وللشيخ ابي حيان هاهنا كلام حسن ملخصه ان العلم اذا اختلفوا في مسئلة رجعنا فيها الى السماع
من العرب فما نقل عنهم قبلناه وما لم ينقل طرحناه بل هذا هو المذهب في اثبات القواعد النحوية فلا نثبت
من الاحكام الا بعد اثبات نوعه ولا نثبت شيا منه بالقياس اذ لكل تركيب خصوصية فلو قسنا لاثبتنا
تراكيب كثيرة لم تنطق العرب بشي منها وما يذكره اهل النحو من القياس فانما هو بعد تقرر الاحكام بالسماع
فنحن لا نثبت حكما بقياس انما نثبته بالسماع والقياس مونس له اذا تقرر ذلك فالمسموع ان كذا اذا
كانت كناية عن غير عدد كانت مفردة ومعطوفة خاصة ولا تحفظ في العدد مفردة ولا مركبة بل معطوفة
كما مثل بذلك ثم واما سائر التراكيب التي اجازها الكوفيون ومن وافقهم فليست من لسان العرب واسنده
الى كلام الائمة في ذلك فراجعه ان شئت والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها فلا تستعمل مفردة
ولا مكررة من غير عطف وقد عرفت ان المحفوظ استعمالها معطوفة كقوله ٭عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا
كذا وكذا لطفا به نسي الجهد٭ هو من الضرب الاول من الطويل ولم يسم قائله وعدا مر من تعدو النعمى على

قال في القاموس النعمة بالكسر المسرة واليد البيضاء الصالحة كالنعمى والنعماء بالفتح ممدودة وفي الصحاح
النعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذلك النعمى والبوسى بضم الموحدة وسكون الهمزة
والضر الشدة كالباساء وفسرها الشارح ان بخلاف النعمى واللطف من الله التوفيق والعصمة
ويطلق ايضا على الرفق وكانه المراد هنا ونسي مبني للمجهول من النسيان وقد جعل الجلال نسي مفعولا ثانيا
لعد بتقدير الباء ولعله من الافعال التي يستوي فيها الاستعمالان فلا حاجة الى تقدير ونكرحالا من
من فاعل عد وكذا الاول مفعول ذاكر والثاني عطف عليه وهما كناية عن عدد اللطف ولطفا تمييز وجملة
به نشر الجهد صفة لطفا والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا
درهما بالنصب مع الافراد ولا كذا كذا درهما بل مع التركيب وكذا قال ابن عصفور في اجازة الكوفيين
وهذا كله انما قالوه بنوع من القياس ولم يرد به سماع وقال ابو علي حين ساله ابو الفتح عن التفصيل
في كذا هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو انما كذا بمنزلة عدد منون وقد خطاهو والزجاجي
وابن ابي الربيع وابن عصفور في جر التمييز بعد كذا وقال ابن مالك في شرح تسهيله وقد ذكر تفصيل
كذا مستند هذا التفصيل الراي لا الرواية وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل لكنه بنص من ابي حيان
لم يستشهد على ذلك بشيء وهو ثقة فينبغي حمل ما ورد منه مفردا على حذف المعطوف وما ورد مكررا
على حذف العاطف فقد قيل قال فلان كيت وكيت وذيت وذيت على كيت كيت وذيت وذيت كلا مركبة عند
ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى وللدفع توهم بقاء معنى الكلمتين
قال ابو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل وعند غيره وهو مذهب الجمهور المنصور هي
بسيطة وذلك هو الاصل في كل كلمة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج واكثر البصريين حرف
معناه الردع وهو الكف والرد والزجر وهو المنع والنهي لا معنى لها عندهم الا ذلك لكن نقل الركن
الحديثي ان الزجاج قال انها بمعنى ارتدع ووهم في ذلك لانه يقتضي ان يكون اسم فعل وانما يفيد
الردع كما افاد لا في جواب قام اخوك للنفي حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها
لانه اذا كانت للردع كانت منقطعة عن الطرفين لفظا فصح الوقف عليها وكان ما بعدها كلاما
مستانفا من شانه الابتداء به ولا ينافي ذلك انها مرتبطة بما قبلها معنى اذ شرطها ما قال الجامي
ان يرد بها كلام تقدمها وهو اما من كلام المتكلم بها على سبيل الحكاية كما في قوله تعالى يقول الانسان
يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الانكار كما في قوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا او
من كلام غيره كقولك كلا لمن قال افعل كذا اي لا تجاب اليه ومنه قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا
فيما تركت كلا وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد
والوعيد المستفاد من الردع والزجر واكثر ما نزل ذلك بمكة لان اكثر العتو كان بها وفيه نظر
لان لزوم المكية للسورة التي فيها كلمة كلا اي لزوم كونها مكية انما يكون عن اختصاص العتو بها اي
انما يلزم ذلك لو كان وقوع العتو مختصا بمكة ولا يلزم من غلبته فان كون العتو غالبا بمكة لا ينافي
وقوعه بغيرها قليلا فجاز ان يكون بعض ما فيه كلا من ذلك القليل الذي لم يكن بمكة ثم انه لا يمتنع
الاشارة الى عتو سابق فيجوز ان تكون السورة التي فيها كلا مدنية وما فيها من معنى التهديد و
الوعيد ناظر الى عتو وقع بمكة على انا نقول ان اللازم مما ذكرتم ان تكون الاية التي فيها كلا مكية
لا المدعى الذي هو السورة ومن السور ما نزلت ايات منها بمكة وايات منها بالمدينة قال عطا بن
ابي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما يشاء بالمدينة والحق ان الحكم
المذكور انما يثبت بالاستقراء والتعليل بيان لحكمته فتدبر على انا نقول ان من السور التي فيها كلا سورة

المطففين بل قد تكررت فيها وقد اختلف فقيل مدنية الا ان الذين اجرموا الى اخر السورة وقيل مكية
الا اذا تتلى عليه اياتنا وقيل نزلت بين مكة والطايف وقيل مكة والمدينة كذا في تفسير الكواشي ثم
لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في اي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين
ثم ان علينا بيانه هو بيان لاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا الا الزجر فان معنى الزجر من كلا
هذه المسبوقة بما ذكر من الايات غير ظاهر وقولهم المعنى اي معنى كلا فيما ذكر انته عن ترك الايمان بالتصوير
في اي صورة شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقران الباء في قوله بالتصوير صلة والايمان وكذا في قوله
بالبعث لانه عطف عليه واما الباء من قوله بالقران فمتعلقة بالعجلة وعن العجلة عطف على عن ترك وفي
الكلام لف ونشر مرتب تعسف خبر قولهم اذ لم تتقدم في الاولين حكاية نفي ذلك عن احد لتكون كلا ردعا
وزجرا له ولطول الفصل بين كلا وذكر العجلة وقد جزم قاضي المفسرين بان كلا الاولى ردع عن الاغترار بكرم
الله تعالى المفهوم من قوله يا ايها الانسان ما غرك بربك الكريم ومن ثم جعل قوله بعد بل تكذبون بالدين اضرابا
الى بيان ما هو السبب الاصلي في اغترارهم وان الثانية ردع من التطفيف والغفلة عن البعث والحساب
مع طول الفصل بين كلا وذكر التطفيف والثالثة ردع للرسول عن عادة العجلة او للانسان عن الاغترار
بالعاجل لم يتقدم اداة الردع وانما هو مفهوم من قوله بل تحبون العاجلة وايضا عطف على ثم لا يظهر فهو
اشكال ثان فان اول ما نزل من القران خمس ايات من سورة العلق هن اوايل السورة ثم نزل كلا
ان الانسان ليطغى فجاءت في افتتاح الكلام ولم تتضمن اية من تلك الخمس ما يقتضي زجرا ولا وعيدا لتكون
كلا زجرا عنه نعم قال القاضي ان كلا هنا ردع لمن كفر بنعمة الله بطغيانه وان لم يذكر لدلالة الكلام
عليه والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلثون موضعا كلها في النصف الاخير منه والحكمة في ذلك كما
قالوا ان الغالب منه نزل بمكة واهلها جبارون اصحاب عناد ومكابرة فاقتضت الحكمة ان يخاطبوا
بالفاظ الردع والزجر بخلاف النصف الاول فانه نزل بعد تقرير الايمان وما نزل منه في اليهود فهم
كانوا اهل كتاب وقد ضربت عليهم الذلة والمسكنة فلم يحتج في امرهم الى ذلك احتقارا بهم وتصغيرا
لشانهم وراى الكسايي وابو حاتم ومن وافقهما ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا معنى
ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها اي قبلها لا عليها ويبتدا بها فعلى من قوله يصح عليه التعليل او بمعنى مع
وجوز المحشي ان تكون للاستعلاء المجازي متعلقة بتوقف بان يكون المراد بالوقوف عليها الوقوف
قبل النطق بها وهذا التجويز انما يتمشى ان لو كان ضمير عليه مونثا عايدا الى كلا كما يفهم من تفسيره
لكنه مذكر عايد على المعنى ولا تصح ارادة صحة الوقوف على المعنى قبل النطق بها لان المعنى مستفاد
من لفظها فالوقوف عليه مستلزم للوقوف على لفظه فتدبر ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة
اقوال احدها للكسايي ومتابعيه وهم نصير بن يوسف تلميذه ومحمد بن احمد بن واصل وابن الانباري
قالوا تكون بمعنى حقا فظاهر كلام المص انها حرف والثاني لابي حاتم ومتابعيه الزجاج وغيره قالوا
تكون بمعنى الا الاستفتاحية قال ابو حيان وهذا القول لم يتقدم فيه ابا حاتم احد والثالث للنضر
بسكون المعجمة ابن شميل بن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة ابي الحسن المازني البصري
النحوي اللغوي الحافظ نزيل مرو احد اصحاب الخليل وقد وثقه غير واحد وقال ابو حاتم ثقة صاحب
سنة قيل عاش ثمانين سنة وكان اماما في العربية والحديث وهو اول من اظهر السنة بمرو وجميع خراسان
وكان اروى الناس عن شعبة وفي قضاء مرو ومن كلامه من اراد شرف الدنيا والاخرة فليتعلم
العلم قال ابو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه من اهل البصرة
نحو من ثلاثة الاف رجل ما فيهم الا محدث او نحوي او لغوي او اخباري فلما صار بالمربد قال يا اهل

البصرة يعز علي فراقكم والله لو وجدت كل كبد بحر باقلام ما فارقتكم قال فلم يكن فيهم من يتكلف ذلك
فسار الى خراسان فافاد بها اموالا وتوفي بمرو في اول سنة اربع ومائتين وقيل مات في اخر يوم من ذي
الحجة سنة ثلاث ودفن اول المحرم سنة اربع والفراء من وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم
فتكون لتصديق المخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب وتستعمل مع القسم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا
معناه اي والقمر وقيل تكون كلا بمعنى القسم نفسه نحو كلا لينبذن وذهب الاستاذ ابو علي بن الخوص الى انها
تكون بمعنى لا ردا لما قبلها فيوقف عليها ويبتدأ بما بعدها كقوله تعالى ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا ايطمع كل امرئ
منهم ان يدخل جنة نعيم كلا المعنى فيهما لا عهد ولا طمع وزعم ان عدة كلا التي للرد اربعة عشر قال وهذا قول
الاكثر من اهل الاداء والعربية واهل المعاني والتفسير وذهب ابو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان الى انها
تكون بمعنى سوف قال ابو حيان وهذا مذهب غريب وركب ابن مالك من بعض هذه المذاهب مذهبا فقال
في التسهيل كلا حرف ردع وزجر وقد تاول بحقا وتساوي اي معنى واستعمالا وقول ابي حاتم عندي اولى من
قول الكسائي والنضر لانه اكثر اطرادا منه فان قول النضر لا ياتي في اية المؤمنين والشعراء على ما سياتي فان المؤمنين
قوله تعالى رب ارجعوني لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة هو قائلها واية الشعراء قوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون
قال كلا ان معي ربي سيهدين والذي يظهر ان القائلين بان كلا حيث لا تصح لمعنى الزجر والردع تكون بمعنى حقا
او بمعنى الا الاستفتاحية او بمنزلة نعم ارادوا انها تكون كذلك في كل موضع ليتوجه ترجيح بعض الاقوال على بعض
بالكثرة الطرد وعدمها فتدبر وقول الكسائي لا ياتي في نحو كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم
يومئذ لمحجوبون لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية فاذا كانت كلا بمعنى الا كما يقول ابو حاتم استقام وجه الكسر
ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها يعني كلا عند الكسائي قيل عليه انما يمتنع الكسر بعد حقا اذا كانت واقعة
في ابتداء الكلام اذ يكون ما بعدها فاعل فعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها ونصبها باسقاط الخافض اما اذا
جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها الا بما بعدها فلا يمتنع بل يجب لانها في موقعها في صدر الجملة نحو زيد
الكريم حقا انه فاضل فيجعل حقا مصدرا متعلقا بما قبله اي احق الكرام حقا لا مصدرا يتعلق به ما بعده الا ترى
قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدي الخلق ثم يعيده كيف جاءت القراءة بكسر ان على ان حقا مصدر
موكد لقوله وعد الله وما بعده مستانف معناه التعليل ومن قرا بفتح الهمزة فعلى تقدير لام العلة وعلى انه
منصوب بناصب وعد الله اي وعد الله وعد بدء الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بديئه او هو مرفوع
بناصب حقا اي حق حقا بدء الخلق اذا تقرر ذلك فلم لا تكون كلا التي جعلت بمعنى حقا راجعة لما قبلها من الكلام
ويكون ما بعدها جملة مستانفة فتكسر ان ولا تتم الرد على الكسائي بما ذكر المص والحق ان تعلق كلا بهذا
المعنى بما قبلها في الايات الثلاث مما يأباه الطبع السليم ويقضي بان المناسب حيث كانت بهذا المعنى
ان تتعلق بما بعدها ويجي اشكال المص وانما كلا فيها بمعنى الردع ففي الاية الاولى هي للردع عن التكذيب وفي
الثانية للردع عن التطفيف والغفلة عن البعث والحساب كما تقدم وفي الثالثة للردع عن الكسب
الراين ولان تفسير حرف بحرف كتفسير كلا بمعنى الا واي ونعم اولى من تفسير حرف باسم كتفسيرها بمعنى
حقا لا يقال اولى الجمهور قالوا ان كلا حرف معناه الردع وهو اسم لانا نقول فرق بين قولنا هي حرف
معناه الردع وقولنا حرف بمعنى الردع كما قال الكسائي حرف بمعنى حقا فان التعبير الثاني يفيد معنى الترادف
دون الاول فتامل واما قول مكي ان كلا على راي الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا حق التعبير اذ كانت فيجد
لا ان اشتراك اللفظين الاسمية والحرفية قليل لكنه قائل بحرفية كلا التي بمعنى الردع قطعا فلو قال باسميتها
اذا كانت بمعنى حقا لزم الاشتراك المحذور ومخالف للاصل اذ الاصل عدم الاشتراك ولذا اذا تعارض
الاشتراك والمجاز قدم المجاز عند ومحوج لتكلف دعوى بنائها قال الرضي واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال

انها اسم سبب بنائه كونه كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق
الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية والا اي وان لا تكن مبنية بل كانت معربة فلم لا
تونث اي فلم ترك تنوينها وقد ادخل المص لا على الماضي لفظا ومعنى من غير تكرير على شذوذ وقد يقال
المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا شذوذ واذا صلح الموضع المذكور فيه كلا للردع ولغيره
من معنى حقا او الاستفتاح جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين فانها بتقدير
ان تكون بمعنى الردع يوقف عليها ويبتدأ بما بعدها وبتقدير كونها بمعنى حقا او الاستفتاح لا يوقف
عليها بل على ما قبلها ويبتدأ بها والارجح حيث صلحت للمعنيين حملها على الردع لانه الغالب فيها
وذلك نحو اطلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول فكلا صالحة لان تكون ردعا
وتنبيها على ان هذا الكافر مخطي فيما تصوره لنفسه وحينئذ يكون الوقف على كلا ولان تكون بمعنى حقا
او الا الاستفتاحية او بمعنى نعم تصديقا للاخبار بانه ما اطلع الغيب ولا اتخذ العهد فان الاستفهام الذي
اشتمل عليه الكلام انكاري بمعنى النفي كما لا يخفى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون
بعبادتهم فانها هنا ايضا صالحة لان تكون ردعا وانكارا لتعززهم بها ولان تكون باحد المعاني الثلاث فتامل
وقد يتعين اي كلمة كلا ان كانت بالتاء المثناة من فوق او الموضع او لفظ كلا ان كان بالتاء المثناة من تحت للردع
او الاستفتاح دون المعنيين الاخرين نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة هو قائلها
فكلا اما للردع والزجر عن طلب الرجعة او للاستفتاح لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان الواقعة بعدها
لما مر وما عليه الشارح من انه لا يلزم فتح ان بعد حقا ولا كسرها دائما بل هو موكول الى قصد المتكلم فان اعتبر تعلقها
بما قبلها وان ما بعدها مستانف كسر والا فتح مبناه على امكان التعلق بما قبل وهو هنا ممنوع ودعواه الامكان
غير مسموع ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب للوعد كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم اي اكرمه والرجوع الى الدنيا غير ممكن ليصح الوعد به
كيف وقد قال تعالى ومن ورائهم برزخ الى يوم يبعثون اي من امام هولاء الكفرة حائل يحول بينهم وبين الرجعة الى
الدنيا لان من مات فهو ممنوع الرجوع الى الدنيا الى يوم القيمة وهو اقناط كلي من الرجوع الى الدنيا لما علم انه لا رجعة
يوم البعث الى الدنيا وانما الرجوع فيه الى حيوة تكون في الاخرة ونحو قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي
ربي سيهدين فكلا ردع وزجر لكونهم مدركين اي لن يدركوكم فان الله تعالى وعدكم الخلاص منهم وذلك
اي تعين احد المعنيين المذكورين دون الاخرين لكسر ان لان كونها بمعنى حقا يقتضي فتحها خلافا للشارح
وقد تقدم نعم هنا ما ادعاه من تعلق كلا بمعنى حقا بما قبلها واستيناف ما بعدها على تقدير سوال عن العلة
ممكن بان يقال انه لما فهم من قولهم انا لمدركون جزعهم قال كلا اي حق جزعكم وثبت من فرعون وجنوده
حقا لكن لم قيل ولم لا تجزع وقد قاربوا ادراكنا قال ان معي ربي سيهدين الى طريق النجاة فلا جزع ولان نعم
بعد الخبر للتصديق فلو كانت كلا بمعناها لكانت تصديقا لاخبارهم بانهم مدركون وليس كذلك
وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر اي ما سقر او عدة خزنتها الا تذكرة للبشر الذين اهلوا
للتذكر والاعتبار كلا والقمر اذ ليس فيها ما يصح رده لتكون كلا زجرا عنه لانه تعالى اخبر ولا انها ذكرى للبشر
فكيف يتاتى انكار انها ذكرى وجزم قاضي المغربين بانها ردع لمن انكر الذكرى او انكار لان يتذكروا بها ووجهه
الاول انهم لما لم يتذكروا بها فكانهم انكروا كونها ذكرى فردعهم الله عن ذلك وما عليه المص من ان كونها
للردع يستدعي ان يتقدمها ما يصح رده وهو ما جزم به الرضي فانه قال في قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة
كلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له بالنظر الى ما قبلها وقد جوز الزمخشري في كلا والقمران
تكون للردع بالنظر الى ما بعدها من قوله انها لاحدى الكبر فقال يجوز ان تكون كلا ردعا لمن ينكران

للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب واو قال
بعد الطلب للوعد كما يقال اكرم صح

يكون احدى الكبر وقول الطبري وجماعة انه لما نزل في عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر اي ملكا او صنفا من الملايكة قال بعضهم اي بعض الكفار اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر وروي ان ابا جهل قال اثكلتكم امهاتكم اسمع ابن ابي كبشة يخبركم ان خزنة النار تسعة عشر وانتم الدهم ايعجز كل عشرة منكم ان يبطشوا بواحد منهم فقال ابو الاسدين اسيد بن كلدة الجمحي وكان شديد البطش انا اكفيكم سبعة عشر فاكفوني انتم اثنين فنزلت كلا زجرا له قوله متعسف اما على صيغة اسم الفاعل واضافة قوله اليه او على صيغة اسم المفعول وتنوين قوله لان الاية لم تتضمن ذلك اي لم تتضمن قول هذا القايل لتكون كلا زجرا له والمشهور ان ذلك سبب لنزول قوله تعالى وما جعلنا اصحاب النار الا ملايكة وما جعلنا عدتهم الا فتنة للذين كفروا اي جعلناهم ملايكة ليخالفوا جنس المعذبين فلا يرقوا لهم ولا يستروحوا اليهم ولانهم اقوى الخلق باسا واشدهم غضبا لله وما جعلنا عدتهم الا العدد الذي اقتضى فتنتهم حيث استقلوه واستهزوا به واستبعدوا ان يتولى هذا العدد القليل تعذيب اكثر الثقلين وفي الشرح عدم تضمن الاية لذكر الواقعة التي نزلت بسببها صريحا لا يقتضي انها لم تنزل في ذلك فان ثبت ما قاله هولا الجماعة من ان سبب النزول هو ما ذكر ظهر القول بانها للزجر ولا تعسف والحق انه وان ثبت ان ذلك سبب النزول فالتعسف باق ولا ظهور للقول بانها زجر لهذا القول تنبيه قرئ كلا سيكفرون بعبادتهم بالتنوين هي قراءة ابن نهيك على ما في الكشاف واسند كما في اعراب السفاقسي بان المنقول عند القراء في الشواذ ان نهيك بالكنية وان الطبري نقل عنه كلا بضم الكاف ورفع اللام على الابتدا وما بعده من الجملة الخبر والنصب اما على انه مصدر كل اذا اعيا وتعب اي كلوا في دعوهم وانقطعوا التعزز بالالهة التي اتخذوها من دون الله حيث يكونون لهم وصلة الى الله وشفعا عنده فان شان من كل في امره الانقطاع عنه والمناسب على هذا المعنى ان يكون ضمير سيكفرون عايدا الى الكفرة اي سينكر الكفرة لسوء عاقبتهم انهم عبدوهم ويكون الجملة بيانا للكلال وان جاز على غيره ان يكون عايدا الى الالهة اي ستجحد الالهة عبادتهم ويقولون تبرانا اليك ما كانوا ايانا يعبدون او من الكل وهو الثقل اي حملوا ثقلا اذ اتخذوا الشركا مع من لا شريك له وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في سلاسلا قال في الكشاف هنا وقرا ابن نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم وفي محتسب ابن جني كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراي والاعتقاد كلا ولقايل ان يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلا التي هي للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما في قواريرا وقال ثم ويجوز في تنوين سلاسلا وجهان احدهما ان يكون التنوين بدلا من حرف الاطلاق ويجري الوصل مجرى الوقف الثاني ان يكون صاحب القراءة ممن ضري برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف انتهى مع ما فيه من بشاعة اطلاق الاطلاق على ما كان من القران فانه من الالقاب المخصوصة بالشعر عرفا قال الشارح ولا ارى لمسلم ان يتساهل في مثل هذا على ان كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق في الوجه الاول ممنوع لان حرف الاطلاق هو المتولد من اشباع حركة الروي نعم هي بدل من حرف يكون اطلاقا وفرق بينهما فما نقله المص عن الزمخشري هنا نقل بالمعنى لان ما يقال في سلاسلا ومن تنوين سلاسلا من قواريرا ورده ابو حيان بان ذلك اي التنوين انما يصح في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين بخلاف كلا فانها حرف فرجع به الى اصله للتناسب اي لمناسبة اغلالا المنون او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا ويشترط فيما كان على صيغة الجمع كونه مفاعل ومفاعيل انتهى اي كونه على احدى هاتين الصيغتين وهذا الرد من ابي حيان كما قال الشارح لا غبار عليه لان هذا التنوين عندهم تنوين الصرف ولا مدخل له في الحرف اصلا لكنه مبني على تقدير ان الزمخشري شبه تنوين كلا بتنوين سلاسلا الذي عرفت انه قد جوز فيه وجهين لكنه انما شبهه بتنوين قواريرا الذي جزم فيه بوجه واحد وهو كونه بدلا من حرف الاطلاق على ما عرفت وقد عرفت ذلك ومن البين ان هذا التنوين لا يختص بالاسم بل يدخله والخبر فسقط اعتراض ان الحرف

من الالقاب

لا يدخله تنوين الصرف ولو سلم ان الزمخشري قال ان تنوين كلا الردعية كتنوين سلاسلا كما هو ظاهر كلام المص لا يتوجه الرد عليه ايضا لان توجيه تنوين سلاسلا ليس منحصرا عند الزمخشري فيما ذكره ابو حيان من الاوجه التي لا تتاتى في كلا والى هذا اشار بقوله وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك بل جوز وجها اخر لم يذكره ابو حيان يتاتى في كلا ويصح به تشبيهها بسلاسلا اعني كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو الحرف الذي يتبع الحركة ويتولد من اشباعها المزيد في راس الاية اي اخرها ثم انه وصله بنية الوقف وجزم بهذا الوجه في قواريرا وقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين فقال ويسر بالتنوين وهو التنوين الذي يقع بدلا من حرف الاطلاق وفيه ان حرف الاطلاق ما عرفت من انه المتولد من اشباع الحركة والمحافظة في الاية على توافق الفواصل في التنوين يابى الاشباع اللهم الا ان يقال اشبعت كسرة اليا التي هي عين الكلمة حتى حذفت تخفيفا فتولد منها حرف اطلاق ثم ابدل نونا وهذه القراة مصححة لتاويله في كلا يجعل تنوينه بدلا من حرف الاطلاق بزعمه اذ الفعل ليس اصله التنوين كالحرف حتى يقال رد الى اصله فنونه

كأن

حرف مركب عند اكثرهم وفشا هذا القول وخفي مقابله حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الموصلي الاجماع عليه وليس كذلك قال في الارتشاف ودعوى ابن هشام الاجماع على تركيبها غير صحيح قالوا والاصل في كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به لانه يؤذن من اول الامر بقصد التشبيه قال الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى ولا يكفي ان يقال قدم للعناية او لكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم كما ظن كثير من الناس ففتحت همزة ان لدخول الجار عليها رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها وعند الخليل ان الكاف لما ان قدمت على ان صارت معها كالكلمة الواحدة فلا محل لها كما كان لها حين كانت خبرا ولا تقتضي متعلقا كما كانت تقتضيه ثم لاجل انها خرجت بالتركيب عن قياس حرف الجر قال ابن جني وهي حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار وهو الموضع الاصلي الذي كان لها اعني الخبر ولا يقدر لها اي لذلك الحرف الذي هو الكاف عامل غيره اي غير الاستقرار لتمام الكلام بدونه اي بدون هذا الغير والتقدير انما هو بقدر الحاجة ولا هو زايد لافادته التشبيه وهو معنى تاسيسي ليس من شان الحرف الزايد ان يفيده وليس قوله هذا بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق بما سواء اعتبر تركيبها مع غيرها او لم يعتبر ولما راى الزجاج ان الجار غير الزايد يحتاج المتعلق ولا متعلق للكاف فههنا قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فهو في موضع رفع فاضطر الى ان قدر له خبرا لعدم استغناء المبتدا عن خبره لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه اذ لو افتقر المعنى اليه لصح تقديره خبرا وان لم ينطق به قط فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوه زيد اياك كاين وعليه فلا تكون الكاف مقدمة من تاخير وعلى هذا القول فكيف يتاتى بجر فيه كان التي لا نعلم خلافا انها وهي مركبة احد جزئيها اسم فتامل وقال الاكثرون من الاكثر القايلين بتركيب كان لا موضع لان وما بعدها لان الكاف واقتصارا بالتركيب كلمة واحدة ولا يصح ان يعمل احد جزئي الكلمة في الاخر ولو باعتبار انضمام شيء اخر اليه وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري في حال التركيب الاسنادي قيل وهذا التركيب وضعي ولو بالنظر الى معناه قابل الطاري بحسب الاستعمال لا دخل للوضع فيه والمخلص عندي من الاشكال وهو ما ورد على الاكثرين وما في مذهب ابن جني من البعد وما لزم الزجاج ان يدعي انها بسيطة وهو قول بعضهم قال في الارتشاف قال بعض البصريين الاولى ان تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف وهذا هو الصحيح واختاره

اي اجري الوصل مجرى الوقف لان
الاطلاق انما يتحقق في الوقف

صاحب المباني وادعى انه قول اكثرهم واستدل عليه بان البساطة هي الاصل والتركيب طاري
وبان التركيب يودي الى تقدير متعلق للكاف وهذا قد مر جوابه والى احتياج المعمول الى تقدير مابعده
بركتها والغرض عدم ذلك اذ كان مع ما بعدها كلام تام اللهم الا ان يدعي انها تغيرت بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا لانه وضع مستانف وفي الجني الداني وفي نسبة القول بالبساطة الى اكثرهم نظر
فان الظاهر ان الاكثر يقول بالتركيب وفي شرح الايضاح لابن الخباز ذهب جماعة الى انه فتح همزتها لطول
الحرف بالتركيب طلبا للتخفيف لا لانها معمولة للكاف كما قال ابو الفتح والا لكان الكلام غير تام لانه حرف
جار ومجرور يستدعيان متعلقا وليس من الاماكن التي يستقلان فيها مع متعلقهما جملة ولا يخفى ما في قوله
والا لكان من ادخال اللام في جواب ان حملا على لو والاجماع على انه تام انتهى هنا خلف وقد مضى ان الزجاج
يراه ناقصا فاي اجماع يتحقق مع خلافه وذكر والكان اربعة معان احدها وهو الغالب عليها والمتفق عليه
التشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى فان قيد بقولنا لا على وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد كان تشبيها اصطلاحيا وهذا المعنى اطلقه الجمهور لكان كيف كان خبرها وزعم
جماعة منهم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا غير مشتق ولا في حكمه نحو كان زيدا اسد فان
المعنى فيه ذلك على التشبيه بخلاف ما اذا كان مشتقا او في حكمه نحو كان زيدا قايم او في الدار او عندك او يقوم
فانها في ذلك كله للظن بثبوت الخبر لا للتشبيه والصحيح انها للتشبيه مطلقا وان معنى كان زيدا قايم
كان زيدا شخص قايم فيتغاير الاسم والخبر فيصح التشبيه الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود من الخبر الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ولذلك تقول كانك
تمشي وكاني امشي والاصل كانك رجل يمشي وكاني رجل يمشي والثاني الشك والظن عطف الظن على الشك عطف
تفسير وكل منهما هنا بالمعنى الاعم ويجوز المحشي ان تكون الواو بمعنى او وهما باقيان على معناهما الخاص وذلك
فيما ذكرنا من كون الخبر غير جامد وحمل ابن الانباري عليه كانك بالشتاء مقبل اي اظنه مقبلا والثالث التحقيق
ذكره الكوفيون والزجاجي من البصريين وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام
البيت من الضرب الاول من الوافر ولم اقف على تسمية قايله وقد يجوز ان يكون المراد ببطن مكة خلاف ظهرها
اعني جوفها الذي يدفن فيه الاموات والاقشعرار بمعنى التزلزل من قولهم اقشعر فلان اذا اصابته
القشعريرة وهي الرعدة اي اصبح جوف مكة متزلزلا لدفن هشام فيه اعظاما له وان يراد بها ارضها و
مقشعرا اما بالمعنى السابق او معناه ممحلا من قولهم اقشعرت السنة اذا امحلت ولم تخصب وحمل الاقشعرار
على هذا المعنى الاخير هو المناسب لقول المص الاتي في بيان المعنى اي لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس
في الارض حقيقة لانه نفي كونه في الارض امر محقق مقطوع به فكيف يجاء به في قالب الظن والتخمين و
مراده تحقيق خلو الارض منه فان قيل اذا كانت للتحقيق فمن اين جاء التعليل لكنكم قلتم ان المعنى
لان الارض قلت من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب سوال عن العلة مقدر يحصله ان الجملة
الصدرية كان مستانفة للتعليل فانه لما اخبر بما حصل لبطن مكة من الاقشعرار صار مظنة ان
يقال لم حصل لها ذلك فقال ما قال ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شي عظيم فان الجملة المؤكدة
بان مستانفة للتعليل استينافا بيانيا واجيب من قبل القايل بان كان في البيت ليست للتحقيق بامور
احدها ان المراد بالظرفية المفهومة من قوله ليس بها فان الباء فيه للظرفية الكون في بطنها لا الكون على
ظهرها المحقق الخلو منه والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة وارضها مع دفن هشام فيه لانه
لها كالغيث وهذا كما تقول للمتظلم تخاف الظلم كان البلدة ليس فيها حاكم عادل فانه لا يقال مثل ذلك الا مع
وجود الحاكم العادل وتوضيح هذا الجواب انه شبه حال بطن مكة من اقشعراره بحال الترخالي من هشام

فانه لو خلا منه لكان من حقه ان يقشعر واما حال دفنه فيه فليس من حقه ان يقشعر لانه كالغيث لها
الثاني يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت قيل عليه ان الحمل على هذا الاحتمال يودي
الى تنافر المصراعين لان محصل الصدر اقشعرار بطن مكة ومحصل العجز تشبيه فقد هشام بوجود ما يسد
خلفه مسده ولا مناسبة بينهما لان المناسب الخلف كون الارض ناعمة غير مقشعرة واجيب بان الصدر
له منطوق هو ما عرفت ومفهوم هو عدم اقشعرار ظهرها فمحصل العجز ان لم يناسب منطوق الصدر
فهو مناسب لمفهومه اذ تقدير وجود هشام بوجود الخلف مناسب لعدم الاقشعرار ويكون في البيت حذف
علة من الصدر ومعلل من العجز لان الاقشعرار معلل بالدفن فيها حزنا عليه واجلالا لمكانه وهذه العلة محذوفة
وسد الخلف علة لعدم اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف الثالث ان الكاف للتعليل فيكون بمعنى اللام
وان للتوكيد والتقدير اقشعر بطن مكة لان الارض خالية من هشام فهما كلمتان افادتا معنيين لا كلمة واحدة
ولو بالتركيب افادت معنى واحدا ونظيره اي نظير كون الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة قوله
تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين اعلم ان وي كصه اسم فعل بمعناه الامر اي اعجب او
المضارع اي اعجب وكان بعده التشبيهية وقيل الكاف بمعنى اللام اي لان والبيت مال المص وقيل اصله ويك و
الكاف حرف خطاب وقيل اسم مجرور بلام مقدرة والاصل ويلك وقال ابو زيد ويكان حرف واحد بجملته معناه
الم تر والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج ات وكانك بالدنيا لم تكن
وبالاخرة لم تزل هو منقول عن الحسن وقالوا المعنى على تقريب اقبال الشتاء وتقريب اتيان الفرج وتقريب ذهاب
الدنيا وتقريب وجود الاخرة وقول الحريري قيل تقديره وحملوا عليه مثل قول الحريري لتاخره عن مثل تلك الطبقات
نا فرمات بعد الخمسماية فقيل عليه ليس متعينا لجواز كون ضمير جملوا عايدا الى متاخري الكوفيين وان عاد الى متقد
فوجه نسبة حمل هذا القول اليهم التغليب لوقوعه في صحبة محمولهم كاني بك تنحط هو من قطعة الحريري ابياتها
مثمنة الاجزاء وزن البيت منها مفاعيل بكف الاول وقصر الثاني اربع مرات الا انه جمع بين الساكنين في القوافي
من غير مرادف في غالب القطعة وهو عيب عندهم وبعده الى اللحد وتنغط وقد اسلمك الرهط الى اضيق
مرسم ومثل هذا يسميه صاحب القسطاس شعرا دون غيره من العروضيين لاعتبارهم الوزن العربي في حد
ما كان شعرا دونه وتنحط بتشديد الطاء المهملة فعل مضارع من الانحطاط وهو الانحدار من علو الى سفل
يشير بذلك الى انتقاله من على ظهر الارض الى بطنها والى اللحد متعلق به واللحد بفتح اللام وبضم وسكون الحاء
المهملة الشق في جانب القبر وقال في القاموس في عرض القبر وهذا صنيع اهل المدينة وتنغط بغين معجمة
بعدها مهملة مشددة من غطه في الماء يغطه اذا غمسه وهو هنا استعارة تبعية والرهط قوم الرجل وقبيلته
والى اضيق على تقدير الى مكان اضيق والسم بفتح السين الثقب ومنه سم الخياط وقد اختلف في اعراب ذلك
المحمول فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زايدة في اسم كان فتقدير نحو كانك بالشتاء مقبل هذا في غير
مثال الحريري واما في نحو مثاله فيقال الباء حرف تكلم والباء زايدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان
وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتاء وكانه ريك ات بالفرج في المثال الثاني ولا حذف
المضاف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب
لا ضمير مونث غايب يعود على الدنيا وقال ابن عصفور الكاف والباء في كانك كما في انك لكانت عن العمل كما تكفها ما
فهي ملغاة عن العمل وما بعدها جملة مولفة من مبتدا وخبر والباء زايدة في المبتدا والتقدير كانما الشتاء
مقبل وكانما الفرج ات وكانما الدنيا لم تكن والاخرة لم تزل وكانما انت تنحط فلما زيدت الباء في هذا المبتدا
انقلب الضمير المنفصل متصلا وقال ابن عمرون الحلبي الضمير المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة
بعده حال بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت بالواو وبدليل رواية بعضهم قول الحسن ولم تكن

ميم

ولم تنزل بالواو وهذه الواو للحال قطعا وهذا التوجيه كما ترى انما يتاتى فيما اذا كان بعد الظرف الخبر جملة
واما اذا كان مفردا كما في المثالين الاولين فلا وهذه الحال لازمة متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعا فما لهم
عن التذكرة معرضين اي اي شي استقر لهم حال كونهم معرضين عن التذكرة وحتى وما بعدها في قولك ما زلت
بزيد حتى فعل فانه غاية متممة لمعنى الكلام السابق عليه وقال المطرزي هو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم الحنفي
الفقيه الاديب النحوي الخوارزمي المعتزلي صاحب المغرب في اللغة ولد سنة ثمان وثلاثين بخوارزم وتوفي سنة عشر
وستمائة قاله في شرحه على المقامات الاصل كاني ابصرك تخط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيد
الباء وقال الرضي الاولى ان نقول ان كان باقية على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شي ونقول التقدير كانك تبصر
بالدنيا اي تشاهدها فقوله تعا فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا
وتشاهدها غير كاينة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل اذا كانت
اخبار لهذه الحروف مسئلة زعم قوم ان كان قد تنصب الجزئين كما جاء نصبهما بليت عند الفرا وبالباقي عند
غيره وانشدوا «كان اذنيه اذ تشوفا * قادمة او قلما محرفا» هما بيتان من مشطور الرجز او بيت مصرع
من تامه للعماني الراجز ابي العباس محمد ذويب النهشلي الفقيمي احد شعراء الرشيد من اهل الجزيرة وانما خرج
الى عمان فاقام بها مدة ثم عاد فقيل له انه عاش ما ينو ثلاثين سنة وضمير اذنيه عايد الى الفرس الموصوف وتشوفا
تطلع او تطاول ونظر واشرف والعامل في اذ اما في كان من معنى التشبيه اي تشبه اذناه وقت تشوفه
قادمة وهي احدى قوادم الطير وهي مقاديم ريشه في كل جناح والقلم آلة الكتاب والمحرف المقطوط لا على جهة
الاستوا بل يكون احد طرفي الشق اعلى من الاخر والجمهور ابو ذلك وتاولوا ما ورد فقيل الخبر محذوف اي يحركان
اي يحكيان قادمة وما عطف عليه معمول لهذا المحذوف وقيل ان الرواية تخال اذنيه اسند الصولي في كتاب
الاوراق الى موسى بن سعيد بن سلم قال كان ابي يقول كان فهم الرشيد فهم العلماء انشده العماني في صفة فرس
كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا فقال الرشيد دع كان وقل تخال اذنيه حتى يستوي الشعر وقيل الرواية
قادمتا او قلما محرفا بالالف في الجميع من غير تنوين على ان الاسما مثناة والاصل قادمتان او قلمان محرفان وحذفت
النون للضرورة وهذا قول غير الكسايي من الكوفيين واما هو فاجازه في السعة ايضا وقيل الخطا قايله وهو
ابو نخيلة بالتصغير وهو بالخاء المعجمة قال في القاموس وابو نخيلة العكلي والسعدي راجزان وما
ذكرنا من ان قايله ابو العباس العماني هو ما في شرح الجلال ولا ينافي ان يكون مكنى بابي نخيلة ايضا
وقد انشده بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم هو بتحتيين كغلط لفظا ومعنى تقول
وهم في الحساب كوجل اي غلط وفي الشي كوعد ذهب وهمه اليه فان ابا عمرو توفي قبل الرشيد لا يصح هذا
تعليلا للوهم فان سبق وفاة ابي عمرو الرشيد لا ينافي حضور مجلسه ولو غير خليفة الا ان يراد وهو
خليفة فيصح لان ابا عمرو توفي في سنة اربع وخمسين ومائة عن اربع وثمانين سنة والرشيد انما ولي الخلافة
سنة سبعين ومائة كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر وفي احاده مفردا كان او مثنى او مجموعا
والا ان استغراق المفرد يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين
ولا ينافي خروج الواحد والاثنين قيل وقد يكون مع ذلك الحكم على المجموع لازما نحو كل مشرك مقتول
وقد لا يلزم نحو كل رجل يشبعه رغيف وكلا الامرين ليس من لفظ كل بل من القراين نحو كل نفس
ذائقة الموت ولاستغراق افراد المعرف المجموع اراد بذلك الجمع المحلى بالالف واللام او المضاف الى معرفة
فان كلا اذا دخلته كانت لشمول الاحاد على ما عليه اكثر ايمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقرا وصرح
به ايمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل وقيل لافراده جميع فمدلول العام ح كلية وهي
الحكم على كل فرد فرد مطابقة وقد تقوم قرينة على ارادة المجموع من حيث هو مجموع مع قطع النظر

عن كون افراده احادا او جموعا فيكون مدلوله كلا لا كلية نحو وكلهم اتيه يوم القيمة فردا اي كل فرد منهم
اتيه منفردا ولاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن قيل قد اضيفت كل الى المنكر ومعناها
استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر باضافة قلب والى المفرد المعرف ومعناه استغراق الافراد نحو كل
الطعام كان حلا الاية كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه بدليل الاستثناء فيهما واجيب بان ما عليه المص
هو الاصل وعند خلو المقام عن القراين او ان ما في الاية والحديث من قبيل المعرف الجنسي فهو في المعنى نكرة
واذا اضيف كل الى معرف باللام فهل العموم مفادة وكل تاكيدا او اللام للحقيقة وكل تاسيس او هي كما قال
التقي السبكي تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد العموم في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال
افادة اللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الاحاد فهما تاسيسان فان قيل
هل يفيد قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن نفي كل واحد او نفي المجموع قلنا يفيد الاول لان ذلك اشارة
الى المذكور في السوال وهو قول ذي اليدين اقصرت الصلاة ام نسيت فالمذكور القصر والنسيان وقد عاد
اسم الاشارة المفرد عليه فيفيد نفي كل منهما لان دلالة العموم نص في كل فرد فان اضيفت كل الى مفرد نكرة
او معرفة وههنا التقدير كل المذكور لم يكن وهو مفرد معرفة فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد
فان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد فهي للعموم عليهما الا انها على الاول لعموم الجزئيات
وعلى الثاني لعموم الاجزا ومن هنا اي ومن اجل ان المفرد النكرة الواقع بعد كل غير مضاف الى ما بعده يكون كل
فيه لاستغراق الافراد وجب في قراءة غير ابي عمرو وابن ذكوان وهم الحرميان والكوفيون وهشام كذلك يطبع الله
على كل متكبر جبار بترك تنوين قلب على انه مضاف الى متكبر بتقدير كل اخرى بعده وقيل متكبر ليعم افراد القلوب وهذا
معنا كل المقدرة لكون ما اضيفت اليه مفردا نكرة كما عم كل اجزاء القلب هكذا في النسخة التي وقفت عليها
بلفظ عم كل اجزاء القلب ولا حاجة الى لفظ كل كما لا يخفى وبالجملة المراد افادة الطبع على كل جزء من اجزاء كل قلب
متكبر وهذا لا يحصل الا بتقدير كل اخرى بعد القلب لاستغراق افراد القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق
الاجزا فكل قلب متكبر بالاضافة افاد عمومين عموم افراد القلب وجعل المضاف لزوما من تقدير كل
بعده وعموم الاجزاء صريحا من صريح كل قبله فسقط ما في الشرح من ان قوله ليعم افراد القلوب مشكل
لان كلا للعموم في افراد ما دخلها المضافة هي اليه وكل انما اضيفت لمتكبر موصوف بجبار فيعم بالنسبة الى
المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الى افراد قلوبهم نعم الاعتراض بان كلا الاولى مضافة الى نكرة فكيف
تعم الاجزاء باق وقد اجيب عنه بانها لما تعذر كونها لاستغراق الافراد هنا حملت على استغراق الاجزاء وفي الكافية
الحاجبية ما نصه وقرابا في القرا باضافة قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد
من التاويل لانك لما اضفت القلوب الى متكبر وهو مفرد غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى على حكم الافراد
كما في قولك اكلت كل رغيف زيدا وكل رغيف انسان واذا ابطل العموم في ذلك بطل فيما اضيف اليه وجب
حمل الكلية على اجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول
من غير عموم الثاني لم يستقيم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب
تاويل الاية لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة
مضافة الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن
لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر انتهى قال الشارح
وفيه ما يقتضي ان عموم الاجزاء ليس منوطا باضافة كل الى فرد كما اقتضاه ظاهر كلام المص وهو منشا الاشكال
وترد كل واحد مما قبلها وما بعدها كذلك فاما اوجهها باعتبار ما قبلها فاحدها ان تكون نعتا لنكرة او
معرفة فتدل على كماله ويجب حينئذ اضافتها الى اسم ظاهر يماثله اي يماثل المنعوت لفظا ومعنى نحو

على ثلاثة اوجه فانظرها باعتبار ما قبلها
ثلاثة اوجه وباعتبار ما بعدها صح

اطعمنا شاة كل شاة اي شاة كاملة وقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد

البيت من الضرب الثاني من الطويل وعزاه صاحب الحماسة البصرية والامدي الى ابي ثور الاشهب بن رميلة

بضم الزاي وقيل هو بالراء وهي امه وابوه ثور بالمثلثة بن ابي حارثة النهشلي وقد عده الجمحي في طبقاته

الطبقة الرابعة من شعراء الاسلام وعزاه ابو تمام في المختار من اشعار القبايل لحريث بن محفض وقد اورد هذا

البيت شاهدا على ان الذي يخفف الذين بحذف النون بدليل عود ضمير الجمع اليه كما في قوله تعالى وخضتم كالذي

خاضوا وقيل لا حاجة الى ذلك لامكان جعله صفة لموصوف مفرد اللفظ مجموع المعنى كقوم وفوج فباعتبار

لفظه قيل الذي وباعتبار معناه عاد اليه ضمير الجمع وروي بدله وان الاولى فلا اشكال وحانت هلكت

من الحين وهو الهلاك وفلج بالفاء والجيم كفلس اسم موضع بين البصرة وضريه قال في الصحاح وهو مذكر

مصروف والدماء يجوز ان تبقى على حقيقتها كما يشعر بذلك قول الشارح والمعنى ان الذين هدرت دماؤهم

واريقت بهذا الموضع وان يراد بها النفوس مجازا ومعنى هم القوم الخ انهم المشهورون بكمال الرجولية وهم تمام

الجنس بحيث لا يشذ عنهم ممن يطلق عليه اسم القوم والمراد قصر الكمال عليهم ادعاء حتى كان الناقص خارج

عن الجنس اي هم المستحقون لاطلاق اسم القوم لا غيرهم والثاني ان تكون توكيد المعرفة ذات اجزاء يصح

افتراقها حسا او حكما ويصح وقوع بعضها موقع كلها قال الاخفش والكوفيون او لنكرة محدودة اي معلومة

القدر كسنة وشهر ويوم وليلة ودينار ودرهم فانهم اجازوا تاكيد ذلك بكل وكلمة لا بالنفس والعين قال الرضي

وليس بما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد

تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما ما ليس بمعلوم المقدار كرجال ودراهم فلا خلاف في امتناع تاكيده

عليهما ففايدتها العموم اي عموم الحكم لجميع اجزاء المؤكد منهما ومنع جمهور البصريين الثاني فقالوا الفاظ التاكيد

معارف فلا يؤكد بها الا المعارف وما جاء بها يوهم ظاهره التاكيد فهو محمول على البدل ويجب اضافة كل المؤكدة

الى اسم مضمر راجع الى المؤكد نحو فسجد الملايكة كلهم ولذا لما كان المطلوب المبالغة في التعميم ومنع التخصيص عقبه تعالى

بقوله اجمعون وما يقال من ان التاكيد الاول للاحاطة والعموم والثاني للدلالة على انهم سجدوا مجتمعين دفعة فقد ناقش

فيه قاضي العسكر بانه لو كان الامر كذلك لجي بالثاني حالا لا تاكيدا قال ابن مالك وقد يخلفه اي يخلف هذا المضمر

الظاهر كقوله كم قد ذكرتك لو اجزى تذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر البيت من الضرب الاول من البسيط

وقايله عند العيني في كبراه كثير عزة وضبط قوله اجزى بالزاي مبنيا للمفعول من الجزاء وبذكركم في موضع المفعول

الثاني له وفي اغاني الاصبهاني وامالي القالي انه لعمر بن ابي ربيعة الا ان صاحب الامالي رواه بلفظ احدي بالدال

المهملة اي اغنى قال في الصحاح وما يحدي عنك هذا اي يغني وتذكركم بالمثناة الفوقية على انه مصدر تذكر وقد

على الفاعلية وكم خبرية والكاف من ذكرتك مكسورة لان الخطاب لمؤنث وكذلك الخطاب في تذكركم فانه ربما عبر عن المؤنث

بضمير جماعة الذكور غيرة وخطابا للتعظيم ولغيره قال تعالى فقال لاهله امكثوا ولو ان كانت للتمني فلا جواب لها وان

كانت شرطية فالجواب محذوف اي لكان حسنا وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت دال على معنى الكمال

مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا وليس قوله بشي لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد وكل

هنا لعموم الافراد فلا تكون نعتا قيل بل هو شي حسن ظاهر لاقتضا بها بهذا المعنى التفضيل على اهل الكمال وعلى

ارادة العموم فهي للتفضيل على الناقص والكامل وفيه ما فيه قال الشاعر اذا انت فضلت امرا ذا نباهة

على ناقص كان المديح من النقص وقال الاخر الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل هذا السيف خير من العصا

واجيب بان ما ينعت بها انما تدل على كمال منعوتها في معنى ما تضاف اليه لا مطلقا وكل في البيت لو كان نعتا

كان المعنى يا اشبه الناس الكاملين في الانسانية بالقمر والمراد المبالغة في وصفها بالحسن بانها اشبه بالقمر

من كل انسان فكم من ناقص في الانسانية احسن صورة من كامل فيها وبالجملة المراد افادة تفضيل محبوبته على

افراد نوعها من غير اشعار بكمال بعض الافراد ونقصها كما تقول زيد احسن الناس وما استشهد به

انما يدل على امتناع تفضيل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه وامتناع تفضيل فرد من نوع كامل على

فرد من نوع ناقص ومن توكيد النكرة المحدودة بها اي بكل مضافة الى ضميرها قوله

تلبث حولا كاملا كله لا نلتقي الا على منهج هو من الضرب الثاني من السريع من قصيدة للعرجي بفتح الراء

ابي عثمان او ابي عمر وعبد الله بن عمر بن عمرو بن الامام ذي النورين عثمان بن عفان الاموي ولقب بالعرجي

لانه كان يسكن عرج الطايف وقيل لمال كان له به وفي القاموس العرج بالفتح منزل بطريق مكة كان من شعراء

قريش ممن اشتهر بالغزل ونحا نحو عمر بن ابي ربيعة ونسب به واجاد وكان مشغوفا باللهو والصيد فلم

يكن له نباهة في اهله وذكر ان حبشية ظريفة كانت بمكة فلما اتاها موت عمر بن ابي ربيعة اشتد جزعها

وجعلت تبكي وتقول من النساء مكة يصف حسنهن وجمالهن فقيل لها خفضي عليك فقد نشا فتى يأخذ ما خذه

ويسلك مسلكه فقالت انشدوني من شعره فانشدوها فقالت الحمد لله الذي لم يضيع حرمه ومسحت عينها

واخرج ابن عساكر عن ابراهيم بن عامر قال واعد العرجي امراة بالطايف فجاء على حمار ومعه غلام له واتت هي على

اتان ومعها جارية لها فوثب العرجي على المراة والغلام على الجارية والحمار على الاتان فقال العرجي هذا يوم غابت عواذله

وقال الذهبي وكان احد الابطال المذكورين غزا قسطنطينية في البحر ثم وقع منه امر واتهم بدم فسجن بمكة الى

ان مات في خلافة هشام وهو القايل اضاعوني واي فتى اضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر

وظلوني لمعترك المنايا وقد شرعت اسنتها بنحري كاني لم اكن فيهم وسيطا ولم تك نسبتي في ال عمرو

تلبث بفتح حرف المضارعة والموحدة مضارع لبث بكسرها ومصدره اللبث بالسكون على غير قياس مصدر

فعل بالكسر اذا لم يتعد التحريك نحو تعب تعبا والحول السنة والمنهج الطريق الواضح يصف هذا الشاعر حاله

مع محبوبته من الاعراض وطول الفرقة حتى انه يلبث سنة كاملة لا يراها في خلوة ولا يلاقيها الا في الطريق

التي يسلكها المارة واجاز الفراء والزمخشري ان يقطع كل المؤكد بها عن الاضافة لفظا لا نية تمسكا بقراءة

بعضهم انا كلا فيها بنصب كلا اي انا كلنا فيها فحذف المضمر المضاف اليه وبقي المضاف على تاكيده وفيها

الخبر والقراءة الشهيرة بالرفع على انها الخبر وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف اعني فيها

بعد قطعه بانه لا يستغني بنية الاضافة وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عامله الظرفي وهو عامل

ضعيف ومع ذلك فقد خرج عليه ايضا قراءة يعقوب والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات وقطع

كل من الاضافة لفظا وتقديرا بخلافه في تلك الوجه فان اضافته فيه باقية تقديرا وانما قلنا ذلك ليصير نكرة

فيصح كونه حالا مع ان ذلك لا يستقيم عند س نعم هو راي الفارسي حتى جوز تعريفها بالالف واللام

وحكى الاخفش مررت بهم كلا بالنصب على الحالية والاجود ان تقدر كلا بدلا من اسم ان بدل كل وانما جاز

ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه يفيد الاحاطة والشمول مثل قمتم ثلاثتكم ولا يلزم على هذا ايلاء

كل للعوامل وهو شاذ الا على القول بان عامل البدل مقدر واما على القول بانه عامل المبدل منه فلا ولو

سلم فانما يكون ذلك شاذا لو وقعت كل على الهيئة التاكيدية وليست هنا كذلك والثالث ان لا تكون تابعة

بل تالية للعوامل لفظية كانت او معنوية مع بقايها على ما لها من معنى الشمول والاحاطة وفي اعتبار معمول

العامل المعنوي تاليا له شي فتامل فتقع مضافة الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة والى الضمير كما

في قراءة ابي عمرو ويعقوب قل ان الامر كله لله بالرفع على الابتداء وغير مضافة مطلقا لكن لفظا الا انه كما

عرفت نحو وكلا ضربنا له الامثال وان كل فيها واما اوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الاشارة

اليها ضمن تلك الوجوه فتامل وجهها وهي ان تضاف الى الظاهر وحكمها ح ان تعمل فيها جميع العوامل لفظية

كانت او معنوية نحو اكرمت بني تميم وجاء في كل القوم ومررت بكل القوم قال تعالى وكل انسان الزمناه

فلما بتينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى البيت من الضرب الثاني من الطويل وقد عزاه المص لعلي
رضي الله عنه لكن قال المرزباني في تاريخ النحاة قال يونس ما صح عندنا ولا بلغنا ان علي بن ابي طالب قال
شعرا الا هذين البيتين * تلكم قريش تمنتني لتقتلني * فلا وربك ما بروا ولا ظفروا * فان هلكت فرهن ذمتي لهم *
بذات ودقين لا يعفو لها اثر * تبينا الهدى علمناه علما بينا والتقى مصدر تقيت الشي اتقيه كرميته ارميه
تقى وتقية وتقاء ككساء حذرته وصنت نفسي منه والاسم التقوى واصله تقيا قلبوه للفرق بين الاسم والصفة
كخزيا وصديا وقال في الصحاح اتقى يتقي اصله اوتقى على افتعل قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها وابدلت
منها التا وادغمت فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التا من نفس الحرف فجعلوه تقى
يتقي بفتح التا فيهما مخففة ثم لم يجدوا له مثالا يلحق به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي اما التقوى في عرف
الشرع فهو فعل الحسنات واجتناب السيات قال الشارح وقد يراد بالتقوى اجتناب المعاصي سواء اتى بالحسنات
ولم يات بها وفيه انه لم يات بالحسنات هل يقال انه اجتنب المعاصي كيف وان منها ما تركه معصية كالواجب
اللهم الا ان تقصر الحسنات على المندوبات وهذا هو الظاهر بل الاولى تقدير كان شانيا اسمها ضمير الشان والجملة
بعدها هي الخبر فصل واعلم ان لفظ كل الافراد والتذكير اي لفظها موصوف بهما وان معناها بحسب ما
تضاف اليه فان كانت مضافة الى نكرة وجب مراعاة معناها سوا طابقت اللفظ ام لم تطابقه فلذلك جاء
الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل شي فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه اذ ما اضيف اليه كل فيهما مفرد مذكر
وقول ابي بكر ولبيد وكعب رضي الله عنهم اما ابو بكر فهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وختنه ورفيقه في الغار
والهجرة عبد الله ويقال عتيق بن ابي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لوي
القرشي التيمي وقيل عتيق لقب له لقب بجمال وجهه كان اعلم قريش بانسابها وهو على الصحيح اول من آمن من
الرجال وافضل الامة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم بالاجماع انفق امواله على النبي صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله حتى
قال عليه الصلاة والسلام ما نفعني مال ما نفعني مال ابي بكر قال عروة بن الزبير اسلم ابو بكر وله اربعون الف دينار
وقال صلى الله عليه وسلم ان من امن الناس علي في صحبته وماله ابا بكر ولو كنت متخذا خليلا لاتخذت ابا بكر خليلا ولكن
اخوة الاسلام لا تبقين في المسجد خوخة الا خوخة ابي بكر متفق عليه وفضايله اكثر من ان تحصى توفي مسا ليلة الثلاثا
لثمان بقين من جمادى الاخرة سنة ثلاث عشرة ودفن الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم واما كعب فهو كعب بن زهير
ابن ابي سلمى ربيعة بن رباح بكسر الرا آخر الحروف بعدها احد الحروف احد بني مزينة الصحابي المشهور كان من فحول الشعرا
هو وابوه وكان عمر رضي الله عنه لا يقدم على ابيه احدا وهو صاحب القصيدة المعروفة بانت سعاد التي امتدح
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا البيت الاتي المستشهد به منها وسياتي الكلام عن قصتها وقد بقي الى زمن
معوية ومن مستحسن شعره * لو كنت اعجب من شي لاعجبني * سعي الفتى وهو مخبو له القدر * يسعى الفتى لامور ليس يدركها
فالنفس واحدة والهم منتشر * والمرء ما عاش ممدود له امل * لا تنتهي العين حتى ينتهي الاثر * وقوله
والمرء ما عاش ممدود له اجل * ان كنت لا ترهب ذمي لما * تعرف من صفحي عن الجاهل فاخش سكوتي اذا انا منصت
فيك لمسموع خنا القايل * فالسامع الذم شريك له * ومطعم الماكول كالآكل * مقالة السوء الى اهلها
اسرع من منحدر سايل * ومن دعا الناس الى ذمه * ذموه بالحق وبالباطل * واما لبيد فهو لبيد بن ربيعة
العامري الصحابي وقد تقدم الكلام على ترجمته * كل امري مصبح في اهله * والموت ادنى من شراك نعله *
في سوق المص هذا البيت وما بعده من البيتين الاتيين على هذا النمط لف ونشر مرتب فيقتضي ان هذا
البيت لابي بكر رضي الله عنه وليس كذلك فقد صح عن عايشة انها قالت والله ما قال ابو بكر شعرا في جاهلية
ولا اسلام ولقد ترك هو وعثمان شرب الخمر في الجاهلية وانما هو لحكيم النهشلي يتجزى به يوم الوقيظ وقد
اثخن وهو اما بيت واحد من تمام الرجز او بيتان من مشطوره ويحمل قول المص على التغليب حيث نسبه اليه قولا

طايره او تضاف الى الضمير محذوف كما في قوله تعالى انا كل فيها ومقتضى كلام النحويين ان حكمها كالتي قبلها في انها
تلي جميع العوامل ووجهه انهما سيان في امتناع التوكيد بهما لوجوب كون المؤكدة مضافة الى الضمير ملفوظ
وفي تذكرة ابي الفتح ان تقديم كل على عاملها في قوله تعالى كلا هدينا احسن من تاخيره عنه لان التقدير كلهم لما
عرفت انها في مثل ذلك مضافة الى الضمير محذوف فلو اخرت لباشرت العامل بوقوعها عاملة لدخ انها في المعنى
منزلة منزلة ما لا يباشره لانها في المعنى منزلة منزلة كل التوكيد به المضافة الى الضمير وتلك شانها ان لا
تباشر العامل فلما قدمت اشبهت المرتفعة بالابتدا في ان كلا منهما معمول لعامل الا ان عامل المرتفعة بالابتدا
معنوي على الصحيح الثالث من الوجوه المعتبرة لكل بالنظر الى ما بعدها ان تضاف الى الضمير ملفوظ به فان قلت
هل من نكتة لتغيير اسلوب التعبير اذ مقتضى الظاهر ان يقول او تضاف قلت التذكير بان الوجهين السابقين
اول وثان وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتدا قيل عليه ليس كذلك بل الغالب عليها ان تكون تابعة وانما يكون
حكمها ذلك حيث تخرج عن التبعية وعبارته لا تفي بذلك والجواب بان مراده حكمها في كونها معمولة لا بطريق
التبعية مع كونه جوابا بالعناية لا يدفع اعتراض ان العبارة لا تفي بالمراد نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا نحو
وكلهم اتيه لان الابتدا عامل معنوي فكان كلا معه لم تباشر العامل فتوفر عليها حقها ومن القليل غير الغالب
قوله فيصدر عنها كلها وهو ناهل * هو عجز بيت لكثير من الضرب الثاني من الطويل وصدره * يميد اذا مارت عليه
دلاوهم * ماد الشي يميد ميدا وميدانا تحرك والدلا بكسر المهملة جمع دلو فهمزته بدل من الواو لوقوعها متطرفة
بعد الف زايدة والناهل والناهلات الريان والعطشان فهما من الاضداد يقول ان هذا المنهل يتحرك
ويضطرب اذا تحركت عليه الدلا فيصدر عنه كل من اصحابها وهو ريان وانما كان ذلك من القليل لمجي كل
باقية على معناها من العموم في التاكيد مع مباشرة العامل لها اذ القاعدة انها حيث يراد العموم يجا بها
اما مبتداة او توكيدا ولا يجب ان يكون منه اي من هذا القليل قول علي رضي الله عنه هو امير المومنين ابو
الحسن بن ابي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي رابع الخلفا وصهر النبي صلى الله عليه
وسلم على احب بناته اليه فاطمة البتول رضي الله عنها وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم وهي اول هاشمية ولدت
هاشميا وكانت من المهاجرات روى الكثير عن النبي صلى الله عليه وسلم وعرض عليه القران وروى عنه الشيخان
وبنوه الحسنان ومحمد وعمر وابن عمر عبد الله بن عباس وجماعة من الصحابة وكثير من التابعين الاولين
شهد بدرا وما بعدها سوى تبوك وكناه النبي صلى الله عليه وسلم ابا تراب فكانت احب الاسماء اليه واختلف
في سنه حين اسلم فقيل كان ابن ثمان سنين وقال الحسن بن زيد ابن تسع وقيل ابن اربع عشرة سنة وثبت
عن ابن عباس انه قال اول من اسلم علي وفضايله لا تحصى مات مقتولا من ضربة عبد الرحمن بن ملجم المرادي
الخارجي لما خرج لصلاة الصبح وكان يخرج للصلاة وبيده درة يوقظ الناس بها فضربه ابن ملجم بسيف
سمه على دماغه وقبض عبد الرحمن فقال علي اطعموه واسقوه فان عشت فانا ولي دمي وان امت فاقتلوه قتلتي
ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ومكث الجمعة والسبت وتوفي ليلة الاحد ثامن عشر شهر رمضان
سنة اربعين من الهجرة وصلى عليه الحسن ودفن بالكوفة عند قصر الامارة وعمي قبره ليلا ينبشه الخوارج
وقيل نقل الى المدينة وانه اول من حول من قبر الى قبر وعاش نيفا وستين سنة او دونها فان قلت
ما حكم قاتل علي رضي الله عنه قلت اما عند الروافض فهو اشقى الخلق في الاخرة واما عند الخوارج فهو من
افضل الامة وكذلك تعظمه النصيرية ويزعمون انه افضل اهل الارض لانه خلص روح اللاهوت من ظلمة
الجسد وكدره كما نقله الفقيه ابو محمد بن حزم واما عندنا معشر اهل السنة فممن نرجو له النار ونجوز
ان الله تعالى يتجاوز عنه وكذلك حكم قاتل عثمان وقاتل الزبير وقاتل طلحة وقاتل عمار وقاتل الحسين
وقاتل سعيد بن جبير فكل هولاء نبرا منهم ونبغضهم في الله ونكل امرهم الى الله عز وجل سبحانه

لم يباشرها عامل مع ان كلا منهما م

مطلب ترجمة سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي عنه

هوله ويكون رضي الله عنه انما قال ذلك متمثلا ففي سنن النسائي وسيرة ابن هشام ان الصديق لما قدم
المدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذته الحمى وعامر بن فهيرة وبلال قالت عايشة فدخلت عليهم وهم في
بيت واحد فقلت يا ابت كيف اصبحت فقال ٭ كل امرئ مصبح في اهله ٭ والموت ادنى من شراك نعله ٭ فقلت انا
لله ان ابي ليهذي فقلت لعامر كيف تجدك فقال ٭ لقد وجدت الموت قبل ذوقه ٭ والمرء ياتي حتفه من فوقه
٭ كل امرئ مجاهد بطوقه ٭ كالثور يحمي انفه بروقه ٭ قلت والله هذا ما يدري ما يقول ثم قلت لبلال
كيف اصبحت فقال ٭ الا ليت شعري هل ابيتن ليلة ٭ بفج وحولي اذخر وجليل ٭ وهل اردن يوما مياه مجنة
٭ وهل تبدون لي شامة وطفيل ٭ قالت ثم دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال اللهم
حبب الينا المدينة كما حببت الينا مكة اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا اللهم انقل حماها الى مهيعة المصبح
بفتح الموحدة مشددة يحتمل ان يكون معناه من يوجد في اهله صباحا ويقال للرائح صباحا او يسقى الصبوح
وهو شرب الغداة وادنى اقرب والشراك بكسر المعجمة سير النعل والحتف الموت ويجمع على حتوف والطوق
الطاقة والروق القرن وهذا مثل يضرب في الحث على الذب عن الحريم وفج بتشديد الجيم وادبكة قاله
الدميري في حيوة الحيوان وفي القاموس الفج الطريق الواسع بين جبلين والاذخر بهمزة مكسورة فذال
وخاء معجمتين اولاهما ساكنة والثانية مكسورة حشيش طيب الريح والجليل كامير عظيم الثمام بالمثلثة
المضمومة وقد مضى فتذكر والمياه جمع ماء وفيه دليل على ان همزة مفردة بدل من الهاء ومجنة بفتح
الميم وقد تكسر موضع قريب مكة قال الشارح سوق هجر بقرب مكة وقال الدميري سوق باسفل
مكة وشامة وطفيل جبلان مشرفان على مجنة وقال الشارح جبلان على نحو ثلاثين ميلا من مكة
او جبلان بمكة وجدة او عينان او جبلان على بريد من مكة اقوال وفي القاموس وشامة جبل بمكة
تصحيف من المتقدمين والصواب شابه وبالميم وقع في كتب الحديث جميعها ومهيعة الجحفة بضم
الجيم وسكون المهملة ميقات اهل الشام على اثنين ميلا من مكة ٭ كل ابن انثى وان طالت سلامته
يوما على آلة حدباء محمول ٭ هو من الضرب الثاني من البسيط من قصيدة كعب المشهورة التي مطلعها
٭ بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ٭ متيم اثرها لم يفد مكبول ٭ وقد استشهد المص بعدة ابيات منها
ياتي الكلام عليها في محالها ان شاء الله تعالى وقصتها فيما رواه محمد بن اسحاق وعبد الملك بن هشام وابو
بكر بن الانباري دخل حديث بعضهم في بعض ان كعبا وبجيرا ابني زهير خرجا الى ابرق العراق فقال بجير
لكعب اثبت في الغنم حتى اتي هذا الرجل يعني النبي صلى الله عليه وسلم فاسمع كلامه واعرف ما عنده فاقام كعب
ومضى بجير فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع كلامه فامن به واتصل ذلك باخيه فاغضبه فقال
٭ الا ابلغا عني بجيرا رسالة ٭ فهل لك فيما قلت ويحك هل لكا ٭ سقاك بها المامون كاسا روية ٭ فانهلك المامون منها وعلكا
٭ ففارقت اسباب الهدى واتبعته ٭ على اي شيء ويب غيرك دلكا ٭ على مذهب لم تلف اما ولا ابا ٭ عليه ولم تعرف عليه اخا لكا
٭ فان انت لم تفعل فلست باسف ٭ ولا قايل اما عثرت لعا لكا ٭ وارسل بها الى بجير فاخبر بها رسول الله صلى الله عليه
فاهدر دمه وذلك عند منصرفه من الطايف وكتب بجير الى كعب يخوفه ويدعوه الى الاسلام فلما اتى الكتاب كعبا
اتى مزينة لتجيره فابت عليه فضاقت عليه الارض واشفق على نفسه وارجف به عدوه فقالوا هو مقتول فقال
قصيدته هذه يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكر خوفه وارجاف الوشاة به من عدوه ثم قدم المدينة
ونزل على رجل من جهينة كانت بينهما معرفة فاتى به المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصحابه فعرف كعب
بالصفة التي وصفها له الناس فقام اليه حتى جلس بين يديه فوضع يده في يده ثم قال يا رسول الله ان كعب بن زهير
قد جاء يستامن منك تائبا مسلما فهل انت قابل منه ان انا جئتك به قال نعم قال انا يا رسول الله كعب فقال الذي
يقول ما يقول ثم اقبل على ابي بكر فاستنشده الشعر فانشده ابو بكر سقاك بها المامون كاسا روية فقال

كعب لم اقل هكذا انما قلت سقاك ابو بكر كاسا روية وانهلك المامور فقال صلى الله عليه وسلم مامور والله
ووثب عليه رجل من الانصار فقال يا رسول الله دعني وعدو الله اضرب عنقه فقال دعه عنك فانه قد
جاء تائبا نازعا فغضب كعب على الحي من الانصار لما صنع به صاحبهم كما قال ابن اسحاق فلذلك يقول اذا عرد
السود التنابيل يعرض بهم ثم انشد قصيدته هذه حتى اتى على اخرها وفي رواية ابن الانباري انه لما وصل الى قوله
٭ ان الرسول لسيف يستضاء به ٭ مهند من سيوف الله مسلول ٭ رمى عليه الصلاة والسلام اليه بردة كانت عليه
وان معاوية بذل له فيها عشرة الاف فقال له ما كنت لاوثر بثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا فلما مات كعب
بعث معاوية الى ورثته بعشرين الفا فاخذها منهم قال فهي البردة التي يلبسها الخلفا الى اليوم وقد اشتملت هذه
القصيدة على فن النسيب وهو عند المحققين حسن تحته انواع اربعة احدها ذكر ما في المحبوب من الصفات الحسية
والمعنوية كحمرة الخدود ورشاقة القد وكالدلال والخفر الثاني ذكر ما في المحب من الصفات ايضا كالنحول والذبول والحزن
والشغف والثالث ذكر ما يتعلق بهما من هجر ووصل وشكوى واعتذار ووفا واخلاف والرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما
بسببهما كالوشاة والرقبا قال المص في شرح هذه القصيدة وبيان النسيب فيها انه ذكر محبوبته وما اصاب قلبه عند
ظعنها ثم وصف محاسنها وشبهها بالظبي ثم ذكر ثغرها وريقها وشبهها بخمر ممزوجة بالماء ثم استطرد الى وصف الماء ثم
كر راجعا فوصفها بالصد واخلاف الوعد والتلون في الود ثم لام نفسه على التعلق بمواعيدها ثم اشار الى بعد ما بينه وبينها
وانه لا يبلغه اليها الا ناقة صفتها كيت وكيت ثم استطرد الى ذكر الوشاة وانهم يسعون بجانبي ناقته ويحذرونه القتل
وان اصدقاءه رفضوه وانه اظهر لهم الجلد واستسلم للقدر وذكرهم ان الموت مصير كل احد ثم تخلص الى المقصود الاعظم
وهو مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم والى الاعتذار اليه وطلب العفو منه والتبري مما قيل فيه وذكر شدة خوفه منه
ثم الى مدح الصحابة رضي الله عنهم وبانت فارقت وسعاد علم مرتجل يريد به امراة يهواها حقيقة او ادعاء والقلب الفؤاد
سمي به لتقلبه والمراد باليوم مطلق الزمان لا مقابل الليلة ومتبول من تبله الحب اسقمه ومتيم خبر ثان لقلبي عند من اجاز تعدد
الخبر وهو الصحيح ومن منع قال هو خبر هو محذوفا او صفة لمتبول عند مجوز وصف الصفة يقال تيمه الحب وتامه اي
استعبده واذله واثرها بكسر فسكون اما ظرف لمتيم او حال من ضميره ويفد بالجزم بلم وبالبنا للمفعول مضارع فدى الاسير
اذا اعطى فداءه واستنقذه والجملة خبر اخر او صفة لمتيم او حال من ضميره ومكبول من كبله وضع في رجله الكبل بفتح الكاف
وقد يكسر وسكون الموحدة وهو القيد قيل مطلقا وقيل الضخم والمراد بالالة الحدباء النعش الذي يوضع عليه الميت
والحدباء المرتفعة ومنه الحدب من الارض والظرفان معمولان لخبر كل وليس يوما متعلقا بطالت لفساد المعنى وما
بين المبتدا والخبر معترض وجواب الشرط محذوف سد مسده مخبر ما قبله والواو من قبله والواو من نحو لو وان
عاطفة على حال محذوفة معمولة للخبر والتقدير كما قال المص يحتمل لوجهين احدهما ان يكون الاصل محمول على الة حدباء
على كل حال وان طالت سلامته فيكون من عطف الخاص على العام والثاني ان يكون الاصل ان قصرت مدة سلامته وان
طالت كما تقول اتيك ان اتيتني وان لم تات ويجوز للشرطية ان تقع حالا الا اذا شرط فيها الشيء ونقيضه نحو لاضربنه ان
ذهب وان مكث والذي يسوغ حذف الشرطية الاولى ان الثانية ابدا منافية لثبوت الحكم والاولى مناسبة لثبوته
فاذا ثبت الحكم على تقدير وجود المنافي دل على ثبوته على تقدير المناسب من باب اولى ومتى سقطت هذه الواو من
مثله فسد المعنى ٭ الا كل شيء ما خلا الله باطل ٭ وكل نعيم لا محالة زايل ٭ وهذا بيت لبيد وقد تقدم الكلام عليه وقول
السموءل هو بفتح المهملة والميم وسكون الواو وبعدها همزة مفتوحة والم اسم عبراني وقيل عبراني من تجل وقيل منقول
من اسم طاير يكنى كما في القاموس باب براء وذكره في مادة سمل يقتضي ان وزنه فعول وهو ابن عاديا الغساني الازدي
وكان يهوديا ولذا بين قطعة عن اسلوب ما قبله ٭ اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه ٭ فكل رداء يرتديه جميل ٭
هو من الضرب الثالث من الطويل وحكى في الاغاني انه لشريح بن السموءل وفي الحماسة التمامية عزو القصيدة التي
منها هذا البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وبعده ٭ وان هو لم يحمل على النفس ضيمها ٭ فليس الى حسن الثناء سبيل ٭

تعيرنا انا قليل عديدنا ❊ فقلت لها ان الكرام قليل ❊ وما قل من كانت بقاياه مثلنا ❊ شباب تسامى للعلى وكهول ❊
وما ضرنا انا قليل وجارنا ❊ عزيز وجار الاكثرين ذليل ❊ ومنها ❊ وانا لقوم لا نرى القتل سبة ❊ اذا ما راته عامر وسلول ❊
يقرب حب الموت اجالنا لنا ❊ وتكرهه آجالهم فتطول ❊ وما مات منا سيد حتف انفه ❊ ولا طل منا حيث كان قتيل ❊
ومنها ❊ وننكر ان شئنا على الناس قولهم ❊ ولا ينكرون القول حين نقول ❊ اذا سيد منا خلا قام سيد ❊ قؤول لما قال الكرام فعول ❊
الاين قال ❊ سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم ❊ فليس سواء عالم وجهول ❊ فان بني الديان قطب لقومهم ❊ تدور رحاهم حولها وتجول ❊
يقال دنس كفرح دنسا وتدنس تدنسا اذا تكلف والدنس محركة الوسخ كما في القاموس ودنس ثوبه وعرضه تدنيسا
فعل به ما يشينه واللوم بضم اللام وسكون الهمزة اسم لخصال تجتمع وهي البخل واختيار ما تنفيه المروة والصبر
على الدنية ودناءة النفس والاباء الكرام اسم جامع لاضداد هذه الخصال والعرض بكسر المهملة جانب الرجل الذي
يصونه من نفسه خشية ان ينتقص ويثلب وسواء كان في نفسه او سلفه او من يلزمه امره او موضع المدح
والذم منه او ما يفتخر به من حسب وشرف وقد يراد به الاجداد والخليقة المحمودة كذا في القاموس وظاهر
انه هنا بالمعنى الاول والردا مجاز عن الوصف ويقال رداه الله رداء عمله فيجعل كناية عن مكافاة العبد بما
يعمله او يتنزه به كما جعله هذا الشاعر كناية عن الفعل نفسه على ان المعنى اي عمل عمله بعد تجنب اللوم
كان حسنا او هو على حقيقته والمعنى ان المرء اذا لم يتدنس باكتساب اللوم واعتباره فاي ملبس لبسه
بعد ذلك كان حسنا والضيم الظلم والعدول عن طريق النصفة يقال ضامه يضيمه واستضامه فهو مضيم
ومستضام ومعنى البيت ان الرجل اذا لم يحمل ظلم نفسه عليها ويصبرها على مكارهها فليس له طريق الى الثنا
الحسن وهذا كما قال المرزوقي يشير به الى كظم الغيظ واستعمال الحلم وترك الظلم والبغي مع دونه والصبر على
المشاق واهانة النفس في طلب الحقوق لان من تعود علاذكره وحسن ثناوه وليس المراد بضيمها ضيم
الغير لها على ان اضافة المصدر الى المفعول لان ذلك مما يانفونه ويعدونه ذلا ويقال تجز تركا او هو
المختار الحسن وعيرته بكذا والمعنى انها انكرت متاقلة عددنا فعدوه عارا فقلت مجيبا لها ان الكرام يقلون
فهو اعتراف بقلة العدد لا بقلة الغنا والقدرة الا ترى انه رجع بالنفي فقال وما قل الى اخره مع ما اشتمل عليه
قوله ان الكرام قليل من المعاني الكثيرة وهي ولوع الدهر بهم واغتنام الموت اياهم واستقبالهم في الدفاع عن احسابهم
واهانتهم كرايم نفوسهم مخافة لزوم العار لهم وكل ذلك يقلل العدد وقليل وكثير يوصف بهما الواحد والجمع والهاء
من بقاياه راجعة الى من باعتبار اللفظ والثبات مصدر وصف به فلذا لا يثنى ولا يجمع وتسامى في اصله
تتسامى فحذفت احدى التائين تخفيفا والكهول جمع كهل وهو من وخطه الشيب ومنه اكتهل النبات اذا
شمله النور يقول ما حصلت القلة في العدد والغنا والتحنث الذلة في اللقاء والدفاع لا سلاف اخلافهم نحن شبان
وكهول يتسامون في اكتساب المعالي ويترقون في درجات الفضل وما من قوله وما ضرنا يجوز ان تكون نافية
واسم استفهام اي اي شي ضرنا والواو في وجارنا الحال وكذا في وجار الاكثرين قال المرزوقي وانما صلح الجمع بين
الحالين لانهما الذاتين ولو كانا الذات واحدة لم يصلح وفي هذا القول تعريض بعشيرة من حادثته بالكلام اي ما يضرنا
قلة عددنا وجارنا في عزة ومنعة وجارهم الكثرة في ذل والسبة بضم المهملة ما يسب به كالخدعة ما يخدع به
واصل السب القطع ثم استعمل في الشتم كما يقال فلان يقطع اعراض الناس وكان الوجه ان يقول ما يرون القتل
سبة حتى لا تعري الصفة عن ضمير الموصوف لكنه راى ان القوم هم فسهل ذلك ومحصل البيت تفضيل عشيرته
في الصبر على الموت والثبات في الحرب على تينك القبيلتين اي اذا حسب هولاء القتل عارا ومنقصة عده عشيرتي
فخرا ومكرمة واكد ذلك بقوله ان حبنا الموت يقرب اجالنا وكراهة اولئك له يبعد اجالهم فتطول اعمارهم
فهو يشير الى انهم يغتبطون لاقتحامهم المنايا وحرصهم على ملابسة الحروب واولئك يعمرون لمجانبتهم السرور
وزهدهم في محاربة العدو ويجوز ان تكون اضافة الحب الى الموت من اضافة المصدر الى فاعله اي يحب الموت
لنا بقرب اجالنا وعليه فيحمل ان يكون لنا متعلقا بالحب لا بيقرب ويكون على هذا قوله وتكرهه اجالهم
محمولا على انه اذا كرهت اجالهم الموت فقد كره الموت اجالهم ايضا ليكون التقابل على هذا حاصلا ايضا وبعضهم
رواه يقصر واختاره المطابقة بينه وبين يطول وعامر هم عامر بن صعصعة وسلول هم بنو امرة بن
صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وانتصاب حتف على الحال ولم يستعمل منه فعل ولا اسم مفعول
وليس مثل تبسمت وبيض البرق قال في الصحاح يقال مات فلان حتف انفه اذا مات من غير قتل ولا
ضرب ولا يبنى منه فعل ويقال طل دمه على البناء للمجهول يطل طلا فهو مطلول اذا اهدر يقول لم
يمت رئيس منا على فراشه بل مات ميتة كريمة تحت ظلال السيوف والرماح في مواطن الحروب ولا ابطل دم
قتيل منا حيث كان وعلى يدي من اتفق قيل ان اول من تكلم بقولهم مات حتف انفه النبي صلى الله عليه وسلم قال
المرزوقي وتحقيقه على ما ذكر كانه حتف بانفه اي بالانفاس التي خرجت من انفه عند نزاع الروح لاد فعته جراحة
وخص الانف بذلك لانه من جهته ينقضي الرمق ومحصل قوله وتنكر البيت وصف رياستهم وعلو كلامهم
ونفوذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم والاعتماد على تدبيرهم ومشورتهم فهو يقول بغير ما نريد
تغييره من قول غيرنا ولا حد لا يجسر على الاعتراض علينا والانكار لقولنا اقتدارا بجزمنا وانقيادا لهوانا وينبغي
ان يقدر لقوله فعول نظيرا القؤول اي فعول لما فعل الكرام ومعنى اذا سيد خلا مضى ومات ثم استدل على
تصحيح ما ادعاه من خصال الكرام والجد بشهادة الناس له وتصديقهم مقالته فقال سلي الناس عنا ان جهلت
ما عددته من افعالنا حتى يخبروك فتؤمني به وتسكني اليه فانه ليس العالم بالشي كالجاهل به وقوله فتخبري
مضارع مبني للمجهول منصوب باضمار ان بعد الفاء في جواب الامر وسواء وصف بمعنى مستو ولكونه مصدرا
في الاصل جاز ان لا يطابق وحكى الاخفش هما سواء وسواءان وبيته استشهد به النحاة على تقديم خبر ليس
على اسمها والقطب الحديدة في الطبق الاسفل من الرحى يدور عليها الطبق الاعلى وبه سمي قطب السماء لما يدور عليه
الفلك وعلى التشبيه قالوا فلان قطب بني فلان اي سيدهم الذي يلوذون به وهو قطب الحرب وفي القاموس
القطب مثلثة وكعنق حديدة يدور عليها الرحى كالقطبة وبالضم نجم تبنى عليه القبلة وسيد القوم وملاك
الشي ومداره وجاء مفردا مونثا في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة كل نفس ذائقة الموت ليس محل الشاهد
في الاية الاولى رهينة كما انه في الاية الثانية ذائقة وان فسر بمرهونة لانه مصدر كالشتيمة اطلق للمفعول
كالرهن ولو كان صفة لقيل رهين لان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث وانما محل الشاهد
تانيث المسند اليه في كسبت واختار ابو حيان في البحر ان التاء في رهينة للتانيث وان كان بمعنى مفعول
في الاصل كالنطيحة والذبيحة قال ويدل على ذلك انه لما كان خبرا عن المذكر كان بغير تاء قال تعالى كل امرئ بما
كسب رهين ولما كان خبرا عن المونث كان بها كالاية وعليه فرهينة محل الشاهد ايضا وضمير المثنى الات
ما اضيف اليه كل مثنى في قول الفرزدق ❊ وكل رفيقي كل رحل وان هما ❊ تعاطى القنا قوما هما اخوان ❊
هو من ثالث ضروب الطويل من مقطوعة للفرزدق زعم فيها ان الذيب راى ناره فاتاه وعاهده على
المصاحبة واولها ❊ واطلس عسال وما كان صاحبا ❊ دعوت لناري موهنا فاتاني ❊ فلما اتى قلت ادن دونك انني ❊
واياك في زادي لمشتركان ❊ وبت اقد الزاد بيني وبينه ❊ على ضوء نار مرة ودخان ❊ فقلت له لما تكشر ضاحكا ❊
وقائم سيفي في يدي بمكان ❊ تعش فان عاهدتني لا تخونني ❊ نكن مثل من يا ذيب يصطحبان ❊ وانت امرؤ يا ذيب
والغدر كنتما ❊ اخيين كانا ارضعا بلبان ❊ ولو غيرنا نبهت تلتمس القرى ❊ رماك بسهم او شباة سنان ❊
وكل رفيقي البيت فقوله واطلس اي رب ذيب اطلس اي اغبر اللون والعسال المضطرب في مشيته وجملة
وما كان صاحبا حالية حقق بها ما بينهما من المباينة النوعية ويروى رفعت لناري على القلب اي رفعت
ناري له والموهن بفتح الميم وكسر الهاء بينهما واو ساكنة نحو من نصف الليل او بعد ساعة منه وهو

واوهن دخل فيه وادنه اقرب ودونك خذ واقذ الزاد اي اشعله واقسمه من قذا الاديم والدخان بتخفيف المعجمة كغراب
الغثان بالمثلثة وزنا ومعنى وجاء بتشديدها كرمان وعليه قول بعضهم اذا انتشر سالما من الزحاف والحاد
تواضع تكن كالنجم لاح لناظر ❊ على صفحات الماء وهو رفيع ❊ ولا تك كالدخان يرفع نفسه ❊ الى طبقات الجو وهو وضيع ❊
والتكشير الابداء عن الاسنان يكون في الضحك وغيره وقايم السيف وقايمه مقبضه واما بيت نعش الى اخره فسياتي
الكلام عليه في الباب الثاني ان شاء الله تعالى والامر المرء قال الجلال وسمي الذيب امرءا تنزيلا له منزلة العاقل الخاطب لاياه
وفي القاموس والمرء مثلثة الميم الانسان او الرجل ولا يجمع من لفظه وسمع مرؤون والذيب وهي بهاء ويقال المرة والامرأ
في امرء ومع الف الوصل ثلاث لغات فتح الراء دايما وضمها واعرابها دايما وتقول هذا امرء ومرء ورايت امرأ ومرأ
ومررت بامرء ومرء معربا من مكانين انتهى وكنتما على معنى صرتما واخيين تصغير اخوين واللبان بكسر اللام تقدم الكلام
عليه والقرى بالكسر الضيافة والشباة بفتح المعجمة وبالموحدة الحد وحد الطرف والمرافق والقنا بالقصر الرماح جمع قناة
وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل كل هذه زايدة فان المراد الاخبار عن كل رفيقين
في السفر بانهما اخوان قيل عليه لا نسلم الزيادة فان عموم الرحل مراد ايضا والمعنى كل رفيقين لكل رحل هذا شانهما
وبتقدير الزيادة يفوت هذا المراد واجيب بان ذلك يودي الى معنى غير مراد اذ يصير التقدير كل مترافقين في
كل فرد من افراد السفر هذا شانهما لاضافة الرفيقين الى ما يفيد عموم الرحل فلا يتناول المترافقين في سفر واحد
او الترحيل الى معنى غير مفيد لعدم تحقق المترافقين في جميع الاسفار وعكسه اي خلاف الزيادة خلاف الحذف
الذي هو النقصان حذفها في على كل قلب متكبر فيمن اضاف قلبا الى متكبر ولم ينونه اذ التقدير كما عرفت على كل
قلب متكبر ورحل بالحاء المهملة واحد الرحال ما يستصحبه المسافر من الاثاث وتعاطيا اصله تعاطيا فحذف
لامه للضرورة وذلك لان لام ماضي معتل اللام انما تحذف في مثال فعلوا مطلقا وفعلت وفعلتا اذا انفتح
ما قبلها وتثبت في غيرها وتعاطا منه وعليه فيتعين رسم تعاطا بالالف لانها ضمير الاثنين وعكسه
اثبات اللام للضرورة فيمن قال لها متنيان خظاتا هو بعض بيت لامري القيس من الضرب الثالث من المتقارب
وقد نوحت عروضه بالحذف وتمامه كما اكب على ساعديه النمر المتنيان المتنان قال في القاموس ومتنا
الظهر مكتنفا الصلب ويونث اي ما اكتنفاه عن يمين وشمال من عصب ولحم وخظاتا بالخاء والظاء المعجمتين قال الكسائي
اي ارتفعتا اي تحركتا يقال خظا يخظو اذا تحرك وكان من حقه ان يقال خظتا كما يقال غزتا الا انه اثبت الالف
ضرورة فهو انما يكون عكس ما نحن فيه اذا قيل ان خظاتا فعل وفاعل اي فعل ماض فاعله ضمير الاثنين واما اذا قيل
انه اسم مثنى والاصل خظاتان تحذف نون التثنية ضرورة كما في قوله ❊ هما خطتا اما اسار ومنة ❊ واما دم
والقتل بالحر اجدر ❊ فيمن رواه برفع ما بعد اما كما هو ظاهر والخظاة المكتنز من كل شي والف تعاطا لام الفعل و
على هذا فرسمها بالياء ووجه الضمير المستتر فيه لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى
وان طايفتان من المومنين اقتتلوا قيل عليه ينبغي الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد اي كما يشهد
به التنظير بالاية وقد اجيب بان التنظير بها انما هو بالنظر الى كون المثنى لم يرد به اثنان معينان وانما
اريد به الكثير ولا يلزم من جمع الضمير في الاية جمعه في البيت لاختلاف الاعتبار فان الجمع في الاية باعتبار
جمع الافراد لاقتضاء الاقتتال ذلك غالبا والافراد في البيت باعتبار كل واحد ثم حمل على اللفظ اي لفظ المضاف
اليه كل وهو المثنى اذ قال هما اخوان بالتثنية وليس المراد انه حمل على لفظ كل ابتداء لانه مفرد فكيف يعود
اليه الضمير المثنى وقد وقع في نسخة الشارح ثم حمل على المعنى واراد معنى كل وهو الاثنينية المستفادة
من مدخولها المضاف اليه لان معناها بحسب ما تضاف اليه فمودى النسختين واحد وعدم روية
المحشي للنسخة التي اصلحها الشارح واستظهرها لا يقدح فيها فان من راى حجة على من لم ير كما قيل فاصلحوا
بينهما حملا على لفظ طايفتين المثنى بعد الحمل على معناه وجملة هما اخوان خبر كل وما بينهما اعتراض وقوله

قوما اما بدل من القنا لان قومهما من سببها اذ معناه تقاومهما فحذف منه الحروف الزوايد فهو
بدل اشتمال قيل حق الكلام لان قومهما من سببهما بافراد الضمير وتانيثه لعوده الى القنا لانه بصدد
بيان ان الملابسة بين البدلين بغير الجزئية والكلية ليتحقق بدل الاشتمال والمناسب لذكون
مقاومة القنا من سببها لكون مقاومة الرفيقين من سببها واجيب بان في الكلام حذف مضاف
والتقدير من سبب قناتيهما والدليل عليه كون تقاومهما لا شيا من تعاطيهما القنا واذا كان تقاومهما
من سبب قناتيهما كان بين تقاومهما والقنا ملابسة فصح وقوعه بدلا منها بدل الاشتمال نعم لو قال
لان قومهما من سببها لكان اظهر واما مفعول لاجله اي تعاطيا القنا للمقاومة كل منهما الاخر لكن
يعكر عليه ان تعاطي القنا والتضارب يكون للمقاومة وغيرها فما وجه التخصيص بها او مفعول مطلق من باب
صنع الله اي في كونه مفعولا مطلقا حذف عامله وان كان الحذف في الاية على سبيل الوجوب قياسا اذ هو مفعول
مطلق بين فاعله بالاضافة وفي البيت على سبيل الجواز وفايدته تاكيد مضمون الجملة التي وليها لان تعاطي يدل
على تقاومهما والتقدير تقاوما تقاوما والمعنى اي معنى البيت على ما بين من اعرابه ان كل الرفقا في السفر اذا استمروا رفيقين
فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وان تعاطى كل منهما مغالبة الاخر كان الشارح اطال النفس في تقرير
ما يزيل ما ادعاه من الاشكال وهو مبني على ان الرواية بتنوين قوما ولعل الرواية قوماهما بدون نون على
انه مثنى قوم اضيف الى ضمير الرفيقين والمعنى ان كل رفيقين في السفر اخوان وان تعاديا قوماهما و
تعاطوا المطاعنة بالقنا قلت وعكس هذا التصحيف ما مر لك من قول بعضهم في قول الشاعر حراجيج
ما تنفك الا مناخة ان الرواية الا بالتنوين فتصحفت بتركه ثم قال وقد رايت في نسخة من ديوان
الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من قوماهما بفتحة واحدة اي ولو كان منونا لكان الضبط بفتحتين قال
المحشي واصرح من ذلك ان ابن عصفور اورد هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهدا على تثنية قوم وجمعه
مذكرا اي وجاء الضمير مجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون فان الحزب الجماعة من الناس وقول
لبيد ❊ وكل اناس سوف تدخل بينهم ❊ دويهية تصفر منها الانامل ❊ وقد تقدم الكلام عليه في بحث ام وجاء
ضميرا مونثا كل ذلك باعتبار ما اضيف اليه في قول الاخر ❊ وكل مصيبات الزمان وجدتها ❊ سوى فرقة الاحباب هينة
الخطب ❊ هو من الضرب الاول من الطويل وقايله قيس بن ذريح بن سنة بن حذافة بن طريف الليثي ابو زيد
المشهور من بادية الحجاز صاحب لبنى بنت الحباب الخزاعية الكعبية قيل كان اخا الحسين من الرضاع وكان من
قصته كما في الاغاني انه مر لبعض حاجته بخيام بني كعب بن خزاعة فوقف على خيمة لبنى بنت الحباب فاستسقى ماء
فسقته وخرجت اليه وكانت امراة مديدة القامة حلوة المنظر والكلام فلما راها وقعت في نفسه وانصرف وفي
قلبه منها حر لا يطفى فجعل ينطق بالشعر فيها حتى شاع وروي فشكى ما به لابيه وسال ان يزوجه بها فابى عليه
وقال عليك باحدى بنات عمك فهي احق بك فانصرف قيس وقد ساءه خطاب ابيه فاتى امه فاستعان بها على
ابيه فلم يجد عندها ما يحب فاتى الحسين بن علي رضي الله عنهما فشكى اليه ما به وما ورد عليه ابوه فقال انا اكفيك
فمشى معه الى ابي لبنى فلما بصر به اعظمه ووثب اليه فقال له الحسين قد جيتك خاطبا ابنتك لقيس ابن ذريح
فقال يا ابن رسول الله ما كنت لاعصي لك امرا وما بنا عن الفتى رغبة ولكن احب الامرين الينا ان يخطبها ابوه
علينا وان يكون ذلك عن امره فانا نخاف الا يسمع ابوه فيكون هذا عارا وسبة فاتى الحسين ذريحا
وقومه وهم مجتمعون فقاموا له اعظاما فقال لذريح اقسمت عليك الا خطبت لبنى على قيس فقال السمع والطاعة
لامرك فخرج معه في وجوه قومه حتى اتوا حي لبنى فخطبها ذريح على ابنه واقام معها مدة وكان ابر الناس بامه
فالهته لبنى عن بعض ذلك فوجدت امه في نفسها وابغضتها وناشدت قيسا في طلاقها فابى فكلمت اباه
فامره بطلاقها فابى فحلف عليه لا يكنه سقف ابدا حتى يطلق لبنى فكان يخرج فيقف في حر الشمس فيجي

قيس الحجانيه فيظله بردايه ويصلي هو بحر الشمس حتى يفي الفيء فينصرف عنه فيقال انه مكث كذلك ستة
ثم طلقها فلما بانت لم يلبث حتى استطير عقله ولحقه مثل الجنون ولم يأخذه بعدها قرار ولما قيل له انها
يسليك عنلبنى ذكر معايبها قال اذا عبتها شبهتها البدر طالعا وحسبك من عيب لها شبه البدر
لقد فضلت لبنى على الناس مثل ما على الف شهر فضلت ليلة القدر وقد ترجم له الذهبي في الطبقة
السابعة من تاريخ الاسلام ويروى وكل ملمات الزمان والمودي واحد والخطب الشان والامر عظم او صغر
كذا في القاموس وقال الجوهري الخطب سبب الامر تقول ما خطبك اي ما سبب الامر الذي انت فيه ويروى وكل
مصيبات تصيب فانها وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه اذ عليه تكون كل مضافة الى منكر بخلافها
على تلك الرواية فان الاضافة فيها الى معرف وليس مما الكلام فيه فيتجه عليه قول الشارح كان ينبغي ان
ينشد البيت اولا على الوجه الذي يكون به شاهدا على المقصود ثم يقول ويروى وكل مصيبات الزمان وجدتها
وليس مما نحن فيه اذ المطلوب بالذات ايراد الشاهد على الحكم المذكور واما افادة ان البيت روي على وجه
لا يأتي معه الاستشهاد على ذلك فامر غير مقصود بالذات وهذا الذي ذكرنا من وجوب مراعاة المعنى
مع النكرة نص عليه ابن مالك في تسهيله فقال في باب التوكيد ويلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة
لا مضافا الى معرفة وقال في باب الاضافة منه ويتعين اعتبار المعنى فيما لها من ضمير وغيره ان اضيف الى نكرة
وان اضيف الى معرفة فوجهان ورده ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة
كالدرهم هو من معلقته المشهورة وقد تقدم الكلام على عدة ابيات منها وبيان انها من الضرب الاول من
الكامل وقبله وكان فارة تاجر بقسيمة سبقت عوارضها اليك من الفم او روضة انفا تضمن نبتها
غيث قليل الدمن ليس بمعلم قال ابن النحاس فارة المسك غير مهموزة لانها من فار يفور والفارة من
خشاش الارض مهموزة والقسيمة جونة العطار والعوارض قال الاصمعي منابت الاضراس الواحد عارض
فهو مما جاء فيه فاعل على فواعل ومقتضى ما في القاموس انها الاسنان التي في عرض الفم قال الهروي في الغريبين
وهي فيما بين الثنايا والاضراس والمراد وصف طيب رائحتها وكذا اخطا من رفع العوارض والروضة
والريضة بالكسر من الرمل والعشب مستنقع الماء لاستراضة الماء فيها كذا في القاموس ويقال للماء بنفسه
روضة والانف كعنق التي لم ترع وكاس انف لم يشرب وامر انف مستانف لم يسبق به قدر وتضمن
من الضمان اي التزم نبتها والغيث المطر والدمن بكسر المهملة وسكون الميم قال في القاموس السرقين المتلبد
البعر والمعلم كمقعد ما يستدل به كالعلم والعلامة والمراد وصف تلك الروضة بانها تامة النضارة لم يكن
مع الغيث الذي يصيبها بعر ينقص طيب ريحها ولا هي بمكان معروف يقصده الناس للرعي فيطاها الدواب
حتى ينقص نضارتها وبهجتها ويتغير عرفها وعليه فقليل بمعنى النفي فتدبر وجادت قال ابن النحاس اي جادت
بمطر جود وضمير عليه للنبت في البيت قبله ويروى عليها فهو للروضة والعين قال الشارح ماء مطر ايام
لا يقلع ويجوز ان يكون بمعنى السحابة من ناحية القبلة او ناحية قبلة العراق او عن يمينها والكثرة بفتح
المثلثة والراء المشددة الغزيرة الماء كالثرارة والثر ناره والثرثور ويروى جادت عليه كل حرة
والبكر السحابة في اول الربيع التي لم تمطر والحرة البيضا وقيل الخالصة وحر كل شيء خالصه والحديقة الروضة
ذات الشجر ويروى كل قراره اي حفرة وهي الموضع المطمئن من الارض يجتمع فيه السيل فاذا اشتدت الريح
رايت له حبكا وطرايق ومعنى ترك الحديقة او الحفرة كالدرهم ان كل حديقة او حفرة صارت بسبب استدارتها
بالماء وبياض مايها وصفايه كالدرهم فقال تركن ولم يقل تركت اي انه لم يراع معنى كل مع النكرة فقال
تركن ولو راعي لقال تركت فدل على جواز كل رجل قايم وقايمون لان الاول واجب والثاني ممتنع واجيب
لمن مراده ان الاعين تركن لا ان كل واحدة تركت اي المراد الاخبار عن الجميع لا عن كل واحد فالضمير لم يعد

لكل واحد بل انما فهم كل عين من المجموع اي مجموع الاعين كما سينص عليه المص وبان اعتبار المعنى انما
هو بالنسبة الى ما يقع في جملة كل لا في جملة اخرى غير جملتها وتركن ليس من جملة كل فلا ضمير في
خبرها والذي يظهر خلاف قولهما اي قول ابن مالك وابي حيان وان المضافة الى المفرد النكرة ان
اريد نسبة الحكم الى كل واحد من الافراد وجب الافراد في الخبر والضمير الراجع الى كل نحو كل رجل يشبعه رغيف
والى المجموع اي مجموع الافراد وجب الجمع كبيت عنترة فان المراد كل فرد جادت وان مجموع الاعين تركن اي
ان المراد نسبة الجود الى كل فرد من افراد الاعين ونسبة ترك كل حديقة شبيهة بالدرهم الى مجموع الاعين فراعي
في كل مقام حقه وعلى هذا فتقول جاد على كل محسن فاغناني فافراد الضمير اذا كان حصول الغنى من كل
فرد منهم او فاغنوني بجمعه اذا كان حصوله من المجموع فيختلف التعبير بحسب المعنى الذي تريده وربما جمع
الضمير العايد على كل مع ارادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر هو مصراع من تام الرجز
او بيت تام من مشطوره وقايله مجهول والكوما بالمد الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة
الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسرها فيهما وعليه اجاب ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب يموتيك
نصحه هو من الضرب الثالث من الطويل وقبله امنت على السر امرا غير
حازم ولكنه في الود غير مريب اذاع به في الناس حتى كانه بعلياء نارا وقدت بثقوب وقايلها عند
ابن ميمون ابو الاسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدولي التابعي قاضي البصرة روى عن عمر
وعلي والزبير وابي كعب وابن مسعود وابي ذر وقرا القران على عثمان وعلي قال العجلي هو ثقة وهو اول
من تكلم في النحو وقال الواقدي اسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاصبهاني في اغانيه وذكر ابو عبيدة
انه ادرك الاسلام وشهد بدرا مع المسلمين وما سمعت بذلك عن غيره انتهى وكان ممن قاتل مع علي
يوم الجمل وكان من وجوه شيعته ومن املئهم رايا وعقلا وقد امره علي بوضع النحو فلما اراه ما وضع
قال ما احسن هذا النحو الذي نحوت ومن ثم سمي هذا العلم نحوا وادب عبيد الله بن زياد ووفد
على معاوية بعد مقتل علي فادنى مجلسه واعظم جايزته واخذ عنه النحو يحيى بن يعمر وعنبسة
الفيل قال الجاحظ ابو الاسود مقدم في طبقات الناس كان معدودا في الفقهاء والشعراء والمحدثين
والاشراف والفرسان والدهاة والنحاة والحاضري الجواب والشيعة والبخلاء توفي في طاعون الجارف
سنة تسع وستين عن خمس وثمانين سنة ان يكون موتيك جمعا حذفت نونه للاضافة والاصل
موتين اياك قيل عليه ان جمع الضمير مع ارادة الحكم على كل فرد قليل كما يشعر به قوله وربما فالحمل
عليه مع ان عنه مندوحة خلاف الاولى على ان افراد الضمير في قوله نصحه في المصراع يؤيد ارادة
المفرد من موتيك والجواب بان هذا الايراد على ابن عصفور لانه انما اجازه بناء على جواز الاتيان بضمير
الجمع عايدا الى كل التي يريد بها الافراد غير مسموع لان الايراد بالنظر الى انه خلاف الاولى وهو لا يمنع الجواز
ويحتمل ذلك اي جمع الضمير مع ارادة الحكم مع كل واحد قول فاطمة الخزاعية تبكي اخوتها وترثيهم
اخوتي لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا كل ماحي وان امروا وارد والامر الذي وردوا
هما من الضرب الخامس من المديد وقد اورد صاحب الحماسة بينهما بيتين اخرين هما لو تملتهم عشيرتهم
لاقتناء العز اوولدوا هان من بعض الرزية او هان من بعض الذي اجد ثم قال شارحها وكلا التروي
اخوتي واخوتا فمن قال اخوتي فانه سكن الياء واصله الحركة لكونه متطرفا على حرف واحد فوجب تقويته
بالحركة كما هو سبيل اخويه الكاف والهاء واقعين موقعه واثر والفتحة لخفتها لان النداء باب حذف
واتجاوز ومن قال اخوتا فر من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت الياء الفا على حد قولهم في باديه
وناصية باداة وناصاة سيما والنداء يناسبه مد الصوت وتبعدوا بفتح العين كان بعدوا بكسرها

يقال بعد الرجل يبعد اذا هلك والمصدر البعد بفتحتين واما البعد الذي هو ضد القرب وهو بضم الموحدة
وسكون العين فالفعل منه بعد يبعد بضم العين فيهما وما في البيت يحتمل ان يكون منه وابدا ظرف ليبعدوا
واما الاستدراك بقولها وبلى واسرقد بعدوا فافاد تنبيه على ان لا يبعدوا وان كان على لفظ الدعا فهو
للتحسر والتوجع وتملتهم عشيرتهم معناه لو بقوا معهم ملاوة من الدهر متمتعين بمكانهم والملاوة مثلث الميم
البرهة من الزمان وعشيرة الرجل بنوا ابيه الادنون اوقبيلته والاقتناء العز متعلق به وقولها اوولدت يحتمل
ان يكونا اسما مفردا واحدا الاولاد اي ولو بقي معهم اولادهم فتربوا في حجورهم وتادبوا بسياستهم ولحقوا
بآرائهم للسياسة في محافلهم وان يكون جملة من فعل وفاعل وعليه فلا بد من رسم واو الضمير بعدها الفي
يكون الواو بعد الروي وصلا ويكون المعنى او اعقبوا وخلفوا اولادا يرثون مجدهم ويحيون اسماهم ويحرون
معاقل ابايهم وجواب لو اول البيت الذي يليه وهو هات من بعض الرزية اي لو قضى ذلك لخف ما على الناس
لهم ومن اجلهم اوخف بعض الذي اجده انا من الاكتئاب ومن من قولها من بعض زايده عند الاخفش اذ هو
يجيز الزيادة في الكلام الموجب وعليه فالمعنى هان بعض الامر للابتداء عند من لا اشتراطه في زيادتها كون
الكلام غير موجب وعليه فالمعنى كان ابتداء الهون بعض الرزيئة او من بعضها او بعض الذي اجد او من بعض
وما من قولها كل ما حي زايدة وامروا بكسر العين معناه كثروا وعظموا ومنه قول ابي سفيان حين ساله
عظيم الروم عن شان النبي صلى الله عليه وسلم لقد امر امر ابن ابي كبشة يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتد
وجواب وان امروا محذوف دل عليه ما بعده وعايد الصلة محذوف ايضا لاستطالتها والمراد من ورود
الحوض الذي ورده الموت وذلك الاحتمال في قولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخوتها فان قيل
البس واردوا مثل امروا فيما ذكره المص فلم لم يذكره اجيب بان تخصيص امروا بالذكر لابراز الضمير
معه واستناده في واردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير والاكتفا به فان
فان المقصود بيان ان ضمير وردوا للاخوة لا للكل ولكونه نصا في المطلوب واما واردوا فيحتمل ان يكون
مفرد الاجماعا والعبرة باللفظ لا بالكتابه فان قلت لو كان تخصيصه به لكونه نصا في المطلوب الذي هو
جمع الضمير مع ارادة كل فرد لم يكن محتملا غير ذلك فما معنى جعله ح محتملا له بنص الكتاب ولكان حق التعبير
ان يقول ومنه قول فاطمة قلت فرق بين الاحتمالين فان المراد بكون امروا لا يحتمل غير المطلوب
المذكور انه جمع حقيقة بخلاف واردوا انه هو متردد بين الافراد والجمعيه ويكون قولها هذا احتمالا
انه يحتمل المطلوب المذكور وبتقديره فالجمع جايز ولغيره وبتقدير يكون واجبا كما يفهم كقوله
هذا ان حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر ويكون الضمير عايدا على كل باعتبار ارادة المجموع
وان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب وكذا في والضمير عايد عليه باعتبار معناه
مثل كل حزب بما لديهم فرحون قيل عليه لا نسلم ذلك لان الحي وان اريد به القبيلة مفرد اللفظ
مجموع المعنى كالفريق فلك اعتبار لفظه ورعاية معناه ورد بان الكلام في عود الضمير الى كل بناء على
وجوب مراعاة معناها اذا اضيفت الى نكره وان معناها ح بحسب ما يضاف اليه ولذا نظره
بالاية لا في عود الضمير الى ما يضاف اليه كل هذا وقد قيل هنا لا نسلم ان المراد بالحي في البيت ضد
الميت لا القبيلة فضلا عن ان يكون ظاهرا سلمناه لكن جمعية الضمير في واذا امروا لا تقوم على ما ذكرتم
لانها من جملة اخرى معترضة وليست من جملة كل فان قلت هب ان امروا من جملة اخرى اليس واردا من
من جملة كل وقد جمع فيه الضمير قلنا لا نسلم ح انه جمع بل هو مفرد ولا عبره بوجوده في بعض الكتب مرسوما
بالواو والالف لان ذلك مبني على كونه جمعا وهو في حيز المنع وليس من ذلك اي مما جمع فيه الضمير العايد
على كل مع ارادة الحكم على كل فرد قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم لياخذوه لان القران لا يخرج على الشاذ

اي

اي وجمع الضمير مع تلك الارادة شاذ وانما الجمع باعتبار معنى الامة فانها الجماعة الذين ارسل اليهم رسولا
والجمع واجب ونظيره في قوله تعالى امة قايمة يتلون فانه ايضا باعتبار معنى الجمع مع افراد اللفظ قوله وعلى كل ضامر
يعني بعير مهزول اتعبه بعد السفر فهزله ياتين صفة لضامر فليس الضامر والاول ضامر والتجعل التعريف
للعهد اي ليس ضامر المضاف اليه كل مفردا في المعنى وان كان مفردا في اللفظ لانه فسيم الجمع جمع بل هو اسم جمع
بل هو اسم جمع كالجامل وهو القطيع من الابل رعاته والباقر جماعة البقر مع رعاتها فصح عود ضمير الجمع اليه من
صفته نظرا الى معناه او صفة لجمع محذوف فيا اي كل نوع ضامر فيه اطلاق الجمع على اسم الجمع ونظيره في كون صفته لمقدر ولا
تكونوا اول كافر به فان كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اي اول فريق كافر وذلك لان افعل التفضيل اذا اضيف
الى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا تقول هو افضل رجل هما افضل رجلين هم
افضل رجال هي افضل امراة هما افضل امراتين هن افضل نساء وهاهنا لم يطابق اذ الصاحب جمع والمضاف اليه مفرد
فوجب التاويل بما قال المص او بان المراد ولا يكن كل واحد منكم اول كافر به كما يقال الزيدون افضل عالم اي كل واحد منهم
وبالجملة لا بد من التاويل اما في جانب المضاف اليه او في جانب الصاحب ولولا ذلك التقدير لم يقل كافر بالافراد بل وجب
الجمع قيل عليه التاويل لم يتعين في المضاف اليه حتى يتم هنا فان هذه الملازمة ظاهرة لا يرى انه يقال التاويل واجب اما في المضاف
اليه حتى يصير جمعا في المعنى او في صاحب افعل يصير مفردا فيحصل التطابق واجيب بان الملازمة مبنية على ما هو الظاهر
من ابقاء الجمع في ولا تكونوا على ظاهره فهي صحيحة واشكل من الاستثناء اي ابين وهمت كل امة وعلى كل ضامر ياتين قوله تعالى وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون انما كانت هذه اشكل من تينك الايتين لان التاويل المتاتي فيهما منتف فيها فان المضاف
اليه كل مفرد لفظا ومعنى وغير صفة لمحذوف ولو ظفر بها اي بهذه الاية ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت عنترة
كلا ذ يعترض بها لا بر قال الشارح من ابن لك ان ابا حيان لم يظفر بها ولعله ظفر بها ورأى صحة الجواب الذي ذكره المص
فاضرب عن ايرادها وهذا تحامل عجيب بل الظن بابي حيان انه ظفر بالاية والجواب عنها فان ذلك كله مذكور في الكشاف
وهو نصب عينيه ودفع التحامل بان معنى كلام المص ان ابا حيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك وردا عليه لانه مجاب
عنها وليس معناه انه لم يطلع عليها الكن سوق كلامه لا يساعده على ذلك والجواب عنها ان جملة لا يسمعون مستانفة
استينافا نحويا لا بيانيا لفساد المعنى بتقديره ايضا كما ياتي تحقيقه اخبر بها عن حال المسترقين للسمع من المردة لا صفة
لكل شيطان ولا حال منه لقربه من المعرفة بالوصف بمارد اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ومن شيطان مارد
حال كونه لا يسمع ولكون الحال وصفا في المعنى اقتصر في التعليل على نفي معنى الحفظ بتقدير الوصفية نعم اذا كان المراد
لا يسمع بعد الحفظ صح الاستيناف والوصف والحال لكن تكون الحال مقدرة وسياتي في الباب الثاني ما فيه غنية
ان شاء الله تعالى وح فلا يلزم عود الضمير الى كل ولا الى ما اضيفت اليه وانما هو عايد الى الجمع المستفاد من الكلام قيل
عليه الجمع انما استفيد من كل شيطان لا من الكلام بجملته وجعله على ان المراد من بعض الكلام بحذف المضاف لا يستهله
المص بل يقدم على تخطية الايمة بمثله وسياتي في الباب السادس في قولهم العطف على عاملين وقولهم الفا جواب
الشرط ان الصواب ان يقال العطف على معمولي عاملين والفاء رابطة جواب الشرط ومضى في حرف العين في قول ابن
مالك عند الحضوران والجواب انه هنا ليس من باب التقدير بل هو من باب تسمية ما هو من البعض للكل فتامل
وان كانت كل مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها في الافراد والتذكير ومراعاة معناها فيعاد اليها
الضمير بحسبه نحو كلهم قايم او كلهم قايمون هذا ما عليه ابن مالك قال في شرحه على التسهيل اذا اضيفت كل الى
معرفة لفظا او نية جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ فسوى بين ما بين ما اضيف اليها نية للفظا قال ابو
حيان والذي دل عليه الاستقراء انهما ليسا سواء بل اذا كان كل مضافا الى معرفة من حيث المعنى فقط فالحكم ما
ذكر وان كان مضافا الى المعرفة من حيث اللفظ ايضا فالمسموع مراعاة اللفظ وهو الافراد ولا يكاد يوجد في
لسان العرب كلهم يقومون ولا كلهن قايمات وان وجد ذلك في تمثيل كثير من النحاة وقد سبقه الى ذلك السهيلي

مص ٢ معناها الا انه هنا قد اعتبر لفظ الامة
ايضا حيث قال قايمة ومثل ذلك
في اعتبار صح

فقال كل اذا ابتدات وكانت مضافة الى معرفة لفظا فلا يحسن الا افراد الخبر حملا على المعنى تقول كلكم ذاهب
اي كل واحد منكم ذاهب هكذا هذه المسئلة في القران والحديث والكلام الفصيح وقد اجتمعا اي الامران اللذان
هما مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قوله ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا دوعي لفظ كل فافرد الضمير
وذكر لقد احصاهم وعدهم عدا بجمع الضمير رعاية للمعنى وكلهم اتيه يوم القيمة فردا رجوع الى الاسلوب
الاول وهذا ضرب من التفنن اللايق بالكلام العزيز والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا
مذكرا على لفظها يشكل عليه ما وقع في صحيح البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة في باب الاقتدا بسنن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل امتي يدخلون الجنة الا من ابى قالوا
ومن يابى قال من اطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد ابى وما وقع في صحيح مسلم في حديث الجنازة كلهم يشفعون
له ففيهما قد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد نحو وكلهم اتيه الاية وقوله تعالى
فيما يحكيه عنه نبيه صلى الله عليه وسلم وهذا النوع هو المسمى بالحديث القدسي يا عبادي كلكم جايع
الا من اطعمته الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها او موبقها وقوله صلى الله
عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسول عن رعيته وقوله عليه الصلاة والسلام وكلنا لك عبد ومن ذلك قوله تعالى
ان السمع والبصر والفواد كل اوليك اي كل هذه الاعضا اجريت مجرى العقلا لما كانت مسولة عن احوالها
شاهدة على صاحبها وذلك ان تقول ان اولا وان غلب في العقلا لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو
يعم القبيلتين جا لغيرهم كقوله والعيش بعد اوليك الايام كان عنه مسولا وفي الاية حذف مضاف
واضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ اي ان كل افعال هذه الجوارح وهذا بيان لتقدير المضاف كان المكلف
مسولا بيان للاضمار المدلول عليه بالمعنى اذ المعنى يقتضي ان المكلف هو المسول عن افعال جوارحه وانما
قدرنا المضاف ثمة لان السوال انما هو عن افعال الحواس لا عن الحواس نفسها واختار قاضي المفسرين ان
يكون الضماير الثلاث من كان عنه مسولا عايدة الى كل اي كان كل واحد منها مسولا عن نفسه نعني عما فعل به صاحبه
وجوز ان يكون الضمير في عنه لمصدر لا تقف او لصاحب السمع والبصر والفواد اي كان كل واحد منها مسولا
عن صاحبه هل صرفه فيما خلق لاجله قال ابن عطية ان الله يسال سمع الانسان وبصره وفواده فيقع تكذيبه
من جوارحه وتلك غاية الخزي والى هذا المعنى جنح الزجاج حيث قال يستشهد بها وقال القرطبي يسال الفواد
عما اعتقد والسمع عما سمع والبصر عما راى وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الى كل كما هو الظاهر لئلا يخلو مسولا عن
ضمير اذ لو كان ضمير كان راجعا الى كل لخلا مسولا عن الضمير لان الفعل مسولا عنه لا مسول ولا بد له من مسند
اليه فيكون ح مسندا الى عنه المتقدم عليه اذ ليس في الكلام ما يصلح لذلك سواه كما توهم بعضهم وهو الزمخشري
قال في كشافه وعنه في موضع الرفع بالفاعلية اي كل واحد منها كان مسولا عنه فمسول مسند الى الجار والمجرور
كالمغضوب في قوله غير المغضوب عليهم وسمى نايب الفاعل فاعلا على قاعدته ويرده ان الفاعل ونايبه
لا يتقدمان على عاملهما فلو كان مسولا مسندا الى عنه لم يجز تقديمه عليه لان حكم النايب حكم المنوب
وليس لقايل ان يقول يجوز على راي الكوفيين فانهم يجيزون تقديم القايم مقام الفاعل اذا كان جارا ومجرورا
ولا يجوز ان يكون في مسولا ضمير يعود الى المكلف اي كان كل افعال الحواس عنه مسولا هو اي المكلف والا وجب
ابراز هذا الضمير لجريان الصفة ح على غير من هي له قال الشارح فان قلت لم لا يكون ذلك على راي
الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت بل اللبس حاصل عند عدم الابراز لانه مع
عدم ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نايبا من الفاعل وقدم على رايهم لانهم يتحاشون عن ذلك ويحتمل
ان يكون النايب ضميرا يتحمله مسولا يعود الى المكلف ورده المحشي بان اللبس الذي لاجله يبرز الضمير
المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق

اللبس

اللبس باي شي كان على ان اولى احتماليه ساقط بما حكى النحاس من الاجماع وقد تقدم واما لقد احصاهم
فجملة اجيب بها القسم المقدر وليست خبرا عن كل ليقال ان الضمير منها عاد اليه مجموعا وانما ضميرها
راجع لمن المضاف اليه كل لا لكل المضاف ومن معناها الجمع لانها من ادوات العموم فلا اشكال في عود ضمير الجمع
اليها وان قطعت كل عن الاضافة لفظا فقط اي لا نية ومعنى ومن ثم امتنع دخول ال عليها لانها معرفة
بنية الاضافة ولا يجتمع معرفان على معرف واحد هذا ما عليه س والجمهور وذهب الفارسي الى انه نكرة والزم
القايل بالتعريف ان يلتزم ان نصفا وثلثا وسدسا معارف لانها في المعنى مضافات وهن نكرات بالاجماع ورد
بان العرب تحذف المضاف وتريده كقوله اقب من تحت عريض من عل وتحذفه ولا تريده كقوله كجلمود صخر
حطه السيل من عل ووجدناهم يجيئون بالحال منها كثيرا فدل ذلك على ان العرب لحظت المضاف اليه ولم تلحظه
فيما ذكر واجاب المص عن الزام الفارسي بان كلا من النصف والثلث والسدس ونحوهن له معنى صحيح في نفسه
واما كل فلا معنى لها الا بما اضيفت اليه اي انها انما وضعت لتعميم شي فكان معناها في غيرها قال الشارح في
شرح التسهيل وفيه نظر ولعل وجهه ان اعتبارها كذلك ينافي تسميتها لان الاسم ما دل على معنى في نفسه
قال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل يعمل على شاكلته اي طريقته التي تشاكل حاله في الهدى والضلالة فكلا
اخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين وقوله فكلا اراهم اصبحوا يعقلونهم والصواب ان المقدر يكون
مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع اي ولا يكون غير هذين قال المحشي قيل عليه
كيف يتاتى اطلاق وجوب الافراد اذا كان المقدر مفردا نكرة وقد تقدم منه ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل
الافرادي والكل المجموعي واجيب بان ما ذكره هنا من الصواب فهو مبني على ما نص عليه ابن مالك لا على
ما استظهره هو هناك على انه لم يقل ثمة والصواب وانما قال والذي يظهر وفرق بين العبارتين
وان كانت المعرفة بحيث لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك من وجوب الافراد اذا كان المقدر
مفردا ووجوب الجمع اذا كان جمعا تنبيها على حال المحذوف فيهما وهو انه مفرد في الاول وجمع في الثاني
فالاول نحو كل يعمل على شاكلته كل امن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه اذ التقدير فيها كل احد
قال قاضي المفسرين في الاية الاخيرة اي قد علم الله دعاءه وتنزيهه اختيارا وطبعا لقوله والله عليم
بما يفعلون فجعل ضمير علم راجعا لله وضميري صلاته وتسبيحه لكل وقال ابو حيان الظاهر ان
الفاعل المستكن في علم والضمير في صلاته وتسبيحه عايد على كل وقيل الضمير في علم لكل وفي صلاته
وتسبيحه لله اي صلاة الله وتسبيحه اللذين امر بهما وهدى اليهما فهذه اضافة خلق الى الخالق والثاني
نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين اي كلهم مسئلتان الاولى قال
البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي او ما في معناه من النهي سواء تاخرت عن اداة النفي معمولة كانت
لها او لم تكن او معمولة للمنفي نحو ما كل سوداء تمرة بنصب تمرة او رفعه وما اخذت كل الدراهم كلها وما
كل الدراهم اخذت وما الدراهم كلها اخذت او تقدمت عليها وكانت معمولة للمنفي نحو كل الدراهم لم اخذ
والدراهم كلها لم اخذ كان النفي والسلب موجها الى الشمول والعموم خاصة لا الى اصل الفعل فكان هناك
نفي الشمول وسلب العموم فان النفي اذا دخل على كلام مقيد انصب الى القيد فافاد نفيه وافاد بمفهومه
ثبوت الفعل لبعض الافراد وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ عبد القاهر
اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن واراد بثبوت
الفعل ما هو اعم من اسناده الى فاعله ووقوعه على متعلقه وليس ذكره للتقييد فان حكم الوصف كذلك
فلو قال بثبوت الحكم او الثبوت لكان اولى لشموله الفعل والوصف والجامد وما كان على سبيل الاسناد
والوقوع كقولك ما جاء كل القوم ولم اخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم اخذ وقوله ما كل راي الفتى يدعو الى رشد

او والدراهم هو
انصب الى القيد

لم اقف على تتمته ولا على تسمية قايله فيجوز ان يكون مصراعا اول وان يكون مصراعا ثانيا من الضرب الاول
من البسيط والرشيد بفتحتين والرشد كقفل والرشاد كسحاب بمعنى يقال منه رشد كنصر وفرح اهتدا
وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه هو صدر بيت من اول الضرب من البسيط للمتنبي عجزه تجري الرياح بما لا
تشتهي السفن والرواية برفع كل وجوز ابن جني نصبه باضمار فعل يفسره المذكور والتمثيل به عليه صحيح
ايضا والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال في القاموس
سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الما الجمع سفاين وسفن وسفين وصانعها سفان
وحرفته السفانة وبما نقلناه من نص الكتابين تبين خطا وما اولع به بعض الطلبة من انشاد السفن
في البيت بفتح السين وكسر الفاء وانه صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة اذلا يقال الصاحب
السفينة سفن على انه لا ضرورة لجعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه وان وقع النفي في حيزها بان
تقدمت على اداته ولم تكن معمولة للنفي اقتضى السلب اي سلب الفعل بل الحكم عن كل فرد وافاد شمول
النفي وعموم السلب قال الشيخ وعلة ذلك انك اذا بدات بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية
واعملتها فيه واعمال معنى الكلية في النفي يقتضي ان لا يشذ شي عن النفي فاعرفه كقوله صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذو اليدين هو رجل من بني سليم بالتصغير يقال له الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء وبالموحدة
وبالقاف بن عمرو صحابي حجازي شهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد سهى في صلاته عاش حتى روى عنه
المتاخرون من التابعين وانما قيل له ذلك لانه كان يعمل بيديه جميعا او لطول فيهما قال ابن حبان في ثقاته
ويقال له ايضا ذو الشمالين وليس بذي الشمالين الذي استشهد يوم بدر لكنه رجل خزاعي اكنيته ابو
محمد وسماه عمير بن عبد عمرو وقال في خبر اي انه غير ذي اليدين مع جزمه بانه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم
سهى ووهم الزهري على جلالته وعلمه بالمغازي فقال هو ذو الشمالين المقتول ببدر وان قصة السهو كانت
قبل بدر ثم احكمت الامور بعد قال النووي في تهذيبه وتابعه اصحاب ابي حنيفة على هذا وقالوا الكلام
الناسي في الصلاة يبطلها وادعوا ان هذا الحديث منسوخ والصواب ما سبق وقال ابن مندة ذو اليدين
رجل من اهل وادي القرى يقال له الخرباق اسلم في اخر زمن النبي صلى الله عليه وسلم والسهو كان بعد احد
وقد شهده ابو هريرة وذو اليدين من بني سليم وذو الشمالين من اهل مكة قتل يوم بدر قبل سهو النبي
صلى الله عليه وسلم بست سنين وهو رجل من خزاعة وفي الاستيعاب لابن عبد البر ذو الشمالين واسمه
عمير بن عبد عمرو بن نضلة بن عمرو بن غبشان بن سليم بن مالك بن افصى بن حارثة بن عمرو بن عامر
وقال ابن اسحاق خزاعي يكنى ابا محمد حليف لبني زهرة كان ابوه عبد عمرو بن نضلة قدم مكة فحالف
عبد الحارث بن زهرة وزوجه ابنته نعم فولدت له عميرا ذا الشمالين كان يعمل بيديه جميعا شهد بدرا
وقتل يوم احد شهيدا وقوله قتل يوم احد الصواب خلافه وهو انه قتل يوم بدر كما قال غيره وكما قال
هو في ترجمة ذي اليدين انسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا النسيان ولا
القصر والحديث بهذا اللفظ اخرجه مسلم عن ابي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
العصر فسلم في الركعتين فقام ذو اليدين فقال اقصرت الصلاة يا رسول الله ام نسيت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
على الناس فقال اصدق ذو اليدين فقالوا نعم يا رسول فاتم ما بقي ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد
التسليم وهذه الرواية مصرحة بحضور ابي هريرة القضية وقد اجمعوا ان اسلامه عام خيبر سنة سبع
من الهجرة وقول ابي النجم ، قد اصبحت ام الخيار تدعي ، علي ذنبا كله لم اصنع ، هما من ارجوزة من
مشطور الرجز لابي النجم العجلي وبعدهما ، من ان رات راسي كراس الاصلع ، ميز عنه قنزعا من قنزع ،

حذب

جذب الليالي ابطئي او اسرعي افناه قيل الله للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي
ام الخيار زوج النبي النجم والاصلع الذاهب شعر الراس وفي القاموس الصلع محركة انحسار
مقدم الراس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء الجفاف عليها
ولتطامن الدماغ عما يسر من القحف فلا يسقيه سقيا اياه وهو ملاقي والقنزع بضم القاف
والزاي بينهما نون ساكنة الشعر حوالي الراس ونونه اصلية عند صاحب القاموس زايدة عند
صاحب الصحاح ومعنى من قنزع بعد قنزع وجذب الليالي بالذال المعجمة مضيها واختلافها وفي
الاساس جذب الشهر اي مضت عامته واسناد ميز الى جذب الليالي مجاز عقلي لان الشاعر اسلامي وبدليل
قوله افناه قيل الله اذا قلنا الضمير للشعر وابطئي او اسرعي حالان من الليالي بتقدير القول او كون الامر
بمعنى الخبر ويجوز اعتبار انقطاعهما والمعنى صنعها شيبت ايتها الليالي فانه لا يتفاوت الحال ولا ابالي
وقيل الله قوله اي امره وارادته وواراك ستر والافق بالسكون لغة في الافق بضمتين قال صاحب
التلخيص في ايضاحه واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر ابي النجم والاحتجاج بالخبر من وجهين
احدهما ان السوال تام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المستفهم وجوابه
اما بالتعيين او بنفي كل منهما والثاني ما روي انه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين
بعض ذلك قد كان والايجاب الجزئي انما يناقض السلب الكلي فلولا ان ذا اليدين وهو من اهل اللسان فهم
السلب الكلي لما قابله بالايجاب الجزئي واما بالشعر فما اشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو ان الشاعر فصيح و
الفصيح الشايع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشي مما ادعت عليه
هذه المراة فلو كان النصب مفيدا ذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عنه اليه من غير ضرورة مع ان الرفع يحتاج
الى تقدير الضمير دونه وفي المطول ولقايل ان يقول هو مضطر الى الرفع لامتناع نصب كل على المفعولية لان كلا
المضاف الى الضمير لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدا وههنا بحث افاده بعضهم وهو ان الضمير في كله عايد على
ذنبا وهو نكرة فهو عبارة عنه والنكرة لواحد غير معين فالضمير عبارة عن ذنب غير معين فلا يكون نفيه
نفيا لجميع الذنوب فلا يستلزم المراد من تبرئة نفسه عن جملة الذنوب لا يقال الضمير اذا كان عبارة عن
النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم كان دخوله عليه ايضا يقتضيه لانا نقول الفرق ظاهر بين قولنا
لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بعينه في اقتضاء الاول العموم دون
الثاني ثم نقول فتكون القضية ح شخصية والتقدير كل ذلك غير مصنوع لي وانما يكون ذلك اذا كان
هناك ذنب ذو اجزاء يمكن الاتصاف ببعضها دون بعض وح اما ان يراد بالكل الكل المجموعي وهو
الغالب الظاهر من دخول كل في الشخصيات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم
اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء وبرا د كل واحد واحد من الاجزاء وهو الكل الافرادي كما يستعمل الكلي
باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق فانك ان رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبته
لم يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه في الشخصي قليل فانه لا يلزم صدق ما ذكره من تبرئة
نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب فلا يكون ذلك الكلام منتجا وقد يشكل على قولهم اي قول البيانيين في
القسم الاول والله لا يحب كل مختال فخور وكذا قوله تعالى والله لا يحب كل كفار اثيم وقوله ولا تطع كل
حلاف مهين فان الحكم فيها هو الشمول لكل فرد لكن صرح المولى سعد الدين ان الحق ان هذا الحكم
اكثري لا كلي فلا اشكال اذن وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين
رفع كل ونصبه ورد الشلوبين علي ابن ابي العافية اذ زعم ان بينهما فرقا بل قد نقل البهاء السبكي في
شرح التلخيص عن الكتاب ما هو صريح او كالصريح في ذلك وعبارته قال س في الكتاب عند انشاد قول ابي

النجم كله لم اصنع وهذا ضعيف اي حذف الضمير وهو بمنزلته في غير الشعر لان النصب لا ينكسر البيت ولا يخل به ترك اضمار الهاء كانه قال كله غير مصنوع واختار التقي السبكي ما جنح اليه ش وعلله بان اللفظ اذا ابتدا بكل ومعناها كل فرد فعاملها المتاخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول تشوق الى العامل تشوق سامع المبتدا الى خبره فكان كله لم اصنع منصوبا ومرفوعا في المعنى سواء والحق ما قال البيانيون من الفرق المذكور والجواب من الابحاث التي استشكلت على قولهم ان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا اي لا يلزم من كون منطوق الاية نفي شمول الحكم الذي هو تعلق محبة الله تعالى خاصة ان يكون تعلق محبة الله تعالى خاصة ان يكون تعلق اصل المحبة ثابتا لان ذلك من باب دلالة المفهوم وهي انما تعتبر اذا لم يعارضها معارض وههنا قد قام الدليل على انتفاء تعلق محبة الله تعالى بالمختال الفخور مطلقا وهو تحريم الاختيال والفخر قال الله تعالى ولا تمش في الارض مرحا

المسئلة الثانية كلما في نحو قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا منصوبة على الظرفية باتفاق و ناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل قالوا في الاية ورزقا مفعول به ومن الاولى والثانية للابتدا واقعتان موقع الحال اي كلما رزقوا مرزوقا مبتدا من الجنة مبتدا من ثمرة قيد الرزق بكونه مبتدا من الجنات وابتداوه منها بابتدايه من ثمرة فصاحب الحال الاولى رزقا والثانية ضميره المستكن في الحال وجوز الزمخشري ان يكون من ثمرة بيانا تقدم كما في نحو رايت منك اسدا ورد بان من شرط ذلك ان يحل محلها موصول وان يكون ما قبلها محلى بال الجنسية واختار الواسطي في اعرابه ان تكون من الاولى للابتدا متعلقة برزقوا ومن الثانية كذلك وهي بدل منها بدل اشتمال باعادة العامل فتحققوا انه لا يتعلق حرفان بمعنى واحد بعامل واحد الا على سبيل البدلية او العطف وانما جعل الفعل الناصب لكلما جوابا في المعنى لما سبق في من ان ما شرط في المعنى فهي تستدعي جوابا فيه وجاءتها الظرفية من جهة ما هذا انما يتم بالنظر الى ثاني وجهي ما واما بالنظر الى الوجه الاول فالتحقيق ان الظرفية انما جاءتها من جهة نيابتها وصلتها عن الوقت لا من جهة ما فانها محتملة الوجهين احدهما ان يكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له فلا محل لها كما هو شان الصلات ولا بد من تقدير وقت قبلها كما حققه بقوله والاصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم انيبا عن الزمان وما اضيف اليه من معنى المصدر اي كل وقت رزق فالعبارة لا تخلو عن تسامح وفي ذكر كل في التفسير استدراك ايضا فان ما بعدها اي تفسير للزمان المنوب عنه ما وهو وقت وقد سقط كما انيب عن المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم فان الاصل وقت خفوقه فحذف الزمان واقيم المصدر مقامه والثاني ان يكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا التقدير الى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج الى تقدير عايد منها يربطها بموصوفها بخلافها صلة على الوجه الاول فانها لا تحتاج الى رابط لكون موصولها حرفيا اي كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه بعد وهو ادعاء حذف عايد الصفة وجوبا قيد الحذف بكونه على سبيل الوجوب لان حذف عايد الصفة يجوز اذا كان على سبيل الجواز ويمتنع اذا كان على سبيل الوجوب وانما قلنا بوجوبه ح حيث لم يرد مصرحا بوجوبه في شي من امثلة ذلك التركيب ومن هنا اي ومن التزام حذف عايد لم يصرح به في شي من امثلة التركيب ضعف قول ابي الحسن في نحو اعجبني ما قمت ان ما اسم عبارة عن القيام لا حرف مصدري والاصل ما قمته اي القيام الذي قمته وقوله في يا ايها الرجل ان ايا موصول لا صلة والمعنى يا من هو الرجل فان هذين العايدين لم يلفظ بهما قط ولو كانا مقدرين للفظ بهما ولو مرة تنبيها على الاصل وهو اي التزام حذف ضمير لم يلفظ به قط بعيد عندي ايضا القول ش في نحو سرت طويلا وضربت كثيرا ان طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوفا اي سرته وضربته لان هذا العايد لم يلفظ به قط اي السير والضرب تفسير للضمير

المص

المصدر المحذوف المقدر في سرته وضربته والمعنى سرت السير حال كونه طويلا وضربت الضرب حال كونه كثيرا والذي يظهر ان الضميرين المقدرين على هذا انما يعودان على سير وضرب معهودين لا على مصدري الفعلين والا فالفعل انما يدل على مصدر منكر لا معرف فان قلت وقد قالوا لا سيما زيد بالرفع ولم يقولوا قط ولا سيما هو زيد اي فلم ينطقوا بهذا الضمير في وقت ما فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قلت هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف فلا يقاس عليها غيرها من الكلمات مع تمسك بذلك ان فيها شذوذين اخرين اطلاق ما على الواحد ممن يعقل وانما هي لجنس ما لا يعقل وحذف العايد المرفوع بالابتدا مع قصر الصلة فان قلت اليس هذا عين ما نحن فيه فاين الشذوذ الثاني المونس قلت هو غيره باعتبار انه هنا لوحظ بحيثية كونه حذف عايد مرفوع بالابتدا وهناك باعتبار حذف ضمير لم ينطق به في وقت فتامل والوجه الاول مقربات احدها كثرة مجي الماضي بعدها اي بعد كلما كثرة مجيه بعد ما المصدرية نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم كلما اضاء لهم مشوا فيه وكلما مر عليه ملا من قومه سخروا منه واني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا قيل عليه كيف يكون هذا مقربا وما المصدرية توصل بالفعلية مطلقا ماضيا كان فعلها او مضارعا وما الظرفية المصدرية كذلك ولا مزية للاول على الثاني باعتبار الكثرة واجيب بان لا مزية فان الشي المتردد بين امرين احدهما اكثر من الاخر يكون حمله على الاكثر اقرب وفي هذا السوال وجوابه نظر لان المص انما اعتبر هذا الوجه مقربا للوجه الاول الذي هو اعتبار ما ظرفية مصدرية النصبية الى الوجه الثاني اعني اعتبارها اسمية بمعنى وقت على انا نقول لم يتردد ما هنا بين ان تكون مصدرية غير زمانية ومصدرية زمانية اصلا حتى يتم ما قاله المجيب وانما التردد بين كونها مصدرية وكونها اسما بمعنى وقت فتدبر والثاني ان ما التوقيتية التي تنوب هي وصلتها عن الوقت شرط من حيث المعنى فمن هنا اي من اجل انها شرط معنى احتيج بعد كلما الى جملتين احداهما مرتبة على الاخرى ترتب الجواب على شرطه ولا يجوز ان تكون ما التوقيتية التي في كلما شرطية اي اسم شرط مثلها في مما تفعل افعل لامرين الاول ان تلك اي الشرطية عامة فلا تدخل عليها اداة العموم اي وهذه ليست بعامة لانها بمعنى الزمان فمن ثم دخلت عليها اداة العموم اعني كلا وقد اورد عليه انا لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد صرح في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن وما وغيرها بل قال ابو حيان ما الظرفية يراد بها العموم فاذا قيل لا اكلمك ما طلع نجم فالمراد العموم وكل هذه اكدت العموم الذي افادته ما الظرفية وانها اي تلك لا ترد بمعنى الزمان على الاصح خلافا للفارسي وابي البقا وابن مالك واذا قلت كلما استدعيتك فان زرتني فعبدي حر فكل منصوبة ايضا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور في الجواب يقال عليه هو قد صرح بان ما لا يعمل لا يفسر عاملا فكيف يستقيم قوله هذا ويجاب بان هذه القاعدة مخصوصة بباب الاشتغال لا مطلقا كما صرح به ايضا وليس العامل في كلما المذكور اي حر المذكور في الجواب لوقوعه بعد الفاء وان وهما مانعا من العمل ولما اشكل ذلك على ابن عصفور ولم يهتد الى هذا التقدير قال وقلده الابدي ان كلا في ذلك مرفوعة بالابتدا وما بعدها نكرة موصوفة بالجملة بعدها وان جملتي الشرط والجواب خبرها وان الفاء الداخلة على اداة الشرط دخلت في الخبر كما دخلت في خبر المبتدا في نحو كل رجل ياتيني فله درهم وقدرا في الكلام ضميرين لاشتماله ح على موصوف يستدعي رابطا من صفته ومبتدا يستدعي رابطا من خبره اي كلما استدعيتك فيه فان زرتني فعبدي حر

بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدايه واعلم ان حذف العايد من الصفة اذا كان الموصوف
زمانا والضمير مجرور بفي فانه جايز كما في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا
اي فيه واما حذفه من الخبر اذا كان مجرورا بالاضافة فانه غير جايز نحو زيد قايم غلامه وما هنا على
تقديرها من ذلك قال ابو حيان وقولها مدفوع بانه لم يسمع كلا في ذلك الا منصوبة وقد جعلاها مرفوعة
ثم تلك الايات المذكورة وانشد قوله وقولي كلما جشات وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي هو من
الضرب الاول من الوافر من ابيات لعمرو بن الاطنابة وهي امه وابوه زيد بن مناة بن ثعلبة بن كعب بن
الخزرج شاعر جاهلي وقبله ابت لي عفتي وابا بلايي واخذي الحمد بالثمن الربيح واقدامي على المكروه
نفسي وضربي هامة البطل المشيح باببيض مثل لون الملح صاف ونفس ما تقر على القبيح وقولي البيت
لادفع عن ماثر صالحات واحمي بعد عن عرض صحيح اخرج ابن عساكر عن معاوية انه قال هممت بالفرار
يوم صفين فما منعني الا قول ابن الطنابة وذكر الابيات وقد قيل انها اجود ما قيل في الصبر في مواطن الحروب
العفة بكسر المهملة ملكة تحمل صاحبها على الكف عما لا يحل ولا يجمل والبلاء الاختبار والحمد مصدر بمعنى الثناء
والربيح الرابح اي الزايد والبطل الشجاع والمشيح بالشين المعجمة المقبل عليك المانع لما وراء ظهره وجشات
جشوا نهضت وجاشت من حزن او فزع قلت جشات وقال في القاموس جاش البحر والقدر وغيرهما يجيش جيشا
وجيوشا وجيشانا غلا والعين فاضت والوادي زخر والنفس غثت ودارت للغثيان كتجشيت وارتفعت من
حزن او فزع والجايشة النفس انتهى ومكانك قيل اسم فعل بمعنى اثبتي وقد جزم المضارع اعني تحمدي في جوابه
وما عطف عليه وعلى هذا ورده المص في توضيحه وقال الشارح لا مانع من جعله ظرفا لمقدر وليس بنا
ضرورة الى جعله اسم فعله وقيل الحامل على كونه اسم فعل ان معنا وانتهى لا اثبتي في مكانك وقولي مبتدا وكلما
متعلق به والخبر مكانك تحمدي او تستريحي اي قولي هذا اللفظ فلا حاجة الى رابط وليس هذا مما البحث فيه
لانه ليس فيه ما يمنع عن العمل بل ليس العامل فيه ما بعده ليقال انه فيه ما يمنع او ما لا يمنع كلا وكلتا
مفردان لفظا مثنيان معنى هذا ما عليه البصريون وذهب الكوفيون الى انه مثنى اللفظ ايضا ويرده
صحة عود الضمير المفرد اليه مضافا ان ابدا لفظا ومعنى اي ملازمان للاضافة لا يقطعان عنها لفظا
الى كلمة واحدة معرفة فلا يضافان الى نكرة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص بان تكون تلك
المعرفة المضاف اليها نصا في الاثنينية لا تحتمل غيرها نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما من
قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة
بين الاثنين والجماعة للامن من اللبس في المتكلم بسبب المشاهدة ومن زعم ان كلمة نا موضوعة
للمتكلم مع الغير لم يحتج الى دعوى الاشتراك او بالمجاز قسم لقوله اما بالحقيقة اي الدالة على
الاثنينية اما بالحقيقة بنوعيها او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
البيت من الضرب الثالث من الرمل الا انه من احف العروض والضرب بالخبن وهو من قصيدة لعبد الله
ابن الزبعري بن قيس بن عدي بن ربيعة بن سهم احد شعراء قيس المجيدين قالها يوم احد
وكان في صف المشركين ثم اسلم بعد ذلك وقال مخاطبا للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول المليك ان لساني
راتق ما فتقت اذ انا بور اذ اجري الشيطان في سنن الغي ومن مال ميله مثبور امن اللحم
والعظام بما قلت فنفسي الفدا وانت النذير واول القصيدة يا غراب البين اسمعت فقل انما
تنطق شيا قد فعل ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل كل عيش ونعيم زايل
وبنات الدهر يلعبن بكل ابلغا حسان عني اية فقريض الشعر يشفي ذا الغلل منها
ليت اشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الاسل قد قتلنا الضعف من اشياخهم وعدلنا ميل بدر فاعتدل

وقد اجاب حسان عن هذه القصيدة بما هو مشهور في كتب المغازي البور بضم الموحدة الرجل الفاسد
والهالك لا خير فيه يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع المذكر والمؤنث وسنن الغي طريقه والمثبور بالمثلثة
الممنوع من الخير قال الفرا في قوله تعالى واني لاظنك يا فرعون مثبورا اي ملعونا مطرودا وغراب البين معروف
جرت العادة بالتشاؤم بصوته ويقال نطق بالشي فكانه ضمن ينطق معنى يقول وسماه نطقا مجازا اي
انما تؤذن بامر قد حتم لا بد منه وقوعه ومعنى اسمعت ابلغت في السماع وهذا اقرار من هذا الشاعر بالقضاء
والقدر على جاهليته والمدى بالقصر الغاية والوجه مستقبل كل شي والقبل بفتح القاف والموحدة
قال في القاموس نشز من الارض يستقبلك او راس كل اكمة او جبل او مجتمع رمل والمحجة الواضحة
وربما روي بكسر القاف جمع قبلة بكسرها قال المحشي والصواب انه بمعنى عيان ففي القاموس ورايته
قبلا محركة وبضمتين وكصرد وكعنب وقبليا محركة وقبيلا كامير اي عيانا ومقابلة والمعنى ان الخير والشر
غايتان ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه لانه واضح عيان واراد
ببنات الدهر الليالي اي ان الليالي بذهابها وتقلبها يخبرنه بكل من زوال العيش والنعيم والتعبير عن الليالي
بالبنات قال يلعبن والنعي الاخبار بالموت وقد اريد به هنا مطلق الاخبار وحسان غير منصرف لانه فعلان
من الحسن واراد بالاية قصيدته هذه لانها جماعة من الكلمات قال في الصحاح ابو عمرو وخرج القوم بايتهم اي
بجماعتهم لم يدعوا وراهم شيا ومعنى الاية من كتاب الله جماعة حروف ويقال قرض الشاعر الشعر اذا قطع
بعضه وامضى من قصيده ترشيا ولا يقال قريض الا للقصيد من الشعر كذا في الغريبين للهروي والغلل جمع
غلة بضم المعجمة وهي حرارة الجوف واراد باشياخه الملا الذين قتلوا بسيف الاسلام يوم بدر والجزع بفتح
الزاي نقيض الصبر والخزرج احدى قبيلتي الانصار والاسل بفتحتين الرماح ومعنى عدلنا ميل بدر اقمنا
ميله اي اعوجاجه اذ قتلنا منهم يوم احد مثل ما قتلوا منا يوم بدر فان ذلك اي لفظ ذلك حقيقة في الواحد
واشير بها الى المثنى مجازا على معنى وكلا ما ذكر فان لفظ ما يشمل المفرد والمثنى والمجموع على حدها
اي حد ذلك في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين ما ذكر من الفارض والبكر ولذلك اضيف اليه
فانه لا يضاف الا الى متعدد والذي حسن وضع اسم الاشارة مع افراده موضع المتعدد ومع تذكيره
موضع المؤنث ان تثنيته وجمعه لما لم يكونا على المتعارف من قانون المثنى والمجموع بل بوضع صيغ مخصوصة
وكذا تانيثه ايضا اريد بالمفرد منها ما يراد بالمتعدد والمذكر ما يراد بالمؤنث وقال ابو حيان والقرافي ذهب
اليه هوان يكون ذلك مما حذف منه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير عوان بين ذلك وهذا اي بين
الفارض والبكر لكونه نظير سرابيل تقيكم الحر اي والبرد والفارض المسن والبكر الفتية والعوان النصف
قولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا هو صدر بيت من الضرب الثاني من البسيط
وتمامه في النايبات والمام الملمات ويروى بدله وساعدا عند المام الملمات الخليل الصديق قال ابن فورك
الخلة صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وواجدي اسم فاعل من الوجدان مضاف الى المتكلم
وعضدا مفعوله وساعدا عطف عليه وهو بمعناه وهو من المرفق الى الكتف اي واجدي معينا لي ومعاضدا
والنايبات جمع نايبة كالنوايب وهي نوازل الدهر وهي الملمات ايضا والالمام النزول اي كل من اخي وخليلي
يجدني مساعدا له عند نزول النوازل به فانه ضرورة نادرة اي ان اضافة كلا الى كلمتين مع كونه ضرورة
قليل نادر لا يعول على مثله واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد غير المثنى لكن بشرط تكريرها مضافة
اليه نحو كلاي وكلاك محسنان ومنع ذلك غيره وعدم اجازة احتراز المص بقوله دالة على اثنين واجاز
الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة لقربها بذلك من المعرفة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين
قد تخصصا بوصفهما بالظرف فقل شيوعهما فقربا من المعرفة فاذا لم تكن النكرة مختصة لم تجز الاضافة

وهو الكلتا الجاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل وفي هذا التفسير اشارة الى ان الكلام
على الكناية ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها اذ لو روعي المعنى لقيل آتتا
ومراعاة معناها في التثنية وهو قليل وبالجدية الاول الحكم ابن مالك في تسهيله وقد اجتمعا في قوله
كلاهما حين جد الجري بينهما، قد اقلعا وكلا ابقيهما رابي، البيت من الضرب الثاني من البسيط وقايله الفرزدق
وقبله، ما بال لومكها وجئت تعذلها، حتى اقتحمت بها اسكفة الباب، اللوم مصدر مضاف الى فاعله
متصل به ضمير مفعوله وان كان الارجح في مثله الفصل وتعذله تجره بعنف والاقتحام الهجوم والاسكفة
بضم الهمزة وسكون السين وتشديد الفاء قبلها كاف مضمومة على وزن افعله خشبة الباب التي يوطا
عليها اي عتبة الباب السفلى واما العليا التي يدور فيها الصاير فهي الساكف وكلاهما قال الجلال فيه
التفات والاصل كلاهما وبايآه قول الشارحين ان البيت في وصف فرسين تجاريا وحين ظرف للخبر
وهو قد اقلعا لا لاخبر لان الزمان لا يخبر عن الجثة وجد الجري عظم يقال جد فلان يجد جدا بكسر الجيم في المضارع
وفتحها في المصدر اي عظم به قال قاضي المفسرين في قوله وانه تعالى جد ربنا ما اتخذ اي عظمته من جد فلان
في عيني اذا عظم او سلطانه وغناه مستعار من الجد الذي هو البخت والمعنى وصفه بالاستغناء عن الصاحبة
والولد لعظمته او سلطانه او لغناه واسناد جدا الى الجري مجاز والاصل جد في الجري والاقلاع الكف عن
الشي والجملة الاسمية حال لغا فلت اليس قول الفقيها كان الافصح فيه ان يقال انا فيهما لانه من قبيل قوله
لما قد صفت قلوبكما قلت نعم لولا انها لا تضاف الا الى مفهم اثنين ففي البيت ايضا شاهد على ذلك والرابي
اسم فاعل من ربا يربو ربوا زاد ونما وربو الانفاس تعاهد عند التعب من جري ونحوه ويقال ربا الفرس
اي انتفخ من عدو او فزع ومثل ابو حيان لذلك اي لاجتماع المراعاتين بقول الاسود بن يعفر
ان المنية والحتوف كلاهما، يوفي المنية برقبان سوادي، البيت من الضرب الاول من الكامل من قصيدة
للاسود بن يعفر كينصر بن عبد القيس بن نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة النهشلي
شاعر مقل متقدم من شعراء الجاهلية ذكره ابن سلام في الطبقة الثامنة واولها نام الخلي وما احس رقادي،
والهم محتضر لدي وسادي، من غير ما سقم ولكن شفني، هم اراه قد اصاب فؤادي، وسياق الكلام عليها
فيما من حرف الميم وقبل بيت الشاهد، ولقد علمت سوى الذي نبأتني، ان السبيل سبيل ذي الاعواد،
وبعده، لن يرضيا مني وفاء رهينة، من دون نفسي طارفي وتلادي، ماذا او مل بعد محرق،
تركوا منازلهم وبعد اياد، جرت الرياح على محل ديارهم، فكانهم كانوا على ميعاد، نبأ بالتضعيف وانباء
اخبر والسبيل الطريق وذو الاعواد جد لاكثم بن صيفي كان اعز اهل زمانه اتخذت له قبة على سرير
فلم يكن ياتيها خايف الا امن ولا جايع الا اشبع ولا ذليل الا اعز وقيل اراد به الميت لانه يحمل على السرير
والمنية الموت لانها مقدرة والحتوف جمع حتف وهو الموت ايضا ويوفي اما من او في بمعنا اعطا او من
او فاه لم يقدر به وسوادي شخصي يريد ان المنية والحتوف ترقب وتستشرف والرهينة واحدة الرهان
والرهن ما وضع عندك لينوب عما اخذ منك والطارف والطريف المال الحديث والتلاد كالكتاب والتالد و
التليد القديم من المال واصله ما ولد عندك من ما لك او نتج ومعنى قوله لن يرضيا الى اخره ان المنية والحتوف
لا تقبل منه فدية انما تطلب نفسه وفسر الرهينة بانها الطارف والتلاد فهما بدل من الرهينة ومحرق لقب عظم
قال في القاموس عمرو بن هند لانه حرق مائة من بني تميم والحارث بن عمرو ملك الشام لانه اول من حرق
في ديارهم فهم يدعون آل محرق وامرء القيس بن عمرو وهو المراد في قول الاسود بن يعفر وانشد
البيت واياد كتاب حي من معد ابن عدنان وليس بمتعين اي وليس ما انشده ابو حيان بمتعين
لان يكون شاهدا على ما نحن فيه من اجتماعهما لجواز ان يكون قوله برقبان خبرا عن المنية والحتوف

كليهما

كليهما لا عن كلاهما و روعي فيه جانب المعنى ويكون ما بينهما وهو كلاهما يوفي المنية مبتدا وخبرا
وقد روعي فيه لفظ كلا والجملة وقعت اعتراضا بين المبتدا وخبره وخبرا ولو يرقبان خبر ثان
ثم الصواب في انشاده كلاهما يوفي المخارم اذ لا يقال ان المنية توفي نفسها قال الشارح لم يتبين
لي معنى البيت بتقدير هذه الرواية اذ المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو منقطع انف الجبل وهي افواه
الفجاج كما في الصحاح والايفاء الاشراف على الشي او دفعه واليا فتاملته ثم تلاه المحشي فقال لا يتعين ذلك
لجواز ان يكون مخارم هنا جمع مخرمة بمعنى المفسدة من خرم بفتح الراء يخرم بكسرها قال في الصحاح
خرمت الخرز اخرمه بالكسر اذا ثابته اي افسدته وقد سئلت قديما عن قول القايل زيد وعمرو كلاهما قايم
وكلاهما قايمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا للمبتدا وما عطف عليه قيل قايمان وجها واحدا لانه
خبر عن زيد وعمرو وهما اثنان وان قدر مبتدا ثانيا فالوجهان من الافراد والتثنية جايزان والمختار
الافراد على ما عرفت وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما بالنصب قيل قايمان قولا واحدا النعين
كليهما لان يكون توكيدا او قيل كلاهما بالرفع على انه مبتدا فالوجهان في خبره ويتعين مراعاة اللفظ فيتعين
الافراد في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما ولا يجوز التثنية لان المعنى عليها كلاهما معا يحبان الصاحب
وهو غير مقصود والضابط انه متى نسب الى كل منهما حكم الاخر بالنسبة اليه لا الى ثالث تعين الافراد
اذ المراد ان كل واحد منهما يحب لصاحبه فلو ثني الخبر لم يود هذا المعنى بل لم يتات البتة وقال ابن مالك في
قولهم كلانا كفيل صاحبه لو ثني الضمير فقال كلانا كفيلا صاحبه لزم الجمع بين تثنية وافراد في خبر واحد
وفي الافراد السلامة من ذلك فكان متعينا ولان اضافة كفيل الصاحب وهو مضاف الى ضمير كلا بمنزلة
تثنيته فلو ثني لكان بمنزلة تثنيته مرتين فلم يجز لذلك وفي نحو قوله، كلانا غني عن اخيه حياته،
ونحن اذا متنا اشد تغانيا، البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله عند صاحب الحماسة البصرية
عبد الله بن معاوية بن عبد الله جعفر بن ابي طالب الهاشمي من شعراء الدولتين يخاطب به الحسين بن عبيد
الله بن عباس بن العباس بن عبد المطلب وكانا صديقين ثم تهاجرا من قصيدة اولها، وان حسينا كان شيا ملففا،
فمحصه التكشيف حتى بدا ليا، ولست براء عيب ذي الود كله، ولا بعض ما فيه اذا كنت راضيا، فعين الرضا عن كل عيب كليلة،
ولكن عين السخط تبدي المساويا، اذلت اخرما لم تكن لي حاجة، فان عرضت ايقنت ان لا اخاليا، فلا زاد ما بيني وبينك
بعدما، بلوتك في الحاجين الا تماديا، قال الذهبي في تاريخ الاسلام كان جوادا ممدحا شاعرا من رجال العلم
وابناء الدنيا خرج بالكوفة وجمع خلقا ونزع الطاعة وجرت له امور يطول شرحها ثم لحق باصبهان
وغلب على تلك الديار ثم ظفر به ابو مسلم الخراساني وقتل سنة اربع وثلاثين ومائة وقد ذكره ابو
محمد بن حزم في الملل والنحل فقال كان رديء الدين معطلا مستصحبا للدهرية وذهب بعض الكيسانية
الى انه حي لم يمت وانه بجبل اصبهان ولا بد له ان يظهر وفي نوادر ابن الاعرابي نسبة الشاهد الى الابرد
الرياحي شاعر من شعراء الاسلام في اول دولة بني امية وليس بمكثر التلفيق اصله ضم شي الى شي من قولهم لفق
الثوب يلفقه اذا ضم شقة الى الاخرى فخاطها وقالوا احاديث ملفقة كعظمة اي مزخرفة والتمحيص التنقية
من محص الذهب بالنار اذا اخلصه والتكشيف رفع ما يواري الشي ويغطيه وبدا بالقصر ظهر يقول ان هذا
الصاحب كان وده مزخرفا ليس خالصا بل مشوبا بالعداوة فاخلصته التجارب حتى بدا امره واستبان
غدره والعين الكليلة التي لا تبصر والمساوي العيوب وفي امثالهم الحيل تجري على مساويها اي وان كانت بها
عيوب فان كرمها يحملها على الجري ومعنى بيت الشاهد ان كلا منا غني عن صاحبه مدة حياته واذا مات
كل منا فهو اشد تغانيا والتغاني بين القوم ان يستغني بعضهم عن بعض كيف اسم مبهم غير
متمكن حرك اخره للساكنين وبالفتح لمكان الياء ولا يرد نحو جير لانهم انما يميلون الى الاخف فيما كثر استعماله

الى الاخف

وجير قليل الاستعمال ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو بحذف الفاء منها قال كي تجنحون الى السلم وما ثئرت
قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اي كيف تجنحون وقد تقدم الكلام عليه في بحث كي مستوفى وهو اسم لدخول
الجار عليه بلا تاويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين وسمع منهم انظر الى كيف يصنع حكاه قطرب والاحمران
اللحم والخمر وفي الصحاح اهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحامر دخل فيه الخلوق وانما قال بلا
تاويل احترازا من نحو عجبت من ان تهين زيدا ولابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
اي ولابدال الصريح الاسم منه بلا تاويل ايضا لئلا يرد اعجبني ان تفعل الخير احسانك الى الفقراء وللاخبار
به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فان كيف هنا خبر عن كنت وقد باشر الفعل من غير فاعل والفعل
لا يباشر الفعل كذلك الا عند التاكيد نحو ضرب ضرب زيد فبالاخبار به انتفت الحرفية لان الحرف لا
يخبر به كما لا يخبر عنه وبمباشرته للفعل انتفت الفعلية لما عرفت من انها مباشرة لا على وجه التاكيد
ويستعمل على وجهين احدهما وهو قليل بنص المرادي في شرح التسهيل وقد يشير اليه قول المص في الوجه
الثاني وهو الغالب فيها ان تكون شرطا اي اداة شرط فتقتضي فعلين كساير ادوات الشرط اي الكلم متفقي
اللفظ اي المادة والمعنى غير مجزوم نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب لفوات الاتفاق
باتفاق من اهل البصريين ولا كيف تجلس اجلس بالجزم وان اتفقا لفظا ومعنى عند البصريين الا قطربا
منهم لمخالفتها بعدم الجزم لادوات الشرط التي من شانها ان تجزم فعلين بوجوب موافقة جوابها لشرطها
كما مر مع ان ادوات الشرط ليس من شرطها ذلك بل هي مطلقة عن ذلك اذ قد يكونان متفقين نحو
ان تقم اقم او مختلفين نحو ان تقم اقعد فلما خالفت الادوات لفظا خالفتها عملا فالمجازاة بها انما هي
بحسب المعنى دون العمل وقيل يجوز الجزم فيها مطلقا اي سواء اقترنت بما ام لم تقترن واليه ذهب قطرب
والكوفيون فتتحقق المجازاة بها عندهم معنى وعملا وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قال ابن ام قاسم في شرح
التسهيل وما ادعوه من الجزم غير مسموع وانما اجازوه بالقياس وقد ثبت الرفع بها في قوله تعالى ينفق
كيف يشاء وقوله وقد ثبت الرفع بها يوهم انها اذا لم تكن جازمة فهي رافعة وليس كذلك لان الباء في بها للمصاحبة
اي وقد ثبت الرفع معها لا للاستعانة قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام فيبسطه في السماء كيف يشاء
كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها عليه وكذا مفعول المشيئة اي كيف يشاء الانفاق وكيف
يشاء التصوير وكيف يشاء البسط وانما لم يجعل كيف معمولة للمذكور لان لها صدر الكلام كبقية الادوات
وما هو كذلك لا يعمل فيه غير احد الشيئين حرف الجر نحو على من نزلت والمضاف نحو غلام من عندك وهذا اي القول بانها
شرط محذوف الجواب لدلالة ما قبلها يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها لان ما يقدر لها من
الجواب انما هو من جنس الملفوظ والفعل الذي قبلها ليس مماثلا للفعل الذي بعدها لفظا ومعنى وانما قال على
اطلاقهم لانه اذا قيد الجواب المذكور لم يشكل المقدر المحذوف وقد دفع المحشي الاشكال بانا لا نقدر الجواب فعلا مثل
الذي قبلها بل مضارعا من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء تصويركم ولا فرق
بين المشيئتين الا بالتعلق فان متعلق الاولى عام والثانية خاص فيصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها
محذوف لدلالة ما قبلها اذ هو فعل اختياري دال عليها بل مستلزم لها وكثيرا ما يطلق ويراد هو منه
ويلزمه ان لا يكون في الكلام دليل على مفعول المشيئة فاوجب حذفه وان ما جعل دليلا على الجواب المحذوف
لا يصلح للدلالة اذ ليس هو على تضمين معنى المشيئة ولقائل ان يقول ان كون كيف في هذه الايات للاستفهام
منتف قطعا وكونها اداة ربط بين طرفي الكلام ثابت قطعا لكن لا يلزم من ذلك ان يكون شرطا لان الربط
المعنوي اعم من ان يكون على وجه المجازاة وان لا يكون عليه الا ترى ان حينا من قولك حين تقوم اقوم دلت
على الربط بين جملتها من غير مجازاة وانما هي ظرف محض تقدمت الفعلين ولعل ما اشترطوه فيها انما هو

حيث

حيث تكون لمعنى المجازاة والله اعلم والثاني وهو الغالب فيها ان تكون استفهاما اي سؤالا عن الحال
اي عن وصف الشيء وهيئته التي يكون عليها وتنتظم الاحوال كلها وتعمها فلا تختص ببعض دون
بعض لكن لا بد من تقييد الاحوال والصفات بان يكون لها نوع استمرار وقد تحجر واسعا من قال
انها لا يسال بها الا عن الاوصاف العزيزة وانما اذا قيل كيف زيد فلا يقال قائم او قاعد اما
حقيقيا نحو كيف زيد وغيره نحو كيف تكفرون بالله الاية فانه اخرج مخرج التعجب اي الكفر ثم والحالة
هذه يتعجب منه كل عاقل يطلع عليه وانما اقتصر المص عليه مع ان فيه كما نص عليه السكاكي في مفتاحه تعجبا
وتعجيبا وانكارا وتوبيخا لانه الاصل الذي تولد منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا
مستقبحا جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله موبخا ولانه المحتاج الى التاويل برجوعها الى العبارة لا كما
التعجب منه لغا وبهذا اتضح تولد التعجيب منه وبيان ذلك في الاية على ما افاده سيد المحققين ان
كيف للسؤال عن الحال مطلقا فاذا دخل على فعل كان سؤالا عن الحال من يد اختصاص به كقولك كيف
جيت اراكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا ترى
انه ينقسم باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افي حال
العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيد بقوله وكنتم امواتا فاحياكم على معنى كيف تكفرون وانتم
عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم
العلم بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن النقايص وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم
عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر
بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فقوله
تعالى وكنتم امواتا الى اخره جملة حالية وليست الواو فيه داخلة على كنتم امواتا وحده حتى يجب
تقدير قد بل على مجموع ما ذكر الى يرجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اي نطفا
في الاصلاب فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحياة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض هذه القصة
ماضيا والبعض مستقبلا وجب التاويل بالعلم بها لان المقارن لعامل الحال اعني تكفرون وجعل الاحياء
الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء على تمكنهم من العلم بهما بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة
اليهما فان قيل كيف للسؤال عن الحال فمتى استعملت للانكار كانت لانكار الحال لا للفعل الذي هو الكفر مثلا
قلنا حال الكفر رديفه وتابعه فاذا انكر كان انكاره للذات الكفر على طريق الكناية وذلك اقوى للانكار وقال
قاضي المغرب هو استخبار فيه انكار وتعجب لكفرهم بانكار الحال التي يقع عليها على الطريق البرهاني لان صدوره
لا ينفك عن حال وصفة فاذا انكر ان يكون لكفرهم حال يوجد عليها استلزم ذلك انكار وجوده فهو ابلغ
واقوى في انكار الكفر من اتكفرون ووافق لما بعده من الحال وتقع اي كيف الاستفهامية خبرا قبل ما لا
يستغني اي عن الخبر اي قبل ما لا يستقل عن الافادة نحو كيف انت وكيف كنت وموضعها رفع في الاول
ونصب في الثاني ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك لان ثاني مفعول ظن وثالث مفعولات
اعلم خبران في الاصل وتطابق كيف حينئذ البدل والجواب في الاعراب وحالا قبل ما يستغني اي يستقل
بالافادة نحو كيف جاء زيد اي كائنا على اي حالة جاء زيد ومن ثم تقول في البدل اراكبا ام ماشيا
وكذا في الجواب وعندي انها تاتي في هذا النوع اي نوع الاستفهام مفعولا مطلقا ايضا كما تجي حالا
وان منه كيف فعل ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك والغرض تهويل الحادثة والايذان بوقوعها على كيفية
هايلة وهيئة عجيبة دالة على عظم قدرة الله تعالى وكمال علمه وحكمته وعزة نبيه وشرفه فان ذلك
من الارهاصات قال كيف فعل ولم يقل ما فعل ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل لاستحالة ذلك

لان الحال منتقلة والانتقال على الله تعالى محال ومثله في كون كيف مفعولا مطلقا قوله تعالى فكيف اذا جئنا
من كل امة بشهيد اي فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد يصنعون اي ايصنع اذا جئنا بالشهيد يصنعون
ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن اذا كذا قيل والاظهر ان يقدر بين كيف واذا اي فكيف يصنعون اذا
ويقدر اذا حالية عن معنى الشرط متمحضة للظرفية والعامل فيها يصنعون المقدر ويؤيده تقدير الزمخشري
فكيف يصنع هولاء الكفرة من اليهود وغيرهم وقيل كيف في محل رفع على انها خبر مبتدا مقدر اي كيف حالهم وهو
العامل في اذا وجعل قاضي المفسرين العامل مضمون المبتدا والخبر من هول الامر وتعظيم الشان واما قوله تعالى
كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم اي للمشركين عهد وحالهم كذا وكذا اي وحالهم انهم ان يظفروا بكم
لا يراعوا فيكم الا اي حلفا وقيل قرابة ولا ذمة عهدا وحذا يعاب على اغفاله وحذف الفعل للعلم به لانه
تكرار لقوله تعالى كيف يكون للمشركين عهد لاستبعاد ثباتهم على العهد اوبقا حكمه مع التنبيه للعلة
فكيف حال من عهد المقدر اما على ان تكون تامة بمعنى يوجد وعهد فاعلها او ناقصة وقلنا بدلالتها
على الحدث فعهد اسمها والخبر لهم وان قلنا بعدم دلالتها عليه فلا حالية بل كيف هو الخبر ولهم حال من عهد
وجملة الشرط وجوابه حال من ضمير الجمع من قوله لهم عهد المقدر وعن س ان كيف ظرف لتقديرها في المعنى بالجار
والمجرور وعن السيرافي والاخفش انها غير ظرف قيل وهو الصحيح بدليل ابدال الاسم المرفوع منها في نحو كيف
زيد اصحيح ام سقيم وقد يقال ويجوز ابدال الجار والمجرور منها اذ يصح ان يقال في المثال المذكور
اعلى حال الصحة هو ام على حال السقم واعلم ان الرضي عكس ما عليه المص فعزا القول بالظرفية
الى الاخفش والقول بالاسمية الى س ثم قال فكيف عند س مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند
الاخفش بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر ورتبوا على هذا الخلاف امورا احدها ان موضعها
عند س نصب دائما كما هو شان الظرف المبني وما هو في حكمه وعندهما رفع المبتدا نصب غيره
اما على الخبرية او المفعولية او الحالية الثاني ان تقديرها عند س في اي حال وعلى اي حال الكان
ظرفيتها لا يختلف ذلك كيف ما وقعت وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفي
نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه وفي نحو كيف كان زيدا معتمدا ونحوه وكذا في نحو ذلك انه
تجعل كيف منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فيكون تقديره قياما حاصلا على اي صفة
يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن الصدارة لكن لما كان المصدر الموصوف
بكيف مقدرا جاز ويجاب ح بنحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا الثالث ان الجواب
المطابق للفظ والمعنى عند س في نحو كيف زيد ان يقال على خير ونحوه او في خير ونحوه لما عرفت من
تقديرها عنده ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت خيرا فالاسد اي على خير فحذف الجار وبقي
عمله ومع كون هذا الجواب هو المطابق فهو راي البعض فان اجيب على المعنى دون اللفظ كما هو راي الاكثرين قيل
صحيح او سقيم وانما كان هذا جوابا على المعنى دون اللفظ لانه مرفوع والسوال منصوب فيجب حمله على المعنى
لان كيف وان كانت ظرفا فهي في محل رفع لكونها في موضع الخبر وعندهما على العكس يعني اذا قيل على خير
ونحوه كان جوابا على المعنى واذا قيل صحيح او سقيم كان جوابا على اللفظ واعلم ان الواقع في جواب كيف
لا يكون الا نكرة لانها سوال عن وصف منكور او موصوف بعدها منكورا فلا يجوز الصحيح في جواب زيد
وقال ابن مالك ما معناه لم يقل احد ان كيف ظرف اي حقيقة اذ ليست زمانا ولا مكانا والتحقيق من الظرف
ما كان واحدا منهما ولكنها لما كانت تفسير بقولك على اي حال او في اي حال لكونها سوالا من الاحوال العامة
التحقيق ان يقال لكونها سوالا عن الحال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف
يطلق عليهما مجازا انتهى وهو حسن وتحقيق ذلك ان للظرف اطلاقين اطلاقا بالمعنى الخاص على المنصوب

كان زيدا صحيحا كان زيدا ونحوه
وفي نحو كيف صح صح

من

من اسم الزمان والمكان بتقدير في واطلاقا بالمعنى العام على ما يعمه والجار والمجرور فمن نفي كون كيف
ظرفا اراد المعنى الاول ومن قال هي ظرف اراد المعنى الثاني ويؤيده الاجماع من القائلين بالظرفية و
الاسمية على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب فلا
يكون كيف ظرفا حقيقة واما الجواب فالاكثر فيه ان يكون كذلك ايضا وجوز بعضهم الحرفية كما عرفت
تنبيه قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت اي افلا ينظرون نظر اعتبار الى الابل كيف خلقت خلقا دالا على
كمال قدرة الخالق وحسن تدبيره حيث خلقها لجر الاثقال الى البلاد النائية فجعلها عظيمة باركة للحمل
ناهضة بالحمل منقادة لمن اقتادها طوال الاعناق لتنوء بالاوقار وترعى كل نابت وتحتمل العطش الى
عشر فصاعدا ليتاتى لها قطع البراري والقفار مع ما لها من منافع اخر ولذلك خصت بالذكر من بين
الحيوانات التي هي اشرف المركبات واكبرها صنعا ولانها اعجب ما عند العرب من هذا النوع وقيل المراد
بها السحاب على الاستعارة والابل قال في القاموس بكسرتين وتسكن الباء معروف واحد يقع على الجمع ليس
بجمع ولا اسم جمع آبال وتصغيرها ابيلة وهو للجوهري وهو مونثة لان اسماء الجموع التي لا واحد
لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين فالتانيث لها لازم يقتضي انه اسم جمع لا يكون كيف بدلا من
الابل لان دخول الجار على كيف شاذ فلو كانت بدلا وما دخل عاملا على المبدل منه فهو داخل كذلك على البدل
لزم دخول الجار على كيف وهو شاذ على انه لم يسمع في الى بل في على قلنا وقد سمع في الى ايضا فقد حكي قطرب
م عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال الصنعة فقولنا لم يسمع شهادة نفي فلا تسمع ولان الى
متعلقة بما قبلها من فعل النظر فيلزم ان يعمل في الاستفهام بتقديرا انه يكون بدلا من مجرور الى فعل متقدم
عليه وذلك مفوت لصدارته ولان الجملة التي بعدها وهي جملة خلقت تصريح غير مرتبطة اي نصير كلاما
منقطعا عما قبله اجنبيا عنه وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال اي كاينة على اي حال خلقت وفعل النظر
معلق بها عن العمل في معموله لفظا وهي وما بعدها بدل من الابل بدل اشتمال اورد عليه انه اذا كانت هي
وما بعدها بدلا من مجرور الى والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه ونظيره فقد لزم تعليق حرف الجر
عن العمل ضرورة وهو باطل لا يقال كيف ح مسلوبة الدلالة على الاستفهام ولولاه لم يعمل فيها ما قبلها نص عليه
لد المص في حواشيه على التسهيل لانا نقول قد نص هنا على استفهاميتها والاشكال عليه وقد اجيب بان قولهم
انهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في الاوايل قيل وبهذا يعلم الجواب عن قوله ان دخول الجار على كيف شاذ وفي
انه يلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم واختار الشارح خروج كيف في الاية عن الاستفهام وانها مضافة الى الجملة
بعدها والمعنى فلا ينظرون الى الابل حال خلقها اولانها استفهامية والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور فان نظر
يتعدى بنفسه وبالحرف تقول نظرته واليه فهو متعد بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل والجملة في محل نصب
والعامل معلق عنها لما فيها من الاستفهام وسياتي الكلام ان شاء الله تعالى على قول المص في الباب الثاني ان الجملة
المعلق عنها قد تكون في محل مفعول مقيد بالجار الذي يتعدى به العامل على ما فيه واعترض المحشي بانه
يلزم على الاول تخريج القران على النادر القليل وعلى الثاني ان يكون الفعل الواحد في الاطلاق الواحد متعديا
بنفسه وغير متعد وقد يجاب عن هذا بانه لا ضير في ذلك لاختلاف الاعتبار والمعنى الى الابل كيفية
خلقها ومثله الم تر الى ربك كيف مد الظل اي الم تنظر الى ربك كيفية مد الظل اي بسطه ومثلهما
في ابدال الجملة فيها كيف من اسم مفرد بدل الاشتمال قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف
يلتقيان هو من الضرب الثالث من الطويل وعزاه العيني في الكبرى للفرزدق والمدينة هي يثرب مدينة
الرسول صلى الله عليه وسلم والشام بالهمزة بلاد عن مشامة القبلة اي عن شمالها وسميت بذلك لان قوما
من بني كنعان تشاموا اليها اي تياسروا او بشام بن نوح فانه بالمعجمة في السريانية او لان ارضها شامات

ببيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد تذكر والصحيح في حد الشام انه من العريش الى الفرات طولا ومن بحر
الروم الى جبال طي عرضا اي اشكوها تبين الحاجتين تعذر التقائهما كذا قدره ابن جني قيل عليه لا يتعين ذلك
لجواز ان يكون جملة كيف يلتقيان استئنافا جي بها لبيان سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع تينك
الحاجتين مسيلة زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب
العلل وانشد عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادني فكيف الاباعد هو من ثاني الطويل
ولم يسم قايله ولين القناة كناية عن الضعف وسوء الحال والادني الاقرب وهذا خطا لاقترانها بالفاء
والعاطف لا يقترن بمثله وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية لوقوعها قبل ما لا يستغني ثم يحتمل ان الاباعد
مجرور باضافة مبتدا محذوف اليه اي فكيف حال الاباعد على حد قراة ابن جماز هو سليمان بن جماز بجيم
مفتوحة وميم مشددة وزاي المدني والله يريد الاخرة بجر الاخرة وخرجت على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على جره على حد قوله اكل امرء تحسبين امرا ونارا توقد بالليل نارا وقدر المضاف في الاية
لفظ عرض لغرض المقابلة وانما المراد ثواب الاخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدا
الذي هو الهوان والجار الذي هو على وبقي عمله او يا لعطف بالفاء ثم اقحمت كيف بين العاطف والمعطوف
لافادة الاولوية بالحكم ظاهر هذا القول انه قسيم للجر باضافة المبتدا المحذوف اي او مجرور بالعطف
بالفاء لكنه يشكل من جهة ان التخريج عليه لا يصح مع حكمه على كيف بانه مرفوع المحل على الخبرية اذ الاقحام
يقتضي ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف اي او يوجر بالعطف فيجعل
قسيما لقوله وانما هي اسم مرفوع المحل بخبر شي وهو ان جعل كيف مقحمة لافادة ما ذكرنا في القول بالاقحام
لا يفيد معنى سوى التاكيد اللهم الا ان يقيد ذلك بزايد الحرف وان القول بان المقحم لا محل له يا باه
ظهور الاعراب في اسم المقحم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما

حرف اللام

اللام المفردة ثلاثة اقسام عاملة للجر المختص بالاسماء وعاملة للجزم المختص بالافعال وغير عاملة فتدخل
القبيلتين وليس في القسمة ان تكون عاملة النصب خلافا للكوفيين وسياتي فعلى قولهم تكون الاقسام
اربعة فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو فرقا بينها وبين لام الابتدا سيما فيما لا يظهر
اعرابه وابنيت لام الابتدا على ما هو الاصل في كلمة على حرف واحد وكسرت لام الجر ليوافق لفظها اثرها
وانما فتحت مع المضمر لانتفاء الالتباس لان لام الابتدا انما تدخل الضمير المرفوع وهو غير المجرور
الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله لامن اللبس بلام الابتدا لان المبتدا لا يقع بعد يا
للفرق بين المستغاث والمستغاث له فانه قد يلي يا ما هو مستغاث له واللام معه مكسورة وقد
حذف المنادي نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم ولان المستغاث وقع موقع الضمير الذي
يفتح اللام معه وقيد بالمباشرة ليا الاحتراز عن غير المباشر لها كقوله يا للكهول وللشبان للعجب فان
لام للشبان مكسورة لان عطفه على المستغاث مانع من التباسه بالمستغاث واما قراة بعضهم هو
ابراهيم بن ابي عبلة حكاه الزمخشري الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع اي لاتباع حركة اللام حركة
الدال وحكي ان الحسن قرا الحمد بكسر الدال على اتباع حركتها حركة اللام قال الزمخشري والذي جرهما
على ذلك والاتباع انما يكون في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل بضم الدال ومغيرة بكسر الميم باتباع الثاني
في الاول للاول وبالعكس في الثاني تنزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما معا واشف القراتين
اي افضلهما قراة ابراهيم لجعله الحركة البنائية تابعة للاعرابية الاقوى واعترض عليه بان قوله والذي
جرهما يقتضي ان قراتهما بالقياس دون السماع وهي جسارة يقتضي اضطرابها بالقياس دون السماع

عظيمة لا يبالي بارتكابها وانما كانت الحركة الاعرابية اقوى لان اختلافها يدل على اختلاف المعنى وان كانت
البنائية لازمة لان الاصل في الالفاظ ان تختلف دلالتها باختلاف الهيئات ثم انه كلامه صريح في ان حركة
الاتباع بنائية وقيل ليست اعرابية ولا بنائية وعليه ابن مالك ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم الا مع يا المتكلم فمكسورة
معه الى الاصل فان شان المضمرات يرد الاشيا الى اصولها نحو لنا ولكم ولهم الا مع ياء المتكلم فمكسورة
لاجل الياء هذا هو الصحيح ولغة خزاعة كسر اللام مع ضمير غير المتكلم ايضا واذا قيل يا لك او يا لي احتمل
كل منهما ان يكون مستغاثا لاجله وذلك لعدم تاتي الفرق بفتح اللام وكسرها لوجوب فتحها من غير
ياء المتكلم من الضمير وكسرها معها وقد اجازهما ابن جني في قوله فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى
هو صدر بيت من الضرب الاول من الطويل تمامه ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى وقايله ابو الطيب المتنبي
والواقع في نسخ ديوانه المعتبرة ضم ما نودي في هذا البيت على انه من قبيل النكرة المقصودة ولا
يجوز الكسر فيه على انه مضاف الى ياء المتكلم وحذفت اكتفاء بالكسرة ولا الفتح على ان اليا
قلبت الفا ثم حذفت اكتفاء بالفتحة لان هذين التخفيفين انما يكونان فيما غلبت اضافته الى
الياء واشتهر بها الدالة الشهيرة على المغيرة بالحذف او القلب على ان المطرد في ذلك انما هو قلب الياء
الفا فقط واما حذفها والاكتفاء بالفتحة فشاذ وقوله ما ابقى واخواه صيغ تعجب وقد حذف منها
المتعجب منه اي ما ابقاك وما اجراك وما اصباك ومن قوله من النوى للتعليل ان جعلت يا لي مستغاثا
له والمراد بالنوى القصد وهي متعلقة بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث من اجل النوى
وان جعلته مستغاثا له قال الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق فان قلت
لعله يشير الى انه لم يبق له معين على النوى فاذا استغاث فانما يستغيث بنفسه لنفسه واصبى من
الصبوة بالمهملة والموحدة وهي الميل الجهل ويجوز ان يكون بالمعجمة والنون من ضني يضنى كخشي يخشى
مرض واضناه الحب ادنفه واوجب ابن عصفور في يا لي ان يكون مستغاثا من اجله لانه لو كان
مستغاثا اي به لكان التقدير يا ادعولي وذلك غير جايز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت لان
تعدي الفعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لا يجوز الا فيما ذكر من الافعال المخصوصة وهذا المحذور
لازم له اي لابن عصفور لا لابن جني لما سنذكره بعد وذلك ابن عصفور يرى ان لام المستغاث لاجله
ايضا متعلقة بادعو وابن جني يراها متعلقة بما فيها من معنى الفعل فان من ابن عصفور قد فتح
فيه ومن العرب وهم عكل وبلعنبر من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرا وما كان الله ليعذبهم
بفتح اللام فرقا بين اللام الجازمة والتي ينتصب الفعل بعدها او كراهية لادخال صورة لام
الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل في الظاهر ففتحوا ليشابه ما يدخل على الفعل من لام
الابتدا في نحو ان ربك ليحكم بينهم لا من لام الامر لانها مكسورة وللام الجارة اثنان وعشرون معنى
احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والامر لله ونحو
ويل للمطففين اذا لم يجعل ويل اسم واد في جهنم او بير او باب لهم ولهم في الدنيا خزي لم ار من فسر
هذه اللام وانما مثل لها المرادي في الجنى الداني بالنار للكافرين وفي شرح التسهيل لابي حيان بالجنة
للجارية والجل للفرس وهي في كل ذلك كما ترى واقعة بين ذاتين ومنه وللكافرين النار اي عذابها فصله
عما قبله لان اللام فيه بالنظر الى الظاهر وقعت بين ذاتين او لان ما قبله وقعت اللام فيه بين ذات
ومعنى ملفوظ ووقعت فيه بين ذات ومعنى مقدر وانما كان التقدير في هذه الاية ذلك لان
الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها قال المحشي ولو جعل استحقاقهم متعلقا
بذات النار لكان ابلغ في المراد فان مستحق ذات الشي مستتبع لاثاره وانما لم يجعل اللام هنا للاختصاص

لان النار ليست مختصة بالكافرين بل يكون لمن يشاء الله تعالى من غيرهم والثاني الاختصاص نحو الجنة
للمومنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد ذهب الزمخشري وابن
الحاجب ومن تبعهما الى ان معنى الاختصاص عام يشمل ما كان على سبيل الملك وشبهه وما كان على
سبيل الاستحقاق بل جعله الرضي شاملا للتعليل واللام التي للعاقبة وللام التقوية وقال
بعضهم الصحيح ما قاله ش من انها للاستحقاق وهو معناها العام لانه لا يفارقها وانما جعلت
للملك لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان اخر هذه اللام سماها في التسهيل
لام النسب وفي شرحه للشارح وقد يقال انما افاد النسب مجموع الكلام وانما اللام لشبه الملك
نحو لزيد ابن والظاهر ان اللام في لزيد ابن لشبه الملك كما انها في جعل لكم من انفسكم ازواجا لشبه
التمليك وانها في لزيد اب ولزيد اخ ليست كذلك اذ لا يصح ان يقال الابن شبيه الملك للاب وكذا
الاخ وقولك هذا الشعر لحبيب هو حبيب بن اوس بن الحارث بن قيس ابو تمام الطائي الحوراني
الاديب حامل لواء الشعر في وقته كان ابوه نصرانيا فاسلم هو ومدح الخلفا والامرا وسار
شعره في الدنيا وتنافس الادبا في تحصيل دوانه وهو الذي جمع الحماسة وكان في كلامه تمتمة
يسيرة ولد سنة تسعين ومائة او قبلها قال الخطيب كان في ايام حداثته يسقي الماء بمصر في الجامع
ثم جالس الادبا واخذ عنهم وكان فطنا فهما يحب الشعر فلم يزل حتى قال واجاد واشاع ذكره وبلغ
المعتصم خبره فطلبه فعمل فيه قصايد فاجازه وقدمه على ادباء وقته وكان موصوفا بالظرف
وحسن الاخلاق والكرم قال المسعودي وكان ماجنا خليعا ربما تهاون بالفرايض مع صحة اعتقاده
توفي في جمادي الاولى سنة احدى وثلاثين ومايتين وقولك ادوم لك ما تدوم لي قيل عليه ان هذا
القول وما قبله مما وقعت فيه اللام بين معنى وذات فهو من القسم الاول لا الثاني واجيب بان
مراده بالمعنى ما كان مصدرا صريحا اريد به معناه وما تدوم ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى
المشعور لم يرد معناه المصدري وجعل ابو حيان القول الاخير مما فيه اللام لشبه الملك والثالث الملك
نحو له ما في السموات وما في الارض فانها وما فيهما وما عليهما مملوك لله سبحانه وبعضهم يستغني بذكر
الاختصاص عن ذكر المعنيين الاخرين يعني الاستحقاق والملك ويمثل له بالامثلة المذكورة في الانواع الثلاثة
او نحوها وقد نقلنا ذلك انفا عن الزمخشري وابن الحاجب ورجحه ان فيه تقليلا للاشتراك برد بعض
المعاني الى بعض وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بانها للاختصاص دون الملك مع كون
زيد قابلا للملك نحو اللام بالنسبة اليه ان تكون بمعنى الملك لكنها جعلت للاختصاص لئلا يلزم استعمال
المشترك في معنييه دفعة واحدة واكثرهم يمنعه فان اللام تكون بالنسبة الى زيد للملك وبالنسبة الى
المسجد للاختصاص الذي لا ملك معه اذ المسجد غير قابل له الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا ومثل
له بعضهم بقوله هكذا فهب لي من لدنك وليا والصواب تمثيل المص لان الاية من قبيل شبه الملك الخامس شبه
التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا اذ الازواج شبيهة بالمملوكات من جهة التسلط عليهن بالحجر
والخدمة والاستمتاع السادس التعليل وهي اللام الداخلة على علة الشي كقوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي
تمامه فيا عجبا من رحلها المتحمل وهو من الضرب الثاني من الطويل من معلقة امرء القيس وقوله ويوم
بالفتح عطف على يوم في قوله ولا سيما يوم المجرور والمرفوع وهو مبني على الفتح لاضافته الى الجملة وجوز
الشارح ان يكون منصوبا بتقدير واذكر يوم وعقرت جرحت والمراد نحرت والعذارى بفتح الرا
وكسرها جمع عذراء الابكار وهي احد الالفاظ التي جاءت ممدودة المفرد مقصورة الجمع والمطية
الراحلة سميت بذلك لانه يركب مطاها اي ظهرها او لانه يمطا عليها في السير اي يمد والرحل معروف

وهو

وهو اصغر من القتب قاله في الصحاح وفي القاموس مركب النساء ويروى كورها والمتحمل بفتح الميم
المشددة المحمول وقوله تعالى لايلاف قريش وتعلقها بفليعبدوا تبع في هذا التعبير الزمخشري
فادخل البا على مجموع فليعبدوا بقصد الحكاية وليس المتعلق مجموع هذا المحكي بل بالفعل منه
والفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله تعالى عليهم غير محصورة فان لم يعبدوه لساير
نعمه فليعبدوه لهذه النعمة الجليلة نعم يرد على هذا ان فيه تقديم ما بعد حرف الجواب عليه وهو
ممتنع فلو جعل التقدير اما لايلاف قريش فليعبدوا على ما عرف من ان مثل هذا الموضع من مواضع حذف
اما قياسا لسلم من ذلك قال الشارح والايلاف من قولك الفت المكان ايلافا اذا الفته وقريش ولد
النضر بن كنانة سموا بتصغير قريش دابة عظيمة في البحر تعبث بالسفن فلا تطاق الا بالنار والتصغير
للتعظيم شبهوا بها لانها تاكل ولا توكل وتعلو ولا تعلى وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف ماكول لايلاف
قريش وهو مذهب الزجاج ورجح بانهما في مصحف ابي سورة واحدة بلا فصل بينهما وعلى هذا لا يكون
في النظم شبه التضمين وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت قيل عليه ان
جزاء الكفر يكون يوم القيمة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوى
ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون
اللام ح للعاقبة وهي من انواع التعليلية ويكون المعنى اهلك اعداءهم من الحبشة ليتسامع الناس فيتهيبوهم
زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامر في رحلتيهم فلا يجترى عليهم احد وكانت لهم
رحلتان في الشتا الى اليمن وفي الصيف الى الشام يمتارون ويتجرون وكانوا فيهما امنين لانهم اهل حرم
الله تعالى وولاة بيته العزيز فلا يتعرض لهم والناس بين متخطف ومنهوب وقيل متعلقة بمحذوف
تقديره اعجبوا او تقديره فعلنا ما فعلنا من اهلاك اصحاب الفيل وقوله تعالى وانه لحب الخير لشديد
اي وانه من اجل حب المال وثقل انفاقه عليه لبخيل شديد الامساك وسمي المال خيرا كما في ان ترك خيرا الوصية
وقيل الخير المال الكثير وان جعلت شديدا بمعنى القوي من قولهم هو شديد لهذا الامر وقوي اذا كان مطيقا
له ضابطا فاللام للتقوية اي انه قوي مطيق لمجد متهالك في طلبه وقراءة حمزة واذ اخذ الله ميثاق النبيين
لما اتيتكم بكسر اللام من كتاب وحكمة الاية اي لاجل اتياني اياكم اي اعطائي اياكم بعض الكتاب والحكمة
ثم لمجي محمد صلى الله عليه وسلم مصدقا لما معكم لتومنن فما مصدرية واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر
فيه تنبيه على ان من في هذا البيان تبعيضية واما على قراءة الفتح فيانية سواء جعلت ما شرطية او خبرية
يعني لتومنن يعني اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف عن الاتساع في الظرف فان الجمهور على ان لام القسم وكذا ما
يتلقى به القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز والله زيدا لاضربن الا اذا كان المعمول ظرفا او شبهه
نحو قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وكما قال الاعشى عوض لا نتفرق فاعمل في الظرف الجواب المتاخر
على الاتساع فيه وقد تقدم الكلام على هذا البيت في بحث عوض مستوفى فراجعه لكن بقي شي وهو ان
المص نقل عن ابن الحاجب في بحث اذا في واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الا اذا هذه غير شرطية
فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية ورده بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر فكيف
ياتي له بعد ذلك تخريج التنزيل على مثله لا يقال جوزه ذاك في ما النافية لان غيرها من الادوات التي
لها الصدارة كذلك والفرق غير متجه واجيب بان الفرق متجه فان الحرف النافي وغل في التصدير
من لام الجواب لان النافي اشد تغيير المعنى الكلام من غيره ومرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير نص على ذلك
الرضي ويجوز كون ما موصولا اسميا والمعنى للذي اتيتكموه فان قلت فاين العايد في ثم جاءكم رسول لانه
عطف على الصلة فلا بد فيه من عايد الى الموصول فالجواب ان ما معكم نفس ما اتيتكم فكانه قيل مصدق

له وقد يضعف هذا القلة نحو قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع اي لقلة وضع الظاهر موضع الضمير
فان الاصل وانت الذي في رحمته اطمع او في رحمتك لان الاسماء الظاهرة اذا اخبر بها عن الضمير جاز في
العايد اليها ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر فيكون ضمير غيبة لان الاسماء الظاهرة في عود الضمير اليها
من قبيل الغايب والمصراع عجز بيت من ثاني الطويل قيل انه لمجنون بني عامر صدره فيارب ليلى انت في كل
موطن وقد يرجح باد التواني يتسامح فيها كثيرا قيل لكن لا يجعل ذلك امرا مطردا يخرج عليه التنزيل واما
قراة الباقين بالفتح فاللام لام التوطية وما شرطية او اللام للابتدا وما موصولة اي للذي اتيتكموه وسياتي
انه الاحسن وهي اي ما مفعول على الاول لاتيتكم ومبتدا على الثاني خبره الجواب ومن ذلك اي ومن مجي لام التعليل
قراة حمزة والكسائي وجعلناهم ايمة يهدون بامرنا لما صبروا بكسر اللام وتخفيف الميم اي لاجل صبرهم
وقراة غيرهما لما صبروا بالفتح والتشديد وهي الوجودية وليس لفظ الاية كما وقع في هذه النسخة بل وفي
غالب النسخ وانما التلاوة كما في بعضها وجعلنا منهم ايمة ومنها اي ومن هذه الاية اللام الثانية الداخلة
على المستغاث له في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة منقطعة عن جملة
المستغاث له اي ادعوك لعمرو وهناك جملتان او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا فلا يكون ثمة الا جملة واحدة
اي هناه او هما قولان وثم ثالث وهو ان تكون اللام متعلقة بادعو الذي ناب عنه حرف الندا على راي
القايل ان لام المستغاث زايدة للتقوية ولم يطلع ابن عصفور على الثاني من القولين بل ولا على الثالث فنقل
الاجماع على الاول ومنها ايضا اللام الداخلة لفظا على المضارع في نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس
وتسمى هذه اللام لام كي لا لانها مضمرة بعدها بل لانها تعطي من السببية ما تعطيه كي وانتصاب الفعل
بان مضمرة بعينها جوازا وفاقا للجمهور في ان ناصب المضارع بعد لام كي ان المقدرة قولا جازما
لا بان مضمرة او بكي مصدرية مضمرة على التخيير ومن ثم لم يعلل تسميتها لام كي باضمار كي بعدها
خلافا للسيرافي وابن كيسان اذ قالا النصب باحدهما ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين
لا يقال كيف نسب الخلاف لاكثرهم وما صرح به في صدر الفصل يقتضي خلاف الجميع لانا نقول كلهم قايلون
بانها الناصبة لكن الاكثر على انه بالاصالة والقليل على انه بالنيابة والى نفي هذا الشق ايضا اشار بقوله
ولا بالنيابة عن ان خلافا لثعلب فانه قال بها نيابة وذلك اظهار ان هذه فتقول جيتك لان تكرمني
بل قد يجب وذلك اذا اقترن الفعل بلا نافية كانت او زايدة نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة وانما
وجب الاظهار في ذلك لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين لام التعليل واللام من لا النافية فرع اجاز ابو
الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم فقال المعنى ليرضينكم بفتح لام
القسم وشناة تحتية مضمومة اي المعنى على جواب القسم قال ابو علي وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا
بيحلفون واللام للتعليل لا كاللام في حلف له ويكون اي واولى من ان يكون القسم عليه وهو الجواب محذوفا
وانشد ابو الحسن على معناه اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا هو من الضرب الثاني
من الطويل وقايله عند العيني حريث بن عناب بتشديد النون الطايي وقدني كفاني وفيه شاهد على الحاق
نون الوقاية لقد بمعنى حسب وعليه اورده ابن مالك وحلفة مفعول مطلق عامله محذوف اي احلف حلفة
ولتغني بكسر اللام على انها لام كي وقد اجيب بها القسم قاله الاخفش وهو من قولهم اغن عني وجهك
اي اجعله بحيث يكون غنيا عني لا يحتاج الى رويتي والمراد ابعد عني وذا اسم بمعنى صاحب والمراد به هنا
اللبن والاناء بالكسر معروف والمعنى اذا قلت كفاني ما شربته قال احلف بالله لتشربن جميع ما في الاناء من
اللبن لتغنيه اي تجعله غنيا عنه من محتاج اليه كان الطعام محتاج الى من يطعمه ففيه شاهدان للاضافة
بادنى ملابسة احدهما اضافة الاناء الى الضيف لملابسته اياه في شربه منه وانما هو للمضيف

ولا يخفى ان في جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص مبالغة في الزام الضيف من اللطف والثاني اضافة
ذا مرادا به اللبن الى الاناء لملابسته اياه بكونه فيه واجمعا تاكيد لذا مفعول لتغني ففيه ايضا شاهد
على التاكيد باجمع بدون كل والجماعة يابون هذا لان القسم انما يجاب بالجملة وعلى قول الاخفش يكون
الجواب غير جملة ويروون البيت لتغنن بفتح اللام على انها لام الجواب وبنون التوكيد الثقيلة المفتوحة
وقبلها نون مكسورة وذلك على لغة فزارة على حذف اخر الفعل لاجل النون اذا كان الاخر يا تلي
كسرة اكتفاء بدلالة الكسرة ولغة الاكثرين اثبات اليا محركة بالفتح كقوله وابكن عيشا تقضى
بعد جدته طابت اصايله في ذلك البلد هو من الضرب الاول من البسيط ولم يسم قايله وابكن
بكسر الكاف قبل النون الثقيلة قال الشارح يخاطب امراة فالاصل وابكين لكن حذفت اليا لالتقا ١٨٠
ساكنة مع النون الساكنة يعني المدغمة وكانه انما قيد الخطاب بكونه لامراة ليتحقق حذف يا هي
اخر الفعل تلي كسرة على ما فيه من التسامح بجعل هذه اليا وهي ضمير الواحدة اخر الفعل فان قلت
الست تقول على لغة الاكثرين ابكين يا زيد بيا قبل النون وعلى لغة هولا ابكن بحذفها قلت
التحقيق ان هذه اليا التي هي لام الفعل انما حذفت لبنا الامر لا للنون الا ان الاكثرين عند اتصال
نون التاكيد يردونها لما انها بمثابة الحركة في اخر الصحيح ومن ثم حذفت كما تحذف الحركة من اخر
الصحيح في بنا الامر وانت تعيد الحركة ثمة حالة اتصال النون فتعيد هنا ما هو بمثابتها وتحركها
للضرورة وهولا لا يعيدونها ومن عبر بالحذف فقد تسامح نعم اذا قيل ابكين يا هند على لغة الاكثرين
فاليا هي ضمير الواحدة حركت بالفتح للنون ولام الفعل محذوفة لان السبب الذي هو التقا الساكنين
لم يرتفع حقيقة لعروض حركة الضمير واذا قيل ابكن يا هند على لغة هولا بالحذف فهو حذف لاجل النون
فافهم والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى اي تقضى بعد نضارته ونموه واقباله والاصايل جمع اصيل
وهو الوقت بعد العصر يشير بذلك الى ذلك العيش الذي تقضى كان رغدا كله من اوله الى اخره وقدروا الجواب
محذوفا واللام متعلقة به اي ليكونن كذا ليرضوكم لتشربن لتغني عني لا يخفى ان تقدير الجماعة ما ذكر في الاية
متجه لكن ما وجهه في البيت وروايتهم له ما عرفت اللهم الا ان يكون المراد انهم قدروا ذلك في الاية وجها
واحدا وفي البيت على تقدير صحة تلك الرواية السابع توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة
بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه المقرون باللام قاله ابو عبد الله بن هشام الخضراوي فاعل
الفعل الذي يدخل عليه لام الجحود لا يكون الا ضمير الاسم السابق ولا يكون مسببا لا تقول ما كان زيد ليقوم
اخوه نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم واجاز بعضهم وقوعها كذلك بعد اخوات
كان نحو ما اصبح زيد ليقوم قيل وبعد ظن واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا والحاق الصيمري
وقوعها بعد كل فعل منفي نحو ما جاء زيد ليقوم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي
حيث لا تقع الا بعده قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه
لا مطلق الانكار انتهى لكن هذه اللام يؤكد بها النفي مطلقا سواء كان انكار ما يعرف او غيره ووجه
التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة اي زايدة لتقوية
النفي كما ادخلت اليا زايدة في ما زيد بقايم لذلك اي لتقوية النفي فعندهم انها حرف زايد مؤكد
غير جار ولكنه ناصب قيل يلزم عليه ان يكون عامل الاسم عاملا في الفعل لان اللام الزايدة تجر
الاسماء فلو نصبت الافعال ومعناها التوكيد في الحالتين لزم انتقاض قولهم ما يعمل في الاسماء لا
يعمل في الافعال وبالعكس اللهم الا ان يكون الكوفيون لا يقولون بهذه الكلية والجواب بانهم وان
كانوا يرون هذه الكلية لا يلزمهم هذا المحذور لان اللام الجارة غير الناصبة بوضع الواضع وجعله

وجعله غاية الامر انهما اتفقتا في اللفظ مع كونه قولا بالاشتراك وهو خلاف الاصل وعدولا اليها لا
نظير له اذ لم يثبت في لغتهم ما هو مشترك بين عمل النصب والجر واه اذ لا ضرورة الى خروجها عما
ثبت لها في الغالب لاستعمالات مع امكان بقائها عليه ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشي لزيادته
والزايد لا يتعلق فكيف يتعلق وهو غير جار والتعلق انما يكون للجار ووجهه عند البصريين ان الاصل
ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه قيل هذا مشكل فان التوكيد لم يستفد من اللام وانما
استفيد من نفي المسبب وارادة نفي السبب واجيب بان اللام لما قامت مقام ما تعلقت به بعد
حذفه وهو السبب جعل التاكيد مستفادا منها وفيه ما لا يخفى ولهذا كان قوله يا عاذلاتي
لا تردن ملامتي ان العواذل ليس لي بامير ابلغ من لا تلمنني لانه نهى عن السبب البيت من الضرب
الثاني من الكامل ولم يسم قايله والعاذلات بالذال المعجمة جمع عاذلة والعذل الملامة والعواذل جمع اخر
والامير المطاع واخبر به عن جمع المونث لان فعيلا يستوي فيه المذكر والمونث والواحد والجمع قال تعالى
والملايكة بعد ذلك ظهير او لان ثم مضافا محذوفا اي ليس عذلهن بامير وهو من باب حذف المضاف
واعتبار حاله بعد الحذف او لان اميرا صفة مفرد مذكر يودي هنا معنى الجمع المونث اي ليس لي بفريق
اميرا وفوج امير وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد لتعلقه استبعد ذلك مع ان التقدير عندهم قاصدا
للفعل فان قضيته ان تكون للتقوية وكثيرا ما يطلقون القول بزيادتها لصحة اسقاطها والمص كما
سيصرح به ممن يرى صحة القول بانها متعلقة بالعامل المقوى بناء على انها ليست زايدة محضة قال
ولا معدية محضة فلها منزلة بين المنزلتين ودفع هذا الاستبعاد بانها اذا كانت بين الزايدة والمعدية
لم يبعد اطلاق المعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها فيصح القول بان هذا الحرف معلق بخبر كان المحذوف
يعني قاصدا في مثالنا هذا قيل ومن ظهوره قوله سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصيب
وان النصب للفعل بعدها بان مضمرة وجوبا وهذا من تتمة بيان التوجيه فهو عطف على قوله ان الاصل
ويصح جعله من تتمة التفريع الا ان الاول اولى وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود واما الكسائي فقراء
لتزول بفتح اللام الاولى وضم الثانية على ان الاولى اللام الفارقة بين المخففة والخفيفة النافيه
والمعنى وان مكرهم لشدته لتزول منه الجبال عند البصريين وعلى ان ان النافية واللام بمعنى
الا اي وما مكرهم الا امر تزول منه الجبال عند الكوفيين والمراد تعظيم مكرهم وتهويله وهي
قراءة ابن عباس ومجاهد وبها قرا عمر وعلي وابي رضي الله عنهم وجماعة من التابعين لكن بلفظ
وان كاد بالدال بدل النون واما قراءة الجمهور فخرجت على ان ان نافية واللام موكدة لها وخبر
كان على ما عرفت من الخلاف وعن الحسن ان ان نافية وكان تامة والمعنى عليهما على تحقير مكرهم
وانه ما كان لتزول منه الشرايع والايات التي هي بمثابة الجبال ثباتا وتمكنا وعلوا واشتهارا وتنصره
قراءة ابن مسعود وما كان وقيل ان مخففة من الثقيلة والمعنى انهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال
الراسية ثباتا وتمكنا من ايات الله وشرايعه واما ما يقال من ان قراءة الجمهور تفيد تحقير مكرهم
وتغييره وقراءة الكسائي تفيد تعظيمه واثباته فيتناقضان وتناقض القراتين ممنوع لانهما متواترتان
فلا بد من التاويل وقد جمع ابن الحاجب بينهما بحمل الجبال في قراءة الجمهور على الايات والشرايع الثابتة
ثبوتها وفي قراءة الكسائي على الامور العظيمة التي ليست من قبيل الايات والشرايع وفيه نظر اي وفي
هذا الزعم نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولا خلاف فاعلي كان وتزول وكل منها شرط على ما
عرفت اما الاول فلان النافي ان واما الثاني فلان فاعل كان مكرهم وفاعل تزول الجبال لكن قال

ان المخرجين للاية على ذلك الوجه وهم الكثير لا يرون ما ذكره المص شرطا ولا يوافقون على صحته فلا يرد عليهم
الا بدليل على ثبوته لا متكلم فيه والكلام فيه والذي يظهر لي انها لام كي لا لام الجحود وان ان شرطية لا نافية
اي وعند الله جزاء مكرهم فالمكر مصدر مضاف الى الفاعل او معناه وعنده ما يمكرهم به جزاء لمكرهم
فهو مضاف الى الفاعل او معناه وعنده ما يمكرهم به جزاء لمكرهم فهو مضاف الى المفعول وهو مكر اعظم
من مكرهم وتسميته هذا الجزاء مكرا على المشاكلة والازدواج وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور
العظام المشبهة في عظمها الجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل قيل عليه ان ما ادعي
ظهوره لم يسبقه اليه الزمخشري فقال وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتبالغ
في الشدة فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته اي وان كان مكرهم مسوي لازالة
الجبال معدي لذلك انتهى لكن في البحر بعد كلام الكشاف ما نصه وعلى تخريجه تكون ان هي المخففة
من الثقيلة وكان هي الناقصة قال ان ما ذكره المص ليس من مخترعاته فقد تحامل عليه كذا قيل
وقد يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما
كان جمع البيت من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله الجمع جماعة الناس والمقاومة مصدر قاومه
مقاومة وقواما اذا قام معه والمراد هاهنا القيام في الحرب والمساواة فيها والفرد الواحد وقوله
ابي الدرداء هو عويمر بن عبد الله او ابن زيد او ابن قيس بن زيد الانصاري الخزرجي حكيم هذه الامة
الصحابي الجليل المشهور ولي قضاء دمشق واسلم يوم بدر وشهد احدا وما بعدها وهو احد من جمع
القران على العهد النبوي توفي سنة اثنتين وثلاثين من الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما اي ما كنت
لادعهما فلما حذفت كان انفصل الضمير وقد قيل ان البيت والاثر المذكورين لا يتعينان لحذف كان لما
قال الجزائري يكون معنى البيت فما جمع متاهلا لغلب جمع قومي ولا فرد غالبا لفرد ومعنى الاثر ما انا
مريدا لتركهما وكما حذفت كان قبل هذه اللام فيما مثل به المص حذفت هذه اللام بعد كان على قول
الرضي في قوله تعالى وما كان القران ان يفترى فانه قال كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز
حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار مع اللام لانها كالنايب عنها والثامن موافقة الى
في معناها نحو بان ربك اوحى لها اي اليها بدليل واوحى ربك الى النحل قال قاضي المفسرين اي تحدث بسبب
ايحاء ربك لها بان احدث فيها ما دلت على الاخبار او انطقها بها ويجوز ان يكون بدلا من اخبارها اذ
يقال حدثته كذا وبكذا واللام بمعنى الى وعلى اصلها اذ لها في ذلك تشف من العصاة وقال ابو حيان
عدي اوحى باللام لا بالى وان كان المشهور تعديتها بالى لمراعاة الفواصل وقيل الموحى اليه محذوف
اي اوحى الى ملايكته ان تفعل في الارض تلك الافعال لها اي لاجل الارض ومن حيث ان تلك الافعال
فيها كل يجري لاجل مسمى هو منتهى دوره ومنقطع حركته كذا اية الزمر وفي لقمان كل يجري الى اجل مسمى
اي الى منتهى معلوم الشمس الى اخر السنة والقمر الى اخر الشهر قيل اعتبر الاجل تارة منتهى الجري فجيء
معه بالى واخرى غرضا له حقيقة او مجازا فجيء معه باللام اذ كلا المعنيين حاصل في الغايات
ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه اي لعادوا الى ما نهوا عنه والتاسع موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو
ويخرون للاذقان اي عليها وذكر الذقن لانه اول ما يلقى الارض من وجه الساجد وقيل اللام فيه للاختصاص
الخرورية دعانا لجنبه اي على جنبه وقيل اللام على بابها ومتعلقها حال محذوف اي ملقيا لجنبه اي مضطجعا
وتله للجبين اي عليه اي صرعه على شقه فوقع جبينه على الارض وهو احد جانبي الجبهة وقوله فخر صريعا
لليدين وللفم هو عجز بيت من الضرب الثاني من الطويل وقد وقع هذا المصراع لعدة من الشعرا منهم جابر
ابن حيي بن حارثة بن عمرو بن معاوية الثعلبي وصدره تناوله بالرمح ثم انثنى له ومنهم قاتل محمد بن طلحة ص

ابن عبيد الله التيمي المعروف بالسجاد وصدره شككت له بالرمح جيب قميصه وكان قتل محمد هذا في وقعة
الجمل سنة ست وثلاثين خرج مع ابيه طلحة وكان هواه مع علي وكان علي قد نهى عن قتله فلما كان
المصاف تقدم محمد فاخذ بخطام الجمل فحمل عليه رجل فقال له محمد اذكرك حاميم فطعنه فقتله ثم
قال فيه واشعث قوام بايات ربه قليل الاذى فيما ترى العين مسلم هتكت له بالرمح جيب قميصه
فخر صريعا لليدين وللفم يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم على غير شيء غير ان ليس
تابعا عليا ومن لا يتبع الحق يندم ولما مر علي رضي الله عنه قال يا حسين محمد السجاد ورب الكعبة
ثم قال ابوه صرعه هذا المصرع ولولا بره بابيه ما خرج فقال الحسن ما كان اغناك عن هذا فقال
مالي ولك يا حسن وقد اختلف في هذا القاتل قيل رجل من بني اسد بن خزيمة يقال له كعب بن
مدلج وقيل شداد بن معاوية العبسي وقيل عصام بن مقشعر البصري وقيل شريح بن اوفى وقيل
غير ذلك تناوله بالرمح اي طعنه به والخرور السقوط وصريعا وطريحا على الارض ولليدين وللفم
معناه على اليدين والفم والاشعث المغبر الراس من كثرة العبادة واصل الشعث انتشار وجيب القميص
طوقه وهتك الجيب بالرمح كناية عن طعنه به ويروى شككت له اي خرقت ومعنى يذكرني حاميم اي
ما في هذه السورة من قوله تعالى قل لا اسالكم عليه اجرا الا المودة في القربى وشاجر طاعن من
قولهم شجره بالرمح طعنه به فوصف الرمح به مجاز ويروى والرمح دونه ومعنى فهلا تلا حاميم قبل التقدم
الى الحرف اي هلا تلا تلك الاية وعمل بمقتضاها قبل قيام الحرب وقوله على غير شيء متعلق بقوله شككت
اي طعنته على غير سبب من الاسباب الا هذا السبب الذي هو عدم متابعته عليا فيكون استثناء حرشي
لعومر بالنبي وصل متابعته عليا وهو الحق الا انه لا يؤدي مخالفة هذا الحق الى كون المخالف لرضا الا في
هذه الواقعة لانها مخالفة تستند الى سنة وادلة اوجبت ذلك رضي الله عنهم اجمعين والمجازي نحو
وان اساتم فلها اي فعليها اي فوبال الاساءة عليها ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في حديث
بريرة خذيها واشترطي لهم الولاء اي عليهم قال النحاس من اجلهم فاللام على اصلها قال ولا
يعرف في العربية اي لغة العرب لهم بمعنى عليهم قال في التعليق الاولى ضبطه اي ضبط تعرف
بالنون واما بالياء فهي شاذة على النفي في غير محصور اي فلا يقبل والعاشر موافقة في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة اي في ذلك اليوم وقيل اللام على اصلها والمعنى لجزاء يوم القيمة
او لحساب يوم القيمة او لاهله لا يجليها لوقتها الا هو اي لا يظهر امرها في وقتها الا هو اي ان
الخفا بها مستمر على غيره الى وقت وقوعها وقولهم مضى لسبيله اي في طريقه الذي لا بد له من
سلوكها قيل ومنه يا ليتني قدمت لحياتي اذ في حياتي تلك الماضية اعمالا صالحة وقيل للتعليل اي
لاجل حياتي هذه وهي التي في الاخرة وليس في هذا التمني ما يدل على ان العبد مستقل بفعله
فان المحجور عن الشيء قد يتمنى التمكين منه والحادي عشر ان تكون بمعنى عند نحو كتبته لخمس خلون منه
ويجوز خلت منه الا ان الاول اولى ليرجع ضمير الجمع الذي هو النون الى الجمع اذ المراد خمس ليال
واختار الرضي ان اللام في نحوه للاختصاص فانه قال واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم
لان السنين على الشهور القمرية لان اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا
باستهلال فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب
اول ليلة منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص
الذي هو اصلها وهو هنا على ثلاثة اضرب لان الاختصاص الفعل بالزمان اما لوقوعه فيه نحو كتبته لغرة
كذا ولو وقوعه بعده نحو لليلة خلت او لوقوعه قبله الليلة بقيت فذلك بحسب القرينة وفي الاطلاق يكون

الاختصاص

الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة بقيت بوقوعه قبله وجعل منه ابن
جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم على ان ما مصدرية اي عند مجيئه اياهم
وقراءة العامة بفتح اللام وتشديد الميم على انها لما التي بمعنى حين والثاني عشر موافقة بعد اقم الصلاة لدلوك
الشمس اي بعد زوالها او بعد غروبها واصل التركيب للانتقال ومنه الدالك لان يده لا تستقر وكذا ما
تركب من الدال واللام نحو دلج ودلف وقيل الدلوك من الدلك باليد لان الناظر الى الشمس يدلك عينيه
ليدفع شعاعها وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اي بعد رؤية الهلال وقيل اللام فيهما
للسبب لان الوقت سبب للوجوب وقيل هي بمعنى عند كما كتبته لخمس كما قيل ان اللام في لخمس بمعنى
بعد وقال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا هو من الضرب الثاني من الطويل
من قصيدة لابي نهشل متمم بن نويرة بن شداد التميمي الحنظلي اليربوعي يرثي بها اخاه ابا المغوار مالكا
وكان قد قتله في الردة سيف الله خالد بن الوليد المخزومي وكان من قصته على ما روي انه لما كان
فارسا شجاعا مطاعا في قومه وفيه خيلاء وكان يقال له الجفول قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وولاه
صدقة قومه ثم ارتد فناوله خالد فقال انا اتي بالصلاة دون الزكاة فقال خالد اما علمت ان الصلاة
والزكاة معا لا تقبل واحدة دون الاخرى فقال قد كان صاحبك يقول ذلك وما تراه لك صاحبا والله
لقد هممت ان اضرب عنقك ثم تحاورا طويلا فصمم على قتله فكلمه ابو قتادة وابن عمر فكره كلامهما وقال
لضرار بن الازور اضرب عنقه فالتفت مالك الى زوجته وقال هذه التي قتلتني وكانت في غاية
الجمال قال خالد بل الله قتلك برجوعك عن الاسلام فقال انا على الاسلام فقال اضرب عنقه ثم تزوج
خالد بالمراة وقد ذكر ابن الاثير في كامله ان خالدا لما قدم قال له عمر يا عدو الله قتلت مسلما ثم نزوت
على امراته لارجمنك ثم قدم متمم بن نويرة فانشد ابا بكر مندبة ندب بها اخاه وناشده في دم اخيه
وفي سبيهم فرد اليه السبي وقال في القود ليس على خالد ما تقول هبه تاول فاخطا وقبل بيت الكتاب
وكنا كندماني جذيمة حقبة من الدهر حتى قيل لن يتصدعا وعشنا بخير في الحياة وقبلنا اصاب
المنايا رهط كسرى وتبعا الندمان فعلان من المنادمة وجذيمة هو الابرش بن مالك بن فهم ملك
الحيرة صاحب الزباء وهو اول من حذا وقد الشمع ونصب المجانيق للحرب وندمانه مالك وعقيل يضرب
بهما المثل لطول ما نادماه والحقبة بالكسر من الدهر مدة لا وقت لها والتصدع التفرق وتبعا بالنصب
عطف على رهط وجملة كاني ومالكا البيت حال من فاعل تفرقنا وجواب لما محذوف اي اشبهنا من
لم يجتمع واللام من لطول اجتماع بمعنى بعد وقيل على بابها لانه يريد كاني ومالكا لم نجتمع ولا شك ان
هذا القول اوجبه له طول الاجتماع قيل اذ لولاه ما صح ان يقول اشبهنا من لم يجتمع ووقع في تاريخ
الاسلام البيت بلفظ لطول افتراق وعليه فاللام على بابها والثالث عشر موافقة مع قاله بعضهم وانشد
عليه هذا البيت اي بيت متمم ولم يذكر ابن مالك في تسهيله هذا المعنى والرابع عشر موافقة من نحو سمعت
له صراخا اي منه ويحتمل ان يكون له صفة صراخا تقدمت عليه واللام على بابها وقول جرير
لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل تقدم القول انه من قصيدة من الضرب
الثاني من الطويل يقال انف راغم اي ذليل وارغم الله انفه اذله ورغم انفي لله تعالى ذل عن كره ولكم معناه منكم
لان افعل انما يتعدى بمن ومن مجيء اللام بمعنى من ما انشده ثعلب وان قريب السوء لست بواجد له لحزما عشت
حتى تفارقا اي منه والخامس عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت واذنت له
وفسرت له وبينت له واستجبت له وشكرت له ونصحت له والمختار تعديتها باللام وبه نزل القران ومنه قوله
تعالى ولقد وصلنا لهم القول والسادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عنهم لو كان الايمان

خيرا ما سبقونا اليه وهم سقاط اذ عامتهم فقراء وموال ورعاة قاله ابن الحاجب ولو كانت للتبليغ لكان
حق العبارة ما سبقتمونا اليه وهذه هي الجارة للاسم الغايب حقيقة او حكما عن قول قايل يتعلق به
وقال ابن مالك وغيره وتفسير القاضي يقتضيه هي لام التعليل اي قالوا لاجل الذين امنوا وقيل لام
التبليغ والتفت عن الخطاب الذي هو مقتضى الظاهر الى الغيبة على ما اقتضيته الحال فضمير الغيبة
لمدخول لام التبليغ او يكون اسم المقول لهم محذوفا اي قالوا الطايفة من المومنين لما سمعوا باسلام
طايفة اخرى قيل عليه الصواب ان يقول او يكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول
لهم وهو مذكور لا محذوف واجيب بانه ليس المراد انه محذوف من الاية ليكون الصواب ما ذكر بل انه
محذوف من قوله سبقونا اليس ضمير الغيبة على هذا الوجه عايدا الى مدخول لام التبليغ فيكون اسم المقول
لهم محذوفا منه ولا يخفى ما فيه اذ لا يقال في ضمير الشي انه اسمه ولانه لو اراد ذلك لقال اذ ليس الضمير
للمقول لهم وههنا وجه ثالث وهو ان الرضي حكى جواز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول فلك
في حكاية من قال انا قايم ان تقول قال زيد انا قايم رعاية للفظ المقول وان تقول هو قايم رعاية
لحال الحكاية فان زيدا غايب اذ الالفاظ الظاهرة كلها من قبيل الغايب وكذا اذا خاطبت شخصا
بانت بخيل واردت الحكاية فلك ان تقول قلت لزيد انت بخيل محافظة على لفظك المحكي وهو بخيل
رعاية لحال الحكاية فان زيدا غايب على ما عرفت قال ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا انتهى وحيث دخلت اللام على غير المقول
لنا قالتا ويل على بعض ما ذكرناه وذكرته من دعوى الالتفات او حذف المقول عنه او رعاية حال الحكاية
نحو قالت اخراهم لاولاهم ربنا هولاء اضلونا وقيل اللام للتعليل اذ الخطاب مع الله تعالى لا معهم اي
قالت اخراهم دخولا او منزلة وهم الاتباع لاجل اولاهم لذلك وهم القادة ربنا هولاء اضلونا اي استنوا لنا
الضلال فاقتدينا بهم فاتهم عذابا ضعفا اي مضاعفا من النار لانهم ضلوا واضلوا قال لكل ضعف اي قال
تعالى لكل من الفريقين ضعف اما القادة فبكفرهم وتضليلهم واما الاتباع فكفرهم وتقليدهم والاخرى
والاولى تانيث اخر بكسر المعجمة واول وقد يكون اخرى مونث اخر بفتحها بمعنى غير كقوله تعالى ولا تزر وازرة
وزر اخرى ولا اقول للذين تزدري اعينكم الازدراء افتعال من زرى عليه عابه والدال بدل من التاء لمجانستها
الزاي في الجهر واسناده الى الاعين مرادا به الاحتقار للمبالغة والتنبيه على انهم استرذلوهم بادي الروية
من غير روية وبما عاينوا من رثاثة حالهم وقلة منالهم دون تامل في معانيهم وكمالاتهم لن يوتيهم الله خيرا
فان ما عند الله خير للابرار ومن جعل المعنى ولا اقول في شان من استرذلتموهم لفقرهم اعتبر اللام على بابها
لان القول لاجلهم قول في شانهم وقوله لضراير الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لذميم البيت
من الضرب الثاني من الكامل وقايله ابو الاسود الدولي وقد تقدمت ترجمته من قصيدة مشتملة على انواع من
الحكم ترسل غالب ابياتها امثالا وقبل بيت الشاهد حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه فالقوم اعداء له وخصوم
وبعده والوجه يشرق في الظلام كانه بدر منير والنساء نجوم وترى اللبيب محسدا لم يجترم
شتم الرجال وعرضه مشتوم وكذاك من عظمت عليه نعمة حساده سيف عليه صروم
فاترك مجازاة السفيه فانها ندم وغب بعد ذاك وخيم واذا جريت مع السفيه كما جرى
فكلاكما في جريه مذموم واذا عتبت على السفيه ولمته في مثل ما ياتي فانت ظلوم
وهي قصيدة طويلة وسياتي الاستشهاد ببعض ابياتها يقال حسده الشي وعليه يحسده ويحسده
حسدا تمنى ان تتحول اليه نعمته وفضيلته او يسلبهما والضراير جمع ضرة بفتح المعجمة وهما ضرتان والضرتان
زوجاك وكل ضرة للاخرى والبغي مجاوزة الحد والذميم بالمهملة فعيل من الدمامة وهي القبح ويحتمل ان

ما سبقونا

يكون بالمعجمة بمعنى مذموم ضد الممدوح الا ان الاول انسب بالحسناء والمحسد بالتشديد
اسم مفعول من حسد تحسيدا قال الشاعر ان العرانين تلقاها محسدة ولا ترى للئام الناس
حسادا واجترام الشي بالجيم اكتسابه والصروم القاطع البالغ في القطع والغب بكسر اوله عاقبة
الشي والوخيم من الرجال الثقيل ومن المكان ما لا ينجع كلاوه وارض وخيمة ومن الطعام ما لا يوافق
والمراد بمجاراة السفيه مجاوبته في السفه وكذا الجري مع السفيه معناه السفه عليه ولذا ذم كل
منهما السابع عشر الصيرورة وتسمى اللام المفيدة لذلك لام العاقبة ولام المال نحو فالتقطه ال
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا اي فكان لهم كذلك وقوله فللموت تغذو الوالدات سخالها
كما لخراب الدور تبنى المساكن هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله ويغذو بالمعجمتين من
الغذاء بالكسر والمد ما به نماء الجسم وقوامه وقد غذوت الصبي بالطعام واللبن فاغتذى به ولا
يقال غذيته واما الغداء بالفتح واهمال الدال فطعام الغدوة وهو خلاف العشا والسخال بكسر
اوله جمع سخلة بسكون المعجمة ولد الشاة من الضان والمعز ذكرا كان او انثى وقال ابو زيد يقال لاولاد
الغنم ساعة تضعها من الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخلة وفي البيت اقامة الظاهر مقام الضمير
الا انه باللفظ المرادف اذ معنى الكلام كما تبنى المساكن لخرابها والى معنى هذا البيت يشير الاخر بقوله
له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب وقوله فان يكن الموت افناهم فللموت ما تلد الوالده
هو من الضرب الثالث من المتقارب وعروضه محذوفة كالضرب الا ان حذفها زحاف وحذفه علة وقايله
على ما في الكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد عبد الله بن الزبعرى اي ان يكن الموت افنى هولاء فالى
هذا الامر مصيرهم وعاقبتهم ويحتمله اي يحتمل كون اللام للصيرورة قوله تعالى ربنا انك اتيت فرعون وملاه
زينة هي ما يتزين به من اللباس والمراكب ونحوهما واموالا في الحيوة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك فهي متعلق
باتيت والفعل بعدها منصوب اي فكان مصيرهم ومال امرهم ذلك ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل
مجزوما لا منصوبا وهو مختار صاحب الكشاف قال هو دعاء بلفظ الامر بما علم من ممارسة احوالهم انه لا يكون
غيره كما تقول لعن الله ابليس واخزى الله الكفرة مع علمك انه لا يكون غير ذلك ويحتمل انها لام العلة لان
ايتاء النعم على الكفر استدراج وتثبيت على الضلال ولانهم لما جعلوها سببا في الضلال فكانهم اوتوها ليضلوا
ويكون ربنا تكريرا للاول تاكيدا وتنبيها على ان المقصود عرض ضلالتهم تقدمه لقوله ربنا اطمس الاية ومثله
في الدعاء ولكن بلفظ النهي قوله تعالى ولا تزد الظالمين الا ضلالا وفي تفسير قاضي المفسرين ولعل المطلوب الضلال
في ترويج مكرهم ومصالح دينهم لا في امر دينهم او الضياع والهلاك كقوله ان المجرمين في ضلال وسعر ويويده
ان في اخر الاية ربنا اطمس على اموالهم واهلكها واشدد على قلوبهم اي اقسها واطبع عليها فلا يومنوا فلا تنشرح
قلوبهم للايمان وهو جواب للدعاء او دعاء بلفظ النهي او منصوب عطفا على ليضلوا المنصوب وما بينهما دعاء
معترض وانكر البصريون ومن تبعهم من متاخري النحاة لام العاقبة قال الزمخشري في اية الالتقاط والتحقيق انها
لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة لعدم صلاحية مجرورها لان يكون علة حقيقة
وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون عدوا وحزنا بل انما هو المحبة والتبني غير ان ذلك الكون لما كان نتيجة
التقاطهم له وثمرته حيث لم يترتب عليه سواه شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله بجامع الترتب فاللام
مستعارة لما يشبه العليل كما استعير الاسد فتكون استعارة تبعية لان الاستعارة باعتبار لفظ المستعار
تنقسم الى قسمين اصلية ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات من غير اعتبار وصف سواء كان
اسم عين او اسم معنى وتبعية ان كان فعلا او ما يشتق منه او حرفا وانما كانت في ذلك تبعية لان المقصود
الاهم في الافعال معانيها المصدرية وفي الاسماء المشتقة المعنى القايم بالذات لا نفس الذات وهو المعنى

المصدري ايضا وفي الاسماء متعلق معانيها اعني ما يعبر بها عند تفسير معانيها فيقال من معناها ابتداء
الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه المعاني ليست نفس معاني الحروف والا لكانت
اسماء وانما يرجع اليها معانيها بنوع استلزام فتقدر التشبيه الذي تعتمده الاستعارة في الاول
في المعنى المصدري اولا ثم في الفعل والمشتق تبعا وفي الثاني في المتعلق اولا ثم في الحرف تبعا وتحقيقها
في الاية انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام
الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به على معلولها فجرت الاستعارة اولا وبالذات
في العلية والغرضية ثم في اللام ثانيا وبالتبعية لها نقول في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا شبه
دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن فتستعير للدلالة لفظ النطق اولا ثم
تشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفيهما تبعية فان قيل اليست الدلالة
لازمة للنطق فلم لا يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم قلنا
لا منافاة بين الاعتبارين فرب لفظ واحد بالنسبة الى معنى واحد كان مجازا مرسلا
واستعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة واحدها التشبيه
فانه باعتبار قصده استعارة وبالاعتبار الاخر مجاز مرسل واما اعتبار صاحب التلخيص متعلق معنى
الحرف في الاية المجرور فهو غير صحيح على مذهبه من وجوب ترك المشبه في الاستعارة المصرحة اصلية كانت او
تبعية غاية ما قيل ان التشبيه في التبعية ليس في نفس مفهوم اللفظ قال المولى سعد الدين وانما يتوجه
على ان تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية
ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل وقد اختار السكاكي جعل ذلك من
باب الاستعارة بالكناية على مذهبه من انها ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء والفعل وما اشتق منه
والحرف قرينة الثامن عشر القسم والتعجب معا كما تكون تاء القسم المثناة لهما وهذا هو القسم التعجبي وانما
يستعمل في الامور العظام التي يستحق لان يتعجب منها فلا يقال لله لقد قام زيد ويختص باسم الله سبحانه
كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه بمشمخر به الظيان والاس من قصيدة
لابي ذويب وقيل لمالك بن خويلد وقيل لامية بن ابي عايذ وقيل لساعدة بن جوية وتمامه او في صلود من
الاوعال ذو خدم ويروى تالله بالتاء الفوقية وكذا انشده الجوهري في اماكن من صحاحه ويبقى معناه
لا يبقى فحذف منه حرف النفي كما في قوله تعالى تالله تفتؤ اي لا تفتؤ واورده الفارسي في ايضاحه بلفظ
بالله لا يعجز الايام ذو حيد والحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر ويقال حيد
بسكون الياء قال في القاموس الحيد ما شخص من نواحي الشيء ومن الجبل شاخص كالجناح وكل ضلع شديد الاعوجاج
والعقدة في قرن الوعل وكل نتوء في قرن او جبل والجمع حيود واحياد وحيد كعنب والمراد بذي الحيد هنا الوعل
والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظاء المعجمة المفتوحة والمثناة التحتية المشددة فعلان ياسمين البر والاس
شجر معروف واوى العين ويسمى ويجوز ان يراد بالظيان والاس العسل على انه من عطف المرادف اذ هما من اسمائه
والادفى بدال مهملة وفاء من زاد في الخبط طال قرناه حتى كادا ان يبلغا استه والصلود المنفرد والصاعد
في الجبل قرعا والقارع بظلفه فيسمع له صوت والخدم بخاء معجمة فدال مهملة جمع خدمة بالتحريك
خطوط في موضع الخلخال ومعنى البيت انه اقسم متعجبا من عدم بقاء مثل هذا الحيوان مع علو مكانه وتيسير
قوته فهو بحيث لا يصل صايد ولا يفقد ما يعيش به فكانه يشير الى انه لو بقي حيوان لبقي هذا الحيوان
التاسع عشر التعجب المجرد عن القسم يا باه قول الرضي بعد نقل القول بان اللام في لايلاف قريش وفي
للفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى انها للاختصاص اذ لم تثبت لام التعجب الا في القسم ويستعمل

في الندا كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما اعلم ان صيغ النداء قد يراد بها التعجب
كما يراد بها الاستغاثة والندبة ولا يستعمل في هاتين الا حرف النداء المشهور واذا تعجب منه جر باللام
مفتوحة كالمستغاث والتعجب بالنداء على وجهين احدهما ان ترى امرا عظيما فتنادي جنسه نحو
يا للماء والاخر ان ترى امرا عظيما فتنادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء وتكسر اللام
في المعطوف غير المعاد معه يا وقوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل هو
من ثاني الطويل من معلقة امرئ القيس بن حجر المشهورة وقبله وليل كموج البحر ارخى سدوله على
بانواع الهموم ليبتلي فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل الا ايها الليل الطويل الا
انجلي بصبح وما الاصباح فيك بامثل قوله وليل البيت اورده المغني في حرف الواو وياتي الكلام
عليه هناك ان شاء الله تعالى وتمطى امتد وطال والصلب من الانسان كل عظم من لدن الكاهل الى العجب
واراد به هنا الوسط لان الصلب للانسان بمثابة الوسط من البدن ويروى بجوزه وهو الوسط ايضا
كما انه اراد بالاعجاز الاخر لانه من استعمال الجمع وارادة الواحد وهي جمع عجز بمعنى مؤخر الشيء والكلكل الصدر
وفي البيت تقديم وتاخير فان المراد لما ناء اي نهض بكلكل وتمطى وامتد بصلبه واردف اي زاد اعجازا
وقد استشهد به ابن مالك على ان الواو لا تدل على الترتيب لان البعير ينهض بكلكله اولا ثم بجوزه ويحصل
بيان استطالة ليله ولذا ناداه بقوله الا ايها الليل الطويل وكرر حرف التنبيه تنبيها على انه مستغرق في
وصف الطول لا يفيق لحال من يعانيه وانجلي انكشف وقد اورده الاصوليون شاهدا على ان صيغة افعل
تكون للتمني ومعنى وما الاصباح فيك بامثل اي من الامساء لاني مهموم دائما فالليل والنهار عندي سواء
ويروى منك بدل فيك وعليه فهو متعلق امثل ومن ليل بيان للمتعجب منه والمغار بضم الميم وبالمعجمة و
الفتل بالفاء والمثناة الفوقية اي محكم الفتل من الاغارة وهي احكام الفتل وشدت ربطت ويذبل بالذال
المعجمة وضم الموحدة علم جبل لا ينصرف اردت به المكان او البقعة للوزن والفعل والعلمية وانما جر
بالكسر للضرورة تعجب من طول ليله فهو يقول ان نجومه لا تبرح من مكانها ولا تفارق محلها كانها ربطت
بكل حبل محكم الفتل الى هذا الجبل وقولهم يا لك رجلا عالما ومن رجل عالم اذا اردت التعجب وفي غيره اي
ويستعمل في غير الندا كقولهم لله دره فارسا ومن فارس ولله انت الدر بالمهملة اللبن يقال في الخير لله دره
اي عمله وفي الذم لا در دره اي لا زكا عمله وقيل اراد بالدر الخيرات اعتقادهم ان اللبن منشأ كل خير لانه
من غالب اقواتهم قال الرضي واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن
ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب
منه لانه تعالى منشئ العجائب وفي شرح الهادي للعز الزنجاني لله دره كلام معناه التعجب والعرب
اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان
هذا جدير ان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة وفي شرح الحاجبية للنجم
سعيد واكثر ما يمثل به النحاة اضافة الدر الى ضمير الغايب ويجوز ان تضاف الى ضمير المخاطب وضمير المتكلم
وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا هو من ثاني الطويل من قصيدة
للاعشى قيس يمتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقد اتى اليه وهو بمكة ليسلم فاعترضه بعض كفار قريش
وقد اتى اليه وهو بمكة ليسلم فاعترضه بعض كفار قريش وقد مضت القصة وترجمته ومطلع القصيدة
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا وما ذاك من عشق النساء وانما تناسيت قبل
اليوم خلة مهددا ولكن اريت الدهر الذي هو خاين اذا اصلحت كفاي عاد فافسدا شباب البيت
ومنها وهو المخلص فاليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا قال شارح ديوانه

الم تغتمض عيناك استفهام تقرير والخطاب لنفسه تجريدا وليلة ارمد بتقدير ليلة رجل ارمد والسليم اللديغ من باب الاضداد قالوا للديغ سليم تفاولا كما قالوا للمهلكة مفازة وللعطشان ناهل والمسهد الذي لا ينام والخلة بفتح المعجمة الصداقة ومهدد علم امراة والثروة بكسر المثلثة الغنى وقوله سهذا الدهر البيت تعجب من الدهر كيف تختلف اطواره وتتباين احواله والى حلفت ولا ارثي لا ارق وضميرلها وضميرلها للناقة والكلال بفتح الكاف التعب والاعيا كالكلال ومن للتعليل والحفى بفتح المهملة والقصر مصدر حفي كرضي رقت قدمه او حافره من كثرة المشي وقد استشهد بهذا البيت على الرفع بعد حتى ضرورة ولو جعل خطابا للناقة على انه التفات من الغيبة للخطاب لم تكن ضرورة لان الفعل ح نعل الواحدة المخاطبة والاصل ثلاثي لكن لم يلتفت الى هذا الالتفات لعدم تبادره الى الذهن قال شيخنا في كتابه ربط الشوارد في حل الشواهد المتمم عشرين لما في اللام المعدية ولا يذهب عليك ان ليس المراد بها التعدية المفيدة لانها عامة لا تختص بحرف دون اخر كما تقدم تقريره وانما هي المطلقة التي تلاحظ معها معنى التصيير ذكره ابن مالك في الكافية ومثل له في شرحها بقوله كما فهب لي من لدنك وليا قال بعضهم ان وهب يتعدى الى مفعولين فان لم يكن الباس تعدى الى ثانيهما بغير واسطة نحو وهبت زيدا جبة وان كان الباس تعدى اليه باللام كالاية وقد يظهر من هذا الجواب عما استشكل به الشارح الدماميني في شرح التسهيل جعل ابن مالك اللام في الاية للتعدية مع حكم ابن مالك في شرح التسهيل على اللام من نحو وهبت لزيد دينارا انها للتمليك بانه لا فرق بينهما فهلا كانت اللام فيهما للتعدية واما تجويزه كون اللام في الاية لشبه التمليك قياسا على جعل لكم من انفسكم ازواجا فانها فيه له فقيه انه قياس لا جامع فيه اذ ليس التسلط على الازواج كالتسلط على الولى فشبه الملك فيهن اقوى فتدبر وذكره ايضا في الخلاصة ومثل له ابنه بدر الدين في شرحها بالاية المذكورة وبقولك قلت له افعل كذا ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الاية لشبه التمليك وانها في المثال يعني قلت له افعل كذا للتبليغ ولعل هذا هو الحق فيه فانه لا يظهر في الفعل لزوم يحكم للام بتعديته والاولى عندي ان يمثل للتعدية باللام بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر وذلك لظهور ان بناء التعجب انما يصاغ من فعل لازم واذا اريد صوغه من متعد حول الى باب القاصر وهو باب فعل مضموم العين الدال على السجايا وعدي الى المفعول الاول بالهمزة والى الثاني باللام الحادي والعشرون التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله حيث يكون العامل باقيا على قوته لم يعرض له تاخر ولا فرعية كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره هو من ثاني الطويل وقائله نصيب الاسود وعزاه الامدي في المؤتلف والمختلف لتوبة ابن الحمير وانشده الجاحظ في البيان بلفظ ومن يك ذا عود صليب يعد ولا شاهد فيه الصليب الشديد والباء من به متعلقة برجا لا بيكسر لئلا يلزم تقدم ما في خبر الموصول الحرفي عليه وزيادة اللام ظاهرة اذ المراد ان من كان ذا جاه عريض وحظ تام رجا بهما انقياد الدهر له او من كان ذا قوة على حمل مصائب الدهر فهو لا يعبا بما يحصل له منها اي ان من اهل انه يغلب الدهر فان الدهر غالبه وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد هو من ثاني الكامل وقائله على ما في امالي ثعلب ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وكان امير المدينة العراق ككتاب بلاد معروفة بين عبادان الى الموصل طولا ومن القادسية الى حلوان عرضا يذكر ويونث سميت بذلك لانها على عراق النهرين دجلة والفرات اي شاطيهما ويثرب بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وصرف للضرورة واجاز يجوز ان يكون بالزاي من الجواز بفتح الجيم اي ملكا سترا للمسلم والمعاهد من الكفار ذو

العهد والذمة وهو من ضربت عليه الجزية وجرت عليه الاحكام قال الشارح ولا يتعين الزيادة هنا لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له ولا يخفى ما فيه من التكلف السالم عنه دعوى الزيادة وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه كابن مالك في تسهيله والزمخشري في كشافه قالوا معنى ردف تبع ولحق واللام زائدة لتاكيد وصول الفعل الى مفعوله بل ضمن ردف المتعدي معنى اقترب اللازم لان ما يجيء بعد الشيء قريب منه وقد فسره ابن عباس بازف وقرب فهو مثل اقترب للناس حسابهم وكما ضمن معنى دنا فعدي بمن في قوله ولما ردفنا من عمير وصحبه تولوا سراعا والمنية تعنق اي دنونا واختلف في اللام من نحو يريد الله ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها فكانما تمثل لي ليلى بكل سبيل هو من الضرب الثالث من الطويل من قصيدة لكثير عزة وقد روى القالي في اماليه ان الفرزدق لقي كثيرا فقال له انت يا ابا صخر اشعر العرب حيث تقول اريد لانسى البيت فقال له كثير وانت يا ابا فراس اشعر العرب حيث تقول ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا وان نحن اومانا الى الناس وقفوا ثم قال وهذان البيتان لجميل سرق احدهما كثير والاخر الفرزدق وتمثل يجوز ان يكون بضم اوله على انه مضارع مبني للمفعول وان يكون بفتحه مبنيا للفاعل والاصل تتمثل بتاءين حذفت احداهما تخفيفا فقيل زائدة قال الزمخشري في كشافه اصله يريد الله ان يبين لكم فزيدت اللام موكدة لارادة التبيين كما زيدت في لا ابا لك لتاكيد اضافة الاب وقال القاضي المفسر زيدت لتاكيد معنى الاستقبال اللام للارادة كما في قول قيس بن سعد اردت لكيما يعلم الناس انها سراويل قيس والوفود شهود ومن وجه زيادتها لتاكيد الارادة بانه لام التعليل للغرض وفي الغرض معنى الارادة الا ترى ان قولك جئتك للسمن معناه لارادة السمن فالجمع بين اللام والارادة جمع بين ارادتين فجاء التوكيد فهو قول بان هذه اللام مفيدة للتعليل وهو خلاف ما عليه المحق لكن القول بانها مع زيادتها لا تفيد التعليل يودي الى التزام اضمار ان بعد لام ليست لام الجحود ولام ليست لام كي وهو غير جائز عند البصريين نعم ربما يسهل ذلك عند الكوفيين القائلين بانها هي الناصبة وقيل للتعليل ثم اختلف هولاء القائلون بالتعليل فقيل المفعول محذوف اي يريد الله التبيين اي اراد هذه الاحكام وتبيينها ليبين لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين يعني تبيين الحق وهداية مناهج اهل الرشد لكن قال التفتازاني في حواشي الكشاف وليس بسديد من جهة المعنى وامرنا لنسلم امرنا به لنسلم واريد السلو لاشي والمتبادر من المعنى جعل هذه مرادا لا علة للارادة ونقل ابو حيان في نحره عن ابن عطية ان تقدير المفعول في قوله يريد الله ليبين لكم عن بين هذا اي لفظ هذا مشار به الى ما تقدم ذكره من الشرايع والتكاليف اي يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكر لاجل التبيين لهم فمتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه وقال الخليل هو ابن احمد بن عمرو ابو عبد الرحمن الازدي الفراهيدي البصري صاحب العربية والعروض شيخ س والفراهيد بطن من الازد روى عن ايوب السختياني وعاصم الاحول وغيرهما وذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عنه حماد بن زيد وكان من خيار عباد الله المتقشفين في العبادة مولده سنة مائة ولم يكن في العرب بعد الصحابة اذكى منه ولا اجمع يقال انه حج فدعا ان يرزق علما لم يسبق اليه فرجع وقد فتح عليه بعلم العروض فوضعه ورتبه سنة خمس وسبعين ومائة وقيل قبلها وقيل بعدها وسيبويه ومن تابعهما في عزو هذا القول الى س مخالفة لما نقلناه من

البحر عن ابن عطية اللهم الا ان يكون له هنا قول ان الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتدا
واللام وما بعدها خبرا اي ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام قيل عليها انه تقدير الفعل بمصدر
من غير سابك ليس بقياس والقول بانه حذف فهو موجود تقديرا يرد فعد القول بتقدير الفعل
بالمصدر اذ لو كان ثم سابك لكان المؤول بالمصدر هو وصلته لا الفعل وحده على ان حذف
السابك وعود الفعل الى الرفع ليس بقياس ايضا وجوابه ان المراد بكون الفعل مقدرا
بالمصدر انه في المعنى مصدر وتحقيقه انه جرد عن احد مدلوليه الذي هو الزمان واريد
به المدلول الاخر اعني الحدث قال في الكشاف بعد جزمه بان ءانذرتهم في موضع رفع بسواء
على الفاعلية او بالابتداء وسواء خبره فان قلت الفعل ابدا خبر لا مخبر عنه فكيف صح الاخبار عنه
في هذا الكلام قلت هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا
العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا من ذلك قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن
معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الفعل
على الفعل وقال التفتازاني في حواشيه وتقرير الجواب ان ءانذرتهم ام لم تنذرهم وان كانت
في اللفظ جملة خبرية استفهامية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل اي انذارك وعدمه وهو
مما يصح ان يخبر عنه ثم قال وكذا لا تاكل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم
الذي هو ان تشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ الا ان يجعل الفعل الذي هو لا تاكل في تقدير
المصدر فان قيل هذه الواو بمعنى مع لان النهي عن الجمع بينهما فلم لا يكون ما بعدها كما في نحو
ما صنعت واباك ولا حاجة الى التزام هجر جانب اللفظ قلنا لانه لا يصح لمصاحبة مفعول
الفعل المذكور بل ان كان ولا بد فلمصاحبة معمول فعل يمال اليه معنى اي لا يكن منك اكل السمك
مع شرب اللبن فلا بد من هجر جانب اللفظ ايضا وفي تفسير قاضي القضاة والفعل انما امتنع الاخبار
عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق واريد به اللفظ او المطلق الحدث المدلول عليه
ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم امنوا يوم
ينفع الصادقين صدقهم وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمعيدي منسوب الى معيد
تصغير ترخيم واصله ان المنذر سمع بالمعيدي فاعجبه ما بلغه عنه فلما راه استحقره فقال
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه
وقلبه ان قاتل قاتل بجنان وان قال قال ببيان فاعجب المنذر كلامه وصار قوله ذاك مثلا يضرب
لمن خبره خير من رؤيته وتلخيص ما ذكر انه اذا وقع الفعل موقع الاسم فتارة يراد لفظه فيحكم
الاتيان بالحرف المصدري اعلاما بان المراد من لفظ الفعل صياغة المصدر منه وتارة يراد معناه
فقط فلا يجاء به اعلاما بان المراد معناه من غير نظر الى اللفظ وعلى هذا فلا مفعول للفعل وكذا
على القول بانها لام العاقبة ومنها اللام المسماة بالمقحمة اي المدخلة بعنف وشدة حيث زيدت
بين شيئين هما كالشي الواحد وهي المعترضة بين المتضايفين اي المضاف والمضاف اليه وذلك في قوله
يا بؤس الحرب والاصل يا بؤس الحرب بالاضافة فاقحمت اي اللام تقوية للاختصاص المستفاد من
الاضافة يرشدك الى ذلك جعلهم الاضافة الاختصاصية على معنى اللام ولا يعني بذلك ان هذه
اللام المقحمة مفيدة للاختصاص لان الزائد لا يفيد معنى سوى التاكيد فان قلت سينقل عن
المرزوقي ان هذه الاضافة لا تخصيص ولا تعرف قلت الاختصاص غير التخصيص فتدبره

قار

قال يا بؤس الحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا هو من الضرب الاول للعروض الثالثة
المجزوءة من الكامل وهو مجزوء مرفل وهو مطلع قصيدة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن
ثعلبة جد طرفة الشاعر ومنها ما ينشده المص في بحث لا من قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح ويأتي الكلام عليه قال الامام المرزوقي اللام من قوله يا بؤس الحرب دخلت لتاكيد
الاضافة في هذا الموضع وهي اضافة لا تخصيص ولا تعرف وهي لا تجيء على هذا الحد الا في بابين
احدهما باب النفي بلا نحو لا غلامي لك ولا اباك والثاني باب النداء نحو يا بؤس الحرب والمعنى يا بؤس
الحرب الا ترى انه لو لم ترد الاضافة لنون في النصب لكونه نكرة او كان يجعل معرفة مبنية على
الضم وقد اتى به الشاعر في باب النفي على اصله في الاضافة فقال ابالموت الذي لا بد اني
ملاق لا اباك تخوفيني ومقتضى كلامه ان هذه الاضافة لفظية لا معنوية مع انها ليست
اضافة عامل الى معموله والبؤس بضم الموحدة وسكون الهمزة وتخفف بابدالها واوا الشدة و
اراهط جمع رهط يقال رهط وارهط واراهيط كذا في القاموس والرهط قوم الرجل وقبيلته
ومن ثلاثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امراة ولا واحد له من لفظه كذا
فيه ايضا ولفظ اراهط اما منصوب على انه مفعول وضعت والفاعل ضمير الحرب او مرفوع
على انه فاعل وضعت والمفعول العايد محذوف اي وضعتها وليس المراد بالوضع ضد الرفع وانما
المراد الترك اي الحرب تركتهم فلم تكلفهم القتال او تركوها فلم يقاتلوا اهلها والرفع والجي الكلام
وحقيقته والنصب مجازه ويجوز على النصب ان يكون وضعت بمعنى حطت واذلت وعليه
بنى المرزوقي معنى البيت فقال انه على وجه التعجب دعا بؤس الحرب التي حطت اراهط واذلتهم
حتى استسلموا للاعداء والقوا وضع الحرب وخالفوا الراحة واثروا السلامة وهذا الكلام فيه
مع القصد الى التعجب تهكم وتعيير كانه اراد ما ابأس الحرب التي فعلت ذلك وقوله فاستراحوا
فيه تهكم وبيان لاستغنائهم بذلك وميلهم اليه كانهم عدو بعض اليد من محاربة الاعداء والاحتراز
من مكايدتهم لظهور عجزهم وتصورهم بصورة من لا يحتفل له ولا تبقى منه راحة وسلامة
وان كان سقوطا ومهانة كل ذلك لخروجهم من ملكة العزة واطراحهم قناع الحمية وهل انجرار
ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب الى المجرور فاسناد العمل اليها
اولى ولان الجار لا يعلق وفي جعل الانجرار بالمضاف دون اللام تعليق له قبل والمضاف جار
ايضا فيلزم تعليقه ان قلنا انه العامل في المضاف اليه وهو الصحيح وان قلنا العامل اللام المقدرة
لزم ايضا تعليقها واجيب بانه اذا اريد بالجار الذي لا يعلق حرف الجر الملفوظ لم يلزم شي مما
ذكر ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له والنفي هنا جنس الغلامين ليتاتى الاستغراق
المستفاد من لا واعلم ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين وجاء على قلة لكن
لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة ان يليها لام الجر
مع بقاء حكم الاضافة في المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فتكون معربة اتفاقا وجاز
س ان يكون لا غلام لك مثله فيكون مضافا واللام زايدة فما ذكره المص انما يكون من قبيل ما نحن فيه
على قول س ان الاسم مضاف لما بعد اللام والخبر محذوف وهو كما قال الرضي مذهب الخليل و
جمهور النحاة قالوا هو مضاف حقيقة باعتبار المعنى واللام التي بين المضاف والمضاف اليه
لتاكيد اللام المقدرة بينهما والحامل لهم على ذلك انهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلام من غير
تكريرها تحقيقا وانما حق المعارف المنفية بلا الرفع والتكرير فغصلوا باللام لفظا ليخرج الاسم

صورة عن صورة المضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرلا ومن ثم لم يعاملوا المنفي المضاف الى النكرة
هذه المعاملة فان قيل ان قولهم لا ابا لك نكرة ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا
خلاف فليكن لا ابا لك نكرة ايضا اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى فالجواب انهم انما اتفقوا على معنى
الجملتين واحد ولم يتفقوا على ان معنى المسند اليه فيهما واحد فانه قد يكون مودى الجملتين
واحدا وان كان المسند اليه في احداها نكرة وفي الاخرى معرفة والمسند في لا ابا لك محذوف اي
لا ابا لك موجود وفي لا اب لك مذكور وهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى معناها لا كان
ابوك موجودا والثانية معناها لا وجد لك اب وفحوى الجملتين واحد مع اختلاف المسند اليه
فيهما تعريفا وتنكيرا واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم مشبها بالمضاف لان الصفة
من تمام الموصوف كما ان المضاف اليه من تمام المضاف والقايل بذلك هشام وابن كيسان ومن المتاخرين
ابن الحاجب واختاره ابن مالك ولا يذهب الى وهمك ان المراد مشابهة المضاف انه مضارع له
بالتفسير المذكور في باب المنادي اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا احسنا وجهه لكن القايل بان
الاسم شبيه بالمضاف هنا مجوز للتنوين وتركه او يقول ان اسم لا الموصوف بالصفة مضارعا
للمضاف فلم يجز لا غلام ظريفا في الدار ولوجب ان يقال لا غلاما ظريفا فيها وانما المراد انه شبيه
به من حيث عومل معاملته في حذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فان قيل
اذا اجري هذا الاسم مجرى المضاف فلم اعطي حكمه في الاعراب وجوبا وفي ترك التنوين جوازا وهلا
كان ايضا وجوبا قلنا وفي ترك التنوين الاصل في الاسم المتمكن بل الاصل ان يكون معربا منونا والحمل
على المضاف في الاعراب يقتضي خروجه عن اصله فكان جايزا وكذا على قول من جعلهما اي اللام وما
بعدها خبرا لاسم لا وهو الفارسي وابن الطراوة وجعل ابا واخا بالالف فيهما على لغة من قال
ان اباها وابا اباها قد تقدم الكلام عليها في بحث الاسما المشهورة وعلى قولهم مكره اخاك لا بطل اي اخوك
مكره لا بطل فمكره خبر مقدم على مبتدا به وهذه اللغة هي المسماه بلغة القصر وجعل حذف النون
من المثنى والمجموع على وجه الشذوذ كقولك بيضك ثنتا وبيضي مايتا اراد ثنتان ومايتان فحذف
نون التثنية منهما شذوذا فاللام في الامثلة المذكورة للاختصاص وهي متعلقة باستقرار وجوبا
ومنها اللام المسماه لام التقوية وهي الزايدة لتقوية عامل ضعيف عن العمل في معموله وضعفه اما
بتاخره عن المعمول نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون محل الشاهد اللام الثانية واما
الاولى فللاختصاص ونحو ان كنتم للرويا تعبرون او بكونه فرعا في العمل اي عن الفعل سوا كان
مشتقا من الفعل ام لا نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نقل الشارح ان ابن رغلط هنا فانه
قال في قوله لا يزالون ضاربين القباب قيل التقدير للقباب فحذف الجار وابقي عمله وقيل اعرب اسم
الفاعل بالحركات على النون فبقيت حالة الاضافة قال ابن اياز وهذا اجود لان في اول شذوذا
اعمال الجار محذوفا ولانه انما يقال زيد ضارب عمرا ولا يقال ضارب لعمرو فان قلت عمرا زيد ضارب
جاز ادخال اللام قال الشارح والغلط فيه ظاهر وقال المص في حواشي التسهيل وانما الاعتراض
ان فيه تقدير الزايد وتقديرنا ليس الموضع لدبا لاصالة بعيد في القياس نزاعة للشوى القراة المشهورة
بالرفع على الخبرية وقري بالنصب على الاختصاص او الحال الموكدة او المنتقلة على ان لظى بمعنى متلظية
والشوى الاطراف اي اليدان والرجلان او جمع شواة جلدة الراس ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب
لعمرو وقيل ومنه ان هذا عدو لك ولزوجك قال ابو البقاء وابو حيان والعدو ضد الصديق للواحد
والجمع والمذكر والمونث وقد تثنى وتجمع وتونث والجمع اعداء وجمع اعدا وجمع الجمع اعاد والعدى بالضم

والكسر

والكسر اسم الجمع والعادي العدو والجمع عداه وقد عاداه والاسم العداوة واشتقاقه من العدو
بمعنى تجاوز الحد والظلم يقال فلان عدا طوره اذا تجاوزه وقيل العداوة التباعد بالقلوب
من العدوة بالضم المكان المتباعد وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست اكله وحدي
هو من الضرب الاول من الطويل وقايله عند غير واحد حاتم الطاي يخاطب امراته بنت عبد الله
ونسبه صاحب الاغاني والمعافي بن زكريا في كتاب الجليس الى قيس بن عاصم بن سنان بن جارية
ابي علي المنقري صحابي شاعر شجاع كثير الغارات ادرك الجاهلية والاسلام وساد فيهما وقد
اورده صاحب الحماسة قبل بيت الكتاب ايا ابنة عبد الله وابنة مالك ويا ابنة ذي البردين و
الفرس الورد وبعده اخا طارقا او جار بيت فانني اخاف مذمات الاحاديث من بعدي
واني لعبد الضيف ما دام نازلا وما في الا تلك من شيم العبد حسن تكرير الابنة والمنادى
واحد بدليل قوله اذا ما صنعت اختلاف المضاف اليه قصدا الى تفخيم امرها وتعظيم شانها
وعنى بذي البردين عامر بن احيمر بن بهدلة وانما لقب به لان الوفود اجتمعت يوما عند
المنذر بن قيس المعروف بابن ماء السماء نسبة الى امه لشرفها فاخرج بردين وقال ليقم اعز
العرب قبيلة فلياخذهما فقام عامر بن احيمر فاخذهما واتزر باحدهما وارتدى بالاخر فقال المنذر
بم انت اعز قبيلة فقال العز والعدد في معد ثم في نزار ثم في قصي ثم في خندف ثم في تميم ثم في سعد
ثم في كعب ثم في عوف في بهدلة فمن انكر هذا فلينا فرني فسكت الناس فقال المنذر هذه عشيرتك
كما تزعم فكيف انت في اهل بيتك وفي نفسك فقال انا ابو عشرة وخال عشرة وعم عشرة واما
انا في نفسي فشاهد العين شاهدي ثم وضع قدمه على الارض وقال من ازالها عن مكانها
فله ماية من الابل فلم يقم اليه احد من الحاضرين وقال بالبردين والورد من الخيل بين الكميت
والاشقر والاسى ورده وقوله اذا ما صنعت الزاد البيت معناه اذا فرغت من ايجاد الزاد
واعدده فاطلبي من ياكلني فلم لم اعود نفسي المتفرد في الاكل وفي الخبر ما يقوي ذلك وهو ما روي عنه لكيل
صلى الله عليه وسلم انه قال الا اخبركم بشر الناس من اكل وحده ومنع رفده وضرب عبده والا
والمواكل كالشريب والمشارب والنديم والمنادم والجليس والمجالس يقال لكل منها لمن عرف بالصنع
وتكررت منه فلا يقال لمن اكل مرة او نادم مرة اكيل او نديم وانما نكره لجواز ان يكون له عدة مواكلين
فهو يريد واحدا منهم ووحدي نصب على المصدر والتقدير لست اكله وفقا وحدت نفسي في اكله
ايحادا فوضع وحده موضع الايحاد قال المرزوقي او نصب على الحال على تاويله بمنفرد ثم انه ابدل
من قوله اكيلا قوله اخا طارقا او جار بيت اي التمسي اكيلا من احد هذين النوعين طارقا اجنبناه او
جارا باسطناه وعلل ذلك بقوله فانني اخاف البيت اي اخشى ما يلحقني من العار في الاكل منفردا اذا ذكرت
احوال الناس واستعرضت عاداتهم فاستكرم الكريم واستهجن الهجين والمذمات جمع مذمة بفتح مذمة
بفتح الميم بمعنى الذم واضافها الى الاحاديث اعلاما بان الخوف مما يبقى من الذم فيما يتحدث به بعده
وقوله واني لعبد الضيف معناه اني اتكلف من خدمة الضيف ما يتكلف العبد من خدمة سيده
ما دام نازلا علي ويروى ثاويا اي مقيما بمكاني وما دام نصب على الظرف وموضع من شيم العبد
رفع على انه اسم ما وخبره في والا تلك استثنا مقدم ومن للتبيين لا للتبعيض اي وليس في من
اخلاق العبيد الا تلك الخليقة وهي الخدمة المذكورة وفيه نظر لان عدوا واكيلا وان كانا بمعنى
معاد ومواكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت لكونهما من قبيل الصفة المشبهة وليسا
مجاريين للفعل في التحرك والسكون لا محالة اي ولانهما محولان ووقع في نسختي وهي من اصح ما رايت

ولا محولين على ما هو الاصل عما هو مجاز لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة قيل فيه
بحث اذ لا نسلم ان عدوا واكيلا بمعنى ما ذكر لجواز ان يكونا بمعنى عاد واكل ففي الصحاح والعادي العدو وفي
القاموس اكل اكلا وماكلا فهو اكل واكيل من اكلة فيكونان محولين عن المجاري اي للفعل في التحرك والسكون
لاجل المبالغة ولا مانع من قصدها في الاية والبيت والمعنى عليها ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة
زوجك والتمسي مبالغا في الاكل بل ذلك اليق بمقصد الشاعر من التمدح بالكرام واجيب بمنع ان يكون
عاد مجاريا للفعل فيما ذكر لانه لم يستعمل من العداوة فعل ثلاثي مجرد وبمنع انه لا مانع من قصد المبالغة
في البيت لان قوله لست اكله وحدي انما يقتضي التماس مشارك له في الاكل لا مبالغ فيه كيف وان
المبالغة في الاكل مذمومة عند العرب وجاء الشرع بذمها ايضا في الحديث المؤمن ياكل في معا واحد والمنافق
ياكل في سبعة امعاء وانما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالتمسي اي التمسي لاجله اكيلا وفي الاية
متعلقة بمستقر محذوف لعدوا اي عدو موصوف بكونه مستقرا ثابتا لك ولزوجك وقد جوز ضبط
محذوف صفة بالجر على انهما صفتان لمستقر على انه معرفة وقد اريد به لفظ معبرا به عن معنا
او محذوف بدلا من مستقر على انه وقد اريد به لفظه فقط وصح لوصف محذوف بصفة وان يكونا
مرفوعين على انهما اخبار اي هو محذوف صفة وهي للاختصاص وقد اجتمع التاخير والفرعية في العامل
فكان اولى بالتقوية وذلك في قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين واما قوله نذيرا للبشر فان كان
النذير بمعنى المنذر اي صفة مبالغة فهو مثل فعال لما يريد واللام للتقوية وان كان مصدرا بمعنى
الانذار كالنكير بمعنى الانكار فاللام مثلها في سقيا لزيد وسياتي اي فهي لام التبيين قال ابن مالك ولا
تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه معا فلا يتعدى فعل الى
اثنين بحرف واحد من غير عطف بينهما وان زيدت في احدهما دون الاخر لزم ترجيح من غير مرجح وهو
محال وهذا الاخير على اطلاقه ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم
يلزم ذلك لوجود المرجح وهو ضعف العامل بالنسبة الى معموله المتقدم وقد يقال كلام ابن مالك
محمول على ما اذا ذكر المعمولين متقدمين او متاخرين وفي علته ايماء الى ذلك كما ذكرنا وتقدم احدهما
جازت الزيادة في المتقدم لقيام المرجح وقد قال الفارسي في قراءة من قرا ولكل وجهة هو موليها
باضافة كل الى وجهة وحذف التنوين انه من هذا اي مما زيدت فيه لام التقوية مع المعمول المتقدم
من المعمولين الا ان الثاني المتاخر قد حذف وان المعنى الله مولي كل ذي وجهة وجهته بتقدير مضاف
ومفعول ثان وقال الزمخشري وتبعه قاضي المفسرين وقرئ لكل وجهة بالاضافة والمعنى وكل وجهة
الله موليها اهلها واللام مزيدة للتاكيد جبرا لتاكيد العامل فلم يقدر في المفعول الاول مضافا والضمير
على هذا للتولية اي ضمير موليها ضمير المصدر فهو مفعول مطلق لا مفعول به لان العامل اذا تعدى
الى الضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره المجرور باللام لان تعديه الى الضمير بغير واسطة مقرر لقوته واللام انما
تدخل على الظاهر المتقدم لضعفه فيتنافيان قال الشارح ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير
عايدا الى الوجهة ولا يلزم تعدي الفعل الى الضمير عايدا الى الوجهة ولا يلزم تعدي الفعل الى الضمير
ظاهره معا لان الظاهر هو ذو وجهة وليس الضمير عايدا عليه بل على الوجهة كما ذكرنا وقد رد
عليه بان الوجهة لا تصلح تفسيرا لهذا الضمير لانه عبارة عن وجهة مضافة الى كل وهذه وجهة
مضاف اليها كل واما ما قيل من ان الاضافة الى ضمير المصدر لا تكون الا بطريق الاتساع واجراء
المصدر مجرى المفعول به ولا سبيل الى ذلك عند ذكر المفعول به فقد نص التفتازاني في حواشي الكشاف
على انه ليس بشيء بل هي مبنية على التشبيه بالمتعدي كما في الاضافة الى الظرف في نحو يا سارق

الليلة اهل الدار وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغني عن حذف ذي من المفعول المتقدم
ووجهته وهو المفعول الثاني لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا قيل عليه ان ادخال
حذف ذي في هذا التقدير ليس على ما ينبغي لان اعتباره انما هو لان المولى صاحب الوجهة لا نفسها
واختار المولى سعد الدين في حواشيه ان العامل في هذه القراءة محذوف اي ولكل وجهة الله موليها
وكذا فيما مثل به الزمخشري من نحو لزيدا ابوه ضاربه اي ضارب ابوه ضاربه ثم قال والمفعول الاخير محذوف
اي اهلها ولا حاجة الى ما قيل ان الضمير للمصدر اي مولي التولية وضارب الضرب او ان لكل وجهة
وضمير موليها هو المفعول الثاني وعليه فلزيادة لام التقوية سببان ضعف العامل بالتاخير والحذف
ولهذا اي ولاجل تعدي العامل الى الضمير والظاهر معا قالوا في الهاء من قوله هذا سراقة للقران يدرسه
ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القران المصراع صدر بيت تمامه والمرء عند الوشا ان يلقها ذيب
وهو من اول البسيط ولم يسم قايله وسراقة بضم المهملة قال الشارح اظنه سراقة بن مالك بن
جشعم المدلجي الصحابي نزل بقديد ومات سنة اربع وعشرين والوشا بكسر الواو وبالمعجمة مع المد
الحبل قصره للضرورة وانثه على معنى الالة والمرء مبتدا وذيب خبره وعند الرشا متعلق بما فيه
من معنى التاخير يريد ان سراقة درس القران فتقدم والمرء متاخر عند اشتغاله بما لا فيه من معنى
التاخير يريد ان سراقة درس القران فتقدم والمرء متاخر عند اشتغاله بما لا يهمه مكبا منهمكا
نفسه في السعي والعار الارشية في الابار وقيل عجزه والمرء عند الرشاء ان يلقها ذيب بضم الراء
وفتحها من الرشا جمع رسوة بتثليث الراء الحبل وذيب بالمثلثة التحتية والموحدة واحد الذياب
فيكون البيت من ثاني البسيط ومعنى البيت هجو رجل من القراء يسمى سراقة بانه يرائي ويقبل
الرشا وانها تصيره ذيبا لانه ياكل على اخذها وفي حواشي التسهيل للمص ولو زعم ان القران مبتدا
وان اللام زايدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا والحق انه بعيد اذ لم ينقل احد ان اللام تزاد في المبتدا
بخلاف الباء وعلى هذا فسراقة خبر اول لهذا والقران يدرسه خبر ثان فاخبر بجملة بعد مفرد وقد
دخلت اللام على احدى المفعولين مع تاخرهما في قول ليلى هي ليلى الاخيلية الشاعرة المشهورة وكانت
من اشعر النساء لا يقدم عليها في الشعر غير الخنساء وكان النابغة الجعدي هجاها فقال
وكنت اهاجي شاعرا رمحه استه * خضب البنان لا يزال مكحلا * فاجابته اعيرتنا بالمك مثله
وامك حصان لا يقال لها هلا * ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد اسنت فقال لها ما راى منك
توبة حتى عشقك فقالت ما راى الناس منك حتى جعلوك خليفة فضحك واعجبه احجاج لا تعطي
العصاة مناهم * ولا الله يعطي للعصاة مناها * وهو شاذ لقوة العامل لعدم تاخره واصالته والبيت
من الضرب الثالث من الطويل من قصيدة امتدحت بها الحجاج وروى المدايني عمن حدثه عن مولى لعنبسة
ابن سعيد بن العاص قال كنت عند الحجاج يوما فجاء الحاجب فقال امراة بالباب قال ادخلها فلما
راها طاطا راسه فجلست بين يديه فاذا امراة بالجانب قال ادخلها فلما قد اسنت حسنة الخلق
ومعها جاريتان لها واذا هي ليلى الاخيلية فقال لها يا ليلى ما اتى بك فقالت اخلاف النجوم وقلة الغيوم
وكلب البرد وشدة الجهد وكنت لنا بعد الله الرفد واني قلت في الامير قولا قال هاتي فانشدت
احجاج لا يفلل سلاحك انما * المنايا بكف الله حيث يراها * احجاج لا تعط العصاة مناهم * ولا الله يعطي
للعصاة مناها * اذا هبط الحجاج ارضا مريضة * تتبع اقصى دايها فشفاها * شفاها من الداء العضال
الذي بها * غلام اذا هز القناة سقاها * اذا سمع الحجاج رز كتيبة * اعد لها قبل النزول قراها *
ثم ذكر باقي القصيدة بطولها وان الحجاج وصلها بمائة ناقة برعاتها ثم قال لها الك حاجة بعدها قالت

تدفع الى النابغة الجعدي قال قد فعلت وقد كانا يتهاجيان فبلغ النابغة فخرج فارا عايذا بعبد الملك
فاتبعته الى الشام فهرب الى قتيبة بن مسلم بخراسان فاتبعته على البريد بكتاب الحجاج فمات بقومس
ويقال بحلوان واما الحجاج فهو ابو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن ابي عقيل بن مسعود الثقفي
امير العراق ولد سنة اربعين او احدى واربعين وروى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وابن عمر
وعنه ثابت البناني وحميد الطويل ومالك بن دينار وولي امارة الحجاز ثم العراق عشرين سنة قال
النسائي ليس بثقة ولا مامون وقال ابو عمرو بن العلا ما رايت رجلا افصح من الحجاج والحسن
والحسن افصحهما وخطب يوما فقال ايها الناس الصبر عن محارم الله ايسر من الصبر على عذاب الله
فقام اليه رجل فقال له ويحك ما اصفق وجهك واقل حياءك تفعل ما تفعل ثم تقول هذا فاخذوه
فلما نزل دعا به فقال لقد اجترات فقال يا حجاج انك تجتري على الله فلا تنكره على نفسك واجترى انا
عليك فتنكره علي فخلى سبيله وعن الاصمعي قال عبد الملك للحجاج انه ليس احد الا وهو يعرف عيب
نفسه فعب نفسك فقال اعفني يا امير المومنين فابى عليه فقال انا لجوج حقود حسود فقال ما في الشيطان شر
مما ذكرت وعن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال ما حسدت الحجاج عدو الله على شي حسدي اياه
على حبه القران واعطايه اهله وقوله حين احتضر ٭ يا رب قد حلف الاعداء واجتهدوا ٭
٭ بانني رجل من ساكني النار ٭ ايحلفون على عمياء ويحهم ٭ ما علمهم بكثير العفو ستار ٭
ايحلفون على عمياء ويحهم ما علمهم بكثير العفو ستار فاخبر الحسن فقال انه تجا فيهما ولما
قيل للحسن مات الحجاج سجد واخبر بموته ابراهيم النخعي فبكى من الفرح توفي ليلة سبع وعشرين
من رمضان سنة خمس وتسعين بواسط قولها لا يفلل سلاحك دعا بلفظ النهي وهو على صيغة
المبني للمجهول والسلاح السيف ففي القاموس السلاح بالكسر وكعنب والسلحان بالضم آلة الحرب
او حديدتها ويونث والسيف والقوس بلا وتر والعصا انتهى وفلول السيف تلمه فهو فليل
ومفلول وافل ومنفل والمنايا جمع منية وهي الموت وبكف الله اي بقدره وقضايه اي كاينة
بقدره حيث يعلمها والمرجع منية بالضم فيها ما يتمنى ويقصد وهبط نزل ووصفنا الارض
بالمريضة مجاز عن تشعث احوالها وتغيرها واقصى الدا ابعده والدا العضال بضم المهملة
ما اعيا صاحبه والغلام الطار الشارب والكهل ضدا ومن حين يولد الى حين يشيب كذا في القاموس
والقناة الرمح ومعنى سقاها رواها من دما الاعادي وقد روى وكيع في غرره انها لما انشدت
الحجاج هذا البيت قال لها افلا قلت موضع غلام هام والرزية بضم الرا المصيبة والكثيبة بالثا
هنا الجماعة المستجيرة من الخيل اي اذا سمع الحجاج برزيتهم واذا بلغه رزيتهم والقرى بالكسر
والقصر ما يقرى به الضيف ومنها لام المستغاث هو عند الاطلاق المستغاث به وقد عرفت
انها مفتوحة الا مع المعطوف غير المعاد معه يا فانها زايدة عند المبرد واختاره ابن خروف
بدليل صحة اسقاطها فان الزايد ما يصح اسقاطه والمعنى باق وعليه فهي لا تتعلق بشي وقال
جماعة هي غير زايدة فلا بد لها من متعلق ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف الندا لما فيه من غير مو
معنى الفعل وليس هذا مبنيا على القول بانه عامل في المنادى لسده مسد الفعل لان المبرد من
القايلين به وقد قال بانها زايدة ورد بان معنى الحرف كذا وقع في اكثر النسخ والمراد ان الحرف
باعتبار ما فيه من معنى الفعل الا انه اضاف المعنى الى الحرف لادنى ملابسة والاظهر ما في
بعضها وهو ان معنى الفعل لا يعمل في المجرور لانه مفعول به في المعنى وفيه نظر لانه قد
عمل في الحال وليس الظرف اسوا حالا منها الا ترى ان العامل في الحال في صاحبها عامل ايضا

في نحو قوله ٭ كان قلوب الطير رطبا ويابسا ٭ لدى وكرها العناب والحشف البالي ٭ هو من الضرب
الاول من الطويل من قصيدة تقدم القول فيها لامرى القيس بن حجر الكندي وقد اورده المص
في توضيحه شاهدا على ان من صور وجوب تاخر الحال عن عاملها اذا كان لفظا مضمنا معنى
الفعل دون حروفه ووهم العيني في شرح الشواهد وتبعه الجلال في شرح شواهد الكتاب فزعما
انه استشهد به على ان رطبا ويابسا حالان متضمنان معنى الفعل فلهذا وجب تاخيرهما
واورده علما البيان شاهدا على التشبيه الملفوف وهو ان يوتى بالمشبهات اولا على طريق
العطف او غيره ثم بالمشبه بها كذلك فانه في وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور فشبه
الرطب الطري من قلوبها بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي وهذا من باب تشبيه
متعدد بمتعدد اذ ليس لاجتماع المشبه المتعدد هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها
وفي كامل المبرد ان هذا البيت باجماع الرواة احسن ما جاء في تشبيه شيين مختلفين والوكر
بفتح الواو العش بالضم والعناب كرمان ثمر معروف والحشف بالتحريك اردا التمر واليابس
الفاسد والبالي من بلي الثوب اذا خلق وقال الاكثرون متعلقة بفعل الندا المحذوف يعني ادعو
وانادي قال الرضي والاولى انه يقدر بلفظ الماضي اي دعوت وناديت لان فعل الندا مقصود
به الانشا والاغلب في الافعال الانشايية مجيها بلفظ الماضي واختاره ابن الصايغ وابن عصفور
ونسباه لسيبويه القايل بان العامل في المنادى هو ادعو مقدرا واعترض بانه متعد بنفسه
فلا يتعدى باللام فلا يتعلق به فاجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى فعل يتعدى باللام و
هو معنى الالتجاء في يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور وجماعة بانه ضعف
بالتزام الحذف فقوي تعديته باللام واقتصر ابو حيان على ايراد هذا الجواب وكذا الرضي حيث قال
واللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالا ضمار
وفيه نظر لان اللام المقوية زايدة كما تقدم وهولاء يقولون بالزيادة واجيب بانه يسير ح
بان التحقيق ان هذه اللام ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة
القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين وقد مر قريبا فان
قلت وايضا فان اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف فلو كان التزام
الحذف موديا الى ضعف العامل لجازت تقويته باللام هنا قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض
منه وهو المفسر كان بمنزلة ما لم يحذف فلم يكن لزيادة اللام وجه فان قيل لا نسلم ان الفعل
المذكور عوض عن المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا
منه اجيب بالتزام انه عوض بدليل انه لا يجمع بينه وبين المحذوف كما هو شان العوض فان قلت
وكذلك حرف الندا عوض من فعل الندا فكان حق اللام ان لا تزاد معه كما ذكرت قلت انما هو كالعوض
ولو كان عوض البتة اي قطعا وفي الصحاح البت القطع ويقال لا افعله بتة والبتة لكل امر لا رجعة
فيه ونصبه على المصدر ونقل الشارح اللب عن س ان اللام لازمة فيه لم يجز حذفها اذ لا يجمع
في الحذف بين العوض والمعوض قيل عليه قد يحذف العوض كالتا في اقامة فانه مصدر اقام مخفف
المجي على اقوام لكنه اعل تبعا لفعله بقلب الواو الفا وحذفها لالتقاء الساكنين ثم عوض التا عنها
واذا اضيف حذفت التا قال الله تعالى واقام الصلاة والقول بانهم جعلوا المضاف اليه عوضا
يرده انه لا يمتنع الجمع بينهما قال عزمت على اقامة ذي صباح واجيب بانا لا نسلم ان التا عوض
البتة بل هي كالعوض ومن ثم جاز حذفها ثم انه اي هذا العوض ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل

منزلته من كل وجه بخلاف العوض في باب التفسير فانه بلفظ المحذوف قلنا وقد يكون
فيه بغير لفظه كما في زيدا حبست عليه وعمرا ضربت غلامه وزعم الكوفيون ان اللام في
المستغاث بقية اسم وهو آل قال الرضي وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل
زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله وفي شرح
التسهيل لابن مالك ومما يدل على ضعف ما ذهبوا اليه الرجوع الى الكسر في العطف بدون
اعادة يا ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها في العطف موجب وقال ابو حيان ومما يدل على بطلان
هذا القول انهم قالوا يا لك فلو كان اصله يا آلك لم يجز لانه لا يجوز يا غلامك وظاهر حكاية
الفراء عن بعضهم انه ليس مذهب الكوفيين ويظهر من ذلك انه لم يقل بهذا القول
وهو [illegible] والاصل في نحو يا لزيد يا آل زيد وكانه اريد بالآل نفسه كما في قوله تعالى
ادخلوا آل فرعون في وجه ثم حذفت همزة آل للتخفيف واحد الالفين الف يا وتالي همزة
آل لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله * فخير نحن عند الناس منكم * اذا الداعي المثوب قال يالا *
هو من الضرب الاول من الوافر وقائله زهير بن مسعود الضبي قال المص في شواهده خير
مبتدا ونحن فاعل وفيه شذوذ لان اعمال الوصف غير معتمد ورفع اسم التفضيل للظاهر
في غير مسئلة الكحل ولا يكون خبرا مقدما لئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بالاجنبي خيرام
وهو المبتدا وقد يأول على تقدير خير خبر نحن محذوفة والمذكورة تاكيد للضمير المستتر
في خير العائد على نحن المحذوفة والمثوب بالمثلثة المرجع ومنه التثويب في اذان الفجر وهو
ترجيع قوله الصلاة خير من النوم فان الجار لا يقتصر عليه اي لا جائز ان تكون هذه لام
المستغاث والالف اطلاق لانها حرف جار والجار لا يحذف مجروره ويقتصر عليه واجيب بان
الاصل يا قوم لا فرارا ولا نفر فحذف ما بعد لا النافية كما حذف ما بعد حرف النداء ايضا والال
يا فلان ايضا ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال يا فيقال الا تا يريد بهذا الا تفعلوا والا فافعلوا
يعني ان ذلك من باب الاكتفاء ببعض الكلمة او الكلام عن الباقي الا ترى الى قول بعضهم *
نادوهم الا الجموا الا تا * قالوا جميعا كلهم الا فا * اراد الا تركبون والا فاركبوا فحذف الجملة واكتفى
بحرف العطف من فاركبوا وبالتاء من تركبون وقال زهير * بالخير خيرات وان شرا فا *
ولا اريد الشر الا ان يا * اراد فاصابك فاكتفى بالفاء والهمزة وحذف ما بعدها واطلق الهمزة
بالالف واراد الا ان تا الا ان ياتي الخير فاكتفى بالتاء والهمزة وحذف ما بعدها وحرك الهمزة
بالفتح واطلقها بالالف تنبيه اذا قيل يا لزيد بفتح اللام فهو مستغاث اي به فان كسرت
فهو مستغاث لاجله والمستغاث به محذوف فان قيل يا لك احتمل الوجهين اي ان يكون
مستغاثا به ومستغاثا له فان قيل يا لي فلذلك يحتمل الوجهين عند ابن جني اجازها في قوله
* يا شوق ما ابقى ويا لي من النوى * ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى * وقد تقدم الكلام على هذا البيت
قريبا فراجعه قال ابن عصفور الصواب انه مستغاث لاجله والمستغاث محذوف لان لام
المستغاث متعلقة بادعو فلو كان لي مستغاثا لتعلقت اللام بادعو فيلزم تعدي فعل
المضمر المتصل الى ضميره المتصل وهو غير سائغ وهذا لا يلزم ابن جني لانه يرى تعلق اللام
بيا كما تقدم ويا لا تتحمل ضميرا كما لا تتحمله ما اذا عملت في الحال لما فيها من معنى التنبيه نحو وهذا
بعلي شيخا وان قيل التقدير ابنه نعم هو اي هذا المحذور لازم لابن عصفور في قوله يا لزيد
يا لعمرو ان لام العمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو اي ان الذي فر ابن عصفور
منه

منه وقع فيه اذ قال ان لام المستغاث له في نحو يا لزيد لعمرو متعلقة بادعو ايضا فاذا جعل
اللام من يا لي لام المستغاث له فقد لزم المحذور ايضا وعلى هذا التقدير فالكلام جملتان و
مختار الرضي ما ذهب اليه بعضهم من ان لام المستغاث له متعلقة بما تعلقت به لام المستغاث
وعليه فالكلام جملة واحدة وينبغي لذا اي لابن عصفور هنا ان يرجع الى قول ابن الباذش ان تعلقها
باسم محذوف تقديره مدعو لعمرو والكلام جملة واحدة ايضا الا انه مبني على ان الحال تجي من المناد ي
وهو مختار ابن مالك مطلقا وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى المنع مطلقا وفصل قوم منهم
الاخفش والمازني والفارسي بين ان تكون موكدة فيجوز وقوعها وان تكون مبينة فيمتنع
وانما ادعيا اي ابن عصفور وابن الباذش وجوب التقدير اي وجوب تقدير متعلق للام المستغا ث
له لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين لا سيما وقد ضعف بوجوب التقدير واجاب ابن الضائع
بانهما مختلفان معنى نحو وهبت لك دينارا للترضي فان لام المستغاث للاختصاص ولام المستغاث
له للتعليل واختلاف المعنى يقوم مقام اختلاف اللفظ تنبيه زادوا اللام في بعض المفاعيل
المستغنية عنها اي عن اللام او عن زيادتها كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوا اي اللام من بعض المفاعيل
المفتقرة اليها توسعا كقوله تعالى يبغونها عوجا اي يبغون لها عوجا فاتسع في الفعل وحذفت اللام
وهذه الجملة حال من فاعل يصدون وضمير يبغونها للسبيل لانها تونث اي طالبين لها اعوجاجا
بان يلبسوا على الناس ويوهموا ان فيها عوجا عن الحق بمنع نسخ شريعة موسى عليه السلام وتغيير صفة الرسول
صلى الله عليه وسلم او بالتحريش بين المسلمين المومنين لتختلف كلمتهم والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له
منازل يسير فيها فمنازل مفعول به ومن جعل التقدير قدرنا سيره منازل فمنازل ظرف عنده
اي قدرنا سيره في منازل اذ لا معنى لتقدير نفس القمر منازل ومنازل القمر ثمانية وعشرون ينزل كل
ليلة في واحدة منها لا يتخطاها ولا يتقاصر عنها فاذا كان في اخر منازله وهو الذي يكون فيه قبيل
الاجتماع رق واستقوس ويستتر ليلتين ان كان الشهر ثلاثين وليلة ان كان تسعة وعشرين واذا
كالوهم او وزنوهم يخسرون اي اذا كالوا لهم للناس او وزنوا لهم فحذفت اللام واوصل الفعل وهو على تقدير
مضاف اي اذا كالوا مكيلهم او وزنوا موزونهم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما جعل
الضمير المنفصل اعني هم تاكيدا للمتصل اعني الواو فغير حسن لاخراجه الكلام عن حسن الانتظام مع
ما قبله اذ المقصود بيان اختلاف حالهم في الاخذ من غيرهم والدفع الى غيرهم لا في المباشرة قاله
قاضي المفسرين ويستدعي اثبات الالف بعد الواو كما هو خط المصحف في نظايره وسيعود الى الكلام
في هذه الاية ان شاء الله تعالى وقالوا وهبتك دينارا وصدتك ظبيا وجنيتك ثمرة والاصل وهبت
لك وصدت لك وجنيت لك لانها من الافعال التي تتعدى الى مفعولين ثانيهما بحرف الجر قال ولقد
جنيتك اكموا وعساقلا تقدم الكلام عليه وعلى تتمته في بحث ال وقال * فتولى غلامهم ثم نادى *
اظليما اصيدكم ام حمارا * هو من الضرب الاول من الخفيف والظليم بالمعجمة ذكر النعام ويجمع على ظلمان
كرغيف ورغفان والحمار اراد به الحمار الوحشي ويقال حمار وحش على الاضافة وهو الفراء وهو حلال
بالاجماع ولو تاهل وقوله اذا قالت حذام فانصتوها في رواية جماعة والمشهور فصدقوها اي انصتوا
لها واستمعوا وعلى المشهور فلا شاهد وهذا المصراع صدر بيت عجزه فان القول ما قالت حذام من
الضرب الاول من الوافر وقائله لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وايل وحذام زوجته بنت الريان
ابن حسر بن تميم لانها ضرتها حدمت يدها بشفرة فصبت عليها خمرا فبرئت فسميت البرشا ايضا
وسبب قول هذا البيت ان غاطس بن الحلاج الحميري سار الى قومها في جموع فاقتتلوا ثم رجع الحميري الى

معسكره وهرب قومها فسار واليلتهم ويومهم الى الغد ونزلوا الليلة الثانية فلما اصبح الحميري وراي
جلاءهم اتبعهم فانتبه القطا من وقع دوابهم فمرت على قوم حذام قطعا قطعا فخرجت حذام الى قومها فقالت
الا يا قومنا ارتحلوا فسيروا فلو ترك القطا ليلا لناما فقال زوجها اذا قالت حذام البيت فارتحلوا
حتى اعتصموا بالجبل ويئس منهم اصحاب غاطس فرجعوا وحذام من اعلام الاعيان المونثة المبنية على الكسر
لشبهها بنزال عدلا ووزنا كما هو لغة الحجازيين واما تميم فالاكثر على ان ذوات الراء فيها مبني كحضار
وما عداها فمعرب غير منصرف والاقل على ان الجميع غير منصرف الثاني والعشرون من معاني اللام الجارة
التبيين قال ابو حيان وهي الواقعة بعد اسماء الافعال والمصادر التي تشبهها مبنية لصاحب معناها
والتعلقة بحب في تعجب او تفضيل مبنية لمفعولية مصحوبها ولم يوفوها حقها من الشرح والتفسير
فاقول هي ثلاثة اقسام احدها ما يبين المفعول من الفاعل فيقتضي ان يكون مجرورها مفعولا وهذه يتعلق
بمذكور اي بشيء مذكور وضابطها ان يقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او
بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو الواقع بعد اللام
مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس اي انت مفعول الحب والبغض وهو الواقع بعد الى
فاعلهما هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعنى الذي هو التبيين في معاني الى ايضا
كما بينا وقد ذكره في معانيها في التسهيل فقال الى لانتهاء الغاية مطلقا وللتبيين وللمصاحبة و
يكون اعتذارا عن ابن مالك حيث ذكر هذا المعنى في معاني الى فقد نص الشارح على ان ابن مالك
اول من ذكر ذلك وقدمنا ذلك وليس هذا اعتراضا من المص على ابن مالك كما توهم الشارح فقال هذا
عجيب فان ابن مالك لم يهمله بل ذكره في معاني الى وساق عبارة التسهيل السابقة وقد سبق
الشارح غيره الى الاعتراض على المص بهذا ومنشاوه كما قال المحشي اعادة الضمير المنصوب في يلزمه
الى ابن مالك وانما هو عايد على شرح كلامه لبيان ما لزم منه الثاني والثالث ما يبين فاعلية غير
ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اي كل من اللام المبنية
للفاعلية واللام المبينة للمفعولية اما غير معلوم مما قبلها اي قبل اللام او معلوم ولكن استونف بيانه
تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد
في الدعا له وجدعا له في الدعاء عليه اذ الجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد واعلم ان على نحو سقيا لزيد
وجدعا له من قبيل المصادر التي وجب حذف افعالها قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف
الفعل حيث حصل والضابط هنا ان المصدر ان بين فاعله او مفعوله بالاضافة او بحرف الجر ولم
يكن لبيان النوع وجب حذف فعله نحو سبحان الله ومعاذ الله وسقيا لزيد وجدعا له وعجبا منك و
مرحبا بك وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل
متصلين به وقد يستحسن حذف الفعل اما لبيانه لقصد الدوام واللزوم بحذف ما الفعل المتجدد
والحدوث كما في حمدا لك وعجبا منك وسبحان الله ومرحبا بك واما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله عليكم
صبغة الله ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك فيبقى المصدر منهما
لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فيذكر ما هو المقصود من احدهما بعده ليختص به مبينا اما
بالاضافة او بحرف الجر فيمتنع اظهار الفعل بل لا يجوز اذ لو ظهر الفعل لرجع الفاعل والمفعول الى مكانه
وقالت هذا المرام فمن انذ ومن ان وان امر وهلك واما نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك
وسعى لها سعيها فليس مما دخل تحت هذا الضابط لان اضافة المصدر فيها لبيان النوع فهذه
اللام ليست متعلقة بالمصدرين يعني سقيا وجدعا ولا بفعلهما المقدرين لانهما متعديان تعليل الامر

ولام

ولا هي تقوية للعامل لضعفه بالفرعية اللام الاولى للتقوية والثانية لتعليلها ان قدرانه المصدر
او لضعفه بالتزام الحذف ان قدرانه الفعل لانه لام التقوية صالحة للسقوط لما عرفت من انها
زايدة وكل زايد صالح للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن
الحاجب ذكره في شرح المفصل قيل عليه لم يستند في رد كلام شيخ المحققين ابن الحاجب الى نقل
نعتمد عليه ولا شاهد بتعين المصير اليه ولا هي مخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار
لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه لا يوصف ايضا وانما هي لام مبينة للمدعو له او عليه ان لم
يكن معلوما من سياق او غيره او موكدة للبيان ان كان معلوما وليس تقدير المحذوف اعني اي ليس
المقدر المحذوف الذي يتعلق به اللام لفظا اعني كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه قيل عليه
انما يتوجه هذا الرد لو كان ابن عصفور يقدرا اعني متقدما على الجار والمجرور والا فتقديره موخرا
لا يمنع من دخول اللام على معموله المقدم كما في لزيد ضربت بل الظاهر ان يقدر في هذا المقام موخرا لا اعتنا
بشان الظرف المذكور للتبيين ولارادة الاختصاص ايضا فان كان في كلام ابن عصفور ما يقتضي تقديره
مقدما اتجه الرد والا حمل على ما قلناه وطاح الرد والحق اتجاهه وان قدره متاخرا لصيرورة اللام
ح لام التقوية التي من شانها صحة السقوط مع ان هذه اللام لا يصح سقوطها كما علمت بل التقدير
ارادتي لزيد اي بل تقدير المحذوف ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدا ولزيد ظرف مستقر هو الخبر
فيتعلق بمحذوف على القاعدة في مثله وليس المراد ان المحذوف المقدر الذي يتعلق به اللام هو ارادتي
والا لكانت اللام للتقوية لا للتبيين وعلى هذا فالكلام جملتان فعلية واسمية والثانية مستانفة
للتفسير قال الرضي والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب
حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قايم مقام الفعل كما كان
يلي الفعل الا انه قدر المبتدا ضميرا فقال والمعنى هو لك اي هذا الدعا لك وينبني على ان هذه
اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان تنصب زيدا بعامل محذوف على
شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر الحال محل الفعل دون حرف مصدري اي دون ان يكون
بحرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا ضربا لان الضمير الصالح لربط جملة
التفسير بالاسم المشتغل عنه في المثال ليس معمولا له اي لهذا المصدر الواقع في المثال ولا هو
من جملته فلا يصح رابطا لكن الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا بد لها من رابط وسياتي لهذا مزيد
ايضاح ان شاء الله تعالى واما تجويز بعضهم وهو الزمخشري وتبعه القاضي وتلاهما ابو حيان
في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم كغلط
وزنا ومعنى يقال وهم في الحساب كوجل غلط وفي الشي كوعد ذهب وهمه اليه ووجهه ما قررنا
وانما الذين مرفوع المحل على الابتداء والجملة الدعائية خبر على التاويل ودخول الفاء فيها لتضمن
المبتدا معنى الشرط وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا لك متعلقة
بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا تهافت اي وفي هذا القول تساقط لما فيه من التدافع لانهم اذا اطلقوا
القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف مع ما هو خبر عنه
للتبيين فكيف مع ذلك يقال انها متعلقة بالمصدر المذكور ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد
وويحا له والاول من المصادر التي لها فعل من لفظها والثاني من المصادر التي لا فعل لها من لفظها
ومنها نحو ويلا له وويسا له فيقدر لها ناصب من غير لفظها واما ما انشده ابن جني من قوله
فلا وال ولا واح ولا واس ابو هند فقد قال ابن الدهان في الغرة انه مصنوع فانهما في معنى

لغا علهما ثم لا يخفى ان هذا بيان لحاصل هذا
خسر وهلك اي هما بمعنى فعلين لازمين واللام مبينة
الكلام الدعائي وليس المراد تفسير المصدرين بذلك بنا على انهما قايمان مقام فعليهما فيفسران
بما يرادف الفعلين والا لكانا مبنيين وتفصيل الكلام على وجه يوضح المرام ان نقول المصادر التي
اقتضى الحال حذف افعالها اما ان تتاول في حذف الفعل بحيث لا ينوي قبلها تقديرا بل يصير المصدر
عوضا منه وقايما مقامه كالمصادر الصايرة اسما افعال فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها محل
من الاعراب كاليس للفعل القايمة مقامه محل منه وبناوها على الفتح اكثر ان زادت على حرفين لتشاكل
اعرابها المستحق لها وهي مصادر ويكون الفاعل والمفعول معها كهما مع الفعل ويجوز مراعات اصلها
في المصدرية وان كانت اسما افعال فيستعملان بعدها استعمالها مع المصادر نحو قوله تعالى
هيهات هيهات لما توعدون واما ان لا تتوغل في حذف الفعل بل يكون مقدرا قبلها ناصبا لها فكانها
قايمة مقامه من حيث انه لم يذكر قبلها فبالانتصاب يعرف ان الفعل مقدر وبالبنا يعرف انه غير
مقدر وان المصدر قايم مقام تبا وويحا منصوبان فالناصب مقدر قبلها وما ذكره المص فهو بيان
لمعنى الكلام كله فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام
الكلام قال تعالى ويل للمطففين ويل لكل همزة ولك فيهما ادخال الالف واللام ثم الرفع مع
التعريف اكثر والنصب مع التنكير اكثر فان قلت تبا له وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني
لم يجز للتخالف الدليل والمدلول عليه اذ اللام في الاول الصالح للدلالة للتبيين واللام المحذوفة
لغيره اي للاختصاص واختلف في قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما مجردة
عن اللحوم والاعصاب انكم مخرجون من الاجداث او من العدم تارة اخرى الى الوجود وانكم تكرير للاول
اكد به لطول الفصل بينه وبين خبره او انكم مخرجون مبتدا خبره الظرف المقدم او فاعل للفعل
المقدر جوابا للشرط والجملة خبر للاول او خبر للاول محذوفا لدلالة خبر الثاني عليه لا ان يكون الظرف
لان الاسم جثة هيهات هيهات لما توعدون فقيل اللام زايدة وما فاعل اي بعد ما توعدون وهو من المسئلة
من التنازع نحو قوله فهيهات هيهات العقيق واهله او هي فاعل الاول والثاني تكرير له ويبعده
ان اللام لا تزاد في الفاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع الى البعث او الاخراج فاللام للتبيين اي
لبيان المستبعد الذي هو احدها وقيل هيهات مبتدا بمعنى البعد والجار والمجرور خبر وهو ما جنح
اليه الزجاج قال في البحر قال الزجاج البعد لما توعدون او بعد لما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه
تفسير معنى لا تفسير اعراب لان هيهات لم تثبت مصدريتها وقول الزمخشري فمن نونه نزله
منزلة المصدر ليس بواضح لانهم قد نونوا الاسماء الافعال ولا تقول انها اذا نونت نزلت منزلة
المصدر وقال ابن عطية في قراة من ضم هيهات ونونه انه اسم معرب مستقل وخبره لما توعدون
وقال صاحب اللوايح فاما من قرا هيهات فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين متمكنين مرتفعين بالابتدا
وما بعدها خبرها والتكرار للتاكيد ويجوز ان يكونا اسما للفعل والضم للبناء ونونه لكونه نكرة وكلام
الرضي يميل الى ان هيهات وان كان اسم فعل بمعنى الخبر فهو في الاصل مصدر فانه قال وقد يقال هلم
لك مبينا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تبين
بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات هيهات لما توعدون ولهذا كان فتح
اليا فيها هو اللغة الشهيرة نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وعلى القول بمصدريته
فاصله هيهية كزلزلة قلبوا اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واما قوله تعالى وقالت هيت
لك ففيه قرايها مفتوحة ويا ساكنة وتا فوقية اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهيت

اسم

اسم فعل لكنه في الاصل صوت نقل الى المصدر ثم الى اسم الفعل وهو واجب البناء نظرا الى اصله ثم
قيل مسماه فعل ماض اي تهيات فاللام متعلقة به وصلة له كما يتعلق بمسماه لو صرح به وقيل
مسماه فعل امر بمعنى اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع فاللام لتبيين اي ارادتي لك او اقول
لك وكلام قاضي المفسرين يقتضي ان اللام للتبيين على القول بان مسماه تهيات ايضا واما من قرا
هيت مثل جئت اي بكسر الهاء وسكون الهمزة وضم التاء وهو هشام عن عامر في احد وجهيه
فهو فعل بمعنى تهيات واللام متعلقة به يقال هاء يهيء اذا تهيا وفي الوسيط للامام الواحدي
وانكر ابو عمرو والكسائي هذه القراءة وقالا هئت بمعنى تهيات باطل لم يحك عن العرب واما من قرا
كذلك اي بكسر الهاء والهمزة ولكن جعل التاء ضمير المخاطب اي لكن فتح التاء ولم يضمها وهو هشام
عن ابن عامر ايضا في ثاني وجهيه فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل والمعنى تهيات ارادتي لك
او اقول لك ولا وجه لتعلق اللام بالفعل لانه لا معنى لتهيات لك مع ما يلزم من تعدي فعل الضمير
المتصل الى ضميره المتصل وقد وهم ابو علي راوي هذا الوجه لان يوسف عليه السلام لم يتهيا لها
بدليل لم اخنه وقدت قميصه وقال مكي لو كان الكلام هيت لي ووجهها المص بقوله ومعنى تهيؤ تيسر
انكرتها بلا انه قصدها بدليل وراودته فلا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها ونقلها
وقال المحقق الجعبري نسبة الوهم الى المتواتر وهم ومعناه حسنت تهيئتك والجار غير متعلق
به ويحتمل انها اصل قراة هشام بكسر الهاء والياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة في نسبة
هذه القراة الى هشام سهو وانما هي قراة نافع وابن كثير ذكوان عن ابن عامر تنبيه الظاهر ان
لها في قول المتنبي لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا جار ومجرور
متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضرب زيد وانت تريد
ضرب نفسه فيكون الضمير عايدا على زيد واعلم انهم يعاملون النفس معاملة شي اخر فيجوزون
ضرب زيد نفسه ويمنعون ضربه زيد وان كان معناه ذلك لئلا يتعدى فعل الظاهر
الى ضميره المتصل وذلك ممتنع فينبغي ان يقدر لها صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه
صار حالا منه كما ان قوله الى ارواحنا كذلك اي صفة في الاصل لسبلا قدمت فصارت
حالا اذ المعنى مسلوكة الى ارواحنا اي لولا مفارقتنا الاحباب ما وجدت المنايا طرقا
كاينة لها مسلوكة الى ارواحنا ولك في لها وجه غريب وهو ان تقدره جمع اللهاة كحصاة
وحصى قال في القاموس اللهاة اللحمة المشرفة على الحلق او ما بين منقطع اصل اللسان
الى منقطع القلب من اعلى الفم والجمع لهوات ولهيات ولهي ولهى ولهاء وتكون المنايا
مضافا اليه ولها مضاف ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة اي تخييلية شبهت
يعني المنايا بشي يبتلع الناس تشبيها مضمرا في النفس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه
مثبتا له شي من لوازم المشبه به محذوف اعني اللهى التي يراد بها الافواه مجازا تسمية
للمجاور باسم مجاوره كما اشار اليه بقوله ويكون اقام اللهى مقام الافواه لمجاورة اللهوات
للفم فهذا التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخييلية وهي قرينة
المكنية واما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب اي لطلب الفعل سواء كان
من الاعلى او المساوي او الادنى وحركتها الكسر حملا على الجارة اختها بجامع ان كلا منهما
مختص بقبيل من الكلم وعامل فيه العمل المقصور عليه فان قيل اليس لام الجر تفتح مع المضمر
على ما هو الاصل في كل ما وضع على حرف واحد فهلا حملت لام الجزم على لام الجر في هذه الحالة

اجيب بان مدخول لام الجزم لما كان هو المضارع الشبيه بالاسم الظاهر عوملت معاملة
لام الجر حيث تدخل على الاسم الظاهر قضاء لحق المشابهة ولمشاركة الامر في اللام لام الامر
بالصيغة في انهما لطلب الفعل اتحد لفظ اخرها صورة وان اختلفا اعرابا وبناء وسليم
بصيغة التصغير قبيلة من قيس غيلان واخرى من جذام تفتحها حكاها عنهم الفرا وخصها بعضهم
بما بعدها ياء مفتوحة واطلاق المص كابن مالك لا يقتضيه وهذا كما يفتح لام الجر في بعض اللغات
اذا دخلت على الفعل واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا
بي وليس ذلك ايثارا للتخفيف حملا على باب كتف كما قال الشارح لان ذلك اجرا للمنفصل
مجرى المتصل ومثله لا يكاد يوجد مع قلته الا في اضطرار نص عليه ابن مالك بل رجوع الى ما
هو الاصل فان الاصل في هذه اللام ان تكون ساكنة لتشاكل لفظها عملها وانما منع منه الابتدا
وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي وتحريكها بعدها اكثر وفي ذلك
رد على من قال انه اي ان هذا التسكين خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين
كون الطلب امرا واردا من الاعلى على الادنى نحو لينفق ذو سعة او دعاء واردا من الادنى على الاعلى نحو
ليقض علينا ربك او التماسا واردا من المساوي على المساوي كقولك لمن يساويك ليفعل فلان كذا اذا
لم ترد الاستعلاء عليه اما اذا اردته فهو امر والمختار عند ائمتنا الاصوليين ان الامر اقتضاء
فعل غير كف مدلول عليه بغير لفظ كف ولا يعتبر فيه علو ولا استعلاء قطعا ولنا الاقتضاء هو
بتعميم الكلام وغيره لما ليس بكف ولما هو كف مدلول عليه بكف وكذا لو اخرجت صيغة
الطلب عن الطلب الى غيره فانه لا يتفاوت الحال في اقتضاء اللام للجزم كالتي يراد بها وبنحو
الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم اي فيمد ويمهله
بطول العمر والتمتع ونحمل خطاياكم ط الاثم قال قاضي المفسرين في الاية الاولى وانما اخرجه على لفظ
الامر ايذانا بان امهاله مما ينبغي ان نفعله استدراجا وقطعا لمعاذيره كقوله انما نملي لهم ليزدادوا
اثما وكقوله اولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم وفي الثانية وانما امروا انفسهم بالحمل
عاطفين على امرهم بالاتباع مبالغة في تعليق الحمل بالاتباع والوعد بتخفيف الاوزار عنهم ان
كانت تشجيعا لهم عليه وقيل في الاية الاولى انه دعاء له بطول [illegible] لعله يؤمن ونقل في التنزيل
او التهديد نحو ومن شاء فليكفر وهذا هو معنى الامر في افعلوا ما شئتم لفظ الاية اعملوا ما شئتم
فلعله لم يرد التمثيل به ولا يخفى ما في هذا الامر من التهديد الشديد سيما اذا نظر الى ما قبلها
والى ما ختمت به من الوعيد بالمجازاة اعني قوله تعالى انه بما تعملون بصير واما قوله تعالى ليكفروا بما اتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل اللامان هنا اي من القول والتركيب التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا بان مضمرة
بعدها والتهديد فيكون مجزوما بها وانتظام كلام الكشاف في وجه التعليل ان اللام متعلقة بما سبق
من قوله تعالى فلما نجاهم اذا هم يشركون حيث قال والمعنى يعودون الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين
التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف عادة المومنين المخلصين على الحقيقة اذا انجاهم الله من شكر
نعمة النجاة وجعلها ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التمتع والتلذذ انتهى وانما جعل الداعي الى الشرك
كفران النعمة والتلذذ بها على ان لام ليكفروا للصيرورة والعاقبة وان التعليل وارد على طريق المجاز
فانه لما كانت ثمرة عودهم الى الاشراك كفران النعمة والتلذذ بها شبه ذلك بالداعي الذي يفعل
الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل استعارة تبعية كما مر تقريره ويتعين الثاني
اي التهديد في اللام الثانية في قراءة من سكنها وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون لان اللام

كي

كي لا تسكن فتعين ان تكون لام الطلب المراد به التهديد وتكون الاية على طبق قوله تعالى ثم اذا كشف الضر
عنكم اذا فريق منكم بربهم يشركون ليكفروا بما اتيناهم فتمتعوا فيترجح بذلك ان تكون اللام الاولى
كذلك اي لام الطلب ايضا ويوئيه اي ويويد الحمل على الطلب التهديدي في اللامين ان بعدهما فسوف
يعلمون فانه اغلظ الوعيد وهو متضمن للتهديد فيصير الكلام متلائم الاطراف ولان الفاء
الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط ترتب مضمونها عليه والامر هو متضمن للشرط واما وليحكم
اهل الانجيل فمن قرا بسكون اللام فهي لام الطلب لانه يقرا بسكون الميم فيكون مجزوما وهو امر
مستانف وهذه القراءة لمن عدا حمزة من السبعة ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل لانه يفتح
الميم على انه منصوب بان مضمرة بعد لام العلة وهذا التعليل اما هو معطوف على تعليل اخر
مقصود من المعنى لان قوله تعالى واتيناه الانجيل فيه هدى ونور معناه واتيناه الانجيل للهدى والنور
اي لان يهتدوا باحكامه ويستضيئوا بمواعظه والجملة فيه هدى ونور حال اليه او فيه هو الحال
وهدى فاعل لاعتماده على صاحب الحال بدليل عطف ومصدقا لما بين يديه من التورية عليها وكذا
قوله وهدى وموعظة للمتقين اي هاديا وواعظا او على المبالغة ويجوز في ذين ان يكون
نصبهما على المفعول له والعامل محذوف تقديره واتيناه الانجيل للهدى والموعظة ويكون
قوله وليحكم معطوفا عليه ويكون عطف وهدى من عطف الجمل وعلى هذا فينبغي جعل اسناد الهدى
والموعظة الى الله تعالى لا الى الانجيل ليتم شرط النصب اذ شرطه ان يتحد المفعول له مع عامله فاعلا
وزمانا ولذا عطف عليه وليحكم باللام لما كان فاعله اهل الانجيل ولان زمان الحكم متاخر عن
زمان الايتاء بخلاف الهداية والموعظة فانهما مقارنان للايتاء في الزمان ومثله في العطف
بحسب المعنى انا زينا السماء الدنيا اي القربى منكم بزينة الكواكب اي الاضافة البيانية اي بزينة
هي الكواكب ويعضده قراءة حمزة ويعقوب وحفص بزينة الكواكب بتنوين زينة وابدال الكواكب
منها او على ان الاضافة بمعنى اللام اي بزينة للكواكب كاضوائها واوضاعها او التقدير بان زينا
الكواكب فيها على اضافة المصدر الى المفعول فان فعله بالكسر كما جاءت اسماء كالليقة جاءت
مصدرا كالنية ويويده قراءة ابي بكر بالتنوين والنصب على الاصل او بان زينها الكواكب على اضافته
الى الفاعل ويويده القراءة الشاذة بالتنوين ورفع الكواكب وركوز الثوابت في الفلك الثامن المعبر
عنه بالكرسي في لسان اهل الشرع وما عدا القمر من السيارة في السنة المتوسطة ان تحقق لا يقدح
في ذلك فان اهل الارض يرونها باسرها كجواهر متلالية مشرقة على سطحها وحفظا لان المعنى
انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة وحفظا او هو منصوب باضمار فعله اي وحفظناها حفظا
واما متعلقا بفعل مقدر موخر انما اعتبره موخرا قصدا الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان
الاهتمام بالمذكور الشرائي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزله وعلقه قاضي المفسرين تبعا
للزمخشري باتيناه مقدرا الا ان القاضي قدره مقدما والزمخشري موخرا ومثله في تقدير المتعلق
موخرا وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس اي وللجزاء خلقهما ويحتمل العطف على
محذوف اي ليدل بها على قدرته وليجزي وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض اي ملكهما
الاعظم وليكون من الموقنين اي اريناه ذلك او التقدير ليستدل وليكون او فعلنا ذلك ليكون و
الاراءة من الروية بمعنى الابصار وهمزته للتعدية ومن ثم تعدى الى مفعولين بعد ان كان بمجرده
معدى الى واحد وقوله تعالى هو علي هين ولنجعله اية علامة وبرهانا على كمال قدرتنا للناس اي
خلقناه من غير اب او التقدير نفعل ذلك لنجعله او لنبين به قدرتنا ولنجعله وقيل عطف على

ليهب على طريقة الالتفات واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا اي ضمير خطاب استغني
عن اللام الدالة على معنى الطلب بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد وهذا هو المسمى بالامر بالصيغة
وبامر المخاطب ويجب اللام ان انتفت الفاعلية دون الخطاب بان كان فعل الطلب مسندا
الى نايب فاعل المخاطب نحو لتعن اي انت بحاجتي قال الجوهري وعنيت بحاجتك اعني بها عناية
وانا بها معني على مفعول واذا امرت منه قلت لتعن بحاجتي وفي القاموس وعني بالضم عناية
وكرضي قليل فهو معني او انتفى الخطاب دون الفاعلية نحو ليغنم زيدا وكلاهما اي الفاعلية والخطاب
نحو ليعن زيد بحاجتي اي ليهتم بها ودخول اللام التي للطلب على فعل المتكلم قليل انما كان قليلا
لان شان الطلب ان يكون متوجها الى غير الطالب ضرورة تخالف الآمر والمامور الا انه قد
يكتفى باختلاف الاعتبار سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلأصل لكم ام معه
غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم ولعل الخطب فيه اهون
الخطاب نسخه
من تسميته فتامل واقل منه اي من دخولها فعل المتكلم مطلقا دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة
جماعة من الصحابة عثمان وابي وانس وقد رويت مرفوعة وبها قرا يعقوب فبذلك فلتفرحوا وبها
اندرى فافرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وقد وجه بانه صلى الله عليه وسلم لما كان مبعوثا الى
الحاضر والغايب جمع بين اللام التي للغايب والتاء التي للحاضر ليكون الامر لهما والقياس اذا كان
المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب تغليب الحاضر نحو افعلا لحاضر و
غايب وافعلوا لمن بعضهم حاضر وقال التفتازاني ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب
لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا
وبعضهم غايبا قاله في شرح التصريف للعزي وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله
فلا تستطل مني بقايي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب البيت من ثالث الطويل ولم يسم قايله
قال العيني يخاطب به ابنه لما تمنى موته ثم قال وبقايي بيان لقوله مني وبدل منه ولا يخفى ما فيه
من ابتلاع الجار والمجرور وهو غريب والحق ان بقايي مفعول تستطل ومني حال تقدمت على صاحبها لا
صفة تقدمت فكانت حالا لتعريف الموصوف وتنكير المتعلق وقوله محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا هو من الضرب الاول من الوافر وهو من ابيات الكتاب وقايله مجهول عند المبرد
ورايت بخط بعض الفضلا انه لابي طالب بن عبد المطلب يخاطب نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ثم رايت
المحشي جزم به ونسبه الرضي الى حسان ومحمد منادى حذفت اداته وهو محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابو القاسم سيد المرسلين وخاتم النبيين ابن عبد الله بن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد بن هاشم واسمه
عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب
ابن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة واسمه عامر بن الياس بن مضر بن
نزار بن معد بن عدنان وعدنان من ولد اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام باجماع الناس وانما اختلفوا
فيمن بين عدنان واسمعيل وفيمن وراء ذلك وكان صلى الله عليه وسلم اذا انتهى الى عدنان امسك
ويقول كذب النسابون قال الله تعالى وقرونا بين ذلك كثيرا وامه امنة بنت وهب بن عبد
مناف بن زهرة بن كلاب ولد صلى الله عليه وسلم على الصحيح عام الفيل لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع
الاول وفي الحديث ولد نبيكم صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ونبي يوم الاثنين وهاجر يوم الاثنين وقدم
المدينة وفتح مكة يوم الاثنين ونزلت سورة المايدة يوم الاثنين وتوفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين
رواه احمد وبعثه الله تعالى الى الخلق اجمعين على راس اربعين سنة من مولده وهو بمكة واقام بها

بعد البعثة ثلاث عشرة سنة على الاصح وهاجر الى المدينة فاقام بها عشرا بالاتفاق فالصحيح
ان عمره صلى الله عليه وسلم ثلاث وستون سنة واتفقوا على ان وفاته صلى الله عليه وسلم كانت في شهر ربيع
الاول سنة احدى عشرة من الهجرة وانها في يوم الاثنين وانما اختلفوا في يوم كان من ذلك الشهر فقال موسى
ابن عقبة حين زاغت الشمس لهلال ربيع الاول وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه والجمهور على
انه لعشر ليال خلت منه وتفد مضارع مجزوم باللام المحذوفة منه يقال فداه يفديه اذا اعطى
فداءه وهذا الحذف في ضرورة وهذا كما حذف حرف الجر وبقي اثره وفاعله كل نفس فهو امر غايب
ووهم الحديثي في امر الحاجبية فزعم انه امر مخاطب حيث قال وحذفها من المخاطب المامور باللام اشد
والنفس تطلق على الروح وعلى الانسان بالتذكير تارة وبالتانيث اخرى واذا ظرف لتفد مجال من معنى
الشرط ومن ركبه من امر متعلق بخفت وهو صفة لتبالا قدمت عليه فكانت حالا لا يقال التقييد بالحال
وغيرها لتربية الفايدة لكن التبال لا يكون ناشيا الا عن شي فاين الفايدة في التقييد لانا نقول هي
حاصلة بجعل تنكيره للتعظيم والتبال بفتح المثناة من فوق فالموحدة الفساد وقيل العداوة وتاوه اصلية
لا بدل من الواو وبتل التبل الحب وابتلاه اي اسقمه وافسده وزعم ابن خلف في غاية المحصل في شرح
المفصل ان التبال سوء العاقبة وان التاء فيه بدل من الواو وتبعه على ذلك المص فقال اي لكي و
لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى فالتاء فيه بدل من واو مفتوحة وفسر
صاحب القاموس الوبال بالشدة والثقل ومنع المبرد حذف اللام الجازمة وبقاء عملها حتى في الشعر
وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قايله واما البيت الاول فكان المبرد لم يطلع عليه ويمكن تخريجه
على ان الفعل مرفوع اي يكون للخبر وقد سكنت النون منه لاجل الادغام الجايز ثم ابدلت لاما و
ادغمت فالتقى ساكنان فحذف الاول للضرورة وان كان الاثبات شايعا في السعة من باب التقاء
الساكنين على حدة قاله الشارح مع احتماله ان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك الله
وحذفت الياء التي هي لام الكلمة من تفد تخفيفا واجتزي عنها بالكسرة كما في قوله تعالى والليل اذا يسر
وبجعل الكلمة في جملة على صورة المجزوم الاشارة الى انه على معنى الامر المجزوم كذا افاده شيخنا
في بعض حواشيه التصريفية كقوله دوامي الايد يخبطن السريحا هو عجز بيت من الضرب الاول من الوافر
وصدره فطرت بمنصلي في يعملات وقايله يزيد بن الطثرية بمهملة فمثلثة ساكنة فراء القشيري
وقيل مضرس بن ربعي الاسدي وقبله وفتيان شويت لهم شواء سريع الشي كنت به نجيحا
بعده فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا الفتيان جمع فتى وهو الشاب
والسخي الكريم والشواء بكسر المعجمة والمد المشوي من اللحم والنجيح فعيل من النجح بضم النون وهو
الظفر بالمطلوب المنجح من الناس يقال انجح زيد اي صار ذا نجح والمنصل بضمتين وكمكرم السيف
واليعملات جمع يعملة الناقة النجيبة للعمل والدوامي جمع دامية يقال شجة دامية اي تدمي ولا
يسيل دمها والايدي جمع يد حذفت ياوه اكتفاء عنها بالكسرة وتخبطن بالمعجمة والموحدة يضربن
يقال خبط البعير الارض بيده خبطا اذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهي الناقة التي في بصرها
ضعف تخبط اذا مشيت ولا تتوقى شيئا والسريح بالسين والحاء المهملتين السيور التي تخصف
بها ولعدتها سريحة ويجمع على سرايح ايضا قال الاعلم اراد انه اسرع القيام الى نوق فعقرها لاصحابه
مع حاجته اليها فعبر عن الاسراع بالطيران وذكرانها دوامي الايدي اشارة الى انه في سفر وقد
حفيت لادمان السير ودميت اخفافهن وقد انعلها فهي تضرب في السيور التي خصفت نعالها
بها وقوله فقلت لصاحبي البيت استشهد به الجوهري على مخاطبة الواحد بصيغة الاثنين في قوله

لا تجبسانا مبالغة وتاكيدا ويروى لا تحبسنا بنون التاكيد الخفيفة مدغمة في نون نا الضمير
المنصوب المتصل وهذه الرواية انسب بالخطاب الثاني وقول الجلال بنون التوكيد الشديد
مع كونه وهما وتعبيرا بغير المالوف محوج الى دعوى الاشباع واجراء الوصل مجرى الوقف اذ ليس
اخر المصراع الاول محل وقف الا اذا كان تصريع ويجزع اصوله اي بسبب قلع اصول الكلا اي لا
تمنعانا عن شي اللحم بالاشتغال بقلع الاصول بل خذ ما تيسر منه ودع ما تعسر واجدز امر من باب
الافتعال اصله اجتزز من الجز وهو القطع قلبت تاؤه دالا مع ان فاؤه جيم وهو قلب شاذ وعلى
ذلك اورده التصريف بنيون وانشده الفرا على اصله والشيح بكسر المعجمة نبت مشهور قال ابي
المبرد واما قوله على مثل اصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه او يبك من بكى فهو على فحجه
لاشتماله على حذف اللام وبقاء عملها الممنوع عنكم جايز لانه عطف على المعنى اذ اخمشي وتخمشي
بمعنى ولحد فكان العطف على لتخمشي والبيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله متمم بن نويرة من
قصيدة طويلة اوردها بتمامها صاحب مقابل الفرسان ثم قال في بيت الشاهد وليبك من بكى ولا
شاهد فيه والبعوضة البقعة وماء لبني اسد قال الشارح واظن ان هذا هو المراد وقال الجلال
البعوضة موضع قتل فيه مالك اخو متمم ورجال من قومه بني يربوع وفي ايام العرب لابي عبيدة
يوم جو البعوضة ثم ذكروا واقعة مالك بن نويرة وقتل خالد بن الوليد له وقد قدمنا القصة
واخمشي بضم الميم وبكسرها يقال خمش وجهه بفتح الميم يخمشه ويخمشه بالضم والكسر خدشه و
لطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس قال الشارح والكل ممكن في البيت والحر كما قال
المحشي ان ارادة للمعنى الاخير في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار
وسطها كذا في الصحاح وانما جعل المبرد العطف في البيت على المعنى لانه لا يرى الجزم باللام المقدرة
ولا بد للفعل من جازم وهذا الذي منعه المبرد في الشعر من الجزم باللام المقدرة اجازه الكسائي في الكلام
وان لم يكن شعرا لكن بشرط تقدم قل قال في الكشاف ليكون الامر الذي هو قل عوضا من الكلام وجعل
منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة اي ليقيموها فالفعل مجزوم بلام الامر المحذوفة وهو
ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله
قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها قال العيني لم يسم قايله وحمو المراة ابو
زوجها ومن كان من قبله والانثى حماة وحمو الرجل ابو امراته او اخوها او عمها والاحما من قبلها
خاصة وفي الحمو لغات الممكن منها في البيت ثلاث احداها حم كيد ولم ترد به رواية والاضرب ان حم ء
كخبء مهموز اللام وحمو كدلو وبهما جاءت الرواية اي لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة وهو لك
في الهمزة الساكنة بعدها القلب ياء قال اي ابن مالك وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول
ايذن انتهى قال ابو حيان وليس لنا بل ان هذا من تسكين المرفوع اضطرارا لانه لو قصد الرفع
لتوصل اليه باستغنائه عن الفاء فكان يقول تيذن اني حموها وبما قرره من نفي الضرورة اندفع
ما يقال من ان المص استشهد بالشعر للوقوع في النثر وذلك لانا نقول اولا لا نسلم ان الاستشهاد
للوقوع في النثر بل لمجرد الوقوع سلمناه لكن ليس بالبيت من حيث هو شعر بل مع اعتبار نفي الضرورة
عنه فانه اذا لم تكن ضرورة ثبت الاختيار ولزم صحة الوقوع في النثر ايضا ونقول ان ما مثل به
من قبيل الرجز وهو ليس بشعر عند بعضهم ويقال لصاحبه راجز ويكون المراد بالنثر ما ليس بشعر
لا ما ليس بنظم قيل اعتراض على ابن مالك وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل
بالوصل اي انه لو قال ايذن لكان واقعا في ضرورة اخرى هي اثبات همزة الوصل في درج الكلام

قال المص وليس كذلك لانهما بيتان من مشطور الرجز لا بيت مصرع من تامه وفي تسمية هذا البيت
مصرعا منا قشة ظاهرة لان المصرع عندهم ما كانت العروض منه كالضرب في الزنة والروي بعد ان
تغير الى زنته اما بالزيادة او النقصان والمقفى ما كانت عروضه كضربه فيهما غيرت او لم تغير فهو اعم
مطلقا فكان حق المص ان يقول لا بيت مقفى فان قلت حق العروض هنا ان تكون على زنة مستفعلن
لانك اذا جعلتهما بيتا واحدا كان من الضرب الاول من الرجز لكن وزنهما معا على زنة ضربها قلت نعم
وكذا حق الضرب ايضا وانما ذهبا بالخبن فكانا على وزن متفعلن المقبوض فهي لم تلحق به الا في الوزن
خاصة وهو المراد لاهما كما يتوهم فانها الطلاق قال الشارح على ان قوله ولو كان بيتا مصرعا لم يكن مثل
هذا ضرورة اذ البيت المصرع او المقفى يعامل معاملة بيتين ولولا ذلك لم يكن للصدر
روي كما للعجز فالهمزة واقعة في ابتدا الكلام لانها في اول البيت لا في حشوه وعلى قول الشارح لا تقع
في حشوه الشبيه باوله بخلافها في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع هو من
الضرب الثاني من السريع وقايله انس بن العباس بن مرداس السلمي وقيل هو لابي عامر جد العباس و
روى القالي عجزه بلفظ اتبع الفتق على الراتق قال المص في شواهده وهو الصواب لان قبله
لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الوادي بالشاهق
ثم قال وجملة فاعلموه اعتراضية فصل بها بين المتعاطفين وان العاتق والا فصح تذكيره و
فيه التضمين وهو من عيوب الشعر فان سيفي معمول حملت وقرقر صوت والقمر كقفل جمع قمري
كتماري والشاهق المرتفع من الجبال والابنية وغيرها وقال العيني في كبراه البيت بالعين صحيح
وبعده كالثوب اذ انهج فيه البلى اعيا على ذي الحيلة الصانع اذ انهج فيه البلى معناه اخلق وكذ
نهج نهجا واعيا اتعب يعني ان الثوب اذا اثر فيه البلى لم يتات اصلاحه بوجه وفي شرح شواهد المفصل
المسمى بالمنخل ان النعمان بن المنذر بعث جيشا الى بني سليم لشي كان وجده عليهم فمروا على غطفان وبينهم
وبين سليم قرابة رحم فاستعانوا بهم فاعانوا عليهم فظفرت سليم بالجيش وهزموهم فانشد ابو عامر
قصيدة متضمنة لهذا البيت يقول كان بيننا وبين غطفان نسب قد انقطع وصداقة قد
ارتفعت فلا نراعي نسبا ولا صداقة ولا نعطف عليهم ابدا فقد تفاقم ما بيننا وبينهم ولا يرجى صلاحه
فهو كالخرق الواسع في الثوب الذي يتعب من يريد ان يرقعه وهذا البيت قد اورده القوم شاهدا ايضا
على نصب الاسم الثاني المعطوف من نحو لا قول ولا قوة بتقدير لا الثانية زايدة والعطف على محل الاسم
الاسم وقال يونس الثاني مبني وتنوينه للضرورة وقيل منصوب بتقدير فعل اي ولا ارى خلة
والجمهور على ان الجزم في الاية اي اية قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة مثله في قولك ايتني اكرمك وقد
اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال اصحها الخليل وس واختاره ابن خروف انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى
ان الشرطية وقد بين الرضي وجه هذا التضمين بما لا مزيد عليه فقال ان كل كلام لا بد للمتكلم به من حامل
عليه فالحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب لمضمونه والحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا
للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره توقف ذلك الغير على حصوله وهذا التوقف
هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك
المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مذكورا للمذكور
بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشي ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد جملة
المخاطب على ان المتكلم انما اراد افادة مضمونه لا على انه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشي يكرهه
فلو جي بعده بما يصلح ان يكون جزاء المضمونه لم يتبادر الفهم الى انه جزاؤه وهذا كلامه مع بعض تلخيص كما

اسماء الشرط انما جزمت لذلك اي لتضمنها معنى ان الشرطية والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب
نفسه لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في نحو ضربا زيدا لنيابته عن
اضرب لا لتضمنه معناه وفرق بين التضمين والنيابة بان عمل المضمن اصل وعمل النايب فرع والثالث
للجمهور ونسبه ابن مالك الى اكثر المتاخرين انه بشرط مقدر بعد الطلب وقد حذف لدلالة ما قبله من
الطلب عليه ولعل ذلك كما قال الرضي لاستبعادهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد
لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى
الاصل باشرابه معنى الشي المضمن ولا كذلك الحذف فانه لا تغيير فيه لمعنى الاصل لان المحذوف المقدر
بمثابة المذكور وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير قيل عليه بل هو
واقع وكثير فان افعال الانشاء كعسى ونعم وبيس وفعل التعجب كما احسن زيدا وقضوا الرجل اي ما اقضاه
وحسن ولك رفيقا اي ما احسنهم متضمنة للحرف الذي حق الانشاء ان يودي به بدليل عدم تصرفها
واجيب بحمل الكلام على الحرف الموجود كما هو الظاهر لا على الاعم منه ومما لم يوجد وان كان من حقه ان يوجد
وافعال الانشاء متضمنة لما تضمن دون الاول وارجح من الثاني لان نايب الشي يودي معناه والطلب لا يودي
معنى الشرط اذ لو ادى معناه لاستلزم توقف غيره على حصوله وليس كذلك نعم اذا ذكر بعده ما يصلح
جزاء لمضمونه جاز ان يراد منه معنى الشرط وهو غير التادية قطعا وابطل ابن مالك بالابتداي الاية
المتقدم ذكرها ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول
له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع اي لو كان الجزم بالشرط المقدر لكان التقدير قل لعبادي ان
ان تقل لهم يقيموا وهو يستلزم ان لا يتخلف واحد من المقول له عن الطاعة والواقع بخلافه فيجب
بطلان هذا القول وان كان قول الجمهور وهذا كما قال الشارح على ان بين الشرط والجواب ملازمة
عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضي الغلبة كما صرح به ابن الحاجب في اماليه وذلك حاصل فان امر الشارع
للمومنين باقامة الصلاة يقتضي اقامتها غالبا وذلك كاف وقال التفتازاني في مطوله الشرط لا يلزم ان
يكون علة تامة للجزاء بل يكفي فيه توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على اشياء اخر نحو ان توضات صحت
صلاتك لكن تعقبه الشريف في حواشيه بان في المعتبر من كتب الاصول ان ان غلبت في السببية فدلت على
ترتيب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو جز اخير من العلة التامة فيتعقبه الجزا قطعا
فاذا قيل ان ضربتك ضربتني كان المتبادر ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول حاصل بحصوله
جزما ثم قال واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة فقيد اشارة الى ان المومنين ينبغي ان
يبادروا الى الامتثال حتى كان قول اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها لا تتخلف عنه ولذلك قولك
ان توضات صحت صلاتك مشعر بالمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة كانه وحده المحصل لها بخلاف
قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط ولا يخفى انه هنا مبني على ان لا يلاحظ
في مفهوم الشرط الواقع بعد اداته معنى الشرط الاصطلاحي وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم ثم لقايل ان يقول لا نسلم ان القول بتقدير الشرط وحده يستلزم ما ذكر ابن مالك بل
حيث لوحظ معنى الشرط في جانب الامر سوا كان على سبيل التضمين او النيابة او التقدير لزم ما ذكر فلا
وجه لتخصيصه الايراد بتقدير الشرط نعم هو على التقدير اظهر فتدبر واجاب ابنه هو الامام بدر
الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطايي الدمشقي النحوي بن النحوي قال
الذهبي كان اماما ذكيا فهما حاد الذهن اماما في النحو اماما في المعاني والبيان والنظر جيد المشاركة

في الفقه والاصول وكان عجبا في الذكاء والمناظرة وصحة الفهم وكان مطبوع العشرة وفيه لعب ومزاح
قال الشيخ تاج الدين الفزاري كان قد تفرد بعلم العربية خصوصا معرفة كلام والده توفي يوم الا
ثامن المحرم سنة ست وثمانين وستماية قال ابن حبيب عن نيف واربعين سنة وتاسف الناس عليه
ومن تصانيفه شرح الفية ابيه وهو في غاية الحسن والمصباح في المعاني اختصار المفتاح وكتاب في العروض
وغير ذلك بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فلا يضر تخلف البعض فيحتمل ان الاصل يقيم
اكثرهم ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل فلا يستلزم الحمل على ما ذكر
الجمهور من ان لا يتخلف احد من المقول له عن الطاعة وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان
مطلقا اي كل من اظهر الايمان ودخل في زمرة اهله بل المخلصين منهم هكذا وقع في جميع النسخ بنصب
ما بعد بل والوجه الرفع لان ما بعد بل موجب ولا ياتي ههنا ما اجازه المبرد من النقل فتامل وكل
مومن مخلص في ايمانه قال الرسول قم الصلاة اقامها قيل عليه كانه والله اعلم اخذه من اضافة العباد
الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم بذلك لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك
هو هذا المعنى فهو غير مناف له في بعض المواضع كقوله قل للمومنين يغضوا من ابصارهم واجيب بان
هذا المعنى بعد تسليم انه الحامل على ما ذكر ان لم يتات في نحو هذه الاية فالجواب الاول متات فيه وقال
المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان
يخالف المجاب له اما في الفعل والفاعل دون الفعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا اي الجواب والمجاب له فيهما
اي في الفعل والفاعل لكن على تقدير المبرد هما متفقان اما في الفعل فظاهر واما في الفاعل فلان ضميريهما يعودان
على المومنين وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة ولا يجاب المواجهة بالخطاب بلفظ الغيبة مع اتحاد
الفاعل فيهما وهذا الرد بوجهيه ماخوذ من امالي ابن الحاجب فانه بعد ان نقل القول بان يقيموا جواب اقيموا
لكن عن ابي علي قال ان اراد به هذا المعنى اي انه اراد انه جواب لاقيموا باعتبار الشرط المقدر معه حتى يكون
تقدير الكلام قل لعبادي الذين امنوا اقيموا الصلاة وانفقوا ان تقل لهم ذلك يقيموا وينفقوا فالمعنى
مستقيم وفي العبارة تسامح اذ جعل الجواب لاقيموا وانما هو للشرط حقيقة قال قاضي المفسرين مفعول
قل محذوف يدل عليه جوابه اي قل لعبادي الذين امنوا اقيموا الصلاة وانفقوا يقيموا الصلاة وينفقوا
فيكون ايذانا بانه لفرط مطاوعتهم للرسول بحيث لا ينفك فعلهم عن امرهم وانه كالسبب الموجب له
وان اراد انه جواب لاقيموا على التحقيق كان فاسدا من وجهين احدهما ان فيه اتحاد السبب والمسبب
كقولك اخرج تخرج الثاني ان الواجب ان يقال تقيموا بالخطاب لا يقيموا بالغيبة لانه مقول للمخاطبين
وان جعل يقيموا من مقول الامر لزم محذور اخر اعظم من ذلك وهو كون الامر الذي هو اقيموا من كلام وجوابه
من اخر وقيل يقيموا مبني لا مجزوم لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشي لان الحلول المذكور لم يجعل
من اسباب بناء الفعل المعرب وهذا القول عزاه ابو حيان الى ابي علي فانه قال وقيل مضارع بلفظ الخبر
صرف عن لفظ الامر والمعنى اقيموا قاله ابو علي وقوله ورد بانه لو كان كذلك لبني على اعرابه بالنون ولجيب
بانه لما كان بمعنى الامر بني كما بني الاسم المنادى المتمكن لحلوله محل كاف ادعوك وزعم الكوفيون وابو الحسن
جعل المحشي هذا عطفا على ما سلف من قوله وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها ان لام الطلب حذفت حذفا
مستمرا وبقي عملها في امر المخاطب من نحو قم واقعد وان الاصل لتقم لتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها
في الحذف حرف المضارعة لئلا يلتبس بالمضارع فلا يدرى اطلب هو ام خبر وحيث كان بعدها ساكن
جي بهمزة الوصل ليتوصل الى الابتداء به وقول بعضهم ان الالف زيدت عوضا عن اللام مردود لعدم اطراد
زيادتها وعلى قولهم هذا فامر المخاطب معرب ايضا لا مبني ويقولهم اقول اختيارا منه لمذهب الكوفيين والاخفش

حد

معا نحو ان يتوافقا لكم ادني الفعل دون الفاعل
نحو سلم تسلم الحبل اوفي الفاعل دون صح

لان الامر معنى فحقه ان يعدى بالحرف كما هو شان ساير المعاني من الاستفهام والتمني والشرط وغير
ذلك ولانه اخو النهي اذ النهي اقتضاء كف عن فعل والامر اقتضاء فعل غير كف وان قلنا ان المطلوب
بالنهي عدم الفعل بناء على انه مقدور للعبد باعتبار استمراره عليه فظاهر اذ المطلوب بالامر هو الفعل
وقد دل عليه بالحرف فيحق الحرف ان يدل عليه بها ايضا ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل قيل عليه مقتضى هذه العبارة ان لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث والزمان وهو
باطل ولا يخفى ان هذا مبني على ان اللام في قوله انما وضع لتقييد الحدث كهي في قولهم وضع لفظ زيد
للذات المشخص مثلا وهو ممنوع بل هي كاللام في قولهم حروف الهجاء وضعت لتركيب الكلمات منها
مع اتفاقهم على ان الحروف الهجائية حروف مهملة لم توضع لمعنى وبالجملة ليست اللام في قول المص
صلة للوضع ليرد ما قيل للتعليل ولا حاجة الى حمل المحشي الكلام على ان فيه ادنى مسامحة وان المراد ان
الفعل انما وضع للحدث المقترن بالزمان بقي شي وهو ان الظاهر ان المص اراد بالزمان المحصل الثابت
الموجود لان المتكلمين على ان الزمان بجميع اناته موهومة ومالكان كذلك فلا وجود له وكونه امرا
خبرا وخارج عن مقصوده الموضوع له فلا يدل عليه وللقايل ان يقول ان كون ما ذكر خارجا عن مقصود
الفعل ان لم يستلزم احتياج الفعل في الدلالة عليه الى امر زايد على صيغته كان ذكره هنا لغوا وان
استلزم احتياجه اليه فما بال الخبر لم يدل عليه بامر زايد على الصيغة كالامر ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل المرفوض تنبيها على اصالته كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوايج المسلمينا
هو من الضرب الاول من الخفيف ولم يسم قايله وقريش القبيلة المشهورة التي شرفت على جميع القبايل
بكون نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اشرف المخلوقين منها وما بعد الفاء مستانف او سكن عن نصب
في جواب الامر ضرورة والتشديد في تقضي للتكثير ومن رواه فلتقضي بتحريك لام الامر مع التخفيف
او بسكونها مع التشديد لزمه اثبات لام الفعل مع الجازم ضرورة ولا يجوز حذفها مع التحريك
والتخفيف على ان وزن فلتقض فعلات لتصريحهم بانه يجوز الخبن في فاعلاتن التي في الصدر
ومستفعلن ولكن تكون المعاقبة في نون فاعلاتن التي بعدها سبب خفيف والمعاقبة جواز ثبوت
الحرفين وعدم جواز سقوطهما معا نعم يجوز ان تكون الرواية فلتقض بحذفها مع سكون اللام
والتشديد فان الوزن ح فاعلاتن وكقراءة جماعة بل قيل انها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا
على الخطاب وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وفي رواية لتقوموا الى مصافكم وفي حديث اخر لتزره ولو
بشوكة ولانك تقول اغز واخش وارم بحذف لاماتها حروف علة واضربا واضربوا واضربي بحذف
نوناتها كما تقول في الجزم وهذا الحذف في الجزم عن عامل فكذا الامر في الامر ولان البناء لم يعهد كونه
بالحذف بخلاف الاعراب والحمل على ما لا يعهد مرفوع لان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن
الدلالة على الزمان غير دالة عليه كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا والفعل
من شانه الدلالة على الزمان بان تجردها عن الدلالة عليه عارض لها عند نقلها عن الخبر الى الانشاء ولا
يمكنهم ادعاء مثل ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه يدعى انه نقل عنها اليها وح فيشكل فعليته
لعدم الدلالة على الزمان قيل لا اشكال لان القول بتجرد الانشائيات انما هو من حيث هو انشاء والامر
من حيث هو انشاء كذلك وهذه الحيثية غير جهة كونه فعلا اذ فعليته انما هي باعتبار دلالته على الحدث
المطلوب من المخاطب وعلى زمانه المستقبل وليس ببدع ان يدل الشي على الزمان باعتبار ولا يدل عليه
باعتبار واما على القول بان الانشاء لا يخلو من زمان حالي فلا اشكال في الامر ايضا بل نقول له
زمانان ايقاعه من المتكلم وهو زمان انشائيته وهو حالي وزمان وقوعه من المخاطب وهو زمان
فعليته وهو استقبالي وعلى هذا فالانشاء نوعان ما حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا

حالي فقط وليست الحال حد دلالته بل من ضرورة وقوعه وما هو مسند الى المخاطب اعني اللام بالصيغة
وهذا حالي اي واقع في الحال من حيث هو انشاء استقبالي من حيث اسناده للمامور ولا شك ان
فعليته بهذا الاعتبار وهو من الحسن بمكان واذا ادعي ان اصله ليفعل كان الدال على الانشاء اللام لا
الفعل ولا اشكال في الفعلية لان اللام هي الناقلة له عن الخبرية التي كانت فعليته منها الى الانشاء
واما اللام غير العاملة فسبع احدها لام الابتداء وفايدتها امران احدهما توكيد مضمون الجملة اي
النسبة الاسنادية الكاينة بين الطرفين وهي تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا ام سلبا ويكون لنسبته خارجا في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه
ولهذا اي ولان فايدتها التوكيد المذكور زحلقوها الضبط بالفاء وبالقاف والمعنى عليها اخروها
ودفعوها في باب ان المؤكدة عن صدر الجملة سواء كان ذلك لها نفسها او مع مدخولها كراهة ابتداء
الكلام بمؤكدين قيل احترز بابتداء الكلام من نحو قام القوم كلهم اجمعون لان المؤكدين في اخره كانهم
كرهوا افتتاح الكلام بمؤكدين لان حق التاكيد ان يكون بعد تقرر المؤكد اذ التاكيد فرع التقرر وما
لم يذكر الشي لم يتقرر معناه لكنهم ربما اغتفروا تقدم مؤكدا واحدا اعلاما بان المذكور بعد معتنا به
ولا يلزم منه اغتفار تقدم مؤكد اخر وقد يعترض بانما المفيدة للحصر في قول السكاكي انما باب التاكيد
وما كذلك فاجتمع تاكيدان فانها افادت الحصر وبقول ابن مالك قد يجمع بين الا واما توكيدا للتنبيه نص
عليه في توضيح البخاري وبمثل لسوف يقوم زيد ايضا وقد ورد عليه انه لا حاجة الى دعوى الحذف ز
عما ذكر لان المراد بالمؤكدين المكروه توالبهما مؤكدا النسبة وما ذكر من قبيل تاكيد المفرد وح لا اعتراض بقول
ابن مالك لانه انما اكدت الا التنبيهية ولا بالمثال وان كانت اللام فيه لتاكيد النسبة لان سوف
علم الاستقبال لا تاكيد فيه فاين توالي المؤكدين ودعوى المحشي وان دفعت هذا الاعتراض ان سوف
ليست لتاكيد النسبة وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال اي انها لتاكيد مضمون
احد جزئي الكلام ممنوعة واما الاعتراض بان السكاكي لم يجعل السبب في افادة انما الحصر ان ان
للتاكيد وانما جعل السبب تضمنها معنى ما والا ونقل عن بعض النحاة في تضمنها ذلك ان ان للتا كيد
وما كذلك فغير وارد لانه وجد الاعتراض بانما على قول السكاكي يحقق اجتماع مؤكدين
للنسبة في ابتداء الكلام سواء كان اجتماعهما سبب الحصر وملاحظا فيه فادعاء ان السبب ولفظ
المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمينه معنى ما والا ولذلك تسمع المفسرين لقوله تعالى
انما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب يقولون معناه ما حرم عليكم الا الميتة والدم ثم قال وترى
ايمة النحاة يقولون انما تاتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون كذلك وجها لطيفا
يسند الى علي بن عيسى الربعي وانه كان من اكابر النحويين ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت لتاكيد اثبات
المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ضاعفت تاكيدها
فناسب ان تضمن معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد قال
سيد المحققين في شرحه لما كان في افادة انما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيه جماعة اشار الى السبب
في تلك الافادة وهو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمين امرا جليا استشهد بما
يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة وايده بالمناسبة المحسنة للتضمين واراد بمن لا وقوف له على علم
النحو الامام الرازي فانه قال في محصوله ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعا لم يتوجها الى واحد
للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخر الى غيره وتعينت كلمة ان للمذكور لكونها
اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذي هو اعرف فلزم بطلان صدارة ما وتواليهما في الاثبات

والنفي ثم تعقيبها بالمثبت فقط وجواز اعمال ما في انما وكل ذلك فاسد بل قد علم في النحو انها كافة
قطعا فقد ظهر لك انه اعتبر اجتماع تاكيدين في اول الكلام قطعا على وجه ادى ذلك الى تضمن معنى
الحصر فانجر الاعتراض والثاني تخليص المضارع للحال بعد ان كان صالحا للاستقبال ايضا
كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك الثاني اي معنى التخليص للحال بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة فان الحكم بينهم في ذلك اليوم مستقبل قطعا اني ليحزنني ان تذهبوا به فان الذهاب كان
مستقبلا وقد اعتبر فاعل يحزن ولو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله اراد الفاعل
الاصطلاحي والا فهو علة له وذلك مترتب له في الوجود عليه ولذلك قال مع انه اثره واثر الشيء يستحيل
تقدمه عليه من حيث هو اثر والجواب عنهما ان الحكم في ذلك واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد فهو
حال مجازا وان التقدير قصد ان تذهبوا والقصد حال واما الجواب بان اللام فيهما لمجرد التوكيد
مسلوبة الدلالة على التخليص المذكور كما جردت ال في الاسم الشريف للعوضية عن التعريف ففيه دعوى
انسلاخ اللام عن معنى الحال من غير ضرورة وهو غير مرضي المص كما ستقف عليه قريبا وتقدير ابي حيان
قصدكم ان تذهبوا مردود بان ذا اي بانه هنا التقدير يقتضي حذف الحال الفاعل اي فاعل القصد
مع ابقاء بعض تقديره لا اذا ان تذهبوا على تقديره منصوب على انه مفعول القصد ولم تعهد اقامة منصوب
المصدر مقام ناصبه بخلاف تقدير المص فانه فيه مجرور على انه مضاف اليه وكثيرا ما يقام المضاف اليه
مقام المضاف فان قلت وعلى تقدير المص اليس القصد مصدرا مضافا الى المفعول ولا فاعل ايضا
قلت على تقديره يعتبر القصد مصدر المبني للمفعول فلا يكون الفاعل محذوفا بعد ذكره وبالجملة
فتقدير ابي حيان مردود بوجهين اقتضاء حذف الفاعل والفاعل لا يحذف واقامة منصوب المصدر
مقامه وهي لم تعهد وتدخل لام الابتدا باتفاق في موضعين احدهما المبتدا نحو لانتم اشد رهبة والثاني
بعد ان المؤكدة حيث تزحلف كما عرفت وتدخل في هذا الباب اي باب ان على ثلاثة باتفاق الاسم
اراد بالاسم ما ليس بفعل ولا ظرف اعم من ان يكون اسما لان ويجب تقدم الخبر عليه نحو وان لك
لاجرا او خبرها نحو ان ربي لسميع الدعاء او معمولا للخبر مقدما عليه بعد الاسم نحو ان زيدا لطعامك
آكل او ضمير فصل نحو ان هذا لهو القصص الحق او اول جزئي الجملة الاسمية المخبر بها نحو انا لنحن
نحيي ونميت والاول اولى من الثاني فيجوز على قلة ان زيدا وجهه لحسن ونص ابن مالك على شذوذه
وكذا قال صاحب البسيط المضارع لشبهه به اي بالاسم ولكن بشرط ان لا يكون منفيا ولا يقترن
بالسين وان لا يتصل به نون التاكيد واما نحو ان زيدا ليقومن فاللام لام الجواب وان لا يقترن به
ناصب ولا جازم نحو وان ربك ليحكم بينهم والظرف ولو جارا ومجرورا نحو وانك لعلى خلق عظيم فان
كان الجار حرفيا اولى فان منعه وغيره يجيزه وعلى ثلاثة باختلاف احدها الماضي الجامد كبئس لما
فيها من النفي قاله ابن الخباز نحو ان زيدا لعسى ان يقوم ولنعم الرجل قاله ابو الحسن ووجهه ان الجامد
يشبه الاسم وايضا هي افعال انشائية زمنها حال اي زمن التلفظ بها فاشبهت المضارع المراد به
وقوع حدثه في الحال وخالف الجمهور فمنعوا من دخولها عليه ونص ابو جعفر الصفار وابو محمد بن السيد
على انه من منع من ذلك وفي الارتشاف بعد نقل الجواز عن الاخفش وينبغي ان يتثبت فيه حتى يسمع
عن العرب والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه
المضارع المشبه للاسم واجاز ابن مالك دخولها على معمول الماضي المقرون بقد نحو ان زيدا لطعامك
قد اكل وخالف في ذلك الخطاب هو ابن يوسف الماوردي صاحب كتاب الترشيح ومحمد بن مسعود
الغزني بغين معجمة مفتوحة فزاي ساكنة فنون نسبة الى غزنة من بلاد الترك وهي من اثره البلاد
وافصحها كذا في القاموس وقالا اذا قيل ان زيدا لقد قام فهو جواب لقسم مقدر واللام لام التوطئة

الثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد نحو ان زيدا لقام اي لقد قام
ومنعه الجمهور وقد نقل صاحب الغرة المنع عن البصريين والكوفيين وقالوا اما هذه لام القسم فني
تقدم فعل القلب فتحت همزة ان لعوات المعلق كعلمت ان زيدا لقائم ولو كانت لام الابتداء لكان حق
الكلام كسر الهمزة فحيث فتحت تبين انها لام القسم والقسم وجوابه في محل رفع على انه خبر ان وهي و
معمولها سادة مسد مفعولي فعل القلب وقد وقع في بعض النسخ والصواب عندهما اي الكسائي وهشام
الكسر اي كسر الهمزة في المثال المذكور لانها مع ذلك لام الابتداء وهي معلقة للفعل القلبي قال تعالى
والله يعلم انك لرسوله واختلفوا في دخولها في غير باب ان على شيئين احدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم
زيد فمقتضى كلام جماعة الجواز وفي امالي ابن الحاجب لام الابتدا يجب معها المبتدا ظاهرا يراد كلام الامالي
ان ابن الحاجب مخالف الجماعة فيما ذكر وكلام الامالي على ما قال الشارح محتمل المخالفة باذ يراد بوجوب
المبتدا معها وجوب اقترانها به لفظا ولعدم المخالفة بان يراد وجوب الاقتران لفظا وتقديرا وفيما
ذكر من المثال التقدير لزيد قائم فاخر المبتدا وقدم الخبر فاللام مقترنة بالمبتدا تقديرا واستبعد المحشي هذا
الاخير ثم قال والظاهر انه انما ذكره اي كلام الامالي للاحتمالين الموافقة الجماعة والمخالفة لهم اما المخالفة فبان يكون
مراده بوجوب المبتدا معها وجوب دخولها على نفس المبتدا واما الموافقة فان يكون مراده به وجوب وقوعها
في جملة اسمية باذ تدخل على نفس المبتدا او على خبره وانت تعلم ان ليس ثاني احتماليه باقرب مما استبعده
على الشارح بل حمل وجوب المبتدا معها على وجوب ان يليها لفظا وتقديرا اظهر من حمله على وجوب
وقوعها في الجملة الاسمية كما لا يخفى على منصف الثاني الفعل حيث لا ان نحو ليقوم زيد فاجاز ذلك
ابن مالك والمالقي وغيرهما زاد المالقي الماضي الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وزاد بعضهم الماضي المتصرف
المقرون بقد نحو ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لقد كان في يوسف واخوته ايات فاللام على قول هولاء فيما
ذكر لام الابتدا اجي بها لتاكيد مضمون ما دخلته من الجمل والمشهور ان هذه اي هذه اللام الداخلة
على المتصرف المقرون بقد لام القسم وليست الاشارة الى ما الكلام عليه في هذا القسم الثاني اذ منع
اللام في نحو ليقوم زيد وليست بلام قسم على المشهور بل هو اما ممتنع عند الجمهور او قليل عنه
من اجازه كابن مالك وقيل يجوز ان تكون الاشارة الى ذلك ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام
القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام القسم ولا يخفى ان فيه تعسفا وقال ابو حيان في
ولقد علمتم هي لام الابتدا مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون
انتهى ظاهر هذا الكلام يقتضي ان جواز تقدير القسم قبلها وعدم تقديره تفصيل لكونها لام ابتدا
وليس كذلك فانه متى قدر قبلها قسم كانت لام جواب القسم وفات كونها لام ابتداء وان حاولت
جعل قوله ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر مقابلا لقوله هي لام ابتداء صار قوله وان لا يكون كلاما
اجنبيا فتامل ونص جماعة على منع ذلك كله اي على منع دخول لام الابتداء على الفعل مطلقا قال ابن
الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتدا على الجمل الفعلية الا في باب ان انتهى وهو مقتضى ما قدمنا
عن ابن الحاجب في اماليه اذا كان مراده ان لام الابتدا يجب دخولها على المبتدا او انه يجب وقوعها
في الجملة الاسمية فان كليهما مقتض لعدم وقوعها في الجملة الفعلية التي ليست خبرا لان وهو ايضا قول
الزمخشري فانه قال في تفسير ولسوف يعطيك ربك لام الابتدا لا تدخل الا على المبتدا والخبر حيث
التي بما يفيد الحصر وقال في لا اقسم فيمن قرا بدون الف بعد اللام هي لام الابتداء دخلت على مبتدا محذوف
والتقدير لانا اقسم ويقويه انه في الامام بغير الف وقراة الجمهور لا اقسم بادخال لا النافية على فعل
القسم اشارة الى ان الامر اوضح من ان يحتاج الى قسم او هي زائدة للتاكيد وهي رد الكلام بخلاف

المقسم عليه والاصل لا قسم والالف اشباع ولم يقدرها لام القسم لانها عنده ملازمة للنون اي
نون التاكيد وكذا زعم في ولسوف يعطيك ان المبتدا مقدر اي ولانت سوف يعطيك وانما جمع بين
اللام وسوف للايذان بان الاعطاء كاين لا محالة وان تراخى لحكمة وقال ابن الحاجب اللام في ذلك
لام التوكيد لا لام الابتدا واما قول بعضهم انها لام الابتداء وان الابتداء مقدر بعدها اذ دوا
المبتدا مقدم بعدها ففي الكلام تسامح فتفاسد من جهات احداها ان اللام اي انحاء اللام مع
الابتدا اي المبتدا كقد مع الفعل وان مع الاسم اي كحال قد وان مع الفعل والاسم فكما لا يحذف
الفعل والاسم ويبقيان اي قد وان بعد حذفهما اي الفعل والاسم كذلك اللام لا تبقى بعد حذف
الاسم المبتدا ومحصل هذا ان مدخول لام الابتدا لا يحذف وتبقى اللام بعده كما ان مدخول قد
وان لا يحذف ويبقيان بعده وقد اعترض عليه بان الفعل الذي يدخل عليه قد قد يحذف
وبقيت في قوله * افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد * اذ التقدير وكان قد
اذ التقدير وكان قد زالت فلم يجعلوا ذلك ضرورة وبان اسم ان حذف مع بقائها ايضا في قوله
* ان من لام في بني بنت حسان * المه واعصه في الجواب * وان كان على ضعف واجيب عن الاول
بانه بعد تسليم انه ليس بضرورة هو حذف لدليل كما نص عليه في بحث قد والمراد هنا ما كان
لغير دليل والثانية انه اذا قدر المبتدا في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف
يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف الناشي من تكرار الاسم الظاهر والثالثة انه يلزم اضمار
ما لا يحتاج اليه الكلام انتهى اذ معنى الكلام تام بدونه وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار
الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما فان قيل لعل ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل
من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التفخيم والمحققون على ضعفه فالجواب ان بعد تسليم
انه من هذه الحيثية مراد المص ايضا ان تكرار الظاهر رابطا انما يضعف اذا صرح بهما
ولان النحويين قدروا مبتدا بعد الواو في نحو قمت واصك عينه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم
الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة وحفظ قواعدها
دون المعنى لا يخفى صراحته هذا الكلام في ان المعنى لا يختلف بالتقدير ودونه وان التقدير
انما هو الامر لفظي روعي لحفظ قانون الصناعة وقد استبعد ذلك بان الجملة بالتقدير وعدمه
تختلف اسمية وفعلية ولا شبهة ان مفاد احداهما غير مفاد الاخرى فان الاسمية ههنا تفيد تقوي
الحكم دون الفعلية فاين وحدة المعنى والقول بان مثل هذا انما يذكره علماء البيان وان النحاة
لا يفرقون بينهما محل نظر والجواب ان الاختلاف في المستفاد من الجملتين بما ذكر لا ينافي وحدتهما
في اصل المعنى المراد الذي هو مطمح نظر النحوي فان معنى زيد قايم وقام زيد اسناد القيام الى زيد
واما كونه في زيد قايم على جهة الثبوت وفي قام زيد على جهة التجدد والحدوث فامر زايد على اصل
المراد وهو مطمح نظر البياني نعم القول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان لا النحو قول صحيح لانه
مسئلة من مسايل علم المعاني لكن ذكر النحوي له على انه من مسايل النحو لا ينافي ذلك واما الوجه الاول
فقد قال جماعة ان هذا ان لسا وان التقدير لها ساغ ان تحذف المبتدا وبقيت اللام قيل حاصل الاول
قياس عدم حذف المبتدا بعد اللام على عدم حذف الفعل والاسم بعد قد وان وانما يقدح فيه ابدا
عدم الجامع او اظهار الفارق واجيب بان ما ذكر اشارة الى الفرق بينها وبينهما فانهم توسعوا
فيهما ما لم يتوسعوا فيها اذ قال جماعة بالحذف بعدها في الاية ولم يقل احد بالحذف بعدها في
نثر الكلام فضلا عما هو في اعلا درجات البلاغة ولا تنس ما سبق من تضعيف المص قوله هو لا في بحث

ان المشددة بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين ولانه يجوز
على الصحيح نحو لقايم زيد لا يظهر في الكلام ما يحسن عطفه عليه وقول المحشي معطوف على قوله
فقد قال جماعة لا نرى معنى لانه جماعة قالوا مع كونه عطفا بحسب المعنى يقتضي انه يكون وجها ثانيا للرد
الاول ولا يصلح لذلك لان جواز لقايم زيد مما لا كلام فيه اذ لم يحذف منه شي اذ زيد مبتدا ولقايم خبره
قدم عليه والاصل لزيد قايم فقدم الخبر وحده وعلى كل تقدير فلا خلاف فيه فكيف يرد على تضعيف
ابن الحاجب لقول مدعي الحذف في ولسوف يعطيك ربك وتوجيهه بانه لبيان الفرق ايضا بين
قد وان وبين اللام بانها اتسع فيها ما لم يتسع فيهما اذ جوز دخولها على غير ما هي له اعني خبر مبتدا
المتقدم عليه ولم يجز مثل ذلك فيهما وانما يضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة اذ
لزمه وحذر عن القول بانها لام الابتدا بالقول بانها لام القسم وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى
الحال واخلاصها للتوكيد لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال على فعل واحد وقد صرح بذلك في تفسير
لسوف اخرج حيا ونظره بخلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله لئلا يجتمع معرفان
على شي واحد ولفظه فان قلت لام الابتدا الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت
حرف الاستقبال قلت لم تجامعها الا مخلصة للتوكيد كما اخلصت الهمزة في يا الله للتعويض واضمحل
عنها معنى التعريف انتهى واراد بالهمزة الالف واللام لكنه تجوز باطلاق اسم الجزء على الكل كما تجوز
المص بمثله اذ مذهبه عد المجموع اداة تعريف وجعله على مذهب من يقول الاداة الهمزة وحدها
حمل على مذهب واه وقوله اي قول الزمخشري ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع
قد يقال مراد الزمخشري ان لام القسم التي لا يفارق بينها وبين المضارع لا تفارق النون كما هو
الظاهر من المعية ومع لا يرد عليه شي بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع حرف التنفيس كالاية
وهو في سوف بالاتفاق وفي السين عند البصريين ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن
متم او قتلتم لالى الله تحشرون اطلق المعمول كما هو الحق وقيده ابن مالك في باب نوني التاكيد من تسهيله
بكونه جارا ومجرورا ولو قال ومع الفصل لكان اولى ليدخل الفصل بقد فان حكمها حكم سوف ومع
الفعل لكان اولى ليدخل الفصل بقد فان حكمها الحال نحو لاقسم فان النون تمتنع فيه ايضا
لانها تخلص المضارع للاستقبال فتنافيا فلا تدخل النون في نحو والله ليقوم زيد الان وانشد
ابن مالك * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واسع * هذا مذهب الكوفيين و
اما البصريون فانهم منعوا هذا التركيب راسا لا على الحال ولا على الاستقبال ومذهبهم ان من
قصد الحال لا يقسم الا على الجملة الاسمية ومن ثم قالوا قراءة لاقسم بتقدير مبتدا واما فعل
الحال فلا يقسم عليه لان مشاهدته اغنت عن ان يقسم عليه ورده ابن عصفور بانه قد يعوق
عن المشاهدة عايق فيحتاج الى القسم عليه كالحلف والحق جواز القسم عليه ان كان منفيا بما خاصة وان
كان مثبتا بنيت من الفعل اسم فاعل وصيرته مبتدا واقسمت على الجملة الاسمية لانك لو بقيت
الفعل الموجب الحالي على حاله وقلت مثلا ان زيدا والله ليقوم لم يدر هل يقوم خبر لان او جواب
للقسم واورد عليه ان الالتباس حاصل في الاسمية ايضا فانه اذا قيل ان زيدا والله لهو قايم احتمل الوجهين
ايضا والى ما نقلناه عن البصريين يشير قوله وانما قدر البصريون ههنا مبتدا اي في قراءة لاقسم لانهم
لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة يمتنعان اي اللام والنون وذلك
مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ قال الشارح ذكر هذا استطرادا والا فلا مدخل له في رد كلام
الزمخشري واعلم ان المص اطلق امتناع التاكيد باللام والنون في الفعل المنفي وهو في اللام مسلم

فعل وانا في النون فمحمول على الغالب والا فقد يوكد بها المنفي بلا نحو تالله لا يحمدن المرء مجتنبا
الكرام وان فاق الورى حسبا روي بينا يحمدن للمفعول وبياء الغيبة والحرف القسمي اما البا الموحدة
او المثناة الفوقية قيل وربما حرفه بعض الناس فانشده بالخطاب والبناء للفاعل على انه نهي لا نفي
ويكون القسم استعطافيا بالباء الموحدة وانما خصصنا المنفي بلا جوازا للتاكيد تبعا لابن مالك في تسهيله
ووجه الاختصاص كما قال الشارح في شرحه انها موضع السماع ولان للاختصاص بها سببا وهو
شبهها بلا الناهية ولان التاكيد قد عهد بعدها في غير القسم نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
فسهل ذلك فيه ومقتضى قوله انها موضع السماع ان غيرها من حروف النفي لم يسمع معه التاكيد وهو
ممنوع لسماعه مع ما كما سياتي في حرف النون من قوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها ومع لم كما في قوله
يحسبه الجاهل ما لم يعلما وتارة يجبان وذلك فيما بقي نحو تالله لاكيدن اصنامكم هذا عند البصريين
واما الكوفيون فاجازوا مع ذلك تعاقبهما وتبعهم الفارسي وابن مالك لكنه جعل النون في باب
القسم غالبة مع اللام واستدل على عدم وجوبها بما ورد في الحديث ليرد على اقوام اعرفهم ويعرفوني
وصرح في باب نوني التوكيد بوجوب لحوقهما المضارع الخالي من حرف التنفيس المقسم عليه مستقبلا
مثبتا غير متعلق به جار سابق مسيلة للام الابتدا الصدرية اي الانتساب الى الصدر ولو قال
الصدارة لكان احسن ولهذا علقت العامل نحو علمت لزيد منطلق كما يعلق الاستفهام فان كل ذي
صدارة يمنع ما قبله العمل فيما بعده لئلا تفوت صدارته ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيد لانا
اكرمه اذ شرط النصب على الاشتغال ان يكون العامل المذكور بحيث لو سلط على ذلك الاسم لنصبه ولا
يتاتى ذلك هاهنا لمكان اللام ومنعت من ان يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم والمبتدا في نحو لقائم زيد
كل ذلك لما عرفت من صدارة اللام فاما قوله ♦ ام الحليس لعجوز شهربه ♦ هو صدر بيت من تام الرجز وعجزه
♦ ترضى من اللحم بعظم الرقبه ♦ او بيتان من مشطوره لرؤبة بن العجاج عند العيني في كبراه ولعنترة بن عروس
بالمعجمة عند الصغاني في العباب والحليس بضم المهملة وفتح اللام بعدها تحتية ساكنة فسين مهملة تصغير
حلس وهو كساء رقيق يوضع تحت البردعة ويقال للاتان ام الحليس والشهربة كبيرة ودروي بتقديم
الموحدة على الراء مسنة وفيها بقية قوة ومن في قوله من اللحم للبدل اي ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة فقيل
اللام زائدة في خبر المبتدا وقيل هي للابتدا والتقدير لهي عجوز فان قيل اليس قد تقدمها المبتدا وهي
مانعة من تقدمه فاين الصدارة قلنا هي حاصلة في الجملة وهي انما تمنع من تقدم المبتدا اذا دخلت
على خبره المفرد واما على راي الكسائي القائل بان لام الابتدا في باب ان التوكيد الخبر فلك جعلها هاهنا كذلك
ولا حاجة الى تقدير المبتدا وليس لها الصدرية في باب ان فانها تدخل فيه على خبرها ولو مفردا لانها
فيه موخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة بالقاف وبالفاء ايضا وذلك لان الاصل ان زيدا لقائم
لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فاخروا اللام دون ان لئلا يتقدم معمول الحرف عليه
لو اخرت ان دون اللام ولتقع البداءة باقوى المؤكدين لان ان عاملة دون اللام والعامل اقوى من غيره
وانما لم يدع ان الاصل ان لزيدا قائم بتقديم ان على اللام لئلا يحول ما له الصدر بين العامل ومعموله
فكان يؤدي الى تعليقه فان قلت اليس قد اغتفر مع الزحلقة كونها حائلا قلت لان العامل هناك عمل فلم يقو على
منعه ولانهم قد نطقوا باللام متقدمة على ان في نحو قوله ♦ لهنك من برق علي كريم ♦ هو عجز بيت صدره ♦ الا
يا سنا برق على قلل الحمى ♦ وهو مطلع ابيات اوردها ثعلب والزجاجي في اماليهما ووكيع في غرره لغني من بني
كلاب ونسبها القالي في اماليه لغني من بني نمير ولم يسمه واحد منهم والسنا بالقصر الضوء والبرق قال
في القاموس واحد بروق السحاب او ضرب ملك السحاب وتحريكه اياه لينساق فترى النيران والقلل
جمع قلة بالضم وهي من كل شيء اعلاه ولله در الشارح حيث قال ♦ ويوم سل سيف البرق فيه ♦
♦ وصوت الرعد في الآفاق عالي ♦ وقد ساق السحاب نصب عينيه ا باريقا على قلل الجبال ♦
فان فيه تورية لا تنزل وهم انه يريد بالقلل جمع قلة وهي اناء للعرب كالجرة الكبيرة بالقرينة المرشحة
وهي ذكر الاباريق وانما مراده اعالي الجبال واصل لهنك لانك قلبت الهمزة هاء ومن من برق زائدة
في الايجاب وكريم رفع على المحل لان مجرى روي ابيات القصيدة الضمة وان كانت الرواية كريم
بالجر على الاقواء او على انه من ابيات اجراها الكسرة فهو اما نعت على اللفظ ومن برق ظرف مستقر
خبر لان اي انك من جنس البرق الكريم علي ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل ان دون ما بعدها
علة ثالثة لعدم ادعاء ان الاصل ان لزيدا قائم معطوفة على الاولى والثانية وتقريرها كما قال
الشارح ان المسموع منهم عند وجود اللام وان اعمال العامل لفظا في محل اخر اما الثاني ففي نحو علمت
ان زيدا القائم حيث ابطل عمل فعل العلم لفظا بدليل كسر ان ولولا التعليق لفتحت واما الاول ففي نحو
ان في الدار لزيدا حيث نصبوا بان مع وجود اللام متاخرة عنها فعلم ان اللام في نحو علمت ان زيدا لقائم
في نية التقديم على ان وهو المدعى ولولا ذلك لم يقع التعليق اذ لو كانت متاخرة لفظا ونية لا عمل العامل
المتقدم اذ لا اثر للام في ابطال العمل مع تاخرها عن ان في الدار لزيدا دليل الاول اي اعتبارهم حكم
صدارة اللام فيما قبل ان انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها فيبقى بها معلقا عن العمل ولذلك
كسرت اي ان في نحو والله يعلم انك لرسوله ولولا ذلك لفتحت كما في علمت ان زيدا منطلق بل قد
اثرت هذا المنع مع حذفها فلان توثره مع وجودها بالطريق الاولى في قول الهذلي ♦ فغبرت بعدهم بعيش
ناصب ♦ واخال اني لاحق مستتبع ♦ هو من اول الكامل من قصيدة تقدم الكلام على بعض ابياتها في بحث
اذا وغبرت بالمعجمة وفتح الموحدة معناه بقيت ويروى فبقيت ايضا يقال غبر الشيء يغبر بالضم في
المضارع والغابر الباقي والماضي فهو من الاضداد والعيش الناصب التعب من النصب بفتحتين وهو الا عياء
والتعب والعيش والمعيشة الحياة وما يعاش به والاسناد في بعيش ناصب مجاز اذ النصب لصاحب
العيش قال في القاموس نصب كفرح اعيا وانصبه وهم ناصب منصب على النسب او سمع نصبه الهم
اتعبه وعيش ناصب فيه كد وجهد ولله در الجمال ابن نباتة حيث قال
عطفت كاشال العشي حواجبا فرمت غداة البين قلبا واجبا بلواحظ يرفعن ختنا كاسرا فيثير في الاحشاء هما ناصبا
واخال بكسر الهمزة وفتحها لغة قال في القاموس وقال المص في شواهده واخال بكسر الهمزة في لغة جميع
العرب الا بني اسد فانهم يفتحونها وهو القياس وقول الشارح واخال بفتح الهمزة وكسرها يقتضي
تساوي اللغتين بل تقديم الفتح يوهم ترجيحه ومعناها اظن ومستتبع بفتح الموحدة اسم مفعول
اي اظن اني طلب مني ان اتبعهم في المضي والرحيل ولا ابقى بعدهم قاله الشارح وقال المحشي والذي
رايته في النسخ المقروءة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل اي اظن اني لاحق بهم وتابع لهم ولكن ان
تحمل الظن هنا على معنى اليقين الاصل اني اللاحق فحذفت اللام بعدما علقت اخال عن العمل وبقي الكسر
في همزة ان بعد حذفها كما كان بعد وجود فهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه كما نسخ لفظ الشيخ والشيخة اذا
زنيا فارجموهما البتة وبقي الحكم لامره صلى الله عليه وسلم برجم المحصنين وهما المراد بالشيخ والشيخة ودليل الثاني
اي عدم اعتبارهم حكم صدارة اللام فيما بعد ان عمل ان فيما بعدها متخطيا اياها اي متجاوزا لها الى ما بعدها تقول ان في
الدار لزيدا وان زيدا لقائم وذلك لمجيئها بعدما تقرر العامل العمل فلم يقو على دفعه وكذلك تخطاها عمل العامل
بعدها اي متجاوزها فيعمل فيما قبلها لما قررناه ايضا نحو ان زيدا طعامك لاكل ووهم بدر الدين بن مالك
فمنع من ذلك اي من تقديم معمول الخبر المقرون بلام الابتداء قال في شرح الفية ابيه اما الخبر فتدخل عليه

اللام بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد وناقشه المص في تذكرته
فقال على ما نقل السيوطي في اشباهه كانه اي البدر بن مالك راى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها
عليها لان لها الصدر فحكم بمنع تقدم المعمول في دخول اللام والحكم فاسد والتعليل كذلك اما فساد
الحكم فلان السماع جاء بخلافه قال تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون وقال الشاعر
فاني الى قوم سواكم لاميل واما فساد التعليل فلان هذه اللام موخرة عن تقديم وهي انما تحمي ما في حيزها
الاصلي ان يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الان الا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين
والعامل في اسمها هي باجماع النحويين فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان وتعقب بعض العصريين
كلام المص فقال وما قاله ليس سديدا اما ما سمع فمعلوم ان الظروف يتوسع فيها حتى انهم جوزوا تقديم
معمول الصلة على الموصول اذا كان ظرفا كما صرح به في المطول واما ما ذكر من فساد التعليل ففاسد لان الصدري
لا يتوسط البتة وهذا التفصيل اصطلاح جديد وعمل ان في الخبر مع اللام للضرورة عند الاحتياج الى
مزيد التاكيد كما يقتضيه المقام وقد علم ان ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها وبنوا على ذلك فروعا
كثيرة انتهى وانت تعلم ان منشا ايراد المص على البدر حمل كلامه على اطلاقه كما هو الظاهر والا اذا كان
مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ذلك الا ترى ان ابا حيان حيث قال ابن مالك في تسهيله
يجوز دخول لام الابتدا بعد ان المكسورة على اسمها المفصول وعلى خبرها الموخر عن الاسم وعلى
معمول متقدما عليه بعد الاسم قال ظاهر كلام المص وكلام غيره اطلاق معمول خبر ما يجوز دخول
اللام عليه وهذا الاطلاق ليس بصحيح لشمول معمول الخبر المفعول به والظرف والمجرور والحال
والمصدر والمفعول من اجله ومنها ما لا يدخل اصلا كالحال فانه لم يسمع من كلامهم ونص الايمة
على منعه كيف حمل الاطلاق على ما هو المتبادر وحكم بما حكم وكذلك صنع المص هاهنا واما ما علل
به المتعقب هنا وما ذكر المص من فساد التعليل من ان الصدري لا يتوسط فحاصله عدم تسليم صدارة اللام
في باب خبر ان وهو فاسد فان مقتضاه ان لا يعلق الفعل القلبي وليس كذلك على ان دعواه ان عمل ان في
الخبر للضرورة عند الاحتياج الى مزيد التاكيد مع غرابتها تقتضي ان اللام مع توسط حرف صدري حتى
ثبت ان العمل فيما بعده للضرورة وهو بنا في حكمه بان الصدري لا يتوسط واما قوله ان هذا التفصيل
اصطلاح جديد فقول من لم يطلع على كلام النحاة ففي شرح التسهيل لابي حيان بعد تقرير ان حق هذه اللام
ان تدخل على اول الكلام لكنها اخرت لتعذر الجمع بين موكدين في اول الكلام ما نصه والدليل على ذلك
ان تقول ان زيدا طعامك لاكل وان في الدار زيدا القايم فتقدم معمول الاسم الذي دخلت عليه اللام
على الاسم لان اللام متقدمة في البنية على ذلك المعمول اذ لو كانت واقعة موقعها لم تتقدم معمول ما
تقدمت عليها الا ترى انك تقول لمعطيك درهما زيد ولا يجوز درهما لمعطيك زيد لان اللام من
حروف الصدور وقد وقعت موقعها فلو كانت لام ان واقعة موقعها لم يجز ان يتقدم معمول ما بعدها
عليها كما لم يجز ذلك في اللام الواقعة على المبتدا فهل هذا القول الا صريح في التفصيل الذي ذكره المص ثم
لا يخفى ان قوله وقد علم الى اخره كلام لا ارتباط له بما هو بصدده وانما الداعي الى ذكره حكمه على ان عمل
ان في الخبر للضرورة وقد علمت ما فيه والله الملهم للصواب والوارد عند ابي من تقديم معمول
خبر ان الداخل عليه لام الابتدا في التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير ان الانسان لربه لكنود وانه
على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد **فصل** واذا خففت ان المكسورة الهمزة نحو وان كانت لكبيرة
ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن قرا لما بتخفيف الميم فاللام عند س والاكثرين لام الابتدا افادت
مع افادتها التوكيد النسبة بين المسندين وتخليص المضارع للحال حيث تدخل عليه الفرق بين ان

المخففة من الثقيلة وان الخفيفة النافية ولهذا اي ولافادتها الفرق المذكور صارت لازمة لا
تسقط بعد ان كانت جايزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات اي اذا كان في الكلام ما يزيل
اللبس فانها لا تلتزم وتبقى على اصلها في الجواز وذلك لانها بالتخفيف تصير كالنافية لفظا فتحقيق الاثبات
بها حيث لا عمل لها التزموا تالي ما بعد المخففة اللام الموكدة تمييزا لها وهذا انما يحتاج اليه في موضع يحتمل
الاثبات والنفي نحو ان زيدا القايم اذ لو حذفت منه اللام والعمل متروك مع صلاحيته للنفي لم يعلم
الاثبات المراد اما اذا كان المحل غير صالح للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها كقراءة ابي رجاء ان كل ذلك
لما متاع الحيوة الدنيا بكسر اللام اي للذي اي لاجل الذي فما موصول اسمي والعايد محذوف تقديره
هو متاع ولا شذوذ في حذفه وان كان مبتدا لطول الصلة وما في حواشي الكشاف للتمني من استشكال
وجه هذه القراة من جهة ان المخففة مع الالغاء يلزمها اللام الفارقة حتى نقل عن ابن جني
انه ينبغي على هذه القراة ان تكون كل منصوبة مبني ما عليه الاكثرون من لزوم اللام مطلقا
وان لم يكن لبس والحق ما فصلناه وكقوله ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب
هو من ثاني البسيط ولم يسم قايله والنحب بالمهملة المدة يقال فلان قضى نحبه اذا مات والمعنى لو لم
تمنوا بوعد صادق مت يوم فراقكم فحذف جواب لو لدلالة ما قبله عليه وهو مثبت بدلالة المقام
اذ مع النفي يفسد الكلام ويقع في بعض النسخ لو لم تمنوا بوعد غير توديع والمعنى عليه لو لم تعدوني
وتوعدوني مت وجب تركها اي اللام مع نفي الخبر اي مع كون الخبر نفيا او منفيا اعلم ان
ابن مالك شرط في لزوم اللام الفارقة شرطين احدهما خوف اللبس بان النافية والثاني ان لا يكون
بعدها نفي قال ابو حيان وهذا الثاني غير محتاج اليه البتة لانه اذا كان الخبر منفيا لم يدخل
على المبتدا حرف نفي فلا التباس ومن هنا يظهر جواب قول الشارح انظر لم وجب تركها مع النافي
فان كراهية اجتماع اللامين كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء
قلنا قد يكون النافي ما فلا يجتمع مثلان بانه قال انما وجب الترك مع النافي لعدم الالتباس لما قرروه
ولا حاجة الى ان يقال في تصحيح ذلك التوجيه حمل ما فيه عدم اجتماع المثلين على ما فيه اجتماعهما
كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف معاند وهذا البيت من ثاني
الطويل وقايله مجهول اي ان الحق لا يخفى على العاقل البصير بالامور وان صادف عناد معاند
وزعم ابو علي الفارسي وابو الفتح ابن جني وجماعة منهم ابن ابي العافية والشلوبين وابن ابي
الربيع انها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق بين الحرفين فلا تفيد امرا سواه قال ابو الفتح قال
لي ابو علي ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة اي غير
المشددة هي لام الابتدا التي تكون مع المشددة فقلت له اي فقال ابن جني قلت للفارسي
اكثر نحويي بغداد على هذا انتهى وحجتهم اي حجة هولاء المخالفين دخولها اي دخول هذه اللام مع
المخففة على الماضي المتصرف الخالي عن قد نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل الموخر عن ناصبه
في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة وقد ذكر ابو حيان في شرح التسهيل
وحكاه في ارتشافه بلفظ قيل مذهبا ثالثا اخذه من كلام الاستاذ ابي علي الشلوبين وهو التفرقة بين
ان تدخل ان على الاسم فتكون اللام معها الابتدائية لزمت للفرق وعلى الفعل فتكون اللام الفارقة
وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله سوا كانت في جملة اسمية ام فعلية بمعنى الا الاستثنائية وان
ان قبلها نافية كذا نقله ابن مالك عنهم ونقل غيره ان الكسايي قال ان دخلت على الاسماء كانت المخففة
من الثقيلة اي واللام لتوكيد الخبر كما ان ان لتوكيد الاسم فوافق البصريين في كونها المخففة وعلى

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله عز شانه ذي المواهب
محمد المدعو بعين الصدور بابا
وكفى عبده 125

الافعال كانت بمعنى ما واللام بمعنى الا واستدلوا على مجيئها اي اللام للاستثناء بقوله
امسى ابان ذليلا بعد عزته ؞ وما ابان لمن اعلاج سودان ؞ هو من ثاني البسيط ولا اعلم قايله
وابان علم شخص وقد اختلف في صرفه فمن صرفه راى انه على زنة فعال والهمزة والنون
اصلان ومن منعه الصرف راى انه منقول من ابان ماضي يبين ففيه المعرفة ووزن الفعل واختاره
ابن مالك وجزم به المص في التوضيح وفي شرح المنهاج الاصلي للتاج السبكي قال القرافي المحدثون
والنحاة على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور وقال انه بنا على
ان وزنه افعل واصله ابين صيغة مبالغة في البيان الذي هو الظهور فلوحظ اصله مع
العلمية التي فيه فلم يصرف قال الشارح ولو كان كذلك لوجب التصحيح فيه بان يقال ابين و
لم يكن لاعلاله وجه قلت وفي ذكري من شيخي الرضي رحمه الله تعالى انه نقل عن بعضهم انه كان
يقول من لم يصرف ابانا فهو اتان والبيت يستقيم انشاده بالصرف وعدمه والاعلاج بكسر
جمع علج صح
اوله وسكون ثانيه الرجل من كفار العجم وسودان جمع اسود كعودان وقال الفرا هو جمع الجمع
اي جمع سود جمع اسود وعلى قولهم يقال قد علمنا انك كنت لمومنا بكسر الهمزة من ان لا النافية
مكسورة دايما مع العلم وبدونه وكذا على قول س لان لام الابتدا تعلق العامل القلبي عن
العمل فلا يكون ما بعده واقعا موقع المفرد فيتعين كسر الهمزة لوقوعها صدر جملة واما على قول
ابي علي وابي الفتح فتفتح لانها الفارقة فقط وليست بلام الابتدا فلا تعليق فما بعد العامل
واقع موقع المفرد القسم الثاني من اللامات السبع التي لا عمل لها واتى بلفظ القسم هنا تذكيرا للحو
الفصل بينه وبين الاول اللام الزايدة وفايدتها التوكيد كساير الزوايد وهي الداخلة في خبر
المبتدا في نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقيل الاصل لهي عجوز فتكون لام الابتدا وقد
تقدم كل ذلك وفي خبر ان المفتوحة الهمزة كقراة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام بفتح الهمزة
من انهم وفي الشواذ حكاه الرضي وان الله لسميع عليم بالفتح ايضا وقيل دخلت اللام بعد ان المفتوحة
باعتبار ان اصلها المكسورة وانما كانت تلحق زيادتها ثمة لان المفتوحة تصير الجملة بعدها في تاويل
المفرد فلو دخلت لام الابتدا معها لكانت داخلة على المفرد موكدة له وهي لتاكيد الجملة وفي المفصل
ومما يحكى من جراة الحجاج على الله ان لسانه سبق به في مقطع والعاديات الى فتح ان اي في قوله
ان ربهم فاسقط اللام اي من قوله لخبير قال ابن الحاجب على الحجاج بانه اسقط اللام تعمدا لا يثبت
لانه لا يجوز ان يكون اسقط اللام غلطا كما فتح همزة ان غلطا وهو قد ثبت انه فتحها سهوا
بقوله ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه بانه اسقط اللام تعمدا وهذا امر يودي
الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبت فان ذلك لا يفعله مسلم قلت ووقوع الزمخشري في حق مثل
الحجاج ليس بعجيب فانه من دابه القدح في ايمة الهدى واعلام الامة فما ظنك بمثل الحجاج نسال
الله السلامة وفي خبر لكن في قوله ؞ ولكنني من حبها لعميد ؞ هذا عجز بيت من ثالث الطويل لا يعرف كما قال
الايمة له صدر ولا قايل ولا نظير وسيصرح بذلك المص وانما انشده الكوفيون والعميد والمعمود الذي
هذه العشق ويروى لكميد بالكاف اي لحزين وانما لم تجعل هذه اللام لام الابتدا لانها توذن
باستقلال ما وقعت فيه من الكلام وشاد لكن ان لا يستقل ما بعدها بدون ما قبلها فيتنافيان
وليس دخول اللام مقيسا بعد ان المفتوحة خلافا للمبرد وهو خلاف شاذ صرح به ابو حيان
ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدها اي بعد ان ولكن لام الابتدا خلافا لهم اذ
قال المبرد انها بعد ان المفتوحة والكوفيون بعد لكن لام الابتداء وحجة المبرد القراة الشاذة وهي

والسماع من بعض العرب قال الراجز ؞ الم تكن اقسمت بالله العلي ؞ ان مطاياك لمن خير المطي ؞ وحجة
الكوفيين قوله ؞ ولكنني من حبها لعميد ؞ وقيل اللامات للابتدا اراد اللام التي في من حبها لعميد واللام
التي في قوله لمن اعلاج سودان بدليل تقريره الاتي قال الشارح وفيه قلق في التصنيف فان الثانية
قد انقضى الكلام عليها وذكر المص بعده ذلك قسما اخر فالعود الى الكلام فيها بعد الشروع في اخر ليس
كما ينبغي وقول المحشي لا يتعين ارادة هذين اللامين وما المانع ان يراد بهما اللام الزايدة التي
ذكر انها تدخل خبر المبتدا وخبر ان المفتوحة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى
الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام اخرى لا يدفع التلقي المذكور وانما نشا
المحشي معارضة الشارح رحمهما الله ولو كيف ما اتفق والحق ان التشويش على تقدير المحشي حاصل
ايضا لان اللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الا لم يذكرها المص استقلالا كاللام الزايدة وانما
ذكرها تكميلا للكلام على لام الابتداء فاني يحسن ضمها مع تلك في قرن فتدبر على ان الاصل فيهما
الفتح بر الكوفيون ولكن انني فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن الخفيفة الساكنة لذلك اي
للتخفيف ايضا ليقل اجتماع الامثال اذ بعد حذف همزة ان لزم اجتماع اربع نونات فحذف
اولاهن ليقل اجتماعهن وبقيت نونا ان المشددة ونون الوقاية وعلى ان ما اي هذه الكلمة
في قوله وما ابان لمن اعلاج سودان استفهام وتم الكلام على ابان اي اي شي ابان والمعنى
على تحقيره ثم ابتدي لمن اعلاج بتقدير لهو من اعلاج فاللام لام الابتداء وقد حذف المبتدا بعدها
وقيل هي لام زيدت في خبر ما النافية وهذا المعنى الثاني عكس المعنى الاول على القولين السابقين
الذين هما كون اللام للاستثناء وكونها للابتدا فان المعنى عليهما الاخبار عن ابان انه من اعلاج
سودان الا انه على اولهما على وجه الحصر وعلى الثاني على وجه التاكيد وهو على الاول مفاد جملة
وعلى الثاني مفاد جملتين وعلى الثالث فهو اخبار عن ابان بانه ليس من اعلاج سودان وهو عكس
الاول لاقتسامهما طرفي الاثبات والنفي ووفق الشارح بينه وبينهما بجعل التنوين في سودان
على القولين للتحقير اي هو من اعلاج سودان حقيرا فيحصل التوافق بعد دعوى التنافي ومما
زيدت فيه اللام ايضا خبر زال في قوله ؞ وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهايم المقصى
بكل مراد ؞ هو من ثالث الطويل ولم يسم قايله لكن قال المص في شواهده لكثير عزة وبيت يشبه
هذا وهو قوله ؞ وما زلت من ليلى لدن طر شاربي ؞ الى اليوم كالمقصى بكل سبيل ؞ فلا ادري
من الاخذ من صاحبه وقد يكونان توارد او من تعليلية وهي ولدن يتعلقان بالظرف المستقر
المتاخر اي وما زلت كالهايم من اجل ليلى في زمن عرفاني اياها لكن فيه استعمال لدن بغير من ولم
تات في التنزيل الا مقرونة بها والهايم من الابل الذي اصابه دا فيهيم على وجهه في الارض لا يرعى
والمقصى بضم الميم وفتح المهملة اسم مفعول من اقصاه ابعده والمراد بفتح الميم محل الرود
اي طلب الكلا يقال راد يرود رودا ذا جاء وذهب شبه نفسه في اقصا ليلى اياه بالبعير الذي
يصيبه دا الهيام فيطرد عن الابل بمواضع الكلا خشية ان لا يعديها وكما زيدت اللام في خبر
اضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا وخبر امسى كقوله ؞ مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم ؞ قال الذي سيلوا امسى لمجهودا
وفي المفعول الثاني لارى عطف على ما قبله بحسب المعنى اي وزيدت في المفعول الثاني لارى في قول
بعضهم اراك لشاتمي ونحو ذلك قيل وفي مفعول يدعو من قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه
وهذا مردود فان زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه اي على القول
بالزيادة او على الشذوذ الذي هو في الغاية لكن قراة ابن مسعود يدعو من ضره باسقاط اللام

تويد هذا القول ومجموع ما قيل في اللام في هذه الاية قولان احدها هذا وهو انها زايدة وقد بينا
فساده والثاني انها لام الابتدا وهو الصحيح ثم اختلف هولاء فقيل انها مقدمة من تاخير ونسب
هذا القول الى الفرا والاصل يدعو من لضره اقرب من نفعه لمن مفعول ليدعو وضره اقرب مبتدا
وخبر والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام الابتدا لم يعهد فيها التقدم عن موضعها وانما عهد فيها
التاخير عنه وقيل لان اللام من خبر الصلة وما في حيزها لا يتقدم على الموصول وتعليل المص اشمل وهو
ظاهر والحكم لانه بالنظر الى ذات اللام وهذا بالنظر الى ما وقعت فيه وقيل انها في موضعها وان
من مبتدا بمعنى الذي وضره اقرب صلته ولبيس المولى خبره لان التقدير لبيس المولى هو فحذف
المخصوص بالذم وانما جعل لبيس المولى خبرا مع انه جواب قسم مصدر بلامه ومجموع القسم وجوابه
هو الخبر لكون الجواب هو المقصود من الجملة القسمية واما القسم فمؤكد له ومقرر لوقوع مضمونه
وهو الصحيح وحكى قول اخر ان الخبر محذوف تقديره له فورد ان هولاء لا يصفون الهتهم بان ضرها
اقرب من نفعها واجيب بان ذلك من قول الحاكي اذ للحاكي عن شخص ان يصفه للمحكي له المخبر عنه بما لم يقع
في كلام المحكي عنه فانه لو قيل لك زيد قايم لجاز ان تحكي لمن يعرف انه خياط مثلا قال فلان زيد
الخياط قايم وعلى هذا فالدعا محمول على انه في الدنيا كما انه على تقدير المص محمول على انه في الاخرة
ثم اختلف هولاء في مطلوب يدعو نفيا واثباتا على اربعة اقوال احدها انها لا مطلوب لها ولا متعلق فهي
منزلة منزلة الفعل القاصر وان الوقف عليها وما بعدها كلام مستانف وقد انث الضمير العايد
على يدعو باعتبار انه كلمة او لفظة وسياتي تذكيره باعتبار انه لفظ وانها انما جاءت توكيدا ليدعو
في قوله تعالى يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه وهذا ما اختاره ابو حيان حيث قال
والاوجه عندي ان يكون يدعو توكيدا ليدعو الاول واللام في لمن لام الابتداء والخبر الجملة التي هي
قسم محذوف وجوابه لبيس المولى وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين اذ الاصل عدم التوكيد
لان التاسيس خير من التاكيد والاصل ان لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي
الذي هو عبارة عن تكرير اللفظ اذ مع الفصل بين اللفظين يتعذر ارادة التكرير والثاني ان مطلوبه
مقدم عليه وهو ذلك هو الضلال البعيد على ان ذلك اسم موصول بمعنى الذي لا اسم اشارة وما بعده
صلة وعايد والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين مع
ان قايله الزجاج وهو منهم لان ذا لا تكون عندهم موصولة الا اذا وقعت بعد ما او من الاستفهاميتين
اما عند الكوفيين فيستقيم لقولهم ان اسماء الاشارة تقع موصولات مطلقا والحق ان ذلك اسم
اشارة والمشار اليه الدعا المفهوم من يدعو والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال
والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا قال ابو حيان وهو ضعيف لان يدعو لا يقدر بمدعوا وانما يقدر
بداعيا نعم لو كان يدعى بصيغة المبني للمفعول لكان تقديره ما ذكر والرابع ان مطلوبه الجملة بعده وهو
الصحيح ثم اختلف هولاء على قولين احدها ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل قاله الاخفش و
عليه فمن مبتدا اما بعده صلته والخبر محذوف تقديره اله والجملة محكية بما فيه معنى القول وفيه ان الكافر
لا يقول ذلك في حق الاوثان ولا يتاتى ههنا ذلك الجواب الا ان يكون المراد انه يقول ذلك حين يرى
ضرورة به بل قد يقول بدعاء وصراخ والثاني ان يدعو ملموح فيه معنى فعل من افعال القلوب
وهو الراجح واختلف هولاء ايضا على قولين احدها ان معناه يظن لان اصل معناه اي معنى يدعو يسمى
فكانه قيل يسمى من ضره اقرب من نفعه الها ولا يصدر ذلك عن يقين فكانه قيل يظن وقد يقال لا
يلزم من انتفاء اليقين حصول الظن لجواز تحقق الجهل وعلى هذا القول فالمفعول الثاني ليدعو الذي

هو بمعنى يظن محذوف كما قدرناه يعني الها ولا يتم هذا كما قال ابو حيان الا بتقدير زيادة اللام و
فيه بحث لان اعتبار المحذوف مفعولا ثانيا مبني على ان معنى التسمية باق اما اذا كان المعنى على الظن
وهو من افعال القلوب فلا مانع من كونها لام ابتدا وقد علقت العامل كما هو في الوجه الاولى ومعنى التسمية
انما لوحظ وسيلة الى جعل يدعو بمعنى يظن والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاده واللام
معلقة ومن مبتدا خبره لبيس المولى ومن امثلة اللام الزايدة قولك لبن قام زيد اقم او فانا اقوم
وانت ظالم لين فعلت فاللام الداخلة على اداة الشرط حيث لم يصلح جوابه جوابا للقسم زايدة
وكل ذلك خاص بالشعر لا يقع في نثر الكلام وسياتي توجيهه والاستشهاد عليه في اخر بحث الموطية
قريبا ان شاء الله تعالى وربما زيدت اللام ايضا بعد ان قبل الخبر المؤكد بها مثل اني لبحمد الله
لصالح حكاه الكسائي والفرا عن العرب وحكى قطرب عن يونس ان زيدا لبك لواثق قال ابو حيان
والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نظما ونثرا وصحح ابن عصفور المنع وقال ابن مالك
ذكر السيرافي ان المبرد كان لا يرى تكرار اللام وان الزجاج اجاز ذلك واختار السيرافي قول
المبرد وليس بمختار للشواهد الكثيرة وقد اغفل ذلك المص ولعله يرى ذكره في باب التوكيد لان
تاكيد الحرف انما يكون باعادة ما يدخل الثالث من اللامات التي لا عمل لها لام الجواب وهي ثلاثة اقسام
لام جواب لو نحو لو تزيلوا اي تفرقوا وتميز بعضهم من بعض لعذبنا لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ولام جواب لولا ولوما التي بمعناها نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولام
جواب القسم نحو تالله لقد اثرك الله علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وزعم ابو الفتح ان اللام بعد
لو ولولا ولوما ليست لام جواب لها وانها لام جواب قسم مقدر وفيه تعسف اذ فيه تقدير ما
يستغني عنه ولا تتوقف عليه فايدة فهو سلوك غير الجادة نعم الاولى في ولو انهم امنوا و
اتقوا لمثوبة من عند الله خير ان تكون اللام لام جواب القسم لا لام جواب لو بدليل كون الجملة
اسمية واما القول بانها لام جواب لو تعريض بالزمخشري القايل ذلك وان الاسمية استعير
مكان الفعلية كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب هو من
اول الوافر وهو من ابيات الحماسة ولم يسم قايله وقد استعيرت فيه الجملة الاسمية وهي مرتعها
قريب مكان الفعلية اعني ترتع قريبا او يقرب مرتعها لانها تودي مؤداها وانما قلنا ذلك لان
جعل من افعال الشروع يشترط في خبره ان يكون جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من ان ونقل
الجلال عن ابي العلاء ان رفع قلوص وجه ردي لعدم كون خبر جعل فعلا وان الاحسن
نصبه على ان لا يجعل جعلت من افعال الشروع بل بمعنى صيرت وهو مفعول اول ومرتعها قريب
جملة في موضع المفعول الثاني كما يقال جعلت زيدا ماله كثير والقلوص بفتح القاف الشابة من الابل
كالجارية من النساء والاكوار جمع كور بالضم الرحل باداته او كور بالفتح الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع
موضع الرتوع وهو اكل الماشية ما شاءت والمعنى ان هذه القلوص عيت وكلت فلم تبعد عن الاكوار
بل رتعت قريبا منها وعليه فمن الاكوار ظرف لقريب ففيه تعسف واخراج الكلام عن موقعه
بعد اللام التي بعد لو اسمية مما يدل عندي على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدا
في جواب قسم مقدر لكثر مجي نحو لو جاءني لانا اكرمه كما يكثر ذلك في باب القسم لكنه لم يكثر الرابع
من اللامات المذكورة اللام الداخلة على اداة شرط للايذان والاعلام من اول الامر بان الجواب بعدها
مبني على قسم قبلها لا على الشرط فهو جواب للقسم لا للشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطية ايضا
لانها وطات الجواب للقسم اي مهدته له فاستحقه دون الشرط نحو لين اخرجوا لا يخرجون معهم

وهذا الوضع وهو كون الجملة الواقعة مو

ولين قوتلوا لا ينصرونهم ولين نصروهم ليولين الادبار ثم لا ينصرون والاكثر ان تدخل على ان مزاد وان الشرط
كما في الاية وقد تدخل على غيرها منها قليلا كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت
جميلا هو من ثاني الكامل ولم يسم قايله وقد ادخل هذا اللام على متى الشرطية فكان الجواب
للقسم لا للشرط على ما هو القاعدة وصلح بفتح اللام وحكي فيه الضم وجميلا تنازع فيه الفعلان
تجزين وجزيت فهو على حكم باب التنازع وعلى هذا اي وعلى دخول لام التوطية على غير ان
قليلا فالاحسن في قوله تعالى لما اتيتكم من كتاب وحكمة ان لا تكون اللام من لما موطية لان
اخذ الميثاق في معنى القسم وما شرطية ولتومنن به جواب للقسم على قاعدة اجتماع القسم
والشرط لان في ذلك تخريج القران على ما هو قليل بل اللام للابتدا وما موصولة وهي مبتدا
خبره لتومنن لانه ح حمل للتنزيل على الاكثر كما هو اللايق به واغرب ما دخلت عليه لام التوطية
اذ وذلك لشبهها بان وزنا ومعنى اما الوزن فظاهر واما المعنى فلان اذ للتعليل وفي الشرط
معنى العلة انشد ابو الفتح غضبت علي لان شربت بجزة فلاذ غضبت لاشربن بخروف
هو من ثاني الكامل وانشده الجاحظ في البيان بلفظ فلان ابيت ولا شاهد فيه وهو من ابيات ذكر
القالي في اماليه والمعافي بن زكريا في كتاب الجليس بسندهما الى الاصمعي قال شرب اعرابي بجزة من صوف
فلامته امراته وغضبت عليه وعتبت عليه فانشا يقوله وذكر البيت في ابيات اخر ويروى عتبت
على بدل غضبت والجزة بكسر الجيم وتشديد الزاي قال في القاموس ما جز منه يعني من التمر او هي صوف
نعجة جز فلم يخالطه غيره او صوف شاة في السنة او الذي لم يستعمل بعد جزه وخروف كصبور
الذكر من اولاد الضان او اذا رعى وقوي وهي خروفة والجمع اخرفة وخرفان وهو نظير دخول الفا في
فاذ لم ياتوا بالشهدا فاوليك عند الله هم الكاذبون فانه شبهت اذ بان فدخلت الفا بعدها كما
تدخل في جواب الشرط لتقارب معناهما بل قد قال ابن الحاجب ان معنى اذ اتيتني اكرمك واكرمك لا تيانك
الى واحد وقد تحذف اي لام التوطية مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم
لمشركون فانه التقدير والله لين اطعتموهم انكم لمشركون فان التقدير والجواب للقسم لا للشرط
بدليل انكم لمشركون وقول بعضهم وعزي للكوفيين ليس هنا قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب
الشرط على اضمار الفا الرابطة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فليراجع مردود لان ذلك مخصوص بالشعر فيختص فيه الحذف للضرورة
ولا يخرج عليه التنزيل وكقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا فهذا لا يكون
الا جوابا للقسم بشهادة اللام والنون واعلم ان الرد بهذه الاية انما يتم اذا ثبت ان هذا القايل
يدعي عدم جواز حذف اللام الموطية والا فلعله من المجوزين لحذفها عند قيام القرينة كما في هذه
الاية وليست موطية كما في قوله لين كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح
هو من ثاني الطويل من قصيدة لذي الرمة اولها الم تعلمي يا مي انا وبيننا مهاو لطرف العين فيهن مطرح
ذكرت ان مرت بنا ام شادن امام المطايا تشرئب وتسرح ويروى من مي بدل من ليلى المهاوي جمع
مهواة قال في الصحاح والمهوى والمهواه ما بين الجبلين ونحو ذلك ومعنى ان للطرف فيها مطرحا انها
متسعة يقال لفلان في داره مطرح اذا اريد وصفها بالسعة كان الناظر يطرح بصره مرة كذا ومرة
كذا والشادن الظبي اذا قوي واستغنى عن امه وتشرئب بالمعجمة والهمزة وتشديد اخره بمد عنقها
لتنظر وتسرح تسير في المرعى والتباريح جمع تبريح وهو الجهد والمشقة يقال برح الحب بفلان
اذا جهده وفي الصحاح والقاموس وتباريح الشوق توهجه وعلى متعلق بمضاف الدنيا حذف واقيمت

مقاصد

مقاصيا اي لان كانت مشقات الدنيا علي وكما ارى خبر كان وتباريح خبر ثان او بيان او بدل وقوله
لين كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا هو من الضرب الثاني من الطويل
وبعده واركب حمارا بين سرج وفروة واعرى من الخاتم صغرى شماليا قال الفرا هذان البيتان
لامراة من عقيل وعليه فتنكير ضمير قوله باعتبار الشخص القايل والقيظ بالقاف والظا المعجمة
شدة حر الصيف قال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الصيف طلوع سهيل وباديا
اي ظاهرا حال من اصم وللشمس متعلق به وكان حق التعبير حيث هو قول انثى بادية لكنها ذكرت باعتبار
الشخص كما عرفت ولعل هذا الحامل للص على تذكير الضمير من قوله والسرج معروف قيل هو معرب
سرك بالفارسية والفروة ما تلبس واعرى من الاعراء وهو جعل الشي عاريا والخاتم لغة في الخاتم واراد
بصغرى الشمال خنصرها وهذا القايل يتنصل لمخاطبه ويعتذر اليه من ذنب حكي عنه وكذا ذلك
بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق ما قيل عنه من الحديث وقوله الم تر بزينب اذا البين قد
افدا قل الثواء لان كان الرحيل غدا هو من اول البسيط مطلع قصيدة لعمر بن ابي ربيعة والالمام
النزول والبين الفراق ويطلق على الوصل ايضا فهو من الاضداد وافد كعلم دنا وقرب والثوا بالمثلثة
والمد الاقامة يقال ثوى بالمكان يثوي ثواء وثويا اقام بل هي في ذلك كله زايدة قبل اداة الشرط
كما تقدمت الاشارة اليه اما الاول فلان الشرط قد اجيب بالجملة المقرونة بالفا في البيت الاول
يعني جملة فللموت اروح وبالفعل المجزوم في البيت الثاني اي اصم فلو كانت اللام للتوطية لم يجب
الا القسم ووجب عرا الاسمية من الفا والفعل من الجزم هذا هو الصحيح اي كون الجواب للقسم مع
الموطية دون الشرط هو الصحيح وخالف في ذلك الفرا وتبعه جماعة من البصريين فزعم ان الشرط
قد يجاب مع تقدم القسم عليه ووافقه ابن مالك ايضا وحيث قلنا ان جواب القسم مغن عن
جواب الشرط فهو انما يكون اذا كان الجواب مستقبلا ليغني عن مستقبل فلو قلت والله ان قام زيد
لتمت لم يجز الا ان يراد بالماضي المستقبل كما في ولين ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا ويكون
فعل الشرط بصيغة الماضي ومنفيا بلم واما الثالث فلان الجواب اي جواب الشرط قد حذف
منه مدلولا عليه بما قيل ان فلو كان ثم قسم مقدر لتكون اللام موطية له لزم الاجحاف بالكلام
بحذف جوابين احدهما جواب الشرط والاخر جواب القسم والخامس من اللامات لام ال التعريفية
على القول بانها هي المعرفة والهمزة للتوصل الى الابتدا بالساكن كالرجل والحارث وقد مضى شرحها
في بحث الف من حروف الالف فراجعه ان شيت السادس اللام اللاحقة لاسماء الاشارة بعد
اتصال كاف الخطاب بها للدلالة على البعد اي بعد المشار اليه كما قال الجمهور او على توكيده كما
قال ابن مالك على خلاف في ذلك فمن ذهب الى ان لاسم الاشارة ثلاث مراتب بالقرب والتوسط
والبعد فذا للقريب وذا الكاف للمتوسط وذو الكاف واللام للبعيد فاللام للبعد ومن
ذهب الى انه له مرتبتين القرب والبعد فذاك للبعيد وذلك للتوكيد واصلها السكون كما
في تلك اي كما في هذه الكلمة وليست اشارة الى لام ال وان كانت ساكنة وانما كسرت في ذلك
لالتقا الساكنين هي والالف فذا السابع لام التعجب غير الجارة اذا الكلام في اللامات غير العاملة
نحو لظرف زيد ولكرم عمرو بمعنى ما اظرفه وما اكرمه ذكرها ابن خالويه في كتاب المسمى
بالجمل وعزى مثله الى المبرد والاخفش وعندي انها اما لام الابتدا دخلت على الماضي لخالي فقد
لشبهه بجموده بالاسم كما في ان زيدا لعسى يقوم او لنعم الرجل الا ان الجمود فيما نحن فيه عارض
بعد الاستعمال وهو في ذين اصلي واما لام جواب قسم مقدر تقليلا للاقسام لا على ثلاثة اوجه

احدها ان تكون نافية وهذه على خمسة اوجه احدها ان تكون عاملة عمل ان من نصب الاسم ورفع
الخبر لمشابهتها لها فان ان معناها المبالغة في الاثبات لان معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة
للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس كما يصرح به ولا نقل كما بنحا الكل لتاكيد النفي لانها لم تدخل على منفي كالتي
بل النفي انما استفيد منها فهي لتاسيسه لكن على وجه ابلغ بخلاف ان فانها لتاكيد الاثبات لانها دخلت
على مثبت الكثيرة فلما توغلتا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتا فتشاكلتا عملا وقد ضعف عملها مع هذه
المشابهة بان عمل اصلها بالمشابهة ايضا لا بالاصالة وبان الظاهر ان بين لا وان تنافيا وتناقضا لا
مشابهة وتناسبا وقد يسهل الثاني بانهم قد يحملون النقيض على النقيض فان قلت كان حق لا ان لا تعمل
لانها غير مختصة بالاسم لدخولها الفعل قلت الداخلة على الفعل لا تفيد نفيا عاما كالداخلة على الاسم
بدليل قولك انت لا تضرب ضربة ولا ضربتين ولو كانت لنفي الضرب العام لم يجز ذلك ولهذا انها لم تكن
للنفي العام لم تعمل وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص هذا الكلام صريح في ان افادة لا
التنصيص على العموم ليس خاصا بحالة بناء الاسم وهو موافق لقول التسهيل اذا لم تكرر لا وقصد
خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل ان الا ان الاسم اذا لم يكن مضافا ولا شبيها
به ركب معها وبني على ما كان ينصب به ويظهر من كلام بعضهم ان هذه الافادة مخصوصة بحال بناء
الاسم وتسمى حينئذ تبرئة لانها لما نفت الجنس فكانها دلت على البراءة منه واطلاق المصدر عليها لقصد
المبالغة ويقال فيها ايضا لا التبرئة وانما يظهر نصب اسمها اذا كان عاملا خافضا اي مضافا نحو لا
صاحب جود ممقوت وقول ابي الطيب ❁ فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد ❁ على احد الا بلؤم مرقع ❁
هو من ثاني الطويل في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس نيل الشرف والكرم ولا يكونان الا بالاباء خاصة
واللؤم بضم اللام وسكون الهمزة ضد الكرم والترقيع اصلاح فساد الثوب برقع يستر ما بدا من فساد ٧٥
وغير بالنصب صفة ثوب ويجوز رفعه على انه صفة على المحل وعلى احد حال ومرقع الخبر وبلؤم متعلق
به او رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر وبعضهم يعبر عن الرافع والناصب
بالشبيه بالمضاف من جهة ان الاول منهما عامل في الثاني وبعضهم كابن عصفور يعبر عن الثلاثة بالمطول
ومنه لا خيرا من زيد عندنا وفصله لا نه معمول اسم لا منصوب محلا وقول ابي الطيب ❁ قفا قليلا بها علي فلا ❁
اقل من نظرة ازودها ❁ البيت من الضرب الاول من المنسرح الا ان عروضه زحفت بالطي فوازنت ضربه
المطوي وقبله ❁ يا حاديي عيرها واحسبني ❁ اوجد ميتا قبيل افقدها ❁ الحادي زاجر الابل وسائقها
والعير بكسر العين القافلة واحسبني اظنني وافعال القلوب يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين ٢
لشي واحد واوجد ميتا مفعول ثان وقبيل تصغير قبل وافقدها كان منصوبا فلما حذفت ان عاد ٧
مرفوعا وقليلا صفة مصدر محذوف او زمن محذوف اي وقفا قليلا او زمنا قليلا وضميرها عايد الى
المحبوبة وهو على متعلقان بقفا وقول الشارح وتبعه المحشي ان ضميرها عايد الى دار المحبوب وعلى
للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اي قفا وقوفا قليلا بدار الحبيب لاجلي قوله لم يقف
على ما قبل البيت ومن نظرة في محل نصب متعلق باقل وهو محل الشاهد وازودها صفة نظرة والخبر محذوف
قال الشارح اي فلا اقل من التزود بنظرة موجود ولك جعل ازودها في محل رفع على انه الخبر على معنى ازود
بها ويجوز رفع اقل على ان تكون لا عاملة عمل ليس والخبر محذوف تقديره حاصلا وتخالف لا هذه ان
العاملة عملها هي من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات وتلك تعمل فيها وفي المعارف وتعمل
عمل ان بشروط انه لا يراد بها الدعاء ولا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل وان يراد بها الاستغراق
وان لا تتوسط بين عامل ومعمول وان يكون خبرها ايضا نكرة والثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا

فانه يبني قبل التضمنه معنى ان الاستغراقية وهي التي تزاد لتاكيد النفي واستغراقه والبناء
وان كانت تزاد لتاكيد النفي الا انها لتاكيد نفي الحكم في الخبر نحو ما زيد بمنطلق ووجه كونها مفيدة
للاستغراق انها في الاصل للابتداء فتدخلها لابتداء الجنس الى انتهائه فاذا قلت هل من رجل
فالمعنى هل واحد من هذا الجنس الى اقصاه الا انه اكتفي بدلالة احدى الغايتين عن الاخرى قال
الرضي وبناؤه لذلك هو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
في الدار ولا امراة كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل فان النكرة
في سياق النفي وان افادت العموم فليس نصا بل ظاهرا اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار ولا امراة
برفع رجل بل رجلان وما رجل في الدار بل رجلان ولا يجوز ان يقال لا رجل بالفتح في الدار
بل رجلان كما لا يجوز لا من رجل في الدار بل رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا
النكرة معنى من فبنوها ومن قال ان بناءه لتضمنه لام الاستغراق واصل لا رجل لا الرجل حذفت
ال وضمن الاسم معناها فقد رد عليه بان وصفه بالنكرة يابى ذلك على ان ظهور كلمة من في قوله
❁ فقام يذود الناس عنها بسيفه ❁ وقال الا لا من سبيل الى هند ❁ يدل على تضمينها لاتحاد المعنى
وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر بوجهه ملخصا من كلام الاقليد ان لا معناها النفي والنفي
كالاستفهام في انهما يتشبثان غالبا بمضمون الجملة لا بالاسم وحده اذا قلت ما خرج زيد وهل خرج
زيد فقد تعلق النفي والاستفهام بالتباس خروج في زمن ماض بزيد لانك لم تنف ولم تجهل الخروج
في زمن ماض ولا زيدا وانما نفيت وجهلت التباسه به لكن لا في لا رجل افضل منك افادت النفي
المنيخ شانه انه يتعلق بالاسم وحده لا بمضمون الجملة وهو النفي على سبيل الاستغراق لانه غير
متصور في عين هذا الاسم المنفي في هذه الجملة فهي في افادتها هذا المعنى كلام التعريف حيث افادته
في نفس الرجل في نحو خرج الرجل ولما خصت لا في هذا المقام بهذا الحكم احبوا ان ينصبوا على هذا
الاختصاص دليلا لتنفصل هذه الحالة من ساير حالاتها التي لم تتنزل فيها منزلة حرف يحدث في الاسم وحده
معنى فبنوا الاسم المنفي بعد اعتبار تركيبه معها لان بناءه والحالة هذه مما يدل على امتزاج الحرف بالا
سيما الحرف المحدث في الاسم معنى وانما لم يبن الرجل مع ان اللام احدثت في مدخولها معنى وهي نازلة
منزلة الجزء من الاسم لان اللام ليس لها حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم حتى يحتاج الى التمييز
حالة الامتزاج بالبناء كما احتاجت اليه لا حيث افادت تارة النفي المتشبث بمضمون الجملة واخرى
النفي المتعلق بالاسم وحده وبناؤه اي الاسم على ما ينصب به من حركة او حرف لو كان معربا فبني
على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا لا ضير يا اهل يثرب لا مقام لكم لا عاصم
اليوم من امر الله فعليكم ولكم ومن امر الله ليس بشي منها متعلقا باسم لا المنفي والا لوجب نصبه لكونه
مضارعا للمضاف كما في لا خيرا من زيد بل هي متعلقة بمحذوف هو الخبر في عليكم ولكم واما خبر لا عاصم
فهو اليوم وجاز وان كان الاسم جثة لان التقدير لا وجود عاصم ومتعلق من امر الله ما دل عليه لا
عاصم اليوم يعصم من امر الله واعلم ان كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار
خبرا عنه مثبتا كان او منفيا ولا يجوز مثله في اسم الفاعل فتقول المرور بك ولا تقول بك مار فمن ثم
قدرنا عليكم خبرا للا تثريب ولا تقدر من امر الله خبرا للا عاصم وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجوزون
كون الظرف والجار والمجرور في نحو لا عاصم اليوم ولا آمر بالمعروف من صلة المنفي المبني قال الرضي وفيه
نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وقال ابن مالك مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها
ويبنى على الياء في نحو لا رجلين ولا قايمين الاول على صيغة التثنية والثاني على صيغة الجمع وعن المبرد

ان هذا اي نوع المبني على الياء معرب لبعده بالتثنية والجمع اللذين هما من خصائص الاسماء عن
مشابهة الحرف ولان النون فيه كالتنوين الذي هو دليل الاعراب ولوضح للزوم الاعراب في يا زيدان
ويا زيدون ولا قايل به فيهما بل هما مبنيان مع التثنية والجمع ووجود النون على انا لا نسلم ان
النون كالتنوين في الدلالة على التمكن وما نقل عنه من انه كان لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فقد رد بان المعطوف عليه قد بني في باب لا نحو
لا رجل وامراة وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات اي في جمع المونث السالم بدون تنوين عند الجمهور فانه
وان كان تنوين مقابلة لا تمكن بدليل قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات فهو شبيه بتنوينه وبعضهم
ينونه مع الكسر قياسا لا سماعا نظرا الى انه تنوين مقابلة وهو منقوض بقولهم يا مسلمات بحذف
التنوين اتفاقا وكان القياس وجوبها اي وجوب الكسرة ولزومها لانها الحركة التي ينصب بها هذا
الجمع ولكنه جاء بالفتح من غير تنوين واختاره المازني والفارسي وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها
المركب وليكون باب المبني مع لا مما كان اعرابه بالحركة على نسق واحد في الحركة البنائية وقد روي
بالوجهين قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه ٭ فيه نلذ ولا لذات للشيب ٭ ورواه ابن مالك
بلفظ ان الشباب وحيث ثبت الوجهان عن العرب فلا وجه لقول من اوجب الفتح ولا القول من اوجب
الكسر فقد تلخص ان في نحو لا مسلمات اربع مذاهب الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف وجماعة
من النحاة والكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والفتح بلا تنوين وهو مذهب المازني والفارسي
وجواز الوجهين من غير تنوين فيهما لكن مع رجحان الفتح بنقل الثقات له وهو الصحيح فلا وجه
بعد ذلك للاختلاف قيل ولو وقفوا على السماع ما اختلفوا وفيه اي في مجي الفتح في نحو لا مسلمات
رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتخفيف ووجه
الرد ظاهر اذ لو كان كما زعما لم يجي الفتح لان نحو مسلمات انما ينصب بالكسرة وسبب وقوع هذا
الاختلاف كما قال الرضي اجمال قول س فانه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال
وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول الجمهور
قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف
في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج مراده انه معرب ومع هذا مركب مع عامله لا ينفصل
عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة وحذف التنوين منه لثقله بالتركيب مع عامله قال ابو سعيد وانما
ركب مع عامله لافادة لا التبرية للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان
لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال
ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد و
اصحابه يعني مذهب الجمهور لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا
غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار
والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين ومثل لا رجل عند الفرا لا جرم نحو لا جرم ان لهم
النار والمعنى عنده لا بد من كذا ولا محالة في كذا فحذفت من او في اعلم ان لا جرم كانت في الاصل بمعنى
لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا وتجاب بجواب القسم فيقال لا جرم لافعلن
كذا وقال قطرب هو لقب ابي علي محمد بن المستنير البصري صاحب سيبويه لقبه به لانه كان يبكر
اليه قبل التلامذة وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر توفي في سنة ست وماتين لا رد اي
لفظ رد لقولهم اي ليس الامر كما وصفوا من ان لهم الحسنى ثم ابتدي ما بعده واستونف وجرم

فعل

فعل لا اسم ومعناه وجب وما بعده فاعل اي وجب كون النار لهم وقيل معناه كسب وما بعده مفعول
والفاعل ضمير مستتر راجع الى فعلهم او قولهم المفهوم من قوله تعالى ويجعلون لله ما يكرهون وتصف
السنتهم الكذب ان لهم الحسنى اي كسب فعلهم او قولهم كون النار لهم وكثيرا ما يقتصر المفسرون على
ان لا جرم كلمتان وصار المعنى حقا وقد تقدم التنبيه على ذلك وقال قوم لا زايدة وجرم وما بعده
فعل وفاعل كما قال قطرب ورد الفرا بان لا لا تزاد في اول الكلام وسياتي البحث في ذلك ان شاء الله
تعالى في الكلام على الزايدة والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها وتركيبه معها نحو لا رجل قايم
بما كان مرتفعا به قبل دخولها وهو الابتدا لا بها لانها بالتركيب مع الاسم ضعفت عن العمل في الخبر لانها
اذا لم تعمل في الاسم مع قربه فلان لا تعمل في الخبر مع بعده اولى فالنكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا والخبر
خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرتفعا به قبل دخولها بدليل اجراء توابع اسم لا على الموضع قبل مجي الخبر
ولولا انها في موضع رفع بالابتدا لم يجز ذلك وهذا قول س قال الرضي قال س ارتفاعه بكونه خبر
المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار
دخولها عليه سبب بنايه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا
فبقي على اصله من الرفع بالابتدا وفي حواشي التسهيل للمص والذي عندي ان س يرى في لا رجل
ان كلمة لا لا عمل لها اصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب في لا
رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعده اي جعله على مشاكلة اللفظ لا على المحل
لعدمه واذا تقرر لديك ذلك فانظر قول الشارح هنا وانظر قول س هذا فانه يرى ان خبر
المبتدا مرفوع وبعد دخوله لا تزال الابتدا فليس ثم مبتدا يعمل في الخبر وخالفه الاخفش و
الاكثرون من البصريين فذهبوا الى ان رفع الخبر بها لان ما استحقت به العمل باق والتركيب
لا يبطله واختاره ابن مالك وثمرة الخلاف فظهر في نحو قولك لا رجل ولا امراة قايمان فعلى
قول الاخفش لا يجوز لانه يودي الى اعمال عاملين هما لا والابتدا في معمول واحد هو الخبر وعلى
قول س يجوز لعدم تاديته الى ذلك لان المتعاطفين مبتدا ان عطف احدهما على الاخر كما في نحو
زيد وعمرو قايمان واما اذا كان الخبر مما يصلح ان يكون لاحدهما نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها
ففيها خبر عن الاسمين على ظاهر قول س وخبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف عند ابي الحسن
ولا خلاف بين البصريين في ان ارتفاع خبرها بها اذا كان اسمها عاملا واما الكوفيون فقد قالوا
في ان المحمول هي عليها انها لا توثر رفعا في الخبر فما ظنك بهذه الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها
باقيا على خبريتها ولو كان ظرفا او مجرورا بخلاف خبر ان فانه يتقدم على اسمها اذا كان ظرفا
او مجرورا وذلك لان لا في نفسها عامل ضعيف فلا يعمل الا فيما هو واقع في حيزه واجاز الرماني تقديمه
الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده وكذا مراعاة محل اسمها فقط ولا يجوز
مثله في ان الا بعد مضي الخبر فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل
وامراة فيها ومن نحو لا غلام رجل ظريف فيها ولا غلام رجل وامراة فيها وما ذاك الا ان لا عامل
ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل مطلقا لا قبل مضي الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه عامل قوي فلا
يعتبر معه المحل الا بعد مضي الخبر على ان المحققين لا يرون العطف في باب ان بعد مضي الخبر من عطف
المفردات بل من عطف الجمل ويقدرون لما بعد العاطف خبرا واما النعت في باب ان فحكي عن الجرمي
والزجاج والفرا وظاهر كلام الجمهور منعه هذا وظاهر كلام المص انه لا فرق في جواز رفع النعت
والمعطوف بين كونه مفردا فيجوز لا رجل حسن وجهه فيها بالرفع وقال يحيى بن معط صفة

المضافة المبني منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب فيها السادس انه يجوز الغاوها اذا تكررت
نحو لا حول ولا قوة الا بالله كما يجوز اعمالها فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما قيل المشهور
ان في هذه الصورة خمسة اوجه وعبارته لا توفيها فان نصب الثاني مع فتح الاول لا يندرج
تحت فتحها ورفعها وذلك ظاهر ولا تجب المغايرة بينهما لان المتبادر ان المراد المغايرة بالفتح
والرفع لا يقال المراد المغايرة بما هو اعم فتدخل تلك الخامسة لانا نقول يدخل ايضا ما هو ممتنع
كنصب الاول مع فتح الثاني او رفعه ورفع الاول مع نصب الثاني اللهم الا ان يعتمد على التخصيص
بشهرة ما جاز منها عند القوم ولا باس بالكلام عليها مفصلة فنقول اما فتح الاسمين فعلى ان
لا فيهما للتبرية وقد بنيت مع كل منهما على الفتح والثاني معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد
وخبرها محذوف اي موجودان او كائنان والكلام جملة واحدة سواء قلنا لا عاملة في الخبر ام لم نقل
لان الممتنع اجتماع عاملين متغايرين على معمول واحد والعاملان هنا متماثلان او لكل خبر محذوف
اي لا حول موجود ولا قوة موجودة والكلام جملتان واما رفعهما فعلى جواز الالغاء عند التكرار
فالاسمان مرفوعان على الابتداء ولا الثانية اما زايدة او ملغاة كالاولى وتقدير الخبر على ما
عرفت بالاتفاق واما فتح الاول ونصب الثاني فعلى ان لا الثانية زايدة لتاكيد نفي الاولى و
يجب ان يقدر لكل منهما خبر عند س لئلا يلزم محذور توارد عاملين على معمول واحد لان الاول
مرفوع بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة للاسم عاملة في الخبر اتفاقا وعند غيره
يجوز ذلك وان يقدر لهما خبر واحد لوحدة العامل عندهم واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى
زيادة لا والعطف على المحل وعلى انها النافية للجنس والغيت عن العمل لتكريرها ويجب عليهما
عند غير س ان يقدر لكل خبر حذرا من المحذور عنده يجوز ذلك وان يقدر الخبر واحدا لوحدة
العامل وجوز بعضهم في الثانية ان تكون عاملة عمل ليس وعليه فلا بد من تقدير خبر لكل منهما
واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى الغاء لا الاولى لتكريرها ولا يلزم مع تكريرها الا ان يتوافق الاسمان
بعدها في الاعراب اذ الشرط الذي هو التكرير قد حصل قال الرضي فاذا تقرر هذا فلا حاجة
الى ما ذكر ابن الحاجب من ضعف رفع الاول على ان لا بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو
مثل الثالث والرابع في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرية
الغيث فلم يبق فيها التنصيص على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على
المذهبين وسياتي في كلام المص بعض ما ذكرناه بخلاف ان اذا كررت كما في نحو قوله

«ان محلا وان مرتحلا» وان في السفر اذ مضوا مهلا» وقد تقدم الكلام على هذا البيت فلا محيد
عن النصب في الاسمين وقد صرح المص في هذا الوجه بالمخالفة دون بقية الاوجه فتامل الثالث
انه يكثر حذف خبرها اذا علم وقام دليل عليه بخلاف خبر ان فانه لا يحذف كثيرا وان علم نحو قالوا
لا ضير ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت والتقدير لا ضير علينا فلا فوت لهم ومنه لا سيف الا ذو
الفقار ولا فتى الا علي وليس ذو وعلي خبرين كما قال ابن الحاجب لانهما مستثنيان من مذكور و المستثنى
كذلك لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لتبيين ما قصد بالمستثنى منه واحترزنا
بالمذكور من نحو وما محمد الا رسول   اي حين اذ علم بل ترجيب حذفه اما اذا لم
يعلم فانه يمتنع حذفه عند الجميع نحو لا احد اغير من الله قال ابن ام قاسم ومن نسب الى
التميميين التزام الحذف مطلقا كالزمخشري او بشرط ان لا يكون ظرفا كالجزولي فليس بمصيب
وقد تبع ابن الحاجب الجزولي في كافيته فقال وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الرضي

قال

قال الاندلسي ثم ابن نغلد ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة
غير السوال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم انه كاهل الحجاز في
ايجاب الاتيان به الثانية اي الحالة الثانية لكلمة لا وكان مقتضى الظاهر ان يقول الثاني كما قال او لا
احدها لانه بصدد تفصيل الاوجه الخمسة التي قدم ذكرها ان تكون عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب
الخبر كقوله «من صد عن نيرانها» فانا ابن قيس لا براح» تقدم القول بان هذا البيت من قصيدة
لسعد بن مالك وقبله «والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح» الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح»
الجاحم بتقديم الجيم على الحاء المهملة من جحمت النار اذا اضطرمت ومنه الجحيم والتخيل الخيلاء والعجب والمراح
بكسر الميم من مرح بالكسر يمرح مرحا فهو مرح كفرح يفرح فرحا فهو فرح والاسم المراح ككتاب والمرح بفتح
الراء شدة الفرح والنشاط ويجوز ان يراد بالتخيل والمراح ذو التخيل والمراح على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وعليه فالبدل ظاهر في قوله الا الفتى الصبار والا فهو جار على اللغة التميمية
في ابدال المنقطع وقد صرح المرزوقي في هذا التقدير بانه وجه الكلام ومختاره لان الثاني يكون من
جنس الاول والوجه الاول لا يكون من جنسه فيبعد البدل فيه والاختيار في المستثنى بعده النصب
والصبار بناء مبالغة من الصبر وهو الحبس والنجدات بفتح الجيم بجده ويسكونها الشدايد والفرس
الوقاح الصلب يقال فرس وقاح وحافر وقاح وهو وقح الوجه والصد التحدي والصد الاعراض
والنيران بكسر النون جمع نار والضمير للحرب والبراح مصدر برح مكانه كسمع زال عنه وصار في
البراح وهو المتسع من الارض لا زرع به ولا شجر يقول من احجم عن الحرب وكره الاصطلاء بنارها والصبر
على بلوائها وعجز عن الثبات في موقد بنائها فانا ابن قيس اي انا المشهور بابيه المستغني عن تطويل
نسبه ولا براح لي قال المرزوقي في الامام فقوله لا براح الوجه فيه النصب لكن الضرورة دعت
الى الرفع وقال س جعل لا كليس ههنا فرفع بها النكرة وجعل الخبر مضمرا وانما لم يقدروها مهملة
اي لم يحكموا بالغاء لا و يكون الرفع بالابتداء لانها واجبة التكرار ولا تكرار في البيت وفيه نظر لجواز
تركه في الشعر للضرورة قال المرزوقي ويجوز للشاعر الرفع في النكرة بعد لا وان لم تكرر لان اصل
ما ينفى بلا الرفع فكانه من باب رد الشيء الى اصله ولا هذه تخالف ليس من ثلاث جهات وان عملت
عملها احداها ان عملها عمل ليس قليل حتى ادعي انه ليس بموجود وقال ابن الحاجب شاذ قال الرضي و
الظاهر انه لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا كخبر ما وليس واما
قول ابن مالك وتلحق بها اي بما اخت ليس ان النافية قليلا ولا كثيرا فقد نوزع فيه ان الصواب العكس
لان ان عملت نظما ونثرا وعمل لا يحفظ في نظم ولا نثر بل لم يورد عليه سوى البيتين الاتيين وهما
من القلة بحيث لا يبنى عليهما القواعد وقد استشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعده ان ذكر الخبر قليل
حتى ان الزجاج لم يظفر به ووجه بانه باعتبار الخفاء المستلزم وقد اسلفنا في بحث ان ما قيل وما قلنا
عليه فراجعه ان شئت والثانية ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج فيما حكاه ابن ولاد عنه لم يظفر به فادعى
انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع لانها فهي لا عمل لها في الخبر وانما هي مع اسمها في موضع
المبتدا وما بعدها خبر المبتدا واما قول س وان شئت قلت لا احد افضل منك في قول من جعلها كليس فقد
جعلوه قياسا منه ولذلك ساغ الخلاف ونص عليه الاخفش والمبرد ويرده اي يرد القول بعملها في الاسم
خاصة كما يرد القول بان لا عمل لها قوله «تعز فلا شيء على الارض باقيا» ولا وزر مما قضى الله واقيا»
هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قائله وتعز بالمهملة وزاي مشددة امر بمعنى تصبر وعلى
الارض ظرف مستقر لشيء صفة او لغو متعلق بباقيا والوزر بفتحتين الملجا ومنه الوزير وهو حا

الملك اي جليسه الذي يحمل ثقله ويعينه برايه والواقي الحافظ وبه يتعلق بهما قضى الله واما قوله
نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل ، فبوئت حصنا بالكماة حصينا ، هو من ثالث الطويل قال العيني
انشده ابو الفتح ولم يعزه الى احد والنصر الاعانة والخاذل من الخذلان ترك الاعانة وبوئت
حصنا اي جعل لك مباءة اي منزلا هي ومكن لك فيه والحصن المكان الذي يمتنع فيه من العدو والحصين
المانع والكماة الشجعان جمع كمي فلا دليل عليه كما توهم بعضهم هذا ابو حيان كما يوخذ من شرحه
على التسهيل وارتشاف لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء والتقدير لا صاحب موجودا
الا خاذلا اي ليس موجودا في حال من الاحوال الا في هذه الحالة الثالث انها لا تعمل الا في النكرات فلا
يكون اسمها وخبرها الا نكرتين ويشترط مع ذلك ايضا ان لا يتقدم خبرها على اسمها وان لا
ينتقض النفي وان لا يفصل بينها وبين مرفوعها كما يشترط ذلك في ما خلافا لابن جني ذكر ذلك
في كتاب التمام وابن الشجري فانهما اجازا اعمالها في المعرفة تمسكا ببيت النابغة الاتي قال ابن مالك
والقياس عليه سايغ عندي وقد استشكل ذلك مع حكمه بندور عملها في النكرة في تسهيله وعلى ظاهر
قولهما قول النابغة ، وحلت سواد القلب لا انا باغيا ، سواها ولا في حبها متراخيا ، البيت من الضرب
الثاني من الطويل من قصيدة للنابغة الجعدي يرثي بها ولده محاربا والنابغة هذا هو حسان بن قيس
ابن عبد الله ابو ليلى الشاعر المشهور ادرك الجاهلية والاسلام وله صحبة ووفادة وكان من المعمرين قال
ابن قتيبة عاش مايتين وعشرين سنة ومات باصبهان ويدل على ذلك قوله ، لبست اناسا فافنيتهم ،
وافنيت بعد اناس اناسا ، ثلاثة اهلين افنيتهم ، وكان الاله هو المستاسا ، فقد روي ان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ساله كم لبثت مع كل اهل لك فقال ستين سنة فهذه مائة وثمانون سنة ثم عمر بعد ذلك
الى ايام عبد الله بن الزبير وقدم عليه مكة ولا بنا في ما نقلنا من سنه قوله ، ومن يك سائلا عني فاني ،
من الفتيان ايام الختان ، اتت مائة لعام ولدت فيه ، وعشر بعد ذاك وحجتان ، فقد ابقت صروف الدهر
مني ، كما ابقت من السيف اليماني لجواز ان عمر بعد هذا القول حتى بلغ ذلك السن وهو ممن هجر الخمر
وهجر الازلام والاوثان في الجاهلية وقال فيها كلمته التي اولها ، الحمد لله لا شريك له ، من لم يقلها فنفسه
ظلما ، ولما انشد النبي صلى الله عليه وسلم قصيدته التي منها ، ولا خير في حلم اذا لم يكن له ، بوادر تحمي صفوه ان
يكدرا ، ولا خير في جهل اذا لم يكن له ، اريب اذا ما اورد القوم اصدرا ، قال له صلى الله عليه وسلم
لا يفضض الله فاك فكان من احسن الناس ثغرا وكان اذا سقطت له سن نبت له غيرها توفي في
زمن عبد الملك بن مروان وقد ذكر وفاته الذهبي في الطبقة السابعة من تاريخ الاسلام وسواد
القلب حبته كسويدايه واسوده وسوداه والمتراخي المتقاعس المتواني هذا وقد قيل ان في عبارة
المص هاهنا قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لامكان ان يكون قوله لا انا باغيا
على تقدير مضاف اي لا مثلي باغيا وهذا المضاف نكرة لا يتعرف بالاضافة غالبا لما فيه من الابهام ثم حذف فانفصل
الضمير للمضاف اليه واقيم مقامه فاتى به ضمير رفع فهذا تقدير محتمل لكنه خلاف الظاهر فمن ثم
قلنا المعنى وعلى قولهما ظاهر قوله وقيل لا قلب وقيل على ظاهر قولهما لاحتمال ان يريدا بعمل لا في
المعرفة عملها بالاصالة لا بالنيابة بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب المضاف اليه المعرفة عنه
على نحو قضية ولا ابا حسن لها وتاوله المانعون قول النابغة على احد وجهين حذف فعل او خبر
اي لا ارى باغيا بالبنا للمفعول ثم حذف الفعل المبني للمفعول فانفصل الضمير النايب عن الفاعل
او لا انا ارى باغيا بالبنا للمفعول ايضا ثم حذفت الجملة وعليهما فباغيا نصب على الحال وعليه اي
وعلى هذا الظاهر بنى المتنبي قوله ، اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى ، فلا الحمد مكسوبا ولا المال
باقيا ، فاعمل لا في المعرفة تنبيه اذا قيل لا رجل بالفتح في رجل تعين كونها نافية للجنس لانها هي التي

يبني اسمها ويقال في توكيده بل امراة باثبات الجنس المخالف فان بل بعد النفي لتقرير النفي لما قبلها و
جعل ضده لما بعدها وان قيل لا رجل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون مهملة
اي ان تكون النافية للجنس وقد اهملت والا لتكررت كما سياتي وفيه ادخال اللام في جواب ان
الشرطية وقد تقدم نظير له وتقدم التنبيه على امتناعه واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي
الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امراة كما يقال في توكيد ما هو نص في نفي الجنس وعلى الثاني
بل رجلان او رجال وذلك ان بل بعد النفي لما افادت تقرير ما قبلها على حاله وتثبيته كانت للتاكيد
بحسب المعنى فاذا قيل بعد لا رجل بالرفع بل امراة قيل ان بل قررت النفي على حاله ودل عطفها
على ان المراد نفي الجنس واذا قيل بل رجلان علم ان المقصود بالنفي نفي الوحدة لا الجنس فالاثبات
بيل على هذا الوجه مقرر لنفي الوحدة على ما عليه التاكيد وغلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس
لا تكون نافية الا للوحدة لا غير اي ولا تكون نافية للجنس وقد لحن المص من قال لا غير ووقع فيه هنا
وفي اماكن اخر ياتي التنبيه عليها وقد عطف بلا بعد تقدم الا نحو ما قام احد الا زيد لا غيره وسيأتي
فيه الكلام ويرد عليه نحو قوله ، تعز فلا شي على الارض باقيا البيت وقد تقدم الكلام عليه ووجه
الرد ظاهر فان لا ههنا عاملة عمل ليس وقرينة الجنس اذ المعنى عليه واذا قيل لا رجل ولا امراة في
الدار برفعهما وتكرير لا احتمل لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكررها فيكون ما بعدها
مرفوعا بالابتدا وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين المذكورين
فالظرف يعني في الدار خبر عن الاسمين المتعاطفين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وقدرت ما
بعدها معطوفا على ما قبلها فان قدرت الاولى مهملة حتى كان ما بعدها مرفوعا على الابتدا والثانية
عاملة عمل ليس وما بعدها مرفوع بها او بالعكس بان قدرت الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة
فالظرف خبر عن احدهما من اسم لا او المبتدا والمبتدا وخبر الاخر محذوف يدل عليه المذكور فيقدر من
جنسه كما في قولك زيد وعمرو قايم ولا يكون اي الظرف خبرا عنهما معا لئلا يلزم محذور ان احدهما
كون الخبر الواحد مرفوعا لانه خبر مبتدا منصوبا لانه خبر لا العاملة ليس والثاني توارد عاملين مختلفين
هما الابتدا والمبتدا ولا على معمول واحد واذا قيل ما فيها من زيت ولا مصابيح بالفتح في المعطوف احتمل
كون الفتحة بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالعطف على مجرور من لانه غير منصرف ولا
مهملة والخبر الظرف على الاول لاحدهما وخبر الاخر مقدر وعلى الثاني لهما فان قلته بالرفع احتمل كون
لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل اي محل من زيت لكان زيادة من وحكم الخبر
ما عرفت واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك اي ما يبعد عنه ولا يغيب عن علمه ولا يختفي من مثقال ذرة
مثقال الشي ما يوازنه ويساويه في الثقل والذرة والنملة الصغيرة او الهباء او ما يتراءى في الهوى عند
وقوع الشمس من نحو الكوة في الارض ولا في السما قال القاضي المفسرون اي في الوجود والامكان فان العامة لا تعرف
ممكنا غيرهما ليس فيهما ولا مستعلقا بهما وتقديم الارض لان الكلام في حال اهلها والمقصود منه هو البرهان
على احاطة علمه بها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال
وذلك على قراءة الجمهور بالفتح فيهما بناء على انهما غير منصرفين فخفضهما بالفتحة او على محله وذلك في قراءة
حمزة ويعقوب بالرفع لان من في المعطوف عليه زايدة في الفاعل وجواز كون لا مع الفتح نبرئة والفتحة
بناء ومع الرفع مهملة لتكرارها واختارها قاضي المفسرين او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرا
فيها في سورة سبا في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الاية الا بالرفع لما لم يوجد
الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه اي على العطف انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب

اذ يصير التقدير عليه الا في كتاب فيعزب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت
مرور برجل في الدار فيلزم ثبوت عزوب شي عنه في كتاب وهو محال وقد وقع هذا الاشكال بان
من قال بالعطف انما جعل الاستثناء منقطعا تقديره لكن هو في كتاب مبين واجاب بعض المحققين
بان العزوب عبارة عن مطلق البعد والمخلوقات قسم اوجده تعالى من غير واسطة كالملايكة والسموات
وقسم كالحوادث في عالم الكون والفساد وهذا يتباعد في سلسلة العلية والمعلولية عن مرتبة وجود الواجب
فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب مبين كتبه الله واثبت
صور تلك المعلومات فيه واذا امتنع هذا اي العطف لما عليه من الاشكال تعين ان الوقف على في السماء
فانه بتمام الكلام الاول وان ما بعدها مستانف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة
سبا وان الوقف فيها على الارض لان ذكر الارض موخر فيها عن ذكر السموات وانما لم يجي فيه الفتح
اتباعا للنقل اذ القراة سنة متبعة وليس للقياس فيها مدخل وجوز بعضهم العطف فيهما اي في
سورتي يونس وسبا بناء على ان يكون معنى يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود وجوزه بعضهم في سورة
سبا بناء على ان ضمير عنه للغيب لا لعالم الغيب وان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكاتبين
له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شي الا مسطورا في اللوح الوجه الثالث من وجوه لا النافية ان تكون
عاطفة ولها ثلاث شروط الاقتصار على هذه الشروط التي منها تقدم الاثبات مسوغ لمثل ما قام
القوم الا زيد لا غيره فانه في معنى قام زيد لا غيره لكن الشيخ في دلايل الاعجاز والسكاكي في مفتاحه
ذكرا ان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان
ينفى بها ما اوجبته للمتبوع ومقتضاه انه لا يجوز نحو ما زيد الا شاعر لا كاتب بالجمع بين العطف بها
والنفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا شاعر فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانك
قلت ليس هو بكاتب فاذا قلت لا كاتب فقد نفيت بها ما هو منفي قبلها ولهذا لم يسمع مثله في كلامهم نعم
وقع ذلك في كلام بعض المصنفين ممن لا يستشهد بكلامهم فمن ذلك قول الزمخشري في كشافه في قوله تعالى
فاذا عزمت فتوكل على الله لان ما هو الارشد والاصلح لا يعلمه الا الله لا انت ولا من تشاوره وقوله فارسلناك
الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا عليهم وما كان ذلك الا بغيا وعنادا لا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير
احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو وقيل انه اريد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة
بدليل التمثيل لم يجز العطف بلا بعد النفي والاستثناء كما عليه ذانك الشيخان ويكون اختيار القول لها وان
اراد ما هو مثبت وان لم تكن جملة مستقلة جاز ولم يكن اختيار الدلالة الاستثناء بعد النفي اثبات او امر
كاضرب زيدا لا عمرا او دعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو قاله س او نداء نحو يا اخي لا يا ابن عمي وقال الفراء او
ترج نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق وزعم ابن سعدان انه هنا ليس من كلامهم اي ما فيه تقدم النداء وسعدان
بفتح المهملة علم منقول من السعدان وهو نبت من افضل مراعي الابل وفي المثل مرعى ولا كالسعدان
وله شوك يشبه حلمة الثدي يقال له حسك وانما اشترط فيها هذا الشرط لانها لنفي الحكم عن مفرد
تابع بعد ايجابه للمتبوع ومن ثم لم تجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنهي الثاني
ان لا تقترن بعاطف سواء تقدم عليها ام تاخر فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد
لما قبلها وليست عاطفة جعل لا ارادا او نفيا لما قبلها هنا يعارضه كما قيل لما مر منه في بل من قولنا
انها تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتقرير ما قبلها بعد النفي اذ ما هنا يقتضي انها غير زايدة
وما هناك صريح في الزيادة اللهم الا ان يحمل تزاد هناك على معنى تذكر واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو
فالعاطف الواو ولا لتوكيد النفي وكذا اذا قيل لا بل عمرو فلا لتقرير ما قبلها من النفي والعاطف بل

وفي

وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي اذ تقدم الايجاب شرط للعطف بلا
على ما عرفت وقد اجتمعا اي المانعان المذكوران اعني تقدم النفي ومقارنة حرف العطف في
ولا الضالين بعد قوله تعالى غير المغضوب عليهم والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجتمعان في
الصدق على ذات واحدة فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل اذ لا عناد بين
العام والخاص بخلاف جاءني رجل لا امراة فانه يجوز لتحقق التعاند بين الرجل والمراة وهذا الشرط ذكر
الشيخ ابو حيان وسبقه اليه السهيلي في نتايج الفكر والابدي في شرح الجزولية فقال الا ما لخصه انه لا
يعطف بلا الا بشرط ان يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها فلا يتنافى ولا الاول
الثاني نحو جاءني رجل لا امراة وعالم لا جاهل فلو قيل مررت برجل لا عاقل او لا زيد لم يجز اذ لم يفهم
مما قبل لا نفي ما بعدها وانما هي لتاكيد النفي نعم اذا اردت ذلك حيث تعبر فقلت مررت برجل غير
عاقل او غير زيد ويجوز مررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني قال الشارح وهو مبني على
صحة مفهوم اللقب والصحيح في كتب الاصول انه غير معتبر على ان بعضهم استشكل منع قام رجل
لا زيد بان مثل قام رجل وزيد في الصحة اذا تناعر في غاية البعد فانه اريد بالرجل غير زيد وكان
لعطف الشي على غيره ولا مانع منه ويصير مثله في تقدير الصحة قام رجل لا زيد وان تعاكس معنياهما ولا يمتنع
العطف بها على معمول الفعل الماضي قال الشارح قال في الجنى الداني والمعطوف بلا اما مفرد او جملة لها محل
من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد وذلك لان الجملة ذات المحل حكم المفرد ثم استشكل ذلك بان مقتضاه امتناع العطف
في نحو يقوم زيد لا يقعد لانتفاء المحلية في الجملة واما عطف جملة ماضوية على اخرى بها فقد منع منه بعض النحويين
لئلا يلتبس الخبر بالطلب واجازه بعضهم قام زيد لا قعد اذا قامت قرينة تدل على كونه اخبارا لا دعاء وقال
الرضي ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف
المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا
قايم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كساير حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر
ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر وتمحض لا لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه خلافا للزجاجي اجاز يقوم
زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو اي اجاز ذلك التركيب ومنع هذا وما منعه مسموع من كلامهم فنقضه مدفوع
وبالسماع ممنوع قال امرو القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل دثار
بكسر الدال المهملة وبالمثلثة اسم راع لامرئ القيس وهو دثار بن فقعس بن طريف الاسدي وحلقت
ذهبت من التحليق وهو ارتفاع الطاير في طيرانه واللبون النوق ذات اللبن ما في الصحاح والقاموس يقتضي
ان اللبون ذات اللبن سواء كانت من النساء او الابل فلا معنى للتخصيص المفهوم من تفسير المص نعم ابن
اللبون ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ولعله لحظ ان لبونا في البيت اسم جنس اضيف فيعم
فكان المراد الافراد ولذا قال نوق بالجمع قال الشارح وليس هذا يتعين ان يكون مراد الاحتمال انه اراد
بلبونه واحدة لا غير وليس في اللفظ ما يدفعه ثم ابن الحزم بالعموم انتهى وانظر كيف استعمل في كلامه
هذا لفظ لا غير وكثيرا ما يشنع على المص بذلك ولك ان تقول ان التخصيص والتفهيم استفيدا مما قيل
في بيان سبب القصيدة وسياتي وتنوفي جبل عال قال الشارح وفي القاموس وتنوفا الجبلا ثنية مشرفة
قرب القواعل ويقال تنوفا بالقصبة فيكون محل ن وف هذه عبارته وهي مخالفة لما في المتن ولم
يتعرض صاحب الصحاح في مادة تنف الى تفسير هذه الكلمة وقضية ما في القاموس المد والذي في
البيت القصر فيحتمل ان يكون قصره للضرورة انتهى ووقع في القاموس ايضا في مادة النوف ما نصه
وتنوفي وتنوفى او تنوف موضع بجبلي طي وظاهره انه مقصور والقواعل جبال صغار فهو جمع

فوعله وفي القاموس القوعل الجبل الصغير او الاكمة الصغيرة وفي امالي ثعلب القوعلة والقيعلة
الاكمة والجمع القواعل وانشد البيت وهذا البيت من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة لامرئ القيس من
في حرف العين على مطلعها قالها حين اغارت طي على بني جديلة فذهبت بابله فلحق بهم جار له يقال له خالد
فردها ثم انتقل هو فنزل في ثعل والعقاب الطائر المعروف وهي مونثة قال ابن الكلبي اخبث العقبان
ما اوى الجبال المشرفة وهذا مثل اراد كان دثار ذهبت بليوته آفة عظيمة وداهية جليلة لا آفة حقيرة او
اراد انه غير عليه من قبل تنوفي وقوله اي الزجاجي في توجيه ما منعه ان العامل مقدر بعد العاطف اي ان
شان العامل ذلك ولا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء اي والكلام هنا على الاخبار مردود بانه لو توقفت
صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العطف اي بعد اداته او بعد العاطف لامتنع ليس زيد قايما ولا
قاعدا لان تقديره ح ولا ليس قاعدا وهو يودي الى الاخبار عنه بانه قاعد لان نفي النفي اثبات وهو خلاف
المفهوم من الكلام اذ المراد انه ليس قاعدا كما انه ليس قايما الوجه الرابع من وجوه لا النافية ان تكون جوابا
مناقضا لنعم الجوابية وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا كما تحذف بعد نعم اختها تقول اجاءك زيد فتقول لا و
الاصل لا لم يجي والخامس ان تكون على غير ذلك اي على غير ما ذكر من الوجوه فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها
معرفة او نكرة ولم تعمل لا فيها اي في تلك النكرة او كان ما بعدها فعلا ماضيا لفظا او تقديرا وقيد بذلك احترازا
عن نحو لا شلت يمينك فانه لكونه دعاء مستقبل تقديرا كما ياتي وجب تكرارها اي تكرار لا اما مع المعرفة
فلجبر ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واما مع النكرة حيث اهملت فليكون منبها على كونها
لنفي الجنس وان لم تعمل فان نفي الجنس تكرير للنفي في الحقيقة ولذا اذا اعملت لم تكرر لان عملها ح منبه على
المراد منه واجاز المبرد وابن كيسان عدم تكريرها فيهما واما مع الماضي لفظا ومعنى فقد قال في التعليق لم
يتبين لي وجهه الى الان والله اعلم مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها اي يصح لها ويتسهل ان تدرك القمر في سرعة
سيره او في اثاره ومنافعه او مكانه بالنزول الى محله او في سلطانه فيطمس نوره فان لكل من النيرين
سلطانا على حياله وايلاء الشمس حرف النفي للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر منها الا ما اريد بها ولا
الليل سابق النهار يسبقه فيفوته ولكن يعاقبه وقيل المراد آيتاهما وبالسبق سبق القمر الى سلطان
الشمس فيكون عكسا للاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملايم لسرعة سيره وانما لم تكرر في لا
نولك ان تفعل لانه بمعنى لا ينبغي لك فحملوه على ما هو بمعناه حتى كانه لا انما دخلت على المضارع وهذا
مما استدل به المبرد وابن كيسان على جواز عدم التكرير مع المعرفة والنول مصدر بمعنى المتناول وهو
هاهنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله
وهذا الحمل كما فتحوا في يذر اي عين الفعل مع عدم شرطه الذي هو كون عينه او لامه حرف حلق حملا
على يدع لانهما بمعنى واحد ولولا ان الاصل في يذر الكسر اي كسر العين لما حذفت الواو منه فان اصله يوذر لعدم
الاعتداد بالفتح العارض بالحمل المذكور كما لم تحذف في يوجل لعدم وقوعها بين ياء وكسرة بل بين ياء وفتحة
اصلية وكذا اذا كان عروض الفتحة لاجل حرف الحلق كما في يضع فانه لا يعتد بها في عود الواو المحذوفة
فان قلت فما بالهم اعتدوا بالفتح العارض في صيغة المجهول في عود الواو فقالوا لم يوعد قلت اعتبار العروض
فيها انما هو بالقياس الى الصيغة المعلوم والالفاظ المفتحة فيها اصلية اذ لا يعني بها الا ما كانت على مقتضى القياس
وانما حذفوا الواو من نحو يسع ويطا مع ان ماضيهما مكسور العين وقياس مضارعه الفتح وتقدير ان الاصل
كسرها يودي الى حملها على ما هو شاذ في ذلك الباب لمجيهما متعديين مع ان فعل مكسور العين من المثال لا يجي
الا لازما وخولف فيهما نظايرهما نص عليه الجوهري ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا للفصل بينهما لا فيها غول
غايلة اي ليس في خمر الجنة فساد كما في خمر الدنيا من قولهم غاله يغوله اذا افسده ولا هم عنها ينزفون يسكرون من

نزف

من نزف الشارب بصيغة المجهول ينزف فهو نزيف ومنزوف اذا ذهب عقله وانما افرده وعطفه
على ما يعمه لان السكر من عظم فساده كانه جنس براسه وقرا الكوفيان بكسر الزاي من انزف الشارب
اذا فقد عقله او شرابه والتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تاثيم اي حيث كانت للعا ملة
فانه غير واجب ومثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث ان المنبت بالمثناة الفوقية
في اخره اي المنقطع من انبت الامر انقطع لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وهذا وارد في الامر بالرفق
في الاعمال الصالحة فان الايغال فيها قد يودي الى ملالها وتركها فيكون صاحبها كالمسافر انقطع عن رفقته
فانه اجهد مطيته وقعت فلا هو بالذي وصل الى مقصوده ولا هو بالذي ابقى راحلته وقول الهذلي
هو بالرفع كما لا يخفى كيف اغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل تمامه ومثل ذلك يطل بالمثناة
التحتية مضارع طل دمه بالبناء للمفعول اي اهدر وهو بالموحدة ماض مبني للفاعل من البطلان
يقال بطل هذا الشي اي ذهب مجانا لخيرشي وانما ترك التكرار مع ان مدخول لا فعل ماض في لا شلت
يداك على صيغة المجهول من الشلل بفتحتين اليبس في اليد اونها بها ولا فض الله فاك من الفض وهو
الكسر بالتفرقة وقوله ولا زال منهلا بجرعايك القطر هو عجز بيت لذي الرمة والصدر الا يا اسلمي
يا دار مي على البلا وهو مطلع قصيدة يقول منها لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا
نزر وعينان قال الله كونا فكانتا فعولين بالالباب ما يفعل الخمر الا حرف استفتاح ويا للنداء والمنادي
محذوف او للتنبيه كالا واسلمي دعاء بالسلامة وهي البراءة من العيوب ومي قال الشارح اسم امراة وليس
مرخما من مية كما قد يتوهم وممن توهم ذلك شارح الابيات وكان الحامل على القول بالترخيم ان المشهور ان
اسم محبوبة ذا الرمة مية المنقرية كما وقع التصريح به في شعره ويوكده انه جمع بينهما في قصيدة واحدة
فقال وقفت على ربع لمية ناقتي فما زلت ابكي عنده واخاطبه ثم قال اذا سرحت من حب مي سوارح
عن القلب وافتر جيما غواربه والبلى بالكسر والقصر مصدر بلي يبلى وعلى للمصاحبة والمنهل بضم الميم
وتشديد اللام السايل بشدة والجرعاء بالمد رملة مستوية لا تنبت شيا والقطر المطر ويكون ايضا
جمع قطرة وقد عيب هذا البيت على ذي الرمة بان مصراعيه متنافران الاول دعا للدار والثاني دعا
عليها بالخراب لان دوام انصباب المطر يودي اليه والحق ان المقام يدفع ارادة هذا المعنى وانما المراد
الدعا بدوام الخصب فيها بدوام سقيا المطر لها في اوقات الحاجة اليه الا ترى انه قدم الاحتراس بقوله
اسلمي فهو كقول الاخر فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي ولها بشر اي جلد
ورخيم الحواشي بالخاء المعجمة اي لين نواحي الكلام وقال ابن فارس رخيم اي رقيق ويقال الصوت
الرخيم هو الشجي الطيب النغمة والحواشي جمع حاشية وهي الناحية والجانب والهراء الغراب المنطق
الكثير او الفاسد لا نظام له والنزر بفتح النون وسكون الزاي القليل اي هو لا كثير ممل ولا قليل مخل
وانتصاب فعولين مع ما فيه من التنازع على الحال لا الخبرية كما يتبادر لان الكون تام والالباب القلوب
والعقول وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب هو من الضرب الاول من المنسرح
من قصيدة لعبد الله بن قيس الرقيات يمتدح بها عبد الملك بن مروان مطلعها عاد له من كثيرة الطرب
فعينه بالدموع تنسكب وكان من قصة هذه القصيدة كما نقله ثعلب في اماليه انه لما احيط بمصعب بن
الزبير دعا عبد الله بن قيس فقال له خذ من هذا المال ما اطقت وانج بنفسك قال ما كنت لاسيل الركاب
عنك ابدا فاقام يقاتل حتى قتل مصعب فخرج هاربا حتى دخل الكوفة فوقف على باب فاذا امراة
فلما نظرت اليه علمت انه خايف فقالت ادخل فدخل فصعد عليه لها فاقام اربعة اشهر تغدو
وتروح عليه بمصلحته لا تسال من هو ولا يسالها من هي وهي تسمع الجعلة فيه صباح مساء فقال

لها يا هذه قد طربت الى اهلي قالت فلا تعجل فلما كان الليل قالت اذا شيت فنزل فاذا راحلتان وعلى
احدهما زاملة وعبدان فقالت اركب فقال لها من انت فوالله ما رايت اكرم منك قالت او لا تعرفني
قال لا والله قالت انا التي تعول فيها عادلة من كثيرة الطرب الابيات ثم مضى حتى دخل المدينة فاتى اهله
طروقا فلما دخل عليهم بكوا وقالوا ما اخرج الطلب من عندنا الا بالامس فاخرج بنفسك فقدم على عبد
الله بن جعفر فقال جيتك مستجيرا فركب معه الى عبد الملك بن مروان فقال حاجة يا امير المومنين قال
كل حاجة الا عبد الله بن قيس قال ما كنت اراك تحجز على شيا قال فكل حاجة لك مطلقة قال عبد الله
ابن قيس تهب لي ذنوبه قال فكل حاجة لك مطلقة قال عبد الله بن قيس تهب لي ذنوبه قال قد
فعلت ثم غدا عليه فانشده القصيدة حتى انتهى الى قوله ❊ يعتدل التاج فوق مفرقه ❊ على جبين كانه الذهب ❊
قال تمدحني بما تمدح به الاعاجم وتقول في مصعب ❊ انما مصعب شهاب من الله ❊ تجلت عن وجهه الظلماء ❊
وكان قد اعتل عساسا من خليج قد ملاها البان البخت يحمل العس جماعة يجلونه حتى وضعت بين يديه
فقال اين هذه من عساس مصعب حين تقول ❊ يلبس الجيش بالجيوش ويسقي ❊ لبن البخت في عساس الخلنج ❊
قال لا يا امير المومنين قال ولم ذاك قال لو طرحت عساسك كلها في عس من عساس مصعب
لتقلقلت داخله قال ابيت الا كرما قاتلك الله اخرج فلا تاخذ مع المسلمين عطاء ابدا فخرج من عنده
حتى اتى عبد الله بن جعفر فاخبره فقال عمر نفسك فعمر نفسه اربعين سنة فاعطاه لكل عطاء عطاءين
وقال لا يخرج لهم عطاء الا اعطيتك مثله وكثيره هذه قال احمد بن كامل هي ام عبد الصمد بن علي
ابن عبد الله بن عباس ولا بارك الله دعاء بعدم البركة وهي النما والزيادة والغواني جمع غانية
وهي الجارية التي غنيت بزوجها او بحسنها عن الحلي والزينة وهو في البيت بتحريك اليا بالكسرة
للضرورة لوقوعها بازاء العين من مستفعلن قاله الزمخشري في شرح شواهد الكتاب وفيها
رد الشي الى اصله كما في قوله ❊ ما ان رايت ولا ادرى في مدني ❊ كجوار يلعبن في الصحراء ❊ قال
السيرافي وما احب هذه الرواية لقلة من يرويها وفيه وجه اخر رواه الاصمعي الغوان وهل لا
ضرورة فيه فان قلت اليس فيه حذف ياء الغواني قلت ليس ذلك ضرورة بل هو لغة هذيل نطق
بها القران قال تعالى الكبير المتعال سواء منكم فان غير ابن كثير حذفها وصلا ووقفا للتخفيف و
الاكتفاء بالكسرة وعليه قوله ❊ واخو الغوان متى يشا يصرمنه ❊ ويعدن اعدا بعيد وداد ❊ والمطلب
بالتشديد اسم مفعول او مصدر ميمي من اطلبته الشي افتعال من الطلب اي هل يصحبن الا لهن
شخص تطلبنه وتتعشقنه او لهن الطلاب لحبيب يمكن اليه لان المراد الدعا تعليل لترك التكرار
فالفعل مستقبل في المعنى كقولك مات فلان رحمه الله وذلك لان الدعا طلب وهو انما يكون
في المستقبل لا في الماضي ولا في الحال لان طلب ما مضى سفه وطلب الحاضر عبث ومثله في عدم
وجوب التكرار لعدم قصد المضي الا انه ليس دعا قولك والله لا فعلت كذا فانه في معنى لا افعل فاتي
على الاستقبال وقول الشاعر ❊ حب المحبين في الدنيا عذابهم ❊ بالله لا عذبتهم بعدها سقر ❊ هو من
الضرب الاول من البسيط وقايله مجهول وحسب الاولى تفسيرها في نحو هذا بكاف لا يكفي وفي الدنيا
متعلق بحيث لا بالعذاب لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والظاهر ان المراد ان ما عذبوا به في
الدنيا من الالام العراميه كاف لهم عن عذابهم في الاخرة بدليل عجز البيت وهذا المعنى لا يحصل بتعلق
في الدنيا بحب فالاولى تعليقه بمحذوف دل عليه عذابهم او به على ما اختار الرضي من التقديم اكان
ظرفا والفعل المنفي بلا مستقبل معنى لا سيما وقد عمل في ظرف مستقبل اذ المعنى لا عذبتهم في الاخرة
بعد عذابهم في الدنيا وسقر من اسماء جهنم وشذ ترك التكرار في قوله ❊ لاهم ان الحارث بن جبلة ❊

زنا على ابيه ثم قتله ❊ وكان في جاراته لا عهد له ❊ واي امر سيئ لا يفعله ❊ الابيات من مشطور
الرجز وهي عند ابن يسعون لابن العفيف العبدي او عبد المسيح بن عسلة قالها في الحارث بن ابي
شمر الغساني الاعرج واذا كان اعجبته امراة من قيس ارسل اليها فاغتصبها ولاهم لغة في اللهم والميم
المشددة في اخره عوض عن حرف الندا وفي جاراته ظرف مستقر خبر كان ولا عهد له حال منه ولا
يصح جعله خبرا والظرف متعلق به كما لا يصح ان يكون الظرف خبر لا لان الناسخ لا يتقدم عليه خبره
ولا معمول شي مما بعده مشهور ان يكون مصدر وجوز المحشي ان يكون خبر الكان والظرف حالا وكون
الفعل المنفي هنا ماضيا واضح ويحتمل الاستقبال معنى اي واي امر سيئ لا يفعله بعد صدور تلك
الافعال الشنيعة منه فلا شذوذ قاله الشارح وقول المحشي ان هذا المعنى غير صحيح لان المراد تقبيح
الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضي تحمل لان قبح تلك الافعال التي نص على صدورها منه ظاهر
فلا حاجة الى تقبيحها ويكون المراد الاخبار عن استمراره على ميله للقبايح زنا بتخفيف النون كذا
رواه يعقوب وهو ابن السكيت فانه اورده في كتابه اصلاح المنطق وهو يعقوب بن اسحاق
ابن السكيت فاته بكسر المهملة وتشديد الكاف بعدها اخر الحروف فمثناة فوقية ابو يوسف البغدادي
النحوي كان دينا فاضلا موثقا في نقل العربية اخذ عن ابي عمرو الشيباني والاصمعي وابي عبيدة والفرا
وكتبه صحيحة نافعة واديب المعتز بن المتوكل وكان اليه المنتهى في اللغة قال ثعلب اجمع اصحابنا
انه لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة من ابن السكيت وحكى ابن خلكان وغيره انه كان يوما
جالسا مع المتوكل فجاء المعتز والمويد ولداه فقال يا يعقوب ايما احب اليك ابناي هذان ام الحسن
والحسين فقال والله ان قنبرا خادم علي خير منهما فقال للاتراك سلوا لسانه من قفاه ففعلوا به ذلك فمات
من ليلة الاثنين لخمس خلت من شهر رجب سنة اربع واربعين ومايتين ثم انه ارسل بديته الى ولده
وكان في المتوكل نصب كما كان في يعقوب نوع موالاة ومن العجيب انه كان قبل ذلك بيسير انشد
لولدى المتوكل ❊ يصاب الفتى من عثرة بلسانه ❊ وليس يصاب المرء من عثرة الرجل ❊ فعثرته في القول
تذهب راسه ❊ وعثرته بالرجل تبرى على مهل ❊ وكان له شعر جيد ومنه ❊ وكل الحادثات اذا تناهت ❊
فموصول بها الفرج القريب ❊ واصل زنا بالهمزة بمعنى ضيق فخفف بقلبها الفا وروي بتشديدها اي
والاصل زنى بامراة ابيه فحذف المضاف واناب على عن الباء الحق كما قال الشارح انه لا حاجة على رواية
تخفيف النون الى دعوى ان الاصل بالهمز ثم خفف بل هو من الزنا والالف منقلبة عن ياء يقال
زنا يزني اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد والتغريب او الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعدي
بعلى اي تعدى على ابيه بالزنا اي زنا بامراة ابيه وقول المحشي ان في هذا التوجيه تكلفا ممنوع
بجعل زناء بالتخفيف والهمز بمعنى ضيق لا يساعده نقل وانما ذلك زناء بالتشديد والهمز فوالصحاح
في فصل الزاي من باب الالف المهموزة وزنا عليه تزنية اي ضيق وانشد لاهم ان الحارث بن جبلة
زنا على ابيه ثم قتله ❊ ثم قال قال ابن السكيت انما ترك همزه ضرورة وفي القاموس وزناء عليه
تزنية ضيق عليه نعم في الصحاح في فصل الزاي من باب الواو والياء وزناه تزنية قال له يا زاني
لكن الفعل منه متعد كما ترى فيجوز على تقدير ارادة هذا المعنى انه ضمنه معنى التعدي ايضا
فعداه بعلى واما على رواية التشديد فظاهر كلام المص كما قال الشارح ايضا ان المراد بالفعل
فاحشة الزنا ولذلك قال والاصل اي في البيت على تشديد النون زنا بامراة ابيه بتخفيف النون
وبالالف بمعنى فعل الفاحشة فحذف المضاف واناب على عن الباء وشدد النون كذا وجهه
المحشي ولا يخفى ما فيه من ان تشديد النون في هذا الفعل بهذا المعنى غير مسموع ثم قال الشارح

ولا حاجة الى هذا ايضا بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا اثابر اصلا فاما
ان يكون الفعل مهموزا في الاصل وخفف ضرورة كما في الصحاح واما ان لا يكون من المهموز اصلا ففي
القاموس وزني عليه تزنية ضيق فهي لغة المهموز ولا حاجة الى ارتكاب تلك الضرورة وما ادعاه
في القاموس من ان زنا بالالف مع التشديد لغة في المهموز لم اقف عليه فيه ويظهر لي انه في كلام المص قلبا
صدر عن سهو وان صوب العبارة زنا بتشديد النون بدليل قوله كذا رواه يعقوب فانه انما رواه
بالتشديد بدليل ما في الصحاح واحتمال ان له رواية اخرى بعيد وعليه فيستقيم قوله واصله زنا بالهمز
بمعنى ضيق وروي بتخفيفها والاصل اي على رواية التخفيف زنا بامراة ابيه فحذف المضاف بمعنى امراة
وانابت على عن الباء لمكان التضمين الذي يلحظ ويشهد لما ظهر لنا قول ابن الشجري في اماليه انه قوله
زنا على ابيه روي بتخفيف النون وتشديدها فمن رواه مخففا فمعناه زنا بامراة ابيه ومن رواه
مشددا فاصله زنا مهموز ومعناه ضيق عليه وهذا القول له وجه وهي رواية ابن السكيت والله
اعلم وقال ابو خراش بكسر الخاء المعجمة خويلد بن مرة القردي وفرد وهو عمرو بن معاوية بن سعيد
ابن هذيل الهذلي وهو يطوف بالبيت ❁ ان تغفر اللهم تغفر جما ❁ واي عبد لك لا الما ❁ هما من مشطور
الرجز الا ان اولهما مزاحف بالقطع وثانيهما وبالخبن وانما لم نجعلهما من سادس السريع المكشوف المشطور
وقد زوحف ثانيهما بالخبن لعدم حرف المد واللين في القافية وقبلهما فيما رواه السكري في اشعار
الهذليين ❁ لاهم هذا ربع ان تما ❁ اتمه الله وقد اتما ❁ وقوله وقد اتما تحقيق لما رجاه بالجملة الدعائية
والجم الكثير بالمثلثة وانتصابه على المصدرية لانه صفة ولكصفة عبد والالمام النزول والمراد
ها هنا مقارفة الذنب اي عبد لك ما الم بالمعاصي وارتكبها قال ابن الشجري اي لم يلم بالذنوب وفي
تفسير ابن جرير عن مجاهد في قوله تعالى الا اللمم قال الرجل يلم بالذنب ثم ينزع عنه قال وكان
اهل الجاهلية يطوفون بالبيت وهم يقولون ثم انشد البيت ولكن بلفظ ما الما وقول الشارح ولو
جعل الفعل مستقبلا بمعنى اي عبد لم يلم لا لامكن ان اراد انه بمعناه في كونه مستقبلا معنى ففاسد لان
الفعل المضارع المنفي بلم ماض او في كونه مستقبلا لفظا وان لم يكن معنى فغير ممكن واما قوله تعالى
فلا اقتحم العقبة العقبة الطريق في الجبل استعيرت لهذا الامر الشديد المفسر في الاية ولذا عبر بالاقتحام
فان لا فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة اي الاقتحامها
ليتطابق المفسر والمفسر قال الزمخشري وقال القاضي المفسرين والتعدد المراد بها اي بالعقبة مرادا بها اقتحام
على ما عرفت حسن وقوع لا موقع لم فانها لا تكاد تقع لا مكررة اذ المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم يتيما
ولا مسكينا قال ابو حيان ولا يتم ما قال الزمخشري الا على قراءة فك فعلا ماضيا اي على قراءة ابن كثير وابي
عمرو والكسائي وعليها فقوله وما ادريك ما العقبة اعتراض بين المبدل منه والبدل قال المحشي
بل يتم على قراءة الباقين اسما ايضا لانه جعل ذلك تفسيرا لاقتحام العقبة في وما ادريك ما العقبة
لا اقتحم العقبة فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا قلت
لانه يلزم من تفسير اقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقتحم لا فك ولا اطعم انتهى وعلى انه
اسم فهو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اي وهو اي الاقتحام وبالجملة على قراءة الاسم التفسير للاقتحام
تفسير معنى وللعقبة تفسير لفظ وعلى قراءة الفعل الامر بالعكس وقال الزجاج انما جاز اي ترك تكرار
لا في الاية لان ثم كان من الذين امنوا معطوف عليه وداخل في النفي فكانه قيل فلا اقتحم ولا امن انتهى ولو
صح لجاز لا اكل زيد وشرب على ان يكون المعنى ولا شرب قيل ظاهره انه رد لقول الزجاج ويرد على
الزمخشري ايضا لجامع ان التكرار اللفظي منتف فيهما والمعنوي ثابت فيهما فلا وجه لتخصيص الزجاج

بالرد

بالرد ويمكن انه قصد منافشتهما واعترض بانه لا وجه لكونه ردا لقول الزمخشري لان حاصله ان نفي
الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرارها وحاصل قول الزجاج ان تقييدها وعطف فعل عليه بتلك المنزلة وما
ذكره المص من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قال الزمخشري وقال بعضهم لا دعائية دعا عليه ان لا يفعل
خيرا قال الشارح هذا وجه ظاهر الحسن لا غبار عليه وكان الاولى تقديمه على سائر الوجوه وقال
اللخمي تخصيص والاصل والا اقتحم ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف لا يلتفت اليه اذ لم يعرف حذف بعض
الكلمة سيما الحرف للمقتضى وقيل لا حاجة الى دعوى التكرار معنى بل معناه لم يقتحم كانه قيل وهبنا
له الجوارح ودللناه على السبيل فلم يفعل خيرا ولذلك يجب تكرارها اذا دخلت على مفرد خبرا وصفة
او حال وذلك حيث كانت بمعنى غير ولم تدخل على لفظ شيء المجرور بالاضافة او بحرف الجر ولم يجر
ما بعدها بباء الجر ولم يكن ما بعدها معطوفا على المجرور بغير نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد
لا ضاحكا ولا باكيا ونحو انها بقرة لا فارض ولا بكر هذا مثال الصفة كما ان الاولين مثالا الخبر و
الحال واتى مع بلفظ نحو لانه مثال قراني ليس من نوع ما قبله ولا يخفى ان في الكلام لفا ونشرا غير
مرتب وظل من يحموم اي وفي ظل من دخان اسود يفعول من الحممة لا بارد ولا كريم نافع لمن ياوي اليه
من اذى الحر نفي بذلك ما اوهم الظل من الاستروح وفاكهة كثيرة اي كثيرة الاجناس لا مقطوعة في وقت
من الاوقات كما هو شان فاكهة الدنيا ولا ممنوعة لا تمتنع عن متناولها بوجه من شجرة مباركة زيتونة
لعين شجرة الزيتون المتكاثر نفعه لان دهنها الزيت ادام وثمرها الزيتونة فاكهة وفيه مصحة من الباسور
وفي ابهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتونة منها تفخيم لشانها لا شرقية ولا غربية تقع
الشمس عليها حينا دون حين بل حيث تقع عليها طول النهار كالتي تكون على قلة او في صحراء واسعة فان
ثمرتها تكون انضج وزيتها اصفى ولا نابتة في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام
فان زيتونه اجود الزيتون او لا في مضحى تشرق الشمس عليها دائما فتحرقها ولا في مقناة تغيب عنها دائما
فتحرقها ولا في مقناة تغيب عنها دائما فتتركها نيا وان كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا قسيم
قوله فان كان ما بعدها جملة الى اخره لم يجب ان تتكرر بل جاز ان تتكرر نحو لا يسمن ولا يغني من
جوع وان لا تتكرر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء قل لا اسالكم عليه اجرا واذا لم يجب ان تتكرر في لا نولك
لكون الاسم المعرفة في تاويل المضارع كما عرفت فان المعنى لا ينبغي لك فان لا يجب في المضارع الصريح
احق وتخلص المضارع بها للاستقبال بعد ان كان صالحا له وللحال عند الاكثرين ومنهم الزمخشري
وهو ظاهر مذهب س وخالفهم ابن مالك في تسهيله تبعا للاخفش والمبرد لصحة قولك جاء زيد
حال كونه لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال ولاجماعهم على صحة
قام القوم لا يكون زيدا الا بمعنى الا زيدا ومعلوم ان المستثنى منفي للاستثناء والانشاء لا بد من مقارنة
معناه للفظ والاستقبال ينافيه وعلى ايقاعها في موضع نبأ في الاستقبال نحو انظن ذلك كائنا ام لا
وما لك لا تقبل واراك لا تبالي وانما عن حكم الاكثرين قول س اذا قال هو يفعل اي وهو في حال الفعل فان
نفيه ما يفعل واذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فان نفيه لا يفعل قال المرادي وانما نبه على الاولى
في رايه والاكثر في الاستعمال ومن مجيئها للحال قوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيا
وقوله ❁ يرى الحاضر الشاهد المطمئن ❁ من الامر ما لا يرى الغايب ❁ واما ما قيل من ان القرينة اذا قامت
على نفي الاستقبال وارادة الحال فان الفعل يحمل عليه لا على الاستقبال والكلام حيث تفقد هذه القرينة
فقد اجيب عنه بان ظاهر كلام القائلين بانها مخلصة للاستقبال ان هذا المعنى ثابت لها كسوف
فلا يفارقها والحمل على ما ذكرت يودي الى صرف كلامهم عن ظاهره فلا يصار اليه تنبيه من اقسام لا

كسابر الظل مع

ع

النافية لا المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جيت بلا زاد وغضبت بن لاشي وعن الكوفيين
انها اسم فانها كلمة لا يصح اصل المعنى بدونها لتكون زايدة وقد وجدت فيها خصيصة الاسم
اعني دخول حرف الجر عليها واجيب بان الخاصة كونه مجرورا لا دخول لا دخول حرف الجر فانه قد يدخل
على ما ليس باسم وان الجار دخل عليها نفسها لا على متلوها وان ما بعدها خفض بالاضافة وبالجملة
هي عندهم بمعنى غير وقد ذكر التفتازاني في حاشية الكشاف النقل عن السخاوي انها اسم بمعنى
غير ويظهر من كلامه انه مرتضاه وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة كما يسمون كان في نحو زيد
كان فاضلا زايدة وان كانت مفيدة لمعنى هو المضي والانقطاع الا ان بينهما فرقا ظاهرا فان
كان لا يختل اصل المعنى بدونها ولا بخلاف ذلك وقد اعترض على افادة كان هذه الانقطاع بان
الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع ومعناها المضي فقط وكل من الاستمرار والانقطاع
موكول الى القرينة واجيب بان ذلك انما هو الزايدة واما الزايدة فلا تفيد شيا الا محض التاكيد
والتحقيق ان كان الناقصة الغالب عليها انها لثبوت خبرها مقترنا بالزمان المدلول عليه
بالصيغة ولا دلالة لها على استمرار ولا غيره وما قيل من انها في قوله تعالى وكان الله سميعا
بصيرا للاستمرار وان كان تدل على استمرار مضمون خبرها في جميع الزمن الماضي فذهول من قايله
عن ان الاستمرار هنا مستفاد من وجوب كونه تعالى سميعا بصيرا للاستمرار وان كان تدل على
الاستمرار مضمون خبرها في جميع الزمن الماضي فذهول من قايله عن الاستمرار هنا مستفاد الا من لفظ كان الا
ترى انه يجوز كان زيد نايما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار
وقياس ثبوت الاستمرار في كان ان يكون ثابتا في يكون وفي كن وليس كذلك وان الزايدة لا تفيد الا محض
التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلامهم وقد قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا ان كان زايدة
فلو افادت مع ذلك معنى المضي فات المعجز وصبيا على هذا حال نعم قد تدل كان على الزمان الماضي ولا
تعمل نحو ما كان احسن زيدا ومنه مثال المغني وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند س وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر النواسخ لا يتقدم الا اذا كان ظرفا ففي
تسميتها ح زايدة كما قال الرضي نظر لان الزايد عندهم ما يفيد الا محض التاكيد فالاولى كما قال ايضا ان يقال
ان ذلك على المجاز لعدم عملها وانما جاز ان لا تعمل وهي غير زايدة تحقيقا لعدم دلالتها على الحدث المطلق الذي
كان الحدث المقيد في الخبر يعبر عنه فان عملها لم يكن الا لدلالتها على زمن المضي فان الفعل انما يستدعي مرفوعا
ومنصوبا لما يدل عليه الحدث دون الزمان وعلى هذا فكان في قوله وجيران لنا كانوا كرام ليس زايدا لثبوت
الفاعل وبالجملة فالزايدة والمجردة للزمان سيان في انهما لا يعملان ولا يقعان اولا ويكثر وقوعها حشوا
ويقل في الاخر على راي ولا يكون الزيادة والتجرد الا في الماضي لخفته واجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في
قوله يكون مزاجها عسل وماء فعلم انهم يريدون بالزايد المعترض بين شيين متطالبين وان لم يصح
اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا في نحو غضبت من لا شي اذ المعنى على النفي وبسقوط اداته ينقلب الكلام
اثباتا وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسئلة كان اذ باسقاطها يفوت معنى المضي المستفاد منها وكذلك
لا المقترنة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو يسمونها زايدة وليست زايدة البتة اي قطعا والا لصح اصل
المعنى باسقاطها مع انها تفيد التنصيص على نفي مجي كل منهما وبدونها لا يدل عليه الا بالاحتمال الا ترى انه اذا
قيل ما جاني زيد وعمرو باسقاط لا احتمل ان المراد نفي مجي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت
المجي اي انهما لم يجيا معا بل جاء كل منهما منفردا فاذا جي بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول الذي هو نفي مجي
كل منهما نعم هي في قوله تعالى وما يستوي الاحياء ولا الاموات لمجرد التوكيد وكذا اذا قيل لا يستوي زيد ولا

عمرو اذ المراد نفي استواء الفريقين في الاول والشخصين في الثاني وهذا المعنى باق باسقاط لا تنبيه
اعتراض بين الجار والمجرور في نحو غضبت من لا شي وبين الناصب والمنصوب نحو ليلا يكون للناس
وبين الجازم والمجزوم في نحو ان لا تفعلوه اي توسط لا بين العامل والمعمول فيما ذكر وتقدم معمول ما
بعدها عليها في نحو يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها الاية كلاهما دليل على انها ليس
لها الصدر بخلاف ما النافية فان لها الصدارة ولذلك امتنع ما ذكر فيها اللهم الا ان تقع اي لا
في جواب القسم فان الحروف التي يتلقى بها القسم ويصدر بها جوابه كلها لها الصدر فيمتنع ح فيها
ما ذكر ولهذا قال س في قوله اليت حب العراق الدهر اطعمه تمام والحب ياكله في القرية السوس
وقد تقدم الكلام عليه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض توسعا ونصب ما بعده بوصول
الفعل اليه حتى صار الفعل اللازم في صورة المتعدي ولم يجعله من باب زيدا اضربته مما يجوز باب
النصب على الاشتغال لان التقدير لا اطعمه ولا محذوفة وعنده الجملة المصدرة بلا تقدير جواب
لا ليت فان معناه حلفت فلا يصلح فعلها للتفسير في ذلك الباب لعدم صلاحيته للعمل فيما
قبله وما لا يصلح لان يكون عاملا لا يفسر عاملا وقيل لها الصدارة مطلقا اي وان لم تكن
واقعة في الجواب وقيل لا مطلقا وان وقعت فيه والصواب الاول اي القول بالتفصيل الثاني من
اوجه لا ان تكون موضوعة لطلب الترك الذي هو كف النفس عن الفعل وهذا مبني على ما هو المختار
من ان المطلوب بالنهي ليس عدم الفعل كما يتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل فلا يكون
مقدورا للعبد لا حاصلا بتحصيله بل المطلوب به هو كف النفس عن الفعل وتشارك الامر في ان
المطلوب هو الفعل الا انه في النهي فعل مخصوص هو الكف عن فعل اخر ومن قال المطلوب بالنهي
عدم الفعل قال هو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه
وان لا يفعله فيستمر وعبر بطلب الترك ليشمل النهي والدعا والالتماس وتختص لا الناهية
بالدخول على المضارع اذ لا معنى لتعلق طلب الترك في الماضي وتقتضي جزمه بخلاف علامة الفعل
واستقباله فلا يصلح معها الحال سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء
او غايبا نحو لا يتخذ المومنون الكافرين اولياء او متكلما وهو قليل نحو لا اريتك ههنا وقد اعترضت هذه
العبارة بانه عطف فيها باو بعد همزة التسوية وقد صرح بعدم جوازه وقوله لا اعرفن ربربا
حورا مدامعها هو صدر بيت للنابغة الذبياني وتمامه كان ابكارها نعاج دوار كذا انشده
الجلال ثم قال ويروى بدله مردفات على اعقاب اكوار وكذا انشده المحشي وهو من ثاني البسيط
والربرب القطيع من بقر الوحش ويشبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي والحور بضم
المهملة جمع حوراء واحور من الحور بفتحتين اشتداد بياض بياض العين واشتداد سواد سوادها واستدا رة
حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها او سواد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بني ادم
بل يستعار لها قاله في القاموس ويحتمل ان يكون الاخير مرادا هنا لانه في وصف بقر الوحش و
هي كذلك الا ان يكون المراد الانسيات على الاستعارة والمدامع العيون لانها محل الدمع ولا ادري
لم قال المحشي والمدامع الماقي وهي اطراف العيون اريد بها العيون تسمية للكل باسم البعض و
النعاج بكسر النون اناث البقر ودوار بضم المهملة وتشديد الواو اسم موضع باليمامة وقال
الزمخشري بمعنى مستدار حيث يدور الوحش حوله وقيل حجر كانوا يذبحون عنده وقيل صنم يدور
حوله الجواري والمردفات بتشديد الدال المهملة مفتوحة جمع مردفة الجارية اركبت خلف
الراكب وهو نصب على الحال عند العيني وصفة عند الجلال والاعقاب جمع عقب ككتف مؤخر الشي

والاكوار جمع كور بالضم الرحل باداته وهذا النوع اي نوع نهي المتكلم مما اقيم فيه المسبب مقام
السبب والاصل في لا اريتك ههنا الا تكن ههنا فاراك لما قيمت الروية المسببة عن الكون هنا كيفا
الكون هناك وجعل النهي عنها نهيا عنه ومثله في الامر في اقامة المسبب مقام السبب وليجدوا فيكم
غلظة اي واغلظوا عليهم اي شددوا عليهم في الحرب ليجدوا ذلك وانما عدل الى الامر بالوجدان للسبب
تنبيها على انه اي وجدان ذلك هو المقصود لذاته واما الاغلاظ الذي هو السبب فلم يقصد لذاته
بل ليجدوه فانه ليس من الاخلاق الحسنة في نفسه ترغيبا فيه لكنه قد ينشا عنه ما يكون ماموراً به نحو
ارهاب العدو والانزجار للاذعان للحق وعكسه لا يفتننكم الشيطان اي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان
انما كان هذا عكس الذي قبله لان فيه اقامة السبب مقام المسبب وذلك لان المراد النهي عن الافتتان
بفتنة الشيطان المسبب عن فتنته لهم فعدل عنه الى النهي عن سببه الخاص الذي هو فتنة الشيطان
اياهم تحصيلا للمقصود بطريق الاولى واختلف في لا من قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة اي ذنبا يعمكم اثره كاقرار المنكر والمداهنة في الامر بالمعروف وافتراق الكلمة وظهور البدع
والتكاسل في الجهاد على قولين احدهما انها ناهية فيكون من هذا اي مما اقيم فيه المسبب مقام السبب
والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم لان التعرض للشيء ملاق له ثم عدل عن النهي عن التعرض الذي هو
السبب الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب الذي هو الاصابة
الى فاعله في الاصل قبل هذا العدول وهو الفتنة وعلى هذا التقدير فالاصابة خاصة بالمتعرضين لا
عامة لهم ولغيرهم لان المعنى لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة اي ان تعرضتم لها اصابتكم خاصة
فمفعول الاصابة فاعل التعرض الا انه عبر عنه بلفظ الظالم تشنيعا عليه بوصفه بهذه الصفة
القبيحة التي يكون عليها حالة التعرض للفتنة فثبت ان المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة
وينبغي ان تكون من من قوله منكم لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة الى ظالم
وغير ظالم مع ان التعرض للفتنة والدخول فيها طوعا لا ينفك عن الظلم وتوكيد الفعل بالنون على هذا
الوجه واضح لاقترانه بحرف الطلب يعني لا الناهية مثل ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب
يعني لا تصيبن صفة للنكرة يعني فتنة ممتنع لاشتراطهم في جملة الصفة ان تكون خبرية فوجب اضمار
القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك قيل عليه ان في كون لا ناهية وجهين احدهما ان لا تكون جملة النهي
مستقلة بل صفة لفتنة والثاني ان تكون مستقلة وتكون الجملة قبلها خطابا عاما باتقاء الذنب ثم
عنده الكلام وهي ابتداء كلام يتضمن النهي عن التعرض للظلم فان وباله يصيب الظالم خاصة ويتضمن
نهي الظلمة خاصة عن التعرض له فتصيبهم خاصة والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فتصيبه الفتنة خاصة
ومن على الاول للتبعيض وعلى الثاني للبيان وقد ضم المص احدهما الى الاخر وجعلهما واحدا كما يفهم من تقريره
واجمل في بيان الاصل وما يقال ان كلام الكشاف ما يقتضي ان المعنى على النهي عن التعرض للظلم على
تقدير الوصفية ايضا فقد قال المولى التفتازاني انه لا حاجة الى اعتبار ذلك فيها لكنه لما جعل لا
تصيبن نهيا سواء كان نهيا وارد بعد امر او صفة ومن للتبيين ناسب ان يكون على التقدير من
اعتبار ان النهي عن التعرض للظلم فيكون المخاطبون هم الظالمين والمعنى لا تتعرضوا للظلم فتصيب
الفتنة الظالمين الذين هم انتم بناء على ظلمكم وجعلت هذه الجملة الطلبية صفة بتقدير القول
كما قيل في قوله ❊ جاوا بمذق هل رايت الذيب قط ❊ هو للعجاج وفي كامل المبرد العرب تختصر التشبيه
وربما اومات اليه ايماء قال احد الرجاز ❊ بتنا بحسان ومعزاه تيط ❊ ما زلت اسعى بينهم والتبط ❊
❊ حتى اذا جن الظلام واختلط ❊ جاوا بمذق هل رايت الذيب قط ❊ وسيورد المص هذا البيت

في الباب الخامس وحسان فيه الصرف وعدمه والمعزى بالكسر مع المقصور من الغنم خلاف الضان ويئط البئط
بمهملة بعد مثناة فوقية البعير خبط بيديه وهو يعدو وفلان سعى وتحير واضطرب والغرب جمع قوام
وجن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث صار يجن كل شيء اي يستره والمذق بسكون الذال المعجمة
مصدر مذقت اللبن اذا مزجته بالماء فقل بياضه والمراد به الممذوق كما في قولهم الدرهم ضرب الامير
واورده ابن الشجري بلفظ الضيح بالضاد المعجمة والحاء المهملة اخر الحروف وهو اللبن الرقيق الممزوج
ايضا والمراد وصفهم بالبخل وعدم اكرام الضيف على وجه المبالغة اذ لم ياتوا بالقرى الا بعد سعي
واختباط ومضي جانب من الليل ثم لم ياتوه الا بلبن قد شيب بالماء حتى صار كلون الذيب لزرقته
الثاني انها نافية واختلف القائلون بذلك على قولين احدهما ان الجملة صفة لفتنة ولا حاجة الى اضمار قول
لتصحيح الوصفية لان الجملة حينئذ خبرية وعلى هذا فيكون دخول النون بعد النفي الخالي من الطلب مثله في قوله
فلا الجارة الدنيا بها تلحينها هو صدر بيت من ثاني الطويل تمامه ولا الضيف فيها ما اقام مجول وقايله النمر
ابن تولب ويروى بدله ما اقام اناخ والجارة اما منصوب على شريطة التفسير او مرفوع على الابتدا ويرجح
السلامة عن الحذف وعطف الاسمية على الفعلية والدنيا القربى والباء من بها ظرفية وضميرها عايد الى ارض الممدوح
وكذا الضميران من تلحينها وفيها وتلحينها بالمثناة الفوقية تلومنها يقال لحاه يلحاه اذا لامه ومجول اسم مفعول
من حوله تحويلا اذا نقله يقول هي لا تلوم الجارة القريبة في ارضها ولا تمنعها من قربها ولا الضيف فيها محول
ما اقام بل يكرم مثواه ولا يحول الى غير تلك الارض تبرما به ولو طالت اقامته بل هو في الاية اسهل منه في البيت
لعدم الفصل فان النون دخلت فيها في الفعل التالي لحرف النفي من غير فاصل ولا كذلك في البيت كما ترى وهو
فيهما اي دخول النون في المفصول عن حرف النفي وفي غيره سماعي وقال ابو حيان دخول نون التاكيد
على الفعل المنفي بلا مختلف فيه فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والندور والذي
نختاره الجواز واليه ذهب بعض النحويين واذا كان قد جاء لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل فلان
تلحقه مع عدم الفصل اولى والذي جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية بجامع ان الكلام معهما غير
موجب وعلى هذا الوجه لكون الاصابة عامة للظالم وغيره ومن في منكم للتبعيض ويكون النفي
منصبا الى خاصة واذا انتفى الخصوص ثبت العموم لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشري الزمخشري
الزمخشري لم يتعرض لكون لا نافية بتقدير كون الجملة صفة اصلا فضلا عن ان يذكر ان الاصابة
عليها تختص بالظالمين وانما ذكر القول الثاني وذكر ان الاصابة عليها عامة وذكر ما صدره المص وان
الاصابة عليه خاصة كما ياتي نص قوله وانما امتنع كونها خاصة بهم على هذا الوجه لانها قد وصفت بانها لا
تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وهذا ظاهر والثاني ان الفعل المنفي بلا جواب للامر
وهو قول الفرا وعلى هذا فيكون التوكيد ايضا خارجا عن القياس كما كان ذلك خارجا عنه وذلك لان جواب الشرط
متردد فلا تليق به النون المؤكدة لكنه لما تضمن معنى النهي ساغ التاكيد فيه كقوله تعالى ادخلوا مساكنكم
لا يحطمنكم وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وعبارته في الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا
للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كانت جوابا للامر فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة
ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى عن علماء بني اسرائيل انهم نهوا عن المنكر تعذيرا اي ليجعلوا انفسهم معذورين عند
ربهم تعالى فعمهم الله تعالى بالعذاب وان كانت نهيا بعد امر فكانه قيل واحذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا
للظلم فيصيب العقاب او اثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة
القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن وهو فاسد من حيث المعنى وان كان جايزا من حيث
الصناعة لان المعنى ح فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة فيترتب على الشرط غير مقتضاه من جهة

المعنى لانهم ان اتقوا الفتنة لا تصيب الفتنة احدا لا الظالم ولا غيره وقال الشارح لا شك في
حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى المخاطبين لها وهو ظاهر
لكن الزمخشري بري من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المص وقوله ان
التقديران اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود من جهة الصناعة وان كان متجاوزا من حيث المعنى
لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب ووقع في نسخة المحشي انما يقدر من جنس الجواب
لا من لفظ الجواب فاضطر الى ان جعل التقدير من جنس ذي الجواب الا ترى انك تقدر في ائتني اكرمك
ان تاتني اكرمك ولا يخفى ان هذا على غير مذهب الكسائي واما هو فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس
الملفوظ واجاز في لا تدن من الاسد ياكلك ولا تكفر تدخل النار ان التقديران تدن ياكلك وان تكفر
تدخل النار نظرا الى المعنى لقيام القرينة المرشدة اليه فلعل الزمخشري بنى عليه لعدم قيام القاطع
على بطلان مذهب الكسائي ونظرا الى المعنى فقدر ما قدر قيل ولا تظهر مخالفة الكسائي لغيره في كون
المقدر من جنس الملفوظ اذ المراد بكونه من جنسه انه من مادته ولا شك ان المقدر فيما نقل عنه
من مادته وان اختلفا ايجابا وسلبا ولا يخفى ان المتبادر من قولهم ان المقدر من جنس الملفوظ انه
من جنسه وموافق له في ايجابه وسلبه فق حاشية التفتازاني واجيب بانه على راي الكوفيين
حيث يقدرون ما يناسب الكلام ولا يلتزمون ان يكون المقدر من جنس الملفوظ ففي مثال لا تدن من الاسد
ياكلك الاثبات اي ان تدن ياكلك وفي مثل اتقوا لا تصيبكم الفتنة النفي اي ان لم تنتهوا تصيبكم والمص يعني صاحب
الكشاف قدر شرطا يستقيم به المعنى لا مضمون الامر ولا ما يقتضيه بل ما يتبين به كون المذكور جوابا للامر
ثم يصح الجواب اي يصح تقدير لا وما بعدها جوابا للامر في قوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم اذ يصح
ان يقال ان تدخلوا لا يحطمنكم ويكون المقدر من جنس الملفوظ ويصح ايضا النهي على حد لا اربك هههنا
في كونه من اقامة المسبب مقام السبب فان المراد نهيها عن التوقف بحيث يحطمنها فهو استيناف او بدل من
الامر لانه في معنى لا تكونوا حيث انتم وقال ابو حيان الظاهر انه استيناف واما كونه جوابا للامر فغير جائز
الا على قراءة الاعمش لا يحطمكم بحذف النون واما مع وجودها فلا يجوز الا في الشعر في الشرط واما في الجواب
فاحرى ان لا يجوز الا في الشعر واما كونه بدلا من الامر فغير جائز ايضا لان مدلول لا يحطمنكم مخالف لمدلول
ادخلوا واما ان المعنى لا تكونوا حيث انتم فيحطمنكم فهو تفسير معنى لا تفسير اعراب والبدل من صنعة
الالفاظ واما الوصف اي وجه الوصفية فياتي مكانه هنا اي بدلا عنه لعدم ما يكون موصوفا ان تكون
الجملة حالا اي غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا الوجه الذي هو الوصف وعلى الوجه الاول اي وجه
الجوابية سماعي لان الفعل فيهما ليس فيه معنى الطلب لينقاس توكيده [illegible] وعلى النهي قياسي ولا فرق في
اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم بان كان الطلب مقتضيا للترك اقتضاء جازما
كما تقدم من قوله تعالى لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء ام للتنزيه بان كان غير جازم نحو ولا تنسوا الفضل
بينكم اي ان يتفضل بعضكم على بعض باعطاء الرجل جميع الصداق وترك المراة نصيبها منه وبين كونها مفيدة
للدعاء كقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر • يقولون لا تبعد وهم يدفنونني • واين مكان البعد الا مكانيا •
هو من الضرب الثالث من الطويل لمالك بن الريب بن حوط بن قرط بن حسل بن ربيعة بن حرقوص بن مازن بن
مالك بن عمرو بن تميم قال القالي في اماليه قال ابو عبيدة لما ولي معاوية بن سعيد بن عثمان بن عفان
خراسان سار فيمن معه فاخذ على طريق فارس فلقيه فيها مالك بن الريب وكان من اجمل العرب جمالا
وابينهم بيانا فلما راه سعيد اعجبه فقال له ويحك يا مالك ما الذي يدعوك الى ما يبلغني عنك من قطع
الطريق فقال اصلح الله الامير العجز عن مكافاة الاخوان قال فان انا اغنيتك واستصحبتك ايكفيك

ذلك

ذلك عما تفعل وتتبعني قال نعم فاستصحبه واجرى عليه خمسمائة دينار في كل شهر وكان معه حتى قتل
سعيد ومكث مالك بخراسان حتى هلك هناك فقال قصيدة يذكر مرضه وغربته ومنها هذا البيت
يقال بعد يبعد بضم العين فيهما بعدا ضد قرب يقرب قربا وبعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا
بمعنى هلك هلاكا وقول الشاعر واين مكان البعد يناسب الاول لكن الرواية فيه لا تبعد بالفتح
على انه من الثاني واين استفهام انكاري فهو متضمن للنفي ومن ثم جاء الاستثناء بعده اي وما مكان
البعد الا مكانيا وقول الاخر • فلا تشلل يد فتكت بعمرو • فانك لن تذل ولن تضاما • من الضرب
الاول من الوافر وقد عزاه ابو زيد في نوادره الى رجل من بكر بن وائل جاهلي ولكن بلفظ تبجر وبلى تلاما
والشلل بفتحتين اليبس في اليد او ذهابها يقال شلت تشل بالفتح شلا وشللا واشلت وشلت مبنيا
كذا في القاموس والفتك مثلثة ركوب ما هم من الامور ودعت اليه النفس كالفتوك والافتاك فتك
يفتك فتكا فهو فاتك جرئ شجاع لجمع فتاك وفتك به انتهز فرصة فقتله او جرحه مجاهرة او اعم
كذا فيه ايضا والذل ضد العز والضيم الظلم وفي البيت التفات من الغيبة الى الخطاب ويحتمل الدعاء
والنهي وقول الفرزدق • اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد • بها ابدا ما دام فيها الجراضم • اي العظيم البطن
هو من ثاني الطويل وفي المنتقد لابي عبد الله المنجم انه للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية بن ابي سفيان وبعده
بصير بما في الطبل بالبقل عالم • جزور لما التفت عليه اللهازم • دمشق بكسر المهملة وفتح الميم وقد تكسر
قاعدة الشام وقصبته سميت ببانيها دمشاق بن كنعان وقيل بناها غلام الخليل صلى الله عليه وسلم
كان حبشيا وهبه له نمرود حين خرج من النار وكان اسمه دمشق وتسمى ايضا بجلق كحمص بكسرة
وتشديد اللام وكعنب بكسرة وقيل هما غوطتها والجراضم بضم الجيم وكسر الضاد المعجمة فسره صاحبا
الصحاح والقاموس بالاكول والمص بعظيم البطن وقال الجلال الاكول الواسع البطن واراد به معاوية
فانه كان كثير الاكل والطبل بالموحدة قال الجلال الشدة التي يجعل فيها الطعام ولم ار هذا في معاني
الطبل من القاموس والبقل بالموحدة والقاف معلوم والجزور بجيم فراء فزاي الاكول او السريع الاكل فعول
من الجزر بمعنى الاكل واللهازم بالزاي جمع لهزمة بكسر اللام عظم ناتئ في اللحى تحت الاذن وهما لهزمتان
وفسرها الجلال بالاشداق مع ان الشدق بكسر المعجمة كما في القاموس طفطفة الفم من باطن الخدين
والطفطفة كل لحم مضطرب فهو من باب تسمية الشيء باسم المجاور وكونها للالتماس وهو طلب
من المساوي كقولك لنظيرك غير مستعل عليه اذ مع الاستعلاء يكون امرا وان كان الطالب نظيرا بل
قد يكون ادنى اذ الاستعلاء لا يستلزم العلو لا تفعل كذا وكذا الحكم الذي هو اقتضاء الجزم ثابت اذا
اخرجت عن الطلب الى غيره واستعملت فيه مجازا كالتهديد في قولك لولدك لا تطعني لظهور ان ليس
غرض الوالد عدم الاطاعة من الولد وليس اصل لا التي يجزم الفعل بعدها لام الامر لان النهي امر
بترك الفعل فزيدت عليه الف للفرق وفتحت خلافا لبعضهم قال في شرح التسهيل وهو اي القول بان
اصلها اللام دعوى بلا دليل ولا هي لا النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للسهيلي وفيه التزام
تقدير عامل لم يظهر في وقت والثالث من وجوه لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده
كما هو شان كل زائد نحو ما منعك اذ رايتهم ضلوا ان لا تتبعني اي تتبعني في الغضب لله تعالى والمقاتلة
مع من كفر به او ان تاتي عقبي وتلحقني وقيل دخلت لا هنا لان المعنى ما دعاك الى ان لا تتبعني وما حملك
على ان لا تتبعني قال حافظ الدين في تفسيره وذلك لوجود التعلق بين الصارف عن فعل الشيء وبين
الداعي الى تركه ما منعك ان لا تسجد وتوضيحه اي توضيح امر الزيادة الاية الاخرى ما منعك ان تسجد
وقيل التقدير ما دعاك الى عدم السجود وما حملك عليه وقيل الممنوع عن الشيء مضطر الى خلافه فكانه

قبل ما اضطرك الى ان لا تسجد ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلموا ويويده انه قرئ ليعلم ولكن يعلم ولا
يعلم بادغام النون في اليا، وقوله • وتلحينني في اللهو ان لا احبه • وللهو داع دايب غير غافل • هو من ثاني الطويل
وقايله على ما في كامل المبرد الاحوص وقبله • الا يا لقومي قد اشطت عواذلي • ويزعمن ان اودى بحقي باطلي •
اشط عليه واشتط وشط جار والعواذل جمع عاذله واودى ذهب اي يزعمن انه باطلي ولهوي ذهب بحقي و
عنائي وعلى هذا فتلحينني اي يلمنني بيا، الغيبة ولا يحتمل تاء الخطاب كما قال الشارح واللهو اللعب وان ما خففة
ناصبة الفعل بعدها منصوب ومخففة فهو مرفوع والجملة خبرات واسمها ضمير شان محذوف عند الاكثرين
او غيره عند المحققين اي انني وانه وما بعدها على التقديرين بدل اشتمال من اللهو والدايب الجاد يقال داب
فلان في عمله اي جد وتعب قيل انما يتعين زيادة لا فيه اذا كان المراد انهن يلمنه على حبه للهو وان تكايه
له ويكون عجز البيت كالعذر له في ذلك فيكون مستانفا والبيت بمجرده لا يدل عليه لاحتمال ان تكون لا
نافيه ويكون لومهن له على تركه حبه للهو لا على حبه له ويكون قوله واللهو الى اخره جملة حالية من فاعل
يلمني او مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض للهو لا محب له وان اللواحي يلمنه على ذلك في حال ان داعي اللهو
مستمر على الدعاء اليه غير غافل عنه يصف نفسه بالجد والثبات وعصيانه للواحي مع توفر الداعي الى اللهو فهو
عكس المعنى الاول فان وجدت قرينة تعين المراد عمل بها والا فاللفظ محتمل وانت تعلم ان البيت الذي قبله قرينة
على ان قصد الشاعر انه محب لهو وانهن يلمنه على حبه للهو راغبات في تركه له معيبات له حيث سمينه باطلا فهو
كيقول كيف اقبل لومكن فيه واصغى اليه وعذري واضح وذلك ان الداعي الى اللهو جاد في دعايه غير غافل عنه
نعم يمكن جعلها نافية ولا ينعكس المعنى على ان التقدير ارادة ان لا احبه فتامل وقوله • ابى جوده البخل واستعجلت
• نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله • هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله وقد استشكل اعرابه ومعناه على زيادة
لا ان الكريم ابى جوده البخل واستعجلت يداه اي بجوده نعم اي هذا اللفظ وفاء بوعده اي سبق جوده
بخله وعلى عدم الزيادة ان جوده ابى ان ينطق بلا التي للبخل لانها الكلمة التي ينطق بها البخيل عند سواله فالبخل
منصوب على البدل من لا المراد بها لفظها بدل اشتمال ويجوز كونه بدل كل على جعلها نفس البخل اذ كانت مجبرة
صاحبه مبالغة والحق ان مقابلها بنعم يابي اعتبارها بدلا لانه في نية السقوط فالاولى جعل البخل صفة
على تقدير مضاف اي كلمة البخل اي ابى وفتى جوده لا التي هي كلمة البخل فلا تسمع منه واستعجلت بجوده كلمة الجود
التي هي نعم اي سبقت نعم لا صادرة من فتى لا يمنع الجود قاتله اي من يريد قتله فضلا عن غيره فان من لم يمنع
جوده عدوه فبالحري ان لا يمنع غيره وقيل قايله نصب على الحال لان اضافته لفظية فلا توجب تعريفا اي
حال كون الجود قايلا اياه لانه يغفره وقد قالوا النفر هو الموت الاحمر وذلك في رواية من نصب البخل على انه
مفعول ابى او بدل منه وهي رواية الاخفش فاما من خفضه فلا ح اسم مضاف لانه اريد اللفظ والخفض
هو ما رواه يونس عن ابي عمرو بن العلا وشرح هذا المعنى الاضافي وايضاحه ان كلمة لا تكون للبخل وتكون للكرم
وذلك انها اذا وقعت بعد قول القايل اعطني او هل تعطيني اي اذا كانت جوابا لاحدهما كانت للبخل وان وقعت
بعد قوله اتمنعني عطاوك او تحرمني نوالك كانت للكرم ولقايل ان يقول لا حاجة الى هذا التفصيل في افادة هذا
المعنى لجواز ان تكون اضافة لا الى البخل للاختصاص لا للتخصيص بل هو وان كان صحيحا في نفسه لكنه خلاف الظاهر
الا ترى الى قوله • ما قال لا قط الا في تشهده • لولا التشهد كانت لاءه نعم • وقيل هي غير زايدة ايضا في
رواية النصب وذلك على ان البخل اي لا اسما مفعولا لابى لفظا لا والبخل بدلا منها قال الزجاج وقد سالتنا
لك احتمال البدل لان يكون بدل اشتمال وان يكون بدل كل وان جعلها نفس البخل مع انها قول من هو
وقال اخر لا مفعولة لاجله لكن بتقدير مضاف اي كراهية البخل مثل يبين الله لكم ان تضلوا اي كراهية
ان تضلوا وقال ابو علي في كتاب الحجة قال ابو الحسن هو الاخفش فسرته العرب ابى جوده البخل وجعلوا

اي ابي جو

به والبخل منصول حو

لاحشوا انتهى اي قدرا زايدا وحيث صرحت العرب بذلك كما هو ظاهر نقل هذا الامام الثقة سقط القول
بانها نافية على تخريج غيره وكما اختلف في لا في هذا البيت انافية هي ام زايده كذلك اختلف فيها في مواضع من
التنزيل قيل ينبغي جعل كما في محل نصب على انه صفة مصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية اي
اختلف في لا واقعة في موضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا واقعة في هذا البيت وكذلك تاكيدا
الكما اختلف لا معمول لاختلف اي ابتداء والا لم يرتبط كما اختلف باختلف وقوله انافية ام زايدة في
محل جر على انه بدل اشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي اختلف في لا جواب انافية ام زايدة والرابط
محذوف وهو المبتدا المقدر اي انافية احدها قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة فقيل هي نافية واختلف
هولاء القايلون بالنفي في منفيها على قولين احدهما قولهم انه شي تقدم وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار
البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك فهي انكار لما زعموا من انكار البعث ثم استونف القسم وانما صح ذلك اي ان
تكون لا نافية لما تقدم على هذه السورة من انكار البعث المحكي عنهم في سورة اخرى لان القران كله كالسورة الواحدة
ولهذا يذكر الشي في سورة وجوابه في سورة اخرى نحو وقالوا يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون المذكورة
في سورة الحجر جوابه ما انت بنعمة ربك بمجنون وهو مذكور في سورة ن والثاني ان منفيها اقسم وذلك
على ان يكون اخبارا لا انشا في نفيه لا انشا واختاره الزمخشري حيث قال ادخال لا النافية على فعل القسم
مستفيض في كلامهم واشعارهم وفايدتها توكيد القسم وقالوا انها صلة مثلها في لئلا يعلم اهل الكتاب
والوجدان يقال هي للنفي ثم قال والمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشي الا اعظاما له بدليل فلا اقسم بمواقع
النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه قيل ان اعظامه بالاقسام به كلا اعظام اي انه يستحق
اعظاما فوق ذلك وحاصله ان لا نافيه وان النفي متسلط على فعل القسم بالمعنى الذي افاده ولا مانع منه
لفظا ولا معنى وقيل هي زايدة واختلف هولاء في فايدتها على قولين احدهما انها زيدت توطية وتمهيدا
لنفي الجواب اي للنفي الواقع في الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيمة لا تتركون سدى وقوله ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه دليل عليه لان انكاران لا نجمع العظام واثبات جمعها
مع القدرة على تسوية البنان بجمع سلامياته وضم بعضها الى بعض كما كانت مع صغرها ولطافتها فكيف
بكبار العظام يستلزم ان لا يترك سدى يهملا بحيث لا يكلف ولا يجازى لان الحكمة مقتضية للتكليف
وهو لا يتحقق الا بالمجازاة وهي قد لا تكون في الدنيا فتكون في الاخرة قطعا ومثله في زيادة لا قبل القسم
توطية لنفي الجواب فلا وربك لا يومنون حتى يحكموك وقيل لا الثانية زايدة والقسم معترض بين حرف
النفي والمنفي وقوله • لا وابيك ابنة العامري • لا يدعي القوم اني افر • هو من الضرب الثالث من المتقارب
الا ان عروضه زوحفت بالقبض وضربه بالحزم بالراء والقبض وابتدا بالجزم فقط وهو من قصيدة
لامرا القيس بن حجر مطلعها • احار بن عمرو كاني خمر • ويعدو على المرء ما ياتمر • وبعده بيت الكتاب
ومنها ما سيورده المص في الباب الرابع من قوله كاقبلت زحفا البيت ومن قوله واركب في الروع خيفانة البيت
وياتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى وما اورده في كل من حرف الكاف وهو لها منشان خطا ما كما البيت وقدس
الكلام عليه وحار بكسر الرا، على لغة من ينوي وبضمها على لغة من لا ينوي مرخم حارث وخمر بفتح المعجمة وكسر الميم
من الطرداء او سكر قال الجلال وفي القاموس انه الكان الكثير الخمر ويعدو بالمهملة من العدوان وما ياتمر
اي ياتمره اي يعد وعلى الرجل ائتماره امر النفس برشد لانه اذا ائتمر امر النفس برشد وارتكبه فانه يعود
عليه فيهلكه والواو للاستيناف او للتعليل عند من قال به وقد اورد ابن ام قاسم هذا البيت بلفظ كاني خمر
وبا يتمر شاهدا على لحوق التنوين الغالي للقافية المقيدة وابيك على خطاب للمونث والعامري بيا النسب المشددة
هو سلامة بن عبد الله بن تميم وافر بتخفيف الرا للوقف ورده يقوله لا اقسم بهذا البلد الايات فان جوابه مثبت

ب
قع

وهو لقد خلقنا الانسان في كبد اي تعب ومشقة من كبد الرجل كبدا اذا وجعت كبده ومنه المكابدة
والانسان لا يزال في الشدايد ابدا مبدا وها ظلمة الرحم ومضيقه ومنتهاها الموت وما بعده
ومثله لا اقسم بمواقع النجوم الاية فان جوابه مثبت ايضا وهو انه لقران كريم والثاني انها زيدت
لمجرد التوكيد وتقوية الكلام لمناسبة التاكيد القسم كما في لئلا يعلم اهل الكتاب فانها زيدت لتاكيد
العلم ورد بانها لا تزاد لذلك اي للتاكيد صدرا اي في اول الكلام بل حشوا في اثنايه كما ان زيادة ما وكان
كذلك اي حشوا لا صدرا نحو فبما رحمة من الله ايما تكونوا يدرككم الموت ونحو زيد كان فاضل قيل قد
ثبتت الزيادة صدرا في نحو بحسبك درهم وليس الامتناع بالقياس على ما كان باولى من الجواز بالقياس
على الباء واجيب باثبات الاولوية فان لا شبيهة بما في النفي والدخول على الجمل وبكان في الدخول على الجملة
الاسمية بخلاف الباء وذلك لان زيادة الشي تفيد اطراحه وان لا يعتني به فيرا ان الزيادة انما تفيد
التاكيد وتحسين الكلام واما الاطراح فلا لازم الزيادة فان الغالب صحة الكلام عند طرح المزيد
وحمل كلام المص على ان معناه ان الزيادة تكسب الشي صحة الاستغناء عنه يا باه قوله تفيد وكونه
اول الكلام يفيد الاعتناء به فيتنافيان قالوا ولهذا نقول بزيادتها في نحو فلا اقسم برب المشارق
والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها فهي واقعة حشوا بخلاف هذه فانها
لم تقع حشوا واجاب ابو علي بما تقدم من ان القران كالسورة الواحدة قال في الكشاف وليس هذا الجواب
بسديد الا ترى ان امرء القيس زادها في مستهل قصيدته لا وابيك البيت وفيما نحن فيه ليس مستهل القصيدة
فقد علمت ان قبله بيتا هو مستهلها ومطلعها ثم زادها في اول البيت منها الموضع الثاني قوله تعالى قل تعالوا
اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيا فقيل ان لا نافية وقيل ناهية وقيل زايدة والجميع محتمل وحاصل
القول في الاية ان ما خبرية فهي اسم موصول بمعنى الذي منصوبة باتل وحرم ربكم صلته والعايد محذوف
اي حرمه ويحتمل ان تكون مصدرية وعليكم متعلق بحرم ويكون من اعمال الثاني على ما هو الراجح لان
اتل وحرم تنازعاه هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية
باتل لانه بمعنى اقول وليس معلقا بالاستفهام ليرد ان اتل ليس من افعال القلوب فلا تعلق ويجوز
ان يعلق عليكم باتل ويكون من اعمال الاول وليس هذا الجواز مفرعا على ما اجازه الزجاج كما يتبادر
بدليل قوله ومن رجح اعمال اول المتنازعين وهم الكوفيون يجعله متعلقا بحرم وفي ان وما بعدها
اوجه احدها ان يكونا اي ان وما بعدها في موضع نصب بدلا اما من ما وذلك على انها موصولة او منها
او مما بعدها على انها مصدرية لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام وجوز ابو حيان
ان يكون البدل من العايد المحذوف وجعل لا عليهما زايدة ثم قال وهذا ضعيف لاقتضايه انحصار
عموم المحرم في الاشراك ولان ما بعده من الامر ليس داخلا في المحرم اي وقد عطف عليه ولان ما بعد
الامر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادتها فيه لظهور كونها فيه للنهي فان قلت كيف استقام البدل من ما
دون ضميره وهو عبارة عنه قلنا لان ما ذكر من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم في الاشراك
انما يجري على البدل من الضمير لا على البدل من مرجعه وان كان عبارة عنه لان صحة البدل بصحة حلوله
محل المبدل منه وهي بصحة تسلط عامله عليه وهي متحققة في البدل من ما لان عامله اتل والمذكور
متلوه غير متحققة في البدل من ضميره لان عامله حرم وهي غير محرمة ولعل المص لم يتعرض لوجه البدل
من المحذوف لهذا الضعف وقيل لانه يودي الى خلو الصلة في حق المقصود بالحكم وهو البدل من عايد
الى الموصول الثاني ان يكونا في موضع رفع خبرا لهو محذوفا اجازها بعض المعربين وعليهما اي على تقدير
النصب بالبدلية والرفع بالخبرية فلا زايدة قاله ابن الشجري والصواب انها ناهية على الاول زايدة على

الثاني قيل عليه هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة صلتها حرم ربكم عليكم وجعل ان لا تشركوا
بدلا لازما لها اذا جعلت لا فيه نافية فسد الكلام لاقتضايه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل ولا يدفع هذا
التعجب بان ما في الوجه الاول معمول اتل فجعل ان لا تشركوا بدلا منها على تقديرها نافية يقتضي ان عدم
الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضي ان عدم الاشراك محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت معمولة
لحرم فليس لان الاسم الموصول لا يصح كونه معمولا للعامل الا بملاحظة عنوان صلته مثلا اذا قلت
اكرمت من جاءني فالمكرم الشخص المتصف بالمجي والمتلو هنا الامر المتصف بالتحريم بل هو في قوة اتل
المحرم فالمتلو هنا هو المحرم فتقديرها نافية يقتضي ان المتلو المحرم عدم الاشراك وهو باطل وقول المحشي
ان لا انما تكون زايدة على الثاني اذا كان الضمير المقدر مفسرا بالمحرم وهو ممنوع لجواز ان يكون مفسرا
بالمتلو فيكون الصواب عدم زيادتها لا يستقيم الا اذا جعل المفسر المتلو مع قطع النظر عن صفة التحريم
حتى يتاتى جعل عدم الاشراك عليه والا فالصواب الزيادة ايضا والثالث ان يكون الاصل ابين لكم ذلك لئلا
تشركوا وعليه فالمحل نصب او جر على الخلاف لانهم اذا حرم عليهم روساوهم ما احل الله تعالى لهم
فاطاعوهم اشركوا لانهم جعلوا غير الله بمنزلته في التحريم والرابع ان الاصل اوصيكم بان لا تشركوا بدليل
ان قوله تعالى وبالوالدين احسانا معناه واوصيكم بالوالدين وبدليل انه في اخر الاية ذلكم وصاكم به فصرح
بفعل الوصية وعلى هذين الوجهين الثالث والرابع فحذفت اي فقد حذفت الجملة يعني ابين لكم في الثالث
واوصيكم في الرابع وحرف الجر الذي هو اللام في الثالث والباء في الرابع والخامس ان التقدير اتل عليكم ان لا تشركوا
فحذف اتل عليكم مدلولا عليه بما تقدم وانما احتيج الى هذا التقدير لان اتل المذكور قد استوفى معموله اجاز
هذه الاوجه الثلاثة الزجاج وهي ما عدا الاولين السادس ان الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدي عليكم ان
لا تشركوا اي استوثف ذلك على انه اغراء وان تحسنوا بالوالدين احسانا وان لا تقتلوا ولا تقربوا فعليكم
على هذا الوجه اسم فعل بمعنى الزموا اي الزموا هذه الخصال وان في الاوجه الستة المذكورة ولا في الاوجه
الاربعة الاخيرة اي فيما عدا الاولين نافية واما في الاولين فزايدة وقد انطق الله المص هنا بالصواب
على ما في نفس الامر والاولى على ما قرر من الصواب عنده لكان حقه ان يقول ولا في الاوجه الخمسة الاول
والاربعة الاخيرة نافية والسابع ان ان مفسرة بمعنى اي لان اتل فيه معنى القول دون حروفه ولا
ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب وكانه قيل اقول لكم لا تشركوا به شيا واحسنوا بالوالدين احسانا
وهذان الوجهان اي السادس والسابع اجازهما ابن الشجري وعلى الاخير منهما اقتصر الزمخشري واختاره
ابو حيان فقال الظاهر ان ان تفسيرية ولا ناهية لان اتل فعل بمعنى القول وما بعد ان جملة وانما اختير
ذلك لكان عطف الاوامر عليها ولا يمنعه تعلق الفعل المفسر بما حرم لان التحريم باعتبار الاوامر يرجع
الى اضدادها الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم اي وما يدريكم ايها المومنون لانهم كانوا يتمنون مجي
الاية طمعا في ايمانهم والاستفهام انكاري انها اذا جاءت اي تلك الاية المقترحة لا يومنون فيمن
فتح الهمزة وهم نافع وابن عامر والكوفيون وحفص الا ان ابن عامر وحمزة قرآ لا تومنون بتاء الخطاب فعلى
قراتهما يكون الخطاب مع المشركين فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زايدة فيه ورد على ابي حيان اذ
قال ان القايل بزيادة لا هو الكسايي والفرا والا كان عذرا للكفار اي وان لا تكن زايدة بل كانت
نافية فانه يكون عذرا للكفار اذا لم يومنوا على تقدير عدم مجي الاية وانما يكون عذرا لهم على هذا التقدير
لان معنى الاية حينئذ انكار شعور المومنين بعدم ايمان الكافرين بالاية المقترحة اذا جاءتهم وهو مشعر
بانهم يومنون اذا جاءت فيثبت العذر لهم في عدم الايمان قبل مجي الاية المقترحة وهو باطل يوضحه انه
اذا قيل ان زيدا لا يومن فقلت وما يدريك انه لا يومن كان المعنى انه يومن واذا كان كذلك كان هذا القول

عذرا للكفرة وليس مراد الاية اقامة عذرهم قيل والجمهور القايلين بعدم الزيادة ان يقولوا الخطاب
للمومنين وهم كانوا يطمعون في ايمان الكافرين اذا جاءتهم اية من مقترحاتهم ويتمنون مجيها فقيل
لهم وما يدريكم انهم لا يومنون على معنى انكم لا تدرون علمي بعدم ايمانهم الا ترى الى قوله كما لم يومنوا به اول
مرة وفي كلام المص ادخال اللام في جواب ان الشرطية ورده الزجاج بانها نافية في قراة الكسر وهي قراة ابن كثير وابي عمرو
وابي بكر فيجب ذلك في قراة الفتح والا كان المعنى ايجابا مرة وسلبا اخرى في سياق كلام واحد وهو غير جايز
وقيل نافية كما هي في قراة الكسر واختلف القايلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف اي وانهم يومنون
اي اي شي يدريكم بعدم ايمانهم او بايمانهم اي انكم لا تدرون شيا وقال الخليل في قول اخر سوى ما تقدم ان
بمعنى لعل مثل ايت السوق انك تشتري لنا شيا اي لعلك ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه قيل عليه
كيف يلتيم القول بالاجماع على هذا مع القول بان للخليل قولا بان لا زايدة وان تو كيدية ولا تفيد فيدعوى
رجوع الخليل عن ذلك القول اليه لان غير الخليل قال به ايضا اللهم الا ان يكون المراد بالمجمعين المتاخرين من النحاة
عن ذلك الزمن ثم قيل عليه انه ليس في كلام الزجاج ما يشعر بهذا الاجماع على ما نقل عنه صاحب البحر قال قال
الزجاج وزعم سيبويه ان معناها لعلها اذا جاءت لا يومنون وهي قراة اهل المدينة قال وهذا الوجه اقوى
في العربية والذي ذكر ان لا لغو غالط لان ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرا بالكسر فالاجماع على ان
لا غير لغو فليس يجوز ان يكون المعنى مرة ايجابا ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد انتهى فهو انما حكى
الاجماع على عدم الزيادة في قراة الكسر فتدبر ورده الفارسي فقال التوقع الذي في لعل الذي هو معنى
ان هنا فان الترجي توقع المحبوب كما ان الاشفاق توقع المكروه ينافيه الحكم بعدم ايمانهم اي الجزم به
يعني في قراة الكسر بشهادة ان واسمية الجملة فلا يكونان في معنى تركيب واحد وهذا نظير ما رجح به
الزجاج كون لا غير زايدة وقد مر وقد انتصر والقول الخليل بان قالوا يويده ان يشعركم ويدريكم
بمعنى واحد فان الشعور ادراك الشي من وجه يدق وكثيرا ما تاتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك
لعله يزكى ويويده ان في مصحف ابي وما ادريكم لعلها اذا جاءت لا يومنون واذا وقع حرف الترجي
بعد فعل الدراية فقد قيل بانه معلق له حملا على الاستفهام لما فيهما من معنى الطلب لكن تصريح المص
فيما ياتي بان المفعول الثاني ليشعركم مقدر على القول بانها للترجي اي اعطاء ان حكم لعل في جواز
التعليق بها واعطاء يشعركم حكم يدريكم في جواز ان تعلق وقال قوم ان موكدة لا بمعنى لعل والكلام فيمن
حكم بكفرهم ويئس من ايمانهم والاية عذر للمومنين اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم القضاء
من انهم لا يومنون ح بيانه لما والقضاء بالرفع فاعل سبق والعايد محذوف اي به اي انا اعلم انها اذا جاءت
لا يومنون بها وانتم لا تدرون بذلك فتطمعون في ايمانهم اذا جاءت وتتمنون مجيها فانكر السبب
مبالغة في نفي المسبب وفيه تنبيه على انه تعالى انما لم ينزلها لعلمه انها اذا جاءت لا يومنون بها
ونظيره ان الذين حقت عليهم كلمة ربك اي ثبتت عليهم بانهم يموتون على الكفر ويخلدون في العذاب
لا يومنون اي لا يكذب كلامه ولا ينتقض ابرامه وقضاوه ولو جاءتهم كل اية لانتفاء السبب الاصلي
لايمانهم اعني تعلق ارادة الله تعالى به وقيل التقدير لانهم واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يومنون
امتنعنا من الاتيان بها وهذا ايضا على تقدير ان الكلام فيمن يئس من ايمانهم وكونه عذر للمومنين ونظيره
وما منعنا ان نرسل بالايات اي وما صرفنا عن ارسال الايات المقترحة فاستعير المنع لترك الارسال
الصارف عنه الحكمة لان المنع وجود ما يتعذر به وجود الفعل من القادر وهو مستحيل في حقه تعالى
لكن عبر به هنا مبالغة في انه لا يقع منه هذا الفعل كما لا يقع من الممنوع الا ان كذب بها الاولون اي
الا تكذيب الاولين الذين هم امثالهم في الطبع وانها لو ارسلت لكذبوا بها تكذيب اولئك واستوجبوا

الاستيصال

الاستيصال على ما مضت سنتنا وقد قضينا ان لا نستاصلهم لان فيهم من يومن واختاره الفارسي
المفهوم من تقرير الفارسي انه اختار هذا الوجه لكن على ان اللام متعلقة بمضمون انما الايات عند الله
وان المعنى لا ياتي بها لاصرارهم على كفرهم ولهذا قال ابو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين
العلة والمعلول واعلم ان مفعول يشعركم اعتراضا بين العلة والمعلول واعلم ان مفعول يشعركم الثاني على
هذا القول الذي هو تقدير اللام وعلى القول بانها اي بان ان بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى بقية
الاقوال مذكور وهو ان وصلتها الموضع الرابع قوله تعالى وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل
لا زايدة قاله ابو عبيدة والمعنى ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر
الى قيام الساعة مقتضى هذا المعنى ان الحرام هنا استعير للممتنع وجوده كما في قوله تعالى ان الله حرمها
على الكافرين اي ان ذلك غير متصور منهم وان القرية مجاز عن اهلها اطلاق لاسم المحل على الحال وليس
ذلك من مجاز النقصان كما قيل وان كان يحتمله قوله تعالى واسئل القرية لان الضمير في اهلكناها لها
وكان روعي لفظها فقيل اهلكناها وروعي معناها فقيل انهم وان فعل الاهلاك مضمن معنى التقدير
اي حكمنا باهلاكهم وقدرناه وعلى هذا الحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها كما في عندي انك
فاضل ولان في المبتدا ضميرا يعود على الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا ومثلها في ان المقدم خبر لما ذكر وابن
لهم انا حملنا لا مبتدا وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر وسد مسده كما جوزه ابو البقا لانه ليس بوصف صريح
وان كان في معناه لان تقديره ممتنع ولانه لم يعتمد على نفي ولا استفهام اللهم الا ان يكون من الذين لا يشترطون
الاعتماد وقيل لا نافية والاعراب على ما تقدم في وجه الزيادة والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الاخرة
وهذه المقالة لابي مسلم بن بحر فانه قال على ما في البحر وحرام ممتنع لانهم لا يرجعون انتفا الرجوع الى الاخرة
واذا امتنع الانتفاء وجب الرجوع فالمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة في الدار الاخرة ويكون الغرض ابطال قول
منكر البعث وتحقيق ما تقدم من انه لا كفران لسعي احد وانه يجزى على ذلك يوم القيمة واما على ان حرام مبتدا
حذف خبره اي قبول اعمالهم وابتدي بالنكرة لتقييدها بالمعمول على حد قولهم افضل منه على صاحب الغار واما
على انه خبر لمبتدا محذوف اي والعمل الصالح حرام عليهم وعلى الوجهين غير الوجه المتقدم فانهم لا يرجعون
تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه اي انما حرم قبول عملهم وانما كان العمل الصالح حراما
عليهم لعدم رجوعهم من كفرهم وضلالهم وقيل المحذوف من خبرا ومبتدا ما تقدم من قوله تعالى فمن يعمل
من الصالحات وهو مومن فلا كفران لسعيه اي لا تضييع لعمله استعير الكفران لمنع الثواب كما استعير الشكر
لاعطايه وبغي نفي الجنس مبالغة ومفهومه ان غير المومن ولو عمل صالحا فهو ضايع ممنوع من ثوابه ويويد
اي يويد هذين الوجهين تمام الكلام قبل مجي ان في قراة بعضهم بالكسر على ان الكلام استيناف قصد به
التعليل الموضع الخامس قوله تعالى ما كان لبشر ان يوتيه الله الكتاب والحكم والنبوة قيل ان نفي الكون على قسمين
احدهما ان يكون انتفاوه من حيث الدليل سواء كان العقل ام غيره ويعبر عنه بالنفي التام نحو قوله تعالى
ما كان لكم ان تنبتوا شجرها ومنه هذه الاية والثاني ان يكون على سبيل الانبغاء ويعبر عنه بالنفي غير
التام كقول الصديق رضي الله عنه ما كان لابن ابي قحافة ان يتقدم ومدرك القسمين انما يعرف من سياق
الكلام المشتمل على النفي ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله عطف بثم التي للمهلة اعظاما لان
يجامع هذا القول الساقط ذلك الوصف العالي ولكن كونوا ربانيين اي ولكن يقول لهم كونوا كاملين في العلم
والعمل والربانيون جمع رباني منسوب الى رب بزيادة الالف والنون بما كنتم تعلمون الكتاب وبما
كنتم تدرسون اي بسبب الكونين المذكورين اي بسبب كونكم عالمين ومعلمين ولا يامركم ان تتخذوا
الملايكة والنبيين اربابا قرئ في السبعة برفع يامركم ونصبه فمن رفعه وهم من عدا ابن عامر وعاصما

قطعه عما قبله فيجعل مستانفا ويحتمل الحال بتقدير مبتدا وفاعله ضميره تعالى قاله س والزجاج فيكون
اخبارا من الله انه لا يامر بذلك او ضمير الرسول يعني البشر الذي اوتي الكتاب والحكم والنبوة وهذا قاله
ابن جريج فيكون اخبارا منه تعالى ان الرسول لا يامر باتخاذ غيره تعالى ربا كما نفى ان يقول اتخذوني ربا
ويويد الاستيناف قراة بعضهم ولن يامركم لان الكلام عليها مستانف قطعا ولا على هذه القراة نا فية للجر
فيما استعمال ما قال ابن جني ومن نصبه وهو ابن عامر وعاصم فهو معطوف على يوتيه كما ان يقول كذلك
معطوف عليه ولا على هذا الوجه زايدة موكدة لمعنى النفي السابق فيدل على انتفا كل منهما وقيل معطوف
على يقول ولم يذكر الزمخشري غيره قاضي المفسرين على ذلك وما نقل عن ابن عطية من تخطية هذا الوجه محمول
على انه مع جعله العطف على يقول جعل لا في ولا يامركم لتاسيس النفي حتى صار المعنى ما كان لبشر الايتاء
ثم القول وانتفاء الامر واذا لم يكن له الانتفا كان له الثبوت لكن ثبوت الامر باتخاذ الارباب من
دون الله باطل اما اذا جعلت لتاكيد النفي السابق كما قرر المص كان النفي منسحبا على كل من القول والامر
فينتفيان ثم جوز في الا الوجهين احدها الزيادة لتاكيد المذكور سيما مع طول العهد وتخلل الفصل فالمعنى
ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك الانداد ثم يامر الناس ثم يامر الناس بان يكونوا
عبادا له ويامركم ان تتخذوا الملايكة والنبيين اربابا اي ما صح لبشر ان يخصه الله بهذا الفضل ثم
يرتب عليه هذا القول وهذا الامر وهذا كما تقول ما كان لزيد ان اكرمه يعيبني ويستخف بي والثاني ان
تكون غير زايدة ووجهه اي وجه الزمخشري هذا القول بانه عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشا
عن عبادة الملايكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى فلما قالوا له انتخذك ربا فقد قيل ان ابا رافع القرظي
والسيد النجراني قالا يا محمد اتريد ان نعبدك ونتخذك ربا قال معاذ الله ان نعبد غير الله وان نامر
بغير عبادة الله فما بذلك بعثني ولا بذلك امرني فنزلهم ما كان لبشر ان يستنبئه الله كما ثم يامر الناس
بعبادته وينهاكم عن عبادة الملايكة والانبيا هذا ملخص كلامه ومحصل هذا الوجه كما افاده التفتازاني في
حواشيه ان يكون منفي لا هذه معطوفا على ثم يقول قصدا الى ترتب هذا المجموع على الايتاء والمعنى ما كان ان
يوتي النبوة ثم يترتب على ذلك امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملايكة والنبيين مع استواء الكل في عدم
استحقاق العبادة وانما فسر لا يامر بينهى لانها حالته عليه الصلاة والسلام التي كان عليها والا فانتفاء الامر
اعم من النهي والسكوت وشان العام ان لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلاث والمراد الاول اي ان النهي
هو المراد بعدم الامر وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضا اي محلا للاتصاف بالتناقضين لانه نهيه
عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا يستحقون ان يعبدوا وهو شريكهم في كونه مخلوقا فكيف يامرهم بعبادته
وبالجملة فحصل الاية على هذا ان الجمع بين هذه الامور غير متات اما الاستنبا وامره بعبادة نفسه فظاهر
الاستحالة واما الجمع بين امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة غيره من الملايكة والنبيين فباطل للتناقض
الذي قرره والخطاب في ولا يامركم على القراتين التفات من اسلوب الغيبة الى اسلوب الخطاب تنبيه قرا جماعة
هم عبد الله بن مسعود وعلي وزيد بن ثابت ومن التابعين الربيع بن انس وابو العالية وابن جماز وانقوا فتنة
لتصيبن الذين ظلموا فقيل جواب قسم محذوف وخرجها ابو الفتح بن جني على حذف الالف لا تخفيفا سواء كانت نافية
ام ناهية كما قالوا في اما واسر ام والله بحذف الالف من اما فجمع بين قراة هولاء وقراة الجمهور لا تصيبن
بهذا الوجه ولم يجمع بين القراتين قراة هولاء وقراة اوليك بهذا الطريق اي بان يقدر لا في قراة الجماعة
الذين هم الجمهور فليس على قاعدة النكرة معرفة فتامل زايدة والكلام اثبات لان التاكيد بالنون يابى
ذلك اذ المضارع المثبت الخالي عن لام القسم لا تدخله نون التوكيد لات بالمثناة الفوقية
المفتوحة اختلف فيها في امرين احدها في حقيقتها وفي ذلك ثلاثة مذاهب احدها انها كلمة واحدة فعل

ماض ثم اختلف هولاء على قولين احدها انها في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا اي
لا ينقصكم منها شيئا بل يوفي كل نفس ما عملت فانه يقال لات يليت كما يقال الت يالت والمعنى واحد وقد
قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك اي استعملت بعد معنى القلة للنفي كان معها ما ولم يكن لها الا
معنى النقص والقلة ومن ثم اجازوا في المستثنى الواقع في حيز قل النصب واختاروا البدل كما في النفي
الصحيح قال ابو علي قلما تكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كانت
للاثبات لجاز الرفع وبمعنى اثبات الشي القليل كقوله قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول
والاغلب الاول ولكونه اقل رجل بمعنى النفي لا تدخله النواسخ كما لا تدخل ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي يدخل على الفعل قاله ابو ذر الحسيني في شرحه للكتاب
والثاني ان اصلها ليس بكسر اليا فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء وهو ابدال
شاذ كما في ست فان اصله سدس فابدلت السين تاء ثم الدال ولا نقل كما قال وكذا الدال لا تحريوم ان
ابدال الدال تاعندنا التاء شاذ وليس كذلك وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم وذهب ابن ابي الربيع الى انها
ليس ابدل من السين التاء ثم ابدل من اليا الالف كراهة ان يلتبس بحرف التمني وقواه في الجنى الداني بقول اسمها
اسم مضمر فيها ولا يضمر الا في الافعال والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظ كما
في ثمة وربة قيل معناه ان كلا من ثم ورب صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة
فيكون مونثا فتدخل التاء للتنصيص على المراد وح يقال مثلا ثمة عاطفة بالتانيث وحيث لا تاء يجوز
الوجهان ونوقش بمنع ان المعنى ذلك وانما معناه ان دخول التاء فيهما ليكون اللفظ مونثا مع ان المراد بها
معانيها التي لا تتصف بتانيث وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين اي لدفعه قاله الجمهور ولا يتعين ان
تكون هذه التاء للتانيث على قولهم فقد جوز فيها ان تكون للمبالغة كتاء علامة لكنها هنا في النفي والثالث
انها كلمة وبعض كلمة وذلك لانها لا النافية والتاء زايدة في اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة قال
الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات
هنا ولا يقال تاوان وتهنا ومما تمسكا به في زيادة التاء اول حين قول العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون تحين ما من مطعم واجاب عنه ابن مالك بان لا المحذوفة كما في تالله تفتو وهو كثير الا انه ضعيف
لان فيه حذف الناسخ وبقاء معموله ولان فيه اجحافا بحذف شيين اذ التقدير المطعمون حين لا تحين ومع هذا
هو اولى من قول القايل ان اراد العاطفونه والمطعمونه بهاء السكت ثم اثبتها وصلا وابدلها تاء وحركها
واستدل ابو عبيد بانه وجدها في الامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه الذي كان في حجره حين اصيب قال
ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب القراات استخرج بعض الامراء من خزاينه مصحف عثمان الموسوم بالامام فرايت
اثار الدم في مواضع منه واكثر ما رايته في سورة النجم وقال الصاحب زاد القراء لما جمع عثمان القران في مصحف
سماه الامام وسبب كتابة المصحف ما صح ان عمر قال لابي بكر رضي الله عنهما ان القتل قد استحر في القرا يوم
اليمامة وقد خشيت ان يهلك القراات فاكتبه فدعا ابو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحي لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وانا لا نتهمك فاجمع القران واكتبه فجعل زيد يتتبع القران من صدور الرجال ومن
الرقاع ومن الاضلاع ومن العسيب حتى جمعه في صحف فكانت عند ابي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات
ثم عند حفصة حتى قدم حذيفة بن اليمان على عثمان وكان يغزو مع اهل العراق قبل ارمينية فاجتمع
في ذلك الغزو اهل الشام واهل العراق فتنازعوا في القران حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما يكره فركب
حتى اتى عثمان فقال يا امير المومنين ادرك هذه الامة قبل ان يختلفوا في القران فارسل الى حفصة
ان ارسلي الي بالصحف فارسلت بها اليه فامر زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير

وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ان ينسخوها في المصاحف وقال اذا اختلفتم انتم وزيد في عربية
فاكتبوها بلسان قريش فان القران انما نزل بلسانهم ففعلوا حتى كتبت المصاحف ثم رد عثمان
المصحف الى حفصة وارسل الى كل جند من اجناد المسلمين مصحفا فبعث الى الكوفة واحدا والى البصرة
واحدا والى الشام واحدا وامسك عنده واحدا وهو الامام قيل والى مكة واحدا والى اليمن واحدا
والى البحرين واحدا واما عثمان فهو ابن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس ابو عمرو ذو النورين
القرشي الاموي احد العشرة وثالث الخلفا ورابع اربعة في الاسلام وصاحب الهجرتين وزوج الابنتين مجهز
جيش العسرة الذي كانت تستحيي منه الملايكة شهيد الدار فقد صح عن عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
جعل يسار عثمان ولون عثمان يتغير فلما كان يوم الدار وحصر فيها قالوا يا امير المومنين الا تقاتل
فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد الي عهدا وانا صابر نفسي عليه ولي الخلافة ثنتي عشرة سنة الا
اياما وقتل لثمان عشرة ليلة خلت من ذي الحجة يوم الجمعة بعد العصر سنة خمس وثلاثين مظلوما
اجتمع على قتله جماعة من رعاع الناس واوباش العرب يقودهم محمد بن ابي بكر فحصروه في داره اثنين
يوما ونقموا عليه اشياء هو بري منها وكان امر الله قدرا مقدورا ولما سيل الزهري سعيد بن المسيب
كيف قتل عثمان قال قتل مظلوما ومن خذله كان معذورا ومن قتله كان ظالما ومن احسن مراثيه قول
كعب بن مالك ❊ فكف يديه ثم اغلق بابه ❊ وايقن ان الله ليس بغافل ❊ وقال لاهل الدار لا تقتلوهم ❊
عفا الله عن كل امري لم يقاتل ❊ فكيف رايت الله صب عليهم ❊ العداوة والبغضاء بعد التواصل ❊ وكيف رايت
الخير ادبر بعده ❊ عن الناس ادبار النعام الجوافل ❊ وقول حسان بن ثابت ❊ من سره الموت صرفا لا مزاج له ❊
فليات مادبة في دار عثمانا ❊ ضحوا باشمط عنوان السجود به ❊ يقطع الليل تسبيحا وقرانا ❊
صبرا فدا لكم امي وما ولدت ❊ قد ينفع الصبر في المكروه احيانا ❊ لتسمعن وشيكا في ديارهم ❊ الله اكبر يا ثارات عثمانا
مختلط يجين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشيا خارجة عن القياس اي قياس الخط العربي
وذلك لان رسم الامام سنة متبعة فهو امر براسه ويشهد للجمهور انه يوقف عليها بالهاء والتاء فالكسائي
بالهاء والباقون بالتاء ولو كانت فعلا لتحتم الوقف عليها بالتاء وانها رسمت في كتابتهم بل في المصاحف منفصلة
عن الحين ولو كانت زايدة في ولم لرسمت متصلة به واما رسم الامام فقد عرفت الجواب عنه وان التاء قد تكسر على
اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرى بالكسر على البنا كجير انتهى ولو كانت فعلا ماضيا
لم يكن للكسر وجه اذ لا كسر في اخر الماضي بحال الامر الثاني في عملها وفي ذلك ايضا ثلاثة مذاهب احدها انها لا
تعمل شيا بل يليها قوله ❊ تركنا الناس ليس لنا اكتافهم ❊ وتولوا لات لم يغن الفرار ❊ فلات في البيت حرف نفي
اكد به ولا عمل لها هنا والا لكانت محذوفة الاسم والخبر معا وهما لا يحذفان معا فان وليها مرفوع فمبتدا
حذف خبره او خبر حذف مبتدؤه او منصوب فمعمول لفعل محذوف وقد فسر ابو حيان بان لات لا يحفظ
نفي الفعل بعدها وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الاية على قراءة النصب لا ارى حين مناص وعلى قراءة
الرفع فيها وهي قراءة ابي السمال ولا حين مناص كاين لهم او لات الحين حين مناص قال الرضي وفيه ضعف لات
يجب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا الا في مواضع متعينة وكذا حذف المبتدا اي وليس ما نحن فيه بواحد منها
والثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول اخر للاخفش وعليه فهي لا التي للتبرية قال الرضي
ويتقوى بلزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف واذا ارتفع فالاسم محذوف
والثالث انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لمشابهتها لها لكون التاء اذ يصير على عدد حروفه
ساكنة الوسط وهو قول الجمهور فان وقع بعدها المرفوع على قلة فهو اسمها والخبر محذوف اي ولات
حين مناص حاصلا وان وقع المنصوب فهو الخبر والاسم محذوف ولا يقال باضماره لان الحرف لا يضمر

فيه

فيه وان شا به الفعل وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف
هو المرفوع وقد يكون المحذوف هو المنصوب كقراءة من قرا في الشواذ ولات حين مناص برفع
حين اي وليس حين مناص حينا لنا ولا يكون المرفوع المحذوف الا معرفة لان المراد نفي كون الحين
الحاضر حينا ينوصون فيه اي يهربون او يتاخرون وليس المراد نفي جنس حين المناص واختلفوا
في معمولها فنص الفرا على انها لا تعمل الا في لفظة الحين وهو ظاهر قول س لكن في شرح الرضي عن الفرا
ما يخالف ما هنا ولفظه وقال الفرا ويكون مع الاوقات كلها وانشد ندم البغاة ولات ساعة مندم
وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفيما رادفه كلفظ ساعة وان معرفة كان او نكرة
قال الزمخشري زيدت التا على لا وخصت بنفي الاحيان وذهب الشلوبين وابن عصفور الى انها قد تعمل
في لفظ هنا بفتح الها وتشديد النون كما في قوله حنت نوار ولات هنا حنت واختار ابن مالك اهمالها في
ذلك لئلا تكون هنا متصرفة وعليه فهي في موضع نصب والفعل بعده صلة ان محذوفة وان وصلتها في
موضع رفع بالابتدا والخبر هنا اي ولا هنا لك حنين قال ابو علي ويختار الرضي ان هنا ظرف مكان استعير
للزمان وقد يتوهم عليه انه مضاف الى الجملة بعده من غير تقدير ان ويتاتى عمل لات فيه لكن يشكل بان
هنا مع ذلك اسم اشارة فلا يضاف اللهم الا ان يدعى تجرده عن معنى الاشارة ويحتاج الى ثبت وشذ عملها
في غير الظرف كقوله يبغي جواري حين لات مجير ❊ تنبيه ❊ قرئ ولات حين مناص بخفض الحين ولكنه مع
كسر التا من لات وهي قراءة عيسى بن عمر وقرا ايضا بكسر التاء ونصب الحين وقرا ابو السمال بضم التا
ورفع الحين وضمة التا بنا ككسرتها كان كسرها كذلك فزعم الفرا انها تستعمل حرف جار لاسماء الزمان خاصة
كما ان منذ ومذ كذلك اي حروف تجر اسماء الزمان خاصة كلاهما وفيه ان اختصاص الجار ببعض المجرورات نادر

وانشد مح

ولم يسمع ولات حين مناص بجر حين الا شاذا ولو كان لات جارا لاستدعى فعلا او معناه يتعلق به
طلبوا صلحنا ولات اوان صدر بيت من الخفيف عجزه ❊ فاجبنا ان ليس حين بقاء ❊ من قصيدة لابي زبيد
حرملة بن المنذر بن معدي كرب بن حنظلة الطائي كان نصرانيا ومات على نصرانيته بعد خلافة عثمان
والمعنى ان هولاء القوم طلبوا صلحنا والحال ان الاوان ليس اوان الصلح فقلنا لهم ليس الحين حين بقاء
الصلح فحذف اسم ليس وان في البيت تفسيرية ويحتمل المصدرية واجيب عن البيت من قبل المانعين
لاستعمالها حرف جر بجوابين احدهما انه على اضمار من الاستغراقية ويكون المجرور في محل رفع على انه اسم
لات على قول الاعمال او انه مبتدا على قول الاهمال والخبر عليهما محذوف قال الرضي وكذا تكون ولات حين
مناص على القراءة الشاذة ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته اي ومع كونه زايدا قوله الا
رجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل وقد مر الكلام عليه مفصلا فراجعه ان شيت والثاني ان الاصل
ولات اوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة بحذف المضاف اليه وكان بناوه على الكسر لشبهه

الاصل

بنزال وزنا او لانه قدر بناوه على السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين فانه يدفع بتحريكه ثانيهما
بالكسر كامس وجير ونون للضرورة والذي نقله الرضي عن السيرافي والمبرد ان بناءه لكونه مضافا في
الى جملة اي ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف
اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاث سواكن كما كسر ذال اذ وتقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على
السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم اتي بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه
الا اذا كان جملة وقال الزمخشري نون للتعويض كيومئذ اي ان تنوينه تنوين العوض كما تقدم في
حكاية مذهب المبرد والسيرافي وعبارة الكشاف وقرى حين مناص بالكسر ومثله قول ابي زبيد الطائي
طلبوا صلحنا ولات حين اوان فان قلت ما وجه الكسر في اوان قلت شبه باذ في قوله وانت اذ

صحيح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح فان قلتم
فما تقولون في حين مناص والمضاف اليه قايم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان الاصل حين مناصهم
منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني
الحين لكونه مضافا الى غير متمكن ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه قيل
عليه ان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في اوان قبل البنا وهو ممنوع ولو سلم فالمعوض لا ينزل
منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم واجيب عن القراءة بالجواب الاول وهو ان الجر
على اضمار من الاستغراقية والتقدير ولات من حين مناص فيكون من حين في موضع رفع على انه اسم
لات عند الجمهور وعلى انه مبتدا عند الاخفش والخبر عليهما محذوف قال ابو حيان في البحر وروي ايضا عن
عيسى ولات حين بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوامح فان صح فلعله بني حين على الضم فيكون في الكلام
تقديم وتاخير واجري مجرى قبل وبعد في الغاية وبني مناص على الفتح مع لات على تقدير ولات مناص حين
لكن لا انما تعمل في النكرات في اتصالها بهن دون ان يفصل بينهما ظرف او غيره وقد يجوز ان يكون
لذلك معنى لا اعرفه وهو واضح وبالثاني وهو غير واضح لان مدخول لات غير مقطوع عن الاضافة
وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف
اليه قال الزمخشري وقد نقلناه آنفا عن كشافه وجعل التنوين في مناص عوضا عن المضاف اليه الذي هو
الضمير المحذوف ثم بني الحين لاضافته الى غير متمكن وهو مناص والاولى ان يقال ان التنزيل المذكور
اقتضى بنا الحين ابتداء من غير اعتبار اضافته الى غير متمكن وان المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة
بالحقيقة لانه ليس بزمان فهو ككل وبعض اذا قطعا عن الاضافة ونونا واجاب ابو حيان عن الاية والبيت
بان لا بمعنى غير وهي صفة لمحذوف والتقدير وناد واحينا غير حين مناص وطلبوا صلحنا اوانا غير
اوان صلح ورد بان الواو لا تزاد في الصفة ولو كانت لا صفة لكررت كما يقال مررت برجل لا قايم ولا قاعد
في الاستعمال على خمسة اوجه وهي من الحروف التي لها صدر الكلام لدلالتها على قسم من اقسامه فاذا قلت
سالتك لو اعطيتني فليس ما تقدم جزا وانما هو كلام ورد على سبيل الاخبار دال على الجزا احدها لو المستعملة
في نحو لو جاني اكرمته اي المستعملة حرف شرط في الماضي ولو وقع بعدها مضارع نحو لو يطيعكم في كثير من
الامر لعنتم وهذه تفيد ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
اي تفيد جعل مضمون احدى الجملتين سببا والاخرى مسببا والثاني تقييد الشرطية اي العقد المذكور
بالزمن الماضي وقد تبع المص ابن مالك في اطلاق الشرطية على لو هذه قال ابو حيان اصحابنا لا يطلقون عليها
انها حرف شرط اذا كانت بمعنى ان لان الشرط عندهم مخصص بالاستقبال وبهذا الوجه وما ذكر بعد
من انها تفيد الامتناع فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل وهذه لعقدها في
الماضي وان اشتركا في الوجه الاول ولا يخفى ان قوله في المستقبل ظرف للسببية والمسببية لا للعقد اذ لا نعني
بزمن الحال الذي هو زمن التكلم ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل
سابق على الزمن الماضي اذ الزمان يكون مستقبلا فيصير حالا ثم ينقلب ماضيا عكس ما يتوهم المبتدئون من
ان الماضي سابق على المستقبل الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجي قلت لو
جئتني امس اكرمتك قيل عليه هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدا كما في الصورة
التي ذكرها واما اذا كان متعددا كالامس الماضي وغدا المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على
ما لا يخفى ولا يخفى ما فيه واما بيان سبق الشرط بلو بان ان للشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع
والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق فان الانسان يشك اولا ثم يجزم اذا

تام الدليل فجدير بان لا يعول عليه في هذا المقام الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له
مجدا وعدما اي اختلفوا في انها هل تفيده او لا تفيده وفي كيفية افادتها اياه على القول بانها تفيده
على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه من الوجوه وانما تدل على ارتباط الجواب بالشرط فقط وهو
قول الشلوبين وابن عصفور واختاره الخسروشاهي من متاخري الاصوليين زعم انها لا تدل على امتناع
الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل
بالاجماع على امتناع ولا ثبوت وكان الحامل لهولاء على هذا القول ما ورد على قول الجمهور انها حرف امتناع
لامتناع من الصور التي يظن ان جواب لو فيها غير ممتنع واشكلت عليهم فصاروا الى القول بانها لمحض الربط
بل ادى اشكالها الى ان قال القرافي ان لو تاتي للربط تارة ولقطع الربط اخرى فتكون جوابا لسوال محقق
او متوهم وقع فيه الربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط كما لو قيل لو لم يكن هذا زوجا لم
يحرم الارث اي لكونه ابن عم وهذا شي لم يقل غيره وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي وهذا
الذي قاله من انها لا تفيد الامتناع كانكار الضروريات فلا يلتفت اليه اذ فهم الامتناع منها كالبديهي الذي
لا يحتاج ثبوته الى دليل وان احتاج الى التنبيه فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد وذلك
امارة البداهة ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط
منفيا لفظا او معنى تفصيل الشرط للمنفيا تقول لو جاني اكرمته لكنه لم يجي وهذا كما ترى مثال لدخول
الاستدراك على لفظ فعل الشرط ولا يخفى ان المراد من دخوله على فعل الشرط كونه متعلقا من مادة فعل
الشرط كما ترى وانما قال ومنه ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ولكنما اسعى
لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي لانه لم يوت فيه بعد حرف الاستدراك بنفي استغنا بجعل
السعي للمجد كناية عن نفي كونه لادنى معيشة والبيتان لامري القيس بن حجر من قصيدة تقدم الكلام على
ابيات منها وقد انشد المص عجزا ولهما في ترجمة الاشياء التي تحتاج الى الربط من الباب الرابع وما من قوله
ولو ان ما تحتمل ان تكون موصولا حرفيا واسميا اي ولو ان سعيي او ولو ان الذي اسعاه ويحتمل ان تكون
كافة لا يقال لو كانت كافة لكتبت متصلة بان لانا نقول كتابتها منفصلة انما هو على احد الاحتمالين وهو لا ينافي
هذا الاحتمال وتكتب متصلة عليه وكذا القول في ما من لكن ما والمجد الموثل الموصل والتاثيل التاصيل وقوله
بالجزم جزم المحشي بانه عطف على محل لو جاني اكرمته وان كان منصوبا عطف توهم انه قال نحو لو جاني اكرمته
ولو كان حمد الناس يخلد لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد هو من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة
لزهير بن ابي سلمى يمدح بها هرم بن سنان والحمد نقيض الذم والخلود دوام البقاء يقال خلد يخلد خلودا واخلده
تخليدا والموت ضد الحياة يقال مات يموت ويمات ايضا ووزن الماضي على الاول فعل بفتح العين وعلى الثاني فعل
بكسرها ثم اخذ في بيان امثلة دخول حرف الاستدراك على معنى فعل الشرط لكن لم يظهر لي وجه قوله ومنه
قوله تعالى ولو شينا لاتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لاملان جهنم اي ولكن لم اشا ذلك فحق القول
مني اذ حق العبارة ان لا ياتي بقوله ومنه قوله تعالى ولو اراكهم قليلا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن
الله سلم اي فلم يريكهم كذلك وقد وقع في النسخ التي وقع عليها الشارح فلم يريكموهم بالياء على خلاف مقتضى
القياس من حذفها ووجهه بان راي سمع فيه القلب المكاني بجعل عينه في محل لامه يقال كما اعترض
عليه في الصحاح وقري في الشواذ ان راه استغنى بالف بعدها همزة وفي التسهيل وكثر نحو راي فصار بعد يري
كيضي فاذا دخل الجازم سكن الهمزة فتقول لم يري زيد وجهه بهمزة ساكنة بعد راء مكسورة فيسوغ
لك ابدالها ياء كما في بير وتثبت مع الجازم لاخذه حظه من العمل وقد خرج الامام ابن السيد البطليوسي على ذلك
قوله كان لم تري قبلي يسيرا يمانيا فقال الاصل تراء بهمزة بعد الالف ساكنة للجازم ثم حذفت الالف التقاء

الساكنين وابدلت همزة الفا لوقوعها ساكنة بعد فتحة ثم قال الشارح ذلك ان تضبط يريكهم من قوله
المص فلم يريكوهم بهمزة ساكنة بعد الراء وان تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية
ما يقال في هذا وقد قيل عليه ان ذلك ليس بغاية ما يقال فثم وجوه واخر يقال منها ان اثبات هذه الحروف
مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة ومنها ان الجازم استوفى حقه من حذف الحرف ثم اشبعت الحركة فتولد منها
هذا الحرف وقد خرج ابو البقا في اعرابه قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر على ذلك ومنها انه جعل حرف العلة كالصحيح
فقدرت عليه الحركة ثم حذفت وبقي الحرف ولا يخفاك ان شيا من هذه الوجوه لا يخرج اثبات اليا مع الجازم على
كونه على مقتضى القياس فان قلت اليس مقتضى الوجه الاول انه لغة في السعة قلت نعم هو لغة لبعضهم غير
شهيرة فلا يعول على مثلها في باب القياس وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن
شيبانا ثم قال لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا قد تقدم الكلام مستوفى في
على الاول وبيان قائله في بحث اذن من حرف الالف اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شي من الشر
وان هان وان كانوا ذوي عدد ظاهر كلامه على ما قال الشارح جعل وان كانوا ذوي عدد حالا مقترنة بالواو
وفي تقديم مثلها خلاف وعلى الحالية فصاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف لئلا تتقدم الحال
على عاملها المعنوي فان الاصح امتناعه في نحوه وجوز المحشي ان يكون حالا مقترنة بالواو من اسم لكن فتكون
متاخرة عن عاملها المعنوي والذي يظهر جعلها معترضة كما جوز ذلك الشارح وحكم باستقامته من غير تكلف
وكلام الامام المرزوقي على هذا البيت يعضده فانه قال رجع الى الصفة فوصفهم بما ينفون منه عنده ويخلهم
الحمية الذي لا اصغاء اليه وليس قصده ذمهم فقال لكن قومي وان كان فيهم كثرة عدد وعدة ليسوا في دفع
الشر وانكاره وقصده في شي وان كان فيه خفة وقلة وقد قابل الشرط بالشرط في الصدر والعجز وطابق
العدد بالكثرة بالهون والخفة في هذا الكلام يريد ان يصفهم بانهم يوثرون السلامة والعفو عن الجناة ما
امكن ولو ارادوا الانتقام لقدروا لبعددهم وعدتهم ولكن المراقبة والتقوى تدعوهم الى ايثار الحسنى
فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون اي هي بمنزلته في تقدم
ما يفيد النفي على الاستدراك الداخل على الفعل المتقدم وفي قوله وما كفر سليمان دليل على صحة نفي الشي
عمن لا يمكن ان يقع منه بالفعل لان الكفر مستحيل على الانبيا عليهم السلام فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم
ايلستم مستبدين لان الاقدار عليه من الله تعالى فنفى عنهم ايجاد القتل واثبت لله تعالى وفيه رد
على من زعم ان افعال العباد مخلوقة لهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى اي وما رميت
حقيقة اذ رميت صورة لان اثر هذا الرمي كان خارجا عن طوق البشر وما قيل ان المعنى وما
رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فليس بشي اذ كل الافعال كذلك عند القايل بالكسب ولعدم صحته عند
من ينكره فان قيل لم لم يقل فلم تقتلوهم اذ قتلتموهم كما قيل وما رميت اذ رميت قلنا لان اثر
الرمي لما كان خارجا عن الطوق البشري واية من الايات المعجزة ناسب ان يثبت للمصلي الله عليه وسلم
ولو في الجملة بعد التصريح بنفيه عنه ليكون ادل على عظم شانه وجلالة مكانه الثاني من الاقوال
انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين حيث تراهم
يقولون انه لو حرف امتناع لامتناع ونص عليه جماعة من النحويين ثم ان المراد بها انها لامتناع الثاني اي
الجزاء لامتناع الاول اي الشرط يعنون ان الجزاء منتف لانتفاء الشرط واعترضهم ابن الحاجب بان الاول
سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز تعدد السبب قال وانما الامر
بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى قوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس

قال المولى سعد الدين واستحسن المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول
لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم قال وانا اقول منشا هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى
قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انها
تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة
العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا للامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه
ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على عدم هلاك عمر وكذا صح مثل قولنا لو جيتني اكرمتك
لكنك لم تجيني يعني ان عدم الاكرام بسبب عدم المجي قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم تطر
اي ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيا على ما تقرر في المنطق يعني ان
رفع المقدم لا ينتج شيا فيحمل استثناء نقيض المقدم من الشاعر ههنا على قاعدة اهل العربية من ان لو للدلالة
على ان انتفاء مضمون الجزاء في الخارج بانتفاء مضمون الشرط فيه ولما انتفى دوام الدولة في الخارج انتفى كونهم
رعايا فيه وقال بعض المحققين ان العرب انما وضعت لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فدلالتها عليه وضعية
لكن يلزم عقلا من العلم بانتفاء الثاني العلم بانتفاء الاول لما بينهما من الارتباط فالعلم بانتفاء الاول للعلم بانتفاء
الثاني حاصل من اللزوم العقلي وهذا الذي ذهب اليه ابن الحاجب فالتبس عليه مدلول الوضع بمدلول لازم
العقل فادى به الى مخالفة الجمهور وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملايكة وكلمهم
الموتى وحشرنا عليهم كل شي قبلا كما اقترحوا وقالوا لولا انزل علينا الملايكة فاتوا بابائنا او تاتي بالله والملايكة
قبيلا وقبلا جمع قبيل بمعنى كفيل اي كفلا بما بشروا به وانذروا وجمع قبيل جمع قبيلة بمعنى جماعات او مصدر
بمعنى مقابلة كقبلا في قراءة نافع وابن عامر وعلى الوجوه فهو حال من كل وجاز الجمع ما كانوا ليومنوا في حال من
الاحوال لما سبق عليهم من القضاء بالكفر الا ان يشاء الله ايمانهم فهو استثناء متصل من اعم الاحوال وقيل منقطع
وهو حجة واضحة على المعتزلة القايلين بان كفر الكافر وايمان المومن ليسا بمشية الله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام قال ابو حيان في قوله من شجرة هذا النوع مما وقع فيه المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة كقول العرب هذا
اول فارس اذ التقدير اول الفرسان وجعل منه ايضا قوله تعالى ما ننسخ من اية ما يفتح الله للناس من رحمة وانما
عدل الى الواحد لان المراد تفصيل الاحاد والبحر يمده من بعده سبعة ابحر اي والبحر المحيط بسعته مداد ممدود
بسبعة ابحر فاغنى عن ذكر المداد بيمده لانه من مد الدواة وامدها ورفعه للعطف على محل ان ومعمولها ويمده
حال او بالابتدا على انه مستانف او الواو للحال ونصبه بالعطف على اسم ان او بفعل يفسره ما بعده ما نفدت
كلمات الله بكتبها بتلك الاقلام بذلك المداد وايثار جمع القلة للاشعار بان ذلك لا يفي بالقليل منها فكيف
بالكثير وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه تبع المص في عزو هذا القول الى عمر
الحافظ ابا بكر بن العربي فقد نقل المحشي عن والده ان ابن العربي نسبه اليه رضي الله عنه ونسبه الخصيبي
النبي صلى الله عليه وسلم لكن جزم القاضي بها الدين السبكي في شرح التلخيص انه لم ير هذا الكلام في شي من
كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الحافظ العراقي لا اصل لهذا الحديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقف له على اسناد قط في شي من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر بن
الخطاب من قوله ولم ار له اسنادا الى عمر وقال الشارح سالت عنه بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن

ذلك فلم يقف عليه نعم وقع في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة من حديث عمر بن الخطاب
يرفعه ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه وصهيب هو ابن سنان الرومي
لان الروم سبته من نينوى بالموصل وهو من النمر بن قاسط كان ابوه او عمه عاملا بنينوى لكسرى ثم انه
جلب الى مكة فاشتراه عبد الله بن جدعان التيمي وهو من السابقين الاولين شهد بدرا والمشاهد وكنيته
ابو يحيى توفي بالمدينة في شوال سنة ثمان وثلاثين عن سبعين سنة او ثلاث وسبعين وبما ذكرنا يبان
بطلان هذا القول بما ذكر ان كل شي امتنع ثبت نقيضه لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال واذا
امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس اي واذا امتنع وانتفى قام ثبت نقيضه ما قام وبالجملة هي تقتضي امتناع
ما يليها من نفي واثبات نعم امتناع النفي نفي له ونفي النفي اثبات ومن ههنا توهم بعضهم فنفصل قائلا ان لو
اذا وقع بعدها الجملتان فان كانتا موجبتين نحو لو قام زيد قام عمرو فهي حرف امتناع لامتناع او
منفيتين نحو لو لم يقم زيد لم يقم عمرو كانت حرف وجوب لوجوب وان كانت الاولى موجبة والثانية
منفية نحو لو قام زيد لم يقم عمرو كانت حرف وجوب لامتناع او بالعكس فبالعكس وعلى هذا البيان
فيلزم على هذا القول في الاية الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكلم الموتى وحشر كل شي عليهم
لان الشرط موجب والجزا منتف وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم نزول الملائكة وتكلم الموتى وحشر
كل شي عليهم لان الشرط موجب والجزا منتف وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من
شجرة اقلاما يكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الابحر مملوءة مدادا
وهي تمد ذلك البحر لما عرفت من ثبوت الشرط وانتفاء الجزاء ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت
المعصية مع ثبوت الخوف لان الشرط والجزاء فيه منفيان وكل ذلك عكس المراد لوضوح ان المراد في الاية الاولى
الاخبار بعدم ايمانهم على كل حال وان اجيبوا الى ما اقترحوا وفي الثانية الاخبار بعدم نفاد كلمات الله تعالى
بالتقدير المذكور كما قال تعالى قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي الاية وفي الاثر المسوق لمدح صهيب نفي
العصيان عنه وقد اجيب بان لو ههنا استعملت للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة
في قصد المتكلم وذلك حيث يكون الشرط مما يستبعد استلزامه للجزاء ويكون نقيض الشرط انسب
باستلزام الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كانا مثبتين
نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين كما في الايتين او مختلفين كما في الاثر فانه اذا ادعي لزوم وجود الجزاء
للشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم الشرط بالطريق الاولى والثالث انها تفيد امتناع
الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته لان الشرط سبب والجزاء مسبب
والسبب ملزوم للمسبب ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون اللازم اعم ولكنه
اي لكن الجواب ان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا لزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه من حيث هو مساو وان
لم يلزم من حيث هو ملزوم وان كان اي الجواب اعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا
فلا يلزم انتفاؤه اذ لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط
حتى ينتفي في المثال المذكور الضوء الناشئ عن طلوع الشمس وهذا قول المحققين ومختار ابن مالك و
اليه ينظر قوله حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فانه كما صرح في شرح الكافية اراد
انه يقتضي امتناع الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب فالضمير في واستلزامه لما يليه المضاف
اليه لا الامتناع المضاف وصرح ايضا بانه ليس عنده فيه تعرض لوقوع الجواب وعدمه الا ان الاكثر
عدموه وتخلص على هذا انه يقال ان لو تدل على ثلاثة امور عقد السببية والمسببية الذي هو معني

شرطيتها

شرطيتها على ما تقدم وكونها في الماضي وامتناع السبب ثم تارة يعقل بين الجزئين الشرط والجزا ارتباط
مناسب وتارة لا يعقل قيل اعترافه بان الشرط سبب يابى هذا التقسيم فان السبب يقتضي
الارتباط المناسب بينه وبين مسببه الا ترى قوله بعد الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية
بحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية فلا يتم التقسيم واجيب بان ما اعترف به هو الدلالة على عقد
السببية والمسببية وهو لا يستلزم تحقق السببية ولو سلم فاقتضاء السببية الارتباط المناسب لا
يستلزم تعقله والتقسيم انما هو باعتبار تعقله فالتقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة وعدمها وانما
وقع بالنسبة الى التعقل فقط والمنافي هو الاول دون الثاني فالنوع الاول وهو نوع ما يعقل بين الجزئين
الارتباط المناسب على ثلاثة اقسام الاول ما يوجب الشرع او العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الاول
نحو ولو شينا لرفعناه بها اي بسبب تلك الايات وملازمتها وهذا مثال ما اوجب الشرع انحصار مسببية
الثاني في سببية الاول اذ المعنى ليس للرفع الى منازل الابرار من العلماء سبب الا مشيئته تعالى كما قال قاضي القضاة
وانما علق رفعه بمشيئة الله تعالى ثم استدرك عنه بفعل العبد اي حيث قال ولكنه اخلد الى الارض اي مال الى الدنيا
او الى السفالة واتبع هواه في ايثار الدنيا واسترضاء قومه واعرض عن مقتضى الايات التي اوتيها تنبيها على ان المشيئة
سبب لفعله الموجب لرفعه وان عدمه دليل عدمها دلالة انتفاء المسبب على انتفاء سببه وان السبب الحقيقي
هو المشيئة وان ما نشاهده من الاسباب وسائط معتبرة في حصول المسبب من حيث ان المشيئة تعلقت به
كذلك وكان من حقه ان يقول ولكنه اعرض عنها فاوقع موقعه اخلد الى الارض واتبع هواه مبالغة وتنبيها
على ما حمله عليه وان حب الدنيا راس كل خطيئة ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وهذا
مثال ما اوجبه العقل لقيام الدليل العقلي على انحصار مسببية وجود النهار في سببية طلوع الشمس فهنا
يلزم من امتناع الاول امتناع الثاني لتحقق الملازمة بين السبب ومسببه والثاني ما يوجب احدهما من الشرع
والعقل عدم الانحصار المذكور اي عدم انحصار مسببية الثاني في سببية الاول نحو لو نام لان نواقض الوضوء
لا تنتقض وضوءه صح
لا تنحصر شرعا في النوم ونحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا اذ العقل قاض بان وجود الضوء
بسبب من غير طلوع الشمس وهذا لا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني كما قدمنا من قوله وان كان اعم
فلا يلزم انتفاؤه والثالث ما يجوز فيه العقل ذلك اي الانحصار المذكور نحو لو جاءني اكرمته فان العقل
يجوز انحصار سبب الاكرام في المجي ويرجحه اي يرجح هذا الانحصار ان ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على
الاول وانه المتبادر الى الذهن واستصحاب الاصل بالجر عطفا على ترتيب قيل لا نسلم انه يلزم من ترتب شي
على شي ظهور انحصار سببيته في ذلك الشي ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن واجيب بان المراد بالظاهر
الراجح ولا يشتبه على ذي مسكة ورد عليه ما يجوز العقل فيه الانحصار راجح في ذهنه وسابق الى فهمه
فان الاصل وحده سبب المسبب الواحد وهذا النوع يوهم انه الاشارة به الى نوع ما يعقل بين جزئيه ارتباط ط
مناسب وليس كذلك لان قوله يدل فيه العقل الى اخره حكم ثالث اقسام النوع لا حكم النوع وايضا هو قد
ذكر حكم القسمين الاولين فتعين هذا البيان للثالث فلو قال وهذا القسم لكان اولى يدل فيه العقل على
العقل على انتفاء السبب المساوي لانتفاء السبب وان كان السبب فيه شرعيا لا على الانتفاء مطلقا اي سوا
كان مساويا ام لا ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق اي على انتفاء المسبب مطلقا سواء كان مساويا
لانتفاء السبب ام لا والنوع الثاني وهو نوع ما لا يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب قسمان احدهما ما يراد
فيه تقرير الجواب وتثبيته وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى فيكون الجواب مقررا على كل حال وذلك كالاثر
من عمر فانه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال وعلى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى ولذا
تسمعهم يقولون في بيان معنى الاثر فكيف اذا خاف اي فهو اولى معه بعدم العصيان وانما لم تدل لو على

انتفاء الجواب ههنا لامرين احدهما ان دلالتها على ذلك اي دلالة لو على انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لما ان لو للشرط ومفهوم الشرط اي ما دل عليه لفظه لا محل النطق حكما كان او غيره كما ان المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق كذلك ان وافق حكمه المشتمل هو عليه المنطوق بان كان المسكوت عنه موافقا في الحكم المذكور اثباتا ونفيا فموافقة ويقال مفهوم موافقة وان خالفه بان كان المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور اثباتا ونفيا فمخالفة ويسمى مفهوم مخالفة ايضا وفي هذا الاثر مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى فهو من باب فحوى الخطاب فان المدلول المسكوت عنه الموافق ان كان اولى من المذكور بالحكم فهو فحوى الخطاب وان كان مساويا له فيه فلحن واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة لضعف الثاني بالخلاف في حجيته بخلاف الاول الثاني انه لما فقدت المناسبة بين عدم الخوف وعدم العصيان انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا ان عدم المعصية معلل بامر اخر وهو الحياء من الله تعالى والمهابة والاجلال له وذلك اي هذا الامر الاخر المعلل به عدم المعصية مستمر مع الخوف وعدمه فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب وحده يعني الحياء وما عطف عليه وعند الخوف مستندا اليه فقط ايضا او اليه والى الخوف معا وعلى ذلك اي وعلى ان المراد تقرير الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع الفقد اولى يتخرج اية لقمان لان العقل يجزم بان الكلمات انما لم تنفد مع كثرة هذه الامور فلان لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها اولى فيكون الجواب الذي هو عدم نفاد الكلمات ثابتا على كل حال مع افادة انه اولى على بعضها وكذا ولو سمعوا ما استجابوا لكم لان عدم الاستجابة عند عدم السماع اولى وكذا ولو اسمعهم لتولوا فان التولي عند عدم الاسماع اولى وكذا لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي اذا لامسكتم فان الامساك عند عدم ذلك اي عند عدم ملك خزاين الرحمة اولى وذهب ابن عصفور الى ان لو في هذه المواضع شرطية بمعنى ان والجملتان بعدها على ظاهرهما من نفي واثبات والقسم الثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو ردوا لعادوا فهذا وامثاله يعرف ثبوته اي ثبوت الجواب فيه بعلة اخرى مستمرة على التقديرين اي تقديري وجود الشرط وعدمه والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول وان كان حاصلا لكنه ليس المقصود وقد اورد عليه انه لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب معا في اية ولو ردوا لعادوا ولا داعي الى جعل الجواب فيها مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه واجيب بان الداعي الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الدنيا وعودهم لما نهوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم بامتناع ردهم علم ان العود معلل بامر اخر وهو خلقهم على التكذيب والمخالفة وذلك امر مستمر فيهم على التقديرين كما يفصح عن ذلك قوله فهذا وامثاله وقد اتضح ان افسد تفسير للوقوف من قال لو حرف امتناع لامتناع لظهور انها قد تكون لثبوت الجواب وان العبارة الجيدة في تفسيرها قول س حرف لما كان سيقع من الجواب لوقوع غيره من الشرط فنبه بقوله لما كان على ان لو للماضي لا للمستقبل وبقوله سيقع على انه لم يقع ولكنه كان ينتظر وقوعه لو وقع غيره فقد نص على ان لو للربط في الماضي بين جملتين كان وقوع احديهما متوقفا على وقوع الاخرى الا انه لم يقع المتوقف عليه فلزم انه لا يقع المتوقف وما قيل من ان س انما ذكر هذه العبارة لان لكل من ادوات الربط معنى لا يغاير المدلول الاخر فان اذ واذا مثلا للمستقبل ولو ولما للماضي وهما متباينان فان لو للامتناع ولما للوجوب فهي لما وقع لوقوع غيره واذ واذا لما يقع غيره شكا في الاولى وظنا في الثانية ولو بخلاف ذلك فانها لما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره فاحترز بقوله لما كان سيقع عن اذ واذا ولما فقد اورد عليه ان قوله حرف لا يتناول اذا ولما فكيف يحترز عنهما وهما غير داخلين ولعل امام النحاة استعمل الحرف هنا بمعناه العام الشامل للاسم ايضا فتدبر وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال هو الشرط التالي لو

يلزم

يلزم لثبوته ثبوت تاليه وهو الجواب فانه من احسن ما قيل في التفسير وما ذكره هو قول ابن مالك بالمعنى والا فلفظه في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه لكن المراد كما صرح به في شرح الكافية انه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزامه ثبوته لثبوت الجواب فالضمير في واستلزامه يعود على المضاف اليه وهو قوله ما يليه لا على المضاف وهو امتناع ولكن قد يقال ان في عبارة سيبويه اشكالا ونقضا اما الاشكال فان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد اي والتعليل بوقوع الغير فاسد فان عدم نفاد الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من شجرة اقلام وما بعده بل ان صفاته تعالى لا نهاية لها بمعنى عدم تناهي صفاته تعالى عدم تناهي متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهي الى حد لا يتصور فوقه اخر لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل في الوجود فانه محال قال ابو حيان قال ابو علي المراد بالكلمات والله اعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد معلوماته قال المحشي والقول الاول يعني القول بان المراد المقدورات مناسب لقول قتادة في ان الله يبشرك بكلمة سمي عيسى كلمة لصدوره بكلمة كن ولقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى اجرى سنته في تكوين الاشياء ان يكونها بهذه الكلمة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى يقول له كن احدث فيحدث عقب هذا القول والاكثر على ان الاية مجاز عن سرعة الايجاد وسهولته على الله تعالى تمثيلا للغايب اعني تاثير قدرته في المراد بالشاهد اعني امر المطاع للمطيع في حصول المامور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والارادة وان الامساك خشية الانفاق ليس معللا بملك خزاين رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم مجبولون عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة حق الكلام ليس معللا الا انهم ربما اعطوا المضاف حكم المضاف اليه كما يتضح لك في في اواخر الكتاب بعدم الخوف بل بالمهابة والجواب ان تقدير اللام للتوقيت لا للتعليل اي لما كان سيقع عند وقت وقوع غيره مثلها في لا يجليها لوقتها اي عند وقتها الا هو اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول وذلك لا يستلزم ان الاول الثابت عنده الثاني علة له فيجوز تعليله بغيره واما النقض فانه لا يدل على انها تدل على امتناع شرطها وهذه الدلالة متعينة لاطلاقهم عليها انها حرف امتناع والجواب ان مفهوم من قوله لما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع قيل عليه ان ما قدره اولا يقتضي ان المراد بما كان سيقع هنا الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا تراه لما قدر اللام توقيتية بمعنى عند قال اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضي ذلك بل يصح ان يراد به الجواب كما قرره اولا وذلك بجعل الضمير في قوله على انه لم يقع على انه للشرط والمعنى ان امتناع الشرط مفهوم من قوله لما كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترقب غير واقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط نعم في عبارة ابن مالك نقص فانها لا تفيد ان اقتضاءها للامتناع كاين في الماضي فاذا قيل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك اجود العبارات لعدم ما يرد عليها مما ورد على عباراتهم فالضمير البارز مما يليه راجع الى الحرف واستلزامه بالنصب عطف على امتناع وضميره المضاف اليه عايد على ما من ما يليه كضمير تاليه واما ما ذهب اليه ابو حيان من ان قول ابن مالك حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه تقديره واستلزام امتناع ما يليه لامتناع تاليه فقد قال المحشي ان عليه مواخذتين احداهما انه ذكر ان ابن مالك فر من القول بانها حرف امتناع لامتناع لفساده ثم فسر هو قوله تفسيرا اقتضى انها حرف امتناع لامتناع والثانية انه ان كان له عذر ما في اعادته الضمير من قوله واستلزامه الى الامتناع لتقدم ذكره فلا عذر له في القول بان تاليه معناه لامتناع تاليه فان هذا الامتناع الثاني لم يوت به ولا بضميره فيه

اين جاء هذا الامتناع الثاني والصواب في تفكيك العبارة ما قدمناه تنبيهان الاول اشتهر بين الناس السوال
عن معنى الاثر المروي عن عمر وقد عرفت ما في كونه مرويا وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي كلام الصديق رضي الله عنه وقل من تنبه لهما فالاول قوله صلى الله عليه وسلم في بنت ابي سلمة هي زينب
بنت عبد الله ابي سلمة بن عبد الاسد بن هلال المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدتها امها
سلمة هند بنت ابي امية ام المومنين المخزومية بالحبشة روت عنه صلى الله عليه وسلم وخرج لها اصحاب الكتب
الستة توفيت سنة اربع وسبعين قاله الشارحان وقال الذهبي قريبا من سنة اربع وسبعين وفي
شرح جمع الجوامع للمحقق المحلي تسميتها درة بضم المهملة ثم قال ويجمع بين ما تقدم من ان اسمها درة وبين
ما في مسلم وغيره كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا انفسكم الله اعلم باهل
البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير وتعقبه محشيه الكمال ابن ابي شريف بان هذا مبني على اتحاد مسمى الاسمين
وليس كذلك فهما ابنتان لام سلمة من ابي سلمة زينب ودرة ولادة احداهما بالحبشة والاخرى بغيرها كما
نبه على ذلك ابن سعد ونقله عن الامام النووي في تهذيبه واقره وجرى عليه الحفاظ كالذهبي في التجريد
وابن سيد الناس في السيرة وابن حجر في شرح البخاري فقد ظهر ان تكلف الجمع مبني على وهم وما
عليه اهل هذا الشان ان صاحبة الواقعة درة بلا خلاف واما زينب فهي التي غير النبي صلى الله عليه وسلم
اسمها وروى لها اهل الكتب واما تلك فلم يرو لها شي الا ان ذكرها وقع في هذا الحديث فجزم الشارح
بان صاحبة الواقعة زينب مخالف لما هم عليه ومبني على ما في شرح الجلال وقد عرفت ما فيه انها لو لم تكن ربيبتي
في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاع رواه الشيخان فان حلها له صلى الله عليه وسلم منتف من وجهين
كونها ربيبة في حجره وكونها ابنة اخيه من الرضاع فان ثويبة جارية ابي لهب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ارضعته وارضعت معه حمزة بن عبد المطلب واباسلمة بن عبد الاسد وتقييد الربيبة بكونها في الحجر
لموافقة الاية وهو فيها لتقوية العلة وتكميلها وقوله انها لابنة اخي من الرضاع جملة مستانفة لبيان عدم
كونها ربيبة وتوضيح ذلك انه صلى الله عليه وسلم رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة المبين بكونها ابنة اخ
من الرضاع وذلك لان انتفاء كونها ربيبة لا يصلح الترتيب عدم الحل عليه من حيث كونه انتفاء فيتعين ان المراد
بما صدق الانتفاء معرف الخلف وهو كونها ابنة اخ من الرضاع المناسب عدم الحل له شرعا فيترتب عدم
الحل ايضا في القصد على كونها ربيبة المنادي لما سبق الاول سوال المساواة حرمة المصاهرة لحرمة
الرضاع ووجه افادة لو لكونها ربيبة ان لو تفيد انتفاء كونها ربيبة وهو ثبوت كونها ربيبة والمعنى
انها لا تحل لي اصلا لان بها وصفين ايهما انفرد كفى في التحريم كونها ربيبة وكونها ابنة اخ من الرضاع
كما ان معصية صهيب منتفية من جهتين المخافة من الاجلال الا ان مناسبة التالي لانتفاء
المقدم في الاثر بالاولى وفي الحديث بالمساواة والثاني قول ابي الصديق رضي الله عنه لما طول
في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين لان اللازم عدم غفلتهم
وعدم طلوعها وكل منهما يقتضي انها لم تجدهم غافلين اي انها لا تجدنا غافلين اصلا لان عدم وجدانها
اياهم غافلين معلل بامرين عدم الغفلة وعدم الطلوع فاذا فات احدهما كفى الاخر اما الاول
اي اما اقتضاء الاول لعدم وجدانها اياهم غافلين فواضح لانه متى تحقق عدم غفلتهم لم تجدهم
غافلين واما الثاني فلانها اذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين التنبيه الثاني لهج
الطلبة بالسوال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا اللهج بالكسر لج
اغرى فثابر عليه وفي الصحاح اللهج بالشي الولوع به وتوجيهه ان الجملتين يتركب منهما قياس
اقتراني وهو فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا

لا يحصل

تها

لا يحصل منهم التولي بل الانقياد والجواب من ثلاثة اوجه اثنان يرجعان الى نفي كونه قياسا وذلك
باثبات اختلاف الوسط فان اتحاد الوسط من لوازم القياس فمتى انتفى انتفى القياس قطعا احدهما ان التقدير
لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا ولعل هذا محصل قول قاضي المفسرين في تفسير الاية
ولو علم الله فيهم خيرا سعادة كتبت لهم وانتفاعا بالايات لاسمعهم سماع تفهم ولو اسمعهم وقد علم ان لا خير فيهم
لتولوا ولم ينتفعوا به وارتدوا بعد التصديق وقال ابن عطية اخبر تعالى بان عدم سماعهم وهداهم انما هو بما
علم الله منهم وسبق من قضائه عليهم فاخرج ذلك في عبارة بليغة في ذمهم فقال ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم و
المراد لاسمعهم والمراد لاسمعهم سماع تفهم وهدى ثم ابتدا عز وجل الخبر عنهم بما هم عليه من ختمه عليهم بالكفر
فقال ولو اسمعهم اي ولو فهمهم لتولوا وهم معرضون بحكم القضاء السابق فيهم والثاني ان يقدر ولو اسمعهم على تقدير
عدم علم الخير فيهم الا ان قال على تقدير علم عدم الخير فيهم لان عدم الخير اخص من عدم علم الخير والتعبير بالاخص ابلغ
بالمقصود الا ان عدم علم الخير فيهم لما كان يقتضي عدم الخير فيهم اذ لو كان فيهم خير لعلمه الله تعالى قطعا عبر به مريدا
ما عرفت لانهما مستويان في التحقيق بالنسبة الى علم الله تعالى وقيل انما عبر بذلك لانه لو انتفاء تاليها وهي داخلة في
الاية على علم الخير لا على عدم الخير والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج والتقدير فلو علم الله فيهم
خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك هذا تقدير النتيجة كما لا يخفى وتقدير القياس ولو علم الله فيهم خيرا وقتا لاسمعهم ولو اسمعهم
لتولوا وقد نقل المولى سعد الدين في مطوله ان بعضهم اجاب بمنع القياسية بجعل المقدمتين مهملتين وكبرى
الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة
ممنوعة لان علم الله تعالى فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم اصلا والمحال جاز ان يستلزم المحال وجزم بتغليطه لان لو
تستعمل في تصحيح الكلام في الاقتراني وانما تستعمل في الاستثنائي المستثنى منه نقيض التالي ثم قال وكيف يصح ان
يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرايط الانتاج فانه يودي الى عدم الفايده بل الحق ان قوله ولو علم
الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة اي ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا قوله ولو
اسمعهم لتولوا على منوال لو لم يخف الله لم يعصه اي ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدمه فهو دايم
الوجود وناقشه سيد المحققين في تشنيعه هذا بان المجيب بان شرطيتي هذا القياس لا تنتجان لانتفاء كليته لا يراه
او لكونهما غير لزوميتين لم يرد ان الله تعالى اوردهما قياسا لا انتاج لتلك النتيجة لينا اهمل شرايط الانتاج اذ لا يقول
بذلك مميز فضلا عن متميز وانما اراد منع كونه قياسا منتجا لها واسنده بانتفاء الشرط جاء على ذلك امارة عدم
ارادة القياسية الثاني من اقسام لو ان تكون حرف شرط في المستقبل فيقع بعدها المضارع والماضي المراد به الاستقبال
وضابط هذا القسم ان يكون الشرط بعدها مستقبلا محتملا للوقوع وعدمه لا مفروض الوقوع فيما مضى الا انها لا تجزم
مطلقا وقيل في الشعر خاصة وسياتي بيان ذلك كقوله «ولو تلتقي اصداونا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الارض سبسب» «لظل صدا صوتي وان كنت رمة» «لصوت صدى ليلى يهش ويطرب»
البيتان من الطويل من قصيدة لابي صخر الهذلي ونسبهما العيني في الكبرى لقيس بن الملوح المجنون قال الجلال و
ليس كذلك والاصداء بالمهملة جمع صدى بالقصر وهو ما يجيبك بمثل صوتك من الجبال والابنية المرتفعة في الاماكن الخالية
واصم الله صداه اهلكه لان الرجل اذا مات لم يسمع الصدى منه شيئا فيجيبه والرمس القبر وترابه على ما في الصحاح
والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والجملة الاسمية حال بالواو من فا على تلتقي والرمة بكسر الراء العظام البالية
وتهش ترتاح من هششت بالكسر اهش هشاشا او تخف والطرب الخفة والمراد به هنا ما كان عن فرح ولصوت صدى
ليلى على القلب اي لصدى صوت ليلى بقرينة قوله لظل صدى صوتي وقوله ولو تلتقي اصداونا وهو متعلق بيهش
وحذف مثله متعلقا بيطرب ولا يجعل من باب التنازع لان مقتضى كلام ابن الحاجب ومالك اشتراط كون العامل
متوجها اليه ووجه الرضي التنازع في المتقدم اذا كان منصوبا او في محل المنصوب واورد عليه انه يلزم عليه عند

اعمال الثاني تقديم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع وانما ارتكبه الجمهور في نحو افلم ينظروا اذ جعلوا الهمزة فيه متقدمة عن تاخير فمع كونه مختصا بالهمزة فيه تنبيه على اصالتها في التصدير وقول توبة هو ابن الحمير بالتصغير وقد تقدم الكلام عليه في بحث او ❊ ولو ان ليلى الاخيلية سلمت ❊ علي ودوني جندل وصفايح ❊ لسلمت تسليم البشاشة او زقا ❊ اليها صدى من جانب القبر صايح ❊ هما من ثاني الطويل ايضا وليلى الاخيلية محبوبة توبة التي كان يتغزل بها وفي رواية بدل جولي ودوني والجندل كجعفر الحجارة وفي القاموس ما تقله الرجل من الحجارة ويكسر داله كعلبط الموضع يجتمع فيه الحجارة والصفايح جمع صفيحة حجارة عراض رقاق والبشاشة البشر طلاقة الوجه واللطف في المسئلة والاقبال على اخيك والضحك اليه وفرح الصديق بالصديق وبششت بالكسر ابش وزقا بزاي وقاف قال في القاموس زقا الصدى يزقو زقوا وزقاء صاح كزقى يزقي زقيا والزقية الصيحة والصدى هنا طاير يخرج من هامة المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية وقيده الدميري في حياة الحيوان باذا لم يوخذ بثاره وذكر اليوم وتفسير الجلال له هنا بالصوت المجيب كما في البيتين السابقين وهم قال الجاحظ العرب تزعم في اكاذيبها ان الانسان اذا مات او قتل تتصور نفسه في صورة طاير يصرخ على قبره مستوحشة لجسدها وقد اخرج صاحب الاغاني عن المدايني قال اقبلت ليلى الاخيلية من سفر ومعها زوجها فمرت بقبر توبة وهي في هودجها فقالت والله لا ابرح حتى اسلم على توبة فصعدت اكمة عليها قبر توبة فقالت السلام عليك يا توبة ثم حولت وجهها الى القوم فقالت ما عرفت له كذبة قط قبل هذه قالوا وكيف قالت اليس القايل ولو ان ليلى الاخيلية سلمت البيتين فما له لم يسلم علي كما قال وكانت الى جانب القبر بومة كامنة فلما رات الهودج واضطرابه فزعت وطارت في وجه الجمل فنفر فرمى بليلى على راسها فماتت من وقتها فدفنت الى جانبه وفي كتاب الجليس والانيس للمعافى بن زكريا قال مرت ليلى الاخيلية ومعها زوجها بقبر توبة فقال لها يا ليلى هذا قبر توبة فسلمي عليه قالت وما تريد منه قال اريد تكذيبه اليس هو القايل ولو ان ليلى الاخيلية سلمت البيتين فوالله لا ابرح او تسلمي عليه فقالت السلام عليك يا توبة فاذا طاير قد خرج من القبر حتى ضرب بصدرها فشهقت شهقة فماتت فدفنت الى جانب قبره فنبتت على قبره شجرة وعلى قبرها شجرة فطالتا فالتفتا والله اعلم بحقيقة الحال والاسمية التي تعقب في عجز البيت الاول حال من ضمير المتكلم المجرور بعلى ومن جانب القبر اما مستقر صفة لصدى او لغو متعلق بصايح وقوله ❊ لا يلفك الراجيك الا مظهرا ❊ خلق الكرام ولو تكون عديما ❊ هو من الضرب الثاني من الكامل ولم يسم قايله ولا يلفك اي لا يجدك من الفاه اذا وجده والراجيك الامل لك تقول رجوت فلانا ارجوه رجوا ورجاء ورجاوة وضمير الخطاب في الراجيك مخفوض بالاضافة حملا على ضاربك او منصوب على المفعولية والخلق بضمتين الطبيعة ويجوز تخفيفه باسكان ثانيه والعديم الفقير بمعنى معدم كاليم بمعنى مولم قال الشارح ان معدم هنا من اعدمني الشي لم اجده ولو جعل بمعنى عادم فان الفقير الذي عدم كل شي يفقده لكان له وجها او بمعنى معدوم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة المعدم وفي التهذيب عن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له وفي قول خديجة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم وتكسب المعدوم اي تعطيه المال فان كسب يتعدى الى واحد نحو كسبت مالا والى اثنين نحو كسبت زيدا مالا ومنه الحديث على حذف المفعول الثاني وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش الذين ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانه بعدهم اموات ما عليه المص من ان الخطاب للاوصياء وان الترك مضمن مشارفته هو مما افاده الزمخشري فانه قال في كشافه لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء امروا بان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى فيشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في انفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى

من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم ويخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد انفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله ويكون امرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضايعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم كما قال القايل ❊ لقد زاد الحياة الي حبا ❊ بناتي انهن من الضعاف ❊ احاذر ان يرين البوس بعدي ❊ وان يشربن رنقا بعد صاف وقال التفتازاني في حواشيه يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء او المجالسين او الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة واشار الى انه لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاء له ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت والمص كما ترى حمل الباعث على الحمل المذكور تصحيح الخطاب مع الاوصياء لانتفائه بعد الموت قال الشارح والاول هو الظاهر فتامله واعلم ان المعتبر في المجاز باعتبار المال والمشارفة حال التعلق لا حال الحكم فعصر الخمر مجاز وان صار عند الاخبار خمرا لانه حال تعلق العصر به ليس خمرا وكذا عصر العصير مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم ان هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقب تعلق الحكم بلا تراخ كقتل القتيل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير بان يكون شانه المصير الى ذلك ولو بعد حين كما في قوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متراخ عن تعلق الولادة به ومثله في تضمين معنى المشارفة لا يومنون به حتى يروا العذاب الاليم الملجي الى الايمان اي حتى يشارفوا رويته ويقاربوها لان بعده فياتيهم بغتة في الدنيا والاخرة وهم لا يشعرون باتيانه واذا راوه حقيقة ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ولو صح عطفه بالفاء ويحتمل ان تحمل الروية على حقيقتها من غير اعتبار تضمين المشارفة وذلك بناء على ان يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا كما قال تعالى وان يروا كسفا قطعة من السماء ساقطا يقولوا من فرط طغيانهم وعنادهم سحاب مركوم اي هو سحاب تراكم بعضها على بعض ويعتقدونه عذابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم بغتة بعد رويته ويصح عطفه بالفاء ومن ذلك اي مما ضمن فيه الفعل معنى المشارفة والمقاربة قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي اذا قارب حضوره واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن لان بلوغ الاجل هو انقضاء العدة وانما الامساك قبله فيكون التقدير فقاربن بلوغ الاجل والاجل كما يطلق للمدة يطلق لمنتهاها وحقيقة البلوغ الوصول الى الشي وقد يقال للدنو منه على الاتساع كما هنا اذ لا امساك بالمراجعة بعد انقضاء الاجل وانكر ابو عبد الله بن الحاج تلميذ ابي علي الشلوبين في نقده على المقرب مجي لو للتعليق في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان ولو كانت لو بمعنى ان لاستعملت استعمالها ورده الشارح بان امتناع هذا التركيب مع لو دون ان لا يكون قاضيا بانتفا كونها للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف اخر ولا يساويه في جميع احكامه وتعقبه المحشي فقال لو كانت بمعناها لوقعت موقعها قال ابن الحاجب في اصوله يقع كل من المترادفين مكان الاخر لانه بمعناه ولا حجر في التركيب وهذا مبني على ان القول بان لو تكون حرف شرط في المستقبل قول بمرادفة ان وهو ممنوع فقد قال ابو حيان ان استعمالها في الاستقبال انما هو على طريق المجاز والتشبيه بان لاشتراكهما في مطلق التعليق على انا نقول ولو كانت لو مرادفة لان لوقعت ان موقع لو في استعمالاتها لوجوب وقوع كل من المترادفين مكان الاخر واللازم باطل اتفاقا وكذلك

انكر بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين كانه قال ذلك فيما كتبه على التسهيل والا
فعبارته في شرحه على خلاصة ابيه وذهب بعض النحويين الى ان لو كما تكون للشرط في الماضي كذا تكون للشرط
في المستقبل واليه الاشارة بقوله ويقل ايلاوها مستقبلا لكن قبل اي ويقل ايلاء لو فعلا مستقبل
المعنى وما كان من حقها ان يليها ذلك لكن ورد به السماع فوجب قبوله وعندي ان لو لا تكون لغير
الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا
عليهم وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت البيتين لا حجة فيه لصحة حمله على المضي فهو كما ترى قول
تفرد به وليس فيه دعوى ان هذا الانكار قال به غيره قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك انه لم جعل
شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وما كان كذلك كان مستقبلا قطعا وذلك لا ينافي
امتناعه فيما مضى لامتناع غيره الذي هو الجواب ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المعنى انتهى اي من
معنى الامتناع في الماضي فمن الجائز ان يكون الشيء ممتنعا في الماضي لامتناع شيء ويبقى كذلك في المستقبل ويزداد
ان امتناعه فيه لامتناع ذلك فيه ايضا وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله ذلك الانكار عن اكثر المحققين
فانا لا نعرف ذلك من كلامهم انكار ذلك وكثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه وقد عرفت ان كلامه في
شرح الخلاصة انما يقتضي ان ذلك قول تفرد به واختاره والثاني ان قوله وذلك لا ينافي الى اخره مقتضاه
ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما ان الجواب هو الممتنع لامتناع
الشرط فاما تقرير البدر ذلك ففي شرح الخلاصة ما نصه ومن ضرورة كون لو للتعليق في الماضي ان يكون شرطها
منتفي الوقوع لانه لو كان ثابتا لكان الجواب كذلك ولم يكن تعليق في البين بل ايجاب لا يجاب لكن لو
للتعليق لا لايجاب فلا بد من كون شرطها منتفيا واما جوابها فان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك
لو كانت طالعة كان النهار موجودا فلا بد من انتفائه ايضا وان كان اعم من الشرط كما في قولك لو كانت الشمس
طالعة كان الضوء موجودا فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط ولذلك نسمع النحويين يقولون
لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره اي يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ولا يريدون
انها تدل على امتناع الجواب مطلقا لتخلفه في نحو لو ترك العبد سؤال ربه لاعطاه وانما يريدون انها
تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط ولم نر احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن
الحاجب فانه قال في اماليه ظاهر كلامهم الجواب امتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون
لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعا فكذا يكون قولهم في لو فيكون الحكم لو على قياس قولهم
هذا امتناع الجواب لامتناع الشرط وغير هذا القول اولى وهو ان يقال امتنع الشرط لامتناع الجواب لان انتفاء
السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثمة اسباب اخر يثبت المسبب باحدها ويدل على هذا
اي على ان غير قولهم اولى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الالهة
بامتناع الفساد اي مسوقة للدلالة على امتناع الشرط الذي هو تعدد الالهة لامتناع الجواب الذي هو الفساد
لا لان امتناع الفساد الذي هو الجواب لامتناع الالهة الذي هو الشرط لانه هو المفهوم من سياق امثال
هذه الاية ولانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة
قال تعالى ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السموات والارض فالفساد ههنا قد جعل مسببا عن اتباع
الحق اهواءهم لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وخروجه عما هو عليه الان وذلك جائز
ان يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وقد تقدم منا عن المولى سعد الدين في الرد على ابن الحاجب فيما
جنح اليه من هذا المذهب ما فيه غنى عن الاعادة وعن بعض المحققين ان منشا غلطه في ذلك التباس المعنى
الوضعي للو بلازمه العقلي واعلم ان بعضهم ذهب الى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وارد

على قاعدة ارباب المعقول فانهم جعلوا لو وان ونحوهما ادوات للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير
قصد الى القطع بانتفائهما ومن ثم صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم لانتفاء لازمه من غير التفات الى ان علة انتفاء الثاني في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر
بالعكس قال المولى سعد الدين واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على
قاعدتهم كما في الاية لظهور ان الغرض التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان
اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه صريحا وكم من عائب قولا
صحيحا قال السيد المحققين ان نظام كلامه ان هذا المعنى الثاني للو انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب
المعقول وان الاية الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انها ايضا من المعاني المعتبرة عند
اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا انهم قد يقصدون بها الاستدلال في الامور العرفية كما يقال الكهل زيد
في البلد فنقول لا اذ لو كان فيها لحضر مجلسنا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد ويسمى علم او
البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول وهذا الذي قاله ابن الحاجب خلاف المتبادر
في مثل لو جئتني لاكرمتك اذ المتبادر في مثله ان الجواب ممتنع لامتناع الشرط وخلاف ما فسروا اي مثبتوا الامتناع
به عباراتهم يعني قولهم حرف امتناع لامتناع حيث قالوا معناها امتناع الجواب لامتناع الشرط الا بدر الدين فانه
للمعنى انقلب عليه فوافق ابن الحاجب فيما ذهب اليه وانما جزم بذلك لتصريحا ولا بخلافه والا ابن الخباز فانه
ابن الحاجب اخذ وعلى كلامه اعتمد وسياتي البحث معه اي مع ابن الخباز قريبا ان شاء الله تعالى وقوله اي قول
ابن الحاجب المقصود نفي التعدد لا نفي الفساد هو محصل قوله ان الاية مسوقة لنفي التعدد بامتناع الفساد
لا لامتناع الفساد بامتناع الالهة لان الاية اذا كانت مسوقة لنفي التعدد كان نفي التعدد هو المقصود قلنا
مسلم ذلك ولكن ذلك اعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وفسر بما عرفت وقد بينا فساده فان قال ان على
تفسيري القول المذكور لا اعتراض عليهم لموافقة المقصود بان قلنا كما نصنع بلو جيئتني لاكرمتك وبقوله تعالى
لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم فان المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس اي لا نفي المجيء
وعلم الخير فيهم لانتفاء الاكرام والاسماع وهو لازم على تفسيرك واما ابن الخباز فانه قال في شرح الدرة وقد تلا
قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون ان التقدير لم نشا فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشا لان
نفي اللازم وهو الجواب ههنا يوجب نفي الملزوم يعني الشرط لان اللازم اما اعم او مساو ونفي كل منهما يستلزم
نفي مقابله ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم لان اللزوم اما اخص او مساو ووجود كل منهما يستلزم وجود
مقابله اذا تقرر ذلك فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب بالتزام
ان الملزوم مساو لا اعم وذلك ان الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع كما ان
المطلقة عامة اي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى فالمساواة ههنا بمثابة مساواة الحد للمحدود
واذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية اي بحيثية التلازم لزم من انتفاء كل منهما انتفاء الاخر قال
الخطيبي لو انما تستعمل في الشرط الذي ليس للمسبب سبب سواه اذا حصل حصل واذا انتفى انتفى علم
ذلك بالاستقراء والنقل الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين ان ما قاله من التاويل اراد به قوله
وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك الى اخره ممكن في بعض دون بعض فهو غير مطرد فمما امكن فيه التاويل
قوله تعالى وليخش الذين الاية اذ لا يستحيل انه يقال لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا لخفت
عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك التاويل فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين

بالتزام

ونحو ذلك لاستحالة ان يقال لو كنا صادقين فيما مضى ما صدقتنا لكنا لم نصدق وكون لو بمعنى ان بمعنى لا استعمالها
شرطا في المستقبل قاله كثير من النحويين ولفظ ابي حيان قد قاله النحويون في نحو قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا
ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم قال قاضي المفسرين والواو للحال ولو بمعنى ان وهو كثير قال الكواشي
وكذا كل موضع وليها الفعل الماضي وكان جوابها مقدما عليها ونحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم لا يحل لك
النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن ونحو ما روي من حديث اعطوا السائل ولو جاء
على فرس فلو في هذه الصور كلها بمعنى ان وجوابها على التحقيق محذوف يدل عليه ما قبلها وقوله قوم اذا حاربوا
شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار هو من الضرب الثاني من البسيط من قصيدة للاخطل يمدح
قريشا ويخص بني حرب بن امية منهم مطلعها تغير الرسم من سلمى باخفار واقفرت من سلمى دمنة الدار ولا بد
من مضاف مقدر اي تغير الرسم من دار سلمى اي الاثر وبقيته واقفر المكان خلا والدمنة بكسر الدال اثر الدار
ايضا والمآزر بالمد جمع مئزر بكسر الميم وسكون الهمزة الملحقة كالازار وشدها كناية عن ترك جماعهن والاطهار
جمع طهر بضم اوله وهو النقاء عن الحيض اي وان بتن ملتبسات بالاطهار خاليات من الحيض وعبر بباتت
لاشعاره بالزمن الذي يكون فيه غشيان النساء غالبا وهو الليل يمدح هؤلاء القوم بانهم اذا اخذوا في الحرب
اقبلوا عليه ولم يكن لهم هم سواه بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة الى مواقعة النساء الوطر منهن وان كن خاليا
عن مانع الرفث اليهن وقوم قال ابن مالك بدل من الضمير المستتر في المنعوت من قوله قبل المنعمون بنو حرب
وقد جنحت بي النية واستبطات انصاري ولا يتعين ذلك لجواز ان يكون بدلا من بنو حرب او خبر مبتدا
محذوف واما المنعمون فخبر مبتدا محذوف ولا يكون مبتدا وبنو حرب خبره لان ال فيه موصول وقد
حذفت في موضع الحال منه وهو من تمام الصلة فيلزم الاخبار عن الموصول قبل تمام صلته واما نحو ولو ترى
اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب اري واسمع ما لو يسمع الفيل هو عجز بيت لكعب
ابن زهير صدره لقد اقوم مقاما لو يقوم به وبعد هذا البيت لظل يرعد الا ان يكون له من الرسول
باذن الله تنويل وهما من قصيدته المشهورة التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام عليه وعلى
بعض ابيات منها قال المص في شرح هذه القصيدة في هذه البيت حذف سبعة امور احدها جملة القسم لان
التقدير لا يكون الا جوابا القسم ملفوظا او مقدر ويروى اني اقوم مقاما والثاني مفعول ارى اي ارى ما لو
يراه الفيل الثالث والرابع ظرفان لارى واسمع قدر اصفتين ثانية وثالثة لمقام اي ارى به واسمع به
وان قدر احالين من ضميرا قوم سقطا الخامس والسادس جوابا لو الثانية المقدرة في صلة مفعول
ارى ولو الثالثة لان قوله في البيت بعده لظل يرعد جواب للو الاولى وهو دال على الجوابين المحذوفين
والسابع معمول يسمع وهو عايد ما وانتصب مقاما على الظرفية المكانية والجملة بعده صفة له وقد
تنازع يقوم ويسمع في الفاعل اعني الفيل فايهما اعملت اضمرت في الاخرة وليس بين ارى واسمع تنازع
كما قد يرى اذ ليس المراد ارى ما لو سمعه الفيل بل المراد ارى ما لو راه الفيل لظل واسمع ما لو يسمعه الفيل
لظل يرعد ولا يخفى ما في البيت من التضمين انجاب وقع في البيت الثاني وظل صار ولامه رابطة الجواب
ويرعد على البنا للمجهول يقال ارعد فلان اذا اخذته الرعدة والتنويل العطية والمراد به ههنا الامان
ولو متعلق اما بيكون على انها تامة او ناقصة وكلنا بدلالتها على الحدث واحد الظرفين الباقيين هو
الخبر او باستقرار محذوف وهو اما خبر على النقصان او حال والخبر غيره واما على التمام فحال فقط او
بتنويل وان كان مصدرا لعدم انحلاله الى ان والفعل وكثير من يذهل عن ذلك فيمنع تقديم معمول
المصدر مطلقا فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وهذا القسم مراد

به الاستقبال وتقرير ذلك على وجه يتضح لك المراد بما بعد لو في القسمين ان تعلم ان خاصية لو التي لا تنفك
عنها فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثمة انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع
وخاصية اذا التي تلزمها تعليق امر بامر مستقبل محتمل للوقوع وعدمه ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي
والحال من انه واقع او منتف فيهما فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر
مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف تقديره شدوا مآزرهم لانه دل عليه شدوا المآزر المذكور
قبله وشدوا مستقبل لانه جواب اذا وهي وان كان فيها معنى الشرط ظرف استقبالي واما احتماله فظاهر
ولا يمكن جعلها امتناعية والاحتمال ولان المقصود تحقيق ثبوت الطهر لا امتناعه وجعلها امتناعية انما يقتضي
امتناع الطهر لا ثبوته فضلا عن تحقيق ثبوته واما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو ان ليلى البيت حق التعبير
فيهما البيتين فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في
المستقبل مع كونها محتملة ويحتمل انها فيهما على بابها المعنى الامتناع وان المقصود فرض هذه الامور واقعة
والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل من الفرق المذكور ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس
المقصود فرضه الان او فيما مضى واقعا وانما القصد الى مجرد الاخبار بوجود شي عند وجود اخر فهي بمعنى
ان ومتى كان الشرط ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد الان فرضه او فيما مضى واقعا مع العلم بعدم
وقوعه ولا يخفى ان استدراك قصد فرض الوقوع الان او فيما مضى انما يرجع الى كونه مستقبلا دون ما قبله
فهي الامتناعية والثالث ان يكون حرفا مصدريا باول مع مدخوله بالمصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب كما
تنصب ان واكثر وقوع هذه بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن اي كلامهم بان تدع نهيهم عن الشرك او
توافقهم فيه احيانا فيدهنون فيما يلونك بترك الطعن والموافقة والفاء للعطف اي ودوا التداهن وتمنوه
لكنهم اخروا ادهانهم حتى تدهن او للسببية اي ودوا ادهانك فهم الان يدهنون طمعا فيه يود احدهم
لو يعمر الف سنة وفي فصل بيان الموصولات الحرفية من التسهيل ما نصه ومنها لو التالية غالبا مفهم تمن
فقال ابن ام قاسم في شرحه مثل احب واختار وتمنى وود والسماع ثابت بعد هذين قال الشارح في شرح
التسهيل وفيه نظر اذ لا ترادف بين احب واختار وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب
الشي ولا يحب حصوله اما لمعارض له في طلبه او لانه حاصل عنده فاني يكون احب واختار مما يفهم التمني
ومن وقوعها بدونها اي بدون كلمة ود او يود قول قتيلة بقاف مضمومة فمثناة فوقية فياء التصغير
وهي بنت النضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة بفتح الكاف واللام ابن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي
الذي قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في منصرفه من بدر بالصفراء وقتل معه عقبة بن ابي معيط وكان
النضر ممن يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمكة وقيل اسمها ليلى وقال ابن هشام قتيلة بنت الحارث
زاد ابن سيد الناس اخت النضر قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته قاله الزبير بن بكار و
غيره وكذلك وقع في الدلايل قال الواقدي وقد اسلمت قتيلة هذه عام الفتح وكانت تحت عبد الله بن الحارث
ابن امية الاصغر بن عبد شمس بن عبد مناف قاله ابو عمر بن عبد البر وقال السهيلي تحت الحارث بن امية
وقال الذهبي لم يذكر ابن الاثير ما يدل على اسلامها فالظاهر من حالها انه توقف فيه ما كان ضرك لو مننت
وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق هو من الضرب الاول من الكامل من ابيات اولها يا راكبا ان الاثيل مظنة
من صبح خامسة وانت موفق بلغ به ميتا فان تحية ما ان تزال بها الركايب تخفق مني اليك وعبرة مسفوحة
جادت لمائحها واخرى تخنق فليسمعن النضر ان ناديته ان كان يسمع ميت او ينطق ظلت سيوف بني ابيه
تنوشه لله ارحام هناك تشقق امحمد ولانت نجل كريمة من قومها والفحل فحل معرق ما كان ضرك
البيت فالنضر اقرب من اصبت وسيلة واحقهم ان كان عتق يعتق اخرج الاصبهاني في اغانيه عن عمر

ابن ابي شيبة قال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعت هذا قبل ان قتله ما قتلته زاد بعضهم
ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا وقد استدل بعضهم بهذا على جواز تفويض الحكم الى المجتهد بان يقال له احكم بما
شئت فهو صواب وعلى وقوعه فان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك يدل على ان القتل وعدمه مفوضان اليه
ومن منع قال يجوز ان يكون عليه الصلاة والسلام مخيرا فيهما بل قيل له ذلك ان تامر بقتله وان لا تامر او انه يكون
قد اوحي اليه انه لو شفع فيه ما قبل ويقال ان شعر قتيلة هذا اكرم شعر موتورة واعفه وقال الزبير
ابن بكار سمعت بعض اهل العلم يغمز ابياتها ويذكر انها مصنوعة وقولها يا راكبا لغير معين ان كان
منونا وفي نور النبراس للحافظ برهان الدين الحلبي الظاهر انه بغير تنوين تقديره يا راكباه للندبة فحذفت
الهاء كقوله تعالى يا اسفا على يوسف والاثيل مصغر اثل بكسر الهمزة وسكون المثلثة شجر يقال له الطرفا
او نوع منه وهو موضع فيه قبر النضر والمظنة بفتح الميم وكسر المعجمة السالم ثم فتح النون المشددة موضع
ايقاع الظن ومن صبح خامسة اي ليلة خامسة لليلة التي يبتدا منها السير الى الاثيل ومفعول بلغ الثاني
محذوف اي تحيتي بدليل ما بعده والميت مخفف ميت بتشديد المثناة تحت وان من ما ان تزال زائدة و
الركائب جمع ركاب ككتاب الابل ويروى النجائب وهي الابل الكرام وتخفق بكسر الفاء تسرع وقيل تضطرب اي
ان النجائب بدا تخفق بها الركائب وتبلغ اربابها ومني متعلق بمضمر دل عليه بلغ اي وادمني وعبرة بالنصب
عطف على المفعول المحذوف ومسفوحة مهراقة جارية والمائح بالمثناة الفوقية المستقي على فم البير اي اجابت
داعيها وساعدت مستقيها وهذه رواية الاستيعاب وفي رواية ابن سيد الناس جادت بواكفها والمواكف
السائل والجملة صلة عبرة وتخنق بضم النون ولا عبرة بمن كسرها وظلت الى اخره كلام ورد مورد
التحسر وتنوشه تتناوله اي صارت سيوف بني عمه واقاربه تتناوله بعد ان كان من حقها ان
تترب عنه ثم قالت كالمستعطفة والمتعجبة لله ارحام وقرابات في ذلك المكان قطعت وعامل هناك
تشقق وهو مبني للمفعول ويحتمل البناء للفاعل على حذف تائيه واللام في لله للتعجب وهم اذا
عظموا شيا نسبوه الى الله تعالى تفخيما له ومحمد منادى نون للضرورة قال الجلال والواو من ولانت
عاطفة للجملة ومفيدة معنى الحال وكذا من قولها والفحل وهو الذكر من كل حيوان والمعرق اسم فاعل
من اعرق صار عريقا وهو الذي عرق في الكرم ونجابة اي انت كريم الطرفين ويروى ضنء كريمة بفتح
المعجمة وسكون النون بعدها همزة وهو الولد قاله الجوهري عن الاموي وقال ابو عمرو الضنء الولد
بفتح ويكسر وقال ابو ذر هنا الضنء الاصل وقال الجوهري في المعتل الضنو الولد بفتح الضاد وكسرها
بلا همز وهو قد ذكره في المهموز ايضا وفي الروض الانف الضنء الولد والضنء الاصل يقال ضنت واضنات
وضنت تضنو اذا ولدت وفي شرح المنهاج الاصلي للاسنوي الضن بكسر الضاد المعجمة معناه الذي يضن
به اي يبخل لعظم قدره قال البرهان الحلبي في ضوء النبراس وما قاله ان كان رواية فنعم والا فينبغي ان يكون
بتشديد النون والا ففيه نظر وما من ما كان استفهامية ويحتمل النفي ومعنى لو مننت لو انعمت واحسنت
ويروى صفحت اي عفوت والمغيظ اسم مفعول من غاظه يغيظه قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه و
الغيظ كما في القاموس الغضب او شدته وسورته واوله والمحنق اسم مفعول من احنقه والحنق الغيظ
وقد حنق عليه بالكسر فهو حنق واحنقه غيره فهو محنق ولو مننت يحتمل ان يكون اسم كان وضرك خبرها
على ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا بضرك والجملة
خبر كان واسمها ضمير شان ورب من ربما قال الجلال للتقليل وحملها على التكثير هو مقتضى
المقام ويروى من اسرت بدل من اصبت والوسيلة القرابة وقد روي بها ايضا قيل هذا الكلام فيه
نظر الا ان يؤول لان الاسرى كان فيهم مثل العباس وعقيل ونوفل ولا ريب انهم اقرب منه ولعلها

ارادت قرابة منها لانه بنته او لخته لامه عليه الصلاة والسلام اللهم الا انه على البنا للمجهول فهو
ان تكون ارادت من اقرب فحذفت من وله نظائر في كلامهم ويعتق بضم اوله وفتح ثانيه على البنا للمجهول
فهو على حذف ان والباء وارتفاع الفعل وكان تامة اي واحقهم ان رفع عتق بان يعتق وفي اسد الغابة
لابن الاثير في ترجمة قتيلة ويروى بعضهم عتق يعتق بضم الباء وكسر التاء ومعناه ان كان شرف ونجابة
وكرم من فاضل يعتق صاحبه فهو احق به وقول الاعشى ° وربما فات قوما جل امرهم ° من التاني وكان الحزم
لو عجلوا ° البيت من الضرب الاول من البسيط وفي شرح الشواهد للجلال انه للقطامي من قصيدة
يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك اولها ° انا محيوك فاسلم ايها الطلل ° وان بليت وان طالت بك الطيل
وقبل بيت الكتاب ° قد يدرك المتاني بعض حاجته ° وقد يكون مع المستعجل الزلل ° وفي القاموس القطامي
شاعر تغلبي اسمه الحصين بن جمال ابو السرفي واخر تغلبي واسمه عمير بن شتيم يقال طال طولك وطيلك كعنب و
طولك بالضم وطولك بالفتح وطيلك بالكسر وطولك كصرد وطوالك كسحاب وطيالك ككتاب مكثك او عمرك او
غيبتك وجل الشي بالضم معظمه والتاني مصدر تانى في الامر توقف فيه والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة
ومن الداخلة عليه تعليلية متعلقة بفات والمختار نصب الحزم على خبر كان ولو عجلوا اسمها لان المصدر
الذي يأول مع ما بعده بالمصدر المعرف يحكم له بحكم الضمير والرفع ضعيف لضعف الاخبار بالضمير
اي حق انه لا يوصف ولا يوصف به
عما دونه في التعريف كما سينص عليه المص وقول امرئ القيس ° تجاوزت احراسا اليها ومعشرا °
علي حراصا لو يشرون مقتلي ° هو من معلقته وقد تقدم بيان ضربها والكلام على ابيات منها وقبل بيت
الكتاب ° وبيضة خدر لا يرام خباؤها ° تمتعت من لهو بها غير معجل ° البيضة كناية عن المراة والخدر بكسر
المعجمة ستر يمد للجارية في ناحية البيت كالاخدور وكل ما واراك من بيت ونحوه لكن في القاموس والخباء
ممدود وهو كما قال ابن النحاس ما كان على عمودين او ثلاثة والبيت اكبر منه وغير معجل غير خائف يعني
رب امراة مصونة لا يوصل اليها بنكاح ولا سفاح قد وصلت اليها ومتعت منها اي جعلتها الي بمنزلة
المتاع وتجاوزت الشي جزته كجاوزته ذهبت وخلفته وقد استشهد ابن درستويه به في شرح
الفصيح على ان تفاعل قد يكون من واحد ومتعديا والاحراس جمع حارس كصاحب واصحاب وقيل
جمع حرس كاحجار جمع حجر والحرس جمع حارس كخدم جمع خادم لان فاعلا لا يجمع على افعال واصحاب جمع
صحب كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار قال الشارح واما قولهم في المثل اجناؤها ابناؤها
فقد قيل هما جمع جان وبان اي الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها وقال الجوهري
اظن المثل جناتها بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال واما الاشهاد والاصحاب فجمع شهيد وصحب الا
ان يكون هذا من النوادر لانه يجوز في الامثال ما لا يجي في غيرها انتهى والمعشر الجماعة والحراص جمع
حريص كظريف وظراف يقال حرص كضرب وعلم فهو حريص كظريف وظريف يقال الحرص كضرب
وعلم فهو حريص ويشرون يروى بالمعجمة اي يظهرون تقول اشررت الثواب اذا نشرته ويروى
بالمهملة من الاسرار وهو الاظهار والاخفا مشترك بين الضدين وقد اجيز في قوله تعالى
الندامة لما راوا العذاب فان قلت اي الضدين الحمل عليه اولى قلت قيل حمله على الاخفا اولى لان
امرء القيس ملك والملوك لا يقدر على قتلهم علانية واعترض بانا لا نسلم عدم القدرة على قتل الملوك
علانية فكم من ملك قتل جهرا ولو سلم حمل حرصهم على التمني وليس من شرط المتمنى ان يكون مقدورا
عليه وفي حمله على الاظهار موافقة رواية الاعجاز ولو وصلتها في محل جر على انه بدل اشتمال من
الضمير المجرور بعلى واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي

وابن مالك وصلتها كصلة ما ولا تنوب عن ظرف الزمان بخلاف ما وعلى مصدرية لو يتخرج ما يقع كثيرا في تصانيف العلما من قولهم بخلاف ما لو كان كذا على ان ما زايدة بين المضاف والمضاف اليه ويقولون الما نعون للمصدرية في نحو يود احدهم لو يعمر الف انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا خفا بما في ذلك من التكلف بتقدير ما هو مستغنى عنه بالقول بمصدريتها واما قولهم لو كانت مصدرية لدخل حرف الجر عليها كما يدخل على الحرف المصدري فمقدر بان عدم الدخول لا يحصل به الجزم بعدم المصدرية ويشهد للمثبتين لمصدريتها قراة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن كما قيل ليس بشي وانما ينبغي ان يقال لان يدهنوا منصوب بان مضمرة والمصدر المسبوك من لو وصلتها واعترض بمنع جواز اضمار ان بعد الفا ههنا لان ذاك حيث العطف على اسم ليس في تاويل الفعل نحو لولا توقع معتر فارضيه حتى لو كان ذلك الاسم في تاويل الفعل وجب الرفع نحو الطاير فيغضب زيد الذباب وقول المحشي ان على قول الشارح يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع في تاويل اسم وهو اولى بوجوب الرفع اي مما اذا كان العطف بها على اسم صريح هو في تاويل الفعل لوجود صريح الفعل لا يخلو عن نظر لان وجود السابك في اللفظ قاض على لفظ الفعل بالاضمحلال والمراد بعطف المجموع انما هو عطف ما يسبك من مجموع المعطوف عليه كما لا يخفى ثم ان ما ذكره المص ليس هذا الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجمهور المصاحف على اثبات النون وقال هارون انه في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان احدهما انه جواب ود والثاني انه على توهم انه نطق بان اي ودوا ان تدهن فيدهنوا فيكون عطفا على التوهم ولا يجي هذا الوجه على قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان قال المحشي ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا فان ان ايضا حرف مصدري وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره يود لو ثبت ان بينها وتقدير الفعل بعد لو مبني على ان لو انما توصل بالفعل قال ابن مالك في تسهيله وصلتها كصلة ما فتوصل كما قال شارحه ابن ام قاسم بفعل متصرف غير امر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي نحو وددت لو لم تقم وانه اختار ان ما يوصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك في لو فينبغي ان يقيد اي اطلاق ابن مالك وعلى القول بوقوع الاسمية بعدها ينبغي ان لا يوخذ على الاطلاق بل يقيد باسمية جزوها الاول مسبوك من ان وصلتها وسياتي من المص ما يتضح لك به هذا المقام ان شا الله تعالى واورد ابن مالك السوال الوارد على المثبتين في فلو ان لنا كرة فقال كما عرفت تقريره لو كانت لو حرفا مصدريا لم تدخل على الحرف المصدري واجاب بما ذكرنا من اعتبار دخولها تقديرا على الفعل المحذوف فلا يلزم مباشرة حرف مصدري لمثله وبان هذا من باب تاكيد اللفظ بمثله نحو فجاجا سبلا قال وهو من احسن لان توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ والسوال في الاية مدفوع من اصله لان لو فيها ليست مصدرية بل هي للامتناع وجوابها محذوف تقديره لشرب به ومفعول يود محذوف تقديره تباعد ما بينهما قال ابو حيان والذي يقتضيه المعنى ان لو ان وما يليها هو معمول لتود في موضع المفعول به وفي الجواب الثاني نظر لان تاكيد الموصول قبل مجي الصلة شاذ كقراة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم من من وعلى التاكيد خرج القراة الزمخشري وخرجها الجمهور على ان الصلة للموصول الثاني وهو خبر مبتدا محذوف هو مع خبره صلة الاول اي والذين هم من قبلكم وهذا التخريج اولى مما عليه الزمخشري لان قياس تاكيد الموصول ان يكرر مع صلته لانها من كماله والرابع من معاني لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب في جواب التمني كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني قيل ومنه فلو ان لنا كرة اي فليت لنا كرة ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في يا ليتني كنت معهم فافوز قال قاضي المفسرين في فلو ان لنا كرة تمن للرجعة واقيم فيه لو مقام ليت لتلاقيهما في معنى التقدير ولا دليل في هذا اي في نصب فنكون لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا او من ورا حجاب او يرسل رسولا اي لجواز ان يكون النصب بان مضمرة بعد الفاء وما

يسبك

يسبك منها ومن صلتها معطوف على الاسم المتقدم اي ليت لنا رجوعا فكونا من المومنين كما ان ما بعد او منصوب بان مضمرة والتقدير الا وحيا او من ورا حجاب او ارسال رسولا وقد وقع في كثير من النسخ بدل فنكون فافوز وعليه فالاشارة في هذا الى نصب فافوز وتوجيهه غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يعطف عليه الاسم المسبوك كما في اية الا وحيا واما قول السفاقسي في توجيه نصب فافوز انه جواب التمني وجمهور البصريين على ان النصب بان مضمرة والفاء عاطفة للمصدر المنسبك منها ومن منصوبها على مصدر متوهم والكوفيون على انه بالخلاف والجرمي على انه بالفاء نفسها فانما هو توجيه لنصب المضارع في جواب التمني وانما مراد المص غيره وهو النصب لا على انه جواب التمني بل على انه للعطف على سابق ومثله في قول ميسون هي بميم مفتوحة فتناة تحتية ساكنة فمهملة بنت بحدل بموحدة مفتوحة فمهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام الكلبية زوج معاوية بن ابي سفيان وام ولده يزيد وميسون غير منصرف للعلمية والتانيث ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف هو من الضرب الاول من الوافر وفي تاريخ ابن عساكر قرات في كتاب لبعض الشاميين جمعه في الحنين الى الاوطان يسند الى ابن دريد قال تزوج معاوية بن ابي سفيان ميسون بنت بحدل الكلبية وحملها الى دمشق فخنت ذات يوم الى البادية فانشات تقول لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف ولبس عباءة البيت واكل كسيرة في كسر بيتي احب الي من اكل الرغيف واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر الدفوف وكلب ينبح الطراق دوني احب الي من قط الوف وبكر يتبع الاظعان صعب احب الي من بغل زفوف وخرق من بني عمي نحيف احب الي من علج عنيف فلما سمعها معاوية تنشدها قال لها ما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتيني علجا عنيفا الحقي باهلك فطلقها وتخفق تضطرب مضارع خفقت الريح خفقانا اضطربت والارواح جمع ريح كارياح ورياح وريح كعنب والقصر المنزل او كل بيت من حجر والمنيف بضم الميم العالي المشرف والعباءة بالمد ضرب من الاكسية وقال الحربي كساء مخطط وقيل هي شملة الصوف ونحوها وتقر بفتح القاف من قرت العين واما في المكان فيكسرها وقيل ها بالفتح ويروى فيه الرفع والنصب فالرفع على ان الجملة حالية من فاعل لبس المقدر لانه مصدر مضاف الى مفعوله على منوال قولهم قمت واصلت وجهد والنصب على اضمار ان وعطف المسبوك منها ومن صلتها على ما قبلها واشتقاق قرار العين اما من القر بمعنى البرد ضد الحر او النوم او من القرار بمعنى السكون لان العين اذا قرت بشي سكنت عن الطموح الى غيره والشفوف بضم اوله جمع شف بالفتح قال في القاموس الشف ويكسر الثوب الرقيق الجمع شفوف وشف الثوب يشف شفوفا وشفيفا رق فحكى ما تحته وفي الصحاح هو ستر رقيق من صوف يستشف ما وراه والكسيرة تصغير كسرة بكسر الكاف وهو القطعة المكسورة من الشي والمراد بها هنا القطعة المكسورة من الرغيف وكسر البيت بكسر الكاف ايضا جانبه والشقة السفلى من الخباء او ما يكسر ويثني على الارض منها والفج الطريق الواسع بين الجبلين والدفوف جمع دف بضم المهملة وفتحها الالة المعروفة وقول المحشي وهو الذي تضرب به النسا تقييد في محل الاطلاق ونقرها ضربها والطراق جمع طارق وهو الاتي ليلا والقط بكسر القاف الحيوان المعروف المسمى بالسنور وجمعه قطاط وقطط قال الكمال الدميري قال ابن دريد لا احسبها عربية صحيحة وهو مجموع بقوله صلى الله عليه وسلم عرضت على جهنم فرايت فيها المراة الحميرية صاحبة القط الذي ربطته فلم تطعمه ولم تسرحه والبكر بفتح الموحدة الفتي من الابل والاظعان قال الجلال جمع ظعينة وهي المراة في الهودج وفي القاموس والظعينة الهودج فيه امراة ام لا الجمع ظعن وظعن وظعاين واظعان والمراة ما دامت في الهودج والبغل معروف والزفوف بفتح الزاي المسرع والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والنحيف الهزيل والعلج قدمر تفسيره بانه الرجل من كفار العجم والعنيف من لا رفق عنده ويروى عليف باللام اي سمين واصله الدابة تعتلف ولا ترسل للرعي قيل ويروى غليف بالغين المعجمة اي يخلف

لجنة بالغالية واختلف في لو هذه التي تفيد معنى التمني فقال ابن الصايغ وابن هشام هي قسم براسها تحتاج
الى جواب كجواب الشرط ولا تجاب بجواب لو الامتناعية ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب كجواب ليت مقرون
بالفاء وقال بعضهم هي لو الشرطية الامتناعية اشربت معنى التمني بجامع ان التمني يتعلق بالممتنع الا انها
موضوعة لمعنى التمني والذي يظهر ان هذا هو ما عليه الزمخشري قال ابن الحاجب في ايضاحه ومثل في التي للتمني
بقوله لو تاتيني فتحدثني وهم من يزعم انها مصدرية في مثل ودوا لو تدهن واشباهه كانه
قيل ودوا ادهانكم فاذا مثل بقولهم لو تاتيني بطل هذا بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب
بعد الفاء وهذا بالنظر الى ما اشربته من معنى التمني وجواب مقرون باللام بالنظر الى ما كانت عليه كقوله
فلو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب اي زير * بيوم الشعثمين لقر عينا * وكيف لقاء من تحت القبور
البيتان من اول الوافر من قصيدة للمهلهل واسمه عدي وامرؤ القيس بن ربيعة بن مرة بن الحارث بن زهير
من بني تغلب بن وايل وانما سمي مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر اي رققه وقصد القصايد قال القالي
في اماليه ولم يقل احد قبله عشرة ابيات وهو خال امرئ القيس بن حجر وهذه القصيدة قالها في شان
اخيه كليب الذي يضرب به المثل فيقال اعز من كليب وايل وكان رييس الحيين بكر وتغلب ابني وايل وكان من شانه
على ما حكاه صاحب العقد ولخصه الجمال بن نباتة في شرح الزيدونية ان كليبا لما اجتمعت عليه معد والطاعوه
دخله زهو شديد وبغى على قومه حتى بلغ من بغيه وزهوه انه كان يحمي مواقع السحاب فلا يرعى حماه ولا
يتكلم في مجلسه الا باذنه وكانت بنو جشم وشيبان في دار واحده بتهامة وكان كليب قد تزوج جليله
بنت مرة بن شيبان اخت جساس خاله من بني سعد بن زيد مناة بن تميم تسمى البسوس نزلت عليه في
جواره ولها ناقة يقال لها سراب فمرت ابل كليب بسراب وهي معقولة فنازعت عقالها حتى قطعته
وتبعت الابل واختلطت بها حتى انتهت الى كليب وهو على الحوض فلما راها انكرها فرماها بسهم فخرم
ضرعها فنفرت وهي ترغو وضرعها يشخب دما ولبنا فلما راتها البسوس قذفت خمارها عن راسها وصاحت
فاحمت جساسا فركب فرسه معروريا واخذ الته وتبعه عمرو بن الحارث بن ذهل بن شيبان حتى
دخلا على كليب الحمى فطعنه جساس فقصم صلبه وطعنه عمرو من خلفه فقطع قطنيه فوقع كليب وهو
يفحص برجله ثم انتهى الى اهله فقالت اخته لابيها ان لجساس لشانا قد جاء جارحا ركبتيه
وكان بها وضح لا يظهره فقال له ابوه ما وراك يا بني فقال ورايي اني طعنت طعنة ليشغلن بها
شيوخ وايل زمنا ثم هرب ووقعت الحرب بين الحيين وهي حرب البسوس المشهورة قيل انها اقامت
قريبا من اربعين سنة يشمر المهلهل لها وترك النساء وحرم القمار والشراب حتى كانت بينهم ايام
مشهورة الى ان قام في الصلح الحارث بن عوف المري واختلف في قتل جساس فقيل ان ابا النويرة قتله
هاربا على طريق الشام بعد حين وقيل ان ابن اخيه هجرس بن كليب لما بلغ مبالغ الرجال وعرف ان خاله
قاتل ابيه ركب فرسه واخذ رمحه واتى نادي قومه وجساس خاله في النادي مع جماعة فقال ورمحي ونصليه *
ومن زبيه * وفرسي واذنيه * لا يترك الرجل قاتل ابيه * وهو ينظر اليه ثم طعن جساسا فقتله ولحق بقومه
واما المهلهل فآل امره الى ان رحل الى اخواله من بني يشكر بعد ان بقي فريدا وحيدا واقام بين اظهرهم الى ان مات
وقال ابن الكلبي انه اسن وخرف وكان له عبدان يخدمانه فملاه فخرج بهما يريد سفرا فلما اناخا به في بعض
الفلوات وعزما على قتله فلما عرف بذلك كتب على رحل ناقته وقيل اوصاهما * من مبلغ الحيين ان مهلهلا *
لله دركما ودر ابيكما * ثم قتلاه ورجعا الى قومه فقالا مات وانشداهم قوله ففكر بعض ولده
فقال ان مهلهلا لا يقول هذا الشعر الذي لا معنى له وانما اراد * من مبلغ الحيين ان مهلهلا *
امسى قتيلا في الفلاة مجدلا * لله دركما ودر ابيكما * لا يبرح العبدان حتى يقتلا * فضربوا
العبدين فاقرا بقتله فقتلا ومطلع قصيدة البيتين * اليلتنا بذي حسم انيري * اذا انت انقضيت

ترجمة المهلهل

فلا تحوري * فان يك بالذنايب طال ليلي * فقد ابكي من الليل القصير * ذو حسم بضم الحاء والسين
المهملتين اسم موضع وانيري من الانارة ولا تحوري لا ترجعي والذنايب بالذال المعجمة والنون
اخره باء موحدة قال في الصحاح موضع قال الشارح ويحتمل ان يكون جمع ذنابة وهي مكان من
الوادي ينتهي اليه سيله او مسيل ماء في الحضيض وهو القرار من الارض عند منقطع الجبل او مسيل في
التلعة وهي ما ارتفع من الارض وقال الجلال ثلاث هضبات بنجد بها قبر كليب قال الجلال ومعنى
البيت ان كان طال ليلي بهذا الموضع لقتل اخي فقد كنت استقصر الليل وهو حي ويوم الذنايب هو
اعظم وقعة كانت لهم ظفرت فيه بنو تغلب وقتلت بكرا مقتلة عظيمة وقوله فيخبر على البناء للمفعول كذا
قيده المحشي ونصبه باضمار ان بعد الفاء في جواب لو لما فيها من معنى التمني وباء بالذنايب ظرفية واي
زير بالرفع خبر مبتدا محذوف والتقدير اي زير بالذنايب انا قاله القالي والزير بكسر الزاي يحب محادثة
النساء ويكثر مجالستهن سمي بذلك لكثرة زيارته لهن من الزوار وزيره وازيار واراد بالزير نفسه اي مهلهلا
لان اخاه كليبا كان يسميه زير النساء لكثرة محادثته لهن فلا وجه لجعله كناية عن ملازمة البيوت وترك
القتال كعادة الجبان على قول المحشي ولا لكون المراد به كليبا على انه ظاهر اقيم مقام المضمر كما قال الشارح فانه
يقتضي انه كان يقال لكليب زير بيوم في موضع نصب على الحال من انا المحذوف عند العيني وقال الشارح باء
بيوم للالصاق المعنوي مثلها في قولك اخبرت زيدا بكذا قاله بناء على ان اي زير ظاهر اقيم مقام الضمير
وهو نايب فاعل فيخبر واعلم انه كما يقال اخبرت زيدا عمرا منطلقا يقال اخبرته بانطلاق عمرو فيتعدى
الى المضمون الثاني والثالث بالباء وهذا كما يقال علمت زيدا منطلقا وعلمت انطلاق زيد لان علم يتعدى
الى المضمون المذكور بنفسه واخبر بالباء واما الخبر نحو خبرا وحدثته حديثا فالمنصوب مفعول مطلق
لا مفعول به والاصح ان يقال حدثته حديث زيد والشعثماني قال البكري في شرح امالي القالي شعثم و
شعيث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعثم حارثة وعليه فنسبة اليوم اليهما لاختصاصهما
بالظفر فيه او لغير ذلك قاله الشارح بعد جزمه بان الظاهر انه موضع كانت به وقعة وحق التعبير ان يقال
لاختصاصه بهما كما لا يخفى واستفهام كيف للاستبعاد وبما قررناه ظهر لك وجه الاستدلال على المطلوب بهذين
البيتين لكن الشارح قد خدش فيه بوجهين احدهما منع ان الفعل منصوب في جواب التمني بل بان مضمرة والمصدر
المسبوك منها ومن صلتها مرفوع بيحصل محذوفا وهذه الجملة معطوفة على جملة الشرط اي فلو نبش المقابر
عن كليب فحصل اخباره باليوم الذي قهرت فيه الاعداء لقر عينا فلو هي التعليقية على بابها ولا تمني اصلا
والثاني ان لو الشرطية ايضا ونصب يخبر بان مضمرة بعد الشرط الامتناعي لشبهه بالنفي والمعنى فلو حصل
نبش المقابر فالاخبار لقر عينا والعطف على مصدر متصيد من فعل الشرط واذا جاز ومثل ذلك في نحو
ان تاتيني فتكرمني انك بنصب تكرم لان الشرط مفروض مقدر غير موجود حقيقة فشابه النفي فعومل معامله
في نصب ما بعد الفاء والواو بعده فتجويزهم ذلك في الشرط الامتناعي اولى لدلالته على الانتفاء وضعا
ولا خفاء ان ثاني الوجهين اولى من اولهما لاستلزام اضمار ان في غير المعهود منه وههنا احتمال ثالث
وهو ان تكون لو للتمني وما بعد الفاء منصوب في جوابها وقوله لقر عينا جواب للو الشرطية محذوفة اي لو
وقع ذلك لقر عينا وقال ابن مالك هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وجاز ان تجامعه وذلك انه
اورد قول الزمخشري وقد تجي لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني كما تقول ليتك تاتيني قال في الاقليد
فان من حق الشرط ان يكون مشكوكا فيه فمن هذه الجهة يدخلها معنى التمني اذ التمني تقدير شي في وجوده
شك وجه الزمخشري فقال الا ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت
في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح فانها بهذا التقدير هي المصدرية دالة على فعل

اليمين لكثرة مجامعتها لو واجيبت بما يجاب بادات التمني او اراد انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع
لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى اي وهذا اللازم باطل للجمع
بينهما في نحو قولك اتمنى لو قام زيد قال الشارح والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مراد الزمخشري
فيكون مذهبه ان لو ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل
التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع
الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجي لو مصدرية بدون شي وهو ان
ابن قاسم في شرح التسهيل لم يحمل كلام الزمخشري على هذا الوجه حيث قال واما قول الزمخشري ان لو تجي في معنى
التمني فهو قول النحويين ولا يعنون انها وضعت دالة على التمني وانما المعنى انها اشربت معنى التمني فتجاب
بما يجاب به ليت من الفاء المنصوب بعدها المضارع باضمار ان وهي الامتناعية وليست قسما موضوعا للتمني انما
تشربه على سبيل المجاز فكانك نطقت بليت انتهى الخامس ان تكون للعرض وقد تقدم انه الطلب بلين و
المفهوم من كلام التسهيل هنا انه الطلب الذي لا توبيخ فيه نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل
وانفرد به قال الشارح في شرحه وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها اي للو معنى اخر وهو التقليل نحو تصدقوا
ولو بظلف محرق هو بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام وهو للبقرة والشاة والظبي وشبهه بمنزلة القدم
للانسان وقوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر وقد وجه بالتزام ان لو فيما ذكر ونحوه هي الشرطية بمعنى ان وقد
صرح بذلك ابن ام قاسم في الجنى الداني والتقليل مستفاد من الاعراب وفي اعراب السفاقسي ولو على انفسكم
ما نصه لو شرطية بمعنى ان وعلى انفسكم متعلق بمحذوف اي ولو كنتم شهداء على انفسكم وحذف كان بعد لو كثير
وقدر ابو البقا المحذوف ولو شهدتم على انفسكم والدليل عليه شهداء وقال الزمخشري ولو كانت الشهادة
وبالاعليها وهنا مسايل احداها ان لو خاصة بالفعل كاخواتها من ادوات الشرط وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف
يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك اي معمول لمحذوف يفسره ما بعده او خبر لكان محذوفة فانها تحذف بعد لو
كثيرا واسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني قيل الاولى ان يقول
كقول حاتم الطائي قاله وهو ما سور في بعض احياء العرب وقد امرته ربة المنزل ان يفصد ناقة لها
وكان من عادة العرب في الجاهلية اكل دم الفصد في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمته
جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي لهان علي ذلك وكني بذات السوار عن الحرة لان الاماء عند العرب لا
تلبس الاسورة قيل ويحتمل ان تكون لو للتمني فلا تحتاج الى الجواب وقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة
اي قال تلك الكلمة او المقالة وجواب محذوف اي لعذرناه ولاحتمال للتمني وسبب هذا القول كما خرجه الشيخان
عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امراء الاجناد ابو عبيدة بن الجراح واصحابه
فاخبروه ان الوبا قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي عمر ادع الى المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم
واخبرهم بالوبا فاختلفوا فقال بعضهم خرجت لامر لا نرى ان نرجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس واصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان نقدمهم على هذا الوبا فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الي الانصار فاستشار
فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا من مشيخة
قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان وقالوا نرى ان نرجع بالناس ولا نقدمهم على
هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة ابن الجراح وهو
اذ ذاك امير الشام افرارا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم
نفر من قدر الله الى قدر الله ارايت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت واديا له عدوتان احديهما خصيبة و
الاخرى جديبة اليست ان رعيت الخصيبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجديبة رعيتها بقدر الله فجاء

يطلب الامام عمر الشام
وكان بها طاعون

عبد

عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه وان وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه
فحمد الله عمر وانصرف وكان ذلك سنة سبع عشرة من الهجرة واما ابو عبيدة فهو عامر بن عبد الله بن
الجراح القرشي الفهري امين هذه الامة واحد العشرة واحد الرجلين عينهما ابو بكر للخلافة يوم السقيفة
وهو من السابقين الاولين شهد بدرا والمشاهد كلها وكان امير امراء الاجناد بالشام توفي في طاعون
عمواس الواقع بناحية الاردن سنة ثماني عشرة بفحل قرب بيسان وله ثمان وخمسون سنة وقوله
لو غيركم علق الزبير بحبله ٭ ادى الجوار الى بني العوام ٭ هو من الضرب الثاني من الكامل الا انه من احف بالاضمار
من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق مطلعها ٭ سرت الهموم فبتن غير نيام ٭ واخو الهموم يروم كل مرام ٭
ذم المنازل بعد منزلة اللوى ٭ والعيش بعد اوليك الايام ٭ ومعنى يروم كل مرام يطلب كل مطلب وقد روي
في ميم ذم المشددة من البيت الثاني الحركات الثلاث الفتح للخفة والكسر على ما هو الاصل في التقاء الساكنين
والضم للاتباع وهو فعل امر من الذم واللوى بكسر اللام اسم موضع وقد اورد النحاة البيت شاهدا ايضا
على الاشارة باولئك الى غير العقلاء لكن قد يروى بدل الايام الاقوام قيل وهو الصواب فلا شاهد فيه والزبير
هو الصحابي الجليل المعروف والمراد بالحبل الذمة والعهد شبه بالحبل في حصول العصمة من المكروه عند التمسك
به فهو استعارة تحقيقية وعلق ترشيح قال الشارح والذي يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوة
لهم ولا منعة يحمون بها من التجا اليهم جوارهم يقول لو تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت الجوار قومه
واستمسك بهولاء الذين استجار بهم لكونهم من الحماية بحيث يغنون عن عصبة قومه يعني واما انتم فلستم
بهذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم بل هو مستمسك بجوار قومه لا يرده عليهم لافتقاره اليه وضعفكم هو
والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته فان تقديره لو رايت زيدا وظاهر كلام المص كابن مالك في تسهيله ان الفعل
يلي لو ظاهرا او مضمرا وقال ابن الصايغ ان نحو لو زيد قام شاذ عند البصريين والثالث نحو قوله التمس ولو
خاتما من حديد هو بهذا اللفظ بعض حديث اخرجه الترمذي عن سهل بن سعد الساعدي وقال حديث حسن
صحيح وفي روايات الشيخين والموطا وابي داود انظر ولو خاتما والتقدير ولو كان اي الملتمس والمنظور خاتما
من حديد واضرب ولو زيدا والا ماء ولو باردا اي اتمني ماء ولو كان باردا قوله ٭ لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا ٭
جنوده ضاق عنها السهل والجبل ٭ هو من الضرب الاول من البسيط وقايله مجهول ولا ان كانت نافية فالفعل
بعدها مرفوع وان كانت ناهية فمجزوم حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ولعل النفي ابلغ من النهي على حد لا يمسه
الا المطهرون والدهر منصوب اما مفعول اي حوادثه او ظرف والمفعول محذوف اي حوادثه والمعنى لا يكون
او لا يكن ذا امن في الدهر ولا حاجة الى تقدير المفعول والبغي الظلم والتعدي وعاقبة البغي وخيمة فقد روي
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اسرع الخير ثوابا صلة الرحم واعجل الشر عقابا البغي واليمين الفاجرة وروي
ثنتان يعجلهما الله في الدنيا البغي وعقوق الوالدين وكان المامون يتمثل بهذين البيتين في اخيه الامين ٭
يا صاحب البغي ان البغي مصرعه ٭ فاربع فخير فعال المرء اعدله ٭ فلو بغى جبل يوما على جبل ٭ لاندك منه اعاليه واسفله ٭
وثاني هذين البيتين هو عقد ما روي عن ابن عباس لو بغى جبل على جبل لدك الباغي واختلف في قوله لو انتم
تملكون فقيل هو من الاول اي مما ولي لو مرفوع بمحذوف والاصل لو تملكون فحذف الفعل الاول دونه فانفصل
الضمير الذي هو فاعله وقيل من الثالث قال الشارح هذا سهو فان الثالث هو ان يلي لو خبر كان وفي الاية
انما وليها اسم كان لا خبرها على هذا القول او تاكيد الاسم لا الخبر على راي المجيب عن الرد واجيب بانه لا سهو
فان جعله منه مبني على اخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذف كان ومرفوعها وعلى ان التاكيد
لما لم يكن له دلالة على معنى زايد على موكده كان كالعدم اي وكانت لو داخلة على خبر كان ولا يخفى ان قوله

اي لوكنتم تملكون صريح في انه تفسير لكونه من الثالث وهو محقق للسهو فرد اي هذا التقدير بان المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا فقيل الاصل لوكنتم انتم تملكون فحذفا اي كان ومرفوعها وبقي التاكيد وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد اي وهما متنافيان وقد قيل لا نسلم امتناع الجمع بينهما فقد اجازه اماما اهل العربية سيبويه والخليل اسمير نحو قوله • لو بغير الماء حلقي شرق • كنت كالغصان بالماء اعتصاري • هو من الضرب الاول من الرمل من ابيات لعدي بن زيد التميمي وقد حبسه النعمان بن المنذر وكان صديقا له وهو الذي اشار على كسرى ان يملكه الحيرة وقبله • ابلغ النعمان عني مالكا • انني قد طال حبسي وانتظاري • ومن هنا روت القصيدة مقيدة ساكنة الروي فتكون من الضرب الثاني المقصور وعلى ذلك اورد بيت ابلغ النعمان علماء العروض شاهدا لهذا الضرب والمالك بالهمزة والماء لوكة الرسالة والحلق الحلقوم والشرق ككتف صفة مشبهة من شرق بريقه اذا غص يشرق شرقا والغصان بفتح المعجمة وتشديد المهملة ذو الغصة بالضم وهي ما يعترض في الحلق من ماكول او غيره فيحصل به الشرق والاعتصار بمهملتين ازالة الغصة بشرب الماء قليلا قليلا فقوله بالماء متعلق به لا بما قبله لركاكة المعنى عليه يقول لو غصصت بغير الماء ازلته بالماء ولكني شرقت بالماء الذي نزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء الداء ولهذا قال القائل • من غص بالخبز داوى بالماء غصته • فكيف حال الذي قد غص بالماء • وقوله • لو في طهية احلام لما عرضوا • دون الذي انا ارميه ويرميني • هو من الضرب الثاني من البسيط من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق مطلعها • ما بال جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين • للغانيات وصال لست قاطعه • على مواعد من خلف وتلوين • وطهية بضم المهملة وفتح الهاء بعدها تحتية مشددة حي من تميم نسبوا الى امهم طهية بنت عبد شمس بن سعد وهم ابو سواد بن مالك بن حنظلة وعوف وابي والبيت في ديوان جرير بلفظ لما اعترضوا دون الذي كنت والاحلام جمع حلم بالكسر فالسكون العقول وعرضوا معناه اعترضوا عند الشارح ويويده ما في الديوان اي لو كانت لهم عقول لم يعترضوا بيني وبين خصمي وقد نوقش المص في كون هذا البيت وما قبله من الرابع اذ لم يل لو فيهما اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره والجواب بان المراد من ان يلي لو الاسم ان يكون واقعا كذلك في حيزها او ان يليها لفظا او رتبة ان تم في البيت الاول لان ما بعد لو فيه من الجار والمجرور متعلقات الخبر فهو في نية التاخير لم يتم في البيت الثاني اذ ليس فيه اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره بل ما قبله خبره ويمكن الجواب بان قوله او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره معناه او جملة اسمية بحسب الظاهر يرشدك اليه قوله وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا واختلف فيه فقيل هو محمول على ظاهره من غير اعتبار تقدير وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا فهو من وضع الاسمية موضع الفعلية كما قيل في • فهلا نفس ليلى شفيعها • وصدره • ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة • الي وقد تقدم الكلام في بحث الا المشددة المفتوحة الهمزة فقد ذهب ابن بعضهم الى ان هلا مع اختصاصها بالافعال دخلت في البيت على الجملة الاسمية شذوذا وقال الفارسي هو من النوع الاصل والاصل لو شرق حلقي فهو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا ولا يخفى ما فيه من التكلف وخرجه ابن عصفور على ضعف كان الشانية فالجملة الاسمية في محل نصب على الخبرية وكذا حكم البيت الثاني ولكن جعل كان في الثاني غير شانية وقال المتنبي • ولو قلم القيت في شق راسه • من السقم ما غيرت من خط كاتب • الشق بفتح المعجمة الفرجة بين الشيئين وبكسرها احد الجانبين والبيت يحتمل لهما اي لو القيت في الفرجة التي بين جانبي راس القلم او لو القيت في احد شقي الراس ما غيرت خطا القرط نحو لي وليس هذا بابلغ من قوله في المعنى • كفى بجسمي نحولا انني رجل • لولا مخاطبتي اياك لم ترني • واقوله روي بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير ولو لابست قلما • وانما كان اوجه لان المعنى عليه بل لو القيت في شق قلم لان ذلك هو المعنى بالملابسة وهو مراد الشاعر كما يظهر واما على الرفع فالمعنى على ما ياتي ولو

ولام اللص فيما ياتي في الباب الخامس يميل اليه بالتوجيه وهي لولو جملة مع

حصل او لو بس قلم وحصل لا يحصل منه المعنى المراد الا بتكلف امر بعيد ولو بس لا يظهر به المقصود وهذا التقدير على المختار كما يقدر في نحو زيدا جئت عليه اذ لا يمكن تقدير فعل ناصب من معنى المذكور ولفظه اي جئت زيدا اذ ليس المعنى عليه ولا تقدير فعل من الاهانة ونحوها اذ ليس ذلك مراد المتكلم فتقدير الملابسة التي هي اعم الافعال لتحقق الاعم في ضمن الاخص فان قيل كيف يجعل نصبه من باب الاشتغال وشرطه ان يكون مما يصح الابتداء به لو رفع وقلم نكرة ولا مسوغ قلنا قد قيل بعموم النكرة في سياق الشرط فالمسوغ متحقق والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى لان المعنى يقتضي بحصول قلم شانه ما ذكر اي ولو حصل قلم اي ولو لو بس قلم كما قالوا في قوله • اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته • فيمن رفع ابنا ان التقدير اذا بلغ والمصراع صدر بيت عجزه • فقام بفاس بين وصليك جازر • وهو من ثاني الطويل من قصيده لذي الرمة يمدح بها امير البصرة وقاضيها بلال بن ابي بردة عامر بن ابي موسى الاشعري وقبله يخاطب ناقته • اقول لها اذ شمر الليل واستوت • بها البيد واشتدت عليها الحرائر • ومطلعها • لمية اطلال بحزوى دواثر • عفتها السوافي بعدنا والمواطر • وحزوى بالزاي اسم موضع والدواثر الدوارس وعفتها محتها والسوافي بالفاء الرياح تسفي التراب اي تذريه او تحمله والمواطر جمع ماطرة وتشمير الليل ذهابه وانصرافه واستوت بها البيد اي استوى سيرها في البيد ومضت على قصده والحراير جمع حرور بضم او له الحر ضد البرد وبلال هذا ممن روى عن انس بن مالك وغيره وكان ذا دهاء ورابي كولا جابرا في حكمه وهو ممن قتله دهاه فقد حكي انه لما حبس قال للسجان خذ مني واعلم يوسف بن عمر اني قد مت وكان في حبسه فقال له السجان فكيف تصنع اذا صرت الى اهلك فقال لا يسمع لي يوسف بخبر ما دمت حيا على العراق فاتى السجان يوسف بن عمر فقال مات بلال قال ارنيه ميتا فاني احب ذلك فجاء السجان فالقى على بلال شيئا غمه حتى مات ثم اراه يوسف وذلك في سنة ست وعشرين ومائة وقد روي برفع ابن ونصبه فمن رفع فهو بتقدير فعل مبني للمفعول ومن نصب وهو الوجه فتقديره مبنيا للفاعل وعليهما يحذفه للمفسر وانما كان النصب هو الوجه لمطابقته المفسر ولاستغنائه بلالا عن تقدير ناصب له مستقل لانه عطف بيان او بدل فانه لم يرو الا منصوبا وعلى الرفع فالتقدير اذا بلغ ابن ابي موسى بلغت بلالا بلغته ولا يخفى ما فيه والنصل السيف ويروى فقام بفاس ووصلا الناقة منصلاها اللذان عند محل نحرها قال في الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجازر اسم فاعل من جزر الناقة نحرها وانما دخلت الفاء في جواب اذا مع انه مصدر بماض متصرف ولا نحو قد لان المراد الدعاء كقولك ان نجيتني فبارك الله فيك وعلى الرفع اي وعلى رفع القلم المتنبي فتكون القيت صفة لقلم اي مع متعلقه فان الرابط فيه ومن الاولى تعليلية على كل حال سواء رفعت القلم ام نصبته متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز النفي فانه مانع من ان يعمل ما بعده فيما قبله وقد يعلق بغيرت وان كان واقعا في حيز النفي لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله • ونحن عن فضلك ما استغنينا • تقدم الكلام عليه وعلى قائله في بحث اذا وقول الشارح وصرح هناك بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر فلم يكن له بعد ذلك ان يخرج النثر عليه فيه ان المص انما خرج ههنا عليه كلام المتنبي وهو من قبيل النظم دون النثر المسئلة الثانية تقع ان المفتوحة الهمزة المشددة النون بعدها كثيرا نحو ولو انهم امنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ونحو قوله • ولو ان ما اسعى لادنى معيشة • كفاني ولم اطلب قليل من المال • وقد تقدم الكلام عليه وموضعها عند الجميع رفع فيه تسامح مشهور اذ لا حظ للحرف في الموضعية والتحقيق انها مع معمولها في تاويل اسم مرفوع فقال س رفعه بالابتدا ولا يحتاج هذا المبتدا الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كما قيل في نحو علمت ان زيدا قايم واختص اي ان المصدرية من بين ساير ما يأول بالاسم بالوقوع بعد

لوكا اخضت غدوة بالنصب بعد لدن واختص الحين بالنصب بعد لات من بين ساير اسماء الزمان
وقيل على الابتدا والخبر محذوف لاستغنى عنه كما قال سيبويه ثم قيل يقدر مقدما على الابتدا اي ولو ثابت
ايمانهم على حد وانية لهم حلنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا موخرا عن المبتدا ويشهد له انه ياتي موخرا
بعدها كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني هو من ثاني البسيط وقايله
مجهول والاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع بفتحتين نقيض الصبر وجزع بفتح
الجيم وكسر الزاي صفة مشبهة منه والنوى البعد والوجد الذي ينوي المسافر من قرب او بعد وقد اراد به
الفراق مجازا من اطلاق اسم المسبب على السبب والوجد الحزن او شدة الشوق ويبريني من بريت القلم
اي ينحت جسمي وذلك اي جواز تقديره موخرا لان لعل لا تقع هنا اي بعد لو فلا تشتبه ان المؤكدة اذا قدمت
بالتي بمعنى لعل فلا يلزم فيها تقديم الخبر لان ذلك لا يكون الا حيث اللبس وتعليل الشارح عدم وقوع لعل
هنا بما تقرر من انه لا يفصل بين اما والفاء بجملة مستقلة بل بجزء ما هو واقع بعد الفاء في الاصل فلو
جعلت ان هنا بمعنى لعل لزم الفصل بجملة مستقلة وهو باطل يقتضي ان الاشارة بذلك الى اتيانه موخرا بعد
اما فينا فيه تفريع المص عليه قوله فالاولى ان يقدر موخرا على الاصل اي ولو ايمانهم ثابت كما يشهد بذلك
الذوق السليم وذهب المبرد والزجاج من البصريين والكوفيين الى انها اي ان بعد لو فاعل والفعل
مقدر بعدها اي لو ثبت انهم امنوا ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل بخلاف الوجه السابق فان
فيه ايلاء لو الاسمية وهو شاذ كما عرفت قال الزمخشري قال الشارح في شرح التسهيل وسبق الزمخشري بهذا
السيرافي وفي شرح الحاجبية للرضي وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نايبة
عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبرها اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا
جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد ويجب كون خبر ان فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف وذلك لشدة طلب
لو للفعل كما هو حق حرف الشرط لان الشرط انما يعقل بالفعل ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام قال في الايضاح عند قول الزمخشري ولطلبهما اي ان ولو الفعل
وجب في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا فقد اطلق ذلك والصواب ان يقال ان كان الخبر
مما يصح التعبير عنه بالفعل فاما اذا لم يكن كذلك لم يقع الا الاسم كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام وليس طلبه وجوب الفعل ههنا كعلة وجوبه في لو زيد ذهب لانه في قولك لو زيد
ذهب لامر معنوي وهو ههنا لامر استحساني لفظي الا ترى انهم لو انهم قالوا لو ان زيدا ذاهب للزمتك
لكان المعنى مستقيما كما يقولون لو ان زيدا اخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل اذا امكن ليكون في
الصورة موافقا لقوله تعالى ان امرؤ هلك فانه عوض من اللفظ بالفعل المحذوف والفرق بينهما
ان في قولك لو ان ما هو يدل على الفعل المحذوف وهو قولك ان لان معناها الثبوت فكانك قلت
لو ثبت ان فاستغنى عن مفسر بعد ذلك من حيث المعنى وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد اي
وجوب كون الخبر فعلا انما هو في الخبر المشتق يعني اذا وقعت ان بعد لو المحذوف شرطها فخبرها
ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالتزم ان يكون خبرها فعلا لا اسم فاعل ليكون
كالعوض من لفظ الفعل المفسر وان كان جامدا لم يجب كالذي في الاية يعني اقلام كالذي في قوله
ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم هو من الضرب الثاني من البسيط
وقايله تميم بن ابي مقبل وبعده لا تحرز المرء احجاء البلاد ولو تبنى له في السموات السلاليم قال
ابن يسعون هذان البيتان من الامثال الحسان السايرة في تمني المرء عند طول النايبات ان يكون من

الجمادات

الجمادات التي لا تتألم وان شدة التوقي والحذر لا يدفع محتوم القدر ولو اختار من الارض نفقا او
استطاع الى السماء مرتقى والعيش الحياة والفتى الشاب وينبو يتجافى ويتباعد والحوادث جمع
حادثة وهي ما تنزل من نوايب الزمان ومصايبه وملموم مجتمع الاجزاء اي لو يكون الفتى كحجر موصوف
بهذه الصفة اي لا تؤثر فيه الحوادث ولا يبالي بها وتحرز تحفظ والاحجاء بحاء مهملة فجيم جمع
حجا بفتح المهملة الناحية ويطلق على الجانب وحجا العين جانبها والسلاليم جمع سلم بضم المهملة
وتشديد اللام المرقاة والدرج الى الارتفاع مشتق من السلامة والقياس السلالم بدون ياء الا
انه زادها للضرورة وقوله يصف جبانا ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وازنما
هو من ثاني الطويل من مقطوعة لجرير قالها يوم العطالي وهو يوم تفاخر فيه على الرياسة بسطام
ابن قيس وهانئ بن قبيصة ومفروق بن عمرو وقد وقع في الشواهد الكبرى للعيني نسبة هذا
البيت الى العوام بن سودب الشيباني قال الجلال ولا ادري من اين له ذلك فان البيت في ديوان جرير
ثم قال ثم رايت ابا عبيدة في كتاب العرب ذكر وقعة العطالي فبسطها وذكر البيت في ابيات قالها
العوام الشيباني وحسبتها بتاء الخطاب والمسومة المعلمة اي خيلا مسومة وقد وقع في الصحاح
بدل مسومة من نمر بالزاي والنون والزنم شي يقطع من طرف اذن البعير ويترك معلقا
يابسا وانما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعبيدا بضم العين وازنم بفتح الهمزة وسكون الزاي
قبيلتان من بني يربوع وقول الشارح في هذا البيت هذا كلام من اخذ الخوف بمجامع قلبه يقول لو
ان الذات التي تراها عصفورة خيل الى من شدة الجزع انها فرس معلمة تدعو هذين الشخصين
الى القتال مبني على ان حسبتها بتاء المتكلم وهو غفلة من لم يقف على ما قبل البيت ورد ابن مالك
قول هولاء الملتزمين لكون الخبر فعلا اذا كان مشتقا بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله
لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح هما من مشطور السريع المكشوف المزاحف بالخبن
وقايلهما لبيد بن عامر العامري والحي نقيض الميت لا مرادف القبيلة والفلاح الفوز والبقاء والنجا
وملاعب الرماح اراد به ابا براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب الملقب بملاعب الاسنة فجعله
لبيد ملاعب الرماح لان الاسنة اسنة الرماح لحكم القافية وهو عم لبيد ومما جاء فيه الخبر
فعلا ماضيا واسما مشتقا قوله اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول
والحق ان استعمال الفعل في خبرات الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا كان فعلا فالاكثر
ان يكون ماضيا لكنه كالعوض من شرط لو الذي هو ماض وقد جاء مضارعا في قوله تمد بالاعناق
او تلويها وتشتكي لو اننا نشكيها وقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه
لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان والا لما اوجب ان يكون الخبر فعلا ولا ابن الحاجب والا لما
استدل بالشعر على رد قوله اولئك وهي قوله تعالى لو انهم بادون في الاعراب قال الشارح لقد هول
المص ما حاسم ولوح بتصور نظر هولاء الايمة وتبجح بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان
ما اهتدى اليه دونهم ليس بشي وذلك لان لو في الاية التي اوردها ليست شرطية بل اما مصدرية
او للتمني وانما الكلام في تلك كما قال الرضي واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان
المصدرية وليست بشرطية لمجيها بعد فعل دال على معنى التمني بل قال ابن الحاجب في منظومته لو انهم
بادون في الاعراب لو للتمني ليست من ذا الباب وقد يقع في بعض النسخ ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي
لو ان عندنا ذكرا من الاولين قيل عليه ولا دليل في هذه على الزمخشري لاحتمال انه يوجب تعلق الظرف
فيها بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل واجيب بانه لما كان انما يتعلق به الظرف محذوفا على سبيل

الوجوب لا قامتنا لظرف مقامه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل والاسم المشتق فصح الاستدراك
بدعلي من يقول يجب ان يكون فعلا المسئلة الثالثة لغلبة دخوله لو على الماضي لم تجزم ولو اريد بها معنى
ان الشرطية كما ان استعملت للمستقبل وزعم بعضهم ان الجزم بها في الضرورة دون السعة وفي الشعر
دون النثر كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل هو من الضرب الثالث
من الرمل وقايله على ما في الحماسة امراة من بني الحارث ترثي شخصا وقال العيني هو لعلقمة وقبله
فارس ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل وسياتي انشاده في الباب الخامس ان شاء الله تعالى
ونتكلم عليه ثمة وبعده غير ان الباس منه شيمة وصروف الدهر تجري بالاجل الميعة بفتح الميم وسكون
المثناة التحتية بعدها مهملة فهاتا نيث النشاط واول جري الفرس اي لو يشا النجاة فرس له ذو نشاط
وفي القاموس ماع الشي يميع جرى على وجه الارض منبسطا في هينة والفرس جرى ولاحق الاطال اي ضامر
الجنبين وهو بالمدجع اطل كابل الخاصره ويقال فيها ايطل فيجمع على اياطل وقد جمع في موضع التثنية
والنهد بفتح النون وسكون الهاء الجسيم المشرف وقال المرزوقي اي غليظ والخصل بضم الخاء المعجمة و
فتح الصاد المهملة جمع خصلة بالضم فالسكون كغرفه وغرف قال في الصحاح هي لفيفة من الشعر
وقولها غير ان الباس منه شيمة على حد ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم البيت ومنه نعت لشيمة
قدم عليه وصروف الدهر مبتدا خبره تجري وبالاجل حال والباء للمصاحبة اي تجري مصاحبة للاجل
او مفعول به والباء للتعدية والمعنى كما قال المرزوقي ثبت ولم ير لنفسه الانقباض والاحجام لانه
الصبر في الشدة والباس عادة منه وطبيعة ولان صروف الدهر تجري الى النفوس باجالها ولكل
حي وقت من يوم معلوم فاذا انتهى العمر به الى ذلك الوقت انقطع وقوله تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت
احدى نساء بني ذهل بن شيبانا هو من الضرب الثاني من البسيط وقد نسبه الجوهري الى لقيط بن
زرارة قال الشارح ولم ينشده بلو وانما انشده بلم وقد رايناه في بعض نسخ الصحاح بلو وهو
كذلك في نسخة المحشي وتامت فوادك تيمته بتشديد المثناة التحتية عبدته وذللته والتيم العبد
ومنه تيم الله والمتيم من تيمه الحب وذلله وعبده وقد خرج هذا البيت على ان ضمة الاعراب سلبت من
قوله صلى الله عليه وسلم يحزنك تخفيفا كقراءة ابي عمرو ينصركم يشعركم ويامركم بسكون الراء منها لكن تعليلهم هذه
القراءة بطلب التخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد او نوعين ياباه هذا التخريج لان الحركة
الثالثة من يحزنك فتحة خفيفة قالوا واذا جاز اسكان حرف الاعراب واذهابه في الادغام ولو صورة للتخفيف
فاسكانه لم يرد ابقاء بها اولى وخرج البيت الاول على لغة من يقول شا يشا من بالف من غير همزة ثم ابدلت
الالف همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم بالهمزة فيهما بدلا عن الالف وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منساته
بهمزة ساكنة قبل تاء التانيث فان الاصل منساته بهمزة مفتوحة مفعلة من نساه اذا اخره واذا
زجره وساقه فان العصا تنسا في بها الدابة فان تصغيرها على منيسئة وتكبيرها على مناسي دل عليه
وقول الفرا يجوز من سأته بفصل من على انه حرف جر والساة لغة في سة القوس فيه بعد وتحرف كذا في
القاموس ولا جائز ان يكون سكون الهمزة اصلا لان ما قبل تاء التانيث لا
يكون الا مفتوحا لفظا او تقديرا الرابعة جواب لو اما مضارع منفي بلم قيل ولا يكون كذلك لان لو شرط
الماضي فلو وقع بعدها المضارع فلا بد من صارف يصرفه الى الماضي كلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او
ماض مثبت او منفي بما والغالب على الماضي المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تجرده
منها وهو غير قليل لو نشاء جعلناه اجاجا وليس كما قد يقع في بعض نسخ التسهيل من ان حذف
هذه اللام انما يغلب في الصلة نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم لان

مطرد على لغة ولجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري اي يجوز والجزم بها
صح صح

التقييد بالصلة امر لا يعرف لغير ابن مالك ولان مقتضاه ان حذفها من غير الصلة قليل ويرده ما
تلاه المص وقوله تعالى لو نشاء اصبناهم لو شيت اهلكتهم والغالب على الماضي المنفي تجرده منها وليس كما قال
الشارح ان ظاهر العبارة ان المنفي مطلقا سواء كان منفيا بلم او بما يتجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان
اللام لا تدخل على لم اصلا لان الكلام في منفي الماضي وهو لا يكون بلم لا يقال الاولى والغالب على النافي تجرده
منها فان اللام انما يتصل بحرف النفي ويتجرد هو عنها لانا نقول المحدث عنه هو الجواب وهو لا يتجرد عن حرف
النفي تارة او يتجرد اخرى نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا
ولكن لا خيار مع الليالي هو من الضرب الاول من الوافر ولم ار من سمى قايله وقد انشدني شيخنا الموفق
ابي ذر الحلبي ورايت في بعض المجاميع الادبية انها للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد او دعكم واودعكم جناني
وانثر دمعي نثر الجمان ولو اعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الزمان والجنان بفتح الجيم القلب
او روعه والروع والجمان بضمها اللولو او حبوات اشكال اللولو من فضة الواحدة جمانة والخيار بكسر الخاء
المعجمة الاسم من الاختيار وقولهم انت بالخيار معناه اختر ما شيت ونظيره في الشذوذ اي في القلة لان
قسيم الغالب قليل لا شاذ مخالف للقياس اقتران جواب القسم المنفي بما فيها اي باللام كقوله
اما والذي لو شاء لم يخلق النوى لين غبت عن عيني لما غبت عن قلبي هو من الضرب الاول من الطويل
وفي امالي القالي انشدنا ابو بكر بن الانباري انشدنا ابو بكر السمسار انشدنا ابو علي العنزي انشدنا
مسعود بن بشر وذكر البيت قال الشارح يمكن ان يكون وجه الشذوذ في البيت ادخال اللام على جواب
ان الشرطية فان اللام الداخلة على ان ليست للتوطية لان القسم ملفوظ به وهي انما تدخل ايذانا
بقسم مقدر فالظاهر انها لام جواب القسم فيكون الجواب مجموع الشرط والجزاء واللام الثانية داخلة
على جواب ان شذوذا قال ولو ثبت هذا لكان فيه مستروح للمص وغيره في قولهم والا لكان
كذا لكن تصريح المص بان اللام الثانية لام جواب القسم يابى ذلك فتامله ومن ورود جواب لو الماضي مقرونا
بقد وهو غريب كقول جرير لو شيت قد نقع الفواد بشربة تدع الحوايم لا يجدن غليلا هو من
الضرب الثاني من الكامل من قصيدة يهجو بها الفرزدق لكن الجوهري في صحاحه نسبه الى لبيد واستشهد
به على انه يقال وجد يجد بالفتح في الماضي والضم في المضارع اي اصاب يصيب ومن ثم اقتصر على مفعول واحد
وانها لغة عامرية وجزم ابن بري بما عليه المص ويمكن كما قال المحشي ان يكون ذلك من توارد الخاطرين فيكون قولا
لكل منهما وشيت بكسر تا الخطاب ونقع بالنون والقاف والعين المهملة يقال نقع الماء العطش نقعا ونقوعا
سكنه ويقال شرب حتى نقع اي سكن غليله وفي المثل الرشف انقع اي اقطع للعطش وفاعل نقع ضمير
يعود الى ما قبله او ثم مضاف محذوف اي نقع عطش الفواد وتدع تترك والحوايم جمع حايم وهي كالحايمات
في الاصل الحيوانات التي تحوم على الماء اي تدور قالوا والايل تاكل الافاعي في الصيف فتحمى وتلتهب لحرارتها
فتطلب الماء فاذا راته امتنعت عن شربه وحامت عليه تتنسمه لانها لو شربته في تلك الحالة هلكت فلا تزال
تحوم حتى يذهب ثورات السم ثم تشربه فلا يضرها والى هذا المعنى اشار من قال
هجرتك لا قلى مني ولكن رايت بقاء ودك في الصدود كهجر الحايمات الورد لما رايت ان المنية في الورود
تغيظ نفوسها ظما وتخشى حماما فهي تنظر من بعيد تصد بوجه ذي البغضاء عنه وترمقه بالحاظ الودود
والغليل بالمعجمة حرارة العطش هذا وقد جاء اقتران جواب لو بقد بل وشرطها في صحيح البخاري في باب رجم
الحبلى من الزنا وفي الخمس ولفظ الاول وهو من حديث ابن عباس الطويل الذي فيه ذكر البيعة بعد وفاته صلى الله عليه
وسلم قال لي عبد الرحمن بن عوف لو رايت رجلا اتى عمر فقال يا امير المومنين هل لك في فلان يقول لو قد مات
عمر لقد بايعت فلانا وفلان المشار اليه بالبيعة على ما في فوايد البغوي طلحة بن عبيد الله وفي الانساب

للبلادري انه علي وان فلانا الاولى الزبير ولفظ الثاني وهو من حديث جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا الوجودية
ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها اي بقد كقول جرير ايضا لولا رجاوك قد قتلت اولادي وهذا عجز بيت
تقدم الكلام عليه في ون حرف الالف قيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفا فالاول
كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا قيل هو جواب لقسم مقدر هو ما قواه
في بحث لام الجواب وجعله هناك اولى وجعل مقابله تعسفا واليه ذهب الرضي جازما بتقدير القسم في
مثل ذلك قبل لو وبان جواب القسم ساد مسد جواب لو وفي البحر اللام لام الابتدا الا الواقعة في جواب لو
وجواب لو محذوف لفهم المعنى اي لاسواء ثم ابتدي على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بايمانهم وتقواهم
وترتيبه عليهما وهذا قول الاخفش وقيل اللام لام جواب لو والجواب لمثوبة من عند الله والاول اختيار
الراغب والثاني اختيار الزمخشري ومختاره غير مختار لانه يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية
جوابا للو انما جا هذا المختلف في تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم في لسانهم
انتهى ويكون الاسمية جواب لو قال الزمخشري حيث قال وانما عدل عن الفعلية اليها لما فيه من الدلالة على ثبات
المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك وجوز ايضا ان يكون قوله ولو انهم
امنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة الله ايمانهم واختيارهم له كانه قيل وليتهم امنوا ثم ابتدي لمثوبة
من عند الله خير ولا يخفى ابتنا هذا القول على معتقد المعتزلة في جواز ارادة الله ما لا يقع واما على قول
اهل الحق فلا يجوز حملها على التمني الا الحكاية على معنى انهم بحال يتمنى العارف ايمانهم وابقاهم تلهفا عليهم
وفي حاشية التفتازاني ان الزمخشري يرد عليه ان الاسمية لا تصلح جواب لو اما لفظا فلاطباق النحاة على
ان يكون الا فعلية ماضوية واما معنى فلان خيرته المثوبة لا تتقيد بايمانهم ولا تنتفي بانتفايهما
فالاولى ان الجواب محذوفة اي لاثيبوا عليه وكذا يرد على دعواه دلالة الاسمية على ثبات المثوبة ان الاسمية
انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة نعم ما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة
لهم واجاب بان الجواب جملة ماضوية تقديرا والاصل لاثابهم الله مثوبة فعدل الى مثوبة لهم للدلالة
على ثبات المثوبة واستقرارها بتقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم
الخير وترغيبا لمن سواهم في المثوبة والتقوى الثاني اي مثال اقتران جواب لو بالفا وهو جملة اسمية
مثل قول الشاعر ۞ قالت سلامة لم تكن لك عادة ۞ ان تترك الاعدا حتى تعذرا ۞ لو كان قتل يا سلام فراحة
لكن فررت مخافة ان او سرا ۞ البيتان من الضرب الاول من الكامل ولم يسم قايلهما قال الشارح اسم تكن
اما ضمير مذكر عايد الى الفرار المفهوم من السياق او ضمير مونث يعود الى هذه الخصلة او الفعلة المراد بها الفرار
وعادة خبر تكن ولك صفة في الاصل قدم فصار حالا وان تترك الاعدا خبر مبتدا محذوف اي عادتك قتل
الاعدا ويحتمل ان يكون الكلام وقع على طريق الاستفهام الانكاري وحذفت الهمزة لعدم الالباس والاخفش
يراه مقيسا اي لم يكن قتل الاعدا حتى تعذر عادة لك فيكون ان وصلتها اسم تكن وعادة خبرها وعندي ان
هذا الوجه لا يتعين معه تقدير الاستفهام بل لو بقي الكلام اخبارا صح لكونه اعلاما بفايدة مضمون الخبر
اي اعلم ان ذلك الامر لم يكن عادة لك نعم يجوز ان يكون متضمنا معنى الاستفهام اي فكيف وقع منك وتعذر
اما مبني للمفعول من عذرته صيرته معذورا مقبول العذر وللفاعل من اعذر الرجل اي صار ذا عذر
او من اعذر في الامر اذا بالغ فيه وكان من لو كان تامة ويا سلام منادى مرخم وهو اما على لغة من ينتظر
فالميم منه مفتوحة او لا فمضمومة وراحة خبر مبتدا محذوف اي فهو راحة ولا يتعين ذلك لجواز ان يكون
عطفا على قتل وجواب لو محذوف اي لو كان قتل تعقبه راحة من هموم الدنيا لثبت بدليل الاستدراك

فان مراده الاعتذار عن عدم ثباته فانه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت في موقف
الحرب لكن خاف الامر المفضي الى العسرة والذل فنفر لولا على اربعة اوجه احدها ان تدخل على جملتين
اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى ومن ثمة تسمعهم يقولون ان لولا حرف امتناع لوجود
واما قول ابن مالك لوجوب فمراده بالوجوب الثبوت كما يعبرون عن الاثبات بالايجاب
ويفهم من ذلك ان شرطها لا يكون الا موجبا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود ولا ينافي ذلك قول
ش ان لولا جواب لما كان سيقع لانتفا ما قبله فان الاكرام كان سيقع لو انتفى وجود زيد لكن وجوده
غير منتف بل هو ثابت فالاكرام ممتنع واما قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك
عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب والا اي وان لا يكن التقدير ما ذكر
لانعكس معناها وصارت حرف وجود لامتناع وفيه ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد تقدم مثله
نظايراذ الممتنع المشقة والموجود الامر وتوضيحه ان ظاهر هذا الحديث مشكل اذ حكم لولا ان تكون الجملة
الثانية بعدها ممتنعة والاولى موجودة ولا كذلك المفهوم منه لان الامر بالسواك واقع لحديث
استاكوا والمشقة منفية غير واقعة والجواب ان الحديث محمول على حذف في الجملة الاولى والثانية والتقدير
لولا مخافة المشقة على امتي لامرتهم بالسواك امر ايجاب فحذف المضاف من الاولى وقيد الثانية ولولا على
مقتضاها فان الامر على وجه الوجوب ممتنع لوجود خوف المشقة وانما الامر بالسواك على جهة الندب
قيل ومن مشكلات لولا ايضا قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طايفة منهم ان يضلوك اذ
ليس همهم منتفيا فان الواقع انهم هموا واجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طايفة منهم
بالاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال واجاب كثير من المفسرين بان الجملة جواب لولا وليس
القصد الى نفي همهم اي وان كان مفهوما من ظاهر الاية مع انه واقع بل الى نفي تاثيره فيه وليس المرفوع
بعد لولا فاعلا بها بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه اي عن ذلك الفعل المحذوف ولا فاعلا بها نفسها
اصالة خلافا للزاعم ذلك والاول قول الكسائي زعم ان ما بعد لولا فاعل بفعل محذوف كما بعد لو
في لو ذات سوار لطمتني قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد
امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع الدخول
على لا على ذلك الاقتضا ومعناها ايضا مع لا باق كما هو مع بقية حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك
وانتفا الانتفا ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفا الثاني كافادة لو في قولك لو
لم تاتني شتمتك لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على القول بان لولا كلمة مستقلة
لا لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلابد له من مفسر وان كلمة لا لا تدخل على الماضي في
غير الدعا وجواب القسم الا مكررة في الاغلب والثاني قال الشارح لم اره الى الان والذي رايته في الجني
الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفرا عن بعضهم ورده بانك تقول
لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس موافق القول الثاني الذي حكاه المصنف
والثالث قول الفرا وعلل بانها مختصة بالاسما كسائر العوامل ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع
وبان الحرف المختص بالاسم بحكم الاستقرا اما جار فقط او ناصب رافع اما ان يكون رافعا فقط فلا بل
رفعه بالابتدا ثم قال اكثرهم اي اكثر القايلين بان رفعه بالابتدا يجب كون الخبر المقدر لهذا المبتدا كونا
مطلقا عاما محذوفا نحو الوجود والحصول فاذا اريد الكون المقيد الخاص لم يجز ان تذكره وذلك ان تقول
لولا زيد قايم فان نحو ذلك لم يثبت بالسماع كما نص عليه ابن ابي الربيع والا ان تحذفه بل تجعل مصدره
هو المبتدا فيكون الخبر كونا مطلقا ولجب الحذف كما هو المستعمل فتقول لولا قيام زيد لاتيتك او تدخل ان

المفتوحة المشددة على المبتدا مذكورا خبره فتقول لولا ان زيدا قايم وتصيرات وصلتها مبتدا محذوف
الخبر وجوبا ويرجح تقدير الكلام الى لولا قيام زيد او مبتدا للخبر لدا استغنا بها في حيز المبتدا من الاسناد
ويقع في كثير من النسخ او فاعلا يثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو وقد استشكل ذلك بانه كيف
يتاتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا على الابتدا واجيب بان مراده بالمرفوع في قوله وليس
المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون ان مع معمولها وما جوز كونه فاعلا يثبت ان مع معمولها وهي
معها اسم ما ولى فلا اشكال وذهب الرماني هو احمد بن علي بن محمد ابو عبد الله النحوي المعروف بالشرابي الدمشقي
وابن الشجري والشلوبين وابن مالك الى انه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه لوجود شرطي
وجوب الحذف وهما القرينة الدالة على الخبر وهي لفظ لولا الموضوع للدلالة على امتناع لوجود فيقتضي ان الخبر
ما بعدها نحو موجود واللفظ السادّ مسد الخبر وهو جواب لولا ويكون خاصا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان
لم يعلم بخصوصه بعد الحذف بان لم يكن ثمة قرينة تدل عليه عند الحذف نحو حديث عايشة لولا قومك حديثوا
عهد بالاسلام لهدمت الكعبة ويروى حديثو عهد بكفر فان قرب عهدهم بالاسلام الحادث لهم يستلزم قرب
عهدهم بالكفر الذي كانوا عليه ويجوز الامران الحذف والذكر ان علم بان كان ثمة قرينة تدل عليه عند الحذف
نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج فانه يجوز فيه الاثبات لتقييده وعدم اطلاقه والحذف لوجود الدال عليه
وزعم ابن الشجري ان من ذكره لكونه كونا مقيدا ولولا فضل الله عليكم فجعل الجار والمجرور خبرا على انه ظرف
مستقر وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ويكون ظرفا لغوا والخبر كونا مطلق محذوف ولحن جماعة ممن
اطلق وجوب حذف الخبر ولم يفرق بين كونه مطلقا ومقيدا اي نسبوا الى اللحن ابا العلا المعري في قوله
في صفة سيف ۶ يذيب الرعب منه كل عضب ۶ فلولا الغمد يمسكه لسالا ۶ وهذا البيت من اول الوافر و
سينشد المص عجزه في المثال الرابع من الجهة الثانية في الباب الخامس والاذابة بالمعجمة الاسالة قال في القاموس
ذاب ذوبا وذوبانا محركة ضد جمد واذابه غيره وذوبه ولا منافاة بين صدر البيت وعجزه اذ تنفي
عجزه عدم السيلان ويقتضي صدره السيلان فان معنى يذيب يسيل وعبر بالمضارع اما لاستحضار
هذه الصورة العجيبة ليشاهدها السامع او لقصد الاستمرار اذ المراد ان امساك غمد السيف له مانع
من سيلانه منه فالمنفي سيلان خاص فلا ينافي الاول والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف ومنه
متعلق به والعضب بفتح المهملة وسكون المعجمة السيف القاطع والغمد بكسر المعجمة غلاف السيف
ويقال له الجفن بفتح الجيم وسكون الفا ايضا وليس هذا التلحين بجيد لامكان حمل التركيب على ما يكون
مستقيما في العربية كما اوضحه بقوله لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الاسم المرفوع بعد لولا
على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل على حد تسمع بالمعيدي اذا قلنا اصله ان تسمع ولكـ
تخريجه على حذف ان المشددة النون المفتوحة الهمزة وبطلان عملها فقد حمل بعض النحويين على ذلك قول
الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها وحمل ابن مالك عليه حديث نحن الاخرون السابقون يوم القيمة بيد كل
امة اوتوا الكتاب من قبلنا كما عرفت في الكلام على بيد من حرف البا ثم قال وهذا الحذف في ان نادر ولكنه
غير مستبعد في القياس على حذف ان لانهما اختان في المصدرية وشبيهان في اللفظ نعم قال المحشي ان
بيت المعري لا يتاتى فيه ذلك لكونه من المولدين بخلاف الحديث وبيت الزبير ولاحتمال تقدير يمسكه جملة
معترضة بين جملتي لولا وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش قبل والفارسي ايضا
انهم اي ان العرب لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى فكما لا تاتي بما هو في معناه وعلى الابدال
والاعتراض والحال عنده قال بر وكذا على حذف ان وابطال عملها على راي ابن مالك يتخرج ايضا قول تلك المراة
فوالله لولا الله تخشى عواقبه ۶ لزعزع من هذا السرير جوانبه ۶ هو من ثاني الطويل من ابيات وقبله ۶

تطاول هذا الليل واسود جانبه ۶ وارقني ان لا خليل الاعبه ۶ فقد خرج الامام مالك في موطيه عن عبد الله
ابن دينار ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج من الليل فسمع امراة تقول وانشد البيتين فقال عمر لحفصة
كم اكثر ما تصبر المراة عن زوجها فقالت ستة اشهر فقال لا احبس احدا من الجيش اكثر من ذلك وكان قد بعث
زوجها في جيش زاد ابن ابي الدنيا في كتاب الاشراف انها انشدت الابيات ثم تنفست الصعدا وقالت لهان
على ابن الخطاب وحشتي في بيتي وغيبة زوجي عني وقلة نفقتي فقال لها عمر يرحمك الله ولما اصبح بعث اليها
بنفقة وكسوة وكتب الى عامله يسرح اليها زوجها وارقني اسهرني والخليل هنا الزوج وزعزع بالبنا للمفعول
حرك وهو كناية عن الفعل المعروف وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدا ويرده انه لا رابط بينهما
والخبر متى كان جملة ليست عين المبتدا ولا بد فيه من رابط يربطه بالمبتدا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون
ضمير رفع لانه حال محل ظاهر مرفوع ولن يكون الا ضميرا منفصلا وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه بالاتصا
خلافا للمبرد في انكار سماعه قال الشلوبين اتفق ايمة البصريين والكوفيين على انهم يقولون لولاي ولولاك
ولولاه فانكار المبرد هذيان ثم قال س والجمهور في تخريج ذلك هي جارة للضمير مختصة به دون الظاهر فلا تجره
كما اختصت حتى والكاف بالظاهر فجرتاه دون الضمير قال س ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعض حال
يعني لا ينكر ان تصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدا بعدها ومثل ذلك
لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة فاذا وليها غدوة نصبتها خاصة ولا يتعلق لولا بشي عند س وان كانت
حرف جر قال الرضي وفيه نظر فان الجار اذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق في نحو لولاك الظاهر ولا يصح تقدير
واغرب ابن الخويز فقال يمكن ان يتعلق لولا بفعل الجواب ويفيد مع ذلك معنى الامتناع وموضع المجرور بها
رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال السيرافي الجار مع المجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك زيد
قال الرضي وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زايدا واما اذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون
مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا والحق ان الحرف الزايد ايضا لا دخل له في الموضعية وانما الموضع لمدخوله فقط
وما اوهم خلاف ذلك من كلامهم فمبني على المسامحة وقال الاخفش الضمير مبتدا فهو مرفوع المحل ولولا غير جارة ولكنهم
انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا فانابوا المرفوع عن المخفوض اذ قالوا ما انا كانت
فان قيل ان مذهب س يرجح ان فيه تغييرا واحدا بجعل لولا حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه
تغير اثني عشر ضميرا قلنا ويرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا
الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب
خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وقد مضى وفي بعض النسخ وكذا سلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير
المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال باللفظ بخلاف الضماير المتصلة فانها لاتصالها كالجز
مما قبلها في عدم الاستقلال فلا تستقيم فيها الانابة وهذا رد على الاخفش كما ترى واشار بما مضى الى ما اسلفه
في الكلام على عسى من حرف العين في الرد على الاخفش ايضا حيث ذهب في نحو عساك وعساه الى ان عسى باقية
على عملها عمل كان وانما استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع فاذا عطف عليه اي على المضمر المتصل بلولا اسم
ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه اي رفع ذلك الاسم الظاهر المعطوف وان قلنا بخفض المعطوف عليه لانها
لا تخفض الظاهر الثاني ان تكون للتحضيض هو مصدر حضض مبالغة في حض والحض على الشي طلبه والحث
عليه والعرض فتختص بالمضارع او ما في تاويله من الماضي نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا اخرتني الى اجل قريب
اي لولا تؤخرني والفرق بينهما مع اشتراكهما في الطلب ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين
وتادب وانما اختصت بالمضارع او ما في تاويله لما فيهما من معنى الطلب ولا معنى لطلب الفعل بعد مضيه وكذا
جعلها للتحضيض مع الفعل مطلقا واذا وليها الماضي فهي للتوبيخ كابن مالك خطا لانه لا توبيخ ولا لوم الا على

ترك ما هو مطلوب قال ابن الحاجب في امالي المفصل ان لولا لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان
صالحا له وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منذ ذلك قوته فصار مستحقا للوم والتوبيخ والثالث
ان تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي لان معنى التوبيخ ح اللوم على ترك الفعل فلم يكن الفعل معها الا ماضيا
حتى يتحقق تركه فيتوجه التوبيخ واللوم عليه نحو لولا جاوا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون
الله قربانا وعدوا هذه الاية من قبيل ما لولا فيها للتوبيخ يقتضي ان التوبيخ قد لا يستلزم الطلب اذ ليس نصر
الشركاء مطلوبا منهم لاستحالته بل قد يدعى ذلك في الاية التي قبلها لان مجي اهل الافك بالشهداء الاربع غير
مطلوب ايضا لكما لا يخفى فتامل واما قول ابن مالك ان الفعل الماضي بعد حرف التحضيض يحتمل المضي والاستقبال
فهو مبني على ما تقدم عنه وذلك انه اذا اريد به الحض فمستقبل والتوبيخ فماض ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا
ان الفعل اخر عن لولا لتقدم معموله الظرف عليه وقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا
الكمي المقنعا الا ان الفعل الذي من شانه ان يلي لولا اضمر اي لولا عددتم والبيت من ثاني الطويل من قصيدة
لجرير يرد بها على الفرزدق قال الجلال ورايت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت الى الاشهب بن رميلة العقر
بفتح المهملة مصدر عقرت الناقة اعقرها اذا احصدت قوايمها بالسيف لتسقط كي تنحرها كذا في التقريب وفي
القاموس العقر الجرح واثر كالحز في قوايم الفرس والابل والنيب المسنات من الابل جمع ناب واصله فعل بضم الفاء
وسكون العين وانما كسرت النون لتسلم الياء وبنو ضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة كالجوزلجي من العرب
ويقال ضوطري للرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه اي المستتر فيه وقيل الذي يكمي
شجاعته اي يخفيها والمقنع بتشديد النون الذي على راسه مغفر او بيضة حديد والمعنى انهم يفتخرون بنحر الابل
المسنة ولا يفتخرون بقتل الشجعان اللابسين وانما الفخر بذلك قال البطليوسي كان غالب ابو الفرزدق فاخر
سحيم بن وثيل الرياحي حتى نحر ماية ناقة فنحر سحيم ثلثماية ناقة وقال للناس شانكم واياها فقال علي بن ابي
طالب رضي الله عنه هذه مما اهل به لغير الله فلا ياكل احد منها شيا فاكلها السباع والكلاب فكان الفرزدق يفتخر
بذلك في شعره فقال جرير ليس الفخر في عقر النوق والجمال وانما الفخر في قتل الشجعان والابطال وقول النحويين في تقدير
لا بعد لولا تعدون بصيغة المضارع وان كان على وفق الظاهر مرده اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في
المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي قيل يمكن دفع هذا الرد بان لولا قلما تستعمل في المضارع
الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فوضح ما قدروه اذ
المراد تحضيضهم على ان يعدوا في المستقبل قتل الكماة من مفاخرهم وهو متضمن لتوبيخهم على ترك هذه الخلة
في الماضي فانهم افتخروا بالكوم وتركوا الشجاعة فوبخهم على عدم الاتصاف بها وحضهم على الافتخار فيما يستقبل
بالصرامة والحق ان التحضيض هنا ليس مرادا لانه في مقام هجوهم وتقبيح ما هم عليه وليس مراده الا محض
التوبيخ والتنديم وذلك انما يفيده الماضي دون المضارع فيتعين تقديره ولما كان ههنا مظنة ان يقال
هلا عددتم عقر النيب فانه المناسب ح اجاب بقوله وانما قال تعدون على حكاية الحال الماضية تصويرا لها
بصورة المشاهدة ثم لما استشعر امكان اعتبار الحكاية ايضا فيما قدره النحويون قال فان كان مراد النحويين
مثل ذلك اي ان كان مرادهم من تقدير تعدون ان يكون من باب الحكاية ايضا فحسن وقد اي كلمة لولا سواء فصلت ح
كانت للتحضيض والتوبيخ من الفعل باذ وباذا معمولين له اي للفعل وبجملة شرطية معترضة لا محل لها من
الاعراب فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم باسنا تضرعوا والثاني والثالث نحو فلولا
اذا بلغت الحلقوم وانتم ح تنظرون الخطاب لمن حول المحتضر والواو للحال ونحن اقرب اليه منكم ولكن
لا تبصرون اي لا تدركون كنه ما يجري عليه فلولا ان كنتم غير مدينين مجزيين يوم القيمة او مملوكين
مقهورين من دانه اذا اذله واستعبده واصل التركيب للذل والانقياد ترجعونها اي ترجعون النفس

الى

الى مقرها وهو عامل الظرف والمحضض عليه بلولا الاولى كما نبه على ذلك بقوله المعنى فهلا ترجعون الروح اذا
بلغت الحلقوم ان كنتم غير وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر بعلمنا او
بالملايكة فيكون على الاول قد وقع التعبير عن العلم بالقرب الذي هو اقوى سبب الاطلاع ولكنكم لا تشاهدون و
ذلك ولولا الثانية تكرار للاولى والاولى بما في حيزها دليل جواب الشرط المحذوف والرابع من اوجه لولا
الاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل عليه ملك قاله الهروي لعله علي بن محمد الهروي قال صاحب
انباه الرواة على انباه النحاة نحوي قدم مصر واستوطنها وروى عن الازهري وصنف كتابا كبيرا في النحو وصنف
كتابا كبيرا في النحو وصنف كتابا في معاني العوامل والاكثرهم لا يذكره والظاهر ان الاولى للعرض والثانية للتوبيخ
مثل لولا جاوا عليه باربعة شهداء وذكر الهروي ايضا انها تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت
فنفعها ايمانها الا قوم يونس اي لم تكن قرية امنت ايمانا نافعا الا قوم يونس والاستثناء متصل لان المراد
بالقرية اهلها مجازا والظاهر ان المعنى على التوبيخ اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن
الكفر قبل مجي العذاب ومعاينته ولم تؤخر التوبة عند اليه فنفعها ذلك بان تقبل الله منها وكشف العذاب عنها
وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى هو النحوي المعروف بالرماني والنحاس وقال ابو حيان تقديره
فهلا آمن اهل قرية وهم على مهل لم يلتبس العذاب بهم فيكون الايمان نافعا لهم في هذه الحالة ويؤيده قراءة
ابي وابن مسعود فهلا كانت قرية ويلزم من هذا المعنى النفي فهو لازم المعنى لا انه المعنى كما قال الهروي لان
التوبيخ يقتضي عدم الوقوع لما عرفت من انه يكون على ترك ما هو مطلوب وقد يتوهم ان الزمخشري قايل
بانها للنفي لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن اي ولكن قوم يونس ويجوز كونه متصلا والجملة في معنى
النفي لتضمن حرف التوبيخ معناه كانه قيل ما امنت ولعله انما اراد ما ذكرنا ولهذا قال والجملة في معنى
النفي ولم يقل ولولا للنفي كما هو حق التعبير لو اراد ذلك وكذا قاله في فلولا اذ جاءهم باسنا تضرعوا معناه
نفي التضرع وبعد قاضي المفسرين فقال معناه نفي تضرعهم في ذلك الوقت مع قيام ما يدعوهم ولا يخفى انه من باب تسمية
لازم المعنى معنى لانه المراد ههنا يرشدك اليه قوله لكنه جي بلولا ليفاد انهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع الا
عنادهم وقسوة قلوبهم واعجابهم باعمالهم التي زينها الشيطان لهم انتهى فان احتج محتج للهروي بانه قري بنصب
قوم على اصل الاستثناء ورفعه على الابدال وذلك امارة تقدم النفي في الكلام وانه غير موجب فالجواب ان الابدال
يقع بعد ما فيه رايحة النفي ولا يتوقف على صريحه كقوله عاف تغير الا النوي والوتد هو عجز بيت من اول
البسيط للاخطل وصدره وبالصريمة منهم منزل خلق يصف منزلا ارتحل اهله عنه والصريمة كل رملة
انصرمت من معظم الرمل اي انقطعت منه والارض المحصود زرعها والمنزل محل الدار والخلق محركة البالي
للمذكر والمونث والجمع خلقان وعاف دارس والنوي بضم الهمزة بعدها اخر الحروف كالناي والنئي بفتح النون وكسرها
والناي كهدي حفير حول الخباء او الخيمة يمنع السيل والوتد ككتف ما رز في الارض او الحايط من خشب ومنهم حال
من منزل وقيل من تغير وخلق وعاف صفتان لمنزل وكذا تغير صفة اخرى له والا النوي استثناء من الضمير في
تغير على طريق الابدال فرفع اي المستثني وكان حقه النصب لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله وان كان موجبا
الا انه اجرى مجرى النفي لذلك وادق من هذا قراءة بعضهم وهو ابي بن كعب فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع
على البدل من الواو ولما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وانما كان هذا ادق
واخفى لان لفظ الموجب نفسه مشعر في ذلك بمعنى النفي وليس مستفادا من خارج بخلاف ما ههنا فوضح لك ذلك ان البدل
في غير الموجب ارجح من النصب على الاستثناء وقد اجمعت السبعة القراء على النصب في الا قوم يونس فدل هذا الاجماع
على ان الكلام موجب لئلا يلزم الاجماع على النصب المرجوح في غيره ولكن فيه رايحة غير الايجاب اي رايحة النفي
ولذلك جاز فيه الرفع كما في قوله تغير الا النوي والوتد تنبيه ليس من اقسام لولا المبحوث عنها ههنا لولا في نحو قوله

الا زعمت اسماء اني لا احبها • فقلت بلى لولا ينازعني شغلي • هو من الضرب الاول من قصيدة لابي ذويب الهذلي ومن ابياتها ما سيورده المص في الباب الثاني شاهدا على وقوع الجملة مفعولا ثانيا في باب ظن وهو قوله
فان تزعميني كنت اجهل فيكم • فاني شريت الحلم بعدك بالجهل • ويا تي الكلام عليه ثمة ان شاء الله تعالى وان استفتاحية
وان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اي انى ولا احبها خبرها وانما لم يكن لولا في هذا البيت من الاقسام لانهما
كلمتان بمنزلة قولك لولا والجواب محذوف اي لولم ينازعني شغلي لزرتك كانها استدلت بعدم الزيارة على عدم محبته
اياها فادعت لذلك انه لا يحبها فهي تستدعي زيارته وهو يعتذر اليها عن عدم الزيارة وقيل بل هي الامتناعية
والفعل بعدها على اضمار ان ليكون في تاويل مصدر مرفوع على الابتدا الامتناع وقوع الجملة الفعلية بعدها فهو
على قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ان تقديره ان تسمع اي سماعك الا ان الفعل بعد حذف ان عاد مرفوعا لوما
بمنزلة لولا في انها تكون حرف امتناع لوجود وللتحضيض تارة وللتوبيخ والتنديم اخرى تقول لوما زيد لاكرمتك
وفي التنزيل لوما تاتينا بالملايكة وزعم المالقي انها لم تات الا للتحضيض ولا تاتي عنده للامتناع اصلا ويقع في بعض
النسخ وعليه نسخة الشارح هنا ويرده قول الشاعر لوما الاصاخة للوشاة لكان لي • لم اقف على تتمته والاصاخة
الاستماع والوشاة جمع واش وهو الساعي بالنميمة او الكذب ولا يخفى ان لوما في البيت امتناعية فقط • لم حرف جزم
لنفي المضارع مطلقا سوا كان نفيا غير محدود بزمان نحو لم يلد ولم يولد او محدودا متصلا بزمان الحال نحو ولم اكن
بدعايك رب شقيا او منقطعا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيا مذكورا وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم
يولد الاية اي ما ولد ولا ولد فهي وان دخلت على المضارع لنفي الماضي قيل وقد ينفى بها المستقبل ففي الحديث لو
ان احدكم اذا اراد ان ياتي اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا
فانه ان يقدر بينهما في ذلك ولد لم يضره الشيطان ابدا فان المراد نفي ضرر الشيطان فيما يستقبل
وما ذكره المص من معنى لم هو ظاهر مذهب س واكثر المتاخرين وذهب جماعة منهم الجزولي الى
انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع وتنفي معناه ووجه بان المحافظة على المعنى
اولى من المحافظة على اللفظ وصحح صاحب الجنى الداني الاول بان له نظيرا وهو المضارع الواقع
بعد لو والثاني لا نظير له وقد يرتفع الفعل بعدها حملا لها على اختيها ما ولا كقوله •
لولا فوارس من نعم واسرتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار • هو من ثاني البسيط وقايله مجهول
ونعم بضم النون وسكون العين المهملة قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط الادنون ويجوز فيه الرفع
والجر والصليفا تصغير الصلفا المدهى الارض الصلبة ويوم الصليفا يوم مشهور من ايامهم والعامل
والعامل فيه محذوف فان تقدير الكلام لولا شان فوارس من اولئك في ذلك اليوم ولا يصح تعلقه بلم يوفون
لان ما في حيز جواب لولا لا يتقدم عليه والمعنى لم يوفوا بذمة الجار او عهده فحذف المضاف وقيل لا يتعين
تقدير ذلك المضاف لتعلق الظرف به لجواز ان يكون هو الخبر على مذهب الرماني ومن وافقه على ذكر الخبر
اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يكون تقديرا لولا وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تاليها فقيل
هذا الارتفاع ضرورة فيختص بالشعر وقال ابن مالك لغة فيقع في نثر الكلام وسعته ايضا وزعم
اللحياني ان بعض العرب ينصب بها الفعل المضارع كقراة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله
من اي يومي من الموت افر • ايوم لم يقدر ام يوم قدر • هذا بيت مصرع من تام الرجز او بيتان من مشطوره
وفي الشرح الجلالي ما نصه هذا اول مقطوعة للحرث بن المنذر الجرمي وبعده ثم اورد ابياتا كلها من ثالث
الرمل فراجعه ان شيت ويقدر بضم حرف المضارعة وفتح الدال المهملة وقدر بضم القاف وكسر المهملة
والمعنى لا نجاة من الموت فان الحي في الدنيا ما بين يومين يوم قدر فيه هلاكه ودنا فيه اجله فلا ينجيه
منه فرار ولا ياتي دونه اعتصام ويوم لم يقدر فيه ذلك فهو سالم فيه لا محالة وكثيرا ما كان الله علي رضي الله

لوما

عنه

عنه على ما روي عنه يتمثل بذلك في يوم صفين موطنا نفسه على ملاقاة الابطال ومحركا له على منازلة الامثال
بلا يحجم عن القتال وفي اي يومي متعلق بافر وايوم بالجر وما عطف عليه بدل من اي وخرجا اي القراة
والبيت على ان الاصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها
فهي فتحة بنا لا اعراب وفي هذا التخريج شذوذان احدهما توكيد المنفي بلم مع خلوه عن الطلب وانما يوكد
المضارع بالنون اذا كان في حيز ما يفيد الطلب والاخر حذف النون الخفيفة لغير وقف ولا ساكنين اي
ولا التقايهما وهي انما تحذف لاحدهما تشبيها لها بالتنوين نعم انما تحذف للوقف اذا كانت بعد كسرة او ضمة
ومع يعود ما حذف لها واما اذا كانت بعد فتحة فالقياس قلبها الفا على قياس حكم التنوين نحو ولا تعبد الشيطان
واسر للعبد فالكلام المص لا يخلو عن شي فتامله وقال ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة
يعني همزة ام والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك والمحرك المجاور للساكن مجرى
الساكن اعطاء للجار حكم مجاورة تخيلوا ان الراء الساكنة متحركة بالفتحة التي هي حركة الجار وان الهمزة
المتحركة ساكنة ابدلوا الهمزة المتحركة الفا لكن بعد تخيلها ساكنة كما تبدل الهمزة الساكنة حقيقة بعد الفتحة
الفا يعني ولزم من فتح ما قبلها اي قبل تلك الهمزة اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة ثم قلبت الالف همزة متحركة
بفتحة اتباعا للفتحة الراء لئلا يلتقي ساكنان هاهنا هي والميم كما سيصرح به اخر البحث ومن ثم اكتفى به عن ذكره
هنا للزوم اعتباره في المقيس والاقيس بغي شي وهو انه قد يقع في بعض نسخ الشرح ان بين قول المص
يعني ولزم الى اخره وبين كلام ابي الفتح تنافيا الا ان قول المص هنا يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة
الفا او مقارن له وقول ابي الفتح قد اجرت العرب الى اخره يقتضي ان فتح الراء سابق عليه لانه مقارن لسكون
الهمزة السابق على الابدال قطعا واجيب بمنع التنافي بينهما ووجه بان قول المص ذلك انما يقتضي تاخر لزوم الفتح
او مقارنته وهو لا يستلزم تاخر الفتح نفسه او مقارنته والتنافي انما هو بهذا التقدير دون ذلك فتامل
قال اي ابو الفتح وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالالف واصلها المراة والكماة براء ساكنة فهمزة مفتوحة
وميم ساكنة فهمزة كذلك فاعطي كل من الساكنين حكم مجاورة المتحرك والمتحرك حكم مجاورة الساكن فتخيل
ان هناك همزة ساكنة بعد فتحة فقلبت الفا وهذا من باب اعطاء حكم احد المتجاورين الاخر في كلمة واحدة
وما نحن فيه في كلمتين وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا هو عجز بيت من ثاني
الطويل وصدره وتضحك مني شيخة عبشمية وعبد يغوث هذا هو ابن الحارث بن وقاص الحارثي كان سيد
قومه بني الحارث بن كعب وقايدهم يوم الكلاب الثاني الى بني تميم وفي ذلك اليوم اسر ثم قتل فانه لما انتهى
به عصمة بن ابير اسيرا خباه عند الاهتم على ان يجعل له من فدايه فوضعه الاهتم عند زوجته العبشمية فاعجبها
جماله وكماله خلقه وكان عصمة الذي اسره نحيفا فقال له من انت قال انا سيد القوم فضحكت
وقالت قبحك الله سيد القوم اسرك مثل هذا ولذلك قال بيت الشاهد ثم اجتمعت الرباب وانوا الاهتم
فقالوا اثارنا عند وقد قتل مضاد او النعمان فاخرجه الينا فابى الاهتم وكاد يكون بين الحيين الرباب
وسعد فتنة حتى اقبل قيس بن عاصم المنقري فقال اترى اقطع حلف الرباب من قبلنا وضرب فاه
بقوس فهتمه فسمي الاهتم انما دفعه الى عصمة بن ابير ولا ادفعه الا لمن دفعه الي فاتوا عصمة فقالوا
يا عصمة قتل سيدنا النعمان وفارسنا مضاد اثارنا اسيرك في يدك فقال اني ممحل وقد اصبت الغنى
فاشتراه بنو الحيحاس بماية بعير فدفعه اليهم فخشوا ان يهجوهم فشدوا على لسانه نسعة فقال
انكم قاتلي لا محالة فدعوني اذم اصحابي وانوح على نفسي وعقد لهم ان لا يهجوهم فاطلقوا لسانه
فقال قصيدته التي اولها • الا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا • فما لكما في اللوم خير ولا ليا • الم تعلما ان الملامة
نفعها • قليل وما لومي اخي من شماليا • فيا راكبا اما عرضت فبلغا • نداماي من نجران ان لا تلاقيا •

ومنها اقول وقد شدوا لساني بنسعة • امعشر تيم اطلقوا عن لسانيا • وتضحك مني شيخة عبشمية •
كأن لم ترى قبلي اسيرا يمانيا • وقد علمت عرسي مليكة انني • انا الليث معديا عليه وعاديا • قال الجاحظ
في البيان ليس في الارض اعجب من طرفة بن العبد وعبد يغوث فانا قسنا جودة اشعارهما في وقت احاطة
الموت بهما فلم تكن دون سائر اشعارهما حال الامن والرفاهية ومعنى كفى اللوم ما بيا كفى ما بي من جانب
فلا يحتاجون الى لومي مع اساري وجهدي والشمال بكسر المعجمة الطبع واصل الشمايل وبيت فيا راكبا استشهد
به المص في توضيحه على نصب المنادي اذا كان مفردا نكرة ويروى بالالف ايا راكبا وصلا يريد ايا راكبا على
الندب فحذف هاء السكت واما بكسر الهمزة اصله ان ما فادغمت نون ان الشرطية في ميم ما المزيدة ادغام
المتقاربين وعرضت تعرضت قاله البعلي وقال بعض شراح ابيات المفصل هو من عرض الرجل اتى العروض
وهي مكة والمدينة وما حولهما وقال التدميري عرضت تعرضت وظهرت وقيل معناه اتيت العروض وهي
جبال نجد وندامى جمع ندمان من المنادمة على الشراب والمصاحبة عليه والمنادمة مقلوبة من المداومة
اي ادمان الشراب كذا قيل وقيل ان المتصاحبين على المدام قد يكون من احدهما ما يندم عليه فلذلك سميا نديمين
ونجران مدينة معروفة باليمن فتحت سنة عشر من الهجرة سميت بنجران بن زيدان بن سبا والنسعة بكسر النون
سير مضفور يجعل زماما للبعير وغيره والعبشمية نسبة الى عبد شمس فانها كانت من بني عمير بن عبد شمس
ومن عادتهم ان يصيغوا من المضافين اسما وينسبوا اليه فيقولون في النسبة الى تيم الدار وعبد القيس
وعبد الدار تيمري وعبقسي وعبدري والكثير تيمي وعبدي بالنسبة الى الجزء الاول وكان مخفف
كان المشددة واسمها ضمير شان محذوف وقد روي بدل ترى بالالف يرى بالياء على الالتفات
من الخطاب الى الغيبة ولا شاهد عليه ويمانيا معناه منسوبا الى اليمن والالف فيه عوض عن الياء الاولى
من ياء النسبة يمني ولا نجعلها عوضا من مجموع ياء النسب وهي الياء المشددة كصاحب الصحاح
لئلا يلزم الجمع بين العوض وبعض المعوض عنه في نحو رايت يمانيا بسبب عود الثانية فانه عوضها بين
قياسا للبعض على الكل وجعلها عوضا عن احدي ياءي النسب صاحب المعرب وعرس الرجل بكسر اوله
امراته كذا في الجمهرة ومليكة بالتصغير عطف بيان او بدل وانا الليث جملة وقعت خبرا عن اسم ان
انه لم يجعل انا ضمير فصل ومعديا وعاديا عادوا بالتخفيف فقلبت الواو المشددة ياء مشددة والمخففة
ياء مخففة الا ان القلب الثاني مقيس دون الاول وان كان فيه عدول عن اجتماع الواوين المستثقل بالنسبة
الى اجتماع اليائين وكانهم اعلوه اعلال عصي جمع عصا والا كان الاعلال فيه مقيسا لثقل الجمع وخفة المفرد
وذلك بان قلبوا الواو الاخيرة ياء فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء و
ادغمت في الياء ثم كسر ما قبل الياء المدغمة لتسلم وعلى ذلك اورد علماء التصريف البيت شاهدا وفي شرح التصريف
الملوكي ان ابا عثمان انشد البيت بلفظ معدوا على الاصل وكذا اورده صاحب العقد فقال ابو علي اصله
ترااي بهمزة بعدها الف كما هو الاصل في مضارع مهموز العين كيناي كما قال سراقة البارقي • اري عيني ما لم
ترياه • فاستعمله على هذا الاصل لكنه ضعيف في قولهم ترى لكثرة استعمال فعل الرؤية وهذا صدر بيت
من الوافر عجزه • كلانا عالم بالترهات • وسراقة بضم السين هو سراقة بن مرداس الازدي البارقي من
شعراء العراق وكان بينه وبين جرير مهاجاة وكان قد هجا المختار بن ابي عبيد الثقفي ايضا وهرب منه الى
دمشق وفي امالي الزجاجي بسنده كان سراقة شاعرا ظريفا من زوار الملوك حلو الحديث فخرج في جملة من
خرج لقتال المختار فوقع اسيرا فاتي به المختار فقال ايها الامير انه لم ياسرني احد ممن بين يديك قال
ويحك فمن اسرك قال رايت رجالا على خيل بلق يقاتلوننا ما اراهم الساعة هم الذين اسروني فقال المختار
لاصحابه ان عدوكم يريكم هذا الامر ما لا ترون ثم امر بقتله فقال يا امير المومنين انك لتعلم انه ما هذا

اوان

اوان تقتلني قال فبم قال اذا فتحت دمشق فنقضتها حجرا حجرا ثم جلست على كرسي في احد ابوابها فهناك
تدعوني فتقتلني وتصلبني فقال المختار صدقت ثم التفت الى صاحب شرطته فقال ويحك من يخرج سري
على الناس ثم امر بتخليته فلما افلت انشا يقول وكان المختار يكنى بابا اسحاق • الا ابلغ ابا اسحاق اني •
رايت البلق دهما مصمتات • ارى عيني ما لم تراياه • كلانا عالم بالترهات • كفرت بوحيكم ورايت نذرا •
على قتالكم حتى الممات • فان قلت كيف يرى الابلق ادهم وهما وصفان متغايران قلت اراد انه راى البلق
دهما اي سودا ما عليها من الحديد واري مضارع اريت من الاراءة للمتكلم وحده وفاعله ضمير المستتر
وعيني ما لم تراياه مفعولا وروى ابن النحوية رات عيناي وما موصولة او موصوفة وتراياه باثبات
الهمزة على الاصل وكان المازني يقول الاختيار عندي ان اروي ما لم ترياه بغير همز لان الزحاف ايسر
من رد هذا الى اصله وعني بالزحاف الحاصل ح الزحاف المسمى بالوقص وهو الكف بعد العصب بالمهملتين
اعني حذف السابع الساكن بعد اسكان الخامس المتحرك والترهات بتشديد الراء المفتوحة بعد مثناة فوقية
مضمومة الطرق الصغار المتشعبة من الجادة ثم استعيرت للاباطيل والاقاويل الكاذبة من الطائل جمع ترهة
كقبرة ثم حذفت الالف من تراي للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا من اعطاء المجاور حكم مجاوره وعليه
فينبغي كتابته ترى بالالف وكذا ان قلنا هو مضارع راى مقلوب راى والاصل ترا بهمزة سكنت للجازم
ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها بعد فتحة كما خرج عليه ابن السيد ابي قيس
من تخريجها اي تخريج ابي الفتح وابي علي انه يقال في قوله ايوم لم يقدر نقلت حركة همزة ام الى راء يقدر ثم
ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما قيل المراة والكماة ثم ابدلت الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين ابي لدفعه
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء قيل عليه ان تغييره في تخريجه بانقيس يقتضي ان التخريجين السابقين
جاريان على القياس ولا شيء من اعمالهما بقياس بل ولا من اعمال المص سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها
واجيب بحمل الاقيس على معنى الاولى قال الشارح ويحتمل انه يقال في تخريج الاية والبيت ان حركة الميم
اتباع اما لحركة الراء او لحركة اللام وكذا حركة الراء من قوله ايوم لم يقدر اتباع لفتحة الدال قبلها او الهمزة
بعدها وقد يقع هنا في بعض النسخ ما نصه ثم ابدلت الهمزة الساكنة كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك
القول في المراة والكماة وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع قوله كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضي
ان من همز ولا الضالين ابدل الهمزة الفا وليس كذلك وانما ابدل الالف همزة فرارا من التقاء الساكنين
وبعض النحويين على ان هذا الابدال غير قياسي لانه لم يكثر كثرة توجب القياس قال ابو زيد سمعت عمرو
ابن عبيد يقرا فيومئذ لا يسال عن ذنبه انس ولا جان فظننته لحن حتى سمعت من العرب دابة وشابة
واولت هذه النسخة بان المشبه بما في ولا الضالين فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة الفا بل هو
مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الا ترى قوله بعد في تتمة هذه النسخة ولكن لم
تتحرك الالف فيهن اي في المراة والكماة ولم تر فانه يشعر بتحريكها فيما سبق وهو يقدر ام وكانه لم يذكر ذلك اعتمادا
على فهم الطالب ويقع في بعض منها بعد قوله ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء
الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرة والكماة
كانه لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد
هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وهو تتميم لقول ابي الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلك اكتفاء
بذكره في تخريج المص كذا قال المحشي وقد تفصل كلمة لم من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله
فذاك ولم اذا نحن امترينا • تكن في الناس يدركك المراء • هو من اول الوافر ولم يسم قائله والظرف الفاصل
بين لم ومجزومها متعلق بيدركك اي ولم يكن في الناس يدركك المراء اذا نحن امترينا والمراء بكسر الميم

الجدال وامترينا سكنا ومعناه المدح بانه لا يخاصم احدا الغاية حلمه وقوله * فاصبحت مغانيها قفارا
رسومها * كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل * هو من ثاني الطويل وقايله ذو الرمة والمغاني جمع
مغنى بالغين المعجمة وهي المواضع التي كان بها اهلوها والقفار جمع قفر المفازة لا نبات فيها ولا ماء
والرسوم جمع رسم وقد تقدم مرارا انه ما كان من اثار الدار لاصقا بالارض وتؤهل مضارع مبني
للمفعول من اهلك الله بالمدخل لكذا اهلا واهل الرجل عشيرته وذو قرابته واهل الامر ولاته والبيت
سكانه والدار قطانها واطلاق الاهل على ما كان من الوحش مجاز وانما يتعين الفصل بالظرف بين لم
ومجزومها على قول سيبويه ان سوى ملازم للظرفية لا تخرج عنها الا في الضرورة ومن قال بجواز تصرفها
فهي عنده هنا مفعول به تقدم فصل بين الجازم والمجزوم ويحتمل على الاول انها استعملت ثمة غير ظرف
ضرورة فلا يتم البيت مثالا لما اورده وقد يليها الاسم معمولا لمحذوف يفسره ما بعده كقوله
* ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته * فلم ذا رجاء القه غير واهب * هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله وظننت
بصيغة المجهول وفقيرا حال من المفعول الاول النايب عن الفاعل اعني ياء المتكلم وذا غنى مفعول
ثان وضمير نلته للغنى وذا رجاء منصوب بفعل مضمر يفسره المذكور بعده وغير واهب حال من
فاعل القه او من مفعوله والتقدير غير واهب اياه اي ظننت غنيا في حال كوني فقيرا ثم نلت الغنى فلم
الق ذا رجاء واملا مني في حال كوني غير واهب اياه بل القاه منعما عليه محسنا اليه وهذا رجل عرف قدر
النعمة فشكر وفي ضده يقول القايل * مستحدث النعمة لا ترتجه * فعينه مملوءة فقرا * جن له الدهر فنال الغنى
يا ويحه ان عقل الدهر * لما على ثلاثة اوجه احدها ان تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا
كلم في كل ما ذكر الا انها تفارقها وتمتاز عنها في خمسة امور احدها انها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما
تقم بخلاف لم فانها تقترن بها يقال ان لم تقم وفي التنزيل فان لم تفعلوا وان لم ينتهوا وانما لم تقترن لما باداة الشرط
لكونها فاصلة قوية بين العامل حرفيا او شبهه ومعموله كذا علله الرضي وهو تصريح بان عامل الجزم في المضارع
المقترن بحرف النفي هو اداة الشرط وليس كذلك وقيل لان النفي بلما محقق محدود فهو ينافي ان بخلاف النفي
بلم فانه غير محدود والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال اي الى حال التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم فعدم
نفع الندم اياه متصل بحال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده ومنع الاندلسي من ذلك
وقال هي كلم في احتمال الاستغراق وعدمه قال الشلوبين والذي غر القايل قولهم عصا ابليس ربه ولما يندم
وعصى فرعون ربه ولم يقولون لما فتوهم ما توهم ولوضح لنا فض القول بان لما يفعل نفي لقد فعل فانه
للزمن الماضي القريب من الحال لا الماضي المستغرق وانا اشير بالمثال الاول الى نفي ندم ابليس في زمان ماض
قريب من الحال ويلزم من ذلك ان لا يكون ندم قبل لانه اذا لم يندم في هذا الزمان مع طول الزمان في العصيان
فان لا يندم قبل ذلك احرى وهذا انما جاء من قبل المعنى دون اللفظ والحق ورود مثل ذلك في الصنف
والظاهر ان معناه الاستغراق فلا يجوز الانقطاع نفيها بخلاف لم كقوله * فان كنت ماكولا فكن خير اكل *
والا فادركني ولما امزق * هو من الضرب الثاني من الطويل وقايله الممزق بفتح الزاي المشددة شاس بن
نهار بن الاسود العبدي ثم البكري من قصيدة قيل وبهذا البيت سمي ممزقا وهذا البيت مما يتمثل به في
الضيق وتمثل به امير المؤمنين عثمان بن عفان يوم الدار وكتب به الى علي رضي الله عنهما
ومنفي لما يتصل الاتصال اي الاتصال بزمن التكلم بخلاف لم كان مستمر النفي قبل نحو ولم اكن بدعايك رب
شقيا ويحتمل الانقطاع عن زمن التكلم مثل هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيا مذكورا فان
المراد بالانسان ان كان الجنس وادم فلم يكن شيا منسيا غير مذكور بالانسانية كالعنصر والنطفة في
تلك الطايفة المحدودة من الزمان المعدة الاتية عليه امر لم يتصل بزمن التكلم لا محالة بل كان

وانقطع

وانقطع وجعله لم يكن حال من الانسان او وصف لحين بحذف العايد ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز
لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكن اي والاجل ان لما تقتضي النفي المستمر المحدود دون لم امتنع مع لما
الاخبار بان منفيها وجد في الماضي ولم يمتنع مع لم نعم الاخبار بان منفي لما سيكون فيما يستقبل جايز فانه
لا ينافي استمرار النفي الى الحال ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي المنقطع بقوله * وكنت اذ كنت الهي
وحدكا * لم يك شي يا الهي قبلكا * هو بيت مصرع من تام الرجز من ضربه الاول او بيتان من مشطوره وقايله
عبد الله بن عبد الاعلى بن ابي عمرة القرشي قال المحشي وكان يدعو بهما في اموره وهو من ابيات الكتاب
قال الاعلم استشهد به سيبويه على اثبات الياء في الهي على الاصل وان كان الحذف اكثر في الكلام لان النداء باب
حذف وتغيير والياء تشبه التنوين في الضعف والاتصال فتحذف كما يحذف التنوين من المنادي المفرد واستشهد
به المص في توضيحه على اضافة وحد الى الكاف التي هي ضمير خطاب وكنت في الموضعين تامة وتكون ناقصة والخبر
قبلكا ووحدكا حال من فاعل كانت اي منفردا وصدر البيت ناظر الى قوله كان الله ولا شي معه ويتعين في هذا
التمثيل ابنه بدر الدين فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش لان انتفاء شي قبله تعالى امر مستمر الى زمن
التكلم بل والى ما بعده والا لم يكن قبل كل شي ونقل عن المص ما نصه وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع
هذا البيت خطا وانما ذلك لو كان في الشعر لم يك شي يا الهي معكا وعندا ايضا وفيه نظر اذ يتعذر ان يكون تقديره
لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك واعترض بانه هنا لا يلزم اذ لا تاخر حدوث ذلك الشي مقيدا
بالقبلية بل مطلقا اي لم يكن شي يا الهي قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب
ما قاله ابن مالك لان القبلية محال في حق الله تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يكن شي معك قبل خلق العالم
ثم وجد العالم واراد بالقبلية المحالة في حقه تعالى قبلية شي له وليت شعري من اين يفهم ذلك من البيت
ثم لو قال مكان قبلكا معكا لكان للتمسك به وجه ولامتداد النفي بعد لما الى زمن التكلم لم يجز اقترانها
بحرف التعقيب بخلاف لم فانها لا تقتضي ذلك فيجاز تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا
يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان والحاصل ان لانتفاء قيام المخاطب المطلق عقب قيام المتكلم
معنى بخلاف انتفاء قيامه المقيد بكونه مستمرا الى الان عقبه فانه لا معنى له وناقشه الشارح فقال لم
يظهر لي كون امتناع قمت فلما تقم مرتبا على امتداد النفي بعد لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب منتفيا
بعقب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم وقد ظهر ذلك للمحشي وبينه بان في الدلالة على
حصول شي بعقب اخر دلالة على حصول ذلك الشي بعد ان لم يكن وان امتداد النفي الى حال التكلم كما ينقطع
بتخلفه في الطرف الذي يليه التكلم ينقطع بتخلفه في الطرف الاول وهو الطرف الذي منه المبدا وكان
معنى امتداد النفي بعد لما استمراره في الازمنة الماضية الى زمن التكلم فلم يجامع حرف التعقيب الدال
على الانقطاع ولو في طرف المبدا والثالث ان منفيها لا يكون الا قريبا من الحال كما ان مثبت قد فعل كذلك
ولا يشترط ذلك في منفي لم فيجوز ان يكون قريبا منه وان يكون بعيدا كمثبت فعل تقول لم زيد في العام
الماضي وبالامس منفيا ويصح ذلك ولا يجوز لما يكن اي زيد في العام الماضي لبعده عن زمن الحال وقال
ابن مالك لا اشتراط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه ولما يندم مثال للمنفي وذلك غالب
فيه لا لازم والرابع ان منفي لما وان كان مستمرا نفيه في الماضي متوقع ثبوته في المستقبل بخلاف
منفي لم وجعله الرضي امرا غالبا لما لا لازما ومثل لخلوها منه بقولهم ندم ابليس ولما ينفعه الندم
الا ترى ان منفي بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف قوله تعالى
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد قال الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع
دال على ان هولاء قد امنوا فيما بعد انتهى اذ للتوقع من الله سبحانه واقع ولهذا اي ولدلالتها على توقع

منفيها دون لم اجازوا لم يقض ما لا يكون ومنعوه في لما فلا يجوز ان يقال لما يقض ما لا يكون لان قضاء
ما لا يكون لا يكون متوقعا وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل لان التوقع وعدمه بالنسبة اليه فاما
بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره اي في نفي ما كان حصوله متوقعا في الماضي وغير متوقع
فيه مثال المتوقع في الماضي ان تقول لما لي قمت فلم تقم او لما تقم فان الاستفهام قرينة على ان المخاطب كان
متوقعا قبل ومثال غير المتوقع في الماضي ان تقول ابتداء لم يقم ولما يقم الخامس انه ينفي لما جواز الحذف
اختيارا لدليل كقوله * فجئت قبورهم بدا ولما * فناديت القبور فلم يجبنه * قد تقدم القول في بحث جير
بانه من اول الوافر وبعده وكيف تجيب اصداء وهام * واجساد بدرن وما تخرنه البد كصعب
السيد الاول في السيادة والثنيان الذي يليه في السودد والهاء من يجبنه المسكت وكيف استفهام انكاري
والاصداء جمع صدى وهو جسد الميت او طائر يخرج من راس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية والهام جمع
هامة وهي الصدى فعطفه على الاصداء تفسيري ومعنى بدرن نطعن في البوادر وهي جمع بادرة وهو
اللحمة بين المنكب والعنق ومن الانسان اللحمتان فوق الرغثاوين واسفل السرة كذا في القاموس
ونخر كفرح بلي والعظم الناخر البالي المتفتت اي ولما اكن بدا قبل ذلك اي سيدا الوجود من هو جدير بالسيادة
وتقول سافرت الى المدينة ولما تريد ولما ادخلها ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها قد
خرج ابن الحاجب على حذف مدخول لما قوله كما واه كلاما اليوم منهم كما سياتي قريبا واما قوله
احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم * فضرورة البيت من اول الكامل وقايله
ابراهيم بن هرمة بسكون الراء وهو ممن نسب الى جده فانه ابراهيم بن علي بن محمد بن سلمة بن عامر
ابن هرمة القرشي الفهري المدني وهو اخر من يحتج بشعره ففي الاغاني عن الاصمعي قال ختم الشعر
بابن ميادة والحكيم الخضري وابن هرمة وطفيل الكناني ودكين العذري يا الغزل لوكيع قال قدم
جرير المدينة فاتاه ابراهيم بن هرمة وابن اذينة فانشداه فقال اشعرها والعربي فصحهما
مات تقريبا بعد الخمسين والمائة قبل مولده سنة سبعين واستودعتها على البناء للمفعول
ويوم الاعازب يوم معهود بينهم والتقدير وان لم تصل فحذف مجزوم لم وهو على صيغة المبني
للفاعل كما قدره ابو حيان وغيره وقدره ابو الفتح البعلي وان لم توصل بالبناء للمفعول قال
العيني وهو الصواب وعلة هذه الاحكام كلها يعني بها الامور التي فارقت لما بها اي الامر
الذي ترتب عليه ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وهذا ظاهر في ان كل واحد من تلك الامور
مترتب عليه اما الامر الاول فهو ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه اعني لم يفعل وقد فعل لا يكون شرطا
فكذلك نفيه لما يفعل واما الثالث فلان لما النفي قد فعل وقد تقرب الماضي من الحال فيكون لنفي ما هو
قريب من الحال بخلاف لم فانها لنفي فعل وهو لا يقتضي قربا ولا بعدا فكذلك نفيه واما الرابع فلان قد
فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك بخلاف فعل فانه لا يفيده فنفيه كذلك واما الخامس فلان مدخول
قد يجاز من الحذف فكذلك مدخول لما واما الثاني فلا يظهر لي وجه ترتبه على ذلك لعدم القول بان قد
فعل دال على استمرار الثبوت الى حين التكلم لتكون الدلالة لما يفعل على استمرار النفي الى ذلك الحين مترتبة
عليه وحدس الشارح في وجه الامر الخامس بان مخالفة لم لما في هذا الحكم ليست بظاهرة لانها النفي فعل
وهو مما يجوز حذفه لقيام الدليل عليه فان كانت تلك العلة معتبرة فلتتعلق بها هاهنا الثاني من اوجه لما
ان تختص بالماضي لفظا او معنى فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما فيكون فيها معنى الشرط
او هي لمحض الربط نحو لما جاءني اكرمته ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب
وهذا هو مذهب س وصححه بعضهم ورجح باشياء منها انها تشعر بمعنى التعليل وهو وظيفة الحرف ومنها

ان

ان جوابها يقترن باذا الفجائية وبما النافية وهما مانعان من عمل ما بعدهما فيما قبلهما ومنها زيادة ان
بعدها اجماعا ولو كانت لما ظرفا والجملة بعدها مخفوضة بالاضافة اليها لزم الفصل بين المضافين
بان قال البهاء السبكي ولما التعليقية حرف عند س يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية قال
الشارح وعلى هذا فاللام في قولهم وجود لوجود وقولهم وجوب لوجوب لام التعليل واختار في التعليق
انها لام التوقيت التي بمعنى عند بناء منه على انها لا تفيد معنى الشرطية قال في شرح التسهيل ليس في لما
معنى الشرط وانما هي دالة على مجرد الوقت عند القايل باسميتها وعلى ارتباط احدى جملتين باخرى عند
القايل بالحرفية وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو ولم يقتض هذا اللفظ ان وجود الاول سبب
لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل ذلك للسببية عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في
ذلك للفظ وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى حين
فهي عبارة عن الزمان المجرد من الحدث والظاهر خلوها عندهم عن معنى الشرط الا ترى ان قولك حين
قام زيد قمت ليس فيه دلالة على سببية الاول للثاني فكذا اذا قلت لما قام زيد قمت فان قيل اليس
ربطها بين الجملتين يوذن بالحرفية قلنا الربط بها ربط الظروف لا ربط الحروف وقال ابن مالك
اذا ولي لما فعل ماض لفظا ومعنى فهي ظرف بمعنى اذ زاد في التسهيل فيه معنى الشرط وهو قول ثالث
وزاد ابن خروف على مدعي الاسمية وهو القايل بانها ظرف بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها
اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب فيكون مضمونه واقعا فيها والواقع في اليوم لا يكون في امس
اي لا يقع فيه والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا وان وقع بلفظ
الماضي البحث ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اكرامك اليوم اكرامك لي امس
اكرمتك ثم لا يخفى ان التمثيل بالاية في مجرد تقدير الثبوت والا فالتقدير في الاية يثبت وفي المثال ثبت وقد
يندفع مثل هذا الاشكال بالتاويل في جانب الجواب نحو لما اسلم زيد دخل الجنة اذ هو محمول على
معنى استحق دخول الجنة لان ذلك هو الواقع في حين الاسلام ومنه قوله تعالى فلما كشفنا عنهم
الرجز الى اجل هم بالغوه اذا هم ينكثون فان التقدير اذا هم يضمرون النكث والا فالنكث لم يقع وقت
الكشف ويكون جوابها على الاقوال كلها وفي تسمية ذلك جوابا ميل الى تضمن لما معنى الشرط فعلا ماضيا اتفاقا
وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية قيل عليه ان وقوع الجواب اسمية مقترنة باذا الفجائية متفق عليه
ايضا فكان حقه تاخير قيد اتفاقا عنه لتنتظم المسئلتان او بالفاء عند ابن مالك وربما كان ماضيا
مقرونا بالفاء كقوله * فلما راى الرحمن ان ليس فيكم * رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر * نصب عليكم تغلب
ابنة وايل * فكانوا عليكم مثل راغبة البكر * واجيب بالتزام زيادة الفاء او بان التقدير فهو صب
والجواب محذوف تقديره انتقم منكم فصب ووقع للزمخشري في تفسير سورة غافر ان قال جعل الزجاج
شديد العقاب وحده بدلا بين الصفات فيه نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة وحدها فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف فناقشه ابو حيان بان قوله فقد اذنت
تركيب غريب لانه جعل فقد اذنت جواب لما وليس من كلامهم لما قام زيد فقد قعد عمرو واجاب الشارح
في شرح التسهيل عنه بانا لا نسلم امتناع الفاء من جواب لما فقد ذهب الى القول به بعضهم ودعوى
زيادة الفاء في شاهده غير مقبولة لانها خلاف الاصل سلمناه لكن ثم لا يكون الجواب محذوفا والتقدير
لما صودفت هذه النكرة وحدها بين تلك المعارف بني هذا القول عن الصواب فقد اذنت الى اخر ما قال
والدليل على هذا المقدر قوله قبل نبو ظاهر سلمنا انه غير محذوف لكن لا نسلم انه مجموع فقد اذنت
لجواز ان يكون قوله فقد معناه فحسب اذنت بان الكل ابدال ونظير قضاء هذه النكرة وحدها على

المعارف بان الجميع ابدال غيرا وصاف تضاد الجزا الذي هو متفاعلن واحده على الاجزا الباقية
وكل منها مستفعلن بان البيت المنتظم منها من الكامل دون الرجز لما تقرر في محله وفعلا مضارعا
عند ابن عصفور ويتحتم ان يكون ماضي المعنى لانه مسبب عن الماضي ضرورة انه متى وجد السبب وجد
المسبب دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم
الى البر فمنهم مقتصد والرابع ولما ذهب عن ابراهيم الروع وجاته البشرى يجادلنا وهو مؤول بجادلنا
لما عرفت وقيل في اية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي اية المضارع فالجواب جائز
البشرى على زيادة الواو وفيه ان المراد الاخبار عن ترتب مجي البشرى على ذهاب الروع او محذوف اي اقبل يجادلنا
وجملة المضارع حالية ومن مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
هو من ثاني الطويل ولا اعرف قايله والسقاء ككسا جلد السخلة اذا اجذع يكون للماء واللبن فيقال ابن
فعلاها والجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط المفهوم من الصحاح والقاموس انه
اذا قيل وهي السقاء فمعناه انخرق وانشق زاد في القاموس واسترخى رباطه ووهى الحايط اذا ضعف وهم
بالسقوط ووهى السحاب انبثق شديدا قال في الصحاح وفي السقاء وهي بالتسكين ووهية ايضا على
التصغير وهو خرق قليل وفي المثل خل سبيل من وهى سقاوه ومن هريق في الفلاة ماوه يضرب لمن
لا يستقيم امره نعم قال في القاموس ووهى الرجل حمق وسقط فسقط الجواب بان قول المص بمعنى سقط
لا يقتضي ان يكون موضوعا له ولا انه مجاز مشهور والصحاح انما بين المعاني التي هي كذلك وكا نحن وهي
في البيت كما قال الشارح ان يكتب بالياء لانه من بنات الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز وجملة ونحن
بوادي عبد شمس حالية بالواو وحالية بالواو والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وهذا انما
يحتاج اليه على القول بشرطية لما حرفا وظرفا واما على القول بانها محض ظرف فهي متعلقة باقول وقوله
شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه اي انظر اليه والثالث
من اوجه لما ان تكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن
شدد الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسالك الا
فعلك قال قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين هما بيتان من مشطور السريع الموقوف
الا ان ثانيهما زوحف ضربه بالخبن ولم يسم قايلهما والبردين تثنية برد بضم الموحدة وغنث بالمثلثة
بعد نون كفرح شرب ثم تنفس كذا في القاموس وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجماع وفيه
اي في هذا الشاهد رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال في القاموس وانكار الجوهري
كونه اي كون لما بمعنى الا غير جيد يقال سالتك لما فعلت ومنه ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا
محضرون وقراة عبد الله ان كل الا كذب الرسل فحق وعيد ونقل صاحب التقريب عن الازهري انها تكون بمعنى الا
في لغة هذيل انا اجيب بها ان التي هي جحد وتاتي لما مركبة من كلمات ومن كلمتين فاما المركبة من كلمات فكما تقدم
في وان كلا لما ليوفينهم في قراة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما فيمن قال الاصل لمن ما
فابدلت النون اي نون لمن ميما وادغمت في ميم ما فلما كثرت الميمات حذفت الاولى تخفيفا وهذا القول ضعيف
لان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت اورد عليه انه لم يتقدم له كون لما في هذه الاية مركبة من
كلمات اصلا واما استضعاف هذا القول فهو ظاهر بل هو قول ساقط لا يلتفت اليه وما استند اليه من
التعليل واه فانه قوله وعلى امم ممن معك قد اجتمع فيه ثمان ميمات متوالية ولا ثقل فان في امم ميمين وتنوينا
قلب ميما للملاقاة ميم من الجارة ونونها قلبت ميما ايضا لملاقاتها ساكنة ميم من الموصولة ونونه قلب ايضا للملاقاة
ميم معك قال ابن المنير وهذا من الغرايب اذ تتكرر ثمانية امثال ولا يفطن الذهن لذلك ولا يحس اللسان منه

بثقل ولا السمع بنبو وذلك من خصايص الكتاب العزيز واضعف منه قول اخر ان الاصل لما بالتنوين بمعنى جمعا
وقد قرى به وفي التنزيل وتاكلون التراث اكلا لما وليست مصدر لم يلم لان ذلك معناه جمعا ثم حذف التنوين
اجراء للوصل مجرى الوقف والحق ان التنوين في مثل ذلك لم يحذف وانما قلب الفا لما ذكرنا انهم يقولون في ضربت
زيدا بالتنوين وصلا ضربت زيدا بالالف وقفا الا ان استعمال لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المتصرف
في الوصل ابعد وقد عرفت الجواب عن هذا الاخير واضعف من هذا الاضعف قول اخر انه اي ان لما فعلى من
اللمم اي الجمع وهو بمعناه ولكنه منع الصرف لالف التانيث ولم يثبت استعمال هذه اللفظة اي لا يعرف
استعمال فعلى من اللمم واذا كان لما فعلى فهلا كتب بالياء كما هو قاعدة الرسم في امثاله وهلا اماله من قاعدته
الامالة قيل عليه ان الرسم القراني سنة متبعة لا يلزم ان يوافق مصطلح رسم الخط فكم في خط الامام من
اشيا خارجة عن القياس والامالة في القراة متلقاة بالرواية فلعل القاري لم يروها الا غير ممالة فلا يتم
ما ذكر واجيب بان الامالة ونحوها مما هو من قبيل الاداء بانه كان هيئة اللفظ تتحقق بدونها مما لم يتواتر عن
النبي صلى الله عليه وسلم وانما ذلك من اختيارات القراء كما نص عليه ابن الحاجب في الاصول والحق تواتر كل ما هو من قبيل
الاداء كالمد الزايد على الطبيعي والامالة بنوعيها وتخفيف الهمزة بانواعه وغير ذلك قال عمدة القراء الشمس
ابن الجزري لا نعلم احدا تقدم ابن الحاجب في ذلك قال وقد نص ايمة الاصول على تواتر ذلك كله وصاحب
جمع الجوامع في منع الموانع وافق ابن الحاجب على عدم تواتر المد اي مطلقه وتردد في تواتر الامالة وجزم بتواتر
تخفيف الهمزة واستظهره في غير ذلك واختار ابن الحاجب انها لما الجازمة حذف فعلها قال الشارح ظاهر كلام
ابن الحاجب انه مخترع هذا القول وكلام المص ليس ظاهرا في ذلك والتقدير لما تهملوا ولما تتركوا لدلالة ما
تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقيا والسعدا ومجازاتهم فان ذلك يدل على ان كلا من
الفريقين لا تترك سدى بل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر قال ولا اعرف وجها
اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك
انتهى فكم في التنزيل من وجوه فردة والفاظ لم تتكرر وفي تقديره نظر جعل الشارح هذا النظر من التغيير في
الوجوه الحسان ووجه المحشي بان ما جعل دالا على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان ما قدره ليس من لفظه
ولا يخلو عن حزازة والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها وهو معنى
ما قدره ابو حيان فانه قال الذي يظهر لي ان لما هذه هي الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه
والتقدير وان كلا لما ينقص من جزاء عمله ويدل عليه قوله ليوفينهم فلما اخبر بانتفاء نقص جزاء اعمالهم اكده
بالقسم فقال ليوفينهم ووجه رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد
وانها ستقع لانها وقعت جوابا للقسم موكدة بالنون الثقيلة التي يتحتم استقبال مدخولها وضعفه
الشارح بان التوفيه اذا كانت ستقع ولا بد فهم لم يهملوا ولم يتركوا والثاني ان منفيها متوقع الثبوت
كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت قيل عليه لا نسلم ان منفيها متوقع الثبوت دايما بل قيل بان ذلك
غالب فيه لا لازم سلمناه لكن لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب غير متوقع الثبوت فان الاهمال متوقع الثبوت
لهم فلذلك كانوا يسترسلون في الافعال القبيحة ولا يبالون بارتكاب المناهي ظنا منهم ان يتركوا سدى
وان الاعمال المامور بها غير نافعة والمنهي عنها غير ضارة ويقولون ان الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما
نحن بمبعوثين ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم بلما ما يتوقع غيره ثبوته
كما ان قد لا يلزم في افادتها التوقع كونه من المتكلم بل قد يفيد ما يتوقعه غيره كقول المؤذن قد قامت الصلاة
لمن يتوقع قيامها ولقايل ان يقول ان المتكلم بقد قامت الصلاة متوقع للثبوت ايضا فلا يتم ما قال وقد بقي
في هذه القراة وجوه احدها ان لما المشددة هي لما المخففة وشددت في الوقف كقولك في رايت فرحا

بالتخفيف رايت فرطا بالتثقيل وقفا ثم اجري الوصل مجرى الوقف الثاني ان ان المشددة هي الحقيقة النافية
ثقلت وهي نافية كما ان المثقلة تخفف وهي الموكدة ولما بمعنى الا فالها المازني ولا يخفى مع ضعفهما بعدهما فان
العجز كما قال الزجاجي في الحروف ان تخفف كرب لا العكس على انه لم يعهد تثقيل ان النافية وانها لا تنصب اللهم
الا ان يقدر الناصب غيرها الثالث وبه قال ابن جني ان لما زايدة ولا يخفى بعده ايضا واما قراة ابي بكر
بتخفيف النون من ان وتشديد الميم من لما فيحتمل وجهين احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وقد علل على ماهو
المختار وياتي في لما تلك الا وجه التي ذكرناها مع قراة التثقيل والثاني ان تكون نافية وكلا معمول باضمار ارى
ولما بمعنى الا ولا تنس ما مر في المص في بحث ان المخففة وان المثقلة من الاستدلال بهذه القراة مع الاعمال مع
التخفيف فانه قد يقدح فيه هذا الاحتمال واما قراة النحويين وهما ابو عمرو بن العلا احد الايمة البصريين
وابو الحسن علي بن حمزة الكسائي امام الكوفيين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراة الحرميين نافع وابن كثير
بتخفيفهما فان في الاولى على اصلها من التشديد ووجوب الاعمال وفي الثانية مخففة من الثقيلة واعملت على
احد الوجهين الجايزين وان كان الاهمال كثيرا كما تقدم واللام من لما فيهما لام الابتدا والخبر ليوفينهم قيل
اوهي اي اللام في قراة التخفيف الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لان تلك انما تكون عند
تخفيف ان واهمالها اذ مع الاهمال يكون اللبس المحوج الى الفارق واما مع الاعمال فلا لعدم اللبس حينيذ
وما زايدة للفصل بين اللامين لام الابتدا ولام جواب القسم لما يقع من اجتماعهما كما زيدت الف للفصل بين الهمزتين
في نحو انذرتهم في قراة من زادها لدفع قبح اجتماع المثلين ولم يتعين هنا لحصول المقصود بدونها من التسهيل
والقلب وللفصل بين النونات في نحو اضربنانها يا نسوة قيل وليست موصولة بجملة القسم لانها انشايية هذا
القول عزي الى ثعلب اي ليست موصولة صلتها جملة القسم لانها انشايية لا تصلح للصلة وليس
كذلك لان الصلة في المعنى جملة بالجواب اي جملة جواب القسم وهي خبرية ويشهد لذلك قوله تعالى وان منكم
لمن ليبطين قال ابو حيان من موصولة وليبطين جواب قسم محذوف والقسم المحذوف وجوابه صلة
لمن والخطاب بمنكم لعسكر الرسول صلى الله عليه وسلم المومنين منهم والمنافقين والمبطون منافقوهم
تثاقلوا وتخلفوا عن الجهاد من بطا بمعنى ابطا وهو لازم وثبطوا غيرهم من بطا منقولا من بطو كثقل
من ثقل لا يقال لعل من نكرة لا اسم موصول اي لفريق ليبطين لانها حينئذ تكون موصوفة وجملة الصفة
كجملة الصلة في اشتراط الخبرية فما يقال في احدهما يقال في الاخرى واما المركبة من كلمتين فكقوله
لما رايت ابا يزيد مقاتلا ❊ ادع القتال واشهد الهيجاء ❊ هو من الضرب الثاني المقطوع من الكامل الا انه من لحق
بالاضمار وقد انشده المص ثانيا في اوايل الباب الخامس في المثال الاول من الامثلة التي متى روعي فيها ظاهر
الصناعة ولم يلتفت الى المعنى حصل الفساد وثالثا في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه ولم يسم
قايله والهيجاء بالمد ويقصر الحرب والهياج بالكسر القتال وهو لغز كصرد او كتفل وقد تقدم الكلام
على معناه لغة واصطلاحا وضبط لغاته في اخر بحث الالف المفردة فراجعه ان شيت يقال فيه اين جواب
لما وليس في البيت ما يصلح للجوابية وبم انتصب ادع ولا ناصب ظاهرا وجواب الاول ان الاصل لن ما
ثم ادغمت النون في الميم بعد قلبها ميما للتقارب ووصلا خطا فكتبا بصورة كلمة واحدة للالغاز
اي لتاتيه وانما حقهما ان يكتبا منفصلين لانهما كلمتان مستقلتان ونظيره في الالغاز بكلمتين كتبتا
بصورة كلمة واحدة فاشكل الحال قوله ❊ عافت الماء في الشتاء فقلنا ❊ برديه تصادفيه سخينا ❊
هو من اول الخفيف ولا ادري قايله قال في القاموس عاف الطعام والشراب وقد يقال في غيرهما تعافه
وتعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشربه وحق الكلام فلم ياكله ولم يشربه
والشتاء الفصل المشهور ومن شانه ان يبرد الماء فيه جدا والمصادفة الوجدان واللقي فيقال كيف

يكون التبريد لصادفته سخينا والتبريد ضد التسخين وجوابه ان الاصل بل ردية على انه امر من
الورود وقد ادغمت لام بل في راء رديه للتقارب ثم كتب على لفظه اي على ما يلفظ به او على لفظ
الامر من التبريد لانهما لما وصلا خطا صارا على ذلك اللفظ للالغاز وعن الثاني اي وعن الجواب عن
الثاني وهو عطف على وجوابه بحسب المعنى ان انتصابه اي انتصاب ادع بلن وما الظرفية الزمانية
وصلتها ظرف له مقدم عليه فاصل بينه وبين لن للضرورة والتقدير لن ادع القتال مدة رويتي
ابا يزيد مقاتلا فيسال كيف يجتمع قوله لن ادع القتال مع قوله لن اشهد الهيجاء اذ يترااى حينئذ
ان اشهد عطف على ادع وهو ممتنع للتناقض فيجاب على ان اشهد ليس معطوفا على ادع وان كان
منصوبا مثله بل نصبه بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجاء
على حد قول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني بنصب تقر بان مضمرة اي ولبس عباءة وقرار عيني وقد تقدم
الكلام على هذا المصراع وعجزه وما قبله من الابيات وما بعده مستوفى في بحث لو لن حرف نصب ونفي واستقبال
محدود كما في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وغير محدود نحو لن يخلقوا ذبابا وليس اصله
واصل لن لا فابدل الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفرا قيل والحامل له على ذلك تقارب لن ولا في نفي
المستقبل ومع اختصاصه بلن ليس بشيء لان المعروف انما هو ابدال النون الفاء لا العكس نحو لنسفعا وليكونا
قيل عليه العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولم واجيب بان التعليل ليس لمجموع الكلام بل لبعضه
المقصود بالكلام عليه ههنا ولعل المص سكت عن تعليل البعض الاخر لظهور ان دعوى قلب الالف ميما في
غاية السقوط بالنسبة الى دعوى قلب الالف نونا لان مع وفيه عكسه فلتجري على القول بر فان لغة
العرب قد تشتمل على التعارض بين الامرين سيما وبين الالف والنون اشتراك في بعض الصفات وانما
جعل لا اصلا لن دون العكس لانها اقعد من لن في النفي بدليل انها تنفي القبيلتين ولن تختص بنفي المضارع ع
ولا اصل لن لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال والالف للساكنين اي لالتقايهما خلافا للخليل
والكسائي امامي الطايفتين والحامل لهما على ذلك انهما رايا في الفعل نفيا ونصبا فجعل النفي للا والنصب
لان بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب ولو كانت مركبة مما ذكر لم يجز ذلك
لا معمولها من حيز الصلة وهي لا تتقدم على الموصول فما ظنك بمعمولها خلافا للاخفش الصغير حيث
منع من هذا التقديم بل عوامل الحروف عنده لا يتقدم عليها معمولها قال لضعفها قال ابو حيان
وطرده بعضهم فيما لا يعمل كالسين والاخفش هذا هو علي بن سليمان بن الفضل البغدادي ابو الحسن
النحوي سمع ابا العينا وثعلبا والمبرد والفضل اليزيدي وتصدر للافادة قال المرزباني ما علمته
صنف شيا ولا قال شعرا وعنه المعافى الجريري وابو عبد الله المرزباني وكان تغرب سافر الى مصر
وحلب قبل الثلاثماية وحصلت له اضافة في اخر ايامه حتى قيل انه لازم اكل السلجم فقبض على قلبه
فمات ولم يكن متسعا في الادب قاله الذهبي ولابن الرومي فيه هجا وكانت وفاته ببغداد
سنة خمس عشرة وثلثماية وامتناع نحو زيدا يعجبني ان يضرب خلافا للفرا في تجويزه ذلك وقد ها
اورد على هذا انه لا ينتهض على الامامين اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضا
معنى وعلايل وحكما اذ هو وضع مستانف وليس القول بان الهمزة حذفت للتخفيف و
الالف لالتقاء الساكنين ظاهرا في اقتضاء انه لم يعرض التركيب وضع مستانف كما قيل لان ذلك
بيان لما وقع من التصرف في هذا الحرف باعتبار هذا الوضع فتامل ولان الموصول وصلته مفرد
لانه هنا حرف مصدري ماول مع صلته بالمفرد ولن افعل كلام تام فلو كانت لن مركبة من لا
وان المصدرية لم تكن كلاما تاما وقد يجاب بان كون الموصول وصلته مفردا فيما بقيت موصوليته

موصوليته واما ما زالت بالتركيب فجاز ان لا يكون كذلك وقول المبرد في لن افعل بناء على اعتبار
مفرديته انه مبتدا حذف خبره وجوبا اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد
شي مسده قيل عليه ان كونه لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره اذ كل لفظ واجب الحذف
يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون ساد مسده والجواب عنه بان الرد
بمجموع الامرين لا بكل واحد منهما جيد لو ساعدته عبارة المص فان المفهوم منها ان الرد بالوجهين
وبتحرير الاشكال فتدبر بخلاف نحو لولا زيد لاكرمتك فانه مستقيم لوجود ما سد مسد الخبر المحذوف
من الجواب وبان الكلام تام بدون المقدر فيكون تقديره مستغنى عنه بان لا الداخلة على الجملة
الاسمية واجبة التكرار اذا لم تعمل وههنا لا تكرار وبهذا يظهر ان مذهب الخليل والمبرد وان كان توجيها
لقوله الخليل والكسائي فهو فاسد لانهما يقولان بوجوب التكرار في ذلك ولا التفات له حق التعبير اليه
في دعوى عدم وجوب ذلك اي التكرار فان الاستقراء يشهد بذلك اي بوجوب التكرار فيه ولا تفيد
لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل
كذا قال ابن عصفور ثم قال بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان النفي بلا قد يكون جوابا
نحو قولك والله لا يقوم زيد والنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه يكون اكد منه
اذا لم يقسم عليه ونقل عن ابي محمد عبد الواحد بن عبد الكريم صاحب كتاب البيان ان لن لا يمتد
معها النفي كما يمتد مع لا وانها تنفي ما قرب وبين ذلك بان الالفاظ مشاكلة للمعاني ولا اخرها
الف يتاتى امتداد الصوت معها بخلاف النون ثم قال وهذا الذي ذهب اليه باطل بل كل
واحد منهما يستعمل حيث يمتد معنى النفي وحيث لا يمتد قيل ولو كانت للتابيد لم يقيد منفيها
باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا للتنافي حينئذ بين القيد والمقيد وللمخالف ان يقول انما اقول بذلك
عند اطلاق نفيها وخلو المقام عن تقييدات ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدم
حق العبارة ان يقال تاكيدا لان التكرار يستدعي ايجاد اللفظ كما لا يخفى ثم القائل ان يقول ليس هذا تكرارا
باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا ترادف لن اذ الاسم لا يرادف الحرف ولان التابيد ليس معنى
ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمين وله هنا فايدة وهي دفع
ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد وتاتي لن للدعاء
كما اتت لا لذلك اي للدعاء والمراد انها تصدر بها الجملة الدعائية وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور
وخلافا لجماعة منهم ابن مالك والحجة لهم في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
هو من الضرب الاول من الخفيف من قصيدة طويلة للاعشى يمدح بها الاسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان
مطلعها ما بكاء الكبير بالاطلال وسوالي وما يرد سوالي اراد بالكبير نفسه وما استفهام تعجبي والبا
للظرفية والاطلال تقدم مرارا انه جمع طلل ما شخص من اعلام الدار ومعنى قوله وما يرد سوالي اي شي
يجدي علي سوالي الطلل والعرب تقول للرجل يحزن ما يرد عليك اسفك والاشارة بقوله كذلكم الى احوال
وصفات جميلة للممدوح سبقت اي لن تزالوا على تلك الصفات ولا زلت معها على مدحكم والثنا عنكم على
الدوام ثم لا يخفى ما في هذا البيت من تنصيف الادماج وبعضهم يسميه مدحا فان اخر صدره اللام
الساكنة من زلت وقد قيل انه لا حجة في هذا البيت لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه
كون المعطوف بثم دعاء لجواز عطف الانشاء على الخبر واجيب بانه ان لم يعينه ذلك لما ذكرت فانه
يعينه انه لو كان لن تزالوا كذلكم خبرا لكان لنفي الاستقبال ولا معنى له هنا واما قوله كما قال رب بما
انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه اي ليس مما لن فيه للدعاء لان فعل الدعاء لا يسند

الى المتكلم بل
الى المخاطبا والغايب لانه طلب من الادنى الى الاعلى نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا
انتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال فانه دعاء بالاتفاق مع انه مسند الى المتكلم
وتلقى القسم بها اي وقوعها صدر جملة جواب القسم وبلم نادر جدا قيل انما لم يتلق القسم بلن لان
لن يفعل محمول على سيفعل فكما انه لا يجوز والله سيضرب زيد لا يجوز والله سيضرب زيد
لا يجوز والله لن يضرب زيد كقول ابي طالب عبد مناف بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقد تقدم الكلام عليه والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا هو من
الضرب الثاني من الكامل من ابيات يخاطب بها النبي صلى الله عليه وسلم روى ابن اسحاق والبيهقي في
الدلايل ان قريشا اتت ابا طالب فكلمته في النبي صلى الله عليه وسلم فبعث اليه فقال يا ابن اخي ان
قومك قد جاوني فقالوا كذا وكذا فابق علي وعلى نفسك ولا تحملني من الامر ما لا اطيق فظن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قد بدا لعمه فيه بدو وانه خاذله ومسلمه فقال يا عم لو وضعوا الشمس في
يميني والقمر في شمالي ما تركت هذا الامر حتى يظهره الله تعالى او اهلك فيه ثم استعبر النبي صلى الله عليه وسلم
ومضى موليا فناداه ابو طالب اقبل يا ابن اخي فاقبل اليه فقال اذهب فقل ما احببت فوالله لا اسلمك
ابدا ثم قال والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا فاذهب لامرك ما عليك غضاضة
وابشر وقر بذاك منك عيونا ودعوتني وزعمت انك ناصحي ولقد صدقت وكنت قبل امينا
وعرضت دينا قد عرفت بانه من خير اديان البرية دينا لولا الملامة او حذار مسبة لوجدتني
سمحا بذاك مبينا الدفين المدفون والغضاضة الذلة والمنقصة كالغضاضة بالضم والغضيضة والمغضة
واشار بقوله وكنت قبل امينا الى ما كانت قريش تلقب به النبي صلى الله عليه وسلم فانهم كانوا يدعونه محمد
الامين والدين بالكسر الملة وهو وضع الهي سايق لاولي الالباب باختيارهم المحمود الى الخيرات بالذات
واراد به دين الاسلام وقيل لبعضهم الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عنهم منجبة النجيب الكريم الحسيب
ورجل منجب وامراة منجبة ومنجاب ولدت النجبا ويحتمل هذا الاخير ان يكون على حذف الجواب اي انه لي
لبنين ثم استانف جملة النفي ولا يكون من قبيل النادر وكذلك بيت ابي طالب يحتمل ان يكون على حذف
الجواب لدلالة ما بعده عليه اي والله انك لاخ على نفسك وجملة النفي مستانفة والقرينة كما تكون
متقدمة تكون متاخرة فلا وجه لتخصيص الثاني بالاحتمال وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله ولن يحل
للعينين بعدك منظر هو عجز بيت لكثير عزة من ثاني الطويل صدره ايادي سبا يا عز ما كنت بعدكم
قال ابو حيان في النهر ايادي سبا اتخذه الناس مثلا مضروبا في التفريق والتمزيق وانشد البيت
وكل بعضا برع حلا كرضي من الحلاوة وقد جاء الفعل منهما بضا على دعا وسرو وقوله
لن يخب الان من رجايك من حرك من دون بابك الحلقه هو من الضرب الاول من المنسرح
نقل البطليوسي في شرح الكامل ان اعرابيا دخل المدينة فبينا هو يجول في ازقتها اذ مر بباب
الحسين بن علي فلما عرف الدار انشد لن يخب الان من رجايك من حرك من دون بابك الحلقة
انت جواد وانت معتمد ابوك قد كان قاتل الفسقه لولا الذي كان من اوايلكم كانت علينا الجحيم منطبقه
فسمعه وهو يصلي فاوجز في صلاته ثم خرج فاذا هو باعرابي في اسمال فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى
يا قنبر ما معك من النفقة قال الف درهم قال هات بها فقد جاء من هو احق بها منا ثم دفعها للاعرابي
وانشد خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقه لو كان في سيرنا الغداة عصى كان سمانا
عليك مندفقه لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقه فاخذها الاعرابي وولى وهو يقول
مطهرون نقيات جيوبهم تجري الصلاة عليهم اين ما ذكروا فانتم انتم الاعلون انكم ام الكتاب وما جاءت به السور

من لم يكن علويا حين تنسبه * فلن يكون له في الناس مفتخر * حلقة الباب بسكون اللام قال في القاموس
وحلقة الباب والقوم وقد يفتح لامها ويكسر وليس في الكلام حلقة محركة الا جمع حالق او لغة ضعيفة والجمع
حلق محركة وكبدر وحلقات محركة وبكسر الحا انتهى وقد فتح الشاعر لام الحلقة وعنى بالفسقة الذين قاتلهم علي
الخوارج واهل النهروان لا اهل الجمل وصفين لان البغاة ليسوا فسقة اللهم الا ان يكون الشاعر من غلاة الشيعة
وقولهم فلان ليس في سيره عصى مثل يضرب بحيث لا حدة عند الشخص والسما مقصورة للضرورة والاولى
يحمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة فان اصله يحلى كيرضى يقال حليت المراة في عيني بالكسر تحلا واما
حلا الشي في فمي فمضارعه يحلو قال في الصحاح حلي فلان بعيني بالكسر وفي عيني وبصدري يحلا حلاوة
اذا اعجبك وحلا في فمي بالفتح والشاعر هنا انما استعمله باللام لا بالباء فلا تبغي واما البيت الثاني فالرواية
فيه بكسر الباء على ما سيصرح به المص في اخر الكتاب بحيث ما ينشده ثانيا هناك ووقع في صحيح البخاري
في حديث ابن عمر في قول الملك له في النوم لن ترع قال ابن مالك فيه اشكال لان لن يجب انتصاب ما بعدها
وقد وليها ما هو بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون سكون عين لن تراع للوقف ثم شبه بسكون المجزوم
فحذف الالف قبله واجري الوصل مجرى الوقف ومن حذف الساكن لسكون ما بعده وقفا قول الراجز
اقبل سيل جاء من عند الله * ويجوز ان يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي
قال الشارح فافاد ابن مالك انها لغة لبعض العرب وذكر اللحياني ان الجزم بالنواصب والنصب بالجوازم لغة
لبعض العرب والبيت المستشهد به على حذف الساكن لسكون ما بعده وقفا قال الشارح انه من السريع
لا من الرجز ولعل الحامل على ذلك بيت اخر معه لا يتاتي جعله من الرجز والا فالمذكور يجوز ان يكون بيتا من
مشطور الرجز دخله الخبن فصار مستفعلن متفعلن مع القطع **ليت** ويقال فيها لت بادغام الياء في التاء بعد قلبها اليها حرف تمن
هو تجب حصول شي مستحيل او ممكن غير متوقع فهو يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله * فيا ليت الشباب يعود يوما *
فاخبره بما فعل المشيب * هو من اول الوافر ويا حرف تنبيه وهو اولى من كونها للندا والمنادى محذوف
والشباب والشبيبة الفتا والحداثة وهي كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية
مشتعلة تقول تقول منه شب الغلام يشب بالكسر شبابا والمشيب دخول الرجل في حد الشيب وهو بياض الشعر
قال الاصمعي وقال الجوهري الشيب والمشيب واحد وفي القاموس الشيب الشعر وبياضه كالمشيب وهو اشيب
ولا فعلا له وتعلق التمني بالمستحيل في البيت ظاهر لان المراد عوده في هذا العالم ولله در الشارح حيث يقول
ربما يرى زماني بما ساءني * فجاءت نحوس وغابت سعود * واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود
فان قوله يعود يوهم انه من العيادة وقد رشح بقوله عليلا والمراد انما هو العود واعلم ان البيت المذكور لابي
العتاهية اسمعيل بن قاسم العنزي الكوفي وتوفي سنة احدى عشرة ومائتين ببغداد وهو ممن ليس يحتج بشعره
فهو تمثيل لا استشهاد واخبره بالنصب لانه جواب للتمني مقترن بالفاء وبالممكن قليلا ويجب ان لا يكون توقع
وطماعية في وقوعه والا كان ترجيا وحكمها ان ينصب الاسم ويرفع الخبر كسائر الحروف المشبهة بالفعل وهذا
هو المذهب المختار واختار الكوفيون ان رفع خبرها بما كان مرتفعا به قبل دخولها ولكونها فرعا على الفعل
في العمل كان عملها معكوسا ليكون معمولا كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية لان الاصل تقدم المرفوع
على المنصوب اولان معانيها في الاخبار اذ لا يتحقق شي من معاني تلك الحروف من التاكيد والتشبيه ونحوها
الا باعتبار اخبارها فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اعرابيهما فنصبت الاسماء ورفعت الاخبار
واعترض بالحجازية فانها كذلك ولم يتقدم منصوبها والوجه ان هذه الاحرف متشابهة للفعل المتعدي من حيث
اقتضاؤها امرين هما طرفا النسبة اقتضاء المتعدي امرين هما متعلقاه فتعمل فيهما عمله في معموليه واما
واما تقديم المنصوب على المرفوع فلوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فللفرق بينها وبينه

جعل

جعلت عكسه في العمل تفرقة بين ما هو فعل وما هو حرف من اول الامر الثاني ان للفعل عملين اصليا وهو تقدم
مرفوعه على منصوبه وفرعيا وهو عكسه ولما كان عمل هذه الحروف فرعا على عمل الفعل اعطيت ما هو فرعي عليه
للمناسبة ولا يرد على الثاني النقض السابق لاحتمال التعليل بمجموع الامرين لا بكل منهما او القوة شبه هذه
الاحرف بالفعل دون ما لان شبهها به من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلوجهين احدهما ان
منها الثلاثي والرباعي والخماسي والفعل منه ذلك والثاني بناؤها على الفتح والفعل كذلك واما من جهة المعنى
فلان معانيها كمعاني الافعال فانك تفهم منها نحو معنى اكدت وشبهت وتمنيت وترجيت واستدركت ولا
كذلك ما في الوجهين قال الفرا وبعض اصحابه وقد تنصبهما لانها بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر
مضافا الى الاسم فمعنى ليت زيدا قايم تمنيت قيام زيد فالجزء الثاني متضمن للمفعول حقيقة والاول هو
ما يضاف اليه ذلك المفعول فاعرب الجزان اعراب الجزء الواحد اعني المفعول الحقيقي كما قرر في مسئلة
افعال القلوب ومن ثمة جاء ليت ان زيدا قايم كما جاء علمت ان زيدا قايم كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا
من مشطور الرجز وقايله العجاج واماجع فاعلا وليس صفة لمؤنث على فواعل لانه لما لا يعقل وبني على ذلك
ابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بالله محمد بن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم بن الرشيد الامير ابو العباس
الهاشمي العباسي الاديب صاحب الشعر البديع والنثر الفايق اخذ العربية والادب عن المبرد وثعلب ومولده
في شعبان سنة تسع واربعين ومائتين ولما قامت الدولة على المقتدر اقاموا عبد الله بن المعتز في الخلافة
فقال بشرط ان لا يقتل بسببي رجل مسلم وكاد امره يتم ثم تفرق عنه جمعه وقبض عليه وقتل سرا في ربيع الاخر
سنة ست وتسعين وقد رثاه علي بن محمد بن بسام فقال لله درك من ملك بمضيعة * ناهيك في العقل والاداب
والحسب * ما فيه لولا ولا ليت فتنقصه * وانما ادركته حرفة الادب * ومن رايق شعره قوله *
من لي بقلب صيغ من صخرة * في جسد من لؤلؤ رطب * جرحت خديه بلحظي فما * برحت حتى اقتص من قلبي *
مرت بنا سحرا طير فقلت لها * طوباك يا ليتني اياك طوباك * هو من ثاني البسيط والسحر الوقت قبيل
الصبح كالسحري والسحرية والطير جمع طاير وقد يقع على الواحد ويجمع على طيور واطيار والطوبى قال في القاموس
الطيب وجمع الطيبة وتانيث الاطيب والحسنى والخيرة وشجرة في الجنة او الجنة بالهندية كطيبى وطوبى لك
وطوباك لغتان او طوباك لحن والاول محمول عندنا معشر القايلين بان ليت ناصبة رافعة على حذف الخبر
اي حبر ليت وتقديره اقبلت ونحو واجعا حال من فاعله لا تكونه اي وليس تقديره تكون ورواجعا خبره خلافا
للكسائي فان له اقداما على الاضمار كان فقد قال به ايضا في انتهوا خيرا لكم لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين فان الكون
المطلق انما يضمر عند تقدم احدهما قال الرضي ومذهب الكسائي ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما
اشتهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير وقيل ان تقدم ان ولو الشرطيتين
ليس شرطا لحذف كان وابقاء خبرها وانما هو شرط لكثرته ولا محذور في كون هذا البيت من القليل ويصح
بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب يعني اياك عن ضمير الرفع يعني انت والاصل يا ليتني انت وتقترن بها
اي بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وطاهر
القزويني وظاهر كلام ابن الحاجب توافقهما حيث قال في كافيته في بحث الحروف المشبهة بالفعل ويلحقها
ما فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال ونقل ابو جعفر الصفار عن البصريين جواز وقوع الفعل بعد
ليت وقال في الارتشاف واما مجي الفعل بعد لعلما وليتما فهو مذهب البصريين اجازوا ليتما ذهبت
ولعلما قمت وزعم الفرا ان ذلك لا يجوز فلا تجي الجملة الفعلية بعدهما ووافقه على ذلك في ليتما خاصة
اصحابنا المتاخرون وزعموا ان ليتما باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية ويجوز اعمالها لبقاء الاختصاص
ولكون ما لمجرد الزيادة واعمالها حملا على اخواتها وظاهر كلام الزجاجي في الجمل ان الاعمال في الجميع جائز وانه

ص

مسموع عن العرب قال في باب حروف الابتدا ومن العرب من يقول انما زيدا قايم ولعلما بكرا قايم فيلغي
ما وينصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه قال ابن قاسم في شرح التسهيل وينبغي ان يحمل كلامه على انه
لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه الى العرب ورده الشارح في شرحه بان هذا تاويل متعسف يفضي الى عدم
الثقة بما ينقل هذا الامام عن العرب واما دعوى ابن مالك الاجماع على جواز الاعمال والاهمال في ليتما
فيبطلها ما ذهب اليه الفرا من انه لا يجوز كف ما ليت ولا لعل بل يجب اعمالهما ورووا بالوجهين الرفع
على الاهمال والنصب على الاعمال قول النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
وقد مر انشاده في بحث او من حرف الالف ومضى الكلام عليه مستوفى فراجعه ان شيت ونقل
الرضي ان الالغاء مع ما اكثر واعلله بالخروج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية ويحتمل ان الرفع على
ان ما موصولة وان الاشارة اي اسمها خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا فلا يدل على اي
الرفع والقول ح على الاهمال لطروق هذا الاحتمال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع
بالابتدا في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل قيل لا نسلم عدم طول الصلة ههنا بل هي طويلة
بالصلة وقد صرح بمثله في فصل ما كما سياتي ولا يخفى ركاكة المعنى على هذا الاحتمال لمن تامل ويجوز
ليتما زيدا القاه على الاعمال ويمتنع على الاهمال وكون النصب على اضمار فعل على شرطية التفسير لان
تقديره يخرجها عن الاختصاص بالاسماء ولا يمتنع عند القايلين بعدم الاختصاص لعل حرف ينصب
الاسم ويرفع الخبر كسابر اخواته قال بعض اصحاب الفرا وقد ينصبهما عزا نصبهما بليت الى الفرا
نفسه وبعض اصحابه وبلعل الى بعض اصحابه فقط وهو منقول عنه ايضا كما في الارتشاف
وزعم يونس ان ذلك لبعض العرب وزعم ابن سلام انها لغة رؤبة وقومه وفي الارتشاف حكاية
النصب بها عن تميم وحكي لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار خبر هو يوجد وعند الكسائي
على اضمار يكون ومنطلقا على الاول نصب على الحال وعلى الثاني خبر ليكون قيل عليه انا ثبت ان
بعض العرب ينصب بها الجزئين وتكلم به من لغته ذلك فكيف يأول كلامه على الحذف ولغته ما عرفت
نعم التاويل انما يحسن فيمن لغته رفع الخبر اذا نطق به منصوبا ودفعه بان في كلام المص ما يشعر
بعدم ثبوت ذلك لان زعم يستعمل في قول لا مستند له وبان اعتماد يونس في كون ذلك لغة هو ذلك
القول وهو لا يقتضي ان لغته نصب الجزئين لجواز ان يكون على التاويل المذكور ليس بشي لان المص
كثيرا ما يستعمل الزعم في كتابه حيث ينقل مذاهب النحاة واقوالهم مرادا به القول كما لا يخفى على
المنصف ممن يتتبع ذلك قال في القاموس الزعم مثلثة القول والحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال
فيما يشك فيه ولانه انما حكى ذلك القول على انه من قول اهل تلك اللغة فكيف لا يقتضي ان لغته نصب
الجزئين وقد مر في بحث على من فصل العين المهملة ان عقيلا بالتصغير على ما مر ايضا يخفضون بها المبتدا
كقوله لعل ابي المغوار منك قريب هو ثاني مصراع من ثالث الطويل وصدره فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت دعوة وقايله كعب بن سعد الغنوي يرثي اخاه وقبله وداع دعى يا من يجيب الى الندا
فلم يستجبه عند ذاك مجيب الشايع استجاب اذا تعدى الى الداع ان يقال استجاب له وقد يقال
استجابه بمعنى اجابه كما في هذا البيت واذا تعدى الى الدعاء فبدون لام يقال استجاب الله دعاءه و
ودعوة نصب على التعليل ويروى بجهرة فيكون مفعولا مطلقا وابو المغوار بكسر الميم وسكون المعجمة اسمه
هرم وقيل شبيب وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب
فحذف موصوف قريب وضمير الشان من لعل الذي هو اسمها وقيل القريب مصدر كالوجيف فعليه
لا موصوف محذوف لكن لا بد من تقدير مضاف او تاويل المصدر باسم الفاعل ولام لعل الثانية وهي

المفتوحة وفي التحقيق هي الثالثة تخفيفا وادغم الاولى اي اللام الاولى وهي الساكنة الباقية من لعل وهي الثانية
حقيقة في لام الجر الداخلة على ابي المغوار ومن ثم كانت مكسورة كما هو حق لام الجر الداخلة على الظاهر ومن فتح
هذه اللام فهو على لغة من يقول المال لزيد بالفتح مع الظاهر كالضمير وهذا تكلف كثير وعلى مقتضاه ينبغي
رسم لعل ابي بلام ساكنة يتلوها لام متصلة في الرسم بابي ولم يثبت تخفيف لعل اي على هذا الوجه مع كثرة ما
سمع فيها من اللغات والتصرفات وايضا لعل لا تعمل في ضمير الشان وفتح لام الجر مع الظاهر شاذ ثم هو اي الفارسي
محجوج بنقل الايمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم فقد حكى ابو عبيدة والاخفش والفرا وابو زيد انها لغة
عقيل واعلم ان مجرورها اي لعل في موضع رفع بالابتدا لتنزل لعل منزلة الجار الزايد في المبتدا نحو بحسبك درهم
بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وما في التعليق من ان اعتبار زيادتها من هذه الجهة ليس باولى من عدم
اعتبار زيادتها من جهة افادتها المعنى تاسيسي وهو الترجي ليس بشي لان تنزيلها منزلة الزايد ليس قولا
بالزيادة ومن ثم لم يعول عليه الشارح وقوله قريب خبر ذلك المبتدا ومثله في ان المجرور في موضع رفع ٧
بالابتدا لعدم التعلق بعامل لولاي لكان كذا على قول س ان لولا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك ونحوه
وقوله وجيران لنا كانوا كرام هو عجز بيت من اول الوافر وصدره فكيف اذا مررت بدار قوم وقايله
الفرزدق من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك وقيل اخاه سليمان واولها هل انتم عايجون
بنا لعنا نرى العرصات او اثر الخيام فقالوا ان فعلت فاغن عنا دموعا غير راقية السجام
اكفكف عبرة العينين مني وما بعد المدامع من ملام وقوله هل انتم بالنقل والحذف وعايجون بمعنى
عاجين اي منعطفون بالركاب واورد العيني بلفظ عاجين باللام قال ومعناه داخلون في علج الاسم
موضع ولعنا لغة في لعلنا والعرصات بالتحريك جمع عرصة بالسكون وهي كل بقعة من الدور واسعة
ر ليس فيها بنا كذا في القاموس وقال الجلال عرصة الدار وسطها وفي التقريب العرصة ساحة الدار
التي لا بنا فيها وكل بقعة ليس فيها بناء والجمع عراص وراقية بالهمز من رقا الدمع يرقا اذا جف
وسكن والسجام ككتاب من سجم الدمع سجوما وسجاما قطر وسجمت العين والسحابة الماء تسجمه
سجما قطر دمعها وسال قليلا او كثيرا واكفكف اكف وامنع وكيف للتعجب وجيران بالجر
عطفا على دار وقال الجلال على قوم وهو جمع جار بالتخفيف وكرام نعت له على قول س ان كان
زايدة ومن قال انها غير زايدة جعلها تامة بمعنى وجدوا وقعت اعتراضا بين الصفة وموصوفها
وقول الجمهور ان الزايدة لا تعمل شيا فقيل الاصل هم لنا اي بتقديم المبتدا على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدا
وقال ابو حيان الاصل لنا هم فهم يحتمل ان يكون تاكيدا للضمير المستتر في لنا ولنا صفة لجيران وان
يكون مبتدا موخرا ولنا خبرا مقدما والجملة صفة وان يكون فاعلا بلنا لاعتماده على موصوف ثم وصل
الضمير بكان الزايدة لانها لما زيدت جاورها الضمير المنفصل فاتصل بها وان لم تعمل فيه اصلاحا
للفظ ليلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل قيل عليه ان القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل
عدة الا بعامله وكان الزايد غير عامل فكيف اتصل بها فالاعتداد باصلاح اللفظ نشا منه فساد هذه القاعدة
على ان وقوع الضمير المنفصل المرفوع الى جانب الفعل لا يضر اذا كان لغرض كافادة انه المحصور فيه كما
في قولك انما قام انتم فهلا بقي على انفصاله هنا لغرض التنبيه على زيادة كان وانها غير عاملة واجيب
بان الاعتداد عن خروج فرد من قاعدة انما ينشا منه اصلاح تلك القاعدة وتتميمها لا افسادها ولما
كون الوقوع المذكور للغرض جايزا فمحله حيث كان الغرض معتبرا عند العرب وذلك انما علم في نحو قولهم
انما قام انتم وفي الكشاف في قوله تعالى وان كانت لكبيرة وقرا اليزيدي لكبيرة بالرفع ووجهها ان زيادة
كان كما في قوله وجيران لنا كانوا كرام والاصل وان هي لكبيرة وان كانت لكبيرة فقال المولى سعد الدين

انا راد انه كانت مع اسمها مزيدة كانت كبيرة خبرا بلا مبتدا وان المخففة واقعة بلا جملة ومثله
خارج عن القياس والاستعمال وان اراد انه كانت وحدها مزيدة والضمير باق على ابتدائية
فلا وجه لانفصاله واستكانته وغاية ما يتحمل انه لما وقع بعد كانت موقع اسمها ولو تجنب
المعنى جعل متصلا مستكنا تشبيها بالاسم وان كان مبتدا تخفيفا قال والاوجه في هذه
القراة ان يجعل في كانت ضمير القصة ويقدر بعد اللام مبتدا اي وانه كانت القصة للتحويل
كبيرة وقد ناقشه الشارح في هذه الاوجه بان ضمير الشان لا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها
كما نص عليه في التسهيل وهو لا يتمشى على ذلك وقيل بل الضمير بعينه هو توكيد للمستتر
في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل هذا الضمير بكان الزايدة لما ذكر من اصلاح اللفظ وقيل
بل هو اي الضمير معمول لكان في الحقيقة فقيل على انها ناقصة غير زايدة ولنا الخبر فهو
منصوب المحل والجملة صفة جيران وكرام صفة اخرى مفردة جي بها بعد الصفة الجملة
وقيل بل هو معمول لكان على انها زايدة وانها وان كانت زايدة تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل
الملغى نحو زيد ظننت عالم وقال السيرافي كان الزايدة لا يعرفها من ضمير يعود الى المصدر المنوي
فاذا قلت زيد كان قايم فالتقدير زيد كان هو اي كان الكون قال الرضي وهو هوس اذ لا معنى
لقولك ثبت الثبوت ومع ذلك لا يتم فيما نحن فيه لانه ضمير جمع فلا يعود على المصدر ويتصل بها اي
بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالاسمية فتليها الفعلية وتكون ما مهيئة
وموطية لذلك وذهب ابن درستويه الى ان ما هذه نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من
التفخيم والجملة بعدها في موضع الخبر ومفسرة له ولم تحتج الى رابط لان الجملة المفسرة هي ما في المعنى
بدليل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وتمامه اعد نظرا يا عبد قيس لعلما وهو من الضرب
الثاني من الطويل من قصيدة للفرزدق وسينشده المص بتمامه قريبا وقد زعم بعض شراح المفصل
عرض هذا الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء واضاءت يستعمل لازما ومتعديا
كما في البيت وجوز قوم منهم الزجاجي والزمخشري ونقل عن ابن السراج اعمالها بجعل ما حرفا زايدا وان لم
يكن مسموعا حملا على ليت للسماع المشهور فيها دون غيرها وذلك لاشتراكهما في انهما يغيران معنى الابتدا
ولقوتهما بما فيهما من معنى الفعل ولذا قال الرازي كان فان الزجاج الحقهما بها في ذلك فكل ما ذكر واعمال هذه
الثلاثة من ما عزاه صاحب البسيط الى الاخفش واختاره ابن ابي الربيع وبعضهم خص لعل دون كان
بذلك اي بالاعمال حملا على ليت لاشد به التشابه بينهما لانها وليت للانشاء واما كان فللخبر فكان
ذلك هو الفارق بينها وبينهما وان اشتركوا في افادة معنى الفعل وقد اطلق بعضهم انها للانشا التشبيه
قيل واول لحن سمع بالبصرة قول القايل لعل لها عذر وانت تلوم وهذا ان كان نظما فعجز بيت من
ثالث الطويل وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان اي لعله اي لعل الشان لها عذر وجملة وانت تلوم حالية
كما تقدم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون فانه يتقدير انه وحذف اسم الحروف المشبهة
المفهوم معناه جايز نظما ونثرا وقلما يكون المحذوف الا ضمير شان نص عليه في التسهيل وهو
احد الاقوال الثلاثة والثاني انه يختص بالشعر قاله السخاوي في شرح المفصل والثالث انه يجوز
في الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا في الضرورة وقد تقدم الجزم من المص بان
ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب استثني
الى اخر ما قيل هناك فلا تغفل وفيها عشر لغات مشهورة سوى لغة علّ بتشديد اللام السابق
ذكرها وهي لعن وعن بعين مهملة فيهما ولان وان بفتح الهمزة فيهما ورعن براء وعين مهملة ورغن

بهاء وغين معجمة ولغن وغن بالمعجمة ايضا ولعلت بتاء ساكنة كما ثمت وربتة ذكرها المالكي في تسهيله
وقيل وهي اغربها ولذا لم يذكرها الغرناطي في شرح الدرة الالفية فيما لحقته التاء من الحروف حيث
قال ان لحوق التاء قليل لا يسمع الا في لا وثم ورب فهذه تسع لغات وعل ولعل ثنتان فالمجموع احدى
عشرة لغة وقد نظمها شيخنا في بيتين فقال لغات لعل غير لعل عشر فمنها عل عن وزد لعلت
لعن لغن غن وانّ تعد رغن وغن انّ لات ثمت وذكر ابو حيان في ارتشاف لغتين اخريين هما
رعل بالراء واللام ولعاء بالمد وانشد على الاخيرة قوله ارى شبه القتول ولست ارى لعاء امر يحملها القتولا
وانما تعددت لغاتها لكثرة وقوعها اذ هي للطمع فلا يخلو انسان عن تحصيل الملل في استعمالها على لفظ واحد لا
يتغير فغيروها تغييرا كثيرا بالحذف تارة وبالابدال اخرى وبهما تارة اخرى ولها معان احدها التوقع وهو
ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه نحو لعل الحبيب مواصل ولعل الرقيب حاصل وقال في الارتشاف لعل
للترجي في المحبوب وللاشفاق في المحذور ويعبر اصحابنا عن الاشفاق بالتوقع ثم ان التوقع بنوعيه يكون من
المتكلم وهو الغالب ويكون من المخاطب ويكون من غيرهما كما يشهد بذلك موارد الاستعمال ويختص بالممكن اذ
لا يتوقع غير الممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وكذبا والافك الكذب وهو
المراد بالمخرقة لكنها كلمة مولدة يقال خرق وخرّق وخلق واختلق اذا كذب واختراق الكذب اختلاقه واسباب
السموات طرقها وابوابها وما يؤدي اليها وكل ما ادى الى شي فهو سبب اليه كالرشا ونحوه ووجه ما ذكر ان بلوغ
الانسان اسباب السموات مستحيل وقد استعمل فيه لعل وما ذاك الا عن جهل منه او اختلاق والثاني التعليل
اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى اي كي يتذكر او يخشى قال
الاخفش وهذا كقول الرجل لصاحبه افرغ لعلنا نتغدى اي لنتغدى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه
للمخاطبين يعني موسى وهارون عليهما السلام اي اذهبا على رجائكما قال ابو حيان الترجي بالنسبة اليه تعالى اذ هو
مستحيل وقوعه من الله تعالى اي اذهبا على رجائكما وطمعكما وباشرا الامر مباشرة من يرجو ويطمع ان يثمر
عمله ولا يخيب سعيه وهذا معنى ما قيل انها في القران للاطماع اي للايقاع في الطمع اما لانه كلام
الكريم الذي لا فرق بين اطماعه وبين تحصيل المطموع فيه او لانه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار
في المواعيد المطموع في انجازها على التكلم بكلمة لعل وعسى كما هو داب الملوك والعظماء ولان فيه الايماء
الى انه لا يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة فان قلت على ماذا تحمل لعل في قوله تعالى اعبدوا ربكم
الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون قلت قال صاحب الكشاف لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تعالى منهم
لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وحمله على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد ايضا ولكن
لعل واقع موقع المجاز لا الحقيقة لانه تعالى خلق العباد ليتعبدهم وركب فيهم العقول والشهوات وازاح العلة
في اقدارهم وتمكينهم وهداهم النجدين ووضع في ايديهم زمام الاختيار واراد منهم الخير والتقوى فهو في
صورة المرجو منهم ان يتقوا ليترجح امرهم وهم مختارون بين الطاعة والعصيان كما ترجحت حال المرتجي
بين ان يفعل وان لا يفعل ومصداقه قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا وانما يبلو ويختبر من تخفى عليه العواقب
ولكن شبه بالاختبار بناء امرهم على الاختيار ومحصل ذلك ان لعل ههنا ليست للاشفاق وهو ظاهر
ولا للترجي اما من جهة الخالق فلاستحالته واما من جهة المخلوق فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى
حتى يرجوها ولا للاطماع لانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه ولا يناسب الا من جهة المتكلم والتقوى
ليست كذلك ولكنها استعيرت من معنى الترجي للحالة الشبيهة به استعارة تبعية فالمشبه المحذوف المستعار
له هي الحالة المخصوصة الشبيهة بالترجي في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة
التقوى منهم والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون وتبعهم ابن مالك ولهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل

اسريحث بعقلك امرا ونحو وما يدريك لعله يزكى كما يعلق بادوات الاستفهام وقد جعلوا من ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك وا الاتيان بحمولها ان عند غيرهم على الترجي و
الحديث على الاشتقاق قال الزمخشري وقد اشربها معنى ليت من قرا فاطلع انتهى اي من نصب اطلع في الاية فقد لمح
في لعل معنى التمني اذ الجواب للترجي منصوب عند البصريين وفي الاية تخريج سيجي ان شاء الله تعالى ذكره في اقسام
العطف من الباب الرابع وفي المثال الرابع من الجهة الرابعة من الباب الخامس ويقترن خبرها اي خبر لعل
بان كثيرا حملا على عسى وان كان اسمها اسم عين كما يحمل عسى عليها فيمتنع خبرها غير مقرون بها ذلك لاشتراكهما
في افادة معنى الترجي والاشتقاق كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة صدر بيت عجزه عليك من اللاتي يدعنك
اجدعا وهو من ثاني الطويل من قصيدة لمتمم بن نويرة تلم تنزل والملمة احدى نوازل الدهر واللاتي بالمثناة
الفوقية جمع التي ويروى اللائي بالمد وهو جمع بمعناه ويدعنك يتركنك واجدعا افعل من الجدع بالجيم وسكون
المهملة قطع الانف او غيره من الاطراف تقول جدعته فهو اجدع بين الجدع وهي جدعاء وضبطه بعضهم
بالخاء المعجمة والراء افعل من الخرع بفتحتين وهو الضعف والفعل منه خرع يخرع كعلم يعلم اي لعلك
ان تنزل بك نازلة من نوازل الدهر اللاتي يتركنك بهذه الحالة اي ذليلا مهانا فالجدع كناية عن الاذلال
او بهذه الصفة من الضعف وبحرف التنفيس قليلا ومنعوا ذلك في خبر ليت لما لم يثبت دخول حرف التنفيس لما
يثبت وحكى الاخفش لعل زيدا سوف يقوم كقوله فقولا لها قولا رفيقا لعلها سترحمني من زفرة وعويل
هو من ثالث الطويل ولم يسم قايله ورفيقا اما بالفاء من الرفق او بالقاف من الرقة وعلى الاول هو من باب الاسلوب
الحكيم والزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه ومن زفر يزفر زفرا وزفيرا اخرج نفسه بعد مده اياه و
الزفرة وتضم التنفس لذلك والعويل اسم لرفع الصوت بالبكا يقال اعول اعوالا اذا رفع صوته بالبكا وخرج بعضهم
نصب فاطلع على تقدير ان مع ابلغ اي على توهم مجيها معه كخفض المعطوف في بيت زهير بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا على تقدير الباء مع مدرك وتوهم وجودها وقد تقدم انشاد هذا البيت
في اثنا حرف الالف والكلام عليه ثمة وسيذكره المص ثالثا في الباب الرابع ورابعا في الباب الثامن ولا يمتنع كون خبرها
فعلا ماضيا خلافا للحريري قد يتوهم من هذا التعبير انفراد الحريري بالمنع وليس كذلك ففي الارتشاف لابي حيان ومنع
من وقوع الماضي خبرا للعل مبرمان وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شيتم فقد غفرت
لكم وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابوسا هو من ثاني الطويل وقد عزاه البطليوسي
في شرح الكامل لامري القيس وقال انه من ايراد الممتنع بصورة الممكن لان تحول المنايا ابوسا ممتنع وهو من
قصيدة مطلعها تاوبني داء القديم فغلسا احاذر ان يرتد دائي فانكسا منها في وصف النساء
اراهن لا يحببن من قل ماله ولا من راين الشيب فيه وقوسا وكان يقال لامري القيس ذو القروح وهي
جراحات تخرج في الجسد كالدماميل وذلك ان اباه حجر الكندي كان قد طرده بعشقه عنيزة وتشبيبه
بها في اشعاره فلما قتل المنذر حجرا آلى امرؤ القيس على نفسه لا ياكل لحما ولا يشرب خمرا حتى ياخذ بثار ابيه فخرج
الى قيصر مستصرخا به على المنذر فاكرمه وانزله فعشقته ابنة قيصر فكان ياتيها وكان الطرماح بن قيس الاسدي
عند قيصر فوشى به اليه فطلبه فهرب فادركه الطلب عند انقرة موضع فيه قلعة للروم قال الجوهري او
دونها وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتقرح جسده فمات وفي بيت الشاهد اشارة الى ما
حصل له من تلك القروح تاوبني اتاني ليلا ولعله اراد بداء القديم الحب وغلس من التغليس وهو السير
في الغلس ظلمة اخر الليل والنكس والنكاس بضم النون فيهما عود المرض بعد النقه يقال نكس كعني فهو منكوس
وتعاله ونكسا وقد تفتح اوله وما ونكس الطعام وغيره داء المريض عاده وقوس بتشديد الواو انحنى
والقرح واحد القروح ودا ميا بتقديم الميم والدامية من الشجاج التي تدمي ولا تسيل ويروى دايما بتقديم

بيات وجودها

الياء والمنايا جمع منية وهي الموت والابوس جمع بوس وهو الشدة وقد ابرز الممتنع اعني تحول المنايا شدة
بحيث لا يقع وتكون هي عوضا عنه لقوة طمعه في قالب الممكن ادعاء واستشهد سيبويه اعني نظر ابي عبيدة بقيس
لعلها اضاءت لك النار الحمار المقيدا تقدم الكلام عليه قريبا فانه اعترض بانه لعل هنا مكفوفة بما فالحق ب
ان شبهة المانع من وقوع الماضي خبرا لها ان لعل للاستقبال لانها للتوقع وهو لا يكون بالماضي فلا تدخل على الماضي
ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها حيث لا كف او معمولا لما في حيزها نعم لا يكون معمولا للشي كان يكون
مستانفا كما في البيت ومما يوضح بطلان قوله اي قول الحريري بامتناع وقوع الماضي خبرا للعل ثبوت ذلك كثيرا
في خبر ليت وهي بمنزلة لعل نحو يا ليتني كنت ترابا يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا يا ليتني قدمت لحياتي
يا ليتني كنت معهم واجيب بانه انما جاز ذلك مع ليت وان كانت انشاء دون لعل لان المتمني قد وقع فيما مضى و
اكثر ما يكون ذلك على سبيل التندم ولا كذلك المرجي كما لا يخفى على ادنى ذوق تنبيه من مشكل باب ليت قول
يزيد بن الحكم ابن ابي العاص الثقفي فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي وهو من
ثاني الطويل من قصيدة اولها تكاشرني كرها كانك ناصح وعينك تبدي ان صدرك لي دوي لسانك ماذي
وعينك علقم وشرك مبسوط وخيرك منطوي فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء
مرتوي وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي جمعت وفحشا غيبة ونميمة
ثلاث خصال لست عنها بمرعوي قال الشارح ثبت فيما رايت من نسخ هذا الكتاب مرتوي باثبات الياء
خطا فاما ان يكون مبنيا على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه مرفوع
هذا قاضي باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا وقد روي الوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير وورش في احرف ف
من القران انتهى ولا ريب ان المنقوص غير المنصوب ان كان منونا فالمستحب حذف يائه في الوقف اجود الا
ان يكون محذوف الفاء او العين فيتعين الاثبات وان لم يكن منونا فالاثبات اجود وتكاشرني من الكشر قال
في القاموس كشر عن انيابه يكشر كشرا ابدى يكون في الضحك وغيره اي تتبسم لي وتهش في وجهي تفعل ذلك كرها
لا طوعا ومكيدة لا نصيحة تبدي بذلك انك ناصح لي في فعلك ولست هنالك والدوا كغدا المرض ففي القاموس
الدواء مثلثة ما داويته به وبالقصر المرض تقول دوي الرجل فهو دو وادويته امرضته وادوى
صحب مريضا ومن هنا اخذ من قال والعين تنبي من عيني محدثها ان كان من حزبها او من اعاديها والماذي
بالمعجمة وتشديد الياء العسل كذا في القاموس وقيده الجلال بالابيض والعلقم الحنظل وكل شي مر وطحت
سقطت وهلكت وهو اما بضم الطاء من طاح يطوح او بكسرها من طاح يطيح والقلة بضم القاف وتشديد
اللام ويروى من قنة بها وتشديد النون وهما بمعنى اعلا الشي والنيق بكسر النون وبالقاف ارفع موضع في الجبل
والجمع نياق وهوى وانهوى بمعنى ان سقط والمنهوي الساقط والاجرام جمع جرم بكسر الجيم وهو الجسد
والمعنى سقط بجميع اعضايه ومرعوي اسم فاعل من ارعوى انكف عن القبيح والبيت الاخير استشهد به على تقدم
المعطوف على المعطوف عليه للضرورة وقيل ان الواو واو المفعول معه وليست عاطفة واشكاله من اوجه احدها
عدم ارتباط خبر ليت باسمها اذ الظاهر ان كفافا اسم ليت وان كان تامة تستدعي مرفوعا فقط وانها
وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة يربطها بما هي خبر عنه والثاني في تعليقه بدون في شهادة السباق و تعليقه عنه بمرتوي
السياق والثالث ايقاعه الماء فاعلا بارتوى من الشارب واما الماء فمرتوي به او منه والجواب عن الاول ان
وان ماء عال ارتوى من
كفافا ليس اسم ليت وانما هو خبر لكان تقدم عليها وهي ناقصة لا تامة وهو بمعنى كاف اسم فاعل من كف
عند تركه واعرض واسم ليت محذوف للضرورة اي فليتك او فليته اي فليت الشان ومثله في تقدير
اسم ليت المحذوف للضرورة ضمير مخاطب او ضمير شان قوله فليت دفعت الهم عني ساعة فتامه
فبتنا على ما خيلت ناعمي بال وهو من الضرب الاول من الطويل وكابله عدي قال الجرمي اراد فليتك

فاضمر اسم ليت وهو ضعيف ردي لا يجوز في الكلام وقلما جاء في الشعر وقال السكري اراد فليت الامر
فاضمر ومعنى قوله على ما خمشت على كل حال وخيرك اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت واما وشرك
فيروى بالرفع عطفا على خيرك فهو يستدعي خبرا لخبره اما محذوف تقديره كفافا ايضا وقد حذف لدلالة
المذكور عليه وهو بمعنى كاف ايضا قيل لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافا الملفوظ يصح ان يجعل خبرا عنهما
لانه مصدر صالح للاخبار به عن الواحد والاثنين وغيرهما وان اريد به اسم الوصف وعلى هذا الوجه
فمرتو فاعل بارتوى وعن متعلقة بكفافا المحذوف وفي جعل مرتو فاعلا بارتوى نظر لانه يؤدي الى ان
لا يكون لرفع الماء وجه والجواب عنه بان هذا على تقدير نصب الماء لا على رفعه فيرد ان المص لم يتعرض الى
وجه النصب بعد وبتقدير ان يكون على وجه النصب فكيف حال وجه الرفع واما مرتو اي وما
منكور هو فله مرتو فهو قسيم لقوله اما محذوف على انه منصوب سكن للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة
داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا هو من ثاني الطويل من قصيدة لمجنون ليلى قيس بن الملوح قال في
الاغاني وهو من اشهر اشعاره واحسنها انسجاما ورقة وبعد بيت الكتاب وماذا لهم لا احسن الله حالهم
من الحظ في تصريم ليلى حباليا فانت الذي ان شئت اشقيت عيشتي وان شئت بعد الله انعمت باليا
ومنها احب من الاسماء ما وافق اسمها واشبه او كان منه مدانيا هي السحر الا ان للسحر رقية
واني لا الفي لنفسي راقيا ومنها اعد الليالي ليلة بعد ليلة وقد عشت دهرا لا اعد اللياليا اراني اذا صليت
يممت نحوها بوجهي وان كان المصلى ورائيا وما بي اشراك ولكن حبها كعظم الشجا اعيا الطبيب المداويا
ومنها قضاها لغيري وابتلاني بحبها فهلا بشيء غير ليلى ابتلانيا اخرج الاصبهاني في كتاب الاغاني عن
ابن الكلبي قال لما قال مجنون بني عامر هذا البيت نودي في الليل انت المتسخط لقضاء الله والمعترض في احكامه
فاختلس عقله وتوحش منذ تلك الليلة وذهب مع الوحش وقد قدمنا الكلام في اوايل فصل الالف على قيس هذا
ونقلنا ثمة ان بعضهم ذهب انه لا حقيقة له قال الجاحظ ما ترك الناس شعرا مجهول القايل الا نسبوه
الى المجنون ولا شعرا هذا سبيله قيل في لبنى الا نسبوه الى قيس بن ذريح قال الاصمعي اضيف الى المجنون من الشعر
اكثر مما قاله وليلى صاحبته هي ليلى بنت سعد بن مهدي بن ربيعة بن عامر بن صعصعة كانا يرعيان مواشي اهلهما
وهما صغيران فعلق كل واحد منهما بصاحبه فلم يزالا كذلك حتى كبرا فحجبت عنه وفي الاغاني عن ابراهيم بن سعد الزهري
قال اتاني رجل من عذرة فجرى ذكر العشق والعشاق فقلت له انتم ارق قلوبا ام بنو عامر فقال انا لارق قلوبا
ولكن غلبتنا بنو عامر بمجنونهم وعن نوفل بن مساحق قال انا رايت مجنون بني عامر كان جميل الوجه ابيض اللون وقد
علاه شحوب والواشي اسم فاعل من وشى به وشيا ووشاية نم وسعى واليمامة مدينة على يومين من الطايف واربعة
من مكة وفي القاموس اليمامة القصد كاليمام وجارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة ايام وبلاد الجو
منسوبة اليها سميت باسمها اكثر نخيلا من ساير الحجاز وبها تنبأ مسيلمة الكذاب وهي دون المدينة في وسط
الشرق عن مكة على ست عشرة مرحلة من البصرة وعن الكوفة نحوها وحضرموت بضم الميم بلد وقبيلة باليمن والتصريم
التقطيع وتصريم الحبال كناية عن الهجر والشجا بالقصر ما اعترض في الحلق من عظم او غيره فاضافة العظم اليه اضافة
خاص الى عام وباعتبار ان العظم يكون شجا وغيره الامر بالعكس واعيا الطبيب اتعبه واعجزه فان قلت محصل
هذا الوجه ان يكون مرتو خبرا منصوبا لكان وشرك اسمها فبماذا يتعلق عني وما يكون محصل المعنى وما يكون
معنى ما ارتوى الماء قلت يتعلق بمرتو على تضمينه معنى كاف لان المرتوي يكف عن الماء كما سيذكره المص ويكون
المعنى وليتك كان شرك كافا معرضا عني مدة ارتوا الماء وارتوا صاحبه على ما ياتي بيانه ايضا ويروى اي
شرك بالنصب على انه اسم لليت اخرى محذوفة وسهل حذفها مع بقاء عملها تقدم ذكرها والضمير لليت
لا بعيد كونها محذوفة اذ المحذوف لا يكون مذكورا فضلا عن ان يتقدم ذكره كما سهل ذلك اي تقدم الذكر

حذف كل وبقاء الخفض في قوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد في الليل نارا هو من الضرب الاول
من المتقارب وعروضه مزاحفة بالحذف على ما اجازه الخليل وقايله عند الجلال ابو داود جويرية بن الحجاج
وقيل حارثة بن حمران الحذا في الايادي ووقع في كامل المبرد نسبته الى عدي بن زيد والامرء المرء مع الف وصل
ع وهو الانسان او الرجل وفي رايه ثلاث لغات فتحها دايما واتباعها لحركة الاعراب دايما وتوقد فعل مضارع
اصله تتوقد فحذفت احدى التائين تخفيفا وسيعود الى الكلام عليه في بحث العطف على معمولي عاملين ان
شاء الله تعالى واما على العطف على اسم ليت المذكورة ولو محذوفا ان قدر ضمير المخاطب فاما ضمير الشان فلا
يعطف عليه لو ذكر فكيف يعطف عليه وهو محذوف ومرتو على الوجهين المذكورين في نصب شرك مرفوع
اما لانه خبر لليت المحذوفة او لانه عطف على خبر ليت المذكورة فان قلت اين العاطف تلك مع اسمها
فانك اذا قلت ان زيدا منطلق وعمرا ذاهب فقد عطفت الاسم على الاسم والخبر على الخبر كما اذا قلت ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا نعم الخبر المعطوف عليه جملة والمعطوف مفرد والجمل ذوات المحل لها حكم المفردات ٧
فيسهل عطف المفرد عليها والجواب عن الثاني انه ضمن مرتو معنى كاف اسم فاعل من الكف لان المرتوي يكف
عن الشرب كما جاء التضمين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره فان خالف يتعدى بنفسه تقول
خالفت زيدا وخالفت امره وخالفته الى كذا لكنه عدي في الاية بعن لانه في يخالفون معنى يعدلون ويخرجون
وان شئت قلت يصدون ويعرضون وان علقته اي علقت عن بكفافا محذوفا على وجه من ذكره من كون شرك
بالرفع عطفا على خيرك وخبره محذوف تقديره كفافا وقد سهل حذفه تقدم ذكره فلا اشكال في تعلق هذا
الجار حينئذ وعن الثالث انه اما على حذف مضاف من فاعل ارتوى اي شارب الماء فيكون من مجاز النقصان
واما على جعل الماء نفسه مرتويا مجازا مبالغة في الارتواء به كما جعل صاديا عطشانا مبالغة في قوله
وجبت هجيرا يترك الماء صاديا لم اقف على مصراعه الثاني ولا على قايله والجوب الخرق والقطع والهجير
والهجيرة والهجر والهاجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر او من عند زوالها الى العصر لان الناس يسكنون
في بيوتهم كانهم قد تهاجروا وشدة الحر والصدى العطش تقول صدي كرضي صدى فهو صد وصاد وصديان
ر وهي صديا وصادية ويروى الماء بالنصب على تقدير من اي بالنصب على نزع الخافض الذي هو من كما في واختار
موسى قومه سبعين فان التقدير من قومه ففاعل ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب ورواية
نصب الماء هي وجه الكلام كما ان من حق الكلام ان يجعل كفافا في البيت مصدرا بمعنى اسم المفعول حذف
بحث لكن متعلقه اعني عني بقرينة ذكره ثانيا كما حذف هو ثانيا بقرينة ذكره اولا كما تقدم لظهور ان مراد الشاعر
تمنى ان لا يكون للمخاطب خير ولا يصل اليه ولا شر حاصل منه ابدا فتامل لكن مشددة النون حرف ينصب
الاسم ويرفع الخبر استشكل الشارح هذا التركيب بانه لا يحسن رفع مشددة على انه خبر عن لكن اذ ليس
المعنى عليه ولا نصبه على انه يكون حالا من ضمير ينصب لما يلزم من تقديم معمول الصفة على الموصوف مع كون
هذا الضمير لمذكر واختار ان يكون حالا بتقدير مضاف اي حرف لكن حال كونها مشددة ونقل ان المص
هـ قد اختار تخريج النصب في قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان على هذا الوجه فقال الظا
ان يكون ذلك على الحال على تقدير مضاف في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع
اهل اللغة ثم حذف المضافان على حد حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول ولما انيب الثالث
عما هو الحال في الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير ولكان يجعل الاصل الموضوع اللغة فينسب
الوضع الى اللغة مجازا فيكون المحذوف مضافا واحدا على حد قولهم في مثال العرب فاذا هو اياها
على راي ابن الحاجب والتقدير فاذا هو موجود مثلها وعلى هذا قولهم الاعراب اصطلاحا كذا ونحوه
ثم نقل انه بعضهم اعرب قولهم القياس لغة التقدير منصوبا على التمييز وان بعض فضلاء الهند

استشكل عليه ذلك بان التمييز اما عن مفرد مبهم وضعا كرطل زيتا او عن نسبة كطاب زيد نفسا
وهما مفقودان في امثال هذا التركيب اذ المتقدم فيها مفرد وضع لمعين فلا ابهام ولا نسبة واجاب
بانه من تمييز النسبة فان التقدير شرح القياس مثلا وحذف هذا المضاف لاشعار القرينة الحالية
به واقتضاء المقام اياه الا ان هذه نسبة واقعة في شبه جملة نحو اعجبني طيبه ابا فان كون ابا تمييزا
انما هو باعتبار قولك طيبه فقط واما القول بان تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لابد من كونه فاعلا
في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا في الصناعة بحسب الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب
زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابي زيد فان اصله اعجبني طيب ابي زيد وقد لا يكون نحو لله دره فارسا
وويحه انسانا فان الدر بمعنى الخير بمعنى الهلاك ونسبتهما الى المذكور نسبة الفعل الى فاعله لكن تعلق الشرح
ونحوه بالقياس ليس من تعلق الفعل بالفاعل فممنوع فقد قيل بان التمييز عن النسبة قد يكون محولا عن المفعول
ايضا فيقع بعد الجملة نحو وفجرنا الارض عيونا وبعد شبه الجملة نحو يعجبني تفجير الارض عيونا وما نحن
فيه من هذا القبيل فيكون التمييز فيه محولا عن المضاف الذي هو مفعول في الاصل اي شرح لغة القياس
كذا والمعنى ان شرح اللغة المتعلقة بالقياس هو التقدير فذكر التمييز تبيينا لان متعلق الشرح هو اللغة
لا الاصطلاح مثلا فالقول بالتمييز ظاهر لمن له ادنى تمييز وههنا وجوه اخر اوردها المص في تعليق
له ضمنه اعراب تراكيب من جملتها قولهم الاعراب لغة البيان وهو من قبيل ما نحن فيه ههنا وهو اقربها تبادرا
ان يكون النصب على نزع الخافض والاصل الاعراب في اللغة البيان ونظر فيه من وجهين احدهما ان اسقاط
الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلامهم الثاني انهم التزموا في مثل
هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على نزع الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان قبل كقوله تمرون الديار ولم
تعوجوا والاصل تمرون على الديار او بالديار وقد يزاد عليهما وجهان اخران احدهما انه ليس في الكلام ما
يتعلق به هذا الخافض الثاني ان سقوطه من حيث هو سقوط خافض لا يقتضي النصب انما هو المقتضي له العامل
الذي كان متعلقا به بواسطته فلما زال ظهر اثره لزوال معارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل
او شبهه لم يجز ومن ثم خطئ الكوفيون في قولهم ما زيد قايما ان ما لم يرفع الاسم وينصب الخبر وانما ارتفاع زيد على
انه مبتدا ونصب قايما على اسقاط الباء قيل وهذان الوجهان يقتضيان انه لا يجوز الاعراب في اللغة البيان
وظاهر انه لا دخل للثاني في ذلك ويجاب على الاول بتجويز ان يكون متعلق الجار والمجرور ثبوت الخبر للمبتدا كما
عليه المولى التفتازاني في شرح قول السكاكي في مفتاحه وهو عند السلف كذا من ان قوله عند السلف ظرف لثبوت
الخبر للمبتدا نعم يجوز النصب على التعلق بأعني مقدرة اعتراضا بين المبتدا وخبره ولا يصح تقدير التعليق
بالخبر لفساده معنى وصناعة اما معنى فلانه يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة اي لا الحاصل
في غيرها وليس بمراد واما صناعة فلان البيان ونحوه من المصادر وهي لا يتقدم عليها معمولها ولو ظرفا
فان قيل قد يكون الخبر وصفا فلا يمتنع نحو قولهم الدليل في اللغة المرشد قيل ويمتنع فيه ايضا من حيث ان اسم الفاعل
صلة ال ولا يتقدم ما في حيز الصلة على الموصول الا على مختار ابن الحاجب من جواز ذلك في صلة ال فقط نظرا الى
انها في صورة الحرفية قال المص ولو قدرت ال للتعريف فالاشكال فساد المعنى باق اذ المعنى عليه الدليل المرشد
في اللغة لا في غيرها وتقدير التعلق بمضاف محذوف اي تفسير الاعراب في اللغة البيان كقولهم انت مني فرسخان
اذ تقديره بعدك مني فرسخان صحيح الا ان الاشكالين الاولين يتقيان ومنها ان يكون مفعولا مطلقا و
الاصل الاعراب تغيير الاخر لعامل اصطلح اهل ذلك اصطلاحا ولا يخفى ان هذا الوجه ممتنع في نحو الاعراب لغة البيان
لان اللغة اسم للالفاظ الموضوعة وليست اسما للحدث وما ذهب اليه ابن الحاجب من انه مفعول مطلق وانه مضمون
مؤكد لغيره قال ذلك في نحو قولهم الاجماع لغة العزم قال فان معناه مدلول الاجماع لغة والدلالة تنقسم الى

والعبح صح

دلالة شرع ودلالة لغة ودلالة عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا موكدا
لغيره فيه ان اللغة ليست مصدرا كما عرفت وانه لو كان كما قال لم يات الا بعد تمام الجملة فان ذلك
مقتضى المصدر المؤكد لغيره عند الجمهور نحو زيد ابني حقا وهو في المثال متوسط ومنها ان يكون مفعولا
لاجله والتقدير تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح اي لبيانه وهذا لا يستقيم في نحو الاعراب لغة ايضا لان
المنتصب على المفعول لاجله لا يكون الا مصدرا القمت اجلالا له ولا يقال اجيئك الماء والعشب الا بتقدير مضاف
اي ابتغاءهما وفي معناها ثلاثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان تنسب لما
بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها استشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ معنى نسب الحكم
المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فايدة لهذا الحرف واجيب بان فايدته الاعلام بهذا
المعنى من اول الامر واذا ذكر الحكم المخالف استفيدت تلك المخالفة من مجموع اللفظ تفصيلا بعد ان استفيد
من الحرف ابتداء اجمالا ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له
نحو ما هو ابيض لكنه اسود وهذان النوعان محل وفاق قيل وخلاف اي او يتقدمها كلام مخالف لما بعدها
نحو ما زيد هنا لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك اما المتناقضان فهما الكلامان الخبريان ويعبر عنهما ارباب المعقول
بالقضيتين المختلفتان بالايجاب والسلب على وجه اقتضى ذلك الاختلاف لذاته صدق احدهما وكذب الاخر
نحو زيد متحرك زيد ليس بمتحرك وبهذا يظهر ان تمثيله للناقض بنحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك ليس على ما ينبغي
الا ان يراد التناقض بالمعنى اللغوي واما الضدان فهما المعنيان المتنافيان يستحيل لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد
من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن
في الضدين المشهورين واما المتخالفان فهما المعنيان اللذان لا يشتركان في جميع صفات النفس وغير الضدين
وقيل هما غير المثلين فهما الموجودان اللذان لا يشتركان في جميع صفات النفس وعليه فالضدان قسم من المتخالفين
والثاني انها ترد للاستدراك تارة وتارة للتوكيد قاله جماعة ابن ابي الربيع السبتي صاحب البسيط وفسروا
الاستدراك برفع ما توهم ثبوته وقال صاحب المطول الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعا
تشبيها نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان لان من سخا بالنفس فهو
جدير ان يسخو بالمال فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين
تلابس وتماثل في الطريقة فانهما متى كانا بهذه المثابة كانا بحيث اذا تلبس احدهما بامر وافقه الاخر عليه
فنفي قيام احدهما يوهم انتفاء قيام الاخر ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجي فاكدت
اي لكن ما افادته لو من الامتناع وكذلك اذا قلت ما زيد متحركا لكنه ساكن فقد اكدت ما افاده نفي
التحرك من السكون والثالث انها للتوكيد دايما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول
ابن عصفور قاله في المقرب في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ان وان ولكن ومعناها
التوكيد ولم يزد على ذلك وقال فيما وضعه على المقرب المسمى بالمثل ما نصه انك اذا قلت ان زيدا قايم ولكن
عمرا منطلق وبلغني ان عمرا خارج وكدت القيام بان والانطلاق بلكن والخروج بان فاقتصر في بيان
معانيها على التاكيد وقال في الشرح معنى لكن التوكيد ويعطي مع ذلك الاستدراك انتهى لكنه في شرحه على
الجمل وافق الجمهور فجعل التوكيد مفاد ان وان والاستدراك مفاد لكن والبصريون على انها بسيطة على ما
هو الاصل في الحروف وقال الفراء اصلها لكن بنون خفيفة ساكنة ان بنون مشددة مفتوحة الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين وقد اعترض بان طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة لملاقات ساكن كلاهما غير
متعين فلو ادعى نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة قبلها ثم حذفها وحذف النون لاجتماع الامثال لكان
فيه تقليل لمخالفة القياس واجيب بانه وان كان فيه هذا التقليل ففيه زيادة في العمل وهي نقل الحركة الى

لكن

فطرحت صح

الساكن قبلها ومخالفة الاصل وهي نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وهذا مما لا نظير له والحق ان الزيادة
في العمل حيث كانت مقيسة غير قادحة وان نقل الحركة من كلمة الى اخرى على سبيل اللزوم انما ادى اليه غرض
التركيب وصيرورة الكلمتين كلمة واحدة فلا قدح فيه بانه مما لا نظير له قيل والذي يحسم هذه المادة
ان عدم قياس صرح الهمزة للتخفيف وحذف النون لملاقات الساكن انما هو في التركيب بعد الوضع وما نحن
فيه تركيب قبله وانما اختار ان حذف نون لكن لالتقاء الساكنين لوجود حذفها لذلك كما في البيت الاتي
ولا يخفى ان ما ادعاه من التفرقة حاسما لا دليل عليه. كقوله ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل هو عجز
بيت من اول الطويل صدره فلست باتيه ولا استطيعه وقايله كما قال الزمخشري والبطليوسي
النجاشي مهملة بالصاد والحاء المهملتين ابن بحر قال الحافظ الذهبي واصحمة بالعربية عطية والنجاشي بتشديد
الياء وتخفيفها افصح وبكسر نونها وهو افصح لقب ملك الحبشة وهو الذي هاجر الى بلده جماعة من السابقين
الى الاسلام بمكة فاكرم مثواهم وكانوا عنده في ارغد عيش الى ان رجعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم واصدق عن
النبي صلى الله عليه وسلم ام حبيبة بنت ابي سفيان صخر بن حرب وكان ممن امن بالله ورسوله وتوفي في رجب
سنة تسع من الهجرة ونعاه صلى الله عليه وسلم الى الناس في اليوم الذي مات فيه فقال قد مات اخ لكم بالحبشة
وخرج بهم وصفهم وصلى عليه بالبقيع واستغفر له وعن عايشة قالت لما مات النجاشي كنا نتحدث انه لا يزال
يرى على قبره نورا ورواه ابو داود في باب النور يرى عند الشهيد وان لم يكن في هذا الحديث ما يدل على ان
النجاشي مات شهيدا قال الزمخشري عرض النجاشي ذيب في سفر له فهو يقول فقلت له يا ذيب هل لك
في اخ يواسي بلا من عليك ولا بخل فقال هداك الله للرشد انما دعوت لما لم ياته سبع قبلي
فلست البيت واصل لاك اسقني لكن اسقني فحذف النون الساكنة اجراء لها مجرى حرف العلة فانها كثيرا ما
تقلب الفا كما في الوقف على نون التاكيد الخفيفة وللاسم المنون المنصوب لالتقاء الساكنين وقال با في الكوفيين
هي مركبة من لا وان والكاف الزايدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا قال صاحب اللباب وهذا ضعيف
جدا وفي البسيط وقيل هي مولغة من لا وكان والكاف للتشبيه وان على اصلها ولذلك وقعت بين كلامين لما
فيهما من نفي لشيء واثبات لغيره وهو راي ابي زيد السهيلي وقد قيل على الوجهين ان الكاف الزايدة مفتوحة ٧
كالتشبيهية فمن اين جاءت هذه الكسرة وليس التركيب يقتضي لذلك قال في البسيط قال ابو زيد يعني
السهيلي كسرت الكاف للدلالة على المحذوف يعني ان الاصل ان بالكسر فلما دخلت الكاف فتحت فلما حذفت الهمزة غيرت
الكاف بالكسر لتدل على المحذوف ولا يشتبه عليك ان هذه دعوى لا يقوم عليها دليل وقد يحذف اسمها في فصيح
الكلام للعلم به قال السخاوي وهو خاص بالشعر وفصل الرضي بين كونه ضمير شان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا
وفي غيره قليلا بشرط ان لا يليها بعد الحذف فعل صريح وكونه غير ذلك فلا يجوز الا في الشعر على ضعف وقلة
كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك البيت من ثاني الطويل وقد اخرج
ابو الفرج الاصبهاني عن ابي عبيدة قال هجا الفرزدق خالد القسري فكتب الى مالك بن المنذر ان احبس الفرزدق
فارسل مالك الى ايوب بن عيسى الضبي ان ايتني بالفرزدق فاتاه به فحبسه فقال يهجو ايوب
فلو كنت ضبيا اذن ما حبستني ولكن زنجي غلاظ مشافره ستنشر له بالرجم بيني وبينه فالفيته مني بعيدا اواصره
وبنحو من هذا اورده محمد بن سلام الجمحي في طبقات الشعر الضبي نسبة الى بني ضبة بن اد عم تميم بن مر والزنجي
بفتح الزاي وبكسر واحد الزنج فتحا وكسرا والزنوج بالضم جيل من السودان والمشافر جمع مشفر وهي من
البعير كالجحفلة من الفرس كذا في الصحاح وقد اطلق هنا على شفة الانسان فهو اما استعارة ان قصد
التشبيه او مجاز مرسل ان قصد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير ملاحظة
التشبيه ولعل التصريح بعظم المشافر وغلظها يابى الاستعارة لابتنائها على تناسي التشبيه لكن

الغلط هو وجه الشيء وفي القاموس المشفر للبعير كالشفة لك ويفتح والجمع مشافر وقد يستعمل في
الناس والرحم كصعب لغة في الرحم بكسر المهملة والاواصر جمع اصره بالمد الرحم والقرابة
والمنة وعليه اي وعلى حذف اسم لكن بيت المتنبي ولا كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق
هو من ثاني الطويل ويدخل من الدخول فالعشق مرفوع على الفاعلية او من الادخال وحرف المضارعة منه
مضموم فهو منصوب واما قلبه فمنصوب عليهما على المفعولية لكثرة استعمال دخلت الدار بالنسبة الى
دخلت فيها ولذا حكم بشذوذ رجنك الدار بالنسبة الى دخلت فيها ولذلك لكثرة استعمال رحيب بك
واسم لكن المحذوف هنا وفي بيت الكتاب الاتي ضمير الشان ومن شرطية ويعشق الجزاء مجزوم حذف
سكونه الكسر لان القافية مطلقة وبيت الكتاب اي كتاب سيبويه ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته
ينزل به وهو اعزل هو من ثاني الطويل ايضا قال الزمخشري وهو لامية ابن ابي الصلت والامر الشيء
وينوبه ينزل به ويصيبه والنايبة ما تنوب الانسان وتنزل به من الحوادث والمهمات وجمعها نوايب و
العدة بضم العين المهملة ما اعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح والاعزل من لا سلاح له ويجمع على عزل
وعزلان بضم العين فيهما وسكون الزاي مخففة في الاول وفتحها مشددة في الثالث ولا يكون الاسم اي
اسم لكن فيهما في البيتين من الشرطية لان الشرط له من الصدارة لا يعمل فيه ما قبله ومحل هذا
الحكم غير العامل الجار من حرف او اسم اما اذا كان العامل احدهما فيعمل متقدما نحو بمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ولا تدخل اللام المسماة بلام الابتداء في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني
من حبها لعميد وقد سبق انشاده في بحث اللام المفردة والكلام عليه ثمة ولا يعرف له قايل ولا مصراع اخ
هو تتمة ولا نظير ورد في كلامهم ومثل ذلك لا يحتج به ثم هو محمول عند البصريين على زيادة اللام او
على ان الاصل لكن انني فاللام انما دخلت في خبر ان لا لكن لعدمها ووجود تلك ثم حذفت الهمزة تخفيفا
ونون لكن الخفيفة للساكنين وهربا من اجتماع الامثال مع عدم تاتي الادغام لكن ساكنة النون تضربان
مخففة من الثقيلة المتقدم ذكرها وهو حرف ابتداء لا لتوكيد وتذكير الضمير باعتبار الخبر لا يعمل لمباينة
لفظها للفعل خلافا للاخفش ويونس في اجازتهما اعمالها مخففة ولم يثبت به شاهد والغيث المخففة
لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ففات اختصاصها المقتضي للعمل وخفيفة باصل الوضع قيل عليه انه
قدم انها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل اذ ذاك على الجملتين فانظر بماذا تتميز الخفيفة عن المخففة
اذا دخلت على الجملة فان وليها كلام ويجب ان يكون ما قبلها ايجابا ونفيا او امرا ونهيا ولا يجوز
ان يكون استفهاما لعدم صلاحيته لان يكون متعلقا للاستدراك اذ الاستفهام لم يثبت له حكم محقق
ليقابل بنقيضه او ضده او خلافه وما بعدها غير موافق لما قبلها اتفاقا بل يجب ان يكون ايضا
نقيضا او ضدا او خلافا على الخلاف فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة
والا لم تقترن بالعاطف ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير
ابن ابي سلمى ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر هو من اول البسيط من
قصيدة اولها ابلغ بني نوفل عني فقد بلغت مني الحفيظة لما جاءني الخبر ومنها اولى لكم ثم اولى
ان يصيبكم مني نوافر لا تبقي ولا تذر الحفيظة الحمية والغضب وبلغ منه الامر جهده وفي قول
عايشة لعلي بلغت منا كل مبلغ وابن ورقاء اسمه الحارث وورقاء بالمد هنا اسم رجل ولعله منقول
من اسم الطاير قال الجوهري والجمع وراق وورائي مثل صحارى وصحاري والبوادر جمع بادرة وهي الحدة
وفي القاموس ما يبدر من حدتك في الغضب من قول او فعل والوقايع جمع وقيعة والوقعة بالحرب صدمة
بعد صدمة والاسم الوقيعة والواقعة ووقايع العرب ايام حروبها والحرب مونثة وان لم تظهر الهاء في تصغيرها

كما نص عليه الخليل قال المازني لانها في الاصل مصدر وقال المبرد قد تذكروا ولي لكم تقدد ووعيدا يقاربكم ما
يهلككم وفي تفسير القاضي في قوله تعالى اولى لك فاولى ويل لك من الولي واصله اولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة
كما في ردف لكم او اولى لك الهلاك وقيل افعل من الويل بعد القلب كادنى من دون او فعلى من آل يؤل بمعنى عقباك النار
والنواقر بالنون والقاف المصيبات جمع ناقرة ولا تذر معناه لا تترك وهو من الافعال التي اماتوا ماضيها ومصدرها
واسمي فاعلها ومفعولها وهم اذا ارادوا المبالغة في استيصال الشيء قالوا هذا لا يبقي ولا يذر وزعم ابن ابي
الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول س وكذا الاخفش فانهما قالا انها
من حروف العطف ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو وعليه قالوا الواو زايدة وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين
احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو وفايدتها رد السامع عن الخطا
في الحكم الى الصواب فهي لايجاب الحكم للتابع بعد نفيه عن المتبوع فالمخاطب بذلك من اعتقد ثبوت الحكم للمتبوع
ونفيه عن التابع فالمفاد قصر قلب كما هو صريح ما في المفتاح والايضاح لكن مقتضى تعريفهم الاستدراك بما
عرفت ان يكون الخطاب لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا واما ان يكون الخطاب لمن اعتقد مجيئهما معا
على ان يكون قصر افراد فلا دليل به فان قلت قام زيد ثم جيت بلكن جعلتها حرف ابتدا يستدعي ان يكون الواقع
بعدها جملة منافية لما قبلها بوجه ما من حيث ان فيها معنى الاستدراك فيجب بالجملة بعدها فقلت لكن عمرو
لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف عطف مفرد على مفرد وليس بمسموع منهم قال ابن مالك ولا بد قبل
المفرد من الواو ولو كانت لكن عاطفة وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم
لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل س في امثلة العطف الا بولكن وهذا من شواهد عدالته وكمال امانته لانه
لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل بها لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب الشرط الثاني ان لا
يقترن بالواو وقال الفارسي قيل واكثر النحويين وقد عرفت انه لم يسمع من كلامهم وانما قالوه قياسا على بل
وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس
ان لكن غير عاطفة وانما هي حرف استدراك فقط والواو عاطفة مفردا على مفرد وعليه اشكال المخالفة فان
حق المعطوف بالواو ان يكون موافقا لما قبله الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة
حذف بعضها على جملة صرح بجميعها فهو موافق ليونس في كون لكن غير عاطفة وانما العاطف الواو ويخالف
له في كونه العطف من قبيل عطف المفردات قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن
رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب
بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو وفي هذا رد على يونس كما ترى
والثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زايدة لازمة قال ابن عصفور وما ذهبوا اليه من ان الواو
هي العاطفة ولكن لمحض الاستدراك باطل والدليل على ذلك ان الواو اذا عطفت مفردا على مفرد اشركت
بينهما في الاعراب والمعنى وما بعد لكن مخالف لما قبلها في المعنى فدل ذلك على ان لكن هي العاطفة وان الواو
زايدة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زايدة غير لازمة وسمع ما مررت برجل صالح بالخفض [لكن طالح ص]
وبدون الواو فقيل هو على العطف بلكن عطف مفرد على مفرد وقيل هو بجار مقدر اي لكن مررت بطالح
ولكن عطفت جملة على جملة وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه وان كان غير جايز في ذلك وما سمع منه
فمحمول على الشذوذ لقوة الدلالة بتقدم ذكره ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره من الماضي والمستقبل
بالقرينة والمراد انها لنفي الحدث الواقع في زمن الحال وهو ما عليه جمهور النحاة وذهب س وتبعه ابن
السراج الى انها للنفي مطلقا اي من غير تقييد بزمن من الازمنة الثلاثة قال الاندلسي وليس بين القولين
تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد

بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وكلام المص ناظر الى ما عليه الجمهور واذ المتبادر من الدلالة ما كان بالوضع
دون الحمل فنفيها للماضي نحو ليس خلق الله مثله ونفيها للمستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم وقال الاعشى له نافلات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا هو من
ثاني الطويل من قصيدته التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى ذكر مطلعها وابيات منها في بحث
اللام المفردة والنافلات جمع نافلة وهي ما لا يجب من العطايا ويغب مضارع غب من الغب بكسر المعجمة
وهو ان ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما وفي الصحاح اغبنا فلانا اتانا غبا وفي الحديث زر غبا تزدد حبا
والنوال بفتح النون والنايل العطا يعني ان عطاياه صلى الله عليه وسلم لا تاتي يوما وتنقطع يوما بل هي
متوالية متصلة لا تنقطع ابدا وهي فعل جامد لا يتصرف فلا ياتي منه مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر
ووزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه باسكان الياء استثقالا للكسرة عليها والا فباب فعل بكسر العين يجوز
اسكانه تخفيفا وانما لم يخففوه بقلب اليا الفا للتنبيه على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته ومن ثم لم تعد
حركة عينه حالة اتصال الضمير ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف لخفة الفتحة ولا فعل بالضم لانه
لم يوجد اي هذا البناء اي باي العين الا في هيؤ الرجل اذا حسنت هيئته فهو ماخوذ من الهيئة وسمع لست
بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف لا فعل جامد بمنزلة ما معنى وعملا وتابعه الفارسي
في الحلبيات وهو احد قولين له وابن شقير هو عبد الله محمد بن شقير ابو بكر النحوي من مشهوري النحاة وهو
ممن خلط المذهبين وجماعة محتجين بانه لو كان فعلا لعادت حركته عند اتصال الضمير وقد
الجواب والصواب الاول بدليل قولهم لست ولستما ولستوا ولست اي بدليل اتصال ضماير الرفع البارزة
ولحاق تاء التانيث الساكنة فان ذلك من امارات الفعلية وزعم ابو علي ان ذلك لشبهها بالفعل لكونها على ثلاثة
احرف ولكونها بمعنى ما كان كما الحق الضمير ها وهات فقيل هاء اوها وا وها تا وهاتين وهي اسما تشبهها
بالفعل ومحصله راجع الى منع ان لحاق الضماير المذكورة والتاء الساكنة من خصايص الافعال والحق خلافه وما
ذكر من قبيل النادر وتلازم ليس رفع الاسم ونصب الخبر كبقية الافعال الناقصة ولا ينتقض عملها بحال كما
وقيل قد تخرج عن ذلك في مواضع احدها ان تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة الا في ذلك نحو اتوني ليس زيدا
والصحيح انها الناسخة للابتداء والمنصوب خبرها ولا يكون خبرها جملة ولا تدخل عليها الواو كما لا تدخل على لا
وان اسمها ضمير مستتر فيها راجع للبعض المفهوم مما تقدم والتقدير اتوني ليس بعضهم زيدا المحذوف لقوة
دلالة الكلام عليه كما قال ابن مالك وصاحب البسيط وقدره الكوفيون ضميرا عايدا على الفعل المفهوم من الكلام
السابق فاذا قلت قام القوم ليس زيدا فالمعنى ليس هو زيدا اي ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وقدره بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة فجعل التقدير في المثال المذكور ليس القايم
زيدا وبالجملة فالقول ههنا كالقول في حاشى واخويها اذا كانت افعالا كما تقدم قيل ولا يرد ههنا ما ورد على
قاموا ما خلا زيدا اذا قلنا الفاعل ضمير يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض ههنا في سياق النفي
فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه هناك وقد ذكرنا هذا الايراد في بحث خلا
والجواب عنه فراجعه ان شئت واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب ولا يختلف وان اختلف
المنصوب تثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا وهذه المسئلة كانت سبب قراءة س النحو وذلك انه جاء الى
حماد بن سلمة هو ابو سلمة البصري الحافظ عالم اهل البصرة كان سيد اهل زمانه فصيحا مفوها اماما في
العربية قال الحافظ ابن حبان في الثقات حماد بن سلمة بن دينار الخراز كنيته ابو سلمة من اهل البصرة مولى
حميد بن كراسة من تيم ويقال مولى قريش وقد قيل انه حميري يروي عن ثابت وقتادة ويروي عنه شعبة
والثوري مات في ذي الحجة لاحدى عشرة ليلة بقيت من سنة سبع وستين ومائة وكان من العباد المجابين

الدعوة ولم يصنف من جانب حديثه واحتج بابي بكر بن عياش في كتابه وبابن اخي الزهري ونحوهما فان كان
تركه لما كان يخطي فغيره مثل الثوري وشعبة كانوا يخطيون فان زعم ان خطاه قد كثر من تغير حفظه فقد
كان مثل ذلك في ابي بكر بن عياش موجودا واني يبلغ ابو بكر حماد بن سلمة ولم يكن من اقران حماد في البصرة مثله
في الفضل والعلم والدين والنسك والجمع والكتبة والصلابة في السنة والقمع لاهل البدعة ولم يكن يثلبه في ايامه
الا قدري او مبتدع انتهى ملخصا لكتابة الحديث فاستملي منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا ولو
شيت لاخذت عليه ليس ابا الدردا فقال ليس ابو الدردا فرفع ما يلي ليس فصاح به حماد لحنت يا سيبويه
انما هذا استثناء فيتعين نصبه فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره
كالخليل بن احمد اما ابو الدردا فهو عويمر بن عامر بن زيد بن قيس بن امية بن عامر بن عدي بن كعب بن الخزرج
ابن الحارث بن الخزرج الانصاري الصحابي المشهور حكيم هذه الامة انتقل الى الشام ومات بدمشق سنة
اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان وقبره بباب الصغير مشهور يزار وولاه معاوية قضاء دمشق بامر عمر
وقد كان القاضي اذ ذاك يكون خليفة الامير اذا غاب وكان من اخر الانصار اسلاما ما اسلم يوم بدر وشهد
احدا وكان يومئذ حسن البلاء وهو ممن جمع القران على العهد النبوي واما الاخفش هذا فهو الاخفش الكبير
عبد الحميد بن عبد المجيد ابو الخطاب النحوي من ايمة النحو واللغة اخذ عنه يونس وابو عبيدة وسيبويه وغيرهم
هذا وقد حكى ابن السيد في كلامه على الفاظ الموطا انه يروي ان سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رعف
في الصلاة فقال حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعف انما هو رعف اي ليس هو بضم العين انما هو بفتحها فخجل
سيبويه وقال سا قرا علما لا تلحنني معه ونهض الى الخليل وشكا اليه قصته فقال الخليل رعف هي
الصحيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان سبب براعته في صناعة النحو لكن في القاموس
رعف كنصر ومنع وكرم وعني وسمع خرج من انفه الدم فاطلاقه يقتضي انها لغات صحيحة ثم قال
الشارح وما حكاه المص هو الظاهر لان ما انتقده حماد عليه من رفع الاسم الذي حقه ان ينتصب
انما يدرك من النحو وما انتقده من ضم عين الفعل التي حقها ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل
ونا قشه المحشي بان النحو يطلق على ما يتناول ذلك ونظير واقعة سيبويه ما حكاه الخطيب في تاريخه عن الفرا
قال انما تعلم الكسايي النحو على كبر وكان سبب ذلك انه مشى يوما حتى اعيا ثم جلس الى قوم ليستريح فقال
قد عييت بالتشديد وبعيرهم فقالوا له لا تجالسنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب
فقل اعييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل عييت مخففا فقام من فوره وسال من يعلم
النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن احمد فقال له من
ابن اخذت علمك فقال من افواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة
من الحبر في الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه سوى الخليل فوجده قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما
مسايل اقر له يونس فيها وصدره موضعه والثاني ان يقترن الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك كان
بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي وليس الظرف قيدا للاهمال كما يتبادر لان بني
تميم يهملون ما مطلقا فهو متعلق بقوله يرفعونه اي يرفعون خبر ليس عند انتقاض النفي حملا لها على ما في
عدم الاعمال كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها اي شروط ما وسياتي بيان
ذلك ان شاء الله تعالى واما اهل الحجاز فانهم ينصبون خبر ليس وان انتقض نفيها بالا لان عملها للفعلية
وهي باقية حكى ذلك عنهم اي عن بني تميم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي البصري المقري النحوي كان
من قراء اهل البصرة ونحاتها اخذ عن ابن ابي اسحاق وكان في طبقة ابي عمرو بن العلا وعنه اخذ الخليل توفي
سنة تسع واربعين ومائة كذا في طبقات القفطي وعن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر

كتابين في النحو سمى احدهما الجامع والاخر المكمل فقال الخليل بن احمد: بطل النحو جميعا كله، غير ما احدث عيسى بن عمر،
ذاك اكمال وهذا جامع، فهما للناس شمس وقمر، فجاء فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك ثم ذكر ذلك فقال
له ابو عمرو نمت وادلج الناس مثل يضرب لمن فاته الامر وحصل عليه غيره قال في القاموس الدلج محركة
والدلجة بالضم والفتح السير من اول الليل وقد ادلجوا فان ساروا من اخره فادلجوا بالتشديد ليس في الارض
تميمي الا وهو يرفع والحجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر اذهبا الى ابن مهدي فلقناه
الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن
لغته فلم يفعل ذلك فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس اليزيدي هو ابو محمد
يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري صاحب يزيد بن منصور الحميري خال المهدي واليه ينسب
كان اماما مقريا نحويا لغويا قرا على ابي عمرو وسكن بغداد وحدث بها عن ابي عمرو وغيره روى عنه ابنه محمد
وابو عبيد القاسم بن سلام واسحاق الموصلي وغيرهم وكان صحيح الرواية صدوق اللهجة الف كتبا كثيرة
مولده سنة ثمان وعشرين ومائة وتوفي سنة اثنتين ومائتين وخرج الفارسي ذلك اي رفع خبر ليس
بعد الا في المثال المذكور على وجه احدها ان في ليس ضمير الشان والطيب مبتدا والمسك خبره والجملة خبر
ليس ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس الا الطيب المسك وذلك لان
الا لا تدخل بين جزي الجملة المفسرة لضمير الشان وانما تدخل على الجملة نفسها تقول ليس الا زيد قايم كما قال
الا ليس الا ما قضى الله كاين، وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا، هو من الضرب الاول من الطويل ولم يسم
قايله والا استفتاحية وليس شانية اي ليس الشان الا ان ما قضى الله وقدره كاين واقع لا محالة فان ما شاء
كان وما لم يشا لم يكن وليس في وسع العبد نفع احد ولا ضره واجاب عن ذلك بان الا قد توضع في غير موضعها
فتوخر عن تقديم مثل ان نظن الا ظنا وقوله وما اغتره الشيب الا اغترارا هو عجز بيت من اول المتقارب وصدره
وحل به الشيب اثقاله، قيل هو للاعشى وقد عدي الشاعر اغتر وانما هو لازم يقال غره غرا وغرورا وغرة
بالكسر فهو مغرور وغرير خدعه واطمعه بالباطل فاغتر هو اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا اغترارا
الا الشيب لان الا الشيب لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفايدة فيه
بل لعدم صحته فان ما كان من المفعول المطلق للتاكيد لا يحتمل غيره فلا تعدد فيه والمستثنى منه يجب ان يكون
متعددا يتناول المستثنى وغيره واجيب بان المصدر في الاية والبيت نوعي اي هو للنوع لا للتاكيد على حذف
الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما وذلك لان الظن والاغترار مما يقبل الشدة والضعف والمعنى ما
تظن بالساعة الا ظنا مستحقرا ضعيفا ملحقا بالعدم وما اغتره الشيب الا اغترارا عظيما ورطه في
المهالك ويجعل التنكير في نحو ذلك على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والشدة والضعف والتكثير
والتقليل وهكذا في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال المذكور لان المستثنى
منه متعدد بحسب الانواع ولا حاجة الى دعوى التقديم والتاخير ولا الى ما ذكره بعضهم من ان نحو
قولك ما ضربت زيدا الا ضربا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري
مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب
وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيا غير الضرب ومن ان معنى ان نظن الا ظنا اي ما ندرك
الا ادراك الظن ولا ندرك ما فوقه من الادراكات الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي
في الوجود والا المسك بدل من اسمها واستغنى بهذا البدل عن الخبر كما استغنى به عنه في قولهم لا فتى الا علي
ولا سيف الا ذو الفقار ورد وافق ابن مالك على هذا التاويل مع علمه بلغة بني تميم الثالث انه كذلك اي الطيب
اسمها والخبر محذوف ولكن الا المسك نعت للاسم على انه الا بمعنى غير لان تعريفه اي تعريف الاسم تعريف

الجنس فهو في قوة النكرة فجاز ان تقع غير صفة له لانها لا تتعرف وان اضيفت الى معرفة اي ليس طيب غير
المسك اي ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا ويشكل على الثاني والثالث لزوم حذف الخبر بلا سد
مسده اللهم الا ان يدعي سد الصفة ولم يثبت في مثله وقوله طيبا اشارة الى الخبر المقدر هنا فلا يخلو
قوله الثالث انه كذلك عن شي ذا المتبادر انه كالثاني حتى في تعين الخبر المحذوف فتامل ولا تزار الملقب بمكك
النحاة تو بجير اخر هو الحسن بن صافي بن عبد الله البغدادي ونزار بكسر النون قال في العبر كان نحويا بارعا
واصوليا شكلها وفصيحا متقعرا كثير العجب والتيه قدم دمشق فاشتغل بها وصنف في الفقه والنحو والكلام
وعاش ثمانين سنة وكان رئيسا ماجدا توفي سنة ثمان وستين وخمسماية بدمشق وهو ان الطيب اسمها
والمسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس والا واقعة قبل الجملة التي هي الخبر والتقدير ليس الطيب الا المسك
افخره وما تقدم من نقل ابي عمرو على جلالته وتقعيده ان ذلك لغة بني تميم يرد هذه التاويلات وكذا حكى الكسايي
والفرا انها لغة نجد وزعم بعضهم ان قايل ذلك قدرها حرفا كما نفي ثم اهملها لانتقاض نفيها بالا وان من ذلك قولهم
ليس خلق اسم مثله اي ما خلق الله مثله والا فالفعل لا يدخل على الفعل وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها
وليس منها شفاء النفس مبذول هو من ثاني البسيط وقايله هشام بن عقبة اخو ذو الرمة وهو من انشاد
تشي وبعده كما اورده التعميري في شرح شواهد الجمل يجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول
الله يعلم اني لم اقل كذبا والحق عند جميع الناس مقبول والمحقق ان بيت يجلو بر منه ثبت بالنقل الصحيح
انه من ابيات كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم فقد اغار عليه هذا الشاعر والتوارد
على مثله مع سبوغ تلك القصيدة بعيد والداء المرض وهمزته اصلية وجمعه ادواء يقال داء الرجل
يداء داء فهو داء كشاء يشاء فهو شاء اي مرض فهو مريض والظفر الفوز ومنها متعلق بمبذول والبذل
بالمعجمة الاعطاء بريد ان وصلها على تقدير حصول لما بي من مرض الهوى وهي لا تجود به الا انه تجوز
فجعلها نفسها هي الشفاء لان من حق العاشق ان لا يلتفت الى ما سوى من يحب ويجلو يكشف ومنه جلوت
الخبر اي اوضحته وكشفته والعوارض جمع عارض لا عارضة لان فاعلا اذا كان اسما كحاجب وكاهل
يجمع على فواعل من غير شذوذ وهي الاسنان او الضواحك منها وذي ظلم تقديره ثغر ذي ظلم والظلم
بفتح الظاء المعجمة ماء الاسنان وبريقها وقيل رقتها وشدة بياضها واذا ابتسمت ظرف ليجلو
وان قدرتها شرطية قدرت الجواب والمنهل بضم الميم اسم مفعول من انهله سقاه النهل بفتحتين وهو
الشرب الاول والراح الخمر وبالراح متعلق بمنهل ونظيره المحذوف متعلق بمعلول ويجوز تنازعهما فيه
مع توسطه عند ابي علي ومعلول اسم مفعول ايضا الا انه من المجرد يقال عله يعله بالضم على القياس
ويعله بالكسر اذا سقاه ثانيا والعلل الشرب الثاني وجملة كانه الى اخرها مستانفة او صفة لثغر
ولا دليل فيهما اي في قولهم وقوله على حرفية ليس لجواز كون ليس فيهما شانية اي مقدرا فيها ضمير الشان
وهي باقية على فعليتها الموضع الثالث ان تدخل على الجملة الفعلية او على المبتدا والخبر مرفوعين كما مثلنا
من قولهم ومن قوله وقد اجبنا عن ذلك بما قد عرفت الرابع ان تكون حرفا عاطفا كلا اثبت ذلك الكوفيون
او البغداديون على خلاف بين النقلة واستدلوا بنحو قوله اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس
الغالب هو بيت مصرع من تام الرجز او بيتان من مشطوره لنفيل بالتصغير بن حبيب الخثعمي وقال
السهيلي هو نفيل بن عبد الله بن جزء بن عامر بن مالك قاله في قصة ابرهة بن الصباح وهو المعني بالاشرم
وكان من قصته انه لما غلب على اليمن من قبل اصحمة النجاشي راى الناس يتجهزون ايام الموسم للحج فسال اين
يقصدون فقيل له يحجون بيت الله بمكة قال وما هو قيل من الحجارة فقال لابنين لكم خيرا منه فبنى
كنيسة بصنعاء وسماها القليس لارتفاعها واراد صرف الناس فخرج رجل من كنانة اليها فقعد فيها

ولطخ جدرانها بالعذرة فاغضب ذلك ابرهة وآلى ليهدمن الكعبة فخرج اليها بجنوده بعد ان استاذن النجاشي
في ذلك وارسل اليه بفيله محمود وكان فيلا ابيض عظيما لم ير مثله ثم سار الى ان نزل بالمغمس بفتح الميم الثانية
وتشديدها وقيل بالكسر واد على ثلثي فرسخ من مكة على طريق الطايف فبث الغارة هناك واستاق اموالا
للناس فاصاب من جملتها ابلا لعبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوميذ كبير قريش وسيدها
فاتى ابرهة فقيل له هذا عبد المطلب سيد قريش فلما راه عظم في عينه وكان عبد المطلب وسيما
جميلا من راه اجله فاجلسه معه بساطه وقال لترجمانه قل له ما حاجتك فقال حاجتي ان يرد الملك
ابلي التي اصابها فقال ابرهة لترجمانه قل له كنت اعجبتني حين رايتك حتى كلمتني فزهدت فيك اتكلمني
في بعير اصبتها لك وتترك بيتا هو دينك ودين ابايك قد جيت لهدمه لا تكلمني فيه فقال عبد المطلب انا رب
الابل وان للبيت ربا سيمنعه قال ما كان ليمتنع مني فقال انت وذاك ثم انه كان من امر ابرهة ما قص الله
تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم في كتابه العزيز وذلك انه لما اتى عبى جيشه وقدم الفيل فكانوا كلما وجهوه
الى الحرم برك ولم يبرح واذا وجهوه الى اليمن هرول وارسل الله تعالى طيرا من البحر امثال الخطاطيف مع كل
طاير منها ثلاثة احجار حجر في منقاره وحجران في رجليه اكبر من العدسة واصغر من الحمصة مكتوب على كل
حجر منها اسم صاحبه فكان الحجر يقع على راس الرجل فيخرج من دبره فصاروا يتساقطون في كل طريق
ويهلكون على كل منهل وفي ذلك قال نفيل البيت المذكور واصيب ابرهة في جسده فتساقطت
اعضاوه عضوا عضوا حتى قدموا به صنعاء فما مات حتى انصدع صدره من قلبه وخرج على
ان الغالب اسمها والخبر محذوف اي والخبر ضمير محذوف قال ابن مالك هو في الاصل ضمير متصل
عايد على الاشرم اي ليس الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذفه لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا
تقديره لم يجز حذفه وذلك لتعليله الحذف بالاتصال وفيه نظر قيل ليس معناه انه مشكل وانما
المراد انه محل نظر وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك ام لا والحق ان معناه انه مشكل ووجهه
انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلا على ان ابن مالك ممن صرح بجواز الاقتصار على اسم
ليس دون قرينة لكن محله اذا كان الاسم نكرة والله الموفق للصواب واليه المرجع والماب

وليكن هذا اخر النصف الاول من شرحنا على مغني اللبيب المسمى بمنتهى اهل الارب
وكان الفراغ من تبييضه وتنميقه نهار الثلاثاء ثالث شهر ربيع الاخر
من شهور سنة سبع وتسعين وتسعماية على يد مولفه
فقير عفو الله الصمد احمد بن الملا محمد بن علي
بن احمد الشافعي الحلبي الشهير بابن
الملا حامدا ومصليا
ومسلما ومحوقلا

انتهى ما وجد بخط الشارح رحمه الله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه الاعانة

حرف الميم ما تاتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منها على ثلاثة اقسام فاما اوجه الاسمية

لا تشتبه ان ما الاسمية كما صرح به في الكشاف عام في كل شي فيصح اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الابهام سواء كان للاستفهام او غيره واذا علم ان الشي من ذوي العقل والعلم فرق بين او ما فخص من بذوي العلم وما بغيرهم وبهذا الاعتبار يقال ما لغير العقلاء الا ترى الى اطباقهم على القول بان من لما يعقل بغير تجوز في ذلك حتى او قيل من لمن يعقل كان لغوا اعتزالة ان يقال الذي يعقل فان قبل اليس يجيا الفرق عند العلم فلم لم يفرق فيما ذكرت قلت هنا انما يحصل بعد اعتبار الصلة فالموصول نفسه يجاد بوجه مرادا به شي ما ليصح تفسيره بالنسبة الى من لا يعلم مدلوله وليقع وصفه بالصلة مقيدا كذا في حواشي الكشاف للمولى التفتازاني ولى ثبت بسطا في هذا المقام فاعلم ان من لا تقع على ما لا يعلم الا منزلا منزلته وذلك اذا نسب اليه ما لا ينسب اثباتا او نفيا الا الى العقلا سواء كان ذلك من المتكلم او المخاطبا وغيرهما نحو قوله اسرب القطا هل من يعير جناحها وقوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له او نجامعا له في شمول نحو الم تر ان الله يسبح له من في السموات والارض فمن لفظ عام شامل للعاقل وغيره وان من شي الا يسبح بحمده ومثله ومنهم من يمشي على رجلين فانه شامل للانسان والطاير او اقتران والمراد ان لفظه عام من مطلق على ما لا يعقل لاقترانها باخرى اجتمع فيها العاقل وغير العاقل مثل ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وهذا الاقتران في تفصيل كل دابة الشامل للنوعين وفي التحقيق التغليب ههنا انما هو في التضمير ثم بني عليه التفصيل وخالف قطرب فجوز اطلاق من على غير العاقل مطلقا كقوله تعالى ومن لستم له برازقين وكانه حمله على البهايم ولا دليل فيه لجواز ان يحمل على الرقيق والبهايم لان الجميع خلق للمنافع وان ما في الغالب لما لا يعلم وحده وقليلا للعلم نحو قوله سبحان من سبح الرعد بحمده والسماء وما بناها والارض وما طحيها ونفس وما سواها ولمنعهم من اطلاق لفظ العاقل عليه تعالى عدلنا الى ما لم يعلم ولمن يعلم مختلطا بغيره نحو ولله يسجد له ما في السموات وما في الارض ولصفات العالم نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء قال المولى التفتازاني استعملت كلمة ما في النساء مع غلبتها في غير ذوي العقول لان هذه التفرقة انما هي حيث يراد الذات واما اذا اريد الوصف فالمستعمل بحكم الوضع كلمة ما تقول ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الاية المراد انكحوا الموصوفة باي صفة اردتم من البكر والثايبة والثيب والمسنة وهذا هو المراد من قول الكشاف وقيل المراد ما طاب ذهابا الى الوصف الى الوصف وقد خفي هذا المعنى على بعضهم فذهب الى ان المراد الوصف الماخوذ من المذكور بعد ما اي انكحوا الطيب وانت خبير بان هذا لا يسقط به السوال والمجهول ماهيته والمبهم امره كما اذا رايت شبحا من بعيد ولم تتبين حقيقته فانك تقول ما ذاك ويجوز ان يكون سبحان ما سخركن لنا من هذا القبيل لانه تعالى غير معلوم الحقيقة لاحد ثم انها ان تكون معرفة بنفسها او بصلتها على القول بان تعريف الموصول بصلته وهي نوعان ناقصة لا تتم الا بضميمة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق اي الذي عندكم يفنى ويذهب لانه من جزء الدنيا الفانية والذي عند الله باق فان ما عند الله الباقي باق وتامة غير مفتقرة الى شي تتم به من صلة او غيرها وهي ايضا نوعان عامة مقدرة حالة تفسيرها بقولك الشي وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشي هي اي الصدقات والاصل فنعم الشي ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات فالمخصوص بالمدح هو لا هي ثم حذف المضاف الذي هو ابداؤها وانيب عنه المضاف اليه اي ضمير الصدقات فانفصل ما يتصل به وارتفع لوقوعه موقع المرفوع وخاصة وهي التي تقدمها ذلك اي اسم تكون هي وعاملها صفة له وتقدر حالة التفسير من لفظ ذلك الاسم المتقدم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم الغسل ونعم الدق ولا يشكل كون الموصوف نكرة وهي معرفة لانها لنفسها لم تقع صفة وانما الصفة الجملة والجملة في حكم النكرات والزم لا يثبت مجي ما معرفة تامة بنوعيها ويجعلها فيما ذكر موصولة مفتقرة الى صلة وعايدا الى نكرة مجردة بفاعل نعم المضمر واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه وضم اليه في التسهيل الكسائي والثاني من اوجه الاسمية ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة ونقصها لافتقارها الى الصفة وتقدر اذا فسرت بقولك شي كقولهم مررت بما معجب لك اي بشي معجب لك وقوله لا نافع يسعى اللبيب فلا تكن بشي بعيد نفعه الدهر ساعيا هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله اي لشي نافع يسعى العاقل ذو اللب وقوله فلا تكن لشي بعيد نفعه قابل بان ما مثلا بمعنى ليحسن المقابلة وبعيد بالجر صفة جرت على غير من هي له والدهر منصوب على الظرفية لساعيا وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال هو من اول الخفيف وفيه تصريف الادماج وقايله امية بن ابي الصلت عند الشراحين تبعا للثعلبي في تفسيره وقبله يا قليل العزاء في الاهوال وكثير الهموم والاوجال صبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال ونسبه عمرو بن سيبويه الحنيف بن عمير اليشكري شاعر مخضرم من ابيات قالها لما قتل محكم بن الطفيل يوم اليمامة ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في الاصابة وكذا هو عند صاحب الحماسة البصرية والعزاء بالمد الصبر او لحسنه تقول عزي كرضي فهو عز وعزاه تعزية والاهوال جمع هول وهو المخافة من الامر لا يدرى ما هجم اليه منه وكذا الاوجال جمع وجل بالتحريك وهو الخوف والهموم والاحزان واصبر امر من الصبر وهو حبس النفس والملم النازل صفة محذوف اي عند كل خطب نازل والغما بتشديد الميم والمد كالغم والغمة بالضم الكرب ويروى تجزع بدل تكره من الجزع بالتحريك نقيض الصبر والفرجة بالفتح التفصي من الامر وفرجة الحايط بالضم والعقال بالحبل الذي يعقل به البعير اي يشد به يداه فيمنع من القيام ووجه الشبه هو الهولة وسرعة الحصول حكى ابو عمرو بن العلا قال كان لي غلام ماهر فوشى به الى الحجاج ليشتريه مني فلما دخلت عليه و كلمني في ذلك قلت انه مدبر فلما خرجت قال الواشي كذب فهربت الى اليمن مخافة من شره فلبثت هناك وانا امام الى في المسايل عشر سنين فخرجت ذات يوم الى ظاهر الصحراء فرايت اعرابيا يقول لاخر الا ابشر قال بلى قال الحجاج مات فانشد ربما تكره البيت انشده بفتح الفاء من فرجة قال ابو عمرو فلم ادر بايهما افرح ابموت الحجاج ام بقوله فرجة بفتح الفاء لاني كنت اطلب شاهدا لاختياري القراءة في سورة البقرة الا من اغترف غرفة اي رب شي تكرهه النفوس فحذف العايد من الصفة الى الموصوف وحذف العايد المنصوب شايع كثير ويجوز ان تكون كافة مهيئة لرب للدخول على الجمل الفعلية فتكون حرفا لا اسما والمفعول المحذوف اسما ظاهرا لا ضميرا كما في الاول للاستغنا عن تقدير العايد اي قد تكره النفوس من الامر شيئا اي وصفا فيه اي في ذلك الامر او الاصل من الامور امرا وفي هذا الوجه اناب المفرد عن الجمع لانه اناب الامر عن الامور فعلى الاول ناب الصفة غير المفردة عن الموصوف يعني جملة له عن الموصوف اذ الجملة بعد من الامر وفيه ايضا وفي الاول ناب الصفة غير المفردة عن الموصوف يعني جملة له عن الموصوف اذ الجملة بعد

موصولة له وقد حذف وابقيت هي وهذا هو معنى الانابة وليس المراد الجار والمجرور اعني قوله من الامر
لان اطلاق لفظ الجملة لا يناسب ذلك ولانه قدر الموصوف المحذوف بعد الجار والمجرور فانه
قال ان النحاة اختاروا الكون ما موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط المذكور في باب من متعلقه منكره وهي للتعويض كما في تخذت
من الدراهم شيا فكذا هيهنا يكره من الاشياء وقوله لصفة الامر لان اللام غير مقصور وصدره ويجوز
ايضا تضمين نكره معنى تشهد وتنقيض وقد قيل في فانا اسر نعما يعظكم به فما نكرة تامة كذا هو في النسخ
وصوابه ناقصة لان البحث فيها ولانه جعل الجملة صلة لها والموصوفة ناقصة لا تامة تمييز فهي في محل النصب
والجملة صفة لها والفاعل مستتر في نعم وقيل ما معرفة موصولة فاعل والضمير في نعم والجملة صلة وضعفه
الرضي بقلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبيس بل قال ابن مالك انه اذا لم يرد سماع والقياس المنع ويلزم
حذف الصلة باجمعها في قوله نعما هي لانه هي المخصوص وقيل غير ذلك قال صاحب الجنى الداني واذا جاء بعد
ما الواقعة بعد نعم فعل ففيه عشرة مذاهب وذكرهن من القولين وثمانية اخر وقال س في هذا ما لدي عتيد
المراد شي لدي عتيد اي معد لجهنم باغوائي اياه اي عدده لجهنم وهيأته لها باضلالي له وهذا اعلى بالمراد
بالقرين شيطان الذي قيض له وعليه فالاشارة بهذا الى الشخص المعنوي وباتي ما عليه او المراد حاضر اي
هذا ما هو حاضر لدي وهذا على ان المراد بالقرين الملك الموكل عليه يتجه عليه الاشكال والتفسير الاول راي
الزمخشري وفيراه ما حينيد للشخص العاقل لان الاشارة كما عرفت تكون للشخص الكافر فما عبارة عنه وليس
ذلك من حيثها وقال الشارح قرينه كاتب الشمال والاشارة يحتمل رجوعها الى كاتب السيات او الى الشخص نفسه
قيل ان كاتب السيات هو سايقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها وتعذيبه فيها والاشارة
ح الى ما اعد له من العذاب فالطلاق ما في هذا الوجه وفي احد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على بابها
من استعمالها فيما لا يعقل فان قدرت ما موصولة فعتيد بدل منها ولابهام ما جاز ابدال النكرة منها غير موصوفة
او خبر ثان لهذا وما خبر اول او خبر لمحذوف او هذا مبتدا اول وما مبتدا ثان وعتيد خبره والجملة خبر هذا والثاني
وهي النوع الثاني من نوعي ما النكرة الاسمية المجردة عن معنى الحرف تقع في ثلثة ابواب احدها التعجب اي بابه
والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز
التعجب عليه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شي نحو ما احسن زيدا المعنى شي حسن زيدا جزم جميع البصريين بل وجماعة
من الكوفيين الا الاخفش يجوزه وعلى قولهم فما مبتدا وابتدا بها مع نكارتها لما فيها من معنى التعجب والجملة
بعدها خبر والعايد ضمير مستتر هو فاعل والمنصوب مفعوله هذا هو مذهب س والخليل منهم قال الرضي
وهو ضعيف من وجه فان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدا
وذهب الفرا وابن درستويه الى انها استفهامية وفيها معنى التعجب وما بعدها خبرها قال الرضي وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادريك ما يوم الدين وضعف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء لم يثبت
وجوز ايضا ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها من الاعراب وان تكون نكرة موصوفة
والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فالخبر المبتدا محذوف وجوبا تقديره شي عظيم ونحوه ورد
بان فيه التزام حذف الخبر وجوبا من غير ما يسد مسده ايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللايق
بالتعجب كما كان في كلام س مذهب س فان قيل اليس قد جاء حذف الخبر من غير ساد في قوله تعالى
ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم فان التقدير لا يخفون علينا قلنا يحسن هنا ولا يحسن في باب ان
المقصود في الابواب الثلثة ابهام المبتدا وابهام الخبر تهويله وفي باب التعجب المقصود ابهام السبب الذي هو

المبتدا التعظيم في النفس وتبيين الخبر ليعلم السامع ان الكلام في وجوب الحذف فتدبر
الثاني في باب نعم وبيس فانه يحق نعم وبيس ان يقع بعدهما ظاهرا معرف بالالف واللام او مضاف
الى المعرف بهما بلا واسطة او بها وقد يخلف ذا الالف واللام ما نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما
اي نعم شيا فما نصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري وهو احد قولي الفارسي فما في محل نصب
على التمييز من فاعل نعم الضمير واعترضه ابن مالك بان ما مساوية للضمير في الابهام فلا تميزه لان التمييز
لبيان جنس المميز واجيب بمنع كون ما مساوية للضمير لان المراد به شي عظيم والضمير ليس كذلك وظاهر
كلام س انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل
كالكتابة مثلا اذا ارادوا ان يخبروا بذلك على وجه المبالغة قالوا ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر الكتابة
اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فان المخلوق من شي لا يخلو عنه فما نكرة بمعنى شي وان وصلتها
بعد تاويلها بالمصدر في موضع خفض بدلا منها والمعنى هنا بمنزلته اي بمنزلة المعنى ومثا ينزه فخلق
الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته وقلة ثباته كانه خلق منها ومثله قولك خلق زيد من الكرم جعل ما طبع
عليه بمنزلة المطبوع هو منه مبالغة في لزومه له ولذلك قيل ان الاية على القلب قال ابن عباس خلقت
العجلة من الانسان وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقل عن س انها معرفة تامة بمعنى
الشي او الامر وان وصلتها مبتدا والظرف خبره والجملة خبر لان ولا يتحصل الكلام معنى طايل على هذا التقدير
ووافقهم على ذلك ابو حيان الا انه جعل ما نكرة غير موصوفة وقال التقدير في قولهم اني مما ان افعل كذا
اني من امر فعلي فالياء اسم ان وان افعل في موضع المبتدا اي فعلي ومما في موضع خبره والجملة في موضع
خبر ان والتقدير اني فعلي من امر والثالث من اوجه ما الاسمية ان تكون نكرة مضمنة معنى الحرف وهي
نوعان احدهما الاستفهامية ومعناها اي شي جعل الاستفهامية نكرة هو ما عليه الجمهور وذهب ابو
كيسان الى ان ما ومن الاستفهاميتين معرفتان بدليل ان جوابهما يقع معرفة والجواب مطابق للسؤال
تقول ما جاء بك فيقال لقاؤك ومن عندك فيقال زيد ورد بان المطابقة بما ذكرت ليست لازمة
لصحة الجواب في الاول بنحو امر مهم وفي الثاني بنحو رجل شانه كذا ولتحرير هذا المقام لا بد ان نقول
اعلم ان علماء المعاني على ان ادوات الاستفهام على ثلاثة اقسام ما لطلب التصديق والتصور
كالهمزة وما لطلب التصديق فقط كهل وما لطلب التصور فقط كبقيتها فيسئل بما عن شرح الاسم
تارة بقولك ما العنقا طالبا شرح هذا الاسم وبيان موضوعه والجواب بايراد لفظ اشهر وعن ماهية المسمى
وحقيقته نحو ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ والجواب بما يراد اثبات من الجنس والفصل وبمن
عن العارض المشخص لذي العلم كقولك من في الدار والجواب زيد ونحوه مما يفيد تشخصه او رجل شانه كذا
وكذا حيث يفهم منه التشخص لانحصار تلك الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت الاوصاف بحسب
مفهومها انها كليات وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي الاشياء عندك وجوابه
كتاب او نحوه ويدخل في ذلك السوال عن الماهية والحقيقة سواء كانت حقيقية او اصطلاحية نعم اذا
قيل ما الانسان سوالا عن تحديد ماهية الحقيقة بعد العلم بمدلوله الوضعي وما الكلمة طلبا لحدها الاسمي
الذي يفصل بمدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصية اجمالا ايجاب بنحو حيوان ناطق ولفظ وضع لمعنى
مفرد فهو بالعلوم انسب اذ يطلب فيها تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية وانما اهل
اللغة والعرف فانهم يقتنعون بالمعرفة الاجمالية ويسئل بها عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه
ومنه الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
ويسئل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير وبكم عن العدد وبكيف عن الحال وباين

عن المكان وتجي عن الزمان مطلقا وبايان عن الزمان المستقبل وانى تارة بمعنى كيف واخرى بمعنى من
اين نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك يا موسى قال موسى ما جيتم به اي اي جيتم به وذلك اي وكونها استفهامية
عن قراة ابي عمرو والسحر بمد الالف وهي قراة مجاهد واصحابه وابن القعقاع فما مبتدا والجملة بعدها
اي جملة جيتم به خبر والسحر بالمد اما بدل من ما ولهذا قرنت بالاستفهام كما هو شان البدل من اسم
الاستفهام وكانه قيل السحر جيتم به واما بتقدير اهو السحر فيكون خبر مبتدا محذوف او السحر هو فيكون
مبتدا خبر محذوف وجوز ابو حيان في بحره في هذه القراة ان يكون موصولة مبتدا وجملة الاستفهام
على تقدير بين خبرا والرابط بينهما الضمير المحذوف كما تقول الذي جاءك اهو هو وان تكون استفهامية
منصوبة على الاشتغال والسحر خبر مبتدا محذوف فما موصولة مبتدا والجملة بعدها صلتها والسحر خبرها
وتقوية قراة عبد الله هو ابن مسعود والاعمش ما جيتم به سحر ظاهر كلامه كما قيل انه على هذه القراة
متعين كون ما موصولة مبتدا والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان تكون ما استفهامية مبتدا
وجيتم به هو الخبر وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاوا به والسحر خبر مبتدا محذوف اي هو السحر
والجملة بيان لوجه التحقير ولا دليل له فيما اعتضد به لقيام هذا الاحتمال فيه بعينه واجيب بانه بعد
تسليم ان ذلك ظاهر كلامه انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير
شي فيه ويجوز على تقدير استفهامية ما ان يكون نصبا على الاشتغال كما عرفت وجوز ابو البقاء
في قراة الباقين بلفظ الخبر ان يكون المعني على الاستفهام وان ذلك ظاهر كلامه انما قال ذلك بنا
على الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شي فيه ويجوز على تقدير استفهامية ما ان يكون نصبا
على الاشتغال كما عرفت وجوز ابو البقاء في قراة الباقين بلفظ الخبر ان يكون المعني على الاستفهام وان
همزته حذفت للعلم بها ويجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت بحرف الجر وبدونه غير جايز لا ثباته
الوضع فاذا اتصل بها حرف الجر صارت معه كالشي الواحد فذلك بخاتها فسهل حذف الفها ولا يحذف
بدونه ليلا يبقى على حرف واحد وابدلوا من الف ما الاستفهامية ها في الوقف فقالوا مه والتقدير ما
الامر ولا يكون ذلك الا في واقع عظيم كان السايل يستعجل الجواب فيحذف ما بعد ما وقيل الهاء
للسكت لا بدل من الالف اذ لو كانت بدلا منها ابقيت الهاء في كل موضع تبقى فيه الالف لكنها انما تبقى في
الوقف فقط وهذا القول ساقط لانا اذا قدرنا الابدال المذكور بحالة الوقف بطلت الكلية المعتبرة في
تالي الشرطية المذكورة وابقاء الفتحة التي قبل الالف دليلا عليها نحو فيم والى م وعلى م بفتح الميم في الكل وقال
فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول هو من ثاني الطويل من قصيدة للكميت هي احدى
السبع الهاشميات اولها اهل عمري رايته متامل وهل مدبر بعد الاساءة مقبل ومن ابياتها وعطلت الاحكام
حتى كانها على ملة غير التي تنتحل كلام النبيين الهداة كلامنا وافعال اهل الجاهلية نفعل الولاة جمع
وال كالقضاة جمع قاض وهم الامراء والعمال واشباههم والمكث بتثليث الميم واسكان الكاف اللبث والجملة
الفعلية حال من الولاة والعامل فيها ما اسم الاشارة من معني الفعل على حد هذا بعلي شيخا او خبر بعد خبر
او تلك مبتدا وما بعده بدل منه وهي الخبر والفاء من فحتام فصيحة اي اذا كان الامر كذلك فحتام و
العنا بفتح المهملة والمد المشقة والتعب وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف فتسكن الميم وهو مخصوص
بالشعر فلا تقع في نثر الكلام كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر هو من ثالث الرمل
الا ان ضربه زحف بالخبن ولم يسم قايله وخلفتني معناه اخرتني والطارقات جمع طارقة والطارق
الاتي ليلا وجعل الهموم طارقات لان الهم اكثر ما يعتري الانسان ليلا حيث يجمع فكره ويخلو بالدر فيتذكر ما
فيه من الاحوال الموجعة والمصايب المولمة والذكر بكسر المعجمة وفتح الكاف جمع ذكري نقيض النسيان او جمع

ذكره

ذكره كر فعه بمعنى ذكري وهو على الاول محفوظ وعلى الثاني مقيس والكلام في لهموم متعلق
خلفتني وعلة حذف الالف مع الحرف الجار الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت من نحو
فيم انت من ذكريها فناظرة بم يرجع المرسلين لم تقولون ما لا تفعلون لان ما فيها استفهامية
والمعني من اي شي انت وباي شي يرجع ولاي شي يقولون وثبت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب
عظيم يومنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي لان ما فيها اسم موصول وانما عبر
في الاخيرة بما والمراد ادم عليه السلام لانه اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى الشي من حيث هو يجعل
متعلق الحكم من غير ان يعتبر وصفا زايدا على ذلك ياتي بما فالذم ههنا انما كان على مخالفة الامر
بالسجود فقط لا لها مع كون المسجود له عاقلا وقد احسن المص في سياقه للامثلة القرانية جمعا
ولو كان قد حذف العاطف في اربعة مواضع وهذا يقع له كثيرا فاورد للاستفهامية ثلاثة امثلة
اولها مجرور بمن وثانيها بالباء وثالثها باللام ثم الخبرية كذلك فقابل كل نظير بمثله وكما لا يحذف الالف
في الخبر لا يثبت في الاستفهام تحقيقا للفرق من كل وجه وانما ذكر هذا الحكم وان كان مفهوما مما قبله
ليفرع عليه قوله واما قراة عكرمة وعيسى عما يتساءلون باثبات الف ما كونها استفهامية فنادر اي
فشي نادر والنادر لا حكم له وقيل لغة لبعض العرب وعكرمة بكسر المهملة بالراء وهو عبد الله البربري ي
ثم المدني مولى عبد الله بن عباس احد العلماء الربانيين روى عن مولاه وعايشة وعلي وابي هريرة
وغيرهم افتى في حياة مولاه وقد اختلف في امره جرحا وتعديلا توفي سنة خمس او ست ومائة والعكرمة
الانثى من الحمام فكان هذا الاسم منقول منه وعيسى هذا عند الشارح عيسى بن عمر الاسدي الكوفي المقري
صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر النحوي البصري ويعرف بالثقفي خرج له الترمذي والنساي ي
وقال ابن حنبل لا باس به مات سنة ست وخمسين ومائة وعند المحشي هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي و
حكم ان ذلك هو الظاهر الذي لا يعدل عنه الا الدليل قال لانه هو الذي كان له اختيار في القراة تغا رق
قراة العامة ويستنكرها الناس وكان ذا تقعر في كلامه واستعماله للغريب فيه وفي قراته ولا شك
في غرابة هذه القراة وقد عده الداني في طبقات القرا والله اعلم واما قول حسان هو ابن ثابت الانصاري
شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دماه فضرورة
وهو من الضرب الاول من الوافر قاله هاجيا الشخص من بني عايذ بن عمرو بن مخزوم ونسب الى جرير وهو غلط
ويروي فعلم تقول يشتمني ولا شاهد فيه قال شارح ابيات الايضاح وزعم ابن جني ان قام هنا
زايدة وليس كذلك لانها تقتضي النهوض بالشتم والتشمير فيه ويشتمني بسينين وفي عينه الضم والكسر
واللئيم خلاف الكريم والخنزير بكسر اوله الحيوان المحرم الاكل المعروف ونونه زايدة وفي تشبيهه به تعريض
بلؤمه او قبح منظره ومخبره لانه قبيح مشوه اكال للقذر وتمرغ تمعك والدمان كالرماد وزنا ومعني
ويروي في رماد فلذلك رجحه على تفسير ابن الشجري له بالسرجين وهو كالسرقين بالقاف الزبل
وكلاهما معرب سركين بالفتح وجملة تمعك في دمان تتميم ومثله قول الاخر انا قتلنا بقتلانا سراتكم
اهل اللواء ففيما يكثر القتل وهو من ثاني البسيط ولم يسم قايله والسراة بفتح المهملة السادة الجلداء
وهل هو جمع سري او اسم جمع له فيه خلاف تقدم واهل اللواء بدل منه واللواء بالمد مع كسر اللام العلم
وههنا بحثان افادهما الشارح احدهما ان البيت المذكور كما عرفت من الضرب الثاني من البسيط وهو
مقطوع وزنه فعلن باسكان العين واصله فاعلن والقطع حذف ساكن الوتد المجموع واسكان
متحركه فقد ذهب منه زنة متحرك ومتى كان كذلك وجب عند العروضيين ان يكون مردفا اي يوتى في
قافيته قبل حرف الروي بحرف لين لكن هذا البيت ضربه غير مردف فهو مخالف للقاعدة قال للوصلي

في شرح القسطاس وانما لزم الردف ان الضرب الثاني مقطوع الوتد اصله فاعلن فسقطت النون
وسكنت اللام فبقي فاعل فنقل الى فعلن فسقط منه حرف متحرك فعوض منه الردف وقد يجي غير
مردوف كما جاء في شعر ابي نواس ٭ دع ذكر ليلى ولا تطرب الى هند ٭ واشرب على الورد من حمراء كالورد ٭
وهو معيب عليه فلا يلتفت اليه وعلى ذكر الردف وانه حرف لين يكون قبل الروي ولن يكون الا هو
ساكنا خطر لي ما انشد منه شيخنا الرضي المحشي رحمه الله تعالى في لغظ لتنفسه وهو مليح ناظم ٭
٭ يا شادنا نظم القوافي ٭ اجب بحق الهوى محبك ٭ الردف في الشعر ذا سكون ٭ فكيف حركت انت ردفك ٭
ثانيهما انه دعوى المص الضرورة في البيت هذا والذي قبله انما يتمشى على تفسير الضرورة بما اتي
به الشاعر مخالفا للقواعد وان كان له عنه مندوحة اما لو فسرت بما لا مندوحة للشاعر منه فلا
ضرورة فيها لامكان حذف الف ما فيهما مع استقامة الوزن غاية ما هنا كانه يكون في بيت حشوا وهو
اسقاط الخامس بعد اسكانه وفي ثلوثه الخبن وهو اسقاط الثاني الساكن وهما زحاف مغتفر ولو ساعدت
الرواية في البيت الثاني وقيل انها بلفظ فيما بكثر القيل بكسر القاف فمثناة تحتية ساكنة لسقط البحث
الاول ولا يجوز حمل القراة المتواترة اي حمل ما تواتر من القراة باثبات الف ما على ذلك اي على ان ما فيها استفهامية
ثبت النها كما نقل عن القراء الضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في بما غفر لي ربي انها استفهامية
وانما هي مصدرية غفر بي اي ياليت قومي يعلمون بمغفرة ربي لي لانه محسن الى تمني علمهم بمغفرة ربه
لذنوبه وجعله من المكرمين ليحملهم على اكتساب مثلها بالتوبة عن الكفر والدخول في الايمان والطاعة على
داب الاولياء في كظم الغيظ والترحم على الاعداء وليعلموا انهم كانوا على خطا عظيم في امره وانه كان
على حق والعجب من الزمخشري وتبعه قاضي المفسرين اذ جوز كونها استفهامية حتى انها على الاصل وعليه
فالياء من صلة غفر اي باي شي غفر يريد به المهاجرة عن دينهم والمصابرة على اذاهم ولا مانع من
جعلها صلة يعلمون ايضا مع رده على من قال في بما اغويتني بان اثبات الالف في ما الاستفهامية بعد الجار
قليل شاذ فلا يخرج التنزيل عليه واجاز هو وغيره ان يكون ما في بما غفر لي بمعنى الذي وهو بعيد لان
الذي غفر له هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت هذا الاعتراض سيقه اليه ابو
حيان فقال الظاهر ان ما في قوله بما غفر لي مصدرية وجوزوا ان يكون بمعنى الذي والعايد محذوف
تقديره بالذي غفره لي ربي من الذنوب وليس هذا بجيد اذ يؤل الى تمني علمهم بالذنوب المغفورة و
الذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وقد ناقش الشارح في ذلك فقال لا نسلم ان
ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى يا ليت قومي يعلمون
بالغفران الذي غفره لي ربي فاذن لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة سلمنا انها عبارة
عن الذنوب لكن ما نسلم انه يبعد ارادة الاطلاع عليها مطلقا بل يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام
بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته فلا يبعد ح ارادة الاطلاع عليها بل ذلك
هو اللايق على هذا التقدير فانه اوقع في النفس من ذكر المغفرة مجردة عن المغفور لاحتمال حقارته
والحق انه بعد ارادة الاطلاع على الذنوب المغفورة ممنوع كيف وانه بصدد تقبيح قومه الى الايمان
وتحريكهم على الطاعة فارادة اطلاعهم على ذنوبه المكفرة بالايمان باعيانها على كثرتها وعظمها في
نفسها امر مطلوب في هذا المقام اذ عظم المغفرة بعظم متعلقها فسقط قول المحشي وانه جدير
بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان يكون الغرض تعظيم مغفرة الله لا يلايم
المقام بل رده بهذا الاسلوب اولى بانه يكون مكابرة ودعوى ان كون الغرض تعظيم المغفرة لا
يلايم المقام مردودة عند ذوي الافهام نعم ما جوزه الشارح على تقدير الموصولية من كون

ما عبارة عن الغفران لا الذنوب لغرض التطبيق بين وجهي المصدرية والموصولية كما عرفت لا يخلو
عن حزازة لاستدعايه اعتبار موصوف للموصول مستغنى عنه بتقدير المصدرية وايهامه ان يكون
الغفران مغفورا وان كان الضمير المقدر مفعولا مطلقا وقال جماعة منهم الامام فخر الدين الرازي
في فبما رحمة من الله انها للاستفهام التعجبي اي فباي رحمة والجار والمجرور متعلق بلنت لهم قال الامام
في تفسيره قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين غير جايز وهنا يجوز ان يكون
ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة فقد اشتمل قوله على امرين احدهما امتناع وقوع اللفظ المهمل
في كلام الله تعالى والثاني كون ما استفهاما للتعجب والاول مسلم لكن كون ما اذا كانت زايدة من
هذا القبيل ممنوع لان الزايد للتوكيد ليس من قبيل مهمل الوضع والثاني اشار المص الى رده بقوله
ويرده امران ثبوت الالف من ما ولو كانت استفهامية لم يثبت وانخفض رحمة ح لا يتجه لانها لا
تكون بدلا من ما اذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو ما صنعت اخيرا ام شرا
اي ولا اقترانه بها هنا ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف بخلاف النكرة
الواقعة فيهما الا في بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيهن تقدم قريبا اي
وههنا لم يوصف قيل هذا التعليل عطف على قوله اذ المبدل والمجموع علة لكون رحمة ليست بدلا من
ما وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما استفهاما وجب اقترانها بهمزته وان كانت
غير استفهام وجب وصف ما وكلاهما مفقود ههنا فسقط ما في الشرح من ان هذا لا مدخل له في الاعتراض
فان مدعي الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها
الا في الابواب الثلاثة فان قلت يحتمل ان يكون مراده في عين الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو اراد
ذلك لا تنتقض بنصوص كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى ونحوه فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم يوصف
ما فيه بشي والحق ان ما في الشرح غير ساقط لانه بحث مع الامام وهو لم يدع بدلية رحمة من ما مطلقا ليتجه
الترديد المذكور فيه وانما مدعاه كون ما للاستفهام التعجبي فقط وظاهر انه لا مدخل لاعتبارها غير الاستفهامية
في الرد على دعوى استفهاميتها اللهم الا ان يحمل على توسيع الدايرة فيسهل الامر شيا ما على ان جعل المجموع
علة ينافيه ادخال لام التعليل على الثانية فانه مشعر بالاستقلال بالعلة هذا وقد نقل السفاقسي في اعرابه
عن الزجاج القول بان ما هذه صلة فيها معنى التاكيد باجماع النحاة ثم استشكل دعوى الاجماع مع ما نقله
ابو البقا عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شي وما قاله الرازي وقد نقله الغزنوي عن ابن كيسان ثم ان
ما نقل عن الاخفش فهو معترض بما ذكره المص ههنا ولا عطف بيان لهذا ولان ما الاستفهامية لا توصف وما
لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان لما تقرر عندهم من ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في
وقد جعل المحشي قوله ولان الى اخره عطفا على قوله لهذا والمجموع علة لكون رحمة ليست عطف بيان لما جعل
الاشارة بهذا الى ما تقدم من كون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف ثم قال
وتقدير كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان
كانت استفهاما فما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان وانت تعلم ان
التقدير هذا من جنس الاول فنقول ان الثاني اذا كان معطوفا على الاول فاعادة اللام معه المشعرة باستقلال
مدخولها بالعلية تابى جعل المجموع علة واحدة وبتقدير تسليم ذلك فاي مدخل لبيان انها اذا كانت غير
استفهام وجب وصفها في نفي ان رحمة ليست عطف بيان من ما المقدر استفهاميتها واذا قدر انها غير
استفهامية ومعلوم انها ليست شرطية فغير الاستفهامية والشرطية يوصف وما يوصف يعطف عليه
عطف بيان فالحق ان كلام المص برمته مضطرب والعجب من الشارح مع انه يولع بالمناقشة للمص اذ اخذ هنا

بالاعتراض بعدم مدخلية هذا في الاعتراض مع ادخلية الاعتراض به هنا بالنسبة الى ما تقدم لما عرفت من
جواز ان يكون ذلك من باب توسيع الدايرة فتامل ولا مضافا اليه لكلمة ما لان اسماء الاستفهام واسماء
الشرط والموصولات لا يضاف منها غير اي باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو بكم درهم اشتريت
والصحيح ان جره اي جر درهم من بكم درهم بمن محذوفة لكثرة دخول من على مميز كم الاستفهامية لا بالاضافة
واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها عند دخول الجار عليها نحو لماذا جيت لان الفها قد
صارت حشوا بالتركيب لصيرورة الكلمتين بمثابة الكلمة الواحدة لكن وقع في صحيح مسلم في حديث كعب
ابن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا ما لفظه فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني همي فطفقت اتذكر الكذب
واقول بماذا اخرج من سخطه هكذا ورد بحذف الالف من ما مع كونها مركبة مع ذا قال الشارح فيعد
هذا من قبيل الشاذ وفي كتب السير وغيرها من كتب الحديث رواية اللفظ باثبات الف ما على الاصل وهذا تم
فصل عقدته لماذا اي للكلام عليها معنى واعرابا اعلم انها تاتي في العربية اي في اللغة والصناعة للطلاب
العربية على علم الاعراب على وجه احدها ان تكون ما استفهاما وذا اشارة نحو ماذا التواني ماذا الوقوف
قال الشاعر ماذا الوقوف على نار وقد خمدت * يا طالما اوقدت في الحرب نيران * اي اي شي هذا الوقوف
الثاني ان يكون ما استفهاما كما في الاول وذا موصولة بمعنى الذي كقول لبيد * الا تسالان المرء ماذا يحاول *
انحب فيقضى ام ضلال وباطل * تقدم في الكلام على كلمة ام ان هذا البيت مطلع قصيدة من ثاني الطويل
والمرء الانسان ويجوز ان يراد به شخص معين كما قال صاحب الاقليد او غير معين كما قال المصلحي القاليه ويحاول
الامر يحاوله محاولة وحوالا رامه واراده والنحب بفتح النون وسكون المهملة تكون كما في القاموس بمعنى الموت
والاجل والنفس والنذر وفعله كنصر والسير السريع الخفيف والطول والمدة والوقت لكن الانسب هنا ان يكون
بمعنى النذر فيكون قد خص صاحبه ان يسال الانسان ماذا يريده باجتهاد في الدنيا وسعيه في تحصيلها
انذر عليه يريد ان يقضيه ويفي به كانه اوجب على نفسه ان لا ينفك من طلبها ام سعيه هذا صادر على
غير بصيرة فهو ضلال وباطل واما النحب في قوله تعالى فمنهم من قضى نحبه فهو بمعنى الاجل والمدة او الوقت
فما مبتدا مرفوع المحل بدليل ابداله المرفوع منها بمعنى نحب وما عطف عليه واسم استفهام بدليل
اقتران البدل منه بهمزته وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعني صلة بعده وهي جملة يحاول ونعتو
الى عايد منها اليه وهو محذوف هنا تقديره يحاوله وقد اختار المصنف هاهنا مذهب س ان ذا اجعل
مع تنكرها مبتدا وذا مع تعريفها خبرا وذهب غيره الى ان ما خبر مقدم وذا مبتدا موخر واورد
عليه انه لا يتعين ما ذكر لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف
واما بحث الرضي زيادة ذا او جعل ما موصولة فانما يتم على القول بزيادة الاسماء قال والذي
حملهم على ادعاء كون ذا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعي في الجواب
انه غير مطابق للسوال ولو على قلة لم يجز دعوى عدم تطابق البدل والمبدل منه فوجب ان
يكون ماذا يحاول الجملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر
وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان الحذف
من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجي الضمير
المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية ومن اذ من لا يكون موصولة
لا بعدها معها فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة
ايهم في السعة دون صلة غيرها لثقلها بالمضاف اليه واذا تاملت كلام المظهر لك وجه تعيين ما عليه
المص هنا فتدبر وهو اي الوجه الثاني ارجح الوجهين في قولك ويسلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن
رفع العفو وهو ابو عمرو اي الذي ينفقونه العفو اذ الاصل ان يجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية
ليحصل التطابق بين السوال والجواب والوجه الاخر هو كون ماذا كله استفهاما منصوبا بينفقون فيكون
السوال جملة فعلية فلا يطابقه الجواب بالاسمية وعلى هذين الوجهين فلا تركيب في ماذا الثالث ان يكون
ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جيت بدليل ثبوت الف ما مع الجار وقوله * يا خزر تغلب
ماذا بال نسوتكم * هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه * لا تستفيق الى الديرين تحنانا * من قصيدة
طويلة لجرير يهجو بها الاخطل مطلعها * بان الخليط ولو طوعت ما بانا * وقطعوا من حبال الوصل اقرانا *
حي المنازل اذ لا نبتغي بدلا * بالدار دارا وبالجيران جيرانا * منها * ان العيون التي في طرفها مرض *
قتلننا ثم لا يحيين قتلانا * يصرعن ذا اللب حتى لا حراك له * وهن اضعف خلق الله انسانا *
وقبل بيت الشاهد * قل للاخيطل لم يبلغ موازنتي * فاجعل لامك ابن القين ميزانا *
الخليط هنا القوم الذين امرهم واحد وبان فارق والاقران جمع قرن بفتحتين وهو حبل يجمع به البعيران اي
قطعوا من حبال الوصل ما كان منها جامعا بين المتحابين والمرض الذي في الطرف عبارة عن فتور في حركة
اجفانها وهو من الصفات المحمودة فيه واللب العقل والحراك بكسر المهملة الحركة وهذان البيتان اغزل ما
قال العرب عند بعضهم والاخيطل تصغير الاخطل وقوله لم تبلغ موازنتي معناه انك لا تصل الى معادلتي ري
ولا تستطيع مهاجاتي والموازنة المعادلة والمقابلة ويجوز ان يكون مصدرا مضافا الى المفعول
من وازنته كافاه على فعاله اي ما بلغت ان تكافيني والقين بفتح القاف رئيس النصارى في العلم كالقسيس
والخزر بضم المعجمة وسكون الزاي جمع اخزر افعل من الخزر بفتحتين كما في الصحاح ضيق العين وصغرها
ورجل اخزر بين الخزر ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بموخر عينيه وفي القاموس الخزر محركة
كسر العين بصرها خلقة او ضيقتها وصغرها او النظر كانه في احد الشقين او ان يفتح عينيه ويغمضهما او حول
احدى العينين خزر كفرح فهو اخزر انتهى وتغلب بالمثناة الفوقية قبيلة من العرب سميت باسم ابيها تغلب بن
وايل بن قاسط والنسبة اليها بفتح اللام وقولهم تغلب بن وايل ذهاب الى معنى القبيلة كقولهم تميم بنت
مر والبال الحال ولا يستفيق معناه لا يكفين من قولهم فلان ما يستفيق من الشراب اي ما يكف عنه كما في
القاموس او لا يصحون من قولك استفاق من سكره بمعنى افاق اي صحا منه والديرين تثنية دير وهو خان
النصارى قال الجوهري اصله الواو وقال الشارح كانه في الاصل ديور من دار يدور ثم حصل قلب وادغام وتخفيف
نحو هين وميت وجعله في القاموس من ثبات الياء وجمعه على ديار ديرة اليه وجعله كالعيار ليس بظاهر
والسحان السوق ونصبه على انه مفعول لاجله ان كان يستفيق بمعنى يفيق او على انه تمييز عن النسبة
ان جعل بمعنى يكفين والاصل لا يستفقن يحنانهن والى الديرين متعلق بحنانا ان جوزنا تقديم معمول المصدر
الظرف عليه او بمثله محذوفا ان منعنا هذا وقد قيل عليه لا يتعين هنا كون ماذا بتمامه اسما مركبا لجواز ان يكون شي
حال نسوتكم لجواز ان يكون ما استفهام وذا موصولا وصدر الصلة محذوف اي ما الذي هو حال نسوتكم
ولا يخفى ما فيه من الركاكة مع انه لم يسمع ما الذي هو بالك على هذا الوجه ولا يفتقر استيناف كانه لما استفهم
عنها فقال قدر انه قيل وما استشعرت من حالهن حتى تستفهم عنها فقال لا تستفيق فيجوز كونه حالا منهن
والعامل معنى الاستفهام اي استفهم عن شانهن في هذه الحالة الا ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اي انكر حالهن
في هذه الحالة كما قيل وجاءت الحال من المضاف اليه لان المضاف اليه كجزء منه والمعنى اي شي اتفق لنسوتكم حال
كونهن لا يستفقن وهو اي جعل المجموع استفهاما ارجح الوجهين في قراءة غير ابي عمرو قل العفو بالنصب
اي ينفقون العفو اذ عليها يقدر ماذا في محل نصب بينفقون ووجه الارجحية ما عرفت من رجحان المطابقة
بين الجواب والجواب والمرجوح تقدير السوال جملة اسمية ولا مطابقة والرابع ان تكون ماذا كلمة اسم جنس

بمعنى شي او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت ساتقيه
ولكن بالمغيب نبيئيني هو للمثقب العبدي من ابيات من اول الوافر تقدم الكلام على بعض منها
في بحث اما المشددة والتاء من علمت مضمومة اي لا تلوميني على ما علمته من اخلاقي فاني ساتقيه
ولكن بالمغيب عني منها اي بما لا اعلم من ردها علميني لاتقيه ولا اتخلق به وما عليه نجم الايمة في هذا
البيت والحكم بزيادة ذا بعد ما الموصولة فانه قال ان ذا انما تزاد بعد ما ومن الاستفهاميتين
ثم قال وقد جاءت زايدة بعد ما الموصولة وانشد البيت والجمهور على ان ماذا كله مفعول
دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف هو موصول بمعنى الذي واعترض بانه يلزم ان يكون
الموصول مركبا وليس في الموصولات ما هو كذلك ولانه يودي الى تركيب ثلاثة اشيا ما وذا والصلة
وهو غير موجود في كلامهم وفي هذا الاخير نظر وقال الفارسي نكرة بمعنى شي قال لان التركيب ثبت في
اسماء الاجناس دون الموصولات والحمل على ما ثبت اولى من الحمل على ما لم يثبت وقال ابن عصفور
لا يكون ماذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله لكن تقدم في بحث كي ان
بعضهم ذهبا الى ان ماذا لا يلزم صدريتها وان ابن مالك صرح في توضيحه بذلك وقد وقع في سورة
ال عمران من الكشاف عن ابن عباس انه سال رجل فقال انا نصيب من الغزو من اموال اهل الذمة
الدجاجة والشاة قال فيقولون ماذا قال فيقولون ليس علينا في ذلك باس قال هذا كما قال اهل
الكتاب ليس علينا في الاميين سبيل انهم اذا ادوا الجزية لم يحل اكل اموالهم الا بطيبة نفوسهم و
تعقبه التفتازاني في حواشيه فقال قوله فيقولون ماذا الصواب فماذا يقولون بتقديم الاستفهام
الا ان مثله واقع في الكلام فيحمل على حذف متعلق الاستفهام موخرا قال الشارح هذا مبني
على ان ماذا لا تخرج عن النصب وقد عرفت ما فيه ولا مفعولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن
معلومها ما هو فيه انما يصح ان لو كان خطابا لها الكنه ليس كذلك وانما التاء مضمومة والمعنى على
الخبر لا على الاستفهام لما عرفت من ان المعنى دعي ما علمت ونبئيني بما جهلت ولا المحذوف يفسره سابقه
لان علمت لا تحل اي لا موضع لها من الكلام بل ما استفهام مبتدا وذا موصول خبر وعلمت صلة لا محل لها
في الاعراب وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول في البحث ونقول في البحث مع نقول اذا قررت ما انا
بمعنى الذي وبمعنى شي لم يمتنع كونها مفعول دعي لانتفاء المانع وقوله لم يرد ان يستفهم عن معلومها
لا نسلم لزوم ذلك بل ما انا مبتدا وخبرا ولم يجعل مفعولا فانه يكون مستفهما عن معلومها ايضا ودعوى الاشكال
ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب والتعليق خاص بها فان قال انما اردت
بالتعليق انه قدر الوقف على دعي فاستانف ما بعده فانه شبيه بالتعليق من جهة ان العامل السابق
على العمل فيما بعده ورده قول الشاعر ولكن التي معناها الاستدراك فانها لا بد ان تخالف ما بعدها
لما قبلها والمخالف هنا دعي كما يشهد به الذوق فالمعنى لكذا لكن فاعل كذا وعلى هذا فلا يصح استينافا
ما بعد دعي لاستلزامه خلو دعي المخالف من متعلق ولا انه لا يقال من في الدار فاني اكرمه ولكن اخبرني
عن كذا وذلك لعدم مخالفة ما بعد لكن لما قبلها الخامس ان تكون ما زايدة وذا للاشارة كقوله
انورا سرع ماذا يا فروق هو صدر بيت من اول الوافر وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق وقايله
من قصيدة ابو شقيق جزء ابن رباح الباهلي عند الاصمعي وقال السارحان هو ابن عيينة بالزاي
المضمومة والغين المعجمة الباهلي يعيرها موحدة وفروق كصبور اسم امراة وصفته مرخم
فروقة اي جبانة واجريت مجرى العلم في الندا والترخيم ومنتكث بالمثلثة اخره منتقض وحذيق
بمهملة فمعجمة فعيل بمعنى مفعول من الحذق بمعنى القطع يقال حذقت الحبل فهو حذيق ومحذوق

اي قطعته وهو مقطوع انورا بالنون المفتوحة والواو الساكنة اي انفارا تقول نارت الظبية نورا
ونوارا بالكسرة والفتح وبقرة نوار تنفر من الفحل وسرع اصله بضم الراء فخفف بالسكون استثقالا للضمة
يقال سرع ذا خروجا اي اسرع هذا في الخروج ظاهر هذا الكلام ان اسرع بمعنى اسرع وخروجا منصوب
على اسقاط الخافض ولا وجه له وذلك لان مجي المجرد بمعنى المزيد غير متعارف وانما المتعارف العكس وانما
الوجه ما افاده الشارح من ان خروجا نصب على التمييز من النسبة كما في تصبب زيد عرقا اي سرع خروج
ذا اللهم الا ان يكون ما ذكره المص تفسيرا معنويا لا صناعيا قال الفارسي يجوز ان يكون ذا فاعل سرع
وما زايدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت لم يتعرض المص رحمه الله لها بل ولا الشارح
لبيان المراد من ماذا بتقدير كون المجموع اسما والظاهر ان يكون بمعنى شي كما هو مذهب الفارسي ولعدم
استقامة دعوى موصوليته لعدم ما يكون صلة ولا يخفى ركاكة المعنى عليه وعندي انه لو قيل بان المجموع
اشارة كما قيل بانه موصول في دعي ماذا علمت لاستقام المعنى وكان وجها فان قيل ان التركيب لم يثبت في
اسماء الاشارة قلت ولا يثبت في الموصولات ايضا كما صرح به وقال الشارح والحسن من هذين التخريجين ان يكون
قوله نورا منصوب بفعل محذوف والتقدير انورت نورا اي انفرت انفارا وسرع فعلا ماضيا اسند الى ضمير
عايد الى نور والجملة صفته اي انفرت نفرا سريعا وقوله ماذا اجتمعا وخرا على ان يكون ما استفهامية وذا
اسم اشارة والاستفهام تعجبي او انكاري ولا غبار عليه السادس ان يكون ما استفهاما وذا زايدة اجازه جماعة
منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت واليه مال نجم الايمة الرضي وزعم انه الاولى في نحو ماذا هو وجوزه في نحو
قولهم ماذا الذي ان يكون ونقل ان بعضهم قال في قوله وما ذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني
لك عاشق انها زايدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر قال وهذا يلزمهم في خبر
المبتدا فان قيل انه قد جاءت خالبته كقوله بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه والصلة ايضا جاءت لعل
ومعمولها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل فان قدر القول
هاهنا جاز للمنازع ان يقدره في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان
موصولة وانما التقدير ان يتحدثوا به وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف في نحو لم ذا جيت لانه
الجار على ما ولا تركيب والتحقيق ان الاسماء لا تزاد فالقول بزيادة اسم لا يعود فهو رد للوجه
الاخر فالمحشي والذي قبله ولا يتم الا اذا كان القايل بزيادة ما قايلا باسميتها مع ذلك وهو غير
متعين اذ قد ثبت لها ان يكون حرفا زايدا ولا كذلك ذا فانه لم يثبت زيادتها حرف ام يتحقق في اول الكلام النوع الثاني
الشرطية وهي نوعان غير زمانية ونحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها
او مثلها وقد جوزت الشرط غير الزمانية في ما من قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن
او استقر ثم حذف فعل الشرط اورد عليه ان حذف فعل الشرط وحده بدون من وجه شاذ لا ينبغي
تخريج التنزيل والمجوز على ما في البحر وتبعه الجرمي كقوله ان العقل في اموالنا لا نضيق بها ذرعا وان
صبرنا فنصبر للصبر من اول الطويل من قصيدة لهدبة بن خشرم العذري قالها في مواقعة مع زيادة
ابن زياد وقد تقدم ذكرها في بحث اذا من حرف الالف فانه لما اتى به الى معاوية بن ابي سفيان وخاصمه
اخو زيادة عبد الرحمن بن زيد وسال معاوية منه الجواب قال ان شيت اقص عليك كلاما او شعرا
قال لا بل شعرا فقال ارتجالا الا يا لقومي للنوايب والدهر وللمرء يردي نفسه وهو لا يدري
وللارض كم من صالح قد تلمات عليه فوارته بلماعة قفر الى ان قال وانت امير المومنين فما لنا
وراك من معدي ولا عنك من قصر ان العقل البيت قاله معاوية اقررت وتمام القصة قد مضى وقد
وقعت رواية هذا البيت بلفظ فان يك في اموالنا ولا شاهد فيه ولا يخفى ما في قوله يردي ويدريه

الجناس المقلوب وتلمات بتشديد الميم بعدها همزة قال في القاموس وتلمات الارض به وعليه اشتملت واستوت
ووارثه والماء عليه ذهب بحفيته والاولى ان يفسرها هنا باشتملت ليصح عطف وارثه عليه بالفا الا ان يقال
كما فعل الجلال الاعلى قوله يجوز عطف المرادف بالفا، واللماعة الفلاة يلمع فيها الشراب والقفر الخالية ومعنى
وانت امير المومنين الى اخره انك انت الحاكم فما لنا عنك من متقدم ولا متاخر والمعدي كالمرمى المتجاوز والعقل
الحبس والعقل هنا الدية ومن ثم انث ضميره باعتبارها فقال لا تضيق بها وانظر الى الافراد واللام في العقل
للاستغراق وفي مثله يجوز رعاية المعنى نص على التسهيل وعلى الاصل انشده صاحب اللباب بالتذكير واصل
العقل الحبس حتى يقتل ومعنى لا تضيق بها ذرعا انا نقدر على ادائها وتتسع حياتنا لدفعها قال الشارح
ولما كان الذراع موضع شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة به ضاق بهذا الامر ذراع فلان اي
حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحيب الذراع اذا وصفوه باتساع القدرة
والصبر الحبس ايضا اي ان يكون العقل وان يحبس حبا ظاهر هذا التفسير ان الشاهد في المصراعين و
الذي عليه الشارح وهو قوي انه في المصراع الاول فقط واما قوله فان صبرا فمن قبيل ما حذفت منه
جملة الشرط لا بفعله بل وبالاداة كما في قوله، قالت بنات الحي يا سلمى وان، كان فقيرا معدما قالت وان
فمن ثم جرمنا بان قيل بانه على رواية فان تكا ي الدية في موالنا لا شاهد فيه وانما دخلت الفاء على تصبر مع
صلاحية لان يكون شرطا لانه بتقدير مبتدا اي فنحن نصبر على حد ومن عاد فينتقم الله منه اي فهو ينتقم
منه فالجواب جملة اسمية والفاء لازمة والارجح في الاية لاستغنايه عن التقدير اي تقدير فعل الشرط
وفي تفسيره بالارجح شي فانه يقتضي رجحان كون ما شرطية وهو مستلزم بحذف فعل الشرط وهو كما قال ابن
الجر ضعيف جدا لانه يجوز حذفه الا بعد ان وحدها في باب الاشتغال ومثلوه بلا النافية مدلولا عليه بما قبله نحو
فطلقها فلست لها بكفو، والا يعل مفرقك الحسام، وحذفه بعد ان غير مثلوه بلا مختص بالضرورة انها موصولة
وان الفاء داخلة على الجزاء اي خبر المبتدا اذا تضمن معنى الشرط وذلك اذا كان اسما موصولا صلته فعل وظرف او
موصوفا لموصول كذلك والغالب في الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة وقد يكون خاصا وقد يكون كذلك
وصلته مستقبلة نحو قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ ليس المراد كل موت تفرون منه يلقاكم بل
المعنى ان ماهية التي تفرون منها تلاقيكم وانما دخلت فيه لشبه الموصول بكلمة الشرط وصلته بجملته والخبر بجزايه
من جهة سببية الاول للثاني وكان لا حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزا لكنه لم يكن جزا حقيقة جاز تجريده
منها قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم اذا عرفت ذلك فقد قيل ان قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
دخلت الفاء فيه في خبر ما الموصولة وليس استقرار النعمة بالمخاطبين سببا لكونها من الله تعالى وانما الامر
بالعكس واجاب عنه ابن الحاجب في ايضاحه بما محصله ان مسببية الثاني عن الاول تكون باعتبار مضمون
الثاني وتارة باعتبار الخطاب به والاعلام به فالاول نحو الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية فلهم اجرهم فان مضمون الخبر الذي هو ثبوت الاجر لهم سبب عن الانفاق والثاني نحو
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان مضمون الجزاء الذي هو الاكرام امس ليس مسببا عن الاكرام
وانما الاخبار به والاعلام هو المسبب والاية من هذا القبيل فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة
من الله وسر ذلك ان الاية جي بها للاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكروا غيره فاستقرارها
بهم مجهولة او مشكوكة سبب للاخبار بكونها من الله قال نجم الايمة الرضي ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع صور الشرط والجزا
ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا
للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها معنا فلا يغرنك

الموصول لا شرطية والفاء داخلة على الجواب اعلم ان الفا تدخل في خبر المبتدا صح

تارة مع

قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ومن زمانية اي وشرطية زمانية اثبت ذلك الفارسي وابو البقا وابو شامة
وابن بري هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري العلامة ابو محمد النحوي اللغوي ولد بمصر في رجب
سنة تسع وتسعين واربعمائة ونشا بها وقرا العربية على مشايخ زمانه حتى تفرد بهذا الشان وكان جم
الفوايد كثير الاطلاع عالما بكتاب س وعلله قيما باللغة وشواهدها وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة
واذا حشاها اتى بكل فايدة ولما مات وابيعت كتبه حضرها الجم الغفير وتنافسوا في قيمتها حتى اشترى
الحقير منها بالكثير قال الذهبي في تاريخ الاسلام قال الموفق عبد اللطيف كان ابن بري شيخا محققا ساذج
الطبع ابله في امور الدنيا وفيه تغفل عجيب يستبعد من سمعه ان تجتمع في رجل متقن للعلم فمن ذلك انه
كان يلبس ثيابا فاخرة وياخذ في كمه الواسع العنب والبيض والحطب وربما وجد منزله مغلقا فيرمي بالبيض
من الطاقة الى داخل ويقطر ماء العنب على قدمه فيرفع راسه الى السماء ويقول العجب انها تمطر من الصحو
وكان يتحدث ملحونا ولا يتكلف ويرام بمن يخاطبه باعراب مات بمصر في ذي القعدة سنة ثمانين وخمسماية
وابن مالك اثبته في الكافية والتسهيل وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم
مدة استقامتهم لكم يعني كما قال الشارح ان كون ما في هذه الاية شرطية زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هي
محتملة للزمانية وللمفعولية المطلق على حد سوا فيكون التقدير اي وقت استقاموا او اي استقامة استقاموا واما
قول المحشي امارة ظهور الفاء في فاستقيموا لان المصدرية الزمانية لا تحتاج الى الفاء وقصد الشارح رد قول
ابي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية ورد قول الحوفي انها شرطية غير زمانية
فان كان المراد به رد عدم تسليم الظهور كما هو الظاهر فهو مردود لان الشارح انما ادعى انها مترددة
بين كونها ظرفية ومفعولا مطلقا مع ادعاء شرطيتها عليها فظهور الفاء في جوابها لا يكون امارة على ظهور
زمانيتها نعم يكون امارة على ظهور شرطيتها بالنسبة الى مدعي المصدرية كابي حيان نفي شي وهو اي تفسير
المص للاية بقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي كما قال الشارح انها مصدرية ظرفية لا شرطية
زمانية اللهم الا ان يحمل على انه تفسير معنى لا تفسير صناعة ويحتمل في ما استمتعتم به منهن فاتوهن
اجورهن الا ان ما هذه مبتدا لا ظرف وخبره فعل الشرط على الصحيح والهاء من به راجعة اليها وهي
الرابط في الخبر ويجوز فيها الموصولة اي يجوز ان يكون اسما موصولا اي فمن تمتعتم به من المنكوحات وعبر
بما عن النساء اذ ليس القصد اليهن في ذاتهن بل من حيث صفة الاستمتاع بهن وافراد الضمير وجمعه باعتبار
اللفظ والمعنى ولا يكون ما عبارة عنهن والتقدير فما استمتعتم به منهن من جماع او عقد عليهن وبتقدير
موصوليتها فهي مبتدا وفاتوهن الخبر والعايد محذوف اي لاجله هذا انما هو على الوجه الثاني في تفسير ما
بوابا على الاول الذي ذكرناه فلا حاجة الى تقدير العايد للاستغناء عنه بضمير اتوهن وقال الشاعر
فما تك يا ابن عبد الله فينا، فلا ظلما نخاف ولا افتقارا، هو من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله
وتك مضارع مجزوم خفف بحذف النون واصله تكن وهو مضارع كان التامة اي مهما توجد فينا
تعزنا وتغنينا وهذا البيت استدل به ابن مالك في شرحه على كافيته على مجيها للزمان وليس بقاطع
لاحتماله المصدر اي للمفعول المطلق والمعنى ان يكون يكن فينا طويلا او قصيرا والحق انه ظاهر فيما استدل
به ابن مالك كما هو ظاهر في قوله، فما تحيى لا تسام حيوة وان تمت، فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا،
واما اوجه ما الحرفية وهي ثلاثة ايضا فاحدها ان تكون نافية وتدخل على الجملتين فان دخلت على الجملة
الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة هي تاخر الخبر وبقاء نفيه وفقد ان
الزايد بعدها وعدم تقدم غير ظرف او شبهه من معمول الخبر على خلاف في الاولين وانما احتاجت في عملها الى
الشروط المذكورة لان قياس ما لا يختص ان لا يعمل لكن لما قويت مشابهتها عملت وكان عملها ضعيفا لمخالفة

القياس فابدبا مورمي فان ولحدمها انتركت عند نحو ما هذا بشرا ماهن امهاتهم وعن عاصم انه رفع امهاتهم
على التميمية رواه المفضل عنه ونحو تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا النافية للجنس كقوله وما باس لو ردت
علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله والباس العذاب والعاب
العيب وهو الوصمة والفعل ومنه عاب وقد جاء لازما ومتعديا وهو معيوب عابها مبتدا قليل خبره
اي عيبها قليل على راي اهل العرفان ففي الكلام حذف مضاف ولعله اراد بقليل معنى معدوم لكن اثر اللفظ
برتا دبا في باب الخضوع وجوز المحشي ان يكون اصل عابها عيبها او عابها على انه مقلوب العين ويجوز فيها
وجوز الشارح كون باس فعلا ماضيا مخفف بيس بكسر الهمزة كشهد بسكون الهاء مخفف شهد بكسرها يقال
بيس الرجل اذا اصابه بوس اي شدة ولو مصدرية هي وصلتها فاعله اي وما بيس ردها التحية علينا والاسناد
مجازا اذ المراد انها ما يئست اي ما اصابها بوس ولا مشقة في رد التحية لكننا اسنده الى الرد الملابس لها
قال وهذا تخريج جار على القواعد لم ار من تعرض اليه وهو خير من اثبات حكم لما لم يثبت لها ولا يخفى ان مع ما
فيه من التكلف فيه ان من اثبت مجي لو مصدرية اشترط ان يكون بعد مفهم عند ران كان قليلا على من يعرف
الحق بنصب قليلا على انه نعت تحية وعابها بالرا مرفوع على انه فاعلا قليلا كذا رايته في نسخة معتمدة
يغلب على الظن صحتها وان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله فاما وما تنفقوا
من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم فانها فيها شرطية بدليل الفاء في الاولى والتقدير فهو لانفسكم
فالجواب جملة اسمية مقترنة بالفاء والجزم في فعلي الشرط والجزا في الثانية بل وفي فعل الشرط الاولى ايضا واذا
نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال بعد ان كان محتملا له وللاستقبال او صالحا للاستقبال فهي عندهم
لنفي الحال كليس وقال الرضي الحق انها لمطلق النفي ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله فان يكون
قد اسند الى امر مستقبل وهو ان ابدله فلو جعل يكون حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه
اثره واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه وههنا قد وجدت والجواب ان يكون مسند تقديرا الى
القصد وهو حالي اي ما يكون لي قصد ان ابدله والثاني من اوجه الحرفية ان تكون مصدرية اي حرفا
مع مدخولها بالمصدر ويسمي موصولا حرفيا واتفقوا على ان صلتها تكون فعلا متصرفا ماضيا او مضارعا
مثبتا نحو ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب او منفيا بلم نحو اعجبني ما لم يقم ولا توصل بفعل امر اتفاقا
وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف السيرافي وجماعة منهم ابن مالك وهي نوعان زمانية اي يقدر معها الزمان و
هذا ما اختصت به من بين الموصولات الحرفية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم اي شديد عليه
وشاق عنتكم ولقاوكم المكروه ودوكي ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وهو بضم
الراء الاتساع اي ضاقت عليهم مع اتساعها وهو مثل الحيرة فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم لهم عذاب شديد
بما نسوا يوم الحساب ليجزيك اجر ما سقيت لنا اي لنكافيك جزاء سقيك لنا وليست ما هذه اسما موصولا
بمعنى الذي سقاه لهم الغنم ولا يتصور على ان ذات الغنم اجرا يكافا عليه فان حاولت ان تكون بمعنى
الذي مرادا به الماء المسقي ام ثبات ذلك لان الماء كان مباحا لا يسوغ الاجر عليه وانما الاجر على السقي الذي
هو فعله لا على الغنم ولا على الماء فان ذهبت تقدير اجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا يحوج اليه وعنه
مندوحة بما قدرنا ومنه بما كانوا يكذبون امنوا كما امن الناس والضمير المحذوف مفعول مطلق ولما
كان الفرق بين هذه الاية وما عطف عليه وبين ما قبلها اذ يحتمل ان فيها تكون اسما قال ومنه
او للفصل بين الامثلة وكذا حيث اقترنت اي ما بكاف التشبيه واقعة بين فعلين متماثلين فانها
مصدرية والمراد تشبيه المصدر بالمصدر وفي هذه الايات رد لقول السهيلي وابي الحسين ابن الربيع
فانهما قالا ان الفعل بعد ما هذه لا يكون الا عاما لا خاصا فتقول اعجبني ما تفعل وما صنعت ولا يجوز

اعجبني

اعجبني ما يخرج ولا ما جلست لعموم الاولين وخصوص الاخرين والزمانية وتختص غالبا بالدخول على فعل
ماض مثبت او مضارع منفي بلم نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها
فقامت مقامه كما جاء في المصدر الصريح نحو جيتك صلاة العصر واتيك قدوم الحاج فان الاصل جيتك وقت
صلاة العصر واتيك قبل قدوم الحاج فحذف الظرف المضاف وخلفه المصدر المضاف اليه وليس المراد بالصلاة
ذات الاركان المخصوصة لانها ليست حرفا موقت به وانما المراد فعلها والاتيان وهذا ان اريد الا الاصلا
ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم قيل فصل هذا منه عما تقدم لان ما فيه تحتمل ان تكون مصدرية
غير زمانية فان كان احتمالا مرجوحا اي استطاعتي واستطاعتكم اي قدر استطاعتي واستطاعتكم وتحتمل
ايضا في الاية الاولى ان تكون ما اسما موصولا اي الا الاصلاح الذي استطعته ويحتمل ان يكون الفصل ايضا
لوجود الفاصل على منوال ما عرفت وقوله اجارتنا ان الخطوب تنوب وانى مقيم ما اقام عسيب هو
من الطويل وقايله امرو القيس فقد اخرج ابن عساكر عن ابن الزناد قال لما احتضر امرو القيس بانقرة
نظر الى قبر فسيل عنه فقال قبر امراة غريبة وانشد البيت بعده اجارتنا انا غريبان هاهنا
وكل غريب للغريب نسيب والخطوب جمع خطب وهو سبب الامر يقال ما خطبك اي ما سبب امرك
يقال ما خطبك اي ما سبب امرك ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب تصيب وعسيب اسم
جبل كان البيت بقربه ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن
مصدرية كسائر الاسماء الدالة على معنى الزمان دلالة اصلية قيل هذا ظاهر في ان ما يدل نيابة على الزمان
والتحقيق انها لا تدل عليه اصلا لا اصالة ولا نيابة وانما الدال في نحو ما ذكر المضاف المحذوف وهو
مفهوم بالقرينة واجيب بانا لا نعني بدلالته على الزمان بالنيابة الا انه حذف زمان مضاف على قرينته
واقيمت هي مقامه والتحقيق ان القايم مقام المضاف المحذوف المأول به وما وصلتها لا هي كما قال ابن السكيت
وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب هو من ثاني
البسيط وقايله كما قال الشارحان تبعا للسيرافي ابو قيس بن رفاعة زاد المحشي فيه الاوسي ونعته السيرافي
فيما نقله الجلال عنه بالانصاري يقتضي انه غير جاهلي وقال الاصبهاني هو لابي قيس بن الاسلت
الاوسي قال يرثي قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني حطمة من الاوس ثم من بني
معاوية ايام البر كل عام طاير عظيم يقال له الرماح فياكل من ذلك ولا يتعرض له احد فاذا استوفي حاجته
طار ولم يعد الى القابل فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فامتنع من اخذه الا رفاعة بن
زار فلم يحل الحول على احد ممن اصاب من ذلك شيا الا مات وهلك بنو معاوية جميعا فقيل في المثل اشام من الرماح
وبعد البيت ونحن يهدنا الحادي ونطعمه لحم السنام لدهبر وترغيب وابو قيس بن الاسلت سماه
في الاستيعاب صيفيا ونعته بالانصاري ايضا وذكر انه احد بني وايل بن زيد وانه هرب هو واخوه
وخرج الى مكة فكانا فيها مع قريش الى عام الفتح فاسلما نقل ذلك عن ابي اسحق ونقل عن الزبير بن بكار ان
ابا القيس بن الاسلت شاعر اسمه الحارث ويقال عبد الله قال واسم الاسلت عامر بن جشم بن وايل بن
زيد بن قيس بن عامر بن مرة بن مالك بن الاوس قال ابو عمرو فيما ذكر ابن اسحق نظر لان ابا قيس بن
الاسلت الشاعر لجا وخرج لم يسلم واسلم علم وطر بالفتح نبت وبالضم معناه قطع والشارب ما نبت
من الشعر على الشفة العليا والعانسون جمع عانس وسياتي معناه والمراد جمع امرد وهو الذكر الذي
لا نبات بخده والشيب بالكسر جمع اشيب وهو ابيض والسنام كسحاب معروف ولحمه عند العرب موصوف
والهبر بسكون الموحدة جمع هبرة وهي بضعة من اللحم لا عظم فيها او قطعة مجتمعة منه والترغيب بكسر
المثناة الفوقية وبالراء وبالعين المعجمة جمع ترغيبة بكسرها ايضا وهي القطعة من السنام قال المحشي وفي

القاموس رغب السنام وغيره كمتع وطيه كرعيه فيهما والرغيب بالكسر القطعة منه معناه حين طر فنسر اما
بالزمان ومقتضاه ان يجعل اسما الا ان يحمل المعنى على حاصله قلت وزيدت ان بعدها في البيت لشبهها
في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد اي كما زيدت ان
بعد ما المصدرية الزمانية في هذا البيت ايضا للشبه المذكور وتقدم الكلام على هذا الباب الاول في بحث
ان المكسورة الهمزة الساكنة من حرف الالف وبعد فالاولى في البيت تقديرها النافية لان زيادة ان بعدها
حينيذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة اللازم على جعل ما زمانا بمعنى حين ومن اثبات
معنى واستعمال لما لم يثبتا لها وهما كونها للزمان مجردة اي عن معنى المصدرية وهذا معنى لم يثبت لها لان الزمانية
على ما عرفت انما تقدر بمصدر نايب عن ظرف الزمان وربما تسومح فقيل معناها الزمان وكونها مضافة
وهذا استعمال لم يثبت لها فقط لانها لا تستعمل الا مع صلتها مضاف اليها نحو نعم بعد حذف المضاف اليها
تنوب منابها وكان الذي صرفها على هذا الوجه معنى تقديرها نافية مع ظهوره ان ذكر المرد بعد ذلك لا
يحسن اذ الذي لم ينبت شاربه امرد فان قلت قد يتحقق عدم نبت الشارب مع نبات اللحية فيحسن ذكر
المرد بعد ذلك قلت الكلام مبني على ما هو الغالب المتعارف وفي القاموس والامرد الشاب طر شاربه ولم ينبت
لحيته فعليه يحسن الذكر وتتم المقابلة والنبت عندي فاسد التقسيم بغير هذا اي كما هو فاسد التقسيم به ايضا
الا ترى ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا قال في القاموس وعنست الجارية كسمع ونصر وضرب عنوسا
وعناسا طال مكثها في اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من اعداد الابكار ولم تتزوج قط عنست وعنست وعنستها
اهلها تعنيسها وهي عانس ثم قال والرجل عانس ايضا لا يناسبون بقية الاقسام قيل يمكن دفع هذا بادعاء ان
العانسين لم يذكروا من حيث هم غير متزوجين بل من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي تخرج بها كونه امرد
او كونه بحداثة نبات الشارب فان قيل يصدق على الشيب ويجعل قسيما لما قلنا تعرض بها تم التقسيم اي كون الشيب
غير العانسين ونوقش بان فيه من التكلف ما لا يخفى وانه يكفي ان يقال ان في تقسيمين والمناسبة انما تطلب
بين ما وقع في كل تقسيم على انفراده وقد وجدت بين العانس والذي طر شاربه من جهة طول مدة عدم التزوج
في العانس وقصرها في الذي طر شاربه وانما العرب مجبولة اي مطبوعون من الخطا في الالفاظ دون المعاني
وذلك ان الاصابة في اللفظ مقتضى جبلتهم فلا تتخلف واما المعاني فالمتصرف فيها هو العقل وهو يصيب
تارة ويخطي اخرى وفي البيت مع هذا العيب شذوذ ان اطلاق العانس على المذكور وانما الاشهر استعماله
في المونث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة قيل عليه ان التصريح
شذوذ اطلاق العانس على المذكر لم ير في كلام احد من اللغويين ولعل المص استند الى نقل معتمد وانما جمع
الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يجوزونه قياسا ومثله غير شاذ على انه منتقض بنحو صبي
مما يختص بالمذكر فانه يجمع هذا الجمع وليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة واجيب بان الحكم بشذوذ الاول
مبني على قلة الورود بدليل قوله وانما الاشهر الخ على ان عدم تصريحهم بالشذوذ لا ينافي الشذوذ في نفس الامر
وشذوذه مبني على مذهب البصريين في المسئلة وعن النقض بنحو صبي بان قبول الصفة لتاء التانيث مشروط
بقصد معنى التانيث فلا نقض بما يختص بالمذكر اذ لا يقصد به معنى التانيث فانتفاء قبول الصفة لتاء التانيث
صادق بصورتين كونه ذا مونث ولا يقبل التاء وكونه لا مونث له وفي حواشي المص على التسهيل والذي
عندي ان هذا اي قيد قصد معنى التانيث لم يخرج مخرج الشرط بل خرج البيان للمحل الذي لم يقبل التاء
قال والدليل على انه لم يرد بذلك تقييدا او احترازا انه لم ينبه على ذلك وانما عدلت عن قولهم اي قول النحاة
ظرفية الى قولي زمانية ليشمل كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة
والمخفوض لا يسمى ظرفا قد يقال ان الممنوع انما هو اطلاق لفظ الظرف على غير المنصوب لا لفظ الظرفية

والا فمن البعيد خفاء مثل ذلك على القوم على ان ابا حيان قد سمى هذا الوقت المقدر ظرفا مع كونه
مخفوضا فقال ما اضاء في موضع خفض بالاضافة اذ التقدير كل اضاءة وهو على حذف مضاف
ايضا معناه كل وقت اضاءة فقام المصدر مقام الظرف كما قالوا جيتك خفوق النجم والعامل
في كلما مشوا فيه لان كل منصوب على الظرف ومرت اليه الظرفية لما المصدرية الظرفية لانك اذا قلت
ما صحبتني اكرمك فالمعنى مدة صحبتك لي اكرمك انتهى ولا تشارك ما في النيابة عن الزمان ان
اختها وان كانت تاول مع ما بعدها بالمصدر كما خلافا لابن جني في اجازته ذلك وحمل عليه قوله
وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله
والشهلة بالمعجمة وسكون الهاء من صفات النساء يقال امراة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة كذا في
الصحاح وزاد في القاموس فقال والشهلة العجوز والنصف العاقلة خاص بالنساء قال الشارح والبيت
صالح لكل منهما بل العجوز اولى به لشدة وجدها على ولدها لعدم امكان تعويضها باخر تلده في مجرى العادة دة
واوجد افعل تفضيل من الوجد وهو الحزن والتقدير عند ابن جني وجدمني يوم ان يهان صغيرها وتبعه
الزمخشري وحمل عليه قوله تعالى ان اتاه الله الملك قال في الكشاف متعلق بحاج على وجهين احدهما حاج
لان اتاه الله الملك والثاني حاج وقت ان اتاه الله الملك وقال الصفار في ما شابهه من قولهم والله لا
افعل الا ان يفعل وفسره بقوله حتى يفعل ان هذا التقدير معنى واما في الصناعة فهو بتقدير الا وقت
ان تفعل الا ان يصدقوا اي الا حين ان يصدقوا اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله قال الزمخشري
ولك ان تقدر مضافا محذوفا اي وقت ان يقول والمعنى اتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول من
غير روية ومعنى التعليل بتقدير اداته قبل ان في الايات والبيت يمكن بل هو ظاهر وهو متفق عليه فلا
معدل عنه وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب
ان الخلاف مع فالقائل قد صرح الاخفش وابو بكر لعله ابن السراج باسميتها ووافقهما جماعة من الكوفيين
فاذا قلت يعجبني ما صنعت فتقديره عند الجمهور صنعك ولا ضمير وعندهما الصنع الذي صنعته وحذف
الضمير ورد عليهما بقولهم ما المسما اهل الخيانة والغدر لانه لا يتاتى فيه تقدير رابط واما ورد من نحو
بنحو اعجبني ما ضربت زيدا من حيث انه لا يقدر فيه ضمير لان الفعل مطلق ويرجحه اي يرجح القول باسميتها
ان فيه تخليصا من دعوى باشتراك لا داعي اليه وذلك بتقدير المصدرية فانه ما الموصولة الاسمية ثابتة
باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا اطلقت ما على الحدث من حيث انه لا
يعقل فهو اطلاق باعتبار وضع اخ ولقايل ان يقول لا نسلم الاشتراك ههنا لا داعي اليه بل الداعي اليه هو
الاختصار فان ما المصدرية اذا كانت موصولا اسميا فاذا قلنا اعجبني ما قمت قلنا التقدير اعجبني الذي
قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك فلا حاجة الى جعل ما حرفا ما ولا مع ما بعدها بالمصدر الذي هو
القيام واعلم ان كلامهم صريح في ان الاخفش قايل بان ما المصدرية اذا كانت اسما فهي الموصولة الاسمية
وقول المحشي هنا لا يخفى ان هذا يرجع فقول الاخفش ان المصدرية اسم الى انها الموصولة الاسمية
كما مقتضى ما نقله المص عن ابن الشجري وهو خلاف الظاهر يقتضي ان معنى اسميتها انها عبارة عن المصدر
الذي هو اسم فتدبر ويرد ذلك اي ما ذكر في وجه الترجيح ان نحو ان جلست ما جلس زيد يريد به المكان
ممتنع مع انه اي المكان كالحدث ما لا يعقل وحاصل هذا الرد منع السند وتقديره انا لا نسلم ان ما الموصولة
الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقا بل لما لا يعقل من الاعيان بدليل امتناع ما ذكره وانه يستلزم ان
يسمع كثيرا اعجبني ما قمته لانه الاصل وذلك غير مسموع وحاصل هذا الثاني الزام الخصم بما هو
معترف به وتقديره واضح قوله ولا ممكن لان قام غير متعد فاني يقدر معه ضمير مفعول وهذا خطاب من

لان الهاء المقدرة لان قام غير متعد فاني يقدر بعد حذف مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول المطلق يمكن
مع كل فعل متعد ولازم وقال ابن الشجري افسد النحويون تقدير الاخفش الضمير بعد ما المصدرية لا
لادعا اسميتها بقوله تعالي ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون اذ قبل التقدير بما كانوا يكذبونه وحذف الضمير
فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبي والقران صح المعنى وخلت الصلة من عايد الى موصولها اذ ليس
عبارة عن النبي والقران او للتكذيب لم يخل الصلة من عايد وفسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقران
او النبي كانوا مومنين انتهى وهذا سهو منه ومنهم اما منه فانه اقرهم على هذا القول ولم يتعقبه واما منهم
لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب ليلزم تكذيب التكذيب المستلزم للتصديق بل هو موكد به لانه مفعول
مطلق للتاكيد لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا كما حذف المفعول المطلق نعم يشكل عليه ان الحذف
لا يناسبه لان ما جي للتاكيد لا يحذف اي ما كانوا يكذبون النبي والقران تكذيبا ونظيره وكذبوا باياتنا
كذابا ولابي البقاء في هذه الاية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان
ولا عايد على ما ولو قيل باسميتها اي لا عايد من الصلة على ما لانها حرف وكذا القول بانها اسم وتكون ثمرة
الخلاف ان على القول بالاسمية تكون ما نفسها ذات محل ويجوز ان يعود عليها ضمير من صلتها وعلى
القول بالحرفية لا يكون كذلك فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بكانوا وكون يكذبون
في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما سوا جعلت موصولا حرفيا او
اسميا وانما الموضع للموصول وحده ان كان اسما وله وللصلة ان كان حرفا واستغنا الموصول الاسمي
عن عايد مع اجماعهم على انه لا بد من عايد نعم اعتذر المص عن هذا فيما سياتي في اخر بحث الجمل التي لا محل
لها من الاعراب فقال ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على القول
بان كان الناقصة لا مصدر لها قال في التسهيل في بحث ما المصدرية وليست اسما فتفتقر الى ضمير خلافا
لابي الحسن وابن السراج وقال في شرحه ذهب س والجمهور الى ان ما المصدرية حرف فلا يفتقر الى الضمير
وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فيفتقر الى الضمير قال المحشي وللقايل ان يقول
ان اراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلا نسلم تضمن كلام ابي البقاء استغناه عن عايد وان اراد
ما هو منسبك مع صلته بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنايه عن عايد
وهذا كلام عجيب اما اولا فلان قول ابي البقاء ولا عايد على ما ولو قيل باسميتها صريح في استغنايها عن العايد
مطلقا حرفا كانت او اسما واما ثانيا فلا قتضايه ان الاخفش مع قوله بان ما هذه اسم قايل بانسباكها مع
صلتها بمصدر وهذا لم يقل به احد اذ هو رجوع الى القول بالحرفية من القايل بالاسمية فان الانسباك مع
الصلة انما يتحقق حيث الموصول حرف فتامل وللزمخشري غلطة عكس هذه الاخيرة فانه جوز مصدرية
ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير من فيه وعود الضمير على كلمة ينتج جزئيتها
قيل عليه ان الزمخشري لم يتعرض الى معاد الضمير من فيه ولا صرح بكون ما موصولة او مصدرية الا
ان بتقريره يقتضي انه جوز كلا منهما ولفظه في الكشاف اراد بالذين ظلموا تاركي النهي عن المنكرات ولم
يهتموا بما هو ركن عظيم من اركان الدين وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعقدوا همهم بالشهوات
واتبعوا ما عرفوا فيه النعم والترف من حب الرياسة والثروة وطلب اسباب العيش الهني ورفضوا ما
وراء ذلك ونبذوه وراء ظهورهم وقرا ابو بكر وعمرو في رواية الجعفي واتبع الذين ظلموا معنى واتبعوا
جزاء ما اترفوا فيه ويجوز ان يكون المعنى في القراءة المشهورة انهم اتبعوا جزاء اترافهم وهذا معنى قوي
لتقدم الانجاء كانه قيل الا قليلا ممن انجينا منهم انتهى كلامه كما مر ظاهر في ان ما اسم موصول في الرواية
الا انه بتقدير مضاف على الثانية واما قوله ويجوز الخ فقد يقتضي ان تكون ما مصدرية حيث عبر

فيه قال الشارح والثاني الجواب عن اشكال المص ان نقول لا نسلم عود الضمير المذكور الى ما المصدرية بل هو على
تقدير مصدريتها عايد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي الحماسية والمعنى واتبع الذين اترافهم ظلمهم وقد سبقه
الى ذلك صاحب التقريب وندر اي قل وصلها بالفعل الجامد اذ لا مصدر له ليرفع التاويل به في قوله
أليس اميري في الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر هو من الضرب الاول من الطويل ولم يسم
قايله والهمزة في اليس للتقرير بما بعد النفي كما في قوله الم نشرح او للانكار كما في اليس الله بكاف عبده والامير
ذو الامرة والولاية وفعيل يطلق على الواحد وغيره والملايكة بعد ذلك ظهير فمن ثم استقام وقوعه
خبرا عن انتما اي انكما متواليا امري كله بسبب كونهما اهل خيانة وغدر وهو اسم ليس وزيدت الباء فيه
لو قوعه في محل الخبر واعرابه المحشي فاعلا باميري مغنيا عن خبر ليس وعليه فالباء زايدة في غير فاعل كفى وان
ما لم يجعل اميري اسم ليس وانتما الخبر وزيادة الباء فيه مطردة ليلا يقع غير الاعرف مسندا اليه مع وجود
الاعرف والالف انتما ضمير رفع فهو بوضعه متعين لان يكون مرفوعا لا يقال هو مجرور بالباء لان الزايد في
معرض الزوال والباء من بما لستما للسببية وما موصولة حرفي وقد وصل بليس والخيانة ضد الامانة
كما ان الغدر ضد الوفا وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها مع القول باسميتها اذ لا يتاتى هنا تقدير الضمير
لتاتي اسميتها وتقديره متحتم على ذلك التقدير ولم يتعرض المص لوصلها بالجملة الاسمية وهو مذهب السيرافي
والاعلم وابن خروف بل ذهبوا الى ذلك في ما مطلقا واختاره ابن مالك قال وايضا فما المصدرية تنوب عن
الزمان وهو يوصل بالجملتين مضافا اليهما نحو يومهم بارزون يوم ينفع الصادقين صدقهم فاذا وصلت
ما الظرفية بها كان في ذلك اعطاوها حكم ما هي مناسبة له حتى نابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا
يبعد جوازه في غير الوقتية فهذا قياس يقتضي صحة الجواز لو لم يرد به السماع فكيف وقد ورد منه في
الوقتية قوله واصل خليلك بالتواصل ممكن فلانت او هو عن قريب ترحل وفي غيرها قوله
احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماءكم تشفي من الكلب وتاول الجمهور هذا البيت على انها كافة قال ابن
مالك والحكم بمصدريتها اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يصرف شي عما هو له
ثابت بخلاف الحكم بانها كافة الوجه الثالث ان تكون زايدة وقد يقع في بعض النسخ الوجه الثاني وهو قد
تقدم وهو نوعان كافة لما قبلها عن العمل فيما بعدها وغير كافة والكافة ثلاثة انواع احدها الكافة عن عمل
الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب التي يتصل بها ما في افادة معنى
التقليل والتكثير ولا يدخلن ح الا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد
داعيا ومجيبا هو من الضرب الاول من الخفيف ولم يسم قايله وقلما في معنى النفي ومن ثمة اتى بها مع يبرح
واللبيب العاقل اي لا يبرح العاقل على احدى هاتين الحالتين اما ان يدعو الى ما يورث المجد والكرم او يجيب
اذا دعي اليه والى متعلق بداعيا ومثلها متعلق بمجيبا محذوفا ومن اختار التنازع في المفعول المتقدم
لم يحتج الى تقدير في مثله فاما قول المرار هو بفتح الميم وتشديد الراء قال في القاموس والشداد
المرار الكلبي وابن سعيد الفقعسي وابن سعد التميمي وابن سلامة العجلي وابن بشر الشيباني وابن
معاذ الحربي شعراء فالبيت اذن لاحد هولاء والاول اشهر والله اعلم صددت واطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم هو من ثالث الطويل قال الزمخشري يخاطب نفسه ويلومها على طول
الصدود اي لا يطول وصال الغواني الا لمن يلازمهن ويخضع لهن واطولت كان القياس فيه اطلت لكنه
جاء مصححا على الاصل كاخوذ وقد اورد البيت ابن الشجري شاهدا على ذلك ونقل الشارح عن المص في تعليقه
نقالية انه قال الصواب في البيت انه يقال وداد يدوم وصال وان كانت الرواية كذلك فان تسليط
النفي عليه دوام الوصال يقتضي وجود اصله لكنه لا وصال اصلا مع الصدود طال او لم يطل وقد يقال

عبر بالوصال عن ارادته وتوقيعا او على حذف مضاف للقرينة فان المحب قد ييأس من الوصل بطول استمرار
الصدود واستمرار الاعراض فينقطع رجاوه منه ويتوقع ان يكون ذلك سببا للسلوه وعدم ارادته
للوصال وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس واجيب بانه ان اريد انه لا وصال مع الصدود في زمن فمسلم
لكن من اين ان ذلك مراد الشاعر وان اريد انه لا وصال معه مطلقا فممنوع لجواز تقدمه على الصدود
وتاخره عنه وانت خبير ان ما نقل عن المص انما يتجه على ان الخطاب في صددت فاطولت مع المحبوب على صدود
المحب فان قلت او يكون للمحب صدود قلت لعله صدود تخلله الاعراض فقال س هو ضرورة وقد
اختلف في وجهها وتوجيهها فقيل وجه الضرورة ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا
مقدرا فان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور فالبيت على حد قوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك وقيل وجهها انه قدم الفاعل على فعله لاقامة الوزن فهو من باب وضع الشي في
غير موضعه فالوجه الاول اسهل في الضرورة والثاني اصح معنى وان كان ابعد في اللفظ لان فيها
وضعها على ان لا يليها الاسم ورده ابن السيد بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر
فلا يحسن تخريج امامهم على ما ليس من مذهبهم يقال عليه ان نص س في كتابه وقد يجوز تقديم الاسم
على رافعه فلم يبق للاختلاف في توجيه كلامه وجه ولا للرد ابن السيد بان البصريين لا يجيزون ذلك وجه
ايضا بعد التصريح من هذا الامام وقيل وجهها انه اناب الجملة الاسمية عن الفعلية ولا حذف
ولا تقديم كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها هو بعض عجز بيت من الطويل تمامه ونبئت ليلى ارسلت
بشفاعة وقد تقدم الكلام عليه فالاسمية نابت هنا عن الفعلية والاصل فهلا شفعت نفس
ليلى لاختصاص حروف التخصيص بالافعال وكما تنوب الجملة الاسمية عن الفعلية ينوب الاسم
عن الفعل بدون ان كما في قوله لا تكثرن اني عسيت صائما الاصل اني عسيت ان اصوم وقد جاء
عكس ذلك فوضع الفعل بدل الاسم من غير ان يكون على تقدير ان نحو ما انشده الفارسي ولا يلبث
الحر الكريم اذا ارتمت به الحرب قد سد خرورها الظن سيكسب مالا ويبغي له الغنا اذا لم يجد له المنية والفقر
فقوله سيكسب مالا واقع موقع الاسم من غير تقدير ان لانها تجامع السين وقد ينوب الفعل عن الاسم
المصدر على تقدير ان واردت معناها من غير ابقاء عملها كقوله وما راعني الا اليسير بشرطة اراد الا
ان يسير فحذف ان ورفع الفعل ومنه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وزعم المبرد ان ما زايدة
غير كافة ووصال عن المبتدا ويدوم نعت لا خبر وزعم بعضهم ان ما في هذه الافعال مصدرية
لا كافة ولا زايدة وعليه فمن وصلها بالجملة الاسمية لا تحتاج الى تقدير الثانية الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بان واخواتها قيل المناسب لقوله سابقا احدها ولاحقا ثانيها والثالث ان
يقول هنا الثاني لكنه راعى المعنى فقال الثانية لان هذه من انواع ما الكافة وهي مونثة ولا ريب
في كف ما هذه لما اتصلت به عن عمله وان فهم الحصر في انما من سياق الكلام لا منها اذ لو افادة الحصر
مع ان لافادته مع اخواتها نحو انما الله واحد كانما يساقون الى الموت وتسمى المتلوة اي ما التي تليت بفعل
مهيئة لانها هيئت العامل المختص بالاسم للدخول على الفعل وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين
ان ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان تكون الجملة بعده مفسرة
ومخبرا بها عنه فاذا قيل انما زيد قايم وليتما عمرو منطلق فالمعنى ان الشان زيد قايم وليت الشان
عمرو منطلق ويرده انها اي ان ما هذه لا تصلح للابتداء بها اي لان تقع مبتدا ولا لدخول ناسخ
غير ان واخواتها ولو كانت اسما مبهما بمثابة ضمير الشان لصلحت لكل ذلك ورده ابن الخباز في شرح
الايضاح بامتناع انما اين زيد مع صحة تفسير ضمير الشان بجملة الاستفهام فلو كانت ما بمثابته

هذا

هذا الضمير لصح تفسيره بها وهذا سهو اذ لا يفسر ضمير الشان بالجمل الخبرية فلا يفسر بالانشايية ومنها
بالجملة الاستفهامية اللهم الا ان مع المخففة من الثقيلة وكان المسوغ له ثمة عدم ظهوره فانها قد تفسر
بالدعاء نحو اما ان جزاك الله خيرا كذا هو في كثير من النسخ بتانيث ضميرانها وفي بعضها فانه بالتذكير
وهو ظاهر لعوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عايد على ان ونسبة التفسير اليها مجاز وقراءة
بعض السبعة بالجر عطف على مدخول نحو وقراءة نافع والخامسة ان غضب الله عليها فان مخففة بعدها
جملة فعلية دعايية على ان لا نسلم ان اسم المخففة يتعين كونه ضمير الشان وقد فسر بالجملة الدعايية اذ يجوز هنا
ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغايبة في الثاني اي في المثال الثاني والا فالمناسب في الثانية وقوله
ضمير المخاطب يجوز ان يكون منصوبا على انه مفعول ثان ليقدر والاول نايب الفاعل على ضمير مستتر في يقدر
عايد على اسم ان يجوز يقدر الاسم ضمير مخاطب في المثال غايبة في الاية وان يكون مرفوعا على انه النايب
عن الفاعل وفي الاول المفعول للتقدير اي يقدر ضمير المخاطب اسما في الاول وضمير الغايبة اسما في
الثاني ثم ان هذه العلاوة من المص دفع به ما عسى ان يتوهم من ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان
ومنشاه ما قدمه من ان اسم ان المخففة يكون ضمير شان مفسرا بالجملة الدعايية ودفع في عبارة المحشي
الشارح ان هذا استدلال على رفع هذا التوهم فاعترض بان قول القايل لا نسلم ليس استدلالا وانما هو منع
وطلب للدليل واجاب بانه استدلال عند اللغويين دون الجدليين او انه من تحريف النساخ وانما قال رفع ذلك
بالاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق فاعلى تكون له ونحن انما وجدناه في النسخ التي وقفنا عليها من
الشرح بلفظ الاستدراك بالراء والكاف ووقع ايضا في نسخ من المتن والفاء بدل والغايبة ووجهه
انه اراد به ما يقابل المخاطب والمتكلم وهو صادق على المونث وقد قال س في ان يا ابراهيم قد صدقت
ان التقدير انك قد صدقت فجعل اسم ان المخففة المحذوف ضمير مخاطب لا ضمير شان واما قوله تعالى
انما توعدون لات وان ما توعدون من دونه الباطل ان ما عند الله هو خير لكم ايحسبون ان ما نمدهم
به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات واعلموا انما غنمتم من شي فان لله خمسه فما في ذلك كله اسم
موصول بمعنى الذي باتفاق ولذا بين بمن في الايتين الاخيرتين وما بعده من الجملة الفعلية او الظرفية صلة
له والحرف الناسخ يعني ان المكسورة الهمزة او المفتوحة عامل لا مكفوف وما في الايات كلها مفصولة
عن ان رسما فرق بينهما اسما وحرفا الا في اية الانفال ففيها خلاف والمختار وصلها فان الرسم القراني سنة
متبعة وانما انما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة وهم الجمهور فما كافة ومتصلة بان في الرسم ومن رفعها وهو
ابو رجا العطاردي فما اسم موصول في الرسم والعايد محذوف اي ان الذي حرمه عليكم الميتة وكذلك انما صنعوا
كيد ساحر من رفع كيد وهم الجمهور فان عاملة وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او ان
صنيعهم ومن نصب كيد ساحر وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم ومجاهد وحميد الطويل وزيد بن علي
فما كافة وجزم النحويون بان ما كافة في انما يخشى الله من عباده العلماء قرا الجمهور بنصب الجلالة الشريفة
ورفع العلماء فالخشية على بابها وروي عن عمر بن عبد العزيز وابي حنيفة عكس ذلك اولت على ان الخشية
مستعارة للتعظيم والاجلال لان من خشي وهاب عظم واجل من خشيه وهابه قال ابو حيان في بحره ولعل
ذلك لا يصح عنهما وقد راينا كتبا في الشواذ ولم يذكروا هذه القراة وانما ذكرها عن ابي حيان ابو القاسم
يوسف بن جبارة في كتابه الكامل والعلماء ان اعتبرت جمع عليم فقياسي او عالم فسماعي ولا يمنع ان تكون ما اسما
بمعنى الذي وان عاملة وكان حق العبارة بمعنى الذين لكنه جنح الى بيان موصوليتها فقط والعلماء خبر
لها ولا يضر فوات الحصر المستفاد على تقدير ما كافة لحصوله بطريق اخر هو تعريف المسند لما تقرر عندهم
من ان نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد يفيد حصر الانطلاق وقصره على زيد والعايد اليها مستتر في يخشى

عاد عليها باعتبار لفظها واطلقت ما على جماعة العقلاء كما اطلقت عليهم في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فانكحوا
ما طاب لكم من النساء فيه بحث لان اطلاق ما على جماعة من حيث انهن يجرين مجرى ما يجري في العروض وساير ما يملك
من البيع والشراء والهبة والرهن وغير ذلك فغلب شبههن لما لا يعقل وكذا اطلاقها على جماعة النساء في الاية
الثانية لان المراد الوصف كما قدمنا بيانه ولان الاناث وان كن من العقلاء لنقصان عقلهن يجرين مجرى غير
العقلاء فاني يقاس على ذلك اطلاق ما على العقلاء الذين هم اعقل العقلاء وللشارح بحث وهو ان تجويز
كون ما موصولة في هذه الاية ياباه رسمها متصلة بان في الامام اذ هو مانع من كونها بمعنى الذي لانها لا يتصل
خطا الا ان كانت ما حرفا وليس له التمسك بان رسم المصحف سنة متبعة ولا يجري على قانون الخط المصطلح
لانه سيصرح في الباب الخامس في الثاني من امثلة الجهة الثامنة بان حمل الرسم في المصحف على خلاف الاصل مع
امكانه غير شديد وقد امكن هنا بجعل ما حرفا كافا وانت خبير بانه المختار كما نص عليه الامام الشاطبي في رايته
في قوله واعلموا انما غنمتم من شيء في الانفال وقوله انما عند الله هو خير لكم في النحل الوصل مع ان ما فيها اسم
موصول قطعا واما النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا تقدم الكلام عليه في الا من حرف الالف الا انه
كما قال المحشي فمن نصب الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قايم فما زايدة غير كافة وهذا اسمها والحمام
عطف بيان او بدل منه ولنا الخبر قال س وقد كان روبة بن العجاج ينشده رفعا اي مرفوعا اي ينشده برفع
الحمام انتهى فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدا والحمام ما عرفت ولنا خبره ويحتمل ان تكون موصولة وهذا
خبر لمحذوف هو مبتدا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم
طول الصلة اي لضعف هذا الحذف وقد بان الصلة ههنا فطالت بالوصف وسيصرح بمثل ذلك ولاسيما يوم
بالرفع ويسهل ذلك تضمنه ابقاء الاعمال فانه جزء من الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين ان ما الكافة التي مع
ان المشددة نافية وان ذلك سبب افادتها للحصر وذلك حيث تراهم يقولون ان نحو انما زيد قايم ما زيد الا قايم يفيد
من الحصر ما يفيده قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شي واحد لانه يناقض ولا
ان يحكم بتوجه النفي المذكور بعدها لانه خلاف الواقع اذ الواقع ان ما بعدها واقع باتفاق فتعين صرفه
لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور ليوافق الواقع فجاء الحصر وهذا الحصر مبني على مقدمتين باطلتين
باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات كما قالوا وهذا اشارة الى بطلان المقدمة الاولى وانما هي لتوكيد
الكلام بل النسبة الواقعة فيه اثباتا كان ذلك الكلام فان كان الحمل فيه مثل ان زيدا قايم او نفيا بان كان
الحمل بليس او بهو ليس نحو ان زيدا ليس بقايم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا والحق ان ان لتوكيد النسبة
التي هي اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا واعلم ان نحو زيد ليس بقايم يسمى
عند ارباب المعقول قضية موجبة سالبة المحمول اذ ليس حرف النفي جزءا من محمولها والا لكانت معدولة
نحو زيد لا قايم وهي في قوة السالبة البسيطة فهي في معنى ليس زيد بقايم اذ يحصل الموجبة السالبة
المحمول بحمل السالبة البسيطة وتساويها في معنى السلب معدولة الا انها تقتضي وجود الموضوع دونها
على ما هو مقرر في محله فلا اشكال في اطلاق النفي على مثل ان زيدا ليس بقايم للمساواة المذكورة تجوزا
او ان ذلك باصطلاح منطقي لا يلتفت اليه علماء العربية وليست لنفي وهذا اشارة الى بطلان المقدمة
البيانيين بل بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وهي فيها زايدة ليس الا وقد رد البحث بوجوه
اخر منها انه متضمن للجمع بين حرفي اثبات ونفي بلا فاصل وان ما لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال
انما زيد قايما ولفات ما تستحقه من الصدارة بدخول ان عليها قال صاحب الجنى الداني ولا يحتاج الى
فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساده انتهى وما اعتذر به الكرماني في شرح الصحيح من ان المراد
ان انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر الوضع لذلك الا ان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على اصلهما

مرادفات بوضعهما لا يوافق قول الامام في المحصول كلمة ان تقتضي النفي فعند تركبهما يجب ان يبقى
كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التغيير وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب
الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره هذا البعض هو الشيخ شهاب
الدين القرافي فانه حكى في شرح المحصول ان ابا علي الفارسي نقل في كتابه هذا ان ما في انما للنفي قال الشيخ
شهاب الدين السبكي في شرحه على التلخيص ورايت في الشيرازيات بالعمل القرافي اخذه منه قادر قال
بعد ان ذكر ان انما للحصر ان الحصر هنا كما هو في شر اهر ذا ناب وشي جاء بك ثم قال والاول اسهل من
هذا لان معه حرفا قد دل عندهم على النفي فصار حذف حرف النفي فيه اسهل من هذا القيام حرفا اخر مقامه
وليس في الثاني شي من ذلك انتهى قال الشيخ بهاء الدين وليس صريحا في انها نافية على النفي لانه قوله لان معه
حرفا دال على النفي اي كما دل على الاثبات ايضا وهو انما وانما لم يقل كذلك لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردا
عن انما ولو اراد بالحرف الدال على المعنى ما من انما لما قال فصار حذف حرف النفي فيه اسهل اذ لو كانت نافية على
النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا هذا كلامه والشيرازيات كتاب يشتمل على مسايل املاها على ابي علي الفارسي
وهو اسم قصبة ببلاد فارس بناها شيرز بن طهمورث فسميت به وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب
عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير الواقع بعدها عن معاملة بعد ان كان متصلا به كقول الفرزدق
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا بعض بيت من اول الطويل وتمامه انا الذايد الحامي الذمار وهو من قصيدة
يهجو بها الفرزدق جريرا والذايد بالمعجمة ثم مهملة من الذود وهو الطرد وفي القاموس الذود السوق والطرد والدفع
كالذياد وهو ذايد من ذود وذواد وذادة انتهى والحامي المانع والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته وفي
حساب التفتازاني في شرحه على التلخيص بالعهد قال وفي الاساس هو الحامي للذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف والا
جمع حسب وهو ما يعده الانسان من مفاخر ابايه قاله الجوهري قال في القاموس والمال والدين او الكرم او
الشرف في الفعل او الفعال الصالحة او الشرف الثابت في الاباء اذ الحسب والكرم قد يكونان لمن لا ابا له شرفا
والشرف والمجد لا يكونان الا بهم انتهى ولكون الغرض تخصيص الدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو
قال وانما ادافع عن احسابهم لكان المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما لو قال لا ادافع الا عن
احسابهم وليس ذلك مرادا وانما المراد انه المدافع عن احسابهم لا غيره ولا يجوز حمل الفصل على الضرورة لامكان
ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد وجعل ما موصولا اسم ان وخبرها اي ان الذي انا اياه
انا الغايب اذ مقتضاه الاخبار عن المتكلم بفعل الذود والمدافعة منه ولا يحسن بعده ان يقال والمدافع
انا على انه لا داعي الى المعدول عن من الى ما وانما اسند الفعل الغايب الى ضمير المتكلم لان الضماير المنفصلة
كالاسماء الظاهرة في انها حكم الغايب الى ضمير المتكلم لان الضماير المنفصلة كالاسماء الظاهرة في ان لها
حكم الغايب في اسناد الفعل اليها على انا نقول ان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه انما هو باعتبار حال المسند
اليه وان المسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب فهذا قول اخر قد علمت سلمى وجاراتها
ما قطر الفارس الا انا هو من ثاني السريع وقد انشده الزجاجي في شرح ادب الكاتب ولم يسم قايله ونسب
الى الفرزدق والظاهر انه لعمرو بن معدي كرب الزبيدي كما جرى به الزمخشري في شرح ابيات الكتاب
ونقله شارح ابيات الايضاح البياني عن صدر الافاضل وتعبير اللص يقتضي انه للفرزدق وقبله
الم بسلمى قبل ان تظعنا ان لسلمى عندنا دينا وبعده شككت بالرمح حيازيمه والخيل تجري زيما بيننا
قوله الم من الالمام وهو النزول وسلمى علم امراة وتظعن بالظاء المعجمة والديان والدينان العادة وقطر
بتشديد الطاء المهملة القاه على احد قطريه تثنية قطر بضم القاف وسكون المهملة وهما جانباه والفارس
الشجاع وشككت بالمعجمة خرقت وانتظمت والحيازيم بحاء مهملة وزاي جمع حيزوم وهو الصدر او وسطه

لحريرفيها وفي القاموس والحيزوم ما استدار بالظهر والبطن او وسط الصدر وما اكتنف الحلقوم من جانب
الصدر وانما جمعه وليس في كل انسان الا واحد بتقدير تسمية كل جزء منه باسم كله كما في المفارق والزيم
بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المتفرق قال في القاموس الزيم كعنب المتفرق من اللحم والدواب وانما خص
النساء بالعلم لشجاعته اسما له لهن اليه لان من شانهن الميل الى الشجاع والفصيح وقول ابن حيان لايجوز
الضمير المحصور بانما وان الفصل في البيت الاول ضرورة اي واقع على طريق الضرورة وما قاله ابو حيان
من امتناع فصل الضمير بعد انما منقول عن س ونقل جوازه عن الزجاج ووجوبه عند الحصر بانما عن ابن
مالك ووجه ما نقل عن س بانه لايرى ان انما للحصر فمن ثم منع الفصل بعدها والحق انها ترد مفيده
للحصر وحيث افادته فلابد من فصل الضمير قال ابن عطية انما لفظ لا يفارقه المبالغة والتاكيد حيث
وقع ويصلح من ذلك للحصر فاذا دخل في قصة وساعد معناها على الانحصار صح ذلك وترتب كقوله تعالى
انما الهكم اله واحد واذا كانت القصة لاتتاتى للانحصار تعينت انما للمبالغة فقط كقوله صلى الله عليه
وسلم انما الربا في النسيئة واستدلاله على عدم وقوع الفصل في الضمير المحصور بعدها بقوله تعالى قل انما اعظكم
بواحدة انما اشكوا بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيمة وهم بفتح الهاء اي غلط لان الحصر
فيهن في جانب الظرف اراد به ما يعم الجار والمجرور لا الفاعل الا ترى ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة ولو كان الحصر
في جانب الفاعل لا نفصل وكان المعنى ما يعظكم الا انا وكذا الباقي فان المعنى في الاية الثانية ما اشكو بثي
وحزني الا الى الله وفي الثالثة ما توفون اجوركم الا يوم القيمة والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل بام فجارة
وظروف ملازمة للاضافة فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات تقدم الكلام عليه مستوفى في بحث رب لان التكثير والتقليل اللذين يفيدهما رب
انما يكونان فيما عرف حده وانقضى الواقع فيه كالزمن الماضي والمستقبل مجهول غير معلوم مقداره وفيه ومن
ثم قال الرماني في ربما يود انما جاز مع ان الفعل مستقبل لان المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي فان نسبته
علمه تعالى الى ما كان والى ما يكون على حد سواء وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور اي
فلاعتبار الحال اتى بالمضارع ولاعتبار المضي اتى برب كما قاله المحشي والمعروف ان حكاية الحال الماضية هي تنزيل
ما سيقع وتصويره كانه الان واقع وانما المراد انه كان حق التعبير ربما ود بلفظ الماضي نحو كما في ونفخ
فقيل ربما يود بلفظ المضارع على الحكاية ولاتنس ما مر في بحث رب من ذكر هذا القول وتضعيف المص له
ومن ذكر ما قاله المحشي وما يرد عليه وقول المحشي هنا ان تنظير المص بالاية انما هو في تنزيل المستقبل منزلة
الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحالة الماضية قول من لم يذكر الحالة الماضية وقيل التقدير ربما كان يود
قد قدمنا ثم ان قايل هذا هو الربعي وعزاه في المطول الى قول الكوفيين ويكون كان هذا شانية اي مقدرا فيها
ضمير الشان ولعل حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا فلا يقدم هنا الترجمان ثم الخبر اي يجر كان تح اي
حين اذ كان مقدر به وهو يود بخرج على حكاية الحال الماضية او على تقدير كان تنزيل المضارع منزلة الماضي كما
هو اصل قول البصريين في ربما يود عن تقدير كان وذلك لعراقة كان في الماضي فهي تقتضي مضي خبرها وان كان
بلفظ المضارع فلا حاجة الى تقدير كان في دفع هذه الحكاية لان مرده الى الوقوع فيما فر منه واما تجويز بعضهم
كون ما نكرة موصوفة بيود ومتعلق رب محذوفا والعايد من الصفة مقدرا ولو كان مسلمين بدلا
من ما على انه او مصدرية اي رب شي يوده الذين كفروا كونهم مسلمين ثبت وتحقق فلا يخفى ما فيه من
التعنيف ولا يمتنع لها اي دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية خلافا للفارسي ونقل ان الاستاذ
ابا الحسين نص على ان ذلك مخصوص بالشعر ولهذا قال في قول ابي داود ربما الجامل المؤبل فيهم وهذا
ايضا مما مضى الكلام عليه في رب ان ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدا وها اي رب شي هو الجامل الثاني

الكاف

الكاف نحو نحن كما انت وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقد مضى الكلام عليه وعلى صدره ايضا في بحث
الكاف وقيل ومنه اجعل لنا الها كما لهم الهة فما كافة للكاف مهيئة للدخول على الجملة الاسمية وقيل ما موصوله
والتقدير كالذي هو الهة لهم وقيل لاتكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية وهذا
على مذهب من يجيز وصل المصدرية بالجملة الاسمية وكان حق التعبير ان يقال وقيل لاتكف الكاف بما
وان ما في ذلك موصول اسمي والتقدير كذا او مصدرية صلتها جملة اسمية الثالث الباء كقوله
فلين صرت لاتحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب هو من الضرب الاول من الخفيف قال العيني ولم يسم قايله وتحير
بضم تاء المضارعة الفوقية وبالمهملة مضارع احار يقال كلمه فما احار الي جوابا اي ما ورد ولبما قد ترى جعله
العيني جوابا للشرط وقال المحشي الجواب محذوف اي لم يقدح هذا في فصاحتك والمذكور بعد الباء بسبب ذلك
الجواب المحذوف وقد ترى بصيغة المجهول والبيت في رثاء شخص مات اي انصرفت لاترد جوابا لمن يكلمك
كثيرا ما ترى وانت خطيب بلسانه الحال لا بلسان المقال فان من نظر الى قبرك ذكر ما كنت عليه ولما انت الان
اليه فاتعظ بذلك فجعل الشارح ذلك خطابه منه مجازا وسدد القايل وكانت في حياتك لي عظات
وانت اليوم اوعظ منك حيا او كثيرا ما رويت حال الحيوة خطيبا الا انه اراد استحضار تلك الاية فاتى بالمضارع
وهذا في امالي القالي ما نصه انشدنا ابو عبد الله نفطويه انشدنا ابو العباس ثعلب المطيع بن اياس الكوفي
يرثي يحيى بن زياد الحارثي وبادون وقدم عنهم ثم قالوا والنساء نحيب ما الذي غال ان يحير جوابا
ايها المصقع الخطيب الاديب ثم قال وما وعظ بشي مثل وعظ بالصمت اذ لا يجيب ذكر ابن مالك
ذكر ان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل هو بالقاف لا بالعين المهملة كما قد يتوهم كما احدثت في الكاف معنى
التعليل هو في الكلام يقتضي ان يقول كما حدثت مع الكاف وان يحير فيهما بعين في نحو واذكروه كما هداكم حتى كان
المعنى لهدايته اياكم والظاهر ان الباء والكاف للتعليل بدون ما وان ما معهما مصدرية ويقع في بعض النسخ
للسببية بدل للتعليل ولا يناسب في اللفظ قوله وقد سلم ان كلا من الباء والكاف تاتي للتعليل مع عدم ما ذكره
لدفع ما يتوهم من ان ابن مالك لا يقول بافادة هذين الحرفين للتعليل بدون ما كقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا عليهم طيبات اي لاجل ظلمهم حرمنا وي كانه لا يفلح الكافرون وان التقدير اعجب فلاح الكافرين
اي فما باله لا يتيه معنى لها مع ما فان قلت اذا كان لبما قد ترى جوابا للشرط كما قاله العيني فما معنى سببية
الباء وبما يتعلق قلت معناها ان موت الانسان ناشي عن حياته فخرسه بالموت ناشي عن خطابه حيا
ومتعلق الباء محذوف والتقدير لا نتفاء اجابتك الجواب كاين عن هذا السبب كذا قرره الشارح في شرح
التسهيل ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل لانه هو المناسب لمقام رثاء والتاسف عليه الرابع
من قول ابي حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية المشددة الهيثم بن الربيع بن زرارة بن كثير بن حيان النميري
شاعر مجيد ادرك الدولتين وكان من ساكني البصرة ومع ذلك كان اهوج جبانا بخيلا كذابا دخل ليلة الى بيته
كلب فظنه لصا فوقف يزجر فخرج الكلب فقال الحمد لله الذي مسخك كلبا وكفانا حربا وانا لمما نضرب الكبش ضربة
على راسه تلقي اللسان من الفم صدر بيت من ثاني الطويل بجزءه والكبش هنا سيد القوم وكابدهم ويروى القرن
بدله وهو على وزنه ومعناه قال ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل
اي وانا لمن هذا الفعل يصف نفسه بالبسالة وكمال القوة والشجاعة حتى كانه خلق من ضرب الهام و
ملازمة قتل الاقران وقوله وضنت علينا والضنين من البخل عجز بيت من الطويل صدره الا اصبحت
اسماء حاذمة الحبل ولم يسم قايله والحاذمة بحاء مهملة وذال معجمة القاطعة من الحذم بمعنى القطع
والحبل العهد او الوصال وضنت بخلت يقال ضن يضن بالفتح والكسر ضنانة والضنان بالكسر و
الضنين البخيل فجعل الانسان البخيل مخلوقين من العجلة والبخل مبالغة في اتصافه بها قال ابن الشجري

في اماليه وهذا من تنزيل الاعيان منزلة المصادر واما الظروف التي يقع ما بعدها كافة فاصدها بعد
بعد كقوله ٭ اعلاقة ام الوليد بعدما ٭ افنان راسك كالثغام المخلس ٭ هو من الضرب الاول من الكامل وقايله
المرار بن سعيد الفقعسي والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة وعلاقة الحب وبالكسر علاقة القوس والسوط و
نحوها كذا في الصحاح وهذا منشاء ما يقال ان الفتح في المعقولات والكسر في المحسوسات وفي القاموس بالكسر
الحب اللازم للقلب وبالفتح من المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه والوليد مصغر الوليد وهو الصبي وقال
السيرافي ان الرواية الصحيحة ام الوليد بالتكبير ويكون مزاحفا اي بالوقص وهو اسقاط الحرف الثاني من متفاعلن
بعدا سكانه قال وانما جعلته الرواه بالتصغير لانه احسن في الوزن وافنان جمع فنن بفتحتين الغصن والمراد
بها ذوايب الشعر على سبيل الاستعارة والثغام بفتح المثلثة والغين المعجمة ضرب من النبت اذا يبس ابيض يشبه
به الشيب وواحدته ثغامة وقول الشارح نبت بفتح الماء في الصحاح نبت في الجبل يابا ه قول القاموس وانم الوادي
ابيضه والراس صار كالثغامة بياضا بعد قوله اولا الثغام كسحاب نبت فارسيه درمنه تا مل والمخلس بكسر
اللام كمكرم المختلط رطبه بيابسه تقول اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه والخلس الكلام اليابس ينبت
في اصل الرطب فيختلط كالخليس وانما وصف الثغام بالمخلس تكميلا للتشبيه كان بياض شعر راسه لم يكن
كمل وانما كان اشمط فيه سواد وبياض والثغام اذا اخلس كان فيه بياض وغير بياض فان ما يبس منه ابيض
وما كان رطبا كان غير ابيض واعلم ان الشاعر انما يخاطب نفسه كما صرح به الجوهري فالكاف من راسك مفتوحة
لا مكسورة كما قد يتوهم وام الوليد منصوب بفعل مضمر به انتصب علاقة على المصدر اي اتعلق ام الوليد ويجوز
منادى مضافا كما قد يسبق الى بعض الاوهام اي التواها والهمزة للتوبيخ وقيل مصدر بما وصلت بالجملة الاسمية
وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة لانها من الظروف اللازمة للاضافة فلما فيهام من المعنى النسبي
ولانها لو لم يكن مضافة لنونت كما في قوله ٭ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ٭ والثاني بين كقوله ٭ بينما نحن في الاراك
معا ٭ اذا اتى راكب على جمله ٭ هو من الضرب الثالث من الخفيف من قصيدة لجميل تقدم الكلام على مطلعها في حرف
الجيم والاراك كسحاب قال في القاموس القطعة من الارض وموضع بعرفة قرب نمره وحصل في الاجر وقيل
ما زايدة وبين مضافة الى الجملة لا مكفوفة بها عنها وقيل زايدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف
الى الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك وقدر المضاف قبحا للاقتضا بين الاضافة الى متعدد والاقوال الثلاثة
في بينما تجي في بين مع الالف في نحو ٭ فبينا نسوس الناس والامر بيننا ٭ اذا نحن فيهم سوقة ليس نصف ٭ هو من
ثاني الطويل لحرقة بالحاء المهملة والراء والقاف كهمزة بالتحويل بنت النعمان بن المنذر واختها هند عند ابن الشجري
في اماليه فني الجليس للمعافي ذكريا اخرجه ابن عساكر في تاريخه انه لما قدم سعد بن ابي وقاص القادسية اميرا
اتته حرقة بنت النعمان في جوار كلهن في مثل زيها تطلب صلته فلما وقفن بين يديه قال اينكن حرقة قلن هذه
فقال لها انت حرقة قالت نعم فما تكرارك استفهامي ان الدنيا دار زوال وانها لا تدوم على حال وتنتقل باهلها
انتقالا وتعقبهم بعد حال حالا انا كنا ملوك هذا المصر قبلك يجي الينا خراجه ويطيعنا اهله فلما ادبر الامر
وانقضى صاح بنا صايح الدهر فصدع عصانا وانشات تقول ٭ فبينا نسوس الناس والامر امرنا ٭ اذا نحن فيهم سوقة
تتنصف ٭ لدنيا لا يدوم سرورها ٭ تقلب تارات بنا وتصرف ٭ فاكرمها سعد واحسن جايزتها فلما ارادت
فراقه قالت له حتى احييك تحية ملوكنا بعضهم لبعض لا جعل الله لك الى لئيم حاجة ولا زالت لكريم عندك
حاجة ولا نزع من عند صالح نعمة الا جعلك سببا لردها عليه فلما خرجت من عنده تلقاها نساء المصر فقلن
لها ما صنع بك الامير قالت حاط لي ذمتي واكرم وجهي انما يكرم الكريم الكريم وكان وقع في نسخة الشارح
في نحو قوله فقال كان حقه ان يقول قولها فكتب ذكر على ارادة من قال ونسوس الناس نامرهم وننهاهم والسياسة
الامر والنهي والامر امرنا الى مخصوص بنا لا يشاركنا فيه احد تشير بذلك الى ما كان لها ولابيها وقومها من العز

والسلطنة

والسلطنة والسوقة بضم المهملة الرعية للواحد وغيره والمذكر والمونث وتنصف بنونين اولاهما
مضمومة مضارع انتصف وليس شانيه لا نعامل بالانصاف واما رواية نتنصف فهو مضارع تنصف
اي خدم والمعنى بينا نحن ملوك نخدم عزا ويدين بقولنا اصرنا رعية يحكم علينا ويجار او رعية نخدم الناس
والرابع والخامس كذا في كثير من النسخ وليس بصواب لعدم تقدم ثالث يكون له رابع وفي قليلها والثالث
والرابع وهو الصواب حيث واذ ويضمنان معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين الا ان جزم اذ ما قليل كما تقدم
وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما في نحو قولهم اما بفتح الهمزة وتشديد
الميم انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص لان تقديم
ما حقه التاخير يفيد ذلك وحذف الجار وكان للاختصار وانفصل الضمير لعدم ما يتصل به الا انه حذف
الجار قبل ان المصدرية مقيس بخلاف حذف كان وجي بما للتعويض عن كان وادغمت النون فيها في ميم ما
للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان اي ان رفع الاسم ونصب الخبر عندهما لما وعند الجمهور
لكان المحذوفة قالا لانها لما نابت عن كان عملت عملها ولا يجمع بينهما على المذهبين لانه لا يجمع بين العوض
والمعوض ولا بين النايب والمنوب واجازه المبرد على ان ما زايدة لا للتعويض فيقال اما كنت منطلقا انطلقت
ورد بان هذا جرى عندهم مجرى المثل فلا يغير والمشهور في اسم كان هذه انه لا يكون الا ضمير المخاطب وقيس
عليه الغايب والمتكلم واجاز بعض ان يكون اسما ظاهرا والثاني نحو قولهم افعل هذا اما بكسر الهمزة لا واصله ان
كنت لا تفعل غيره فحذفت كان واسمها وعوض عنهما وغير العوض تقع بعد الرافع بعول كسيان ما زيد وعمرو
وقول مهلهل بكسر الهاء الثانية وقد تقدم الكلام على اسمه وقصته ٭ لو بابين جاء يخطبها ٭ زمل ما انف خاطب بدم ٭
هو من الضرب الاول من المنسرح وابانين جبلان متالع بضم الميم وبالمثناة الفوقية اخره عين مهملة وابان فعمع
من التغليب كالعمرين وقال المبرد في الكامل ابان جبل وهما ابانان ابان الاسود وابان الابيض ويقتضاه
ان لا تغليب وزمل بالزاي بلفظ المجهول عطف من التزميل وهو الاخفاء واللف في الثوب وفي حديث رفي
بدي الوحي زملوني زملوني وقيل هو بالراء من رمل الثوب لطخه بالدم يشير الى هذه شريفة النسب
عزيزة القدر لا ينالها من هذا الخاطب حتى انه لو جا لخطبتها بهذين الجبلين العظيمين مبالغة او باطلها
على حذف مضاف لم يبل اهين وشج وجهه حتى سال دمه ورمة انفه وذلك ان المهلهل في اخر امره بعد
حرب البسوس نزل في جنب ابن عمرو وحي وصنيع من مذحج فخطبت بنته ومرت ادما ولم يقدر في الامتنا ع
فانشد انكحها فقدها الاراقم في جنب وكان الجباء من ادم بين البيت وقد مضى البحث في قوله انو الامر
ماذا بالفروق وان التقدير اقار اسرع هذا فما زايدة بعد الرفع وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قايم
فيمن اعمل ليت مع زيادة ما وبعد الجازم حرفا كان او اسما نحو واما ينزعنك ايا ما تدعوا اينما تولوا
وقول الاعشى ٭ متى ما تناجي عند باب ابن هاشم ٭ تراحي وتلقى من فواضله بدا ٭ هو من ثاني الطويل من قصيد تد
التي امتدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على ابيات منها وتناخي بضم حرف المضارعة وبخاء
معجمة مضارع مبني للمجهول وهو خطاب للناقة تقول انخت الناقة اذا ابركتها والاناخة الابراك وتنوخ
الجمل الناقة اذا بركها للسفاد كاناخها فاستناخت وتنوخت ولا يقال ناخت والا اناخت وعني بابن هاشم اشرف
اشرف الخلق وحبيب الحق سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف صلوات الله
وسلامه عليه واسم هاشم عمرو على الصحيح وهاشم لقب له لانه كان يهشم الثريد لقومه ايام القحط والهشم كسر
الشيء اليابس وفيه يقول الشاعر ٭ عمرو العلى هشم الثريد لقومه ٭ ورجال مكة مسنتون عجاف ٭ وتراحي بضم
التاء وبالحاء المهملة مبني للمفعول ايضا من الاراحة ضد الاتعاب والفعلان مجزومان بحذف نون الواحدة
المخاطبة والفواضل جمع فاضلة وهي الدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس والندا بالفتح والقصر

الرسي وفسره الشارحان تبعا للجوهري بالجذوع ومن هنا تسمعهم يقولون في الفرق بين الفضايل والفواضل ان
الفضايل هي المزايا اللازمة والفواضل المزايا المتعدية ثم ان قوله بها منصوب قطعا على انه مفعول به لتلقي
وهو من المقصور المنون كعصا ورحى فان قلنا انه في الوقف يغير بالصحيح فيفرق بين المنصوب وغيره
فيوقف على المنصوب بقلب تنوينه الفا وعلى غيره بحذفه فالالف في نحو هذه عصى ورحى ومررت بعصا ورحى
وقفا هي البدل من لام الكلمة لزوال موجب حذفها وهو التنوين والتي هي بدل اللام محذوفة لقيام البدل
مقام المبدل فالموجب لحذفها باق وعلى هذا فرسم بها في البيت بالالف وكذا ان قلنا بقول المازني ان الالف
بدل من التنوين في الحالات الثلث او قلنا براي ابي عمرو والكسايي ان الالف بدل من لام الكلمة في الحالات كلها لان
يدام بنان الوا ونعم ما كان من بنات اليا فانه يكتب على رايهما باليا وبعدها خافض حرف فاكان نحو فبما رحمة
عما قليل مما خطيئاتهم وانما اثر التمثيل بهذه القراة على قراة خطاياهم لانها اظهر في المراد لظهور الاعراب عليها
دون تلك وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء تقدم الكلام عليه في بحث رب
وقوله ننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم وهذا ايضا تقدم الكلام عليه في بحث الكاف
المفردة او اسما لقوله كما ايما الاجلين قضيت وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدى وسادي
من غير ما سلم ولكن مسني هم اراه قد اصاب فوادي هو مطلع قصيدة من اول الكامل للاسود بن يعفر وقد
تقدم الكلام على بيت منها في كلامه على حرف الكاف والخلي الخالي من الهموم وهو خلاف الشجي قال المبرد يا الخلي مشدد
ويا الشجي مخففة وقد تشدد في الشعر وانشد نام الخليون عن ليل الشجينا شان السلاة سوى شان
المجينا والحس بضم حرف المضارعة من الاحساس وهو وجدان المحس والرقاد النوم مطلقا او في الليل ومحتضر
بكسر المعجمة حاضر يقال حضره الهم واحتضره ويحضر كذا في الصحاح والوساد مثلث الواو كالوسادة المخدة وهو
خبر ثان او بدل اشتمال من ضمير المتكلم في لدي اي والهم ملازم لي لا ينفك عني فكيف اجد المنام والسقم بضم السين
وسكون القاف والسقم بفتحهما المرض وشفني انحلني وهزلني وقوله لاسيما يوم بدارة جلجل في رواية جر يوم
اي ولا مثل يوم وقد تقدم الكلام عليه وعلى تمته في سي وقيل ويحتمل ان يكون جر يوم على البدل من ما وهي نكرة بمعنى
شي اي ولا مثل شي يوم وقوله بدارة صفة ليوم اي ولا مثل يوم كاين بدارة وجر لا محذوفا اي لنا ومن رفع
فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم ويحتمل ان يكون ما نكرة والجملة بعدها صفة ثم المشهورة في وجه الرفع ان ما
مخفوضة وخبر لا محذوف تقديره ما عرفت وسي اسم لا ولا يتوجه فيه اضافة الى ما لانه بمعنى مثل ولا يتعرف
بالاضافة وقال الاخفش ما خبر للذي وسي اسمها مبني معها على الفتح ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض
مع انها من اسماء اللازمة لها قيل ويلزم ايضا كون خبر لا معرفة يعني الاسم الموصول وجوابه انه اي الاخفش
قد يقدر ما نكرة موصوفة والجملة المحذوفة المصدر صفتها فتكون الخبر نكرة او يكون قد رجع الى قول من
في لا رجل قايم ان ارتفاع الخبر فيه ثابت بما كان مرتفعا به قبل دخول الناسخ لا بلا النافية فجاز ان يكون
معرفة وفيه نظر لنصهم على ان هذا الخبر لا يكون الا نكرة اتفاقا وان اختلفوا في عامله وفي الهيتيات للفارسي
حق المسايل الذي املاها ابو علي بهيت بكسر الهاء بلد ثانيا كما ان الحلبيات مسايله التي املاها بحلب وقد تقدم له
الشيرازيات ايضا قال المحشي وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الهامش هنا هي مسايل تكلم فيها الفارسي على هيت وهات
ونحوها فسميت الهيتيات فيكون ما ذكره وجها ثانيا في تسمية تلك المسايل بالهيتيات ويابا ه كسر الهاء اذ لو كان وجه
التسمية ما ذكر لكان المناسب ان يقال الهيتيات بالفتح اللهم الا ان يدعي ان النسبة الى هيت على الغير من كسر
الهاء فيها وح يحسن الجمع بين الوجهين بان المسايل التي سئل عنها بهيت متعلقة تلك الكلمات اذا قيل قالوا لا
سيما زيد بالجر فلا مهملة غير عاملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ويرده صحة دخول الواو وهي لا
تدخل على الحال المفردة وعدم تكرار لا وذلك اي تكرار لا واجب مع الحال المفردة وقد تقدم في بحث سي من حرف

السين

السين جواب الشارح عن هذين الاعتراضين وبينا ثم ما فيه فراجعه ان شيت واما من نصب
يوما فهو تمييز ثم قيل ما نكرة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شي ثم جي بالتمييز لرفع ابهامها
ما وقال الفارسي ما حرف كافة لسي عن الاضافة الى ما انتصب تمييزا فاشبهت الا الاضافة من على
التمرة مثلها زبدا اي اشبهت اضافة مثل الى الضمير التمرة فانها ايضا كفت مثل عن ان تضاف الى ما
انتصب تمييزا واذا قلت لاسيما زيد بحيث بدل النكرة بالمعرفة جاز لك وجهان جر زيد ورفعه وامتنع
نصبه اذ وجه التمييز والمعرفة لا تقع تمييزا وقد قيل يمكن ان ينصب باعني مضمرا وما نكرة بمعنى شي ولصيب
بان المراد امتناع نصبه على التمييز لا مطلق النصب وزيدت قبل الخافض كما زيدت بعده فيما تقدم كما
في قول بعضهم جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر قليل والكثير النصب وبعد
اداة الشرط جازمة كانت واما تخافن اينما تكونوا يدرككم الموت قيل عليه هذا تكرار خال عن الفايدة فانه
تقدم الكلام على زيادة ما بعد الجازم وقد يقال اعادة ليقابل قوله او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاو
شهد عليهم سمعهم ولو قال وبعد اداة شرط غير جازمة لم يحذ شر شي وبين المتبوع وتابعه في
نحو ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زايد للتوكيد عند جميع البصريين
انتهى ويؤيده سقوطها في قراة ابن مسعود فان صحة سقوط الحرف امارة انه زايد ولا نعني بالزايد
اللغو الضايع فان القران كله هدى وبيان بل ما لم توضع لمعنى يراد منه وانما وضع لان يذكر مع غيره
فيفيد له وثاقة وقوة وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه كذا قال القاضي المفسرين نعم قال التفتازاني
ويشكل ببعض الحروف المفيدة للتاكيد مثل ان واللام حيث لا يعد الصلة وان اشترط عدم العمل
انتقض بزيادة بعض الحروف الجارة حيث عملت وقد تكون حروف الصلة لتزيين اللفظ وزيادة
فصاحته وقد تقدم منا اوايل الكتاب في بحث ان المكسورة الهمزة الساكنة النون ما لم التفت الى
هذا المقام وبعوضة بدل من مثلا وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل عنه وبعوضة عطف بيان
على ما قال الزمخشري في كشافه وما هذه ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته
شيوعا وعلا ما قولك اعطني كتابا ما تريد اي كتابا كان او صلة للتاكيد كالتي في قوله فيما نقضهم ميثاقهم
فان قلت يقال كيف جعل الابهامية هنا فيما للصلة وفي المفصل جعلها من حروف الصلة حيث مثل ثم
بقوله وحيث لا امرما واعتذر عنه التفتازاني بانه هنا مال الى القول باسميتها فمعنى مثلا ما مثلا
اي مثل ويتفرع على الابهام الحقارة مثل اعطه شيا ما والفخامة مثل ما مرما يسود من يسود اذا يحل
مصدريته والنوعية مثل اضربه ضربا ما وبالجملة تؤكد ما افاده تنكير الاسم قبلها واعلم ان لهم في انتصاب
مثلا وبعوضة اقوالا منها ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلت بدلا من مثلا ويكون
ما ح قد وصفت باسم الجنس المنكر لابهامها وضعف بان الوصف باسماء الاجناس لا ينقاس ومنها
ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه وهو المختار ومنها ان بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها
لانها نكرة تقدم عليها ومنها ان مثلا مفعول اول ليضرب وبعوضة مفعول ثان لانه يتضمن معنى
الجعل اوها بالعكس ومنها ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة نصب على اسقاط الجار اي ما بين بعوضة
فما فوقها ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين وانكره ابو العباس وقرا رؤبة بضم الرا وسكون الفرة بالو
وهو ابن العجاج بن رؤبة ويقال له ولابيه العجاجان قال الزمخشري وهو امضغ العرب للشيح والقيصوم
المشهود له بالفصاحة والشيح والقيصوم نبتان من نبات البادية والغرض من المضغ لها تحقيق
انه بدوي لا المضغ نفسه فان هذين النبتين لا يمضغهما الادميون برفع بعوضة فالاكثرون على ان ما
موصولة حرف صدر صلتها اي الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العايد مع

عدم طول الصلة وهو شاهد عند البصريين قياس عند الكوفيين قيل عليه اعترف البصريون بشذوذه لم يحسن تخريج القرآن عليه والذي ينبغي ان يقال ان الطول في الصلة هنا مجرد لان فما فوقها من جملة الصلة نظرا لان ما في فما فوقها موصولة او موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان بعوضة منصوب صفة لها او معطوفة على بعوضة على ان ما صفة لمثل وزايدة وان رفع بعوضة وما الاولى موصولة فالثانية معطوفة عليها وان كانت ما الاولى استفهامية فالثانية كذلك وهو من عطف الجمل قوله ثم لم يدقق النظر فان وجه الاعراب الذي يستدعيه سهولة المعنى ان ما الثانية موصولة جعلت او موصوفة عطف على بعوضة منصوبة كانت او مرفوعة فاذا جعلت ما الاولى موصولة وبعوضة بالرفع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة وكان ما فوقها عطفا على بعوضة فهو من تتمة الصلة قطعا واختيار الزمخشري على وجه الرفع كون ما استفهامية مبتداة وبعوضة خبر ما والمعنى اي شي البعوضة فما فوقها في الحقارة قال الزمخشري وما اظن رؤبة ذهب في هذه القراءة الا الى هذا الوجه اي وجه الاستفهام وهو المطابق لفصاحته قيل وفيه نظر لان القاري لا يذهب الى ما يختاره بل الى ما ينقله وليس لرؤبة اجتهاد وقد قدح السفاقسي في ما اختاره الزمخشري بان فيه غرابة وبعدا عن معنى الاستفهام وقيل في ما هذه انها زايدة وبعوضة خبر مبتدا محذوف اي هو بعوضة ولا تكلف وزادها الاعشى ميمون بن قيس مرتين في قوله

اما ترين حفاة لا نعال لنا ✽ انا كذلك ما نحفى وننتعل ✽

هو من الضرب الاول من البسيط من قصيدة طويلة يلحقها بعض بالسبع المعلقات مطلعها ✽ ودع هريرة ان الركب مرتحل ✽ وهل تطيق وداعا ايها الرجل ✽ قال ابو عبيدة هريرة قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد اهداها الى قيس بن حسان بن ثعلبة بن عمرو بن مرثد فولدت له خليدا والركب لا يكاد يستعمل الا في الابل والاستفهام في هل تطيق وداعا ابطالي في معنى النفي واما ترينا اصله ان ترينا وما مزيدة وزيادتها هنا هي احدى المرتين والاخرى في قوله ما نحفى لان الكلام على الايجاب فما مزيدة قيل الجملة الفعلية والحفاة جمع حاف كرماة ورام والنعل مونث معروف جمعها نعال وجملة لا نعال لنا صفة كاشفة لحفاة وننتعل مضارع انتعل لبس النعل وجواب الشرط اما محذوف اي ان ترينا حفاة فهو امر غير مستمر بدليل نحفى وننتعل وهو مذكور وهو قوله انا كذلك الى آخره لكن حذف الفاء الرابطة حذفا شايعا للضرورة وفي البيت شذوذ آخر وهو ترك التاكيد بالنون فان القياس في مثله حيث زيدت ما مع ان الشرطية تاكيد فعل الشرط بها قال نحا فاما ترين وزادها امية بن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله ✽ سلع ما ومثله عشر ما ✽ عايل ما وعالت البيقورا ✽ من الضرب الاول من الخفيف الا انه مزاحف بالتشعيث وسياتي في المتن تفسير السلع والعشر والعايل اسم من عال الامر اذا اشتد وتفاقم والبيقور جماعة البقر فهو اسم جمع كالباقر والباقور والبقر والباقورة هذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب بالدال المهملة اي المحل وارض مجدبة لا نبات فيها عقدوا بين اذناب البقر وما وقع في الصحاح من لفظ ذنابى البقر قال ابو سهل خطا لان الذنابى واحد كالذنب وقال في القاموس وقول الجوهري علقوه بذنابى البقر غلط والصواب باذناب البقر وبين عراقيبه والسلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر اما السلع ففي القاموس شجر مر او سم او ضرب من الصبر او بقل حسن والمراد هنا الاول واما العشر ففيه ايضا شجر فيه حراق لم يقدح الناس في اجود منه ويحشى في المخاد ويخرج من زهره وشعبه سكر معروف وفيه مرارة ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبل ورفعوا اصواتهم بالدعاء وفي استجابتهم في هذا الفعل قال شاعر من العرب

✽ لا در در رجال خاب سعيهم ✽ يستمطرون لدى الازمات بالعشر ✽ اجاعل انت بيقورا مسلعة ✽ ذريعة لك بين الله والمطر ✽

وهما من اول البسيط ولا در درهم اي لا زكى عملهم والازمات بسكون الزاي وقياس الفتح لانها جمع ازمة بالسكون او الفتح وهي الشدة قال في القاموس وسنة ازمة بالفتح وكفرحة ومثلوه شديدة ومسلعة من التسليع وهو من امر الجاهلية فانهم كانوا اذا استسقوا علقوا السلع مع العشر بنيران الوحش وصعدوا بها من الجبال واشعلوا في ذلك

السلع

السلع والعشر النار يستمطرون بذلك والذريعة الوسيلة وقد حكى ذلك امية في قوله قبل بيت الكتاب

✽ سنة ازمة تخيل بالناس ✽ ترى للعضاه فيها صريرا ✽ لا على كوكب ينوء ولا ✽ ريح جنوب ولا ترى طخرورا ✽
✽ ويسوقون باقر السهل للطود ✽ مهازيل خشية ان يبورا ✽ عاقدين النيران في ثكن الاذ ✽ ناب منها لكي تهيج البحورا ✽

وقد عرفت ان السنة الازمة هي المجدبة القليلة الخير وتخيل من خيلت السماء اذا رعدت وبرقت وتهيات للمطر ولم تمطر والعضاه بالهاء جمع عضاهة بكسر الاول اعظم الشجر او الخمط او كل ذات شوك او ما عظم منها والتصويت ورواه الجلال بلفظ الصغير وهو بمعناه والشجر اذا يبس يسمع له عند هبوب الرياح صوت وقد يجوز في جعل ما هو من قبيل المسموع مرئيا وينوء النجم مال للغروب وكانت العرب تضيف المطر الى الكوكب الساقط فيقولون مطرنا بنوء كذا وقد نهى الشرع عن ذلك والطخرور بالطاء المهملة والخاء المعجمة كعصفور المصطلح من السحاب من السحاب القليل كالطحرور بمهملتين وقول الشارح تبعا للجوهري ان الباقر جماعة البقر مع رعاتها اباه قول القاموس واما باقر وبقير وبيقور وباقورة فاسماء للجمع اذ ما صدق الجمع واسمه واحد فتدبر والطود الجبل والمهازيل جمع مهزول ويبور يهلك والثكن بضمة ففتحة جمع ثكنة بضم المثلثة وسكون الكاف بعدها نون وهي تاتي لمعان القلادة والراية والقبر وهو النار وحفره قدر ما يواري الشي والسرب من الحمام والثبة من ايماء او غيرها عهن تعلق في عنق الابل ومركز الاجناد ومجتمعهم وليس هنا ما يحسن من هذه المعاني الا القلادة لكن بعد تجريدها من قيد التعلق في العنق اي عاقدين النيران فيما يطوق في اذناب البقر الشبيه بالقلايد التي تكون في العنق وكانه يشير باهاجتها البحور الى ما عليه الحكماء من ان السحاب ينعقد من الابخرة المتصاعدة من البحور وغيرها في كرة الزمهرير ثم يتساقط مطرا ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر فالف البيقورا اشباع من حركة الراء لانه منصوب على المفعولية وهذا فصل عقدته للتدريب في ما التدريب وهي اللهج بالشي والولوع به لتحصل المعرفة به قوله تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسب تحتمل ما الاولى ان تكون النافية اي لم تغن وان تكون الاستفهامية ويكون استفهامها انكاريا ابطاليا ومآله الى النفي فيكون مفعولا مطلقا والتقدير اي غناء اغنى عنه ماله بنصب اي انه لم يغن عنه شيا ويضعف كونه مبتدا وما مرفوعة المحل لحذف الضمير المفعول من خبره وهو قليل وقد مضى النقل منا عن الرضي ان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه منها اكثر من حذفه من الخبر ويأتي الكلام على ذلك في محله ان شاء الله تعالى اذ تقديره على تقدير كونها مبتدا اي اغناء اغناه عنه ماله برفع اي وهو نظير قولك زيد ضربت الا ان الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق لعودها على الاغناء الذي هو المصدر وليست عايدة على ابي لهب كما قد يتوهم وفي المثال مفعول به يعود على زيد واما ما الثانية فهي موصول اسمي فيحتاج الى تقدير عايد او حرفي فلا يحتاج اي والذي كسبه او وكسبه وقد يضعف هو بالتضعيف بخلاف ما قبله الاسمي بانه اذا قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال فانه مكسوب ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد ففي الحديث احق ما ياكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه او انه المراد بالمال راس المال وبما كسب الارباح او المال الماشية وما كسب نسلها ومنافعها فقد كان ابو لهب ذا مال او المراد بالمال ما حصل بغير سعي كالموروث مثلا وربما كسب ما حصل بالسعي وما ذكره المص منقول عن ابن عباس في الاية يروى ان بني لهب احتجوا عند ابن عباس فتنازعوا او تدافعوا فقام يحجز بينهم فدفعه احدهم فوقع على فراشه وكان قد كف فغضب وصاح اخرجوا عني الكسب الخبيث وعن الضحاك ما نفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيده في عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن قتادة عمله الذي ظن منه انه على شي وهذه التفسيرات انما يلائمها كون ما مصدرية والابترج اي حين حمل ما كسب على الولد نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم واما ما يغني عنه ماله اذا تردى ما اغنى عنه ماله فانهما محتملة للاستفهامية والنافية ايضا ويرجحها اي يرجح النافية فيهما بعينها في فما اغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم وذلك لاعادة حرف النفي مع المعطوف في ولا ابصارهم والارجح في وما انزل على الملكين انها موصولة على

حفظ السحر وقيل نافية عطفا على كفر تكذيبا لليهود في هذه القصة فالوقف على السحر قال الشارح لم يظهر لي
ترجيح احد القولين على الاخر فتامله والحق ارجحية الموصولة وعليها اقتصر صاحب الكشاف ومع حكي الثاني حكاه
بقيل قال ابو حيان في بحره وما انزل ظاهره ان ما موصول اسمي منصوب وانه معطوف على السحر وظاهر
العطف التغاير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ما تتلوا الشياطين وقال قاضي المفسرين ما
انزل على الملكين عطف على السحر والمراد بهما واحد والعطف لتغايرالاعتبار والمراد به نوع اقوى منه او على ما تتلو
والملكان هما هاروت وماروت فهما عطف بيان لهما ومنع صرفهما للعجمة والعلمية ومن جعل ما نافية ابدلهما من
الشيطان بدل البعض على انهما اسمان لقبيلتين منهم وما بينهما اعتراض وهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلاء
من الله للناس وتمييزا بينه وبين المعجزة وما روي انهما مثلا بشرين وركب فيهما الشهوة فتعرضا لامراة يقال
لها الزهرة فحملتهما على المعصية والشرك ثم صعدت الى السماء بما تعلمت منهما فمسخت كوكبا وخيرا بين عذاب
الدنيا والاخرة فاختارا عذاب الدنيا فهما منكسان يضربان بسياط الحديد حتى الساعة فمحكي عن اليهود ولعله كما
قال القاضي من رموز الاوايل وحله لا يخفى على ذوي البصاير وقيل هما رجلان ولصلاحهما سميا ملكين ويؤيده
قراءة الملكين والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباؤهم النافية اي ان تكون ما فيها نافية وهو قول قتادة بدليل وما
ارسلنا اليهم قبلك من نذير قيل لم يتضح كون هذا دليلا على ان ما ثم نافية لان النفي في اية سبا مسلط على نذر
اباؤهم والنفي على ذلك وقد يقال انه دليل عليه باعتبار ان ليس المراد بقوله وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير نفي
الارسال الى الكفرة الموجودين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقط لان ذلك معلوم بالحس بل اليهم والى ابايهم
ايضا على الحكم عليهم ايضا واما الجواب بان ليس المراد بالدليل ههنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم الكلام بل ما
يفيد الاولوية والرجحان من مشابرا ونظيرو ولا شك في مشابهة هذه الاية لاية يس وما فيها نافية ليس الا
فيترجح كون ما في لاية يس نافية فله مساغ في نفسه ولا ينفع هنا اذ لم يدع الشارح ان المراد بالدليل ما
يفيد القطع دون الاولوية والرجحان من مشابرا ونظير الا ترى انه حيث نفي الدلالة بينه بمغايرة النفي
ويحتمل الموصولية الاسمية والمصدرية كما صرح به الكشاف والاول قول عكرمة والثاني احتمال ابداه ابن عطية
فعلى الاول ما منصوبة على انها مفعول ثان لينذر قوما الذي انذره اباؤهم من العذاب كقوله انا انذرناكم عذابا
قريبا وعلى الثاني ما وصلتها في تاويل مصدر منصوب على انه مفعول مطلق اي لينذر قوما انذار اباؤهم
ان انذار مثل انذار اباؤهم وعلى الاول فهم غافلون متفرع عن نفي الانذار المفهوم من وصف القوم بكونهم اباءهم
غير منذرين اي لتنذر قوما لم ينذر اباؤهم فهم غافلون بناء على ان سبب غفلتهم عدم انذار ابايهم وعلى الثاني
فهو متفرع على انك لمن المرسلين لتنذر كما يقال ارسلتك الى فلان لتنذره فانه غافل او فهو غافل فان قلت
جعل ما نافية تقتضي نفي انذار الاباء وجعلها موصولة تقتضي انذارهم فيتناقض الوجهان قلت لا تناقض فانه
حيث نفي انذار الاباء فهو محمول على ابايهم الادنين وحيث اثبت فالمراد الاباء الاباعد من القدماء من ولد
اسمعيل عليه السلام فقد كانت النذارة فيهم والاظهر في ما من قوله تعالى فاصدع بما تؤمر انها المصدرية وهذا
الوجه جوزه الزمخشري وقد قيل ان الفعل المبني للمفعول لا يصاغ منه مصدر على الصحيح وفيه بحث لانه
ان اريد ان لا يصاغ منه مصدر من غير تاويل فمسلم لكنه غير مراد او اصلا فممنوع لانه يصاغ منه مصدر ماول
يكون جزءه اسم مفعول من مادة ذلك الفعل وما يؤدي مراده فاذا قيل اعجبني ان ضرب زيد ساضرب المفعول
فالتقدير اعجبني ضربه اي كونه مضروبا او مضروبيته وقد نص ابو اسحق الهادي في شرح الجمل على المصدر يكون من
فعل الفاعل ومن فعل المفعول وليت شعري ماذا يصنع مدعي عدم الصياغة في قوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى اذ لا محالة ان الحرف المصدري ههنا ينسبك منه ومن مدخوله المبني للمفعول مصدر ماول باسم المفعول
الاخبار وبه يتم الحمل فتدبر وقيل هي موصولة والصدع الجهر بالشيء من صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا والفرق اي افرق

به بين الحق والباطل واصله الابانة والتمييز وما ان كانت مصدرية فالتقدير فاصدع بامرك اي
بسبب كونك مامورا وان كانت اسما موصولا فالتقدير فاصدع بالذي تؤمر به من الشرايع والعايد
محذوف قال ابن الشجري وفيما اي في وجه الموصولية خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فيكـ
ان العايد المجهول انما يحذف اذا اتحد الحرف الجار ومتعلقه فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت
ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف بمعنى صدع كما في واسال القرية اذا قيل
التقدير اهلها فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدي كرب الزبيدي الصحابي امرتك الخير فافعل ما
امرت به ۞ فقد تركتك ذا مال وذا نسب ۞ وهو من الضرب الاول من البسيط وقيل هو للعباس بن مرداس
السلمي الصحابي ايضا وقيل لاعشى طرود واستمسكا قال البطليوسي في شرح الكامل اياس بن موسى بن فهر
ابن عمرو بن قيس بن غيلان وقيل لخفاف بن ندبة وقبله ۞ فقال لي قول ذي راي ومقدرة ۞ مجرب عاقل نزه
عن الريب ۞ قد نلت مجدا فحاذر ان تدنسه ۞ اب كريم وجد غير مؤتشب ۞ واترك خلايق قوم لا خلاق لهم ۞ واعمد
لاخلاق اهل الفضل والادب ۞ وان دعيت لغدر او امرت به ۞ فاهرب بنفسك عنه انه العرب المقدرة ان كانت
بمعنى اليسار والثروة اقعد بوجوه الاحسان واحق بالدلالة عليها وان كانت بمعنى القدرة وفي الهاء الحركات
الثلاث والنزه ضبطه الشارح بضم النون واسكان الزاي وفسره بالبعد وهو محوج الى التاويل بتقدير
مضاف او باذا اخبار بالمصدر مبالغة وكلام الجلال يؤدي الى انه بفتح النون مخففة نزه ككتف اي بعيد
عن الريب وهي جمع ريبة بمعنى التهمة والمجد كرم الاباء وقد يراد به نيل الشرف والكرم والتدنيس فعل
ما يشين واب كريم خبر مبتدا محذوف اي هو اب كريم والجملة مستانفة لبيان المجد ومؤتشب مفتعل
بفتح المثناة الفوقية والشين المعجمة غير صريح في نسبة قوله وجد غير مؤتشب معناه وجد صريح في نسبه
خالص من خلطه ما لا يليق والاشابة بضم الاخلاط وتاشبوا وانتشبوا اختلطوا والنشب بالنون و
الشين المعجمة قال في الصحاح هو المال والعقار وقال في القاموس والنشب والنشبة محركتين والنشبة
المال الاصيل من الناطق والصامت ويروى بالمهملة والخلايق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلاق كسحاب
النصيب الوافر من الخير والاخلاق جمع خلق بضمتين وهي السجية والطبع والمروة والدين والايد ككيس
القوي فانتصابه على الحال او يقدر الكلام هربا قويا فالهرب على المبالغة فانتصابه على المصدر فصار
يؤمره ثم حذفت الهاء كما في اهذا الذي بعث الله رسولا فان تقديره بعثه الله رسولا وهذا مورابن جني
وقال ابو حيان ما موصولة بمعنى الذي والعايد عليها محذوف تقديره بما يؤمره لان امر يتعدى تارة
بنفسه وتارة بحرف الجر فيه انه انما يتعدى بحرف الجر لكان من قبيل الشاذ لان العامل قد اختلف
وح فالمفعول الاول في الاية هو الضمير المخاطب المستكن في يؤمر والثاني الهاء المحذوفة العايدة على ما
الموصولة واما ما ننسخ من اية فما شرطية ولهذا اجزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها اما على انها
مفعول به مثل ايا ما تدعوا فالتقدير اي شيء ننسخ اي قليلا او كثيرا وهذا المعنى مستفاد من عموم اسم الشرط
لا من انه كما زعم ابو البقا لا اي اية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من ايه اي مع هذا البيان قيل عليه لا يلزم
من عدم اجتماع اي اية ننسخ مع من اية عدم اجتماع ما بمعنى اي اية مع من اية على ان يكون من لبيان جنس ما واما
على انها مفعول مطلق فالتقدير اي نسخ ننسخ فانه مفعول بننسخ ومن زايدة وعلى التخريج الاول هي لبيان
الجنس وللتبعيض واية مفرد وقع موقع الجمع اي من الايات وهذا واقع في كلامهم كثير الموهم هذا اول
فارس وزيد افضل عالم فتكرار المفرد النكرة ويراد الجمع المعرب باللام ومنه قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة
فلا ومن يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة وقد رد هذا الوجه بلزوم خلو الجواب الشرط من ضمير
يعود الى اسم الشرط لا ضمير منها عايد عليه فهو كما لو قيل اي ضرب تضرب هند اضربها احسن منها

وهو غير جاير بخلاف ما ضرب تضريب زيدا اضربا مثله وايضا زيادة من مشروطة بعدم الايجاب والشرط
موجب والخلاف فيه ضعيف عند البصريين ورد هذا ابو البقا بان ما المصدرية لا تعمل لكونها قد عملت الجزم
ههنا فلا يكون المصدرية وهذا سهو منه فانه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدرية يعني انها مفعول
مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية قيل الذي في اعراب ابي البقا بحروفه وقيل ما ههنا مصدرية واية مفعول
به والتقدير اي نسخ نسخ اية وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما ههنا بل فيه انها مصدر ولعل المص
وقف له على كلام في غير هذا الموضع واما قوله تعالى فقليلا ما يومنون فما فيه محتملة لثلاثة اوجه احدها الزيادة
فتكون اما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة فتكون حرفا باتفاق لان تقوية مضمون الكلام وتاكيده من المعاني
التي حقها ان يفاد بالحروف فما افاد شيا من ذلك فهو حرف وقليلا في معنى النفي وهو منصوب على انه صفة مصدر
محذوف اي ايمانا قليلا وهو ايمانهم ببعض الكتاب وجوز الزمخشري ان يكون القلة بمعنى العدم تبعا لابن الانباري اذ
قال المعنى فلا يومنون قليلا ولا كثيرا قال ابو حيان وهذا لا يصح لان قليلا انتصب بفعل مثبت فهو نظير قمت قليلا
وانما القليل الذي يراد به النفي مواضع مضبوطة نحو قولهم اقل رجل وقل يقول وقلما تقول زيد وقليل من الرجال
يقول ذلك وليس هذا منها مثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها صدرو ابيت فالتقت بلدة فوق بلدة
وقد تقدم الكلام عليه في بحث الا بالكسر والتشديد وانما يكون مثله في كون قليل في معنى النفي على رواية
الجر على انه صفة لبلدة جرت على غير من هي له والا استثناء وما بعدها مرفوع بدل من الاصوات اختير على
النصب على الاستثناء لان الكلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه واما لافادة التقليل مثلها في اكلت اكلا ما
فان معناه اكلا قليلا وعلى هذا فيكون تقليل بعد تقليل مبالغة في الوصف بالقليل ويكون التقليل على معناه
لا مرادا به النفي وانما المبالغة في وصفه ويزعم قوم ان ما هذه اي ان المفيدة للتقليل اسم كما قدمنا في مثلا ما
بعوضة حيث قال وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر محذوف او لظرف
محذوف اي ايمانا قليلا او زمنا قليلا اجاز ذلك بعضهم وفي جوازه عندي نظر لان قليلا اذا كان نعتا للمصدر
او ظرف كان الكلام من قبيل نفي التقييد او تقييد النفي وكلاهما فاسد اما الاول فلفساد المعنى فهو منه واما
الثاني فلان نفي ايمانهم لا معنى لتقييده بالمصدر النوعي وبالظرف ويرده امران احدهما ان ما النافية لها
الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يتقدم عليها معمول ما في حيزها ويسهل ذلك شيا ما من السهولة
على تقدير قليلا نعتا للظرف لا على تقديره نعتا للمصدر لانهم يتسعون في الظروف ما لا يتسعون في غيرها وقد كان
ويحن عن فضلك ما استغنينا وقد تقدم الكلام عليه في ثاني فصول اذا من حرف الالف واورد عليه انه لا ينبغي عند
المص ان يسهل ذلك ولا شيا ما لانه مصرح بان هذا الاتساع مخصوص بالضرورة والكلام في غيره بل في
افصح الكلام وحمل الكلام على ان المراد تفاوت التقديرين في هذا الرد اي انه سهل على تقدير دون تقدير
لا يجدي بطايل حيث لم يسغ هنا والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين في محل واحد بان يتوارد على كلمة واحده
وهما على هذا التقدير حذف الموصوف وتقديم ما هو واجب التاخير وكلاهما خلاف الاصل لا في كلام واحد
فسقط ما في الشرح من ان القايل ان يمنع ذلك والسند احيا الارض شباب الزمان لان فيه جمعا بين مجازين
بل مجازات في كلام واحد فان ظرفيه مجازان لغويان والثالث مجاز عقلي وهو اسناد احدهما الى الاخر وما في
الحاشية من الجواب بان مراده من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهتهم لذلك لانهم يمنعون كما ياتي التصريح منه
بذلك في الباب السادس ان شاء الله تعالى ومن المجاز غير الكلمة المستعملة في غير معناها الاصلي وذلك لان المجاز
كما يتصف به الكلمة المستعملة في ما وضعت له والتي نقلت عما هو حقها في الاعراب لحذف او زيادة تتصف
به النسبة لكونها اسنادا الى غير ما هي له وايقاعا على غير ما حقها ان توقع عليه او اضافة الى غير ما حقها ان تضاف
اليه والاول هو اللغوي والثاني هو العقلي والحق ان تقديم ما حقه التاخير ليس من المجاز المصطلح في شي نعم هو

شبيه

شبيه بالمجاز اللغوي بحيث انه تجاوز من موضعه الذي كان حقه ان يقع فيه واما حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه فلا ينبغي عده من مجاز الحذف لعدم انتقال الكلمة فيه عما هو حقها من الاعراب وانما ينبغي
عده من المجاز في النسبة والتعلق كما يظهر فتدبر واعلم ان المفهوم من كلام المص انهم لا يجمعون بين مجازين
مطلقا وان كان احدهما لغويا والاخر عقليا الا ترى قوله ولهذا لم يجيزوا دخلت الامر ليلا لجمعوا بين مجاز
حذف في ومجاز تعليق الدخول باسم المعنى وانما يتعلق باسم العين من الامكنة والمجاز الاول لغوي والثاني عقلي
بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار فانهما جايزان لان في الاول مجاز التعليق فقط وفي الثاني مجاز الحذف
فقط واستقبحوا سير عليه طويل ليلا لجمعوا فيه بين مجازين لان فيه جمعا بين جعل الحدث او الزمان مسيرا
حيث يقال التقدير سير عليه او زمن طويلا وبين حذف الموصوف الذي هو سيرا وزمن دون سير عليه طويلا
لانه لا قبح فيه اذ ليس فيه سوى مجاز الحذف وكذا سير عليه طويل او زمن طويل لان فيه مجاز جعل الحدث او
الزمان مسيرا فقط والثالث ان يكون اي ما مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال معمول لمحذوف
دل عليه المعنى اي لعنهم الله فاخروا قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره والحق ان هذا العامل
المقدر لا دليل عليه والحالية لا تلايم المعنى وقوله تعالى ومن قبل اي ومن قبل هذا فحذف المضاف اليه ونوي ما فرطتم
في يوسف اي قصرتم في شانه ما فيه اما زايده فمن متعلقة بفرطتم وما نريده في اول الكلام اي انكم فرطتم
في يوسف قبل هذا واما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره من قبل اي تفريطكم
في يوسف كاين من قبل ورد بان الغايات وهي الظروف التي قطعت عن الاضافة لفظا وسوي المضاف اليه
معها وبنيت على الضم وهي حروف معدودة قبل وبعد وفوق وتحت وامام وخلف وقدام ووراء واول ودون
واسفل ومن عل ولا يقاس عليها ما في معناها من نحو يمين وشمال واخر وسميت غايات لانها لتضمنها المعنى النسبي
حقها ان لا تكون غاية وانما الغاية المنسوب اليه لكنه لما حذف وضمنت معناه استغرب مصيرها غاية لمخالفة
ذلك وضعها فسميت غاية للاستغراب او لصيرورتها غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وبنيت على الحركة
اعلاما بان لها عرقا في الاعراب وكانت الضمة جبرا لها لما لحقها من الوهن بحذف المضاف اليه لانها اقوى الحركات
او ليكمل لها الحركات لانها معربة اما مجرورة بمن او منصوبة او لتخالف حركة البناء حركة الاعراب لا تقع اخبارا
ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين وذلك لنقصانها بحذف ما هو من تتمة معناها
وما ذكر لا بد ان يكون تاما فما وقع من ذلك خبرا او صلة او صفة او حالا لا يجوز قطعه عن الاضافة ويشكل عليه كيف
كان عاقبة الذين من قبل قيل لا اشكال اذ ليس من قبل ظرفا مستقرا صلة للذين بل هو لغو متعلق بخبر كان في قوله
كان اكثرهم مشركين وكان مع معموليها هي الصلة او متعلق بكان تامة محذوفة وهي وفاعلها صلة الذي اي
عاقبة الذين كانوا من قبل واما ما وقع في بعض احاديث باب الجهاد من صحيح مسلم من قول انس بن النضر اذ لم يشهد
بدرا فشق عليه اول مشهد شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم غيبت عنه وان اراني الله مشهدا فيما بعد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليرين الله ما اصنع فقد يقال ان الغاية وقعت فيه صلة لما والجواب ايضا يجعل الظرف لغوا
متعلقا بكون خاص حذف لدلالة ما تقدم عليه اي فيما اشهده بعده وقيل موضعها نصب عطفا ان وصلتها
يعني معمول تعلموا من قوله تعالى الم تعلموا ان اباكم قد اخذ عليكم موثقا من الله اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم
او عطفا على اسم ان والخبر في يوسف ويلزم على هذا الاعراب بوجهيه بل بوجوهه الفصل بين العاطف والمعطوف
بالظرف وهو باطل قيل عليه ان من النحويين من لا يرى هذا البطلان وقد صرح به في التسهيل ومثل بعضهم بان
الله يامركم ان تودوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المص فيه في حواشيه
بجواز ان يكون التقدير اذا ويمم وحنف ثم عليه اذا حكمتم والتقدير يامركم اذا حكمتم وعليه فهو من عطف الجمل
وعلى منوال ما قيل التقدير في اية يوسف الم تعلموا من قبل اخذ ابيكم الموثق ومن قبل تفريطكم فحذف الاول وعطف

عليه وقد اجيز في قراة من قرا يعقوب بفتح البا من قوله تعالى فبشرناها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب ان يكون
مجرورا عطفا على اسحق وضعفه الفارسي بان فيه فصلا بين المتعاطفين بالظرف ومثله ضرورة ومن زعم
بعضهم ان الفصل الممتنع ما كان باجنبي واما ما كان بالمعمول فلا يمتنع وجزم بعضهم بان فرقا بين قولك
ضربت زيدا امس وعمرا اليوم وبين قولك ضربت امس زيدا واليوم عمرا فان الفعل اذا كان له معمولان
ظرف ومفعول به فحق المفعول به ان يتقدم على الظرف واذا قدم الظرف عليه فعلى الاتساع ونية التاخير
فاذا اثبت حرف العطف عن الفعل امتنع معه هذا الاتساع فلم يجز لذلك التقديم خطا من نية النايب عن النوب
ولان الاصل يحتمل من التصرف ما لا يحتمل الفرع وقد ذكروا ابن جني ما يدل على ان الفارسي في تقبيح ذلك اعتمد على
نحو ما قدرناه فان قيل فقد جاء وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة
حسنة ومنها الفصل بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور قلنا ليس هذا من ذلك كما فيه الفصل الحرف
كما توهم ابن مالك بل المعطوف هنا شيئان على شيئين والعاطف الواحد يعطف شيئين فاكثر على شي فاكثر تقول
اعلمت زيدا عمرا منطلقا وبكرا اخاه ذاهبا وتقول رايت في المسجد زيدا وفي الحجرة خالدا وليس هذا نحو
مما فيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور وكان ظن بعضهم فاجازه مستدلا بذلك على ضعف
ما عليه الفارسي من ان ذلك خاص بالشعر بل كل ذلك من قبيل عطف شيئين على شيئين وهو محل وفاق وايضا فلا
في نحو ضربت زيدا وفي الدار عمرا نعم قد يستدل على ضعف ما عليه الفارسي بقوله تعالى الله الذي خلق سبع سموات
ومن الارض مثلهن ان كان من عطف المفردات وبقي في ما من ما فرطتم احتمال ثالث ذكره الزمخشري ولم يذكره
المص وهو ان يكون موصولة اي ومن قبل هذا الذي فرطتموه وقدمتموه من الخيانة العظيمة ومحلها على ما
تقدم وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما فيه ظرفية اي مصدرية زمانية اي زمان
عدم مسيسهن وقيل بدل من النساء فيكون موصولة بمعنى اللاتي وهو بعيد لان التقدير ح لا جناح عليكم
ان طلقتم اللاتي لم تمسوهن اي النساء اللاتي فيلزم جعل ما وصفا وما من الموصولات التي لا يوصف بها بخلاف
الذي والتي وفروعهما واعلم ان ما ومن الموصولتين ينعتان ولا ينعت بهما والكوفيون على انهما لا ينعتان ايضا
واما الذي والتي وفروعهما فتنعت وينعت بها ونقل الخفاف في تعليقه على الكتاب انهم منعوا وصف الذي
لان الصلة بعض الاسم وهي لا توصف وان جعلت الصفة للموصول فقط فقد وصفت بعض الاسم وتقول اصنع
ما صنعت فما فيه موصولة والتقدير اصنع الذي صنعته او شرطية وعلى هذا فتحتاج لتقدير وجواب حذف
لدلالة اصنع المتقدم عليه فان قلت اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية وتعينت الصلة لان شرط حذف
الجواب مضي فعل الشرط وقد جاء هنا مضارعا وتقول ما احسن ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان زيد
صلتها والجملة مفعول اخر واستشكل بان الجملة صلة ما المصدرية وهي وصلتها مفعول وليس لكن الجملة والجواب
ان المراد بالجملة معناه اللغوي اي جملة الالفاظ جميعها وهو مجموع ما كان زيد ويجوز عندي اطلاق ما على احاد
من يعلم ان يقدرها بمعنى الذي ويقدر كان ناقصة رافعة لضميرها على انه اسمها وينصب زيدا على الخبرية
اي على انه خبرها ويجوز على قوله اي قول هذا المجوز ايضا ان تكون ايضا بمعنى الذي مع رفع زيدا اسما لكان
على ان يكون الخبر ضميرا ما اي ضميرا عايدا على ما ثم حذف والمعنى ما احسن الذي كانه زيد الا ان حذف خبر
كان ضعيف ومما يسال عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن اي ثان في وقوفه احدى قوايمه
الف الصفون فما يزال كانه ، مما يقوم على الثلاث كسيرا ، هو من الضرب الثاني من الكامل ولم يسم قايله قال
في القاموس صفن الفرس يصفن صفونا قام على ثلاث قوايم وطرف حافر الرابعة فيقال في السوال كان الظاهر
رفع كسير اخير الكان بالتشديد اذ ليست مما ينصب الخبر والجواب انه منصوب خبر لا يزال ومعناه كاسري
ثان فهو فعيل بمعنى فاعل كريم وقد نزل ان معناه مكسور بمعنى ضد الصحيح اي ليس هو فعيلا بمعنى مفعول

لجريج

كجريح وقيل حتى يقال انه يلزم ان يكون قد حكم عليه بالكسر وليس كذلك مع ان بعضهم اجاب عن ذلك
بانه يكون التقدير شبيه كسير وما مصدرية وعلى وصلتها خبر كان اي القيام على الثلاث فلا يزال
ثانيا احدى قوايمه حتى كانه مخلوق من قيامه على الثلاث فسقط قول من قال لو كان كسيرا خبر يزال لبقي كان
بلا خبر اذ مما يقوم لا يصلح ان يكون خبرا لفوات الفايدة ولكان قوله الى اخره غير مرتبط بشي وقيل ما بمعنى
الذي وضمير يقوم عايدا اليها لا اعتبار اللفظ فقط بل والمعنى لانها عبارة عن الجنس وكسيرا حال من الضمير وهو
بمعنى مكسورا اي حال كونه مكسورا ومكسورة احدى قوايمه ولا ادري لم لا يكون كسيرا على هذا الوجه بمعنى
كاسر مع ظهور معناه وعدم احتياجه الى التاويل وكان ومعمولاها خبر يزال اي كانه من الجنس الذي يقوم على
الثلاثة والمعنى الاول اولى لما فيه من المبالغة وسلامته من القادح مع ما في المعنى الثاني من السماجة التي لا تناسب
مقام المدح ص منا بكسر الميم وسكون النون ويقال منا بالالف في اخرها وهي الاصل عند الكسايي والفرا قال
بدلنا مازن الخطي فيهم ، وكل مهند ذكر حسام ، منا ان در قرن الشمس حتى ، اغاب شريدهم قتر الظلام ،
الخطي الرمح ومازنه ما فضل عن قصبته ودر اضا وقرن الشمس اول ما يبدو منها وهي طالعة والشريد الطريد وقتر
الظلام شدة الظلمة وانتشارها وخرج ابو الفتح البيت على ان منا مصدر مني اذا قدر وانه استعمل ظرفا
كخفوق النجم واعترضه المص في حواشي التسهيل بان التاويل النافع هنا ان يكون منا بمعنى القدر بفتح القاف
وسكون الدال لا بمعنى التقدير قيل ولان اصل من منا حذفت الالف لكثرة الاستعمال وسكنت النون افنا اي بعدها
لام التعريف الساكنة حركت نونها بالفتح رجوعا الى الاصل ورد بانه لو كان كذلك لفتحت عند كل ساكن وانما
الفتح مع لام التعريف لايثار الخفة ومع غيرها يجوز الوجهان نحو من ابيك تاتي على خمسة عشر وجها احدها
ابتدا الغاية قال نجم الايمة كثيرا ما يجي في كلامهم ان من لابتداء الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما
ان الامد والاجل ايضا يستعملان في المعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما
يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية قال ويعرف
الابتداية بان يحسن في مقابلتها الى وما يودي معناها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجي اليه وابرا اليه فالباء هنا افادة بعيد فايدتها معنى الانتهاء اذا قصد بمن مجروره كونه مجرورها
موضع الانفصال لا كونه مبدا الشي ثم جاز ان يقع موقعها عن التي للمجرد التجاوز وتقول انفصلت منه
وعنه ونهيت عن كذا ومن كذا وهو الغالب عليها وادعى جماعة ان ساير معانيها الباقية راجعة اليه حتى
العبارة راجعة اليه لان ساير بمعنى باق لكنه لحظ المعنى كما بيناه وتقع لذلك في الزمان والمكان اتفاقا وغيره
نحو من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين ويقع
له في الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة قال الرضي وانا لا ادري في الابتداها
معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المتعدي بها شيا ممتدا كالسير والمشي ونحو
ويكون المجرور بها الشي الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا
للشي الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا اذ يقال خرجت
من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس حدثا ممتدا ولا اصلا للمعنى الممتد بل هو حدث
واقع فيما بعد من فمن بمعنى في وكثيرا ما تكون بمعناها مع وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة ، الى اليوم
قد جربن كل التجارب ، هو من الضرب الاول من الطويل وتخيرن على البنا للمفعول من قولك تخيرت الشي
اصطفيته وضميره عايد على السيوف في قوله في البيت قبله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ، بهن فلول من قراع الكتايب
وقد تقدم الكلام عليه في سبد من حرف البا والازمان جمع زمن وهو كالزمان اسم للوقت قليلا كان او كثيرا
ويوم حليمة يوم مشهور من ايامهم قال في القاموس وحليمة بنت الحارث جد ابي شمر الغساني وجد ابوها

بالذي

جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مركبا مملوا من طيب فطيبهم منه فقالوا ما يوم حليمة بسر يضرب
لكل امر متعالم مشهور والمركن بكسر الميم واخره نون الاجانة التي يغسل فيها الثياب والسر خلاف الجهر اي ما
هذا اليوم بيوم يخفى امره وتمام الخبر انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك
ويعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه ويقال انه
ارتفع في ذلك اليوم من الغبار ما غطى عين الشمس وقد نون الشاعر حليمة للضرورة والتجارب جمع تجربة
تقول جربت الشي تجربة اذا اختبرته وعرفته وقيل التقدير من مضي ازمان ومن قاسيس ولي يوم فلا تكون
من لابتداء الغاية في الزمان ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان لان للمعنى على
الشرطية الزمانية قال ابن عطية ويحسن عندي ان تستغني في الاية على تقدير ويكون من يجر لفظا اول
لانها بمعنى البداءة كانه قال من مبتدا الايام وقال نجم الائمة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك
نمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وقد ورد في الحديث ايضا من
يعمل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط قيراط فعملت النصارى من نصف النهار الى صلاة العصر
على قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي من صلاة العصر الى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين الا فانتم الذين يعملون من
صلاة العصر الى غروب الشمس فاستعملت من الابتدا في اربع مواضع وقيراط الثاني وكذا قيراطين مجرور
بالتبعية للاول على انه تاكيد وبيانه ان الحكم المتعلق بجماعة تارة يقصد تعلقه بالمجموع وتارة يقصد
تعلقه بكل فرد ولما كان القصد تعلق الحكم بكل فرد التزم ذكر الثاني ليكون امارة على ذلك ورب شي
لا يلزم ابتداء ويلزم العارض فلا يراد بر لو كان تاكيد الجار ان لا يذكر الثاني التبعيض نحو منهم من كلم
الله وعلامتها امكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مسعود حتى ينفقوا بعض ما تحبون بدل مما تحبون ولا
يتوهم انها مرادفة لبعض الترادف لا يكون بين مختلفي النوع قال الرضي ومثال التبعيض اخذت من الدراهم
والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيا واذا لم يذكر المفعول الصريح او ذكر فيه معرفا
نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم ولو ذكر
بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل وان يكون صفة لشيا
فيتعلق بمقدر اي شيا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عنها نحو خذ من اموالهم
صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شي ظاهر هو بعض المجرور بمن او مقدر
نحو اخذت من الدراهم اي شيا ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال
بعضهم لانه لا يمتنع ان تطرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن العشرة تسعة وقال المبرد وعبد
القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيض ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدا
الاخذ الثالث بيان الجنس ويقال لها من البيانية والتبيينية وتعرف بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح
ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع اسمه عليه كما يقال للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم
وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور
قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قيل عشرون من الدراهم
فان كانت الاشارة بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن للتبعيض والى جنس الدراهم فللتبيين
لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين وذهب الزمخشري الى ان معنى التبيين راجع الى معنى الابتدا
ويبعده الرضي لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشي مبدا لنفسه
وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له ومقتضى هذا ان يكون ما ذهب اليه الزمخشري لا يسد
كما جزم به الشارح في شرح التسهيل وجاز تقديم من المبينة على المبهم نحو قولك انا من خطر في روضة وفي رعاية

في

في جرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم المفسر بمن مقدم تقديرا كانك قلت انا في شي من خطر
ورعاية وعندي شي من المال ومن الخيل وكذا نحو يعجبني من زيد كرمه وكسرت من زيد تقديره شي من زيد
وشيا من اعضاء زيد فمن جميع ما هو المعطوف عليه محذوف والذي عطف له ليحصل البيان بعد البيان بعد
الابهام وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما لبيان ما فيهما من الابهام وهما بها اولى لافراط ابهامهما وفرط احتياجه
الى التبيين نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية مهما تاتنا به من اية فمن في الاثنين
بيان لما وفي الثالثة بيان لمهما ومهما اما رفع على الابتداء كما هو الراجح او نصب على الاشتغال وضمير
به عائد على مهما وانث في لتسحرنا بها نظرا الى المعنى ولا سيما وقد بينه باية وهي ومخفوضها في ذلك اي
فيما وقعت فيه بيانا بعد ما ومهما في موضع نصب على الحال قيل هو ظاهر في الاثنين وذو الحال فيهما ما
لانها منصوبة المحل على المفعولية واما الاية الاخيرة فمهما فيها مبتدا على الراجح اللهم الا ان يكون ذو الحال
الضمير المجرور من به او يجعل مهما منصوبة على الاشتغال وان كان الراجح كونه مبتدا لكنه مفعول في المعنى
فيصح اتيان الحال من مثله وانما امتنع اتيان الحال من مبتدا ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى ومن وقوعها بعد
غيرهما اي ومن وقوع من البيانية بعد غير ما ومهما يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا
من سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى اي في الثانية والثالثة فان تلك اي من الاولى للابتدا والتقدير
يحلون من اساور هي ذهب ويلبسون ثيابا خضرا هي سندس واستبرق ولا تغفل التي هي لان المبين نكرة
بخلاف نحو الرجس من الاوثان وقيل من الاولى زائدة ولضعف زيادة من في الايجاب غير نقيل ونحو
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان كما يجتنب النجس من الاعيان وهذا غاية المبالغة في النهي عن الاوثان
والتنفير عن عبادتها وانكر هذا المعنى اي كون من للبيان قوم وقالوا من الاية الاولى للتبعيض والمعنى
يحلون فيها من اساور بعض ذهب ويلبسون ثيابا خضرا بعض سندس واستبرق وفي الثانية للابتدا والمعنى
فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وفيه تكلف اما في الاية الاولى فلان حمل من فيها على التبعيض
مفوت لنكتة الايضاح بعد الابهام الذي يليق بفصاحة الكلام واما في الثانية فلان المراد الامر باجتناب
الاوثان مطلقا عبادة وتعظيما وغيرها تنزيلا لها منزلة الانجاس المجتنبة وفي كتاب المصاحف لابن
الانباري ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة
في الطعن على بعض الصحابة بناء على ان من في قوله منهم للتبعيض فتكون وعد المغفرة المقطوع به
لبعض دون اخر فلا خطر من الطعن والحق ان من فيها اي في الاية للتبيين لا للتبعيض كما توهمه البعض
اي الذين هم هؤلاء فتكون الاية وعدا لجميعهم لا لبعضهم كما زعم بعض فيحرم الطعن فيهم جميعهم على معنى
الشمول ومثله في ان من لبيان لا للتبعيض الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما اصابهم القرح للذين
احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم محسن متق لا سيما وقد وصفوا بالاستجابة لله وللرسول صلى الله
عليه وسلم بعد اصابة القرح وهو بفتح القاف وضمها مع سكون الراء عض السلاح ونحوه مما يجرح بالبدن
او بالفتح الاثار وبالضم الالم فالمقصود من ذكر الوصفين المدح والتعليل ومثله في ذلك ان لم ينتهوا عما يقولون
من الشرك ولم يوحدوا ليمسن الذين كفروا منهم اي الذين هم النصارى عذاب اليم فالقول فيهم ذلك
كلهم كفار مستحقون للوعيد وانما وضع ليمسن الذين كفروا موضع ليمسنهم تقريرا للشهادة على كفرهم
وتنبيها على ان العذاب على ان العذاب على من دام على الكفر ولم يقلع عنه ويجوز ان تكون من هنا للتبعيض
على ان المراد بالذين كفروا من بقي على كفره وهو بعض منهم ومنهم من تاب من النصرانية ورجع الى التوحيد
ولا يخفى حسن موقع هذه الاية بعد الرد على هؤلاء الملحدين فان فيه مع لطافة الاقتباس الاشارة الى ان
من لم ينتهوا عن الطعن في الصحابة ليمسنهم العذاب الرابع التعليل اي مرادفة لام العلة نحو مما خطاياهم اغرقوا

من الاوثان اي الرجس صح

اغرقوا ولما كان الغرض الاستشهاد على ان من للتعليل وهو امر معنوي لا يتوقف فهمه على ظهور الاعراب
لم يبال بايراد الابيات بلفظ يظهر معه الاعراب بخلاف الاستشهاد بها على زيادة ما ومن ثم اوردها
بلفظ خطياتهم وقوله وذلك من نبا جاءني صدر بيت من ثالث المتقارب الا ان عروضه وضربه وحذفت
بالحذف وعجزه وخبرته عن ابي الاسود وقبله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات
وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وهي قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي عند الاصمعي
وابي عمرو والشيباني وغيرهما وقال ابن الكلبي هي لعمرو بن معدي كرب ورواها ابن دريد لامرئ القيس
ابن عانس بالنون الصحابي فقوله تطاول ليلك كناية عن السهر وهو خطاب لنفسه والاصل ليلي ففيه التفات
من التكلم الى الخطاب على راي السكاكي اذ مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه باخر
منها بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر لتجديد نظريه لنشاط المخاطب وايقاظا لاصغائه
وقد صرح السكاكي بان في كل من الابيات الثلاثة التفاتا وهذا لا ينافي الاعلى رايه وقول الزمخشري في
كشافه التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات صريح في موافقته السكاكي والاثمد بفتح الهمزة وضم
الميم وحكي في القاموس فتحها كاحمد وبينهما مثلثة ساكنة اسم موضع قال في المطول ويروى بكسرهما وما
في القاموس انه مكسورهما هو حجر الكحل والخلي الخالي من الهموم وله حال من ليلة لا متعلق بباتت واسناد
باتت الى الليلة مجاز كصام نهاره والعاير بمهملة وهمزة في الصحاح هو قذى بالعين وما تلفظه وهو العوار
بالضم والتشديد وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي عمصه بمضي منها وقيل الرمد قال المص في
شواهده والاول اولى ليكون اسبق للجمع بينهما والبنا فالراء اعجز وفايدة عظيمة يحصل به
علم او غلبة ظن ولا يقال للخبر نبا حتى يتضمن ما ذكر فهو اخص من الخبر مطلقا وقوله الفرزدق يغضي حياء
ويغضى من مهابته هو صدر بيت من اول البسيط عجزه فما يكلم الا حين يبتسم وهو من قصيدة للنبي
امتدح بها زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم اجمعين اخرج ابن عساكر
من طرق ان هشام بن عبد الملك حج في زمن ابيه او اخيه الوليد فطاف بالبيت وجهد ان يصل الى الحجر
ويستلمه فلم يقدر عليه فنصب له منبر وجلس عليه ينظر الى الناس ومعه اهل الشام اذ اقبل علي بن الحسين
ابن علي وكان من احسن الناس وجها واطيبهم ارجا فطاف بالبيت بلغ الى الحجر تنحى له الناس حتى يستلمه
فقال رجل من اهل الشام من هذا الذي هابه الناس هذه الهيبة فقال هشام لا اعرفه مخافة ان يرغب
فيه اهل الشام وكان الفرزدق حاضرا فقال لكني اعرفه وانشد هذا الذي تعرف البطحاء وطاته والبيت يعرفه
والحل والحرم هذا علي بن رسول الله والده امست بنور هداه تهتدي الامم هذا ابن خير عباد الله كلهم
هذا التقي النقي الطاهر العلم اذا راته قريش قال قايلها الى مكارم هذا ينتهي الكرم ينمى الى ذروة العز
التي قصرت عن نيلها عرب الاسلام والعجم يكاد يمسكه عرفان راحته ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم
في كفه خيزران ريحه عبق من كف اروع في عرنينه شمم يغضي حياء البيت وذكر القصيدة بطولها
وهي معدودة من محاسنه فغضب هشام وامر بحبس الفرزدق فحبس بعسفان بين مكة والمدينة وبلغ
ذلك علي بن الحسين فبعث الى الفرزدق باثني عشر الف درهم وقال اعذرنا يا ابا فراس فلو كان عندنا اكثر
من هذا لوصلناك فردها وقال يا ابن رسول الله ما قلت الذي قلت الا غضبا لله ولرسوله وما كنت لارزا
عليه شيا وجعل يهجو هشاما وهو في الحبس فكان من قوله فيه ايحبسني بين المدينة والتي اليها قلوب الناس
يهوى منيبها يقلب راسا لم يكن راس سيد وعينا له حولاء باد عيوبها فبعث اليه واخرجه وفي الموفقيات
للزبير بن بكار عن مصعب بن عبد الله ان عبد الملك ابن مروان حج فقال له ابوه سياتيك بالمدينة الحزين
الشاعر وهو ذرب اللسان فاياك ان تحتجب منه وارضه فلما قدم المدينة اتاه فلما دخل عليه وراى

جالم وفي يده قضيب خيزران وقف ساكتا فامهله عبد الله حتى ظن انه قد اراح قال السلام عليك
يرحمك الله تعالى فقال وعليك السلام ايها الامير اصلحك الله اني قد مدحتك بشعر فلما دخلت عليك ورايت
جمالك وبهاءك هبتك فانسيت ما قلت وقد قلت في مقامي هذا بيتين فقال ما هما فقال
في كفه خيزران ريحه عبق من كف اروع في عرنينه شمم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم
والحزين هذا هو عمرو بن عبيد بن مالك شاعر حجازي من شعراء الدولة الاموية يكنى ابا يكم وعلى تقدير
ما في الموفقيات يكون الشاعران توارد على البيتين معا وهو من النوادر وذروة العز اعلاه وعرفان
راحته يروى بالنصب مفعولا له فالفاعل يمسكه ركن الحطيم اي يكاد الركن يمسكه لما عرف من سماحة راحته
وبالرفع فاعلا بيمسكه وهو مصدر مضاف الى المفعول والفاعل ركن الحطيم اي يكاد يمسكه عرفان الركن
راحته وسماحتها والحطيم قال في القاموس حجر الكعبة او جداره او ما بين الركن وزمزم والمقام وزاد
بعضهم الحجر او من المقام الى الباب او ما بين الركن الاسود الى المقام حيث تحطم الناس للدعاء وكانت
الجاهلية تتحالف هناك والخيزران بضم الزاي كالخيزور شجر هندي وهو عروق ممتدة في الارض
والعبق ككتف صفة مشبهة من العبق بفتحتين مصدر عبق به الطيب بالكسر لزق والاروع من الرجال
من يعجبك حسنه والعرنين بكسر المهملة اول الانف والشمم ارتفاع قصبة الانف وهو من صفات
المحمودة والمختار الظاهر وان كان الضمير هو الظاهر ليتمكن من اجراء الصفات عليه والاغضاء ادناء
الجفون والمهابة الهيبة واول الفعلين مبني للفاعل الثاني للمفعول وقد استشهد المص في توضيحه بهذا
البيت على اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل اي وتغضى هو اي الاغضاء وليس الجار والمجرور نايب الفاعل
لان اللتعليل كما ان حياء ايضا مفعول له والمراد وصفه بزيادة الحياء والمهابة وان احد المهابة لا
يتجرا عليه بالسلام الا اذا شاهده متبسما وانبساطا والخامس البدل ويعرف كما قال الرضي بصحة قيام
لفظ بدل مقامها نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة لجعلنا منكم اي بدلكم ملايكة في
الارض يخلفون لان الملايكة لا تكون من الانس لاختلاف الجنس فلا تكون للتبعيض لن تغني عنهم
اموالهم ولا اولادهم من الله شيا اي بدل طاعة الله او بدل رحمة الله وتقديراحد هذين المطافين
لصحة المعنى ويجوز ان يكون التقدير شيا كاينا من الله ولا بدلية ولا ينفع ذا الجد منك الجد المشهور فيه
فتح الجيم وهو الغنى وقيل الحظ ويروى بكسرها وهو الاجتهاد وانكر ابو عبيد هذه الرواية وقال انه سبحانه
تعالى قد امر بالجد والعمل فكيف لا ينفع واجيب بان العبد وان عمل واجتهد في عمله فدخول الجنة ليس
الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لابن الانباري قال ابو عبيد الجد بالكسر الانكماش والله تعالى امر بالانكماش
على طاعته ولا يجوز ان يامرهم به ثم يقول لا ينفعهم فلا اظن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى هذا المعنى
الذي انكره ابو عبيد ولكنهم ارادوا ولا ينفع ذا الانكماش والحرص على الدنيا انكماشه وحرصه عليها انما
ينفعه العمل للاخرة اي لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بذلك اي بدل طاعتك او بدل حظك اي بدل
حظه منك وقال الجوهري لا ينفع ذا الغنا عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومن بمعنى عند وقيل
ضمن ينفع معنى يمنع فمن ابتدائية والحظان واحد وهو الحظ الدنيوي اي لا يمنع ذا الحظ منك ومن عذابك
حظه وانما ينفعه ويمنعه التوفيق واللطف ومن من بالجد تعكس المعنى وتكون من ابتدائية ايضا وذلك
لصيرورة المعنى ولا ينفع ذا الجد الكاين منك جده وهذا الجد هو الحظ الاخروي لان المتبادر من الطلاق
ونسبته اليه سبحانه هو النافع وهذا ظاهر لا كما قال الشارح انه غير ظاهر اذ المراد الجد الحظ الدنيوي و
المعنى ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد او ينفع على انه تمنع
من اذا تعلقت باحدهما كانت بمعنى البدل بل تكون مثلها في قولك لفلان حظ من الله وقال التفتازاني قد

ذا م

ولا ينفع ذا الجد منك الجد

يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدا وخبر اي لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون منك وليس بذاك
واما فليس من الله في شي فليس من هذا اي مما يكون من البدل فان دونه دون المومن اذا اتخذ وليا من
دون المومن كان في شي بدل ولاية الله لانه ولاية الله للمومن خاصة فلا يصدق عليه انه ليس في شي
بدل ولاية الله خلافا لبعضهم في جعله منه بل من للبيان او للابتدا او المعنى ليس في شي من ولاية الله
وقيل ان هذه الدعوى لم يقم دليل على صحتها وان المعنى صحيح اذا كان التقدير ليس في شي نافع مقيد به
بدل ولاية الله ونوقش بانه كلام المص انما هو على ظاهر اللفظ لا على هذا التاويل وقد وافق المص السفاكسي
في اعرابه الا انه جعل من للتبعيض والجار والمجرور نصب على الحال ولو تاخر لكان صفة وقال ابن مالك في
قول ابي نخيلة بضم النون وبالخاء المعجمة تصغير نخلة كني بذلك لانه امه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر
ابن حزن بن زايدة شاعر محسن ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل البقول وهذا عجز بيت من تام
الرجز صدره جارية لم تاكل المرققا اوهما بيتان من مشطوره والمرقق الرغيف الواسع الرقيق
والبقول بالموحدة جمع بقل بالفتح فالسكون وهو ما نبت في بزره لا في ارومة ثابتة واحدته بقلة و
الفستق بضم المثناة الفوقية وفتحها والتا مضمومة معرب بسته معروف نافع للكبد وفم
المعدة والمغص والنكهة وليس من البقول بل من الثمار فمن لزم القول بان من هنا للبدل لا للتبعيض
وقال غيره توهم اي الشاعر ان الفستق من البقول اي فاتي بمن التبعيضية وقال الجوهري ان الرواية النقول بالنون
اي هو جمع نقل بفتح النون وسكون القاف وقد يضم او هو خطا ما يتنقل به على الشراب وقال الشارح الذي
رايته في الصحاح في مادة بقل بالموحدة ما نصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانا
اظنه بالنون لان الفستق من النقل وليس من البقل فهو جازم بان الرواية بالموحدة وظان ان الكلمة بالنون وهذا
ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون عند المص وقال المحشي لم ار في النسخة التي راجعها من الصحاح شيا
مما قاله الشارح ولا ما قاله المص في بقل بالموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة في الكلام على
الشواهد لبعضهم قال الجوهري واظنه النقول بالنون وهو نظير ما في الشرح انتهى قلت وقد وقع في نسخة
بخط مغربي فاضل يغلب عليها الصحة كانت للفاضل المحب بن الشحنة وعليها خطه مورخا اتمامها بالمحرم
سنة ثمان وتسعين وستماية فيها ما نقله الشارح بحروفه ومن عليها اي على قول غير ابن مالك وقول الجوهري
للتبعيض كما مر نقله والمعنى على قول الجوهري انها تاكل البقول الا الفستق قيل عليه من ابن جا هذا الحصر
الذي يحمل كلام الجوهري عليه واجيب بان منشاه تخصيص الفستق الذي هو بعض البقل تذكرا انها لم تذق فانه
يشعر بان ما عداه من البقول ذاقته وفيه ما لا يخفى وانما المراد انها لا تاكل الا البقول بالموحدة لانها بدوية
ليس من شانها اكل الثمار بل ذلك شان الحضريات وقد وقفت في نسخة من الصحاح المذكورة على رواية برية
منسوبة الى البر بالفتح والتشديد بدل جارية وقال اخر يصف عاملي الزكاة بالجور المخاض من الفصيل
غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا البيت من الضرب الثاني من الكامل وهو من قصيدة الشاعر امتدح بها
عبد الملك بن مروان وتعرض فيها للشكاية من السعاة وقبله اولي امر الله انا معشر حنفاء نسجد
بكرة واصيلا عرب نرى لله في اموالنا حق الزكاة منزل تنزيلا الى ان قال ان السعاة عصوك حين بعثتهم
واتوا دواهي لو علمت وغولا ان الذين امرتهم ان يعدلوا لم يفعلوا مما امرت فتيلا اخذوا البيت والسعاة
جمع ساع وهم عمال الزكاة الساعون في قبضها والدواهي جمع داهية والغول الداهية ايضا والمراد انهم
اتوا امرا شنيعا والفتيل السحاة التي في شق النواة وما فتلته بين اصابعك من الوسخ كالفتيلة وما اغنى
عنك فتيلا والمخاض النوق الحوامل واحدتها خلفة ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل
عنها وهو اذا استكمل الحول ودخل في السنة الثانية ابن مخاض والانثى بنت مخاض وعليه بالمعجمة واللام

اخذوا صر

المضمو

المضمومتين وتشديد اليا مصدر بها عي كغلو وانتصابه بمحذوف اي غلبوا عليه ويا اخذوا على تضمنه معنى
الغلبة وظلما مفعول لاجله او هما حالان من فاعل اخذوا اي غالبين ظالمين اي من العشار بدل من الفصيل
فمن بيانية والعشار ككتاب قال في القاموس اسم يقع على النوق حين ينتج بعضها وبعضها ينتظر نتاجها
وقال الجوهري العشار بالكسر جمع عشرا وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر
وزال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وقال ابن يعمون في رواية من الفصيل يجوز ان لا
يكون بدلية بل متعلقة باخذوا اي انتزعوا امه منه لا انتزعوه من امه كما قال الجلال والافيل الصغير
اي الفصيل الصغير لانه يافل بين الابل اي يغيب وانتصاب افيلا على الحكاية ومحله الرفع لانه نايب فاعل
يكتب لانهم يكتبون ادى فلان افيلا قيل انما يتم هذا على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هكذا
وهو بعيد ولعله يكتب الماخوذ افيل ونحوه مما يكون فيه افيل مرفوعا وكان المص لم يجد في نفسه للنصب
مساغا سوى الحكاية وقد توجه بان يكون مفعولا ليكتب ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الماخوذ
اي يكتب الماخوذ افيلا بمعنى انه يصير بالكتابة افيلا على التضمين واجيب بان ما ذكره المص اقرب من هذا
كما لا يخفى على انه لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة في دعوى الحكاية بل يكفي طبها وجعل الجلال نصبه باخذوا
مقدرا وكانه حمله حيث جعل النصب بمقدرة انه يقدره ان يقدره بلفظ اخذنا وقد روي يكتب للفاعل
واخذ بالافراد فالضمير للواحد وانكر قوم مجي من للبدل فقالوا التقدير ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الاخرة
فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف اي لفظ بدلا دون معنى من واما هي فللابتدا وكذلك القول في الباقي ولا
يخفى انه هنا من باب حذف المتعلق الخاص فهو يحتاج الى قرينة ظاهرة معنية السادس مرادفة عن نحو فويل
للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله قد كنا في غفلة من هذا اي عن هذا او لم يعلم انه الحق قال الرضي واذا
قصدت بمن مجرد كونه موضعا انفصل عنه الشي وخرج منه لا لكونه مبتدا شي ممتد جاز ان يقع موقع عن لانها
لمجرد التجاوز كما تقول انفصلت عنه ومنه ذهبت من كذا وعن كذا وقيل هي في هذه معنى من في الاية الثانية للابتدا
لتفيد ان ما بعد ذلك اشد وكان هذا القايل اي القايل بان من في الاية للابتدا يعلق معناها بويل في قوله
تعالى يا ويلنا وهو معمول لقول محذوف اي يقولون يا ويلنا واقع موقع الحال من الموصول مثل فويل
للذين كفروا من النار وهو مثله في تعلق من بويل فقط اذ ليس بعد الخلود في النار شي اشد ولا يصح كونه تعلقا
صناعيا للفصل بين المتعلقين باجنبي المانع من صحة التعلق صناعة لضعف المتعلق به وقيل هي فيهما اي
في الايتين السابقتين للابتداء والمتعلق في الاولى نسبة وفي الثانية غفلة ولا اشكال في الاولى بتقدير
التعلق بويل لعدم الفصل فيها باجنبي وهي في الاولى للتعليل اي من اجل ذكر الله لانه لمزيد كفرهم اذا ذكر
قست قلوبهم قال القاضي المفسرين وهو ابلغ من ان يكون عن مكان من لان القاسية من اجل الشي اشد تابيا
من قبوله من القاسي عنه بسبب اخر وزعم ابن مالك في شرح التسهيل ان من في نحو زيد افضل من عمرو
اي ان من الواقعة صلة لافعل التفضيل للمجاوزة فهو بمعنى عن وكانه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل قال
وهو اولى من قول س وغيره انها للابتداء الا يرتاع في نحو افضل منه وابتداء الا انحطاط في نحو شر منه اذ
لا يقع بعدها الى انتهى وقد يجاب بان المتكلم قد لا يكون له غرض في الانتهاء لكونه مبالغا في المدح وذكر
الانتهاء يفوت المبالغة او يكون الانتهاء مجهولا او لعدم ارادة الاخبار به كما في قوله خرجت من البصرة وقد
اشار س الى ان ابتداء الغاية قد يقصد دون ارادة منتهى فتقول ما رايته مذ يومين كما تقول اخذته
من ذلك المكان للمجاوزة اذ لو كان الابتداء مقصودا مع اخذت كما هو مقصود مع جملة من قولك جملة من ذلك
المكان يصدق على استصحاب الماخوذ كما يصدق على استصحاب المحمول مصدق على جمل وقد اشار
س ايضا الى ان من المصاحبة لافعل يقصد بها التبعيض فقال هو افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم

ورد عليه ابن مالك بامرين عدم صلاحية بعض مكانها وصلاحية كون مجرورها عاما نحو الله اعظم من كل عظيم
قال وان ابطل كون من هذه لابتداء الغاية وللتبعيض تعين كونها للمجاوزة انتهى قال ابو حيان وما رد به
على س لا يلزم لانه لم يدع في نحو افضل من عمرو انها للتبعيض فقط انما قال لابتداء الغاية ولا يخلو من
التبعيض يعني حيث يمكن التبعيض واما عدم صلاحية بعض مكانها فلانها ليست للتبعيض فقط قال ابن
عصفور الصحيح عندي ان التبعيض ليس مفهوما في افضل من وانما فهم ذلك من جهة انك اذا دخلت من التي
للابتداء على ما ابتدي منه التفضيل علم انك لم ترد التعميم في التفضيل وانما اردت ان تذكر الموضع الذي ابتدات
منه التفضيل وليست كذلك طريقة من التبعيضية وانما طريقها ان تدخل على اسم ما تريد بعضه ويحصل مما
ذكر س ان ما دخلت عليه من ليس بعام ومتى اردت العموم حذفتها ثم دخولها نقض لا انها دلت على التبعيض
لفظ مشترك يراد به ان ما دخلت عليه يكون بعضا من عامه ويراد ان ما دخلت عليه يكون عاما فيفيد تسليط
العام على بعضه وقد يقال في رد هذا المعنى الذي ذهب اليه ابن مالك ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها
عن اي لكن لا يصح ان يقال زيد افضل عن عمرو وقد يقال في جواب هذه المعارضة ان من التفضيلية وان
كانت بمعنى عن لا تقع عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل السابع مرادفة الباء في معنى الاستعانة نحو
ينظرون من طرف خفي قال يونس والاظهر انها للابتداء والحق انهما معنيان موكولان الى الارادة ولا معنى للحكم
بظهور احدهما لانه ان لوحظ كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وان لوحظ كونه مبدا النظر
وان ابتداء النظر وقع منه فمن لابتداء الغاية كما قال المص وكان عليه ان لا يطلق مجي من بمعنى الباء بل يقيده
بالاستعانة كما فعلنا الثامن مرادفة في نحو قوله تعالى اروني ماذا خلقوا من الارض اي اي شي خلقوا فيها اذا
نودي للصلاة من يوم الجمعة اي في يومها والظاهر في الاولى انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية فهي بيان
لماذا الاستفهامية كما ان تلك بيان لما الشرطية وقال المولى حافظ الدين في تفسير الثانية اي من الجمعة هي
بيان لاذا وتفسير له التاسع موافقة عند عبر عنها بالموافقة لان الحرف لا يرادف الاسم نعم قد تتوافق معناهما
نحو قوله تعالى لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عند الله شيئا قاله ابو عبيدة وقد مضى القول
بانها في ذلك للبدل وان التقدير بدل طاعة الله او رحمة العاشر مرادفة ربما فتفيد التكثير والتقليل حسبما يقتضيه
المقام وذلك اذا اتصلت بما كقوله · وانا لمما نضرب الكبش ضربة · على راسه تلقي اللسان من الفم · وقد مر
الكلام على هذا البيت في فصل ما قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وعليه خرجوا قول س واعلم انهم
مما يحذفون كذا اي ربما يحذفونه والظاهر ان من فيهما اي في البيت وقول س وادعى المحشي عدم ظهوره
في قول س ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف لكثرة ما يضربون وما
يحذفون مثل خلق الانسان من عجل وكل يقصد المبالغة وافاده معنى التكثير كما هو المناسب الحادي عشر
مرادفة على فتكون بمعنى الاستعلاء قاله الاخفش نحو ونصرناه من القوم اي عليهم وقيل على التضمين اي هو
محمول على تضمين النصر معنى المنع اي منعنا منهم بالنصر اي منعناه بالاعانة من القوم الذين كذبوا فمن لمعنى
الابتداء الثاني عشر الفصل والتمييز وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز
الخبيث من الطيب او الداخلة على ثاني المتباينين نحو عرفت زيدا من عمرو قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل
مستفاد من العامل اي من متعلق من فلا حاجة الى اعتبار استفادته منها فانما ان ومين بمعنى فصل والعلم
ايضا صفة توجب التمييز اي توجب تمييزا في متعلقها لا يحتمل النقيض وكذا المعرفة فانما تقتضي تمييزا
والحاصل ان ابن مالك حيث مثل المسئلة لم يمثل الا بعامل دال بوصفه او بلازمه على الفصل فالاولى نحو
ليميز الله والثاني نحو والله يعلم والظاهر ان من في الايتين للابتداء فان تمييز احد الشيئين من الاخر انما
يكون بعد اختلاطهما فاذا قلت ميزت الردي من الجيد فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين

حصل من الجيد وان شئت جعلته حاصلا من الردي فقد دخل من عليه قال ابو حيان في الاية الاولى من
متعلقة بيعلم على تضمين ما يتعدى بمن والمعنى والله يميز بعلمه المفسد من المصلح او هي بمعنى عن هذا
المعنى ظاهر في الاية الثانية لان التمييز والفصل يستعملان بعن واما في الاية الاولى فغير ظاهر الا ان
يدعى تضمين العلم معنى التمييز كما نقلنا عن ابي حيان الثالث عشر الغاية انتهاء الغاية كالى وهو قول
الكوفيين واختاره ابن مالك واستدلوا بقوله · ازمعت من آل ليلى ابتكارا · وشطت على ذي هوى ان تزارا
فان المعنى ازمعت الى ليلى وبقولهم تقربت من زيد فانه كقولك تقربت اليه وعليه فمن من الكلم الموضوعة
للضدين قال س وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء قال
الشارح هذا ما حمل عليه المغاربة كلام س وغيرهم قال خلاف ذلك فقد قال ابن السراج وحقيقة هذه
المسئلة انك اذا قلت رايت الهلال من موضعي فمن لك واذا قلت رايته من خلل السحاب فمن للهلال غاية
لرؤيتك فلهذا جعل س من غاية في قولك رايته من ذلك الموضع انتهى وتوضيحه ان رؤيتك الهلال لم تبتدي
من خلل السحاب وكذا اذا قلت شممت الريحان من الطريق فان الشم لم يبتدي من الطريق وانما الرؤية
والشم ابتداء من غيرهما وانتهاء اليهما وتبيين ذلك بانك اذا قلت رايت الهلال من داري من خلل السحاب و
شممت الريحان من داري من الطريق فمن الاولى للابتداء والثانية للانتهاء وانما تعين ذلك لاستحالة من
البدلية لمغايرة معنى المجرور الثاني معنى المجرور الاول ونوقش بان من في الموضعين لابتداء الغاية في
الفاعل وفي الثانية لابتدائها في المفعول الا ترى ان ابتداء رؤية الهلال من الفاعل انما كان في داره وان
ابتداء وقوعها عليه انما كان في خلل السحاب ويلزم على هذا ان يتعلق حرفا جر بمعنى واحد بشي واحد
وزعم بعضهم ان من خلل السحاب ومن الطريق متعلقان بحال محذوفة اي لائحا وفائحا ورد بان المحذوف
الذي يقوم الجار والمجرور مقامه لا يكون من الاكوان خاصة اذ لا دلالة للجار عليها قاله س وكذا اخذته من
زيد فزيد محل ابتداء الاخذ وانتهائه معا وقد نوزع ابن مالك في دعواه ان س اشار الى ان من معاني
من الانتهاء فان معنى قوله فجعلته غاية لرؤيتك انك جعلته محلا لابتداء الفعل وانتهائه كما قال اللقاني
ويحصل منه ان من تكون لابتداء الغاية فقط كثيرا وقد تكون لابتدائها وانتهائها معا اما ان تكون
لانتهائها فقط فلا وقال ابن مالك انها في هذا اي في قولهم اخذته من زيد للمجاوزة والمعنى اخذته عنه والظاهر
عندي انها للابتداء اي ان من في المثال لابتداء الغاية لان الاخذ ابتداء من عنده وانتهى اليك الرابع
عشر من وجوه من التنصيص على العموم اي جعل العموم نصا بعدما كان محتملا وهي الزايدة في نحو ما جاءني من رجل
فانه قبل دخولها اي فان نحو المثال المذكور قبل دخول من كان يحتمل نفي الجنس على سبيل التعميم ونفي الوحدة اي
اي نفي الواحد منه لان رجلا يفيد الجنس والوحدة فجاز ان يراد نفي احدهما ولهذا يصح ان يقال بل رجلان
اذا اردت نفي الوحدة كما يصح ان تقول بل امراة اذا اردت نفي الجنس ويمتنع ذلك بعد دخول من لصيرورته
نصا في نفي الجنس وهي ارادة النفي العام واعلم ان ابا العباس اعترض في عد هذه زايدة فقال في ما جاءني
من رجل لا ينبغي ان يقال فيها زايدة لان الزايد لا يفيد معنى ومن هنا تفيد استغراق الجنس فانك اذا
حذفتها احتمل الكلام وجوها ولم يكن نصا على استغراق الجنس واذا قلت ما جاءني من احد فهي زايدة لانك
اذا حذفتها لم تخل بمعنى قال ابن هشام اي الخضراوي وهذا الذي ذكره صحيح الا انها لما كان العامل يطلب
موضعها ولم تكن معدية جعلها سيبويه بهذا الاعتبار زايدة الخامس عشر توكيد العموم وهي الزايدة في نحو
ماجاءني من احد او من ديار وهو بمعنى احد الا انه لا يستعمل الا في النفي فان احدا وديارا صيغتا عموم في
مقام النفي فاذا زيدت من عليها كانت لتاكيده وشرط زيادتها في النوعين التنصيص والتاكيد ثلاثة امور
احدها ان يكون الكلام غير موجب بان يكون ثمة تقدم نفي او نهي او استفهام بهل فانه الذي يراد به معنى النفي

ولذا اختص بذلك نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت اي اختلاف وعدم
تناسب من الفوت لان كلا من المتفاوتين فات في الاخر ومن في الاية الاولى زايدة مع الفاعل وفي الثانية مع
المفعول فارجع البصر هل ترى من فطور اي شقوق والمراد الخلل من فطره اذا شقه اي لا ترى خللا اصلا
وهذه الجملة متعلقة بما قبلها على معنى السبب ولذا عطفه بالفاء اي قد نظرت اليها مرة فانظر مرة اخرى
متاملا فيها التعاين ما اخبرت به من تناسبها واستقامتها واستجماع ما ينبغي لها فكانه لم يظفر بشاهد
قراني لزيادة من بعد النهي فقال ونقول لا يقم من احد وزاد الفارسي الشرط اي تقدم كقوله ومهما تكن عند
امرء من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم هو من الضرب الثاني من الطويل وقايله زهير بن ابي سلمى
من معلقته المشهورة وقد مر ذكره وذكر ابيات منها ويكن اما بالمثناة التحتية على ان فيه ضميرا مذكرا يعود
على مهما نظرا الى لفظها او بالمثناة الفوقية على ان الضمير مونث عاد عليها نظرا الى معناها لبيانها
بالخليقة في الكلام على قوله تعالى وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها من الكشاف والضميران في به وبها
راجعان الى مهما الا ان احدهما ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى الاية ونحوه قول زهير وانشد
البيت قال اليمني فانه ذكر الضمير في يكن حملا على لفظ مهما وانث الباقي حملا على معناها لانه في معنى الخليقة
هذا والفارسي وان كان قايلا بان من زايدة وليست للبيان يجوز الوجهين في يكن لان المسند اليه ليس مونثا
حقيقيا لا سيما وقد حصل الفصل بالظرف نعم الراجح عنده التانيث والخليقة الخلق وخالها حسبها والظنها
وسياتي فيصل مهما والفاء في تنكير مجرورها فلا تزاد مع المعرفه والثالث كونه اي المجرور فاعلا او يدخل في
اسم كان واخواتها لان له حكم الفاعل بل سماه بعضهم فاعلا وان شيت ادخلته في المبتدا لانه اصله او مفعولا
به ويدخل فيه نايب الفاعل والاول والثاني من باب اعطى والاول من باب اعلم او مبتدا ويدخل فيه الاول
من باب ظن والثاني من باب اعلم لانهما مبتدان في الاصل لا يقال ليسا داخلين في المفعول به لانا نقول لا
يصح دخولهما فيه حقيقة لانه في الحقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى الاول في المظنون في نحو ظننته زيدا
قيام زيد تنبيها تا احدها قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما
كان معه من اله ولك تقدير كان تامة تستغل بمرفوعها كلاما اي وما استقر ووجد لان مرفوعها فاعل
حقيقة وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدا الثاني تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن
مالك واطلق غيره ونوقش بان التقييد فعل المقيد القايم به والعبارة هي الملفوظ الذي هو متعلق اللفظ فكيف
يصح الحمل بينهما واجيب بحمل العبارة على التعبير ولا اشكال في الحمل فتخرج بقية المفاعيل حتى المفعول المطلق فلا
تزاد من في شي منها وكان وجه زيادتها منع في المفعول معه والمفعول لاجله انهن في المعنى حق العبارة انهما في المعنى
بمنزلة المجرور ويمنع التي هي اسم لكان الاجتماع او زمانه فلا اشكال بما حكاه من من قولهم ذهبت من معه ولا
بقراءة من قرا هذا اذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من لان من جامعت فيهما التي بمعنى عند وباللام وبفي ولا
يخفى ما في هذا التعبير من اللف والنشر ولا يجامعهن حتى يجامعها التي يجامع هذه الحروف من ولكن لا يظهر
للمنع في المفعول المطلق وجه اذ ليس مقيدا بحرف جر ليقال انه لا يجامع من نعم قال ابو حيان ويدخل على المتسع
فيه من ظرف ومصدر نحو ما ضرب من ضرب شديد وما سير من ميل وما ضيم من يوم واعترض بانهما
داخلان في المفعول به اذ كل منهما اعتبر مفعولا به على الاتساع ولذا اقيما مقام الفاعل وقد خرج عليه اي على
المفعول المطلق اي على زيادة ابو البقا ما فرطنا في الكتاب من شي فقال من زايدة وشي في موضع المصدر اي تفريطا
لان شيا من التفريط تفريط مثل لا يضركم كيدهم شيا والمعنى تفريطا وضرا قال ولا يكون مفعولا لان فرط انما
يتعدى اليه بفي للزوم قال تعالى يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وقد عدي بها الى الكتاب فاستوفى مفعوليه
قال وعلى هذا فلا حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب يعني القران المجيد يحتوي على ذكر كل شي صريحا كيف ذلك والمصدر

المنكر

المنكر اذا سلط عليه النفي كان نفيه على سبيل العموم لا سيما وقد اكد بزيادة من فيشمل كل نوع من
انواع التفريط وذلك يقتضي احتوا الكتاب على ذكر كل شي اذ لو كان شي لثبت تفريط ما والغرض خلافه
قلت وكذا لا حجة فيها لو كان شيا مفعولا به على تضمين فرطنا معنى تركنا واغفلنا اي ما تركنا شيا او
اغفلنا شيا لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ لا المنزل كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
قال قاضي المفسرين يعني اللوح المحفوظ فانه مشتمل على ما يجري في العالم من جليل ودقيق لم يهمل فيه امر حيوان
ولا جماد وهو راي الزمخشري والسياق يقتضيه وهو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه
الا امم امثالكم اي في حفظ احوالها وتقدير ارزاقها واجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال القدرة وشمول
العلم وسعة التدبير ليكون كالدليل على انه قادر على تنزيل اية الثالث القياس انها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن
ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر وهي لا تزاد في الخبر وشذ قراءة بعضهم هم جماعة منهم ابو الدرداء وزيد
ابن ثابت ورجاء وزيد بن ثابت ورجاء وزيد بن علي واخوه محمد الباقر ومكحول ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من
دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول اعلم ان اتخذ قد يتعدى الى واحد كقوله ام اتخذوا الهة من الارض وعليه
قراءة الجمهور ببناء الفاعل وقد يتعدى الى اثنين كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه وهذه القراءة
منه فالاول الضمير المستتر في نتخذ النايب عن الفاعل والثاني من اولياء ومن زايدة فيه شذوذا وقال
الزمخشري هي للتبعيض اي لا نتخذ بعض اولياء وجعلها ابن مالك تبعا لابي الفتح على شذوذ زيادة من في
الحال كانه قيل ما اتخذت زيدا من وكيل على ان الفعل مما يتعدى الى واحد ويظهر لي فساده في المعنى لانك
اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا
فيلزم ان الملايكة اثبتوا لانفسهم الولاية اذ يكون المعنى ما يصح ان تتخذونا حال كوننا اولياء فيكونون
مثبتين الولاية لانفسهم ناهين عن اتخاذهم وانما اعتبروا ناهين لان النهي التوبيخي ماله النهي وقد وقع
في هامش بعض نسخ المتن مكتوبا هاهنا ما نصه وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عاملها مثبت
وكل من الحال والعامل بانفراده يحتمل الثبوت والنفي قال المحشي هذا في النفي المحض اي الذي لا توبيخ فيه
واما ما كان بمعنى التوبيخ والتقديم كما في المثال فان الفعل والحال فيه مبنيان على ما لا يخفى والاية للنفي المحض
لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ دونك اولياء يحمل غيرنا على ان يتخذ دونك اولياء على قراءة
الجمهور ما يصح لنا ان نتولى احدا دونك ثم الجمهور على ان القايلين ذلك هم المعبودون العقلاء الذين لم يامروا
بعبادتهم كالملايكة وعيسى وقال الضحاك وعكرمة الاصنام يقدرها الله على هذه المقالة وقال الكلبي يحييها
الله يومئذ لتكذيب عابديها الرابع اكثرهم اهمل الشرط الثالث يعني كون المجرور فاعلا ومفعولا به او مبتدا
فتلزم زيادتها في نحو ما زيد قايما والتمييز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو ما جاء احد راكبا وهم
لا يجيزون ذلك اتفاقا ومن ثمة منع لكده ويقال لغده الاصبهاني ان من في قول الهذلي فما العمران من رجلي
قيام زايده وادعى ان البيت منحول وليس من شعر الهذلي اذ لو كانت زايدة لكانت اما في خبر المبتدا ان
كانت ما تميميا او في خبر ما ان كانت حجازية وهي لا تزاد في الخبر ورده ابو حيان بان ما ذكر مبني على ان ما
نافية وانما هي استفهامية لان قصد الشاعر المدح لا الهجو والنفي مود اليه ومعنى الاستفهام التعجب والتعظيم
والتفخيم للشان في نحو قولك عبد الله وما عبد الله تريد اي رجل وكذلك اراد الشاعر اي رجلي عدي واي
رجلي قيام العمران ومن هنا مثلها في قوله ما سيد انت من سيد موطا الرجل رحب الذراع فهي
داخلة على التمييز واما قول ابي البقا في ما ننسخ من اية انه يجوز كون اية حالا ومن زايدة كما جاءت باية
حالا في هذه ناقة الله لكم اية والمعنى اي شي ننسخ قليلا او كثيرا ففيه اعود تخريج التنزيل وهو في اعلا
درجات البلاغة على شي ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة من في الحال لما علمت في عدم جوازها وتقدير ما ليس

بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا بعناية وانتصاب قوله على انه مفعول ثان للتقدير لانه
بمعنى الجعل قيل عليه ان وصفي الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال بل هما غالبان فلا يكون انتفاؤهما
مبطلا دعوى الحالية مع امكان التاويل بمشتق واما عدم ظهور معنى الحال فيه فممنوعة واجيب بان الحال
وان لم يلزم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة الا في مواضع معدودة ان تدل على تشبيه نحو كر زيد
اسدا نحو بعته يدا بيد وترتيب نحو دخلوا الاول فالاول او تكون موصوفة نحو قرانا عربيا او
دالة على سعر نحو بعته هذا بكذا او عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او على طور واقع فيه تفضيل
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا له نحو هذا خاتمك حديدا
وما نحن فيه ليس واحدا من هذه ولو سلم فالاعتراض انما هو بمجموع ما ذكر واما منع كونه لا يظهر فيه معنى الحال
فمكابرة لا تسمع والتنظير بما لا يناسب فان اية في هذه ناقة لكم اية بمعنى علامة لا واحدة لاي كما في ننسخ من اية
قيل قد يكون مراده التنظير في كون لفظ اية وقع منكرا حالا في الموضعين لا في اتحاد المعنيين وتفسير اللفظ بما لا
يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط العموم لا من زائدة وقد يقال واية تفيد العموم
ايضا لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العام فتعم ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين
اي تقدم النفي واخويه وكون المجرور منكرا واستدل بنحو ولقد جاءك من نباء المرسلين فمن زائدة مع فقد
الشرطين معا نغفر لكم من ذنوبكم قيل عليه ان فيه حذف العاطف وليس من المحال الذي يجوز فيها وخرجها
ش على ان من فيها للبعض اي يغفر لكم بعض ذنوبكم واعترض بانه مناقض لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا واجيب بان الخطاب بغفران الذنوب لقوم نوح عليه السلام وغفران الجميع وارد في شان امة محمد
صلى الله عليه وسلم بل لو كانا واردين في امة واحدة لم يتناقضا لان الموجبة الجزئية لا تناقض الموجبة
الكلية وانما يناقضها السالبة الجزئية اي عدم غفران البعض وذلك لانه يقتضي كل شيء رفعه فيقتضي الايجاب
الكلي هو رفعه الصادق بالسلب الكلي وبالسلب الجزئي اللازم له واعتبر السلب الجزئي نقيضا لتحققه على كل
تقدير يحلون فيها من اساور من هنا انما فقد الشرط الاول نكفر عنكم من سياتكم تلاوة الاية ان تبدوا الصدقات
فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سياتكم قرا نافع والكوفيون بالنون والجزم وقرا
ابن عامر وحفص بالياء والرفع والواو ثابتة بالاجماع فيها وقد حذفها المص كما حذف الفاء في فنعما من اية
الاعراف فبما اغويتني قال الشارح وهل مثل ذلك سايغ اولا وهذه مسئلة مهمة اطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكي
في شرح المختصر الحاجبي ثم اورد كلامه برمته على اطنابه لما اشتمل عليه من الفوايد ونحن نورده ملخصا لئلا يفوت
شيء من فوايد الشرحين بعون الله تعالى فنقول ان مثل ذلك لا يخلو ان يكون في غير كلام الله تعالى وحديث نبيه صلى الله
عليه وسلم او فيهما فان كان من غيرهما فالذي يظهر الابتداء بالجملة من غير عطف مثل ان تقول زيد قام عمرو وقعد بكر
فتقول قال زيد قعد بكر ويجيبني قول زيد قعد بكر ولا يمتنع ان يقول قال زيد وقعد بكر قوله وقعد بكر لان
حرف العطف منزل منزلة الجزء من المعطوف ولذلك يسكن له لام الامر وهاء الضمير الا ان الحكاية بدونه احسن
اذ هو لمراعاة ما بين الجملتين من كمال الاتصال وقد يقصد الحاكي مجرد هذا القول من غير مراعاة كل ما عند المتكلم
الا ان يكون ثمة معنى يقتضي مراعاة الجملة المعطوف عليها بالحكاية فلا باس هذا عند نطق المتكلم بالجملتين
فان كانت المعطوف عليها محذوفة فيه مثل ان يقول بل عمرو في جواب من قال قام زيد فهل ياتي بالحرف
في حكاية ذلك عنه اولا وقع في الكتاب العزيز ما يدل على جواز الامرين قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
قال بل القوا وقال تعالى قال لهم موسى القوا وان كان في كلام الله تعالى فالذي شهدت به السنة جواز كل من الامرين
اما الحذف ففي الصحيح حين سيل عن الحمر ما انزل الله علي فيها شيا الا هذه الاية الجامعة الفاذة من يعمل
مثقال ذرة خيرا يره من غير فاء وفي الصحيحين من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك

وتلا اقم الصلاة لذكري بدون واو واما الاثبات فحديث اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا
اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر اقروا ان شيتم فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين جزاء وقول عايشة
في قصة الافك ما اجد لي ولكم مثلا الا كما قال العبد الصالح فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون وقول
ابي بكر حين خطب الناس بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وما محمد الا رسول الاية والحديث المتفق عليه كنا
نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن
الكلام وكيف وكثير من الايات المعطوفة نزلت بتراخ عن نزول المعطوف عليها كاية ولا تحسبن الذين قتلوا في
سبيل الله امواتا فان مقتضى الحديث ان نزولها متراخ عما قبلها وهذا وحده برهان قاطع على الجواز والامر
في كلام الله تعالى على جواز مثله في كلام البشر نعم اذا لم يكن غرض في ذكر الجملة المعطوف عليها في كلامهم كان ذكر العاطف
في الحكاية ساقط الاعتبار فان ذكره في المعطوف لا فايدة فيه لانه انما جعل وصلة بين المتعاطفين ولا متعاطفان
ومع الجملة المعطوف عليها هو غير مذكور وذكره وحده غير سايغ فلا محالة يكون ملغى ما في الحكاية بخلاف القران
الكريم فانه كله كالسورة الواحدة بل كالاية الواحدة بل كالكلمة الواحدة ونظمه مراعى لما فيه من الاعجاز والتعبد
وبجميع الفاظه ولا يمكن الغاء حرف العطف ولا الوقف عليه فيحتم قرنه في التلاوة بالجملة المعطوفة لانها به اولى
لما ان الوصلة بينهما اتم فقد تبين جواز الامرين بالنسبة الى الكتاب وان الغالب الابتداء بالحرف وجواز الابتداء
من غير حرف في القران والتوقف في جواز الابتداء بحرف العطف اذا كان المعطوف عليه ملفوظا ولم يرد حكايته ثم
قال ومن ههنا انشات لطيفة هي ان المتكلمين على الوقف والابتداء قسموا الوقف الى تام وكاف وقبيح وقالوا كما
قبح الوقف فالابتداء بما بعده قبيح ان اوهم خلاف المراد وغير مستحب ان لم يوهم وقد فهم مما سبق ان من الابتداء
ما لا يقبح ولا هو خلاف الاولى فان الوقف بين العاطف والمعطوف قبيح والابتداء بالمعطوف غير قبيح ولا خلاف
الاولى ويلتحق بما ذكرنا فوايد احدها ان ما سبق من جواز الابتداء بدون العاطف هو مذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه
لصحة الحديث به ولصنيعه في رسالته ان قلنا يقلد المجتهد في افعاله كاقواله وانه لم ينص على الجواز الثانية اذا جاز
ذلك فقد يقال به على الاطلاق سوا كان ذلك للاستدلال ام لمجرد التلاوة فيجب الابتداء بالحرف والفرق ان العاطف
لا مدخل له في الاستدلال وقاصد التلاوة قاصد الثواب وفي كل حرف ثوابه الثالثة حيث قلنا بالجواز في القران
وانما نعني به الجواز الشرعي وحيث قلنا بالجواز والامتناع في كلام البشر فانما نعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم
بما لا يجوز لغة الاثم شرعا فان من نصب الفاعل ورفع المفعول في غير كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم
لا نقول انه اثم شرعا اذ لا ياثم المتكلم بشيء من اللحن الا ان يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع من الضرر والافساد
فعليه اثم هذا الفعل المحرم الرابعة اذا ادى الابتداء الى قطع همزة الوصل فهل يقول بجوازه ايضا كما في قوله والمطلقات
يتربصن فيه نظر واحتمال فقد يقال بجوازه ايضا فان همزة الوصل من شانها ذلك وقد يقال بامتناعه حتى يقوم
عليه دليل وقد يقال ان حرف العطف لما كان مقتضيا لوصل الهمزة اسند اتصاله بها فلا يلزم من جواز ذلك حيث لا يؤدي
الى النطق بما لا يكون معطوفا به عند العطف جوازه اذا ادى الى النطق به ولا يرد جواز الابتداء بغير ذلك من همزات
الوصل الا اذا ثبت جواز الابتداء احتجنا اليها وسيلة الى النطق بالساكن الخامسة اذا جاز اسقاط العاطف فلو ان المتكلم
حكى الجملتين فهل يتعين ذكر العاطف او يجوز تركه والذي يتبادر امتناع ذلك لايهامه انه كذلك في كلام المحكي عنه
السادسة هل يجوز عطف جملة من كلام الله تعالى على اخرى من كلام البشر ورد في الحديث ما شهد بجوازه وهو كتاب
النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل وفيه فان توليت فعليك اثم الاريسيين ويا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا
وبينكم الاية واحتمال عدم قصد التلاوة ساقط باستدلالهم بالحديث على جواز كتابة اية وايتين الى ارض
العدو وهذا ما قصدنا تلخيصه مما اورده الشارح وعليك بمراجعة تفصيله ولم يشترط الكوفيون الاول
وهو كون الكلام غير موجب فجوزوا الزيادة في الايجاب واشترطوا الثاني تنكير المجرور واستدلوا بقولهم قد

كان من مطر اي قد كان مطر ويقول عمرو بن ابي ربيعة * وينمي لها حبها عندها * فما قال من كاشح لم يضر *
هو من ثالث المتقارب من قصيدة اولها * صحا القلب من ذكر ام البنين * بعد الذي قد مضى في العصر * واصبح
طاوع عذاله * واقصر بعد الاباء المبر * اخيرا وقد راعه لايح * من الشيب من نحله يزدجر * والعصر
بضمتين جمع عصر وينمى كرمى مضارع يقال نما ينمي نميا ونمية ونما ينمو نموا بالتشديد بمعنى زاد والكاشح
بالمعجمة والمهملة من يضمر لك العداوة ويضر بكسر المعجمة وتخفيف الراء واصله يضير مضارع ضار ضيرا بمعنى
ضر بتشديد الراء وقيل واستدلالهم هذا لا يتجه على الفارسي لجواز ان تكون ما شرطية وتقديم الشرط مستفرغ
عنده للزيادة كتقديم النفي ونحوه وخرج الكسائي على زيادتها اي زيادة من مع فقد الشرطين الاولين قوله
صلى الله عليه وسلم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وابن جني قراءة بعضهم وهو سعيد بن جبير والحسن
لما اتيناكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم ادغم نون من في ميم ما ثم حذفت ميم من للاستثقال باجتماع
الميمات قال ابو حيان وهذا التخريج في غاية البعد وينزه كلام العرب ان ياتي فيه مثله فكيف كلام الله وقال ابن عطية
يظهر ان لما هذه هي الظرفية اي لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس اخذ عليكم الميثاق قال ابو حيان وهو مخالف
لمذهب سيبويه فانه لما المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وانما ذهب الى
ظرفيتها ابو علي وجوز الزمخشري في وما انزلنا على قومه الاية كون المعنى ومن الذين كنا منزلين فيجوز زيادتها مع المعرفة
التي هي الموصول بجعل ما عطفا على جند المزيد معه من اي وما انزلنا من جند ومن الذين كنا منزلين على من قبلهم من حجارة
وريح وامطار شديدة وقد اعترض الشارح ذلك بانه لم ير هذا في الكشاف في تفسير سورة يس وانما فيه ما
يقتضي ان ما من وما كنا منزلين نافية فانه قال المعنى ان الله كفى امرهم بصيحة ملك ولم ينزل لاهلاكهم جندا
من جنود السماء كما فعل يوم بدر والخندق فان قلت وما معنى قوله وما كنا منزلين قلت معناه وما كان يصح في حكمتنا
ان ينزل في اهلاك قوم حبيب جندا من السماء وذلك لان الله تعالى اجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون البعض
وما ذلك الا بناء على ما اقتضته الحكمة واوجبته المصلحة الا ترى الى قوله فمنهم من ارسلنا عليه حاصبا ومنهم من خسفنا
به الارض ومنهم من اغرقنا فان قلت فلم انزل الجنود يوم بدر والخندق من السماء قال الله تعالى فارسلنا عليهم ريحا وجنودا
لم تروها بالف من الملايكة مردفين بثلاثة الاف من الملايكة منزلين بخمسة الاف من الملايكة قلت انما كان يكفي
ملك واحد فقد اهلكت مداين لوط بريشة واحدة من جناح جبريل عليه السلام وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة
منه ولكن الله فضل محمدا صلى الله عليه وسلم بكل شي على كبار الانبياء واولي العزم من الرسل فضلا عن حبيب النجار
واولاه من اسباب الكرامة والاعزاز ما لم يوله احد فمن ذلك انه انزل له جنودا من السماء وكانه اشار بقوله
وما انزلنا وما كنا منزلين الى ان انزال الجنود من عظايم الامور التي لا يوهل لها الا مثلك وما كنا نفعله بغيرك
هذا كلامه وانت ترا مخالفا لما نقله المص ولعله وقف على ذلك في موضع اخر نعم قال في البحر وقالت فرقة
ما في وما كنا منزلين اسم معطوف على جند قال ابن عطية اي من جند ومن الذين كنا منزلين على الامم
مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من في جند زايدة ومذهب البصريين يشترط لزيادتها ان يكون المجرور
بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو قدر المعطوف بالذي قال المحشي ويجاب
عن ابن عطية بانه بنى هذا التقدير على انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وقال الفارسي في وينزل
من السماء من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين تجوز الزيادة في الايجاب وغيره على ان من الاولى
لابتداء الغاية والثانية بدل منها والثالثة بيان للجبال والمفعول محذوف اي ينزل مبتديا من السماء من جبال
اي قطع عظام تشبه الجبال في العظم والجمود هي برد بردا ويجوز ان تكون من الثانية او الثالثة للتبعيض واقعة
موقع المفعول والمراد بالسماء اما الغمام فان كلما علاك فهو سماء او المطر وفيها جبال من برد كما في الارض جبال من حجر
فانه ليس في العقل قاطع يمنعه وقيل المراد بذكر الجبال الكثرة كما يقال فلان يملك جبالا من ذهب وقال الحا الغرب

المعتبرون للشروط المذكورة التقدير قد كان هو اي كاين من جنس المطر ومن للبيان والظرف مستقر
نصب على الحال من الضمير المفسر بكاين لا نعت صفة لكاين على ما قد يتوهم من ظاهر هذا التقدير واجيب
ايضا بانه جاز ان يكون على سبيل الحكاية كانه قيل هل كان من مطر فزيد في الموجب لزيادتها في غيره
واما تقدير ابن الحاجب شي من مطر وكون من للتبعيض او للتبيين ففيه نظر لانه حذف الموصوف واقامة
صفة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط قليل ولا سيما والموصوف فاعل والفاعل لا يحذف ولان الجار والمجرور
لا يقع فاعلا للمبني للفاعل الا اذا كان الجار زايدا لان حرف الجر موصل للقاصر الى ما يقصر عنه والفعل يقصر
عن فاعله كذا قال الرضي وقال هو اي قايل من جنس الكاشح فقي كل من كان وقال الضمير عايد على الكاين
والقايل المفهومين من الفعلين على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو عايد على المصدر المفهوم
من الفعل اي العدل اقرب ومجي اسم الفاعل فاعلا لفعله سايغ في الكلام قال تعالى سال سايل بعذاب
واقع وقال الشاعر
وانه مما اشعل الناس اي ان الشان ثم حذف ضمير الشان ولقد جاءك هو اي مجاء من الخبر وهو القران كاينا
من نبا المرسلين ويظهر من كلام الرضي على الوجه الذي نقله عنه المحشي ان كون الضمير للقران وجعلها
لتقدير المص ونبا بتقدير متعلق الجار منصوبا على انه حال والتقدير ولقد جاءك من نبا المرسلين ثم
حذف الموصوف واقيمت صفة الجار والمجرور مقامه وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفردة
فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ومن حذف مع افراد الصفة قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه ومنهم سابق بالخيرات
اي فريق ظالم وفريق سابق واختلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور هي لابتداء الغاية ورد
بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر وقد مر ما فيه واجيب بانهما غير متاصلين في الظرفية لانهما قد يكونان
في الاشخاص وانما هما في الاصل صفتان للزمان ويقعان صفة للمكان ايضا نحو داري من قبل دارك او بعدها
اذ معنى جيت قبلك جيت زمنا قبل زمن مجيك ثم حذف الموصوف والمضافات اتساعا فلهذا سهل ذلك
اي دخول من فيهما وزعم ابن مالك انها زايدة وذلك مبني على قول الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها ورد
الزيادة ايضا بانها لو كانت ثابتة لما افترق المعنى بين وجودها وعدمها وليس كذلك فانك اذا قلت جيت من
قبل زيد دلت من على ان ابتداء المجي من اول زمان السبق واذا قلت جيت قبل زيد دل الكلام على مطلق
السبق واحتمل مجي زيد ان يكون عقبك وبعدك بمهلة قليلة او كثيرة وكذا اذا قلت جيت من بعد عمرو
كان ابتداء مجيك من الزمان الذي يعقب زمان مجي عمرو واذا قلت جيت بعد عمرو احتمل ان يعقب او
يتاخر بمهلة قليلة او كثيرة مسلة كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اعيدوا فيها من الاولى للابتداء وتعلقها
بيخرجوا قطعا والثانية للتعليل وتعلقها بارادوا او بيخرجوا اي كلما ارادوا لغمهم الخروج منها وكلما ارادوا الخروج
منها لغمهم اعيدوا فيها بضرب الزبانية لهم بالمقامع لان الاعادة بعد الخروج وهم ليسوا بخارجين منها ابدا
او للابتداء كالاولى فالغم بدل اشتمال من ضمير منها واعيد الخافض وهو من معه وحذف الضمير الرابط
اي من غم فيها مسلة مما تنبت الارض من بقلها من الاولى للابتداء وتعلقها بيخرج اي يظهر لنا ويوجد وهو من
على جوابه الامر واسناد الانبات الى الارض مجاز من اقامة القابل مقام الفاعل وما موصولة او موصوفة
والعايد محذوف عليهما ويجوز ان تكون من للتبعيض قال القاضي المفسر رح ونص عليه ابو حيان ومفعول
يخرج محذوف اي ماكولا بعض ما ينبت والثانية اما كذلك اي للابتداء فالمجرور بدل بعض واعيد الجار
معه قال المحشي ولا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على تنبت لان بدل البعض كبدل الاشتمال لا بد
فيه من ضمير لفظا او تقديرا يعود على المبدل منه ولعل المص اكتفى بذكر حذفه في الاشتمال لظهور ان حكم
البدلين واحد واما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت اي ضميره محذوف اي ما تنبته كاينا من هذا الجنس

اي جنس البقل وهو ما انبتته الارض من الخضر والمراد اطايبه التي توكل مسئلة ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من
الله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو اي وهي التفضيلية وقد مضى تفصيل القول فيها ومن الثانية
للابتداء كما في قوله براءة من الله على انها متعلقة باستقرار مقدر او باستقرار الذي تعلقت به عنده اي شهادة
حاصلة عنده مما اخبر الله به يعني شهادة الله لابراهيم عليه السلام بالحنيفية والبراءة عن اليهودية والنصرانية
فان قلت من فرق بين الاستقرارين قلت نعم الاطلاق والتقييد عند قيل ويغني عن على انها متعلقة بكتم
على جعل كتمانه عن الله الذي اوجبه الله عليه باستيداعه تلك الشهادة كتمانا عن الله لكان اخصر واظهر
فكتمانه الاول مجردا باضافة جعل اليه وسياتي ان كتم لا يتعدى بمن وان جعلت بمعنى عن قال الشارح وكانه
نسي ان يفي بوعده فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى بمن وفي بعض النسخ بل
في اكثرها عند المحشي وقد مر ان كتم لا يتعدى قال المحشي ولم يدر اين من ذلك وقد جوز ابو حيان تعلق من
بكتم على تقدير مضاف اي من عباد الله وفيه ما قال الشارح فان الحق ان كتم لا يتعدى بمن قال الله تعالى
ولا يكتمون الله حديثا وقال الشاعر كتمتك ليلى بالجومين ساهرا ٭ وهمين هما مستترا وظاهرا ٭
احاديث نفس تشتكي ما يريبها ٭ وورد هموم لم يجدن مصادرا ٭ اي كتمتك حديث ليلى فحذف المضاف
وهو مفعول ثان لكتمتك وليس ليلى ظرفا لانه لا يريد كتمتك في ليل وبالجومين وساهرا قبل احاديث
نعتي بدل من الجومين وساهرا قيل حالان الاول من المفعول والثاني من الفاعل وهمين معطوف على احاديث
متقدم عليه واحاديث بدل من المفعول والثاني لكتمتك والاول الكاف وفيه تكلف وانما الظاهر ان
بالجومين وهمين عطف على ليلى اذهن بتقدير مضاف على ما عرفت اي كتمتك حديث ليل كائنا بالجومين
وهمين اخرين او منصوب باضمار اعني او هو مرفوع خبر مبتدا محذوف ولما ذكر صاحب التلخيص الكبير في
ان تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قد يكون لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون لتوهم انه من صلة يكتم اعترض عليها السبكي في شرحه
بان ذلك غير صحيح فان التوهم انما يصح ان لو كان كتم يتعدى بمن وليس كذلك قال وما يقع في كلام
الناس من تعدية كتم بمن فالظاهر انه لا اصل له وانت خبير ان كلام التلخيص ليس فيه تصريح بان كتم
يتعدى بمن انما فيه ان على تقدير التاخير يتوهم ان من صلة ليكتم على احتمال ان يكون تعليلية وهذا لا يمكن
دفعه وهو مخل بالغرض من بيان انه نفسه من آل فرعون مسئلة اتاتون الرجال شهوة من دون النساء
من للابتداء والظرف صفة لشهوة اي شهوة مبتدئة من دونهن شهوة منصوب على انه مفعول له
او هو مصدر في موقع الحال وفي التقييد به وصفهم بالبهيمية الصرفة في هذا الفعل وتنبيه على
ان العاقل ينبغي على ان يكون الداعي له الى هذه المباشرة طلب الولد وبقاء النوع لا مجرد قضاء الوطر
قيل وللمقابلة تحذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى معنى البدل الذي تقدم بيانه
معنى المقابلة المراد هنا هو معنى البدل الذي ذكره ويرد ما انه لا يصح التصريح به اي لفظ البدل ولا
بالعوض مكانها هنا اي مكان من وهي شرطية فيه مسئلة ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب الاية فيها
من ثلاث مرات فان تلاوة ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خير من
ربكم والود محبة الشيء مع تمنيه ولذلك يستعمل في كل منهما والاية نزلت تكذيبا لجمع من اليهود كانوا يظهرون
مودة المؤمنين ويزعمون انهم يودون لهم الخير فمن الاولى للبيان لان الكافرين نوعان كتابيون والثانية
زائدة في خبر مفعول النفي للاستغراق وقد فسر الخير بالوحي انهم يحسدونكم وما يحبون ان ينزل عليكم
منه شيء وبالعلم وبالنصرة ولعل المراد به ما يعم ذلك والثالثة لابتداء الغاية اي لابتداء غاية الانزال
مسئلة لآكلون من شجر من زقوم ويوم نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب من الاولى فيهما للابتداء والثانية للتبيين

وقيل

وقيل الاولى في من الاولى ان تكون للتبعيض مسئلة نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة متصل بالشاطئ
اوصلة لنودي من الشجرة من فيهما للابتداء اي لابتداء غاية النداء وصلة لنودي ومجرور الثانية بدل من
مجرور الاولى بدل اشتمال وقد اعيد معه العامل لان الشجرة كانت نابتة بالشاطئ قيل فلا بد من تقدير ضمير
يعود على المبدل منه كما قدمنا ومن قال ان تكرار من يغني عن تقديره يقال له فهلا اغنى عن تقديره في كلما ارادوا
ان يخرجوا منها من غم مع ان من هناك مع تصريحه باعادة الخافض صرح بالتقدير من بفتح الميم اسم على اربعة
اوجه وفي كثير من النسخ على خمسة اوجه بعد النفي المفهوم من قوله واذا قيل الى اخره وجها خامسا والوجه انها
اربعة كما هو مقتضى تفصيله ويرده من التي فيها معنى النفي الى الاستفهام وظاهر قوله في التنبيه الاول
فتحتمل من الاوجه الاربعة شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به وهي جازمة للفعلين كما ترى واستفهامية نحو من بعثنا
من مرقدنا فمن ربكما يا موسى وقد عرفت ان من يسئل بها عن العارض المشخص لذي العلم ولذا لما استحال ذلك في
حقه تعالى قال موسى في جوابه ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فعدل الى تعيينه بما له من الوصف واذا قيل
من يفعل هذا الا زيد برفع المستثنى على ما هو المختار في نحو ما جاء القوم الا زيد فهي من الاستفهامية اشربت
معنى النفي وضمنته فصارت تاول به ومنه ومن يغفر الذنوب الا الله اي ما يغفرها الا هو وفي هذه الاية
اشعار بسعة الرحمة وعموم المغفرة وحث على الاستغفار ووعد بقبول التوبة ولا يتقيد جواز ذلك اي جواز
اشراب من الاستفهامية معنى النفي بان يتقدمها الواو كما في الاية السابقة خلافا لابن مالك اذ قيد جوازه بذلك بدليل
من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ما في تسهيل ابن مالك نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاب غالبا
بالا قصدا للايجاب وهذا لا يقتضي ان للواو دخلا في ارادة هذا المعنى حتى لا يجوز نحو من يغلب الاسد الا زيد
لعدم الواو وانما التقييد بذلك لكثرة قيام من مقام النافي لا للجوازه فلا وجه لدعوى الخلاف عليه اللهم الا
الا ان يكون لابن مالك كلام في غيره يقتضي ذلك واعلم ان قيام من قيام النافي اعم من ان يبقى اللفظ على حاله كما في
ومن يغفر الذنوب وان لا يبقى كما في من ذا الذي يشفع فانه بمعنى لا يشفع وانه لا خصوصية للفظ الا في قصد
الايجاب بل غير ذلك اذ لا مانع في القياس ان يقال ومن يضرب زيدا غير عمرو وذكر رح الرفع على البدل من الضمير
وهو المختار والنصب على الاستثناء واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وهو استفهام وذا خبر وهو موصول صلته
لقيت والعائد ضمير محذوف اي من الشخص الذي لقيته ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة
ومن مفعولا ولا حنف لكنه سيصرح في الباب الخامس في باب الموصول من الجهة الخامسة
بان الاكثر في نحو ذلك كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية قال ونقل كون ذا موصولة ولقيت صلة
وبعضهم لا يجيزه وظاهر كلام جماعة انه يجوز في من ذا لقيت ان يكون من ذا مركبتين والمجموع اسم استفهام
كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا جواز
ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما من من لوقوعها على ما لا يعقل دونها فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون
ذلك اظهر لمعناها واوضح لابهامها ولان التركيب خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لدليل وانما دل عليه الدليل
مع ما دون من فبقيت على الاصل من عدم التركيب وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف مع دخول الجار عليها
لوقوعها وسط الكلمة بالتركيب ولانسلاخ معنى الاستفهام عنها وحدها وصيرورة المجموع اسم استفهام
وموصولة وتختص بذوي العلم بل هي مختصة بهم في وجوهها الاربعة نحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات
ومن في الارض اي الذي فيهما الذي يسخر لقدرته ولا يتابى عن تدبيره او يدل له على عظمته مدبرة وهو مبني
على تعميم من لمن يعقل وغيره على التغليب كما اختاره قاضي المفسرين بجعل عطف والشمس والقمر الاية من افرادها ٥
بالذكر لشهرتها واستيفاء ذلك منها ونكرة موصوفة بالجملة نحو ومن رزقناه منا رزقا حسنا اي وحرا رزقنا
بقرينة قوله عبدا ولهذا دخلت عليها رب فانها مختصة بالدخول على النكرات في نحو قوله رب من انضجت غيظا

قلبه ۞ قد تمنى لي موتا لم يطع ۞ هو من الضرب الثالث من الرمل وقايله سويد بن كاهل اليشكري من ابيات اولها
۞ بسطت رابعة الحبل لنا ۞ فوصلنا الحبل منها ما اتسع ۞ حرة تجلو شتيتا واضحا ۞ كشعاع الشمس في الغيم سطع
وبعد بيت الشاهد ۞ ويراني كالشجا في حلقه ۞ عسرا مخرجه ما ينتزع ۞ ويحييني اذا لاقيته ۞ واذا امكن
من لحمي رتع ۞ وكان الاصمعي يفضل هذه القصيدة ويقول كانت العرب تفضلها وتعدها من حكمها وعن
عيسى بن عمران العرب في الجاهلية كانت تسمي هذه القصيدة اليتيمة قال الصلاح الصفدي وسويد شاعر
مخضرم وسماه بعضهم عطيفا عاش دهرا في الجاهلية وعمر في الاسلام حتى ادرك الحجاج ورابعة علم امراة
بغير تنوين والمراد ببسط الحبل ايصال الود اجمال المودة اي اجملت فاجملنا وودما امكن والحرة بضم المهملة
الكريمة وتجلو تكشف وتوضح والمصدر الجلاء وشتيت فعيل من الشتت بمثناة فوقية مشددة بعد معجمة
الثغر الفلج ويجوز ان يكون بالنون والموحدة يقال ثغر شنيب ذو شنب بالتحريك وهو ماء ورقة وبرد
وعذوبة في الاسنان والواضح الجلي والواضحة الاسنان تبدو عند الضحك ومجرور رب مرفوع المحل على الابتدا
وخبره اما قد تمنى ولم يطع خبر ثان وانضجت بالنون والضاد المعجمة والجيم من انضاج اللحم جعله بالطبخ
مستويا يحسن اكله وغيظا نصب اما على انه مفعول له اي انضجت قلبه للحل غيظي اياه او على انه تمييز
عن النسبة اي انضج غيظي اياه قلبه والغيظ بالمعجمات غضب كامن للعجز يقال غاظه اذا اغضبه فهو مغيظ
قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه كذا في الصحاح وفي القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه وقوله
انضجت غيظا قلبه اما كناية عن نهاية الكمد الحاصل للقلب واستعارة شبه تحسر القلب واكماده بانضاج
الذي يوكل والشجا بالمعجمة والجيم مع القصر ما اعترض في الحلق من عظم ونحوه وكنى بالرتع منه عن غيبته اي ولا
امكنه الغيبة اغتابني ولا يخفى ما في تعبيره يرتع وانما اللحم ماكول من الاشارة الى عد المغتاب من البهايم ووصفت بالنكرة
في قولهم مررت بمن معجب لك اي رجل ونحوه وقول حسان هو ابن ثابت الانصاري ۞ فكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا ۞ وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة وسياتي قريبا انشاد صدره والاستشهاد به هنا انما
هو على رواية خفض غيرنا ويروى برفع غير ايضا فيحتمل ان من على حالها من كونها نكرة موصوفة ويحتمل الموصولية وعليهما
فالتقدير من هو غيرنا بحذف الضمير المبتدا والجملة صفة لمن ان قدرت نكرة او صلة لها ان قدرت معرفة وقوله
الفرزدق هو بالجر ايضا عطفا على قولهم ۞ اني واياك اذ حلت بارحلنا ۞ كمن بواديه بعد المحل ممطور ۞ هو من
ثاني البسيط من قصيدة يمتدح بها يزيد بن عبد الملك بن مروان الملقب بالناقص وبعده ۞ وفي يمينك سيف
الله قد نصرت ۞ على العدو ورزق غير محظور ۞ وحلت معناه نزلت يقال حل المكان وبه يحل بكسر اوضمها اذا نزل
والارحل بالمهملة جمع رحل مسكن الرجل ومن ويحل اسم نكرة موصوف بممطور اي كشخص ممطور بواديه اي
وقع المطر بواديه والظرفان اي بواديه بعد المحل يتعلقان به والمحل ضد الخصب والظاهر ان ضمير نصرت يعود
على سيف الله وانثه باعتبار انه يقال صمصامة والمحظور الممنوع اي انك في يمينك شيئين سيف الله المحظور
والرزق غير المحظور وقال الزمخشري جعل من اسما نكرة موصوفة للممطور واياك خطاب ليزيد وحلت اي الابل
نزلت بارحلنا عندك اراد اني اذا حططت رحالي اليك كرجل كان واديه ممحلا فمطر والباء في بواديه متصلة بممطور
وليس في البيت ما يعود الى اياك ونظيره فاني وجروة لا تهود ولا نعار فاختر عنه وه ولم يخبر عن تفسير و
تقدير في مثل هذا ما يعود الى الاسم الى الاخر كانه قال لانسان اذا امطرت سحايب خيره وزعم الكسايي انها لا تكون
نكرة الا في موضع يختص النكرات كما اذا كانت مجرورة برب مثلا ورد بهذين البيتين اي بيتي حسان والفرزدق
فان من وقعت فيهما نكرة في غير ما استثني تخرجها على الزيادة اي على ان من زايدة وذلك شي لم يثبت كما سيأتي
قريبا قيل ويمكن تخريج بيت الفرزدق على ان من فيه موصولة حذف صدر صلتها اي كالذي هو ممطور بواديه
بعد المحل فممطور خبر مرفوع الا انه خفض لمجاورته المخفوض قال تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله نحو من جاعة

منهم ابو البقاء في اعرابه بانها موصوفة قال ابو البقاء من نكرة موصوفة ومن في موضع رفع بالابتدا والخبر الجار والمجرور
المتقدم ويقول صفة وكانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله من المومنين رجال صدقوا وهو
بعيد لقلة استعمالها اي استعمالها من موصوفة وما كان قليل الاستعمال لا يحسن تخريج التنزيل عليه واعترض
بانها موصولة وضعفه ابو البقاء لانها اذا كانت بمعنى الذي فهو تبيانا ولقوم باعيانهم والمعنى ههنا على الابهام
ورد بانا لا نسلم انه على الابهام وانها نزلت في ناس باعيانهم كعبد الله بن ابي واشباهه من المنافقين قال
ابو حيان والذي نختاره ان تكون من موصولة لانه الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح لان جعل
من نكرة موصوفة انما يكون اذا وقعت في مكان يختص بالنكرة في اكثر كلام العرب وهذا الموضع ليس منه
وقال الزمخشري مفصلا ان قدرت ان ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يوذون اذا اريد قوم
باعيانهم او للجنس فموصوفة مثل من المومنين رجال ويحتاج هذا التفصيل الى تامل فانه حصر الموصولية
يكون ال للعهد والموصوفية لكونها للجنس مع جواز كونها للعهد ومن موصوفة او للجنس ومن موصولة وفي تفسير
ابن المنير يحتمل ان يكون راي ان العهد بالموصولية اشبه لان تعريف الموصول عهدي واما اذا كانت
للجنس فلا عهد ولا تعريف فناسب ذلك كونها موصوفة لانها نكرة ولا معنى بجعل المنكور بعض المعهود
وفي حواشي السعد التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان تكون موصولة على تقدير الجنس
وموصوفة على تقدير العهد قلنا بناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس للابهام يناسب
الموصوفة لتنكيرها والعهد لتعيينه يناسب الموصولة لتعريفها وهذا قريب مما قاله ابن المنير واما الاستعمال
فلان الشايع في هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعلت بعضا من الجنس قال تعالى رجال صدقوا ما عاهدوا
الله عليه والموصول مع صلته اذا جعل بعضا من المعهود قال تعالى ومنهم الذين يوذون النبي والقران يفسر
بعضه بعضا وقد يقال العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فالمعبر به عن البعض نكرة موصوفة وعهد
الكل يستلزم عهدا بابعاضه فتكون موصولة قال فهذا بعد تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة
والا فلا امتناع في ان يعبر عن المعبر بلفظ النكرة لعدم القصد الى تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس
الشايع فيعبر عنه بلفظ المعرفة تنبيهات الاول تقول من يكرمني اكرمه فيحتمل من هذا القول الاوجه
الاربعة المار بيانها وتختلف حال الفعل بعدها فان قدرتها شرطية جزمت الفعلين شرطا وجزاء او
موصولة او موصوفة رفعتها القيام عامل الرفع الذي هو التجرد ويكون ثمة جملتان اولاهما صلة او صفة
او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثاني لانه جواب بغير الفاء فيجزم بتقدير شرط في الكلام ومن في
الوجوه الاربعة في محل رفع على انه مبتدا وخبر الاستفهامية منها الجملة الاولى لان الثانية جواب كما عرفت
وخبر الموصولة والموصوفة الجملة الثانية والاولى صلة لا محل لها او صفة ذات محل لموصوفها وخبر
الشرطية الاولى او الثانية على خلاف في ذلك والمختار ان الخبر الاولى وتوقف الكلام على الثانية من حيث
انها جواب لا خبر وقيل خبرها الشرط والجواب معا وسياتي تحقيق ذلك ويقولون من زارني زرته فلا تحسن
الاستفهامية لان الفعل ماض وقد وقع فلا معنى لتعلقه على ما سيقع وتحسن ما عداها من الوجوه
الثلاثة الثاني زيد في اقسام من قسمان اخران احدهما ان يكون تاتي نكرة تامة غير محتاجة الى الجملة بعدها
وذلك عند ابي علي قاله في قوله ۞ ونعم من هو في سر واعلان ۞ هو عجز بيت صدره فنعم من كان من ضاقت
مذاهبه ويروى طابت سريرته وهو من ثاني البسيط وقبله ۞ وكيف ارهب امرا او اراع له ۞ وقد زكات الى
بشر بن مروان ۞ وان الرهب الخوف وارهب محركة اخاف واراع بالبناء للمجهول من الروع وهو الفزع
كالارتياع والترويع وزكات بزاي اوله وهمزة اخره لجا والمزكا الملجا مفعل منه وبشر هو ابن مروان
ابن الحكم بن ابي العاص بن امية القرشي الاموي كان سمحا جوادا ممدوحا ولي امرة العراقين لاخيه عبد

النبي صح

لبنة

الملك وهو اول امير مات بالبصرة وذلك سنة خمس وسبعين عن نيف واربعين سنة وسبعود المص
الى انشاده في الباب الثالث فزعم ان الفاعل ضمير مستتر في نعم وهو تمييز منصوب المحل اي فنعم هو شخصا
ورد بان التمييز لا يكون الا نكرة معنى اك وليست كذلك وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدا خبره ما قبله
او خبر لمبتدا محذوف والتقدير هو هو وقال غيره من موصول فاعل لنعم وهذا على مذهب من قال
بجواز وقوع من فاعلا بنعم واختاره ابن الحاجب ومالك وقوله هو مبتدا خبره هو اخره محذوف
على حد قوله وشعري شعري هو بعض بيت من مشطور الرجز وتمامه انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري
الكامل والمشهور والثابت فان المبتدا اذا اعيد بعينه وجعل خبرا فلا بد من نعت وقوله ليقيد والظرف يعني
قوله في سر واعلان متعلق بالمحذوف يعني هو لانه فيه معنى الفعل وان كان هو جامدا وقد عرفت ما فيه
فيصح المتعلق به لان الظرف يكتفي برايحة من الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية قلت يحتاج
هذا التقدير الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح بل والى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص
خبر مبتدا محذوف فان قيل كلمة هو اريد بها لفظها فهي علم فكيف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت العلم
قد ينكر كما في قولهم مررت بزيد وزيد اخر اي ورجل اخر يسمى زيدا وقيل بل نكرت كلمة هو لتعددها بحسب
تعدد مواقعها لانها علم على نفسها ونكرت لانه اذا اريد بكلمة لفظها لكونها علما على نفسها لم يتات بهذا الاعتبار
تنكرها العدم تعدد هذا المعنى العلمي بخلاف زيد وغيره من الاعلام التي معانيها غير نفسها فان تنكيره متات
في تلك المعاني لتعددها الثاني التوكيد وذلك فيما زعم الكسايي انها ترد زايدة كما اي كما ترد ما زايدة وذلك
سهل على قاعدة الكوفيين في الاسماء تزاد وانشد عليه فكفى بنا فضلا على غيرنا حب النبي محمد ايانا وقد تقدم القول
بامكان انها هذه الرواية موصوفة وقوله ياشاة من قنص لمن حلت له فيمن رواه بمن دونه ما وهو خلاف
المشهور وهنا صدر بيت من اول الكامل عجزه حرمت علي وليتها لم تحرم وقايله عنترة العبسي والشاة كناية
عن المراة والمعنى على التعجب من حسنها وجمالها قيل اراد بها زوجة ابيه بقوله حرم علي تزوجها لانها زوجة
ابي وليتها لم تحرم اي ليت ابي لم يتزوجها فتحل لي وقيل اراد انها حرمت عليه باشتباك الحرب بين قبيلتها
وقبيلته فتمنى الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين ليتاتى له تزوجها وبحجة الثاني لان اهل الجاهلية كانوا لا
يستنكفون من ذلك ولذا قال تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف وقد اورد الشارح هنا
ابياتا ضمن فيها بيت الشاهد للقاضي ابي حفص عمر بن عمر الفارسي وقد اهديت اليه جارية فوجدها بنت سرية كان
قد تسراها فردها وكتب الى مهديها يا مهدي الرشا الذي الحاظه تركت فوادي نصب تلك الاسهم
ريحانة كل المنى في شمها لولا المهيمن واجتناب المحرم ما عن قلبي صرفت اليك وانما صيد الغزالة لم يبح للمحرم
ان الغزال قد علمنا سربها قبل المهاة وليتنا لم نعلم يا ويح عنترة يقول وسعد ما شفني فشدا ولم يتكلم
ياشاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم وفي شرح المفصل للاندلسي ان الكسايي انشده على زيادة
من وقال اراد ياشاة قنص وانكر ذلك س وجميع اهل البصرة واولوها بانها في البيت موصوفة بالمصدر
وهو قنص على انه بمعنى اسم الفاعل اي قانص على حذف مضاف اي ذي قنص او على جعله نفس القنص مبالغة
ورواه البصريون ياشاة ما قنص فتعارضت الروايتان ونفي الاصل مع البصريين والى رد ابهم هذه اشارة
المص بقوله وهو خلاف المشهور وقوله ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبايل والاثرون من عددا
هو من اول البسيط ولم يسم قايله والزبير هو ابن العوام بن خويلد الاسدي حواري رسول الله صلى الله عليه
وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وابن اخي خديجة احد العشرة البررة واول من سل سيفا في سبيل
الله وقد تقدم ذكر وفاته وسنام المجد اعلاه مستعار من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت فلذا اكتفت
بمفعول واحد والقبايل جمع قبيلة وهي بنو اب واحد والاثرون بالمثلثة كالطلون عطف على سنام المجد فهو

بجمع

جمع اثري افعل من الثروة وهي كثرة العدد من الناس والمال قال الاندلسي وتروية البصريون
ما عددا ولنا معشر المانعين زيادة من في سند المنع لهذا الدليل والا فما ذكره ليس دليلا ولا يصلح
الاستدلال لانها في الاول يعني نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا وياشاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر
للمبالغة فهو على حد قولهم رجل عدل وقد عرفت جواز تاويله باسم او جعله بتقدير ذي وعددا اما
صفة لمن على انه اي عددا اسم وضع موضع المصدر فهو للعدد اي والاثرون قوما عددا اي ذوي عدد
اي قوما معدودين فانتصابه على التمييز لان الثروة كما تكون في المال تكون بالرجال واما معمول ليعد
تكون في المال تكون في الرجال واما معمول ليعد محذوفا صلة او صلة لمن وفي بدله من الاثرون اي علمت ذلك
القبايل والذين يعدون عددا وهم قوم يعدون عدا مهما اسم يعود الضمير اليها وعود الضمير من
خصايص الاسماء في مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها وقال الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير
بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى انتهى فالضميران عايدان عليها ليبانها باية وقال ابو حيان والمؤنث
باعتبار مذكرها المعنى لبيانها الضمير في بها عايد على مهما لان المراد اية كما عادت على ما في ما ننسخ من
اية او ننساها وقول قاضي المفسرين والضمير في به وبها لما ذكره قبل التبيين باعتبار اللفظ وانث بعده
باعتبار المعنى اراد ما صدق مهما بناء على تركبها كما سياتي والاولى ان يعود ضميرها لاية قد ينا قش في كون
ذلك اولى لان عود الضمير الى المبين اولى من عوده الى البيان وزعم السهيلي انها تاتي حرفا فلا ضمير
عايد عليها بدليل قول زهير بن ابي سلمى ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس
تعلم تقدم الكلام عليه مستوفى في بحث من الجارة الزايدة قال فهي حرف بمنزلة ان لا اسم متضمن
معناها بدليل انها لا محل لها ولو كانت اسما لكان لها محل وان لم يعد عليها ضمير ولو كانت اسما لعاد
وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله قد اوبيت كل ماء فهي ضاوية مهما تصب افقا من بارق تشم
هو من اول البسيط من قصيدة لساعدة بن جوية واوبيت بهمزة مضمومة فواو ساكنة فموحدة مكسورة
فشاة تحتية مفتوحة فتاء تانيث ماض مبني للمجهول من باب الافعال تقول ابيت الماء بالمد افا
منعته شربه والضاوية بالضاد المعجمة النحيفة ويروى بالطاء المهملة من الطي والبارق ذو برق
وتشم تنظر اليه ابن يمطر قال اذ لا تكون اي مهما مبتدا لعدم رابط من الخبر وهو اي ذلك الخبر الخالي
من الرابط فعل الشرط والرابط شرط في الخبر الجملة ولا مفعولا لفعل الشرط لاستيفاء فعل الشرط مفعوله
وهو بارق على ان من زايدة فيه لوقوعه في سياق الشرط واما ظرفا لان الاصل ما رقا من افق من لا بد الفا
فغلب ولا سبيل الى غيرها فتعين انها لا موضع لها فتكون حرفا والجواب انها في البيت الاول ذات محل
لانها اما خبر تكن فهي منصوبة المحل ومن خليقة اسمها ومن زايدة فيه لان الشرط غير موجب عند ابي علي
فلا تمتنع الزيادة في سياقه واما مبتدا فهي مرفوعة المحل واسم تكن ضمير راجع اليها الى مهما والظرف
اي عند امرئ خبر وانث ضميرها لانها الخليقة في المعنى فهي باعتبار لفظ مهما ومسلة ماجاءت حاجتك
فيمن نصب حاجتك فانه انث ضمير ما لانه كناية عن الحاجة ونصب حاجتك بتقدير اعني ومن خليقة
تفسير للضمير في يكن كقوله لما نسجتها من جنوب وشمال عجز بيت من ثاني الطويل لامرئ القيس من
معلقته وصدره فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها وتوضح بضم المثناة الفوقية وكسر المعجمة اسم
موضع منقول من المضارع والمقراة بكسر الميم وبالقاف اسم موضع ايضا وفي غير هذا ما جمع فيه الماء
يقال قريت الماء اذا جمعته ولم يعف لم يتمح والرسم ما لصق بالارض من اثار الدار والضمير عايد
على الاماكن توضح والمقراة والدخول وحومل المذكورين في البيت قبله والجنوب بفتح الجيم ريح
تخالف الشمال مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال بفتح الشين وكسرها بعدها الف

لينة ريح تهب ما بين مطلع الشمس وبنات نعش الى مسقط النسر الطاير ولا تكاد تهب ليلا وبقا الرفها
شمال بميم ساكنة فهمزة مفتوحة كما في البيت ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها فاحداهما تستر الاثار
بالتراب والاخرى تزيله عنها فلا يضمحل اثرها وقيل ان سبب محوها لم ينحصر في نسج الريح بل له اسباب
اخر من السنين وترادف الامطار وقيل المعنى لم يعف رسم جهاها من قلبي وان نسجتها الريحان وفي البيت
تانيث الضمير العايد الى ما للتفسيره بالمونث من الجنوب والشمال وان مهما في البيت الثاني مفعول نصب و
ظرف ومن بارق تفسير لها او يتعلق بنصب فمعناها اي معنى من التبعيض ويجوز ان تكون لابتدا الغاية والمعنى
اي شي نصب في افق من البوارق يشم وقد استشهد الفارسي بهذا البيت على جواز توسط المعمول بين العاملين
في باب التنازع فزعم ان من زايدة وان بارق يطلبه يشم ونصب فاعل يشم وقدم عليه وجعل ضميره في نصب
وافقا ظرف والتقدير مهما تنصبه في افق يشم بارق والجمهور يمنعون التوسط والتقدم لضعف الثاني بتقديم
المعمول عليه في التوسط وضعفهما معا في التقدم وقال بعضهم مهما ظرف زمان لا مفعول والمعنى اي وقت نصب
بارقا من افق فعليه الكلام بان ادخل من على بارق ونصب افقا او التقدير في افق بارقا فزاد من واستعمل افقا
ظرفا اي نصبه على الظرفية انتهى وسياتي ان مهما لا تستعمل ظرفا وهل اي مهما بسيطة لا مركبة من مه وما
الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزايدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للزاعم ذلك
اعلم ان القول بالبساطة هو مذهب الجمهور وعليه فهما كلمة براسها موضوعة لزيادة التعميم فانها اعم من ما لما
قيل من ان الزيادة في البنا للزيادة في المعنى ووزنها فعلى والفها للالحاق او التانيث وقيل وزنها مفعل وذهب
فريق الى تركيبها واختلفوا فقيل مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية والمعنى اكفف عن كل شي ما تفعل افعل
فيفيد ان ما من شي تفعله الا افعله عموما فوق الامر بالكف عن كل شي قال الشارح وهذا القول مذكور
ولا اعرف قايله وعزاه بعضهم الى س والجعبري في شرح الشاطبية الى الاخفش وقيل من ما الشرطية وما الزايدة
اتصلت بها لزيادة التعميم كما في بينما وانما الا ان الف ما الاولى ابدلت هاء تحسينا للفظ بدفع التكرار وهذا
مذهب الخليل ويبنى على هذا الخلاف خلاف في رسمها فمن قال بالبساطة كتبها بالياء ومن قال بالتركيب كتبها
بالالف واذا سمي بها مذكر فمن قال بالتركيب حكي ومن قال بالبساطة كتبها منع الصرف
وان قلنا ان وزنها فعلى والفها للتانيث وصرف ان قلنا للالحاق او ان وزنها مفعل فان نكرت للتسمية فمن قال
بالتركيب حكي ايضا ومن قال بالبساطة وان الفه للالحاق او وزنه مفعل نونه ومن قال للتانيث لم ينونه لان ما فيه
الف التانيث لا ينصرف لا معرفة ولا نكرة لقيامها مقام علتين ولها ثلاثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع
تضمن معنى الشرط من المجازاة ومع العموم فاذا قيل مهما تفعل افعل فالمعنى اي فعل تفعل افعل ومنه الاية يعني
قوله تعالى مهما تاتنا به ولهذا فسرت فيها بقوله تعالى من اية فالاية من قبيل ما لا يعقل غير الزمان وهي فيها
اما مبتدا فهي في محل رفع او منصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل متحد كما في زيدا مررت به فان تقديره
جاوزت زيدا فان من مر بالشي فقد جاوزه متاخر عنها لان لها الصدر لكونها متضمنة لمعنى الشرط وهو كالاستفهام
في ان لما دل عليه الصدارة ليدل اول الكلام على نوعه اي مهما يحضر تاتينا به فان معنى احضار الشي الاتيان
به الى الحضرة الثاني الزمان والشرط معا فيكون ظرفا لفعل الشرط وذكره ابن مالك وزعم ان النحويين اغفلوه
وانشد لحاتم • وانك مهما تعط بطنك سوله • وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا • هو من الضرب الثاني من الطويل
وحاتم هذا هو ابو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطاي الجواد المشهور والد عدي الصحابي وقبله
• ابيت هضيم الكشح مضطمر الحشا • من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا • واني لاستحيي رفيقي ان يرى •
• مكان يدي من جانب الزاد اقرعا • هضيم الكشح منهوكه والكشح بفتح الكاف وسكون المعجمة فالمهملة ما بين الخاصرة الى
الضلع الخلف وهما كشحان وطوى كشحه على الامر اضمره وستره وعني قطعني والكاشح مضمر العداوة ومضطرم

الحشا مشتعلة وتضلع امتلا شبعا وريا حتى بلغ اضلاعه ومن قوله من الجوع تعليلية ولخشي الذم اضافه
والسول بضم المهملة وسكون الهمزة وتخفف ما يساله الانسان واجمعا تاكيد للزوم الذم فهو مجرور
قال التبريزي وهو احوج الى التاكيد من قوله منتهى لانه متناول للجنس والعموم وما يفيده في الجنس اولى
يقول اني ابقى ليلتي صغر البطن ضامر الجنب مع مساعدة الشهوة حذرا من ذم يلحق وعار يلزم فلا اتضلع
شبعا ثم وصف حسن ادبه في مواكلة رفيقه وانه لا يستامرها بعجب من الزاد ونهمه وحرص فهو يستحيي
ان يرى ما يلي يده من الزاد خالي المكان لا يقال ليس انقباضه يودي الى انقباض اكيله وهو مذموم كما ان الانبسا ط
محمود لانا نقول هو لم يرد ابقاء ما يليه من الزاد صيانة نفسه وشحا على اكيله ليكون موذيا اكيله وانما اراد ايثار
المواكل وانه ليس على ما جرت به عادة كثير من الناس واصل القرع بفتحتين ذهاب شعر الراس من دا ويبت
الشاهد من الحكم لان الانسان متى ما اطاع بطنه فانا له كلما يشتهيه من المطاعم والمشارب وقع في محذور المحرمات
وكذا اما مال مع فرجه فانا له كلما يشتهيه وقع في محذور المنكرات فاستحق الذم شرعا وانشد على ذلك ايضا
ابياتا اخر ولا دليل في ذلك لجواز كونها اي كون مهما فيما انشده للمصدر اي واقعة عليه اي اعطا كثيرا او
قليلا تكون مهما على وضعها من انها لما لا يعقل غير الزمان وهذه المقالة سبق اليها ابن مالك غيره من النحاة
وشدد الزمخشري الانكار على من قال بها فقال هذه الكلمة يعني مهما داخلة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد
له في علم العربية فهو لا يصل الى اسرارها فيضعها في غير موضعها اللايق بها ويظنها بمعنى متى وانها ظرف زمان
فيه معنى الشرط ويقول مهما جيتني اعطيك على معنى متى جيتني اي في اي وقت جيتني وهذا امر وضعه الكامن
من تلقاء نفسه وليس من كلام واضع اللغة العربية ثم ذهب فيفسر بها الاية يعني اية مهما تاتنا به من اية فيلحد
اي يميل ويمارى ويجادل في ايات انتهى والقول بذلك في الاية اي تفسير مهما فيها بمتى ممتنع ولو صح ثبوته في غير ها
وبيانها بمن اية ولا بيان بعد بيانه انتهى وهو مانع من حملها على الظرفية الزمانية الثالث الاستفهام ذكره جماعة
منهم ابن مالك استدلوا عليه بقوله • مهما لي الليلة مهما ليه • اودى بنعلي وسرباليه • وقدم الكلام عليه مستوفى
في حرف الباء فزعموا ان مهما مبتدا ولي الخبر والليلة ظرف اي اي شي حصل لي الليلة واعيدت الجملة تاكيدا للاولى
والهاء في ليه للسكت كما في سرباليه واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل والباء زايدة مثلها في كفى بالله شهيدا
ولا دليل في البيت لاحتمال ان التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استانف استفهاما بما وحدها وعليه فينبغي
كتابتها مفصولا عن ما تنبيه من المشكل قول ابي القاسم الشاطبي ومهما تصلها او بدات براة هو صدر بيت من
منظومته في القراات السبع المسماة بحرز الاماني وعجزه لتنزيلها بالسيف لست مبسملا وجواب الشرط قوله لست
مبسملا وحذفت فاؤه ضرورة وهو نفي في معنى النهي اي فلا تبسمل ونفي الجعبري الضرورة فقال اذا كان الجواب
ماضيا لفظا بلا نفي امتنعت الفاء فلا ضرورة ولتنزيلها تعليل له لان عدم الاتيان بالبسملة في معنى تركها
او بالسيف ظرف مستقر في محل النصب على انه حال من المضاف اليه في تنزيلها والباء للملابسة وهذا البيت مشيرا
الى ما روي ان ابن عباس سال عليا لم لم يكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراءة
ليس فيها امان نزلت بالسيف ويقول فيه اي في بيان اشكال لانه لا يجوز فيه مهما ان تكون مفعولا به لتصل لاستيفا ير
مفعوله وهذا انما يتعدى لواحد ولا مبتدا لعدم الرابط في الجملة الصالحة للخبرية فان قيل قدر مهما واقعة
على براءة بان يكون هي المراد منها ليكون ضمير تصلها راجعا الى براءة لكان اثبات التنوين في لفظ براءة على
الحكاية فحركته الفتحة وفتحة الاعراب مقدرة وان تركه لا معرضا عنها فتكون الفتحة الملفوظة حركة اعرابية
علامة الجر اذ قد اريد به اللفظ فهو علم فيه تاء التانيث فيمتنع من الصرف واما تنوينه في البيت فللضرورة
قطعا وحينيذ فمهما مبتدا او مفعول المحذوف يفسره تصل اي اذا جعل مهما مرادا بها براءة صح كونه منصوب
تصلها مع كونه تفسيرا لبراءة عايد على مهما فيكون اما مبتدا او مفعولا لمحذوف يفسره تصل قلنا اسم الشرط

عام وبراة اسم خاص لانها اسم سورة مخصوصة فضميرها كذلك خاص اذ عموم المضمر وخصوصه
بحسب مرجعه فلا يرجع الى اسم الشرط العام قيل ان اسم الشرط وان كان عاما وضعا لكنه اريد به خاص وهو
براة فيصح رجوع ضميرها اليه بهذا الاعتبار ولو سلم فجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لا باعتبار
عمومه بل باعتبار رتبة ولذلك الخاص كضمير المطلقات طلقة في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن
فانه على المطلقات الاعم من الرجعيات وغيرهن لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار صدقه على الرجعيات منهن
وبالوجه الذي يبطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير اي بدعوى ان لا رابط في
الجملة التي تلاحظ جزءا عن جملة تصلها كونه مهما قد اشتغل عنها العامل بعدها بضميرها لان كلا من
المبتدا المخبر عنه بجملة والمنصوب على شريطة التفسير يقتضي عود الضمير اليه مما بعده وليس الضمير
الذي اشتغل به العامل ههنا ضمير مهما لما عرفت وهذه بخلافها في قوله ومهما تصلها مع اواخر سورة
وهذا صدر بيت من المنظومة ايضا تمامه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا والاواخر جمع اخر وهو
في التقدير صفة لمحذوف اي مع كلمات اواخر وقد اوقع الجمع موقع المفرد لظهور ان اخر كل سورة
كلمة واحدة اي مع اخر سورة وقوله فلا تقفن نهي اجيب به الشرط فتثقلا منصوب في جوابه
بان مضمرة بعد الفاء اي فتستثقل وسرم يك يعني اذا وصلت البسملة باخر السورة فلا
تقف عليها وتبتدي بالسورة الاخرى لان البسملة لاوائل السور لا لاواخرها وفي شرح الفاسي
ان القاري مخير في قراءته بالفصل بالبسملة بين ثلاثة وجوه احدها الوقف على اخر السورة ثم
وصل البسملة باول السورة لان وصل القران بعضه ببعض جائز الا ما ادى الى قبح كوصل انهم
من اصحاب النار بالذين يحملون العرش ومن حوله الثاني بالوقف على اخر السورة ثم وصل البسملة باول
السورة وهو المختار لاشعاره بانها من المستانفة واما عكسه وهو وصل البسملة باخر السورة
والوقف عليها ثم الابتداء بالسورة فغير جائز فانها هناك اي في البيت الثاني وقال فيه لكان اقرب
واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فهي عاملة وان كان عمومها نسبيا فيصح فيها الابتدا والنصب
بفعل يفسره تصل اي واي بسملة تصل تصلها ويصح فيها الظرفية ايضا بمعنى واي وقت تصل البسملة
على القول بجواز ظرفيتها واما هنا اي في البيت الاول فان قلت ما وجه الاشارة الى البيت الثاني وهو
بعيد مع انه عقب انشاده وبهنا الى البيت الاول وهو القريب مع تقدمه قلت لعله راعى قرب الاول
من حيث انه المبحوث عنه وبعد الثاني لانه ذكر تنظيرا فتعين كونها ظرفا النصل بتقديره واي وقت
تصل براة وان كانت الظرفية ضعيفة ومفعولا به حذف عامله لكن لا على شريطة التفسير اي مهما تفعل ويكون
تصل وبدات بدل تفصيل من ذلك الفعل المحذوف قيل ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون مهما عبارة
عن المصدر فتكون في محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق اي وصل تصل سواء كان باخر سورة او
باخر اية من اي سورة او بدات بها فان ترك البسملة في براة مطلوبة وقول بعض شارحي الشاطبية
ان المراد وصلها باخر الانفال قصور ان كان مقصورا على الغالب واما ضمير تصلها فلك ان تعيده
على اسم مظهر قبله محذوفا كذا هو في نسختي بالنصب على الحالية مع ان الوجه جره على الوصفية اي
ومهما في براة تصلها او بدات بها كما حذف مرجعه والماخذ المعنى بحذف مرجع الضمير اراد ضمير تصلها
ذكر براة بيانا له وتفسيرا له اما على انه بدل منه اي من الضمير او على اضمار اعني وهذا ما عليه الفاسي ولك
ان تعيده على ما بعده فلا تقدر قبله وهو براة الملفوظ اما على انه بدل منه اي على ان براة الملفوظ بدل
من الضمير مثل رايته زيدا واللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ومفعول بدات محذوف كما هو محذوف في ذلك الوجه
فتامل او على ان الفعلين تصل وبدات تنازعاها واعمل الثاني على المختار متسعا فيه باسقاط الباء ووصل

الفعل

الفعل لان المراد البداءة بالشيء لا ابداؤه هذا ما عليه الجعبري واضمر الفضلة في الاول وان كان الفصيح في مثله
الحذف على حد قوله اذا كنت ترضاه ويرضاك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود من الضرب الثاني
من الطويل وبعده والغ احاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير افساد ذي عهد ولم يسم قائلهما ووجد
بخط العز الحاصر باسمها بلفظ غير هجران ذي ود وروايتنا اسلم من التكرار وان لم يعد ومثله ايطالا
لاختلافهما تعريفا وتنكيرا والوشاة جمع واش من قولهم وشى به الى السلطان وشيا ووشاية نم وسعى
والغ احاديث الوشاة عبارة عن عدم استماع كلامهم وجهارا بالكسر معناه عيانا والود المحبة وقد
استشهد بالبيت على جواز اضمار الفضلة المستغني عنها مع اول العاملين نحو ضربته وضربني زيد
وهو دليل ظاهر والجمهور والضمير في مثله يوجبون الحذف كما في قوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا لما
يلزم من الاضمار قبل الذكر في غير العمدة ولم يوجبه ابن مالك بل قال الحذف اولى والاتيان قليل مع فيها
ثلاثة اقوال اسم مطلقا حرف مطلقا اسم اذا تحركت عينها وحرف اذا سكنت والمختار انها اسم بدليل التنوين
في قولك معا فانه لحوقه علامة الاسمية ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وفي قراءة بعضهم وهو يحيى
ابن يعمر وطلحة هذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من فانه من علاماتها ايضا وتسكين عينه لغة تميم وربيعة
لا ضرورة اما غنم كعقل فابو حي من تغلب بن وائل واما ربيعة فربيعة الفرس بن نزار بن معد بن
عدنان ابو قبيلة وفي عقيل ربيعتان ربيعة بن عقيل وربيعة بن عامر وفي تميم ربيعتان الكبرى
وهي ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وتلقب بربيعة الجوع وربيعة الصغرى ابو ربيعة ايضا ابو حي من هوازن
وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو مجد نسبة الى امهم واقتصر في التسهيل على نسبة هذه اللغة الى
ربيعة نعم حكى صاحب المحكم انها لغة غنم والمرجع بينهما خلافا لسيبويه فانه لم يحفظ السكون فيها لغة فجعله
ضرورة فقال وقد جعلها الشاعر كهل حين اضطر فقال فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما اي
غبا حينا بعد حين والريش بكسر الراء اللباس الفاخر وقيل المال والخصب والمعاش ثم اذا كانت العين ساكنة فهي
مبني واذا كانت مفتوحة فقيل الفتحة بنائية وقيل اعرابية وهو الصحيح لاختلافها بالعامل واسميتها ح
اي حين اذ تسكن العين باقية وتانيث الضمير باعتبار انها لفظة او كلمة وقول النحاس انها ح حرف بالاجماع
مردود لثبوت القول باسميتها وقد فات المص الى ان عينها تسكن قبل الحركة وتكسر قبل السكون وتستعمل
مضافة فتكون ظرفا صالحا للزمان والمكان فلها حينئذ ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر
عن الذوات اذ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الذات نحو واسمعكم والثاني زمانه اي زمان الاجتماع نحو جئتك
مع العصر والثالث مرادف عند وعليه القراءة اي قراءة من معي بتنوين وكسر الميم اي هذا كائن من عندي
وحكاية سيبويه ذهبت من معه اي من عنده السابقات قيل وقد تكون بمعنى رابع وهو معنى بعد نحو ان مع
العسر يسرا الا ان اليسر لا يصاحب العسر وانما يكون بعده واجيب بان مع على بابها من المصاحبة والكلام
محمول على المبالغة في معاقبة العسر اليسر واتصاله به حتى كانهما اتصال المتقاربين ومفرده من الاضا
تنون وتكون حالا بمعنى مجتمعين نحو جاء زيد وعمرو معا وقد اختلف في حركتها فقال الخليل وسيبويه
هي اعرابية واللفظ ثنائي كما كان حالة الاضافة والالف بدل التنوين في الوقف حالة النصب
وقال يونس والاخفش هي كفتحة الصاد من عصا فليست باعراب وانما الاعراب مقدر في الالف
فهي مقصورة ثلاثية اللفظ رد اليها في الوقف لامها المحذوفة قال ابن مالك وهو الصحيح لقولهم الزيدان
معا والزيدون معا فيوقعونها في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة فيقال هم عدي ولو كان منقوصا
لقيل هم مع كما يقال هم يد واعترض بان مع ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قلت وقد جاءت ظرفا مخبرا به في
نحو قوله افيقوا بني حرب واهواؤنا معا هو صدر بيت من ابيات الحماسة عجزه وارحامنا موصولة لم تقضب

وهو من ثاني الطويل وقايله عند التبريزي جندل بن عمرو والافاقة الرجوع الى الحالة التي كان عليها بعد
اغماء او مرض اذا رجع الى الصحة ومن تومه استيقظ ومن سكره اذا صحا فمعنى افيقوا امر بترك ما هم
عليه من الغفلة وعدم الاستعداد شبه حالهم بالسكر والنوم وتركها بالصحو والتيقظ والعمل الافاقة والذ
اراه في نسخ المتن والشروح حرب بالراء والموحدة على انه حرب بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي وفي
الحماسة وشرحها للامام المرزوقي حزن بالزاي والنون والاهوا بالمد جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والواو
للحال اي والحال ان اهوانا متفقة غير متفرقة اي افيقوا في حال اجتماع اهوائنا قبل ان يتفرق فيتمكن العدو
والارحام جمع رحم بمعنى القرابة وموصولة من صلة الرحم ولم تقضب لم تقطع والقضب القطع ومنه تسلب
مقضب وقضيب والمعنى كونوا عما انتم عليه من اسباب التقاطع والتدابر قبل تفاقم الخطب واستفحال الشات
وقيل هي اي معا حال والخبر محذوف وذو الحال الضمير المستكن في ذلك الخبر اي وهوانا كاين مجتمعة قال
الشارح وعلى هذا فمتعلق معا محذوف ايضا اي واهوانا كاين في حال كونها معا وقد تكلف لا داعي له
وقيل انه تقدير كاين الخبر يغني عن تقدير كاين اخرى يتعلق بها معا اذ لا فرق بينهما الا في الخبرية والحالية
والحال خبر في المعنى وانت خبير ان الظرف اذا وقع حالا كان مستقرا كما اذا وقع خبرا فكيف لا يستدعي
تقدير متعلق اخر سوى ما قدر خبرا بل لو قدر متعلق معا حالا كاين الخبر لم يصلح ان يكون حالا لان
الظرف لغو ولو قدر مستقرا بانتقال الضمير من كاين الخبر اليه لم تبق كاين صالحة للخبرية لخلوها
وهي المشتقات عن ضمير المبتدا فتامل وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك فاذا قلت وهو خلاف
قول ثعلب فانه فرق بينهما فقال اذا قلت الزيدان جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين
فلا يشترط في جميعا اتحاد الوقت فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد ويوجد في بعض النسخ وعليها
المحشي بعد قوله انتهى وفيه نظر اي في قول ثعلب بالفرق نظر فانا لا نسلم ذلك بل معا وجميعا سوا
واسند هذا المنع الذي هو وجه النظر بقوله وقد عادل بينهما فاتى بهما في قرن من قال كنت ويحيى
كيد واحد ⁘ نرمي جميعا ونرامي معا ⁘ هو من ثاني السريع وبعده ⁘ يسرني الدهر اذا سره ⁘ وان اسينا
بالاذى اوجعا ⁘ حتى اذا ما الشيب في عارضي لاح وفي عارضه اسرعا ⁘ وشا وشاة طير بيننا ⁘ فكاد حبل
الوصل ان يقطعا ⁘ فلم يقم يحيى على وصله ⁘ ولم اقل خان ولا ضيعا ⁘ وقد اورد القالي لهذه
الابيات في اماليه خبرا فقال نشأ في قريش ناشئان رجل من بني مخزوم ورجل من بني جمح فبلغا في
الوداد ما لم يبلغ بالغ بحيث كان اذا روي احدهما فكان قد رويا جميعا ثم دخلت بينهما وحشة من
غير شيء يعرفانه فتغيرا فلما كانت ليلة من الليالي استيقظ المخزومي فتفكر فيما شجر بينهما وكان يقال له محمد والجمحي
يحيى فنزل من سطحه وخرج حتى دق على الجمحي بابه فاستخرجه فقال ما جاء بك هذه الساعة فقال جئتك لهذا
الذي حدث بيننا ما اصله فقال ما هو والله لا اعرف له اصلا فبكيا حتى كادا يصيحان ثم عاد كل واحد منهما
الى منزله فقال المخزومي هذه الابيات وقوله كنت ويحيى ينبغي ان يكون الواو واو مع لئلا يعطف على الضمير
المتصل بغير فاصل وبيدي تثنية يد واراد كيدي شخص واحد ونرامي بضم النون من المراماة وهي تعاطي
الرمي من الطرفين واسينا بضم اوله مضارع مجهول وكذا اوجعنا اي وان اساء بي الدهر اوجعه فحالانا
واحدة لانه ان سر بسروري غيره من حزنه والطين بضم المهملة وتشديد الموحدة جمع طابن بمعنى الفطن وسعى
بيننا ذو وافطان وجزه في افساد ذات البين قال الشارح انه قصد بانشاد هذا البيت ايراد وجه
النظر الذي اشار اليه في قول ثعلب فانه لا ينهض ردا عليه اصلا فتامل وتستعمل معا للجماعة فيقال جاء
القوم معا كما يستعمل للاثنين وانما يختلف التفسير فيفسر في الاول بما يدل على معنى الجماعة وفي الثاني
بما يدل على الاثنينية قال اذا حنت الاولى سجعن لها معا ⁘ هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره تذكرن

ذا البث الحزين ببثه ⁘ وقبله ⁘ وما وجد اظار ثلاث روايم ⁘ راين مجرا من حوار مصرعا ⁘ وقايلهما
متمم بن نويرة اليربوعي من قصيدة يرثي بها اخاه مالكا وقد تقدم الكلام على بيت منها في حرف
اللام على بيت منها في حرف اللام والاظار جمع ظير وقد استشهد الفارسي على ان الظير مونث بقوله ثلث
حيث ترك الهاء وعلى ان الظير قد يكون من الابل لانه يصف في البيت نوقا فقدت اولادها صغارا فاقبلت
على الحنين وقال المبرد في الكامل الاظار جمع ظير وهي الناقة تعطف على الحوار فتدره والروايم جمع روم من
رامت الناقة الحوار ترامه اذا تسممته والحوار ولد الناقة الصغير والبيت بالموحدة وتشديد المثلثة الحزن قال
تعالى انما اشكو بثي وحزني الى الله وقول الشارحين ان الاولى صفة لمحذوف اي الحمامة الاولى ومعنى حسب صوت
وسجعن مساعدة جميعا لتصويتها يقتضي ان البيت قبله ليس في وصف النوق وهذا خلاف ما نقلناه عن
الفارسي بما تصنع بسجعهن فان السجع للحمام قد يكون معناه مع تقابلت اصواتهن على طريقة واحدة و
يناسب كما هو سجع الحمام فتدبر ⁘ وقالت الخنساء ⁘ وافنى رجالي فبادوا معا ⁘ فاصبح قلبي بهم مستفزا ⁘
هو من اول المتقارب من قصيدة تقدم الكلام على ابيات منها في فصل اذ من حرف الالف وضمير افنى الدهر او الموت
وبادوا معا هلكوا جميعا فلم يبق منهم احد فاستعملت معا في جميع المذكر كما استعملها ذاك في جمع المونث ومستفز
ضبطه الشارح بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه وضبطه غيره بكسر الفاء على انه
اسم فاعل وفسره بغيره مطمين قال المحشي وفيه نظر لان عدم الاطمينان انما هو معنى الاستيفاز وما في البيت
هو الاستفزاز قال في الصحاح واستفزه الخوف اي استخفه وقعد مستوفزا اي غير مطمين واما ما في بعض
النسخ من انه بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استقر اي اصبح قلبي بسبب هلاكهم مستقرا لاني كنت اخشى عليهم
ولا على غيرهم فوقع ما خشيت ولم يبق الى الاضطراب فانه كما لا يلايم حسن المعنى لا يلايم روي ابيات القصيدة والاصل
ان لا يكون غدا كفاه متى على خمسة اوجه اسم استفهام للسوال عن الزمان نحو متى نصر الله ولا تختص بالمستقبل
بل تستعمل معه ومع الماضي واسم شرط وهو ظرف زمان عام كقوله متى اضع العمامة تعرفوني ⁘ عجز بيت لسحيم
صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا ⁘ متى اضع ⁘ وقد تقدم الكلام عليه في بحث غير وسيبويه انشد هذا الصدر
في الباب الخامس في تراجم الحذوف وبعد هذا البيت ⁘ فان مكاننا من حميري ⁘ مكان الليث من وسط العرين ⁘
والياء المشددة في حميري زايدة كما في احمري ودواري اي ان مكاننا من حمير وهو قبيلة من اليمن منها كانت الملوك
في العصر الاول ويحتمل ياء النسب بتقدير نسب اي فان مكاننا من نسب حميري والليث الاسد والعرين ماواه
الذي يالف اليه واسم مرادف للوسط بمعنى وحرف من او في وذلك لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي منه وقال
ساعده اخيل برقا متى حاب له زجل ⁘ صدر بيت من اول البسيط عجزه ⁘ اذا يفتر في برصاصره خلجا ⁘ واخيل بضم
الهمزة مضارع اخلت يقال اخلنا على الاصل واخلنا اي شمنا سحابة مخيلة للمطر وفي الصحاح واخلت فيه حالا
من الخير وتخولت فيه حالا اي رايت فيه مخيلة وحاب بالحاء قال في الصحاح معناه دان وفسره المص بقوله
اي من سحاب حاب اي ثقيل المشي له تصويت قال الشارح ولم اقف عليه ولعل المص تلمح اسم فاعل من حبي الرجل مشى
على يديه وبطنه فان الحابي بهذا المعنى ثقيل المشي لكن ثم فسره به والزجل بزاي وجيم مفتوحتين الصوت وسحاب
زجل ككتف ذو رعد وهو معنى قول المص له تصويت واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في
اي في كمي وقال غيره بمعنى وسط اي وسط كمي وكذلك اختلفوا في قول ابي ذويب يصف السحاب ⁘ شربن بماء البحر
ثم ترفعت ⁘ متى لجج خضر لهن نئيج ⁘ وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف الباء الموحدة فراجعه موفقا ان شئت
وقد زعم بعضهم ان السحاب في بعض الاماكن يدنو من البحر الملح فيمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون
له صوت شديد مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فلطف ذلك وتجذب باذن الله في زمن صعودها وترفعها
ثم تمطر حيث شاء الله وقد تلمح ذلك من قال معتذرا عن هدية ارسل بها الى مخدوم له ⁘ كالبحر يمطره السحاب وماله

فنجيل عليه لانه من مايه فنجيل متى وبمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط منذ بضم الميم والذال المعجمة بينهما
نون ساكنة ويقال منذ بكسر الميم ومذ بضم الميم وسكون الذال ويقال مذ بضمهما ومذ بكسر الميم وضم الذال
لهما ثلاث حالات احداها ان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان فيكونان ظرفين وهو قول لبعض البصريين
وبناوهما عندهم لتضمنها معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تارة تخرجها بمعنى الحد المضاف الى
الزمان مضمنا معنى من والصحيح الذي عليه الجمهور انهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا بان كان ظرفا معمولا
لفعل ويكون معرفة دالا على وقت معلوم وبمعنى في ان كان الزمان حاضرا ولا يكون الا معرفة قال الاندلسي وهذا
تقريب والا فمذ تقتضي ابتداء الغاية ولا تقتضي في وبمعنى من والى جميعا ان كان الزمان معدودا ولا يكون مع
الا نكرة نحو ما رايته مذ يوم الخميس او مذ يومنا او مذ عامنا او منذ ثلاثة ايام واكثر العرب وعامتهم على وجوب
جرهما للحاضر اي اذا دخل مذ ومنذ الزمان الحاضر فالاكثر على جره وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه بها اذا كان
المجرور ماضيا وعزا ابو حيان في ارتشاف الجر بها الراجح الى عامر والرفع الى هوازن وسليم وعلى ترجيح رفع مذ
الماضي على جره والرفع لتميم واسد والجر لمزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس كذا في الارتشاف
ايضا ولا يخفى ما في قوله رفع مذ الماضي من التجوز اذ لا دخل لمذ في رفع ما بعدها وسياتيك بيان اعرابه انشاء الله تعالى
ومن الكثير في منذ الذي هو الجر بها مع الماضي قوله ٭ وربع عفت اثاره منذ ازمان ٭ هو عجز بيت مصرع لامرئ القيس
صدره ٭ قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ٭ من قصيدة طولى من الضرب الاول من الطويل وقفا قيل من خطاب الواحد بصيغة
الاثنين مراد به التاكيد كانه قيل قف قف وقيل الالف فيه بدل من نون التاكيد الخفيفة واصله قفن اجرى الوصل
مجرى الوقف وعرفان بكسر المهملة قال الجلال مصدر بمعنى المعرفة وقال الشارح لم اقف فيه على غير صاحب القاموس
وعرفان كعثمان معمد مشهورة ومراده انه لم يقف في معناه غير اسم حدث الا على هذا القول والربع المنزل وعفت
درست والاثار بالمد جمع اثر وروي ورسم عفت اياته اي علاماته جمع اية ووزنها فعلة بالتحريك وهي في الاصل اوية
عند من قال الات بابه طريت اكثر من باب حيت وقال الفرا وزنها فاعلة وحذفت لامها تخفيفا وازمان جمع زمن
بفتحتين ومن القليل في مذ وهو الجر بها مع الماضي قوله ٭ اقوين مذ حجج ومذ دهر ٭ هذا عجز بيت مصرع من
خامس الكامل وصدره ٭ لمن الديار بقنة الحجر ٭ وهو مطلع قصيدة لزهير بن ابي سلمى يمدح بها هرم بن سنان وبعده
٭ لعب الزمان بها وغيرها ٭ بعدي سوافي المور والقطر ٭ قفرا بمندفع النحائت من ٭ ضفوى اولات الضال والسدر ٭
٭ دع ذا وعد القول في هرم ٭ خير البداة وسيد الحضر ٭ وهي طولى ذكر الجاحظ في كتاب البيان ان المهدي قال
لرجل من ولد عبد الرحمن بن سمرة انشدني قصيدة ابن زهير التي اولها لمن الديار بقنة الحجر فقال فيه مثل
هذا وفي الغرر لوكيع حدث ابو الحسن المدايني دخلت بنت لزهير بن ابي سلمى على عايشة وعندها بنت لهرم بن سنان
فقالت بنت هرم بيتعان بنت زهير من انت قالت بنت زهير قالت اوما اعطا ابي اباك ما اغناكم قالت ان اباك
اعطى ابي ما فنى وان ابي اعطى اباك ما بقي وانشدت بنت زهير ٭ وانما نا عطيتني من الغنى حمدت الذي اعطاك
من ثمن الشكر ٭ وان يفنى ما تعطيه في اليوم او غد ٭ فان الذي اعطيك يبقى على الدهر ٭ ونقل البطليوسي وغيره
ان هذا البيت والبيتين بعده ليست لزهير وروي ان الرشيد قال المفضل كيف بدا زهير بقوله دع ذا
وعد القول في هرم ولم يتقدم قبل ذلك شي ينصرف عنه فقال المفضل قد جرت عادة الشعرا ان يقدموا قبل
المديح نسيبا ووصف ابل وركوب فلوات ونحو ذلك وكان زهير اهم بذلك ثم قال لنفسه دع هذا الذي هممت
به مما جرت به العادة واصرف القول الى مدح هرم فهو الى فاستحسن الرشيد قوله وكان حماد الراوية حاضرا
فقال يا امير المومنين ليس هذا اول الشعر ولكن قبله لمن الديار بقنة الحجر وذكر الابيات الثلاثة فالتفت الرشيد
الى المفضل وقال الم تقل انه دع ذا اول الشعر فقال ما سمعت هذه الزيادة الا يومي هذا ويوشك
ان تكون مصنوعة فقال الرشيد لحماد اصدقني فقال يا امير المومنين انا زدت هذه الابيات فقال الرشيد

من اراد الثقة والرواية الصحيحة فعليه بالمفضل ومن اراد الاستكثار والتوسع فعليه بحماد وفي بعض شروح ابيات
الجمل زعم بعض النقلة ان هذا البيت اي بيت المطلع ليس لزهير لانه لم يعرف في بلاد العرب موضع يقال له
الحجر بالالف واللام وانما هو حجر وهو قصبة اليمامة اسم علم لا يدخله الالف واللام وهو يريد سقوطها
على حد قوله يا ليت ام العمر كانت صاحبي والقنة بضم القاف وتشديد النون ما علا من الجبل والحجر بكسر الحاء وسكون
الجيم منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى واقوين خلون من سكانها وحجج جمع حجة بكسر الاول منهما وهي
السنين والسوافي بالسين المهملة وبالفا جمع سافية وهي الريح من سفت الرياح التراب تسفيه ذرته وحملته والمور
بضم الميم واخره را قال في القاموس الغبار المتردد والتراب تثيره الريح والقطر المطر والمندفع حيث يندفع الما
والنحائت بالنون والحا المهملة بعدها الف ممدودة ثم مثناة فوقية موضع وضفوى بالضاد والفا كسكرى موضع
بارض غطفان والضال بالمعجمة وتخفيف اللام السدر البري فعطف السدر عليه من عطف العام على الخاص والبداة
بضم الموحدة اهل البادية والحضر بفتح المهملة وسكون المعجمة اهل الحاضرة الحالة الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو
ما رايته مذ يوم الخميس ومذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسي هما مبتدان وما بعدهما خبر واختار ذلك
واختار ذلك ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين وعزاه الرضي لجمهور البصريين وقد استشكل
الشارح هذا الاختيار مع عده لمذ ومنذ في الظروف اذ كونهما مبتداين ينافي كونهما ظرفين قال ولم اعثر على
جواب مع شدة البحث عنه واجيب بان لا منافاة لجواز كونهما ظرفين متصرفين فيقعان مبتداين والقول
بتصرفهما مبنيتين في النفس شي منه وقد استشكل الابتدائية بانه يلزم الرجب لتقديم هذا المبتدا وهلا جاز يوما
مذ كما تقول يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروها مجراها خافضة في لزوم دخولها على اسم الزمان وفي جعلها
الرا نعت بجوز ظاهر ومعناها الامد ان كان اي الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا فمعنى ما رايته مذ
يومنا او مذ يومان امد انتفاء روبتي اياه يومنا او يومان ومعنى ما رايته مذ يوم الخميس اول مدة انتفاء الروية
يوم الخميس وقال الاخفش والزجاج والزجاجي هما ظرفان يخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى
ما لقيته مذ يومان وبيني وبين لقايه يومان ولا خفا فيه من التعسف اما من جهة المعنى فظاهر لانهما اذا اعتبرا
ظرفين مخبرا بهما ومعناهما ما عرفت فهناك اخبار عن يومين او عن يوم الخميس بانهما مدة عدم اللقي وانه اولها فمن
اين ياتي ان معناهما بين وبين مضافين والحق ان ما ذكروه من المعنى يتاتى على انه حاصل المعنى فيما اذا كان الزمان
معدودا او حاضرا اما اذا كان ماضيا فقيد قطعا كما يشهد به الذوق السليم واما من جهة اللفظ فلان يومان نكرة
ولا مصحح لها فلا يستقيم الابتدا بها وتقديم الخبر الظرف عليها لا يكون مصححا لانه ليس ظرفا للمبتدا والا كان زيدا
عليه كما في قولهم في رمضان جمات لكن جميع المدة ليس زايدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفا اللقي يومان بل
المراد انه اذا قيل ما رايته مذ يومان او مذ يوم الخميس فالكلام عند الفريقين جملتان لا محل لهما من الاعراب اما الاولى
فلظهور انها مستانفة واما الثانية فلانها اخرجت مخرج الجواب بسوال تقديره عند من قال ما امده وما اوله وقد
وعند من قال يخبر بهما ما بينك وبين لقايه وقال الرضي قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك
اذا صرحت بتغيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان ولان الثانية مرتبطة بالاولى ممتزجة معها اتيد
لبسها فصارتا كالجملة الواحدة وقال السيرافي هي في موضع نصب على الحال اي ما رايته متقدما قال المصنف
وليس بشي لعدم الرابط قال الشارح في شرح التسهيل بل هو شي لان المعنى بيني وبين لقايه يومان فالرابط
موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا وقال اكثر الكوفيين هما ظرفان مضافان لجملة فعلية حذف فعلها
وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان ومذ كان يوم الخميس واختاره السهيلي وابن مالك فالكلام على رايهم واحد
مشتمل على جملتين وانما اختار ابن مالك هذا الوجه على ما قبله لان حملها على ما ثبت من استعمالها ظرفين في قولهم
ما رايته مذ خلقه الله والحمل على ما ثبت استعماله اولى لانه رجوع بالمختلف فيه الى المتفق عليه ولان الظاهر

كون الجملة واحدة لا جملتين وقال بعض الكوفيين الاسم المرفوع الذي يليهما جر لمحذوف اي ما رايت من الزمان الذي هو يومان او من الزمن الذي هو يوم الخميس بناء على منذ مركبة من كلمتين من الجارة وذو الطائية كانهم ابدلوا كسرة من ضمة ليسهل الانتقال منها الى الذال المضمومة مع كون الحاجز غير حصين وحذفوا واو ذو تخفيفا كما حذفوا لذلك نون منذ فقال مذ وهذا القول عزاه الرضي الى الفراء قال وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعضهم منذ مركبة من العلم في ابتداء الغاية واذ الذي هو للزمان الماضي لانهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة وقد وجدنا يعني الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لنظر اللفظها ثم حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنتين وحركوا الذال لدفع محذور التقاء الساكنين وجعلوا الحركة ضمة تشبيها لها بالغايات المتمكنة في الاصل بعد التصرف فيه ثم ضموا الميم اتباعا وجوزوا التخفيف بحذف النون منه ايضا فعاد سكون الذال الاصلي لفوات موجب التحريك فالمرفوع بعده على هذا القول فاعل فعل محذوف تقديره في منذ يوم الجمعة منذ مضى يوم الجمعة اي اذ مضى اي من وقت مضى يوم الجمعة قال الرضي واثر التكليف على هذين المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة عند هؤلاء مركبة اذ يتعذر التاويلات المذكوران بل يكون حرفا موافقا اللفظ للفظ هذا المركب ولان الملجي الى دعوى هذا التركيب انهم راوا ان كلمة منذ تفيد تحديد زمان مذكور وتعيينه وتحديد الزمان يحصل بذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمن التكلم نحو منذ يومان ومذ سنتنا ومذ زيد قايم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم او بذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذلك الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه ما هو بعده نحو منذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ يوم قام زيد فانك تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام الحالة الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية والاسمية فالفعلية ان كان فعلها ماضيا فهما لاول المدة وان كان مضارعا فان كان حالا فهما لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهما لاول المدة ايضا ولا يكون مستقبلا لشبهة التركيب من اذ المختصة بالماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف قال الرضي والاصح جوازه لان يقوم كما قلنا حال وحكاية حال واما الاسمية فان كانت اسمية الجزءين فالمعنى فيها جميع المدة قال الرضي ولا اعلمها بهذا القيد تستعمل اول المدة وان كان جزؤها الثاني فعلا فحكمها حكم الفعلية كقوله ٭ ما زال مذ عقدت يداه ازاره ٭ صدر بيت من ثاني الكامل الا ان ضربه زوحف بالاضمار وتمامه قسما فادرك خمسة الاشبار وهو من ابيات للفرزدق قالها في يزيد بن المهلب بن ابي صفرة امير العراق ثم خراسان لسليمان بن عبد الملك وبعده ٭ يدني كتايب من كتايب تلتقي ٭ في ظل معترك العجاج مثار ٭ كذا انشد المصراع الثاني المحشي وانشد الجلال بلفظ للطعن يوم تجاول وغوار والازار بكسر اوله الملحفة ويونث كالمئزر وسما ارتفع وادرك لحق وخبر ما زال قوله يدني البيت بعده ففيه عيب التضمين اي يقرب بعضها من بعض والخوافق الرايات تخفق وتضطرب وتلتقي تجتمع ومعتبط بالعين والطاء المهملتين على صيغة اسم المفعول الموضع الذي لم يقاتل عليه ولا اثير فيه غبار قيل من قولك اعتبطت الارض اذا حفرت فيها حفرة ولم تحفر قبل وهو صفة محذوف اي مكان والمثار المرتفع يقال ثار الغبار ارتفع واثاره رفعه والكتايب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة الجيش يقال كتب فلان الكتايب اي عباها كتيبة كتيبة وتكتب بنو فلان اذا تجمعوا ومنه كتيب الرمل للمجتمع منه والكتاب لما جمعت حروفه بايل وغيرها والمعترك موضع المعركة والغبار ومثار صفة له على زيادة ال والتجاول بالجيم جولان الفيئتين في القتال والغوار بالكسر المغاورة يصف يزيد بانه من حين عقدت يداه ازاره اي من حين استقل بنفسه وبلغ مبلغ الرجال اميرا يقود الجيش ويقاتل في الامكنة التي لم يقاتل فيها احد قبله ولا اثار لها غبار احتى اثاره هو قوله فادرك خمسة الاشبار قال بعض شراح ابيات الجمل يقال للرجل

يدني خوافق من خوافق تلتقي ٭ في ظل معتبط الغبار مثار ٭ وي نسخة صح

الكامل الذي قد بلغ الغاية في الفضايل ادرك خمسة الاشبار فهو مثل كانهم قالوا الكامل ذلك لانه اذا بلغ خمسة الاشبار تخيلوا فيه الخير او الشر وقال الا اعلم هذا باطل لا يعرف وانما اراد الشاعر انه منذ ترعرع وانتهى قده الى خمسة اشبار وهي ثلث قامة الرجل توسم فيه الخير وتبينت فيه النجابة والفضل ولذا قال مذ عقدت يداه ازاره فسما لان الطفل الصغير جدا لا يأتزر ولا يحسن عقد ازاره ان حاوله فسما معناه نما جسمه واشتد وقال ابن يسعون في شرح شواهد الايضاح الازار هنا قيل على حقيقته اي لم يزل من حين بلغ من السن الى ان احسن عقد الازار اميرا كتايب وحامل عوامل وقواضب وقيل كنى بعقد الازار عن شده لما يحتوي عليه من كما المجد قال والاول اصح وقيل اراد بخمسة الاشبار طول السيف لانه منتهى طوله في الاكثر وقيل اراد بها السيف نفسه لانه الاغلب في السيوف الموصوف بالكمال ومعنى ادركه للسيف تاهله للمجالدة به وقال البطليوسي معنى سما ارتفع وشب ومعنى ادرك خمسة الاشبار ايفع وتجاوز حد الصبي لان الفلاسفة زعموا ان المولود اذا ولد لتمام مدة الحمل ولم تعترض آفة في الرحم كان قده ثمانية اشبار من شبر نفسه فاذا تجاوز الصبي اربعة اشبار فقد اخذ في الترقي الى غاية الكمال وقال ابن دريد غلام خماسي اي قد ايفع وقيل اراد الخيزران التي كان الخلفا يحملونها بايديهم وقيل هي عبارة عن خلال المجد الخمسة العقل والعفة والعدل والشجاعة والوفاء كانت معروفة عندهم بهذا العدد وزعم كثيرا ان معنى البيت لم يزل منذ نشا مهيبا فايزا بالاماني حتى مات فاقبر في لحد هو خمسة اشبار وهو كما قال الجلال بعيد من المعنى المقصود وقد استشهد المص بعجزه في توضيحه على جواز الثلاثة الاثواب والخمسة الغلمان بالاضافة على ما ذهب اليه الكوفيون والمختار ان العدد اذا اضيف الى ما فيه ال جرد المضاف منها وقوله ٭ وما زلت ابغي المال مذ انا يافع ٭ هو صدر بيت للاعشى ميمون عجزه وليدا وكهلا حين شبت وامردا وهو من ثاني الطويل واليافع الغلام راهق العشرين يقال ايفع الغلام وايفع فهو يافع لا موفع كذا في القاموس ولم يحك الجوهري يفع بدون الف وانما قال ايفع الغلام او يفع فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر ومثله احب الغلام فهو محبوب ولا يقال محب وقال الجلال اليافع الغلام الذي قارب الحلم والوليد الصبي والكهل من وخطه المشيب جاوز الثلثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين والامرد من ليس في وجهه شعر من تمريد الغصن وهو تجريده من ورقه وانتصاب وليدا وما عطف عليه على الحال من فاعل ابغي وحذف حرف العطف من حين شبت ضرورة وحسن عطفه على الحال كونها في حكم الظرف والمعنى وما زلت طالبا للمال في جميع اطواري التي تقلبت عليها والمشهور انهما ظرفان مضافان فقيل الى الجملة نفسها وهو مذهب س والفارسي والسيرافي وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وهو مختار ابن الحاجب في كافيته وكذا الحكم اذا وقع بعدها المصدر وان ومعمولاها فيقدر زمان مضاف اليهما وقيل مبتدا لا ظرفان فهذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قيل قبله كما قد يتوهم وهذا ما ذهب اليه ابو الحسن واختاره ابن السراج وابن عصفور فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هذا الخبر اذ لا يخبر بمضمون الجملة عن الزمان واصل مذ مطلقا منذ بدليل رجوعهم الى الضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا كما هو الاصل في التقاء الساكنين وفي الرجوع اليه رجوع الى الاصل وفي شرح الحاجبية لنجم الايمة ان تحريك ذال مذ بالضم في نحو مذ اليوم وان كان اكثر من الكسر استثقالا للخروج اليه من الضم وانا ارتكبوه حينا ما ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن قال نجم الايمة وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة عوبر فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله ويحتمل ان يكون الضم للاتباع كما عرفت لا لانه فرع منذ وقال ابن الدهان مذ ثلاثية الاصل والمحذوف منها اللام وهي اما واو او ياء فلو صغرته او كسرته بعد التسمية به لقلت مذيا ومذاء واصلها مذيو

ومذني وامدا و وامذى وقال ابن ملكون هو شيخ الشلوبين واحد نحاة الاندلس قال التفتطي قريب من زمانتا اخذ
عنه ائمة هذا الشان الموجودون في وقتنا هذا وكان نحويا فاضلا خبيرا بهذا الشان هما اصلان مستقلان لانه لا
يتصرف في الحرف ولا شبهة من الاسماء الغير المتمكنة ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وهي حروف وقط
وهي من شبه الحرف ان نقل التضعيف هو الكامل على ذلك فالقياس عليه قياس مع الفارق وقال المالقي اذا
كانت مفاسبا فاصلها منه لان الاسماء تتصرف فيها او حرف فهي اصل لما عرفت

النون المفردة تاتي على اربعة اوجه احدها نون التوكيد وهي خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة الا بعد الف
الاثنين والف الفصل فمكسورة تشبيها لها بنون المضارع في التثنية قيل لا يتاتى هذا التقسيم هنا لان
المقسم النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال اراد المفردة خطا وقول المحشي يراد المفردة
عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متنا ولة لهما يقتضي انه قول غير ما صدر باللهم وليس الا عينه فتامل
وجهه وقد اجتمعتا اي الخفيفة والثقيلة في قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين وهما اصلان عند
البصريين لما تقدم من الحرف لا يتصرف فيه وقال الكوفيون الثقيلة اصل الخفيفة لان مضعف
الحرف قد تعرف فيه بالتخفيف ورد بان الخفيفة احكاما تخصها كقلبها الفا وغيره فلا يكون فرعا
وفيه نظر ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ ولهذا اكد بها سبحانه لكونه احب
اليهما من كونها صاغرا اذ من شان العاشق ان لا يهوى صغار معشوقه الا لمصلحة وكان مبنيا على ما اشتهر
من ان كثرة المباني تدل على كثرة المعاني والقضية اكثرية لا كلية ويختصان بالفعل فلا يؤكد بهما الاسم
واما قوله اقايلن احضروا الشهود فضرورة سوغها وسهلها شبه الوصف بمعنى اسم الفاعل بالفعل معنى
المضارع لا سيما وقد وقع بعد اداة الاستفهام وهذا كما شبه به ايضا في لحوق نون الوقاية في قوله
وليس حاملني الا ابن حماله والبيت من مجزو الرجز وقبله اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا
وقايله عند المحشي تبعا للعيني رؤبة بن العجاج وعزاه السكري لرجل من هذيل لكن اورده بلفظ اقايلون ولا
شاهد فيه واريت اصله ارايت فحذفت منه الهمزة تخفيفا كما في قوله صاح هل ريت او سمعت براع رد
في الضرع ما قرى في الحلاب والاملود بضم الهمزة الناعم اللين والمرجل بالراء والجيم المفتوحة الذي شعره
بين الجعودة والسبوطة وقيل معناه المزين من رجلت شعره سرحته وقيل هو بالحاء المهملة والمعنى
انجاءت هذه المراة بثيابه بتزوجها مرجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم اتامرين باحضار الشهود
لعقد نكاحها ام تنكر عليه ذلك قيل لا نسلم ان في قوله اقايلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقايل انا
فحذفت همزة انا اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا نعم لا يتاتى هذا الاحتمال في قوله اشاهرن بعدنا السيوفا ثم
ان هاهنا بحثا وهو ان اسم الفاعل اذا اتصلت به احدى هذه النون هل هو مبني لشبهه بالفعل الامر فاذا قعد
الانفعال بهذه النون بلا شرط بخلاف المضارع فانه شرطا قال الشارح هذا مما امر فيه نصا ولكن سمعت شيخنا
ينشد البيت الذي اورده المصنف بضم اللام من اقايلن ولم اقف على ذلك في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية
فيه على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند الحاق هذه النون به لكن يستبلح لم اعرب مع قيام المقتضي وقال
المحشي انما دخل النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فيبقى على الاصل مع ان الحركة
البنائية يلحق له هذه النون به واختلف في المضارع اذا اتصلت به النونات فقيل هو معرب واعرابه تقديري وقيل
مبني الا اذا اسند الى الضمائر البارزة فمعرب لانها وان حذفت فهي ثابتة تقديرا فالفصل محقق معها فينتفي التركيب
فينتفي البناء ويؤكدهما اي بنون التوكيد مطلقا جوازا صيغ الامر مطلقا ولو كان دعاء كقوله فانزلن سكينة علينا
هو من مشطور الرجز وقايله عبدالله بن رواحة الانصاري الصحابي وقد تقدم في فصل اذا الكلام على بيت لخ

من رجزه هذا والسكينة بفتح المهملة والكاف مخففة وبالكسر مع تشديدها الطمانينة وقد قرئ بهما الا
صيغة افعل في التعجب فانه لا يؤكد بها لان معناه معنى الفعل الماضي فاحسن بزيد في معنى ما احسن زيدا فهو
خال من الطلب معنى وشذ قوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة فاحر به من طول فقر واحريا هذا عجز بيت من الطويل صدره
ولم يسم قائله ورواية الصحاح ومستخلف بدل مستبدل وغضبى كسكرى قال الجوهري
اسم لمائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الالف واللام وحكم صاحب القاموس بان ذلك تصحيف منه
وان الصواب غضيي بالمثناة التحتية وان غضبى اي بالموحدة كسكرى اسم فرس لخيري بن الحصين والصريمة مصغر
صرمة بكسر الصاد المهملة القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشرين
الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة كذا في القاموس واحر به بحاء مهملة وراء قال في القاموس والحرا
الخليق ومنه بالحرا ان يكون ذاك وانه لحري بذاك وحري كغني والاول لا يثنى ولا يجمع وانه لحري ان يفعل والحراه
واحر به وما احرا به ما احذره قال في الصحاح ويحدث الرجل الرجل فيقول بالحرى ان يكون كذا وهذا الامر محراه
اي مظنة مثل محجاة وما احره مثل ما احجاه وما احراه مثل ما اجدره وان احر به مثل اجدر به وعلى ذلك فاحريا
بمثناة تحتية بعدها الف هي بدل عن نون التوكيد الخفيفة ورواه صاحب المحكم وابن السكيت في اصلاح واحربا
بالموحدة فيكون كما قال السيرافي في معجمات قولهم حرب الرجل اذا ذهب ماله واذا قال المص ولم يذكر في الصحاح
حرب بالكسر الا بمعنى اشتد غضبه واما حرب بمعنى اخذ ماله فبالفتح والذي في القاموس وحربه حربا كطلبه
طلبا سلب ماله فهو محروب وحريب لكن مثله لا يبنى منه فعل التعجب الا شذوذا والتوهم في كلام المص ان غضبي
غضبى بالموحدة من روى حربا بالمثناة التحتية ومن روى احربا بالموحدة ولا يؤكد بها الماضي اي في حالة من الحالات وانشد
قوله دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا هو من اول الكامل ولا يعرف قايله وكاف الخطاب
فيه مكسورة والمتيم من ذلله الحب وعبده المحبوب والصبابة بالفتح رقة الشوق وحرارته والجانح المايل من جنح
يجنح اذا مال قال تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها وفي البيت شاهد ثان على ايلاء لولا ضمير الجر على حذفه سوت
نكره لاجتماع شروطه والذي سهله انه بمعنى افعل اي سهل توكيده ما فيه من معنى الطلب لانه دعاء فعومل
معاملة الامر وكان الاولى ان يقول بمعنى التفعل لرفع دام الظاهر ولعله لم يرد خصوص صيغة افعل فكانه
قال بمعنى الامر واما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بها لعدم معنى الطلب فيه كالماضي لان الطلب انما يتعلق بما
لا يقع وان كان مستقبلا اكد بها وجوبا في نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فيما اذا كان المقسم عليه مستقبلا مثبتا
غير مقدم ولا منفصلا من لام فان قلت قد لا يكون في المقسم عليه طلب ولا للمقسم فيه غرض ومع ذلك تدخله
النون نحو قولك من اتى كبيرة والله ليعاقبن قلت هو محمول على ما فيه طلب وهو الغالب اولان المقسم عليه مطلوب
من جهة ان المقسم لاجله وقريبا من الوجوب بعد اما المركبة من ان الشرطية وما الزايدة في نحو واما ينزغنك وكلام
يقتضي انه لا يؤكد بها بعد حيثما واذ ما وكلام س بخلافه وفي شرح الحاجبية للرضي انها تلحق بعد كل اداة شرط جاء
بعدها ما الزايدة سواء جزمت كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايا ما تفعلن واينما تكونن او كانت لا تجزم
كاذا ما وحيثما فان قلت ما ذا اراد بالقرب من الوجوب قلت استعماله كثيرا بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا وذهب
الزجاج وشيخه ابا العباس الى الوجوب التاكيد ثم قال الشارح في شرح التسهيل ويرده كثرة السماع بذلك اي بترك
التاكيد فقد سمع به امثلة منها قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وقوله
فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وحملا على ذلك الضرورة ودعواه كثرة السماع بذلك ينافيها تصريح القوم
بان العثور على ترك التاكيد ههنا نادر وذكر ابن جني انه قرئ فاما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع وهي قراءة طلحة وابي
جعفر وشيبة وقرا الجمهور فاما ترين بنون مفتوحة مشددة قبلها ياء مكسورة على حد قوله لم يوفون بالجار في اهمال
الجازم وهذا بعض بيت تقدم انشاده تماما في الكلام على لم من حرف اللام ومر الكلام عليه فيها شذوذا وان ترك نون

واما تخافن حر

التأكيد واثبات نون الرفع مع الجازم الان الثاني دخل في الشذوذ من الاول واكد بها جوازا كثيرا بعد ما
كان طلبا او دخلته اداة الطلب سواء كان طلبا لوجه كالامر والعرض والتحضيض والتمني والترجي ام عدمه
كالنهي نحو ولا تحسبن الله غافلا ام كان سواء لا عن حصول الفعل كما في الاستفهام ولا يختص بالهمزة وهل بل جميع ادواته
سواء اسمية كانت او حرفية خلافا لمن خصه بالحرفية وجوازا قليلا في مواضع كقولهم في المثل ومن عضة ما ينبتن
شكيرها هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره ، اذا مات منهم ميت شرق ابنه ولم يسم قايله ولا منافاة بين كونه مثلا
وكونه عجز بيت والعضة بكسر العين المهملة واحدة العضاة وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة قال
ابن يعيش ما ينبت حول الشجرة من اصلها وقال في القاموس ما ينبت في اصول الشجر الكبار ومعنى المثل ان كان له
اصل في شيء كان امارة على حصوله واراد بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزايدة التي ليست مسبوقة
برب نحو قولهم بعين ما اربنك يقال لمن يخفي عليك امرا او حيلة وانت تنظر ذلك والمعنى اني اراك بعين بصيرة
وقولهم بجهد ما يبلغن لمن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة قال البدر بن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل انه
لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام ولا يخفى ان ما هذه
جايزة الحذف من حيث ذاتها وانما لزمت لعارض المثل كما يقال هي جايزة الحذف في واما تخافن مع انها لازمة في
التنزيل فان تقدمها رب لم يؤكد الفعل بعدها الا نادرا كقوله ، ربما اوفيت في علم ، ترفعن ثوبي شمالات ، لان رب
يصير الفعل بعدها ماضي المعنى الحصي وقال س زعم يونس انهم يقولون ربما تقولن ذلك ثم قال ان ترك النون
اكثر واجود وهو يقتضي ان اثباتها كثير جيد وقالوا الكثير ما تفعلن حملا على قليلا ما تفعلن حمل الضد على الضد قال
الشاعر ، قليلا به ما يحمدنك وارث ، وقول الشارح ولا ادري الوجه الذي بين كون ما زايدة اذ يحتمل ان تكون نافية
في ما يتبين شكيرها ومصدرية في ما يحمدنك اي قليلا يحمد الوارث اياك قيل عليه الوجه انه مثل لم يستعمل الا بمعنى
الاثبات دون النفي والامثال لا يجري فيها التغيير وقول المص كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ما في ما يحمدنك لو
كانت مصدرية لارتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه بيحمدنك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولدخلت
النون في موضع لا تدخل فيه الا في الندرة وقد بقي على المص بيان ما هو اقل من القليل وهو لحوقها بعد لم واداة
شرط مجردة من ما كقوله ، يحسبه الجاهل ما لم يعلما ، وقوله ، من تثقفن منهم فليس بآيب ، ابدا وقتل بني قتيبة شافي
وقد يلحق اختيارا جواب الشرط اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله ، فمهما تشا منهم فزارة يعطكم
ومهما تشا فزارة تمنعا ، لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما تلحق المضارع خاليا من كل ما ذكر قال س يجوز في الضرورة
انت تفعلن قال ، ليت شعري واشعرن اذا ما ، قربوها منشورة ودعيت ، واما الحوقها المضارع المنفي
بلا متصلة فقد صحح ابن مالك انه جايز كالنهي وهو قياس عند ابن جني وجماعة وعليه حملوا قوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والجمهور يخصون ذلك بالندور والضرورة وتاولوا الاية
بما عرفت في بحث لا الناهية وقد يلحق المنفي بلا منفصلة كما في قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها الثاني من اوجه
النون المفردة التنوين وهو في الاصل مصدر نونت وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو نون زايدة
على اصل الكلمة تلحق الاخر لغير توكيد اي حركته ولو مقدرة زاد الحديثي ولا تكون جزءا غيرها احترازا عن نحو
احمد انطلق ولا حاجة الى ذلك لان المراد بلحوقها الاخر تبعيتها له اما بمعنى انها لازمة للاخر حركته اي لحركة
اخره وبمعنى عدم امكان التلفظ بها بدونها والنون فيما ذكر ليست كذلك فهي لم تدخل لتخرج بقيد وقد
استفيد من ذلك ان التنوين بعد الحركة ولذلك لم يجعل له صورة في الرسم في حالتي الرفع والجر لان الرسم مبني
على ما تلفظ به في الوقف والتنوين يسقط فيه فيهما بسقوط الحركة ورسم في حالة النصب بالالف لانه
يقلب الفا فيها فخرج نون حسن لانها اصل والتنوين لا يكون الا زايدا ونون ضيفن لانها متحركة وان كانت
زايدة والتنوين لا يكون الا ساكنا وقد يحرك بعارض والضيفن قال الجوهري من يجيء مع الضيف وفي القاموس

من يجيء معه متطفلا ووزنه فعلن لا فيعل ونون منكسر وانكسر لانها غير اخر وان كانت زايدة ساكنة
وكا نحو قد ان يقول لانها لا تلحق الاخر لان المفيد المحترز وهو لحوق الاخر ونون نحو لنسفعا اي ونون
التوكيد الخفيفة لانها للتوكيد وان كانت ساكنة زايدة تلحق الاخر واقسامه اي اقسام التنوين خمسة
تنوين التمكين في الاسمية ومعناه كون الاسم معربا وهو اللاحق للاسم المعرب المتصرف اعلاما ببقائه
على اصله من الاعراب والصرف وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف وهذا مذهب س
وقيل انه زيادة هذا التنوين للفرق بين المنصرف وغيره وقيل للفرق بين المفرد والمضاف وقيل بين
الاسم والفعل ويسمى تنوين الامكنية ايضا لدلالته على امكنية الكلمة اي كونها لم تشبه الحرف ولا الفعل والامكنية
نسبة الى الامكن وهو افعل تفضيل من المتمكن وبناؤه منه شاذ قاله شارح التسهيل تبعا للشيخ ابي حيان
وناقشه الشارح لانه قد سمع من كلامهم مكن مكانة فاليا قياسي جار على القاعدة ولا شذوذ فيه وتنوين
الصرف ايضا لانه ملازم وذلك كزيد ورجل ورجال اي كالتنوين في هذه الاسماء وتنوين التنكير وهو
اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما كان منونا منها فنكرة وما لا فمعرفة فهو اللاحق
لها حالة تنكيرها ولذلك سمي تنوين التنكير ويقع في باب اسم الفعل كصه ومه وايه تقول صه بالتنوين
اي اسكت سكوتا ما وصه بغير تنوين اي اسكت السكوت المعهود وعلى ذلك فقس وفي العلم المختوم بويه قياسا
نحو جاء سيبويه بغير تنوين اي الرجل المعهود المسمى بسيبويه وسيبويه اخر بالتنوين واما تنوين رجل
ونحوه من المعربات النكرة فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا يجامع التعريف
فانك لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير بالعلمية وهذا ماخوذ من كلام ابن الحاجب بل
هو عينه قال في الايضاح وليس التنوين في رجل بتنوين تنكير وان كان الاسم نكرة الا ترى انه لو جعل
علما لم يترك منه تنوينه ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير واما زواله عند مجيء لام التعريف
فليس للتنكير بدليل ما ذكرناه وانما ذلك لتضاده بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت رجلا بحسن فتنوينه
ليس للتنكير من غير ريبة ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال اجماعا فكذلك رجل انتهى وقد قيل عليه
لا نسلم ان التنوين في رجل علما هو التنوين فيه نكرة ولم لا يجوز ان يكون قبل العلمية للتنكير وللتمكين وايضا
يرد نحو صه منونا اذا سمي به وحكي فان التنوين مثبت فيه مع كونه علما وقد كان في الاصل للتنكير او تقول لا
منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يقال التنوين في رجل قبل العلمية للتنكير والتمكين معا لانه اسم منصرف
وضع لشيء لا بعينه فاذا سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير وتمحض كونه تنوين تمكين واجيب عن الاول
بان العينية هي الظاهر الذي لا يعدل عنه الا الدليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه فان ظهور
كونه عينه شيء لا ينافي جواز غيره وعن الثاني بان الثابت في صه بعد العلمية حكاية تنوين التنكير لا نفسه
مرادا به معناه والذي لم يثبت بعدها نفسه لا حكايته وفي شرح الرضي واما التنوين في نحو رب احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكين والتنكير معا فربما حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات ومسلمون فنقول التنوين في رجل
يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به تمحض للتمكن وعليه فتنوين التنكير المختص الدال على التنكير وتنوين
المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين فانه ليس تنوين تنكير بدليل ثبوته في
الاعلام ولا تنوين تمكين لثبوته في نحو عرفات وهو غير منصرف ومن البين انه ليس للعوض ولا للترنم
فلم يبق الا ان يقال هو في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الم تر الى جعلهم
نصب هذا الجمع محمولا على جره كما في جمع المذكر وقيل النون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في
الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس فيها شيء من معاني اقسام التنوين

فلذلك التنوين الذي في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيه شي من تلك المعاني لكنهم حطوه عن النون
بسقوطه مع الالف واللام وفي الوقف دون النون لكونها اجلد واقوى بسبب حركتها وقيل هو عوض من الفتحة
نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر لانتفاء العوضية فيهما ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا
العوض الثاني وحكى الرضي ان بعضهم ذهب الى انه عوض من منع الفتحة فتخيل بعضهم ان هذا لا يرد مع اعتراض
المص الثاني لان هذا القايل يريد ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض من منعها وهو مردود لان منع
الفتحة امر ملازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض والمعوض منه على انه لا معنى
لجعل الحرف عوضا من المنع المذكور وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات علما
على المكان المشهور الذي هو محل الوقوف احد اركان الحج ويقال فيه عرفة بالافراد ومنه حديث الحج عرفة
كما يبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين المانعتين من الصرف وها هنا العلمية
والتانيث ولهذا سمي مسلمة وعرفة زال ثبوتهما لما عرفت من عدم المجامعة فكان ثبوتهما تنوين تمكين
تمكين وتنوين جمعها تنوين مقابلة وزعم الزمخشري تبعا للربعي ان عرفات مع كونه علما مصروف وان
تنوينه للصرف وكذلك تنوين مسلمات لان تاءه ليست للتانيث وانما هي والالف علامة للجمع فلا
يكون سببا لمنع الصرف ولم يبق فيه الا العلمية فقط واما تاؤه التي كانت للتانيث فقد سقطت ولا يصح
ان يقدر فيه تاء غيرها بسند التانيث اليها لان هذا التاء لاختصاصها بجمع المونث تابى ذلك اي هي مانعة
من تقديرنا اخرى له كما لا يقدر التاء في بنت لتكون علامة للتانيث لان التانيث لا بد له من علامة ملفوظة او
مقدرة مع ان التاء المذكورة مبدلة من الواو على الصحيح بدليل سكون ما قبلها فهي ليست للتانيث لكونها
بدلا عن حرف اصلي والتانيث انما يكون بحرف زايد على الكلمة لكنها قامت مقام تاء التانيث ولكن اختصاصها
اي اختصاص هذه الكلمة بالمونث يابى ذلك فلا يقدر معها علامة تانيث كما كان اختصاص الوصف بالمونث
مانعا من لحوق علامة التانيث كما في نحو طالق وطامث قال الرضي وفيما قاله الربعي والزمخشري نظر لان عرفات
مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا
تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا تاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها
لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة ونوقش بانه لا مانع في مصر من تقدير التاء فيكون مونثا
باعتبار ذلك التقدير وفي عرفات ما عرفت من المانع واما تانيث الضمير العايد فيكتفي فيه وجود التاء
التي لجمع المونث ولا يكفي ذلك في منع الصرف لضعفه ثم قال والاولى ان يقال ان التنوين الصرف
والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف
ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف الضرورة لم يحذف لمانع
وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات ومسلمات في منع الصرف اولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة مفردهما
لانها لتانيث معه جمعية وتلك للتانيث فقط ولا مانع من كون الحرف الواحد مفيدا لفايدتين كما عرفت
ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف بخلاف تلك تتغير وقفا اذ تقلب هاء نحو ظبي يبدل من تاء الجمع
المذكور في الوقف هاء فتحكي انهم يقولون كيف الاخوة والاخوات وكيف البنون والبنات وتنوين العوض
وهو اللاحق للاسم عوضا من حرف اصلي او زايدا وعوض من مضاف اليه مفردا وجملة فالاول اللاحق عن
الاصلي كجوار وغواش في حالتي الرفع والجر فانه اي ان التنوين فيهما عوض من الياء المحذوفة وفاقا للس
والجمهور فان اصلهما عندهم جواري وغواشي بياء متحركة بالضمة او الكسرة على وزن فواعل والاسم
باق على عدم انصرافه لكونه على صيغة منتهى الجموع ولو تقديرا ولما كان حق كل اسم ان يلحقه تنوين
التمكن الا ما اشبه الحرف او الفعل قدر ان اصل جوار جوار بالتنوين فاجتمع مقتضى الاعلال

والمنع من الصرف فقيل الاعلال مقدم اذ لو قدم منع الصرف عليه لوجب الفتح في حالة الجر فيقال مررت بجواري
كما في لغة ردية لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين فيتبعه الكسر في السقوط فيتعين الفتح فيقول
استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفت ثم لوحظ ان صيغة الجمع الاقصى حاصلة ولو تقديرا لان المحذوف
لعلة كالثابت فحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع الياء لزوال ثقلها فعوض التنوين عنها وقيل منع الصرف
مقدم على الاعلال فحذف التنوين له ثم قيل جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء
لاستثقال الياء متطرفة مكسورا ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسببيا الفرعية ثم عوض التنوين من الياء
ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع لا عوض من ضمة الياء وفتحها النايبة عن الكسرة قد
احسن المص في التعبير بنيابة الفتحة عن الكسر لان فيه اشارة الى جواب من قال كيف تستثقل الفتحة
على الياء مع انها اخف الحركات والجواب ان اخفيتها بالنسبة الى نفسها وثقلها هنا بالنظر الى كونها
نايبة عن الكسرة المستثقلة على الياء اعطاء للنايب حكم المنوب خلافا للمبرد والزجاج اذ لو صح تعويض
التنوين عن الحركة مع ان ابن خروف قال لم توجد التنوين عوضا عن الحركة في شي من كلامهم لعوض اي لوقع
التنوين عوضا عن حركات نحو حبلى وقد منعت هذه الملازمة بابداء هذا الفرق بان التعويض في نحو
جوار انما هو عن حركة يمكن التلفظ بها وانما حذفت للاستثقال واما الحكمة في نحو حبلى لتعذره لا سبيل
الى النطق بها وقد يقال كان حبلى احق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بحركته مطلقا وتحرير
الفرق ان حركة جوار لما كانت ممكنة التلفظ بحركته كان لها حظ من الوجود فتركت من غير عوض واكتفي
بتقديرها نعم يرد على مذهب س والمبرد ان التنوين لو كان عوضا من الحرف او الحركة يبقى مع الالف
واللام كما يبقى العوض منه ويجاب بان التنوين مطلقا لا يجامعهما بحال على انه وجه لبقايه عند القايل
بانه عوض من الياء معها والعوض لا يبقى مع المعوض ولا هو تنوين التمكين والاسم متصرف وذلك
لان الاعلال كما عرفت مقدم على منع الصرف لان سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس في الكلمة
وسبب منع الصرف معنوي ضعيف وهو المشابهة للفعل في فرعيته والاسم بعد الاعلال ساقط عن الوزن
الاقصى الذي هو الشرط فيصير متصرفا واعترض عليه بمنع السقوط عن الوزن المخصوص لان الياء
الساقطة في حكم لفظي لمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم والحق انه كما حذف الاعلال موجب
فهو بمنزلة الثابت كعم وشج وما لا فلا كيد ودم ومن ثم صرف نحو جندل مقصور جنادل وخير
فرع اخر فقدير خلافا للاخفش وعزاه الرضي للزجاج وقوله اي الاخفش لما حذفت الياء التحق الجمع
باوزان الاحاد ولم يبق على وزن الجموع فضلا عن منتهاها كسلام وكلام تصرف مردود لان حذفها
عارض للتخفيف فهو لموجب التخفيف وهي منوية نابية تقدير ابدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا لم يحرك
بحسب العوامل اي لم تجر الحركات الاعرابية بتمامها عليه فدل على ان ثم حرفا سواه يجري فانهم قالوا هذا
قاض بكسر الحرف الاخير حالة الرفع والجر فلولا ان المحذوف بحكم الاعلال موجود تقديرا والحركة الاعرابية
مقدرة عليه لكانت جارية على الحرف الاخير منه لفظا ووجب ان يقال هذا قاض برفع الضاد والعجب
من خلاف الاخفش في هذه المسيلة وقد وافق انه لو سمي بكتف بكسر التاء امراة لكان ممنوعا من الصرف
للعلمية والتانيث المعنوي ثم سكن تخفيفا كما هو حكم كل مكسور العين او مضمومها لم يجز صرفه كما جاز
صرف هند لان شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي احد امور ثلاثة تحرك الوسط والزيادة على الثلاثة والعجمة
وانه اذا قيل في جيال هو بجيم فثناة تحتية ساكنة فهمزة مفتوحة علم على جنس الضبع كاسامة لجنس
الاسد وممنوع من الصرف للعلمية والتانيث فان الضبع بضم الباء وسكونها مونثة والذكر ضبعان بالكسر
وفي القاموس وجيال وجيالة ممنوعين وجيل بلا همزة والجيال كلمة الضبع واذا سمي به مذكر فهو باق

على منع الصرف لما فيه من الزيادة على الثلاث كسعاد وزينب اذا سمي بهما هذا والمذكر لقيام الزايد مقام حرف
التانيث هو المعني بقوله علما الرجل جيل بالتخفيف بالمثل اي بنقل حركة الهمزة الى الياء وحذفها تخفيفا لم ينصرف
انصراف قدما على الرجل فان قدما علما لمونث غير منصرف حتما للعلمية والتانيث مع تحرك الوسط واذا جعل
علما على مذكر انصرف لضعف امر التانيث في الاصل لكونه ملاسر مقدرة فتنزيل التذكر الطاري في الوضع العلمي
فلك الامر الضعيف ولم يسد مسدها حرف والحركة القايمة مقامها ولا الاتفاق وحدثانيا فيبقى الاسم على علة
واحدة وهي غير موثرة وانما لم ينصرف لان حركته كتف علم امراة وهمزة جيال علم رجل اذا احتفنا بالحذف
منويا الثبوت لما ان حذفها العارض ولهذا اي ولكون همزة جيال منوية الثبوت لم يقلب يا جيل المخفف الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها لعروض حركة الياء وثبوت الهمزة تقديرا والثاني اللاحق عوضا عن حرف زايد كجندل
اي كتنوين جندل بجيم ونون مفتوحتين فذال مكسوره فان تنوينه عوض من الف جنادل قاله ابن مالك فهو
باق على عدم الصرف وفي القاموس الجندل كجعفر ما نقله الرجل من الحجارة وبكسر الدال وكعليط الموضع الذي يجتمع
فيه الحجارة والذي يظهر خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة لكن قوي شاذا من اسوي من ذهب
بحذف الالف ومنع الصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية الموثرة في المنع من الصرف كذهاب الياء
من نحو جوار وغواش لبقا معظم صورة الجمع في الثاني دون الاول ومن ثم كان ذهاب اليا غير موثرة
في الجمعية فصلح جعل التنوين عوضا منها ولا يكون تنوين صرف والثالث اللاحق عوضا عن مضاف اليه مفرد
تنوين مفرد كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة لفظا نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض
لان الاصل فيهما ان يستعملا مضافين فلما قطعا عن الاضافة لفظا نونا تنوين العوض استدراكا لبعض
حقهما وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه ولا يجامعها ومن هنا تلمح من قال
كاني تنوين وانت اضافة ❊ فحيث تراني لا تحل مكانيا ❊ والرابع اللاحق عوضا عن مضاف اليه جملة وهو
اللاحق لاذ في مثل وانشقت السماء فهي يومئذ واهية الاصل فهي يوم اذ انشقت واهية ثم حذف الجملة المضاف
اليها للعلم بها وجي بالتنوين عوضا وكسرت الدال من اذ للساكنين اي دفعا لالتقايهما وقد ياتي تنوين العوض
مع اي وهي غير مركبة في نحو يوم كقوله ❊ نهيتك عن طلابك ام عمرو ❊ بعافية وانت اذ صحيح ❊ اي وانت
اذ نهيتك صحيح فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وتقدير المص كما ترى يقتضي جواز الجمع بين اذ والظرف
والمضاف اليها عند اظهار الجملة المعوض عنها بالتنوين لكن جزم بعض من كتب على الكتاب بعدم الجمع
بينهما ومن خطه نقلت فقال واعلم اذا اظهرت الجملة المعوض منها التنوين فلا يجمع بين اذ والظرف المركب معه
فلا تقل حينك حينئذ كان كذا بل تاتي باحدهما فتقول حينك حين كان كذا وحينك اذ كان كذا وقال الاخفش
التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه لم ار الشارحين تعرضا لهذا القول مطلقا ولعله لم يكن
في نسخهم والاخير بحث فان سوق العبارة يقتضي ان الاخفش قال التنوين في نحو يومئذ للتمكين والحركة
اعرابية ويابى ذلك ان تنوين هو ما لحق الاسم المعرب المنصرف وان اسم مبني وان الحركة لو كانت اعرابية
لم يبق مع حذف المضاف اليه كما في قوله وانت اذ صحيح اذ لا يبقى المسبب بعد السبب وقول بعضهم له ان يقول
ان الاصل ح فحذف المضاف وبقي اثره كقراءة والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة انما يتم لو كان اذ مما
يعتريه الحركات الاعرابية لفظا وليس كذلك اللهم الا ان يكون الاخفش قايلا باشتراط الاعراب في التمكين
وتنوين الترنم وهو الخامس وهو اللاحق للقوافي المطلقة وكذا الاخر الصدور المقفاة او المصرعة وقد
مضى لك الفرق بين التقفية والتصريع فلا تكن من الغافلين والقافية عن المختار من اخر ساكن في البيت
الى اول ساكن يليه مع المتحرك قبله وقيل مع حركته والمطلقة ما كان رويها متحركا وهو الحرف يبنى عليه
القصيدة وينسب اليه بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف الواقعة بعد الروي بلا فصل والواو والياء

سواء كانت اصلية او انشائية من اشباع الحركة الروي المسماه بالمجرى والاطلاق لا يكون الا وصلا واما الوصل
فيكون اطلاقا وغير اطلاق وذلك في انشاد بني تميم وظاهر قولهم واطلاقهم تنوين الترنم انه تنوين يحصل
للترنم الذي هو تطريب الصوت ومده وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سياتي والذي صرح به ش وغيره من المحققين
ومنهم ابن السراج في اصوله انه انما سمي تنوين الترنم لانه جي به لقطع الترنم فالاضافة على وجه النفي دون
الاثبات فهي لادني ملابسة قال ابن عقيل فهو كقولهم داود القياسي وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة
وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر انف وقال المص في حواشي التسهيل وليس يشبه
لانهم اثبتوا لانفسهم واما داود القياسي فلا نعلمهم يقولونه والتحقيق ان القدرية لقب طايفتين الاولى تنكر
ان الله تعالى قدر الاشياء في الازل وقد انقرضت وهي اقبح الطايفتين والثانية وهم المعتزلة اسندوا افعال
العباد الاختيارية الى انفسهم واثبتوا القدر لهم فيها فكلام ابن عقيل مبني على الاول والمص
على الثاني وفي شرح مسلم للنووي رحمه الله ان مذهب اهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تعالى
قدر الاشياء في القدم وعلم انها ستقع في اوقات مخصوصة فهي لا تقع الا كذلك وانكرت القدرية
ذلك وزعموا انه لم يقدرها ولم يتقدم علمه وانما يعلمها بعد وقوعها فتسميتهم قدرية لانكارهم
القدر قال محقق المتكلمين وقد انقرضت القدرية القايلة بهذا القول الشنيع وصارت القدرية
الان معتقدوا اثبات القدر ويقولون الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان الترنم
وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها كيف وانها حرف مد ولين فاذا انشدوا
ولم يترنموا اي ولم يقصدوا الترنم جاءوا بالنون في مكانها قال الرضي واما تنوين الترنم فهو في
الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان
الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فتبدل منها التنوين لما سيتركها
اذا قصد الاشعار بترك الترنم بخلو التنوين من المد ولا يختص هذا التنوين بالاسم اذا كان بدلا مما
عرفت فيلحق الفعل والحرف ايضا بدليل قوله ❊ وقولي ان اصبت لقد اصابن ❊ هو عجز بيت مقفى صدره
❊ اقلي اللوم عاذل والعتابن ❊ وهو من قصيدة من اول الوافر لجرير وبعده ❊ احدك لا تذكر عهد نجد
وحي طال ما انتظر الايابا ❊ روى ابن سلام في طبقاته ان الراعي الشاعر كان يسال عن جرير والفرزدق
فيقول الفرزدق اكرم واشعر فلقيه جرير فاستعذره من نفسه وطلب انه لا يدخل بينهما وقال انا
كنت اولى بعزتك اني لامدحكم وهو يهجوكم قال اجل ولست لمساتك بعايد ثم بلغ جريرا انه عاد الى
تفضيل الفرزدق فلقيه بالبصرة وجرير على بغلته له فقال استعذرتك فزعمت انك غير داخل بيننا
فقال والراعي يعتذر اليه فبينما هما يتحاوران اذا قبل ابنه جندل وكان فيه خطل وعجب فقال لابيه
لا اراك تعتذر الى ابن الاتان نعم والله لنقتصن عليك ولنزيدن هجاك ولنهجينك من تلقاء انفسنا
وضرب بغلته وقال الم تر ان كلب بني كليب اراد حياض دجلة ثم هاما فانصرف جرير مغضبا وكان نازلا
يومئذ بالبصرة على امراة من بني كليب قوم في علية لها وهي في السفل قالت المراة بات ليلته لا ينام يردد
البيت حتى ظننت انه قد عرض له حتى فتح له ❊ اقلي اللوم عاذل البيت وهو مطلع قصيدة تنوف على مائة
وعشرين بيتا ومنها ❊ اذا غضبت علي بنو تميم ❊ حسبت الناس كلهم غضابا ❊ ثم اصبح في المربد فقال
يا بني تميم قيدوا قيدوا اي اكتبوا فلم يجب الراعي ولم يهجه جرير بعدها فقال بعض رواة قيس وعلمائهم
كان الراعي فحل مضر فقمعه الليث يعني جريرا واقلي امر من الاقلال وهو افعال من القلة واللوم بفتح اللام
وسكون الواو والعذل بالذال المعجمة وعاذل منادى مرخم عاذلة وفيه المذهبان والعتاب الملامة كالمعاتبة
والعتب الموجدة وان اصبت وجد في غير هذا التصنيف بخط المص مضبوطا بكسر المثناة على خطاب

العاذلة ملتبسا بالعتاب صح اي ان قصدت الاصابة لقد اصابت مفعول القول ومثله في تنوين الفعل
قوله اذا ما انقضت ابدا اروى والديون تقضى وارى اسم امراة واجدك لاتفعل لا تفعل الا مصادقا واذا
كسر استحلفه بحقيقته واذا فتح استحلفه بجده واذا قلت بالواو فتحت كاف واجدك على خطاب المذكر
بقرينة قوله لا يذكرك فكاتبا ولا خاطب عاذله وتهاه والاياب بكسر الهمزة الرجوع وهي في بيت الكتاب
شاهد اخر على مجامعته الالف واللام لتنوين الترنم ويرسم هذا التنوين بصورة النون لانه يوقف
عليه كذلك لا انه بدل عن حرف الوقف وان كان المبدل منه قد لا يكون له صورة رسمية وقوله
لما تزل برحالنا وكان قد هو عجز بيت صدره ازف الترحل غير ان ركابنا وقد تقدم الكلام
عليه في قد من حرف القاف وهو شاهد على لحوق تنوين الترنم الحرف وما قبله شاهد الفعل قال
الرضي ولم يسمع دخوله الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو بهم في القافية وزاد الاخفش والعروضيين
تنوينا سادسا سموه الغالي وهو قسيم من تنوين الترنم عند الرضي يلحق الروي المقيد تشبيها بالمطلق
وجعله علما عليه وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكن رويها فيفتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفة
او يكسر لالتقاء الساكنين كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن هو من ارجوزة من مشطور الرجز وبعده
مشتبه الاعلام لماع الخفقن يصف مكانا قفرا خاليا من الانيس في مفازة بعيدة الاطراف والواو من
وقاتم الاعماق واو رب والقاتم بالقاف والمثناة الفوقية الشديد السواد وقال ابن السكيت يقال
اسود قاتم وقاتن اي بالميم والنون والمراد المغبر والقتام الغبار قال في الصحاح ومكان قاتم الاعماق
مغبر النواحي والاعماق بالمهملة جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من طرق المفازة والخاوي بالمعجمة الخالي
والمخترق بضم الميم وفتح الراء وفتح الراء المحل الذي يخترق فيه الريح ويهب فيه ويمر ومعنى كونه خاويا
انه لا شيء فيه يمنع الريح من المرور به فهو خالي الجوف تهب فيه الريح بسهولة وغموض غير عارض والاعلام
جمع علم بفتحتين الجبال وكل ما يهتدى به والمعنى ان اعلام شريعتها يشبه بعضها بعضا فلا يحصل بها
للسالك الاهتداء والخفق بفتح الفاء للضرورة فانه مصدر خفق البرق خفقا وخفقانا اضطرب فهو
ساكن الفاء والمراد انه يلمع فيه السراب ويضطرب وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن فان الشعر يخرج
به عن حد الوزن فهو لا يدخل في التقطيع العروضي كما لا يدخل الزحاف المسمى بالجزم بالزاي فيه
وسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا فتحة كانت او كسرة وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فانه لولا بقي
على اصله وقيل المخترق بسكون القاف لم تدر ان المنشد واقف او واصل وتسكين الاخر انما يشعر
بالوقف في غير الشعر واما فيه فلا فلانه تسكين يتقاضاه الوزن وليس للوقف بدليل بجعل انشاد
الابيات الساكنة الاخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون اواخرها ولولا ان
هذا السكون للوزن دون الوقف لم يجز فجيء هذا التنوين موذنا للوقف ومحصل للفرق بعد حالته
وحاصله الوصل فتدبر وجعله ابن يعيش مع نوع تنوين الترنم لا نوعا غيره وقد سبق النقل
عن الرضي انه اعتبر الغالي قسيما من الترنم من اعاد الترنم حصل من النون نفسها لانها حرف اغن اي ذو غنة
قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغنن صوته اي يجعل فيه غنة بالضم وهي على ما في الصحاح صوت في
الخيشوم وعلى ما في القاموس جريان الكلام في اللهاة وطبي ان من يخرج صوته عن خياشيمه قال في
القاموس وقول الجوهري يطير ان غلط واغن الوادي كثر شجره فهو اغن وروضة غناء كثيرة
العشب والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا لثقل اجتماع الامثال
كما قالوا في تقضى البازي اذا اصله تقضض واعلم ان الرضي وان وافق ابن يعيش على كون الغالي
قسما من تنوين الترنم فهما مختلفان من جهة ان اطلاق الترنم على تنوينه عند الرضي لدلالته على

تركه وعند ابن يعيش لدلالته على تحصيله وكان حق الرضي ان لا يجعل الغالي قسما من الترنم اذ لا ترنم في
القافية المقيدة تركه ولهذا اجل لحوقه المقيدة على التشبيه باختها وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا
التنوين البتة لانه يكسر الوزن ويخرجه عن حده وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان في اخر كل كلمة وضعف
صوته بالهمزة حتى سمعت النون دونها فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وهذا
كما ترى رد للرواية بمجرد الاحتمال وعدول الى ما هو اغرب وقرار من كسر وزن الى مثله بل ازيد والحق ثبوته
وانه ليس بتنوين لمخالفته له في لوازمه وزعم ابو الحجاج بن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى بتنوين الترنم
انه نون عوضت من المدة وليس بتنوين لمخالفته في احكامه وزعم ابن مالك في التحفة ان تسمية اللاحق
للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو نون اخر زائدة ولهذا لا يختص بالاسم وتدخل
الفعل والحرف وتجامع الالف واللام وتثبت في الوقف وكل منها ينافي كونه تنوينا وكلام ابن مالك في تسهيله
مخالف لما في تحفته فان فيه جعله تنوينا حقيقة ودعوى التنوينية في الوقف يخلفها قول الزمخشري في حاجيه
تنوين الترنم هو التنوين الواقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف وزاد بعضهم
تنوينا سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف في ضرورة الشعر كقوله ويوم دخلت الخدر خدر
عنيزة صدر بيت من ثاني الطويل من معلقة امرئ القيس فقالت لك الويلات انك مرجلي والخدر بكسر المعجمة وسكون
المهملة ستر يمد للجارية في ناحية البيت كالاخدور وكل ما واراك من بيت ونحوه وخشبات تنصب فوق قتب
البعير مستورة بثوب كذا في القاموس والمراد به ههنا الخشاب المذكورة المسماة بالهودج وقال بعض شارحي
المعلقات الخدر الهودج ويستعار للستر والحجلة وغيرها ومنه جارية مخدرة اي مقصورة في خدرها لا تبرز
منه عنيزة تصغير عنزة علم على امراة وهي ابنة عمه وقيل اسمها فاطمة وعنيزة لقب وقيل فاطمة غيرها
وفي شرح ابن النحاس عن بعضهم انها اسم هضبة وهي الجبل الصغير ولا ينا سبه اضافة الخدر اليه والويلات
جمع ويلة شدة العذاب وليس مرادها الدعاء عليه وانما ذلك من قبيلة قاتله الله ما اشعره صرفا العين الكمال
عن المفعول ومرجلي معناه مصيري راجلا اي ماشية لعقرك بعيري يقال ارجله اذا احوجه ان يمشي
راجلا فرجل رجل واللاحق للمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها تمامه وليس عليك يا مطر السلام
وهو من الوافر من قصيدة للاحوص وقبله كانك من تذكر ام حفص وحبل وصالها اخلق رمام صريع
مدامة غلبت عليه تموت لها المفاصل والعظام واني من بلاد ام حفص سقى بلدا تحل به الغمام وبعده
فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطرا حرام فطلقها فلست لها بكفوء والا يعل مفرقك الحسام
فلا غفر الاله لمنكحيها ذنوبهم وان صلوا وصاموا ام حفص اخت زوجة الاحوص واسمها سلمى وكانت من
احسن النساء صورة وكان زوجها مطر سلف الاحوص من اقبح الناس صورة وكان الاحوص جميلا وكان يحبها
فلما تزوجت بمطر غلب حبها فباح به والاحوص هو ابو عاصم ويقال ابو عثمان عبد الله بن عبد الله بن عاصم
ابن ثابت بن ابي الافلح الانصاري الاوسي شاعر مجيد من شعراء الدولة الاموية من اهل المدينة ذكره
الجمحي في الطبقة السادسة من شعراء الاسلام وجده عاصم الصحابي حمي الدبر وكان احوص العينين والحوص بالفتح
ضيق في موخر العين وذكره الذهبي في تاريخ الاسلام وذكر ان عمر بن عبد العزيز نفاه الى دهلك لكثرة هجايه ويقال
ان الذي نفاه سليمان بن عبد الملك بسبب تغزله بعاتكة بنت يزيد بن معاوية وفيها يقول يا بنت عاتكة التي
اتغزل حذر العدا وبه الفؤاد موكل اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل
وفي كلام ابن عساكر ما يقتضي ان وفاته بدمشق وحبل الوصل استعارة كجناح الذل والخلق بفتحتين البالي
للمذكر والمونث والجمع خلقان وملحفة خليق كربيب صغروه بلا هاء لان الهاء لا تلحق تصغير الصفات كنضيف
في امراة نصف وثوب اخلاق اذا كانت الخلوقة فيه كله كذا في القاموس ورمام ككتاب بال ايضا والمدامة والمدام

الخمر قال ابن مالك والخمر من اسمايها المدام لانها في الدن تستدام والمفاصل مفاصل الاعضاء جمع مفصل كمنزل
واما المفصل كمنبر فاللسان وقوله يامطر يروى بالضم منونا وهو محل وبالنصب منكرا ولا شاهد فيه وقوله
فطلقها البيت سيورده المص في حذف جملة الشرط في خاتمة الباب الخامس وكذا قوله فان نكاحها مطرا سيأتي
في الباب السابع ويأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى وبقولنا اي بقول هذا البعض وهو قول الزيادة
اولى في الثاني اي في اللاحق المنادي المضموم دون الاول اللاحق لغير المنصرف لان الاول تنوين التمكين فلا حاجة الى
جعله قسما اخر لان الضرورة اباحت الصرف وردت اللفظ الى اصله قيل فيه نظر لان وجود العلتين غير مناف
لصرفه وانما حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرناه فيحمل
على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة بادخال التنوين عليه ولا يكون تنوين الصرف
لنا فاته لوجود العلتين فهو تنوين الضرورة ومحصله ان اثر العلتين يتخلف لاجل الضرورة فالمحققون يقال
فيه منصرف للضرورة وانما يقال منون للضرورة ورد بان وجود العلتين ليس منافيا للصرف منافاة تحقيقية
حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا الاسم منصرفا للضرورة
مع العلتين وتنوين الصرف هو تنوين التمكين واما الثاني فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم قد يعارض
هناك بان الضرورة هنا كما اباحت الصرف مع قيام موجب المنع وعود تنوين التمكين اليه اباحت هنا عود تنوين
التمكين مع قيام موجب البناء وتنوينا ثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء بالتنوين مع البناء على الكسر
قومك حكاه ابو زيد ولا للالحاق وانما هي مزيدة لتكثير اللفظ ولذا اذا جمع قيل قباعر والعبقري الجمل العظيم و
الفصيل المهزول ورواية تكون في البحر والعظيم الشديد وقال ابن مالك الصحيح ان هذا نون تزاد في اخر الاسم كنون
ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه يعني ابا زيد سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل
دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك لانها مسموعة وصلا ووقفا قال الشارح واذا كان هذا النظر صحيحا
امكن ان يرد مثله على ابن مالك اي في دعواه في التحفة ان يقال له تنوين الترنم ليس بتنوين حقيقة وانما
هو نون اخرى زائدة فيقال ان من سمى ما هو للترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويرجح
بذلك ما حكيناه عن الزمخشري انفا ويعقب بان ابن مالك استدل بثلاثة امور احدها الثبوت في الوقف فلا
يلزم من نفسه نفي ما استدل عليه وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين
المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه اي قسما مستقلا الا انهما نوعا قسم واحد مسمى بتنوين الضرورة
فصارت الاقسام تسعة ثم قال والعاشر تنوين الحكاية مثل ان يسمى رجلا بعاقلة لبنته فانك تحكي اللفظ المسمى به
على ما كان عليه فينونه وان حقه ان لا ينون لانه غير منصرف للعلمية والتانيث وهذا اعتراف منه بانه تنوين
الصرف متعلق بمقدر على انه مستقر ووقع صفة ثابتة للمصدر اي وهذا اعتراف كائن منه ملتبس بانه تنوين
الصرف ولا يجوز تعلقه بالمصدر لانه قد وصف بمنه فامتنع عمله لان التنوين الذي كان قبل التسمية حكي
بعدها فاني يجعل قسما اخر ونوقش بادعاء ان ما في الحكاية ليس تنوين صرف لمجامعته العلتين وان كان
اصله في المحكي تنوين صرف الا ترى انك اذا قلت من زيدا بالنصب حاكيا للمنصوب في قوله رايت زيدا فالحركة
في الاصل اعرابية وفي الحكاية ليست اعرابية وانما حكيت بصورتها والا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناسخ واما
ما يقتضيه العامل من رفع الخبر فمقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية ولا تنس ما قدمنا من ان منافاة
وجود العلتين لتنوين الصرف انما هي امر اعتباري وصفي لا ذاتي فاذا وجد ما يدل على الجمع معه اعتبر كما في
الحكاية هنا الثالث نون الاناث هي اسم في نحو النسوة تذهبن لانه ضمير جمع الاناث خلافا للمازني اذ قال
بانها حرف علامة عليهن والضمير مستتر كما هو الحكم في صيغتي التثنية والجمع والواحد حملا للمضارع على اسم
الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها في نحو يضربون وتضربين وتضربان وحمل نحو يضربن

عليه طردا للباب وحرفا في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال اكلوني البراغيث والفاعل الاسم المرفوع وهي
علامة الجمع خلافا لمن زعم انها اسم وما بعدها بدل ظاهر من مضمر او مبتدا موخر والجملة قبله خبره الرابع
نون الوقاية وسميت بذلك لانها وقت الفعل من الكسر وذلك لوجوب كسر ما قبل ياء المتكلم وهو قد منعوا
الفعل الجر والكسر اصل علاماته فكرهوا ان توجد في الفعل مبالغة في الفرار منه فاذا اتصلت ياء المتكلم
ادخلوا نون الوقاية لتكف الكسرة ويتوفر على كل من الفعل والياء حقه وادخلوها ايضا مع نون الاعراب
ونون التاكيد والضمير المرفوع البارز ياء او نونا لتنزل المذكورات منزلة الجزء من الفعل ولذا لم يبالوا
بكسر الفعل قبل ياء الواحدة لانه بمثابة كسر ما قبل ياء هي من نفس الكلمة ككسر الميم من يرمي فان قيل لم
لا يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين قلنا لعروض سببه وكونه في معرض الزوال ولله در القائل
وحاجبه نون الوقاية ما وقت على شرطها فعل الجفون من الكسر واعلم ان ابن الحاجب في امالية صرح بان
نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بتكملة وانما هي كالف ضارب وميم مخرج والف سكرى واطال الكلام
فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة ونوقش بان جزء الكلمة له دخل في الدلالة على
معناها ولا كذلك نون الوقاية فانه لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناها فلا تكون جزءا له وتسمى نون
العماد ايضا لانها عمدة الفعل اي اهلته لوقوع الفعل بعده وهذه التسمية للكوفيين كما ان الاولى للبصريين
وتلحق ياء المتكلم المنتصبة فلا يلحق قبل المرتفعة بواحد من ثلاثة احدها الفعل متصرفا نحو اكرمني ويكرمني
وحسبني ويحسبني او جامدا نحو عساني وقاصرا ما خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرت ابي حاشني فعلا
لا ان قدرت حرفا ولا يرد ان اواخر هذه الافعال لا يدخلها الكسر فلا معنى لوقايتها عنه بالنون لما انهم
ارادوا اجراء باب الفعل مجرى واحدا وانهم حملوا الفرع على الاصل فان تصحيح اللام اصل لعلة واما افعل في
التعجب فالبصريون على وجوب لحوق النون به وحكى الكوفيون ما احلمي وما احسمي قال السيرافي ليست ادري
عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ان افعل زيدا انه اسم عندهم في الاصل واما قوله اذا ذهب القوم
الكرام فليسني فضرورة جواب عما يقال ان النون لم تلحق ليس وهي فعل جامد والجواب انه ضرورة وقد
تقدم الكلام على هذا البيت في فصل قد ونحو تامروني اراد به ما كان من الافعال الخمسة المختومة بنون الاعراب
وهذا بيان لما لا يلزم فيه نون الوقاية يجوز فيه الفك والادغام المثلين والنطق بنون واحدة وحذف الاخرى
تخفيفا وقد قرئ بهن في السبع فقرا ابن عامر بفكهما ونافع بنون واحدة والباقون بالادغام وعلى القراءة الاخيرة
وهي النطق بواحدة فقيل النون الباقية نون الرفع والمحذوفة نون الوقاية وهو راي الجزولي لان الثقل الناشئ
من اجتماع المثلين جاء من جهتها فكانت جديرة بالحذف وقيل نون الوقاية والمحذوفة نون الاعراب وهو الصحيح
ومذهب س ووجهه ان نون الاعراب معرضة للحذف بالجازم والناصب في السعة فهي قد الفت ذلك بخلاف
نون الوقاية فكانت احق بالحذف وسيتعرض المص لذلك ان شاء الله تعالى في الباب الخامس وقد فهم مما قررناه ان
نون الوقاية لا يحذف مع نون الضمير ولا مع نون التاكيد وان كان اجتماع المثلين حاصلا اكتفاء بما حذف من
نون الاعراب لان نون الوقاية كنون الاعراب من حيث ان كلا منهما جيء به لغرض لفظي فان اعراب الفعل ليس لمعنى
عند البصريين فاذا حذف احدهما قام الاخر مقامه واما قوله تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني
فضرورة ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير لانها فاعل والفاعل لا يحذف الثاني اسم الفعل نحو دراكي وتراكي
وعليكني بمعنى ادركني اتركني والزمني حملا لها على مسمياتها وقد يقال ان ظاهر قوله هذا وجوب النون فيه لكن
قال الرضي ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل
حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانني الثالث الحرف نحو انني وليس اللحوق به واجبا لانه لشبهه بالفعل كان دونه
وهي اي نون الوقاية جائزة في الحذف لثقل اجتماع الامثال مع ان وان ولكن وكان جائزة الثبوت وغالبة الحذف

قليلة الثبوت مع لعل نحو لعلي ابلغ الاسباب وذلك لاجتماع اللامات وهي قريبة من النون في المخرج
ولانه من لغاتها لعن بنون مشددة ومن الاثبات القليل قوله فقلت اعيروني القدوم لعلني اخط بها قبرا
لابيض ماجد وقليلة الحذف كثيرة الثبوت مع ليت فمن القليل قوله جابر اذ فاد ليتي اصادف مالا وافقد بعض
مالي والمشهور امتناع الحذف مع ليت الا في الضرورة وهو نص س وقول عزه بظاهر ما في المفصل وقال
الفراليتي وليتني جايز وظاهره انه جايز في الاختيار ويلحق ايضا نون الوقاية قبل الياء المخفوضة بمن وعن
محافظة على سكون اخرها اللازم الا في الضرورة كقوله ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
بتخفيف النون من عني ومني وكان الجزولي الاثبات فيهما هو الاشهر وقبل الياء المضاف اليها لدن او قد او
قط بالتخفيف للمعنى فتلحق محافظة على سكون اواخرها الا في قليل من الكلام فمن هذا القليل ما قرا به نافع وابو بكر قد بلغت
من لدني عذرا بتخفيف النون والباقون لدني بتشديدها على ما هو الكثير وقد جمع بين الكثير والقليل من
قال قدني من نصر الخبيبين قدي قال ابن مالك وزعم س ان عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات وليس
كذلك للقراة الثابتة للسبع وليس الاسم لدو والنون للوقاية لان ذلك متحركا لاخر بالضم والنون انما اتي بها
ليصون الاخر من الحركة وانما يقال في لد مضافا الى الياء الذي نص عليه س فان قلت هلا حافظوا على الضم
فيه كما حافظوا على سكون لدن قد وان قلت لان ذا السكون ونحوه من الحروف والاسماء المبنية لما شابهت مع
انه لازم الفعل الذي هو الاصل في لحاق هذه النون نحو خوم وبعد من الاسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا
يكون فيها اجريت مجراه في اللحاق هذا وقد قسم ابن النحوية نون بالنظر الى الوجوب والجواز اربعة اقسام ما تكون
فيه واجبة وذلك في الماضي العاري عن نون الاناث والمضارع العاري عن نون الاعراب والامر وما يكون فيه
جايزة على قوة وذلك في الماضي مع نون الاناث و في ليت ومن وعن وقد وقط وما تكون فيه جايزة على ضعف
وذلك فيما عدا ذلك وما يكون فيه جايزه على قوة جايزة على السوا وذلك في المضارع مع نون الاعراب وفي لدن
وفي ان ولكن وكان وقد تلحق نون الوقاية في غير ذلك المذكور شذوذا كقولهم بجلي بمعنى حسبي وان المشهور بجلي
بغير نون وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة ادام ساكنة قبل النون بعسر النطق بها واما بجلي بمعنى يكفي فتجتمع
ان يستعمل بالنون كيفية اسماء الافعال مع ان عدم اللحاق اعرف ايضا وقوله اسلمني الى قومي شراحي يريد شراحيل
فرخم الاسم في غير الندا اختصارا وهذا هو المسمى عند متاخري البديعيين بالاكتفاء بالبعض وجعلوه نوعا
من المحسنات فابق قسيمه الذي هو الاكتفا بالكلمة وهو عجز بيت من اول الوافر قايله يزيد بن مخرم الحارثي وصدره فما
ادري وظني كل ظن ابتدائية معترضة بالواو والواو واو مع وكل ظني تاكيد لظني قاله الجلال وجملة اسلمني
الى قومي شراحي معلق عنها فعل الدراية بالاستفهام وسيعيد المص انشاد هذا البيت في الباب الخامس ويعيد
الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقيل الرواية يسلمني ولا شاهد وزعم هشام ان الذي ونحوه تنوين لا نون هي الوقاية
وبنى على ذلك قوله في ضاربني ان الياء منصوبة فتكون الياء في مسلمي في محل نصب ايضا اي اسلم اياي اذ لا يمكن
ادعا جرها لان التنوين موذن بالانفصال وهي بالاتصال فلا يجتمعان وقول القايل اليس الموافيني ليرتد خايبا
اضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا انما اراد حيث يراني لا يجامعني في المكان والا فاحدهما يحل مكان الاخر
على البدل والعجب ان ابن كيسان خالف النحاة فقال كاين اذا استعملت بدون من انجر الاسم باضافتها اليه
حملا على كم الخبرية التي بمعناها ونونها تنوين فاثبت التنوين مع الاضافة وغيره على ان الجر بمن مقدرة على
تنوينها الغالب والى ما عليه ابن كيسان الشارح في قوله اتدرون من قد الى الكليس نسبة ومنذ زكت
بين النحاة منابت يقول بان اسما يضاف حقيقة وتنوينه عند الاضافة ثابت ويرده قول الشاعر
وليس الموافيني ليرتد خايبا هو صدر بيت من ثاني الطويل لم يسم قايله وتمامه وان له اضعاف ما كان املا
وقد اعاده المص في الباب الخامس في ترجمة حذف التنوين والموافي الجائي اسم فاعل من وافى القوم اتاهم

وبرفد بالبنا للمفعول اي يعطى ويعان والرفد العطا والخايب من لم ينل مطلوبه والخيبة عدم حصول
المطلوب غير الدجال اخوفني عليكم استشكل هذا الحديث من وجوه احدها ان اخوف اسم تفضيل والاصل
فيه ان يبنى من الثلاثي المجرد المبني للفاعل فيقتضي ان من الدجال خايف والمراد انه غير الدجال يخاف الثاني
ان افعل التفضيل انما يضاف الى ما هو بعضه والياء ليست بعضها الثالث لحوق النون واجيب عن
هذا الاخير بان افعل التفضيل شبيه بفعل التعجب فلحقته النون حملا عليه وعن الاول بان فعله اما
خاف اوخيف اواخاف والكل ممكن اما خاف فعلى ان يكون من وصف المعاني بما يوصف به الذوات مجازا
كقولهم شعر شاعر وعجب عاجب والاصل خوف غير الدجال اخوف خوفي فحذف الخوفان وخلفهما غير
والياء واما خيف فعلى ان الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف وهذا موافق للمعنى وتكون اشغل من ذوات
المخيين واما اخاف فعلى ان الاصل غير اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف ايضا وقد تضمن الجواب الاول والثاني لث
الجواب عن السوال والثاني وتبين انه لا بد من تقدير مضاف على الوجوه كلها بل على الاول لا بد من تقدير مضافين
والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف فثبت انه نون وقاية لا تنوين وفي
الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك لفظ الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة
ابدا يقولون بجلك كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكنهم يقولون بجلي وبجلي
اي حسبي قال الشارح وهو محتمل لان يكون عدم قولهم بجلني بالنون من مقول الاخفش نعم بفتح العين
اراد العين المهملة لا التصريفية اي عين الكلمة لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف من الكلمات ونعم
هذه حرف لا حظ لها في التصريف وكناية بكسرها اي بكسر العين للتمييز بين نعم الحرفية والاسمية واثروا
اشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا في واحد الانعام نعم بالفتح قال المص في حواشيه على التسهيل وقد
جمع بين اللغتين من قال دعاني عبد الله نفسي فداوه فيا لك من داع دعى فنعم نعم الرواية بفتح عين
الاولى وكسر عين الثانية وبها اي بلغة الكسر قرا الكسائي هذا الحرف حيث جاء في القران ووقع فيه في اربعة
مواضع وبعضهم يبدلها اي العين حاء مهملة لقربها في المخرج كما ابدل الحاء عينا من قرا فيحتى يطلع الفجر عتى
وبها قرا ابن مسعود وبعضهم بكسر العين اتباعا لكسرة العين حكى ذلك في حواشيه بجيادة ثم قال وانا اراه
اصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في نعم العاطفة ما جاز في منصرف ومن
من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم اي لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره
لان ما صح اتباعا اولا لثانيه من الثلاثي صح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده للاسما والعين
حرف حلق وقد يمنع هنا السكون لما يودي اليه من التقاء الساكنين وهي حرف تصديق ووعد
واعلام فالاول بعد الخبر مثبتا كان او منفيا كقام زيد او ما قام زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل نحو قم
ولا تقم وما في معناهما مما فيه طلب الفعل وطلب الترك نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام م
نحو هل تعطيني ويحتمل ان يفسر اي الاستفهام في هذا التركيب بالمعنى فيكون افعل فيدخل في قوله
وما في معناهما فلا يكون قسما مستقلا وفي بعض النسخ وصف المعنى بالثالث فيكون للمعنى ويحتمل
ان يفسر نعم بعد الاستفهام نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث الذي هو الاعلام فيكون من الثالث
والثالث المعنيين هكذا هو في غالب النسخ بتعريف المضافين وتوجيهها ان ثالث اسم فاعل
من العدد اضيف الى ما دون اصله لافادة معنى التصيير اي تصيير المعنيين السابقين ثلاثة وادخلت
ال على المضاف اضافة لفظية لدخولها على المضاف اليه نحو الجعد الشعر والثلاثة الاثواب ويقع في
بعضها والثالث بدون المعنيين بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا ابن لنا الاجر وقول صاحب المغرب وهو ابو الحسن بن عصفور انها بعد الاستفهام مطلقا للوعد

غير مطرد لما بيناه من انها في بعض للاعلام كالايتين السابقتين والمثال لعدم صحة الوعد فيها قيل وتاتي
للتوكيد اي لتوكيد الكلام وتقويته لا لشي من المعاني الثلاث اذا وقعت صدرا في الكلام غير مسبوقة
بكلام يستدعي جوابا نعم هذه اطلالهم اي هذه اطلالهم بلا شك والاطلال جمع طلل بفتحتين الشاخص
من اثار الدار وقيل هي للتذكير كان المتكلم اتى اولا ليتذكر ما يقول فيما هو بصدده والحق انها في ذلك
حرف اعلام وانها جواب لسوال مقدر كان قدر ان سايلا قال اهذه اطلالهم فاجابه بقوله نعم ولم
يذكر من معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعده وتصديق واما بلي فيوجب بها بعد النفي ولعل
هذا قول صاحب المغرب حيث جعلها بعد الاستفهام للوعد وكانه راى اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق
ما بعد الاستفهام لكن يعنونه كونه غير مستفهم عنه لانها انما تكون للتصديق بعد الخبر والاولى ما ذكرناه من
انها حينئذ للاعلام اذ لا يصح ان يقول لقايل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر والتصديق والتكذيب من خواص
الخبر واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى بعده ووقوعها جوابا له لعدم
النفي في الكلام واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم ايضا وتكذيبه بلى لا لا فيختص لا بتكذيب
الايجاب مع اختصاص بلى بتكذيب النفي ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن فكذبهم
في دعواهم انهم لا يبعثون يوم ويمتنع دخول لا بعد النفي لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد
بالاستفهام فهو مثل ما لو قيل قام زيد بدون الاستفهام اعني انك تقول في جوابه اذا اثبت القيام واردت الاعلام
بنفيه لا ويمتنع دخول بلى لفوات شرطها واذا قيل الم يقم زيد بالاستفهام فهو مثل قولك لم يقم زيد بدون الاستفهام
ايضا فتقول في جوابه اذا اثبت القيام اي اردت اثباته بلى لانها لنفي النفي وهو ايجاب ويمتنع دخول لا لانها لنفي
الايجاب والسابق نفي وان نفيت قلت نعم كما لو قلت نعم في جواب ما قام زيد قال الله تعالى الم ياتكم نذير قالوا بلى
وهذا بعض اية هي واذ اخذ ربك من بني ادم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا
فجملة شهدنا تقرير للجواب وتاكيد له وقد ورد في الحديث ان الله تعالى اخرج من ظهر ادم ذريته كالذر واحياهم
وجعل لهم العقل والنطق واخذ عليهم العهد والميثاق بانه ربهم ولا اله لهم غيره فاقروا بذلك والتزموه لكنه
اختلف في كيفية الاخراج وهيئته والزمان والمكان ولا يخفى ما بين ظاهر الاية وظاهر الحديث من التنافي وقد تكلف
جماعة في الجمع بينهما واحسن ما قيل انها من باب التمثيل اي انه تعالى اخرج من اصلاب بني ادم نسلهم على ما يتوالدون
قرنا بعد قرن ونصب لهم دلايل ربوبيته وركب في عقولهم ما يدعوهم الى الاقرار بها حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم
الست بربكم قالوا بلى فنزل تمكينهم من العلم وتمكنهم منه منزلة الاشهاد والاعتراف وباب التمثيل واسع في الكلام ومنه
انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ومعلوم انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى واما قوله
تعالى بعد ان يقولوا وما عطف عليه فمفعول له للاخذ اي فعلنا ذلك من نصب الادلة الصارفة كراهة ان يقولوا
يوم القيمة انا كنا غافلين عن ذلك لم تنبه عليه او كراهة ان يقولوا انما اشرك اباونا من قبلنا وكنا ذرية من
بعدهم فاقتدينا بهم لان تلك الادلة المنصوبة قايمة معهم ايضا فلا عذر لهم في التقليد كما لا عذر لابايهم في
الشرك والمراد ببني ادم اسلاف اليهود الذين اشركوا بالله تعالى اذ قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم من كان
في العهد المصطفوي من اخلافهم المقتدين بهم بقرينة السياق والسياق وقرا المدني والحرميان ابو عمرو وابن
عامر ويعقوب ذرياتهم بالجمع ومن ظهورهم بدل بعض من بني ادم وذرياتهم مفعول اخذ وانما كان ماخذ الذرية
من بني ادم والاشهاد عليهم لان بني ادم لصلبه لم يكن فيهم مشرك او لم تومن قالوا بلى وعن ابن عباس انه لو قيل
نعم في جواب الست بربكم لما علمت من انها التصديق ما سبقها من نفي او اثبات خبرين او انشايين والحاصل ان بلى
لا تاتي الا بعد نفي لانها لايجابه وان لا لا تاتي الا بعد ايجاب لانها لتغييره وان نعم تاتي بعدهما لانها تكون للتصديق
وهو ياتي مع النفي والايجاب وانما جاز بلى فجاءتك اياتي مع انه لم يتقدم في الكلام اداة نفي وكان حقه

ان لا يجوز لان قوله لو ان الله هداني السابق عليه يدل على نفي هدايته كما هو مقتضى لو لا ان تاخر هداني السابق
عليه يدل على نفي هدايته كما هو مقتضى لو لا الامتناعية فهو وان لم يتقدم نفي لفظا فقد تقدم معنى ومعنى
الجواب ح بلى قد هديتك بمجي الايات اي قد ارشدتك بذلك مثل واما ثمود فهديناهم يعني ان الهداية هنا بمعنى
الارشاد والدلالة على ما توصل الا بمعنى الدلالة الموصلة فهو رد من الله تعالى لما تضمنه قول ذلك الكافر
لو ان الله هداني من معنى النفي وفصله عنه لانه تقديمه يفرق القراين وتاخير المردود يخل بالنظم المطابق
للوجود لانه يتحسر بالتفريط ثم يتعلل بفقد الهداية ثم يتمنى الرجعة وقال ابن السيد في باب النعت في مناظرة جرت
بينه وبين بعض النحويين فيقال له الست تقول كذا فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم فيقال له الست تفعل كذا
فانه قايل نعم فجاء بنعم بعد الاستفهام الداخل على النفي مع ان الموضع موضع بلى فزعم ابن الطراوة ان ذلك
لحن من ابن السيد قال الشارح هذا جراءة من الزاعم المذكور على منصب امام ايمة العربية ورئيس الطايفتين المقتدى
فان حسب ابن الطراوة ومن هو اجل ان يفهم ظواهر كلام هذا الامام لا جرم ان جراءة هذا المعترض اوجبت اطراح
الناس له فقلما ترى احدا يعبا بكلامه او يلتفت اليه ولم يتحل الانسان باحسن من الاعتراف بالفضل لاهله ولقد
حضرت مجلس شيخنا قاضي القضاة ابن خلدون وكان شديد التغالي على مصنف هذا الكتاب يعني ابن هشام ذاهبا
في تفضيله وتفضيل كتابه كل مذهب وفي ذلك المجلس الشيخ محب الدين ولد المصنف فقال له لو عاش ابن مالك لم يمكنه
الا التلمذة لوالدك والقراة عليه فتمعر وجه الشيخ محب الدين وقال يا سيدي اذا قسم الوالد بعض كلام ابن مالك
كفاه ذلك شرفا وقد ذكرتني هذه الحكاية بيتين انشدنيهما الشريف شمس الدين محمد نقيب اشراف حلب
المقلب بالنويره قال انشدنا شيخنا العلامة الموصلي نزيل حلب ولا ادري اقاله مفتقرا وليعضهم
وما عبر الانسان عن فضل نفسه ❊ بمثل اعتقاد الفضل من كل فاضل ❊ وان اخس النقص ان يرمي الفتى ❊ فذا
النقص منه بانتقاص الافاضل ❊ وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين منهم ايمة المتاخرين الشلوبين
اذا كان قبل النفي استفهام وان كان على حقيقته غير مراد به التقرير فجوابه بل كجواب النفي المجرد
عن الاستفهام لانه استفهام عن النفي وان كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب به النفي ايضا فان لم
يكن المعنى عليه رعيا للفظ ومحافظة على صورته ومنه الست بربكم ويجوز بعده دخول احد التي ليست
بمعنى واحد فانها المختصة بالوقوع في حيز النفي ولا الاستثناء المفرغ اي ولا التفريغ لا يقال ليس احد
في الدار ولا ليس في الدار الا زيد لكون المعنى فيهما على الايجاب ودخول احد على التفريغ يستدعيات
النفي ولو نظر الى صورة النفي فقط لجاز وعلى ذلك من رعاية المعنى دون اللفظ جاء قول الانصار للنبي
صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم الستم ترون لهم ذلك نعم نرى لهم ذلك وذلك حين شكت الانصار
فقرهم وقلتهم وعجزهم عن مكافاة اهل الخير من اهل الانصار فقال صلى الله عليه وسلم الستم ترون لاهل الانصار
ذلك اشارة الى احسانهم اليهم وانعامهم عليهم فقالوا نعم نرى ذلك ونعرفه لهم ولا ننكره فقال ذلك شكرهم
ومكافاتهم ولو اجابوا باعتبار اللفظ لقالوا بلى والمال واحد وقال جحدر بفتح الجيم كجعفر وقد تقدم الكلام عليه
بفتح الجيم كجعفر وقد تقدم الكلام عليه وعلى قصيدته التي هي هذان البيتان في رب من حرف الراء
اليس الليل يجمع ام عمرو ❊ وايانا وذلك بنا تدان ❊ نعم وترى الهلال كما اراه ❊ ويعلوها النهار كما علاني ❊
قيل هذان البيتان ابرد ما قيل في باب القناعة من لقاء الاحباب ولا يظهر لي في الاتيان بضمير المتكلم مع الغير
مكان ضمير المتكلم وحده في قوله وايانا نكتة اذ ليس المقام مقام تفخيم وذلك اشارة الى جمع الليل اياها والمتكلم
التقارب والهلال قال في القاموس غرة القمر الى ليلتين او الى ثلاث او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر
ست وعشرين وسبع وفي غير ذلك قمر والنهار ضياء ما بين طلوع الفجر الى الغروب او من طلوع الشمس
الى غروبها وعلى ذلك ايضا جرى كلام سيبويه والمخطي له مخطي وسيبويه هو المصيب وصاحب البيت ادرى

بالذي فيه وقال ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض فاوقعوا في جوابه ما يقع في جواب
ذاك وان كان ايجابا في المعنى وحقه ان يجاب بما يجاب به الايجاب فاذا قيل الم اعطك قيل في تصديقه نعم
كما قيل لم اعطك بدون استفهام وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر يطلب اقراره قد يوافقك فيما تدعيه
وتطلب اقراره به وقد يخالفك فاذا قال في جوابه نعم التبس الامر ولم يعلم اهل اراد نعم لم يعطني على اللفظ
بلى التي شانها تكذيب النفي وهي محصلة للمعنى المراد ولم يلتفتوا الى المعنى لظهور جانب اللفظ واما نعم في بيت
جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وهو جواب لقوله وترى الهلال
البيت وقدمه عليه وفيه نظر لان قوله وترى الهلال عطف على ما قبله فهو داخل تحت التقرير الا ان يدعى استيناف
قلت او هو جواب لقوله وذلك بتأن وهو احسن لانه جملة خبرية اعترضت بين المتعاطفين وليست داخلة تحت
التقرير وتقدمت على نعم لفظا ومعنى وهذا الاحتمال منقول عن ابي حيان ولعل المص لم يطلع عليه فمن ثم صدره
بقوله قلت ثم حكى الشارح قال اخبرت ان قاضي القضاة كمال الدين ابا الفضل النويري الشافعي سال المص الشيخ
جمال الدين بن هشام عما جرى به العرف في هذه الازمنة من ان الانسان اذا طرق بابه صاحبه يقول له نعم نعم يريد له
الاعلام بحضوره هل لهذا اصل في لسان العرب فقال نعم وذكر ذلك في كتابه مغني اللبيب قال المخبر لم اظفر بذلك
في المغني وسالت عنه جماعة فما حصل لي جواب فقلت له ذكر ذلك في موضعين من كتابه احدهما قوله قيل هذا ان نعم
تقع جوابا لسؤال مقدر والثاني هذا وهو في قول ابن عصفور ان نعم في بيت جحدر جواب لغير مذكور وما قدره في اعتقاده
من ان الليل يجمعه وام عمرو وكذلك قول الطارق نعم نعم جواب لما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه صاحب المنزل لشدة
احتفاله به وانتصابه اليه مثل هل حضر فلان قال الا اي ابن عصفور واما قول الانصار فجاز لزوال اللبس لانه قد علم
انهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى ويتحرر على هذا انه لو اجيب الست
بربكم بنعم تظن الى جانب المعنى بادعاء انه لا لبس ثمة لم يكف في الاقرار لان الله تعالى اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية
العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر والجواب بنعم يحتمل غيره كما لا يخفى ولهذا الايجاب لا يدخل الاسلام مريده
بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة وانما القول الذي يدخل به فيه ما افاد نفي جنس الاله الا ما استثني
ولعل ابن عباس انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا اي فيما نقل عنه من نقل بالمعنى ووهم فيه ورد بان هذا الكلام
لا وجه فان معارضته للنقل الثابت المشهور بمجرد احتمال عدم من غير تثبت وجوز السابق يعني ان يكون مراده
فيما نقل عنه انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح انها لتصديق ما قبلها من اثبات او نفي لكان كفرا اذ
الاصل مطابقة الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير اي الجزم بالكفر لا يكون بالاحتمال فان تعين الايما
انما يرتفع بتعين الكفر لا باحتماله

الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان يكون اسما ضمير الغائب
ويسميها الفراء هاء الكناية ويستعمل في موضع الجر والنصب ولا تستعمل في موضع الرفع نحو قال له صاحبه و
هو يحاوره فالضمير الهاء وحدها والواو تقوية الحركة بخلاف ضمير الغائب المرفوع نحو هو فانه الهاء والواو
وقال الزجاج المجموع هو الضمير واورد مثالين للمجرورة لان الجر اما بالحرف او بالاضافة ثم ان هذه
الهاء ان وقعت بعد متحرك اشبعت حركتها كما في الاية وان وقعت بعد ساكن فهو حرف عليه نحو فيه
وعليه فالمختار اختلاس حركتها اتفاقا ويجوز اشباعها وبه قرا ابن كثير وساكن صحيح نحو منه وعنه
فالصحيح اختيار الاختلاس ايضا وفاقا للمبرد ويجوز الاشباع وبه قرا ابن كثير ايضا والثاني ان تكون
حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد الغيبة والضمير ايا وحدها كالكاف في اياك فقد
تقدم ان الصحيح فيها انها حرف خطاب والضمير ايا وهذا هو مذهب جمهور البصريين لان ايا وحده لو لم
يكن ضميرا ما لزم النصب اذ ليس في الاسماء الظاهرة ما يلزم النصب الا اسماء معدودة كالظروف والمصادر

غير المتمكنة وذهب الخليل والاخفش والمازني الى ان ايا ضمير وما بعده ضمير ايضا والكوفيون وابن كيسان
الى ان اللواحق هي الضمائر وايا عماد والزجاج الى ان ايا اسم ظاهر خص بالاضافة الى الضمير وبعض الكوفيين
الى انه المجموع هو الضمير وابن بشار الى ان ايا للظاهر وللضمير وهذا اثبات للواسطة والثالث هاء السكت
وهي اللاحقة لبيان حركة اراد بها ما ليست اعرابا ولا شبيهة فلا تلحق نحو زيد من مررت بزيد لان حركته
اعراب ولا نحو رجل وزيد من لا رجل ويا زيد لشبهه حركتهما بالاعرابية من حيث العروض وكذا المبني
لقطعه عن الاضافة او حرف اراد به الالف في اخر الاسم العريق في البنا والالف التي في اخر الاسم المندوب
وذلك كخفاء الالف نحو ماهيه وهياه وازيداه واصلها ان يوقف عليها وان تثبت وقفا وتحذف وصلا
وربما وصلت بنية الوقف فتثبت وصلا ولا تكون هذه الهاء الا ساكنة ولو وصلا واجاز الفراء اثباتها مع
الف الندبة في الوصل متحركة بالضمة او الكسرة والرابع الهاء المبدلة من همزة الاستفهام كقوله
واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا هو من ثاني الكامل ولم يسم قائله قال السخاوي
انشده ابو الحسين وقال يريد اذا الذي اي فابدل من همزة الاستفهام هاء لقرب المخرج وصواحبها بحر
رفع على انه فاعل اتى ونصبه على انه مفعوله والفاعل ضمير يعود على المحدث عنه بهذه القصة ومنح اعطى
ومضارعه يمنح بالفتح والكسر والمودة مفعوله الثاني قدم على الاول للاهتمام بذكره وجفانا هجرنا وترك مودتنا
وهو واوي اللام من الجفوة فلا يقال جفيته قال الجوهري واما قول الراجز فلست بالجافي ولا المجفي فانما بناه
على جفي المبني للمجهول وانقلبت واوه ياء والتحقيق ان لا يعد هذه الهاء المبدلة من الهمزة من اوجه الهاء
المفردة وان كانت حرف معنى لانها ليست باصل اي ليست حرفا اصليا بل منقلبة عنه وما اورد عليه من انه
ذكر في حرف الالف مجي ال الاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فقد اجيب عنه بانه ثمة لم يعد ال التي
التي للاستفهام من اقسام ال وانما قال بعده ذكر اقسام المسئلة ومن الغريب ان ال تاتي للاستفهام والحق
انه وان لم يعدها من اقسامها فقد لزم كونها منها بما ذكره في المسئلة وانما الجواب ان عدم الاصالة في ال انما تحقق
في بعض الكلمة لا في تمامها كما هنا على ان بعضهم زعم ان الاصل هنا اي اصل هذا من غير مد في البيت هذا بالف
بين الهاء والذال والكلام خبر لا استفهام فحذفت الالف وقصر اللفظ للضرورة فلا شاهد في البيت والخامس
هاء التانيث نحو رحمة المبدلة من تائه في الوقف وهذا قول الكوفيين وزعموا انها الاصل وان التاء المثناة
الفوقية في الوصل بدل منها فاذا وقف عليها رجع الى الاصل وعكس ذلك البصريون فجعلوا التاء اصلا والهاء
بدل منها في الوقف وهذا المذهب ارجح فان مداره على اعتبار حال الوصل الذي هو اصل بالنسبة الى الوقف
على انهم عليها من عبر ابدال ايضا نحو التسهيل ابدال الهاء من تاء التانيث المحرك ما قبلها لفظا او تقديرا في
اخر الاسم اعرف من سلامتها وقد قرئ بها في السبعة والتحقيق ان لا تعد هذه من اوجه الهاء ولو قلنا بقول
الكوفيين انها اصل التاء لانها جزء كلمة وكلامنا في هذا الباب على ما هو من قبيل الكلم يكن نص الرضي على
ان هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتزاج ككلمة واحدة وعلى قول البصريين
نظرا الى ما سبق ينبغي ان لا تعد هذه ايضا لانها ليست اصلا عندهم فتدبرها يا الفقير على ثلاثة اوجه
احدها ان تكون اسما للفعل وهو حد ولا يختلف لفظه من المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع فتقول ها يا
زيد ويا هند وها يا زيدان ويا زيدون ويا هندات ويجوز مد الفها بالحاق همزة مفتوحة بعد الالف
ويستعملان اي المقصورة والممدودة بكاف الخطاب يختلف حال لفظها باختلاف حال المخاطب
تذكيرا وتانيثا افرادا وتثنية وجمعا وبدونها ولا يختلف لفظ المقصورة ويجوز في الممدودة اذا اريد
تصريفها ان يستغني عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيلحق بها ما يلحق بالكاف من علامة
تانيث وتثنية وجمع وهي اللغة الفصيحة فيقال هاء للمذكر بالفتح اي بفتح الهمزة وكان الاولى

تقديم قوله بالفتح على قوله للمذكر لانه قيد لها فيه وكذا تقديم قوله بالكسر على قوله للمونث في قوله وها
للمونث بالكسر اي بكسر الهمزة وهاؤما بضم الهمزة قبل ميم التشبيه في تثنية المذكر والمونث وهاؤن
في جمع المونث وهاوم في جمع المذكر ومنه هاوم اقراوا كتابيه فكتابيه تنازع فيه هاوم واقراوا واعمل الثاني
وحذف مفعول الاول ولو كان الامر بالعكس لقيل اقراوه اذ الاول اضماره حيث امكن والهاء فيه للسكت وقد
قرئ باثباتها في الوصل لثبوتها في الامام الثاني ان يكون ضميرا للمونث فيستعمل مجرور الموضع بالاضافة
اليها او بالحرف ومنصوبة نحو فالهمها فجورها وتقواها وفي الكلام مع التمثيل بالايتين لف ونشر غير مرتب
والثالث ان تكون للتثنية فتدخل على اربعة حكى الزمخشري في مفصله انه يقال ها ان زيدا منطلق وها
افعل كذا وليس واحد منهما من الاربعة التي ذكرها المص لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد قال الشارح
وهو عجيب فان الزمخشري انشد في المفصل قول النابغة ها ان تا عذرة ان لم يكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد
وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فلعل
الرضي يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة فتامل وتعقبه المحشي بان ها ان زيدا
منطلق وها افعل كذا قليل والمص انما ذكر ما يدخل عليه هاء التثنية كثيرا ثم ان عبارة الرضي واما ها فتدخل
على جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم
نحو ها الله ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو ها ان ياعذرة وقوله
فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا الى ان قال وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما
لم اعثر به على شاهد فالاولى ان يقال ان هاء التنبيه يختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت
دخوله في غيره من الجمل والمفردات قال المحشي فانت تراه كيف صرح بان قوله ها ان ياعذرة مما فصل فيه
بين هاء التنبيه واسم الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على
شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فاصل بينها وبين اسماء الاشارة وح فيتعجب من تعجب
الشارح احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد اي ما يشار به اشارة غير مختصة بالبعيد نحو هذا فانه
يشار به الى القريب وغيره بخلاف ثم بفتح المثلثة وتشديد وهنا بالتشديد وهناك بالتخفيف فانها مختصة
بالبعيد فلا يدخلها هاء والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم الاشارة ويقع في بعض النسخ باسم الاشارة
بالتعريف نحو ها انتم اولاء تحبونهم ولا يحبونكم قال الرضي واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان
يعرف المخاطب نفسك وتعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت تقول وها هو
ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغايب كان معنى ها انت
ذا تقول او يضربك زيد انت هذا الذي ارى لامر كنا نتوقع منه ان لا يقع منه وعليه مثل هذا الغريب
ثم تثبت بقولك تقول وفي قولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم
ولا يحبونكم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغرب به ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال
البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قايلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفايدة منوطة
بها والعامل فيها حرف التنبيه او اسم الاشارة قال ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار
اليه في حال قولك كذا وقيل انما كانت داخلة على الاشارة اولا فقدمت ووسط الضمير بينهما فرد بنحو ها
انتم توكيدا اذ لو كانت كما قيل لما جامعت هولاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا وقال الرضي ويجوز ان يتعذر
للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم لبعد قوله ولا تحسبن الذين يبخلون وايضا
قوله ثم انتم هولاء تقتلون دليل على ان المتقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر
الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد والثالث نعت اي في الندا نحو يا ايها الرجل وهي

للتنبيه اي يا

في هذا واجبة فلا يقتصر على اي على ان ذلك النعت هو المقصود بالندا دون منعوته قيل وللتعويض عما يضاف
اليه اي فانها من الاسماء اللازمة للاضافة واعلم ان للرضي في هذا المقام كلاما مفيدا لا باس بايراده ملخصا
فنقول اذا نودي المعرف باللام فاما ان يبني وهو بعيد لان اللام عاقبت للتنوين فهي كالتنوين ومن ثم قل
البناء معها كنحو خمسة عشر والان فاستكره اطراد البناء معها في الندا واما ان تعرب وهو ايضا بعيد
لحصول علة البناء من الوقوع موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقيل انما لم يجمعوا بين الندا
واللام كراهة اجتماع حرفي تعريف ورد بان اجتماع حرفين في احدهما من الفايدة ما في الاخر وزيادة لا يستنكر
والمحذور في اجتماع تعريفين متغايرين كقولهم يا هذا ويا عبد الله ويا ابت انما الممتنع اجتماع اداتي تعريف
للاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام تنكر ثم تعرف بحرف الندا وهذا لا يتم في يا الله ويا عبد الله وقال المازني
في اسماء الاشارة تنكر ثم تعرف بحرف الندا اما فات من الاشارة ومن ثم لا يحذف معها حرف الندا ولا حاجة الى ما ارتكبنا
من انه لا منع من كون الشي المعين مواجها مقصودا بالندا واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين ثم لما قصدوا الفصل
بين حرف الندا واللام بشي طلبوا اسما مبهما لا يدل وضعا على ماهية معينة بل يحتاج في الدلالة عليها الى شي اخر
فيقع الندا ظاهرا عليه لشدة احتياجه الى مخصصه وهي اللام اذ لا ندا الا المتميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات
واما يا شي ويا موجود فانما يحتمل اذا كني بها عما ان المخاطب ليس فيه شي مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم
الشي والموجود وذلك الاسم المبهم هو اي المقطوع عن الاضافة واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة
ابهامهما بشي اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او الوصف واما اي فبالاضافة الى اسم اخر بعده وانما قطعوا اي
المتوصل به الى ندا ذي اللام عن الاضافة لقصد الابهام ولئلا يجب نصبه فلا يمكن التنبيه على كونه مقصودا
بالندا فان ذلك انما هو بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لا يمكن خلوه
من مضاف اليه او من تنوين قايم مقامه وليس موضع تنوين وايضا التنوين من مضاف اليه معلوم مقدر
والمقصد ههنا الابهام مع ما في هاء التنبيه من مناسبة الندا اذ هو تنبيه ايضا ويجوز في ما هذه لغة بني
اسد ان يحذف الفها وان يضم هاؤها اتباعا للضمة اي وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان بضم الهاء في الوصل
وسكونها في الوقف هذا اذا لم يكن مع اي اسم اشارة اما اذا كان فلا بد من اثبات الالف نحو يا ايهذا الرجل
والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف اي حرف القسم يقال ها الله بقطع الهمزة من الاسم الشريف
ووصلها وكلاهما مع اثبات الف ها وحذفها فهذه اربعة وجر هل وربما ابدلت ها وهاهمزة فيقال الله
بمعنى هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة عن العرب وهو نظير ابدال الخفيف ثقيلا فلذا ضعف وبلغ الغاية
في الندور حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي اي لطلب الحكم لان النسبة واقعة اي لطلب وقوع
النسبة اي الاذعان لان النسبة واقعة وهذا ما عليه متقدموا المنطقيين من ان التصديق هو الحكم
والتصورات الثلاث اعني تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة الحكمية والحكم دون طلب
التصور اي الادراك الخالي عن الحكم وهو المسمى بالتصور الساذج ودون التصديق السلبي اي الحكم بان
النسبة ليست بواقعة فلا تكون هل لواحد منهما فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم وايلاؤه
حرف الاستفهام يشعر بحصول التصديق بنفس الفعل وفي كثير من النسخ بنفس النسبة اي فتكون هل لطلب
حصول الحاصل وهو محال وما صرح به المص باتباع ما صرح صاحب التلخيص بنحوه وقال التفتازاني في
شرحه وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر عنه وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام دون التخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه
الحسن اعني على قصد الاهتمام ولا قايل به وكذا يمتنع نحو هل زيد قايم ام عمرو اذا اريد بالمتصلة لانها

لتعيين احد الامرين كاي وهو لا يكون الا بعد حصول التصديق باصل الحكم فهي لطلب التصور فلا يعادلها
ما هو لطلب التصديق للمنافاة بين حصول التصديق للمنافاة بين حصول التصديق وطلبه ولا
اشكال في طلب التصور بعد حصول التصديق وان كان التصديق يستدعي سبق التصور لان التصور
الحاصل هو العلم بالنسبة الى احد الامرين والمطلوب تصور احدها بعينه والتصور السابق هو ما كان بوجه
ما وتقييده ام بالمتصلة يقتضي جوازان يراد بها في المثال المنقطعة وكلام السعد يويده حيث علل
امتناع المثال المذكور بايصال ام بدليل وقوع المفرد بعدها قال وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس
الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع يصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها اضراب عن حكم الى اخر فلا
ينافيها هل الطالبة للتصديق وهذا كما ترى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد تقدم في اوايل
بحث الهمزة عن ابن مالك يجوز مجي هل بمعنى الهمزة ومعادلة ام المتصلة لها وفي شرح الحاجبية للرضي من
مجي هل قبل المتصل على الشذوذ وهل لم يقم زيد لان تصديقه سلبي وانما جاز هل زيد غير قايم لانه
تصديق ايجابي والسلب جزء من محمول لان القضية معدولة المحمول ونظيرها في الاختصاص بطلب
التصديق ام المنقطعة قيل هذا صريح في ان ام المنقطعة من ادوات الاستفهام وانها تشارك هل في الاختصاص
بطلب التصديق فيرد عليه انه قال في بحث الهمزة وهل مختصة بطلب التصديق وبقية الادوات مختصة
بطلب التصور ولا شك ان منها على رايه ام المنقطعة وهي للتصديق كما قرره هنا وقد مضى منا هناك ما ان يكن
على ذكر منك نفعك ان شاء الله تعالى وعكسها اي عكس هل ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام فانهن لطلب
التصور لا غير فهي مختصة به ولا تنس ما اسلفه المص في حرف الغين المعجمة في بحث غير ان قولهم لا غير لحن وام
من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين طلب التصور وطلب التصديق والحاصل ان الاستفهام اما عن تصور
محض وهو ما كان حقيقة مفردة او عن تصديق محض وهو ما كان عن نسبة تامة بين امرين وقد يكون محتملا
للامرين فمن ثم انقسمت ادواته الى ما يختص بطلب التصور وهذا ما عدا الهمزة وهل وام المنقطعة عند المصنف
والى ما يختص بطلب التصديق وهو هل وام المنقطعة والى ما يجوز معه الامران وهو الهمزة فانك اذا قلت اقام
زيد احتمل ان يكون استفهاما عن النسبة صادرا من متردد بين وقوعها ولا وقوعها والمعنى اقام ام لم يقم فيكون
استفهاما عن التصديق وان يكون استفهاما عن تصور المسند صادرا ممن جازم بوقوع فعل من زيد
لكنه متردد في انه قيام او غيره وعليه فالمعنى اقام ام قعد مثلا ويحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون استفهاما
عن تصور المسند اليه صادرا من جازم بوقوع القيام لكنه متردد في انه من زيد او من غيره والمعنى
عليه اقام زيد ام عمرو وتفترق هل من الهمزة وان شاركتها في طلب التصديق من عشرة اوجه احدها
اختصاصها اي اختصاص هل بالتصديق اي بطلبه والهمزة للطلبين كما عرفت والثاني اختصاصها
بالايجاب اي لا يطلب بها الا ما كان تصديقا ثبوتيا فلا يطلب بها التصديق السلبي تقول هل قام زيد
ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة فانها تعم الايجاب والسلب الم نشرح لك الن يكفيكم اليس الله بكاف عبده
والغالب ان يكون ح بمعنى التقرير اعني حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه قال الرضي وهي في الحقيقة
للانكار وانكار النفي اثبات وقال الا طعان الا فرسان عادية صدر بيت عجزه الا تجشوكم حول التنانير
وقد تقدم الكلام في حرف الهمزة في بحث الا المخففة والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال
اذا دخلت نحو هل تسافر وذلك بحكم الوضع كالسين وسوف قال الشارح وقل من تعرض لهذا من النحاة
بخلاف الهمزة نحو اتظنه قايما فان المعنى معها على حال كما في هذا المثال ومن اجل هذا التخصيص لا يصح هل
يضرب زيد وهو اخوك كما يصح ايضرب زيدا وهو اخوك لانها لما فيها من التخصيص بالاستقبال لا تصلح لانكار الفعل

الواقع اذ المعنى لا ينبغي لك ذلك وهذا حيث دلت القرينة على ارادة انكار الفعل الواقع وليس امتناعه
من جهة ان الفعل المستقبل لا يفيد الحال لعدم المقارنة لان الموجب مقارنة الحال لو قوع فعلها
وانتفاؤها هنا ممنوع الا ترى صحة سيجي زيد راكبا وقال تعالى سيدخلون جهنم داخرين واما قول
ابن سيدة في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه مطلقا الا مستقبلا فسهو لانه قد يكون ماضيا وان
كان الاستفهام بهل كما كان حالا في المثال السابق قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير
فمن مبلغ الاحلاف عني رسالة ❊ وذبيان هل اقسمتم كل مقسم ❊ البيت من معلقة زهير بن ابي سلمى وهو
من ثاني الطويل والاحلاف بالمهملة جمع حليف كالاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد
والتناصر واراد بهم كما قال الجوهري اسدا وغطفان وذبيان بذال معجمة مضمومة وتكسر فموحدة
ساكنة فمثناة تحتية ومقسم مصدر ميمي من المزيد بمعنى اقسام الرابع والخامس والسادس انها لا تدخل
على الشرط اي اداته ولا على ان التاكيدية ولا على اسم بعده فعل في الاختيار كل ذلك بحكم الاستقراء ومن اجل
انها لا تدخل على اسم بعده فعل حكم في باب الاشتغال على النصب في نحو هل زيدا ضربته بانه احسن القبيحين
كما تقرر في محله بخلاف الهمزة فانها تدخل على ذلك كله بدليل افاين مت فهم الخالدون ااين ذكرتم اينك لانت
يوسف ابشرا منا واحدا نتبعه وذلك لعراقة الهمزة في باب الاستفهام والسابع والثامن انها تقع بعد
العاطف لا قبله بخلاف الهمزة فانها تقع قبله لا بعده وبعد ام والهمزة لا تقع بعدها نحو فهل يهلك الا
القوم الفاسقون وفي الحديث فهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح المهملة هو ابن ابي طالب اخو علي رضي الله
عنهما وكان اسن من جعفر بعشر سنين وطالب المكني به ابوه اسن منه بمثلها وكان علي رضي الله عنه اصغرهما بل قيل
انه كان اصغر من جعفر بعشر سنين وكلهم اسلموا الا طالبا قال ابن عبد البر قدم عقيل المدينة مهاجرا قبل الحديبية
وقال هشام اسلم سنة ثمان وتوفي سنة خمسين وكونه اسرع الناس جوابا نسب الى الحمق وكان من انسب قريش
وكان قد ورث اقاربه الذين هاجروا وتركوا اموالهم وديارهم والى هذا يشير ما في الحديث حكي عن ابن عساكر
ان عقيلا دخل على معاوية بعد ما ذهب بصره فاقعده معه على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون
في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني امية تصابون في بصايركم وكان عنده مرة فقال معاوية لجلسايه
اتدرون من قال الله في شانه تبت يدا ابي لهب هو عم هذا اشار الى عقيل فقال عقيل اتدرون امراته
حمالة الحطب من هي هي عمة هذا واشار الى معاوية ونقل هشام ان عقيلا قدم على اخيه علي رضي الله عنه
بالعراق فساله فقال ما اعطيك شيا فقال اني محتاج فقال اصطبر حتى يخرج عطاي من المسلمين واعطيك
فقال لاذهبن الى رجل هو اوصل لي منك يعني معاوية فقال انت وذاك فذهب الى معاوية فاعطاه
مائة الف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما ولاك علي وما اوليتك فصعد المنبر وقال ايها الناس اني اردت
عليا على دينه فاختاره علي واردت معاوية على دينه فاختارني فقال معاوية هذا الذي تزعم قريش انه
احمق وانا اعقل منه والرباع بكسر الراء جمع ربع بفتحها وسكون الموحدة وهو الدار وقال شعر هل ثم
هل اتينهم هو صدر بيت من اول الخفيف عجزه او يحولن دون ذاك حمام ولم يسم قايله ولا وقع في شرح الشواهد
والشاهد في هل الثانية والا ولي داخلة على مثل ما دخلت الثانية حذف لدلالة ما بعده عليه والتكرار هو في
قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين الا انه ثمة للتهويل وهنا للتاسف والتنديم
واتينهم بهمزة ممدودة فمثناة فوقية فتحتية مكسورة فتحتية مفتوحة فنون ساكنة مضارع الى المتكلم وحده مو
بالنون الخفيفة كما ان يحولن مضارع موكدا بالنون الثقيلة لوقوعه في سياق الاستفهام والحمام بكسر المهملة
الموت وقال هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور فوقعت هل بعد ام وجوز ابن
مالك في تسهيله ان لا تقع هل بعد ام تشبيها بالهمزة في الحرفية فتعطى حكمها وان تقع لشبهها لبقية الادوات

كذا

في عدم الاضافة في باب الاستفهام والحاصل ان بين هل والهمزة تاخيا في الحرفية وبينها وبينهن تاخيا في الفرعية
عن الفرعية فجازت مراعاة كل منهما وتلخص من ذلك ان الوقوع بعدهما ممتنع مع الهمزة واجب في غيرها وغير هل
وجايز في هل التاسع انها يراد بالاستفهام بها النفي فيكونه المعنى النفي قيل انه كلاهذان يشعر بان ثم
استفهاما بهل لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد في جواب فان قلت ان يا ام انها للانكار على مدعي
ذلك ويلزم منه الانتفاء لا انها للنفي ابتدا يقتضي انها موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام بها
النفي لا انها للاستفهام وقد يجوز فيه بارادة النفي منه فيتدافع كلاماه وانت تعلم فيما مرانما هو
في الهمزة فهي التي كانت للانكار لزم منه الانتفاء ولم يكن للنفي ابتداء وان اطلق عليه معناها فبالواسطة
بخلاف هل فانه معناها حيث يراد ابتداء من غير واسطة وهذا لا ينافي ان يكون معنى مجازيا غير
موضوع اللفظ فان كل معنى مجازي يراد من اللفظ ابتداء اي من غير واسطة دون الحقيقي وان كانت
المعنى المجازي لا يتحقق بدون المعنى الحقيقي وبالجملة تفرق بين المعنى المراد لازم المعنى المراد وان كان
مرادا ولا حاجة الى الجواب بان اليا في قوله يراد بالاستفهام للبدل اي يراد بدل الاستفهام بهل النفي
وهو لا يشعر بان ثم استفهاما يجوز به على انه لو كان للمعنى على ذلك لكان المناسب عدا النفي بهل معنى ثانيا
لها في معنى الاستفهام فتامل وفي شرح الحاجبية للرضي الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا
ولا تستعمل في الانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فلمحض التقرير واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ثم قال
وتختص هل دون الهمزة بكونها للتقرير في الاثبات نحو هل ثوب الكفار اي الم يثوبوا وبافادتها فايدة النفي
حتى جاز ان يجي بعدها الا قصدا للايجاب ولذلك اي ولارادة النفي منها دخلت على الخبر اي خبر المبتدا
الواقع بعدها الا الاستثنائية في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان التفريغ لا يكون في الايجاب والباء
الزايدة في الخبر في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدايم هو عجز بيت من ثاني الطويل تقول اذا اقلولي عليها واقردت
وتمامه وليس كليبي اذا جن ليله اذا لم يذق طعم الاثان بنايم وقايلهما الفرزدق كما قال المص يهجو جريرا
ويرميه وقومه كليبا باتيان الاتن كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل قال الشاعر لا تامنن فزاريا
خلوت به على قلوصك واكتبها باسيار وجن الليل ستره وجنه ستره والاتان بفتح الهمزة والمثناة الفوقية
واحدة الاتن وضمها الحمارة والاتانة قليلة كذا في القاموس واذا الثانية بدل من الاولى واقلولي بالقاف
قال في الصحاح وقد اقلولي اي ارتفع والمقلولي المتجافي المستوفز المعلق ويقال اقلولي الرجل في امره
اذا انكمش وفي القاموس وقلولى رجل وحمق وتجافي وانكمس وفي الجبل صعد اعلاه فاشرف والطاير
وقع على اعلا الشجر واقردت بالقاف قال في القاموس واقرد سكت وسكن وذل وتماوتت والظاهر
من ارادة هذا البيت كما قال الشارح انه لو اراد النفي المراد بهل لم تزد الباء في الخبر وعليه فلا تزاد الباء في
نحو هل زيد بقايم اذا اريد الاستفهام الحقيقي وفيه نظر فان المص قد صرح بان زيادتها في الخبر الغير
الموجب قياس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وعجل المحشي في جوابه بان الاستفهام عندهم ليس من
قبيل غير الموجب في كل موضع بل في مواضع صرح فيها بذلك ولم يصرحوا هنا بشي والاصل انه ليس منه
الا بدليل نفي شي وهو انهم قد صرحوا في بحث زيادة من انها لا تزاد الا بشرطين احدهما كون الكلام غير
موجب وفسروا ذلك بان يتقدم نفي ونهي او استفهام بهل واي دليل على التصريح اقوى من هذا
وكذلك ايضا صح العطف في قوله وان شفايي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول
البيت من الضرب الثاني من الطويل من معلقة امرء القيس الكندي وسينشده المص ثانيا في بحث عطف
الخبر على الانشا وبالعكس من الباب الرابع ان شاء الله تعالى ورواه س في كتابه بلفظ وان شفاء وحينئذ
يحتج به على النكرة يخبر بها عن النكرة وكذا تتعين روايته هنا في بعض نسخ هذا الكتاب والشفاء البرء من المرض

والتخلص منه والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع وجمعه عبرات وحكي ثعلب عبرة وعبر كبدرة وبدر
ومهراقة بضم الميم وفتح الهاء مصبوبة من اهراقه والاصل مراقة من اراق والهاء مزيدة على غير قياس
والرسم الاثر ورسم الدار ما كان لاصقا بالارض من اثارها والدارس الممحو والمعول بتشديد الواو والمفتوحة
اما مصدر ميمي من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته واسم مكان منه او اسم مفعول من عولت على فلان
اي اعتمدت عليه الا ان صلته حذفت كما في قولهم الاسم المشترك ونحوه واسم كان منه نص عليه ابن النحاس
او مصدر ميمي منه اي من تخلص ونجاتي مما ابتليت به دمع اصبته ثم قال سكرا وهل عند رسم ممحو بكا
وموضع بكا او احد معتمد عليه او مكان لذلك او اعتماد في دفع المصيبة اي انه لا فايدة في صب الدمع ما صلاح
والحال ان هذه اذ لا يعطف الانشا على الخبر ولا الخبر على الانشا والحاصل ان المص استدل على كون هل للنفي بثلاثة
امور احدها دخول اداة الاستثناء على الخبر بعدها فلولا انها بمعنى ما النافية ما دخلت الثاني في زيادة الباء في
الخبر ايضا بعدها كذلك الثالث عطف جملة مصدرة بها على انها جملة خبرية قبلها فلو انها باقية على استفهامها
لكانت جملتها انشايية ولامتنع عطفها على الخبرية قبلها لما ذكر فان قلت قد مر لك في صدر الكتاب ان الهمزة تاتي
لمثل ذلك فانه ذكر ثمة انها تاتي للانكار الابطالي وهو يقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب مثل
افاصفاكم ربكم بالبنين اي اثركم وخصكم بهم الا ترى ان الواقع انه سبحانه لم يصفهم اي لم يوثرهم وهو بضم
اليا اي الاصفا وبيا انه كاذب في مدعاه ويلزم من ذلك الانكار الانتفاء الاصفا وانه غير واقع لانها للنفي
ابتداء اي لان معناها النفي ابتداء كما ان معنى هل ذلك فالنفي في همزة الانكار لازم المعنى وفي هل الانكار
هو المعنى ولهذا لا يجوز اقام الا زيد وان كان المعنى على الانكار الابطالي كما يجوز هل قام الا زيد لان التفريغ
انما يقع بعد ما يفيد النفي ابتداء لا لزوما قال تعالى فهل على الرسل الا البلاغ ولا يخفى لطافة ما يلمح
من هذه الاية في هذه المقام هل ينظرون الا ترى ان المعنى ابتداء ما الرسول الا البلاغ وما ينظرون
الا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل وهو المسمى بالانكار التوبيخي على العكس من هذا الانكار المسمى
بالابطالي وقد عرفتها فيما تقدم وذلك اذا كان الانكار بمعنى ما ينبغي لك ان تفعل ولا تخاطب بمثل الامر
كان ملتبسا بالفعل نحو اتضرب زيدا وهو اخوك لمن صدر منه الضرب ويتخلص من هذا التقرير ان الانكار
على ثلاثة اوجه انكار على من ادعى وقوع الشي فان المخاطب بقوله افاصفاكم ربكم بالبنين قد اعتقدت
الملايكة بنات الله وان البنين لهم خاصة ويلزم من هذا النفي والانكار على ما وقع الشي والاول هو الابطالي
والثاني التوبيخي وكلاهما يختصان بالهمزة فلا تشاركها هل فيها وانكار لوقوع الشي وهذا هو معنى النفي
وهو الذي ينفرد به هل عن الهمزة فلا تشاركها الهمزة فيه العاشر انها تاتي بمعنى قد فتخرج عن معنى الاستفهام
وذلك مع الفعل لاختصاص قد بالافعال وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان جماعة منهم ابن عباس
ترجمان القران رضي الله عنهما والكسايي والفرا والمبرد وقال في مقتضيه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون
بمنزلة قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان انتهى اي قد اتى على الانسان وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى
قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها قال في الكشاف هل بمعنى قد في الاستفهام خاصة والاصل
صل اهل ونقله في المفصل عن س فقال وعند س ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف لانها لا تقع الا في الاستفهام فصار
لزوم وقوعها فيه منفيا عن ظهور اداته معها وقد جاء دخولها عليها في قوله سايل فوارس يربوع بشدتنا
اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم انتهى والبيت من اول البسيط وقايله زيد الخيل من ابيات قالها في اغارة
اغارها على بني يربوع فاصاب منهم وقتل وسبى وسايل امر من المسايلة وفوارس جمع فارس وهو من
نك شاذ الجمع عند س لان فاعلا انما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل وقد استدرك عليه هوالك
ونواكس في قوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار قال ابن الحاجب في ايضاحه
واما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المونث فانهم لا يقولون امراة فارسة اي فبعد بذلك

عن الصفة فان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فكان كالاسم واما هوالك فجاء في مثل
هالك في الهوالك والامثال الكثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة ولما اعتاد به نعم فواعل
قياس في فاعل اذا كان صفة لما يعقل وذلك لان الجمع فيما لا يعقل من المذكر اجري مجرى المؤنث ممن يعقل وبربوع
ابن حنظلة بن مالك ابو حي من تميم منهم متمم بن نويرة وياوه زايدة فهو مفعول اذ ليس فعلول بفتح الفاء في
كلامهم الا ما شذ من صعفوق والسرة بفتح المجة الواحدة في الحرب وبكسرها القوة والباء بمعنى سفح
الجبل اسفله حيث يسفح فيه الماء والمقام المستوي من الارض والاكم بفتحتين واحدها اكمة وقد تقدم
الكلام عليها في بحث رب ولو كان كما ذكر من ان هل بمعنى قد لم تدخل الا على الفعل كقد المختص بالدخول
عليه لكنها قد دخلت على الاسم ايضا قال تعالى فهل انتم مسلمون ولم ار في كتاب س ما نقله الزمخشري انما قال
في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل هي للاستفهام لم يزد على ذلك قيل عليه لا يلزم من عدم رؤيته
هو لذلك عدم وقوعه والاولى به تحسين الظن بالزمخشري فانه امام في هذا الفن ثبت في النقل على ان ما
نقل عنه مسطور في كتابه في باب ابان لم يدخلك على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه يقول ام
من يقول ام هل يقول ولا تقول ام ايقول وذلك لان ام بمنزلة الالف وليست اي ومن وما ومتى بمنزلة الالف
انما هي اسماء بمنزلة هذا وذلك الا انهم تركوا همزة الاستفهام اذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسئلة فلما
علموا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزلة قد لكنهم تركوا الالف اذ كانت لا تقع
الا في الاستفهام وفي اوايل الكتاب في مباحث الاشتغال في باب ما تختار فيه النصب وليس كذلك قبله منصوب
يبني عن الفعل وهو باب الاستفهام ما نصه واما الالف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جايز كما جاز ذلك في
هلا لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف في متى وهل
ونحوهما حيث امنوا الالتباس الا ترى انك تدخلها على من اذا تمت بصلتها نحو افمن يلقى في النار خير ام من ياتي
امنا وتقول ام هل فانها بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف استغناء اذ كان هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام فهذا
نصان موافقان لما نقله الزمخشري عن الكتاب وقد وقع في بعض نسخ المغني بل في كثير منها عند المحشي بدل قوله
ولم ار الخ ما نصه وثبت في كتاب س ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال
في باب عدة ما يكون عليه الكلم الى اخر ما قال ولا يخفى ان الضمير المستتر في نقله للزمخشري والمجرور يعني والمستتر
في ذكره لس والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخالفه للاولى والمجرور يعني للكتاب قال الشارح وما خال هذه
النسخة وثبت في كتاب س ما نقله عنه قال المحشي واجيب بان معناه ان س لم يقل انها بمعنى قد دايما ثم
قال الشارح فان قلت فما تصنع في دفع المعارضة التي اشار اليها وهي يخالفه قول س في باب عدة ما يكون عليه
الكلم لقوله في المعارضة التي اشار اليها وهي يخالفه قول س في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلنا احمل على انها
لاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لا انها موضوعة للاستفهام بنفسها جمعا بين
كلاميه وقال الزمخشري في كشافه فهو نقل لما في الكشاف بالمعنى وبعض اللفظ هل اتى اي قد اتى على التقرير والتقريب
جميعا فالتقرير معناه الهمزة المقدرة والتقريب معناه قد التي عبر عنها بهل اي اتى على الانسان قبل زمان قريب طايفة
من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيا مذكورا بل كان نسيا منسيا غير مذكور بالانسانية نطفة في الاصلاب
او عنصرا في العناصر وقد فهم من هذا ان التقرير هنا بمعنى الحكم بالثبوت من قولك قررت هذا الامر اي اثبته والكلام
خبر محض وان الحين الذي لم يكن فيه شيا مذكورا مدة كونه نطفة في الاصلاب وقيل هو مدة لبثه في بطن
امه والمراد بالانسان الجنس اي جنس بني ادم بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة انتهى فان المعرفة اذا اعيدت
معرفة فالظاهر ان الثاني عين الاول وقيل المراد بالانسان الاول ادم وبالثاني بنوه وفسرها غيره بقد خاصة
ولم يقدر معها همزة استفهام ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وجمع الضمير فيم لم يحملوا
باعتبار المعنى وقال بعضهم معنى التوقع وكانه قيل للقوم يتوقعون الخبر اي فانه بقي جسدا فجيئا اربعين

سنة تمر به الملايكة فيتفزعون منه وفي تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل بقد اذا دخلت عليها
الهمزة معنى كما في البيت اي بيت اهل رويا ومفهومه انها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل الهمزة عليها بل
قد تاتي لذلك كما في الاية وقد لا تاتي له كما في نحو هل قام الا زيد وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا
ان هل لا تاتي بمعنى قد اصلا وهذا هو الصواب عندي اذ لا متمسك لمن اثبت ذلك اي اثبت ان هل
بر بمعنى قد الا احد ثلاثة امور احدها تفسير ابن عباس هل اتى بقد اتى ولعله انما اراد ان الاستفهام للتقرير
وليس باستفهام حقيقي اي ان معناه طلب اقرار المخاطب واعترافه بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه
فالكلام استفهام دخله معنى التقرير فان قلت اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى ودخل عليه معنى اخر كما في هل
هنا انتفى المعنى الاول مع الثاني او يتجرد منه قلت الذي يظهر من كلام المحققين بقاؤه فقد قالوا في
لعل انها تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي وفي قوله تعالى ما لي لا ارى الهدهد ان الاستفهام دخله معنى
التعجب وعليك بتتبع امثال ذلك فتدبره وفي شرح التسهيل لابي حيان وما ذكره المص وغيره من ان هل ترادف
قد لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر ان معناه
قد اتى وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى ايمة النحو واللغة لا
ع الى المفسرين وقد بينا قبل بان من المفسرين من عرفت من ايمة النحو المتصدرين لتقرير هذا الفن كالفرا والمبرد والزجاج
بل قد نقل القول بذلك عن طايفة من النحاة منهم الكسايي والمبرد والزجاج وناهيك بامام الجماعة س فقد
ثبت النقل عنه وكل منهم امام عارف بهذا الشان قد خالط العرب الفصحا وسمع كلامهم وفهم مقاصدهم
وربما وقع في بعض نسخ التسهيل فيترجح بدل قوله فيتعين بل قال ابو حيان ثبت في نسخة عليها خط المص
قال وكان ما ذكرناه احسن مما ذكرناه فعدل الى ذلك قال وليس ذلك بمترجح ايضا لان الرجحان انما يكون اذا كان
ثم دليل واضح يدل على ان هل ترادف قد قلت وعرفت الدليل فلا تعدل الى التطويل وقد صرح بذلك اي
يكون الاستفهام في الاية للتقرير جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري والمقرر به من
انكر البعث والخبر بعد الموت وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه ويقرون بذلك فيقال
فالذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا واوجدهم بعد عدمهم كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وايجادهم
بعد فنايهم وهو دون الحالة الاولى وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشاة الاولى والخلق الاولى فلولا
تذكرون اي فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشا شيا بعد ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه انتهى بل هو اهون
عليه كما قال تعالى وقال الاخر اي بعض اخر من المفسرين مثل ذلك الا انه فسر الحين في الاية بزمن التطوير في الرحم
اي بزمن انتقاله من طور الى طور غيره فقال والمعنى الم يات على الانسان حين من الدهر كانوا كانحو العبارة
لكنه جمع الضمير باعتبار الافراد فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صار واشيا مذكورا بالانسانية وصفاتها
ن وما يتعلق بها وقال الزجاج الا انه حمل الانسان على ادم عليه السلام فاراد والافراد فقال المعنى الم يات على الانسان
اي على ذلك الشخص الذي هو ادم حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا فلم يكن فيه شيا مذكورا الى ان نفخ فيه الروح
انتهى وقال بعضهم لا يكون هل للاستفهام التقريري اصلا وانما ذلك من خصايص الهمزة وليس كذلك اي
وليس من خصايصها كما قال بل تشاركها هل فيه وذكر جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان في افادة
التوكيد والتحقيق ومقتضى هذا التقرير ان معناها هو الحكم بالثبوت او الانتفاء الا انه الحمل على الاقرار
وحلوا ح باحدهما ولعل القايل بانه من خصايص الهمزة اراد التقرير بمعنى الحمل على ذلك قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي
حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد فهو للتقرير على عظم الاقسام التي ذكرت قبل اي انه في المقسم او المقسم به
قسم اي محلف او المحلوف به لذي عقل يعزره ويؤكد به ما تريد تحقيقه والمقسم عليه محذوف وهو لتعذبن دل
عليه قوله الم تر كيف فعل ربك بعاد قال الزمخشري او مذكور وهو ان ربك لبالمرصاد قال ابن الانباري وفي

البحر لابي حيان انما يظهر ان الجواب محذوف دل عليه ما قبله من سورة الغاشية وهو قوله ان الينا
ايابهم ثم ان علينا حسابهم والتقدير لا يابهم الينا وحسابهم علينا وقول مقاتل هل هنا في موضع
ان اي ان في ذلك قسما الذي حجر فهو في محل جواب للقسم قول لم يصدر عن تامل لان القسم عليه على هذا
التقدير لم يذكر فيبقى قسم بلا مقسم عليه لانه ما قدره من ان المعنى ان في ذلك قسما الذي حجر لا يصح
كونه مقسما عليه والدليل الثاني قول س الذي شافه العرب في القاموس شافهه ادنى شفته من شفته
والبلد والامر داناه فمشافهة العرب باللفظ عبارة عن التلقي من افواههم وفهم مقاصدهم وكفى
بذلك دليلا ومستندا وقد مضى ان س لم يقل ذلك ومضى لنا انه قاله على ان ما مضى له انما هو
القول بانه لم ير النقل في كتاب س ولا يلزم منه انه لم يقله والثالث دخول الهمزة عليها في البيت
والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وان خالفه في اللفظ وقد رايت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة
ام هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وقد مضى في بحث ام انها اذا كانت منقطعة فهي بمعنى
بل مجرده تارة عن الاستفهام وغير مجردة اخرى وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ لا يقاس
عليه اذ مثله لم يكثر كثرة توجب القياس وانما جاء منه هذا البيت او بيت اخر ومعنى كونه شاذا فيمكن
تخريجه على انه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله ولا للما بهم ابدا دوا وهو
عجز بيت فلا والله لا يلفى لما بي وقد مضى الكلام عليه في حرف الكاف بل الذي في البيت اسهل
منه لاختلاف اللفظين فيه واتحادهما ثمه وكون احدهما على حرفين فيه والاخر على حرف وهما هناك
على حرف واحد ولكون الحرفين فيه غير عاملين وغيرهما عاملان فهو كقوله فاصبح لا يسالنه عن بما به
صدر بيت عجزه اصعد في علو الهوى ام تصوبا وهو من الضرب الثاني من الطويل قال العيني لم يسم قايله
وعزاه المحشي للاسود بن يعفر جاهلي يكنى ابا الجراح ويروي فاصبحن وصعد في الجبل وعليه تصعيدا
ارتقى فيه وعلا وعلوا الدار بضم اللام والعين وتشديد الواو وبكسر العين وسكون اللام وتخفيف
الواو كما هنا نقيض سفلها بضم السين وكسرها مع السكون والتخفيف وتصوب معناه نزل
وبقي مما يفترق به هل من الهمزة احدهما انه لا يجوز حذفها للعلم بها بخلاف الهمزة والثاني ان المستفهم
بهل لا يرجح عنده احد الامرين من الاثبات او النفي بخلاف الهمزة فانه لا يستفهم بها الا من هجس في نفسه
امر ما من الاثبات كذا قيل هو وفرعه من هي وهما وهم وهن تكون اسما وهو الغالب واما فانحو زيد ها مر
هو الفاضل والزيدان هما الفاضلان اذا اعرب فضلا وقلنا لا موضع له من الاعراب فان الموضعية من الاعراب
من لوازم الاسمية فاذا انتفت انتفت الاسمية وقيل هو منقول عن الخليل هي مع القول بذلك اي بكونها
فضلا لا موضع لها اسما كما قال الاخفش في نحو صه ونزال اسما لا محل لها لانها غير معمولة لشي وذهب
غيره ان لها موضعا فقيل هو الرفع بالابتدا او ضميرها المستتر فيها فاعل سد مسد الجيم كما في راغب
ولا يقدح استتار الفاعل هنا وظهوره هناك اذ لا فرق في الحكم بالجملة بين ان يكون الفاعل
ظاهرا او مستترا او قيل هو في نحو زيد من زيدا بطنب على المصدر والمعنى ازدد زوادا والاول اظهر
لانها اسما مجردة عن العوامل اللفظية فوجب الحكم عليها بالابتدا وكما في الالف واللام في نحو
الضارب اذا قدرناها اسما موصولا كما عليه الجمهور ولكون مجموع الالف واللام كلمة واحدة
فالي قدرناها

الواو المفردة انتها مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر قسما قال الشارح
اتفقت النسخ التي رايتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهي واو
الصرف وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكير والواو المبدلة

من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قيل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما
ان يكون غرضه عد ما هو صحيح عنده فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى
ثمانية وتعقبه المحشي فقال ان غرضه عد غير الواو التي تنصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق انها واو
العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكير والمبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب
ان لا تعد هذه الثلاثة من اقسام الواو وما عدا هذه الاربعة هو احد عشر فلا اشكال وهذا مع كونه
دفعا بالعناية يرد عليه انه قال ايضا في واو رب والصحيح انها واو العطف فهلا قال الى عشرة وربما يقع
في بعض النسخ لفظ خمسة عشر ولا اشكال الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع اي جمع الامرين وتشريكهما
في الثبوت مثل قام زيد وقعد عمرا و في حكم نحو قام زيد وعمرا و في ذات نحو صلى وصام زيد يعني بالاطلاق في الجمع
انه يحتمل فيما ذكر ان يكون الحصول من كليهما في زمان واحد وان يكون كل منهما في زمان واما معنى الجمع وحده
فيشاركها فيه الفاء وثم وحتى اذ المراد به ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت وواعلم ان المعنى من
كونها للجمع والتشريك في الثبوت انها للجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول وان كان مضمون احداهما
سلبيا نحو قام زيد وما قعد عمرو وما يتخيل من انه لا فايدة في الاثبات بالواو في الجمل لانها لو لم يجي لعلم حصول
مضمون الجملتين مندفع بان فايدة الواو في مثله النص على حصول احدهما والثاني وحده باذ يكون الاول
غلطا وان كان كل من هذين الاحتمالين مرجوحا فبالواو يصير حصولهما نصا كما يصير حصول احدهما باو نصا
فتعطف الشي على مصاحبه في الزمان نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه اي السابق عليه في الوجود نحو
لقد ارسلنا نوحا وابراهيم لظهور ان نوحا عليه السلام كان سابقا على ابراهيم عليه السلام بزمان كثير وعلى
لاحقه فيه المتاخر عنه نحو وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فان زمانه صلى الله عليه وسلم متاخر عن زمان الا
الذين قبله وقد عطفوا عليه وشورك بينهم في الايحا كما شورك بين نوح وابراهيم في الارسال وفي الارسال
وبين نوح واصحاب سفينته في الانجا وقد اجتمع هذان النوعان يعني العطف اللاحق والعطف السابق في
قوله تعالى منك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى فبل هنا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان ان يكون
القيام حصل منهما في زمن واحد وان يكون حصوله من عمرو سابقا وهذه الاحتمالات الثلاثة عقلية والدليل
في الواو على واحد منها بخصوصه قال ابن مالك وكونها للمعية اي بين متعاطفيها راجح والترتيب بينهما كثير
والعكس اي عكس الترتيب قليل انتهى وهذا التفصيل لا يعرف لغير ابن مالك وانما المعروف ما تقدم ويجوز ان
يكون بين متعاطفيها تفاوت في الزمان او تراخ فيه كذا في بعض النسخ العطف باو ويقع في بعضها وتراخ بالعطف
بالواو وهو بمعنى الاول لان المراد جواز كونها بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع نحو انا رادوه اليك وجاعلوه
من المرسلين فان الرد بعد القايه في اليم بيان لوقت المعطوف عليه ليعلم تراخي المعطوف عن المعطوف ولا شك
ان ذلك كان في مبدا عمر موسى عليه السلام والارسال على راس اربعين سنة مضت من عمره حين بلوغه الابتدا
وقال بعضهم ان معناه هنا الجمع المطلق غير سديد لتقييده بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد ولو كان القيد
هو الاطلاق واجيب بان ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وكثيرا ما يطلق اللفظ ويراد به
ذلك لقول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط حيث يكون المراد بيان الاطلاق لا التقييد وفي
شرح المختصر الحاجبي للبها السبكي ما يقتضي ان مودي قولهم مطلق الجمع والجمع المطلق واحد لان المطلق هو الحقيقة
بلا قيد فالجمع هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجميع من الجمع مفيد الترتيب ويفيد عدمه ضرورة وجود الاعم في
الاخص والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم ان كان قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من
الجمع فان كان الجمع المطلق على التوصيف يقتضي تقييد الجمع فمطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة
سوا فكيف يتعقل فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق وانما جاء الالتباس من توهم ان الشي المطلق هو الحقيقة

نبياء

بتقييد الاولى وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد ومنشا وهم ما في نفوسهم من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء
وليس مما نحن فيه فان المطلق في قولنا الماء المطلق على بعض افراد الماء فهما متغايران بخلاف ما نحن فيه
ونقل السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل كان بافادتها اياه قطرب
والربعي والفرا وثعلب وابو عمرو الزاهد المعروف بغلام ثعلب وهشام والشافعي نقل ذلك عن طوايف قال
الشيخ بهاء الدين السبكي وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضو وليس باخذ صحيح وفي المناقب للامام
الرازي انه قال الواو للترتيب بل الواو عنده للجمع المطلق والفاء للتعقيب وثم للترتيب مع الفصل
وانما اوجب الترتيب في الوضو لوجوه مستنبطة من الاية ليس محل التطويل بذكرها وكما نقل قول
الترتيب في الواو عن الشافعي نقله جماعة عن ابي حنيفة ايضا قيل وهو ماخوذ من قوله اذا قال لغير
المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وعند صاحبيه يقع الثلاث وليس
باخذ صحيح ايضا لان الواحدة انما وقعت عنده فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف فلم يبق محلا
للطلاق فان تعلق الاخير بالشرط عنده على سبيل التعاقب لا الاجتماع فوقوعها كذلك فان المعلق
بالشرط كالمنجز عند وجوده وفي المنجز تبين بالاولى فلا تصادف الثانية والثالثة المحل اتفاقا وعندهما
يقع الكل دفعة لان زمان الوقوع هو زمان وجود الشرط والترتيب انما هو في ازمنة التعليق لا في ازمنة
التطليق كما هو مبسوط في محله وفي التمهيد لابن عبد البر ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول
ان الكسايي والفرا يقولان بان الواو للترتيب قال الفرا في المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع
وظاهره انها عنده للمعية الا لمانع فيكون للترتيب واما حكاية الاجماع عن السيرافي فقد نقلها ابو حيان
عنه وعن الفارسي والسهيلي ثم قال وهو قول وهو قول وهو قول غير صحيح لوجود الخلاف في المسالة
قال ابو جعفر بن الزبير ولم يذكر ابن الفرس في كتابه خلافا وكذا ابن بابشاذ وكثيرا ما يورد الخلاف
وابن الفرس هذا هو القاضي ابو محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الكريم الخزرجي الغرناطي صنف كتابا في
مسايل الخلاف في النحو وله كتاب احكام القران وهو كتاب جليل وقد ناقش الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح
المختصر الحاجبي ابا حيان في تغليط مدعي الاجماع مع ان الخلاف منقول بان قول القايل هولاء اجمعوا وقول
الاخر هولاء اختلفوا مطلقا ولا يتناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيمنع الخلاف
في ان الاجماع بعد الخلاف حجة اولا والمذهب انه ليس بحجة وان يكون خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا اثر له
ومع فلا وجه للتغليط وبان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي التوقف فيه ثم قال والذي يظهر
ان يقال ان ما يتفرع على ان الاجماع السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه
اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت وان قلنا بعدم حجيته فقد يتعارضان
لانهما مثبتان وقد يقال يترجح ناقل الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قايله وناقل الاجماع كالناطق بالعام
الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف قد يرتفع بالاجماع من غير عكس
فيمكن صحة كل منهما في وقت واذا قلنا بان هذا الخلاف محقق مستمر فهولاء المخالفون قليلون فينبغي ان
يتخرج ذلك على ان ذلك النادر المخالف هل يقدح في الاجماع اولا ثم قال ولا يخفى ان ذلك كله مبني على ان الاجماع
في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اولا ونقل الامام هو امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك بن ابي محمد عبد الله بن
يوسف الفقيه الشافعي ضياء الدين احد الايمة الاعلام تفقه على ابيه وجاور بمكة والمدينة اربع سنين
يفتي ويدرس ويجمع طرق المذهب فقيل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له نظام الملك الوزير المدرسة
النظامية بها وكان احد اوعية العلم ولد سنة تسع عشرة واربع مائة ومات سنة ثمان وسبعين
وتلامذته نحو اربعماية تلميذ منهم حجة الاسلام الغزالي والكيا الهراسي وقيل في رثائه

قلوب

قلوب العالمين على المعالي ⁂ وايام الورى شبه الليالي ⁂ ايثمر غصن اهل العلم يوما ⁂ وقد مات الامام ابو المعالي ⁂
في كتابه البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية وعبارته اشتهر من مذهب الشافعي انها للترتيب وعند
بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان وتنفرد الواو عن ساير اخواتها من حروف العطف بخمسة عشر
حكما فلا يشاركها في واحد منها عاطف احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة لما عرفت
من ان معناها مطلق الجمع الصادق بكل منها قيل عليه ان حتى تشاركها في ذلك وان افترقا من وجوه فقد
مضى قول المص انها تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه ثم بينها وقد تقدمت وهي
لا تقدح في مشاركتها للواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة وليس المراد انفرادها بمجموع الخمسة
عشر حكما بل انفرادها بكل واحد منها الا قوله في الثاني عشر منها ولولا هذا التقييد لورد اشتراكه بدرهم
فصاعدا وتعقب بان هذا الحكم يختص بالواو وعند غير الجمهور ولا تشاركها حتى فيه وعليه بنى المص كلامه
هنا ومن كلامه في حتى على قول الجمهور قال ابن مالك في تسهيله في حتى ولا تقتضي ترتيبا وفي شرحه
فهي كالواو عند الجمهور وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فيقتضي الترتيب والمهلة قال الجزولي
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهو متوسط بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وفي شرح
الحاجبية للرضي والذي ارى ان حتى العاطفة لا مهلة فيها بل ان المعطوف هو الجزء الفايق اما في القوة
او في الضعف على ساير اجزاء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد
حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر نحو توفي كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه اثناء تعلقه بها نحو مات
مات الانبياء وبالجملة فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر في المهلة وانما المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف نحو قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصا [غرا]
والثاني اقترانها باما وغيرها من ادوات العطف لا تقترن بها نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترا [نها]
بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية اي صدور الفعل من المتعاطفين معا لا غير نحو ما قام زيد ولا عمرو
لتفيد ذلك الاقتران ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ونحو وما اموالكم ولا اولادكم بالتي [عندنا]
تقربكم زلفى وايضاح ذلك انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو فقلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب
اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احدهما فقط فهو يحتمل ان يكون معناه
انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جيت بلا
الزايدة بعد واو العطف فقلت ما جاء زيد ولا عمرو وما قيل من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان
المنفيان بقيد الاجتماع فليس بشي لان نفي الشي مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول
ما جاءني رجل ومن يريد رجلا قصيرا ونحوه والعطف حينيذ اي حين اقترانها بلا للفايدة المذكورة من عطف
الجمل عند بعضهم على اضمار العامل فيكون من باب تكرير العامل وقد ذهب س الى ان نحو ما جاءني زيد ولا
عمرو ما جاءني زيد ولا جاءني عمرو للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجي كل واحد
منهما لكن منقطعا عن الاخر فرفع بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي للاحتمالات الثلاث كما كان من
دون تكرير العامل قال الرضي وهذا القول اقرب وتكون فايدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد
الواو اكثر والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين بان لم يسبق بنفي او قصدت المعية
امتنع دخولها اي دخول لا فلا يجوز قام زيد ولا عمرو لعدم سبق النفي وانما جاز من عطف ولا الضالين
على غير المغضوب لان في غير معنى النفي وانما جاز في قوله ⁂ فاذهب فاي فتى في الناس احرزه ⁂
من حتفه ظلم دعج ولا جبل ⁂ هو من ابيات ولم يسم قايله واحرزه بمهملة فراي جعله في حرز
بكسر المهملة وسكون الراء يمتنع الوصول اليه والحرز الموضع الحصين والحتف بمثناة فوقية ساكنة بعد حاء مهملة

الموت والظلم كصرد جمع ظلمة والدعج جمع دعجا وهي الشديدة السواد وهي الليلة الثامنة والعشرين من الشهر والعرب تسمي اول المحاق الدعجا والثانية السرار والثالثة وهي ليلة الثلاثين الغلسة والجيل بالجيم وبالموحدة واحد الجبال ويروى بالمهملة المكسورة والتاء التحتية المفتوحة جمع حيلة لان المعنى لا فتى لان الى فتى استفهام انكاري في معنى النفي مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يلزم مما ذكره المص هنا مشاركة غير هل من ادوات الاستفهام اعني اياهل في كونها للنفي فيعارض ما قدمه في هل لان اختصاص هل بهذا الحكم انما اورده هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل ادوات الاستفهام ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه اي لان باب الافتعال للمعية لا غير فلا يراد معه ما يفيد معنى التعميم واما وما يستوي الاعمى والبصير اي الكافر والمومن ولا الظلمات ولا النور اي الباطل والحق ولا الظل ولا الحرور اي ولا الثواب والعقاب والحرور فعول من الحر عطف على السموم وقيل السموم ما يهب نهارا والحرور ما يهب ليلا وما يستوي الاحياء ولا الاموات تمثيل اخر للمومنين والكافرين ابلغ من الاول ولذا كرر معه الفعل وقيل للعلماء والجهال فلا الثانية والرابعة والخامسة زوايد لامن اللبس واما الاولى فلتاكيد نفي الاستوا بها والثالثة تكرير لها لمزيد التاكيد وهذا منه جواب سوال ان الاستواء كالاختصام يطلب فيه المعية بين متعاطفين وقد دخلته لا وتقرير الجواب انا لا نسلم ان لا في الاية نافية للفعل عن المتعاطفين في حالتي الاجتماع والافتراق كما هي كذلك في المثال وانما هي كذلك لتاكيد المنافاة بين المتعاطفين ومن ثم زيدت المنافاة للمفهومة من نفي الاستوى ثم وذلك حيث كانت المخالفة بحسب الحقيقة دون الوصف فتدبر وقال ابن عطية دخول الا انما هو على نية التكرار كانه قيل ولا الظلمات والنور ولا النور والظلمات واستغني بذكر الاوايل عن البواقي ودل مذكور الكلام على متروكه قال ابو حيان وما ذكره غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفي استواء الظلمات والنور فاي فايدة في نفي استوايهما ثانيا وادعاء محذوفين والرابع اقترانها بلكن ولا يغترن غيرها بها نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قايم زيد واخوه فان النعت لا بد فيه من ضمير يربطه بالمنعوت وهو متحقق مع السببي ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه لاحتياج كل من الخبر الجملة والتفسير الى رابط على ما هو سياتي تحقيق ذلك كله والسادس عطف العقد من العدد وهو ما كان من مرتبة العشرات او المين او الالوف على النيف بتشديد التاء التحتية وهو فيعل واوي العين من ناف ينوف وقد تخفف ياوه وتكسر نونه وهذا ما كان من مرتبة الاحاد ففي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني نحو احد وعشرون وهذا الحكم المذكور انما هو حيث يراد تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا حيث يقصد الترتيب بلا مهلة او بها فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين ففي اطلاق المص انفراد الواو بهذا العطف نظر السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله • بكيت وما بكا رجل حزين • على ربعين مسلوب وبال • هو من اول الوافر من قصيدة لابن ميادة وقبله • امن طلل بمدفع ذي طلال • امح جديده قدم الليالي • الطلل تكرر الكلام عليه في هذا الشرح وذو طلال قال الزمخشري واد وامح بالتضعيف ابلى والبكا بالقصر مصدر ولم يج منه على فعل من المصادر سواه وسوا هذا وسدا قال الجاربردي وقد جاء في مصدر بلي المد اذ لا يخلو البكا في الغالب من الصراخ فاجروه مجراه والقصر يجعلهم له كالحزن اذ قد يخلو عن الصراخ وفي الصحاح البكا يمد ويقصر اذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكا واذا قصرت اردت الدموع وخروجها وانشد والبيت لحسان • بكت عيني وحق لها بكاها • ولا يغني البكاء ولا العويل • شاهدا على ذلك قيل ولا يظهر كونه شاهدا عليه فان العويل رفع الصوت بالبكا فلو حمل البكا على الصوت الذي يكون منه ضرب

الدمع لم يفد فايدة جديدة والذي يظهر انه اراد وما يغني البكاء اي سكب الدمع منه ولا العويل اي رفع الصوت به ويشهد لهذا الظاهر اعادة النافي مع المعطوف كما لا يخفى والمسلوب الذاهب بالكلية بحيث لا عين ولا اثر والبالي ما بقي شي من اثره الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع قيل في هذا اشارة الى ان مثل ذلك خرج عن حقه واتى ما لا ينبغي وفيه نظر ففي التسهيل ان العطف سايغ دون شذوذ مع قصد التكثير او فصل ظاهر او مقدر فالاول كقوله • تحدى بنا نجيا فني عرايكها • خمس وخمس وثاوٍ وثاوية • تحدي تسرع والنجب بضمتين جمع نجيب الابل الكريمة وافنى عرايكها اي اذهب طبايعها وجلدها على السير والخمس بكسر المعجمة من اظماء الابل ان ترعى ثلاثة ايام وترد الرابع والتاويب سير النهار اجمع ونزول الليل اذ ليس المراد خمسين فقط ولا ثاويين بل المراد التكثير والثاني كقولك مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ولو ثنيت واتيت بالصفتين مفترقتين جاز والثالث كقول الحجاج وقد نعي اليه ابنه محمد ومحمد اخوه سبحان الله محمد ومحمد يريد محمد ابني ومحمد اخي وانت تعلم ان ما خرج عن حقه واصله لا يلزم ان يكون شاذا ولا منافيا ان يكون سايغا من قول الفرزدق فهو من الضرب الكامل قال المبرد في كامله كان الحجاج راى في منامه ان عينيه قلعتا فطلق الهند بنت هند بن المهلب وهند بنت اسما بن خارجة فما لبث ان جاءه نعي اخيه محمد بن يوسف من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنه محمد فقال والله هذا تاويل رويای ثم قال انا لله وانا اليه راجعون محمد ومحمد في يوم واحد ثم قال من يقول شعرا يسليني به فقال الفرزدق وانشد البيت وبعده • ملكان قد خلت المنازل منهما • اخذ الحمام عليهما بالمرصد • اني لباك على ابني يوسف جزعا • ومثل فقدهما للدين يبكيني • ما سد حي ولا ميت مسدهما • الا الخلايف من بعد النبيين • والرزية بالهمز المصيبة ويخفف بقلب الهمزة وادغام الاولى فيها وقد عرفت ان احد المحمدين الحجاج بن يوسف الثقفي والثاني اخ له والحمام بالكسر الموت وقول ابي نواس • اقمنا بها يوما ويوما وثالثا • ويوما له يوم الترحل خامس • هو من ثاني الطويل ذكر الشريف ابو القاسم محمد المتنبي قاضي الجماعة بغرناطة في شرح المقصورة الحازمية ان ابا نواس مر بالمداين فعدل الى ساباط فقال بعض اصحابه فدخلنا ايوان كسرى فراى اثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة ايام نشرب هنالك فسالنا ابا نواس صفة الحال فقال • ودار ندامى عطلوها وادلجوا • بها اثر جديد ودارس • مساحب من جر الزقاق على الثرى • واضغاث ريحان جني ويابس • حبست بها صحبي فجددت عهدهم • واني على امثال تلك لحابس • اقمنا بها يوما ويوما وثالثا • ويوما له يوم الترحل خامس • تدار علينا الراح في عسجدية • حبتها بانواع التصاوير فارس • قرارتها كسرى وفي جنباتها • مها تدريها بالقسي الفوارس • فللراح ما زرت عليه جيوبها • وللماء ما دارت عليه القلانس • قال الشارح في هذه الحكاية تصريح بان ايام الاقامة خمسة وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس عايدا الى المجموع الاربعة المتقدمة باعتبار المذكور لا الى يوم الرابع يعني ان يوم الترحل خامس عايد الى المجموع الاربعة المتقدمة باعتبار المذكور لا الى يوم الرابع يعني ان يوم الترحل خامس لتلك الايام وجعل يوم الترحل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في موضعه انتهى والندامى بسكارى جمع ندمان قال في القاموس والنديم والنديمة المنادم والجمع ندمان كالندمان والجمع ندامى وندام ونادمه منادمة ونداما جالسه على الشراب وصاحب الصحاح على ان الندامى جمع ندمان والندام جمع نديم وادلج القوم ساروا من اول الليل وادلجوا بالتشديد ساروا من اخره ومساحب بدل من اثر بعد نعته بجديد ودارس والزقاق بالزاي المكسورة والقاف بين جمع كثرة للزقاق وهو السقا وجمع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب واضغاث بمعجمتين واخره مثلثة جمع ضغث بكسر اوله قبضة حشيش تختلط الرطب باليابس والجني المجتنى والساباط سقيفة بين دارين تحتها طريق وموضع بالمداين لكسرى وهو المراد هنا وفي المثل افرغ من حجام ساباط لانه حجم كسرى مرة في سفره فاغناه فلم يعد للحجامة والبسابس

ان الرزية لا رزية مثلها
فقدان مثل محمد ومحمد صح

ق

جمع بسبس بموحدتين ومهملتين وهو القفر الخالي والعسجدي الكاس نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس
القرس وهو الجبل المعروف والمهاجمع مهاة البقرة الوحشية وتدريها بالدال المهملة مشددة تستر منها الجيوب
جمع جيب وجيب القميص طوقه والقلانس جمع قلنسوه شي يلبس في الراس ومعنى البيت الاخير انهم كانوا
يصبون الراح في الكاس الى ان تصل الى جيوب تلك التصاوير ويصبون الماء على الراح الى ان تصل الى رؤسها
الغرض الاشارة الى كثرة الراح وقلة المزاج وهذا البيت يتسالّ اهل الادب عنه اي يسال بعضهم بعضا عنه
فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية ايام لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له ورح
فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم قيل عليه الصواب ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن
وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة والاعتذار عنه بان جعل يوم الترحل من ايام الاقامة باعتبار
وقوع الاقامة في موضعه معظمه ممنوع الا اذا ثبت ان الترحل وقع في نصفه الاخير حتى يكون معظمه من وقت
الاقامة نعم قد يعتذر عنه بان جعل يوم الترحل من ايام الاقامة بالتغليب التاسع عطف ما لا يستغنى عنه
على مثل كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو فان كلا من الاختصام والاشتراك انما يصدر من متعدد
وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب لاستحالة الترتيب فيما ذكر ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو
لاستدعاء بين الاضافة الى متعدد ايضا ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب في انشاد امرء القيس بين
الدخول وحومل لا فحومل اي الصواب في انشاده ان يكون بالواو دون الفاء وهذا بعض بيت من مطلع
معلقته وتمامه ٭ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ٭ واكثر اهل اللغة على ان
قوله قفا من خطاب الواحد بلفظ الاثنين وذهب المبرد الى ان الواحد خوطب بخطاب الاثنين ودفع الاشكال
وانما هو على سبيل التوكيد كانه قال قف قف وان من الفيا في جهنم والسقط بكسر اوله ما تساقط من الرمل واللوى
منقطع الرمل حيث يرق والدخول وحومل موضعان واجيب بان التقدير بين نواحي الدخول واماكن فنواحي
حومل فهو كقولك جلست بين الزيدين والعمرين او ان الدخول مشتمل على اماكن فهو متعدد تقدير ويشاركها
في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه ايضا يقال عليه اذا ثبت
هذه المشاركة فكيف يتاتي دعوى انفراد الواو بهذا الحكم وما اجيب عنه بان ما قاله المرادي لا مبني على ما قال
غيره من النحاة وهذا اعتراض منه عليهم فبعيد جدا والعاشر والحادي عشر عطف العام فالاول رب اغفر لي
ولوالدي ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات فان المومنين والمومنات فان المومنين والمومنات اعم
ممن دخل بيته مومنا كما ان من دخل بيته مومنا اعم من والديه والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم
ومنك ومن نوح الاية اذ المعنى واذ اخذنا من كل نبي ميثاقه ومنك ومن نوح فهو صلى الله عليه وسلم اخص من
كل نبي وكذا الحكم في عطف من نوح وما بعده ولذا قال الاية ان قلنا ان العطف في مثل ذلك على ما عطف
عليه الاول ويشاركها في هذا الاخرا في عطف الخاص على العام حتى كماة الناس حتى الانبياء قدم الحاج حتى
المشاة فانها في المثالين عاطفة خاصا على عام وقد اورد عليه مثل ما اورد قبل من لزوم عدم انفراد الواو بهذا
الحكم واجيب ثمة وقد عرفت بعده ولا مساغ الى جعل الانفراد بمجموع الامرين وحتى لا تعطف العام على
العام على الخاص لان المصنف اعتبر كل حكم على حدة وادعى انفراد الواو به ثم جزم بمشاركة حتى للواو في الحكم الاخير
فاشكل والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر له يجمعهما معنى واحد جملة منصوبة
المحل على الحالية من مفعول عطف المصدر وهما عامل المجرور بالاضافة وعامل المجرور بعلى وانما استغنت
الوصفية لها لاختلاف عاملها لفظا ومعنى كقوله ٭ وزججن الحواجب والعيونا ٭ اي وكحلن العيون هو عجز
بيت صدره ٭ اذا ما الغانيات برزن يوما ٭ من قصيدة للراعي من اول الوافر والغانيات جمع غانية وهي الغنية
بحسنها عن الحلي وبرزن ظهرن وزججن بزاي وجيمين دققن وطولن والزجج بفتحتين دقة الحاجبين يقال

على الخاص وبالعكس اي عطف الخاص على العام صح

زج ازج وامراة زجاء اذا كان حاجبها طويلا مدققا والجامع بينهما اي الذي حسن العطف التحسين ولولا
هذا التقييد بان يجامعها معنى واحد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن فصاعدا
او افراد الثمن صاعدا اذ يقال ان الفاء في هذا المثال عطفت عاملا حذف وبقي معموله اعني صاعدا على عامل
اخر وهو اشتريت لكن لم يجمع بين المتعاطفين فيه معنى واحد بخلاف الترجيج والتكحيل فانه يجمع بينهما
التحسين وانما لم يجز العطف بالواو في هذا المثال لان المعنى المراد لا يفهم منه وهو كون الدرهم ادنى الثمن
وانتصاب صاعدا على الحال من عامل محذوف وجوبا وقيل على المصدر اي فصعد صعودا فانه فاعلا قد يجي من
ابنية المصادر كما في قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة وقد اضلت في فهم هذا الكلام فمنهم من جعل جوابا لمن قال بكم
اشتريت هذا الشي فاخبر ان ادنى الثمن درهم وان حاله في ازدياد ونسب الى ابن جني وقال ابن خروف المعنى
انه لما اشتراه مزاد بمثمن فاشترا باكثر من ذلك الثمن ثم زاد فاشترى منه باكثر فاخبر بادني الثمن يعني ولم يخبر
باعلاه كذلك وقال الشلوبين هذا الكلام من اشترى ثوبا باثمان مختلفة ادناها درهم ثم ترقي فالترتيب انما
هو في الاثمان والثالث عشر عطف الشي على مرادفه وهو قد يكون اطنابا مقبولا ان كان اللفظ زايدا على
اصل المراد لفايدة وقد يكون تطويلا غير مقبول ان كان زايدا لا لفايدة وكان الزايد غير متعين وقد اعترض
بان ذكر الشي مرتين فيه فايدة التاكيد وقد قال النحاة ان الشي يعطف على نفسه تاكيدا وعدم تعين الزيادة
لا يدفعها والفايدة للتاكيد به معتبرة في الاطناب فتدبر نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله ونحو اولئك عليهم صلوات
من ربهم ورحمة اذ الحزن مرادف البث والرحمة مرادفة الصلاة ونحو لا ترى فيها عوجا ولا امتا العوج
كعنب اسم الاعوجاج والامت الانخفاض والارتفاع وفسر بالنتو اليسير يقال مد حبله حتى ما فيه امت كذا في الكتاب
فالظاهر انهما غير مترادفين ولاسيما ان قلنا العوج بالكسر يخص المعاني وبالفتح يخص الاعيان وانما استعمل في الاية
فيما هو من الاعيان على وجه الابلغية في نفي الاعوجاج عن الارض فان الارض وان بولغ في تسويتها اذا
عرضت على المقاييس الهندسية عثر على عوجاج ما فيها فهو لا يدرك بالبصر بل بالقياس الهندسية فالحق
بالمعاني وقيل فيها عوج بالكسر وقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم ذووا الاحلام والنهى اولا الدنو
والقرب والاحلام جمع حلم بالكسر فالسكون الاناءة والعقل والنهى بضم النون جمع نهية بالضم ايضا العقول
الناهية عن اتباع الباطل وارتكاب القبايح وقول الشاعر ٭ والفى قولها كذبا ومينا ٭ هو عجز بيت من اول الوافر
صدره ٭ فقدت ذهب الاديم لراهشيه ٭ وقايله عدي بن زيد من قصيدة يذكر فيها غدر الزبا بجذيمة الابرش و
التقدير القطيع والاديم الجلد او احمره او مدبوغه والراهشان عرقان في باطن الذراعين وضمير راهشيه
بجذيمة كما ان ضمير قددت للزبا والفى بجداى وجد جذيمة قول الزبا كذبا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا
مبينا بلا عطف ولا تاكيد هو كذلك في رواية المفضل وفيها السلامة من عيب السناد قال الشيخ بهاء
الدين السبكي وهو الاوفق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور
والظاهر انه وهم وفي شرح الجلال ان الرواية هي الاولى وكذا ان تقدر الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين
اسم الاختلاف فالمعنى ليليني البالغون والعقلاء فيكون من عطف المتباينين وزعم ابن مالك ان ذلك اي عطف
الشي على مرادفه قد ياتي في او فلا يختص به الواو وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما والاكثر على حمل الخطيئة على
ما كان عن غير عمد والرابع عشر عطف المقدم في اللفظ على متبوعه المتاخر فيه للضرورة كقوله ٭ الا يا نخلة من ذات
عرق ٭ عليك ورحمة الله السلام ٭ هو من اول الوافر قال البطليوسي لا اعلم قايله ونسبه قوم للاحوص فالنخلة
هنا كناية عن المراة كما كنى عنها الاخر بالسرحة كما في قوله ابى الله الا ان سرحة مالك وذات عرق موضع بالحجاز
وسوق يلشد المص بحرهذا البيت في الباب السادس فيما اشتهر بين والصواب خلافه وحكي ثمة ان ابا الفتح
قال الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف عليه فانه اعترض بانه تخلص من ضرورة

ف

باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ونوقش بمنع ان مثل هذا العطف ضرورة لقولهم مررت برجل سواء والعدم
وقوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى وقوله ما لم يكن واب له لينالا اذا كان من المملك نصيب زهو واب ولجيب
بان العطف الذي ادعى المص انه ضرورة هو العطف على ضمير الظرف لا العطف على ضمير المستتر مطلقا من
غير فصل وما اورد ليس من ذلك ويؤيده ان منهم من ذهب الى ان الظرف لا يتحمل الضمير مطلقا وقيل لا يتحمله
مع التقديم ثم ان كلام المص يقتضي ان الواو تنفرد بهذا الحكم عن اخواتها لكن في شرح المفتاح البياني للمولى
سعد الدين التفتازاني ان تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد
الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا والصحيح بل المحققون والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى
وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل وهم ابن كثير وابو عمرو وحمزة وابن عباس والباقون بالنصب
و فيه بحث سياتي في اخر الكتاب حيث يقول ان المحققين على ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا
ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاوز وقد زيد على هذه الوجوه وجهان اخران احدهما جواز حذفها
من بين اخواتها وبقاء المعطوف وذلك عند امن اللبس كقوله صلى الله عليه وسلم تصدق رجل من ديناره من درهمه من
صاع بره من صاع تمره ومنه قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يزرع الود في فؤاد الكريم الثاني جواز
الفصل بينها وبين المعطوف بظرف او مجرور كقوله تعالى وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا وقوله ان تؤدوا
الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقوله تعالى خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن وقد
منع ذلك الفارسي الا في الشعر والايات حجة عليه تنبيه زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع الذي
هو حقيقة معناها وترد لغيره مجازا وذلك على ثلاثة اوجه احدها ان تستعمل بمعنى او فتكون لاحد الشيئين
او الاشياء وذلك على ثلاثة اوجه ايضا احدها ان تستعمل في التقسيم اي تقسيم الكلي الى جزئياته كقوله الكلمة
اسم وفعل وحرف اي هي منقسمة الى هذه الاقسام وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم هو عجز بيت صدره
وننصر مولانا ونعلم انه وقد تقدم الكلام عليه في فصل او وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب انها
في ذلك على معناها الاصلي من كونها لمطلق الجمع اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس فان الجنس كلي يقول
على حقايق مختلفة في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كل حقيقة منها تشخص على ما هو مقرر في محله
ولو كانت او هي الاصل في التقسيم دون الواو لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو لكن من اثبت التقسيم في او
صرح بان استعمال او فيه قليل والثاني ان تكون بمعناها في الاباحة قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى فصيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وعبارة الكشاف الواو
قد تجي للاباحة في نحو قولك جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا
ومن هذا قيل في الاية تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة قد نوقش الزمخشري
بان الاباحة لا تتوهم هنا لان السياق سياق الايجاب حتما في الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قال جالس
الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما اجتماعا وانفرادا وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف
باو وقد تقدم البحث في ذلك في فصل او وان المص رجع في بعض كتبه عن هذا القول وفي كتاب س لتقول هذه بما
عز وهان اي بخذه بهذا او هذا اي لا يفوتنك حال ومن العرب من يقول خذه بما عز وهان اي بخذه بالعزيز
والهين وكل واحدة تجزي عن اختها والثالث ان تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله
وقالوا نات فاخترلها الصبر والبكا فقلت البكا اشفى اذن لغليلي هو من ثالث الطويل من قصيدة لكثير عزه
ونات بالنون وهمزة مفتوحتين معناه بعدت والغليل بالمعجمة حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة
فهو من استعمال المقيد في المطلق مجازا قاله الشارحان وفي القاموس الغل والغلة بضمها والغليل محركة وكامير
العطش وشدته او حرارة الجوف ثم قال والغليل الحقد كالغل بالكسر والضغن وقد غل صدره والنوى تخلط

بالنو

بالنوى للناقة وحرارة الحب والحزن وعليه فلا حاجة الى دعوى المجاز قال معناه او البكا فاوقع
الواو موقع او اذ لا يجتمع مع الصبر فان البكا انما نشا من الجزع لا سيما وقد امر بالاختيار فهو
قد خيره بين امرين لا يجتمعان ومعنى لها لاجلها نافيها ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر
والبكا اي اختر احدهما ثم حذف من كما في واختار موسى قومه فان الاصل من قومه حذف من ويؤيده
ان ابا علي القالي رواه بمن مكان لها فان التقدير على هذه الرواية فاختر من الصبر والبكا احدهما
ايضا وههنا وجه اخر وهو ان يكون البكا مفعولا بفعل محذوف تقديره فذا ترك البكا ويدل
عليه السباق والسياق فان الامر باختيار الصبر في المعنى امر بترك البكا وقوله البكا اشفى لغليلي يشير
اليه مع ما يتضمنه من لذة المخالفة للعواذل فيما يشيرون به ولا تتلمح انه اختار الصبر على البكا من
قال ما صرت احسن ان ابكي لغرقتهم لانهم زعموا ان البكا فرج وقال الشاطبي في باب البسملة من
منظومته حرز الاماني وصل واسكتا هذا عجز بيت تمامه وصلك بين السورتين فصاحة وصل
واسكتا كل جلاياه حصلا فوصلك مصدر مبتدا وبين ظرفه ومفعوله وفصاحة الخبر اي وصلك
بين السورتين من باب الفصاحة لما فيه من بيان الاعراب وبيان همزة الوصل وهمزة القطع واشار
بالفا من فصاحة التي هي رمز حمزة باصطلاحه الى ان حمزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة
حتى كان القران عنده كالسورة الواحدة وقوله وصل واسكتا معناه صل السورتين او اسكت عليهما
واشار بالكاف من كل والجيم من جلاياه وبالحاء من حصلا وهي رمز ابن عامر و ورش وابي عمرو
الى انهم خيروا بين الوصل والسكوت فقال شارح الكلام ومنهم المحقق الجعبري المراد التخيير ثم قال
محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة ان معنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قال شارحها
ابن القاصح وهو من المتاخرين وبهذا التقدير دخل الكلام معنى التخيير والا فليست اللام موضو
له وقال ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو تاتي للتخيير مجازا وفي شرح الجعبري الواو بمعنى او كمثنى
وثلاث اي في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والثاني من الوجوه التي خرجت
الواو فيها عن معناها ان يكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم وما لك وبعت الشاة شاة ودرهما
قاله جماعة وهو ظاهر لان المعنى عليه وهو خلوه من الحذف والتقدير قال المحشي والشارح على ان هذا
الاستظهار غير ظاهر وتفصيل الكلام في قولهم انت اعلم وما لك انه لا يجوز فيه النصب على ان الواو واو
المفعول معه لانه لا يقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله وانما التقدير الاصلي انت اعلم بحالك ما لك وانت
وما لك ثم خفف بحذف مفعول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه لقيام القرينة عليها ويقرب من ذلك كما
قال الرضي حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر
ثلاثة عشر على ما في باب العدد ويكون فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك مقترنان
والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله انت اعلم
وربك مما يقال في التهديد اي انت اعلم بربك فيفعل ما يجزيك عليه لما علمت من تركك مكافاتك المجرمين فانت
وربك اي انتما مقترنان فلا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسيبك ولا يخفى ان هذا ابلغ في التهديد
وقال الشيخ عبد القاهر معناه انت اعلم وربك مجازيك فهو على حذف خبر المبتدا في الجملة الثانية وليس
بذاك وقول بعضهم تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما ابعد منه لعدم فهم هذا المعنى وقال ابو
القاسم بن ابي القاسم لا يصح عطف وما لك على انت لان اعلم لا يصح خبرا عنه ولا على اعلم لانه لا يصح الاخبار
به عن انت ولا على ضمير اعلم لانه مع استلزامه لنسبة علم الى غير عالم يمنع ان العطف على الضمير المستتر
من غير تاكيد ولا فصل ممنوع ويلزم منه دفع افعل التفضيل للظاهر وليس من مسايله وانما الوجه ما قاله

الجرمي من انه معطوف على انت لفظا لا معنى فلا يشتركان في الخبر الذي هو اعلم ليلزم ما تقدم وانما هو جز في المعنى
وان كان معطوفا على اللفظ ووجب كونه خبرا في المعنى ان الواو نايبة مناب الباء والتقدير انت اعلم بمالك
فهو متعلق اعلم الذي هو الخبر ومتعلق الخبر من جملة الخبر وقال ابو بكر بن طاهر هو معطوف على اعلم عطفا لفظيا
لا معنويا ليلزم منه ان يكون خبرا عن انت فيلزم ما تقدم بل هو متعلق به على الواو نايبة مناب الباء والتقدير
انت اعلم بمالك وهو كما يرى راجع الى تقدير الجرمي في المعنى وانما الاختلاف في تقدير المعطوف عليه وسياتي
في الباب الخامس في الخاتمة التي عقدت للحذف ما يقرر ذلك ان شاء الله تعالى واما بعت الشاة شاة ودرهما
ففي تعليق الشارح انه يمكن ان على حذف عامل في شاة وعامل في درهما اي بعت شاة واخذت درهما
وحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل وقال في الشرح معناه بعت كل شاة واخذت درهما في عوضها
فحذف المضاف والناصب في موضعين والثالث ان يكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي هو بخاء معجمة
فالف فراء فزاي مفتوحتين قال الشارح وقال المحشي فراء ساكنة فزاي مفتوحة فنون ساكنة فجيم فياء
نسبة قال في القاموس وخارزنج بلد منه احمد بن محمد البستي الخارزنجي مصنف تكملة العين وحمل عليه
الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا اي يهلكهن بارسال الريح العاصفة المغرقة
والضمير للجواري والمراد اهلها ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون في اياتنا بنصب يعلم وهي قراءة الكوفيين وابن
كثير وابي عمرو وقرا نافع وابن عامر بالرفع على الاستيناف وقرئ بالجزم عطفا على يعف فيكون المعنى او يجمع بين
اهلاك قوم وانجاء قوم وتحذير اخرين ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين بنصب يعلم ايضا وقرئ بالرفع على ان الواو للحال يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من
المومنين قرا حمزة وحفص بنصب الفعلين المعطوفين ووافقهما ابن عامر على نصب الاخير والباقون بالرفع على انه
كلام مستانف على وجه الاثبات اي ونحن نصدق ونومن لقولهم دعني ولا اعود اي انا لا اعود او عطف
على نرد اي يا ليتنا نرد ونوفق للتصديق والايمان فيدخلان في حكم التمني وحال من الضمير في نرد اي نرد مصدقين
موقنين فيدخلان في حكم التمني والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سياتي في اخر اقسام العطف من الباب الرابع
ان شاء الله تعالى الثاني والثالث من اقسام الواوات ترتفع ما بعدها من فعل او اسم احدهما واو الاستيناف نحو
لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء برفع نقر ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع تشرب ونحو من
يضلل الله فلا هادي له ونذرهم فيمن رفع ايضا اي رفع نذرهم ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو
العطف لانتصب نقر لعطفه على نبين المنصوب بان مضمرة بعد لام العلة ولا نتصب او تجزم تشرب اما
الانتصاب فبان مضمرة في جواب النهي واما الانجزام فبالعطف على تاكل المجزوم بلا الناهية ولجزم يذر للعطف
على محل لا هادي له كما قرا الاخرون وللزوم العطف الخبر على الامر يعني في قوله واتقوا الله ويعلمكم الله وقيل
يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في نقر فلاحتمال ان يكون المعتمد بالعطف عليه مجموع جملتي الشرط والجزاء لا
جملة الجزاء وحدها واما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين خبرا وانشاء كما هو مذهب بعضهم
وقال: على الحكم الماتي بهما اذا قضى تضيته لا يجوز ويقصد: هو من ثاني الطويل من ابيات نسبها ابن الحاجب
الى ابن اللحام التغلبي وانشد قبله: عمرت واكثرت التذكر خاليا: وسالت حتى كاد عمري ينفد: فاضحت امور
الناس يعين عالما: بما يتقي منها وما يتعمد: جدير بان لا استكين ولا ادري: اذا حل امر ساحتي بتبلد:
وعمرت بكسر الميم معناه عشت عمرا طويلا الا ان مصدره العمر بفتح العين وبضمها وسكون الميم والقياس
فتحها مع فتح العين كفرح فرحا وسالت بالمد فاعلت من السوال اي اكثرت السوال والعمر بضمتين فالسكون مدة
الحياة وينفد بالمهملة يفنى قال الله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق ويغشين يا تين وعني بها الانسه
لكثرة تجاربه وما يتقي بالبنا المجهول وما يحترز منه ويجتنب وما يتعمد ايضا ما يقصد اليه وحذف عائد

الصلة المجرور ولدلالة السياق عليه وجدير تقديرا ناجدير اي حقيق خليق واستكين اخضع واذل ولا ادري
بصيغة المجهول ايضا اي لا يبصرني احد والساحة فناء الدار واتبلد بتشديد اللام اتردد متحيرا والتبلد ايضا
تكلف البلادة ضد الذكا والمعنى الاول انسب والحكم بفتحتين منفذ الحكم وفي المثل في بيته يوتى الحكم والماتي
معناه الماتي اليه فهو على الحذف والايصال لقولهم المشترك والقصد الاستقامة وهذا متعين للاستيناف
لان العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض بين مودى المتعاطفين قال ابن الحاجب العطف على يجوز
غير مستقيم لان غرضه ان ينفي الجور ويثبت القصد ليحصل المدح واذا اشرك بينه وبين الجور دخل في النفي
فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل فلا يحصل مدح بل يتناقض فوجب ان يحمل على مستانف ليكون مثبتا فيكون
الجور منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض قال الشارح ويحتمل ان يكون مقصده منصوبا
في الاصل باضمار والمعنى عليه ان لا يجوز وعليه ان يقصد اي يعدل ثم حذفت ان وارتفع الفعل كما في تسمع
بالمعيدي خير ان تراه وفي الصحاح قال الاخفش اراد وينبغي ان يقصد فلما حذفه واوقع يقصد موقع ينبغي
رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه يخالف لما قبله فخولف بينهما في الاعراب
وتامل ما بين قول الاخفش والاحتمال الذي ابداه الشارح وانت خبير بان تعين الاستيناف هنا انما هو بناء
على الظاهر وعدم التقدير وكذلك قولهم دعني ولا اعود يتعين فيه الاستيناف لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع
تركك لعقوبتي لان معنى دعني دع عقوبتي وتركي لما نهيتني عنه وهذا معنى لا اعود بالنصب اذ المراد ولا اعود
لما نهيتني عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقيد ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض المودب
من نهي المنهي في الحال لان ترك المنهي عنه في المستقبل ويستمر على الترك معنى انه اذا كان الطلب في الحال والمقصود جمع
الامرين لزم ان يتقيد ترك المنهي عنه بالحال ليجتمع مع طلب ترك العقوبة والا فلو كان مستقبلا لم يجتمع معه
اذ الغرض انه حالي فيذهب ان الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل اذ لو كان حاصلا حالا لزم
تحصيل الحاصل والمعنى اني طالب الان اجتماع كفك عن العقوبة وكفي عن العود الى المنهي عنه في المستقبل ونوقش بانه
بعد تسليم ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك المطلوب هنا اريد تحصيله في الحال ايضا اما على القول بان
الامر يقتضي الفور فظاهر واما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله الا موثق اريد معاقبته وهو
انما يريد الترك في الحال لا في الاستقبال ولا يخفاك ان ادعاء كون الطلب حاليا لانه انشا والمطلوب مستقبلا وارد
على مقتضى المفهوم من الكلام وانما يمكن تحصيل المطلوب في الحال الذي هو زمان التكلم بالامر اذ لو كان حاصلا
فيه استحال تعلق الطلب به والموثق المراد معاقبته انما يريد في الحال ان لا يعاقب فالطلب حالي والمطلوب استقبالي
نعم المعاقب بالفعل ربما يريد ترك العقوبة في الحال وفرق بين الارادة والطلب فافهم ولو جزم فاما ان يكون
جزمه بالعطف ولم يتقدم مجزوم يسوغ العطف على مجزوم مدا وبلا على ان يقدر ناهية ويرده ان يرد تقدير
لا ناهية ان المقتضى لترك التاديب انما هو الخبر اي الاخبار عن نفي العود لان العود يقتضي التاديب لانه نهيه تعنيف
عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود ليصلح النهي عن العود مقتضيا لترك التاديب بخلاف
العود والاخبار بعدمه فانهما متناقضان يوضحه انك تقول انا انهاه عن الفعل وهو يفعل فيجامع النهي عن الشي
فعل الشي ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا اذ الاخبار بعدم الفعل يناقضه الاخبار بالفعل قطعا والثانية
واو الحال وهي الداخلة على الجملة الاسمية المنصوبة المحل على الحال لربطها بما هي حال عنه وذلك لاستقلال الجملة
من حيث هي فاذا وقعت حالا والحال فضلة بعد تمام الكلام احتاجت الى رابطة والواو التي اصلها الجمع اقوى ربط
لايذانها من اول الامر بان تلك الجملة لم تبق على استقلالها نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتدا المجاورتها
ابتداء وهذا كما قالوا الجملة المصدرة بالابتداء ابتدائية لوقوع المبتدا صدرها ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ
لانها لا تدخل على الجملة الاسمية وذهب صدر الافاضل الى ان هذه الواو بمعنى مع ولا يجوز ان يسمى واو الحال

لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وانت اذا قلت تقلدت السيف والشمس طالعة لم يبين
هيئة متقلد واجيب بان تقدير الكلام في نحو ذلك موافقا لطلوع الشمس فيتم البيان ووهم ابو البقا في قوله
في اعراب قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ حيث جعل كونها بمعنى اذ
قسيما لكونها للحال وقد عرفت ان المراد واحد وسبقه الى ذلك اي الى هذا الوهم مكي وزاد عليه فقال الواو
للابتدا وقيل للحال وقيل بمعنى اذ والثلاثة بمعنى واحد فان اراد بالابتدا الاستيناف فقولهما سوا
اي ان كان مكيا اي ان ارادوا بالابتدا معنى الاستيناف وان الجملة مستانفة لا محل لها من الاعراب لا
واو الحال المجاورة للمبتدا كان قوله مساويا في الوهم لقول ابي البقا لا ازيد منه فيه ومن امثلتها داخلة
على الجملة الفعلية كلام استطرادي لانه بصدد ذكر واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية كما لا يخفى قوله
بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم يكثر القتلى بها حين سلت هو من ثاني الطويل وقايله الفرزدق على
على ما سياتي في الباب الثاني حيث يجي انشاده المص ويشيموا بفتح حرف المضارعة من مضارع شمت السيف
بكسر المعجمة اغمدته ويقال شمته ايضا بمعنى سللته قال في القاموس شام شيمه غمده واسله ضد ولو قررته اي الواو
للعطف لانقلب المدح ذما وفسد المعنى لان المراد انما هو مدح هولاء ووصفهم بالشجاعة والاكثار من قتل
الاعادي فان قررت الواو للعطف كان المعنى انهم لم يغمدوا سيوفهم وان القتلى بها لم تكثر وهذا ذم لهم
بالتقصير في الاقدام على القتل بخلاف ما اذا كانت للحال وكانت الجملة حالية فانها تكون قيدا لعاملها
ويتسلط النفي على ذلك القيد ويثبت اصل المعنى ويكون من نفي القيد فيحصل الغرض من المدح وذلك لان
المعنى ح انهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى بها ومفهومه انهم اغمدوها في تلك الحالة وهذا مدح
لهم بالشجاعة وحصول المراد من نكاية الاعدا وما قيل للقايل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى
بها مطلقا بل مقيدا بحين السل ومن البين انها في حالة اخراجها من الاغماد لا يقع القتل بها وانما يقع بعد ذلك
فيحمل الكلام على مقام نزاع اي لم يكثر القتل بها بقرب سلها وتكون اشارة الى اثبات اصحابها وعدم تهورهم وانهم
لا يقدمون على القتل عقب السل بحيث يقتلون كل من عرض لهم لان الورع قبل الالقا ومن يتحرى بقتله ولمن يكون
ذلك الا ثبات فان قيل اذا كانت جملة لم يكثر القتلى عطفا على جملة لم يشيموا الواقع صفة لرجال فاين الرابط
في المعطوف عليه قلنا موجود تقديرا ان جعل التقدير ولم يكثر القتلى منهم او نيابة ان جعل التقدير قتلاهم
بحذف الضمير ونيابة ال عنه على حد فان الجنة هي الماوي فقد قيل ان في بنا منع الفساد تكلفا وبعدا
وان الاحسن ان يمنع الفساد بنا على انهم لا يقتلون الا الكفار وهم قليل ولا يخفى ان هذا مع ما فيه
من الخفا والتكليف ايضا متبادر منه خلاف المراد فان الاحسن ح واذا سبقت بجملة حالية احتملت
عند من يجيز تعدد الحال ولو جملة كما يتعدد الخبر والصفة ان تكون العاطفة لجملة حالية على مثلها وان
تكون للابتدا اي واو الحال نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر الرابع والخامس واوان
ينتصب ما بعدهما من اسم او فعل مضارع وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وهي الواو التي تفيد النص
على المصاحبة وان الفعل من المتصاحبين وقع في زمان واحد ولا يشترط ان يكون معمول الفعل الصادر
فاعلا كما في سرت وزيدا انظر الى ان ما بعد الواو في ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا كقولهم حسبك
درهم فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك وتعين عمرا في المثال للعطف انما هو بناء على اصالة
الواو فيه وحملها على انها واو المفعول معه انما هو حيث تفيد النص على المصاحبة وذلك حيث يختلف اعراب
ما بعدها على وجهها وليس النصب بها خلافا للجرجاني والجمهور على ان ناصب المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وان اصلها واو العطف وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل منصوبا واختار العمل على اللفظ اولى وقال الزجاج منصوب بفعل مضمر بعد الواو وكانك

قلت

قلت جا البرد ولا لبس له وصاحب الطيالسة والاضمار خلاف الظاهر وقال الشيخ عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو والاولى رعاية اصلها في كونها غير عاملة وقال الاخفش نصبه نصب الظروف لان الواو
لما كانت قايمة مقام مع المنصوب على الظرفية وكانت حرفا لا تحتمل الاعراب اعطي ما بعدها عاريته ولو
انجر ما قاله لجاز النصب في كل رجل وضيعته ولم تات واو المفعول معه في التنزيل بيقين قيد للمنفي لا للنفي
واما قوله فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة من الاجماع وهو العزم على الشي يقال
اجمعت الامر وعليه وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك اي ان يكون واو المفعول معه وان تكون
عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركايكم او جملة على جملة بتقدير فعل وفاعل اي واجمعوا شركاكم
بوصل الهمزة على انه امر من الجمع وفي القاموس وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاكم اي وادعوا شركاكم لانه لا يقال ل
اجمعوا شركاكم اي بقطع الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعاني
كقولك اجمعوا على كذا ونقل ابن سيده في المحكم يقال جمع الشي عن تفرقة وجمعه واجمعه وذكر استعمال اجمع في
المعاني قيل فيمكن ح ان يكون العطف في فاجمعوا امركم وشركاكم من عطف المفرد ولا موجب للتقدير لثبوت استعمال
اجمع في الذوات غاية ما هنا كان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو عاطفة مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك
في معنييه معا وفيه ما هو مبين في الاصول وجاز ان لا يكون مشتركا بان يكون موضوعا للقدر المشترك بين الذوات
والمعاني بخلاف جمع فانه مشترك بين الذوات والمعاني بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا وعدده ويقرا فاجمعوا بالوصل مل
فلا اشكال في العطف لما عرفت من اشتراك الجمع ويقرا برفع الشركا عطفا على الواو وجاز من غير تاكيد للفصل بالمفعول
ويكون التقدير وليجمع شركاكم لان العطف على الفاعل والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح
او موول قيل عليه ان جزمه بان هذه الواو للعطف مع قوله بعد والحق ان هذه واو العطف فيه تناف فان قوله
والحق الخ مشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم اولا بانها للعطف نعم لو قال اولا هي واو الصرف
لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام واتسق النظام والجواب بان العطف الاول بالمعنى
اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافي ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي وانما ذكر لينبه من اول الامر
على ما هو الحق ساقط لان العطف بالمعنى اللغوي لا يصح ارادته في هذا المقام لانه الميل والاشفاق ولو كان
الغرض التنبيه المذكور لكان حق العبارة ان يقول وما ذكرناه من انها للعطف هو الحق لا ما قاله فالاول الصريح
كقوله اي كقول من قال والاخصر كقولها لان البيت لميسون زوج معاوية بن ابي سفيان وليس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف وقد تقدم الكلام عليه في فصل لو والثاني للاول شرطه ان يتقدم الواو نفي او طلب
بانواعه وتسمي الكوفيين هذه اي الواو المسبوقة بما ذكر واو الصرف لانها صرفت ما بعدها عن ان يكون معطوفا قا
على ما قبلها من الفعل وليس النصب بها اي بالواو بل بان مضمرة بعدها خلافا لهم ومثالها بعد النفي ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله هو صدر بيت من ثاني الكامل
عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم من قصيدة لابي الاسود الدولي وقد تقدم الاستشهاد ببعضها وبعده
ابدا بنفسك فانهها عن غيها فان انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدى بالقول منك وينفع التعليم
وقد وقع بيت الشاهد لابي جهينة المتوكل بن عبد الله الليثي فعزاه بعضهم اليه فاما ان يكون من توارد الخواطر
او سرقه منه لانه متاخر عن ابي الاسود وكان في عهد يزيد بن معاوية وفي تاريخ ابن عساكر انه للطرماح وفي
شرح شواهد الكتاب للزمخشري انه لحسان وقيل للاخطل ونسبه الحاتمي لسابق البربري وبه جزم الامدي في المؤتلف
والمختلف قال شارح ابيات الايضاح والصحيح عندي كونه لابي الاسود والمتوكل والخلق بضمتين وبضمة
فسكون السجية والطبع واراد به ما ينشا عنها من الفعل غير المحمود اختيارا ليصح متعلقا للنهي والاتيان وعار
خبر مبتدا محذوف اي ذلك عار وعليك نعت اخر والعامل فيه اذا ما متعلق الجار او عظيم

ومعنى البيت ناظر الى قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم الاية في جانب النهي والاية في
جانب الامر والحق ان هذه واو العطف كما سياتي في اقسام العطف من الباب الرابع ويكونها عاطفة جزم
صاحب الجنى الداني قال انها في الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح وفي الثاني عاطفة لمصدر مؤول
لكنه على مصدر يتوهم واضمار ان بعدها في الاول جائز وفي الثاني واجب وكلام الرضي تعالى لهذا الحق فانه
قال لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام
المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال والاكثر دخولها على الجملة الاسمية
فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي قم في حال ثبوت
قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها
فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو
جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام
مني لم يكن فيه خصوصية على معنى الجمع والاولى قصد النصوصية في شي على معنى ان يحمل على وجه يكون
ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه السادس والسابع واوان يجر ما بعدهما وهما واو القسم ولا تدخل الا
على مظهر فلا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك ولا تتعلق الا بمحذوف وبمذكور وذلك لكثرة
استعمال واو القسم فروعي فيها التخفيف فلم يجمعوا بينها وبين الفعل القسم ولا تستعمل في القسم السوال
فلا يقال واسه اخبرني كما يقال باسه اخبرني نحو والقران الحكيم فان تليها واو نحو والتين والزيتون فالتالية
واو العطف والقسم به متعدد ولا تعود للقسم والا اي وان لا تكن التالية واو العطف بان كانت واو
القسم لاحتاج كل من الاسمين المقسم كل منهما الى جواب واو رب كقوله اي قول امري القيس في معلقته
وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلي والموج اضطراب المياه البحر والسدول بضم
السين المهملة جمع سدل كعدل وهو الستر شبه ليله في هوله وصعوبته ونكارة امره وكثافة ظلمته
بموج البحر واستعار له سدولا اما يحول بين البصر وادراكه وعلى متعلق بارخى والباء في بانواع الهموم
للمصاحبة وبيتلي ليختبرني الصبر على الشدايد اي ورب ليل بهذه الصفة ارخى على ستور ظلامه
مع ما اتى فيه من انواع الهموم ليختبرني في الصبر على الشدايد ام اجزع ولا يدخل الا على منكر كرب ولا تتعلق
ايضا الا بموخر لما لها من الصدارة والصحيح فيها انها واو العطف وجزم به ش وان الجر برب محذوفة
مقدرة بعدها لا انها نفسها خلافا للكوفيين والمبرد من البصريين اعلم ان حرف الجر قد يحذف قياسا
ويبقى عمله اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو
والفاء او بل فلا خلاف بينهم ان الجر بعدها ليس بها بل برب المقدرة لان بل حرف عطف عطف بها
ما بعدها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند ش ومن تبعه وليست جارة
فان لم يكن في اول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت في اولهما قدر لها معطوف عليه وعند
الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قايمة مقام رب فهي جارة بنفسها لصيرورتها بمعناها
فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوف عليه كانه قيل رب هول كما جاء بعد الفاء وبل وحجتهم
اي حجة القايلين بان الجر بالواو لا برب مقدرة افتتاح القصايد بها وكذا الاراجيز اي والعاطف
لا يقع في مفتتح الكلام والقصايد جمع قصيدة واحدة القصيد وهو ما تم شطر ابياته وليس الا
ثلاث ابيات فصاعدا او ستة عشر فصاعدا كذا في القاموس اي وما دون المستثنى يسمى مقطوعا
والاراجيز جمع ارجوزة بضم الهمزة وهي كالقصيدة الا انها خاصة بما كان من الملحق بالرجز والربع
وعامة لما تم شطر ابياته وما لم يتم كقول روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وقد تقدم الكلام

عليه في فصل التنوين واجيب بجواز تقدير العطف على شي في نفس المتكلم ويجوز الراوي بيانا تاما وايل تلك
القصايد يكون العطف على مجرور منها ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على
واو القسم قد يقال انما امتنع دخول واو العطف على واو رب دون واو القسم لان واو رب كانت عاطفة
في الاصل ولا كذلك واو القسم كقوله وواسه لولا تمره ما حببته هو صدر بيت انشده الجوهري ولا كان ادنى
من عبيد ومشرق وانشد قبله احب ابا مروان من اجل تمرة واعلم ان الرفق بالمرء ارفق وفيهما كما ترا
عيب الاقوا لاختلاف حركة الروي فيهما بالضم والكسر وقايلها غيلان بن شجاع النهشلي ورويهما المبرد
بغير اقوى فروى عجز البيت الثاني بلفظ وكان عياض منه ادنى ولمشرق وكذا رواه الاخفش وقال عياض
ومشرق رجلان ومشرق بضم الميم وكسر الراء بزنة اسم الفاعل وقال السخاوي انشده ابن الاعرابي بلفظ
واقسم لولا تمره والثامن واو دخولها في الكلام كخروجها وهي الزايدة اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة
واختار هذا القول الفرا وحمل على ذلك حتى اذا جاوها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى التي قبلها فانها
خالية من الواو وانما لم نحكم عليها بالزيادة لان الواو لا تقع في صدر جواب الشرط وقيل هي عاطفة على فعل الشرط
فالزايدة الواو في وقال لهم خزنتها وهو الجواب وقيل وهما عاطفتان والجواب محذوف اي كانت كيت وكيت
قال الزمخشري وانما حذف لانه في صفة ثواب اهل الجنة فدل بحذفه على انه لا يحيط به الوصف وحق موقعه
ما بعد خالدين وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاولى والاولى او الثانية زايدة على القول
الاول والاخرى عاطفة على الجواب او الشرط اوهما عاطفتان على الشرط احداهما والاخرى على الجواب والجواب
محذوف على القول الثاني ومحل تقديره بعد وتله للجبين اي اجزلنا اجرهما اوهما عاطفتان على الشرط والتقدير
فلما اسلما اي استسلما وانقادا وخضعا لامر اسه وتله للجبين اي صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض وناديناه ٥
ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا بالعزم والاتيان بالمقدمات كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به المقال
من استبشارهما وشكرهما سه تعالى على ما انعم به عليهما من دفع البلا بعد حلوله والتوفيق لما لم يوفق غيرهما لمثله
واظهار فضلهما به على العالمين مع احراز الثواب العظيم الى غير ذلك والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى
لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسرى وقايله فيما نقله ثعلب في اماليه عن عثمان بن حفص الثقفي
انه ظفا الاحمر اخبره عن مروان بن ابي حفصة بن الدسا الثقفي وان بعده اعود على ذي الجهل منهم
بحلمي ولو عاقبت عرفهم يجري في ابيات اخر ونسبه ابو القاسم الامدي في كتابه المؤتلف والمختلف لابي
الحرث الجرمي شاعر جاهلي جبر العظم اصلاحه من الكسر وحفاظا بكسر المهملة مفعول لاجله مصدر حافظ
بمعنى راقب ويمكن جعل الواو عاطفة ويقدر لها معطوف عليه اي يهمل امري وينوي كسري اي ما بال
من راقب اصلاح امره بما يلمني بضد ما اعامله به وكقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين
من يبغيني هو من ثاني الكامل الا ان ضربه مزاحف بالخبن ولم يسم قايله والرمق النظر الى الشي بمقدار
يعتبر مقداره كما قبلته اقبله تقبيلا وتعين بضم حرف المضارعة من الاعانة وهي النصر ويبغيني اصله
يبغي علي يقال بغي عليه اي تعدى واستطال قال اسه تعالى ومن بغي عليه لينصرنه اسه فهو اما على حذف الجار
توسعا وايصال الفعل الى المفعول او على جعله كظلم في التعدي بنفسه لانه بمعناه او اراد يبغيني يعني
يقصدني بسوء والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من الادبا كالحريري ومن النحويين الضعفا كابن خالويه ومن
المفسرين كالثعلبي اقتصر في تمثيله للجاعة من الفرق الثلاث على الواحد منها ومراده هو ومن قال بقوله لا انه
لا انه اول قايل بذلك او اشهره والا فليس الواحد جماعة كما لا يخفى وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة
وثمانية فياتون بالواو مع الثمانية دون ما تقدمها من العدد ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده
عدد مستانف هكذا في نسختي وهي نسخة الغزالكافري احد محشي الكتاب بتذكير ضمير بعده باعتبار العدد

والا فالظاهر التانيث وقرابه الشارح هذا الزعم بما نقل من تفسير العماد الكندي الاستاذ النحوي عبد الله المالقي من انها لغة فصيحة لبعض العرب وان من شانهم ان يقولوا واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة وثمانية لتسعة عشرة ومتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية ادخلوا الواو وان بعضهم نظم ابياتا في كون السبعة منتهى العدد وهي يا سايلي عن سر كون العدد ✿ ثمانية في سبعة لم تزدد ✿ ما سره الا انحصار قسمة ✿ في واحد فرد وشيء مسند ✿ وذلك الشيء الذي يسنده ✿ منحصر في واحد واثنين ✿ فالفرد والفرد اذا ما اجتمعا ✿ زوج مع الفرد الذي لم يسند ✿ واثنان واثنان اذا ما اجتمعت ✿ اربعة بضم مع ما في اليد ✿ فتلك سبعة اذا تكاملت ✿ اربعة واثنان مع منفرد ✿ وما اتى من بعد هذا فهو ✿ تكرار له لا زايد في العدد ✿ ثلاثة مع مثلها فرد وفرد ✿ قد مضى وما مضى لا نعد ✿ وهكذا اربعة مع مثلها ✿ زوج وزوج قد مضى لا تزد ✿ واستدلوا على ذلك بايات احدها قوله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الى قوله جل من قايل سبعة وثامنهم كلبهم الى سيقول السفهاء في قصة اهل الكهف في العهد النبوي من اهل الكتاب والمومنين هم ثلاثة رجال رابعهم كلبهم بانضمامه اليهم قيل هو قول اليهود وقيل قول السيد من نصارى نجران وكان يعقوبيا وقيل خمسة سادسهم كلبهم قالته النصارى والعاقب منهم اوليك وكان نسطوريا رجما بالغيب يرمون رميا بالخبر الخفي الذي لا مطلع لهم عليه او ظنا بالغيب من قولهم رجم بالظن اذا ظن ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وهو قول المسلمين باخبار الرسول صلى الله عليه وسلم لهم عن جبريل ولهذا اتبعه بقوله قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل واتبع الاولين بقوله رجما بالغيب فاثبت العلم بهم لطايفة بعد ما حصر الاقوال في الثلاثة فان عدم ايراد قول رابع في نحوه دليل القدم لا سيما والاصل ينفيه ورد قول الاولين فكان الثالث هو الحق وقيل هو في ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع اي العطف والمعطوف عليه كلامهم فيكون قد اخبروا اولا بانهم سبعة جزما وثانيا بان ثامنهم كلبهم بخلاف القولين الاولين فان كلا منهما خبر جملة واحدة وصف المحدث فيها بصفة ولا ريب ان كونهما جملتين عطفت احداهما على الاخرى موذن بالتثبت في الاخبار بخلاف ما تقدم فانه اخبار بشيء من صرف بشيء ولذا ساغ القدح بقوله رجما بالغيب فيه وقيل العطف من كلام الله تعالى فالمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا من الله سبحانه تصديق لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة بعينها ويويده قول ابن عباس حين جاءت الواو انقطعت العدة اي لم يبق عدة عاد يلتفت اليها اذ ليس بعد تصديق صدق القايلين محتمل فان قلت اذا كان المراد بهذا العطف التصديق اي تصديق هذه المقالة فما وجه مجي قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل فان قوله اشتمل على جملتي اثبات ونفي قلت وجه الجملة الاولى يعني جملة الاثبات توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق بل باثبات اعلميته فان تصديق العالم بالعدة اقوى من غيره فما ظنك بتصديق الاعلم ووجه الثانية اي جملة النفي الاشارة الى ان القايلين تلك المقالة الصادقة قليل او الذي قالها منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الاية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول اي ابن عباس انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم ولا يتوهم ان بين الجملتين تعارضا فان المثبت في حق الله تعالى هو الاعلمية وفي حق القليل العالمية وقيل هو واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدا اسم اشارة لا ضميرا اي هولاء سبعة فيكون في الكلام ما يعمل في الحال ولو انه عامل معنوي ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع لان المعنوي لضعفه لا يعمل مقدرا وقد نوقش بانه اذا جعل التقدير هولاء سبعة لم يكن عامل الحال حينئذ من قبيل المعنوي الذي لا ينهم من لفظ خاص به كالابتداء وانما التنبيه والاشارة والنداء والظرف فليس من قبيل المعنوي لان كل واحد منهم يفهم من لفظ خاص به نعم اذا كان التقدير ما ذكر كان عاملا لفظيا ضعيفا فلا يحذف الضعف لا لكونه معنويا على انه يجوز ان يكون التقدير هولاء سبعة معدودون في حال ان ثامنهم كلبهم ويمكن الجواب بانه لم يرد بالمعنوي ما يقابل اللفظي بل ما كان معنى عامل

لفظي اذ يقال في نحو اسم الاشارة انه عامل معنوي لانه يعطي يعني اثر العامل اللفظي وعليه فقس وبهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال باضمار خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلهم وقد مضى الكلام على بيت الفرزدق في فصل اذ من حرف الالف وان ثانيها لاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر الثانية اية الزمر اذ قيل فتحت في اية النار بدون واو لان ابوابها سبعة وفتحت بواو في اية الجنة اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لو او الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة اي واو الثمانية عند مثبتها اعتبرها داخلة على العدد وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه اي على ذلك الجمع اي ولو قلنا بدلالته على عدد خاص اذ هو من جموع العلة فيحتمل ان يراد به ذلك العدد المعين بل هي داخلة على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند اخرين فلم تكن الاية دليلا لمن اثبت واو الثمانية وقيل هي واو الحال على اضمار قد بعدها اي جاوها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الابواب فان ابواب منازل الاكرام تكون مفتحة لانتظار من يجي اليها بخلاف ابواب السجون فانها لا تزال مغلقة حتى تاتي اصحاب الجرايم فيفتح لهم ثم يغلق عليهم وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم قيل يقدح في هذا التاويل ما ورد في الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له فان قضية ذلك ان لا تفتح الا له قبله ولو كان الفتح قبل المجي للاكرام لكان عليه الصلاة والسلام اولى بذلك واحرى به وقد يقال ان الابواب التي تفتح قبل المجي هي ابواب المنازل من الجنان والباب الذي لا يفتح الا له قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان في المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فلا اشكال الثالثة والناهون عن المنكر فانه بالوصف الثامن فالواو المقترن به واو الثمانية والظاهر انها هي واو العطف في الوصف بخصوصية في القاموس خصه بالشي خصا وخصوصا وخصوصية ويفتح وخصيصي ويمد فضله اي على غيره وميزه عنه وقول الصحاح في لفظ خصوصية والفتح افصح يخالف تعبير القاموس كما ترى انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات فانه لا تقابل بينها قيل عليه ان التقابل ليس شرطا لصحة العطف وللحسن حتى يتم هذا التوجيه ويكفي في العطف التغاير ولو في اللفظ واجيب بان المص لم يدع ان التقابل شرط لصحة العطف او لحسنه ليمتنع كل منهما وانما اراد ان هذين الوصفين لما امتازا من بين ساير الاوصاف بالتقابل امتازا بالعطف اظهارا لامتيازهما عن بقية الاو صاف ويرد عليه انه قال بعد ذلك والحافظون لحدود الله فعطف وصف الحفظ بالواو وليس بينه وبين ما قبله تقابل او لان الامر بالمعروف ناه عن المنكر وهو اي المنكر ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف لقاعدة ان الامر بالشي نهي عن ضده وبالعكس فاشير بعطف احدهما على الاخر لاشعاره باستقلال كل منهما الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الاخر فان قيل لا نسلم ان العطف هو المقتضي للاعتداد حاصلا قلنا ذكر متعاطفين لا محالة يقتضي الاعتداد فكان هو المشار اليه بالعطف وعكس قاضي المفسرين فاعتبر نكتة العطف هنا جعل الوصفين وصفا واحدا فقال والعاطف فيه للدلالة على انه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كانه قال الجامعون الوصفين وفي قوله تعالى والحافظون لحدود الله اي فيما بينه وعيبه الحقايق والرابع للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضايل وهذا مجملها هذا كلامه وقال ابن المنير انا والله تعالى لما اراد تفخيم شان الامر بالمعروف عدد اوصافه وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر تفخيما له وتنويها بقدره فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير الذي بين الوصفين في اللفظ وذهب ابو البقا على امامته في الاية مذهب الضعفا

صاف

وقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبعة و
ثمانية اي سبعة اذرع في ثمانية اشبار وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها
لما قبلها الرابعة وابكارا في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل هو ابو علي عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن
احمد بن الفرج بن احمد اللخمي البيساني الاصل العسقلاني المولد المصري الدار محيي الدين صاحب ديوان الانشا
وشيخ البلاغة وامام البراعة ولد بعسقلان في خامس عشر جمادي الاخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة ثم
تنقلت به الاحوال حتى صار صاحب ديوان الانشا ووزير السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن
ايوب وبقي كذلك عند ولده العزيز ثم عند الافضل نور الدين وتوفي في اول دولة العادل ليلة
الاربعا سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين بمصر فجاءة وكان من محاسن الدهر لاصحاب
الفضايل عنده نفاق قيل ان مسوداته بلغت مائة مجلدة وكتبه ما بين الف كتاب وبلغ نظمه ما بين
وخمسين الف بيت ومن جملة ما حكاه الصاحب كمال الدين بن العديم بن المنجم الشاعر دخل عليه يوما
والنيف دواته بيتين بهجوه وهما ﴿ مررت على عبد الرحيم مسلما ﴿ فما رد تسليمي علي ولا اهتدى ﴿
وما ذاك الا انني كنت ابيضا ﴿ فانكرني يا ليتني كنت اسودا ﴿ وهو لا يعلم فدخل الفاضل على الناصر
فنظر الى الاوراق التي في دواته فراى البيتين فتغير وساله عن ذلك فقال ما اعلم قال من دخل اليك اليوم
قال ابن المنجم فعلم انها من فعله فامر في الحال بقطع لسانه فاحضر وهو وخرج الفاضل فقال لا تفعلوا فان
السلطان ما امركم بقطع لسانه الا بالاحسان اليه ثم شفع فيه واطلقه ونقل الصاحب ايضا ان
واطلقه ونقل الصاحب ايضا ان القاضي بهاء الدين بن شداد قال دخلت على الفاضل اول دخولي ومعي العماد
الكاتب فلما خرجنا قال لي العماد كيف رايت فقلت رايت رجلا آتاه الله اسباب السعادة وهي تدعو الناس
الى الميل اليه فقال لي كيف فقلت قد آتاه الله العلم لا يجتمع به صاحب علم الا ويخوض معه في علمه وآتاه الدين
وانه كان من اكثر الناس ورعا ودينا وكان لا يخلي وقته من تلاوة او تسبيح فاذا اتفق من يكلمه في حاجة كلمه
ثم عاد الى ما كان عليه وآتاه الجاه فكان من اوفر الناس جاها عند صلاح الدين واقربهم منزلة وآتاه المال
كان يدخل اليه من فعله ومن رزقه في كل سنة خمسون الف دينار ومن رقيق نظمه قوله ﴿ زار الصباح فكيف
حالك ان دجا ﴿ قم فاستدم بغرعدا وفر النجا ﴿ ران الغصون قوامر قتا ودت ﴿ والروض بصر نشره فتارجا ﴿
يا زايري من بعد ياس ربما ﴿ تم المنا من بعد ارجاء الرجا ﴿ اترى الهلال ركبت منه زورقا ﴿ ولا فكيف
قطعت بحار من دجا ﴿ او زرتني ومن النجوم ركايب ﴿ فاري ثريا بربيني هودجا ﴿ وتنجح باستخراجها
اي فرح من النجح بالتحريك وتقديم الجيم على الحاء يقال نجح به كفرح ومنع ضعيفه وتجحنه تنجيحا اذا
فرحته ففرح وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي فلا وجه لتبجحه اللهم الا ان يقال هو لم يطلع على قول
الثعلبي والصواب ان هذه الواو عاطفة وقعت بين صفتين هما لقسم لمن اشتمل على جميع الصفات
فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبية والبكارة لتنافيهما بخلاف الصفات السابقة ولانهما في حكم
صفة واحدة اذ المعنى مشتملات على الثيبات والابكار وواو الثمانية عند القايل بها صالحة للسقوط وما
ذكره المص سبق اليه فني الانتصاف لابن المنير عن شيخه الامام ابي عمرو بن الحاجب ان الفاضل كان يعتقد
ان الواو في الاية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها علي يده على المواضع الثلاثة الى ان ذكر ذلك يوما
بحضرة ابي الجود النحوي المقري فبين له انه واهم في ذلك واحال البيان على ما في الكشاف من دعاء الضرورة
الى الاتيان بالواو لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف وواو الثمانية ان ثبتت انما ترد حيث لا حاجة
اليها الا الاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه الفاضل واستحسن ذلك منه وقال ارشدتنا
يا ابا الجود واما قول الثعلبي ان منها اي من واو الثمانية الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما

فهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر لان المراد باليوم ههنا مقابل الليلة ثم ابكارا المقرونة بالواو
الثمانية على زعم صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات لقوله ان يبدله ازواجا قوله خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب
بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها وعليه فابكارا صفة ثامنة قلنا وكذا ثيبات
وابكارا تفصيل للصفات السابقة تعدهن معها فان المعنى ان الازواج المتصفة بتلك الصفات منهن
الثيبات والابكار العاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها تاكيد لصوقها بموصوفها لان الجملة من
حيث هي جملة شانها الاستقلال والانقطاع عما عداها فاذا ربطت بشي احتاجت الى ما يوكد ربطها به
وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وقد اعترض ابن مالك وحكم
بفساد مذهبه في ذلك قال لانه لا يعرف له من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه ومثله لا يلتفت اليه
ومع ذلك فقد علله بما لا يناسب فان الواو تدل على الجمع بين متعاطفيها وهو مستلزم لتغايرهما وهو ضد
لما يراد من التوكيد ولا يصح القول بان العاطف موكد وايضا الواو مع فصلها بين المتعاطفين لا ان يقال
الكذت للصوق ولو صلحت لهذا التاكيد لكان اولى المواضع بها ما لا يصلح للحال نحو ان رجلا راية
سعيد فجملة راية سعيد نعت ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها
كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها الحال لانها تعد نكرة وانتصر النجم السعيدي في شرح
الحاجبية لجار الله فاجاب عن الوجه الاول بان جار الله اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم
العرفان بالمعول عليه وعن الثاني بان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة
لها التصاق باعتبار انها كانت في الاصل الجمع المناسب للالصاق وان لم تبق عاطفة وعن الثالث
بانه ليس المراد بالالتصاق اللفظي كما فهمه بل المعنوي وبالواو تاكيد الثاني دون الاول ثم قدح
الشارح في الاول قوله اعرف باللغة مجرد دعوى ولو سلمت لم تصلح للرد ان هذا المذهب غير
نحوي وانما وجد الرد انه يقال هو معروف وسبق من قال به من النحاة وحملوا على ذلك مواضع الواو
فيها للحال او الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الاية سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي مر على قرية
وهي خاوية على عروشها وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالجمل في هذه الايات واقعة موقع الحا
والواو فيها واو الحال وهذا راي الجمهور بل هو كالمجمع عليه وخالفهم الزمخشري وتبعه ابو البقا فقال
بوصفيتها لكون صاحبها النكرة والمسوغ لمجي الحال من النكرة في هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو
تقدم النفي كما تقدم مسوغ لوقوع النكرة مبتدا وذلك لصيرورة النكرة بتقدم النفي مستغرقة فلا
يبقى فيها ابهام والثاني عام مطرد فيها وفي بقية الايات وهو امتناع الوصفية اذا الحال وضع كونها صفة
جاز مجيها من النكرة ولهذا جات منها عند تقدمها عليها لامتناع الوصفية حينئذ اذ يمتنع تقدم الصفة على الموصوف
نحو في الدار قايما رجل وعند جمودها اي جمود الحال فان حق الصفة ان تكون مشتقة نحو خاتم حديد
او مررت بما قعده رجل اي مقدار جلسة رجل وقيل في هذا انه نصبه على التمييز ومانع الوصفية في هذه
امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات اذ تقول ما مررت باحد
الا قايم بجر قايم نص على ذلك ابو علي وغيره واذا ورد نحو ما جاني رجل الا راكب فهو محمول على حذف الموصوف
اي الا رجل راكب على ان المحذوف بدل ثم فيه قبح بجعل الصفة كالاسم في ايلايها العامل وانما لم يجز
ذلك لان الا وما بعدها حكم الاستقلال وهذا امر كالمجمع عليه ولم يخرج سوى الزمخشري وابي البقا
وسيكرر المص هذا الكلام في اواخر الباب الثاني وقد اغرب المولى سعد الدين التفتازاني في شرح على
المفتاح اذ نفى الخلاف في جواز التفريغ على الصفات فقال ما نصه الثاني ان ايقاع الحال عن المنكرة التي
في حكم الموصوفة لوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى

بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس زيادة صلاح النكرة لذي الحالية كما في المبتدا واما بيان جهة الاولوية بان فيه
الا الذي لا يتوسط بين الموصوف والصفة كالواو فنسهو ظاهر اذ لا خلاف في جوازه الاستثنا المفرغ في الصفة
مثل ما جاني رجل الا كريم ولا يخفى ان هذا منه سهو ظاهر بالنسبة الى نفي الخلاف في المسلة والثاني عام
في بقية الابيات وفيها وهو اقترانها بالواو والصفة لا تنفصل من موصوفها بالواو اذا كانت مفردة فكذا
اذا كانت جملة الحادي عشر واو ضمير الذكور ويختص بالعقلا نحو الرجال قاموا وهي اسم صورة الحرف كالالف
والياء من اضربا واضربي وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وهي علامة على ان ضمير جمع وتقديره
في المثال هم وقد تستعمل لغير العقلا مجازا اذا انزلوا منزلتهم بان نسب اليهم ما من شانه ان ينتسب
الى العقلا نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم فان الخطاب انما يوجه
الى العاقل وشذ قوله شربتها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا هو من الضرب
الثاني من الطويل من قصيدة للنابغة الجعدي وقبله وصهبا لا يخفى القذا وهي دونه تصفق في
راووقها وتقطب وقال ابن الدهان في الغرة هو لجرير انشده في الصحاح بلفظ تمززتها بدل
راووقها والتمزز بمص التراب قليلا قليلا والصهبا الخمر والمعصورة من عنب ابيض مع لها
كالعلم ومعنى انها لا تخفى القذى لا تستره لصفائها واراد بقوله وهي دونه ان القذى اذا حصل في اسفل
الانا كانت الخمر اقرب الى الراي بل كانت ما بين الراي والقذى وذلك لشدة صفائها ولطافة
جرمها وتصفق تصفق اندار من انا الى انا قاله الجلال وصباحه نصب على الظرفية اي يدعو في صباحه
وبنو بنات نعش وهي كبرى وصغرى قال في القاموس وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة
منها نعش وثلاث بنات وكذا الصغرى تنصرف نكرة لا معرفة الواحد ابن نعش ولهذا جاء في
الشعر بنو نعش ونقل في الصحاح اتفاق سيبويه والفرا على ترك صرف نعش للمعرفة والتانيث فقال الشارح
الظاهر ان المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الاوسط كهند فيجوز فيه الامران والدنو
القرب والتصوب النزول الى جهة الغروب والذي جراه على ذلك اي جر الشاعر على استعمال ضمير العقلا فيما لا
يعقل قوله بنو لا بنات اي جمع ابن نعش والقياس بنات نعش كقولهم بنات عرس وبنات اوى وبنات
لبون في جمع ابن عرس وابن اوى وابن لبون والذي يسوغ ذلك اي اطلاق لفظ بنو على ما لا يعقل مع ان
الجمع بالواو والنون تختص بمن يعقل انه ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير الذي يتغير فيه
بناء الواحد ويبعده عن التصحيح اي عن جمعه الذي يصح فيه وعن جمعه جمعا مصححا وقد يقع في بعض
النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه الخ بدون ان وعليه فجملة شبهه في محل نصب على الحالية لا خبرا عما فيه
والجملة خبر عن الذي لعدم الرابط فيسهل مجيبه لغير العاقل ولهذا جاز تانيث فعل المسند اليه نحو
الا الذي امنت به بنو اسرايل مع امتناع قامت الزيدون هذا ما عليه البصريون اعتبارا باللفظ المفرد
وذهب الكوفيون وابن بابشاذ الى جوازه والسماع على خلافه الثاني عشر واو علامة المذكرين في
لغة طي او ازدشنوه او بالحارث وتعرف هذه اللغة بلغة اكلوني البراغيث وانما نسبوها لهذا
القول دون غيره لتعين كونه من هذه اللغة اذ لا يصح كون الواو فاعلا والبراغيث بدلا لان الواو
انما تكون ضميرا في العقلا فتعينت فيه ان تكون علامة جمع فيه بخلاف غيره ومنه الحديث يتعاقبون
فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار وقوله يلومونني في اشترا النخيل قومي وكلهم الوم هذا البيت
من ثالث المتقارب فان جعلت اخر صدره لام النخيل فهو عضو مقبوض وزنها فعول والجز الاول
من عجزه اهلي وزنه فعلى فسكون العين وان جعلت اخره يا النخيل واول العجز لام فالعروض محذوفة
كالضرب واول العجز سالم وقايله قال العيني لم اقف على اسمه وعزاه السخاوي في شرح المفصل الى ابن

على بن نعش صح

مطلب لما انشد هذا المثال بالكلوني البراغيث

ابن الحلاج برده واو بلفظ وكلهم بعدلوا ويروي في اشترا النخيل بيا ساكنة بعد المصدر التي
هي الفاعل والنخيل بالنصب مفعوله الا انها حذفت لفظا بالتقاء الساكنين ومن لم يروه بها
خفض النخيل على الاضافة وكذا يروي بدل قومي اهلي والنخيل والنخل واحده نخلة والوم افعل
تفضيل مما جاء للمفعول اي وكلهم اكثر ملومة واعلم ان الحديث يتعين كونه منها لان الواو لا تعود
على الملايكة لانه لفظ مونث واما البيت فيه نظر لصحة عود الواو على القوم نظرا الى المعنى اذ اسم جمع
مختص بالذكور قال تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله الاية فيجوز بدلية قوم منها وان يكون مبتدا ما
قبله خبر فهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التا في قامت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم
مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعده بدل منها بدل كل من كل وقيل مبتدا موخر والجملة خبر مقدم قال
بعض الفضلا هذا التخريج وان كان ممكنا الا ان فيه هدما للغة منقولا عن العرب قد صححها اهل اللغة
ونسبوها لقوم من العرب وكذا الخلاف في قاما اخوك وقمن نسوتك اي في الالف والنون اما علامتا
تثنية وجمع اناث وما بعدهما بدل او ضميران وما بعدهما بدل او مبتدا موخر وقد يستعمل لغير
العقلا اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذا وصفت بالاكل لا بالقرص اي لما
نسب اليها ما نسب للعقلا قيل انها نزلت منزلتهم فاستعمل فيها ما يختص صفته بالعقلا وهذا
سهو منه فان الاكل من صفة الحيوان عاقلة وغير عاقلة فلا يصح نكرة لما ذكر وقال ابن الشجري
عندي ان الاكل هنا اي في المثال المشهور يعني العدوان والظلم فهو من صفات العاقلين كقوله
اكلت بنيك اكل الضب حتى وجدت مرارة الكلا الوبيل اي ظلمتهم من الضرب الاول من الوافر
وقايله ارطاة بن شهية ففي الاغاني عن ابي عبيدة ان عقيل بن علفة طرد بنيه فتفرقوا عنه
وبقي وحده ثم ان رجلا من بني ضربة يقال له بجيل كان كثير المال والماشية حطم بيوت عقيل بماشيته
ولم يكن قبل ذلك احد يقرب منها الا الحي شرا فطردت اميرة الماشية فضربها بجيل بعصا فشجها
فخرج اليه عقيل وحده وكان قدهرم فضربه بجيل واحتزه فجعل عقيل يصيح باعلى صوته يا عملس
باسما اولاده فانشد ارطاة البيت ولو كان الاولى غابوا شهورا منعت فنا بيتك من بجيل
فبلغ الخبر ابنه عملسا وكان بالشام فضرب ضربا مبرحا وعقر عدة من ابله واوثقه وجاء به الى ابيه فالقاه
بين يديه ثم ركب راحلته وعاد من حيث اتى ولم يطعم لابيه طعاما ولا شرب شرابا الضب حيوان
بري معروف والكلا بغير مد العشب والوبيل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج وشبه الاكل المعنوي اي
اي الظلم والتعدي بالحقيقي فاستعار له اسمه كما استعار للبنين المظلومين اسم الكلا من حيث كانت
المظلوم بمثابة الماكول في الاستيصال ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه
ما ينشا عنه من الفساد الذي ينفر عنه الطباع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى والاحسن في
الضب في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلك الضب بان يكون المصدر مضافا
الى مفعوله بناء على ان يكون التشبيه في مجرد الاستيصال والاستهلاك بل في موضع رفع على حذف المفعول
واضافة المصدر الى فاعله اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه اذ المراد اثبات ظلمه لاولاده
وتعديه عليهم تشبيه حاله معهم بحال الضب مع اولاده قال ابن الشجري لان الضباب تاكل اولادها الا
القليل فجعل تعديه على بنيه وظلمه لهم كاكل الضب ولده مبالغة في وصفه بالبغي عليهم والظلم لهم وعلى
هذا فيحتمل الاكل الثاني ان يكون معنويا عبارة عن الظلم المعنى كما يحتمل الحقيقي لان الضب ظالم لاولاده
باكله اياهم وفي المثل اعق من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى
الذين ظلموا وحملها على غير هذه اللغة اولى لضعفها هكذا وقع في بعض النسخ تثنية الضمير المضاف

فا

اليه جمل ووقع في بعض النسخ بافراده وتانيثه وما هنا اظهر وقد جوزوا في الذين ظلموا ان يكون بدلا من
الواو في واسروا فانها ضمير الفاعل او مبتدا خبره واسروا او قول محذوف عامله في جملة الاستفهام
اي يقولون هل هذا فجملة الاستفهام في محل نصب على الحكاية بخلاف ما اذا لم يقدر القول فانها تكون
غير ذات بيان للنجوى وان يكون خبر المحذوف اي هم الذين وفاعلا باسروا والواو علامة كما قدمنا او
فاعلا بيقولوا المحذوف وهو من حذف المفرد او بدلا من واو استمعوه على بعده وهو في هذه الوجوه كلها
مرفوع وان يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم وعلى اضمار ذم فيكون منصوبا على الذم او اعني
فيكون منصوبا على الاختصاص وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم او من الهاء
والميم اي من الضمير المضاف اليه ايهم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها هو مرفوع في سبعة منها و
منصوب في وجهين بجعل النصب على الذم والاختصاص وجها واحدا ولولا ذلك لكانت الوجوه اثني عشر وجها
ومجرور في وجهين واما الاية الاولى في الآية ثم عموا وصموا كثير منهم فاذا قدرنا الواوان فيها علامتين والعاملان
قد تنازعا الظاهر الذي هو كثير ويجب حينئذ تنازعاه ووجب اعمال احدهما فيه ان تقدر ان في احدهما
الذي لم يعمل في الظاهر ضمير مستترا راجعا اليه يطابقه وهذا من غرائب العربية اعني وجوب استتار الضمير
في فعل الغائبين وانما يجب استتار الضمير في مواضع ليس هو منها نعم فعل الغايب منها كما هو مقرر في المتون ويجوز
كون كثير مبتدا وما قبله خبرا عنه وفي لفظ كثير الخفض على الاصل والرفع على الحكاية وكونه بدلا من الواو الاولى اي
واو ثم عموا مثل اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وهو مثله في مجرد ابدال الاسم بدل كل من ضمير غايب فالواو الثانية
يعني واو وصموا حينئذ تعود على متقدم رتبة وان كان متاخرا لفظا وهو كثير لان رتبة التابع بعد المتبوع
ولا يجوز العكس بان يجعل بدلا من الواو الثانية لان الاولى لا مفسر لها اي للزوم خلو الاولى عن مفسر لانه لا يعود
الضمير على متاخر لفظا ورتبة الا في صورة مخصوصة ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاءوني من
جاءك لانها لم تسمع الا مع لفظة جمع ومثل هذه اللغة لشذوذها عن القياس يقتصر فيها على مورد السماع
واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان نكاتها هنا اي فيما منعه ابو حيان اولى لان الجمعية
خفية اذ هي بحسب المعنى فيكون اولى بالبيان ومحصله انه قياس في اللغة ولا تسقط كما قال المحشي قول الشارح
لا يرد ما قاله الرضي المص فان ابا حيان منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب ولا يقدح فيه هذا القياس لقيام
الفارق فان الجمع يراعى لفظه فلذا اوتي معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه واما من فافادتها الجمع باعتبار
المعنى واعتباره فيها قليل ولا يلزم العربي مراعاته وقد اوجب الجميع علامة التانيث في قامت هند كما اوجبها
في قامت امراة نظرا الى ان سبب دخول تاء التانيث في الفعل دخول تاء التانيث في الفعل بيان معنى تانيث فاعله
دون لفظه والفاعل متى كان تانيثه حقيقيا وجبت التاء في فعله وان لم يكن تانيث في اللفظ واجازوها حيث
التانيث غير حقيقي سواء كان لفظيا او غير لفظي كما في غلت القدر وانكسرت القوس فان قلت لو كانت القوس مؤنثه
لما قيل في تصغيرها قويس ولظهرت التاء كما في قويره تصغير نار قلت كانهم لحظوا فيها معنى العود لان اصلها
على انه سمع فيها التصغير بالتاء على الاصل ومن ذكر القوس فلا اشكال لديه وكفاك شاهدا على تانيثها قولهم اعط
القوس باريها كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ
كون من فاعلا والواو علامة مع عدم المطابقة لفظا بين العلامة وصاحبها قيل عليه ان هذا التجويز لا ينهض
ردا على ابي حيان ولا يصلح مستندا للمص على انه معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها
واذا كانت الواو في لا يملكون ضميرا فهو عايد الى الخلق الدال عليهم ذكر المتقين والمجرمين اذ هم قسمان وكلا
والاستثناء متصل ومن بدل من الضمير او نصب على الاستثناء واذا قيل جاءوا زيد وعمرو وبكرا وجاءوا زيد وزيد
وزيد لم يجز عند هشام ان يكون من هذه اللغة وكذا تقول في جاء زيد وعمرو وجاء زيد وزيد وزيد عند غيره

وذلك

وذلك لاشتراط هشام في هذه اللغة ان يبنى الجمع في التثنية على لفظها وقوله من المجوزين اولى لما بينا من ان
المراد بيان المعنى ولعل مستند هشام في ذلك السماع ايضا وقد رد عليه بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم هو
عجز بيت من ثالث الطويل صدره تولى قتال المارقين وقبله لقد اورث المصرين خزيا وذلة قتيل بدير الجاثليق
مقيم والبيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير بن العوام امير العراق من قبل اخيه عبد الله
ابن الزبير واراد بالمصرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلثة مفتوحة ولام مكسورة فتحتية
ساكنة فقاف موضع على شاطئ نهر دجيل بالعراق اصيب به مصعب سنة اثنتين وسبعين كما في تاريخ
الاسلام للذهبي لا سنة احدى وسبعين كما قال الجلال وكان من قصته انه سار الى قتال عبد الملك بن مروان
ومن معه من اهل الشام فجرت بينهما واقعة هائلة بدير الجاثليق وسكن بالقرب منها وكان عبد الملك قد
كاتب جماعة من اشراف اهل العراق ومناهم فمالوا اليه وغدروا بمصعب كما هو عادتهم من ولاة العدل وكان
مصعب لا يامر احدا من امرائه بالمتقدم الى الزحف الا تاخر ولا يطيعه وتفرق عنه جنده وشد عليه زائدة
ابن قدامة الثقفي فطعنه وقال يا لثارات المختار وقتل معه ولداه عيسى وعروة وابراهيم بن الاشتر واراد
بالمارقين اهل الشام الخارجين عن طاعة الامام الحق عبد الله بن الزبير فانه احق بالامامة من عبد الملك
من قولهم مرق السهم من الرمية اذا خرج والمبعد بصيغة اسم المفعول عند الشارح اريد به من ابعد عن نسب
هذا المسلم وفي بعض النسخ الصحيحة بصيغة اسم الفاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم قال المحشي
وربما يسبق الحميم فانه القريب الذي يهتم بامره يعني ان هذا الرجل تبرا منه البعيد عنه والقريب اليه واسلماه لما
يراد منه ولم يقوما باعانته ونصره وليس هذا الرد بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب فله ان يقول ان قوله
مبعد وحميم مبتدا وما عطف عليه وما قبلهما خبر فالتركيب صحيح عنده وانما الممنوع كونه من هذه اللغة
ويجب القطع بامتناعها في نحو قام زيد او عمرو اي فيما العطف فيه باو التي لاحد الشيئين لان القائم واحد
بخلاف قام اخواك وغلاماك لانه اثنان فيجوز الاتيان بعلامة التثنية مع الفعل نعم يمتنع فيه الاتيان بعلامة
الجمع ولو كان العطف بالواو لجاز وكذلك يمتنع في قام اخواك او زيد الاتيان بعلامة التثنية لان المعطوف
باو مفرد واما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فهو غلط اي من زعم ان الالف علامة
تثنية لا ضمير واحدهما فاعل عطف عليه كلاهما باو فقد غلط لان من شرط الفعل الذي تلحقه هذه العلامة
ان يكون مسندا للمثنى والمتعاطفين بالواو واحدهما ليس بمثنى ولا عطف عليه بالواو بل الالف ضمير الوالدين
في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما مرفوعان على الفاعلية بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما وقد حذف الفعل وحده
او احدهما بدل بعض من ضمير الوالدين وما بعده باضمار فعل اي يبلغه كلاهما ويكون من عطف جملة على جملة وهذا
ما اختاره ابو حيان ولا يكون اي ما بعده معطوفا على احدهما البدل عطف مفرد على مفرد لان بدل الكل لا يعطف
على بدل البعض اي لان كلاهما اذا كان معطوفا على احدهما البدل يكون بدلا ايضا لكنه بتقدير البدلية يكون بدل
كل فلا يعطف على ما هو بدل بعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد ليكون بدل كل لانك لا تعطف
المبين على المخصص بصيغة اسم الفاعل فان بدل الكل مبين للمبدل لانه تفسير وبدل البعض مخصص له لانه بعضه
وانما لم يعطف المبين على المخصص لتغايرهما وعطف المبين على المخصص يوهم انه مخصص مثله وليس كذلك واعلم ان
ما في الكشاف صريح في ان كلاهما صريح في قراءة الاخوين عطف على احدهما وتبعه على ذلك قاضي المفسرين وعبارة
الكشاف واحدهما فاعل يبلغن وهو فيمن قرأ يبلغان بدل من الف الضمير الراجع الى الوالدين وكلاهما عطف
على احدهما فاعلا وبدلا فان قلت لو قيل اما يبلغان كلاهما كان كلاهما توكيدا لا بدلا فما لك زعمت انه بدل قلت لانه
معطوف على ما لا يصح ان يكون توكيدا للاثنين فانتظم في حكمه فوجب ان يكون مثله فان قلت ما ضرك لو جعلته
تاكيدا مع كون المعطوف عليه بدلا وعطفت التوكيد على البدل قلت لو اريد توكيد التثنية لقيل كلاهما فحسب فلما

قيل احدهما او كلاهما علم ان التوكيد غير مراد فكان بدلا مثل الاول انتهت نعم يرد على ان كلاهما بدل ان المستفاد
من كلاهما هو المستفاد من ضمير التثنية فلم يفد البدل زيادة على المبدل منه والبدل لابد ان يكون فيه زيادة تقرير
وايضاح فان قلت قام اخواك ومن يجاز قاموا بالواو وان قدرت من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف
الجمل بان كان ما بعد العاطف فاعل فعل محذوف تقديره وقام زيد كما قال السهيلي في لا تاخذه سنة ولا نوم
ان التقدير ولا ياخذه نوم لان النوم مذكر يستدعي ان يسند اليه فعل مذكر فلا يعطف على ما انث فعله لتانيث
فاعله فيقدر له فعل مذكر ويكون من عطف جملة على مثلها الثالث عشر واو الانكار نحو الرجلوه بعد قول القايل
قام الرجل وقد تقدم الكلام على مدة الانكار وما يلحقها في فصل ان المكسورة الخفيفة من حرف الالف فراجعه ان لم يكن
على ذكر منك والصواب انه لا تعد هذه الواو من حروف المعاني لانها اشباع الحركة ومتولدة منها وليست بحرف اصلي
بدليل الرجلان في النصب والرجلين في الجر اي فيما اذا انكرت المنصوب او المجرور فانك تشبع حركتهما فيتولد منهما
الالف والياء فلو عدت الواو المتولدة من حركة المضموم لعدتا ايضا ونظيرها في المتولد من اشباع الحركة الواو في منو في
الحكاية فانك اذا كنت بمن عن مذكور عاقل وقفا جاز ذلك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكايات علامة تثنية
وجمعه وتانيثه في لفظ من فتشبع الحركات في نونها حال الافراد وتسكن قبل تاء التانيث حال التثنية فيقال
منان ومنين وقد تسكن في الافراد وتحرك في التثنية واذا سكنت في الافراد سلم التاء والارجح تحريك النون
وقلب التاء هاء في الرفع ومنو ومنا ومني في الجر كذا الواو في انظور من قوله • من حوثما سلكوا ادنوا فانظور • هو
عجز بيت من ثاني البسيط صدره • وانني حيثما يثني الهوى بصري • ولم يسم قايله وفي سر الصناعة لابن جني
انشدني ابو علي اسعد يعلم انا في تلفتنا • يوم الفراق الى احبابنا صور • وانني حيثما يثني الهوى بصري • من حوثما
سلكوا ادنو فانظور • يريد فانظر فاشبع ضمة الظاء فنشات عنها واو والصور جمع صوره وهي بالضم
الشكل يقال صورة وصور اي اننا يوم الفراق اذا تلفتنا الى الاحباب عند رحيلهم اشكال واشباح ليس فينا
نفوس ولا ارواح وحيث الاولى متعلقة بادنو ومن حيث يثني زعم المحشي انه متعلق بادنو وفي البيت شاهد
على انه يقال حوث بالواو كما يقال بالياء وقد انشده في الجنى الداني بالياء في العجز ايضا ولا شاهد فيه وواو
القوافي هي الواو التي تحدث في اخر القافية المطلقة اذا كان حركة رويها الضمة والقوافي جمع قافية وهي على
المختار من اخر ساكن في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وقيل مع ذلك المتحرك وسميت
قافية لانها تتبع وتقفو صدر البيت كقوله • سقيت الغيث ايتها الخيام • هو عجز بيت من اول الوافر صدره • متى كان
الخيام بذي طلوح • وقايله جرير والخيام جمع خيمة وهي كما في الصحاح بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وقال
في القاموس كل بيت مستدير او ثلاثة اعواد او اربعة تلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر او كل بيت يبنى
من عيدان الشجر والطلوح جمع طلح وهو شجر له شوك اي متى الخيام بمكان ذي طلوح وانما اثرنا رسم هذه
الواو تبعا للرسم العروضي لاننا بصدد اثباتها قسما من اقسام الواو الرابع عشر واو التذكر كقول من اراد ان يقول
يقوم زيد فنسي زيد فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو لمناسب لهذا التعليل ان يقال
لهذه الواو واو التذكر الا ان يقال ان المتذكر مذكر نفسه والصواب ان هذه كالتي قبلها فانها ناشية من اشباع
الحركة فلا ينبغي عدها ايضا الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور
وامنتم قال فرعون وامنتم وذلك حال المدرج لدفع ثقل الهمزة بعد الضمة الثقيلة وله في الهمزة التي بعد التي
بعده هذه الواو المبدلة من الهمزة التسهيل واذا ابتدا حقق الاولى وسهل الثانية لان اما الاولى واو للضمة
قبلها لم تبدل في قال امنتم به بل قراءة في طه باسقاط الاولى وتحقيق الثانية على لفظ الخبر وفي الشعر بتحقيق الاولى
وتسهيل الثانية والصواب ان لا تعد هذه ايضا لانها مبدلة من حرف اخر وليست اصلية ولو صح عدها من
حروف المعاني لصح عد الواو من احرف الاستفهام والا على وجهين احدهما ان يكون حرف ندا مختصا بباب الندبة

فلا

فلا ينادي به الا المندوب سواء كان متوجعا منه نحو وازيداه واجاز بعضهم وهو ابن عصفور
استعماله في الندا الحقيقي وانه وافقعسا والى متى فقعس وفي شرح الكافية للرضي وقيل وقد يستعمل
وا في الندا المحض وهو قليل قيل ومن مجيها للندا قول عمر رضي الله عنه لعمرو بن العاص واعجبا لك يا ابن
العاص والثاني ان تكون اسما لا عجب على صيغة المضارع للمتكلم وحده لا على صيغة الامر وفي اثبات
اسم الفعل المثل خلاف مشهور وهو مبني على ان بناء الاسماء الافعال المشابهتها مبني الاصل وهو الماضي
والامر او لكونها اسماء وهي اصلها البنا وهو مطلق الفعل سواء بقي على اصله كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
وابابي انت وفوك الاشنب • كانما ذر عليه الزرنب • هما بيتان من مشطور الرجز وبعدهما او زنجبيل وهو
عندي اطيب وقايلهما بعض بني تميم والاشنب ذو الشنب وهو على ما في الصحاح حدة في الاسنان ويقال
برد وعذوبة وفي القاموس الشنب محركة ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان او نقط بيض فيها او حدة
الانياب ودر بالبناء للمجهول معناه فرق من الذر بفتح المعجمة وتشديد الراء تفريق الحب والملح كالذر
والزرنب كجعفر طيب لا شجر طيب الرايحة والزنجبيل بفتح الزاي وسكون النون بعدها جيم مفتوحة
الخمر وعروق تسرى في الارض ونابت كالعصب والبردي له قوة مسخنة يسيرا باهية مذكية كذا في القاموس
ضمير هو عايد على فوك وفوك اطيب منهما ولا يخفى ان التعجب في البيت للاستحسان وقد يقال واها كقوله
واها لسلمى ثم واها واها • هو من مشطور السريع قال الجوهري اذا تعجبت من الشي قلت واها له ما
اطيبه قال ابو النجم واها لريا ثم واها واها • يا ليت عينيها لنا وفاها • بثمن يرضي به اباها ووي
وفيه معنى التندم كقوله • وي كانه من لم يكن له نشب • يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر • البيت من الضرب
الاول من الخفيف وفيه تنصيف الادماج فان صدره الحاء من يحبب وهو من قصيدة لسعيد بن زيد
بن عمرو بن نفيل الصحابي احد العشرة المشهود لهم بالجنة وفي شرح الابيات للزمخشري انها لا ينزع ونسبها
صاحب الاغاني لسعد بن الحجاج بن عامر السهمي من وجوه قريش قتل يوم بدر كافرا وقيل البيت
• تلك عرساي ينطقان على عمد • الى اليوم قول زور وهتر • سالتاني الطلاق ان راتاني • مالي قليلا قد جئتماني بنكر •
والعرسان تثنية عرس وهو بكسر المهملة وسكون الراء امراة الرجل وكان حقه ان يقول تلكما عرساي
والهتر بسكون المثناة الفوقية من الهتر اذا كان بفتح الهاء والكذب بان كان بكسرها وقول الزور الباطل
وسالتاني بالف لينة بعد السين اصله بهمزة مفتوحة بعدها خففت بالقلب الى مجانس حركتها وان راتا
تقديره لان راتا والنكر بضم النون وسكون الكاف المنكر ووي قال الزمخشري كلمة تقال عند استعظام
الشي والتعجب منه وكان مخففة من ثقيلة والنشب بالمعجمات المال وما قاله اللص في وي انها اسم فعل
بمعنى اعجب ومضارعها هو المعروف وقال ابن الحاجب وي يحتمل ان يقال هي اسم فعل معناه معنى عجبت وانما بنيت
لوقوعها موقع المبني وهي موضوعة للتعجب كما ان هيهات موضوعة للبعد ويجوز ان يقال اسم صوت لانه للتعجب
يقوله عند التعجب ولا يقصد اخبارا بانه متعجب بل كما يقول المتالم اه وكذلك يقولها المتعجب منفردا ولو
كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب قال الشارح في
شرح التسهيل بعد نقل كلام ابن الحاجب هذا وهذا يشعر بان القايل بانها اسم فعل يقول بانها اسم لا عجب
والمص جعلها انها للفعل المضارع وكانه استشعر ذلك من قوله ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا
لكنه صريح قول ابن الحاجب او لا هي اسم فعل معناه معنى عجبت يقتضي انها للماضي فيحمل المخاطب في كلامه
اخر على المخبر واختاره صاحب وصف المباني كما في الجنى الداني لابن قاسم انها حرف معناه التنبيه على
الزجر كما ان ها حرف معناه التنبيه على الحض فيقال للرجوع عن المكروه والمحذور كما اذا وجد رجلا يسب
احدا او يوقعه في مكروه او ياخذ ماله او يتلفه او نحو ذلك فيقال له وي اي تنبه وازدجر عن فعلك بل

جزم بان ذلك هو الصحيح وقد يلحق لفظ وي هذا كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرا سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر اقدم هو من الضرب الاول من الكامل من قصيدة لعنترة بن شداد العبسي ويروى
ويروي قول الفوارس يقال يقول قولا وقيلا وقالا وعنتر منادى مرخم من عنترة اي يا عنترة وفي مثله
الوجهان واقدم امر من الاقدام ضد الاحجام يريد ان تعويل اصحابه عليه التجاهم في ذلك المقام اليه يشفي غليل
نفسه وازال سقمها وقال الكسائي اصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور لا حرف خطاب واما ويكان الله
فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام قبلها والمعنى اعجب فاللام لبيان
القول لاجله هذا القول وقال الخليل وي وحدها اي هي مفصولة عن الكاف والكاف متصل بان كما
قال وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر فيكون الكاف في امر محقق وكان للتحقيق
كما قال كانني حين امسي لا تكلمني متيم يشتهي ما ليس موجودا اي انني امسي على هذه الحالة ليس اذا حين امسي
البيت من ثاني البسيط وقايله على ما في الاغاني عمر بن عبد الملك قال لاصحابه ذات ليلة اي بيت قالته العرب
اغزل فقال بعضهم قول جميل يموت الهوى مني اذا ما لقيتها ويحيى اذا فارقتها فيعود وقال الاخر قول
عمر بن ابي ربيعة وانشد البيت فقال الوليد حسبك والله لهذا وهو من قصيدة اولها امسى بانها هذا القلب
معمودا اذا اقول صحا من غيه عيدا اجري على موعد منها فيخلفني فما امل ولا توفي المواعيدا ثم قال
صاحب الاغاني في موضع اخر القصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي ومن الناس من نسبها الى عمر بن ابي ربيعة وهو
خطا ثم اخرج بسنده عن الحرامي قال دعا الحجاج ابن الحكم الثقفي فولاه كورة فارس ودفع اليه عهده بها
فلما دخل عليه ليودعه قال له الحجاج انشدني شعرك واراد ان ينشده مديحا له فانشده قصيدة يفخر بها منها
واني الذي سلب كسرا اراد بيضا تخفق كالعقاب الطاير فلما سمع الحجاج فخره نهض مغضبا وخرج يزيد
من غير ان يودعه فقال الحجاج لحاجبه ارتجع منه العهد فاذا رده فقل له ايهما خير لك ما ورثك ابوك ام فرد
على الحاجب العهد وقال قل له ورثت جدي مجده وفعاله وورثت جدك اعتراب الطايف وولى مغضبا
فلحق سليمان بن عبد الملك وقال هذه القصيدة يمدحه وفيها يقول سميت باسم امري اشبهت شيمته
عدلا وفضلا سليمان بن داود ا يقال عمده الحب اذا اضناه وكمن صحا القلب عن الهوى اي اذا افاق
من سكرة الحب رجع اليه ووقع الفصل المبني للمجهول موقع المعلوم للاشارة الى ان هذا القول ليس صادر
عن اختياره فلم يكن في حقه ان يسند اليه الا انه حذف صلته فان التقدير عدا سرمع كونها القايمة مقام
الفاعل ضرورة وتكلمني بالمثناة الفوقية كيخلفني والمتيم المذلل من تيمه الحب اذا عبده وذلله وانما كان فيه
للتحقيق لانه ليس غرضه تشبيه نفسه بمتيم شانه ما ذكر وانما غرضه بالاخبار بانه في حال اسايه غير مكلم
لها متيم يشتهي امرا غير موجود وهو كلامها

والمراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتدا به لكونه لا يقبل الحركة ومن ضرورة الحرف المبتدا به في النطق ان
يكون متحركا والهاوي هو حرف المد الواقع بعد الفتحة وينسب الى الجوف فيقال الف الجوف لانه مخرجه
قال ابن الجزري في ارجوزته فالف الجوف واختاها وهي حروف مد للهوا تنتهي والمراد جوف الفم كما
جزم هو به في تمهيده وهو خلاف وعبر عنه الجعبري بجوف الفم حيث قال الواو والياء المديان والالف
عند الخليل والمحققين من جوف الفم خلايه ومخرجه جوف الحلق والفم والجو في اصل اللغة ما بين السماء
والارض اطلق على الخلا المذكور مجازا وجعل ابن الحاجب في مسافة مخرجها الحلق حيث عدا مخارج سبعة
ومخارجه ثلاثة قال الجاربردي فاقصاها من اسفله الى ما يلي الصدر مخرج الهمزة ولذلك تثقل اخراجها
لتباعدها وبعدها الهاء والالف هكذا قال س وزعم الحسن ان مخرج الالف هو مخرج الهاء لا قبله ولا بعده

ولا بنا في هذا القول بانه لا خبر لها تحقق فتامل وهذا الحرف كاخوته ينتهي بانتهايه اي الصوت لا عند انتهاء ويميز
الالف عن الصوت مصعدها كما يميز اليا المدية بسفلها والواو المدية اعتراضها فاما حرف الالف الذي يراد
به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب وابن جني يرى ان هذا الحرف الذي يراد به الهمزة اسمه لا وانه الحرف الذي
يذكر قبل اليا عند عد الحروف الهجايية وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه لانه حرف ملازم للسكون كما فعل
في اخواته من اسما الحروف اذ قيل صاد جيم فلفظ بالحرف المسمى في اول الاسم توصلا اليه باللام كما توصل الى اللفظ
اي التلفظ والنطق بلام التعريف الساكنة بالالف حين قيل في الابتدا الغلام ليتعارضا قيل عليه ان الموصل الى
النطق بلام التعريف هو الهمزة لا الحرف الهاوي والموصل الى النطق به باللام هو الهاوي لا الهمزة فاين التعارض
وقد يجاب بانه يكفي في تحقيق التعارض ان كلا من الهمزة والحرف يطلق عليه اسم الالف فهما متحدان في التسمية
بل وفي المخرج ايضا عند بعضهم كما عرفت ويرويه ان قول المعلمين لام الف خطا لان كلا من اللام والالف قد مضى
ذكره عند عد السابر واسما هذه الحروف اذا وصل الى اسم هذا الحرف وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف
البسايط قيل عليه بل الظاهر انه ليس خطا من الوجه الذي ذكره لان الماضي لام مفردة والف يراد بها الهمزة
ولا الف حرف مركب من اللام والالف الهاوي وهو لم يمض ذكره واما ما يقال من ان المراد سرد اسماء الحروف
البسيطة لا المركبة فعندي انه ليس بوارد اذ ليس المراد بلا ما كان حرفا مركبا بل ما هو اسم لهذا الحرف لان
الغرض من هذه الاسما النطق بمسمياتها في اوايلها ولما استحال النطق بهذا الحرف في اول اسمه لعدم
تحمله الحركة في اخره جعل ثم اعترض ابن جني على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي
بخط مختلف يكتبان في الطريق لام الف هذه الابيات من مشطور الرجز والخرف ككتف صفة مشبهة
من خرف كفرح وكرم ومضر فسد عقله ولخرقه افسده ويكتبان بالتضعيف مضارع من كتب للمبالغة في كتب
ووصل همزة الالف للضرورة واجيب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة
قيل عليه ان نسبة العربي الفصيح المعتمد بلفظ المحتج بقوله الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة
امر بعيد لا يلتفت اليه واما قوله لان الخط لا تعلق له بالفصاحة فساقط لان ما صدر عنه لفظ للخط وتكلف
بعضهم للجواب عن هذا الاخير بان تعليله هذا اشارة الى جواب ما عسى ان يقال كيف يصح تلقي العربي الفصيح
الالفاظ من العامة بان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربي الفصيح جاز ان لا تكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ
المتعلقة لان الخط لا تعلق له بالفصاحة الا ترى ان العرب الاولى فصحا ولا خط لهم فان اول من خط العربي
على الصحيح مرار بن مرة من اهل الانبار وروي الكلبي والهيثم بن عدي وقيل لابي سفيان ممن اخذ ابوك
هذه الكتابة فقال من اسلم بن سدرة قال سالت ممن اخذت هذه الكتابة فقال من واضعها مرار بن مرة
فحدثت هذه الكتابة كان قبل الاسلام بقليل والحيرة بكسر المهملة مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار واجاب
عن الاول ينفي بعده هذه النسبة بناء على اشتهار هذا اللفظ على الالسنة لا سيما وابو النجم ممن خالط العامة
في المحاضرة وانت خبير بان ذلك كله لا يجدي نفعا وقد تكلف الشارح ايضا في توجيه قول ابي النجم فقال لعل مراده
انهما يكتبان لاما والفا اي حرفين لا حرفا مركبا يقصد به لا فحذف التنوين والعاطف ووصل همزة القطع للضرورة
ووقف على المنصوب بدون الف كما هو لغة ربيعة ومراده انه تارة يمشي مستقيما فتخط رجلاه خطا معوجا
شبيها باللام قال فهذا يمكن قول هذا العربي عليه وما فيه وقد ذكر للالف تسعة اوجه احدها ان تكون للا
نحو اعمراه جاريا وردا لمن قال لقيت عمرا الثاني ان تكون للتذكر كرايت الرجلا متذكرا صفة له او صلة او نحو
ذلك وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذان الوجهان ذكر ذلك في اواخر كلام الهاء المفرده وعلله بان الحرف
في نحوه متولد من اشباع الحركة الثالث ان تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما فالالف من قاما ضمير تثنية
واما الف الزيدان فهي علامة كون الاسم مثنى وقال المازني هي حرف دال على تثنية الفاعل والضمير مستتر

الرابع ان تكون علامة الاثنين كقوله، الفتنا عيناك عند القفا، صدر بيت من ثاني السريع وجدته وتلا فيته
تداركته واولى افعل من الولي وهو القرب والثاني توكيد للاول قال الجوهري تقول العرب اولى لك تهديد
ووعيد اي الهلاك اقرب لك فهو دعا معترض بين الحال اعني ذا وصاحبها اعني الكاف من عيناك وقيل هو فعل
واصله اولاك الله ما تكرهه او قاربك ما تكرهه اي نزل بك قال الاصمعي واللام مزيدة كما في ردف لكم وقد
قيل هو افعل من الويل بعد القلب كادني من دون او فعلى من الدبول اي عقباك كذا او وافقه مصدر على زنة
اسم الفاعل نحو فالهم من باقية اي هو لكثرة التغاير الى وراية عندهم وبه وجدت عيناه عند قفاه وقوله
وقد اسلماه مبعد وحميم قد تقدم الكلام عليه قريبا وعليه قول المتنبي، ورماه ومار متا يداه فصار بغير
سهم يجنب والسهام تريح، يقال صاب السهم الغرض يصيبه صيبا كاصابه وفي المثل مع الخواطي سهم صايب يضرب
لمن يكثر ويصيب احيانا والمعنى ان هذا الحبيب رمى بطرفه سهما فاصاب فواده ولم ترمه يداه مع ان هذا
السهم الصايب يجري على عادة السهام المرشوقة بالايدي فان شانها ان تقتل تريح من نصب الحياة وهذا
شانه ان يعذب بما هيج من لوعة الغرام وزاد من لاعج العشق واضرم من نار الهيام وقد ولع الشعراء بجعل
لحظات المحبوب سهاما كما عدوا قوامه رمحا وابدعوا في هذا التشبيه نظاما ومن ذلك قول ابن الرومي،
نظرت فاقصدت الفواد بسهمها، ثم انثنت عنه فكاد يهيم، ويلاه ان نظرت وان هي اعرضت، وقع السهام
ونزعهن اليم، والخامس الالف الكافة لما هي في اخره عن الاضافة كقوله، فبينا نسوس الناس والامر بيننا
اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف، وقد مر انشاده والكلام عليه في بحث ما من حرف الميم وقيل الالف
بعض ما الكافة والاصل فبينما وقيل اشباع من فتحة بين وبين مضافة الى الجملة بخلافها في الوجهين الاولين
ويويده انها قد اضيفت الى المفرد مع وجود هذه الالف في قوله، بينا تعانقه الكماة وروغه، يوما
اتيح له جري له سلفع، هو من اول الكامل من قصيدة لابي ذويب رثا بها اولاده وقد تقدم الكلام على بعضها
والتعانق جعل كل من الشخصين يده على عنق الاخر والفعل منه لازم يقال عانقه واعتنقه
فتعانقا نص على ذلك ابن السيد وغيره وقول الجلال التعانق ان يتخاطف الفارسان من اعلى
سرجيهما ويسقطان الى الارض وهو اخر مراتب الحرب بيان لنوع منه وهو التعانق الحربي والكماه
كرماه جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه والروغ بالمعجمة مصدر راغ اليه يروغ مال اليه سرا
او راغ عليه مال عليه قال تعالى فراغ عليهم ضربا باليمين وراغ عنه حاد عنه واتيح بالمثناة الفوقية
والحاء المهملة مبنيا للمجهول وقدر والجري بالهمزة في اخره والجيم في اوله فعيل من الجراءة وهي الاقدام
على الشي والسلفع كجعفر بين مهملة فلام ففاء فعين الجسور من الرجال والجريئة من النساء والشديدة
من النوق وسينشد المص هذا البيت في اواخر الباب الرابع ويأتي ما فيه من الكلام انشاء الله تعالى
السادس ان تكون فاصلة بين الهمزتين نحو ءانذرتهم في قراة بعضهم دفعا للثقل الحاصل باجتماعهما
ودخولها جايز لا واجب والفرق في جواز الفصل بها بين كون الهمزة الثانية الناشي عنها الثقل محققة
او مسهلة بين بين السابع ان تكون فاصلة بين نون النسوة ونون التاكيد وعني بها المشددة
في نحو اضربنان يا نسوة وهذه واجبة اي واجب دخولها للتفصيل بين النونات تم باز ثقل اجتماع
الامثال واجاز يونس دخولها مع نون التوكيد الخفيفة وان لزم التقاء الساكنين على غير حده وتكون
المشددة معها مكسورة تشبيها لها بنون التثنية الثامن ان تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث
به وهذه الالف عوض عن لام الاستغاثة ولهذا لا تجامعها ولك الحاق هاء السكت بها نحو يا زيداه او
المتعجب منه والمندوب لاقتضاء مقام كل منها ذلك كقوله وهذا مثال المنادى المستغاث، يا يزيدا
لامل نيل عزة، وغنى بعد فاقة وهوان، هو من اول الخفيف ولم يسم قايله والامل بالمد الراجي

من امل

من امل بامل كنصر ينصر واللام فيه مكسورة لانها لام المستغاث له والفاقة بعد الفقر والهوان
الذل والصغار وقوله وهو مثال المتعجب منه يا عجبا لهذه الفليقة وبعده هل تذهبن القوبا الريقة
وهما بيتان من مشطور السريع من ضربه المكشوف وقد زحف ضرب الاول منهما بالخبن وجعلهما
من السريع اولى من جعلهما من مشطور الرجز تقليلا لاعتبار الزحاف ولا جايز ان يكون واحد من تام
الرجز من المقطوع ضربا اذ لو كان منه لكان اما مقفى او مصرعا لكن شرط كل منهما ان يكون عروضه
كالضرب في الوزن والروي وهنا زنة العروض مخالفة لزنة الضرب اذ زنتها فعولن وزنته مفعو
والفليقة على زنة فعيلة بفاء وقاف الداهية قاله ابن السكيت وقال التبريزي العجب والمنكر
والقوباء بضم القاف وفتح الواو بالمد وقد يسكن واوه تخفيفا قال في القاموس وليس فعلاء
بضم الفاء ساكنة العين غيرها وقال في الصحاح وهي مونثة لا تنصرف وجمعها قوب فان سكنتها ذكرتها
وصرفتها والباء فيه للالحاق بقسطاس والهمزة منقلبة منها وهي داء معروف ينتشر في الجسد وينسع
يعالج بالريق والريقة واحدة ريق الانسان فانهم ذكروا ان القوباء اذا جعل عليها الريق في كل صباح ابراها
والمعنى كما قال ابن السيد ان البيت لاعرابي اصابته القوبا فقيل له اجعل عليها شيا من ريقك وتعهدها بذلك
فانها تذهب فعجب من ذلك ويروى هل تغلبن بنصب القوباء ورفعها فمن نصب فالمعنى كما قال السيرافي
عجب هذا الشاعر من تغلب الناس على القوباء بريقتها لتذهب وقال كيف يغلب الريق القوباء ومن
رفع فهو على القلب عند التبريزي او على معنى ان الاعرابي كان يعتقد ان الريقة لا تبريها فانكر ذلك
قاله المحشي تبعا لابن السيد وفيه نظر لاقتضايه ان يكون المنكر المتعجب منه انه لا يبرئ ولذا قال السيرافي
من رفع فقد افسد المعنى وقال الدميري هو على جهة المفاعلة كان القوباء والريقة يتغالبان وكل من
غالب شيا فقد غالبه ذلك الشي فكل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى واعلم ان التعجب قد ياتي على
صورة الاستغاثة بجامع ان الحامل عليهما امر معظم في النفس فيقول يا لله واهي ويا للما وهذا لا يكون
الا عند كثرة الشي فينادي على معنى هذا اوانك فاقبل ولا تتاخر ثم التعجب في هذا الباب ياتي على وجهين
احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه نحو ان ما كثيرا فيقول يا للماء فيناديه نداء المستغاث على
جهة التعجب من كثرته الثاني ان يرى ما يستعظم فينادي من له نسبة اليه كالمستغيث به متعجبا
من وقوعه نحوان يرى جهالا اخذوا مناصب العلماء فيقول يا للعلما مستغيثا بهم متعجبا من هذا الامر
وقوله وهذا مثال المندوب، حملت امرا عظيما فاصطبرت له، وقمت فيه بامر الله يا عمرا، هو من اول
البسيط وقايله جرير وهو من ثاني ثلاثة ابيات رثى بها جرير الخليفة العادل امير المومنين عمر بن عبد
العزيز بن مروان الاموي خامس الخلفاء الراشدين ولي الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد
الملك في صفر سنة تسع وتسعين فقدمت اليه مراكب الخلافة فلم يركبها وركب فرسه ومنع من
سب علي اخر الخطبة وجعل مكانه ان الله يامر بالعدل والاحسان الاية ومناقبه رضي الله عنه كثيرة
مات بدير سمعان سنة احدى ومايه وهو المجدد لهذه الامة على راس المايه الاولى اما دينهم
وقبله، نعى النعاة امير المومنين لنا، يا خير من حج بيت الله واعتمرا، فالشمس طالعة ليست بكاسفة،
تبكي عليك نجوم الليل والقمرا، والنعي الاخبار بالموت والنعاة بالضم النون جمع ناع ويا خير الخ منصوب
بتقدير قايلين واراد بالامر العظيم على حمله على البناء المجهول امر الخلافة واضطلعت به قويت
عليه يقال هو مضطلع بهذا الامر ومطلع اي قوي عليه واعلم انه روي البيت الثالث بنصب النجوم
والقمر المختار الجوهري ان نصبهما بتبكي على المبالغة والفاعل ضمير الشمس وقياس المبالغة ان يبني
الفعل الفاعل على فعل بفتح العين يفعل بضمها تقول ضاربني فضربته اضربه الا اذا كان الفعل معتل العين

لن

او اللام فان مضارعه على يفعل بكسر العين نحو يا يعني فيعنيا ابيعه وراما بي فرميترا رميه وبالكسر فبكيته
ابكيه ومعنى البيت ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر في البكا وقيل انتصابهما على الظرفية اي يبكي عليك
الشهر والدهر وقيل اراد الشمس تبكي والنجوم على ان الواو بمعنى مع ثم حذفها ثم والنجوم قال المحشي
وهذا بعيد واما تجويز رفع النجوم على انها فاعل تبكي ونصب القمر على انه مفعول معه فانه وان صح معناه
لكنه يودي الى عدم ارتباط المصراع الثاني بالاول وان لا يكون للمصراع الاول معنى يناسب المقام الا على
رواية فالشمس طالعة ليست بكاسفة قدبر التاسع ان يكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون
التوكيد الخفيفة او تنوين المنصوب وكل ذلك في الوقف فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد
الشيطان فاعبدا هو عجز من ابيات الطويل صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكنه اي لا تنسكن
لهذا النصب المنصوب اي لا تذبح نسكه تتقرب بها اليه وقايله الاعشى من قصيدته المشهورة وقبله
فاياك والميتات لا تقربنها ولا تاخذن منها لتفصدا يشير بهذا البيت الى ما كانت العرب تفعله
في الجاهلية وفي المجاعة من فصد عرق في البعير او الناقة ثم ياخذ الدم المجتمع من ذلك فيجعل
في شي ثم يشوى ويطعم الضيف وفي الكتاب العزيز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به
والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكيتم وما ذبح على النصب ويحتمل ان
يكون هذا الاخير من باب يا حرسي اضربا عنقه وهو اما على خطاب الواحد بلفظ الاثنين او على ان الاصل
اضربا اضرب على التكرير للتاكيد فان الضمير الفاعل كالجزء من الفعل فكان تثنيته نائبة عن تكرير الفعل
والعولان في الغنا اذ قلنا الخطاب لمالك وحده والحرسي بيا النسب واحد الحرس كانه منسوب اليه حيث
صار اسم جنس له ويجوز نسبته الى الجمع شذوذا والحرس خدام السلطان المرتبون لحفظه وحراسته وهذا
قول قاله في حق عمر بن صابي لما دخل عليه بالكوفة وقصته مشهورة تطلب من محلها والثاني كرايت زيدا
في لغة غير ربيعة واما هم فيقفون باسقاط التنوين كما في المرفوع والمجرور وثمة لغة ثالثة لازد السراة وهي
ابدال التنوين حرفا مجانسا للحركة التي قبله في الاحوال الثلاث ولا يجوز ان تعد الالف المبدلة من نون
اذن وذلك حالة الوقف ايضا ولا الف التكثير اي المزيدة لتكثير البنية كقبعثرى اي كالف قبعثرى وهو الجمل
العظيم والرجل الشديد والف التانيث كالف حبلى ولا الف الالحاق كالف ارطى وهو كما في القاموس شجر نوره
كنور الخلاف وثمره كالعناب وعرو فرجم الواحدة ارطاه والفه للالحاق بجعفر والفرا اصلية فيبنى افعل
وبابه المعتل ولا الف الاطلاق كالف في قوله من طلل كالاتحمي انهجا هو من مشطور الرجز لا عجز بيت كما قال
المحشي وقايله العجاج من ارجوزة مطلعها ما هاج احزانا وشجوا قد شجا هاج يتعدى ولا يتعدى تقول هاج
الحزن وهاجه التذكار وما استفهام مبتدا والجملة بعده خبره وهو من تجاهل العارف والشجو بالشين المعجمة
والجيم الحزن كالشجى ويروى اشجانا بدل احزانا وزنا ومعنى والطلل ما شخص من اثار الدار ومن في من طلل
للبيان والاتحمي بهمزة مفتوحة ومثناة فوقية ساكنة وحاء مهملة مفتوحة بعدها ميم فيا النسبة ضرب من
البرود وقال الجلال برد يمني شبه به الاطلال من اجل الخطوط التي فيه وانهج بالنون والجيم فعل ماض معناه
خلق وبلي ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقعة في الكافية نحو منا او في غيرها في الضرورة اي
ولا الف الاشباع الواقعة في الضرورة فالجار والمجرور بدل من الجار والمجرور كقوله اعوذ بالله من العقراب
هو بيت من مشطور السريع للكشف الشايلات عقد الاذناب ولم يسم قايلها والعقرب حيوان معروف ووجه
مع افرادها بالجمع لان المعنى على الاستغراق والافراد مراده فيجوز رعاية المعنى كما في قولهم الدينار الحمر والدرهم
اجازه جماعة منهم ابن مالك ومنعها اخرون ولا الالف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين
القايلين بان الضمير الهمزة والنون وعند الكوفيين هي من اصل الكلمة لا زايدة للبيان ولا الف التصغير

اي الالف المزيدة في تصغير اسم الاشارة والاسم الموصول نحو الف في ذيا واللذيا مصغري ذا والذي لما قدمنا
في حرف الها من ان التحقيق ان لا تعدها التانيث في نحو رحمه وقفا من ادوات المعاني لانها جزء كلمة لا كلمة
فاللام من قوله لما قدمنا متعلق بقوله لا يجوز تعليلا له لانها ابعاض كلمات لا كلمات مستقلة ولو قال لما ياتي
لكان احسن لانه يصرح بذلك قريبا كما ترى لكنه اعتمد على ما قدمه وان بعد لتقرره في الذهن

المثناة من تحت اليا المفردة على ثلاثة اوجه وذلك انها تكون ضميرا للمونث اي للواحدة في المضارع والامر نحو تقومين
وقومي وقال الاخفش والمازني على قاعدتهما في نحو ذلك هي حرف تانيث دال على تانيث الفاعل كالتا في ضربت هند
والفاعل مستتر وحرف انكار نحو ازيدنيه فيمن قال لك مررت بزيد وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما اي في
حرفي الانكار والتذكار لكن لا يعنوا ان كونها يا في الكلام شي والصواب ان لا تعد هذا اليا ان كما لا تعد يا التصغير
ويا المضارعة ويا الاطلاق ويا الاشباع ونحوهن لانها اجزا الكلمات لا كلمات اي لانها حروف مباني لا حروف معاني
ونحن بصدد الكلام على معاني الكلمات ولا يقدح في بعضيته بعضها كونه دالا على معنى خاص يا حرف موضوع لندا البعيد
حقيقة او حكما كالقريب اذا كان غافلا مثلا وقد ينادى بها القريب توكيدا هو راي الاخفش فان الزمخشري قال في كشافه فـ
يا حرف وضع في اصله لندا البعيد واما ندا القريب فله اي فالهمزة ثم استعمل في مناداة من سها وغفل وان قرب تنزيلا
له منزلة من بعد فاذا نودي به القريب الباطن فذاك للتاكيد الموذن بان الخطاب الذي يتلوه معنى به جدا واختار ذلك
ابن المنير فقال واصله صوت يهتف به لمن كان بعيدا منك ثم استعمل في كل نداء وان قرب المنادى كانك تعد المنادى
ساهيا عنك وكنى بالغفلة بعدا فتوقظه بذلك الصوت من سنة السهو ثم لا يشترط في استعماله ان يكون المخاطب ساهيا
ولا بد كانك تودي بخطابك وان كان مصغيا بالامر الذي بعده مهم عندك وكانه في غفلة عنه فريده يقظة
الى يقظته بالمطلوب فقد ظهر لك معنى التوكيد المراد منها في ندا القريب فاذا قيل الداعي يقول يا رب ويا الله
وهو اقرب اليه من حبل الوريد مع ان الغفلة والسهو لا يجوز ان عليه سبحانه وتعالى قلنا اليس قد تقرر انها
بالاتساع فيها صارت موذنة باهتمام المتكلم بالمقصود الذي ياتي بعدها وان لم يكن السامع بعيدا او غافلا او
ساهيا واظهار الاهتمام بالحاجة من قبيل الضراعة والالحاح المطلوب في الدعا قال الزمخشري وقول الداعي في جواره
يا رب ويا الله استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفى مع فرط التهالك على استجابة دعوته
وتعليه في الانتصاف اقناعي فان الداعي يقول في دعايه يا قريبا غير بعيد يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد
فاين هذا الكلام من الانتصاب من مقام البعد واجيب بانه لا منافاة بين هذا الكلام والانتصاف في المذكور
فتامل وقيل مشتركة هي بين القريب والبعيد هو راي ابن الحاجب وما ذكره اولى لاستعمالها في القريب والبعيد
على السوا ودعوى المجاز في احدها خلاف الاصل وهذا الاشتراك معنوي لا لفظي وقيل بينهما وبين المتوسط
وهي اكثر احرف الندا استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها من بقية حروف الندا نحو يوسف اعرض عن
هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها نحو يا ايها الناس يا ايتها النفس المطمينة الا بها
وفي جعله اي وانه من قبيل المنادى تسامحا اوهما منه اصطلاحيا ولا ينادى الاسم المندوب الا بها او بوا وقد
يتعين وا في الندبة عند خوف اللبس كما اذا اردت ان تندب من اسمه زيد وبالحضرة من هو مسمى به ولم ترد الف
ندبه فانه يتعين ان تقول وازيد وليس نصب المنادى بها ولا باخواتها احرفا لسدها مسد الفعل كما قال ابو
المبرد وليس ببعيد لان حرف الندا يمال امالة الفعل وعليه فحرف الندا اسد مسد احد جزي الجملة اعني الفعل والفا عل
مقدر ولا منع من سده مسدها والا بهن اسماء لادعو متحملة لضمير الفاعل كما قال ابو علي ورد عليه بان اسماء
الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة منها على حرف واحد ويمكن ان يقال انها ظلت لاخواتها لكثرة استعمال الندا
المجاز في ذاته ما لا يجوز في غيرها ورد ايضا بان الضمير فيها لا يجوز ان يكون الغالب اذ لا مرجع ولا المتكلم فانا اسم

الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم واجيب بان اسم كل فعل يجري مجرى فعله الا انه لا يرد معه ضمير مطلقا فهو على
ما قيل في اف واوه فانهما بمعنى اتضجر واتوجع ضمير متكلم وقيل لو كانت اسما افعال لتمت كلاما بدون المنادى
واجيب بانه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالقسمية والشرطية والندا لا بدله من منادى خلافا
لزاعمي ذلك وقد عرفتهم بل هو منصوب بادعو محذوفا لزوما لكثرة الاستعمال ولا لتزم حرف الندا عليه
وافادته فايدته وهذا مذهب س وهو المختار وقول ابن الطراوة الندا انشا وادعو خبر اي فلا يعمل في تقدير
عاملا في المنادى سهو بل ادعو المقدر انشا البعث واقسمت ثم الاولى ان يقدر بلفظ الماضي لان الاغلب
في الافعال الانشايية مجيئها بلفظ الماضي كامثل واذا ولي يا ما ليس بمنادي اي ما ليس صالحا للندا كالفعل
في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقيا بي قبل غارة سنجال هو صدر بيت مصرع من اول الطويل عجزه وقيل
منايا قد حضرت واجال وبعده وقبل اختلاف القوم من بين سالب واخر مسلوب هوى بين ابطال
وهو للشماخ بشين وخاء معجمتين بينهما ميم مشددة فالف واورده في المفصل بلفظ الا يا اصحابي من
الاصباح وهو سقي الصبوح كالاصطباح وسنجال بمهملة مكسورة فنون ساكنة اسم موضع بناحية
اذربيجان وقيل اسم رجل والمراد اسقيا بي قبل اذا قتل كما قتل هذا الرجل ولم يرد اسقيا بي قبل يقتله
وكانحو التعبير حضرت لاحضرت لعود الضمير على المنايا وهو جمع منية وهي الموت ويروى وقبل صروف
عاديات وهي نوايب الدهر وحوادثه جمع صرف كفلس ويصح في عين عاديات الاعجام والاهمال ولعل الرواية
بالاعجام وهو سقط والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة
الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار هو من ثاني البسيط من
ابيات الكتاب ولم يسم قايله ويروى والصالحون فهو اما على حذف المضاف اليه مقامه والتقدير
ولعنة الصالحين او على العطف على محل اسم الله اذ هو مرفوع لانه فاعل المصدر في المعنى وسمعان
قال الشارح بكسر السين اسم رجل وفي الشرح الجلالي نقلا عن ابن يعيش يجوز فتح السين وكسرها قال
والفتح اكثر وكلاهما قياس فمن كسر فهو كعمران وحطان ومن فتح فهو كقحطان ومروان ومن جار تمييز
وهو على ما قال الشارح يوبد ما اختاره ابن الحاجب في نحو لله دره فارسا من ان نصب فارسا على
التمييز لا على الحال اذ لو كان حالا لم يدخل من لكن ابن الحاجب قال في اماليه في قوله من جار للبيان
متعلق بمحذوف تقديره على سمعان الكاين من الجيران او حاصلا فقيل هي للندا لئلا يلزم الاجحاف
بحذوف الكلمة جملة لان الندا قد حذف اولا فعله فلو حذف المنادى لتتابع الحذف وليس حرف الندا
كحرف الجواب ليسوغ فيه ذلك بل ما جاء مما اوهم ذلك فهو من قبيل ما فيه للتنبيه وقد تجامع يا هذه
الا التنبيهية على سبيل التاكيد كما في قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا وقال ابن مالك ان وليها
دعا كهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا فهي للندا لكثرة وقوع الندا قبلهما نحو يا ادم يا نوح ٧
اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا في التمثيل اللف والنشر غير المرتب لان اثنين الاولين مثال وقوع
الامر بعد الندا والاخيرة مثال وقع الدعا بعده ويقع في بعض النسخ بدل قبلهما بعدهما وهو سهو
من النساخ قال المحشي والا فهي للتنبيه كما اذا وقع بعدها ليت او رب او حبذا قال ابن مالك فان المنادى
لا يستعمله العرب قبلها باسا فارغا جد وباطل لخلوه من دليل كونه يا الواقعة قبلها لمجرد التنبيه
ومن امثلة الوقوع قوله يا حبذا جبل الريان وحبذا ساكن الريان من كانا

في تفسير الجمل وذكر اقسامها واحكامها جوزان يكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة
خبرا بعد خبر ومبتدا المحذوف وان يكون الباب الثاني خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حالا منه وفي

تفسير الجملة خبرا بعد خبر او مبتدا محذوف وان يكون مبتدا محذوف وقال الشارح الباب مبتدا والثاني
صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضرهنا تقديم الحال على عاملها
المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه واما حال من المبتدا على حد ما اجازه س في قوله لمية موحشا
طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون
والناصب للحال الاستقرار المتعلق به الظرف وغاية ما لزم ان يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها
وليس بمحذوف عنده واما صفة موكدة للمبتدا بتقدير متعلقه معرفة اي الباب الثاني من الكتاب الكاين
على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد ذلك كثير من متاخري الاعاجم في تاليفهم ولا يجوز ان
يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني وان كان اسم فاعل من ثنى يثني لان اسم الفاعل من اسم العدد انما يتحمل
الضمير ان كان مشتقا لمعنى التصيير فحسب وهو بهذا المعنى غير مراد وقد نوقش في دعوى عدم اشتقاق
اسم الفاعل العددي حيث ليس لمعنى التصيير لانهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فصاعدا الى العشرة
زنة فاعل مجردا من اليا في التذكير ومتصلا بها في التانيث ويستعمل مفردا كذلك ومركبا مع ما اشتق منه
كثاني اثنين ومع ما يليه ما اشتق منه نحو ثالث اثنين وهذا الاخير هو ما فيه معنى التصيير ولا معنى للصوغ
الا الاشتقاق على ان الشارح قد جعل الثاني وصفا للباب وجمهور النحاة على اشتراط الاشتقاق فيه قال
الرضي ولذلك ما استصعب س مررت برجل اسد وصفا ولم يستصعب مررت بزيد اسدا حالا
فكانه لا يشترطه في الحال والنحاة يشترطونه فيهما وابن الحاجب لا يشترطه فيهما ويكتفي في الوصف بكونه
دالا على معنى في متبوعه وفي الحال بكونه هيئة للفاعل والمفعول مشتقين كانا اولا واقسام الجملة مثل الاسمية
والفعلية والصغرى والكبرى مثل عروض الاعراب لمحلها ولزوم خبريتها صفة او صلة وانشائيتها جوابا
قسم استعطافي وجواز الامرين خبرا لان المفتوحة المخففة ونحو ذلك شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص منها
مطلقا لا مرادف لها الكلام قال في القاموس القول وما كان مكتفيا بنفسه وفسر القول بانه الكلام
او كل لفظ بدل به اللسان تاما او ناقصا وفي شرح التسهيل لابن قاسم ان الكلام منطلق لغة
على الخط والاشارة وما فهم من حال الشي مجازا وعلى التكلم وقيل اطلاقه على هذا حقيقة وعلى
المعاني النفسية التي يعبر عنها بالالفاظ وعلى المركب من اللفظ وان لم يفد وصرح س بان الكلام هو
الجمل وهذا مذهب ابن جني وعليه فهو مجاز في النفس وقيل حقيقة في النفس مجاز فيما يعبر عنه
وقيل حقيقة فيهما ومختار المص انه هو القول المفيد بالقصد قيل اثر القول على اللفظ وقد يعارض
بان القول مطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض
في اللفظ ونوقش بان استعمال اللفظ المشترك في التعريف انما يكون نصا فيه حيث لا قرينة تدل على
تعيين المراد واما حيث وجدت فلا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع القريب فانه نقص على كل حال فما
ذكر في معرض المعارضة لا يصلح لها واحترز بقيد القصد في الافادة عن نحو حديث النايم فانه عار عن
القصد قال ابن الصايغ ولا يحتاج اليه لان الصادر من النايم غير مفيد بوجه وما وافق قوله فاتفاق
والفايدة حصلت فيه بالمشاهدة دون الاخبار وانت خبير ان قول ابن الصايغ مبني على ان مفيد
بمعنى محصل الفايدة اي في قول س لكن المص يقول والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه
انه لا يحتاج الى ضم لفظ اخر وهذا اعم من ان يكون حاصلا في نفس السامع او لا لا يقال لا يكون كلاما حتى
يحصل عند السامع لانا نقول يكفي ان يكون ذلك عند المتكلم لا في نفس الامر فيكفي في ظن المتكلم انه غير
حاصل عند السامع وان كان حاصلا عنده في نفس الامر وعلى هذا لا يكون هذا القيد مخرجا لما يجهل
معناه نحو النار حارة فانه كونه معلوما للكل اصلا لا ينافي كونه مفيدا اذ لا يلزم من انتقاش الذهن بالضرو

دايما فيجوز ظن المتكلم ان هذا الضروري غير حاصل عند السامع وايضا نحو هذا الضروري بما هو عايد الى
المحسوس باحد الحواس الظاهرة فيفيد الاخبار بشي منها الفاقد ذلك الحس فيكون كلاما اذ ليس من ضرورة
الكلام ان يفيد كل احد بل يفيد بعضا دون بعض كلام قطعا وللقايل ان يقول كل خبر استوى علم الناس
به كالضروريات لا يصح الاخبار به لانه غير مفيد اذ لا يحصل به فايدة الخبر ولا لازمها لان المتكلم لا
يعلم ذلك ليحصل له فايدة الخبر ولا لازمها لان المخاطب يعتقد ان المتكلم لا يعلم ذلك فاذا اخبره علم
بذلك ليحصل له لانه الفايدة وقد نقل ابن مالك عن س صرح وغيره من ايمة العربية بان الكلام لا يطلق
حقيقة الا على الجمل المفيدة قال س وقد مثل بهذا عبد الله منطلقا فهذا اسم مبتدا مبني عليه ما بعده
وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه او يبنى على ما قبله اي حتى يحصل بينهما اسناد وهو
اعم من ان يكون مفيدا او غير مفيد ثم قال وكان بعض من عاصرناه العجيب هولاء النحاة يحيلون على
اصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان
وقد يرتفعان والكل اكثر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما شرطوا المفيد بانه الذي يفيد علم
ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيا ثم طرقه ثانيا وهو قد علم مضمونه
اولا فانه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن علم فيكون للشي الواحد كلاما
وغير كلام بحسب افادة السامع ولا افادته وهذا خلف انتهى وزاد بعضهم قيد كونه من ناطق
واحد احترازا من انه يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما مبتدا او فعلا والاخر خبرا او فاعلا
واجيب بانه لا حاجة الى ذلك لان اتحاد الناطق غير معتبر في كون اللفظ كلاما كما لا تعتبر اتحاد الكاتب
في كون الخط خطا ولان كل واحد منهما متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر
بالاخرى واورد على الاول ان فيه تسليم صدور الكلام الواحد من اثنين وهو غير متصور البتة ضرورة
فان كل كلام فيه نسبة اضطر فيه الى الاخر وهو امر نفساني لا يتجزى ولا يقوم بمحلين والجملة عبارة عن
الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم اي ما تضمن اسنادا وان كان غير مقصود لذاته
لتدخل جملة الصلة والصفة وما كان بمنزلة احدهما من فعل وفاعل ومبتدا وخبر فهو ضرب اللص
هذا مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل لان المرفوع فيه نايب عن الفاعل وقال الزمخشري هو فاعل
وعليه لا يصلح ما ذكره مثالا واقايم الزيدان وكان زيد قايما يحتمل ان يكون مثالا لهما مثالا لما نزل منزلة
المبتدا والخبر لان الوصف فيه وان كان مبتدا لمرفوعه ليس خبرا عنه بل هو بمنزلته لانه فاعل به وثانيا
لما نزل منزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل اصطلاحا ويحتمل ان يكون راجعا
مثالين لما نزل منزلة الفعل ومنزلة المبتدا والخبر اما كون اقايم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم والفاعل صح
الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر واما كون كان زيد قايما بمنزلة الفعل في الاصل نعم كلام
المص الاتي في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح في ان نحو اقايم زيد اسمية فهو كالتصريح بانه بمنزلة
المبتدا والخبر وصريح في ان نحو كان زيد قايما فعلية فهو ايضا كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما
المثال الرابع اعني قوله وظننته قايما فقد قيل في ايراده مثالا لاحدهما اشكال لانه على التحقيق جملة
من فعل وفاعل اصطلاحا فلا يكون مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر وذلك واضح
فان قيل لعل ذلك باعتبار ان منصوبيه كانا مبتدا وخبرا في الاصل فهما بعد دخول الناسخ بمنزلتهما قلنا
يلزم اذن كونهما جملة اسمية وانما هو بعد الناسخ مفردان سلط العامل على كل منهما لكان المجموع جملة
فعلية اتفاقا وللقايل ان يقول لا نسلم هذا اللزوم وانما اللزوم انهما بمنزلة الجملة الاسمية على ان كلام
البدر بن مالك يقتضي انهما بعد تسلط الناسخ عليهما جملة اسمية لقوله في باب ظن ومن الافعال افعال
واقتضت معانيها على مضمون الجملة فتدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين وبهذا

يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس القول بالترادف ثابت عن كثير من النحاة بل ظاهر كلام
الاندلسي في شرح المفصل انه راي الجميع لقوله الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وهو ظاهر كلام
ابن الحاجب ايضا في مختصره الاصلي حيث عرف الجملة بتعريف الكلام فقال الجملة ما وضع لافادة نسبة قال
الشارح ومثل هذا لا يعدوها اتي به قايله كما زعم المص فانه اصطلاح عمل به هولاء القوم وتواطيوا عليه وما
للمص اصطلاح اخر لقوم اخرين وليس توهيم اوليك بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهيمه هو بناء على
اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح ونوقش بان ذلك من باب الاختلاف في نقل الاصطلاح دون
الاختلاف فيه فتنا في المشاحة فيه ويسوغ للتوهيم وهو اي ترادفهما ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان
فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة قيل عليه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما ليتاتى ترادفهما فمن
اين الظهور واجيب بالزامه فان قوله ويسمى جملة ظاهر في ان الجملة وضع لما وضع له لفظ الكلام لان ذلك
هو معنى التسمية فيكونان مترادفين لان المترادفين اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما ادعى الظهور لاحتمال د
ان تكون هذه التسمية من باب تسمية الخاص بالعام وقد اجاز ابن الحاجب في قول الزمخشري ويسمى جملة
ان يكون يسمى بالياء التحتية والتاء الفوقية وضابطه ان كل كلمتين وضعتا لذات واحدة احداهما مونثة
والاخرى مذكرة ويتوسطهما ضمير جاز تانيثه وتذكيره والتانيث احسن لان الجملة مونثة وهي خبر عنه
في الاصل وان كانت الان مفعولا ثانيا لان الاصل التركيب الكلام ثم قيل الفعل فصل ويسمى فالتانيث باعتبار ها
احسن لان اعتبار الخبر الذي هو محط الاولى فذلك لان الذوات مطلوبة في الاغلب وانما تطلب صفاتها
واحوالها والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها فانه لا يشترط في الجملة الافادة وما لا اشتراط
فيه اعم مما فيه الاشتراط ولا يخفى ما في تعبيره بالصواب في هذا القول من الاشارة الى حال مقابله وانا لا ارى
ذلك صوابا لقوة الماخذ من الطرفين ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس
مفيدا فايدة يحسن السكوت عليها فليس كلاما لما ان الكلام ما افاد ذلك وبهذا التقرير يتضح لك وجه قول
ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس اباءنا الضراء والسراء فاخذناهم هم
بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا
فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نايمون ان الزمخشري هو يكسران
لانه معقول ابن مالك حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان افامن معطوف على فاخذناهم وما بينهما من الجمل
اعتراض ولا تتاتى في العدة المذكورة الا بتقدير ان الجملة اعم من الكلام ورد عليه من زعم ان الجملة والكلام مترادفان
وهو ابو حيان فقال بناء على ترادفهما انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عند ولو ان الى والارض جملة واحدة
لان الفايدة انما تتم بمجموعه وما قبله من وهم لا يشعرون جملة وما بعده جملتان وبعد ففي القولين نظر
اي واقول بعد تثنية ففي القولين نظر وقدموا الكلام على اعراب مثل هذا التركيب في بحث الفاء فراجعه
ان لم يكن على ذكر منك واما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل قيل عليه بل على هذا المساق
كان حقه ان يعدها تسعا والتاسعة يكسبون لا يقال هو لم يعدها لانها خبر كان فهي من تمام الثامنة لانا نقول
فالرعد سوا جملة وهي خبر ان على انه ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يقتضي عدوهم لا يشعرون من جمل
الاعتراض فلفظ الكشاف المعطوف عليه فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى يكسبون وقع اعتراضا بين
المعطوف والمعطوف عليه ولفظ ابن مالك في باب الحال من شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف ان ولو ان
اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بغتة بما كانوا يكسبون
اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وافامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل
انتهى الا ترى كيف صرح الزمخشري بمبدا الاعتراض وغايته وهم لا يشعرون ليس منه فيكون من تمام المعطوف عليه

غايته ما هنا الا انه اقتصر على ذكر بعض المعطوف عليه لظهور المقصود وكيف تلاه ابن مالك فنقل كلامه ولم يتعرض
لمخالفته وهم لا يشعرون في الاعتراض احدها وهم لا يشعرون وقد عرفت ما فيه واربعة في خبر لو وهي امنوا
واتقوا لمثوبة والرابعة المركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت على الخلاف في انها فعلية او اسمية
قيل ذكر الخلاف هنا غير ظاهر لانه بصدد ما لزم على كلام الزمخشري وهو انما يرى هذه الجملة فعلية فالمقدر
عنده ثابت ليس الا والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كسبوا هذا حق العبارة والثامنة
كانوا يكسبون بدون بما اذ هو خارج عن الجملة ان قدرت ما مصدرية او جملة او مفردا ان قدرت موصولة
فان قلت لعله بنى ذلك فعد جمل الاعتراض سبعا على ما اختاره ونقله عن شيء من كون ان وصلتها مبتدأ لا خبر
له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه فتعود الجمل سبعا قلت انما مراده ان يبين ما لزم على اعراب
الزمخشري وهو انما يكون بما يراه من وجوه الاعراب والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعلا بثبت هكذا
هو في النسخ بنصب فاعلا مفعولا ثانيا ليرى والاولى ان وصلتها لان المراد اللفظ وقد يقع في بعضها
مع نصب فاعلا ما لفظه يرى ان ان وصلتها ولا وجه لنصب فاعلا لانه خبر الاولى واما قول المعترض
فلانه كان من حقه ان يعدها ثلاث جمل لا اربعا وذلك لانه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لانها حال من
بعاملها وليست جملة مستقلة براسها فلا يصح بها الاعتراض عنده ويعد لو وما في خبرها الى والارض جملة
واحدة اولى فعلية ان قدر ولو ثبت ان اهل القرى امنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو ثابت ايمانهم وتقواهم
ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة ثانية فاخذناهم بما كانوا يكسبون جملة ثالثة وهذا المذكور من عدم
عده وهم لا يشعرون جملة وعد جمل الاعتراض ثلاثا هو التحقيق قيل عليه ليس التحقيق الا ان يعد الاعتراض جملة
واحدة لان الاعتراض انما يكون بكلام تام والتام هنا المجموع المرتبط بعضه ببعض اما بعاطف او بغيره وان
اشتمل على جمل نعم منه ما قد يعد كلاما في نفسه لكن بعد الغاء ما جيء به لغرض وهو عدول عن التحقيق ورد
عليه بمنع ان الاعتراض لا يكون الا كلاما تاما فسياتي في بحث الجملة الاعتراضية ان وان شطت نواها من قوله
لعلي وان شطت نواها او مزورها جملة معترضة فليس كلاما تاما وان تخيل ان الجملة المذكورة انما هي مع
جوابها المقدر اعتراض وهي معه كلام تام فلا اعتراض فلانا في تحقيقنا ما قدمناه في تفسير الجملة من انها عبارة
عما ذكر فتذكر لان الكلام هنا اي في مقام التحقيق ليس في مطلق الجملة ذات التفسير بل في الجملة بقيد كونها
جملة اعتراض اي ليس في الكلام المطلق بل في المقيد ونوقش بان هذا القول يؤدي الى ان من قال الاعتراض
هنا بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة وتلك الجملة المفيدة لا تكون
الا كلاما تاما وهذا تمام الشارح في التفسير ثم شرع في الانقسام فقال انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
الجملة تنقسم باعتبارها في نفسها الى ما ذكر وباعتبار حالها بالنسبة الى ما سياتي من كونها صغرى وكبرى
وما تفرع عنه وقدم الانقسام بحسب النفس لظهور ان ما بالذات مقدم على ما بالغير فالجملة الاسمية
التي صدرها اسم ولو كان عجزها فعلا كزيد قائم وزيد قام وهيهات العقيق لان صدرها اسم فعل مرفوع
المحل على انه مبتدأ ومرفوعه سد مسد الخبر وقائم الزيدان عند من جوزه من غير اعتماد وهم الاخفش من البصريين
والكوفيون ومنعه البصريون لان ارتفاع ما بعد اسم الفاعل فيه اما بالفاعلية او الابتداء وعدم اعتماده
فنفي الاول وعدم المطابقة بين الخبر والمخبر عنه نفي الثاني والفعلية التي صدرها فعل ولو ناقصا
كقام زيد وضرب اللص وهذان مثالان لما صدره فعل ماض الا ان الاول مبني للمعلوم والثاني للمجهول
وكان زيد قائما وهذا مثال لما صدره فعل ناقص وقد اقتضى كلامه ان كان مسند الى اسمها وفي حواشي
الكشاف للتفتازاني عند قول الزمخشري في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة من دون
الناس خالصة نصب على الحال من الدار الاخرة ما نصه ومن لم يجوز الحال عن اسم كان بناء على انه ليس بفاعل

جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل اسند اليه الفعل على طريقة القيام به
وان لم يكن قائما به ولذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بفاعليته من قال الافعال الناقصة ما
وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لان الافعال الناقصة افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وهذا
مخالف للبيانيين لقولهم ان نحو كان قيد للخبر فمعنى كان زيد قائما متصف بالقيام المتصف بالحصول في
الزمان الماضي والاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها وهذا واضح على راي من قال انها مسلوبة
عن الدلالة على الحدث وان كان غير صحيح واما على قول الجمهور بان لها حدثا وزمانا فمشكل اذ ليس لنا فعل غير
زائد ولا مؤكد ولا يكون مسندا ولا يضر في اسنادها الى اسمها اسناد خبرها اليه ايضا فقد يسند الى الاسم شيئان
كما في جاء زيد ضاحكا على ان لبعضهم بحثا في جواز جعل القائم من زيد القائم حضر مبتدأ بالنسبة الى ما بعده خبرا
بالنسبة الى ما قبلها وان لم يقولوا به فان الشان في قيام دليل يمنع منه وظننته قائما ويقوم زيد وقم
وهذه امثلة اولها لما صدره فعل ناسخ والاخيران لما هو غير ماض من مضارع وامر والظرفية الجملة المصدرة
بظرف ولا يكون بحسب الاستقراء الا ظرف مكان او مجرور وجاره نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت
زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ففي المسئلة ثلاث
اقوال وذلك انهم اختلفوا في الظرف والمجرور هل ينزلان منزلة الوصف فيرفعان الظاهر ويتحملان الضمير
لما فيه من معنى الاستقرار فذهب البصريون الى ذلك بشرط الاعتماد كما في الوصف وذهب الكوفيون والاخفش
اليه لا بشرط شيء ولا ينزلان فما بعدهما مرفوع اما على انه فاعل الاستقرار المحذوف واليه ذهب ابن كيسان
والسيرافي وابن مالك او هما منصوبا المحل على الحالية من فاعل الاستقرار ولا ضمير فيهما او على الابتداء وبه قال
السهيلي وعليه هما مرفوعا المحل على الخبرية وحكى ابن خروف مذهبا رابعا عن الفراء وهو الفرق بين تقدمهما
وتاخرهما فان تاخرا تحملا الضمير ورفعا الظاهر وان تقدما لم يتحملا ضميرا وقد لا يرفعان الظاهر ومثل الزمخشري
ذلك اي الجملة الظرفية بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم
حتى يكون الخبر جملة وعلى انه حذف الفعل وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل ذلك الظرف فيه
حتى ساغ استتاره فيه لان الضمير لا يستتر في غير عامله وقد قيل عليه ان عمل الظرف في الضمير ان لم
يكن بعد الحمل الا ان يكون المعنى على تضمين الارادة ودعوى ان الضمير في الفعل المقدر لا للظرف
ممنوعة لانها تؤدي الى سلخ الكلام عن المعنى المراد الى ما هو معلوم الحصول قيل ولك حمل التقدير على
انها بحسب الرتبة فلا تنافي المعية بحسب الزمان فان التحقيق ان عمل الظرف في الضمير انما هو عند
انتقاله لا قبل ذلك ولا بعده وزاد الزمخشري وغيره في اقسام الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل
الفعلية لما سياتي في هذا التنبيه تنبيه مرادنا بصدر الجملة التي تكون التسمية بحسبه المسند
او المسند اليه فقط فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف في التسمية تقليلا للاقسام فالجملة في اقائم الزيدان
وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية اعتبارا بما صدرت به من مسند او مسند اليه
ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية اعتبارا بما صدرت به من المسند والمعتبر
ايضا ما هو صدر في الاصل وان لم تبق صدارته فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي ايات الله تنكرون
ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية
التاخير ففعليتها لكونها مصدرة بمسند هو فعل وان تاخر لعارض فهو مقدر التقديم وكذا الجملة
من نحو يا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى فعلية لان صدورها في الاصل
افعال وقد حذفت لعارض فهي ثابتة تقديرا والتقدير ادعو زيدا هكذا هو في النسخ وهو سبق قلم
ظاهر والصواب ادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل

اي في جوابه ومن اطلق الجواب فقد اخطا وذلك لاحتمال الراي لاحتماله ما سُئل عنه للاسمية للاختلاف في التقدير
بالاتفاق او للاختلاف النحويين في التقدير فضمير عنه وفيه واحتماله لما يجب واللام الاولى للتعليل
وجوب التفصيل والثانية للاحتمال والثالثة لتعليله ولذلك امثلة احدها صدر الكلام في نحو اذا قام زيد
فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلنا جوابها اي ما فيه من فعل او شبهه والطلا
هنا للاعتماد وعلى ما بينه هناك فصدر الكلام جملة اسمية لان اذا ومدخولها في حيز الجواب واذا تقدمت
من تاخير وما بعده اذ متمم لها لانه مضاف اليه لاذا والمضاف اليه من تتمة المضاف ونظير ذلك في كون
صدر الكلام اسمية تقدم عليه ظرفه قولك يوم يسافر زيد انا مسافر فيوم مضاف الى ما يليه وليس
معمولا لشي منه وانما هو مقدم من تاخير معمول لما في حيز ما بعد ما يليه وعليه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا
هو صدر بيت من اول الوافر عجزه معلق وفضة وزناد راع قال الزمخشري هو لرجل من قيس غيلان في
شرح المفصل للاندلسي انه لنصب ونرقبه ننتظره وصدره والوفضة بفتح الواو وسكون الفا والضاد
المعجمة قال في الصحاح هو كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع اوفاض وقال الجلال خريطة تكون مع الرعاة
للزاد قال وعلى ذلك استشهد به من وفي القاموس الوفضة خريطة الراعي لزاده واداته والجعبة من ادم والجمع
زند وهو العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى واذا اجتمعا قيل زندان
والجمع زناد وازند وازناد كذا في الصحاح وفي بعض التعاليق على ابيات المفصل انه قوله معلق وفضة
من اضافة الصفة الى معمولها كانه قال المعلق وفضة ثم نصب زناد وراع والعطف على محل وفضة انجوز نا
العطف والا فبمقدر اي وعلق ولا مانع من حفظه عطفا على اللفظ كما هو الظاهر اذا قدرت الف بينا زايدة
وبين مضافا للجملة الاسمية والعامل فيه نرقبه وقد اورد صاحب المفصل هذا البيت شاهدا على استعمال بينا
بدون اذ فقال ابن يعيش وهو الافصح وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام
جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم فان متى فيه ظرف زمان والعامل فيه تقم اذ لا خلاف فيما عدا اذا
من اسماء الشرط ان العامل فيه فعل الشرط الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فاذا قدرنا المرفوع مبتدا ما قبله
خبره او مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كاين او مستقر والظرف لا ضمير فيه على هذا دون الاول والجملة اسمية
ذات خبر في الاولى وذات فاعل يغني عن الخبر في الثانية وهذا ما عليه كثير من النحاة والتحقيق كما قال الشارح انه
مبتدا لا خبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى مرفوعه فهو في المعنى
خبر ومنشا الغلط تسميته مبتدا وهي امر اصطلاحي فليس كل مبتدا مخبرا عنه وان قدرناه فاعلا باستقر مثلا
فعليا وبالظرف النايب عن الفعل تظرفيه الثالث نحو يومان نحو ما رايته مذ يومان ومنذ يومان قيل عليه ان
يومان على كل تقدير مفرد مبتدا او خبرا او فاعل فاني يكون جملة اسمية او فعلية والظاهر ان مراد المص يومان
مع ضمه لا هو بمفرده الا ترى قوله بعد وعليهما فالجملة اسمية فتدبر فان تفسيره عند الاخفش والزجاج و
الزجاجي بيني وبين لقايه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتهاء الروية يومان وعليهما فالجملة اي جملة مذ
يومان اسمية لا محل لها لانها خرجت مخرج الجواب فهي مستانفة ومنذ خبر على الاول لانه ظرف بمعنى بين
ومبتدا على الثاني لانه اسم بمعنى الغاية والمنتهى وقال الكسايي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما
قبلها وما بعدها جملة فعلية بحذف فعلها الذي هو كان وهي في محل خفض باضافة مذ اليها ويومان فاعل
بكان المقدرة لانها تامة وقال اخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتدا الذي
هو من الا انه تصرف فيه بعد التركيب بضم ميمه وحذف نونه حينا حيث يقال مذ وذو الطايية التي هي اسم
موصول بعد التصرف فيها ايضا بحذف واوها واقتصر على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها
الذي هو هو ولا محل لها لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل تعيين اصحها اما الذي صنعته على

ان ما من ماذا استفهامية وذا موصولة فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش والمازني ومبتدا وها عند
سيبويه والعايد الى الموصول محذوف والثاني اي شي صنعت على ان المجموع المركب اسم استفهام ولا حذف
في الكلام فهي فعلية قدم مفعولها لما له من الصدارة فان قلت ماذا صنعته وابرزت الضمير فعلى التقدير
الاولى الجملة بحالها اي من كونها اسمية وعلى الثاني تحتمل وجهين الاسمية بان تقدر ماذا مبتدا وما
بعده خبرا عنه والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا
لان الاستفهام ما يقتضي خروج ماذا من بين ادوات الصدارة عنها فرجعه الخامس نحو ابشر يهدوننا فالا
وهو قول س والاخفش تقديره ابشر فاعلا يهدي محذوفا على شريطة التفسير والجملة فعلية لان الاستفهام
اولى بالفعل ويجوز تقديره مبتدا قال الجرمي فالجملة اسمية واعلم ان الاكثرين في نحو ذلك على تقدير الجملة
فعلية سواء كان الاستفهام عن الاسم نحو ازيدا اكرمته ام عمرا ام عن الفعل نحو ازيدا اكرمته ام اهنته ولختار
الفرا الاسمية اذا كان الفعل من باب الظن قال لان العرب عادت الغا الظن اذا اتصل بضمير الاسم السابق
وفرق ابن الطراوه بين كون الاستفهام من الاسم فالجملة اسمية وبين كونه عن الفعل ففعلية ويرد عليه انه سمع
ازيدا ضربته ام عمرا والاستفهام فيه عن الاسم وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها
للاسمية وهي ام نحن الخالقون فقد مر في فصل ام من حروف الالف ان التقدير في انتم تخلقونه متساويان فان
علته ابلاء الفعل للهمزة مرجح للفعلية ومناسبة العادل مرجح للاسمية ولا يعارضه ما هنا من ان تقدير الاسمية
في انتم تخلقونه ارجح لان هذه الارجحية بالنسبة الى امر خاص وهو قوله تعالى ابشر يهدوننا وتقدير الفعلية
في قوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم صدره فقمت للطيف مرتاعا وارقني وقد تقدم الكلام عليه في فصل ام
الترجيح فانا من تقديرها في ابشر يهدوننا وان كان ارجح في نفسه من تقدير الاسمية فيه لمعادلتها للفعلية
السادس قاما اخواك فان الالف في من قاما ان قدرت حرف تثنية بان جعلت علامة على تثنية الفاعل كما ان
التاء حرف تانيث في قامت هند يدل على تانيث الفاعل او قدرتها اسما ضمير تثنية واخواك بدل منها
فالجملة فعلية وان قدرتها اسمية فقط وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل
زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وهذا مذهب س والجمهور واستدلوا عليه
بدخول النواسخ عليه حيث يقال نعم الرجل كان زيد فانها لا تدخل الا على المبتدا وكان نحو التقديم الا ان
باب نعم عنده جار مجرى الامثال فلا يغير وان جاء على خلاف الاصل وخبره كما قال المص الجملة قبله وهو
الصحيح وان كانت انشايية وقيل خبره محذوف والتقدير نعم الرجل زيد الممدوح ورد بان الكلام لا يتوقف
فهم المراد منه على هذا المقدر وان قدر زيد خبر المحذوف تقديره هو كما ذهب اليه جماعة منهم السيرافي فجملتا
فعلية واسمية وهذه الاسمية لا محل لها ايضا لانها خرجت مخرج الجواب وههنا قول ثالث لابن كيسان هو
انه بدل من فاعل والجملة واحدة فعلية وقد ورد بان شان البدل ان يحل محل المبدل منه ولو قلت نعم زيد لم
يجز الثامن جملة البسملة فان قدر المحذوف منها ابتدايي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين ورجح ببقاء
احد جزئي الاسناد او قدر ابدا باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين ورجح باصالة الفعل في العمل فهو اولى
بالتقدير وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره اي غير هذا المذهب الكوفي في كشافه
الا انه يقدر الفعل موخرا ليفيد تقديم معموله الاختصاص وذلك لانهم كانوا يبدون باسماء الهتهم فيقولون
باسم اللات والعزى فوجب ان يقصد الموحد معنى الاختصاص بالابتدا ببسم الله تعالى بتقديم ما حقه التاخير
ردا عليهم وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة وبتقديره فعلا مناسبا لما جعلت التسمية مبدا
له وذلك لان حروف الجر تستدعي متعلقا وليس بمذكور هاهنا فهو محذوف وقرينته تعيينية ما يتلوه في الوجود
ويتحقق بعده لا يقال هلا قدر ابتدي فانه لعمومه اولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحصول ونحوه

لانا نقول انما اثر تقدير المناسب لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدي والنحويون انما يفسرون متعلق الظرف المستقر بما حيث لا يوجد قرينة الخصوص قال التفتازاني في حواشي الكشاف على ان لقايل ان يمنع عموم ابتدي بعموم الاستقرار والكون والحصول بل هو فعل خاص وانه يجب متعلقاته فيقدر في ابتداء القراءة باسم الله اقرأ وفي ابتداء الحلول والارتحال باسم الله احل وباسم الله ارتحل حيث يقول ذلك وقد شرع في الحلول والارتحال باسمك ربي وضعت جنبي لمن اراد النوم التاسع قولهم ما جاءت حاجتك اول من قال ذلك الخوارج من اهل النهروان قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء رسولا اليهم من علي رضي الله عنهم فانه يروى برفع حاجتك وعليه فالجملة اسمية وذلك لان جاء هنا رفع الحاجة ونصبها بمعنى صار فعلى الاول اي على تقدير الرفع ما خبرها فهي منصوبة المحل وحاجتك المرفوع اسمها والمعنى اية شيء صارت حاجتك وقدم الخبر لتضمنه ماله الصدارة وعلى الثاني اي تقدير نصب الحاجة ما مبتدا فهو في محل رفع والجملة بعده الخبر وجاءت كما عرفت بمعنى صارت واسمها المستتر فيها ضمير ما وانث هذا الضمير حملا على معناها لان المراد بها الحاجة وحاجتك بالنصب خبرها وقد استشكل الشارح عد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه فانه ليس مع الرفع فيه الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس معه ولا احتمال والمحشي على انه مما ينبغي التفصيل في جوابه لكن على القول باطراد استعمال جاء بمعنى صار ووقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب من بعضهم قال الاندلسي بهذين اعني جاء فما جاءت حاجتك وقعدت في قعدت كانها حربة من الموضع الذي استعملتها فيه العرب وطرد ذلك بعضهم ونظير ما هذه في احتمال الوجهين ما في قولك ما انت وموسى فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية وعلى الخبرية على خلاف سبق والاخفش وسياتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى وذلك اذا قدرت معه موسى عطفا على انت قال ابو حيان والاحسن ان النصب على الخبرية اي المقدر يستدعي اسما وخبرا او المفعولية اي المقدر يستدعي مفعولا وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ ليكون المفعول معه منصوبا به اي ما تكون او ما تصنع فلما حذف الفعل وحده انفصل ضميره المستتر فيه وهو اسم كان وفاعل تصنع فان قدرت كان فما خبر وان قدرت تصنع فمفعول به والجملة على تقدير الواو للعطف اسمية وعلى تقدير بمعنى فعلية ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين ايضا كيف تصنع انت وموسى الا انها لا تكون على تقدير النصب مفعولا به لانها لا تقع على الذات فليس للرفع الا توجيه واحد وهو الخبرية واما النصب فيجوز كونه على الخبرية وعلى تقدير الفعل تكون او الحالية وهذا على تقدير تصنع العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية الارجح اعتبارها جملة فعلية بجعل مرفوعها فاعل فعل محذوف على شريطة التفسير للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين وهم اهل البيان ثم لا يخفى ان اللزوم المذكور استحساني وكذا الرجحان الاترى قول سيد المحققين في قول المفتاح واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين بعد ان التوسط بين كمالي الاتصال والانقطاع بصحة العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب يورث حسنا زايدا على ما يقتضيه اصل البلاغة ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم فيه في الاخر لظهور ان لا مع الرفع نافية فلا تترجح الفعلية معها وانما تترجح الفعلية فيما ذكر لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وبتقدير الاسمية من وقوعها خبرا واما نحو زيد قام فالجملة فيه اسمية لا غير جزما على ما تقدم منه ان يقول ليس غير لتحقيقه لا غير وذلك لعدم ما يطلب الفعل عاملا فيه هذا اي القول باسمية هذه الجملة قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف بالمهملة كظريف

فالجملة فعلية ونصبها وعليه

تقدير الرفع مبتدا والاعلى

وهو

وهو ابو القاسم حسين بن ايوب النحوي وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون جوزوه على التقديم والتاخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع انقسام الجملة الى صغرى وكبرى الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه في الفعلية وزيد ابوه قايم في الاسمية قدم الصغرى على الكبرى في الترجمة وبدا بالكبرى لشرفها بالاسمية والصغرى هي المبنية على المبتدا ولو بحسب الاصل كالجملة المخبر بها في المثالين فيهما مثلا زمان بحسب الوجود وقد تكون الجملة ذات وجهين كبرى وصغرى باعتبارين اي تكون صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير لانها اسمية خبرها جملة وغلامه منطلق وحده صغرى لا غير لانها خبر عن المبتدا ولا يخفى ما في قوله لا غير فيهما وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار ما اشتمل عليه من قوله غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام اذ هي باعتباره جملة بنيت على مبتدا ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل فيه بدليل قراءة ابي وابن مسعود والحسن لكن انا هو الله ربي وحيث الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ولكن فيه وجهان احدهما ما يقوله المص والثاني ان يكون ثم قول محذوف اي لكن انا اقول هو الله ربي ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا وقد تقدم في بحث ان المكسورة المخففة رد ثاني هذين القولين بان ما حذف لعلة بمنزلة الثابت بدليل قولهم قاض بالتسكين رفعا لان الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين مقدرة الثبوت ومع يمتنع الادغام في الاية لفصل الهمزة تقديرا تنبيهان الاول ما فسرت به الجملة الكبرى من انها الاسمية ذات الخبر الجملة هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل فيكون من الجملة الكبرى ما هي فعلية نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الا ان الظاهر ان هذا الفعل لا يكون الا ناسخا فترجع المصدرة به الى كونها اسمية مصدرة بالمبتدا اي باعتبار الاصل فقد بر الثاني انما قلت صغرى وكبرى بدون ال فيهما موافقة لهم في التعبير بذلك وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة فتقول هند الفضلى وفضلى النساء ولذلك لحن ابي نسب الى اللحن بمعنى خطا الاعراب من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب البيت من الضرب الاول من البسيط وقايله ابو نواس الحسن بن هانئ الحكمي الشاعر المشهور والفواقع الفواقيع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلو الماء كالقارورة والحصباء بالمد الحصى حكي ان المامون ليلة زفت اليه بوران بنت الحسن بن سهل وهو على بساط منسوج من الذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللولو ونظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن ذلك وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى البيت وقول بعضهم في توجيهه ان من زايدة وانهما مضافان الى ما بعدها الا انه حذف المضاف اليه من الثاني لدلالة المذكور عليه لانه اذا دار الامر بين كون المحذوف الاول وكونه ثانيا اولى وان لزم من الحذف الذي هو خلاف الظاهر الفصل بين المتضايفين وفي شرح المفصل للخوارزمي الاسفندري فيما نقله الشارح ان تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا يضر لانها للبيان نحو خاتم حديد وهما بمعنى ر وفي شرح سر الصناعة في قوله كما ايك موقف منك الوداعا اي موقفك اي ان ذاك هو الاصل ثم جيء بمن التي لابتداء الغاية بين المضافين قال المحشي ومقتضى الاول ان كبرى مضافة الى فواقعها من غير زيادة من فانها بيانية وفي ذلك نظر وجعل المعنى واحدا بمن وبدونها لا يفيد لان المانع صناعي لا معنوي واما قوله ولا يك موقف منك الوداعا فقد قيل انه على القلب وان الداعي الاعتبار امر لفظي وهو وقوع النكرة موقع ما هو مبتدا والمعرفة موقع ما هو خبر وان الاصل ولا يك موقف الوداع

على انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى

موقفا منك على حد قوله اي قول الفرزدق بين ذراعي وجبهة الاسد هو عجز بيت من اول المنسرح
صدره يامن راى عارضا اسر به والعارض السحاب المعترض من الافق واسر مضارع مجهول
للمتكلم وحده من السرور وبين ذراعي وجبهة الاسد اصله بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد
وذراعا الاسد كوكبان دالان على المطر وكذا جبهة الاسد وهما من منازل القمر فحذف المضاف
اليه من الثاني لدلالة الاول عليه ووسط المضاف الثاني بين المضافين وسيأتي هذا البيت
في الباب الخامس برده هو خبر المبتدا الذي هو قوله ان الصحيح الذي عليه جمهور البصريين
انا من لامتحم وتزاد في الايجاب ولام تعريف المجرور ان البيت من قبيل الايجاب ومجرورها من قبيل
معرفة ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة حتى صار وزانه وزان اسم الفاعل
مطابقا مع كونه مجردا من ال والاضافة واعلم انه صيغة افعل اذا لم يقصد بها المفاضلة وصارت بمعنى
اسم الفاعل المعرب فيها لحظان الاول لحظ الاصل فيلزم الافراد والتنكير كيف ما كان قبله نحو قوله
نحن اعلم بما يقولون وهذا هو الكثير الثاني لحظ عدم الاصل فيلزم المطابقة افرادا وتثنية وجمعا
تذكيرا وتانيثا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم اي لئام البيت من
الضرب الثاني من الطويل وقايله الفرزدق وبعده تحدث ركبان الحجيج بلومكم ويغري بالغيظ
اللقاح العواتم واسود العين اسم جبل وما من ما اقام مصدرية زمانية وضمير اقام الاسود
العين وتعليق كونهم كراما على غيبوبة هذا الجبل من باب التعليق على المحال مبالغة في نفي الكرم عنهم
لظهور ان ليس المراد غيبوبته عن رأي العين بغربته مقابله كما ان توقيت كونهم لئاما باقامته تحقيقا
للمبالغة في وصفهم باللوم والايم جمع الام بمعنى لئيم لتجرده عن معنى التفضيل فان افعل يجمع على
فاعل دون فعيل واللقاح العواتم التي اخر حلبها الى العتمة وهي وقت العشاء حتى يجتمع لبنها ومنه
استعتموا نعمكم حتى تعبق اي اخروا حلبها الى وقت العتمة حتى يجتمع لبنها واسناد الغري الى اللقاح مجاز
ويظهر لي ان جعل تحدث الواقع في صدر المصراع الاول من البيت الثاني مضارعا حذفت احدى تائيه
اولى من جعله ماضيا لمناسبته بيغري الواقع في صدر مصراعه الثاني فتدبر قال القالي في اماليه ومعنى
البيت ان اهل الاندية متشاغلون بذكر لومكم عن حلب لقاحهم حتى يعتموا فانا طرقهم ضيف صادف
الالباب بحالها فنال الحاجة فكان لومكم قرى الاضياف وظاهر ان ما ذكر معنى ثاني مصراعي البيت
البيت الثاني فعلى ذلك بتخريج البيت اي بيت ابي نواس وقول النحويين وكذلك قول العروضيين في تسمية
اجزاء ما يتركب منه الشعر فاصلة صغرى وهي ثلاث متحركات بعدها ساكن نحو فعلن وفاصلة كبرى وهي
اربع متحركات بعدها ساكن نحو فعلتن قد يحتمل الكلام للكبرى وغيرها لم يرد بغير الكبرى الصغرى اذ ليس
في الامثلة التي اوردها ما يحتمل ذلك كما ترى لهذا النوع امثلة احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل اتيك ان
يكون فعلا مضارعا للمتكلم وحده وقد استتر فيه فاعله ومفعوله هو ضمير الخطاب والمعنى انا اجيئك
به فيكون خبر المبتدا جملة وان يكون اسم فاعل هو آت ومضافا اليه هو ضمير الخطاب اي ان يكون
اسم فاعل اضيف الى مفعوله فيكون خبر المبتدا مفردا مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة
فردا فلا يتحقق الكبرى ويويده اي ويويد الاحتمال الثاني ان اصل الخبر الافراد واسم الفاعل مع
معموله في نحو ذلك مفرد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على انقلابها من همزة واذا كان
اتيك فعلا كانت الالف منقلبة من همزة لانه مضارع من الاتيان واصله اتيك بهمزتين اولاهما
للمتكلم وحده والثانية فاء الكلمة فخففت ثقيلتها الفاء وما كان كذلك لا يمال الثاني نحو زيد
في الدار اذ يحتمل تقديرا استقر او نحوه فيكون الكلام كبرى وتقدير مستقر او نحوه فلا يكون الثالث

نحو

تقدير مو

نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير سيرا وتقدير سائر ويختلف بذلك التقدير وينبغي ان يجري هنا
الخلاف الذي في المسيلة قبلها مسيلة وقوع الظرف خبرا وهو ان ما كان كذلك هل عامله الفعل
لانه الاصل في العمل والمراد تقديره وهو قول الفارسي والزمخشري وصححه ابن مالك فيرجع اليه عند
الاحتمال واسم الفاعل لانه مفرد والاصل في الخبر الافراد فعند الرد يقدر ما هو الاصل وهذا
مذهب الاخفش صريحا وس ايما وهذا الخلاف مشهور عندهم ولم يذكره المص في المسيلة السابقة
وكان محل ذكره احالة على الشهرة واشار اليه بقوله اذ يحتمل تقديرا استقر وتقديره مستقر وفي
قوله هنا وينبغي الى اخره اشعار بانهم لم يصرحوا باجراء هذا الخلاف في عامل المصدر من نحو ما ذكر وهو
مثل مسيلة الظرف من غير فرق الرابع زيد قايم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدا وقايم خبره وقد قدم
عليه والجملة خبر لزيد فيكون المجموع كبرى وان لا يقدر فاعلا بقايم لاعتماده على المبتدا فخبر المبتدا مفرد تنبيه
يتعين في قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما اثات يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه
مستوفى في بحث الا بالتخفيف الفتح من حرف الالف واسلفت المص هناك غالب ما ذكره في هذه التنبيه
تقدير رجوعه مبتدا موخرا ومستطاع خبره وقد تقدم والجملة في محل نصب على انها صفة للعمر المتمني
بعد وصفه بالتولي لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند س لا لفظا وذلك
ظاهر ولا تقديرا قيل ولم يسمع من العرب الا بمعنى التمني الا وهي الا دون خبر ومما ذكر الا انه هو والخليل
والجرمي ذهبوا الى ان الا التمنية تبقى على عملها عمل ان في الاسم خاصة ولا تحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر
ولا تتبع اسمها على الموضع لان التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فان قلت لم يعتبر
التمني كذلك في ليت فلا يحتاج الى خبر قلت لان ليت لتمني الامور ذوات النسبة وهي تستدعي عن طرفين
قطعا فانا قيل الا ما كان ذلك كلاما مولفا من حرف واسم على حدما قيل في يا عبد الله وانما تم الكلام بذلك حملا
على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا عن اسم الا فرجوعه فاعلا له لما ذكرنا من انه لا
خبر لاسم الا هذه ويمتنع ايضا تقدير مستطاع وحده صفة على المحل اي محل اسم لا او تقدير مستطاع رجوعه
جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء الا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا مذهب
س وقد نقلناه انفا وخالفه في المسئلتين المازني والمبرد فانهما والزجاجي ذهبوا الى ان حكم الا هذه حكم
المجردة من الهمزة فتحتاج الى خبر ظاهر او مقدر وتتبع اسمها على الموضع واختاره ابن الحاجب والجزولي
والتمني على الاول واقع على الاسم والذات وعلى الثاني على الخبر والمعنى انقسام الكبرى الى ذات وجه
لكونها اسمية الصدر والعجز او فعليتهما وذات وجهين لكونها مختلفتيهما فذات الوجهين هي اسمية الصدر
فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغي ان يراد بنحو ذلك بعكس فعلية الصدر اسمية العجز نحو
ظننت زيدا ابوه قايم بناء على ما قدمنا في اول التنبيهين السابقين من قوله وقد يقال الخ وذات الوجه
نحو زيد ابوه قايم فانها اسمية الصدر والعجز ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا ابوه يقوم فانها فعليتهما
وقد آن الشروع في بيان احكام الجمل وما تنقسم اليه باعتبارها الجمل التي لا محل لها من الاعراب وحكمها ان لا
محل لها وهي سبع بحسب الاستقراء وبدا بها لانها لم تحل محل المفرد فمن ثم لم تستحق اعرابه وهي باقية
على الجملية وتلك هو الاصل في الجملة التي تحكي بصدد بيانها وبيان انقسامها واحكامها فالاول الابتدايية
اي الجملة التي ابتدي بها الكلام وتسمى ايضا المستانفة وهو اوضح من التسمية بالابتدايية لان الابتدايية
تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل من الاعراب فالابتدايية بهذا المعنى اهم منها بذلك
المعنى ثم الجمل المستانفة نوعان احدها الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء من غير سبق كلام زيد قايم
ومنه الجمل المفتتح بها السور فانها واقعة في اول النطق بتلك السور الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها اي

مطلب الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع

النطق اي الواقعة في اوله صح

التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا او معنى وذلك ان الجملة الثانية اذا لم يقصد تشريكها للاولى في حكم اعرابها
فصلت عنها وكذا اذا لم يكن للاولى محل سواء قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف ولم يقصد وكذا
اذا كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو مات فلان
رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ولا يخفى ان هذين المثالين مما القطع
فيه بحسب اللفظ دون المعنى اذ لا يخفى تعلق الدعاء بالرحمة بما قبله معنى والاخبار بالتمكين في الارض بالوعد
بتلاوة الذكر عليهم معنى لا رابط في اللفظ واما القطع فيه بحسب المعنى دون اللفظ فقوله تعالى اولم يروا كيف
يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الرابط المعنوي فيه مفقود فيقول المص ان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا
برؤيتها والرابط اللفظي موجود وهو العاطف وقد اورد الشارح هنا ما عول عليه بعض فضلاء الهند حيث اورد
عليه ان ما في قوله تعالى امنوا كما امن الناس يجوز ان تكون كافة ويشكل لامرين احدهما ان الكافة مسلطة في
المعنى على ما بعدها اذ المعنى امنوا ايمانا كايمان الناس فاين تكون ممنوعة من العمل فيه مع قيام المقتضي
والثاني ان ما بعد ما الكافة لا تدخل في شيء من اقسام ما لا محل له من الاعراب ثم سهل الجواب عنهما فاجاب عن
الاول بان تعلق الحرف من جهة المعنى بلفظ لا يقتضي عمله فيه والا للزم عمل نحو لام الابتداء وسين الاستقبال
بل لكان كل حرف عاملا لدلالته على معنى في غيره وذلك ظاهر البطلان فلا يستبعد ان لا يعمل حرف فيما كان
فيما بعد ما الكافة مع التسلط بحسب المعنى وما يتخيل من ان حرف الجر لا يعلق عن العمل كما قيل وقد علق هنا
فليس بشيء لان معنى التعليق لا ابطال العمل لفظا وابقاؤه محلا وهنا قد منع راسا وعن الثاني بالتزام انها
من ثاني نوعي المستانفة لانها منقطعة عما قبلها لعدم عامل يقتضيها وتعلق التشبيه بها معنوي وهو لا
يضر في كون الجملة مجردة ذات محل الا ترى ان جملة الصلة متعلقة بالموصول ولا محل لها وجملة جواب
القسم تتعلق بالقسم معنى ولا محل لها الى غير ذلك ومنها اي من النوع الثاني واقراره بالذكر لدقته فيه قاما
جملة العامل الملغى لتاخره عن معموله نحو زيد قايم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه بين معموليه ايضا نحو
زيد اظن قايم فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض فهي من نوع الجملة الثانية المعترضة
الاتي ذكرها ويخص البيانيون اي اهل البلاغة من علماء البيان والمعاني الاستيناف بما قطع عما قبله وكان
جوابا لسؤال المقدر كما يسمى الفصل كذلك استينافا ايضا وهذا النوع هو المسمى بالاستيناف البياني
وذلك ان الجملة الاولى اذا اقتضت سؤالا نزلت منزلته فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب
عن السؤال لما بينهما من كمال الاتصال وهو ثلاثة انواع لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو
قال لي كيف انت قلت عليل ❁ سهر دايم وحزن طويل ❁ كانه قيل ما سبب علتك فقال سهر دايم
اذ العادة قاضية بان السؤال في نحوه عن السبب المطلق دون السبب الخاص كما اشعر بذلك ترك التاكيد
او عن سببه الخاص نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة فقيل
انها امارة فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد او
عن غير السببين نحو قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال
سلام فان جملة القول الثانية جواب السؤال تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها
لما بينهما من شبه كمال الاتصال ولا يخفى ان تحيته صلى الله عليه وسلم لكونها بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اذ التقدير سلام عليكم احسن من تحيتهم لكونها بالفعلية الدالة على التجدد والحدوث
اذ تقديرها نسلم سلاما وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدا
الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون فتقابل المحذوفان وقعا وما مثله في استيناف
جملة القول الثانية استينافا بيانيا قوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا

سلاما قال انا منكم وجلون اذ تقدير الكلام فماذا قال لهم وقد استوفيت كذلك والقصة واحدة
جملتا القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام اذ التقدير
ماذا قال لواحد جاوه وماذا قال لهم حين سلموا عليه ومن الاستيناف البياني ايضا وهو من قبيل
ما السؤال فيه عن السبب مطلقا قوله ❁ زعم العواذل انني في غمرة ❁ صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي ❁
البيت من اول الكامل ولم اقف على تسمية صاحبه والزعم مثلثة الزاي قال في القاموس القول الحق
والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما شك فيه وفي شرح التلخيص البياني للبهاء السبكي ان الزعم
لم يستعمل في القران العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح ومنه قول هرقل لابي سفيان زعمت
وهو كثير لكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث المتكلم شاك فهو كقوله لم يقم دليل على صحته وان كان
صحيحا في نفس الامر وقال الشارح وهذا البيت مما يدل على ان الزعم يستعمل في القول الصحيح وهل
الزعم هو كل قول قام الدليل على بطلانه او كل قول لم يقم الدليل على صحته قولان والعواذل جمع عاذل
بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا فان اطلاق مثله على المذكورين جايز يقولون هو
الرجال الجماعات عاذلة اي زعم الجماعات العواذل وفيه تلويح بكثرة عذاله والغمرة الشدة ولا تنجلي
لا تنكشف ولما كان صدر الكلام مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات وغا
الشدايد صدر عجز الكلام باداة الاستدراك فان قوله صدقوا جواب لسؤال مقدر تقديره اصدقوا في
هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وهذا البيت وان كان من قبيل ما السؤال فيه عن غير السبب مطلقا
الا انه اشتمل على خصيصة فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه بخلاف
نحو قالوا سلاما قال سلام فتدبر ومثله في كونه استينافا بيانيا ايضا يسبح له فيها بالغدو والا
رجال فيمن فتح باء يسبح وهو ابو عمرو وعاصم باسناد الفعل لاحد الظروف الثلاثة ورفع رجال بما
يدل عليه تنبيهات الاول من الاستيناف ما قد يخفى كونه استينافا وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون
من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى في انتصاب حفظا وجوه انه بتقدير
فعل او بالعطف على زينة مقدرا باعتبار المعنى لانه قيل انا خلقنا الكواكب زينة للسماء الدنيا وحفظا
او هو مفعول له على زيادة الواو وعلى تقدير معلله موخرا اي وحفظا زيناها والمارد الخارج عن الطاعة
والضمير في لا يسمعون لكل باعتبار المعنى وتعدية السماع بالى لتضمنه معنى الاصغاء مبالغة في نفيه و
تهويلا لما يمنعهم منه يدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص بالتشديد من التسمع وهو طلب السماع
والملا الاعلى الملائكة لانهم سكان السماء او اشرافهم فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان لكونه
جملة وقعت بعد نكرة او حال منه لان كل شيطان وان كان نكرة فقد تخصصت بالوصف بمارد
فساغ مجيء الحال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وهو لازم على ذينك التقديرين
فان تعليل لبطلان الامرين وهذا الكلام ماخوذ من كلام الزمخشري في كشافه وقد عارضه ابن المنير
فقال يصح في لا يسمعون ان يكون نعتا لا واجاب عن اشكال الزمخشري من انه لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع بان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي كونه لا
يسمع فاحدى الحالتين لازمة للاخرى فلا مانع من اجتماع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع
في حالة واحدة نعم لو كان عدم السماع ثابتا قبل الحفظ لامتنع ذلك وانما هو معه وسببه وعرض به
اليمني بان الصفة هنا كاشفة ولا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها والا لم تكن كاشفة هذا
الاصل والسابق الى الفهم واما تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة وعورض بان الصفة
الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة يسمعون ليست لذلك وانما هي استينا

نحوي اي كلام مقتطع عما قبله مبتدا اقتضاء بالماعليه حال المسترقة للسمع وانهم لا يقدرون ان يسمع
او يتسمعوا وهم يقذفون بالشهب مبعدون من ذلك قيل عليه انه قد وقع فيما مر منه من انه لا معنى
للحفظ من شيطان لا يسمع في نفس الامر كما اخبر عنهم لا يقال التقدير انهم لا يسمعون بعد الحفظ لانا نقول
هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف تحكم ويجسم ما رد الاشكال
انه اذا جعلناه استينافا نحويا يجعله اخبارا عن هولاء الشياطين بانهم لا يسمعون لا يوصف كونهم
محفوظا منهم ولا يكون استينافا بيانيا يجعله جوابا عن سوال مقدر حتى كانه سايلا قال لم حفظت
من الشياطين فقيل لا يسمعون لفساد المعنى ايضا قيل انما يفسد المعنى اذا كان جوابا عن السوال عن العلة
لان عدم السماع لا يكون علة للحفظ اما لو جعل جوابا عن السوال عن حال هولاء بعد الحفظ منهم لا عن
السبب المقتضي منهم لاستقام المعنى فاطلاق المص القول امتناع الاستيناف البياني الفساد المعنى غير
ظاهر وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا على ان يكون عدم السماع علة غاية الحفظ ثم حذفت اللام كما
في جئتك ان تكرمني ثم حذف ان واهدرت وارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
فيمن رفع احضر وتمام البيت وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وهو من الضرب الثاني من الطويل
وقايله طرفة صاحب المعلقات الثلاثة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ابو
عمرو احد شعراء الجاهلية كان يلقب بابن عشرين فانه قتل وسنه عشرون او بضع وعشرون سنة ونقل
عن ابي عمرو بن العلا قال لم ار احدا تجلي في حداثة السن الا طرفة فانه كان الشعر حدثا وروي
القالي في اماليه بسنده الى بلال بن جرير يقول دخلت على بعض خلفاء بني امية فقال الا تحدثني عن
الشعرا قلت بلى قال فمن اشعر الناس قلت ابن العشرين يعني طرفة قال فما تقول في ابن ابي سلمى والنابغة
قلت كانا ينيران الشعر ويدمانه قال فما تقول في امرء القيس بن حجر قلت اتخذ الشعر نعلين يطاهما
كيف يشاء قال فما تقول في ذي الرمة قلت قدر من الشعر على ما لم يقدر عليه قال فما تقول في الاخطل
قلت فما باح بما في صدره من الشعر حتى مات قال فما تقول في الفرزدق قلت بيعة من الشعر قابض
عليها قال فما ابقيت لنفسك شيا قلت بلى والله يا امير المومنين انا مدينة الشعر التي يخرج منها ويعود
اليها ولانا سبحت الشعر تسبيحا ما سبحه احد قبلي قال وما التسبيح قلت نسبت فاطرفت
وهجوت فارديت اي اسقطت ومدحت فاثنيت ورملت فاغزرت وزجرت فابحرت وانا قلت
ضروبا من الشعر لم يقلها احد قبلي والبيت من معلقة طرفة المشهورة التي اولها
لخولة اطلال ببرقة ثهمد ظللت بها ابكي وابكي الى الغد وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجلد
خولة امراة من كلب والاطلال جمع طلل ما شخص من اثار الدار والبرقة بضم الموحدة كالابرق والبرقا غلظ
من الارض فيه حجارة ورمل وطين تختلط وجمعها برق بضمتين وظللت وبرق ينوف على مايه كما قال
المبرد من قال ابرق ذهب الى المكان ومن قال برقا وبرق ذهب الى البقعة ونظير هذا قولهم اسعر
وايعتوا للارض الكثيرة الحصبا وقولهم ابطح وبطحاء للمكان المنبطح وثهمد بالمثلثة اسم موضع
وظللت فعلية نهارا ويقال فيها في المكان ظلت بالفتح وظلت بالكسر ويحذف احدى اللامين تخفيفا
وكسرت الظاء في الثانية لتدل على حركة اللام المحذوفة ويروى بدلها وقفت ويروى يلوح كما
في الوشم في ظاهر اليد اي يبدو ويقال لاح يلوح اذا ظهر وبدا ولاح اذا لمع والوشم غرز الابرة في
البدن وذر الملح عليه كذا في القاموس وفي شرح المعلقات ان تغرز اللحم ثم تجعل عليه النور وهو دخان
الشحم وقال الاصمعي هو حج يشبه الاثمد ووقوفا نصب على المصدر او الحال على جمع واقف كجلوس
وجالس والعامل فيها ظللت او تلوح والمطي جمع مطية وهي الراحلة سميت بذلك لانها تركب

مطاها وهو ظهرها والاسا بالقصر الحزن وتجلد معناه كن جليدا واعلم ان هذا البيت مما توارد
فيه طرفة وامرئ القيس فانه قال في معلقته ايضا وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا
تهلك اسى وتجمل وكان ابو هلال اليشكري صاحب الصناعتين ينكر التوارد حتى اورد غيره في
قوله سفرت بدورا وانتقبن اهلة ومسن غصونا والتفتن جاذرا فاعترف بها وقال المتنبي
الشعر ميدان والشعراء فرسان فربما اتفق توارد الخواطر كما يقع الحافر والزاجري اي الذي يزجر بي
ويلومني واحضر صلة عن ان احضر فحذف الجار والوغى الصوت والجلبة والمراد به
الحرب ومعناه هل انت مخلدي بان تخلدني تقول ايهذا اللائمي في حضور الحرب مخافة ان
اقتل وفي انفاق مالي لنيل اللذات مخافة ان افتقر ولا ينفعني لومك دعني وشاني من الحضور
والانفاق فان حياتي ليست في يدك ورزقي ليس عليك فيمن رفع احضر فان الاصل كما عرفت
ان احضر بدليل عطف وان اشهد عليه واما من نصب احضر فالامر ظاهر واستضعف
الزمخشري الجمع بين الحذفين حذف الجار وحذف ان مع ما ينضم اليه من عود الفعل مرفوعا بعد
ما كان منصوبا وقد اعترضه ابن المنير بان اجتماع الحذفين سايغ في كلامهم قال الله تعالى يبين
الله لكم ان تضلوا لان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا لا يرد على
الزمخشري لانه انما قدر كراهة ان تضلوا قال المحشي ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه
هو حذف اللام وان رفع الفعل وما اورده ابن المنير عليه ليس كذلك ولا يخفى ان كل ذلك
كلام على المثال والرد كما قال الشارح بامر كلي وهو ان استضعاف الجمع بين حذفين متجر لانه
سايغ ولا معنى لاستضعاف مثله فان قلت اجعلها مقدرة اي حالا دخلها معنى التقدير اي
وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه اي بعد الحفظ فصارت الحال بهذا التقدير
مقارنة للفعل قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل
معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا ذكر الرجل حال الممرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون
عدم السماع ولا يريدونه فلا يصح جعلها حالا مقدرة ايضا وقد ضعف مستند هذا المنع بانا لا نسلم
ان تقدر وجود معنى الحال لصاحبها ولم لا يكون غيره وقيل معنى المثال مررت برجل معه صقر
مقدرا عدم الصيد به غدا على ان مقدرا بصيغة اسم مفعول لصح سواء كان اسم المقدر هو ام غيره
وبتقدير التسليم لا يمتنع ان تكون الشياطين مقدرين عدم السماع بعد الحفظ لما رواه من القذف
بالشهب والطرد عن الاستراق على ان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها تقع حيث
لا يكون صاحبها مريدا له كقول الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا في غدا به وانما لم يمثل بقوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لما يقال من انهم عدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر ونوقش
بالتزام ان المقدر لوجود معنى الحال صاحبها بدليل ان في الحال ضميرا يعود الى صاحبها فيجب ان
يكون كذلك في يقدر او يمتنع كون الشياطين مقدرين عدم السماع بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم
الحفظ منهم المقارن لوجود الكواكب فلو كانوا مقدرين عدم السماع بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم
السماع في حال عدم السماع لانه عدم واحد مستمر وللزم اتصافهم بالحال المقدرة وقت التقدير
وهي لا يتصف بها صاحبها الا بعد التقدير واما قوله ولا يريدونه فهو نفي التقدير الحال ثم يريد كان
قوله لا يقدرون نفي لتقديرها بمقدار ذلك تقديرها بانها اردت على ان المص جزم في بحث اذا بان
التقدير بمريدا وضح واما الغفلة عدم بيان معنى المثال فلا يخفى انها من طغيان القلم الثاني انا نعلم
ما يسرون وما يعلنون بعد ولا يحزنك قولهم فانه ربما يبادر الذهن الى انه محكي القول لا سيما

لعله تبلي

بي

وقد اشتهر ان كلمة ان تكسر همزتها بعد القول نعم قد يقال انما يتبادر ههنا الى ذهن من لا يتامل ولا
يثبت في فهم المعنى ومثله لا عبرة به ولا يلتفت اليه وليس كذلك لان ذلك ليس مقول الهم بل هو بقول
الله تعالى جي به تسلية للنبي صلى الله عليه وسلم الثالث ان العزة لله جميعا بعد ولا يحزنك قولهم هكذا ثبت
في نسخ هذا الكتاب ولا بالفاء وهو سهو وانما التلاوة بالواو وهي كالتي قبلها في توهم ان الجملة المستانفة
محكية بالقول وليس كذلك وفي كتاب جمل القرا للسخاوي ان الوقف على قولهم في الايتين واجب والصواب
انه ليس في جميع القران وقف واجب وهذا ما جزم به الامام اثير الدين الجزري فقال في ارجوزته التجويدية
وليس في القران من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب اي ليس في القران من وقف واجب يأثم القارئ
بتركه ولا حرام يأثم بفعله لان الوقف والوصل لا يدلان على معنى يخل بذهابهما فلا يكون الوقف واجبا
ولا حراما الا ان يكون له سبب يستدعي تحريمه فيحرم كان يقصد الوقف على وما من اله واني كفرت
من غير ضرورة فان لم يقصد ذلك لم يحرم نعم عدم القصد الاحسن ان يتجنب الوقف على مثله
بالتيقظ وعدم الغفلة دفعا للايهام انه وقف على مثل ذلك قصدا كذا قرره شيخنا في شرح الارجوزة
المذكورة وقد قيل انه يمكن التوفيق بين هذا الصواب وكلام السخاوي بان مراد النافي الواجب عند
الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند القرا الرابع ثم يعيده بعد اولم يروا كيف يبدي الله الخلق لان اعادة
الخلق لم تقع بعد فيقررا برويتها اي فكيف يقررون برويتها فلا يسوغ العطف فيتعين الاستيناف
لانه معطوف على مستانف هو اولم يروا فيكون اخبارا بالاعادة بعد الموت نعم يجوز تاويل الاعادة
بان ينشي في كل سنة مثل ما كان في السنة السابقة من النبات والثمار ونحوها فيصح العطف كما
قرره قاضي المفسرين وكذا اذا حملت الروية على العلمية فينبغي عد الاية من النوع الثاني دون الاول فتدبر
ويويد الاستيناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدا الخلق على اختلاف
اجناسهم وتبدل احوالهم ثم الله ينشي النشاة الاخرة بعد النشاة الاولى التي هي الابداء فانه
والاعادة نشاتان من حيث ان كلا اختراع من العدم ولا شبهة ان جملة ثم الله ينشي النشاة
الاخرة مستانفة لعدم عطفها على ما قبلها والافصاح باسم الله تعالى مع ايقاعه مبتدا بعد
اضماره في بدا والقياس الاقتصار عليه للدلالة على ان المقصود بيان الاعادة وان من عرف بالقدرة
على بدء الخلق ينبغي ان يحكم له بالقدرة على الاعادة لانها اهون الخامس زعم ابو حاتم هو سهيل
ابن محمد السجستاني الجشمي النحوي اللغوي المقري نزيل البصرة وعالمها قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين
واكثر الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي وكان عالما باللغة حسن العلم بالعروض واخراج
المعمى اماما في القراءات جماعا للكتب ابيعت كتبه بعد موته باربعة عشر الف دينار وله شعر
جيد ومصنفات كثيرة وعليه اعتمد ابن دريد في اكثر اللغة توفي سنة خمس وخمسين ومايتين بالبصرة
في رجب وقيل في المحرم ان من ذلك اي من مطلق الاستيناف لا من الاستيناف الذي قد يخفى لانه قيد
الخفاء انما هو قول المص تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدي تثير الارض على الاستيناف
وعليه فتثير فعل مثبت لفظا ومعنى وما في الكشاف ان لا ذلول صفة لبقرة بمعنى بقرة غير ذلول
بمعنى لم تذلل للكبر واثارة الارض ولا هي من التواضح التي يستقى عليها لسقي الحرث ولا الاولى للنفي
والثانية مزيدة لتاكيدها لان المعنى لا ذلول تثير صفة لذلول وهي صفة داخلة في حيز النفي
والمقصود نفي اثارتها الارض اي لا تثير فتذل ولا تسقي الحرث نفي معادل لقوله لا ذلول والجملة
صفة لصفة ان من حيث المعنى متوافقتان في التعليل لان تثير منفي من حيث المعنى ومعنى الكلام
انها لم تذلل بالعمل في حرث ولا في تسقي قال الحسن كانت البقرة وحشية ومن ثم وصفت بانها

لا تثير الارض ولا تسقي عليها وقيل ان المعنى انها تثير الارض بطرا فان من عادة البقر اذا نظرت ان
تضرب بقرونها واظلافها فتثير التراب ويتعقد عليها الغبار وقيل تثير الارض في موضع الحال من الضمير
المستكن في ذلول اي لا تذل في حال اثارتها ورده ابو البقاء بان ولا انما يعطف على النفي فيه ان العاطف
هو الواو فقط لا المجموع ولا والمص مع شغفه بتعقب ابي البقاء ترك مناقشته بذلك على ان عبارة
ابي البقاء ليس فيها انه ولا يعطف ونصبها بتثير في موضع نصب على الحال من الضمير في ذلول
تقديره لا تذل في حال اثارتها ويجوز ان يكون تابعا لذلول وقيل هو مستانف اي هي تثير وهذا
قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقي الزرع وهو قول بعيد الصحة لوجهين
احدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفي المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك
لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قايم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير واو
كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو اثارت الارض لكانت ذلولا وقد نفي ذلك وهذا الثاني
هو ما صرح به المص بقوله وبانها لو اثارت كانت ذلولا لكنها وصفت بلا ذلول ويرد اعتراضه
الاول لصحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت واجيب عنه بمنع ان الواو من ولا يلتفت للعطف بل
هي واو الحال ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام ابي البقاء على ما نقلنا معتبر ظاهر فيما
كان معناه والتحقيق ان المضارع اذا كان منفيا ووقع حالا ولا يدخله الواو ولا نحو جاء زيد
ولا يضحك ونحو قوله تعالى في قراءة غير نافع ولا تسال عن اصحاب الجحيم محمول على حذف المبتدا اي وانت
لا تسال وان المضارع المنفي معطوفا فلا يلزم تقدم النفي كما في مثال المص واعتراضه الثاني ان ابا
حاتم زعم ان ذلك من عجايب هذه البقرة فان مقتضى كونها غير ذلول ان لا تثير الارض فيكون
اثارتها مع ذلك من عجايبها وانما وجه الرد ان الخبر لم يات بان ذلك من عجايبها قيل عليه لا يلزم من
عدم اتيان الخبر بان ذلك من عجايبها ان لا يكون منها بل جاز ان يكون من عجايبها وقد اخبر تعالى بيه
وبانهم انما كلفوا بامر موجود ممكن يحصل لا بامر خارق للعادة لا يحصل اذ لا تكليف بما ليس في
الوسع وبانه كان يجب تكرار لا ذلول اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب واجيب
عن هذا باحتمال ان ابا حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما ذهب اليه الكوفيون وصرح به جماعة
في مثل جيت بلا زاد وغضبت من لا شي ولكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا التي
بمعنى غير ونحوه فلا حاجة الى التكرار لا يقال قد تكررت بقوله تعالى ولا تسقي لان ذلك واقع بعد الاستيناف
على زعمه اي ليس من جملة لا ذلول ليكون تكرير النفي بل هو من جملة اخرى الثاني من التنبيهات قد يحتمل
اللفظ الاستيناف اي ان يكون مستانفا وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستيناف المذكور
كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد قيل عليه ان زيد ليس يحتمل الاستيناف لانه مفرد لا جملة واجيب
بانه يحتمله باعتبار ما ينضم اليه ويقدر معه كلاما لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجمل المنفية
وما بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم اي لا تتخذوا وليجة وهو الذي
يعرفه الرجل اسراره ثقة به شبهه ببطانة الثوب لا يالونكم خبالا اي لا يقصرون لكم في الفساد
والالو التقصير واصله ان يتعدى بحرف الجر وعدي بنفسه الى مفعوله كما في الوك نصحا لتضمنه معنى
المنع او النقص ودوا ما عنتم اي تمنوا عنتكم وهو شدة الضرر والمشقة وما مصدرية قد بدت البغضاء
من افواههم اي في كلامهم فهم لا يملكون انفسهم لفرط بغضهم وما تخفي صدورهم اكبر مما بدا منهم لان
بدوه ليس عن روية واختيار قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون هذه الجمل والاولى ان يكون
لضمير الاناث مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين اي تكون كل

طف

ف

جملة منها مستانفة على وجه التعليل وقد ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال لا بمجموعها على واحده لذلك
او يكون مستانفات للتعليل مترتبة بان يكون اللاحق عليه السابق الى ان يكون الاولى علة للنهي ويتم
التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون عنتكم بدليل انه قد
تبدو البغضاء من افواههم وان يكونوا يخفون الكفر كذا افاده السعد في حواشي الكشاف ويجوز
ان يكون لا يالونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم وانما جوز الواصف
في جملتين منها الظهور ان جملة وما تخفي صدورهم اكبر حال وان جملة ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله
لا يالونكم خبالا وقيل هو صفة ايضا لوقوعه بين الصفتين وعليه قاضي المفسرين حيث جوز الوصف في الجمل
الثلاث وانما كان وجه الاستيناف احسن وابلغ لما فيه من الفوايد ولما في التوصيف من خلاف المقصود
وهو تقييد النهي بكون البطانة على هذه الصفات فانه يوهم جواز الاتخاذ عند انتفائها ومنع الواحدي
هذا الوجه اي وجه الوصفية لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا
يوذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن
علم القران خلق الانسان علمه البيان وبعضهم اوجب العطف بين الجمل الوصفية اذا كانت فعلية
نحو مررت برجل يقوم ويقعد وحصل للامام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الاية سهو فانه
سئل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة فاجاب بان محط النهي هو من دونكم لا بطانة فقدم الاهم
وليست التلاوة كما ذكر بل هي بالعكس فسهو الامام ظاهر الا انه لم يورد السوال على الوجه الذي حكاه
المص عنه وذلك انه بعد ما تلى الاية على ما انزلت وذكر ان في دونكم مسايل قال المسئلة الثانية في قوله
من دونكم احتمالان احدهما ان تكون متعلقا بقوله لا تتخذوا من دونكم بطانة والثاني ان يجعل وصفا
لبطانة والتقدير بطانة كاينة من دونكم فان قيل ما الفرق بين قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة
وبين قوله لا تتخذوا بطانة من دونكم قال س انهم يقدمون الاهم والذي هم بشانه اعلى وههنا
ليس المقصود اتخاذ البطانة انما المقصود ان لا تتخذوا منهم بطانة فكان قوله لا تتخذوا من
دونكم بطانة اقوى في افادة المقصود فانت ترى كيف جوز في قوله من دونكم ان يكون صفة
لبطانة وذلك لا يتم الا بتقدير كونه موخرا وقال في جواب السوال وهو لا يتجه الا بتقدير
كونه موخرا ونظير هذا السهو ان ابا حيان في بحره فسر في سورة الانبيا كلمة زبرا بعد قوله تعالى
تقطعوا امرهم بينهم وليست في تلك الكلمة فيها وانما هي في سورة المومنين ففسر الكلمة حيث لم
تذكر وترك تفسيرها هنالك اي حيث ذكرت سهوا منه وتبعه على السهو رجلان لخصا من تفسيره
اعرابا وهما السفاقسي والشهاب بن السمين الحلبي فان كلا منهما لخص اعرابا وليس المراد انهما معا
اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد توهمه عبارة التنبيه الثالثة من الجمل ما جرى فيه خلاف استانفه ام لا
وله امثلة احدها اقوم من قولك ان قام زيد اقوم اذا كان الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي المضارع
وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر واوجب الكوفيون الرفع لان جزم الجواب عندهم للجوار فاذا
لم يجزم الجواب وعند البصريين رفعه لاحد وجهين وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفاء
فهو خبر مبتدا محذوف اي فانا اقوم ويكون له محل قطعا وس يرى انه موخر من تقديم وان الاصل
اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف يفسره المذكور فلا محل له قال الرضي وفيه نظر لان
هذين الوجهين يختصان بالضرورة فكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال بغير عمل ان وضعت
في هذه الصورة عن جزم الجواب بحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط
تقديرا كما هو فعل ساير الجوازم ويويده اي يويد هذا الراي التزامهم في مثل ذلك كون الشرط

ماضيا فيه لما تقرر عندهم من ان الجواب متى حذف لزم مجي الشرط بصيغة الماضي والمضارع المقرون
بلم الا في الضرورة او لما قرره الرضي من ضعف اداة الشرط عن العمل فيما هو الجواب بحسب الظاهر
بحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيتاتى فيه دعوى الاستيناف بنية التقديم بخلاف
ما اذا كان الشرط مضارعا فان الاداة لم تضعف عن العمل لعملها في الشرط فلا يتاتى الاستيناف ف
وانبنى على هذا اي على هذا الخلاف مسئلتان احداهما انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرمه بنصب زيدا
اي هل يجوز النصب فيه على الاشتغال فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا اكرمه ان اتاني لان اكرمه
يكون موخرا عن تقديم فهو منقطع عن الشرط فيفسر عاملا فيه والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة ت
الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط لما له من الصدارة فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جي
بعدها الفعل المرفوع بفعل متعلق بجي معطوف عليه هل يجزم ام لا كحق العبارة فهل يجزم او لا
لان الظاهر انه جواب اذ ومثله يلزمه الفاء الا ضرورة ولان ام المتصلة لا تقع بعد هل والمنقطعة
لا محل لها فعلى قول س لا يجوز الجزم لان العطف عنده على ما لا محل له وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز
الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها والعبارة المحررة
على محل ما بعد الفاء المقدرة لما ياتي من عد الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم من ذوات
المحل والفاء رابطة وليس المحل للمجموع على ما يتبادر من العبارة لاقتضايه ان لا محل للجملة المذكورة
فان بعض ما له محل لا محل له وان صح ان له محلا مع غيره الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رايته
مذ يومان ومنذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال اي ما رايته متقدما وليس بشي لعدم
الرابط وما عدا الواو والجملة اذا وقعت حالا فلا بد فيها من الرابط ولا عبرة في نحو ذلك بالرابط المعنوي
وان اعتد به الشارح وقال الجمهور مستانفة لا محل لها من الاعراب جوابا لسوال تقديره عند من قدر مذ
مبتدا وهو ابن السراج والفارسي فانهما قالا مذ مبتدا ويوما ان خبره ما امد ذلك ويكون تقدير الجواب
امده يومان وعند من قدرها خبرا وهو الاخفش والزجاج فانهما قالا مذ ظرف في موضع الخبر ما بينك وبين
لقايه يومان الثالث جملة افعال الاستثنا ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا نحو قام القوم ليس وتقدير الجواب بيني وبين لقايه صح
زيدا ولا يكون زيدا وعدا وحاشا فقال السيرافي حال فيكون في محل النصب وربما انها لو كانت في
موضع الحال لجي بالواو اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز مع ذلك الاستيناف فيها واوجبه
ابن عصفور ومنع الحال هذا اذا كان خلا وعدا وحاشا منها بغير ما وان كانت ما فهي المصدرية
وهي مع صلتها موولة بمصدر منصوب واقع موقع الحال وقال ابن الصايغ الاقرب عندي ان يكون
ما مصدرية زمانية والتقدير قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا وهذا من المص تذكر لما مضى الرابعة
جاني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة لوقوعها بعد نكرة غير موصوفة ولا يمتنع عندي ان يقال
جاوني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدايية كقوله حتى ما دجلة اشكل هو بعض
بيت تمامه فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقد مضى الكلام عليه في الجمل
المهملة في بحث حتى فقال الجمهور مستانفة لا موضع لها وعن الزجاج وابن درستويه انها في
موضع جر بحتى وقد تقدم ذلك في بحثها قيل اذا مرض الكلام في حتى الابتدايية امتنع جريان الخلاف
في الجملة بعدها فان القايل بان الجملة بعد حتى في محل جر ابطلها ابتدايية والقايل بالاستيناف
يراها كيف يتاتى الخلاف لكن صريح كلام المص هنا وفي بحث حتى فيما نقله عن هذين الامامين
انهما يريان الجملة بعد حتى الابتدايية ذات محل ويفرق بينها وبين الجارة بان تلك لا يقع بعدها الا
المفرد وهذه لا يقع بعدها الا الجملة الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة بين شيين

متداعيين سواء كانا مفردين في جملة ام كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت المعترضة جملة واحدة
ام اكثر لافادة الكلام تقوية لمضمونه تسديدا او تحسينا للفظه وقد وقعت في مواضع احدها
بين الفعل ومرفوعه كقوله • شجاك اظن ربع الظاعنينا • صدر بيت من الوافر عجزه فلم تعبا
بعذل العاذلينا ولم يسم قايله وشجاك احزنك والشجو الحزن والربع الدار نفسها او المحلة والظاعن
بالظاء المشالة مع الاعجام من ظعن اذا سار ولم تعبا لم تلتفت يقال ما اعبا بفلان اي ما ابالي
به اعلم ان القاء ما بين الفعل ومرفوعه من الفعل القلبي نحو قام ظننت زيد جايز عند البصريين
واجب عند الكوفيين وقوى ابو حيان تبعا لابن هشام الخضراوي مذهبهم بانه انما ينتصب بظننت
ما كان مبتدا قبل مجيها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه فعل وتمسك البصريون بمثل هذا البيت فانه
يروى برفع الربع ويروى بنصب الربع على انه مفعوله الاول لاظن وشجاك مفعوله الثاني وفيه
ضمير راجع اليه اي الى الربع على انه هو فاعله وقد اعترضه بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل
مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير رفع الربع فثمة مبتدا وخبره وفعلية متوسطة بينهما المعنى
فعلها القلبي جاز لتوسطه وبين المعمولين وعلى تقدير النصب فشجاك منصوب بفتحة مقدرة على
اخره وهو مفعول اول مقدم وربع الظاعنينا نايبه واظن عامل غير ملغى احزنك ربع الاحباب المتخلي
باسره روبتك اياه خاليا منهم من لوعة الفراق والم تذكر اوقات التلاق وكذلك المعنى عند من يراه فعلا
فالاسناد مجاز لانه السبب وقوله • وقد ادركتني والحوادث جمة • اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل •
من الضرب الاول من الطويل وقبله • وقايلة ما باله لا يزورنا • وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل • قال ابن
الاعرابي في نوادره هما ابيات لرجل من بني دارم اسرته بنو عجل انشدهم اياها فاطلقوه وقال ابن حبيب
اسر حنظلة بن عمار العجلي جوير بن زيد اخا بني عبد الله بن دارم والحوادث نوازل الدهر ونوايبه التي
وجدت بعد ان لم تكن والجمة بفتح الجيم وتشديد الميم المكثرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد للسنان الذي
يجعل في طرف الرمح والضعاف جمع ضعيف والعزل على زنة فعل جمع اعزل من السلاح والمتعاطفان مجرور ان
على بقية قوم والاعتراض هنا بجملة اسمية والظاهر ان الواو المقترنة بها واو الاستيناف لانها كانت موخرة
في الاصل عما هي معترضة بين اجزايه وكانت للاستيناف ثم قدمت وبقيت بحالها ايذانا بما كانت عليه وهو
اي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه الظاهر في قوله • الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد •
على ان الباء زايدة في الفاعل ويحتمل ان ياتي وتنمي تنازعا ما فاعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض
ولا زيادة ولكن المعنى على الاول اوجد اذ الانباء من شانها ان تنمي بهذا وبغيره يقال نمى الخبر اذا شاع
والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته
وذكر بعضهم ان فاعل ياتيك ضمير يعود الى النبا لدلالة الانباء عليه وانه عايد الى لبون على حذف
مضاف اي الم ياتيك خبر لبون بني زياد الثاني بينه وبين مفعوله كقوله • وبدلت والدهر ذو
تبدل • هيفا دبورا بالصبا والشمال • في الصحاح الهيف مثل الهوف ريح حارة تاتي من قبل
اليمن وهي النكبا التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل والصبا ريح مهبها
لمستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الميم والشين وقد دخلت الباء هنا
على المتروك وهو الاستعمال المشهور والثالث بين المبتدا وخبره كقوله • وفيهن والايام يعثرن
بالفتى • نوادب لا يمللنه ونوايح • هذا البيت لمعن بن اوس وقبله • رايت رجالا يكرهون نساهم •
وفيهن لا يكذبن نساء صوالح • وضمير يمللنه عايد الى الندب المفهوم من نوادب ومنه الاعتراض
بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قايم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر

الانبياء لا نورث في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال ولذا قال الرضي ايضا قد
تكون اعتراضية فاي في انا افعل كذا ايها الرجل مضموم والرجل مرفوع كما في الندا والمجموع نصب
على الحال وتقديره مخصصا من بين الرجال وقد يقوم اي منصوب اما معرف باللام نحو نحن
العرب اقرا الناس للضيف او مضاف نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا
تميما تكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن الندا لان المنادي لا يكون ذا لام
ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة
وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني واخص وفي شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي
ان الاختصاص من جملة اعتراضية كما قال المص وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ الندا
كقولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ونحن نفعل كذا ايها القوم وانا افعل كذا ايها الرجل يراد
بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى متخصصين من بين العصايب ونحن نفعل مخصوصين
من بين الاقوام وانا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم
الاضمار غير معتد بمحل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المص والرضي بان قال انها جملة اعترا
اراد بحسب الحقيقة ومن قال انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو من وجه التوفيق
بين قول ولد المص اولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضي انها حالية و
بين كلامه اخرا وقول الشاعر • نحن بنات طارق • نمشي على النمارق • هذا البيت لهند بنت عتبة
زوجة ابي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامها تحرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبعده • المسك في المفارق • والدر في المخانق • ان تقبلوا نعانق • ونفرش النمارق • او تدبروا نفارق •
فراق غير وامق • والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو النجم وقيل هو لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق
الايادي قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان رايس اياد بياضة وقيل غير ذلك وفي الشر
قولها ونفرش النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا في الكل وهذه الابيات من منهوك الرجز الا ان دخله
القطع والخبن شذوذا واما الاعتراض بكان الزايد في نحو قولك ابي كان موسى فالصحيح انها لا فاعل
لها فلا جملة والرابع بين ما اصلهما المبتدا والخبر كقوله • واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت
نواها ازورها • شطت بعدت والنوى الجهة المقصد من السفر وذلك على تقدير ازورها خبر لعلي وتقدير
الصلة محذوفة احترز بذلك عما ياتي في الثامن من ازورها صلة وتقدير خبر لعل محذوفا اي التي اقول لعلي ومثله
• لعلك والموعود حق لقاوه • بذلك في تلك القلوص بداء • القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبدا انتقال
الراي من شي الى شي وقوله • يا ليت شعري والمنى لا تنفع • هل اغدون يوما وامري مجمع • المنى جمع امنية وهي
التمني وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المص في الكلام على ام ان معنى علمت
ازيد قايم علمت جواب ازيد قايم وكذلك المعنى ههنا جواب هل اغدو يوما وامري مجمع اذا قيل بان جملة
الاستفهام خبر اي عن اسم ليت شعري على تاويل شعري بمشعوري لكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى
رابط واذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود فلا اعتراض اما اذا قلنا بناء على وجه اخر وهو ان ليت
لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين اشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي
• ان الثمانين وبلغتها • قد احوجت سمعي الى ترجمان • وفي الصحاح ويقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر
ومنه الترجمان ولك ان تضم التاء بضمة الجيم وفي القاموس ان ذكر فتح التاء والجيم كزعفران وقوله
ابن هرمة • ان سليمى والله يكلاوها • ضنت بشي ما كان يرزاوها • هرمة بفتح الهاء وسكون الراء
ويكلاوها يحفظها وضنت بخلت ويرزاوها ينقصها وهذا بيت واحد من منقى المنسرح وقوله

روبة اي واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا هذان بيتان من مشطور الرجز
ونصر الثالث بمعنى العطا ونصر الاول منادى والثاني تاكيد له على اللفظ هذا مذهب ابن مالك الاول
مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما ان تكونا بدلين لانه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصر
بالنصب وقيل وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني على المحل واستشكل بان الشي لا
يبين نفسه قال في الصحاح والنصر العطا قال روبة وانشد البيت الا انه انشده بنصب الثاني
والثالث وفي العباب ان الصغاني قال انشدني هذا البيت لروبة وليس لروبة وهو مع ذلك
تصحيف والرواية يا نضر يا نضر بالضاد المعجمة ونضر هذا صاحب نضر بن يسار والاسطار
جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب وسيتكلم المص على هذا البيت في الباب
الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقول كثير واني وتهيامي بعزة بعدما تخليت مما
بيننا وتخلت لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت التهيام بمعنى الهيام وهو
شبه الجنون من العشق وتخلت بالخاء المعجمة تنحت وتبوا اتخذ متبوا اي منزلا قال ابو علي بتهيامي
بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها فعلى هذا الاعتراض بجملة اسمية خبرية وقال ابو الفتح يجوز
ان تكون الواو للقسم كقولك اني وحبك لضنين بك فتكون البا متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف
فعليه الاعتراض بجملة فعلية قسمية والخامس بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا اية مكان اية
والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن
غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك الظاهر ان الجواب فالله
اولى بهما يعني انه جواب بحسب اللفظ قايم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس
في الخاتمة التي ذكر فيها المحذوف ان التحقيق انه من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقا الله اي فليبادر
العمل فان اجل الله آت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان اجل الله ليس بمسبب
عن رجا لقا الله تعالى فكذلك هنا اولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا او فقيرا وهذا الذي
استظهره المص هو قول الاخفش ان او بمعنى الواو والمعنى فالله اولى بالغني والفقير حيث شرع الشهادة
عليهما وهو انظر لهما منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها وقال ابو حيان الجواب محذوف
تقديره فليشهد عليهما ولا يراعى الغني لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله اولى بهما هو الجواب بل لما
جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كانه قيل فالله اولى بجنس الغني والفقير اي بالاغنيا
والفقرا وفي قراءة ابي فالله اولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السفاقسي الجواب فالله اولى بهما
والضمير عايد على الغني والفقير المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا او فقيرا والمشهود عليه داخل فيهما
كما تقول ان يكن هذا الرجل يحب زيدا وعمرا فاني احبهما اي احب زيدا وعمرا فيكون الرجل داخل ولا
يرد ذلك تثنية الضمير كما توهم الان او هنا للتنويع اي لا للتقسيم وحكمها حكم الواو في وجوب
المطابقة نص عليه الابذي في الشرح هو بهمزة مضمومة وبا موحدة مشددة مفتوحة و
ذال معجمة منسوب لابذه بلد من بلاد الاندلس كذا عن الشيخ برهان الدين الاندلسي وهو اعرف
ببلده وفي القاموس في باب الدال المهملة وابدة كعترة بلد بالاندلس واخبر فاضل منهم انهم لا
يقولونها الا بالمهملة وانها بيد الفرنج الان وهم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها انتهى وهو الحق
واما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الاية شاذ فباطل بمعنى لما تقدم من ان او في الاية للتنويع
وان حكمها وجوب المطابقة لبطلان قوله في افراد الضمير في مثل ذلك في والله ورسوله احق ان يرضوه
وفيه اي في افراد الضمير ثلاثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما في الكشاف وحاشيته عند قوله تعالى

يخادعون الله والذين امنوا والله ورسوله احق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على ان المقصود
ارضا الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول به وكونه منه بمكان وكذا يوذون
الله ورسوله فانهم لا يوذون حقيقة الا الرسول وحده وسهل افراد الضمير امر آخر معنوي وهو
ان ارضا الله سبحانه ارضا رسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون
الله ولفظي وهو ما تقدم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب
الافراد نحو ليوسف واخوه احب قل ان كان اباوكم وابناوكم واخوانكم الى قوله احب اليكم والثاني ان
احق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبر عن اسمه عليه الصلاة والسلام او بالعكس في تفسير
ابن عطية وتقديره عند سيبويه والله احق ان يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراي مختلف ومذهب المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقديره والله احق ان
يرضوه ورسوله وقيل الضمير عايد على المذكور والثالث ان ان يرضوه ليس في موضع جر ونصب
بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك في الشرح يلزم
عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه انتهى واعلم ان المص لم يترجم لحذف البدل في الخا تمة
الذي ذكرها وقضية هذا انه لا يحذف ولجاز حذفه في هذه الاية وفي الخاتمة في حذف الحال في قوله
تعالى والذين اتخذوا من دونه اوليا حيث قال ان التقدير يقولون ما نعبدهم وان هذا المقدر يحتمل
ان يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم والمعنى فارضا الله وارضا رسوله
احق فما رضا رسوله احق من ارضا غيرهما والسادس بين القسم وجوابه لعمري وما عمري علي بهين
لقد نطقت بطلا علي الاقارع في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره
التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله عمرك وعمرك وهما وان كانا مصدرين بمعنى الا انه
استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشي يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو صفة
لمحذوف اي نطقا بطلا والاقارع بالقاف جمع اقرع وقوله تعالى فالحق والحق اقول لاملان جهنم الاصل
اقسم بالحق لاملان واقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق الثاني باقول
واعترض بجملة اقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق اقوله وبجرهما
على تقدير واو القسم في الاول وتقدير الثاني توكيد كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشري بجر الثاني
على ان المعنى واقول والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية
الذي في الكشاف بنصبه والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به قال وهو وجه حسن
دقيق جايز في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني وهي قراءة عاصم وحمزة وخلف في
اختياره قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق انا هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والحق بمعنى الصواب
الاول لان معنى يميني قسمي فكيف يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير مني واسم
من اسمايه تعالى ان كان التقدير انا ويحتمل لهما ان كان التقدير قسمي والاول اي تقدير قسمي اولى ومن ذلك
قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم الاية فان تمامها وانه لقسم لو تعلمون عظيم والسابع بين الموصوف
وصفته كالاية وهي قوله فلا اقسم بمواقع النجوم فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو
قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقران كريم
بالكلام الذي بينهما واما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم
عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا متنافيان وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض
والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا ويحتمله قوله واني لرام نظرة

قيل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وذلك هو ان تقدير الصلة ازورها وتقدير خبر لعل محذوفا
اي لعل افعل ذلك والتاسع بين اجزا الصلة الظاهر انه يقول بين جلتين غير مستقلتين بان تكون
الاولى صله والثانية عطف عليها لان ترهقهم ذلة اذا كان معطوفا على الصلة يكون صلة للجزا صلة
والصلة جملة غير مستقلة نحو والذين كسبوا السيات جزا سية بمثلها وترهقهم ذلة الايات فان برئس م
جلة ترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزايهم
وجلة ما لهم من الله من عاصم خبر قال ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر ان ترهقهم لم يوت به لتبيين
الذين فيعطف على صلته بل جي به للاعلام بما يصيبهم جزا على كسبهم السيات ثم انه اي كون جملة
ما لهم من الله من عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيات ليس بمتعين لجواز ان يكون الخبر جزاء سية بمثلها
بان يقدر ضمير رابط يربطها بالمبتدا نحوهم كما يشير اليه بقوله فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون
الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت فالاعتراض بثلاث
جمل او اوليك اصحاب النار فالاعتراض باربع ويحتمل ان الذين وهو الاظهر وفي البحر واجاز ابن عطية
ان يكون الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين احسنوا ويكون خبره وقوله والذين على اسقاط
حرف الجر اي والذين كسبوا السيات جزاء سية بمثلها فيعادل التقسيم كما تقول في الدار زيد والقصر
عمرو اي وفي القصر عمرو انتهى وهذا هو الاحتمال الذي ذكره المص الا ان تقدير ابن عطية ظاهر في انه
على قول س في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وتقدير المص ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى
تكلف حمله على قول س لان المص يجيز قول الاخفش لانه قال في الباب الرابع في احكام العطف على
معمولي عاملين وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين فلذلك قال ليس مبتدا بل
معطوف على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيات جزا سية
بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك فنظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيات الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد
والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند س
والمحققين الاشارة بذلك الى قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله على اضمار الجار عطف على العطف
ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر ان البا في مثلها متعلقة بمثلها بالجزا فاذا كان جزا سية مبتدا
احتيج الى تقدير الخبر اي واقع قاله ابو البقا اولهم قاله الحوفي وهو احسن لاغنايه عن تقدير رابط
بين هذه الجملة ومبتدايها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزا عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى
تقدير اخر واما قول ابي الحسن وابن كيسان ان مثلها هو الخبر وان البا زيدت في الخبر كما زيدت في
المبتدا في بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يرد قولهما بقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها
والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا اخا فاعلم لزيد قال الرضي وجاء على قلة
لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من الاسماء الستة اذا وليها لام الجر
ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ حتى يكون مضافا
واللام زايدة فيكون معربا ثم مذهب الخليل وجمهور النحاة انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل
لهم اللام يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر واجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه
الظاهرة تاكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه ان يقال انه شابه المضاف فاعطي حكمه في اثبات الالف
في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي وقيل الاخ هو الاسم والظرف والخبر وان الاخ جاء على لغة
القصر كقولهم مكره اخاك اصل هذه ان شخصا روي في موقف حرب فقيل له في ذلك فقال مكره اخاك

لا بطل فهو كقولهم لا عصي لك الحادي عشر بين الجار والمجرور اشتريت بادي الف درهم الثاني عشر بين
منثور م الحرف والناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد اتى حول كميل اثافيها حمامات مثول الحول السنة والكميل
الكامل والاثافي بالمثلثة جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهو الحجر الذي يوضع عليه
القدر وتشدد اليا في الجمع ويخفف المسدن من الاضداد يطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالارض
كذا قاله قم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها هذا مبني على جواز تقدم الحال للمصدرة
بالواو وقد بعضهم وهو اسم كان على حد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب
والحشف البالي هو من اول الطويل وقايله امرؤ القيس يصف العقاب وهي من كواسر الطير معروف بانها
لا تاكل الا الطير وشبه الرطب منها بالعناب بحمرته واليابس بالحشف البالي وهو ارد التمر اليابس
طب وصح جعل رطبا ويابسا حالين من القلوب على معنى قسما رطبا وقسما يابسا الظهور ان ليس المراد بالرطب
واليابس الفرد فكل وقال المحشي تبعا للتفتازاني على معنى رطبا بعضها ويابسا بعضها فان اراد ما قلناه فلا
اشكال لكن ظاهر التعبير لا يساعده والا لزم حذف الفاعل مع بقاء رافعه ولا يخفى منعه عند الجمهور
وسدر الجلال بن نبا تنحيث يقول وقد دني من امراة مخضوبة البنان فلم يعط دنوت اليها وهي كالفرخ
مطرق فواخجلي لما دنوت واذلالي فقلت امعكيه بالانامل فالتقي لدى وكرها العناب والحشف البالي
الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت بيتان
من مشطور السريع او بيت مصرع من تام الرجز الا ان عروضه وضربه زوحفا وقايلهما رويه بن العجاج قال
العيني وليت الاولى والثالثة حرفان اكدت ثانيهما اولهما والثانية اسم لان المراد بها نفسها وهي فاعل ينفع
وقد حسن هذا التاكيد الفصل بالاعتراض وبوع لغة في بيع المبني للمجهول الرابع عشر بين حرف التنفيس
والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقد تقدم الكلام على هذا البيت
في بحث ام من حرف الالف من الباب الاول وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض فان سوف وما بعدها اعتراض
بين ادري وجملة الاستفهام المعلق عنها فعل الدراية الخامس عشر بين قد والفعل كقوله فقد والله بين لي عناي بوشك فراقهم صرد يصيح وقوله اخالد قد والله اوطات
عشوة هذا صدر بيت تمامه عند الشارحين وما قايل المعروف فينا يعنف وقد تقدم الكلام عليه وعلى غيره
في بحث قد من حرف القاف من الباب الاول السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة
هو صدر بيت من اول المنسرح عجزه تحدث لي نكبة وتنكرها هو من قصيدة لابراهيم بن هرمة سنان اتشرطها
قريبا وجملة اراها معترضة بين لا النافية والفعل اعني تزال ولا يذهب عليك ان النفي يصح تسليطه على
جملة اراها لان تزال فعل ناقص وملازمة النافي له امر لازم له فلو كان هناك نفي الرؤية لم يصح ومعنى
ثم تنكرها تقشرها يقال نكات القرحة انكاها نكا اذا قشرتها اي انها تحدث لي جراحة وسعها باخرى وقوله
طلا وابي دهمان زالت عزيزة هو ثاني بيت من ثاني الطويل عجزه على ما قيل الزند قادح قال ابن النهان في الغرة
انشده الفرا بعضهم والاعتراض بالقسم بين النافي والمنفي هنا ظاهر ويجوز ان يكون لا ردا وحرف
النفي محذوفا والاعتراض وما من قبيل تو فيتيه السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من
حيث امركم الله اي المأتي الذي امركم الله به وحلله لكم ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين المتنزهين
عن الفواحش والاقذار كمجامعة الحايض والاتيان في غير المأتي نساؤكم حرث لكم اي مواضع حرث لكم تشبيها
لما يلقى في ارحامهن من النطف بالبذور فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم تفسير وبيان لقوله تعالى من حيث امركم
الله اي ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض قضاء
الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث ياتي منه النسل اي على ما قيل علي بعا هذا النوع الانساني لا لمحض الشهوة فانها حاصلة بالتبع وقد تضمنت هذه الاعتراض باكثر من جملة
تبع في ذلك صاحب التلخيص البياني واعترضنا لها السبكي في شرحه بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا

ان لايكون احداهما معمولة للاخرى والاخرى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله
يحب المتطهرين معطوف عليه فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وقد نوقش بان الجملة الاولى هنا ليست
عاملة في الثانية وانما العامل شي وقع فيها اللهم الا ان يكون المراد ان لا تكون معمولة لعامل الاخرى بتقدير
مضاف وحذفه لظهور المراد وبان الثانية لا يتعين عطفها على الاولى الخبر لاحتمال ان تكون خبر مبتدا
محذوف والجملة عطفت على المجموع المستانف ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى
والاية مثال لا دليل قيل وفي هذا نظر لانه لو كان التمثيل على الوجه المحتمل لبينوا انه عليه ولم يطلقوا بل
الجواب منع ان المراد ان لا يكون احداهما معمولة للاخرى وفايدة هذا الاعتراض الترغيب فيما امر وا به
والتنفير عما نهوا عنه ولعل ذكر الثواب دون التايب لاستلزام محبة الثواب محبة التايب من غير عكس
ومثلها في توكيد ذلك اي وقوع الاعتراض باكثر من جملة قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا حملته
امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فان قوله تعالى ان اشكر لي ولوالديك بيان
للوصية وما بينهما اعتراض وهو اكثر من جملة وقوله رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس
الذكر كالانثى واني سميتها مريم فيمن قرا بسكون تا وضعت اي في قراءة من قرا على انها حرف تانيث وهم
من عدا ابن عامر وابي بكر عن عاصم ويعقوب وهم قروا وضعت بضم التا على التكلم اذ الجملتان ٧
المصدرتان باني من قولها وما بينهما اعتراض وليس من قولها والمعنى وليس الذكر كالانثى التي وهبت
لها فاللام فيها للعهد ويجوز ان يكون مع ذلك من قولها بمعنى وليس الذكر والانثى سيين فيما نذرت
فاللام للجنس وعلى قراءة ضم التا فهو اعتراض وان كان من كلامها قالته تسلية لنفسها اي ولعل لله
فيه سرا قال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وفي التنظير
لما هنا بانه لو اقعة نظر لان الذي في الاية الثانية اعتراضا بكل منهما بجملة الا انهما اعترضا
لا اعتراض واحد بجملتين وقد اجيب عنه بالتزام ان في الاية الثانية اعتراضا واحدا بجملتين لان
مجموع جملتي وانه لقسم عظيم ولو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وقوله
انه لقران كريم غاية ما هناك ان احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الاخرى ونعته وذلك
لا يخرج المجموع عن كونه اعتراضا واحدا بجملتين ولا يخفى ما فيه وانما الجواب ان الزمخشري
انما قصد التنظير على تعدد جمل الاعتراض مع قطع النظر عن كونه اعتراضا او اعتراضين فتامل
وقد يعترض باكثر من جملتين لقوله تعالى الم تر هي من روية البصرية وضمنت معنى الانتهاء فعديت بالى
الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب حظا يسيرا من علم التوراة لما ان المراد احبار اليهود يشترون
الضلالة يختارونها على الهدى ويستبدلونها به بعد تمكنهم منه او حصوله لهم ويريدون ان
تضلوا السبيل والله اعلم باعدايكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم
ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا وتخصيصا لهم اذ كان اللفظ يعني لفظ الذين عاما
في اليهود والنصارى والمراد اليهود او بيانا لاعدايكم وهو يحتمل اليهود وغيرهم والمعترض به
على هذا التقدير اي تقدير بيان الاعدا جملتان وعلى التقدير الاول اي تقدير بيان الذين ثلاثة والله وهي صو
اعلم باعدايكم وكفى بالله مرتين واما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر هو متعلق الروية ٧
حقيقة وان جعلت بصرية وليستا من الاعتراض اذ المعنى الم تر الى قصة الذين اوتوا وشانهم وان
علقت من بنصيرا مثل ونصرناه من القوم في تعلق من بنصرناه على ان المعنى يحفظكم منهم او بخبر
محذوف اي قوم يحرفون ويميلون الكلم عن مواضعها التي وضعها الله فيها بازالتها عنها واثبات
غيرها او يؤولونها على ما يشتهونه فيميلونها على ما انزل الله فيه ثم ان ذلك المبتدا حذف واقيمت
صفته وهي جملة مقامه كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق فلا اعتراض البتة واجاز الفرا

ض
ان يكون المحذوف موصولا اي من يحرفون فالجملة صلة وقدم ان الزمخشري اجاب في سورة الاعراف الاعراف
بسبع جمل على ما ذكره ابن مالك ومر ايضا ان ابن مالك لم يذكر ذلك على هذا الوجه وانما فهمه المص فيما
مر نازعا فيه وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران
لله اية لنفسي قد طالبت غير منيل من الضرب الثالث من الطويل وقايله عقيل والكفران مصدر كالغفران
ومنيل بضم الميم اسم فاعل من انال اذا اعطى ان اية بتشديد المثناة التحتية وهي مصدرا ويت له اذا
رحمته ورقت له لا ينتصب باويت محذوفا على انه مفعول مطلق لئلا يلزم الاعتراض بجملتين وهما
لا كفران لله واويت اية فانهما جملتان معترضتان بين معمولي وقد قيل عليه ان ظاهر كلامه الاسناد
القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة الى ابي علي اخذ من كلامه هنا وفيه انه ليس فيه ما يقتضي منع
ذلك لجواز ان الباعث في البيت على منعه ما يلزم عليه من تكثير خلاف فانه على خلاف الاصل والحذف
كذلك وهو لا يستلزم المنع مطلقا والحق ان قول ابي علي لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر في المنع منه
وكذلك ابن مالك فما اعترض كما يحكيه المص وقد نوقش ايضا بانه لا يلزم من تقدير مصدر براية
لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون جملة اويت مفعولا ثانيا لاراني وقد طالبت غير منيل
حالا من الفاعل او المفعول الاول قال ابو علي وانما انتصابه باسم لا اي ولا كفران رحمة مني لنفسي فهو مفعول
لاجله ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول بالمعمول وهو اوجب التنوين وهو اي ترك تنوين مثله
قول البغداديين من الكوفيين اجازوا لا طالعا جبلا بفتح طالع ونصب جبلا اجروه في ذلك اي في ترك
التنوين مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب فاعرب بعد ان كان مبنيا وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع
لما اعطيت ولا معطي لما منعت بترك التنوين في اسم لا فيل عليه بل يتخرج على قول البصريين ايضا بجعل
لام لما متعلقة بمثل الاسم خبرا للا محذوفا ان قلنا يتعلق لام التقوية ومانع اسم لا بني معها على الفتح اي
لا مانع مانع لما اعطيت وكذا ما عطف عليه وجوز الحذف في ذكر مثل المحذوف وحسنه دفع التكرار
وان تقديم المعمول من فوله وعلى قولهم يتخرج الحديث تفيد الحصر اي على قول البغداديين دون غيرهم
لكن ينافيه ما ياتي في المثال الثالث من الجهة الثانية من الباب الخامس من ان جماعة علقوا الظروف من لا
عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل
عند البصريين لان الاسم لاح مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعليق بمحذوف فان تخرج الحديث على
وجه جايز عند البصريين واجيب عن هذا الاخير بانه بعد تسليم ان تقديم هذا المعمول لافادة الحصر
لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما ياتي منه وانما يريد تخريجه يفيد تعلق اللام
باسم لا وذلك انما ياتي على قول البغداديين واما على قول البصريين فيجب تنوينه فيران التنوين على راي
البصريين ممتنع لا واجب وقال ابو حيان فذهب الجمهور الى انه معرب وينونه ان كان منصرفا نحو لا طالعا
جبلا وذهب ابن كيسان الى انه يجوز حذف تنوينه ويبني كما يبني الاسم المفرد فتقول لا ضارب زيدا عندك
بفتح ضارب وبقوله قال البغداديون وحملوا عليه الحديث ويظهر من ابن مالك قول ثالث وهو ان المطول
من حيث شبهه بالمضاف يحذف تنوينه ويبقى معربا فتقول لا طالع جبلا كما تقول لا طالع جبل والذي
ذهب اليه الجمهور هو الصواب وما جاء مما يوهم حذف التنوين فهو مؤول ولكن الرواية في الحديث انما
جاءت بغير تنوين فيجب تاويلها على قول البصريين وقد عرفته قيل لعل السر في العدول عن التنوين ارادة
التنصيص على الاستغراق وبه يكون ظاهر الانصار وقولهم انه لا عند العمل نص في الاستغراق ومع التنوين
تكون عاملة يقدح فيه ان بعضهم يخص الاستغراق بحالة بناء الاسم من جهة تضمن من الاستغراقية وعلى تقدير
فلا يتعين في مانع كونه معمول للا لاحتمال النصب بفعل محذوف اي لا نجد ولا نرى والبنا لا لاحتمال معرفة وله

مطلب اعراب لا مانع لما اعطيت

اليه وقد اعترض ابن مالك على قول ابي علي هذا يعني قوله انه لا يعترض باكثر من جملة بقوله تعالى وما
ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فان فيه اعتراضا
بجملتين هما فاسالوا وان كنتم وبتجويز الزمخشري وغيره الاعتراض بسبع جمل في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه
جنتان الى متكئين على فرش بناء على ان متكئين حال من المستتر في من خاف لكونه في معنى الجمع وبنى ان كان نحو انا
اقنا نخبر مبتدا محذوف ونسب انه لم يكن لا يرد على ابي علي لتجويزهم فيه ان يكون منصوبا على المدح ايضا
اذ لا منع الحالة وبقوله زهير لعمري والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن
ام اوفي ولكن ام اوفي لا تبالي البيتان من اول الوافر قالهما زهير بن ابي سلمى حين طلق ام اوفى وبعدهما
فاما اذ نايت فلا تقولي لذي صهر ذلت ولم تذالي اصبت بني منك ونلت مني من اللذات والحلل الغوالي
الخطوب جمع خطب وهو الامر الصعب اي الشدايد اسباب مغيرة للانسان عما يعهد منه والتقالي التباغض
فانطول المعاشرة ودوام الاختلاط مؤد الى ملل المتعاشرين وسامتهما وهو مظنة وقوع البغضا بينهما
وباليت عودت وهو متعد بنفسه كما في البيت وان كان بمعنى اكترثت به المتعدي بالبا ونيطق كمريه
متعديا بالبا وقد وقع في استعمال المص في اول الكتاب حيث مثل لهمزة التسوية نحو ما ابالي اقمت ام قعدت
وقدره بما ابالي بقيامك وقعودك والمظعن بفتح الميم مصدر ميمي بمعنى الظعن اذا سار والمصدر الظعن
باسكان العين وفتحها ونايت بعدت واذلت واذلته بضم الهمزة على البنا للمفعول معناه اهنت قال
في القاموس اهنته ولم احسن القيام عليه والبيت الاخير ناظر الى ان غالب وطر الرجال في النكاح طلب
النسل ووطر النسا نيل المستلذات اي انى حصلت على الغرض منك وحصلت على الغرض مني فلم تقع المفارقة
ولما كان الاعتراض باكثر من جملة في قول زهير ظاهر التحتم وقوع قوله لقد باليت جوابا القسم المتقدم وبينهما
اسميتان لا محل لها من الاعراب سكت عن المناقشة فيه واما الاية فقال وقد يجاب عن الاية بان جملة الامر
معنى جملة فاسئلوا دليل الجواب عند الاكثرين لامتناع تقدم الجواب عند الاكثرين لامتناع تقدم الجواب ونفسه
عند قوم فهي في جملة الشرط كالجملة الواحدة فلم يكن اعتراض باكثر من جملة واحدة وبانه يجب ان يقدر للبا
متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات قيل عليه كيف يجب ذلك والمقام يحتمل وجوها من التقدير فقد
قال الزمخشري اما ان يتعلق بما ارسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا اي ما ارسلنا الا رجالا بالبينات
كقولك ما ضربت الا زيدا بالصوت او رجالا صفة له اي رجالا ملتبسين بالايات او وما ارسلنا مقدرا كانما
قيل بم ارسلوا فقيل بالبينات او بلا يعلمون على ان الشرط للتبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت فاعطني
حقي وهو وان ابطل بعض هذه المحتملات فاحتمال البعض الاخر فايت وجوب التعليق بمحذوف منتف
لانه لا يستثنى باداة واحدة شيان كان عليه ان يقول باداة واحدة من غير عطف فان نحو ما قام الا زيد
وعمرو جائز اتفاقا وانما الخلاف حيث لا عطف والاكثر على المنع ومنهم ابن مالك وجوزه جماعة منهم
الزمخشري ومشى عليه في هذه الاية وفي قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فقال ان المستثنى الظرف والحال
معا فان الحصر في كل منهما مقصودا اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حالة من الاحوال الا في هذا الوقت على
هذه الحالة واجيب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان صورة لم يستثن فيها باداة واحدة شيان وانما استثنى
شي واحد اتبع بالعطف عليه اخر ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان ما بعد الا مستثنى نحو ما قام الا
زيد افاضل قيل يلزم على ان اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا
وهو ممتنع بتصريح المص نقلا عن الاخفش وارتضاه وسياتي وجوابه ان ذلك حيث الصفة و
مركوزها الاصل كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا كريم بالجر فيمتنع واما اذا
زحزحت عن مركوزها الاصل فلا لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف

فكان

فكان لا الفصل في التحقيق نظرا الى الاصل والصفة في مثال المص كذلك لان محلها اللصوق باحد
الموصوف وانما عرض الفصل الغرض فلم يكترث به ونوقش بان هذا الفصل العارض لغرض ان كان هو
الفصل بالا فينبغي ان لا يمنع التفريغ في النعت وحده ايضا لتحققه به ثمة وان كان بالمستثنى فقدم
الاكتراث بهذا المعارض انما يودي الى لصوقها بالا لا الى لصوقها بالموصوف فينبغي تتبع كلام الصور — بين
ولعل ما ذكره المص مذهب لغير الاخفش وما يقال من ان البدل في غير الموجب حيث المستثنى منه
مذكور هو الراجح فالمختار في مثال المص فيما بعد الا الرفع فيما ماله عدل فيه الى النصب فجوابه ان المستثنى
منه في المثال ليس مجرد احد بل هو احد بالنظر الى صفته فالمستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى
فكان النصب متحتما مسئلة كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية لا سيما اذا قرنت الحالية الواو فقد يتوهم
انها واو الحال وان الجملة حالية ويتميز منها امور احدها ان تكون غير خبرية فان الحالية لا تكون الا خبرية
كالامر في ولا تومنوا الا لمن تبع دينكم اي لا تقروا عن تصديق قلب الا لاهل دينكم او لا تظهروا ايمانكم
وجه النهار الا لمن كان على دينكم فان رجوعهم ارجى لهم قل ان الهدى هدى الله يهدي من يشا الى الايمان
ويثبته عليه ان يوتى احد مثل ما اوتيتم متعلق بتومنوا على ان التقدير بان يوتى وان المعنى ولا تظهروا
تصديقكم بان احدا يوتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم عند الله يوم القيمة بالحق
فيغلبونكم فيه اشارة الى ان او يحاجونكم عطف على يوتى وقد رد على لفظ الاحد تارة فافرد ضميره من يوتى
ومعناه اخرى فجمع من يحاجونكم فان احدا الواقع في سياق النفي في معنى الجمع وانما اتى بالواو في تفسيره هذا
بدلا عن او لان لا الناهية اذا دخلت على متعاطفين باو عم النهي كلا منهما لان امتناع احد الامرين منها لا يتصور
الا بامتناعهما الا لاهل دينكم واشياعكم دون المسلمين والمشركين لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف
المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام وما بين ولا تومنوا
المتعلق وان يوتوا المتعلق اعتراض يدل على ان كيدهم لا يجدي بطائل والى هذا اشار بقوله ومعنى
الاعتراض ح ان الهدى بيد الله فاذا قدره للعبد لم يضره مكركم وقد جوز ايضا ان يكون ان يوتى خبرا عن — حضوا
عن ان الهدى بدل من اسم ان وعلى هذا بمعنى حتى وان مضمرة بعدها اي حتى يحاجوكم عند ربكم فيه
حجتكم لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحد عليه ليس بمعنى الجمع لوقوعه ح في سياق الاثبات وان
يكون منصوبا بفعل مضمر اي قل ان الهدى هدى الله فلا تنكروا ان يوتى احد والاية محتملة
لغير ذلك وهو ان يكون الكلام عند الا استثنا ويكون الوقف عليه تاما والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب — تم
الذي توقعونه وجه النهار اي في اوله وتنقضونه اخره الا لمن كان منكم ثم اسلم فمعنى من تبع دينكم من
كان تابعا له وذلك ان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم بعد الاسلام كان عندهم اقرب وارجى و
على هذا فان يوتى من كلام الله بخلافه على ما تقدم من كلامهم حكاه عنهم وهو متعلق بمحذوف موخر اي
لكراهية ان يوتى احد دبرتم هذا الكيد انما قدره موخرا للافادة الاهتمام والحصر ولم يعتبرها قاضي المفسرين
فقال متعلق بمحذوف اي دبرتم ذلك وقلتم لان يوتى احد والمعنى ان الحسد حملكم على ذلك ويحاجوكم
معطوف على يوتى وان التنويع وهذا الوجه ارجح من الثاني لوجهين احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير ان
يوتى بهمزتين على الاستفهام ومعناه الانكار التوبيخي اي لكراهة ان يوتى قلتم ذلك ودبرتموه والثاني
ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة انفا قيل عليه ان المدعي
اولا ان الوجهين صحيحان وان ثانيهما ارجح لكن مقتضى هذا التعليل بطلان الاول لاشتماله على المحذور
المذكور ونوقش بان المصنف يدع صحة الوجهين ولم يتعرض لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لابتنائه في
اشتمال الاول على محذور او مكروه ليس في الثاني والحق ان دعوى ارجحية الثاني على الاول يستلزم

رجحانه في نفسه فكيف لا يستلزم الصحة ويتجه الاعتراض نعم قد يقال ان ترجيح الثاني على الاول
ليس بالنسبة الى من يمنع العمل المذكور الا فيما استثني لان الاول بهذه النسبة ليس بصحيح عنده
بل بالنسبة الى من يجيزه والحاصل ان الثاني ارجح من الاول لخلوه عما قيل انه ممتنع دون الاول وكالاولى
في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجماني وقوله ان سليمى والله يكلاوها ضنت
بشي ما كان يرزاها وكالقسمية في قوله واني واسطار كان حقه ان يقول البيتين لان الجزء الثاني
من الجزئين المعترض بينهما في البيت الثاني فقد مضى النص على ان قوله اني واسطار سطرن سطرا
لقايل يا نصر نصرا نصرا بيتان من مشطور السريع ومكشوفه لا بيت واحد من تام الرجز كما يتوهم
وقد ناقش الشارح في ذلك الا انه قال وكان ينبغي ان يقول البيتين ليشير الى الجملتين اللتين اعترضت
بينهما الجملة القسمية فوهم لان الاعتراض ههنا بين مفرد بينهما اسم ان وخبرها لا بين جملتين وقد تقدم
الكلام منا على هذه الابيات وكالتنزيهية اي وكالجملة التي افادت انشاء التنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله
البنات فان خزاعة وكنانة كانت تقول الملايكة بنات الله سبحانه تنزيه له من قولهم هذا وتعجب منه
ولهم ما يشتهون يعني البنين كما مثل بعضهم وكالاستفهامية في قوله فاستغفروا لذنوبهم ومن
يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فاما الاية الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا
مقدما وما مبتدا مؤخرا والواو للاستيناف لا عاطفة جملة على جملة وان كانت الثانية اسمية
والاولى فعلية وقدر الكلام المستانف تهديدا اي واردا على معنى التهديد كقولك لعبدك المخالف لك
عندي ما تختار تريد بذلك ايعاده او التهكم به على ان الكلام تهديد كقولك لعبدك اصنع ما شيت تهديدا
له على المخالفة بل اذا قدر لهم معطوفا على الله وما معطوفه على البنات اي بل انما تدل والدليل فيها
اذا قدر فالظرف متعلق بمحذوف وذلك ممتنع في الظاهر اي في ظاهر الحال اذ لا يتعدى الضمير المتصل
الا الضمير المتصل الى ضميره المنفصل الا في باب ظن وفي فقد وعدم اي لا يجوز ان يكون ضمير الرفع
والنصب بشي واحد الا فيما ذكر نحو فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم البا وهو ابن كثير وابو عمرو وكان عليه
ان يقول وقرا بيا الغيبة اي فلا يحسبون انفسهم احترازا عن ضم الموحدة وقرا بالمثناة الفوقية
على انه خطاب للمومنين فان هذه القراة ليست من تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المنفصل
فكانه اغفل ذلك لان مراده فيمن ضم البا من السبعة وهذه ليست منها ونحو ان راه استغنى ولا يجوز
مثل زيد ضربه تريد ضرب نفسه لانه ليس واحدا مما ذكر فانما يصح في الاية العطف المذكور اذا قدر
ان الاصل ولا نفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف مستغنى عنه فالفا من قوله فانما يصح فصيحة
وثم شرط مقدر اي اذا تقرر ذلك فانه يصح الخ ومن العجب ان الفرا والزمخشري والحوفي قدروا
العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به لكن المفهوم من كلام قاضي العسكر
ان هذا العطف من غير تقدير وان افضى الى ان يكون ضمير الفاعل والمفعول لشي واحد لا يبعد تجويزه
في المعطوف واما الثانية فنص هو اي ابن مالك وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي بقرينة وقوع
الاستثنا بعده فالجملة خبرية وان كانت في صورة الاستفهامية وقد فهم بما اوردته من ان المعترضة
تقع طلبية لان الحالية لا تكون الا خبرية ولذا كان وقوع المعترضة طلبية مميزا لها عن الحالية قيل عليه
من اين فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحال لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا
اعم من كونها لا تقع الا خبرية ولا دلالة للاعم على الاخص باحدى الدلالات الثلاث ولك ان تقول
اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست خبرية فانه صدر المسيلة بان المعترضة تتميز على الحالية بكونها
غير خبرية فدل على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وتشترك معها فيها وذلك مستلزم لكون الحالية

لاتكون الا خبرية وذلك اي كون الحالية لا تكون الا خبرية امر ثابت بالاجماع وجهه الحوبثي بان الحال وان
كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم جزيي لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع القيد والانشاء
لا خارج له وانما يحصل باللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيدية ولذا لم يقع شرطا ولا صفة الا
شاذا نعم من جوز وقوع الانشا خبرا وصفة بالتاويل لزمه ان يجوز حاليته به في حواشي المطول للسيد المحققين
بالتصريح بان الانشايية لا تقع حالا الا غير موولة بالقول كما في جذب الليالي ابطي او اسرعي قال والتحقيق
ان الحال ثمة هو القول المقدر والجملة الانشايية معموله فلا تكون حالا وما هنالك تجويز كونه معمولا للحال
واما قول بعضهم هو امين الدين المحلي العروضي في قول القايل اطلب ولا تضجر من مطلب مصدر بيت من
ثاني السريع تمامه فافة الطالب ان يضجرا وبعده اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصما قد اثرا
ان الواو للحال وان لا ناهية فخطا لما عرفت من وجوب كون الحالية خبرية وكون لا الناهية مستلزم انشايية
الجملة وانما هي عاطفة تعطف اما مفردا مصدرا ينسبك من ان والفعل على ان الاصل وان لا تضجر على
مصدر متوهم متصيد من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول اي على
انه عطف مفرد على مفرد ففتحة تضجر اعراب لانها اثر الناصب المقدر ولا نافية والعطف هنا مثله
في قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب اي ليكن منك اتيان وعدم جفوة مني وقوله فقلت ادعي وادعوان
اندى لصوت ان ينادي داعيان هو من الضرب الاول من الوافر واختلف في قايله فقال ابن يعيش هو الحطيه
وقال السخاوي الاعشى وقال بعضهم ربيعة بن جشم وقال الزمخشري وابن بري دثار بن سنان النمري وكذا
يقول ادعي لحليلته وادعو منصوب بان مضمرة وبعد واو الجمع في جواب الامر اي ليكن منك دعا
ومني دعا والنصب متعين لان غرضه الاجتماع على الندا ابدليل ان ينادي داعيان واندى افعل تفضيل
من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا كذا في الصحاح ولصوت
بكسر اللام وان ينادي بكسر الدال ونصب اخر مخرانه وعلى الثاني اي على انه عطف جملة على جملة فالتحريك
فتحة بناء للتركيب والاصل ولا يضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة وبقيت الفتحة قبلها
دليلا عليها ولا ناهية والعطف فيه عطف جملة نهي على جملة امر مثل قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا
به شيا وحاصله ان لا ان كانت نافية فعطف مصدر منسبك على مصدر متوهم وان كانت ناهية
فعطف جملة على اخرى الثاني ان مميزات الاعتراضية عن الحالية انه يجوز تصديرها اي المعترضة
بدليل استقبال بخلاف الحالية قال المولى سعد الدين في مطوله يشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها
عن حرف استقبال لان هذه الحال والحال المقابل للاستقبال وان تنافيا حقيقة لان يركب من جار زيد
يركب حال بهذا المعنى وغير حال بالمعنى المقابل لانه ليس واقعا في زمان التكلم الا انهم استبشعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة قال سيد المحققين وهذا
التوجيه يعني كونه ماخوذا من كلام الرضي مستبشع في نفسه جيدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن
بصدده لا يجامع كلا من الازمنة الثلاثة سواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر الا في اطلاق
اللفظ على كل منهما بطريق الاشتراك اللفظي وهو لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال كما لا يخفى والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا بما له اختصاص باحد الازمنة الثلاثة
كان استقبالها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ما هي قيد له لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معانيها
الحقيقية ومع يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدر
بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها كالتنفيس في قوله وسوف اخال ادري هو بعض بيت
تقدم الكلام عليه مستوفى وتمامه وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء

واما قول الحوفي واني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة اي جملة سيهدين حالية فمردود بما عرفت من عدم
جواز اقتران الحالية بسين الاستقبال وكلن فان ادوات النصب كلها تخلص المضارع الى الاستقبال
في ولن تفعلوا وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال
ان لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اني اخاف ان
عصيت ربي عذاب يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها
قال الامام المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان شاء يعط فان اردت
صحة ذلك فاجعل الشرط به خبرا عن الحال له كقولك جاء زيد وهو ان يسال يعط ويكون الجملة
الاسمية هي الحال قال في المطول وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد
يرتبط بشي قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا
العدم استغنائه عن الخبر ينصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك النعت لما
بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي كانهما شي واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع
عن صاحبها وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال جواب سوال مقدر
تقديره ان يقال لم يجب تجرد الجملة الحالية في هذا المثال عن كلمة الشرط فاجاب بانه انما جاز ذلك
لان معنى الشرط غير مراد منه ان تجردها ههنا عن معناها وصيرورة المعنى لاضربنه كائنا على كل
حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشي وعدمه لشي واحد لما انه يودي الى المحال ضرورة ان الشرط
يجب تحققه مع المشروط فهذا تعليل للتعليل ولك جعل اللام في قوله لان المعنى الى اخره بمعنى مع
ويكون قوله اذ لا يصح الخ تعليلا لما يفهم من الكلام من تجرد كلمة الشرط عن معناها ومن ههنا ساغ
للزمخشري في قوله تعالى كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث جعل الجملة الشرطية حالا لما ان
معنى الشرط غير مراد فكانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم الدلالة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك
احسن الى زيد وان اساء فتجعل وان اساء حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط ههنا عنها وهي
التي يسمونها بان الوصلية والمتصلة والثالث من المميزات انه يجوز اقترانها اي اقتران المعترضة
بالفاء ولا يجوز في الحالية كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا وهو من الضرب
الثاني من السريع الا ان عروضه وحذف بالخبن ان كانت الرواية بتشديد الدال من قدره الله
تقديرا او من الضرب الرابع منه ولا زحاف في العروض لانها كضربها ان كانت بالتخفيف ولم يسم
قائله ووجه كون هذه الجملة المصدرة بالفاء اعتراضية مفيدة للتاكيد ان الاخبار بان علم
المرء ينفعه فيه باعث وتقوية على امتثال المرء في قوله واعلم وان بالفتح والتخفيف المخففة من
الثقيلة واسمها محذوف ضمير شان لا ضمير المامور لعدم ما يدخل الخبر والمراد ان المقدر او المقدر كائن
قطعا وان تاخر الى حين وفيه تسلية للنفس وتسهيل للامور الشاقة والجملة فاسد اولى بها في قوله
لابن مالك وغيره وكذا مضى قريبا وما فيه والجملة فباي الاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فاذا
انشقت السماء فكانت وردة كالدهان اعني جملة الشرط وما عطف عليها بالفاء وبين الجواب
وهو فيومئذ لا يسال والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان اي خيرات فخففت
لان خيرا الذي بمعنى اخير لا يجمع وبين صفتها اي صفة كل منهما وهي مدهامتان في الاولى اي خضراوان
يضربان الى السواد من شدة الخضرة حور مقصورات في الخيام في الثانية اي قصرت في خدورهن و
حبسن فيها يقال امراة قصيرة وقصورة ومقصورة اي مخدرة او مقصورات الطرف على ازواجهن
لا ينظرن الى غيرهم وكلتا الجملتين تقدير مبتدا هو هما في الاولى وهن في الثانية فالمذكور خبره

فتكون الجملة اما صفة ايضا ولا اعتراض على حالة واما مستانفة فلا اعتراض الرابع في المميزات انه يجوز
اقترانها اي المعترضة بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت مرادفا لاسم الفاعل لفظا ومعنى فوجب
ربطه بصاحبه وربط اسم الفاعل وهو بالضمير فقط واما نحو قمت واصك وجهه فقد قيل التقدير
وانا اصك فالجملة اسمية او الواو للعطف دون الحال والمضارع بمعنى الماضي على الحكاية كقول المتنبي
يا حاديي عيسها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها
البيتان من قصيدة من اول المنسرح والحاديان بالحاء المهملة تثنية حاد اسم فاعل من حدا يحدو اي الذي
حدوا وحداء ساق الابل وغنى لها ويقال للشمال الحدو لانها تحدو السحاب وتسوقه والعيس بالكسر
الابل التي تحمل الميرة وازودها على البناء للمجهول اي ازود منها قوله افقدها بكسر القاف على اضمار
ان لان قبله ويصح الا ايضا فان الى الجمل الا انه لما حذف الناصب لفظا ارتفع الفعل على حد الا ايهذا
الزاجري احضر الوغى وقوله اقل يروى بالرفع والنصب على ان لا للنفي المفرد والجنس تنبيه
للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين فان منهم من يقول هو ان يوتى
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى رفع الابهام
ومنهم من يقول هو ان يوتى في اثناء كلام او في اخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة
او اكثر ولا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت لرفع الابهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يوتى
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما وليس المراد الكلام المسند اليه
والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه والزمخشري يستعمل بعضها اي بعض تلك الاصطلاحات
البيانية وان كان من اعباد النحاة كقوله في ونحن له مسلمون بجواز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله
لاشتمالها على ضميرها اي ضمير فاعل نعبد ومفعوله وان تكون معطوفة على نعبد وان تختلفا اسمية
وفعلية لما ان القصد الى تشريك الثانية في حكم مع وجود الجامع الذي هو الاتحاد في المسند اليه والتناسب
في المسند فيهما ولم يذكر قاضي المفسرين هذا الاحتمال وان تكون اعتراضية موكدة اي ومن حالنا انا
له مخلصون التوحيد مذعنون ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم يعني البيان كابي حيان توهما
منه ان الاعتراض لا ما يقوله النحوي ويسميه اعتراضنا وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين ومن فوائد
الجليلين ان الاصطلاح لا يدفع باصطلاح اخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب التفسيرية
وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه يجوز في لفظ ما اتصل به الضمير ان يكون بالمثناة الفوقية وان
يكون بالمثناة التحتية وقد اورد على هذا التعريف انه غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في نحو اسرت
الى زيد النجوى وهي ما اسررا والاحسان الا الاحسان فانها فضلة كاشفة لحقيقة ما يليه من النجوى فيلزم
ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل واجيب بانه بعد تسليم ان مثل هذه الجملة حال مراد المصنف
بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وقد ترد هذه الجملة لان لها محلا منه وذلك انه قال عند الثامن
من مواضع المفسرة انه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة لضمير الشان وعن المفسرة
في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل وليس بشي اذ لا يعهد في كلامهم اطلاق الفضلة الا على ما
ليس بعمدة مع قطع النظر عن اعتبار المحل ولا اعتبار نعم قد يقال انه لما كان بصدد تعداد الجمل التي
لا محل لها من الاعراب كان هذا الوصف معتبرا قيدا في التعريف فلا يصدق على ما كان فضلة ذات محل
منه وسانذكر لها امثلة توضحها احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى كاشفة عن حقيقتها وهل هنا للنفي اي للاستفهام الابطالي الذي هو بمعنى النفي وذلك

لاجل الاستثناء المفرغ لان كونها تفسيرية اوجب ذلك وسيصرح به ويجوز ان يكون بدلا منها اي من النجوى
ان قلنا ان ما فيه معنى القول وهو اسروا لان الاسرار قول في خفاء ان قلنا يعمل في الجمل كما يعمل فيها صريحه وهو
قول الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام
عليكم اي قائلين ذلك فجملة الاستفهام عليها في محل نصب وقال ابو حيان قوله هل هذا الا بشر مثلكم
افتاتون السحر هاتان الجملتان الاستفهاميتان الظاهر انهما متعلقتان بقوله واسروا النجوى لانه في معنى
القول الخفي فهما في موضع نصب على المفعول بالنجوى وقال الزمخشري هذا الكلام كله في محل النصب بدلا
من النجوى اي واسروا هذا الحديث ويجوز ان يتعلق بقالوا مضمرا والنجوى اسم من التناجي وهو لا يكون
الا خفية فمعنى اسرار النجوى المبالغة في اخفائها وجعلوها بحيث لا يفطن لتناجيهم ولا يعلم انهم
متناجون الثاني ان مثل عيسى اي ان شانه وصفته عند الله اي عند من يعلم حقيقة امره وكيف هو كمثل ادم
خلقه من تراب بيان لاصل نشاة ادم اي صوره شكلا من تراب ثم قال له كن فيكون اي كن بشرا سويا ذا
روح وعقل فهو يكون كذلك وهذه كناية عن سرعة الايجاد على وفق المراد نزل قابلية الشي لما اراد الله منه
منزلة الموجود المامور القابل الامتثال الامر فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
لفظ الجملة اي جملة خلقه من تراب وما عطف عليه من كونه قدر جسدا من طين ثم كونه بل باعتبار المعنى
اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين قيل عليه ان خلقه وما
بعده اذا جعل تفسيرا للمثل كان تفسيرا له باعتبار المعنى ففي تفسير قاضي المفسرين انه جملة مفسرة للتمثيل
مبينة لما له الشبه وهو انه خلق بلا اب كما خلق ادم من التراب بلا اب وام شبه حاله بما هو اغرب افحاما
للخصم وقطعا لمواد الشبه والمعنى خلق قالبه من التراب ثم قال له كن اي انشاه بشرا كقوله ثم انشاناه خلقا
اخر وقدر تكوينه من التراب ثم كونه ويجوز ان يكون ثم للتراخي الخبر لا المخبر وكان المص اراد نقل كلام الكشاف
فلم يوف بمقصوده ولفظه لفظة خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم اي خلق ادم من
تراب ولم يكن لاب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد
ادم بغير اب وام قلت هو مثيله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه
به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجدانا خارجا عن العادة المستمرة وهما
في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب
ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته انتهى وكان المص لما راى الزمخشري جعلها تفسير وجه الشبه لا للمشبه به
احتاج الى ان قال ان وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير ادم جسدا
من طين ثم تكوينه فانه ليس مشتركا بين ادم وعيسى وانما وجه الشبه المشترك بينهما ما يعطيه معنى
الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين فلم يهتد الى ان المراد من التقدير والتكوين المذكورين
من خلقه بلا ابوين فتدبر والثالث هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله باموالكم وانفسكم فجملة تؤمنون ومتعلقها وما عطف عليها تفسير للتجارة وقيل مستانفة
معناها الطلب اي امنوا هو ما عليه صاحب الكشاف وقاضي المفسرين وهذا الاستيناف بياني كانه لما قال
هل ادلكم على تجارة قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وكونه خبرا بمعنى الامر منقول عن المبرد ويدل عليه قراءة
عبد الله بن مسعود امنوا وجاهدوا وانما جي بها على لفظ الخبر للايذان بوجوب الامتثال وكانه امتثل
فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وقال القاضي ايذانا بان ذلك مما لا يترك ونظيره قول الداعي غفر
الله ويغفر الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجا كانها كانت ووجدت وانما حمل المعنى على الطلب بدليل يغفر
بالجزم في جوابه كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل يثب بجزم الجواب حيث

لا

لاجابة دليل على التقدير المذكور واما قراءة زيد بن علي بالتاء وحذف النون من تؤمنون وتجاهدون
على اضمار لام الامر وعلى الاول وهو قول الفرا فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة
منزلة المسبب وهو الامتثال لجواب عن استشكال الزجاج قول الفرا فانه قال وقد غلط بعض النحويين
في قوله تعالى يغفر لكم جواب هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم على ما ينفعهم غفر لهم وتلخيص الجواب انه هذا
من باب اقامة السبب اعني الدلالة مقام المسبب اعني الامتثال وان المعنى هل تمتثلون ما ادلكم عليه
من الايمان والجهاد فانكم ان تمتثلوا يغفر لكم وقول صاحب الانتصاف انه هذا الثاني بل لا يحتاج اليه
فانه يلتحق بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وامثاله وقد تقدم الكلام فيه وان المؤمن
الراسخ في الايمان لما كان مظنة لحصول الايمان والامتثال كالمحقق فيه ذلك لا يخلو عن تامل فتامل
الرابع ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء والضراء وزلزلوا فجملة مستهم الباساء والضراء
وما عطف عليها تفسير للمثل وفي الكشاف انها بيان للمثل على الاستيناف فانه قال مثل الذين قبلهم
خلوا حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استيناف فكان قائلا قال كيف كان ذلك المثل
فقيل مستهم الباساء وانما فسر المثل بما قال لما تقرر من ان لفظه مستعار للحال والقصة العجيبة الشان
قال التفتازاني ولا يخفى ان يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا تفسير ففي الكلام حذف فاراد ان معنى ياتكم يصيبكم
وان المص مثل حالة الماضين لا نفسها فلا تقدير مثل وجوز ابو البقا كونها حالية على اضمار قد والحال
لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا فان الحال انما ياتي من المضاف اليه اذا كان المضاف عاملا في الحال
نحو يعجبني ضرب اللص مكتوفا او كان جزءا من المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
او كالجزء منه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وليس المثل الواقع مضافا هنا واحدا مما ذكر فيمتنع الحالية
فان قيل اليس الزمخشري جعل الشرطية من قوله فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث حالا من الكلب تنزيلا
لحال الشي منزلة جزئه فهلا يستقيم مثله قلنا اشتراط كون المضاف جزءا او كالجزء انما هو ليصح حذفه
واقامة المضاف اليه مقامه فكان الحال واقعة من غير مضاف اليه وما ذكره الزمخشري من هذا القبيل
اذ لو قيل فمثله كالكلب لحسن ولا يحسن ذلك في الاية فتامل نعم في التعليق ان الحالية متجهة من الضمير
في خلوا الخامس حتى اذا جاوك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا ظرفية غير شرطية فجملة القول
تفسير ليجادلونك تفسير جملة لجملة والا اي ان قدرتها شرطية فهي جواب اذا اذ لا بد للشرط من جواب
وعليها فيجادلونك حال من فاعل جاوك تنبيه المفسرة ثلاثة اقسام وفي التحقيق هي قسمان مجردة من حرف
التفسير غير مقرونة به كما في الامثلة السابقة ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب
وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقد تقدم الكلام عليه في بحث اي وسياتي انشاده قريبا ايضا ومقرونة بان
التفسيرية نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم يقدر الباء قبل ان فان
قدرت كانت مصدرية لا تفسيرية لوجوب كون مدخولها مفردا السادس ثم بدا لهم اي ظهر للعزيز واهله
من بعد ما راوا الايات اي الشواهد الدالة على براءة يوسف عليه السلام ونزاهته من شهادة الصبي
وقد القميص وقطع النساء ايديهن واستعصامه عنهن ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا وهو فاعله
الراجع الى البدا المفهوم منه اذ كل فعل دال على حدثه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر بشهادة اللام والنون
المشددة وان المفسر مجموع الجملتين يعني جملة القسم وجوابه ولا يمنع من ذلك اي كون المجموع تفسيرا كون
القسم انشاء لان المفسر هنا حقيقة انما هو المعنى المتحصل من الجواب قيل هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان
التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو يقتضي ان لا يكون
للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان المجموع هو المفسر واما قول من قال في معرض الجواب عنه

ليسجننه فجملة صح

ان العمدة من الكلام القسمي هو الجواب والقسم تاكيد له فلذا قال المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فانا يليق
بان يكون التحقيق ان المفسر هو الجواب لا انه المجموع كما لا يخفى والحاصل ان جواب القسم لعدم استقلاله بدون
القسم لا يحكم عليه وحده بانه المفسر وان كانت المفسرة باعتبار ما يحصل منه وهو خبري فلا يلزم التفسير
بالانشا وذلك المعنى المتحصل من الجواب هو سجنه عليه السلام فهذا هو البدء والرأي الذي بدا لهم ثم اعلم انه
لا يمتنع كون الجمل الانشائية مفسرة بنفسها بدون ان يتوسط بينها وبين المفسر حرف تفسير كما قد يتوهم
من دعوى ان القسم انشائي فلا يقع مفسرا بل يجوز ان تكون المفسرة انشائية ويقع ذلك في موضعين
احدهما ان تكون الجملة المفسرة بصيغة اسم المفعول انشاء ايضا فيفسر الانشاء بمثله نحو احسن
الى زيد اعطه الف دينار فان الاحسان مجمل وقد فسر باعطاء الالف والثاني بان يكون المفسر بالفتح
مفردا عن جملة فيفسر بجملة انشائية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فان التناجي يقتضي كلاما قطعا
وهو مبهم فيفسر بقوله هل هذا الا بشر مثلكم قيل عليه ان قوله هذا لا يتعين ان يكون جملة مفسرة
للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذي هو
النجوى ولا يرد ان هذا المحل ليس مما تقع الجملة فيه مفعولا اذ المراد بها هنا لفظها فهي في حكم
المفرد فكانه قيل واسروا هذا الحديث وقد تقدم ان المص قد جوز في هذه الجملة بعد القول بانها
مفسرة ان تكون بدلا من المفعول به وان تكون معمولا لقول محذوف ولم يدع المعين للتفسير
وقصارى ما ذكر هنا انها مثال لتفسير المفرد المودي عن الجملة بها والتمثيل لا يستلزم التعيين
وقد قيل لا حاجة الى الجواب بان الجملة مراد بها لفظها لانها على تقدير البدلية ليست مفعولا
به وانما هي تابعة للمفعول به ويغتفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل
ويؤيده قولهم رب شاة وسخلتها لكن قد يقال في المبدل منه في حكم الطرح فيتسلط العامل على
البدل وان كان من التوابع اقوى من تسلطه على بقية التوابع فلا يعمل في الشيء استقلالا لا يعمل فيه
بدلا وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام في هل هذا الا بشر مثلكم يراد به النفي تفسير لما اقتضاه المعنى
واوجبته الصناعة بكسر الصاد وهي الاصطلاح وما قيل من ان الصناعة بالفتح تستعمل في المحسوسات
تستعمل في المعاني رده شيخنا في حواشي شرح التفتازاني على التصريف الزنجاني بان الفتح
لم يثبت وهي في اللغة الحرفة اي ما اكتسب بدوام التردد والمباشرة قال في القاموس الصناعة
ككتابة حرفة الصانع وعمله الصنعة وفي الاصطلاح كلام متعارف بين طائفة مخصوصة وهذا القول
مصنف جواب عما يرد على ذلك المفهوم من قوله والثاني الخ اذ مقتضاه كون هل هذا الا بشر مثلكم مفسرة
مع كونها انشاء وتقرير السوال انه قد مضى منه قريبا ان الاستفهام فيها بمعنى النفي وان الجملة خبرية وجزم
اولا في بحث هل انه يراد بالاستفهام بها النفي ولذا دخلت الا على الخبر بعدها وزيدت فيه الباء وصح
العطف في نحو قوله ❊وان شفائي عبرة مهراقة❊ وهل عند رسم دارس من معول❊ وذلك يعارض هذا
وتقرير الجواب ان ما قلنا انفا انما هو لامر اقتضاه المعنى واوجبته صناعة النحو لاجل الاستثناء المفرغ
فانه لا يكون الا بعد النفي لان التفسير اوجب ذلك فهذه الجملة خبرية بحسب المعنى وعليه مدار الاستثناء
وما ذكر معه وانشائية بحسب اللفظ وعليه مدار التفسير ونحو بلغني عن زيد كلام اسم لا فعلن كذا ويجوز
فيه جعل جملة القسم وجوابه بدلا من كلام الفاعل بتقدير ارادة اللفظ فيكون كالمفرد والمعنى بلغني
هذا اللفظ وهو كذا ولا يخفى انه هذا ليس من باب الحكاية في شيء ليقال ان البصريين يابون حكاية
الجمل بما ليس فيه احرف القول وان اجازه الكوفيون فيجاب بان تقدير قول مضاف الى الجملة يمكن ثم حذف
واقيمت مقامه والاصل بلغني عن زيد قول والله لافعلن ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا فانه

مطلب في تعريف الصناعة

افعال القلوب يقال بدا له في هذا الامر بدا اي نشا له فيه راي لان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب
بما يجاب به القسم قال ❊ولقد علمت لتاتين منيتي❊ هو صدر بيت من اول الكامل وتمامه ❊ان المنية لا تطيش
سهامها❊ ويروى ان المنية بلفظ الجمع قال المص في شواهده هذا البيت نسب الى لبيد ولم اجده في ديوانه
ونقضه الجلال بانه في معلقة لبيد على هذا الروي والوزن فلعله منها في بعض الروايات وعلمت محتملة
لوجهين احدهما ان تكون معلقة واللام جواب قسم مقدر وجملة القسم والجواب في موضع نصب
بالفعل المعلق والثاني ان تكون اجريت لافادتها التحقيق الشي وتوكيده مجرى القسم فيخرج عن
طلب المفعولين ويتلقى بما يتلقى به القسم وعلى هذا فلا قسم مقدر والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب
لها القسم كذا في شواهد المص وفي الشرح اختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم
فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا ان القسم لا يعمل في جوابه واما ما زعم ابن خروف من ان علم لا يستعمل
في القسم الا مع اسم الله كما فسد بهذا البيت وطاش السهم اذا عدل عن الرمية يعني في القسم ان سهم المنية
لا يخطئ من حضر اجله قال تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستقدمون ساعة ولا يستاخرون وقال الكوفيون الجملة
فاعل اي ليسجننه فاعل بدا على رايهم في تجويز وقوع الفاعل جملة ثم قال هشام وثعلب وجماعة منهم يجوز
ذلك مطلقا في كل جملة نحو يعجبني تقوم وهنا تحقيق للشارح ملخصه انه لا نزاع للحذاق في انه من خصائص الاسم
كونه مسندا اليه فيحمل تجويزهم وقوع الجملة فاعلا على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند
اليه فمعنى يعجبني تقوم زيد يعجبني قيام زيد فلم يكن المسند اليه الا اسما غاية ما هنا ان التاويل وقع
بدون حرف مصدري وهذا كما قالوا في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم من ان الجملة مضاف اليه مع
ان الاضافة كالاسناد اليه من خصائص الاسم والجملة هنا مؤولة بمفرد من دون سابك قال ولا بدع في هذا
لانه وجد مطردا في الاضافة في باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي نحو
لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فهشام وثعلب ومن قال بقولهما
الحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب والبصريون منعوا منه وقال الفراء وجماعة جائز مشروط
بامرين بكون المسند اليها اي يكون الفعل المسند الى الجملة قلبيا اي فعلا من افعال القلوب وباقترانها
باداة معلقة لذلك الفعل عن العمل نحو ظهر لي هل اقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان اداة التعليق
بانه تكون مانعة من وقوع الجملة فاعلا بالفعل اشبه من ان يكون مجوزة له فان من شانها كف العامل
عن العمل ولو لفظا فكيف يغير شرط في عمله وكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء معنى الفاعل ولقائل ان
يقول كيف يعقل معنى التعليق في المعمول اذا كان جملة والجملة لا تتاتى في ظهور عمل عامل في لفظها بوجه من
الوجوه وانما التعليق ابطال العمل لفظا واثباته محلا فتامل وبعد فعندي اي واقول بعد ما تقدم تبيينه
فعندي ان المسئلة اي مسئلة التجويز بالاشتراط صحيحة وقد مضى الكلام في حرف من الباب الاول على نظير
هذا التركيب ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات اي باقيها وبناء على ان الاسناد في الحقيقة
الى مضاف محذوف لا الى الجملة كما في النظام قد بينا لي بمعلمها مراد الفراء ومن معه على ما ذكره المص من كون الاسناد الى
مضاف محذوف حذف واقيمت الجملة مقامه وجعل الاسناد اليها تجوزا وتقديره مع الاستفهام ما ذكر ومع
غيره نحو ظهر لي ما قام زيد ظهر لي مضمون ذلك اي ظهر لي انتفاء قيام زيد فانه هو المضمون فان حمل كلامهم
على ذلك خرج من جملة ما يودي الى خرق قاعدة مقررة هي ان المسند اليه لا يكون الا اسما او ما في تاويله الا ترى ان
المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك وكذا القول في علم اقعد عمرو اي ان المعنى علم جواب
اقعد عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض بين صدر الكلام وعجزه اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان
للاستفهام عنه المقتضي الجهل به قيل هذا راي ابي علي الشلوبين وقال غيره الاستفهام هنا ليس على حقيقته

بل الصورة صورة الاستفهام والمعنى على الخبر لئلا يلزم التناقض كما قال المص وبدليل ان الاستفهام في باب
التعليق لا يستدعي جوابا بخلافه في غيره فاذا قلت ايهم في الدار استدعى جوابا بخلاف قولك علمت ازيد
عندك ام عمرو لان قايل ذلك علم الذي عندك منهما وانما اراد ان لا يعينه للمخاطب فجاء بلفظ الاستفهام
فان قلت ليس هذا مما يصح فيه الاضافة الى الجمل فكيف يصح تقدير هذا المضاف قلت قد مضى لنا عن قريب
وسيأتي عن قريب ايضا ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات فتصح الاضافة معها الى جملة صورة
ومفرد معنى السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نايب الفاعل ضمير
المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المصدر لا محل لها من الاعراب ورجحه ابو حيان واذا قيل هو اي قول سديد
فيكون مرجع هذا الضمير مصدرا نوعيا بدليل تفسيره بامر خاص ولا يكون تاكيديا لعدم صحة نيابته
الفاعل وقيل الظرف نايب الفاعل فالجملة في محل نصب على مفعولية القولية ويرد بانه لا تتم الفايدة
بالظرف وما يقوم مقام الفاعل لا بد ان تتم الفايدة به كما يتم بالفاعل وبعدمه عطف على بانه اي
ويرد هذا القول ايضا بعدم الظرف في واذا قيل ان وعد الله حق فلو كان الظرف هنا النايب دون الضمير
او الجملة على الصواب الاتي للزم الاقتصار في الاية على احدى ركني الاسناد قيل هذا لا يرد عليهم لانهم لم يلتزموا
نيابة الظرف دايما وانما قالوا به في محل خاص لقيام المقتضي لذلك عندهم واجيب بانه قايل ذلك انما قال فرارا
من جعل الجملة نايبة عن الفاعل ومنعها له فكيف لا يرد عليه ما لا ظرف فيه مع الجملة وقيل انه لا يتعين ذلك
الا اذا منعت نيابة الضمير ايضا والصواب ان النايب هو الجملة وهو مختار الزمخشري لانها كانت قبل حذف
الفاعل وبناء للمفعول منصوبة بالقول على انها مفعول به على الصحيح فكيف انقلبت مفسرة لا محل لها
بعد بناء الفعل للمجهول والمفعول به متعين للنيابة من بين المفاعيل حيث وجد وقولهم الجملة لا تكون فاعلا
ولا نايبا عنه جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات فيكون فاعلا ونايبا والجملة من ذلك كانه
قيل واذا قيل لهم هذا القول وهذا الجواب ماخوذ من كلام الكشاف وزيفه ابو حيان بانه متى امكن الاسناد
المعنوي فلا تعدل الى الاسناد اللفظي وقد امكن هنا بجعل النايب عن الفاعل ضمير المصدر ولهذا
تقع الجملة المراد بها لفظها مبتدا وهو لا يكون الا مفردا او في حكمه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز
الجنة اذ المعنى هذا القول او اللفظ وفي المثل زعموا مطية الكذب اي هذا اللفظ فان من يخشى الكذب
في قوله قال زعموا كذا حتى اذا ظهر خلافه لم يفتضح فكان لفظة زعموا كالمطية التي تركب لحصول
المراد فهو قد شبه ما تقدم امام كلامه ويتوصل به الى مراده من قوله زعموا بالمطية التي يتوصل بها
الراكب الى حاجته اذا كانت نازحة وقد يقع في بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المعجمة بعدها نون
مشددة وهو تصحيف ومن هنا اي ومن اجل ان الجملة التي يراد بها لفظها لها حكم المفرد لم يحتج الخبر
الى رابط يربطه بالمبتدا مع كونه جملة في نحو قولي لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد واما
احتياج الخبر المفرد المشتق اليه فليس من جهة كونه خبرا مفردا كما لا يخفى الثامن وعد الله الذين امنوا
وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد يتعدى الى اثنين تقول وعدت زيدا مالا وليس
الثاني هنا لهم مغفرة لانه ثاني مفعولي باب كسا لا يكون جملة لان ذلك خاص باب افعال القلوب وما
في معناها بل هو محذوف والجملة مفسرة له تقديره خيرا اجرا عظيما او الجنة وتفسير الخير العظيم بحصول
المغفرة لهم ظاهر واما على الثاني فتقريبه خفيا فوجه التفسير فيه اقامة السبب مقام المسبب اذ
الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وجوز الزمخشري في هذه الجملة وجوها اخر بينها في تفسيره
وملخص القول انه كان تقتضي الظاهر نصب مغفرة وما عطف عليه على انه ثاني مفعولي وعد كما في
اخر الفتح لكنه جيء به جملة اسمية عن لهم مغفرة وليس وعد مما ينصب الجمل فاحتيج الى البيان وتقرير

بني بوجوه احدها ان ثاني مفعولي وعد متروك و وعد الله الذين امنوا كلام تام معناه قدم لهم وعدا
ولهم مغفرة استيناف في موقع البيان للموعود كانه قيل اي شي الموعود الثاني انه بتقدير
القول اي وعدهم قايلا لهم مغفرة الثالث انه مفعول وعد لكونه في معنى قال فانه نوع من القول
الرابع انه مفعول لوعد لا بهذا الاعتبار بل باعتبار الحكاية على معنى وعدهم هذا الكلام على طريقة
قولهم وتركنا عليه في الاخرين سلام على نوح في العالمين فانه اذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول
فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والاجر العظيم لانه يلزم موجب عدم اخلاف الميعادات يقول لهم
ذلك البتة واذا قال لهم ذلك في حقهم كان اخبارا لهم ووعدا لهم بتلويح المغفرة والاجر فصح انه
وعدهم مضمون القول لكن بالواسطة وهذا القول يقال لهم ويتلقون به عند الموت فيسرون
وتهون عليهم السكرات ويوم القيمة فيسر بحصول اليسر وتهون عليهم الاهوال التي تكون قبل الوصول الى
الثواب من الموقف والصراط والحساب كذا قرره التفتازاني في حواشي الكشاف وقولي في الضابط الجملة
المفسرة الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به
ذلك الضمير لكنها عمدة ولها موضع ومحل من الاعراب بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل فكل جملة
تكون خبرا فذات محل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال عند بعضهم فقد قيل انها تكون ذات محل
كما سياتي نقله قريبا عن الشلوبين واورد عليه ان هذا القيد لا يخرج الجملة المفسرة في مثل قولنا قام زيد
عمرا يضربه لانها فيه مفسرة للحال فهي فضلة واجيب بان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب
وما اورد عليه له محل وقد تقدم ما فيه وهذا القيد اي قيد الفضلة اهملوه فلم يذكروه في تعريف التفسيرية
ولا بد منه لاخراج ما عرفت مسيلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها دايما خالف فيه الشلوبين فزعم انها
بحسب ما تفسره ان كان ذا محل فهي ذات محل والا فلا فهي في نحو زيد ضربته لا محل لها لان ما فسرته
مستانفة لا محل لها وفي نحو انا كل شي بنصب كل خلقناه بقدر اي بتقدير سابق وانا خلقنا كل شي مقدرا
مرتبا على مقتضى الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح قبل وقوعه وقرا كل شي بالرفع على الابتدا وعليه فالاولى
جعل خلقناه خبرا لا نعتا ليطابق القراة المشهورة في الدلالة على ان كل شي مخلوق بقدر ولاختيار النصب
مع الاضمار لانه نص في المقصود واما قوله تعالى وكل شي فعلوه في الزبر فيتعين فيه ان تكون الجملة نعتا لا خبرا
وانما الخبر في الزبر اي دواوين الحفظة والمعنى وكل شي مفعول لهم كاين في الزبر مسطر فيها اذ لو كانت
خبرا وفي الزبر مسطر فيها اذ لو كانت خبرا وفي الزبر ظرف لفعلوه لزم انه يكون الزبر ظرفا لوقوع افعالهم
ومحلا ومن ثم لم يصح النصب هنا ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز على الاشتغال في محل رفع لان ما
فسرته جملة وقعت خبرا عن المبتدا او عما هو اصله ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله فا وقعت المفرد
موقعها وقال فمن نحن نومنه يبت وهو امن هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه ومن لا نجره يمس منا
مفزعا ولم يسم قايله والمفزع بفتح الزاي المشددة المروع والتضعيف فيه للتكثير فظهر الجزم في الفعل
المفسر وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل فمن ثم اثبت لها محلا من الاعراب حيث كانت
المفسرة ذات محل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة اما البيان فمسلم واما البدل فقد
يمنع فانهم اجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ان تكون جملة امدكم
الثانية بدلا من الاولى وفي قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان تكون جملة النهي بدلا من جملة
الامر ولم ينتقد عليهم ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور قيل المثبتون للبدل في الاية والبيت هم البيانيون
اثبتوا في الاية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقي النحاة خلاف الجمهور وعندي
في هذا القول نظر فان المص اثبت البدل في الجمل ذوات المحل سواء كانت تابعة لجملة ام لمفرد ونقل الاول ابن قاسم

في شرح الخلاصة عن كثير من النحويين وان نقل عن الارتشاف ما استدلوا به لا يقوم حجة ونقل الثاني عن
ابن جني والزمخشري وابن مالك وجعل ما افترق فيه عطف البيان انه لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف
البدل فيهما وذكر المجهولات والجمل في بعض وساق مسائل ولم يتعرض لهذه المسئلة مع انها جديرة
بالتعرض لها ثمة نعم وقع في حاشية الكشاف للسعد التفتازاني عند قول الكشاف انما نحن مستهزءون
بدل من انا معكم ما نصه ثم الظاهر انه بمنزلة بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل
التي لا محل لها ويعنون بما لا محل لها لا يكون خبرا او صفة او حالا وان في موضع المفعول المقول انتهى
ويقال له فما بال السكاكي وهو من جلتهم ومن جاء بعده في اسباب الفصل والوصل عدوا من اسباب كمال
الاتصال المقتضي للفصل كون الثانية بدلا من الاولى لانها غير وافية بتمام المراد وبغير الوافية بخلاف الثانية
والمقام يقتضي اعتناء لشان المراد ومثلوا له بامثلة منها قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن اي ان
البدل في البيت بمنزلة بدل الاشتمال لان المراد بقوله ارحل كمال الاظهار الكراهة لاقامته وقوله لا تقيمن
عندنا او في بابه بدله لا لمتعلق المطابقة مع التاكيد فوازن حسنها في اعجبني الجارية حسنها لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال وغير داخل فيه ومعها ملابسة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في
الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير بالمعنى اللغوي قيل هذا اعتراض على الشلوبين ما حاصله
انه على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح واجيب عنه بان الشلوبين اراد المفسرة بالمعنى اللغوي
دون الاصطلاحي وهو تسنا ولجملة الاشتغال ولا يخفى ضعفه اذ الحمل على اللغوي في مقام اثبات الحكم
لامر اصطلاحي خلاف الظاهر ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان وان ثبت في عطف
النسق وهذا متفق عليه هنا واختلف في جواز حذف المبدل منه وسياتي بيان ذلك في المحذوفات ان
شاء الله تعالى وفي البغداديات لابي علي ان الجزم في ذلك اي في بيت فمن نحن نؤمنه باداة شرط مقدرة لما نه
قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا
هلكت فعند ذلك فاجزعي وقد تقدم الكلام عليه في حرف الفاء مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني
ليس على البدلية اي بدلية المذكور من المحذوف اذا لم يثبت جواز حذف المبدل منه بل انجزامه على تكرير ان
وتقديرها مع الثاني اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته ويكون في الكلام تعارض فان المحذوف في الاول
مجزوم وفي الثاني جائز وساغ اضمار ان اي في هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر الا في
ضرورة اي الا في ضرورة الشعر مع اشتراكهما في الجازمية والمجزومية لاتساعهم فيها اي في ان ما لم يتسعوا
في لام الامر بدليل ايلائهم اياها الاسم دون لام الامر ولان تقدمها مقو للدلالة عليها عطف على لاتساعهم
فهو تعليل بان للتفرقة بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما بخلاف الاول فانه بالنظر الى
انفسهما ولهذا اجاز سيبويه من تمر امر بحذف صلة امر لتقدم ذكر نظيرها ومنع من يعرب انزل
لعدم تقدم ذكر نظير الصلة انزل حتى تقول عليه فاتى بالصلة وقال العطف على اجاز مشارك له في
الترتيب على التقدم مقو للدلالة فمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض فيهما انه اسهل
من اضمار رب بعد الواو وذلك لان اضمار رب بعد الواو اضمار ما لم يتقدم نظيره واضمار خافض صالح
فطالح اضمار ما تقدم لان التقدير ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح ورب مثلي يكون تضعيفا في نفسه
ثم يحسن للضرورة والحاجة لا للاضطرار ضرورة الشعر لانه ياباه قوله كما في ضرب غلامه زيدا لما فيه
من عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وهو المعنى بالاضمار قبل الذكر وحسن في ضربوني وضربت قومك
اي في باب تنازع العاملين وقد اعمل الثاني والاول يقتضي الفاعل عليه للحاجة اليه لئلا يلزم المحذوف
كما هو مقرر في محله واستغنى عطف على مدخول بل في قوله بل تكرير اذ الجواب الاولى من جواب الثانية

كما استغنى في نحو زيدا ظننته قائما ثاني مفعولي ظننت المقدرة اعني قائما عن ثاني مفعولي ظننت المذكورة
قيل لا يتعين كون قائما المذكور ثاني مفعولي المذكور لم لا يجوز ان يكون ثاني مفعولي المقدر بل هو الاولى
لان المقدر هو المقصود بالذات والمذكور انما جيء به لضرورة التفسير فينبغي ان يقتصر به على قدر
الضرورة وانما تدعو الحاجة الى ذكر الفاعل ليعلم به صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول للضمير
ليحصل الرابط ويتحقق الاشتغال واما المفعول الثاني فلا ضرورة تبعث على ذكره من حيث التفسير فينبغي
ان تكون المقدرة هي المقصود بالذات وقدر دعلي من اعرب ليس له ولد حالا من ضمير هلك في قوله تعالى
ان امرؤ هلك ليس له ولد بان المسند اليه حقيقة هذا الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف وهو الجدير
بالتقييد فيجعل الجملة صفة له لا حالا من ضمير الفعل الواقع في جملة التفسير واجيب بان الظاهر ان قائما
ثاني مفعولي ظننت المذكور وكلام المص عليه الجملة الرابعة من غير ذوات المحل الجملة المجاب بها القسم نحو
والقران الحكيم انك لمن المرسلين فالجملة المؤكدة بان واللام جواب القسم ونحو وتالله لاكيدن اصنامكم ومنه
لينبذن في الحطمة اي والله ليطرحن في النار التي من شانها ان تحطم كل ما يطرح فيها ولقد كانوا عاهدوا الله
فتقدير لذلك ولما اشبه القسم كما قدرناه في الاية الاولى ولكون القسم هنا مقدرا بخلاف الايتين السابقتين
قال ومنه ومما يحتمل جواب القسم وغيره قوله تعالى وان منكم الا واردها وذلك بان تقدر الواو عاطفة على ثم
لنحن اعلم فانه وما قبله اجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم ويحتمل الاستيناف وهذا مراد ابن عطية
من قوله هو قسم والواو تقتضيه اي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت على الجواب
والمعطوف على الجواب جواب وتوهم ابو حيان عليه بما لا يتوهم على صغار الطلبة فضلا عن مثل ابن عطية
وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب
منفيا بان وعبارة ابي حيان الواو للعطف وقال ابن عطية وان منكم الا واردها قسم والواو تقتضيه
وتفسيره قوله صلى الله عليه وسلم من مات له ثلاثة من الولد لم تمسه النار الا تحلة القسم وذهل عن قول
النحويين انه لا يستغني القسم عن الجواب اذا كان الجواب باللام وبان والجواب هنا على زعمه بان النافية
فلا يجوز حذف القسم وقوله والواو تقتضيه يدل على انها عنده واو القسم ولا يذهب نحوي الى ان مثل هذه
الواو واو القسم لانه يلزم من ذلك حذف المجرور وابقاء الجار ولا يجوز ذلك الا ان وقع في شعر او نادر كلام
بشرط ان يقوم صفة المحذوف مقامه وهذه الاية ليست منه وقد نوقش ابو حيان في اول اعتراضيه بجواز
حذف القسم مع كون الجواب منفيا بان في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده تنبيه من امثلة
جواب القسم ما يخفى كونه جوابا فمنه قوله تعالى ام لكم ايمان اي عهود مؤكدة بالايمان وفي الكشاف لفلان علي يمين
بكذا اذا ضمنته منه وحلفت له على الوفاء به يعني ام ضمنا منكم واقسمنا لكم بايمان علينا بالغة متناهية
في التوكيد الى يوم القيمة متعلق بالمقدر في لكم اي ثابتة لكم علينا الى يوم القيمة لا نخرج عن عهدتها حتى
نحكمك في ذلك اليوم او ببالغة اي ايمان تبلغ ذلك اليوم ان لكم لما تحكمون قال الزمخشري هو جواب القسم
لان معنى ام لكم ايمان علينا ام اقسمنا لكم وقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج
قال ابو حيان كل ما كان فيه واذ اخذ فهو قسم غير صريح وضابطه كل ما لا يفهم من النطق ان المتكلم مقسم بل من
القران نحو نشهد انك لرسول الله فنشهد لا يفهم منه القسم الا بقرينة قوله اتخذوا ايمانهم جنة ونحو علم الله
لافعلن قال والله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسهم باشقر مزبد ومنه عند ابن عصفور افعال القلوب
فانه قال ويجوز ان يضمن افعال القلوب كلها معنى القسم فيتلقى اذ ذاك بما يتلقى به القسم [illegible]
لكن اخذ الميثاق في معنى القسم واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس فانه تلقى

باللام ونون التاكيد كما يتلقى صريح القسم بهما وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما ان التقدير بان لا تعبدوا
الا الله بان تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل على حد ايهذا الزاجري احضر الوغى وتعضده قراة
ان لا تعبدوا فيكون لا تعبدون ولا تسفكون معمولين لاخذ الميثاق بتقدير الجار ويحتمل ان يكونا بدلين
من الميثاق ولا جار مقدر وجوز الفرا ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر فلا يكون جوابا بل بيانا
لاخذ الميثاق وهو اختيار قاضي المفسرين قال وهو ابلغ من صريح النهي لما فيه من ايهام المنهي متسارع الى الانتهاء
فهو يخبر عنه ويويده ان بعده وقولوا واقيموا واتوا ووجه التاكيد ان قوله لا تعبدون الا الله اذا جعلناه
نهيا بحسب الاصل كان انشاء في المعنى فحسن عطف الجمل الامرية عليه اذ يكون قد عطف ما هو انشاء لفظا
ومعنى على ما هو انشاء معنى بخلاف ما اذا كان خبرا لفظا ومعنى ويعضده ايضا قراة ابي لا تعبدوا
ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق * تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من يا ذيب يصطحبان
هو من ثالث الطويل وقبله * فقلت له لما تكشر ضاحكا * وقايم سيفي من يدي بمكان * وبعده * وانت امرو يا ذيب
والغدر كنتما * اخيين كانا ارضعا بلبان * يصف ذيبا اتاه في القفر واطعمه مما كان ياكل منه ثم قال الآن
اقسمت على عدم الخيانة كنت انا وانت بمثابة رفيقين مصطحبين ثم استدرك فقال وكيف اطلب منك او اثق
بمعاهدتك والغدر سجية لك وطبيعة فيك ولله در القايل * اذا كان الطباع طباع سوء * فلا ادب يفيد ولا اديب
ومن هنا قيل اذا كان الغدر سجية فالثقة بكل احد عجز وضمير له عايد على الذيب وتكشر بالشين المعجمة مشددة
من الكشر وهو الكشف عن الناب وقال ابن السكيت الكشر التبسم يقال كشر الرجل وانكل وافتر وابتسم كل
ذلك تبدو منه الاسنان كذا في الصحاح وقال في القاموس كشر عن اسنانه ابدى يكون في الضحك
وغيره وقد وقع انشاد هذا البيت في المفصل بلفظ تعال بدل تعش وهو بلام مفتوحة للواحد والواحدة
تعالى بفتحها ايضا وحكى الزمخشري فيها كسر اللام عن اهل مكة والوجه فتح اللام لانها عين الفعل من التعالي
وهو الارتفاع فهي كالعين ولام الفعل التي كان نحتها ان تكسر سقطت اذ الاصل تعالي تعد فيه ما هو قياس
مثله والالف من يصطحبان عايد على من باعتبار المعنى وفي هذا البيت شاهد ايضا على الفصل بالندا بين
الموصول وصلته وفيه خلاف قال ابن مالك ان ولي الندا اخطابا لم يجز الا ضرورة كهذا البيت وقال
ابو حيان لا فرق في الندا بين ان يوتى بعده بخطاب اولا وذهب ابو علي انه لا يجوز الفصل بين
الصلة والموصول بغير القسم وانت امرو شاهد على اطلاق هذا اللفظ كلفظ المر بغير همزة وصل
على الانسان او الرجل لكن المفهوم من الصحاح والقاموس اختصاص ذلك بالذيب وفيه ثلاث لغات
فتح الراء على كل حال واعرابها على كل حال فتقول هذا امرو ورايت امرا ومررت بامرء معربا من
مكانين والحق ان ما على الهمزة حركة اعراب وما على الراء اتباع ولا جمع له من لفظه وهذه امراة ٢
مفتوحة الراء دايما وقالوا في الرجل مرء ايضا بفتح الميم وربما ضمت وحكى صاحب القاموس بالكسر
ايضا ولا جمع له من لفظه وربما سمع مرؤون وفيها امراة ومرة بفتح الراء بدون همزة واخيين
مثنى اخي تصغير اخ والاصل اخيوين فجملة المنفي بحيث قوله لا تخونني اما جواب لعاهدتني لان المعاهدة
جواب القسم كما قال * ارى محرزا عاهدته ليوافقن * فكان كمن اغريته بخلاف * هو من الضرب
الثالث من الضرب الثالث من الطويل وهو للفرزدق ايضا ومحرز اسم رجل واغريته بخلاف
معناه حملته عليه كانك الصقته به كما يلصق الشي بالغرا ونون ليوافقن هي نون التاكيد الخفيفة
ويوكد ليوافقن والمعنى قريب فلا محل لها وهذا هو الظاهر او حال الفاعل او المفعول او
كليهما لاشتماله على ضمير لهما فمحلها النصب على الحالية من كل منهما او منهما والمعنى شاهد للجواب به
لان الغرض المعاهدة والحلف على ترك الخيانة لا المعاهدة والحلف في هذه الحالة على شي اخر وقد

يحتج للحالية بقوله ايضا اي بقول الفرزدق بشهادة قوله ايضا * الم ترني عاهدت ربي وانني
لبين رتاج قايما ومقام * على حلفة لا اشتم الدهر مسلما * ولا خارجا من في زور كلام * هما من ثالث
الطويل ايضا قال الزمخشري هما للفرزدق بعد ان حلف ان لا يقول الشعر واقبل على قراة القران ثم رجع
والرتاج بالراء المكسورة فمثناة فوقية فالف فجيم كالمرتج بفتحتين الباب العظيم والمراد هنا كما في كامل
المبرد باب الكعبة المشرفة كما ان المراد بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام ويقال الرتاج الباب المغلق وعليه
باب صغير كذا في الصحاح وذلك اي ووجه الاحتجاج انه عطف خارج وهو حال على محل جملة لا اشتم
فيكون حالا ايضا فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا وهذا راي عيسى بن عمر كما قال المبرد في كامله
قال لما تاب عن الهجا وقذف المحصنات عاهد الله فيها تين الحالين وقد تعجب الشارح من هذا الاحتجاج
وقال كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص حجة على ان لفظا اخر وقع في تركيب مباين لذلك التركيب
حال هذا انما لا سبيل الى القول به اصلا واعتذار المحشي بانه لما كان كل من الجملتين في البيتين نظير الاخرى في انها
فعلية مضارعية منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت القرينة في احداهما على الحالية يرجح حمل الاخرى
على الحالية لعدم الفارق بينهما فيما ذكرنا مع عدم المانع من الحالية انما ينفع لو تم مدعاه من كون الجملة الثانية
مضارعة وليس كذلك لان القايل بالحالية لا يجعل تقدير الحالية الثانية ولا يخرج خارجا انما ذلك تقدير من
يجعل الجملة جوابا نعم قول المحشي بعيد ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذي
المحققون وجزم به كلام لا غبار عليه وقد عرفت انه قول عيسى بن عمر والذي عليه المحققون وجزم به ابن يعيش
وقال هو مذهب سيبويه ان خارجا مفعول مطلق وهو على صيغة اسم الفاعل واقع موقع الفعل والاصل ولا
يخرج من في كلام خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر لان خارجا اسم فاعل كما عكس
في ان اصبح ماؤكم غورا فانيب غورا المصدر عن غاير الوصف والاصل ان اصبح ماؤكم غايرا وانما
قدرنا الاصل في البيت ذلك لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم
في المستقبل ولا يتكلم فيه بزور اي المراد انه حلف وعين المحلوف عليه لا انه حلف في حال اتصافه
بهذين الوصفين على شي اخر ولم يعينه كما هو المعنى على الحالين مسئلة قال ثعلب لا تقع جملة القسم
خبرا اي لا يقع الخبر جملة قسمية فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على مبتدا وجعل
خبرا منه فقيل زيد ليفعلن صار له موضع فانقلب موضوعه وليس بشي لانه انما منع وقوع الخبر
جملة قسمية وهي مجموع القسم وجوابه لا جملة هي جواب القسم حتى يلزم المحذور المذكور ومراده اي
مراد ثعلب من قوله ذلك ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى فجاز
ان يراد المجموع من لفظ جملة القسم فهو تعليل لصحة ارادة المجموع منه وجملتا القسم والجواب
يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن فان محلهما النصب بحكاية القول وهذا رد
للتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه معناه نفي المحل عنهما دون امكانه
فهو قضية مطلقة وقولنا لهما محل لوقوعهما خبرا مثلا مطلقة اخرى فلا تناقض فلا نعني بالمحل
ما لا محل له فاذا بني على مبتدا مثلا صار ذا محل كالجملة المخبر بها عن ضمير الثاني فانك تقول زيد
قايم ولا محل لهذه الجملة ثم تقول هو زيد قايم فيصير في محل رفع قلت الممنوع صيرورة ما لا محل
له مع قيام موجبه ذا محل والجملة في مسئلة الضمير ليست كذلك فتامل وانما المانع عنده احد الامرين
اما كون جملة القسم لا ضمير فيها يربطها بما هي خبر عنه فلا يكون خبرا لعدم الرابط فلا يكونان معا خبرا
بل يكون الخبر احدهما اي الجواب ويلزم المحذور وبهذا ظهر ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان
خبرا للظاهر ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها خبرا كما يتوهم كذا قيل وقد يقال

هو انما قرر ذلك بعد ما نص على ان مراد ثعلب بجملة القسم مجموع الجملتين وان معنى قوله فلا يكون خبرا
اي لا وحدها وذلك ظاهر ولا مع الجواب لان الجملتين هنا اي جملتي القسم وجوابه ليستا كجملتي الشرط
والجزا في كونهما في حكم جملة واحدة فيكتفي بالضمير في ثانيتهما في الربط لان الجملة الثانية هنا ليست
معمولة لشي من الجملة الاولى بخلاف الجزا فانه معمول لاداة الشرط وهي من الاولى ولهذا منع بعضهم
وقوعها اي وقوع القسمية صلة لعدم الرابط فيها واما كون جملة القسم انشائية غير محتملة للصدق
والكذب والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم
ابن الانباري وكذا ابن السراج من البصريين ان يقال زيدا اضربه وزيد هل جاءك وهذا وهم وهل
عليهم من ايهام لفظ خبر فانه لا يراد بخبر المبتدا ما يحتمل الصدق والكذب كما لا يراد بالفاعل من فعل
شيا قال الرضي ويدل على جواز كونها طلبية قوله بل انتم لا مرحبا بكم واتفاقهم على جواز زيد اضربه
ونوقش في الاخير بان اتفاق غيرهم زايل منهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الا ترى الى ما حكاه من المنع عن
ابن الانباري ومن معه وعندي ان كلا من هذين التعليلين للمنع ملغى اما التعليل الاول فلان الجملتين
يعني جملة القسم وجوابه مرتبطان ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وان لم يكن بينهما عمل اذ ليس
من ضرورة الارتباط ان يكون بالعمل فلم لا يلغى وجود الرابط في ثانيتهما وزعم ابن عصفور
ان السماع قد جاء بوصل الموصولين بالجملة القسمية وجوابها اي بجعلها صلة للموصول فهذا الزعم مسوق
لتعويل كون تينك الجملتين لما بينهما من الارتباط بمنا به جملة واحدة فان جملة الصلة كجملة الخبر في وجوب
الرابط وعدم زعمها وان وافق غرضه لما انه سيضعف دليله وذلك قوله وان كلا لما ليوفينهم قال فما
موصولة اي اسم موصول وهو خبر عن اسم ان واللام الداخلة عليها لام الابتدا لا زايدة والا لزم
دخول اللام على اللام الاولى لام الابتدا والثانية لام القسم وفيه ادخال اللام في جواب ان الشرطية
وقد مضى منه غير مرة ويأتي ذلك انتهى وليس بشي لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي
وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله وان كان زايدا فلا يتعين كون ما موصولة صلتها جملتا القسم
والجواب ولهذا اي ولكون ثقل التكرار يندفع باي فاصل كان اكتفي بالالف فاصلة بين النونات
في اذهبنان وبين الهمزتين في اانذرتهم وان كانت الالف زايدة وكان الجيد لابن عصفور ان يستدعي
بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطين فانه قوله ليبطين جواب قسم محذوف قطعا وهو وجوابه صلة لمن اي وان
منكم للذي واسر ليبطين فان قيل يحتمل من ان تكون الموصوفة اي لفريق ليبطين فلا يتم التقريب قلنا
وكذا ما في الاية يحتمل الموصوفة اي لقوم ليوفينهم فهو مشترك الالزام فلا يكون واردا ثم انه لا يقع
صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة ومحصله انه جواب تسليمي بعد المعارضة
اي سلمنا انه موصوفة وما تلك موصولة لكن حكم الصفة والصلة واحد فما ثبت لاحدهما فهو ثابت
للاخر فان قيل فما وجه اي وجه وقوع الجملة القسمية وجوابها خبرا او صلة او صفة والجملة الاولى
انشائية فان جملة القسم اسمية كانت نحو لعمرك او فعلية نحو واقسموا بالله لفظها لفظ الخبر و
معناها الانشا قلت جاز لانها غير مقصودة لذاتها وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية وهذا
كقول البيانيين ان جملة الشرط غير مقصودة وانما المقصود جملة الجزا والشرط قيد له وان خبرية
الكلام الشرطي او انشائيته بحسب الجزا ان انشا فانشا وان خبر فخبر واما جملة الشرط فانشائيته
الا ولم يوت بجملة القسم الا لمجرد التاكيد لا للتاسيس فيه العطف بلا بعد الحصر فاكتفي والا فقد سبق
نظيره والكلام عليه واما التعليل الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي
هو قسيم الانشا وهو احد قسمي الكلام وذلك حيث يقال الكلام اما ان يكون لنسبته خارج يطابقه

او لا يطابقه وهو الخبر او لا يكون وهو الانشاء لا خبر المبتدا فانه ليس شرطه ذلك لا تنافي بيننا وبينهم
على ان اصله الافراد اي على ان الاصل فيه ان يكون مفردا والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط
فيه ولا يشترط في فرعه وهو الجملة قال الرضي قالوا وانما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي لنسبة
امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون
خبران او اكثر لا خبر واحد والتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب
قد يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام دون المفرد ولا انتفا
على جواز اين زيد وكيف عمرو مع ان الخبر متضمن معنى الانشا ثم لا يخفى ان معنى ذلك القول غلط نشا
من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشا وبين خبر المبتدا ولم يرد النحاة بقولهم ان خبر المبتدا يجب
ان يكون ثابتا للمبتدا انه يجب ان تكون نسبته اليه موقعة موجبة ليقال ان هذا الوجه يختص
بالكلام الخبري والقضية الموجبة بل يجب ان يعتبر نسبته اليه سواء كانت موقعة او منتزعة او مشكا
فيها واعتبار النسبة بالثبوت منها كما لا ينبغي ان يتنازع فيه فان التحقيق ما حرره بعضهم من ان المبتدا
ما ذكر لا لينسب اليه بطريق ما حال من احواله ويربط به بوجه ما حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضربت زيدا
وزيد ضربته فيتعين زيد في الاول لكونه مفعولا به وفي الثاني لكونه مبتدا احوال مثل الفاعل ووقع
عليه في الصورتين معا فانه ذكر اولا بيانا لما وقع عليه من الفعل وثانيا ليسند اليه حال من احواله
ولذا حكموا بان معنى زيد ابوه منطلق زيد منطلق الاب اذا عرفت ذلك فنقول معنى الجملة الانشائية
طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها قايم بالطلب والمنشي فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب
قايم بك وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال
فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في
حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه مستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه
ومن ربطه بالمبتدا معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناع من احتمال الصدق والكذب
بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالها بحسب المعنى وزعم ابن ما لك ان السماع ورد بما منعه ثعلب
من وقوع القسمية خبرا عن المبتدا وهو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في
الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوينهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم فان الموصول
في الايات المذكورة مبتدا اخبر ما القسم المقدر وجوابه الملفوظ وقوله جشات فقلت اللذ خشيت
ليا تين انتهى هو صدر بيت من ثاني الكامل عجزه «واذا اتاك فلات حين مناص» فاعل جشات
ضمير مستكن ويعود الى النفس يقال جشات النفس بجيم فشين معجمة فهمزة جشوا اذا نهضت
اليك وجاشت اي ارتفعت من حزن او فزع كذا في الصحاح واللذ بسكون الذال المعجمة اسم موصول
بمعنى الذي والمناص التاخر والفرار وعندي لما استدل به ابن مالك تاويل لطيف وهو ان المبتدا
ذلك كله اسم موصول صلته جملة فعلية وقد ضمن معنى الشرط فخبره منزل منزلة الجواب ولذا
اقترن بالفاء في قولهم الذي ياتيني فله درهم فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له لقاعدة انه اذا
اجتمع قسم وشرط وتقدم القسم ولو تقديرا كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بالرفع صفة
خبر المبتدا الجواب الشرط المحذوف للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر صفة للقسم لا للجواب قبله
ونظيره في الاستغنا بجواب القسم المقدر قبل الشرط الصريح عن جواب الشرط المجرد من اللام الموطية
قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن والتقدير والله ليمسن لان لم ينتهوا يمس هكذا يقع في النسخ

بابراز اللام قبل ان في التقدير وهو سهو تنبيه وقع لمكي وابي البقاء وهم بفتح الهاء اي غلط وبالسكون
ذهاب القوة الواهمة الى شي والمراد خلافه في جملة الجواب القسمي فاعربها اعرابا يقتضي ان لها موضعا فاما مكي
فقال في قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم بدل من الرحمة بدل بعض فان الرحمة ما يعم الدارين ولاشكال ان
البعث وما يترتب عليه رحمة منه تعالى والمراد بكتابتها على نفسه التزامها تفضلا واحسانا والصواب ان الجملة ٧
مستانفة والقسم للوعيد على اسرافهم واغفالهم النظر اي ليجمعنكم في قبوركم مبعوثين الى يوم القيمة على شركهم
اوالى بمعنى في وقد سبقه الى هذا الاعراب اي اعراب ليجمعنكم بدلا من الرحمة غيره ولكنه اي ولكن ذلك الغير زعم
ان اللام في ليجمعنكم بمعنى ان المصدرية التي تاول مع مدخولها بالمصدر فتخرج المسئلة عما نحن بصدده
وزعم ايضا انه في ذلك اي في مجي اللام حرفا مصدريا مووّلا مع ما بعده بالمصدر قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه اي ان يسجن فان مع صلتها في تاويل مصدر هو فاعل بدا وزعم المحشي ان الاشارة في
وانه ذلك الى كون اللام بمعنى المصدرية وكونها مع صلتها بدلا كما قال فان ليسجننه بدل من المستتر في بدا وهو ضمير
مصدر بدا وضمير السجن كما اختاره ابو حيان ولم يثبت مجي اللام مصدرية وعلى القايل بالمصدرية يوجب
دخول نون التاكيد فان الكلام ح لا طلب فيه وخلط مكي فاجاز البدلية مع ان اللام لام جواب القسم والصواب
انها لام الجواب لا انها مصدرية وانها منقطعة مما قبلها مستانفة لا متصلة على البدلية ان قدر في الكلام
قسم وهذا الحكم شامل لايتي ليجمعنكم وليسجننه ومتصلة به اي بما قبلها اتصال الجواب بالقسم ان اجرى بدا
مجرى القسم وهذا يختص باية يوسف كما اجري علم مجرى القسم فاجيبا بما يجاب به القسم في قوله ولقد علمت لتاتين
منيتي هو صدر بيت عجزه ان المنايا لا تطيش سهامها وقد تقدم الكلام عليه واما ابو البقا فانه قال في لما اتيتكم
من كتاب وحكمة الاية في فتح اللام وهو من عدا حمزة فتحها وجهان احدهما انها موصولة مبتدا والخبر اما من
كتاب اي للذي اتيتكموه من الكتاب واللام فيها لام الابتدا وهو لتؤمنن به واللام منه جواب القسم اي لام
جوابه لان اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على اتيتكم سوا كان الخبر من كتاب ام لتؤمنن والاصل ثم جاءكم به اي
بمثله فحذف عايدما مع انه مجرور والاصل مصدق له فحذف الضمير ثم ناب الظاهر يعني ما معكم عن الضمير
او العايد ضمير استتر الذي تعلقت به مع من قوله لما معكم اي للذي استقر معكم والثاني انها شرطية واللام
الداخلة عليها موطية وموضع ما نصب باتيت على المفعولية والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب
مثل من اية في ما ننسخ من اية انتهى ملخصا فمن للبيان والجار والمجرور في موضع نصب على التمييز والمميز ما
قول قاضي المفسرين تبعا للزمخشري في وجه الشرطية اي لتؤمنن ساد مسد جواب القسم وهو دال
عليه فغيره ان اعتباره جوابا لها يودي الى جعل الشي الواحد ذا محل من الاعراب وغير ذي محل لان الشرط
يقتضيه على جهة العمل به فيكون في موضع جزم والقسم يطلبه على جهة التعليق المعنوي من غير عمل
فيه فلا يكون ذا موضع منه وسياتي من المص مثله قال ابو حيان ولا بد من تقدير مضاف في قوله واذ
اخذ الله ميثاق النبيين اي ميثاق اتباع النبيين بدليل ثم جاءكم رسول وهو محمد صلى الله عليه وسلم
اذ لم يكن في زمانه حين جاء نبيون وفيه امور احدها ان اجازته كون من كتاب خبرا عما فيه الاخبار
عن الموصول قبل كمال الصلة بالعطف عليها لان ثم جاءكم عطف على الصلة قيل هذا كماله بالتابع و
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فالاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة بغير التابع لا يغتفر وقبل كمالها به
يغتفر الثاني ان تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه
لا موضع له ومحلا من الاعراب وهذا بالنظر الى كونه جوابا واما القدح في هذا بالفرق بين جواب نفس القسم
وجواب ما هو بمعناه من ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم
يقع في محل كما اذ ما هو بمعنى القسم كذلك فتحكم والمقيس عليه ممنوع وانما كان تحقه ان يقدره جوابا للقسم المحذوف

ويقيد الجملتين جملتي القسم وجوابه خبرا فيكون الموضع للمجموع وعدم الموضع للجواب فقط وقد يقال
انما اراد بقوله اللام اي لتؤمنن جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق دال على جملة قسم
ان اخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمي لتؤمنن وحده خبرا وانما هو
جزء الخبر لانه الدال على المعنى المقصود بالاصالة لما عرفت من ان جملة القسم انما جي بها للتاكيد لا التاسيس
لا انه وحده بدون جملة القسم هو الخبر بالحقيقة وفي نفس الامر وانه لا قسم مقدر وفي بعض النسخ
وانه لا قسم مقدر بل اخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال له ولقوله وقد يقال لو اراد
هذا الذي ذكرته لم يحضر الدليل فيما ذكر من ان اخذ الميثاق قسم قد يقال هو لم يحظر الدليل فيه وانما اقتصر
عليه فكان ينبغي ان قال لو اراد هذا ما اقتصر على ما ذكر من الدليل مع وجود ما هو اقوى منه فتسامح في العبارة لا اتفاق
على ان وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون موكدة ثقيلة او خفيفة دليل قاطع على القسم
اي على ان في الكلام قسما ولو مقدرا وان لم يذكر معه اخذ الميثاق ونحوه ودليل ذلك الاستقرا والثالث
ان تجويزه كون العايد ضميرا استتر يقتضي عود ضمير يعود الى شيئين معا فانه عايد الى الموصول الذي
هو ما من قوله لما معكم قطعا فلو جعل عايدا الى ما من لما اتيتكم ايضا لزم المحذور المذكور والرابع انه جوز
حذف العايد المجرور حيث جعل الاصل ثم جاءكم به مع ان الموصول غير مجرور بمثل ما جر به العايد فان
قيل اكتفي بكلمة به الثانية في قوله تعالى لتؤمنن به اي عن تقدير الاولى فيكون كقوله ولو ان ما عالجت
لين فوادها فقسا استلين به للان الجندل البيت مجهول قايله وهو من الضرب الاول من الكامل والتكلف
بحتم ان يكون واو لو مفتوحة بنقل حركة همزة ان اليها وحذف الهمزة لانه وان استقام الوزن بتسكينها
الا انه يختلف الصدر والعجز ان يكون الصدر من الطويل والعجز من الكامل وهو غير جايز ولو حاولت مع
تسكين واو لو جعل الواو قبلها جزما بالزاي ليكون البيت بتمامه من الكامل كنت مرتكبا لامر قبيح وهو
الاتيان بزيادة لا يعتد بها في الوزن مع وجود المندوحة عنها وما تكتب منفصلة عن ان لانها اسمها
وهي موصول صلته عالجت والعايد محذوف اي به وجملة استلين به خبر ان ونايب فاعله الجندل وهو الحجارة
وللان جواب لو وفاعله ضمير الجندل اي ولو ان الذي عالجت به لين فوادها نفسا على دما لان طلب لين
الجندل به للان فحذفت به الاولى صلة عالجت اكتفا به الثانية صلة استلين وما عطف على الصلة بالفا
وهو خال عن الرابط لان ضميره عايد الى الفواد لا الى الموصول ولما في الفا من معنى السببية اكتفي من
الجملتين المتعاطفتين بضمير واحد وهو المجرور المحذوف فهو على منوال قولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكوره الى الرسول لا الى ما مع ان به المحذوفة عايدة الى
ما قطعا اي فلا يكتفي باحداها للاختلاف مرجع الضميرين بخلاف البيت فتدبر والخامس انه سمى ضمير
اتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو مفعول الاول والثاني هو ما الشرطية مسئلة زعم الاخفش في قوله
اذا قد ني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انايك اجمعا تقدم الكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول
الا ان المص انشده هناك بلفظ اذا قلت باسناد فعل القول الى ضمير المتكلم وهنا مسند الى الضمير الغايب
عايدا الى المضيف الطاعم وضمير قال الثانية عايدا الى المضيف المطعم ان لتغني جواب القسم وكذا قال
في قوله تعالى ولتصغى اليه افيدة الذين لا يومنون بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الاية وليس
فيه اي في هذا الجعل ما يكون ولتصغى معطوفا عليه اي ليس فيه ما يصح عطفه عليه وكان حق التعبير
ان يقول وليس فيه ما يكون لتصغى معطوفا عليه والصواب خلافه قوله فيهما لانه مؤد الى جواز كون
جواب القسم مفردا وهذا باطل لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كي وما بعدها من الفعل المنصوب
بان مضمرة في تاويل المفرد وهو لا يصلح جوابا واما ما استدل به قبل ليس هذا على ما ينبغي لانه لم يستو كلام

الاخفش على وجه الاستدلال بالبيت والاية يعني وانما خرج الاخفش الاية والبيت على ذلك اي على ان اللام
المكسورة التي هي لام كي تلتقي بها القسم لكن الشارح ذكر في بحث اللام ان مذهب الاخفش ذلك عند
انشاد البيت فمتعلق اللام فيه محذوف وذلك المتعلق هو الجواب اي لتشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغى
قدر المتعلق فيها متقدما وهو في البيت ظاهر لمنع لام القسم من تقديره متاخرا ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها
وكون المعمول ظرفا فيغتفر فيه لتوسعهم في الظروف لا يجدي نفعا حيث العامل محذوف والقياس على
الملفوظ قياس مع الفارق اذ مع الحذف مضاعفة الضعف واما في الاية فلا مانع من تقديره موخرا
بل تقديره كذلك هو المعهود في مثله لاشعار الحذف بزيادة الاهتمام بالمعمول وقد بقي شي وهو ان جواب
عن الاية بما ذكره موذن بان قول الاخفش انه ليس في الاية ما يكون لتصغى عطفا عليه لكن ابا حيان
وغيره جوزوا ان يكون عطفا على غرورا بحسب المعنى اي لتغروه ولتصغى وما بينهما اعتراض الخامسة
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا اي سواء اقترن بالفاء
او باذا الفجائية ام لم تقترن او جازم ولم يقترن ذلك الجواب بالفا ولا باذا الفجائية قيل عليه الحق
ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا لان كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وجملة الجواب كذلك
فلا محل لها وسياتي الكلام عليه وافيا ان شاء الله تعالى في الجملة الخامسة من ذوات المحل فالاول جواب
لو ولولا ولما وكيف كون لما للشرط انما هو على مذهب القايلين بانها حرف وجود لوجود ومذهب
القايل بانها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا على راي القايل بانها ظرف بمعنى حين وقد تقدم الخلاف
في ذلك واما لولا فلا اعرف قايلا بمجيئها للشرط وانما تاتي للربط ولا يلزم من الربط الشرط الا ترى ان
حينا يربط الجملتين فتقول حين قام زيد قام عمرو وليست للشرط والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت
قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل فلم يحتج الى اعتبار محل اصلا واما الثاني فلان المحكوم
لموضعه بالجزم في لفظ الفعل وحده لوقوعه موقع ما يظهر فيه الاعراب لا الجملة باسرها فالجملة فيهما
غير ذات محل الجملة السادسة من غير ذوات المحل الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو جاء الذي
قام ابوه فالذي في موضع رفع بالفاعلية فهو ذو المحل والصلة لا محل لها لانها بمثابة الجزء من الاسم
الموصول وبعض ما له محل لا محل له ولانها ليست واقعة موقع المفرد ليكون لها اعرابه وههنا
بحث الشارح وهو انهم اطلقوا القول بان الجملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي استثنا الجملة
التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول
بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية فعلها مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة
الصلة تكون ذات محل لوقوعها موقع المفرد وربما يمنع ان كل جملة واقعة موقع المفرد اصالة
والموقع بعد ال الموصول ليس للمفرد كذلك وانما هو للجملة كما في الموصولات الاسمية الا ترى قولهم
صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد
الذي له محل والمفرد الذي هو صلته الا لا محل له واعرابه عارية من ال لكونها في صورة الحرف كما في الا
صفة وفي حواشي الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضع براسه
الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه فيه فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل
في صورة الاسم وبلغني عن بعضهم قيل هو الشيخ ابو حيان انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول
وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة فيجعل المحل لهما وهذا كما يقولون الجار والمجرور في محل
كذا والحق ما قدمت لك والحق ان الموضع للموصول والصلة لا محل لها بدليل ظهور الاعراب في نفس
الموصول حيث كان معربا في نحو ليقم ايهم في الدار برفع ايهم والكرمن ايهم عندك بنصب ايهم

وامرر بايهم افضل بخفض ايهم وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرى اشد وذا ايهم اشد بالنصب
والقراة الشهيرة ايهم بالضم ويروى قول الشاعر فسلم على ايهم افضل بالخفض وهذا بعض بيت وتمامه
اذا ما لقيت بني مالك وقد مضى الكلام عليه في بحث اي والرواية الشهيرة على ايهم وقول الطائي
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا • عجز بيت من ثاني الطويل وصدره فاما كرام موسرون لقيتهم ويروى
اتيتهم وهو من ابيات لمنظور بن سحيم الفقعسي وهو شاعر اسلامي وقبله • ولست بهاج في القرى اهل
منزل • على زادهم ابكي وابكي البواكيا • واما كرام موسرون عذرتهم • واما اللئام فاذكرت حيائيا •
وعرضي ابقى ما ادخرت ذخيرة • وبطني اطويه كطي ردائيا • يصف نفسه بالتعفف عن المطاعم الدنية
والمطاعم الذميمة والكشف عن اعراض الناس فهو يقول لا اهجو بسبب القرا بكسر القاف وهو ما يقدم الى
الضيف وكلمة في سببية ولا اشكوا اهل دار نزلت عليهم فابكي على ما يفوتني من زادهم وابكي غيري معي
فقوله ابكي وابكي البواكيا ليس على ظاهره اذ لا بكا ثم وانما اراد تقطيع التاسف فهو يريد لا اسف
لما اريد من الحرمان اسفا من يبكي ويبكي غيره تهالكا على مال غيره وتوجعا لشدة نهمته واما بكسر
الهمزة وتشديد الميم هي التفصيلية والفاء الداخلة عليها للتعليل وفي الكلام مبتدا محذوف اي فهم اي
اهل المنزل اما واما والتقدير فتصدى بقرينة اتيتهم والفاء من قوله فحسبي عاطفة اسمية على
مثلها لمجرد الترتيب ويجوز ان تكون اما ان الشرطية وما المزيدة للتاكيد وكرام بتقدير ان يقصد
كرام فيفعل الشرط محذوف كما في وان احد من المشركين استجارك والفاء من فحسبي للجزا وهو مبتدا خبره
ما كفانيا وهذا ما عليه المرزوقي في شرح الحماسة الا انه قال واما قوله فاما كرام فصل بين حرفي الجزا
والفعل بقوله كرام الخ فسمي حرف الشرط والجزا ووقع في شرح شواهد العيني انه جعل اما للتفصيل وكراما
مرفوعا بفعل مضمر تقديره واما يقصد كرام فحسبي مبتدا وما كفانيا خبره والجملة جواب الشرط وهذا
تخليط منه فان قلت حسبي معناه كافي فكيف يخبر عنه بما كفاني وهو معناه قلت معناه حسبي ما كفاني
بحاجتي اي لا ابتغي منهم زيادة على الحاجة ومن ذي عندهم يروى بالواو فهو ذو الطائية مبنية بمعنى
الذي وبالياء معربة في لغة وعندهم صلة الموصول ويروى من ذي عندهم بجر عند ايضا وقال المرزوقي في
من ذي عندهم اراد من عندهم والعرب تقول هذا ذو زيد يريدون هذا زيد وهذا من اضافة المسمى الى الاسم
قال الكميت اليكم ذوي ال النبي تطلعت يريد يا اصحاب هذا الاسم وما من قوله ابقى ما ادخرت نكرة في محل الجر
اي ان عرضي ابقى شي ادخره من الادخار افتعال من الذخر بالذال المعجمة وفي فعله ومصدره الوجهان
الاعجام والاهمال وذخيرة نصب على الحال المؤكدة ومعنى الابيات ان من قصده وانزل به لا يخلو من
وجوه اما ان يكونوا قوما يرجعون الى كرم ويسار فيتوفرون على حسب ما يقتضيه كرمهم التفي بما عندهم
بما يلغني واما ان يكونوا كراما يضيقون اثر الدهر فهم فما عندهم في تقصيرهم لاضيافهم وعلى مجالهم
واما ان يكونوا قوما لئاما في اخلاقهم دناءة وفي اعراضهم فذا لهم قد ذكرت حيائي وصيانتي لنفسي فلم
ابذل لهم وجهي ولم ابتذل بمقاصتهم ومطالبتهم جاهي ثم انه اخذ في بيان ما ياخذ به نفسه من الصيانة
والقناعة وسلوك طرايق الانقباض عما يشين من الانبساط الى الانام فكانه قال ابقى على عرضي لانه اعز الذخاير
لي واطوي بطني على الماكل الموبية كما اطوي ردائي وقال العقيلي هو بضم المهملة وفتح القاف رجل جاهلي
اسمه ابو حرب الاعلم قال ابو زيد وابن الاعرابي وقيل خالد بن رؤبة وكال الصغاني قال ليلى الاخيلية و
اورده بلفظ اللذون نحن اللذون صبحوا الصباحا • هو بيت من ارجوزة من مشطور السريع وبعده يوم
النخيل غارة ملحاحا قال ابن مالك في شرحه على تسهيله اعراب اللذين في لغة طي مشهور يقولون
نصر اللذون امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن عقيل وافاد الشارح انه

روايته الرفع في الحماسة ... وفي غيرها على الجر ...

فاذكرت

يكتب بلا مين على لغة الاعراب وبلام واحدة على لغة من الزم الياء في جميع الحالات قال والسر فيه انه
في حال بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول وشبهه بها ان قلنا تعريف الموصول بالعهد الذي
في صلته فاثر واعدم ظهورها خطا حالة البنا واظهروها حالة الاعراب لانتفاء شبه الحرف ح وصبحوا
بالتشديد اتوا في الصباح وليس تشديده لتكثير ومفعوله محذوف اي صبحوهم ويروى صباحا بالتنكير
على انه مصدر محذوف الزوائد نحو كلمه كلاما لا ظرف كما في جيتك صباحا لان الظرف لا يوكد به ويروى
بالتعريف اي في الصباح الذي اشتهر والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة اسم موضع بالشام قال اللخمي
وكثير يقولونه بفتح النون وكسر الخاء وهو تحريف وغارة بالنصب وهي اسم الاغارة على العدو ومفعول
لاجله او حال اي مغيرين والملحاح بكسر الميم الكثير الالحاح من لح السحاب دام مطره ولح السايل اذا الحف
والصفة على مفعال لا تونث فلذا اجرت على غاره بدون تانيث والمراد غاره شديده لازمة وقال
الهذلي هم اللاوون فكوا الغل عني هو من اول الوافر والى الا انه لم اقف على تمته فلا ادري اهو صدر
بيت ام عجزه والغل بضم المعجمة واحد الاغلال يقال في رقبته غل من حديد والثاني وهو ما وقع صلة
للحرف نحو اعجبني ان قمت وما قمت ان قلنا بحرفية ما المصدرية لعدم الضمير العايد عليها ولا ضرورة
لتقديره وفي هذا النوع اعني الموصول الحرفي يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول
فيه حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا اذ لاحظ للحرف في شي من الاعراب على انه هنا القول بحسب الظاهر
والتحقيق ان الاعراب للمصدر المنسبك من الموصول وصلته وهذا كما يقولون الجار والمجرور في موضع
كذا والتحقيق ان الاعراب حق المجرور فقط واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية
وصلتها يكذبون والتقدير بتكذيبهم وحينئذ ذلك بان تكذيبون في موضع نصب خبرا لكان فظاهره متناقض
لان القول باذ يكذبون صلة ما يقتضي ان لا موضع له كما هو شان صلة كل موصول فهو مناقض ان
موضعه النصب على الخبرية ثم زعم ان ما موصولة اي اسمية موصولة اظهر اي من كونها مصدرية لان الهاء
المقدرة عايدة الى الذي دون المصدر وتعقبه ابو حيان بانه لا يلزم ان يكون ثم هاء مقدرة بل
من قرا يكذبون بالتخفيف فالفعل غير متعد ومن قرا بالتشديد فالمفعول محذوف لفهم المعنى تقديره بكونهم
يكذبون الله في اخباره والرسول فيما جاء به ويحتمل ان يكون المشدد في معنى المخفف كما قالوا صدق
وصدق وبان وبين وقلص وقلص واختار انها مصدرية اي بكونهم يكذبون ولا ضمير يعود عليها
لانها حرف ثم قال ومن اجاز ان يكون موصولا بمعنى الذي فالعايد عنده محذوف لا حقدر كما زعم ابو
البقا ولعل مراده ان المصدر الذي يكون به الموصول الحرفي وصلته انما ينسبك من ما ويكذبون لا
منها وحدها كان يعني جاز انه لا يريد بقوله وصلتها يكذبون اي يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه
وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر واما الصلة فجملة كانوا يكذبون
فلا تناقض ويحتمل انه اطلق الصلة على يكذبون وحده وانما المجموع الصلة اطلاقا لاسم الكل على
الجزء مجازا لانه العمدة فيها ومحط الفايدة فيها ولا يستشكل بانه نسيا فهذا الكلام يقتضي انه
ذكر في معرض الاعتذار عن ابي البقاء بما يدفع ايراد التناقض ولا اعتذار بل قد كان يكون توجيها
لوروده لان جملة يكذبون اذا كانت صلة كانت غير ذات محل وهي عنده خبر لكان فتكون ذات محل
وهذا عين التناقض وجوابه ما عرفت وانما كان هذا مراد الابي البقاء بناء على قول ابي العباس المبرد
وابي بكر بن السراج وابي علي الفارسي وابي الفتح بن جني واخرين انه كانت الناقصة لا مصدر لها فيعتبر
مصدر خبرها في الانسباك الجملة السابعة التابعة لما لا محل له فان حكم التابع حكم المتبوع اورد عليه
ان الثاني هو الثاني اعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب واجيب

بان المراد التبعية اللغوية دون الاصطلاحية ونوقش بانه مع كونه خروجا عن التكلم لا يجدي نفعا
في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بانعام ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة
وفي قولهم في نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة فاستعمل
اللفظ الموضوع للتابع المصطلح عليه وقد يقال ان اطلاق التابع هنا مجاز العلاقة المشابهة نحو
قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال اما اذا قدرتها واو الحال فالجملة حالية ذات
محل قطعا واعلم ان العطف بالواو في الجملة التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين وذلك لاحتمال
ضرب زيد اكرم عمرو بدون عطف للاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص عليه الشيخ
عبد القاهر الجمل التي لها محل من الاعراب وهي ايضا سبعة كالتي لا محل لها الجملة الاولى الواقعة خبرا عن المبتدا
حالا او في الاصل وموضعها رفع في بابي المبتدا ونصب في بابي كان وكاد واختلف في محل الجملة من نحو
زيد اضربه وعمرو هل جاءك اي في محل الجملة الانشائية المبنية على المبتدا فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا
في المثالين المذكورين رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر قيل عليه اضمار
القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يكون التقدير مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب الفاعل
وان يكون التقدير اقول فيه ويكون في محل نصب لا يقال نائب الفاعل كان منصوبا في الاصل لان المراد
الحالة الراهنة وهو باعتبارها مرفوع قطعا بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا عن المبتدا وقد مر
ابطاله في الكلام على الجملة الرابعة المجاب بها القسم فراجعه ان لم يكن على ذكر منك الجملة الثانية من الجمل ذوات
المحل الواقعة حالا وموضعها نصب دايما نحو ولا تمنن تستكثر في قراءة من رفع الفعل ونحو ولا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى قالوا انومن لك واتبعك الارذلون وقوله ما ياتيهم من ذكر فتنبيههم عن شبه الغفلة والجهالة
وهو المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم شيا بعد شي من ربهم صفة لذكر او صلة لياتيهم محدث تنزيله ليكرر
التنبيه على اسماعهم كي يتعظوا الا استمعوه وهم يلعبون يستهزون به ويسخرون منه لتناهي غفلتهم وفرط
اعراضهم عن النظر في الامور والتفكر في العواقب ومن فسر الذكر بمحمد صلى الله عليه وسلم نفسه جعل تقديرا
سمعوا منه فجملة استمعوه حال من مفعول ياتيهم او من فاعله يعني من ذكر لكونه نكرة في سياق النفي
ولذلك زيدت فيه من وقرى محدثا بالنصب على الحالية وهي قراءة زيد بن علي لان الذكر وان كان
منكرا فانه تخصص بصفة وهي من ربهم فيصح وقوع الحال منه مع انه قد سبق بالنفي وهو وحده
كاف في تصحيح الحالية وقرى محدث بالرفع على انه صفة ذكر على المحل فالحال ان يعني محدثا واستمعوه
على الاول اي على كون استمعوه حالا من مفعول ياتيهم مثلهما في قولك ما لقي الزيدين عمرو مصعدا
لا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك ما لقي الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا في كونهما حالين من
الفاعل وثانيهما وقع التعريج فيه واما وهم يلعبون فحال ايضا ولكن من فاعل استمعوه فالحالان يعني
استمعوه وهم يلعبون متداخلان لان صاحب الحال الثانية من حال الاخرى ولاهية قلوبهم حال من
فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من التعدد ويطلقون عليه الترادف
ايضا اي فيكون لاهية مع وهم يلعبون من تعدد الحال اذ هما حالان من شي واحد اي استمعوه جامعين بين
الاستهزا به والتلهي والذهول عن التفكر فيه لا من التداخل وان كان لاهية مع استمعوه من تداخلها ومن
مثل الحالية ايضا قوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والجملة الاسمية حالية
وقد سدت مسد خبر المبتدا ولذا وجب حذفه وهل يجب اقتران هذه الحال والحالة هذه بالواو
وذهب غير الكسائي الى ذلك لانها فضلة وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير
موقعه ينكر وهو من اقوى الادلة على انتصاب قايما في ضربي زيدا قايما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة

الجمل التي لها محل من الاعراب

وان مر

ان يقال م

فتقدير الكلام ضربي زيدا اذا كان قايما فاذا خبر المبتدا والاصل حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل الظرف من متعلقات الظروف الغايبة نحو زيد عندك فبقي اذا كان قايما ثم حذف اذا مع مدخولها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فيه معنى الظرفية والتقدير في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولا سبيل اذا جعل كان في المثال ناقصة والمنصوب خبرها لئلا يلزم في الحديث ان تكون الجملة خبر الكان مع اقترانها بالواو اذ لا يقترن الخبر بالواو وحكى الرضي وقوع اقتران خبر الافعال الناقصة بالواو لكنه قليل ومنه قوله وكيف وما بهني الوعيد وايضا لو كان المنصوب خبر الكان لما حال الجاز تعريفه وسمع مع كثرة الاستقرا ومن مثلها ايضا قولك ما تكلم فلان الا قال خيرا وكما تقول ما تكلم الا قايلا خيرا قبل الحالية في هذا المثال ظاهرة وانما النظر في امثاله من نحو ما انعمت عليه الا شكر اي والمراد تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها كما في الشرط والجزا وجعل ما بعد الا حالا لا يفيد ذلك فمن فرع ذلك على المعنى ما انعمت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك بلفظ اسم المفعول على ان التقدير من الله تعالى فيلزم من وقوع متعلقه اذ كل ما قدره تعالى وقد وعد وقع ولما كان الغرض الاخبار بان النكرة لا تتخلف عن الانعام لزم ان يكون الانعام واقعا في حال تقدير الله تعالى الشكر والا لم يقع الشكر ولو حاولت جعل الحال مقدرة ومقدر بلفظ اسم الفاعل على معنى ما انعمت على زيد الا في حال كونه مقدر الشكر او في حال كونه مقدر الشكره اياي لم يلزم حصول ذلك المعنى المراد لجواز تخلف المراد عن الارادة الحادثة وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوف فرحق التغيير ان يقول من حال الا عامة شاملة لهذا المفرغ وغيره ومنها قول الفرزدق * بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم * ولم تكثر القتلى بها حين سلت * هو من ثاني الطويل وقد تقدم الكلام عليه في بحث الواو من الباب الاول لان تقدير العطف مفسد للمعنى اذ به ينقلب المدح ذما وتصير المعنى ان هولاء الرجال موصوفون بامرين احدهما عدم اغماد السيوف والاخر عدم كثرة القتلى بها مع سلها ولا خفاء ان ذلك غير ممدوح عند الشجعان وقول كعب رضي الله عنه * صاف بابطح اضحى وهو مشمول * هو عجز بيت من ثاني البسيط وصدره * شجت بذي شبم من ماء محنية * وهو من القصيدة التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في بحث كل بانت سعاد قول كعب لها وقبله * تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول * تجلو تكشف والعوارض جمع عارض وهو الاسنان التي في عرض الفم والظلم بفتح المعجمة وسكون اللام ماء الاسنان وبريقها وذي ظلم صفة محذوف اي عوارض فم ذي ظلم والمنهل اسم مفعول من انهله اذا سقاه السقي الاول والمعلول اذا سقاه السقي الثاني والاول النهل والثاني العلل بالتحريك فيهما والراح الخمر وشجت كسر سورتها من علاها لان الشج لا يكون الا في الراس وضميرها للراح اي مزجت وبذي يتعلق به موصوف محذوف اي بماء ذي شبم بمعجمة فموحدة مفتوحتين بارد وقال في الصحاح الشبم بالتحريك البرد يقال غداه ذات شبم وقد شبم الماء بالكسر فهو شبم والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون بعدها مثناة تحتية خفيفة منعطف الوادي والجمع المحاني والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى ويجمع على بطاح على غير قياس واباطح على القياس لانه صار اسما فالتحق بنحو افكل وافاكل وفي ابطح وجهان عدم الصرف للوصف المتاصل وللوزن الغالب كما في البيت والصرف اعتدادا بعارض الاسمية والمشمول ما ضربته ريح الشمال حتى برد المعنى انها تظهر عند ابتسامها اسنانا ذات لمعان وبريق من كان خمرا ممزوجة بماء بارد خالطت ريقه واضحى تام معناها دخل في وقت الضحى فالجملة بعدها حال والواو واو الحال وليست ناقصة معناها ثبوت الخبر للمخبر عنه في هذا الوقت لان خبر الافعال الناقصة لا تقترن بالواو كما قال المصنف الا قليلا على ما حكى الرضي واجاز جماعة منهم ابن مالك دخول الواو والجملة الخبرية تشبيهها

بالحالية لكن شرط عامل الخبر ليس وكان بعد نفي والخبر موجب بالا كقوله ليس شي الا وفيه اذا ما قابلته عين البصيرة اعتبار * وكقوله * ما كان من بشر الا وميتته * محتومة لكن الاجال تختلف * واجاز ذلك الاخفش مطلقا الجملة الثالثة من الجمل ذوات المحل الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل فان نابت عنه فمحلها الرفع قيل عليه انما الكلام في جملة لا يراد بها لفظها فان التي يراد بها لفظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه فلا معنى لتقييد عدم النيابة عن الفاعل لان ما بقي على حكم الجملة لا تنوب عنه واجيب بالمنع وان الكلام في مطلق الجملة سواء اريد بها لفظها ام لم يرد وهذه النيابة اي نيابة الجملة عن الفاعل مختصة بباب القول لا تقع في غيره نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة فيصح وقوعها نايبة عما وجب كونه اسما مفردا قيل وتقع اي هذه النيابة في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد فالجملة المصدرة باداة الاستفهام في محل رفع بالنيابة عن فاعل علم وسيأتي قريبا ما يفهم منه ان نحو ذلك على تقدير مضاف هو نايب واجاز هولاء القايلون بنيابة المقرونة بالمعلق وقوع هذه الجملة فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم او لم يهد لهم كم اهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وهو ان يكون الفاعل فيها ضميرا مستترا عايدا الى مصدر هذه الافعال وانما امتنع وقوع الفاعل ونايبه جملة لانهما من قبيل المسند اليه وهو لا يكون الا اسما او ما هو بمنزلته لكون الاسناد اليه من خصايص الاسم وعلى قول هولاء فيزداد في الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة فعلا فتصير الجمل المحلية ثمانية فان قلت وينبغي زيادتها ايضا على ما قدمت اختياره من جواز ذلك اي وقوع الجملة فاعلا مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي اقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة تنبيه وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول ومرادفه ومعنى حكاية الجملة بالقول كما قال البدر بن مالك ان تحكى مع القول لان الجملة اذا حكيت بالقول فقد حكيت هي نفسها مع صاحبة القول واورد عليه ان المحكية بالقول مراد بها لفظها فحكمها حكم المفرد واجاب بما علم من ان الكلام في الجملة مطلقا واعلم ان القول وفروعه مما يتعدى الى مفعول واحد وتكون اما جملة او مفردا موديا معناها فان كان مفردا نصب نحو قلت شعرا وخطبة حكيت به نحو قلت زيد قايم ولم يعمل فيها القول عمل الظن لاقتضاء الظن اياها من حيث المعنى فجرى لها مجرى مفعولي باب اعطيت فصح له ان ينصبهما وانما يقتضيها القول من حيث اللفظ فلم ينصب جزءيها مفعولين لانه لم يقتضيها من حيث المعنى فسميها مفعولي باب اعطيت فالاولى اي باب الحكاية بالقول قال ابن عبد الله وهل هي اي الجملة بعد القول مفعول به للقول او مفعول مطلق نوعي له كالقرفصا بضم القاف وسكون الراء وفتح الفاء بعدها صاد مهملة فالف ممدودة في قعد القرفصا فانه مفعول مطلق للنوع اذ هي اي تلك الجملة دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي اختيار ابن الحاجب قال يريد اختياره والذي عند الاكثرين فقالوا ان الجملة بعد القول مفعول به انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك اي وليس الامر كما ظنوا ولا ذاك التعلق كهذا التعلق لان تعلق العلم بالجملة من حيث مفهومها وتعلق القول بها من حيث لفظها لان الجملة نفس القول فصح اعتبارها مفعولا مطلقا نوعيا له وكان تعلقها به كتعلق ضربا شديدا بضرب والعلم غير المعلوم فلا يصح فيه ذلك وانما تعلق المعلوم بالعلم كتعلق المضروب بالضرب فافترقا ولم يصح قياسها على الاخرى انتهى والصواب قول الجمهور وهو المذهب الاول وهو ان الجملة المحكية بالقول مفعول به في حواشي الكشاف للمولى سعد الدين في الكلام على قوله

تعالى واذا قيل لهم آمنوا ما نصه الصحيح ان القول متعد وان المحكي بعده مفعول به لانه مقول وتعقل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير اي مضروبه والغلط انما نشا من هذا اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما تخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب فيكون مفعولا به اذ ذاك شان ما وقع عليه فعل الفاعل من المفاعيل بخلاف القرفصا في المثال يعني قعدت القرفصا فلا يصح ان يخبر عنها بانها معقودة ليجعل مفعولا به لقعدت لانها نفس العقود واما تسمية النحويين الكلام قولا فلتسميتهم اياه لفظا بيان لمنشا غلط من قال ان الجملة مفعول مطلق اي ان هذه مجازية بهذه التسمية وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ فهو من باب الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وقد اسلفنا مثله عن التفتازاني والثاني وهو باب الحكاية بمرادف القول نوعان الاول ما معه حرف التفسير قيل عليه ان مورد التقسيم لابد ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن البين ان المص قسم الجملة الواقعة مفعولا به الى ثلاثة ابواب فيجب وجودها كذلك في كل باب منها وقد جعل احد نوعي الثاني من الباب الاول ما معه حرف التفسير وحكمه ان الجملة فيه من غير ذات محل فلا تكون الجملة فيه مفعولا بالضرورة فلزم ان يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل واجيب بمنع انه قسم الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب وانما قال تقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب ووقوعها كذلك يصدق بوقوعها في كل باب في نوع منه فهي تقع في باب الحكاية بالقول او مرادفه لكن في بعض انواع مرادفه وانما قسم الحكاية بالمرادف ليعلم النوع الذي يقع فيه كقوله • وترمينني بالطرف اي انت مذنب • وتقلينني لكن اياك لا اقلي • قد تقدم الكلام على هذا البيت فراجعه ان شئت من محله • وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم يقدر بالجر قبل لفظة ان فان قدرت كانت ان مصدرية ولم تكن حرف تفسير والجملة في هذا النوع اي نوع ما معه حرف التفسير مفسرة للفعل وقد تقدم الكلام على ان التفسيرية من حروف الالف ان الرضي جوز ان تكون مفسرة لمفعول مقدر وقد تفسر مفعولا ظاهرا فلا موضع لها والثاني ما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين التوصية التقدم الى الغير بفعل فيه صلاح وقربة واصلها من الوصلة يقال وصاه مخففا اذا وصله واذا افصله كان الموصي يصل فعله بفعل الوصي ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة والقراءة الشهيرة بالفتح وقوله • رجلان من مكة اخبرانا • انا رأينا رجلا عريانا • روي بكسر انا اي ولو روي بفتحها كان حرف الجر مقيدا قبلها ولم يكن مما نحن فيه وهما من مشطور السريع ورجلان بسكون الجيم تثنية رجل كما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون وقد وقع في بعض الروايات من ضبه بدل من مكة فهذه الجملة في محل نصب اتفاقا قيل انظر هذا الاتفاق مع ما يذكره بعد عن الزمخشري في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين من ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها فهي مفسرة لا محل لها ثم قال وهو الظاهر ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور لانه نوع من القول ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني ثم اتى بالفاء مع قال في الاية الاولى دون الثانية لان النداء في الاولى بمعنى ارادة فكانه قيل اراد وفي الثانية على معناه فجعل القول مفسرا له ولم يعطف عليه وقوله اي البنا مبتدأ في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين اي يعد كل ذكر بانثيين عند اجتماع الصنفين فيضعف نصيبه وتخصيص الذكر بالتنصيص على حظه

كعضد رجل م

لان القصد الى بيان فضله والتنبيه على ان التضعيف كاف في التفضيل فلا تحرم بالكلية وقد اشتركا في الجهة والمعنى للذكر منهم فحذف للعلم به ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى نفرض لكم او نشرع لكم في امر اولادكم وشان ميراثهم انما يصح على قول الكوفيين خبر ذلك المبتدأ فانهم القائلون بان النصب بالفعل المذكور وقال الزمخشري وتبعه قاضي المفسرين ان الجملة الاولى يعني جملة يوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية يعني جملة للذكر مثل حظ الانثيين تفصيل لها اي للاولى وبيان للمراد منها وهذا يقتضي انها اي الثانية عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر قيل هذا الوجه يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ولم تقترن بحرف تفسير فيستوي النوعان في عدم المحلية ويلزم عليه استدراك ذكر الحكاية بمرادف القول واجيب بعد تسليم ما ذكر بان المص انما اورد ذلك على قول البصريين من ان لها محلا لا على ما اقتضاه كلام الزمخشري واستظهره هو تنبيهات الاول من الجمل المحكية بالقول او ما في معناه وهو المعنى بمرادف القول ما قد يخفى فيحتاج للتنبيه عليه فمن ذلك في المحكية بعد القول نحو علينا قول ربنا انا لذائقون فجملة انا لذائقون محكية بالقول والاصل انكم لذائقون عذابي لان ذلك ربهم لهم ثم عدل عن الخطاب الى التكلم وهذا من الالتفات عند السكاكي دون صاحب التلخيص لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال • الم تراني يوم جو سويقة • بكيت فنادتني هنيدة ما ليا • والاصل ما لك لان ذلك حق خطابها له لكنه عدل الى التكلم وحكى قولها بالمعنى ويحتمل انه مرادها استفهاما عن حال نفسها اي ما وقع في حين بكيت فيخرج عما نحن فيه والبيت من ثاني الطويل وقائله الفرزدق وهو مطلع قصيدة له يهجو بها جريرا قيل وهي اول قصيدة هجاه بها وبعده • فقلت لها ان البكاء لراحة • به يشتفي من ظن ان لا تلاقيا • قفي ودعينا يا هنيد فانني • ارى الحي قد شاموا العقيق اليمانيا • والجو بواو مشددة وجيم مفتوحة قال في القاموس الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة عشر موضعا غيرها وسويقة كجهينة قال فيه ايضا موضع وهضبة وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسالروموضع ببطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه ال علي بن ابي طالب وموضع بمرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد وشاموا بالمعجمة نظروا والعقيق كامير قال في القاموس خرز احمر يكون باليمن ثم قال وكل مسيل شقه ماء السيل وموضع بالمدينة وباليمامة وبالطائف وبتهامة وستة مواضع اخر ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون ان لكم ما تختارونه وتشتهونه يقال تخير الشيء واختاره اخذ خيره اي تدرسون فيه هذا اللفظ واصل ان لكم بالفتح لانه المدروس فلما جيء باللام كسرت او تدرسون قولنا هذا الكلام فيكون حكاية للمدروس وقد ناقش في هذا الوجه صاحب التقريب بان كلمة في لا تساعده وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهما اذ في زعمهم انهم ما يتخيرون ولا التفات في الكلام او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل عن الغيبة الى الخطاب عند مواجهتهم وقد تقدم ان السكاكي بعد ذلك من الالتفات وفي تفسير القاضي تجويز ان يكون جملة ان لكم فيه لما تخيرون مستانفة فلا يكون ذات محل وقد قيل قيل الاخفش في قوله تعالى يدعو لمن ضره اى بكونه معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الاخرة اقرب من نفعه المتوقع منه بكونه شفيعا متوسلا به الى الله تعالى فمن زعم ان يدعو في معنى يقول اي ان الكافر يقول ذلك بدعاء وصراخ حين يرى استضراره بما كان يعبد من جماد لا يضر بنفسه ولا ينفع والجملة الواقعة بعده محكية به وقد استشكل في هذه الاية ان قوله تعالى اولا يدعو من دون الله ما لا يضره اي انه لم يعبده ولا ينفعه اي ان عبده ذلك الفعل الذي هو الدعاء المخصوص هو الضلال البعيد عن القصد والصواب مستعار من ضل في التيه ضلالا يتضمن نفي الضر والنفع عما يعبد من دون الله تعالى ثم قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه يقتضي

هُنَيْدَة م

ان لم ثبوت ضرا ونفعا فيتنافيان والجواب ان التنافي انما يتحقق لو كان الدعا فيهما بمعنى واحد
لكنه في الثانية بمعنى القول لانها اخبار عن الكافر انه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام
ولا يرى اثر شفاعتها التي كان يرجوها مثلها في قول عنترة بن شداد العبسي من معلقته المشهورة وقد مضى
الكلام على ابيات منها انشدت في محلها • يدعون عنتر والرماح كانها • اشطان بير في لبان الادهم •
وهو من اول الكامل والاشطان جمع شطن بفتحتين وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بفتح
اللام وبنون في اخره ما جرى عليه اللبب من الصدر واللبب ما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستيخار
فيمن روى عنتر بالضم على الندا على لغة من لا ينوي المحذوف ويجعل الباقي في المنادي المرخم اسما مستقلا
براسه اي يقولون عنتر ويروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف او على انه غير منادى ورخم للضرورة
وعليه فلا حكاية والدعا على بابه والدعا مفعول له وان من مبتدا يكسر الهمزة عطفا على يدعو من ضره
مبتدا ولبيس المولى خبره وما بينهما يعني ضره اقرب من نفعه جملة اسمية صلة لمن وجملة من وخبرها
محكية بيدعو فهي في محل نصب بيدعوا اي ان الكافر يقول ذلك في القيمة حيث تنكشف الحقايق وتتبين
الرابح من الخاسر وقيل من مبتدا حذف خبره والجملة الاسمية صلة اي الاهه ومعبوده وان ذلك الحكاية
ما يقوله اي الكافر في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الكافر الوثن الهه ثم عبر عن الوثن لمن ضره اقرب
من نفعه تشنيعا على الكافر وتوبيخا به ويكون قوله لبيس المولى ولبيس العشير مستانفا لانه لا يصح
دخوله في الحكاية لان الكفار لا يقولون عن اصنامهم ذلك وفي البحر لابي حيان ان المعربين تكلفوا في
الاية وجوها فقالوا ان يدعوا اما ان يكون معلقا بلمن ضره اقرب من نفعه اولا فان يكن لم تعلق
فقيل هو توكيد لفظي ليدعو الاول ولا معمول له والجملة بعده مستانفة وقيل بل هو عامل في ذلك
من قوله ذلك هو الضلال البعيد على ان ذلك اسم موصول بمعنى الذي قدم على عامله وهذا على راي
الكوفيين في تجويزهم وقوع اسم الاشارة موصولا وقيل هو واقع موقع الحال وذلك مبتدا وهو ضمير
فصل والضلال البعيد خبره وقد حذف الضمير الرابط من يدعوا اي يدعوه اي داعيا اياه وان كان
له تعلق بقوله لمن ضره فقال الاخفش يدعو بمعنى يقول ومن مبتدا موصول صلته الجملة التي بعده
اي ضره اقرب من نفعه وخبره المبتدا محذوف تقديره هي والجملة منصوبة المحل على الحكاية بيدعو
الذي بمعنى يقول وفيه نظر لان الكافر لم يعتقد قط ان الاصنام ضرها اكبر من نفعها وفي كلام المص ما
يدفع هذا النظر فتامله وقيل يدعو بمعنى يسمى ومن ضره مفعول اول واللام زايدة والمفعول الثاني
محذوف اي الها وقيل يدعو مشبه بافعال القلوب لانه لا يصدر الا عن اعتقاد والاحسن ان يقال
ضمن معنى يزعم واللام معلقة له وقال الفرا دخلت اللام في غير موضعها والاصل يدعو من لضره
اقرب ورد بان ما كان من خبر صلة الموصول لا يتقدم عليه وقيل اللام زايدة ومن مفعول بيدعو
ورد ايضا بان هذا ليس من مواضع زيادة اللام الثاني من التنبيهات قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية
به وغيرها نحو اتقول هوسى في الدار فلك ان تقدر هوسى مفعولا اولا وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء
القول مجرى الظن شروط في غير لغة سليم لم يتعرض المص لبيانها وتفصيل القول في ذلك ان سليما
يلحقه بالظن في العمل مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع المخاطب مفردا او غيره مذكرا او غيره وهل يشترط
كون المضارع حاليا او لا قولان ويشترط ان يكون بعد استفهام بالهمزة او بغيرها متصلا او منفصلا
بظرف او جار او مجرور او احد المفعولين وهذه الشروط شروط لجواز الاجرى لا الوجوب فلك مع توفرها
اعمال القول عمل الظن ولك الحكاية فان فقد واحد منها وجبت الحكاية الا عند سليم وهل معنى هذا القول
ح الظن بخصوصه او الاعتقاد مطلقا الحق الاول عن بن وقال الاندلسي انه قد يستعمل بمعنى العلم يقال

لك

لكنت تقول زيدا قايما فتعمل اعمل قايما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا ولك ان
تقدرها مبتدا وخبرا على الحكاية اي على انها محكية بالقول كما في قوله تعالى ام يقولون ان ابرهيم واسمعيل
واسحاق الاية اي على قراة من قرا تقولون بتاء الخطاب بقرينة قوله الا ترى ان القول استوفى
شروط اجرايه مجرى الظن وقد عرفتها ومع هذا جي بالجملة بعده محكية لما عرفت من ان تلك الشروط
شروط للجواز دون الوجوب الثالث منها قد تقع بعد القول جملة محكية في نفسها ولا عمل للقول
فيها فلا تكون محكية به وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي هذا
اللفظ بعينه فيكون قد اخبر انه حمد الله بهذا اللفظ بعينه لا بلفظ اخر فيه معنى الحمد فالجملة المصدرة
بان المكسورة خبر عن اول لا مفعول لقولي خلافا لابي علي من زعم انها في موضع نصب بالقول فيبقى
المبتدا بلا خبر في اللفظ فقدر ان الخبر موجود او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بذلك التقدير فلا
حاجة الى تقديره بل تقديره مفسد لمعنى الكلام لان اول اني احمد باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف
الهمزة من ان فيفيد الكلام على تقديره اي تقدير ذلك الخبر الذي هو موجود او ثابت الاخبار بان
ذلك الاول باحد الاعتبارين ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت وذلك فاسد اللهم
الا ان يقدر اول زايدا فلا يبقى مفهوم والبصريون لا يجوزونه لمنعهم من زيادة الاسماء وتبع
الزمخشري في مفصله ابا علي في التقدير المذكور فقال فيه ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز
فيه ايقاع ايهما شيت نحو قولك اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا للمبتدا فيجب كانك قلت
اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا فالصواب خلاف قولهما لما تقرر وسر ذلك
ان كل محكي بالقول فهو عين المقول فنحو اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق للعجب لك هو نفس المقول الذي
هو ان عمرا منطلق فيكون تقدير قولنا اول قولي اني احمد الله اولا اني احمد الله لوجب كون القول
في المعنى متعلقة واول افعل تفضيل فلا يضاف الا الى ما هو بعضه فيكون الاخبار بثابت او موجود
عن اول اني احمد الله باحد الاعتبارين المذكورين وليس هذا الغرض من هذا الاخبار وانما الغرض ان
يخبر بان اول الحمد لله فالوجه الوجيه ان يقال القول عام يقع على الحمد وغيره وقد اضيف اليه
لفظ اول والمعنى الاخبار بان اول قول العام هذا القول الخاص وهو اني احمد الله فلا حاجة الى تقدير
خبر لوجود ما يصلح للخبرية ووجب ان يكون جملة لانه اخبر به عما معناه جملة كذا قرره ابن الحاجب
في ايضاحه فان فتحت الهمزة من ان فالمعنى حمد الله يعني باي عبارة كان الحمد فلا يكون لفظ الحمد على هذا
التقدير والعلم انضابط ما يجوز فيه الكسر والفتح من هذا النوع ان يقع ان خبر قول ويكون خبرها
من القول نحو المثال المذكور فاذا انتفى وقعت خبر القول لان اول الفعل قول ووقع خبرها من جنس القول
وهو الحمد واذا كان خبر ان غير قول تعين الكسر قولا واحدا نحو اول قولي ان زيدا ذاهب الرابع من التنبيهات
قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهي نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال
الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم ثم عند بسحره هكذا وقع في بعض النسخ وهي نسخة
الشارح وهو سهو لان الاية التي فيها قال الملا من قوم فرعون اية الاعراف وليس فيها بسحره وانما التلاوة
قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم فماذا تامرون والذي فيه لفظ
بسحره اية الشعرا ولفظها قال للملا حوله ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون
وهي نسخة المحشي ثم التقدير فقال فرعون ماذا تامرون فهو مقول لقال فرعون المقدر لا لقال الملا من
قوم فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه فانه يستدعي سبق قول منه لهم وقول الشاعر اي وكمقوله
• قالت له وهو بعيش ضنك • لا تكثري لومي وخلي عنك • جعلها الشارح بيتين من مشطور السريع المكشوف

ولم يجعل بيتا مصرعا من ثاني الرجز ولا بيتين من مشطوره من وحف ضربهما بالقطع لانه لا يجوز مفعولن
في قافية الرجز الا بحرف لين والضنك الضيق في كل شي للمذكر والمونث لانه مصدر وصف به قال
تعالى فان له معيشة ضنكا وقرئ ضنكى كسكرى يقال ضنك ككرم ضنكا وضناكة وضنوكة ضاق
كذا في القاموس التقدير قالت له اتذكر قولك لي اذ الوم في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف الجملة
المحكية بالمذكور اي بالقول المذكور يعني جملة اتذكر قولك الخ وقد تسامح في هذا القول لان المحذوف
بعض المحكي بالمذكور لان للمحكية بالمذكور من اتذكر الى عنك وبعضها غير محذوف كما ترى واثبت المحكية بالمحذوف
يعني جملة لا تكثري الخ وغير محكية بقول لا محذوف ولا مذكور وهي ايضا نوعان دال الدال على المحكية كقولك قال زيد
لعمرو في حاتم اتظن حاتما بخيلا فتحذف المقول المحكي بقال المذكورة وهو بخيل المدلول عليه بجملة الانكار
التي هي من كلامك دونه اي دون كلامه اي التي هي من كلامك وليست من كلامه وليس من ذلك اي مما نحن فيه
وهو وقوع الجملة بعد القول غير محكية قوله تعالى قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان
الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر على الاخبار ثم حذفت مقالتهم هذه مدلولا عليها بجملة
الانكار يعني جملة اسحر هذا لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول يعني مقال موسى وان لم تكن محكية
بالثاني لان المحكية به محذوفة كما عرفت فخرجت الاية عما نحن فيه لانه فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه
الجملة محكية كما ترى وسيعود الى الكلام على هذه الاية حيث يذكرها المص فيما يأتي في تراجم المحذوف
من الباب الخامس ان شاء الله تعالى وغيره الدال عليه حق العبارة عليها او يقال هناك دال على المحكي ولا يخزنك
قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها وقد يقع في بعض النسخ دون بعض الخامس من التنبيهات
قد يوصل بالمحكية بالقول غير محكي وهو الذي تسميه المحدثون بمدرجا المدرج بالفتح في اصطلاح المحدثين
انواع منها ان يصل الراوي بمتن الحديث النبوي كلاما لنفسه ولغيره فيتوهم انه من الحديث ومنها
ان يكون عند الراوي متنان باسنادين فيرويهما باحدهما ومنها ان يكون عنده حديث من جماعة مختلفين
في اسناده او متنه ويرويه عنهم باتفاق وكل ذلك حرام وقد افرد ذلك بالتاليف ومنه قوله تعالى
وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة وكذلك
يكون من قولها واذا وهم ذلك ضم اليه وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا محل لها من الاعراب لا يقدر لها
قول تكون ذات محل وما جزم به المص من الاستيناف هذا القول الذي حكاه الزمخشري بلفظ قيل وبعض
الكشاف ثم قلت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق
مناسب لحكاية قولها ومقتضى كلام الزمخشري عند الشارح ان جملة وكذلك يفعلون محكية بقولها فتكون في محل
نصب لا مستانفة وعندي ان قوله ثم قالت وكذلك يفعلون لا يستلزم ان تكون هذه الجملة في الاية ذات
محل في كلام الزمخشري الحاكي لهذه الجملة لبيان المراد منها فانه من قال زيد قائم فالجملة في قوله هذا مستانفة
لا محل لها فاذا حكيت وقيل قال عمرو زيد قائم صارت منصوبة المحل في هذا القول فتدبر وبالجملة فجملة
وكذلك يفعلون لا محل لها ان كانت من قولها او لم تكن اما على الاول فلانها بعض المحكي واما على الثاني فلاستينافها

الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم اي باب افعال
القلوب ما يتعدى منها لاثنين او ثلاثة فانها اي الجملة تقع مفعولا ثانيا لظن واخواته وثالثا لاعلم وذلك
لان اصلها اي المفعول الثاني والثالث الخبر ووقوعه جملة سايغ شايع مستمر كما مر وقد اجتمع وقوع
خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذويب ٭ فان تزعميني كنت اجهل فيكم
فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ٭ وهو من الضرب الاول من الطويل وبعده ٭ وقال صحابي قد غبنت وخلتني
غبنت فما ادري اشكلهم شكلي ٭ زعم ترد بمعنى ظن فينصب مفعولين كسائر افعال القلوب ولات

اصلهما المبتدا والخبر جاز وقوع الثاني منهما مفردا كما في قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وجملة
كما في بيت المتن وهو كنت اجهل والمفعول الاول ياء المتكلم من تزعميني والنون المكسورة
للوقاية ونون الاعراب مفتوحة محذوفة للجازم واجهل مضارع مرفوع وليس منصوبا
على انه افعل تفضيل وقد حذف المفضل عليه منه اي اجهل الناس كما توهم بعضهم قال
التفتازاني في حواشي الكشاف ولا تكون زعمت الا من افعال القلوب وبمعنى كفلت ومصدره
الزعامة وبمعنى يكذب ويطمع انتهى وشريت هنا بمعنى اشتريت لا بمعنى بعت والمعنى ان كنت
تظنين اني اسافه على الناس فيما بينكم واني ذو جهل في اتباعي هواك فاني تركت ذلك كله و
تعوضت عن الجهل بالحلم وانما قالوا انت مغبون في بيعة الجهل بالحلم لانهم كانوا معه على الجهل
فقال بل الغابن ولا ادري اهم على ما انا عليه ام لا فحذف معادل الهمزة الباب
الثالث من الابواب باب التعليق وهو ابطال عمل العامل لفظا وابقاؤه محلا وذلك
اي التعليق غير مختص بباب ظن اي بما ينصب ما اصله المبتدا والخبر بل هو جائز في كل فعل
قلبي وان لم ينصب المفعولين ولا بد من تقييده بكونه متصرفا كما في التسهيل لاخراج نحو تعلم
وهب وتفصيل المقام ان يونس ذهب الى جواز تعليق كل فعل من افعال القلوب ومن غيرها فاجاز
اضربهم افضل برفع ايهم على انه مبتدا والضمة فيه اعراب وافضل خبره واضرب معلق عن العمل
في ايهم وذهب ابن مالك الى انه لا تعلق الا ما كان من افعال القلوب ناصبا للمفعولين او غير ناصب
لهما وذهب ابن السراج والفارسي الى انه لا تعلق الا ما كان من الافعال متعديا الى اثنين علما كان او
ظنا قيل وهو الصحيح لان الفعل اذا كان متعديا الى اثنين وعلق بقي الكلام منتظما من مبتدا وخبر وذهب
ابن كيسان والمبرد وثعلب انه لا يعلق منها الا ما كان علما وقيل تعليق العلم حسن وتعليق الظن
قبيح واذا عرفت ان التعليق ابطال العمل في اللفظ دون المحل فالاسم المعلق عنه يبقى على اعرابه من رفع
او نصب او خفض ولهذا اي ولجوازه في كل فعل قلبي انقسمت هذه الجملة المعلق عنها الى ثلثة اقسام
احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها
ازكى طعاما يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها اي ولكن
هذه الافعال الثلاثة علقت هنا اي في الايات الثلاث بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول
قيل الاستفهام ظاهر في ايها ازكى طعاما وفي ايان يوم الدين واما ما بصاحبهم من جنة فالظاهر ان ما فيه
للنفي اي اولم يتفكروا في انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فان اثباتها لا يصح ان يتصف به من كان
ارجح قريش عقلا واثبتهم ذهنا واصدقهم قولا ومن ظهر على يده هذا الكتاب المعجز فهم يعلمون بالفكر
الصحيح ان نسبته الى الجنون لا يمكن ولا يذهب اليها عاقل وان من نسبه اليه فهو مفتر كاذب ثم ان من
ادعى الاستفهام فهو لا يريد به حقيقته بل يؤول معناه الى النفي اي شيء بصاحبهم من الجنون اي ليس به شيء
من ذلك وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف استشكل الشارح ذلك وان المص تبع فيه ابن
مالك وغيره لان هذه الجمل التي يطلبها العامل معنا اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد
سقوط الجار يتعدى اليها بنفسه او تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الفعل الجار وكلاهما
غير ثابت اما الاول فلان هذا تركيب مقيد ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار
ليس بقياس واما الثاني فلاستلزامه تعليق حرف الجر وهو لا يعلق واجيب بان هذه الجملة
في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف
مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف

ومحصله اختيار الشق الاول ومنع ما يرد على هذا الوجه من باب تخريج المقيس على غير المقيس ولم يدع
المنافاة بين كون تلك الجملة منصوبة المحل وكونها واقعة موقع المقصود المفيد ليكون الجواب بمنع
المنافاة ثم قال الشارح والاظهر ان نجعل المعلق فعلا عمليا محذوفا يدل على المذكور فنجعل الجملة منصوبة
المحل به والتقدير اولم يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسلوا ليعلموا بان
يوم الدين وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن ولو كان قلبيا حتى يضمن معناهما اي معنى
علم وظن وعلى هذا فتكون هذه الجملة المعلق عنها ذلك الفعل المضمن سادة مسد مفعولين لاقتضاء ذلك
الفعل بواسطة ان التضمين اياهما ولعل الحامل لابن عصفور على دعوى هذا التضمين ما استشكله
الشارح لكن يرد عليه ان التضمين غير مقيس كما هو معروف فالحذف لدليل كما عليه الشارح فهو اولى فتدبر
واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل التقدير
يتعرفون وقيل يقولون والجملة على التقدير الاول مما نحن فيه اي مما الجملة فيه واقعة موقع المفعول المقيد
لان النظر فعل قلبي يتعدى الى مفعوله بحرف الجر واما نظر المتعدي بنفسه فمن افعال الجوارح وعلى الثاني
في موضع المفعول به المسرح على صيغة اسم المفعول اي غير مقيد بالجار تفسير للمسرح اي هو الذي لم يقيد
بحرف الجر وكان حق التعبير اي غير المقيد بالتعريف فتامل وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة بل من باب الحكاية
والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح وربما عبر عنه بالمفعول به الصريح نحو عرفت من ابوك وذلك
لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف وهي المتعدية الى مفعول واحد اي لما
كانت لادراك الشيء في نفسه وان اردت علم التي هي اخت ظن وهي ما كانت لادراك الشيء على صفة وفرع تعدت
الى مفعولين كانت الجملة من القسم الثالث ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق هاهنا اي اما تبصر حكاه
ش فالجملة الاستفهامية في موضع مفعول ترى وهذا مذهب المازني واما شراح الكتاب فحملوا ما حكاه
ش على ان ترى فيه بمعنى تعلم قال ابن عصفور وانما امكن حمله على العلمية كان اولى لان راى البصرية
وسائر افعال الحواس اي وباقي افعال الجوارح انما يتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع منها المعلقة باسم عين
نحو سمعت زيدا يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وهذا ما جوزه ابو علي لكن بشرط كون الثاني مما
يسمع وكونه يؤدي الى العلم بما قبله كما في المثال المذكور فان القراءة مما تسمع والشخص يعلم بصوته فزيدا
مفعول اول والجملة في موضع المفعول الثاني وانما ساغ ذلك لاجراء سمع مجرى علم لان السماع سبب للعلم
كالرؤية فاجري السبب مجرى المسبب فاذا انخرم الشرطان او احدهما لم يتعد الا لواحد وكانت الجملة
حالا نحو سمعت زيدا يتوضا لان الوضوء لا يسمع ولا يؤدي الى العلم بالتوضي فتكون جملة يتوضا حالا
وزيدا مفعول السمع ولكن على تقدير مضاف اي سمعت حركة زيد حال كونه يتوضا لامتناع تعلق
السماع باسم العين من غير اعتبار تقدير الا ترى ان قولك سمعت مقتصرا على ذكر زيد ابتقدير سمعت
كلاما قطعا وهذا مثال انخرام الشرطين ومثال انخرام احدهما قولك سمعت زيدا يمشي فان المشي مما
يسمع الا انه لا يؤدي العلم بحال الماشي فيمشي حال والتقدير سمعت حركته شيا فشيا اللهم الا ان يكون له
مشية خاصة يعرف بها وقيل متعدية الى واحد والجملة حال وهذا ما عليه المحققون وجزم المحشي بانه
الصحيح وذلك الواحد اذا كان من شانه ان يكون غير مسموع كان كان ذاتا فلا بد من تقدير مضاف ثم
بين هذا المحذوف بالحال المذكور فهي حال مبينة ولا يجوز حذفها وجوز التفتازاني ان يكون بدلا او بيانا
بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قايلا كذا او قوله كذا ورده الشارح بانه يلزم عليهما حذف التابع
ورفع القول بعد الحذف او هل الفعل بمعنى المصدر من غير حرف سابك فهما ليس من الابواب المعروفة
ومثله ليس بمقيس عند المحققين فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة

وليس من الباب اي من باب التعليق ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا ليونس القايل بانه منه لعدم
اشتراطه في الفعل المعلق ان يكون قلبيا واشتراطهم فيه ذلك كما افصح عنه قوله لان ننزع ليس بفعل قلبي
حتى ياتي تعليقه بل اي موصولة لا استفهامية وهي المفعول اي لننزع وضمتها بناء لا اعراب خلافا
ليونس فانها عنده ضمة اعراب واشد خبر لهو محذوفا والتقدير ايهم هو اشد والجملة صلة لا محل
لها من الاعراب وعلى قول يونس هي ذات محل هو النصب والثالث ان تكون في موضع المفعولين سادة مسد ها
نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا فنعلم اي الحزبين احصى وقوله وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
وافراده بالذكر لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لان لها حكم ما تضاف اليه وهو هنا مصدر ميمي
لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لما له من الصدارة وانما مجموع الجملة الفعلية في محل
نصب بفعل العلم فقد سوى بين الاستفهام الواقع في اثناء الجملة والداخل عليها في التعليق ومما يوهمون ن
يغلطون وزنا ومعنى وماضيا وهم بكسر الهاء كغلط ومصدره الوهم بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمه
اليه وانت تريد غيره اي ومما يغلطون في انشاده واعرابه قول الشاعر «ستعلم ليلى اي دين تداينت
واي غريم للتقاضي غريمها» فينشدونه برفع اي الاولى ويعربونها مبتدا والبيت من الضرب الثاني
من الطويل ولعله لمجنون ليلى والصواب فيه انشادا واعرابا نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب
الا انها في البيت مفعول به لا مفعول مطلق كما في الاية والمراد من كونه نصبها على حد انتصاب تلك كونها
منصوبة بالفعل الذي بعدها وجوز الشارح ان يكون الدين مصدرا محذوف الزوايد والاصل
اي تداين فيكون مفعولا مطلقا ويكون انتصابه على انه مفعول به فهو اسم لما يوخذ في الذمة
وانما لم يحمل المص على توجيه المصدرية لابتنايه على الحذف الذي هو خلاف الاصل ورفع اي الثانية
مبتدا وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية الا انه عن الفعلية
باي جزءها وعن الاسمية بما صدرت به واختلف في نحو عرفت زيدا من هو وعرفت زيدا ابو من هو
فقيل جملة الاستفهام حال قاله المبرد والاعلم وابن خروف ورد بان الجملة الانشايية لا تكون حالا
ومنها جملة الاستفهام وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم حكاه ابن جني عن الفارسي وعليه
فلا يتعين نصب زيدا على انه مفعول وجملة الاستفهام مفعول ثان بل يكون اولى من رفعه لان عامل
تسلط عليه ولا مانع له من العمل وهو المختار ورفعه جايز على الصحيح لكن على قلة وهو مذهب سيبويه
ووجهه ان الاسم المذكور مستفهم عنه في المعنى لان المعنى علمت من هو زيد وابو من هو زيد فعومل
معاملة ذي الاستفهام لفظا وما ذهب اليه ابن كيسان من عدم جواز الرفع مردود بقول الشاعر
«فوالله ما ادري غريم اربته» «ايشتد ان قاضاك ام يتضرع» فانه يروى برفع غريم وزعم ابن عصفور
ان التعليق اولى قال لان الاعتناء بالمعاني اولى من الاعتناء بالالفاظ واجيب بالمنع اذ لم يخل برعاية
اللفظ بجهة المعنى كما في مسئلتنا بل رعاية اللفظ احق ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب
مقيس ولا يخرج مقيس على ما ليس مقيسا وقيل الجملة بدل من المنصوب وستاتي عن المص ما فيها الفرق
بين البدل وعطف البيان انه الاصح ثم اختلف فقيل بدل اشتمال واختاره ابن الصايغ مثل عرفت زيدا
امره وقيل بدل كل من كل وربما قيل بدل شيء من شيء والاصل عرفت شان زيد قاله ابن عصفور وعلى القول
بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق بالنسبة الى تلك الجملة ام لا وقال جماعة من المغاربة اذا قلت
علمت زيدا لابوه قايم او ما ابوه قايم فالعامل معلق عن الجملة لمكان لام الابتدا وما النافية وهو عامل في محلها
النصب على انها مفعول ثان وبه صرح ابن مالك في تسهيله وخالف في ذلك بعضهم فمنع التعليق لان الجملة
المذكورة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني وان لا يوثر العامل في لفظها

لوجوب حكاية لفظها وانما يوثر في محلها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قايم فلذلك حيث
ما وجد المعلق كما في مسئلتنا واضطرب في كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا
في سورة هود وانما جاز تعليق البلوى وان لم يكن في نفسه فعلا قلبيا لما في الاختبار من معنى العلم
فان البلا الاختبار يكون بالخير والشر يقال بلاه الله وابلاه ابلا حسنا وابتلاه اي اختبره لانه طريق
اليه فهو ملابس له فجاز ان يقوم مقامه ويعطى حكمه كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم
احسن صوتا فتعلق فعل النظر والاستماع وليسا من افعال القلوب لان النظر والاستماع من طريق
العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته واما النظر القلبي فالنظر فيه اذا
تامرين فلا كلام في تعليقه لكن ما ادعاه من الحصر فيه تطل لان الاستاذ ابو جعفر بن الزبير نقل ان
اصحابهم يذهب الى تعليق انظر بمعنى البصر به سوى ابن خروف وتبعه ابو الحسن يعني ابن عصفور وقد ذكر
من تعليق النظر لكن حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر ويرد عليهم افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت
فانه ينظرون فيه معلق وهو من النظر بمعنى الابصار بدليل فتامل وقال العلامة الرضي ان الاستفهام يقع
بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وبغيت وذريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت و
بلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فمعلقه وقال
في تفسير الاية في سورة الملك فان قلت من اين تعلق قوله ايكم احسن عملا وان قلنا علمته ازيد احسن
علاما هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه كما تقول علمته هو احسن علاما سيل انذلك
هل يسمى تعليقا فقال ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل اي القلبي او ما في حكمه
ما يسد مسد منصوبه جميعا كعلمت ابهما عمرو وعلمت ازيد منطلق اي وهنا انما سدت جملة الاستفهام
مسد احد المنصوبين فقط الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجي ما له الصدر
وغيره بل يكون الحال مع ما له الصدارة كهي بدونها ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيد
منطلقا وعلمت ازيد منطلق هذا ما قال الزمخشري وتخايل الاضطراب عليه لا يخلو كما قال المص وقد اشار
اليه الطيبي حاكيا له عن صاحب التقريب وحكى عنه استشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا
وانما تقع موقع المفعولين معا لان المعنى على جواب هذا الاستفهام ولا يصلح مثله للتقدير في نحو
علمت ايهم قام اذ لا معنى لقولك علمته جواب هذا الاستفهام وضعفه بانها اذا وقعت مفعولا
اول في قوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد لتنزعن الفريق الذي يقال في حقهم ايهم اشد كما هو مذهب
الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا باتا ويل اي ليعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم ايهم احسن عملا
قال الطيبي وقد انصف صاحب الانتصاف حيث قال التعليق عن حيث احدى المفعولين فيه خلاف
والاصح هو الذي اختاره الزمخشري وقال الشارح وقد كنت اجيب عن هذا الاضطراب بانه يحتمل ان
يكون مراده بالتعليق الذي اثبته ليس المصطلح عليه اي الاعمال محلا المانع من الاعمال لفظا وانما المراد
به تسليط فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال معنوي
قال ثم رايت في شرح اليمني على الكشاف ما نصه هنا اثبت التعليق ولم يثبت التعليق الاصطلاحي
اكتفا بذلك في سورة الملك كونه تعليقا اصطلاحيا فمعنى قوله اكتفا بذكره اي اكتفا بذكر انه من
التعليق الاصطلاحي وقد اعترض على ما في شرح اليمني بان فيه بعدا من وجهين احدهما حمل التعليق
في سورة هود على غير المصطلح عليه وثانيهما الاكتفا بالذكر في الاواخر عن الاول وهو خلاف عادة المفسرين
من الاكتفا بالذكر في الاوايل عن الاواخر ولا يخفى ضعفهما وقد حاول الطيبي ايضا رفع هذا الاضطراب
بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف اي ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون معنى قوله

تعليق فعل البلوى بتعليق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكتفى بتعليق السبب عن تعليق المسبب واما
في سورة الملك فلا حذف بل ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا فامتنع التعليق
لانه انما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين معا وهنا سبق المفعول الاول فقد
اختار الزمخشري هنا القول بالتضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الاشارة
بقوله من حيث يضمن معنى العلم وحاصله ان اية هود حذف فعل العلم منها فبقي السوال عن وجه
التخصيص بتي شي وهو انه اذا تقرر ان هنا رايين فالراجح منها راي من قال بالتعليق بدليل قوله
تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية الا ترى ان سال التي يراد بها طلب العلم انما يتعدى الى المفعول
الثاني بحرف الجر فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن الى الجملة في نحو ظننت زيدا ابوه قايم لزم تعديه
الى مفعوليه بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن كونه
الفعل ناصبا لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر تنبيه فايدة الحكم على محل الجملة
في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره بنصب غير عطفا
في محل من زيد واستدل ابن عصفور بقول كثير بلفظ التصغير وبالمثلثة ابي صخر بن عبد الرحمن
ابن ابي جمعة الخزاعي احد عشاق العرب المشهورين وكان قصيرا شديد القصر وكان اذا دخل على عبد
الملك بن مروان قال له طاطي راسك ليلا يوذيك السقف يمازحه بذلك وكان شديد التعصب
لابي طالب توفي سنة خمس ومائة في اليوم الذي مات فيه عكرمة مولى ابن عباس فقال الناس
مات افقه الناس واشعر الناس وصلي عليهما معا ❊ وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ❊ ولا موجعات القلب
حتى تولت ❊ هو ثاني الطويل من قصيدة تقدم الكلام على شي من ابياتها عزة بفتح المهملة وتشديد
الزاي بنت جميل بن حفص صاحبة كثير ولها معه حكايات مشهورة حكى صاحب الاغاني ان كثيرا
خرج مرة من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز في الطريق قد اقتبست نارا في روثة
فتافف كثير في وجهها فقالت من انت قال كثير قالت الست القايل ❊ فما روضة زهراء طيبة الثرى ❊
تمج الندى جثجاثها وعرارها ❊ باطيب من اردان عزة موهنا ❊ اذا اوقدت بالمندل الرطب نارها ❊ فقال
نعم فقالت لو وضع المندل على هذه الروثة لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس ❊ الم ترياني كلما
جيت زايرا ❊ وجدت بها طيبا وان لم تطيب ❊ فناولها المطرف وقال لها استري هذا الجثجاث
بجيمين ومثلثتين نبت طيب الرايحة وكذلك العرار كسحاب والاردان جمع ردن كجند اصل الكم واراد
بالمندل عود البخور بنصب موجعات عطفا على محل الجملة الاستفهامية اعني ما البكا المعلق عنها العامل
فدل ذلك على ان للمعطوف عليه في محل نصب اذا عرب التابع تابع لاعراب متبوعه ولكان ان تدعي
ان البكا مفعول لادري وان ما زايدة اي لفظ من زايده وان الاصل ولا ادري موجعات فيكون
نصب موجعات بلا ادري المقدر لا بلا ادري الملفوظ فيكون من عطف الجمل لا من عطف مفرد على
محل جملة او ان الواو من ولا موجعات القلب للحال وموجعات اسم لا العاملة عمل ان المشددة اي وما
كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ولا يخفى ان ما ذكره المص من
باب النزاع في تعيين الشاهد لمسئلة العطف على محل الجملة المعلقة وان كلام ابن عصفور متضمن
للقول بصحة التعليق لفعل الدراية وان المص لم يرد ذلك قال الشارح وقد وقع في المختصر المعروف
بالوافي مقتضى ان درى لا يعلق فانه بعد سوقه لافعال القلوب وخصايصها ذكر ان الافعال
ما يشبهها في نصب الجزاين فقط وعد منها درى فاقتضى ان لا يثبت لها شي من خصايص افعال
القلوب التي للتعليق وانما شبهها لها في نصب الجزين خاصة فراجع ذلك على مستشكل الواضحات

فاستشكل قول العربي كالحلقة المفرغ لا يدرى ابن طرفاها من حيث ان يدري فيه معلق وقد قال
صاحب الوافي لا تعلق وغفل عن قوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله
فتنة لكم وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا قل ان ادري اقريب ما توعدون وما يدريك لعله يزكى
وما ادريك ما يوم الدين وما ادريك ما القارعة وما ادريك ماهيه وما ادريك ما الحطمة وفي
الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر وكذا اغفل عن قول زهير ، وما ادري وسوف اخال
ادري ، اقوم آل حصن ام نساء ، وقول ابن ابي ربيعة ، فوالله ما ادري وان كنت داريا ، بسبع رمين
الجمار ام بثمان ، والشواهد من هذا القبيل اكثر من ان تحصى وقد نص في التسهيل وغيره على تعليق فعل
الدراية ومضى النقل عن الرضي بان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم وعدمه
ذلك دريت فتعلقه فلا معنى للجمود على ما في هذا المختصر واطراح قول الائمة المتصلعين مع
اعتضادهم وانهم بافصح الكلام وفصيحه ورايت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس ما نصه
الحمد مدة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رايته منصوصا عليه
انتهى قال المصنف وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه اي في جواز العطف على المحل هنا مع
قولهم ان المعلق عامل في المحل اي محل المعطوف عليه الجملة الرابعة من الجمل ذوات المحل الجملة المضاف
اليها ومحلها الجر قيل لا ينبغي عد هذه في ذوات المحل اذ المراد ضرورة ما يكون جملة حقيقة لا في معنى
المفرد وان كانت في حكمه لوقوعها موقعه والمضاف اليه لا يكون الا اسما او في تاويله لانه في المعنى
محكوم عليه لانه منسوب اليه او لان غلام زيد في معنى زيد له غلام او ما لك غلام قال ابن الحاجب
واجيب بمنع ان يكون المراد من الجمل ذوات المحل ما لا يكون منها في معنى المفرد بل ما هو اعم من ذلك
ودعوى الضرورة ليست بصحيحة هنا وفي الخصائص لابن جني في قول طرفة ،
بجفان تعترى نادينا ، من سديف حين هاج الصنبر ، الجفان بالكسر جمع جفنة بالفتح وهي كالقصعة
وتعترى نادينا ياتيه ويغشاه والنادي المجلس والسديف سنام البعير او الناقة والصنبر بكسر المهملة
وتشديد النون المفتوحة فموحدة ساكنة فراء البرد لكن الشاعر كسر الموحدة وسكن الراء على قاعدة
النقل في الوقف وكان حق هذه الحركة ان تكون ضمة لكنه كما قال ابن جني قدر الاضافة اي اضافة
حين الفعل يعني المصدر كانه قيل حين هيج الصنبر ثم نقل الكسرة وقفا الى الباء الساكنة فبقي الساكن
متحركا والمتحرك ساكنا وهنا لما قال الشارح من الغرائب فان الصنبر لا شك في كونه فاعلا بهاج وقد
اعرب بالكسر نظرا الى ما قدرناه وعلى ذلك يتنزل لغز الشارح حيث قال ، ايا علم الرشد اني سائل ،
فمنوا بتحقيق به يظهر السر ، ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه ، بجر ولا حرف يكون به الجر ،
وليس بمحكي ولا بمجاور ، لذي الخفض والانسان للبحث يضطر ، فهل من جواب منكم استفيده ، فمن بحركم ما زال
يستخرج الدر ، ثم قال وقد استشهد به الجوهري على ان الصنبر بكسر الباء شدة البرد فجعل الكسرة
اصلية لا منقولة ويجوز ان يكون الباء ساكنة حركت للضرورة وعليه فلا يتنزل اللغز ولا يصار
الى الجملة الثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت اي منصوبة على الظرفية او اسماء غير منصوبة
عليها نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو ولتنذر يوم التلاق
يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون واليوم مضاف الى هذه الجملة ففي الاوليين الى جملة فعلية
فعلها مضارع ماض في اولاهما ومضارع في الثانية وفي الثالثة الى جملة اسمية وفي الرابعة الى فعلية
فعلها مضارع الا انه مصدر بحرف النفي الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى اي منصوب على
الظرفية ومفعول ثان لفعل الانذار في الثانية والاول الناس والمراد انذارهم ذلك اليوم وتخويفهم

اياه لا الانذار فيه لعدم فائدته وبدل منه اي من المفعول الثاني في الثالثة واما المفعول الاول فمحذوف
فيها والتقدير لتنذرهم يوم التلاق وخبر للمبتدا اعني هذا مرفوع في الرابعة ويمكن في الثالثة كما ذكر ابن
عطية ان تكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء وقد قدم عليه ومن اسماء الزمان ما تلتزم
اضافتها الى الجملة واجبة فلا تضاف الى مفرد اذ باتفاق واذ عند الجمهور القائلين بان العامل في اذا
ما في جوابها من فعل او شبهه واما من قال العامل فيها شرطها فلا يحال الدعوى اضافتها لامتناع عمل
المضاف اليه في المضاف ولما عند من قال باسميتها وانها ظرف بمعنى حين ومن زعم ان من اسم الزمان المبهم
وهو ما دل على قدر من الزمان غير محصور كوقت وحين وزمان وساعة ان كان مستقبلا فهو كاذا في
اختصاصه بالجمل الفعلية اي بالاضافة الى الجملتين الفعلية والاسمية فتقول اتيتك زمن يقدم الحاج
ولا يجوز زمن الحاج قادم بالاضافة الى الجملة الاسمية لان الزمن المستقبل لانه ظرف للاتيان المستقبل
وتقول اتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم بالاضافة الى الجملتين لان الزمن ماض بقرينة قوله
اتيتك الماضي ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل من الظرف بالفعلية اي بالاضافة اليها بقوله تعالى
يوم هم بارزون سواء جعل مفعولا لينذر او ظرفا ليخفى فانه مع استقباله قد اضيف الى الجملة الاسمية
وبقول الشاعر ، وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة ، بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ، هو من ثاني الطويل
وقائله سواد بن قارب الدوسي عند ابن الكلبي والدوسي عند ابن ابي خيثمة قال في الاستيعاب قال ابو
حاتم له صحبة وكان يتكهن في الجاهلية وكان شاعرا ثم اسلم وقد روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال له وهو خليفة كيف كهانتك اليوم فغضب وقال له يا امير المؤمنين ما قالها احد قبلك فاستحيا عمر
ثم قال ايه يا سواد الذي كنا عليه من الكفر اعظم من كهانتك ثم ساله عن حديثه في بدء الاسلام وما اتاه
به رئيه من ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره انه اتاه ثلاث ليال متواليات هو فيها كلها
بين النائم واليقظان وقال له قم يا سواد واسمع مقالي واعقل ان كنت تعقل قد بعث رسول من لؤي
ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته وانشده في كل ليلة من الليالي الثلاث ثلاثة ابيات متحدة المعنى
مختلفة القافية فالتي انشدها في الليلة الاولى هذه الابيات ، عجبت للجن وتطلابها ، وشدها
العيس باقتابها ، تهوى الى مكة تبغي الهدى ، ما صادق الجن ككذابها ، فارحل الى الصفوة من هاشم
ليس قداماها كاذنابها ، والتي انشدها في الليلة الثانية ، عجبت للجن وتخبارها ، وشدها العيس باكوارها ،
تهوى الى مكة تبغي الهدى ، ما مؤمن الجن ككفارها ، فارحل الى الصفوة من هاشم ، بين روابيها واحجارها ،
والتي انشدها في الليلة الثالثة ، عجبت للجن وتحساسها ، وشدها العيس باحلاسها ،
تهوى الى مكة تبغي الهدى ، ما خير الجن كانجاسها ، فارحل الى الصفوة من هاشم ، واسم بعينيك الى راسها ،
قال فرحلت ناقتي واتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة واصحابه حوله فانشدته ، اتاني نجيي بعد هدء
ورقدة ، ولم اك فيما قد بلوت بكاذب ، ثلاث ليال قوله كل ليلة ، اتاك رسول من لؤي بن غالب ،
فشمرت عن ذيلي الازار ووسطت ، بي الذعلب الوجناء بين السباسب ، فاشهد ان الله لا رب غيره ،
وانك مامون على كل غائب ، وانك ادنى المرسلين وسيلة ، من الله يا ابن الاكرمين الاطايب ،
ومرنا بما ياتيك من وحي ربنا ، وان كان فيما جئت شيب الذوائب ، وكن لي شفيعا البيت والنجي والرئي
ويروى رئي بفتح الراء وكسر الهمزة بوزن فعيل الذي ياتي الكهنة من الجن والهدء السكون والذعلب بمعجمة مكسورة
فمهملة ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة والوجناء الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين قال
في الوجنة العارض يرتفع قليلا وهو غليظ ومنه الوجناء وهي الناقة الشديدة شبهت في صلابتها والسباسب
جمع سبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والفتيل بفتح الفاء المثناة الفوقية ما يكون مثل الخيط الرقيق

اليها ولا يضاف الى الاسمية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة صح

وكسرها

في شق النواة وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ والمراد به الشي القليل جدا ونصبه على انه مفعول مطلق
اي يغنون اغناء ما وقوله يعني سواد بن قارب من باب وضع الظاهر موضع المضمر والاصل بمغن عني
واجاب ابن عصفور عن الاية بانه انما يشترط على صيغة المبني للفاعل وضميره المستتر عايد على ابن اي انه
انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا كان ذلك الزمان ظرفا اي منصوبا على الظرفية وهو في الاية
بدل من المفعول به لا ظرف والاولى كما قيل ان يقول انما يجوز لان ما ذهب اليه س هو جواز اضافة اسم
الزمان المستقبل المبهم الى ما يضاف اليه اذا وجوبا ولا يتاتى هذا الجواب في البيت وان تاتى في الاية لظهور
كونه ظرفا فيه نعم قد تقدم من المص في الاية تبعا لابن عطية احتمال ان يكون اليوم ظرفا ليجزي وعليه فلا
ينافي فيها ايضا وجوز في البيت وجه اخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما لِيكون محذوفة اي في يوم لا يكون
ذو شفاعة بمغن فتكون الاضافة الى جملة فعلية والباء زائدة في خبر كان على حد الم يأتهم والجواب
الشامل لهما اي للاية والبيت ان يوم القيمة لما كان محقق الوقوع حمل على استقباله كالماضي فحمل على اذ
في تجويز الاضافة الى الجملتين لا على اذا المختص بالفعلية وهذا الحمل على حد ونفخ في الصور اي على تنزيل المستقبل
الواقع منزلة الماضي بجامع ان كلا منهما محقق الوقوع الثاني حيث ويختص بذلك اي بالاضافة الى الجمل من بين
اي بقية اسماء المكان فلا يضاف شي منها الى الجملة الا حيث واضافتها الى الجملة لازمة عند البصريين وجوز
الكوفيون اضافتها الى المفرد وقد مضى ذلك في بحث حيث ولا يشترط لذلك كونها ظرفا بل تضاف الى الجملة
مطلقا ظرفا كانت او غيره لقوله ان حيث استقر من انت راعيه البيت وزعم المهدوي نسبة الى المهدية
على غير القياس وهي بلد من بلاد المغرب من انشاء المهدي جد بني عبيد شارح القصيدة الدريدية
وهي المقصورة المنسوبة الى امام الادب في عصره ابي بكر محمد بن الحسن بن دريد مولف كتاب الجمهرة
والاشتقاق وتوفي سنة احدى وعشرين وثلثماية وليس بالمهدوي المفسر المقري الذي هو ابو العباس
احمد بن عمار صاحب التفسير كان مقدما في القراءات والعربية والف كتبا مفيدة وروى
عن ابي الحسن القابسي واخذ عنه ابو محمد غانم بن الوليد المالقي مات في حدود سنة ثلاث واربعماية
ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث تحجى المازمان ومنى وهو من ابيات المقصورة التي
اولها اما ترى راسي حاكي لونه طرة صبح تحت اذيال الدجي وهي من تام الرجز وسميت مقصورة
لان رويها الالف المقصورة وفي فرعها روي اخلاقهم هي الحاطفة لحقتها تاء التانيث في اللفظ
وتخنص ح بعطف الجمل والملبين جمع ملب وهو قايل لبيك الخ في حج او عمرة وتحجى بتشديد الجيم
اقام والمازمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين مزدلفة وعرفة
قال في الصحاح والمازم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب ايضا ومنه سمي الموضع الذي
بين المشعر وبين عرفة مازمين ومنى بكسر الميم والقصر موضع بمكة وهو مذكر منصرف وقال الشارح
قرية بمكة وتصرف سميت بذلك لما تمنى بها من الدما لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن
الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها تتبعها في اعرابها وتكلف في الجملة لتصحيح موصوفيتها
تقدير رابط لها يربطها بموصوفها وهو فيه اي المكان اقام فيه المازمان وليس بشي لما قلنا وفي بعض
النسخ لما قدمناه في اسماء الزمان من انها مطلقا تضاف الى الجمل ولو خرجت عن الظرفية وقد قيل عليه انه
لا يلزم من ثبوت هذا الحكم لاسما الزمان ثبوته لاسماء المكان ايضا الا ترى ان اسماء المكان لا تضاف
منها الى الجمل الا حيث بخلاف اسماء الزمان فانها باسرها تضاف نعم يبقى السوال عن وجه تاخيه على
راي المهدوي لانها بمعنى مكان وليست مضافة عنده واما الجواب بان المص لم يرد اللزوم وانما
اراد ان ذلك يلزمهم في اسماء الزمان لاستوائهما في مطلق الظرفية فلا معول الثالث اية بمعنى علامة

فانها تضاف جوازا الى الجمل الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا بما ووجهه كما قيل ان الاية
بمعنى العلامة مشابهة للوقت فانك اذا قلت اتيك طلوع الشمس فقد اعتبرت وقت الطلوع
اية وعلامة على الاتيان فعومل لفظ اية معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة ولما
اشتراط الفعلية وتصرف الفعل واثباتا ونفيا بما فموكول الى السماع وعن ابن الخباز انه لم يسمع اضا
الا الى الفعل المضارع وقال ابو حيان انشد الفرابيا فيه اضافة اية الى الجملة الاسمية وهو

فتها

باية الخال منها عند برقعها كقوله باية تقدمون الخيل شعثا هو صدر بيت من اول الوافر عجزه كان
على سنابكها مداما وهو من ابيات لزيد بن عمرو بن الصعق نص عليه ابن يعيش ومنها البيت الاتي
قريبا وضمير تقدمون جزم الشارح بانه ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله وهو
ما ينشده المص قريبا ونا قشه المحشي في ذلك بان ما رواه في نسخ المغني تقدمون بالمثناة الفوقية
وكذا يحبون في البيت الاتي وقول المص ناقلا عن ابي الفتح اي باية اقدامكم يدل على ذلك قال وكان
الذي قد حمل الشارح على ما قاله انه جعل الايتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليسا كذلك لان الشاعر
منزل المبلغ اليه بما يغنيه ويقطع احتمال غيره وهو قوله وانما هما ما يقوله المبلغ لهم بخلاف بيت باية
ما كانوا ضعافا فان الاية فيه علامة على الرسل اليه لذكره ما يقول الرسول وهو السلام في صدر البيت
ولم يعين قوما له فكانت الاية المذكورة علامة له عليهم والشعث جمع شعث وهو مغبر الراس والسنابك
جمع سنبك بضم المهملة والموحدة طرف مقدم الحافر والمدام الخمر قال ابن مالك والخمر من اسمائها
المدام لانها في الدن مستدام يعني ان اطراف حوافرها دامية كانها صبغت بخمر يريد ان ذلك لهم
عادة وامر لازم لهم صار علامة عليهم وقوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هو عجز بيت صدره
الكني الى قوم السلام رسالة وهو من اول الطويل وقايله عمرو بن شاس بن عبيد بن ثعلبة الاسدي
والكني بفتح الهمزة وكسر اللام وسكون الكاف قال المص في شواهده الك فعل امر من الالوك يليك معناه
بلغ عني واشتقاقه من الالوك بمعنى الرسالة وعليه فيكون الكني على حذف الجار اي الك عني والسلام مفعول
به ورسالة بدل منه وقول المص في شواهده ورسالة مفعول به لا يخلو عن تسامح والاية العلامة
والضعاف جمع ضعيف والعزل بضم المهملة وسكون الزاي جمع اعزل من لا سلاح لهم هذا اي القول بجواز
اضافة اية بمعنى علامة الى الجملة قول س وزعم ابو الفتح انها انما تضاف للمفرد نحو اية ملكه ان ياتيكم
التابوت وقال في البيت الاول الاصل باية ما تقدمون اي باية اقدامكم كما قال باية ما تحبون الطعاما
فانه بتقدير باية حبكم وهذا عجز البيت الموعود باتيانه وصدره الا من مبلغ عني تميما طليعة من يبلغ عنه
رسالة لبني تميم فتخيل انه قايلا يقول باي علامة يعرفون فقال بعلامة حبهم للطعام وبنو تميم يعيرون
بشدة الشره في الاكل والمحبة للطعام والحرص عليه ومن ثم يقال لهم اسري الوخاد قال الشارح انتهى وفيه
اي وفيما ادعاه انه الاصل حذف موصول في عزاه وبقا صلته وهو في حيز المنع مع احتمال ان لا يكون في
قوله باية ما تحبون مصدرية بل زايدة والاضافة الى الجملة لا الى تم هو اي هذا التاويل غير متات

المزد مر

في قوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا لان تقدير ما المصدرية قبل ما النافية غير جايز نعم هو ممكن بتقدير
ما الملفوظ مصدرية وتقدير لا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها اي باية كونهم لا ضعافا ولا
عزلا لولا انه احتمال بعيد يا باه ظاهر الكلام الرابع ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية
وذي صفة لزمن محذوف وقد اجريت هذه الصفة مجرى موصوفها في الاضافة الى الجملة ثم قال
الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة لان الصفة نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت
هو مظنة السلام فمعنى كون الوقت صاحب سلامة انه مظنتها وقيل هي اسم موصول بمعنى الذي

فيخرج عما نحن فيه اذ لا يكون مضافة ولا الجملة بعدها في محل خفض فالموصوف معرفة لان الصفة
معرفة والجملة بعدها صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم توسع بحذف الجار و
ايصال الضمير بالفعل ثم بحذفه ويضعفه امور احدها ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ومن ثم
يقال ذو الطائية ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم اي استعمال هذا التركيب بطي بل هو واقع في
كلام غيرهم من العرب وثانيها ان الغالب عليها اي على ذي الموصولة في لغتهم اي لغة طي البنا ولم يسمع هنا
الا الاعراب فاني يتاتى هذا التخريج على لغتهم وثالثها ان حذف العايد المجرور هو والموصول بحرف متحد
المعنى مشروط باتحاد المتعلق اي متعلق ذلك الحرف الجار للعايد والجار الموصول بان يكون متعلقاهما
من مادة واحدة نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف لاختلاف الذهاب والسلامة
وقد قدمنا انفا ما يمكن فهم الجواب منه عن هذا فتامل ورابعها ان هذا العايد المحذوف لم يذكر
في وقت وليس من واجب الحذف وبهذا الامر الاخير يضعف ايضا قول الاخفش في يا ايها الناس ان
ايا موصولة وها صلة لنداء المعرف باللام والناس خبر لمحذوف والجملة من المبتدا المقدر وخبره
صلة وعايد اي يا من هم الناس فانه يلزم على هذا تقدير ضمير عايد ولم يذكر في وقت على ان قد
حذف العايد حذفا لازما في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع يوم اي لا مثل الذي هو يوم فلم يسمع فنظاير
ذكر العايد فكان من تقدير ضمير عايد لم يذكر في وقت ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه والخامس والسادس
لدن وقد امتازت بذلك عن عند ولدي وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها
متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع اية فانه يكون منفيا بما كما تقدم فاما لدن فهي اسم لمبتدا
الغاية مطلقا زمانية كانت او مكانية فسماها نفس مبدا الغاية اي اولها من الزمان او المكان ولذا
كانت اسما واما من فلابتداء الغاية فسماها نفس الابتدا وهو معنى غير مستقل بالمفهومية لاحتياجه الى
المتعلق فكانت حرفا وفي لدن لغات المشهور منها فتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد يقال بفتح
اللام والدال كجمل وبكسر الدال ككتف وبسكون الدال وكسر النون كجير وبضم اللام واسكان الدال وفتح
النون كلطن ولدن بسكون النون فيهما كهل وقم وعد بحذف النون تخفيفا والحركة مبالغة فيه ومن
شواهدها اي شواهد اضافة لدن الى الجملة الفعلية قوله لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم ° فلا يك منكم للخلاف
جنوح ° هو من ثالث الطويل ولم يسم قايله وسالم من المسالمة وهي ترك الحرب والجنوح بالضم الميل ويك
مخفف يكن وهي ما تامة فمنكم متعلق بها وجنوح فاعلها وللخلاف متعلق به واما ناقصة
فجنوح اسمها ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به او بجنوح وتقديم المعمول فيها على المصدر على التوسع
في الظروف وقد يقع في بعض النسخ سالتمونا على ان الجزء الثاني زوحف بالقبض فيكون وفاقكم مفعولا
ثانيا لفعل السوال لا مفعولا له كما يلزم على تلك النسخة ومفعوله لزمنا محذوف لدلالة عليه واما ريث
فهي مصدر راث اذا ابطا يقال ما راثك اي ما ابطاك وعوملت معاملة اسماء الزمان في الاضافة
الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت فنابت مناب لفظ الوقت كقولك جيتك صلاة
العصر قال ابو حيان انما اضيفت ريث الى الفعل لان المصدر يقوم مقام الزمان الا ترى انك تقول
اتيتك طلوع الشمس وانت تريد وقت طلوعها فاذا قلت ريث قام زيد فالمعنى قدر بطي قيام زيد قال
خليلي رفقا ريث اقضي لبانة ° من العرصات المذكرات عهودا ° هو من ثالث الطويل ولا اعرف قايله
واللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة بالسكون وهي كل بقعة من الدار واسعة ليس فيها بناء
ويجمع على عراص ايضا والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي اذا ذهبوا عنه رجعوا اليه وكذلك العهد
وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل بعدها في اضمار ان المصدرية فالاضافة انما هي للمصدر

المؤول

اي اول م

المؤول من ان والفعل لا الى الجملة والاول الوجهين وهو انهما مضافان الى الجملة وقد يقع في بعض النسخ
والاول هو الصواب قوله في التسهيل وشرحه قال في التسهيل ويجر ما يليها اي ما يلي لدن بالاضافة
لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وقد يعتذر في ريث حيث حمل ما بعدها على اضمار ان لانها ليس
زمانا فيضاف الى الجمل كما يضاف الزمان بخلاف لدن فانها اسم زمان وقد يجاب بانها لما كانت لمبدا الغاية
مطلقا اي زمانية كانت او مكانية لم تخلص للوقت فلم تستحق ما هو من خصايصه وفي الغرة لابن الدهان ان
س لا يرى بجواز اضافتها الى الجملة اي لا يقول به ولهذا قال في قوله من لد شولا ° هذا بعض بيت من
مشطور الرجز انشده س وتمامه فالى اتلايها والشول بفتح المعجمة وسكون الواو والنوق التي جف لبنها
وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية والواحدة شايلة وهو جمع على خلاف القياس
وقيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها اي رفعته للضراب فهي شايل بغير تاء والجمع شول كراكع وركع
والتقدير من لدن شالت شولا فهو من حذف عامل المصدر الموكد وقد يرجح الاول برواية الجرمي من لد شولا
بغير تنوين على ان اصله شولاء بالمد بقصر للضرورة لكنها تقتضي ان المحدث عنه ناقة واحدة لا نوق
والثاني بانه يروى من لد شول بالجر ولا يقال من لدن نوق فالى اتلايها الا ان يكون التقدير من لدن
شولان شول او زمان شول كذا في شرح شواهد المص والاتلا بكسر الهمزة وسكون التاء من فوق و
بالمد مصدر تلت الناقة واتلاها ولدها فهي متلوة والولد تلو بالكسر والسكون والانثى تلوة والجمع
اتلا بفتح الهمزة ان تقديره من لدان كانت شولا ولم يقدر من لد كانت اي ولم يجعل التقدير ذلك بل
جعله مقرونا بان لتمتنع الاضافة الى الجملة والمعنى من زمن كونها شولا الى زمن كونها اتلا وقيل شولا
نصب على التمييز او التشبيه بالمفعول كانتصاب غدوة بعدها ولا تقدير في البيت ورد باختصاص
هذا الحكم بغدوة اتفاقا وبان النون في السابع والثامن قول وقايل ويضافان الى الجملة مطلقا كقوله
قول يا للرجال نهضتنا ° مسرعين الكهول والشبانا ° هو من الضرب الاول الخفيف الا انه مشعث الضرب
والتشعيث اسقاط احد متحركي الوتد المجموع كاسقاط احد متحركي فاعلاتن فيبقى فاعاتن او فالاتن
فينقل الى مفعولن ولا يقع التشعيث الا زحافا ولم يسم قايله ونهض يقم وزنا ومعنى يقال نهض
نهوضا اي قام قياما وانهضه اقامه والكهول جمع كهل وهو على ما في الصحاح من الرجال من جاوز
الثلاثين ووخطه الشيب وعلى ما في القاموس من وخطه الشيب او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين
الى احدى وخمسين والشبان جمع شاب وهو الفتي من الانسان قال الشارح وقد كنت في زمن الشبيبة

مطلب صفات الانسان

وقفت على فصل لبعض اللغويين ذكر فيه صفات الانسان التي تخص باطلاقها عليه بحسب الازمنة
المختلفة فقلت ناظما لها ° اصح صفات الادمي وضبطها ° لتلفظ درا تقتنيه بديعا ° جنين اذا ما كان
في بطن امه ° ومن بعد يدعى بالصبي رضيعا ° فان فطموه فالغلام لسبعة ° كذا يافع للعشر قل مطيعا °
الى خمس عشر بالحزور سميه ° ليحسن فيما يحكيه صنيعا ° فذا الى خمس وعشرين جحز ° بذاك دعاه الفا
جميعا ° ومن بعد يدعى بالعطط لانتها ° ثلاثين فاحفظ لا تعد مضيعا ° فمل الحد للاربعين وبعده
بكهل الى الخمسين فادع سميعا ° وشيخا الى حد الثمانين فادعه ° بهاتم هم للمهات سريعا ° وقوله
واجبت قايل كيف انت بصالح ° حتى مللت وملني عوادي ° هو من ثاني الكامل ولم يسم قايله وصالح
يحتمل الرفع على الحكاية اي يا انا صالح اي بهذا القول والجر لما عليها اي بلفظ صالح او التقدير بقول
صالح وجوابه حسن ومللت كعلمت سئمت والملل والملال والملالة السام والسامة والعواد جمع عايد من
العيادة وهي زيارة المريض هذا وقد قيل لا ينبغي عد هذين البيتين من قبيل الكلام بصدره لان الجملة
المضاف فيها اريد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه واجيب بان لا نسلم ان الكلام ليس

ضلوه

فيه بل الكلام فيما هو اعم منه الجملة الخامسة من الجمل ذوات المحل الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا
لشرط جازم اي لاداته لانها لم تصدر بمفرد اي بفعل مضارع يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم
اقم او بفعل ماض يقبل الجزم محلا كما في قولك ان جيتني اكرمتك اذ لو صدرت بالاول لكان الاعراب لفظيا
او بالثاني لكان محليا لكن المجزوم ح مفرد لا جملة فلم يبق العامل تاثير الا في محل الجملة باسرها مثال
المقرونة بالفا قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا ولان المقرونة بالفاء في محل
جزم قرى بجزم يذر عطفا على المحل اي محل لا هادي له ومثال المقرونة باذا قوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ذهب الشارح الى ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا
اي سواء كان جوابا لشرط جازم ام غير جازم وسواء اقترنت بالفاء او باذا ام لم تقترن وعلل ذلك
بان الجملة انما تكون ذات محل اذا صح حلول المفرد محلها والجزاء لا يكون الا جملة بالضرورة ان
اداة الشرط تدخل على جملتين لانعقاد السببية او اللزوم بينهما بان يكون مضمون الثانية لازما
لمضمون الاولى على ما ذهب اليه بعضهم قال وكان الداعي الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل
المحافظة على توفير مقتضى الاداة من الجزم اما لفظا ومحلا وجوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما
يقبله والجملة هنا ليست قابلة لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل لانها لم تقع موقع
المفرد ثم ان كلام المص هنا يقتضي ان المحل محكوم به للجملة بعد الفاء واذا وحدها لكن كلام الجماعة
ظاهر في ان المحل انما هو لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح المص به قبل هذا في ثالث التنبيهات
التي ذكرها عقب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها فحكي عن المفرد في نحو ان تقم اقوم
انه على اضمار الفاء قال وعلى قوله ينبغي جواز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف
على محل الفا المقدرة وما بعدها وسيصرح به قريبا بل سيأتي التصريح منه في اقسام العطف
من الباب الرابع بانه قول الجميع وحاول المحشي التوفيق بين كلاميه هاهنا على ما صرح به في تلك
المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء او اذا مجموع الجملة والفاء او اذا ويبعد ذلك
لفظه بعد ثم قال الشارح وما ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه لان الفاء وما بعدها لو
وقع موقعهما ما صدره مضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو
معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة
التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم
الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان جواب الشرط غير
الجازم لا محل له اجماعا مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع امكان ان يصدر بمضارع مرفوع فلو
اعتبر ما تقدم لزم ان تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل ورده المحشي بانه اذا كان المراد
بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه الكلم لم
يرد عليه ذلك ثم قال واما ما قال المص من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم
لا محل له في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها وتوجيه المحشي ذلك بانا
بينا ان مراده ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء ووقع في الكشاف في قوله تعالى ان تبدوا
الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم ان نكفر قرئ
بالنون مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفاء وعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي ونحن نكفر وعلى انه
جملة من فعل وفاعل مبتدأة ومجزوما عطفا على محل الفاء وما بعدها لانه جواب الشرط فجعل
المحل في حالة الجزم محكوما به للمجموع وفيه ما مر واما جعل ما بعد الفاء في محل رفع ففيه ان

الجمل المرفوعة المحل انما تكون خبرا او تابعة لمرفوع او مبتدأ او فاعلا على خلاف فيهما ولا يمكن اعتبار
شيء من ذلك هنا واحتمال كون الجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير فاخفاؤكم هو خير لكم بابانة
جعل الضمير من فهو خير لكم عائدا الى الاخفاء المفهوم من الفعل اذا فسر فهو خير لكم لقوله والاخفاء
خير لكم مقتصرا عليه وهنا ظاهر في انه لم يعتبر شيئا محذوفا ولم يسلم ان هذه الجملة خبر للاخفاء
المحذوف فلم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقديره تكلف لا داعي اليه وقد حاول بعض معاصري ي
الشارح الجواب عما استشكله الشارح من كون الجملة الجزائية ذات محل مع انها لم تحل محل
المفرد فقال كان هذا انشا من ان معنى قولهم الجملة ذات المحل هي ما حلت محل المفرد انه لو اتي
بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا كقولك جاء زيد يضحك وضاحكا وليس كذلك والا
تخلف في الحكاية بالقول والمعلق عنها العامل وانما المراد حلول المفرد محلها مع تعبير ما للتركيب
او بدونه اي لا يشترط بقاء الكلام على حاله وهي هنا كذلك فان قولك ان جاء زيد فهو مكرم معناه
اكرام زيد مرتب على مجيئه فيما ياتي ورده الشارح بان ظنه ان منشأ الاشكال ما ذكر ليس
صادقا بل منشأوه تصريحهم بان كل جملة ذات محل يصح حلول المفرد محلها وكذلك جملة
الخبر والحال والنعت وغير ذلك من غير نظر الى خصوصية التركيب وصحة بقائه على حاله فظهر
ان قوله والا تخلف في الحكاية بالقول والمعلق عنها مبني على ما ظنه وفيه ما عرفت واما على ما قررنا ٥
من انه لا بد من وقوع المفرد موقع الجملة ذات المحل فلا تخلف والمعلق عنها لان كلا منهما مفعول
به وهو يقع مفردا قطعا قلت كلاما وعرفت زيدا وما يكثر به من تغيير كلامهم على ما فهمه يفضي
الى كون كل من جملتي الشرط والجزاء ذات محل من الاعراب دائما وهو باطل بل هو يفضي الى جعل محل كل
منهما الرفع فلا ريب في اختلافه فان قيل فما وجه الجزم في ويذرهم على ما اختاره الشارح من ان
جملة الجزاء لا محل لها قلنا يحتمل بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما قبله عليه اي وان
يفعل ذلك يذرهم وان تفعلوا ذلك نكفر عنكم والمعطوف الجملتان معا لا فعل الجزاء وحده لينضبط
الى العطف على المحل فتامل والفاء المقدرة في جواب الشرط كالموجودة اي كالملفوظة في ان جملة الجواب
معها في محل جزم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها فان التقدير فالله يشكرها وهذا صدر بيت
عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وقد تكرر من المص انشاد هذا البيت وتكلمنا عليه فيما تقدم
وسيتكرر ايضا ومنه اي ومن قبيل ما فيه فاء مقدرة هي كالموجودة عند المبرد نحو ان قمت اقوم فان
التقدير عنده ان قمت فانا اقوم اي فانا اقوم وقول زهير هو بالرفع عطفا على نحو المضاف لا بالجر
عطفا على المضاف اليه وجوز الوجهين الشارح وجزم بثانيهما المحشي وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غايب مالي ولا حرم هو من الضرب الثاني من البسيط من قصيدة لزهير بن ابي سلمى يمدح
بها هرم بن ابي سنان مطلعها قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
وقبل البيت ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم هو الجواد الذي يعطيك نائله
عفوا ويظلم احيانا فيظطلم لم يعفها لم يدرسها والقدم كعنب ضد الحدوث والارواح جمع ريح
والديم جمع ديمة بكسر الدال المهملة المطر الدايم واستشهد البديعيون ببيت المطلع على النوع المسمى
بالرجوع والعلات بكسر المهملة وتشديد اللام جمع علة وهي الحدث يشغل صاحبه عن وجهه ومعناه
لا يعدم حرقا علة يقال لكل معتل معتذر وقولهم على علاته اي على كل حال كذا في القاموس وهرم هو
ابن سنان بن ابي حارثة المري من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان وقد استشهد علماء البديع
بهذا البيت على حسن التخلص والنائل العطاء وعفوا سهلا بلا مطل ولا تعب وقوله ويظلم بالبناء

للمجهول ويضطلم من ابنية المطاوعة اي يحتمل الظلم فهو يفتعل من الظلم والطاء المهملة بدل من التاء
لمجاورتها الطاء المعجمة وقد اورده الصوفيون شاهدا على ذلك وبعضهم يبدل المعجمة مهملة ويدغم وبعضهم
يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم فيها المعجمة وقد روي البيت بالوجوه الثلاثة قال ابن قتيبة في ابيات
المعاني معنى ويظلم احيانا فيضطلم يطلب منه في غير موضع فيحتمل ذلك منهم واصل الظلم وضع الشيء في غير
موضعه ومنه من اشبه اباه فما ظلم والخليل الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق لان الاول امدح فهو
من الخلة بفتح المعجمة وهي الحاجة لا من الخلة بضمها بمعنى الصداقة والذي يظهر انه فعيل بمعنى اسم الفاعل من
المزيد والمسئلة السؤال مصدر ميمي وانشده الجوهري بلفظ مسغبة وهي المجاعة والحرم كنقف مصدر
كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره اي ولا لديه حرمان ويحتمل العطف على غايب بتاويله
باسم المفعول او على حذف مضاف اي لا بالي غايب ولا محروم او لا ذو حرمان وقول الكلال وحرم بفتح
الحاء وكسر الراء ممنوع ظاهره انه وصف وليس كذلك ولعله من باب بيان حاصل المعنى ويحتمل جعله
خبر مبتدا محذوف وهو ضمير يعود على تالي على احد التاويلين ولا يجوز تقديره على كونه خبرا او عطفا عليه اتباعا
على معنى المصدرية مرادا به المبالغة كما في فانما هي اقبال وادبار لا نباء المقام عن ذلك اذ هو مقام مدح
ولا يلزم من نفي الحرمان البليغ نفي مطلق الحرمان المطلوب وهو اي جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا
بالفاء مقدرة احد الوجهين عند سيبويه وقد سكت المص عن عزوه الى س فيما تقدم حيث تعرض الى
هذه المسئلة في ثالث التنبيهات المعقودة لما جرى فيه خلاف فاستانفنا ام لا والوجه الاخر عنده انه على التقديم
والتاخير وان اصل التركيب اقوم ان قمت فيكون ما يتخيل جوابا دليل الجواب لا عينه ولا حاجة الى تقدير
الفاء وتكون جملة مستانفة لا محل لها من الاعراب ح فلا يجزم ما عطف عليه لان الفعل مرفوع لفظا والجملة
لا محل لها والفاء من قوله ولا تجزم هي الداخلة على جواب الشرط لاجراء الظروف مجرى الشرط فلا يجزم كما ذكر
س في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه صرح به الرضي وغيره لا يقال الجملة فعلية تصلح للشرط فتمتنع الفاء لانا
نقول لا نسلم بل هي خبر مبتدا محذوف فهو لا يجزم فالجواب اسمية فتدخل الفاء على حد ومن عاد فينتقم الله منه
ويجوز هو عطف على لا يجزم ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه بالرفع اذ الغرض ان
هذا الفعل المرفوع ليس في موضعه الاصلي فانتفى المانع من التفسير وهو عمل ما بعد اداة الشرط فيما قبلها
اذ المفسر واقع قبل الاداة تقديرا ومنع المبرد تقدير التقديم في نحو ذلك محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه
لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا بنية التقديم والتاخير وهذا اللازم باطل عند س والجمهور
بيان الملازمة ان عدم الجواز مبني على ان الفاعل في هذا التركيب واقع موقعه مقدما على المفعول وقد
اتصل به ضمير يعود على المفعول المتاخر عنه قطعا فجوازه ملزوم بجواز عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
وهو باطل فلو جاز فيما وقع في موضعه ان ينوى به غير ذلك الموضع لامكن انتفاء المانع المذكور بان
ينوى بالفاعل تاخره عن المفعول فلا يكون ثمة عود ضمير على متاخر لفظا ورتبة قال الشارح وهذا في الحقيقة
غير وارد على س لانه لم يمنع كون اقوم من ان قمت اقوم واقعا موضعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير
الفاء المانع من الجزم على خلاف الاصل لا سيما تقديرها يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه لتكون الجملة
اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتاخير الشيء عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن
يترجح مذهب س بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو اندكون الجواب محذوفا
انتهى وهل هذا الاختلاف في توجيه هذه المسئلة ثابت مع جوازها في السعة وصرح اخرون باختصاصها
بالضرورة وذهب جماعة منهم ابن الحاجب الى جواز المسئلة على ان المرفوع على نية التاخير من تقديم ولا
على اضمار الفاء بل ان الشرط اذا كان ماضيا والجزاء مضارع فلك فيه الوجهان الرفع والجزم فالثاني الاظهر لانه

لما لم تؤثر في لفظ الشرط مع قربه بتغيير عمله ضعفت عن جزم الجواب لبعده وحيلولة الماضي بينها وبينه غير
معمول في لفظه وهذا ما اختاره الرضي وقال انه الاولى والعجب من الشارح فانه قرر جواز المسئلة لا
على ان المرفوع موخر من تقديم ولا على اضمار الفاء وبل على جواز الوجهين الجزم والرفع في الجواب المضارع
اذا كان شرطه ماضيا ثم وجه الرفع نقلا عن الرضي باحد الوجهين اللذين بني بناء جواز المسئلة عليهما
نعم قال الرضي ان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة وعلى المختار في توجيه الرفع
تكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم ساير الجوازم شيئا واحدا قال الشارح وهو
مما يونسك ويكسر سورة تنكرك لما قدمناه من ان جملة الجواب لا محل لها اصلا اذ غاية ما يلزم عليه
في بعض الصور كون حرف الشرط انما عمل في شيء واحد وهو فعل الشرط وليس بمستنكر لما تقدم واما الكوفيون
فليس عندهم في هذه المسئلة الا وجوب الرفع وجها واحدا لان الجزم في الجواب عندهم فاذا لم ينجزم الشرط لم
ينجزم الجواب قاله الرضي وكانهم لم يبالوا بالجزم المحلي في الشرط ليعتبر جوازه ويلزمهم في نحو ان قمت قمت
ان لا يكون الجواب مجزوم المحل كالشرط ايضا والا فما الفرق واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا
نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل خاصة ولان الجواب قد صدر بمفرد يقبل الجزم
محلا لا للجملة وكذا القول في الشرط يعني ان المحل فيه محكوم به للفعل وحده ولا للجملة لان المفرد متاصل
في الاعراب فحيث ياتي باعتبار المحل له لا يعدل عنه الى غيره ولهذا اي ولانه حكم الشرط كذلك جاز ان قام
ويقعد اخواك قد يقع في بعض النسخ ويقعدا اخواك بافراد الضمير والصواب بتثنيته لان الكلام على اعمال الاول
واهمال الثاني فيجب اضمار الفاعل معه وهو هنا مثنى ولو كان محل الجزم في الشرط الجملة باسرها لزم العطف
على الجملة قبل ان تكمل بناء على انها وهذا اللازم باطل لانه لا يعطف على الشيء الا بعد تمامه قبل الاتيان بالعطف
وقد انتقده الشارح من وجهين احدهما انا نمنع بطلان هذا اللازم في باب التنازع ودليله منه والثاني
ان مقتضى استدلاله ان لا يكون هذا من عطف الجمل بل من عطف المفردات وح يكون المجزوم لفظا عطفا
على المجزوم محلا وفاعل الثاني عطفا على فاعل الاول وهو واقع بعده فما قرره وقع فيه كما قال وكان المص
لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض وفي هذا
الثاني نظر لانه اذا كان من عطف المفردات فيكفي في كونه منه ان الفعل الثاني معطوف على الاول وهو
لا يستلزم عطف الفاعل على الفاعل حتى يقع هذا القايل فيما فر منه والا لكان اعراب فاعل الفعل الثاني
لا ساله بالتبعية كما هو شان كل تابع ولا يتصف اعراب الفاعل بالتبعية اصلا على ان ما فر منه هو العطف
على الجملة قبل التمام وما وقع فيه هنا بتقدير هذا اللزوم هو عطف المتقدم على المتاخر واين هذا من
ذلك فتامل تنبيه قرا غير ابي عمرو من القراء قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم في
الفعل المعطوف وقرا ابو عمرو بنصبه عطفا على اصدق المنصوب وقرئ برفعه ايضا على تقدير وانا
اكون فيكون وعدا بالصلاح ولا يقدح في قراءة ابي عمرو وما نقل ان المصاحف اتفقت على رسم هذا الحرف
بدون واو لجواز انها حذفت اختصارا كما وقع في كثير من الحروف وان كان من مصطلح اهل الرسم وحيث
الفعل الصحيح بهذه القراءة فلا نظر هذه المعارضة فقيل في توجيه قراءتهم هو عطف على ما قبله على
تقدير اسقاط الفاء وجزم صدق ويسمى العطف على المعنى لان اكون للمعطوف عليه جوابا انما هو
بالنظر الى المعنى دون اللفظ لوجود الفاء المانعة من الجزم فلاحظه اسقاطها وجزم الفعل بعدها على
انه جواب للتحضيض منظور فيه الى المعنى ويقال له في غير القران العطف على التوهم اي توهم ما هو
موجود ليس بموجود وتوهم ما ليس بموجود موجودا ولا ادري لم اقتصر الشارح على الاول وانما
اجتنب هذه العبارة في القران رعاية للادب وتحفظا للاتيان بما يوهم ما ليس لايقا وقيل قابله

السيرافي والفارسي هو عطف على محل الفاء وما بعدها قد يقع في بعض النسخ بعد قوله هذا ما فقطر
وهو اصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بان مقدرة اي يكون المعنى ان اخرتني
اصدق وهذا قول الاكثرين وذهب الخليل وس الى انه جزم بنفس الطلب لتضمنه معنى ان
الشرطية كما في اسماء الشرط فانها جزمها لذلك وذهب السيرافي والفارسي الى انه به لنيابته مناب الجازم
وهو الشرط المقدر كان النصب بضربا في ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وانزاي ان هذا
العطف كالعطف في يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم فانه بالاتفاق معطوف على محل الفاء وما
بعدها وعلى هذا اي وعلى هذا القول ينبغي ان لا يقتصر على قولنا لولا الواقعة بعد الفاء واذا جوابا
للشرط جازم فتضاف الى الضابط المذكور ان يقال وجواب طلب يشمل نحو هذه الصورة ولا يتقيد ها
هذه المسئلة بالفاء يعني ان مسئلة جواز الطلب لا يتقيد بالفاء الداخلة على المضارع بان مضمرة بعد
ولانهم انشدوا على ذلك فابلوني وهذا البيت ليس فيه مضارع منصوب بعد الفاء وهو من اول الوافر
وقائله على ما في تفسير الثعلبي ابو داود الهذلي وكذا اعزاه اليه المعافي بن زكريا في كتاب الجليس والبلوني
بقطع الهمزة معناه اعطوني من قولهم ابليته معروفا اي اعطيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية
عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او يحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت واستدرج
معناه ادنى على التدريج شيئا فشيئا والاستدراج الادنا على سبيل التدريج ونون على تشديد المثناة من تحت
وفتح الواو وصلة نوى قلبت الغريا وادغمت في ياء الضمير على لغة هذيل والنوى الجهة التي ينويها
المسافر تقول اعطوني ناقتكم هذه لعلي اصالحكم باعطاي اياها وادني جهة سفري التي اقصدها بركوبي
اياها وسينشد المص هذا البيت في اقسام العطف ولكن قال ابو علي عطف استدرج على اصل الفاء
الداخلة في التقدير على لعل وما بعدها وعليه فيتقيد بالفاء لكن لا يتقيد بالدخول على المضارع المنصوب
فعلم ان الحكم المذكور وهو العطف على محل الفاء وما بعدها ثابت مطلقا سواء دخلت الفاء على مضارع
منصوب كما في الاية او على غيره كما في البيت فانما دخلت فيه مقدرة على جملة اسمية وقد ناقش الشارح
في الفاء هذا التقديرات الطلب لا يلزم ان يجاب دايما حتى يتمحل في الاسمية الواقعة بعده في البيت
انها جواب وان الفاء مقدرة لجواز ان تكون هذه الاسمية مستانفة استينافا بيانيا جواب لسوال
ينشا من قوله ابلوني بليتكم كانه قيل لم يطلب ذلك فقال لعلي اصالحكم لكن يبقى اشكال الجزم استدرج
ادنى لعدم مجزوم قبله لفظا او تقديرا يعطف عليه ويجاب بمنع كونه مجزوما وانما هو مرفوع
والجملة معطوفة على جر لعل وقد سكن للتخفيف كما في قراة ابي عمرو وما يشعركم بسكون الراء
قلت فكان بمنزلة من يحمل الحسنات الله بشكرها في باب الشرط من جهة ان ههنا ايضا اعتبر تقديرا
فا في الجواب الواقع اسمية كما اعتبر ثمة وبعد فالتحقيق قد سبق المص بنظير هذا التعبير وتقدم الكلام
عليه اي واقول بعد ذلك نعم فالتحقيق ان العطف في الباب اي فيما نحن فيه من قبيل العطف على
المعنى وذلك ان المنصوب بعد الفاء في تاويل الاسم لانه منصوب بان المقدرة وهي وصلتها في تاويل مصدر
معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق في جملة الطلب على مثال الطلب ولا تضجر من مطلب اي لا
يكون تاخير منك فتصدق منى ولا يخفى ما في قوله لان المنصوب بعد الفاء في تاويل الاسم من التسامح لان
الماول بالاسم مجموع الناصب والمنصوب واذا كان كذلك فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم وقد ثبت
انه لا مجزوم على هذا التقدير اصلا لا لفظا ولا محلا وسياتي ذلك في اقسام العطف ان شاء الله تعالى
لكن سبق في حرف الفاء من الباب الاول انه هذا الاسم الاول المرفوع بالابتدا والخبر محذوف على ما حققه
الرضي فليس الفاء والاسم المفرد في محل جزم كما توهم حتى يستشكله وانما الجزم محكوم به لمحل الفاء وما
بعدها وهو جملة وهذا كما لو وقع في جواب الشرط الجازم على راي الجماعة وفيما فيه الجملة السادسة من
الجمل ذوات المحل الجملة التابعة لمفرد وهي ثلاثة انواع احدها المنعوت بها فهي في موضع رفع في نحو
قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه وفي موضع نصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وفي موضع جر في نحو ربنا
انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه فهذه الجملة في الايات الثلاث تابعة للمفرد قبلها في اعرابه نعتا له
متعينا ومن ثم ساقتها مساقا واحدا ولما كان لنا ما هو محتمل للتبعية ولغيرها فصله بما لا احتمال فيه
وغير الاسلوب فقال ومن مثل المنصوبة المحل على التبعية قوله تعالى ربنا انزل علينا مايدة من السما
عليه طعام فاذا لم يكن عليه طعام فخوان فقط من السماء تكون لنا عيدا اي يكون يوم نزولها عيدا
نعظمه اي يوم مسرور وقيل هو يوم الاحد ومن ثم اتخذه النصارى عيدا ويحتمل ان يراد بالعيد السرور
العايد ولهذا يقال يوم عيد اي بالاضافة فالمعنى يكون لنا سرورا وفرحا ويكون الضمير من يكون
عايدا على المايدة من غير احتياج الى ذلك التقدير جعلت كانها نجسمت من الفرح والسرور وقوله خذ من اموالهم
صدقة تطهرهم الاية اي تطهرهم عن الذنوب او حب المال وتزكيهم اي تنمي باحسانهم وتبلغهم الى منازل
المخلصين فجملة تكون لنا عيدا صفة لمايدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة صدقة وهما منصوبان
على المفعولية ويحتمل ان الاولى حال من ضمير مايدة المستتر في من السماء على تقدير صفة لها فانه على هذا
التقدير ظرف مستقر متحمل للضمير لا على تقديره متعلقا بانزل لخلوه من الضمير حينئذ ومن ثم قيل الظرف
لغو ومن مايدة على هذا التقدير اي تقدير وصفها بمن السماء فلا يكون الحال من النكرة المحضة لانها
قد وصفت وان الثانية حال من ضمير خذ اي خذ من اموالهم حال كونك مطهرا لهم بها ومنها نحو فهب
لي من لدنك فانه مثل لا يرجى الا من فضلك وكمال قدرتك والا فانا وامراتي لا نصلح لذلك يرثني من صلبي
اي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث وهم من عدا ابا عمرو والكساي فانه على قراتهم هذه يحتمل ان
تكون جملة يرثني صفة لوليا فيكون قد طلب وليا هذه صفته وان تكون مستانفة استينافا بيانيا
لا يناسب الطلب ومن ثمة نظمها المص في سلك المحتمل الا انه سكت عن ثاني المحتملين لظهوره والمراد
بالوراثة وراثة النبوة والعلم اي الصلاحية لهما لا وراثة المال في الحديث نحن معاشر الانبيا لا نورث وقيل
يرثني الحبورة فانه زكريا عليه السلام كان نجرا ويرث من ال يعقوب الملك وهو يعقوب بن اسحق عليهما
السلام يقال ورثه وورث منه ولا حاجة الى دعوى ان من للتبعيض لا للتعدية لان ال يعقوب لم يكونوا
كلهم انبيا ولا علما فان الوراثة من قوم لا تستلزم الوراثة من كل فرد منهم وكان حق هذا القايل ان يقول
لان ال يعقوب لم يكن كلهم لتفسيرهم الوراثة من ال يعقوب بوراثة الملك وقيل يعقوب بن ماتان
اخو زكريا وقيل اخو عمران بن مريم من نسل سليمان بن داود عليهم السلام واما من جزمه وهو ابو
عمرو والكساي فهو جواب الدعا اي انك ان تهب لي يرث فان قيل اي القراتين اولى قلنا جزم ابو
البقا في اعرابه باولوية الرفع على الصفة قال لانه سال وليا هذه صفته والجزم لا يحتمل هذا المعنى
وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف لا على الصفة لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه بموت
يحيى في حيوة زكريا عليهما السلام ولا يخفى ما فيه اذ الوراثة هنا ليس المراد بها حقيقتها اعني انتقال
الملك بالموت ليلزم ما ذكرنا مل ومثل ذلك ارسله معي ردا يصدقني قرئ برفع يصدق وجزمه
فالرفع قراة عاصم وحمزة على انه صفة لردا اي معينا مصدقا والردء في الاصل ما يعان به كالدن او
حال من الضمير الغايب اي ارسله مصدقا فيتعدد ذو ردا حال ايضا من غير عاطف الا ان احدهما
مفرد والاخرى جملة ويحتمل الاستيناف والجزم قراة الباقين من السبعة على انه جواب ارسله
ووهم الشارح وتبعه المحشي في نسبة قراة الجزم الى عاصم وحمزة والرفع الى الباقين وانما الصواب

فابلوني بليتكم لعلي
اصالحكم واستدرج نوما
صح

العكس كما قررنا والمراد بتصديق هرون لموسى عليهما السلام ان يكون معينا له بتلخيص الحق وتقرير
الحجة وترسيخ الشبهة ان احتاج الا ان يقول له صدقت لا يحتاج الى فضل فصاحة والثاني المعطوفة
بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فتكون الجملة المعطوفة مرفوعة
المحل على الخبرية وان قدرت الواو واو الحال فلا تبعية للجملة والمحل لها نصب على الحال وقال ابو البقا
في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قال في الكشاف فان قلت فهلا
قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه وهي افادة بقاء اثر المطر زمانا بعد زمان كما
تقول انعم على فلان فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت
فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى عكس ما هو الغرض لان معناه اثبات
الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك الم تر اني انعمت عليك فتشكر ان
نصبت فانت ناف لشكره شاك تفريطه فيه وان رفعت فانت مثبت للشكر ومحصل النافي ان المعنى
على اثبات الاخضرار والرفع هو المودي اليه وقال ابو البقا انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام
لامرين احدهما انه استفهام بمعنى الخبر اي قد رايت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفاء ينتصب
اذا كان المستفهم عنه سببا له ورويته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن انزال وقال
وقال ابو حيان انما امتنع النصب جوابا للاستفهام هنا لان النفي اذا دخل عليه الاستفهام يعامل معاملة
النفي في الجواب الا ترى الى قوله الست بربكم قالوا بلى وكذلك في الجواب بالفاء اذا احب النفي كان على معنيين
في كل منهما ينتفي الجواب فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا بالنصب فالمعنى ما تاتينا محدثا انما تاتي ولا تحدث
ويجوز ان يكون المعنى انك لا تاتي فكيف تحدث فالحديث منتف في الحالتين والتقرير باداة الاستفهام
كالنفي المحض في الجواب فاذا دخلته الهمزة يثبت وينتفي الجواب فيلزم من هذا الذي قررناه اثبات الروية
وانتفاء الاخضرار الاصل فهي تصبح والضمير للقصة وانما قدر ضمير مونث لان المختار تانيث هذا
الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا انه يرجع
الى ذلك المونث وتصبح خبره او تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا محل له اذ بانتهى
نجعل ابو البقا جملة تصبح الارض مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب وان لا تكون كذلك على
التقديرين المذكورين وسياتيكما فيه وفيه اشكالان احدهما انه لا تخرج في الظاهر لتقدير ضمير القصة
اي وقد قدره والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له اي والحال ان محله الرفع لانه
معطوف على الجملة الواقعة خبرا لان والمعطوف على ما له محل ذو محل وقد اعرب الشارح قوله لا محل له حالا
من الفعل اي تقديره الفعل خاليا عن المحل والاولى كما جزم المحشي بظهوره انه مفعول ثان للتقدير لا
حال من الفعل ولا يخلو كلام المص عن تجوز لان المعطوف وكذا المعطوف عليه ليس هو الفعل فقط وانما
الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا لا معطوفا والنحويون
يقدرون في مثل ذلك مبتدا كما قالوا ويشرب اللبن من قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع
تشرب ان التقدير وانت تشرب وذلك التقدير اما لقصدهم ايضاح الاستيناف للسامع والترتيب
عليه الا ان تقدير المبتدا شرط للاستيناف او لانه لا يستانف الا على هذا التقدير فيكون شرطا له والا
للزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر فانه مع عدم التقدير ممكن بان يجعل تشرب مجزوما عطفا على تاكل
المجزوم وقد اورد الشارح على هذا الكلام اشياء منها انحلال اللام في جواب ان وقد سلف له
مرارا ومنها تسليمه لابي البقا تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى النحو جائز
وهو عدم الدليل لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط واما حذفه منصوبا في قوله انه من يدخل

العطف على الجملة فلا موضع للمعطوف
لان العطف على مستانفة او قدرت
ح
صح

الكنيسة يوما فلصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل
على اداة مجازاة ولا يخفى ان كلام الشارح هذا مبني على ان الحذف من البيت ليس ضرورة كما هو المتبادر
من كلام المص في ان المكسورة المشددة من حروف الالف وهو خلاف ما عليه الرضي لانه حال والنحو
تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها واما تجويزهم في قول الشاعر
فدا فهذا حين حول بنوتهم • بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كان ضمير شان والتقدير بما كان هو
اي الشان فليس من باب تجويز انه محذوف بل انه مستتر مقدر ومنها تجويزه ان يكون مراد النحاة
ان الاستيناف لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول بان نحو يشرب مستانف
وعلى هذا التقدير لا يكون مستانفا والحمل على انه بالمستانف بعض الكلام المستانف بعيد ونوقش
بان مرادهم انه مستانف مع ما هو خبر عنه ولا بعد فيه نعم يرد ان فيه تقدير ما لا حاجة اليه ومنها
استدلاله على ان مراده ذلك بانه لو لم يقدر مبتدا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا
غير مراد الظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصدنا ان الشرب منهي عنه
كالاكل في المثال واما عند انتفاء هذا القصد بان كان الغرض من الثاني افادة معناه على طريق
الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وقد يقال
ان وجود ما يصلح اداة للعطف يقوى جانب قصد المشاركة على ان كون لزوم العطف
في يشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للاكل في انه منهي عنه صحيح اذا كان المراد العطف
على المنهي عنه واما المراد العطف على الناهي والمنهي عنه ثم قال الشارح وليت شعري ماذا يصنع المص
بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في الباب الاول في حرف الواو
ان يعلمكم مستانف فيمكن ان يقال هنا لو لم يقدر مبتدا اي وانه يعلمكم الله لزم العطف الذي
هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني ان الفاء نزلت الجملتين المرتبطتين منزلة الجملة الواحدة و
لهذا اكتفي منهما بضمير واحد حيث يقعان في حيز ما يحتاج الى رابط وحينئذ فالخبر ذو المحل مجموعهما
في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا نحو زيد ان قام قام ابوه فان مجموع جملتي الشرط والجزاء فيه
خبر عن زيد والرابط قد يكون فيهما كما في هذه الصورة وقد يكون في الشرط وحده نحو زيد ان
قام قام عمرو وقد يكون في الجزاء وحده نحو زيد ان قام عمرو قام وكذا حكم صلة الموصول اذا كانت
جملة شرطية وشرط بعض النحاة في وقوعها صلة وجود الموصول في كل من جزئيها والمحل لذلك المجموع
واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهم فانه بديع ويجب على هذا اي على ما قرر من ان الفاء نزلت
الجملتين منزلة الجملة الواحدة ان يدعى ان الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب
فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية كما نص عليه ابن الحاجب لتصير الجملتان في حكم الجملتين الوا
واخرجت عن العطف لئلا يخرج المعطوف عن قاعدة انه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله وهو محذوف كما ان الفاء كذلك اخلصت لمعنى السببية في جواب الشرط ولم يبق لمعنى
العطف اذ لا يعطف الجواب على الشرط وكذلك في نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه خرجت الفاء فيه
عن معنى العطف لمعنى السببية لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر ويكون هو امر مفرع على
الاستيناف او منصوبه عطفا على ما تقدم ويجب على هذا ان يكون ذكر ابي البقا للعطف
تجوزا بان اطلق على فاء السببية كونها عاطفة للشبه الصوري بينهما او سهوا بان كان غرضه
ذكر السببية فيها فذكر العطف قال الشارح واقول كل ذلك لم يكن بناء على ما قاله الرضي من ان الجملة
التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها اخرى متعلقة بها معنى

حدة

بنسخة محيحه ومقابله

يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ او بدونه وبمجرد ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الرابط
اكتفاء بها في اختها التي هي جزء منها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب
ام لا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد و
تقول الذي تزول الجبال ولا يزول انا اذ المعنى الذي يقترن عدمه والم يزول الجبال انا فههنا
تساوي الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوي وهو الاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك
الذي قام وقعدت هند انا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه
ولو دل عليه دليل لجاز انتهى ومنه يخرج الجواب عن الاشكال الثاني من غير احتياج الى القول
بان ذكر العطف تجوز او سهو اذ المعنى الم تر ان الله تعقب انزاله من السماء اصباح الارض مخضرة
نعم ناقش الشارح الرضي في قصره التعلق المعنوي في مسئلة العطف بالواو على الاقتران بالواو
واذ لا مانع من ان تكون قرينة تدل على التعقب او التراخي فيكون التعلق المعنوي فيها من هذه الجهة كما في
الفاء وثم فتامل ومما يلتحق بهذا انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم ليست الجملة الاولى
في محل نصب بالقول والثانية تابعة لها فيل الجملتان معا في موضع نصب به ولا محل للواحدة منهما
لان القول مجموعهما وهو ذو المحل وكل منهما جزء للمقول فلا محل له كما ان جزئي الجملة الواحدة المحكية
بالقول لا محل لواحد منهما باعتبار القول وان كان له محل باعتبار غيره وانما المحل للمجموع باعتباره
فتامله وهذا مبني على ان الواو من كلام المحكي عنه والتحقيق اذا وجدنا جملتين متعاطفتين بعد
القول لم يثبت القول بانهما معا في محل نصب بناء على ان مجموعهما المقول الا اذا قام دليل على ذلك
لاحتمال ان يكون المحكي عنه قال عبد الله منطلق مرة وقال عمرو مقيم اخرى من غير توسيط حرف عطف
بينهما وانت حكيت هذين القولين فتكون الواو من كلام الحاكي وتقدير عامل اخر تحكي به الثانية فيكون كلا
من الجملتين في محل نصب وقد اورد على صاحب التلخيص اذ مثل لكمال الانقطاع بين الجملتين ٧
باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع ان الاولى لا محل لها بقوله وقال قايلهم ارسوا نزاولها
فقيل عليه كيف يتاتى كون الاولى لا محل لها وهي بمقول قال والجواب اما علمت من ان المقول ذا
المحل هو المجموع وجزؤه ليس بذي محل ولا حاجة فيه الى دعوى ان نفي المحل عنها باعتبار ما كانت
عليه في كلام المحكي عنه اذ هي فيه استئنافية ومن هنا وقع التمثيل لان كلا من الجملتين على الانفراد
لا محل له اما في كلام الحاكي فلانه جزء المحكي وذو المحل المجموع لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه
فظاهر فصح التمثيل بكل اعتبار الثالث المبدلة لقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك
ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه من اسمها وخبرها بدل من ما وصلتها وهل هذا
البدل بدل كل او بعض لم ار من نص على احدهما وكلاهما محتمل والثاني اوجه وجاز وفي بعض النسخ
وجاء بالهمزة وهو انسب بما ياتي اسناد يقال الى الجملة لانها نابت عن الفاعل كما جاء واذا قيل ان
وعد الله حق يعني ان الجملة ههنا قد اريد بها لفظها فكان لها حكم المفرد وقد قيل عليه ان الكلام
في الجملة التي بقيت على جملتها لا التي هي في حكم المفرد ولا ما هو اعم فلا يستقيم ادخال هذا النوع
فيما نحن فيه وتقدم التنبيه على مثله ويرد ايضا ما فيه هذا كله اذا كان المعنى ما يقول الله لك الا
ما قد قال اياه لان القايل هو الله تعالى فاما ان كان القايل الكفار فان المعنى ما يقول لك كفار
قومك من الكلمات الموذية الا مثل ما قال الكافرون الماضون لانبيائهم وهذا الوجه الذي بدا
به الزمخشري فاشعر ترجيحه على الاول فالجملة استينافية ولا محل لها فانه تعالى لما اخبر ان هولاء
الكفار ما يقولون لمحمد صلى الله عليه وسلم الا مثل ما قاله للرسل المتقدمين كفار قومهم من المطاعن

والكل

كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال انا صح

قيام

والكلمات الموذية صار مظنة ان يتاسف ويحزن فقدر انه قيل له لا تاسف ولا تحزن وانه قال لم لا
اسف ولا احزن فقيل ان ربك لذو مغفرة للانبياء وذو عقاب اليم لاعدائهم ففيه من الوعد له والو
عيد
لمن يؤذيه ما يكون مسليا له مقتضيا لعدم تاسفه وحزنه فظهر ان الجملة استينافية بيانية وقعت
جوابا عن سؤال علة النهي المقدر ويحتمل الاستيناف ايضا على الاول بان يكون المعنى ما يقول
الله لك ويوحيه اليك في امر الشرايع او في عاقبة المكذبين الا مثل ما قال واوحى للرسل قبلك ويكون
الحصر صحيحا وعلى جعل الجملة بدلا فالحصر فيه اضافي لانه ما القول والوحي في شانه واليك ولابد فيه
وان كان تعالى قال واوحى اليه واليهم اشياء كثيرة ومن ذلك واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال الله
تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري في موضع نصب بدلا من النجوى اي هذا
الكلام كله في محل النصيب بدل من النجوى اي واسروا هذا النجوى ويجوز تفسيرها لما اضمروا اعتقدوا
ان الرسول لا يكون الا ملكا وبنوا عليه ان ما جاء من الخوارق كالقران سحر فانكروا حضوره ويحتمل الجملة
المذكورة التفسير اي تكون تفسيرية فلا تكون ذات محل وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة
حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان هو من ثالث الطويل وقدمر انشاده والكلام عليه في الباب في
كيف من حرف الكاف جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما
وعليه فهو بدل اشتمال ويحتمل الاستيناف الجملة السابعة من ذوات المحل الجملة التابعة لجملة لها
محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة لان الجملة لا تنعت وعطف البيان ولا يؤكد
الا توكيدا لفظيا وهو عبارة عن تكرير اللفظ الاول وقد ابطل الشارح الحصر المذكور بالتاكيد
اللفظي للجملة نحو زيد قام ابوه قام ابوه قال فان الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة
لجملة ذات محل وليست من احد البابين واجيب بانا لا نسلم ان نحو ذلك من تاكيد الجمل ولم لا يكون من
تاكيد المفردات ولئن سلم فلا نسلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تكرير لفظ الاولى وفيه نظر
لان جعل ذلك من قبيل تاكيد المفردات يؤدي الى الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي ولان الثانية
مجرد تكرير لفظ الاولى اولى باعتبار ذات محل كالاولى والا فعليك ببيان انها من اي نوع من انواع ما لا محل
له اللهم الا ان تقول ان الثانية استونفت لتاكيد الاولى فالاولى نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا
لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى بان جعلته على الصغرى اعني جملة الخبر فان قدرت
الواو للحال كانت الجملة منصوبة المحل او قدرت العطف على الكبرى ثبتت التبعية وانتفى المحل
لان الكبرى مستانفة وانتفت التبعية والثاني شرطه كون الثانية اي جملة البدل اوفى من الاولى بتادية
المعنى المراد فيكون فيها زيادة نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان
دلالة الثانية مفصلة بخلاف الاولى فان دلالتها عليها مجملة والتفصيل اوفى من الاجمال بتادية المراد وقد
اورد عليه ان الكلام في الجملة التابعة لذات المحل والاية ليست من ذلك لان الجملة الاولى المبدل منها لا محل
لها لكونها صلة الموصول فلا محل لما ابدل منها ايضا واعتذر عنه بان التمثيل بالاية لكون الثانية اي جملة
البدل اوفى بتادية المراد من الاولى المبدل لا لكون الثانية تابعة لما له محل ومحصله ان التمثيل لما وجد فيه
الشرط لا للمشروط وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا هو صدر بيت من الضرب الثاني من الطويل وعجزه
والا فكن في السر والجهر مسلما قال العيني ولم يسم قايله وسيعيده المص في الباب الرابع فيما افترق فيه البيان
والبدل فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة التي هي دلالة اللفظ على تمام
المعنى من حيث الوضع بخلاف الاولى فانها بالالتزام الذي هو عبارة عن دلالة اللفظ على الخارج اللازم من
حيث هو كذلك لان قوله ارحل مدلوله المطابقي طلب الرحيل الذي هو عبارة عن عدم الاقامة وهو يستلزم

اظهار كراهية اقامته وقد اورد عليه ان مدلول المطابقة انما هو طلب الكف عن الاقامة فانه موضوع النهي ولما
اظهار كراهية المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه انما تكون بالالتزام دون المطابقة واجيب
بان قولك لا تقم عندي صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية الاقامة والحضور حتى انه كثيرا ما يقال
لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حضوره فظهرت مخالفة لا تقيمن لارحل
لان الاول يثبت فيه عرف اقتضى كونه حقيقة في محض اظهار كراهة الاقامة دون الثاني لا سيما وقد اكد
بالنون الثقيلة دالة على كمال الطلب وبقي هاهنا بحث وهو ان قوله ارحل لا تقيمن جملتان حكيتا بالقول
فالمحكي ذو المحل مجموعهما وكل منهما جزء المقول فلا يكون ذا محل على نحو ما تقدم في قوله قال زيد عبد الله منطلق
وعمرو مقيم فكيف يسوغ المص ان لا يقيمن عندنا جملة ذات محل من الاعراب والقول بانه اراد ايضا التمثيل
لكون الثانية اوفي بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل مردود الى صرف الامثلة باسرها الى غير المسئلة المقصودة
بالكلام عليها فيكون قد مثل للشرط بمثالين واغفل المشروط راسا وذلك بعيد جدا والاعتذار بان المص لم
يمثل بالبيت على ما قاله في المثال بل يصح في التمثيل به علماء المعاني فانهم مثلوا به بناء على ان الاولى محكية والثانية
تابعة لها لا يخلو عن شي فتدبره قبل ومن ذلك قوله• ذكرتك والخطي يخطر بيننا• وقد نهلت منا المثقفة السمر
هو من الضرب الاول من الطويل من ابيات قالها ابو عطاء السندي افلح من يسار مولى بني اسد من شعر الحماسة نشاء
بالكوفة وهو من مخضرمي الدولتين وبعده• فوالله ما ادري واني لصادق• اداء عراني من حبابك ام سحر• فان كان
سحرا فاعذريني على الهوى• وان كان داء غيره فلك العذر• ذكرتك من الذكر بضم المعجمة وهو ما كان بالقلب وما
كان باللسان فهو الذكر بكسرها والخطي بفتح الخاء المعجمة الرمح وهو في الاصل رمح منسوب الى الخط وهو
البر تنسب القنا ايضا وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من الهند فتقوم به وقال في القاموس الخط سيف
البحرين وكل سيف وموضع باليمامة وهو في السفن بالبحرين واليه نسبت الرماح لانه يباع به لا انه منبتها
ويخطر بكسر الطاء المهملة مضارع خطر بفتحها اي يهتز والمصدر الخطر والخطران ورمح خطار ذو
اهتزاز وقيل الخطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه للطعن ورجل خطار بالرمح طعان كذا في الرمح
واما الخطور فمصدر خطر يخطر بالفتح فالضم وهو الذكر بعد نسيان وقد نهلت منا اي رويت من
دمائنا والمنهل من الاضداد يقع على الري والعطش قال التبريزي وكان حقيقته اول السقي والاكتفا
به قد يقع وقد لا يقع فلذلك استعمل في الري والعطش ويقال للكل من الريان والعطشان ناهل والمثقفة
السمر التي سويت بالثقاف والسمر جمع اسمر من صفة الرمح نبه بهذا الكلام على قلة مبالاته بالحرب وان
نفسه ثابت والرمح يختلف بالطعن بينهم اليها حتى كانت همه وشغله فقال واخطرتك في قلبي و
الرماح تضطرب في الحرب بيننا وقد رويت من دمائنا واشار الى قوة نفسه وكمالها في صفتي
الحب والشجاعة ولا يخفى ما في وضع المظهر موضع المضمر في قوله وقد نهلت منا المثقفة السمر وان
كان قد اتى بالمظهر جمعا فانه انما اراد بالخطي الرماح الخطية لا الجنس ولا فرد امنه كما يقتضيه المقام من
نكتة تهويل مقام الذكر ثم اقسم بالله على استواء علمه بالحالتين اللتين ذكرهما ولذا انسى الهمزة الواقعة
في نحو هذا السياق همزة التسوية وعراني اصابني يقال عراه واعتراه يعتريه بمعنى والحباب بضم اوله
الحب وعلى هذا المعنى اورده شاهد الجوهري في صحاحه كانه مصدر حببته وقد يكون مصدر حاببته
ويكون من اثنين ويكون جمع الحب وكانه جمعه على اختلاف احواله كما يجمع الشمس على مواقعها واما
الحباب بالكسر فالمحابة والموادة ويروى جنابك بالجيم فالنون اي ناحيتك واني لصادق واني لبار
في حلفي واما حمله على الصدق في الخبر فليس فيه كبير امر والسحر والتمويه يجريان مجرى واحد ولذلك قال
تعالى سحروا اعين الناس اي اخرجوه على وجه في مراي العين وحقيقته على خلافه والمعنى كان ما بي

سحرا فان لي عذرا في هواك اذ لا اختيار لي فيه وان كان داء غير السحر فالعذر لك لاني قد وقعت فيه بتعرضي
لك وفكري في محاسنك والدليل على ان فاعذريني في موضع فلي عذر ما قابله به من قوله فلك العذر وسقط
بما قررناه سؤال السائل كيف قال اعذريني قال اعذريني ولا ذنب له وانما يحتاج الى بسط العذر من له
ذنب او يتصور بصورته قال المرزوقي ويجوز ان يكون توهم ان تلك الصورة بصورة المذنب فيما اظهر
من عشقه فقال لها انت قتلتيني واوقعتيني في حبالك لما عرضت علي من محاسنك فلي عذر حين افتتنت لان
مثل محاسنك تزل العفيف وتنقل عن طبعه الحليم وان كنت المتعرض لك والجالب على نفسي ما شقيت
به فالعذر لك فانه ابدل قوله وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى فيكون ايضا نص
المحل على الحالية وجاز ابداله منه لما في الثاني من البيان الزايد على ما في الاول الا ترى انه قد يخطر الخطي بينهم
ثم لا يكون ذلك ناهلا بان يكون بينهم تجاول من غير تطاعن وانما جاز على ما ذكر ابن جني في تنبيهه على شكل
الحماسة ان يبدل وقد نهلت وهو جملة فعليه من قوله والخطي يخطر بيننا وهو جملة اسمية من حيث كانت قد
تقرب الماضي من الحاضر والحاضر كالاسم قال الشارح وكلامه مقتض لان الفعلية انما تبدل عند وجود قد ولم
اقف عليه لغيره انتهى ولا يقدح في البدلية توسط الواو لانها من اجزاء البدل فتامل وليس متعينا
اي وليس جعله من باب البدل متعينا لجواز كونه من باب النسق على ان تقدير الواو من قوله وقد نهلت
للعطف اي لعطف حال على حال ويجوز ان يقدر الواو واو الحال وتكون الجملة حالا من فاعل ذكرتك على
المذهب الصحيح في جواز ترادف الاحوال وانه لم يتعاطف واما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين
لكون صاحب الحال الثانية من جملة الحال الاولى والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه
فان المثقفة السمر هي الرماح واما الرابط على ذاك فضمير منا وجوز ابن جني ان يكون حالا من الضمير
المجرور في بيننا وفي مجي الحال من المضاف اليه نظر ومن غريب هذا الباب قولهم قوموا اولكم واخركم
زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم بحذف فعل الامر الغايب وبقي فاعله وانه من بدل الجملة
لا المفرد من المفرد بان يكون اول وما عطف عليه بدلا من ضمير قوموا وقد اورد المص هذه الجملة معمولة
للقول لينا في دعوى تسمية الثانية بجملة ذات محل وغفل عن دعوى ان المقول هو المجموع والمحل له
لا الشي من اجزايه كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا انت ولا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده وانما قال ابن مالك بذلك في هذه الصور لانه شرط في عطف المفرد
على مثله ان يكون المعطوف بنفسه او بما في معناه صالحا لمباشرة العامل فالاول كقام زيد وعمرو
والثاني كقام زيد وانت اذ لا تصلح قام لمباشرة المعطوف الذي هو انت نعم تصلح لمباشرة ما هو بمعناه
كنت فمن ثم اضطر الى جعل المعطوف في هذه الصور من عطف الجمل دون المفردات اذ لا يصلح فعل
امر الحاضر والمتكلم مع الغير لمباشرة الظاهر ولا يسند الفعل المونث الى مذكر تنبيه هذا الذي ذكره
من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرر وهذا التنبيه جميعه يقع في بعض النسخ على النحو
الذي يرد عليك ان شاء الله تعالى ويقع في بعضها على غيره مما هو بمعناه فاعرفه والحق انها تسع والذي
اهملوه جملتان الجملة المستثناه واعرابها اعراب المستثنى فان كانت منقطعة فاعرابها النصب ليس الا
وان كانت متصلة فان تفريغ فعلى حسب العامل والا فان كان الكلام موجبا فالنصب على الاستيناف
والا فالمختار البدل والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر اي مسلط والمسيطر
المحاسب والمواخذ وهو على لفظ المصغر منتقل من السطر وهو الكتابة الا من تولى وكفر فيعذبه الله
قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر ودخلته الفاء لتضمن مبتدا به معنى الشرط والجملة
في موضع نصب على الاستثناء المنقطع نظرا الى انه راجع الى قوله لست بمسيطر اي لست المسيطر

بمتسلط لكن من تولى منهم وكفر استحق العذاب الاكبر ويجوز ان لا يكون من تولى مبتدا بل مستثنى منصوب
المحل راجعا الى ما تقدم ثم يحتمل الانقطاع كالاول اي لست عليهم بمتسلط لكن من تولى منهم فان
لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب سقر والاتصال اي لست عليهم بمتسلط
الا من تولى منهم فانت مسلط عليه بالجهاد والقتل وقيل العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض والظاهر
ان هذا الاستثناء متصل قال الشارح لكن يلزم عليه وقوع التفريغ في الايجاب ولا محذور فيه هنا
لاستقامة المعنى وقال الفرا في قراءة بعضهم هو عبد الله بن مسعود وابي بن كعب والاعمش فشربوا
منه الا قليل منهم بالرفع والقراءة الشهيرة الا قليلا منهم بالنصب ان قليل مبتدا حذف خبره اي لم
يشربوا والمستثنى هو الجملة وقال جماعة في الا امراتك بالرفع وهو قراءة ابي عمرو وابن كثير انه مبتدا
والجملة بعده خبر اي جملة انه مصيبها ما اصابهم والاستثناء من جملة فاسر باهلك في قراءة النصب
والرفع فهو اولى من جعل المنصوب من اهلك والمرفوع من احد وفي التوضيح والتصحيح لابن مالك حق المستثنى
بالا من كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا
امراته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده
مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه في الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم اي لكن
ابو قتادة لم يحرم وفي الحديث ما للشياطين من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون اولئك
المطهرون المبرؤون من الخنا ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله اي
لكن الله يعلم وقوله كل امتي معافى الا المجاهرون اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون وليس من ذلك اي من قبيل
ما الجملة فيه ذات محل لكونها مستثناة قولك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من احد باتفاق
او صفة له عند الاخفش ويقع في بعض النسخ زيادة على ما هنا لان الاستثناء مفرغ والجملة هنا حال وقد
اورد انه سياتي اخر هذا الباب ان الاخفش قايل بان الا لا تفصل بين الموصوف وصفته فكيف يقول هنا
بان الجملة بعد الا صفة لاحد واجيب بان الضمير من قوله صفة له ليس عايدا الى احد المذكور وانما هو
عايد الى نظيره كما في قوله علي درهم ونصفه اي نصف درهم اخر فهذه الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد
محذوفا وهو بدل من احد المذكور فلم يفصل الا بين الصفة والموصوف بل بين البدل والمبدل منه وهو جايز
عند الكل نعم يلزم حذف الموصوف في السعة وصفته جملة وليس موصوفها بعضا من متقدم مجرور بمن او
بفي وكل منهما اي من الحال والصفة قد مضى ذكره وكذلك الجملة في الا انهم لياكلون الطعام ليست مما نحن فيه
فانها حال وفي نحو ما علمت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول ثان لعلمت وكل ذلك قد ذكروا واما الثانية من
الجملتين المهملتين فهي الجملة المسند اليها ومحلها الرفع ليس الا ويقع ذلك في باب المبتدا في نحو سواء عليهم أانذرتهم
الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم وما عطف عليه مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر
الاصل ان تسمع فحذفت ان الناصبة وارتفع الفعل اذ لو قدر كذلك كان المسند اليه مفردا بل قدر تسمع قايما
مقام السماع من غير تقدير سابك كما ان الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو أانذرتهم في تاويل
المصدر وقايمة مقامه وان لم يكن معها حرف سابك واختلف في الفاعل ونايبه هل يكونان جملة ام لا فحق
التعبير ايكونان ام لا او هل يكونان او لا لان ام انما تعادل الهمزة وفي جعل ام هنا منقطعة نظر وان قدرت
لمحض الاضراب وقد تقدم من المص في ثالث الجمل التي لا محل لها من الاعراب ذكر هذه المسالة وما فيها من
الاقوال واورد بعضها في الجملة الثانية من ذوات المحل وسيعلم ايضا في الباب الخامس بذكر ذلك في النوع
السادس من الجهة السادسة فالمشهور المنع مطلقا اي سواء كان الفعل قلبيا معلقا ام لا واجازه هشام
وثعلب مطلقا وفصل الفرا وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل

نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا لكن نقل ابو حيان عن الفرا ومن تبعه ان الفعل اذا كان من افعال القلوب
يجوز ان يكون فاعله فعلا من غير حرف مصدري فيقول ظهر لي اقام زيد ام عمرو ولا نقل سيبويه يخرج
عبد الله ولم يشترط التعليق فلينظر ثم اورد المثال المشتمل على حرف التعليق وايراده لذلك لا يستلزم
اشتراطه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد وظاهر السياق
ان حمل الاية ومنع المثال لما ان الاية من قبيل ما كان الفعل فيه قلبيا ووجد المعلق ولا كذلك المثال
لكن الثاني مسلم والاول بتمامه لان بدا وان كان قلبيا لا تعلق معه اذ لم يعد القسم من المعلقات واجاز
هشام وثعلب اي اجازا ما اجازه الفرا وهو ما اذا لم يكن الفعل كذلك وانما اعاد ذكره اجازه هشام
وثعلب لبني عليه قوله واحتجوا بقوله: وما راعني الا يسير بشرطة: هو صدر بيت من ثالث الطويل عجزه
وعهدي به قينا يسير بكير: قال العيني ولم يسم قايله وراعني اخافني والشرطة كغرفة واحد الشرط كالغرف
وهو طايفة اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات
يعرفون بها قال في القاموس والقين بالقاف الحداد ويجمع على قيون ونصبه على الحال والكير بكسر الكاف
كير الحداد وهو زق او جلد غليظ ذو حافات واما المبني من الطين فهو الكور والمعنى على ما في شرح الجلال
التعجب منه وقد كان حدادا ينفخ بالكير واليوم رايته والى الشرطية والباء من قوله يسير بشرطه ويسير بكير
بمعنى مع وهي داخلة على التابع عكس قولهم سار الجند مع الامير ويروى نفس بكير من نفس الكير نفسا اذا
اخرج ما فيه من الريح والرواية الاولى اولى وانسب لتناسب اطرافها ومنع الاكثرون ذلك واولوا ما ورد
مما يوهمه اي يوهم انه منه فقالوا في هذا ضمير البدا ويسمع ويسير على اضمار ان واحسن ما يقال على
تاويل البيت ان الفعل مسند الى الذي هو راعني والاستثناء مفرغ اي ما راعني هو في حالة من الاحوال
الا في حالة يسير هذا وخرج ايضا على تقدير معلق اي الا ليسير بشرطه على حد قوله اني وجدت ملاك الشيمة
الادب اي الملاك الشيمة واما قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة
الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما بيناه في نحو هذا
الموضع والله اعلم وذلك لان الجملة فيها مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد كما علمت ذلك غير مرة حكم الجمل بعد
النكرات وبعد المعارف تقول المعربون قولا على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف
احوال والقول على التحقيق هو ما افاده بقوله وشرح المسالة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي
لم يستلزمها ما قبلها فكانت صالحة للاستغناء عنها ان كانت مرتبطة لها تعلق مخصوص بنكرة
محضة خالصة من شايبة التعريف او القرب منه فهي صفة لها اي لتلك النكرة او بمعرفة محضة
ليس فيها شايبة تنكير ولا هي قريبة من النكرة فهي حال عنها او بغير المحض منهما بان كانت مرتبطة
بنكرة قريبة من المعرفة او بمعرفة قريبة من النكرة فهي اي تلك الجملة المرتبطة باحدهما محتملة لهما اي
محتملة للوصفية باعتبار ما هنالك من شايبة التنكير وللحال باعتبار ما معها من شايبة التعريف وكل ذلك
بشرط وجود المقتضي الوصفية والحالية وانتفاء المانع عنها فقد تبين لك ان الانواع اربعة مثال
النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات قوله تعالى ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا
كتابا نقرؤه وقوله تعالى واذ قالت امة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم وقوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا
بيع فيه فالجملة في هذه الايات صفات لتمحض تنكير ما قبلها ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها
وانما اعيد ذكر الاهل وكان مقتضى الظاهر والاتيان بضمير الاهل لتقدم لانه لو قيل استطعماهم
مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف وهو غير جايز لامتناع خلو الصفة
من رابط ولو قيل لها لا يلزم الخلو المذكور استطعماها كان مجازا لان حقيقة الاستطعام من الاهل لا من

القرية ولهذا كان هذا الوجه اي فجعل جملة استطعما اهلها صفة القرية اولى من ادعاء تقدير الجملة جوابا
لاذا لان تكرار الظاهر والعدول عن لفظ الضمير تعريج عن هذا المعنى فلا تبقى له نكتة ولا يكون تكرارها
وايضا فلان الجواب اي جواب الشرط الذي هو اذا في قصة الغلام قال الجملة لا فقتله والفاء من قوله
فقتله الجواب زايدة كما يظهر او هي رابطة لجواب شرط محذوف اي وايضا ان ادعينا الاولوية فلان
كذا وان لم يكن فقتله هو الجواب في قصة الغلام لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا للشرط المستقبل
وهذا ظاهر ويقع في بعض نسخ المتن بدل المقرون بالفاء المقرون بقد ووجهه ان المقرون بالفاء
يقتضي تقديرها كما في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فقد صدقت وتقديرها يوجب تحقيق
مضي ما دخلت عليه فلا يصلح ايضا ان يكون جوابا للشرط مستقبل فليكن قال في هذه ايضا
جوابا ويبقى الكلام كله على نسق واحد واعلم ان هذا الكلام برمته ماخوذ من امالي ابن الحاجب
فانه قال انما اعاد بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما اذا استطعما صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود
من الصفة الجملة اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل
استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العايد
على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا يمكن ذكره مضمرا لتعذر اضافة المضمر
فتعين ذكره ظاهرا ولا يرد عليه اذا استطعما جواب لاذا لا صفة لقرية لانا نقول الظاهر انه صفة
لقرية وان قال هو جواب اذا القول في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال فقال الهمداني جواب
لاذا متعين ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابه اذ الماضي الواقع في جواب اذا لا يكون بالفاء فتعين
قال الجواب به واذا كان كذلك فالظاهر ان القصة الاخرى كذلك في ان قال فيها هو الجواب لانهما
نسقا سياقا واحدا الثاني ان الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول
جميع اهل القرية الا ترى انك لو قلت اتيت اهل كذا انما تعني وصلت اليهم بلا خصوصية لبعضهم دون
بعض والاستطعام في العادة انما يكون لمن يلي المنازل بهم منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال
استطعما اهلها ليؤذن بانهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك هذا كلامه وقد ناقشه الشارح
في كل من شقي الترديد الواقع في الاول اما الاول وهو لزوم عدم ارتباط الصفة بالموصوف لخلوها من
الضمير المنصوب ليس عايدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدمة المذكورة
فحصل الربط بهذا الاعتبار ورد عليه انهم لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط
المعنوي ولا الربط باسم غير الضمير قال الرضي عند قول ابن الحاجب في كافيته وتوصف النكرة بالجملة
الخبرية ويلزم الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف والموصوف الموصول وصلته
ليحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصوف بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا
الاتصاف تخصيص وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة لا نسلم صحة اعتباره
في هذه الاية الا ترى انه لو قيل استطعماهم كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها الا صفة
لقرية والرابط المعنوي اذ لا دليل على ذلك واما على الثاني وهو لزوم التجوز فان الوحدان يلتزم ولا
محذور فان قصارى ان يكون مثل واسال القرية والقران العزيز مشحون بالمجاز على انه ابلغ من
الحقيقة باتفاق ولعل مراد ابن الحاجب بقوله ولو قيل استطعماها لكان على التجوز ان ذلك خلاف
الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصيحا واقعا في القران على الصحيح وقال ابو حيان في بحره انما
كرر لفظ الاهل لانهما حين اتيا اهل القرية لم ياتيا جميع اهل القرية انما اتيا بعضهم فلما قال
استطعما احتمل انهما لم يستطعما الا ذلك البعض الذي اتياه فجيء بلفظ الاهل ليعم جميعهم وانهم تتبعوهم

واحدا واحدا بالاستطعام وهذا كما ترى مخالف لكلام ابن الحاجب في الوجه الثاني وقد كتب شيخ
الادب صلاح الدين الصفدي للشيخ تقي الدين السبكي يسال عن هذه الاية فقال
لسيدنا قاضي القضاة ومن اذا • بدا الدرس تحيا لدى القمرات • ومن كفه يوم الندا ويراعه
على طرس بحران يلتقيان • ومن ان وجب في المشكلات مسايل • جلاها بفكر دايم اللمعان
رايت كتاب الله افضل معجز • لا كرم من يهدي به الثقلان • ومن جملة الاعجاز كون اختصاره
بايجاز الفاظ وبسط معان • ولكنني في الكهف ابصرت اية • بها الفكر في طول الزمان عان
وما هي الا استطعما اهلها فقد • ترى استطعماهم مثله ببيان • فما الحكمة الغرا في وضع ظاهر
مكان ضمير ان ذاك لشان • فارشد على عادات فضلك حيرتي • فما لي بها عند البيان يدان
والطيبا انه يورد ما اجاب به وان طال فنقول قوله تعالى استطعما اهلها يتعين ولا يجوز مكانه استطعماهم
لان صفة لقرية جرت على غير من هي له كقولك اتيت قرية مستطعما اهلها فانك لو حذفت لفظ اهلها وجيت
عوضه بالضمير لم يجز فكذلك هذا ولا يجوز من جهة العربية شيء غير ذلك وجعله في محل خفض صفة
لقرية عربي سايغ لا يرده صناعة ولا يا باه معنى اما ان الصناعة لا ترده فلانه ليس فيه الا وصف
نكرة بجملة كما يوصف ساير النكرات والجمل بالتركيب يحتمل لثلاثة اعاريب احدها هذا والثاني ان
تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان يكون جواب اذا ولا رابع لها وعلى الاخيرين يصح
ان يقال استطعماهم دون الاول فمن لم يتامل ظن ان الظاهر وقع موقع المضمر وغاب عنه المقصود
ونحن بحمد الله بينا تعين الاعراب الاول من جهة معنى الاية ومقصودها وان الثاني والثالث وان
احتملهما التركيب بعيدان معناها اما الثالث وهو كونه استطعما جوابا لاذا فلانه تصير الجملة الشرطية
معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك هو تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عليهما
السلام عن تجريد قصدهما لذلك وان يكون معظم طلبهما طعمة او شيئا من الامور الدنيوية قال واما الثاني
وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلانه يصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون للقرية
اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى الى قوله فوجدا فيها دون عندهم وان الجدار
الذي قصدا اصلاحه وحفظه مما تحت جزء من قرية مذمومة مذموم اهلها وقد تقدم منهم ما وقع من
الاباء عن حق الضيف مع طلبه وللبقاع تاثير في الطباع وكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة
فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مواخذة بفعل الاهل الذين هم بين غاد
ورايح فلذلك قلت ان الجملة تتعين من جهة المعنى ان يكون صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون
الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوايد ان الاهل الثاني يحتمل ان يكون هم الاهل الاول او غيرهم
او منهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم
ثم قد يستقريهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما اتياهم قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه
استقراء جميع اهلها على التدريج ليتبين بذلك كمال رحمته وعدم مواخذته بصنيع عباده فلو
اعاد الضمير فقال استطعماهم تعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاتى بالظاهر اشعارا بتاكيد
العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه ولا يخفى ايضا ما في هذا من مخالفة كلام ابن
الحاجب في الوجه الثاني ولعل ما نقلناه من كلام ابي حيان ماخوذ منه ايضا ومثال النوع الثاني وهو
الواقع حالا لا غير فيه التعبير بلا غير القياس ليس غير لوقوعه بعد المعارف المحضة قوله تعالى ولا تمنن
تستكثر في قراءة من رفع اي لا تعط مستكثرا انهى الاستكثار وهو ان تهب شيا طامعا في عوض اكثر ولا تمنن
على الله بعبادتك مستكثرا اياها او على الناس بالنابع مستكثرا به للاجر او مستكثرا اياه وقوله تعالى

لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قيل قد ينتقض عليه دعوى ان الواقع بعد المعرفة المحضة حال لا
غير بمثل قولهم في ندا البارى جل وعلا باحليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد
المنادى المذكور صفة له قطعا مع ان هذا المنادى معرفة محضة لانه معين مقصود نص عليه
ابن السيد في اجوبة المسايل وانما وجب ان تنصب هذا النوع وان كان غير منكور لان اللفظ الاول
لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم
الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمي
النحويون هذا النوع بالمنادى الشبيه بالمضاف قال الرضي يعنون بالمضارع للمضاف اسما يجي بعده
شي هو من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه
عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع
اسم لعدد معين كاربعة وخمسين فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ثم قال واما نعت هو جملة
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وقال الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق فكل هذا
مضارع للمضارع سوا جعلت علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان
لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفا و
يا عبدا في سعي عربيا وفي المعرفة يا حسنا وجهه الظريف وثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف
بالجملة والظرف ايضا ان يجوز يا حليما لا يعجل القدوس واذا المحروس الدارسة لكنهم كرهوا وصف
الشي المعرف بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجدان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا
بجميع تلك الصفات المنكرة قبل الندا فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا كلامه ومنه يوخذ
الجواب عن البعض المذكور فان القايل ان يقول لا نسلم ان نحو يا حليما لا يعجل من باب وصف المنادى
وانما هو من باب المنادى الموصوف ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما اي للوصفية والحالية بعد
النكرة محضة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر الجملة يعني جملة انزلناه صفة للنكرة اي الذكر
وهو الظاهر لسلامته مما سياتي فيما ضعف به وجه الحال ويكون ثم صفتان مفردة وجملة ولك ان
تقدرها حالا عنها اي ولك تقدير جملة انزلناه حالا عن ذكر وان كان نكرة لانها قد تخصصت بالوصف
المفرد وهو مبارك وذلك يقربها من المعرفة لتعليل اشتراكها حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة
اي وصف النكرة المخصصة بالوصف فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان
ان الاوليان مع ظهور كونه معرفة صفة لآخران النكرة لوصفه بيقومان وقيل الاوليان خبر مبتدا محذوف
اي هما الاوليان او خبر آخران وجاز لتخصيصه بالوصف او مبتدا خبره آخران او مبدل منه او من
الضمير في يقومان وعلى كل فلا دليل للاخفش في الاية على وصف النكرة المخصصة بالمعرفة والذي
عليه الجمهور لزوم مطابقة الوصف للموصوف تنكيرا وتعريفا وذهب بعض الكوفيين الى تجويز نعت
النكرة بالمعرفة اذا كان لمدح او ذم مستدلا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده
فجعل الموصول نعتا مع تعريفه لهمزة النكرة لان المراد بالنعت الذم ولا دليل فيه لجواز البدلية او
القطع على الذم ونقل الشيخ ابو حيان الى الاستاذ ابا جعفر نقل ان ابن الطراوة جوز وصف المعرفة بالنكرة
اذا كان الوصف خاصا بالموصوف واستدل بقوله «فبت كاني ساورتني ضئيلة» «من الرقش في انيابها السم ناقع»
زاعما ان ناقع نكرة وصف بها السم وهو معرفة لان الوصف خاص بالموصوف ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون
ناقع خبرا ثانيا واختار ابو حيان مذهب الجمهور الا اذا قطع النعت فانه لا يلزم فيه التساوي ولك ان
تقدرها اي جملة انزلناه حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها

الحال اما الاول اي ما ضعف الحال على الوجه الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت
الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في هذا بعلي شيخا لكن مقتضى حالية انزلناه من ذكر مبارك
ان يكون وقوع الاشارة اليه في حالته واما الثاني اي واما ضعفها على الوجه الثاني فلاقتضايه تقييد
البركة بحالة الانزال فان الحال قيد لعاملها وهي اذا كانت حالا عن الضمير كان العامل فيها العامل فيه
وتقول ما فيها احد يقرا يجوز في جملة يقرا الوجهان ايضا اما وجه الوصفية فظاهر واما وجه الحالية
فلتخصيص النكرة ثمة بوقوعها في سياق النفي عامة وهذا معنى قوله لزوال الابهام عن النكرة بعمومها
فان النكرة متى عمت اختصت وزال شيوعها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل
الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي وهو ما كانت اللام فيه اشارة الى الجنس والحقيقة يقرب في
المعنى من النكرة لما ان الفرق بينهما كما عرفت في صدر الكتاب بالتقييد والايتلاف لان ذا اللام والالف
يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد
فيصح تقدير يحمل حالا نظرا الى صورة الحمار ووصفا نظرا الى معناه قيل عليه قد يتوهم ان تجويزه
المصنف الحالية في المضاف اليه لمثل معارض لرده على ابي البقا تجويزه لحالية مستهم البأساء والضراء من
الموصول الواقع مضاف اليه لمثل في قوله ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم بان الحال لا ياتي من المضاف اليه
في نحو ذلك والمضاف في الاثنين مما منع فيها ويجوزه واحد والجواب ان صلاحية المضاف للسقوط في اية
الجمعة سوغ الحالية اذ الحال يرح كانها من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية منع منها في اية البقرة ومثله
واية لهم الليل نسلخ منه النهار ذهب ابو حيان الى ان جملة نسلخ حال وابن مالك الى انها صفة ويحتمل وجه
ثالث وهو ان تكون الجملة تفسيرية لا محل لها من الاعراب كانها تفسير لما ابهم من وجه كون الليل اية وقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني «فمضيت ثمة قلت لا يعنيني» وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء من
الباب الاول وتقدم ان وجه الحالية لا يخلو عن شي بحسب المعنى فراجعه وقد اشتمل الضابط المذكور
في شرح المسيلة على قيود لا بد منها احدها كون الجملة خبرية لا انشائية واحترزت بذلك من نحو هذا عبده
بعتكه وانت تريد بالجملة الانشا اي انشاء البيع دون الاخبار وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين الانشا
الواقعتين بعد النكرة والمعرفة مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا اما ان الانشاء لا يقع
حالا فتقدم كلامه في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما انه لا يقع نعتا فقد قال الرضي وانما وجب في الجملة
التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول
بان تصفهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو
بعت وطلقت وانت حر او طلبية كالامر والنهي واخواتهما وكل ذلك لا يعرف مضمونه الا بعد ذكره ويجوز
ان يكونا اي الجملتان الانشائيتان خبرين اخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا اي سوا تعدد مختلفا
بالافراد والجملة وههنا قد تعدد وهو ابن منع التعدد اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا
بالافراد والجملة وههنا مختلف كذلك وهو ابو هذا المانع ابو علي وعند من منع وقوع الانشا خبرا وههنا
الخبر الجملة انشا وهو طايفة من الكوفيين وابن السراج من البصريين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيتساوي
الرايان فيختلف الحكم باختلاف التقدير كما يختلف المسبب باختلاف السبب ولذا امثلة منها قوله تعالى
قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعا وهو انشا فتكون معترضة
بين معمولي القول والاخبار فتكون صفة ثانية لفاعل قال والاولى الجار والمجرور ويضعف من حيث
المعنى ان تكون حالا من فاعل لما ان الحال قيد لعاملها وليس الغرض تقييد القول بحالة الانعام ولا يضعف

في الصناعة والاصطلاح لوصفها بالظرف وهو مسوغ لمجي الحال ومنه قوله تعالى او جاوكم حصرت
صدورهم اي ضاقت واصل الحصر ان يكون في المكان ثم اتسع فيه وجملة جاوكم عطف على صلة الذين
من قوله الا الذين يصلون وهو استثناء من الضمير المنصوب في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من مفعول
ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا وان كان اقرب لان اتخاذ الولي منهم ممنوع مطلقا بخلاف الكف
عن اخذهم وقتلهم فانه قد يجوز لعارض وهو عطف على صفة قوم وهي بينكم وبينهم ميثاق اي
الا الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين او يصلون الى قوم جاوكم غير مقاتليكم ولا مقاتلي قومهم
وقد جوز العطفين الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان
اعتزلوكم ولم يقاتلوكم الاية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال احد سببي استحقاقهم
لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهما ايضا حكم قبل استحكام امر الاسلام وكان المشرك
اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كارها لقتال قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه
وقد نسخت بما في براءة فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية لا انشائية دعائية ثم
ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل على اضمار قد وهذا النقل عن الاخفش يخالف
ما مر في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف من وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش
على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة او مقدرة ثم قال وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا تحتاج
الى ذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله وكذا يخالف
ما في شرح العلامة بهاء الدين السبكي للتلخيص نقلا عن شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور
على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا وقال ابو حيان
وهذا هو الصحيح ويؤيده قراءة الحسن حصرت صدورهم بنصب هذه على الحال وهي قراءة
قتادة ايضا فكان على المص ان ينسبها الى غير الحسن فانها شاذة من طريقه فقد قراها يعقوب
ايضا بنصب التاء منونة قال ابن الجزري في الشرح وهو على اصله في الوقف عليه بالهاء كما
تقدم في المرسوم وهي عن عاصم في رواية حفص وقرا الحسن ايضا حصرت بلفظ الجمع وقرا
حصرة بالرفع على انه خبر مقدم وصدورهم مبتدا مؤخر والجملة في موضع الحال وقال الفروق
هي صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد اي ان لو جعلت حالا وهذا لانه مبني على ان الماضي
الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة او مقدرة وقد عرفت ما فيه ثم اختلفوا فقيل الموصوف
منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم وراوا ان اضمار الاسم سهل من اضمار حرف المعنى
الذي هو قد لتصحيح الحالية قال ابو البقا وهذا المنصوب المحذوف حال موطئة وقيل مخفوض
مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم في قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق فلا
اضمار البتة لاسم موصوف ولا لغيره وما بينهما اعتراض ليس على ما ينبغي لشموله جملة بينكم وبينهم
ميثاق وهي صفة لا اعتراض وانما الاعتراض على هذا جملة او جاوكم فقط ويؤيده انه قرئ باسقاط
او وهو كذلك في مصحف ابي وقراءته وعلى ذلك اي وعلى اسقاط او تكون جملة جاوكم صفة لقوم
بعد وصفه بجملة بينكم وبينهم ميثاق وتكون حصرت صفة ثانية هي صفة ثانية باعتبار جاوكم
والا فهي ثالثة باعتبار بينكم وبينهم ميثاق قال في الكشاف بعد ذكر ان ابيا قرا بدون او ووجه
ان تكون جاوكم بيانا ليصلون او بدلا او استينافا او صفة بعد صفة لقوم قال ابو حيان وهذه
وجوه محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال والبدل لا يتاتى
لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفي حواشي الكشاف للتفتازاني وكون جاوكم بيانا

الوقف عليه م

او بدلا ليصلون لان الانتهاء الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح
ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم بالمعاهدين او بدلا منه كلا او بعضا
او اشتمالا على ما قيل واما الاستيناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن اين علم
ذلك وقيل بدل اشتمال من جاوكم لان المجي مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين
لا من صفة المجي فكيف يشتمل احدهما على الاخر قيل هذا لا ينافي الملابسة بينه وبين المجي فيمكن بدل
الاشتمال لان مجي الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية واجيب بان ليس كل
ملابس لمتبوعه بغير الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال
المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ولا يكون المبدل منه مشتملا عليه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجي هو مبينا لما اجمل اولا ومعلوم ان
حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غايته انه صفة قائمة بهم كما ان مجيئهم كذلك فيكونان
صفتين لموصوف واحد وقال ابو العباس المبرد الجملة اي جملة صدورهم انشائية معناها الدعاء مثل
غلت ايديهم فهي مستانفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه اما الدعاء عليهم
بضيق قلوبهم عن قتال المومنين فيتجه ظاهر لان قلوبهم كانت منشرحة لقتال المومنين واما الدعاء
بضيق قلوبهم عن قتال الكافرين فكيف يتجه وقلوبهم لم تكن منشرحة لقتال قومهم او ان قومهم
كانوا كفارا قتالهم مطلوب فكيف يناسب الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال الكفار وهذا مبني كما قال
الشارح على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتال
قومهم اي كراهية الدخول في القتال مطلقا فهم لا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم لا معكم ولا عليكم
وما بينهما اعتراض بضمنه الدعاء عليهم بحصر الصدور وضيقها وسياتي في الباب الخامس في التاسع
من الجهة الاولى من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها انه هذا الراد هو الفارسي وانه يمكن
الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال فلا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا وفي البحر لابي
حيان رد الفارسي على المبرد في انه دعاء عليهم بانا امرنا بقوله اللهم اوقع بين الكفار العداوة فيكون
في قوله او يقاتلوا قومهم نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان
الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم والدعاء عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم اي هم اقل واحقر
ويستغنى عنهم كما تقول اذا اردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا علي ولا معي بمعنى استغني عنه واستقل
دونه وقال غيره او يكون سوالا لموتهم على ان قوله قومهم قد يعبر عمن ليس منهم بل من معاديهم ومن ذلك
قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقديرلا ناهية ونافية ويختلف
التخريج وعلى الاول فهي اي جملة لا تصيبن بتقدير ان لا ناهية معمولة لقيد محذوف هو الصفة حقيقة
اي فتنة مقولا فيها ذلك فحذف مقولا الصفة واقيم معموله مقامه وهذا التقدير لتصحيح وقوع الانشائية صفة
ويرجحان توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا فان تاكيد الطلب معقول
متجه وان خو شر التقدير وعلى الثاني فهي صفة لفتنة اي من غير تقدير ويرجحه سلامته من تقدير القول
بصحح الوصفية وانفو شر عدم قياسية التاكيد بالنون ح فان قلت اي المرجحين اقوى قلت الاول
لاستناده الى القياس القوي والثاني مداره على الاصل على ان المقدر هنا من قبيل حديث البحر القيد الثاني مما
اشتمل الضابط صلاحيتها اي جملة للاستغناء عنها وقد عبر عن هذا القيد بعدم الاستلزام وخرج بذلك
جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها اما الاوليان فلان الكلام لا يتم بدونها

فيكون بدل فعل من فعل م

واما الثانية فانها وان كانت هي في نفسها فضلة غير عمدة بتم اصل الكلام بدونها لعدم الاستغناء عنها بمعنى ان مفعولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك لان القول انما يتعمل بما هو واقع عليها اي بمقوله القيد الثالث من قيود الضابط وجود المقتضي لكل من وجهي الوصفية والحالية واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شي فعلوه في الزبر فانه صفة لكل بجر اللام من غير تنوين على الحكاية اي لهذا اللفظ اي فانه صفة المضاف او لشي الذي هو مضاف اليه ومن ثم تعين رفع كل لان الصفة لا تعمل فيما قبلها كالصلة وفي الزبر خبر لكل فالمعنى كل شي مفعول لهم ثابت في الزبر اي في دواوين الحفظة ولا يصح ان يكون حالا من كل لتخصصه بالاضافة مع جواز الوجهين اي وجهي الوصفية والحالية في نحو الرم رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال اذ ليس هناك الا المبتدا وهو لا يعمل فيها بحال و لا يكون خبرا الا انهم لم يفعلوا كل شي ورد عليه ان سيبه ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شي اما اذا جعل صفة له حتى كان المعنى وكل شي مثبت في صحايف اعمالهم فعلوه ليستقيم المعنى ورد بوجهين اما لفظا فلزوم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما المعنى فلان المراد بهذه الاية ما اريد بقوله وكل صغير وكبير مستطر اي مستطر في اللوح المحفوظ بقرينة عطفه عليها فيتعين ح كون فعلوه صفة لكل شي وفي الزبر خبر عنه اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ونظيره في تعيين الوصفية وامتناع الحالية قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق فانه يتعين كون سبق صفة ثانية لكتاب والاولى من الله لا حال من الكتاب المعهود واثر التعبير بالكتاب للاشارة الى ان تخصيصه منكرا بالوصف اعني الجار والمجرور وجعله في حكم المعرفة لان الابتدا لا يعمل في الحال لانه عامل معنوي ضعيف ولا حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وجوبا لان ابا الحسن حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر بعدها لما ان الحال خبر في المعنى وقد نقل المص ذلك في الباب الاول في لولا من حرف اللام عن ابي الحسن ايضا ولا يكون سبق خبرا عن المبتدا الواقع بعد لولا لما اشرنا اليه من ان الخبر لا يذكر بعد لولا ولا ينتقض الاول اي عدم ذكر الحال بعد لولا لانه بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعدها بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني اي عدم ذكر الخبر بعدها بقولهم لولا وفي بعض النسخ ولا ينتقض الثاني بكذا ولا الثالث بكذا فيكون عد عدم ذكر الحال بعد لولا ثانيا بالنسبة الى عدم عمل الابتدا في الحال اولا بقول الزبير هو الزبير بن العوام الاسدي ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحواريه واحد العشرة المبشرة والستة الشورى رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها صدر بيت من ثاني الطويل وتمامه كخبطة عصفور ولم اتلعثم وبه عرف ان صواب الرواية في البيت لخبطتها بتقديم الموحدة بعد الخا المعجمة على الطا المهملة من الخبطة وهو الضرب الشديد كما في القاموس وخبطت الشجرة ضربتها بالعصي ليسقط ورقها وقد يقع في بعض نسخ هذا الكتاب كما وقع في شرح الالفية لابن المص يخطبها بتقديم الطا على البا من الخطبة بالكسر وهو تحريف ووهم لان قراته في المصراع الثاني كخبطة عصفور بعين ما هو الصواب اذ للمعنى التشبيه على الرواية الثانية ولم اتلعثم معناه ولم اتان ولم امكث من قولهم تلعثم في الامر اذا مكث وتوقف وتانى او نكص عنه وقصر فيه وتلعثم في الكلام توقف فيه والضمير في بنوها لاسما بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنهما وكانت زوجة وكان الزبير رضي الله عنه ضرابا للنسا وكان اولادها يحولون بينه وبين ضربها وانما لم يقع النقض بها لندورها واما قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر لم مردود بما عرفت من ان الخبر لا يذكر بعد لولا بل هو متعلق بالمبتدا الذي هو فضل لانه مصدر والخبر محذوف وقد ذكر المص قول ابن الشجري هذا في فصل لولا من حرف اللام ولم يصرح برده لكنه قال بعد حكايته

والحالية او لاحديهما والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع الحالية كانت متعينة لولا وجوده اي وجود المانع عن الحالية ويتعين ح الاستيناف لان الوصفية ايضا قد امتنعت لعدم وجود المقتضي نحو زيد سا كاهيا او بن انسي لر ذلك قيل عليه قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع لقيام احتمال الحالية والاستيناف على ذلك التقدير واجيب بان الاحتمال على تقدير زوال المانع للاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم كما سيصرح به المص في النوع الثاني فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين وان مانعان من الحالية باتفاق لان الحالية اي الجملة التي تقع حالا لا تصدر بدليل استقبال اي لا يجتمع متنافيان بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال في محل واحد واما قول بعضهم وهو الحوفي وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين حال مع ان جملة صدرت بعلم الاستقبال كما سيقول سا ذهب مهديا فهو من وجهين جعل الجملة المصدرة بدليل الاستقبال حالا وقد عرفت ان الحالية لا تصدر به وجعله سا ذهب مهديا مقيسا عليه مع ان الاستقبال لم يجامع الحال لتنافيهما قياسا مع الفارق على ان التنفيس في الاية ثابت للهداية والذهاب بحالي والمثال على العكس وقد يجاب عنه بان مهديا لما وقع قيدا للذهاب الذي فيه تنفيس لزم ان يكون فيه تنفيس كالقيد ضرورة وجوب اقتران الحال بزمان عاملها والثاني من انواع المانع ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع منها ويمنع فيه الاستيناف ايضا لان المعنى على تقييد المتقدم بالمتاخر والاستيناف فيه يقتضي قطع الثاني عن الاول فيتعين الحال فصلا نحو التقييد بعد ان كانت ممتنعة لعدم المقتضي لان صاحب نكرة وذلك نحو فعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي هو صدر بيت من ثالث الطويل وتمامه فهل لي الى ليلى الغداة شفيع وهو لقيس بن ذريح من قصيدة اولها سقى طلل الدار التي انتم بها حنا تم منها صيف وربيع والحاتم سحاب سود واحدها حاتمة واراد بالصيف بتشديد الياء مطر الصيف وبالربيع مطر الربيع ويروى بدله ليلى لبنى ولا يخفى ان تعين الوصفية في هذا البيت على تقدير ان لا واو محوج الى تقدير رابط منها اي يستشفعون بي فيه والمعارض فيهن الوصفية المانع منها في هذه الصور كلها الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن وافقه على جواز هذا الاعتراض والثالث ما يمنعهما معا اي يمنع الحالية والوصفية جميعا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون فيتعين الاستيناف ح وقد مضى البحث فيهما اي في ذين الامرين الممنوعين معا اشار بذلك الى ما مر في اول التنبيهات التي ساقها اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها وفي بعض النسخ فيها بلفظ المفرد المؤنث وهو عايد على الاية والرابع ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع من احدهما لكانا جائزين معا وذلك نحو ما جاني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية لوقوعها بعد النكرة والحالية لكون تلك النكرة مخصصة بعمومها لوقوعها في سياق النفي فلما جاءت الا امتنعت الوصفية لان الا لا تفصل بين الموصوف وصفته فتعينت الحالية وقال ابو حيان يجوز الفصل بين الموصوف وصفته بالاستثنا ومثله بنحو ما جاني احد الا زيدا خير منك فخير منك صفة لاحد وقد فصل بينهما بالاستثنا والتقدير ما جاني احد خير منك الا زيد ولا يخفى ان الممنوع الذي خالف فيه الزمخشري هو التفريغ في الصفة ومسئلة ابي حيان ليست من هذا القبيل ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية فيها مانعان الواو والا ولم يرى الزمخشري وابو البقا واحدا منهما مانعا فجوز القول بالوصفية معهما وكلام النحويين بخلاف ذلك لاطباقهم على عدم جواز الوصفية مع احدها

قال الاخفش لا يفصل بين الموصوف وصفته فلا تفريع في الصفات اصلا بل قال ابن مالك الفصل بين الموصوف
وصفته مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه وقد مضى ذكر هذه المسئلة في الكلام على حرف
الواو من الباب الاول فان قلت ما جاني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة
لبدل محذوف واقيمت صفته مقامه فالتفريغ في الموصوف لا في الصفة قال وفيه قبح بجعلك الصفة
التابعة كالاسم المتبوع يعني في ايلايك اياها العامل واقامتك اياها مقام موصوفها وقال ابو علي
الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قايم بالجر على الوصفية لما عرفت فان قلت الا قايما بالنصب جاز لانه
منصوب على الاستثناء ومثل ذلك في امتناع الوصفية لمانع وتعين الحالية ولولا المانع لجاز قوله
وقايلة تخشى على اظنه • يودي به ترحاله وجعايله • هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله يودي به بالدال
المهملة يذهب به ويهلكه والترحال بفتح التاء مصدر رحل للمبالغة والتكثير اي كثرة رحيله وانتقاله
والجعايل جمع جعاله بكسر الجيم او جعيلة لصحيفة وكلاهما بمعنى الجعل وهو ما تعرض للانسان من شي
على امر يفعله فان جملة تخشى على حال من الضمير في قايلة وجملة يودي به ترحاله وجعايله تقول قايلة ولا
يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل بل لا يتبع بتابع مطلقا قبله لان الاتباع
باحد التوابع يرجح جانب الفعل الذي به العمل وسياتي في النوع العاشر من الجهة السادسة من الباب الخامس
ذلك ولا يخفى ان التمثيل بالبيت مبني على ان سيودي به الخ مقول قايلة وليس بمتعين كما قال الشارح
لجواز ان يكون محكيا بقول مقدر اي تقول سيودي فلا يمتنع الوصفية لارتفاع المانع لكن كلام المص كما

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه

قال المحشي مبني على الظاهر وعلى عدم الحذف
الجملة وهو الظرف والجار والمجرور ذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل وما يشبهه من صفة
وغيرها وما اول بما يشبهه اي يشبه الفعل وما يشير الى معناه من اسم او حرف وهذا على من اجازه فان
لم يكن شي من هذه الاربعة موجودا قدر كما سياتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف من البصريين
انه لا يقدر لهما متعلق في نحو زيد عندك وعمرو في الدار اي فيما اذا وقعا خبرا عن المبتدا ثم اختلفوا فقال
ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا نفسه وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا
كان غيره نحو زيد عندك وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين
للمبتدا قال الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو ابو يوسف ابو حنيفة
ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة او حكما فلا يقال في زيد عندك هو هو
خالفه في الاعراب فيكون العامل معنويا عندهم وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم
الى تقدير شي يتعلق به الخبر ولا معول على هذين المذهبين وانما المعول على الثالث الذي هو مذهب الجمهور
من ان الناصب له الاستقرار المحذوف من فعل او شبهه مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم قال ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة
في ذكر الغضب تادبا قال التفتازاني في حواشي الكشاف وهذا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب
وقول ابن دريد في مقصورته • واشتعل المبيض في مسوده • مثل اشتعال النار في جزل الغضا •
يصف انتشار الشيب في شعر راسه المسود فضمير مسوده عايد على الراس في قوله قبله • اما ترى راسي
حاكى لونه • طرة صبح تحت اذيال الدجى • والجزل بجيم فزاي الحطب اليابس والغليظ العظيم منه
والغضا شجر معلوم من شجر البادية واحدته غضاة وقد تقدم كلمة في الاولى متعلقة بالمبيض لا
باشتعل الفعل فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الجار الثاني بالاشتعال ليرجح تعلق الجار
الاول بفعله لانه اتم لمعنى التشبيه او يكون وجه الشبه فيه مدبرها من وجوه متنافية

في الطرفين بخلافه على ذلك التقدير فتامل وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حالا من النار و
الاولى اعتبار هذا التعلق حيث اعتبر ذلك في الاولى ليكون ثمة تشبيه اشتعال شي مقيد باشتعال
شي مقيد وبعده ان الاصل عدم الحذف فيترجح التعلق بالمذكور ومثال التعلق بما اول بما يشير الى الفعل
وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم للمعبود بحق غير صفة وان
كان على وزن فعال بكسر الفاء كلباس بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شي اله
وقراته ثلاثة عشر من الصحابة والتابعين منهم عمر وعلي وابي وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء
الله وفي الارض الله اي وهو الذي هو الله في السماء وهو الله في الارض وعلى هذه القراة ففي السماء وفي
الارض متعلق بالله على تاويله بالمعبود كما اول اله بمعنى معبود لا ان التاويل في الثاني اقيس منه
في الاول لانه يحق العلم ان لا يتصرف فيه ونظير ذلك قوله • اذا قصرت اسيافنا كان وصلها • خطانا
الى اعدائنا فنضارب • فعلق الى اعدائنا بخطانا وهو جمع خطوة وهي اسم لما بين القدمين من المشي
فليست من الاسماء الجارية على الفعل لكنه يتوهم فيها معنى التخطي وانما صح التعلق به وهو ما عرفت لتاوله
بمعبود اذا كان اسما لمن يستحق العبادة واما اطلاق الالهة على الاصنام ونحوها فبالنظر الى اعتقاد
معظميها والاخير هو محذوف وهو عايد الموصول وقد حسن حذفه مع كونه من نوع طول الصلة بالعطف
عليها كما حسنه في قولهم • ما انا بالذي قايل لك شيا • طولها بالمعمول ولا يجوز تقدير اله مبتدا اخبر عنه
بالظرف لكنه اخبر من محله او فاعلا بالظرف لاعتماده على الموصول فهو واقع في محله لان الصلة حالية
من العايد اي لا يجوز من ذلك شي للزوم خلو الصلة من عايد الى الموصول اما على الثاني فظاهر اذ لا ضمير
مقدر اصلا واما على الاول فلان الضمير الذي في الظرف يكون عايدا على المبتدا ولا يعود ضمير واحد
الى شيئين ولا يحسن تقدير الظرف صلة فيكون ظرفا مستقرا واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير
وفي الارض اله معطوفا عليه كذلك اي على وجه يكون الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وهذا
رد لما جوزه ابو حيان من كون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهما بالوهيته وربوبيته لاستحالة معنى
الاستقرار في حقه تعالى وقوله لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين علة للا يحسن اي لا يحسن التقدير
المذكور لتضمنه الابدال من الضمير العايد مرة في المعطوف عليه واخرى في المعطوف وكان حق المص ان
يعبر كما عبرنا بتعريف الضمير ووصله لان الضمير هو العايد لا شي مضاف اليه وقد ذكر المص في
بحث اذ من حرف الالف انه لا يعرف تكرر البدل الا في بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصايغ بان
تكرره في غير الاضراب معروف اذ يقال ما مررت بهم الا المعنى الا العلي فانه المختار في البدل والثاني
بدل واجيب بان المراد انه لا يعرف تكرره والمبدل منه واحد وفي المثال تعدد المبدل منه فان
المعنى بدل من الضمير والعلي بدل من المعنى كما نص عليه المص في توضيحه وفيما اي وفي الابدال من الضمير
العايد مرتين بعد حتى قيل بامتناعه اي بامتناع هذا الابدال ولان الحمل علة ثانية لعدم حسن
التقدير المذكور وقد يقع في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما في اكثرها وهو الموجود
بخط المص على الوجه البعيد الذي هو الابدال المذكور ينبغي انه يكون سببه التخلص به من الوقوع في محذور
فاما ان يكون هو اي ذلك الحمل المخصوص موقعا فيما يحوج الى تاويلين وهو موقع في محذور على محذور
فلا فان قلت ما هذان التاويلان المحتاج اليهما على هذا الوجه قلت قال الشارح لعل مراده بهما ان
المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عايد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود هنا
فلا يضر ثم يتطرح مع وجوده لفظا فهذا تاويل ويحتاج الى مثله في الجملة المعطوفة فهي التاويلات
ونوقش بان التاويل حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه فان العادة قسمية مثل

ذلك بحثا لانا وبلاد فالوجه ان احد التاويلين نفس الابدال من الضمير المستتر في الثاني ولا يجوز على
هذا الوجه الذي هو تقدير الظرف صلة فانه بدل من الضمير العايد ان يكون وفي الارض اله مبتدا
وخبرا فلا يكون هناك الابدال واحد من الضمير فلا يلزم ذلك المحذور لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف
لما تقرر من قاعدة ان النكرة اذا اعيدت كان الثاني غير الاول ولا يرد ذلك حيث لا يقصد الاستيناف
لظهور ارادة التكرار والقصد اليه بالعطف قال الطيبي انما يكون الثاني غير الاول اذا لم يقصد
التكرير وهذه الاية قصد بها التكرير بدليل تكرر الرب فيما قبلها اي في قوله سبحان رب السموات
والارض رب العرش عما يصفون وخلو الصلة من عايد عطف قبل هذا اشكل لان فساد المعنى بتقدير
الاستيناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو قلنا بالوجه المختار في الجملة الاولى و
جعلناه وفي الارض اله استينافا لفسد المعنى ايضا ورد بانه لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه
فساد المعنى بتقدير الاستيناف فقط بل بتقديره وتقدير خلو الصفة من عايد ان عطف وهذا
المجموع له خصوصية بالوجه الذي فرع عليه قطعا وقال قاضي المفسرين في الاية وجها اخر
وهو ان يكون الظرف صلة ويقدر لاله مبتدا محذوف يكون به جملة مبينة للصلة دالة
على ان كونه في السما بمعنى الالوهية دون الاستقرار ومن ذلك قوله وان لساني شهدة يشتفى
بها وهو على من صبه الله علقم هو من الطويل ولم يسم قايله ولذا اورده الفندسي
في تذكرته عن قطرب والبغداديين والشهد بفتح المعجمة وتضم العسل كذا في القاموس وقيده
في الصحاح في شعره والشهدة اخص والجمع شهاد وقول الشارح بعد حكايته ما في الصحاح و
شين الشهدة مفتوحة وحكى صاحب القاموس ضمها يقتضي ان الضم لم يحكه صاحب الصحاح
والذي رايته في نسخة معتمدة من الصحاح حكايته وفي قوله يشتفى بها اشارة الى ما في قوله تعالى
فيه شفاء للناس وتشديد واو الضمير من هو لغة همدان بسكون الميم لتشديد يا هي والعلقم
قال في الصحاح شجر مر ويقال الحنظل ولكل مر علقم اصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب
وضميرها المجرور المحذوف معها عايد من وعلى المذكورة متعلقة بعلقم لتاوله بصعب او شاق شديد
ومع ذلك قدم عليه ومن هنا كان الحذف لهذا الضمير العايد المجرور شاذا وان كان الموصول مجرورا
بما جر العايد به لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العايد ففي البيت اربع شواهد كما نص عليه المص
في شواهده تشديد الواو وتعلق الجار بالجامد لتاوله بالمشتق وجواز تقديم معمول الاول لكونه
جارا ومجرورا وحذف العايد المجرور مع اختلاف المتعلق ومثال التعلق بما فيه رايحة اي رايحة الفعل
قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان هو من مشطور السريع الموقوف ولم ار من عزاه الى احد وقوله
انا ابن ماوية اذ جد النقر وهذا من مشطور الرجز وقد نسب في الايضاح لبعض السعديين وقال
في العباب قايله الطاوي وبعده وجات الخيل اثا ابن رهير ماوية بتشديد المثناة التحتية علم
امراة منقول ويحتمل ان يكون لقبا للتسمية على بقاء عرضها وكرم اصلها لان الماوية المراة
الصافية والنقر بفتح النون وضم القاف والاصل النقر بالفتح والسكون لكن القيت حركة الرا
على القاف للوقف اذ كان ما قبل الاخر ساكنا صحيحا ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل فتقول
هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب والنقر كما في القاموس بان تلزق طرف لسانك
بحنكك ثم تصوت او هو اضطراب اللسان او هو صوت يزعج به الفرس وهذا النقر معناه اشتد
الامر وتحقق كان يحكم ذلك التصويت انما يحتاج اليه عند المضايقة وان كان النقر من الخيل
بمعنى صفر الخيل بحوافرها والمعنى عليه ظاهر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين هما ابو المنهال

وابن ماوية لانهما من قبيل الكنية التي هي احد اقسام العلم لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من
رايحة الفعل اذ يسم منهما معنى قولك الشجاع او الجواد وقيل ولو ثاد التعليق باعتبار تاولهما باسم يشبه
الفعل لم يلزم محذور اصلا ورد بان علميتهما المرادة منهما ما تخرج من تاويلهما بذلك فتدبره وقول حاتم
تقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وفي التبريزيات لابي علي في الكلام على
بيت انا ابو المنهال المتقدم الى وجه عمل ابي المنهال في الظرف احد امرين لا ترى اما ان يكون كنيته
ابدا او احد قرابته ولا يكون كنيته الراجح فيدخله معنى التشبيه فيكون ذلك العامل في الظرف او يكون
ابو المنهال الجواد او ممتنعا على من يريده وقد اشتهر بذلك حتى اذا ذكر عرف بذكره ذلك المعنى كما انه
اذا ذكر ابو حنيفة فقد ذكر الفقه وعلى هذا الثاني اقتصر المص ومن هنا اي ومن جهة ان الظرف يتعلق
بما فيه رايحة الفعل رد على الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر والجمهور على عدم اعماله
لضعف جانب شبه الفعل بالتصغير واعماله مذهب كوفي وقد وافق عليه ابو جعفر النحاس
من البصريين قال وليس تصغيره باعظم من تكسيره اي وهو يعمل مكسرا فكيف لا يعمل مصغرا
بل هو احرى ان يعمل اذا كان مصغرا لان التصغير قد يوجد في ضرب من الافعال والتكسير لا يوجد
فيها واجيب بان التكسير انما وقع بعد استقرار جملة العمل فلم يوثر في منعه بقول بعضهم
اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا فسوير تصغير ساير وقد نصب من فرسخا ورد على من في استدلاله
على اعمال فعيل بمعنى فاعل عمله وهو الصحيح لوروده السماع به والكوفيون وتبعهم اكثر البصريين
ومنهم المازني والزيادي والمبرد على المنع لانه لما حول الى بناء المبالغة زاد معناه على الفعل فبعد
الشبه فلم يعمل بقوله حتى شاها كليل موهنا عمل هو صدر بيت من اول البسيط عجزه باتت طرابا
وبات الليل لم ينم وقايله ساعدة بن جوية يصف برقا ونشاها بشين معجمة فهمزة بعدها
الف سبقها من اول النشا وهو السبق والضمير للسحاب والكليل من اتصف بالكلال اي الاعيا
والتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل او بعد ساعة منه كالوهن والعمل كالكتف
المطبوع على العمل والطراب بكسر المهملة ذوات الطرب وذلك بيان للرد على الاماميين ان فرسخا
ظرف مكان فانه عبارة عن ثلاثة اميال هاشمية او اثني عشرة الف ذراع او عشرة الاف كذا في القاموس
واما الجوهري فقال الفرسخ واحد الفراسخ وهو فارسي معرب ولم يزد على ذلك وموهنا ظرف
زمان فانه اسم لوقت مخصوص هو ما عرفت والظرف يعمل فيه روايح الفعل بخلاف المفعول
فانتصاب الظرفين بما في الوصفين من رايحة الفعل ويوضح كون الموهن مفعولا به بل هو
مفعول به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى فاني ينصب مفعولا به واعتذر عن من قيما ادعاه
من الاعمال مع لزوم الفعل بان كليلا بمعنى مكل اي متعب فهو بمعنى اسم فاعل متعد وكان البرق
يكل الوقت ويتعبه بدوامه كما يقال لمن داوم على عمل ما يوما اتعبت يومك او بانه انما استشهد
به على ان فاعلا يعدل الى فعيل ويحول اليه للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا الاعتذار
الثاني اقرب فان الاول حمل على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة من جهة ان الكلال لا يصح ايقاعه
على الوقت حقيقة قال الشارح واعترض بان المجاز لازم سوا جعل كليل بمعنى مكل للوقت او
جعل من كل مسندا الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة واجيب بان
المجاز المتحقق فيهما هو المجاز العقلي اي ما كان في الاسناد وليس مرادا انما المراد المجاز اللغوي
وهو متحقق في الاول دون الثاني اذ فيه استعمال ما هو المجرد في المزيد وفيه كون المراد بالمجاز
في كلام المص هذا نظر اذ لو كان هذا المجاز مرادا لم يقل فان الاول حمل الكلام على المجاز وانما حق التعبير

باطرابا بعده يكرا

اصله فرسنك ٩

فان في الاول حمل اللفظ على المجاز فتدبر وقال ابن مالك وابن الحاجب في قول الشاعر ونعم مزهو
في سر واعلان هو عجز بيت من ثاني البسيط صدره ونعم من كان من ضاقت مذاهبه ويروى من
طابت سريرته وقدموا الكلام عليه في حرف من حرف الميم يجوز كون من موصولة فاعلا بنعم اقتصارا
هل يقع الاسم الموصول فاعلا لنعم وبئس فذهب جماعة من البصريين الى انه لا يقع سواء كان بلفظ
الذي ام بغيره لعدم السماع وذهب الاخفش والفرا الى جوازه اذا كان بغير لفظ من وما الخالفة
الجنس نحو نعم الذي يحيث بالرسالة محمد ومنعاه نحو نعم من عندك زيد وذهب ابنا الحاجب
ومالك الى جوازه مطلقا واستدل بهذا البيت وهو من قوله من هو في سر مبتدا خبره هو
اخرى مقدرة في نعم من هو وفي متعلقة بالمقدرة اي بهو المقدرة خبرا لان فيها معنى الفعل
لا تقرر من ان المبتدا اذا اعيد بعينه وجعل خبرا فلا بد من تاويله بان يلاحظ فيه معنى يصح
الحمل كما في قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو الذي هو المشهور انتهى وهذا المعنى يصح تعلق في به
والاولى ان يكون المعنى اي معنى هو المقدرة في البيت الذي هو ملازم بحالة واحدة في سر واعلان
كما تقول لصديقك صديقك ظاهرا وباطنا اي الملازم بحالة واحدة ومن رائد على هذه تمييزا على
انها تامة والفاعل مستتر عايد على من الاولى في نعم وهو مخصوص بالمدح وهذا على مذهب من اجاز
وقوع الضمير فاعلا في هذا الباب وعليه الجمهور وذهب الكسائي والفرا الى عدم جوازه فاذا قيل نعم
رجلا زيدا فزيد المخصوص بالمدح هو محكي وفي العلم اي نعم الرجل رجلا زيد وقد اجيز
في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه اي الظرف باسم الله تعالى وان كان علما
على معنى وهو المعبود فيهن وفيها او على معنى وهو المسمى بهذا الاسم فيهما واصل هذا القول
للزجاج الا انه قال متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية وهذا عندي
افضل الاقوال واكثرها احرازا لفصاحة اللفظ لانه اراد ان يدل على قربه واحاطته و
استيلائه ونحوها فجمع ذلك كله في قوله وهو الله اي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي
الارض قال ابو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو لا تساعده لان تلك كلها
جميعها لا تعمل في لفظ في السموات ولو صرح بها بل العمل فيه من حيث اللفظ الواحد منها وان
كان من حيث المعنى لجميعها فالاولى ان يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية وان
كان علما وقد قال الزمخشري نحوا من هذا حيث قال في السموات متعلق باسم الله كانه قيل هو
المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وهو المعروف بالالهية
او هو المتوحد بها فيها وهو الذي يقال له الله فيها وفي حواشي التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز
التعلق بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا في قوله وفي السماء اله وفي الارض اله لان الاله اسم
وان كان بمعنى المعبود وكالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم
الله وذلك المعنى يجوز ان يكون ماخوذا من اصل اشتقاق الاسم اعني المعبودية او ما اشتهر به الاسم
من الالوهية وصفات الكمال ومدل عليه هو الله مثل انا ابو النجم اي المعروف بذلك او ما يدل عليه
التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالالوهية وما تقرر عند الكل من معنى هذا الاسم
خاصة ومعنى كونه منها انه عالم بما فيها على التشبيه والتمثيل شبهت حاله علمه بها بحال كونه
فيها لان العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شي ويجوز ان يكون كناية
فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصلي ولا بد من الحمل على احدها والله اعلم بغير شك وهو ان قول
المحشي لا يخفى ان كون العلم على معنى المعبود والمسمى لا يقتضي تاويله به كما ان كون ابن ماوية والي

المنهال على معنى الشجاع او الجواد لم يقتض تاويلها به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون على تاويله به
وقد لا يكون يقتضي ان المصحح بل بيان كون العلم على معنى احدها يقتضي تاويله به ومن ايده ذلك اجيز
تعلقه اي تعلق الظرف بيعلم اجازه ابو علي فانه قال هو ضمير الشان والله مبتدا خبره يعلم والجملة
مفسرة لضمير الشان وانما التزم كون الضمير للشان ولم يقل بعوده على ما عادت عليه الضماير وهو
الله كما قال ابو حيان لان عوده الى الله يصير التقدير والله فيتحد المبتدا والخبر من اسمين متحدين
لفظا ومعنى لا نسبة اسنادية بينهما وهو غير جائز وبسركم وجهركم والجملة خبر ثان وهي الخبر
والله بدل ويكفي لصحة الظرفية كون المعلوم فيها كقولك رميت الصيد في الحرم اذا كنت خارجا والصيد
فيه وجوز قاضي المفسرين ان يكون الظرف مستقرا وقع خبرا بمعنى انه تعالى لكمال علمه بما فيهما كانه فيهما
ويعلم سركم وجهركم بيان وتقرير له او بخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم قال في الكشاف ويجوز ان
يكون الله في السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله وانه في السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيهما لا يخفى
عليه منه شي كان ذاته فيها انتهى فانظر موقع عالم في كلامه هل ذكر على انه متعلق الظرف او بيان المعنى
كونه فيها وتعلق الظرف كونه عام ولم يتعرض البيضاوي لهذا الوجه ورد الثاني بمعنى التعلق بسركم وجهركم
سماه ثانيا لانه ثاني قوليه والاخير بتعلقه بانه فيه تقديم معمول المصدر عليه وتنازع عاملين في معمول
متقدم وعلى ولها اقتصر قاضي المفسرين في نفي هذا الوجه وليس متعلق بالمصدر لان صلته لا تتقدم
وليس هذا الرد بشي لان المصدر هنا بمعنى مفعول وليس مقدرا بحرف مصدر وصلته ليمتنع معه
التقديم وملخص القول ان المصدر اما ان يكون بدلا من التلفظ بالفعل كما في نحو ضربا زيدا وعمرا بعمرو
والمبدل منه اما على الثاني فظاهر وكذا على الاول فان قيل بالمشهور من انه مفعول مطلق ناب مناب
عامله وان قلنا التقدير الزم ضربا زيدا كما حكاه صاحب الافصاح عن بعض فالعمل للمصدر قطعا
وامتنع التقديم وان لم يكن بدلا من التلفظ بالفعل فالغالب ان يكون مقيدا بحرف مصدري وصلته
ويمتنع ح تقديم معموله عليه لان ما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول وقد لا يقدر بذلك كالواقع
مبتدا وقد سدت الحال مسد خبره نحو ضربي زيدا وما وقع اسما للا التبرئة او لان التاكيد به نحو
لا رغبة عما رغبت فيه ونحو قول بعضهم اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار
مع علمي بسعة عفوك لعجز واما حمل السر والجهر على النفوس الانسانية المفارقة للابدان الكائنة في
السموات والنفوس المفارقة للابدان الكائنة في الارض فخروج عن الظاهر هذا وقد قيل لم لا يجوز
ان يكون التقدير يعلم ما يسرون وما يجهرون واجيب بان المراد هنا ليس بمصدر ففي الصحاح السر
الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السرائر واذا انتفت مصدريته انتفى تقديره بما ذكر
واما الجهر فمصدر الا انه اريد به ههنا ما يقابل السر وهو ما لا يكتم معناه المصدري فلا يتقدر
ايضا وقول المعترض التقدير يعلم ما يسرون ليس على ما ينبغي لان مصدر ما يسرون الاسرار وما
في الاية السر اللهم الا ان يدعي تجريده من الزوائد ولانه قد جاء نحو بالمومنين روف رحيم الظرف
مع تقدمه متعلق باحد الوصفين قطعا فكذلك هنا هو متعلق باحد المصدرين ورد ابو حيان الثالث
المعزو للزمخشري بان في لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة فلا يصلح حذف شي منها معها بدون
قرينة وكذلك رد على تقديرهم في فطلقوهن لعدتهن حيث قالوا التقدير مستقبلات لعدتهن بان
اللام لا تدل على كون الاستقبال وليس بشي لان الدليل على هذا المقدر الخاص ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان
بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ليقال انه يدل على الكون الخاص ويقال للراي لابي حيان
نحن معه اذا كنت تجيز الحذف الدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده اي مسد المحذوف فكيف يمنعه مع

وجود ما يسد مسده اي مسد المحذوف فكيف بنصه وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه اي حيث كان الحذف واجبا والاية من قبيل ما الحذف فيه جائز فلا ضرورة لتقدير الكون المطلق ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل والمرسل اليهم يدل على ذلك اي على ان التقدير وارسلنا ومثله في تسع ايات الى فرعون ففي والى متعلقات باذهب محذوف والجملة مستانفة وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا فيكون متعلق الجار والمجرور واحسنوا واحسانا مفعول مطلق للتاكيد مثل وقد احسن بي والتقدير ووصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة فان متعلقها محذوف يقدر بحسب ما يقتضيه المقام هل يتعلقان بالفعل الناقص وهو لا يتم بمرفوعه كلاما بل لا بد من المنصوب بخلاف الفعل التام فانه يتم بمرفوعه كلاما من زعم انه اي الفعل الناقص لا يدل على الحدث منع من ذلك اي من التعلق وهذا هو السبب في تسمية الفعل ناقصا عندهم حيث دل الزمان دون الحدث فنقص عن سائر الافعال التي من شانها الدلالة على الحدث والزمان معا وهم المبرد والفارسي وابن جني فالجرجاني الظاهر انه الامام عبد القاهر فابن برهان ثم الشلوبين وعطفه بثم لتاخر زمانه عما قبله وعطف الباقي بالفاء لتقارب ازمانهم وتعاقبها فان تعقب كل شي بحسبه والمنع ظاهر قول س وقد شنع المص على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه رحمه الله تعالى يكثر من تقدير مصادرها الا ترى انه يقول في نحو يعجبني ان زيدا اخاك تقديره يعجبني كون زيد اخاك والصحيح وعبر في التسهيل بالاصح انها كلها دالة على الحدث الا ليس قال الرضي فكان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجي اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم حصل القيام فالفائدة في تلك كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهو دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه وهو نص في مخالفة المص في استثناء ليس ودعوى انها لا دلالة على الحدث واستدل ابن مالك على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة على الحدث بعشرة امور احدها استعمال اوامرها نحو كونوا قوامين بالقسط وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث دون الزمان الثاني استعمال اسماء فاعلها نحو زيد كائن اخاك واسم الفاعل ما دل على ذات باعتبار ما قام بها من الحدث الثالث وقوعها صلة لموصول حرفي نحو الا ان يكونا ملكين وذلك لازم في دام والرابع مجي المصدر نحو قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وفيه رد على من قال المنصوب بعد الكون حال لكن قال المرادي يحتمل ان الاصل وكونك تفعله اي المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل فانفصل الضمير الخامس ان منها ما شرطه النفي كما ذكر فلو لم يكن معنى ما انفك زيد غنيا نفي الانفكاك لم يبق فرق بينه وبين ما زيد غنيا والواقع خلافه فان ذلك اثبات وهذا نفي السادس انها كلها متساوية في افادة الزمان ومعانيها متغايرة قطعا فان معنى كان زيد غنيا مخالف لمعنى صار زيد غنيا والواقع خلافه وما به الاتفاق غير ما به الافتراق ولا مدلول للفعل غير الزمان الا الحدث فاذا كان ما به الاتفاق هو الزمان تعين ان يكون ما به الافتراق هو الحدث السابع دلالة الفعل على الحدث

في ارادة مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالقائم وصح

اقوى من دلالته على الزمان لان تلك بالمادة وهذه بالصيغة فكيف يجرد عن الاقوى ويترك الاضعف الثامن ان من شان الفعل الدلالة عليهما معا اذ ما دل على الحدث وحده مصدر وما دل على الزمان وحده اسم زمان وقد يمنع هذه الدلالة في مطلق الفعل ويلتزم في التام منها التاسع ان الاصل في كل فعل الدلالة على الامرين معا والاخراج عن الاصل لا يحتمل الا بدليل العاشر لو اختصت دلالتها على الزمان واستدل لمثبتي التعليق بالفعل الناقص بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام في للناس لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر فلو تعلقت به لزم محذور التقديم عليه والاستفهام فيه للانكار والمعنى على انكار التعجب من بعث الرسل وعجبا خبر كان وان اوحينا اسمها وقرئ عجب ان اوحينا فخرجه الزمخشري على انه اسم وخبره وابن عطية على ان كان تامة وعجب فاعلها والمعنى احدث للناس عجب لان اوحينا ولا تتعلق باوحينا لفساد المعنى اذ يصير التقدير اكان عجبا ايحاؤنا ان انذر الناس ومنع الفساد بتقدير رجل ان رجلا بدلا من الناس وقد كانوا يتعجبون ايضا من كون الرسول بشرا ولانه صلة لان فلا يتقدم عليها وقد مضى عن قريب في الرد على من منع تعلق الظرف وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم ان المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلة لا يمتنع التقدم عليه اي وعجبا من هذا القبيل ففي اعراب ابي البقاء قيل عجب هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه ويؤيد التعلق بعجبا ما روي عن ابن جريج انه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم فنزلت هذه الاية وهذا الكلام اعتراض من المص على القول بعدم التعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر وقد جاء في كثير من النسخ ليس في التقدير حرف موصول وصلة قال الشارح وتواردت النسخ فيما رايته على رفع قوله حرف موصول والصواب نصبه لانه خبر ليس واسمها ضمير شان مستتر فيها اذ لا تخلو الصلة من رابط والضمير المجرور من قوله لا يمتنع التقديم عليه انما يعود على اسم ان المصدر لا على الموصول صفة ليحصل به الربط ولحظ الشارح ان الاصل كان ليس في التقدير بحرف موصول وصلته فسقط الجار سهوا من قلم الناسخ والله اعلم ويجوز ايضا ان تكون اللام متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا وقد كان في الاصل صفة مؤخرة فلما تقدمت على موصوفها انتصبت حالا على حد قوله لمية موحشا طلل هل يتعلقان بالفعل الجامد زعم الفارسي في قوله ونعم نطابت سريرته ونعم من هو في سر واعلان ان من تمييز للفاعل بنعم مستترا كما قالوه وطابقه في ما من نحو نعما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة على حد شعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص محذوف اي بشر بن مروان وعندي انه تقدير المخصوص هو لتقدم ذكره بشر في البيت قبله وكيف ارهب امرا او اراع له وقد زكات الى بشر بن مروان ففي التقدير من هو هو وبعده يلوح كانه خلل وهو من بحر الوافر وقد تقدم الكلام عليه في جمع هل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا اي سواء كان ذلك الحرف نائبا عن فعل ام لا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان ذلك الحرف نائبا عن فعل حذف واقيم هو مقامه جاز ذلك التعلق وكان على سبيل النيابة عن العامل المحذوف لا الاصالة والا اي وان لا يكن نائبا عن المحذوف فلا يجوز وهو اي هذا التفصيل قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا لنيابتها عن ادعو بل قالا في يا عبد الله ان النصب بيا لهذه النيابة ايضا والا فمعاني الافعال لا تنصب المفاعيل الصريحة وهو نظير قولهم في قولهم ابا خراشة اما انت ذا نفر صدر بيت عجزه فان قومي لم ياكلهم الضبع وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في ان ما الزائدة في اما انت المعوض بها عن كان المحذوفة هي الواقعة الناصبة لا كان المحذوفة والصواب ما عليه الجمهور من ان العمل للمحذوف واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال

بعضهم في قوله هو ابن زهير بن ابي سلمى ۞ وما سعاد غداة البين اذ رحلوا ۞ الا اغن غضيض الطرف مكحول ۞
البيت من ثاني البسيط من القصيدة المعروفة ببانت سعاد والغداة كما في القاموس من البكرة او ما بين
صلاة الفجر وطلوع الشمس ويحتمل استعمالها في مطلق الوقت والبين هنا الفراق والرحيل الانتقال من
مكان الى مكان والاغن من صفات الظباء يقال ظبي اغن يخرج صوته من خياشيمه وفي الصحاح يقال طير اغن
وهو غلط عند صاحب القاموس وغضيض الطرف فاتره قال في القاموس غض طرفه غضاضا وغضاضة
بفتحهن خفضه واحتمل المكروه ومنه نقص ووضع من قدره والطرف العين ولا يجمع لانه مصدره والاصل
يكون واحدا ويكون جماعة وقال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قال الجوهري وطرف مكحول وضع فيه الاثمد وهو
الكحل بالضم والكحال بالكسر غداة البين ظرف للنفي المستفاد من كلمة ما انتفى كونها في هذا الوقت الا اغن
واما اذ رحلوا فبدل من الغداة او ظرف ثان على القول بجواز تعدد الظروف مع الاتفاق اذا كان الزمان
الاول اعم من الثاني او ظرف للبين وقال ابن الحاجب ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم
المبدل منه اما ظرف للنفع المنفي واما ظرف لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي
على هذا نفع مطلق وعلى الاول نفي مقيد باليوم وقد مضى لك في بحث اذ من حرف الهمزة من الكلام على هذه
الاية ما فيه غنية عن التكرار فراجعه ان شئت وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي
ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وهو ما كان لغرض التاديب والتاديب
تعليل للضرب المنفي والكلام من قبيل نفي المقيد فيجوز وقوع ضرب لغير التاديب ولا ينتفي الضرب على كل
حال وان قصدت نفي الضرب على كل حال اي قصدت نفي الضرب مطلقا فان قولك ما ضربته في قوة
ما وقع مني ضرب فينتفي مطلق الضرب فاللام متعلقة بالنفي والتعليل لراي المنفي فالكلام من قبيل تقييد
النفي اي انما انتفى الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق
بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اي انتفى اكرامي المسيء وانتفت اهانتي
المحسن تاديبا ومكافاة اذ لو علق هنا اي في المثال المذكور بالفعل فسد المعنى المراد فان المراد ليس نفي
الاكرام المخصوص بالتاديب ولا الاهانة المخصوصة بالمكافاة بل نفي مطلقهما وهو غير لازم من التعلق
بالفعل لان النفي ان تسلط على القيد وحده نفي اصل الفعل ومسا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا
يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ومن ذلك اي ومن التعلق بحرف النفي قوله ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء
اي الاولى لان الثانية زائدة لا تتعلق وتلك متعلقة بالنفي اي انتفى الجنون عنك بسبب نعمة ربك اذ لو
علقت بمجنون لافاد هذا التعلق نفي جنون خاص وكان من نفي القيد لا من تقييد النفي المراد وهو الجنون
الذي يكون من نعمة الله تعالى وهو يستلزم امرين فاسدين اشار الى احدهما بقوله وليس في الوجود
جنون هو نعمة فان الجنون سلب العقل الذي هو مناط التكليف الذي هو سبب السعادة الابدية
فاني يكون نعمة والى الاخر بقوله ولا المراد به جنون خاص انتهى ملخصا وانما المراد انتفاء مطلق الجنون
وهو كلام بديع في نفسه ناشئ عن تحقيق الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف
باعتبار ما دلت عليه من المعنى فينبغي على قولهم بعدم صحة التعلق بحروف المعاني ان تقدر ان التعلق
في الاية المذكورة بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وعلى ذلك فسر قال في المنتخب ان
المعنى انتفى عنك الجنون بنعمة ربك قال المحشي وهو ظاهر في ان الباء متعلق بفعل دل عليه النافي
ويقدح في عدم هذا الظهور بل التبادر ما ذكر في معرض بيان ان تعلق بمعنى الحرف والا لكان الظاهر
ان يقول ان التقدير انتفى عنك الجنون بنعمة ربك فشامل وفي البحر لابي حيان ويظهر لي ان بنعمة
ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم اي المحكوم به على سبيل المبالغة والتوكيد في انتفاء

الوصف الذميم عنه صلى الله عليه وسلم وفي تفسير ابن عطية هو اعتراض كما يقول الانسان انت بحمد الله فاضل
وفي الكشاف الجزم بان متعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك انت بنعمة ربك عاقل استويا
في الاثبات والنفي استواءهما في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا
ومحله النصب على الحال كانه قال ما انت بمجنون منعما عليك بذلك ولم يمنع الباء ان تعمل مجنون فيما
قبله لانها زائدة لتاكيد النفي والمعنى استبعاد ما كان ينسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من
انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التاهيل للنبوة بمنزلة والحصافة بمهملتين والفاء
الكلام وناقشه ابو حيان في جعل الظرف حالا وزعم انه يحتاج الى تامل قال وذلك انه اذا تسلط
النفي على محكوم له معمول ففيه طريقان احدهما وهو المتبادر انه يتسلط على المعمول خاصة فينفي
المحكوم به على تلك الحالة والاخر انه يتسلط على المحكوم فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك انك تقول ما زيد بقائم مسرعا
فالمتبادر الى الذهن انه اسرع منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والمعنى الاخر انه انتفى
قيامه فانتفى اسراعه اي لا قيام فلا اسراع ثم قال وهذا الذي قررناه لا يتاتى معه قول الزمخشري بوجه
بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم والى هذا الاعتراض اشار قاضي المفسرين بقوله والعامل
في الحال معنى النفي وقيل مجنون والباء لا يمنع عمله فيما قبله لانها مزيدة وفيه نظر من حيث المعنى واجاب
السفاقسي بان المتبادر الى الذهن في نحو ما زيد بقائم ضاحكا نفي القيام في حالة الضحك ولا يلزم منه نفي
الضحك في غير القيام الا ان يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثاني نفي
المحكوم به فينتفي معموله بانتفائه غير مسلم الا حيث ملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة
والتمثيل الذي ذكر غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلذا لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال انه لا يلزم
من نفي الجنون في حال النعمة نفيه في غيرها بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيرها قلنا حالة النعمة لازمة له
صلى الله عليه وسلم ابدا فيلزم نفي الجنون مطلقا وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب بن زهير ان المختار تعلق
الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت على ان الاصل وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس
وهو عبارة عن جعل المشبه مشبها به وشبهها نظير عكس القضية بتبديل طرفيها وانما يصار الى ذلك
للمبالغة في التشبيه وقوله على التشبيه المعكوس خبر مبتدا محذوف اي هذا على كذا اي مبني عليه
وهو بل في قوله على ان الاصل لئلا يكون الظرف المعمول متقدما في التقدير اي تقدير جعل هو
التشبيه غير معكوس اي في الاعتبار وليس المراد بالتقدير اللفظ لان تعداد الظرف في هذا الوجه
على عامله ملفوظ به لا مقدر على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه العامل في ذلك الظرف واعلم
ان وجه التشبيه هنا لا ينبغي ان يكون ما وصف به الظبي في البيت من الصفات والا ان يكون
مطلق الحسن والا لكان التقييد بالظرف ح لغوا بل هو وجه لاقتضائه انتفاء النسبة
عند انتفائه وهو مناف لغرض المدح وانما هو النفور وحذف لاشتهار الظبي به ولاشارة القيد
اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب والمعنى ان سعاد تشبه وقت رحيلها و
ذهابها عن محبها الظبي النافر عمن يريد الانس به ثم عكس التشبيه للمبالغة ويكون وصف الظبي بما
ذكر للتنبيه على ما يوجب شدة الاسف والحزن على فوتها به وفوات الظفر به لبعثه مثل ذلك في
جانب سعاد وان لم يكن له مدخل في التشبيه وما استند اليه المص في ارتكاب هذا التشبيه
المعكوس فقد قيل لا نسلم لزوم ذلك التقدم لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين
الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه ما قدمناه من النفور والظرف متعلق بالحال اي
بلفظ الحال المقدرة كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف

فيه متعلق بمحذوف اي واذكر حال مريم او قصتها اذ انتبذت وفي حواشي المطول للسيد المحققين ان
نحو القصد والبناء والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله
تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا
عليه والسر في جواز الاعمال يضمن معانيها الحصول والكون سلمنا الزوم تقدم الظرف على الظرف
الكامل لمعنى التشبيه لكنه بمجرده لا يقتضي جواز تقدم الظرف على عاملها المعنوي نعم ان اريد خصوصيه
العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها ما نعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام
وبقي الاعتراض المتقدم وقد اجيب عنه بانه ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى
يقال ان التقدير حين وما حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي
في النفور وفيه نظر وهذا الوجه المختار هو اختيار ابن عمرون بفتح المهملة وسكون الميم والمشهور
فيه الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه العجمة فاذا جاز بمجرد التشبيه ان يعمل في الحال في نحو
قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي هو من اول الطويل
وقد تقدم الكلام عليه في بحث الجملة المعترضة من الباب الثاني مع ان الحال شبيهة بالمفعول به من
حيث ان الفعل تسلط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر وشبيهة بالمفعول مطلقا من
حيث انها فضلة تجي بعد تمام الكلام وبالتمييز من حيث انها بيان لشي فانها بيان للهيئة وهو للذات وبالصفة
من حيث دلالتها على معنى في صاحبها وانما اقتصر المص على شبهها بالمفعول به ليتوصل به الى ان عمل حرف
التشبيه في الظرف اولى من عمله في الحال ولذلك قال فعمله في الظرف اجدر ولقايل ان يقول كيف يكون
اجدر وعمله في الحال انما هو لانها في معنى الظرف فتدبر فان قلت لا يلزم من صحة المذكور كاعمال كان في
هذا البيت اعمال المقدر كالكاف في ذلك البيت لانه اضعف من المذكور فقد يعمل ذاك ولا يعمل هذا الا انع
التقدير قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جوادا وقيل في المنصوب فيهما كما قيل في المنصوب في نحو
انت الرجل علما او ادبا انه حال او تمييز وهو الظاهر لان جعله حالا معدا الى ارتكاب وقوع المصدر
حالا وهو غير مقيس بخلاف جعله تمييزا فانه يكون محولا عن الفاعل في المعنى اذ يكون المعنى زيد الكامل
شعره والكامل جوده كما في ان نحو انت الرجل علما معناه انت الكامل علمه وايا كان فالحجة قايمة
تقديره هو في التمييز ممنوع لانه معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه اي عامل كان حتى الجامد المحض في
غير تاويل نحو عشرين درهما فاعمل فيه لا يلزم ان يعمل في غيره وقد جاء ابلغ من ذلك اي من اعمال التشبيه
المقدر وهو اعماله في حال البدن وذلك في قوله نعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا هو من الضرب
الاول من المتقارب الا ان عروضه زوحفت بالحذف فوزنها فعل باسكان اللام ونعيرنا تنسبنا
الى العار والعيب فان باب التفعيل يكون للنسبة الى اصل الفعل كفسقته اي نسبته الى الفسق وقال
الشارح ينسب الينا العار والعيب والعالة الفقراء يقال عال الرجل يعيل عيلا وعيلة وعيولا وعيلا
افتقر فهو عائل والجمع عالة وعيل وعال الرجل عياله عولا وعيالة كفاهم ومانهم كما عالهم وعيلهم
والصعاليك جمع صعلوك كعصفور وهو الفقير والملوك جمع ملك بالكسر وهو السلطان ولم يرد
بالملك هنا الاما يقابل معنى الصعاليك اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء اي تعيرنا بصفة الفقر ونحن
في حال صعلكتنا وفقرنا وافتقارنا مثلكم في حال ملككم وغناكم فما افادكم وصف الغنى شيا فان
قلت قد اوجبت في بيت كعب ان يكون على عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فان
قلت اين الحال في بيت كعب قلت انما اراد الظرف وسماه حالا للمناسبة بينهما فكثيرا ما يؤول الحال
بالظرف فان قلت كيف علق اداة التشبيه المقدره عاملا معنويا والعامل المعنوي لا يتقدم من

لفظ خاص به كالابتداء قلت هو لم يرد بالمعنوي المصطلح عليه بل المعنى اللغوي اي ما له نسبة الى المعنى
ولا شك ان العامل هنا كذلك لان كاف التشبيه لولا انها اشربت معنى الفعل لم تعمل فما الذي سوغ
تقدم صعاليك هنا عليه وهو من قبيل تقدم الحال على عاملها المعنوي قلت سوغه الذي سوغ تقدم بسرا
في مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمولا لاسم كالتفضيل لا يتقدم عليه في نحوها لكنهم قاصرا
فانه اضعف ما فيه من فرعيه الفعل لا يعمل متاخرا وهو خشيته اي والمسوغ لاختلاف المعنى بتقدير التاخير
انه لا يدري المفضل من المفضل عليه وفي البيت لا يدري المشبه من المشبه به قال المص في حواشيه على
التسهيل وانما اغتفر في هذا بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر البسا فان قيل
اجعل احدهما تاليا لا فعل قلنا يودي الى محذور اخر وهو فصل افعل عنه ومن مجرورها وهما كالموصول و
الصلة واما الفصل بالظرف والمجرور والتمييز فكلا فصل لانه جايز وهذا يكون فصلا واجبا لازما
في نوع هذا التركيب فلم يحتمل فالرضي لم يبال بالفصل فقال ومع هذا كله فلا ارى باسا ان يقال وان لم
يسمع زيد احسن قايما منه عمرو وكما تقول ضرب زيد قايما عمرا قاعدا عند عدم الالتباس الا ان هذا التقديم
يطرد ثم اي في باب افعل التفضيل لقوة التفضيل لانه عامل لفظي يجري مجرى الفعل ونادر هنا لضعف
حرف التشبيه وما ذكره المص هو مذهب س واختاره الشيخان ابن مالك وابو حيان وقيل العامل في بسرا
ما فيها التنبيهية او ذا الاشارية من معنى انبه او اشير والعامل في رطبا اطيب وقد اعترض الرضي القول
بانه عامل بسرا اسم الاشارة بان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في قولك هذا بعلي شيخا
تقيدت ولم يقع الا حال الشيخوخة ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
في غير حالة البسرية وهذا الذي ذكر انه في البيت اجود ما قيل فيه وفيه قولان اخران ليسا بذلك
احدهما ذكره السخاوي في كتاب سفر السعادة وهو ان عالة من عال الشي اذا اثقلني وملوكا مفعول
لاي انا نثقل الملوك بطرح كلنا وثقلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر الذي هو اثقال الملوك
بما ذكرنا للاخبار هنا مثلكم في وانزواجها بهم اي انه من باب التشبيه البليغ قال الشارح وصعاليك على
هذا القول حال مقدمه على عاملها المعنوي فلذلك جعل المص الاول اجود من هذا والثاني قاله الحريري قد
سيل عن البيت وهو اي ما قاله الحريري ان التقدير انا عالة صعاليك نحن وانتم وقد خطي في ذلك وقيل
انه كلام لا معنى له لاقتضايه ان الفريقين فقراء وليس كذلك بل هو متجه وله معنى على بعد فيه وهو ان يكون
صعاليك مفعول عالة اي انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وانتم توكيد الضمير مستتر
في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة والاصل اننا نعول نحن صعاليك انتم ولم يتعرض
اي الحريري لقوله ملوكا وكانه عنده حال من ضمير عالة اي نعول نحن حال كوننا ملوكا صعاليكا انتم فان قيل
اجعل انتم على هذا خبر مبتدا محذوف اي نعول صعاليك هم انتم والجملة حال من صعاليك قلنا يا باه عطف
الحريري في تقديرانتم على نحن الذي هو تاكيد ويقتضي انه تاكيد وهذا هو وجه ما فيه من البعد وان ما ذكره من
التوجيه يا باه ايضا عطف احد الضميرين على الاخر في بيانه للمعنى سيما على ما ياتي في التوجيه الثاني من ان انتم
توكيد الضمير يعولكم المحذوف وهو ضمير مفعول يعني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول
على توكيد الفاعل والاولى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف هو ضمير منصوب اي نعولكم صعاليك
ويكون الحالان بمنزلتها في لقيته مصعدا منحدرا فانهم مضوا على انه يكون الاول من الحالين للثاني من الضميرين
الذي هو المفعول في المثال والثاني منهما للاول منهما الذي هو فاعل فيه على اللف والنشر الغير المرتب لان فصلا
واحدا بين الحال ومن هي عنه اسهل من فصلين ولو جعل الاول للاول والثاني للثاني لزم ان يكون ثمة فصلا

ويكون انتم توكيد للمحذوف يعني ضمير نحولكم لا الضمير صعاليك لانه ضمير غيبة اي وانتم ضمير خطاب فيتخالفان
وانما جوزنا ذلك حيث قلنا وانتم توكيد للضمير مستتر في صعاليك لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل
كونه راعى المعنى فاكد بضمير الخطاب وقد ورد على دعوى التخالف بالحضور والغيبة المستلزمة لبطلان
التوكيد انها غير مسلمة لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نحولكم فيكون الضمير الذي
يتحمله الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت انت ضاحكا فان الضمير الذي يتحمله
ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك واجيب بان صعاليك اذا كان مفعول عالة يكون في المعنى
صفة لمحذوف اي انا سا صعاليك فيكون الضمير المتحمل له ضمير غيبة وكذا اذا جعل حالا من مفعول نحولكم
فان المعنى نحولكم حال كونكم انا سا صعاليك قال الشارح والذي يظهر من كلام الحريري انه قصد صعاليك
مفعول فعالة وذلك لان الضمير المنصوب بانه يراد به في الحقيقة المتكلم ومن شركه في التكلم والمخاطبون الا
انه غلب المتكلم على المخاطب على القاعدة عند الاجتماع فاتي بضمير التكلم وعالة خبران وفيه ضمير عائد
على اسمها مشارك له في الاشهر بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين فعند تاكيده بين المقصود منه بذلك
ايضا فقيل نحن وانتم كما يقول المتكلم المعظم او المشارك في مخاطبة مشاركته من غير المتكلمين في القيام مثلا
نحن وانتم ملوكا وملوكا حال من ضمير عالة والمعنى انكار تعبير المخاطبين المتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة
الشرف اي نحن شرفا كما انكم اشراف وكذلك لان نقول نحن وانتم صعاليك ويردفهم فلا وجه لتعييركم ايانا
مع تساوي اقدامنا في رفعة المنزلة وعلو الرتبة لكن حصل في البيت تقديم وتاخير وكان الواجب
على الحريري ان يقول انتم ونحن بناء على الواو ما يستحقه من الدخول على المعطوف عليه ولا نظير لذلك
اصلا مع انه لا ضرورة تدعو الى ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فانه قد سمع في الشعر
ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور لا يحتاج واحد منها
الى متعلق احدها الحرف الزائد على اصل المعنى المراد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله فلا
تعلق لواحد منها بعامل لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي وهو هنا طلب
العامل المعمول على تلك الواسطة والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فلم يقع معانيها عليها
بانفسها ولذلك سميت تلك الافعال قاصرة فاعينت على ذلك الوصول لما كان مرادا بحروف الجر
فان من شانها ان تجر معاني الافعال الى الاسماء والزائد منها انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا لمعناه
ولم يدخل للربط لعدم الاحتياج اليه وقول الحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم
وغلط منه لا يعول عليه نعم يصح في اللام المقوية بضم الميم وكسر الواو المشددة وان كانت زائدة
ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوي بالضم والفتح مع التشديد ايضا نحو مصدقا لما معهم و
فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة ليمتنع القول بتعلقها
بعامل لما تخيل ولوحظ في العامل من الضعف بواسطة فرعية او تاخره الذي نزل منزلة القاصر
حتى احتاج في تعلقه بالمعمول الى واسطة حرف الجر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها ولا
كذلك الحرف المعدي فلها منزلة بين منزلتين الثاني لعل في لغة عقيل على صيغة التصغير فانهم يجرون
بها ومع ذلك لا يعتبر لها متعلق لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا
فهو مشابه للمجرور في قولك بحسبك درهم بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك
قريب ✽ هو عجز بيت صدره ✽ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة ✽ وقد مضى الكلام عليه مستوفى في
من حرف اللام ولانها لم تدخل لتوصيل عامل اي لايصال معنى عامل الى معمول فكيف يستدعي متعلقا
بل لافادة معنى التوقع والرجا كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة بالنصب

على التعليل او الحال والمنبهة بفتح الميم وسكون النون وفتح الموحدة والهاء مصدر بمعنى التنبيه اي
تنبيها او منبهين ويجوز ان يكون على صيغة اسم الفاعل من التنبيه اي حال كونها منبهة على ان
الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص بها اي بالحروف المختصة وهذا الاعراب المختص
هو الجر ولو قال المختص به ليكون الضمير عائدا الى الاسم لكان نظاهرا اذ الظهور ان الجر عمل مختص بالاسم
اختصاص الجزم بالفعل واما الرفع والنصب فيشترك فيه القبيلان والا فعمل كل عامل مختص به كحروف الجر
فانها لما اختصت بالاسم عملت الاعراب المخصوص الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول
من ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا فان لولا الامتناعية
تستدعي جملتين تكون اولاهما اسمية والثانية فعلية كسائر ادوات التعليق في استدعاء الجملتين وزعم ابو
الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع بالابتدا وحقه الانفصال كما هو حقها ولكنهم استعاروا
ضمير الجر فكان ضمير الرفع والمتصل مكان المنفصل كما عكسوا في قولهم ما انا كانت فاستعاروا ضمير الرفع
مكان ضمير الجر وكانت القياس ان يقال ما انا باك وهذا القول منه كقوله في عساي فانها عنده باقية على
عملها عمل كان وانما استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويردها اي يرد قوله تعالى ان ينابه ضمير عن ضمير
يخالفه في الاعراب انما يثبت هكذا هو في النسخ بالتذكير وحق الكلام يثبت بالتانيث لان الضمير للنيابة
وتذكير الضمير اما لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه او لان النيابة بمعنى الايقاع وهو مذكر في الكلام
اي مطلقا من غير شرط في الضمير المنفصل لانه بمثابة الاسم الظاهر في الاستقلال فلا يكون كالظاهر
وانما جاءت النيابة في المتصل اي وانما ينوب المتصل اي وانما ينوب المتصل عن المنفصل بثلاثة شروط
كون المنوب عنه منفصلا فلا ينوب متصل عن منفصل وتوافقهما في الاعراب فلا نيابة مع التخالف فيه
وكون ذلك في الضرورة نبالي اذا ما كانت جارتنا قال العيني انشده الفرا ولم يعزه الى احد والمبالاة
بالشي الاكتراث واذ الظرف وما زائدة والجملة فعلية او مصدرية والجملة اسمية محذوفة الخبر ويروى
علا بابدال الهمزة ان عينا وديار مشدد الياء بمعنى احد وهو من الالفاظ المختصة بالوقوع في حيز
النفي وتارة الثانية بدل من الواو والشروط الثلاثة متوفرة في هذا البيت اما الاولان فلان الاصل
الا اياك ضرورة انه مستثنى تقدم وان الكاف هنا ضمير نصب واما الثالث فواضح وقد نقل ان
المبرد رواه بلفظ سواك بدل الاك من لحنا وعليه فلا ضرورة ولا شاهد وعليه اي على وضع المتصل
موضع المنفصل بشروط خرج ابو الفتح قوله ✽ نحن بغرس الودي اعلمنا ✽ منا بركض الجياد في السدف ✽
هو من الضرب الاول من المنسرح وكان قائله سعد القرقرة وكان حيا نا ففي شرح الامثال للبكري ان النعمان
اتي بحمار وحش فدعى بسعد القرقرة فقال احملوه على يحموم واعطوه مطردا وخلوا عن هذا الحمار حتى
يطلبه سعد فصرعه فقال سعد اني اذن اصرع عن هذا الفرس فبالى ولهذا قال النعمان واسم
لتحملن فحمل على اليحموم ودفع اليه المطرد وخلى عن الحمار وركض الفرس فالقى سعد المطرد وتعلق بعرفه
الفرس فضحك النعمان ثم ادركه فانزله فقال سعد في ذلك البيت وعزاه ابن عصفور الى قيس بن الخطيم
ونحن واعلمنا جره وقد جمع فيه بين اضافة افعل واستعمال من واستشهد به على ذلك واجيب
بان المضاف اليه في نية الطرح والاضافة كلا اضافة والغرس مصدر غرست الشجرة اغرسها والودي
فعيل جمع ودية كعشر العسل وهو صغار النخل والجياد جمع جواد والسدف بفتح الدال المهملة وضبطه
الشارح نقلا عن خط الصغاني بضم اوله وفتح ثانيه وعليه فهو جمع سدفة بالفتح فالسكون او بالضم
فالسكون وهي الظلمة عند تميم والضوء عند قيس فهو من الاضداد وانهما سميا باسم واحد لان كلا ياتي
على الاخر وكذلك السدف بالتحريك قال في الصحاح وقال ابو عبيد وبعضهم يجعل السدف اختلاط

الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار وقد اسدف اظلم واسدفت المراة القناع اي
ارسلته والسدف الليل والصبح ولقيا لم ذكره الفرا وانشد بيت سعد هذا واسدف الصبح اي اضاء
يقال اسدف اي افتحه حتى يضي البيت ومعنى البيت نحن اعلم بالفلاح حينا بالغارة في هذا الوقت غداة
انزنا من اعلمنا مرفوع موكد للضمير المستتر في اعلم وهو نايب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة
افعل التفضيل وكونه مستعملا بمن كما لا يجمع بين تعريفه باللام واستعماله بها وشذ قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب بفتح الهمزة والرابع رب في نحو رب
رجل صالح لقيت او لقيت لان مجرورها مفعول مقدم في الثاني فهو منصوب المحل ومبتدا مرفوع في الاول
او على مفعول لفعل محذوف زيدا ضربته فيكون المحل على الاشتغال ويقدر الناصب له المحذوف على شريطة التفسير
بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر فهي تستحق الصدارة من بين حروف الجر للاشعار من اول الامر
بالمعنى المراد منها كسائر ادوات التقدير وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا التعدية عامل
فهي لا تحتاج الى متعلق هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما اي في المثالين حرف جر معدفانه قالوا
انها عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه فلا يحتاج الى تعد ولاستيفاء معموله في المثال الاول
فهو لا يستدعي معمولا اخر وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه من استقر او كان كما صرح
به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغني عنه اذ معنى الكلام مفهوم من غير حضور معنى هذا المقدر
في المثال والتقدير انما هو لتتميم المعنى وفيه ايضا تقدير ما لم يلفظ به في وقت الخامس كاف
التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين هو على صيغة التشبيه بانه اذا قيل زيد كعمرو
فان كان المتعلق استقر بالكاف لا تدل عليه وانما يدل على معنى التشبيه وهو لا يدل على معنى ٧
الاستقرار فكان حقه ان لا يحذف بخلاف في من نحو زيد في الدار فانها تدل على الظرفية الدالة
على معنى الاستقرار وان كان اي المتعلق فعلا مناسبا للكاف في المعنى وهو اشبه مثلا فهو متعد
بنفسه لا بالحرف الذي هو الكاف فانه يتعدى الى المشبه بنفسه والى المشبه به بالحرف لكن بحرف
الباء لا بالكاف والحق ان جميع الحروف الجارة ما دل منها على معنى التشبيه وغيره الواقعة في موضع
الخبر ونحوه يدل على الاستقرار فيتعلق به السادس حرف الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا اذا
خفض المستثنى فانها تنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك اي تفيد هذه التنحية وذلك
عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة والمعنى
ما عرفت لصح ذلك في باب الا وقد تقدم الكلام في حرف الخاء المعجمة في خلا من الباب الاول ما
اورده الشارح على هذا الكلام من ان التعدية بالحرف عبارة عن ايصال معنى الفعل الى المجرور به
على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المص قد صرح بذلك في الكلام على الاستدراك وهذه
الكلمات اذا جرت اقتضت ايصال معنى الفعل المجرور بها تارة على وجه الثبوت كما في ما قام
القوم خلا زيدا وتارة على جهة النفي كما في قام القوم خلا زيد وما نوقش به هذا الايراد فراجعه ان شئت
وانما خفض المستثنى ولم ينصب فالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا لانهن ينصبن
المستثنى افعالا فلو لم يجررن ونراعرفا لم يبق فرق بين الحالتين حكمهما اي حكم الظرف وشبهه بعد
المعارف والنكرات حكمهما بعدهما اي بعد هذين النوعين حكم الجمل بعدها فيهما صفتان اي فقط
في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة قيل لا يلزم من كونهما بعد نكرة
محضة ان يكونا صفتين لها ففي الكشاف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله مما انضم من مثله متعلق
بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله فالضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله

فاتوا والضمير للعبد والجواب ان المراد انهما اذا وقعا بعد النكرة المحضة واعتبر تعلقهما بها انهما صفتان
لها وما جوزه الزمخشري في من مثله من التعلق بفاتوا الاينا في ذلك حتى يبقى اللزوم المدعى تقديرا وهنا
فايدة وهي انه قد وقع اشكال في كلام الكشاف ملخصه انه لم يجوز على تقدير التعلق بفاتوا ان يكون
ضمير من مثله راجعا لما نزلنا كما جاز على تقدير كونه صفة لسورة ان يكون لعبدنا واجاب عنه
العلامة التفتازاني في حواشيه بان هذا امر تحجز باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان
تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يوتى منه بشي ومثل النبي صلى الله
عليه وسلم في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القران في البلاغة والفصاحة واما اذا كانت
صفة للسورة فالمعجز عنه الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي
انتفاءه وحيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ايت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود
المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بفاتوا
فمن للابتدا قطعا اذ لا سبيل الى البيان لعدم مبهم معين ولا الى التبعيض لانه لا معنى لاتيان
البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من وقد ذكر المأتي به صريحا وهو السورة واذا تعين الابتدا
كان الضمير للعبد لانه مبدا الاتيان لا مثل القران وفيه ان المبدا الذي اقتضته من الابتدائية ليس
هو الفاعل حتى يختص مبدا الاتيان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الامر الذي اعتبر
مبتدا حقيقة او توهما كالبصرة للخروج والقران للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال لان
المعتبر من المبدا هو الفاعل والمادي او المعاني او جهة يتلبس بها ولا يصح شي مما نحن فيه على ان
كون مثل القران مبدا ماديا للاتيان بالسورة ليس ببعد من كون مثل العبد مبدا فاعليا له الثاني
انه اذا كان الضمير لما نزلنا وهي صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك
المنزل لهذا المنزل هي المطلوب لا مماثلة بسورة واحدة منه لسورة من هذا وظاهر ان المقصود
خلافه كما نطقت به الاخر وفيه ان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي اعتباره موصوفه منزلا لا ترى
انه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القران بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود
تعجيزهم عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام مثل القران ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود
غير لازم الثالث انها اذا كانت صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب
اي من عنده ولا يصح ايتوا من عند القران بخلاف مثل العبد وهذا ايضا بين الفساد وهذا اخر كلامه
بتغيير ما وها حالان فقط نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق قال في القاموس الهلال غرة
القمر او لليلتين او الى ثلاث ليال او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر ستة وعشرين وسبع وفي غير
ذلك قمر وقال في الصحاح الهلال اول ليلة والثانية والثالثة ثم هو قمر والسحاب جمع سحابة وهي
الغيم كسحب وسحائب وقولهم ما افعله سحابة يومي اي طوله والافق بالضم فالسكون وبضمتين
قال في القاموس الناحية والجمع افاق او ما ظهر من نواحي الفلك او مهب الجنوب والشمال والدبور والصبا
وقال الجوهري ورجل افقي بفتح الهمزة والفاء اذا كان من افاق الارض حكاه ابو نصر وبعضهم يقوله
افقي بضمهما وهو القياس وفي القاموس هو افقي بفتحتين وبضمتين وكشداد يضرب في الافاق مكتسبا
واما الافق في اصطلاح الهيويين فينطلق على ثلاث دوائر احدها دائرة عظيمة ماسة بقوم الخط
الواصل بين سمتي الراس والقدم عمودا ويسمى الافق الحقيقي والثانية دائرة صغيرة ثابتة تماس
الارض من فوق موازية للافق الحقيقي وتسمى الافق الحسي والثالثة دائرة ثابتة يرسم محيطها من
طرف خط يخرج من البصر الى سطح الفلك الاعظم مماسا للارض اذا ادير ذلك الخط مع ثبات طرفه

الذي في البصرة مماسة في الارض ويسمى الافق الحسي ايضا وهذه قد تكون عظيمة وقد تكون ٢
صغيرة اذ ربما ينطبق على الحقيقي وربما يقع تحته او فوقه وتحت الثانية بحسب اختلاف
المناظر وهي الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى حقيقة واما الاولى فقد ينفصل
بينهما وقد لا ينفصل واما الثانية فلا ينفصل اصلا لانها بعد معرفة محضة ومحتملات
للوصفية والحالية في نحو يعجبني الزهر بسكون الهاء وتفتح النبات ونوره والاصفر منه
في اكمامه هو جمع كم بكسر الكاف وتشديد الميم وعاء الطلع وغطاء النور كالكمامة بالكسر ايضا
ويجمع ايضا على اكمة وكمام والثمر بفتح المثلثة والميم حمل الشجر على اغصانه جمع غصن بسكون
المهملة ما سبغ من ساق الشجر دقاقها وغلاظها لان المعرف الجنسي كالنكرة بحسب المعنى فيصح
وصفيتها وفي نحو هذا ثمر يانع ناضج وثمر ينيع نضيج يقال ينع الثمر كمنع وضرب ينعا
وينعا وينوعا بضمها حان قطافه كايتع وانما تثبت الياء في مضارعه مع كسرة العين لتقويها
باختها نص عليه في الصحاح على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيمتنع الحال عنها حكم ٢
المرفوع بعدها اي بعد الظرف وشبهه اذا وقع بعدها مرفوع فان تقدمهما ما يعتمدان عليه
وهو اما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار
زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه
جبة ففي المرفوع الواقع بعد الظرف وشبهه في هذه الامثلة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح
كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور وقد تقدم الخبر ويجوز كونه فاعلا بهما للاعتماد وما قيل
من ان هذا يقدح في قولهم انه متى وقع تقديم الخبر التبس المبتدأ بالفاعل وجب تاخير الخبر نحو
زيد قام فقد اجيب عنه بان قولهم ذلك انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو
اقايم زيد ان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعلا مغنيا عن الخبر والثاني ان الارجح كونه فاعلا بالظرف
او المجرور مع جواز كونه مبتدأ مؤخرا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير
والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين وتوجيهه ما ذكرنا من ان
الالباس محذور وتعلق الظرف وشبهه عندهم بفعل فيكون كقولك قام زيد وفي مثله يتعين كون
المرفوع فاعلا وحيث اعرب فاعلا سواء كان على سبيل الراجحية او المرجوحية كما قيل لان المرجوح مقابل
الراجح دون الارجح او الارجحية او الوجوب فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما
عن نحو استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما على ما ذكرنا فيه خلاف والمذهب المختار الثاني بدليلين احدهما
امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل لم يمتنع قيل لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل
الملفوظ به تجويز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف والجواب عنه بان المقدر عندهم
كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كالتقديم على الملفوظ ليس بشيء لان كونه كالملفوظ لا يستلزم ان يعطى حكمه من
كل وجه حتى انه كما يصح تقديم معموله عليه ملفوظا يصح تقديم معموله عليه مقدرا والقول بان وجوب
حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون الا لقرينة تدل عليه ولفظ يسد مسده ان اريد انه لا يقتضي
ضعفه بالنسبة الى الملفوظ او مطلقا فظاهر البطلان نعم على تقدير كونهما عاملين لنيابتهما عن استقر
محذوفا لا يكون تقديم الحال عليهما الا تقديما على عامل الملفوظ لظهور انهما العاملان ولو بالنيابة على ان
ههنا ياتي تقديم الحال على الظرف او شبهه من عدم تقديمها على ان الفعل المضمر بان يضمر قبل الحال الثانية
عليهما ولقوله عطف على قوله احدهما امتناع بحسب المعنى لانه في قوة قولنا للامتناع وكان حق التعبير ثانيهما
كذا عطفا على احدهما كذا فان فؤادي عندك الدهر اجمع هو عجز بيت من ثاني الطويل وصدره فانه يك

جثماني بارض سواكم ، وقايله جميل من قصيدة مطلعها اهاجك ام لا بالمداخل مربع ، ودار باجراع
الغديرين بلقع ، المداخل بفتح الميم موضع والمربع بالموحدة منزل القوم في الربيع خاصة واما المربع
فالدار حيث والمحلة والمنزل والاجرع جمع جرع بجيم وراء مفتوحة وحكى القاموس فيها سكون
الراء رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والاجرع والغديرين تثنية غدير وهو القطعة
من الماء يغادرها السيل اي يتركها ويبقيها والبلقع وبها الارض القفر يجمع على بلاقع والجثمان بضم
الجيم وسكون المثلثة الجسم والشخص كذا في القاموس قال الجلال وانما تستعمل في بدن الانسان وفي
ل الصحاح وفي مادة جثم ابو زيد الجثمان الجسماني يقال ما احسن جثمان الرجل وجسمانه اي جسده وقال
الاصمعي الجثمان الشخص والجثمان الجسمان الجسد قال
يعني بالبنية الكعبة وهو شخص وليس بجسد ويقال جاءنا بثريد مثل جثمان القطاة وفي مادة جسم
قال ابو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان وقال الاصمعي الجسم والجسمان الجسد والجثمان الشخص وكل
قد ذلك ياتي ما عليه الجلال فتقدير وسواكم على حذف مضاف اي بارض سواكم ارضكم وان كانت الرواية لفظا
ارض فلا حاجة الى تقدير مضاف فاكد الضمير المستتر في الظرف يعني الدهر لا عندك والضمير لا يستتر الا
في عامله ولا يصح ان يكون قوله اجمع توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار والظرف لغو لا ضمير فيه لان التوكيد
والحذف متنافيان وسياتي في الباب الخامس في الخاتمة المعقودة لشروط الحذف ان الخليل وس نص على جواز حذف
المؤكد وبقاء التوكيد وان جماعة وافقوهما على ذلك ولا يصح ايضا ان يكون توكيدا لاسم ان على محله من الرفع
بالابتداء لان الطالب للحل قد زال بدخول الناسخ ومعنى الابتداء وهذا مبني على اشتراط المحرز الطالب للمحل
ع كما هو راي جمهور البصريين والكوفيين وبعض اوليك على خلاف من عدم الاشتراط بل نقل في التسهيل الاجماع
على جواز الرفع بالعطف على المحل في مثل ان زيدا قائم وعمرو ولا يذهب عليك ان الكلام ثمة في العطف وهنا
في التوكيد فمقتضى مذهب الجرمي والزجاج الى ان حكم التوكيد حكم النسق مطلقا اي سواء ظهر في المتبوع ام خفي ووافقهما
الفراء فيما خفي وفوائدي من ذلك قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق و
اختار ابن مالك الاول وهو ان العامل الفعل المحذوف مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف في مثل ذلك
وهذا تناقض فان الضمير لا يسكن ويستتر الا في عامله وان لم يعتمد الظرف والمجرور بان لم يتقدمهما
شيء مما ذكر نحو في الدار وعندك زيد والجمهور يوجبون فيه الابتداء للمرفوع والظرف او شبهه الخبر والاخفش
والكوفيون يجيزون الوجهين لكون المرفوع مبتدأ وكونه فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط في رفع الظرف
او شبهه الاسم الظاهر بعدهما على الفاعلية وكذا يجيزونه في نحو قائم زيد اي فيما اذا كان احد جزئي الكلام صفة
مشتقة ولم يتقدمها نفي او استفهام ان يكون قائم مبتدأ وان لم يعتمد وزيد فاعله وغيرهم وهم الجمهور
يوجب افراد الضمير نظرا الى لفظ غير كما جمعناه نظرا الى المعنى كونهما على التقديم والتاخير لفوات شرط عمل
الصفة في الظاهر وهو الاعتماد بتقدم نفي او استفهام واختار الرضي ح ان يكون الصفة الرافعة لفاعلها
الظاهر مبتدأ لا خبر له اصلا وهي قولهم انه مبتدأ حذف خبره لسد فاعله مسده قال ولو تكلفت له
تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ولهذا تم بفاعله كلاما ونقل صاحب الضوء عن س
التفصيل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون اسم حدث او غيره فان كان الاول فارتفاعه عنده بالفاعلية
وان لم يعتمد نحو يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف وفي الكتاب العزيز ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي ومن
اياته رؤيتك قال الشارح بعد ايراده حكاية للضوء ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن س وغيره وهو غريب
اذ ظاهر قوله فارتفاعه عنده بالفاعلية انه لا يرتفع بالابتداء عنده ومن ذهب الى عدم اشتراط الاعتماد قاطبة
لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين تنبيهات هو بالمثناة الفوقية في اخره كما في اوله جمع تنبيه

يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب قال ذلك بيان المراد الضمير من بها في قوله ظلت بها ينطوي على كبد
نضيجة فوق خلبها يدها * هو من اول المنسرح وظلت مخففة ظللت بلامين اولاهما مكسورة وقد حذفت
لتعذر التخفيف بالادغام بسكون ثاني المثلين وخصصت بالحذف لانها هي التي تدغم وقيل المحذوف الثانية
لان الثقل انما حصل عندها ويجوز فتح اوله على الاصل وكسره بنقل حركة اللام اليه وهي لغة سليم والخطاب
في ظلت للنفس والباء في بها ظرفية والنضيجة فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد بالنضيج هنا شدة
الحرارة وافراطها اذا تكون اليد فاعلة بنضيجة لاعتمادها على موصوفها فتكون صفة جرت على غير من هي له
او فاعلة بالظرف يعني فوق خلبها لاعتماده ايضا على الموصوف اذ يكون صفة ثانية لكبد او بالابتدا متعلق
بمحذوف هو المعطوف خفيفة اي او يكون مرفوعا بالابتدا او الظرف الخبر والاول ابلغ بانه اشد للحرارة
لاقتضائه ازدياد حرارة الكبد من نار الهجر حتى اثرت في اليد التي هي من الاعضاء الظاهرة فانضجها فما
الظن بالباطنة والخلب بكسر الخاء المعجمة واسكان اللام وبالموحدة زيادة الكبد او حجاب القلب
او ما بين الكبد والقلب هذا تفسير المص وفي الصحاح الخلب هو لحمة رقيقة يصل من الاضلاع
او الكبد او زيادتها او حجابها او شي ابيض رقيق لازق بها ولا يخفى ان تفسيره الخلب بالكبد
لا يصلح هنا لما يلزم من اضافة الشي الى نفسه واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما لانهما وفي
بعض النسخ بانهما في الشخص الواحد والاحسن في تقرير الملابسة بين اليد والكبد عند الشارح
القول بانها قد فرض وضعها على خلب الكبد وقال المحشي بل الاحسن ما قال المص لان خلب الكبد
الذي فوقه اليد لا يتاتى الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين اللذين ذكرهما المص للخلب
الا بانهما في الشخص فليكن اضافة اليد الى الكبد لذلك وانت خبير بانه غير لازم ان يتحد نوع الملابسة
في الاضافتين واذا اتحد المضاف اليه على ان دعواه عدم تاتي الملابسة بين الخلب والكبد بتفسيريه
المذكورين لا لكونه المخصوص ممنوع ولا خلاف في تعين الابتدا في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة لو قلنا ان المرفوع فيه فاعل بالظرف وعوده على متاخر كذلك ممنوع وهذا
هو التنبيه الثاني قيل عليه انه ينبغي جريان الخلاف فيه فان عندنا من يجوز نحو ضرب غلامه
زيدا ولا يلتفت الى ان فيه عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة قال وفيه بحث وهذا المجوز هو
الاخفش ومن بعده اجازوا نحو ذلك لشدة اقتضاء الفعل المتعدي مفعوله اقتضاءه الفاعل قال
الرضي والاولى تجويز ما ذهب اليه الاخفش لكن على قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع
ما قالوا ولعل هذا هو البحث المشار اليه ثمة فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها اي لم يجز هذه
المسئلة الكوفيون البتة اي بوجه من الوجوه اما على الفاعلية اي على كون المرفوع فاعلا بالظرف
فلما قدمناه من امتناع عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واما على الابتدائية اي على كونه مبتدا فلان
الضمير لم يعد على المبتدا ليكون عايدا على متقدم رتبة بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم
وان تاخر في اللفظ انما هو المبتدا واجازها البصريون على ان يكون المبتدا مبتدا لا فاعلا لانه اذا كان
مبتدا كان مستحقا التقديم وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان مستحق التاخير
وعود الضمير على مثله ممتنع وما عليه المص من نقل جواز هذه المسئلة عن البصريين على الوجه
المذكور هو الحق واما ابن مالك في تسهيله فنقل عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا
وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند عند الاخفش وتخصيصه بنقل الجواز عنه يقتضي ان
غيره من البصريين قايل بالمنع وليس كذلك فالمنقول عنهم بنص الشارح الاجازة كالاخفش على
نحو ما ذكر المص وقد ظهر لك من هذا الكلام ان الاخفش وكان من المجوزين في المرفوع بالظرف وان

لم يعتمد لابتدائيته والفاعلية لا يطرد القول بذلك في كل صورة الا ترى كيف اوجب هنا الابتدائية
لقيام المانع من الفاعلية وانما اجاز البصريون ذلك لقولهم في اكفانه درج الميت اي ان السماع شاهد
بما ذهبوا اليه والدرج بفتح اوله وسكون ثانيه وفي اخره جيم مصدر بمعنى الطي واللفيف وقوله
بمساعيه هلك الفتى ونجاته هو مصراع من الطويل لم اقف على تتمته ولا قايله والمسعاة واحدة المساعي قال
في القاموس المسعاة المكرمة والمعلاة في انواع المجد وغلط الجوهري فقال تدل في الكرم في الكلام يشير الى
الى ما وقع في الصحاح من انها واحدة المساعي في الكلام والجود قال المحشي والذي رايته في نسخة الصحاح التي
راجعتها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود قلت وكذلك هو
في نسختي التي من اسعى على مملكها وهي فيما اظن نسخة معتمدة والهلك بضم الهاء وسكون اللام قال
في الصحاح هلك الشي يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا مثلث العين ومهلكة والاسم الهلك بالضم قال الزبيدي
التهلكة من نوادر المصادر ليست فيما يجري على القياس وفي القاموس هلك كضرب ومنع وعلم هلكا
بالضم وتهلوكا وهلوكا بضمها ومهلكة وتهلكة مثلثتي اللام مات فان قيل جعل الكرم سببا
للنجاة امر معقول اما ان يكون سببا للهلاك فما وجهه اجيب بان الانسان قد يترك المساعي فيهلك
وقد يفعلها فينجو فهلاكه ونجاته بسببها تركا وفعلا وليت شعري لم لا يكون المسعاة مصدرا ميميا
بالناس سعى ويكون المعنى هلاك المرء ونجاته ليس الا بسبب سعيه فان سعى فيما يسعد في الدار الاخرة
فقد نجا او فيما يشقيه فيها فقد هلك قال تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى واذا كان اسم في نية التقد
لا المضاف في المثال المتقدم كان ما هو من تمامه وهو المضاف اليه كذلك اي في نية التقديم ايضا وهذا
جواب عما استند اليه الكوفيون من عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد وقد تقدم والارجح تعين
الابتدائية للمرفوع المتاخر في نحو هل افضل منك زيد وهذا هو التنبيه الثالث لان اسم التفضيل لا يرفع
الفاعل الظاهر عند الاكثرين لضعف شبهه بالفعل وكذا باسم الفاعل لانه لا فعل من لفظه بمعناه ليعمل
عمله كما في بقية المشتقات على هذا الحد والنمط وانما رفعها اذا كان لشي وهو في المعنى لسببيه مفضلا باعتبا
غيره منفيا نحو ما رايت رجلا في عينه الكحل احسن منه في عين زيد لانه يكون ح بمعنى حسن فيكون
له فعل من لفظه بمعناه وتسمى هذه المسئلة مسئلة الكحل ويجوز الفاعلية في لغة قليلة حكاها يونس
عن ناس من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فانهم اجازوا ان يقال مررت برجل افضل منه ابوه بجر افضل
على الاتباع ورفع ابوه على انه فاعل بافضل لانه في معنى مررت برجل فاق ابوه في الفضل وعلى هذا فحق
التعبير ان يقال والراجح تعين الابتدائية ومن المشكل قوله * فخير نحن عند الناس منكم * هو صدر بيت تمامه
الوافر وعجزه * اذا الداعي المثوب قال يالا * وقد مر الكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول وهذا هو
التنبيه الرابع لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم محذوران احدهما اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت
اي فلم يقم دليل على جواز ذلك وما استند اليه المجيز من قوله * خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت
فيحتمل لان يكون خبير خبرا مقدما فصح الاخبار به عن الجمع لان فعيلا يستوي فيه الواحد وغيره كما قال تعالى
والملايكة بعد ذلك ظهير والثاني عمل افعل في الظاهر اي فيما ليس بضمير مستتر وليس المراد به ما يقابل
الضمير مطلقا كما هو الشايع في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وقد عرفت ان المراد بمسئلة الكحل ما اذا
سبق افعل التفضيل نفي وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين وهي مسئلة طويلة الذيل وقد
افردها شيخنا في مصنف سماه كحل العيون النجل في حل مسئلة الكحل وان قدر نحن مبتدا وما قبله خبرا
عنه لزم الفصل براي بنحن وهو اجنبي بين افعل ومن صلته وهو ممنوع بخلاف ما لو كان فاعلا فان الفصل
به لا يكون فصلا باجنبي قاله ابو حيان وعلى تقدير جعل نحن مبتدا لا يكون اجنبيا لان الكوفيين على ان الخبر

رافع للمبتدا فهو من معمولاته نعم هو لازم لانه لا يعقل ان الخبر يعمل في المبتدا وخرجه ابو علي وتبعه ابن
خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة والتقدير فنحن خبر وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في افعل
اي توكيدا للضمير المستتر في خبر واطلق عليه لفظ افعل باعتبار ما كان عليه ما يجب فيه تعلقهما
محذوف وهو ثمانية احدها ان يقع صفة نحو او كصيب من السماء وهذا من قبيل الظرف المستقر
فان الظرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما ويجب حذفه لان
الظرف نايب عنه ولا يجمع بين النايب والمنوب نحو وعنده علم الساعة افي الله شك واللغو ما كان
خاصا وجب حذفه او جاز نحو يوم الجمعة صمت فيه وزيد معتكف في المسجد وانما سمي الاول مستقرا
والثاني لغوا لان المتعلق العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف واستقر فيه فهو مستقر فيه ثم قيل
مستقر على الحذف والايصال كما قالوا في المشترك فيه مشترك ولا كذلك المتعلق الخاص فانه اذا حذف لا
ينتقل ضميره الى الظرف فكان لغوا كانه الغي ولم يعتبر كما اعتبر الاول وقيل سمي مستقرا لانه يتعلق
بالاستقرار فهو مستقر فيه قال الرضي قال س تقديم الجر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك
الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا اصله كقولك كان في الدار
زيدا اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه
ولا يخفى كما افاده الشارح ان المناسبة التي ذكرت اولا في وجه التسمية اولى مما ذكره الرضي اذ لا يلزم
في كل ظرف مستقرا اي يكون متعلقه استقر خاصة لما تقرر ان ما دل على الكون العام من حصول وثبوت
وكون فهو صالح لتعلق به فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره منها ولانه الظرف اللغو نحو
صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر الصوم في اليوم والصلاة
في المسجد وليس متعلقه لفظ استقر واجيب عن الاول بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ
الاستقرار وما هو بمعناه وعن الثاني بان معنى كونه مستقرا انه يتعلق بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه
الا انه يلزمه معنى الاستقرار لترد تلك الصورة ولا يخلو الجواب عن مناقشة اذ المدعى ان ما قررناه
في وجه المناسبة اولى مما قيل فيه وليس المدعى ان ما اعتبرناه وجها في التسمية اولى مما اعتبره حتى
يقال يكفي ذلك في التسمية وايضا لو كان معنى مستقرا انه يتعلق بلفظ الاستقرار فقط لم يبق للتفريع
عليه بقوله فهو مستقر فيه معنى فتامل ثم قال ذلك المجيب ثم ان المناسبة التي ذكرت اولا لا تنافي على
ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف من المتعلق بخلاف التي ذكرت ثانيا فانها تنافي عليهما بقي شي اشار
اليه المولى سعد الدين في حاشية الكشاف وهو انه اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب على الفرس فان قدر
راكب ابتدا بخصوصه فالظرف لغو وحذف متعلقه جايز وان قدر مستقرا اولا واريد بحسب القرينة راكب
فهو مستقر والحذف واجب واورد على الثاني كون الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى الاستقرار المطلق
اما اذا اريد بمستقر بمعنى الراكب لم يكن الظرف المتعلق به الا لغوا ولم يكن حذفه الا جايزا وانت
خبير انه هذا الكلام لم يفرق بين المراد بالشي والمراد منه والاول انما اعتبر الثاني فتدبر الثاني ان يقع
حالا نحو فخرج على قومه في زينته اي حال كونه فيها واما قوله سبحانه فلما راه مستقرا عنده راى
بصريه ومستقرا حال من مفعوله وعنده ظرف له فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر
في امثاله وانه قد ظهر هنا والصواب ما قاله ابو البقا وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك
لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص وملخصه ان الاستقرار في الاية لم يرد به معنى الكون
المطلق الذي هو متعلق الظرف المستقر بل معنى كون خاص وهو الحصول المخصوص بين يديه
فانه لو قيل فلما راه عنده لم يفهم منه لامكان ان يكون تحت حكمه وهو غير حاضر لديه وان

كان التقدير مستقرا عنده ولما كان المراد الحصول في الحضرة قيل مستقرا في ذلك المعنى لتعين هذا
المراد وقال ابن البرهان عنده متعلق براه ومستقرا حال من الهاء في راه وهو قول حسن الثالث
ان يقع صلة لموصول اسمي نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون الرابع ان يقع
خبرا عن المبتدا او عما اصله مبتدا نحو زيد عندك او في الدار وان زيدا عندك او في الدار وربما ظهر
متعلقها خبرا في الضرورة تنبيها على ما هو الاصل كقوله * لك العز ان مولاك عز وان يهن * فانت لدى بحبوحة
الهون كاين * هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله العز بكسر المهملة مصدر عز يعز ضد هان يهون والهون
بالضم الهوان والذل يقال هان يهون هونا وهوانا ذل ويهن قال الجلال هو بالبنا للمفعول
فيجعله من الاهانة للمريد ومقتضى المقابلة ان يكون مبنيا للفاعل من المجرد وبحبوحة الشي بضم
الموحدتين وبمهملتين وسطه وتبحبح في المكان تبحبح تمكن والبحبحي بياء مشددة في اخره الواسع
في النفقة والمنزل وقد نوقش بانا لا نسلم بان لدى متعلق بكاين المذكور بل المحذوف وهو خبر كاين
الذي هو فاعل من كان الناقصة سلمنا تعلقه به لكنه اسم فاعل من كان بمعنى ثبت ولم يتزلزل فهو من
الاكوان الخاصة ولا شاهد فيه ورده المحشي بان الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر
وفيه ان الكون العام ما كان بمعنى الثبوت مطلقا والمراد هنا ثبوت خاص وهو ما كان بمعنى عدم التزلزل
بقرينة عطف لم يتزلزل على ثبت وانما جعل كاين المذكور بتقدير ان المتعلق محذوف من كان الناقص
ليلا يكون ذلك لغوا ولا يجوز اعتبار كاين المذكور اسم فاعل من كان الناقصة مع دعوى ان المتعلق ليلا
يبقى بلا خبر اذ الظرف لغو وفي حواشي الكشاف للمولى سعد الدين عند الكلام على قوله تعالى فمن منكم مريضا
او على سفر ومما ينبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كاين فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الجر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات
وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره هكذا وقع في نسخة المص وحواشي
هكذا وقع في نسخة المحشي اظهار متعلقه اي فلا يكون واجب الحذف عنده وان كان كونا عاما واختار ابن
يعيش في المسألة تفصيلا وتفرقة بين ما اذا بني الكلام اولا على الحذف واما اذا بني على عدمه فقال
وعندي انه اذا حذف المتعلق اولا ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره اي اظهار ذلك المتعلق بوجه
وكان واجب الحذف لانه صار اصلا مرفوضا شانه ان لا ينطق به اصلا ولان الظرف يتحمل ضمير المتعلق
صار قايما مقامه فلا يجامعه والحالة هذه فاما ان ذكرته اولا وثبت كلامك على التصريح به فقلت زيد
استقر عندك فلا يمتنع منه اي من ذكره مانع انتهى وهو قول غريب تفرد به قايله الخامس ان يرفع الاسم
الظاهر لوجود شرط العمل فيه نحو افي الله شك ونحو او كصيب من السماء فيه ظلمات محل الشاهد في الثانية
الجار والمجرور الثالث لانه الرافع للاسم الظاهر اعني ظلمات لاعتماده على موصوفه وصيب وهو فيعل
من الصواب وهو النزول يقال للمطر والسحاب فان اريد الاول فظلماته ظلمة تكاثفه بتتابع قطراته
وظلمة غمامه وظلمة الليل وان اريد الثاني فهي سحمته وتطبيقه مع ظلمة الليل ونحو اعندك زيد
وهذه المحال الخمسة المتعلق المقدر فيها كون مطلق كما عرفت بخلاف الثلاثة الاتية فانها فيها مقيد كما
ستعرف وان كان واجب الحذف ايضا والسادس ان تستعمل المتعلق وان كان من الاكوان الخاصة محذوفا
في كلامهم في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان وانما
وجب حذف المتعلق في مثله لان الامثال لا تغير عما وردت عليه وقولهم للمعرس اسم فاعل من اعرس الرجل
بنى باهله او اتخذ عرسا بالكسر وهي امراة الرجل بالرفا والبنين الرفا بكسر الرا والمد اما ان تكون همزته اصلية
من رفا الثوب لام خرقه وضم بعضه الى بعض اي بالالتيام وجمع الشمل او غير اصلية من رفا الثوب يرفوه اصلحه

وفلانا سكنه من الرعب اي ما الالجام والاتفاق او السكونة والطمانينة قالوا ذلك باضمار اعرست
وهذا من قبيل شبه المثل والياء فيه للمصاحبة والسابع انه يكون التعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة صمت فيه فان التقدير اصمت فيه يوم الجمعة فان الجمهور يوجبون نصب يوم الجمعة على انه
ظرف لصمت محذوفا وجوبا لمكان المفسر لان الاستفهام يستدعي الفعل ونحو ا بزيد مررت به بتقدير
مررت بزيد عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم وهو عبد الله بن مسعود والظالمين اعد لهم والاكثرون
لا يجيزون جر الاسم في باب الاشتغال سواء ذكر معه حرف الجر ام لم يذكر اما الثاني فلانه يؤدي الى
حذف الجار وابقاء عمله وهو غير جايز واما الاول فلان حرف الجر بمنزلة الجزء من الفعل الذي يعدى
سيما انه كان الباء المعاقبة للهمزة واللفظ لا يجوز اضمار بعضه دون بعض فهم يوجبون في ذلك اسقاط
الجار وان يرفع الاسم بالابتدا او ينصب باضمار فعل متعد بنفسه مرادف اللازم او مناسب فينصبون
في نحو زيدا حسبت عليه باضمار لابست وفي زيدا امررت به باضمار جاوزت او نحوه وبالوجهين اي
برفع الظالمين ونصبه قرئ في الاية اي في قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما
والنصب قراءة الجماعة ارادبهم القراء السبعة المشهورين ومن وافقهم من الثلاثة المزيد عليهم وغيرهم
ويرجحها العطف على الجملة الفعلية قبلها لحصول التناسب بكونها فعليتين وهو من محسنات الوصل
كما تقرر في بابه وهل الاولى ح ان يقدر المحذوف المفسر بفتح السين مضارعا اي ويعذب لتناسبه و
يدخل فيتلايم صدر الجملتين او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر بكسر السين اي اعد فيه نظر اي هو
محل يتردد فيه النظر لاشتمال كل من التقديرين على تحصيل مناسبة وتفويت اخرى فان التقدير
الاول يحصل المناسبة بين المتعاطفين بما عرفت ويفوت المناسبة بين المفسر والمفسر والتقدير الثاني
بالعكس والرفع بالابتدا وهي قراءة شاذة نقلت عن ابن الزبير وابان بن عثمان وابن ابي عبلة واما
القراءة بالجر وقد عرفت انها قراءة ابن مسعود فمن قبيل توكيد الحرف وحده مع قطع النظر عن مجروره
باعادته داخلا على ضميرها دخل عليه الحرف المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ويكون الجار المؤكد متعلقا
بالفعل بالاصالة والمؤكد بالتبعية ولا يكون الجار والمجرور توكيد الجار والمجرور اي ولا يكون المجموع
توكيد المجموع لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى من الضمير وكذا بالعكس وسيأتي ذكر هذه
المسيلة ثانيا وتالفا وما يتعلق بها من البحث انشاء الله تعالى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة
الجار فيه رد على ابي حيان حيث ابدى ذلك احتمالا في الاية على هذه القراءة بل وعلى ابن عصفور ايضا
حيث صرح في توجيهها بذلك لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام هو وانما جوز ذلك
بعض النحويين بالقياس وقد تبع المص ابن مالك في ذلك فانه قال في التسهيل ولا يبدل مضمرا من مضمر ولا
من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا وذكر في شرحه ان ابدال المضمر من الظاهر لم يسمع فان قيل النحاة
لا يخفاك وقد عرفت ان ابن عصفور خرج قراءة والظالمين اعد لهم على البدلية وانشد صاحب الصحاح
* على جد بني استقلت عليها * فما هي الا لمحة وتغيب * ورواه غيره بلفظ استقلت عيشة وقد يقال
ان الجار والمجرور في الموضعين تاكيد لفظي لا بدل وقال ابو حيان ابدال الظاهر من الظاهر او من ضمير
الغايب جايز اتفاقا وابدال الضمير من الضمير او من الظاهر فيه خلاف وابن الحاجب في كافيته قد
جوز ما منعه ابن مالك واقره على ذلك شارحها العلامة الرضي والثامن القسم بغير الباء نحو والليل
اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقوله تعالى لا يوخر الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك وجبت الباء هل
التعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل للتقدير في ثاني القسم والصلة لان القسم
والصلة لا يكونان الا جملتين ولا شيء من الوصف ولو مع متعلقه بجملة بل هو مفرد وانما لم يقع المفرد صلة لانها

لايضاح الموصول والمفرد لانه لا يدل على اكثر من نفسه فان قيل فلم كانت الوصل مفردا والظرف وشبهه
جملة مع انها قريب الى الفعل منهما قلنا لانهما نابا مناب الجملة وقاما مقامها في تحمل الضمير المقصود بالا
اليه ولا كذلك الوصف فانه وان تحمل الضمير لم يتحمل لقصد الاسناد اليه المفيد والالم يعامل معاملة
المفرد في الاعراب قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر
على انه خبر المحذوف اي خبر المبتدا المحذوف والتقدير جاء الذي هو مستقر على حد قراءة بعضهم تماما على الذي
احسن بالرفع اي برفع احسن بتقدير الذي هو احسن لقلة ذلك واطراد هذا انتهى كان الظاهر ان يقول
لقلة هذا واطراد ذاك لان القليل ما كان على حد قراءة بعضهم وهو قريب كما ترى لكنه لما لم يكن مما الكلام
فيه كان بعيدا قيل ينبغي تعليل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان لا يكون الباقي صالحا لان يكون صلة ولا
كذلك نحو جاء الذي في الدار فان الباقي منه صالح للوصف فجعل الجار والمجرور منه خبر محذوف موديا الى تجويز
الحذف مع الصلاحية المذكورة وكذلك يجب تقدير الفعل في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان
الفاء تجوز في نحو رجل ياتيني فله ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم اي فيما اذا وصف المبتدا بمفرد والسر
في ذلك ان الفاء انما تدخل خبر المبتدا في نحو ذلك لشبهه بجواب الشرط من حيث كانت الصفة بمثابة جملة
الشرط والمبتدا بمنزلة اسم الشرط فوجب كونها جملة عند وجود الفاء ليتحقق الشبه ضرورة ان لا شبه عند
الافراد اذ الشرط لا يكون مفردا ويتعين هنا الجار والمجرور ان يكون مستقبلا لمفهوم الفاء حيث الشرط ماض
وقد تبع المص ابن مالك في جواز دخول الفاء في كل نكرة وصفة فعلية او ظرفية فانه لم يضف اليها كل قال
الحديثي وانما يصح هذا النص ان النكرة الموصوفة باحدها والحق انه لا بد من اعتبار عموم المبتدا لدخول
الفاء في خبره وما يحق التشبيه فقد نصوا على امتناع الفاء حيث المبتدا خاص فتدبر فاما قوله
* كل امر مباعد او مدان * فمنوط بحكمة المتعالي * فنادر البيت من اول الخفيف وكاتبه مجهول والمباعد قال
المحشي بكسر العين اسم فاعل بكدان اي في كونه اسم فاعل من دان اي قارب يعني كل امر مباعد من شيء او
مقرب منه فانه منوط ومعلق بحكمة الباري تعالى وعلمه لا يقع الا بارادته يقال نطت الشيء انوطه نوطا
علقته والحكمة هنا العدل فانه من معانيها لغة كما في القاموس وهذا جواب عن سوال مقدر بانه نادر
وقيل شاذ واختلف في الخبر والصفة في غير ما تقدم والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل
ل
فهو اولى بالتقدير ومن قدر الوصف كالاخفش من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فلان الاصل في الخبر والحال
والنعت الافراد اي ان تكون مفردة ولان تقدير الوصف تقدير مطرد بخلاف تقدير الفعل اذ يتعين الوصف
في نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما الفعل ولان العرب
حيث صرحت بالمتعلق في ذلك صرحت به وصفا ولان الفعل في ذلك اي فيما اذا وقع حالا او نعتا لا بد
من تقديره بالوصف اظهارا للمحل من الاعراب ففي تقديره ابتدا اقصر للمسافة وتنصيص على
اعرابه قالوا ولان تعليل المقدر اولى فان الفعل مع فاعله جملة ولا كذلك الوصف مع فاعله فانه مفرد
٥ وليس ما قالوه بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير من الفعل والوصف بل نقلناه الى الظرف هو بمعنا
العام ليشمل الجار والمجرور فالمحذوف فعل فقط او وصف فقط وكلاهما مفرد وتحصله انهم
حيث قالوا فيما اذا قدر الفعل الظرف مقدر بجملة ظنوا ان المقدر للفعل وفاعله وهو جملة ومقدر
والوصف انما يقدرون اسم الفاعل بدون ضمير فمن ثم قالوا تقليل التقدير اولى والجواب ما عرفت
ووجه قولهم الظرف مقدر بجملة انه يصير بتقدير الفعل جملة بخلافه بتقدير اسم الفاعل وانه
من باب تسمية الجزء باسم الكل واما في باب الاشتغال فيقدر بحسب المفسر ان فعلا ففعل وان وصفا
فوصف فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة معتكف فيه وتقدير الوصف في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه

هذا التفصيل والتقدير بحسب ما يقتضيه معنى الكلام هو الصواب وقد اغفلوه هنا مع قولهم في نحو ضربي
زيدا قايما اذ التقدير اذ كان ان اريد المضي من الفعل المقدر اعني كان واذا كان ان اريد منه المستقبل ولا
فرق بين ما هنا وبين ما قرره ثم غيران ثم جعلوا الفرق في الظرف المقدر وهنا في نفس الفعل المقدر
فاذا جهلت المعنى بان لم تقم قرينة معينة لزمان المقدر فتقدير الوصف فانه صالح للازمنة كلها لانه لا يدل على
الزمان بهيئته ليختص وان كان حقيقة الحال قيل عليه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال والحال
انه احد الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت بل عند الجهل لا يقدر على تقدير معين بل تردد الامر بين المحتملات
فيقال انه اريد كذا قدم كذا وانت خبير ان تقدير ما هو ظاهر في شي حيث يصلح ان يكون لغيره وله
ليس من التهافت في شي فان تقدير الوصف فيما نحن فيه ليس الا لصلوحه للازمنة كلها دون غيره وقال
الزمخشري في افانت تنقذ من في النار انهم جعلوا في النار الان لتحقق الموعود به فاعتبر تقدير الماضي اي افانت
تنقذ من حصل فيها تنزيلا لما هو محقق الوقوع منزلة ما وقع ولا يلزم ما ذكره اي ولا يتعين هذا التقدير لانه
لا يمتنع تقدير المستقبل اي افانت منقذ من يحصل غدا في النار ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا فادة هذه
النكتة مع التهويل جي بالظرف موضع الضمير فالماضي المفسرين وضع من في النار موضع الضمير للدلالة على
ان من حكم عليه بالعذاب كالواقع فيه لامتناع الخلف واذا جهتا الرسول صلى الله عليه وسلم في دعايهم الى الايمان
سعى في انقاذهم من النار ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقايم وجالس اي في انقاذهم من النار ولا يجوز
تقدير الكون الخاص كقايم وجالس اي في الاماكن الخمسة الباقية الا بدليل يدل على الخصوص ويكون
الحذف حينئذ جايزا لا واجبا كما في الكون العام ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور كما ينتقل
اليهما من المحذوف العام فلا يكون الظرف حينئذ الا لغوا وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص و
اوجبوا ذكرها خاصا كان او جينا حذفه عاما وبيطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل
على الحذف وعدم وجود معمول هو اثر من اثار المحذوف فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع
انه اما ان يكون هو الدليل على المحذوف ان لم يكن دليل سواه او مقويا للدليل ان كان واشترا
النحو بين الكون المطلق في المحذوف انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه اي وهم ادعا بالجواز لا
الوجوب ومما يتخرج على ذلك اي على تقدير الكون الخاص لدليل قولهم من لي بكذا اي من
يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كقولك اتيته لليلة بقيت
من المحرم اي مستقبلا لها كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري حيث لم يذكر سواه
ورده ابو حيان توهما منه ان المتعلق الخاص لا يحذف قال ابو حيان ان تعلق الظرف او المجرور
بكون خاص وهو ما لا يرجع الى معنى الثبوت والاستقرار فلا يخلو اما ان يكون في الكلام دليل عليه
اولا فان لم يكن فالاجماع على وجوب التصريح لانه لا يفهم الا به فاذا قلت زيد في الدار وانت تريد
انه قايم او قاعد وجب التصريح بالمراد لان المتعلق شرط حذف دون دليل لم يحمل الا على الكون
العام وان كان فالجمهور على وجوب اظهاره ايضا طردا للقاعدة اذ لا يحذف عندهم الا الكون
العام وذهب بعض المتاخرين الى جواز حذفه واستدل بظواهر لا دليل فيها منها قوله تعالى الحر بالحر
تقدير الحر مقتول بالحر الى اخرها ولا حجة فيه لاحتمال تقدير مضاف اي قتل الحر كاين بقتل الحر فلا يخرج
عن القاعدة والاحتمال الجاري على القواعد مع ظهوره لا يعدل عنه الى غيره ومنها النفس بالنفس الخ
قدره الزمخشري النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوة بالعين ولا حجة فيه لاحتمال كونه على تقدير مضاف
كما تقدم اي قتل النفس كاين بقتل النفس وفقؤ العين كاين بفقؤ العين فان قيل ما هذه المضافات المحذوفة
قلنا حذف المضاف فصيح كثير في كلامهم لا سيما اذا عضده الجري على القواعد ثم نقل عن شيخنا انه قال ولا

ولما كان القايلون بتقديره فعلا اطلقوه اطلاقا ظاهره ان الفعل راجح التقدير في كل مقام والقايلون
بتقدير الوصف اطلقوه كذلك وكلاهما غير مرضي عند المص قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما
مطلقا ولا فعلا كذلك بل تقدر بحسب المعنى وما يقتضيه المقام كما سابينه اي الحق في المسئلة التفصيل
بين الابواب وملاحظة ما يستدعيه المعنى فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم او فعل وكيفية تقديره اي
المتعلق باعتبار المعنى على ما هو الحق عنده وهذا ما وعد ببيانه قريبا اما في القسم فتقديره اقسم وما في
معناه ليس الا واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به من فعل نحو يوم الجمعة صمت فيه او اسم نحو ما يوم الجمعة
انت صايم فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي
تقديره كما في زيدا مررت به او مانع معنوي كما في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور حق العبارة مثل
المذكور الا ان يكون المراد بالمذكور مثل المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وهو ممنوع صناعة
وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد بل باخيه فوجب ان يقدم جاوزت في الاول واهنت في
الثاني لاستلزام المرور بزيد مجاوزته وضرب اخي زيد اهانة زيد وليس المانعان الصناعي والمعنوي بحيث
يتحققان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل شي وليس المانع الصناعي مع كل متعد بالحرف ولا المانع المعنوي مع
كل شي لكنه عدل الى ما ترى لقصد الاختصار وعدم الالباس فسقط ما قبل المانع المتقدم احد امرين صناعي
او معنوي فكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل شي فانه عطفه بلا مقتض لسوى
المانعين في بعض صور المتعدي بالحرف وبعض صور السببي ولا يتحقق ذلك الا في بعض صور المتعدي
بالحرف وبعضه نحو زيدا مررت باخيه فان فيه مانعا صناعيا وهو عدم تعدي الفعل بنفسه ومعنويا
وهو ان المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد فان قلت ح في مثله تلك نقدر نحو لابست ويندفع المانعان هذا
وقد قيل على تخصيص امكان تصورها بالمتعدي بالحرف انه يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل
هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة بعينها الا ترى انه لا مانع صناعيا في نحو زيد شكرت لم يمنع من
تقدير مثل المذكور لان شكر يتعدي بالجار وبنفسه وكذلك مسئلة الظرف لا مانع فيها من تقدير
المثل نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهره
بنفسه وذلك لان الاصل في الظرف ان يكون مجردا بفي فالتزم مع الضمير لان الضمير مما يرد
الشي الى اصله قد يتسع في ذلك الضمير فينصب نصب المفعول به قال تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وانتصاب الشهر على الظرفية اي فمن حضر في الشهر ولم يكن مسافرا فليصم فيه
والاصل فمن شهد فيه فليصم فيه لكن وضع المظهر موضع الضمير الاول للتعظيم ونصب على الظرف
بعد حذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع وقيل على الاصل فمن شهد منكم هلال الشهر
فليصمه على انه مفعول كقولك شهدت الجمعة اي صلاتها وكذلك لا مانع معنويا من تقدير مثل
الملفوظ في نحو زيدا اهنت اخاه فيقال التقدير اهنت زيدا لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف
الضرب اذ ليس ضرب احد الاثنين ضربا للاخر فلا يصح تقدير المثل واما في باب المثل هو نحو
الميم والمثلثة فيقدر بحسب ما يقتضيه المعنى واما البواقي وهي خمسة الحال والوصف والخبر والصلة
واما اذا رفعا الاسم الظاهر نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كاين او مستقر وقد مضى التنبيه
على ان هذا الكون المقدر من الافعال التامة لان تقدير الناقص يودي الى التسلسل في التقديرات
او حضار عنهما اي يكون او يستقر ان اريد الحال والاستقبال منها نحو الصوم اليوم او في اليوم
والجر غدا او في الغد فيكون المقدر اولا حاليا لان اليوم ظرف حالي والمقدر ثانيا استقباليا لان الغد
مستقبل ويقدر كان او استقر او وصفهما الذي بمعنى المضي ان اريد المضي ولا يتعين الفعل منها للتقدير

تغتر بما تجده في كلام المفسرين من تقدير الكون الخاص فان ذلك تفسير معنى لا تفسير اعراب وقال الصنوا
ان اللام للتوقيت اي بمعنى عند وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وعليه قال الكلام متعلقه
بطلقوهن اي اوقعوا الطلاق لاستقبال عدتهن اي عند استقبالها قال ابو حيان وتقدير الزمخشري هنا حالا
محذوفا قد يدل عليها المعنى متعلقا بها المجرور اي مستقبلات لعدتهن ليس بجيد لانه قدر عاملا خاصا ولا
يحذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا كان خاصا بل اذا كان كونا مطلقا وقد بينا فساد تلك الشبهة
اي بين شبهة الكون الخاص لا يحذف بما ادعاه من الاتفاق على جواز الحذف لقيام الدليل على ان الحذف في باب
الاشتغال واجب مع خصوص المحذوف وقد اخذ المص في تصحيح الصور التي رد ابو حيان تخريجها على خصوص
المتعلق المحذوف فقال ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى
التقدير مقتول او يقتل بصيغة المجهول لا كائن كما قال ابو حيان وغيره لاحتياجه الى كثرة التقدير الذي هو خلاف
الاصل ولذلك قال اللهم ان يقدر مع ذلك مضافا فيقدر احدهما مع المبتدا والاخر مع الخبر اي قتل الحر كائن بقتل الحر
وفيه تكلف تقدير ثلاث وهي الكون والمضافات بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين المقدرين وان كانا مضافين
لا بد له من فاعل وان كان مستترا اي وفيما اخترناه تقدير واحد واثنين وانما لم يعتبر على قولهم فاعل كائن المقدر
لانتقاله عند التقدير الى المتعلق ومما يبعد ذلك ايضا اي ومما يبعد تقدير المضافين مع كائن ان الكلام معنى
المضاف الذي يقدر مع المبتدا اولا الا بعد تمام الكلام وانما يحسن الحذف ان يعلم المحذوف عند موضع تقديره
نحو واسال القرية فيه موضع فيها ما يبين واسال القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس موضع الحذف
ولجيب بان في الكلام مقدرا اي موضع محقق تقديره والبينة بين شيئين لا يتحقق الا بوجود ثانيهما فالمحذوف
هنا لا يتبين الا عند ذكر القرية فهي موضع محقق تقديره وقد ذهب بعضهم الى تجويز عدم التقدير باحتمال
ان يخلق الله تعالى في القرية قدرة الكلام ويكون ذلك معجزة فان قيل الاصل عدم هذا الاحتمال قلنا والاصل عدم
المجاز على ان هذا كله مفرع على ان القرية اسم للابنية المجتمعة وقال في القاموس المصر الجامع وقال بعضنا هي
مشتركة بينها وبين اهلها اشتراكا لفظيا او معنويا فالاستدلال ساقط والدليل على ان القرية حقيقة
في الناس المجتمعين كثيرة في القران قال تعالى وكم من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية امليت لها وهي ظالمة وكم
اهلكنا من قرية بطرت معيشتها قال ولان القرية مشتقة من القراء وهو الجمع ومنه قرات الماء في
الحوض اي جمعته ورده الشارح باختلاف المادتين اذ معه لا يتاتى القول باشتقاق احدهما عن الاخر
قال لكن قال ابن سيده في المحكم يقال قريت الكتاب لغة في قرات عن ابي زيد وحكى ثعلب صحيفة
مقرية ويقال قري الماء في الحوض قريا جمعه واقرات الناقة اجتمع الماء في رحمها فبهذا يصح الاشتقاق
هذا والقول بان المراد سوال اهل القرية هو المرتضى وقد نص عليه الشافعي في الرسالة ونقله عن اهل
العلم باللسان فانه قال في قوله تعالى واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون
لا يختلف اهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون اياهم بمثله اهل القرية واهل العير لان القرية والعير
لا ينبيان عن صدقهم ونظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس الاية اي ان النفس مقتولة بالنفس
والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوع بالسن
هذا هو الحسن ولا تقدير كائن المحوج الى تكلف تقدير المضافين كما عرفت بان يقال قتل النفس كائن
بقتل النفس وفقء العين كائن بفقء العين الخ وكذلك الارجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر
يجريان لتعلق به بحسبان فان قدرت الكون متعلقا له قدرت مضافا في جانب المبتدا اي جريان الشمس
والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف
ليس متعلقا بالاستقرار عبارة ابن مالك في شرح التسهيل زعم الزمخشري ان الاستثناء في قوله تعالى قل لا يعلم

من

من في السموات والارض الغيب الا الله استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار ر
عنه بانه في السموات والارض فانما ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون في مكان بخلاف غيره فانه
اذا اخبر عنه بانه في السموات او في الارض فانه كائن فيها حقيقة ولا يصح حمل اللفظ في حال واحد على
الحقيقة والمجاز والصحيح عندي ان الاستثناء في الاية متصل بغير استقرار من الافعال المنسوبة على الحقيقة
الى الله تعالى والى المخلوقين كذكر ويذكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله و
يجوز تعلق في باستقر مسندا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه اي لا يعلم من استقر ذكره في
السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ع
ارادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة وليس عندي ممتنعا لقولهم القلم احد اللسانين والخال احد
الابوين ولقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي انتهت بحروفها وهي كما ترى لا تقتضي المنع من
التعلق بالاستقرار مطلقا كيف وقد جوزه على وجه نعم هي تقتضي المنع من التعلق بمطلق الاستقرار لان
المتبادر منه لا ستقرار الكون وهو ممتنع لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز اي استعمال اللفظ
الواحد في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معا وهو الممنوع عند علماء البلاد بعموم المجاز فان الظرفية
المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه لان غيره فيها حقيقة لعدم استحالة المكان عليه
ومجاز بالنسبة اليه تعالى لاستحالة المكان واما حمل قراءة السبعة مع تواترها وتعاضدها على لغة
مرجوحة وهي لغة تميم وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع
لكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت نكتة سرية
حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول المعنى الى قولك ان كان الله ممن
في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان
في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يتحلل ببيان امرين
احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الاية بالبيت اما الاول فلحصر ان كان الله فيهما
وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب اي استحالته كاستحالته واما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل
ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل
الفرض والتقدير ليصح تلك الشرطية واما على الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا
غير مخرج فليس فيه من جنس الاول حقيقة ولا فرضا والمخلص من هذين المحذورين اللازمين التعلق ٧
بالاستقرار ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض لان المذكور فيهما يشمل الباري تعالى وغيره
حقيقة فينتفي المحذور ويكون الابدال في الاستثناء المتصل فينتفي المحذور الثاني ونجوز اجتماع الحقيقة
والمجاز في كلمة اي ارادتهما معا من كلمة واحدة والمختار فيها وفي مسالة استعمال اللفظ الواحد في معنييه
ومعانيه المتفرقة على نيابتها حقيقة ومجازا واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه كالخال احد الابوين
واللبن احد اللحمين فان اطلاق اللسان والاب واللحم على القلم والخال واللبن مجاز قطعا لم يحتج الى
ذلك اي الى هذا التقدير وقدر الكون العام وذلك في الاخر وجه اخر هذا الوجه ابداه ابن مالك في شرحه
احتمالا وهو ان يقدر من مفعولا ليعلم والغيب بدل اشتمال منه فيرجع التقدير قل لا يعلم غيب من في السموات
والارض والله فاعل يعلم والاستثناء مفرغ اي ان الاشياء الغائبة التي تحدث في العالم لا يعلمها الا الله اي
انهم لا يسبق علمهم بها وانما الله سبحانه هو المخصوص بسبق العلم بها نعين موضع التقدير من الكلام الاصل
في متعلق الظرف وشبهه ان يقدر متقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها لانها متقدرة التقديم عليها
وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه اي ايجاب تقديره مؤخرا اعتدادا بالعارض

فالاول المرجح نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا فيقدر كذلك وانما كان اصله
ذلك واصل المبتدا التقديم لان المبتدا محكوم عليه والخبر محكوم به والمحكوم عليه لا بد من وجوده قبل الحكم
فقصد في اللفظ ان يكون ذكره متقدما على ذكر الحكم عليه واما وجوب تقدم الحكم في الفعلية فمن جهة
كونه عاملا ورتبة العامل متقدمة وانما اعتبر الامر اللفظي اعني العمل والغي ذلك المعنوي اعني التقديم ثمة
لان العمل طاري فاعتد به وقيل التقديم هنا للايذان من اول الكلام بانها فعلية او لاحتياج الفعل الى
الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في المركب منهما تتميم الناقص بالكامل وقد رجح المص عما جزم
به هنا من الترجيح فقال في خاتمة الباب الخامس في بيان مكان المقدر كما سياتيك ان شاء الله ما نصه
وكنا قدمنا في نحو في الدار ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان
يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصلا اخر وهو انه عامل الظرف واصل العا
ان يتقدم على المعمول انتهى ولا يرد ان الداعي له في الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول بالتعارض ليس بذاك
لان هذا العامل مستحق للتاخر عن المبتدا ففي تقديره متقدما تكثير لمخالفة الاصل لان الظاهر انه لا مزية
للتقديم على التاخر بالنظر الى مخالفة الاصل تقليلا وتكثيرا فانه اذا قدر مقدما لزم مخالفة الاصل من وجهين
تقديم الخبر على المبتدا وتقديم معمول عليه واذا قدر مؤخرا لزمت المخالفة من وجهين ايضا تقديم معمول
الخبر على المبتدا وتقديم المعمول على عامله فثبت التعارض والثاني الموجب نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها
مرفوعها ومن هنا يتضح لك وجه قولهم ان لا يتقدم خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا اذ يجب تقدير متعلقه
مؤخرا فلا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدا لئلا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية فان قيل هذا الالتباس انما يكون مع التلفظ لا مع
الحذف والتقدير قلنا للمقدر حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ امتنع في المقدر تنبيه رد جماعة منهم
ابن مالك على من قدر الفعل متعلقا مطلقا بنحو قولهم اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية
لا يليها الفعل اصلا لاختصاصها بالدخول على الاسمية واما لا يقع بعدها فعل الا اذا كان مقرونا
بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه من الاصل وما يعرض عليه غير وارد على مقدر
الفعل مطلقا لان الفعل في الصورتين يقدر مؤخرا فلا يلزم محذور اصلا الباب
الرابع في ذكر احكام يكثر دورها بين المعربين ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها اللائق
بها والتبيين على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر ويميز احدهما من الاخر ليجب الحكم بالابتدائية
المقدم من الاسمين المرفوعين في ثلاث مسائل احداها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما في التعريف
نحو الله ربنا او اختلفت فيه بان كان تعريف احدهما اقوى من الاخر نحو زيد الفاضل والفاضل زيد ولا
بد من تمهيد مقدمة وهي ان المعارف وان استوت في اصل التعريف هي متفاوتة الاقدام فيه فاعرف
انواعها الضمائر واعرفها ضمير المتكلم ثم الاعلام ثم المبهمات ثم المعرف باللام ثم المضاف الى احدها معنى
الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم عند بعضهم وعلى هذا المذهب يتم تمثيل المص المعرفتين المتساويتين
بالله ربنا فان الاسم الشريف على الصحيح علم واصله الاله حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ولذلك
قيل في النداء يا الله بالقطع وقحت الغم ثم جعل علما بالغلبة على المعبود بحق اعني الذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد واشتقاقه من اله الرجل يأله اذا تحير او من اله الى فلان اذا سكن اليه او من اله الفصيل اذا ولع بامه او من وله اذا
تحير او تخبط عقله والهمزة بدل من الواو استثقالا للكسرة عليها استثقال الضمة في وجوه فهو كاعاء واشاح
ولا يخفاك وجوه المناسبة ويرده الجمع على الهة دون اولهة وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها

اذا احتجب وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار وكنه حقيقته محجوب عن ادراك البصاير
ومرتفع على كل شي ثم دخله حرف التعريف وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخرة
وادخال حرف التعريف عليه ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبادة وكل منهما
كلي انحصر في الخارج في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها لان المراد بالاله في كلمة
ب الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشي من نفسه او مطلق المعبود ولو بالباطل فيلزم الكذب
في الحصر فوجب ان يكون الاله المعبود بحق والله علم الفرد الموجود منه والمعنى لا معبود بحق الا هذا
الفرد وهذا معنى قول الارتشاف ان الاله من اسماء الاجناس كالرجل والفرس يقع على كل معبود بحق او
باطل ثم غلب على المعبود بحق كغلبة النجم على الثريا والكتاب على كتاب س واما الله بحذف الهمزة فمختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي يختص بهذا الفرد الموجود تعالى وتقدس وقيل علم لذاته المخصوص
نر لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه
لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة قال القاضي البيضاوي و
الاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق
اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من
حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل
ق على مجرد ذاته المخصوصة فقط لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق
وهو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الامور المذكورة هذا
اي القول بان المقدم من هذين الاسمين هو المبتدا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا
وخبرا مطلقا اي سواء تساوت الرتبتان ام اختلفتا وسواء كان احدهما مشتقا ام غير مشتق
تقدم او لم يتقدم وقيل المشتق خبر دايما وان تقدم نحو القايم زيد واليه ذهب الامام الرازي
لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي
المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد المبتدا والمنطلق خبره ورده
صاحب التلخيص بانه اذا قيل المنطلق زيد فان معناه الشخص الذي له الصفة صاحب
الاسم بمعنى ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا
قال الهاء السبكي في شرحه وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اي الوصف المنكر اما
المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد ولذلك
وقع المنطلق موصوفا ومباشرا للعوامل غير محتاج الى جريانه على موصوف قبله بقي النظر فيما اذا
قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدا الالف واللام خاصة كما ان المبتدا هو الذي دون صلته او
نقول الالف واللام وما اتصل بها فيه نظر وقد يقال بمثله في الذي الا ان اتصال الالف واللام بصلتها
اشد هذا كلامه قال الشارح وفيه بحث والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف في نفس الامر ولخص من الاسمين
وان تاخر كزيد في المثال اي في مثال الفاضل زيد او كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تاخر في الكلام
ايضا او كان مشتقا كما اذا يقول واحد من القايم فتقول مجيبا له زيد القايم فان القايم معلوم عند هذا
المخاطب فهو المبتدا وان تاخر واعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه
وطريق تناولهما للاقسام بلا تداخل انه اراد بالاعرف من المعلومين او من المجهولين والاعرف المعلوم
مع غير المعلوم من المتساويين في الرتبة قال السعد التفتازاني في مطوله والضابط في التقديم انه اذا كان
للشي صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا صفتين

لشيئين متعددين في الخارج فانهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب
زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل
اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يوخر اللفظ الدال عليه
ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد
ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح فلا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل
في بيت السقط بحوض بحر انتعر ماوه ان الصواب ماوه نتعر لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب
تعيينه كانه علمهما معا وجهل النسبة بينهما فالمقدم وفي هذا الكلام اشارة الى ان كون الخبر والمبتدا
معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام مفيدا له فايدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من المتكلم فايدة
الخبر اعني انتساب الخبر الى المبتدا او لازمها اعني كون المتكلم عالما بمضمون الخبر بنفس المنتسبين لا
يوجب العلم بالنسبة بينهما الفايدة انه يكون نكرتين صالحتين للابتدا بهما لوجود المخصص بكل منهما نحو
افضل منك افضل مني هذه النكرة قريبة من المعرفة لعدم قبولها الالف واللام وهذا النوع من قبيل ما التخصيص
فيه بالمعمول او لنا الثاني ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول المقدم هو المعرفة كزيد قايم فالمتعين وهذه
الصور المبتدا واما ان كان الثاني المقدم فهو النكرة فان لم يكن له ولا مسوغ الابتدا به وبخبره فهو
خبر اتفاقا فهو تقدم نحو خز ثوبك وذهب خاتمك والمعرفة مبتدا اتفاقا وان تاخرت وان كان
له مسوغ يسوغ الابتدا به فكذلك عند الجمهور هو خبر وان تقدم والمعرفة المبتدا وما سيبويه
فيجعله المبتدا انظرا الى المسوغ نحو كم مالك وخير منك زيد وظاهر كلام ابن مالك تخصيص ذلك
بما اذا كان المبتدا اسم استفهام واسم تفضيل وحسبنا قال المص في توضيحه يجب استعمالات
احدها ان يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للنكرة نحو مررت
برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال
الاسماء نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان يكون بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة
وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها
للوصفية او الحالية او الابتدا بتجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية وبناوها على
الضم كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب انتهى ووجهه اي وجه جعل ابن الاولى مبتدا فيما ذكر
ان الاصل عدم التقديم والتاخير ويكون كل من المبتدا والخبر واقعا موقعه فانهما شبيهان بمعرفتين تاخر
الاخص منهما تعريفا نحو الفاضل انت ويتجه عندي جواز الوجهين فيما اذا كان الاسمان مختلفين تعريفا
وتنكيرا وللنكرة مسوغ اعمالا للدليلين وقد قيل عليه ان اعمال الدليلين المذكورين مخالف لما قدمه من
التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد الدليلين هو شبيه المرفوعين في المثال بمعرفتين تاخر الاخص منهما
وهو مقتضي للحكم بابتدائية الاخص جزما وان تاخر على مقتضى تحقيقه المتقدم وقد ذكر هنا توجيها للحكم
بابتدائية غير الاخص لتقدمه واجيب بانه لا منافاة لان التحقيق المذكور ناظر الى المختار عنده وهذا الاتجاه
بالنظر بالنظر الى دليل قول س ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى ان مراد المص بالدليلين دليل قول
الجمهور وان كان قد طواه لظهوره ودليل قول س اما المذكور في توجيه قول س كما يفهم كلام الشارح لان
مجموع ما ذكره في توجيه قول س دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان فتدبر ويشهد لابتدائية النكرة مع وجود
المسوغ قوله تعالى فان حسبك الله فان حسبا تخصص بالاضافة الى ضمير المخاطب ولم يتعرف لانه لحظ فيه
معنى اسم الفاعل فجعلوا اضافته للتخفيف كاضافته اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فانها اضافة لفظية لقصد

التخفيف فلا تؤثر في لفظ المضاف دون معناه والاضافة مطلقا من مسوغات الابتدا بالنكرة سواء كانت اضافة
محضة الى نكرة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله او غير محضة الى معرفة والمضاف مما لا يقبل التعريف نحو
مثلك فاضل وانما اشترطوا في هذه ان تضاف الى معرفة ليسوغ الابتدا بالنكرة لتقوى بالاضافة الى المعرفة وان
كانت غير محضة وزوال شدة ابهامها بخلاف ما لو كان المضاف اليه نكرة فانه لا يرتفع شيء من الابهام فلا يسوغ
الابتدا ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة فان لام الابتدا اذا دخلت على خبر اسم ان وجب تقديم الاسم وقولهم
ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل زايدة في الخبر في الايجاب فيتعين ان يكون زايدة في
المبتدا او يشهد لخبريتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع في حاجتك اي اي شيء صارت حاجتك والاصل ما حاجتك
على الاستفهام فدخل الناسخ اعني جاء الملحق بكان بعد تقدير المعرفة مبتدا واسم الاستفهام النكرة خبرا ولولا
هذا التقدير اي تقدير المعرفة مبتدا ودون اسم الاستفهام النكرة لم يدخل لان شان الناسخ ان يدخل على المبتدا
لما انه ناسخ لابتدائيته فلو قدرنا اسم الاستفهام النكرة مبتدا امتنع دخول الناسخ عليه اذ لا يعمل في الاستفهام
ما قبله والا لفات ما يستحقه التصدير واما من نصب حاجتك فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك
ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه قال الرضي من الملحقات بكان جاء في ما جاءت حاجتك وما استفهامية و
انث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عنه مونثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها
واول من قال ذلك الخوارج لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي ونظيره في دخول الناسخ على الضمير واستتاره
فيه ان تقول زيد هو الفاضل وتقدره هو مبتدا ثانيا لا فصلا وعمادا ولا تابعا بدلا لان الضمير المحض لا يمكن
التبعية الا في البدلية اذ لو قدرت واحدا منهما لم يكن صالحا لدخول الناسخ عليه ولا للاستتار فيجوز لك ان تدخل
عليه كان الناسخة فتستتر فتقول زيد كان الفاضل بنصب الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة
ابو يوسف علما وبنونا بنو ابائنا رعيا للمعنى وذلك لان مساق الكلام انما هو لتشبيه ابي يوسف بابي
حنيفة وبني الابناء بالابناء ومن البين ان الخبر محط الفايدة فما يكون حاملا لمعنى التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله
هو الخبر فالقرينة المعنوية دلت على تعيين المبتدا وانه هو المؤخر في المثالين المذكورين وان الاصل ابو يوسف
كابي ح وبنو ابنائنا كبنينا وقوله وبنونا بنو ابنائنا هو بعض بيت من ثاني الطويل وهو بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد واصله بنو ابنائنا مثل بنينا فتقدم واخر وقد امن اللبس لقيام
القرينة المعنوية على المراد والابهام عكس التشبيه المراد مبالغة وترك اداة التشبيه للعلم بقصد التشبيه
اي ان ابنائنا بمثابة ابنائنا واما بنو ابنائنا فليسوا بمثابة بنينا انما هم ابناء اناس اخرين قال العيني هذا البيت
استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر والبيانيون على التشبيه والفقهاء والفرضيون على دخول ابناء الابناء
في الميراث والوصية والوقف وعلى ان الانتساب الى الاباء ولم ار احدا منهم عزاه الى قايله ويضعف ان تقدر
الاول مبتدا والثاني خبره المتحمل لمعنى التشبيه بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة وهو ما جعل الناقص
فيه في وجه الشبه مشبها به والكامل فيه مشبها وما يسمى التشبيه المقلوب ايضا كقوله لعاب الافاعي القاتلات
لعابه فانه قصد ايهام ان لعابه في عدايه اسم من لعاب الافاعي في سرعة الاهلاك لان ذلك نادر الوقوع ومخالف
للاصول فالحمل عليه ليس بالقوي اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فيجب الحمل عليها ولذا حمل بيت بنونا بنو
ابنائنا عليه فمعنى المبالغة فيه كمال التنبيه على ان الانتساب انما هو بالاباء دون الامهات وان ابن الابن و
سفل ابن ما يعرف به الاسم للناسخ وهو ما كان مبتدا في الاصل من الخبر اعلم ان لهما ثلاث حالات كما كان المبتدا
والخبر احداها ان يكونا معرفتين متساويتين او غير متساويتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم
الاسم والمجهول الخبر لان الاسم محكوم عليه حقه المعلومية والخبر محكوم به حقه المجهولية فيقال كان زيد اخا
عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو اي كونه اخاه ويقال كان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد

اي بعلم الذات وبجهل الاسم وان كان يعلمها ويجهل انتساب احدهما الى الاخر بان كان قد علم امرين وجوز انهما متعددين في الخارج فانه يستفيد من الكلام الملقى اليه انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم لمناسبة الاعرف للاسمية فيقول كان زيدا لقايم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قايم هو معنى القايم لان تعريفه جنس فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الاخر ولقد اجاد في التعبير عن ادراك ذات المعرفتين بالمعرفة لانه ذلك من باب التصور وعن ادراك ان النسبة بينهما واقعة بالعلم لانه من باب التصديق ويجوز قليلا كان القايم زيدا فيجعل الاعرف خبرا وعبره اسما عكس الاول نحو كان زيدا اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا وهذه الطريقة التي ذكرها المص من طريقة المتاخرين وثمة طريقة اخرى لم نذكرها هنا وانما اشار اليها فيما تقدم وهي انك بالخيار في جعل ايهما شيت الاسم والاخر الخبر ذهب اليه الشلوبين وابن عصفور وغيرهما قالوا وهو ظاهر كلام س قال ابن خروف وعلى هذا كلام العرب لان الفايدة حاصلة على كل حال ويستثنى من مختلفي الرتبة تعريفا وهذا الاستثنا في هذا الباب وفي باب المبتدا نحو هذا اي نحو هذا اللفظ واراد به كل اسم اشارة اتصل به التنبيه فانه يتعين للاسمية وان كان الخبر اعرف منه اذ هو يستدعي الصدارة فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الامع الضمير استثنا مفرغ من طرق عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة الامع الضمير قال المحشي فان قلت ابن النحي صح بكونه التفريع قلت هو مستفاد حرفه يستثنى فانه في معنى وليس التخيير نافيا في نحو هذا مع كل معرفة الامع الضمير فانا لافصح في باب المبتدا ان تجعله المبتدا اي ان تجعل الضمير مبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا ياتي ذلك اي دخول التنبيه على الضمير في باب الناسخ لان الضمير في هذا الباب متصل بالعامل بل مستتر في بعضه فلا يتاتى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا اي بالاخبار بالضمير عن اسم الاشارة مقرونا بالتنبيه فغي الارتشاف وقال الفرا اذا وصلت المكنى بهم وجعلت الخبر عنه بالفعل فالعرب في ذلك تدخل بحرف التنبيه على المكنى دون المبهم نحو ها انا ذا اقوم ولا يكادون يقولون انا هذا وقد يقولون ها انا هذا واعلم انهم حكوا الان المشددة المفتوحة وان المخففة منها او الخفيفة المقدرتين بمصدر معرف قد يقال ليس قيدا احترازيا بل هو شان المصدر الماول به الحرف المصدري مع صلته لتبقى الاشارة الى ما ضمن صلته من الاسناد وليس كذلك بل كما يكون التقدير بالمصدر المعرف كما اذا كان المسند اليه في الصلة معرفة يكون بالنكرة اذا كان نكرة ثم ان تعريفه بالاضافة اما الى ضمير او غيره بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك اورد عليه امور احدها ان كونه لا يوصف لا يقتضي منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير واجيب بانه جاز ان يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بتلك المثابة فان عدم المانع ليس جزءا من المقتضي ولا شرطا في وجوده الثاني من الحكم على هذا المصدر المسبوك من الموصول وصلته المعرف بالاضافة مطلقا بحكم الضمير ما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله احد واجيب بانه لا يقتضي مطلقا وانما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان هذا المصدر فهو بمثابة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني فان قيل هو انما اراد المصدر المذكور قلنا نعم لا يلزم من عدم العلم بالقول عدم ونحن علم حجة على من لم يعلم الثالث تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون باقي الحروف المصدرية غير ظاهر وسياتي في النوع الثاني من الجهة السادسة في الباب الخامس القول بان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة ولم يخص بان وان واجيب بان الحق التعميم والتخصيص لتنصيص على حكم هذين الحرفين لا ينافيه الرابع ان قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر

منكر لم يثبت لها حكم الضمير فيجوز الوصف كقولك اعجبني ما صنع رجل حسن على ان الصفة للمصدر المسبوك اي اعجبني صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فامل واجيب بانه لا يلزم من عدم ثبوت حكم الضمير جواز الوصف لان امتناع الوصف اعم من حكم الضمير كما فهمت مما تقدم فلهذا اي فلاجل حكمهم المذكور قرات الايمة السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا بنصب حجتهم وجواب قومه على الخبر برفع ما بعد الا على انه الاسم والرفع ضعيف اي رفع ما قرئ منصوبا على انه هو الاسم وما بعد الا الخبر لادايه الى الاخبار عما دونه في التعريف بما هو في مرتبة الضمير الاعرف ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف مثل زيد انا والفصيح انا زيد الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر لاشتراكهما في وجود المسوغ فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وان تعكس فتقول كان شر من عمرو خيرا من زيد وان كان المسوغ لاحديهما اي لاحدى النكرتين فقط دون الاخرى جعلتها اي جعلت النكرة ذات المسوغ الاسم والاخرى العارية منه الخبر نحو كان خير من زيد امراة ولا يجوز العكس وان لم يكن لهما مسوغ لم تصح المسالة لا يقال كان رجل قائما ويجوز ذلك في باب ان لان اسمها منصوب والفايدة في الخبر وهو مرفوع فاشبه العمدة فكان بمنزلة المخبر عنه فساغ وقوعه نكرة كقوله وان شفاء عبرة مهراقة فيمن رواه غير مضاف الى ياء المتكلم بخلاف باب كان فان الاسم فيه مرفوع وهو العمدة فتعين ان لا يكون نكرة الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين احديهما نكرة والاخرى معرفة فيجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر قال الشارح اطلق المص ولم يفصل في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة وتعقب بانه مراد المص انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله بعد في الاعتذار للزجاج ان النكرة قد تخصصت باسم ولا بطش بان يجعل النكرة اسما والمعرفة خبرا الا في الضرورة واما ابن مالك فانه سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول يعني اسم ان وخبرها لكن بشرط ان لا تكون النكرة صفة محضة فلا يجوز عنده كان قايم زيدا بخلاف كان فرسي زيدا وادعى ان لا ضرورة في الابيات الواردة على ما اختاره في تفسير الضرورة من انها لا مندوحة للشاعر عن تركها وقد تقدم البحث فيه ولا يك موقف منك الوداعا هو عجز بيت من الوافر وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وهو من قصيدة للقطامي عمير بن شييم التغلبي وبعده فقي دار كما بسير كان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا ضباع مرخم ضباعة بضم المعجمة وهي بنت زفر بن الحارث الكلابي التي اشارت على ابيها بتخلية القطامي والمن عليه وكان اسيرا فخلاه واعطاه مائة ناقة فانشد هذه القصيدة واشار فيها الى ذلك بقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقد استشهد المص به في اوضح المسالك على اعمال اسم المصدر عمل المصدر فان العطا اسم للاعطا وقد اضيف الى الفاعل ونصب المفعول والوداع بالفتح اسم للتوديع قال في القاموس وهو تخليف المسافر الناس خافضين وهم يودعونه اذا سافر تفاولا بالدعة التي يصير اليها اذا قفل اي يتركونه وسفره وداري امر من المداراة لا من ولاخفض جناحك قال في الصحاح ومداراة الناس تهمز ولا تهمز والمداراة المداجاة والملاينة واسير نحبك الذي اسرته محبتك ويحتمل انه على تقدير مضاف اي اسير ابيك فقد عرفت انه كان اسيرا عنده وقوله ولا يك موقف الخ قال الزمخشري هو دعاء يا ان لا يكون الوداع في موقف كانه قال قفي ودعينا ان عزمت على فرقتنا ولا كان منك الوداع لنا في موقف ولا يك مرتفعي بالاضافة وعليها فلا شاهد فيه وقال بعض شراح ابيات المفصل يجوز ان تجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر ميمي قفي اني ولا يبغي

الوداع ولا تجعيله وخبر كان محذوف لدلالة المذكور عليه اي ولايك موقف منك وداعا وقيل منصوب بالتركي
مضمرا وقيل نصب على انه مفعول له وناصبه قفي او لايك موقف وقيل هو على القلب في الكلام والقلب على ما في
المطول ضربان احدهما ما يكون الداعي اليه من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما
اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله وانشد البيت
اي لايك موقف الوداع موقفا منك والثاني ما يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ
تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض وقوله يكون مزاجها عسل وماء هو عجز بيت من اول الوافر وصدره كان سبيئة
من بيت راس من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح بها ويهجوا باسفيا
ابن الحارث قبل اسلامه مطلعها ❁ عفت ذات الاصابع فالجواء ❁ الى عذراء منزلها خلاء ❁ ذات الاصابع والجواء
وعذراء اسم امكنة وعذراء بالمد قرية على بريد من دمشق والخلاء الخالي من الناس والسبيئة بالهمز فعليه من سبات
الخمر سبا ومسبا اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه
سميت الخمر سبيئة ويسمون الخمار السباء فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد اخر قلت سبيت بلا همز كذا في الصحاح
وفي القاموس سبا الخمر كجعل سبأ وسباء ومسبأ شراها كاستباها وبايعها السباء والسبا ككتاب والسبيئة ككريمة
الخمر ثم قال في مادة سبا من فصل المعتل سبا العدو سبيا وسباء اسره كاستباه والخمر سبيا وسباء وهم
الجوهري حملها من بلد الى بلد فهي سبيئة ويروى سلافة بدل سبيئة والسلافة والسلاف بضم المهملة ما سال
من عصير العنب قبل العصر ويسمى الخمر سلافا وسلافة وقيل هي خلاصة الخمر اوليها ما يسيل منها وبيت اسم
قرية بالشام من ناحية الاردن كانت تباع فيها الخمور واشتهرت بجودتها وقيل الراس ههنا اسم رجل يبيع
الخمارين ووصف الخمرة بكونها من بيته لان خمره في الغالب اطيب الخمور والمزاج ككتاب ما يمزج به الشراب ومزاج
البدن ما ركب عليه من الطبايع واما مزاج الشراب فخلطه بغيره قال الزمخشري في شرح شواهد الكتاب وانما جاز
جعل خبر يكون معرفة واسمها نكرة لان العسل والماء من الاجناس التي تؤدي نكرتها عن معرفتها اذ لا فرق بين شربت
الماء وشربت ماء فكان قال يكون العسل والماء مزاجها قال وكان ابو عثمان ينشد يكون مزاجها عسل وماء برفع
مزاجها على ان في يكون ضمير القصة وما بعده جملة في موضع الخبر ويجوز ان يكون في يكون ضمير السلافة وما بعده
جملة في موضع الخبر او يكون فيه ضمير السلافة وما بعده جملة الخبر ومن بيت راس خبره والجملة التي هي مزاجها عسل
وماء صفة السلافة انتهى ومقتضى هذا ان تكون الرواية بالتاء الفوقية ثم ان بيت الشاهد فيه العيب المسمى
بالتضمين اذ لا يتم معناه الا بالبيت الذي بعده لاشتماله على كان المشددة واسمها وكون خبرها في البيت الثاني
وهو قوله ❁ على انيابها او طعم غض ❁ من التفاح هصره اجتناء ❁ فان قوله على انيابها هو الخبر والانياب ما كان على
يمين الثنايا ويسارها من الاسنان والغض بمعجمتين الطري وهصره بتشديد المهملة اماله اضافه للقطف وفي
الكلام حذف مضاف او هو من الهصر بمعنى الكسر فلا تقدير للمضاف ففي القاموس الهصر الجذب والامالة والكسر والرفع
والادنا وعطف شي رطب كالغصن ونحوه وكسره من غير بينونة او عطف اي شي كان ومحصل البيتين ان شيرين
محبوبته بخمر فمجت بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته واما قراءة ابن عامر
اولم تكن لهم اية ان يعلمه علماء بني اسرائيل بتانيث تكن ورفع اية فان قدرت تكن تامة فاللام من لهم متعلقة بها واية
فاعلها ولهذا انث الفعل لتانيثه وان يعلمه بدل من اية بدل كل لان الاية هي علم علماء بني اسرائيل بالقران اي معرفتهم
اياه بنعته المذكور في كتابهم او هو خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه والجملة مستانفة للبيان وان قدرتها ناقصة فاسمها
ضمير القصة وان يعلمه مبتدا واية خبره فان قلت وما شان لهم على هذا قلت اما يتعلق بمتكن على الصحيح من
دلالتها على الحدث او هو صفة في الاصل لاية قدم عليها وصار حالا او الجملة خبر كان وفيه تساهل فانها خبر تكن
او اية اسمها ولهم خبرها فردوه لما ذكرنا من انه متى اختلف الاسمان تعريفا وتنكيرا كان الاسم المعرفة والخبر النكرة

واعتذر

واعتذر له بان النكرة تخصصت بلهم اي وما ذكرتم انما هو في النكرة المتمحضة ما يعرف به الفاعل
من المفعول وتميز احدهما من الاخر واكثر ما يشتبه ذلك حيث يخفى الاعراب كما اذا كان احدهما اسما ناقصا
اراد به الموصول لانه لا يتم الا بصلته والاخر اسما تاما وظهور الاعراب فيه لا يعين اعرابا خبرا وطريق
معرفة ذلك ان يجعل في موضع الاسم التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره
اي المتكلم المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه يتبين فيه الاعراب نكرة بمعناه في العقل وعدمه اي يماثل الاسم
الناقص في ان مسماه ممن يعقل او مما لا يعقل فان صحت المسألة بعد ذلك اي بعد هذا الابدال صحيحة
قبل والا اي وان لا تصح قبله بعده فهي فاسدة قبله فلا يجوز اعجب زيدا ما كره عمرو اي لا يجوز رفع
الاسم التام على الفاعلية ونصب الناقص على المفعولية في المثال المذكور ان اوقعت ما على افراد ما لا يعقل
واردت فردا منها مثلا لانه لا يجوز اعجبت الثوب لان المعجب بالفتح لا يكون الا عاقلا ويجوز النصب
اي في الاسم التام والرفع في الناقص بان يقال اعجب زيدا ما كره عمرو لانه يجوز اعجبني الثوب قيل عليه
ينبغي ان يقول ويجب النصب والرفع ويمتنع الرفع لعدم جوازه وجب النصب وانتخير ان الحكم اذا دار
بين امرين وقيل لا يجوز احدهما بمعنى يمتنع كان جواز الاخر الا على معنى الوجوب وانما عدل عن يجب النصب
الى يجوز للملايم تعليله فانه يجوز فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز عطف على انه اوقعت ما على ما لا
يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا يجوز وهو المثال اعجب زيدا ما كره عمرو السابق اعني وانما جاز
لانه يجوز اعجبت البنا فيكون وجها الرفع والنصب جائزين وان كان الاسم الناقص منا والذي جاز
الوجهان ايضا في المثال المذكور وسره ان من والذي لمن يعقل وهو يصح ان يقع معجبا ومعجبا بالجلاد
ما لا يعقل فانه انما يقع معجبا على صيغة اسم الفاعل ولا يصح وقوعه معجبا على صيغة اسم المفعول من وقوع
تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر ورفع السفر لانك تقول امكنني السفر فتوقع السفر فاعلا ولا
تقول امكنت السفر على المفعولية فيمتنع امكن المسافر السفر برفع المسافر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج
وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في المسألة الاولى مفعولا لدعا والفاعل ضمير ما مستتر في دعا وتر
اي زيد في المسألة الثانية فاعلا لكره والمفعول ضمير العايد اليها محذوفا وذلك لانك تقول ما دعاني
الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس الممكن وهو رفع زيد في المثال ونصبه في المثال الثاني لانه لا يجوز
دعوت الثوب الى الخروج وكره اي الثوب من الخروج قيل والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه
لما كان نقصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب
في الثاني اقتصر على ذلك وتقول زيد في رزقه عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير لانه المتعين للنيابة
عن الفاعل فان قدمت عمرا وقلت زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه فالرفع على النيابة والنصب
على المفعولية والنايب غيره وعلى الرفع فالفعل حال من الضمير لانه مسند الى نايب الفاعل الظاهر ويجب
توحيده مع المثنى والمجموع اذ لا يختلف اخر الفعل المسند الى الظاهر ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل
الضمير الراجع الى المبتدا الرابط الجملة الواقعة خبرا عنه به وعلى النصب فالفعل متحمل الضمير فيه
فيبرز في التثنية والجمع فتقول الزيدان زيدا في رزقهما عشرين والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين
ويستتر في المفرد نحو زيد زيد في رزقه عشرين ولا يجب ذكر الجار والمجرور لان ذكرهما لاجل الضمير الرابط
والرابط قد حصل بالضمير المتحمل في الفعل فانت مخير بين ذكرهما وعدمه ما افترق فيه عطف البيان والبدل
يتميز به احدهما عن الاخر اما عطف البيان فهو تابع يوضح متبوعه غير صفة فيفيد الايضاح التوكيد
وعطف النسق والبدل اذ لا ايضاح فيها اما النسق فظاهر واما التوكيد فانه انما يفيد تحقيق اصل
النسبة الى المؤكد وشمولها لاجزائه ولا تعرض فيه الى الايضاح المؤكد واما البدل فلان المبدل منه معه فيكم

المطروح فانه يقصد بالمبدل ايضاحه وبقيد غير الصفة خرجت الصفة اذ لم يبق من التوابع غيرها واما
البدل فتابع مقصود بالحكم بلا واسطة فبالتابع الاول لتفصيل خرج النعت وعطف البيان والتوكيد فانهن
مكملات للمقصود بالحكم واحد انواع النسق وهو ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وبالفصل الثاني
خرج النوعان الباقيان من النسق وهما مقصود بالحكم هو وما قبله وهو ما بعد بل من باب النسق فان قلت قد
يظهر وجه التسمية في البدل فما هو في عطف البيان قلت قد قيل يظهر وجه انما سمي عطفا لان فيه تكرارا
للاول بزيادة بيان فكانك رجعت على نفسك وقيل اصله العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فالاصل اخوك
وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير واقيم زيد مقام ذلك ولهذا لا يكون الا في الاسماء الظاهرة اذا عرفت
ذلك فاعلم ان الرضي على ان عطف البيان وهو احد اقسام البدل المسمى ببدل الكل من الكل فانه قال وانا الى الكل
الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر
كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط قال اتمام
الله ثم قال قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه واما عطف البيان فبيان
وهو فرع المبين ولولاه لم يؤت به فيكون متبوعه المقصود واجيب بمنع ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط وكذا في سائر الابدال الا الغلط لظهور ان القصد فيه الى الثاني فقط وذلك لان كون الاول
منسوبا اليه في الظاهر امر ظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة قطعا صونا لكلام الفصحاء عن اللغو سيما كلامه
تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر
واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انتهى قال السيد المحققين فيما علقه
عليه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيء بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطية له مبالغة في الاسناد
والثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطية فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون وبالجملة فبين عطف البيان والبدل عموم وخصوص من
وجه لانهما يجتمعان في مواضع وينفرد عطف البيان عن البدل في مواضع وينفرد البدل عنه في مواضع
يجتمعان في كونهما غير مشتقين وفي ان عطف البيان عبارة عن المتبوع كبدل البدل وفي انه يكون
اعرف من متبوعه كالبدل قاله ابن عصفور وخالفه ابن مالك فجوز ان يكون اعرف منه ومساويا
له ودونه فانه سمع اعرب الجمة من قولهم يا ذا الجمة عطف بيان ومعلوم ان ما اضيف الى ذي اللام
دون اسم الاشارة في التعريف وينفرد عنه البدل عن عطف البيان حيث يكون الثاني مخالفا للاول
في تعريفه وتنكيره وفي افراده او تثنيته وجمعه فان عطف البيان يتبع الافراد وضده بقولا واحدا
واما في التعريف والتنكير ففيه خلاف ذهب البصريون الى انه لا يكون الا معرفة لمعرفة وذهب الكوفيون
الى جواز تنكيرهما وبه قال الفارسي والزمخشري فاعرب ابو علي قوله تعالى زيتونة عطف بيان لشجرة
وكذا قال في نحو من باب ساج واجاز الزمخشري تخالفهما في التعريف والتنكير كما يذكره المص وبين
عددها بقوله وذلك ثمانية امور احدها ان العطف اي المعطوف عليه عطف بيان لا يكون مضمرا
ولا تابعا للمضمر لانه اي عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتق حق العبارة بمقتضى المقابلة ان يجمع
فيقال في المشتقات او يفرد ولا يقال في الجامد اي والضمير لا ينعت ولا ينعت به فكذا ما هو نظيره الزمخشري
واما اجازة في انه عبد الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده يعني في الباب الاول

في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون من حرف الالف فراجعه ان شئت نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت
مدح او ذم او ترحم نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم صلى
الله عليه الروف الرحيم فالرحمن الرحيم نعتان لهو وعلام الغيوب نعت للضمير المستتر في يقذف سوغه
الفصل بالجار والمجرور والروف الرحيم نعتان لضمير عليه المجرور والثاني نحو مررت به الخبيث فالخبيث
نعت للضمير المجرور بقيد الذم والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البايسا هو عجز بيت من تام الرجز صدره
فاصبحت بقرقري كوانسا او بيت تام من مشطوره وذاك بيت قبله وهو من ابيات الكتاب ولم يسم قايله
وقرقرى بقافين على فعللى بالفتح موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل كناسه وموضعه في الشجر
يكمن فيه ويستتر والجواري الكنس هي الخنس لانها تكنس في المغيب والبايسا صفة الضمير المنصوب
بلم وهو اسم فاعل من بيس الرجل بكسر الهمزة يباس بوسا اشتدت حاجته فهو بايس ولا حجة للكسائي
في ذلك لاحتمال ان علام الغيوب خبر ثان لان وما اعربه نعتا فيما عداه يجاز ان يكون بدلا من الضمير
وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح لا استعارة بانها
بانها ممنوعة عن كل متعد كما في الصفة للمدح كما هو شان عطف البيان فعلى هذا اي فعلى قول الزمخشري
ان عطف البيان في الاتي للمدح كالصفة لا يمتنع مثل ذلك اي مثل ما ذكره الكسائي في عطف البيان بناء
على قول الكسائي فيجوز ان يكون عطف البيان على الضمير للمدح او الذم او الترحم بناء على قوله ان الضمير ينعت
كذلك واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره
فان ما يقول وان اذكره بدلان من هاء نرثه وانسانيه وانما امتنع الزمخشري من تجويز ان اعبدوا الله بدلا
من الهاء في به توهما منه ان ذلك اي تجويز الابدال من الضمير يخل بعايد الموصول حيث يجعله في حكم المطروح
مع انه لا عبرة بهذا التوهم مع قيام الحس بوجوده وقد مضى رده في بحث ان التفسيرية فراجعه ان
لم يكن على ذكرك وقد اشرنا الى وجهه قال ابو حيان لا يلزم في كل بدل ان يحل محل المبدل منه الا ترى تجويز النحويين
زيد مررت به ابي عبد الله ولو قلت زيد مررت بابي عبد الله لم يجز عندهم الا على راي الاخفش وقد اعترض على
قول المص توهما منه ان ذلك فيه اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول توهما وقد
وصف بمنه وقد اجيب بمنع انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف والاصل توهما صادرا منه بان
ذلك او في ان ذلك واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرايته اياه او الظاهر كرايت زيدا
اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني اي ابدال المضمر لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه توكيد
لفظي كقمت انت انت واعلم انه اذا وقع ضمير منفصل بعد ضمير بارز وكان موافقا له في الاعراب فان
كانا مرفوعين نحو قمت انا وقمت انت جاز التاكيد والبدل وان كانا منصوبين نحو ضربتك اياك فالبصريون يجعلونه
بدلا والكوفيون تاكيدا واختاره ابن مالك وان كان مخالفا له في الاعراب تعين التاكيد نحو ضربتك انت ومررت
بك انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره فلا تتبع معرفة الا معرفة ولا نكرة الا نكرة واما
قول الزمخشري ان مقام ابراهيم المعرفة عطف اي عطف بيان على ايات بينات النكرة من قوله تعالى فيه ايات بينات
مقام فسهو لما بينهما من التخالف تعريفا وتنكيرا وكذا قال انما اعظكم بواحدة ان تقوموا مع انه معرفة بعد التاويل
عطف على واحدة النكرة عطف بيان وهو سهو منه ايضا وسيعود المص الى ذكر هذه المسيلة في النوع من الجهة
السادسة من الباب الخامس واعتذر فيه الزمخشري هناك بانه قد يكون مراده البدل لكنه عبر عنه بعطف البيان
لتاخيهما فقد قال في تفسير اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم انه من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث
سكنتم وتفسير له ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما
يريد البدل لان الخافض لا يريد الا معه وهذا امام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة

ولا تختلفون في جواز ذلك اي التخالف تعريفا وتنكيرا في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية
ناصية كاذبة ففي الاية الاولى ابدلت المعرفة من النكرة وفي الثانية بالعكس الثالث انه اي عطف البيان لا يكون
جملة بخلاف البدل فانه يكون جملة بخلاف البدل فانه يكون جملة نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من
قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فجملة ان واسمها وخبرها وما عطف عليه بدل مما قد قيل ولذا كرت
ان لوقوعها صدر المقول ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام بدل من
النجوى لان في سر وامعنى القول كما تقدم وهو اي القول بان الجملة بدل اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو
فالجملة المشتملة على الاستفهام بدل كل من زيد ان كان التقدير عرفت قصة زيد مثلا والا فبدل اشتمال وقيل
حال اي عرفت زيدا مكنيا وقيل مفعول ثان على تضمين عرفت معنى علمت وقال لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة
اتصبر يوم البين ام لست تصبر هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله ومعنى اذهلتني شغلتني عن
النظر في امري بما العته الي من قولها ذلك لاشعاره بوقوع الفرقة وتشتيت الشمل ولم في الظاهر كلام من لم
يعتقد من محبه صدق دعواه اذ هو يقتضي صدق الصبر والتسليم والانقياد وسمي الكلام الاستفهامي
كلمة لاطلاق الكلمة على الكلام مطلقا ومنه قولهم كلمتا الشهادة وفي الحديث اصدق كلمة قالها لبيد
الا كل شي ما خلا الله باطل وقد ناقش الشارح بانه لا ينبغي عد هذا ممن هو بصدده لان جملة البدل
هنا اريد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ بدليل ان العامل هنا حرف جر وهو انما
يدخل على الاسم او ما هو في معناه ليلا يلزم تعليقه وهو باطل واجيب بانه قد سبق مرارا ان الكلام في مطلق
الجملة سوا كانت بمنزلة المفرد ام لا والرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل فان جملة تابعة لاخرى اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسلكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا تمامه والا فكن في السر والجهر مسلما وقد تقدم الكلام عليه في الجملة السابعة التي لا محل لها من الاعراب
من الباب الثاني وقد قيل عليه انه صرح بتبعية الجملة الثانية للاولى في الايتين مع ان الاولى فيها لا محل لها
وكل تابع فذو محل اما لفظي او تقديري او محلي فما هذه التبعية ولا اعراب اصلا اللهم الا ان يراد الامر
اللغوي دون الاصطلاحي فانه كون الجملة الاولى من الاية الثانية لا محل لها ظاهر لانها صلة الموصول اما
الاولى من البيت فكيف لا يكون ان ذواتي محل وهما مقولا القول قلت القول مجموع الجملتين فالمحل له واما
كل من الجملتين فجزء المقول ذي المحل فلا محل له وانظر كيف صرح هنا بوقوع البدل جملة وقال فيما تقدم
ان الجمهور لم يثبتوا وقوعه جملة واجيب بان المراد التابع اللغوي وبانا لا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع
فان احدا لم يجعله كذلك واما ما تقدم من الشارح من ان المحل للمجموع فمن باب الزام المص بما قاله هناك من
ان الجملة الاولى نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمرو منطلق ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان
معا في محل نصب ولا محل لواحدة منها ولو سلم فكلامه في البيت انما هو على قول الجمهور وما قاله هنا من
وقوع البدل جملة فعلى قول غيرهم ولا يخفى ان كل دفع بالعناية الخامس انه لا يكون اي عطف البيان فعلا
تابعا لفعل اي لا يكون ثاني الفعلين عطف بيان لاولهما بخلاف البدل فانه يكون ثاني الفعلين نحو قوله
تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق ولذا جزم السادس انه اي
عطف البيان لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان على الاول
كقراة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية على انها بدل من الاولى بدل نكرة
موصوفة من نكرة فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو يعني الدعا الى الكتاب والباقون بالرفع على انه مبتدا
او الجملة خبره وقول الحماسي وذلك بالتشديد المهملة بن بشيل بالمثلثة المازني وقال البرقي وذكلابن سنان
ابن عمرو وبني شيبان بعض وعبدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان تلاقوا جاها لا تحيد عن الوغى

اذا ما غدت في المازق المتداني تلاقوهم فلتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان
الابيات من الضرب الثالث من الطويل وبعدها مقاديم وصالون خطوهم بكل رقيق الشفرتين يماني
اذا استنجدوا لم يسالوا من دعاهم لاية حرب ام باي مكان رويد بفتح الدال اسم فعل اي ارفقوا وكان حقه
البنا على السكون لكنه حرك لالتقا الساكنين واختير الفتح لخفته ويلحق كاف الخطاب فيقال رويدك زيدا
اي امهله ويروى رويدا بالتنوين قال التبريزي وهو الاكثر فهو تصغير ترخيم لارواد مصدر ارودت فلانا
اذا رفقته وامهلته وانتصابه بفعل مضمر دل عليه لفظه قال المرزوقي واكثر ما يجي تصغير الترخيم في الاعلام
وبني شيبان منادى محذوف الاداة وبعض وعبدكم منصوب بفعل محذوف دل عليه رويدا ان مع استعمال
الرفق كفا عن بعض الوعيد فالتقدير كفوا بعض وعيدكم وهذا على طريق التهكم بالقوم وتلاقوا مجزوم في جواب
الامر المدلول عليه برويد وهذا لم يرد به اليوم يلي يومه وانما دل به على تقريب الامر كانه قال تلاقوا خيلي
قريبا سفوان بالتحريك اسم ما على اميال من البصرة وجر بالكسر للضرورة والجياد جمع جواد يقال فرس جواد اي
عتيق وخيل جياد عتاق وفي غير هذا المكان يكون مع جيد قال المرزوقي ولا تحيد لا تميل والوغى بالمعجمة مع العين
اصله الجلبة والصوت وكذا الوعا بالمهملة واراد به الحرب وبدا بالوصف المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان
ولذا قال بعد تلاقوهم فلتعرفوا كيف صبرهم ويجوز ان يكون المراد الخيل انفسها ووصفها بذلك لممارستها
للقتال وتعودها للنزال ثم اخبر عن اربابها بعد ذلك والمازق بهمزة ساكنة فزاي مكسورة فقاف المضيق واصله
من الازق وهو الضيق في الحرب فهو مفعل منه والمتداني المتقارب يقال اذا رغبتوا تلاقوا فرسانا كراما لا تمل الحروب
فهو مضطر يصبر ولا تعدل عنها اذا ابتكرت في مضيق منها تتلاحم فيه الفرسان ويتدانى فيه الشجعان وانما قال
لان مع التداني لا يكون الا المنجالد وعنده تنكل الامهات وقوله على ما جنت اما ظرف لغو متعلق بالصبر او
مستقر في محل نصب على الحال من المضاف اليه والعامل فيه تعرفوا كيف صبروا مع تحامل الزمان عليهم ونسوا
تاثير الزمان فيهم واصل الصبر الحبس ومنه قتل فلان صبرا وجنت اثرت المكروه والحدثان ما يكون من نوايب
الدهر ونوازله ولذا احدث الدهر وحوادثه واثبات اليد للحدثان استعارة والمقاديم جمع مقدام بكسر
الميم وهو الذي يبادر الى الدخول في الامر الشديد بدون خايف وصالون بتشديد اللام المهملة جمع وصال
والروع الخوف وفي هذا البيت قلت فان حق التعبير ان يقال وصالون كل رقيق الشفرتين بخطوهم
على حد قوله اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب وكما قال الاخر نصل سيوفنا
اذا قصرت بخطونا ومعنى قوله لا يسالون لا نطلب العلل على المستنجد توصلا الى دفعه ومطله ولكنا نعجل
دعوته على كل حال وقال الاخر لا يسالون اخاهم حين يندبهم في النايبات على ما قال برهانا والاستنجا
الاستصراخ ورجل منجاد معوان وقد انجدني وهو نجد من انجاد وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن
الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه بدر الدين في شرح
الالفية ابيه ومن شرط عطف البيان مغايرته المعطوف عليه في اللفظ لكن يحصل باتضامه مع الاول
زيادة وضوح وحجتهم ان الشي لا يبين نفسه قال ابن مالك في شرح الكافية عطف البيان حقه ان يكون
للاول به زيادة وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك فلا يكون عطفا وفيه نظر من وجه احدها انه يقتضي
ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك بل هو مبين له ولهذا اي ولان في البدل بيانا للمبدل
منه منع من بدلي المتكلم والمخاطب دون بدل الغايب اما منعه في الاولين فلان المبدل فيهما انقص تعريفا
من المبدل منه لكون ضميري المتكلم والخطاب اعرف المعارف فيكون انقص فايدة فلا يصلح للبدلية لان
مدلول البدل في بدل الكل مدلول المبدل منه واما عدم منعه في الثالث فلان ضمير الغيبة صالح لكل احد
فهو مبين بالبدل اي بدل كان وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين

والعطف يبين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا انجر كون
الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفايدة قيل عليه انه اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول لخرج الكلام فيه فان
الثاني من حيث وجود هذا المتصل به عن الاول من حيث وجود هذا المتصل به عن الاول من حيث فقده فذلك
ولا نظر باوليكانهم يمنعون البيان حيث اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول وقد يدعى ان في احتجاجهم بان
الشي لا يبين نفسه اشارة الى ذلك وعلى ذلك اجازوا الوجهين البدلية وعطف البيان في نحو قولك
يا زيد زيد اليعملات • وما تيم تيم عدي • اشار بقوله في نحو قولك الى انه لم يرد بما مثل به ما وقع في قوله
يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل وما وقع في قول الاخر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر وبل كلاما نحوه واذا انجر بنا الكلام الى ذكر البيتين فلننقل البيت الاول لعبد الله بن رواحة الانصاري
يخاطب زيد بن ارقم الصحابيين رضي الله عنهما فقد اخرج ابن عساكر من طريق ابن اسحاق قال سار عبد الله بن
رواحة غازيا الى مؤتة وكان زيد بن ارقم يتيما في حجره فحمله على حقيبة رحله فكان يرتجز له بذلك واليعملات جمع
يعملة بفتح الميم الناقة المطبوعة على العمل وقيل القوية الجولة والعمل يعمل قال في القاموس ولا يوصف بها الا انها
اسمان والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابل بمعنى ضامر من ذبل الفرس اذا ضمر وذكر في المفصل
وتبعه ابن يعيش في شرحه ان هذا البيت لبعض ولد جرير والصحيح ما قدمناه ونقله السخاوي في شرحه عن
المبرد وغيره واما البيت الثاني فلجرير يخاطب تيم بن عبد مناة بن اد وهم قوم عمر بن لجا التيمي الخارجي وانما
اضاف تيما الى عدي مع انه اخوه فان تيما وعديا ابنا عبد مناة بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر ليفرق بين
هذه القبيلة وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر فيهم ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة
وقوله لا ابا لكم كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب ويراد بها الحث على الشي والاغراء على الحق وحكى ابو الحسن
الاخفش ان العرب كانت تستحسن لا ابا لك وتستقبح لا ام لك وفي الصحاح يقال لا اب لك ولا ابا لك وهو
مدح وعن الازهري انه اذا قال لا ابا لك لم يترك من الشتيمة شيا اي لا يعرف له اب لانه ولد زنا واذا اريد
الاكرام قيل لا ابا لشانئك واذا قال لا ام لك فمعناه لا ام حرة لك وهو شتم ايضا لان بني الاماء ليس بمرضيين
ولا لاحقين ببني الحرائر ولا يلقينكم بالقاف ونون التاكيد المشددة من الالقا ويروى لا يوقعنكم والسوءة
الفعلة القبيحة كانه يقول اتقوه عن شتمي في سوءة من هجائي اياكم وقيد بقوله اذا ضممت المنادى فيهما لانك
اذا فتحت فيهما على مذهب س منادى مضاف الى المحذوف دل عليه المذكور قال المحشي وفيه نظر فانه سياتي
تصريح المص فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا ان مذهب س في ذلك هو الحذف من الثاني
فتامل وههنا تفصيل حسن لا يحسن الاخلال به وذلك ان المنادى المكرر لا يخلو اما ان يكون اسم جنس او
صفة او علما فان كان اسم جنس نحو يا رجل رجل القوم والثاني منصوب لا غير والاول متفق على ضمه
واختلفوا في جواز نصبه فاجازه البصريون ومنعه الكوفيون وان صفة نحو يا صاحبنا فقد اتفقوا في الاول
على جواز الضم والنصب الا انهم اختلفوا في كيفية النصب والبصريون ينصبونه من غير تنوين والكوفيون
ينونونه وان كان علما نحو يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد اليعملات فيجوز في الاول الضم والنصب فان ضممت
الاول فهو منادى مفرد معرفة وح يجوز في نصب الثاني وجوه ان يكون منادى مستانفا على حذف حرف الندا
ومنصوبا بتقدير اعني او عطف بيان او بدلا زاد ابن مالك او تاكيدا واجاز السيرافي ان يكون نعتا على تاويله
بالمشتق وان نصب الاول ففيه مذاهب الاول لس ان يكون مضافا الى الثالث والثاني مقحم بينهما وكان
الاصل يا تيم عدي تيمه باضافة تيم الثاني الى ضمير عدي ثم حذف هذا الضمير واقحم تيم الثاني بين المضاف
والمضاف اليه ويعرب ح تاكيدا لتيم الاول ويكون قد وقع الفصل بين المضافين بالتاكيد ولا يفرق
بينهما في تصحيح الكلام الا في هذه المسئلة ونقل الرضي عن س ان اللفظ الثاني مقحم بين المضاف والمضاف

اليه وانه تاكيد لفظي للاول قال وقدم في توابع المنادى المبنيات التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس
بمضاف وشبهه س باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما
جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا
مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول
بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك ولا يعرب بدلا ولا عطف بيان
لانهما يكونان للاسم الا بعد كما ان الثاني للمبرد ان يكون الاول مضافا الى مثل ما اضيف الثاني ثم حذف
المعلم به والتقدير يا تيم عدي تيم عدي ويكون الثاني بدلا او عطفا او تاكيدا ومنادى مستانفا
الثالث للاعلم وهو الاسمين مركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى ما بعدهما كما يقال يا حضرموت زيد وقا
الفرا الاسمان معا مضافان الى الثالث من غير تركيب اي فالتركيب تركيب اضافة ويلزمه توارد
عاملين على معمول واحد مع اتحاد الجهة والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا عن شي يتصل به
وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما تذكر الاول ايهما تذكر
لفظ زيد الاول يتوهم كل منهما انه المقصود بالندا فاذا كررته تكرر خطابك وفي نسخة يكون خطابك
لاحدهما واقبالك عليه وظهر المراد قيل عليه ان هذا كالاول فانه قد فرض ان الثاني قد انضم اليه ما لم يكن
في الاول وهو تكرير الخطاب وليس الكلام في مثله وانما الكلام فيما اذا كان مجرد تكرار الاول من غير ملاحظة
امر زايد ينضم اليه وعلى هذا تخرج قول النحويين في قول رؤبة انى وسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث
عطفان على اللفظ وعلى المحل فنصر الاول منادى مبني على الضم وهو نصر بن سيار امير خراسان والثاني روي
بالضم والرفع والنصب والضم على انه بدل من المنادى والرفع على انه عطف بيان على اللفظ والنصب على
المحل والثالث منصوب ليس الا فهو عطف بيان للاول على المحل ويكون ذلك من تكرير عطف البيان
وقد تقدم الكلام مستوفي على هذا البيت فليكن على ذكر منك وخرجه هولاء اي القايلون بان عطف
البيان لا يكون بلفظ الاول على التوكيد اللفظي فيهما اي في الثاني والثالث فالثاني على اللفظ والثالث على
المحل او في الاول اي الاول من الثاني والثالث هو الثاني فقط فالثاني منهما الذي هو الثالث ان مصدر على
مثل سقيا لك اي انصر نصرا او مفعول به منصوب على الاغرا بتقدير عليك على ان المراد من نصر من
سيار بحاجب له اسمه نصر فيكون قد وافق مولاه في اسمه على ما نقل ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما
توكيدا لضم بغير تنوين كالمؤكد فان التوكيد لا يخالف لفظه لفظ المؤكد وايضا لو جاز التاكيد مع التنوين
لاختلفت جهة تعريف كل منهما لان تعريف المؤكد بالاقبال عليه وتعريف المؤكد بالعلمية فيتغايران فلا
يكون الثاني تكريرا للاول ولهذا لم يجيزوا في نحو جاء الغلام غلام زيد ان يكون الثاني تاكيدا للاول
لاختلافهما في موجبا التعريف واعلم انه قد وقع لفظ الضم بخط المص مسندا الى ضمير الاثنين كما ترى
وهو غير ظاهر لظهور ان ضمير عايد على احدهما في قوله لو قدر احدهما فكان حقه الافراد نعم قد يقع في
بعض النسخ ولو قدرا توكيدا لضما وهو ظاهر وقول الشارح ولو حذف قوله كالمؤكد لاستقام الاتيان
بضمير الاثنين غير ظاهر ايضا اذ هو مشعر بان بتقدير حذفه كالمؤكد يكون ضميرا للاحد والمؤكد وليس
كذلك فتامل السابع انه اي عطف البيان ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل فانه في نية احلاله
محل الاول ولهذا امتنع البدل وتعين البدل في نحو يا زيد الحارث اذ لو جاز البدل في هذه الصورة
وهو في تلك النية لزم مباشرة حرف الندا المعرف باللام وهو لا يباشر وتعين البيان ايضا في نحو يا سعيد كرز

بالرفع عطفا على اللفظ او كزيدا بالنصب عطفا على المحل لامتناع كل منهما بتقدير البدلية اذ بتقديرها يكون
البدل لحلوله محل المبدل منه مباشرا لحرف النداء ومع المباشرة يتعين البنا على الضمة كما اشار الى ذلك بقوله
بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس اي يتعين ايضا في نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء والنساء
والرجال لامتناع البدلية فيه اذ لو نوى احلال الرجال محل النسا لوجب ذلك في النساء المعطوف عليه
وكان التقدير زيد افضل النساء وهو فاسد لوجوب كون افعل التفضيل اذا قصد به الزيادة عن من اضيف
اليه بعضا ممن اضيف اليه اذ الشي لا يفضل على غير جنسه بالاضافة اليه ومن ثم حكموا بغلط من قال
انا اشعر الجن والانس ويتعين في نحو يا ايها الرجل غلام زيد وانت تعلم ان ما يجاب قد اعرب صفة وان ما
ليس معرفا بالالف واللام لا يقع صفة لاي ويتعين ايضا في نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك فان جعل زيد
وعمرو بدلا من الرجلين يؤدي الى اضافة اي الى المفرد وهي ممتنعة الا اذا كان مع تقدير متعدد مضاف اليه حقيقة
نحو اي زيد احسن اذ التقدير اي اجزايه او عطف على اي مثلها نحو اني وانك فارس الاحزاب ويتعين ايضا
نحو جاني كلا اخويك زيد وعمرو ويمتنع البدل لان بتقديره يلزم اضافة كلا الى ما يدل على الاثنين
لا بلفظ واحد وانما تضاف الى ما يدل عليها بلفظ واحد واما قوله كلا اخي وخليلي واحد عضدي في النايبات
والمام الملمات فمن نوادر الضرورات قال المحشي الثامن انه اي عطف البيان ليس في التقدير من جملة
اخرى بخلاف البدل فانه لما كان في نية تكرار العامل كان في التقدير من جملة اخرى ولهذا امتنع البدل
وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها فانه لو قدر اخوها بدلا لتعين ان يكون من جملة اخرى لما عرفت
فلزم خلو الجملة التي هي خبر المبتدا من ضمير رابط وتعين البيان ايضا في نحو مررت برجل قام عمرو اخوه لان
جعل الثاني بدلا يؤدي الى خلو جملة الصفة من عايد الى الموصوف تعين ما قررناه وتعين البيان ايضا في نحو
زيدا ضربت عمرا اخاه فان جعل اخاه بدلا من عمرو والبدل يتعين فيه ما عرفت يؤدي الى ان لا يكون هذه
الصورة من باب الاشتغال ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة اما اسم الفاعل فهو ما اشتق لشي قام
به بمعنى الحدوث واما الصفة المشبهة فهي ما اشتق من مصدر لازم لشي قام به بمعنى الثبوت والاستمرار
واختار الرضي ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت قال لان
الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دلالة فيها على واحد منهما فليس معنى حسن سواء كان في بعض الازمنة
او جميعها ولا دليل في اللفظ على احدهما فهي للقدر المشترك اي الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن
بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجد نفيه في جميع الازمنة للحكم بثبوته ولا بد من وقوعه في زمن كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيص بعضها نحو كان هذا حسنا او سيصير حسنا وهو الان
حسن فاذن ظهور الصفة في الاستمرار ليس امرا بالوضع انتهى قال الشارح وفيه بحث ولعل وجه ان
ما ذكره في الصفة بعينه جار في اسم الفاعل مع الاتفاق على انه دال على معنى الحدوث دون الاستمرار ولم يذكر
المص ما اجتمع فيه اسم الفاعل والصفة كما ذكر في الحال والتمييز كما ياتي وذكر ابن قاسم انه ثلاثة امور
احدها ان كلا منهما يدل على نعت صاحبه الثاني انه يثنى ويجمع الثالث انه يذكر ويؤنث وذلك احد عشر امرا
احدها انه اي اسم الفاعل يصاغ من المتعدي اي اسم الفاعل والقاصر مجردين كانا او مزيدين كضارب وقايم ومستخرج
ومستكبر وهي اي الصفة لا تصاغ الا من القاصر المجرد غالبا كحسن وجميل وذلك للزومها من قامت به وتعديها
الى غيره لا يتاتى الا اذا صيغت من المتعدي نحو رحمن رحيم فانه رحيم متعد لانا نقول الصفة اذا صيغت من
المتعدي فانما تصاغ منه بعد تنزيله منزلة القاصر ونقل رحم بالكسر الى رحم المضمومة كما بين في محله الثاني
انه لا يكون للازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالحاضر
هذا ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك انه نقل ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي

وان ابن السراج قال انها للحال واليه ذهب الشلوبيني وابن مالك قال ابو حيان فجمع بعض اصحابنا بين
هذين القولين فقال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار
ودامت الى وقته ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين الثالث انه
لا يكون الا مجاريا للمضارع اي موافقا له في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه
اي ومن المجاري للمضارع يقوم وقايم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا ضمة الواو
لاستثقالها الى القاف فقايم مجاز ليقوم باعتبار اصله الذي كان عليه واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر
فلا يضر التخالف في عين الحركة بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل وانما المعتبر التوافق في جنس الحركة دون
شخصها ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي فان الوزن العروضي يكتفى فيه بالتوافق بين
الموزون والموزن في جنس الحركة دون شخصها حتى يصح ان يقال ان وزن طويلن فعولن مع عدم الاتحاد
في شخص الحركة وهي اي الصفة تكون مجارية له وهي ما كان منها على زنة اسم الفاعل كمنطلق اللسان وطاهر
النفس وظاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب زاد في التوضيح في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل وقول
جماعة انها لا تكون الا غير مجارية منهم صاحب المفصل فانه قال فيه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات
الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع قيل وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح وهذا
مردود باتفاقهم على ان منها اي من الصفة قوله من صديق او اخا ثقة وعدو شاحط دارا هو من
الضرب السادس من المديد وقايله عدي بن زيد بن حارث التميمي شاعر جاهلي وقبله انني رمت الخطوب فتى
فوجدت العيش اطوارا ليس يغني عيشه احد لا يلاقي فيه امعارا يريد ان الناس لا بد ان يلاقوا في اعمارهم
الشدة ومعنى رمت الخطوب البيت طلبت معرفة احوال الزمان فوجدت العيش اطوارا واحوالا مختلفة والامعار
الافتقار ففي القاموس وامعر افتقر وفني زاده كمعر تمعيرا وشاحط بشين معجمة وحا وطا مهملتين معناه بعيد
وهو بالاتفاق صفة مشبهة ومع ذلك هو مجار للمضارع ويوازنه قال ابن مالك في تسهيله والمضارع
قليل ان كانت من الثلاثي ولازمة ان كانت من غيره انتهى والاول نحو ظاهر العروض وظاهر الناقة وحايل
اللون وخامل الذكر وساهم الوجه اي متغيره وشاحط الدار والثاني نحو مطمين القلب ومعتدل القامة
ومن يك منحل العزايم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد وانتصاب دارا في البيت على التمييز الرابع ان
منصوبه اي منصوب اسم الفاعل يجوز ان يتقدم عليه لقوته وشبهه بالمضارع فيعمل متاخرا نحو زيد عمرو
ضاربا ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه لان معمولها المنصوب اما تمييز او شبيه بالمفعول
وكل واحد منهم لا يتقدم على العامل بخلاف منصوب اسم الفاعل فانه مفعول صريح فيجوز فيه التقديم
الخامس ان معموله المنصوب يكون سببيا يتصل بضمير موصوفه واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرو
ولا يكون معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه او الوجه اي منه نص عليه المص في توضيحه وقيل ان
خلت من الضمير المضاف اليه وما اورده ابن الناظم على ذلك من جواز زيد بك فرح فان معمول الصفة فيه غير
سببي ومع ذلك فقد تقدم ايضا غير وارد لان معمول الصفة ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الظرف فانما
هو لما فيها من رايحة الفعل ومعناه ويمتنع زيد حسن عمرا لكون المعمول اجنبيا السادس انه لا يخالف فعله
في العمل فان كان فعله لازما رفع الفاعل فقط وان كان متعديا نصب المفعول ايضا وهي تخالف فانها
تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه بالنصب ويمتنع زيد حسن على انه فعل ماض وجهه
بالنصب وانما يتعين رفعه على الفاعلية خلافا لبعضهم في تجويز ذلك فاما الحديث ان امراة كانت تهراق
الدما فالدما تمييز على زيادة ال اعلم ان تهراق للبنا للمفعول مضارع هراق الذي اصله اراق فقلبت همزته
ها ولم تحذف منه كما هو شان الباب لانتفاء علة الحذف اعني اجتماع همزتين حيث حرف المضارعة همزة وكان

وموازنتها ح

الاصل يهراق دما وهما ثم اسند الفعل الى ضمير المراة مبالغة وجي بالدماء تمييزا ابقية التجريد من ال ثم اعلم
ان المص لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه لظهور ان لا صفة مشبهة في نظم الحديث وانما ذكره استطرادا
لنوع شبيه بما نحن فيه فان يهراق فيه نصب ما لا ينصبه المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت ما لم
ينصبه فعلها وهي فرع عنه او انه قصد به دفع سوال يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه بان يقال
كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره فان يهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول واسند الى
السببي ونصب سببه كما ان حسن اسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما نقل عن ابن السبكي من
الحكم بان هذا عجيب فان يهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه هذا وقد قيل
ان ذكره المص من تخريج في الحديث غير متعين فقد قال ابن الحاجب في اماليه يجوز ان يكون الدما منصوبا بفعل
مقدر اي يريق الدما وان يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست ال
زائدة وان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثاني لان الهمزة دخلت على الها التي هي عوض عن
الهمزة التي في اراق فعداه بها الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة الدما قال ويجوز رفع الدما
على البدل من الضمير في يهراق كانه قيل يهراق دمها فجعل الفعل اولا لها ثم ابدل منه كما في اعجبتني الجارية وجهها
وحذف الضمير للعلم وقد ناقش المص الشارح في تخريجه نصب الدما على التشبيه بالمفعول بانه مختلف فيه
وكثير من النحاة يا باه اذ النصب على التشبيه لا يكون في الافعال وفي تخريجه ايضا على توهم التعدي الى مفعول ثان
بان ذلك ضعيف فالاحسن التخريج عليه قال ابن مالك والدما مفعول على ان الاصل يهريق اي بالبنا للفاعل
ثم قلبت الكسرة فتحة لاستثقال اليا بعد الكسرة والياء القالبين عن حركة الساكن واستدعا ما قبله كقولهم
جاراة وناصاه وبقا وهي لغة طي وهذا مردود لان شرط ذلك القلب تحريك اليا الواقعة بعد الكسرة كجارية
وناصية وبقي لكن اليا فيما ذكر ساكنة وقد نوقش بان ابن مالك لم يشترط في التسهيل ذلك بل شرط كون اليا
لاما فلو قال المص وهذه ليست لاما وهو قد اشترط كونها لاما لكان احسن المص جرى على ما هو المشهور في المسئلة
عند اهل هذه اللغة السابع انه يجوز حذفه اي حذف اسم الفاعل وبقا معموله ولهذا اجاز وا انا زيدا ضاربه
اي انا ضارب زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون
اي ويضرب عمرا واما العطف على محل المخفوض اي فاما اعتبار ان النصب بالعطف على محل المخفوض فممتنع
عند من شرط وجود المحرز اسم فاعل منون ناصب وراء مهملة في اي وهو الطالب لذلك المحل كما سياتي في اقسام
العطف ولا يجوز مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة المضافة الى الضمير لانها لا تعمل محذوفة
فامتنع المثال الاول اذ لو جاز انتصاب الفعل فيه بصفة مقدرة يلزم المحذور ولا معمولها لا يتقدمها وما لا
يعمل لا يفسر عاملا فامتنع المثال الثاني لا نجوز وينصي الي كونه وجهه منصوبا بصفة محذوفة على شريطة
التفسير لكن الصفة المذكورة لا تصلح للتفسير لما انها لا يتقدم معمولها فهي لا تعمل فيما تقدم عليها فلا تفسر
عاملا فقد بان ان في الكلام لف ونشر مرتبا الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى المضاف
الى ضمير الموصوف نحو مررت بقاتل ابيه اي برجل قاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه باضافة الصفة المحذوف
موصوفها الى مضاف الى ضميره قيل عليه وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان يقال برجل قاتل ابيه اي ان يذكر الموصوف
ويقبح في الصفة ان يقال مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف كما يوهمه عبارة
المص التاسع انه يفصل بصيغة المبني للمفعول مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا وزيد ضارب
ابوه في الدار عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت الوجه على الفاعلية او نصبت الوجه
على التشبيه بالمفعول وذلك لقوته في العمل بالنسبة اليها العاشر انه يجوز اتباع معموله اي معمول اسم الفاعل
بجميع التوابع ما كان منها صفة وغير صفة ولا يتبع معمولها بصفة قال الزجاج ومتاخروا المغاربة ومستندهم

قريبا مم

في ذلك عدم السماع فلا يقال زيد حسن الوجه المشرق بخفض المشرق على انه صفة الوجه وعلل المنع بان
معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابدا محالا على الاول وراجعا اليه والضمير لا
ينعت وكذا ما اشبهه ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فان ظاهره ان اليمنى
صفة عينه وهي معمول الصفة وخرجه بعضهم على انه منصوب بتقدير اعني الحادي عشر انه يجوز
اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز اي وجود الطالب للمحل ويحتمل ان يكون منه جاعل
الليل سكنا والشمس بخفض الليل ونصب الشمس عطفا على محل الليل وجاعل الشمس ويحتمل ان لا يكون
منه بتقدير فعل ناصب ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن عطفا على المحل ولا
يتعين النصب اعرابا للمعطوف عليه بجواز الرفع فيه ايضا خلافا للفرا اجاز هو قوي الرجل واليد برفع
المعطوف مع خفض المعطوف عليه واجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في اليابين اي بابي اسم
الفاعل والصفة المشبهة كقوله • وظل طهاة اللحم من بين منضج • صفيف شواء او قدير معجل • هو من
ثاني الطويل وقائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة وقبله • فعادى عداء بين ثور ونعجة • دراكا
ولم ينضح بماء فيغسل • عادى عداء اي والاه بين صيدين وفاعله ضمير عائد على الفرس بين ثور
ونعجة من بقر الوحش في طلق واحد ودراكا مصدر دراكه بمعنى ادركه وهو في موضع الحال وفي شرح
المعلقات لابي جعفر بن النحاس قال ابو الحسن بن كيسان قال بدراكا لم يريد ثورا ونعجة فقط انما اراد
التكثير والدليل على هذا قوله دراكا ولو اراد ثورا ونعجة فقط لاستغنى بقوله فعادى ومعنى قوله لم ينضح
بماء فيغسل انه لم يعرق عرقا مفرطا اي ادركها دون معاناة ومقاساة شدة والفاء في فيغسل للعطف
لا للجواب اي لم ينضح ولم يغسل والطهاة الطباخون جمع طاه كذا في الصحاح وفي بعض شروح المعلقات
الطهو الانضاج وهو مشتمل على طبخ اللحم وشيه ويويده ان في القاموس طها اللحم يطهوه طهوا وطهاية و
طهيا عالجه بالطبخ او الشي والطاهي الطباخ او الشوا والخباز وكل معالج لطعام الجمع طهاة وطهي والطهو
العمل والصفيف المصفوف على الحجارة لينضج وهو شوا الاعراب وهو الكباب والقدير شبه الصفيف
يريد ان الصيد كثر عليهم فطبخوا وشووا وصففوا القدير يكون معجلا لانهم كانوا يستحبون تعجيل
ما كان من الصيد ويستطرفونه قال الاعلم وقد استشهد بالبيت المذكور ايضا على ان او فيه بمعنى الواو
لان بين يقتضي متعاطفين بالواو ويريد القدير المطبوخ في القدور وهو عندهم عطف على صفيف
مع انه مخفوض والمعطوف عليه منصوب وخرج على ان الاصل او طابخ قدير باضافة طابخ الى قدير ويكون
البيت في الطهارة وانهم منقسمون الى هذين القسمين ويرد ان هذا التقدير يلزم ان يكون البيت في
معمول اسم الفاعل اي من بين منضج هذين النوعين ثم حذف المضاف الذي هو طابخ وابقي جر المضاف اليه
على حاله كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض اي يخفض الاخرة بتقدير عمل الاخرة قيل عليه لا حاجة
بنا الى هذا التخريج الشاذ بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة والعجب
منه خفا هذا الوجه على المص مع ظهوره وحسنه وفي توضيح المص انه كان المحذوف المضاف فالغالب
ان يخلفه اي المضاف اليه في اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا
على مضاف بمعناه كقوله • اكل امرء تحسبين امرا • ونار توقد بالليل نارا • اي وكل نار ومن غير الغالب
والله يريد الاخرة اي عمل الاخرة هذا كلامه ولا يخفى ان المراد من خلفية المضاف اليه للمضاف قيامه مقامه في
الاعراب وذلك حيث يخلفه في الاعراب اما اذا نوافقا كما نحن فيه فلا معنى لقيامه مقامه بالمعنى الذي
عرفت كذا قيل نعم كان على المص ان يمثل ببيت كل امرء لان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بمعناه
اذ الطابخ بمعنى المنضج واما التمثيل بالاية فليس على ما ينبغي وانه عطف على ضعيف وحقه النصب ولكن خفض

على الجوار اذ هو مجاور شواء المجرور او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة اي على توهم ان منضجا مضاف
الى الصفيف شوا قال ابن النحاس وهو قول اكثر اهل اللغة قال وشرحه انك اذا عطفت اسما على اسم
وكان يجوز لك في الاول اعرابان فاعربته باحدهما ثم عطفت على الثاني جاز لك ان تعربه باعراب الاول
وان تعربه بما كان يجوز في الاول فتقول هذا ضارب زيد وعمرو وان شئت قلت هذا ضارب زيد
وعمرا لانه قد كان يجوز لك ان تقول هذا ضارب زيدا وعمرا وكذلك هذا ضارب زيد وعمرو وكما قال ولا
سابق شيا هو بعض تمامه بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا فعطف
سابق بالجر على مدرك المنصوب لتوهم جره بالباء التي يكثر زيادتها في خبر ليس وسياتي الكلام عليه في محله
ان شاء الله تعالى واعلم انه بقي على المص من وجوه الافتراق بين اسم الفاعل والصفة امران احدهما انه اذا
وقع في الصفة ومعمولها اللام والالف كان الاصل فيها الجر قال في الجزولية قال صاحبها الاندلسي معنى
اذا نصب الوجه مثلا في قولك مررت بالرجل الحسن الوجه فاصله ان يكون مجرورا بخلاف الضارب الرجل
فان الاصل فيه النصب ونريد بالاصل الاستعمال الاكثر ثانيهما استحسان اضافة الصفة الى فاعلها في المعنى
كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب فانه وان كان غير ممتنع لكنه
قبيح وذلك لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها الا اذا قدر تحويل الاسناد الى موصوفها لئلا يضاف الشي
الى نفسه ولانهم يونثون الصفة في نحو هند حسنة الوجه ولذا احسن ان يقال الحسن الوجه لان من حسن
وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته مجازا وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن اسناد
الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور
وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام اما
جعل كونهما اسمين من اوجه الاتفاق مع ان الحال يكون اسما وغيره كما نص عليه في احد وجوه الافتراق عليه
نفي النفس منه لشي الا ان يقيد الحال بكونها مفردة واما اتفاقهما في التنكير فبالنظر الى ما هو الاصل
والغالب والا فقد ترد الحال معرفة واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة نحو جاء زيد
يضحك جاء زيد وهو يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على
قومه في زينته اي خرج عليهم متزينا والتمييز لا يكون الا اسما يعني غير ظرف حتى يكون قسيما للجملة والظرف
الذين يجوز كون الحال عليها اذ لو لم يكن ذلك لم تثبت المقابلة فان كونه لا يكون الا اسما لا يدفع وقوعه
ظرفا لان الظرف اسم او هو بالمعنى الخاص دون العام الشامل للجار والمجرور لوقوعه قسيما له والثاني ان
الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها اي المعنى المراد من الكلام عليها فلا ينافي ذلك كونها فضلة يتم اصل
الكلام بدونها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الاية لان المراد
نهيه عن المشي في الارض بقيد كونه ذا مرح واختيال ونهيهم عن قربانهم الصلاة بقيد كونهم سكارى
لا النهي عن المشي في الارض مطلقا وعن قربان الصلاة كذلك وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله
قليل الرجاء هو من اول الخفيف من قصيدة لعدي بن الرعلاء الغساني وقبله ليس من مات فاستراح
بميت انما الميت ميت الاحياء مخفف ميت من قام به الموت والميت بالتشديد من يموت به قال تعالى
انك ميت وانهم ميتون والكئيب السيء الحال المنكسر من الحزن قال في الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار
من الحزن وقد كئب الرجل يكئب كآبة وكأبة ورأفة ورآفة فهو كئيب وامراة كئيبة وكأباء وكاسف البال
سيء الحال ايضا والبال يطلق على القلب وعلى الحال وعلى رخاء النفس والرخاء بالفتح والمد سعة الحال كذا
قال الشارح وتعقبه المحشي بان هذا التفسير يقتضي انه بالخاء الموجودة والموجود في غالب النسخ ضبطه
بالجيم واقول يرد ما عليه ان الجوهري بعد ما ذكر ان البال رخاء النفس قال فلان رخي البال ولو انه

بالجيم لم يحسن ذلك نعم الذي في القاموس ان البال رخاء العيش بالعين المهملة والشين المعجمة بينهما مثناة
تحتية وصدر القايل في تضمين ما قيل بيت الكتاب في مليح طلعت لحيته يا قتيلا بالحية السوداء
افد المرد في خروج اللحاء شاهدي في ادعاء موتك بيت قال شاعر من الشعراء ليس من مات فاستراح
بميت انما الميت ميت الاحياء بخلاف التمييز فان معنى الكلام لا يتوقف عليه وقد اعترض عليه بان من
التمييز ما يتوقف معنى الكلام نحو ما طاب زيد الا نفسا بل قد يلتزم ذلك في التمييز المحول فتدبر والثالث
ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات المراد بالهيئة على ما قال المص في حواشي التسهيل الصورة
والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر ومن ثم يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا ولو انه
ارادوا الصفة فالتعبير اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جاءني زيد والشمس طالعة وجاء عمرو
جالس واجاب عن هذا الشارح بان الحالين المذكورتين في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس
عمرو فحسب هذا التاويل لا يخرجان الا انهما ليس مبنيان للصفة وفي شرح الحاجبية الكبير للسيد ركن الدين
انك اذا قلت اتيتك وزيد قايم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان
الذي هو لازم الفاعل او المفعول وقد اشتهر التعبير عن الملزوم باللازم فكانه بيان لهما والرابع ان الحال
تتعدد بدون عاطف كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا هو من
ثاني الطويل علم يسم قايله والرجلان الماشي والحافي غير المنتعل ورجلان حافيا حالان من فاعل زيارة
المحذوف لانه مصدر مضاف الى مفعوله اي على زيارة بيت الله او من الضمير المجرور في علي فيكون من
تعدد الحال ويحتمل ان يكون من الحال المتداخلة بان يكون حافيا حالا من الضمير المستكن في رجلان قال المص
في حواشي التسهيل صحف هذا البيت بعض فقراه رجلاي مكان رجلان واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا
منها على حد قوله بها العينان تنهل وذكر على حد قوله ولا ارض ابقل ابقالها فقيل له يتعين ان يقال زارت البيت ولا
يقال زارت رجلاي البيت وفي شرح المفتاح للسيد المحققين وقد صحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه
خرافات حتى قال قايلهم رجلاي فاعل زيارة بيت الله وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى
زارني بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحافي اذا لم يكن
راجلا لم يكن له مشقة عظيمة بخلاف التمييز فانه لا يتعدد ولذلك اي ولعدم تعدد التمييز كان خطا قول
بعضهم في قول ابي القاسم الشاطبي في مطلع منظومته في القراءة بدات ببسم الله في النظم اولا تبارك رحمانا
رحيما وموئلا انها تمييزات تبارك تفاعل من البركة وهي كثرة الخير واصله للمشاركة وقد يكون للواحد كتعاظم
وتبارك اي تكاثر خيره او تزايد على كل شي وتعالى عنه في صفاته وافعاله فان البركة تتضمن معنى الزيادة وقيل
هو جامد وفاعله ضمير الجلالة والموئل المخلص والملجا مفعل من وال اليه يئل والا خلص ونجا كذا في القاموس
وقال في الصحاح الموئل الملجا وكذلك المول مثل المهلكة وقد وال يئل والا ووؤولا على فعول اي لجا والصواب ان رحمانا
منصوب على الاختصاص او المدح فهو باضمار اخص او امدح ورحيما حالا منه لا نعت له لانه نكرة وذاك معرفة
لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم والجمهور على ان الرحمن كالرحيم صفتان مشتقتان
من الرحمة التي هي لغة رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضيل والاحسان واسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار
الغايات التي هي افعال دون المبادي التي تكون انفعالات وهو ابلغ من الرحيم لان زيادة المباني تدل على زيادة
المعاني سواء كانت باعتبار الكمية او باعتبار الكيفية وعلى الاول قيل رحمن الدنيا لانه يعم المومن والكافر
ويا رحيم الاخرة لانه يخص المومن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية
كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وهو مع كونه صفة مختص بالله تعالى ولا يستعمل في غيره وقول
بني مسيلمة رحمن اليمامة من تعنتهم في كفرهم وقيل المختص ذو اللام وذهب الاعلم ومن تبعه الى انه علم وان كان مشتقا

لكنه ليس بمثابة الرحيم ولا الراحم وانما هو مثل الدبران فانه وان كان مشتقا من الدبر صيغ للعلمية فجاء
على بناء لا يكون للمنعوت وقد ابدل الشارح ما عليه الجمهور وجزم بان ظهور الوصف فيه يمنع علميته
وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال لان العلم لا يقع تمييزا وللحال لا يجال واما قول الزمخشري
اذا قلت الله رحمن اتصرفه فيدخله الجر والتنوين ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه لخارج
عن كلام العرب من وجهين بينهما بقوله لانه لا يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت ٧
للضرورة قال ابو حيان اذا قلت الله رحمن ففي صرفه قولان يستند احدهما الى اصل عام وهو ان اصل
الاسم الصرف والاخر الى اصل خاص وهو ان اصل فعلان المنع لغلبته وقال قاضي المفسرين والاظهر انه غير
مصروف وان خطر اختصاصه بالله تعالى ان يكون له مونث على فعلى وفعلانة الحاقا له بالاغلب في بابه
ويبتني على علميته انه في البسملة ونحوها بدل من الاسم الشريف لا نعت له وقال ابو زيد السهيلي وهو من
القائلين بالوصفية البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين
لانه اعرف الاعلام كلها وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله وان الرحيم بعده نعت
له اي الرحمن لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت فان القاعدة انه اذا اجتمعت التوابع
قدم النعت ثم عطف البيان ثم التاكيد ثم البدل ثم يجاء بعطف النسق مثاله مررت باخيك الكريم محمد نفسه
رجل صالح ورجل اخر وقيل التاكيد يقدم على النعت وان السوال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن
اي على الرحيم مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كذا في بعض النسخ وهو الصواب الموافق لما في الكشاف من ان العادة
الترقي من الادنى الى الاعلى ويقع في بعضها بدون لفظ غير وليس بصواب كما يشهد بذلك قوله كقولهم عالم نحرير
وجواد فياض فان المقدم فيهما غير الابلغ والنحرير بكسر النون العالم المتمعن من نحر العلم اذا اتقنه غير متجه انما
قدم الرحمن على الرحيم والقياس العكس لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره
تعالى ولان الرحمن لما دل على جلائل النعم واصولها اردف بالرحيم ليتناول ما خرج منها مما دق ولطف
فكان كالتتمة والرديف له او للمحافظة على رؤوس الاي وقيل دلالتهما واحدة نحو ندمان ونديم والحق
ان معناهما مختلف كما عرفت قال ابو حيان في بحره والذي يظهر ان جهتها لمبالغة مختلفة فلذلك جمع
بينهما فمبالغة فعلان من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع فلذلك لا يتعدى
فعلان ويتعدى فعيل وحكى ابن سيده عن العرب فلان رحيم علمك وعلم غيرك كما تقول حافظ علمك وعلم
غيرك ومن راى انهما بمعنى واحد ولم يذهب الى توكيد احدهما بالاخر احتاج ان يخص كل واحد بشيء وان
اتحدا في اصل الموضوع فرارا من التاكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم الاخرة وعكس القرافي وقال ثعلب
الرحمن امدح والرحيم الطف وقيل الرحمن الطف بالا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور
منهم ومما يوضح ذلك انه علم غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا
قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن استضعفه ذلك الشارح واستدل عليه بان المشتقات الكائنات
بالمجرى كذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الا لله تعالى
فلا يتحقق الغلبة واجيب عن الثاني بان عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره انما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية
والقائل بانه علم بالغلبة التقديرية وفيه نظر والرابع ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او
والخامس ان الحال تتقدم وصفا يشبهه هذا كما نص عليه ابو حيان في ارتشافه مذهب البصريين الا الجرمي فانه
لا يجيز تقديم الحال على عاملها المتصرف والا الاخفش فانه منع تقديمها في نحو راكبا زيد جاء وفصل الكوفيون ٥
فقالوا ان كانت الحال من مرفوع ظاهر امتنع التقديم او من مرفوع مضمر جاز فلا يجوز راكبا جاء زيد ويجوز
راكبا جئت وفي البسيط منع التقديم عن الكسائي والفرا مطلقا وكذا حكم الحال من المنصوب والمجرور فلا يجوز

وانما كان غير متجه لان الرحمن صفة جاء القائل بالوصفية تقول القاعدة اه م

ضاحكة

ضاحكة لعبت هند هذا اذا لم يكن العامل صلة حرف مصدري او صلة لال ولا مقترنا بلام الابتداء متصلا
بها او بلام القسم كذلك وان كان واحدا مما ذكر نحو يعجبني ان يقوم زيد مسرعا ولاصبرن محتسبا ولاقومن
طايعا امتنع التقديم نعم اذا كانت لام الابتداء في خبر ان وبعده الحال جاز التقديم نحو ان زيدا مسرعا
لذاهب وكذا يمتنع التقديم عند اصحابنا في الحال المصدرة بالواو نحو جاء زيد والشمس طالعة واجاز
ذلك الكسائي والفرا وهشام وذكر ابن مالك ان العامل اذا كان نعتا لا يجوز تقديم عليه نحو مررت برجل
ذاهبة فرسه مكسورا سرجها واطلق قال ابو حيان ولا يعلم خلافا في جواز مررت برجل ضاحكا مسرع
وانت تريد مسرع ضاحكا وجواز مررت برجل مسرجا يركب الفرس وانما امتنع ذلك في تمثيله من جهة
عود الضمير متقدما على ما يفسره اذ يصير التركيب مررت برجل مسرجا يركب الفرس مكسورا سرجها
ذاهبة فرسه لا من جهة كون العامل نحو خاشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال تقدم الحال على عاملها
الذي هو فعل متصرف قال الشارح لكنه غير متعين للجواز لكون خاشعا صفة مفعول محذوف اي يوم
يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم فقد صرح بجوازه جمع من المعربين وقرا ابن كثير ونافع وابن
عامر وعاصم خشعا وانما حسن ذلك ولا يحسن مررت برجال قائمين غلمانهم لانه ليس على صيغة تشبه
الفعل وقال العكبري في اعرابه خشعا حال وفي العامل فيه وجهان يدعوا اي يدعوهم الداعي وصاحب
الحال المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم
يونث لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينتصب خاشعا بيدعو على انه مفعول ويخرجون
على هذا الحال من اصحاب الابصار وكانهم حال من ضمير يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم
وهو بعيد لانه فيه للجراد وانما هو حال من فاعل يخرجون ويقول حال من الضمير في مهطعين وقوله نجوت
وهذا تحملين طليق هو عجز بيت من ثالث الطويل صدره عدس ما لعباد عليك امارة وقائله يزيد بن زياد
ابن ربيعة بن مفرغ بالفاء والغين المعجمة الحميري البصري حليف ال خالد بن اسيد بن ابي العاص ذكره الجمحي
في الطبقة السابعة من شعراء الاسلام ولقب جده مفرغا لانه راهن على شرب سقا لبن فشربه حتى فرغ وكان
يزيد هجا عباد بن زياد بن ابي عبيد الثقفي وملا البلاد من هجوه حتى كتب هجوه على الحيطان فظفر به فسجنه
فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال البيت وبعده ابيات اخر وعدس
بمهملات مفتوح الاولين ساكن الاخر صوت يصوت به للبغل لاستحثاثه وزجره عن الابطا قال في الصحاح
وربما سموا البغل عدس بزجره وعن الخليل ان عدس رجل كان يعنف على البغال ايام سليمان وكانها كانت
اذا سمعت باسمه طارت فرقا منه قال ابن سيده وهذا لا يعرف في اللغة وتانيث الضمير في البيت اما لكونه
المزجور انثى كما يدل عليه القصة او على ارادة معنى الدابة والامارة بكسر الهمزة كالامرة الولاية العامة وطليق
مطلق من الحبس اي وهذا طليق محمول لك فتحملين حال تقدمت على عاملها وهي مما يشبه الفعل هذا ما عليه
البصريون وذهب الكوفيون الى ان ذا من هذا اسم موصول وتحملين صلته والعائد محذوف اي الذي
تحملينه طليق واستدلوا به على ان اسماء الاشارة تكون موصولة سواء وقعت بعدها الاستفهامية ام لم تقع
ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح قال في الارتشاف اختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه
مفعول فذهب س والفرا واكثر البصريين والكوفيين الى منعه وبه قال ابو علي في شرح الابيات واكثر
متاخري اصحابنا وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد الى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك وهو
الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياسا على الفضلات قال ابن مالك في شرح الكافية ان كان عامل
التمييز فعلا متصرفا فمذهب س منع التقديم عليه نظرا الى انه في الاصل فاعل وقد اوهن بزوال رفعه
والحاقه لفظا بالفضلات فلا يزاد وهنا بتقديمه على الفعل ومذهب المازني والمبرد والكسائي جواز

تقديمه لان الفعل عامل قوي في التصرف فتمنع تقديم معموله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له ولو كانت
الفاعلية الاصلية موجبة للتاخر مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو اذهبت زيدا فكان لا يجوز
ان يقال زيدا اذهبت لان الاصل ذهبت زيد ولا خلاف في ان ذلك جايز فلذلك ينبغي ان يحكم بجواز نحو صدرا
ضاق زيد فان كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه وكذا ان كان متصرفا والتمييز غير منقول بالاجماع
واما التقديم على الوصف فقياس من اجاز نفسا طاب زيد ان يجيز ما نفسا طيب زيد واما في افعل التفضيل
فلا يجوز التقديم واتفقوا على ان التمييز اذا كان عن تمام الاسم لا يجوز تقديمه عليه فلا يجوز عندي زيتا رطل على انهم خالفوا
الفراء فيما اذا انتصب التمييز بعد اسم شبه به الاول لا بلفظ مثل وكان المشبه به خبرا نحو زيد القمر حسنا فاجاز
فيه التقديم على المشبه به فاما استدلال ابن مالك على الجواز اي جواز تقدم التمييز على عامله بالشرط المتقدم
بقوله • مررت بمثل السيد نهد مقلص • كميش اذا عطفاه ماء تحلبا • هو من قصيدة من ثاني الطويل لربيعة
بن مقروم بن قيس الظبي ادرك الجاهلية والاسلام واسلم مطلعها • تذكرت والذكرى تهيجك زينبا • واصبح
باقي وصلها قد تقضبا • وقبل بيت الشاهد • وواردة كانها عصب القطا • تثير عجاجا بالسنابك اصهبا •
تذكرت ان كان بفتح التاء فهو من التجريد اي انه جرد من نفسه شخصا فخاطبه او بكسر التاء فمن خطاب المرء
لنفسه وزينبا مفعوله وما بينهما اعتراض وتقضب بتشديد الضاد المعجمة تقطع واراد بالواردة الجماعة من
الخيل وهي مجرورة بواو رب وعصب القطا بمهملتين مضمومة فمفتوحة جمع عصبة بالضم والسكون وهي من
الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة شبه الخيل في تجمعها وسرعتها بالقطا في ذلك وتثير
بالمثلثة بعد التاء الفوقية المضمومة من اثار الغبار يثور ثورا وثورانا اي سطع واثاره غيره والعجاج الغبار
والعجاجة اخص منه والسنابك جمع سنبك بضم المهملة طرف مقدم الحافر والاصهب من الصهبة قال في القاموس
الصهب محركة حمرة او شقرة في الشعر كالصهبة بالضم والصهوبة والاصهب لعير بشديد البياض وبمثل السيد
معناه بفرس مثل السيد وهو بكسر المهملة بعدها تحتية الذيب اي كم رددت عن نفسي جماعة الخيل بفرس مثل
الذيب والنهد الفرس الحسن الجسم اللحم المشرف والمقلص بكسر اللام المشددة الشمر الطويل القوايم والكميش
بالشين المعجمة صغير الجردان وهو بالضم قضيب الفرس وغيره وفسره الجلال بالجاد في عدوه المسرع فيه
وعطفاه جانباه واراد بالماء العرق وتحلب سال وقوله • اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا • ولم يعن بالاحسان
كان منه ما • هو من ثاني الطويل ايضا ولم ار من سمي قايله يقال قرت عينه اي سكنت فلم تطمح بالنظر الى من
هو فوقه لا يقال من ان دمعة الحزن حارة ودمعة المسرة باردة وهو كناية عن السرور كما ان ذلك كناية
عن راحة الخاطر ومثريا من اثرى الرجل كثر ماله وثراوه فاستغنى ولم يعن بالبنا للمجهول لم يهتم والمذموم
ضد الممدوح فهو اي استدلال ابن مالك بالبيتين سهو لان عطفاه والمرء فيهما بمحذوف يفسره المذكور
على حد قوله اذا السماء انشقت والناصب للتمييز انما هو المحذوف فلا تقدم لتمييز قال الشارح وما قاله
من ان ذلك سهو كلام ظاهر لا شك فيه ومثل ابن مالك على ما منه وجلالة قدره لا يخفى عنه مثل هذا الامر
الواضح وانما يحمل ذلك منه على السهو واما قوله • وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا • فهو عجز بيت من اول
البسيط صدره ضيعت حزمي في ابعادي الاملا ولم يسم قايله والحزم اخذ الامور بالاتقان وفي القاموس
تبعا للصحاح ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة والارعوا الرجوع عن فعل القبيح واشتعل شب واضطرم و
اشتعال شيب الراس عبارة عن انتشار الشيب في الشعر ونشوه فيه ولخذه منه كل ماخذ باشتعال وقوله
• انفسا تطيب بنيل المنى • وداعي المنون ينادي جهارا • هو من الضرب الاول من المتقارب الا ان عروضه من لحقة
بالحذف وهذا الحذف نص على جوازه فيها الخليل وهو الصحيح لكثرة شواهده وان منعه الكثير ولا اعلم قايله
والنيل الحصول والمنى بضم الميم جمع امنية بضمها ايضا المراد والمقصود والمنون بفتح الميم الموت فضرورتان

قا

قيل لا معنى لدعوى الضرورة في هذين البيتين مع امكان جعلهما مما حذف منه ناصب التمييز على شريطة
التفسير على البيتين السابقين ويكون التقدير واشتعل شيبا راسي واتطيب نفسا تطيب لا يقال هذا
ظاهر في البيت الثاني غير ظاهر في الاول اذ ليس المعنى على العطف وانما هو على الحالية اي وما ارعويت في حال
اشتعال راسي شيبا فالواو واو حالية والجملة اسمية وليس لك ان تقول في نحو زيد قام ان مرفوعه فاعل
فعل محذوف يفسره المذكور فتعين ان تقديم التمييز ثمة ضرورة لانا نقول مسلم ان المعنى على الحالية فيما
ذكرت لكنه لا يعين اسمية الجملة لجواز فعليتها بالتقدير المذكور وما استند اليه في ذلك هو ما عليه
الجمهور لكن المبرد وابن العريف وابن مالك جوز والفعلية على الاضمار والتفسير فيتجه ما قلناه ثم هو
بحث مع ابن مالك على مقتضى مذهبه ولا يرد ان دعوى الفعلية يلزم معها حذف فدمع حذف الفعل المفسر
ومثله لا يحسن وان حسن اضمارها فقط لان ابن مالك ممن لا يوجب الاضمار في ذلك والسادس انه حق الحال
الاشتقاق لانها صفة في المعنى والصفة مشتقة او في معنى المشتق وحق التمييز الجمود اي ان لا يكونه
مشتقا لعدم مقتضى لاشتقاق فيه وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون من
الجبال بيوتا هذا وقع في بعض نسخ وهي معتمدة تلاوة الاية بلفظ من الجبال وكذا هو في بعض النسخ
بنص المحشي وهذه اية الشعرا ويقع في الكثيرة وتنحتون بيوتا بدون من كما هو اية الاعراف لكن التمثيل
كما قال المحشي باية الشعرا لا ينبغي لاشتماله على منصوب واحد هو مفعول تنحتون بخلاف اية الاعراف فانها
مشتملة على منصوبين احدهما المفعول والاخر التمييز فيرجعان من اهل التمييز ويقع التمييز مشتقا نحو لله
دره فارسا لا يخلو ضمير دره ان يكون معلوما بمعلومية مرجعه او مجهولا لمجهوليته فان كان معلوما فالتمييز
عن النسبة كما لو كان الدر مضافا الى ظاهر وان كان مجهولا فعن المفرد قال الرضي والحق ان التمييز في نحو لله در
زيد فارسا عن نسبة في شبه جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا واعلم ان قوما ذهبوا الى ان
فارسا حال والصحيح انه تمييز كما قال المص والى تصحيحه لما في امالي المفصل لابن الحاجب من انه لا يخلو
اما ان يكون حالا مقيدة او موكدة ولا سبيل الى الاول لانه قائله لم يرد المدح حال الفروسية بل مدحه مطلقا
بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتبه ولله دره عالما ولا الى الثاني لان شرط الموكدة ان يكون مضمونها
مفهوما من الجملة قبلها وانت لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها واذا بطل نوعا الحال ثبت
التمييز وقال الرضي وانا لا ادري فرقا بينهما لانه معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته واما معنى لله دره
او درك كما قال ايضا فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله هو منشى العجايب فكل شي
عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قوله لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره
ما اعجب فعله وقولك كرم زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم حتى كان الاصل كرم ضيف زيد
فان كان هو اي زيد الضيف احتمل الحال والتمييز والمعنى على الحال كرم زيد في حال كونه ضيفا وعلى التمييز
كرم من جهة الضيف والحسن في الصورة الثانية عند قصد التمييز ليظهر التمييز عن المفرد بمن نحو كذا ان
كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو بالك وعن من قال وقاتله الله من
شاعر فالمضمر في هذه المواضع هو ما انتصب عنه التمييز قال الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع
التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش
والفارسي والربعي حال مطلقا اي مشتقا كان او جامدا وعامله حب وقال ابو عمرو بن العلا تمييز مطلقا
اي كذلك وقيل الجامد تمييز والمشتق حال مطلقا تقييد المدح بها اولم يرد وهو قول ابن عصفور علا بما هو
الحق فيهما وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف هو

ادخال من عليه صح

صدر بيت ثاني البسيط عجزه في اوجه البر اسرارا واعلانا وقايله مجهول وحبذا من افعال المدح واصل حب حبب ككرم صار حبيبا ثم ادغم والزم منع التصرف لضيرورته كالحرف الذي جي به لمعنى في غيره اذ اصله ان لا يدل على مدح ولا ذم واملاء كلمة ذا بالاجماع فاعلا في افراد وتذكير وغيرها وانما لم يعتبر مطابقته للمخصوص لانه جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة وقال ابو علي ذا احسن شايع فلا يختلف وليس هذا التركيب مزيلا لفعليه حب فيكون مع ذا مبتدا والمخصوص خبره خلافا للمبرد وابن السراج ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا فاعله فيكون مع ذا مبتدا والمخصوص خبره خلافا للمبرد وابن السراج ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا فاعله المخصوص خلافا لقوم منهم الاخفش وخطابه قال ابن مالك وهو قول في غاية الضعف لانه مع كونه مبنيا على دعوى مجردة عن الدليل فيه ما فيه من تغليب اضعف الحرف وادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك والمال هو المخصوص بالمدح وهو مبتدا اخبر عنه بالجملة قبله او خبر مبتدا لا يظهر ولا يعمل فيه النواسخ ولا يتقدم مبتدا ولا حال وهو محل الشاهد والباء فيه بلا سرف للمصاحبة والسرف محركة ضد القصد والقصد حالة متوسطة بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد في النفقة قال تعالى فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات وفي اوجه البر طرقه وانواعه واسرارا واعلانا منصوبان بنزع الخافض اي في اسرار واعلان وصدر القايل للاخير في السرف ولا سرف في الخير فحال اي فهو حال اذ ليس المراد مدح المال مطلقا بل مقيدا بحال بذله من غير سرف والا اي وان لم يرد بالمشتق تقييد المدح به فتمييز نحو حبذا راكبا زيد وهذا التفصيل مختار ابي حيان فانه قال ان كان مشتقا فللمتكلم قصدان اريد تقييد المبالغة في المدح بوصف كان ذلك المنصوب حالا وان اراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزا والسابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها كما سيأتي في بيان اقسامها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك اي مؤكدا لعامله بل انما يقع مبينا لما هو عنه فاما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما هو بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين فاذن تأكيده ليس بالنسبة الى عامله قيل عليه لا نسلم ان شهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور عند الله ولا مبين لاثني عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر شهرا ان الاثني عشر شهر فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد والذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذين عندي عشرون رجلا وتوقش بان الاول ليس بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر قطعا فكيف لا يكون شهرا مؤكدا لما فهم من ان عدة الشهور وبان العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز وان كان بالنظر الى الاخبار المذكور مؤكدا واما اجازة المبرد واختار ذلك ابن مالك وممن وافقه من ابن السراج والفارسي نعم الرجل رجلا زيد فمردود وقد يقع في غالب النسخ فمردود وهو مردود يعني ان اوليك اجازوا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز واستدل عليه ابن مالك بالقياس والسماع اما القياس فهو ان التمييز قد يرد مؤكدا لرفع الابهام مع الفاعل المضمر كقوله • ولقد علمت بان دين محمد • من خير اديان البرية دينا • فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر ورده كذلك واما السماع فقد استدل الى شواهد من كلام العرب اوردها منها البيت الاتي ووجه الرد عليهم ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز والجمهور على منع الجمع بينهما وهو مذهب سيبويه وقيل اذا افترن بالتمييز زيادة معنى لا يفهم من الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا زيد لان معنى الصلاح غير مفهوم من الفاعل والا لم يجز واما قوله • تزود مثل زاد ابيك فينا • فنعم الزاد زاد ابيك زادا • هو من اول الوافر وقايله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وقد تقدم الكلام على ابيات منها في حرف الالف وهذا البيت مما استدل به ابن مالك

على مذهب المبرد فالصحيح ان زادا ليس تمييزا بل هو معمول لتزود او مفعول مطلق ان اريد به التزود وجعل مصدرا محذوف الزوايد او مفعول به ان اريد الشيء الذي تتزوده اي تتخذه لك زادا من افعال البر قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى وخرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزاد ابيك بدل منه قال وهذا تاويل اقرب من غيره وعليهما فمثل زاد ابيك نعت له اي لزادا معمول تزود فقدم عليه فصار حالا وكذا قوله • نعم الفتاة فتاة هند لو • بذلت رد التحية نطقا او بايماء • هو من ثاني البسيط ولم يسم قايله وقد استعمل هند غير مصروفة للعلمية والتانيث وان كان لا يتحتم فيها ذلك لعدم تحرك الاوسط والزيادة على الثلاث والمجهة وانتصاب نطقا عند العيني على التمييز والصواب انه على نزع الخافض بقرينة التصريح به في جانب المعطوف ويجوز ان يكون نصبه على الحال والمصدر النوعي لبذلت ففتاة حال مؤكدة لا تمييز موكد اقسام الحال الحال تنقسم باعتبارات اربعة الى اربعة اقسام وفي هذا الكلام اشارة الى ان هذه الانقسامات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة فتدبر الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب فيها وهي ما كانت جزء الكلام بوقت حصول مضمونها تعلق الحديث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما وملازمة لا ينتقل معناها وذلك واجب في ثلاث مسايل احدها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا فالذهبية والخزية وصفان لازمان للمشار اليه في المثالين لا ينتقلان عنه وهذا من قبيل ما الحال فيه اصل لصاحبه ومثله ما يكون فرعا له نحو تعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا وما يكون نوعا نحو يعجبني الحلي خاتما والحديد سيفا وما يكون نوعا نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحو بجلا في نحو بعثر يد ابيد فانه ليس من الحال الملازمة فانه بمعنى متقابضين وهو اي التقابض وصف منتقل ومن هذا النوع نحو علمته النحو بابا بابا وجاء القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي منفصلين هذا التفصيل المعين ومعناه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين وقال المرادي في شرح التسهيل ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي منفصلا ومصنفا وقد اختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه على التوكيد والاول بمعنى قريبا والتزم ذكر الثاني مع كونه مؤكدا لتكون امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شي لا يلزم ابتدا ويلزم لعارض وقد رد عليه بانه لو كان توكيدا لادى ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول بتقدير مضاف فقيل هو قبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب وقيل بعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الاول والمقصود شمول الابواب وقيل مقدر مضاف اي بابا مفارق باب اي منفصلا غير مختلط به كل على حدة وعليه يتحقق الشمول وقدر المحشي ذا باب وذهب الفارسي الى ان نصبه بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل والمختار تبعا للمحشي انه وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما هو الحال ونظير ذلك في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء فان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم ابو الحسن انه لا يجوز دخول حرف العطف في شيء من هذا المكررات وانما لم يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوصفي اذ لم يرد بذهبا وخزا في المثالين الا ماضيها له بخلافها في الثاني حيث اريد بيدا بيد معنى متقابضين وهو معنى لم يوضع له اللفظ ابتدا وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك لان الحال ما يبين الهيئة فكل ما دل على هيئة صح وقوعه حالا من غير تكلف تاويله بالمشتق واعلم ان القول في الحال وغيرها فلا نعم الا غلب فيها الاشتقاق نحو الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا الظهور انه يكون لانها للموكد قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما قال الشارح الذي يظهر انهم ارادوا الحق المذكور في هذه الاية والمراد

قفاة صح

فقن

ثم كبكبة صح

بما معكم التورية وهو مصدق قبلها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب اي المراد هذا الحق المخصوص وهو مصدق
فقط لا مطلق الحق ليكونه ويكون قال ابو حيان في بحره حال مؤكدة اذ تصديق القران لازم لما معهم من التورية
والانجيل لانهما نزلا على بني اسرايل وكلاهما غير مخالف للقران وفيه رد عليهم لانه من لم يصدق بما وافق التورية لم يصدق
بها وقال ابو البقا في اعرابه ومصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا
وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند اخرين ضمير دل عليه الكلام لان الحق مصدر لا يتحمل الضمير
تحمل اسم الفاعل نعم اذا ناب المصدر عن الفعل تحمل الضمير عند بعضهم وقال البدر بن مالك عامل الحال في
هذا النوع مضمر بجملة مضمرة بعد الخبر تقديرها احقه واعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير
احق واعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل الخبر لتا ولهم يسمي وقال ابن خروف المبتدا لتضمنه تنبيه وكلا القولين
ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع واذا كان العامل مضمرا فهو لازم
الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال في غير ذلك نعم اذا قيل هو الحق
صادق فهي مؤكدة اذ الحق لا يكون صادقا وكاذبا والثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان
ضعيفا فان تعلق الخلق الذي هو الايجاد والحدوث بالانسان يدل على انه كان بعد ان لم يكن ولا شبهة ان الضعف
وصف ملازم للانسان لانه قد فسر بعدم الصبر على الشهوات وعدم تحمل مشاق الطاعات ونحو خلق الله الزرافة
هو بفتح الزاي وضمها وتخفيف الرا دابة حسنة الخلق طويلة اليدين قصيرة الرجلين راسها كراس الابل وقرنها
كقرن البقر وجلدها كجلد النمر واظلافها كاظلاف البقر وذنبها كذنب الظبي ليس لها ركب في رجليها انما ركبتاها
في يديها واذا مشت قدمت الرجل اليسرى واليد اليمنى بخلاف ذوات القوايم الاربع فانها تقدم اليد اليمنى والرجل
اليسرى يديها اطول من رجليها فلذلك لا تعلم الا ان قوتها من الشجر جعل يديها اطول من رجليها لتستعين بذلك
على المرعى بسهولة الحال الطول ويديها بدل بعض من الزرافة اي خلق الله يدي الزرافة حال كونها اطول من رجليها
قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم وهو
صاحب الحال فلا يدل العامل على تجدده فليس منه قلنا اللازم من الدالة على التجدد وهي لا تستلزم التجدد في نفس
الامر ليقال هو قديم وقد قام القاطع على القدم فوجب صرف هذه الدلالة عن ظاهرها وانما دل الانزال على
تجدد متعلقه لانه تنقل وحركة من علو الى اسفل وهي ممتنعة على القديم قلت القديم الذي يمتنع عليه ذلك هو الكلام
النفسي القايم بذاته لا العبارة والالفاظ الدالة عليه وهذا هو الوصف بالنزول لا ذاك ويقع الحال الملازمة
بكسر الزاي في غير ذلك اي في غير المسايل الثلاث بالسماع ومنه قايما بالقسط اذا اعرب حالا من فاعل شهد
ومن الضمير المرفوع الواقع بعد الا وعلى الاول انما افرد بالحال دون المعطوفين عليه وان لم يجز نحو جاء زيد
وعمرو راكبا لعدم الالباس فيه كما في ووهبنا له اسحاق ويعقوب نافلة فنافلة حال من يعقوب وكذا لو قلت
جاء زيد وهند راكبا لم يمتنع كما قدرنا وقد اعرب ايضا منصوبا على المدح ولا يقدح فيه انه نكرة والنصب
على المدح حقه التعريف كما في انا معشر الانبياء لا نورث ففي الكشاف انه جاء نكرة ايضا انشد سيبويه
ويأوي الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالي * ثم جواز ذلك والمنتصب عنه معرفة كما في الاية
تحتاج الى بيان وليس البيت من هذا القبيل والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف وصفة لاسم لا في لا اله
قايما بالقسط الا هو ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالا هو لانه انما خبر او بدل فليس
باجنبي واما بالمعطوفين فمن باب اتساعهم في اللغة وتجوزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس
ويقال في الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك كالدلالة على علو رتبتها وقرب منزلتها وفيه ان اتباع هذا
الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزا الكلمة الواحدة اعني الصلة ولو ثبت انه في غاية
البعد واما استبعاد هذا الوجه من جهة ان نفي العبودية القايم بالقسط لا يوجب نفي المعبود مطلقا

لا يخفى ان عدم المطابقة غير مسلم ... فتأمل

فلا يتم التوحيد بل ربما توهم على قاعدة مفهوم المخالفة ويرجع النفي الى القيد اثبات معبود اخر غير قايم
بالقسط فيدفع بان هذا الوصف لازم للموصوف اذ كل معبود بحق قايم بالقسط ضرورة فتغير نفيه
ثم يتوجه المطالبة بفايدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي ويجاب بانها للتعديل
بعد التوحيد واستجابة الشهادة على الامرين وقوى جماعة منهم الزمخشري انها حال مؤكدة من فاعل
شهد وهم منهم لان معناها غير مستفاد من ما قبلها اي والمؤكدة ما كان معناها مستفادا مما
قبلها قيل عليه بل هذه كذلك فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات
الكمال ومنها القيام بالقسط واجيب بان المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون لما
قبلها دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك وفي الكشاف فان قلت قد
جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا من هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة
والحال المؤكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في فايدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا
وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح
الثاني من الاعتبارات انقسامها بحسب قصدها اي انقسامها الحال بحسب القصد اليها لذاتها وللتوطية
بها الى قسمين حال مقصودة لذاتها وهي الغالب واخرى موطية لغيرها وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل
لها بشرا فانما ذكر بشرا توطية لذكر سويا فبشر حال موطية لذكر صفته وكانهم نبهوا في صورة الحال الموطية على
ما هو الاصل المرفوض في باب الحال فان معنى راكبا في جاء زيد جاء زيد رجلا راكبا كذا قيل ويقول جاءني زيد
رجلا محسنا فتذكر رجلا توطية وتمهيدا لذكر محسنا الثالث من الاعتبارات انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة
اي ثلاثة اقسام مقارنة وهي التي قارن زمانها زمان العامل بان كان زمان وقوعهما واحدا وسماها ابن قاسم
مستصحبة وهو اي القسم المقارن الغالب في باب الحال نحو وهذا بعلي شيخا الظهور ان وقت الاشارة اليه و
التنبيه عليه والشيخوخة واحد لانه زمن ممتد ومقدرة بفتح الدال وهي مستقبلة اي ذات الزمان المستقبل
بالنسبة الى زمان العامل فتندرج ما يكون زمانه مقارنا ويكون هو الحال في التقدير وهو لفظ مقدر على
صيغة اسم الفاعل ويكون مضمون الحال الملفوظة متعلقة كمررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا ذلك
اي الصيد به غدا ومنه ادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ضرورة ان الخلود هو البقا الابدي غير مقارن
للدخول وتقديره مقارنا وقد نقع في بعض النسخ كما هنا ادخلوها بدون فا وفي بعضها فادخلوها لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين ذلك قيل عليه ان التحليق والتقصير
حالان مقدرتان قطعا لان وقوعهما بعد الدخول اما كونه امنين كذلك ففيه بحث اذ الامن جاز ان يقارن الدخول
فالحاجة الى جعله حالا مقدرة واجيب بانه ليس في كلام المص ما يدل على امنين حال مقدرة وتمثيله بالاية
للحال المقدرة يصدق باعتبار محلقين ومقصرين ولا يخفى ان الظاهر ان التمثيل بها للحال المقدرة في الجميع
وان المراد بالامن ما كان ناشيا عن الحلول وهو غير مقارن للدخول قطعا وعليه فقوله نحو ومن دخله كان
امنا اي بحلوله ومحكية وهي الماضية اي الحال التي تقدمت في الزمان على العامل نحو جاء زيد امس راكبا قيل
عليه اي داع الى ارتكاب كون الحال في هذا المثال محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اي زيد في
المضي المقارنة لزمن عامله واجيب بان الداعي اليه ايضاح المسألة بذكر غريبي مخربيانها ويكفي في المثال
لحكم امكانه فيه وصحته على انتظام كلام المص ان الحال المقارنة التي معناها مقارن للتكلم فالمقدرة معناها
مستقبل عنه والمحكية معناها ماض وعلى هذا فلا اشكال في كون امنين حالا مقدرة ولا في كونه راكبا من جاء امس
راكبا محكية هذا وانت خبير انه متى اعتبر في الحال المقارنة مقارنة زمنها لزمن التكلم والاخبار لم يكن جاء زيد
ضاحكا من الحال المقارنة في شي اذا كنت مخبرا بذلك لان الضحك انما كان مقارنا لزمن المجي لا الزمن الاخبار والرابع

انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب لانها تثبت معنى لم يفهم مما قبلها وتسمى
موسسة ايضا لان المعنى المستفاد منها لم يستفد فيما قبلها فهو معنى جديد وموكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها فاذا ذكرت كانت توكيدا وقد اثبتها الجمهور وانكرها الفرا والمبرد والسهيلي حتى زعموا ان
الموكدة ليست من كلامهم قال الفرا الحال لا بد من تجدد فايدة عند ذكرها كقولهم عبد الله عبدك
قايما لان ليس في عبدك ما يدل على قيام فان كان ما قبله يدل عليه نحو زيد على الفرس راكبا وعمرو في
الحمام عريانا فهو منصوب على القطع لم تثبت والحال الموكدة وهي ثلاثة موكدة لعاملها وهي التي يتقدمها
عامل من معناها نحو ولى مدبرا لان في التولي معنى الادبار وموكدة لصاحبها المنتصبة عنه نحو جاء القوم
طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فطرا وجميعا اكدا القوم ومن وموكدة لمضمون الجملة ولن يكون الا
اسمية سماعا نحو زيد ابوك عطوفا ويجب ان يكون خبراها معرفتين جامدين ويجي مدة الحال اما التقرير
مضمون الخبر وتاكيدا وللاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما نحو انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا قال انا
ابن دارة مشهورا بها نسبي ونحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما تاكل العبيد او تصغير نحو
هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدما او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله
لكم اية وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقولهم مشهورا
وقولك كاملا او سفاكا الدما وبينا وقوله اية لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل
حالا موكدة وان لم يكن القسم الذي للاستدلال موكدا اذ ليس في كونه ضامنا معنى التصديق حتى يوكد بمصدقا لان
مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم لحقية القران فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة
في الاغلب في المسكنة واختلف في عامل الحال هذه فقال س مقدر بعد الجملة والاصل زيد ابوك احقه عطوفا بمعنى
حققت اي تحققه وعرفته احقه اي احققه واثبته وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه
عطوفا وان اراد ان المعنى علمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج لتاوله بمسمى نحو انا حاتم سخيا و
ليس بشي لان تاوله بما ذكر بمراحل عن قصد قايله ولانه غير مطرد في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا لما
ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان جعل
المضمر والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في كلامهم قال نجم الايمة الرضي بعد نقل ما سبق بتمامه والاولى
عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف
عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين جمودا محضا لا شك انه
يحصل من اسناد احدهما الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين زيدا فعلى هذا لا يتقدم الموكدة
على جزيي الجملة ولا على احدها لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها انتهى كلامه واهمل النحويون الموكدة لصاحبها
واقتصروا على تينك الموكدتين ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة التي هي ولى مدبرا وجاء القوم طرا ولآمن من
في الارض كلهم جميعا للموكدة لعاملها وهو سهو لان الثالث من الخبر ونحوها ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها
ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية المصدرة بالواو حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا
تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي موكدة اي الحال ما يبين هيئة صاحبها او يقع موكدا فقال ابن جني جاء زيد
طالعة الشمس عند مجيه يعني فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قايما سكانها وبرجل قايم غلمانه ويفهم
من كلامه هذا انه لا يكتفي عنده في الاسمية بربط الواو بل لا بد من تقدير الضمير وقال ابن عمرون هي موولة بقولك مبتكرا
ونحوه فهي في معنى الحال المفردة وعينا بها وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه قالوا ومعناه او
المفعول معه واثبت مجي المفعول معه جملة ونفي ان يكون حالا قال لانك اذا قلت تقلدت السيف والشمس طالعة
فالشمس طالعة ليس بيانا للمتقلد ولا المتقلد قلنا هو بيان بالتاويل كما عرفت وقال الزمخشري في تفسير قوله

تعالى

تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراة من رفع البحر وهي قراة غير البصريين ابي عمرو ويعقوب
واما هما فقرا بالنصب عطفا على اسم ان هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها هو صدر بيت من معلقة
امري القيس تمامه بمنجرد قيد الاوابد هيكل اغتدي يذهب غدوة الوكنات بضم الواو والكاف او بفتح الكاف
جمع وكنة كغرفة بالضم قال ابو عمرو الوكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكنات
ووكنات ووكن نقله الجوهري في صحاحه وقال ابن النحاس في شرح المعلقات الوكنات واحدها وكنة جمع
وقد قيل لا واحد لها فمن قال في واحدها وكنة جمع وكنة على وكنات كما يقول غرفة وغرفات فهذا القيد
ليفرق بين الاسم والنعت فتقول في النعت خلوة وخلوات اي بالسكون وفي الاسم الذي ليس بنعت ركنة وركنات
وان شيت ابدلت من الضمة فتحة قلت ركنات وركنات وان شيت اسكنت لثقل الضمة فقلت وكنات
وغرفات وان شيت ابدلت من الواو همزة فقلت اكنات والوكن كالعصب عش الطاير في جبل وجدار
وقال الاصمعي الوكن ماوى الطاير في غير عش والوكر بالراء ما كان في عش ويروى البيت في مكراتها ايضا
وقال ابن النحاس الوكر حيث يسقط الطاير للمبيت والوكن ايضا موضع العش وفي القاموس الوكن عش الطاير
وان لم يكن فيه وفي الحديث اقروا الطير في وكناتها قاله صلى الله عليه وسلم للنهي عما كان عليه اهل الجاهلية من تنفير
الطير للتيامن والتفاول بيامنها والتشاوم والتطير بمياسرها والمعنى انه يبكر والطير ساكنة لم تطر بعد والمنجرد
اسم فاعل من انجرد في سيره مضى فيه اي ابكر بفرس منجرد فاقام الصفة مقام الموصوف وقيل المنجرد القصير
الشعر والاوابد الوحوش لانها لا تموت حتف انفها ويقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحوش من الفوات
لسرعته قال ابن النحاس وقيد الاوابد تقديره في العربية ذي تقييد الاوابد ثم حذف ذي والمعنى انه هذا الفرس
من سرعته يلحق الاوابد فيصير لها بمنزلة القيد والهيكل قال في القاموس الضخم من كل شي والفرس الطويل وجيت
والجيش مصطف ونحوها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ولم يفتقر اليه كما لم
يفتقر اليه الظرف حيث يقال جيتك اليوم او امس وبالجملة لما كان القصد من المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت وقوع مضمونها فمعنى جاء زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون جاء واقع وقت وقوع الركوب
الذي هو مضمون راكبا قيل انه الحال يشبه الظرف معنى وليس مراد الزمخشري جعل الجملة الحالية من قبيل
الظروف الواقعة حالا ليرد عليه ما تعقبه ابو حيان من ان قوله من الاحوال التي حكمها حكم الظروف ليس بجيد لان
الظرف اذا وقع حالا ففي العامل فيه ضمير ينتقل الى الظرف والجملة الاسمية اذا كانت حالا بالواو فليس فيها
ضمير منتقل بل مراده تشبيهها بالظرف نفسه من حيث المعنى وهو لا ضمير فيه فتامل ويجوز ان يقدروا
بحرها اي بحر الارض فالالف واللام عوض عن الضمير ولا يذهب عليك ان هذا الضمير الذي تكلف تقديره على
هذا الوجه ليس عايدا الى ذي الحال الذي هو ما من قوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واعتذار الشمني بقوله
يريد به ان عود الضمير الى الارض بمنزلة عوده الى ذي الحال في به وهو ما في الارض لا يخلو عن حزازة ثم لا
يخفى ان ظاهر كلامه ان الحال المذكورة لا تحتاج الى الضمير اصلا من حيث شبهها بالظرف الذي لا ضمير فيه نحو
جيت وقت اصطفاف الجيش للقتال ووقت استقرار الطير في وكناتها لكن الشمني حمله على خلاف ذلك فقال
وتحقيقه انه اذا رجع الى معنى الظرف يكون متضمنا للضمير اي جيت كاينا حال اصطفاف الجيش قال الشارح
وفيه نظر للزوم كون ظرف الزمان حالا عن الجثة والحال كالخبر فلا يصح كون امس من قولك جاء زيد امس حالا
كما لا يصح كونه خبرا في قولك زيد امس لا يخفى ايضا ان توجيه الزمخشري انما يتم على المذهب الكوفي من تجويز نيابة ال
عن الضمير اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها هو كم الخبرية اعلم انها ان دخل عليها حرف جار او مضاف
فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة سفر كم اي يوم سفركم وغلام من جاءك اطلاقه المحل على نحو ما ومن صحيح
لانهما مبنيان اما على اي وهي معربة فلا فهو محمول على التغليب والا اي وان لم يدخل عليها ما ذكر فان وقعت على

زمان وذلك بان فسرت بمتى نحو ايان يبعثون او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي في الجميع منصوبة مفعول له فيه في الاولين ومفعولا مطلقا في الاخير والا اي وان لم يكن شي من ذلك ولا من هذا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك فهي مبتداه والنكرة بعدها خبر ليس الا او اسم معرفة نحو من ابوك فهي زيد فهي خبر او مبتدا على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها اسم مطلقا لاختصاصها بالافعال والا اي وان لم يكن شي مما ذكر فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتداه مخبر عنها بذلك الفعل القاصر نحو من قام في الاستفهام ونحو من يقم اقم معه في الشرط والاصح ان الخبر عن اسم الشرط فعل الشرط لا فعل الجواب وسياتي في التنبيه انه الصحيح وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها وطالبا لها طلب العامل للمعمول فهي منصوبة على انها مفعول به نحو فاي ايات الله تنكرون ونحو اياما تدعوا ونحو ومن يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقها المنسوب اليها نحو من رايت اخاه فهي مبتداه مرفوعة او منصوبة على المفعولية بمحذوف هو من لفظ المذكور او بمعناه مرفوعة مقدر بعدها لما قبلها لما لها من الصدارة يفسره المذكور المشتغل بالضمير او المتعلق تنبيه اذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده اي بدون فعل الجواب واراد بفعل الشرط مع فاعله ولم يرد به الفعل فقط بقرينة قوله لان الاسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فمعنى ان خبره جملة الشرط وكثيرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمر لان الفاعل كالجزء من الفعل سيما ما كان ضميرا مستترا كما يطلق حرف الجر ويراد مع مجروره فمن الاول قول الحاجبي في باب المبتدا ان كان فيه اوكان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول المالكي في الفية واخبروا بظرف او بحرف جر والجزاء انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الثاني جملة الجواب لا فعل الجواب وحده فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط من التعليق المقتضي للجملتين بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او خبره فعل الجواب اي مع فاعله كما عرفت يعني جملة الجواب لان الفايدة بو تمت كما تتم بالخبر في نحو زيد قايم ولالتزامهم عود الضمير منه اي من فعل الجواب اليه اي الى اسم الشرط على الاصح كما تلتزم ذلك في خبر المبتدا اذا كان جملة نحو زيد قام ابوه ولان نظيره في سياق الكلام هو الخبر في قولك الذي ياتيني فله درهم ثم ان على هذا القول بياني في نحو من يقم فله درهم اذ تكون جملة الجواب في محل جزم بالفاء في جواب شرط جازم وفي محل رفع لانها خبر المبتدا هذا عند القايل فيكون لها محلان باعتبارين واذا قلت من يكرمني اكرمه كان لها محل واحد وهو الرفع على الخبرية لفوات محل الجزم بظهورها في لفظ الفعل او مجموعهما اي مجموع فعلي الشرط والجواب لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والجملة الشرطية باسرها هاهنا خبر عن المبتدا فليكن ذلك المجموع ثمة خبرا الصحيح وعبر عنه فيما تقدم بالاصح الاول اي القول بان فعل الشرط وحده وانما توقفت الفايدة في حصولها من هذا الكلام على الجواب من حيث التعليق فقط المستفاد من اداة الشرط لا من حيث الخبرية اي لا من حيث كونه خبرا مسوغات الابتدا بالنكرة الاصل في المبتدا ان يكون معرفة او مخصصا بوجه ما لانه محكوم عليه اجيب بانه مخصص بالحكم المتقدم عليه ورد بانه لو كان كذلك لكان غير مخصص بغير الحكم فكيف ياتي الحكم عليه وهو لا يكون الا بعد معرفته لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة للمخاطب يعني انهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التي يسوغ فيها الابتدا بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا اعم وهو حصول الفايدة بالاخبار اعم من ان تكون فايدة الخبر او لازمها بل حصول الفايدة شرط صحة الاخبار سواء كان جزء الكلام معرفتين او نكرتين ام مختلفين وما احسن قول ابن الدهان اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشي او لا وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوها وراموا حصرها في عدد مخصوص فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معد لامور متداخلة بمعنى ان المتتبعين لتلك الاماكن لم تخل عن قدح اما من جهة الاخلال او من جهة الاملال

الاملال بايراد ما لا يصح وتعديد امور يدخل بعضها في بعض فلا يحصل الامتياز المقصود وقوله فمن مقل خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل صفتان لمحذوف والتقدير فهم بعض فريق مقل ومخل وبعض فريق مكثر مورد ومعدد ويجوز ان يكون من بمعنى في او الى وعن والمتعلق محذوف والتقدير فانحصروا او فانقسموا او فلم يخرجوا والذي يظهر لي انها تنحصر في عشرة امور احدها ان تكون اي النكرة الواقعة مبتدا موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول نحو واجل مسمى عنده فتخصيص النكرة بالوصف سوغ وقوعها مبتدا لكن وقع في الكشاف ان تقديمها واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم وظاهره ان التعظيم مستفاد من معنى الاستفهام المعتبر في مثل هذا المنكر كانه لغرابته وعظم رتبته مما يسال ويستفهم عن حاله والاستفهام يقتضي الصدر ولذا لم يجب التقديم في قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق بالحق مع ان المبتدا فيه نكرة موصوفة ايضا لما لم يكن القصد فيه الى هذا التعظيم وان كان الكتاب معظما في نفسه ولعبد مؤمن خير من مشرك جرى على ما هو المشهور من ان مسوغ الابتدا بالنكرة هنا الوصف وخالف ابن الحاجب فذهب الى ان المسوغ فيها العموم مثل تمرة خير من جرادة دون الوصف ووجه ذلك بان الصفة انما تكون مصححة للابتدا بالنكرة حيث تقصد بها واحد مميز فيجي الصفة لتحصل لذلك الواحد تخصيصا فيحصل المراد بها واحدا من ذلك الجنس الموصوف وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لما فيه من بقاء شايبة التنكير لان الصفة لا تخرج الموصوف عن مدلوله بل هي في التخصيص في الاحاد او في الاجناس ورب نكرة غير موصوفة اخص من نكرة موصوفة ووجه ضعفه انه اذا صح رجل في الدار لتخصصه بالصفة فلان يصح رجل في الدار اولى لانه اخص من ذلك المخصوص بدرجات واما اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة فصاغ اعتبار الصفة وصار الكلام موازيا لقولك كل رجل عالم عندنا اذ ليس لقايل ان يقول المصحح الصفة فان التعميم حاصل قبل مجيها ومغن عنها وانما يجي لغرض التخصيص لتصحيح الابتدا بالنكرة فان قلت كيف لا تكون الصفة في ولعبد مؤمن مصححة للابتدا ولولاها لم يستقم الكلام قلنا فرق بين مصحح الكلام ومصحح الابتدا بالنكرة والصفة هنا من قبيل الاول دون الثاني الا ترى انك تحكم على الكلام بصحة الاعراب اولا ثم تحكم بكونه صدقا او كذبا كقولك العالم قديم فان اعرابه مستقيم وان كان كاذبا وكذلك مما نحن فيه فان الصفة فيه مصححة لصدق الكلام وان لم تكن مصححة لاعراب موصوفها مبتدا فتدبر وقولك رجل صالح جاني ومن ذلك قولهم في المثل يضرب للضعيف استعان بضعيف لا نصرة له ضعيف عاذ بقرملة عاذ بالذال المعجمة التجا ولاذ والقرملة واحد القرمل كجعفر شجر ضعيف ولا شوك له ويتفضخ بالوطي ولفظ المثل في القاموس تبعا للصحاح ذليل عاذ والمعنى ضعيف التجا الى مثله اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدا في الحقيقة المحذوف وان كان نكرة وهو موصوف وانما قال ومن ذلك لان الموصوف في المثل محذوف بخلافه في الامثلة السابقة والنحويون يقولون يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف بان كان صفة حذف موصوفها واقيمت مقامه وهذا يقتضي ان المبتدا هنا ما كان صفة والصواب ما بينت من ان النكرة الموصوفة لفظا الواقعة مبتدا هي ما حذفت وبقيت صفتها وليست كل صفة تحصل الفايدة حتى اذا وصفت النكرة بها صح وقوعها مبتدا فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز اذ الصفة فيه لم تفد تخصيص موصوفها والفايدة المعتبرة هنا التخصيص وان لم تفده لظهور ان كل رجل من الناس نعم انا ان اريد بالناس قوم مخصوصون كالكرام والاشراف مجازا جاز ومصحح الابتدا لحصول الفايدة من الوصف والثاني وهو ما كان الوصف فيه مقدرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم فالجار والمجرور صفة لمنوان مقدرة وهو مبتدا ثان وبدرهم خبره والجملة خبر المبتدا الاول والعايد ضمير منه المحذوف ومنه قولهم شر اهر ذا ناب هذا مثل يضرب اذا ظهرت مخايل الشر وامارته واهره حمله على الهرير وهو صوت دون النباح وذو الناب الكلب وتقديره اهلك كالنجار زهو بعض صدر

بيت من ثاني الكامل وتمامه وقد رأي وأبي مالك ذو المجاز بدار ولم يسم قايله قال المص في شواهده هذا هو المعروف من رواية البيت وقد انشده بعضهم ذو والتحيل قال الجلال وانشده ثعلب في اماليه كذلك في الموضعين والقدر بفتحتين القضا والحكم واحك صيرك حالا من الحلول بمعنى النزول وذو المجاز سوق كانت للعرب على فرسخ من عرفة بناحية كبكب والواو من ابي للقسم وابي بيا مشدده اما لانه مما ردت لامه عند الاضافة الى يا المتكلم كما يقوله المبرد او لانه جمع صحيح لاب مضاف الى يا المتكلم كما يقول غيره وما من مالك نافية ولك جار ومجرور كان صفة لدار فقدمت فصارت حالا اذ المعنى شر اي شر عظيم قطيع وقدر لا يغالب فالمسوغ فيهما للابتدا بالنكرة هذه الصفة المقدرة وما اختاره المص هو مذهب جماعة من النحاة وذهب ابن الحاجب في اخرين وهو المفهوم من تعذير ش الى ان المسوغ فيه كونه في معنى الفاعل وما عليه ابن مالك من ان المسوغ كونه ايجابا مقدرا بعد نفي راجع الى ما ذكرنا يرشدك اليه قول ابن الحاجب في اماليه كافيته وشرطه ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم من تسبب اليه الفعل واثباته لذلك المبتدا كقولك شراهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج اي ما اقعده عن الخروج الا امر وانما جاز كونه مبتدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هنا ووجه التخصيص في الفاعل انه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا وكان هذا المبتدا في معنى الفاعل فجاز كونه نكرة ولم يرض الرضي بهذا التعليل لان محصله حصول التخصيص للفاعل بالحكم المتقدم عليه فكذا ما هو في حكمه وهو ما لا الى الخصاص المحكوم عليه بالحكم عنه فيلزم الحكم على غير المخصص واعلم ان الحكم اذا بني على منكر فقد صرح الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز بانه يفيد تخصيص الجنس او الواحد به نحو رجل جاني اي لا امراة او لا رجلان ووافقه السكاكي على ذلك الا انه اشترط فيه جواز تقدير كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط نحو انا قمت وتقديره كذلك ولما كان مقتضى ذلك ان لا يكون نحو رجل جاني مفيدا للاختصاص لعدم جواز تقدير كونه موخرا على فاعل معنى فقط للزوم كونه ح فاعلا لفظا الزم استثنا وه بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا على انه بدل من الفاعل فيقدر الاصل جاني رجل على ان رجل بدل من الضمير الفاعل في جاني لا فاعل له لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له سواه بخلاف المعرف لكنه اشترط فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاني على ما عرفت دون قولهم شراهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما تخصيص الفرد فلنبوه عن مظان الاستعمال وقد صرح الايمة بتخصيصه حيث تاولوا ما اهر ذا ناب الا شر فالوجه في الجمع بين قولهم بالتخصيص فيه والقول بوجود المانع منه بتفظيع شان الشر بتنكيره اي بجعل التنكير فيه للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم ما هو ذا ناب الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لانهم صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوا بما عرفت والثالث وهي الموصوفة معنى نحو رجيل جاني لانه في معنى رجل صغير وقولهم في باب التعجب ما احسن زيدا فان ما مع تنكيرها وقعت مبتدا لتخصيصها بالوصف معنى لانه في معنى شي عظيم حسن زيدا اي صيره فاحسن وجعل ابن مالك المسوغ معنى التعجب فانه تخصيص العموم الذي في النكرة اذ لا يتعجب من كل شي وليس في هذين النوعين اي نوعي التصغير والتعجب صفة مقدرة في الكلام فيكونا نصب في جواب النفي اي فلا يكونان من القسم الثاني وهو ما كانت الصفة فيه مقدرة والثاني من الامور العشرة ان تكون تلك

النكرة الواقعة مبتدا عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه وهم الاخفش والكوفيون قيل عليه الصواب التمثيل لهذه المسلة بنحو ضرب الزيدان حسن لان قايم الزيدان ليس مما نحن فيه اذ الكلام انما هو في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لانه المحتاج الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ حق المحكوم عليه ان يكون متعينا فالتنكير لا يناسبه فمتى جاء نكرة فلا بد فيه من اعتبار ما يدانيه من المعرفة ليحكم واما القسم الاخر وهو المحكوم به فلن تكون الا نكرة فلا حاجة في وقوعه مبتدا الى تخصيصه بالعمل ولجيب بمنع ان يكون الكلام في القسم المحكوم عليه بل هو في كليهما كما يظهر لك من تعزيره في سايغ المسوغات وفيه ما ياتي او نصبا ولو في المحل نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف واورد المثال الثاني بنا على ما ذهب اليه النحويون من انه يجوز الابتدا بالنكرة اذا كانت خلفا عن الموصوف لان افضل منك بتقدير موصوف محذوف كما لا يخفى والا فهو قد صوب في نحو ذلك ان المبتدا هو الموصوف المحذوف او جرا نحو غلام امراة جاني وخمس صلوات كتبهن الله ولا يخفى ان هذا على القول بان العامل في المضاف اليه المضاف نفسه وهو الاولى بحرم الرضي وشرط هذه اي النكرة العاملة للجر الواقعة مبتدا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة لنوع في الابهام نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجوز واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة لتعرفه بالاضافة قيل عليه لا حاجة الى هذا الشرط فان المسلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن اعتباره وهل هذا الا بمثابة قولك يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان يكون لا معرفة فيكون قد جعل صورة المسلة شرطا لها وهو قد انتقد على ابي حيان فيما ياتي ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فقال جعل صورة المسلة شرطا لها ولجيب بالتفرقة بين ما هنا وقول ابي حيان فان قوله ظاهر فيما ادعاه المعترض بخلاف ما هنا فان المسلة هي الحكم على المبتدا المجر مسوغا للابتدا بالنكرة وشرطها ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان الشرط غير المسلة وبعد ففيه نظر والثالث العطف مطلقا اعم من كونه معطوفا او معطوفا عليه بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به بان يكون معرفة او نكرة مخصصة فالاول نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما قيل اذا امتنع من نحو رجل قايم فاي اثر لعطفه على ما يجوز الابتدا به او عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع والاية غير متعينة لذلك لجواز ان يكون طاعة خبر مبتدا محذوف تقديره المطلوب منكم كما سيصرح به المص في اماكن الحذف وبتقدير انه مبتدا لم لا يكون المسوغ فيه قصد التعميم كما في تمرة خير من جرادة اي كل طاعة وقول معروف امثل وقد يعتذر عن الاول بان حرف العطف لما كان مشتركا بين المعطوفين في الحكم وجاعلا اياهما كالشي الواحد كفى بوجود المسوغ راسا واسا في صورة العطف لا يعطف هذا الممتنع ولا يعطف عليه ففي الكلام نسبة مغالطة فتامل والثاني نحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى قال صاحب الكشاف قول معروف رد جميل ومغفرة وعفو عن السايل اذا وجد منه ما يثقل على المسول او نيل مغفرة من الله بسبب الرد الجميل او وعفو من جهة السايل لانه اذا رده ردا جميلا عدوه خير من صدقة يتبعها اذى وصح الاخبار عن المبتدا النكرة لاختصاصه بالصفة قال التفتازاني اما في المبتدا فظاهر واما في المعطوف فلما اشار اليه بان المعنى عفو عن السايل ومغفرة من الله او السايل على انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على الفاعل وعلى المفعول مفعوله وعلى المبتدا مبتدا فيثبت له حكمه على ما هو القياس وانت خبير ان الزمخشري يخالف المص في هذه الاية فانه يصرح بان مسوغ الابتدا فيها الاختصاص بالوصف وكثير منهم اطلق العطف في تعداد المسوغات واهمل الشرط المذكور منهم ابن مالك في تسهيله وشرحه وكانه استند الى ما انشده من قوله وقد يقع في بعض النسخ ما لفظه وليس من امثلة المسلة ما انشده من قوله عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرء سمعا

هو من اول البسيط ولم يسم كابلد والصبر حبس النفس على الجزع والاصطبار ابلغ فلذا اختاره الشاعر
وشكوى الانسان غيره اخباره بسوء فعله وسمع قال الشارح معتبر العامل الجار والمجرور والمرفوع اي
فهل سمع باعجب من هذا الامر والحامل على دعوى التفسير جعل الجملة فعلية لكان هل يريد ان الاصطبار
وعدم تشكيه وشكوى الظالم امر غريب ينبغي التعجب منه والظاهر ان الواو هنا من قوله وشكوى عند
قائلة التي توهم انها عاطفة للحال وسياتي ان ذلك اي وقوع النكرة بعد واو الحال مسوغ للابتدا بها
واذا سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام هي المسوغة لراي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى
شي من هذا كله في الابتدا بالنكرة هنا فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا فهو
كاف في صحة الابتدا وكانه توهم ان التسويغ بالظرف المختص بشروط متقدم على النكرة وههنا لم
يتقدم فلا يكون مسوغا وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة الحق اتقولا اولا كما قدمنا
وثانيا وقد اسلفنا الخ سهو من المص كما قال الشارح لانه لم يقدم شيا مما ذكر ولا اسلف في موضع من هذا
الكتاب وانما ذكره بعد في المسوغ الرابع كما تراه قريبا وانما لم يجب التقديم هنا لحصول الاختصاص للنكرة بدونه
وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة والوقوع بعد واو الحال فان كلا منهما محصل للغرض فلذا جاز تاخر الظرف
كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده لكون النكرة المبتدا موصوفا فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة
لان التقدير خلاف الاصل ويكون العطف هو المسوغ كما اعتبره ابن مالك قلت لا يسوغ ذلك اي لا يجوز لان
المسوغ في مثل عطف النكرة وحدها والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة وحدها وحاصله ان العطف المسوغ
للابتدا بالنكرة هو عطف المفردات لا عطف الجملة وما في البيت من قبيل الثاني دون الاول فان قيل يحتمل ان
الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما اي على اسم وظرف وذلك بان عطفت الاسم على الاسم والظرف على الظرف
فيكون العطف بهذا من عطف المفردات فيصلح لان يكون مسوغا قلنا يلزم محذور اخر وهو العطف على معمولي
عاملين مختلفين اذ الاصطبار مختلفين معمول للابتدا على الصحيح وان قوى الرضي مذهبا للرافع والظرف
معمول الاستقرار المقدر الذي هو الخبر حقيقة وكذا ان قلنا بقول الكسائي والفرا ان المبتدا والخبر يترافعان
فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا وجعل التعاطف بين الاستقرارين الذي هما الخبر حقيقة لا بين الظرفين
قلنا الاستقرار الاول الخبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند س ويحكى عن ابي علي وابي الفتح واختاره ابن مالك
وعليه الجمهور فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين ثم ان قال الرافع للمبتدا والخبر معا الابتدا لان طلبه
ايهما على حد سواء كما اختاره ابن الحاجب وجماعة من المتاخرين ولم تمتنع المسيلة والرابع من المسوغات ان يكون
خبرها ظرفا او مجرورا فيه تسامح على المتعارف اذ الخبر عليه مجموع الجار والمجرور وفي بعض النسخ ان يكون
خبرها عند س وعليه فيشكل العطف في قوله قال ابن مالك او جملة اذ مقتضاه ان س قايل بما عليه ابن مالك
وليس كذلك قال ابن مالك لم يقل ذلك نقلا عن س ولا نقله عنه احد وانما هو راي استبد به قال ابو حيان
ولا ادري اجرى هذه الجملة مجرى الظرف والجار والمجرور الا هذا المص يعني ابن مالك فيحمل كلام المص على ما ذكر
يقتضي ان يكون التقدير الرابع ان يكون خبرها عند س ظرفا او مجرورا او جملة القول اعتراض لتعيين الناقل
وفيه ما عرفت ووجه بان قوله جملة ليس عطفا على ما ذكر بل على محذوف والتقدير قال ابن مالك ان يكون
خبرها ظرفا او مجرورا كما قال س او جملة ولو صدر القول بالواو فقال لكان اظهر في المراد نحو ولدينا مزيد
ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل هذا نشر على ترتيب اللف المتقدم وشرط الخبر فيهن اي شرط هذا
الخبر الذي هو ظرف او مجرور او جملة الاختصاص قيل يلزم عليه اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لتوهم
ان الاضافة الى النكرة تبين كون المجرور وما اضيف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه
فيخرج المثال ونحوه ولك ان تقول المراد بالاختصاص هنا الكون المخصوص فلو قيل في دار رجل لم يجز

لفوات الاختصاص فيه لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فايدة في الاخبار بذلك فهو بمثابة
قولك السماء فوقنا والارض تحتنا قالوا والتقديم اي شرط الخبر فيهن التقديم ايضا لان في تقديمه تشويقا للمخاطب
اي المخبر عنه فاذا اتيت به ولو نكرة سايغا اقتنع فلا يجوز رجل في الدار لفوات التشوق المذكور فيه لان
المخاطب اذا سمع النكرة اولا لم يتشوق للاخبار عنها اذ لا يتشوق احد الى الاخبار عن مجهول واقول انما
وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة اي توهم ان ما بعد النكرة صفة لها وهو خبر فلو لم يقدم لالتبس بالصفة
واشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص المسوغ للابتدا بالنكرة اي انما وجب التقديم في رجل في الدار
لما يتوهم من كون الظرف صفة للنكرة لا خبرا عنها وهو مندفع بالتقديم فوجب واشتراط تقديمه في باب
المسوغات يوقع في خلل اذ هو موهم لان للتقديم مدخلا في التخصيص المسوغ وليس كذلك وقد نص ابن مالك
على جواز التاخير في نحو رجل عندي اذا كان جوابا لمن قال من عندك فانك تقول رجل والتقدير رجل عندي
ولا تقل عندي رجل لئلا يخالف الجواب السوال كانه راى ان يتوهم الوصفية مندفع بقرينة السوال فلم
يجب التقديم ونوقش بان المخالفة قد جاءت في التنزيل قال تعالى فسيقولون الله على انا نقول انما جاز رجل
عندي جوابا ولم يجز ابتدا لانه اذا وقع جوابا علم ان مراد المتكلم الابهام اي رجل لا اسميه حاجتي لان السايل
استدعى التعيين ولم يعين له واما اذا قيل ابتدا ولا يعلم هل المتكلم مريد لكتمان بيان عينه او لا وعلى الثاني
لا يحصل منه فايدة وجزم المحشي بان الاشارة الاولى الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا وجملة والثانية الى
تسويغ الابتدا بالنكرة وقال يعني وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة واشتراط
تقديمها في مسوغ الابتدا بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل في التسويغ وليس كذلك وقد ذكروا المسئلة
اي مسئلة كون الخبر احد الثلاثة والمبتدا نكرة فيما وجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها حيث عدوا ما يجب فيه
تقديم الخبر على المبتدا لكون التقديم مصححا للابتدا الخامس من المسوغات ان تكون النكرة عامة عموما شموليا
وعموما بدليا اما بذاتها كان كانت في صيغ العموم كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها كوقوعها في حيز النفي
او الاستفهام نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والربع اسر قيل عليه اما الاول والثالث فلا خفاء في كون
النكرة فيهما عامة لوقوعها في سياق النفي وما هو بمعناه وهو الاستفهام الانكاري الابطالي اذ هو تقتضي انتفاء
مدخوله فيجي العموم واما الثاني ففيه نظر لان النكرة فيه انما وقعت في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام
عليها موجبا لعمومها لانه حقيقي واعترض ايضا بان عد التعميم في مخصصات النكرة التي تسوغ الابتدا بها مشكل
لان العموم ضد الخصوص فكيف يقال يحصل بالتعميم تخصيص مسوغ للابتدا واجيب بان هذا انما يرد على القايل
بان النكرة لا يبتدا فيها الا اذا تخصصت بوجه ما والمص لم يقل وانما عد هذا في مسوغات الابتدا بالنكرة فليس
وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد وانما الوجه ان النكرة بسبب عمومها اشبهت من حيث حلولها المتعدد
على البدل فساغ الابتدا بها ونوقش في دعوى الورود على ذلك القايل بانا لا نريد بالتخصيص ضد التعميم بل حصول
المسوغ ثم ان النكرة في الاثبات قد تفيد التعميم نحو تمرة خير من جرادة على ما ذهب اليه ابن الحاجب ويمكن تقرير
العموم في نحو هل رجل في الدار بانه لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية فرد اعلى فرد حصل
الشياع وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو في الدار الهمزة المعادلة بفتح الدال
بام اي هو الاستفهام المستفاد منها ففي العبارة تسامح نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل به في الكافية وصرح به
في اماليها وليس كما قال بل مطلق الاستفهام مسوغ لا يقال انما اشترط ذلك لان النكرة مع ذلك تكون مخصصة
عند المتكلم لعلمه بكون احدهما في الدار وهو انما يطلب التعيين لانا نقول لو كفى ما عند المتكلم من الاختصاص في
جواز تنكير المبتدا لصح الابتدا باي نكرة كانت مخصوصة عند المتكلم وانما المطلوب الاختصاص عند المخاطب على ما
ذكروا بل قال الرضي لو كان المجوز للتنكير في نحو ارجل في الدار وهو رجل في الدار او رجل في الدار او امراة لحدم

لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي اخر يتخصص به المبتدا قال الشارح وقد صرح اي الرضي قبل
هذه بيسير ان المسوغ في هذه الامثلة وقوع النكرة بعد اداة الاستفهام وحكم هنا بانه لا شي اخر يتخصص
به المبتدا فعلم انه لا عموم في شي من ذلك وهو خلاف ما يدعيه المص من العموم في نحو هل رجل في الدار ولا ادري
من اي جا هذا العموم اما عموم شمول او عموم بدل ولا يصح شي منهما في المثال المذكور السادس ان يكون مرادها
صاحب الحقيقة لا ادري لم زاد لفظ صاحب والمعنى ظاهر بدونها من حيث هي اي ان يكون المراد بالنكرة معنى
الحقيقة فقط من غير ملاحظة شي من الافراد نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة جعل المص المثال لما
المصحح فيه معنى العموم وسبقه ابن الحاجب الى ذلك فقال في اماليه الظاهر انه غير مختص بتمرة متميزة فكان
فيه معنى العموم كما في لا رجل افضل منك وكذلك معنى كونه غير مختص من وجهين احدهما انه لما فضل واحد من جنس
على واحد من جنس علم انه للخصوصية لمفرد منه متميز حصل الشياع ثم ان المفهوم مما نقلناه ان عموم تمرة خير
من جرادة شمولي استغراقي وخالفه ابن قاسم في شرح التسهيل وزعم انه عموم بدل وهذا المثال من كلام عمر
رضي الله عنه ففي الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال نحكم فقال كعب درهم
فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة السابع ان تكون النكرة في معنى الفعل وهذا شامل لنحو
لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها اي بتلك النكرة التعجب ولنحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين وضبطوه
بانه يراد بها الدعا معنى كون النكرة في هذين النوعين في معنى الفعل انها كانت مصدرا منصوبا بفعله والاصل عجبت
عجبا وسلم الله سلاما وهلك ويلا اي هلاكا ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال بني المصدر منصوبا وهو مع نصبه
دالا على الفعل الدال على الحدوث ولا يحسن ارادة معنى الدوام او الاستمرار معه فعدلوا لما قصدوا افادة الكلام
ذلك عن النصب الى الرفع لتكون الجملة اسمية دالة على الدوام ففي الرفع نقض لمعيار الحدوث وليس سلام في سلام محولا
عن سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك لان ذلك ماخوذ من هذا بل هو مصدر سلمه بمعنى جعله سالما ولنحو
قايم الزيدان عند من جوزها اي جوز هذه الصورة وهم الكوفيون والاخفش فانه في قوة يقوم الزيدان وعلى
وعلى هذا ففي نحو ما قايم الزيدان مسوغان احدهما ما قدمه من كون النكرة عاملة والثاني ما قاله هنا من كونها بمعنى
الفعل قيل بل فيها على راسه ثلثة هذان وكونها عامة لوقوعها في سياق النفي لا يقال ليس الوقوع في سياق النفي هنا
مسوغا للابتدا وانما هو شرط للعمل او للاكتفا بالفاعل عن الخبر كما سيصرح به المص لانا نقول واي مانع من جواز كونه
مسوغا بنفسه وشرط المسوغ غيره او لامر اخر واما الاعتراض بانه لا ينبغي عدها هنا في هذا الباب لان الكلام في المبتدا
المحكوم عليه لا وفي قسم المحكوم به ايضا والوصف المذكور من الثاني فقد اجيب عنه بمنع ذلك وان الكلام انما هو في
مطلق المبتدا وقد اسلفنا القول بذلك والحق ان الكلام في المبتدا المحكوم عليه لانه هو الذي حقه ان يكون معرفة او ما
يقرب منها اما المحكوم به فحقه ان يكون نكرة فاني يطلب له ما يدنيه من المعرفة فتامل كما في قوله تعالى وعندنا كتاب
حفيظ فان فيه مسوغين الصفة وكون الخبر ظرفا مختصا واما منع الجمهور من البصريين لنحو قايم الزيدان فليس لانه
لا مسوغ فيه للابتدا لما علمت من امكان اعتبار المسوغ فيه بالوجه المتقدم وفيما مر بل منعهم اما لفوات شرط
العمل اي عمل الصفة وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفا بالفاعل عن الخبر وهو متقدم النفي والاستفهام وهذا اي
التعليل الثاني اظهر لوجهين احدهما انه لا يكتفي بمطلق الاعتماد في الاكتفا بالفاعل عن الخبر فلا يجوز في نحو زيد قايم
ابواه كون قايم مبتدا ثانيا وما بعده فاعل سد مسد خبره وتكون الجملة خبرا عن زيد وان وجد الاعتماد على المخبر
عنه الذي هو المبتدا الاول والثاني ان شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا
لمطلق العمل اي ان اشتراط مجموع الامرين انما هو لعمل الوصف في المنصوب اما العمل في المرفوع فيكفي فيه الاعتماد فقط
بدليلين احدهما انه يصح زيد قايم ابواه امس مع كون الوصف فيه بمعنى الماضي بقرينة التقدير بامس ولا يصح زيد
ضارب غلامه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقام الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال لان الوصف

فيه

فيه انما عمل في المرفوع واشترطوه في صحة نحو اضارب الزيدان عمرا والحاصل انه ههنا امرين عمل الوصف
والاكتفا بمرفوعه عن الخبر فلكل شرط فالاول ان كان النصب فيشترط له امران الاعتماد والكون المذكور
وان كان الرفع فيشترط الاعتماد فقط والثاني شرط الاعتماد على نفي او استفهام والثامن من المسوغات
ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع تلك المذكور
من السجود والتكلم من افراد هذا الجنس غير معتاد حق العبارة من افراد هذين الجنسين الا انه يكون
على ما هو نوع او صنف كما هو داب المتادبين ففي الاخبار بهما وقوعه من تلك الافراد غير معتاد
عنها اي عن تلك النكرة التي هي احد تلك الافراد فايدة ونحن مع الفايدة فحيث حصلت صح الاخبار
بخلاف رجل مات ونحوه مما ثبوت الخبر فيه امر معتاد فانه لا فايدة في الاخبار به عن النكرة ما لم يخص
وههنا بحث فانه لو احسان يقول ان هذا القسم داخل في بعض اقسام ما قبله اعني ما يراد التعجب فتامل
والتاسع منها ان تقع النكرة بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد او رجل بالباب اذ لا توجب العادة
ان لا يخلو الحال من ان يفاجيك عند خروجك اسد او رجل بل يجوز ان يخلو الحال من مفاجات احدهما فيفيد
الاخبار ح وقال المحشي اي يخلو من ذلك فيفيد الاخبار ثم قال وانما فسرنا كلامه بهذا لانه اشتمل على نافيين
فيكون مثبتا لان نفي النفي اثبات وانت خبير ان محل ذلك لو كانا احد النفيين واردا على الاخر وههنا ليس
كذلك فان النفي الثاني وارد على خلو الحال والاول على وجوب هذا النفي فتامل والعاشر ان يقع في اول جملة
حالية سوا اقترنت بواو الحال ام لم تقترن كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوؤه كل شارق
هو من الطويل ولم يسم قايله وسرينا من السرى وهو المسير ليلا واسرينا بمعناه وقد ورد الكتاب العزيز
قال المص وربما صحف بالمعجمة من الشرب واضاء انار وبدا ظهر ولاح والمحيا الوجه قال الشارح واراد
بكل شارق كل كوكب طالع كانه ماخوذ من قولهم شرقت الشمس اي طلعت ولا اذكر الان من نص عليه ان ذلك
يستعمل في غيرها من الكواكب وفي الشرح الجلالي والشارق النجم وكل مضي واما صاحب القاموس فقال
والشارق الشمس حين تشرق وعلة الجواز هنا ما ذكرناه في المسالة قبلها يعني ان الفايدة متحققة هنا
ايضا اذ لا توجب العادة ان لا يخلو السرى من مقارنة اضاءة نجم ما بل يجوز ان يخلو السرى من مقارنة اضاءة
نجم ما بل يجوز ان يكون معه منها فيفيد الاخبار ومن ذلك قوله الذيب يطرقها في الدهر واحدة
وكل يوم تراني مدية بيدي هو من اول البسيط وقبله تركت ضاني تود الذيب راعيها وانها لا تراني
اخر الابد ولم يسم قايله والضان بالهمزة جمع ضاين بخلاف المعز من الغنم والذيب بهمزة ساكنة بعد
ذال مكسورة معجمة حيوان معروف والراعي الموكل بحفظ الماشية والابد الدهر والطروق المجي ليلا والمدية
بضم الميم وسكون المهملة كما في القاموس وفتح المثناة التحتية الشفرة وهي السكين العظيمة يعني ان الذيب
ياتي ليلا هذه الضان للافتراس ليلة واحدة في الدهر وهو اولى من قول الشارح مرة واحدة لقرينة المقابلة
فهي لا تراه الا حينا ما واما انا فانها دايما فهي ترى كل يوم في حال كون المدية بيدي فانا شر عليها من الذيب
وهذا البيت علة للبيت قبله فان مضمون الاول انه ترك ضانه على حالة هي تود ان يرعى الذيب لها
مع ظهور عداوته لها وانها لا تراه ابدا فصار مظنة ان يقال ذلك ولم ذلك ومحصلهما وصف نفسه بالكرم
وانه مضياف ولهذا البيت تعلم ان اشتراط النحويين ومنهم ابن مالك في تسهيله وقوع النكرة بعد واو الحال
ليس بلازم بل يكفي وقوعها صدر جملة ولو بغير واو كما في البيت ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل
تكسر ان المشددة النون اذا وقعت بعد واو الحال نحو قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين
لكارهون وانما الضابط اي الامر الكلي المنطبق على جزئياته ان تقع في اول جملة حالية مطلقا وبدليل قوله
تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون فما بعد الا بغير واو وقد كسرت ان فيه لوقوعها مصدرة

هذا على رواية مدية في البيت بالرفع ومن روى مدية في البيت المذكور بالنصب فمفعول بحالة محذوف اي حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من اليا في تراني اما بدل الكل والبعض فظاهر واما بدل الاشتمال فلما تقرر من انه ما اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة ومنعه مكابرة قبيحة القول ان يكون مدية بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني والظاهر يبدل من ضمير الحاضر اذا كان بدل بعض كاعجبتني وجهك او بدل اشتمال كاعجبتني كلامك او بدل كل للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وقد وجد الرابط وهو ما في متعلق البدل من ضمير المبدل منه ومثل ابن مالك للمسئلة بقوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم وقول الشاعر ٭ مرضنا فسلمنا فسلم كارها ٭ علينا وتبريح من الوجد خانق ٭ من ثاني الطويل وقايله عبد الله بن الدمينة الخثعمي وعرضنا اعرضنا وتصدينا او ظهرنا على غير قصد او على سبيل العروض اي اعترضناه وسلمنا عليه فرد سلامنا كارها لقربنا لما عنده من الغيرة والتبريح الشديد والبرح الشدة والجهد يقال هو في برح من الشوق بارح وبرح الشوق بي والوجد الحزن ومعنى خنق الحزن له انه امتلا صدره من الغيظ فارتقى اليها فوقه حتى كاد يخنقه وافاد الشارح ان هذا المسلم كارها يحتمل ان يكون محبا شغله ما به من الوجد والغرام عن الالتفات الى غير محبوبه فكره الكلام حتى تكلف رد السلام وان يكون محبوبا فكره رد السلام اما تخلا بما فيه سقاما لعاشقه في سماع كلامه الذي هو ابرد لغليله من الزلال وخشية ان يفطن بحالهما احد من الرقبا والعذال وكان الشارح لم يقف على ما قبل البيت وما بعده وهو من ابيات الحماسة من قيم الغنب منها وقبله ٭ ولما لحقنا بالحمول ودونها ٭ خميص الحشا توهى القميص عواتقه ٭ قليل قذى العينين يعلم انه ٭ هو الموت ان لم تلو عنا بوايقه ٭ ان هذا المسلم كارها انما ان قيم الحمول المحامي دونهن فان قوله عرضنا جواب اي لما لحقنا بالظعاين واتعبتها الغلبة الشوق وبعد تشييعنا لها رغبة في تجديد العهد بما ادركنا ما ودونها رجل يرود عنها خميص الحشا اي قليل الحشا اي قليل اللحم على بدنه لطيف طي البطن مديد القامة حتى ان عواتقه وهي النواحي من عاتق الانسان تكاد توهي قميصه اذ لا يقع منها على وطي والعواتق جمع عاتق وهو موضع نجاد السيف من الكتف قال المبرد وهذا مما يمتدح به العرب لان التسمين عندهم مذموم وقوله قليل قذى العينين يصف امتعاصه وقلة صبره على وزن العار يقال فلان لا يغضي على قذى اذا لم يحتمل ضيما وقوله يعلم انه هو الموت يصفه بصفة الجحيم عند غضبه وانه لا يصطلي بناره اذا غار على حرمه اي انا مع تعرضنا له نحذره ونخشاه مخافة ان يحمي لتحققنا ان شره لا يقاوم والبوايق جمع بايقة وهي الخصلة النكرة في شرها يقال باقتهم بايقة وتلوعنا تصرفعنا ويروى تلق عنا من الالقا اي لما لحقنا الحمول عرضنا وسلمنا على قيمها المحامي عنها فاجابنا جواب كاره لنا منكر لسليمنا وقد خنقه غيظ مبرح وبعد البيت ٭ فساير ته مقدار ميل وليتني ٭ بكرهي له ما دام حيا ارافقه ٭ فان نضمونه استطابه صحبته في السير لما فيها من لذة النظر الى الحمول المشتملة على من يهوى واستنكراه الكون معه لما يخشاه منه لولا غلبة الالتذاذ ومقدار ميل طرف لسايرته والباء في بكرهي للمصاحبة اي مع كرهي له وهو نصب على الحال من ارافقه وما دام حيا ظرف ولا كبير معنى في جعله ظرفا لارافقه ولا دليل فيهما قيل عليه هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكرهما على جهة الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المص ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله لا دليل فيهما وقد يبحث ان وجهه ان المثالين المذكورين لما كانا من كلامه ثبتت لهما جهتا مثالية ودليلية وقد اثبت المص احديهما مع الاخرى ولما كان فيهما مناقشة تعين ايرادها على جهة الدليلية التي هي اقوى وايضا المناقشة في الدليل مسموعة وفي المثال لا تسمع لا لمجرد التمثيل كما قيل لانه مجرد دعوى وانما لم يكن

فيها دليل لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت وهي قوله من الوجد ومقدرة في الاية اي وطايفة من غيركم بدليل يغشى طايفة منكم فان المقابلة تقتضي بالتقدير المذكور ومما ذكروا من المسوغات ايضا شرع في ذكر مسوغات عدوها لا تخلو عن تقدير ولم يذكر منها وقوع النكرة بعد لولا وقد ذكره ابن مالك وغيره نحو قوله ٭ لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة ٭ لما استقلت مطاياهن للظعن ٭ لا يقال المسوغ هنا الوصف المقدر اذ التقدير لولا اصطبار عظيم فيدخل فيما ذكر لانا نقول هذا ممكن لكن المص في حواشي التسهيل سلم لابن مالك ولم يتعقبه وعليه قوله لولا اصطبار مسوغان فمن هذه المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل او جي بها للتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته والدهر يوم لك ويوم عليك وقال الشاعر ٭ فيوم علينا ويوم لنا ٭ ويوم نسا ويوم نسر ٭ وقوله ٭ فاقبلت زحفا على الركبتين ٭ فثوب نسيت وثوب اجر ٭ هو من ثالث المتقارب من قصيدة لامرئ القيس وقد وقعت الاشارة منا الى ذلك في الكلام على بيت منها تقدم في لا من حرف اللام قال الزمخشري يريد انه اجتهد في الوصول اليها وبسبب في الليل الطويل وقاسى شدة من خوف رقبايها فزحف على ركبتيه حتى وصل اليها ونسي بعض ثيابه عندها لانها ذهبت بفواده فلم يدر كيف خرج من عندها ويروي بدل صدر البيت فلما دنوت تسديتها اي لما قربت منها علوتها او ركبتها ويروى ايضا بنصب الاسمين وهو ظاهر وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى قال المحشي وجد بخط المص ثرى بالتنوين وقال الشارح يوجد في بعض النسخ بري بذ و المثلثة ومرعى مضبوطين بما يقتضي انهما منونان والصواب انه هذا ان كان من قبيل السجع الذي هو عبارة عن تواطي فاصلتين فصاعدا من النثر على حرف واحد تعين فيها ترك التنوين تبعا لثرى فانه فعل وذلك ان للسجع ضرورة ايضا هي ضرورة الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك كما نص عليه ابن بري في رده لنا قشات ابن الخشاب على مقامات الحريري وما استظهر به في هذا المقام من انهم قد حركوا الساكن كما يحركونه في الشعر في قولهم في صفة ليالي القمر ثلث درع كصرد والقياس فيه درع كصغر لانه جمع درعاء وهي الليالي الثلث التي تلي ليالي البيض لاسودادا وايلها وبياض سايرها اتباعا لقولهم وثلاث غرر وثلاث ظلم فقد نوقش فيه بان ذلك ليس من قبيل السجع في شيء لعدم التواطي فيه على ما هو بمثابة الروي في الشعر والثرى قال في الصحاح التراب الندي وارض ثريا ذات ندى ويقال التقى الثريان وذلك ان يجي المطر فيرسخ في الارض حتى يلتقي هو وندى الارض ثم قال الاصمعي العرب تقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى اي يمطر اولا ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه النعم او واقعة بعدها فا الجزا نحو ان مضى عير فعير في الرباط العير فعير في الرهط فالعير يعني السيد اي ان ذهب منا سيد ففي رهطنا سيد يقوم مقامه ويسير سيره وفيهن اي في هذه الصور والمسايل نظر اما الاولى فلان الابتدا فيها بالنكرة صحيح قبل مجي ما الوجد المسوغ فيها وهو كون خبرها جارا ومجرورا ولك ان تقول واي مانع من ان يكون ثمة مسوغان للابتدا بالنكرة وهو تعجب وجود مسوغه فيها كما تقدم على ان ما ذكر من قبيل القدح في المثال الخاص وهو لا يستلزم تطرق القدح الى الضابط الكلي الا ترى انه صادق على نحو انما قايم زيد وما ذكره المص من الاحتمال غير ثابت فيه قال الشارح لكن لا يلزم من عدم تاتي هذا الاحتمال انه لا يتاتى فيه احتمال اخر فتامل والعجب من ايراد الشارح النقض بهذه الصورة وهو يرى انها خارجة عن الباب راسا فتدبر واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية والثاني معطوف عليه كقوله ٭ وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ٭ ورجل رمى فيها الزمان فشلت ٭ هو من ثاني الطويل من قصيدة لكثير عزة ورمي فيها تقديره رمى فيها سهمه اي اصابها بسهمه فشلت بالبنا للمجهول اي اصابها دا الشلل وقد استشهد به الكوفيون على ان النكرة اذا ابدلت من نكرة اخرى بدل كل فلا بد من توصيف الثانية والحق انه لا يشترط ذلك قال تعالى ان للمتقين مفازا حدايق واعنابا وقال الشاعر

فالتقت قناعا دونه الشمس • يا حسن موصولين كف ومعصم • ويسمى هذا البدل ببدل التفصيل قيل هذا مشكل
فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هو من قبيل بدل الكل من الكل واقول لا اشكال فيه اذ مراده ان الاول مع
ما عطف عليه البدل والقرينة قوله ويسمى بدل التفصيل لظهور ان التفصيل انما تحصل بمجموع المتعاطفين
وقد قيل ايضا انه لم لا يجوز ان يكون بدل بعض ولا اشكال ولجب بانه بدل البعض يفتقر الى تقدير الضمير
مع ان التركيب صحيح بدونه ولم نر مع بدل التفصيل ضميرا ملفوظا في كلامهم ولا نحتاج الى تقديره فان قال
اذا كان المجموع بدلا فالعامل في كل من الجزئين على تقرره بانه العرض انه غير بدل اجيب بانه نظير قولهم الرمان
حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل قال الشارح ولم يتحرر لي في ذلك جواب
ارتضيه والذي حرره غيره ان كل واحد من الجزئين خبر من جهة اللفظ ولذا عد من نوع تعدد الخبر فالعامل
في كل ما يعمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع الخبر ومن ثم قيل لا يجوز في نحوه العطف خلافا لابي علي ولا الفصل
بينهما ولا تقديمهما على المبتدا ولا تقديم احدهما على خبر الاخر قالوا واذا اريد التعبير عن هذا النوع فلا تعبر عنه
بعد لفظ الواحدة الا مجازا فلا يقال في حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال ابو علي ان الثاني من نحو حلو
حامض يتحمل الضمير لان الاول بمثابة الجزء منه على انا نمنع ان يكون نحو حلو حامض نظير بدل التفصيل وانما
نظيره بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد فيه الخبر لتعدد صاحبه حقيقة وهذا لا
يستعمل بدون عطف بخلاف ذلك كما عليه الجمهور فلا يتعين ابتدائيته والباقي عطف عليه والتحقيق ان الخبر في
المعنى المجموع وفي اللفظ الاول اصالة والثاني والثالث بطريق التبعية كما في بنوك فقيه وكاتب وشاعر والظاهر
الشارح في نحو هذه المتعاطفات كلها هي الخبر والا لزم الاخبار عن الجمع بمفرد لفظا ومعنى وهو باطل قال وهذا
من نمط ما تقدم له في البدل • وقد يقال هو اطلاق الكل على الجزء والتقدير اشهر الارض المطيرة شهر ذو مرعى اي
ذو تراب ندى فهو كقولك زيد عدل في بعض الوجوه اذ التقدير زيد ذو عدل • وشهر ثرى تبصر فيه الزرع و
شهر ذو مرعى وللاحتمال اعاد الجار تذكرا لطول الفصل اي ولاجل احتمال نسيت ولي للوصفية اي لان
يكونا صفتين لثوب مصححين لابتدائيته والخبر محذوف اي فمن اثوابي ثوب نسيته ومنها ثوب اجره ويحتمل
انها اي ان نسيت واجر خبران وثم اي وهناك للمبتدا الذي هو ثوب صفتان مقدرتان باعتبارهما صح
الابتدا بالنكرة اي فثوب لي نسيته وثوب لي اجره • وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بها او لما عاناه من رقابها
كما في لعوب تنسيني اذا قمت سربالي بعجز بيت من الضرب الاول من الطويل لم اقف على صدره ولا اسم قائله
واللعوب المراة الحسنة الدلال وبلا لام من اسمايهن والسربال بكسر المهملة القميص او الدرع او كل ما لبس
وانما جر الثوب الاخر ليعفي الاثر على القافة فتجعل قايف وهو من يعرف الاثار يقال قفا اثره تبعه كقفاه وقافه
وهو اقوفهم ولهذا زحف على ركبتيه كيلا يظهر له كبير اثر فيخفي حاله عليهم واما الثالثة فلان المعنى
معير اخر اي فهو مخصوص بهذه الصفة المقدرة ثم حذفت الصفة • ورايت في كلام محمد بن حبيب
وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم امه هو كذلك عند اكثر الرواة كما نص عليه القفطي في طبقاته قال ووجد
بخط العلما غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا
من رواية اللغة موثقا وهو صاحب كتاب المحبر وذكر القاضي ابو طاهر انه ينتسب الى امه وانه ابن
ملاعنة وكان بغداديا وقال الخطيب في تاريخه يقال ان حبيب اسم امه وقيل بل اسم ابيه فنقل الخلاف
ايضا واقتصر المص على القول بانه اسم امه اما لانه المعتمد لانه قول الاكثر او لانه لم يطلع على غيره
وتوفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ٢٤٥ بسر من راي قال يونس قال رؤبة المطر شهر ثرى الخ وهذا دليل
على انه خبر فلا بد من تقدير مضاف قبل المبتدا المقدر ايضا كما يقال اشهر المطر كما تقدم من صنيع المص لتصحيح
ان الخبر عنه بالزمان اذ لا يخبر بالزمان عن غير زمان اقسام العطف والمراد به عطف النسق لانه هو

المعنى عند الاطلاق وهي ثلاث احدها العطف على اللفظ اي على لفظ المعطوف عليه وهو اللفظ الغالب
في كلامهم نحو ليس زيد بقايم ولا قاعد بالخفض عطفا على لفظ قايم المخفوض وشرطه امكان توجه العامل
الى المعطوف امكان توجهه الى المعطوف عليه قيل عليه انه ينتقض في قوله تعالى لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده ان لا يكون مولود عطفا على والده لتخلف الشرط المذكور اذ العامل هنا وتضار
بالتاء الفوقية يمتنع عمله في الظاهر المذكور والجواب بانا انما اعتبرنا امكان التوجه شرطا لذلك وهو هنا
ممكن بتحوله الى صيغة الغايب وخصوص الصيغة المسندة او جبه خصوص المسند اليه فلا يقدح مثله
في شمول هذه القاعدة فلا يجوز في نحو ما جاني من امراة ولا زيد الا الرفع في المعطوف عطفا على الموضع
ويمتنع الخفض عطفا على اللفظ لان من الزايدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل
جميعا فيتعين الاستيناف نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد اي لكن او بل هو قاعد لان في العطف على اللفظ
اعمال ما في الموجب بفتح الجيم اي في الكلام الموجب وهي انما تعمل لما فيها من النفي وقد انتقض بالاستدراك والاضراب
لان كلا منهما يقتضي ان ما بعده مخالف لما قبله ومخالف النفي الايجاب فيتعين ما بعدها لان يكون ايجابا
وما لا يعمل فيه وفي العطف على المحل اي محل خبر ما وقد كان مرفوعا قبل دخول ما على انه خبر المبتدا اعتبار
الابتدا فان العامل في الخبر ايضا كما عرفته عند المحققين مع زواله وارتفاع حكمه بدخول الناسخ وهما ممنوعان
والصواب في نحوه الرفع على اضمار مبتدا كما قدرناه ولا يكون واحد من لكن وبل عاطفا بل حرف ابتدا والجملة
بعده مستانفة ويتجه الاعتراض على صاحب التلخيص البياني ومن قبل كلامه من شارحيه حيث جعل ما
زيد شاعرا بل كاتب من قبيل القصر بالعطف مع انه لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل كما عرفت والثاني
من اقسام العطف على المحل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب عطفا على محل جر ليس المخفوض وللعطف
على المحل عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح من الكلام قيل ينتقض هذا بنحو
رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا كما قاله يجوز كثيرا وهو عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا
يحذف رب وينتصب مدخولها بايقاع الفعل عليه وتذكر ما مر من تصريح المص في الكلام على رب انها قد انفردت
بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا او نوقش بانا لا نسلم ان رب لا تحذف وينتصب ما بعدها بايقاع الفعل عليه
اذا دلت قرينة على ذلك نعم يبقى الكلام في ان هذه الصورة التي ذكرها المناقش هل هي فصيحة او لا فلا ترى انه
يجوز في ليس زيد بقايم وما جاني من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا الشرط فلا يجوز
ان يقال مررت بزيد وعمروا عطفا على محل المجرور خلافا لابن جني في تجويزه لانه لا يجوز في الفصيح ظهور
ذلك المحل بان يقال مررت زيدا وقد زعم الرضي ان من قرا بالنصب في قوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم
فعلى العطف على محل برءوسكم ولا اشكال عليه اذ يجوز في الفصيح مسحت الراس قال الشارح لكنه نزع نزعة
رافضية فان الواجب عند الرافضة مسح الرجلين في الوضو تمسكا بقراءة الجر وردوا قراءة النصب اليها
بالتاويل كما فعل الرضي والمعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين في الوضو وانه لم يمسح قط الا على
الخفين فتعين ح ان يكون الارجل في قراءة النصب معطوفة على المغسول وتكون قراءة الجر محمولة عليها والجر
فيها اما على الجوار او غير ذلك وسياتيك في اواخر الكتاب ما فيه مقنع واما قوله • تمرون الديار ولم تعوجوا
هو صدر بيت عجزه كلامكم علي اذن حرام وقد تقدم الكلام عليه في الباء المفردة فضرورة لا يعول عليها
ولا يجوز مراعاة الموضع من المعطوف عليه بان يكون العامل في اللفظ زايدا كما مثلنا بل تطرد في الزايد
وغيره بدليل قوله • فان لم تجد من دون عدنان والدا • ودون معد فلتزعك العواذل • هو من الضرب
الثاني من الطويل من قصيدة للبيد بن ربيعة ابي عقيل العامري الكلابي الصحابي وقبله • فان انت
لم ينفعك علمك فانتسب • لعلك تهديك القرون الاوايل • وانت من قوله فان انت ضمير رفع استعير

هكان ضمير النصب واصله فان اياك عكس قوله اياك نعبد ببناء نعبد للمجهول في قراءة الحسن
وعلى ذلك اورده ابن قاسم في شرح الخلاصة وقيل هو باق على حكمه واصله فانتصلت فحذف
الفعل وانفصل كما تعذر في نحو احسب عليه لا يسيبه زيدا فان نعدم الانتفاع بالعمل يلزم الضلال
ولعل للتعليل والقرون جمع قرن كصعب وهو على ما في الغريبين للهروي كل طبقة مقترنين في
وقت ومنه قيل لاهل كل اومدة طبقة بعث فيها نبي قلت السنون او كثرت قرن ومنه قيل الحديث
خيركم قرني يعني اصحابي ثم الذين يلونهم يعني التابعين لهم باحسان الى يوم الدين وقيل القرن ثمانون
سنة وقيل اربعون وقيل مائة سنة وجزم صاحب بانه الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم لغلام مسح
راسه عش قرنا فعاش مائة سنة وقيل ثلاثون وقيل خمسون وقيل ستون وقيل سبعون
وقال في الصحاح القرن من الناس اهل زمان واحد وقال في القاموس وكل امة هلكت فلم يبق منها
احد وامة بعد امة والوقت من الزمان وقرنك بالكسر من هو على سنك كالقرين وعدنان هو ابو اد كعمر
مصروفا وبضمتين ابو معد قريش الاعلى ونزغك بالزاي المهملة مفتوحة بعدها عين مهملة نكفك
يقال ورغته اونزغه ونزغا اذا كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع امراة وعاذلة او جماعة
عاذلة والثاني هو الظاهر وقال الجلال هنا حوادث الدهر وزواجره واسناد العذل اليها مجاز والمعنى
ان غاية الانسان وقصاراه امر الموت فلا ينبغي لاحد الغفلة عنه كيف وانه وقوعا متقرر في
الاذهان فان شككت فيه فاني يكون ذلك فانظر الى انسابك ومن سبقك من ابائك وغيرهم الى هذا الوجود
فان لم تجد منه دونا اولئك الاباء الاقدمين احدا بل طواهم الدهر اجمعين وذهب بهم وانت لا شك صاير
مصيرهم فلتكفك العواذل عما انت عليه من الانهماك في اللذات والاقبال على ما يتبع له والاعراض عما هو باق
ات وقول الشارح مراد الشاعر انك ان لم تنتسب الى عدنان فلتكفك العواذل عن التفخر بالنسب فانه
لا افتخار بذلك الا من هذه الجهة قول من لم يقف على ما قبل البيت ولم يفهم مراد قايله ودونه القافية
في البيت منصوبة بالنقل الثابت عطفا على محل الاولى المجرورة بمن وهي غير مزيدة واجاز الفارسي
في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة ان يكون يوم القيمة المنصوب عطفا على محل
هذه المنصوب وان كان لها محل جر ايضا مع ظهور دون حرف الجر في هذه ليس زيدا وهنا بحث
اورده الشارح وهو الدنيا اذا اريد بها الازمنة السابقة ليوم القيمة مثلا فلا اشكال في عطف
يوم القيمة عليها لان الكل زمان وان اريد بها هذه الدار من حيث هي فهي ظرف مكان فليمتنع
العطف والظرفان مختلفان وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله
في مواطن كثيرة ويوم حنين فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت
معناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن ويجوز ان يراد بالمواطن الوقت كمقتل حنين وقال ابن
المنير في الانتصاف لا مانع من عطف ظرف الزمان على المكان كعطف احد المفعولين على الاخر
تقول ضرب زيد عمرا في المسجد ويوم الجمعة كما تقول ضربت زيدا وعمرا مع انه لا بد من تغاير الفعلين
الواقعين بالمفعولين فانك اذا قلت اضرب زيدا اليوم وعمرا غدا لم تشك في ان الفعلين متغايران
والظرفان كذلك والفعل في الصناعة فيجوز في الاية ان يكون كل واحد من الظرفين على حاله اي
وتستغني عن التقدير وقال بعض الفضلاء من بعضهم عطف الزمان على المكان وكلام الزمخشري
موذن بعدم جوازه فيحتمل ان يريد انه لا يجوز في هذه الاية لان مواطن مجرورة بفي ويوم منصوب
على الظرفية ولو عطف يوم عليها لجر وهذا مندفع كما قال الشارح بان العطف هنا على المحل
لا على اللفظ وان يريد انه لا يجوز مطلقا لان الفعل كما هو مقتض لظرف الزمان مقتض لظرف

المكان وهو مرتبط بهما بدون الواو فلا يجوز جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه وذلك كما لا يعطف
المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلكما ولا ينظرف الزمان ينتصب
على الظرفية مطلقا وظرف المكان يشترط الابهام فلما اختلفا في هذا المعنى لم يعطف احدهما على الاخر
او لان الاستعمال وارد على عطف المكان على الزمان ولم يرد بعطف الزمان على المكان الا ترى انك لو قلت
ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد صح كلامك ولو قلت ضربت زيدا في المسجد ويوم الجمعة خرجت عن قانون
كلام العرب انتهى والجمهور على ان يوم القيمة معطوف على مجموع قوله في هذه اي اتبعوا لعنة في الدنيا ولعنة
يوم القيمة معطوف على مجموع قوله في هذه اي اتبعوا لعنة في الدنيا ولعنة يوم القيمة الثاني من شروط
العطف على المحل ان يكون الموضع المعبر للعطف عليه ثابتا بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه
بجر المعطوف بدعوى عطفه على محل زيدا باعتبار اضافة اسم الفاعل اليه لان الوصف المستوفي لشروط
العمل من الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال الاصل اعماله لا اضافته فلو يكون الجر فيما نحن فيه موضعا
لبعد الوصف عن الاضافة وضعف الاسمية فيه لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون اي اجازوا مراعاة
المحل وان لم يكن اصليا تمسكا بقوله منضج بقوله صفيف شواء او قدير معجل هو بعض بيت من معلقة امرء القيس
وتمامه فظل طهاة القوم ما بين فان فيه عطف قدير بالجر على محل صفيف شواء المنصوب بمنضج نظرا الى حالة
الاضافة وقد مر الكلام عليه غير بعيد وقد مر جوابه من ان تقدير الكلام او طابخ قدير ثم حذف المضاف وبقي
المضاف اليه على اعرابه وانه عطف على صفيف والخفض فيه على الجوار وعلى توهم ان المعطوف عليه مجرور بالاضا
على حد ولا سابق شيا وتقدم ما في ذلك من البحث والثالث من الشروط وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل ويعني
بالمحرز زيادة دالة على ذلك المحل كليس في ليس زيد بقايم فالمحل نصب قايم على انه خبر لليس والمحرز له حاصل
وهو ليس فيجوز العطف على هذا المحل فيقال ولا قاعدا وابتنى على هذا اي على هذا الشرط اي على اشتراطه
امتناع مسايل احدها ان زيدا وعمرو قايمان وانما جاز ان زيدا وعمرو قايم فيما حكاه ابو جعفر بن النحاس عن
س والخليل اي والخبر معه دلالة عمرو مبتدا لا معطوف وقايم خبره وخبر ان محذوف دل عليه خبر المبتدا المذكور
والتقدير ان زيدا قايم وعمرو قايم وانما امتنعت صورة الكتاب لان الطالب لرفع زيد هو الابتدا والابتدا على
المختار هو التجرد اي تجرد الاسم عن العامل اللفظي والتجرد قد زال بدخول ان لظهور كونها عاملا لفظيا والثانية
ان زيدا قايم وعمرو اذا قدرت ان عمرا معطوفا على المحل اي محل اسم ان لفقدان المحرز ايضا الا اذا قدرته مبتدا
وقدرت خبره محذوفا فانها لا يمتنع لصيرورة المسئلة من عطف الجمل واجاز هذه بعض البصريين كالمبرد وابي علي
ومن تبعهما لانهم لم يشترطوا المحرز فلم يضرهم فقدانه وانما منعوا المسئلة الاولى لمانع اخر سوى فقدان
المحرز وهو توارد عاملين مختلفين ان والابتدا على معمول واحد وهو الخبر اي وهو ممنوع واجازهما
الكوفيون اي اجازوا المسئلة الاولى والثانية لانهم لا يشترطون المحرز حتى يضرهم فقدانه ولان ان لم تعمل
عندهم في الخبر شيا بل هو مرفوع بعد دخولها بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابتدا فلم يلزم التوارد
المحذور ولكن شرط الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر خفاء اعراب الاسم اما لبنائه نحو انه هذا وزيد قايمان
او لكون اعرابه تقديريا نحو ان موسى وزيد قايمان اذ الاعراب فيهما خفي لا يظهر لكونه في الاول محكوما به
للمحل وفي الثانية مقدر غير ملفوظ به ليلا يتنافر اللفظ في المعطوفين باختلافهما في شخص الاعراب مع ان
شانهما التوافق ولم يشترط الكسائي فيجوز ذلك وان حصل التنافر كما انه ليس بشرط بالاتفاق في ساير اي
باقي مواضع العطف على اللفظ وحجتهما اي حجة الفرا والكسائي على صحة الرفع قبل مجي الخبر وان اختلفا في الشرط
اثباتا ونفيا قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الاية اي والنصارى من امن بالله واليوم
الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فقوله الاية بتقدير اقرا الاية او تمم الاية فان قوله والصابيون

عطف على محل الاسم الموصول قبل اثبات الخبر وهو من امن الخ وقولهم انك وزيد ذاهبان فزيد عطف على موضع الكاف من انك قبل مجي ذاهبان وكلاهما من قبيل ما خفي اعرابه لبنائه واجيب عن الاية بامرين احدهما ان خبر ان محذوف اي ماجورون او امنون او فرحون والصابيون مبتدا وما بعده الخبر والجملة عطف على الجملة ويشهد له قوله ❁ خليلي هل طب فاني وانتما ❁ وان لم تبوحا بالهوى دنفان ❁ هو من ثاني الطويل انشده ثعلب ولم يسم قايله والطب مثلثة الطاء الحاذق في عمله كالطبيب واما الطب الذي هو احد العلوم المدونة وهو بالكسر فقط فهو مجموع قوانين يعرف منها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها ليحفظ الحاصل ويحصل غير الحاصل ما امكن او العلم بها وطب مبتدا حذف خبره اي هل عندكما علاج لداء الهوى وباح بسره اظهره والدنف ككتف المريض الذي لازمه المرض فهو صفة تثنى وتجمع فان فتحت النون فهو اسم المرض اللازم ولا يثنى ولا يجمع وتقدير الكلام فاني دنف وانتما دنفان وبعضهم انه حذف من الاول لدلالة الثاني عليه وانما الكثير العكس اي الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه والثاني ان الخبر المذكور وهو من امن الخ خبر لان وخبر الصابيون محذوف اي كذلك وهذا الوجه قطع به الزمخشري في كشافه فقال الصابيون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب ويشهد له قوله ❁ فمن يك امسى بالمدينة رحله ❁ فاني وقيار بها لغريب ❁ هو من ثالث الطويل وقايله ضابي بضاد معجمة والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة ابن ابي الحارث بن ارطاة بن شهاب بن شراحيل التميمي البرجمي بضم الموحدة والجيم وكان رجلا يقتنص الوحش فاستعار من بني عبد الله بن نهشل بن دهوده النهشلي كلبا يصيد به فحبسه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه غصبا فرمى امهم الرباب بنت قيط بالكلب وقال في ذلك شعرا فاستعدوا عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه فارسل اليه فاقدمه وحبسه ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس واتفق ان الحجاج لما عرض جند الكوفة ليوجههم الى المهلب بن ابي صفرة لقتال الازرق وحثهم على ذلك اول مقدمه الكوفة اميرا قام اليه عمير بن ضابي هذا فتكلم بعذره فقال الحجاج اسمعت كلامنا بالامس قال الست الذي غزا امير المومنين عثمان قال بلى قال فما حملك على ذلك قال حبس ابي وكان شيخا قال اوليس الذي يقول ❁ هممت ولم افعل وكدت وليتني ❁ تركت على عثمان تبكي حلايله ❁ اني لاحسب في قتلك صلاح المصرين قم اليه يا حرسي فاضرب عنقه وانت مالك وقبله بيت الكتاب ❁ دعاك الهوى والشوق لما ترنمت ❁ هتوف الضحى بين الغصون طروب ❁ يجاوبها ورق الحمام لصوتها ❁ فكل لكل مسعد ومجيب ❁ والترنم ترجيع الصوت وهتوف الضحى حمامة تكثر الهتف وقت الضحى والهتف الصوت يقال هتفت الحمامة اذا صوتت وطروب كثيرة الطرب والورق جمع ورقا وهي حمامة في لونها بياض الى سواد والاسعاد والاسعاف والاعانة والمدينة هي يثرب والرحل هنا غلام والبيت فان كان لفظه خبرا معناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة ومن ابيات هذه القصيدة ❁ ولا خير فيمن لا يوطن نفسه ❁ على نايبات الدهر حين ينوب ❁ وفي الشك تفريط وفي الحزم قوة ❁ ويخطي في الحدس الفتى ويصيب ❁ بقي ههنا شي يستشكله الشارح وهو ان اسم الشرط المرفوع بالابتدا لا بد في جوابه من ضمير يعود اليه رابطا ومن قوله ومن يك اسم شرط جوابه فاني الخ ولا ضمير فيه يعود اليه واجاب عنه بان مبنى الكلام فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني وقيار بها غريبان اذ لا يدخل اللام التي للابتدا في خبر المبتدا حتى يتقدم نحو لقايم زيد يريد ان قوله في البيت لغريب خبر عن اسم ان وخبر المبتدا محذوف اي وقيار غريب ولا يجوز جعله خبر المبتدا والمحذوف خبر اسم ان لاستلزامه دخول لام الابتدا على خبر المبتدا من غير تقديم عليه وهو ممنوع والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول وبيان انه لو قيل اني لغريب وقيار لكان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما

دفعة

دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا وان كان من غير ذوي العقول ساواهم في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر كذا قال المحشي ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة باسرها التي هي جملة الصابيون وخبره المحذوف على بعض الجملة المعطوف عليها لتخللها في اثنايها والتابع لا يتقدم على المتبوع ولا على شي منه قال المحشي هذا اذا قدر خبر المبتدا مقدما على خبر ان واما اذا قدر موخرا عن خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وقد التزم الزمخشري ذلك وقال فايدة تقديم الصابيين التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم واجيب عن المثال ايضا بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان فانه كما يعطف على توهم عدم ذكره والثاني انه تابع لمبتدا محذوف اي معطوف على مبتدا محذوف اي انك انت وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عن المبتدا المقدر وما عطف عليه والجملة خبر ان وعليهما اي على هذين الوجهين خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون فاجمعون اما تاكيد الاسم ان على توهم عدم ذكرها او تابع لمبتدا محذوف اي انهم هم اجمعون المسألة الثالثة هذا ضارب زيد بالخفض وعمرا بالنصب عطفا على محل زيد المنصوب اذ الاضافة الى المفعول المسألة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع عطفا على المحل المرفوع بتخيل الاضافة الى الفاعل او عمرا بالنصب عطفا على المحل المنصوب بتخيل ان الاضافة الى المفعول منعهما اي منع المسألة الثالثة والرابعة الحذاق المهرة بهذا العلم وهو مذهب س والجمهور لعدم وجود المحرز فيهما وان كان اسم الفاعل في اولاهما بمعنى الحال او الاستقبال وانما انتفى وجود المحرز فيهما لان الاسم المشبه للفعل وذلك بان يكون اصلا للفعل او فرعا عنه لا يعمل في اللفظ حتى يكون محلى بال او منونا او مضافا الى معمول اخر وكل من اسم الفاعل والمصدر في المسألتين ليسا بمعرفين ولا منونين وكذلك ظاهر ولا مضافين الى معمول اخر فينتفي المحرز وقد ناقش الشارح المص فيما علل منع المسألتين فقال وانظر تعليل المص للمنع بما ذكره هل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله الذي هو هنا تابع فانه كان مراده اشكل بمثل ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل ما ذا اراد فلم يتضح لي مقصوده وتلاه المحشي فقال اتضح لنا مقصوده وهو انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك بالمثال المذكور ولا بغيره والحق انه لا اشكال بالمثال فان المصدر انما عمل فيه لوجود شرط العمل الذي هو الاضافة الى معموله واما امتناع مسألتي الكتاب فانما هو لعلة دقيقة وهي فقدان المحرز فيهما بالنسبة الى المتبوع فيسري الى التابع وان كان في الظاهر غير بالنسبة الى التابع وتحقيق ذلك ان الوصف والمصدر لو اعملتهما في التابع حتى اجاز النصب في الاول والرفع والنصب في الثاني لكنت معملا لهما ولا تحقق لشرط الاعمال فان قلت اليس كلاهما مضافا قلت لا خفا ان العمل في التابع فرع عن العمل في المتبوع وهو منتف فيه لفقدان المحرز الطالب له لانتفاء شرطه اذ كل من الوصف والمصدر بالنسبة الى ما اضيفا اليه لا يسوغ عمله فيه اذ ليس محلى باللام ولا منونا ولا مضافا الى معمول اخر والتابع غير المتبوع بغير مطرد في البدل لانه من جملة اخرى وعطف النسق ايضا واجازهما اي اجاز المسألتين قوم من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فان المفهوم من كلامه في تسهيله في باب المصدر جواز مراعاة محل معموله في التوابع كلها من غير شرط قال ابن قاسم في شرحه وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب س ومحققو اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو يعني الجرمي فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الاول لورود السماع به وفي شرح الكافية لنجم الدين الرضي في باب الكلام على المصدر ما نصه ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ و الظاهر ويحمل على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموضوع في المعنى والعامل

فيهما ولهذا قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى فالعامل
فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم
الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصب او رافع يكونان اما فعلا او منونا من
جنس ذلك المضاف ويجيء مثل هذا الاضمار لقرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما ترك الظاهر
الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على
الظاهر كما مر وانما جاز هؤلاء المستدلين تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس فانه قد عطف فيه الشمس بالنصب
على محل الليل والتحرز في جانب اسم الفاعل وقول الشاعر فلم يخل من تمهيد مجد وسوددا هو عجز بيت من ثاني الطويل
صدره هويت ثناء مستطابا مجددا ولم يسم قائله وهويت بكسر الواو ومعناه احببت والثنا بالذكر الجميل وافاد بكونه الثناء
المهدي له مجددا انه تولع بمعالي الامور ومحاسن الفعال وتمهيد الشيء تسويته واصلاحه والمجد الكرم او الشرف والسودد
السيادة واضافة تمهيد الى مجد من اضافة المصدر الى المفعول اي لم يخل من تمهيدك مجدا واجيب بان ذلك النصب
ليس بالعطف على المحل بل هو على اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل الشمس ومهدت سوددا وليس الاحتمال
باعظم من اعتبار اثر لا طالب له في الكلام مع ما فيه من العدول عن الظاهر او يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير
في الاية ان الوصف فيها بمعنى الماضي وليس محكيا به الحال الماضية والماضي المجرد من ال لا يعمل النصب ويجب اضافته الى
ما بعده مما يكون في المعنى مفعوله ان وجد ويكون اضافة معنوية نعم ينصب الظرف والجار والمجرور لانه يكفيهما
رايحة الفعل وذهب الكسائي وهشام من الكوفيين وابو جعفر بن مضاء من البصريين الى ان الوصف يعمل بمعنى الماضي مطلقا
كما اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال تمسكا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فانه نصب المفعول به كونه بمعنى بسط فان
قلت اذا كان المختار ان الوصف الماضي المجرد من ال اذا كان بمعنى الماضي لا ينصب فما وجه نصب سكنا قلت هو ايضا
بتقدير جعل دل عليه الوصف اي جعله سكنا كما يشهد له قراءة الكوفيين وجعل الليل حملا على معنى المعطوف عليه اعني
فالق الاصباح فانه بمعنى فلق وقال السيرافي لا اجد ههنا ان يقال انما تنصب اسم الفاعل المفعول الثاني
ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا
في المفعول في موضع من المواضع مع دوره في كلامهم نعم يرد على الاول انه يشكل بنحو زيد ظان امس
كريما الان نصب الثاني اذا كان بفعل مقدر لزم الاقتصار على احد مفعولي ظان اللهم الا ان يلتزمه
القائل بذلك هنا مع القرينة وان كان قليلا واما ما تمسكوا به من قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فقد
اجيب عنه بانه من باب حكاية الحال الماضية قال الاندلسي ومعناها ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكي الان على ما
يلفظ كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال الجاربردي ونعم
ما قال معنى حكاية ان الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل
هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذته
ويوضح لك نصبه بجعل مقدرا وفي نسخة مصيبة اي كون الوصف المذكور بمعنى الماضي قوله تعالى ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله الاية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل
الليل بناء على ان اضافة جاعل الى الليل لفظية وزعم مع ذلك ان الجعل المستفاد من جاعل مراد به فعل مستمر
في الازمنة الثلاثة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل اي الوصف
على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في انه اضافته محضة وهي المعينة بالاضافة المعنوية والحقيقية
وحاصله ما ذكره ان في كلامه تناقضا فانه اثبت انه جاعلا عاملا لتجويزه العطف على محل معموله وزعم انه

لمعنى

لمعنى الاستمرار فيكون اضافته محضة لان اسم الفاعل اذا كان للماضي وللاستمرار كانت اضافته كذلك
مع انه لا يتمحض للاضافة الا اذا امتنع اعماله واجيب بمنع التنافي بين تمحض الاضافة والعمل فان المصدر المضاف
الى الفاعل مرادا به معنى الاستمرار الشامل للاستمرار منه فباعتبار ما فيه من معنى الماضي كانت اضافته
وباعتبار ما فيه من معنى الحال والاستقبال كان عاملا وفي حواشي الكشاف للسعد التفتازاني في الكلام على
قوله مالك يوم الدين ما نصه فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان
مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية والاتية والحال فتارة يعتبر جانب
الماضي فيجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب الاتي والحال فيجعل لفظية والتعويل على القراين والمقامات وقال
في الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا ونعني كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز
ان يكون معنى الاستمرار ايضا مانعا من كونها غير حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين ولذا كان بين كلاميه
تدافع ووفق بينهما بان الاستمرار يتناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى الماضي يجعل الاضافة حقيقية
كما في قوله مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك
يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف وفي حواشي سيد المحققين في الكلام على
مالك يوم الدين اجيب بان لا منافاة بين كون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لانه لما احتوى على
المضي ومقابليه روعيت الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا
الى الثانية وليس بشيء لان مدار كون الاضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال
الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي يتعاقب افراده وكان الثاني عاملا واضافته
لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي حواشي اليمني في الكلام على وجاعل الليل سكنا ما نصه قيل ان
هنا تخالف لما ذكره في ذلك فلنذكر نبذا من الكلام في عمل اسم الفاعل ليندفع به التناقض اعلم ان عمله مشروط بمشابهته
للفعل معنى ووزنا لكون المفعول به اجنبيا منه ويحصل الشرط اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد
للاستمرار اذ بذلك يتحقق شبه المضارع الصالح لهذه المعاني مع تحقق الموازنة اما اذا كان ما لكالها فظاهر واما
اذا كان للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جرت منه عند قصد الاستمرار بالتعبير بلفظ المضارع لشبهه
بالاسم الذي اصل وضعه للاطلاق نحو زيد يؤمن بالله ويستحق بموجوده اي هذه عادته المستمرة فان كان احدها
وعمل في الاجنبي كانت اضافته اليه لفظية لانها مبنية على العمل واما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا يعمل لعدم الموازنة
بينهما فاذا اضيف كانت اضافته محضة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف
اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فصح ان يتخصص المضاف به كما يتخصص الغلام بزيد
في غلام زيد واما الحال فبعد لم يتم حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث
يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار يصح ان تكون اضافته محضة كما يصح ان لا
يكون وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيينه او تخصيصه
به سيما معنى الاستمرار في الفعل غير وصفي قال ستقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله
صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصد هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في
محل المجرور به نصبا اذا تقرر ذلك فاعلم ان ما ذكره في مالك يوم الدين من اضافته بمعنى الاستمرار حقيقية وما ذكره
هنا من انها لفظية مبني على ما قررناه لانه ان نظر الى كون اسم الفاعل مشابها للمضارع لذلك فاضافته لفظية وان
نظر الى استمراره يصح تخصيصه وتعيينه وقلنا انه بمعنى المعروف بذلك فاضافته معنوية وبعبارة اخرى
اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي فقط فاضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال ما
كان بمعنى الحال او الاستقبال فاضافته غير حقيقية لوجود علة العمل وهي المشابهة التامة واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال

الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه فلا يعمل ويقع صفة للمعرفة وثانيهما
انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال فيعمل ويقع صفة للنكرة انتهى ملخصا قلت اذا كان اضافة
اسم الفاعل المعنى الاستمرار محضة لما فيه من معنى المضي فما بال ال الموصولة لا تدخل الا على ما كان بمعنى الماضي
او بمعنى الحال او الاستقبال دونه قلت لما ان المعتبر في الكون صلة معنى الحدوث الذي هو اصل الفعل ولذا
قيل ان نحو المنطلق والضارب فعل في صورة الاسم كما ان ال الداخلة عليها اسم في صورة الحرف والاستمرار
بعيد عن معنى الحدوث فلا يقع صلة فتدبر واما قوله «فقد كنت دا ينت بها حسانا» مخافة الافلاس والليانا «
قال الشارح يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا فردا في الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور الرجز ووحد
ضربها بالقطع كما لو كان بيتا مصرعا من تمامه وقايله زياد العنبري وقيل هو لرؤبة ودا ينت عاملت من
الدين وحسان اسم رجل ومخافة نصب على التعليل والافلاس مصدرا فلس الرجل اذا لم يبق له مال فهو مفلس
كانما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كذا في الصحاح زاد في القاموس او صار بحيث يقال ليس معه فلس وذلك
كما يقال اخبث الرجل اذا صار الى حال يذل فيها والليان بتشديد المثناة من تحت وفي لامه الفتح والكسر
اقيس مصدر بمعنى المطل يقال لواه بدينه يلويه ليا وليانا مطله فيجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان
يكون معطوفا على مخافة على حذف المضاف اي ومخافة الليان فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل
صورة المسيلة شرطا لها وهو ظاهر ثم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه مع اشتراطه امكان ظهور
ذلك المحل للمعطوف عليه في فصيح الكلام ولم يعتبره ولا بد منه والثالث من اقسام العطف العطف
على التوهم ويقال له العطف على المعنى كما تقدم بعد التصريح من المص والفرق بينه وبين العطف على
المحل ان العامل في العطف على المحل موجود دون اثره وفي العطف على التوهم وهما مفقودان ويشترط
في وجود اثر العامل في التابع ومن قال في وجه الفرق في العطف على التوهم العامل مفقود دون اثره
اي فانه موجود فانه ما اراد الا وجود الاثر في جانب المعطوف لظهور انه لا عامل ولا اثر في جانب المعطوف
عليه فيشكل عليه انه ان اراد مثله في مقابلة وهو العطف على المحل كان معنى قوله العامل وفي النصب
على المحل موجود دون اثره اي دون اثره في المعطوف وليس كذلك وانما انتفى اثره في المعطوف عليه
بدون اثره وان اراد دون اثره في المعطوف عليه فانه منتف فيه لم يحسن نسق الكلام وان كفى
ذلك في الفرق نحو زيد قايما ولا قاعد بالخفض في قاعد المعطوف على توهم دخول البا المزيدة في الخبر
وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم في جانب المعطوف عليه وقد حمل بعضهم عليهم قوله
فكانما يبغون في تلك الدري ان باشروا العيوق والدبران روي بجر الدبران على توهم ان تقدير
الكلام مباشرة العيوق والدبران وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير وهو ابن
ابي سلمى «بدا لي اني لست مدرك ما مضى» ولا سابق شيا اذا كان جائيا «الرواية بخفض سابق وقد
تقدم انشاد بعض منه وهو من الضرب الثاني من الطويل وبدا لي ظهر لي تقول بدا الامر يبدو بدوا وبدوا
وبداة ظهر وابديته اظهرته وبداة الشمايل ما يبدو منه وباداه بالعداوة جاهره بها ومعنى البيت واضح كبقية الفاظه
وقول الاخر «ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل» ان لم يكن للهوى بالحق غلابا «بحر بطل وهو من ثاني البسيط
ولم يسم قايله والحازم الضابط لامره الاخذ له بالثقة والحزم ضبط الامر والاخذ له بالثقة والشهم بالمعجمة
الذكي الفواد المتوقد كالشهوم الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع بقول الانسان انه لم يحكم بالحق على نفسه
بحيث يكون شديد الغلبة لهواه قاهر الرداه اما او في اكثر الاحوال لا يتهم حزمه وشهامته شجاعته ولم يحسن قول الاخر
«وما كنت ذا نيرب فيهم» ولا منمش فيهم منمل «هو من ثالث المتقارب الا ان عروضه هنا تعد مرفوعة بالحذف وقد

ليس نمر

انشده ابن الاعرابي في نوادره ولم يسم قايله فانه يروى بجر منمش وتابعه مع انه معطوف على
خبر كان بتوهم زيادة البا فيه وانما حسن العطف في البيتين ولم يحسن في الثالث لقلة دخول البا
مزيدة على خبر كان بخلاف خبري ليس وما المشبهة بها فان زيادة البا فيهما شايعة مستفيضة والنيرب
النميمة قال في القاموس نرب سعى ونم وخلط الكلام وسح والنيرب الشر والنميمة ثم قال ورجل نرب
وذو نيرب شرير وهي نيربة والمنمل كمحسن الكثير النميمة والنمال النمام والنميلة كسفينة النميمة ورجل
نمل ونامل وقد نمل كنصر وعلم وانمل والمنمش بالمعجمة المفسد ذات البين وفي القاموس النمش بالفتح
النميمة كالانماش فكما وقع هذا العطف الذي على التوهم في المجرور وقع في اخير المجزوم فان الجزم في الافعال
كالجر في الاسماء من حيثية الاختصاص فوجد كونه اخاه مشاركته في نوع خاص وقع في الجر ايضا في المرفوع
اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وكل ذلك مما وقع في المفردات ووقع ايضا في المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل
وس في قراءة غير ابي عمرو من السبعة لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق اي فاتصدق واكن اقرا ابي واكن اني نصب
اصدق بان مظهرة بعد الفا في جواب لولا وجزم اكن بتخيل ان المعطوف عليه مجزوم على انه في جواب شرط
جازم وقرا ابو عمرو واكون بالنصب على ما هو الظاهر وقرئ واكون بالرفع على تقدير وانا اكون فان معنى
لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد قيل عليه ان التخصيصية دالة على الطلب والشرطية لا
طلب فيها فاني يتحد معناها واجيب بان الشرطية وان لم تدل على الطلب وضعا فقد يقتضي المقام دلالتها
عليه والتصدق والصلاح لما كانا مطلوبين وقد علقا على التاخير الذي هو بيد الفاعل المختار افهم ذلك طلب
العبد من ربه تاخيرها ليا تي بهما اذ الاتيان بهما منفض الى حصول سعادة الابد الا ترى ان قولك رب ان وفقتني
علمت صالحا كيف هو مشعر بطلب التوفيق فمن هنا كانت الشرطية المذكورة في معنى التخصيصية وقال السر في
والفارسي وجزم به ابن عطية والزمخشري هو عطف على محل فاصدق لقول الجميع في قراءة الاخوين حمزة والكسا
ويعبر عنهما بالكوفيين ايضا من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم عطفا على محل جملة الجزاء والحق ان فاصدق
ليس في محل جزم ليعطف على المجزوم بخلاف فلا هادي فانه في محل جزم لوجود من اذ لو وقع موقعه
مضارع كان مجزوما فالقياس عليه قياس مع الفارق وبالجملة انما يعطف على المحل حيث يوجد ما
يقتضيه لا حيث يتوهم ويرده اي ويرد هذا القول انهما يسلمان ان الجزم في نحو ايتني اكرمك
باضمار الشرط قيل منعهما ان جواب الامر مجزوم بالامر على انه نايب مناب الشرط لا باضمار الشرط
فلا يتوجه عليهما ما قاله وقيل الجواب مجزوم بالامر لتضمنه معنى ان والفرق بين التضمين والنيابة ان
عمل المتضمن اصلي وعمل النايب فرعي فليست الفا هنا وما بعدها في موضع جزم كما في فلا هادي له
وفيه مخالفة لما اختاره من ان الموضع في نحو ذلك لما بعد الفا يعني انهما اذا سلما ان جزم جواب بالشرط المقدر
في جواب التخصيص ينبغي ان يكون كذلك لكنه غير متاتٍ هنا لان ما بعد الفا في جواب التخصيص منصوب
بان مضمرة كما هو راي البصريين وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم و
بعضهم بقوله متصيد لكن تعبير المص انسب بالمقام فكيف يكون الفا مع ذلك اي مع هذا المذكور من
كون ما بعد الفا مصدرا معطوفا على اخر فكيف يكون الفا ما بعدها من المصدر المسبوك في موضع الجزم
وليس بين المفردين المتعاطفين بالفا شرط مقدر قيل عليه قد يجعلان هذا المصدر معطوفا على المصدر
المتوهم ليكون من عطف المفردات فلا يتاتى تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك مبتدا محذوف خبره
والجملة جواب شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدق في ثابت واكن فالفا حرف رابطة الجواب واكن معطوف على
محل الفا وما بعدها كقولهم فلا هادي له وانت خبير ان الفا التي ينتصب المضارع بعدها في الجواب
فيها معنى السببية والعطف من جهة المعنى فانك اذا قلت قم فاكرمك فالقيام سبب للاكرام فالفا

تعطى ان الاول سبب في الثاني والعطف من جهة المعنى اذ المعنى ليكن منك قيام فاكرام مني وجعلها الفا الرابطة
لفوت تمام هذا المعنى وياتي القولان المنقول اولاهما عن الخليل وس وثانيهما عن ابي سعيد في قول الهذلي
قابلوني بليتكم لعلي • اصالحكم واستدرج نويا • وقد تقدم الكلام عليه في الباب الثاني في خامسة الجمل التي
لا محل لها من الاعراب فيقال على القولين جزم استدراج بتوهم ان التقدير ان يبلوني بليتكم اصالحكم وعلى ثانيهما
هو عطف على محل لعلي اصالحكم بعد الفاء الداخلة تقديرا على لعلي اي فلعلي ولا يتاتى هنا رد المص لان الجملة لا
لا سابك لها يخرجها من جملتيها فيثبت لها الموضع اي نواي يشير الى ان نويا اسم مقصور مضاف الى ياء المتكلم
على لغة هذيل في قلب الفها يا وادغامها في ياء الضمير كقوله سبقوا هواي واعتقوا لهواهم وكذلك اختلف في نحو
قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب في المعطوف فقيل انه عطف على الموضع والصواب انه عطف على التوهم
اي على توهم النصب في زيد لانه في معنى قام القوم الا زيد وانما اي وان القول بالعطف على التوهم مذهب س لقوله
لان غير زيد في موضع الا زيدا وبمعناه فشبهوه بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا هو عجز بيت صدره اولا الوافر
صدره معاوي اننا بشر فاسجح وقائله عقبة بن الحارث الاسدي يخاطب معاوية بن ابي سفيان وقد روي بعد
بيت الشاهد ابيات مجرورة هي • اكلتم ارضنا فجردتموها • فهل من قائم او من حصيد • ذروا خون الخلافة واستقيموا
• وتامير الاراذل والعبيد • اتطمع في الخلود اذا هلكنا • فليس لنا ولك من خلود • فهبنا امة هلكت ضياعا • يزيد
اميرها وابو يزيد • قال الدميري في شرح ابيات الجمل وقد بان بهذه الابيات ان الصواب رواية ولا الحديد بالجر
ولكن س رواه بالنصب فتبعه الزجاجي وقال الزمخشري هذا البيت يروى بالنصب مع ابيات منصوبة
وبالجر مع ابيات مجرورة فمن رواه بالجر واما اكلتم ارضنا الابيات ومن رواه بالنصب روى معه • اديروها
من حرب عليكم • ولا ترموا بها الغرض البعيدا • فقوله معاوي منادى مرخم معاوية واسجح بجيم فحاء مهملة معناه
سهل وارفق وجردتموها قشرتموها كما تجرد اللحم من العظم وقوله فهل من قائم او من حصيد ناظر الى قوله تعالى منها قائم
وحصيد يعني ان القرى التي انتهكتموها جرى باداهلها وبادت فلم يبق منها الا الحصيد والمراد بالقائم ما بقيت
حظائره والحصيد ما انمحى اثره والخون الخيانة والتامير تفعيل من الامارة بالكسر والاراذل الخساس والرذال الخساس
وهاهلكنا ويزيدها ابو خالد بن معاوية بن ابي سفيان صخر بن حرب بن امية بن عبد شمس ولي الخلافة بعد موت
ابيه وكان شديد الادمة ضخما كثير الشعر توفي سنة اربع وستين وقد اقتصر الشارع على رواية الجر في الابيات واما
على رواية نصبها فهو على ما بعد مخفوض بالنحت وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده اي انشاد س هذا البيت
هنا انه يراه اي المثال عطفا على المحل ولو اراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به اي شبهوا المثال بالبيت لان تشبيههم
به اماره انه ليس من قبيله كما لا يخفى من جع القول الى المجزوم وتمام الكلام عليه وفي نسختي وهي نسخة محشية الغز الحاضر به
بلفظ رجع الماضي اي عاد القول الى تمام الكلام على المجزوم وقال به اي بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي في قراءة قنبل
عن ابن كثير انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي والباقون قرؤوا بحذفها وجزم يصبر فزعم ان من موصولة
فلهذا ثبتت يا يتقي وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من
اي على توهم انها شرطية وان يتقي مجزوم بها والشرطية من معانيه ومن هنا قيل لهذا العطف العطف
على المعنى وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف اي قيل هو مرفوع سكن لنية الوقف فيكون موقوفا لا مجزوما
وهو مبني على ما يقال اجري الوصل مجرى الوقف او اجري حكم الوقف في الوصل كقراءة نافع ومحياي ومماتي
بسكون ياء محياي وصلا وان كان فيه التقاء الساكنين على غير حده وقيل بل سكن يصبر لتوالي الحركات
في كلمتين اجراء لهما مجرى الكلمة الواحدة كما سكنوا في يامركم ويشعركم قال الشارح وهذا القول احسن
الاقوال والاصح في تخريج القران عليه وما عداه من الاقوال ليس بطائل فلا سبيل الى الاقدام على تخريج التنزيل
عليه وينبغي ان يستثنى منها قول اجراء الوصل مجرى الوقف لوروده في التنزيل ايضا وقيل من شرطية جازمة

والفعل

والفعل بعدها مجزوم وهذه الياء في يتقي اشباع والياء التي هي لام الفعل حذفت للجازم او هذه الياء لام الفعل البيت
او هنا للشك ولا للتخيير بل لتنويع الاقوال والكتني في عمل الجازم بحذف الحركة المقدرة على الياء وزعم
ابو حيان ان هذا القول احسن الاقوال قال ولا يرجع الى قول ابي علي ان هذا مما لا يحمل عليه لانه انما يجي في
الشعر لا في الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه لغة واما المرفوع فقال س واعلم ان ناسا من
العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان فيتبعون المنصوب فيها بتابع
مرفوع فان قلت قد مضى ان مثل ذين من الصور الممتنعة قلت نعم لكن باعتبار تخريجهما على التبعية
على المحل لا مطلقا فتامل وذلك ان معناه معنى الابتدا فيرى اي قايل ذلك انه قال هم اجمعون ذاهبون
وزيد ذاهبان كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى اي كما ان الشاعر قال بدالي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق بالجر وقد تقدم الكلام ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه
حيث ابدا لهذا الغلط وجها ويوضحه انشاده البيت اي يوضح انه اراد ما قلنا انشاده البيت لان العطف
فيه من هذا القبيل وتوهم ابن مالك انه اراد بالغلط الخطا فاعترض عليه بانا متى جوزنا عليهم اي على العرب
زوال التعويذ بكلامهم فلا يصلح لنا مستندا وامتنع ان نثبت شيا نادرا في كلامهم ويحكم عليه بانه مخالف
للقياس او للاستعمال لامكان ان يقال في كل نادر ان قايله غلط مع ان نوادر اللغة وشواهدها لا تنكر واما
المنصوب فقد يكون اسما وقد يكون فعلا فاما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحاق
يعقوب فيمن فتح الباء وهم ابن عامر وحمزة وحفص كانه قيل ووهبنا له هكذا وجدت عبارة الكتاب له
بضمير المؤنث لانه نظم الاية فبشرناها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب والهبة في معنى البشارة ولكن كان
من الواجب الاتيان بالفاء على طبق الاية فيقال كانه قيل فوهبنا لها وانما اختصت البشارة بها لان النساء اعظم
سرورا بالولد لا سيما وهي لم تكن ذات ولد وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولد من هاجر وهو اسمعيل عليه السلام اي
فوهبنا لها اسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب اي ووهبنا يعقوب من وراءه على طريقة قوله • مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة • ولا ناعب يبين غرابها • انتهى والبيت من ثاني الطويل وعزاه الجلال للاخوص اليربوعي وقال
الجاحظ وابن يسعون والزمخشري هو الاخوص الرياحي وكذا قال ابو عبيدة في كتاب ايام العرب وسماه زيد بن
عمرو وقال الشارح ان هو لابي الاخوص وعزاه التبريزي في شرح ابيات الاصلاح لابي ذؤيب والمشائيم جمع مشؤوم
من الشوم بالهمزة ضد اليمن وعشيرة الرجل بنو ابيه الادنون او قبيلته والجمع عشائر والعشير كمسكين الجماعة واهل
الرجل والناعب اسم فاعل من نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نعبا ونعيبا ونعابا ونعيانا صوت او مد عنقه و
حرك راسه في صياحه وصنيع المص يقتضي ان الزمخشري اورد البيت بتمامه وهو انما اقتصر على قوله ليسوا
مصلحين عشيرة ولا ناعب ووجه تشبيه الاية بالبيت انه قدر في الاية انه قال فوهبنا لها اسحاق ثم عطف عليه
قوله يعقوب كما ان الشاعر قدر انه قال ليسوا بمصلحين ثم عطف عليه قوله ولا ناعب فقد قدر فيهما المعدوم موجودا
قيل وامتازت الاية على البيت باشتمالها على تقدير الموجود فقط وما ايضا يريد ان الباء الموجودة قدر عدمها وقيل
ليس عطفا على المعنى بل هو على اضمار وهبنا فتخرج عما نحن بصدده اي ومن وراء اسحاق وهبنا يعقوب وبصير حينئذ
عطف الجمل وانما قدرنا وهبنا بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور بالفتحة
عطفا على اسحاق فيه تسامح فان المعطوف عليه مدخول الباء فقط او منصوب عطفا على محله واو للتنويع الاقوال
كما عرفت ويرد الاول اي اول ثاني القولين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم
عمرو واقتصر على رد الاول ولم يتعرض لرد الثاني الا انه مرتضى عنده بل لظهور رده مما فهم من تقرير المسابق ان من
شروط العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح والمحل هنا لا يظهر فيه وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل
شيطان مارد انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وهو اي ويكون التقدير والمعنى انا خلقنا الكواكب

في السماء الدنيا زينة للسماء وحفظا لها من كل شيطان ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله بالاصالة لا بالتبعية كما في
الوجه السابق او مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف وتقديره موخرا على وليهما اي وحفظا من كل شيطان
زيناها بالكواكب وجعله مفعولا له لزينا المذكور يستلزم القول بزيادة الواو وحفظا واما المنصوب فعلا
فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون علامة للنصب واثبتها الاثبات حملا على معنى ودوا ان تدهن
بناء على ان لو مصدرية كان ولا تنس ما تقدم من ان الاحسن جعل ما بعد الفاء منصوبا بان مضمرة والمصدر
المسبوك منها ومن الفعل معطوف على المصدر الحاصل من لو تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب اي بنصب اطلع انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان
كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض لا يخفى ان التمثيل انما هو لمجرد اقتران خبر لعل بان لا للكثرة لظهور
عدم صلاحية المثال الواحد للكثرة وهو كما قال كثير كما يقضي بذلك من تتبع ما ورد في الحديث الشريف وكلام العرب
نظما ونثرا ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد قوله للبس عباءة وتقر عيني هو صدر بيت منها ولا الوافر عجزه
احب الي من لبس الشفوف وقد تقدم الكلام عليه يعني يحتمل ان يكون اطلع منصوبا بان مضمرة
بعد فاء العطف والمصدر المسبوك منها ومن الفعل معطوفا على مفعول ابلغ اي لعلي ابلغ الاسباب
بالاطلاع فيكون على حد البيت وقد اورد المص البيت هنا بلفظ للبس باللام والصواب انشاده
بالواو كما تقدم فيما تقدم ومع هذين الاحتمالين اي احتمال العطف على المعنى واحتمال العطف على
لفظ الاسباب فيندفع قول الكوفي هكذا في النسخ التي وقفنا عليها بلفظ فيندفع وحق العبارة اسقاط الفاء
ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا على التمني وسياتي من المص تجويز ان يكون فاطلع
منصوبا في جواب الامر الذي هو ابن لي صرحا وقال بعض محشي هذا الكتاب ان الكوفيين انما ينصبونه في
جواب الترجي لان لعل عندهم دخلها معنى الاستفهام فهي بمعنى هل قال والصحيح ان الفعل ينصب في
جواب الترجي بعد الفاء والترجي فيه على بابه لا على معنى الاستفهام لثبوت ذلك نظما ونثرا واما وقوع
العطف على التوهم في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته
انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم فحمل مبشرات وهو لفظ مفرد على معنى لفظ مركب وهو ليبشركم ثم عطف
عليه مركب اخر ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا وهو كناية عن المعطوفات الباقية في الاية
ارسلها فيكون متعلق اللام فعلا مقدرا ولا عطف على التوهم وقيل في قوله او كالذي مر على قرية انه على معنى
الم تر كالذي حاج او كالذي مر ويجوز ان يكون هو على اضمار فعل اي او ارايت مثل الذي فحذف لدلالة الم تر الى
الذي حاج عليه لان كليهما تعجيب فلا عجب في حذف احدهما ودلالة الاخر عليه وتخصيص الذي مر بحرف
التشبيه لان المنكر للاحياء كثير والجاهل بكيفيته اكثر بخلاف مدعي الربوبية وهذا التاويل معنى الحمل
على الاضمار هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل الدال على المعنى بل واللفظ عليه اسهل من العطف على المعنى فهو
اجدر بالاعتبار وقيل الكاف زائدة كما قيل بزيادتها في ليس كمثله شيء اي الم تر الى الذي حاج او الذي مر والتنويع
المتعجب منه وقيل الكاف اسم بمعنى مثل هذا مذهب الاخفش وانتصر له ابو حيان وحكم بانه الاولى قال وانما
عرض لهم الاشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملا على مذهب البصريين والصحيح ما ذهب اليه الاخفش
انها تكون اسما ومرادفا لمثل وتقع مواقعه معطوف على الذي المجرور بالى اي الم تر الى الذي حاج او الى مثل الذي
مر وما ذكرناه انفا في تخصيص المعطوف بحرف التشبيه ان في تخصيصه بكلمة مثل على هذا الوجه والذي
حاج ابراهيم صلى الله عليه وسلم نمرود الذي مر عزير بن شرخيا او الخضر عليهما السلام او كافر بالبعث ويؤيده نظمه
مع نمرود وههنا وجه اخر ذكره القاضي المفسرين فقال وقيل انه من كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام
ذكره جوابا لمعارضته وتقديره او ان كنت تحيي فاحي كاحياء الله تعالى الذي مر ثم عقب ذلك بقوله وهو عزير

فيكون عطفا على المعنى وكان حق
التعبير ان يقال انه على معنى
الم تر كالذي حاج او كالذي
مر صح
صح

بن شرخيا او الخضر او كافر بالبعث فاستشكله بعض معاصرينا بما ملخصه انه كيف يكون هذا من كلام ابراهيم
على تقدير كون المار الخضر او عزير بن شرخيا وبينهما وبين ابراهيم عليهم السلام مدة مديدة وانت خبير ان
منشا هذا التوهم ان قوله وهو عزير الخ من القيل الاخير وان الضمير من قوله وهو عائد الى الموصول
الواقع في ذيل هذا القيل وليس كذلك بل قيل المعارضة انتهى بقوله كاحياء الله الذي مر وقوله وهو
عزير الخ ابتداء الكلام والضمير فيه عائد الى الموصول الواقع في نظم الاية كما لا يخفى تفسير هذه الاية الشريفة
وصح عطفها على ما قبلها او لا على اختلاف فيه ثم بين الاختلاف الواقع في المار ثم الاختلاف الواقع في
الاية على ما هو حق الترتيب واتى بالضمير في بيان المار لقرب ذكره ولو لم يكن هذا القريب المرجع وصرح
لفظ القرية في بيانها لبعد ذكرها فان قلت اذا كان المار هو العزير او الخضر او الكافر وقلنا الاية من كلام
الخليل عليه السلام فلا يعود الاشكال قلت لا يتحتم ان يكون المار على هذا القول المنكر للبعث تنبيه
من العطف على المعنى على قول البصريين لالزمنك او تقضيني حقي اذ النصب عندهم باضمار ان بعد او وعند
الكوفيين باو نفسها فاذا وينتصب المضارع بعدها بانه واجب الاضمار اذا كانت بمعنى الى التي للغاية او الا
الاستثنائية او كي التعليلية فان كان ما بعدها صالحا لان يكون غاية لما قبلها كانت بمعنى الى نحو حتى يطلع الصبح او
تطلع الشمس او صالحا للاستثناء كانت بمعنى الا او لان تكون علة كانت بمعنى كي وقد تتوارد هذه المعاني على محل
واحد كما في مثال المص فان قضاء الحق يصلح ان يكون غاية للزوم وزمنه مستثنى من عموم ازمانه وعلة باعثة
عليه وان والفعل في تاويل مصدر متوهم معطوف على مصدر متوهم ولكون المعطوف عليه متوهما جاء العطف
على التوهم اي ليكون لزوم مني لك او قضاء منك لحقي ومنه تقاتلونهم او يسلموا في قراءة ابي بحذف النون اي الى ان
يسلموا او الا ان يسلموا او كي ان يسلموا واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع
والاستئناف بتقدير او هم يسلمون قال ابن الحاجب في اماليه للرفع وجهان احدهما ان يكون مشتركا بينه وبين
تقاتلون في العطف والاخر ان يكون جملة مستانفة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار الجملة لا الافراد وتقاتلونهم
فيه معنى الامر وان كان بصيغة الخبر فلا يستقيم ارادة الاخبار لانه يودي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما
لانه اخبار صادق وهو ينفك عنهما ولا نقول بامتناع علمنا في من الشك وهو في حق العالم باطل لعلمنا ان او
تاتي لاحد الامرين اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما في التعقل او الوجود وليس ذلك عن شك بل عن قطع
انه كذلك نحو الجسم اما متحرك او ساكن مما يلزم ان يكون على احد الامرين تعقلا او وجودا وانما يلزم الشك في
الاخبار عن امر معين في الوجود دون تعقلا وسيقع على مر بين فهناك قد يستوهم لزوم الشك من المخبر
كقولك زيد اما مريض ومعافى واذا ثبت ان تقاتلونهم في معنى الامر فيسلمون اما في معناه ويتضح المراد اي الراجح
اما القتال منكم او الاسلام منهم واما علم ان الاسلام عنهم بالقتال من المسلمين فمن خارج واما باق على خبريته
فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود اما وجوب القتال منكم او حصول الاسلام
منهم هذا كلامه بتعبير ما ومثله ما تاتينا فتحدثنا بالنصب لما بعد الفاء بان مضمرة ايضا في جواب النفي
اي ما يكون منك اتيان فحديث الاولى فتحديث ومعنى هذا نفي الاثبات الذي هو السبب فينتفي الحديث
المسبب عنه اي ما تاتينا فكيف تحدثنا وهذا هو القياس فيه كما سينقله عن الرضي ومعناه نفي الحديث فقط
والاتيان مسكوت عنه يجوز ان ينتفي وان يثبت حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا اي بل غير محدث وظاهر هذا
التفسير يقتضي ان الاثبات لا يحتمل وعلى المعنى الاول المستفاد منه انتفاء الاتيان والتحديث معا جاء قوله
سبحانه لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون وقال ابو حيان قرا الجمهور فيموتوا بحذف النون في جواب
النفي وهو على احد معنيي النصب فان المعنى انتفاء القضاء عليهم فانتفى مسببه اي لا يقضى عليهم ولا يموتون
كقولك ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فكيف يكون حديث انتفى الاتيان فانتفى الحديث ...

المعنى سر

ان يكون على المعنى الثاني من معنيي النصب فان المعنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين وهذا فاسد اذ يمتنع
ان يقضى عليهم ولا يموتون اذ المراد القضا عليهم بالموت ولن يتخلف المقضي عن القضا ولنجم الايمة الرضي
هنا كلام مفيد اورده الشارح فلنورده وعبارته ومعنى النفي في ما تاتينا فتحدثنا اي ان تاتنا تحدثنا
فانتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان
فاء الجزا قياسا ان يحصل الفعل عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من
الفاء جزا كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا
ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق
الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما ينتصب
في هذا تشبيها بفاء السببية وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك انا تاتيني
حدثتني مخالف في المعنى لقولك تاتيني فلا تحدثني انما يعطي هذه الفايدة معنى فاء العطف الفرق اما
عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان تحديث على ما يقولون به هذا المنصوب واما عاطفة
للفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيا واحدا واقعا على المعطوف
عليه معا فيكون المجموع وهو الاتيان المقيد بقيد يعقب الحديث منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفا
جزئيه معا وبانتفا كل واحد منهما ايضا فعلى الاول يكون للمعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان
يكون قوله تعالى لا يوذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان
لا حديث بعده ولا يجوز ان يكون بنفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون
الاتيان بلى نجعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى
فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل باحوالنا كما قال غير ان لم تاتنا ٭ غير انا لم تاتنا
بيقين ٭ فنرجي ونكثر التاميلا ٭ اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدا
محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه للنصب لعدم اللبس فيكون معنى قوله تعالى
ودوا لو تدهن فيدهنون وقوله لا يوذن لهم فيعتذرون منزاي فهم يدهنون وهم يعتذرون كانه قيل
يعتذرون فيدهنوا ويجوز رفعه اي رفع ما بعد الفاء فيكون اما عطفا على تاتينا فيكون كل منهما
اي من الاتيان والتحديث داخلا عليه حرف النفي فينتفي كل منهما اي من الاتيان والتحديث داخلا عليه
حرف النفي فينتفي كل منهما او على القطع عما قبله والاستيناف فيكون موجبا لعدم تسلط النفي عليه
وذلك واضح في نحو ما تاتينا فتجهل امرنا ٭ اي فانت تجهل امرنا ضرورة اي من لا ياتي قوما لا
يدري حقيقة ما هم وفي نحو لم تقرا فتنسى اي فانت لان القراة سبب الذكر والنعلان او لها مشاة فنى
لان المراد اثبات جهله ونسيانه بسبب عدم اتيانه وعدم اقترانه لا نفيهما ولانه لو عطف في الثاني
لجزم تنس وواضح ايضا في قوله ٭ غير انا لم تاتنا بيقين ٭ فنرجي ونكثر التاميلا ٭ البيت من الضرب
الاول من الخفيف الا انه مشعث الضرب زحافا قال الزمخشري وهو لبعض الحارسي وبيقين فيه
صفة محذوف اي لم تاتنا بخبر يقين والتامل مصدر املته اذا رجوته اذ المعنى انه لما اتي باليقين اي
بالخبر المتيقن الذي لا يحتمل النقيض فنحن نرجو خلاف ما اتي به لانتفاء اليقين عما اتي به ولو جزمه
بالعطف على مدخول لم او نصبه باضمار ان بعد الفا في جواب النفي لفسد معناه لانه يصير منفيا على
حدته اي استقلالا كالاول اذا جزم ومنفيا على جمع ويصير منفيا هو والاول معا اذا انتصب وكلمة
اذا الاولى متعلقة بيصير قصدا والثانية متعلقة تبعا والمراد بقوله على الجمع ما يقابل قوله على حدته
وهو ما بيناه فسقط ما قيل ان نفي الجمع يكون مع الواو واما الفا فيكون معها اما نفيهما او نفي الثاني وكلاهما

غير

غير مراد وانما المراد اثباته اي اثبات الترجي واما الجازمهم ذلك اي القطع وصيرورة ما بعد الفاء
موجبا في المثال السابق يعني مثال ما تاتينا فتحدثنا فمشكل لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان فكيف
يقال ما تاتينا فانت تحدثنا وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل قد بنا الموازين
يلزمهم حمل المضارع على الاستقبال وما للنفي الحال اللهم الا ان يعتبر قرينة حالية صارفة فانت تحدثنا
الان عوضا من ذلك وقد تقدم النقل عن الرضي ايضا ان المعنى على القطع ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث
به الجاهل بحالنا وللاستيناف وجه اخر وهو ان يكون على معنى السببية فلا ينقلب التحديث موجبا
بل يبقى منفيا ويكون انتفاء الثاني لانتفاء الاول لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفا السبب
يستلزم انتفاء المسبب وهو احد وجهي النصب بل اول معنييه كما تقدم المثبت عليه وهو قليل
اي وهذا الوجه الاخر للاستيناف قليل وعليه قوله ٭ ولقد تركت صبية مرحومة ٭ لم تدر ما جزع عليك
فتجزع ٭ هو من الضرب الاول من الكامل ولم يسم قايله والصبية بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها مثناة
تحتية مشددة مونث صبي وهو من لم يفطم بعد ورايتها مضبوطة بضم المهملة وفتح الموحدة
على التصغير ومعنى كونها مرحومة انها من شانها ان ترحم واما اسم استفهام معلق لفعل الدراية والجزع
محركة نقيض الصبر اي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرا عيسى بن عمر والحسن لا يقضى
عليهم فيموتون عطفا على يقضى فهو داخل تحت نفيه اي لا يقضى عليهم فلا يموتون اذ لا موت الا عن قضاء
واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت فيكون المعنى لو قضى عليهم لماتوا و
لكنه لم يقض عليهم فلم يموتوا وقرا السبعة ولا يوذن لهم فيعتذرون اي فلا يعتذرون وقد
كان النصب ممكنا مثله في لا يقضى عليهم فيموتوا في قراة الجمهور ولكن عدل عنه الى الرفع لتناسب الفواصل
وهذا ماخوذ من قول ابن عطية ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رءوس الاي والوجهان جايزان واعترضه
ابو حيان بان ظاهره استوا الرفع والنصب وليس لان الرفع لا يكون متسببا بل هناك صريح عطف والنصب
يكون متسببا وقد مر في المص ان مع الرفع ياتي بمعنى السببية ويكون المعنى الواقع لهم لا اعتذروا لكنه لم
يوذن لهم فلم يعتذروا فتساوى الوجهان وقال قاضي المفسرين فيعتذرون عطف على يوذن فيدل
على نفي الاذن والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فاوهم ذلك
ان لهم عذرا لكن لم يوذن لهم فيه والمشهور في توجيه الرفع في الاية انه لم يقصد الى معنى السببية الى
مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النفي لان المراد بلا يوذن لهم نفي الاذن في الاعتذار لان المراد
نفي الاعتذار بنفي الاذن فيه وقد نهوا عنه اي عن الاعتذار في قوله لا تعتذروا اليوم فلا ياتي الحذر منهم بعد
ذلك اي بعد نفي الاذن لهم فيه ونهيهم في ذلك اليوم عنه اما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس
الا باذنه واما الثاني فلان ما ينهى العبد عنه ذلك اليوم لا يقع منه فسقط ما قيل انه لا منافاة بين نفي
الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار واذا تبين
ان العذر لا ياتي منهم تعين ان يكون منفيا وتعذر ان يكون موجبا بالاستيناف وزعم ابن مالك
بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو سايغ على مذهب الجماعة كذا يقع في كثير من النسخ
وهو غير سايغ وكان لفظ غير سقطت من قلم الناسخ سهوا ويقع في بعضها وهو مشكل على مذهب
الجماعة وهو سايغ لا على نفي الاذن ونفي الاعتذار وقول البدر لا يوافق ذلك لاقتضايه ثبوت الاعتذار
مع انتفاء الاذن كما في قوله ما توذينا فتجهل بالرفع اي فنحن نحبك لان مقتضاه ثبوت المحبة بتقدير
انتفاء الاذن ولصحة الاستيناف في الاية المذكورة يحمل ثبوت الاعتذار الذي هو مقتضى الاستيناف فاللام
من الصحة متعلقة بيحمل مع مجي لا تعتذروا اليوم فان نهي مقتضاه ان لا يثبت منهم اعتذار على اختلاف

المواقف في عرصات القيمة كما جاء فيوخيذ لا يسال عن ذنبه انس ولا جان مع يجي وقفوهم انهم مسئولون وفي الكشاف
فان قلت كيف التوفيق بين قوله تعالى يوم يأتي لا تكلم نفس الا باذنه وبين قوله يوم يأتي كل نفس تجادل عن
نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن انفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها
يختم على افواههم وتكلم ايديهم واليه ذهب ابن الحاجب قبل ظاهر هذا مشعر بان هذا القول مرجح ابن الحاجب
ومختاره والواقع خلافه فقد قال في شرح المفصل المسمى بالايضاح ما نصه ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى
انهم يعتذرون ويكون في موقف اخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى انه لا يحمل في هذا الموضع لبيان
بعد قوله ولا يوذن لهم وان ثبت انهم معتذرون في موضع اخر انتهى فهذا تصريح من ابن الحاجب بتضعيف
هذا القول وانه لا ينبغي حمل القران عليه فكيف يدعي انه مختاره اللهم ان يكون المص قد عثر على كلام اخر لابن
الحاجب في غير الايضاح فانه يبعد منه عدم وقوفه على ما فيه فيكون بمنزلة ما تاتينا فتجهل امورنا اي
فانت تجهل امورنا ويرده ان الفاء غير العاطفة للسبب ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن بل
في وقت اخر اي لا يكون الاعتذار في وقت متسببا عن نفي الاذن في الاعتذار في وقت اخر لان ما كان مسببا
يكون دائما وقد صحح الاستيناف في الاية بوجه اخر بان الاعتذار معه منفيا على معنى السببية بان يكون مسببا
عن سبب منفي كالاذن فينتفي الاعتذار لانتفائه وقد صرح به اي بهذا الوجه المخصوص هنا اي في هذه
الاية الاعلم وانه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا وان خالفه في اللفظ لاشتراكهما في اعتبار السببية في النفي
ورده اي ورد هذا القياس ابن عصفور وفرق بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار لشدة
هول ذلك الموقف بخلاف القضاء فانه يتسبب عنه الموت جزما فكيف يقال ان الاول مثله ورد عليه اي
على ابن عصفور في رده هذا ابن الصايغ بان النصب على معنى السببية في ما تاتينا فتحدثنا جايز
باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث فليحصل هنا الاذن ولا يحصل الاعتذار فقد يتخلف
المسبب عن السبب لوجود مانع او فوات والذي اقول ان مجي الرفع بهذا المعنى اي على الاستيناف السببي
قليل جدا وقد نص على قلته اولا فلا يحسن حمل التنزيل عليه وانما يحمل التنزيل على ما كان كثيرا سايغا
تنبيه قولك مثلا لا تاكل سمكا وتشرب لبنا في تشرب ثلاثة اوجه الجزم والنصب والرفع فانت
ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما قيل فيه نظر فلانه لا يتعين مع الجزم ان يكون
النهي عن كل منهما على كل حال فيجوز ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما فقد قالوا في نحو ما جاء زيد وعمرو
يحتمل ان المراد نفي مجي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجي ولذا اذا جي بلا احتمل ما
ما جاء زيد ولا عمرو وصار نصا في الاول ولا ريب في انك اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق
النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع نعم لو قيل لا تاكل سمكا ولا تشرب لبنا تعين
الاول وانت خبير ان كلام المص لا حصر فيه فلا يابى هذا الاحتمال الثاني وانما مراده بيان الخلاف
معاني التركيب المذكور على اختلاف اعاريبه ووجه الجزم انما يخالف وجه النصب اذا كان بالاحتمال
المذكور فمن ثم اقتصر عليه واما دعوى الاقتصار على ظاهر الاحتمالين وانه لا ينافي الاحتمال الاخر فلا يخلو عن
تصور وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى اي على مصدر متصيد من الفعل الاول والنهي
عند الجميع حتى الكوفيين عن الجمع بين المعطوفين اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت ٧
فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة الثاني وان المعنى على الرفع ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف
منقطع عما قبله فلا يتوجه اليه حرف النهي فيبقى على ما هو الاصل من الاباحة وقال بدر الدين ان معناه
كمعنى وجه النصب وهو النهي عن الجمع ولكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن وكانه قدر
الواو للحال ولذا رد الجملة في التقدير الى الاسمية لينا تي دخول الواو الحالية قيدا لعاملها فينصب النهي

يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما نقلناه عن ابن عرفة من ان المستانفة صح

اليها

اليها ويوول المعنى الى النهي عن اكل سمك في وقت شرب لبن وهو مساو للنهي عن الجمع بينهما وفيه بعد
لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت كما في قولهم قمت واصك وجهك وان كان التقدير وانا اصك وجهه
وهو قليل ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل من اوجه الاعراب معنى مغاير للاخر فلا يحسن جعل
وجهين منهما بمعنى واحد ومن هنا يظهر لك وجه ما قلناه انفا عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منع لبيانة
اشتهر ذلك عنهم وليس على اطلاقه وانما ذلك مقصور على الجمل التي لا محل لها من الاعراب اما ذوات المحل
فالعطف فيها جايز كما نص عليه الزمخشري وكفاك دليلا على جوازه وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان
الواو فيه من الحكاية دون المحكي اي قالوا كذا وقالوا كذا ولا يذهب عليك ان ذلك مختص بما بعد القول
اذ لا يرتاب في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه جواد وما ابخله وفي حواشي
سيد المحققين على المطول في باب الفصل والوصل انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا
وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد واشترطوا في القبول
اذا كان بالواو ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فجعلوا ذوات المحل
في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا الى الاختلاف خبرا وانشاء لظهور فايدة العطف
بالواو وهي التشريك المذكور وانما اعتبر والاختلاف المذكور في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى
محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية في القسمين لكان ذلك
التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا فان قيل اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى
او معنى فقط ان اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا كان للاولى محل او لا قلنا ان الجمل ذوات المحل
الواقعة موقع المفردات ليست بين اجزايها النسبة مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلافها خبرا وانشاء بل هي
في حكم المفردات التي وقعت موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بالذات فتعتد باحوالها
العارضة لها وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح
ونقله عن الاكثرين ولجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا في سورة البقرة
بعد قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر
المومنين في سورة الصف بعد قوله ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب فان قيل
كيف استدل وغيره باية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان فالجواب لعل ذلك مبني
على ان الانشا لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى صرفه بالتاويل بما يكون
خبرا في المعنى فكان التقدير في الاية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فتقواكم النار مطلوبة منكم فال
الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية وهي انشائية لفظا ومعنى نحو ما قالوه
وقد يقال ان الاستدلال باية البقرة انما هو بالنظر الى عدت وهي جملة خبرية تقدمت على بشر وقد
حاول البهاء السبكي في شرح التلخيص لبيان التوفيق بين كلام النحاة المجوزين والبيانيين المانعين فقال
لا خلاف بين الفريقين لان عند من جوزه يجوزه لغة ولا يجوز بلاغة اي وعند من يمنعه يمنعه بلاغة ولا
يمنعه لغة قال ابو حيان في بحره والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم يتفق معاني الجمل
الى ان قال واجاز من جاني زيد وعمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويكون التقدير هما
العاقلان فقد جازت المسئلة على ما فيها من عطف الانشا على الاخبار ويويده قوله وان شفاي عبرة
مهراقة وهل عند رسم دارس من معول هو من ثاني الطويل من معلقة امرء القيس المشهورة والشفا
البرء من المرض والخلاص منه والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ويجمع على عبرات بتحريك الموحدة
كتمرة وثمرات ومهراقة مصبوبة والاصل مراقة بزيادة الهاء على خلاف القياس ولعل مهراقة ابلغ من

بنوة

او اختلاف عن النسب

مراقه والرسم الاثر والدارس الفاني والمعول اما مصدر ميمي بمعنى التعويل من قولك عول تعويلا اذا ابكى رافعا
صوته ومثله اعول او اسم مكان منه او اسم مفعول محذوف الصلة من قولك عولت على فلان اذا اعتمدت عليه
يقول ان تخلصني من داء الغرام دمع اصببه ثم قال منكرا وهل عند اثر منمحي بكاء او موضع بكاء او من يعتمد عليه
في دفع هذا الداء يريد ان شفاءه صب الدمع ومع ذلك يتخيل انه لا فايدة فيه وقوله تناغي غزالا عند باب
ابن عامر ٭ وكحل ماقيك الحسان باثمد ٭ هو من ثاني الطويل ايضا من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري شاعر
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجلال والمناغاة التكلم بما يفهم ويسر وفي الصحاح والمراة تناغي الصبي اي
تكلمه بما يعجبه ويسره ومقتضى ما في القاموس انه التكلم بما يفهم والغزال وكذا الظبية الى ان يقوى ويطلع
قرناه ويجمع على غزلة وغزلان كغلمة وغلمان والانثى غزالة قال ابن سيده وكثيرا ما يكنى به المرد ولا
سيما المجد بين عن الامرد الجميل مجازا ولكن لا اجزم انه بهذا المعنى هنا والماق جمع موق بالهمز
ويجوز فيها الواو وهو طرف العين مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين او مقدمها او موخرها ويجمع
ايضا على اماق وامآق والاثمد بكسر الهمزة وسكون المثلثة حجر الكحل واستدل الصفار على مذهبه بهذا البيت
يريد بيت تناغي كما استدل بغيره وانفرد بالاستدلال بقوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم هو صدر
بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا وقد تقدم الكلام عليه في حرف الفاء فراجعه ان لم يكن على ذكرك فان
تقديره عنده هذه خولان وهي جملة خبرية عطف عليها انشائية بالفاء وغيره يقول الفاء زايدة في الخبر
ولا تقدير واقول اما ابن البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل من امر
ونهي يعطف عليه بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد
ويشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا اي ان المراد عطف المجموع على المجموع لا باعتبار عطف شي
من هذا على شي من ذاك ويقع مثل هذا في عطف المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن
ان الواو الوسطى لعطف الصفتين الاخريين على مجموع الصفتين الاوليين واما وجه ربط الامر بالتبشير
بتقدير كونه عطفا على فاتقوا بالشرط المذكور فقدره التفتازاني بان تبشير المومنين ايضا مرتب على عدم
معارضة الكفر للقران والا لم يكن معجزا فلا يثبت صدق النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون تصديقه وسيلة
الى نيل الثواب فكانه قيل ان لم تاتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار
ايها الكافرون وبشر المومنين بالجنان ايها النبي قال وليما في الوجهين من البعد سيما الثاني فان في ربطه
بالشرط تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة ذهب صاحب
المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قل يا ايها الناس كانه قيل قل كذا وكذا وبشر المومنين ثم ان ظاهر كلام المص
انه ساق كلام الزمخشري في معرض الجواب عن احتجاج الخصم وفيه انه ليس فيه ما يحصل منه بل ظاهره
على ما فهمه التفتازاني جواز عطف الانشا على الخبر من غير تاويل فانه قال في مطوله فان قلت قد جوز
صاحب الكشاف عطف الانشا على الاخبار من غير تاويل بمعنى الانشا او على العكس بان يوجد عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا
الى قوله تعالى وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف حتى يطلب له مشاكل من امر ونهي يعطف
عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المومنين فهو معطوف على جملة وصف عذاب
الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق
حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشا لا يسلم ما ذكره من المثال واعترض عليه سيد المحققين
بان قوله ويوجد عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى للحاصل لو فانه
ان اراد تاويل احداهما بحيث يتفقان خبرية او انشائية فذلك عطف الانشا على الخبر وبالعكس بناء

على التاويل لا قسم اخر من العطف وان اريد به انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية
او بالعكس من غير ان يجعل احديهما بمعنى الاخرى فلا فايدة لقوله بل يوجد الخ ثم ما حق كلام الزمخشري ان يفهم عليه
انه لم يرد بلفظ الجملة ما يراد في الاصطلاح بل معنى المجموع اي ان المعتمد بالعطف مجموع قصة بين ثواب المومنين
على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف ليس من باب عطف الجملة ليطلب مناسبة الثانية
مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرط المناسبة
بين الغرضين وكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف ثم قال سيد المحققين
فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض
على جملة اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احديهما على الاخرى قلت اراد بذلك
المثال عطف قصة عمرو على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الاية لكنه اقتصر
من القصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والازهاق فما اسوء حاله
وما اخسره ونحو ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اربحه واتم من كلامه في الجواب الاول ان
يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر كما ان يقال المراد عطف جملة الثواب او لم يعطف تلك الجملة وزاد
عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم
بذلك واما الجواب الثاني وهو ان العطف على فاتقوا وهو انشاء ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط فكيف
يعطف عليه اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القران ولو كان عطفا عليه لكان
كذلك لان الشرط قيد للجواب فاذا قلت ان جيتني اكرمتك كان الاكرام مقيدا بالمجي وان شيت قلت مشروطا به ولا
معنى لتقييد الامر بتبشير المومنين بما لهم من الكرامة لعجز الكافرين عن المعارضة لانهم مبشرون بذلك على كل حال
ويجاب بانه قد علم انهم غير المومنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هولاء المعاندين
بان لا حظ لهم في الجنة اي انه يفهم منه ذلك بطريق التعريض لا انه عين معناه وقال في اية الصف ان العطف
على تومنون لانه بمعنى امنوا ورد بفوت عطف الانشا على الخبر المتنازع فيه اذ الخلاف فيما لا تاويل فيه ولا يقدح
في ذلك اي في هذا العطف ان المخاطب بتومنون المومنون وببشر النبي صلى الله عليه وسلم اي لا يقدح فيه تخالف
المسند اليه ولا يقدح فيه ايضا ان يقال في تومنون انه تفسير للتجارة فهو خبر محض لا طلب وان يغفر لكم مجزوم
على انه جواب الاستفهام تنزيلا لسبب المسبب منزلة السبب في استلزامه للمسبب كما مر في بحث الجمل المفسرة
فان قلت ما مر هناك انما هو اعتبار تنزيل السبب منزلة المسبب هو الغفران وسببه القريب هو الامتثال والبعيد
الذي هو سبب مسببه الذي نزل سببه منزلته هنا فتامل لان تخالف الفاعلين لا يقدح في عطف احدى
الجملتين على الاخرى تقول قوموا مخاطبا القوم ليس فيهم زيد واقعد يا زيد لحصول التناسب في الامر به والنقا دد
وقد يقال في هذا الكلام نظر لان قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح تعليل لقوله ولا يقدح في ذلك ان المخاطب
الخ ومحصله ولا يقدح في العطف المذكور تخالف الفاعلين فرجع الكلام الى جعل الدعوى عين الدليل
وهي نوع المصادرة على المص ولان تومنون لا يتعين للتفسير لاحتمال كونه مستانفا سلمنا تعينه لذلك
ولكن لا يلزم ان يكون باقيا على خبريته فانه يحتمل انه تفسير مع كونه امرا اي مع كون معناه امرا كما في قولهم
اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وذلك اي واحتمال تفسيريته مع امريته اما بان يكون معنى الكلام السابق
اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب اليم والكلام السابق وان كان في صورة الاستفهام فهو في معنى الامر كما كان
فهل انتم منتهون في معنى انتهوا وانما احتيج الى ذلك لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية
او مفردا يودي معناها قال المحشي ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يودي معنى جملة او بان يكون تفسيرا
في المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق ويوتى به لافادة المعنى الذي يحصل من المفسرة التي يراد تفسيرها

لكون مضمونها معنى طلبيا فتقول هل ادلك على سبب نجاتك آمن بالله فجملة آمن الامرية تفسير لسبب النجاة
كما يقول هو اي سبب النجاة ان تؤمن بالله وح اي وحينئذ كان تؤمنون تفسيرا ومعناه الامر فيمتنع العطف
اي عطف بشر عليه وان تواخيا بحسب التاويل لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران
اللذان في آية البقرة والصف معطوفان على فعل مقدرة قبل يا ايها فيهما وحذف القول كثير ولا يخفى ما في هذا
من البعد لاشتمال الكلام السابق على ما لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى وان كنتم في ريب مما
انزلنا على عبدنا الا بتكلف انه مسوق على طريقة كلام الامر بعد ما كان المقصود ذكره بعبارة تليق بحال الرسل
ان كنتم في ريب مما انزل الله علي وقال بعضهم ما في البقرة عطفا على فعل مقدرة قبل فان لم تفعلوا وقيل معطوفا
على امر محذوف ليس من جنس القول تقديره في الاولى معنى آية البقرة فانذر اي فانذر الكافرين وبشر الذين آمنوا
وفي الثانية يعني آية الصف فابشر اي فابشر يا محمد وبشر المؤمنين كما قال الزمخشري في واهجرني مليا ان التقدير
فاحذرني واهجرني لدلالة لارجمنك على التهديد الذي يناسبه الامر بالتحذير واما قول الشاعر وهل عند رسم
دارس من معول مثلها في فهل يهلك الا القوم الظالمون كذا في بعض فيه ما فيه والمعنى وليس عندي رسم دارس
النسخ وهو خلاف الصواب لان نص آية الاحقاف فهل يهلك الا القوم الفاسقون ويقع في كثير من النسخ هل
يهلك الا القوم الظالمون بغير فاء ولا غبار عليها واما هذه خولان فمعناه تنبيه لخولان فيستقيم عطف
فانكح عليه او الفاء المجردة السببية من غير اعتبار عطف مثلها في جواب الشرط فانها تفيد الربط السببي واذ
قد استدلا بذلك المتبادر ان المشار اليه بذلك قول الشاعر وقائلة خولان البيت فيشكل ان المستدل بها انما هو
الصفار فاوجه تثنية الضمير وقيل الصواب الاشارة الى هذا البيت والى الله مطلعة تناغي وان الضمير
في استدلال الصفار والمشارك له في الاستدلال ببيت يناغي وحاصله ان المشار اليه هو المذكور بعينه لكونه
مذكورا قبل ثم وحدا اسم الاشارة وثنى الضمير نظرا الى انه راجع الى الصفار ومن وافقه فهلا استدلا بقوله
تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر فكم بين كلام يجوز على قائله الغلط والخلط وكلام يمتنع عليه ذلك
ويجوز بالرفع في التنزيل كثير واما ما فحل ما اتيك فيتوقف فيه على النظر فيما قبله من الابيات فانه يجوز ان
يكون فيها ما يصلح ان يكون معطوفا عليه وقد يقع في بعض وكل بدون واما فقيل هو معطوف على هذه
خولان وهو يقتضي ان الواو من وكل ليست العاطفة في البيت وقد قيل ان صدر البيت فناع لدى الابواب
حراء نواعما ولا شاهد فيه ح وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل كذا وكل كما
قيل في واهجرني مليا من انه عطف على امر تقديره كما عرفت احذرني واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه
من اجازة جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان العاقلان خبر محذوف فغلط عليه اي على س وانما قال واعلم
انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت على التبعيد او القطع فقلت الرجلان الصالحان
او نصبت على المدح كما اورده المص لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته والسوال بمن يقتضي عدم العلم بالمسئول
ولا يجوز ان تخلط من يعلم ومن لا يعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ان لا يجوز مساواة المجهول للمعلوم
فيما علم له من الاوصاف فيمتنع في المثال وصف عبد الله بالصلاح مع السوال عن ذاته وقال
الصفار لما منعها س من جهة النعت اي لما كان النعت قاضيا بفساد المسئلة ما نعا من جوازها علم
ان زوال النعت يصححها فانه متى زال المانع عمل المقتضي فيصرف ابو حيان في كلام الصفار
قولهم فيه فان حمل النعت في كلام الصفار على النعت الاصطلاحي واعتقد تصحيح المسئلة بزواله
فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدا محذوف جازت المسئلة لفقد النعت الصناعي وهذا ظاهر
الغلط فان س مصرح بامتناع المسئلة حتى مع الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال
النعت المقطوع البتة والغرض تعذر النعت الصناعي كان يقال من عبد الله وهذا زيد ويقتصر على

ذلك كان التركيب صحيحا جائزا فالغفد ما بنى س المنع عليه فجاز عطف الخبر على الانشا وجواب ما اشار اليه بقوله
والحجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشي مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام فان قلت
المصنف غلط ابو حيان على س والذي افاده البيان ان الوهم في التصرف في كلام الصفار قلت وهمه وهذا هو الحامل
لابي حيان على الغلط على س وموجب هذا الغلط ان كلام س ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف
وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين وانما مراده
الوصف المقطوع بوجهه عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا اي
سواء كان بالواو فقط ام بغيرها وهذا هو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا
اكرمته ان نصب عمرا ارجح من رفعه على الابتدا لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما اذ المفهوم
رجحان الرفع وبتقديره تكون الجملة اسمية معطوفة على فعلية والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني في قوله
عاضها الله غلاما بعد ما ٭ شابت الاصداغ والضرس نقد ٭ من الضرب الثالث من الرمل الا انه زحف بالخبن
ولم يسم قائله وعاضها عوضها والاصداغ جمع صدغ كقفل وهو ما بين العين والاذن والشعر المتدلي على هذا
الموضع ونقد كفرح من النقد بالتحريك تاكل في الاسنان اي والضرس تاكل ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور
اي نقد ضرسه والجملة فعلية فيحسن عطفها على ما قبلها وليس بمبتدا ما بعده خبره لئلا تكون اسمية
فيمتنع عطفها وهذا القول حكاه عبد اللطيف البغدادي حكاه شارح مقدمة ابن باب شاذ ونقله اليها
السبكي في شرح التلخيص وفي بعض النسخ حكي عن ابن جني وانه قال باثبات الواو ولعل من اسقطها ول
ان تكون في الكلام بنية عليها اخذ هذا القول يعني هو مستنبط من كلام ابن جني على هذا البيت وقد اورد
عليه انه يجوز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني ان الضرس فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب
لا انه ممنوع والجواب بان الظاهر من قول ابن جني انه فاعل وليس بمبتدا ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل
الاولوية غير ظاهر اذ لا قرينة في الكلام يعين الوجوب ولا عبرة بل الحمل على الاولوية اولى وقول المحشي و
النقد بكسر القاف المتاكل اسم فاعل من نقدت السن بالكسر اذا تاكلت وتكسرت ان كان كلاما على ما في البيت
لم يناسب لان ما في البيت فقد كفرح اذ لو كان وصفا لم يكن في البيت احتمال الفعلية وفات
المقصود ومعنى البيت عند الشارحين ان هذه المراة عوضها الله غلاما من زوجته بعد ما وصلت في الكبر
الى هذه الحالة وفي شرح الابيات الجلال قال ابن السيرافي عوضها الله ممن مات من اولادها غلاما بعد
ما اسنت وشاب راسها وتكسرت اسنانها فاحبته حبا شديدا لانها قد يئست ان تلد غيره ويلزمه
ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة اي حيث كان ابن جني يقول بامتناع عطف الاسمية على
الفعلية يلزمه ان يوجب النصب في نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولا يجوز الرفع بحال الا ان قال اقدر الواو
للاستيناف ولا اجعلها عاطفة فيجوز الرفع ح لانتفاء المحذور والثالث وهو القول المفصل لابي علي انه
يجوز في الواو فقط ويمتنع في بقية احرف العطف قيل لاصالة الواو في العطف نقله عنه ابو الفتح في كتابه
سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر يعني انه الداخلة على اذا المفاجاة ليست عاطفة
لئلا يلزم عطف الاسمية على الفعلية وبغير الواو وانما هي زايدة لازمة كما عرفت في محله واضعف الاقوال
الثلاثة القول الثاني منها وهو المانع مطلقا لمجي العطف المذكور في كلامهم كما يشهد بذلك تتبع تراكيبهم وفي
التنزيل سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قيل ومنه واما ثمود فهديناهم على قراءة النصب شذوذا فانه
عطف على فاما عاد فاستكبروا عطف فعلية على اسمية واما قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين فيحتمل ام فيه
ان تكون المنقطعة وهي ليست بعاطفة على الصحيح قال الشارح وقد لهج به اي يقع هذا العطف مطلقا الرازي
في تفسيره اي واظب عليه واكثر منه يقال لهج بكذا بكسر الها يلهج لهجا اذا اغري وثابر عليه كذا في الصحاح وذكر

في كتابه في مناقب الشافعي انه مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية
مطلقا عمدا كان المتروك وغيره مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فانه نص صريح
في المنع من حل الاكل وهذه المسئلة خلافية فذهب الشافعي الى حل اكله وهو قول ابي هريرة وابن عباس في رواية و
جماعة من التابعين كالحسن وطاوس وعكرمة واليه ذهب مالك ايضا في رواية عنه وذهب ابو حنيفة والثوري
الى ان التارك ان كان عامدا لا يوكل وان كان نسيانا يوكل وهو قول جماعة وفي رواية عن مالك لان الناسي لا يسمى
فاسقا وقد فسر الحسن الفسق بالكفر وهو محمول على ان يكون مع الاستحلال كما قاله الكرماني وقال غيره هو
المعصية والضمير في انه عايد على الاكل وجوز الحوفي على ان الحوفي علي ما وابن عطية ان يعود الى المصدر المفهوم من لم
يذكر اي ترك الذكر قال فقلت لهم الاية لا دليل فيها لكم بل هي حجة للشافعي وهذا هو النوع المسمى بالقلب عند المناظرة
وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وهو مانع من العطف ولا للاستيناف
فيكون ما بعدها منقطعا عما قبلها لان اصل الواو ان يربط ما بعدها بما قبلها اي الاصل فيها ذلك وجوز ابو حيان
الاستيناف فقال في البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كانه قيل لفسقه والذي
نقله السراج الهندي في شرح البديع عن الامام ورايناه في المناقب انه قال وجه الاستدلال ان الواو هنا يجب
ان تكون اما للعطف او للحال تقليلا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل ثم لا يجوز ان تكون للعطف لان قوله
وانه لفسق اسمية موكدة بان وما قبلها فعلية وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية قبيح لا يصار اليه الا
للضرورة كما في اية القذف والاصل عدمها فبقي ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي واعترض كما في حواشي
التفتازاني بان التاكيد بان واللام ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه البتة والرد
على منكر تحقيقا او تقديرا والحال من الامر والنهي مبناها على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن
وانه لفسق وانما يحسن وهو فسق واجيب بانه لما كان المراد بالفسق ههنا الاهلال لغير الله والمشركون منكرون
لكونه فسقا ناسب تاكيده كانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به يتحقق ثم قيل وعلى
تقدير تسليم كونها حالية لا نسلم انها قيد للنهي على معنى انه منهي عن اكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة
الى ما يوجب النهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تؤذ فلانا وهو يحسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام
عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه لا يكون له فايدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا امر معلوم لا حاجة الى
بيانه والمعنى لا تاكلوا منه في حال كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى
او فسقا اهل لغير الله به قال الامام لان المراد من كونه فسقا غير مذكور فكان مجملا محتاجا الى البيان وقد خص في
اية اخرى هي قوله تعالى او فسقا اهل لغير الله به واعترض بانه كيف يكون الفسق مجملا ومعناه مفهوم في الشرع
يفهمه كل احد وهو الخروج عن الطاعة سلمنا اجماله لكن لا نسلم ان بيانه ما ذكرت من الاية بل لا بد لذلك من دليل
فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا قيل عليه
انما فسره اخص مما لم يذكر اسم الله لانه شامل الى ما اهل به لغير الله والى ما لم يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله
ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لانه اعم فايدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخص
التحريم بما اهل لغير الله به واجيب بان ما فسره وان كان اخص من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لقوله
فسقا اهل به لغير الله وهو المراد وقيل ايضا التحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال
بتعظيمه لانه المناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من جعل المناسب
تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت
اضافة الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص ولعل اعتبار المناسب خاصا انسب بالحكم الذي هو
التحريم وادعى له من اعتبار كونه عاما اذ يكفي فيه الكراهة على ان دعوى عمومه لمتروك التسمية عمدا ممنوعة

اذ

اذ لا اخلال فيه بالتعظيم والالحرم كلما لم يسم عليه اسمه تعالى وبالجملة ليس كل تارك للتسمية معرضا عنها مخلا
بالتعظيم فتامل ولو ابطل اي الامام الرازي العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا وانت خبير ان
المسئلة خلافية وان للخصم ان يلتزم جواز العطف مع التخالف مصيرا الى قول من اجاز العطف على معمولي
عاملين وبعضهم يقول مختلفين ولا حاجة اليه وقولهم في الترجمة العطف على عاملين فيه تجوز بحذف المضاف
قال نجم الايمة معنى قولهم العطف عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين في الاعراب او متفقين
فيه على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا قام غلامه وبكرا اخوه في المختلفين وان زيدا ضرب عمرا وبكرا
خالدا في المتفقين ففي ذلك لم يعطف المعمولين على العاملين بل على معموليها فهذا القول منهم على حذف مضاف ف
واعلم ان مدار هذه المسئلة على جواز نيابة حرف العطف عن العامل وهي تشتمل على مسئلتين اتفاقيتين
ومسئلة خلافية اما الاتفاقيتان فالاولى اتفاقهم على جواز النيابة عن عامل واحد اتحد عمله او اختلف فيعطف
على معموله واحدا كان او اكثر نحو قام زيد وعمرو وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا واعطى زيد عمرا درهما وبكرا خالدا
دينارا فحرف العطف ناب عن العامل وعطف كلا على مناسبه وانما كان جواز هذه محل اتفاق لان موضوع
حرف العطف ربط ما بعده بما قبله على معنى العامل فيه والحرف من حيث هو ضعيف فلا يربط اكثر من عامل
واحد والثانية اتفاقهم على عدم نيابة حرف العطف عن اكثر من عاملين فلا يجوز ان يقال ان زيدا في البيت على
فراش والقصر نطع عمرا على معنى وان في القصر على نطع عمرا فينوب الواو عن ان وعلى وذلك لضعف الحرف
فهو لا يقوى ان يربط معنى ثلاث عوامل واما الخلافية فهي مسئلة الكتاب اعني نيابة حرف العطف عن عاملين
وذلك بان يتقدم عاملان فيعطف على معموليهما من غير اعادة العامل استغناء بنيابة العطف عنهما نحو ان في
الدار زيدا والحجرة عمرا فنابت الواو عن في وان والاصل وان في الحجرة عمرا وهذه المسئلة فيها خمسة اقوال الاول ل
الجواز مطلقا سواء كان احد العاملين حرف جر ام لم يكن سواء كانا لفظيين ام كان احدهما لفظيا والاخر معنويا
الثاني المنع مطلقا الثالث الفرق بين ان يكون احد العاملين حرف جر وتقدم المعطوف المجرور فيجوز وان
لا يكون احدهما حرف جر او يكون ولم يتقدم المعطوف المجرور فلا يجوز الرابع الفرق بين ان يكون احد العاملين
غير حرف جر او يكون حرف جر الا انه لم يتقدم المجرور اي فلا يجوز الخامس الفرق بين ان يكون العاملين لفظيين
موثرين لفظا ومعنى فيمتنع العطف وبين ان يكون احد العاملين معنويا والاخر لفظيا موثرا في اللفظ دون المعنى
فيجوز اذا انتقش ذلك على صحيفة الخاطر فلك تفصيلا من الملخص لما ذكرناه ومزيد تحقيق وهو قوله اجمعوا على
جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم
زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وينظمها المسئلة الاولى من الوفاقيتين وهذا العطف من قبيل
عطف المفردات كما لا يخفى في شرح المفتاح للسيد المحققين وفي عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في كان
زيد قايما وعمرو قاعدا دقة فليتامل قيل يمكن ان يكون وجه الدقة انه يدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم
المعطوف حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله فاذا كان المعطوف عليه خبر مبتدا كان المعطوف خبرا لذلك المبتدا
حتى يشترط في الثاني ما يشترط في الاول من رابط وغيره فكيف يتجه مع ذلك ان يعطف خبر عمرو على خبر زيد
وجوابه ان محل الاشتراط حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد يقوم
وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم
الجهة لا في خصوص اذ كل منهما خبر ولا يلتفت الى خصوصية المخبر عنه وذلك لان خبر الشيء في الحقيقة صفته وحاله
ثم ويعطف خبر احدهما على الاخر لتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية وعندي ان وجه الدقة ما يقال ان العطف في
المثال المذكور ان اعتبر من غير تقدير شيء بعد حرفه فلا خفاء في تحققه في عطف المفردين على مثلهما لكن لا يكون مثالا
للمسئلة اذ ليس فيه الا جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض الجملتان عطف مفردي احديهما على مفردي الاخرى

وان اعتبر مع تقدير عامل بعد حرف العطف كان من عطف جملة على اخرى الا ترى السعد التفتازاني لما مثل بحذف
المسند بقولك زيد منطلق وعمرو قال يجوز بعد تقدير المسندان يكون من عطف الجمل وان يكون من عطف
المفردات وهذا مبني على ان العامل في المبتدا والخبر الابتدا ومذهب س ان عامل المبتدا لفظ الابتدا وعامل
الخبر المبتدا فلا يتاتى عليه في المثال ان يكون من عطف المفردات لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين و
جعل في الكشاف في قوله تعالى براءة من الله ورسوله كون براءة مبتدا لتخصيصها بالصفة والخبر الى الذين عاهدتم
وكونها خبر مبتدا محذوف اي هذه براءة ومن لابتداء الغاية والمتعلق محذوف اي هذه براءة واصلة من الله ورسوله
الى الذين عاهدتم ثم قال واذان ارتفاعه كارتفاع براءة على الوجهين ثم الجملة معطوفة على مثلها ولا وجه لقول
من قال انه معطوف على براءة كما لا يقال عمرو معطوف على زيد من قولك زيد قايم وعمرو قاعد قال ذلك وهو من
يرى الابتدا في الحرفين معا فانظر ومن ذلك قال صاحب الكشاف اراد الزمخشري عطف اذان على براءة من
غير تعرض لعطف الخبر كما في نحو اريد ان يضرب زيد عمرا ويهين بكر خالدا فليس العطف الا في الفعلين دون
معموليها فهذا هو الذي تبعه الزمخشري قال الشارح وفيه بعد فتامل واجمعوا ايضا على منع العطف على معمول
الكثر من عاملين افراد المعمول هنا على ارادة الجنس نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر بنصب بكر ورفع
غلامه وجر بكر وهذه ثاني الوفاقيتين واما الخلافية فاشار اليها بقوله واما معمولي عاملين فيه تسامح وحق التعبير
واما العطف على معمولي عاملين فان لم يكن احدهما اي احد العاملين جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا اي لا يجوز
العطف بحال نحو كان اكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك اي وليس ما ادعاه من الاجماع على الامتناع مسلما
بل نقل الفارسي الجواز مطلقا اي جواز هذه المسئلة من غير تقييد عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وابا الحجاج الاعلم
وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو والحجرة برفع عمرو فيهما وجر الحجرة
كذلك ايضا بل هو جايز عنده من ذكرنا من الجماعة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا كالتي قبلها عند ابن مالك وليس كذلك
ايضا بل هو جايز عند من ذكرنا من الجماعة وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن
س المنع ايضا وبه قال المبرد وابن السراج وهشام والمشهور عن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفرا
والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقال ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز العطف لانه كذا سمع ولا يتجاوز
بالمسموع ما سمع عليه ولان فيه تعادل المتعاطفات قيل عليه ان في عبارته تسامحا لان الذي فيه ليس
تعادل المتعاطفات وانما هو تناسبها ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع
التفاعل على نسبة الفعل للمشتركين فيه ان يكون شركة المعطوف عليه مع المعطوف في نسبته فعل العطف
وقد يقال يعني بالتعادل فيه ان يكون الاول معطوفا على الثاني والثاني على الاول فانه لا تعادل فيه والا اي
يلي المخفوض العاطف امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة برفع عمرو وخفض الحجرة وقد جاءت مواضع
يدل من ظاهرها على خلاف قول س لظهور العطف فيها على معمولي عاملين كقوله تعالى ان في السموات والارض
لايات للمؤمنين يحمل البنا على ظاهره وان يكون بتقدير ان في خلق السموات بدليل وفي خلقكم وما يبث من دابة
لا يحسن عطف ما على الضمير المضاف اليه بل هو معطوف على المضاف اليه فان بنيه وسوعده واستجاعه لما يتم به
معاشه الى غير ذلك دلايل على وجود الصانع المختار ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله
من السماء من رزق من مطر وسماه رزقا لانه سببه فاحيا به الارض بعد موتها اي بسببها وتصريف الرياح
باختلاف جهاتها واحوالها ايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية قراها
الاخوان حمزة والكسائي ويعقوب ايضا بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في ايات الثالثة
على المسئلة واما الثانية فلا دليل فيها بالتصريح باحد العاملين فما هناك الا العطف على معمولي عامل
واحد وقال المحشي قيد بالثالثة لان الثانية لا دليل في قراءتها اما النصب فلكونها بعطف على ايات على اسم

ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو من عطف جملة على جملة فلا يكون مما نحن فيه وان جاز ان يكون ايات عطفا
على محل اسم ان الاولى وفي خلقكم عطف على خبرها فيكون العامل في ايات الابتدا وفي خلقكم ان ويكون مما
نحن فيه اما الرفع في ايات اي والجر في اختلاف فعلى نيابة الواو مناب الابتدا لان العطف على محل ان واسمها
وهو مرفوع بالابتدا وفي واما النصب فيها والجر فيه فعلى نيابتها مناب ان وفي وقيل هو مبني على ان العاطف
عامل في المعطوف نيابة عن عامل المعطوف عليه وهو غير المختار قال في الكشاف واما ايات لقوم يعقلون
فمن العطف على عاملين سواء نصبت او رفعت فالعاملان اذا نصبت هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت
الرفع في ايات والجر في واختلاف واعترض ابو حيان بان نسبة العمل الى الواو وليس بصحيح لان الصحيح
ان حرف العطف لا يعمل وانما العمل للعامل في المعطوف عليه وفي عبارة الكشاف تسامحان بالزيادة في
موضعين والنقصان في موضع فتامل واجيب بثلاثة اجوبة احدها ان في مقدرة فالعمل لها اي فيكون
الجر بها لا بالعطف على ما تقدم ويؤيده ان في حرف عبد الله وهو ابن مسعود قراءة التصريح بفي وعلى هذا الواو
نيابة مناب عامل واحد لا عاملين وهو الابتدا ان رفعنا او ان نصبنا والثاني ان انتصاب ايات على التوكيد
للاولى والكلام في بعده لطول ما بينهما من الفصل ولان ايات الثانية لا اضافي تبعيتها للاولى بطريق العطف
كذا ينبغي ان تكون تبعية الثالثة ورفعها على تقدير مبتدا اي هي ايات وعليها فليست في مقدره وانما
الجر في اختلاف بالعطف والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي والتقدير وان في اختلاف
ايات ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان الناسخة بعيد بالنسبة الى اضمار في ومما يشكل على مذهب س
قوله * هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها * فليس باتيك منهيها * ولا قاصر عنك مامورها *
وقد تقدم الكلام عليها مستوفي في اخر بحث على من حرف العين من الباب الاول لان قاصر بالجر على الحكاية
عطف على مجرور الباء اي ولا بقاصر فان كان مامورها عطف على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين
ويكون الواو قد نابت مناب ليس والباء وس يمنع ذلك وان كان فاعلا بقاصر ويكون قد نفي مرتين
اثبات منهي الامور وقصور المامور لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير فليس منهيا بقاصر عنك
مامورها ومقتضى الارتباط ان تقول مامورة واجيب بان التزام عود الضمير المؤنث الى المخبر عنه وانثه
باعتبار ان منهي الامور امور لكن يرد عليه انه كيف يصح ان يكون من المنهيات ما هو مامور وقد اجيب
بالثاني اي انا نلتزم التقدير الثاني وانه لما كان الضمير في مامورها عايدا على الامور كان العايد على المنهيات
لدخولها في الامور ومحصله انه اكتفى بعموم مرجع الضمير للمخبر عنه في ربط الخبرية ولا يخفى بعد ذلك واعلم
ان الزمخشري يضمن منع العطف المذكور يعني العطف على معمولي عاملين ولهذا ابحد له اذ سئل في قوله تعالى
والشمس وضحيها والقمر اذا تلاها الايات فقال له ذلك نصيب اذا منفصل على وزن اسم الفاعل من اعضل
الامر اذا اشتد واشكل وداء غالب معي غالب لانك لو جعلت الواو عاطفة اراد بالواوات ما عدا الاولى لظهور
انها ليست للعطف وقعت في العطف على عاملين اي على شي قبلها واشار الى بيان ذلك بقوله يعني انه اذا اي
الثانية والثالثة عطف على اذا المنصوب بالقسم وهي اذا الاولى والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة
بواو القسم فنابت الواو عن عاملين فعل القسم وواوه اي وهو ممنوع قال وان جعلهن للقسم وقعت
فيما اتفق الخليل وس على استكراهه يعني انهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه اذ
هناك اقسام متعددة فيجاب كل منها بجواب على حدة بخلاف وجه العطف فان القسم فيه واحد غايته
ما هناك ان المقسم به متعدد فيكفيه جواب واحد وتوضيح ذلك انه اذا تكررت الواو القسم نحو والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى فمذهب س والخليل ان المتكرره واو
العطف وقيل هي واو القسم والاول اقوى اذ لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم يفد العطف وربط

الثاني وما بعده بالاول وكان التقدير اقسم بكذا اقسم بكذا فهذه ثلاثة ايمان كل منها مستقل يستدعي
جوابا يستدعي جوابا يستدعي ثلاثة اجوبة فان قلنا احذف جوابا بانا عتمدا على المذكور كان خلافا للاصل وجعل
ذلك الواحد جوابا للمجموع مع استقلال كل منها بطلب جوابا خلاف للاصل ايضا فمن ثم استنكره الامام
جعل المتكرره للقسم وتعينت ان تكون عاطفة والقسم واحد والمقسم به ثلاثة والقسم الطالب للجواب
لا المقسم به فيكفيه جواب واحد وكانه قيل اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى ثم اجاب
جار الله بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع الواو القسم ولا مع التاء المنقلبة عنها بخلاف الموحدة فانه بكانها
صارت كانها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل واحد قال ابن الحاجب وهذه قوة منه اي
الجواب بما ذكر قوة من الزمخشري وتانيث اسم الاشارة باعتبار تانيث الخبر واستنباط المعنى دقيق ثم اعترض
عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد
صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وقد اجاب عن هذا نجم الرضي على تقدير
التزام القول بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا بان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل
في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا اذا يغشى قالوا وقايمة مقام العظمة وهي عامل واحد خافض ناصب و
عظمة الليل وقت عسعسته وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين لا مطلقا بل مقيدا بتقدم الجار
ولي المجرور العاطف كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا اشكال في الاية لانها تكون من هذا القبيل وقوله
وبعد فالحق تركيب مر نظيره ومر الكلام عليه واخذ ابن الخباز جواب الزمخشري هذا فجعله قولا مستقلا وانما
هو توجيه للقول بان العطف المذكور كما عرفت فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان احد العاملين محذوفا
كفعل القسم في مثالنا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لانه في صورة
العطف على معمولي عامل واحد وما اظنه وقف في ذلك على كلام الزمخشري لتعدقه استقلالا واما كلام الزمخشري
فقد عرفت انه توجيه للقول بالعطف على عاملين ايضا فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب لان المحذوف
وجوبا هو الذي يعد كالمعدوم لامتناع ذكره المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة الاصل في
الضمير ان يعود على متقدم لفظا ورتبة لان الواضع معرفة لا بنفسه بل بما يعود اليه فلو ذكر ولم يتقدم مفسر
بقي بها منكرا لا يعرف المراد ويعني بهذا الضمير ضمير الغايب وقد يعود على متاخر لفظا متقدم رتبة وعلى
متقدم لفظا متاخر رتبة وهذه الثلاث تجاوزه اتفاقا واما العود على متاخر لفظا ورتبة فالاصل فيه المنع
لما ذكرنا لكنه استثني من ذلك صور ورد السماع بها وانما خولف فيها وضع الضمير بتاخير مفسره عنه لقصد
التفخيم والتعظيم فانه اذا ذكر شيء مبهم اولا تشوقت نفس السامع الى استعلام ما هو فاذا فسر كان اوقع فيها
وكان اكد لذلك مرتين اجمالا وتفصيلا بقي ان هذا الضمير هل هو على وضعه من كونه معرفة او هو نكرة لعدم تعرفه
بتقدم المفسر مذهب الجمهور انه معرفة لكن تعريفه انقص مما اذا تقدم عليه مفسره بسبب ما فيه من
الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا بسلبه التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا
فصل واختار الرضي انه نكرة فراجع ما قال وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبيس
وهو واجب الاستتار فيهما ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبيس رجلا عمرو ففي نعم وبيس
ضميران مرفوعان بهما يعودان على المفسر المذكور ورجلا نصب على التمييز وزيد المخصوص بالمدح في الاول
وعمرو المخصوص بالذم في الثاني ويجب تاخير هذا التمييز عن نعم وبيس واما عن المخصوص ففيه خلاف
ذهب س والبصريون الى منع تاخيره فلا يقال عندهم نعم زيد رجلا وجوزه الكوفيون واستحسنه
الفرا منهم ويلتحق بهما فعل مضموم العين الذي يراد به المدح والذم سواء كان اصالة او محولا الى الضم
من كسر او فتح ومعنى الحاقه بهما ثبوت احكامهما له نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد

واصل ساء سوا على بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعن الفرا والكسايي ان المخصوص هو الفاعل
ولا ضمير في الفعل ثم اختلفا في النكرة المنصوبة فقال الكسايي هي حال وقال الفرا تمييز منقول ويرده
قولهم نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل لا يقال كان زايدة لانا سخة لان الاصل عدم
الزيادة وانه قد يحذف هذا المخصوص ولو كان فاعلا لم يحذف نحو بيس للظالمين بدلا اي جهنم
وذهب جماعة من الكوفيين الى انه لا فاعل هنا لا ملفوظا ولا تقديرا لان الكلام في معنى ما لا يحتاج الى الفاعل
لان المعنى زيد الممدوح او المذموم وعن ابن الطراوة ان الفاعل محذوف والتقدير في نعم رجلا زيد
نعم الرجل رجلا زيد والثاني ان يكون اي الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين لعمل ثانيهما كما
هو راي البصريين نحو قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل هو من ثاني
الطويل ولم يسم قايله والجفا خلاف بقوله جفوته اجفوه ولا تقل جفيته اجفيه والاخلاء افعلا جمع
خليل كقضيب وانصبا والجميل الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك تقول اهملت
الشي اذا خليت بينه وبين نفسه ولغير جميل متعلق به وهو خبر ان ومن خليلي صفة لغير جميل اي غير جميل
كاين من خليلي ففي البيت تنازع فعلا الجفا المثبت والمنفي مفعولا واعمل الثاني المنفي حيث نصبه واتي
بفاعل الاول ضميرا عايدا الى متاخر لفظا ورتبة والكوفيون يمنعون ذلك لما يلزم عليه من تاخير المفسر
لفظا ومعنى ولا يسوغ له من قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير كما في نعم رجلا
زيدا وقصر التفخيم مع ايصال المفسر كما في ضمير الشان فقال الكسايي يحذف الفاعل شروع في توجيه
المتنازع على المذهب الكوفي بالكسايي حملها على حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يدع
حذفه في غير هذا الموضع واجرى العمدة مجرى الفضلة فوقع في اقبح مما فر منه لان حذف الفاعل الذي هو
احد ركني الكلام اقبح من اضماره قبل الذكر لانه قد تفسر في الجملة بما ذكر بعده قال المحشي وهذا الذي ذكره
المص عن السكاكي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من
الكوفيين قال وما حكاه البصريون عن الكسايي انه يجيز حذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين
باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في العمل مفرد في الاحوال كلها انتهى وهذا قول يكاد يخرق
الاجماع لان بطون كتب النحو مملوة بنقل حذف الفعل في باب التنازع عن الكسايي والتزم كونه ضميرا
مفردا في الاحوال كلها والفعل غير جامد قبيح جدا وقال الفرا يضمر اي يوتى به ضميرا ولا يحذف لان الفاعل
يمتنع حذفه ويوخر عن المفسر حتى لا يعود الى متاخر لفظا ومعنى فيكون ضميرا منفصلا لتعذر الاتصال بطابقا
وقد تبع المص ابن مالك في نقل هذا عن الفرا وقال ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفرا من كلام صاحبنا
جمال الدين بن مالك وهو الثقة فيما ينقل قاله ابن قاسم وقد نقل ذلك ايضا بعض متاخري المغاربة والمشهور
عن الفرا في هذه المسلة ونقله ابن الحاجب عنه وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني فاذا استوى العاملان في
طلب الرفع وكان العطف بالواو ونحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما قال نجم الايمة والنقل الصحيح عن
الفرا في مثل هذا فانا استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو ونحو قام وقعد اخوك فهو عنده فاعل
بهما قال نجم الايمة والنقل الصحيح عن الفرا في مثل هذه ان الثاني ان طلب الفاعلية ايضا نحو ضرب واكرم زيد جاز
ان يعمل العامل في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول
على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع
نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر والثالث ان يكون مخبرا
عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه فاليه
مفسره واصله على هذا ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها

فلا يبقى في الضمير ابهام قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت الظاهر نصف بيت من المتقارب ولم اقف له
على تتمة تقتضي بانه مصراع اول او ثاني ولا قايل ولا بالى كونه منظوما اطلاق اسم المثال عليه فيما ياتي وهي
العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعيف
لامكان جعل النفس والعرب بدلين من الضمير وتحمل وتقول خبرين عنه وتكون تعيين الضمير بالبدل
لا بالخبر وفي كلام ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره قيل عليه ظاهر كلام الزمخشري
ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبر متعين فيكفي القادح فيه ابدا ويحتمل اخر كما صنع ابن مالك
ولا يلزمه ابدا الاحتمالات كلها حيث ان الغرض القدح في دعوى المتعين واجيب بان عبارة الزمخشري
على ما نقله المص صريح في ان المثالين من قبيل الاية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور
القطع ولا يرد عليه احتمال اخر اذ ظهور الشي لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى
التعيين في المثالين بل اظهار وصورة تظره فيهما وهو كون هي فيهما ضمير القصة فان اراد الزمخشري
ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده حيث ضعف
كلام الزمخشري لحمله على ارادة تعيين ما ابداه وليس بمتعين فان قيل سيصرح المص بان ضمير الشان والقصة
لا ينبغي الحمل عليهما اذا امكن غيرها فكيف يتاتى له تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين يحتمل لان
يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره فالجواب ان المراد ان هذا الضمير لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن
غيره مما لا يخالف القياس لما ستعرف من مخالفته من وجوه اما اذا كانت المحتملات باسرها خارجة عن القياس
وهي متساوية الاقدام في الحمل فلا يختص بعضها فكل من جعل الضمير مفسرا بالجملة او بالبدل دون جملة على انه ضمير
بالقصة كون ضميرها مخالف للقياس من عدة وجوه وما حملا عليه انما يخالفه من وجه واحد فكان اولى بالاعتبار
وقد يقال ان الزام المص لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا باولوية الحمل عليه وكلامه الاتي محصله اولوية
الحمل على غيره فلا امكن فلا اشكال والرابع ضمير الشان والقصة وهو كل ضمير مفرد غايب تصدر به الجملة الخبرية
دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه فمن لا يكون مضمون تلك الجملة الاشيا عظيما يعتني به اما مذكر
وهو الاغلب او مونث ويختار تانيثه عبارة عن القصة اذا كان في الجملة المفسرة مونث غير فضلة لقصد
المطابقة لا انه راجع الى ذلك المونث وتانيثه وان لم تشتمل الجملة على مونث قياسا لكنه لم يسمع نحو قل هو
الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فهي ضمير القصة وشاخصة خبر مقدم مبتداه
ابصار الذين كفروا وليس شاخصة خبرا وما بعده فاعل بل لان ضمير القصة انما يخبر به عن الجمل والكوفي
يسميه ضمير المجهول لان ذلك الشان او القصة مجهول لكونه مبهما الى ان يفسر بالجملة فالتسمية الاولى
للبصريين وهذا الضمير مخالف القياس من خمسة اوجه احدها عوده الى ما بعده لزوما اذ لا يجوز
للجملة المفسرة له ان يتقدم هي او شي منها عليه لان رتبة المفسر متاخرة عن رتبة المفسر بالفتح وقد غلط يوسف
ابن السيرافي اذ قال في قوله «اسكران كان ابن المراغة اذ هجا» «تميما بجو الشام ام متساكر» هو من ثاني
الطويل وقايله الفرزدق واراد بابن المراغة جرير والمراغة اسم مكان التمرغ وهو التمعك وهي هنا
لقب لام جرير لقبها به كما في الصحاح الاخطل اي يتمرغ عليها الرجل والهجو الشتم بالشعر والجو بسعي والصغرى
هو ما اتسع من الاودية وفي القاموس الجو الهواء وما انخفض من الارض والتساكر المظهر للسكر وليس بسكران فيمن
رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ووجه غلطه
ما يلزمه من تقدم شي من الجملة المفسرة لضمير الشان عليه والصواب على هذه الرواية ان كان زايدة ولا ضمير
فيها والاشهر في انشاده نصب سكران على انه خبر كان قدم عليها وهي غير زايدة وارتفاع متساكر على انه
خبر لهو محذوفا وام على هذا منقطعة وعلى تلك الرواية متصلة كما يخفى ويروى بالعكس اي برفع سكران

ورفع ابن على انه اسمها مع

ونصب

ونصب ابن المراغة فاسم كان ضمير مستتر فيها عايد على سكران وخبرها ابن المراغة والجملة خبر عن سكران وصحت
ابتدائيته مع نكارته لوقوعه في خبر الاستفهام وام متساكر عطف عليه والثاني ان مفسرة لا يكون الا جملة
اسمية فاذا دخلها الناسخ جاز كونها فعلية ولن تكون الاخبرية بحكم الاستقرا واجاز ابن الخباز كونها انشائية
فيقال هو هل زيد قايم ولا يعود اليه ضمير منها ولا يشاركه في هذا الحكم ضمير فان قلت كثيرا ما تراهم يقولون
في قوله تعالى هو اقرب للتقوى الضمير عايد على اعدلوا وهو جملة فهذا ضمير مفسر بجملة قلت هذا قول
على التجوز والتحقيق ان الضمير انما يرجع الى المصدر المشتمل عليه اعدلوا اعني العدل فهو لا يفسر بجملة ولجاز
الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع جملة مجرورة المحل صفة لمفرد نحو كان نعمانا زيد فكان شانية وقايما يما
خبرها وزيد مرفوع به وظننته اي ظننت الشان قايما عمرو وذلك لشبه المفرد المذكور بالجملة في جريان الاسناد
بين طرفيه وهذا اي ما اجازوه ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان المستتر فيها وضمير ظننته
راجعان اليه لانه في نية التقديم ولا يخفى ما في التعبير بان الشرطية من الاشارة الى عدم ثبوت سماعه ويجوز كون
المرفوع بعد كان اسما لها وان تاخر عن المنصوب والمنصوب المتقدم عليه خبرا لها ولجاز الكوفيون انه قايم
وانه ضرب والضمير انه ضمير الشان على حذف المرفوع فيهما من فاعل او نايب فاعل والتفسير بالفعل وحده
مبنيا للفاعل في الاول او للمفعول في الثاني قيل كلامه هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل
وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسايي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد منعوا ان الفرا منهم لا يجيز حذف
الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل ياتي به ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه والجواب بان المراد بالكوفيين
معظمهم ليس بشي لان المعني نقله عن امامهم فقط اللهم الا ان يحمل المعظم على العظيم ويكون بصيغة اسم المفعول
من التعظيم لكن بقي ان ابن الربيع في شرح الايضاح صرح بان الكسايي لم يبح حذف الفاعل في غير باب التنازع
وما نقله في شي نعم في ارتشاف الغرب لابي حيان ما نصه وذهب الكسايي الى جواز حذف الفاعل وحده دون
عامله وذلك مشهور عنه في باب الاعمال في نحو ضربني وضربت الزيدين وفي غير هذا الباب نحو قوله فان كان
لا يرضيك حتى تردني اي ضربني الزيدون ولا ارضيك بشي وفيه اي فيما اجازه الكوفيون فساد ان التفسير
بالمفرد الذي هو الفعل وحده وحذف مرفوع الفعل من فاعله والثالث انه لا يتبع بتابع اصلا فلا يؤكد لان تاكيده
ابهاما من النكرات وهي لا تؤكد ولا يعطف عليه مطلقا عطف بيان او نسق اما انه لا يعطف عليه عطف
بيان فلانه يزول الابهام المقصود منه واما انه لا يعطف عليه عطف نسق فقد قال الشارح انظر ما وجهه
ووجهه المحشي بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق
لمشاركة المعطوف في الاخبار عنه بتلك الجملة الخالية من الرابط فلزم خلو خبر المخبر عنه الجملة من رابط وهو ممنوع
فتامل ولا يبدل منه لان في البدل ايضاحا لا يليق بما المطلوب ابهامه وانما لم يذكر النعت لان عدم اتباعه به
ظاهر لان الضماير مطلقا لا تنعت وزعم ابن عطية في قوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم انه يكون ضمير الشان والخراج جمهم
بدل منه وهو مردود عليه لما قررنا والرابع انه لا يعمل فيه اي ضمير الشان الا الابتدا او احد نواسخه فاذا عمل فيه
الابتدا او وقع اسما لما الحجازية فهو مرفوع منفصل واذا عمل فيه ان او احد اخواتها او ظن او احد اخواتها متصلا
منصوبا بارزا او كان او كاد او احدى اخواتها كان متصلا مرفوعا مستترا والخامس انه ملازم للافراد لانه ضمير
يفسره مضمون الجملة او مضمونها شي مفرد وهو نسبة المحكوم به للمحكوم عليه فلا يثنى ولا يجمع وان فسره بجملة شي
او احاديث وكذا يلزمه الغيبة لانه راجع في الحقيقة الى مسول عنه بسوال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل
يتخيل انه انسانا سمع جلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان او ما القصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا
او القصة واذا تقرر هذا فاعلم انه لا ينبغي الحمل عليها اي على ضمير الشان اذا امكن غيره يريد ان الاولى الحمل على غيره حيث
امكن كما يصرح به فلا يصار اليه الا اذا تعين ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان

والاولى كونه ضمير الشيطان وقد وقع في مثل ما شنع به على الزمخشري فانه ذكر في النوع السادس
من الجهة السادس من الباب الخامس في قوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه ان الضمير منه انه يجوز
تقديره ضمير شان وتقديره راجعا الى اسم الشرط ولعله ما نقله عن الزمخشري ما قاله في غير تفسيره
ويويده اي ويويد هذا الاولى انه قرئ وقبيله بالنصب وهي قراءة اليزيدي وضمير الشان لا يعطف
عليه ولا يتعين تخريج النصب على ما ذكر لجواز كون الواو واو المفعول معه وان رجح العطف ولعل المص
لم يرجح هذا الوجه لم يعول عليه وقبيله ابليس جنوده اي بنوه وذريته وهم عندنا اجسام لطايفة سرية
لها قدرة التشكل بصور الاجسام الكثيفة وزعم الزمخشري ان في الاية دلالة على عدم روية الجن وانهم لا يظهرون
للانس وان ذلك في استطاعتهم وان زعم من يدعي الروية زور ومخرقة ورد عليه بمنع دلالة الاية على ما ادعاه
لانه تعالى اثبت انهم يرونا من جهة لا نراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل خلقهم ولو ان المراد نفي
روييتنا لهم لقيل انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم وروية بعض البشر لهم معلومة في الشريعة ومنعها
مكابرة وقول كثير اي وضعف ايضا قول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة الهمزة المخففة النون ضمير
شان دايما والاولى ان يعاد على غيره اي ان يحمل على غير الشان اذا امكن ويويده قوله تعالى في ان يا ابراهيم قد
صدقت الرويا ان تقديره انك تجعل اسمها ضمير المخاطب كما صرح به في قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك
هناك يكون الثمالا وفي كتب لبه ان لا تفعل انه يجزم على النفي اي جزم الفعل على ان لا ناهية وعليه فان
تفسيرية وينصب على معنى لئلا فلا تنافيه فيروان الناصبة ويرفع على ان التقدير انك فان المخففة من الثقيلة
ولا نافية ايضا فقد جوز كون اسمها غير ضمير شان الخامس من المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا
ورتبة ان اي الضمير برب وحكمه حكم ضمير نعم وبيس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا اي وكون
ذلك الضمير مفردا وان ميز بغيره قال ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دايبا فاجابوا هو من اول
الضرب الاول من الخفيف ولم يسم قايله والفتية جمع فتى وهو السخي الكريم يقال هو فتى بين الفتوة وقد
تفتى وتفاتى والجمع فتيان وفتية وفتو وعتو وفتى كعصى ويورث معناه يكسب على طريق الاستعارة والمجد
الشرف ودايبا مستمرا دايما ولكنه يلزم ايضا التذكير وان كان مميزه مونثا فيقال ربه امراة لا ربها فلا تطابق
وان كان له مميز ويقال نعمت امراة هند فيطابق واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية
والجمع فيقال ربها امراة وربهما رجلين وربهم وليس بمسموع منهم وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير
بالتمييز غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في فسواهن سبع سموات الضمير في فسواهن مبهم وسبع سموات
تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء على تفسيرها بالاجرام العلوية والسماء في معنى الجنس اي الجنس
الجمعي فلا اشكال في عود ضمير الجمع اليها وقيل جمع سماه وعليه فسبع سموات حال او بدل وهو مختار قاضي
المفسرين وقيل مفعول به والتقدير فسواهن سبع سموات وقيل مفعول ثان لسوى على انه بمعنى صير والوجه
الاول هو العربي انتهى والمراد بتسويتهن تعديلهن وخلقهن مصونة من العوج والفطور وتاول اي الوجه
الاول سماه عربيا على ان مراده سبع سموات بدل من ضمير سواهن العايد الى ما قبله وظاهر تشبيهه بربه رجلا
يا باه الجزم بان رجلا فيه تمييز ويدفع هذا التاويل ايضا ما صرح به الزمخشري في سورة فصلت في قوله تعالى
فقضاهن سبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز السادس ان يكون مبدلا
منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور واجازه الاخفش ومنعه س وقال ابن كيسان هو جايز
باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرووف الرحيم بجرهما على البدلية من الضمير
المجرور وقال الكسايي هو نعت والجماعة يابون نعت الضمير لانه وصفه مخالف لوضع الظاهر والنعت
والمنعوت كالشيء الواحد والشيء الواحد لا يختلف وضعه وقوله بالرفع عطف على قولهم وجزم المحشي انه

بالنصب

بالنصب فكان ما في نسخته وخرجوا وكذا جزم بنصب قولهم الاتي فلا تلمه لن ينام البايسا وقبله قد
اصبحت بقرقرى كوانسا وقد تقدم الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل فالبايس بالنصب
بدل من ضمير فلا تلمه اي لا تلم المحتاج الشديد الحاجة وقال س هو البايس منصوب باضمار اذ ما قيل عليه
البايس من اشتدت حاجته وهذه الصفة تستدعي ترحما لا ذما فالمناسب ان يكون التقدير ارحم
لا اذم واجيب بان شدة الحاجة ايضا في نفسها ذم فلعل س لحظ ذلك فقدر اذم وقولهم اي ومن ذلك
قولهم قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك فالاسم الظاهر مبدل في الكل من الضمير وقيل هو على التقديم
والتاخير فالضمير عايد على متقدم رتبة وقيل الالف والواو والنون احرف وعلامات تدل على حال الفاعل
كالتاء من قامت هند فانها حرف وعلامة على التانيث وهو المختار ورد البدر بن مالك في شرح الفية والده
قولي الابدال والتقديم والتاخير بان ايمة اللغة اتفقوا على ان اقواما من العرب يجعلون الالف والواو والنون
علامات للتثنية والجمع كانهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين
والواو والنون في فعل جمع المذكر والمونث فلزم كونها حروفا دالة على التثنية والجمع كما يلزم التاء الدالة على التانيث
السابع ان يكون اي الضمير متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول موخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو
الفتح من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو ومبالغة في الطويل من الكوفيين وانما اجازوه
لشدة اقتضاء الفعل المتعدي للمفعول كالفاعل ومن شواهده اي شواهد هذا النوع قول حسان هو
ابن ثابت الانصاري ولو ان مجدا اخلف الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما هو من ثاني
الطويل والمجد الشرف ومطعم على زنة اسم الفاعل من اطعم اسم رجل وعنى به المطعم بن عدي بن الخيار
والدخير بن مطعم مات ولم يسلم ورثاه حسان مكافاة على ما فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة فانه
اجازه حين قدم من الطايف مع معادي ثقيفا الى الاسلام فابوا عليه وكان احد من قام في نقض الصحيفة
التي كتبتها على بني هاشم وبني المطلب وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى
المجد هو من الضرب الاول من الطويل ولم يسم قايله والحلم بكسر المهملة وسكون اللام الاناة والسودد
السيادة ورقى بتشديد القاف وهو الصعود والارتفاع والندى بالقصر الجود والذرى بضم المعجمة جمع
ذروة بكسرها وضمها وهي اعلا الشيء والمجد الشرف اي ان حلم الحليم كساه اثواب السيادة وندى الجواد
رفعه الى علامرات الشرف والجمهور يوجبون في ذلك كله في النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه
واما في النظم فما امكن فيه التاويل اول والا فهو محمول على الضرورة والشذوذ ويمتنع بالاجماع نحو
صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول وذلك
لان من اجاز المسئلة اعتبر قيدين احدهما اتصال الضمير بالفاعل والاخر عوده على المفعول الموخر فمن
ثم امتنع المثالان المذكوران اما الاول فلفوات القيد الاول واما الثاني فلفوات الثاني لان ما اتصل به
الضمير وصاحبه اذا كانا متشاركين في العامل اشعر العامل بها اذ هو متعد فهو مقتض المفعول اقتضاه للفا
فاذا جي بفعل متعد وليه فاعل مضاف الى الضمير اشعر بان صاحب الضمير مفعول فجاز وحيث لا يشاركه
العامل لم يكن قبله ما يشعر فمنع والواجب فيها تقديم الخبر والمفعول ليعود الضمير على متقدم ولو لفظا
ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد وان عاد الضمير الى متاخر لفظا لانه متقدم رتبة وقال الزمخشري
في نحو ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الاية في قراءة ابي عمرو وابن كثير فلا يحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل
ولغ اقرا يحسبن الاول بالياء وفتح اخر الفعل واما الباقون فابن عامر ونافع وافقا على القراءة بالغيبة
في يحسبن الاول وقرا الثاني بتاء الخطاب وفتح اخر الفعل وقرا الكوفيون بتاء الخطاب وفتح الياء
في الفعلين والخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم وقرا بالخطاب وضم الباء فيهما على انه له ولغيره واما

السين من يحسب فكل على اصله فيهما فقرا ابن عامر وحمزة وكسر الباقون ان الفعل وهو يحسبن الاول مسند
للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا وهو المفعول الاول والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة
اي كاينين بمفازة وهذا هو المفعول اي لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون فايزين ولا اشكال في وقوع الفعل
المسند الى شي على ضمير ذلك الشي واذا كان من افعال القلوب كما هو مقرر عندهم وقوله ثانيا فلا يحسبنهم توكيد
للجملة الاولى اي مع مفعوله الثاني وهو قوله بمفازة من العذاب والفا زايدة فيه وحسن تكرار الفعل لطول
الفصل واعربه ابن عطيه بدلا وينكر عليه وجود الفا ولعله يرى ان زيادتها لا تمنع البدلية كما لا يمنع التوكيد
وقد حذف من الجملة الاولى مفعولها كما ترى مدلولا عليها بمفعولي المؤكد او المفعول الاول منها محذوف وقوله
فلا تحسبنهم تاكيد للفعل وفاعله ومفعوله الاول وبمفازة المذكور وهو المفعول الثاني للفعل الاول
وعليه ظاهر تعرض المص فتدبر وكذا قال الزمخشري في قراة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا
بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل اي لا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله انفسهم امواتا
فهذا على حذف المفعول الاول لانه في الاصل مبتدا اجاز الحذف عند القرينة ويجوز ان يكون فاعل يحسبن
ضميرا عايدا الى الرسول صلى الله عليه وسلم وينطبق على قراة الخطاب او الى من يحسب ورده ابو حيان باستلزامه
عود الضمير على المؤخر لصيرورة التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا وهم مفسر بالذين قتلوا عايد عليه مع
تاخره قال في البحر وما ذهب اليه من ان التقدير ولا تحسبنهم الذين قتلوا امواتا لا يجوز لان فيه تقديم
المضمر على مفسره وهو محصور في اماكن وهي باب رب بلا خلاف فيه بين البصريين نحو مررت بزيد
وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه
الامور المذكورة وهذا اي رد ابي حيان على الزمخشري غريب جدا فان هذا المؤخر الذي عاد عليه الضمير
العايد مقدم الرتبة لانه فاعل والضمير العايد مفعول ووقع لرأي لابي حيان نظيره هنا في قول القايل
مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان
فيه تقديم الضمير على مفسره فيستلزم عود الضمير الى المؤخر ولا شك انه لو قدم هذا الضمير لكان
كقولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو جايز اتفاقا فانظر الى المفسر وان تاخر لفظا فهو مقدم
رتبة وهذا اعتراض على ابي حيان تقديره انه لو امتنع ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد لكنه
غير ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالتي ذكرها في ان عود الضمير على المتاخر والجواب ايضا ما
عرفت وحمل المحشي تقديم الضمير على مفسره في الصورتين على انه تقديم بحسب اللفظ والرتبة ثم قال
في الصورة الاولى فاما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة وهو فرسه رتبته التاخير عنها وقد
تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متاخر في الرتبة لكن بالنظر الى نفس الضمير وما عاد
بل بالنظر الى كونه ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تاخيره
وقال في الصورة الثانية انها كالصورة التي ذكرها في عود الضمير فيها الى المتاخر لفظا ورتبة لكن
بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد اليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه
وفاعل الفعل يجب تاخيره عنه ولا يخفى ما في هذا المحل من التمحل قال وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء
الفعل للمفعول قال وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال ووقع لابن
مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم اي من تقديم الحال على عاملها في المثال المذكور
لكون العامل فيه صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف فتقول مررت
برجل غلامه ضارب بنصب غلامه وجر ضارب ومن الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة وقع له
انه منع عود الضمير على ما تقدم لفظا لا رتبة واجاز عوده الى ما تاخر لفظا ورتبة اما الاول اي منع

العود على متقدم لفظا فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان ما من ما عملت شرطية لان تود
ح تكون دليل الجواب لا جوابا للشرط لكونه مرفوعا وفيه نظر لان ارتفاع المضارع اذا وقع جوابا للشرط وكان
الشرط ماضيا كقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم جايز فصيح فلا نزاع فكيف
لا يكون تود جوابا ثم جعل الجملة اسمية بتقدير موصولية ما ووقع في المعنى لانه حكاية الكاينين في ذلك اليوم فيكون
قرينة التقديم لما انه دليل الجواب فيكون الضمير في بينه عايدا على ما تاخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان
الضمير الان عايد على متقدم لفظا وان كان متاخرا رتبة وذلك كاف في صحة العود باتفاق ولو قدم تود
بالفعل لغير التركيب وحصل تركيب اخر غير الاول والحاصل ان الواقع في التركيب الان انما هو تاخير تود
ويستلزم كون الضمير عايدا على متقدم لفظا لفظا اما تقديمه وتاخيره فهو مستلزم عود الضمير على متاخر لفظا
ورتبة وهو ممتنع لكن يكون تركيب اخر غير الاول ولا يستلزم امتناع ذلك ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه
لان زيدا في رتبة التاخير وما اتصل به الضمير في نية التقديم فيكون الضمير عايدا على ما تاخر لفظا ورتبة
لكنه جايز باتفاق ونوقش بان القايلين بمنع كون زيد في المثال المذكور في نية التاخير بل هو في محله غايته
انه محل باعتبار نسبتها الى الفاعل واخر باعتبار نسبة بعضها الى بعض فزيد المفعول في المثال المذكور
وان واقعا في محله بالنظر الى ضرب لان رتبة العامل متاخرة عن رتبة المعمول هو غير واقع في محله الخاص
بالنظر الى فاعله لان رتبة المفعول بعد رتبة الفاعل فيصدق عليه انه في نية التاخير عن الفاعل وقد
استشعر ابو حيان ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه فانه قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط
يوجب تاخره عنه لعود الضمير فيلزم ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وهي انما تقتضي جملة الجزا
لا الجملة الجزا دليل لانتفاء عملها فيها لان جملة الدليل مستانفة لا محل لها فتدافع حالها لانها من حيث هي
دليل لا تقتضيها جملة الشرط ومن حيث اشتمالها على ضمير اسم الشرط يقتضيها وهذا بخلاف ضرب
زيدا غلامه فانه جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز
ضرب غلامها هند عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند ولا يخفى ضعف ما اعتمده من الفرق واما
الثاني يعني تجويز الرجوع الى المتاخر لفظا ورتبة فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه اذ فاعل بدا عايد على السجن المفهوم من ليسجننه وهو صفة متاخر لفظا ورتبة شرح حال الضمير
المسمى فصلا وعمادا وهو صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يتوسط بينه وبين الخبر قبل دخول
العوامل وبعدها والتسمية بالفصل للبصريين وبالعماد للكوفيين والكلام فيه منحصر في اربع مسايل
الاولى في شروطه وهي ستة وذلك ان يشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدا في الحال اي باقيا على ابتدائه
او في الاصل بان زالت ابتدائيته بدخول شي من النواسخ عليه نحو اوليك هم المفلحون وانا لنحن الصافون الاية
كنت انت الرقيب عليهم عند الله هو خيرا ان ترني انا اقل منك مالا وانما امر في الاية الثانية بقراة بقيتها
لاشتمالها على ما مثل به واجاز الاخفش وقوعه اي وقوع هذا بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا
وفي اعراب السفاقسي ان المجيز هو الكسائي وعزاه في البحر الى بعضهم وجعل منه هولاء بناتي هن اطهر فيمن
نصب اطهر وهي قراة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي
ولحن ابو عمرو من قرا بذلك وكذا قاله ش انه لكن حكاه ابو حيان عنه وقد خرجت على ان هولاء بناتي جملة
اسمية وهو اما تاكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما اي على وجهي التاكيد والابتدائية
فاطهر المنصوب حال من لكم الخبر وفيهما اي في الوجهين المذكورين نظر اما الاول فلان بناتي اسم جامد غير
ماول بالمشتق فلا يحمل ضميرا عند البصريين قيد بذلك لان الكوفيين على تحمل الجامد الضمير وان لم يؤول
بالمشتق نقله البدر بن مالك وغيره عنهم ونقله في شرح التسهيل عن الكسائي وقد قيل عليه لا نسلم ان

بناتي جامد محض اذ هو في معنى مولوداتي فيكون في معنى المشتق فيحتمل ضميرا وقد جزم ابن عصفور في شرح
المقرب بذلك فقال توكيد للضمير المستكن في بناتي على انه بناتي في معنى المشتق فيحتمل الضمير كما قال ويدل
عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمرو فوصفوا به واما الثاني فان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند
اكثرهم اي تخرج على تخريج قراءة شاذة على قول غير الاكثرين قلت كثرة القائلين موجبة لاطراح قول الاقلين
بحيث لا معول عليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد هجروا منعا من تركيب ذلك وفي اعراب السفاقسي هن مبتدا
ولكم خبره واطهر حال والعامل ما في هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم لما فيه من معنى الاستقرار
واجاز الزمخشري ان ينتصب هؤلاء بفعل اي احضر هؤلاء وهن فصل واطهر حال والعامل فيه الفعل المضمر
والثاني كونه اي كون ما قبله معرفة كما مثلنا من الايات واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين كونه
نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم بنصب القائم فيهما وحملوا عليه ان تكون امة هي
اربى من امة فقدروا اربى منصوبا والضمير ضمير فصل ولا يتعين الاية لذلك لجواز ان تكون هي مبتدا واربى
خبرا والجملة خبر تكون ويشترط فيما بعده اي فيما بعد ضمير الفصل ايضا امران كونه خبر المبتدا في الحال او في
الاصل قبل دخول شي من النواسخ على الكلام وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا تقبل ال التعريفية كافعل التفضيل
مستعملا بمن كما تقدم في خيرا واقل اي في الايتين السابقتين وانما لم يقبلها افعل التفضيل بمن ال التعريفية لشبهه
بذي اللام من جهة كونه مخصصا صرفا بتقضيه معنى فهي ملتبسة وبتحد معه كما ان تخصيص ذي اللام حرف
متحد معه وهو اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ولكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان
فلا يقال الافضل من زيد كما هو مقرر في بابه وقد اطلق المص المعرفة فشمل العلم نحو اني انا زيد والمضاف الى المعرفة
نحو اني انا اخوك وحكى الرضي ان الجزولي اجاز وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو خير من عمرو وان بعضهم
اجاز وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك او هو غيرك لكونهما في صورة المعرفة ولامتناع قبولهما
اللام قال والحق ان كل هذه دعاوى ولم تثبت صحتها ببينة من القران ولا كلام موثوق به ونحو قوله اني انا اخوك
ليس بنص لاحتمال كون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به
نحو ما اظن احدا هو خير منك وكان زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك بنصب ما بعد
صفة الضمير في ذلك كله يحكى بكون الضمير فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما
ذات او بين معرفة ونكرة وهي افعل التفضيل كما ذكره س ويشترط الذي لم يعرفه ان تكون اسما كما مثلنا فخالف
في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وامتناع دخول ال عليه والرضي نقل ذلك عن المازني و
لعله هو سلف الجرجاني في ذلك وجعل منه نحو انه هو يبدي ويعيد وهو عند غيره الضمير توكيدا او مبتدا
فهو منصوب او مرفوع وتبع الجرجاني ابو البقا فاجاز الفصل اي اجاز كون الضمير ضمير الفصل في ومكر
اولئك هو يبور وليس بمتعين لجواز كونه مبتدا وابن الخباز عطف على ابي البقا فقال في شرح الايضاح لا فرق
اي فيما هو كالمعرفة من جهة امتناع دخول ال عليه بين كون امتناع دخول ال على اللفظ لعارض كافعل من والمضاف
كمثلك وغلام زيد والعارض استعمال افعل بمن والاضافة او لذاته كالفعل المضارع فان فعليته نفسها ابت
قبول دخول اللام عليه انتهى وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك مع
الماضي وهو قول السهيلي ايضا قال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق الزوجين انما اتى
بضمير الفصل في الاوليين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال من الاضحاك والابكا والاماتة
والاحيا لغير الله كما قال نمرود انا احيي واميت فكانت جديرة بان تثبت له تعالى على وجه الاختصاص ردا
على ذلك البعض واما الثالث يعني خلق الزوجين فلم يدعه احد من الناس انتهى فمن ثم اتى به بغير فصل وقول
من قال لا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كالاسم امتنع دخول اللام عليه دعوى لا دليل

عليها

عليها بل هي باطلة بما في سورة النجم وقد يستدل للقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي
انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا في الاصل واما الان فهو مفعول ثان
ليرى بعد الفصل اي والمعطوف على الخبر خبر فقد دخل الفصل على الفعل المضارع الواقع خبرا ولا يتعين
الاية ان تكون من هذا القبيل لجواز ان لا يكون يهدي عطفا على الحق وانما يكون معمولا لمحذوف اي ويرونه
يهدي ويكون من عطف الجملة لنا انه معطوف على الحق ولكن لا نسلم انه وقع معطوفا على الخبر كونه وقع
خبرا اذ يغتفر في التوالي ما لا يغتفر في الاوايل وقد اخبر فيه ايضا ان يكون حالا اي وهو يهدي مبتدا وان
يكون كلاما مستانفا اي يلزم ابن الخباز اجازة ايقاع الفصل قبل الماضي لان امتناع لازمه ايضا لذا قلنا
ولا يلزمه ذلك فقد نطق القران به وان لم يكن مضافيه اللهم الا ان يكون من المصرحين بالمنع منه فيتاتى تعليل
الالزام ويشترط له اي لضمير الفصل في نفسه لا باعتبار ما قبله ولا ما بعده امران ايضا احدهما ان يكون
بصيغة المرفوع اي ان يكون ضمير رفع وان يكون منفصلا لان الاصل فيه باب المبتدا قياس اختيار
المرفوع او ليكون في صورة مبتدا بانه ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام
عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في ظننت زيدا هو
القايم وكنت انت العالم قال الرضي فيمتنع زيدا اياه الفاضل وانت اياك العالم لفوات كونه ضمير رفع واما انك
اياك الفاضل فجائز لا على الفصل لما عرفت بل على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين واعلم انك اذا
اتبعت بالضمير البارز بضمير منفصل فان كان موافقا في الاعراب وكانا مرفوعين نحو قمت انت جاز
التوكيد والبدل وان كانا منصوبين نحو ضربتك اياك والبصريون يجعلونه بدلا والكوفيون تاكيدا واختا ره
ابن مالك ولا يقع مثله في المجرور لانه لا يتاتى فيه الانفصال وان كان غير موافق نحو ضربتك انت ومررت
بك انت تعين التاكيد ولا يقع هذا في المرفوع اذ لا يسوغ بمخالف والثاني ان يطابق ما قبله اي غيبة وخطابا
وتكلما كما يطابقه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجوز كنت هو الفاضل لعدم المطابقة واما قول
جرير بن الخطفى هو بالفتحات وخاء معجمة وطاء مهملة بعدها فاء فالف مقصورة لقب لجد جرير لانه جرير
ابن عطية بن حذيفة ففي القاموس في مادة خطف وكجمزى لقب لحذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفى
ابن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن مالك بن زيد مناة بن تميم كذا نسبه محمد بن حبيب وفي
الشرح الذي ثبت في النسخ التي وقعت بن مالك بن زيد مناة بن تميم كذا نسبه محمد بن حبيب وفي الشرح
الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن اي بين جرير والخطفى وينبغي
ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المص مبني على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين
علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه
الصورة على هذا القول وسياتي الكلام فيه والخطفى ليس ابا اقرب لجرير لانه جرير بن عطية بن حذيفة
وحذيفة هو الخطفى والذي وقفت عليه في نسختي وهي نسخة بخط العز الحاضري احد محشي الكتاب
وعليها خطه هو اسقاط الالف قال المحشي يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها انتهى
وعلى حذفها فجرير غير منون ٭ وكاين بالاباطح من صديق ٭ يراني لو اصبت هو المصابا ٭ هو من الوافر
من قصيدة يمتدح بها الحجاج بن يوسف مطلعها ٭ سمت من المواصلة العتابا ٭ وامسى الشيب قد ورث الشبا با ٭
وبعد هذا البيت اعني بيت الشاهد ٭ ومسرور باوبتنا اليه ٭ واخر لا يحب لنا ايابا ٭ اذا سعر الخليفة نار حرب ٭
راى الحجاج اثقبها شهابا ٭ سمت من السامة وهي الملل ومن للعلة اي ملت المعاتبة لاجل الوصال ومعنى
وراثة الشيب الشباب حلوله محله فان الوارث يحل محل الموروث وكاين بهمزة مكسورة بعد الف بعدها
نون ساكنة اداة تكثير ككم والاباطح جمع ابطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى والاوبة الرجعة والاياب

والرجوع وسعر النار والحرب لمنع اوقدها كسعر واسعر ونار حرب على الاستعارة واثبتها شهابا ماخوذ من قولهم
شهاب ابيض كانه شعب الحريق بضوه والشهاب ككتاب شعلة من نار ساطعة وهو نار يرى كانه كوكب انقض وما قيل
انه بخار يصعد الى الاثير فيشتعل فيجيب انه صح لم ينافِ ذلك اذ ليس فيه ما يدل على انه ينقض من الفلك ولا في
قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين فان كل نير يحصل في الجو العالي فهو مصباح
لاهل الارض وزينة للسماء من حيث يرى كانه على سطحه ولا يبعد ان يصير الحادث كما ذكر في بعض الاوقات
رجما للشياطين يتصعد الى قرب الفلك للسمع كذا قال القاضي المفسرين وكان قياسه ان يقول يراني انا ليطابق
الفصل ما قبله من ضمير المتكلم ومثل ان ترني انا اقل فقيل في تخريجه انه ليس فصلا وانما هو تاكيد للفاعل
في قوله تراني وقيل هو فصل فاشكل بعدم المطابقة فقيل في التفصي عنه لما كان هو عنده صديقه بمنزلة نفسه
اي نفس الصديق حتى كان بحيث اذا اصيب كان صديقه قد اصيب تحقيقا لدعوى الاتحاد جعل ضمير الصديق
يعني الغايب بمنزلة ضميره يعني ضمير المتكلم فاقام هو مقام انا لانه نفسه في المعنى وتقدير القايل انا من اهوى
انا وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي مما حذف هذا المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجي
بنون الوقاية لينكسر ما قبل الياء فالفصل مطابق للمحذوف لا للقايم مقامه والمصاب ح مصدر كذا هو
في بعض النسخ بلفظ المصاب بالصاد المهملة وبالموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالمعجمة وبالفاء كقولهم
في التعزية جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم واستفيد الوصف بالعظيم من حمل
الجنس على فرد خاص منه ومثله في حذف الصفة الا انجيب بالحق اي الواضح والا لكفر وابمفهوم الظرف اذ يكون المعنى
وقيل لم يجي بالحق فيكون انكارا لما جاء به اولا ولا يخفى ما في قوله من الكفر من ادخال اللام في جواب الصفة فلا نقيم لهم يوم
القيمة وزنا اي نافعا وليس المراد نفي وزن اعمالهم مطلقا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية وان حمل
نفي اقامة الوزن على الازدراء بهم وانه لم يجعل لهم مقدارا ولا اعتبار لم يحتج الى تقدير الصفة واجازوا سير بزيد
سير على انابة المفعول المطلق مناب الفاعل بتقدير الصفة اي واحدا وشديدا والا لم يفد وزعم ابن الحاجب ان
الانشاد لو اصيب باسناد الفعل المبني لما لم يسم فاعله الى ضمير الصديق وان هو توكيد لذلك الضمير المستتر العايد
الى الصديق او الضمير يرى هو عايد اليه ايضا قال اذ لا يقول عاقل يراني اي الصديق مصابا اذا اصابتني مصيبة انتهى
لانه ضرب من اللغو وانما يحسن منه ان يقول يراه مصابا اي يراه الصديق نفسه مصابا اذا اصابتني مصيبة
جريا على مقتضى المضاف وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض قيل عليه ان الصفة التي اشار الى
تقديرها مبنية على جعل المصاب مصدرا وكلام ابن الحاجب مبني على جعله اسم مفعول وكذا جعله مفعولا ثانيا
ليرى والاولى الياء بل نقول ما اشار اليه ابن الحاجب من الاعتراض لا يتجه مع الاعراض عن تقدير الصفة ايضا لان مبناه
على كون مصابا اسم مفعول له نكرة والواقع في البيت معرف بال والحصر مفاد التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل
لا غيره ومعنى البيت على هذا التقدير لو اصيب لراني المصاب اي لم ير المصاب الا اياي دون غيري كانه لعظم مكانه
وشدة صداقته له مثلا شي عنده مصاب غيره فلا يرى غيره مصابا وانما يرى المصاب اياه مبالغة فتدبر
ويروى يراه بالغيبة اي يرى ذلك الصديق وتراه بالخطاب اي ويروى ايضا تراه اي انت ولا اشكال ح ولا تقدير
لمضاف والمصاب ح مفعول اي اسم مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو اراد قال يراه
لكان حسنا اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصيبت المسئلة الثانية في فايدته اي فصل بين كون ما بعده خبرا
وكونه نعتا وميز بينهما لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فيجي
بالفصل لتعين كونه خبرا وهذا قليل مشاهير البصريين وقال الخليل ومن يسمى فصلا لانفصال الاسم الذي قبله
عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره وقال الايمة والعماد لما لها في الشي واصلا الا انه تقرير ثم
وسمي عمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام ولانه حافظ لما بعده عن السقوط عن درجة الخبرية كالعماد في البيت الحافظ

اي يرى نفسه هو

للسقف

للسقف من السقوط فان قلت اي التسميتين اولى بالعقول قلت تسمية البصريين له بالفصل اولى لانها اقرب
الى الاصطلاح كما قرره ابن الحاجب في ايضاحه وبينه بان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ والمعنى في هذا
اللفظ الفصل فكانت تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفيين عمادا نظرا الى ان المتكلم والسامع او هما جميعا
يعتمدان به على الفصل بين الصفة والخبر فهي تسمية باسم ما يلازمه ويؤدي الى معناه وقال بعضهم الفصل
اخص بهذا المحل فالتسمية به اولى من التسمية بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كالتانيث والاعراب قد
اعتمد به على ما يراد منه وليس كل ما يعتمد به في شي يكون فصلا فان زيدا من زيد قايم يعتمد عليه في المراد
منه ولم يفصل شيا عن شي واذا ثبت ان الفصل اخص من العماد فالتسمية بالاخص اولى من الاعم لاشتمال الاخص
على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فايدة فهو اولى واكثر النحويين لا يتعرضون
على ذكر هذه الفايدة يعني التقطيع ولا يتعرض للاعرابيين وانما يقع التعرض لها غالبا في كتب المعاني والبيان
وذكر التابع كما ذكر المص اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا
توصف قد يقال مرادهم انه من اول الامر يفصل بين كون ما بعده خبرا لا صفة وان كان هنالك ما يمنع من الوصفية
واورد عليه انه كما انتفت الصفة في الاية انتفى غيرها من التوابع اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما البيان
فللاشتقاق وشرطه الجمود ولان ما لا يوصف لا يبين على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من
ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل افاد الاحاطة والكل منتف هنا فالاسناد الى
الاية في ان التعبير بالتابع اولى من التعبير بالصفة لا وجه واجيب بان له وجها بناء على ان المراد بالتابع اللغوي
لا الاصطلاحي وانا لا يظهر لي هذا الوجه فتامل فيه والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة واعترض ذلك
ابن الحاجب في ماليه بانه لو كان تاكيدا فاما ان يكون تاكيدا لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان
المعنوي هو اعادة اللفظ بعينه نحو قام زيد زيد او بمعناه قمت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ
محصورة تحفظ ولا يقاس عليها واجيب بان التاكيد المراد من الامرين هو ما يذكره النحاة في باب التوابع وليس
الفصل بهذا المعنى وليت شعري ماذا يقول في التاكيد بنحو ان واللام ولعل اعتراضه على من يقول ان الفصل
تاكيد للمسند اليه ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط وكانه يريد ببعض
المحققين السعد التفتازاني فانه ذكر في حواشي الكشاف ان الزمخشري ذكر لضمير الفصل ثلاث فوايد الاولى
الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتدا والخبر لا بين الصفة والموصوف وبهذا الاعتبار
يسمى ضمير الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتاكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد
نفسه ليس بشي الثالثة افادة قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب
عليهم ونحو ذلك فان قلت فما بال صاحب التلخيص ذكر الفصل من احوال المسند اليه وما وجه ذلك والمفهوم من
تقريراتهم ان فايدته ترجع الى المسند اليه والمسند جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا
به ومقصورا عليه قلت انما جعله من احواله لانه يقترن به اولا وهو في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له ويبنوا
عليه انه لا يجامع التوكيد الاصطلاحي فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وذلك لئلا يجتمع تاكيدان على شي واحد ولا
يخفى ان هذا مبني على انه تاكيد للمسند اليه والتحقيق خلافه وانه تاكيد لما اشتمل عليه الكلام من الحكم وبتقدير تسليم
ذلك فما المانع من اجتماع تاكيدين وانت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد نفسه لا حاجة بعد ثبوت كلمتين
بمعنى واحد في استعماليهم الى سماعهما معا في تركيب واحد ومن ثم تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون وان لم يرد السماع بها مجتمعة افاد ذلك الشارح وتعقب بمنع انه ليس ما نحن فيه نظير ما ذكر وانما هو نظير
زيد نفسه زيد الفاضل لان التاكيد بالفصل عند هؤلاء من باب التاكيد اللفظي فانه عندهم تكرار معنى المؤكد باعادة لفظه
او تقويته بمرادفه قال المحشي ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير بما ذكر انما هو في مجرد اجتماع تاكيدين وعلى ذلك

اي وعلى ان فايدته التاكيد سماه بعض الكوفيين دعامة ايضا لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويوكد والثالث
معنوي ايضا وهو الاختصاص اي هو لافادة قصر المسند على المسند اليه وتخصيصه به لان معنى قولنا زيد هو
القايم القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو مثلا ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت اليس صاحب
التلخيص قال في باب احوال المسند اليه واما الفصل فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند والمفهوم من ذلك هو
قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند اليه ولا يعمه وغيره قلنا نعم لكن الاستعمال الاصطلاحي
على ان الواقع بعد الباء هو المقصور على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته مختصا
بالذكر فكان المعنى جعل المسند من بين ما يصح اتصافه به يكون مسندا اليه يثبتونه هذا المسند له وهذا معنى قصر المسند
عليه الا ترى قولهم في اياك نعبد ان معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك وكثير من البيانيين يقتصر عليه اي على معنى
الاختصاص خلا يذكر للفصل معنى سواه وذكر الزمخشري الامور الثلاثة في تفسير واولئك هم المفلحون فقال فايدة
الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتاكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره وهذا
الاخير هو المراد بقصر المسند على المسند اليه وذلك بشهادة الاستعمال قال التفتازاني في حواشي الكشاف وهذا
انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد
قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وقال في المطول ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اي قصر المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا
كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي
لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا
حسب الا المال وفي شرح المفتاح للسيد المحققين انه اذا قيل زيد هو المنطلق فان اريد بالمنطلق الجنس كان
التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا
من الفصل وحده ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود فانك اذا قلت زيد هو المنطلق
واردت المعهود وخاطبت به من اعتقد ان عمروا هو المنطلق المعهود كان قصر قلب وان خاطبت به المتردد
كان قصر تعيين بل جوز بعضهم ان يكون قصر افراد لانه كان المخاطب معتقدا الشركة في المعهود ويكون
القصر مستفادا من الفصل ايضا واما نحو قولك الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه على
المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد يجرد ههنا عن معنى القصر وافادة تاكيد
ثبوت المسند للمسند اليه فان اللفظ الحامل لمعنيين قد يتجرد لاحدهما فما يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص
المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به فليس بثبت وقد ذكر الشارح هنا شيا الجينا عدم الاخلال به وهو
انه قال سالت مرة بعض الاصحاب عن الحكمة في التفريق بين شان المومن والكافرين في سورة البلد حيث ترك
ضمير الفصل في حق الاول بقوله اولئك اصحاب الميمنة واتى به في حق الاخر بقوله والذين كفروا باياتنا هم
اصحاب المشئمة ثم بين انه لتمييز ما اريد به اكمل تمييز ليصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
حسا كما في هذا ابو الصقر فردا ولا كذلك الضمير وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة في تعظيم المشار اليه
القريب ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كما في فذلكن الذي لمتنني فيه حيث لم يقل فهذا وهو حاضر
وفي تفسير قاضي خان المفسرين رمز الى هذا السوال وجوابه فانه قال اولئك اصحاب الميمنة اليمين او اليمن والذين
كفروا باياتنا بما نصبناه دليلا على حق من كتاب او حجة او بالقران وهم اصحاب المشامة الشمال او الشوم او
لتكرير ذكر المومنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شان لا يخفى المسئلة الثانية في محله اي هل هو ذو محل من
الاعراب اولا زعم البصريون انه لا محل له من الاعراب ثم قال اكثرهم انه حرف وضع ليدل من اول وهلة

على

على انه ما بعده خبر لا تابع فلا اشكال في انه لا محل له لانه حرف والحرف لاحظ له في الاعراب كالنجم الايمة لما كان
الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره
صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان يغير ما بعده من
الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف وبقي فيه تصرف واحد كان حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مثنى
ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله في هذا التصرف كاف الخطاب
فانه لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفايدة كون اسم الاشارة الذي
قبله مخاطبا به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا ومونثا صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور لبقاء شمة فيه من رايحة
الاسم ولا يرد اسماء الاستفهام والشرط فان فيها معنى الحرفية مع بقاء اسميتها لان تلك الاسماء معنى الحرفية
مدلولها ضمنا لا مطابقة فانها لم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذفت حروف الاستفهام
والشرط قبلها لكثرة الاستعمال وتضمنت معانيها بخلاف الفصل وكاف الخطاب فان معنى الحرفية اي كون
ما بعد الفصل خبرا لا تابعا وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا وغيره مدلول للكلمتين مطابقة فهما موضوعتان
له فافهم ترشد وقال الخليل اسم فيشكل لان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب ولهذا قال الخليل وان اراد انه
لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف ولما كان قول الخليل لما فيه من مستبعد اخذ المص في تقريبه
بالنظر فقال ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها اي في قول من يراها غير معمولة لشيء وليس
هذا دفعا للاشكال بل هو توسيع لداير ترقات ما ورد على الاول يرد على هذا واعلم انهم اختلفوا في اسماء الافعال

مطلب اسماء الافعال هل لها محل من الاعراب ام لا

الها محل ام لا فذهب الاخفش الى انه لا محل لها وذهب سى والمازني ومن تبعهما الى ان لها محلا ثم اختلفوا فقيل
محلها الرفع بالابتدا ولا خبر لها كما في اقايم الزيدان وقيل النصب على المصدرية والاول منها اظهر لانها
اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب الحكم عليها بالابتدا واختار الرضي مذهب الاخفش ورد على القول الثاني
بان في قايم معنى الاسم وان شابه الفعل فصح كونه مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار
باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم والثاني بانه يستلزم
تقدير افعال قبلها فلم تكن قايمة مقامها فلم يصح بناوها قال فاسم الفعل اذن كما في ذلك وكالفصل عند من
قال انه حرف وقد كان لكل واحد منها محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما
ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى محل الفعلية
والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب ونظيره ال الموصولة وهذا عند من يراها
اسما وقد قيل عليه ان التنظير بهذا فيه شيء فان الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق
العارية كما في الا التي بمعنى غير واجيب بان قول المص وال الموصول يعني به فيمن يراها غير معمولة لشيء وليس
بشيء لانه لو كان كذلك لاخر فيه فيمن يراها غير معمولة لشيء عنهما وكان حق العبارة ونظيره اسماء الافعال وال
الموصولة فيمن يراها غير معمولة لشيء عنهما وانا الى الان لم اقف على قايل بان ال الموصول اسم لا محل له من الاعراب
لانه غير معمول لشيء على انه لا يخفى انه يكفي في تنظير المسئلة ثبوت اسم لا محل له من الاعراب كال الموصول فان
اعرابها على ما بعدها ولو عارية نعم فيه غير المعمولية لشيء يحتاج اليه في صيرورة اسماء الافعال نظيرا للمسئلة الخلافية
المشهور فيها فتدبر وقال الكوفيون له محل من الاعراب ثم قال الكسايي محله محل ما بعده عن الرضي هذا القول
الى بعض النحاة بهذا اللفظ ومقابله الى الكوفيين وسيحكيه عن الفرا منهم وعلله بانه مع ما بعده كالشيء الواحد
ولذا لا يدخل عليه لام الابتدا في نحو انك لانت الحليم قال وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نعهد اسما تبع ما بعده
في الاعراب وايضا لو كان تابعا لما بعده في الاعراب لم يتقدم عليه لان الغرض انه كالنعت او كالبدل وهما لا يتقدمان
وقال الفرا محله محل ما قبله قال نجم الايمة والكوفيون يجعلون لها محلا من الاعراب ويقولون هو توكيد لما قبله

ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يوكد به المنصوب
والمجرور ويرد عليه وعليهم انه لا يوكد المظهر بالمضمر لا يقال جاءني زيد هو والضمير لزيد وان اللام الداخلة عليه في خبر
ان تبقى لو نه توكيدا بل لو نه تابعا لانها يوذن بالاستقلال ولا استقلال لتابع واذا كان اعرابه محلا يجب ما
قبله او يجب ما بعده فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب لاستوا اعراب ما قبله وما بعده فيهما
وبين معمولي كان وهما مختلفا الاعراب رفع عند الفرا لان ما قبله مرفوع ونصب عند الكسائي لان ما بعده
منصوب وبين معمولي ان بالعكس في الاعراب فهو نصب عند الفرا ورفع عند الكسائي واعلم ان طايفة من العرب
ذهبت الى جعل الفصل مبتدا ما بعده خبره ولا ينصب ما بعده محيثا كان عامل النصب وعليه ما قرئ في
الشواذ ولكن كانوا هم الظالمون فان ترك انا اقل بالرفع ونسب الجرمي هذه اللغة الى بني تميم المسئلة الرابعة
فيما يحتمل اي ضمير الفصل من الاوجه يحتمل في نحو كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين اي في باب
الافعال الناقصة وما جرى مجراها من العوامل الفصلية فان قلنا اذا فسر ضمير يحتمل الاول بضمير الفصل تعين
تفسير الثاني به ولا معنى لقولنا يحتمل ضمير الفصل للفصلية اي لان يكون فصلا قلت ضميرا اول يرجع الى
احد انواع الضمير المسمى اصطلاحا بضمير الفصل كالواقع في نحو زيد هو المنطلق وهو مختلف في اعرابه فبعضهم
اعربه فصلا على ما فيه من الاحتمالات وبعضهم توكيدا وبعضهم مبتدا ومعنى احتماله لان يكون فصلا ان يقال
هو احد هذه المحتملات وان جعلنا ضمير يحتمل الثاني عايدا الى مطلق الضمير بحسب المسئلة ان تصدر لهذه الترجمة
كما يشهد به الذوق السليم والتوكيد زاد بعضهم والبدل دون الابتدا اي دون ان يكون مبتدا فلا يحتمله لانتصاب
ما بعده اي فلا يصلح للخبر اذا كان هو المبتدا ويحتمل في نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو
الفاضل اي حيث كان ثاني الخبرين مرفوعا الفصلية والابتدا دون التوكيد فانه لا يحتمله لدخول اللام في الاولى
واللام لا تدخل على التوكيد لا يقال انه زيدا لزيد كريم ولكون ما قبله ظاهرا اي اسما ظاهرا وهو ضمير في الثانية
والثالثة ولا يوكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ولا يوكد بالضعيف القوي ويتعين الفصلية في
صورتين احديهما اذا ولي الضمير منصوب وقرن باللام اما انتفاء الابتدا فلنصبها بعدها واما انتفا التبعية
فللام الثانية اذا وقع بين منصوبين ولها ظاهر اما انتفاء الابتدا فلما مر واما انتفاء التبعية فلنصب
ما قبله وهو ضمير رفع ووهم ابو البقاء فاجاز في ان شانيك هو الابتر التوكيد اي كونه هو توكيدا لاسم ان
وقد يوجه انه توكيد لضمير مستتر في شانيك فانه اسم فاعل من شنا كمنع وسمع شنا ابغض لا النفس شانيك
لانه منصوب كما عرفت قال الشارح واذا كان ابو البقاء لم يصرح بان الضمير توكيد لنفس شانيك وانما
اطلق القول بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره المص من انه توكيد لضميره المستتر فيه وهو محمل صحيح متجه
فكيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة ولا يخفى ان
هذا الاحتمال لا يدافع التوهم بحسب ظاهر التعبير ولا ينافيه ويحتمل الثلاثة الفصلية والابتدا والتوكيد
في نحو انت انت الفاضل ونحو انك انت علام الغيوب وعلى التوكيد في انك انت علام الغيوب يحتم كونه مستعارا
بدل ضمير النصب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل البدلية ويجوز الفصلية
والابتدا وينتفي التوكيد ووهم ابو البقاء ايضا فاجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه اي كون هو بدلا من الضمير
المنصوب اي من مفعول تجدوه الاول ووجه كون هذا الوجه وهما وغلطا انه لا يبدل ضمير رفع من ضمير
نصب ومن مسايل الكتاب اراد كتاب سيبويه قد جربتك فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر
كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لاسم كان لقلت انت اياك اي لكان حق القول نصب الضمير الثاني على
انه خبر كان والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدا وقولهما اما مبتدا ثان وخبره اللذان
والجملة خبر ابواه وابواه مع خبره الجملة خبر يكون واما فصل فسيأتي فيه وجوه واما بدل من ابواه اذا الخبر

ابدال الضمير من الاسم الظاهر واللذان حينئذ خبر ابواه والجملة خبر يكون كما عرفت وان قدر يكون خاليا
من الضمير مسندا الى ما بعده فابواه اسم يكون وهما مبتدا وما بعده خبر والجملة خبر يكون او فصل
او بدل من اسم يكون على حد ما سبق وعلى الاول من هذه الوجوه وهو كون هما مبتدا فاللذان بالالف لف
لانه خبر عن المبتدا وعلى الاخيرين هو باليا لانه خبر يكون او هو بالالف ايضا على لغة من قرا ان هذان
لساحران ويحتمل ان تكون تامة فابواه فاعل واللذان مبتدا وخبر والجملة حال ويحتمل ان تكون
زايدة وابواه مبتدا اول وهما مبتدا ثان واللذان خبره وهما خبر الاول او هما فصل واللذان الخبر
روابط الجملة بما هي خبر عنه لما كان شان الجملة ان تكون مستقلة بنفسها احتيج في جعلها مع غيرها
كلاما الى رابط يربطها بذلك الغير بواسطة المجموع كلاما واحدا مستقلا بالافادة ولا يختص الربط
بالجملة الواقعة خبرا بل الجملة الواقعة صفة والواقعة حالا تحتاج الى ذلك ايضا وانما المراد هنا بيان ما يربط
الجملة المخبر بها وحدها ويشاركها في البعض منها اخواتها في الربط كما يتضح لك ان شاء الله تعالى وهي
عشرة احدها الضمير وهو الاصل في باب الربط ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا
نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران كما قدره الزجاج واستحسنه شيخه ابو العباس فرارا من دخول
اللام في خبر المبتدا غير جملة وقال ابو حيان الجمهور على ان منع حذفه اذا كان مرفوعا مبتدا كان او غيره فلا
يجوز في قولك الزيدان قاما بحذف ضمير التثنية ولعل المنع من الحذف في هذه الصورة لكون الضمير فاعلا
لا لكونه ضمير رفع رابطا واجاز بعضهم حذفه اذا كان مبتدا كما في مثال المص ورد بانه لا ضرورة لهذا
التقدير حتى يصير الخبر جملة ويدعى حذف رابطها لصلاحيته ساحران نفسه لان يكون خبرا من تقديم ومنصوبا
كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى برفع كل على الابتدا التخصيص بالاضافة المقدرة والجملة بعده
الخبر والروابط منها محذوف اي وكلهم وعده الله الحسنى وفي تمثيل المص بحذف الضمير المنصوب بهذه الاية رد
على ابن مالك فيما حكاه في تسهيله من الاجماع على منع حذف الضمير العايد على كل اذا كان مبتدا ونقل غيره ان
المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن ابي الربيع فقال ان
ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار جوازه عن الكسائي والفرا والحق ان حذف
هذا الضمير يحسن في الصلة نحو اهذا الذي بعث الله رسولا ويجوز في الصفة نحو وما شيء حب بمستباح
ويقل في غيرها ويجعل بعضهم جملة وعد الله صفة لكل اذ هو لا منه عن تعريفه بالاضافة وقرا الباقون
بالنصب على انه مفعول اول لتقدم على فعله ولا موضع للجملة وفي شرح المحقق الجعبري على الشاطبية ان الرفع
على رسم الشام ويكفيه ذلك حجة والنصب عليه بقية الرسوم ولم يقرا بذلك في سورة النساء بل قرا بنصب
كل كالجماعة للاجماع على النصب ثمة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين ولا كذلك هو في سورة الحديد
نهوا بدا للفرق بين القراتين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله وذلك بان نصب
كلا على المفعولية فكانت الجملة فعلية ولو رفع لكانت اسمية قطعا بين فعليتين فلم تتناسب الجمل وهذا
بما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال
في نحو قام زيد وعمرو اكرمته للتناسب وهذا ترجيح بعطف الجملة ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدا ضربته واكرمت
عمرا ليكون ترجيحا بالعطف على الجملة ولا فرق بينهما حيث كان الغرض التناسب في الفعلية بين الجمل المتعاطفة
وقوله ابي النجم بالجر عطفا على مدخول الكاف كله لم اصنع برفع كله وهو بعض بيت لابي النجم وقبله قد اصبحت ام
الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في بحث كل من حرف الكاف فان الرواية فيه برفع كله على
الابتدا والجملة بعده الخبر والرابط محذوف اي لم اصنعه ولو نصب على التوكيد والمؤكد ذنبا لم يصح لان ذنبا نكرة
وكل معرفة ولا يوكد نكرة بمعرفة عند البصريين وغير محدودة فامتنع تاكيدها ايضا على راي الكوفيين فانهم

نحو صمت شهرا كله لكون شهرا نكرة محدودة او نصب على المفعولية اي على انه مفعول تقدم على عامله كان
فاسدا معنى لان نصب كل يقتضي توجه اليها لدخولها في حيزه فيستفاد نفي الشمول وسلب العموم خاصة
ويفيد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض فيكون قايله معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها ام الخيار عليه وليس
ذلك الغرض وقد مر الكلام على ذلك في بحث كل كما اشار اليه بقوله لما بينا في فصل كل هكذا يقع في غالب
النسخ بتصريح من المحشي ويقع في بعضها لما بينا في فصل لو والصواب الاول لانه لم يبين في فصل لو من ذلك
شيا وكان الشارح لم يقع له الا النسخة الثانية فجزم بكونها سهوا وكانه ضعيفا صناعة لان حق كل المتصلة
بالضمير ان لا يستعمل محوا لا اسنة الا توكيدا او مبتدا نحو ان الامر كله قرئ بالنصب والرفع فالنصب على التوكيد
والرفع على الابتدا وقراة جماعة هو بالجر ايضا على قراة ابن عامر افحكم الجاهلية بالرفع اي يبغونه فحذف عايد
المبتدا المنصوب وقرا الباقون بالنصب ولا حذف ومجرورا اي ومحذوفا مجرورا نحو السمن منوان بدرهم
اي منه ونحو قول امراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم يقل ان ال في قولها نايبة عن الضمير
فان التقدير ريح المس منه وان قلنا بنيابة ال فلا حاجة الى التقدير وهذه ثامنة النساء اللاتي اجتمعن و
تعاقدن على ان يصفن ازواجهن وكن احدى عشر امراة وقصتهن مشهورة في الصحيحين ويعرف هذا
الحديث بحديث ام زرع والارنب دابة معروفة وتطلق على الذكر والانثى ويقال انما تطلق على الانثى ويقال
للذكر خزز بمعجمات على زنة صرد وللانثى عكرشة والخرنق ولد الارنب والزرنب كثعلب بتقديم الزاي على الراء
طيب الرايحة او شجر طيب الرايحة او الزعفران كذا في القاموس يريد ان زوجها كالارنب في نعومة لين
ملمسه وكالزرنب في طيب رايحته او طيب ثنائه في الناس وقوله تعالى وهو مجرور ايضا عطفا على مدخول نحو
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه لا بد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام موطية لقسم
مقدر الداخلة على من صبر للابتدا ومن موصولة او شرطية او قدرنا اللام موطية لقسم مقدر ومن شرطية اما
على الاول اي على تقدير موصوليتها واللام للابتدا فلان الجملة خبر اي فلا بد لجملة ذلك لمن عزم الامور خبر عن من
فلا بد لها من ضمير رابط واما على الثاني اي تقدير شرطيتها واللام للابتدا فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرفوع
بالابتدا وهو جملة من ان تشتمل على ضميره اي ضمير اسم الشرط المرفوع سواء قلنا انه اي الجواب الجزاء ام قلنا ان الخبر
فعل الشرط اي مع فاعله وهو الصحيح ويرد عليه ان من اذا كانت شرطية فليس في الكلام ما يصلح جوابا سوى
جملة ذلك اي عزم الامور وهي اسمية غير مقترنة بالفاء فلا تصلح له وسيرد على القايلين بجوابيتها للشرط بذلك
فاهذا الترديد على ان اللام للابتدا وبانه القسمين غير مناف لما عرفت وجوابه ان المص مردد ولم يجزم كما غيره
ثم ابطل الجوابيه بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع ابتدائية اللام ومحصله انه مردد
بين امرين ثانيهما غير مناف توسيعا للدايرة واما على الثالث اي كونها شرطية واللام موطية فلانها جواب
القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى اي فلا بد فيها من الضمير الرابط واعلم ان لزوم تقدير منه على هذا
الوجه انما هو على تقدير ان الاشارة بذلك في قوله ان ذلك لمن عزم الامور الى المصدر المفهوم من صبر وغفر
واما ان جعلت الى من فانه يصح وقوع الجملة الاسمية خبرا والرابط ح اسم الاشارة ولا تقدير للضمير نعم
يحتاج ح الى تقدير مضاف اي ان ذلك لمن عزم الامور جواب الشرط مردود لانها اسمية ولم تقترن بالفا
فلا تصلح جوابا له وقولهما انها على اضمار الفا تصحيحا لجوابيتها مردود لاختصاص ذلك اي اضمار الفا في الجواب
بالشعر ويجب حمل قولهما بجوابية هذه الاسمية لاسم ان تكون اللام في ولمن صبر وغفر للابتدا لا للتوطية
اذ لو كانت اللام للتوطية لصرفت الجواب الى القسم كما هو القاعدة وكان جواب الشرط محذوفا تنبيه قد
يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط به فيمتنع المسئلة لعدم الرابط وذلك في ثلاث مسايل احدها
ان يكون اي ذلك الضمير معطوفا بغير الواو من احرف العطف نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو لان العطف

بالفا

بالفا او بثم يقتضي ان المعطوف متاخر عن المعطوف عليه فالضمير المعطوف متاخر عن المعطوف عليه فكانه
خارج عن جملته فلم يات به الربط فامتنعت المسئلة ولو كان العطف بالواو جازت وكان الضمير رابطا
لان الواو لمطلق الجمع والاسمان معها او الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع وقولك زيد قام عمرو وهو في قوة
قولك زيد قاما هو وعمرو فالضمير بتقدير العطف بالواو في المعنى معطوف عليه فصح الربط والثاني ان
يعاد العامل ويكون العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وقام هو فتمتنع المسئلة لان الضمير ح من جملة
اخرى ولم ترتبط بما قبلها ارتباطا تصير به كالجملة الواحدة لان العطف بالواو وهي ليست للجمع في الجمل بل في
المفردات ومن ثم منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قايم وقاعد وسياتي في تصريح المص وقال في حواشي
التسهيل واما قول بعض المعربين قال الشارح واظنه ابا البقا في هذا من شعره وهذا من عدوه ان الجملتين
صفة ثانية لرجلين فمردود اي بما عرفت من ان الواو في الجمل ليست للجمع فلا رابط بين الجملتين فامتنع وصف
رجلين بهما وعلى ما ياتي من المص عن هشام من اعتبار العطف بالواو رابطا ينبغي جواز هذه المسئلة اما لو كان
العطف بغير الواو كالفا وافهمت معنى السببية جازت المسئلة اتفاقا والثالث ان يكون ذلك الضمير بدلا نحو
حسن الجارية اعجبتني هو فهو اي فهذا اللفظ وهو ضمير على بابه عايد على ما جعل بدلا في التركيب بدل الاشتمال من
الضمير المونث المستتر في اعجبتني هي العايد على الجارية واما هو فيعود على حسن وانت لو قلت اعجبتني الجارية حسنها
تذكرت الظاهرين كان الثاني بدل اشتمال من الاول فكذا شان ضميريهما وهو اي هذا الضمير بتقدير بدليته في التقد
كانه من جملة اخرى فتمتنع المسئلة لفوات الربط فيها وهذا على ما عليه الجمهور من ان العامل في البدل مقدر بلفظ
الاول من جملة ثانية فلا يتوهم بالاول الطرح وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه
كالمبرد ومن وافقه واختاره ابن مالك والمبدل منه في نية الطرح ان تصح المسئلة لان الرابط ح ليس من جملة اخرى
ونحو ذلك في الجواز بتقدير مسئلة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا واباه اي حيث
يكون العطف بالواو ولانها في ذلك للجمع فيصير المتعاطفان كانهما ملفوظ بهما بلفظ واحد فلم تخل الجملة خبرا كانت
او تفسيرا عن رابط ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل نحو زيد ضربت عمرا فاباه او ثم
اباه او وضربت اباه لان الضمير الذي به يحصل الربط يكون من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها والمفسرة من رابط
واذا ابدلت اباه ونحوه من عمرو اي اذا اتيت به بدلا منه لم يجز ايضا اي امتنع الرفع والنصب وقياس بعضهم الجواز
على ما مر من الاختلاف في عامل البدل هل هو الملفوظ او مقدر من جنسه وفي بناء عدم وهو قول واحد
على ما مر من الاختلاف في عامل البدل وهو قولان احدها يصح البنا عليه نظر فان قدر تريبا نا اي عطف
بيان جاز اي الرفع والنصب باتفاق قيل عليه ان دعوى الاتفاق لا يتم الا اذا ثبت الاتفاق على ان العامل في
عطف البيان هو العامل في متبوعه واني يثبت وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع مطلقا من غير تفصيل
بين البدل وغيره وبالجملة لا اتفاق هنا مع التصريح بالخلاف هناك وبعد ففي المسئلة تفصيل قال ابن قاسم
اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى س وقيل العامل
فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وس واكثر المحققين وقال نجم الايمة الرضي
اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال س العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال
الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من
جنس الاول واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول
وس والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما عطف
النسق ففيه ثلاثة اقوال قال س العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح
وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل بالنيابة فظهر لك ان

حرف العطف ... سر الصناعة م

بر

الاعتذار عن المص بانه انما حكى الاتفاق في عطف البيان لان القول بانه العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا
يعتد به ويجوز باتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا او نصبته لان الصفة والموصوف كشي واحد فاكتفي
في ربط جملة الموصوف بما في صفته من الضمير الثاني من الروابط الاشارة المفهومة من اسمها والذين كذبوا باياتنا
واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها جملة معترضة بين
المبتدا اعني الاسم الموصول وخبره اعني اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسولا
فان الاشارة كالضمير في اعتبار ما يفسره ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير لان يمكن ان يكون مبتدا خبره خير
والجملة خبر لباس ورابطها الاشارة ويمكن ان يكون بدلا او بيانا من لباس والخبر خير فقط قال الشارح
وهذا الاحتمال الذي ابداه المص حق لكن ظاهر تخصيصه بهذه الاية يقتضي الايتين السابقتين لا ياتي
فيهما هذا الاحتمال وليس كذلك وخص ابن الحاج احد تلامذة الشلوبين المسئلة بكون المبتدا موصولا
كما في الايتين السابقتين او موصوفا نحو قولك زيد الكريم ذلك الممدوح والاشارة بالجر اي وتكون الاشارة
اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا المانعين هو كون المبتدا غير موصول او موصوف وكون الاشارة
للقريب وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه في الاية الثالثة وهو الاول وكذا الذي قام ذاك زيد لمانع هو الثاني
ولا حجة له في الرابعة من الايات لاحتمال كون ذلك فيها بدلا من لباس التقوى او بيانا له كما انه لا حجة له في الاية
الاولى والثانية لما بينا غير الاحتمال فيهما وانما الحجة عليه في الاية الثالثة وجعل الفارسي كونه اي كون
اسم الاشارة في الاية صفة للباس التقوى فانه وان كان جامدا فهو في معنى المشتق وتبعهم جماعة
منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف لكن اسم الاشارة اعرف مما اضيف
الى ذي اللام والثالث من الروابط اعادة المبتدا في جملة الخبر بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل
والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وكان الاصل ما هي وما هم فجي بالظاهر مكان الضمير
تهويلا لامرها وتفخيما لامرهم وفي العباب شرح اللباب وضع الظاهر موضع الضمير في معرض التفخيم والتعظيم
جائز قياسا وفي غيره يجوز عند س في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم
يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد وقال لا ارى الموت يسبق الموت شي نغص الموت
ذا الغنى والفقيرا البيت من الضرب الاول من الخفيف وهو لسوادة بن عدي وقيل لعدي بن زيد وقيل لسوادة
ابن زيد بن عدي ويروى بدل يسبق يشبه من الشبه والتنغيص التكدير يقال نغص الله عيشه اي كدره قال
الزمخشري اي نغص الموت عيش الغني وعيش الفقير وكان الاصل يسبقه شي ومحل الشاهد ما في المصراع الاول
لان فيه وضع الظاهر موضع الضمير الرابط والا فقوله نغص الموت وان كان مستانفا من وضع الظاهر موضع المضمر
ايضا والرابع من الروابط اعادته بمعناه ان لم يكن بلفظه نحو زيد جاني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له
اجازه ابو الحسن الاخفش وقد نقل عنه صاحب عباب اللباب ونقلنا انفا مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فان المصلحين هم المتمسكون بالكتاب المقيمون للصلاة واجيب بمنع
كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون اي والدار الاخرة خير لهؤلاء ولهؤلاء ولئن سلم انه مبتدا
فالرابط العموم الشامل للمبتدا وغيره لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف في جملة الخبر اي منهم ورد عليه
ان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع اجر المصلحين
منهم وقد يقال ان من المحذوفة بيانية لا تبعيضية فلا اشكال وقد يورد مثله على دعوى ان المصلحين اعم من
المذكورين الذين هم المتمسكون والمقيمون والا لكان من المصلحين من لا يتمسك بالكتاب ولا يقيم الصلاة وفيه
ما فيه وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة التي قلنا انها الخبر دليل والخامس من الروابط عموم
في جانب جملة الخبر يشمل المبتدا وغيره نحو زيد نعم الرجل فقيل الظاهر ان العموم حصل من ال التي في الرجل بناء على

انها

انها للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط للقطع بان قايل نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم
وانما قصد مدح من يطابق هذا الفاعل فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشمل على جنس
يندرج هو فيه لم يحتج الى الضمير نحو زيد نعم الرجل وعلله شارحه في شرحه المسمى بالعباب بان اللام في الرجل لما
كانت للجنس كما قيل وان لم تكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره
فجرى اشتماله عليه مجرى المذكر اللفظي وهذا وجه اخر لضعف هذا الخامس الاعتراض على المص لانه تبرا منه بقوله
كذا قالوا وقوله فاما الصبر عنها فلا صبرا هو بعض بيت من ثاني الضروب الطويل وتمامه الا ليت شعري هل الى
ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا كذا رواه المحشي بلفظ ام معمر ورواه غيره بلفظ ام جحدر وفي
الموفقيات للزبير بن بكار ابن ميادة ورماح بن ابرد كان يشبب بام جحدر بنت حسان المرية لحدثنا بنجدية
فحلف ابوها ليخرجنها الى رجل من عشيرته ولا يزوجها بنجد فقدم عليه رجل منهم بالشام فزوجه اياها ولقي ابن
ميادة من ذلك شدة ولما خرج بها زوجها نحو بلاده اندفع يقول وانشد البيت وابيات اخر لذا قالوا وقد يلزم
ان يجيزوا ان يدمات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار فان هذه الامثلة مثل ما ورد من
المثال والشعر ولعلهم يلتزمون ذلك اذ لم يرد عن العرب ان مثل هذا لا يقال كذا رايته بخط بعض محشي
هذا الكتاب واما المثال يعني بزيد نعم الرجل فقيل الرابط فيه اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول ابي الحسن
فيصح تلك المسئلة اي مسئلة اعادة المبتدا بمعناه وقد قيل عليه ان اجازة هذا المثال لا يختص بها ابو الحسن
حتى يخرج على مذهبه والقايلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدا بمعناه انما تكون خلفا عن الضمير
في الشعر كما يراه س كيف يتاتى تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة استعمالا شايعا على مذهب
الاخفش وهم لا يرون صحته هذا اما لا سبيل اليه وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبيس للعهد لا للجنس كان ما اذا
كانت للعهد والمعهود هو المبتدا كانه قد اعيد بمعناه واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه لا يقال كيف
ذلك والمبتدا محلى باللام والمعاد خال منها لانا نقول عموم النكرة الواقعة في سياق النفي اعطاها حكم المعرفة
فان معنى لا صبرا نفي الصبر على ان البيانيين في فن البديع في النوع المسمى بالجناس التام وهو ما اتفق فيه
اللفظان في انواع الحروف واعدادها وهياتها وترتيبها مثلوا له بقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة ولم يقدح في اتفاق اللفظين وجود ال في احدهما وعدمها في الاخر وليس العموم فيه مرادا
حتى يعتد به ويكتفي به في الربط اذ المراد انه لا صبر له عنها اي المراد نفي كل صبر يتاتى له عنها وهذا وان كان نحو
عموم لكنه مساو للمبتدا الا ان المبتدا كل صبر عنها ممكن له بشهادة الذوق لانه لا صبر له عن شي من الاشيا التي من جملتها
الصبر عنها ليتحقق عموم المبتدا وغيره والسادس من الروابطات يعطف بفاء السببية اي التي تفيد سببية ما
قبلها لما بعدها جملة ذات ضمير على جملة خالية منه اي من الضمير او بالعكس متعلق بمقدر اي ويعطف ملتبسا
بالعكس وذلك بان يعطف بالفا جملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير والعطف في قوله او بالعكس من
عطف الجمل لا من عطف المفردات كما يتوهم فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان
جملة انزل من السما ما خبر اسم ان وهي ضمير وقد عطف عليها بالفا جملة تصبح الارض مخضرة والضمير فيها
وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فهي تحتاج الى الضمير رابط كما في تلك لكنه استغنى عنه بعطفها عليها بالفا التي
للسببية فانها صيرت الجملتين كالجملة الواحدة فاكتفي في الربط بضمير احداها والتحقيق في هذه الصورة
ان الجملتين معا خبر عن اسم ان لا احديهما والاخرى عطف عليها وانما قدم العطف اولا ثم جعل المجموع
خبرا فالمحل للمجموع لا لكل واحدة لان جزء ما له محل لا محل له ولو كان العطف بغير الفاء لم يجز عند الجمهور
وقوله وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق هو من ثاني الطويل من قصيدة لذي الرمة
وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها وجمعه اناسي ويحسر بالضم والكسر مضارع حسر بالفتح

حسورا اي ينكشفه فعل لازم ويقال الحسره بمعنى كشفه فيتعدى ومضارعه كالاول ضما وكسرا ومصدره الحسر
ويبد ويظهر ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر وارتفع وكال ابن يسعون معنى يجسر ثقل فلعل
تفسيره باللازم وبيان المراد ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها وفي قراءة النكرة ولا وجه لها لانها اشارة
الى ان غليل البكا عليهم غالب احوالهم وهذا البيت مثال لما عطف فيه جملة ذات ضمير على اخرى لا ضمير فيها وقد
بان لك ان الاية السابقة مثال العكس فكان في كلام المص نشر غير مرتب لذا قالوا والعهدة عليهم في ذلك والبيت
يحتمل لان يكون اصله يحسر الما عنه اي ينكشف عنه وحذف الضمير لعلا الزر المعنى عليه وقيل الرابط الالف واللام
في الما النيابتها عن الضمير والاصل يحسر تارة وقيل هو على تقدير اداة شرط اي ان يحسر الما يبد و والجملة الشرطية
اذا وقعت خبرا لم يشترط كون الرابط في جملة الشرط بل في ايهما وجد كفى وحكم الشارح باظهرية ما قالوه بالنسبة
الى ما قاله المص وعلل ذلك بان الحذف على خلاف ولا ضرورة تدعو اليه وما في البيت كما في قولهم تطير الذباب فيغضب
زيد وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضع يشير الى ما ذكره في الباب الثاني في الجملة السادسة من الجمل ذوات المحل
وتحقيقه المشار اليه هنا قوله هنا كان الفاء نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفى منهما بضمير واحد وح
فالخبر مجموعها كما في جملتي الشرط والجزا الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع والسابع من الروابط العطف بالواو
واجازه هشام وحده فاذا عطف بالواو جملة ذات ضمير على اخرى خالية منه او بالعكس كفى ذلك في الرابط نحو
زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناه اي بني هشام جواز ذلك على ان الواو للجمع والجملتا
كالجملة الواحدة كمسئلة الفاء في العطف بها وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل رد على هشام بمنع ان الواو فيما
ذكر للجمع لعطفها جملة على اخرى وهي انما تفيد الجمع في عطف المفردات بدليل جواز هذان قاعد وقايم في تخبير
عن المثنى بمعطوفين بالواو دون هذان يقوم ويقعد وان كان العطف فيه بالواو ولما ذكروا الثامن من
الروابط شرط يشتمل على ضمير مدلول بالرفع صفة بمعصفة على جوابه بالخبر الخالي من الضمير نحو زيد يقوم
عمرو ان قام فيقوم عمرو جملة الخبر ولا ضمير فيها لكنها قدرت بشرط فيه عايد على المبتدا وهو فاعل وهذه
المسئلة اجازها ابن ولاد نظر الى ان جملة الخبر لكونها دليل جواب الشرط كانها جوابه والشرط مع الجواب كالشي
الواحد والضمير في احدهما يغني عن الاخر واورد عليه ان الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك
فهو من صور القسم الاول فلا تعد قسما مستقلا برأسه واجيب بان القسم الاول يكون الضمير واقعا في الخبر وهذا
ليس كذلك بل الخبر ولا ضمير فيه وانما دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير ولك ان تقول نحن بصدد
بيان روابط الجملة بما هي خبر عنه فلا يصدق على هذا الضمير انه منها وانما الرابط لما هو خبر الشرط المشتمل
على الضمير ولو بواسطته فلا يكون الثامن من صوره القسم الاول فتامل والتاسع من الروابط ال النايبة عن
الضمير في الربط وهو قول الكوفيين وطايفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى
فان الجنة هي الماوى الاصل ماواه فنابت ال عن الضمير وقال المانعون من هذه النيابة التقدير هي الماوى له
فليست ال نايبة وانما الضمير الرابط محذوف مع حرف الجر والعاشر من الروابط كون الجملة نفس المبتدا
في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله الهجير بكسر الهاء وبالجيم المشددة مع القصر العادة قال في الصحاح
والهجير مثال الفسيق الداب والعادة وكذلك الهجيري والاهجيري يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه اي
دابه وعادته وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم تفسير الهجيري بالقول في الهاجرة وقد يقال ان الجملة في هذا المثال
ونحو ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد بها لفظها فمن ثم استغنت عن رابط ولجيب بمنع ذلك والجملة
مما الكلام فيه نظرا الى المراد مطلق الجملة فان قيل اليس عد العاشر من الروابط ينافيه قولهم ان الجملة اذا كانت نفس
المبتدا في المعنى لا يحتاج الى رابط قلنا معنى قولهم ذلك انها لا تحتاج الى رابط غير نفسها بل ربطها من نفسها فالمنفي
رابط مغاير لها لا مطلق لئلا يتنافيا ومن هذا القسم اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي

شاخصة

شاخصة ابصار الذين كفروا فان الرابط فيها كونها في المعنى نفس الشان والقصة تنبيه الرابط في قوله
تعالى والذين يتوفون منكم قراءة الجمهور بضم المثناة التحتية على البناء للمفعول وقرئ للبناء للفاعل على معنى
يستوفون اجالهم ويذرون ازواجا يتربصن اما النون التي هي ضمير جمع الاناث على ان الاصل وازواج
الذين ويكون الحذف من الاوايل واما كلمة هم التي هي ضمير جمع الذكور مخفوضة محذوفة هي وما اضيف اليه
على التدريج بان حذف المضاف اولا واقيم المضاف اليه مقامه ثم حذف فالحذف من الاواخر وكان حق
التعبير محذوفة هي وما اضيف اليها لكن انث الضمير المستتر العايد الى ما لانها عبارة عن الكلمة وذكر
الضمير المجرور بالى لانه عبارة عن لفظهم اي تقدير هذا المضاف وما اضيف اما قبل تربص اي ازواجهم
يتربص وهو قول الاخفش وعزاه في البحر للمبرد وعزا القول الثاني للاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم
اي يتربصن ازواجهم بعد موتهم وهو قول الفرا وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربص ازواجهم
ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فان تقدم ذكر الشي يقتضي عود الضمير فامتنع ذكر الضمير
الرابط العايد على المبتدا لان النون لا تضاف لكونها ضميرا ولو ذكر الضمير الرابط لوجبت اضافتها اليه فوجب
حذفه وحصل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف للضمير الرابط ومحصله ان الرابط حصل بما قام
مقام المضاف الى الربط وقد نوقش ابن مالك حيث كان قايلا بما عليه الكسائي بانه مناف لما قرره في باب التنازع
من شرحه على التسهيل من ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع والا لاسندت احد العاملين الى
السببي وهو الاخ والاخر الى ضميره فلزم عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فانه
سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وان منه، تقضى كل ذي دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها، فانه اراد وعزة غريمها ممطول فانت كما ترى مفيد لمنع ما جوزه في الاية لكن يرد على
قوله لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره منع الثاني لان العامل في المثال رفع الضمير الثاني العايد الى الاخ المضاف
الى ضمير المبتدا فيكون لما التبس بضميره ولو بالواسطة وفي الاية قولان اخران ذكرهما صاحب البحر احدهما
ذهب اليه الكسائي والفرا وهو ان الذين مبتدا لا خبر له بل اخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث
معهن في الاعتداد بالاشهر فجاء الخبر عنهن هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربصت ثانيهما ان الخبر محذوف
مقدر قبل المبتدا اي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وجملة يتربصن بيان للحكم المتلو
فلا محل لها قيل وهذا قول س وما عزاه المص للكسائي نقل نحوه ابو حيان في بحره عن الزجاج فقال قال الزجاج
الخبر يتربصن بيان للحكم يصحح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتربصن عايد على ازواج الذين
يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربصن ازواجهم لم يحتج الى حذف وكان الخبار صحيحا فكذلك ما هو بمعناه
الاشياء التي تحتاج الى الرابط وهي احد عشر احدها الجملة المخبر بها وقد مضت حيث ذكرت روابطها فانه ينبغي منه
احتياجها الى الرابط قطعا ومن ثم اي ومن اجل ان الجملة المخبر بها تحتاج الى الرابط كان مردودا قول ابن الطراوة في
لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر لعدم اشتماله على رابط يربطه بمبتداه وقول ابن عطية في فالحق والحق
اقول لاملان جهنم ان لاملان خبر الحق الاول فيمن قرا بالرفع على الابتدا وهي قراءة حمزة وعاصم والباقون
بالنصب واتفقوا على نصب الثاني وقوله بالرفع استيناف لا عطف على ما قبله ان التقدير ان املاء
مردود لان ان تصير الجملة مفردا لما عرفت من انها حرف مصدري يجب تاويله مع ما بعده بالمصدر
وجواب القسم لا يكون مفردا اي فتخرج الجملة عن صلاحيتها لجوابية القسم بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد
موجود والحق قسم وجعلت جملة الجواب قايمة مقام هذا الخبر فمن ثم وجب حذفه كما في لعمرك لافعلن اي لعمرك
قسمي وقال في الكشاف وقرا والحق اقول منصوب بين على ان الاول مقسم به كالله في ان عليك الله ان لا تبايعا
وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما

وتقديرها صح

اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما نقيض الباطل عظمه تعالى باقسامه به ومرفوعين على ان
الاول مبتدا المحذوف الخبر كقوله لعمرك فالحق قسمي لاملان والحق اقول اي اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين
على ان الاول مقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جايز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو
وجه حسن قال ابو حيان وملخصه انما عمل القول في لفظ القسمية على سبيل الحكاية الثاني الجملة الموصوف
بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقراوه او مقدرا اما مرفوعا كقولك
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن ○ عارا عليك ورب قتل عار ○ والجملة الاسمية صفة قتل وقد مضى الكلام على
هذا البيت او منصوبا كقوله وما شي حميت بمستباح اي حميته وهذا عجز بيت صدره حميت حمى تهامة بعد
نجد وهو من الضرب الاول من الوافر وقايله جرير والنجد قال في القاموس ما اشرف من الارض والطريق الواضح
المرتفع وما خالف الغور اي تهامة ويضم جيمه مذكر اعلاه تهامة واليمن واسفله العراق والشام واوله من جهة
الحجاز ذات عرق والنجد ايضا ارض ببلاد مهرة في اقصى اليمن وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور
والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد وتهامة بالكسر مكة شرفها الله تعالى وارض
معروفة لا بلد ووهم الجوهري قاله في القاموس وانما يعين حميته لان يكون صفة شي وشي مرفوع على انه اسم ما
ولم يكن منصوبا على انه مفعول مقدم اي وما حميت شيا ولا تقدير لامرين احدهما انه لا تزاد الباء في المفعول
المنفي ولا في صفته بل حيث تزاد انما تزاد في الموصوف دون الصفة فيقال ما انت برجل قايم لا ما انت رجلا
بقايم ولو كان شيا مفعولا مقدما لزمت زيادة الباء في صفته والثاني انك لو قدرت سقوط الباء وما حميت
شيا مستباحا فيلزم ان لا يكون لحمايته اثر لانه انما حمى محميا وهو بنا في مقام المدح او مجرورا ويكون
محذوفا مع جاره نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا ولا يقبل منها شفاعة ولا يوخذ منها
عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات مرة في الجملة الواقعة صفة المعطوف عليها وثلاث
مرات في الجمل المعطوفة عليها وقرا الاعمش وقيل عكرمة فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تنوين
حينا فيهما فتعين كون الجملتين بعده صفة له على تقدير فيه مرتين وعلى حذف الجار والمجرور معا اي دفعة
واحدة قصي كالتهنك حنف واحد اوحذف الجار وحده ولا فانتصب الضمير على نزع الخافض واتصل بالفعل
كما قال ويوما شهدناه سليما وعامرا صدر بيت لرجل من بني عامر عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله
وهو من ثاني الطويل والشهود الحضور اي حضرنا فيه حربها بين القبيلتين سليم بضم السين وعامر وانتصب
يوما على الاشتغال والكلام فيه كالكلام في الضمير قال السخاوي ويروى ويوم بالجر بتقدير الواو واو رب وعلى
نصب يوما نصب قليلا ومن جره جره لانه صفة والنهال جمع ناهل مثل جمال وجمل ونهل جمع ناهل كطلب جمع طالب و
الناهل الريان والعطشان فهو من الاضداد ووصف الطعن بالنهال وهو جمع كما عرفت على منوال قولهم اهلك الناس
الدينار الصفر والدرهم البيض جعل كل فرد من افراد الطعن ناهلا عطشان للدم لشدة الحنق على العدو او ريان
منه لكثرة ما وقع في نحورهم ويحتمل كونه صفة للرماح بتقدير مضاف محذوف هو بدل من الطعن اي قليلا به
النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها التي لا يجب فعلها
ومن ذلك نافلة العبادة وقليلا هنا بمعنى النفي اي لا عطا في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور اي شهد
نا فيه فحذف الجار وعدي الفعل بنفسه الى الضمير واتصل به فنصبه نصب المفعول به توسعا ثم حذف
ذلك الضمير من الاية بعد ان عاد منصوبا فيكون الحذف تدريجيا وهنا قول ثالث ذكره ابو حيان في
بحره فقال وعدي الفعل الى الضمير اولا اي من غير توسط حرف جر اتساعا وهو اختيار ابي علي
واياه اختار قال المحشي وكان المص ظن ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره قولان اي هاهنا قولان
الاول عن س والثاني عن ابي الحسن وحكى الرضي الاول عن س والاخفش والثاني عن الكسايي وفي امالي

ابن

ابن الشجري قال الكسايي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الها اي وحدها اي ان الجار حذف اولا وحده ثم
حذف الضمير ثانيا وقال الاخر لا يكون المحذوف الا فيه اي مجموع الجار والمجرور وقال اكثر النحويين منهم س
والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول اي ان المحذوف الها وحدها انتهى وهو اي ما نقل ابن
الشجري مخالف لما نقل غيره اعتراض على ابن الشجري فان غيره خالفه في هذا النقل فنقل عن سيبويه
انهما حذفا معا وعن الاخفش ان الجار حذف اولا لكن نقل ابو حيان في بحره عن المهدوي ما يوافق نقل ابي
السعادات فنسب تجويز الوجهين الى س والاخفش والزجاج فزاد الزجاج ونسب القول بان المحذوف
الها وحدها الى الكسايي وزعم ابو حيان ان الاولى ان يقدر في الاية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل
يوما يوم لا يجزي فابدل يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف قال ابو حيان ويجوز على راي الكوفيين ان
لا يكون الجملة صفة بل يضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوما يوم لا تجزي فحذف
يوم لدلالة يوما فلا تحتاج الجملة الى رابط ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل وحكى الكسايي
عن العرب اطعمنا لحما سمينا شاة ذبحها اي لحم شاة ولم يجز البصريون حذف المضاف وترك المضاف اليه
على خفضه قال ولا يبعد ترجيح حذف يوما لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع ويحسن هذا كون المضاف
اليه جملة لا يظهر فيها اعراب فيتنافر مع اعراب ما قبله واذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر فلان يجوز مع
عدم التنافر فانظر كلامه هل يدل على ان الاولى ان لا يقدر الضمير اولا ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف
لا سيما وهنا المضاف بدل وحذف البدل فيه ما فيه وهذا شروع في الرد على ابي حيان ثم ان ادعى بعد
هذا الخلاف ان الجملة باقية على محلها من الجر فذا اي بقاء المجرور على جره بعد حذف عامله شاذ لا يحسن تخريج
الكتاب العزيز عليه او انها لم تبق مجرورة لكونها انيبت عن المضاف المحذوف فاكتسب اعرابه فلا تكون الجملة
مفعولا في مثل هذا الموضع يعني لانا انبناها عن المضاف وهو مفعول لانه بدل من المفعول وبدل المفعول مفعول
يودي الى صيرورة الجملة مفعولا مع انها لا تقع في مثله مفعولا لان الجملة انما تقع مفعولا في اماكن معينة تقدم
بيانها في الباب الثاني من الكتاب وليس هذا منها الثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالبا الا
الضمير ويسمى عايدا اما مذكور نحو الذين يومنون ونحو وما عملته ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس هذه
الاية في سورة الزخرف وفيها قراتان اثبات الها كما مثل المص وهي قراة نافع وابن عامر وحفص وحذفها
وهي قراة الباقين وياتي تمثيل المص بها ايضا واما اية فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم فهي باسقاط الها
اتفاقا ونحو ياكل مما تاكلون منه ونوع الايات لاجل انواع الضمير بحسب موقعه من الاعراب واما مقدرا
مرفوعا نحو ايهم اشد اي هو اشد ويشترط لحذفه في غير اي طول الصلة او منصوبا واليه الاشارة بقوله
ونحو وما عملت ايديهم اي عملته وفيها ما تشتهي الانفس اي تشتهيه وهي قراة ابن كثير وابي عمرو والكوفيين
وشعبة في اية الزخرف السابقة او مجرورا لحذف مع جاره وهو المراد بقوله ونحو ويشرب مما تشربون اي
منه وصنف هذا الضمير هنا اقيس بالنسبة الى حذفه واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا والحذف من
الصلة اقوى منه من الصفة وهو اي الحذف من الصفة اقوى منه في الخبر علل ذلك ابن الحاجب في اماليه بما
محصله ان الصلة مع الموصول لما كانت كالجزء الواحد فاستغني بالربط اللفظي عن التزام ذكر ضمير رابط وان
خبر المبتدا لما كان مستقلا بالجزئية لم يكتف فيه بالربط اللفظي فاحتيج الى الضمير رابطا والصفة ليست
كالصلة في الجزئية ولا في الاستقلال فكانت بينهما فكان حكم ما في الربط بينهما فيستوي فيها ذكر الضمير
وحذفه وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصوف اشد ذلك
غير لازم عنها وهي بتقدير مفرد ثم الحذف في الصفة احسن منه في خبر المبتدا لانها مع موصوفها جزء الجملة بخلاف
الخبر فانه مع المبتدا جملة فكان التخفيف تماهينا كالكلمة الواحدة اولى وكان الحذف في الصفة دون الحذف في الصلة

لان الصفة ليست من ضروريات الموصول وههنا تفصيل لا باس بايراده فنقول اعلم ان العايد اما مرفوع او
منصوب او مجرور فان كان مرفوعا فلا يحذف الا اذا كان مبتدا والخبر غير صالح صلة لان تخبره اما
مبتدا وكونه ضميرا اقل قليل واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبران وحكمه حكم خبرا وحكمه حكم خبر
او حكمه حكم خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها ولا يحذف مبتدا الا اذا طالت
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فان الصلة طالت بالعطف عليها اذا كانت
صلة اي فيجوز نحو ايهم اشد اكتفاء بحصول الطول في نفس الموصول باضافته وان كان منصوبا جاز
حذفه اي لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا اياه وان يكون متصلا نحو الذي ضربت
زيد لانه فضلة بخلاف المنصوب المتصل بالحرف فانه لا يحذف نحو الذي انه منطلق زيد وان كان مجرورا
فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو انا الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه في وجه
او بحرف جر متعين وشرط التعيين ليلا يقع الالتباس بعد حذف الحرف اذ لا يبقى جاره بدون مجروره
نحو انسجد لما تامرنا اي به فاصدع بما تؤمر اي به ويتعين اي يعرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه
بحرف جر مثله في المعنى ويماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي به ومررت بزيد الذي مررت اي به
وقد يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به وان احتمل معا وله ونحوها
وقد عرفت الاقوال في كيفية حذف العايد المجرور وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير تخصيص الصلة بذكر
ربط الظاهر لها نيابة عن الضمير يشعر بان الصفة لا يربطها الظاهر وهو الظاهر • كقوله •
• فيا رب ليلى انت في كل موطن • وانت الذي في رحمة الله اطمع • وقد تقدم الكلام عليه في بحث اللام
من حرف اللام وهو قليل غير مقيس بل في تذكرة ابي علي ان من الناس من لا يجيزه وعن بعضهم ان من منع في
خبر المبتدا فادعى ان لا يجيزه في الصلة وسياتي من المص ان باب هذا الشعر لكن ما في التسهيل لا يقتضي قلته
وان قلته فانه قال في تعريف الموصول وهو من الاسماء ما افتقر الى عايد او خلفه وجملة صريحة او مؤولة
غير طلبية ولا انشائية واشار بقوله او خلفه الى نحو ما انشده المص من قوله • سعاد التي اضناك حب سعادا
• واعراضها عنك استمر وزادا • اي سعاد التي اضناك حبها فالواو تقديره وانت الذي في رحمته اي انهم
قدروه ضمير غيبة وقد كان يمكنهم ان يقدروا في رحمتك اي ان يقدروه ضمير خطاب فانهم جوزوا
كما نقلناه في الكلام على هذا البيت في بحث اللام في نحو التقديرين نظرا الى مطابقة المخبر عنه ومطابقة الاسم
الموصول لانه اسم ظاهر كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني هو من الطويل ولم اقف له على تتمة ولا قايل فانه
طابق بين ضمير الصلة والمخبر عنه ولو طابق الموصول لقال وانت الذي اخلفتني ما وعدني وكانهم كرهوا
بناء قليل على قليل ما القليل الاول فهو ربط صلة الموصول بالظاهر واما الثاني فطابقة الضمير الرابط المخبر
عنه اذ الغالب انت الذي فعل وقولهم فعلت قليل يعني ان الغالب مطابقة ضمير الصلة موصوفها ومطابقة
المخبر عنه قليلة لاستلزامها حمل الموصول من عايده في اللفظ ومع هذا اي مع كونه قليلا فهو قياس اذا كان
المبتدا متقدما ضمير مخاطب او متكلم والخبر اسما موصولا فانت في عايده بالخيار ان شئت طابقت المبتدا وان
شئت طابقت الموصول وهو الكثير اما لو كان مؤخرا فيتعين مطابقة الموصول فيقال الذي قام انت وهذا
مذهب الفرا ومقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام
الكلام واجاز الكسايي ذلك مع التاخر فيجوز عنده ما الذي قمت انت واما انت الذي قام زيد فقليل غير مقيس
اي واما الرابط بالظاهر خلف الضمير مع قلته هو غير مقيس وعلى هذا المذكور من ضعف خلف الظاهر
الضمير فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية الواقعة صلة الموصول ضعف لانه يلزمه

مع

مع ما فيه من عطف الاسمية على الفعلية ان يكون من هذا القبيل اي من وضع الظاهر موضع المضمر
كما في قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة ولا
بد من رابط له ولا رابط ههنا الا الاسم بطريق الخلف عن الضمير فكان من قبيل القليل المذكور بل هو من
النذور بحيث لا يقاس فاني يحمل عليه الكتاب المجيد ولنا عنه محيد ويجاب بانه ربما يغتفر في التوابع ما
لا يغتفر في الاوايل وقد مر للمص في حرف اللام تجويز كون ما في واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من
كتاب وحكمة الاية في قراءة حمزة بكسر اللام موصولا اسميا وسال ما العايد في ثم جاءكم رسول واجاب
بان ما معكم نفس ما اتيتكم فكانه قيل مصدق له ثم ضعف بانه قليل ورجح بان التوابع يتسامح فيها
كثيرا فيتجه عليه انه اذا كان ما عليه الزمخشري هنا ضعيفا فكيف ساغ له تخريج التنزيل على مثله هناك
وان كان ذلك الاعتذار صحيحا فلا وجه لرده عليه وقد اعترض صاحب الانتصاف ما في الكشاف من جهة
المعنى فقال في العطف على قوله خلق السموات والارض نظر لان العطف على الصفة موجب للدخول في حكمها
ولو قلت الحمد لله الذي الذين كفروا به يعدلون لم يستقم واجاب عنه التفتازاني بان هذا العطف علي
الصلة ليس على قصد انه صلة واحدة براسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به
بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم
من الكفران واما اقدار العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال اي اما اذا قدر انه من عطف جملة اسمية على
اسمية فلا اشكال ويكون قد اخبر تعالى انه حقيق بالحمد ونبه على العلة المقتضية له من جميع الناس وهي
خلقه السموات والارض وجعل الظلمات والنور لانه ما خلق ذلك الا نعمة يستحق الحمد عليها ثم اخبر بان الذين
كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته ولا يحمدونه وعطف الاخبار الثاني على الاول بثم استبعادا لما صدر منهم بعد
وضوح ايات قدرته وشمول الايه ونعمته الرابع من الاشياء التي تحتاج الى رابط الجملة الواقعة حالا ورابطها
اذا كانت اسمية اما الواو والضمير معا وهو الاكثر نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قال الشيخ عبد القاهر
الجرجاني انه يختار بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤا وهم كذلك وقال الرضي انما ربطوا الجملة الحالية بالواو
اي مع الضمير دون التي هي خبر المبتدا فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال يجي فضلة بعد تمام الكلام فاحتاج في
الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجي بالواو
لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصلة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه
فاكتفي فيها بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو واذا حصل لها ادنى انفصال بوقوعها بعد الا
نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحالة فلا
ترى مصدرة بالواو او الواو فقط نحو لين اكله الذيب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة والربط
بهما متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الضمير او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا
على الله وجوههم مسودة وضعفه ابن الحاجب وقال الرضي واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان
المبتدا ضمير صاحب وجب الواو ايضا نحو زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في المعنى كالمفرد
سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول يكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن
المبتدا ضمير صاحب الحال فنظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة مبتدا كان نحو كلمته فوه الى في او
خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وان
لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة
كقوله يضحك النار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته واذا كانت جملة الحال فعلية فان كانت مصدرة
بليس فحكمها حكم الاسمية في تفصيل الرابط لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف

وهم سكارى ان معنى الاول
جاؤا وهم كذلك ومعنى الثاني
جاؤا وهم كذلك باستيناف
الاثبات صح

نفي الحال الاسمية فهي نافية على حكمها او بالمضارع المثبت الخالي عن علم الاستقبال ورابطها الضمير وحده
لان المضارع على زنة اسم الفاعل لفظا او بتقديره معنى فجاني زيد مركب في معنى جاني راكبا فهي في حكم
المفرد وقولهم قمت واصك وجهه على تقدير وانا اصك وما سواهما وهو المضارع المنفي والماضي المثبت و
الماضي بلم يلزمه الواو وكان ضميرا ولم يكن والمنفي بما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف
اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وعلى هذا فيلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما
يلزم المضارع المثبت ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده من الواو كالمثبت فان معنى جاني زيد لا يركب غير راكب
فهو واقع موقع المفرد ودخلها الا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها لكن مصاحبة المضارع
المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها واما الماضي المثبت فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة هذا
ما عليه الجمهور والاخفش والكوفيون الا الفرا لم يوجبوها واذا وقع الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون
الواو وقد اكثر نحو ما القيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما القيته الا واكرمني ولم يسمع قد فيه من دون الواو
في غيرها هذا ينظر ان كان معه ضمير فيجوز قد معها الكثير تركها وقد جاء قوله تعالى او جاوكم حصرت صدورهم
فالواو تقديره قد حصرت واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو وان لم يكن
معه ضمير فالواو وقد لا بد منها نحو جاء زيد وقد قمت الصلاة واجاز الاندلسي على ضعف دخول في الماضي
المنفي بما نحو ما قد قام زيد وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما للنفيه
ويزعم ابو الفتح في الصورة الثانية في ثاني مثاليها انه لا بد من تقدير الضمير اي طالعة وقت مجيه وفي اولهما
التقدير ونحن عصبة عنده كله ولا يكفي انفراد الواو بالربط بل لا بد من الضمير معها وما اوهم خلاف
فالضمير فيه مقدر ويزعم الزمخشري في الثالثة اي فيما اذا كان الرابط في الاسمية الضمير وحده انها
شاذة نادرة فانه قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما من قولهم كلمته فوه الى في وما
عسى ان يعثر عليه في الندرة وليس كذلك اي وليس كما زعم لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا
بعضكم لبعض عدو بل هو قد صرح في الكشاف بان هذه الجملة حال اي متعادين
وقال في والله يحكم لا معقب لحكمه ايضا انها حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاني زيد
لا عمامة على راسه ولا قلنسوة يريد حاسرا هذا كلامه ولعل المراد ان الاكتفاء في الاسمية بالضمير انما تكون
في جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاني زيد وهو فارس قاله اليمني
في حواشيه واورد عليه انه حكم بالشذوذ في كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته
مشافها وفي البحر لا يجابه وليس مجي الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفرا
ومن وافقه كالزمخشري واجاز مكي ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستانفا اخبارا من الله تعالى بعداوة
بعضهم لبعض وكان فر من الحال لانه يتخيل انه يلزم من القيد في الامر ان يكون مامورا به وكالمامور به
وليس ذلك بلازم فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون كذا هو فيما وقع لنا من النسخ وهو من باب السهو
في التلاوة لان التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبيس ما يشترون والتي فيها كانهم
لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء
ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وقد مضى ما فيها عند صاحب الكشاف وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة قيل يمكن
ان تكون الروية في هذه الاية عليه والجملة مفعول ثان لا حال والاية التي قبلها يمكن المنازعة فيها بان
يكون تقدير الكلام وما ارسلنا قبلك من المرسلين احد والجملة صفة للحال وقد وقع التفريع فيها على ما عرف
من راي الزمخشري وقد تخلو الجملة الواقعة حالا منهما اي من الواو والضمير لفظا فيقدر الضمير معها نحو

مررت

نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي قفيز منه والقفيز مكيال ثمانية مكاكيك قال في القاموس والمكوك مكيال يسع صاعا
ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواقي او نصف الربيع او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان
والرطل اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم
وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم او متعددا الواو كقوله يصف غايصا لطلب
اللولو انتصف النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري ما له نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري
هو من الضرب الخامس من الكامل من قصيدة للمسيب بن علس الضبي خال الاعشى مطلعها امن متحيل الود منه
تبر وهجرتها ورضيت بالهجر ونصف النهار معناه انتصف النهار اي بلغ النصف وعلى ذلك اورده
الجوهري شاهدا في صحاحه وجملة الماء غامره حال بتقدير الواو ولا ضمير فيها فان ضمير غامره للغايص
وليس هو ذا الحال وقول الرضي وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك
في ضعفه يقتضي ان الربط بالضمير ولا تقدير للواو وفيه ما قدمناه فان قيل الربط يحصل بالضمير وبالواو
فحيث لا واو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدرتم هنا الواو ومع ان تقدير الضمير ايضا ممكن بل هو الاولى لانه الاصل
في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اجيب بان في تقدير المذكور الواو دون الضمير حملا على ما هو الكثير
في الاسمية عند الانفراد واعلم انه قد روي بنصب النهار فنصب من قولك نصفت الشي اذا بلغت نصفه
وفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى الغايص وعليها فلا شاهد في البيت على حذف الواو اذ الجملة الحالية
مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كان في الربط وبالغيب اما ظرف مستقر خبر رفيقه اي هو ملتبس
بالامر الغيب عن العيان لا يدري خبر ثان واما لغو متعلق بيدري قدم عليه وان كانت الرواية ما يدري بدل لا
عن لا يدري كان توسعا على حد قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا الخامس ما يحتاج الى الرابط الجملة المفسرة
لعامل الاسم المشتغل عنه بضميره او بالملتبس بضميره نحو زيدا ضربته وضربت اخاه او عمرا اخاه اذا قدرت
الاخ مبيانا للمنصوب فان قدرته بدلا منه لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء الا ان يكون
من جملة اخرى فيلزم خلو المفسرة بتقدير النصب على الاشتغال او جملة الخبر بتقدير الرفع على الابتداء من رابط وكذا
لو عطفت بغير الواو لم يصح النصب والرفع لما عرفت وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدا وتعسا
مصدر الفعل محذوف هو الخبر والتقدير فتعسهم الله تعسا ولذلك عطف عليه قوله واضل اعمالهم والتعس
الهلاك والعثار والسقوط والانحطاط والكل مستقيم الارادة والفعل منه كمنع او سمع واذا خاطبت قلت
تعست كمنع واذا حكيت قلت تعس كسمع وتعسه الله واتعسه ورجل تاعس وتعس ونقيض تعسا قولهم لعا
قال الاعشى فالتعس اولى من ان اقول لعا قال ابن عباس يريد في الدنيا القتل وفي الاخرة التردي وانما دخلت
الفاء في خبر المبتدا مع ان فعل الصلة ماض رعاية للمشابهة المصدرية في مطلق كون المبتدا موصولا لصلته فعليه
نحو ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره
تعسا كما تقول زيدا ضربا اباه يقتضي ابطال هذا الوجه بكون اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانها لو تعلقت
بالمصدر جاز النصب على شريطة التفسير وليس كذلك فان الفا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فلا تفسير عاملا
وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان فانه قال في البحر في الاية ويجوز ان يكون
الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله فتعسا لهم كما تقول زيدا جدعا له الا ان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر
يعني انها متعلقة بفعل غير فعل هذا المصدر وهذا ميل منه الى تقدير الزمخشري وهو قال لهم تعسا ورد بالتقدير ابي
حيان وهو يقصهم الله تعسا لانه لا يتعدى بالحرف بل بنفسه وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية
غير لازمة قال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي

للتبيين وقول المص في الرد عليه انهم اذا قالوا اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف استوئنف
للتبيين وقد لا يسلم له وادعاوه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في ايضاحه انها تسقط فيقال سقيا
زيدا وجدعا اباه وقوله تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة ان قدرت من زايدة فكم مبتدا او مفعول
لاتينا مقدرا بعده وذلك لان كم استفهامية وهي كناية عن قوم او جماعة وتمييزها محذوف لفهم معنى وانه مفعول
ثان زيدت فيه من لان الكلام استفهام ولو بغير هل والمعنى كم قوما او جماعة اتيناهم اية فكم مبتدا والجملة بعده
خبره او مفعول بمحذوف يفسره المذكور مقدر بعد الجملة لمكان الاستفهام وان قدرتها بيانا لكم هي بيانا لما في
تنسخ من اية لم يجز وحد من الوجهين الرفع على الابتدا والنصب على الاشتغال وكم على هذا كناية عن الايات وانه
تمييزها دخلت من عليه لبيان الجنس فلا يجوز جعلها مبتدا ولا مفعولا لمحذوف يفسره المذكور لعدم الراجع الى كم وهو
لا بد منه في جملتي الخبر والتفسير بخلاف التقدير الاول فان الضمير من اتيناهم راجع الى كم باعتبار المعنى فسقط قول
بعض محشي الكتاب انه هذا ايضا لازم على القول بزيادة من ولم يذكره المص وانما هي مفعول ثان مقدم مثل عشرين
درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية اي ان تكون خبرية وان تكون استفهامية وصرح
بان معنى الاستفهام فيها التقرير واعترضه ابو حيان في تجويز الخبرية بانه ليس بجيد لاقتضايه انقطاع جملته
من جملة السوال ويصير المعنى سل بني اسرايل ولم يذكر المسول عنه ثم قال كثيرا من الايات اتيناهم فيصير هذا الكلام
مفلتا لا ارتباط له بما قبله لانه خبر صرف فلا يتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السوال على هذه
الجملة فيتعين الاستفهام ويحتاج ايضا في جعلها خبرية الى تقدير مفعول ثان لسل اي سل بني اسرايل عن الايات
التي اتيناهم والتقدير خلاف الظاهر وفي حواشي السعد التفتازاني فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السوال وعلى
تقدير الاستفهامية كيف يكون السوال للتقريع والاستفهام للتقرير ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد ومعنى
التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية فالسوال عن حالهم وفعلهم في مباشرة اسباب التقريع ومن هنا
يظهر لك الجواب عن اعتراض ابي حيان على الزمخشري وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الحمل على الاقرار وهو
لا ينافي التقريع وهذا السوال المامور به للرسول صلى الله عليه وسلم او لكل احد لقصد تقريع بني اسرايل
لا لقصد ان يجيبهم فيعلم من جوابهم امر من الامور والايات تحتمل ان تكون معجزات انبيايهم عليهم السلام
على ما هو المعنى اللغوي وان تكون ايات كتبهم على ما هو المتعارف من ايات القران وغيره ولم يذكر النحويون
تعلق العامل عن العمل اعتراض على الزمخشري بان جعلها خبرية تستلزم تعليق فعل السوال عن العمل والخبرية
لا تعلق قيل وفيه نظر اما اولا فقد قال المص في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس
وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فحكى الخلاف بين النحويين واختار هناك ما ذكر هنا واما ثانيا فلين سلم انها
لا تعلق فلا نسلم ان سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عمله في محذوف اي سل بني
اسرايل عما اتيناهم من الايات كثيرا من الايات اتيناهم وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد
الاستفهام بهل خاصة لا بعد اي استفهام كان وقد يكون تجويزه ذلك اي زيادة من على قول من لا يشترط
لزيادتها كون الكلام غير موجب مطلقا اي سواء كان في غير باب التمييز او في بابه او على من يشترطه في غير باب
التمييز واما في بابه فلا ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زايدة والاصل رطل زيتا وخاتم حديدا
لا مبينة للجنس السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما بالمبدل منه الا الضمير اما ملفوظا به
نحو ثم عموا وصموا كثير منهم في بدل البعض يسلونك عن الشهر الحرام قتال فيه في بدل الاشتمال او مقدرا نحو من
استطاع اي منهم بعد قوله تعالى ولله على الناس حج البيت وهذا من بدل البعض ونحو قتل اصحاب الاخدود
النار اي فيه وهذا من بدل الاشتمال والاخدود الخد وهو الشق في الارض وقيل ان ال في الاية الاخيرة خلف عن
الضمير اي ناره فلا حاجة الى تقديره وقال الاعشى هو ابو بصير ميمون بن قيس وكان اعمى ✻ ✻ ✻

لقد

ثات

لقد كان في حول ثواء ثويته ✻ تقضي لبانات ويسام سايم ✻ البيت من ثاني الطويل وقبله وهو مطلع القصيدة
هريرة ودعها وان لام لايم ✻ غداة غد ام انت للبين واجم ✻ قال الدماميني يروى بنصب هريرة ورفعها وهي
اسم امراة وام منقطعة والبين الفراق والواجم الحزين الكيب والحول السنة والثواء الاقامة وثويته اقمته
وهو مروي بفتح التاء على الخطاب وضمها على التكلم وفي الاغاني عن يونس قال كان ابو عمرو بن العلاء يضعف
قول الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته والتقضي كالانقضا الفراغ انقضى الشي وتقضى اذا فرغ وتم واللبا
بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة كذا في الصحاح وقال في القاموس الحاجة من غير فاقة بل من همة ويسام
سايم من السامة بالمد وهي الملالة وهو منصوب بان مضمرة جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر
معطوف على المصدر المذكور اي تقضي لبانات وسامة سايم اي ثويته فيه فحذف الضمير المجرور الرابط للبدل
فالهاء من ثويته مفعول مطلق فهي منصوبة المحل وهي ضمير الثواء حق العبارة ثواء بالتنكير بقرينة قوله لان الجملة
صفة وهي لا توصف بها الا النكرة والهاء من ثويته رابط الصفة والضمير المقدر المجرور رابط للبدل وهو
ثواء بالمبدل منه وهو حول وهذا البدل بدل اشتمال وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الهاء من ثويته للحول
لا للثواء على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في منه ووصل الضمير بالفعل والاصل ثويت فيه وليس بشي
لخلو الصفة ح عن ضمير الموصوف وهي لا تخلو منه قيل عليه ان اراد الخلو من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع
او لفظا فقط فمسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت مبدلا منه بدل اشتمال وموصوفا وكل يحتاج الى رابط وليس ثمة
الا ضمير واحد فان قدر رابطا لاحدهما احتاج الاخر الى رابط والمص راي تقديره رابطا للصفة اي المبدل رابطا
وابن سيدة عكس فقدره رابطا للبدل فيلزمه تقدير رابط للصفة اي ثويته اياه فالمتصل بحول والمنفصل
لثواء لكن تقدير المص اولى لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا وان قلنا بحذف الجار والمجرور معا
وان قلنا بالتدريج استوى التقديران ولاشتراط الضمير الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت
بثلاثة زيد وعمرو القطع وامتنع الاتباع ولزوم العدول الى الرفع على الابتدا بتقدير منهم خبرا لانه لو
اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير قيل لا نسلم وجوب القطع في ذلك مطلقا وانما يجب اذا لم ينو معطوف
محذوف اذا ضم الى المذكور حصل الوفا بالتفصيل واذا نوي جاز هو والاتباع نحو حديث اجتنبوا السبع الموبقات
الشرك والسحر روي برفعهما على القطع ونصبهما على البدل وثم معطوف اي واخواتهما المثبتة في حديث اخر
واقتصر منها على هاتين تنبيها على انها اولى بالاجتناب والحاصل ان المبدل منه اذا كان متعددا وفصل بما يفي جاز
الاتباع والقطع نحو رايت ثلاثة زيدا وعمرا وبكرا على البدل وزيد وعمرو وبكر على القطع بتقدير مبتدا وان
فصل بما لا يفي وجب القطع وقد يجي ما ظاهره الاتباع فيؤول بحذف المعطوف نحو حديث اجتنبوا السبع الموبقات
الخ وقد جعل الشارح من الاقتصار على بعض المفصل ما جوزه الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابرهيم
ومن دخله كان امنا فانه جوز ان يذكر هاتان الايتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه قيل فيه
ايات بينات مقام ابراهيم وامن من دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه قول جرير
ومنه حديث حبب الي من دنياكم ثلاث
النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة ثم اعترض بان ما جوزه الزمخشري في الاية ان يكون نظير ما نحن فيه وهو
قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان للايات واجاب بما اعتذر عنه المص فيما سياتي من انه قد يكون عبر عن البدل
بعطف البيان لتاخيهما واذا كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام ما ذكرناه فتامله على ان في ثبوت
لفظ ثلاث في الحديث كلاما للمحدثين وعامتهم على روايته بدونها بل جزم بعضهم بانها زيادة مفسدة
وذهب بعضهم الى انه لا يلزم في البدل ضمير لا ملفوظ ولا مقدر ويحصل الربط من جهة المعنى ولو كان ثم ضمير
ايضا تنبيه انما لم يحتج بدل الكل الى رابط كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا يحتاج الى رابط لذلك اي لكونها نفس ما هي

رابطا كما احتاج اليه اخواه لانه بغير البدل منه في المعنى ولذا سمي بدل الكل

خبر عند الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا كالبدل الا الضمير وخلفه اما ملفوظا به نحو زيد حسن
وجهه بالرفع على الفاعلية او وجها منه بالنصب على التمييز او مقدرا نحو زيد حسن وجها اي منه واما في نحو
زيد حسن الوجه والحسن الوجه وحسن وجه باضافة الصفة الى معمولها فلا يدعى تقديره بل هو مستتر في الصفة
لان الصفة انما تضاف الى معمولها لطلب التخفيف لانها اضافة لفظية وهو حاصل ههنا بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة او بحذف التنوين من الصفة نحو حسن
وجهه او بهما معا كحسن الوجه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع اي برفع الوجه فقيل التقدير منه
فالرابط ملفوظ فالاصل وجهه وقال تعالى وان للمتقين لحسن ماب جنات عدن مفتحة لهم الابواب
قال ابو حيان في بحره وقرا الجمهور جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة
وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد
المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن ماب ومفتحة حال والعامل فيها ما في المتقين من معنى
الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد اليد
والرجل وهو من باب بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين ان يكون جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي
لجواز ان يكون التي بدلا من جنات عدن لا صفة لها فان الذي والتي وجموعهما استعمل استعمال الاسماء فتلي
العوامل واما انتصابها على انها بيان لحسن ماب وهو نكرة فبذان البصريين على ان عطف البيان لا يكون الا
في المعارف واجازه الكوفيون في النكرات واما في قوله مفتحة ضمير الجنات الى اخره فهو ما ذهب اليه ابو علي من
ان الابواب اذا اجريت مفعول ما لم يسم فاعله لم يكن في مفتحة ضمير يعود على جنات عدن من الحال اذا اعرب مفتحة
حالا او من النعت ان اعرب نعتا فتعين ان يكون في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى يربط الحال بصاحبها او
النعت بمنعوته والابواب بدلا من ذلك الضمير والجمهور على ان الابواب مرفوع بمفتحة والعائد محذوف تقديره
الابواب منها والزم ابو علي بان البدل في مثل هنا لا بد فيه من الضمير اما ملفوظا او مقدرا واذا كان الكلام يحتاج
الى تقدير واحد فهو اولى مما يحتاج الى تقديرين واما الكوفيون فالرابط عندهم ال لقيامه مقام الضمير فكانه
قال مفتحة لهم ابوابها والضمير من قوله وهو من بدل الاشتمال ان كان مرادا به اليد والرجل فهو وهم لان ذلك
بدل بعض من كل والابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات وسياتي تمام هذا الكلام واما
تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فهو حرمة ان الابواب بدل
من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية
مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها
انتهى ما في البحر ملخصا وقد اخذ المص في اعراب الاية على وجه تضمن تلخيص ما فيه ايضا فقال جنات بدل
اي من حسن ماب او بيان له والثاني يمنعه البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات
اي ان لا تتبع النكرة بعطف البيان وان لم يكن هو نكرة بمعنى اقامة اي جنات اقامة فهو بدل نكرة من نكرة
وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب
قال في كشافه وعدن معرفة علم لمعنى العدن وهو الاقامة كما جعلوا فينة وسحر وامس فيمن لم يصرفه اعلاما لمعاني
الفينة والسحر والامس فجرى مجرى العدن لذلك او هو علم الارض الجنة لكونه مكان اقامة ولولا ذلك لما ساغ الابدال لان
النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة ولما ساغ وصفها بالتي فالجار بردي اللام في قوله لمعنى العدن لام الجنس لان
عدن علم على ذلك الجنس واما قوله فجرى مجرى العدن فاللام فيه للعهد لان المراد فرد معين من افراد تلك الحقيقة
فان عدنا العلم مثل العدن المعين المعهود في التعريف وان اختلف مدلولاهما من حيث ان مدلول عدن العلم
نفس تلك الحقيقة ومدلول ذي اللام العهدية فرد معين من افرادها وقوله لذلك اي لكونه علما لمعنى العدن وقوله

فيمن

فيمن لم يصرفه لانه جعله معدولا عن لام التعريف وقوله او هو علم عطف على ما تقدم فعلى الاول هو علم
للمعنى لا للعين وعلى الثاني علم الشخص وهو ارض الجنة وقوله لكونها اشارة الى المناسبة المرعية في هذا
الموضع وقد تلا قاضي المفسرين الزمخشري في الحكم بان عدنا معرفة وزاد عليه اعتبار كونه علما لانه المضاف
اليه في العلم اي في العلم المركب تركيبا اضافيا فان من تتبع امثال هذا العلم وجد الجزء الثاني منها من قبيل الاعلام
غالبا نحو عبد الله وامرئ القيس فتامل لو صح فيه اشارة الى ما اورد عليه ابو حيان وقد نقلناه انفا عن بحره
تعينت البدلية بالاتفاق لجواز ابدال المعرفة من النكرة عند الفريقين ولا يجوز مثل ذلك في البيان اذ لا تبين
النكرة بالمعرفة ولكن قوله بعلمية عدن ممنوع وانما عدن مصدر عدن تقول عدن الرجل بالبلد يعدن ويعدن
عدنا وعدونا اقام قال في القاموس ومنه جنات عدن وقال في عمدة الحفاظ العدن الاقامة والثبوت
يقال عدن بمكان كذا اي اقام به اقامة ثبوت واستقرار ومنه المعدن لثبوت الجواهر واستقرارها فيه ثم قال
وقيل عدن علم لمكان بعينه في الجنة وقال في الصحاح عدنت البلد توطنته وعدنت الابل بمكان كذا لزمته
فلم تبرح ومنه جنات عدن اي جنات اقامة فهو نكرة والتي في الاية اي واسم الموصول الواقع في الاية بدل من
جنات عدن لا نعت لان الموصولات تستعمل استعمال الاسماء فتلي العوامل فلا يلزم ادعاء وصفيتها ومفتحة حال
من جنات وان كانت نكرة لاختصاصها بالاضافة الى عدن او صفة لها اي لجنات لا صفة لحسن لانه مذكر
وهذا الوصف مؤنث ولان البدل لا يتقدم على النعت لكن بتقدير كون مفتحة نعتا لحسن يلزم تقديم
البدل اعني جنات عدن عليه والابواب مفعول ما لم يسم فاعله لمفتحة ولا ضمير فيها وبتقدير وصفيتها
فهي صفة جرت على غير من هي له او بدل من ضمير مستتر في مفتحة وعلى الوصفية فهي جارية على من هي له والوجه
الاول اولى لضعف مثل مررت بامراة حسنة الوجه بخفض حسنة ورفع الوجه وانما كان ضعيفا لان
حسنة رافع لضمير موصوفه بدليل تانيثه وقد ابدل منه الوجه وابدال ذي اللام من الضمير فيما يشترط فيه
الضمير قبيح عند البصريين وعليهما اي وعلى وجهي الحالية والوصفية فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها
او ابوابها ونابت ال عن الضمير لان كلا من الحال ومعمول الصفة يحتاج الى رابط والتقدير الاول للبصريين
والثاني للكوفيين من الضمير المستتر في مفتحة وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري في قوله
انه بدل اشتمال ووافقه ابو حيان ومبنى هذا الخلاف على ان ابواب هل هي بعض منها او ليست بعضا وانما هي
مشتملة عليها فمن قال بالاول كالمص قال هو بدل بعض ومن قال بالثاني كالزمخشري قال هو بدل اشتمال
ونقل المحشي عن كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة ادير عليها الحايط والبنا وصف فيها قال ويقوى قول
الزمخشري على انه لا يلزم من كون باب الدار جزء من الدار ان يكون باب الجنة جزء منها قال في الصحا ح
والجنة البستان والعرب تسمي النخيل جنة وفي عمدة الحفاظ ان الاصل في البستان ذو الشجر الساتر
باشجاره الارض وقد يطلق على الاشجار نفسها جنة وقال الازهري كل شجر متكاثف يستر بعضه بعضا
فهو جنة مشتق من جنه اذا ستره التاسع مما يحتاج الى رابط مما يحتاج الجواب اسم الشرط المرفوع ع
بالابتدا لكون جوابه خبره وهو جملة فيحتاج الى رابط ولا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكرا نحو فمن
يكفر بعد منكم فاني اعذبه عذابا او مقدرا عند البصريين او منوبا عنه بال عند الكوفيين نحو فمن
فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه على التقدير والاصل في حجه على الانابة
واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله فان حزب الله
هم الغالبون وقول الشاعر فمن يكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا هو من الضرب الاول
من الوافر من ابيات الحماسة وقايله القطامي وهو على ما في القاموس لقب شاعر بني كلب اسمه الحسين بن
جمال ابو الشرقي وتغلبي اسمه عمر بن سليم والحضارة بكسر المهملة وفتحها خلاف البداوة بكسر الموحدة

وفتحها وهي الاقامة في الحضر وعن ابي يزيد كان الاصمعي يقول الحضارة بالفتح وانشد هذا البيت والمراد اهل
الحضارة بحذف المضاف بدليل قوله فاي رجال بادية ويروى فاي اناس بادية قال المرزوقي لان التفضيل
انما يصح بين الحضريين والبدويين تقول هذا مجيد رجال الحضر فاي رجال بدو نحن والمعنى اي اناس نحن وان
كنا من اهل البدو والمراد التمدح والتعجب فقال الزمخشري في الاية الاولى ان الرابط فيها عموم المتقين فجوز الربط
فيما نحن فيه بغير الضمير ونابه قال الشارح سكران لا يكون هذا جوابا لاما الواقعة في قوله واما تمايلي من
او في الاية من يتولى الله الاية وقول الشاعر فمن تكن الحضارة البيت لان قول الزمخشري ليس جوابا عن جميع ما
ساقه اولا وانما ينبغي ان يكون الجواب محذوفا تقديره فليست مخالفة لما تقدم وما ذكره بعد ذلك
دليل عليه والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره من الموفين بعهدهم والمتقين
وهذه مناقشة مع الزمخشري حمل اتقى الواقع في خبر الشرط على معنى اتقى بايفاء العهد فساغ له دعوى العموم
في جانب المتقين وانما الجواب في الايتين والبيت محذوف وما ذكر ما يتوهم كونه جوابا دليل عليه وتقديره
في الاية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته والرابط فيها جميعا بالضمير العاشر
العاملان في باب التنازع ويسمى باب الاعمال ايضا فلا بد من ارتباطهما قال السفاقسي في اعرابه لم ار ذلك
الا لابن عصفور وخالفه وقد اجاز الفارسي في نحو هيهات العقيق واهله وابن الربيع في قام فقعد زيد
ان يكون من باب الاعمال وهذا الارتباط بين المتنازعين اما بعاطف كما في قاما وقعد اخواك وعمل ولهما في
ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم اي ظنوا ظنا كظنكم ان لن يبعث الله
احدا وفي هذا الكلام تسامح فان كلا من كان وظن الاول لم يعمل في كل من يقول وظن الثاني وانما كان عامل في
محل الجملة التي منها يقول وظن الاول عامل في مقدر موصوف حذف واقيمت صفته المشتملة على ظن الثاني مقامه
او كون ثانيهما اي او ارتباطهما بكون ثاني المتنازعين جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول
الله واتوني افرغ عليه قطرا فان المعنى ان تاتوا يستغفر لكم وان تاتوني افرغ او جوابية السؤال نحو يستفتونك
قل الله يفتيكم في الكلالة فكل من تعالوا ويستغفر تنازعا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اتوني وافرغ تنازعا
في قطرا ومن يستفتونك ويفتيكم قد تنازعا في الكلالة وهي من لم يخلف ولدا ولا والدا ويطلق على من لم يكن من الاب
لجا ومن يكلل نسبه بنسبك كابن العم وشبهه والكلالة ايضا الاخوة للام وبنو الاباعد وما خلا الوالد والولد
او هي من العصبة من ورث معه الاخوة للام وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال فاستعيرت للقرابة ليست بالبعضية
لانها كلالة بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث والوارث بمعنى ذي كلالة كقولك فلان من قرابتي او نحو
ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز في هذا الباب قام قعد زيد على التنازع لعدم الارتباط بين العاملين
خلافا لابن ابي الربيع وقد اسلفنا النقل عنه ولذلك اي ولاشتراط الارتباط بين المتنازعين وحيث
لا ارتباط لا تنازع بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
البيت هو عجز بيت صدره ولو انما اسعى لادنى معيشة وسيورد المص هذا الصدر بعد اسطر
وقد تقدم الكلام على هذا البيت وتاليه في بحث لو من حروف اللام ولا يخفى ان قول الكوفيين انما
يبطل لذلك على تقدير استيناف ولم اطلب وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول كما هو منهبهم في نحوه
وذلك لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه اي ارتكب اعمال الاول مع لزوم حذف مفعول الثاني وفي حذفه تهيئة
للعامل للعمل وقطعه عنه وهو محذور وترك اعمال الثاني هو بصيغة الماضي عطفا على وقد ارتكب ولو كان
بصيغة المصدر مجرورا لكان حق التعبير وتركا اعماله فتامل مع تمكنه منه اي من اعمال الثاني وسلامته من
الحذف المحذور والصواب انه ليس من التنازع في شي لاختلاف مطلوبي العاملين فيتحقق تنافرهما
فلا يكون بينهما ارتباط فان كفاني طالب للقليل اي لقليل من المال ان يكون فاعلا له واطلب من ولم اطلب

طالبا

طالبا القليل اي لقليل من المال ان يكون مفعولا له ومفعوله محذوف فالدليل يعني البيت الثاني وليس طالبا للقليل
مفعولا لئلا يلزم فساد المعنى بتقدير تعاطف العاملين وتوجههما الى معمول واحد وذلك لان التنازع يوجب
تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني ليحصل الارتباط بين العاملين الذي هو شرطه وح يلزم كونه مثبتا
اي ويلزم كونه مثبتا لانه ح داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع النفي جاء الاثبات لان امتناع النفي نفي
له ونفي النفي اثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة اذ معناه كما
عرفت اني لا اسعى لادنى معيشة والسعي لادنى معيشة في معنى طلب القليل وانما لم يجز ان يقدر قوله ولم
اطلب مستانفا لانه لا ارتباط ح بينه وبين كفاني لعدم ارتباط العطف الرابط فلا تنازع بينهما اذ لا بد فيه
من الارتباط كما صرح به ويقع في بعض النسخ بدل هذه العبارة وان قدر مستانفا فلا ارتباط بينه وبين
وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير كون الواو للحال لا للعطف فانك
اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى
يلزم اثبات التواني فلا يلزم اثباته وفي البيت انما افادت لو انتفاء السعي لادنى معيشة وكفاية قليل
المال دون انتفاء عدم طلب القليل حتى يلزم اثبات طلب القليل قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن
الحاجب في شرح المفصل وجوز به قول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه
نظر لان المعنى ح لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء
كفاية القليل المقيدة بعدم طلبها اي طلب القليل موقوفا على طلبه له اي القليل فيتوقف عدم الشي على
وجوده وهو فاسد قال الشارح وهذا مشكل لان كلامه يقتضي انه جعل المعلق امتناع الجزاء المعلق
عليه نفس الشرط اي طلب القليل المعبر عنه بالسعي المخصوص دون امتناعه وهو فاسد فلو حقق الانتفا فما
فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع
بالانتفاء لا استقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشي على وجوده غير مستقيم فتامله وقال ابن خروف
الحال هنا فاسدة لصيرورة المعنى بها الى انه لو سعى لادنى معيشة كفاه القليل طلبه او لم يطلبه فلا وجه
لتقييد بعدم الطلب وقد اعترض بعبارة اخرى وهي ان الشيخ في دلايل الاعجاز صرح بانه يحكم النفي اذا كان
على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصا وذلك يقتضي ان يكون قوله
ولم اطلب مثبتا لكونه قيدا لكفاني جواب لو المقتضية لانتفاء جوابها ويلزمه ان يكون غير طالب القليل
وطالبا له وذهب بعض البصريين الى ان البيت من الاعمال مع ان ولم اطلب معطوف على كفاني والتقدير
لو سعيت لادنى معيشة لم اطلب قليلا من المال لان قليل المال حاصل لي بدون طلب فانا لا احتاج اليه قاله
ابو حيان وهذا معنى حسن وهذه القاعدة ايضا يعني بها قاعدة اعتبار الارتباط بين المتنازعين شرطا
بطل قولهم بعضهم فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شي قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم
من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه اي تنازعا ذلك المصدر واعمل الثاني فيه وللاول
في ضميره كما في ضربني وضربت زيدا فان الفعل فيه تنازعا زيدا وقد اعمل الثاني واضمر في الاول اذ لا ارتباط
بين تبين واعلم تعليل للبطلان وكانه اراد بالبعض الزمخشري فانه قال في كشافه وفاعل تبين مضمر تقديره
فلما تبين له ان الله على كل شي قدير قال اعلم ان الله على كل شي قدير فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه كما
في قولهم ضربني وضربت زيدا واراد بحذفه من الاول كما قال التفتازاني في شرحه اسقاطه من اللفظ و
جعل الضمير موضعه على قانون البصريين في باب التنازع وقد اثبت الشارح الربط بين تبين واعلم وحكم ببطلان
هذا القول وقرر الربط بان لا رابط بين الجملتين بعدها وتبين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم
من معمولات هذا الجزء فظهر الربط بين تبين واعلم بهذا الاعتبار كما تحقق الربط في قوله وانهم ظنوا كما

ظننتم ان لن يبعث الله احدا على انه لو صح قوله ان ذلك من التنازع لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف
الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة قيل عليه هذا ممنوع فقد ذكر قريبا
من قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بينا ظرف والفاعل ضمير مستتر
راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع بينكم او الى الوصل لان قوله وما نرى معكم شفعاكم يدل على التقاطع
المستلزم بعدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه وعلى هذا الاخير يكون الاضمار قبل
الذكر فهو مثل هذا المحل ولم يستضعفه وضعف حذف مفعول العامل الثاني هو بالجر عطف على
الاول اي ولضعف هذا الحذف اذا اهمل اي العامل الثاني واعمل الاول كضربني وضربت زيد بالرفع
لما ان فيه قطعا عن العمل مع تهيئته له حتى ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة وذلك لان المختار
باتفاق اهل البلدين فيما اذا اعمل الاول والثاني طالب للمفعول به اضمار المفعول في الثاني فانه اقرب الطالبين
بحيث لم يحظ بمطلوبه مع امكانه فلا اقل من ان يشتغل بالضمير في مكانه ولما كان الاضمار المذكور والحالة
هذه هو المختار كان تخلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية
على ان المختار في باب التنازع اعمال الثاني والا كان افصح الكلام واردا على خلاف المختار اي حذف المفعول
من الثاني واعمال الاول والصواب في البيت ان مفعول اطلب الملك محذوفا كما قدمنا في صدر هذا الفصل
وليس من باب التنازع في شي وفي الاية ان فاعل تبين ضمير مستتر عايدا اما للمصدر اي بصدوره نفسه
اي فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه او عايد لشي دل عليه الكلام
اي فلما تبين له الامر وما اشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فائتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة
فجعل اسم كان ضميرا عايدا الى ما دل عليه الكلام بقرينة الحال الحادي عشر من الامور المحتاجة الى الرابط الفاظ
التوكيد الاول التي يتبع التاكيد بها اولا وانما يربطها بالموكد الضمير الملفوظ به فلا يربطها المقدر وما
ينوب عن الضمير نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم اي ومن اجل انه لا يربط
هذه الالفاظ الا الضمير الملفوظ به كان مردودا قول الهروي في الازهار تقول جاء القوم جميعا بالنصب
على الحال وجميع بالرفع على التوكيد فيجوز التوكيد من غير ضمير وكان مردودا ايضا قول بعض من علمنا
قيل هو السفاقسي وقال المحشي هو قاضي القضاة بهاء الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
الطالبي البالسي الحلبي ثم المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستماية وفي طبقات ابن شهبة
ان مولده سنة اربع وتسعين وقيل سنة سبعماية ولازم الشيخ ابا حيان اثنتي عشر سنة الى ان
قال في حقه ما تحت اديم السماء انحى من ابن عقيل واخذ الفقه والاصول عن العلاء القونوي والقاضي جلال
الدين القزويني وناب في الحكم عن الناني ثم عن العز بن جماعة ثم استقل به نحو ثمانين يوما وكان ذكيا
قوي النفس يتيه على ارباب الدولة ولا يتردد الى احد وعنده حشمة وكرم زايد وتوفي ٧٦٩ سنة في قوله تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا القيل جميعه بالضمير الرابط ثم التوكيد
بجميع قليل في كلامهم فلا يحمل عليه التنزيل مع امكان حمله على سواه والصواب انه حال من ما وكان مردودا
ايضا قول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم هو ابن السميفع وعيسى بن عمر انا كلا فيها بنصب كلا ان كلا توكيد
لاسم ان قال في الكشاف وقرا كلا على التاكيد لاسم ان وهي معرفة والتنوين عوض عن المضاف اليه يريد
ان كلنا فيها فان قلت هل يجوز ان كلا حال قد عمل فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل
في الظرف متقدما يقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قايما في الدار زيد انتهى وما جنحنا اليه نقله ابو حيان
عن الكوفيين ورده ابن مالك في شرحه على التسهيل وما منعه الزمخشري من مسئلة الحال اجازه الاخفش
اذا توسطت نحو زيد قايما في الدار فيمكن تخريج الاية عليه على مذهبه نعم ما مثل به ليس مطابقا لما

ترجمة ابن عقيل

في الاية

في الاية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة والصواب انها بدل من
اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان البدل مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم
وفي التنزيل تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وبدل الكل لا يحتاج الى الضمير كما يحتاج اخواه ويجوز لكل ان يلي
العوامل نحو جاءني القوم فيجوز مجيها بدلا هذا ان قلنا ان عامل المبدل مقدر واما ان قلنا ان عامله هو
عامل المبدل منه فلا ايلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز لكونها على الهيئة التوكيدية لا تصالها بالضمير الا
في الضرورة فهذا احسن ما قيل في تخريج هذه الاية وخرجها ابن مالك على ان كلا حال فانه قال والقول
المرضي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت
الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرا والسموات مطويات بيمينه اي بنصب مطويات
وفيه ضعفان تنكير كل حتى ساغ وقوعها حالا بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم
فيما حكاه الاخفش مررت بهم كلا اي جميعا والمختار ان كلا وبعضا اذا اقطعا عن الاضافة لفظا نوي معهما المضاف
اليه فكانا معرفتين بنية الاضافة ولهذا لا يدخلهما ال ويجي الحال منهما نحو قولهم مررت بكل قايما وببعض
جالسا وذهب الفارسي الى انهما نكرتان وان نويت اضافتهما لان الاضافة معنى دون لفظ لا تعرف عنده
بدليل ان نحو ثلث وربع مما يلزم الاضافة معنى وهو نكرة اتفاقا واجاب المص عن هذا الدليل بان نحو
ثلث وربع له معنى صحيح في نفسه بخلاف كلمة كل فان معناها بحسب ما تضاف اليه ليس الا انها وضعت لتعميم
الشي فكان معناها في غيرها وفيه نظر فتامل وتقديم الحال على عاملها الظرف في جوده وهذا ثاني الضعفين
وزعم ابن طاهر انهم لم يختلفوا في امتناع نحو قايما زيدا في الدار وليس بصحيح فان الاخفش اجازه واحترزت
بذكر قيد الاول وهو بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى عن اجمع واخواته اي توابع اجمع من اكتع وابصع وابتع
حيث يوكد بها من غير ضمير فانها انما يوكد بها كل نحو فسجد الملايكة كلهم اجمعون فليست من الاول قيل عليه
هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون لاقطعن ايديكم وارجلكم
من خلاف ولاصلبنكم اجمعين انا لمنجوهم اجمعين لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين فانه قد اكد فيها
باجمعين بدون كل في حالات الاعراب الثلاث ومن العجب خفاء مثل هذا على المص واجيب بان المراد لا يوكد بها
مع الاجتماع الا بعد كل لا انه لا يوكد بها مطلقا الا بعد كل قال الرضي اعلم انك اذا اردت الجمع بين الفاظ التوكيد
المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته من التعيين الى ابتعين وان لم يقصد الجمع بين هذه
الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شيت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر
العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع واخواته من دون كل اما اخوات اجمع فالمشهور انها لا تذكر
دون تره انه حيث تراد يجب الابتدا باجمع ثم يجاء باخواته كذا اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع
عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا باتهن شيت بعد اجمع وقيل يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية
الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية وقيل يجوز الحذف مع جواز تقديم بعضها على بعض الامور التي يكتسبها
الاسم المضاف بالاضافة سواء كان الاكتساب من نفس المضاف اليه او بواسطته وهي عشر احدها التعريف نحو غلام
زيد الثاني التخصيص اي تقليل الاشتراك وذلك فيما اذا كان المضاف اليه نكرة نحو غلام امراة والمراد بالتخصيص
التخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف قيل فيه نظر لان مقتضاه انه لو لم يرد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة
ما ذكر لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح
فهذا تخصيص بخلاف تعريفانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص والحق ان المص اراد بيان معنى التخصيص
العرفي لدفع توهم ان المراد المفهوم الشامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها وقد يطلق التخصيص في باب
النعت في مقابلة التوضيح قال في المطول التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات

نحو رجل عالم فان رجلا بحسب الوضع محتمل لكل فرد من افراده فلما قيل عالم قل ذلك الاشتراك والاحتمال وتخصيصه بفرد
منها متصف بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وفي حواشيه للسيد المحقق ان الظاهر انهم ارادوا
الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه لا يحمل فلا تكون نجارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك
اذا رفعت مقتضى اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى فان غلام
رجل اخص من غلام لشموله غلام امراة ايضا ولكنه لم يتميز تعيينه ليبلغ درجة التعريف كما يميز غلام زيد بعينه بل
هو محتمل لان تكون غلام زيد وان يكون غلام عمرو مثلا الثالث الحقيقة ويقال للاضافة التي تفيده لفظية لظهور
اثرها في اللفظ دون المعنى كما يقال للاخرى معنوية كضارب زيد سعى ان تنوي على الحكاية بالرفع بقرينة قوله فيهن
وضاربا عمرو وضارب بكر اذا اردت باسم الفاعل الحال او الاستقبال اي ان يكون باقيا على احد المعنيين فان الاصل
ان يعملن النصب وينصبن معمولاتهن ولكن الخفض اخف منه تعدل اليه اذ لا تنوين معه ولا نون نون تثنية
او جمع ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربوا زيد بال والاضافة ولا يجمع
على الاسم تعريفان تعريف الاضافة وتعريف الموصولية الا ان هذا الموصول لما ترم فيه دخول الاسم لكونه
على صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في مدخوله كانت اضافته باضافة مدخوله وقد نقض باي الموصول
المضاف الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فيفيد
التعريف نحو جاءني ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة فوصف هديا النكرة ببالغ الكعبة
ولا يوصف النكرة بالمعرفة وخالف بعض الكوفيين فاجاز وصفها بها بشرط ان يكون النعت لمدح
او ذم نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده ورد بان الموصول بدل او مقطوع عما قبله وذهب
الاخفش الى جواز ذلك اذا وصفت النكرة فتخصصت فقربت من المعرفة واستدل بقوله تعالى فآخران
يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان فانه زعم ان الاوليان مع تعريفه نعت لآخران النكرة
المنعوت بجملة يقومان ورد بانه يحتمل ان يكون بدلا من آخران او من الضمير في يقومان وقوله ثاني
عطفه حال من الضمير في يجادل اي متكبرا ومن العطف بكسر العين كناية عن التكبر كلي الجيد ومعرضا عن الحق
استخفافا به وقرئ بفتح العين اي مانع تعطفه وقول ابي بكر كبير هو بالباء الموحدة هذلي من شعراء الاسلام
فاتت به حوش الفؤاد مبطنا صدر بيت من اول الكامل عجزه سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وقد يقع في بعض
النسخ تماما وحوش الفؤاد حديده وذكيه وهو بضم الحاء المهملة وبالشين المعجمة كقفل والمبطن الضامر
البطن وصف محمود في الذكر والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق وقيل الرجل
الاهوج الطياش وقيل العظيم البطن واسناد النوم الى الليل مجاز ولا تنصب المعرفة على الحال وقول جرير
يارب غابطنا لو كان يطلبكم هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه لاقى مباعدة منكم وحرمانا فيا حرف
تنبيه او نداء والمنادى محذوف كما في الا يا اسجدوا والغابط بالغين المعجمة والموحدة من مثل ما عندك
من الخير دون ان يسلب عنك والحرمان المانع قال الزمخشري اي رب انسان يغبطني بحبني لكم ويظن انكم تجازونني
بها ولو كان مكاني لالاقي ما لاقيته من المباعدة والحرمان ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد
على ابن الحاجب في قوله ولا يفيد اي الاضافة اللفظية الا تخفيفا في المضاف بل تفيد ايضا التخصيص فان
ضارب زيد اخص من ضارب وهذا سهو من ابن مالك فان ضارب زيد بالاضافة اصله ضارب زيدا بالنصب
والتنوين وليس اصله ضاربا فقط من دون تقييد بالمعمول والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة
فلما اتت لم تفد الا تخفيفا لاستحالة تحصيل الحاصل فان لم يكن الوصف بمعنى الحال او الاستقبال بل كان بمعنى
الماضي او الزمان المستمر فاضافته معنوية محضة تفيد التعريف ان كانت الى معرفة والتخصيص ان كانت الى

نكرة

نكرة لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين لكون اضافته محضة
افادت التعريف فساغ وصفا للعلم الذات المقدسة قال الزمخشري اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو
مالك عبده امس اي ملك الامور يوم الدين فيه اشارة الى ان اضافة مالك الى يوم الدين على منوال يا سارق
الليلة اهل الدار اجراء للظرف مجرى المفعول به على الاتساع ويكون على حد ونادى اصحاب تنزيلا لما هو
محقق الوقوع منزلة ما وقع ولهذا قرا ابو حنيفة ملك يوم الدين بلفظ الماضي واما الزمان المستمر و
المعنى له الملك في هذا اليوم على الاستمرار فهو كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى
ملخصا وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني اي كون اضافته معنوية وهو بمعنى الزمان المستمر عند
ما تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما
باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون بالنصب في جواب النحوي فليست
اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح
في قصد الدلالة على زمن مستمر لا على واحد من الازمنة كما تقول زيد قادر عالم اي متصف بهذين الوصفين
على الدوام والاستمرار ولا يقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية
محضة اذا كان الوصف بمعنى الماضي فقط وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته غير
حقيقية وكان عاملا فيتناقض كلاماه وليس الامر كذلك بل هو في الثانية كالاولى في ان اضافته حقيقية ثم قيل
عليه ان الزمخشري لم يصرح بانه اذا كان دالا على جعل مستمر كانت اضافته حقيقية ليتدافع كلاماه قال في الكشاف
فان قلت كيف يكون لليل محل والاضافة حقيقية لان اسم الفاعل المضاف في معنى المضي ولا تقول زيد ضارب
عمرا امس قلت ما هو في معنى المضي وانما هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة فليس فيه تصريح بما
نسبه اليه من انه اذا كان دالا على جعل مستمر كانت اضافته غير حقيقية وانما منع ما ادعاه السائل من ان اضافته
حقيقية بناء على انه في معنى المضي وقوى دلالته على الحدث المستمر وحينئذ يقال اذا كان للاستمرار كان متناولا
للماضي والاخير فبالنظر الى حالة المضي يجعل اضافته حقيقية وبالنظر الى الحال الاخير يجعل لفظية وقد قدمنا
في بحث اقسام العطف من الكلام على ذلك ما فيه كفاية ان شاء الله تعالى الرابع ازالة القبح من الكلام او التجوز فيه كمررت
بالرجل الحسن الوجه باضافة الحسن الى الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف
لما تعذر رافعا لان الضمير اما مقدرا وان خلف عنه وان نصب على التشبيه بالمفعول فقد حصل التجوز باجراء
نك
الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكر المؤنث اي اكتساب المضاف المؤنث التذكير من المضاف اليه المذكر
كقوله * انارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا * هو من ثاني البسيط ولم يسم
قائله قال العيني انه قائله من المولدين وعليه فليس من شرط الكتاب الا ان يحمل على التمثيل والعقل قال في القاموس العلم
بصفات الاشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها والعلم بخير الخيرين وشر الشرين ويطلق لامور او لقوة
بها يكون التمييز بين القبيح والحسن ولمعان مجتمعة في الذهن يكون بمقدمات تستتب بها الاغراض والمصالح
لح
ولهيئة محمودة للانسان في حركاته وكلامه والحق انه نور روحاني به تدرك النفوس العلوم الضرورية والنظرية وابتدا
وجوده عند اجتنان الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ والمكسوف المحجوب يقال كسفت الشمس والقمر
مطلب سبب الكسوف فتنبه
كسوفا احتجبا كانكسفا واسرا ياها حجبهما والاحسن استعمال الخسوف في القمر والكسوف في الشمس والخسوف
عند الهيئيين حالة تحصل للقمر ليلة تمامه بحيلولة الارض بينه وبين الشمس لان نوره مستفاد منها والكسوف
حالة تحصل للشمس وقت التربيع اي وقت حلولها بين عقدتي الراس والذنب بواسطة اعتراض كوكب بين
الناظر وبينها يريد الشاعر ان العاقل اذا اطاع هواه فقد كسف عقله وانحجب نوره واذا عصاه زاد نورا
وازداد تنويرا قيل ويحتمل مثله ان رحمت الله قريب من المحسنين حيث لم يقل قريبة وقيل ان التذكير فيه على تاويل

الرحمة بالرحم او هو صفة موصوف محذوف اي شي قريب او على تشبيهه بفعيل الذي بمعنى مفعول
فانه يستوي فيه المذكر والمونث ويبعده قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث
لا اضافة الى مذكر وقال يبعده دونه برده لان ما قيل من قبيل ابداء مناسبة موضحة وهي لا يلزم اطرادها
ليكون تخلفها في موضع اخر قادحا فيها ولكن ذكر الفرا انهم التزموا التذكير في قريب وان وصف به المونث والجر
به عنه اذا لم يرد قريب النسب قصدا للفرق بين ما اريد به القريب النسبي وما اريد به غيره واما قول
الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم وغلط منه قال في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من
المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره قال
الشارح ولكن حمل كلامه على ان المونث غير الحقيقي يذكر بالتاويل فيعود عليه ضمير المذكر كقوله
فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها فاول الارض بالمكان فقال ابقل ولو كان التانيث
حقيقيا لم يجز ذلك لا يقال هند قام على تاويل هند بشخص ويدل عليه انه لو كان مراده ان التانيث المجازي
يجوز التذكير مطلقا لم يحتج الى تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرناه
بعض نبو وانما كان قول الجوهري وهما لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم
المجازي والحقيقي الظاهرين من المضمرين قال ابن الحاجب في كافيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فان اسند
الفعل او الوصف الى ظاهر المونث الحقيقي وجب التانيث قطعا او الى ظاهر غير الحقيقي جاز لك الامران التانيث
والتذكير واذا اسندت الى ضميرهما فليس الا التانيث وقد جزم التفتازاني فيما نقل عن الجوهري بانه خارج
عن قانون النحاة قال لانهم لا يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين ان يكون المونث حقيقيا او غير حقيقي ولا بين ان
يكون المسند فعلا او صفة السادس تانيث المذكر عكس ما قبله كقولهم قطعت بعض اصابعه وقرئ تلتقطه
بعض السيارة اي بالمثناة الفوقية ويحتمل ان يكون منه فله عشر امثالها لان الامثال جمع مثل وهو مذكر فكان
قياس العدد مع جمعه ان يقال عشرة امثالها لكنه لما اضيف الى ضمير المونث اكتسب التانيث فترك التا
مع عوده وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا وهو مذكر لانه بمعنى الجانب
لكنه اضيف الى حفرة المونث فاكتسب التانيث فاعيد اليه ضمير المونث ويحتمل ان الضمير من منها للنار
وفيه بعد لانهم لم يكونوا في النار نفسها حتى ينقذوا منها وبه يبعد وجه من قال الضمير للحفرة ايضا
وكون النار اقرب مذكور يعود اليه الضمير لا ينفع مع اشكال المعنى وما ذكره المص من انه للشفا وانث
لاكتساب التانيث من المضاف اليه حكاه الطبري عن بعضهم قال ابن عطية وليس الامر كما ذكره ولا يحتاج
في الاية الى ذلك الا اذا لم يكن مرجع الضمير الا الشفا اما ومعنا لفظ مونث يعود اليه الضمير ويعضده بالمعنى
المتكلم فيه فلا وقال ابو حيان ولا يحسن عوده الا على الشفا الذين هم على الشفا احد جزئي الاسناد وانما
جي بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محدثا عنه وجي بالنار للتخصيص وايضا الانقاذ من
الشفا ابلغ من الانقاذ من الحفرة ومن النار لان الانقاذ منه يستلزم الانقاذ منها من غير عكس فعود الضمير
الى الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى واستظهر ابن المنير عوده الى الحفرة بان المنة في
الانقاذ اتم والكون على شفا يستلزم الهوي فيها غالبا فامتن عليهم غالبا بانقاذهم من الحفرة التي يتوقع
الهوي فيها وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مونث
والقياس ترك التا من عدده وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي هما بيتان
من مشطور السريع وقايلهما عند العيني في كبراه الاغلب العجلي وهو كذلك في شرح شواهد الكتاب وقال
في الاغاني الاغلب العجلي هو الاغلب بن جشم احد المعمرين عمر دهرا في الجاهلية طويلا ثم ادرك الاسلام وحسن
اسلامه وهاجر الى الكوفة مع سعد بن ابي وقاص فاستشهد في وقعة نهاوند ويقال انه اول من رجز الاراجيز

وجعله

وجعله قصايد ثم تبعه الناس وقبلهما للعجاج والشاهد في قوله اسرعت حيث انث مع الضمير العايد
الى طول لاكتسابه التانيث من الليالي المضاف اليه وقال الاخر وما حب الديار شغفن قلبي فقال شغفن
فالقياس شغف لان الضمير للحب لكنه جمع الضمير وانثه باعتبار الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدار
وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم هو من ثاني الطويل من قصيدة للاعشى
يخاطب بها كما قال الزمخشري عمرو بن عبد الله بن المنذر بن عبدان من بني تغلب مطلعها الا قل للسا
قبل اسها اسلمى تحية مشتاق اليها متيم وقبل البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب
السما بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنك لست بمجرم جب بتشديد المثناة التحتية
قبلها مثناة فوقية مفتوحة والجب بالجيم وتشديد الموحدة البير التي لم تطو كذا في الصحاح زاد في القاموس
او مما وجد لا مما حفره الناس ورقيت بالتشديد بمعنى رقيت واسباب السما ابوابها والسلم بضم المهملة وتشديد
اللام المرقاة سمي به على ما قيل لانه يسلمك الى المرتقى اليه والاستدراج الخديعة والايقاع في المكروه من غير شعور
واستدراج الله العبد انه كلما جدد خطيئة جدد له نعمة وانساه الاستغفار وان ياخذه قليلا قليلا ولا
يباغته وتهره بتشديد الرا يكرهه ويبغضه والمجرم اسم مفعول من قولك اجرمت فلانا اذا لم يطق ان
يجيبك وفي رواية الزمخشري لست عنك بمجرم قال ومعناه لست امتنع من هجائك كما يمتنع الذي يدخل
في البلد الحرام او الشهر الحرام من القتال والايذا تقول لو كنت مثلا في بير بعيدة القعر او صعدت الى السما
لم تتخلص مني وليلحقنك هجائي فاني سنصعدك من البير واستنزلك من السماء بالقول الذي يستدرجك
حتى تكرهه وتعلم اني لست منفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك ولست ممتنعا من هجايك
قال الجاربردي والواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزان قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا
في الارض او سلما في السماء وتشرق منصوب عطفا على تهره يقال شرق كعلم بريقه اذا غص به وغصت
باللقمة واذعته بالذال المعجمة والعين المهملة افشيته يخاطب رجلا مذياعا لا يكتم ما يسمعه والقناة
الرمح واستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور يريد ان كلامه
تقف في حلقه كما تقف الدم على صدر القناة ولا يذهب والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري احد ايمة اهل
الظاهر وهو علي بن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد بن مولى
يزيد بن ابي سفيان بن حرب بن امية الاموي الفارسي الاصل ثم الاندلسي القرطبي الامام ابو محمد ولد بقرطبة
٣٧٤ سنة وسمع من جماعة وروى عنه اخرى وكان اليه المنتهى في الذكا والحفظ وكثرة العلم وكان شافعي
المذهب ثم انتقل الى نفي القياس والقول بالظاهر وكان متفننا في علوم جمة عاملا بعلمه زاهدا بعد الرياسة
التي كانت لابيه وله من الوزارة وتدبير الملك وصنف كتبا كثيرة مفيدة مع ما كان عنده من التوسع في علم
اللسان ووفور الحظ من البلاغة والشعر ومعرفة السير والاخبار وقد حط القاضي ابو بكر بن العربي في كتابه
القواصم والعواصم على الظاهرية فقال هي امة سخيفة تسورت على مرتبة ليس لها وتكلمت بكلام لم يفهمه
تلقفوه من اخوانهم الخوارج حين حكم علي يوم صفين فقالوا لا حكم الا لله وبلا بهذا المذهب سخيف كان
في بادية اشبيلية يعرف بابن حزم نشا وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه
وزعم انه امام الايمة الى اخر ما قال وقد ذكر له الذهبي ترجمة اطال فيها في تاريخ الاسلام وكانت وفاته سنة ٤٥٦
في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السو يزري وشاهدي
كما شرقت صدر القناة من الدم وانما كان هذا شاهدا لما ادعاه من تعدي اذى صديق السو الى الصديق لان
لفظ صدر مذكر وقد انث الفعل المسند اليه لاكتسابه التانيث مما اضيف اليه ومراده بما الكناية عن الرجل
الناقص لنقص ما الموصولة لانها لا تتم بصلة وعايد وبعمرو الكناية عن المريد الاخذ ما ليس له ولا هو من حقه

كاخذ عمرو الواو في الخط فرقا بينه وبين عمر قيل ان عمرا اخذ الواو في الخط منه داود حيث ينطق به بواوين ويرسم
بواحدة وليس المراد الكتابة المصطلح عليها وانما المراد تشبيه الصديق المامور بتجنبه بما الموصوف في الاتصاف
بالنقص والتحذير من الشخص الشبيه بعمرو في الزيد واخذ ما ليس له وقد لهج الشعرا بذكر واو عمرو فمن ذلك
قول ابي نواس يهجو اشجع السلمي قل لمن يدعي سليما سفاها لست منها ولا قلامة ظفر انما انت في سليم كواو
الحقت في الهجا ظلما بعمرو وانشد الشارح للسراج الوراق ما الي بعمرا اني بجرت به قد صار عمرا بواو فيه واتم دا
ونام عن حاجة نبهت غلطا لها فالفيت منه السهد والاسفا والمستجير بعمرو وقد عرفت به ثم ازيد كنعم بابن عرفا
وتكلفوا ولا واو ساعطفت ولو اتت واو عطف ما انت طرفا ولو غدت واو حال لم تسر ولو اتى بها قسما ما براد حلفا
او واو رب لما جرت سوى اسف وكثرة خلاف للذي الفا او واو مع لم يصحبوا الي معها او واو جمع غدا من فرقة نتفا
وليت صيغها قد شبهوه غدا يكوى بناري وهذا في السلو كفا وما اسر يطمها واو اذكرتها دالا بوسطي وكانت قبل ذا النا
اشار بتنبيه عمرو وكا جنه الى قول الشاعر اذا ايقظتك حروب العدا فنبه لها عمروا ثم نم وبالاستجارة بعمرو
الى قول الاخر والمستجير بعمرو وعند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار وشرط هذه المسئلة التي قبلها
صلاحية المضاف للاستغنا عنه بالمضاف اليه واقامته مقامه ويتحقق ذلك في اربعة انواع ان يكون المضاف بعضا
للمونث المضاف اليه وهو مونث في المعنى نحو قطعت بعض اصابعه لان بعض الاصابع اصبع وهي مونث الثاني ان يكون
بعضا للمونث وهو مذكر كبيت شرقت صدر القناة لان صدر القناة بعض منها وهو مذكر من قرا يلتقطه بعض
السيارة بالتاء الفوقية يحتمل ان يكون من الاول بان يلحظ البعض بعنوان الفرقة ومن الثاني بان يلحظ بعنوان
القوم الثالث وصفا في المضاف اليه المونث جاريا مجرى البعض كالايمان في قراة ابن العالية لا تنفع نفسا ايمانها
فانه انث الفعل المسند الى الايمان لكونه مضافا الى ضمير النفس والرابع ان يكون مضافا الى المونث وليس واحدا
مما تقدم لكن المونث صالح للاستغنا به نحو قولهم اجتمعت اهل اليمامة لصحة ان يقال اجتمعت اليمامة يريد
اهلها وهل هذا الحكم اذا تحقق شرطه قياسي ظاهر كلام المص والزمخشري وابن مالك وغيرهم انه كذلك وراى
ابو علي في التعاليق انه من الضرورات لكن رايه في الايضاح بخلافه اذا تقرر ذلك فلا يجوز رايت زيدا جاءت ولا
غلام هند ذهبت اذ المضاف اليه فيهما لا يستغني به عن المضاف ولا يقوم مقامه ومن ثم ابي ومن اجل هذا الا
رد ابن مالك في التوضيح قول ابي الفتح في توجيه قراة ابي العالية وابن عمر لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل
انه من باب قطعت بعض اصابعه بان المضاف ثمة ليس صالحا للاستغنا عنه لان المضاف لو سقطت هنا لقيل
نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية يعني ضمير
النفس ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم يريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز
في غير افعال القلوب لانه يودي الى عمدية الفضلة وقال ابو حيان يحتمل ان يكون التانيث ههنا على حمل الايمان على
حمل الايمان على معنى المعرفة فلا يكون الاية مما نحن فيه السابع الظرفية اي اكتساب المضاف من الظرف حكم
الظرفية من المضاف اليه الظرف نحو توتي اكلها كل حين وقوله ابو المنهال بعض الاحيان فان كلا وبعضا ليسا
بظرفين لكنهما لما اضيفا الى اسم الزمان اكتسبا الظرفية فاعربا ظرفين وقد تقدم انشاد هذا البيت في
اوايل الباب الثالث وقال المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم تسوني ثلاثة بصدود تقدم الكلام عليه في
بحث اي من حرف الالف وقد تواردت نسخ الكتاب على انشاده بلفظ لم تسوني وفي فصل اي على انشاده بلفظ
يرعني وتقريره هنا يدل عليه واي في البيت استفهامية يراد بها النفي لا انها استفهامها انكاري وقد نصبت
نصب الظرف لاضافتها الى اسم الزمان لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى اذ يصير
المعنى ان سررتني يوما بوصالك لم تسوني ثلاثة بصدودك فيقتضي نفي الاساءة والمعنى على اثباتها اذ المراد
انه ما سره يوما بوصاله الا ساءه ثلاثة بصدوده لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية وهي قوله

لم تسوني في البيت نعت ولم ترتبط بالاولى فسد المعنى واذا كانت شرطية ارتبطت بها قيل عليه انه قد استدل
اولا على انها ليست شرطية بانه لو اتي باداة الشرط وقيل ان سررتني لم تسوني انعكس المعنى وقد فهم
تقريره الفساد على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السوال وكيف يدل هذا الاستيناف للزوم الفساد عند ارتكابه
على انها شرطية بعد تعرضه لنفي انها شرطية كلام غريب اذ للحاجة الى الثاني بعد بيان الاول لانا نعول الربط
حاصل وان لم تكن اي شرطية بتقديرها اي بتقدير الجملة المنفية صفة لوصال والرابط لها بالموصوف
محذوف اي لم ترعى بعده ثم حذف فاد فعتد او على التدريج باحتقب المضاف او لا ثم الضمير المضاف اليه او
بتقديرها حالا من تا الخطاب اي من ضمير الخطاب في سررتني والرابط فاعلها اي فاعل تلك الجملة وهي حال
مقدرة او بتقديرها معطوفة بفا محذوفة والتقدير ما سررتني يوما بوصال فرعتني ثلاثة بصدود
فلا موضع لها لعطفها على الجملة الابتدائية اي ما سررتني غير مقدار انك تروعني بان يصلح الكلام على تقدير
جملة النفي حالا مقدرة وكان حقه ان يقدم على قوله او معطوفة ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة
لعدم الرابط وذلك لخلو الفعل من الضمير لكونه الاسم الظاهر اعني ثلاثة فاعله وقد تقدم في بحث اي انه يمكن اعتبا
بتقدير ضمير رابط اي بصدود منك الثامن مما يكتسبه المضاف من المضاف اليه المصدرية نحو وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق لاضافته الى المصدر الميمي الذي هو بمعنى الانقلاب ناصبه ينقلبون
ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام قال ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم في التقاضي غريمها
هو من ثاني الطويل وقد استشكل الشارح انشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ذكر ما يكتسبه
الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بها حالة لم تكن له قبل وكانه ذكره استطرادا لمناسبته ما مثل به من اية وسيعلم
الذين ظلموا ويرشدك الى ذلك قوله اي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما في الاية الا انها هنا مفعول به كقولك
تداينت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر فتكتسب المصدرية فتعرب مفعولا مطلقا والثانية واجبة
الرفع بالابتدا مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولتعلمن اينا اشد عذابا وذلك لتعليقها فعل العلم والتاسع
وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في صبيحة اي يوم سفرك وتقديم
المفعول في نحو غلام ايهم اكرمت وتقديم من ومجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل لاضافتها في الجميع الى ما حقه
الصدارة ووجب الرفع ايضا في نحو علمت ابو من زيد فابو لاضافته الى من وجبت له الصدارة فلم يعمل علمت فيه ووقع
به التعليق واذا قيل علمت زيدا ابو من هو فمذهب س انه يجوز في زيدا النصب وهو الكثير والرفع وهو قليل اما
النصب فعلى انه مفعول اول وجملة ابو من هو في موضع المفعول الثاني واما الرفع فلانه مستفهم عنه لان التاء
المعنى علمت ابو من زيد ومذهب ابن كيسان انه يجب فيه النصب والصحيح قول س وعليه قوله فو الله ما ادري غريم لويته
انشد ان ام صاك لم يتصدع برفع غريم والى هذا المعنى وهو اكتساب وجوب التصدر بالاضافة الى واجبه
يشير قول بعض الفضلا وهو الشيخ امين الدين العروضي المحلي نسبة الى المحلة القصبة الكبيرة بالغربية فيما بين
الاسكندرية ومصر عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا قولهم عليك بكذا اغرا
وارباب جمع رب بمعنى صاحب اي الزم المتصدرين فانه ح تلزمهم تصدير قوله واياك ان ترضى صحابة ناقص
فتنحط قدرا من علاك وتحقرا وهذا تحذير من صحبة من لا يليق وصحابة بكسر الصاد مصدر عن الصحبة
فرفع ابو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا فقوله مغريا راجع الى مضمون البيت الاول ومحذرا
الى الثاني وقد اورد ههنا ان قوله يبين قولي الخ لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا من المعطوف احدهما على الاخر
قوله فرفع ابو من ثم خفض مزمل ولا عن احدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم تعلم بينان واما الثاني فلانهما
الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منها لان رفع ابو من لا يبين قوله مغريا ومحذرا بل مغريا فقط وخفض مزمل
لا يبين مغريا ومحذرا بل محذرا فقط فالوجه التصحيح واجب بحمل قوله مغريا ومحذرا قيد المحذوف لا المذكور وسيجي

قولي من غير تقييد خبرا عن احدهما وخبر الاخر محذوفا والتقدير على ان الحذف من الثاني فرفع ابو من يبين قولي
وخفض مزمل كذلك هما سيان قولي معربا او محذرا والحق انه لا حاجة الى هذا التكليف بل قوله يبين قول لخبر من
المبتداين وافراد الضمير باعتبار المذكور هذا واعلم انه اذا وقع بعد المعطوف بالفاء وثم ضمير وكان ذلك الضمير
فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف وقيل يجب الحذف من احدهما ولا يجوز
المطابقة نحو زيد فعمرو وثم عمرو قام ولا يقال قاما لان تفاوتهما في الترتيب يمنع من اشتراكهما في الاضمار
وقيل تجوز المطابقة قال الرضي وهو الحق اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى ينافي المفهوم
من الفاء وثم فقد يقال قام الرجلان مع ترتب وكذا يقال الرجلان قاما معه وان لم يكن الضمير معه في الخبر
وجبت المطابقة نحو جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقان والاشارة بقوله فرفع
ابو من الى مسئلة الكتاب وبقوله ثم خفض مزمل الى قول امرء القيس «كان ابا في عرانين وبله «كبير اناس
في بجاد مزمل» هو من معلقته المشهورة وقد تقدم الكلام على عدة من ابياتها ومر بيانه ضربها وابان جبل بعينه
قال لبيد درس المنى بمتالع فابان اي درس المنزل لهما ابانان على التغليب كالعمرين وابان العلم كان منقول منه
وهو منصوب لاصالة نونه فقد قيل من لم يصرف ابانا فهو اتان والمشهور في رواية البيت كان ثبيرا وهو
جبل بمكة والعرانين جمع عرنين بكسر اوله وسكون ثانيه وهو الانف وقال الاكثر معظم الانف وقد يطلق على
عظماء القوم واكرامهم كما في قوله «ان العرانين تلقاها محسدة» ولن ترى للئام الناس حسادا» وفي القاموس
العرنين بالكسر الانف كله او ما صلب من عظمه ومن كل شي اوله قال الشارحان والمراد في البيت بالعرانين اوايل
المطر على سبيل الاستعارة شبهت بالانوف في التقدم اذ الانوف تتقدم الوجوه واوايل المطر يتقدم ما يأتي
بعدها وانت اذا تاملت ما نقلناه لك من القاموس استغنيت عن دعوى المجاز والاستعارة واورده المبرد في
كامله بلفظ كان ابانا في افانين ودقه بضرو بابه ودقه والودق المطر كالوبل واضافة المصدر الى ابان لادنى
ملابسة والبجاد بكسر الموحدة وبالجيم كساء مخطط من اكسية الاعراب قال في الصحاح وقال بجاد كساء غليظ
والمزمل بفتح الميم المشددة بعد زاي الملتف في الثياب قال في الكامل في صفة الغيث فقال قوم اراد ان المطر
قد خلق الجبل فصار كاللباس على الشيخ المتزمل وقال الاخرون انما اراد ما كساه المطر من خضرة النبت وكلاهما
حسن وذكر الودق لان تلك الخضرة من عمله انتهى وذلك لان مزملا صفة لكبير المرفوع خبرا لكان فكان حقه
الرفع لمجاورته المخفوض العاشر من الامور التي يكتسبها المضاف بالاضافة البنا وقد وقع في نسخة الشارحين
زيادة على هذه النسخة التي شرحنا عليها وهي نسخة العز الكافري احد محشي الكتاب ولفظها العاشر الاعراب نحو
هذه خمسة عشر زيد بضم اعرابه والاكثر البنا فقال الشارح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر
عند من يضيفه معرب مطلقا اضيف الى معرب او مبني تقول هذه خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب
مع ان المضاف اليه مبني ولعل هذا هو الحامل على هذه الزيادة من بعض النسخ وافاد المحشي ان العدد المركب غير
اثني عشرة يجوز ان يضاف الى مستحق معدوده فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد وانه يجب عند
البصريين بقاء البنا الجزئين وحكى من الاعراب في اخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى
الثاني كما في عبد الله وذلك اي كتساب المضاف البنا من المضاف اليه في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف
مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون
ذلك قاله الاخفش والاحق نايب الفاعل والمبتدا ان يكون مرفوعا وخولف اي الاخفش فيما قاله واجيب
عن الاول بان نايب الفاعل ضمير المصدر اي ضمير مقدر في الفعل راجع الى المصدر المفهوم منه اي وحيل
هو اي الحول كما في قوله «وقالت متى يبخل عليك ويعتلل «يسوك وان يكشف غرامك تدرب» هو
من الضرب الثاني من الطويل وقايله امرء القيس على الصحيح ومن قال علقمة ابن عبده فقد وهم وهما فاحشا

قال

قال العيني في شواهده ويبخل بالبنا للمفعول والجار والمجرور نايب فاعله ويعتلل كذلك من الاعتلال وهو
الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اي اعتذر له عن قضاء غرضه وفي الصحاح اعتل اذا اعتل عليه وهو مناسب
للبيت لو كانت الرواية يعتلل بالمثناة الفوقية ويسوك يحزنك تقول ساءه يسوءه مساءة اذا احزنه ويدرب
بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع ذرب بكسرها احتد لسانه يعني انك متى يبخل عليك بالوصل ويعتذر لك عن
تركه اي متى تهجر يحزنك ذلك فتخضع وتذل وان يكشف غرامك بنيل مرامك اي متى تواصل يحتد لسانك
ويقوى جنانك اي ويعتلل هو اي الاعتلال يعني بذلك اي نايب فاعل يعتلل ضمير عايد على المصدر ولا بد عنده
من تقدير عليك معمولا لا عليها بالمذكورة ويكون حالا من المضمر اي الضمير النايب عن الفاعل ليتقيد بها
فيفيد ما لم يفده الفعل هنا ثلاثة افعال بعدها مرفوع هو الفعل فالثاني منها وهو يعتلل وبفيد بطلبا
فاعلا على التنازع واما الثالث ففاعله ضمير مستتر يعود على المضمر وانما لم يعكس الامر فيجعل الفعل فاعلا
ليفيده وافاعلهما ضمير مستتر يعود على المضمر لان المعروف فيه لما طلبها الا الصلح لها الا ان يراد التقييد الوصفي
فان الحال وصف لصاحبها في المعنى وقد ناقش الشارح بانه لا حاجة الى ما ذكر انه لا بد منه عنده لان ضمير
النايب راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال وقد صرح به المص معرفا فقد افاد المصدر فايدة لم يفدها
الفعل فانه انما يدل على مصدر منكر والثابت هنا مصدر معروف معهود وقد الحق في توضيح المعنى ويعتلل الاعتلال
المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليل اخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فيجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا
لا بد منه قال الشارح وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق وتعقبه بانه بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قدره
المص للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر فهو لم يفده الفعل واما اللام في الاعتلال الذي قدره المص في التوضيح
فمعهودة الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان
احدها يحتاج الى متعلق ليفيد مغير ما افاده الفعل بخلاف الاخر واجيب عن الثاني بانه على حذف الموصوف
اي وبينا قوم دون ذلك كقولهم منتظاعن ومنا اقام فانه على تقدير موصوف قطعا اي منا فريق ظعن ومنا
فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ايضا والفاتحون نافع والكسا
وحفص عن عاصم ويؤيده قراءة الرفع وهي قراءة الباقين لان الاصل توافق القرائتين وقيل بينظرف
فتحته اعراب والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد تقطع هو اي التقطع او الى الوصل
المفهوم من سياق الكلام لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل المعبر
عنه بتقطيع الوصل او الى المفهوم من سياق ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه يعني ان تقطع وضل
تنازعاه وقد صرح المص بضعفه قريبا وخرجه عليه هنا فتدبر او ثم هذا الظرف مقام موصوف محذوف
اي تقطع ما بينكم وقد قرى به ويؤيد التاويل في الاية قوله «اهم بامر الحزم لو استطيعه» وقد حيل بين العير والنزوان
البيت من ثالث الطويل وقايله صخر بن عمرو بن الشريد وفي الصحاح هممت بالشي اهم هما اذا اردته والحزم الضبط
والاخذ بالاحتياط وحيل حجز يقال حال بيني وبينه كذا اي حجز بيني وبينه حاجز يمنع من الوصول اليه
والعير بفتح العين المهملة وسكون اليا التحتية الحمار الوحشي والاهلي ايضا والنزوان بفتحات وبالنون والزاي الوثوب
على الانثى للضراب وهو مثل يضرب حيث يحال بين المرء وطلبته اي بفتح بين مع اضافته للمعرب يعني ان هذا
التاويل في هذا البيت يتعين اذ لا سبيل الى ان يقال فيه بان فتحه بناء لانه مضاف الى معرب فلا بد من تاويله
دعا ان نايب الفاعل ضمير يعود الى مصدر معرف معهود والمعنى وقد حيل هو اي الحول بين العير والنزوان ومنها
قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهم من عدا قراء الرفع حمزة والكسائي وابا بكر فمحله الرفع على
الوصفية وتتوافق القراءتان وقراءة بعض السلف هي قراءة مجاهد وابن ابي اسحاق ان يصيبكم مثل ما اصاب
بالفتح وقراءة الجمهور بالرفع يؤيد ذلك وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر هو قطعة من بيت تقدم انشاده والكلام

عليه في اذ من حرف الالف وزعم ابن مالك ان ذلك اي اكتساب البناء من المضاف اليه لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات
بانها تثنى وتجمع قيل عليه ان هذه المخالفة لا تؤثر فان الزمان المبهم كيوم وحين وساعة حكمه جواز البنا اذا اضيف
الى الجملة وهو يثنى ويجمع ولعل هذا هو الحامل للمصنف على تصديره هذا القول بالزعم واجيب بان الكلام
الان فيما يبنى لكونه مبهما اضيف الى مبني لا لكونه ظرفا اضيف الى جملة كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر و
الشر بالشر عند الله مثلان وهذا عجز بيت تقدم الكلام عليه صدره من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم
ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاقق فقصر كما قيل بر وسر وتم بالتصريح مار وسار ونام ففيه ضمير
مستتر كما في سائر الصفات ومثل حال منه اي مماثلا لنطقكم اي كما انه لا شك لكم في نطقكم ينبغي ان لا يكون
لكم شك في حقيقة ذلك او هو منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اي انه لحق حقا مثل نطقكم وزعم ان فاعل
يصيبكم ضميره تعالى اي ضمير راجع اليه تعالى لتقدمه في وما توفيقي الا بالله ومثل مصدرا اي ان يصيبكم الله اصابة
مثل اصابة اوليك واما بيت الفرزدق ففيه احجية مشهورة اراد ببيت الفرزدق قوله ° فقد اعاد الله نعمتهم °
° اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ° بفتح مثل وقد مضى الكلام عليه في ما من حرف الميم فقال سيبويه هو شاذ وقيل غلط
منه فانه لم يعرف شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمي وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما في الوجود مماثلهم
بشر ومنها قوله ° لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ° حمامة في غصون ذات اوقال ° وقد تقدم الكلام في حرف
الغين المعجمة في غير عليه مفصلا واستشكل بعضهم لعد هذا من قبيل الاضافة الى المبني مع ان معناه غير نطق
حمامة لمكان الحرف المصدري وقد اجيب عنه بان الاضافة بحسب الظاهر الى الجملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح
به الرضي وهي مبنية غاية ما هنالك انها في تاويل مفرد معرب فغير فاعل ليمنع وفتحه مفتوحا فهي مبني في محله
الرفع ولا ياتي فيه بحث ابن مالك المتقدم لان قولهم في تثنيته وجمعه غيران واغيار مولد ليس بعربي فلا مخالفة
لها فكذا مخالفة للمبهمات واعلم ان الفرا نقل عن بني اسد وقضاعة جواز بناء غير لتضمنها معنى الا سواء اضيفت الى
مبني او غيره وسواء كانت في كلام موجب ام غيره متفرغا كان عاملها ام غيره فتقول جاءني غيرك وغير زيد وما جاءني
احد غيرك وما جاءني غيرك بفتح غير في الامثلة كلها والذي عليه عامة النحاة جواز بنائها اذا اضيفت الى مبني صلح
مكانها الا نحو بيت الشاهد اذ لم يصلح لقوله ° لذ بقيس حين تابى غيره ° تلقه بحرا مفيضا خيره ° فغيره فاعل
تابى وقد بني على الفتح لاضافته الى مبني وهذا قليل بالنسبة الى الاول لعدم الصلاحية المذكورة وانما
لم يبن غير مطلقا لتضمنها معنى الا لان الشي اذا ضمن معنى شي اخر لا يبنى الا اذا اكتسب من المضمن معنى
لم يكن له قبل التضمين وغير تعطي المغايرة كما ان الا كذلك ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن واما قول الجرجاني
وموافقيه ان غلامي ونحوه اراد بكل اسم مفرد صحيح او ملحق به اضيف الى ياء المتكلم مبني على الكسر فمردود اذ
لا ابهام في المضاف ولا يكفي بناء المضاف اليه وحده ويلزمهم ان لو اكتفوا ببناء المضاف اليه بناء غلامك وغلامه
ولا قائل به وانما الكسرة في غلامي كسرة المناسبة والاسم يعرب تقديرا وما عزاه المص الى الجرجاني وموافقيه
جعله الرضي مذهب النحاة فقال واعلم ان مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص
فعده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن ايرد لهم
ان الاضافة الى المبني سبب المبني بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية الباب الثاني ان يكون المضاف
زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرا ان بجر يوم على ما هو الاصل من
الاعراب وفتحه على اكتساب البنا من المضاف اليه الثالث ان يكون اي المضاف زمانا مبهما ايضا والمضاف اليه فعل
مبني بان الفعل المضاف اليه انما هو بالنظر الى وقوعه موقع المضاف اليه وانما المضاف اليه بحسب الظاهر
الجملة وفي التحقيق مصدرها قال الرضي اختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث
المعنى الى مصدرها لان المعنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي جزء كما

المعنى هذا يوم الجزاء المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المعنوية للتخصيص
من صحة تقدير لام التخصيص واللام بتقدير دخولها على الجملة اصليا كان البنا اي بناء ذلك كقوله
° على حين عاتبت المشيب على الصبا ° وقلت الما اصح والشيب وازع ° هو من ثاني الطويل من قصيدة للنابغة
الذبياني وقبله ° اسبل من عبرة فرددتها ° على النحر منها مستهل ودامع ° اسبل معناه امطر وهطل و
فاعله عبرة وهي بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وتركت التاء مع فعله لمكان الفصل والنحر اعلى الصدر
والمستهل المنصب والدامع من دمعت العين تدمع دمعا وعاتبت لمت والصبا بكسر المهملة والقصر الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا واصح بالجزم مضارع صحا صحوا افاق من سكره والوازع
بالزاي المانع يعني انه لم يكن اشتياقا الى من يهواه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة ووبخها
على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بادناس الشهوات
ان البياض قليل الحمل للدنس وعارضا طاريا عليه كقوله ° لاجتذبن منهن قلبي تحلما ° على حين يستصبين كل حليم °
هو من ثالث الطويل ولم يسم قائله والاجتذاب السلب ولام لاجتذبن السابقة لام جواب القسم ونون التاكيد
الفعل بالنون الخفيفة والتحلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة وانتصابه على الحال او المفعول له يعني لاسلبن
قلبي من تلك النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في كما في ودخل المدينة على حين
غفلة ومتعلقها في البيت الفعل او المصدر ويستصبين بمعنى يصبين كما يستجيب واجيب ويقال استصبيت
فلانا اذا جعلته في عداد الصبيان واستصبيت طلبت الصبوة وانما كان بناء الفعل المضارع عارضا مع ان الاصل
في الافعال البنا لان المضارع منها معرب لمشابهته الاسم الا اذا باشر نون التاكيد او اتصلت به نون ضمير الاناث
فانه مبني فحمل ما يرده امرا طاريا عليه ورويا اي البيتان بالفتح اي بفتح حين فيهما وهو ارجح من الاعراب
عند ابن مالك طلبا للتشاكل لو كان سببا للبنا لكان بناء ما اضيف الى اسم مبني اولى لان الاضافة الى الجملة فانها
في التقدير الى المصدر فان كان المضاف اليه ظاهر فعلا معربا او جملة اسمية سواء كان تصدرها معربا ام مبنيا
فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البنا ونقل الرضي عن بعض البصريين اعتبارا بالعلة الضعيفة
ويجوز البناء مع المعرب وظهر لك ان ليس سبب البنا مع المبني قصد المشاكلة بل شبه الحرف فان الظرف المضاف
الى الجملة شبيه بحرف الشرط في جعل ما بعده متعلق البنا والى غير مفتقر ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح قال الرضي ولا حجة فيهما اما في الاولى فلاحتمال
كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع واما في الثانية فلاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين وجوز الزمخشري
في الاية الاولى ان يكون ظرفا للقال وهذا اشارة الى المصدر او الى الجزاء والقصص اي قال الله هذا القول او هذا
الخبر او القصص في يوم ينفع وقال ° اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني ° نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر ° هو
من اول الطويل وقائله ابو صخر الهذلي والسلو النسيان يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويهيجني بفتح
المضارعة يثيرني اي يحرك شوقي قال هاج الشي ثار وهاجه غيره اثاره يتعدى ولا يتعدى والصبا ريح
مهبها المستوي مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار ويطلع بتشديد الطاء المهملة وقال الاخر
° الم تعلمي يا عمرك الله انني ° كريم على حين الكرام قليل ° واني لا اخزى اذا قيل مملق ° سخي واخزى ان يقال بخيل °
هما من ثاني الطويل وقائلهما عند العيني موبال بن جهم المذحجي وقيل هما لبشر بن الهذيل الفزاري وليس البيت
الثاني دخل في الاستشهاد وانما ذكر تكميلا وما هنا تنبيه وجملة عمرك الله اعتراض بين العلم ومتعلقه وعمرك
قال الشارح بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم
الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا
لعمر قلبك ولا يخلو منه وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرك الله واما

مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل وفي شرح الشواهد للعيني ان عمرك منصوب نصب المصادر فاذا دخلت يرفع الابتدا ومعناه بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا وتلاه الجلال فقال عمرك الله من عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا بفتح العين وضمها اي عاش زمانا طويلا استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح فاذا دخل عليه اللام رفع على الابتدا والخبر محذوف وان لم يدخل عليه نصب نصب المصادر فيقال عمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ومعنى لعمر الله وعمر الله احلف ببقاء الله ودوامه ومعنى عمرك الله احلف بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا ويأتي بمعنى سألت الله ان يطيل عمرك من غير ارادة القسم وهو المراد هنا واخزى بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة بعدها زاي مضارع خزي كرضي بمعنى ذل وهان ويجوز ضم الهمزة على انه مضارع اخزى وقد بني للمجهول يقال اخزاه وخزيه والمملق الفقير ثم نقل الشارح عن المص في بعض كتبه في الكلام على اسم الزمان اذا اضيف الى الجملة انه يجوز بناؤه واعرابه وانشد شاهدا على البنا قول الشاعر اذا قلت هذا البيت وقال باثر انشاده هذا البيت وسال سايل من ابن مهب الصبا فانشد الم تعلمي يا عمرك البيتين ولم يزد على ذلك قال ووجه صلاحية هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام فاشار به الى البيت المشارك له في هذا الحكم يعني بيت اذا قلت هذا حين اسلو وهو يشتمل على ذكر مهب الصبا حيث قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولا يخفى غموض هذا الجواب ودقة هذه الاشارة وروي بالفتح على عروض البنا وبالجر على الاعراب ويحكى ان ابن اللخضر سئل بحضرة ابن الابرش وهما شيخان جليلان من نحاة الاندلس عن وجه النصب في قول النابغة

• اتاني ابيت اللعن انك لمتني • وتلك التي تستك منها المسامع • مقالة ان قد قلت سوف اناله • وذلك من تلقاء مثلك رايع •

البيتان من قصيدة النابغة الذبياني التي مر الاستشهاد ببيت منها وهو بيت على حين عاتبت واللعن الطرد والابعاد من الخير وهذه الكلمة تستعملها العرب دعاء للمخاطب بالشرف والعز وعلو المرتبة فان معناها جعلك ابيا للعن ولكن يكون كذلك الا من كان شريف النفس عالي الهمة ولذا كانت تحية الملوك في الجاهلية واستكاك المسامع ضيقها وفي الصحاح استكت مسامعه صمت وضاقت وانشد البيت وانا له اي يصيبه منه ما يكره و التلقا بكسر المثناة الفوقية تفعال بمعنى الحذا تقول جلست حذاءه اي حذاه وفي مقابلته وقد يجي مصدرا بمعنى اللقا والاول هو المراد هنا اي وذلك من ناحية مثلك وجهته رايع مفزع لقول راعه يروعه اذا افزعه فقال في جوابه ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي قال الشارح هذا عجز بيت ثان من بيتين هما عن المرء لا تسال وسل عن قرينه • فكل قرين بالمقارن يقتدي • اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم • ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي • وقد عزا الاول منهما صاحب كتاب الصدور والاعجاز لعدي بن زيد ورايته في المعلقات في اخر قصيدة طرفة ابن العبد وهما من ثاني الطويل وفي المعنى قول صالح بن عبد القدوس • فارغب بنفسك لا تصاحب احمقا • ان الصديق على الصديق مصدق • وقول محمد بن الشبلي البغدادي • توق صحبة من تعديك خلطته • بالخير شرا وبالاخلاق اخلاقا • فالماء والبرد ناش من طبيعته • بصحبة النار تعطي اللمس احراقا • فقيل له الجواب اي اذكر وهات الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب اي اتى بالجواب واشار اليه فيما انشده من المصراع يريد انه لما اضيف الى المبني اكتسب منه البنا فهو مفتوح لا منصوب ليسأل عن وجه نصبه ومحله الرفع بدلا من انك لمتني فانه فاعل اتى وقد روي بالرفع على ما هو حق الكلام من الاعراب وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف فان يكتسب البنا بالاضافة مع فوات شرطه ولو صح لصح البنا في نحو غلامك وفرسه مما اضيف مما لا ابهام فيه الى المبني ونحو هذا اي ومثل هذا القول مما لا قايل به وقد مضى ان ابن مالك منع البنا في مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فخالفت المبهمات كما عرفت فما ظنك بهذا فانه مع كونه يثنى ويجمع لا ابهام فيه اصلا وانما هو معرب منصوب على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدرية والتقدير اتاني لومك اياي بهذه

المقالة

المقالة او اعني هذه المقالة او انك قلت قولا فان اللوم نوع من القول وفي البيت اشكال اخر لو سئل السايل عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشي الى نفسه قيل عليه لا اشكال فان ذلك من اضافة الاعم الى الاخص لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة البيانية كشجر الاراك اي مقالة هي هذا القول وجوابه ان الاصل مقالة بالتنوين من غير اضافة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة فتوهم انه مضاف وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني فهو على الاول منصوب وعلى الثاني مرفوع او خبر لمحذوف اي هو قولك كذا وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين في مقالة ونقل حركة الهمزة من ان اليه وحذفها من اللفظ دون الخط فانشده الناس بتخفيفها اي باثباتها فاضطروا الى حذف التنوين اقامة لوزن البيت قيل عليه هذا امر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق الى القدح في كل ما يستدل به فيقال انما قال كذا فحرف وقيل كذا وارتكاب ذلك امر شنيع فقيل ممنوع لزوم القدح المذكور من فتح هذا الباب وانما يلزم فيما ورد على خلاف الاصل والقواعد ليس في ارتكاب مثله تشنيع ثم انه قد يوجد في بعض النسخ في هذا المقام رسم ان بلفظ مقالتين هكذا ابو بعد الياء وهو جار على قواعد العروضيين من كتابة ما نطق به من الحروف على حسب ما تلفظ به والصواب ان يكتب هكذا مقالة ان بفتحتين على الياء اشارة الى التنوين وباشارة على الف ان بعلامة الوصل ايذانا بان حركتها نقلت ويروى ملامة وهو مصدر المثنى المذكورة او الاخرى محذوفة الامور التي لا يكون الفعل منها الا قاصرا غير متعد ولا طالب للمفعول وهي عشرون امرا منها ما هو راجع الى اللفظ ومنها ما هو راجع الى المعنى ككونه خلقة اي دالا على امر خلقي نحو طال وقصر واحمر او كونه من افعال النفس غير الملابسة نحو كرم وظرف اما الملابس منها فمتعد نحو عجب وتمنى واشتهى او كونه حركة جسم غير مماسة نحو مشى وانطلق واما المماسة فمتعدية كما سيذكره وقد يجتمع في الفعل الامران اي الامارة اللفظية والامارة المعنوية وقد ينفرد كل منهما عن الاخر احدها لو ذا اي كونه ذلك الفعل اي ماضيه على فعل بالضم اي بضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وظللته لان الاصل فيها فعل بفتح العين فلما سكن اخرها لاتصال الضمير ولزم حذف العين لالتقاء الساكنين واريد الدلالة عليها حول البنا الى فعل بضم العين لتنقل حركتها الى الفاء فتدل على ان العين المحذوفة لالتقاء الساكنين واو ولو نقل البنا ان على ما كان عليه لم يبق في اللفظ دليل على المحذوف اصلا اذ لا دلالة للفتحة على شي من الحرفين فاستصحبوا في قال ونحوه للمتعدي الباب قبل التحويل هذا ما عليه س واصحابه وذهب ابن الحاجب الى انه ضم الفا في نحو ذلك لبيان ثبات الواو والكسر لبيان ثبات الياء ابتدا لا للنقل بعد التحويل وعليه فالاظهر كظرف وشرف لانه اي لان فعل بالضم اي هذا البنا وقف على افعال السجايا والطبايع اي الافعال الصادرة عن القوة الموجودة في الشي التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر عنها امرا واحدا على نهج واحد كحسن وقبح لا المراد بالحسن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي وهو امر لا يختلف وليس المراد ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس فانه مما يختلف فلا يكون مقتضى وما اشبههما مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه وذلك مما جبل عليه الانسان وصار له ملكة بالتكرار كعظم وفقه وما يجري مجرى ذلك مما لم يلبث كطهر ومكث ولهذا اي ولاختصاص هذا البنا باللزوم يحول المتعدي ويصير قاصرا اذا حول وزنه الى فعل مضموم العين لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه قال تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم اي ما اكبرها ويكثر الحاق اللام به سواء استعمل بمعنى التعجب او بمعنى المدح او الذم فيقال لقضو الرجل بمعنى ما اقضاه ولطرف الرجل بريد بمعنى نعم الرجل بريد في الظرف وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن فجاء فعل مضموم العين فيهما متعديا والثاني من قول علي رضي الله عنه ولا ثالث لهما ونقل بعضهم ثالثا وهو قولهم كثرناهم ومن ثم حكم على ذلك بالشذوذ وجار بردي على ان يجوز رحبتكم الدار مما حذف فيه الجار اختصارا لكثرة الاستعمال والفعل باق على اللزوم وان شذ وذه من جهة استعماله على صورة المتعدي وعن الازهري انه كلام

نصر بن سيار وليس بحجة ووجههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ والثالث معنى غلب وعليه يحمل الائمة الرضي
الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح اي فتح العين او فعل بالكسر ووصفها على فعيل نحو ذل وقرأ القوام في الوصف
منهما دليل وقريب ولابد من تقييد كون وصفها على فعيل بقيد فقط للاحتراز عن نحو رحم الرابع كونه على افعل صار
ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد واعلم ان صيرورة الشيء كذا عبارة عن
صيرورة فاعل اصل صاحب شيء وهي نوعان لانه اما ان يصير صاحب ما اشتق منه الفعل نحو اعسر الرجل وايسر
اي صار صاحب عسر ويسر ومنه اغد البعير اي صار صاحب غدة او صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو
اجرب الرجل اي صار صاحب ابل ذات جرب واخبث اذا صار ذا اصحاب خباث وجعل المص احصد الزرع
من اول نوعي الصيرورة تبعا لابن الحاجب والزمخشري وجماعة ومنهم احرم النخل وذهب كثير منهم ابو حيان الى
انهما بمعنى الحسوبه وقالوا يجيء افعل بمعنى حان وقت يستحق فاعله ان يوقع عليه اصل فيهما بمعنى حان ان يحصد
وان يصرم وفي القاموس واحصد حان ان يحصد كاستحصد واحرم النخل حان لان يصرم ومن باب
الصيرورة عند بعضهم ما قيل انه لدخول الفاعل في اصل الفعل او في وقته نحو اصبح وامسى اي دخل في الصباح
وفي المسا واجنب واشمل اي دخل في وقت هبوب الجنوب وهبوب الشمال وما قيل انه للدخول في المكان الذي هو
اصله او الوصول اليه نحو انجد اي دخل نجدا او وصل اليها او انه للوصول الى العدد الذي هو اصله نحو اتسع واعشر
فانك اذا دققت النظر في جميع ذلك وجدته بمعنى صار ذا كذا نص عليه الرضي الخامس كونه على افعلل بتشديد
اللام الاخيرة كاقشعر واشماز تقول اقشعر الرجل اذا اخذته القشعريرة بضم الاول وفتح الثاني وسكون
الثالث اي الرعدة واشماز اذا انقبض وفي كون اشماز على وزن افعلل نظر لان افعلل من ابنية مزيد الرباعي
واشماز من ابنية مزيد الثلاثي ووزنه افعال وقد نص ابن الاعرابي وثعلب على زيادة الهمزة فيه ونقله
صاحب عمدة الحفاظ نعم هو من ملحقات افعلل وحكى صاحب القاموس فيه التعدي لا اضافاته قال الشموس
يقرن الشمس بها تكره وتشمر وجهه تمعر وتقبض واشماز انقبض واقشعر او ذعر والشيء كرهه وذكره
في مادة الشمرد ليل على انه من مزيد الثلاثي قطعا والسادس كونه على افعل بتشديد اللام وهو من مزيد
الثلاثي من الملحق بافعلل ايضا كاكوهد الفرخ اذا ارتعد واكواد الشيخ ارعد كبرا والمكوهد الشيخ المرتعش
ووهم المرادي فجعل اكوهد على وزن افعلل وهذا كما وهم الجوهري فجعل اكوال الرجل اي قصر على وزن
افوعل فذكره في مادة ك ول وتبعه على ذلك شيخنا في حواشي شرح التفتازاني على التصريف الزنجاني والصواب
ما عليه صاحب القاموس من انه افعال فذكره اياه في مادة ك و ل والسابع كونه على افعنلل باصالة اللامين
فهو اذن من مزيد الرباعي كاحرنجم بمعنى اجتمع قال س وليس في الكلام احرنجمته لانه نظير انفعلت في بنات
الثلاثة زادوا نونا والف وصل والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين فيكون من مزيد الثلاثي
كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد واقعنسس الرجل اذا تاخر ورجع الى خلف من القعس بالتحريك وهو خروج
الصدر ودخول الظهر ضد الحدب دخول الصدر وخروج الظهر التاسع كونه على افعنلى كاحرنبى الديك
اذا انتفش واحرنبى الرجل نام بلا وسادة وشذ قوله "قد جعل النعاس يغرندني اطرده عني ويسرندني"
هو بيت مصرع من الرجز او بيتان من مشطوره قال الاندلسي في شرح المفصل هذا البيت رواه ابو عبيدة
في الغريب وقال السخاوي انشده بعض اهل اللغة على بحر فيه تخيلي وقال بعض العلماء هذا عندي محال
واحسبه موضوعا واراد بالمحال ما خالف القياس والاستعمال فامتنع صناعة ولم اقف على تسمية قايل
له ولا ثالث لهما في التعدي ويغرندني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني ومعناه يسرندني بالسين المهملة
قال في القاموس اغرنداه وعليه علاه بالشتم والضرب والقهر وعليه وفيه واسرنداه اعتلاه واغرنداه
العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول اي تحول الفاعل الى اصل الفعل حقيقة كاستحجر الطين

وتحول

تحول الى الحجرية وصار حجرا او مجازا اذا صار كالحجر في الصلابة وقولهم تحول الى حال الحجرية ان كانت الياء فيه
للنسبة فالمعنى تحول الى الطبيعة المنسوبة الى الحجر والمصدرية اي الكون حجرا اذ الاضافة بيانية اي الحالة التي
هي الحجرية او تحول من حال الى حال نحو استنوق الجمل وليس هذا بحقيقة وانما هو مثل يقال لمن كان في حديث وخلط
بغيره وقولهم ان البغاث بارضنا تستنسر اي تتحول الى الحالة النسرية فتعود عزيزة بعد ما كانت ذليلة وقوية
بعد ما كانت ضعيفة والبغاث بضم الموحدة فغين معجمة ثم ثاء مثلثة وفي اوله التثليث طاير اغبر من شرار الطير
كذا في القاموس زاد في الصحاح انه دون الرخمة بطيء الطيران ونقل القول الثاني عن الفراء وزاد وما لا يصيد منها
وقال في المثل ان البغاث بارضنا تستنسر اي من جاورنا عز بنا واعلم ان هذا المثل يجوز ان يكون نظما فيكون تجزيئه
من اول الكامل وان يكون نثرا لانسجامه جاء موزونا الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر سواء كان
لمعنى المطاوعة ام لا ولاس هذا الباب الا بما فيه علاج وتاثير فمن ثم كان قولهم انعدم واتعلم خطا لانتفاء الاثر
المحسوس فيهما وصح انعال لان عمل اللسان من عمل الجوارح الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي الى واحد نحو كسرته
فانكسر وازعجته فانزعج وغممته فاغتم وزعم ابو علي انه جاء مطاوعا للازم في قوله باحرامة من قلة النبق منهوي
ومن بعض قوافي هذه القصيدة منغوي ايضا وهما كما ترى من هوى وغوى مطاوعي هوى وغوى اللازمين لكونهما
بمعنى سقط وضل وذهب ابن عصفور الى انهما مطاوعان لاهويته واغويته كقولك ادخلته فاندخل وهذه القصيدة
ليزيد الثقفي وفيها يقول المبرد في كامله انه لا يحتج بشيء منها فان فيها امورا خارجة عن قواعد العربية فان قلت قد
مضى ان انفعل من الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا فكيف يحسن التمثيل به لمعنى المطاوعة ثانيا قلت نعم لكن تلك
العلامة لفظية وهذه معنوية فلا تكرار لاختلاف الجهة وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل بل ياتي منه
ومن غيره بل ياتي من المجرد ايضا وايضا فانفعل لا يلزم معنى المطاوعة لقولهم انقضى الامر وانطلق اذا لم يكن مطاوع
طلق تقول ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم بكسر اللام واصله ان المطاوع بكسر الواو ونقيض
عن المطاوع بفتحها درجة ابدا فان كان المطاوع بالفتح متعديا الى اثنين جاء المطاوع بالكسر متعديا الى واحد وان
كان متعديا الى واحد جاء ذلك لازما كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه
قد يتفقان في التعدي لاثنين فيتعدى كل منهما لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني
الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما ويتفقان في المتعدي لواحد فيتعدى كل منهما لواحد نحو استفتيته
فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته اولا من لزوم نقص المطاوع درجة وهو قول النحويين وما
ذكره من الامثلة ليس من باب المطاوعة لما ستعرف بل من باب الطلب والاجابة فان استفعل يكون للطلب والسوال
وما بعد الفاء للاجابة نعم هو شبيه بالمطاوع بحسب الصورة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين
وهو المطاوع بالفتح على تاثير ويدل الاخر وهو المطاوع بالكسر على قبول فاعله اي فاعل ذلك الفعل الاخر
لذلك التاثير وقيل كان عليه ان يقيد الفعلين بكونهما متلاقيين في الاشتقاق ليخرج نحو ضربته فتالم اذ الضرب الايلام
بتصريح المص فيما ياتي في الباب الخامس ان شاء الله تعالى واجيب بان تركه اعتمادا على شهرة اعتباره على انه
بصدد اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك حاصل بدون هذا القيد وفسرها بعضهم بحصول
هذا الاثر من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسير ومختصره ان المطاوع ما دل
على التاثر والفعل والمطاوع ما دل على التاثير وقبول اثر الفعل فان قلت هل التاثر قبول الاثر او غيره قلت غيره
لان التاثر من احدى المقولات العرضية اعني مقولة الانفعال والقبول اي كون الشيء قابلا من الكيفيات
الاستعدادية التي هي احد اصناف مقولة الكيف المندرجة مع مقولتي الفعل والانفعال تحت نوع العرضيات
قلت كيف تقول التاثر هو الانفعال وصاحب الهداية عرف الفعل بانه حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره من
غيره قلت اليس قد نافقه القاضي حسين الميبدي في شرحه بان الظاهر ان الفعل والانفعال نفس التاثير والتاثر

لاهسه تعرض للشيء بسببها والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تحرجج واحرنجم واقشعر واطمان
عدا اطمان من مزيد الرباعي بنا فيه ذكر صاحب القاموس له في مادة طمن لان ذلك يقتضي ان اطمان مجرده ثلاثي ملحق
بدحرج وان وزنه فعال لا افعلل ومزيده هذا الملحق باقشعر فوزنه افعال لا افعلل لكن يوافقه ما في عمدة الحفاظ
من ذكر اياه في مادة طامن فان صنيعه هذا يدل على ان همزته اصلية وهو المفهوم من الصحاح وقد صرح صاحب العمدة
فقال ووزن اطمان افعلل كاقشعر والاطمينان افعلال والطمانينة فعليلة كالاقشعرار والقشعريرة ثم قال وقيل
اصله طامن الهمزة قبل الميم فقلبت الكلمة وقيل بل هما اصلان متغايران لفظا ومعنى فان قلت اليس في ذكر هذا
الثالث عشر تكرار لان يتحرجج فيه معنى المطاوعة واحرنجم واقشعر من قبيل ما بنينا على افعنلل وافعلل قلت لا
بدع يجتمع في الفعل سببا الرفع لكونه من مزيد الرباعي ودالا على معنى المطاوعة او لكونه على بناء مخصوص منه
وقد يتخلف الدلالة على المطاوعة عن كونه رباعيا مزيدا فيه كما في اقشعر وبالعكس كما في المطاوع من الثلاثي والمزيد
فيه تعدد مثل من اسباب القصور انما هو بالنظر الى جهة عمومه فلا يضر صدقه على بعضها من جهة خصوص ذلك البعض
الرابع عشر ان يضمن اي الفعل المتعدي معنى فعل قاصر فاذا اريد تعديته عدي بالحرف الذي يتعدى به ذلك الفعل
القاصر والتضمين اشراب فعل معنى فعل اخر نحو قوله ولا تعد عيناك عنهم فتعد مضارع بمعنى جاوز تقول عدا
فلان طوره اي جاوزه فهو متعد بنفسه وقد عدي في الاية بعن فليحذر الذين يخالفون عن امره يقال خالف زيد
امر فلان اي ارتكب خلاف امره فهو متعد بنفسه وقد عدي في الاية بعن ايضا اذاعوا به فاذاع متعد بنفسه تقول
اذعت الحديث اذا افشيته وقد عدي بالباء واصلح لي في ذريتي فاصلح متعد بنفسه يقال اصلح الله كذا وقد عدي بفي
لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده فسمع متعد بنفسه قال الكاشي يسمع كلام الله لكنه عدي في الاية
بالى وفي قولهم باللام وقوله يجرح في عراقيبها نصلي هو بعض بيت تمامه * وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح
في عراقيبها نصلي * وهو من الضرب الاول من الطويل وقائله ذو الرمة كما قال ابن يعيش والضمير في يعتذر للناقة عند
الشارحين وللنوق عند ابن يعيش وهو الاصح بقرينة السياق والمحل انقطاع المطر ويبس الارض والكلا ومن بمعنى
عن والمراد بذي ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب بضم المهملة وهو للدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها والمعنى
ان يعتذر هذه الناقة او النوق عن قلة لبنها بيبوسة الارض وقلة المرعى للضيف لنحرها له ولا يخفى ان يجرح
متعد بقوله جرحت فلانا وقد عدي في البيت بفي فانها ضمنت شروع في نشر ما لف ولا من الامثلة على الترتيب
اي ان تلك الافعال اشربت معنى ولاسيما فانه يقال نبا عنه اذا تجافى وتباعد وبحجوده فانه يخرج لازم بدخل عن
ويحدثوا بالباء في قوله وبارك فانه من بارك وهو يتعدى بفي قال تعالى الذي باركنا فيه ولا يصغون هو بضم
المعجمة يتغيرون اي كان من صغا يصغو اي يميل وهو يتعدى بان قطعا او بفتحها يكرهون وان كان من صغي
كرضي وللمعنى واحد استجاب تقول استجبت لزيد فهو لازم يتعدى باللام ويعث او يفسد هما بمعنى واحد
ويعث مضارع عاث واصله يعيث الان ياوه حذفت لالتقاء الساكنين يقال عاث الذيب في الغنم اذا افسد فيها
واتى مجزوما لكونه تفسير المجزوم ويجوز المحشي فيه ان يكون يعث بسكون العين المهملة وضم المثلثة واصله يعثو
حذفت لامه للجزم والمعنى واحد وقال ابو حيان في قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم ينبغي ان يقدر المفعول محذوفا اي لا
تصرف عيناك النظر عنهم الى ابناء الدنيا ثم قال وما ذكره الزمخشري من التضمين لا ينقاس عند البصريين وانما يذهب
اليه عند الضرورة واما اذا امكن اجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فانه يكون اولى ونقل عن الاخفش وابي عبيدة
في قوله تعالى يخالفون عن امره ان عن زائدة فالفعل باق على تعديته وجعل ابن الحاجب قوله تعالى واصلح لي في ذريتي وبيت
يجرح في عراقيبها نصلي من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع اي مما استعمل فيه المتعدي منزلا منزلة اللازم
كانه قيل يقع الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقة اتى
بالمتعلق مجرورا اي كانه محل له فالمعنى في الاية والبيت اوقع الصلاح في ذريتي ويوجد نصلي في عراقيبها الجرح

والي

والي هذا جنح الطيبي في حواشي الكشاف في بيان معنى البيت ثم قال جعل المتعدي منزلة اللازم لارادة الحقيقة ثم عداه كما
يعدى اللازم مبالغة وفي الكشاف انه يجوز ان يكون وهزي اليك بجذع النخلة على معنى افعلي الهز به وانشد البيت
والستة الباقية ان يدل على سجية اي خلق وطبيعة كلوم وجبن او حال غير قارة كفرح وبطر واشر وحزن وكسل
وهذه كلها مكسورة العين او على نظافة كطهر ووضؤ من الوضاءة بمعنى النظافة لا بمعنى الحسن لانه من السجايا
او على دنس حسي او معنوي والدنس الوسخ قال في القاموس دنس الثوب والعرض والخلق كفرح دنسا ودناسة
فهو دنس اتسخ كنجس في الصحاح نجس الشيء بالكسر ينجس نجسا فهو نجس ونجس ايضا ورجس اصابه وهو القذر واجنب
او على لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسواد او على حلية كدعج وكحل وشنب من الدعج وهو شدة سواد العين
مع سعتها والكحل وهو ان يعلو جفون العين سواد مثل الكحل والشنب قال في الصحاح حدة في الاسنان ويقال
برد وعذوبة وقال في القاموس ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان او نقط بيض فيها او حدة الانياب براها
كالمنشار وسمن وهزل تنبيه في فصيح ثعلب في باب المشدودة فلان يتعهد ضيعته هي بفتح المعجمة فمثناة
تحتية ما يعيش منه الانسان وان كان نحو حرفة كذا في شرح الفصيح وقال في القاموس والضيعة العقار والارض
المغلة والتصغير ضييعة ولا تقل ضويعة والجمع كعيب ورجال وضيعات وحرفة الرجل وصناعته وتجارته
وفي عمدة الحفاظ وقيل الضيعة الرجل الذي ياخذ غلتها ضيعة باعتبار انه اذا لم يتعهدها ضاعت ثم قال ويقال
الهروي ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه من ضياع او غلة ونقل عن شمر انه يدخل في ذلك الحرفة والتجارة يقال
ما صنعتك فيقال كذا قال ابن درستويه ولا يجوز عنده اي ثعلب ان يعرف يتعاهد لانه لا يكون عند اصحابه
الا من اثنين فصاعدا لان باب تفاعل موضوع للمشاركة ولا يكون متعديا بخلاف باب المفاعلة فانه وان كان
للمشاركة ايضا لا يكون الا متعديا ويرده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا هو صدر بيت من معلقة امرئ
القيس عجزه علي حراصا لو يسرون مقتلي التجاوز التعدي وجاء الرواية ان تجاوز نقا وهو لواحد وقد يعدى
والاحراس اما جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع حرس جمع حارس فهو قد قالوا جمل واجمال وخادم وخدم والمعشر
القوم والحراص جمع حريص ككرام وكريم والفعل منه كضرب وعلم كذا في القاموس ولو اما مصدرية فالمصدر
المقدر منها ومن صلتها في محل جر بدل اشتمال من ضميره على يسرار مقتلي واما شرطية والجواب محذوف اي لو يسرون
مقتلي لسرهم ويسرون من الاسرار وهو من الاضداد يطلق على الاظهار والاخفا وقد جعلوا في قوله تعالى واسروا الندامة
وفي البيت وقال بعض شارحي المعلقات حمله على معنى الاخفا اولى لانه ملكا والملوك لا يقدر على قتلهم علانية
وقال الشارح ورواية يشرون بالشين المعجمة وهي بمعنى يظهرون لا غير ترجح حمل الرواية الاولى على معنى
الاظهار ولا يلزم من الحرص على الشيء القدرة عليه بل الغالب ان كل حريص محروم والمقتل مصدر ميمي بمعنى القتل
واجاز الخليل يتعاهد صيغته وهو قليل فيكون من باب ما توافق فيه تفاعل تفعل بتشديد العين وسئل الحكم
ابن قنبر ابا زيد عنها اي عن استعمال يتعاهد موضع يتعهد فمنعها وسئل يونس فاجازها فجمع بينهما اي
بين يونس وابي زيد وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسألوا فاستعملوا من يتعاهد ووافقوا ابا زيد فقال
يونس يا ابا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه فيه من الجهالة على انصاف يونس بما لا يخفى وقيل الا الرجوع
الى الحق خير من التمادي في الباطل ونقل ابن عصفور عن السيرافي انه قال في قول ابي ذؤيب من مرثيته *
* بينا تعانقه الكماة وروغه * يوما اتيح له جريء سلفع * هو من اول الكامل ويروى برفع تعانقه وجره بالرفع
على ان الف بينا كافة والجر على اضافة بين والالف اشباع وقد تقدم الكلام على بينا في الخاتمة في اخر الباب الاول
في حرف الالف اللينة انه من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى فانك اذا جررت التعانق نصبت الكماة
على انه مفعوله فكان متعديا ثم رد ابن عصفور عليه بانه ان كان اي تفاعل قبل دخول التاء متعديا الى اثنين
فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه

يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو وتضاربا فتفاعل دائما ينقص عن فاعل بدرجة فسلم في ذلك المطاوع بالنسبة
الى مطاوعه ومن ذلك ان البابين وان اشتركا في افادة معنى الاشتراك الا ان وضع تفاعل لنسبة الفعل الى الاثنين
فيه من غير قصد الى اعتبار تعلقه باحدهما ووضع فاعل كذلك مع قصد التعليق ولما كان بناء تفاعل من فاعل
على ما يقتضيه صناعة الاشتقاق ويشهد له مواقع الاستعمال وكان التعلق ملاحظا في فاعل دون تفاعل جاء
فاعل زائدا على تفاعل بمفعول ابدا وان كان تفاعل من فاعل المتعدي الى اثنين تعدى الى واحد الا قليلا نحو جاوزت
زيدا وتجاوزته وعاتقته وتعاتقته فان تفاعل فيه لم ينقص عن فاعل انتهى وانما ذكر ابن السيد ان تفاعل لا يتعدى
ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا يعني ان ابن السيد خص دعواه وابن عصفور نقل عمومها عنه فساغ له الرد
بما ذكر وكان المص وقف على نص ابن السيد بغير ما نقل ابن عصفور وايضا لم يخص الرد برواية الجر ولا معنى
لذلك مع ان الاشكال ثابت على رواية الرفع الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر اي التي بسببها يتعدى اللازم
الى مفعول به صريح بنفسه سواء كانت تعديته مطلقة او مقيدة وليس المراد ما يصير به اللازم متعديا من
جهة انتقال معناه مع قطع كونه ناصبا المتعلقه او محلا ولذا لم يذكر منها الباء وهي سبعة احدها همزة افعل
ويقال لها همزة الصيرورة وهمزة التعدية وهمزة النقل ليصير الفاعل مفعولا قبل دخولها في الفعل اللازم اي
للفاعل وتعديتها الفعل اللازم ونقلها له من وصف اللزوم الى وصف التعدي ومن التعدي الى واحد والى اثنين
الى التعدي الى اثنين او ثلاثة نحو اذهبتم طيباتكم في حياتكم ربنا امتنا اثنتين اي اماتتين فانه
لما خلق اولا امواتا قبل نفخ الروح فيهم ثم اماتهم عند انقضاء آجالهم واحياءين الاولى هي الحياة الاولى التي في الدنيا
والثانية الحياة الثانية التي تكون للبعث وما بعده فان قيل كيف يصح جعل خلقهم امواتا اماتة قلت كما يصح ان
يقال سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر وانما المراد الانشاء
على تلك الصفة وهذا كما يقال للحفار صغر فم الركية ووسع اسفلها وانت تريد تحفرها على هذه الصفة وانما صح
ذلك لان الامرين الجائزين على مصنوع واحد من غير ترجيح متى اختار الصانع احدهما على الاخر مع تمكنه منهما على السوا
فقد صرف المصنوع على الجائز الاخر فكان كنقله منه الى الآخر ومن فسر الاماتتين بما بعد الحياة وما بعد حياة القبر
فقد لزمه تثليث الاحياء وهو خلاف ما في الكتاب الا ان يتحمل فلا يعتد باحدهما او زعم ان الله تعالى يحييهم في
القبر وتستمر حياتهم هذه فلا يموتون بعدها ويعدون في المستثنين من الصعقة في قوله الا من شاء الله والله انبتكم
من الارض نباتا اي انبتكم انباتا فنبتم نباتا فاختصر اكتفاء بالدلالة الالتزامية واستعير الانبات للانشاء لانه على
الحدوث والتكون من الارض وقيل نباتا مصدر سماعي لهذا الباب ثم يعيدكم مقبورين فيها ويخرجكم من
قبوركم اخراجا بالحشر واكده بالمصدر كما اكد به الاول دلالة على ان الاعادة محققة كالبداءة وانها تكون لا محالة
وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا تقول عطوت
الشيء اي تناولته واعطيته الشيء ناولته اياه فيتعدى بلا همزة لواحد وبها لاثنين ثانيهما غير الاول ويجوز حذفهما
اختصارا وحذف احدهما اقتصارا قال تعالى فاما من اعطى بحذفهما ولسوف يعطيك فذكر الاول واعطى قليلا فذكر
الثاني واولهما فاعل في المعنى ومن ثم اعطيت صاحبه وامتنع صاحبه الدرهم ويغلب الاعطاء في الصلة قال
تعالى فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا ولم ينقل متعد الى اثنين سواء كان احدهما غير الاخر في المعنى ام عينه
بالهمزة صلة ينقل الى التعدي الى ثلاثة الا في رأى وعلم فتقول في رأيت زيدا شاعرا وعلمت عمرا كاتبا اريت
عمرا زيدا شاعرا واعلمت عمرا كاتبا وقاس الاخفش في اخواتها الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم
وزاد الاخفش خال وغيره وجد وضعف ابن مالك ما ذهب اليه الاخفش بان المتعدي بالهمزة فرع المتعدي
بالتجرد وليس لنا في المجرد ما يتعدى الى ثلاثة فيحمل عليه المزيد وكان يقتضي هذا ان لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة
لكن ورد السماع فقبل ووجب ان لا يقاس عليهما ولو ساغ القياس عليهما لجاز ان يقال اكسيت زيدا عمرا

جيئة ولا يجوز هذا بالاجماع وفي الايضاح التصريح بان الصحيح عدم جريان ذلك في بقية افعال القلوب
وعلله بان التعدي بهمزة ليس بقياس في المتعدي الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ووجه ما ذهب اليه
الاخفش ان هذه الافعال شاركت اعلم وارى في انهما من بابهما وفي معناهما قال في الامتحان وهذا وجه للقياس
حسن واما قول ابن مالك ولو ساغ القياس عليهما الى اخره فمدفوع بان هذا قياس بدون جامع او مع الفارق
بخلاف ما قاسه الاخفش ودعواه الاجماع على عدم جواز اكسيت زيدا عمرا جبة مردودة بقول ابن الخباز
ولا يبعد ان يقال اكسيت زيدا عمرا جبة وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وهو مذهب المبرد واختاره الرضي
قال وليست هذه الزيادة قياسا مطردا فليس لك ان تقول في طرق اطرق وفي نصر انصر ولهذا رد على
الاخفش في قياس اظن واحسب واخال على اعلم وارى وكذا لا تقول نصر ونحل وكذا في غير ذلك من الابواب
بل يحتاج في كل باب الى استعمال اللفظ المعين فيه وكذا استعماله في المعنى المعين فكما ان لفظ اذهب
واخرج يحتاج فيه الى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلا ليس لك ان تستعمل اذهب بمعنى ازال الذهاب
او عوض للذهاب او نحو ذلك هذا كلام وهو حسن جدا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد سماعي
في غيرها وقيل كله قياسي وهو مذهب الاخفش والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب
سيبويه وصريح قول ابن الحاجب في ايضاحه نعم قال المص في توضيحه بعد حكاية قول ابن مالك ان اعلم المنقول
من المتعدي الى واحد يتعدى الى اثنين والتنظير عليه بان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة
وقد يجاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا نحو البست زيدا جبة لكنه قول صدر في معرض
الجدل مع ما فيه كما ترى والثاني الف المفاعلة وقد عرفت ان اقتضاءها التعدي من جهة انه وضع فاعل لنسبة
الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان ذلك الغير تعلق به تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته
وسايرته وفيه اربعة مذاهب ايضا الاول للمبرد انه سماعي في الاول والمتعدي الى الواحد الثاني للاخفش
انه قياسي فيهما الثالث لسيبويه انه قياسي في اللازم سماعي في المتعدي الى الواحد الرابع انه قياسي في كل
فعل الا المتعدي الى اثنين والثالث صوغه على فعلت بالفتح اي فتح العين افعل بالضم لافادة الغلبة في الفعل
كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم اعلم ان باب فعل بالفتح لما كان اخف ابنية الافعال كثر استعماله في معنى
كل فعل واختص بمضموم العين في المضارع منه باب المغالبة بل ردوا اليه ما ليس منه عند قصد افادة
هذا المعنى لانهم رأوا ان ما يفيد معنى الغلبة من الفعل جاء كثيرا من هذا الباب نحو الكثر والقمر تقول
كثرته بكثره وقمره بقمره اذا غلبه في الكثرة والقمار ونقلوا من غيره ليدل على هذا المراد الا ما كان معتل الفاء
او كان اجوف او ناقصا يائيين فمن مكسور المضارع اصلا ونقلا عليه لئلا يلزم هدم قاعدة قلبهم الياء
نباتا الواو وبنات الياء المضموم تقول واعدني فواعدته اعده وياسرني فياسرته ايسره وبايعني
ورامانى فبعته ابيعه ورميته ارميه قال الشاعر والشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا
اي غلبت الشمس في البكاء عليك نجوم الليل والقمر قاله الجوهري وبالجملة فنحن نبني المغالبة مما يذكر بعد المفاعلة
مسندا الى الغالب قصدا الى بيان الغلبة في الفعل مثلا اذا قلت كارمني زيد مثلا فقد اقتضى ان يكون من
زيد كرم اليك ومنك اليه فان غلبت في الكرم واردت بيانه بنيت فعل الكرم على فعل يفعل بالفتح فالضم فقلت
كرمته اكرمه ويجوز ان يكون المفاعلة لافادة الاشتراك في فعل تعلق بالغير فاذا قلت كارمني زيد يكون
المراد انه صدر من زيد كرم الى عمرو مثلا ومنك اليه فاذا اردت بيان الغلبة فيه عليه قلت فكرمته اكرمه
اي غلبته في الكرم ونقل عن الكسائي انه استثنى من هذه القاعدة ما كان عينه او لامه حرفا حلقيا وقال انه
بالفتح فيهما وانه يقال شاعرته فشعرته اشعره وما نعني فمنعته امنعه بالفتح فيهما والحق خلافه لنقل الثبوت
الضم فقد حكى ابو زيد شاعرته وفاخرته فشعرته اشعره وفخرته افخره بالضم وعقلا لان النقل الى الضم نقل الى

اصل وحرف الحلق لا يصلح ما تعالو بروده معه الرابع صوغه الى استفعل للطلب والسوال قال الجاربردي
ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اي
طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحايط فليس هذا طلبا صريحا بل المعنى لم ازل
اتلطف واتحيل حتى خرج وترك وذلك منزلة الطلب انتهى والاولى ان يعتبر هذا النوع طلبا حكميا لا تقديريا
والا وجعلها لا صريحا فتامل ونقل صاحب الاقليد عن الزمخشري ان السين والتا اذا كانتا بمعنى السوال
يجري مجرى همزة النقل تقول نطق زيد دون مفعول به لانه لازم فاذا قلنا استنطقت زيدا فقد حصل به
مفعول به والنيجنج السكاكي في مفاصحا كما بان النقل الى الاستفعال نظير النقل الى الافعال والتفعيل في الكو
من اسباب التعدية او النسبة الى الشي كاستخرجت المال مثال ما للنسبة اي نسبت زيدا المحسن والظلم
للقبيح وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين بصوغه على استفعل نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله
الذنب وانما جاز استغفر الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت وانت تقول استتبت الله من الذنب ولو
استعمل على اصله غير مضمن معنى الاستتابة لم يجز فيه ذلك لانه يكون معناه ح طلبت من الله ان يغفر
الذنب فلا ترى موقعا مع فعل الغفران وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وهو المختار واما قول الكرم
انه استغفر من باب اختار فردود اي من باب ما هو متعد بنفسه والى الثاني بحرف الجر دايما وان تعدى اليه
بنفسه في بعض الحالات فعلى سبيل التوسع وقال ابو حيان في بحره اختار افتعل من الخير وهو التخير والانتقا وهو
من الافعال المتعدية الى اثنين احدهما بنفسه والثاني بحرف الجر وهي اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا
وزوج وكلها مقصور على السماع وقد يحذف حرف الجر من الثاني فيتعدي الفعل اليه بنفسه ايضا قال تعالى
واختار موسى قومه سبعين رجلا ووجه الرد الذي ادعاه المص ان القول بذلك في استغفر مردود فان
صوغ الفعل على استفعل مما يتعدي به الفعل واذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وعن لا محالة متعد
الى واحد قال تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله وقد صيغ على استفعل دالا على الطلب فكيف لا يتعدى
الى اثنين فالقول مع ذلك بانه متعد الى الثاني بحرف الجر المحذوف توسعا لا ينبغي لمن وصرح ابن الحاجب
في اماليه وغيره بانه اذا قيل استغفر الله من الذنب واستغفر الله الذنب فمن فيه ليست محذوفة وانما هي احدى
التعيين والخامس تضعيف العين اي صوغه من باب التفعيل المواخي لباب الافعال في التعدية تقول في فرح
زيد اللازم وقد فرحته كما هو الذي يسركم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا اي في يسير للمبالغة لا للتعدية
لقولهم سرت زيدا ثاولة راض سنة من يسيرها هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فلا تجزعن من سنة انت سرتها
من قصيدة لخالد بن زهير بن محرث بن عم لابي ذويب الهذلي وكان ابو ذويب ارسله الى صديقة له تسمى ام
عمرو فافسدها خالد عليه فعاتبه ابو ذويب بقصيدة وقد كانت ام عمرو هذه قبل ابي ذويب صديقة
لعبيد بن مالك وكان ابو ذويب رسوله اليها فافسدها على عبيد فقال لخالد ما قال وفي المثل كما تدين تدان
وسنة منصوب بنزع الخافض اي اول راض بسنة من يسيرها اي من سن تلك السنة وفيه نظر اي فيما زعمه
الفارسي نظر لان سرته قليل وسيرته كثير فكيف يجعل الكثير فرع القليل بل قيل انه لا يجوز سرته في سعة
الكلام وانه في البيت على اسقاط السابق معا والاصل من يسير بها فان ما علم فيه الاصل وكان خلافه قسمان
ما اصله قسمان ما اصله اللزوم وكان ه تعديه بنفسه فلا يجوز اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل
كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة نحو دخلت الدار وقال تعالى ادخلوا الارض المقدسة واما الى غيرها
فبتك كدخلت في الامر وفي التنزيل ادخلوا في السلم كافة فهو لازم وقد حذف منه الجار توسعا وما اصله
التعدي واستعمل بحرف الجر قليلا نحو ردف لكم ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فهو متعد وحرف الجر زايد
قطعا وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف قال المحشي هكذا وقع في النسخ اي ذكر الباء وهو سبق قلم

والصواب

والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف اما اولا فلانه المجتمع في هذه الاية واما ثانيا فلانه
لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ واما ثالثا فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب
ومصدقا اما حال ثانية او بدل من موضع بالحق او حال من الضمير واما رابعا فلان قوله وزعم الزمخشري
ان بين التعديتين فرقا الخ انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف انتهى ويمكن ان يدعي ان المص اراد
بالتعدية بالبا التعدية بالهمزة لما تقرر انها بمعناها تذكر اكل بما بينهما من الترادف وليلا يكون محل تنكر التعد بز
بالبا مع انها مما يصير بها اللازم متعديا وان كان الغرض هنا ذكر ما يتعدى به اللازم الى مفعول به
صريح في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوريه والانجيل من قبل هدى للناس
وزعم الزمخشري ان التعديتين فرقا اي التعدية بالتضعيف والتعدية بالهمزة فقال لما نزل القرآن منجما
اي مفرقا حصصا في دفعات من نجم الديه اداها حصصا ومنه نجوم الكتابة لحصصها المؤداة واصله من النجم
للكوكب الطالع اذ النجوم معالم الاوقات والكتابين جملة جي بنزل بالتشديد في الاول وانزل في الثاني وما ذلك
الا ان التعدية بالتضعيف تدل على تكرار وتمهل في الفعل والتعدية بالهمزة لا تدل على ذلك وانما قال هو
في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مولفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما فاستعمل الانزال
مع القرآن ايضا فانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه
في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وهو لا محالة انزال واحد بجملته لا تدريج
فيه واما قول القفال ان المعنى الذي انزل في وجوب صومه او الذي انزل في شانه فتكلف لا داعي له لا فيه من
تقدير مضاف على الثاني ومضافين على الاول وحمل القرآن على بعضه وهو صرف عن ظاهره والثاني تنزيله
من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلاث وعشرين سنة هي مدة ما قبل الهجرة وما
بعدها وهي مدة رسالته عليه الصلاة والسلام فناسب التعبير بنزل المشدد المفيد لمعنى التكرار والتمهل
ويشكل على الزمخشري في تفرقة هذا قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل
المشددة بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة
الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة اي انا به النسا وردتها نزل
المضعف بالبا للفاعل في قراءة عاصم وللمفعول في قراءة غيره وان المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان
او المخاطبين وقد حذف اي انه الشان كذا وانكم اذا والشان ما افادته الجملة الشرطية وان مع معموليها في محل
نصب او رفع والمنزل عليكم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا
الاية فما في سورة النسا تذكير للمومنين بما نزل بمكة وهو اية واحدة لم تنزل الا مرة واحدة باجماع المفسرين
وقد استعمل فيها نزل المشدد وهو مناف لما عليه الزمخشري من اقتضاء التنزيل التدريجي ولا تدريج مع وحدة
الاية واجيب عن ذلك بان ذلك انما يشكل لو كان الزمخشري يدعي ان نزل المشددة للتدريج دايما وانما مدعاه
انها له حيث لا قرينة بنفيه فقد قال في الاية نزل هنا بمعنى انزل لا للتكثير بمعنى اجرى والا كان متدافعا يعني لان نزل
للتدريج وجملة واحدة تنافيه وقال في تفسير كهيعص في الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل
على معنيين معنى النزول على تمهل ومعنى النزول على الاطلاق كقوله «فلست انسي ولكن لملاك» «تنزل من جو السما يصوب»
لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللايق الاول بان المراد نزولنا في الاحايين وقتا
غب وقت بامر الله وهو صريح في ورود نزل بالمعنيين فيستعمل في كل محل ما يليق به ولا اشكال على الزمخشري
قال الشارح ولا ادري لم سكت المص عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام وقالوا لولا نزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر
على ان ينزل اية فاستعمل التنزيل مع وحدة الاية في موضعين والجواب ما تقدم من ان الحمل على التدريج انما يرتكب عند فقد
الثاني وهو موجود هنا فيحمل ذو التضعيف على ذي الهمزة وقد نص الزمخشري فيها على ان نزل بمعنى انزل والتنزل

بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد فيتعدى به الى اثنين نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة
ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز في علم المتعدية الى اثنين ان تنقل بالتضعيف
فيتعدى الى ثلاثة ولا يشهد له قياس ولا سماع وظاهر قول ش انه سماعي مطلقا اي النقل بالتضعيف
في القاصر والمتعدي الى واحد سماعي مطلقا وليس المراد انه سماعي مطلقا فيهما وفي المتعدي الى اثنين لانه هذا الثابت
لم يسمع اصلا وكان نحترز ان يذكر قول ش اولا عقيب قوله والنقل والتضعيف سماعي والقاصر كما مثلنا وفي المتعدي
الى واحد فنقول وهذا قول ش واضطرب ابو حيان فيما نقله عن ش فنقل مرة عنه انه قياس في اللازم سماع
في المتعدي ونقل في البحر عنه انه سماع فيهما واسنده الى ابن ابي الربيع وقيل قياس في القاصر المتعدي
الى واحد واعلم ان التضعيف والهمزة وان توافقا في تعدية القاصر وتواخيا فيها لا يخلو الحال بينهما عن حالتين
الاولى تعاقبهما على الفعل الواحد نحو انزلته ونزلته والثانية الاستغناء بكل منهما عن الاخر فاستغني بالتضعيف
عن الهمزة في نحو قويت الشي وهيأته وطهرته وبالهمزة عنه فيما اذا كانت عين الفعل همزة على الاطراد وحيث لا
تكون همزة والاكثر التعدية بالهمزة السادس التضمين اي تضمين الفعل القاصر معنى المتعدي والتضمين
عبارة اشراب فعل معنى فعل اخر واذا اردت بيان معنى المضمن فكذلك فيه على ما افاده سيد المحققين نظرتما
ان تجعل معنى الفعل المضمن قيدا للفعل الاول او تجعل معنى الاول قيدا للمضمن وذلك بان تضع من احدهما اسم
فاعل فتورده منصوبا على الاخر فتقول في نحو قولهم طلع زيد اليمن طالع زيد بالغا اليمن والاول اقبل ولذلك
عدي رحب وطلع اللازمان الى مفعول واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ فقالوا رحبتك الدار والمعنى وسعتك
الدار وطلع زيد اليمن اي بلغه وقالوا فوقت زيدا او سفرا اي زيد نفسه مع انه فوق وسفر لازمان لتضمنهما
معنى خاف غير مرادف فوق وامتهزا وهلك فيه اشارة الى جواز كون المجرد القاصر متضمنا لمعنى المزيد وكذا يجوز العكس
ويختص التضمين عن غيره من المعديات ويمتاز عنها بانه قد ينقل الفعل اكثر من درجة فيعديه الى مفعولين فاكثر بحسب
ما يقتضيه الفعل المضمن ولذلك عدي الوت بقصر الهمزة من الالو بمعنى قصرت القصير الى مفعولين بعد ما كان قاصرا
وذلك في قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا فان المنع يتعدى الى مفعولين لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى
لا يالونكم خبالا اي لا يمنعونكم اي لا يقصرون لكم في الفساد وعدي اخبر وخبر وحدث وانبا ونبا الى الثلاثة لما ضمنت
معنى علم واري المتعديين اليها ووافق على ذلك ابو حيان ومذهب كثير من النحاة انها منقولة بالهمزة والتضعيف من افعال
غير مستعملة فاخبر وخبر وانبا ونبا بتخفيف الموحدة وحدث من حدث بتخفيف الدال المهملة وهي وان كانت غير موجودة
فهي في حكم الموجود عندهم بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى الاخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم
نبئوني تعلم وقال ابو حيان الانباء الاخبار ويتعدى فعله لواحد بنفسه وللثاني بحرف الجر ويجوز حذف ذلك الحرف
ويضمن معنى اعلم فيتعدى الى ثلاثة نحو نبئني وهو ان التضمين هل هو سماعي او قياسي فالراجح الاول السابع اسقاط
الجار الذي افضى الفعل القاصر بواسطته الى متعلقه توسعا في الكلام وتنزيلا للازم منزلة المتعدي نحو ولكن مطلب النصب باسقاط الخافض
لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح او جماع عبر بالسر عن الوطء لانه يسر ثم عن العقد لانه سبب فيه وهذا استدراك
عن محذوف دل عليه قوله علم الله انكم ستذكرونهن اي فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن وقيل المحذوف في اي لا تواعدوهن
في سر على ان المعنى بالمواعدة في السر المواعدة بما يستهجن اعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول
الزجاج انه اي كل مرصد ظرف فهو منصوب على انه مفعول فيه لا مفعول به رده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي
يرصد فيه فليس مبهما وظرف المكان انما ينتصب على الظرفية اذا كان مبهما وقوله هو الجر عطفا على مدخل نحو
كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق هذا بعض نص الكلام عليه بتمامه في اول الكتاب وقول ابن الطراوة انه اي
الطريق ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم فلا ينتصب على الظرفية وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم
لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق بالفعل فيكون مختصا وبالجملة ما كان من ظرف

المكان

المكان مبهما كالجهات الست او مختصا معدودا كنحو الفرسخ فانه كالمبهم ينتصب المفعول به وان كان غير
مبهم او مختصا غير معدود كالدار والمسجد والبلد فانه يلزم الجر به الا في دخلت ونقل الفراء عن العرب انها
عدت دخل وذهب وانطلق الى جميع الاماكن المختصة بغير حرف جر وحكى انهم يقولون انطلقت العراق وذهبت
اليمن ودخلت الكوفة ولا يحذف الجار قياسا الا مع ان المشددة وان المخففة المصدريتين واهل النحو
هنا اي فيما يحذف قياسا ذكر كي المصدرية مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني انه تكون كي مصدرية ناصبة
للمضارع بعدها واللام المفيدة للتعليل مقدرة قبلها والمعنى جئت لان تكرمني اي لاكرامك اياي و
اجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة ناصبة للمضارع بعدها والحاصل ان كي اذا عريت من دخول
اللام عليها او من دخولها على اللام احتملت ان تكون مصدرية فتكون ناصبة واللام مقدرة قبلها وان تكون
تعليلية فتكون جارة والفعل بعد منصوب بان مضمرة وجوبا وان لم تعر من اللام فان كانت قبلها نحو جئت
لكي تكرمني تعينت ان تكون جارة واللام بعدها تاكيدها والفعل منصوب باضمار ان ولا يجوز ان يكون
الناصبة المتصل بينها وبين الفعل ولا يفصل بين الفعل وناصبه ولا يحذف مع كي المصدرية اللام العلة لانها
اي لان كي لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها في المصدرية فانهما صالحتان لاي حرف جر كان قال الله تعالى
وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات انهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي بانه لهم وبانه قال الله تعالى وما
شهدنا الا بما علمنا وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المص في اوضح
المسالك اشترط ابن مالك في الحذف مع ان وان امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان يفعل او عن ان يفعل
لعدم وضوح المراد بعد الحذف ويشكل عليه الاية مع اختلاف المفسرين في الحرف المحذوف اهو في ام عن ويجاب
بما ذكره المص في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف من الباب الخامس من ان حذف الجار في هذه الاية للقرينة وانما
اختلفوا في المقدر من الحرفين لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وجوز الزمخشري الوجهين
فقال في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن ومما يحتملها اي يحتمل في التقدير قوله
ويرغب ان يبني المعالي بخالد ۞ ويرغب ان يرضى صنيع الالايم ۞ هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله وقد يبني النصب
بان ضرورة حسنها مشاكلة والمعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف والصنيع على وزن فعيل فعل
القبيح تقول صنع به صنيعا اي فعل به قبيحا والصنع بالضم فالسكون مصدر صنع اليه معروفا وبالفتح والسكون
مصدر صنع الشي عمله ويقال بالضم ايضا والالايم جمع الايم من قولك لوم الرجل فهو لئيم اي دني الاصل شحيح النفس
انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح اي فالكلام مدح وان عكس فقدر عن اولا وفي ثانيا فذم اي
فهو ذم ولا يجوز ان يقدرا بهما معا في او عن للتناقض وقيل يجوز ان يقدر بهما في او عن ولا تناقض فان الانسان
يرغب في الخير في وقت فيفعله او في الشر في وقت اخر فيفعله وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما
فلا يزيد فعله واجيب بالمراد في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يتاتى الجمع بين استمرار
الرغبتين لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لانهما شي فلو فرض وجودها لم تستمر
الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وايضا استمرار الرغبة عن الخير وعن الشر معا غير متصور لان
الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في او عن في الموضعين كما نص عليه
وكل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما يظهر فيه الاعراب مما حذف
منه الجار وجوز س ان يكون المحل جرا ابقاء لاثر الجار وان حذف فقال بعد ما حكى قول الخليل ان المحل بعد الحذف نصب
ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك فان اصله لله در ابيك فحذف حرف الجر وبقي عمله
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان س
وانه نصب فسهو والصواب ما اسلفناه لكعنهما ومما يشهد لمعنى الجر للمحل قوله تعالى وان المساجد لله تعالى فلا

تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة فيمن قراها بفتح الهمزة من ان والامة الملة وهذه اشارة
الى ملة الاسلام اي ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا ينحرفون عنها ونصب امة على الحال
اي حال كونها ملة واحدة متفقة في العقايد واصول الشرايع او الجماعة اي جماعتكم جماعة واحدة متفقة على
الايمان والتوحيد في العبارة وانا ربكم فاعبدون هكذا وقع في النسخ كلها والتلاوة انما هي فاتقون فان هذه
اية المومنين والتي في الانبيا ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون بكسر همزة ان وبدون واو قبلها واصلها
لا تتبع مع الله احدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه امتكم امة يشكل عليه ان فيهما تقديم معمول ما بعد
الفا عليها وقول الجاربردي ان ما بعد فا السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية اخذا من هذا لغير
شديد وقال قاضي المفسرين ومن جعل اي مقدرة باللام علة للنهي الخ فايدة الفاء وقد صرحت الاتيان على
حذف اما الشرطية والفاء فان جزاءها وقد مر ان الرضي حكى اطراد حذفها اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا
وما قبلها منصوبا به او بمفسر وضابط الاطراد المذكور مسايل لما في الايتين فيغتفر فيهما تقديم المعمول و
مختار الزمخشري اي ان المساجد لله من جملة الموحى اي اوحي ان المساجد اي البيوت المبنية للصلاة فيها لله مختص
به وعليها فلا شاهد في الاية ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه ان كان ذلك المنصوب ان المفتوحة المشددة
وصلتها للالتباس بان التي بمعنى لعل كما سيصرح به المص في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس
لا تقول انك فاضل عرفت وهذا بيان لوجه الاستشهاد له على الجر ويقع في بعض النسخ اذ لا يجوز وقد علل
بعضهم وجوب تقديم الخبر اذا كان المبتدا ان وصلتها بخشية الالتباس بين ان المكسورة وان المفتوحة لو
لو قدمت فقيل انك قايم عندي ولا تدفع الفتحة الخفيفة هذا اللبس فقد يغفل عنها فيمكن اجرا هذه العلة
في باب المفعول فان قيل نراهم اجازوا انك فاضل اكرمتك على تقدير لانك مع ان اللبس حاصل اجيب بان
الالتباس هنا لا يوقع في محذور لان المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سوء ظن السامع فتح همزة ان والتقدير
اللام او ظن كسرها فان التعليل مع فتح الهمزة مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك
جوابا لسوال عن العلة مقدر فاغتفر هذا اللبس ثمة لانه لا يوقع في خلاف المطلوب ولا يلزم ذلك اغتفاره
حيث يكون موقعا له في خلاف الغرض وقوله اي ومما يستشهد له على الجر قوله • وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
الي ولا دين بها انا طالبه • هو من ثاني الطويل من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله بن حنطب
المخزومي وقد اورد الزمخشري البيت بلفظ وما زرت سلمى وقال سلمى احد جبلي طي نزل الفرزدق بامراة من طي
فقالت له الا ادلك على رجل يعطي ولا يبتغي شيا قال بلى فدلته على المطلب بن عبد الله المخزومي وكان مروان بن
الحكم خاله وقد بعث به على صدقات طي ومروان عامل لمعاوية يومئذ على المدينة فقال هذه القصيدة و
بخفض دين عطفا على محل ان يكون اذ اصله لان يكون والباء في بها قيل بمعنى على كما في ومن اهل الكتاب من ان
تامنه بقنطار يوده اليك اي ولا دين عليها والجار والمجرور صفة دين وقيل بمعنى من اي ولا دين انا طالبه
منها والجملة صفة دين ويحتمل ان يكون من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبها به وقد يجاب بانه عطف
على توهم دخول اللام اذ الكلام ظاهر في تعليل وقد يعترض بان الحمل على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم
فان العطف على محقق السبب ولو تقديرا بخلاف العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات
فلا تثبت قاعدة ان المحل بعد حذف فيما ذكر بدليلكم هذا مع هذا الاحتمال ثم اعلم انا علمنا ان عد المص حذف
الجار توسعا من اسباب التعدية هو ما اختاره الزمخشري حيث قال ويحذف حروف الجر فيتعدى الفعل
بنفسه وكلام ابن عصفور يعطيه لكن مع ان وان خاصة فانه قال وينبغي ان ما كان من هذه الافعال متعديا
بحرف الجر فانه لا يجوز حذفه من معموله ووصول الفعل اليه بنفسه الا مع ان وان وكلام ابن مالك في التسهيل
يقتضي انه ليس منها وكذا التضمين وان الفعل مع حذف الجار كهو مع الجار باق على لزومه الا انه جرى مجرى

التعدي

التعدي ولفظه وان علق اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف جر وقد يجري مجرى المتعدي شذوذا
او لكثرة الاستعمال او لمعنى من معنى يوجب ذلك وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة
العين من الكسر الى الفتح يقال كسا زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال • وان يعرين ان كسا الجواري
• فتنبو العين عن كرم عجاف • هو من اول الوافر واختلف في قايله فالاكثر على انه لابي خالد الشيباني من
طايفة من الخوارج يقال لهم القعدة قال المبرد من طريف اخبار الخوارج قول قطري بن الفجاءة المازني
لابي خالد • ابا خالد انفر فلست بخالد • وما جعل الرحمن عذرا لقاعد • اتزعم ان الخارجي على الهدى •
وانت مقيم بين لص وجاحد • فكتب اليه ابو خالد • لقد زاد الحياة الي حبا • بناتي انهن من الضعاف •
• احاذر ان يرين البوس بعدي • وان يشربن رنقا غير صاف • وان يعرين ان كسي الجواري • فتنبو العين عن كرم عجاف •
• ولولاهن قد سومت مهري • وفي الرحمن للضعفاء كاف • وزاد بعضهم • ابانا من لنا ان غبت عنا •
• وصار الحي بعدك في اختلاف • قال المبرد وهذا خلاف ما قاله عمران بن حطان وكان راس القعدة
من الصفرية لما قتل ابو بلال مرداس بن ادية • لقد زاد الحياة الي بغضا • وحبا للخروج ابو بلال •
• احاذر ان اموت على فراشي • وارجو الموت تحت ذرى العوالي • فمن يك همه الدنيا فاني لها والله رب البيت قالي •
• واورده صاحب الحماسة البصرية بلفظ • مخافة ان يرين البوس بعدي • وبلفظ • فيبدا الضرع عن كرم عجاف •
وزاد بعد هذا البيت • وان يضطرهن الدهر بعدي • الى جلف غليظ القلب جاف • وقال هي لعمران
بن حطان الشيباني ونسبها ابو رياش الى محمد بن عبد الله الازدي ويروى لابن العربية اليشكري
وقال في الاغاني هي لعمران بن حطان وذكر المدايني انها لعيسى الخطي وعن الجوهري في صحاح بيت الكتاب
لمرداس بن ادية والبوس بالهمزة الشدة وخلاف النعيم يقال يوم بوس ويوم نعم والرنق قال المحشي
بفتح النون مصدر رنق الما بالكسر اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة ولا ادري لما التزم انه مصدر
فاضطر الى دعوى الضرورة مع احتياجه الى التاويل ولم لا يكون وصفا ككعدل ففي القاموس رنق الماء
كفرح ونصر رنقا ورنوقا كدر كرنق فهو رنق ككعدل وكتف وجبل وفي الصحاح ماء رنق
بالتسكين اي كدر والرنق بالتحريك مصدر كقولك رنق الماء بالكسر وارنقته اي كدرته وعيش
رنق اي كدر وتنبو تتجافى وتتباعد والكرم قال الشارح بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام
يقال رجل كرم وقوم كرم وامراة كرم ونساء كرم يعني ولا يختلف اللفظ في الصحاح الكرم نقيض اللوم
وقد كرم بالضم فهو كريم وقوم كرام وكرما ونسوة كرايم ويقال رجل كرم ايضا وامراة كرم ونسوة
كرم وانشد البيت وضبط الناسخ الرا في ذلك بالفتح وفي القاموس ورجل كرم محركة للواحد والجمع و
العجاف جمع عجفا وهي الهزيلة قال الجوهري على غير قياس لان افعل وفعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه
على سمان والعرب قد تبني الشي على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا
يدخله الها وشذ وهذا الجمع صحيح في القاموس ثم نقل كلام الصحاح الخ وسومت مهري جعلت له وسامة
اي علامة والاسم بسكون المثناة التحتية بعد همزة جمع بتشديدها والمهر بضم الميم وسكون الهاء ولد
الفرس واول ما ينتج منه ومن غيره ويجمع على امهار ومهار ومهارة والانثى منه بالتا تقول هذا الـ
عمران حب الحياة وتخلف عن الحرب ليس الجبن عندي وخوف من الموت بل لبناتي فاني ان قتلت لم يبق لهن من
يقوم بامرهن فيمرن ويجعن ويتبع عين من يتزوجهن عنهن ولولاهن اعلمت مهري الحرب فاذا فتحت
السين من كسي صار بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله • واركب في الروع خيفانة كسا وجهها سعف
منتشر • هو من ثالث المتقارب وقد زوحف عروضه بالحذف من قصيدة لامرئ القيس وهذا البيت
منه في وصف الفرس الروع الخوف والخيفانة واحد الخيفان بفتح الخاء المعجمة فسكون اليا التحتية بعد فاء

الجزاذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة او اذا انسلخ من جلده الاول الاسود او الاصفر وصار الى الحمرة
او مهار يليها الحمر التي من نتايج عام اول كذا في القاموس زاد في الصحاح يشبه به الفرس في حتها وطمورها و
انشد البيت وقد عاب الاصمعي على امرء القيس هذا الوصف وقال ان الناصية اذا غطت وجه الفرس لم
يكن كريما واذا غطى الشعر وجه الفرس فذاك الغميم الذي يكره في الخيل كما ان السفا بفتح المهملة وبالفاء المقصور
وهو قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن خبيب وغيره اخطا الاصمعي فان امرء القيس
تخلص من العيب واتي بلفظة ازالت معنى الغميم وهي لفظ منتشر لان الغميم القبيح هو تكاثر شعر الناصية
واجتماعه على وجه الفرس حتى يغطي العين فقوله منتشر دفع ذلك لان انتشار الشعر تفرقه ومع التفرق
لا يبقى غم وقضية هذا ان يكون السعف شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب
الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية واعترض المحشي بانا لا نسلم ان السعف في البيت ماخوذ
من الاسعف الاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفة بالتحريك وهو غصن النخل والجمع سعف وكان
الاولى تفسيرها هنا بورق النخل اذا يبست على انه من باب الاستعارة ولكن وصف السعف بمنتشر يابى
ان يكون جمعا كما لا يخفى او بمعنى اعطي كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين يكون ثانيهما غير الاول نحو كسوت
زيدا جبة وقالوا وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها اي بفتح
التاء متعد بمعنى قلبها وهذا كله عندنا من باب المطاوعة وقول الاثر يقال شتره بالفتح والتعدي فشتر
بالكسر واللزوم كما يقال ثرمه فثرم اي ضرب على فيه فسقطت ثنيته من الثرم بالتحريك وهو سقوط الثنية
ورجل اثرم وثلمه فثلم اي فانثلم والثلم بالضم المثلثة الخلل في الحايط وغيره ومنه كسوت الثوب فلبسه
ومنه البيت اي بيت ان نكسى الجواري ولكن حذف فيه المفعول اي كسين الثياب والذي يظهر ان قوله
كسى الجواري معناه اي صرن ذا كسوة بقرينة مقابلته بقوله وان يعرين ولا حاجة الى تقدير المفعول
فتامل وقال الشارح تقديره كسا وجهها جمالا او نحو ذلك وهذا بناء على ان قوله ومنه البيت اشارة فيه
الى كسا وجهها سعف منتشر وانما الحق ما قررناه وقد اقتصر المص من المعديات على ثمانية فذكرها وزاد
بعضهم تاسعا وهو اسقاط الهمزة على خلاف المهيع المعروف نحو اكب الرجل وكببته انا وانزفت البير ونزفتها
انا وانسل ريش الطاير ونسلته انا واخر عاشرا وهو البناء على افعوعل مرادا به المبالغة نحو حلا الشي
واحلولته وحادي عشر وهو تكرير اللام كما قيل صعر خده وصعررته وثاني عشر وهو او ومع تقول قام
القوم فيكون قاصرا ثم تاتي بالواو فتقول قمت وزيدا فيتعدى وثالث عشر وهو الا في نحو قام القوم الا زيدا
قال الشارح وكل هذه الامور لا معول عليها عندي الا كثرين الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل
الاعتراض على المعرب من جهتها ليتوقاها وهي عشرة الجملة الاولى ان تراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة
ولا يراعي المعنى فيلحظ جانب اللفظ ويخل بملاحظة جانب المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام من المعربين
بسبب ذلك واول واجب على المعرب اي من تصدى للاعراب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا ومركبا لان
فهم المعنى التركيبي متوقف على الاعراب فلو توقف الاعراب عليه جاء الدور لانا نقول الاعراب متوقف على
فهم المعاني المفردة تفصيلا والمعاني المركبة اجمالا واما فهم المعاني المركبة على التفصيل التي تتوقف على الاعراب
ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور والحكم عليها بان محلها نصب او جر او رفع على القول بانها من
المتشابه الذي استاثر الله بعلمه لان اعرابها فرع تصور معانيها نعم يجوز اعرابها فواتح السور والحكم
عليها على القول بانها من المحكم ولقد حكي ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذ له بيت المفصل ٭
٭ لا يبعد الله التلبب ٭ والغارات اذ قال الخميس نعم ٭ هو من الضرب الرابع من السريع وهو كعروضه مخبون
مكشوف وزنه فعلن بالتحريك وقايله المرقش بقاف مشددة مكسورة الاكبر واسمه عمرو وقيل عوف بن

سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة قال الاموي واما المرقش الاصغر فهو ابن اخي المرقش الاكبر واسمه
ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة والمرقش الاصغر عم طرفة بن العبد وهما المرقشان والبيت
من قصيدته التي سمي مرقشا قاله منها وهو ٭ الدار قفر والرسوم كما ٭ رقش في ظهر الاديم قلم ٭ وغرابيا تها
ما اورده العروضيون شاهدا على الضرب الرابع المحول المكشوف كعروضه وعلماء البيان في باب التشبيه
البليغ من قوله ٭ النشر مسك والوجوه دنانير ٭ واطراف الاكف عنم ٭ وهذا البيت كبيت الكتاب مدرج اخر
صدره الالف من دنانير واول عجزه النون المكسورة منه واخر صدر ذاك اللام من الغارات واول عجزه
العين منها والتلبب مصدر تلبب الرجل اذا تحزم وتشمر اي تهيا والغارات جمع غارة واسم للاغارة على
العدو وقد يراد بها الخيل المغيرة والخميس بالخاء المعجمة الجيش لانه خمس فرق المقدمة والقلب والميمنة و
الميسرة والساقة فقال نعم حرف جواب ثم طلبا اي الشيخ والتلميذ محل الشاهد في البيت فلم يجداه فان
الزمخشري اورده شاهدا على حذف المبتدا فظهر لي ح حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر
العين لعدم الالتباس وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم وهو محل الشاهد اي هذه
نعم فاغنموها او فاغيروا عليها وسالني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا اي كان لا عن قصد علام اي على اي شي عطف
يحتفل من قول زهير ٭ تقي نقي لم يكثر غنيمة ٭ بنهكة ذي قربى ولا بحقلد ٭ هو من ثاني الطويل والنهكة الغلبة
تقول نهكه كمنعه نهاكة غلبه والثوب لبسه حتى خلق ومن الطعام بالغ في اكله وعرضه بالغ في شتمه والضرع
نهكا استوفي ما فيها والحمى اضنته وهزلته وجهدته لنهكته كفرح نهكا وتنهكا وتهكا بالغ في عقوبته
كانهكه وكغني دنف وضني فهو منهوك ومنهوك الرجز ما حذف الثلثان منه والحلقد بحاء مهملة وقاف
مفتوحتين ولام مفتوحة مشددة بعدها دال مهملة فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرنا فاذا هو السي
الخلق قال الشارح الذي اتوهم ان المص رحمه الله وعفى عنه قصد التنكيت على ابي حيان لما كان بينهما من
المنافرة والشنان بنكتة ادبية فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السي الخلق الى الحقلد
والى ابي حيان اشارة الى ما ينسب الى الكثير من اهل الغارية من سوء الخلق على انه الذي في الصحاح الحقلد الضيق الخلق
البخيل وفي القاموس الحقلد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السي الخلق الثقيل الروح فلم يجعل
السي الخلق الثقيل مدلول الحقلد بفتحات مع تشديد اللام وانما جعله مدلوله بكسر الحاء واللام واسكان
القاف بينهما ومثله الحقلد بتقديم اللام على القاف وليت شعري لم غفل الشارح بل والمحشي عما في القاموس
ايضا من قوله وفي قول زهير الاثم او الحقد والعداوة فقلت هو معطوف على شي يتوهم اذ المعنى ليس بمكثر
غنيمة ولا بسي خلق فاستعظم ذلك قال الشارح ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا على نهكة
ذي قربى وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والمعنى ولا بنهكة حقلد والمعنى ان هذا الممدوح لا
يكثر غنيمة بنهكة قريب له ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هي صفة نقص في صاحبها يقتضي
ان لا يحتفل باسره لكان نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف واهل الكمال ممن لا يمت له بقرابة هذا اذا كان
الحقلد السي الخلق كما قاله واما ان كان المراد به الضعيف كما ذكرنا في القاموس يتجه المعنى اتجاها قويا وهذا
فيما يظهر اولى من العطف على التوهم وتعقبه المحشي بان هذا التقدير يقتضي ان المراد بالنهكة الاسر الذي
في الصحاح ونهكه السلطان ينهكه نهكا ونهكة بالغ في عقوبته وفي الحديث انهكوا الاعقاب اولتنهكها النار
اي بالغوا في غسلها وتنظيفها في الوضوء وكذلك يقال في الحث على القتال انهكوا وجوه القوم اي اجهدوهم
اي ابلغوا جهدهم قال ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الحقلد هو السي الخلق انتهى وفيه نظر لان
تفسير النهكة بالاسر انما هو من باب مناسب ما صدق عليه المعنى الذي هو الغلبة لما عرفت من انه يقال نهكه
اي غلبه وفي الاسر غلبة اي تغلب عليه ولا ينافيه ما في الصحاح لانه من استعمالات النهك وجدها ترجع الى

معنى الغلبة هذا وقد تقدم ان صاحب القاموس في هذا البيت بالاثم او الحقد والعداوة اي هو لم يكن غنيمة
قريب ولا باثم او حقد وعداوة اي ولا ارتكاب ما فيه اثم او ما يوجبه حقد وعداوة وكذا اعاده في النتج
والجر مع العاطف لاختلاف مقتضى المتعاطفين وهذا المعنى انسب بمعنى صدر المصراع الاول فتامل وقال
الشلوبين حكى لي ان نحويا من كبار طلبة الجزولي سيل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
فقال اخبروني ما الكلالة فقالوا الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل اي اذا لم يكن فيهم اصل
ولا فرع فقال هي اذن تمييز وتوجيه قوله اي قول هذا النحوي ان يكون الاصل وان كان رجل يرثه كلالة
ثم حذف الفاعل الذي هو كلالة وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير بعد ما كان منصوبا على انه نايب الفاعل
وهو ايها من يرثه واستتر في فعله ثم جي بكلالة تمييزا ولقد اصاب هذا النحوي في سوله عن معنى ما طلب
اعرابه منه واخطا في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه اي الاتيان بالفاعل بعد حذفه تمييز نقض
للغرض الذي حذف اي الذي وقع حذفه لاجله فان الفعل انما بني للمفعول لاغراض توجب حذف الفاعل وذلك
حيث لا غرض في ذكره بوجه ويراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يكاد يوجد كلام
مثل ضرب اخوك رجلا والاصل ضرب رجل اخاك فحذف رجل وبني الفعل للمفعول واقيم اخاك مقام الفاعل
ثم جي برجل تمييزا فان قيل لا يتحتم ان يكون الاصل في هذا المثال ضرب اخاك رجل حتى يكون ذكره بعد بنايه
للمجهول ناقضا لاول الكلام ولم لا يكون الاصل ضرب اخاك فلان المعين ثم حذف الفاعل المسوغ فوقع اللبس
هل الفاعل عاقل ذكر او غيره فميز بواحد من جنسه وهذا لا ينقض الغرض المقصود بخلاف الفاعل حيث كان
الغرض ابهام عين الفاعل لا ابهام جنسه واذا لم يكن مناقضا لاول الكلام جازت مجامعته له لارتفاع المانع
اجيب بان التمييز عندهم لا يخرج عن كونه تفسيرا لذات مبهمة وضعا او كونه تفسير النسبة في جملة او
شبهها ولا شي من ذلك يصلح اعتباره في المثال فامتنع التمييز واما قراة من قرا يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال بفتح البا من يسبح على انه مسند الى احد الظروف الثلاثة وهي قراة ابن عامر وعاصم وقرا الباقون بكسر
البا على انه مبني للفاعل مسند الى رجال والغدو مصدر اطلق للوقت ولذلك حسن اقترانه بالاصال
وهو جمع اصيل فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها
ويحصل ما ذكره ان ههنا سوالا يرد على ما يضمنه كلامه اولا من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه وجوابا منه اما
تقرير السوال فهو ان ذكر الفاعل بعد بنا الكلام على طيه جايز فان قراة يسبح بفتح البا طوي فيها ذكر الفاعل
لبنا الفعل للمفعول ثم ذكر بعد واما تقرير الجواب فهو ان الممتنع طي الفاعل من جملة واحدة ثم ذكره فيها اما
طي ذكره في جملة وذكره في جملة اخرى كالاية المذكورة فلا هذا وقد ورد بعضهم هنا سوالا فقال هب ان الاية
افترقت من المثال المحكوم بامتناعه بالوجه الذي اعتبره المص اليس انهما اشتركا في تفسير الفعل على اطراحه
وذلك هو المقصود وكونه في جملة اخرى لا يوثر واجيب بان تفسير هذا المطروح في الاية وقع في محله واصاب
المحز لما انه جواب عن سوال مقدر فكانه محل لذكر ما صرح ومكان تحسن فيه التفسير لقيام مقتضيه وليس
كذلك المثال وكاعراب هذا المعرب كلالة تمييزا قول بعضهم في هذا البيت يبسط للاضياف وجها رحبا بسط
ذراعيه لعظم كلبا هذا بيت مصرع من ثاني الرجز ويجوز كونه بيتين من مشطوره ذوحفا بالقطع ولم يسم قايله
والرحب كقعقعت المتسع وبالضم السعة ومعنى يبسطه للاضياف وجها متسعا تلقيه لهم بانشراح صدر ووجه
لا تقطيب فيه ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جي بالمصدر لغرض التشبيه فاسند للمفعول بعد حذف
الفاعل فرفع على النيابة عن الفاعل ثم اضيف المسند اليه اي الى ذلك المفعول النايب عن فاعله ثم جي بالفاعل
تمييزا وكلا الاعرابين خطا والصواب في الاية ان كلالة بتقدير مضاف اي ذا كلالة لان الكلالة نفسها ليس
نفس الضمير في يورث لانها عبارة خلو الميت عن الوالد والولد وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة

من الاعيا استعيرت لهذه القرابة المخصوصة وهو اما حال من ضمير يورث وكان ناقصة ورجل اسمها
ويورث خبرلها او تامة ورجل فاعلها فيورث صفة له واما خبر لكان ورجل اسمها فيورث صفة له
ومن فسر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال من ضمير يورث او خبر لكان ولكن
لا يحتاج الى تقدير مضاف لانها نفس الضمير في يورث ولصحة الاخبار بها حينئذ عن اسم الذات ومن
فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله اي وان كان رجل موروثا لاجل قرابته واما البيت فتخرج على القلب
اي هو وارد على قلب التركيب واصله كما بسط ذراعاه كلبا بالقلب في الاعراب لقيام القرينة على المراد
على منوال قولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار ثم جي بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب
عن المفعول يعني ذراعيه وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وها انا مورده بعون الله تعالى امثلة
وقع نظير هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها انا بايح بما اسررته وباني نظيره قريبا في اول
الجهة الثانية وفيه ادخال ها التنبيه على الضمير المرفوع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة ولا
يندفع باستعمال ابن مالك لمثله فقد قال في ديباجة تسهيله وها انا ساع فيما انتدبت اليه لان ذلك
تركيب لا نقل عن العرب او الايمة والثاني حجة دون الاول ولو سلم فالمص قايل بخلافه حسب ما وقع له
في هذا الكتاب وصرح في حواشي التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد يشير بذلك الى ان
قول التسهيل واكثر استعماله مع ضمير رفع منفصل واسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار من الضمير المذكور
باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك بل كلمه انما يقع شاذا متى بني الاعراب فيها على ظاهر اللفظ ولم يوجب في
موجب المعنى ولا التفت الى ما يقتضيه حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيها الوهم اي وهموا
في اعرابه بهذا السبب الذي هو الغفلة عن ملاحظة جانب المعنى وسترى ذلك معينا مبينا ان شا الله تعالى
فاحدها قوله تعالى اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباونا جعلوا الصلاة مرة له بذلك تهكما بها واستهزا به
مع ما فيه من الاشعار بان مثله لا يدعو اليه داع عقلي وانما دعاه اليه خطرات ووساوس من جنس ما يواظب
عليه فانه يجب تكثر الصلاة ولذلك جمعوها وخصوها بالذكر من بين انواع العبادات والمعنى اصلواتك تامرك
بتكليف ان نترك فحذف المضاف لان الانسان لا يومر بفعل غيره وقرا الكوفيان وحفص صلاتك على الافراد و
ان نفعل في اموالنا ما نشا فانه يتبادر الى الذهن في بادي النظر عطفه ان نفعل على ان نترك وذلك باطل
لانه لم يامرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاون وانما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى اصلواتك تامرك
بتكليفنا ان نترك ان نفعل اي ان نترك فعلنا ما نشا في اموالنا ونفعل ما تشاوه نعم من قرا تفعل وتشا بالتا
المثناة الفوقية لا بالنون فالعطف على ان نترك وهي قراة ابن ابي عبلة والمراد تفعله في اموالنا ما تشا مما كان
يامرهم من ترك التطفيف والبخس والاقتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل ما كان ينهاهم عن حذف
الدراهم والدنانير وتقطيعها قاله في الكشاف وما ذكره المص هو ما في الانتصاف فانه قال وعلى قراة
ابن ابي عبلة بالخطاب يكون ان نفعل بالنون وتشاء بالخطاب والعطف في هذه القراة ايضا على ان نترك
والظاهر على هذه القراة وقراة الخطاب فيهما ان الذي يشاوه من اموالهم ايفاء المكيال والميزان وقال سفيان
الثوري كان يامرهم بالزكاة وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف
فيتوهم عطف احدهما على الاخر ونظير هذا سوال ان يتوهم في قوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال
واشهد الهيجاء وقد تقدم الكلام عليه في لما من حرف اللام ان الفعلين متعاطفين حين يرى فعلين
مضارعين منصوبين وبينهما حرف العطف وقد بينت في فصل لما ان ذلك خطا وان ادع منصوب بلن
واشهد معطوف على القتال بتقدير ان الثاني قوله تعالى واني خفت الموالي هم بنو العم والقرابة الذين يكون
بالنسب قال الزمخشري كان مواليه وهم عصبته اخوته وبنو عمه شرار بني اسرايل فخافهم على الدين ان يغيروه

قوله ادخال ها التنبيه على الضمير الخ

ويبدلوه وان لا يحسنوا الخلافة على امته فطلب عقبا من صلبه صالحا يقتدي به في احياء الدين من ورائي اي بعد
موتي وقرا ابن كثير من وراي بالقصر فان المتبادر معلق من خفت وهو فاسد في المعنى لانه وجد الخوف منه بعد
موته غير متصور وانما الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي
خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او تعلقه بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من وراي
وفي الكشاف وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية في الموالي اي خفت فعل
الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائي وخفت الذين يكون الامر من ورائي وهو ماخذ كلام المص وانما
زاد عليه وجه الحال وقال بعضهم يجوز ان يريد بالتعلق كونه حالا منه وقال ابن جني من ورائي حال مقدرة
محكية اي خفتهم متوقعا متصورا كونهم بعد واما من قرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء على انها تاء
التانيث كسرت لالتقاء الساكنين فالفعل ماض من خفت فمن متعلقة بالفعل المذكور وقال الزمخشري وهذا
على معنيين احدهما ان يكون وراي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا وعجزوا عن اقامة
امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه والثاني ان يكون بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد
انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوٍّ واعتضاد وهذا الفصل لم يتعرض له المص وانما جزم بالوجه
الثاني وهذه القراة عزاها في الكشاف الى عثمان بن عفان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين وقال في البحر وقرا بها ايضا
زيد بن ثابت وابن   وسعيد بن العاص والوليد بن مسلم لابن عامر وزاد غيره يحيى بن معمر وابن جبير ومن يد
ابن علي الثالث ولا تساموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله اي ولا تملوا من كثير مداينا تكم ان تكتبوا الدين والحق او
الكتاب وقيل كني بالسام عن الكسل لانه صفة المنافق واجل الدين وقت حلوله الذي اقر به المديون فان المتبادر
تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين والكتابة من الاحداث المنقضية وانما هو حال
اي مستقرا في الذمة الى اجله والاستقرار حدث ممتد يجوز ان يعين الى غاية ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة
عام فان المتبادر الى الذهن انتصاب مائة باماته على انه ظرف له وذلك ممتنع مع بقائه اي بقاءما ما دل على معناه
الوضعي لان الاماتة سلب الحياة وهي لا تمتد اذ ليست من الاعراض فلا معنى لظرفيتها لهذه المدة المديدة
والصواب ان يضمن اماته معنى اللبث فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وهذا ماخوذ من قول قاضي المفسرين
في تفسير الاية فالبثه ميتا مائة عام او اماته فلبث ميتا مائة عام وقال الشارح هذا عناء منه لا حاجة اليه وذلك
انه يمكن تعليق الظرف بما في اماته من معنى الموت لا بالاماته نفسها والموت اما الحياة عما من شانه الحياة او وصف
وجودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف اي من ان التقابل بينه وبين الحياة تقابل العدم والملكة او تقابل
التضاد ويؤيد الثاني قوله تعالى خلق الموت والحياة اذا لم يحمل الخلق على معنى التقدير وعلى كل تقدير فامتداد
الموت ممكن ولا داعي الى ذلك التكلف وقد عرفت ان للمص سلفا في هذا التقدير وقد قرر الداعي الى التضمين اماته
معنى اللبث انه موافق قوله تعالى قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فان الظرف
في ذلك كله متعلق باللبث وح يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا
معنى الالباث وان كان هو المضمن فان اللبث معنى عارض للاماته بواسطة تضمينها معنى الالباث لا اشتمال
على معناه اذ هو عبارة عن تصيير الشيء ذا لبث وانما لم يجعل المتعلق بالالباث نفسه لانه كالاماتة في عدم
الامتداد فلو صح ذلك اي التعلق به لعلقناه بما فيه اي بما في اماته من معناه الوضعي ولم يحتج الى دعوى التضمين
ويصير هذا التعليق بمنزلته في قوله تعالى قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام
في تقييد اللبث فيه بالزمان المعين وفايدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين اذ يقال
معناه البثه ميتا يدل على ذلك اسماء الشرط والاستفهام فان كلا من اسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط
والاسم وكلا من اسماء الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية الكشاف للتفتازاني

وحقيقة

وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى لو قال
ابن جني لو جمعت مضمنات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور مستعملا في معناه الحقيقي فلا
دلالة على الفعل الاخر او في معنى فعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وهنا هو مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف ما اخذه من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد
اليك الله معناه احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس فيستعمل في معنى الفعل الاخر مع حالة ماخوذة من
معناه كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين قال المحشي وهذا عند من لا يرى صحة الجمع بين
الحقيقة والمجاز في الاطلاق واما من يراه فله ان يختار مستعمل فيهما ولا محذور والمسالة ذات خلاف
مشهور فان قيل الحال المحذوفة في هذه الاية من الفعل الذي ليس بمذكور او من المذكور اجيب بان الظاهر انها
من المذكور والتقدير البثني الله مائة عام مماتا وكان حقه ان يقال البثه الله لان الضمير المتصل بالفعل
المضمن ضمير غيبة على انها لو جعلت من غير المذكور لكان ظاهرا ايضا وكان التقدير اماته الله لابثا مائة عام
كما يرشد الى ذلك صنيع قاضي المفسرين وقد نقلنا ذلك انفا ونظيره ايضا قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود
يولد على الفطرة اي ملة الاسلام فلو خلي ونفسها لم يختر سواها قال الله تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة
الله التي فطر الناس عليها حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيقال لا يجوز ان يعلق حتى بيولد
بان يكون ما بعدها غاية لان الولادة حالة تحدث وتنقطع فيجب ان لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر
اليها كونه على الفطرة والصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال
من الضمير في يولد ويولد خبر كل قيل عليه اذا كان التعلق بكائن الذي هو مغيا بهذه الغاية فكيف يصح كونه
حالا ومضمون الحال يجب مقارنته لمضمون عاملها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وهل هو
الا كقولك جاء زيد امس راكبا الى غد واجيب بالتزام ان الكون الممتد الى تلك الغاية مقارن للعامل غاية
ما هناك انه بعد هذه المقارنة استمر الى تلك الغاية وهذا لا يقدح في كونه مقارنا لحصول المقارنة
حصلت في الاول ثم بقيت وهذا القدر كاف في تحقق المقارنة الرابع قول الشاعر ٭ تركت بنا لوحا ولو شئت
جادنا ٭ بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح ٭ هو من ثاني الطويل من قصيدة لجرير يمدح بها عبد العزيز بن
مروان الايدي اولها ٭ اربت بعينيك الدموع السوافح ٭ فلا العهد منسي ولا الربع نازح ٭ وقبل بيت
الشاهد ٭ منعت شفاء النفس ممن تركته ٭ به كالجوى مما تجن الجوانح ٭ ومنها في المديح ٭ ٭
مدحناك يا عبد العزيز وطالما ٭ مدحت فلم يبلغ فعالك مادح ٭ نفديك بالاباء في كل موطن ٭ ومن شباب والكهول الجحاجح
اربت بموحدة مشددة لزمت من الارباب وهو الاقامة ولزوم الشيء ارب السحابة والسوافح جمع سافح
من سفح الدمع والنازح البعيد ومنعت على خطاب المؤنث كوكيه والكاف من كالجوى اسم بمعنى مثل اي به
مثل الجوى والجملة حال بالضمير وحده من مفعول تركته والجوى بالقصر الحرقة وشدة الوجد من عشق
او حزن كذا في الصحاح والاول انسب هنا وقال في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والماء المنتن والسل
وتطاول المرض وداء في الصدر فانظر ما يليق هنا منها فاثبته وتجن بضم حرف المضارعة او فتحها
مضارع جن او جن قال في القاموس جنه الليل وغلبه جنا واجنه ستره والجوانح قال في الصحاح
والاضلاع التي تحت الترايب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر الواحدة جانحة انتهى وكذا تركت
وشئت بالخطاب المؤنث وجادنا اروانا من قولهم جيدت الارض فهي مجودة اذا اصابها الجود بفتح
الجيم وهو المطر الغزير ويقول اجاد المطر جودا فهو جايد والجمع جود مثل صاحب وصحب والكرى
النعاس تقول منه كرى يكرى كرى فهو كر وكريا وكرى وهي بعس وبلج صفة محذوف اي ريق ثلج
بمعنى بارد كالثلج وقال الجلال شبه ثغرها البياض بالثلج وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها

عليه اقتصر الجلال وانكره الشمس الكرماني شارح البخاري وقال انما هو بالكسر ونحن اعلم بضبط بلدنا
وفي القاموس وكرمان وقد تكسر او لحن اقليم بين فارس وسجستان وناحية خالص كناصح ومدحت على البنا
للمفعول وقوله فلم ابنا للمفعول وقوله فلم يبلغ فعالك معناه لم يبلغ وصف فعالك والجحاجح يجمعين
وما بين كالجحاجحة والجحاجيح جمع جحجح وهو السيد كالجحجاح فان المتبادر تعليق بعيدا الكرى بجادو الصواب
تعليقه بما في ثلج من معنى بارد اذ المراد وصفها ان ريقها يوجد عقب الكرى باردا فاما الظن به في غير
ذلك الوقت لانه يتمنى ان يجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات وهذا الكلام ماخوذ
من كلام ابي علي في الشيرازيات فانه قال فيها لا يتعلق الظرف وهو بعيد الكرى بالفعل وهو جاد بالضعف
في المعنى ولكن التاويل لو شيت جاد بالثلج بعيد الكرى اي بارد بعيد الكرى لم يغيره النوم فالعامل
في الظرف ثلج وان تقدم عليه واللوم بفتح اللام وسكون الواو العطش كاللوح واللواح بضمهما
الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري فلما بلغ ان يسعى مع
ابيه في اشغاله وحوايجه وقال ابن عباس ومجاهد السعي هنا العمل والعبادة وقال قتادة السعي
على القدم اي سعيا ممكنا قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضايه انهما بلغا معا حد السعي اي ولم يبلغ اسمعيل
عليه السلام حد السعي اذ ذاك لان قوته لم تستحكم بعد وانما اقتضى هذا التعلق ذلك لان مع يدل على معنى
الصحبة واستحداثها تقول خرجت مع الامير يريد مصاحبا له كما صرح به في الكشاف في تفسير ودخل معه
السجن فتيان وعليه فيلزم المحذور المذكور لان معنى المعية المصاحبة وهي مفاعلة وقد قيد الفعل بها
فيجب الاشتراك فيها ونوقش بانه لا يلزم ذلك لان المراد المعية اللابقية كما في قوله تعالى واسلمت مع سليمن
وكان اسلامها متاخرا قطعا ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه فيقدر مثله مفسرا بالمذكور كما قيل
في وكانوا فيه من الزاهدين وانما لم يتقدم صلة المصدر عليه قيل لانه عند العمل ماول بحرف مصدري مع
الفعل وهو موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الصلة لا يتقدم على الموصول قال الرضي وانا
لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراة واليك
الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله
تكلف وليس كل ماول بشي حكم حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى ولا
يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل
حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد عن العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة
ربك عنك الجنون وانما هي متعلقة بمحذوف على شريطة التفسير وقد بناه على ان يكون اي كلمة مع
بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه واشفقهم
وهو ابوه اي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق لما انه كان اذ ذاك ابن ثلاثة عشر سنة
فلو سعى مع غير المشفق جاز ان يكلفه ما لا يحتمله قال صاحب الفوايد اي افتقار الى ذلك والوجه
ان يقال التقدير فلما بلغ السعي كاينا معه فيكون حالا من السعي مقدما عليه وقال الطيبي المعنى لا يساعد
عليه نظر السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لاعلم
لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة نفسه لا ان علمه
في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وقد مضى الكلام في بحث من حرف الحاء ما فيه غنية وما
جوزه الشارح من بقايها على ظرفيتها بان يكون المراد يعلم الفضل الذي في محل الرسالة والمعنى
انه تعالى لن يوتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل
والصلاحية للرسالة ولستم كذلك وما تعقبه المحشي من تبعيد هذا التجويز فراجع ذلك ان شيت

وحينئذ فلا ينتصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم وانما لم ينتصب افعل التفضيل المفعول به
لانه ضعيف في العمل لانه في الدرجة الرابعة من العمل وجوز الكوفيون نصبه للمفعول والصواب انتصابه
بيعلم محذوفا دل عليه اعلم ووافقه ابن مالك على ذلك قال ابو حيان ويلزم من ذلك خروج حيث عن الظرفية
وهي من الظروف التي لا تخرج عن الظرفية البتة وخرج الاية على انها باقية على ظرفيتها والعامل فيها اعلم ولا
يقال انه يلزم منه ان يكون في مكان اعلم منه في مكان اخر لانا نقول مفهوم الظرف ضعيف ولا سيما
هنا السابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك وقرا حمزة ويعقوب فصرهن بكسر الصاد
والباقون بضمها وهما لغتان فان المتبادر تعلقه الى فصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن
لان الى ليست من صلة الفعل بهذا التفسير يقال صرت الشي بمعنى قطعته وفصلته وانما تعلقه بخذ
اي على هذا التفسير قال في الصحاح في قال هذا اجعل في الاية تقديما وتاخيرا كانه قال تعالى فخذ اليك اربعة
من الطير فصرهن وان فسرناه بمِلهن فالتعلق به قال في الصحاح صاره يصوره وتفسيره اي اماله وقرئ
فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال الاخفش يعني وجههن يقال صر الي وصر وجهك الي اي اقبل
علي فقول قاضي المفسرين فامسكهن وضمهن اليك لتتاملها وتعرف شانها لئلا يلتبس عليك بعد الاحياء
كالحاصل معهن املهن اليك وعلى الوجهين في التفسير يجب تقدير مضاف في الكلام اي الي نفسك لانه
لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن اي وما حمل عليه والحق به من راي الحلمية
وفقد وعلم واما الحاق راي البصرية فشاذ وقد نبه المص على ذلك في على من حرف العين فلذا اقتصر
هنا على ظن اكتفاء بما ذكره ثمة ولعله اراد بباب ظن ظن وما الحق بها وحمل نحو ان راه استغنى الى ان راى
نفسه غنيا فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء وقرا بالمثناة في التحتية اول الفعل واما من فتح الباء وقرا
بالمثناة في التحتية اول الفعل واما من فتح الباء وقرا بالمثناة الفوقية في اوله فان الفاعل ضمير المخاطب
والمفعول غيره ويجب تقدير هذا المضاف في كل فعل ضميره متصل عدي الى ضميره متصل نحو وهزي اليك بجذع
النخلة اي الى نفسك واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك اي اضمم الى نفسك امسك على نفسك وقوله
هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها تقدم الكلام عليه من حرف العين وقوله دع عنك نهبا صيح في
حجراته هو صدر بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل وقد سبق الكلام عليه في كلمة عن فالتقدير
فيهما هون على نفسك ودع عن نفسك وحجراته بفتحتين اي نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى في ذلك
المتبادر اشارة الى ما يجب تقدير هذا المضاف فيه ان هاتين الكلمتين اسمان كما في قوله غدت عليه بعدما
تم ظمؤها صدر بيت عجزه تصل وعن قيض ببيدا مجهل قد مضى الكلام عليه مستوفى في على
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وهذا ايضا مضى الكلام عليه في عن فان على وعن
فيهما اسمان لدخول الجار عليهما قال ذلك دفعا للمحذور المذكور يعني تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل
وهم اي غلط لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتاتيان هنا اذ لا معنى لقولك هون فوقك و
امسك فوقك ودع جانبك ولان ذلك اي الحمل على الاسمية لا يتاتى مع الى لانها لا تكون اسما فلا يطرد تخريجه فهو
واضمم اليك وزعم ابن الانباري انها تكون اسما يقولهم انصرفت من اليك اي من نحوك او من عندك وقد عرفت ذلك
فيما مضى ورايت بخط المحشي لهذا الكتاب بعد نقل قول ابن الانباري ما نصه قال شيخنا ولا يبعد ان يكون
الى اسما اذا ادى جعلها حرفا الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل والحق بعد ذلك ان المحذور
المذكور يندفع بتقدير مضاف وتقديره اكثر من ان يحصر هذا وقد قال الشارح ان كلام المص هنا كلام ابي
نتله ولم ينسبه اليه قال وفي النفس من ذلك شي لانه حيثما يمر له ادنى غلط يصرح بالرد ويبالغ فيه وقد عدله
بكلام حسن فيورده غير منسوب اليه وليس ذلك لا انصاف وما الحق ابا حيان ان يتمثل بقول القائل

العلية م

كلمة م

ان يسمعوا سيئة طاروا بها فرحا وان ذكرت بسوء عندهم دفنوا الثامن من قوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من
التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء المجاورة له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم
علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم فان قلت كيف ترتب العلم بفقرهم على ظن استغنائهم من التعفف
والظن لا ينتج العلم قلت لا شك ان اليقين لا ينتجه الا اليقين لكن ليس المراد بالعلم ههنا الا ما ينتفي به
الجهل فلا اشكال وانما هي متعلقة بيحسب وهي للتعليل والمعنى ان حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم
عن المسئلة انهم اغنياء من المال لان من عادة الغني بالمال ان لا يسال وانما جر المفعول بحرف السبب لعدم
اتحاد الفاعل واتحاده من شروط النصب لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولانه معرف للدلالة
على ان التعفيف لو قوعه منهم مرارا صار معهودا لهم والاكثر فيما كان معرفا ان يجر وقيل من هنا لابتداء
الغاية اي من تعففهم ابتدا حسبان الجاهل لانه لا يحسبهم اغنياء من تعففت بل عن مال التاسع قوله تعالى الم تر
الى الملاء من بني اسرائيل قال ابو حيان الروية ههنا علمية وقد ضمنت معنى ما يتعدى بنفسه دون الجار لكنه
لما استعير قولهم الم تر لمعنى الم تنظر عدي تعديته وقلما يستعمل ذلك في غير التقرير من بعد موسى اذ قالوا فان
المتبادر تعلق اذ بفعل الروية ويفسده انهم لم ينتبهوا علمه او تنظره انما قال ذلك بناء على ان الروية يحتمل
ان تكون بصرية وان تكون علمية اليهم في ذلك الوقت وانما العامل فيها مضاف محذوف اي الم تر الى قصتهم او
خبرهم في ذلك الوقت اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم فان الذوات لا يتعجب منها بل من احوالها وهذا هو
دليل التقدير العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني اي فليس من اتباعي ومن لم يطعمه اي ومن لم يذقه فانه
مني من طعم الشئ اذا ذاقه ماكولا او مشروبا واختير هذا اللفظ لانه ابلغ لان نفي الطعم يستلزم نفي الشرب
ونفي الشرب لا يستلزم نفي الطعم اذ لا يستلزم نفي الطعم الاخص نفي الاعم بخلاف العكس ولا التكليف
بالمنع من الشرب اذ قد يحصل باخذ الماء في الفم نوع واحد وان لم يشربه الا من اغترف ولم يكرع فان المتبادر
تعلق الاستثنا بالجملة الثانية اي جملة ومن لم يطعمه فانه مني وليس كذلك لان اعتبار الاستثنا منه يودي
الى كون الاغتراف محظورا بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى اي من جملة فمن شرب منه فليس مني فهو
يقتضي ان من اغترف فهو منه لقاعدة ان الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قال الشارح وهذا كما قيل
هو الذي يقتضيه النظر الصائب في اساليب الكلام للعارف بصناعاته وذلك انه ورد في معرض ابيات
مخالفة الاكثرين للمامور به وارتكابهم المنهي عنه وقد اقتصر على ذكر الكارعين دون المغترفين فعلم ان الاغتراف
ليس بمنهي عنه بل هو رخصة وهذا معنى قول الزمخشري ومعناه الرخصة في اغتراف الغرفة باليد دون
الكرع في الماء وشرب الفم والدليل على ان معنى الاستثنا الرخصة في الاغتراف لا زيادة المنع على ما هو
مقتضى الاستثنا من الجملة الثانية قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقال صاحب الانتصاف في هذه الاية
دليل على ان الاستثنا اذا تعقب جملا لا يتعين عوده الى الاخيرة واعترضه العراقي من وجهين احدهما
ان الاستثنا اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او لجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد والحجة
في الاية لقيام دليل من خارج على ارادة الاولى الثاني ان عود الاستثنا الى الاخيرة او الى الكل حيث لم
يقترن به ما يدل على خلافه وقد حسن الشارح ثاني الوجهين وتعقب الاول بانه غير وارد
على صاحب الانتصاف لان عبارته ليس فيها ما يقتضي انه ثم قائلا باختصاص الاستثنا بالاولى ووهم
ابو البقا في تجويزه كونه مستثنى من الثانية لما عرفت وانما سهل الفصل بالجملة الثانية اي بين المستثنى
والمستثنى منه لانها مفهومة من الاولى المفصولة بها لانه اذا ذكر ان الشارب ليس منه اقتضى مفهومه
ان من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل وجعل قاضي المفسرين تقديم الثانية على الاستثنا
من باب العناية بالجملة الثانية كما قدم والصابئون من قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون

على

على الخبر يعني من ان منهم الاية دلالة على ان الصابئين مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الاديان كلها تاب عليهم
من صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم كما هو في حواشي التلويح للفاضل الفناري العراقي بان ما قبل
الوصول اليها اي لا بد ان يكون من الاحداث التي تعلق سرت الى الصباح فالسير حيث سائل من شانه ان يتكرر
بوقوعه في اوقات متتالية فيصح في ذلك تغييا ويمتنع قتلته الى الصباح وانت تريد بالقتل ازهاق الروح لان القتل
بهذا المعنى ليس حدثا سيالا كما لا يخفى وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق وان كان الغسل في نفسه
بدون قيد اليد يتكرر لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب وما بينهما وقد اجاب عن ذلك الفاضل الفناري
في حواشي التلويح بان المراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وبتكرره تكرره بنفسه بان يقع مرتين او
اكثر في محل واحد كضربت زيدا الى ان مات او تكرره بحسب اجزاء محله بان يقع مرة واحدة في محل
ذي اجزاء متصلة كسرت من البصرة الى الكوفة لان في كل جزء من المسافة سيرا وقوله الى المرافق من قبيل
الثاني ولا يخفى ان هذا ذهول منه عن كون المغيا هو غسل اليد لا الغسل واليد وان كانت ذات اجزاء الا
ان غسلها انما وقع على الاجزاء جملة وقياسه على سرت من البصرة الى الكوفة قياس مع الفارق لان السير
وان كان واحدا في نفسه الا انه واقع في مسافة ذات اجزاء كل جزء منها مفصل عن الاخر فبالضرورة يتجزى الحدث
الواقع فيه فتامل قال والصواب تعلق الى باسقطوا اي واسقطوا الغسل الى المرافق والمراد بالاسقاط عدم
الغسل محذوفا قال المولى سعد الدين في تلويحه وذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام
تفسيرين احدهما ان صدر الكلام اذا كان متناولا للعام كاليد فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية
لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا
وغاية لاجل اسقاط ما وراء المرفق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ومتعلق به كانه قيل
اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فتبقى داخلة تحت الغسل والاول اوجه
لظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللقاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام
غاية او استثنا او شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع المقيد جملة
واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب اليها لا للايجاب والاسقاط لانهما ضدان ولا يثبتان
الا بنصين والنص مع الغاية نص واحد وقد اجيب عن هذا البحث بان مرادهم انه لو لم يذكر الى المرافق
لافاد غسل المجموع ومع ذكره افاد غسل البعض وهو من الكف الى المرافق فكانه اسقط ما وجب نفي الكلام
وايجاب اسقاط بهذا الاعتبار لا ان فيه ايجابا واسقاطا حقيقة واجاب عنه صاحب الترجيح بان المراد
بقولهم ان الغاية هنا للاسقاط ليس انه للاسقاط عن الحكم بعد الانسحاب عليه حتى لا يلزم ان لا يثبت
بنص واحد وانما المراد اسقاط من ينسحب عليه حكم المصدر وذلك معنى توقف اول الكلام على اخره اذا كان
فيه ما يغيره اوله حتى يثبت بالكلام حكم واحد وهو الحاصل من جميع الكلام مع المعين وقال في فصول البدايع
هذا التحقيق لما وضع له مجموع القيد وصفا نوعيا باعتبار معان معروفة لا باعتبار كل منها منفردا فلا وجه
لبحث القاضي الامام ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس من الانامل
بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى فان الغالب ان ما بعدها
يكون داخلا واذا لم يدخل اي المرفق في الاسقاط بقي داخلا في المامور بغسله اذ لا واسطة بينهما وقال بعضهم
الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل اية السرقة يعني قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما والصحيح ان الايدي فيها باقية على معناها اللغوي والاقتصار على الاكف انما هو لامره صلى الله عليه وسلم
بذلك وانه قد صح الاجتزاء باقتصاره عليه الصلاة والسلام في التيمم على مسح الكفين كما في حديث عمار عند الشيخين

قبل الغاية لا بد ان يتكرر نسخه
صح

السيول الجارفة على ما اقتضته حكمة البارعز من ان لا بقاء لحادث في هذه الدار الفانية واما اذا فسر بالاسود
من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان ثم قيل في تفسيرها خضراوان يضربان الى السواد من شدة
الخضرة فجعله صفة لغثا وهو ما علمت لجعل فيها صفة لعوجا وهو فاسد لما بينهما من التضاد فهذا فاسد
ايضا وانما الواجب ان يكون حالا من المرعي واخر لتناسب الفواصل ورؤس الاي واصل الكلام الذي
اخرج المرعى احوى فجعله غثاء الخامس عشر قول بعضهم وهو الطيبي في قوله تعالى فاخرجنا به نبات
كل شي اي فاخرجنا بذلك الماء نبت كل صنف من النبات والمعنى اظهار القدرة في انبات الانواع المفتنة
بماء واحد فاخرجنا منه من النبات او الماء خضرا شيا اخضر وهو الخارج من الحبة المتشعب نخرج منه حبا متراكبا
وهو السنبل ومن النخل من طلعها قنوان اي واخرجنا من النخل نخلا من طلعها قنوان او من النخل خبر قنوان
ومن طلعها بدل منه والمعنى وحاصله او مخرجه من طلع النخل قنوان وهي الاعذاق جمع قنو كصنوان جمع
صنو دانية قريبة من المتناول او ملتفة قريب بعضها من بعض وجنات من اعناب فيمن رفع جنات وهم
محمد بن ابي ليلى والاعمش وابو بكر في رواية عن عاصم انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب تخرج
من طلع النخل وهو فاسد اذ العنب لا يخرج من النخل وقد انكر ابو عبيدة وابو حاتم هذه القراءة قال ابو حاتم
هي محال لان الجنات من الاعناب لا تكون من النخل والحق انه لا يسوغ انكارها حيثما كان لها وجه جيد في
العربية وقد اخذ في توجيهها فقال وانما هو مبتدا بتقدير خبر له اي وهناك جنات او ولهم جنات وهذا
التقدير الثاني هو ما ذهب اليه النحاس وقدره ابو البقا ومن الكرم جنات وجوز الزمخشري في الرفع
وجهين احدهما ما ذكره المص والثاني ان يكون معطوفا على قنوان وحاصله او مخرجه من النخل قنوان وجنات
من اعناب اي من نبات اعناب قال التفتازاني واورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات
من اثار القدرة ولا خفاء انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات ولا بالاعناب بل يجري في النخيل والقنوان
ويدفع بان ذلك مفوض الى شهادة العقل ودلالة المقام وعلى الثاني انه يخيل الى ان المعنى ومن النخل
جنات من اعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا عطف جنات على قنوان كان من اعناب عطفا على من النخل فيصير
من عطف مفرد على المبتدا واخر على خبره وغايته ان المعطوف على المبتدا يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف
منه منع ذلك وقد قال الشارح عندي اضطراب وشكوى عند كائلتي وقد يجاب بان من اعناب صفة جنات
وهي لما كانت معروشة تحت اشجار النخل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا لكونه جنانها مدركة من خلالها وفيه
جمع بين الحقيقة والمجاز والمراد انه من عطف الجملة اي وحاصله او مخرجه من الكرم جنات من اعناب ففي قوله
عطف على قنوان تجوز وتنبيه بقوله اي من نبات اعناب على انه مضاف محذوف لان الجنات لا تكون من الاعناب بل
من النبات والاشجار ونظيره قراءة من قرا وحور عين بالرفع وهم الجمهور وقرا السلمي والحسن وعمرو بن عبيد
وابو حفص وشيبة والاعمش وطلحة والمفضل وابان وعصمة من عاصم والكوفيان حمزة والكسائي
بالجر عطفا على المجرور على معنى ينعمون بهذا وبحور عين وقال الزمخشري على جنات النعيم كانه قيل
هم في جنات وفاكهة وحور بعد قوله يطاف عليهم بكاس من معين هكذا وقع في نسخ الكتاب وليست
التلاوة كذلك في الاية التي فيها وحور عين وانما التلاوة يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق
وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون ووجه الرفع
انه مبتدا خبره اي ولهم حور او وفيها حور او وهو عطف على ولدان او على مبتدا محذوف هو وخبره
تقديره لهم هنا كله وحور عين واما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شي
اي واخرجنا به جنات من اعناب وهو من باب وملائكته ورسله وجبريل وميكال اي من باب عطف
الخاص على العام للدلالة على امتيازه وكذلك عطف والزيتون والرمان وقال الزمخشري في ذين والاحسن

ان

ان ينتصبا على الاختصاص لفضل هذين الصنفين السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع
اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر يعني حج البيت من قوله ولله على الناس حج البيت ورده ان المعنى حينئذ
ولله على الناس ان يحج بيته المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج قيل ان هذا
مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد والذكر والمراد من جرى ذكره
وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم
نية لان رتبته التقدم وانت اذا قدمت المبتدا مع متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق
ثابت لله على الناس اي على هؤلاء الناس المذكورين وهم المستطيعون يرشدك الى ذلك انك لو اتيت بالضمير
في هذا التركيب بدل الظاهر فقلت حق ثابت عليهم لصح فقد سد الضمير مسداه وصحح بها وهو علامة
الاداة التي للعهد الذكري بل قد صرح كثيرا ان الاداة متى دارت بين العهد وغيره حملت على العهد تطرا للقرينة
المرشدة الى ذلك وتعقب بان كون اللام للعهد الذكري في هذا المقام بعيد جدا وما ذكره في بيانه انما يقتضي
تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه وفيه نظر لانه متى
اقتضى تقديم حج البيت فقد اقتضى تقديم متعلقاته لا سيما الفاعل منها قطعا لانه متى اعتبر المصدر الواقع
مبتدا الفاعل مثلا اذا قيل حسن ضرب زيد عمرا فانت انما اخبرت عن الضرب الصادر من زيد الواقع على
عمرو بانه حسن لا عن الضرب الواقع على عمرو مع قطع النظر عن صدوره عن زيد نعم هو لا يرفع الضعف
الذي ذكره المص من جهة الصناعة بقوله وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل
بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب * قرع القوا قيز
افواه الاباريق * البيت من ثاني البسيط وقايله الاقيشر بن الاسود الاسدي * اول والكاس في كفي اقلبها *
* اخاطب الصيد ابناء العماليق * لا تشربن ابدا راحا مسردة * الا مع الشم ابناء البطاريق * الصيد بكسر
المهملة جمع اصيد وهو الملك ومن يرفع راسه كبرا قال في الصحاح واصله في البعير يكون به داء في راسه فيرفعه
ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا ولا شمالا والعماليق والعمالقة قوم تفرقوا في البلاد من ولد عمليق
كقنديل او عملاق كقرطاس ابن لاود بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام كذا في القاموس ومنهم الجبابرة الذين
كانوا بالشام على عهد موسى عليه السلام ولا تشربن ينبغي ان يكون بضم الباء على انه خطاب جمع حذفت منه واو
الضمير لملاقات الساكن الذي هو نون التوكيد الخفيفة مع دلالة الضمة المناسبة عليها والراح الخمر والمسردة بتشديد
الراء بين حرفين مهملين المتوالية المتتابعة والشم بتشديد الميم بعد معجمة مضمومة جمع اسم السيد ذو الانفة
وهو ماخوذ من شم الانف وهو ارتفاع قصبته وحسنها واستواء اعلاها ويروى بدله الغر بالغين المعجمة وهو
جمع بطريق ككبريت وهو القايد من قواد الروم تحت يده عشرة الاف رجل ثم الطرخان على خمسة الاف ثم القومس
على مايتين والتلاد بكسر المثناة الفوقية كالتالد والتليد المال القديم الاصلي الذي ولد عندك كذا في الصحاح
واصل التاء فيه واو ونقيض التالد الطارف والتليد الطريف والنشب بشين معجمة مفتوحة بين نون وموحدة
المال والعقار في الصحاح وفي القاموس والنشب محركتين والمنشبة المال الاصيل من الناطق والصامت وقال
المحشي المال الثابت وقيل المال مطلقا والقواقيز بالزاي بعد قافين الاقداح جمع قاقوزة ويقال قاقوزة ويقال
وقواقيز قال في الصحاح والقاقوزة مشربة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا تقل قاقزة قال في القاموس والقاقوزة
والقاقوزة والقاقزة مشربة او قدح والصغير من القوارير والطاس فاجاز ما منع الصحاح ويروى القوارير
بدلها والافواه جمع فاه وهو الفم والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق معرب آبري والحق
جواز ذلك في النثر فلا يكون ضرورة الا انه قليل ودليل جوازه حالة السعة هذا البيت فانه يروى بالرفع مع
التمكن من النصب فلا يكون ضرورة لانها ما لا مندوحة للشاعر عنه وهي الرواية الاخرى اي النصب الرواية الاخرى

في البيت وتانيث الضمير باعتبار الخبر وذلك ان القوافي الفاعل والافواه مفعول وقد اضيف المصدر الى فاعله
ونصب مفعوله وصح الوجهان لان كلا منهما قابع للاخر ومقروع له ومن مجيئه اي مجي هذا القليل في النثر الحديث
الصحيح وهو حديث بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج
البيت من استطاع اليه سبيلا ولا ياتي فيه ذلك الاشكال السابق يعني لزوم تاثيم الكل بتخلف المستطيع لانه ليس فيه
ذكر الوجوب على الناس كما في الاية وروي عن ابن عامر انه قرا ذكر رحمة ربك عبده زكريا برفع عبده زكريا
فهو من هذا القبيل والمشهور في من في الاية بدل من الناس بدل بعض وحذف الرابط اي من استطاع منهم لكن يلزم
عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا وفي اعراب ابي البقا وحج البيت مبتدا وخبره على الناس
ولله يتعلق معه بالاستقرار في على تقديره استقر على الناس ويجوز ان يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما حالا واما
مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل في الحال على هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
ويجوز ان يرتفع الحج بالحال الاول او الثاني والحج مصدر اضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل
بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع والواجب عليه من استطاع والجملة ايضا وقيل مرفوع
بالحج وتقدير ان يحج البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع
الى الاول وقيل من مبتدا شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ويدل ذلك على قوله ومن كفر وجوابها
هذا ما فيه والقول الثالث هو ما نسبه المص لابن السيد ونسبه ابو حيان لبعض العصريين وعليه فلا حاجة
الى تقدير منهم كما هو ظاهر ومن ثم لم يذكر المص تقديره فيه والقول الرابع هو ما عزاه المص للكسائي فقال وجوز
الكسائي كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما اي على
الموصولية والشرطية من استطاع فليحج فانما يصح جوابا لمن شرطية حيث لا ظهور لاثر الجزم ويصح خبرا
عنها موصولة وسكت عن وجه كونها خبر المبتدا محذوف وعليه من اي وعلى بدلية من الناس وابتدائيتها
موصولة وشرطية فالعموم في ولله على الناس مخصص اما بالبدل فيما اذا كانت من بدلا واما بالجملة فيما
اذا كانت مبتدا وكذا ان قدرت هو خبرا وقد جعل ابو البقا الجملة ح بدلا ايضا فالتخصيص بالمبدل
اما مفردا وجملة السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتي اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري
سوءة اخي ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام وهو فاسد ووجه فساده ان جواب الشي مسبب
عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز وقد ابدى التفتازاني ههنا احتمالا وهو ان يكون الاستفهام انكاريا
ابطاليا فيفيد النفي ويصح السببية اي لم اعجز واواري وقيل انكاره توبيخي وهو من قبيل اتعصي
ربك فيعفو عنك بالنصب وان التوبيخ منسحب على الامرين مشعر بانه في العصيان وتوقع العفو
مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سببا للعفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل وههنا نزل
نفسه منزلة من جعل العجز سببا للمواراة دلالة على التعكيس المولد للعجز والقصور عما يهتدي اليه
الغراب وانما انتصابه بالعطف على اكون والمعنى اعجزت عن الكون فالمواراة ومن هنا اي ومن اجل جواب
الشي مسبب عنه امتنع نصب يصبح بجعله جوابا للاستفهام في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا تتسبب عن رويتنا انزال المطر بل عن الانزال نفسه
وشرط ذلك ان جواب الاستفهام من شانه ان ينعقد منه ومن الاستفهام شرط وجزا وهنا لا يستقيم ان يقال
اذ رايت انزال المطر يصبح الارض مخضرة لان اصباح اخضرارها ليس مرتبا على رويتك الانزال بل على
انزال المطر وقيل انما لم ينتصب لان الم تر في معنى قد رايت اي انه استفهام تقرير مثل الم نشرح ونحوه
ان النفي اذا دخل عليه الاستفهام فانه كان للتقرير عومل معاملة النفي في الجواب كما في قوله تعالى الست بربكم
قالوا بلى ولذا صح الجواب ببلى دون نعم وان اجيب النفي بالفا كان على معنيين في كل منهما ينتفي الجواب

كما

كما في نحو ما تاتينا فتحدثنا فان الحديث منتف في الحالتين والتقرير باداة الاستفهام كالنفي المحض في الجواب
فينتفي الجواب وتثبت مدخول الاداة فيلزم اثبات الروية وانتفاء الاخضرار وهو خلاف المقصود وقيل
النصب جائز كما في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب فان معناه الحث على السير في الارض
ليروا مصارع المهلكين فيعتبروا بذلك ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على ما قيل تصبح باصبحت وانما
عدل الى صيغة المضارع للدلالة على بقاء اثر المطر زمانا بعد زمان والصواب القول الاول وهو امتناع
النصب في تصبح وليس الم تر مثل افلم يسيروا لما بينا من انه جواب الشي تسبب عنه واصباح الارض
مخضرة لا تتسبب عن روية الانزال وزيادة العقل وكمال البصر يتسبب عن السير في الارض الثامن عشر
قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ان الاصل اتخذوهم قربانا فالمفعول
الاول محذوف وهو عائد الموصول وان الضمير المحذوف وقربانا مفعولان والهة بدل من قربانا وقال
الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال قيل وفي تقييد
النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله بحالة كونها قربانا والمقصود النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله مطلقا
اللهم الا ان يقال ان هذه الحالة منتفية فان من شان الالهة التي تتخذ من دون الله عند هولاء ان يكون
قربانا فقد قال تعالى مخبرا عنهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ولم يبينا اي الزمخشري وجه فساد المعنى
ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله كما يقتضيه جعل قربانا مفعولا ثانيا اقتضى منهم
الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت اتتخذ فلانا معلما دوني كنت مقتضيا بمفهوم هذا
التوبيخ امرا له ان يتخذك معلما دونه والله يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه هذا ما قاله
ابن المنير في الانتصاف وبين اليمني في حواشيه فساد المعنى بوجه اخر فقال اذا كانت الهة من دون
الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين
بالهيته سبحانه بخلاف ما اذا كان قربانا حالا فان المفهوم انهم اتخذوهم من دون الله الهة تقربهم
بها الى الله زلفى وهذا لا يلزم منه نفي الهيته تعالى قال اليمني وهذا الموضع مظنة تامل انتهى ولا يخفى
ان مبنى ما ذكره على ان المبدل منه في حكم الطرح لفظا ومعنى وليس كذلك نعم معنى قول الزمخشري وقول
ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتاكيد والصفة في كونهما
متممين لما يتبعانه لا انهم يعنون اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
ولو ذهبت تهدر الاول لم يفد كلامك التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي ضاقت وانقبضت ان حصرت صدورهم جملة دعائية ورده الفارسي بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدو رهم
عن قتال قومهم اي ان حصرت صدورهم لو كان دعاء لكان دعاء عليهم بان تحصر صدورهم على قتالنا او
قتال قومهم لكن حصر صدورهم عن قتال قومهم لا معنى له وذلك ان تجيب بان المراد الدعا عليهم بان
يسلبوا اهلية القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة لا قومنا ولا قومهم والجمهور على حصرت صدورهم
حال بتقدير قد او صفة محذوفة اي جاؤكم قوما حصرت صدورهم متم العشرين قول ابي الحسن في قوله تعالى ولبثوا
في كهفهم ثلاث مائة سنين فيمن نون مائة وقطعها عن الاضافة وهو من عدا حمزة والكسائي انه يجوز كون
سنين منصوبا بدلا من ثلاث او مجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام مائة فسد المعنى
اذ يصير مدة لبثهم ثلاث سنين وذلك فاسد وكذا ينبغي ان يكون الاول مردودا ايضا لانه اذا اقيم مقام
ثلاث فات تعيين المدة المرادة وهذا كله مبني على ما عرفت من كون المبدل منه في حكم الطرح راسا وليس كذلك
وانما انتصاب سنين على التمييز على لغة من قال عندي خمسة اثوابا نعم الغالب في تمييز نحو مائة والف الافراد
والجر بالاضافة قال صاحب الخلاصة ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقرا الكوفيان ن

بالاضافة الى سنين معلى وضع الجمع موضع الواحد ويحسنه هنا ان في علامة الجمع جبر الماحذف من واحدة وان
الاصل في العدد من نحو ثلاث اضافته الى الجمع الحادي والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ان اسم الله بدل من الهة بناء على ان ما بعد لو غير موجب في المعنى والبدل فيه احسن من الوصف ورده ان البدل
في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم اذا كان في كلام غير موجب اما الاول اي انه مستثنى فلان الاستثناء
اخراج من الحكم السابق وما قام احد الا زيد مفيد لاخراج زيد من الحكم السلبي فيكون مستثنى واما الثاني اي انه
موجب له الحكم اذا كان في كلام غير موجب فلانه كلما صدق ما قام احد الا زيد صدق قام زيد اي صدق ايجاب الحكم
له وثبت المط واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا بموجب له الحكم اما الاول فلان الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى
منه والاستثناء يستدعي عموم المستثنى منه فحيث لا عموم لا استثناء فلا مستثنى ولان المعنى ح اي حين اذ حمل
الكلام على الاستثناء لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه المخالف انه لو كان
فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وذلك غير مراد بل مفسد للمراد وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد
مطلقا اي المراد ترتب الفساد على تقدير تعدد الالهة سواء اعتبر فيهم الله تعالى اولم يعتبر لما انه مساق الاية
لاثبات التوحيد ونفي التعدد واما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يستقم
اي الجواب وكان حصره لم تفسدا هذا وقد نقل الشارح ان بعض الفضلاء صرح بان البدل في باب الاستثناء هو
الا وما بعدها ففي نحو ما قام احد الا زيد البدل الا زيد كيف وهو لا يقوم مقام المبدل منه للزوم
عكس الواقع فانه موجب له القيام ولو اقيم مقام احد كان منفيا قال واذا كان كذلك فكيف يتاتى ما ذكره
في الاية وقال صاحب الكشف ومما يدل على بطلان القول بالبدل هو ان قولك ما جاءني القوم الا زيد ونحوه
مما يكون ما بعد الا بدلا مما قبلها مما يؤدي الى الاثبات فمعنى ما جاءني القوم الا زيد جاءني زيد فكذلك هنا لو كان فيهما
الهة الا الله لو كان بدلا لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا اي وذلك فاسد كما قال الشارح وهو نظير ما ذكره
قال الملخص ولكن ملازمته هذه ممنوعة فتامل وهذا البحث ياتي في مثال س لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا
لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان
معهم جماعة منهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف في الغلبة
قوله ثانيا هذا مبتدا والشرطية حال والخبر محذوف اي ليس بمراد بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع
فان قيل لا نسلم ان الجمع في الاية والمفرد في المثال يعني الهة ورجلا غير عامين بل هما عامان لانهما مع تنكيرهما
واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع انتفاء والنكرة الواقعة في سياق النفي تعم قطعا قلت لو صح ذلك
لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان لذا لا يصح ذلك بعد
النفي واللازم ممتنع اذ لا يصح زيادة من بعد لو ولا وقوع ديار في سياقه ولا نصب المضارع في جوابه
وما ذاك الا لكون الكلام مع حرف الامتناع ايجابا وهذه تقتضي سبق النفي واذا ابطل كون الا الله بدلا
تعين كونه صفة اي الهة موصوفة بانهم غير الله وتحقيق المقام ان هذه الاية سيقت لاثبات التوحيد ولو
حملت الا فيها على الاستثناء لم يكن التوحيد حاصلا لان ما بعد لو مثبت بالاستثناء منه نفي فيكون التقدير لو
كان فيهما الهة ليس الله منها لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة ليس الله تعالى منها وهذا محتمل لان يكون فيهما الهة
الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس الهة منها الله وهو محتمل لان يكون فيهما الهة ليس منها الله فلا يحصل
التوحيد فتحتم ان لا يكون الا استثنائية وان يحمل على معنى الصفة وهو معنى معهود في لسانهم وظاهره
لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثناء والمعنى على الوصفية لو كان فيهما الهة متصفة بانها غير الله لفسدتا
لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة غير الله فليس فيهما الا الله وثبت التوحيد الثاني والعشرون قول ابي الحسن
الاخفش في كلمته فاه الى في انه انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه وقال ابو حيان فاه حال من التاء

في

في كلمته بتاويل مشافها والجار والمجرور من الى في خرج مخرج البيان وقيل الحال محذوفة وفاه مفعول
لتلك الحال اي جاعلا فاه ورد بانه لا دليل على هذا المحذوف ولا نظير لهذا التقدير وقيل فاه اسم
وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ففاه وضع موضع شفاها الموضوع موضع مشافها ورد بان
الاسم الموضوع موضع المصدر لا بد ان يكون له مصدر من لفظه كالعطاء والدهن في عجبت من
عطائك ودهنك بضم المهملة اي اعطائك ودهنك بفتحها وفاه الى في ليس كذلك وجوز ان يقال المبرد
فوه على انه مبتدا وما بعده خبره والجملة في موضع الحال ورده فقال انما يتكلم الانسان في نفسه
لا انه في غيره وبان حذف الجار من مثل هذا غير مقيس وقد يكون ابو الحسن حمله على القلب وان الاصل
كلمته من في الى فيه وساغ القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس المبرد فلم تعدل الى مثال غير
هذا فنقول حكي عن الزبيدي انه قال في قول العرجي هو ابو عمر عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان
ابن عفان والعرجي بفتح العين وسكون الراء نسبة الى العرج منزل بطريق مكة ويكون هذا البيت
للعرجي جزم الحريري في درة الغواص وقال العيني الصحيح انه للحرث بن خالد بن العاص بن هشام بن
المغيرة بن عبد الله المخزومي من قال الجلال وكذا هو في الاغاني * اظلوم ان مصابكم رجلا * رد السلام
تحية ظلم * البيت من ضرب الكامل وظلوم علم امراة وهو منادى مبني على الضم ويروى اظليم بفتح الهمزة مر خم
ظليمة قال الجلال وهو الصحيح ويروى اهدى السلام وتحية بعد قوله رد السلام او اهدى السلام من باب
قعدت جلوسا الصواب في انشاده رجل بالرفع خبر الا ان ظنا منه ان مصابكم بمعنى من اصبتموه وانه اسم
ان ورد السلام تحية صفة لرجل الخبر وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى
البتة وذلك لبقاء ظلم منقطعا عما قبله كما عما بعده والبيت على تقدير كلامه كالمركب الذي لا يصح المعنى
المراد منه الا بان يكون لكل من اجزائه معنى يحصل وقيل بل يحصل له معنى يجعل ظلم خبر مبتدا محذوف اي
هذا ظلم والمعنى ان الذي اصبتموه بقتلكم بر رجل اهدى سلامه اليكم تحية وموردا فجدير ان يكون
منايا لا مصايا وجديرا ان لا يحظ منكم سرايا فانعكست اما الرضا عنا عما له فظلمكم هذا ظلم او مصدر
بمعنى مظلوم كقولهم الدنيا ضرب الامير اي مضروبه ويكون صفة بعد صفة وله اي لهذا البيت
حكاية مشهورة بين اهل الادب روي عن ابي عثمان المازني ان بعض اهل الذمة بذل للراي لابي عثمان مائة
دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد على ذلك
فاجابه بان الكتاب مشتمل على ثلثمائة حديث وكذا كذا اية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من
قراتها ولعله فهم من حال الذمي انه كان معاندا والا فالمذهب ان الكافر يمنع من مس لا سماعه وان كان
معاندا لم يجز تعليمه ويمنع في الاصح وغير المعاند ان رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح والا فلا ثم قدر ان
غنت جارية بحضرة الواثق هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد الهاشمي احد الخلفاء العباسيين
ولد لعشر بقين من شعبان سنة ١٩٦ وبويع بالخلافة لما مات ابوه في تاسع ربيع الاول سنة ٢٢٧ بعهد منه قال
الخطيب كان احمد بن ابي داود استولى على الواثق وحمله على تشديد المحنة ودعا الناس الى القول بخلق القران
قال الذهبي قيل انه رجع عن ذلك قبل موته وترك المحنة لما احضروا اليه رجلا مقيدا فقال اخبروني عن هذا
الراي الذي دعوتم الامة اليه اعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع الناس اليه ام هو شي ما علمه فقال
احمد بن ابي داود بل علمه قال فكيف وسعه ان يترك الناس ولم يدعهم اليه وانتم لا يسعكم قال فبهتوا واستضحك
الواثق وقام قابضا على فمه ودخل بيتا وتمدد وهو يقول وسع نبي الله صلى الله عليه وسلم ان يسكت ولا يسعنا
ثم امر بفك اقياد الشيخ وان يعطى ثلثمائة دينار ويرد الى اهله وما قاله هذا الشيخ الزام صحيح للمعتزلة
وكان الواثق وافر الادب فصيحا شجاعا صارما فيه جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء بحيث انه اكل لذلك لحم

الاسد فولد له امراضا منها مات ولما احتضر جعل يردد هذين البيتين ٭ الموت فيه جميع الناس يشترك ٭
لا سوقة منهم تبقى ولا ملك ٭ ما ضر اهل قليل في مفارقتهم ٭ وليس يغني عن الاملاك ما ملكوا ٭ ثم امر بالبسط
فطويت والصق خده بالتراب في ذل واناب وافتقر الى الرحيم التواب وجعل يقول يا من لا يزول ملكه ارحم
من قد زال ملكه توفي بسر من راى لست بقين من ذي الحجة ٢٣٢ سنة هذا البيت يعني بيت العرجي فاختلف
الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب وزعمت انها قراته على ابي عثمان يعني المازني
كذلك فامر الواثق باشخاصه اي باز عاجه واحضاره من البصرة فلما حضر قال له ممن الرجل قال من بني مازن
قال من اي الموازن امازن بني تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قال من مازن ربيعة قال المازني فكلمني بكلام
بلغة قومي فقال ما اسمك وهم يقلبون الميم باء والباء ميما فكرهت ان اواجهه بكر فقلت بكر يا امير المؤمنين
ففطن لها واعجبته ولما سال عن البيت اوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم فهو مصدر
ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وظلم الخبر اي جزاءه وهذا لا يتم المعنى بدونه اي ان اصابتكم هذا
الرجل ظلم منكم قال فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق
ثم امر له بالف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا لله مائة فعوضنا الفا وقد ورد ان من ترك شيئا لله
عوضه الله خيرا منه الجهة الثانية ان يراعي المعرب معنى صحيحا في نفسه ولا ينظر في صحته في الصناعة
اي ولا ينظر اصحيح هو صناعة ام لا وانما يهم المعرب ان ينظر فيما تصحح الصناعة فيراعيه وها انا
مورد لك امثلة من ذلك فيه ما عرفت من ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع للمنفصل وليس الخبر اسم اشارة
احدها قول بعضهم في وثمود فما ابقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا صحيح في نفسه ممتنع صناعة لان ما
النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يتقدم معمول ما في حيزها عليها قيل لهذا القائل ان
يجعل اما محذوفة وهو من مظان حذفها قياسا كما تقدم عن الرضي اي واما ثمودا فما ابقى فلا يمتنع التقديم
لغرض الفصل بين اما والفا بما في حيزها وان كان عاملها مقترنا بما له الصدارة على ما ذهب اليه جماعة
واختاره ابن الحاجب وهنا مانع اخر من التقديم صناعي وهو وجود الفاء العاطفة فانها ايضا
مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها وهذا البعض وان لم يصرح بتقدير اما في كلامه يمكن حمله
عليه وانما هو معطوف على عادا من قوله تعالى وانه اهلك عادا الاولى وهو بتقدير واهلك ثمودا هذا
التقدير يؤدي الى جعل الاية من عطف الجمل وهو خلاف الظاهر لما فيه من ارتكاب للحاجة اليه لامكان
كونه من عطف المفرد من غير تعدد وانما جاء وغن عن فضلك ما استغنينا تقدم الكلام عليه مستوفى
لانه شعر يحتمل فيه الضرورة مع ان المعمول ظرف يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره واما قراءة عمرو من
فابدى بالفاء وعزاها صاحب مدارك التنزيل الى ابي حنيفة ومن شر ما خلق بتنوين شر كذا وقع
فيما وجدنا من نسخ هذا الكتاب بلفظ ومن شر بالواو ولا محل لهذه الواو ولا في التلاوة وذلك ظاهر
ولا في عبارة الكتاب لان محلها بدل من قراءة فهي سهو من الناسخ وقال المحشي ووقع في بعض النسخ
ومن شر ما خلق اي ومن شر شر ما خلق باثبات واو في الموضعين وفي بعضها باثبات واو في الثاني
والذي ينبغي حذفها منه فما بدل من شر وهي اسم موصول بتقدير مضاف اي ومن شر شر ما خلق
فيه ان هذه الواو لا محل لها كما نبهناك عليه وحذف شر الثاني لدلالة الاول عليه وقال ابن عطية
وقرا عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القايلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين على النفي وهي
قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله خالق كل شي قال ابو حيان في بحره ولهذه وجه
غير النفي فذكر ما ذكر المص وقيل يحتمل ان تكون ما ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته
ابهاما وزادته شيوعا لعولك اعطني كتابا ما وخلق صفة للشر والعايد محذوف واعترض عليه بان

الغرض

الغرض في وصف النكرة وهو تنقيص ابهامها وتقليل شيوعها مناف للغرض من ابهامها فلا يكون خلق
صفة لشر ولا صفة لما ايضا اما على القول بالحرفية كما هو مذهب الاكثرين واختاره صاحب المغني
فلان الحرف لا يوصف ولا يوصف به واما على القول بالاسمية فلان وصفها مناف للغرض منها وهو
زيادة الابهام الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون اي تناديهم الزبانية
في النار وقيل يوم القيمة لمقت الله واللام فيه اما للابتداء او للقسم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان
فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او الثاني وكلاهما ممنوع امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لانهم لم
يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما يمقتونها في الاخرة اذ لا يخفى ان هذه الاية انما تكون من مثله بهذه الجهة
الثاني باعتبار تعليق اذ بالاول ونظيره قول من زعم في يوم تجد انه ظرف ليحذركم كما حكاه مكي عن بعضهم
قال وفيه نظر والصواب الجزم بانه خطا لان التحذير في الدنيا لا في الاخرة ويوم تجد كل نفس ما كسبت
هو يوم الاخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم ليكون المعنى على تحذير اليوم بعينه لا التحذير فيه كما في وانذرهم يوم
الازفة لظهور ان المراد ايثار اليوم لا الانذار فيه لان يحذر قد استوفى مفعوليه اللذان احدهما ضمير المخاطب
والاخر نفسه وانما هو منصوب اي منصوب بمحذوف تقديره اذكروا واحذروا فهو مفعول به واورد
عليه ان الاصل عدم التقدير وقيل انتصابه بالمصدر ورد بلزوم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل تقدير
ورد بان قدرته تعالى على كل شي لا تختص بيوم دون يوم وسياتي تصريح المص بذلك وقال الزمخشري
منصوب بيود اي تتمنى كل نفس صحايف اعمالها وجزاء اعمالها من الخير والشر حاضرة لو ان بينها وبين
ذلك اليوم وهوله امدا بعيدا وعلى القول بان الناصب اذكروا بضمير فيود حال من الضمير في عملت او سوء
وتجد مقصور على ما عملت من خير ولا تكون ما شرطية لارتفاع يود نعم من قرا ودت جازت الشرطية عنده والحمل
على الجزاء وقع معنى لانه حكاية كاين واوفق للقراءة المشهورة واما امتناع تعليقه بالاول من المقتين وقد ذكر
ابن الحاجب في اماليه فهذين الوجهين واجاب عن الفساد فقال العامل في اذ تدعون على الوجه المقت الاول
والمعنى لمقت الله اياكم في الاخرة اذ تدعون لتؤمنوا فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وفيه من الاعراض
بالفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الخبر وجوابه ان الظروف يتسع فيها وقيل مقتكم انفسكم
اذ تدعون ومثله قوله تعالى اذ ظلمتم فان معناه اذ ثبت ظلمكم باقامة الحجة فيكون اذ تدعون للاخرة او يكون
المراد بانفسكم امثالكم من المومنين فيكون اذ تدعون للدنيا قال الشارح ولا يخفى بعد هذا الوجه الثاني واما
الاول فليس ببعيد فانه لما صح عندهم في الدار الاخرة انهم كانوا يدعون في دار الدنيا الى ما ينجيهم وهو الايمان
فيعدلون الى ما يهلكهم وهو الكفر مقتوا انفسهم في تلك الدار وهو اي التعليق بالاول راي جماعة منهم الزمخشري
فلا يستلزم امر الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو غير جايز وقد عرفت جواب ابن الحاجب عنه وعرف
ان الاجنبي الفاصل هو الخبر وقد بين ابن الحاجب المراد بالاجنبي في اماليه فقال الاجنبي هو المستقل بنفسه
غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي ما كان له تعلق بذلك الجزء في قولك ضربي
في الدار حسن لم يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي بل بما يتعلق به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن
زيدا فان الفصل فيه باجنبي لا تعلق له بما قبله تعلق التتمة والجزئية ولو قيل في انه الجزء المستقل
بنفسه لاستغني عن استثناء الجمل المعترضة ومن تكلف دعوى انها اجريت مجرى التتمة مع انها جمل مستقلة
بانفسها لان الفصل بها بين الجزئين انما عرض لغرض مع ظهور انها ليست تتمة لاحد الجزئين لما لها من الاستقلال
فلا ليس بها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه الثاني وهو الاول ولهذا اي ولعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله
باجنبي قالوا في قوله ٭ وهن وقوف ينتظرن قضاءه ٭ بضاحي غداة امره وهو ضامز ٭ هو من ثاني الطويل
من قصيدة للشماخ معقل والهيثم بن ضرار بن شيبان وقيل بن حرملة الذبياني صحابي يكنى ابا سعيد قاله

الخطيب في صفة ابلغوا الشماخ انه اشعر غطفان والبيت في وصف حمار وحش وضميرهن للاتن والقضاء
الحكيم والغداة عند الشارحين بفتح العين المعجمة واهمال الدال ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس و
ضاحيها وقت ضحاها وهو حين تشرق الشمس وعند الجلال وغيره بفتح العين المهملة واعجام الذال الارض
الطيبة البعيدة من الماء والرحم كالعذبة وضاحي الارض البارز منها للضحى وهي الشمس والضامر بضاد معجمة وزاي
الساكت كالمضمور اذ الباء من بضاحي متعلقة بقضاء لا بيوفق ولا ينتظرون ليلا يفصل بين قضاه وامره
وهو معمول بالاجنبي الذي هو متعلق ووفق او ينتظرون ولا حاجة الى تقدير ابن الشجري وغيره امره
معمولا لقضى محذوفا ليلا يلزم الفصل المحذور المذكور لوجود ما يعمل فيه وانتفاء المانع ونظير ما الزم الزمخشري
هنا ما الزمه اذا علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله انه على رجعه لقادر بناء على ان الضمير في رجعه للانسان
اي ان الذي خلق الانسان ابتداء من نطفة قادر على رجعه واعادته خصوصا تتفرق السرائر لقادر بين
القدرة وان جعل الضمير للماء وفسر رجعه الى مخرجه من الصلب والترايب او الاحليل او الى الحالة الاولى
فنصب الظرف بمضمر واذا علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما فان في الاول الفصل بخبر ان وهو لقادر بين المصدر ومعمول الظرف وقد نقلنا عن ابن
الحاجب ان الظروف يتسع فيها وقيل الظرف يتعلق بقادر ويخصص هذا اليوم لانه الاهم وقيل انتصابه
بفعل مقدر يدل عليه المصدر اي يرجعه يوم تبلى السرائر وفي الثاني الفصل لمعمول كتب الاول وهو
كما كتب وهو اجنبي كما عرفت والجواب ان الزمخشري بناه على تجويز عمل المصدر في الظروف وان تخلل الفاصل
لجوازه فيه دون غيره لما قررنا وفي حواشي التفتازاني انتصاب اياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر في
الظرف مع تخلل الفاصل وان لم يجز في غيره واما الاعتذار بانه بناه على كونه كما كتب في موقع الحال من
الصيام لا في موقع المصدر لكتب فليس بمقبول لان ما في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابه على من قبلكم
وظاهر انه لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف فلو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون من معمولات ذلك
العامل والحال ليس معمولا للذي الحال وان التعلق بمجرد التعلق المعنوي فالمصدر ايضا كذلك نظرا الى كونها
من ملابسات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله
لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل يتعلق بكتب عليكم على معنى لكي تتقوا على طريق الاستعارة فيكون
فصلا بالاجنبي فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام بناء على ان ال فيه لتعريف الجنس فتوصف
بالنكرة فلا يكون متعلقا بكتب ولا يكون اجنبيا عن المصدر قلنا يلزم محذور اخر وهو اتباع المصدر
قبل ان يكمل بمعموله والمصدر لا يتبع حتى يستوفي معموله والا امتنع الاعمال ونظير اللازم لراي
الزمخشري على هذا التقدير اي تقدير كما كتب صفة للصيام ما الزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل
الله وكفر به والمسجد ان المسجد بالجر عطف على سبيل الله فانه من جملة معمول المصدر الذي هو صد لكونه
معطوفا على معموله وقد عطف كفر به على المصدر قبل مجيه اي قبل مجي هذا المعطوف فلزم اتباع المصدر
قبل كماله بمعموله في حواشي اليمني وتبعه التفتازاني وغيره انه ههنا حاشية عن المص معنى الزمخشري وقد
الحقت بالمتن اي متن الكشاف حاصلها ان عطف كفر به على صد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله
والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف الكفر
على الصدر قبل تمامه فهو بمنزلة انه يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقدير لفرط
العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه بل كلا الوجهين ضعيف كما جزم الشارح والصواب ان الظروف
الثلاثة يعني اذ واياما ويوم متعلقة بمحذوف اي تمقتكم اذ تدعون وصوموا اياما ويرجعه يوم تبلى السرائر
ولا ينتصب يوم بقادر من قوله تعالى انه على رجعه لقادر لانه قدرته لا تتقيد بذلك ولا بغيره وكذلك

علمه تعالى لوجوب عموم قدرته وعلمه ونظيره في التعليق بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ
للمجرمين فانه منصوب باذكر محذوفا او بفعل يدل عليه لا بشرى نحو يمنعون البشرى الا ترى ان اليوم
لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للا النافية للجنس وهي لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها ايضا وكذا حكم العاملة عمل ليس واما الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف في جواز تقديم
منصوب ليس عليها اختلف في تقديم خبر ليس عليها فقيل لا يجوز لان ليس ان كانت حرفا فمعمول الحرف
لا يتقدم عليه وان كانت فعلا غير متصرف فما لا ينصرف لا يتقدم معموله عليه ايضا وقيل يجوز واستدل
بالاية فان يوم ياتيهم معمول الخبر والقاعدة ان لا يتقدم معمول شيء حيث لا يتقدم عامله ورد بانه
ظرف فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره او يوم ياتيهم مبتدا والفتحة بناء لاضافته الى الجملة وهو معمول
فعل مقدر خرج الباء وتقديره اعني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة حذفت وبقي عملها لدلالة
ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به وقال التفتازاني في حاشيته قيل الجيد انه
يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة قال الشارح لانه مثل اشار تكليب
بالكف الاصابع اي من جهة انه فيه حذف الجار وابقا عمله وهذا بعينه وارد على ما قاله المص من الصواب ولا
يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء في وكفر به لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الخافض ومن امثلة ذلك
اي الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي قول المتنبي * وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه * بان تسعدا والدمع
اشفاه ساجمه * هو من ثاني الطويل واشجاه احزنه ويقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه والطاسم الدارس
قال الجوهري وطسم الطريق مثل طمس على القلب فهو كضرب وجذب والاسعاد الاعانة وشفى الدمع اي
الكثير شفاء النفس والساجم من سجم الدمع هطل وفاض وسال فهو غير مانع له وقد سئل ابو الفتح المتنبي عنه
اي عن اعراب هذا البيت فاعرب وفاؤكما كالربع مبتدا وخبره وعلق الباء من قوله بان تسعدا بوفاؤكما
فلزمه الفصل المحذور فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فانشده قول الشاعر * لسنا كمن جعلت اياد دارها ها
تكريت تمنع حبها ان يحصدا * هو من اول الكامل ولم يسم قائله واياد ككتاب حي من معد وتكريت بمثناة
فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة بعدها مثناة فوقية بلد بالعراق سميت بتكريت بت
بنت وايل قاله في القاموس اي ان ايادا بالخفض بدل عن من قبل مجي معمول جعلت وهو دارها وتكريت
ايضا فكما ابدل من اسم الموصول قبل تمامه بتمام صلته اخبر هنا عن المبتدا قبل تمامه بذكر متعلقه والصواب
تعلق دارها وبان تسعدا بمحذوف اي جعلت ووفيتما وفيه نظر فان تعلق بان تسعدا بهذا المقدر
يخرجه عن ان يكون قيدا في جانب المبتدا فلا يتم التشبيه الملحوظ وليس المراد تشبيه وفائهما مطلقا
بالربع وانما المراد تشبيه وفائهما باعانته على مشاق الهوى بالربع الدارس كما يرشدك الى ذلك تدقيق
النظر في قوله ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الاسعاد بالبكا عند ربع الاحبة انما
تسليني اذا كان بدمع ساجم اي هاطل كما ان الربع يكون ابعث على الحزن اذا كان دارسا ولله دره حيث
قال * وقد يتزيا بالهوى غير اهله * ويستصحب الانسان من لا يلايمه * الثالث تعلق جماعة الظروف
من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع
لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا ح مطول فيجب نصبه وتنوينه
وذهب ابن كيسان الى ان الاسم المطول يجوز حذف تنوينه وبنيه كما يبنى الاسم المفرد وذهب الزجاج وهو
من البصريين الى ان الفتحة فيه اعراب وان التنوين حذف استخفافا لكثرة الاستعمال وبه قال ابن مالك
فيمكن تخريج ما ذكر على ذلك ولا يمنع منه في الاية الثانية لزوم الفصل بين التثريب وهو مصدر وبين معموله
الذي هو اليوم بخبر لا الذي هو عليكم ولا يخبر عن المصدر قبل استكمال معموله لان مثله في الظروف

مختفر ولا سبيل الى جعل عليكم صفة لاسم لا لئلا يلزم الفصل المحذور فانه فرار من محذور الى اخر وهو لزوم
عمله بعد وصفه واجاز الزمخشري حينئذ ان يكون متعلقا بيغفر ولا اشكال عليه وان يكون متعلقا بما في عليكم
من معنى الاستقرار المقدر وفيه ان بعضهم زعم انه لا يتخرج على مذهب س لانه يجعل الظرف وشبهه اذا وقعا
خبرا او حالا او صفة او صلة نايبين عن المحذوف فالعمل لهما انفسهما للنيابة ومن ثم يمتنع اظهاره فاذا قيل
زيد في الدار ابوه فالرافع لابوه الجار والمجرور لنيابته عن استقرار مستقر لا ما فيهما من الاستقرار نعم يتمشى
على مذهب الاخفش وقد تقدم الكلام على ذلك وانما التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين هم فرقة
من الكوفيين فانهم التزموا التعلق بالاسم وانه مع متعلقه اجري مجرى المضاف في ترك التنوين وقد مضى
ضميره يعود الى ما فيهم من الاستثنا وهو التعلق المذكور لا الى البغداد كما قال الشارح ولا الى التعلق بمحذوف
فان الماضي في الباب الثاني حيث تكلم على الحديث في بحث الجملة المعترضة لم يجر فيه ذكر التعلق بمحذوف اصلا
وانما خرجه على راي البغداديين في اجازة لا طالعا جبلا اجراء للاسم المطول في ذلك مجرى الموصول كما اجري
مجراه في الاعراب ثم قال والجار عند البصريين فيجب تنوينه وهذا يستلزم ان لا يعلق بمحذوف عندهم وان
الاسم مطول عامل فيما بعده واجب التنوين الا ان الرواية تثبت بغير تنوين الرابع وهو عكس ذلك تعليق
بعضهم الظرف قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف اي كاين عليكم على ان الظرف هو خبر المبتدا بعد لولا
وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف فان
قلت اوليس كاين بتقدير تعلق الظرف واجب الحذف قلت اوليس بنيابة الظرف منابه يكون كانه لم
يحذف وقد لحن ابو العلا المعري في قوله اذا عب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وقد
مضى الكلام عليه مستوفى في الباب الاول في بحث لو من حرف اللام ووجه تلحينه ذكره خبر المبتدا بعد وهيهنا سقط
لولا الخامس قول بعضهم في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف وهو من ذريتنا وابو علي لا يجيزه
بالظرف الذي يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره في النثر ويجيزه في الشعر من غير ضرورة فما الظن بالحال
التي هي شبيهة بالمفعول به بجامع ان الفعل مسلط على نصبهما من غير واسطة لا لفظا ولا تقديرا
ونوقش بانه ان اراد بالحال المنصوبة المحل منعنا المشابهة وان اراد المنصوبة اللفظ فما نحن فيه ليس
من ذلك واما عند غير ابي علي فان كان حرف العطف على اكثر من حرف واحد جاز الفصل بينه وبين
المعطوف بالقسم والظرف والجار والمجرور نحو قام زيد وثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن في
الدار عمرو وان كان على حرف لم يجز الفصل الا لضرورة وذلك لان العاطف اذا كان على حرف كان كالممتزج
بالمعطوف فيهما كالكلمة الواحدة وهي لا تفصل بين اجزايها بخلاف ما اذا كان على حرفين فصاعدا فانه
يكون كالكلمة المستقلة نقله ابو حيان عن عامة نحاة الاندلس واما ابن مالك فاجاز ذلك مطلقا وانما
فصل في المعطوف فقال ان كان فعلا او اسما مجرورا لم يجز والا جاز فلا يجوز عنده قام زيد وفي الدار
قعد ولا مررت بزيد ووالله عمرو واستند فيما اجازه الى قوله تعالى ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي
الاخرة حسنة وقوله وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا وقوله الله الذي خلق سبع سموات
ومن الارض مثلهن وقوله ان الله يامركم ان تودوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا
بالعدل لوقوع الفصل فيها بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور في الايات الثلاث وبالظرف في
الرابعة والعاطف فيها على حرف واحد واجيب عن الاولى والثانية باحتمال العاطف عطف شيئين على شيئين
ولا فصل وعن الثالثة باحتمال ان يكون من عطف جملة على جملة اخرى بتقدير فعل بعد العاطف اي خلق
من الارض مثلهن وعن الرابعة بوجهين احدهما انها مثل الثالثة اي انها من عطف جملة على اخرى بتقدير
فعل بعد العاطف اي ويامركم اذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل انها مثل الاولين وذلك بتقدير

ظرف

ظرف محذوف مدلول عليه بالمعنى اي ان الله يامركم اذا اؤتمنتم ان تودوا واذا حكمتم ان تحكموا فيكون
من عطف الظرف على الظرف والمفعول على المفعول هذا كلام في الفصل بين العاطف والمعطوف واما الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه فانه جائز لا بالاجنبي فلو قلت زيد طعامك وعمرو اكلان لم يجز وكذا اذا
كان المعطوف عليه صفة لا يتم الا بالمعطوف فانه لا يجوز الفصل بينهما نحو قوله كان امرا انتصح ولا يقبل
خاسر فينتصح مبنيا للمجهول في موضع الصفة لامرأ ولا يتم وصفيته الا بالمعطوف اعني ولا يقبل اذ لو قيل
لم يكن خاسر فلا يتم الصفة التي ترتب عليها الحكم بالخسران الا بالنصح مع عدم القبول فكانهما شي واحد فلا
يفصل بينهما ومثله في لزوم الفصل بالحال بين العاطف والمعطوف قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم
اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا قال ابو حيان في بحر محيط وفي اعراب اشد وجوها
اضطرب واليها الاعتماد هو اي ذكرا بعد اشد تمييز بعد افعل التفضيل ولا يمكن فيه ادة تمييز الا بهذه التقاد
التي قدرها وجه اشكال كونه تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله
نحو زيد احسن وجها لان الوجه ليس زيدا فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد افضل رجل
وعليه فنحو اضرب زيدا كضرب عمرا وخالد او اشد ضرب بالجر لا بالنصب لان ما بعد افعل التفضيل من
جنس ما قبله فيجوز في ذلك النصب على وجه احدها ان يكون معطوفا على موضع الكاف في كذكركم لانها
عندهم نعت لمصدر محذوف وجعل الذكر ذاكرا على المجاز قاله ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على
اباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير او كونوا اشد ذكرا منكم لابائكم
ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكريه قاله ابو البقا قال وهذا اسهل من حمله على المجاز يعني مجاز كون الذكر
ذاكرا كما قال ابو علي وابن جني ووجه الحوفي انه يكون اشد معطوفا على ذكركم وتقدم عن الزجاج وابن عطية
وغيرهما فيكون التقدير او كذكر اشد فيكون قد جعل للذكر ذكر وان يكون معطوفا على الضمير المجرور بالمصدر
في كذكركم فهذه وجوه خمسة في الاعراب ثلاثة في وجه النصب واثنان في الجر والذي يتبادر الى الذهن في الاية
انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر ابائهم او يكون اشد وقد ساغ لنا حمل الاية على هذا بتوجيه واضح وهو
عنه وهو ان يكون اشد حالا وهو نعت لذكرا لو تاخر كقوله لمية موحشا طلل والاصل او ذكرا اشد اي من ذكركم
اباءكم وهو عطف على محل الكاف من كذكركم ثم استشعر ما اعترض به المص واجاب عنه فقال لا يلزم فيه الفصل
بين حرف العطف وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا انه اذا جاء ذلك فشرطه
ان يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد وقد وجد هذا
الشرط الاخير وفقد الشرط الاول اذ المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لان الحال مفعول
فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف قال الشارح ولو قيل انه من عطف الجمل والتقدير
واذكروا اشد ذكرا لم يتجه السوال من اصله وكذا يتقدر في الاية الاخرى التي تلاها قبل فيقال التقدير ولجعل
من ذريتنا امة مسلمة لك وجوز ابو حيان في الاية وجها اخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لقوله اذكروا ويكون
كذكركم اباءكم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير نعت نكرة تقدم عليها فانتصب حالا ويكون اشد
معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال ويصير كقولك اضرب مثل ضرب فلان ضربا التقدير ضربا
مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال وحسن تاخيره انه كالفاصلة في حسن المقطع ولو تقدم لكان
فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ يتكرر وهم يجتنبون تكرار اللفظ فلهذا المعنى وحسن المقطع
تاخر وفي الكشاف او اشد ذكرا في موضع جر عطف على ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول
كذكر قريش اباءهم او قوم اشد منهم ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني يعني ان الافعال المتعدية اضافة
بين الفاعل والمفعول فالذكر من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية

مذكور به وتحقيقه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يوجد مبينا للفاعل اي ان ذكروا ويذكر
وقد يوجد مبينا للمفعول اي ان ذكروا ويذكر والمعنى على الاول كذكر قوم او اشد ذكرا لاباءهم وعلى
الثاني كذكركم قوما اشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه
الا بثبت فالوجه ان هذا من عطف الجملة اي اذكروا الله ذكرا كذكركم اباءكم او اذكروا الله حال كونكم
اشد ذكرا من ذكرا بايكم وليس من عطف المفرد ليلزم المشاركة في العامل واجيب بان افعل هو لفظ
اشد وما هو الا للفاعل وما يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور كما اذا جعل من
الالوان والعيوب نحو اشد بياضا واشد عورا من غير الثلاثي نحو اشد دحرجة واستخراجا واذا
اريد الدلالة على ان مضروبيته اشد وما ذكره من هذا الوجه بعيد جدا لظهور كونه من عطف
المفرد وعدم انسياق الذهن الى ما ذكر وههنا وجه ظاهر لم يذهبوا اليه وهو ان يكون عطفا على كذكركم
او جرا عطفا على كذكركم والمعنى ذكرا اشد ذكرا على الاسناد المجازي وصفا للشي بوصف صاحبه كما قالوا
شديد الصفرة صفرته وقد ذكر في قوله شر مكانا واضل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل
في المعنى هذا وقد مضى النقل عن ابي حيان العطف على كذكركم قاله ابو علي وابن جني والعطف على كذكركم
قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما السادس قول الحوفي ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة
بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر فلا يعمل ما قبله فيه ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله انى يؤفكون
ان انى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها ح اي لا معنى لايرادها فهذا التركيب لصيرورته
ح كلاما منقطعا عما قبله وتوضيحه ان ابن عطية في قوله هذا يلزمه ان ضرورة الاستفهام عن الصدارة
وكون جملة يؤفكون كلاما مغلتا فان قوله قاتلهم الله دعاء عليهم وطلب من ذاته المقدسة ان يلعنهم وتعليم
للمومنين كيف يدعون عليهم ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق والصواب تعلقهما في الايتين اي تعلق الباء
في الاولى وانى في الثانية بما بعدها وهو يرجع ويؤفكون ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من
الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم ابو
حاتم في كتاب الوقف والابتدا قيل عليه ليس في قولهم هذا دليل على ما ادعاه اذ لا نسلم انهم قصدوا
تعليق من الارض الملفوظ به وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل يتعلق به والاصل في التقدير ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض تخرجون منها غاية ما هناك انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض
واي محذور فيه وهذا التاويل على ظهوره انما يتم اذا كان قوله فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها من قول المص او ابي حاتم
وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا
اخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا واخذوا فهو من حيز الشرط على الاول ومن حيز الجزا على الثاني ويرده
ان الشرط له الصدر فلا يعمل ما بعده من فعل شرطا وجزا فيما قبله لكن الكسائي على جواز تقديم معمول
فعل الشرط على كلمته نحو زيدا ان يضرب اهنك فعليه يجوز حالية ملعونين من معمول ثقفوا والصواب
انه منصوب على الذم والتقدير اذم ملعونين وقال المحشي اي على انه صفة ذم لقليلا قال ابو حيان والصحيح
ان ملعونين صفة لقليل اي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في ولا يجاورونك والجملة
الشرطية صفة ايضا اي ملعونين مقهورين واما قول ابي البقا انه اي ان ملعونين حال من فاعل يجاورونك
فمردود لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان وههنا قد استثنى قليلا اولا فامتنع
ان يكون ملعونين حالا مستثناة ايضا لعدم العاطف فان الحال مما قبل الا اذا جاءت مكررة واقعة
بعدها كان الاستثنا منصبا عليهما وقد منع جمهور البصريين ذلك بغير عطف ولعل ابا البقا حيث اعرب
ملعونين حالا من الضمير يعرب قليلا صفة ظرف محذوف اي لا يجاورونك الا زمانا قليلا حال كونهم

ملعونين

٢

ملعونين وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل بالمشتق قليل
وقول اخر وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور به وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة
وهو الظاهر لانه الغالب في الداخلة على الصفات وقال بعض الفضلا اطلاق النحاة القول بان الالف واللام
الداخلة على المشتقات موصول وهو اطلاق غير صحيح لانها انما تكون موصولا حيث يراد به معنى التجدد
من صلتها اما اذا اريد معنى الثبوت فلا كما في الصفة المشبهة وافعل التفضيل وفي بعض اسما الفاعلين
والمفعولين وانما امتنع تعلق في بالزاهدين لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول قيل صرح ابن الحاجب في
اماليه بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما انه متعلق بالناصحين
الظاهر في لكما لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني الناصحين لكما فان اللام انما جي بها التخصيص معنى النصح
بالمخاطبين وانما فسر الاكثرون لما فهموا ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف
واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التي لا تمنع التقدم فيفرق
بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل ومفعول لكونه
مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية فيتعذر ذلك وهذا واضح والا حاجة الى التعسف وهذا
كما لا يخفى بحث ابن الحاجب واختيار له والا فدليل امتناع تقديم معمول الصلة قايم في الالف واللام ٧
الموصولة وهو ان تقديمه كتقدم جزء من الشي المرتب الاجزا عليه واما الوصل باسم فاعل ومفعول
فامر ثابت من العرب على خلاف القياس فاحتيج الى بيان المناسبة فيه بخلاف ما نحن فيه على ان الظرف
والجار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرها قال في البحر ولكما متعلق بمحذوف اي ناصح لكما او اعني
او بالناصحين على ان ال موصولة وتسومح في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسامح في غيره او على ان ال للتعريف
فيجب تعلقها باعني محذوفة او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق
به من الزاهدين قيل اما التعليق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان
اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا لا عنيت فان قلت المعنى اعني الزاهدين فيه قلت فالجار
اذن متعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار عنهم بانهم كاينون فيه ولقايل ان يقول
كنت عنيت في هذا المقام لذا فالمعنى وكانوا اعني في شانه من الزاهدين كانه قيل في شانه وليس الاخبار
بمجرد كونهم كاينين فيه بل بكونهم كاينين من الزاهدين اعني ليس الاخبار بكاينين المتعلق به فيه فقط بل به
فيه ومن الزاهدين واما ان قدرت ال للتعريف اي ان قدرتها حرف تعريف لا اسما موصولا فواضح اي فالتعليق
واضح السابع في قول بعضهم في قول المتنبي يخاطب الشيب ٭ ابعد بعدت بياضا لا بياض له ٭ لانت اسود في
عيني من الظلم ٭ ابعد بفتح العين امر من بعد بكسرها اي اهلك وبعدت هلكت يقال بعد يبعد بعدا كفرح
يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز عن النسبة محول عن الفاعل اي هلك بياضك ولا بياض له اي لا حسن
سار الذوفان العرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس ومنه لفلان يد بيضا وجملة لا بياض له صفة
للتمييز المذكور والمعنى هلكت بياضا لا يسر والبيت من اول البسيط ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي
كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والعيوب ولعل المتنبي يذهب مذهب اهل الكوفة في جواز
افعل التفضيل من الوان مطلقا عند الكسائي وهشام ومن السواد والبياض خاصة عند باقيهم كيف
والكوفي وانما الامتناع مذهب البصريين والصحيح انها اي من الظلم صفة لاسود وانه وصف اي اسود
كاين من جملة الظلم فيه ان الجملة على هذا المعنى منعوت لغرض الشاعر من كون بياض الشيب في نظره اشد
من سواد الظلم مبالغة في كراهة الشيب وهو كوفي لا حرج عليه في ان سلك طريقة اصحابه وكذا قوله
٭ يلقاك مرتديا باحمر من دم ٭ ذهبت بخضرته الطلى والاكبد ٭ هو من اول الكامل والارتدا لبس الردا

وهوهنا استعارة عن تقلد السيف اي يلقاك متقلدا بسيف احمر والبا من ذهبت بخضرته للتعدية
اي اذهبت والطلى بالضم الاعناق قال الاصمعي واحدتها طلية وقال ابو عمرو والفرا طلاة كذا في الصحاح
والاكبد جمع كبد قال الشارح ولم اقف عليه وفي الصحاح ان جمعه اكباد زاد في القاموس وكبود والمعنى
اذهبت خضرة ذلك السيف ورونقه الاعناق والاكباد بما كسته من دمها فقوله من دم حيث امتنع
تعلقه باحمر لما عرفت اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم اي ان حمرته من اجل ملابسة الدم او صفة
والتقدير بسيفه احمر كاين من دم كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما حتى التعبير صار من
جنس الدم كما لا يخفى الثامن قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا
اياك فان سقي يتعدى بنفسه اي فاللازم باطل قيل اللازم حق فقد صرح به ابن الحاجب في ايضاحه
بجواز ان يقال سقيا زيدا وجدعا اياه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا
تلزم اي منعنا ذلك لان لام التقوية لا يلزم وهذه لازمة وهذا كما ترى على راي المص في تعلق اللام
بالمصدر ولزومها ومن هنا اي ومن اجل ان هذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور امتنع في والذين
كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر فيلزم خلو الجملة المفسرة
من ضمير رابط وهو ممتنع وقد مضى الكلام على هذا البحث مستوفى في حرف اللام التاسع قول الزمخشري
في ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر هو نوع من انواع البديع
المعنوية وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاده من غير تعيين ثقة بان السامع يرده
اليه والتفصيلي منحصر بان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني وهكذا او من
رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وهذا المرتب او على غير ترتيبه وهو غير
المرتب ومنه الاية كما يعطي ذلك قوله وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وقال قاضي
المفسرين منامكم في الزمانين لاستراحة القوى النفسانية وقوة القوى الطبيعية وطلب معاشكم فيهما
او منامكم بالليل وابتغاؤكم بالنهار وضم بين الزمانين والفعلان متعاطفان اشعارا بان كلا من الزمانين
وان اختص باحدهما صلح للاخر ويؤيده سائر الايات الواردة فيه وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا
للابتغاء مع تقدمه عليه وهو مصدر لا يتقدم معموله عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل
ولا يعطف معمول عامل على معمول عامل اخر وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام لان فيه فصلا
بين المعطوف وهو ابتغاؤكم من فضله والمعطوف عليه وهو منامكم بمعمول ابتغاؤكم وهو النهار وهو اجنبي
عن المعطوف عليه قال الشارح وقد بالغ المص في التشنيع في غير محله وذلك انه ليس في قول الزمخشري
ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله معمولا لمنامكم وان يكون بالنهار معمولا لابتغاؤكم بل
مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاؤكم الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما
اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فبماذا يتعلق الجار
والمجرور من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار
والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تاخر لفظا فهو متقدم تقديرا لانه من تتمة
الاول والجملة معترضة وزعم عصري في تفسير له على سورة البقرة وال عمران هذا العصري هو قاضي القضاة
بهاء الدين بن عقيل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلق بحذر
او بالموت وفيهما اي وفي التعلق بهما تقديم معمول المصدر عليه لان كلا من حذر والموت مصدر وفي الثاني
منهما وهو التعلق بالموت ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهما محذوران وحمله على ذلك انه لو
علقه اي علق قوله من الصواعق بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان

حذر

حذر الموت مفعولا له ايضا وان اختلفا جرا ونصبا وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا اي ان جعلهم الاصابع
في الاذان من اجل الصواعق كقولهم سقاه من العيمة اي من اجلها وهي بفتح المهملة شهوة اللبن والثاني تعليل
له للجعل مقيدا بالاول اي هو تعليل للجعل المعلل بانه من الصواعق والمطلق والمقيد غيران قيل عليه كان
رحمه الله نسي ما قدمه في الباب الرابع في واخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار
ليس بعربي واعتذر عنه بانه لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى ان العرب لم تتكلم به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك
عند من التزم انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين فالمعلل وهو الجعل متعدد في المعنى باعتبار الاطلاق
والتقييد وان اتحد في اللفظ واعلم ان المفعول له اذا تعدد فلا يخلو من ان يكون بعاطف او لا فان كان بعاطف
فهناك علتان او علل لذلك الفعل المتقدم كقوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا
من انفسهم والابتغاء والتثبيت علتان للانفاق وان بغير عاطف نحو ضربت زيدا ادبا له نصحا فيحتمل ان يكون
نصحا مفعولا له لادبا وهو مفعول له لضربت اذ علة الضرب له للادب وادبته للنصح ويحتمل ان يكونا مفعولين
له والعامل فيهما ضربت ويكون على اسقاط حرف العطف والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما
هذا ماخوذ من كلام ابي حيان فانه قال والظاهر ان بالليل والنهار متعلقان بمنامكم لان النهار قد ينام فيه وخصوصا
من كان مستقلا بحوائجه في الليل وابتغاؤكم من فضله اي فيهما اي في الليل والنهار لان بعض الناس قد يبتغي الفضل
في الليل كالحراس والمسافرين ليلا العاشر قول بعضهم في فقليلا ما يؤمنون ان ما اسم موصول بمعنى من ولو كان
كذلك لرفع قليل على انه خبر واما انتصاب قليلا فالمشهور انه على النعت لمصدر محذوف اي ايمانا قليلا ما يؤمنون
وما ابهامية او مؤكدة وتعليل ايمانهم بحسب متعلقه وقال الزمخشري يجوز ان تكون القلة بمعنى العدم قال
ابو حيان وهذا لا يصح لان قليلا انتصب بالفعل المثبت فصار نظير قمت قليلا والقليل الذي يراد به النفي
المحض بوضع ذكرها النحويون وهو قولهم اقل رجل يقول ذلك وقل رجل يقول ذلك وقليل من الرجال يقول
ذلك وقليلة من النساء تقول ذلك وقلما يقوم زيد واذا تقرر هنا فحمل القلة هنا على النفي المحض بصحيح وقال
ابن الانباري المعنى فما يؤمنون قليلا ولا كثيرا الحادي عشر قول بعضهم وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر   ان يعمر ان هو ضمير الشان صح
مبتدا وبمزحزحه خبر ذكر في الضمير بعد ما وجوه اظهرها ان يعود على احدهم ويجوز ان يعود على المصدر
المفهوم مما قبله وهو لو يعمر وعليهما فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين وبمزحزحه خبر وان يعمر
مرفوع بمزحزحه على الاول وبدل منه على الثاني وقيل هو كناية عن التعمير ولا يعود على شي قبله وان يعمر
بدل منه وكون البدل من الضمير مفسرا له محل خلاف واجاز الفارسي في الحلبيات ان يكون ضمير الشان قال
ابو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين وهو ان مفسر ضمير الشان المسمى عندهم بالمجهول يجوز ان
يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بقائم زيد فهو ضمير مجهول اي ضمير شان مبتدا او
بقائم خبره وزيد فاعل بقائم ولا يجوز في مذهب البصريين ان يفسر ضمير الشان الا بجملة مصرح بجزئيها
سالمة من حرف الجر المص ان اراد بقول بعضهم ما في الحلبيات كان في كلامه ردا على ابي حيان في جعله ما بعد ضمير
الشان هنا غير جملة ولو كان كذلك لم تدخل الباء في الخبر لان الباء انما تدخل في خبر ما الحجازية بالاتفاق وخبر
ما التميمية على الصحيح حيث لا يكون الخبر جملة وخبر ضمير الشان لا يكون الا جملة ونظير قول اخر اي قول بعض غير
في حديث بدء الوحي ما انا بقارئ ان ما استفهامية مفعوله بقارئ اي اي شيء انا بقارئ ودخول الباء في الخبر
يابى ذلك ويثبت كون ما نافية فان تقديرها استفهامية يصير الكلام اثباتا والباء لا تزاد الا في خبر النفي
والثاني عشر قول الزمخشري في اينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرككم وهو طلحة بن سليمان وخرجت
قراءته على حذف فاء الجواب اي فيدرككم وهي قراءة ضعيفة وعبارة الزمخشري ويجوز ان يتصل بما وقع موقع
اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب في قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها

على ما يقع من قع مصلحتي وهو ليس مصلحة فرفع كما رفع زهير بقوله لا غايب مالي ولا حرم وهو قول سيبويه
ويجوز ان يكون متصلا بقوله ولا تظلمون فتيلا وهذا ما نقله المص فقال انه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله
اي ولا تظلمون فتيلا اينما تكونوا اي ولا تنتقصون شيا مما كتب في صحايف اجالكم اينما تكونوا في ملاحم حروب
او غيرها يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة
والوقف على هذا الوجه على اينما تكونوا وفي حواشي التفتازاني في بيت زهير عند سيبويه عنده محمول على التقديم
والتاخير اي يقول اني اتاه وعند البعض على اضمار الفا كما ذكره المبرد في هذه الاية فان قيل لعل المراد هنا
ايضا على نية التقديم فيكون على قول س قلنا لا حاجة الى الحمل اينما تكونوا في موضع اينما كنتم اللهم الا ان يقال ان
رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وههنا بحث اخر وهو ان كون الشرط ماضيا
وههنا بحث اخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزا مضارعا انما يحسن مع ان تقليبها الماضي الى معنى الاستقبال
فلا يحسن اينما كنتم يدرككم الموت الا على حكاية الماضي وقصد الاستحضار وقيلا على الوجه الثاني معناه ادنى
شي من مدة الاجل لا من الاجور والبروج المشيدة قصور وحصون مرفعة والبروج في الاصل بيوت على اطراف
القصر من تبرجت المراة ظهرت وهذا مردود س وغيره من الايمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط
ماض وذلك باستقراء لغتهم ولان الشرط اذا كان ماضيا لا يظهر فيه اثر العامل فلا يقوى على الغاء الجواب
تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا في الشعر فانه لضيق مجاله يغتفر فيه ما لا
يغتفر في السعة واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقال اتيك ان تاتني فنقله من كتب الكوفيين وهم
يجيزون ذلك لا على الحذف اي حذف الجواب بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطا عند اصحابنا لان الشرط
له الصدر فلا يتقدمه شي مما في حيزه الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين اعمالا ان اعمالا مفعول
به ورده ابن خروف بان خسر لا يتعدى كنقص وربح قال كما فما ربحت تجارتهم فكيف ينصبه المشتق
منه المفعول ومثل بمثالين احدهما مثل المثال في المعنى والاخر يقتضيه ووافقه الصفار مستدلا
بقوله تعالى كرة خاسرة اذ لم يرد انها خسرت شيا ويلبسهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
به ولو كان فعله متعديا ولان خسر متعد لا لازم ففي التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والاخرة
واما خاسرة فكانه على النسب اي ذات خسر فان فاعلا قد يجي للنسب بمعنى ذو كذا ونات كقولهم لابن وتامر
اي ذو لبن وتمر وربح ايضا تعدى يقال ربح دينارا والحق ان كلا من خسر وربح يستعمل لازما ومتعديا
وذلك بحسب قصد التعلق بمتعلق وقصد عدمه وقال س اعمالا شبيه بالمفعول به فهو نصب على التشبيه
ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل حتى يقع المنصوب على التشبيه بالمفعول به بعده الا انه لا يلحقه
علامات الفروع من حرف التانيث والتثنية والجمع الا بشرط اي ان اسم التفضيل لا يلحقه هذه العلامات الا بشرط
ان يكون خاليا عن معنى من واذا خلا عنها فان كان معرفا باللام او مضافا فاضافة لا يقصد معها التفضيل
على المضاف اليه بخصوصه لحقت العلامات ووجبت مطابقته لصاحبه وان كان مضافا فاضافة يقصد معها
التفضيل على المضاف اليه لم يتحتم لحاقها وجازت المطابقة وعدمها والصواب انه تمييز وجمع لانه من اسماء
الفاعلين او لتنوع اعمالهم الجهة الثالثة ان يخرج المعرب الكلام على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن
جهل بالقواعد وغفلة عنها فلنذكر منها امثلة احدها قول ابي عبيدة في كما اخرجك ربك من بيتك بالحق اي اخرجها
ملتبسا بالحكمة فالصواب الذي لا محيد عنه ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله والرسول والذي اخرجك
فالكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم وجواب القسم يجادلونك وقد شنع ابن الشجري
على مكي في حكاية هذا القول وسكوته عنه فانه قد يشعر بانه مرضيه قال ولو ان قايلا قال كالله لافعلن لاستحق
ان يبصق في وجهه ويبطل هذه المقالة بعد امور احدها ان الكاف لم تجي بمعنى واو القسم في كلامهم الا انها

ولا

ولا نزاع فكيف يحمل على ذلك التنزيل وثانيها اطلاق ما على الله سبحانه ولنا عن ذلك مندوحة وثالثها
ربط الموصول بالظاهر اي بالاسم الظاهر دون الضمير وهو فاعل اخرج يعني ربك وباب ذلك
الشعر دون السعة كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع هذا عجز بيت من ثاني الطويل صدره فيا رب
ليلى انت في كل موطن وقايله عند العيني مجنون بني عامر على ما قيل وقد مضى الكلام عليه في بحث اللام
ورابعها وصله باول السورة مع تباعد ما بينهما فان ذلك ان تكون المقسم عليه كون الانفال لله
والرسول فيطول الفصل بين القسم والمقسم عليه وقد يجاب عن الثاني اي عن اطلاق ما وهي لما لا يعقل
على الله سبحانه بانه قد جاء والسماء وما بناها اي وقد جا هذا الاطلاق في معرض القسم والتقدير ومن
بناها واوثرت ما على من الارادة معنى الوصفية كانه قيل اقسم بالقادر الذي بناها ودل على وجوده
وكمال قدرته بناوها وعن الاخير اي وعن مكي انه قال الجواب يجادلونك فلا تكون موصولة باول السورة وهذا جواب
عن الرابع وجدالهم له صلى الله عليه وسلم المشار اليه يجادلونك وهو بما روي ان عير قريش لما اقبلت من الشام
فيها تجارة عظيمة ومعها اربعون راكبا منهم ابو سفيان وعمرو بن العاص ومخرمة بن نوفل وعمرو بن هشام
فاخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبر المسلمين فاعجبهم تلقيها لكثرة المال وقلة الرجال فلما خرجوا بلغ
الخبر اهل مكة فنادى ابو جهل فوق الكعبة يا اهل مكة النجا النجا على كل صعب وذلول عيركم اموالكم ان اصابها
محمد لن تفلحوا بعدها ابدا فخرج ابو جهل بجميع اهل مكة ومضى بهم الى بدر ماء كانت تجتمع العرب عليه لسوقهم
يوما في السنة وكان عليه الصلاة والسلام بوادي دقران فنزل عليه جبريل بالوعد باحدى الطايفتين اما العير
واما قريش فاستشار اصحابه فقال بعضهم هلا ذكرت لنا القتال حتى نتاهب له انا خرجنا للعير فرد عليهم وقال
ان العير قد مضت على ساحل البحر وهذا ابو جهل قد اقبل فقالوا يا رسول الله عليك بالعير ودع العدو فغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقام ابو بكر وعمر فاحسنا ثم قام سعد بن عبادة وقال انظر امرك فامض فوالله لو سرت الى
عدن ما تخلف عنك رجل من الانصار وقال المقداد امض لما امرك الله فانا معك حيثما احببت لا نقول لك
كما قالت بنو اسرايل لموسى اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون ولكن اذهب انت وربك فقاتلا
انا معكما مقاتلون فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اشيروا علي ايها الناس وهو يريد الانصار لانهم
كانوا عددهم وقد شرطوا حين بايعوه بالعقبة انهم برا من ذمامه حتى يصل الى ديارهم فتخوف ان لا يرى نصرتهم
الا على عدوهم بالمدينة فقام سعد بن معاذ وقال لكانك تريدنا يا رسول الله قال اجل قال قد امنا بك وصدقناك
وشهدنا ان ما جيت به هو الحق واعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع والطاعة فامض يا رسول الله لما
اردت فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضنا معك ما تخلف منا رجل واحد وما
نكره ان نلقى عدونا وانا لصبر عند الحرب صدق عند اللقا ولعل الله يريك منا ما تقر به عينك فسر بنا على بركة
الله فنشطه قوله ثم قال سيروا على بركة الله تعالى وابشروا فان الله قد وعدني احدى الطايفتين والله لكاني
انظر الى مصارع القوم والمعنى يجادلونك في ايثارك الجهاد لاظهار الحق لايثارهم تلقي العير عليه فالضمير
في يجادلونك لاوليك الفريق من المومنين الكارهين للخروج لعدم استعدادهم ويرده عدم توكيده اي عدم
توكيد يجادلونك مع انه مضارع مثبت فلو كان جواب قسم لاكد وفي الاية اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتدا
وخبره فاتقوا الله في الشرح تامل قوله اخر مع قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون هذا
ثانيها لم يصح لان الاقوال المقيد كونها اخر لا يشتمل ذلك اصلا واجيب بان الضمير عاير على الاقوال لا بقيد كونها اخر
والا لكان هذا اولها فتدبر ويفسده اي يفسد هذا القول اقترانه اي اقتران هذا الاخير بالفاء وليس من مواطن
الاقتران وخلوه من رابط وهو جملة وتباعد ما بينهما مع كونه انشا ايضا وثالثها انها اي ان الكاف نعت مصدر
محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدالك اخراجك وهذا فيه تشبيه الشي بنفسه

اذ هو عبارة عن تشبيه الجدال في الاخراج بالجدال فيه وهو ظاهر البطلان ورابعها وهو اقرب مما قبله من القول
الثالث والاقوال الثلاثة وعزاه في البحر للزجاج انه نعت مصدر ايضا محذوف ولكن التقدير قل الانفال ثابتة
لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك يعني مهاجرة ومسكنه او بيته وهم كارهون
اي في حال كراهتهم وهذا ثاني وجهي ما في الكشاف وخامسها وهو على ما في البحر للاخفش وهو قريب من الرابع
انها نعت لحقا اي اولئك هم المومنون حقا كما اخرجك اي مثل حقية اخراجك وحقا قد اعرب صفة مصدر محذوف
اي ايمانا لانهم حققوا ايمانهم بما ضموا اليه من مكارم اعمال القلوب ومحاسن افعال الجوارح او مصدرا كقوله
هو عبد الله حقا والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في الاية في قوله يجادلونك في الحق اذ هو المراد
به وسادسها وهو اقرب من الخامس وهو اول وجهي الكشاف انها خبر لمحذوف اي هذه الحال كحال اخراجك
اي ان حالهم في كراهة ما رايت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب وفي الاية اقوال اخر
منتشرة بلغ بها ابو حيان في بحره الى خمسة عشر قولا ولم يذكر منها ما عده المص ثالثها ولم يرتضيها ثم قال
بعد كلام طويل والذي يظهر لي ان الكاف ليست لمحض التشبيه بل فيها معنى التعليل اي لاجل ان خرجت لاعزاز
دين الله وقتل اعدائه نصرك الله وامدك بالملائكة فيكون الكاف متعلقة بمحذوف وهو نصرك دل عليه
الكلام بعده وهو اذ تستغيثون ربكم الاية المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب السواد هو بكسر الميم
قال في القاموس ومهر مهران بالكسر بالسند ومهران قرية باصفهان وجد احمد بن الحسن المقري ولعله
صاحب كتاب الشواذ فيمن قرا ان البقرة تشابهت بتشديد التاء في اوله وبتاء التانيث في اخره ان العرب تزيد
تاء على التاء الزايدة في اول الماضي وانشد تقطعت بي دونك الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت بل هو مصنوع
لا يعول ولا هذه القاعدة وانما اصل القراءة ان البقرة بتاء الواحدة ثم ادغمت في تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين
لا من كلمة واحدة ومصداق ذلك تانيث الفعل ولو كان كما زعم لقيل تشابه بتشديد التاء اوله من غير الحاق تاء
التانيث الثالث قول بعضهم في وما لنا ان لا نقاتل ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل بالواو اي وما لنا وترك
القتال كما تقول ما لك وزيدا ويكون ما بعده منصوبا على انه مفعول معه ثم حذفت الواو ولم يثبت
في العربية حذف واو المفعول معه الرابع قول محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع وهو كتاب خالف
فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي وان المصدرية يتعاقبان وصفا في الوقوع فيقع كل منهما موقع الاخر
فتقع الذي مصدرية موقع ان كقوله ٭ اتفرح اكباد المحبين كالذي ٭ ارى كبدي من حب مية يفرح ٭
هو من ثاني الطويل من قصيده لجميل وقبله ٭ سلو الواجدين المخبرين عن الهوى ٭ وذو البث احيانا يبوح فيفرح
الواجد المحب من وجد به وجدا والبث بتشديد المثلثة بعد موحدة الحزن وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني
الى الله وباح بالحب اظهره ويصرح من الاصراح وهو تبيين الامر وكشف الحق لازم متعد والتصريح
خلاف التعريض ويفرح كيخرج لفظا ومعنى والقرح عض السلاح ونحوه مما يجرح بالبدن او بالفتح
الاثار وبالضم الالم والاكباد جمع كبد وهي مونثة فتفرح بالمثناة الفوقية ثم الذي ان كانت موصولا حرفيا
كما زعم هذا القايل فصلتها الجملة الاسمية وهي كبدي من حب مية يفرح واري جملة معترضة بين الموصول
وصلته والمعنى تفرح اكباد المحبين مثل قرح كبدي وان كانت موصولا اسميا فصلته اري وما بعده و
العايد محذوف اي اراه ويفرح الواقع قافية بالمثناة التحتية مفعول ثان وكبدي مفعول به له قدم
عليه والذي صفة لمحذوف والمعنى تفرح تلك الاكباد قرحا كالقرح الذي اراه يفرح كبدي من حب مية
ويقع ان المصدرية بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب انتهى فاما وقوع الذي
مصدرية فقال به يونس والفرا والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر
الله عباده فانه لم يعد عليها ضمير والتقدير عندهم ذلك تبشير الله عباده وقال الجمهور العايد محذوف
والاصل يبشر الله عباده به ان كان ذلك عبارة عن الثواب فحذف الجار ثم العايد او حذفا معا وفيه حذف

العايد

العايد المجرور مع ان الموصول لم يجر بما جر به العايد او يبشر الله عباده ان كان عبارة عن التبشير والعايد
المحذوف منصوب وخضتم كالذي خاضوا فان الذي مفرد وضمير خاضوا جمع لا يعود عليه فالتقدير
وخضتم كخوضهم ورد بان التقدير كالخوض الذي خاضوه فالعايد محذوف والذي صفة مصدرا وعلى حذف
النون من الذين لطول الكلمة بالصلة التي هي كالجزء اي وخضتم كالذين خاضوا واما عكسه وهو وقوع
ان المصدرية موقع الذي فلم اعرف قايله بل سواه والذي جراه عليه اي على القول به اشكال هذا الكلام
يعني زيد اعقل من ان يكذب فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له وفيه اشكال من
وجه اخر وهو ان كانت اسما بمعنى الذي امتنع ان يكون يكذب في مثل انت اعقل من ان تكذب بالتاء الفوقية
للخطاب ووجب ان يكون بالياء التحتية للغيبة ليكون متحملا لضمير يعود على ان التي هي اسم بمعنى الذي لكن المسموع
فيه انما هو الخطاب وكذا يرد الاشكال بنحو انا اعقل من ان اكذب اذ لا يستقيم من الذي اكذب وقد سكت المص
عن هذا الاشكال وقال في حواشي التسهيل في باب الاضافة ان من امثلة س انت اكرم علي من ان اضربك
وان الزجاج قال كانه بلغه انه عزم على ضربه فقال ذلك والمعنى من صاحب اذ لا يفضل شخص على الضرب
واضاف الضرب الى المخاطب لانه هو قد اضاف الضرب الى نفسه حين يوهم انه يضرب فقال له انت اكرم علي من
صاحب الضرب الذي تنسبه الى نفسك وليس لك فاضافه اليه لانه تلبس به عند ما اعتقد انه يقع به فبهذا
صح الكلام وقد يقال المراد بصاحب ضربك المتكلم الا انه لا يستعمل في هذا المعنى بل في معنى انت علي كريم فلا
اضربك ونظاير هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال فلا يحمل على ما لا معنى له وقل من تنبه لاشكالها وظهر
لي فيها توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فتاول ان والفعل بالمصدر اولا وياول المصدر بالوصف
كاسم الفاعل هنا فيول الكلام الى المعنى الذي اراده اذ يصير معناه انت اعقل من الكاذب وهو بمعنى الذي يكذب
ولكن يوجه بقبله العلما وذكروا له نظاير وامثالا الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى
ان التقدير ما كان افتراء بتاويل ان والفعل بالمصدر الذي هو الافترا ومعنى هذا ما كان مفترى بتاويل
المصدر باسم المفعول لان فعله مبني للمجهول ليصح الاخبار به عن القران وان صح سلب الافترا نفسه عن القران
الا ان سلب النفي وارد على سلب الاثبات متفرع عليه فلا يصح الاخبار به اثباتا لا يصح نفيا والافترا باقيا
على معناه المصدري لا يصح الاخبار به اثباتا فلا يصح نفيا وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان
المعنى ثم يعودون للقول على ان ما مصدرية مأولة مع صلتها بالمصدر والقول في تاويل المقول اي يعودون
للمقول فيهن بلفظ الظهار فهو عبارة عن عيناتهن وذلك هو الموافق لقول جمهور العلما ان العود الموجب
للكفارة اي كفارة الظهار العود الى المراة نفسها اي مجامعتها لا العود الى القول نفسه كما تقول اهل الظاهر
قال ابو حيان في بحره الظاهر ان قوله تعالى يعودون لما قالوا ان يعود للفظ الذي سبق منهم وهو
قول الرجل ثانيا انت مني كظهر امي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما يلزم بالثاني وهذا مثل مذهب
اهل الظاهر فانه كان ظاهريا وان انتمى الى الشافعية حتى ذكره البدر بن قاضي شهبة في طبقاته وفي الاشراف
لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل ان يجمع على اصابتها فاذا فعل ذلك وجبت عليه الكفارة
وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة ايضا وقال احمد اذا اراد ان يغشى كفر وقيل اذا اخرج الظهار من لسانه
فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروي عن طاوس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها بعد الظهار
فقد وجبت وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل الكلام اذا اعاد فظاهر منها ثانيا وجبت عليه الكفارة
وفي تفسير قاضي المفسرين ثم يعودون لما قالوا اي الى قولهم بالتدارك ومنه المثل عاد الغيث على ما افسد وهو
بنقض ما يقتضيه وذلك عند الشافعي بامساك المظاهر عنها في النكاح زمانا يمكنه مفارقتها فيه اذ التشبيه
يتناول حرمته لصحة الاستثنا عنه وهو اقل ما ينتقض به وعند ابي حنيفة باستباحة استمتاعها ولو

بنظرة شهوة وعند مالك بالعزم على الجماع وعند الحسن بالجماع او بالظهار رخ الاسلام على ان قوله تظاهرون
يعني تعتادون الظهار اذ كانوا يظاهرون في الجاهلية وهو قول الثوري او بتكراره لفظا وهو قول الظاهرية
او يعني بانه يحلف على ما قال وهو قول ابي مسلم او الى القول فيها بامساكها او استباحة استمتاعها او وطيها
وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف اي واقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبه فهذا الوجه عندي ضعيف
اي واقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبه فهذا وقدم المص نظير هذا التركيب غير مامر لان التفضيل على الناقص
لا فضل فيه وفي المثال اذا اول ان يكذب بالكذب ثم الكذب بالكاذب كان المعنى زيدا عقل من الكاذب
والكاذب ناقص فقد فضلت زيد على الناقص ولا فضل لهذا التفضيل اذا انت فضلت امرأ ذا برعة
على ناقص كان المديح من النقص وفي القاموس برع وسلب براعة وبروعا فاق اصحابه في العلم وغيره او تم
في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحبه عليه وهذا ابرع منه اضخم وامرء بارع جميل و
البريعة الفايقة الجمال والعقل وتقول مدحه كمنعه مدحا ومدحة حسن الثنا عليه كمدحه وامتدحه وتمدحه
والمديح والمدحة والامدوحة ما يمدح به الجمع مدايح واماديح ومن قبيل ما انشده المص قول بعضهم ٧
الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل ان السيف امضى من العصا التوجيه الثاني ان افعل ضمن
معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكور في المثال بعد افعل ليست
الجارة للمفضول لعدم القصد الى معنى التفضيل حقيقة بل متعلقة بافعل لما ضمنه اي لما تضمنه من
معنى البعد فهو غاية من في نحو قولك بعد زيد منك الا انه في المعنى الوضعي اي لا متعلقة به لما فيه من المعنى
الموضوع له يعني معنى التفضيل لعدم ما يصلح مجرورا بمن هذه والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا اي
معنى البعد لقصد التعميم اعترض عليه الشارح بما حاصله ان الفعل الماول مع ان بالمصدر في المثال مسند الى
ضمير المفضل وينبغي اضافته ذلك المصدر اليه لانك اذا قلت اعجبني ما صنعت كان التقدير اعجبني صنعك
ويجوز تركه ايضا ولا يقدح ذلك في غرضنا فمن المثال بكون المعنى زيد ابعد الناس من كذبه من زيد متفضلا على
الناس في البعد من كذب نفسه ويلزم مشاركة الناس له في ذلك البعد لكان التفضيل وهذا يعزل عن
مظان التوجيه بان في كلامه الجمع بين اضافة اسم التفضيل واستعماله بمن وهو ممتنع واجاب المحشي
عن الاول بان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته الى فاعل ذلك الفعل لان المصدر
لا يضمر ولا يلزم ذكر فاعله وانت خبير انه اذا لم يجب ذكر الفاعل لم يمتنع وتقدير ذكره يكون
الاعتراض ودعواه ان الغرض من سبكها بيان المصدر الحاصل منها ولا دخل للفاعل في ذلك دعوى
لا دليل وعن الثاني بان من الاولى في كلامه هي المتعلقة بافعل لما تضمن من معنى البعد والثانية بمعنى
على متعلقة بفضله وهي علة لكون زيدا ابعد الناس من الكذب ثم قال الشارح وقد استبان لك ان
التوجيهين اللذين ظهر له لا معول عليهما والحق التعويل على ما افاده نجم الايمة الرضي فانه قال واما نحو
قولهم انا اكبر من اشعر وانت اعظم من ان تقول فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه
عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين
بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك انت باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما
جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل تقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد
افضل من عمرو فمعناه في الفضل من رتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية انتهى كلامه ولا مزيد عليه في الحسن
ولولا خشية الاسهاب هو مصدر اسهب الرجل اذا اكثر في الكلام فهو مسهب بفتح الهاء كذا في الصحاح
لاوردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب قال صاحب عمدة الحفاظ

العجب محركة والتعجب حالة تعرض للانسان عند الجهل بسبب الشي وقال بعضهم التعجب زيادة في وصف
الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظايره وقال في القاموس العجب ما يرد عليك وفي التقريب لابن
خطيب الدهشة وعن ابن الاعرابي العجب النظر الى غير معتاد ولا مالوف والعجاب ما جاوز حد العجب الخامسة
الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة من القواعد والاوجه الضعيفة في الصناعة ويترك الوجه القريب والقوي فان
كان لم يظهر له الا ذاك الامر البعيد والوجه الضعيف وان ذكر الجميع اي جميع الوجوه الممكنة من قوي
وضعيف وقريب وبعيد فان قصد بذلك بيان المحتمل اي بيان ما يحتمله اللفظ من الوجوه توسيعا للدايرة او
تدريب الطالب وتمرينه لترتاض نفسه في ميادين العربية فحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على
ما يغلب على الظن ارادته منها فان لم يغلب شي فلتذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وخروج عن الطريق
السهلة وان اراد مجرد الاغراب على الناس اي الاتيان بالغريب وتكثير الاوجه فصعب شديد وسأضرب
لك امثلة اوردها لك مثالا لا مثالا وليس من ضرب المثل مما خرجوه على الامور المستبعدة مع امكان القريب لتجتنبها
فامثالها احدها قول جماعة في وقيله انه عطف على لفظ الساعة من قوله تعالى وعنده علم الساعة فيمن
خفض وهو عاصم وحمزة وغيرهما اي وعلم قيله وعلى محلها فيمن نصب وهم الحرميان وابو عمرو وابن عامر
والكسائي وغيرهم مع ما بينهما اي بين المعطوف والمعطوف عليه من التباعد وابعد منه قول ابي عمرو وهو ابن
العلا قاله في مجلس بلال بن بردة لما سئل بلال عن هذا فقال لم اجد لها معادا فقال له ابو عمرو انه منك لقريب
اوليك ينادون قال الحوفي ويرده كثرة الفصل وانه ذكر هناك المشار اليهم وهو والذين لا يؤمنون في قوله
تعالى ان الذين كفروا بالذكر اي بالكتاب انه خبره اوليك ينادون من مكان بعيد تمثيل لهم في عدم قبولهم واستماعهم
بمن يصيح به من مسافة بعيدة وابعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقران ذي الذكر ان
ذلك لحق تخاصم اهل النار وكم بينهما وقول بعضهم عطف على قول الكوفيين ولو قالوا ابعد من هذا مشيرا
الى قول الكوفيين والزجاج لكان احسن لان التباعد بين المعطوفين هنا اشد من التباعد بين القسم وجوابه
بكثير ثم اتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحاق مع تباعد ما بينهما وفي عبارته تسامح لان
العطف على ووهبنا لا على ووهبنا وقول الزمخشري عطف على جاءه قاله المحشي وكل امر مستقر بالكسر اي
منته الى غاية في من مستقر على انه صفة امر انه عطف على الساعة في اقتربت الساعة وابعد منه قوله
ايضا وفي موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض ايات مع بعد ما بينهما وابعد من هذا في قوله فاستفتهم
الربك البنات انه عطف على فاستفتهم اهم اشد خلقا قال هو معطوف على مثله في اول السورة وان تباعدت
بينهما المسافة وقرر هذا المقام بانه تعالى امر رسوله اولا باستفتاء قريش عن وجه انكارهم البعث وساق الكلام
في تقريره جارا لما يلايمه من القصص متصلة ثم باستفتائهم عن وجه التسمية حيث جعلوا لله البنات ولانفسهم
البنين وهم قد ازدادوا على شركهم ضلالا آخر من التجسيم وتجويز البنات على الله سبحانه فان الولادة مخصوصة
بالاجسام الكائنة الفاسدة وتفضيل انفسهم عليه حيث جعلوا اوضع الجنسين له وارفعهما لهم واستهانتهم
بالملايكة حيث انثوهم ولذلك كرر تعالى انكار ذلك وابطاله في كتابه مرارا وجعله مما تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا هذا وقد ورد دعوى هذا العطف بانهم عدوا الفصل بجملة واحدة
مثل قولك كل لحما واضرب زيدا وخبزا من اقبح التركيب فكيف اذا كان بجمل كثيرة والصواب في هذه
الايات كلها خلاف ذلك كله فاما وقيله فيمن خفض وقيل الواو للقسم وما بعده الجواب وهو ان هولاء قوم لا يؤمنون
وقيل الجواب محذوف اي لينصرن واختاره الزمخشري فانه بعد ان ساق الاقوال والذي قالوه ليس بقوي في
المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر النظم واقوى من ذلك والوجه
ان يكون الجر والنصب على اضمار حرف القسم وحذفه ثم قال ويكون قوله ان هولاء قوم لا يؤمنون جواب القسم

اعراب وقيله

عم

فهو كما ترى جعل الجر بحرف القسم المقدر لا بالواو الملفوظ كما قال المص واما من نصب فقيل عطف على سرهم في قوله
ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم وعزى هذا القول الى الاخفش او على مفعول محذوف معمول ليكتبون اي
ورسلنا الحفظة ملازمون ذلك وقيله او معمول ليعلمون من قوله الا من شهد بالحق وهم يعلمون اي يكتبون ذلك
المذكور من السر والنجوى وقيله او يعلمون الحق وقيله او انه مصدر لقال محذوفا قاله الاخفش ايضا وعطفه الزجاج
على محل الساعة كما تقول عجبت من ضرب زيد وعمروا كذا في الكشاف وقيل منصوب بفعل محذوف اي ويعلم قيله ونصب
على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وقد نوقش بانه حكاية هذه الاقوال في توجيه النصب فيما هو الصواب
غير صواب لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي ادعى انه صواب بل البعد فيما حكاه هنا اشد وان اذا
نظرت رايت البعد في هذه الاقوال لا في كلها فتامل وقيله هي قراءة الاعرج وابي قلابة والحسن وغيرهم
فقيل معطوف على علم الساعة على حذف مضاف اي وعنده علم قيله ونسب الى الكسائي وقيل قيله مبتدا وما
بعده الخبر وقيل خبره محذوف تقديره مسموع او متقبل وجملة الندا وما بعده مقول القول واما ان
الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري
حيث اقتصر عليه لكنه اعتبر مجموع ان الذين كفروا بدلا من الذين يلحدون والامر في ذلك سهل وقيل
هو كلام مستانف وخبر ان محذوف مثل معاندون او هالكون قاله قاضي المفسرين وقيل الذين مبتدا سمي
اسم ان مبتدا باعتبار ما كان عليه قبل دخول الناسخ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل
هو ما يقال لك اي في شانهم وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به فيه معنى الشرط والجملة الشرطية مع جوابها
المقدر خبر قيل وفيه نظر لان الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار
كما في قولك ان الذي قام قايم وقد يجاب بان الجزا اشتمل على تعيين خبر الكفر بحين المجي والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك
فافاد الاخبار واستقام وقيل هو لا ياتيه الباطل اي لا ياتيه منهم اي من الكافرين بالذكر اي لا ياتيه باطلهم اي متى
راموا ابطاله بان لا يكون واحقا ثابتا من عند الله لم يصلوا اليه وهو بعيد لان الظاهر ان لا ياتيه من جملة خبر
انه لانه صفة كتاب عزيز شهرة لعزته واما ص والقران الاية فقيل الجواب محذوف اي انه لمعجز بدليل الثنا عليه
بقوله ذي الذكر اذ معناه صاحب الثنا والشهرة من قولك فلان مذكور او صاحب الذكرى والموعظة او فيه ذكر ما
يحتاج اليه في الدين من الشرايع وغيرها او انك لمن المرسلين بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر منهم اي بشر
منهم مثلهم فان الرسالة تتضمن النذارة او ما الامر كما زعموا اي ما امر الرسول الذي جاءهم كما زعموا بدليل
وقال الكافرون هذا ساحر كذاب او ما كفر به من كفر لخلل وجده فيه بدليل الذين كفروا في عزة وشقاق اي استكبار
عن الحق وخلاف لله ولرسوله ولذلك كفروا به وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش هو ان كل الا كذب الرسل ولا يخفى
ما في بينهما من البعد وقال الفرا وثعلب هو قوله تعالى ص لان معناه صدق الله او صدق محمد صلى الله عليه وسلم
ويرده ان الجواب لا يتقدم اي ان جواب القسم لا يتقدم عليه فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقد جوز
الزمخشري ان يكون ص خبر مبتدا محذوف على انها اسم للسورة كانه قال هذه ص يعني هذه السورة التي
اعجزت العرب والقران ذي الذكر كما تقول هذا حاتم والله تريد هذا هو المشهور بالسخا والله وقيل هو كم اهلكنا
وحذفت اللام اي لام جواب القسم للطول والاصل لكم اهلكنا كما حذفت من قوله قد افلح في جواب والشمس
وضحاها واما ثم اتينا فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم بانا
اتينا موسى فهي للترتيب بين الاخبارين والتراخي في الاخبار وان كان مضمون ما عطف بها سابقا في
الزمان او هي للتفاوت في الرتبة كانه قيل وصاكم به قديما وحديثا ثم اعظم من ذلك انا اتينا موسى الكتاب
واما كل امر مستقر فمبتدا حذف خبره اي وكل امر مستقر عند الله ثابت عنده واقع او ذكر وهو جملة بالغة
غايتها لا تخل فيها وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الجر بمستقر كما هو في قراة وحفص على الجوار حمل على ما لم يثبت

بـر

٤

في الخبر لان الخفض على الجوار انما نقل في بعض التوابع على الصحيح ولم ينقل في خبر المبتدا واما و في موسى فعطف
على فيها من وتركنا فيها آية وتركنا فيها اي وفي قصة موسى آية قال بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما
ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء وهو في اصطلاحهم وضع الظرف او الجار والمجرور موضع
الفعل الطلبي وهذا احد انواع اسماء الافعال ويشترط في مجرور هذا النوع ان يكون ضمير مخاطب
والجمهور على انه مقصور على السماع ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعد وعليك من القاطر قد يستعمل
بالباء ففي الحديث عليك بذات الدين تربت يداك وكثيرا بدونها قال تعالى عليكم انفسكم وجعل ما بعد لا جناح
اغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة وهو المعني بالسعي الذي هو احد اركان الحج والعمرة
عندنا والصفا والمروة علما جبلين بمكة وكان اساف على الصفا ونايلة على المروة وكان اهل الجاهلية اذا
سعوا مسحوهما فلما جاء الاسلام وكسرت الاصنام تحرج المسلمون ان يطوفوا بينهما لذلك فنزل قوله تعالى ان
الصفا والمروة من شعاير الله اي من اعلام مناسكه جمع مشعرة وهي العلامة فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه
ان يطوف بهما والاجماع على مشروعية السعي في الحج والعمرة وانما الخلاف في الوجوب فعن احمد انه سنة وبه قال
انس وابن عباس لقوله تعالى فلا جناح فانه يفهم منه التخيير وهو ضعيف لان نفي الجناح يدل على الجواز الداخل
في معنى الوجوب فلا يدفعه وعن ابي حنيفة انه واجب يجبر بالدم وعن مالك والشافعي انه ركن لقوله صلى الله
عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعي رواه الشافعي واحمد وغيرهما ويرده ان هذا اغراء الغايب وان
اغراء الغايب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني اي ليلزم رجلا غيري
وفي شرح التسهيل لابن قاسم ان اصل الاغراء ان يكون للمخاطب وما ورد منه للمتكلم او الغايب فشاذ والذي
فسرت به عايشة رضي الله عنها خلاف ذلك عايشة هي ام المومنين ام عبد الله بنت خليفة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ابي بكر الصديق رضي الله عنه فقيهة نساء الامة روى عنها جماعة من الصحابة وجماعة من كبار التابعين قال
مسروق رايت مشيخة الصحابة يسالونها عن الفرايض وكان اذا حدث عنها قال حدثتني الصديقة بنت الصديق
حبيبة حبيب الله المبراة من فوق سبع سموات وعن ابي موسى قال ما اشكل علينا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
حديث قط فسالنا عنه عايشة الا وجدنا عندها منه علما وكان لها مع ذلك الحظ الوافر من الفصاحة والبلاغة
مع ما لها من شريف المناقب ومن اعجب ما نقل عن ابن حزم وكان اعلم زمانه انه ذهب الى ان عايشة افضل من
ابيها وهذا خرق للاجماع توفيت على الصحيح بالمدينة سنة ٥٧ ودفنت بالبقيع ليلا وصلى عليها ابو هريرة
ولم ير ليلة اكثر منها ناسا وقصتها مع عروة بن الزبير وكان ابن اختها اسما بنت ابي بكر رضي الله عنه هو ابو عبد
الله القرشي الاسدي المدني الامام الفقيه روى عن ابيه وعلي وسعيد ابن زيد واسامة بن زيد وعايشة وابي
هريرة وابن عباس وعنه بنوه واجلهم هشام وابن المنكدر والزهري وابو الزناد وغيرهم وكان ثبتا حافظا
فقيها عالما بالسير وهو اول من صنف المغازي ولد سنة ٢٩ قال ابو الزناد فقهاء المدينة اربعة ابن المسيب وعروة
وقبيصة وعبد الملك بن مروان وعن الزهري قال رايت عروة بحرا لا تكدره الدلاء وتوفي في قول ابي نعيم سنة ٩٣
في ذلك مسطورة في صحيح البخاري فقد روينا بسندنا المتصل الى الحافظ ابي عبد الله محمد بن اسمعيل بسنده
الى عروة بن الزبير انه قال سالت عايشة فقلت لها ارايت قول الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعاير الله فمن
حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فوالله ما على احد جناح ان لا يطوف بهما قالت بيسما قلت يا ابن اختي
ان هذه لو كانت كما اولتها عليه لكانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنها نزلت في الانصار كانوا قبل ان يسلموا يهلون
بمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان من اهل يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة فلما جاء الاسلام سالوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت قالت عايشة وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما
فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما انتهى ما في البخاري فعروة حمل الاية على اباحة السعي لا على وجوبه ووجهه

انه اقتصر في الاية على رفع الاثم في السعي ولو كان واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكر ما هو اخص منه كاثبات الاجر
فان الحقيقة اذا كان لها اعتباران احدهما عام شامل لها ولغيرها والاخر خاص بها فالبلاغة ان تعبر عنها
بما هو خاص بها نقله الشارح عن جده ابن المنير قال واما جواب عايشة فمن بديع فقهها فان النص على
عدم الوجوب ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عن من ترك الطواف
بهما وحيث وردت الاية بخلافه فلم يكن نصا على انتفاء الوجوب ثم بينت له ان الاقتصار على نفي الاثم له
سبب خاص وهو انهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سوالهم فقيل لا اثم ولم يكتف في اثبات الوجوب
بما ذكرت وانما ارادت ان لا دليل في الاية على الاباحة واستدلت للوجوب بفعله المويد بامره ثم قالت
فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما واساف ككتاب وسحاف ونايلة صنمان وضعهما عمرو بن لحي على الصفا
والمروة وكان يذبح عليهما تجاه الكعبة وقيل هما اساف بن عمرو ونايلة بنت سهل فجرا في الكعبة فمسخا حجرين
فعبدتهما قريش ومناة قال الشارح علم على صنم كان نصبه عمرو بن لحي على المشلل مما يلي قديدا والطاغية
صفة له والمشلل بميم مضمومة فمعجمة مفتوحة فلام مشددة مفتوحة ثانية مخففة الجبل الذي يهبط
منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري ثنية مشرفة على قديد وقال ابن المنير هي عند الجحفة وفي الكشاف
في قوله تعالى ومناة الثالثة الاخرى ومناة صخرة كانت لهذيل وخزاعة وعن ابن عباس لثقيف فكانها سميت
بمناة لان دماء النسك كانت تمنى عندها اي تراق ثم الايجاب للسعي بينهما المعبر عنه بالطواف بهما لا يتوقف
على كون عليه اغرا التكليف التخريج على ما هو شاذ بل كلمة على تقتضي ذلك اي الايجاب وتنهم قال تعالى ولله على
الناس حج البيت وتقول لزيد على الف درهم مطلقا اي سواء كانت اغرا ام غيره واما قول بعضهم في قل
تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم اي على ربكم وان عليكم اغرا فحسن يحسن عليك
في الاغرا وحسن معنى الاية لسلامته مما يرد على مقابله كما اشار اليه بقوله وبه يتخلص من اشكال الظاهر في الاية المحوج
للتاويل فالاشكال هو ان الظاهر ان ما من قوله ما حرم اسم موصول والا تشركوا بدل منه او خبر مبتدا
محذوف تقديره هو الا تشركوا وكلاهما مشكل فان المحرم الاشراك لا عدمه والتاويل هو حمل لا على انها زايدة لا
نافية ويحمل الكلام على الاغراء لا يرد الاشكال وفي تفسير كاضي المفسرين الا تشركوا به اي لا تشركوا ليصح
عطف الامر عليه ولا يمنعه تعليق الفعل المفسر بما حرم فان التحريم باعتبار الاوامر يرجع الى اضدادها
ومن جعل ان ناصبة فمحلها النصب بعليكم على انه للاغرا او بالبدل من ما او من عايدة المحذوف على ان لا زايدة
والجر بتقدير اللام او الرفع على تقدير المتلو والمحرم الا تشركوا الثالث قوله بعضهم في انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ان اهل البيت منصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم مسند
اليه حكم على معنى التخصيص والتاكيد وذلك ان المتكلم اذا قصد بعد ضمير يخصه ويشارك فيه تاكيد
الاختصاص اي الحكم المنسوب الى ذلك الضمير لو لا ان كلمة معطيا ما لها في النداء الا حرفه وهذا الاختصاص
اما ان يقع في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اختص من بين الرجال باكرام الضيف
او في معرض التضاعف نحو انا المسكين ايها الرجل اي اختص بالمسكنة من بينهم او لمجرد بيان المقصود
بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل وهذا كله كما ترى في صورة النداء وليس به وانما نقل من باب النداء
الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى يختص بالخطاب من بين امثاله ويقوم
مقام اي وهذا اسم منصوب باخص مقدرا او باعني عند س دال على مفهوم الضمير معرف بال او
بالاضافة وقد يكون علما وليس هذا المعرف باللام عند ابن الحاجب منقولا عن النداء لان المنادى
لا يكون ذا لام والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بالمقدرة كما في ايها الرجل وان
ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح والنقل خلاف والاولى ان ينتصب انتصابه نحو نحن العرب

وهذا

وهذا ضعيف اي والقول بان اهل البيت نصب على الاختصاص ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل
بك الله نرجو الفضل والذي يشعر به عبارة التسهيل ان وقوعه بعد ضمير الخطاب قليل وانما الاكثر
ان يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث وقيس عليه ضمير الخطاب بجامع المصدر
والصواب انه منادى اي ان قوله اهل البيت منادى حقيقة او نصب على المدح الرابع قول الزمخشري في
فلا تجعلوا لله اندادا انه يجوز كونه تجعلوا منصوبا في جواب الترجي اعني لعلكم تتقون ولا نافية الحاقا للترجي
دا لعلكم تتقون ولا نافية الحاقا بالاشياء التي تنصب المضارع بعد الفاء في جوابها والمعنى ان تتقوا لا تجعلوا لله اندادا
والمشهور ان تجعلوا مجزوم ولا ناهية على حد النصب في قراءة حفص فاطلع فانه منصوب في جواب لعلي ابلغ الاسباب
وهذا لا يجيزه بصري وبيتاوله قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على
الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني بنصب تقر وقد تقدم الكلام عليه وكان عليه ان يقول
على حد قولها لانه لميسون زوج معاوية بن ابي سفيان لكنه اراد على حد قول من قال او على معنى ما يقع موقع
لعلي ابلغ وهو ان ابلغ اي وهو من العطف على المعنى والتوهم على حد قوله ولا سابق شيئا وهذا ايضا بعض
بيت تقدم الكلام على تمامه على انه قدم الكلام في واخر ترجمة اقسام العطف من الباب الرابع على هذه الاية
الا ان التاويل الاول لم يتقدم ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهل المعروف عن
الفراء وغيره من الكوفيين انهم اجروا لعل مجرى هل في نصب الجواب وعلى التقديرين فهو قليل فكيف تخرج
عليه القراءة المجمع عليها فانها انما تخرج على وجه سايغ الاستعمال وهذا كتخريجه اي تخريج الزمخشري ايضا قل لا
يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فيمن قرا برفع الاسم الشريف على ان الاستثناء منقطع لعدم اندراج
الاسم الشريف في لفظ من حقيقة وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية فان من لغتهم فان من لغتهم صحة
الابدال في المنقطع وقد مضى البحث فيها مستوفي اي في واخر الباب الثالث مستوفى ونقل هناك ان ابن مالك
جعل الظرف متعلقا بيذكر مقدرا والبدلية صحيحة على الاتصال وجوز تبعا لما في البحر ان يعرب من مفعولا
والغيب بدلا منه والا الله هو الفاعل والاستثناء مفرغ اي لا يعلم الاشيا الغايبة التي تحدث في العالم الا
الله اي ان علمهم لا يسبق علمه بذلك ونظير هذا على العكس قول الكرماني هو العلامة شمس الدين ابو عبد
الله بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي شارح صحيح البخاري مولده في جمادى الاخرة ٧١٧ اخذ عن
والده وجماعة بكرمان ثم ارتحل الى الشيخ عضد الدين الايجي شارح مختصر ابن الحاجب ولازمه اثنتي عشرة
سنة وقرا عليه تصانيف وطاف البلاد ودخل مصر والشام وحج واستوطن بغداد وصنف في علوم شتى
وشرحه على الصحيح مفيد الا انه فيه اوهاما وتكرارا لا سيما في ضبط اسماء الرواة توفي راجعا من الحج ٧٨٦
في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد لمن قال صاحب البحر
من استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع بدل من الضمير المستكن
في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البدل اجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب
نفسه على انه تمييز على قول الفراء وشبيه بالمفعول على قول بعض الكوفيين او هو مفعول اما لكون سفه يتعدى
بنفسه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني واهلك وهو قول ابي عبيدة او
على اسقاط حرف الجر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين قال اما التمييز فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز
عندهم ان يكون نكرة واما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن
الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه واما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس وكذا التضمين ايضا واما كون سفه
يتعدى بنفسه فهو الذي يختاره لان ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وتشديدها
ويحكى عن ابي الخطاب انها لغة فحمل اي الكرماني قراءة السبعة في هذه الاية على النصب في مثل ما قام احد الا زيد

مع ان المختار فيه هو البدل والنصب غير مختار فلزمه تخريج الاية على خلاف المختار فيه هو البدل والنصب غير مختار فلزمه تخريج الاية على خلاف المختار كما حمل الزمخشري قراتهم في تلك الاية على البدل في مثل ما فعلوه احد الاحمار او انما الوجه فيه النصب على الاستثناء لكونه منقطعا والبدل فيه كما تقدم لغة تميمية وانما تاتي قراة الجماعة في الايتين على افصح الوجهين فيهما الا ترى الى اجماعهم على الرفع على البدلية في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم حيث الكلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وان اكثرهم قراية اي بالرفع في ما فعلوه الا قليل لان المختار في نحوه البدل وانه لم يقرا احد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع يتحتم نصبه على الاستثناء فان الاستثناء اذا كان منقطعا لا يرجع الى الاتصال بوجه فحكمه النصب ونوقش في قوله ان احدا لم يقرا بالرفع في هذه الاية بان ابن وثاب قرا بالرفع على البدل من موضع نعمة على اللغة التميمية وقد قيل ان بعضهم قراية اي بالبدل في ما لهم به من علم الا اتباع الظن برفع ما بعد الا على انه بدل من محل علم واجماع الجماعة على خلافه واما ما بعد الا منصوب على الانقطاع ويسهل قراة الرفع هنا اسكان رد الاستثنا الا الاتصال بوجه من التاويل فتامل وتنظر وحمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زايدة وانفسهن توكيد للنون اي لضمير الاناث من يتربصن وانما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم كما في العطف عليه قال الشارح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان التوكيد المرفوع المتصل ليس حقا احد الامرين اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره ومرجعها انه لا يوكد بالنفس الا بعد فصل اما بضمير منفصل او بغيره وتقدم ايضا ان الباء الزايدة لا يعتد بها فاصلة الخامس قول بعضهم هو ابن عطية في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب باضمار ان وهي متعلقة بقوله تعالى وجعل لكم من الفلك والانعام ما تركبون وانما كان الصواب هذا دون ذلك لضعف امر المخاطب باللام لان الكثير فيه ان يكون بالصيغة كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا تقدم الكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول واقتصر في التمثيل عليه ليريك له دعوى الضعف ولا يستنكر والا فقد ذكر في بحث انجاعة منهم يعقوب قرا فبذلك فلتفرحوا بمثناة فوقية وقراة يعقوب ليست شاذة لان الصحيح ان الشاذ ما وراء العشرة ويعقوب منهم وفي الحديث لتاخذوا مصافكم السادس قول التبريزي في قراة يحيى بن يعمر تماما على الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا بضمير الجمع بناء على ان الذي بمعنى الذين كما قيل في وخضتم كالذي خاضوا فحذف الواو واجتزاء عنها بالضمة فانها دليلها كما قال فان ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوا الى احد ضرارا هو من اول الوافر ولم يسم قايله وفيه الهمزة مضموما مثل شاؤا والجمع حذفت اكتفاء بالضمة قبلها ويالو بمعنى يستطيع قال في الصحاح ويقال لا يالوه الو استطاعة قال العرجي اذا قادة السوال لا يملكونه وكان الذي يالونه قولا لراهلا اي يستطيعونه قال ابن السكيت قوله ولا ائتليت هو افتعلت من قولك ما الوت هذا اي ما استطعت انتهى والضرار بكسر المعجمة المضارة بالتشديد يقال ضاره اذا شاركه في الضر اي اذا اوقع كل بصاحبه الضرر وانما يريد الشاعر ان احدا لا يستطيع ان يضارهم ولا يغالبهم في ذلك واجتماع حذف الواو واطلاق الذين على الجماعة فان الاصل اذا كان احسنوا لزم ان يكون الذي بمعنى الذين اذ لا يعود ضمير الجمع على مفرد من غير تاويل كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هو صدر بيت عجزه هم القوم كل القوم يا ام عامر وقد تقدم الكلام عليه ليس بالسهل فانه ارتكاب احدهما معيب في وجه الفصاحة فكيف ارتكابهما والاولى بل الصواب في تخريج القراة قول الجماعة انه بتقدير مبتدا هو اي هو احسن وحذف المبتدا الكثير واقل هنا لكن من حيث كونه رابطا وقد جاءت منه اي من حذفه وتقديره مبتدا مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والمختار جوازه اذا طالت الصلة والاتفاق على انه قياسي في اي من بين الموصولات

كقوله

الاصل مر

كقوله فسلم على انهم افضل عجز بيت صدره اذا ما لقيت بني مالك وقد سبق الكلام عليه واما قول بعضهم في قراة ابن محيصن قيل صوابه في قراة مجاهد واما ابن محيصن فانه قرا تتم الرضاعة بمثناة فوقية مفتوحة والرضاعة بالرفع فاعله وان عامله لمن اراد ان يتم الرضاعة بضمة على الميم ان يتموا بالجمع وفي والجمع لفظا لالتقاء الساكنين فحسن بالنسبة الى تخريج التبريزي لان الجمع على معنى من وان كان لفظها مفردا مثل ومنهم من يستمعون ولكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية اورد عليه النظر من وجهين احدهما انا نمنع اظهرية هذا الوجه فان حمل ان على ما قليل لا تنقاس بخلاف اعتبارية من فانه كثير مقيس بل قد يدعى ان التخريج على هذا اظهر من قولهم الثاني انه سياتي في اخر هذا الباب ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لحسن القول بان ان يتم اصله يتموا مع ما فيه من حمل الاصل اذ الاصل في مثله ثبوت الواو والالف خطا فان حسن القول يقتضي سداده واجيب عن الاول بان كونه اظهر وجها وهو تبادره الى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي ذلك ولعل منشا تبادر هذا الوجه ان فيه توفيقا بين القراتين في حمل من على لفظها والا فهو حسن المنع وعن الثاني بان هذا المحل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه وهذا الجواب الثاني مختلس من جواب الشارح عما اعترض به فانه قال بعد ايراد وجه النظر السابق فان قلت فاذا تصنع انت حيث استظهرت الاول وهو الحمل على معنى مع ان فيه حملا للرسم على خلاف الاصل قلت اجعل هذا المحل مما وقع في المصحف على خلاف المصطلح الحادث عند اهل الخط وغير ذلك اشيا ولا ارى ان كان الاصل هنا اذ هو ملزوم لاعمال ان الناصبة وهو شاذ غير ممكن في الاستعمال الفصيح السابع قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيا فيمن قرا بتشديد الراء وضمها وهم ابن عامر والكوفيون وابو جعفر وقرا الباقون يضركم بسكون الراء مع التخفيف من ضاره يضيره بمعنى ضره يضره مشددا انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع هو عجز بيت من مشطور الرجز صدره يا اقرع بن حابس يا اقرع او هما بيتان من مشطوره قال العيني قاله جرير بن عبد الله البجلي الصاغاني قاله عمرو بن خثارم العجلي واقرع الاول مبني على الفتح لان المنادى اذا كان علما موصوفا بابن مضافا الى علم يختار فتحه وقيل يجب وانما اختير الفتح بشروط ومنها ان لا يفصل بين المنادى والابن شيء لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحة وسهل ذلك كونها حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا ايضا بحذف الف ابن وكذا حكم ابنة ولاستدعاء كثرة الاستعمال للتخفيف خفف العلم الجامع للشروط الاربعة في غير النداء بحذف تنوينه وجوبا من اللفظ وحذف الف ابن من الخط الا اذا وقع اول سطر فخرج القراة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر الذي يجوز فيه ما لا يجوز في غيره واعلم ان فعل الشرط اذا كان مضارعا لفظا ومعنى نحو ان يقم زيد يقم عمرو فليس في جوابه الا الجزم الا في الضرورة فيجوز فيه عدم الجزم كما في البيت واختلف في تخريجه فذهب المبرد الى انه على اضمار الفاء وذهب س الى انه ان كان قبل الجواب ما يطلبه نحو هذا البيت فالاولى ان يكون على نية التقديم والجواب محذوف والمذكور دليله اي تصرع ان يصرع اخوك تصرع ويجوز ان يكون على تقدير الفاء وان لم يكن قبله ما يطلبه نحو ان تاتني اتيك لو جاء في الشعر فالاولى ان يكون على نية التقديم وحذف الجواب وان كان فعل الشرط ماضيا ففي جواب المضارع وجهان الجزم والرفع على حد سوا فاما الجزم فظاهر واما الرفع فعلى التفصيل السابق وقيل هو الجواب لا على تقدير اضمار ولا اعتبار تقديم والصواب انه اي ان يضركم مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد ولم يرد وذلك ان مجزوم المضاعف ان كان مكسور العين كيفر او مفتوحها كيعض فلك في لامه الكسر والفتح اما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن واما الفتح فللخفة وقد يقال الكسر في مكسور العين لاتباع كسرة العين وفي مفتوحها لاتباع فتحها ولكن بكا الادغام وهو لغة الحجازيين وان كان

مضموم بها جاز مع الوجوه الثلاثة ضم اللام اتباعا لحركة العين وقوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا
اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا لاسم الفعل اي عليكم اذ معناه الزموا فانه يكون مجزوما والضمة فيه اتباع
كما عرفت فان قدر استينافا فالضمة اعراب بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي
الشرط فكيف يسوغ لهذا البعض تخريج التنزيل على رفع الجواب مع جزم فعل الشرط فقال في قوله تعالى
وما عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تود ولو كانت شرطية لكان مجزوما هذا مع تصريحه في المفصل
بجواز الوجهين الرفع والجزم في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما راى الرفع مرجوحا لم يسهل تخريج القراءة المتفق
عليها عليه اي على الرفع المرجوح وانما حقها ان تخرج على اقوى الوجوه وارجحها يوضح لك هذا انه جوز ذلك اي رفع
الجواب في قراءة شاذة ملكان شذوذها مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تاوله بالماضي فقال قرء اينما تكونوا
يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء اي فيدرككم اي فهو يدرككم ويجوز ان يقال انه محمول على ما يقع
موقعه وهو اينما كنتم اي على توهم ان فعل الشرط ماض كما حمل قوله ولا باعث بالجر على ما يقع موقع قوله ليسوا
مصلحين وهو ليسوا بمصلحين لكثرة مجي خبر ليس مقرونا بالباء وهذا بعض بيت تمامه «وقوم ليسوا مصلحين عشيرة»
«ولا باعث الاسين غرابها» وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت
لك ولا تناقض وحاصله ان الزمخشري امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود حيث كانت قراءة الجماعة وتساهل في
تجويز ما اجازه في اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثلها منعا او اشد لكون القراءة شاذة
فلم يبال بالتسامح فيها قيل وفيه نظر لان الزمخشري يرى ان القراءات كلها احاد ولا متواترة فيها ولذلك
تراه تطلق عنان القول في تخطية بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما نقلوا لظنه ان القراءة
بالراي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتناء بما ذكره المص غير ظاهر واجيب بانه
ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءة كلها احاد لكن لما كانت القراءة الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها
لقوتها بكثرة القاريين بها وكانت الثانية قراءة البعض فسمح فيها لقلة القاريين بها قال الزمخشري ويجوز
ان يتصل قوله اينما تكونوا بقوله ولا تظلمون انتهى اي ويكون يدرككم مستانفا وقد مضى رده من انه
لا يحذف جواب الشرط الا اذا كان ماضيا وهو هنا مضارع الثامن قول ابن حبيب رايت بخط محشي الكتاب
يضبط غير المنصوف ولعله ممن نسب الى احد فرق جبيب العلمية والتانيث ان بسم الله خبر الحمد مبتدا
ولله حال والصواب ان الحمد مبتدا وخبره وبسم الله على ما تقدم في اعرابها من ان الباء للاستعانة والجار
والمجرور في موضع نصب ان كان التقدير ابدا او نحو اقرا والزمخشري على تقديره متاخرا او رفع والتقدير
ابتدائي ثابت او مستقر وهو قول البصريين والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم كسر السين او ضمها
على لغة من قال سم او سم بالكسر او الضم ثم سكنت السين لئلا تتوالى كسرات ثلاث كسرة الباء وكسرة السين
وكسرة الميم او لئلا يخرج من كسر الى ضم وهذا بتقدير ان السين مضمومة ففي الكلام لف ونشر مرتب والاولى قول
الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثر وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة الوصل تعقبه الشارح بان هذا المثال
لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في
ذلك ليس من الاعراب في شي وقد ذكرنا في ديباجة الكتاب انه يجتنب ذكر ما لا يتعلق له بالاعراب وكان حقه
ان يجتنب ذكر ذلك في كتابه اصلا راسا وضعف المحشي هذه المناقشة جريا على ما اولع به من الرد على الشارح
باي طريق كان والعاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف عليه ووصل بصيغة المبني
للمجهول فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وليست حركتها حركة اعراب وممن جوز ذلك ابن
عطية قال ابو حيان اختلف في وصل الرحيم بالحمد فقرا قوم من الكوفيين بسكون الميم يقفون عليها ويبتدئون
بهمزة مقطوعة والجمهور على جر الميم ووصل الالف من الحمد وحكى الكسائي عن بعض العرب انه يقرا الرحيم الحمد

بفتح الميم وصلة الالف كانه سكنت الميم وقطعت الالف ثم القيت حركتها على الميم وحذفت ولم ترو هذه القراءة
عن احد من القراء ولم يحك قوله هذا البعض ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة را اكبر من قول المؤذن
الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسروا على ما هو الاصل
في التحريك لدفع التقاء الساكنين حفظا للتفخيم اللام اي لام الاسم الشريف من ثاني كلمتي التكبير كما في ميم الم الله فانها
حركت بالفتحة حفظا لذلك وقيل هي حركة الهمزة نقلت الى الرا وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع قيل بل هو لداع
صحيح فان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النخعي الاذان جزم فنفي نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك
لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية عن السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على اواخرها فهو
انه لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة
ووصل مع نية الوقف ولو حرك الرا بالضمة الاعرابية كما استصوبه المص كان غير واقف لا حسا ولا حكما
فخرج عن سنة الاذان بالكلية فقد بان ان ثم غرضا صحيحا وداعيا مقتضيا الى ارتكاب ما ارتكبه المؤذن
من ذلك واحتاج المص بان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج لا يفيده اذ قد فرضنا ان الناقل لحركتها الى
الراء واقف لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما وهذا الكلام كله مبني على ان كلمات الاذان
كلها موقوفة حتى التكبير فعلى كل تكبيرتين بجملته فظهر انه لا وقف بين التكبيرتين وفي الروض ويفتح اي المؤذن
الرا في الاولى ويسكن في الثانية قال القاضي زكريا وفتحها في الاولى هو قول المبرد وقال لان الاذان سمع
موقوفا فكان الاصل اسكانها لكن لما وقفت قبل فتحة همزة الله الثانية فتحت كقوله الم الله وقال الهروي عوام
الناس على رفعها وما قاله هو القياس وما علل به المبرد ممنوع اذ ليس الوقف على اكبر الاول وليس هو مثل ميم من
الم على ان ما ذكره الشارح من اعتبار الداعيين ثم في كلمات الاذان لا يتم في الرحيم من البسملة اذ لا يصح انه يقال
فيه انه لم يسمع الا موقوفا ووجه ان اكبر ليس مثل ميم ان ميم مبني على السكون فكان مقتضى القياس ان يبقى
سكونه وياتي بعده همزة مفتوحة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح
الهمزة فذهب س وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على التفخيم
واليه ذهب الزمخشري في مفصله اتباعا لما في الكتاب واختار في كشافه انها حركة الهمزة نقلت الى الميم بعد حذف
الهمزة تخفيفا فان قيل همزة الوصل تسقط في الدرج فالتخفيف حاصل وايضا نقل الحركة انما تكون فيما الثبوت
على انه في ابقاء حركتها ابقاؤها قلت اذا كان ميم مثلا في حكم الوقف لم يكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها
بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة والصواب في ذلك كله ان كسرة
الميم اي في الرحيم اعرابية لانه مجرور بالتبعية للاسم الشريف وان حركة الراء من اكبر ضمة اعرابية لانه خبر مبتدا وليس
لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها والحق ان كلمات الاذان ان كانت كلها موقوفة لا تجد كلام المبرد وان كانت
الموقوف منها ما عدا التكبيرتين الاولى والثانية اتجه كلام المص الحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو
كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين انه فيه حذف مضافين في موضعين والمعنى علمت ضعفاء الجن ان لو كان
روساهم هذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما اي لم يتم على حذفهما دليل
والكلام معنى بدونهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو
كانوا الخ وهذا الكلام كله ماخوذ من كلام ابي حيان فانه قال يحتمل ان يكون تبين بمعنى بان اي ظهر والجن فاعل
وان وما بعدها بدل من الجن كما تقول تبين زيد جهله اي ظهر جهل زيد والمعنى ظهر للناس جهل الجن بعلم الغيب
وان ما ادعوه من ذلك ليس بصحيح ويحتمل ان يكون من تبين بمعنى علم وادرك والجن هنا خدم الجن وضعفتهم
اي لو كان روساهم وكبارهم يعلمون الغيب قاله قتادة وتبين بمعنى بان وظهر لازم وبمعنى علم متعد كما في قوله
«افاطم اني ميت فتبيني» «ولا تجزعي كل الانام تموت» اي تبيني ذلك واعلميه وانت اذا حققت النظر في الاحتمال الثاني

الذي ذكره ابو حيان رايت انه لا يحتمل الا تقدير مضاف واحد وذلك في ضمير يعملون لظهور ان المراد اطلاق
لفظة الجن وارادة خدمهم مجازا لفظيا لا على انه من مجاز النقصان على ان لمن جوز الجمع بين معنيين مجازيين
للفظ ان يرجع ضمير كانوا يعملون الى الجن مرادا بهم روساهم مجازا وتكون الاية من باب الاستخدام الثاني
قول بعضهم في عينا تسمى ان الوقف هنا اي عينا سماه معروفة وان سلسبيلا جملة امرية اي سل طريقا موصلا
اليها وهي الايمان والعمل الصالح ووجه بعده ظاهر مع اباء الرسم ايضا ودون هذا في البعد قول اخر انه علم
مركب منقول من فعل وفاعل ومفعول كتابط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسال
مبالغة في السلس ككتف وهو السهل اللين المنقاد وبفتح العين للاسم واما السلسال كخلخال فهو الما العذب
او البارد كالسلاسل بالضم والسلسل كجعفر ومن الخمر اللينه واعلم انه كان في السلسال مبالغة فهي بالنسبة
الى السلسل لا الى السلسال لان الفعلان من مزيد الرباعي ولا يتمشى على مذهب الزجاج لان ذلك فيما اذا
كان الثالث صالحا للسقوط والصالح للسقوط انما هو الرابع وتحقيق ذلك ان كل كلمة رباعية تماثل فيها
حرفان وحرفان نحو وفيها اصلية سواصلح الثالث منها للسقوط مع سلامة المعنى كزلزل ولبلب من الافعال
ام لم يصلح كسمسم فسمسم من الاسماء وهذا مذهب البصريين الا الزجاج ووجهه ان اصالة احد المكررين
واجبة تكميل عدد الاصول وليست احدهما باولى من اصالة الاخر وذهب الكوفيون الى ان الثالث ان صلح للسقوط
مع سلامة المعنى نحو كبكب وكبكبه وكفكفه وكفكف فالثالث زايد والا فلا غير ان الزجاج يجعل الثالث زايدا ابتدا والكوفيون
يجعلونه بدلا من تضعيف العين فيقولون اصل كفكف كفف فاستثقل توالي الامثال فابدل من ثانيها حرف يماثل
الفا كلون باب سمسم نعم اختار ابن مالك في كتابه ايجاز التعريف وارتضاه السهيلي في روض الانف في الضحضاح
وهو من الماء ما يظهر منه القعران اصله من الضح وهو ضح الشمس كان الشمس تداخله لقلته فقلبت فيه احدى الحاءين
ضادا كما قالوا في ترة ترتاره وفي تملل تململ وهو قول الكوفيين من النحويين ولست اعرف اصلا يدفعه ولا دليلا
يرده واذا كان الاصل من الضح وهو ثلاثي مضاعف وابدلت احدى حائيه ضادا فمن اين تاتي الحا الاخرى
فتبصر ثم يحتمل انه اي سلسبيلا اسم نكره وانه علم منقول وقد عرفت معناه وصرف لانه اسم لما فليس فيه
الا العلمية وتقدم ذكر العين لا يوجب تانيثه لما عرفت انه اسم لما كما تقول هذه واسطة بالصرف باعتبار
انه واسط علم البلد ويبعد ان يقال صرفه للتناسب وتوافق روس الاي كقوارير فيمن صرفه لانتفاء
علمية فما الحاجة الى اعتبار انه للتناسب الثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى
ما متعنا به اي لا تمدن نظرهما الى الذي متعنا به استحسانا له وتمنيا ان يكون له مثله فانه مستحق بالاضافة اليهما وقوله
ازواجا منهم اصنافا من الكفرة ويجوز ان يكون حالا من الضمير والمفعول منهم اي الذي متعنا به وهو اصناف بعضهم
او ناسا منهم زهرة الحيوة الدنيا انه زهرة حال من الهاء في به او من ما وان التنوين حذف منه للساكنين التقايهما
مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا في رواية بنصب الاسم الشريف على انه مفعول ذاكرا والاصل ولا ذاكرا اسم بتنوين
ذاكرا وتحريكه بالكسر كما هو حقه لضرورة الوزن وهذا عجز بيت من المتقارب وان من الحياة على انه بدل من ما
اي لا تمدن نظر عينيك الى الحياة الدنيا التي متعناهم بها حال كونها زهرة والصواب ان زهرة مفعول بتقدير
جعلنا لهم او اتيناهم ودليل ذلك والقرينة على حذفه ذكر التمتيع او بتقدير اذا لان المقام يقتضيه ويكون نصبا
على الذم والقرينة حالية او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير العايد فيها لما فيهما من الابهام او بدل من الازواج
بتقدير ذوي زهرة وعلى انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة والمجاز على الاول مجاز النقصان وقال الفرا
هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز اذ هو مضاف الى الحياة الدنيا وقيل بدل من ما
اي على المحل ورد بان النقتهم من صلة متنا حتى التعبير من صلة ما وكانه اراد من صلته هي متعنا فلزم الفصل
بين ابعاض الصلة باجنبي عنها وهو بدل الموصول وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته فلا يبدل منه قبل

كالها

كالها وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل باعتبار محل المبدل منه لان العامل في المبدل منه لا
يتوجه اليه بنفسه ومن شرط البدل ان يصح حلوله محل المبدل منه وقيل من الهاء اي بدل من الهاء على
المحل المنصوب فيه وفيه ما ذكر ظاهرة ان فيه كل ما ذكر من الرد في البدل من ما لكن ثانيها وهو لزوم اتباع
الموصول قبل تمام صلته ليس ثابت هنا ومن زيادة الابدال من العايد وبعضهم يمنعه كالسيرافي بناء على ان المبدل
منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عايد في التقدير وقد مران الزمخشري منع في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من
الهاء في امرتني به يعني لئلا يلزم ما تقدم ورددناه عليه بان وجود العايد حسا كاف في الربط ولا يقدح فيه
فقده حكما ولو لزم اعطاء منوي الطرح حكم الطرح لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب
زيدا غلامه لكنه لا يمتنع فكما اكتفوا في رجوع الضمير الى زيد بكونه متقدما لفظا ولم يضر كونه في نية التاخير
فيه بطرحهم هو مقدم عن تاخير فتامل ويرد ذلك قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اي واما على صحة هذا
المثال وعدم امتناعه دليلا ان الكتاب الناطق باستعماله والاجماع على جوازه مثله تلبيبه وتبيين الموضع
لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه لان الامر اذا ضاق اتسع كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك
نجي المومنين بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة مكسورة ويا ساكنة قيل عليه هذا اعتراف من المص بان هذه
القراءة المتواترة غير فصيحة لانها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وهم قد عابوا على بعض
النحاة في تشنيعهم على بعض القرا في حروف لهم وردت مخالفة للقياس المعتبر عندهم مع ثبوتها متواترة والحق
قبولها ويكفي رجوعها الى وجه من العربية واجيب بمنع ان في كلامه اعترافا بعدم الفصاحة فان غايته الاعتراف
بمرجوحية وجهها وهي لا تستلزم عدم الفصاحة فتدبر فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات
اسكان اخر الماضي من غير اتصال الضمير رفع مخاطب او متكلم وانابة ضمير المصدر يعني اي الضمير العايد الى المصدر مناب
الفاعل مع انه مفهوم من الفعل اي مع ان المصدر مفهوم من الفعل لا مصرح به فيكون المعنى نجي النجاء كما تقول
ضرب الضرب ويكون المومنين منصوبا بفعل مضمر اي نجي المومنين وانابة غير المفعول به مع وجوده عن
عن الفاعل وقد اجاز ذلك الاخفش والكوفيون وابو عبيد وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانية وهو نونه
كما هو القراءة المشهورة فادغمت في الجيم وفيه ضعف ايضا لان النون الساكنة عند الجيم تخفى حتى تصير
شبيهة بالغنة ولا تدغم الا في حروف يرملون وليست الجيم منها وقد ذكر الفارسي وتلاه الزمخشري هذين
الضعيفين قال اليمني في حواشي الكشاف واعلم ان ما ذكره المص وابو علي ضعيف لانه لا بعد في تخفيف اليا بالاسكان
ولا بعد ايضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضايه المفعول به لان كل
فعل لازم او متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقامه اولى من قيام المفعول به خصوصا
في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة هنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل بنصب المومنين
بالفعل لان المصدر قايم مقام الفاعل فبقي المومنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاء المومنين
او تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي وتقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام
فان العربية توخذ من القران المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجي عن العرب مشيرا الى انه احاط بجميع
كلام العرب تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله
او لعدم عدالته او لجهالة علمه وعدالته وترك الاخذ والتمسك بما ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله
صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قيل القراات السبع متواترة فيما
لم يكن من قبيل الادا كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام واما هي فغير متواترة كما ذكره ابن الحاجب
في اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القرا لهذه الاشياء اولى من ناقل العربية والاشعار والاقوال
فكيف يطعن فيما نقله القرا الثقات بانه لم يجي مثله وقد ابن عرف انه لم يجي مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول

الحال لقبلوه بقبول هذا اولى وقد ذكر المص يعني الزمخشري في سورة الجاثية انه قرا ليجزى قوما اي
بيناه يجزى للمفعول وقال معناه ليجزى الجزا قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول
به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا هذا كلامه وهو من الحسن بمكان وقد زعم قوم انها ادغمت
فيها قليلا اي ان النون ادغمت في الجيم وان منه اترج واجاصه واجانه بتشديد الجيم اما الاترج والاترجه
والترنجه والترنج معروف واما الاجاص فنبه الاجاص ايضا بالكسر مشددة ثمر معروف وجعل لان الجيم والصاد
لا يجتمعان في كلمة الواحدة بها ولا تقل انجاص ولعمه وللشمس والكمثرى بلغة الشاميين وقال في مادة
اللاجن الاجانه بالكسر مشددة والانجانه ولا تقل اجانه وقيل مضارع واصله ننجي من التنجية بفتح ثانيه
وتشديد ثالثه ثم حذف النون الثانية وتضعيفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونغتت ونزلت ونحوهن
اذا ابتغات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في نذر كقراة بعضهم ونزل الملايكة بالنصب اي وننزل
تنزيلا الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة وانما اللايق به استقصاوها لانها
ظاهرة فلنورد مسايل من ذلك ليتمرن بها الطالب ويرتاض الراغب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها باب
المبتدا وما له حكمه مسئلة يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة اوجه الفصل اي جعله ضمير
وهو ارجحها والابتدا وهو اضعفها قيل فظاهر العبارة مدافعة فان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان الوجهين
الاخرين وارجحية الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين واضعفية الابتدا فيكون الفصل
الذي حكم بارجحيته بمقتضى قوله ثانيا ضعيفا والابتدا الذي حكم باضعفيته بمقتضى قوله اولا راجحا فيتناقض
فينبغي ان لا يكون التفضيل مرادا على ان الابتدا انما يضعف حيث يكون الفصلية متعينة وهنا ليس كذلك
واجيب بان يكون الفصل ارجح الوجوه يكفي في صدقه رجحان احد الباقيين ولا يستلزم رجحان كل منهما
وكون الابتدا اضعفها يكفي فيها ايضا ضعف احدها لا ضعف كل منهما ولا يلزم ما ذكروا ان ذلك كقولك زيد ازهد
الناس وفيهم من هو زاهد ومن ليس بزاهد ويختص بلغة تميم قال ابو حيان ان طايفة من العرب يجعلون هذا
الضمير مبتدا وما بعده الخبر ويقرون ان ترني انا اقل برفع اقل وقرا عبد الله وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون
وقال سيبويه بلغنا ان روبة كان يقول اظن زيدا هو خير منك وحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرون تجدوه عند الله
هو خير واعظم اجرا وحكى الجرمي ان الرفع في لغة بني تميم والثالث التوكيد ولكن باستعارة ضمير النصب مسئلة
يجوز في الاسم المفتتح به من قولك هذا اكرمته وجهان الابتدا والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومثله وكم
رجل لقيته وذا اكرمته غير ان وجه المفعولية محوج الى تقدير الناصب لكن فيها بين الاخرين تقدير الفعل موخرا
لصدارة المعمول ومثلها رب رجل صالح لقيته اي هو مثلها في جواز الوجهين وتقدير الفعل موخرا وان غايرها
من جهة الفعل هو المجرور وقد تقدم في رب انها تختص باحكام منها ان المحل المجرور بها مسئلة نحو افي الله شك
وما في الدار زيد اي في موضع الظرف المعتمد الابتدائية على التقديم والتاخير والفاعلية بالظرف لقيامه مقام
الفعل المحذوف واستقرار ضميره فيه وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير وعلى الاول فالجملة اسمية وعلى
الثاني ظرفية ومثله كلما عرف في صورة الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثاني على الموصوف اذ الغرف
الاولى موصوفة بما بعدها وكذلك في قول الخنسا كانه علم في راسه نار ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زيد قايم
ابوه واقايم زيد لاعتماد الوصف في الاولى على مبتدا به وفي الثانية على الاستفهام لما ذكرنا من ان تقديره مبتدا
استدعى خلاف الاصل من التقديم والتاخير ولان الاب اذا قدر فاعلا بالوصف كان خبر زيد مفردا وهو الاصل
في الخبر ولو قدر مبتدا لكان الخبر جملة ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السما فيه ظلمات فان قوله فيه ظلمات
صفة لصيب فان قدرت المرفوع مبتدا كانت الصفة جملة وان قدرته فاعلا بالظرف لاعتماده على موصوفه كانت
مفردة وهو الارجح لان الاصل في الصفة الافراد فان قلت اقايم انت فكذلك عند البصريين اي يجوز فيه

ان

ان يكون فاعلا وهو الارجح وان يكون مبتدا والوصف المتقدم الخبر فان قيل متى وقع التنازع في مثل هذا
الضمير نحو اقايم وذاهب انت واعملت الثاني على المختار فان حذفت من الاولى خالفتهم وان اضمرت فيه لم
يبق في مثله الا وجه واحد وفاتت الفاعلية الراجحة لفوات شرط جعل الوصف مبتدا وهو رفعه لغير المستتر
قلنا ياتي به منفصلا كما هو القياس فيقال اقايم انت وذاهب انت فتبقى الوجهان حيث يقع التنازع والصفة جارية
على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي ومهينه هي انك ان اضمرت في الاول لزم استتار الضمير مع ان الصفة
جارية على غير صاحبها فيتعين ابرازه بارزا ويجري هذا في التنازع في الظاهر ايضا نحو اقايم وذاهب زيد فيتعين
ان يقال اقايم هو وذاهب زيد ولا يشكل علينا قولهم متى اعمل الثاني اضمر في الاول لان الفاعل ثمة ليس بضمير
في عامله لان مرادهم بالاضمار فيه الاضمار معه يستتر فيه حيث لا مانع ويبرز مع المانع لا يقال التنازع
انما يكون في ظاهر لان بعض المحققين نص على جريانه في الضمير المنفصل قال الشارح والاعتراض بالكاينة اوقع في
هذا السوال مع ان عبارتها عند التامل لا تدفع ما ذكرناه واوجب الكوفيون في الضمير من اقايم انت الابتداية
ووافقهم ابن الحاجب والسهيلي والزمخشري من حمل قول ابن الحاجب في كافيته رافعة لظاهر على ان الظاهر غير المستتر
ليدخل نحو اقايم انت فقد حمله على ما لم يرده بتصريحه في اماليه بانه لا خلاف في امتناعه فقال ولذلك وجب في
التثنية اقايمان هما وفي الجمع اقايمون هم ولا يجوز اقايم هما ولا هم ولذلك جا في الحديث او مخرجي هم بتشديد الياء
دون او مخرجيهم بتخفيفها وانما لم يجز المضمر في ذلك مجرى المظهر لما يودي اليه من جعل المتصل منفصلا اذ لا
بد من تقديم لهذا الضمير لانه كان في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل فهو المقصود ووجبت حضرته المنفصل وان
لم يكن فباطل اذ لا ينقلب المتصل منفصلا مع امكان اتصاله قال الشارح ولقايل ان يختار الشق الثاني ويجيب
عن دليله بما ذكره المص في المتن ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك مع شهرة فيه لدعواه فيها انه لم يختلف في
ان اقايم هو خبر مبتدا مقدم وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا عنه بل يجب اتصاله به ان
كان بارزا واستتاره لا يقال قام انا على ان انا فاعل واجازه الجرمي والمبرد على معنى الحصر اي على ان المعنى ما قام الا
انا اي فكذا المرتفع بالصفة لا يجاوزها والجواب محصله منع قياس الصفة على الفعل في امتناع الانفصال
بابدا الفارق وبيانه انه انما انفصل مع الوصف ليلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه
يكون بارزا كانت وقمت اي بخلافه مع الفعل في ضمير الحاضر فانه لا يجهل معناه لعدم استتاره ولان طلب الوصف
وتقاضيه لمعموله دون طلب الفعل لانه فرع عليه في العمل فلذلك احتمل معه الفصل ولم يحتمل مع الفعل وان المرفوع
اي ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر فانفصل انفصاله بخلاف فاعل الفعل
ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما
هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه اذا لم تكونا لي على من اقاطع ولم يسم قايله يخاطب خليلين له يقول لان لا وفا لكما
بعهدي حتى تكونا لي على من اعاديه واهجره فان القول بان الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري في الاية مود الى فصل العامل
من معموله بالاجنبي الذي هو المبتدا نعم على قول الكوفيين لا يكون اجنبيا والقول بذلك في البيت مود الى الاخبار عن
الاثنين بالواحد ورد عليه ان هذا ليس مما يقطع بالبطلان اما الاية فلاحتمال ان التقدير فيها ايرغب عن المعنى
فلا فصل باجنبي واما البيت فلاحتمال انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده وقد حذف الجواب منها المدلول عليه
بقوله ما واف بعهدي والمعنى ان عدم قيامكما على من اقاطعه سبب لان يكون احد وافيا بعهدي لان من سواكما ليس
بمنزلتكما عندي فهو بالنسبة اليكما كما اذا لم تساعداني فلم يبق لي مساعد وهذا معنى صحيح نقله نجم الدين سعيد في شرح
الحاجبية عن الحديثي واجيب بحمل القطع على الظن الغالب فلا يقدح فيه الاحتمال ولا شك في ان غالب الظن من الاية تعلق
عن الهتي براغب وان معنى البيت لا وفا لكما اذا لم تكونا لي عونا على من اقاطعه ويجوز في نحو ما في الدار من زيد وجه
ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية الرافعة الاسم الناصبة الخبر

والظرف في موضع نصب على الخبرية فالمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا فلا يكون الظرف المتقدم
في موضع نصب وقال ابو حيان في ارتشافه اجاز تقديم الخبر ظرفا الجمهور وهو اختيار الاعلم فلا يبطل تقدمه
العمل ونسب المنع الى الاخفش وهو قول المرشاي مسئلة يجوز في نحو اخوه من قولك زيد ضرب في الدار اخوه ان
يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر يعني نايب فاعله فيكون الظرف مستقرا حالا منه
وان يكون نايبا عن فاعل ضرب على تقدير خاليا من الضمير ويكون الظرف لغوا متعلقا به ويختلف معنى الكلام فانه
على الاول الاخبار بضرب بيته زيد في حالة كون اخيه في الدار وعلى الثاني بضرب بيته اخيه في الدار وان يكون مبتدا
خبره الظرف المتقدم عليه والجملة منهما حال والفرا والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا نزرا لخلو الجملة الاسمية
الحالية من الواو وانما يربط الاسمية اذا كانت حالا الواو والضمير والواو وحدها والضمير وحده على ضعف
وبوجهان الفاعلية اي كون فاعلا بالظرف في نحو جاني زيد عليه جبه وليس وليس كما زعما بل يجوز الابتدائية
وتقع الاسمية حالا بالضمير وحده قال تعالى اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو وفي شرح الكافية لنجم
الايمة الرضي اذا اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو مختار بانه في الكثرة لكن اجتماعهما اولى
احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضميرا صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاني
زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون هذه الجملة في معنى المفرد فتصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال
جملة وان لم يكن ضمير صاحب الحال فان كان الضمير فيما صدر به الجملة مبتدا نحو كلمته فوه الى في وجرا نحو
خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة بل نقول هو اقل من اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو وان كان في اخر الجملة لقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال
جار الله بنا على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة
عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديره خاليا عن الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله جاز
ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله
فما لحقه بالهاديات ودونه • جواحرها في صرة لم تزيل • وقوله • وانا امرؤ اسدى اليك ودونه • من الارض مرماة وبيدا سملق •
ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وانه عليه جبة وشي ولو لم تكن جملة لم تدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع
ان يقدر بمفرد فمسلم والاوجه الثلاثة ثابتة في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير اما فاعل بالظرف
او نايب فاعل قتل ومبتدا خبره الظرف وذلك لان كاين مبتدا خبره قتل ومن نبي تمييز وتكثير زيادة من
فيه وقيل لانه ومعه ربيون في موضع الحال فان كان المرفوع مبتدا فالحال الجملة ويجوز ان يكون نايب فاعل
قتل ومعه ظرف لقتل والربيون جمع ربي بكسر الراء وهم الربانيون بفتحها اي علما اتقيا او عابدون لربهم كان
ربانيته الى الرب على خلاف القياس كما نسبوا الى امس بفتح الهمزة امسي بكسرها وقيل الربيون الجماعات
واحدها ربي نسبة الى الربية بكسرها وهي الجماعة للمبالغة قيل واذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون
بالفعل وامتنع الوجهان الاخران وهذا القايل هو ابن جني فانه قال لا يحسن هذه القراة الا ان يستند الفعل
الى الربانيين لما فيه من معنى التكثير الذي لا يجوز ان يستعمل في شخص واحد يعني ان التكثير لا ينصرف الى الواحد
بل يتحتم ان يكون فاعله متكثرا وليس بشي لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كاي وانما افرد الضمير العايد
اليه من الفعل بحسب لفظها وهذا الكلام ماخوذ من كلام ابي حيان فانه بعد نقل ما اسلفناه من قول ابن جني
قال وليس بظاهر لان كاين مثل كم وانت اذا قلت كم عان فككته فافردت راعيت لفظ كم ومعناه الجمع واذا
قلت فككتهم راعيت معناها لا لفظها وليس معنى مراعات اللفظ الا انك تفرد الضمير والمراد به الجمع
فلا فرق من حيث المعنى بين قتل معهم ربيون وقتل معه ربيون وانما جاز في نحوه مراعات اللفظ تارة
والمعنى اخرى لان مدلول وكاين كثير والمعنى جمع كثير والمعنى وانت اذا اخبرت عن جمع فتارة تفرد مراعات

للفظ

للفظ وتارة تجمع مراعات لمعناه قال تعالى ام يقولون نحن جميع منتصر سيهزم الجمع ويولون الدبر فقال
منتصر مراعات لافراد اللفظ وقال ويولون مراعات لمعناه مسئلة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتدا
وجها واحدا وجملة المدح الخبر ونعم الرجل زيد قيل كذلك اي يتعين في زيد انه مبتدا وايضا عليهما فالرابط العموم
اي عموم الرجل للمبتدا او اعادة المبتدا بمعناه ان لم يكن بلفظه على الخلاف في الالف واللام في الرجل للجنس
هي ام للعهد فان كانت للجنس فالرابط العموم قال الشارح لانها للاستغراق وان كانت للعهد فالرابط الاعا
دة بحسب المعنى اذ المعني بالرجل هو زيد واختار ابن الحاجب انها للعهد الذهني وقدره بما حاصله ان نعم وضع لمدح
فاعله مدحا عاما ويستبعد تحققه فاقتضى التعبير بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسر
ثانيا والفاعل اذا كان معرفا باللام يكون مبهما فان التعريف فيه ليس لتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف
معهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج
فان معناه ادخل الكان المطابق للسوق المتصور في ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فانه مبهم باعتبار
الخارج لانه لم يعلم اي فرد من الافراد الخارجية قال ووزانه في الابهام والتعريف وزن اسامة فانه وان كان معرفة
باعتبار الذهن فانه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثير انه للعموم لصلوح المعهود في الذهن للبعد وليس كذلك
اذ لا يفسر العام من حيث هو عام بواحد ولا يثنى ولا يجمع ولما فسر هنا المعرف بواحد وثنى وجمع دل على انه
ليس للعموم وقيل يجوز ايضا في نعم الرجل زيد ان يكون زيد خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد ويكون
الكلام جملتين فعلية واسمية فان قيل يرد على هذا مثل ما يورده المص على ابن عصفور من انه ايجاب
لحذف شي من غير ساد مسده واجيب بان ذلك شرط فيما يحذف قياسا والمبتدا الا يحذف على الوجوب
قياسا ولين سلم فقد يدعى ان جملة المدح سدت مسده وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون
مبتدا حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شي مسده فلا يكون حذفه واجبا ولو كان جايزا
لظهر حينا ما واللازم ممنوع وايضا لو كان هنا خبر محذوف لتوقف فهم الكلام عليه والكلام مستقل في الافادة
حبذا زيد
بدونه ويأتي هذا ايضا في الوجه السابق مسئلة زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا اسم اشارة فاعل
وهو قول الجمهور واختاره ابن مالك وجماعة واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يطرد في الاحوال ولكذا لم يذكر
واجيب بانه اجرى مجرى المثل لزم حالة واحدة وان يكون مبتدا الخبر عنه بحبذا والرابط الاشارة ولا يشكل
كونه مبتدا رابطا حيث يكون المبتدا مثنى او مجموعا او مونثا مفردا ومثنى او مجموعا لما عرفت من التزام صيغة
واحدة لا تختلف وان يكون خبر المحذوف اي المحبوب او الممدوح زيد ويجوز قياسا على قول ابن عصفور السابق
ان يكون مبتدا حذف خبره اي زيد المحبوب او الممدوح ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم فليس الكلام
عنده الا جملة واحدة وقيل زيد بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول اي ذا المبدل منه وانه لا يجوز الاستغنا
عنه وشان البدل ان يحل محل المبدل منه وان يستغنى عنه وقد يجاب بانه انما امتنع فيه ذلك لان هذا التركيب
استعمل استعمال الامثال وقد اعترض بمنع الامرين اما الاول فلصحة قولك فتنت هند حسنها واكلت الارغفة جزءا
منها والاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع عدم صحة حلول شي منهما محل المبدل منه واما الثاني فلقول
الشاعر • وما كان قيس هلكه هلك واحد • ولكنه بنيان قوم تهدما • فانه لا يجوز الاستغنا بالمبدل عن البدل
فيه بل يمتنع بدونه ويصح معه على انه لا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما التزم
الوصف في مجرور رب والحق هذين الامتناعين لخصوص المادة فلا يعدمان فيما هو شان البدل من حيث هو
تابع وقيل عطف بيان لذا ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية • تاتيك من قبل الريان احيانا • هو من ثاني
البسيط من قصيدة لجرير وقبله • يا حبذا جبل الريان من جبل • وحبذا ساكن الريان من كانا • والريان كجبان
اسم جبل ببلاد ابن عامر والنفحات بالتحريك جمع نفحة بالسكون يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح وله نفحة طيبة

دة

ويمانية بالتخفيف للمثناة التحتية بعد النون وهي صفة محذوف اي من جهة او جهات يمانية واصلها
يمنية بتشديد اليا نسبة الى اليمن الاقليم المعروف حذفت احدى يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف
وبعضهم يقول هي عوض عن الاولى منها ولا يجعلها عوضا عن مجموع ياء النسب كما فعل صاحب الصحاح لما يلزمه
من الجمع بين المعوض وبعض المعوض عنه في رايت يمانيا سيبويه عود احدى اليائين ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه
ولا بينه وبين بعضه وقدمنا في بحث ال من الباب الاول مزيد بسط للكلام على ذلك فلجدان شيت ووجه
الرد بالبيت ان المرفوع بعد حبذا فيه نكرة وان تخصصت وذا معرفة ولا يبدل المعرفة بالنكرة وان قربت منها
بالتخصيص باتفاق واجيب بجواز ان صاحب هذا القول اطلق عطف على المبدل فقد اعتذر بذلك الم على الزمخشري
الموضع ومع لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير واذا قيل بان مجموع حبذا اسم للمحبوب وهذا مذهب المبرد وابن
السراج ومن وافقهما واختاره ابن عصفور قالوا تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وصير ذا المجموع اسما بمعنى
المحبوب وضعف بانهم موافقون على فعلية حب واسمية ذا قبل التركيب وهما بعده لم يتغير اللفظ ولا معنى
فمن اين ما ذكروه واذا كان المجموع اسما واحدا فهو مبتدا وزيد خبره وبالعكس عندهم يجيز في قولك زيد
الفاضل وجهين وجاء التعريف لحبذا من جهة انها في تاويل ذي الاداة فالمعرفة اذ نضرب بانه صريح التعريف
وما ولي بصريح هنا واذا قيل بان حبذا كله فعل وان التركيب ازال اسمية ذا وهو قول الاخفش وخطاب
وجماعة قال ابن مالك وهذا في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف
الجزئين وفيه ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك ولا يخفى ان مثل هذا الاخيرات في دعوى اسمية
المجموع فلا معنى للاقتصار عليه هنا فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله
الا حبذا لو ما الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف فلا يكون المخصوص فاعلا
والبيت من ثاني الطويل وقايله مرداس بن هماس الطائي ويقال مرداس بن هماس وقبله هويتك حتى كاد يقتلني
الهوى وزرتك حتى لامني كل صاحب وحتى راي مني اعاديك رقة عليك ولولا انت ما لان جانبي
والا تنبيهية والمخصوص محذوف اي حبذا ذكر هذه الخنساء ولو ما مرادف لولا اي لولا اني استحي ان اذكرها
وقال الشارح يعني الا حبذا حبيب لا اسميه فالمخصوص هو هذا اللفظ اونحوه وانما قلنا بذلك لان الكلام
دل على ان المراد ابهام المحبوب من جهة قوله لو ما الحياء لسميته وهذا دليل على ان غرضه تعلق تقدم التسمية
ومعنى وربما منحت الخ ربما منحت هواي من لا يطمع في دنوه مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل وفي باب ما حذف
منه احد جزئي الاسناد ابتدائية كل من المذكور فانه وان كان نكرة فقد تخصص بالوصف والمحذوف وخبرية
الاخر اي شاني صبر جميل وصبر جميل امثل من غيره وسياتي في الخاتمة بيان الاولى منهما وقد وقع في نسخة الشارح
لفظ المتن يجوز في نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر فاضطر الى بيان مفاد ضمير الاثنين فقال الاشكال
انه لم يذكر في قوله فصبر جميل غير احد ركني الاسناد والركن الاخر محذوف فالضمير من قوله منهما عايد الى المذكور
والمحذوف **باب كان وماجرى مجراها** من افعال المقاربة وما ولا الشبيهتين بليس مسئلة يجوز
في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ومن نحو زيد كان له مال وجوه له مال ووجه ثلاثة نقصان
كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها فيه كما قال الشارح اعتراف بضعف النقصان والتمام فيحتاج الى حمل الفعل
على غير معنى التفضيل ثم كيف يسوغ له التخريج للاية على اضعف الوجوه عنده بل كيف يذكر هذا الوجه في
الجهة الموضوعة لترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة فانه يستدعي ان لو ترك هذا الوجه لكان
اظهر بل كيف ذكر المص هذه الجهة بتمامها في هذا الباب وهي متعقدة لبيان الجهات التي يدخل على المعرب الخلل
منها واي خلل في ترك بعض الوجوه الظاهرة اللهم الا انه يدعي تعين ما ذكره منها او يكون في كلامه ما يدل
عليه فالخلل ح ليس من الترك بل من اخراجه منه وقد اعتذر عنه بانه لم يخرج التنزيل على الضعف عنده وانما ذكر

انه يحتمل هذه الوجوه التي هذا الضعف منها وفيه نظر لان مدعاه جوازها فيه والضعيف فكيف
لا يكون ذلك تخريجا عليه وبان وضع هذه الجهة لترك بعض ما يحتمله اللفظ من الوجوه الظاهرة
واجتناب المعرب انما يحصل بمعرفتها وغيرها مما ليس بظاهر فذكر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل
وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك الظاهر والاقتصار على ما ليس بظاهر
وفيه ايضا نظر فانه لا دخل لمعرفة ما ليس بظاهر من الوجوه في اجتناب ترك بعض الوجوه الظاهرة كما هو
ظاهر ولا يخرج المعرب عن العهدة بترك ما ليس بظاهر بل بذكر الوجوه الظاهرة كلها وبان مراد المص
بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس
بظاهر ولا يخفى ان هذا يتاتى منه خلل في الاعراب ولقايل ان يقول من اين لك ان مراده ذلك وانما الظاهر
ان مراده ان اللفظ اذا كان محتملا لوجوه ظاهرة من الاعراب فالاقتصار على بعضها يوهم ان ما عدا المذكور
ليس بظاهر فتداخل الخلل في اعرابه من ذلك فليجتنب المعرب ذلك قال ابن عصفور بان زيادتها الشعر بان
لوجه ضعف بزيادتها كذلك للاتفاق على زيادتها بعد ما التعجبية قياسا نحو ما كان احسن زيدا وفي الحديث
او نبي كان ادم عليه السلام قال ابن مالك في تسهيله وتختص كان بمرادفة لم يره كثيرا وبجواز زيادتها وسطا
باتفاق واخرا على راى وهو راى الفرا فيقال عنده زيد قايم كان والصحيح المنع من زيادتها اخرا لعدم
ورود السماع والظرف متعلق بفاعل التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة اذ لا عمل للزايد اذا
كان غير جار ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية اي الا ان قدرت اسمها ضمير الشان
فلاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا والمجموع خبر كان الشانية مسئلة فانظر كيف كان عاقبة مكرهم قال
ابو حيان الظاهر انكيف خبر كان وعاقبة الاسم والجملة في موضع نصب بانظر وهي معلقة ويجوز ان
تكون كان تامة وعاقبة فاعل بها وان تكون زايدة وعاقبة مبتدا اخره كيف يحتمل فيه كان الاوجه الثلاثة
التي عرفت الا ان الناقصة لا تكون هنا شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر فان الجملة المفسرة لضمير الشان
الواقعة خبرا عنه لا بد وان تكون خبرية متاخرة بجميع اجزايها عنه وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان
ومحلها عليها النصب وخبر للمبتدا على الزيادة ومحلها الرفع مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي باذنه يحتمل كان الاوجه الثلاثة السابقة فعلى النا قصة حق العبارة
فعلى النقصان بتربية مقابلته لكنه اراد فعلى كونها ناقصة الخبر اما لبشر والاسم التكليم ووحيا استثناء
مفرغ من الاحوال والتفريغ في الاحوال وح فمعناه موحيا او موحى لانه مصدر اعتبر حالا فان كان من فاعل يكلمه
فمعناه موحيا او من مفعوله وهو ضمير بشر فمعناه موحى اليه وانما لم يذكر الصلة لان المقصود من بيان
انه بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول يحصل بدون ذكرها من وراء حجاب كذا هو في غالب النسخ وفي بعضها
او من وراء حجاب وهو الظاهر لقوله بعد او يرسل وقد يقع في بعضها او من وراء حجاب بدون عاطف
بتقدير او موصولا ذلك من وراء حجاب قيل عليه انما يتم اذا حصلت الحال من الفاعل فان كونها من المفعول
محوج الى تقدير رابط لها بذي الحال فيقدر اليه وحيث جوز في المعطوف عليه ان يكون حالا منهما
فالظاهر ان المعطوف كذلك لكن الظاهر للفظ لا يحتمل الحال من المفعولية فلا بد من التقدير المذكور عند
ارادة الحال ليلا يودي الى عطف حال الفاعل على حال المفعول وقد يقال لما كانت صورة موصلا بحسب
الخط يحتمل الضبط بكسر الصاد فيكون اسم فاعل وبفتحها فيكون اسم مفعول ترك الضبط البصير
الاحتمال لهما وهذا بخلاف المتقدم لاختلاف الصورة فيه فلم يكن بد من ذكرهما معا لكن الاتيان بلفظ
ذلك مع موصولا اسم مفعول لا يخلو عن نبوة او يرسل بتقدير او ارسالا اي او ذا ارسال وفي تفسير
قاضي المفسرين وما كان لبشر اي وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة لانه تمثيل

ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة يتوقف على تموجات متعاقبة وهو ما يعم المشافهة به كما روي في حديث
المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والهتف به كما اتفق لموسى عليه السلام في طوى والطور ولكن عطف او من وراء
حجاب عليه مخصصة بالاول فالاية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد الالهام والالقاء في الروع
او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء او يرسل نبيا فيبلغ
اليه وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحي الى الرسول ووحيا بما عطف عليه ينتصب
بالمصدر لان من وراء حجاب صفة كلام محذوف والارسال نوع من الكلام ويجوز ان يكون وحيا ويرسل مصدر
ومن وراء حجاب ظرفا وقعت احوالا وقال صاحب الكشف على الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير
الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله
ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثنا فلا يعمل فيما بعده وفي حواشي اليمني وقوله او يرسل رسولا في تقدير
او ان يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلمه الله لانه فاسد قال مكي لانه يلزم منه نفي
الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا وقال في البحر والجمهور
او يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطف على المضمر الذي يتعلق به وراء حجاب وتقديره او يكلمه
من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا وحيا او سماعا من وراء حجاب او ارسال رسول
لكن يشكل على جعلهن احوالا ما في البحر ايضا من ان وقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس ولذلك لا يجوز جاء زيد
ركبا اي راكبا ومنع س ان يقع ان والفعل المقدر انه بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى
ضحكا الواقع موقع ضاحكا قال فجعل الكشاف وحيا في موضع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى
ارسال الواقع موقع مرسلا ممنوع واما وحيا والتفريع في الاخبار اي ما كان يكلمهم الا ايحاء او ايصالا من
وراء حجاب او ارسالا اليهم اي ان تكليمه تعالى للبشر منحصر في هذه الانواع الثلاث على سبيل منع الخلو
لا يتجاوزها الى غيرها وجعل ذلك تكليما اي جعل لان الارسال داخل في التكليم بطريق اولى والايصال
من وراء حجاب تكليم من غير احتياج الى تقدير فالاشارة بذلك الى اقرب مذكور وهو الوحي فالكلام على حذف
مضاف اي تكلم وحي والمراد بالوحي هنا الالهام ففي الحديث ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت
حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب والرؤيا في المنام فقد ثبت ان رؤيا الانبيا عليهم السلام وحي
والتكليم من وراء حجاب ان يسمعه الله نبيه من غير ان يبصر السامع من يكلمه كما سمع موسى عليه الصلاة والسلام
والحجاب والمذكور انما هو في حق المخلوق لا الخالق لان لا يجوز عليه سبحانه ما يجوز على الاجسام اذ الحجاب انما يحيط
بقدر محسوس ولكن المراد ان السامع محجوب عن الرؤية في الدنيا ولبشر على هذا الوجه تبيين معلق بمحذوف
تقديره ارادتي عند اللص واعني عند ابن عصفور وعلى وجهي التمام والزيادة والتفريع في الاحوال المقدرة
في الضمير المستتر في لبشر قال المحشي اراد بالاحوال المعاني القايمة بمحالها فهي على بابها والاحوال النحوية فهي
بمعنى من ولبشر في محل نصب ان كانت كان ناقصة وفي محل رفع على الخبرية لمبتدا مذكور ان كانت زايدة
او محذوف ان كانت تامة والجملة مستانفة اي ارادتي كاينة لبشر مسلة اين كان زيد قايما يحتمل الاوجه
الثلاثة الزيادة والنقصان والتمام وعلى النقصان فالخبر اما قايما واين ظرف له قدم عليه لما فيه من معنى
الاستفهام او اين متعلق بمحذوف وقايما حال من ذلك المحذوف وعلى الزيادة والتمام فقايما حال واين ظرف
له اما على التمام فزيد فاعل بكان وقايما حال منه واين ظرف لغو متعلق به واما على الزيادة فزيد مبتدا
واين خبره فهو ظرف مستقر قطعا ومتعلقه محذوف وجوبا وقايما حال من الضمير المستكن فيه فكيف
يتاتى كونه ظرفا لقايما على هذا التقدير ويجوز كونه ظرفا لغوا لكان ان قدرت تامة مسلة يجوز في
نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر فيها وان تقدم الخبر فهو منصوب المحل وتمامها

فان

فان والفعل مرفوع المحل بها على الفاعلية ولا تاويل بالمصدر بعد السبك في هذا الوجه بخلاف ما قبله
مسلة يجوز الوجهان في عسى النقصان والتمام في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيدا اسمها على التقديم
والتاخير وفي يقوم ضميره لتقدمه تقديرا ومن ثم يتعين المطابقة افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا
وعلى التمام لا اضمار في يقوم وكل شي في محله فان يقوم فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويتعين التمام في نحو
عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم
فصل صلة ان من معمولها وهو في الدار في المثال ومقاما في الاية بالاجنبي وهو اسم عسى بتقدير نقصا
وهو زيد في المثال وربك في الاية مسلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي
زاد في الارتشاف في احد قوليه والزمخشري كونها الحجازية ظنا منهما ان المقتضي لزيادة البا نصب الخبر
ووافقهما ابن السراج قال الزمخشري في مفصله ودخول البا في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على
لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق واحتجوا بان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من البا الا وهو منصوب
نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فيحمل المشكوك على المتيقن وبان البا لا تزاد في خبر المبتدا وبانه زيادتها
في خبر ما الحجازية لشبهها بليس وانما المقتضي لزيادتها نفيه وهو متحقق مع ما التميمية لامتناع البا
في كان زيد قايما اذ لا نفي فيه وجوازها اي البا اي جواز زيادتها في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقايم
مع ان ما فيه مكفوفة بان للنفي وبصحة جواز ذلك جزم ابو حيان في ارتشافه قال وهو كثير جدا في نثرهم ونظمهم
وممن نص على ذلك س والفرا ونص الفرا على ان اهل نجد يجرون الخبر بالبا كثيرا فاذا اسقطوا البا رفعوا
وقال النحاس اجمعوا على ان البا تدخل على المرفوع والمنصوب واختلفوا في فايدة المجي بالبا فقال البصريون
يجوز ان لا يسمع المخاطب ما فيتوهم ان الكلام موجب فبالبا يفهم انه نفي وقال الكوفيون هذا نفي
لقولك ان زيدا لمنطلق فالبا تقابل اللام وقوله ولم اكن باعجلهم بعض بيت تقدم انشاده في حرف
البا وتمامه وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا اجشع القوم اعجل وهو من الضرب الثاني من الطويل
وقايله الشنفرى بالازدي بفتح الشين المعجمة على زنة فعلى وكان شاعرا عداء حتى ضرب به المثل فقيل اعدى
من الشنفرى وهو من قصيدة مطلعها اقيموا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم سواكم لاميل
فقد حمت الحاجات والليل مقمر وشدت لطيات مطايا وارحل وفي الارض منأى للكريم عن الاذى وفيها
لمن خاف القلى متحول لعمرك ما بالارض ضيق على امرئ سرى راغبا او راهبا وهو يعقل المطي كالمطايا
كلاهما جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها اي تجد وتسرع والمراد من اقامة صدور المطي رحيلهم عنه اي ارحلوا
عني فاني لمايل الى قوم سواكم وهو يكنوا البسين مع التصر وياتي فيه الضم والفتح وان مدت فتحت ليس الا وانما
قلنا اميل بمعنى مايل اذ ليس له غرض في التفضيل والا لكان ذا ميل اليهم في الجملة وانما مراده مقاطعة قومه
وايذانهم بانه راحل عنهم وحمت من الافعال التي لم يستعمل الا مبنية للمجهول اي وصلت وحم له قدر له وزمت
بصيغة المجهول ايضا يقال زم فلان البعير اي خطمه وتقدم في السير والطيات جمع طية بكسر الطا وهي النية كالطوية
قال في الصحاح الطية النية قال الخليل الطية تكون منزلا ويكون منتأى يقال مضى لطيته اي لنيته التي انتواها
وبعدت عنا طيته وهو المنزل الذي انتواه وطية بعيدة اي شاسعة والارحل جمع رحل وهو ما يشد على
البعير والمنأى مفعل من النأي وهو البعد وهل هو مصدر ميمي او اسم مكان الظاهر الاول لاحتياج الثاني الى
تقدير متعلق لما بعده والقلى بكسر القاف والقصر البغض والعداوة والمتحول مكان التحول اي لا عذر لا
حد في ترك الرحيل لان الحاجات قد قضيت والليل مقمر والليل متهياه والارض فيها بعد عن الاذى لمن كان
كريما ومنتقل لمن خاف العداوة فلا يحتاج الى المقام واحتمال الاذى ومعنى قوله لعمرك الخ ان الشخص اذا
كان عاقلا لا يعد بعده عن اهل ضيقا سواء فارقهم راغبا فيهم او راهبا اليهم ثم اخذ يصف نفسه بالصبر وقلة

نها

الحرص والشدة فقال وان مدت الايدي الخ اي اعجل قوم لشرههم وزيادة حرصهم وبادروا الى الاكل فلست
كذلك والاجشع افعل من الجشع بتقديم الجيم على الشين وهو الحرص على الاكل والفعل منه جشع بالكسر مسئلة
لا رجل ولا امراة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدان على الارجح من ان لا لا تعمل عمل ليس وهو مذهب
الاخفش والمبرد او اسمان لما الحجازية على القول بعملها ولو على قلة وهو مذهب س ومن وافقه وقد نوزع
ابن مالك في قوله في التسهيل ويلحق بها اي بما اخت ليس في العمل لا النافية قليلا وكثيرا قال الشارح في شرح
على التسهيل بل لو ذهب ذاهب الى انه لا لا تعمل عمل ليس لكان حسنا اذ لا يحفظ ذلك في نثر اصلا ولا في نظم
سوى قول الشاعر وانشد بيتين على ذلك فان قلت لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول اي تعين انهما
مبتدان لان لا انما يعمل في النكرات واجاز ابن جني عملها في المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام فعليه لا يتعين
الابتداية فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني لان لا اذا لم تتكرر تجب ان تعمل انظر كيف يتجه الحكم
بوجوب عمل لا في هذه الصورة والكثير انها لا تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة
وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين فالظرف خبر الجميع عند س لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا تعمل
في الخبر وانما يبقى الخبر والحال معها مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل فلا مانع من جعل الخبر للجميع كما لو قلت
زيد وبكر وعمرو في الدار اي كاينون والتقدير في الاية كاينة في الحج ولو احد عند غيره ويقدر للاخرين
ظرفان يكون كل واحد منهما خبرا عن واحد لان لا المركبة عنده عاملة في الخبر كالاسم ولا يتوارد عاملان على
معمول واحد فكيف عوامل اي فلا يتوارد ايضا وبيانه ان الخبر المذكور لا مجال الترجح بكونه خبرا عن احدهما
ويتعين ان يقدر لكل من الاخرين خبر من جنس الملفوظ اذ لا يكون الملفوظ خبرا عن الجميع لئلا يلزم المحذور المذكور
اعني توارد عاملين بل عوامل على معمول واحد وهو باطل وان رفعت الاولين فقط وابقيت الثالث على الفتح وهي
قراءة ابن كثير وابي عمرو فان قدرت لا معها حجازية تعين عند الجميع س وغيره اضمار خبرين للاسمين المرفوعين
ان قدرت لا الكاينة حجازية كالاولى وكان ذلك من عطف الجمل وخبرا واحدا منصوبا بفعل محذوف اي او اضمرت
او ان قدرت وقيل الظاهر انه معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول في التقدير تقول
عجبت من ضرب زيد وعمرو اي من ان ضربت زيدا وعمرا وعلى عكس هذا جاز عجبت من ان ضربنا زيدا وعمرو
بالجر لانه في معنى عجبت من ضرب زيد وعمرو وكذا قال التفتازاني في حاشية الكشاف ان قدرتها اي الثانية
موكدة لها اي للاولى وقدرت الرفع بالعطف ويكون عطف مفرد على مفرد قد يقال انا قدرت لا الثانية
موكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زايدة لتاكيد النفي فلا يتاتى تفريعه على كونها لا معها
جميعا حجازية وقد يجاب بان الاولى اذا كانت حجازية والثانية موكدة لها كانت بهذا الاعتبار حجازية
وبعد نعم يحتمل ان يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فتكون نفسها
لذا لا يكون من التفريع في شي وانما وجب التقدير في الوجهين اي وجهي كون لا فيهما حجازية وكون لا الاولى
فقط حجازية لاختلاف خبري لا الحجازية ولا التبرية بالنصب والرفع فان الحجازية تقتضي خبرا منصوبا
وتلك خبرا مرفوعا فلا يكون خبر واحد لهما اذ لا يكون الشي الواحد منصوبا ومرفوعا معا وان قدرت
الرفع بالابتدا فيهما على انهما مهملتان وقدرت عند غير س خبرا واحدا للاولين والملفوظ للثالث
او الثالث والملفوظ للاولين اذ لا يصح جعل الظرف الملفوظ خبرا للجميع لان الثالث مركب مع لا وهي
عندهم عاملة في الخبر لئلا يلزم ان تكون معمولا لعاملين مختلفين الابتدا ولا بنا على الراجح من ان الابتدا
عامل في الخبر كالمبتدا وبالتقدير يرتفع هذا المحذور كما يقدر في زيد وعمرو قايم خبر للاول والثاني
فان النحاة في مثله مذاهب الاول لسيبويه والمبرد والمازني ان الخبر للاول وخبر الثاني محذوف الثاني
لابن السراج انه للثاني وخبر الاول محذوف الثالث انت بالخيار والاولى ان لا يفرد الخبر الا ان يعطي

الجمع

الجمع قال الفارسي انما يحسن الافراد حيث يكون الحكم على احدهما يستلزم الحكم على الاخر كقوله تعالى والله
ورسوله احق ان يرضوه فان رضى الرسول يستلزم رضى الله وبالعكس ولم يحتج لذلك عند سيبويه
لانه كما عرفت لا يرى للا التبرية عملا في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا للجميع باب
المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية اي ما يحتمل ان يكون مفعولا
مطلقا ومفعولا من ذلك ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا في القاموس الفتيل السحاه التي في شق
النواة وما فتلته بين اصابعك من الوسخ كالفتيلة وما اغنى عنك فتيلا ولا فتيلة وفيه والنقير
النكتة في ظهر النواة كالنقرة والنقرة بالكسر والانقور بالضم اي ظلما ما اجرا اي لا ينقصون
مثل ولم تظلم منه شيا وقول قاضي المفسرين ولا يظلمون نقيرا بنقص شي من الثواب ظاهر في انه مصدر فان
قلت لان القليل من الخير خير ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيا اي نقصا او خيرا وقال قاضي المفسرين تبعا
للزمخشري شيا من شروط العهد ولم ينكثوا ولم يقتلوا ولم يضروكم قط وكل ذلك خير واما ولا تضروه
شيا فمصدر فقط لاستيفاء ضر مفعوله قيل يحتمل ان يكون الضمير المنصوب عايدا الى المصدر المفهوم من
الفعل وشيا مفعول به ويعتبر المعنى بضر غير مناسب لان المذكور في الاية مضارع لا ماض واما فمن
عفي له من اخيه شي قيل ارتفاعه مصدرا ايضا لا مفعولا لان عفي لا يتعدى قال في الكشاف معناه فمن
عفي له من جهة اخيه شي من العفو انه كقولك سير بزيد بعض السير وطايفة من السير ولا يصح ان يكون شي
في معنى المفعول به لان عفي لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخيه هو ولي المقتول وقيل له اخوه لانه
لابسه او ذكره بلفظ الاخوة ليعطف احدهما على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية والاسلام فان قلت
ان عفي يتعدى بعن لا باللام فما وجه قوله فمن عفي له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب فيقال عفوت عن
فلان وعن ذنبه قال عفا الله عنك وعفى الله عنها فاذا تعدى الى الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول
غفرت له ذنبه وتجاوزت له عنه وعلى هذا ما في الاية كانه قيل فمن عفي له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية
ففي كلامه هذا تنبيه على ان شي في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تنكيره
شي من الدلالة على ذلك وان له مفعولا به بالواسطة مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه وفي اخيه
يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شي وفيه اشعار بان بعض العفو سوا كان من بعض الورثة او عن
بعض الدم كالعفو التام في اسقاط القصاص وايجاب الدية وتصريح بان عفي لازم يتعدى الى المفعول
لكن تعديته قد تكون الى الجاني مثل عفا الله عنك وقد تكون الى الجناية وح اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام
مثل عفا الله لزيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا معا
علم انه لم يلتفت الى الاستغنا في دلالة الكلام وقصد التصريح لغرض اقتضاه قال التفتازاني في حواشيه
على هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر العفو مغنيا عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون
باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى ذكر الجناية وقيل ان عفي في الاية بمعنى
ترك وشي مفعول به قال قاضي المفسرين وهو ضعيف اذ لم يثبت عفى الشي بمعنى تركه بل اعفاه ومنه اعفوا اللحى
قال ابو حيان ولا يجوز ان يضمن عفى معنى ترك وان كان العافي عن الذنب تاركا له لا يؤاخذ به لان التضمين
لا ينقاس نعم يجوز ان يفسر عفى بمعنى محا ويحمل الاية عليه ويكون اسناد عفي الى المرفوع اسنادا حقيقيا لانه
اذ ذاك مفعول به صريح واذا كان لا يتعدى كان اسنادا مجازيا تشبيها للمصدر بالمفعول به انتهى وقد
شنع الزمخشري على هذا الوجه ولم ينتصر ورده بانه اذا كانت المعنى فمن محي له من اخيه شي فهو عبارة قلقة في
مكانها والعفو في باب الجنايات عبارة متداولة مشهورة في الكتاب والسنة واستعمال الناس فلا يعدل
عنها الى اخرى قلقة نابية عن مكانها ثم قال وترى كثيرا ممن يتعاطى هذا العلم يجترئ اذا اعضل عليه تخريج وجه

للمشكل من كلام الله على اختراع لغة وادعاء على العرب ما لا تعرفه وهذه جراءة يستعاذ بالله منها والمراد
من قلاقة هذه العبارة كما قال التفتازاني انها لا تستعمل في هذا المقام بل الشايع في الاستعمال المتبادر الى الافهام
في هذا المقام هو العفو وترك المواخذة لا مجرد الازالة قال وليس المراد ان استعمال عفى بمعنى محا وازال غير
موثوق به ولا يستشهد به في تفسير العبارة القرانية لانه استعمال شايع فيما بين البلغا مذكور في كتب اللغة
اقول وفي الصحاح عفت الريح المنزل درست وعفا المنزل يعفو درس يتعدى ولا يتعدى وتعفت الدار درست
وعفتها الريح شدد للمبالغة وفي القاموس العفو عفو الله عن عباده والصفح وترك عقوبة المستحق عفا عنه
ذنبه وعن ذنبه والمحو والامحا فتامل ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية من ذلك سرت طويلا اي سيرا
طويلا او زمنا طويلا فطويلا على الاول صفة مصدر وعلى الثاني صفة ظرف فحذف الموصوف منهما واقيمت الصفة
مقامه او سرته طويلا والضمير المقدر للمصدر المفهوم من الفعل وطويلا حال منه اي سرت السير حال كونه
طويلا ومنه وازلفت الجنة اي قربت للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا او مكانا غير بعيد او ازلفت
الجنة اي الازلاف في حالة كونه غير بعيد والمعنى ذا ازلاف الجنة للمتقين قريب غير بعيد الا ان هذه الحال
موكدة لصاحبها من جهة المعنى ولعاملها كذلك لان الازلاف هو القرب وهو بمعنى عدم البعد قال الزمخشري
والحق انه بمعنى التقريب المشتمل على القرب وقد يجعل حالا من الجنة والاصل غير بعيدة وهي ايضا حال موكدة
لكن لعاملها فقط من جهة المعنى كما يقال هو قريب غير بعيد وعزيز غير ذليل ويكون التذكير على هذا مثله
في لعل الساعة قريب قال في الكشاف وتذكيره لانه على زنة المصدر كالزئير والصليل والمصادر يستوي
في الوصف بها المذكر والمونث او على حذف الموصوف اي شيا غير بعيد زاد قاضي القضاة او لان الجنة بمعنى
البستان وفي اعراب ابي البقا ويجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان او على معنى النعت او على معنى النسب
اي ذات قرب مما يحتمل المصدر والحالية فقط من ذلك جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جاء على
حد قعدت جلوسا يشير الى الخلاف فيما اذا كان المصدر المذكور غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق فمذهب
س انه منصوب بفعل ملاقي والتقدير قعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي
انه منصوب بالفعل المذكور قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية اليه واستدل
لس بقوله: لقد عجبت وما في الدهر من عجب: اني قتلت وانت الصارم البطل: السالك الثغرة اليقظان كالئها:
مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل: فان قوله مشي الهلوك منصوب بمشي مقدر لوصف السالك باليقظان
ولا يوصف الموصول قبل استكماله ونوقش بانه لا يلزم من التقدير المانع ارتكابه بحيث لا مانع سيما وهو خلاف
الاصل والمستدل له ان يقول اذا لزم ارتكاب التقدير لقيام المانع فالاولى ارتكابه ولا مانع نطرد الباب المصدر
الخبر الدقيق وفي قوله قتلت بلفظ الماضي دون اقتل من تهييج حمية الممدوح على نصرته كانه بحثه على الاخذ بثاره
ما لا يخفى والثغر مثلثة مضمومة فغين معجمة الناحية والطريقة السهلة والثلمة والكالي الحافظ قال الشارح
وهو حال من ضمير اليقظان والظاهر انه مرفوع واليقظان كالها صفة جرت على غير من هي له فتامل والهلوك
المراة الكثيرة التثني والخيعل بخاء معجمة وعين مهملة قميص لا كم له والفضل ككتف قميص تلبسه المراة في بيتها
او التقدير جاء راكضا على انه مصدر واقع موقع اسم الفاعل الواقع حالا وهو قول س والمبرد ومن وافقهما
وهل هو قياس او سماع ذهب المبرد الى الاول و س الى الثاني ويويده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا
اتينا طايعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره فاقتضى ذلك ان يكون المصدر حالا بتاويله
باسم الفاعل والتقدير ائتيا طايعين او مكرهتين وانما لم يقل ائتيا طايعتين على اللفظ او طايعات
على المعنى مع انها سموات وارضون لانهن نزلن منزلة العقلاء فجعلهن مخاطبات ومجيبات ووصفهن
بالطوع والكره فعوملن معاملة العقلاء فترجم بالمذكور وهي مونثة اذ ليس في جمع المونث ما يخص العقلاء

ما

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول للاجله من ذلك يريكم خوفا وطمعا اي فيخافون خوفا ويطمعون
وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر الموكد لانه حذف فيما في عوض تاكيده الا فيما استثني مما حذف عامله
جوازا نحو انت سيرا سيرا ووجوبا انت سيرا سيرا وسماعا نحو حمدا وسقيا او خايفين وطامعين او لاجل الخوف
والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح انه لا يلزم ان يتحد
فيهما الفاعلان وقد وجه الفارسي قراءة بعضهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم على انه مفعول
لاجله اي لصدقهم في الدنيا فاجاز عدم الاتحاد في الفاعل وعدم المقارنة في الزمان ايضا قال الرضي والذي يقوى في نفسي
عدم اشتراط الاتحاد في الفاعل وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الروية
لا الاراءة فقد اتحد فاعلا الفعل الذي هو الخوف والطمع او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوايد والتعليل
للاراءة والفاعل متحد وقد زاد الزمخشري في توجيه المفعول لاجله وجها اخر فقال الخوف والطمع لا يصح ان
يكونا مفعولا لاجله لانهما ليسا بفعل فاعل الفعل الا على تقدير حذف المضاف اي ارادة او على معنى اخافة واطماعا
ويجوز ان يكونا منتصبين على الحال من البرق فانه في نفسه خوف وطمع او على ذا خوف وطمع او من المخاطبين
اي خايفين وطامعين وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة فيكون عامل المصدر الموكد محذوفا او مجيء رغبة
فيكون مذكورا وهو على الاول مفعول مطلق بالاصالة وعلى الثاني بالنيابة او راغبا او للرغبة وابن مالك
يمنع الاول اراد اول وجهي المصدرية لما مر من انه يمنع حذف عامل المصدر الموكد وابن الحاجب يمنع الثاني
اي ثاني وجهيها وهو كونه مصدرا نوعيا لانه يودي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه ‏— الا بواب عن حقايقها لان تقديره كذلك يودي الى اخراج صح
مضافا اليه اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة باضافة ضرب المصدر الى يوم الجمعة
مفعولا مطلقا بعد ان كان مفعولا فيه قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع اليه ضرورة فلا ينتهض دليلا
وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن هو مطلع قصيدة
له وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء من الباب الاول في بحث الباء المزيدة حيث انشد المص منها بيت
كفى بجسمي نحولا الخ فراجعه ان شئت والتقدير اسف بمد الهمزة وعلى صيغة المتكلم وحده اسفا فهو مصدر
موكد ثم اعترض ذلك بين الفاعل والمفعول به وهو ابلى بين الفعل والمفعول لان الاعتراض انما يكون بين المتطا ‏— لبني
فتامل او ابلاه اسف فهو مصدر نوعي او لاجل الاسف ولم يذكر المص وجه الحالية مع ان الترجمة لما يحتمل المصدر
والحالية والمفعول له لاجل لوضوحه قال الشارح وعندي انه غير واضح بل قد يدعى عدم صحته لان اسفا
اذا كان حالا فهو بمعنى اسفا ولا يصح كونه حالا من فاعل ابلى لان الهوى ليس باسف ولا من مفعوله لعدم صحة
اسناد الاسف الى البدن حقيقة بشهادة قول المص بعد اذ الاسف فعل النفس لا البدن واعتبار المجاز فيه
يودي الى اعتبار معنى بارد كما يشهد به الذوق وقد ذكر الشارح هنا وجها اخر وادعى انه اسهل من ذلك
وهو ان يكون اسفا تمييزا محولا عن الفاعل اي ابلى اسف الهوى اي الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف
اليه لهذه الملابسة قال وهذا تاويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التاويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا
لاجله والعجب من المحشي اذ ناقشه في هذا الوجه بانه لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور وهو معنى حسن
في نفسه مقبولا عند من له ذوق سليم وسلم له دعوى وضوح الحالية وفيها ما عرفت من انه مولع
بالتعنت عليه فمن لم يشترط اتحاد الفاعل اي فاعل الفعل والمصدر المعلل في نصب المفعول لاجله فلا
اشكال عليه والفاعل هنا مختلف لان فاعل الابلا الهوى وفاعل الاسف القايل واما من اشترطه فهو على
اسقاط لام العلة توسعا والنصب على نزع الخافض كما في قوله يبغونها عوجا فانه على اسقاط اللام كذلك
والاصل يبغون لها عوجا قال الزجاج اي يطلبون لها اعوجاجا تقول العرب ابغى كذا بوصل الالف اي
اطلبه لي وابغني بقطع الالف اي اعني على طلبه او تقول الاتحاد في الفاعل موجود تقديرا لانه على الفعل المعلل

ليس هو ابلى المذكور بل هو مطاوع ابلى محذوفا اي فبليت اسفا ولا يقدر فبلى بدني لان الاختلاف في الفاعل حاصل
فيه ايضا اذ الاسف فعل النفس لا البدن ولان الهوى لما حصل بسببه نفسه كان كانه قال ابليت بالهوى
بدني فيتحد فاعل الابلا والاسف ما يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على
المفعول به فيكون مفعولا به وكونه مفعولا معه ونحو اكرمتك وهذا يحتملهما بجعلها واو عاطفة على الضمير
المنصوب او واو المفعول معه وكونه معطوفا على الفاعل فيكون من نوع المحل وسهل ذلك عدم ظهور الاعراب
فيه وجاز عطفه عليه وان كان ضميرا متصلا ولم يؤكد لحصول الفصل بالمفعول وفي ذكر هذا الاحتمال في باب
المنصوبات المتشابهة لا يخلو عن شي وقد اجيز في حسبك زيدا درهم كون زيد ولو حكاه منصوبا لكان اولى
مفعولا معه وهذا ما ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشري بناء على ان حسبك اسم فعل بمعنى يكفي فضمته
بنايه والكاف مفعول به وزيدا مفعول معه ودرهم فاعل وكونه مفعولا به باضمار يحسب مضارع
احسب قال في القاموس واحسبه ارضاه وهذا ما ذهب اليه بعضهم فحسب اسم فاعل بمعنى كاف وضمته
اعرابيه وهو مبتدا والكاف مجرور باضافته اليه ودرهم خبره وزيدا مفعول بتقدير يحسب اي يكفي
وفاعله مستتر عايد الى درهم لتقدمه رتبة والواو لعطف جملة على جملة اخرى وهو اي كونه مفعولا
به على الاضمار الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به من فعل واسم جار
مجرى الفعل وهذا ما اختاره ابن مالك ونص عليه في تسهيله وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل والمراد
بالفعل في قولنا من فعل ما هو اعم من اللازم والمتعدي فلا يرد سرت والنيل واستوى الماء والخشبة مما
الفعل فيه لازم لا يعمل في المفعول وقد نصب المفعول معه وان اوهمته العبارة اذ المراد بجنس ما يعمل
مطلق الفعل وما يجري مجراه وللقايل ان يقول ان لاسم الفعل حكم ما يوافقه في المعنى من تعد ولزوم قال
في التسهيل في باب اسماء الافعال وحكمها غالبا في التعدي واللزوم والاظهار والاضمار حكم الافعال
لموافقتها معنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب اي يكفي وهو متعد وكذا ما هو بمعناه فلم يعمل في المفعول
معه الا ما هو من جنس ما يعمل في المفعول به لان اسم الفعل مما جرى مجراه على ان ما حكم بصحته يستلزم
اعتباره العطف على الجملة قبل تمامها والاول حال منه فهو اولى بالترجيح ويجوز جره فقيل بالعطف
اي بالعطف على الضمير المضاف اليه وهذا انما يتمشى على قول يونس وجماعة بجواز العطف على
الضمير المجرور من غير اعادة الجار ولم يلزم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وقيل باضمار حسب
اخرى وهو الصواب وهذا قول اكثر البصريين ولا يخلو قوله وهو الصواب عن مناقشة لاشعاره بان
مقابله خطا وليس كذلك بل كما عرفت ويجوز رفعه بتقدير حسب اخرى مرفوعة معطوفة على الاول
ثم حذفت وخلفها المضاف اليه وهو زيد في المثال فالكسر اعرابها وقد وردت بالاوجه الثلاثة قوله
اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ❊ فحسبك والضحاك سيف مهند ❊ اقول من ثاني الطويل ولم اقف
على تسمية قايله وكان من قوله كانت تامة والهيجاء الحرب تمد كما في البيت وتقصر وقد استشهد الفارسي
بهذا البيت على معها وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة قال ابن يسعون
في شرح شواهد الايضاح العصا هنا الجماعة ضرب انشقاق العصا مثلا في اختلاف الاقوام لحول
المقام وانما ضرب المثل بها لقلة جدواها عند افتراق اجزايها والسيف المهند المصنوع من حديد الهند
وقد روي لفظ الضحاك بالحركات والنصب على وجهين ان يكون مفعولا معه وان يكون مفعولا
به والجر على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف والرفع بالعطف على الاسم بتقدير
مضاف اي فحسبك وحسب الضحاك والحق ان المعنى في البيت لا يحسن الا على تقدير الواو والمفعول
معه لان القصد الاخبار بانه اذا التحم القتل وتضعضعت الابطال فالكافي لك امرين السيف المهند

والضحاك

والضحاك الموبد وليس المراد ما الاخبار بان المخاطب يكفيه ويكفي الضحاك سيف وقد ذكر في المصراع الثاني من البيت
ما كان قد انشدنيه شيخنا رحمه الله من تضمينه ❊ حمر خده الضحاك صمصام جفنه ❊ كما صين بالتقدير خده مورده
اخذ جبيني لا تند من ردبه ❊ فحسبك والضحاك سيف مهند ❊ باب الاستثناء يجوز في نحو
ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وقد وقع في اكثر النسخ من المستثنى بدون منه والظاهر
المراد وهو ارجحها لانه توفرت فيه شرايط اختيار البدل وهي كما وقد اشتمل الكلام على استفهام او نهي او نفي
صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه وكونه منصوبا على
الاستثناء وهو على جواز غير مختار وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها اورد عليه امور احدها ان في كلامه
تدافعا مثل ما مر قريبا وتقريره ان في قوله في البدلية وهي ارجحها يقتضي رجحان ما عدا البدل وارجحيته
وقوله في النعت اضعفها يقتضي ضعف ما عدا النعت واضعفيته فاستفاد ان البدل ارجح وضعيف
والنعت اضعف وراجح وتنافيه ظاهر ويجاب عنه بان صيغة افعل فيها ليست على ظاهرها وانما هي لمجرد
افادة الوصف دون تفضيل ثانيها ان القايل يمنع رجحان البدل هنا على الاستثناء وذلك انه رجحانه في نحو
ما قام القوم الا زيد لحصول المشاكلة وهي في نحو ما ضربت احدا الا زيدا حاصلة على كلا القولين البدلية و
الاستثناء هنا فاستويا ولا ارجحية ثالثها ان دعوى اضعفية النعت ان كان السبب فيها ان الاستثناء هنا
صالح فقد شرط حلول الا على الصفة وهو تقدير الاستثناء فهو اختيار منه وقد تقدم ان جماعة منهم ابن مالك
ذهبوا الى انه لا يوصف بالا الا حيث يصح الاستثناء ومنعوا الاجيد على الوصف لعدم جواز الاجيد على
الاستثناء ومثله ليس زيد شيا الا شيا لا يعبا به فانه يجوز في البدلية الراجحة على والاستثناء فان جيت
بما الحجازية مكان ليس بطل كونه بدلا وتعين النصب ان يكون على الاستثناء لانها لا تعمل في الموجب قال
ابو حيان من شروط الحجازية ان لا يبدل من خبرها بدل قد دخلت عليه الا نحو ما زيد شي الا شي لا يعبا
به فلا يجوز هنا في الخبر النصب بلا خلاف بين الحجازيين والتميميين ذكره س ووجه بطلان العمل
ان شيا الاول قد ابدل منه شي الثاني وهو واجب الرافع لايجابه فيجب ان يكون الاول كذلك لان البدل
والمبدل منه مستويان في الاعراب وذكر الطليوسي انه يجب نصب الخبر الذي هو شي الاول ويجعل شي الثاني
بدلا على الموضع لان خبر ما موضعه رفع لانه خبر مبتدا محذوف في الاصل مسئلة يجوز في نحو قام القوم
حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا فان قلت حاشا تعين الجر لتعين انها حرف لعدم نون الوقاية او حاشا
بالحاق نون الوقاية تعين النصب لانها فعل ح ولذا القول في خلا وعدا اذا قلت خلاك وعداك وخلاه
وعداه احتمل الوجهين الفعلية والحرفية واذا قلت خلاي وعداي تعينت الحرفية واذا قلت خلاني وعداني
تعينت الفعلية مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا
من ضمير المستتر في يقول ووجهه ذلك ان من شروط اعتبار الابدال كما تقدم بعد الا متصلا عن المستثنى
منه المشتمل عليه استفهام او نفي او نهي فيفيد الاشتمال المذكور دخل الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم
صالح لان يبدل منه معمول للابتدا واحد نواسخه فالاول كهذا المثال فان الضمير في يقول راجع الى اسم
صالح لان يبدل منه وهو احد المرفوع بالابتدا وجاز الابدال من هذا الضمير لاشتمال النفي عليه معنى
فان معناه ما يقول ذلك احد الا زيد ومن ثم كان الابدال من صاحب الضمير اعني احدا هو المختار لانه
الاصل ولا يحتاج الى هذا التاويل والثاني وان ينصب على الاستثناء فارتفاعه على البدلية من وجهين و
انتصابه من وجه فان قلت ولهذه التفرقة ثمرة ولهذا الاختلاف يتجه قلت نعم صناعة ومعنى اما الاول
فلانك اذا جعلت المستثنى بدلا امتنع تقديمه على المستثنى منه لان البدل تابع لا متقدم على المبدل منه
المتبوع واما الثاني فلان القصد في البدل الحكم على المستثنى منه فتدبره فان قلت ما رايت احدا يقول

ذلك الا زيد فيا لعكس اي انتصابه من وجهين البدلية من احدا والاستثناء ورفعه من وجه واحد وهو الابدال
من ضمير يقول وهذا هو المثال الثاني الموعود بمجيه ورايي هنا هو البصرية التي هي احد النواسخ ولو كانت
البصرية لم يجز البدل قال الرضي ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل
فلا يقال ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي اذا قلت ما رايت
احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا ثم قال بعض
الايمة وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل
النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومن
مجيه مرفوعا قوله • وليلة لا ترى بها احد • يحكي علينا الا كواكبها • تقدم الكلام عليه مستوفى في على
من حرف العين الا يعد الا فيه جاء مرفوعا على انه بدل من الضمير في يحكي ولو كان من احد النصب قال الرضي
وترى من روية العين وفي جعله من روية القلب كما ذهب اليه س نظر لكونه مخالفا الظاهر معنى البيت والابصار
والحكاية منفيان معنى فمن ثم جاز الابدال من ضمير يحكي ولو قلت الا وذي احدا يوحد الا زيدا لم يجز الابدال من
ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذا فقط وعلى هذا بمعنى على لانه انما يقال حكى عنه او ضمن يحكي معنى ينم
او يشنع اي معنى ما يتعدى بعلى ما يحتمل الحالية والتمييز من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدرت الضيف غير زيد
فهو تمييز محول عن الفاعل والاصل كرم ضيف زيد ولغا عليه في الاصل يمتنع ان يدخل عليه من لانها لبيان الجنس
فيتعين مبنيا وان قدر الضيف نفسه اي ان قدرت الضيف هو زيدا احتمل الحال وهو ظاهر والتمييز الا انه يكون
دون طاعة فقد رده المص بانه غلط لان كافة تختص بمن يعقل قال المحشي وكانه هذا الاختصاص مذهب البعض
دون الجمهور وكذا لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته وفي جعل عدم تعرض التفتازاني دليلا على ان الاختصاص
مذهب البعض دون الجمهور نظر وانما الظاهر ان الجمهور على الاختصاص دون البعض وما في الحاشية والسلم
بالكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمومنين الخلص او لاهل الكتاب المومنين
بنبيهم وكتابهم او للمنافقين المومنين بالسنتهم او للكل وكافة حال من ضمير ادخلوا او من السلم وقيل السلم الاسلام
وحتى لا يكون الخطاب للمومنين الخلص الابتداء ول الاسلام لشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا صريح في الامر باحداث
الاسلام لا الثبات عليه او الازدياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع جعل اسما للجملة لانها تكف
الاجزاء من التفرق ووهم اي الزمخشري في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا اذ قدر كافة نعتا
لمصدر محذوف اي رسالة كافة اشد من وهمه هذا لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجها التزم فيه الحالية
وانما قدر الزمخشري ذلك لئلا تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان س واكثر البصريين على منعه ضميرا كان
او اسما ظاهرا الا اذا كان الجار زايدا لان الحال تابعة لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه ونقل
ابو حيان في ارتشافه الجواز عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان استدلالا بالاية وبعضهم يجعل كافة حالا
من الكاف والتاء للمبالغة قال المحشي وهو تعسف ثم نقل حكاية عن شيخه ابي الفضل محمد بن ابي اسحاق
التلمساني عن شيخه ابي سعيد العقباني انه اجتمع بمراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال له ما دليلكم
على عموم رسالته قلت حديث بعثت الى الاحمر والاسود فقال هذا خبر احاد يفيد الظن والمطلوب في المسئلة
القطع فقلت قوله وما ارسلناك الا كافة للناس فقال وهذا لا يكون حجة الا عند من يصحح تقديم الحال
على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته قال والجواب عن اعتراض اليهودي على الخبر انه وان كان من
قبيل الاحاد الا انه متواتر المعنى فسبيله سبيل جود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه
حصل القطع بحقيقة ذلك الخبر ان الرسول معصوم وكل ما هو خبر معصوم فهو حق وعن اعتراضه
على الاية بالاستدلال على صحة مسئلة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ووهم في خطبة المفصل

وبهذا غلط وسقط

اذ

اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشد اي اشد من الوهم الاول واشد من الوهم الثاني اخراجه اياه
عن النصب البتة قال الشارح ولقد استطال المص منتقلا في درجات التشنيع اي على الزمخشري ويوهم
تشنيعه ما في القاموس وجاء الناس كافة اي كلهم ولا يقال جاءت الكافة لانه لا يدخلها ال ووهم
الجوهري ولا تضاف وما في عمدة الحفاظ من ان كافة لا تثنى ولا تجمع ولا تكون الا حالا ولذلك لحن من
يقول على كافة المسلمين وما في التدريب لابن خطيب الدهشة من ان كافة حال ولا تستعمل الا كذلك قال
ابن اليمن الكندي وتارة يرد في كثير من كلام العلما مضافة منصرفة وهو سهو منهم وقال الفرا بضعف
لانها في مذهب المصدر ولذلك لم يدخل العرب عليها الالف واللام فهي مثل قولك قاموا معا وقاموا جميعا وما
في اللباب من ان الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وشتى وكافة وقاطبة واستهجن اضافتهما وفي شرحه
المسمى بالعباب للسيد عبد الله وقد وقع كافة مضافا في كلام البلغا والفصحا منه قول عمر قد جعلت لآل ابن
كاكله على كافة بيت المال المسلمين لكل عام مايتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب حسبه كفى بالموت واعظا
يا عمر وهذا الخط موجود في آل كاكله الى الآن فلا وجه للتخطية والاستهجان قال الشارح ان صح هذا سقطت
الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب بالكلية نعم
بان ثبت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو وهذا بعلي شيخا
يحتمل ان عامله التنبيه المستفاد من حرفه واختاره الكوفيون لسبقه او معنى الاشارة المستفاد من اسمها وهو الاولى
عند البصريين لقربه فهو اما ابتدا او خبر فان قيل اليس قد صرحوا بان العامل في الحال وفي صاحبها واحد وقد
اختلف هنا اذ عاملها ما ذكر وعامله الابتدا قلت لما عاد تقدير هذا بعلي شيخا الى انبه عليه شيخا او اشير
اليه شيخا كان انتصاب عن بعلي باعتبار انه مفعول لاحدها لا باعتبار انه خبر المبتدا فكان العامل في الحال
وذيها واحدا وما نقلناه من ان العامل معنى التنبيه عند الكوفيين ومعنى الاشارة عند البصريين هو نص الشارح
وفي كلام ابي حيان ما يخالفه فانه قال اختلفوا في نصب قايما من هذا زيد قايما فذهب البصريون الى انه
منصوب على الحال واختلفوا في عامله فقيل ها التنبيه وقيل اسم الاشارة وقيل مجموعها وقال السهيلي
العامل مقدر دل عليه السياق تقديره انظر اليه قايما وذهب الكوفيون الى انه منصوب على انه خبر اسم
الاشارة لان اسم الاشارة عندهم يجري في بعض المواضع من اخوات كان وهو مطرد عندهم في كل اسم لا ثاني له
في الوجود ويقع بعد اسم اشارة نحو كيف اظلم وهذا الخليفة قادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس
طالعة فالشمس اسم هذه وطالعة الخبر وهذا المنصوب بعد هذا هو المسمى عندهم بخبر التقريب ومرفوعه
اسم التقريب وذلك حيث يراد باسم الاشارة معنى التقريب على القول بانه خبر اسم الاشارة واما اذا قلنا بانه
حال عندهم فالعامل فيه الحدث والمحدث عنه انتهى ملخصا وعلى الاول فيجوز ها قايما ذا زيد لان الحال
لم يتقدم على عاملها فان الحال اذا كان عاملها جامدا ضمن معنى مشتق وجب تاخيرها عنه قال ها بيانا ذا
صريح التصريح فاصنع لذهو صدر بيت بعجزه وطلع وطاعته مهد نصحه رشده وهو من اول البسيط
ولم يسم قايله وصريح النصح خالص وكل صريح خالص واصنع امر من صغا يصغو ومن صغى يصغى بمعنى مال
وطع امر من طاع يطوع اذا انقاد والمهدي بمعنى الهدى والرشد بفتحتين خلاف الغي وعلى الثاني يمتنع
التقدم على عاملها المعنوي واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير لما عرفت من الحال ما يحتمل التعدد
وهو المسمى بالترادف عندهم والتداخل قال الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال متخالفة
بتضاده اخرج منها مذموما مدحورا كما في خبر المبتدا فان الذام بالهمزة الذم والدحر الطرد ومنع بعضهم
ذلك في الحال مطلقا قياسا على الزمان والمكان فجعل مدحورا حالا من ضمير مذموما اي فجعلها متداخلة ولا
وجه للقياس وذلك ان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت

اليوم امس نعم لو عطفت جاز لدلالة العطف على تكرار الفعل واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما
في منه مو ما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به نحو جاء زيد
راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد فيتحد العامل وذو الحال والتداخل على ان الاولى
من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الحال الاولى العايد على زيد وهي العامل فيتعدد العامل حقيقة وذو
الحال لفظا وذلك اي التداخل واجب عند من منع تعدد الحال وقد بينا شبهة المانع فيما نقلناه عن الرضي والجواب
عنها واما لقيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لاتحاد العامل لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل فيه التداخل لان
الحال الثانية اذا كانت حالا من ضمير الاولى كانت قيد المانع التضاد بينهما وهو مستحيل لامكان الجمع بينهما
ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل وان حصل الاختلاف بالعكس تقليلا للفصل لان اللازم
ح فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف ما لو جعلت الاولى من الفاعل والثانية من المفعول
فانه ح فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل واما تجويز علما
البيان في اللف والنشر جعل الاول منهما وصفا راجعا الى الاول من امور اللف والثاني للثاني وهكذا بل عدوه احسن
من جعلها غير مرتبة فقد اجاب المص عنه في حواشي التسهيل بانه انما جاز للوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد ما
لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين
الا عند قيام قرينة غيره والمفهوم من كلام الرضي ان ما منعه المص جائز على ضعف حيث قال واما الحالان عن الفاعل
والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما اختصارا نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق وان كانا
مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا
منحدرة وانه لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف
جعل حال المفعول بجنبه وتوخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والصعد زيد وذلك لانه لما كانت مرتبة
المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا اقل من ان يكون احد الحالين بجنب صاحبه
حيث لم يكن كل واحد بجنب صاحبه وهذا الاتيان في وجوبه بالقياس الى عكسه ولا يحمل على العكس فيكون الاولى للفاعل
والثانية للمفعول الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا فانا امشي وتجر جملتان حاليتان والاولى من
الفاعل والثانية من المفعول لاشتمال كل منهما على ضمير من هي له والمصراع صدر بيت من ثاني الطويل وتمامه
«على اثرينا مرط ذيل مرحل» وقايله امرؤ القيس من معلقته ويروى على اثرنا اذيال مرط والاثر بفتحتين
وبكسر الهمزة وسكون المثلثة واحد الاثر والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء بعدها مهملة
كساء من خز او صوف والمرحل بفتح الحاء المهملة مع التشديد المنقش بنقوش تشبه رحال الابل تقول اخرجتها
من الخدر حالة كوني ماشيا وكونها جارة على اثار اقدامنا ذيل مرطها لتعفي الاثر على العادة وقصد الستر ومن
الاول قوله «عهدت سعاد ذات هوى معنى» فزدت وعاد سلوانا هواها» هو من اول الوافر ولم يسم
قايله فذات هوى معنى حالان اولاهما من مفعول عهدت وثانيهما من فاعله والمعنى بتشديد النون المفتوحة
اسم مفعول من عنيته تعنيه اذا اتعبته وعنى بالكسر تعنى تعب ونصب وعاد من الافعال الناقصة والسلوان
نسيان الشي وتركه قال في القاموس سلاه وعنه كدعاه ورضيه سلوا وسلوا وسلوانا نسيه وفي
الصحاح السلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا واسم ذلك الماء
السلوان يقول كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد في المحبة واما هي فصارت الى السلو وترك
المحبة **باب اعراب الفعل** مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك فيه رفع تحدث على العطف على الفعل
المنفي فيكون شريكا في النفي لان المعطوف على المنفي منفي او على الاستيناف بتقدير مبتدا محذوف في الكلام
فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا الان ويختلف معنى التركيب نفيا او اثباتا ولك نصبه باضمار ان وله على

النصب معنيان نفي السبب الذي هو الاتيان فينتفي المسبب الذي هو التحديث اي ما يكون منك اتيان فكيف
تحدثنا فينتفي الاتيان والتحديث معا ونفي الثاني فقط فيكون المعنى ما تاتينا محدثا بل غير محدث فان جيت بلن
مكان ما فقلت لن تاتينا فتحدثنا فللنصب وجهان اضمار ان على معنييه والعطف وهو واضح وللرفع وجه
واحد وهو القطع على الاستيناف وان جيت بلم فقلت لم تاتنا فتحدثنا فللنصب وجه واحد وهو اضمار ان ولا
التحديث ثابتا على المعنيين وللرفع وجه واحد وهو الاستيناف فيكون التحديث ثابتا ولك الجزم بالعطف
فينتفي التحديث ايضا فان قلت ما انت اتي اي فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل
اي لعدم تقدم ما يصلح ان يكون معطوفا عليه وانما هو على القطع والاستيناف فيتحتم الرفع واما النصب
فجايز باضمار ان وله المعنيان كما عرفت مسئلة هل تاتيني فاكرمك الرفع على وجهين العطف والقطع على
الاستيناف والنصب على الاضمار اي على اضمار ان بعد الفاء في جواب الاستفهام وهل زيد اخوك فنكرمه لا يرفع
على العطف بل على الاستيناف فللرفع وجه واحد وانما نفي العطف لانه عطف فعلية على اسمية قال الشارح
لا يظهر ان هنا ما نعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى
فلا مانع من ان يستفهم عن اخوة زيد وعن اكرامه له الواقع بعد ثبوتها وتعقب بان هنا مانعا ظاهرا غير
التخالف وهو استدعاء رفع الفعل بالعطف تقدم فعل مرفوع ليشتركا في الرفع وجهته وسكت المص عن
النصب على اضمار ان لجوازه وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستيناف وسكت عن الرفع على العطف
لامتناعه عنده وفيه ما عرفت والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار ان واجب على الاول
اي على الجوابية لان الحذف في هذا الموضع وامثاله مما التزم فيه حذف ان انما هو لاجل ان الحرف الذي وليه
في اللفظ الفعل المنصوب للعطف في الاصل فلو ظهرت ان بعده لكان في صورة عطف الاسم على الفعل
وقال ابن الحاجب فيها لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كونه اختصر قال الشارح وفي كل من القولين نظر وكافه
في الاول هو ان الاصل في الفاء ان تكون عاطفة فصرفوا ما بعدها من الرفع الى النصب للتنصيص على معنى السببية
لان المضارع المرفوع ظاهر في الحال فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على
جملة قبلها فكان صرفه الى النصب منبها في الظاهر على عدم عطفه لان ظهورها يودي الى ظهور كون فاء السبب
عاطفة وعطفها قليل ومع قلته فهي انما تعطف الجملة على الجملة كما في الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي
الثاني ان قيام القرينة على المحذوف انما يجوز الحذف ولا يوجبه وجائز على الثاني اي على العطف لان الفاء تدخل
على الاسم الصريح فجاز ان يكون معها ما يقلب الفعل وكالمثال سواء بالنصب على الحالية قوله تعالى فلو ان لنا
كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني قال ابو حيان الظاهر ان لو هنا اشربت معنى التمني وفنكون الجواب كانه قيل يا ليت
لنا كرة فنكون وقيل هي الخالصة للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره فيكون قوله معطوفا على كرة اي نكون من
المومنين وجواب لو محذوف اي لكان لنا شفعا وصدقا تخلصنا من العذاب والمثال هو هل لك التفات الخ قال المحشي
نكون لو للتمني لانها لو كانت شرطية لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب فيها وتاتيه
اي وان يأتي النصب فيها بوجه اخر عليها عرفت من نقل ابي حيان فتدبر مسئلة ليتني اجد مالا فانفق منه فيه
الرفع على الوجهين العطف على اجد والاستيناف والنصب على وجه واحد اضمار ان وليت لي مالا فانفق
منه يمتنع فيه الرفع على العطف لعدم المشاكل اي ويجوز فيه الرفع على الاستيناف والنصب على الاضمار وظهور
جوازها سكت عنها مسئلة ليتم زيد فيكرمه بالرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار عن العطف
والاستيناف اي فنحن نكرمه ويمتنع العطف بالرفع لعدم المشاكل له في اعرابه وهذا تحقيق ما قلناه في زيد اخوك فنكرمه
من ان مانع الرفع فيه ليس تخالف الجملتين بل عدم المشاكل في الاعراب قال الشارح ضبط فنكرمه بالنون للمتكلم معظما
او مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم اذ ضبطه بتاء الخطاب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو

غير مقيس اللهم الا ان يعتذر بان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوايل وهذا اعتذار حسن لكن ليس مثل
ذلك بكثير حسن فان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين مسئلة نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا
يحتمل الجزم بالعطف وهو ظاهر والنصب على الاضمار مثل افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب فهذا نصب
في جواب الاستفهام ونحو بالرفع عطفا على الاول وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف
على تومنوا وهو الراجح والنصب باضمار ان قال س سالت الخليل عن قوله ان تاتني وتحدثني احدثك انصب تحدثني
فقال يجوز والجزم اوجه وكون النصب على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نووه هو صدر بيت من اول الطويل
عجزه ولا تخش ظلما ما اقام ولا هضما ولم يسم قايله الاقتراب افتعال من القرب ونووه مضارع مجزوم من اواه
يوويه ايواء والهضم فسره الجلال بالظلم فالعطف تفسيري وقال قاضي المفسرين في قوله تعالى ومن يعمل من
الصالحات بعض الطاعات وهو مومن اذ الايمان شرط في صحة الطاعة وقبول الخيرات فلا يخاف ظلما منع مستحق
بالوعد ولا هضما ولا كسرا منه بنقصان او جزا ظلم وهضم فانه لم يظلم غيره ولم يهضم حقه وفي الصحاح هضمت
الشي كسرته يقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه فليس العطف بتفسيري واعلم انهم اجروا
الشرط والجزا مجرى النفي فنصبوا بعدهما وبعد الشرط قبل الجزا المضارع الواقع بعد الفاء والواو بان مضمرة
وجوبا اما النصب بعدهما فنحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراة النصب
وبعد الواو فنحو قوله ومن يقترب عن قومه لم يزل يرى مصارع مظلوم مجرى ومسحبا وتدفن منه الصالحات وان يسي
يكن ما اسا النار في راس كبكبا وكبكب اسم جبل بعينه واما بعده وحده بعدهما فنحو ان تاتني فتكرمني اتك
والمصراع الذي انشده والتقدير انه يكن منك اتيان واكرام لي اتك ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نووه
وانما فعلوا ذلك لشابهة الشرط والجزا النفي من جهة ان شرطا وجود الجزا وجود الشرط ووجود الشرط
مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل المضارع الواقع بعد ذلك على الواقع في جواب النفي فنصب
هذا كالنصب ثمة

باب الموصول

مسئلة يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما
مضى شرحه في الباب الثاني فيما يجب على المسول عنه باذ ينفصل فيه وقوله تعالى ماذا اجبتم المرسلين ماذا
مفعول مطلق والمعنى اي اجابة اجبتم كما تقول ماذا تقول اي اي قول تقول لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى
الى الثاني بنفسه بل بالباء وباسقاط الجار وتعدية الفعل توسعا ليس بقياس انما هو مقصور على السماع
ولا يكون ماذا مبتدا وخبرا بان يكون ما الاستفهامية مبتدا وذا اسما موصولا بمعنى الذي خبرا لان التقدير
ح ما الذي اجبتم به ثم حذف العايد المجرور من غير شرط حذفه وهو كون الموصول مجرورا بما جر به ذلك
العايد وهو غير جايز والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ومن الاستفهامية مبتدا ولقيت جملة حالية
ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة والعايد محذوف عليها اي لقيته وبعضهم لا يجيزه ويقتصر على الاعراب الاول
ووجه الكثرة الاولى ان الاصل في ذا ان تكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة على ذلك ولا قرينة في
المثال ووجه منع وقوع ذا موصولة بعد من انه تخص من يعقل فليس فيها ابهام كما فانها بالرد الى الاستفهام صارت في
غاية الابهام فاخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبتها اليها ولم يقدر من على ذلك لتخصيصها كذا في شرح التسهيل
لابن قاسم واختار الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدمها استفهام بل يجوز عندهم استعمال اسما الاشارة
كلها موصولة وقد جزم المص في بحث من من حرف الميم بما ذكر هنا انه قليل وسكت هناك عما ذكر هنا انه الاكثر ويجوز
على القول الكوفي بزيادة الاسما ان تكون ذا زايدة ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده اي اي شي هذا يشفع
فمن اسم استفهام مرفوع بالابتدا وهو في معنى النفي ولذا دخلت الا في حيزه وخبره ذا وهي اسم اشارة والذي
نعت لذا او بدل منه قال ابو حيان وفي ذلك لان ذا اذا كان اسم اشارة وكان خبرا عن من استقلت بها الجملة
وانت ترى احتياجها الى الموصول بعدها ثم قال والذي يظهر ان من الاستفهامية مركبت مع ذا فيكون من

ذا الكلم في موضع رفع بالابتدا والموصول بعدهما هو الخبر اذ به يتم معنى الجملة الابتدائية والتقدير اي شي
الذي يشفع انتهى ولا تكون استفهامية وذا موصولا اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراة زيد بن
علي والذين من قبلكم بفتح الميم من من واللام من قبل مسئلة فاصدع بما تومر ما مصدرية او موصولة مع صلتها
بالمصدر اي بالامر اي بالماموريه من الشرايع او موصولة اسمية اي بالذي تومره فحذف العايد بعد اعتبار تعدي
الفعل اليه بنفسه على اسقاط الجار توسعا على قولهم امرتك الخير والاصل امرتك بالخير فحذفت الباء توسعا
وعدي الفعل بنفسه واما من قال امرتك بكذا فاستعمله معديا بالحرف وهو الاكثر فيشكل ذلك عليه لان شرط
حذف العايد المجرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله اي بمثل ذلك الحرف الذي جر به العايد معنى
ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون اي منه وهنا ان وجدت الثلثة في المعنى لم توجد في التعلق لان اصدع
بمعنى اجهر من صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا او فرق به بين الحق والباطل واصله الابانة والتمييز قال
قاضي المفسرين وفي القاموس وقوله تعالى فاصدع بما تومر اي شق جماعتهم بالتوحيد فقات الشرط لغوات
بعضه وقد يقال ان اصدع بمعنى امر فحصلت المماثلة بحسب المعنى واما فما كانوا ليومنوا بما كذبوا في الا عرافي
فيحتمل ان يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال اذ العايد المحذوف منصوب لا مجرور وبما كذبوا في الاعراف
فيحتمل ان يكون الاصل بما كذبوه ويويده التصريح براي التصريح بلفظ به في سورة يونس فان القران يفسر
بعضه بعضا وانما جاز الحذف على هذا الاحتمال مع الاختلاف في المتعلق لان ما كانوا ليومنوا بمنزلة كذبوا في المعنى
فالتفي بالمتعلق بالمماثلة المعنوية ومنع ابو حيان ذلك فقال اذا اختلف العامل الذي يتعلق به المجرور ان
لفظا واتفق معنى نحو فرحت بالذي سررت به وكذا اذا اتحد الحرف معنى واختلف لفظا لم يجز الحذف نحو
حللت في المكان الذي حللت به واما ذلك الذي يبشر الله عباده قرا الجمهور بضم حرف المضارعة وفتح الموحدة
وكسر المعجمة من التبشير وقرا ابن كثير وابو عمرو والكوفيون بفتح حرف المضارعة وسكون الموحدة وضم الشين
لازم يتعدى بالهمزة وعليه قراة مجاهد وحميد بن قيس يبشر بضم حرف المضارعة وكسر الشين فقيل الذي
مصدرية اي ذلك تبشير الله وفي البحر لابي حيان ومن النحويين من جعل الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن
يونس وتاول عليه هذه الاية وليس بشي لانه اثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل وقد ثبت اسمية
الذي فلا يعدل عن ذلك بشي لا يقوم به دليل ولا شبهة وحكي الفارسي في الشيرازيات عن ابي الحسن عن يونس
وقوع الذي مصدرية غير محتاجة الى عايد وتاول عليه الاية وهكذا كقوله وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم كلا
يعود الى الذي شي لانها في مثل هذا حرف وقيل الاصل يبشر به والذي اسم موصول ثم حذف الجار توسعا فانتصب
للضمير ثم حذف صدر القولين بقيل لتضعيف الاول بدعوى لم يقم عليها دليل وما يتوهم دليلا من تطور قبر
والثاني بانه فتح باب يودي الى حذف كل عايد مجرور بحرف وهو معلوم البطلان والاولى ان يكون الذي في الاية
اسما موصولا صفة لمحذوف والاصل ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه والعا يد
المنصوب لانه ضمير مفعول مطلق على القياس كما قيل في توجيه ما استدلوا به على المصدرية ايضا من قوله تعالى
وخضتم كالذي خاضوا ان الاصل كالخوض الذي خاضوه وما ذكره المص من ثاني القولين وذكر انه الاولى ذكرها
الزمخشري فقال والاصل ذلك الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واخترت موسى قومه ثم حذف
الراجع الى الموصول او ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده لكن اعترضه ابو حيان بان لا ظهور لهذا الوجه
وجه تقدير التبشير اذ لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشرى وما لا يدل عليه حرف بشر او شبهه وقد يقال انه
لم يتقدم ما يدل باللفظ فقد تقدم ما يدل بالمعنى وهو فكلك المبشر به فتامل مسئلة يجوز في تماما على الذي
احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عايد اي زيادة على العلم الذي احسنه هذا القول لابن قتيبة
وفيه اطلاق الذي على غير من يعقل وعليه فسر الزمخشري حيث قال الذي احسن موسى من العلم والشرايع من احسن

يد

الشي اذا جاد معرفته اي زيادة على علمه على وجه التتميم وقيل على الذي احسن من العبادة وهو قول الربيع وقتادة
وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما احسن من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته وقيل الذي على بابها من استعمالها
فيمن يعقل لكن المراد غير معين وهو قول مجاهد اي تماما للنعمة على من كان محسنا من خلقه وقيل المراد معين
فقيل ابراهيم عليه السلام لان موسى عليه السلام من ولده والاحسان للابناء احسان للاباء وقيل موسى عليه
السلام اي تتمة للكرامة على موسى الذي احسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما امر به وكونه موصولا لا حرفيا فلا
يحتاج لعايد لحرفية الموصول اي تماما على احسانه وضمير احسانه عايد الى موسى وهذا مذهب الفرا قال ابن
مالك وهو صحيح اختاره ابن خروف اي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه باامرنا ونهينا وقيل هو عايد
الى الله تعالى وهذا قول ابي زيد اي تماما على احسانه تعالى الى انبيايه والى موسى وكونه نكرة موصوفة
فلا يحتاج الى صلة بل الى صفة وكلام السهيلي يقتضي انه معرفة لا نكرة حيث قال وقد تقع الذي خبر منك
ولا يقال مررت بالذي قايم ويكون احسن ح اسم تفضيل لا فعلا ماضيا كما في الوجهين السابقين وفتحته
اعراب لا بنا كما هي فيهما وهي علامة لكونه احسن غير منصرف وهذا الوجهان اي الثاني والثالث كوفيان
وبعض البصريين كابي علي يوافق على الثاني منهما وصححه ابن مالك من المتاخرين مسئلة نحو اعجبني ما صنعت
يجوز فيه كون ما بمعنى الذي اي اسما موصولا وكونها نكرة موصوفة هي فيهما واقعة على المصدر التقدير اعجبني الصنع
الذي صنعته وصنع صنعته او الحاصل به والتقدير المصنوع الذي صنعته ومصنوع صنعته وعليهما فالعايد
الى الصلة والصلة محذوف وكونها مصدرية فلا عايد لحرفيتها ح والمعنى اعجبني صنعك ويجوز حمله على معنى المصنوع
فتساوي الاسمية والحرفية ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل ما فيه الموصولة والموصوفة والعايد محذوف دون المصدرية
لان المعاني لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية فان قيل ان
رزق يتعدى الى مفعولين تقول رزقت زيدا مالا وفي الاية تعدى الى واحد والاخر محذوف وهو عايد الموصول
فان قدرناه متصلا بان كان التقدير ومما رزقناهموه لزم اتحاد الضميرين المتحدين الرتبة وذلك في ضمير الغايب
قليل وفي غيره ممتنع ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وان قدرناه منفصلا اي ومما رزقناهم اياه كان من حذف العايد
المنفصل وهو غير جايز نحو جاء الذي اياه اكرمت او الذي ما اكرمت الا اياه لان المصدر المتصل قايم بنفسه فيجري
الظاهر قلت العايد المنفصل لا يمتنع حذفه مطلقا وانما يمتنع اذا فات الغرض بحذفه كما في المثالين المذكورين
اما الاول فلانه فصل الضمير فيه بتقديمه للاختصاص عند البياني او للاهتمام به عند النحوي وحذفه مفوت
لذلك لان المتبادر الى الذهن انه حذف متاخرا فيفوت الغرض الذي لاجله فصل ذلك الضمير واما الثاني فلانه
لو حذف لحذف مع الا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عما عداه وحذفه في الاية لا يستلزم شيا من ذلك فجاز
فان ذهبت الى التاويل بما تحبونه ومما رزقناهم بالحب والرزق بناء على مصدريتهما فيها وتاويل هذين المصدرين
بالمحبوب والمحبوب حتى لا يكون الانفاق من المعاني بل من الاعيان فقد تعسفت اي سلكت غير سواء الطريق من غير
محوج الى ذلك وقال ابو حيان ولم يثبت مجي ما نكرة موصوفة ولا دليل في قولهم مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة
اي لاحتمال كونه ما زايدة ولو ثبت نحو مررت بما معجب لك لثبت ذلك انتهى اي لثبت مجي ما نكرة موصوفة لانتفا احتمال
الزيادة في نحوه ولقايل ان يقول اليس قد مضى في ما الزايدة انها تقع بعد الرافع نحو ساد ما زيد وعمرو ولفظ ابي
حيان اثبات كون ما نكرة موصوفة يحتاج الى دليل ولا دليل قاطع في قولهم مررت بما معجب كان في ذلك تقوية
لما ادعاه النحاة من ذلك ولو سمع لامكنت الزيادة لانهم زادوها بين الفعل ومرفوعه والفعل ومنصوبه
فالزيادة امر ثابت لها واذا امكن ذلك فينبغي ان يحمل عليه ولا يثبت لها معنى الا بدليل قاطع ولا اعلمهم
زادوا ما بعد الباء الا وضعناها للسببية فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم والبا في
مررت بما معجب لك ليس معناها السببية بل هي للالصاق وهذا رد على ابي حيان في دعواه زيادة ما في المثال

مع ان البا فيه ليست للسببية وفي كلام المص السابق اشعار بموافقة ابي حيان على انه لو سمع مررت بما
معجب لثبت كون ما موصوفة قال الشارح والظاهر انه لا يثبت ولو سمع لاحتمال كونها موصولة حذف
صدر صلتها واجيب بان الاصل عدم الحذف مسئلة اذا قلت اعجبني من جاءك احتمل كونه من موصولة او موصوفة
فما بعدها صلة او صفة وقد جوزا في ومن الناس من يقول الضمير في جوز راجع الى الاحتمالين المذكورين وفي
حواشي التفتازاني عند قول الكشاف ولام التعريف فيه اي في الناس للجنس وقد يقال انه لا يتصور
لمثل هذا الاخبار فايدة والجواب بانه للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان يتخصص بعض من الناس
بمثل تلك الصفة فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف
فان مثل هذا التركيب سايغ ذايع في موضع لا ياتي فيها هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بانه
من هذا الجنس طايفة تتصف بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا يعني وبعض الناس
او بعض من الناس هو كذا وكذا فيكون مناط الفايدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي منهم ليوث لا ترام
وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدا لا خبر
ويويده ما قاله المرزوقي في شرح هذا البيت وبعضهم مما قمشت ينوب فيه ذكر البعض عن قوله ومنهم
لان للتبعيض فاستغني به ومعنى البيت ان من الرجال رجالا كالاسود عزه وانفه لا يطلب افتقارهم
واهتضامهم ومنهم متقاربون كالقماش واللفايف جمعوا على ما اتفق وقوله وضم حبل الحاطب كقول الاخر كلهم
يجمعهم بيت الادم قال الاصمعي لان بيت الادم يجمع الجيد والردي واليابس والرطب ثم قال السعد ووقوع
الطرف موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف ف
في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد
اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد
لهم وفي اعراب ابن السمين وقد سال سايل وقال الخبر لا بد ان يفيد غير ما افاده المبتدا ومعلوم ان الذين يقول
لذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه قد ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين ثم
عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيلي اللفظي نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل
الناس الى مومن وكافر ومنافق واحسن من هذا ان يقال ان الخبر افاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم
يقولوا ذلك وهم غير مومنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت واذا تاملت وجدت مودى
الجوابين واحدا وضعف ابو البقا الموصولة لانها للتعريف فيها تتناول قوما باعيانهم اي يكون المراد بها اقواما
معينين والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه ممن اظهر الاسلام وابطن الكفر وهم
اناس باعيانهم واختار ابو حيان ما ضعفه ابو البقا قال لانه الراجح من حيث المعنى والتركيب الفصيح لان
جعلها نكرة موصوفة انما يكون اذا كان في مكان يختص بالنكرة في اكثر كلام العرب وهذا المكان ليس من المواضع
التي تختص بالنكرة واما انه يقع في غير ذلك فهو قليل جدا حتى ان الكسايي انكره وعبد الله بن ابي المذكور هو
عبد الله بن ابي بن مالك بن الحارث بن عبيد بن مالك بن سالم بن غنم بن عوف بن الخزرج راس المنافقين
ويقال له عبد الله بن ابي بن سلول وهي امه فلذا يقال ابن ابي سلول بتنوين ابي ورسم ابن سلول بالالف
ويعرب اعراب عبد الله لانه صفة له نزل في ذمه ايات وتوفي في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي
القعدة سنة تسع وصلى عليه صلى الله عليه وسلم وكفنه في قميصه وذلك قبل نزول النهي عن الصلاة على المنافقين
وانما صلى عليه اكراما لابنه عبد الله فانه كان من فضلاء الصحابة وساداتهم ممن شهد بدرا واحدا والمشاهد كلها
وكان قد استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل ابيه على نفاقه فنهاه واستشهد باليمامة في خلافة الصديق
رضي الله عنه باب التوابع مسئلة نحو امنا برب العالمين رب موسى وهارون يحتمل قوله رب

موسى وهارون بدل الكل وعطف البيان ومثله في الاحتمالين نعبد الهك واله ابايك ابراهيم واسمعيل واسحق
فان ابراهيم وما عطف عليه بدل من ابايك او عطف بيان له فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فيمن
فتح الهمزة من انا ويحتمل هنا اي وجه فتح الهمزة ولو كانت الاشارة الى الاية لقال هذه تقدير مبتدا ايضا يكون ضميرا
عايدا الى العاقبة اي هي انا دمرناهم قال ابو حيان من قرا بفتح الهمزة فهي بدل من عاقبة او خبر لكان وكيف في
موضع الحال او خبر مبتدا محذوف اي هي العاقبة تدميرا وتقديره لانا وحذف حرف الجر مسئلة نحو سبح اسم ربك
الاعلى قال قاضي المفسرين اي نزه اسمه من الالحاد فيه بالتاويلات الزايغة واطلاقه على غيره زاعما انهما فيه سواء
وذكره لا على وجه التعظيم وفي هذا اشارة الى جواب ما اورده من ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه
لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بدعوى زيادة الاسم غير سديد لان الاسماء لم تثبت
زيادتها وما ذكره القاضي ماخوذ من جواب الغزالي عن هذا الاشكال وقد اعترضه السهيلي من وجهين انه لم يرد عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال في تسبيحه سبحان ربي الاعلى على كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى
وذكر الاسم لحكمة اخرى الثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغير ذلك من المعاني المقصود
بها الله تعالى فيقال كبرت اسم الله وحمدت اسم ربي والاجماع على تركه قال السهيلي والجواب السديد ان الذكر
الحقيقي محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع منه فلو اطلق الذكر والتسبيح لكان المفهوم ذلك دون
النطق والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان
فصار معنى الايتين قوله تعالى واذكر اسم ربك اذكر ربك وسبحه بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم على هذا
المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم
دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان
اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفايدة
يجوز فيكون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب اي يجوز ان تكون صفة للمضاف او صفة للمضاف اليه وههنا
فايدة لم ار الاخلال بها وهي انه قد اشتهر خلاف بين القوم هل الاسم عين المسمى او غيره او لا عينه ولا
غيره فهل هو جار في اسم كما هو جار في افراده او هو مختص بافراده وهل هو في جميع افراده حتى ما مدلوله
معنى كلفظ العلم والجهل او مختص بما مدلوله الذات فقط او الذات والوصف والكلام في هذا المقام في ثلاثة
فصول الاول اختلفوا في الاسم بمعنى ما صدق عليه مفهوم هذا اللفظ من نحو زيد وعمرو وهل هو عين المسمى
او غيره فقيل عينه وقيل غيره ونسب الى النحاة وهو للتحقيق نزاع لفظي لان القايل بالعينية ناظر الى ان نحو
قولهم رايت زيدا وزيد رجل صالح لم يرد فيه الا مسماه بقرينة نسبة الروية اليه وحمل الرجل الصالح عليه
وسماه عينا تجوزا فان عاقلا لا يقول المراد بلفظ اسم مسماه ولا يبالي عين مدلوله ولذا يعد ان يقال
في رد هذا القول لو كان الاسم عين المسمى لاحترق لسان من قال نار كما نبه عليه الطيبي لعدم قايل بالعينية
حقيقة والقايل بالغيرية ناظر الى نحو قولهم سميت ابني زيدا وزيد اسم حسن ضرورة ان التسمية ليست
بمدلول اللفظ وهذه المسئلة الخلافية ولو لفظا هي التي تنازع الناس فيها قديما وحديثا حتى قيل فيها
نيلها طويل ونيلها قليل نقل ذلك الغرناطي في شرح الفية ابن معطي ثم الظاهر جريان هذا الخلاف في جميع
افراد الاسم فاذا قيل العلم زين والجهل شين اريد المسمى وكانت العينية مجازية كما علمت واذا قيل علم وجهل
اسمان ثلاثيان مثلا اريد الاسم وتحققت الغيرية الثاني كما جرى الخلاف في الاسم بمعنى ما صدق عليه
مفهوم هذا اللفظ جرى في نفس هذا اللفظ وهذا ايضا خلاف لفظي فقد قال صاحب الانتصاف في قول
الكشاف وعلم ادم الاسماء اي اسماء المسميات هو يجبر من ان الاسم عين المسمى وقولهم ثم عرضهم دليل
عليه فان المعروض المسميات اتفاقا وايضا فان معرفة الذات وما اودع فيها من الخواص والاسرار اهم من

معرفة

معرفة اسمايها وغاية ما في قوله باسماء هولاء الاضافة المقتضية للمغايرة وهي عند المثل قولك نفس زيد
وحقيقته فالمراد انبيوني بحقيقة هولاء الى ان قال وعلى الجملة الخلاف في هذه المسئلة لفظي وفي تفسير قاضي
المفسرين الاسم ان اريد به اللفظ فهو غير المسمى لانه يتالف من اصوات متقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم
والاعصار ويتعدد تارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون
كذلك وان اريد به ذات الشي فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فرد في لفظ الاسم دون ما صدق عليه مفهومه
من الافراد واشار بذلك كما افاده شيخ بعض شيوخنا زكريا الانصاري في حاشيته الى الجمع بين القولين وان
الخلاف لفظي ونبه على ان من قال ان لفظ الاسم عين المسمى لم يرد ذاته عين الذات المخصوصة على ما قيل انه جعل
الاسم عين المسمى جعل لفظ الاسم ايضا عينا لانه عين العين بل انه عينه ذات الشي مطلقا كما تقول ان زيدا عين
الذات المخصوصة حتى يصح عنده كتب اسم زيد برفع اسم زيد ويفاد به ما يفاد بكتب زيد لان المراد باسم هنا
الذات المفيد بزيد لا لفظة زيد المراد به الذات المخصوصة فان قيل لعل مراده بالاسم ما صدق عليه مفهومه
من اللفظ كزيد وشبهه وبارادة اللفظ به ارادة اللفظ بذلك اللفظ بالمسمى في اللفظ قلنا يا بامور احدها
قوله فغير المسمى لان زيدا اذا اريد به لفظه عين زيد اذا اريد به مسماه بحسب الذات وان كان زيد بهذه
الحيثية مسمى لزيد بتلك الحيثية فيكون غيره لاختلاف الحيثيتين قال الامام الرازي الاسم قد يكون غير المسمى
كلفظ الجدار فانه مغاير لحقيقته وقد يكون عينه فانه مغاير لحقيقته وقد يكون عينه فان لفظ الاسم اسم للفظ
الدال على المعنى المجرد عن الزمان ومن جملة لفظ الاسم فيكون اسما لنفسه فاتحد هنا الاسم والمسمى بل نقول المراد
انه بالحيثية الاولى غيره بالثانية بحسب اختلاف المرادين كما تقول في الافعال والحروف زيد مرفوع بضرب
ومجرور بمن في من ضرب ومن هنا عرفها اذا قلت ضرب زيد واخذت من زيد بحسب اختلاف ما اريد بها في المقامين
فلا تسلم بتلك الحيثية فضلا عن ان يكون الاسم غير المسمى وفي حواشي الكشاف للسيد المحققين ان دلالة الالفاظ على
انفسها ليست مستندة الى وضع لوجودها في الالفاظ المهملة بلا تفاوت وان جعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها
اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن لفظها بل هو جار في المهملات وان دعوى كونها موضو عنه
بازاء انفسها مكابرة في قواعد اللغة وان ما وقع في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن واخواتها اسماء لالفاظها الدالة
على معانيها واعلام لها فكلام تقريبي قالوا ذلك لقيامها مقام الاسماء الاعلام في تحصيل المرام على انا لو تنزلنا وقلنا
هو مسماه لم تكن الغيرية الذاتية اولى بالاعتبار في كلامه والبق في قوله والمسمى لا يكون كذلك اباء ظاهر عن ذلك
ضرورة ان المسمى بالتقدير المذكور كالاسم في التاليف من الاصوات والحروف فاذن هو لم يرد الا ان لفظ الاسم اذا
اريد به اللفظ الصادق مفهومه عليه كان مرادا به ذلك اللفظ غير مسمى ذلك اللفظ كما تقول زيد فيريد به الذات
المعينة المغايرة لذات عمرو ويسوغ لك ان تقول ح زيد غير ذات عمرو وثانيها قوله فهو المسمى ضرورة ان زيدا
اذا اريد به الذات المعينة فهو مراد به هذه غير المسمى على قياس ما قدمناه ثالثها قوله لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فان
اللفظ لم يشتهر به انما هو لفظ الاسم فان قيل اذا كان مراد القاضي لفظ الاسم لا يتم له ان يكون الاسم غير المسمى
قطعا بتقدير ان يراد به اللفظ لما مر في الفصل الاول من ان نحو زيد بحسب ارادة لفظا ومعناه يكون غيرا لا عينا
قلنا في قطعه هذا اشارة الى تضعيف اعتبار ذلك التفصيل لافتقار دعوى العينية في احد طرفيه الى التاويل
الذي اشرنا الثالث وقع في مباحث الالهيات من علم الكلام في الكلام على اسمايه تعالى الاسم اما عين المسمى او غيره او
ما ليس عينه ولا غيره وذلك على وجهين احدهما ان يراد بالاسم المذكور كما يراد بالتسمية عند هذا القايل
على هذا التقدير نفس القول الدال وهذا مراد من قال من الاسماء ما هو عين المسمى كالموجود والذات ومنها
ما هو غيره كالخالق فان المسمى ذات والاسم هو نفس الخلق وخلقه غير ذاته ومنها ما ليس عينا ولا غيرا كالعالم
فان المسمى ذاته والاسم علمه الذي ليس عين ذاته ولا غيرها ومقتضى هذا القول ان المسمى في هذه المسئلة

المتعلقة باسمايه تعالى المقدسة وان المدلول اعم من ان يكون اياها فقط كالذات او ماخوذة من معنى هو هي كالموجود
بنا على قول الاشعري ان وجود كل شي عينه او معنى ثابتا لها كالخلق او قايما بها كالعلم وغيره في شرح المواقف
الى الاشعري ان الاسم اي مدلوله قد يكون عين المسمى اي ذاته من حيث هي فانه اسم على الذات من غير اعتبار
معنى فيه وقد يكون غيره كالخالق والرازق مما يدل على نسبته الى غيره ولا شك انها غيره وقد يكون لا هو ولا
غيره كالعليم والقدير مما يدل على صفة حقيقية قايمة بذاته ثابتها ان يراد به الصفة كما هو معزو الى الاشعري
ايضا فيقسم انقسامها عنده الى هذه الثلاثة والمراد بها ما دل على الذات باعتبار معنى لا الصفة المشبهة وهو
ظاهر ولا المقادير بها كالوجود والخلق والعلم وان انقسم عنده ايضا الى هذه الاقسام لان الكلام في انقسام عنده
اليها وما يطلق عليه الاسم عنده ليس ذلك المعنى المقادير من الوجود ونحوه بل ما دلت عليه الصفة المشبهة من الذات
والمعنى المنسوب اذ هي عنده تكون عينا وغيرا ولا عينا ولا غيرا كالموجود مما يرجع الى الذات فان مفهومه لا
يزيد على الذات ولا ينفك عنها فهو عين المسمى عنده وكالخالق مما يرجع الى الافعال فان مفهومه يزيد على
الذات وينفك عنها عنده وكالعليم مما يرجع الى الصفات فان مفهومه يزيد على الذات ولا ينفك عنها فهو ليس
بعين ولا غير بناء على ان الغيرين موجودان يجوز الانفكاك بينهما بوجه وهذا ملخص ما افاده شيخنا في
رسالته المسماة بكشف الغير عن ان الاسم غيرا وعين ولنكف عنان القلم فعنها وجب السام واما نحو جاء
غلام زيد الظريف فالصفة فيه للمضاف لا للمضاف اليه الا بدليل فيكون للمضاف اليه لان المضاف اليه انما جي
به لغرض التخصيص فهو قيد في الكلام ولم يوت به لذاته فلا يستحق الاتباع والفرق بين اية سبح اسم ربك
الاعلى حيث جاز ان يكون الاعلى صفة للاسم المضاف او لرب المضاف اليه والمثال حيث تعين الوصف للغلام
المضاف ان المضاف اليه في الاية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه
في المثال كذلك وعكسه وكل فتى يتقي فايز فالصفة للمضاف اليه لا للمضاف لان المضاف انما جي به لقصد التعميم
لا للحكم عليه فهو لم يوت به لذاته بل لتعميم المضاف اليه المحكوم عليه حقيقة ولذلك اي ولاجل ان الصفة في المثال
المذكور للمضاف دون المضاف اليه ضعف قوله * وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * تقدم الكلام
عليه مستوفي في باب الا المشددة من حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل وصفته قوله الا الفرقدان فجعل الصفة
للمضاف مسئلة نحو هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون
تابعا فيكون مجرور المحل او باضمار اعني وفي بعض النسخ او بتقدير اعني وفي شرح العمدة لابن مالك ان المنعوت
اذا كان متعينا وقطعت الى النصب لم تقدر اعني بل اذكر قال ابن مالك وهو حسن او امدح فيكون منصوب
المحل او هوا وباضمار هو فيكون مرفوعه وعلى التبعية فهو نعت مقيد لمنعوت او توضيح له فالبدل كما قال
الشارح ينبغي ان ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدلية في الاية والمثال المذكور فقال المحشي وجهه
ان كل موصول فيه الالف واللام موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي
في باب الصفة فهو دايما صفة لموصوف مذكورا ومقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح ان يكون نعتا له تعين
جعله نعتا ولذا لم يذكر الزمخشري وابو البقا كونه بدلا وان كان ذكره ابن السمين فقال يحتمل الجر ثلاثة اوجه
اظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان ثم قال الشارح وقد استدل ابن كيسان على ان ذا الاداة
اعرف من الموصول بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى وقرر الدليل بان المنعوت اخص من النعت
او مساو له ولا قايل بالمساواة فثبت ان الذي اقل تعريفا من الكتاب واجاب ابن مالك في شرحه على تسهيله
بمنع كون الذي في الاية صفة بل هو بدل او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدا والكتاب علم بالغلبة لان
المعنيين بالخطاب بنو اسرايل وقد غلب عندهم الكتاب على التورية فالتحق بالاعلام وقد نص على خلاف ما ذكره
المص وقد اشتمل كلام ابن مالك على تسليم انه لا قايل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة مع انه صرح في اكثر

نسخ

نسخ التسهيل بانها سواء في المرتبة نعم ذو الاداة المساوي للموصول هو ذو الاداة العهدية لان تعريف كل منهما
بالعهد الا اذا تعذر النعت فتتعين البدلية والقطع نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة
فالموصوف بدل او مقطوع **باب حروف الجر** مسئلة نحو زيد كعمرو ويحتمل الكاف فيه عند
المعربين الحرفية فيتعلق باستقرار ونحوه كما يتعلق ساير حروف الجر وهذا مذهب الجمهور وما بعدها في محل
نصب وقيل لا يتعلق وهو راي الاخفش وابن عصفور وما بعدها في محل رفع والاسمية على معنى مثل فتكون
مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين فيه الحرفية لان
الوصل بالمتضايفين اي بالمضاف والمضاف اليه ممتنع فلا تقع الصلة عن مضاف ومضاف اليه لانهما
ليسا بجملة فلا يقال جاء الذي غلامك مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين اي حرفية على واسميتها وعليهما
فهي متعلقة باستقرار محذوف اما اذا كانت على حرفا فظاهر واما اذا كانت اسما بمعنى فوق فهي ظرف والظرف
لا بد له من متعلق مسئلة في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية واما الاولى فقسمية
قطعا والصواب الاول وقد مر الكلام على ذلك في اقسام العطف والا لاحتاج كل من القسم الاول والثاني الى جواب
فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية تشبيها لها بلو وقد تقدم له مثل هذا ومما يوضحه اي يوضح ان الصواب
الاول مجي الفا في اوايل سورتي المرسلات والنازعات فانها عاطفة لا قسمية **باب في مسايل مفردة**
مسئلة نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال فيمن فتح البا على صيغة المجهول يحتمل كون النايب عن الفاعل
الظرف الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث اذ المفاعيل ما عدا المفعول به متساوية الاقدام في النيابة
عن الفاعل وانما كان الاول اولى لانه اذا جعل النايب فلا فصل البتة والثاني اولى من الثالث لقلة الفصل
فيه ولان الاقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما فلا دليل بينهما وهذا اشعر بمراد المص والتاخير
بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح ونحو ثم نفخ فيه اخرى النايب فيه عن الفاعل الظرف او الوصف
قال ابو حيان يحتمل اخرى ان تكون في موضع نصب والمقام مقام الفاعل الجار والمجرور كما اقيم في الاول يعني
في قوله تعالى ونفخ في الصور وان يكون في موضع رفع مقام الفاعل كما صرح به في فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة
وفي هذا اي في كون النايب الوصف ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل اي انابة صفة المصدر عن الفاعل
ضعيف واعلم ان المصدر انما يقام مقام الفاعل اذا سلب المصدرية ونصب المفعول به مجازا لتحصيل الفايدة ثم ان
المصدر ان كان للتاكيد ففي اقامته مقام الفاعل خلاف وان كان مختصا نحو ضرب ضربتان او ضرب شديد
او ضرب ضرب الامير ثم اختلفوا انه اذا حذف المصدر هل تقوم صفته مقامه او لا فاجاز الكوفيون ان يقال
سير عليه سريع او طويل ومنع س وقال لا يجوز في مثله الا النصب مسئلة تجلي الشمس يحتمل كون تجلي ماضيا
تركت التاء من اخره اي تانيث الشمس مجازا غير حقيقي اذ ليس بازايها ذكر من الحيوان وكونه مضارعا اصله تتجلى
بتائين احدهما تاء المضارعة والاخرى تاء التفعل ثم حذفت احدى التائين على حد قوله تعالى نارا تلظى و
الصحيح ان المحذوف منها تاء التفعل لان تاء المضارعة جي بها لغرض فلا تحذف ولا يجوز في هذا كونه ماضيا
والا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا كما يفهمه قول ابن الحاجب في كافيته وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند
بترك التاء من الفعل مع كون المسند اليه مونثا حقيقيا في الشعر بقوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهو صدر بيت من
ثاني الطويل عجزه * وهل انا الا من ربيعة او مضر * وقايله لبيد من ابيات قالها قرب وفاته وبعده * فان حان يوما ان يموت
ابوكما * فلا تخمشا وجها ولا تحلقا شعرا * وقولا هو المرء الذي لا صديقه * اضاع ولا خان الخليل ولا غدر * الى الحول
ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر * وقد اورد الجلال صدر البيت الثاني فقوما وقولا بالذي تعلما
والاستفهام في قوله وهل انا انكاري في معنى النفي بدليل الاستثنا بعده ردية ما يتمناه من حياته وعدم موته وهي

من قوم بموتين ولان المعنى علم ذلك لم يشكل عطف قوله مضر على ربيعة باو اذ ليس الكلام على الشك في النسب فتدبر والبا من بالذي في رواية الجلال زايدة في المفعول او قولا مضمنا معنى انزيا ووقف على شعر المنصوب بغير الف على لغة قومه ربيعة والى الحول متعلق بقولا والحول السنة والعام واحد وقوله ثم اسم السلام عليكما كناية عن الكف عما امرهما به من الندب والبكا واعتذر قام بالحذر وان في بما فيه مقنع ولفظة الاسم فيه مقحمة وعلى ذلك استشهد به قاضي المفسرين في تفسيره وابن قاسم في شرحه لجواز ان يكون اصله تتمنى فيكون مضارعا لا ماضيا وقد قيل عليه انما علم الفساد باحتمال كون الفعل مضارعا حذفت احدى تاييه وهو الوجه الثاني واما الاول فلا مدخل له اصلا فقوله المص وبما ذكرنا من الوجهين يعلم الفساد لا يخلو عن شي الجهة السادسة الا يراعي اي المعرب الشروط المختلفة بحسب اختلاف الابواب فان للعرب باستعمالهم المطرد يشترطون في باب شيا ويشترطون في باب اخر نقيض ذلك الشي على ما اقتضيه حكمة لغتهم وصح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب ما اشترطوه في كل باب باب اختلطت عليه الابواب والشرايط فحكم على الشي بانه من باب كذا مع فوات شرطه فلنورد انواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت اشتراط الاشتقاق في النعت هو مذهب الجمهور قالوا لان القصد في النعت الدلالة على معنى في المنعوت وليس في كلام العرب ما يحصل ذلك الا المشتقات وذهب الفرا وابن الحاجب الى عدم اشتراطه فلا يتكلف التاويل فيما ظاهره الجمود قال ابن الحاجب في كافيته ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا وقال في شرحها يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق هذا كلامه وقال نجم الايمة اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق ولذلك استضعف س نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا لا فكانه شرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول ثم ان الموضوع للمعنى عموما هو ما وضع لدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس فانهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقيدا ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف وذو الطايية لان الذي قايم بمعنى القايم والموضوع خصوصا ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكر في باب اما الوجه الثاني صفة لعين اسم الاشارة نحو زيد الرجل اي الكامل في الرجولية لم يكن الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا ومن الوهم في الاول بالذهول على شرط الجمود فيه قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان فان الرب قد لا يكون له ملكا والملك قد لا يكون له الها والصواب انهما نعتان له لاشتقاقهما وقد يجاب بانهما وان كانا مشتقين فقد جريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن جريانهما على غير موصوف قوله تعالى انما الهكم الله وقوله وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا ومن الخطا في الثاني بالذهول عن شرط الاشتقاق فيه قول كثير من النحاة في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت لهذا مع جموده قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه اي على القول به توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه اي اعرف منه وذو اللام ليس اعرف من اسم الاشارة

وليس

وليس كذلك فانه اي عطف البيان في الجوامد منزلة النعت في المشتق لا انسب في التعبير بالمشتقات وان يقال فانه في الجامد ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت قيل لا نسلم ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما رواه من صدق حد النعت عليه لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه عرفا وجدت فيه الدلالة صحت نعتيته مشتقا كان او غيره فالرجل في المثال صفة عند المحققين وان كان قد يكون من اسماء الذات وانما استعمل صفة لان اسم الاشارة دال على الذات فيتعين ان يكون هو دالا على معنى فيها والتزمت وصفيته لان اسم الاشارة لا دلالة فيه على معنى حقيقة المشار اليه فاتي باسم الجنس لبيانها وههنا فايدتان احديهما ان النعت والمنعوت اما ان يكونا نكرتين او معرفتين لوجوب التوافق بينهما تعريفا وتنكيرا فان كانا نكرتين جاز ان يكون النعت اعم من المنعوت وان يكون اخص ومساويا نحو رجل طويل وفصيح وناطق وان كانا معرفتين فقولان احدهما وعليه الجمهور ان يكون النعت مساويا للمنعوت او دونه في التعريف ولا يكون اعرف والثاني ان يكون اعرف من المنعوت ايضا وهو مذهب الفرا نقله عنه الشلوبين ومثله بقولك مررت بالرجل اخيك فجعل اخيك نعتا مع ان المضاف الى المضمر اعرف من ذي اللام الثانية قال الرضي ينبغي ان تعلم ان ليس مرادهم بكون الموصوف اخص ومساويا ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له فان ذلك لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشي الشي العجيب واما في النكرات فتقول رايت شيا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا اذا كان الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انه من جهة التعريف الطاري على مدلولهما الوصفين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام واذا عرفت فلا بد من معرفة مراتبها فنقول المنقول عن س وعليه الجمهور ان اعرفها المضمر غير العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام ثم الموصول وكون ضمير الاخر اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى ما يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وكان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلوله ذات معينة كانت وتخصيصه الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع بها اللبس فلذا وصف اكثر اسماء الاشارة في كلامهم ولم يفصل بين اسم الاشارة وموضعه لشدة احتياجه اليه وكان اسم الاشارة من ذي اللام واعرف لان مدلوله متعين بالعين والقلب ومدلول ذي اللام متعين بالقلب فقط ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل استعمال النكرة واما المضاف الى احدها فتعريفه تعريف ما اضيف اليه عند س ودونه عند المبرد ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند س صفة ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم في وضعه لم يقصد به الا واحد معين وان اتفقت مشاركته فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف وعند ابن السراج اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص للذي لا مشارك له وضمير المخاطب جعلهما معا في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشبه غيره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما اضيف اليه وذهب بعض النحويين الى ان ضمير الغايب اذا عاد على نكرة فهو نكرة لانه لا يختص من عاد اليه من بين امته والصحيح انه معرفة لان تخصيصه من حيث هو مذكور اذا تقرر ذلك فاذا وجدت الاخص في مذهب تابعا للعلم الاخص فهو بدل عند صاحبه لا صفة فاسم الاشارة في قولك تريد هذا بدل عنده

ابن السراج صفة عند غيره وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان سر المتكلم
بما هو اخص فان اكتفي به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة
والله اعلم وقد هدى اي اهتدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى
اي فجعله عطف بيان لا نعتا قلت وكذلك الزجاج والسهيلي جعلاه عطفا قال السهيلي واما تسمية ش له نعتا
فتسامح كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة تسامحا ايضا وذلك حيث قال نحو انك انت الفاضل انت صفة ومن
المعلوم قطعا انه توكيد لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في تلك
الصفة والبيان ذكر المص قول ابن عصفور هذا في بحث ال من حرف الالف ولم يعترضه واعاده هنا للتنظير عليه ثم
استشكل بان البيان اعرف من المبين اذ هو من المشترطين في البيان ان يكون اعرف واخص من المبين وقد استنبط ابن
مالك من كلام س جواز ان يكون البيان دون مبينه في التعريف لانه اعرف ذا الجمة من قولهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان
ومعلوم ان المضاف الى ذي اللام اقل تعريفا من اسم الاشارة وهو جامد والنعت دون المنعوت في رتبة التعريف او
مساو له فهولاء يكون اعرف من المنعوت وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشي الواحد ان يكون بيانا ونعتا وهو
يودي ان يكون الشي اعرف وغير اعرف وجامد وغير جامد وذلك باطل والجواب بان ذا اي الرجل انما قدر نعتا فاللام
فيه للعهد ولا دلالة فيه على الحضور والاسم اي اسم الاشارة ما دل بذلك على الحاضر والمشار اليه ففيه دلالة على
الحضور فكان اعرف واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور فيدل عليه فيساوي الاشارة الدالة على الحضور
بذلك اي بدلالته على الحضور ويزيد عليها بافادته الجنس المعين بذاته ولفظه فكان اخص وهذا معنى
قول س انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يعوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه
اذا وقع نعتا لغيره لم مررت بزيد هذا فيقولون معناه مررت بزيد الحاضر المشار تصحيحا لنعتيته واما
نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله اي معنى اسم الاشارة المنعوت فانه هو المأول و
الحاضر مثلا فكيف يجعل ما قبله تفسيرا له قيل انما احتاج النحويون الى تاويل هذا بالمشار اليه والحاضر
لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او ما ولا به وهذا لا يقدح في تاويل ابن عصفور ولا بد فيه لان الالف
واللام متى سلم انها للحضور كما يراه هو وكان مدخولها الحاضر لزم ان يكون الرجل بمعنى الحاضر من جهة كونه
تفسير الهذا بل من جهة دلالة الاول فيه على هذا المعنى وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كونا اسم الله
صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر الذي في الكشاف في تفسير سورة فاطر ذلكم مبتدا والله ربكم له الملك اخبار
مترادفة او الله ربكم خبران وله الملك جملة مبتدا واقعة في قراءة قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يملكون
من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم الخبر لولا ان المعنى
يا باه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم وما لكم ومصلحكم وهذا معنى لا يبقى
سايغ وحاول بعضهم تقريرا باء المعنى بان ذلكم اشارة الى سبق ذكره وكونه ذا صفة وعطف بيان يقتضي
ان يكون فيه ضرب من الابهام وتحقيقه ان اسم الاشارة انما يوصف ليتعين فاذا كان متعينا كان واضحا
استغني عنه وفي حواشي اليمني ويقول اسم الاشارة هنا وضع موضع الضمير بسبب سبق الذكر قصدا الى
التعظيم فلو وصف لكان بمنزلة وصف الضمير وهو غير جايز ورد هذا الشارح بانه لا يلزم من وضعه
موضع الضمير مساواته له امتناع الوصف بعليل يا زيد الفاضل قال اليمني وجعله عطف بيان يحتمل للشركة
الا ترى انك اذا قلت ذلك الرجل زيد ففيه نوع شركة لان ذلك اسم مبهم قال ويحتمل انه انما لم يجز كونه صفة
او عطف بيان هنا لانه من حق صفة المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطبهم
الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ولان نحو الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الى يولج
الليل في النهار في الليل وسخر الشمس والقمر بانه اسم بانه الرب بانه المنفرد بالملك وقال الطيبي يمكن ان يقول

المشار

المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل موصوفا او مبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى
ذلك التركيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك الصفات عليه اذ المعنى ذلك الموصوف
بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد بالالهية والذين
يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كل ما يصح اعرابا كان وجها لان الاعراب تابع
للمعاني ولا ينعكس فجوز الزمخشري في الشي الواحد البيان والصفة مع تغايرهما يتنافي وصفهما ويمكن
ان يقال انما جوز ذلك لاختلاف الجهة فيهما فان الاسم الجامد الذي يأول بالمشتق عطف بيان نظر الى
جموده وصفة نظرا الى تاويله بالمشتق وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت على البنا للمفعول و لا
ينعت به تبع في هذا الاعتراض اباحيان والعلم ينعت لرفع الاشتراك الحادث فيه نحو قام زيد العاقل ولا
ينعت به لانه لم يقصد به الاشتقاق وصفا ولا تاويلا فان قلت اجاز السيرافي النعت بالعلم فقال بازيد
زيد عمرا انه زيد الثاني صفة للاول والجواب ان زيدا الثاني قد سلب العلمية للنعت وانما المراد منه صاحب
عمرو ومخالط عمرو وقال الزمخشري في تفسير سورة ابراهيم في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي
عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة
كما غلب النجم على الثريا قال الشارح فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة ملاحظة الالهية
فيه باعتبار الاصل فقيل في تفسير البيضاوي ما يشير الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص
لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف دليلا على علميته وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام
الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه يندفع هذا ايضا بما من اعتبار انه علم بالغلبة لان جعله نعتا لها ليس
باعتبار علميته بل بذلك بل بملاحظة اصله قبلها وهو الاله بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير للجنس
فهو عند قصد النعت بمثابة قولك ذلكم المعبود وهم قد اجازوا تعلق الظرف به في قوله تعالى وهو الله
في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فيهما فلم جاز لهم تاويله بذلك المتعلق ولا يجوز له للوصف
قيل وقد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف منه وجه ولا منه وجه هناك عن التعلق وانما امتنع وصف
اسم الاشارة الا باسم جنس محلى بالالف واللام لان المراد تعريف حقيقة المشار اليه ولا يتعرف الا بها
داخلة على اسم جنس ثم ما فيه الالف واللام على قسمين جامد وهو الاكثر لجريانه على قاعدة تعريف الحقيقة
نحو مررت بهذا الرجل وهو اقل من الجامد وفيه ضعف لان الالف واللام في المشتق لا تشعر بالحقيقة
ولهذا ادعى ابن الحاجب ان اسم الجنس يقدر فيما اذا قلت مررت بهذا العاقل فتقديره مررت بهذا
الرجل العاقل واذا تبع اسم الاشارة بالمشتق كان نعتا بالاتفاق واذا تبع بالجامد فهو محل الخلاف
النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان فلا بيان بنكرة ولا النكر وكل المعارف سواء في ذلك الا
المضمر فانه لا يكون عطف بيان ولا يجري عليه عطف بيان ولنعت المعرفة فلا ينعت المعرفة بالنكرة و
التنكير للحال والتمييز واخلال من نصف النكرة فلا يقع شي منها معرفة ومن الوهم في الاول اي فيما اشترط
فيه التعريف بالذهول عن هذا الشرط قول جماعة في صديد من ما صديد وفي طعام مساكين فيمن نون
كفارة وهم من عدا نافعا وابن عامر وهما بالاضافة وترك التنوين انهما عطفا بيان مع تنكيرهما وممن نص
على ذلك فيهما البيضاوي في تفسيره والزمخشري في الاول وهذا انما هو معترض على قول البصريين
ومن وافقهم فانهم المانعون من وقوع البيان في النكرات فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا لان البدل لا
يشترط فيه التعريف واما الكوفيون ومن وافقهم الفارسي من البصريين فيرون ان عطف البيان في الجامد
كالنعت كالمشتقات فيكون في المعارف كما يكون النعت فيها والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النا
من الرقش في انيابها السم ناقع هو عجز بيت من ابيات الطويل صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة وساورتني

بخة

من المساورة وهي المواثبة يقال ساورني فلان مساورة وسوارا اذا واثبك والضئيل بالضاد المعجمة
الرقيقة وهو صفة محذوف اي حية دقيقة والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشا وهي من الحيات المنقطة
بسواد وبياض وهي من شرارها فلذا خصها بالبيان والسم مثلث السين مشدد الميم القاتل المعروف وناقع
بالنون والقاف بالغ التاثير يشبه حال تلميله بحاله وقد وابدلت الموصوفه انه نعت للسم فجوز نعت المعرفة
بالنكرة ولا تنعت المعرفة والصواب انه خبر للسم والظرف يعني في انيابها متعلق به اي بناقع او خبر ثان
قيل ليس كونه صفة بخطا فان القايل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ
منه النهار كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك
كله صفة لذي الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى
وما نحن فيه كذلك وقد صرح المص على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا وسياتي لكن
في شرح التسهيل لابن قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القايل لم يجعل الاداة الاجنسية فانه قال في اخبار بعض
النحويين وصف المعرف بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف كقول النابغة وانشد البيت ولا حجة
لهم في ذلك لامكان تاويله نعم يمكن ان يكون ما في النيل تاويلا لحجتهم وهذا البعض هو ابن الطراوة فقد نقل
الاستاذ ابو جعفر بن الشريف للشيخ ابي حيان ان ابن الطراوة جوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف
خاصا بالموصوف واستدل بهذا البيت وليس من ذلك اي من الوهم في الاول وتعليل هذا النفي ما ياتي بعد
من قوله لانه جعله قرينة عليه قول الزمخشري في شديد العقاب قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب فان قلت كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا
وتنكيرا والموصوف معرفة يقتضي ان يكون مثله معارف قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان
لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين فانه يغفر الذنب ويقبل التوب الان او غدا حتى يكونا في تقدير الانفصال
فيكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب العرش
واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير وقد جعله الزجاج
بدلا وفي كونه بدلا وحده بين الصفات نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة الواحدة فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها
على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان وقع بها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل
ولقايل ان يقول هي صفات وانما حذفت الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا فقد
غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج حتى قالوا ما يعرف سحادليه من عنادليه فثنوا ما هو وتر لاجل
ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك اي يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك ان
يفعل انه على نية الالف واللام كما كان الجم الغفير على نية طرح الالف واللام ومما يسهل ذلك الامن من اللبس
وجهالة الموصوف ويجوز ان يقال قد تعمد تنكيره وابهامه على فرط الشدة وعلى ما لا شي وهي منه وامر لزيادة
الانذار ويجوز ان يقال هذه الثلاثة هي الداعية الى اختيار البدل على الوصف اذا سلكت طريقة الابدال
هذا كلامه برمته والتحادل بالمهملات على زنة علابط الذكر والعنادلات بعين ودال مهملتين ونون
بعد العين تثنية عندل على تلك الزنة ايضا الانثيان قال الشارح وقد يحصل من كلام الزمخشري في التوابع
في الاية ثلاثة اقوال كلها ابدال كلها صفات الا شديد العقاب فبدل وهو قول الزجاج وقد قطع فيه
الزمخشري بما علمت وناقش ابو حيان الزمخشري بمناقشات اربع الاولى انه لا نبو في كلام الزجاج لجريانه
على القواعد فان موافقة النعت الحقيقي منعوته في التعريف والتنكير لازمة بخلاف البدل فجعل المعرفة
من الصفات نعتا والنكرة التي اضافتها غير محضة بدلا واعترضه الشارح بانه كان جاريا على تلك

القاعدة فهو غير جار على قاعدة تقديم النعت على البدل عند الاجتماع فان النعت كالجزء من المنعوت وليس
البدل كالجزء من المبدل منه من حيث هو كالمستقل فلو جعل شديد العقاب بدلا بعد الصفة المتقدمة وبعده
صفة اخرى وهي ذي الطول صار بدلا بين صفتين فكان كالاجنبي بين شيئين هما كالجزء بين فجاء النبو قيل
يجوز ان يكون سبب النبو ان النكرة المبدلة من المعرفة لا تجي الا موصوفة واعترضه اليمني بان وجه النبو
لو كان ذلك لم يكن للتقييد بقوله بين الصفات فايدة لان النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة سواء كانت
بين الصفات ام لم تكن وايضا فقد ذكر الزمخشري نفسه بعد ابيات الكل ابدال مع ان هذه النكرة لم توصف
على ان ابا علي جوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل ثم قال اليمني وانا اقول يحتمل ان يكون
وجه النبو ان هذه النكرة لو كانت بدلا وكان ما قبلها وما بعدها صفات كان المتبوع من حيث هو مبدل منه
في حكم المنحى ومن حيث هو موصوف لا في حكمه وايضا لكونه مبدلا منه لا يكون مقصودا بالنسبة ولكونه
موصوفا يكون مقصودا بها انتهى ملخصا المناقشة الثانية تلحين الزمخشري في قوله لما صودف بين هذه
المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت من جهة ان قول القايل لما قام زيد فقد قام عمرو تركيب غير عربي
قال الشارح وهي مناقشة مندفعة بانا لا نسلم ان ذلك لحن فقد ذهب ابن مالك الى جواز اقتران جواب لما بالفا
في الاسمية وهذا مثله او اولى منه سلمنا انه لا يقترن لكن لم لا يكون الجواب محذوفا وهو دليله اي لما صودفت
هذه النكرة الواحدة بين هؤلاء المعارف بناء هذا القول عن الصواب سلمنا ان الجواب مذكور لكن لا نسلم
ان قوله فقد من الجواب بل قد اسم بمعنى حسب وفاؤها كفاء فقط والجواب اذنت لما صودفت هذه النكرة
الواحدة فحسب اذنت هذه المصادفة المناقشة الثالثة انه يلزم على اعراب هذه التوابع ابدالا ابدال البدل
وهو ليس ببدل البدل قال ابو حيان ولا اعرف في جوازه ومنعه نصا عن احد من النحويين الا ان في كلام بعض
اصحابنا ما يدل على المنع ومثله لا ينهض ردا على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يشعر بالجواز الرابعة
ان التفاعيل جمع تفاعل او تفعيل او تفعول وليس شيء منها معدودا من اجزاء العروض فان اجزاءه منحصرة
وليس بها شيء من هذه الاوزان فصوابه ان يقول اجزاؤه كلها على مستفعلن قال الشارح وهذه مناقشة
واهية فان التفاعيل عند العروضي جمع لتفعيل لا باعتبار انه لفظ يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع لما
يوزن به مما يماثله في مطلق الحركات والسكنات فالتفاعيل بمنزلة قولك الاجزاء فكما ان مفرد الاجزاء جزء وهو
اسم للفظ الموزون به كذلك مفرد التفاعيل تفعيل وهو اسم لمفهوم الجزء عندهم وتسمية الجزء بالتفعيل ثابتة
عن الخليل واضع هذا الفن قال وانا اعجب للشيخ ابي حيان كيف وقع في مثل هذا ولنرجع الى شرح كلام
المص فقوله قال الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى كما بينا في اوايل سورة المؤمن
وان كان من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال لانها من اضافة العامل الى
معموله لغرض التخفيف ولهذا لم يؤثر فيها الاضافة الى المعرفة وبقيت على تنكيرها بل كانت بالاضافة
اليها كلا اضافة ولذا جامعتها اللام في نحو الضارب الرجل الا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه
فهو نكرة في المعنى ولهذا قالوا كل شيء اضافته غير محضة هو ما اضافته لفظية فانه يجوز ان تصير اضافته محضة
اي اضافة معنوية تفيد تعريف المضاف او تخصيصه الا الصفة المشبهة فان اضافتها لا تنقلب محضة اصلا
لانه تعليل للنفي ليس كما ينبهنا عليه جعله اي جعل شديد العقاب صفة على تقدير ال فيه وان اصله الشديد
العقاب اي الشديد عقابه فهو نظير الجم الغفير اذ كان حالا على تقدير اسقاط ال وجعل سبب حذفها ارادة
الازدواج لتناسب الصفات وتكون على نمط واحد من كونها مضافة الى معرف باللام واجاز وصفيته
ايضا ابو البقاء لكن على ان شديد بالجر على الحكاية بمعنى مشدد كما ان الاذين بمعنى المؤذن فيكون من
باب ما جاء فعيل بمعنى اسم الفاعل من المزيد فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل

واعلم ان منشأ مثل هذه الغفلات منه برودة طبع المغاربة وحسدهم على المشارقة والا ففضيلته ومرتبة هذا الرجل تماما لا يخفى على منصف ثاقب بالانصاف لا بالاعتساف

فيعتبر فيه ما اعتبر في غافر وقابل فيكون معرفة كلها والذي قدمه الزمخشري في كشافه حيث جعل الوجه
دون غيره انه وجميع ما قبله بل وما بعده ابدال اما انه بدل فلتنكيره والنكرة تبدل من المعرفة
ولا تقع صفة لها وكذا المضافات قبله وان كانا من باب اسم الفاعل فانهما نكرتان واضافتهما لفظية لان
المراد بهما المستقبل على معنى يغفر الذنب ويقبل التوب فهما عاملان واضافتهما اضافة عامل الى معمول
واما البواقي فهي وان كانت معارف فللتناسب ولتبقى التوابع على نسق واحد ورد الزمخشري على الزجاج
في جعله شديد العقاب وحده بدلا وما قبله صفات وقال في رده في جعله بدلا وحده من بين الصفات
نبو ظاهر وقد نقلنا ما قيل في وجه النبو ورد عليه ان مقول الزمخشري لم يقع فيه كلمة من داخلة
على بين وانما قال في جعله بدلا وحده بين الصفات وبون ما بين العبارتين ووجه البون اقتضاء
ان يكون من جملة الصفات مع ان الوصفية فيه متعذرة ومن الوهم في الثاني بالذهول عن شرط التنكير
ويقع في كثير من النسخ ومن ذلك وهو خلاف الصواب قول الجاحظ هو عمرو بن بحر بن محبوب ابو عثمان الجاحظ
البصري المتكلم المعتزلي صاحب التصانيف المشهورة اخذ عن ابي اسحاق النظام وغيره وحدث عن ابي
يوسف القاضي وغيره وكان واسع النقل كثير الاطلاع من اذكيا بني ادم قال ثعلب ليس بثقة ولا مامون
وقال المبرد ما رايت احرص على العلم من ثلاثة وذكر الجاحظ وقد عمر حتى بقي يحمل على وضم ومات سنة خمسين
ومايتين وقد تجاوز التسعين وقال الصواب فسمه في بيت الاعشى ابي بصير ميمون بن قيس يخاطب
علقمة بن علاثة وليست بالاكثر منهم حصى هو صدر بيت من ثاني السريع عجزه وانما العزة للكاثر من قصيدة
عيره بها عامر بن الطفيل ويهجو ابن علاثة مطلعها، ساقتك من قيلة اطلالها، بالشط فالوتر الى حاجر،
قال شارح ديوان الاعشى هذه القصيدة نذر علقمة دمه وجعل له على كل طريق رصدا فاتفق ان
الاعشى خرج يريد وجها ومعه دليل فاخطا به الطريق فالقاه في ديار بني عامر بن صعصعة فاخذه
رهط علقمة بن علاثة فاتوه به فقال له علقمة الحمد لله الذي امكن منك فقال الاعشى، اعلقم قد صيرتني الامور،
اليك وما انت لي منقص، فهب لي نفسي فدتك النفوس، ولا زلت تنمي ولا تنقص، فقال علقمة قد فعلت
والرحا منه والعرب من شر لسانه فقال علقمة اذن يطلبوا بدمه ولا يتخلص عني ما قاله ولا يعرف فضلي
عند القدرة فامر به فحل وثاقه والقى عليه حلة وحمله على ناقة واحسن عطاه وقال انج حيث شئت
واخرج معه من بني كلاب من يبلغه مامنه فقال الاعشى بعد ذلك، علقم يا خير بني عامر، للضيف والصاحب والزاير،
والضاحك السن على همه، والغافر الصفرة للعاثر، وعلقمة بن علاثة هذا صحابي وفد على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو شيخ فاسلم وتابع وروى حديثا واحدا واستعمله عمر بن الخطاب على حوران فمات بها
وفي الاستيعاب لابن عبد البر علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر
ابن صعصعة الكلابي العامري من المولفة قلوبهم وكان سيدا في قومه حليما عاقلا ولم يكن فيه ذلك
الكرم وقد اخرج ابو نعيم والخطيب وابن عساكر عن محمد بن سلمة قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعنده حسان فقال يا حسان انشدنا من شعر الجاهلية ما عفا الله لنا فيه فانشده قصيدة الاعشى
في علقمة بن علاثة، علقم ما انت الى عامر، الناقض الاوتار والواتر، فقال صلى الله عليه وسلم يا حسان لا تنشدني
مثل هذا بعد اليوم فقال حسان يا رسول الله تمنعني من رجل مشرك هو عند قيصر ان اذكر هجاه له فقال يا
حسان اني ذكرت عند قيصر وعنده ابو سفيان بن حرب وعلقمة بن علاثة فاما ابو سفيان فلم يترك فيّ واما
علقمة فحسن القول وانه لا يشكر الله من لا يشكر الناس وفي رواية لابن عساكر فان ابا سفيان ذكرني عند رجل
فشعث مني فرد عليه علقمة فقال حسان يا رسول الله من نالتك يده وجب علينا شكره الحصى العدد اي
الست بالاكثر منهم عددا وانما عبر بالحصى عن العدد لان العرب كانت تعد بالحصى لكونها لا تعلم الحساب فانا

عددت واحدا حملت واحدا حصاتين وهكذا ونصبه على التمييز مثل قولك زيد الافضل من عمرو ابا و
العز خلاف الذلة وهي ايضا القوة والغلبة وبهذا المعنى فسرها الجوهري في البيت والكاثر الكثير كذا في
الصحاح ويجوز ان يكون اسم فاعل من قولك كثرتهم اذا غلبتهم في الكثرة وقال الجلال والكاثر بمعنى الاكثر
او الكثير او الغالب انه يبطل قول النحويين لا يجتمع الاحرف الجارة للمفضول وقيدنا بذلك لاخراج نحو قولهم
هم الاقربون من كل خير والابعدون من كل شر فان من فيهما ليست داخلة على المفضول بل هي للحدية في
قولك قربت منه وبعدت منه في اسم التفضيل لان افعل التفضيل لا يستعمل الا بمن الا كان خاليا من الاضافة
والالف واللام فجعل كالاعزال ومن مبينا به جاريا على ظاهره حتى ساغ له قوله ابطال قول النحاة باجتماعهما
والصواب ان تقدر الزايدة لا معرفة او معرفة ومن متعلقة بالاكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور
قيل يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وفيه ما فيه ولعل متعلق النكرة هنا قام مقام وصفها
كما قام مقامه في صحة الابتدا بها او متعلقة بالمذكور على انها التفضيلية بل على انها بمنزلتها في قولك انت
منهم الفارس البطل اي انت الفارس البطل من بينهم قال ابو حيان من متعلق بالاكثر لا على انها هي التي
للتفضيل وانما هي للبيان والمفضل عليه معلوم من العهد الذي في الالف واللام وبيان ذلك انك تقول لمخاطبك
زيد افضل من عمرو ثم تقول له بعد ذلك الافضل من تميم ولك ان تجمع بينهما فتقول زيد افضل من عمرو ومن
تميم وقال بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها اي ليس لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها من
الافعال الناقصة انها تدل عليه لاتفاق القايلين بدلالة الافعال الناقصة على الحدث والقايلين بعدم دلالتها
عليه على عدم دلالة ليس منها على الحدث لجمودها فليس لهذا الظرف اعني عند من قال مفهوم مخالفة
حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فانه قول لا وجه له وانما
التقول ان فيما عدا ليس وفايدة التقييد به المبينة على انتفاء تعليق الظرف بليس عند من لا يقول
بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم موافقة ولا ان فيه فصلا وجه ثان للرد فهو
عطف على قوله بانها لا تدل بحسب المعنى بين افعل وتمييزه وهو قوله حصى بالاجنبي اي منهم اذ الغرض
انه معمول ليس وقد يجاب عنها بان الظرف متعلق بالوهم اي بما يتوهم فيه رايحة الفعل فالوهم بمعنى
الموهوم وفي ليس رايحة قولك انتفى اذ هي من اعلام النفي فجاز التعلق بها من هذه الحيثية وبان الفصل
بالتمييز كذا هو في بعض النسخ وهو غير صواب ويقع في بعضها وبان فصل التمييز وهو الصواب اي فصل
التمييز عما هو عنه بالاجنبي قد جا في الضرورة في قوله، على انني بعدما قد مضى، ثلاثون للهجر حولا كميلا،
هو من الضرب الاول من المتقارب الا ان عروضه وضربه وحف بالحذف وقايله العباس بن مرداس السلمي الصحابي
وبعده، تذكرنيك حنين العجول، ونوح الحمامة تدعو هديلا، ففصل بين ثلثون وتمييزها شبهها بكم
للضرورة وكميلا بمعنى كامل وتذكرنيك اي تذكرني اياك وهذه من الصور التي يجوز فيها الاتصال والانفصال
والحنين قال الجلال مد الصوت اشتياقا الى الف او وطن او ولد واصله في الابل وقال في القاموس الحنين الشوق
وشدة البكا والطرب او صوت الطرب عن حزن او فرح والعجول بفتح العين المهملة وضم الجيم الناقة
التي فقدت ولدها وقيل التي القته قبل ان يتم شهرا وشهران كذا في شرح الجلال وفي القاموس العجول الثكلى
والوالهة من النسا والابل لعجلها في حركاتها جزعا ونوح الحمام سجعها والهديل بالمهملة صوت الحمام زاد في القاموس
او خاص بوحشيها يقال هدل الحمام يهدل هديلا مثل هدر يهدر هدرا او فرخها
وذكرها او هو فرخ فيما تزعم الاعراب على عهد نوح عليه السلام مات عطشا وضيعة وصاد له
جارح من الطير فما من حمامة الا وهي تبكي عليه ونصب هديلا على الاول على المصدر والعامل فيه تدعو لانه
بمعنى تهدل وهو كقعدت جلوسا او مقدر دل عليه وعلى الاخيرين على المفعول به وافعل اقوى في العمل من ثلثون

فاذا جاء الفصل مع العامل الضعيف فمع القوي بالطريق الاولى ومن ذلك اي ومن الوهم في الثاني قول مكي كذا هو في بعض النسخ ووقع في بعضها ومن الوهم في الثاني وهي النسخة التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وينهاك ان الصواب في قراءة ابن ابي عبلة فانه اثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز مع انه معرفة وهذا انما يتاتى على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فانهم جوزوا وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم والصواب انه شبيه بالمفعول به لحسن وجهه يجوز ان يلحظ في اسم الفاعل ثبوت معناه فيعامل معاملة الصفة المشبهة فينتصب المنصوب بعده على التشبيه بالمفعول به كقوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا ولا يجري ذلك الا فيما اشتق من فعل لازم لكون المنصوب بعده لا يلتبس بالمفعول فاذا قلت مررت برجل قايم الاب بنصب الاب علم ان نصبه على التشبيه بالمفعول به لا على انه مفعول به وان كان مما يتعدى بحرف الجر نحو مررت بزيد فذهب الاخفش الى جواز عمله عمل الصفة المشبهة فتقول مررت برجل مار الاب ومنعه الجمهور او بدل من اسم ان ويكون بدل بعض من كل ولا مبالاة بالفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر فهم قد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف نحو زيد منطلق العاقل نص عليه س مع ان اتصال النعت بالمنعوت اقوى من اتصال البدل بالمبدل منه لوحدة العامل في الاول وتعدده في الثاني لكن الاصح ان البدل على نية تكرير العامل ومن ذلك قول الخليل والاخفش والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف الى الضمير مع يا متكلم او كاف مخاطب او هاء غايب وهو اختيار ابن مالك في تسهيله واستند الى وجوه منها ما رواه الخليل اذا بلغ الرجل ستين فاياه وايا الشواب فجعلت ذلك الضمير اسم مجرور وهذا محمول عند البصريين على الشذوذ ومذهب س ومن وافقه ان ايا ضمير وما متصل به حرف يدل على حال المقصود به من تكلم او خطاب او غيبة لان الضمير لا يضاف وذهب الزجاج الى انه اسم مضاف الى الضمير لانك اياك بمعنى نفسك وزيف بوجوه منها انه لو كان ظاهرا لجاز تاخيره عن عامله بل رجح كغيره من الاسماء الظاهرة ومنها ان ايا لا تقع في موضع رفع وما لا يقع في موضع فهو مضمر ومصدرا او ظرفا او حالا او منادى وصلاحية ايا للضمير منتفية فتعين كونه مضمرا وقال قوم من الكوفيين اياي واياك واياه اسماء بكمالها وضعف بانه ليس في الاسماء الظاهرة ما يختلف اخره ياء وكافا وهاء وقال بعض منهم وابن كيسان من البصريين الضماير اللاحقة بايا وهي دعامة لها تصير بتشبيهها بمنفصل كما قالوا في انت واخواته من مرفوع المنفصل قال الرضي وليس هذا بعيدا من الصواب فحكموا للضمير وهو اعرف المعارف بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقد استشكل ابن مالك على نفسه في هذا المقام بان هذا المذهب يعني مذهب الخليل وموافقته مقتض لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وتلك تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما التخصيص وايا لكونها من الضماير التي هي اعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا للزم اضافة الشي الى نفسه وهي باطلة ثم اجاب باختيار ان الاضافة للتخصيص وليست منافية لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا ولا حاجة الى انتزاع تعريفه واما لزوم اضافة الشي الى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه وقد قرر الشارح في شرح التسهيل ما اعتذر به عن تلك الاضافة في قولهم نفس الشي وعينه بان المضاف في مثلهما يدل على اعم مما يدل عليه المضاف اليه فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة الشي الى نفسه فكيف يلتزم المص يعني ابن مالك في اياك مثلا انه من اضافة الشي الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على منع الشي بعد تسليمه فتامل والعجب من المص اذ عد هذا المذهب من الوهم والخلاف فيه قوي وناقشه الشارح بان الظاهر ان هؤلاء لم يقولوا ذلك وهما لذهولهم عن هذه القاعدة وكيف يظن بهذه الايمة الاكابر مثل هذا الوهم ولعل مذهبهم جواز

اضافة

اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين تعريفا يمكن ان يكون مذهبا لهم وان كان محل نظر وقول بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرية جر لقول بعضهم انها لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبا اي واقعا في سياق الايجاب لانتقاض النفي بالا لانه يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتدا عند س قيل عليه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد من العوامل اللفظية غير الزايدة مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله الا الله اسما مجردا ولا صفة معتمدة واجيب بانا لا نسلم بان المجموع ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين تركيب خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر زعم ان المركبة اي ان لا المركبة مع اسمها لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك في توجيه ما عليه س هنا قالوا والدليل على ذلك اجرا توابع اسم لا على الموضع قبل مجي الخبر تقول لا رجل عاقل بالرفع افضل منك والذي عندي ان س يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا كما لا تعمل في الخبر لان جزء الشي لا يعمل فيه حتى العبارة لان احد جزي المركب لا يعمل في الاخر فالاسم والخبر كلاهما مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبل التركيب واما لا رجل ظريفا بالنصب في الصفة فانه عند س محمول على لفظ رجل مثل يا زيد الفاضل بالرفع اذا نعت المنادى المفرد فللنحاة فيه مذاهب الاول جواز الرفع والنصب فالرفع على اللفظ والنصب على المحل والحمل على اللفظ افصح فحركة التابع فيه اعرابية محمولة على لفظ المتبوع من جهة ان حركته اشبهت حركة المعرب من حيث العروض فحكت حركة التابع وان كان معربا ما ماثلها في الصورة واستشكل ذلك الشارح التبريزي في شرح الحاجبية بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا على احداث الرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وانما يتسلط عليه عامل النصب قال الشارح وهو اشكال متوجه وفي كلام نجم الايمة الرضي ما يؤخذ منه جواب ذلك فانه قال انما جاز الرفع حملا على اللفظ لكن قياس توابع المنادى المضموم النصب لان التوابع انما يتبع المعرب في اعرابه لا المبني في بنائه ولذا لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل ولما كانت الضمة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف الندا وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف الندا كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهة تلك الحركة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة كانها توابع مرفوعة وقلل شيئا من استكراه تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو وقع منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب المذهب الثاني انه لا يجوز فيه الا النصب قاله الكوفيون وليس النصب عندهم على المحل وانما النعت منادى في الاصل لكن لما لم يدخله حرف الندا بقي منصوبا ثم انهم اجازوا فتح المنادى اتباعا لنصب الصفة فاجازوا يا زيد الكريم بفتح الاول ونصب الثاني الثالث للاخفش وله قولان احدهما يجوز الرفع والنصب كما عليه الجمهور والثاني ايجاب النصب كما عليه الجمهور والثاني ايجاب النصب كما عليه الجمهور والثاني ايجاب النصب الكوفيون وكذا البحث في لا اله الا هو للتعريف والايجاب ايضا اي ان المانع فيه شيان كما في كلمة التوحيد وفي لا اله الا اله واحد للايجاب فالمانع فيه شي واحد لان الخبر المستثنى هنا نكرة واذا قيل لا مستحقا للعبادة الا الله واحدا او الا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم يعني قوله نعم يصح ان يقال الخ لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب اي لكون لا غير مركبة مع اسمها عند الجميع وينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بالبصريين لان الكوفيين يقولون في ان التي لا هذه محمولة عليها انها لا تعمل في الخبر مطلقا فما ظنك بهذه وزعم الاكثرون ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد والخبر مقدر قال المولى سعد الدين في تلويحه ثم لا يخفى ان الاستثنا هنا بدل من اسم

على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفي الامكان
يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت ان هذا الرد خطا المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود
لان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا اثبات
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود
عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وفي اعراب السفاقسي واعترض صاحب على النحويين
بتقدير الخبر فقال انه كان لنا فيكون معنى قوله لا اله الا هو معنى قوله واحد فيكون تكرارا محضا
وان كان في الوجود كان نفيا لوجود الالهة ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود
فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار اولى واجاب عن ذلك ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل
المرسي في ري الظمآن فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدا على قول س وعند غيره
اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا او للا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله انا لم
يضمر كان نفيا للماهية فليس بشي لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود
فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا هو مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية
عن الوجود وهو فاسد والا هو في موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا
ان الخبر للمبتدا لا للا لا يصلح نصا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا وتعريف الخبر ويشكل على ذلك انا البدل لا يصلح
هنا لحلوله محل الاول يعني المبدل منه لان الاول منتف والثاني مثبت قيل عليه انما يتم هذا الاشكال لو كان
هذا الحلول امرا لازما في كل صورة ونحن نراه يتخلف كما في قبضت هندا حسن لها واجيب بان المانع من
حلول البدل فيما ذكر لفظي صناعي وهو وجوب تاء التانيث في فعل المبدل منه وامتناعها في فعل وهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل واما فيما نحن فيه فهو معنوي وفي حواشي التفتازاني على الكشاف ما
يقتضي ان السنة في ذلك انما وقعت البدل بعد نقض النفي بالا والبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل
منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما لتركبهما صارا كالشي الواحد
ويصح ان يخلفهما البدل ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود قيل لا يصلح هذا الجواب لانهم انما اعتبروا
المرفوع بدلا لانه محل اسم لا لا انه المجموع ولين سلم انهم ارادوه ويجوزوا من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل
فاي بدل هذا واجيب بانه بدل كل من كل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فتامل وقيل هو بدل من مضمر الخبر
المحذوف هو ما اختاره ابو حيان بعدا ان استشكل كون البدل من اله بانه لا يمكن فيه تكرير العامل ولفظه واختار
انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولو لا تصريح النحويين بانه بدل على
الموضع من اسم لا لنا ولنا كلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير العائد على اسم لا ولم يتكلم
الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتاليف مفرد له في الكلام عليها فيما زعم فيه ان الاصل الله اله والمبتدا
هو ما بعد الا والخبر ما بعد لا فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر على القاعدة في باب المبتدا والخبر ثم قدم الخبر ثم
قدم الخبر واخر المبتدا ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا يعني لا والا ومعنى الا ايجابا لان الاستثناء
من النفي ايجاب وركبت لا مع الخبر فيقال له اذا سلم لك ما قلت مع ظهور ما فيه من التكليف وفي دعوى تركيب
لا مع الخبر وانما تركب مع المبتدا فما تقول في لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا وهو لا ينتصب
اصلا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع هنا لتقدم الخبر على زعمه ولانتقاض النفي بالا ولتعريف احد
الجزئين وواحد منها مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعت للمعرفة والنكرة القريبة منها فاما قوله يجب كون
المعرفة المبتدا فقد مران الاخبار عن النكرة المحضة المقدمة بالمعرفة الموخرة جائز والنكرة ههنا قد
تخصصت بوقوعها في سياق النفي فليكن مبتدا ولا تقديم ولا تاخير في الكلام نحو ان اول بيت وضع للناس

للذي

للذي ببكة ولشارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش كلام حسن على اعراب هذه الكلمة الشريفة اورده
الشارح على طوله لما اشتمل عليه من الفوايد ولا علينا ان نورده نحن ايضا اتباعا له ووفاء بما التزمناه من
عدم الاخلال بفوايد الشرحين فنقول قال المحب في شرح التسهيل اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب
يرفع وهو الكثير ولم يات في القران العزيز غيره وقد ينصب اما اذا رفع ففي الاقوال فيه على اختلاف فهم خمسة
منها قولان معتبران وثلاثة لا معول على شي منها اما القولان المعتبران فان يكون على البدلية وان يكون على
الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على
حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على انه رفع
الاسم المعظم ليس على الخبرية ومع تعين كونه على البدلية ثم الاقرب ان يكون على البدل من الضمير المستتر
في الخبر المقدر وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار عمل الابتداء يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول
بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من الابدال من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار
المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في الحركات كان البدل فيه نظير
البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار اللفظ وان كان من اسم لا كان البدل فيه
نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل
فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن وجهين احدهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل
منه الثانية ان بينهما مخالفة فان المبدل موجب والمبدل منه منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها
من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتنا وله الاول فيعلم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط بخلاف
قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية
لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن الصايغ اعلم ان البدل في
الاستثناء اتى اللواعي فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي
يقع موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد
الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشي من الشي من بدل البعض من الكل وقال في
موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تثبت في غير الاستثناء لكان وجها
وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله
محله وقد اجاب الشلوبين من ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها الا زيد اذ المعنى واحد وهذا يمكن
فيه الاحلال بانه تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو جواب حسن قال الشارح وعلى قول الشلوبين تكون كلمة الحق
على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة
الا الله ويكون المعنى ما في الوجود اله الا الله ويمكن الاحلال ايضا قال المحب واما القول بالخبرية فقد قال به جماعة
ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا
معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان
والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب س ان لا حال تركيب الاسم معها لا عمل لها في الخبر
وانه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعيف حين ركبت وصارت
كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم والخبر لكن ابقي عملها في اقرب المعمولين و
جعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدا والخبر على ما كان عليه مع التجرد واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة
واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك اذا كان الاسم المعظم خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ
هو الذي لم يكن المستثنى منه مذكورا ثم الاستثناء فيه انما هو من شي مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك

رت

المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قولنا ما قام الا
زيد مع انه مستثنى من مقدر فلا منافاة بين جعل الاسم المعظم خبرا عما قبله وجعله مستثنى من مقدر
اذ جعله في حكم منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو ان
يقال قولكم ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي
والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة
الاخر فاحدها ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل
ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير على هذا لا اله غير الله في الوجود ولا شك بان
القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة وانما يمتنع من حيث المعنى
وذلك ان المقصود من هذا الكلام امران نفي الالوهية عن غير الله تعالى واثباتها له سبحانه وهذا انما يتم
اذا كانت الا فيه للاستثناء لانا نستفيد النفي والاثبات بالمنطوق واما اذا كانت بمعنى غير فلا يفيد
الكلام بمنطوقه الا نفي الالهية عن غير الله تعالى واما اثباتها له فلا فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا اين دلالة
المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان
مفهوم صفة فقد عرفت في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف هذا القول والقول الثاني
وينسب الى الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدا وقرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال ولا
يخفى ضعف هذا القول ايضا وانه يلزم منه ان الخبر مبني مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك
لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزوه كما سياتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع
باله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان اله
بمعنى مالوه من الراي بعيد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر
كما في قولنا ما مضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان اله ليس وصفا فلا يستحق عملا ثم
لو كان اله عاملا الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلاء
عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل لا غالب لكم اليوم من الناس
ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز اثباته
ايضا ولا نعلم احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان
يكون على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر الثاني ان يكون الا الله صفة لاسم وهذا الثاني
لا يتاتى الا ان يكون الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام بمنطوقه على اثبات
الالهية لله تعالى والمقصود اثباتها له ونفيها عن غيره منطوقا التوجيه الاول قالوا اختير
الاستثناء فيه ولم يرجح البدل فكان حقه الترجيح لان الكلام غير موجب لان المقتضي لارجحية البدل
في نحو ما قام القوم الا زيد حصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا نحو ما ضربت
احدا الا زيدا قالوا واذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب على الاستثناء اولى فيترجح النصب
في هذا التركيب في القياس لكن السماع والاكثر الرفع وقد نقل عن الابدي انك اذا قلت لا رجل في الدار
الا عمرو كان نصب عمرو على الاستثناء احسن من رفعه على البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر
ان النصب لا يجوز بل ولا البدل ايضا وتقرير ذلك ان يقال الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم
الا زيدا متمحضة للاستثناء فهي تخرج ما بعدها مما افاده ما قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به
الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم لما لم يشاركهم فيما اسند اليهم وجب اخراجه وكذا حكم الا
في الكلام غير الموجب الذي هو تام ايضا نحو ما قام القوم الا زيد في ان المقصود منها ذلك ومن ثم

كان

كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا بحيث لم يكن الكلام تاما لعدم
ذكر المستثنى منه يتعين تقدير شيء قبل الا ليصح الاخراج منه فالمخرج لهذا التقدير تصحيح المعنى فتبين
مما قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس بمقصود
ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من
هذا التركيب الشريف امران نفي الالهية عن كل شيء واثباتها له تعالى كما تقدم واذا كانت الا مسوقة لمحض الاستثناء
لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا على الاستثناء ام ابدلنا وذلك لانه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي
قبل الا تاما ولا اذا قدر خبر محذوف وح ليس الحكم بالنفي على ما بعدها في الكلام الموجب وبالاثبات عليه في
غير الموجب اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان للاستثناء ام ابدلنا وذلك لانه لا ينصب ولا يبدل الا اذا
الكلام الذي قبل الا تاما ولا يكون تاما الا اذا قدر خبر محذوف وح ليس الحكم بالنفي على ما بعدها في الكلام
الموجب وبالاثبات عليه في غير الموجب اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن
النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ما بعد الا مسكوت عنه واذا كان مسكوتا عنه فكيف يكون
قائل لا اله الا الله موحدا فتعين ان تكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما
بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام الا بان لا يقدر خبر محذوف واذا لم
يقدر خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفس وقد تقرر به صحة
كون الاسم المعظم في هذا التركيب خبرا الى هنا كلام ناظر الجيش مع بعض اختصار وتلخيص قال الشارح
لا يخلو بعضه من نظر فتامل ومن ذلك اي ومن الوهم في الثاني قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من
رجل ان ما مصدرية فتقدير ما شئت مشيئتك وانها وصلتها صفة لرجل اي مررت برجل مشيئتك من
رجل ولا يخفى ان ذلك لا يبقى على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى له فيقدر نحو مثل اي مثل مشيئتك اي
برجل ماثل المشيئة بمعنى انه على وفقها او يقدر برجل ذي مشيئتك اي صاحبها على حذف مضاف او
يؤول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيئك والمعنى برجل
هو الذي تشاؤه وتريده وانما اعترض المص على ظاهر قول الفارسي فان ظاهره تقدير المصدر الصفة
من غير تقدير ولا تاويل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء
ركبك اي في اي صورة مشيئة اي تشاؤها فجعل ما مصدرية ما وله مع ما بعدها بالمصدر واعتبر
الحاصل مع تعريفه صفة الصورة النكرة وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا
الله ان ان وصلتها يعني لا نعبد بدل من سواء وهو صفة الجملة وبدل الصفة صفة فتكون ان وصلتها صفة
في التقدير اذ يشترط في البدل ان يصح حلوله محل المبدل منه والحرف المصدري مطلقا وصلته
في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة فلا يبدل من صفتها واراد بنحو ما ذكر ان يكون الفعل مسندا
الى معرفة كالمضمر حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة نحو لا يعجبني ان يكذب احد
وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ان الذي مع تعريفه صفة لكل همزة مع تنكيره والصواب
ان ما في المثال شرطية فهي اسم لا حرف مصدري وانه حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة الجملتان
معا اي جملتا الشرط والجواب وقد قيل عليه اذا كان هذا التقدير محوجا الى تقدير الجواب فبماذا يترجح
على التقدير الاول بل بالذي اقتضى كون هذا صوابا وذاك غير صواب واما الاية الاولى فقال ابو
البقاء ما شرطية شرطها شاء وجوابها ركبك او زائدة وفي تفسير قاضي المفسرين اي ركبك في اي صورة
شاءها وما زائدة وقيل شرطية وركبك جوابها والظرف صلة عدلك وعليهما فالجملة اي الشرطية او
الفعلية صفة لصورة والعائد منها محذوف اي عليها وفي متعلقة بركبك انتهى وقد نص ان القاضي

علقها بعد ذلك ولا يرد عليه قوله وكان حقه اذ علق في بركيك وقال الجملة صفة لظهور ان المراد حج بالجملة
جملة شاء وحدها ان يقطع بان ما زايدة ولا تردد بين كونها شرطية وكونها زايدة اذ لا يتعلق الشرط
الجازم بجوابه ليس على ما ينبغي بل لا يظهر للتعليل به وجه قال الشارح لم اتحقق معناه والاوجه كونه
علة لبطلان القول بشرطية ما والذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزا لا يتقدم على اداة الشرط وهنا
قد جعل بركيك جوابا الشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزا على الشرط وهو باطل
وتكلف المحشي فاجاب بان هذا من باب نفي الشي بنفي لازمه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه
عدم كونه معمولا بجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الاية ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم
يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه وفيه نظر فان نفي الملزوم لا يستلزم نفي اللازم حتى
يراد به فان نفي الملزوم اعم من نفي اللازم ولا دلالة للاعم على الاخص ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة
اي بدون جملة الجواب لعدم استقلالها في نفسها وجملة الصفة يجب استقلالها والصواب ان يقال ان قدرت
ما زايدة فالصفة جملة وحدها والعايد محذوف والتقدير شاها وفي متعلقة بركيك قال ابو حيان الظاهر
ان قوله في اي صورة متعلق بركبك اي وضعك في صورة اقتضتها مشيته من حسن وطول وذكورة او
مقابل ذلك او باستقرار محذوف وهو حال من مفعوله اي مفعول ركبك اي ركبك حال كونك حاصلا في صورة
اي صورة او بعدلك اي وضعك في صورة اي صورة او باستقرار محذوف هو حال من مفعوله وان قدرت
شرطية فالصفة مجموع الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب والعايد محذوف ايضا وتقديره عليها وتكون في ح
متعلقة بعدلك ليس الا اي عدلك في صورة اي صورة ثم استونف ما بعده الظاهر انه اراد بما بعده مجموع
الشرط وجوابه فانظر كيف يصح الجزم باستينافه وقد جزم اولا بانه صفة وهل هذا الا خلط بين قولين كما ها
ابو البقا في اعرابه فانه قال بعد ما نقله المص عنه وناقشه فيه وقيل لا موضع للجملة لان في يتعلق باحد
المفعولين والجميع كلام واحد واراد بالمفعولين مفعولي سوّاك وعدلك وبتعليقها باحدهما اعتبارها
حالا منه والصواب في الاية الثانية انها على تقدير مبتدا اي هي لا نعبد الا الله وفي الثالثة ان الذي
وصفة مقطوعة بتقدير هو فيكون مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف او بتقدير اذم او اعني او اخص
فيكون منصوبا على الذم او الاختصاص هذا هو الصواب في جميع ما ذكرناه خلافا لمن اجاز وصف
النكرة بالمعرفة مطلقا ووصف النكرة اولم توصف ولمن اجازه بشرط وصف النكرة او لا بنكره
وهو قول الاخفش وهذا مثل قولهم يبدل النكرة من المعرفة بشرط وصف النكرة بنكرة كما في قوله
تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطية زعم ان الاوليان وهو معرفة صفة لاخران
وهو نكرة في فاخران يقومان مقامهما الاية لوصفهما والاولى لوصفه وكذا قال بعضهم في قوله
تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون ومن ذلك ايضا قول الزمخشري في انما اعظكم
بواحدة ان تقوموا لله ان تقوموا وهو معرفة اذ تقديره قيامكم عطف بيان على واحدة وهي
نكرة وفي مقام ابراهيم فانه عطف على ايات بينات مع تنكير الايات فان وصف النكرة لا يخرجها
عن تنكيرها مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون الزمخشري
عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما اي لكونهما اخوين ويؤيده اي يؤيد قصد ذلك قوله في
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم انه من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له
بالوجد الطاقة والوسع قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون
انتهى قال ابو حيان في نهره ولا يعرف عطف بيان يعاد فيه العامل وانما يريد البدل لان الخافض لا
يعاد مع شي من التوابع الا معه وكذا عربه ابو البقا بدلا وهذا امام الصناعة من يسمي التوكيد صفة

وعطف

بيان

وعطف البيان صفة كما مر فلا يبدع اذا سمي الزمخشري البدل عطف النوع الثالث اشتراطهم في بعضها التعريف
شرطه تعريفا خاصا الا اي تعريف كان كمنع الصرف فان مانع الصرف في الاسم التعريف وقد اشترطوا له
تعريف العلمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان وغير المنصرف معرب واما ذو
اللام والمضاف الى معرفة فلا يتاتي منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر
تبعا له واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين
معا واما عند الحاجب فيتاتي لان غير المنصرف عنده ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما لكنه
لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من المعارف الا العلم
او شبهه كما في اجمع انما كان في اجمع واخواته شبه العلمية لان اجمع ونحوه معتبر فيه تعريف الاضافة فاذا
قلت الكتاب اجمع فاصله اجمعه اي جميعه ثم حذف المضاف اليه واعتبر عند حذف التعريف الاضافي باقيا
في المضاف فكان في الصورة معرفا بغير اداة فاشبه العلم وكذا اجمع جمع الاعلام بالواو والنون اذا كان لمن
يعقل واجري تعريفه لهذا مجرى تعريف العلمية في اعتباره في منع الصرف وقيل اجمع واخواته اعلام جنسية
لمعان كلية فهي من باب اسامة واليه ذهب ابو علي الفارسي وعليه فالشرط لمنع الصرف تعريف العلمية فقط
وقيل منعه من الصرف لوزن الفعل والوصفية ونحو جمع للعدل والوصف فلا يحتاج الى عد شبه العلمية
ولنعت اسم الاشارة واي في الندا اشترطوا لهما حق التعريف له ولعله قدر ان الكلام كنعت الاشارة ونعت
اي تعريف اللام الجنسية فلا ينعتان الا بمعرف بلام الجنس اما اشتراطهم نعت اسم الاشارة بذي اللام
فلان اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به بالاشارة الحسية او بالصفة فاذا قصد
تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم لكل اخر لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام
والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف واللايق ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
في نفسه لذا اللام لا بما يكتسب التعريف من غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريف المستعار فاقتصر على ذي
اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زايدة او لان اسم الجنس هو الدال على الماهية من
بين الاسما والمحتاج اليه في نعت اسما الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات الا بما
يخص بعض الماهيات واما اشتراطهم نعت اي في الندا فلان ايا في الحقيقة وصلة الى ندايه وهو المنادى لكنهم
استقبحوا مباشرة حرف الندا الذي اللام لانه ح اما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين
فكان لها حكمه ومن ثم قيل بناء الاسم كالخمسة عشر واخواته والا فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني
لان التنوين لا يجامعه واما ان يعرف وهو ايضا بعيد لحصول علة البنا وهي وقوع المنادى ذي اللام موقع الكاف
وكونه مثله في الافراد والتعريف فتعين الفصل بينهما بشي فطلبوا لذلك اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة عليها الى مخصص يقع الندا في الظاهر على هذا الاسم المبهم وانما المطلوب مخصصه ذو اللام
فان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية معلوم الذات اذ لا معنى لنحو يا شي ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما
عن ان المخاطب ما فيه شي مما يكون للعقلا الا وقوع اسم الشي والموجود عليه وهذا مجاز في الحقيقة فوجدوا
الاسم المتصف بذلك ايا مقطوعة من الاضافة ووصلوها بها لتكون في صورة المضاف وكذا تعريف فاعل
نعم وبيس اشترطوا له تعريف الجنس لكنها اي اللام الجنسية تكون مباشرة له اي لهذا الفاعل نحو نعم العبد
او لما اضيف اليه الفاعل بغير واسطة نحو ولنعم دار المتقين او بواسطة كقوله فنعم ابن الاخت غير مكذب بخلاف
ما تقدم فشرطها المباشرة له نفسه واعلم ان ما ذكره المص من اشتراط كون تعريف فاعل نعم جنسيا هو ما عليه الجمهور

ورجح الرضي بعد ما ساق خلافه ولم يرتضه وتفصيل المذاهب ان من ذهب الى الجنسية فريقان فريق قال انها للجنس حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم اختلفوا في تقرير ذلك فقيل لما كان الغرض عموم المدح واستغراقه في الثبوت للممدوح المخصوص وكان الابلغ في اثبات الشي ان يجعل النوع الذي الممدوح حتى لا يكون نظار يا عليه ويجب انه يزول ويرتفع عدلوا الى مدح الجنس فكانك قلت زيد نعم جنسه وقومه اي ثبت لهم الوصف الجميل وما ثبت الجنس ثبت لافراده فيثبت للممدوح تلك الفضيلة ولا يكون الا بالاستغراق في واحد واحد وهذا تاويل س ولذلك قال لانك تريد ان تجعله من امة كلهم صالح وعزاه الرضي الى ابي علي واتباعه وهذا في الحقيقة حمل اللام الحقيقة على الاستغراق ورده الرضي بان اللام في نحوه لو كانت لاستغراق الافراد لصح وقوع كل موقعها كما في ان الانسان لفي خسر ولا يصح نعم كل رجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قيل لنقل ذلك على سبيل المبالغة والمجاز كما يقال انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثله بنحو نعم كل رجل يدل على انه لم يقصد ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل رجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وفي الحواشي الشريفية انه يمكن ان يمكن ان يقال لم يجز نعم كل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وانها عين زيد وذلك محال ولذا لم يجز انت كل رجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر من العبارة قصد المبالغة وما ذكر من ان معنى انت الرجل اذا قصد المدح ان من سواك ليس برجل بالنسبة اليك انما يتم اذا حمل الرجل على الجنس وادعى اتحاده بزيد او حمل على استغراقه وادعى ان زيدا عين الجميع وكل منهما مناف لما قرره فقد عاد بالنقض ثانيا على ما اثبت اولا ورد هذا القول بوجهين اخرين احدهما انه يودي الى جعل المقصود بالمدح تابعا لغيره من الافراد ولا يكون المدح له بخصوصه لوقوع الشركة فيه والثاني انه يودي الى التناقض لو قيل نعم الرجل زيد وبيس الرجل عمرو وقيل انهم لما ارادوا المبالغة في مدح فرد عدوا المدح الى جنسه بسببه فكانه قيل زيد يمدح جنسه لاجله ثم ترك هذا للعلم به ورد بانه لو كان المعنى على ذلك لصرح بهذا السيد في بعض المواضع والفريق الثاني قالوا انها للجنس مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد جعلت زيدا الجنس مبالغة ولم يقصد سواه كانك قلت نعم زيد الذي هو جنس الرجال ومن ذهب الى العهدية فريقان ايضا فريق قالوا هي للعهد الذهني كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وهذا ما نص عليه ابن الحاجب ووجهه بان نعم موضوع لمدح فاعله مبهما وكون الفاعل ممدوحا كذلك لاستبعاد تحققه يقتضي ان يعبر عنه بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم اولا ثم فسر ثانيا واذا كان تعريف الفاعل عهديا ذهنيا كان مبهما بحسب الخارج اذ لا نعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية وان كان مبهما بحسب الخارج اذ لا تعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية وان كان معينا بحسب الذهن قال في شرح المفصل ومن انه في الابهام والتعريف اسامة فانه وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود وزيف الرضي كون التعريف للعهد الذهني بان القول بمثله ليس بشي لان الاشارة الى ما في ذهن المخاطب يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام وقال ان التعريف اشرب الماء واشتر اللحم لفظي وفريق قالوا للعهد في الشخص الممدوح منهم ابو منصور الجواليقي وابو اسحاق بن ملكون قيل ومما يتنزل منزلته على ان المقصود بالاسم المرفوع بالذات المخصوص بالمدح او بالذم كونه يثنى تثنيته ويجمع جمعه ويفرد لافراده ولو كان عبارة عن الجنس لم يستتبع ذلك وهذا وارد على من جعلها للاستغراق ولمن جعلها المجاز الجنس ان يعتذر بان وجه التثنية جعل كل واحد من الشخصين على حدته جنسا فمعنى نعم الرجل الزيدان نعم اللذان كل واحد منهما جنس ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب

التخاصم

التخاصم انه صفة للاشارة مع انه غير معرف باللام ولا يكفي نسبة الاضافة الى المعرف ولو بغير واسطة فكيف وهو معها قال في المفصل والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسم او صفة واتصافه باسم الجنس هنا هو مستبعد عن ساير الاسماء على انه في جعل تخاصم صفة للاشارة نظر اخر وهو لزوم الفصل بين اسم الاشارة ووصفه بالخبر وذلك غير جاير نبه عليه اليمني وقد مضى قريبا ان جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت والتخاصم اسم جامد غير مشتق ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لاسم الاشارة لان البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك ما يعطف عليها يكون معرفا بال ولهذا ابى كون بيان الاشارة كونها يتعين فيه اللام منع ابو الفتح في وهذا بعلي شيخ في قراة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلي عطف بيان وان كان معرفة بالاضافة لعدم كونه معرفة باللام فاوجب كونه خبرا عن هذا وشيخ اما خبر ثان او خبر لمحذوف اي هو شيخ او بدل من بعلي وبعلي بدل من هذا وشيخ الخبر ونظر منع ابي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسايل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك في النعت اذ لا ينعت المضمر قطعا فكذا لا يعطف عليه عطف بيان ولكن اجاز س في باب النداء يا هذان زيد وعمرو على عطف البيان فجوز بيان الاشارة بغير المعرف باللام وتبعه الزيادي فاجاز في غير النداء مررت بهذين الطويل والقصير على البيان فاجازه على البدل ايضا ولم يجزه على النعت مع ان التابع معرف باللام لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ قال المص في حواشيه على التسهيل ذكروا النعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث كونه مفردا اي غير مضاف واستشكل بقولهم يا ذا الضامر العيس واجيب بان ال في الضامر العيس موصول وهو بحكم المفرد او بانه صفة محذوف الرابع الاتصال فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز مررت بهذين الرجل والمراة فايدة المنعوت ان كان اكثر من واحد ليس من اسماء الاشارة فنعته اما يتفق او يختلف فان اتفق جمع فتقول مررت بزيد وعمرو وخالد العاقلين سواء كان المنعوت متعددا لفظا كما مثلنا او معنى كما في مررت بقوم كرام وان اختلف المنعوت ان تذكيرا وتانيثا وعقلا وعدمه فان اريد بالنعت الشمول غلب التذكير والعقل وجوبا فتقول مررت بزيد وهند العاقلين وبجيد وفرس سابقين وان اريد به التفصيل كان تغليب ما ذكر اختيارا فتقول في تغليب التذكير مع التفصيل وانت تريد رجلا وامراة مررت باثنين صالحين وهو المختار وان شيت قلت صالح وصالحة وفي تغليب من يعقل انتفعت بعبيد وافراس سابقين وان شيت سابقين وسابقات وان كان المنعوتان معبرا عنهما بلفظ اسم الاشارة واختلف النعت فالمنصوص عن س والمبرد والزجاج والزيادي انه لا يجمع بين المنعوتين ثم يوتى بالنعتين مفرقين بالعطف فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ويتعين ان يقال مررت بهذا الطويل وبهذا القصير فيفرق في الاشارة كما يفرق في النعت واجاز الزيادي ذلك على عطف البيان او البدل دون النعت لان اسماء الاشارة انما تنعت بالجوامد وان نعت بالمشتق فبتنزيله منزلة الجامد والجامد لا يحتمل فجعلت مشاكلتها للمنعوت في الافراد وغيره بمثابة الضمير الرابط فتقول مررت بهذين الطويل والقصير وممن نص على منع النعت في مررت بهذين الطويل والقصير س والمبرد والزجاج وقد نقلنا ذلك عنهم في الفايده التي قدمناها لك وهو مقتضى القياس لفوات المطابقة التي هي مقتضاه ومنع س فيها اي في الاشارة مخالف للجاز به في النداء فان قلت انما اجاز س في النداء عطف وما منع في الاشارة النعت فاين المخالفة قلت الم تسمعهم يقولون النعت والبيان اخوان فحيث جاز احدهما جاز الاخر وحيث امتنع فاذا جاز البيان في النداء فقد كان حقه اجازة النعت النوع الرابع بعض اشتراط الابهام في بعض الالفاظ اي اشتراطهم في بعض الالفاظ ان يكون مبهما قال المحشي ولم يقل في بعض المعولات

اذ لو قال لكان الضمير من قوله والاختصاص في بعضها عايدا على المعمولات وقد عومنه صاحب الحال لكنه من حيث
هو صاحبها ليس معمول فيه نظر لانه اما فاعل او مفعول كظروف المكان فان اسم المكان ما لم يكن مبهما
لا يكون ظرفا يقبل النصب بتقدير في واما ظروف فانها جميعا تقبل ذلك ما كان منها مبهما وما كان موقتا
ووجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان لان بعضها وهو الازمنة الثلاثة من مدلوله فاطرد
النصب في المدلول وغيره واما المكان فلما لم يكن دالا على شي منه وضعا بل عقلا من حيث ان كل فعل لا بد
له من مكان نصب من المكان ما شابه مدلوله من الزمان وهو ما كان منه غير محصور كالجهات الست وما
كان معدودا كالفرسخ والميل وبالجملة ما كان منه مبهما ووجه الشبه انه متبدل متغير كالزمان قال الرضي
واما قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلولا للفعل تعدى اليه فمغالطة منشاها الاشتراك
في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على المعين الموقت المراد
به هنا المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله لما كان الفعل يدل على المكان
المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة لان الفعل لا يدل على المبهم من المكان اصلا لان المقصود من الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم
المكان بالتفسير الذي فسره وهو ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه والاختصاص في بعضها
كالمبتدات واصحاب الاحوال اما المبتدا فلانه محكوم عليه والحكم على الشي فرع كونه مختصا واما ذو
الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة اذا كانت عن منصوب ولان ذا الحال لو كان نكرة كان تجعل ما يميزها
ويخصها من بين امثالها صفة اولى من جعله حالا يقدر تقييد الحدث المنسوب لان الاولى ان يعين
الشي ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يقيد ذلك الحدث ومن الوهم في الاول قول الزمخشري فاستبقوا
الصراط هو والطريق واحد وهو من ظروف المكان المختصة وفي سنعيدها سيرتها الاولى اي
طريقتها وقول ابن الطراوة هو سليمان بن عبد الله ابو الحسين الشيباني المالقي النحوي اخذ عن ابن
الحجاج الاعلم ولازمه والاديب ابي بكر المرساني وابي مروان سراج حمل عنه كتاب س وكان عالم الاندلس
في النحو وعنه اخذا العربية ايمة الاندلس توفي في رمضان سنة ٥٢٨ في قوله كما عسل الطريق الثعلب
هو بعض بيت تقدم انشاده تمامه وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
في الكلام على ديباجة الكتاب بعض الكلام عليه وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد والسوق اختلف
في نصب الظرف المبهم تشبيها وكان الاصل ان يجر بفي وهو قول الاكثرين ومنهم س وقيل ان دخل
تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر فتصير نصب المفعول به لانه لا يحتمل بدون متعلق قال
الجرمي ورد بان مجي مصدره على فعول يابى كونه متعديا لانه من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت
قعودا وجلست جلوسا ولان مقابله وهو خرجت لازم ولانه اذا استعمل في غير الامكنة فلا بد في
نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب اهل القوم فعلم انها حذفت في الامكنة لكثرة الاستعمال ان هذه
المنصوبات ظروف هو معمول لهم على التوزيع وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا
لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف واما المختص فيجب معه في والصواب ان هذه
المواضع على اسقاط الجار توسعا وان كان بعضها اكثر استعمالا من بعض وهذا مذهب ابن مالك قال ولو
انتصب البيت في دخلت البيت على الظرفية لم يختص بدخلت لكنه يختص به اذ لا يقال مكثت البيت
ولا نمت البيت لان كل ظرف مكاني انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل مقدر ووقع خبرا ويمكن
الجواب عن هذا بانهم جعلوا علة تقدير في فيه كثرة الاستعمال لدخلت فيختص به ولا يجوز زيد البيت
وقد نقل عليه ليس المصير تخريجه باولى من تخريجهم فان نصب غير المبهم من المكان على الظرفية غير مقيس

كاسقاط

كاسقاط الجار توسعا فلم كان هذا صوابا وذاك غير صواب واجيب بان وجد اسقاط الجار توسعا
في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية اقتضى ذلك والجار المقدر المحذوف توسعا هو الى
في سنعيدها سيرتها وسيرتها هيئتها وحالتها فعلة من السير يجوز بها عن الطريقة والهيئة وانتصابها
على نزع الخافض وعلى انه عاد منقول من عاده بمعنى عاد اليه او على تقدير فعلها اي سنعيدها العصا
بعد ذهابها السير سيرتها الاولى فتنتفع بها ما كنت تنتفع قبل وفي في البيت اي كما عسل في الطريق	بق
الثعلب وفي او الى في الباقي وذلك لتعدي دخلت بكل من الحرفين الى الظروف المذكورة بعده وتعدى
استبق بها حيث يقال استبقت الى المسجد واستبقوا في الميدان ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى
تبادروا وقد اجيز الوجهان اسقاط الجار توسعا والتضمين في فاستبقوا الخيرات اي اليها او تبادروها
ويحتمل سيرتها ان تكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها وعلى هذا الوجه
اقتصر ابو حيان في نهره وقال اي سنعيد سيرتها الاولى وهي كونها عصا ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا
لهم كل مرصد ان كلا ظرف لاضافته الى الظرف فهو منصوب بتقدير في وتبعه الزمخشري فقال كل
مرصد كل ممر ومجتاز يرصد ونهم فيه وانتصابه على الظرف كقوله لاقعدن لهم صراطك المستقيم ورده
ابو علي في الاغفال بما ذكرنا في انه لا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما من المكان والاغفال كتاب
لابي علي الفارسي وضعه فيما اغفله الزجاج قال فيه المرصد المكان الذي يرصد العدو فيه فهو مكان
مخصوص لا يحذف منه الا سماعا واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم
ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز
قعدت مقعده انتهى وعبارته في النهر واقول انتصابه على الظرف لان قوله واقعدوا لهم ليس معناه
حقيقة القعود بل المعنى ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه ولما كان هذا المعنى جاز قياسا ان يحذف
منه في كما قال وقد قعدوا انفاقها كل مقعد فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملا من لفظه او من
لفظ معناه جاز ان يصل اليه بغير وساطة في فيجوز جلست مجلس زيد وقعدت مجلس زيد تريد في
مجلس زيد فكما يتعدى الفعل الى المصدر من غير لفظه اذا كان بمعناه فكذلك الى الظرف وهذا
مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله اي المختص كما صرح به ابو حيان فمتى كانت
مادة الظرف من مادة الفعل صح نصبه بتقدير في وان كان مختصا ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
فلا يصح قعدت مجلس زيد لعدم التوافق اللفظي كما اكتفوا به في المصدر فهو تمثيل للمنفي لا للنفي
والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا والقياس جره بفي فينبغي
ان لا يتجاوز به محل السماع وهو لم يسمع الا في موافق المادة فلا يقاس عليه موافق المعنى واما نحو
قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على وهذا قول الاخفش
وحذف على ووصول الفعل الى مجرورها ونصبه يخصه اصحابنا بالشعر كما قال والخفي الذي لولا الاسي
لقضاني اي لقضى علي وهذا عجز بيت صدره تحن فتبدي ما بها من صبابة وقد اسلفنا الكلام عليه
في الباب الاول في على من حروف الجر وقياس الزجاج ان يقول في لاقعدن لهم صراطك مثل قوله واقعدوا
لهم كل مرصد اي انه على حذف على والصواب في الموضعين اي في صراطك وكل مرصد انهما على تقدير
على وحذفت وانتصب ما بعدها توسعا كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما فان التقدير	بر
عليه ضرب زيد على الظهر والبطن فحذفت على وانتصبا واما رفعهما فعلى البدل او ان لاقعدن واقعدوا
ضمنا معنى لالزمن والزموا قال ابو حيان اسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا فالاولى ان يعكس
لاقعدن معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط على انه مفعول به والتقدير لالزمن بقعودي

صراطك ومن الوهم في الثاني قول الحفني في ظلمات بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير
مختص فلا يصلح الابتداء به لان النكرة اذا لم تخصص لا تصلح للاخبار عنها فالصواب قول الجماعة
انه خبر لمحذوف اي تلك او هذه ظلمات وبعضها فوق بعض جملة وقعت صفة له وفي النهر ما يقتضي
اعراب ظلمات بدلا من سحاب نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وترك
الصفة التي هي اي ظلمات لدلالة المقام عليها من سباق او سياق كما قال له حاجب عن كل امر يشينه هو صدر
بيت من ثاني الطويل عجزه وليس له عن طالب العرف حاجب وقايله على ما في امالي القالي مروان بن ابي حفصة
قال الشارح يعرف بابن ابي السمط وقبله ❊ يصم من الفحشاء حتى كانه ❊ اذا ذكرت في مجلس القوم غايب ❊
قال الشريف المرتضى في كتاب الغرر والدرر كان مروان بن ابي حفصة متساوي الكلام متشابه الالفاظ غير
متصرف في المعاني ولا غواص عليها ولا مدقق لها الى ان قال وكان اسحق بن ابراهيم الموصلي يقدمه على بشار
ومسلم وكذلك ابو عمرو الشيباني وكان الاصمعي يقول مروان مولد وليس له علم باللغة وفي وفيات
الاعيان مروان بن ابي حفصة سليمان بن يحيى بن ابي حفصة يزيد الشاعر المشهور كان جده ابو حفصة
مولى مروان بن الحكم فابلى يوم الدار فاعتقه وقيل بل كان لعثمان فوهبه لمروان ومروان الشاعر من
اهل اليمامة وقدم بغداد ومدح المهدي والرشيد ذكره ابن المعتز في طبقات الشعراء واثنى عليه ومولده
سنة ... وتوفي ببغداد سنة احدى او اثنين وثمانين والصمم بالتحريك انسداد الاذن وثقل السمع يقال
صم يصم بفتحهما صما وصمما واصمه الله فهو اصم وتصام عن الحديث اي اراه انه اصم والحاجب المانع ويشينه
يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المهملة المعروف وهو الاحسان قال تعالى خذ العفو
وامر بالعرف وبفتحها الرائحة ولله در القائل ❊ المرء لولا عرفه فهو الدمى ❊ والمسك لولا عرفه فهو الدم ❊
اي ان المرء لولا معروفه واحسانه لكان من الصور كما ان المسك لولا رائحته لكان من الدما وقد اورد علماء
البلاغة هذا البيت مثالا لتنكير المسند اليه للتعظيم يعني ان المسند اليه اعظم من ان يعرف ويحيط
وللتحقير بمعنى انحطاط شانه الى حد لا يمكن ان يعرف فتنكير حاجب الاول للتعظيم والثاني للتحقير اي له
حاجب عظيم عن الامر المعيب فلا يصل اليه وليس له حاجب حقير عن طالب الاحسان راسا وقيل يجوز
ان يقال نفي الحاجب الحقير لينتفي غيره بالاولى انسب واولى وقول المحشي تبعا للشارح وذكر في مع الكل
الاول اشارة الى ان الامر الذي يشينه يمكن المانع تمكن المظروف من الظرف مبني على ان الرواية بفي
في المصراع الاول وقوله صح جواب الشرط اي ان قدر ان تنوين ظلمات للتعظيم صح القول بانه مبتدا
لتخصصه بالصفة المقدرة وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها من باب زيدا ضربته وتبعه الزمخشري
فقال وانتصابها بفعل مضمر يفسره الظاهر تقديره وابتدعوا رهبانية ابتدعوها يعني واحدثوها
من عند انفسهم ونذروها وفي جعله المقدر ابتدعوها بالضمير نظر واعترضه ابن الشجري بان المنصوب
في هذا الباب يعني باب الاشتغال شرطه ان يكون مختصا صالحا للابتداء به ليصح رفعه بالابتداء
ورهبانية نكرة غير مخصصة فسبيلها سبيل رجلا في قولك رجلا ضربته وهو لا يصح نصبه اذ لا
يصح رفعه والمشهور انه عطف على ما قبله على انها من المجعولات وابتدعوها صفة اي ورهبانية مبتدعة
ومعنى ابتدعوها سلكوا بها غير طريقها قال في النهر وخصت الرهبانية بالابتداع لان الرافة والرحمة
من القلب لا تكسب للانسان فيهما بخلاف الرهبانية فانها افعال بدن مع شي في القلب ففيها موضع
للتكسب ولا بد على العطف من تقدير مضاف اي وحب رهبانية ليصح ذيل الجعل في القلب على الجميع
وانما لم يحمل ابو علي وكذا الزمخشري الاية على ذلك اي على العطف لاعتزالهما لان ما يبتدعونه من افعالهم و
يحدثونه لا يخلقه الله عز وجل فكيف يعطف على مخلوقه ومجعوله فان الرافة والرحمة من خلق الله تعالى

ولما

ولما كان من مذهب المعتزلة ان العبد خالق لافعاله الاختيارية وما كان مخلوقا له لا يكون مخلوقا له تعالى
لئلا يلزم منه اجتماع مؤثرين على اثر واحد اضطروا الى ارتكاب هذا الاعراب وهو غير جيد صناعة
كما ان اصلهم الذي بنوا عليه هذا الاعراب فاسد دليلا والرهبانية في العبادة والرياضة والانقطاع
عن الناس منسوبة الى الرهبان وهو المبالغ في الخوف فعلان من رهب كالخشيان من خشي وقرئ بضم الراء كانها
منسوبة الى الرهبان جمع راهب كراكب وركبان وقد يتخيل ويظن ورود اعتراض ابن الشجري المذكور على ابي
البقا في تجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته فيقال كيف جوز ذلك واخرى نكرة غير مخصصة
ويجاب بان الاصل وصفه فالمنصوب على الاشتغال حقيقة هو الموصوف المصدر وهو وان كان نكرة
فهو مخصص بصفته المذكورة ويجوز كون تحبونها صفة لاخرى وهي مبتدا والخبر اما نصر واما محذوف
اي ولكم نعمة اي مثوبة اخرى تحبونه ونصر بدل من اخرى او خبر لمحذوف اي هي نصر وفي بعض النسخ
وهي نسخة الشارحين وقول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما هذا صدر
بيت من ثالث الرمل عجزه غير زميل ولا نكس وكل وبعده بيت تقدم الاستشهاد به في لو من حروف
اللام وقايله امراة من بني الحارث كما قدمنا وهو من ابيات الحماسة الرفع ولعل النصب رواية فيه
وعلى الرفع فهو خبر مبتدا محذوف اي هو فارس مبتدا يخصص بالصفة المقدرة المستفادة من تنكيره
وقد تاكدت بزيادة ما وجملة غادروه اي تركوه الخبر وملحما اي طعمة لحوا في السباع والطير حال
من منصوب غادروه وقال العيني في شواهده الكبرى ملحما بالمهملة اسم مفعول من الحم الرجل اذا
نشب في الحرب فلم يجد له مخلصا والحمه غيره فيها ولحم اذا قتل قال وقد ضبط بعضهم بالجيم والزميل
بضم الزاي وفتح الميم المشددة وسكون المثناة التحتية بعدها لام الجبان الضعيف كانه يتزمل في العجز
كما يتزمل الرجل في الثوب ومثله الزميل والزمال والزمل بضم الزاي وتشديد الميم في الكل والنكس بكسر النون
وسكون الكاف بعدها مهملة المقصر عن غاية النجدة والكرم واصله في السهام ما انكسر فجعل اسفله اعلاه فلا يزال
ضعيفا والوكل بفتحتين العاجز او الجبان الذي يتكل على غيره فيضيع امره انه من باب الاشتغال كقول ابي علي في الاية
والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا من ان المنصوب على الاشتغال شرطه ان يكون مختصا ليصح وقوعه
مبتدا ففارسا ان كان منصوبا فهو اما على المدح او على الاشتغال والثاني باطل فتعين الاول وما في
البيت زايدة فلهذا امكن انه يدعي انه من باب الاشتغال يريد ان ما اذا كانت زايدة فقد نبهت على وصف
لايق بالمحل كما في لامر ما جدع قصير انفه ففارسا تخصيص بالوصف الذي نبهت عليه ما فصح نصبه
على الاشتغال لصحة رفعه على الابتدا فان قلت اليس هذا اعترافا لصحة النصب على الاشتغال فلم كان
الظاهر النصب على المدح وكلا الوجهين لا يخلو عن تقدير قلنا لعل ذلك لاقتضاء المقام المدح اذ هو
بصدد الرثا وتعداد المحاسن وذكر الصفات المحمودة والاشتغال لا يفيد ذلك على ان التعبير بالظاهر
دون والصواب كما هو شانه يدل على صحة مقابله لكن بقي شي وهو ان قوله وقول البدر بن مالك
عطف على ما قبله فيقتضي ان يكون من الوهم ايضا لكنه على ما قررت لا يكون منه وكثير من لا يوجد في هذا
القول واعلم النوع الخامس اشتراط الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض اي ان لا يكون ذلك
البعض الا ضميرا والاخر الا ظاهرا فمن الاول مجرور لولا الذي يكون معه بمعنى منفردا ومجرور وحدا اي عند
ش وقد مضى ذلك في بحث فان لولا انما يجر الضماير ووحدا انما تضاف اليها ولا يجران الظاهر
ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره بل يجر بهما اي ضمير كان تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي
ووحدك ووحده لبي وسعدي وحنانيك فانه لن يكون الا ضميرا ويشترط لهن ضمير الخطاب فلا
يضاف الى غيره وهذه من المواضع التي حذف فيها المفعول المطلق وجوبا قال نجم الايمة الرضي ان وقوع

المصدر مبني فقط لبس من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله ولو اريد بتثنية التكرير بل الغاية
لوجب الحذف اضافته الى الفاعل والى المفعول ولبيك مبني عند س مفرد ولدى عند يونس قلب الفه ياء
لما اضيف الى المضمر كالف لدى واصل لب لك الباً بعد اباً اي اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن
مكاني والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين ينقلب والمعنى البا بالكثير امثالها فحذف الفعل واقيم
مقامه وحذفت زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب
بالسرعة من التلبية فيتفرغ لسماع المامور به ليمسكه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون
محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك ولا يستعمل الا بعده ومعناه
اسعدك اي اعينك اسعادين الا ان اسعد متعد والب لازم وفي شرح الحاجبية للمجد واني ان معنى
سعديك سعدت سعادة بعد سعادة وهو قول انفرد به وعلى الاول هو محذوف الزوائد ايضا وامثاليك
فمعناه تحننا بعد تحنن قال طرفة • ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا • حنانيك بعض الشر اهون من بعض •
وشذ نحو قولهم فيا لبي اذا هدرت لهم هو بعض بيت من اوله الوافر تمامه • دعوني فيا لبي اذا هدرت لهم •
شقاشق اقوام فاسكتها بدري • وقايله مجهول هدر البعير يهدر هدرا اي ردد صوته في حنجرته والشقاشق
جمع شقشقة بالكسر وهي شي كالرية يخرجه البعير من فيه اذا هاج استعيرت للسيف من الكلام واسكتها بدري
اي مبادرتي في الامور اسكت تلك الشقاشق ووجه الشذوذ فيه استعمال لبى من غير مضاف اليه وقول الاخر
لقلت لبيه لمن يدعوني هو من ثاني ضربي مشطور السريع وعروضه كضربه مشطوره مكشوفه وقبله
• انك لو دعوتني دوني زورا • ذات متزع بيوره • ولم يسم قايلها الزوراء بفتح الزاي وسكون الواو والمد
هنا البير البعيدة القعر وهي الارض البعيدة ايضا ومتزع قيل بالمثناة الفوقية والراء من قولهم
بير تروع اذا كانت قريبة القعر يتزع منها باليد والاول اصح واقرب وبيون بفتح الموحدة فعول من
البين وبالنون البير البعيدة القعر الواسعة والشذوذ في اضافة اي الى ضمير الغيبة كما شذت اضافتها
الى الظاهر في قوله فلبى فلبي يدي مسور هو عجز بيت من ثالث المتقارب صدره دعوت لما نابني مسورا
وقد زوحفت عروضه بالحذف وقايله اعرابي من بني اسد نابني اصابني يقال نابه امر وانتابه اصابه
والنايبة المصيبة واحدة نوايب الدهر واللام من لما للتعليل وما موصول اسمي ومسور كمنبر اسم رجل
كانه نقل من المسور وهو المتكا من ادم والفاء من فلبى عاطفة فيها معنى التعقيب ولبى فعل ماض من
التلبية وكتابة الفه بالياء لوقوعها رابعة كاعطى وبعضهم يكتبه بالالف ههنا الغرض التمييز
والثانية السبب ولبي بياء التثنية اسم وقد اضافه الى يدي مسور شذوذا وخص يديه بالذكر لانهما
العاطيتان وقيل لفظ يدي مقحم للتاكيد وحكي عن الزمخشري ومعنى البيت دعوت مسورا المنتزري
لما انابني من الشدايد واجابني ولباني فاجاب الله دعاه ونصره كما نصرني ورواية هذا البيت ايضا
شاهد لسيبويه على ان لبى مثنى لا اسم مفرد على وزن فعلى كما هو عند يونس اذ لو كان مفردا لكان
سبيله سبيل لدى والى تثبت منهما الالف مع الظاهر وتنقلب ياء مع الضمير لكن قلبت ياء مع الظاهر
وقال الفارسي يعتذر ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف لعل لغة من وقف على
ابغي بالياء قال ابو حيان وهذا الذي قاله الفارسي يمكن لو سمع من كلامهم لبي زيد ومن ذلك مرفوع خبر
كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فيرفع السببي
ولا يجوز رفعه للاجنبي نحو عسى زيد ان يقوم عمرو وعنده ومن ذلك اي ومما يشترط فيه الاضمار مرفوع
اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل ونعني بها ما ورد من قولهم نثرا ما رايت رجلا احسن الكحل في عينه منه
في عين زيد قال المص في شرحه على شذور الذهب وبهذا المثال لقبت المسئلة بمسئلة الكحل ونظما

ما علمت

كذا انشده المص وانشده العرناطي بلفظ
• ما علمت امرا احب اليه القول في •
• الناس منك يا ابن سنان •
صح

كما علمت امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان لا وجعله من قبيل المثال المذكور والصواب انه
من قبيل احدى العبارتين الاتي ذكر جوازهما في المثال وجاء في الحديث ما من ايام احب الى الله فيها
الصوم منه في عشر ذي الحجة ولم يقع هذا التركيب في التنزيل وتحرير المسئلة ان افعل التفضيل
لضعف مشابهته للفعل معنى وكذا الاسم الفاعل لا يرفع الظاهر الا بشروط كما يجي وحكى يونس عن ناس من
العرب رفعه له بغير شرط فيقولون مررت برجل افضل منه ابوه قال الرضي وليس ذلك بمشهور ويرفع الضمير
المستتر على انه فاعل لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل وشرايط رفعه الظاهر ثلاث الاول
ان يكون اسم التفضيل صفة جارية في الاعراب على شي وهو في المعنى صفة لسبب ذلك الشي الثاني ان يكون
ذلك المسبب مفضلا ومفضلا عليه باعتبار غيره فان تفضيل الشي على نفسه انما يكون باعتبار امرين كما
يتعلق به بان يكون حالين او ظرفين او نحو ذلك الثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا اي واقعا في سياق
النفي وان لم تباشره اداته لانه باستجماع هذه الشروط يكون له فعل بمعناه في الزيادة فيتقوى عمله فيعمل في الظاهر
وزاد ابن مالك على النفي ما في معناه من نهي او استفهام نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منك اليك وهل احد في الناس
احق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال ابو حيان هذه الزيادة تحتاج الى سماع من العرب لان رفعه الظاهر غير جار على القياس
ولم يسمع الا بالنفي فلا يلحق به ما هو في معناه الا بالسماع اذا عرفت ذلك فاحسن في المثال صفة لرجلا جارية
عليه في اعرابه وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والمراد بالمسبب ههنا المتعلق كما صرح به في اللب مع ان
الاشهر على اصطلاحهم ان يقال المتعلق سبب للمسبب نص عليه الرضي وانما كان الكحل متعلقا للرجل لانه
مظروف عنه التي هي جزوه ومرتبطة به بسبب الضمير وبهذا ظهر ان مراد ابن الحاجب بالمسبب في قوله ولا يعمل
في مظهر الا اذا كان الشي وهو في المعنى لمسبب مفضل الخ هو مسبب ذلك الشي ونقل السيد عبد الله في شرح
اللب عن بعضهم ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل وح يكون العين سببا للكحل في التفضيل والكحل مسببا
قال شيخنا في تاليف له على هذه المسئلة وهذا القول غير متجه لان التفضيل اذا كان بالحقيقة للعين لا للكحل
يكون تفضيلها سببا لتفضيله ولا يكون المسبب ما ذكر وهل لكون العين نفسها سببا للكحل نفسه من معنى ثم ان
هذا المسبب وهو الكحل مفضل باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل وهو الرجل ومفضل عليه باعتبار غيره وهو
زيد كما افهم ذلك حالته في عينه من الكحل في عينه فهو اذن باعتبار الرجل مفضل وباعتبار زيد مفضل وهذا التفضيل
من قبيل تفضيل الشي على نفسه باعتبار محلين وهما عين كل رجل وعين زيد وقد يكون باعتبار زمانين كما في
الحديث واجاز الفاضل الهندي ان يكون في عينه وفي عين زيد ظرفين للاحسن لكن باعتبار التفضيل
على شي فان قيل هذا التقدير يقتضي ان الكحل في عين كل رجل اذ المراد به نفي الافضل والمساوي كما يقال ليس
في البلد اعلم من فلان ويراد به في العرف نفي الافضل في العلم والمساوي قلنا ذلك التقرير بالنظر الى صورة الاثبات
وعدم النفي والا فالنفي يقتضي ان يكون ما بعد من افضل مما قبلها على عكس مقتضى الاثبات ففي المثال لما وقع
اسم التفضيل في سياق النفي وتوجه اليه مرادا به نفي الافضل والمساوي لمدخول من ثبت ان مدخولها هو
الافضل لكان الكحل في عين زيد احسن منه في عين كل رجل وفهم العموم من كون رجل نكرة وقعت في سياق
النفي فكان الاحسن ح نعل بمعناه في الزيادة فعمل في الظاهر لقوته كانه قيل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل مثل حسنه في عين زيد فان المفهوم منه والمفهوم من المثال مثلا زمان في الصدق طردا وعكسا وذلك لان معنى
المثال الحقيقة واستعمالا كون الكحل في عين زيد افضل منه في عين كل رجل اذ ليس المراد نفي الافضل فقط على
ما يفهم لغة بل والمساوي ايضا طلب المبالغة في المدح ومعنى الثاني هو ذلك المعنى بعينه حقيقة واستعمالا لا
لان المراد به المماثلة المحتمل لكون الاخر راجحا وكونه مرجوحا غير ان العرف جار على المماثلة ليعلم نفي الراجحية
بالطريق الاولى فتثبت للمرجوحية لان الشي اذا لم يكن مثل الشي فبالحري ان لا يكون راجحا عليه واذا ثبت المرجوحية

لحسن الكحل في عين كل رجل تثبت الراجحية له في عين فثبت كون الكحل في عين زيد افضل في الحسن منه في عين
كل رجل وهو المطلوب ثم ان ذلك في المثال المذكور عبارتين احديهما وهي اخصر من الاخرى ولي ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من غير زيد بحذف الضمير من منه وفي من عين زيد اختصارا والمعنى المعنى وذكر ابن مالك ان اصل
من عين زيد من كحل عين زيد بحذف المضاف لا غير وعلى ذلك مشى الهندي وجماعة من شراح الحاجبية واعترضه
الحديثي بانه لو كان كذلك لم يكن من تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل والثانية وهي اخصر من اختها ما رايت
كعين زيد فيها الكحل وهذه قليلة الاستعمال كثيرة التغيير بالحذف والزيادة والتقديم والتاخير فعليك بالتامل
ايها الناقد البصير وهذا اي مرفوع اسم التفضيل في غير هذه المسئلة شرطه مع الاضمار الاستتار ايضا
فلا يكون ضميرا بارزا وكذا مرفوع نحو قم واقم وتقوم ونقوم اي انه مرفوع الامر بالصيغة والفعل المضارع
اذا كان للمتكلم وحده او مع الغير او للمفرد المذكر المخاطب شرطه ايضا ان يكون ضميرا مستترا فلا يكون اسما
ظاهرا ولا ضميرا بارزا وفيما يجري مجرى ما ذكر ولم يتعرض له المص كلمة سواء فقد نص بعض شراح التسهيل
على انها لا ترفع الا المضمر ولا ترفع الظاهر الا اذا كان معطوفا تقول مررت برجل سواء هو والعدم فالعدم
معطوف على الضمير في سواء المؤكد بهو ومن الثاني اي مما اشترط فيه الظهار وقول المحشي يريد بالثاني اشتراط
الاضمار في بعض المعمولات سهو ظاهر تاكيد الاسم المظهر فان الظاهر لا يؤكد الا بظاهر فان قلت اليس جاز
في مررت بزيد به ان يكون به تاكيدا فيه قلت ليس التاكيد فيه بالضمير وحده بل هو بمجموع الحرف والضمير
ويجوز في الاجتماع ما لا يجوز في الانفراد والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين فان شيا منها لا يكون
مضمرا ومن الموهم في الاول بالذهول عما اشترط فيه من كونه مضمرا قول بعضهم في لولاك وموسى اذ موسى
تحتمل الجر اي لا يكون مجرورا بالعطف على ضمير المتكلم وهذا خطا من وجهين لانه لا يعطف على
الضمير المجرور الا باعادة الجار على الصحيح ولان لولا لا تجر الظاهر فلو عطفت مع العاطف لم تعمل الجر لفوات
التقابل وكيف تعمل الجر ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها من الاحجية بضم الهمزة وسكون المهملة وكسر
الجيم بعدها ياء مشددة واحدة الاحاجي قال ابو البقا في شرحه على المقامات الاحجية المسيلة المشكلة
يمتحن بها وحاجيته طلبت منه المحاجاة او حل الاحجية ثم حكى تحاجا القوم اذا امتحن بعضهم بعضا
بالالغاز فجعلها من قبيل ما يعمى به وفي الصحاح وبينها احجية يتحاجون بها وحاجيته فحجوته اذا داعيته فغلبته
والاسم الحجيا والاحجية يقال الحجاك ما كذا وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي ويكتفي بكون لفظ المحذوف كلفظ
المذكور وان اختلف المعنى فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور
اي معناه فلا يتطابقان معنى وان تطابقا لفظا بان يقدر احدهما بمعنى المسافر اي يقدر اسم فاعل من الضرب
بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض سافرتم فيها والاخر بمعنى الايلام المعروف قيل هذا معناه المقصود
منه لا معناه الموضوع له فقد قال صاحب الكشف الضرب اسم الفعل بصورة معقولة اي معلومة وهو استعمال
الة التاديب في محل صالح للتاديب والمعنى المقصود منه الايلام فانه هو المقصود من هذا الفعل لترتب الغرض
عليه وكذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لم يحنث لفوات الايلام المقصود ومن هنا اجمعوا على جواز
زيد قايم وعمرو وان زيدا قايم وعمرو لكون المحذوف طبق المذكور معنى وعلى منع ليت زيدا قايم وعمرو وكذا في
لعل وكان لان الخبر المذكور   عنه كذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدون عنه وهو الاصح وان وجد
لفظة عنه بخط المص او بنزجي ومشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا قيل عليه حكاية
الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المص لان الخلاف في المسيلة مشهور
مذكور في التسهيل وغيره وقد تبع المص ابن مالك في كتابه الاجماع على جواز العطف بالرفع على اسم
الاجماع على جواز العطف بالرفع على اسم ان وفيه نظر لان المجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب واما

ساقط من نفس المتن اكثر من كراسة
اي الساقط من الشرح الى كم بالغ
الاوراق

توجيهه

توجيهه ففيه خلاف فقيل المعطوف مرفوع على محل الحرف والاسم وقيل ليس بمعطوف وانما هو مبتدا خبره
محذوف والجملة معطوفة على الجملة قبل وهو الصحيح فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملايكته يصلون
على النبي في قراءة من رفع ملايكته وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابي عمرو وذلك محمول عند البصريين
على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه اي ان الله وملايكته يصلون ويكون من عطف جملة على مثلها وليس
عطفا على الموضع ويصلون خبر عنهما كما هو كذلك في قراءة النصب بالعطف على اللفظ لئلا يتوارد عاملان
وهما ان والابتدا على معمول واحد وهو يصلون والصلاة المذكورة المستندة الى ضمير الملايكة بمعنى
الاستغفار والصلاة المحذوفة المستندة الى ضميره تعالى بمعنى الرحمة فكيف يتطابقا معنى وان
تطابقا لفظا ونظيره قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملايكته قال الحسن يصلي عليكم يرحمكم الله وقال
سعيد بن جبير يغفر لكم وقال ابو العالية يثني عليكم وصلاة الملايكة الاستغفار فقال يصح ارادة
المعنيين معا من يصلي حيث اسند الى الله اولا وعطف عليه الملايكة فمن جوز استعمال المشترك في كلا
معنييه فالامر لديه سهل ومن منع اشكل عليه ذلك فقيل في التفصي عنه ان الصلاة هنا استعملت في معنى
مشترك وهو ارادة وصول الخير الى العباد المومنين فانه سبحانه برحمته اياهم يريد ايصال الخير اليهم والملايكة
باستغفارهم لهم يريدون ذلك ايضا وقال الفرا في قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين ان التقدير بلى ليحسبنا على صيغة امر الغايب قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف
بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر لان حقيقة المعاد الجسماني معلومة من الدين بالضرورة فلا يكون مامورا
به فقد تخالف المعنيان وقال بعض العلما في بيت الكتاب اي كتاب سيبويه لن تراها ولو تاملت الا ولها
في مفارق الراس طيبا هو من اول الخفيف من قصيدة لابن قيس الرقيات اولها ازجرت الفواد منك الطروبا
ام تصابيت اذ رايت المشيبا قال الزمخشري زجره منعه ونهاه والتصابي اظهار الصبوة وهي جهلة الفتوة
والمفارق جمع مفرق كمجلس ومقعد وسط الراس وهو الذي يفرق فيه الشعر قاله في القاموس و
ظاهره ان الراس لا يكون له سوى مفرق واحد فمفارق الراس من باب استعمال الجمع موضع الواحد حيث
يومن الالتباس كما استعمل مع المثنى لذلك في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وفي شرح المفصل لابن يعيش
ذهب سيبويه الى انه منصوب على المعنى لانه لما قال ان تراها الا ولها في مفارق الراس طيبا دل على
انه الطيب داخل في الرؤية فنصبه على هذا التاويل وقد رد هذا المبرد وذكر ان مثل هذا لا يجوز
لانه لا يحمل على المعنى الا بعد تمام الكلام الاول لانه حمل على التاويل ولا يصح تاويل الكلام الا بعد تمامه
والتقدير لن تراها وان تاملت الا ترى لها في مفارق الراس طيبا فهي منصوب باضمار فعل والى هذا ذهب
الزمخشري وكان السخاوي انكر المبرد هذا البيت وقال انه غير معروف وانه لم يوجد في قصيدة ابن قيس
الرقيات ثم قال وقد تزيد القصيدة ابياتا في بعض الروايات وتنقص في بعض ان ترى المقدرة الناصبة
لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الراس ليرى طيب مفارقها وانما يمدح النسا
بالخفر وهو شدة الحيا والقصور لا بالتبذل مع ان راي المذكورة بصرية فهذا البعض لم يبال باختلاف
المذكور والمحذوف معنى واقتصر على المطابقة اللفظية قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد
واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى الملايكة الاستغفار والى الادميين دعا
بعضهم لبعض ذكر السهيلي في كتابه نتايج الفكر هذا الوجه واختاره وقبل المص فقال الصلاة كلها وان توهم
اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة وانما معناها العطف ويكون
محسوسا ومعقولا ثم حمل المص العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لانها في على وجه الحقيقة اذ الرحمة
حقيقة رقة القلب والاعتذار عنه بان مراده من حمل العطف على الرحمة في حقه تعالى حمله عليها بمعناها

الذي يليق به تعالى وهو ايضا من الخير والاحسان لا يتنوع في الحقيقة وقد مال بعض الاصوليين القايلين بعدم
اشتمال المشترك في معنييه او معانيه الى نحو ما ذكر المص ففي التوضيح الاصولي لصدر الشريعة ان سياق الاية
يجب اقتدا المومنين بالله تعالى والملايكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة
في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملايكة يستغفرون له يا ايها الذين امنوا ادعوا له لكان هذا
الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي
فهو الدعا فالمراد والله اعلم ان الله يدعو ذاته المقدسة بايصال الخير الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم من لوازم
هذا الدعا الرحمة ومن قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد اراد هذا لان الصلاة وضعت للثلاثة كما ذكر في قوله
تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة وليس المراد ان المحبة مشتركة
من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذاك ومن العبد هذا واما المجازي
فكارادة الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا باس به ولا
يكون هذا من باب الاشتراك ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه فهم منه ان معناه واحد
ولكنه يختلف بحسب الموصوف لا ان معناه يختلف وضعا وقد ناقشه صاحب التلويح في قوله لا بد من اتحاد
معنى الصلاة في الجميع اذ لو اختلف لادى الى ركاكة الكلام بان ركاكة الكلام وكذا عدم وجوب الاقتدا عند
اختلاف معاني الافعال انما يلزم اذا لم يكن بينها امر مشترك هو المقصود بالايجاب للقطع بانه لا ركاكة
في مثل قولنا ان السلطان قد اطلق زيدا والامير قد خلع عليه فاخدموه وعظموه ايها الرعايا فكذا المراد
هنا ان الله يرحم النبي ويوصل اليه من الخير ما يليق بعظمته وكبريايه والملايكة يعظمونه بما في وسعهم
فاتوا ايها المومنون بما يليق بحالكم من الدعا له والثناء عليه وفي قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم
ورحمة وفي الصلاة الحنو والتعطف فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة كقوله تعالى رافة ورحمة
ورؤف رحيم قال التفتازاني والصلاة لما انها في الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف
ثم الرافة المناسبة كذلك وما يقال ان الصلاة من الله رحمة فهو اخذ بالحاصل والرحمة ايضا سبب عن
الرافة والانعطاف ومنه الرحم واما قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاوه الاشتراك والاصل عدمه
لما فيه من الالباس حتى ان قوما منهم ثعلب نفوه اي نفوا وقوعه في اللغة مطلقا قالوا وما نظن انه مشترك فهو
اما حقيقة او مجاز او متواطي اي موضوع للقدر المشترك وقوم نفوا وقوعه في القران والحديث وقيل باستناعه
والاصح وقوعه لاطباق اهل اللغة على ان القرء للطهر والحيض معا على البدل من غير ترجيح وهو معنى الاشتراك
ثم المذهب ان المشترك يصح اطلاقه لغة على معنييه مثلا معا بان يراد انه من متكلم واحد في وقت
واحد نحو عندي عين ويريد الباصرة والجارية وملبوس الجون ويريد الابيض والاسود مجازا لانه لم
يوضع لهما معا وانما وضع لكل منهما على حياله وعن امامنا الشافعي رضي الله عنه والباقلاني والمعتزلة هو
حقيقة نظرا لوضعه لكل منهما زاد الامام وظاهر فيهما عند التجرد عن القراين المعينة لاحدهما وعن القاضي
ان يحمل ولكن يحمل عليهما احتياطا وقال الغزالي يصح ان يراد به عقلا لا لغة ولا حقيقة ولا مجازا وعليه
البيانيون وقيل يجوز لغة في النفي لا في الاثبات والاكثر على انه يصح باعتبار معنييه او معانيه ان ساغ
وهو ما رجحه ابن مالك وخالفه ابو حيان مبني على صحة اطلاقه على معنييه كما ان المنع مبني على المنع
وفي الحقيقة والمجاز خلاف المشترك خلافا للقاضي في قطعه بعدم صحة ذلك وعلى الصحة يكون مجازا
او حقيقة ومجازا باعتبارين وكذا المجازان ايضا ثم انه لا يخفى ان محل الخلاف هو ما يمكن الجمع فيه
بخلاف ما لا يمكن كصيغة افعل على قصد الامر والتهديد او الوجوب والاباحة مثلا ثم المثبتون
له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه لان المجاز اغلب من المشترك بالاتفاق

او الحمل

او الحمل على الاغلب اولى الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان
الاسناد حقيقيا فان قلت ما الفرق بين الصواب الذي ادعاه المص وبين ما ذكره هنا وهناك وقد تحقق
فعل واحد اختلف باختلاف المسند اليه قلت فيما قاله المص المعنى الواحد لم يختلف في نفسه بل هو موجود
مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وهنا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان الرحمة مخالف في
نفسه لمعنى الدعا وتحقيقه ان الاختلاف فيما ادعاه الصواب في افراد معنى الفعل وهنا في نفس الفعل وقد
ناقشه الشارح فيما ادعوا فيه غير معروف بانه يقال ارض الرجل وارض الجذع والاسناد فيهما حقيقي
والفعل واحد وقد اختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه مسندا الى الرجل اوعد او زكم
ومسندا الى الجذع اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومثله كثا بمثلثه وهمزة اذا اسند الى اللبن
كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته واذا اسند الى النبت كان معنا طلع او غلظ وطال والتف
واذا اسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر واذا اسند الى شيء من الماشية كان معناه سمن قال
ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيا كثيرا واما جواب المحشي عن هذه المناقشة بان
مراد المص بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا ترد عليه هذه الافعال لانها مشتركة فساقط لانه بصدد
الرد على الجماعة في قولهم صلى فعل اذا اسند الى الله سبحانه كان بمعنى واذا اسند الى الملايكة كان بمعنى والاسناد
حقيقي في كلها وهل هذا الا حقيقة المشترك فهو نظير الافعال التي ذكرت فكيف لا ترد على ما ادعاه من
عدم المعرفة ثم ما اقتصر في قوله ومنه قوي الخ بانه الذي في الصحاح قاءت الماشية وقوي الرجل وهما فعلان
مختلفان بالبنية اقول ولكن في القاموس يجمع وكرم ذل وصغر والماشية سمنت كاقات والابل بالمكان
اقامت لخصبه ولا غبار على الشارح والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير
القاصر بالمتعدي قلنا مسلم اذا كان المتعدي تفسيرا للقاصر نفسه اما اذا كان تفسيرا له ولمتعلقه فلا
والرابعة انه لو قيل مكان يصلي عليه دعا عليه بعكس المعنى فانه يصير دعاء عليه بعد ما كان دعاء له وحق
المترادفين صحة حلول كل واحد منهما محل الاخر هذا مختار ابن الحاجب في اصوله وهو وجوب اقامة كل واحد
من المترادفين مقام الاخر وقيل هو غير واجب قال الامام وهو الحق والثابت ان كان من لغة واحدة وجب
والا فلا واختاره القاضي البيضاوي والصفي الهندي واما ابن القيمة فالصواب فيها قول ابن سيده ان قادرين
حال من فعل مقدر اي بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب الى هذا المعمول من فعل الحساب فيكون اولى
بالتقدير ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الاية فعل الجمع ولو سلم قول الفرا فلا نسلم ان الحساب في الاية
ظني بل اعتقاد وجزم ذلك لافراط كفرهم وفيه نظر لانه اذا كان اعتقادا جازما منهم كان جهلا
لانه غير مطابق للواقع والحسبان المامور باعتقاد جازم مطابق للواقع فهو حكم فيتخالفان ايضا واما
قول المعرب في البيت فمردود وانما المقدر من الروية البصرية كالمذكور واما ادعاه من لزوم كون الموصوف
مكشوف الراس بعيد قول الشاعر ولو تاملت فانه واقع في الكلام موقع الحال فتامل واحوال الناس في
اللباس والاحتشام مختلفة فحال اهل المدر اي اهل القرى والعرب تسمي القرية مدرة كذا في الصحاح
وفي القاموس المدر محركة المدن والحضر ثم قال ويدرك يدرك او قريتك وبنو امدراء اهل الحضر
ويقع في بعض نسخ المتن بدل المدن جمع مدينة والاول هو الموجود بخط المص يخالف حال اهل الوبر
وهم البادية والوبر محركة صوف الابل والارانب ونحوها وحال اهل الوبر ايضا يختلف وبهذا اجاب
الزمخشري عن ارسال شعيب ابنتيه لتسقي الماشية قال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال
العرب خلاف احوال العجم ولفظه كيف ساغ لنبي الله الذي شعيب عليه الصلاة والسلام ان يرضى لابنته
ان تسقي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه والناس مختلفون في ذلك والعادات

متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب اهل الحضر
خصوصا اذا كانت الحالة التحالة لضرورة الشرط الثاني من شروط الحذف ان لا يكون ما يحذف كالجزء
من الباقي فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى بيانه وقد مضى الرد على ابن مالك في
مرفوع افعال الاستثناء حيث قال بحذفه وذلك في النوع العاشر من الجهة السادسة وقال الكسائي وهشام
والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا اي فيما اذا عمل ثاني المتنازعين واقتضى اولهما الفاعل ان الفاعل
محذوف لا مضمر كما عليه البصريون وشبهتهم في ذلك قوله • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلث
الاثافي والرسوم البلاقع • وذلك انه ان عمل الثاني وجب ان يقول يرجعن وان اعمل الاول وجب ان
يلفن ولم يقل واحدا منهما فهو قد حذف الفاعل اما من الاول او من الثاني وقال ابن عطية في بيس مثل
القوم الذين كذبوا ان التقدير بيس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود لان
الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وان في بيس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره وتمييزه اي فليس هنا
ما يفسر الضمير وهم قد اوجبوا اذا كان فاعل نعم وبيس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على
التمييز فاقام السوال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عنه اقامة للسبب مقام المسبب وهذا
اشارة الى ما كتب عند المص بقوله فاين تفسيره وهو خلو فاعل بيس اذا كان ضميرا عن مفسر للزمخشري
فانه قال تقديره بيس مثلا فخرجت على ان يكون التمييز محذوفا وان في بيس ضميرا هذا المحذوف وقد
نص س على ان تمييز فاعل نعم وبيس لا يحذف قيل مجرد نص س على ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشري
فان له ان يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم
عشرون وقال تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة وادعاء شذوذه ممنوع وسيجي انشاء الله تعالى ورد عليه انه ان اراد ان الحذف لا ينافي
التمييز في الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام فيما نحن فيه في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه
في باب نعم فممنوع وما اورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القران مع امكان غيره مما هو كثير شايع ومنع شذوذه
مكابرة لا تسمع والصواب ان مثل القوم فاعل بيس وحذف المخصوص اي مثل هولاء او حذف مضاف
اي مثل الذين كذبوا من الكلام وهو المخصوص واقيم المضاف اليه مقامه اي مثل الذين كذبوا فالذين كذبوا في
في محل صفة للقوم على الاول وفي محل رفع على الثاني بعد ان كان في محل جر ايضا ولا خلاف في جواز حذف
الفاعل مع فعله فانه من قبيل حذف الجملة وهي تحذف كثيرا في القران نحو قالوا خيرا اي انزل خيرا بدليل ماذا انزل ربكم
ويا عبد الله فان اصله ادعوا عبد الله وزيدا ضربته الثالث من الشروط ان لا يكون اي ما يحذف موكدا بصيغة
اسم المفعول وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش فانه منع في نحو الذي رايت زيدا ان يوكد العايد المحذوف
بقولك نفسه فيقال رايت نفسه زيد على ان نفسه توكيد لمفعول رايت المحذوف العايد على الذي لان المؤكد
على صيغة اسم الفاعل يريد الطول والحاذف يريد الاختصار فيتنافيان وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال
قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال في رده الحذف والتوكيد باللام
متنافيان لتنافي الغرض بهما وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصايص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا
يجوز ادغام اقعنسس مع انه اجتمع فيه مثلان والثاني متحرك لما فيهما جميعا من نقض الغرض اما في المثال
فلما عرفت من ان غرض المؤكد طول الكلام واختصاره بالحذف ينقض هذا الغرض واما في نحو اقعنسس
فالغرض فيه الالحاق وهو من مزيد الثلاثي باحرنجم مزيد الرباعي فجعل موازنا له وادغامه مخل بذلك
والالحاق جعل مثال على زنة مثال ازيد ليعامل معاملته غالبا مساويا له في تجرده من غير ما حصل به
الالحاق وتضمن زيادته ان كان مزيدا فيه جاريا عليه في جميع تصاريفه سيما وزن مصدره السايغ

ان

ان كان فعلا وفايدة الالحاق التوسع في اللغة فانه قد يحتاج الى مثل تركيب الاصل من مادة الفرع
في نظم او نثر ثم انا لا نجزم بعدم تغيير معنى الاصل بهذه الزيادة كيف وان معنى شملل يخالف
لمعنى شمل وانما الواجب ان لا تكون هذه الزيادة في مثل ذلك مطردة في افادة معنى اطرادا فادة الميم
من نحو مفعل مصدرا او اسم مكان او زمان ومن ثم لا نقول ان مثل هذه الزيادة للالحاق وان
توازنت الكلمتان بسببها اذ لا عدول الى غرض لفظي مع ظهور الغرض المعنوي وحيث انجر بنا الكلام
في البحث عن الالحاق فلا نرى اخلاء كتابنا هذا من فوايد تتعلق به وان كان محل الكلام عليه في اخر الكتاب
الا ان ذلك الفن سيما عند المتقدمين شعبة من فننا هذا فنقول انه ها هنا امور ليتعين التنبيه
عليها احدها انك تجد كثيرا من المحققين اطلقوا القول بان حرف الالحاق لا يقع اولا بل وسطا وصرح
به من المتاخرين ابن يعيش في شرح المفصل والهادي والفخر الجاربردي والسيد ركن الدين في شرحيهما
بل جزم الجاربردي بان الالحاق في تجلبب انما هو بالباء والتاء لمعنى المطاوعة والمفهوم من كلام ابن الحاجب
في شافيته تبعا للزمخشري في مفصله انه يقع اولا لحكمهما بان نحو تفاعل وتفعلل وافعنلل من الملحقات ويويد
ذلك ما في الممتع لابن عصفور من الملحق بالرباعي المجرد نحو برناه وبمزيده نحو تفعلى وتفعلل وتفعلت وتفعنل
قال وهذه ملحقة بتدحرج ونحو افعنلل وافعنلى وهما ملحقان باحرنجم وذهب ابن مالك في تسهيله
الى تجويز وقوع الهمزة اولا مع تباعد الالحاق اما بدونه فلا والمختار نجم الايمة الرضي جواز الوقوع مطلقا
فانه قال لا يكون حرف الالحاق في الاول ولا ادري منه مانعا فان الهمزة تقع مع الالف مساعد اتفاقا
كما في الندد وادرون فما المانع ان تقع بدونه ثانيها اختلف في الالف هل تقع الحاقا اولا فذهب الزمخشري
الى وقوعها حشوا فانه نص في مفصله على ان تفاعل ملحق بتدحرج ووافقه ابن عصفور في الممتع وتبعه
ابن الحاجب الا انه منع ذلك في الاسم وذهب ابن مالك الى وقوعها اخرا مبدلة عن ياء وقال في التسهيل
ولا تقع الالف الاخيرة لا مبدلة من ياء نحو ذفرى ملحق بدرهم وحبنطى ملحق بسفرجل واسلنقى ملحق باحرنجم
الحشو الا انها لا تكون الا منقلبة فان قابلت ساكنا لم يصح لان الالف في نحو هذا لا تكون منقلبة عن
ساكن اذ لا موجب لانقلابه وان قابلت متحركا لزم تخالف الملحق والملحق به فان قيل هذا بعينه وارد
فيما جوز من وقوعها من الحاقها قلنا حركة الاخر لما لم تكن من اللازم يعتد بها ولا يلزم من صحة الحاقها في محل لا يخل بمعنى
الالحاق صحة الحاقها حيث يخل وايضا الوضع وقوع حشو الرقعت في الاسم كذلك ولا نراها فيه التحريك في بعض
المواضع قطعا ولا يجوز تحريك الف في موضع حرف اصلي اصلا فان قلت في اي موضع يلزم ذلك قلت في
التصغير والتكسير ان كانت ثانية او ثالثة والمختار تبعا للرضي جواز وقوعها فيه اذ لا محذور في تحريك الالف
في مقابلة حرف اصلي على ان الالف لا محالة يعرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء او واوا نحو كتيب و
كويتب تصغير كتاب وكاتب وفي غيره نحو صحرا وكونها في حكم الاصلي بوقوعها في مقابلته ليس مانعا منه
والا امتنع تحريكها بانقلابها ياء او واوا في نحو باب وناب تصغيرا وتكسيرا لاصالتها فلا مانع من ان يجعل
عانم وعالم ملحقا بجعفر ونحو علابط بقذعمل واما ما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب فقد حكم الرضي
بانه وهم منهما لان الالف في مثله غالبة في افادة معنى فلا تكون للالحاق وقال ابن مالك في شرح منظومة
الكافية الشافية وقد غلط الزمخشري في جعل الف تفاعل من زيده للالحاق بتفعلل اعترافه بان الف فاعل
ليست له والف تفاعل هي الف فاعل انتهى ومما يقضي على قولهما بالبطلان صحة الادغام في تصام ولو كان
ملحقا لامتنع ادغامه في نحو قردد مع انه حكم ابن الحاجب على ان الف تفاعل للالحاق يكسر بالرد على
قوله انها لا تقع في الاسم حشوا لوجوب كون الف مصدره واسمي فاعله ومفعوله له ايضا وكذا الاوجه
لجعل تفعل ملحقا لظهور معنى لتضعيفه واما التزام ابن مالك كون الف الالحاق مبدلة فلا ستقراء

الحكم بان الالف لا تقع اصلا الا في حرف او شبهه وكونها عن ياء لان الواو متى وقعت رابعة فصاعدا ولم
ينضم ما قبلها قلبت ياء وكانه اختيار الاصل الغريب اولى وخالف في منظومته الكافية فقال والقلم
تلحق الا مبدلا من ياء اخيرا وبياء موصلا وجزم في شرحها بان اصل سلقى اصله سلقا تحركت الياء وقبلها
فتحة فقلبت الفا فاذا وصلت بتاء الضمير سلمت الياء فقلت سلقيت ولو كانت الالف غير بدل من
الياء لقيل سلقات لان هذا موضع سكونه والالف امكن في السكوت من غيرها وبان عادة النحويين جرت
ان ينسبوا الالحاق الى الف حبنطى وشبهه ويريدون انها بدل من الف الالحاق كما نسبوا التانيث
الى الهمزة صحراء وشبهه وانما هي بدل من الف التانيث قال واشرت بقولي وبياء الى سلقاء فان الف
للالحاق وهي غير مبدلة ثالثها ان الاكثرين على ان قياس الالحاق ان تكون زيادة حرف في موضع الفاء او
العين او اللام وان المطرد منه ما كان في موضع اللام قال ابو حيان في ارتشاف قال المازني والالحاق
المطرد هو في موضع اللام نحو شملل وفي غير ذلك شاذ لا يقاس عليه وجعل ابن مالك في تسهيله ما يقارب
الاطراد فقال ويقارب الاطراد الالحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله وذلك لكثرته في كلامهم
فلو قيل الحق ضرب بجعفر قلت ضربب بالتضعيف ولو رمت الالحاق بحرف اخر ثاني به لم يجز رابعها
زعم بعضهم تفريعا على التزام ان الالحاق انما يكون بزيادة حرف في موضع اصلي ان الزائد للالحاق في نحو
اقعنسس انما هو احد سينيه وفي اخرنتيم العنز واما الهمزة والنون فليستا للالحاق لانهما في مقابلة الهمزة
والنون الزائدتين في الملحق به قال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يزاد للالحاق لا في مقابلة الحرف الاصلي اذا
كان الملحق به ذا زيادة خامسها قد تلحق كلمة باخرى ثم تزاد على الثانية ما زاد على الاولى في نحو جلبب وسلقى
ملحق بدحرج ثم لحقت الزيادة بها فقيل تجلبب واسلنقى كما قيل تدحرج واحرنجم فهذا في التحقيق من مزيد
الملحق لا ملحق المزيد بتكرير الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج ويوخذ من كلام
الرضي التزام ان يكون ذات الزيادة قد استعملت ملحقة في كلامهم قبل ومن ثم نفى ان يكون اقعنسس
من هذا القبيل لعدم استعمالهم قعس وسقط ما في بعض شروح من ان اقعنسس من هذا القبيل ولما
كان ملحقا باحرنجم دون استخرج وان اتحد مصدراهما لان زوائد استخرج لا تساوي زوائد احرنجم لان
تلك ثلاثة وهذه اثنان بخلاف اقعنسس فان الحق اولا بدحرج فقيل قعسس ثم زيد عليه حرفان قيل فانه
يجعلونه سادسها ليس المراد بتماثل الكلمتين وتوازنهما في باب الالحاق تماثلهما في صورة الحركات
والسكنات مطلقا بل لا بد من مساواة الفرع الاصل في عدد الاصول وقدر الزايد ويتحتم ان يقع كل من الفاء
والعين واللام من الفرع موقعه من الاصل الملحق به وان كان في الاصل زيادة فلا بد من وقوع مثلها
في الفرع موقعها في الاصل فلا يقال ان استخرج ملحق باحرنجم وان وازنه لاختلاف مواقع الاصول والزائد
فيها فان الخاء من استخرج فاء الكلمة وقد وقعت موقع النون الزايدة من احرنجم وهذه النون الزايدة
واقعة في احرنجم بين العين واللام ولا كذلك استخرج ولا يقال ان اعشوشب ملحق باحرنجم لان الواو فيه
في موضع نونه ذلك سابعها اختلف القوم هل الالحاق لا لغرض تدريب وامتحان بجعل الملحق كلمة عربية
معتدا بها في اللغة من غير سماع فذهب الخليل وقوم الى المنع مطلقا لاستلزامه وضع لغة لم تتكلم العرب
بها وابو علي واخرون بين ما فعلت العرب مثله كثيرا فيجوز لنا احداث نظيره وما لا فلا ومال اليه المازني
واما ما كان لغرض تدريب الطالب باعمال فكره وامتحان ما عنده من العلم بالقواعد كان يقال كيف تنطق
اذا بنيت مثل كذا من كذا فجايز قطعا لظهور ان ليس الغرض به اثبات لغة ثم اختلف اهل الجواز هل الصحيح
والمعتل باب واحد يقاس احدهما على الاخر فيما سمع منه اولى قال سيبويه نعم وقال الجرمي لا واختاره المبرد
والتمسك عنان القلم فقد اوجب السام وشبهه ابن مالك فقال لا يجوز حذف المصدر المؤكد لعامله كضربت

ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهذه المسئلة نص عليها ابن مالك
في منظومته الكافية الشافية والخلاصة ولم يتعرض لها في تسهيله وهولاء كلهم مخالفون للخليل وس ايضا
فان س سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخواه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد مع ان المؤكد مختلف
الاعراب فاجاب بانه يرفع بتقديرهما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما فقد جوز
حذف ما قصد تاكيده ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب انه مجلاد وان من مجلاد وان مالا
وان ولدا لحذفوا الخبر مع انه موكد بان وفيه نظر فان المؤكد فيما استدلوا به نسبة الخبر الى الاسم وهي ثابتة
لا نفس الخبر المحذوف وقال الصفار انما صح للاخفش من حذف العايد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي
لحذفه الطول اي طول الصلة ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قايم زيد لقصر الصلة فاذا فروا من الطول فكيف
يؤكدون فتاكيدهم امارة انهم لم يفروا من الطول فمن ثم امتنع الحذف مع التاكيد لعدم مقتضيه واما حذف
الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما فلا يمتنع تاكيد ما قام الدليل على حذفه لان المحذوف للدليل كالثابت
ولبدر الدين بن مالك مع والده في شرح الفية ابيه المسماة بالخلاصة في المسئلة بحث اجاد فيه فانه قال
على قول ابيه وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متبع يجوز حذف عامل المصدر اذا دل عليه
دليل كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ولا فرق في ذلك بين ان يكون المؤكد به المؤكد لا يجوز حذف
عامله قال لان المصدر المؤكد يراد به تقوية عامله وتقرير معناه فلا شك ان حذفه مناف لذلك
القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد
يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر ذلك
لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم يكن معناه ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية
فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جايزا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير والحصر نحو انت سيرا
وسيرا وحذفا واجبا في مواضع ياتي ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا في مثل هذا اما السهو
عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل منه فيه التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل
ولا يقتضيها فحوى الكلام وقال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التوكيد
لان المصدر فيها نايب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع
ولا شي من المؤكدات يمنع الجمع بينها وبين المؤكدات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد ويدل ايضا على ان ضربا زيدا
ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله اذ المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع
موقع الفعل بدلا انتهى ودعواه ان المصدر في جميع الامثلة التي ذكرها ابن المص نايب مناب العامل
مردودة فان منها ما هو جايز الحذف كالواقع خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ولو كان نايبا مناب
عامله لكان من باب ما وجب فيه حذف العامل ولم يجز الجمع فيه لكنه جايز لصحة قولك انت تسير سيرا وتسير
سيرا الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر لان فيه اجحافا بالكلام فلا يحذف اسم الفعل دون معموله
لانه اختصار للفعل بدليل انه لا يختلف لفظه في جميع التصاريف وقال ابو حيان اسم الفعل اختصر من
الفعل فانه على لفظ واحد في الافراد والتثنية والجمع مع المذكر والمونث بخلاف الفعل فانه يختلف في ذلك
صيغته واما قول س في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله يا ايها المايح دلوي دونكا هو بيت من
مشطور الرجز اخرج البيهقي في دلايل النبوة عن ابي اسحاق قال زعم اسلم ان جارية من الانصار اقبلت
بدلوها عام الحديبية وناجية بن جندب الاسلمي صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القليب
يمتح على الناس فقالت ٭ يا ايها المايح دلوي دونكا ٭ اني رايت الناس يحمدونكا ٭ يثنون خيرا ثم
يمجدونكا ٭ المايح بالحاء المهملة اسم فاعل من ماح يميح ميحا قال الجوهري المايح الذي ينزل البير

ويملا الدلو وذلك اذا قل ماوها والجمع ماحه وفي الحديث نزلنا سنة ماحه وقال الثاني المايح هنا بالياء
الذي ينزل في البير اذا قل الماء فيملا الدلو ومنه قولهم فلان يستميح فلانا واما الماتح بالتاء الفوقية
فهو الذي يقوم على راس البير فيجذب الدلو ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فان ظاهره
انه من باب حذف اسم الفعل دون معموله وهو لا يحذف دونه فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب
اي بلفظ قالوا كالمبتري منه لان ظاهر كلام س كما قدمنا تفسير صناعي وقد صرح ابن مالك بجواز
اعمال اسم الفعل مضمرا ونسبه الى س وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج وانما لم يظهر
الفعل هنا لان طول الكلام بالمعطوف ناب مناب الفعل وهذا النوع يقدر فيه لكل مفعول فعل كما قدر
وان جعلت الواو بمعنى مع كفى تقدير واحد ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره وسقط استدلال
الكسائي بهذا البيت على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه قال الرضي في باب اسماء الافعال من شرح
الكافية ولا يتقدم عند البصريين معمولاتها عليها نظرا الى الاصل لان الغالب فيها اما مصادر ومعلوم
امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما
ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملها لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا
بقوله وانشد البيت ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي
قدامك تحوزها الخامس ان لا يكون اي المحذوف عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع
قويت فيها الدلالة على ما حذف منه ذلك وكثر فيها استعمال تلك العوامل منها حذف من بعد كم الاستفهامية
نحو بكم درهم اشتريت وحذف لام الطلب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل وحذف ان الناصبة
في مواضع مخصوصة ولا يجوز القياس عليها اي فلا يقاس على تلك العوامل التي كثر استعمالها وقويت الدلالة
عليها غيرها فلا يقاس مثلا في الصورة الاولى على من غيرها في باب كم والذي غيره وكذا لا يقاس على
حذف لام الامر غيرها من الجوازم لا بعد الامر ولا بعد غيره السادس ان لا يكون المحذوف عوضا عن شي
لئلا يلزم حذف العوض والمعوض عنه معا فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت لانها عوض عن
كان المحذوفة ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا قد سبق من المص في الباب الاول في بحث ما من حرف الميم ان
ما يكون عوضا في موضعين احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم
المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وانفصل الضمير وعوض بما وادغمت النون
للتقارب والثاني في قولهم افعل هذا اما لا والاصل ان كنت لا تفعل غيره فههنا تصريح منه بان ما هي العوض
في هذا المثال وهو مخالف لقوله هنا ان العوض لا واجيب بان لا مخالفة لان ما اعتبرت لا هنا عوضا عنه
غير ما اعتبرت ما عوضا عنه هناك فان ما عوض عما وقعت موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل
وهذا مبني على ان ما بقي عوض عما حذف وفي تسميته مثل هذا عوضا نظر ولا التاء من عدة واقامة استفعالا
اما عدة فان اصله وعده على وزن فعلة بكسر الفاء اعل بنقل كسرة الواو الى العين وحذف الواو
استثقالا للكسرة عليها ولا فعله قد اعل ايضا بحذفها من مضارع المكسور العين واعلال المصدر
داير على اعلال الفعل وجودا وعدما وجعل لزوم التاء كالعوض عن هذا المحذوف واما اثبات الواو
في وجهة من قوله تعالى ولكل وجهة فعلى القول بانها مصدر بمعنى التوجيه فليبان الاصل ولانها اسم
لمكان التوجه واما اقامة واستقامة مصدرا اقام واستقام من معتل العين فاصلهما اقواما واستقواما
نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعوضت التاء عن هذا المحذوف وهل
وهل المحذوف الف الافعال والاستفعال او عين الكلمة ذهب الخليل وس الى الاول والاخفش الى الثاني
فاما قوله تعالى واقام الصلاة مما يجب الوقف عنده فلا يتعدى ويجعل امرا يقاس عليه وفي تفسير سورة

النحو

النور في الكشاف الثاني اقامة عوض من العين الساقطة للاعتلال والاصل اقوام فلما اضيفت اقيمت
الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا وقال بعض شارحي الشافية
الحكم بالتزامهم التعويض في اجارة غير مسلم لانه لا يجوز ترك التعويض في مصدر افعل تقول ارايته اراء
قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يقاس عليه قلت الحمل على السايغ اولى كيلا يلزم
ورود القران على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفرا الى
جواز ترك التعويض مشروطا بالاضافة ليكون المضاف سادا مسد التاء وعند س الجواز مطلقا ثابت وقولهم اريته
اراء كما ذكرنا يقوي الاصح قال الشارح فعلى هذا يكون ادعاء المص ان التاء لا تحذف من اقامة وان اقام الصلاة لا يقاس
عليه بعضا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا تحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو
وظيفة اهل التصريف واعتذر عن هذا الاخير بان ذكر ذلك من باب الاستطراد توسيعا لدايرة الافادة ومن
هنا اي ومن اجل ان ما كان عوضا لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها وذلك لدلالته بجزها على
الكون المخصوص ومن هنا سميت ناقصة حيث لم تتم بمرفوعها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وتوضيح هذه الدلالة انك اذا قلت كان زيد قايما فكان
يدل على الكون الذي هو الحصول لحصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل
القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فايدة
اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قيل قام زيد لم يحصل هاتان الفايدتان
معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق
تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان عقلية ومن ثم لا يجتمعان
اي ومن اجل ان خبر كان عوض او كالعوض من مصدرها لا يجتمع الخبر والمصدر فلا يقال كان زيد قايما كونا
ومن هنا ايضا عطف على مثله السابق قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو وانادي
لاجازتهم حذفها اي حذف احرف النداء والعوض لا يحذف اذ لو حذفت للزم حذف العوض والمعوض عنه
جميعا السابع والثامن ان لا يودي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف
مع امكان اعمال العامل القوي فمتى ادى الحذف الى احد الامرين لم يجز للامر الاول وهو تهيئة العامل وقطعه عنه
منع البصريون حذف مفعول الثاني اي مفعول الفعل الثاني ويقع في بعض النسخ حذف المفعول بتعريف المفعول
وجعل الثاني نعتا له لان مفعول الفعل الثاني في المثال الاتي مفعول ثان فيه فمودى العبارتين واحد لكن
النسخة الاولى اولى بالسياق الاتي كما يظهر بالتامل في نحو ضربني وضربته زيد وذلك حيث اعمل الاول من
المتنازعين كما هو مختار الكوفيين لئلا يتسلط الفعل الثاني عند حذف مفعوله على زيد ثم نقطعه عنه برفعه
بالفعل الاول ولاجتماع الامرين التهيئة المذكورة واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي امتنع عند البصريين
حذف المفعول في زيد ضربته مع ان العايد المنصوب يحذف كثيرا لانه في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد
وان كان مقدما عليه لان الفعل يعمل متقدما ومتاخرا على حد سواء مع قطعه عنه برفعه بالابتدا واعمال
الابتدا وهو عامل معنوي ضعيف بالنسبة الى العامل اللفظي مع التمكن من اعمال الفعل وهو عامل لفظي
قوي ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل ضربته فمنعوا الحذف اي حذف الضمير فيهما وان لم يود الى ذلك
المحذور المذكور من الامرين معا وذلك لان ما وهل لصدريتهما لا يسلط ما بعدهما على ما قبلهما في العمل
لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا ولذلك ايضا ولا لاجتماع الامرين معا
منعوا رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان ذكر الخبر فتقول ماكول فيجوز الرفع ويقع في بعض النسخ
وكذلك بالكاف بدل اللام فالاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل انهم

لم يحذف

اتفقوا في مثال السمكة على جر راسها ونصبه على ان حتى جارة او عاطفة واما الرفع على الابتدا فمنعه
البصريون لما فيه من التهيئة والقطع واعمال الضعيف مع وجود القوي لانه حتى والفعل قبلها مهيئ للعمل
فيما بعدها وهما عاملات قويات لكونهما لفظيين والابتدا لكونه معنويا ليس بالقوي واجازه الكوفيون
قال البصريون لم يسمع الرفع من العرب اما اذا ذكر الخبر وتعين كونه خبرا فانه يتعين الرفع واما لم
يتعين كونه خبرا كما في قوله • التي الصحيفة كي تخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها • فانه يجوز الرفع مع اخويه
وقد روي البيت بالوجوه الثلاثة • ولاجتماعهما اي ولاجتماع الامرين المذكورين مع الالباس منع الجميع تقدم الخبر
في زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في ذلك وبالالباس التباس الفاعل بالمبتدا
وتوضيح ذلك انك لو قدمت الخبر في المثال المذكور فقلت قام زيد على ان زيد مبتدا وقام الخبر لزم اجتماع الامرين
المذكورين تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال الضعيف مع وجود القوي اما الاول فلان في تقديم قام
على زيد تسليطا له على العمل وهو ظاهر وقطعا له عنه باعماله في ضميره واما الثاني فلاعمال الابتدا في زيد
اذ الغرض انه مبتدا مع التمكن من اعمال الفعل فيه بجعله فاعلا له واما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدرى على
هذا التقدير هل زيد مبتدا والجملة اسمية او فاعل والجملة فعلية ولانتفا الامرين جاز عند البصريين وهشام
من الكوفيين تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا اذ ليس في تقديمه تهيئة العامل في قطعه ولا اعمال
الضعيف مع امكان القوي وان لم يجز تقديم الخبر نفسه لما عرفت فلجانيه وان زيدا اجله احرز اي احل زيدا حرزا
اي جعله في حرز فهو لا يهاب الاقدام ما بقي فالضمير من اجله المبتدا عايد على معمول خبره اعني زيدا المتقدم لفظا
وان كان متاخرا رتبة وقال البصريون في نحو قوله بما كان اياهم عطية عودا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره
قنافذ هداجون حول بيوتهم وقايله الفرزدق يهجو اقواما وصفهم بالفجور والخيانة وشبههم بالقنافذ في مشيهم
بالليل في طلبتهم والقنفذ يضرب به المثل في السرى يقال اسرى من قنفذ وهو بضم القاف والفاء وبفتح
الفاء وفي داله الاعجام والاهمال حيوان معروف وهو الشهم بالمعجمة ايضا وهو ذكر القنافذ وما عظم
شوكه من ذكرانها وقنافذ مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهذا التشبيه البليغ كقولك زيد
من اسد ولا تقل كالعيني انه استعارة بالكناية حيث شبههم بالقنافذ وطوى ذكر المشبه مع اعترافه بانه
يقدر على انه مبتدا اذ لا يقال في المقدر انه مطوي اذ المراد من طي المشبه في باب الاستعارة تناسيه مطلقا
وليس المقدر كذلك وهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة وبالجيم من الهدجان وهو مشية الشيخ
يقال هدج الظليم اذا مشى في ارتعاش والباء فيها للسببية وقال المص في شواهده هداجون فعالون من
الهدج بالاسكان والهدجان بالتحريك وفعله كضرب ويروى كدارجون من دريج الشيخ بالاسكان وفعله
كدخل ومعناه تقارب الخطو بمنزلة مشي الصبي ويروى وزايفون بالزاي اي يمشون مشيا متقاربا في
سرعة وفي القاموس في مادة وزف بالزاي وككتاب السرعة ويروى حول خيامهم قال المص وعطية والد
جرير يقول ان رهط جرير كالقنافذ لشبههم في الليل والسرقة والفجور وان اباجرير هو الذي عودهم ذلك
هو الذي عودهم ذلك ان عطية مبتدا واياهم مفعول عود انفصل بالتقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان
وبهذا الوجه رد البصريون استدلال الكوفيين بهذا البيت على جواز الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر
وليس بظرف ولا مجرور وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور اراد بهذه النكتة علة جواز تقديم معمول
الخبر الممتنع تقديمه لمعنى مفقود في تقديم معموله وذلك المعنى مجموع الامرين اللذين هما التهيئة مع القطع واعمال
الضعيف مع امكان القوي مع الباس المبتدا بالفاعل فقال انه هرب من محذور وهو ان يفصلوا بين كان
واسمها بمعمول خبرها وليس ظرفا ولا مجرورا فوقعوا في محذور اخر وهو تقديم معمول الخبر على المبتدا حيث لا
يتقدم الخبر لان الخبر اذا كان فعلا وجب تاخيره وقد بينا شروع في بيان ما خفي على ابن عصفور ان امتناع

تقدم الخبر في ذلك انما هو لمعنى مفقود في تقديم معموله فلم يمتنع تقديم معموله ولا علة فيه توجب هذا
الامتناع وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فان اي فان امتناع
تقديم المفعول لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو حق التعبير وهي ان العلة المقتضية
للامرين لكنه ذكر الضمير نظرا الى قوله وقوع ما النافية حشوا وهي من ذوات الصدارة تنبيه ربما خولف مقتضى
هذين الشرطين يعني عدم تادية الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والى اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي
وليس الشرطان التهيئة والاعمال كما قال المحشي واحدهما في ضرورة او قليل من الكلام وهو ما خولف فيه مقتضى
الشرطين كقوله وخالد يحمد ساداتنا هو صدر بيت من ثاني السريع عجزه بالحق لا يحمد بالباطل ولم يسم قايله
ومخالفة الشرطين فيه واضحة فان الاصل وخالد يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يودي الى تسليط يحمد على
العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك وقع الابتدا وقد اجتمع الامران وتحققت مخالفة
مقتضى الشرطين قال ابو حيان يريد يحمده فحذف الضمير ضرورة ثم قال وقد جاء نظيره في قراة يحيى
افحكم الجاهلية يبغون اي يبغونه وقوله كله لم اصنع برفع كل على الابتدا وحذف الضمير من اصنع مع الحمل في كل
مع تهيئة له فاعمل الابتدا مع ضعفه بالنسبة الى الفعل القوي ففات معنى الشرطين وهذا بعض بيت من
مشطور الرجز وتمامه مع ما قبله • قد اصبحت ام الخيار تدعي • على ذنبا كله لم اصنع • وقد مر الكلام عليه في الباب
الاول في بحث كل من حرف الكاف قيل وهو في صيغ العموم اسهل ومنه قراة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى
كما في بيت ابي النجم وانما كان المعنى على العموم فيه لان مراده ان هذه المراة اصبحت تدعي على ذنبا وهو الشيب
والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ولم يقل ذنوبا قال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل
على كل عيب ولم اصنع شيا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه لافادة تخصيص النفي
بالكل ويعود دليلا على انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا
بانه لم يصنع شيا منه قط بل كله بجميع اجزايه غير مصنوع والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع
يفيد عموم السلب فاغتفرت المخالفة المذكورة بالرفع مع حذف الضمير لافادة معنى الشمول والثاني وهو
ما خولف فيه احد الشرطين كقوله • بعكاظ يغشي الناظرين • اذا هم لمحوا شعاعه • البيت سحح من الضرب
السادس من الكامل وهو مجزو لعروضه مرفل وهو لعاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد اختلف في اسلامها والجمهور على عدمه فانه لم يصح سوى اسلام صفية ام الزبير رضي الله عنها
من عماتها وقبله • سايل بنا في قومنا • وليكف من شر سماعه • قيسا وما جمعوا لنا • من جمع باق شناعه •
فيه السنور والقنا • والكبش ملتمع قناعه • وبعده • فيه قتلنا مالكا • قسرا واسلمنا رعاعه • ومجدلا
غادرنه • بالقاع تنهشه ضباعه • وعلى هذا فقوله كقوله على تاويل الشخص والبعض وسايل بنا اي عنا والمعنى
وليكف من شر سماعه انه يكفي من الشر ان يحدث به وان لم يكن له حقيقة فعبر بسماعه عن التحدث به وقيسا
قال الجلال نصب بفعل دل عليه سايل ولم يجعله نصبا بسايل لئلا يلزم التضمين المعيب ولان سايل
اوقع مفعولين بالواسطة فلو اوقع على قيسا بلا واسطة كان التقدير سايل عنا تلك القبيلة قومنا ولا معنى
له والشناعة بفتح المعجمة القبح كالشنوع بضمها والشنيع القبيح والسنور بفتح المهملة والنون والواو
المشددة بعدها راء قال الذي وجد لبس من قد كالدرع وجملة السلاح والقنا الرماح والكبش بموحدة
ومعجمة هنا سيد القوم وقايدهم وملتمع براق من لمع السحاب اذا برق وهو يروى بالنصب على الحال والكبش
عطف وبالرفع عطف على الجرية والمبتدا الكبش والواو للحال وعليهما فقناعه مرفوع بملتمع والقنا بكسر
هنا السلاح وجمعه قنع كالقنع كعنب وجمعه قناع وبعكاظ متعلق بجمع او بملتمع وهو اقرب وعكاظ بضم
المهملة وبالمعجمة يجتمعون بها كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الاشعار ويتفاخرون فلما

جاء الاسلام هدم ذلك وقولهم يوما عكاظ كانت بها وقعة بعد وقعة وفي القاموس وكغراب سوق بصحراء بين نخلة والطايف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما يجمع قبايل شتى من العرب فيتعاطون اي يتفاخرون ويتناشدون الاشعار ويغشى الظاهر انه مضارع غشية الامر من النسيان بالمعجمة فهو بفتح حرف المضارع والناظرين مفعوله اي ابصارهم يجوز ان يكون يعشى من العشا بالمهملة وضم حرف المضارعة يقال اعشى الله عينه صيرها عشواء من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل والمجرد منه كرضي ودعا فهو عش واغشى واعشى وهي عشواء اي تسوء ابصار الناظرين واللمع سرعة ابصار الشي وفسره في القاموس باختلاس النظر وشعاع بالضم ما يظهر من لمعانه وضميره للقاع لان اللمعان له قال الجلال او لعكاظ لكن الشعاع يداي فالاضافة الى ضميره لادنى ملابسة وفيه مع قلاقة معناه تذكير ما حقه التانيث فتامل وشعاع الشمس وشبهها ما يراه كانه الحبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها او ما ينتشر من ضوءها او ما يراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما اشبهه والقسر بالمهملة القهر والرعاع بضم الراء سفلة الناس ومعنى اسلموها عن اضاعوه وما ذبوا عنه ويجوز لا نصب بفعل يفسره غادرته والقاع ارض سهلة مطمينة قد انفرجت عنها الجبال والآكام وتنهشه تاخذه بالاضراس ويكون النهش بمعنى اللسع والعض والضباع بالكسر جمع ضبع بالفتح فالضم وبالفي فيه الاسكان حيوان معروف مونثة والذكر ضبعان بالكسر والانثى ضبعانة وجملة تنهشه ضباعه حال من مفعول غادرته والضمير للقاع فان فيه تهيئة لحوا العمل في شناعة النصب على المفعولية مع قطعه عن ذلك باعمال يغشى فيه اذ رفعه على الفاعلية وبهذا استدل الكوفيون على اعمال الاول من المتنازعين والجواب ان ذلك محمول على انه ضرورة او نادر وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي اذ كل من التعليلين قوي لكونهما لفظيين فيهما متساويين في العمل وان ترجح اسبقهما عند الكوفيين واقربهما عند البصريين وذكر ابن مالك في قوله * عممتهم بالندى حتى غواتهم * فكنت مالك ذي غي وذي رشد * هو من اول البسيط وقد تقدم الكلام عليه في الباب الاول في حتى من حرف الجار انه يروى غواتهم اي ما بعد حتى في البيت بالاوجه الثلاث فالجر على ان حتى جارة والنصب على انها عاطفة والرفع على انها ابتدائية وما بعدها مبتدا خبره محذوف فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول اي ما خولف فيه مقتضى الشرطين وذلك لان الجر فيه غير مذكور ففيه تهيئة العامل الذي هو حتى او الفعل للعمل وقطعه عنه واعمال الضعيف وهو العامل المعنوي مع امكان العامل اللفظي وقد اورد عليه بان الشك في رواية الرفع مع تصريح ابن مالك وهو الامام الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا هو قد جزم في فصل حتى بها فقال وقد قرئ بالاوجه الثلاثة وانشد واجيب بان تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المص لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها والتردد في الصحة ثم الشذوذ اي في القليل من الكلام لا في الضرورة اذ ضرورة تمنع في الجر والنصب وقد رويا وهذا مبني على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه بيان انه قد يظن ان الشي من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا تارة واقتصارا اخرى ويريدون بالاختصار الحذف لدليل لان المحذوف لدليل ثابت معنى وانما اختصر من اللفظ وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بكلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين فطوى ذكر الماكول والمشروب اذ لا غرض يتعلق ببيانهما واقتصر على ايقاع الفعل وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي يكن منه خيلة وظن ويخال مما يتعدى الى اثنين واما سمع فمن باب الاختصار والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه وانما يكون المراد بيان وقوع ذلك الحدث مطلقا على القيدين فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام في عبارته قلب والاصل فيجاء بفعل كون

عام مسند الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه ان يدخل عليه الى وبالعكس والشارح قرر القلب في قوله مسندا الى فعل كون عام قبل التقرير الاول اولى من الثاني وتعبيره بالصواب وليس بصواب الا على راي من يرد القلب في الكلام مطلقا او على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى في الكلام اذ المنوي كالثابت ولا يسمى هنا المفعول محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وهذا معنى قولهم ينزل الفعل المتعدي منزلة القاصر ومنه اي ومن باب الاقتصار قوله تعالى ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم رايت فالقصد في هذه الافعال كلها الى ايقاع فاعلها اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحيا والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هناك ثم اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بالظن افاد الغرض المذكور مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد نص عليه السكاكي وتحقيقه ان معنى يعطي من قولنا فلان يعطي يفعل الاعطا وتوخذ هذه الحقيقة فالمصدر معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاات ولا ينافي افادة التعميم في افراد الفعل كون الغرض ثبوته لفاعله مطلقا اذ معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه لانه لا يلزم من عدم كون الشي معتبرا في الغرض عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي التعميم اعتبار عدم العموم والفرق واضح وقد يقصد ايجاد حقيقة الفعل نفسها بلا تعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم ومنه اي من باب الاقتصار على الصحيح قال ذلك اشارة الى الخلاف الواقع في هذه الاية كما سنبينه ولما ورد ماء مدين الاية الاخرى انه عليه السلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الزيادة وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما وسقيهم ابلا وكذلك المقصود من لا نسقي الفعل الذي هو السقي لا المسقي ومن لم يتامل جعل الاية من باب الاختصار وقدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا قال المولى السعد في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل توهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ ومذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة في هذه الاية قال التفتازاني وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما وفي شرح المفتاح للسيد المحققين منا نصه وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمالها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما مقابل الاخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون ابلهم ويذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من اجل ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا على حاله والمص

اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول
لفسد المعنى لان انهما لو كانتا تذودان اي مواشيهم وكانوا يسقون عنها لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال
ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا او في نظر واوضح معنى وتحقيق الكلام كما
قال ايضا في حواشي المطول ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما مقابل الاخر و
جعلا ما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حاله واحدة مع تعذر
تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا يذودان ابلاهما على سبيل الفرض
لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى مفعول غير الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم
وكل واحد منهما مقابل للاخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد المعنى وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله
وتعليقه بمفعوله فيذكران اي الفاعل والمفعول نحو ولا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا
وهذا النوع هو الذي اذا لم يذكر مفعوله وقامت عليه قرينة قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى
اي وما قلاك بقرينة ودعك والحذف لرعاية الفاصلة مع الاختصار وقد يكون مع اللفظ ما يستدعيه
اي يستدعي هذا المحذوف فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله
لاستدعاء الموصول ضميرا يعود عليه فان قلت ان فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه
بمفعوله فاذا لم يذكر جزمنا بتقديره وجوبا لانه مقتضى القصد سواء وجد في الكلام ما يستدعيه
كما في هذه الاية ام لا كما في ما ودعك ربك وما قلى قلت لما كان قصد الاسناد والتعليق امرا قائما بالمتكلم
غنيا عن السامع احتيج الى ما يستدعيه في اللفظ عند ارادة جزم السامع به وكل وعد الله الحسنى اي وعده
لان المبتدا يستدعي من خبره الجملة ضميرا رابطا وما شيء حميت بمستباح هو بعجز بيت من اول الوافر وصدره
حمت حمى تهامة بعد نجد وقد تقدم الكلام عليه في الاشيا التي تحتاج الى الرابط اي وما شيء حميته لان
الموصوف بجملة يستدعي منها رابطا ايضا بيان مكان المقدر القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي اي في
موقعه الذي يستحقه في الكلام لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر
المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه اي على معموله لان رتبة العامل التقديم على المعمول وجوز البيانيون
تقديره موخرا عنه وقالوا لانه يفيد الاختصاص وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك اي تقديره موخرا
عند تعذر الاصل لمانع يمنع من التقديم لكون المعمول ذا صدارة وعند اقتضاء امر معنوي كالاختصاص الا عند
وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء
امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم فقيل وجهه ان كلامهم يقتضي جواز تقديره موخرا عند عدم ما
يقتضي تاخيره وعنده فهو يجب تقديره مقدما في تلخيص المفتاح واما نحو زيد عرفته فتاكيدان قدر المفسر
قبل المنصوب والا فتخصيص قال التفتازاني في شرحه المعروف بالمطول لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب في ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفته لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس الغرض والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى بازدياد التاكيد لا محالة فالاول وهو ما تقدر
فيه الاصل ايهم رايته فان تقديره ايهم رايت رايته فان تقديره ايهم رايت اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله
لما له من الصدارة فلا يقدر مقدما والثاني نحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اي في قراءة من نصب ثمود فانه
يقدر المفسر موخرا اذ لا يلي اما فعل لان الفعل ليس مما يفصل بين اما والفاء ومن هنا قيل ان التركيب
لا يفيد الا الاختصاص والذي يفهم من كلام السعد ان واما ثمود فهديناهم ليس من باب التفسير والتقديم
المفعول فيه للتخصيص فانه قال في مطوله وتحقيق هذا ان قولنا اما زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد

ولزوم

ولزومه لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط
اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لما المؤذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها لتحصيل
الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موضع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف
واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل في قيام جزء من الجزاء
مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزء ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل لشيء اخر وحصل ايضا بقاء
الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا تقدم على الفاء من
اجزاء الجزء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال
ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقدير لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها
الغاء المانع فقد ظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل ايات الهداية لهم ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم على وجه التاكيد الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما فانك
تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لان السائل لم يكن عارفا بثبوت
الاكرام والاهانة لهما ام لاحدهما وكما قدمنا في نحو في الدار زيد قدم ذلك في اخر الباب الثالث ان متعلق
الظرف يقدر متاخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وتسمية الظرف خبرا على التجوز لانه متعلق الخبر واصل
الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا ما يعارض هذا الاصل وهو انه محتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل
اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول فيتساوى التقديران اللهم الا ان يقدر
المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل
وقد يدعى ترجيح الاصل الاول على الثاني بهذه الصور فتسقط المعارضة واذا قلت ان خلفك زيدا
زيدا وجب تاخير المتعلق اي متعلق الظرف فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها وتقدم
مقدما يودي الى ذلك واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان تقديره موخرا وتقديره مقدما
ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية
والمانع من تقديم الخبر الفعلي انما هو حصول الالتباس بين الجملتين بتقدير التقديم فحيث لا التباس
بينهما يجوز التقديم ففي نحو زيد قام يمتنع التقديم اذ لو تقدم فقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية
بتقدير زيد مبتدا او فعلية بتقديره فاعلا وفي نحو كان زيد يقوم لا يمتنع التقديم اذ جملة الخبر
فيه فعلية قدمت الاسم او اخرته فلما انتفى المانع ثبت الجواز وقد اورد على هذا ان لقائل ان
يقول الالتباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ فانه مع تاخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه
وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا
خبره بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ
عليهما ثابت ودخوله لا يجبره لانهما مختلفتين به باعتبار تحول الحكم وعدمه فيجوز التقديم موقع
في الالتباس بعد دخول الناسخ ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال
لان الذي استقر في بابه كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في
كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك واجيب بان احتمال كون اسم كان هذا ضمير شان احتمال بعيد لا يعول
عليه فقد مضى في الباب الرابع فيما يعود الضمير فيه على متاخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي الحمل على ضمير الشان
اذا امكن غيره وتفصيل القول في المسالة ان خبر كان اذا كان جملة ففي توسطه ثلاثة اقوال الاول
للكوفيين المنع مطلقا اسمية كانت الجملة او فعلية رافعة ضمير الاسم او غير رافعة الثاني لابن السراج

وصحح ابن مالك الجواز مطلقا الثالث ان تكون الجملة فعلية رافعة ضمير الاسم المستتر فيها فيمتنع التقديم
وبين ان لا يكون كذلك فيجوز والثاني وهو اقتضاء الامر المعنوي التاخير نحو متعلق بالبسملة الشريفة
قال الزمخشري قدره موخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى اي وباسم العزى كذا في الكشاف
يفعل كذا فيوخرونها فما لهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما للشان بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد
ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك دون تلك الجمادات التي لا تملك نفعا ولا ضرا فنحن احق بذلك الصنيع منهم
ثم اعترض باقرا باسم ربك الاعلى لظهور تعلق الجار بلفظ اقرا المتقدم عليه فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لانه كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجاب
بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراة فيها اهم معنى انه اهم من الامر باختصاص القراة المتفرع
على تقدير المتعلق متاخرا اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه واجاب
السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني والاول لا متعلق له ومعناه اوجد القراة كما يقال فلان يعطي
اي يوجد الاعطا قال في المطول على ان تعلق باسم ربك باقرا اي الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام واعترضه بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين
الحلبي الشهير بالسمين صاحب التفسير المسمى بعمدة الحفاظ ذكره في اعرابه وعبارته وفي هذا نظر لان
الظاهر على هذا القول ان يكون اقرا الثاني توكيدا للاول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين
ما اكده مع الفصل بكلام طويل باستلزام الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد اي الفصل بين
اقرا الاول واقرا الثاني بمعمول الذي هو الجار والمجرور وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا لانه لو
كان توكيدا لكان لفظيا وهو عبارة عن تكرير الاول بعينه لكنهما مختلفان اطلاقا وتقييدا لانه على
ذلك بقوله بل امر اولا بايجاد القراة وهو امر مطلق وثانيا بقراة مقيدة وهو امر مقيد فاختلفا
ونظيره الذي خلق خلق الانسان فان خلق الاول معناه اوجد الخلق وهو مطلق والثاني واقع على مفعول
فهو مقيد ومثل هذا لا يسميه احد توكيدا لما عرفت والاحسن كما قال السعد ان اقرا الاول والثاني منزلا
منزلة اللازم اي افعل القراة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا القران والباء للاستعانة
او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتديا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله ثم هذا
الاشكال يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيد لازم له اي لهذا المعنى على قوله ان الباء متعلقة باقرا
باقرا الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان تقييد الثاني اي اقرا الثاني بهذا
الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا للاول لان تقييد الثاني اذا امتنع من كونه توكيدا للاول
لان تقييد الثاني اذا امتنع من كونه توكيدا للاول م
فكذا تقييد اقرا الاول يمنع من كون اقرا الثاني توكيدا قال المحشي واما ما وقع في كثير من النسخ روايته
مصححا عليه في هامش نسخة بخط المص لكن بغير خطه وهو لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا
تقييد الاول فليس بظاهر ولو سلم ان هذا الاشكال ليس بلازم له فقد فصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة
جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا في التوكيد يجوز الفصل بمعمول المؤكد بينه وبين توكيده وقد
جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن فيمن رفع كلهن على انه تاكيد
الضمير في يرضين مع انهما مفردان وما نحن فيه جملتان والجمل اجمل للفصل من المفردات لان الاصل فيها الاستقلال
وقال الراجز اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا هو بيت من مشطور الرجز قال الجلال لا نعلم قائله واوله يا ليتني كنت
صبيا مرضعا تحملني الزلفاء حولا اكتعا اذا بكيت قبلتني اربعا اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا والزلفاء بالزاي
معجمة والفاء اسم امراة والحول العام والسنة واربعا صفة محذوف اي تقبيلات اربعا وقد استشهد

النحاة

النحاة بالابيات على تاكيد النكرة وهو حولا وعلى التاكيد باكتع غير مسبوق باجمع وباجمع غير مسبوق
بكل وعلى الفصل بين المؤكد والمؤكد بقوله ابكي تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان
شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول
وجوابه قال الرضي ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فاذا قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول
فلا بد من الفاء في الاداة الثانية نحو ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سئلت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء
بعد السوال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزؤها معنى اعني الشرط
الاول مع الاول الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء وهو بمنزلة واسراء انتين لا تتيك فتاتي بالشرطين
لفظا ولهما معنى ومثله ان شئت ان تذيب فان شئت ترجم وكذا اذا كان اكثر من شرطين نحو ان سيلت ان
لقيتني ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزاء وجوب فان لقيتني مع جزائه
جواب ان دخلت وعلى هذا فقس انك انه هذا كلامه وقال ابن عصفور اجتماع شرطين فصاعدا بمنزلة اجتماع القسم
والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم وتجعل الذي يليه محذوفا لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد اذ
ذاك ان يكون فعل الشرط المتاخر ماضيا لانه محذوف الجواب فيقول من اجابني ان دعوتني احسنت جواب من
وجواب ان يغني عنه من وجوابها والتقدير من اجابني احسنت اليه ان دعوته فتقول المعنى من اجابني احسنت اليه هو جواب
ان حسبي كانك قلت ان دعوته فمن اجابني احسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء للشخص واجابه ذلك الشخص بعد دعائه
اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكر يتخرج الشروط وان كثرت
فاذا قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس يعتق العبد الا ان بدا باخر الشروط فيكون يبدا
فعلم فان سالته ثم وعده ثم اعطاه لزمه العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه
قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف له لدلالة الشرط المتقدم
وجوابه عليه واذا كان ذا لا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه في المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوعا وان تقدم عليه
لفظا جرى في المعنى على ان يتاخر بعده حتى كانه قال ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر قال الغزالي سالت
عن هذه المسئلة عدة من الفقها فقال بعضهم كما قدمنا وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم
فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل قدم او اخر لزم العتق انتهى ثم صحح هذا المذهب الاول وابطل
المذهبين الاخيرين وقول ابن مالك في تسهيله ان توالي شرطان او قسم وشرط استغني بجواب سابقهما اي فيجعل
الجواب المذكور من الشرطين المتواليين للثاني وهو جوابه دليل جواب الثاني وكذا الكلام في الشرط والقسم
المتواليين وهذا يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثاني مقيد للاول
كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور او المدلول عليه الاول والثاني مستغني عن جوابه لقيامه مقام
ما لا جواب له وهو الحال في المثال المذكور كانه قال ان اكلت شاربة فانت طالق فهو موافق لما ذكره المص من
اشتراط الموخر وتاخر المقدم ولكن تخريجه يخالف تخريجه وتخريج المص هو تخريج الجمهور وهو اولى من تخريجه لانه
لا يطرد الا حيث يمكن اجتماع الفعلين كالمثال السابق اما اذا قيل ان قمت قاعده فقد تقدير كما قالوا في الجواب المتاخر
عن القسم والشرط انه للقسم السابق وهو مع جوابه جواب للشرط ولهذا قال محققو الفقها يعني بهم طائفة
الشافعية لان الحكم في مذهبهم في المثال المذكور هو ما ذكر انها لا تطلق حتى تقدم الموخر وتوخر المقدم فلا تطلق
حتى تشرب اولا ثم تاكل ثانيا وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق ذكر الشمس بن خلكان في تاريخه
وفيات الاعيان في ترجمة العلامة ابن الحاجب انه دخل عليه مرة لاداء شهادة فسأله عن وجه قول الفقها فيما اذا
قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق الا حتى تاكل وتشرب فاجاب بجواب ثم ذهب وارسل اليه
بجواب حسن كتبه قال الشارح وقد ظفرت مرة بهذا الجواب وحاصله على ما في ذكري انه قد وجد في هذه الصورة

شرطان وليس فيهما ما يصلح للجواب الا شي واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه
من اجتماع عاملين على معمول وهو باطل واما ان يجعل جوابا لواحد منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما
لا مدخل له في الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عبث وان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه
لانه يلزم ح ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب فالاصل ان اكلت
وان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو بمعناه قال الشارح
وانما قصد الشيخ توجيه المسئلة على مذهب الشافعي والا فلا يخفى ان مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق
سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ او عكست الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو
العطف كما في قول الشاعر • كيف اصبحت كيف امسيت مما • يغرس الود في فواد اللبيب • ثم قال ولا ادري
وجه اشتراط اهل المذهبين فعلها المجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا
مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة
ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني انتهى
وقد قرر المحشي وجه الاشتراط المذكور في وقوع الطلاق بانهم لم يشترطوا ذلك فانا اوقعوا الطلاق بايهما كان
بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف
قاعدة الشرع وان اوقعوه بالثاني فقط لزم الغاء الاول وعدم الالغاء اولى من وجه او لحمنا الالغاء بالكلية
وترجح المقدم الا اذا نوى ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن ابي يوسف ان ذلك انما لم يكن الترتيب معتادا نحو
ان كلمتك ان دخلت فعبدي حر وان شربت ان اكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب
بعد الاكل وما نقل عن ابي يوسف عزي الى القرافي الكوكب الدري للجمال الاسنوي بعد ما بين ان في
مسئلة الاعتراض بشرط على اخر مذهبين احدهما وهو ما جزم به ابن مالك ان الشرط في موضع نصب على
الحال والثاني وهو ما صحح في الارتشاف ان المذكور ثانيا يتقدم في المعنى على المذكور اولا وان تاخر في اللفظ
لان الشرط الثاني قد جعله شرطا بجميع ما قبله ومن جملة ذلك الشرط الاول ما نصه ورايت في كلام بعضهم
مذهبا ثالثا عزاه الى الفراء انه كان بينهما ترتب في العادة كالاكل مع الشرب قدم المعتاد تقديمه وان لم
يكن فالمقدم هو الثاني ثم قال اذا علمت ذلك فقد اختلف اصحابنا في المسئلة على ثلاثة اوجه وقد بسط
الرافعي الكلام على ذلك في تعليق الطلاق فقال الظاهر الذي ذكره الجمهور انه لا بد من تقديم الثاني على الاول
سواء كانا متقدمين او متاخرين او متفرقين وسواء كانا متفقين او مختلفين كان واذا الا ان التعليق يقبل
التعليق فعلى هذا لو قدم الاول لم يحنث قال في التتمة وتنحل اليمين لانها انعقدت على المرة الاولى وفي فتاوى
القفال انه يشترط تقديم المذكور اولا وهو غريب وذكر الغزالي في الوجيز نحوه وهو محمول على سبق القلم وقيل
عليه انه في البسيط جزم بالمعروف وحكى الامام انه لا يشترط ترتيب اصلا انتهى وما صححه هنا من وجوب
تقديم الثاني قد خالفه في كتاب التدبير واجاب بالعكس واما استغراب الوجه الثاني حتى انه نسب الغزالي في
اختياره الى سبق القلم فهو الغريب فان الامام في النهاية قد جزم به وزاد على ذلك فنقله عن الاصحاب ثم ذكر
البحث الذي نقله وهو الاكتفا بوقوعهما كيف كان ونقل ايضا القاضي حسين في تعليقه ثم قال والعراقيون
قالوا بعكسه وملخص القول ان في هذه المسئلة ثلاث مذاهب الاول ما ذكره المص وهو المختار والثاني ان
الطلاق معلق على حصول الشرطين سواء وقعا على ترتيبهما في اللفظ ام لا مجتمعين ام متفرقين وهذا
مذهب مردود لانا تاملنا كلام العرب في ذلك فوجدناهم لا يستعملون مثل هذا التركيب الا والحكم معلق على
مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر وتاخر المقدم فوجب الحمل على ما ثبت في كلامهم كالبيت الذي يأتي وغيره
الثالث ان الجواب للشرط الثاني وهو وجوابه جواب الاول فيراعى ح الترتيب اللفظي فاذا اكلت ثم شربت وقع

الطلاق والا فلا وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان
الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوالى اي في الاية شرطان وبعدها جواب كما في المثال جعلهم الاية
من مسئلة الاعتراض واقع في كتب المذهب ونص عليه في التفاسير وكذا قوله تعالى وامراة مومنة ان وهبت
نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها وقال المحشي لم ار في كتب الفقها الحنفية ان هذه الاية في توالي
شرطين وبعدها جواب بل من توالي همان وقبلها جواب وعبارة بعضهم ان ذكر الجزا مقدما على الشرطين كقوله
انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت فلانا يجعل الشرط الاخير مقدما في التقدير ويكون شرطا لانعقاد
اليمين والشرط السابق شرط الحنث فاذا كلمت فلانا ينعقد اليمين ثم اذا دخلت الدار يقع الطلاق وان
ذكر الجزا متاخرا عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزا جزاء للشرط الثاني على التقديم والتاخير ليصلح لذلك كما
في قول الشاعر • ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا • منا معاقل عز زانها كرم • هو من اول البسيط قال
العيني ولم يسم قايله والاستغاثة طلب الاغاثة يقال استغاثني فاغثته اغاثة ومغوثة والاسم الغياث
بالكسر وغوث يغوث قال واغوثاه والاسم الغوث وتذعروا بضم اوله مبني للمفعول من الذعر بضم المعجمة
وسكون المهملة الخوف والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجا وزانها من الزين خلاف الشين وقول ابن
دريد في مقصورته • فان عثرت بعدها ان والت • نفسي من هاتا فقولا لا لعا • عثرت بالمثلثة زلت وفي عينه
الحركات الثلاث وبعدها اي بعد هذه الواقعة ووالت بالهمز طلبت النجاة وهاتا اسم اشارة للمونث هذه
اي ان طلبت نفسي النجاة من هذه القضية فقولا لا لعا اي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا لك وهو دعا له
بان ينتعش اي يرتفع اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب بعد الشرطين وانما يقدم على الشرطين ما هو
جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر جوابه الى جانبه وتكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا
ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ويكون مجموع الشرط الاول وجوابه المقدر المدلول عليه
بالسابق جوابا للشرط الثاني وان يقدر الجواب بعدها ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول
فلا وجه له ولعلهم لم يفرقوا بين المتقدم من الصالح للجوابية والمتاخر منه في ترتيب الحكم المذكور قال قاضي
المفسرين ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم شرط ودليل جواب والجملة دليل جواب قوله ان كان
الله يريد ان يغويكم وتقدير الكلام ان كان الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم لا ينفعكم نصحي و
لذلك نقول لو قال الرجل انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت زيدا فدخلت ثم كلمت لم تطلق فلم يفرق بين
ما تقدم من دليل الجواب بيان مقدار المقدر ينبغي تقليله اي تقليل المقدر ما امكن التقليل لفظا لمخالفة
الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان
او اذ كان قائما يرد بين الظرف نظرا الى ان الحصول تارة يكون في المستقبل وتارة يكون في الماضي لانه
قدر اثنين وقدروا خمسة وهما المضاف والمضاف اليه وهي حاصل والمستتر فيه واذا واذ وكان والمستتر
فيها ومقتضى تقرير الرضي انهم يقدرون اذا في الجميع ويرد على مذهب الاخفش الاولى عند المص انه فيه
حذف المصدر وبقاء معموله وهو ممتنع لانه بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصوف لا يحذف الا اذا
قامت قرينة قوية عليه كما قال سن في مالك ومن زيدا ان التقدير وملابستك زيدا والقرينة عند البصريين
على تعيين ان الخبر حاصل هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام ولا يمكن تقييد شي بشي الا بعد حصوله
فاللفظ السادّ مسد الخبر هو الحال فتحصل شرط وجوب الحذف والاصل ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما
وليس اذا في هذا التقدير للاستقبال بل هي للاستمرار كما في واذا ما غضبوا هم يغفرون فحذف حاصل
كما في متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ثم اذا مع شرط العامل في الحال مقام الظرف لما فيه من معنى
الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فان قيل لما لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها

قلنا مثل هذا المنصوب لم يجي الا نكرة ولو كان خبرا لجاز ان يكون معرفة قال الرضي هذا ما قيل وفيه
تكلفات كثيرة حذف اذا من الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان مع العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف لا نظير له والذي اوقعهم في هذا اوقع غيرهم فيما الزمهم
التزامهم اتحاد الحال في العامل وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز
اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فتقول الاصل ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل
وفي صاحبها وهو اليا او زيدا المصدر ثم حذف حاصل العامل في الحال لكونه عاما كما حذف في زيد عندك
او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل وذهب ابن درستويه
الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربي زيدا قايما اضرب قايما وهو نحو اقايم الزيدان وذهب
الكوفيون الى ان قايما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والمصدر المذكور الذي هو المبتدا عامل فيه والخبر مقدر
بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قايما حاصل وكلاهما باطل بيانه الجمع ان معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب
زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة
وهي ان اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير اذا استعمل ولم يقم قرينة مخصصة ببعض ما تقع عليه فالظاهر
انه لاستغراق الجنس اخذ من استقراء كلامهم فالمبتدا الذي هو مصدر اسم جنس غير مقيد عند البصريين بحال
يخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على عمومه فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل
في حال قيامه وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب الا زيدا واما عند الكوفيين فالجنس عندهم
مقيد بالحال المخصصة له والمعنى ضربي زيدا المختص بحال قيامه حاصل وهو غير مطابق لذلك المعنى المتفق عليه
اذ لا يمتنع حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت اخر فليس في تقديرهم
اذا معنى الحصر في قولك اضرب زيدا قايما كذا قرره نجم الايمة الرضي ولان التقدير من اللفظ اي من جنس اللفظ
المذكور كما في تقدير الاخفش اولى من تقديرهم من غيره وكان تقديره اي الاخفش ايضا في انت مني فرسخان
بعدك مني فرسخان وهو تقدير مضاف لما حذف انفصل الضمير المضاف اليه اولى من تقدير الفارسي
انت مني ذو مسافة فرسخين لانه اي الاخفش قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شي اخر يتعلق به
الظرف الذي هو مني والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث يكون متعلقا لذلك الظرف
وعورض بان الاخفش يحتاج الى تقدير ما يصح الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان واجيب بان البعد
مصدر اريد به هنا محله فيصح الاخبار عنه بلا تقدير وتعلق مني به لان الظرف تكفيه رايحة الفعل ولذلك
ايضا ضعف قول بعضهم واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير
الحب قطعا تقليلا للمقدر قيل تقدير حب العبادة ادخل في ذمهم الشنيع عليهم والتسجيل بسوء صنيعهم فينبغي
ان يكون هو المقدر ويدل عليه بكفرهم والا فليس التشنيع عليهم بمجرد حب العجل بدون عبادة له وضعف قول
الفارسي ومن وافقه في قوله واللايي يئسن ان الاصل واللايي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر فالاولى ان يكون
الاصل واللايي لم يحضن كذلك فانه يودي معنى ما قدره الفارسي باختصار وكذلك ينبغي ان يقدر في نحو
زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوا وبكر اي كذلك اي هذا اللفظ ولا يقدر عين المذكور بان يقال وبكر صنع
بعمرو جميلا وبخالد سوا تقليلا للمحذوف مع غنايه في افادة ذلك المعنى على طوله ولان الاصل في الخبر الافراد
فتقديره جملة على خلافه وبانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم بعينه لثقل التكرار بل كان يحسن
العدول الى ما يودي معناه وكذلك ان لا تقدر في الاية شيا البتة وذلك ان يجعل الموصول الثاني معطوفا
على الموصول الاول فيكون الخبر المذكور وهو قوله فعدتهن ثلاثة اشهر لهما معا وكذا تصنع في نحو زيد في الدار
وعمرو فتجعل الثاني عطفا على الاول الظرف خبرا منهما على الاول والظرف خبرا عنهما وفي شرح المفتاح

لسيد

لسيد المحققين ما يخالف ذلك فانه قال اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب
عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلة على عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند
المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو ولا يكون هنا كترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام
ازيد حاصل وحصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا
عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرت من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد
فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو ولم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد وقد بحث
فيه الشارح بان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر
لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث
هو احد المذكورين كما في قولك زيد او عمرو قايم وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو
والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وعلى هذا يشكل قول المتن وكذا تصنع في نحو
زيد في الدار وعمرو لان تقديره زيد حصل او حاصل في الدار والعطف فيه بالواو واما الاية فان العطف
فيها وان كان بالواو الا انه ليس فيها ما يقتضي اختصاص الخبر بالموصول الاول لصلاحية ضمير فعدتهن
للمجموع ولا يتاتى ذلك في المثال السابق يعني مثال زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوا وبكر بان يعطف
بكر على زيد وتجعل الجملة خبرا عنهما لان افراد فاعل الفعل يا باه نعم لك ان تسلم فيه من الحذف اي حذف الخبر
الخبر بانه تقدر العطف اي عطف بكر على ضمير الفعل يعني ضمير صنع المستتر فيه لحصول الفصل بينهما
وقد علم ان العطف على الضمير المرفوع المتصل مستترا كان او بارزا لا يصح عند الجمهور الا بعد توكيده بضمير
منفصل نحو لقد كنتم انتم واباوكم او بغير ضمير نحو قوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برويتنا وكنا الظافرين
او بعد فصل بينه وبين المعطوف عليه نحو جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو
الذي هو ضمير الفاعل في يدخلونها للفصل بالضمير المنصوب واجاز الكوفيون وابن مالك العطف
من غير تاكيد ولا فصل فان قلت لو صح ما ذكرته في الاية والمثال السابق اراد به مثال زيد في الدار وعمرو
لانه هو الذي يتاتى فيه ما ذكره لا ذلك المثال الذي لا يتاتى فيه لصح زيد قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو
قايمان قلت ان سلم منعه فلقبحه اذ هو في صورة الاخبار عن الواحد بالاثنين وفي قوله ان سلم اشارة الى
امكان جوازه قال في الايضاح لا يجوز زيد قايمان وعمرو قال ابو حيان واجاز ذلك بعض اصحابنا
مستدلا بقولهم انت اعلم وزيد كانك قلت انت وزيد اعلم اي مشتركان في العلم فيكون اعلم خبرا لهما
متوسطا بينهما فعلى هذا يجوز زيد قايمان وعمرو والحق ان بينهما فرقا فانك اذا قدرت اعلم خبرا عنهما
لم يكن في اللفظ مخالفة خبر لخبر عنه متقدم بخلاف ما يثنى ويجمع فانه يظهر فيه التخالف الا ترى انه
يسوغ انت اعلم ولا يسوغ زيد قايمان وهو منتف فيما نحن بصدده اما في الاية
فظاهر واما في المثال فلان لفظ الظرف صالح للخبرية عن المفرد والمثنى والجمع ولا تنس ما قدمناه
ولكن يشهد للجواز انما قال ذلك لان ما نحن بصدده هو الخبر والاكرمان في البيت الاتي صفة لا خبر
قوله ولست مقرا للرجال ظلامة ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا هو من ثاني الطويل قال العيني
في الكبرى ولم اقف على اسم قايله والاكرمان صفة عمي وخالي وقد تقدمت على احد الموصوفين وعلى ذلك
استشهد به وقد جوزوا في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف خبره والكلام من عطف جملة على
جملة وكونه عطفا على انت فيكون اي اعلم للمتوسط بينهما خبرا عنهما وقد عرفت وجهه بيانه كيف اذا
استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة اي مضاف بعضها الى بعض او موصوف وصفة مضافة او جار
ومجرور مضمر عايد على ما يحتاج الى الرابط ولا يقدر ان ذلك حذف دفعة بل على التدريج اي شيا فشيا

التقدير صح

استتكافان حذف كلمات متعددة دفعة واحدة فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي
فتقول حذف اولا ثم المضاف الثاني ثانيا والثاني وهو استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة
كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل هو من ثاني الطويل من قصيدة امرئ
القيس ومعلقته المشهورة وضمير الاثنين من قامتا عايد الى ام الحويرث وام الرباب المذكورتين في
البيت الذي قبل هذا وهو كدابك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب بماسل والداب بسكون الهمزة
العادة والماسل بميم مفتوحة وهمزة ساكنة ومهملة قال الزوزني في شرح المعلقات هو بفتح السين
جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بالفتح وتضوع المسك انتشار رايحته والريا بتحتية مشددة
الرايحة الطيبة والقرنفل ويقال قرنفل قال في القاموس ثمر شجرة بسفالة الهند افضل الافاويه
الحارة ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهره ازكى وكلاهما لطيف مصفي للقلب والدماغ
مقويهما نافع للخفقان والنظر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام ومقرونا يطيب بها اي تضوعا مثل تضوع
نسيم الصبا والثالث وهو استدعاء الكلام جار ومجرور مضمر عايد الى ما يحتاج الى رابط كقوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في وحدها بدون الضمير فصار لا تجزيه
اي فاتصل بالفعل منصوبا ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا اي الحذف التدريج قول الاخفش
وعن س انهما حذفا دفعة واحدة ونقل ابن الشجري القول الاول المعزو الى الاخفش عن الكسايي واختاره
قال والثاني المعزو الى س قول نحوي اخر وقال اكثر اهل اللغة منهم س والاخفش يجوز الامران انتهى وهو
نقل غريب وانما المشهور ما نقلناه ولا ينبغي ان يكون المحذوف مقدرا من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر
في ضربني زيدا قايما ضربه قايما فانه من لفظ المبتدا واقل تقديرا كما عرفت دون اذ كان واذا كان لعدم
كونه من اللفظ وليس باقل ويقدر اضرب دون اهن في زيدا اضربه لانه تقدير من جنس اللفظ واوضح
للمعنى بتقدير اهن فان منع من تقدير المذكور اي من تقدير ما هو من جنس المذكور معنى او صناعة قدر
ما لا مانع له منهما فالاول نحو زيدا اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب لان اللازم من ضرب اخي
الانسان اهانة الانسان والامر بضرب اخي زيد امر باهانة زيد ولو ذهبت تقدر
اضرب فسد المعنى لان غرض المتكلم الامر بضرب زيد لكن وقع في حواشي المص على التسهيل انه لو قدرت
العامل في زيدا من قولك زيدا ضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب اي
المقدر كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرره هنا فان شرط الدليل اللفظي ان يكون مطابق
المحذوف يعني يجب معناه كما مر كما قال الشارح وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي
نظر ويمكن دفع النظر بانه لم يرد بالكناية معناها الاصطلاحي بل اراد انها عبارة عنه فان قلت زيدا
اهن اخاه قدرت اهن والثاني نحو زيدا امر به يقدر فيه جاوز دون امر به لانه لا يتعدى بنفسه
والمانع هنا صناعي كما ترى نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح وشكر فانه
اذا قيل نصحت له جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به كان تقديره من الملفوظ
هو الاصل فلا يعدل عنه ما امكن وكذا نقول في زيدا شكرت له التقدير شكرت زيدا فانه اولى من تقدير
حمدت زيدا مثلا ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله ايها المايح دلوي دونكا اذا قدر دلوي
منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى البحث في ذلك قريبا في الشرط الرابع لا الثالث لا الشارحان من
شروط الحذف وما انشده المص قد يتوهم انه نصف بيت من الرمل وليس كذلك وانما هو بعض بيت
من مشطور الرجز وتمامه يا ايها المايح دلوي دونكا وقد مضى الكلام مفصلا ثمة وانما قال اذا قدر
دلوي منصوبا لانه اذا قدر مرفوعا على انه مبتدا ودونك خبره لم يكن مما نحن فيه والمانع الصناعي فيه

ما يلزم من اختصار المختصر وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره
اكر واحمى للحقيقة منهم وقايله العباس بن مرداس السلمي يصف قومه وحيا اغار واعليه فانصف
الفيتين ومدح الفريقين في كتاب ايام العرب لابن عبيدة غزت بنو سليم ورييسهم عباس بن مرداس مرادا
فالتقوا سلث فاقتتلوا قتالا شديدا فقتل من كبار مراد ستة وقتل من بني سليم رجلان وصبر الفريقان حتى
كره كل واحد منهما صاحبه فقال العباس قصيدته التي على السين وهي احدى المنصفات وقبل البيت
فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا وبعده اذا ما شددنا شدة نصبوا لها
صدور المذاكي والرماح المداعسا اذا الخيل جالت عن صريع بكرها عليهم فما يرجعن الا عوابسا
اراد بالحي خصوم قومه واعداهم والمصبح بفتح الموحدة الذي يوتى صبحا للغارة عليه وانتصاب حيا
مصبحا وفوارسا على التمييز واكر واسم تفضيل من الكر وهو الرجوع والحماية وهي المنع والحقيقة ما حق
على الرجل حمايته واضرب ايضا افعل تفضيل والقوانس جمع قونس كجوهر ويقال قونس اعلى البيضة من
الحديد وعظم ناتي بين اذني الفرس يقول لم ار معشرا عليه كالحي الذي صبحناهم ولم ار اكر منهم ولا احمى
للحقيقة ولم ار مغيرا مثلنا يوم لقيناهم ولم ار اضرب منا للقوانس بالسيوف والمذاكي من الخيل التي اتي
عليها بعد قروحها سنة او سنتان والمداعس جمع مدعس الرمح يدعس به اي يطعن والمداعس المطا
ورجل دعوبس مقدام الناصب فيه للقوانس فعل محذوف اي يضرب القوانسا لا اسم تفضيل محذوف لانا
قدرنا بالتقدير اي بتقدير الفعل من اعمال الاسم التفضيل المذكور في المفعول لانه لا ينصب المفعول كما تقدم
تقديره فكيف يعمل فيه اسم التفضيل المقدر وقولك هذا معطي زيدا امس درهما التقدير اعطاه ولا
يقدر اي انت اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير اي فقدرت الفعل من اعمال الاسم الفاعل الماضي المجرد من ال
فانه لا يعمل وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك اي نختارك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا انه الواو
للقسم والمختار انها للعطف على ما جاءنا فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة وهي جملة لن
نؤثرك ولكن اذا قدر الجواب يجب ان يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في ضرورة
وهذا كما يجب تقدير جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا على ان لما وجودية
ماضيا مجردا من قد وان كان دليله مقترنا بها لما ان دليلها لا يقترن بها واما ان كانت لما ظرفا بمعنى
حين فالعامل فيها اهلكنا والجواب مقدر كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد
في التراب دفينا فقدر انشاد هذا البيت في لو من حرف اللام والكلام عليه مستوفى ويقع في بعض النسخ
فقال الفارسي ومتابعوه في واللاي لم يحض التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وهذا لا يحسن وان كان
ممكنا لانه لو صرح به اقتضت لاسيما الفصاحة فيما هو في اعلى درجاتها ان يقال كذلك ولاتحاد الجملة
الثانية التي هي جملة الخبر قال المحشي هذا بجميعه يقع في بعض النسخ وقد رايته على هامش نسخة بخط المص
مصححا عليه لكنه بغير خطه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي
الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة فلا ينبغي حذفه وقال العبدي الاولى كونه خبرا
من المقابلة كون الخبر بالتعريف لان التجوز في اخر الجملة اسهل منه في اولها لاعتقادهم في التواني نقل
القولين ابن اياز بكسر الهمزة والزاي الحلبي ولبعض الفضلاء هنا سوال وهو انه قد تقرر انه لا بد في الحذف
من استحضار صورة المحذوف ضرورة انه لا حذف الا مع قيام القرينة واذا كان كذلك فكيف جاز في كلام
واحد ان يقدر المسند اليه تارة والمسند اخرى والجواب انه جاز ذلك باعتبار تعارض القراين فباعتبار
كل قرينة يتعين محذوف ومثال المسئلة فصبر جميل اي شاني وامري صبر جميل او صبري جميل امثل او اجمل
من غيره ومن ثم قيل ان الحذف تكثير للفايدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف الذكر فانه

يكون نصا في احدهما والصبر الجميل الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح الاول بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق
الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل امثل لابد على حصوله وبانه في الاصل من المصادر
المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا ومعناه مع الاخبار بحصول الصبر لك واذا حمل على حذف المبتدا كنت مخبرا
ايضا باتصافك بالصبر فيتفق المعنيان بخلاف قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف
الخبر اعني امثل او اجمل قرينة اصلا واعترض بان وجود القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف اصلا والقرينة
هنا ان الانسان اذا اصابه مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خيره حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
بسهولة وبانه وفق بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناها اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون فيه المبتدا اولى وان كانت النكرة
موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل انه اجمل من
الجزع وبث الشكوى كذا قرره السعد في مطوله ومثله في احتمال الامرين قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة
معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها الا ايمان وقول باللسان لا يواطئه القلب اي لا
تصديق فيه فانه لا عبرة به او طاعتكم طاعة معروفة اي عرف انها بالقول دون الفعل وعليهما فالمحذوف
الخبر والايمان بفتح الهمزة جمع يمين ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به لان اهمال الدليل خير من اهماله كما في نعم
الرجل زيد على القول بانها جملتان نعم ومرفوعها جملة ويتعين ان يكون مبتدا محذوفا وجوبا لا الخبر اذ لا يحذف
الخبر وجوبا الا اذا سد شي مسده ومثله في تعيين كون المحذوف مبتدا جدا اذ حمل على الحذف وقيل التقدير
هو زيد وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن وايم الله لافعلن بان المحذوف الخبر اي عمرك قسمي وايم الله
قسمي وجوز ابن عصفور كونه المبتدا والمحذوف الخبر ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر كما عده منه ابن
الحاجب وغيره لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايم الله وايمن الله قسم لي انتهى فجعله محتملا
الامرين ولو قدر ايمن الله قسمي لم يمتنع اذ المعرفة المتاخرة عن معرفة مثلها يجب كونها الخبر على الصحيح
مع ما فيه من تقليل المقدر اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا والجملة فعلية وكونه مبتدا
والباقي خبرا والجملة اسمية فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون هذا الحذف حذفا
كلا حذف وذلك نحو زيد في جواب من قام فان جعل خبر مبتدا محذوف تقديره القائم زيد اولى من جعله فاعل
محذوف تقديره قام زيد مع ما في جعل الجملة اسمية من مطابقة الجواب للسؤال فاما الفعل فانه غير الفاعل
فلا يتم فيه الاعتبار المذكور اللهم الا ان يستند الاول وهو كون المحذوف فعلا والثالث فاعلا برواية
اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بمواضع على طريقته فيترجح فيكون الحمل عليه اولى فالاولى
مما يعتضد به الاول وهو الاعتضاد برواية اخرى في الموضع كقراءة شعبة وابن عمرو يسبح له فيها بفتح الباء
على البناء للمفعول والقائم مقام الفاعل على ما في مدارك التنزيل احد الظروف الثلاثة يعني له فيها بالغدو
كقراءة ابي جعفر بالمثناة الفوقية وفتح الموحدة على انه مسند الى اوقات الغدو والاصال على زيادة الباء
وجعل الاوقات مسبحة والمراد بها كصيد عليه يومان والمراد حشها قاله الزمخشري وقال ابو حيان يجوز
ان يكون المفعول الذي لم يسم فاعله ضمير التسبيح الدال عليها يسبح اي يسبح له هو اي التسبيح كما في
ليجزي قوما في قراءة من قرا مبنيا للمفعول مع نصب اي ليجزي هو اي الجزا وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك
الموجود في نسخ الكتاب وكذلك بالواو والتلاوة بدونها والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء
من يوحي وكقراءة بعضهم وهو السلمي والحسن وابو عبد الملك صاحب ابن عامر وكذلك زين لكثير من
المشركين قتل اولادهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء فرفع القتل على انه نايب فاعل زين
والشركاء بفعل دل عليه زين وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول هو صدر

المحذوف هو المبتدا او طاعة معروفة
مثل بكم من هذه الايمان الكاذبة هو

بيت

بيت من ثاني الطويل عجزه ومختبط مما تطيح الطوايح وهو من ابيات الكتاب وقد اختلف في قايله ففي شرح
الشواهد للمص انه لبيد وفي شرح ابيات الايضاح انه نهشل بن حري ونسبه النيلي في شرح الحاجبية لضرار
النهشلي وقيل لمرة بن عمرو النهشلي حكاهما الشارح وهو من قصيدة في مرثية بن نهشل وقبله لعمري
لين امسى يزيد بن نهشل * حشا جدث تسفي عليه الروايح * لقد كان ممن يبسط الكف بالندى * اذا ضن
بالخير الاكف الشحايح * سقى جدثا امسى بدومة ثاويا * من الدلو والجوزاء غاد ورايح * والضارع الذليل
الخاضع والخصومة متعلق به لما فيه من معنى الفعل اي يبكيه من يذل ويخضع لاجل الخصومة لانه كان ملجا
للادبا وتعلقه بيبكي المقدر ليس يقوى من جهة المعنى والمختبط الطالب المعروف من غير وسيلة وقال
شارح ابيات الايضاح المختبط الذي يسالك من غير معرفة ولا يد سلفت منك اليه وحكى بعضهم اختبط
فلان فلانا معروفا ورزقا فيكون المفعول المحذوف ضمير المرثي اي مختبطا اياه ومن تعليلية وما مصدرية
قال الجلال او موصولة او نكرة موصولة وعليهما فلا بد تقدير ضمير رابط ولا يخفى قلاقة المعنى عليه وتطيح
تذهب وتهلك يقال اطاح فلانا طاحته السنون اذا ذهبت به في طلب الرزق واهلكته والتعبير بالمضارع
لاستحضار هذه الحالة والطوايح جمع مطيحة على خلاف القياس بحذف الزوايد كلواقح جمع ملقحة والقياس مطاوح
او مطيحات ولا يكون جمع طايحة بمعنى هالكة او ساقطة لفساد المعنى وقد استشهد القوم بهذا البيت
على رفع ضارع بفعل دل عليه ما قبله فانه لما قال ليبك يزيد على البناء للمفعول علم ان ثم باكيا يبكيه
لم يدر من فتشوقت نفس السامع الى معرفته فقدر ان سايلا قال من يبكيه فقيل يبكيه ضارع اي يبكيه ضارع
ومختبط لانه كان ملجا لهذين النوعين فهما يبكيانه وزعم بعضهم انه لا دليل في البيت لجواز كون يزيد
منادى وضارع نايب فاعل يبكي اي يا يزيد يجب ان يبكي بعدك الذليل والمحتاج فانهما قد هلكا بهلاكك
قال المص والتوجيه الاول اولى لانه قد روي ليبكي يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد على انه مفعول
وضارع الفاعل فلما ظهرت فاعلية ضارع في هذه الرواية استحق ان يقدر فاعلا في الاخرى ليستويا فان
التقدير تسبيحه رجال وتوحيده الله ورسله شركاوهم وزعم قطرب ان شركاوهم فاعل بالمصدر
كما يقال حبب الى ركوب الفرس زيد فعل ذلك التقدير الشركاء من يتوب لا قايلون وعلى توجيه قطرب قايلون
مسببون في القتل بالتزيين ويبكيه وقد رجحت هذه الرواية فيها على رواية البناء للفاعل بكون معرفة
الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع
في ذكره وبما فيها من تكرر الاسناد اجمالا وتفصيلا مع كون التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس بل لا يبعد ان
يقال انه تحقق الاسناد ثلاث مرات اثنتين اجمالا وواحدة تفصيلا فتامل ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدات
حذفت اخبارها ادعى الشارح ان في هذه العبارة قلبا فان المرفوعات حذفت مبتداتها لا مبتدات حذفت
اخبارها فقيل انما تكون من باب القلب لو كان المقصود بها نفي كون المحذوف مبتدات والبواقي اخبارا
وليس كذلك وانما المقصود نفي وجه اخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها
وقد نقله ابو البقا في الاية الاولى فقال وقيل التقدير فيها رجال الا ترى ان المص بينا ولو بين كون المحذوف
مبتدا على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا الا اعتضد بواحدة مما ذكر وبعد هذا فاي حاجة الى نفي كون
المحذوف مبتدا في امثلة ما ذكر ان المحذوف فعل اعتضد بما ذكر انه يعتضد به ثم ماذا يقول الشارح في
قوله بعد فلا يقدر ليقولن الله خلقهم لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من الفعل فيهن للفاعل فلا
يقدر مبتدات في رواية البناء للمفعول لان في تقديرها فواعل فيها توفيقا بين الروايتين ومن جوز كونه
يزيد منادى وليبك مسند الى الضارع سواء كان مبنيا للمفعول او للفاعل وقد ناقشه الشارح بانه يحتاج
مع فتح الياء من ليبك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة ليكون منادى والا فالمعروف في ليبك

يزيد على الفاعل فتح يزيد على انه مفعوله كما نقلناه عن المص والثاني كقوله ولين سالتهم من خلقهم ليقولن الله
فلا تقدير ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله اي يقدر ان المحذوف فعل لا مبتدا المجي ذلك في شبه هذا الموضع
وهو ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم رجح تقدير الفعل في الاية بالحمل
على النظير ولم يرجحه بما قيل من ان السوال عن الفاعل وان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى لما اورد عليه
من ان ان اريد ان السوال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وعمن فعل الفعل وصدر فهم فتقديره
مبتدا يودي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في
قولنا اسحاقها لظهور ان السوال جملة اسمية لا فعلية واما ما قيل من ان الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية
ليطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسول عنه لهم فقد اجاب التفتازاني
عنه في مطوله بان حمل الكلام على جملة واحدة اولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولين سالتهم من خلق السموات الاية ونا قشه سيد المحققين في حواشيه بان
تلك الزيادة مشتملة على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسوال في كون كل منهما جملة اسمية
خبر والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا به في ماذا صنعت والحمل على جملتين اولى قال الشارح مرادهم
بالجملتين الجملة ذات الوجهين فهي الاسمية الصدر الفعلية الخبر واما قول المجيب ان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية وهو الوجه الذي اقتصر عليه المص كما تقدم فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة على
ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب كما قال سيد المحققين ان يقال ان السوال جملة اسمية صورة وفعلية
حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام خالد الا ان زيد قام ام عمرو ام خالد وذلك
لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه مصغرا يقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالا اجمالا
على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت
الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وهي فعلية في الحقيقة فيه بايراد الجواب فعلية
على اصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قل من
ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لين انجينا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم
منها فان قصد الاختصاص هنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل
يحييها الذي انشاها اول مرة وقوله تعالى ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما ولمجي ذلك في مواضع انبه على طريقته وطرزه نحو قال من انباك
هذا قال نباني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها وهذا هو الثالث لكنه ادرج
في ضمن الثاني كما ترى اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وفيها مسايل احدها
نون الوقاية مع نون الاعراب في نحو اتحاجوني وتامروني فيمن قرا بنون واحدة منهما وهو نافع وابن عامر
في الاولى ونافع وحده في الثانية واما ابن عامر فيها فاثبتهما غير مدغمة فالمحذوف منهما النون الثانية وهي
نون الوقاية وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين لان بها حصل الثقل الناشي
عن التكرار المقتضي للتخفيف وهي تحذف كثيرا وقال س واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى التي هي نون
الاعراب فان من شانها الحذف الثانية نون الوقاية ايضا مع نون الاناث في نحو قوله يسوء الفاليات اذا فلينني
هو عجز بيت من اول الوافر صدره تراه كالثغام يعل مسكا وقايله عمرو بن معدي كرب الزبيدي في قولة
تقول حليلتي لما رأته ٭ شريجا بين مبيض وجون ٭ قال الزمخشري الشريج الذي فيه لونان سواد وبياض
وضمير رايته وتراه لشعر راسه والجون الاسود هنا ويقال للابيض ايضا فهو من الاضداد والثغام بضم
المثلثة وبالغين المعجمة نبت يكون في الجبال ابيض اذا يبس يشبه به الشيب والواحدة ثغامة ويسمي

هذا

هذا البيت شيب العجوز ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد مرة وهو من العلل وهو من الشرب
الثاني يقال عله يعله بالضم وبالكسر اذا سقاه السقية الثانية والفاليات بالفا جمع فالية من فليت راسه من
القمل استخرجت ما فيه منه ويقال ايضا فليت الشعر بفليه اذا تدبرته واستخرجت ما فيه منه ويقال والاصل
فليني فلينني بنونين الاولى نون ضمير الاناث والثانية نون الوقاية فحذفت هذا هو الصحيح وبه قال
المبرد واختاره ابو حيان وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل التي هي الاولى لا يليق بها الحذف
لانها ضمير الفاعل ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب س فحكاية البسيط الاجماع على
انها الثانية نظر ويلزم س على هذا حذف الفاعل وهو خلاف رايه ورأي اصحابه واما ترجيح المص لما
اختاره من ان الباقية في فليني نون الوقاية بانها الباقية في نحو اتامروني على تقدير تسليمه فيه انه قياس
مع الفارق لان المحذوف في مارجح به حرف وهو هنا ضمير وفاعل الثالث تاء الماضي مع تاء المضارع
نحو نارا تلظى واصله تتلظى بتاءين وقال ابو البقا في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين
يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وانما لم يجز حذف المضارعة لانه جي به
لمعنى وما كان كذلك امتنع حذفه وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهي التي كانت في الماضي وهو قول الجمهور
لا حرف المضارعة لان الثقل انما ينشا عنها والمخالف في ذلك هشام الكوفي قال ان المحذوف الاولى للتخفيف
الثقل الناشي عن اجتماع المثلين اما بالادغام او بالحذف وهم لو ادغموا اسكنوا الاولى فحيث حذفوا الاول
فكان الحذف لما كانوا ادغموه واما التعليل بان الثانية في نحو تفعل لمعنى المطاوعة وحذفها نخل به فعارض
بان الاولى ايضا لمعنى المطاوعة وحذفها مخل به ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها
نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون اي ان القران مشتمل على ايات جاء فيها الفعل مضارعا محذوف التاء نحو تلظى
واصله تتلظى اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت لاسناده الى الضمير المونث وان كان تانيثه غير
حقيقي لانك في ظاهره بالخيار واما تمنون فمضارع قطعا للحوق علامة به وهي نون الرفع واصله تتمنون
الرابعة نحو مقول ومبيع اي اسم المفعول من معتل العين واوا كان او ياء فالمحذوف منهما واو مفعول
وهو الحرف الثاني والباقي عين الكلمة خلافا للاخفش اصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع على زنة مفعول
نقلت حركة الواو والياء الى القاف التقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف مد وهو واو مفعول
فحذف احدهما وهو حرف المد عند الخليل وس كما جزم به المص لانه زايد واقرب من الطرف وعين الكلمة
عند الاخفش لئلا يفوت الغرض من زيادة حرف المد ولان المتعارف في الحذف لالتقاء الساكنين حذف
الاول منهما ويظهر ثمرة الخلاف في مسو اسم مفعول من شاه اذا حققته فعلى مذهب س تلقى حركة
الهمزة على الواو لانه حرف اصلي يقبل الحركة ويسقطها فتقول مسو بتخفيف الواو كما تقول في خب
خب وعلى مذهب الاخفش تقلب الهمزة واوا ثم تدغم واو مفعول فيها لانها لا تقبل الحركة فتقول
مسو بتشديد الواو كما تقول مقرو مقرو الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما الف الافعال و
الاستفعال والباء في عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا وذلك لان الاصل فيهما اقواما واستقواما نقلت حركة
الواو فيهما الى الساكن قبلها ثم قلبت الفا للين الساكن واستدعا ما قبل فالتقى ساكنان الالف المنقلبة عن عين
الكلمة والف المصدر فحذفت احديهما على الخلاف السابق وقد ناقش الشارح المص في ايرادها تين المسئلتين
الرابعة والخامسة بان ايرادهما ليس بمناسب لكونهما ليستا من مسايل الاعراب وغفل عن الاعتراض بالثالثة مع
حرصه على التنقيب على المص وهي من قبيلهما والجواب بان ايراد مثل ذلك على سبيل الاستطراد لقوة المناسبة بل
المصنفين واسهب المصنفين السادسة نحو يا زيد زيد اليعملات بفتحهما اي بفتح الاسمين وهذا بعض
بيت من مشطور الرجز تمامه يا زيد يا زيد اليعملات الذبل وقد تقدم الكلام عليه وعلى نظيره يا تيم تيم عدي

فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وبين ذراعي وجبهة الاسد الواو من لفظ المص العطف وما بعدها
عجز بيت من المنسرح صدره يا من راى عارضا اسر به وقايله الفرزدق ورواه البطليوسي بلفظ ارقت
له وقد قدر قوم المنادى على انها اسم موصول والعارض السحاب المعترض في الافق واسر به مضارع مبني
للمفعول اي اجعل مسرورا فرحا به وذراعا الاسد كوكبان نيران وجبهة الاسد اربعة انجم وهما من منازل
القمر قال ابن يعيش وصف سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من انواء الاسد وانواؤه احمد
الانواء وذكر الذراعين والنوء الذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما في اعضاء الاسد والتسمية ونظيره
يخرج منهما اللولو والمرجان وانما يخرج من احدهما ونقل الشارح ان بعض شراح ابيات المفصل حكى عن
مخدوم له وضعفه باستاذ العالم ان مراد الشاعر وصف ممدوحه بالشجاعة فوصفه بالاسد ووصف
كيفيه بالسماحة فوصفه بكونه سحابا عارضين بين ذراعي الاسد وجبهته قال واسر به يحتمل تاويلين
احدهما اجعل مسرورا وعليه تكون من موصولة بعض من راى عارضا بين ذراعي الاسد وجبهته جعل
مسرورا به لوثوقه بالمطر والاخر اسر اي اخفي من السر وعليه تكون من استفهامية يعني يا من راى سحابا
مخفيا بين ذراعي الاسد وجبهته كانه يتعجب منه قال ومعنى هذا البيت مما لم يخطر ببال احد من
الشارحين قال الشارح فظاهر كلامه انه جعل اسر في تاويله الاول ماضيا مبنيا للمفعول من السرور
وهذا الحسن من استاذ العالم اذ الفعل بهذا المعنى ثلاثي متعد بنفسه تقول سرني خبر اي جعلني
مسرورا قلت وكذا تاويله الثاني يقتضي ان يكون اسر ماضيا مبنيا للمجهول من الاسرار بمعنى الاخفا
فلا يبقى لذكر الجار والمجرور معه وجه كما لا يخفى خلافا للمبرد يعني ان الحذف في البيتين من الثاني فزيد
الاول في البيت الاول مضاف الى اليعملات الملفوظة وزيد الثاني مضاف الى المحذوفة وذراعي
في البيت الثاني مضاف الى الاسد المذكور وجبهة مضافة الى مثله محذوفا وخالف المبرد فجعل
الحذف من الاول فيهما والثاني مضافا المذكور فيهما فرارا من التقديم والتاخير والفصل بين المضاف
والمضاف اليه وقد اجيب عنه بان القوم انما ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر وبيانه انهم
لما حذفوا المضاف من الثاني بقي الكلام يا زيد اليعملات زيد فبقي زيد الثاني غير تام لان تمام الاسم
اذا كان مجردا عن اللام اما بالتنوين او الاضافة فلاخر اليعملات ليكون عوضا في الصورة عن تمام
زيد الثاني وكذا القول في بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا بحذف المضاف اليه من الثاني
فالتقدير في البيت الثاني بين ذراعي الاسد وجبهته قال الشارح وبذلك ينحل الاشكال اشار اليه
ابن الحاجب في مختصره الفرعي فانه قال فيه وقالوا في نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف طلقة
وربع طلقة طلقتان والظاهر عود الاشكال الى الفرع الاول لجريان الثاني على قاعدة التكميل
وتقديره فيه ان نصف مضاف قطعا في السم والبته مع اللفظ كالملفوظ فيتساوى الفرعان
فاشكل افتراقهما في الحكم وجوابه كما افاده عبد الله بن عرفة مبني على اصلين فقهي ونحوي فالفقهي
لو قال لها انت طالق نصف طلقة وربعها لزمته طلقة واحدة لاضافة الجزء الى الطلقة واحدة
لا يزيد مجموعها عليها كما في نصفي طلقة والنحوي قولهم ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من تنوين
المضاف الا ان يبقى على هيئته قبل نحو قطع الله يد ورجل من قاله فان تقديره قطع الله يد من قاله ورجله
فحذف المضاف اليه من الثاني واقحم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يد
لاضافته الى من ومن رجل لانه مضاف اليه ايضا معنى وبمنزلة المضاف اليه لفظا فيجب على هذا
الاصل ان يكون تقدير تركيب المسئلة انت طالق نصف طلقة وربعها وقد عرفت ان اللازم
في مثله طلقة واحدة فقط السابعة نحو زيد وعمرو قايم ومذهب س ان الحذف فيه من الاول

مع ان مذهبه في يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني كما عرفت وقد نقلنا في الكلام على يا تيم تيم عدي فيما
افترق فيه عطف البيان من البدل ان الرضي نقل عن س انه قال فيه وفي نحوه ان الاسم الثاني مقحم لتاكيد
الاول ومقتضاه ان لا حذف فيه وهو مخالف لما هنا فتدبر قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني
بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب اي عوضا عن المضاف اليه المحذوف واما هنا
فلو كان قايم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قايم
وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى فاذن الحذف فيه من الاول والخبر المذكور خبر عن الثاني واقع في موقعه وكان هذا
اعتذار من ابن الحاجب عن س اذ جعل الحذف من نحو زيد وعمرو قايم من الاول ومن نحو يا زيد زيد اليعملات من
الثاني واعلم انه اذا وقع في الكلام معطوفان وتعلق بهما خبر فان توسط بينهما فان ثني نحو زيد قايمان وعمرو
امتنعت المسئلة كما عرفت خلافا لبعضهم وان افرد نحو زيد قايم وعمرو جاز ان يكون خبرا عن الاول وخبر الثاني
محذوف لدلالة ما قبله عليه وان تاخر عنهما فان طابق نحو زيد وعمرو قايمان فلا اشكال ايضا نحو زيد وهند قايم
او قايمة ويقدر للاخر خبر وان لم يكن ثم قرينة نحو زيد وعمرو قايم ففيه ثلاثة مذاهب الاول لابن السراج وعزاه
المص الى س انه للثاني وخبر الاول محذوف الثالث للاستاذ ابي الحسين بن ابي الربيع انك بالخيار في جعله لايهما شئت
وقال الفارسي انما يجوز الافراد حيث يكون الحكم على احدهما مستلزما للحكم على الاخر والله ورسوله احق ان يرضوه
هذا اذا كان العطف بالواو وان كان بالفاء او بثم جاز الافراد والمطابقة تقول زيد فعمرو او ثم عمرو منطلق
او منطلقان والافراد مع ثم احسن للتراخي الذي بين المعطوف والمعطوف عليه وقيل ايضا كل من المبتداين عامل
في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه كان هذا القايل جعل ذلك من باب التنازع فرجح اعمال الثاني لقربه ومنع
ذلك الجماعة ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك اي بمثل ذلك في مسئلة الاضافة فيجعل الاسم الثاني هو
المضاف لقربه وذلك على القول الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف تنبيه الخلاف المذكور في
ان المحذوف هل هو الثاني او لا انما هو عند التردد وعدم ظهور قرينة التعين والا فلا تردد في ان الحذف
من الاول لقيام القرينة المعينة في قوله نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والراي مختلف * هو من اول
المنسرح لقيس بن الخطيم بالخاء المعجمة ابن عدي الظفري شاعر جاهلي يكنى ابا يزيد وقيل لعمرو بن امرء القيس
الانصاري من ابيات قالها قال ابن بري سبب هذا الشعر انه كان لمالك بن العجلان مولى يقال له بجير جلس
مع نفر من الاوس من بني عمرو بن عوف فتفاخروا فذكر بجير مالكا ففضله على قومه فاغضبهم وعدا عليه رجل من
الاوس يقال له شمير بن زيد فقتله فبعث مالك الى بني عمرو بن عوف ان ابعثوا الى شميرا اقتله بمولاي والا جر
ذلك الحرب بيننا فبعثوا اليه انا نعطيك الرضى فخذ منا عقله فقال لا اخذ الا دية الصريح ضعف دية المولى
فقالوا ان ذا منك استطالة لنا وبغي علينا فابى مالك ووقعت الحرب بينهم الى ان اتفقوا على الرضى بما
يحكم به عمرو بن امرء القيس فحكم بان يعطى دية المولى فابى مالك فانشد عمرو قصيدته التي يقول منها
وهو اولها ابلغ بني جحجبي وقومهم * خطمة انا وراءهم انف * وانا دون ما يسومهم الا * عداء من ضيم خطة نكف *
الحافظو عورة العشيرة لا * ياتيهم من ورائنا وكف * يا مال والسيد المعمم قد * يبطره بعض رايه السرف *
نحن بما عندنا البيت وجحجبي بجيمين مفتوحتين بينهما مهملة ساكنة بموحدة بعدها الف مقصورة بطن
من الانصار وهو جحجبي بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الاوس خطمة بفتح المعجمة وسكون
المهملة بطن منهم ايضا وهم بنو عبد الله بن مالك بن الاوس وانف بهمزة ونون مضمومتين جمع
انف اسم فاعل من انف الرجل صار ذا انفة وحمية اي يحامون لسومهم الاعدا يمنعونهم من سامه خسفا
او ولاه ظلما واصل السوم الذهاب في طلب الشي والضيم الظلم والخطة بضم المعجمة وتشديد الطاء المهملة
شبه القصة والامر ونكف بضمتين جمع ناكف من نكف منه اذا انف وامتنع والحافظو عورة العشيرة

يروى بالاضافة بسقوط نون الحافظون لها وبنصب عورة بسقوطها للتخفيف والعورة قال
في القاموس الخلل في الثغر وغيره وكل ممكن للستر والسوءة وقيل عورة الرجل في الحرب ظهره وبذلك
فسر البيت وما بينهم بوصل ميم الجمع ليصح الوزن ومن ورائنا من غيبتنا والوكف بفتحتين العيب والاثم
والنقص امتدحهم بحفظ عورة قومهم بظهر الغيب وامنهم من ناحيتهم كل نقص وعيب وقيل المعنى
من ورائه حفظنا اياهم ومال بترخيم مالك والسيد المعمم ذكر العمامة لانها من مناقب الحرب وقد وصف
ابو الاسود الدؤلي العمامة فقال جنة من الحرب ومكنة من الحر ومدفاة من القر ومال في الندا ووقاية في الاحداث
وزيادة في القامة وعادة من عادات العرب ذكره الجاحظ في البيان والسرف في الراي الخطا فيه وقد عد
بطرا بنفسه اما على اسقاط الجار وهو على او على التضمين وبيت الشاهد اورده البيانيون شاهدا على حذف
المسند وههنا يتعين ان يكون الحذف من الاول لعدم صلاحية الخبر المذكور للمبتدا الاول للجمع وافراد
الخبر ❊ خليلي هل طب فاني وانتما ❊ وان لم تبوحا بالهوى دنفان ❊ هو من ثالث الطويل وقد تقدم الكلام
عليه في اقسام العطف من الباب الرابع ويتعين فيه ان يكون من الاول لان الخبر المذكور انما يطابق المبتدا
الثاني ومن الثاني ولا تردد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا
بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فههنا قسم دلت عليه اللام وشرط وكل منهما يستدعي جوابا وقد جعل الجواب
الاول دون الثاني في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق ظاهر هذا الكلام كما قرره الشارح انه جعل
الجواب للاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه فيه وليس كذلك
بل مقتضى جعله له متحقق ثابت وهو عدم الفاء داخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو
مع جوابه جواب الاول لاقترن بالفاء وليس تلبس والحق ان التفريع في مجرد كون الجواب الاول دون
الثاني كما بيناه وان اختلف الموجب فيهما وفي فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فان الجواب
فيه لاما وجواب الشرط مستغنى عنه ولولا رجال مومنون ثم قال تعالى لو تزيلوا لعذبنا ضم هذه
الاية الى ما قبلها يقتضي انها من صور ما اجتمع فيه شرطان وكان الجواب للاول وليس كذلك بل الظاهر انها
ليست منها وانما قوله لعذبنا جواب لو وجواب لولا محذوف والتقدير ولولا كراهة ان يهلكوا ناسا مومنين
بين ظهراني المشركين وانهم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم فحذف
جواب لولا لدلالة الكلام عليه وقال الزمخشري ويجوز لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مومنون لمرجعهما
الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو الجواب قال في الانتصاف انما كان مرجعهما واحدا وان كانت لولا
تدل على امتناع الشي لوجود غيره ولو تدل على امتناع الشي لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معناه
العدم اذ التنزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا وبذلك يندفع مناقشة ابي حيان الزمخشري في نهره
بان قوله لمرجعهما الى معنى واحد ليس بصحيح لان ما تعلق به لولا الاولى غير ما تعلق به لو الثانية فالمعنى
في الاولى ولولا وطئ قوم مومنين والمعنى في الثانية لو تميزوا من الكفار وهذا مغاير للاول مغايرة ظاهرة
وابتنى على ذلك في المثال انها لا تطلق حتى توخر المقدم وتقدم الموخر فاذا شربت ثم اكلت تطلق اذ التقدير
ان اكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه فيكون
مجموعهما معلقا بالشرط الثاني كما ان الجواب من حيث المعنى في انت طالق ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط اي
على اداته فالاسم ههنا بالمعنى اللغوي العام واما من حيث الصناعة فهو دليل الجواب بل قال جماعة انه الجواب
في الصناعة ايضا وهذا القول معزو الى الكوفيين ومن ذلك اي ومما الحذف فيه من الثاني بلا تردد قوله فاني
وقيار بها لغريب ❊ هو عجز بيت من ثالث الطويل صدره ومن يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم
الكلام عليه مستوفى في الباب الرابع في اقسام العطف والحذف فيه من الثاني لان اللام لا تدخل في خبر المبتدا

وقد تكلف بعضهم في البيت الاول اي بيت نحن بما عندنا وانت بما عندك راض فزعم ان نحن للمعظم نفسه
لا للمتكلم مع الغير وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن كاريم فقيل بل هو محفوظ بدليل قوله ❊ والمسجد
ان وبيت نحن عامره ❊ لنا وزمزم والاركان والستر ❊ واجيب بانه محمول على الحذف والاصل عامروه فحذفت
الواو واكتفاء عنها بالضمة كما في قوله ❊ اذا ما شاء ضروا من سواهم ❊ ولا يالوهم احد ضرارا ❊ اي اذا ما شاءوا
بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون نقل ليس التمثيل بهذا خبرا لان الخبر هنا
وجب جمعه ليطابق ما قبله قال نحن الجماعة لا المعظم نفسه اذ المراد بهم الملائكة واللائق التمثيل بقوله
وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب
لهما حق العبارة له لانه راجع الى لفظ غيره ولكنه اعتبر كل منهما اي غير المبتدا وغير الخبر مثل الضمير من
التطابق ما يجب لهما اي للمبتدا والخبر واورد عليه بان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري
في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل اللذان اكرمتهما
ووجه جمع الضمير في ارجعون اما انه خاطبه تعالى بخطاب الجمع تعظيما كما في قوله الا فارحموني يا اله محمد واما انه
استغاث اولا بربه ثم خاطب ملائكة العذاب قاله ابن جريج ذكرا ما في من الحذف يسمونه العرب حذف
الاسم المضاف هو في كلام العرب كثير جدا وفي القران ايضا ومنه قوله تعالى وجاء ربك فاتى الله بنيانهم اي
امره لاستحالة الحقيقي اي المعنى الحقيقي والاسناد الحقيقي فان العقل جازم بامتناع المجي على الله تعالى ودال
على تعيين الامر والعذاب فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي اذهب نورهم وهذا كما عرفت مما
اسلفناه لك على مذهب الجمهور من ان باء التعدية ترادف الهمزة وتعاقبها فاذا قلت خرجت بزيد
فالمعنى اخرجته وذهاب الله بنورهم اذهابه فلا يحتاج الى تقدير ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي
الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال الاولى ان يقال لان الحكم ليشمل المباح لانه حكم شرعي لا طلب
فيه وما ادعاه المص من ان الطلب لا يتعلق الا بالافعال دون الذوات والاعيان خالف فيه جماعة من
الحنفية كفخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة السرخسي وصاحب الميزان منهم فزعموا ان الطلب يضاف
الى الاعيان بطريق الحقيقة كما يضاف الى الافعال فيوصف المحل اولا بالحرمة مثلا ثم تثبت حرمة الفعل
بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا
كما ان معنى اتصاف الفعل بها خروجه عن الاعتبار شرعا واذا امكن العمل بالحقيقة فلا معنى للاضمار
لانه ضرورة يصار اليها عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ويوضح ذلك ان الحرمة عبارة عن المنع قال تعالى
وحرمنا عليه المراضع من قبل اي منعناه ويوصف بها الفعل على معنى ان العبد منع من اكتسابه وتحصيله
فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه وتوصف العين بالحرمة على معنى ان العين منعت عن العبد
متصرفا فيها فتصير هي ممنوعة والعبد ممنوعا عنها قال صاحب الكشاف واذا امكن تحقق اضافة
التحريم الى العين فانتصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان جعل ذلك مجازا خطا فاحشا والحق ان التحريم
نوع من الحكم الذي هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين فلا تكون الذوات متعلقا له فكيف يصح
تعلق التحريم بها وما اتى به توضيحا ما دل الى المعنى اللغوي وليس محل النزاع نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعا عهن
ليتناول القبلة والمس بشهوة ونحو ذلك حرمت عليكم الميتة اي اكلها حرمنا عليهم طيبات اي تناولها لا اكلها
اي قدر متعلق التحريم ههنا التناول العام لا الاكل الخاص كما في حرمت عليكم الميتة فيتناول شرب البان الابل فانه
كان محرما عليهم ايضا وهو من الطيبات حرمت ظهورها اي منافعها ليتناول الركوب والتحميل ومثله احلت
لكم الانعام التلاوة بهيمة الانعام والمراد باحلالها احلال منافعها ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع
فانه على الحذف ايضا دفعا للطلب ما قد حصل نحو اوفوا بعهدي فانهما قولات قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض

ولا وفا وانما المراد الوفا بمقتضاها ولذا قيل الوفا هو القيام بمقتضى العهد وكذلك الايفا والعقد هو العهد
والموثق واصله الجمع بين الشيئين بحيث يعسر الانفصال ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فان الفعل دل على ان
في هذا القول مضافا محذوفا اذ الذوات لا تتعلق بها اللوم فانه لا معنى للوم الانسان على ذاته وانما يلام
الانسان على فعل كسبه والتقدير في حبه بدليل شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها وهو اولى لانه
فعلها بخلاف الحب فانه ليس فعلها لانه غير اختياري او في شانه وامره حتى يشمل الحب والمراوده لكن العادة
دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه
ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين تقدير مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول ومما حذف منه المضاف
واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير فهو من مجاز الحذف وقيل عبر
بالقرية عن اهلها وبالعير عن اهله مجازا والتانيث في ضميرها على اللفظ ولا حذف ومن انكر المجاز في القرآن
قال القرية مجتمع الناس من قرات الناقة لبنها اي جمعته ومنه القران قال ابن الحاجب وهذا غلط في المعنى
والاشتقاق لان مجتمع الناس غيرهم ولام قرية يا ولام قرا والقران همزة وقيل المراد سبيل القرية بمعنى الابنية
المجتمعة فانها تجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها على سبيل المعجزة وهذا ضعيف للقطع بانه ليس بمراد لانه
كان ممكنا وانما يقع عند التحدي واظهار المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان واهله ومنه والى مدين
اي الى اهل مدين بدليل اخاهم شعيبا اي بدليل ارجاع ضمير اخاهم اليه اما على تقدير المضاف او على تاويله
بالاهل ويرجح الاول انه قد جاء صريحا اي مصرحا به في قوله تعالى وما كنت ثاويا في اهل مدين واما وكم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا فقدر النحويون الاهل بعد من واهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الاولين
فمنع التقدير بعد من واهلكنا لان القرية تهلك اي يتعلق بها الاهلاك ووافقهم في فجاءها فقدر فجاء اهلها
لاجل او هم قائلون اذ ضمير الجمع لا بد له من مرجع ومنه قوله تعالى اذا لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات
اي ضعف الحياة وضعف عذاب الممات وقال في الكشاف اي لاذقناك عذاب الاخرة وعذاب القبر مضاعفين
فان قلت كيف حقيقة هذا الكلام قلت اصله لاذقناك عذاب الحياة وعذاب الممات لان العذاب عذابان
عذاب في الممات وهو عذاب القبر وعذاب في حياة الاخرة والمضعف يوصف به نحو قوله فاتهم عذابا ضعفا
من النار يعني مضاعفا وكان اصل الكلام لاذقناك عذابا ضعفا في الحياة وعذابا ضعفا في الممات ثم حذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه وهو الضعف ثم اضيفت الصفة اضافة الموصوف فقيل ضعف الحياة
وضعف الممات كما لو قيل لاذقناك اليم الحياة واليم الممات ويجوز ان يراد بضعف الحياة عذاب الحياة الدنيا
وبضعف الممات ما يعقب الموت من عذاب القبر وعذاب النار والمعنى لضاعفنا لك العذاب المعجل للعصاة في
الحياة وما نوخره لما بعد الموت ومنه لمن كان يرجوا الله اي رحمته يخافون ربهم اي عذابه بدليل ويرجون
رحمته ويخافون عذابه ومنه يضاهئون قول الذين كفروا اي يضاهي قولهم قول الذين كفروا ولما حذف
المضاف اتصل الضمير لقيامه مقام الفاعل وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا هو صدر بيت
من ثاني الطويل عجزه وبت كما بات السليم مسهدا وقد تقدم القول منا ان هذه القصيدة امتدح بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم اللديغ كانهم تفاولوا له بالسلامة كذا في الصحاح ولله در قول الجمال بن نباتة
المصري ◦ ان السليم هو اللديغ كما رووا ◦ ولكم بقلبي اي لدغ كامن ◦ ولعاذلي طمع بصبري بعدكم ◦ انا والعذول
اذا سليم الباطن ◦ وهو مبني كما ترى على جواز تثنية المشترك باعتبار معنييه معا والمسهد اسم مفعول
من قولك سهدته اي جعلته قليل النوم اي اغتماض ليلة رجل ارمد فحذف المضاف الى ليلة واقام مقامه
والمضاف اليه الليلة واقام صفته مقامه وعكسه في نيابة المصدر عن الزمان نحو جئتك طلوع الشمس
اي وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وفي البيت حذف المصدر الذي هو الاغتماض وناب الزمان

عنه

عنه فكان عكسه بهذا المعنى وليس من ذلك اي من نيابة المصدر عن الزمان نحو جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري
بناء على ان المصدر مقدم بمعنى القدوم بل المقدم اسم لزمن القدوم تنبيه اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف
بان توقفت صحة الكلام على تقديره يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما ايضا فتقديره مع الثاني اولى
من تقديره مع الاول نحو الحج اشهر ونحو ولكن البر من فيكون التقدير الحج حج اشهر والبر بر من وهذا
اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وذا البر من لانك في الاول اي في التقدير الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير
وذلك حيث وقع الاخبار عن اسم المعنى باسم العين ولان الحذف من اخر الجملة اولى منه اولها والتقدير انما هو
للمحذوف حذف المضاف اليه يكثر في ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لي رب قد اتيتني من الملك
اكتفاء عنها بالكسرة وفي الغايات وهي الظروف المقطوعة عن الاضافة لفظا نحو لله الامر من قبل ومن بعد
مبنيين على الضم اي من قبل الغلب ومن بعده وفي اي وكل وبعض تشبيها لها بالغايات وجاء في غيرهن
قليلا نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون وهي قراءة ابن محيصن اي فلا خوف شيء عليهم فحذف المضاف
اليه وبني المضاف على الضم وسمع سلام عليكم بالرفع من غير تنوين فيحتمل ذلك اي حذف المضاف اي سلام
الله او اضمار ال اي السلام واجاز بعضهم هذا الوجه في ولا خوف بالضم فيكون الاصل ولا الخوف قال وهو
اولى لحصول التعادل لكون لا دخلت على المعرفة في الجملتين وهي اذا دخلت على المعرفة لم تجر مجرى ليس وقيل
اعتبار الوجهين في سلام له مساغ من جهة انه تقدير تعريف به يصح كونه مبتدا وليس لا خوف كذلك اذ
لا ضرورة الى اعتبار تعريف بحذف اسمين مضافين فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي
تقوى القلوب كذا قدره الزمخشري ثم قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد
من راجع من الجزاء الى من يرتبط به واعترضه ابو حيان بان تقديره هذا عار عن الراجع اذ ليس فيه ضمير يعود
الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط فينبغي ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه هو الرابط
وما قدره ابو حيان قدره ابو البقا وجاز عود ضمير فانها الى العظمة او الحرمة او الخصلة وقال السفاقسي
الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع الرابط من حيث المعنى وقد قدر مضافا هو في المعنى من وهو ذوي على مذهب
من يرى الربط بالمعنى واثبت الشارح في تقدير الزمخشري الرابط من جهة اخرى وهي ان المصدر في قوله
فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير
فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهو اتفاق وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر
الى المفعول فلزم الاتيان به متصلا بقي شي وهو ان الظاهر ان من الجارة تحتمل التعليل اي فان تعظيمها
لاجل تقوى القلوب وعلى التقديرين فلا حاجة الى تقدير ذينك المضافين لاستقامة المعنى بدونهما
والربط مستفاد من تقدير المضاف الاول ومن حذف المضافين قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول
اي من اثر فرس الرسول وقوله تدور اعينهم كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي بل وهنا تقدير
موصوف ايضا اي المعنى تدور اعينهم دورانا كدوران اعين الذي وقال وقد جعلتني من حزيمة اصبعا
كذا هو في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقال رؤبة فاعترض بان نسبة هذا الى رؤبة سهو
فانه من اهل الرجز وهذا عجز بيت من ثاني الطويل صدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها وقائله من قصيدة
الكلحبة وقيل جرير بن هبيرة بن عبد مناف شاعر محسن احد فرسان بني تميم قال الرشاطي والكلحبة
اسم امه وغلط الاخفش في جعلها للعالم وعزاه ابن يعيش تبعا للزمخشري في مفصله للاسود بن
يعفر وفي كتاب ايام العرب لابي عبيدة ان بني تغلب اغارت على بني يربوع يوم زرود ورئيسهم حزيمة
ابن طارق التغلبي فالتقوا فهزموهم بنو يربوع واسر انيف بن جبلة واسيد بن حياة حزيمة بن
طارق فحكم بينهما الحارث بن قراد ان ناصيته حزيمة لانيف ولاسيد على انيف مائة من الابل فقدا حزيمة

نفسه بما تبين من الابل وفرس وقال في ذلك هبيرة بن عبد الله بن كلحبة وذكر الابيات ومنها
امرتهم امري بمنعرج اللوى • ولا راي للمعصي الا مضيعا • اذا المرء يعش الكريهة وشك حبال الهوينا بالفتى
ان تقطعا • الابقا بالموحدة ما تبقيه الفرس من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عندها
من العدو بل تبقي منه شيا تظهره وقت الحاجة اليه قيل هو بالنون جمع نقو بالكسر وهو كل عظم ذي
مخ يعني ان الوجع الذي نشا منه عمرها في مشيها المعير عنه بظلعها بفتح الظا المعجمة وسكون اللام
ادرك عظامها التي فيها المخ يشير بذلك الى شدة الوجع وتمكنه منها ورواه الجلال بلفظ فادرك
ارقاء العراوة وقال الارقال بكسر الهمزة نوع من السير وهو سرعته والعراوة بفتح العين المهملة وبالرا
اسم فرس الشاعر منقول من اسم الجرادة وحزيمة بفتح المهملة وكسر الزاي اسم رجل وهو حزيمة بن طارق
الشارحان على انه اسم قبيلة من باهلة قال الجلال وهو غلط لقوله • فان تنج منها يا حزيم بن طارق
• فقد تركت ما خلف ظهري بلقعا • والمعنى على المعنى الاول ان هذه الفرس ادركها الظلع وقد ابقيت
من ذلك الرجل وبني بيني وبينه مقدار مسافة اصبع واللوى الرمل ومنعرجه حيث انثنى منه وقوله
الا مضيعا على تقدير الا رايا مضيعا واوشك قارب والهوينا بضم الها الرفق والدعة حذف ثلاثة
متضايفات على الوصف دون الاضافة فكان قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب
فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري فان قلت فالمحذوف اذن اربعة مضافا
فلا يلايم التمثيل للترجمة قلت التمثيل لحذف المضافات الثلاث المتوالية في اسم كان وذكر الرابع تكميل للفائدة
وقال قاضي المفسرين فكان جبريل كقولك هو مني معقد الازار والمسافة بينهما قاب قوسين مقدارهما فلم
يعتبر تقدير المضافات الثلاث والمقصود من التشبيه في الاية تمثيل ملكة الاتصال وتحقيق استماعه لما اوحى
اليه بنفي البعد الملبس تنبيه للقاب معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى تفسير الذي اي
القاب الذي في الاية بالثاني وهو ما بين المقبض والطرف فقيل هي اي الاية على القلب لم يرد قلب الكلمات
بتقديم المتاخر منها وتاخير المتقدم منها بل احكامها كما يفيده قوله والتقدير فابي قوسين فقلب وجعل
افراد المضاف اليه للمضاف وتثنية المضاف للمضاف اليه ولو اريد هذا لا غنى عنه اي عن هذا التقدير
ذكر القوس اذ القوس القابان والمقبض واعترض عليه الشارح بانه كيف يصح الاغتناء بذكر القوس عن ذكر
القابين والمراد القرب باعتبار ان ما بين طرفي القابين هو مقبض القوس ولولا ذلك لا انتفاء فهما في
غاية القرب وهذا لا يفيده ذكر القوس مجردا عن اضافة القابين اليه حذف الموصول الاسمي وبقا صلته
ذهب الكوفيون والاخفش والبغداديون الى اجازته وتبعهم ابن مالك فشرط في بعض كتبه كونه معطوفا
على موصول اخر ومن حجتهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم كذا هو في النسخ وانما التلاوة وقولوا
امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون والاية في العنكبوت وقول حسان
• امن يهجو رسول الله منكم • ويمدحه وينصره سواء • هو من اول الوافر وقول اخر • ما الذي دابه
احتياط وحزم • وهواه اطاع يستويان • هو من اول الخفيف ولم اقف على تسمية قايله والداب بفتح
المهملة وسكون الهمزة وقد يفتح العادة والشان والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر اي
والذي انزل ومن يمدحه والذي اطاع هواه حذف الصلة اي بدون موصولها يجوز قليلا لدلالة صلة
اخرى عليها كقوله • وعند الذي واللات عدنك احنة • عليك ولا يغررك كيد العوايد • اي الذي عادك
والبيت من ثاني الطويل ولم يسم قايله وقد يقع في بعض النسخ وعندي باضافة عند الى يا المتكلم وجزم
المحشي بانه الصواب خلافها لان احنة مبتدا خبره الظرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا الى الذي
وعدنك من العيادة وهي زيارة المريض والاحنة بالكسر الحقد والجمع احن بكسر الهمزة وفتح المهملة ثم ان

حذف الموصول الاسمي

في

في قوله العوايد وهو جمع عايدة لا عايد تغليبا للمونث على المذكر فان المراد بهن جميع من تقدم ذكره ومنه
تدخله فيه انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف اي كيد العوايد والعايد
على منوال سرابيل تقيكم الحر اي والبرد فلا المذكر وقع في مسيلتين فقط ليس ما نحن فيه منهما او
دلالة غيرها اي غير الصلة اي ان حذف الصلة قد يكون لدلالة غير صلة اخرى في الكلام عليها كقوله
• نحن الالى فاجمع جموعك • ثم وجههم الينا • اي نحن الالى عرفوا بالشدة والباس ونحن الالى عرفت
عدم مبالاتهم باعدايهم وقد تقدم الكلام على هذا وبيان قايل هذا البيت في بحث اذ من حروف الالف
وانه من الضرب السادس الكامل وهو مجزو مرفل والواو من جموعك اخر المصراع الاول والعين منه
اول الثاني ففيه تنصيف الادماج ويقع في بعض النسخ وهو نسخة الشارح وقال • بعد اللتيا والتي •
• اذا علتها نفس ترددت • بيتان من مشطور الرجز وواحدة من تمامه واللتيا تصغير التي وهي بفتح اللام
وقد تضم قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها والضم فيها وان
كان عن قياس تصغير المتمكن وقولهم بعد اللتيا والتي توافيه موصولين من غير صلة اي بعد الامر الذي
من فضاعته شانه كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا ان الامر بلغ من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه
وترددت سقطت فقيل تقدر مع اللتيا فيها نظير الجملة الشرطية المذكورة فيكون من قبيل حذف الصلة
لدلالة صلة اخرى في الكلام عليها لسـ وعند الذي واللات عدنك وقيل يقدر بعد اللتيا وقت واللتيا وقت
لان التصغير يقتضي ذلك فيكون من حذف الصلة لدلالة غيرها كما في نحن الالى فاجمع جموعك وصلة التي
الجملة الشرطية اي جملة اذا علتها نفس ترددت وقيل يقدر بعد اللتيا فيها عظمت لا دقت فانه اي التصغير
تصغير تعظيم كقوله • دويهية تصفر منها الانامل • عجزه وكل اناس سوف تدخل بينهم وقد مضى الكلام
عليه مفصلا حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات والنا له
الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات اي واسعات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا قليلا
وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سياتي يعني في الباب السادس فانه حكى فيه عن بعضهم ان مذهب سيبويه
والمحققين ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فليضحكوه اي الضحك في
حال كونه قليلا وليبكوه اي البكا في حال كونه كثيرا والكلام ياتي عليه هناك وذلك دين القيمة
اي دين الملة القيمة كذا هو في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمة على
هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعضها وهي نسخة الشارح اي دين الملة القيمة وهو موافق لما روي عن
النضر بن شميل قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقايم ومعناه وذلك القايمين بالتوحيد
ولدار الاخرة خير اي ولدار الساعة الاخرة قاله المبرد قال ابن الشجري الحياة الاخرة بدليل وما الحيوة
الدنيا الا متاع الغرور وقيل هو من اضافة الموصوف الى صفته والاصل وللدار الاخرة ومنه حب الحصيد
اي حب النبت الحصيد اي الزرع الذي من شانه ان يحصد وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا •
هو صدر بيت من الوافر عجزه • متى اضع العمامة تعرفوني • وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الباب الاول
في غير من حرف العين المعجمة اي ابن رجل جلا الامور والصفة جملة فعلية حذف مفعولها وقيل جلا علم
محكي فلا موصوف مقدر على انه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة كتابط شرا علما لا من قولك
جلا زيد ليكون النقل من مفرد اذ لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا اذا النقل من هذا الوزن غير موثر
في المنع من الصرف لكونه من الاوزان المشتركة وانما يمنع ما كان من وزن مختص بالفعل وخالف عيسى
ابن عمر فراه مانعا وقد قال به في هذا البيت وعلى جعله جملة فهل هو مبني ام لا وقد صرح بعضهم
بان نحو تابط شرا من قبيل المبنيات المحكية الباقية على بنايها والحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها

اللتيا صو

علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت اجزاوها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار
المجموع اسما واحدا مستحقا الاجزا الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الاخر مشغولا بالاعراب المحكي
للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية
لكن المبنيات التي يكون اعرابها محكيا ونظيره قوله ❊ نبيت اخوالي بني يزيد ❊ ظلما علينا لهم فديد ❊ نسبه
العيني الى روبة وهما بيتان من مشطور السريع المكشوف لا بيت مصرع من تام الرجز ولا بيتان من مشطور
كما قيل ويتعين على ذلك كله اشباع ضمة ميم لهم اذ لو كانت ساكنة لخرج البيت الثاني او النصف الثاني
الى وزن اخر اذ يصير من مخلع البسيط على حد قوله ❊ اصبحت والشيب قد علاني ❊ يدعو حثيثا الى الخضاب ❊
ومثل ذلك محذور عندهم ونبيت على صيغة المجهول بمعنى اخبرت وهو مما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل
والاول منها هنا نايب الفاعل والثاني اخوالي والثالث جملة لهم فديد وبني يزيد بدل من اخوالي ويزيد
بالمثناة التحتية كما هو صريح كلام المص وقال ابن يعيش في شرح المفصل صوابه بمثناتين من فوق
وهو يزيد بن حلوان ابو قبيلة معروفة تنسب اليه البرود اليزيدية وقال الشاطبي يزيد في الانصار وهو
يزيد بن جشم بن الخزرج ويزيد في قضاعة هو يزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ورد ذلك
ابن الحاجب في ايضاحه فقال وقول بعضهم انما هو تزيد بالتاء يعني الفوقية سطح منه ونحو بانه قد علم
ان في العرب تزيد بالتاء اليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء
يعني المثناة التحتية والثاني انه تزيد بالتاء في كلامهم مفرد لا علمه قال يعثرن في حد الظباة كانما
كسيت برود بني تزيد الاذرع فاستعمله كالجملة خطا وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والعامل
فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير جاروا علينا وشدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون مفعولا ثالثا اي ذوي
ظلم ويكون لهم فديد في موضع التفسير لقوله ظلما وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل
معنى كما قالوا اكل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه معموله والفديد
الصوت والجلبة يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت ورجل فداد شديد الصوت وجوز بعضهم ان يكون
بني يزيد مفعولا ثالثا قال المص وفيه نظر لانه يكون قد بني اخواله بني يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان
يخبر به غيره ومنع ايضا حالية ظلما وكونه مفعولا له قال اما الحال فلان صاحبها اما ضمير لهم فيودي
الى تقدم الحال على عاملها المعنوي والاكثر يمنعونه واما اخوالي فيودي الى تقييد المبتدا من حيث هو
مبتدا وذلك ممتنع لا يقال زيد ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم
واما المفعول له فلانه اما تعليل لنبيت وهم لم ينبا بذلك لاجل ظلمهم او للاستقرار فيلزم تقديم المفعول
له على عامله المعنوي وهذا ممتنع في الحال مع شبهها للظرف فما الظن بالمفعول له او للفديد فيلزم
تقديم معمول المصدر عليه والاكثرون يمنعون في الظرف فالظن بغيره ولا يرد على تقديره ناشي من
ذلك لاعتباره ما العامل في ظلما حالا او مفعولا له محذوفا وقال العيني يجوز ان يكون ظلما تميزا
اي يصيحون ظلما لا عدلا وعلينا يجوز تعلقه بظلما على تضمنه معنى يجوز قال العيني ويفديد
اي لهم صياح علينا على تضمن الصياح معنى الجور لقولهم صاح عليه وحطب عليه وصوت عليه
ويزيد منقول من قولك المال يزيد ولذلك بقيت دال يزيد في البيت مضمومة لوجوب الحكاية في مثله
لان الفعل مع فاعله جملة لا من قولك يزيد المال والا لاعرب غير منصرف لما فيه من العلمية ووزن الفعل
فكان يفتح لانه مفرد مضاف اليه حذف الصفة بدون موصوفها كل سفينة اي صالحة للاخذ
بدليل انه قرى كذلك وهي قراة ابي وعبد الله بن مسعود وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة
فلا فايدة فيه اي في تعييبها الخ اي حين عدم تقدير الصفة بخلاف ما اذا كانت مقيدة بقيد صالحة فان

ارادة تعييبها يكون مفيدا قطعا لاخراجها اياها عن وصف الصلاحية تدمر كل شي اي سلطت عليه
بدليل ما تذر من شي اتت عليه الا جعلته كالرميم ولظهور انها لم تدمر كل شي في العالم قالوا الان جيت بالحق
اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا لان مفهومه بدون هذا القيد انك قبل لم تجي بالحق وهو كفر وما نريهم
من اية الا هي اكبر من اختها وقال فلم اعط شيا ولم امنع هو عجز بيت من ثالث المتقارب من زحفت عروضه
بالحذف وصدره وقد كنت في الحرب ذا تدرء وقايله العباس بن مرداس السلمي ويكنى ابا الهيثم وامه الخنسا
الشاعرة فيه وكان من قصته ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قسم غنايم حنين نفل من المولفة قلوبهم اعطى
كل رجل منهم مائة من الابل منهم عيينة بن حصن الفزاري والاقرع واعطى العباس دونهم فاسخطه ذلك
وقال ❊ اتجعل نهبي ونهب العبيد ❊ بين عيينة والاقرع ❊ وقد كنت في الحرب ذا تدرء ❊ فلم اعط شيا ولم امنع ❊
❊ وما كان حصن ولا حابس ❊ يفوقان مرداس في مجمع ❊ وما كنت دون امرء منهما ❊ ومن يضع اليوم لا يرفع ❊
فقال صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والقصة اخرجها مسلم والبيهقي في دلايل النبوة
واصحاب المغازي وابن سعد في الطبقات وفي بعضها انه لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاه وقال
انت القايل فاصبح نهبي ونهب العبيد بين الاقرع وعيينة فقال ابو بكر بابي وامي انت يا رسول الله
ليس هكذا قال فانشده ابو بكر كما قال العباس فقال صلى الله عليه وسلم ما يضرك بايهما بدات بالاقرع
ام بعيينة والعبيد كزبير فرس للعباس والتدرء بمثناة فوقية مضمومة ودال مهملة ساكنة وراء مفتوحة
بعدها همزة القوة والقدرة وهو من الدرء والتاء زايدة ومرداس ابو الشاعر وقد اورد ابن مالك وغيره
قوله يفوقان مرداس شاهدا على حذف تنوين المنصرف اجراء له مجرى غير المنصرف لضرورة ورواه
بعضهم بلفظ يفوقان شيخي وقال ❊ وليست دارنا هاتا بدار ❊ هو عجز بيت من اول الوافر وصدره
❊ وليس لعيشنا هذا مهاه ❊ وقايله عمران بن حطان السدوسي الخارجي احد بني عمرو بن شيبان وكان راس
الصفرية وخطيبهم وشاعرهم وبعده ❊ لنا الا ليال فانيات ❊ وبلغتنا بايام قصار ❊ وان قلنا لعل
بها قرار ❊ فما فيها لحي من قرار ❊ ارانا لا يمل العيش فيها ❊ ولا في الامر ناخذ بالخيار ❊ وما اموالنا الا عوار ❊ سياخذها
المعير من المعار ❊ ولنا في البيت الثاني متعلق بالبيت قبله وبهذا التعلق صح الاستثنا اي ليست الدنيا
بدار لنا الا ليال تفنى وتذهب والبلغة بمعنى البلوغ اي الوصول الى الوقت الذي هو الاجل والمهاه بهاءين
بينهما الف على وزن فعال الصفا وحسن الرونق وقيل معناه البقا قال ابو زيد في نوادره وقيل اللذة
وقيل النضارة والحسن وعلى هذا فهاوه الثانية اصلية وبهذا استدل صاحب الفصيح على اصالتها
وقال الاصمعي مهاه بالتاء التي تبدل في الوقف هاء ووزنها فعلاه كحصاه والمهاه البلوه والبقرة الوحشية
وقيل انها بمعنى الصفا والرونق وهاتا اشارة الى الدنيا والمعنى منه ذم الدنيا وكدورة عيشها واحوالها
مع استحالتها وسرعة انتقالها وقد اورد المص هذا البيت شاهدا على حذف الصفة كما ترى وابن مالك
على الاشارة الى المونث بهاتا اي من اختها السابقة وبدار طايلة ولم اعط شيا طايلا دفعا للتناقض فيهن
اي في الاية والبيتين اما التناقض في الاية فلان افعل التفضيل يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي
ذلك ان يكون كل واحدة من الاي اكثر من الاخرى فيكون كل واحدة اكبر من الاخرى وغير اكبر منها واما دفعه فقال
ابن الحاجب وتبعه المص انه بتقدير الصفة اي اختها السابقة عليها او بان المراد الا هي اكبر من اختها وقت
حصولها لان للحاضر اثرا في النفس ليس للغايب واما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر والشارح
جعل التقدير في بيت العباس لا لدفع التناقض بل لحمل الكلام على الصدق فقال يمكن ان يكون التقدير
في ولم اعط شيا انما هو لتحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيا لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي
الكلام بها جلباب الصدق والا فعدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وقد يقال هو وان لم يناقض عقلا يناقض

عرفا قل يا اهل الكتاب لستم على شي نافع والا فهم في الجملة على شي ولو ضارا ان نظن الا ظنا اي ضعيفا ليكون
الاستثنا مفيدا حذف المعطوف ويجب ان يتبعه العاطف لعدم استقلاله لحرفية نحو لا يستوي منكم
من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده اي من بعد الفتح وقاتل دليل التقدير ان الاستوا
انما يكون بين شيين اي فصاعدا ودليل المقدر بخصوصه اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد
وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد
اي من رسله او منهم والذي يفهم من كلام ابي حيان في بحره ان هذا التقدير له فانه قال وعندي انه يكون
مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين احد من رسله فيكون احدهما هنا بمعنى واحد
والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض وقيل احد فيهما اي في الايتين ليس
بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم المختص بسياق النفي وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو
فلا تقدير للمعطوف للاستغناء عنه بكون بين داخلة على متعدد من افراد والمراد نفي التفريق بالتصديق
والتكذيب ورد بانه يقتضي حينئذ ان المعرض بهم بهذا القول وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما
فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوة وفي لزوم هذا نظر بين وجه النظر بان نفي التفريق بين
كل الرسل تعريض بمن لم يفعل ذلك على من فرق بين بعض وبعض ولا يلزم من ذلك كون المعرض بهم فرقوا بين
الكل والذي يظهر لي وجه التقدير اي تقدير المعطوف وان المقدر بين احد اي بين احد من رسله وبين
الله لا بين احد منهم واحد بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ورد عليه الشارح انه ليس ما ذهب
اليه ارجح مما ذهب اليه القايل بان احدا هو الموضوع فان هذا تحصيل المراد مع عدم الحذف وذلك لان
التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله تعالى في ذلك فان من امن ببعضهم وكفر
بباقيهم لم يؤمن بالله سبحانه وتعقب المحشي فقال لا نسلم انه يلزم من التفريق بين الرسل الايمان ببعض
والكفر ببعض وان التفريق بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا نسلم ان ما ذهب
اليه المحشي ليس بارجح بل هو ارجح مما نبه عليه ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله لان القران يفسر
بعضه بعضا ويستدل على التقدير في بعضه من بعض وانت خبير ان قوله لا نسلم الخ منع مجرد فهو
طلب للدليل والمفسرون قاطبة على ان قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله معناه نفي التصديق بينهم
بالتصديق والتكذيب اي لا نصدق بعضا ونكذب بعضا ولا ريب ان التفريق بذلك بين الرسل مستلزم
للتفريق بينهم وبينه سبحانه في الايمان والتصديق لان من آمن بالله آمن برسله ومن كفر بهم او ببعضهم كفر
بالله سبحانه يرشدك الى ذلك تعاطف الجمل وتناسقها في قوله تعالى ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون
ان يفرقوا بين الله ورسله بان يؤمنوا بالله ويكفروا برسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون
ان يتخذوا بين ذلك سبيلا طريقا وسطا بين الايمان والكفر ولا واسطة اذ الحق لا يختلف والايمان بالله
انما يتم بالايمان برسله وتصديقهم فيما بلغوا عنه تفصيلا واجمالا فالكافر ببعض ذلك كالكافر بالكل في الضلال
كما قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال اولئك هم الكافرون الكاملون في الكفر لا عبرة بايمانهم هذا حقا مصدر
موكد لغيره او صفة لمصدر الكافرين بمعنى هم الذين كفروا كفرا حقا اي يقينا محققا واعتدنا للكافرين
عذابا مهينا ونحو سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وخص الحر بالذكر لان وقايته اهم وقد يكون النفي عن هذا بقوله
تعالى في اول السورة لكم فيها دفء فانه ما يدفا في به فيقي البرد وله ما سكن اي وما تحرك فاكتفى باحد الضدين
عن الاخر واذا فسر سكن باستقر لم يحتج الى هذا ولكنا قيل المعنى وله ما اشتملا عليه فان احصرتم فما
استيسر من الهدي اي فان احصرتم فحللتم اي فان منعتم يقال حصره العدو واحصره اذا حصره ومنعه
عن المضي مثل صده واصده فالمراد حصر العدو عند مالك والشافعي لقوله تعالى فاذا امنتم وكل منع من

عدوا او مرض او غيرهما عند ابي حنيفة والمعنى ان احصر المحرم واراد ان يتحلل تحلل بذبح هدي تيسر عليه من بدنة او
بقرة او شاة حيث احصر عند الاكثر فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية اي فحلق ففدية لان الفدية
انما تترتب على الحلق لا تنفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها وكسبها
اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فالمحذوف مرفوع عطفا على ايمانها المرفوع فيكون نفي نفع الايمان راجعا
الى النفس التي لم تؤمن قبل ذلك ونفي نفع الكسب راجعا الى النفس التي امنت لكنها لم تكن كسبت في ذلك الايمان
خيرا والاية بهذا التقدير من اللف والنشر وبهذا التقدير ايضا تندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وغيره
اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به
قال الزمخشري في كشافه لم تكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت
والمعنى ان اشتراط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجية مضطرة ذهب وان التكليف عنده فلم ينفع
الايمان نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق
كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي امنت في وقتها ولم تكسب خيرا
قال التفتازاني في حواشيه وجه التمسك بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس
بنافع ظاهر كلامه ولاعتراض بان اولا حد الامرين في سياق النفي يفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع
بان هذا لا يستقيم هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذلك لغوا من
الكلام ثم قال واجيب بان ذلك من قبيل اللف التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان
لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فتوافق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث
النجاة من العذاب ولو بعد حين هذا كلامه وتوضيح هذا المقام ان هذه الاية محمولة عند اهل السنة
على اللف والنشر الا انه حذف منها احدى قرينتي اللف فالتقدير عندهم لا ينفع نفسا كافرة ايمانها بعد
ظهور الايات ولا نفسا مومنة كسبت خيرا بعد ذلك ما لم تكن الكافرة امنت قبل او المومنة كسبت الخير
قبل فاللف شيان ايمان الكافر وهو ملفوظ به وكسب المومن الخير وهو المحذوف المقدر والنشر شيان
قوله لم تكن امنت قبل وهو راجع الى ايمان الكافر الملفوظ به وقوله او كسبت في ايمانها خيرا وهو راجع
الى كسب المومن الخير المحذوف لدلالة ما في النشر عليه وانما ورد ذلك ليجري الاية على مذهبهم الحق
فان مقتضى الاية بهذا التقدير ان الذي لا ينفع هو ايمان الكافر بعد ظهور الايات او كسب المومن
الخير ذلك فيفهم منه ان الايمان قبل ظهور الايات نافع سواء صحبه عمل ام لا فمن لقي الله وهو مومن
قبل وان لم يعمل خيرا غير مجرد الايمان نفعه ايمانه هذا وكان في مشية الله ان شاء عذبه ثم ادخله الجنة
وان شا ادخله الجنة من غير عذاب واما المعتزلة فليست الاية عندهم على اللف والنشر لان مذهبهم
لا يقتضي تقدير المحذوف وانما يجعلون او كسبت معطوفا على امنت ويرون ان الذي لا ينفع هو
الايمان بعد ظهور الايات او قبله اذا لم يكن مع الايمان كسب خير ويقولون مجرد الايمان لا ينفع
من غير عمل وهذا التاويل الذي ذكرناه في الاية ذكره ابن عطية وابن الحاجب فان قال ان المعنى لا ينفع
نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت قبل او لم يعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به
واجاب قاضي للمفسرين بوجه اخر فقال والمعتبر اي معتبر الايمان المجرد عن العمل تخصيص هذا الحكم
بذلك اليوم وحمل الترديد على اشتراط النفع باحد الامرين على معنى لا ينفع نفسا خلا عنها ايمانها
فالعطف على لم تكن بمعنى لا تنفع نفسا ايمانها الذي احدثته وان كسبت فيه خيرا ومحصل الجواب
عن دليل الخصم بثلاثة اوجه احدها ان الحكم بعدم النفع مخصوص بذلك اليوم بالتخصيص الذكري

لانه المنصوص عليه دون غيره فلا ينفع نفعه قبل ذلك او بعده وناقشه بعض محشيه من فضلاء الروم
العصريين بان هذا الجواب جدلي والا فلقايل ان يقول ان الايمان لما كان برهانيا لم يعتد بحصوله ولا
بحصول ما يتفرع عليه من العمل في وقت يصير الامر عيانا كوقت نزول سلطان الموت او نزول اشراط
الساعة وذلك هو المراد بقوله يوم ياتي بعض ايات ربك فلا معنى لكون الايمان باحدى الصفتين نافعا
قبل ذلك اليوم وبعده اصلا ويمكن الجواب بان التخصيص بذلك اليوم مخصوص بالايمان الموصوف بالصفة
الثانية لانه محل الاشكال وعدم نفعه في ذلك اليوم وهو عدم انجاء صاحبه من دخول النار واما بعده
فينفعه بانجايه عن الخلود بالمراد بذلك اليوم اوايل الحال ولو حذف قيد التخصيص وقيل في الجواب يجوز
ان يكون النفع المنفي بالنظر الى النفس الموصوفة بالصفة الاولى عدم الخلود في النار وبالنظر الى النفس
الموصوفة بالصفة الثانية عدم الدخول راسا وذلك لانا في الخروج ولوازمه متطاول فلا يثبت مدعى
الخصم لكان احسن الوجه الثاني ان الترديد محمول على اشتراط النفع باحد الامرين على معنى لا ينفع نفسا خلا
عنها ايمانها بناء على ان او لاحد الامرين فهي في سياق النفي تفيد العموم وذلك بان يلاحظ او كسبت على امنت
وتسلط النفي عليه فيفيد عموم السلب لا سلب العموم فانه مستفاد من اعتبار دخول النفي على المعطوف
عليه اولا ثم العطف على ذلك النفي بشي والاعتراض بانه اذا انتفى كسب الخيرية بالضرورة فيكون ذكره
لغوا وبان اشتراط احد الامرين اذا تحقق بدون كل منهما بدون الاخر وههنا وان امكن تحقق الايمان بدون
الكسب فيه بدونه مدفوع بالتامل في كون المقصود الاشتراط باحد الامرين فانه ممكن بتحقق احدهما
فقط بدون الاخر بل وبنوه عدم امكان تحقق كل منهما بدون الاخر وجه ذلك بان التلازم بين شيين
لا يوجب كون اشتراط احدهما منفيا عن اشتراط الاخر اما معا او بدلا لجواز ان يكون اشتراط الاخر
بخصوصه مقصودا وان كان لا يتحقق بدونه فان اشتراط شي باخر يكون لخصوصية وتعلق بينهما
يستدعي ذلك التعلق سبق الثاني على الاول ولو ذاتيا بحيث يكون احدهما موقوفا والاخر موقوفا عليه ولما
اندفاع حديث اللغو فلانه بعد ما كان النفع مشترطا باحد الامرين سبق الايمان والكسب فيه وان كان تحقق
الثاني مستلزما للاول ويظهر وجه عدم نفع الايمان لنفس خلت عنهما ولا يضر بالمقصود كون الخلو عن سبق
الايمان مستلزما للخلو عن الكسب لان غرضنا بيان عدم نفع ايمان نفس خلت عنهما وهذا حق بسبب اشتراط
النفع باحدهما الوجه الثالث ان اوكسبت عطف على لم تكن امنت لا على امنت والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها
الذي احدثته حين ياتي بعض الايات وكسبها فيه اي في الايمان الحادث خيرا ولما لم تكن ح لكلمة الانفصال
موقع لجواز الجمع والخلو جعلت على معنى الواو وهذا على ما صح في بعض النسخ من ان الهمزة من قوله وان كسبت
خيرا مفتوحة وفي بعضها بالكسب على الوصل اي لا ينفع الايمان الحادث لنفس كاسبة فيه خيرا والوصل
حاصل المعنى ومن القليل في هذا الباب حذف ام ومعطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها اي ام غي هو بعض
عجز بيت صدره مع تمامه دعاني اليها القلب اني لامره سميع وقد تقدم الكلام عليه في بحث الهمزة من
حرف الالف وقدمر فيه بحث هناك وهو امكان ان لا حذف بجعل الهمزة بمعنى هل وهي لا يستدعي معادلا
حذف المعطوف عليه وبقاء المعطوف مع حرف العطف ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت
وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب ان المحذوف ضرب فقط وان فاء فانفجرت حذفت
ليجوز حذف العاطف وحده ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشي لان لفظ الفاءين واحد فكيف
يحصل الدليل اي دلالته وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون هذه الفاء فاء الجواب اي فان ضربت فقد
انفجرت قال في الكشاف الفاء متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا
في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام فصيح بليغ قال الشارح وقد يتوهم ان كون الفاء

فصيحة

فصيحة مختص بتقدير التعليق بالشرط سيما والمعلم في الفاء الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جينا خراسانا وهو على التقدير اي ان كان الامر كذلك فقد جينا وفي
المفتاح انها فصيحة على كلا التقديرين فالاشارة في قول الزمخشري وهي على هذا يرجع الى التعلق بمحذوف
شرطا كان او معطوفا عليه ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن
موقع دون لا يمكن التعبير عنه لكن في حذف كلمة قد بعض نقصان كذا ذكره التفتازاني وما قيل من ان وجه
فصاحتها الدلالة على ان المامور قد امتثل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك لا
الضرب بنفسه والايماء الى ان السبب الاصلي هو امره لا فعل موسى عليه السلام فقد رده التفتازاني بان ذلك
انما هو في مثل هذه الصورة خاصة فهو وجه غير مطرد فلا يصلح وجها وقال ابو حيان ما ذهب اليه الزمخشري
غير جايز لان الجواب يجوز حذفه كثيرا للدلالة عليه واما فعل الشرط وحده دون الاداة فيجوز حذفه كثيرا
اذا كان منفيا بلا في فصيح الكلام كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام وان كان غير
منفي بلا فلا يجوز الا في الضرورة وان من ظروف فلن يعدم وحذف الشرط وحذف بدون اداة لا يجوز الا
في الضرورة نحو قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان واما حذف فعل الشرط
واداة وابقاء الجواب فلا يجوز اذ لم يثبت في كلام العرب وفي كلامه ايضا اضمار قد وهو لا يكاد يحفظ من
لسانهم وهو انما يكون بعد فاء وان دخلت الفاء فلا بد من اظهار قد وما دخلت عليه قد يلزم ان يكون ماضيا
لفظا ومعنى نحو قوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك واذا كان ماضيا لفظا ومعنى استحال ان يكون
بنفسه جواب الشرط واحتيج الى تاويل واضمار جواب الشرط وهذا ما خطر المص بقوله ويرده ان ذلك
يقتضي تقديم الانفجار على الضرب لان الجزاء المصدر بالفاء وقد ماض لفظا قطعا وفعل الشرط الواقع بعد ان
مستقبل معنى فلزم ان يكون الانفجار سابقا على الضرب وهو باطل لفوات الدلالة على الاعجاز الذي هو
ترتب الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فانه صريح في تعليق امر سابق على امر لاحق
الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك لان السابق ح الحكم بترتب الانفجار لا الانفجار وقد اورد
عليه ان هذا الاستثناء لا يفيد شيا في دفع الاعتراض بان اقتران الماضي بقد محقق معنى فلا يصلح جوابا للشرط
المستقبل واجيب بان اعتراض المص على الزمخشري ليس من هذه الجهة كيف وهو معترف به لتمثيله بان
يسرق فقد سرق بل من جهة بطلان تقدم الانفجار على الضرب ثمة وفي المطول ان جملتي الشرط والجزاء ان جعلتا
ماضويتين او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال فمعنى ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس
ان يعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه اي ينصره من نصره قبل ذلك وعليه فقس وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة
ان ام متصلة حذف معادلها والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم حذف المبدل منه وبقاء البدل
قيل حذف المبدل منه ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل
مفعول تصف المحذوف اي لما تصفه بناء على ان ما في لما تصف موصول اسمي وقد نص على جوازه في التسهيل
وكذلك في رسولا انه بدل من مفعول ارسلنا المحذوف اي ارسلناه بناء على ان ما في كما موصول اسمي وخص
البناء الثانية مع ان الاولى كذلك لان الرد الاتي انما يتجه فيها لا في الاولى ويرده ان فيه اطلاق ما على
الواحد من اولي العلم لانها ح عبارة عن الرسول والظاهر ان ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقاء الكاف
ح على الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده يعني هذا حلال وهذا حرام بدل منه اي
لا تقولوا الكذب لما تصفه السنتكم من البهايم بالحل والحرمة واما المحذوف اي فيقولون الكذب والجملتان
محكيتان بلا تقولوا واما التصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتان بالقول اي لا تقولوا هذا حلال وهذا

حرام لوصف السنتكم للكذب اي لا تحللوا ولا تحرموا بمجرد قول تنطق به السنتكم من غير دليل ووصف
السنتهم الكذب مبالغة في وصف كلامهم بالكذب كان حقيقة الكذب كانت مجهولة والسنتهم تصفها
وتعرفها بكلامهم هذا ولذلك نحو من فصيح الكلام نحو وجهه يصف الحسن وعينه تصف السحر وقرئ بالجر
قيل هي قراءة سبعة من التابعين بدلا من ما على انها اسم وجوز الزمخشري كونه صفة وما مصدرية كانه قيل لوصفها
الكذب بمعنى الكاذب كقوله تعالى بدم كذب والمراد بالوصف وصفها البهائم بالحل والحرمة قال في النهر هذا
لا يجوز وذلك لنصهم على ان المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل وحكم باقي الحروف المصدرية
حكم ان بخلاف صريح المصدر فانه لا يجوز ان ينعت وليس لكل ماول حكم الصريح وبالرفع وضم الكاف و
الذال جمعا للكذوب او كذاب صفة للفاعل اي فاعل يصف وهو السنتكم وهي قراءة ابن ابي عبلة ومعاذ و
بالنصب على الذم او بمعنى الكلم الكواذب وقد مر انه قيل في لا اله الا الله انه اسم الله بدل من ضمير الخبر المحذوف
مر ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة حذف المؤكد وبقاء التوكيد قد مر ان سيبويه والخليل اجازاه وان
ابا الحسن ومن تبعه منعوه وذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة حذف
المبتدا يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادريك ما الحطمة سميت النار حطمة لانها تحطم كل ما القي فيها
نار الله اي هي نار الله وما ادريك ما هيه اي ما هي والهاء للسكت نار حامية اي هي نار ذات حمي
ما اصحاب اليمين في سدر مخضود لا شوك له من خضد اذا قطعه او تثنى اغصانه من كثرة حمله من خضد الغصن
اذا ثناه وهو رطب ايهم في ذلك الا انهم اي اين اصحاب اليمين واين اصحاب الشمال وهي قوله تعالى ما اصحاب
الشمال في سموم وحميم اي هم فيه قل افانبئكم بشر من ذلكم النار اي هو في النار ووقع في كثير من النسخ هل
انبئكم بشر من ذلكم وليس بصواب لان الاية ليست الا في سورة الحج وهي بلفظ قل افانبئكم ويكثر حذفه ايضا
بعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم
فاخوانكم اي فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل اي فالذي يصبها او فالمصيب طل وان مسه الشر فيؤس
اي فهو يؤس فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان اي فالشاهد قبل الانسب بقوله تعالى فاستشهدوا
شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليستشهد برجل وامراتان من الاستشهاد
وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال فليشهد وما قدرناه اولى فالمامورون هم المخاطبون لا الشهداء
وعلى تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المص فليقدر فالشاهدان لا فالشاهد وقدره قاضي
المفسرين المستشهد ولعل افراد الشاهد والمستشهد لان المراد به الجنس وقرا ابن مسعود ان
تعذبهم فعبادك اي فهم عبادك والقراءة المتواترة فانهم عبادك ويكثر حذفه ايضا بعد القول نحو وقالوا
اساطير الاولين اكتتبها اي هذه اساطير الاولين اكتتبها اي هذه اساطير الاولين ووافق المص على
ذلك جماعة ولا مانع من ان يكون اساطير الاولين مبتدا خبره اكتتبها ولا حذف البتة وقال الزمخشري
في قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين ماذا منصوب بانزل اي اي شي انزل
ربكم او مرفوع بالابتدا بمعنى اي شي انزله ربكم فاذا نصبت فمعنى اساطير الاولين ما يدعون نزوله اساطير
واذا رفعت فالمعنى المنزل اساطير الاولين لقوله تعالى ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع وفيه اشكال لي
من جهة انه لا يظهر وجه لتخصيص ما يدعون نزوله بصورة النصب والمنزل بصورة الرفع لان مودي
هذين المبتداين واحد يعني فليس المراد بالمنزل ما انزل حقيقة ليلا ينا في الاخبار عنه بالاساطير
وانما ذلك على سبيل التهكم من المشركين كما ذكره هو بعد هذا اي المنزل على زعمكم اساطير الاولين وهو
بعينه يعني ما يدعون نزوله اساطير الاولين واذا استويا معنى فكيف يقال ان احد المقدرين مخصص
بصورة النصب والاخر بصورة الرفع وقد استشكل الشارح ذلك على قاضي القضاة الجلال البلقيني فاجاب

بانه

بانه انما خصصه به لان اساطير الاولين مرفوعة في قراءة السبعة فقدر وجه الرفع بما يظهر فيه الرفع ولا
يتاول نصبه بالمعنى وذلك ان قوله ما يدعون نزوله اساطير الاولين مرفوع اللفظ ظاهرا وهو في معنى
يدعون اساطير الاولين فهو منصوب بيدعونه فيحصل مطابقة الجواب السوال من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ يدل عليه قوله فيمن رفع قل العفو وهي قراءة ابي عمرو وجوزوا عليها وجهين احدهما وهو
الاولى ان يكون ما في موضع رفع بالابتدا وذا موصول بمعنى الذي وهو خبره لاجل المطابقة ويكون
العفو خبر مبتدا محذوف اي قل المنفق العفو والثاني ان يكون ماذا كلها استفهاما منصوبا بينفقون
وتكون المطابقة من حيث المعنى لا من جهة اللفظ كذلك هنا تكون مبتدا وذا موصولا بمعنى الذي والتقدير
المنزل اساطير الاولين ويجوز ان يكون ماذا كلها استفهاما منصوبا بانزل والتقدير الذي يدعون نزوله
اساطير الاولين ويتاول بيدعون اساطير الاولين فليتامل ذلك فانه حسن ولم ار من ذكره وتعقب الشيخ ابو
حيان على الزمخشري في قوله او مرفوع بالابتدا فقال اجاز الزمخشري ان يكون ماذا مرفوعا بالابتدا
بمعنى اي شي انزله ربكم وهذا لا يجوز عند البصريين الا في ضرورة الشعر هذا كلامه وقد تبعه صاحب
التقريب لمثل استشكال الشارح فقال في كلام الزمخشري نظر اذ لا مقتضي للتقدير في احدها بما فيه صورة
فعل وهو ما يدعونه وفي الاخر بالمنزل وايضا لما خالف بين لفظي الدعوى والانزال في التقدير مع انه حمل
الانزال على السخرية ثم قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان الرفع ادل على ثبات الانزال من النصب لانه جملة
اسمية فقال فيه المنزل اساطير وفي النصب تدعونه اساطير واذا انزل في النصب باق على فعليته فيقتضي
في الجواب فعلا ولم يمكن مطابقة الجواب السوال مطلقا لان اساطير مرفوع فاتي بما فيه صورة فعل
على الجملة وهو ما يدعونه وانزل في الرفع مقدر بمفرد لانه جز اي اي شي المنزل فاتي في الجواب بالمجانسة
فقال المنزل اساطير الاولين هذا وقد سلك ابن الحاجب طريقا اخر فقال في ايضاحه حيث ذكر في المفصل
وجهي الرفع والنصب في جواب ماذا وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في اعتقاده
فيجد فيه ويستغني به لان قول السائل عليه مثل قوله ما كتبت وهو قد كتب فتقول مصحفا او شبهه
فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل فيتعذر تقديره للاخلال بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد
له كما اذا قال له وقد سمع صوتا اظنه ضربا منه من ضربت فيقول له هو صوت منا دو النصب ههنا لا يستقيم
لان المجيب قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى فحينئذ ليس قوله اساطير الاولين بعد قوله
ماذا انزل ربكم بجواب من هذا الباب فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير الاولين
ولا انزل ربنا اساطير الاولين وانما قصدوا الى كلام مستانف اي هذا اساطير الاولين ونحو ذلك هذا
كلامه الا قالوا ساحر او مجنون اي الرسول الذي اتانا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة الايات اي هم خمسة
هم سبعة بل قالوا اضغاث احلام ويكثر الحذف ايضا بعد ما الخبر صفة له اي للمبتدا في المعنى نحو التائبون
العابدون اي هم التائبون ونحو صم بكم عمي اي هم ووقع في غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا
في البلاد متاع قليل اي ذلك التقلب متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة اي الالهة او الله ثلاثة تعالى وتقدس
لانهم يقولون هو جوهر واحد ثلاثة اقانيم اقنوم الاب واقنوم الابن واقنوم روح القدس يريدون باقنوم
الاب الذات وباقنوم الابن العلم وباقنوم القدس روح الحياة وجعل التفتازاني في مطوله هذه الاية
مما يحتمل الامرين اي تقدير المبتدا وتقدير الخبر اي تقولوا لنا او الموجود الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف
الخبر عن الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية
كما يراد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة فحذف المبتدا وجعل الشارح ايراد هذه الاية
هنا سهوا وان الكلام فيما اذا كان حذف المبتدا او الخبر من القول والحذف فيها انما وقع بعده لم يلبثوا الا

ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ اي هذا الذي وعظتم به او هذه السورة بلاغ اي كفاية وتبليغ من
الرسول وقيل مبتدا خبره لهم من قوله تعالى ولا تستعجل لهم وما بينهما اعتراض اي لهم وقت يبلغون
اليه كانهم اذا بلغوا ورأوا ما فيه استقصروا مدة عمرهم وقد صرح به اي بهذا المبتدا في هذا بلاغ للناس
سورة انزلناها اي هذه سورة انزلناه ومثل قول العلما باب كذا وممن يصرح به جعل الزمخشري هذه
الاية مما يحتمل الامرين فقال سورة خبر مبتدا محذوف وانزلناها صفة او هي مبتدا موصوف والخبر محذوف
اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها وقرى بالنصب على زيدا ضربته ولا محل لانزلناها لانها مفسرة للضمير
فكانت في حكمه او على دونك سورة او ابل سورة وانزلناها والجارية النصب بدونك محذوفا باباه البصريون
كما مر حذف الخبر سواء كان خبر مبتدا ام غيره من النواسخ وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل
لهم والمحصنات من المومنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي حل لكم وصنيع صاحب النهر يقتضي ان الاية
من قبيل ما حذف منه الفعل فانه قال والمحصنات من المومنات اي ويحل لكم نكاح المحصنات اي العفايف اللاتي
لسن بزوان اكلها دايم وظلها اي دايم واما انتم اعلم ام الله فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل اي التقدير ام
الله اعلم لصحة كون اعلم خبرا عنهما اي عن المتعادلين واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم
كون اعلم خبرا عنهما فلم تنسب العلم بل الاعلمية الى المال او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية ولا يصح كونه خبرا
لعدم استقامة الحمل فيه او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم بل الاعلمية اليه وهو لا يصلح لهذه النسبة ولزم
ايضا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال المتصل في الظاهر في غير مسيلة الكحل
وكلاهما ممنوعان صناعة كما ان الاول ممنوع على الحقيقة عقلا وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف
اعلم لان المقدر يكون من جنس الملفوظ وعادت الاشكالات بعينها وقد خرجناه في بحث الواو من الباب الاول
اختار الرضي على ان الاصل انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم حذف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا
المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا الحرفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما
يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه والوجه فيه ان الاصل مالك ثم انيبت الواو مناب الباء قصد التشاكل
اللفظي لا للاشتراك المعنوي اي قصدا الى جعل الاسم الثاني على اعراب الاول كما قصد بالعطف في نحو ارجلكم
فيمن خفض على القول بان الخفض الجوار فانه قصد فيه ايضا الى التشاكل اللفظي دون الاشتراك المعنوي لثبوت
حكم الغسل للارجل منصوبة كانت او مخفوضة ونظيره بعت الشاة شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم فانيبت
الواو مناب الباء قصدا الى التشاكل اللفظي والمعنى على حاله وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير فيمن رفع
الخيرين اي ان كان في عملهم خير فجزاوهم خير فحذفت كان وخبرها وقال لهفي عليك للهفة من خايف
يبغي جوارك حين ليس مجير اي ليس له هو من ثاني الكامل وقايله الشمول بن شريك بن عبد الله بن رويبة
ابن سلمة الليثي شاعر اسلامي كان معاصر الجرير والفرزدق من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد وبعده
اما القبور فانهن اوانس بجوار قبرك والديار قبور عمت فواضله وعم مصابه فالناس فيه كلهم ماجور
يثني عليك لسان من لم توله خيرا لانك بالثناء جدير ردت صنايعه عليه حياته فكانه من نشرها منشور
والناس ماتم عليه واحد في كل دار رنة وزفير عجبا لاربع اذرع في خمسة في جوفها جبل اشم كبير
اللهف بفتح الهاء الحزن والتحسر ولهف كحزن وزنا ومعنى وقولهم يا لهف فلان باسكان الهاء للتخفيف
لكون العين حرفا حلقيا كما يخففها التخفيف لكون العين حرفا حلقيا كما يحسر بها على ما فات وحرف
الندا المحذوف في البيت اي يا لهفي عليك يتعلق باللهف وكذا اللهفة ايضا اي اتلهف عليك لاجل
لهفة من خايف وقال الجلال لهفي مبتدا وعليك خبره واللهفة متعلق بما دل عليه ويبغي يطلب
والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره وحين ظرف ليبغي وبني لاضافته الى

الجملة والمعنى يا حزني شديد ولي تحسر عظيم من اجله حسرة تامة من حوادث الدهر ما اخافه فهو يطلب جوارك
وقت لا مجير له فلا يجدك واراد بقوله والديار قبور انهن موحشات لفقدك كايحاش القبور والصنايع
جمع صنيعة وهي ما يسديه الانسان من الاحسان واضافة نشرها من اضافة المصدر الى مفعوله اي من نشر الناس
لها وذكرها والماتم بالمثناة الفوقية كمقعد كل مجمع في حزن او فرح او خاص بالنسا او بالشواب والطلقة
هنا على المصيبة نفسها والرنة نغلت من الرنين وترك التا مع عدد الاذرع لان الذراع يونث واتى بها في
خمسة لانه اراد خمسة اشياء والشم مذكر والاشم الطويل الراس العالي المرتفع قال العيني وصحف بعضهم
البيت اي بيت الشاهد فقال لهفي عليك كلهفة وهو خطا واورده المص في توضيحه بلفظ حين لات مجير
مستشهدا به على اعمال لات لعدم دخولها على الزمان وقالوا من تانى اصاب او كاد اي او كاد يصيب
ومن استعجل اخطا او كاد اي او كاد يخطي وقالوا ان مالا وان ولدا اي لنا مالا وان لنا ولدا وقال
الاعشى ان محلا وان مرتحلا صدر بيت عجزه وان في السفر اذ مضوا مهلا وقد تقدم الكلام عليه في
الباب الاول في بحث اذ من الالف اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها الى الاخرة وقد مر البحث
في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اما الاية الاولى وهي في
سورة الحج فقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء
العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم وهذه الاية لم يمر لها ذكر ولا وقع للمص
عنها بحث لا مستوفى ولا غير مستوفى في قوله قد مر البحث فيها سهو وقد جزم الزمخشري بان خبران فيها
محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره نذيقهم من عذاب اليم واما الاية الثانية فهي في سورة حم
السجدة وهذه قد مر منه البحث فيها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة فراجعه ان شيت وقال
تعالى قالوا لا ضير اي علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي لهم وقال الحماسي وهو سعد بن مالك
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لي وقد تقدم الكلام على هذا البيت في الباب الاول في
بحث لا من حرف اللام وقد كثر حذف خبر لا هذه اي التي بمعنى ليس حتى قيل انه لم يذكر قال ابن الحاجب وبنوا
تميم لا يثبتونه وقال اخر اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مايل القرن اعضب اي
لعلها قريبة هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله ولعل مع اسمها وخبرها المحذوف خبران وجرى جواب اذا
اي اعترض دون ليلى وهو من وضع الظاهر موضع المضمر والقرن بالقاف والنون كصعب واحد قرون الثور
مثلا ومن رواه مايل القرن بالباء فقد حرف والاعضب بعين مهملة وضاد معجمة وموحدة المكسور القرن
الداخل وهو الشاش وهذه استعارة فانه شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم من قرب ليلى لاوبيت
نصرهم في القبح وسوء الحال كما قال المحشي ولا ادري من اين فهم ذلك بكبش مال قرنه وعضب في
في القبح وسوء الحال ونفور الناس منه وكراهة منظره ما يحتمل النوعين حذف المبتدا وحذف
الخبر بكثر بعد الفاء اي عقيبها من غير فاصل نحو فتحرير رقبة مومنة فعدة من ايام اخر فما استيسر
من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا اي تحرير رقبة او عدة من ايام اخر او دم استيسر بسبب
التمتع او انتظار الى ميسرة في تقدير المبتدا او فعليه او فعليكم كذا بافراد الضمير او جمعه بحسب ما
يقتضيه المقام في تقدير الخبر ويأتي في غيره اي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد
فصبر جميل لانا احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور نحو فصبر
جميل اي امري او مثل ومثله طاعة وقول معروف اي امرنا او مثل وبدل للاول اي للتقدير الاول
وهو تقدير المبتدا قوله فقامت على اسم الله امري طاعة هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه وان كنت
قد كلفت ما لم اعود وقايله عمر بن ابي ربيعة المخزومي وقد مضى في بحث الباء من الباب الاول انشاده قبل

هذا البيت وما بعده في الكلام على بيت شرب الزنيف ببرد ماء الحشرج من قصيدة سقناها هنا كلها هنا فقد صرح
بجنس الخبر فالتقدير في نحوه من جنسه اولى قال الشارح وفيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب
ما خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب واجيب بان المحشي لم يدع لزوم ذلك
عقلا وانما يريد انه لما وقع في كلامهم لفظ طاعة في تركيب خبرا عن لفظ امر مبتدا رجح به تقدير الامر
مبتدا حيث يعرب طاعة خبر المحذوف ولو وقع في كلامهم مبتدا الخبر مذكور لرجح بذلك انه عند الحذف
خبر لمثل ذلك المبتدا ثم قال الشارح ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد والامر هو ضد النهي اي امرك
ذو طاعة او مطاع ممتثل والامر المقدر في الاية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول
دليلا على الثاني وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في لعمرك لافعلن وايم الله لافعلن من ذلك في
ما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر
وجوبا لسد القسم مسده وفي نعم الرجل زيد فالتقدير هو زيدا وزيد الممدوح وغيره جزم بانه اذا
جعل اذا حمل على الحذف كان من حذف المبتدا واما اذا لم يحمل على الحذف فهو على التقدير والتاخير حذف
الفعل وحده بدون مرفوع ولا منصوب او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما يطرد حذفه مفسرا
نحو وان احد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما
حذف الفعل وانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وانما حكمنا على هذه المرفوعات بانها فواعل ولم نجعلها
مبتدات ولا حذف لاختصاص ذوات الشرط بالدخول على الافعال قال الزمخشري وابو البقا واهل
البيان ذاي قالوا ذلك في لو انتم تملكون وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر او لندور
في غيره نحو لو ذات سوار لطمتني ونقل الشارح عن ابن عصفور ان لو لا يليها الا الفعل ظاهر واما
المقدر فقليلها نادر ونقل ابن الصايغ تصريح البصريين بامتناعه فصيحا وجوازه نادرا قال وهذا
عجيب لمصادمته ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم تملكون وقد مضى الكلام في الباب الاول
في فصل لو من حرف اللام على هذا المثل وقيل الاصل لو كنتم فحذف كان دون اسمها وفيه نظر لان المعهود
في مثله حذف كان ومرفوعها معا وقيل الاصل لو كنتم انتم فحذفا اي فحذف كان واسمها على ما هو
المعهود مثل التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان اي هو اي الملتمس ونفي التوكيد وفيه ان فيه
جمعا بين متنافيين الحذف والتوكيد ويكثر اي حذف الفعل في جواب الاستفهام نحو ليقولن من خلقهن
الله وهذا من حذف الفعل ومنصوبه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وهو من
حذف الفعل ومرفوعه المضمر واكثر من ذلك كله حذف القول اي فعل القول نحو والملائكة يدخلون
عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم فحذف فعل القول مع مرفوعه المضمر ويحتمل
فيها ان يكون المحذوف اسم فاعل من القول اي قايلين فلا يكون من امثلة ما نحن فيه وسياتي عن الحق
ذلك في حذف الحال حتى قال ابو علي حذف القول وتقديره من حديث البحر قل ولا حرج ويأتي حذف
الفعل في غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وايتوا خيرا وهذا مذهب س ومنه قولهم حسبك خيرا لك
وورائك اوسع لك التقدير حسبك وائت خيرا لك وورائك وائت مكانا اسهل ومثله قولهم انته امرا
قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا والقرينة على تقدير هذا الفعل انك اولا نهيت عن شي ثم
حثثت بما لا ينهى عنه بل بما تومر به فوجب ان يكون منصوبا بايت او اقصد او ما في معناهما كذا قاله
الرضي قال الشارح ولا يتاتي لي ذلك اي كون القرينة على المقدر ما ذكر في البيت المذكور في انه ساقه في
الامثلة التي اوردناها وقال الكسائي التقدير يكن الانتها خيرا بحذف كان واسمها وعلى التقديرين فالكلام
جملتان وقال الفرا الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان

من

من قبلهم اي واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم قاله ابو علي فيكون الايمان باقيا على حقيقته او اثروا
الايمان والعطف من قبيل عطف الجمل وجوز اليمني فيما شيه على الكشاف ان يكون التجوز في الايمان على
سبيل الاستعارة بان يكون قد شبه من حيث ان المومنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن الملك المسلط في مكانه و
مستقره بمدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان وجعل القرينة نسبة التبوء اللازم
للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة وقال علفتها تبنا وماء باردا
هو صدر بيت من الرجز حتى شتت همالة عيناها قاله العيني في كبراه هذا رجز مشهور بين القوم لم ار من عزاه الى راجزه
وضمير علفتها عايد على دابته وشتت بالسين المهملة اسرعت وعيناها فاعل همالة وهي صيغة مبالغة من
همل فاض ويروى بيت ويروى غدت فقيل في توجيهه التقدير وسقيتها فحذف الفعل ومرفوعه ومنصوبه
الاول لان الماء ليس مما يعلف وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها اي ضمن علفتها معنى فعل يتسلط
على المفعولين وقدره ابن عصفور المضمن اطعمتها لان الماء مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه والزموا صحة علفتها
ماء باردا وتبنا اي فقيل يلزمكم صحة هذا التركيب بناء على دعوى التضمين فالتزموه وقالوا بصحته محتجين
بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر وهو عجز بيت من ثاني الطويل صدره اعمرو بن هند ما ترى راي
صرمة الهمزة للنداء والصرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء قال في الصحاح القطعة من الابل نحو الثلاثين
وقال في القاموس القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشرين
الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار امدح وفي التنزيل وامراته
حمالة الحطب باضمار اذم ونظايره كثيرة وهذا النوع هو الوصف المقطوع للمدح او الذم وهذه القراة
قراة عاصم قال الزمخشري وانا استحب هذه القراة وقد توسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل
من احب شتم ام جميل وقالوا اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا فحذف الفعل الذي هو
كان وحده فانفصل ضميره وعوض عنه ما وقالوا الا كلمة ما ان حراء مكانه وما ان في السماء نجما اي ما
ثبت قال ابو حيان ما هنا ظرفية وقد وقع بعدها الجملة الاسمية المصدرة بان فمن يرى وصلها بالاسمية
يتركه على حاله ومن يابى ذلك يجعله على حذف الفعل اي ما دام او ما كان نحو يروى في المثال الثاني نجم بالرفع
فان فعل وغلط من جعله من الاول بل هو كما قال ابو حيان بمعنى عرض واصله عن ابدلت عينه همزة حذف
المفعول وحده يكثر بعد لو شيت ونحوه من فعل الارادة والاختيار اي يكثر بعد حذفه بعد فعل المشية
داخلا عليه لو وكذا غيرها من ادوات الشرط نحو فلو شاء لهديكم اي فلو شاء هدايتكم فانه لو شاء علم السامع
ان هناك شيا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جي بجواب الشرط صار مبينا وذلك اوقع في النفس الا
اذا تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف كقوله ولو شيت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر
اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليانس به السامع ويتقرر في ذهنه كذا
قرره علماء البيان وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ولا يخفى تنزيل
الفعل المتعدي ههنا منزلة اللازم فلا يكون حذف المفعول لانه حكم عليهم بحكم بولغ في توكيده
وعقب باستدراك نفي عنهم فكان الظاهر ان المراد لا يعلمون ذلك كما يشهد به الذوق ونحن اقرب اليه
منكم ولكن لا تبصرون اي لا تبصرون ما يجري على المحتضر اي لا تدركون كنهه وعايدا اي فيكثر حذفه ضميرا
عايدا على الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله وحذف عايد الموصوف مفعولا دون
ذلك اي دون ذلك حذف عايد الموصول مفعولا في الكثرة كقوله وما شي حميت بمستباح اي حميته وهذا
عجز بيت من الوافر صدره حميت حمى تهامة بعد نجد وقد مر الكلام عليه في بحث ما يحتاج الى الرابط وحذف
عايد المخبر عنه دونهما في الكثرة اي دون حذف عايد الموصول وعايد الموصوف كقوله على دينا كله لم اصنع

اي لم اصنعه وهو من مشطور الرجز وقبله قد اصبحت ام الخيار تدعي وقد سبق الكلام عليه ايضا وقوله
فثوب نسيت وثوب اجر اي نسيته واجره وهو عجز بيت من ثالث المتقارب صدره واقبلت زحفا على الركبتين
وهو لامرء القيس ومر الكلام عليه مستوفى في مسوغات الابتدا بالنكرة وجا حذف المفعول في غير ذلك نحو
فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه
اي غريب حذف المفعول حذف المقول وبقا القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا فالمحذوف
مقول قولهم بدليل اسحر هذا لانه انكار لقولهم وجعل قاضي المفسرين حذف المقول لدلالة ما قبله عليه ثم قال
ولا يجوز ان يكون المحكي بالقول اسحر هذا لانهم بتوا القول اي حيث قالوا ان هذا لسحر مبين بل هو استيناف
بانكار ما قالوه اللهم الا ان يكون الاستفهام فيه للتقرير والمحكي مفهوم ويجوز ان يكون معنى اتقولون للحق
اي تعيبونه من قولهم فلان يخاف القالة كقوله سمعنا فتى يذكرهم فيستغنى عن المفعول ويكثر حذفه
في الفواصل ورؤوس الاي نحو وما قلى بعد قوله ما ودعك ربك اي وما قلاك ويجوز حذف مفعولي باب
اعطي معا فضلا عن احدهما بخلاف مفعولي باب علمت وظننت لا يحذفان معا قال الرضي اعلم ان حذف المفعولين معا
في باب اعطيت جايز بلا قرينة دالة على معينيهما فيحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو
اذ يستفاد من مثله فايدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة لانه من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم وظن فلا فايدة
في ذكرها دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا فاما
حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبر وحذف المبتدا والخبر غير قليل
وسبب القلة ههنا ان المفعولين ههنا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة
فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم
واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا
ادلة على اغرائك الملك بنا نحو فاما من اعطى قيل هذا مما نزل فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم
ولا يقال لمثله حذف مفعولان بنص المص مما مضى قريبا وحذف ثانيهما فقط اي بدون الاول
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى اي يعطيك ما يرضيك واولهما فقط والاقتصار على الثاني خلافا
للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم وانما منع السهيلي حذف المفعول الاول لانه فاعل في الاصل
ويرد عليه الاية وقوله فاتوا حقه يوم حصاده وحذف الحال اكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول
نحو والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قايلين ذلك وقد تقدم ان المص عد هذه
الاية من مثل ما حذف فيه فعل القول على انه بتقدير كون المحذوف فعلا ومع ذلك فهو حال ايضا لكن
الترجمة بحذف الحال المفردة كما هو الظاهر ومثله في تقدير حال هو اسم فاعل من القول واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا وقال ابو حيان معطوف على ابراهيم فيهما مشتركان في الرفع
قيل كان ابراهيم يبني واسمعيل يناوله الحجارة وقيل الواو للحال واسمعيل مبتدا واضمر الخبر التقدير
واسمعيل يقول ربنا تقبل منا فيكون ابراهيم مختصا بالبنا واسمعيل مختصا بالدعاء ومن ذهب الى
ان الواو للعطف جعل ربنا تقبل منا معمولا لقول محذوف عايد على ابراهيم واسمعيل معا في موضع النصب
على الحال تقديره واذ يرفعان القواعد قايلين ربنا تقبل منا ويؤيد هذا القول قراءة ابي وعبد الله
يقولان ربنا باظهار يقولان انتهى بل ويقتضي ان يكون المقدر فعلا فيحتمل الوجهين كما في سلام عليكم
كما ان القول حذف خبرا للموصول الواقع مبتدا في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا

الى

الى الله اي قالوا ذلك ويحتمل ان الخبر هنا اي في هذه الاية ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب
على الحال من فاعل اتخذوا او رفع خبرا او لغير المبتدا او لا موضع له لانه بدل من الصلة بدل اشتمال
هذا كله ان كان الذين للكفار اي ان كان عبارة عنهم والعايد الواو اي واو الضمير من اتخذوا وكان التقدير
والمتخذون على صيغة اسم الفاعل فان اي الذين للمعبودين عيسى والملايكة والاصنام اي ان كان عبارة
عنهم والضمير الراجع للكفار وان لم يتقدم لهم ذكر لدلالة السياق عليهم والعايد محذوف اي اتخذوهم
وكان التقدير والمتخذون على صيغة اسم المفعول فالخبر ان الله يحكم وجملة القول حال من فاعل اتخذوا كما
عرفت او بدل من الصلة حذف التمييز نحو كم صمت اي كم يوما صمت وقال تعالى عليها تسعة عشر اي ملكا او
صنفا من الملايكة يسلون امرها ان يكن منكم عشرون صابرون اي عشرون رجلا وهو اي حذف التمييز
شاذ في باب نعم نحو من توضا فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة ووقع في صحيح من حديث
جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت
بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت ويخرج على هذا وهو ان فاعل نعم ضميرا مستترا فيها
مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا انت وانت هو المخصوص بالمدح
حذف الاستثنا اي المستثنى يقال قبضت عشرة ليس الا اي ليس هو اي المقبوض الا عشرة فاسم ليس ضمير
مستتر عايد على المقبوض المفهوم مما قبله وخبرها الواقع بعد الا محذوف وهو المستثنى وقول بعضهم ان اسمها
وخبرها محذوفان فان شيت قدرت الاسم بعد الا والخبر بعدها وبالعكس ليس بمرضي لما فيه من الاجحاف
بالكلام او ليس غير وقد تقدم اي الكلام على ليس غير في بحث غير من حرف الغين المعجمة حذف حرف العطف اجازه
جماعة منهم الفارسي وابن عصفور وابن مالك ومنعه جماعة منهم ابن جني وابن الصايغ بالشعر كقول
الحطية ان امرا رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا هو من اول البسيط ويقع في غالب
النسخ منزله بيبرين بدون برمل وهو خطا لخروجه عن الوزن والشام بالهمزة وتسهل الاقليم المعروف
وقال الجوهري بلاد وتذكر وتونث وحدها في المشهور من العريش الى الفرات طولا وقيل الى بالس وفي العرض يبتدي
لل النووي في تهذيبه وقال غيره من اجا وسلمى جبلي طي الى بحر الروم وما سامت ذلك ويبرين اسم موضع
بحذا الاجا كذا في القاموس ويقال رمل يبرين وهو بمثناة تحتية في اوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه
للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف فتقول
هذه نصيبين ومنهم من يجريه مجرى الجمع فيقول هذه نصيبون ورايت نصيبين وكذلك القول في يبرين
وفلسطين وسيلحين وياسمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبيني ويبريني وكذلك اخواتها
واعترض عليه بان ما قاله في النسب سهو وان الامر بالعكس فان الذي ينبغي ان يقال في النسبة على القول
الثاني نصيبي وعلى الاول نصيبيني وقوله شد ما اغترب معناه ما اشد غربته وذلك لبعده من رهطه ووطنه
اي ومنزله يبرين كذا قالوا انه على حذف حرف العطف ولك ان تقول ان الجملة الثانية صفة ثانية لا عطف فيه
على الاولى اي هي صفة بعد صفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو العاطفة وقيل على بدل
الاضراب وهو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك
فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو
بدل النسيان وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او دون الواو ولظهور ان ليس
الغرض اعطاء المجموع والايقال اعطه ستة ابدا ويحتمل البدل المذكور يعني بدل الاضراب وقد خرج على
ذلك اي على حذف العاطف ايات احدها وجوه يوميذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يوميذ خاشعة
والذي يفهمه كلام صاحب النهر ان في قوله تعالى وجوه يوميذ ناعمة جملة مستقلة كالتي قبلها فانه قال صح الابتدا

المقدر هم

فهمنا في قوله وجوه يومئذ خاشعة بالنكرة لوجود مسوغ ذلك وهو التفصيل اي تفصيل حديث الغاشية
وقيل وجوه الثاني بدل من الاول والثاني ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي من ابن وهو الكسائي وقرا
الباقون بالكسر اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو فيكون من جملة المشهود به ومن قرا بالكسر فالجملة عنده
مستانفة موكدة للاولى وقرا انه بالكسر وان بالفتح على وقوع الفعل على الثاني واعترض ما بينهما او اجرا شهد
مجرى قال تارة وعلم اخرى لتضمنها معناهما وبعده اي العطف ان فيه فصلا بين المتعاطفين المعطوف
والمعطوف عليه المرفوعين وهما فاعل يشهد وما عطف عليه بالمعطوف المشهود به يعني قوله انه لا اله الا هو
وبين المنصوبين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام واعتبرها منصوبين نظرا الى انهما
عليه بعد حذف الجار والا فالاصل شهد الله بكذا وكذا بالمرفوع وهو والملائكة واولوا العلم وقيل بدل من الاولى
وصلتها وعليه اقتصر قاضي المفسرين ثم ان فسر الاسلام بالايمان او بما يتضمنه فهو بدل كل وان فسر بالشريعة
فبدل اشتمال او بدل من القسط او معمول للحكم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة ولولا اعتبار هذا الاصل
لم يصح العمل لان صيغ المبالغة لا تعمل اذ لا افعال لها بمعنى المبالغة تشابهها وانما العمل لشبه الفعل وقال
المحشي قيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الدين عند الله الاسلام
لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن
وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي قلت الجواب
تولوا وقيل بل هو حال من كاف اتوك بتقدير قد وقيل بل هو الجواب للشرط بل قال ابو حيان هو الاولى لقربه
وتولوا جواب سوال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك اي اذا جاءهم الرسول وقيل تولوا حال على اضمار قد
واجاز الزمخشري ان يكون اي قلت لا اجد استينافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين
فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسط هذا الاستيناف بين الشرط والجزاء كالاعتراض وزعم ان ذلك يحسن ورده
ابو حيان فقال في نهره ولا يجوز ولا يحسن في كلام العرب فكيف في كلام الله تعالى وهو فهم اعجمي حذف فاء الجواب
هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اي فالله يشكرها
وقد تكرر انشاد هذا البيت وتقدم الكلام عليه وقد مر ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية اي فالوصية
وابو الحسن هو الاخفش والموضع الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة حذف واو الحال تقدم في بحث ما
يحتاج الى الرابط في قوله نصف النهار الماء غامره وتقدم بالغيب ما تدري وقد مضى الكلام عليه مستوفي
هناك اي انتصف النهار والحال ان الماء غامره وقد اسلفنا ثمة انه قد يروى بنصب النهار
فيكون في نصف ضمير يعود على الغائص فلا حذف للواو لاشتمال الجملة الاسمية على ضمير ذي الحال
حذف قد زعم البصريون الا الاخفش ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا
مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم او مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون او جاؤكم حصرت
صدورهم اي وقد اتبعك في الباب في فصل قد وعلل ذلك بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي
فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عند ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل بما اسلفنا هنالك من الاعتراض
ومحصله ما ذكروه غلط نشا من اشتراك الحال ما جاء بين سيد المحققين عنه فراجع ذلك ان لم يكن على ذكر منك ثم
ان المشترطين لدخول قد على الماضي فصلوا تفصيلا حسنا فقالوا ان كان الماضي منفيا فلا تدخل عليه نحو جاء
زيد وما طلعت الشمس ومثبتا غير متصرف فلا تدخل ايضا نحو جاء زيد وليس يسرع وجاء زيد ونعم الرجل
غلامه او متصرفا وقد وقع في بعد الا او عطف عليه ما وعلى معنى الشرط فلا يدخل ايضا نحو ما تاتيني الا قلت
حقا ولاضربنك ذهبت او مكثت وان كان مثبتا غير ذلك فلا من قد وخالفهم الكوفيون والاخفش من البصريين
بنص المصنف عليه في فصل قد واختاره ابو حيان لكثرة ما ورد منه بغير قد وقد قال ابو حيان ذهب كثير من

البصريين

البصريين الى انه لا يلزم دخول قد وذهب جماعة من المتقدمين وعليه المتاخرون الى انه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة
لان الماضي بعيد من زمان الحال فاحتاجوا الى تقريبه بقد ورد بان هذا التقريب لم يعتبره العرب يدل بل ان
الماضي معنا لا لفظا اذا وقع حالا لم يدخله قد نحو جاء زيد لم يتكلم واشترطوا اي واشترط الكوفيون مع
مخالفتهم هذه ذلك اي دخول قد ظاهرة او مضمرة في الماضي الواقع خبر الكان واحدى اخواتها فالظاهرة
كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا والمضمرة كما في قول الشاعر وكنا حسبنا كل
بيضاء شحمة هو صدر بيت من ثاني الطويل وعجزه عشية لاقينا جذام وحميرا وقايله زفر بن الحارث بن
عبد بن عمرو بن معان بن يزيد بن عمرو بن الصعق ابو الهذيل الكلابي قاله يوم مرج راهط وهو موضع
بالشام شرقي دمشق كانت فيه وقعة قتل فيها الضحاك بن قيس الفهري وكان زفر سيد قريش في زمانه وهو
معدود في الطبقة الاولى من التابعين من اهل الجزيرة سمع عايشة وشهد صفين مع معاوية اميرا على اهل
قنسرين ومات في زمن عبد الملك بن مروان وبعد بيت الكتاب فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض
ابت عيدانه ان تكسرا ولما لقينا عصبة تغلبية يقودون جردا للمنية ضمرا سقيناهم كاسا سقونا بمثلها
ولكنهم كانوا على الموت اصبرا وقوله وكنا حسبنا الخ اي كنا نطمع في امر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن وهو
من قولهم في المثل ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة ويروى بدل عشية ليالي لاقينا جذام بجيم مضمومة
وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى بحاء مهملة مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق
ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها كذا في الصحاح وحمير قبيلة مشهورة من قبايل اليمن والنبع شجر للقسي
وللسهام ينبت في قلة الجبل والنابت منه في السفح الشريان وفي الحضيض الشوحط وقولهم لو اقتدح بالنبع لاوري
نارا مثل يضرب في جودة الراي لانه لا نار فيه وقوله بعضه ببعض بدل من النبع بالنبع وقد رد به على الزجاج في
منعه من تعدد البدل ويقال في المثل ايضا النبع يقرع بعضه بعضا فالشاعر ضرب ذلك مثلا لهم ولاعدايهم وشهد
لهم بالصبر في قوله ابت عيدانه ان تكسر والتغلبية بالغين المعجمة بعد المثناة الفوقية وبفتح اللام نسبة الى تغلب
بكسر اللام بن وايل بن قاسط بن هنب وقولهم تغلب بنت وايل ذهاب الى معنى القبيلة كقولهم تميم بنت مرة والجرد
جمع اجرد قال في القاموس وفرس اجرد قصير الشعر رقيقه وللمنية متعلق بيقودون او بضمرا وهو جمع
ضامر من ضمر الفرس ضمورا خف شحمه وفي قوله كانوا على الموت اصبرا شهادة للاعداء بالغلبة قال التبريزي
وبعضهم تاول البيت على ان المراد ان القتل كان فيهم اكثر وهو فاسد لان القضية مشهورة وان قوم زفر
هزموا وقال المصنف في شواهده هذه القصيدة من المنصفات فانه جعل اعداءه شركاء في الشجاعة وفضلهم
بالصبر وخالفهم البصريون في اشتراط ذلك في خبر كان واخواتها واختاره ابن مالك وابو حيان لورود ذلك بدون
قد نظما ونثرا واجاز بعضهم وهو الكسائي وهشام ان زيدا لقايم على اضمار قد ومنعه سيبويه والفرا
وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم ان يقرن باللام نحو تالله لقد اثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب
الاخدود وانه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول واختاره ابو حيان في نهره لكنه قدر اللام
فقط قيل والاظهر انه دليل الجواب وتقديره انهم الملعونون يعني كفار مكة كما لعن اصحاب الاخدود فان السورة
وردت لتثبيت المومنين على اذاهم وتذكيرهم بما جرى عليهم من قتلهم والاخدود والخد الشق في الارض وقيل
تقديره لتبعثن ونحوه قال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال هو من اول الطويل وقد
مضى الكلام عليه في بحث قد فاضمروا قد وما ولين ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم
قوم انه من ذلك اي مما حذف منه في جواب القسم وهو سهو لان ظلوا مستقبل معنى لانه مرتب على الشرط وساد
مسد جوابه غاية ما فيه انه وضع فيه الماضي موضع المستقبل اتساعا فلا سبيل فيه الى قد وهي انما تكون مع الجواب
الماضي حقيقة اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل في الماضي وان كان معناه مستقبلا حذف لا النافية اي التي تنفي

الجنس حكى الاخفش لا رجل وامراة بالفتح من غير تنوين واصله ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا في الاسم للتركيب
بحاله واذا لم تعتبر لا تعين فيه النصب او الرفع حذف لا النافية وغيرها اي غير لا التبرية و في بعض النسخ
وغيرها بالواو فقيل المراد بغيرها لا الناهية وليس بصواب لانه لم يذكر منها لا يحذف لا الناهية قال الشارح
ولا الظاهر جايز بطريق الاستقلال لا يجوز ان تقول نعم على معنى لا تقم واما بطريق التبعية فقد يكون نحو
لا تهن العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم ومما ذكرا ايضا يسقط ما في البعض الاخر من الترجمة يجوز في لا الناهية
وغيرها بالعطف والاصح ان يكون المراد بغيرها النافية يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعا
نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا هو صدر بيت لامرئ القيس من
اول الطويل عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقبله فقالت سباك الله انك فاضحي الست ترى السمار و
والناس احوالي وجملة سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الاسر والسمار المتحدثون ليلا جمع سامر واحوالي
بمعنى حولي اي بازاي يقال جلس حوله كذا وحوليه واحواله وحواليه بمعنى والاوصال المفاصل او مجتمع
العظام وجمع وصل بالكسر وبالضم لكل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره كذا في القاموس ويقل حذف لا
النافية مع الماضي كقوله فان شيت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي
امد به السرمد البيت لامية وهو من ثالث المتقارب وعروضها مزاحفة بالحذف وعليه فالاول مدرج
اخر مصراعه الاول الف المقام وميمه اول ثانيه ويحتمل ان لا يكون مدرجا فيكون اخر صدره الميم
واول عجزه واو الركن ويكون عروضه مزاحفة بالقبض وابتداوه مزاحفا بالثلم ووزنه فعلن ويكون
العين ونسيه تقديره لا نسيتك ويسهل الحذف منه كونه ماضيا لفظا مستقبلا معنى لحمله في ظرف
مستقبل وهو ما دام عقلي بشهادة السياق والسرمد الدايم والامد الغاية والمنتهى اي الى غاية الزمان
الدايم ويسهل اي يسهل الحذف تقدم لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي هو صدر بيت من الوافر
هدوا بالمساة والعلاط وعزاه الشارح للمنخل وهو بفتح الخاء المعجمة مشددة ويروى بدل قومي ضيفي
وانشد الجلال عجزه طوال الدهر ما دعي الهذيل ثم قال والبيت من مقطوعة لابي اسامة الجشمي اولها وهادية
قعدت لها سبيلا فجات وهي نافرة تحول وهدوا كعدوا مصدر هدا بالهمز يهدا هدءا وهدوا اسكن
قالوا والثانية من مصدره بدل من الهمزة كما في مقرو والمساة مصدر ساء فعل به ما يكرهه والبا الداخلة
عليه متعلقة بنادى والعلاط بمهملتين على زنة كتاب الخصومة والشر ويقال علطه بشر اذا ذكره بسوء
اقسم الشاعر بالله انه الحي لا ساء دون ضيفه بما يكرهه من مساءة وخصومة بان يقولوا له اسكن ولا
تتحرك عندنا بريبا نضيفه عزيز كريم لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته قال
الشارح وقد جعل المص وغيره الثاني المحذوف من هذا البيت كلمة لا وفيه بحث لان الفعل هنا ماض
لفظا ومعنى لان الانسان انما يتمدح بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا فانها لا تدخل على الماضي
لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم الكوفيون ان لا حذف في مثل هذا
البيت وان لا المذكورة اولا هي ما في الجواب قدم اعتناء بالنفي وفيه تقديم ما في جملة على جملة اخرى مع
انه لا ياتي في نحو قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم وههنا تفصيل حسن وهو ان
جواب القسم اذا كان فعلا مضارعا منفيا فان كان النافي لا ومعه نون التاكيد فلا تحذف الا منه نحو قوله
تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام وان فاق الورى حسبا وان لم تكن معه النون وهو الكثير نحو واقسموا
بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت فلك ان لا تحذف للعلم بها وان كان النافي ما وهو قليل لانها
لا تنفي الا الحال الا انها استعيرت ثم للاستقبال كما استعيرت لا للحال في قولهم مرض فلان حتى لا
يرجونه اي حتى هو الان لا يرجى فهل تحذف كما تحذف فيه خلاف ومن منع احتج بعدم السماع وبما في الحذف

من

من الالباس لانه لا يعلم ح هل الفعل للحال او للاستقبال ويأتي في المص قريبا بيان حكم ما وسمع لا النافية
بدون القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا من بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل هو من ثاني الطويل
هو من ثاني الطويل وقايله النمر بن تولب ويؤوب يرجع والمنخل بفتح المعجمة اسم شاعر غاب ولم يعرف
له خبر ولعله قايل البيت عند الشارح قال في القاموس ومنه لا افعله حتى يؤوب المنخل واظنه احد
القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا اتيك او تؤوب القارظان وانشد ابن مالك
هذا البيت في شرح الكافية وادعى انه مثال لما جمع فيه بين حذف القسم وحذف القسم وحذف حرف النفي
من جوابه فانه اراد والله لا تلاقونه قال وهذا في غاية الغرابة انتهى وجماعة من النحاة تروونه كما عليه المص مما
حذف منه لا النافية بدون قسم قال الشارح والظاهر انه راي ابن مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت
حذفه بقياس وقد قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا فقيل هو على حذف لا النافية ولام القسم اي لئلا
تضلوا وقيل المحذوف مضاف اي كراهة ان تضلوا او مخافة ان تضلوا احذفتها النافية ذكر ابن معط
ذلك في جواب القسم ابن معط هو الامام ابو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور المغربي
الزواوي الفقيه الحنفي النحوي ولد سنة اربع وستين وخمسماية واشتغل بالمغرب وهو اجل تلامذة الجزولي
ثم رحل الى المشرق واقراها العربية مدة ودخل دمشق ثم توطن مصر وتصدر بجامعها وروى عن القاسم
ابن عساكر وتوفي بها في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستماية فقال في الفية واذا اتى الجواب منفيا بلا
او ما كقولي والسماء ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس حال الحذف ومقتضى هذا البيت
جواز حذفها ايضا مطلقا في جواب القسم لكن حيث يؤمن الالباس فيقال والله افعل والمراد لا وما افعل ونقل
ذلك ابو علي بانه لو كانا ايجابا لم يخل من اللام او من النون او منهما قال ابن الخباز في شرحها ومن الكلام الملغز
انك اذا قلت لصاحبك والله ابغضك كنت محبا واذا قلت لانسان تمعتر والله احبك كنت مبغضا قال ابن
الخباز وما رايت في كتب النحو حذف لا فقط ولم ار حذف ما وقال لي شيخنا هو ابن ابار لا يجوز حذف ما لان
التصرف في لا اكثر من التصرف في ما وقد اسلفنا ان حذف ما قليل وان منهم من منعه لانه يؤدي الى
الالباس وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب هو من ثاني
الطويل وقايله عبد الله بن رواحة الانصاري الصحابي رضي الله عنه والوفق الموافق بين الشيين
كالالتحام يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن كفايتهم لا فضل فيه كذا في الصحاح وقال الاصل ما ما نلتم
بما بين احدهما نافية والاخرى اسم موصول وحسن الحذف ثقل التكرار ثم في بعض كتبه قدر المحذوف
ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة والدليل على ان ههنا نافيا هو دخول البا في بمعتدل والعطف
عليه بولا ويحتمل عند الشارح ان يجعل بمعتدل مفعولا به والبا زايدة وما المذكورة نافية في
الموضعين والفعلان تنازعا وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لا النافية ولا الموصولة
حذف ما المصدرية قاله ابو الفتح في قوله باية تقدمون الخيل شعثا هو صدر بيت عجزه كان على سنابكها
مداما وقد تقدم الكلام عليه في الباب الثاني في بحث الجملة المضاف اليها وانما التزم ابن جني ذلك
فه لقوله ان اية لا تضاف الا الى المفرد فيقال التقدير باية ما تقدمون اي اقدامكم والصواب ان اية مضافة
الى الجملة كما مر هناك وفاقا لسيبويه وعكسه قول ش في قوله باية ما تحبون الطعاما هو صدر بيت عجزه
الا من يبلغ عني تميما وقد مضى الكلام عليه ثمة ايضا انما زايدة ليتحقق اضافة اية الى الجملة والصواب
انها مصدرية واية تضاف الى المفرد والى الجملة حذف كي المصدرية اجازة السيرافي في نحو جيت لتكرمني
ويقال هذه اللام المقدرة بعدها لام كي لانها تعطي من السببية ما يعطيه كي لان كي مضمرة بعدها وزعم
السيرافي وابن كيسان انه يجوز اضمار كي بعدها كما يجوز اضمار ان ولذلك سميت لام كي وحملها على ذلك ان

العرب اظهرت بعدها كي فقالت لكي تقوم كما قالت لان يقوم وانما يقدر الجمهور هنا ان بعينها خاصة وهو
صحيح لانها ام الباب ومن ثم تقدر حيث لا يصلح تقدير كي نحو للبس عباءة وتقر عيني فهي اولى بالجواز اي
جواز التقدير او جواز الحذف من غيرها من الحروف المصدرية ووقع في نسخة المحشي فهي اولى بالتجوز اي
بالتجوز فيها بالحذف حذف اداة الاستثنا لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي شنع عليه الشارح في نفي
هذا العلم مع ان هذه المسئلة مسطورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملا بحواشيه فقيه في باب
التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف على التنازع خلافا لبعضهم بعوان التقدير ما قام
الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شي غير حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب
بالمسئلة ايضا فيها ذلك وقول المحشي في جواب ذلك انه غير وارد على المص لان مراده حذف الاداة
وحدها مردود بان الترجمة لو كانت كذلك لكانت اجازة السهيلي متصورة في حذف الاداة وحدها فلم
يكن لقول المص بعد فتضمن كلامه حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا وجه فتامل قال في قوله تعالى
ولا تقولن لشي الاية لا يتعلق الاستثنا بفاعل اذ لم يقد عنا ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك لانه
مامور شرعا بذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله قلت بنهي لا ان النهي
يكون معلقا على للشيئة وهي غير معلومة فلا يتحقق المعلق لجهالة المعلق عليه فقد سلطته على ان يقوم ويقول
شاء الله ذلك اي فقد سلطت مخاطبك على القيام وقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا قايلا الا ان يشاء
الله اي الا قايلا مع ذلك القول الا ان يشاء الله وحذف القول كثير انتهى اي فحذف القول المستثنى لكثرة
حذف القول وبقية الاداة ضرورة وقال المحشي فحذف قايلا لذلك فبقي الا ان يشاء الله فحذف اولى الاداة
الاستثنا فبقي الا ان يشاء الله فتكون الاية على هذا من حذف اداة الاستثنا وحدها لكن بعد حذف المستثنى
الذي هو قول لا اصح في حذفه فتضمن كلامه حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا ولما ادعى المحشي
حيث شنع الشارح على المص في دعواه عدم العلم بان احدا اجاز حذف اداة الاستثنا الا السهيلي
بان ابن مالك حكى الجواز وان ابن الحاجب اختاره بان المراد بالترجمة حذف اداة الاستثنا وحدها
اي وفيما اجيز والخبير حذفهما معا زعم ان قوله فيتضمن الخ اعتراض من المص على السهيلي بانه قرر الاية
من حذف الاداة وحدها بما تضمن حذفهما اي الاداة والمستثنى معا وقد نقلنا عنه وجه تقريره
لذلك ولم يظهر لي وجه قوله والصواب ان الاستثنا مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا
مصحوبا بان يشاء الله ان قدر المستثنى مصدرا او الا ملتبسا بان يشاء الله ان قدر حالا او حذف
هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله فتكون الاية من باب حذف اداة الاستثنا وحدها
وسهى المحشي فجعلها من ذلك وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك الا بان شاء الله الا مع حرف
الاستثنا او ما في معناه فطوى ذكره لذلك اي المعلم مصحوبا بيتم المشيئة وليس المراد بطي ذكره
حذفه من اللفظ لتكون الاية من حذف الاداة كما فهم فتامل وعليهما فالباء محذوف فان وهي بمعنى
المصاحبة او الملابسة واعلم ان ماذكره المص من الصواب ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه فانه
قال في تقرير البحث في هذه الاية الوجه ان يكون الاستثنا مفرغا كقولك لا تجي الا باذن زيد ولا تخرج
الا بستند على ان يكون الاعم المحذوف اي المستثنى منه حالا او مصدرا فتقدير الحال لا تخرج على
حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم
وما جئت الا بالقدوم وحذف الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله اي بذكر المشيئة
وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط
او ما في معناه كقولك لافعلن ان شاء الله وبمشيئة الله والا ان يشاء الله او ما اشبه ذلك وما ذكر

انه

انه استثناء منقطع او متصل او على غير ذلك فيجيبنا اما الانقطاع فلا يتجه لانه يودي الى نهي كل احد
عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشي او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز
قول القايل لافعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ماذكر من انه متصل باعتبار
النهي فيودي الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان شاء والنهي لا يتقيد بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار
عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشية وان اريد نفس النهي الذي هو انشا فلا يقبل تعليقه على المشية
وان اريد نفس النهي الذي هو انشا فلا يقبل تعليقه على المشية وان اريد دوامه الى ان ياتي نقيضه فذلك
معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل واحد منهيا عن ان يقول اني فاعل بكل حال الا في
حال مشيئة الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل
ان شاء الله واني فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله احد واما ما ذكره بعض المتاخرين من زعم ان الا هنا
ليست باستثنا فان اراد انها ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست
باستثناء اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم بالصواب
وقال بعضهم وهو مذكور في الكشاف يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تابيد كذا هو في النسخ والظاهر
انه الا ان يشاء الله اي لا يقوله ابدا كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم
في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه فيكون معيد المعنى التابيد فجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن
ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان ياذن لك فيه وهو معنى قول قاضي المفسرين لا تقولن ذلك الا
وقت ان يشاء الله ولما قاله مبعد وهو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي اي ان التقييد باذن الله معلوم
في كل فعل مامور او منهي قال كما وما تشاؤون الا ان يشاء الله ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن
قول اني فاعل ذلك غدا مطلقا اي سواقيده بالمشيئة ام لا لان الاستثنا بالمشيئة انما عرض للنهي فيبقى ذلك
على اطلاقه ولا خلاف في جوازه ولا سيما مقيدا بالاستثنا وبهذا الاقتضاء المذكور يرد ايضا قول
من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التابيد لبقاء النهي فيها
على اطلاقه حذف لام التوطية وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وان
لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين لعدم صلاحية الجواب فيها للشرط اذ لا تدخل نون التاكيد في
جوابه ولا يصدر بان فدل ذلك على حذف لام التوطية قبل ان والجواب للقسم الذي اذنت به اللام
المقدرة وقيل في انكم لمشركون على حذف فا الجزا ولا حذف قبل الشرط بخلاف وان لا تغفر لي وترحمني
اكن من الخاسرين فان الجواب فيه صالح للشرط فلا لام محذوفة حذف الجار يكثر ويطرد مع ان
خفيفة كانت او مخففة وان المشددة نحو يمنون عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله يمن عليكم
ان هداكم اي بان والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ربنا اي في ان وان المساجد لله اي
ولانه ايعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجا حذفه ايضا في غيرهما والاول قياس بخلاف الثاني فانه مقصور
على السماع نحو قدرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف
اولياءه اي يخوفكم باوليائه فالاولياء يخوف بهم لا المخوفون وقد يحذف الجار مع بقاء الجر كقول روبة
هو ابن العجاج الراجز بن الراجز وقد قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله بخير والتقدير بخير وقولهم
بكم درهم اشتريت فدرهم مخفوض بمن مقدره عند الجمهور والزجاج على انه مخفوض باضافة كم اليه
حملا على الخبرية ورد بان كم الاستفهامية لا تقبل الاضافة لانها بمنزلة عشرين مثلا وهو لا يقبل الاضافة
واعلم ان في جر تمييز كم الاستفهامية بغير من ظاهرة ثلاثة مذاهب احدها الجواز مطلقا فتقول بكم غلام
ملكت على الاستفهام الثاني لا يجوز مطلقا الثالث جوازه بشروط ثلاثة ان تجر كم بحرف جر وان

قد

يكون التمييز مفردا ولو كانت فرظاهر مجاز الجمع والافراد وان لا ينفصل بين التمييز وكم فمتى فات شرط
منها لم يجز ويقال في القسم تالله لافعلن بجر الاسم الشريف وواو القسم محذوفة وجزم بعض محشي
الكتاب فيما وجدته بخطه بان الاول سماعي والثاني قياسي وقد صرح ابن مالك ايضا بقياسية حذف
الجار في مثل قولك ازيد بالجرلمن قال بمن مررت قال وهذا هو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما بابا
بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى ايهما اهدي ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذف
الباء وابقى عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به لكانت الدلالة اقوى
وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان يثبت في القياس على ذلك حذف ان الناصبة هو مطرد في اماكن
معروفة جوازا في بعض ووجوبا في بعض فالاول كبعد عاطف الفعل على اسم صريح وبعد لام الجر غير الجحود
ما لم يقترن الفعل بلا بعد اللام فيتعين الاظهار وبعد كي الحجازية والثاني بعد لام الجحود وحتى المرادفة
لامس او كي الجارة او الا او الواقعة موقع الى وبعد فاء السببية جوابا لامر او نهي او دعاء ام الاستفهام
لا يتضمن وقوع الفعل او لنفي محض او مسؤول او عرض او تحضيض وتمن او رجاء وبعد واو الجمع واقعة
في مواقع الفاء وشاذ في غيرها لا يقاس عليه خذ اللص قبل ياخذك اي قبل ان ياخذك فحذفت ان وبقي الفعل
منصوبا ومره يحفرها بنصب يحفر اي ان يحفرها ولابد من تتبعها اي من ان يتبعها وقال يس في قوله
ونهنهت نفسي بعد ما كنت افعله هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فلم ار مثلها خباسة واحد الا
ان اجزاءه الثلاثة الاول من احفة بالقبض وكذا انقل نشاده والبيت قال العيني لعامر بن جوين الطاي
وكذا هو في الاغاني وفي شرح شواهد الكتاب للزمخشري انه من ابيات قالها في هند اخت امرئ القيس لما مر
من النعمان بن المنذر ونزل على عامر واراد عامر الغدر به فتحول عنه والخباسة ضبطها العيني بخاء معجمة
مضمومة وموحدة وسين مهملة قال الجوهري الغنم وفي القاموس الغنيمة ووهم الجلال فجعلها بالحاء المهملة
ثم قال كالظلامة وزنا ومعنى ورجل خنوس اي ظلوم وانما هو خنوس بالخاء المعجمة ففي القاموس خنس
الشي يخنسه اخذه وفلانا حقه ظلمه وغنمه والخنوس الظلوم والخناسة والخناسا بضمهما الغنيمة ولم يحك
الخناسة بمعنى الظلامة ولم ار ان كان من الروية البصرية كان مثلها مفعولا ثانيا وخناسة واحد الاول
وان كان من البصرية فمثلها اما مفعول وخناسة واحد بدل منه او صفة تقدمت وصارت حالا لا
والمفعول خناسة واحد والضمير في مثلها عايد على اظعان هند او على هند فقد قال في مطلع الابيات
اظعان هند تلكم المتحملة ونهنهت معناه كففت اي وكففت نفسي بعد ما قاربت ان افعل
فافعل في البيت منصوب بان محذوفة وقال المبرد الاصل افعلها بضم اللام ثم حذف الالف منها ونقل
حركة الهاء وهي الفتحة الى ما قبلها فصار تخيل انه منصوب وانما الفتحة فتحة بناء وهي لغة محكية عن
الطائيين وقيل الاصل افعلنه بنون التاكيد ثم حذفت قال المص في شواهده وهذا القول والاول وهو
حذف ان ضعيفان والارجح الثاني لان ذلك علم من لغة قبيلة ولان الضمير راجع الى الخناسة وهي مونث
فاذا قلنا اصله افعلها كان جاريا على القياس واذا قلنا افعله كان مخالفا له ومهما امكن الجريان على القياس
والظاهر لا يعدل عنه وقال الزمخشري الضمير في افعله راجع الى المصدر اي بعد ما كدت افعله ويجوز ان
يرجع الى الغدر لانه اراد ان يغدر وهذا اي ما قاله المبرد اولى من قول س لانه اضمر ان في موضع حقها
ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد فانه لا يكاد يقترن بها واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها وقد يعارض
بما يوجد في بعض النسخ بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى واذا رفع الفعل بعد اضمار ان
سهل الامر اذ ليس يبقى اثر الحذف بعد حذفه فكانه لم يكن ومع ذلك فلا يقاس ايضا ومنه قل افغير الله
تامروني اعبد ومن اياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه فالفعل المضارع المرفوع فيها كان منصوبا

في الاصل فلما حذف ناصبه عاد مرفوعا وهو اي رفع الفعل بعد اضمار ان الاشهر في رواية بيت طرفة
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي هو من ثاني الطويل وقد تقدم
الكلام عليه وقرئ اعبد بالنصب على بقاء العمل بعد الحذف كما روي احضر كذلك اي بالنصب وذلك
على خلاف الاشهر وانتصاب غير في الاية على القراءتين قراءة الرفع وقراءة النصب لا يكون باعبد لان الصلة
لا تعمل فيما قبل الموصول لان ان المقدرة موصول حرفي والمقدر له حكم الملفوظ بل بتامروني وانا عبد
بدل منه بدل اشتمال اي تامروني بغير عبادة الله رفعته او نصبته اي تامروني بعبادة غير الله وحذف
لام الطلب هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له ليفعل اي انا حذف لام الطلب يطرد في جواب امر المخاطب
وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف تقديره ان تقل
لهم او جواب الطلب اي قل لهم اقيموا او قولوا قال ابو حيان معمول القول محذوف تقديره قولوا التي هي احسن
والجزم يقولوا على انه جواب الامر الذي هو قل قال الاخفش وهو صحيح المعنى على تقدير ان يكون عبادي يراد بهم
وعنهم المومنون لمسارعتهم لامتثال امر الله حتى انه بنفس ما يقال لهم ذلك يقولوا اي ان في ذلك ايذانا بانهم لفرط مطاوعة
الرسول بحيث لا ينفك فعلهم عن امره وانه كالسبب الموجب وعن س انه انجزم على انه جواب لشرط محذوف
اي ان يقل لهم يقولوا فيكون المحذوف معمول القول والشرط الذي يقولوا جوابه وقال المبرد انجزم جوابا
للامر الذي هو معمول قل اي قل لهم قولوا التي هي احسن يقولوا وقال الزجاج انجزم بلام الامر اي مقدرة
ومعمول القول مذكور لا محذوف وقيل يقولوا مبني وان كان مضارعا لحلوله محل فعل الامر المبني والحق ان
حذفها مختص بالشعر فهو حذف ضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس هو صدر بيت من الوافر عجزه
اذا ما خفت من امر تبالا والاصل لتفد فحذفت اللام ضرورة وقد تقدم الكلام على هذا البيت في بحث
اللام المفردة وحذف حرف الندا يحذف باطراد جوازا نحو ايها الثقلان يوسف اعرض عن هذا ان ادوا الي
عباد الله وشذ اي الحذف في اسم الجنس والاشارة قال الرضي ما الجنس فالمراد منه هنا كل نكرة يصح
فا تعريفها باللام سواء تعرف بالندا نحو يا رجل بالضم او لم تتعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا كما مر ومضافا
نحو يا غلام رجل يا حسن الوجه او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا فصرت بهذه الثلاثة واحدا بعينه
او لا والسر في امتناعهم من حذفه اما من النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك
متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة واما من المعرفة المتعرفة بحرف الندا فلان الحرف المذكور حرف
تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف
من المعرف بها وحرف التعريف اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل
جوز حرف الندا من اي نحو ايها الثقلان وهو جنس معرف بالندا فالجواب ان المقصود بالندا هو وصف
اي وهو معرف قبل الندا باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا
بذي اللام كما لا يجوز الحذف من هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف الندا من اي بوصفه نحو ايها الرجل واما
او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شي وبين كون
الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناظر فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج
الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا قال الشارح وتقييد المص شذوذ حذف
حرف الندا بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في انه حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة
الله فانه لا يحذف حرف الندا منها الا مع تعويض الميم المشددة في اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان
يتوصل الى ندايه باي او باسم الاشارة فلما حذف الصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندايها لم يحذف الحرف لئلا
يكون اجحافا وناقشه المحشي بانه لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف الندا لا يحذف ايضا من المندوب

يا عمرو ولام المستغاث نحو يا لله ولا المنادى البعيد لان المراد فيهن اطالة الصوت والحذف ايضا من المضمر
كناية شاذ ولقايل ان يقول لا نسلم انتظام قول المص وشذ في اسم الجنس والاشارة يفهم تقييد حكم الشذوذ
امرين من امور لا يستلزم ان ما عداها ليس بشاذ على ان الكلام في حذف حرف النداء من المنادى والمندوب و
المستغاث ليسا بمنادين نحو اصبح ليل معناه يا ليل ادخل في الصباح وصر صبحا وهذا قالته التوام جندب
زوج امرء القيس تبرما به قال في الصحاح وكان امرء القيس مفركا بالتشديد وهو الذي تبغضه النساء
ويقال انه سالها عن سبب تفريك النساء له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة
وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام هو عجز بيت من ثالث الطويل صدره اذا اهملت عيني لها قال صاحبي وقايله
ذو الرمة ولوعة الحب حرقته وقد لاعه يلوعه والتاع فواده احترق ويروى اذا اهملت عيني وهذا
اي يا هذا ولوعة مبتدا موخر وبمثلك خبره ولحن بعضهم المتنبي اي نسبه الى اللحن والخطا الكلام في قوله
هذي برزت لنا فهجت رسيسا وهذا صدر بيت من ثاني الكامل عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا اي يا
هذي والرسيس ابتدا الحب والنسيس بنونين في اوله ومهملتين بينهما مثناة تحتية بقية الروح وغاية
جهد الانسان واجيب بان هذي مفعول مطلق لانه منادى حذف حرف ندايه اي برزت هذي البرزة
وقد يقال لا حاجة الى ذلك ويمنع التلحين المذكور لان المتنبي كوفي يقول كاصحابه بجواز حذف حرف
النداء من اسم الاشارة فما وجه التمحل لصحيح استعماله ورده اي رد هذا الجواب ابن مالك بان الاشارة
الى المصدر لا تنعت الا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده اي يرد هذا الرد بيت انشده
اي ابن مالك وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخاك ذاك قليل هو من ثاني الطويل
والملل السامة ومعنى البيت على ما ذكر المص انك قد مللت صحبتي وصحبتي اياك قليلة فلا تمل وقال
الشارح الذي ظهر لي ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قوله مللت او الى الامر الذي تضمنه هذا البيت
والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله
ذاك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله اخاله جملة الغي فعلها واتى بها بعد الجملة السابقة لبيان الاخبار بما
تقدم عليها ناشئ عن ظن لا يقين كما تقول زيد قايم اظن فليست الاشارة الى مفعول مطلق ولم يتضح لي
وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت وتكلف المحشي فقال وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو
صحابتيك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخبر عنه اما على التعلق بلام ابتدا حذفت ضرورة
كما قال من يني الي وجدت ملاك الشيمة الادب وفي وما اخال لدينا منك تنويل ان الاصل لملاك ولدينا
واما على الغاء المتوسط لان التوسط المبيح للالغا ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل
في الكلام مقتضي للالغا ايضا نعم الالغا للتوسط بين المعمولين اقوى والعامل هنا قد سبق بالمبتدا
الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من الغاء المتوسط لان العامل في الاول سبق بما و وفي الثاني
بما النافية ونظيره متى ظننت زيدا قايما فانه يجوز فيه الالغاء والحق ان التزام نعت اسم الاشارة الى
المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا انه ملتزم مطلقا فلا يتجه الرد بالبيت كما قال الشارح حذف
همزة الاستفهام قد ذكر اول الباب من الكتاب فانه حيث بين هناك ما اختصت به همزة الاستفهام
من الاحكام ذكر منها حذفها واورد له امثلة وقال ابن مالك في التوضيح وقد كثر حذف الهمزة اذا كان
معنى ما حذفت منه لا يستقيم الا بتقديرها كقولك وتلك نعمة تمنها علي قال ابو الفتح وغيره اراد او
تلك ومن ذلك قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة وقراءة ابي جعفر سواء عليهم استغفرت
بهمزة وصل مكسورة ثم اورد امثلة من كلام العرب ومن الاحاديث النبوية صلى الله وسلم على قايلها
وقدمنا ثمة ان بعضهم ادعى ان الحذف ضرورة وان كلام سي يدل عليه واسلفنا ان ابن قاسم قال المختار

اطراد

اطراد حذفها اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرته نظما ونثرا حذف نون التوكيد يجي في نحو لا تفعلن
اي يجوز حذفها من جواب القسم الموكد بها في الضرورة كقوله فلا والي لنا تيها جميعا ولو كانت بها عرب
وروم هو من اول الوافر وقايله عبد الله بن رواحة الانصاري رضي الله عنه من قصيدة قالها في غزوة
موتة وبها استشهد والروم الجيل المعروف من ولد الروم بن عيصو بن اسحاق عليه السلام يقال رومي
وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الياء والاصل لنا تينها ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن
لامتناع تحريكها وانما حذفت عنده دون التنوين خطا عن مرتبته لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل
اذا تجرد عن المانع من اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك من الفعل بلا مانع وايضا
ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع من اللام والاضافة بخلاف
النون الخفيفة فانها قد تترك من الفعل بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على
اللاحقة للفعل نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن واذا وقفت على اضربن والحالة هذه قلت
اضربا بقلب النون الخفيفة الفا وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واصله
لا تهينن بنون ساكنة بعد لام الكلمة حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا وقد تقدم الكلام
على هذا البيت مستوفى في على من حروف العين من الباب الاول واذا وقف عليها تالية ضمة او كسرة اي يجب
حذف الخفيفة اذا وقف عليها ضمة او كسرة ويعاد ما كان يحذف لاجلها اي لاجل النون من واو الضمير
وياية فيقال في اضربن يا قوم بضم الباء اضربوا بحذف النون واعادة ياء الواحدة وقال يونس الواو والياء
عوض من النون ويفهم من ذلك انه اذا وقف عليها تالية فتحة لا تحذف وانما تقلب الفا شبها لها بالتنوين
وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس
فهو من اول المنسرح وقايله طرفة بن العبد وقال ابن بري انه مصنوع عليه واضرب امر من الضرب وضبطه
بعضهم بالصاد المهملة والفاء على انه امر من الصرف قال العيني وليس بصحيح واصله اضربن بنون
التاكيد الخفيفة فحذفها للضرورة وبقي اخر الفعل مفتوحا والهموم مفعوله وطارقها بدل منه وهو
من طرق الرجل اي اهله ليلا وضربك مصدر نوعي مضاف الى الفاعل واصله كضربك والقونس مفعوله
وهو بفتح القاف والنون بينهما واو ساكنة واخره سين مهملة العظم الناتي بين اذني الفرس وفي نوادر
ابي زيد قال انشدني الاخفش بيتا مصنوعا على طرفة فنكره بلفظ اضرب وبلفظ بالسوط بدل السيف
وقيل بها جاء في التنزيل وخرج بعضهم عليه قراءة من قرا وهو ابو جعفر المنصور الم نشرح بالفتح والاصل
نشرحن وقيل ان بعضهم اي بعض العرب ينصب بلم ويجزم بلن فجات القراءة المذكورة على لغة هذا
البعض ولعلك تقول معترضا لعل المحذوف فيهما اي في البيت والاية على تلك القراءة النون الشديدة
فيجاب بان تقليل الحذف اي المحذوف والحمل على ما ثبت حذفه وهو الخفيفة اولى حذف نوني التثنية و
الجمع هذه الترجمة في بعض النسخ دون بعض يحذفان لزوما للاضافة ولو لفظية نحو تبت يدا ابي لهب وانا
مرسلوا الناقة ولشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو واذا لم تعذر اللام متحرة ولتقصير الصلة
نحو الضاربا زيدا والضاربوا عمروا واللام الساكنة قليلا نحو لذايقوا العذاب فيمن قرا بالنصب
وللضرورة نحو قوله هما خطتا اسار ومنه واما دم والقتل بالجر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنه
اي وما عطف عليه ولو برفع اسار ودم لكان اولى واما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضا يفين
باما هو اما بلفظ الماضي والجملة معطوفة او مستانفة بالواو واما نصبه المصدر عطفا على
الاضافة ولم يفتك البيت عن ضرورة على الروايتين والبيت من ثاني الطويل وقايله تابط شرا وظاهر
كلام ابن جني ان الفصل فيه باما بين المتضايفين غير ضرورة فانه قال وعلى هذا تقول هما غلاما اما زيد

واما جمعه كذا في شرح مشكل الحماسة له والخطتان بضم الخاء المعجمة وبالطاء المهملة تثنية خطة
وهي الامر والقصة والاسار بكسر الهمزة الاسر وجوز بعض شارحي الحماسة ان يكون رفعا اسار ومنة
ودم على الحكاية وان حذف النون مع ذلك للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم الى اما كذا واما كذا وكانهم
كانوا يريدونه على الخصلتين فاخذ بنبههم عليه ويحكي مقالتهم والمعنى ليس لي الا احد الخصلتين على زعمكم
للاسر والتزام منكم ان رايتم العفو والقتل وهو اولى بالحر لما فيه ذلة وقد نلتها بخطة اخرى ذكرها
فقال ٭ واخرى اصادي النفس عنها وانها ٭ لمورد حزم ان فعلت ومصدر ٭ فرشت بها صدري فزل عن الصفا ٭
به جؤجؤ عبل ومتن مخصر ٭ والمراد بهذه الثالثة الفرار بالحيلة التي ذكرها والمصاداة ادارة الراي
في تدبير الشي والاثبات به على اتم وجه والصفا الصخر الاملس والجؤجؤ بجيمين وهمزتين كهدهد الصدر
وعبل ضخم ومتنا الظهر بالمثناة الفوقية مكتنفا الصلب عن يمين وشمال ومخصر دقيق والحيلة التي
اشار اليها هي ما حكاه صاحب الاغاني من ان تابط شرا كان يشتار عسلا من جبل ليس له الا طريق واحدة
فاخذت عليه لحيان ذلك الموضع وخيروه بين النزول على حكمهم والقا نفسه من الموضع الذي ظنوا انه
لا يسلم فصب العسل الذي معه على الصفا وشد صدره على الزق ثم لصق بالعسل فلم يبرح يزلق عليه حتى
نزل سالما وجعل يحكمهم وكان بينهم وبين الموضع الذي استغربه على الطريق ثلاثة ايام والبيت من
قصيدة مطلعها ٭ اذا المرء لم يحتل وقد جد جده ٭ اضاع وقاسى امره وهو مدبر ٭ ولكن اخو الحزم
الذي ليس نازلا ٭ به الخطب الا وهو للقصد مبصر ٭ فذاك قريع الدهر ما عاش حول ٭ اذا سد منه منخر جاش
منخر ٭ وجد جده اسناد مجازي معناه ازداد جده جدا واضاع ضيع ومعناه شق به وهو مدبر اي
مول والحزم بالزاي الشدة والضبط واخو الحزم صاحبه الذي يستعد للامر قبل نزوله وذلك
اشارة اليه وقريع الدهر يحتمل وجهين ان يكون بمعنى مختار الدهر من قرعته اعترعته بمعنى وان
يكون من قرعه الدهر بنوائبه حتى جرب وبصر وهو فيهما فعيل بمعنى مفعول والحول بضم المهملة
وتشديد الواو المتحول من حال وقوله سد منه منخر مثل للمكروب المضيق عليه وجاش تحرك واضطرب
اي انه لا تفنه بالحيل لا يوخذ عليه طريق الا اخذ في اخرى ومن ابيات هذه القصيدة قوله ٭ فانت الى فهم وما
كنت آيبا ٭ وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ٭ واختلفوا في قوله لا يزالون ضاربين القباب بحجر القباب قد
رواه المحشي بلفظ يحيى والحي القبيلة وهو وان كان مفردا لفظا دال على الجمع معنى فهو كالفريق
لكن رعاية لفظه ومعناه وقد راعى الشاعر لفظه فقال عرندس ذي طلال ومعناه فقال لا يزالون
ضاربين وهو عجز بيت من الخفيف لم يسم قايله صدره ٭ كل حي عرندس ذي طلال ٭ والعرندس من صفات
الابل الشديد واستعمله هنا للعقلاء على جهة التشبيه البليغ او الاستعارة على قول والطلال بفتح
الطاء المهملة الحالة الحسنة والهيئة الجميلة وجر القباب اما بلام محذوفة اي للقباب واما على ان الاصل
القبابي بيا النسب للمبالغة وهذا الاختلاف هو ما فيه عليه بقوله واختلفوا فقيل الاصل ضاربين
ضاربي القباب وقيل للقباب كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل اعرب ضاربين اعراب سالبين
فنصبه بالفتحة لا بالياء حذف التنوين يحذف لزوما لدخول ال نحو الرجل والاضافة نحو غلامك لان
الاضافة وان لا يجابان التنوين بحال وتلمح هذا المعنى من قال ٭ كاني تنوين وانت اضافة ٭ فحيث تراني لا تحل
مكانيا ٭ ولو جعل الضافة ومخاطبة تنوينا لطابق المعنى وكشبههما نحو لا مال لزيد اذا لم تقدر اللام
مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة اذ التنوين من خصايص المتصرف والقول بان
التنوين محذوف في غير المنصرف مبني على ان الاصل في الاسم المتمكن ان يكون منصرفا وللوقف في غير النصب
اي في الرفع والجر لان التنوين انما يلحق اخر الاسم اذا كان متحركا ولا حركة حالة الوقف واما في النصب

فلا

فلا يحذف لالتقاء الساكنين وانما تقلب الفا لخفة الالف الا في ربيعة فيحذفونه وللاتصال بالضمير نحو
ضاربك فيمن قال انه غير مضاف واما على قول الاضافة فحذفه لها فاما قوله اسلمني الى قوم سراجي فضرورة
اي ان ثبوت هذه النون في اسلمني انما يكون في ضرورة الشعر خلافا لهشام فانه قال يجوز ذلك في
السعة فيقال زيد ضاربني بنون قبل اليا واليا في محل نصب على المفعولية لا في محل خفض على الاضافة
وهذا المصراع عجز بيت من الوافر صدره وما ادري وظني كل ظني وسراجي فاعل اسلمني لاعتماده على
الاستفهام واليا ضمير متصل مفعوله وهو مرخم سراحيل علم رجل لا ينصرف عندي في تعريف ولا تنكير
لانه يريد جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في التنكير كذا في الصحاح وفي البيت ضرورة اخرى وهي الترخيم
في غير الندا ومثله يسميه ارباب البديعيات اكتفاء ويعدونه من المحسنات وقيل ان يكون سراجي منادى حذف
ومسلمني خبر المحذوف انت مسلمني الى قومي يا سراحي ثم هو نون وقاية لا تنوين وهو مختار ابن مالك كقوله
وليس الموافيني ليرفد خايبا اذ لا يجتمع التنوين مع ال هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وهو للرد على
هشام في قوله ان نون مسلمني نون تنوين لا وقاية واليا مضاف اليه مجرور لا مفعول منصوب فان
دعواه هذه لا تتاتى في البيت لان ال ما نعة من كون النون تنوينا فلم يبق الا انها نون وقاية لحقت الاسم
شذوذا للضرورة والموافي اسم فاعل من وافاه اياه ويرفد على البنا للمفعول اي ليس من ياتيني طالبا الرفد
والعطا خايبا ولكون الاسم اي ويحذف التنوين لزوما لكون الاسم علما اسما كان او كنية او لقبا موصوفا
بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة فلو فات الاتصال نحو زيد الفاضل بن عمرو لم يحذف التنوين
فالشروط اربعة احدها ان يكون علما فلو كان غير علم لم يحذف نحو رجل ابن زيد الثاني انه يكون موصوفا
بابن او ابنة فلو وصف بغيرهما لم يحذف الثالث الاتصال كما قدمنا الرابع ان يكون الابن او الابنة
مضافا الى علم فلو كان مضافا الى غير علم لم يحذف والظاهر من اطلاق العلم انه شامل لما كان اسما
لابن الاول او جده وبعضهم يشترط ان يكون ابا لا جدا ووجه ان الحذف منوط بالكثرة و
الاكثر نسبة الانسان الى ابيه لا الى جده قال الرضي ولكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا طلب تخفيقه
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولك هذا فلان بن فلان فانه
كناية عن العلم فله حكمه وان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم بن كريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين
لفظا ولا الف خطا لقلة الاستعمال وكذلك اذا لم تقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة
استعماله ايضا مع ان التنوين حذف من الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة
التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا وخبره وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف
لان قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها الابتدا والوقف والدليل على ذلك كتابتهم
في اسم وباثبات الباقي في واثبات الالف في اسم وقياس ابن ان يكتب بالالف لانك لو ابتدات به لقلت
ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرة الاستعمال ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فللعلة
التي حذفت العرب التنوين حذفت الكتاب الالف واشترط في رسمه بدون الف ان لا يكون في اول سطر
لانه ان كان في اول سطر كان في محل يبدا به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر
الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق به اذ القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول
السطر وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه جرى مجرى الوصل الغالب فاذا فات
ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه او بنت عند قوم من العرب ومن منع في بنت قال لم يكثر
استعمالها فاما قوله جارية من قيس بن ثعلبة هو بيت من مشطور الرجز او مصراع من تامه وبعده كريمة
اخوالها والعصبة وربما روي بعده كانها حلية سيف مذهبه ولم يسم القايل فضرورة اي فاثبات

التنوين فيه ضرورة وهي من الضرورات التي ترد الشي الى اصله قال ابن جني والذي اري انه لم يرد في هذا
البيت وماجرى مجراه ان يجري ابن وصفا على ما قبله ولو اريد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد
ان يجريه على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال
ما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك يقول كلمت زيد بن بكر كانك تقول
كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ هو في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه قال
بعض المتاخرين لو كان الامر كما قال ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه
وجه سايغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين
قليلا لان الكثير فيه تحريكه لانه حرف صحيح كقوله * فالفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا *
فان الرواية فيه بخفض ذاكر من غير تنوين ونصب الاسم الشريف والبيت من المتقارب الا ان عروضه
زوحفت بالحذف وهو لابي الاسود الدؤلي فقد اخرج ابو الفرج في الاغاني عن عوانة قال كان ابو الاسود
يجلس الى فناء امراة بالبصرة فيتحدث اليها وكانت جميلة فقالت له يا ابا الاسود هل لك في ان اتزوجك
فاني صناع الكف حسنة التدبير قانعة بالميسور قال نعم فجمعت اهلها وتزوجته فوجد عندها
خلاف ما قدره واسرعت في اتلاف ماله ومدت يدها الى جنايته وافشت سره فغدا على من كان
حضر تزويجه اياها فسالهم ان يجتمعوا عنده ففعلوا فقال لهم * ارايت امراء كنت لم ابله * اتاني فقال
اتخذني خليلا * فخاللته ثم اكرمته * فلم استفد من لدنه فتيلا * والفيته حين جربته * كذوب الحديث سروقا
بخيلا * فذكرته ثم عاتبته * عتابا رفيقا وقولا جميلا * فالفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا *
الست حقيقا بتوديعه * واتباع ذلك صرما جميلا * فقالوا بلى والله يا ابا الاسود قال تلك صاحبتكم
وقد طلقتها فانصرفت معهم ومعنى البيت الشاهد وما قبله اني ذكرت هذا الخل ما كان بيننا من العهود و
المودات وعاتبته ادني عتاب وقلت له قولا لينا لما وجدته طالبا رضاي قال الشارح ولا يقال
استعتبته فاعتبني اي استرضيته فارضاني والشاهد فيه في ولا ذاكر الله لالتقاء الساكنين فانه
مجرور عطفا على مجرور وقد عمل النصب فيما بعده لاعتماده على النفي وعلى المبتدا في التقدير تقول
انت غير ضارب زيدا اي لا ضارب ووجهه الاعلم بانه اما على التشبيه بحذف النون الخفيفة
لالتقاء الساكنين نحو اضرب الرجل او للتشبيه بما حذف تنوينه من الاعلام الموصوفة بابن مضافا
الى علم قال والاحسن ان يكون حذف التنوين للضرورة وانما اثر ذلك اي الحذف لالتقاء الساكنين
على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير اللام الاولى لتعليل الحذف والثانية للايثار واراد
بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه اي ان الشاعر اثر حذف التنوين في ذاكر الله لاجل التقاء الساكنين
على حذفه لاجل الاضافة فلم يضف ذاكرا الى الاسم الشريف ليتماثل المتعاطفان في التنكير فان المعطوف
عليه نكرة قطعا فاراد ان يكون المعطوف نكرة ايضا فاعمله ولم يضفه فان قيل اليس لو اضيف كانت
اضافته لفظية لانها اضافة عامل الى معموله وهي لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل انما تكون
لفظية اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وهو هنا بمعنى المضي بدليل ايقاع الفعل عليه فان قلت فكيف
عمل النصب وهو اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل الا اذا كان صلة لال قلت عمله هنا لاعتماده على النفي في تقدير
وقرئ قل هو الله احد الله الصمد وهي قراءة عبد الوارث ولا الليل سابق النهار وهي قراءة عمارة بن عقيل
بترك تنوين احد وسابق ونصب النهار واختلفوا في ترك تنوين غير في نحو قبضت عشرة ليس غير
فقيل لانه مبني كقبل وقيل لنية الاضافة وان الضمة اعراب وغير متعينة لانها اسم ليس لا محتملة لذلك
وللخبرية فيرده ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا ان اشبه

في

في اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه
المضاف اليه في المعنى كانه مضاف اليه لفظا وحذف ال يحذف للاضافة المعنوية اي يحذف ال من المضاف
اضافة معنوية لان الاضافة اما للتخصيص المضاف ان كانت الى نكرة او لتعريفه ان كانت معرفة
فلو لم يحذف منه ال لزم تخصيصه وتعريفه وكل ذلك ممتنع لانه تحصيل الحاصل اما مع المعرفة
فظاهر واما مع النكرة فلان ذا اللام معرفة والتعريف تخصيص وزيادة اما الاضافة اللفظية فلا تحذف
ال معها لانها لا تفيد تاثيرا في المعنى بل تخفيفا في اللفظ فلم يمتنع معها وللندا نحو يا رحمن لئلا يجتمع على الاسم
تعريفان الا من اسم الله تعالى اي من لفظ الجلالة الشريفة فانهم قالوا يا الله خاصة وذلك لاجتماع امرين
في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا وكونها بدلا من همزة اله ولذا لا يجمع بينهما الا قليلا و
٩٤
قطعت همزته في الندا ايذانا من اول الامر بان الالف واللام صار لهما حكم الحرف حتى لا يستنكر اجتماع
مع والجمل المحكية لعدم جواز التصرف في المحكي قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة لان تقديره
يا مثل الخليفة هيبة فيا داخلة في الحقيقة على غير ذي الالف واللام وسمع سلام عليك بغير تنوين فقيل
هو محمول على اضمار ال فيكون مما نحن فيه ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله
فيكون مما حذف فيه التنوين للاضافة وهو اولى لان حذف المضاف اليه اكثر من حذف ال وقال الخليل
فيما يحسن بالرجل خير منك بالجر صفة الرجل انه يفعل كذا هو على نية ال في خير اذ لا توصف المعرفة
بالنكرة ويرده انها اذا قدرت لا تجامع من الجارة للمفضول وليس من ذلك كقول الكميت * فهم الاقربون
من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم * لان من هنا صلة ما اشتق منها فعل وليست الجارة للمفضول
ويجوز ان تجامع من هذه متقدمة او متاخرة تلك نحو اقرب من عمرو ومن كل خير وقال الاخفش
اللام في الرجل زائدة والنكرة صفة نكرة وليس هذا اي القول بزيادة اللام بقياس اي بامر مقيس
والتركيب الذي كلامنا فيه قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف فان الاغلب في
البدل ان يكون جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان
لم يكن جامدا بحيث الموصوف كقوله * فلا وابيك خير منك اني * ليؤذيني التحمحم والصهيل * اي وابيك
رجل خير منك قال الرضي فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وهو ان
يجعل ال فيه لتعريف الجنس فيكون مدخولها كالنكرة فيصح نعته بالنكرة وهو في حكم ما حذف لام الجواب
وذلك ثلاثة لان المحذوف ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا الغالب على جواب لو اذا
كان ماضيا مبنيا دخول اللام عليه فالحكم الاكثر بحذفها مبني عليه حذف لام لقد جوابا للقسم يحسن مع
طول الكلام نحو قد افلح من زكاها قال ابو حيان اذ الا ان جواب القسم ماضيا مبنيا فانه يكون باللام وقد
يجوز تعاقبها حكى بن والله لكذب وقال تعالى من زكاها حذف لام لافعلن جوابا للقسم ايضا يختص
بالضرورة كقول عامر بن الطفيل * وقتيل مرة اثارت فانه * فرغ وان اخاكم لم يثار * هو من اول
الكامل وقد انشده ابن الشجري في اماليه لابن الطفيل ايضا وانشده شارح ابيات الايضاح على
روي الدال فقال عامر بن الطفيل * فلا بغينكم قنا وعوارضا * ولاقبلن الخيل لابة ضرغد *
والخيل تردى بالكماة كانها * حد سايغ في الطريق الاقصد * في يا بني من عامر ومجرب * ماض اذا
انفلت العنان من اليد * فلاثارن بمالك وبمالك * واخي المروات الذي لم يسند * وقتيل مرة اثارت فانه
فرغ وان اخاهم لم يقصد * هكذا انشده شراح المفصل يقال بغيته اذا طلبته باجتهاد وقنا اسم
جبل وعوارض من ارض بني اسد اي لاطلبنكم في هذين الموضعين فحذف الجار اتساعا كما حذفه من قوله
في المصراع الثاني ولاقبلن الخيل لابة اي بالخيل الابة فحذف الجار وعدى الفعل الى المفعولين وعلى ذلك

انشده ابو علي في ايضاحه فصرح بان اقبل عن معدٍ قال تقول اقبلت بوجهي عليه وقال شارح ابيات ترقوطي
ابو زيد في نوادره قبلت الماشية الوادي واقبلتها اياه اذا اقبلتها نحوه فاذا ثبت كان متعديا بنفسه
الى المفعولين وصرعد كسهد بمهملتين ارض في ناحية غطفان واللابة والجمع لوب ارض ذات حجارة سود واثار
مضارع ثار بالمثلثة فالهمزة ثارا وثورة اذا طلبت دمه وقتلت قاتله ومرة بضم وبها تا نيث ابو قبيلة
من قريش من قيس غيلان والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا اي هدرا
لم يطلب وقيل مرة لاثارن وانما قلنا ذلك لان الغالب في المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم ان يوكد
بالواو والنون واختلف في تعاقبهما عليه فقال البصريون لا يجوز في السعة وقال الكوفيون والفارسي وابن
مالك يجوز فيهما مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ليردن على اقوام اعرفهم ويعرفوني وقيل انه على حذف
مبتدا اي لانا يرد ومثال الاتيان بالنون دون اللام في الشعر ما انشده المص ومثال الاتيان باللام دون
النون قوله لين يك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع والاصل ليعلمن حذف جملة
القسم هو كثير جدا وهو اي هذا الحذف لازم مع غير الباء الموحدة من حروف القسم اذ لا يجامع فعل القسم
حرفا من الاهي وحيث قيل لافعلن او لقد فعل او لين فعل ولم يتقدم جملة قسم ملفوظة فثم جملة قسم
مقدرة بشهادة اللام فيها واللام ونون التوكيد وها شاهدا عدل في الاولى وكان الجواب له
الشرط في الاخيرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الاية ولقد صدقكم الله وعده لين اخرجوا لا يخرجون معهم
وهذا لم يجزم الجواب واختلف في نحو لزيد قايم ونحو ان زيدا قايم او لقايم هل يجب كونه جوابا لقسم يجب
تقديره او لا فلا وقفت على كلام لبعض محشي الكتاب ومحطه لقلت محصله نقل الخلاف ونحو ان زيدا
لقايم فقط فانه قال اختلف في حقيقة هذه اللام فقال البصريون هي لام الابتدا التي في قولك لزيد قايم
واخرت لئلا يجمع حرفان لمعنى واحد وقال الكسايي انها لتاكيد الخبر وان لتاكيد الاسم وقال الفراهي
الفارقة بين ما يكون جوابا للكلام مقدم وما لا يكون كذلك وقال الشيخ معاذ بن مسلم الهراهي للفرق
بين ما هو جواب النفي موكد با وهو جواب لنفي غير موكد بها وقال هشام هي جواب لقسم محذوف قبل
ان ورد بانها لو كانت جوابا للقسم للزمها النون في قوله كلا ان ربك ليحكم بينهم فان النون لا تفارق القسم
في نحو هذا الا ضرورة او نادرا ثم قال وهذا الخلاف كله في ان زيدا لقايم واما ان زيدا قايم ولزيد قايم
فلا اعرف بهما جواب القسم او لا فلم ينظر هذا كلامه واعلم ان جواب القسم اذا كان اسمية فلا بد من
رابط بينها وبين القسم وهو ان واللام نحو ان الانسان لفي خسر ان سعيكم لشتى وقد يا تي بان وحدها
نحو قوله احلف بالمروة يوما والصفا انك خير من تيار في العصا وباللام وحدها نحو لنحن اعلم وقد
يستغنى عنهما اذا طال ما بين القسم وجوابه كقول ابن مسعود والله الذي لا اله الا هو هذا مقام الذي
انزلت عليه سورة البقرة وقول الشاعر ورب السموات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كاينا
وبدون استطالة في قليل من الكلام كقول الصديق رضي الله عنه انا كنت اظلم اي لانا احذف جواب القسم
يجب اذا تقدم عليه اي على القسم او اكتنفه بان توسط في اثنايه ما يغني عن الجواب فالاول نحو زيد قايم
والله ومنه ان جاني زيد والله اكرمته قيل عليه انه هذا المثال الثاني من القسم الاول قطعا فلا وجه لقوله
ومنه فقد يقول من الثاني وسياتي تصريحه بذلك في حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا سهو
واجيب بانه لا سهو فان الشرط والقسم اذا اجتمعا استغني بجواب السابق منهما عن جواب المتاخر
والاصل في الجواب ان يلي ذا الجواب فيكون اكرمته في المثال مقدما في الرتبة على القسم ويكون مما حذف
منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه وما حمل عليه هذا
المجيب يقتضي رد الثاني الى الاول اذ يقال في نحو زيد والله قايم ان الاصل في الخبر ان يلي مبتداه

فيكون

فيكون قايم في المثال مقدما في الرتبة على القسم ويكون مما حذف جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في
الرتبة دون اللفظ والثاني نحو زيد والله قايم وان قلت زيد والله انه قايم او لقايم احتمل كون المتاخر عنه
خبرا عن المتقدم عليه وجملة القسم اعتراض بينهما وجوابها محذوف واحتمل كونه اي كون المتاخر عنه جوابا
للقسم وجوابه الخبر ويجوز اي يحذف جواب القسم في غير ذلك نحو والنازعات غرقا الايات اي لتبعثن بدليل
ما بعده وهذا الجواب المقدر هو العامل في يوم ترجف او عامله محذوف تقديره اذكر وقيل الجواب ان في
ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده وتخلل قصة موسى عليه السلام بينهما ومثله في تقدير الجواب ق والقران المجيد
اي لتهلكن بدليل كم اهلكنا هنا سهو من المص التبس عليه ما بعد والقران المجيد بما بعد ص والقران ذي الذكر
او انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش هو قد علمنا وحذفت اللام
للطول مثل قد افلح من زكاها وقال ابن كيسان هو ما يلفظ من قول الاية وقال الكوفيون الجواب بل عجبوا والمعنى
لقد عجبوا قال ذلك لان بل لا يصدر بها جملة جواب القسم وقال بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثل ص
والقران ذي الذكر في انه جوابه محذوف دل عليه ما في ص من الدلالة على التحدي اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين
او ما الامر كما تزعمون بدليل بل الذين كفروا في عزة وشقاق وفي تفسير ابن عطية وقتادة والطبري
ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح وقدره ما الامر كما يزعمون وقرره الزمخشري بانه لمعجز وفي البحر
ينبغي ان يقدر ما ثبت انه جواب للقران حين اقسم به كما في قوله تعالى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين
ويقويه ذكر النذارة هنا في قوله وعجبوا ان جاءهم منذر منهم كما ذكر هناك في قوله لتنذر قوما فا ف
الرسالة تتضمن النذارة والبشارة وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج الجواب ان ذلك لحق وفيه بعد
لا بعد بينهما وكثرة الفاصل قال الفرا لا نجد هذا القول الا مستقيما في العربية لتاخره جدا عن قوله والقران
وقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفرا وثعلب هو ص لان معناه صدق الله ورده بعد تسليم
ذلك على ما ذكر ان الجواب لا يتقدم وانما يكون دليل الجواب لا الجواب بعينه وقيل كم اهلكنا وحذف
اللام للطول حذف جملة الشرط هو مطرد بعد الطلب ولو دعا نحو فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني
يحببكم الله فاتبعني اهدك اي ان تتبعني ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل اي ان
تاخرنا واعلم ان في هذه المسالة ثلاثة اقوال الاول لابن مالك وعزاه الى س والخليل ان الفعل المضارع
اذا وقع جوابا للامر فهو مجزوم بما تضمنه ذلك الامر من معنى ان الشرطية فاذا قلت قم احسن اليك
فاحسن اليك قام احسن اليك فاحسن مجزوم بقم لتضمنه معنى ورد بان الشي لا يتضمن شيا اخر الا
اذا كان لا يدل عليه والامر يدل على الشرط بالالتزام فلا يتضمنه وبانه يلزم ان يكون العامل جملة ولا
يوجد لنا عامل هو جملة اصلا الثاني انه مجزوم بان مقدرة وهو مقتضى ما قاله المص والتقدير
في المثال قم ان تقم احسن اليك الثالث انه مجزوم بفعل الامر لنيابته منا ب الشرط وجاء بدونه اي
اي وجاء حذف جملة الشرط بدون كونه بعد الطلب نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي
فان لم يتات اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون في غيرها ومثله فاياي فارهبون
اي ان لم يكونوا راهبين شيا فاياي فارهبون قال التفتازاني في حواشي الكشاف ونقل عن المص يعني
الزمخشري انه قال في هذه الاية وجوه من التاكيد تقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفا الموجبة
معطوفا عليه ومعطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون واحد مضمر والثاني مظهر وما في ذلك
من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط المقدر ما تقتضيه الاستفهام التوبيخي المستفاد من ام المنقطعة
او يقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم
ممن كذب بايات الله وصدف اي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من انفسكم هكذا وجدته في نسختي

وهي معتمدة ولعله من سهو من قلم الناسخ فانه لا محل لها فقد جاءكم بينة فهذه جملة جزاء حذفت جملة
شرطها وان كذبتم فلا احد اكذب منكم فمن اظلم فهذه ايضا جملة شرطية قد حذفت وانما جعلت هذه
الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفهما وحذف جملة الجواب اي والحال انها من حذف جملتي الشرط
والجواب كما يفصح عن ذلك تقدير ان كذبتم فلا احد اكذب منكم لانه قد ذكر في اللفظ جملة قايمة مقام الجواب
يعني جملة فمن اظلم وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سياتي فمن ثم قيل ان المحذوف هنا جملة الشرط وحدها
وجعل منه اي مما حذف منه جملة الشرط الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم
بقتلهم فلم تقتلوهم اي فلا ينبغي لكم الافتخار بما ليس من فعلكم ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفا
وكذا اذا كان مقرونا بلا اما اذا كان مقرونا بما او بلن فانه يدخل عليه الفا نحو ان قام زيد فما يقوم عمرو
او فلن يقوم قيل عليه ليس الجواب هنا فعليه فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية
حذف مبتداوها اي فانتم لم تقتلوهم وتصرح الزمخشري بذلك حيث قال والفا جواب شرط محذوف تقديره
ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا كلامه فالفا على هذا واجبة لوقوع الجواب جملة اسمية
وهذا نظير ما قالوه في ومن عاد فينتقم الله منه انه على تقدير مبتدا محذوف اي فهو ينتقم الله منه والا فالمضارع
بدون تقدير لا تدخل عليه الفا قال الشارح وما عجبا من المص كيف يقع منه مثل هذا وقال ابو حيان في نهره
ليست الفا جواب شرط محذوف كما زعم الزمخشري وانما هي للربط بين الجمل لانه تعالى لما قال فاضربوا
فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان كان امتثال ما امروا به سببا للقتل فقيل فلم تقتلوهم اي لستم
مستبدين بالقتل لان الاقدار عليه والخالق هو الله تعالى ليس للقاتل فيها شي لكنه اجري على يده فنفى عنهم
ايجاد القتل واثبته لله تعالى وجعل منه ابو البقا فذلك الذي يدع اليتيم اي ان اردت معرفته اي معرفة الذي
كذب بالدين فذلك وهو حسن لا اثر ارايت عليه وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير اذا كان فعلها
منفيا بلا كقوله فطلقها فلست لها بكفو وان لا يعل مفرقك الحسام اي ان لا يطلقها فحذف فعل
الشرط وحده والبيت من اول الوافر من قصيدة للاحوص وضمير فطلقها المرفوع عايد على مطر زوج
ام حفص اخت زوج الاحوص والمنصوب عايد على ام حفص المذكورة وتحرير المسيلة ان الاكثرين على
ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جايز وذهب بعضهم الى انه لا يحذف الفعل الا مع بقاء لا النافية
كما في البيت وهو ما ذكره ابو حيان في تفسير قوله تعالى فتاب عليكم وان كان اختار في شرح التسهيل
الجواز مطلقا قال الشارح لا ادري كيف وقع المخالف في اشتراط كون فعل الشرط المحذوف منفيا
بلا وبقايها وهو يسمع مثل قوله وان احد من المشركين استجارك وقوله الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان خنجرا فخنجر اللهم الا ان يكون مراده ان اشتراط بقاء لا
النافية انما هو حيث يكون الشرط منفيا بها وليس المعنى فعل الشرط لا يحذف اذا كان منفيا بها فسهل الامر
حذف جملة جواب الشرط وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو
ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه اي ومن الثاني وهو ما اكتنفه
دليل الجواب ان جاء زيد والله اكرمه كيف يكون هذا منه ولم يكتنف الشرط شي بل ولا تقدم عليه
فلا ينبغي ان يجعل مما حذف منه جواب الشرط لما تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب اصلا وقد تقدم
هذا المثال فيما حذف فيه جواب القسم وجعل اكرمه جواب الشرط محذوفة معلولا عليها بجواب
القسم ليكون مما حذف منه جملة جواب الشرط لدليل متاخر فهو انما يستقيم على تجويز وقوع الماضي
المثبت جوابا للقسم بدون اللام او قد او بدون احدهما والصواب انه لا بد من اقترانه بهما او باحدهما فلا
يكون هذا المثال من هذا الباب وقول ابن معط في الفيته اللفظ ان يفد هو الكلام نحو مضى القوم

وهم

وهم كرام اما من ذلك اي مما حذف فيه جملة جواب الشرط لما اكتنفه من دليله ففيه ضرورة وهي حذف
الجواب مع كون الشرط مضارعا مع انه لا يحذف جواب الشرط الا اذا كان فعل الشرط ماضي اللفظ او
المعنى بان كان مضارعا مقرونا بلم واما الجواب الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة
ايضا وهي حذف الفاء من الجواب فالضرورة على الاول لحذف الجواب وعلى الثاني الحذف منه كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها اصدر بيت والخبر بالخير عند الله مثلان وقد تقدم الكلام عليه مرارا وان في حذف
فاء الجواب ضرورة ووهم ابن الخباز في شرحه اذ قطع بهذا الوجه المتبادر ان الاشارة بهذا الى الوجه الثاني
وهي كون الضرورة حذف الفاء من الجواب ولا ارى عبارته تفهم الا انه الاول فانه قال وفي البيت ضرورة
وهو انه جزم بان الشرطية فعلا واحدا ولم يات بجواب صريح اذ المأتي به على الاول دليل الجواب فلا يكون
جوابا صريحا واما على الثاني فالمأتي به جواب صريح الا انه حذفت منه الفاء ولعل وجه التوهم كونه
قطع باحد الوجهين في محل احدهما ويجوز حذف الجواب في غير ذلك لقيام قرينة عليه نحو فان استطعت ان
تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء الاية اي فافعل ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لما امنوا به بدليل
وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القران اي لكان هذا القران المسير به الجبال الخ هذا
القران وما قدر النحاة من قيل ظاهره يشعر بانه مخترع هذا التقدير وليس كذلك فقد ذكره الزمخشري
في بيان معنى الاية وقال المعنى ولو ان قرانا سيرت به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها او قطعت
به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا او كلم به الموتى حتى تسمع وتجيب لكان هذا القران لكونه غاية في
التذكير ونهاية في الانذار والتخويف ونقل معنا بله عن بعضهم فهو ذكر الوجهين صريحا ولكل وجه فاين
ما انفرد بتقديره فضلا عن ان يكون اظهر مما قدروه لو يعلمون علم اليقين اي لو تعلمون ما بين ايديكم
علم الامر اليقين اي لعلمكم ما تستيقنونه اي لارتدعتم وما الهيكم التكاثر واشغلكم عن غيره ولحلمتم
ما لا يوصف ولا يكتنه فحذف الجواب للتفخيم ولا يجوز ان يكون قوله لترون الجحيم جوابا لانه محقق الوقوع
بل هو جواب قسم محذوف اكد به الوعيد واوضح به ما انذرهم منه بعد ابهامه تفخيما ولو افتدى اي ما تقبل
منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم فلا تغنيون واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم
لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها
معرضين اين ذكرتم اي ان تطيرتم ولو جينا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى الخطاب للرسول صلى الله عليه
وسلم او لكل من تصح منه الروية اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اي لرايت امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم
ورحمته وان الله تواب حكيم اي لهلككم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره
الستم ظالمين فقدر الجواب جملة استفهامية بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام
لا تكون جوابا للشرط الا بالفا موخرة عن الهمزة لانها من حيث التصدير ونحو ان جيتك افما تحسن الي
ويقدم منه على غيرها من ادوات الاستفهام نحو فهل تحسن الي قال الشارح لم يقع في الكشاف هذا الكلام
على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع
كون القران من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرايل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم
عنه وعن الايمان به الستم اضل واظلم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا
للشرط فما موقعها قلت موقعها ان تكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى
قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط
قلت هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في اية الاحقاف ان كان من عند الله الخ
فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون تنبيه التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله

فان اجل اسلات لعدم صلاحيته فانه اجل اسلات للجواب لان الجواب مسبب عن الشرط الذي هو
سببه واجل اسدات سوا وجد الرجا ام لم يوجد فلا نه يصح جعله سببا عنه وانما الاصل فليبادر
الحمل وان اجل اسلات ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك
فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات
الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا
اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون ولا يشكل على هذا التحقيق ان هذه الايات قد وقع فعل الشرط
فيها مضارعا فلا يحذف جوابه لنصهم على ان حذف الجواب في السعة انما يكون اذا كان فعل الشرط
ماضيا لفظا حتى عدوا من الضرورة قوله لئن يك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع
لان مرادهم انه لا يحذف الجواب من غير شي يسد مسده الا اذا كان فعل الشرط ماضيا وهذه المواضع
التي وقع فعل الشرط فيها مضارعا قد سد فيها شي مسد الجواب وان عزموا الطلاق اي فلا يؤذوهن
بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه بيان لمضمون قوله تعالى فان الله سميع عليم فان تولوا فلا لوم
علي فقد ابلغتكم حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع احدها بعد حرف الجواب اي هذا النوع
من الحرف يقال اقام زيد فتقول نعم اي نعم قام زيد فحذفت الجملة في الجواب للعلم بها من السوال ايجازا ويقال
الم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفي واردت اعلامه بمضمونه اي نعم لم يقم زيد وتقول بلى ان ابطلته
حتى يكون المعنى بل قام ولذلك نقل عن ابن عباس رضي في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انهم لو قالوا نعم
لكفروا ومن ذلك قوله ۝ قالوا اخت فقلت ان وخيفتي ۝ ما ان تزال منوطة برجائي ۝ هو من
الضرب الثاني من الكامل ولم يسم قايله والخيفة بالكسر فعلة من الخوف والمنوطة المعلقة اسم مفعول
من قولك نطت الشي انوطه اذا علقته والرجا توقع امر محبوب وهو ضد الياس فان ان هنا بمعنى
نعم وليست الناسخة لئلا يكون قد حذف اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع واما قوله ۝
ويقلن شيب قد علاك ۝ وقد كبرت فقلت انه ۝ تقدم الكلام على هذا البيت في ان من حرف الالف فلا
يلزم كونه من ذلك اي مما فيه حرف بمعنى نعم وحذفت الجملة بعدها خلافا لاكثرهم فانه مما نحن فيه
عندهم لجواز ان لا تكون انها للسكت من انه حرفا بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه
كذلك الثاني بعد نعم وبيس اذا حذف المخصوص اذ يحذف فيتحقق حذف الجملة باسرها لانه مقدر
بجملة وقيل ان الكلام جملتان اما اذا قيل هو جملة واحدة والمخصوص مبتدا موخر فيحذفه من باب
حذف المفردات نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب الثالث بعد حرف الندا في مثل يا ليت قومي
يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى اي يا هولاء قيد بذلك لان حرف الندا اذا وليه ما ليس بمنادى
كان لمجرد التنبيه ولا حذف في الكلام وانما كان بتقدير المنادى من حذف الكلام بجملته اي بحيث لم يبق
منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عنده وجمهور البصريين مفعول به لادعو مقدرا واصل يا زيد
ادعو زيدا فحذف ادعو لزوما لكثرة استعماله ودلالة الندا عليه فجزءا الجملة الفعل والفاعل محذوفان
فاذا حذف المنادى كان الكلام برمته محذوفا الرابع بعد ان الشرطية كقوله ۝ قالت بنات العم يا سلمى وان
كان عييا معدما قالت وان ۝ هما بيتان من مشطور الرجز لروبة بن العجاج وقبله ۝ قالت سليمى ليت لي
بعلا يمن ۝ يغسل جلدي وينسيني الحزن ۝ وحاجة ما ان لها عندي ثمن ۝ مستورة قضيتها منه ومن
وسليمى وسلمى واحد وبعل المراة حليلها ويمن بتخفيف النون لانه من المن بالتشديد وهو
صفة بعلا والتقدير يمن علي وجملة يغسل الى اخره مفسرة له وحاجة بالنصب عطف على بعلا
وارادت بها قضاء الشهوة وما نافية وان بعدها زايدة ومستورة صفة حاجة منه ومن اصله

منه

منه ومني فحذف الياء وخفف للضرورة ويروى بنات الحي بدل بنات العم والعيي خلاف الفصيح فعيل
من العي بمهملة ومثناة تحتية مشددة وهو خلاف البيان وهو على حذف جزء الشرط اي ترضين به وليس
محل الشاهد وان كان كذلك رضيته ايضا فحذف جملتي الشرط والجزاء الخامس في قولهم افعل هذا
اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره قال الشارح لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو
مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتها وليس شي من الجملتين دالة معلقات به وارتباطه بها كلاما لعدم
استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في هذين الموضعين الذين ذكرهما
المص بعض الكلام لا الكلام بجملته واجيب بان مراد المص من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لا يبقى منه
عمدة ولا فضلة والمحذوف فيهما كذلك وان بقي اداة شرط ونفي حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر انشد ابو الحسن
ان يكن طبك الدلال فلو ۝ في سالف الدهر والسنين الخوالي ۝ هو من اول الخفيف لعبيد بن الابرص الطب بكسر
الطاء المهملة وتشديد الباء الموحدة العادة والدلال بفتح المهملة التمنع على المحب والفعل منه دل يدل
من باب يضرب والخوالي الماضية جمع خالية اي انه كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك
قيل هذا المحذوف لم يخرج من جملة شرط لو وجوابها وهو وان كان اكثر من جملة الا انه لا يخرج عما ذكره
اولا من حذف الشرط وحذف الجزاء ففي كونه مثالا لما حذف منه اكثر من جملة في غير ما ذكر نظر واجيب
بان المراد في غير ما ذكر حذف جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحدها احترازا عن حذف اكثر من
شرط وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يجوز ويكون حذف مجموع الشرط والجواب مثالا لحذف اكثر
من جملة في غير ما ذكر وقالوا في قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ان تقديره فضر بوه
فحيي فقلنا كذلك فحذفت هذه الجمل المتعاطفة وفي قوله تعالى انا انبيكم بتاويله فارسلون الايتان
تقديره فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرويا فارسلوه فاتاه فقال له يا يوسف فحذفت منه هذه
الجمل كلها فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا باياتنا فدمرناهم ان تقديره فاتياهم فابلغاهم
الرسالة فكذبوها فدمرناهم فطوى ذكر هذه الجمل ايجازا واختصارا تنبيه الحذف الذي يلزم النحوي
النظر فيه اي في احكامه جوازا ووجوبا وامتناعا هو ما اقتضته الصناعة وذلك كان يجد خبرا
بدون مبتدا ولا بد للخبر من مبتدا او بالعكس اي مبتدا بدون خبر او شرطا بدون جزاء او بالعكس
اي جزاء دون شرط او معطوفا بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو
قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله نحو خير فاذا وجد شيا من ذلك قدر لكل ما يقتضيه واما في نحو قولهم نصر
سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد فضول في علم النحو فانه ليس من مقتضى صناعته وانما
ذلك وظيفة المفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول فينصبونه عن ان يجريه
على لسانك او للعكس اي لحقارته وعظمة المفعول لتصون لسانك او للجهل به او للخوف عليه او منه
فانت لا تستطيع ان تذكره ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان اي علم البلاغة المعروف
بفن المعاني والبيان فانه بيان النكات من شان البياني ومن شان النحوي ولم اذكر بعض ذلك في كتابي
جريا على عادتهم في التطفل على ما ليس من فهم وانشدوا هما بالنصب باضمار ان بعد الواو العاطف
على المصدر المتقدم على حد للبس عباءة وتقر عيني وبالرفع على الاستيناف ۝ وهل انا الا من غزية ان
غزت ۝ غويت وان ترشد غزية ارشد ۝ هو من ثاني الطويل والبيت لدريد بن الصمة الجشمي يرثي اخاه
عبد الله وقد قتل يوم اللوى واسم دريد معاوية بن الحرث بن بكر بن علقمة الجشمي ابو قرة شجاع شاعر
فحل عاش مايتي سنة حتى سقط حاجباه على عينيه جعله الجمحي اول شعر الفرسان وقد ادرك الاسلام
ولم يسلم وحضر يوم حنين مظاهرا للمشركين وقتل على جاهليته وشركه وذكره في الاغاني وابن سلمي

شاعر ايضا وهو الذي رمى ابا عامر الاشعري بسهم فاصاب ركبته وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاي
مكسورة بعدها مثناة تحتية مشددة قبيلة ويقال رشد يرشد كنصر ينصر وفرح يفرح والرشد خلاف
الغي وغرضه انه لم يذكر بعض ما اورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء اثر غيره من فعل ذلك
من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعل لامر اخر وهو انه وضع كتابه
لافادة متعاطي العلمين التفسير والعربية جميعا فالحاجة الى اقامة ذلك العذر كما هو صريح قوله بل لاني وضعت
الكتاب لافادة متعاطي التفسير والعربية جميعا واما قولهم في راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف
ومعطوف اي والناقة فلانه لم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه في التعدد وانما قدر ذلك ولم يقدروا الناقة
وراكب الناقة لانه حق الدليل ان يتقدم ولانه يحوج الى دعاء ان الاصل الناقة وراكبها ثم لما حذف
المعطوف عليه عدل عن الضمير الى الظاهر ولان المعطوف عليه اذا حذف لزم بقاء العاطف والطرح
قال في المحكم الاعيا من السير وقيل هو على حذف مضاف اي احد طليحين وهذا لا ياتي في نحو غلام زيد
ضربتهما للزوم ان يكون المعنى غلام زيد وزيد ضربتهما ولا يستقيم تقدير الاحد فانه لا يدفع اشكال عود
ضمير التثنية الى المفرد بخلاف اشكال الاخبار بالمعنى عن المفرد

في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين وتداولتها ايديهم والسنتهم والصواب خلافها وهي كثيرة و
الذي يحضرني الان منها عشرون موضعا احدها قولهم في لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب
في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم يسبق اليه وهو انها حرف تفيد امتناع الشرط خاصة وتستلزم
للجواب والثاني قولهم في اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وذلك معيب
من جهات احدها انهم يذكرونه في كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هي اي مع قطع النظر عن مواقع
استعمالها وعلى المعرب ان يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط ام لا ليست ام متصلة ليقال
كيف اتي لها بمعادل ولا معادل لها وانما هي منقطعة واحسن مما قالوه ان يقال اذا اريد تفسيرها
من حيث هي وقد يقع في بعض النسخ من حيث الجملة والمراد واحد ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب
بجوابه صالح لغير ذلك والثاني ان العبارة التي يلقى للمبتدين ان الاخذين في تعلم هذه الصناعة يطلب
فيها الايجاز مهما امكن لتخف على الالسنة اذ الحاجة داعية الى تكريرها وكان اخصر من قولهم لما يستقبل
من الزمان ان يقولوا مستقبل فان اسم الزمان يوصف بالاستقبال كما يوصف الزمان والثالثة
ان المراد انها ظرف موضوع للمستقبل على ان اللام في قولهم ظرف لما يستقبل صلة للوضع والعبارة
الشايعة لهم موهمة انها محل للمستقبل وظرف له كما تقول اليوم ظرف للسفر ومحل له لان السفر وقع
فيه وان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا لانه ليس حدثا لتكون ظرفية الزمان له حقيقة تقول له
كنت في يوم الخميس في عام كذا فان في الثاني حال منه في الاول فهو ظرف له على الاتساع لا انحلول ظرف
في مظروف حقيقة ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح وقيل يجوز كما في قوله كانّي
غداة البين حين تحملوا فانه يوم بدل من غداة واجيب بانه تقدير غداة يوم تحملوا ولو قالوا ظرف
مستقبل لسلم اي يتوهم هنا من الاسهام اي التطويل لا فايدة والايهام المذكورين والرابعة ان قولهم
غالبا راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه فيقتضي انه قيد خاصة مستقفا وانه متخالف وذلك
يقتضي انه كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخلفن ليس كونه اذا للزمان حاله مغايرة
لكونه ظرفا وان لوحظ عموم كونه للزمان لعموم كونه ظرفا فذلك معنى لا يتخلف عن اذا قطعا فيشكل قوله
وقد بينا في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك وانها قد تخرج عن كل من الظرفية ومعنى الاستقبال والشرطية

الثالث

الثالث قولهم النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة وهي واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد
من الافراد وضديه وواحد من التنكير وضده وهذا القول على اطلاقه غير جيد وانما ذلك في
النعت الحقيقي وهو ما كان وصفا للشي بحال نفسه ومتحملا لضميره واما السببي وهو ما كان
وصفا للشي بحال متعلقة سواء كان جزاء داخلا ام خارجا عنه واعلم ان النعت السببي لا يرفع
الا الظاهر الذي هو من سبب المنعوت مضافا الى ضمير المنعوت حتى يمكن ان يقع منه حقيقة
نحو مررت برجل كاتب الغلام لان الكتابة يصح اسنادها اليه حقيقة ولو قلت مررت برجل
حايض البنت لم يصح لان الحيض لا يصح اسناده حقيقة اليه فالصفة هنا لا يصح اسنادها الا الى
الظاهر فانما يتبع في اثنين من خمسة فقط واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما
الافراد والتنكير واضدادها من التثنية والجمع والتانيث فهو فيها كالفعل اعلم ان النعت يجري في
المطابقة وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على من هو له رافعا لضميره طابقه
في الافراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتانيث تقول مررت برجل حسن وامراة حسنة كما
تقول مررت برجل حسن وامراة حسنة ومررت برجلين حسنين ورجال حسنين كما تقول مررت
برجلين حسنا ورجال حسنوا وامراتين حسنتين ونسوة حسان كما تقول امراتين حسنتا ونسوة
حسن وان كان جاريا على غير من هو له فان لم يرفع السببي فهو كالحقيقي في رفعه الضمير المنعوت نحو مررت
برجل حسن الوجه وامراة حسنة الوجه ورجلين حسني الوجه وامراتين حسنتي الوجه ورجال حسان
الوجوه ونساء حسان الشعور وان رفع السببي فهو كالفعل فيعود النعت على الافصح ويكون تابعا له في
التذكير والتانيث باعتبار ذلك السببي وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع الا
ان ضعف مررت برجلين قايمين ابواهما وقايمين اباوهما دون ضعف يقومان ابواهما ويقومون
اباوهما لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدها لكونهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف
بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامة للتثنية والجمع ولذا انقلبا
حالتي النصب والجر هذا اذا لم يكن النعت جمعا غير جار مجرى مفرده في الحركات والسكنات فان كان جمعا
جاريا لذلك بان كان جمعا مكسرا فالمطابقة لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه بخروجه عن زنة
الفعل لفظا وهي مناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة
الظاهرة الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية ويجعل المظهر بدلا من الضمير او تجعل الجملة الفعلية
خبرا مقدما تقول مررت برجلين قايم ابوهما كما تقول قام ابوهما وبرجال قام اباوهم كما تقول قام اباوهم
وبرجل قايمة امه كما تقول قامت امه وبامراة قايم ابوها كما تقول قام ابوها فتراعي حال ما اسندت
اليه الوصف وانما تقول قايمين ابواهما وقايمين اباوهم بالمطابقة مع الاسناد الى الظاهر من يقول
اكلوني البراغيث اي من لا يبالي في الفعل مع كون الاسناد معه الى الظاهر وقد حكموا بضعف هذه اللغة
وان تفاوت الضعف في الفعل والوصف على ما عرفت وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم
اهلها فجاءت الاية على اللغة الفصحى وهي مراعاة حال ما اسندت اليه الصفة غير ان الصفة الواقعة
لجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد فيقال مررت برجل قاعد غلمانه وان يكسر اي وان يجمع جمع تكسير
وقد عرفت وجهه فيقال قعود غلمانه وهو ارجح على الاصح وليس الحكم كذلك في الفعل وهو باق على
ضعفه في ذلك كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا عليه بالصريم عواذله هو من ثاني الطويل
من قصيدة لزهير بن ابي سلمى اولها صحا القلب عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبي ورواحله
وقبل بيت الشاهد وابيض فياض يداه غمامة على معتفيه ما يغب نواقله وبعده

اخي ثقة لا يهلك الجمر ماله * ولكنه قد يهلك المال نائله * تراه اذا ما جئته متهللا * كانك تعطيه الذي انت سائله
* ترى الجند والاعراب يغشون بابه * كما وردت ماء الكلاب هوامله * اذا ما اتوا ابوابه قال مرحبا * لجوا الباب حتى ياتي الجوع قاتله
* فلو لم يكن في كفه غير نفسه * لجاد بها فليتق الله سائله * قوله صحى القلب اي زال عنه وانكشف ما كان
به من سكر الهوى واقصر باطله اي كف عنه باطل الزوار والهوى يقال اقصر عن باطله اي كف عنه ومن قال انه
على القلب اي اقصر عن باطله القلب فقد قصر لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وقوله وعري
افراس الصبي ورواحله هو من باب الاستعارة المكنية وقرينتها التخييلية وقد اورده علماء البيان
هذا البيت من امثلتها فقال صاحب التلخيص اراد ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من
الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته فشبه الصبي بجهة من جهات السير كالحج والتجارة قضى
منها الوطر فاهملت الاتها فاثبت له الافراس والرواحل واعي النفوس وشهواتها والصبي من الصبو
بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ويحتمل انه اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى
الحاصلة لها في استيفاء اللذات او الاسباب التي قلما يتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي فيكون تحقيقيه
فافاد ولا انه هنا تشبيها مضمرا في النفس عن تشبيه الصبي بتلك الجهة بجامع الاشتغال التام به
وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال المهلكة ولا محترز عن معركة وان اثبات الافراس والرواحل
يجوز ان يكون المراد بها الدواعي الشهوانية وقواها او الاسباب الكاملة على ذلك على انها استعارة تخييليه
لتحقيق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسيا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي والابيض السيد
والفياض السخي والمعتفون جمع معتف وهو كل طالب بخير او رزق والنوافل الاعطية وما تجب معناه
انها دايمة لا تنقطع والبكرة بضم الموحدة كالغدوة وزنا ومعنى يقال بكرت على الشي والبه وفيه
بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت كل ذلك بمعنى اتيته بكرة وكل من بادر الى
شي فقد ابكر اليه اي وقت كان ومنه بكروا بصلاة المغرب اي صلوها عند سقوط القرص كذا في
الصحاح والصريم الظاهر انه الصبح لانه منقطع من الليل وقيل الليل وهو من الاضداد واراد بقيته منه
وقيل الارض المحصود زرعها ومنه فاصبحت كالصريم والعواذل جمع عاذلة اراد من يعذله في اتلاف
ماله وانفاقه والخو الثقة من يوثق به في المهمات ومعنى لا يذهب الجمر ماله انه لا يغني ماله في اللذات وحظ
الشهوات بل في المكارم ودفع الفاقات وقد في قوله قد يهلك المال نائله اي نواله وعطاؤه للتحقيق كما في
قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وان كانت مع المضارع للتقليل لاباء المقام عن ذلك والمنهل الضاحك المستبشر
والجند الفرسان والاعراب الرجالة والمراد بغشيان الباب كثرة التردد اليه والكلاب بضم الكاف ما لبني
عامر والهوامل الابل بلا راع ولجوا ادخلوا وقاتل الجوع العوى وصح الاستشهاد بالبيت وان لم يكن مقصودا
فيه نعتا لان هذا الحكم من التزام المطابقة وعدمها ثابت ايضا للخبر والحال جميعا وان الخبر يكون حقيقيا
ويسمى فعليا وسببيا والحال حقيقية وسببية والرابع قولهم في نحو فكلا منها رغدا حيث لمصدر محذوف
ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد من مقصورته * واشتعل المبيض في مسوده * مثل اشتعال النار
في جزل الغضا * اشتعال المبيض في المسود عبارة عن فشو بياض الشيب في سواد الشعر والضمير في
مسوده راجع الى الراس واشتعال النار توقدها والجزل ما غلظ من الحطب والغضا ضرب من شجر البادية
يقال النجرية تبقى ربعين يوما اي كلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار قيل ومذهب
س والمحققين خلاف ذلك قيل لا ينبغي عد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه لان سنده كون
مذهب س والمحققين على خلافه وهو لم يجزم بذلك بل عزاه بلفظ قيل تبريا من نسبته اليهم على
التحقيق وما اكتفى بذلك حتى انه رد احتجاجهم له فكان الصواب ما اشتهر واجيب بان الجعل الاول مبني

علي

علي ما قيل من انه مذهب س والمحققين وفي المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه
واشتعله اي فكلا الاكل واشتعل الاشتغال واذكراه اي واذكر الذكر ودليل ذلك قولهم سير عليه
طويلا بانابة الظرف مناب الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع ولو كان نعتا للمصدر لجاز ان يكون
هو النائب بدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه لتكون دالة عليه تقول رايت
كاتبا ولا يحذف الموصوف ولا تقول رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول
فانه عام لجنس الانسان وغيره وعندي فيما احتجوا به نظر من وجهين اما الاول فلجواز ان المانع
من الرفع اي رفع طويل على النيابة كراهية اجتماع مجازين اورد عليه ان اجتماع مجازين امر مستكره
ولا انه مانع مما ذكر فانه لا نزاع في نحو قولهم احيا الارض شباب الزمان في مستحسن الكلام و
اجيب بان المراد اجتماع مجازين مما يبحث النحوي عنه وما اورده من المثال ليس من ذلك وقد بين
المجازين المستكره اجتماعهما بقوله حذف الموصوف وتصير الصفة مفعولا على السعة اي على التوسع
في الكلام ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا وجعل المفعول فيه مفعولا به مجازا ومنعوا
دخلت الامر بالنصب لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز فيجتمع مجازان وهو
مستكره عندهم ويوضح انهم يفعلون ذلك في صفة الاعيان فيقولون سير عليه زمن طويل بالرفع
على انه نائب الفاعل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب على الحالية واقامة الظرف مقام الفاعل
لما ذكرنا واما الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص
اي هو متوقف على وجود دليل عليه لا على كون الصفة مختصة به بدليل والنا له الحديد ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات فحذف الموصوف مع ان الصفة ليست مختصة به ولا يقدح في قولهم ان المنصوب
في نحو ما ذكر حال بحذف نحو قولهم اشتمل الصما اي الشملة الصما والحالية متعذرة لتعريفه اي ان دعوى
الحالية فيه متعذرة لكونه معرفة ووجوب تنكير الحال قيل تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع
لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر الشين المعجمة هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب
اداره على جسده كله حتى لا يخرج منه يده قال في القاموس واشتمال الصما ان يرد الكسا من قبل يمينه على
يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او
هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه
والخامس قولهم الفا جواب والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط او يقال فاء جواب الشرط وانما
جواب الشرط الجملة وهي رابطة لها بالشرط والسادس قولهم العطف على عاملين والصواب ان يقال
العطف على معمولي عاملين قيل غاية فعلهم في هذين الامرين مضايقة للقرينة ولا يقال في مثله الصواب
خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب من ذلك ما لا يحصى والسابع قولهم
بل حرف اضراب وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء وذلك
انك اذا قلت ما قام زيد بل عمرو فقد قررت نفي القيام عن زيد واثبت القيام لعمرو وكذا اذا قلت لا
تضرب زيدا بل عمرا فقد قررت النهي عن ضرب زيد واثبت الامر بضرب عمرو وكذا المعنى مع لكن
والثامن قولهم في نحو ائتني اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه جواب الشرط
محذوف فهو مجزوم باداة الشرط المقدرة وقد يكون انما ارادوا بقولهم تقريب المسافة على المتعلمين
والتاسع قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم وهو
اختيار الفرا وابن مالك وفيه انه تعليل بامر عدمي والعدم لا يصلح علة للوجود واجيب بانا
لا نسلم ان التجريد من الناصب والناصب عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا

عن لفظ يقتضي تغيره واستعمال الشي والمجي به على صفة ما ليس بامر عدمي والصواب ان يقال انه مرفوع بحلوله محل الاسم وهو قول البصريين اورد عليه انا وجدناه مرفوعا في مواضع لا يقع فيها الاسم نحو سوف يقوم وكاد يقوم عمرو وقال البدر بن مالك والفصيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سوا جاز وقوع الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في كاد زيد يقوم فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافعه وقوعه موقع الاسم مطلقا فباطل ايضا والا لكان مرفوعا بعد ان الشرطية اذ هو موضع صالح للاسم في الجملة قال الله تعالى وان احد من المشركين استجارك واللازم منتف فالملزوم كذلك وقال الكسائي هو مرفوع بحروف المضارعة لانها لما دخلت اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها فاحاله عليها اولى من احالته على امر معنوي خفي قال في الكشاف وهو المشهور بين المعربين وانما عزلها على عامل النصب والجزم لضعفها او صيرورتها كجزء الكلمة وللقايل ان يقول اذا صارت هذه الحروف بمثابة الجزء من الكلمة فكيف يسند العمل فيها والجزء لا يعمل في الكل الا ترى ان حروف التنفيس لما تنزلت من المضارع منزلة الجزء منه لم تعمل فيه مع اختصاصها به وتاثيرها في معناه فتدبر فكان حاملهم على ما فعلوا من هذا القول ارادة التفريق لفهم المتعلمين والا اي وان لا يكن الحامل لهم ذلك فما بالهم يحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا هم بانفسهم او عربوا اي حملوا الطالب على ان يعرب قالوا خلاف ذلك والعاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة اي زيادة الالف والنون ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا مذهب الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة للشبهة لالفي التانيث ففي شرح الرضي على الحاجبية الالف والنون انما يوثران لمشابهتها الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير ثم قال وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعا وبهرا وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يبدل منها وانما القياس ان يقال صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك المناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو ولهذا قال الجرجاني لعله الشيخ عبد القاهر ينبغي ان تعد مواضع الصرف ثمانية لا تسعة لسقوط حكم هذه الزيادة عن الاستقلال في المنع ويعد المانع التانيث الشامل للالفين وما يشابههما وانما اشترطت العلمية والصفة مع الزيادة المذكورة لتحقق المانع من الصرف لان الشبه بالفي التانيث لا يتقوم الا باحدهما اذ لا يمتنع دخول تاء التانيث معها الا اذا تحقق احدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما للزيادة حرفين فيه التاء والياء وكذا احدون لزيادة الواو والنون وهما مصروفان اتفاقا فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما كزيادتي الالف والنون سالناهم عن علة الاختصاص بهما بين الزيادتين فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون فيكون هو اولى بالاعتبار ابتدا والحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نايبة عن او والمراد الامر بنكاح اثنتين منهن او ثلاثة او اربعة ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفا المعربين والمفسرين واما الايمة فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق الدرك بفتح الدال وسكون الرا اما الادراك والحق هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله فيها الباطل واما الصدق فقد يستعمل في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع ومعنى حقيقته مطابقة الواقع فاعلموا ان

الاعداد التي تجمع اي التي شانها ذلك قسمان قسم يوتى به ليضم بعضه الى بعض لتعلق الغرض بحصول عدد ثالث هو مجموعها وهو الاعداد الاصول اي ليست بمعدولة نحو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ولذا قال تعالى تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يوتى به لا ليضم بعضه الى بعض لعدم تعلق الغرض بالمجموع وانما يراد الانفراد لا الاجتماع لان الغرض يتعلق بكل عدد ممنوعة من الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها قال الزمخشري يريد انها خرجت عن وزنها الاصلي الى وزن اخر وعن تكرارها الى التوحيد وذهب الاكثرون الى ان منعها من الصرف للعدل والصفة الاصلية لان المعدولة عنها لا تكون الا صفة ومنع الزمخشري اعتبار الوصفية فيها بناء على عدم اعتبارها في المعدولة عليها لقولهم مررت بنسوة اربع بالتنوين ورده ابن الحاجب بانه عدم اعتبار الوصفية في اسماء العدد لانها لم توضع كذلك وانما طرات الوصفية عليها بعد الوضع فلم توثر في المنع اما هذه الاسماء فانما عدلت عنها بعد استعمال تلك صفات فاستقام اعتبارها وصفيتها مانعة وان لم تكن المانعة فتامل واية سورة فاطر وهي قوله تعالى جاعل اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع وقال اي منهم جماعة ذو جناحين جناحين وجماعة ذو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذو اربعة اربعة فكل جنس وصنف منهم مفرد بعدد وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه ذياب تبغى الناس مثنى وموحد هو من ثاني الطويل من قصيدة لساعدة بن جوية وهو من ابيات الكتاب ووقع انشاده في الصحاح بلفظ سباع بدل ذياب والانيس من يونس به وتبغى بتشديد المعجمة واصله تبتغي بتاءين في اوله بعدها موحدة حذفت احديهما كما في قوله تعالى نارا تلظى يقال تبغيته طلبته ومثنى وموحد صفتان لذياب اي سباع ولكن جعلها خبرا لمحذوف اي بعضها مثنى وبعضها موحد وقيل بدلان ورده ابو حيان بعلة ولايها العوامل والبدل انما يكون بالاسماء التي يليها ان تلي العوامل ولم يقولوا ثلاث وخماس وهم يريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لان هذا المعنى اذا اريد فانما يستعمل فيه الاعداد الاصول كما في الاية وللجهل بموقع هذه الالفاظ المعدولة استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد انتهى وقد تقدم الكلام على هذا البيت في فصل ام من حرف الالف وبينا ما فيه مفصلا فراجع ذلك ان شيت وقال الزمخشري فان قلت اطلق للناكح وابيح له ولم يمنع منه في الجمع ان يجمع بين اثنين حتى ان يقول اثنتين او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع لا للواحد منهم فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع بين اكثر من واحدة ما اراد من العدد الذي اطلق له واذن له فيه كما تقول لجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة اي كونوا في اقسامه فرقا فرقة تاخذ درهمين درهمين وفرقة ثلاثة ثلاثة وفرقة اربعة اربعة ولو افردت ولم تكرر لم يكن له معنى اي لو افردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة واربعين لم يكن له معنى اذ لا يصح جعل درهمين مثلا حالا من المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح فان قلت لم جاء العطف في الاية بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال المذكور ولو جيت فيه باو علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على حد انواع هذه القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة التي دلت عليه الواو وعطف على جواب لو ان الايات باو وهنا يقتضي امرين غير مرادين احدهما عدم جواز الاقسام الا على احد هذه الانواع والثاني عدم جواز الاختلاف في العدد وتجويزه ان الواو دلت على ان لاخذ الناكحين من ارادوا انكاحها من النسا على طريق الجمع ان شاوا مختلفين في تلك الاعداد بان ينكح بعض اثنتين وبعض

ثلاثا وبعض اربعة وان شاوا استغنين فيها بان ينكح بعض اثنتين وبعض ثلاثا وبعض اربعا محظورا
عليهم ما وراء ذلك ووجه ذلك كله كما افاده التفتازاني في حواشيه ان او لاحد الامرين او الامور لا
غير واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون من دليل خارج مثل ان مجالستهما
خير وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز وحاصله انه او لاحد الامرين والحال بيان
لكيفية الفعل والقيد في الكلام يكون نفيا لما يقابله فمعنى او ان يكون الاقتسام على احد هذه الانواع غير
مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان تكون على هذه الانواع غير متجاوزة اياها الى ما فوقها وهذا معنى
قولهم محظورا عليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع متمسكا بان
الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث والاربع وهي تسع وذلك لانه من نكح الخمس فما فوقها لم يحافظ على
القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا التعديد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس وابلغ من هذه
المقالة اي مقالة ان الواو بمعني او في النساء قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها الواو في قوله تعالى سبعة
وثامنهم كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا اي في الواو من قوله تعالى
وثامنهم كلبهم فقيل عاطفة خبرا هو جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل للاستيناف
والوقف على سبعة وان في الكلام استانف تقريرا لكونهم سبعة وكانهم لما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم
كلبهم واتصل الكلامان يعني وان انقطع الثاني عن الاول لفظا ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية
الاية فان قوله وكذلك يفعلون ليس من كلامها وانما هو كلام مستانف اتصل به تصديقا من الله تعالى
لما اخبرت به من حال الملوك وهذا احد القولين في الاية والاخر انه من كلامها على ما قرره الزمخشري فانه
قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها كانت في
بيت الملك القديم فسمعت ذلك ورايت وبويده اي ويويد انه استيناف للتصديق انه قد جاء في
المقالين الاولين رجما بالغيب اي ان تينك المقالتين قد قيدتا بذلك ولم يجي مثله في هذه المقالة
بل اطلقت عنه فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا لا تخمينا وظنا وايضا القايلون بانهم سبعة
اخبروا اولا بانهم سبعة ثم اخبروا ثانيا بان ثامنهم كلبهم وهو اخبار يستلزم ان تكون عدتهم سبعة
فاشمل قولهم هذا على اخبارين بان عدتهم سبعة بخلاف القولين السابقين فان كلا منهما ليس الا
اخبارا واحدا وبعبارة اخرى المقالات السابقتان كل منهما جملة واحدة والثالث جملتان اكد احداهما
الاخرى فكان ذلك موذنا بالتثبت في الاخبار ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل فان مقتضاه
ظاهر ان من اخبر بعددهم لم يات بالغرض لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل
ان يتلوها الا قليل من اهل الدين عرفوه من الكتب وفي تفسير قاضي المفسرين ويقولون سبعة وثامنهم
كلبهم انما قاله المسلمون باخبار الرسول صلى الله عليه وسلم لهم عن جبريل وايماء الله تعالى اليه بانا تبعهم
قوله ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل واتبع الاولين الاولين قوله رجما بالغيب وبانا اثبتنا العلم
بهم لطايفة بعد ما حصر اقوال الطوايف في الثلاثة المذكورة فان عدم ايراد رابع في هذا المحل دليل
العدم مع ان الاصل بنفيه ثم ردا الاولين بان اتبعها قوله رجما بالغيب ليتعين الثالث وقال
ابو حيان لما اخبر تعالى عن مقالتهم واضطرابهم في عددهم امره ان يقول ربي اعلم بعدتهم اي لا يخبر
بعددهم الا من يعلمهم حقيقة وهو الله تعالى الا علمية وفي حق القليل العالمية على ان علم القليل لا يكون
الا بالاعلام منه تعالى وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا
ولكنه خلاف الظاهر وعبارة الكشاف وقيل الا قليل من اهل الكتاب والضمير في سيقولون على هذا
لاهل الكتاب خاصة اي سيقول اهل الكتاب فيهم كذا وكذا ولا علم بذلك الا في قليل منهم واكثرهم

على

على ظن وتخمين ووجه اندفاع الاشكال الظاهر اذ هولاء القليل العالمون هم اوليك القايلون لكن الظاهر
وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوق الموصوف بالصفة
والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كانهم قصدوا بادخال الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة
تشبيهها بالواقعة بعد المعرفة حالا لانها كمررت برجل ومعه سيف فاما الواو الاولى وهي الواو
المسماة بواو الثمانية ولا حقيقة لها وقد مر قريبا بيان ذلك واما واو الحال فاين عامل الحال ان
قدرت هم ثلاثة او هولاء ثلاثة اذ ليس في هذا التقدير ما له صلاحية العمل في الحال وكان حق
التعبيرات يقول ان قدرت هم سبعة لكنه ذكر اول مواقع التقدير اعتمادا على فهم المراد فان قيل
على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلت العامل المعنوي لا يحذف قيل الظاهر انه لا
يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قايما جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قايما لقوة الدلالة على
المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحصول معناه او تقدم ذكره في استفهام او غيره فقيل
بل يحمل على غير المعنوي لقول المص في بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا
ممتنع وبهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر
محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل التقدير هولاء لم يكن
عامل الحال معنويا لان العامل هو الذي لا يفهم من لفظ خاص به كالابتداء واما التشبيه والاشارة
والندا والظرف فليس شي منها من المعنوي لان كل واحد منها مفهوم من لفظ خاص به اللهم الا ان
يراد بالمعنوي ما لا يكون عاملا لفظيا اي من قبيل الالفاظ اعم من ان يكون معنويا بالمعنى الاول او يتعذر
كون المعنوي بهذا المعنى كيف يتاتى دعوى الحذف فتامل واما الواو المؤكدة للصوق الصفة
بالموصوف فقد رده ابو حيان بان ذلك شي لا يعرفه النحويون الثاني عشر قولهم المونث المجازي وهو
ما لا يكون بازايه ذكر من الحيوان يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في مجاولاتهم
وخطاباتهم وليس على اطلاقه والصواب تقييده بالمسند الى المونث المجازي وبكونه فعلا او شبهه
وبكونه للمونث المجازي المسند اليه اسما ظاهرا اي جواز الامرين انما هو في اسناد الفعل وما اشتق
منه الى ظاهر مونث مجازي وهذا معنى قول ابن الحاجب في كافيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
وذلك نحو طلع الشمس وتطلع الشمس بمثناة تحتية في اوله والطالع الشمس بترك تانيث المسند فيها
وتقول طلعت وتطلع الشمس بمثناة فوقية في اوله والطالعة الشمس على التانيث ولا يجوز هذا الشمس
ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو اما الاولان فلكون المونث المجازي مسندا اليه واما الاخرات
فلكون المسند فيهما الى المونث المجازي ليس فعلا ولا شبهه ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع بترك
التانيث لان الاسناد فيه ليس لظاهر المونث بل الى ضميره خلافا لابن كيسان في تجويزه ذلك واعلم ان
المشهور في لفظ الشمس انها مونثة لظهور التاء في مصغرها وقيل تذكر وتونث قال تعالى فلما راى
الشمس بازغة قال على اللغة الشهيرة وقوله هذا ربي ذكرها على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة
للخبر من جهة لغة التذكير التي هي اقل على لغة التانيث واحتج ابن كيسان على التذكير مع الضمير بقوله
ولا ارض ابقل ابقالها وهو عجز بيت من ثالث المتقارب صدره فلا مزنة ودقت ودقها والبيت على ما
في شواهد المص لرجل طائي يقال له عامر بن جوين بالتصغير والمزنة واحدة المزن وهو السحاب الابيض
ويقال المطر والسحاب المزن قال المص ووهم ابن يسعون فقال انه المطر نفسه ويرده قوله تعالى انتم انزلتموه
من المزن ومزنة بالرفع اما مبتدا واسم لا على الغايها او اعمالها عمل ليس وودقت امطرت والودق
المهملة المطر والجملة خبرا ونعت لمزنة والخبر محذوف اي موجود وضمير ودقها عايد الى السحابة المشبهة

بها الجيش في بيت قبل هذا وود فيها وابقالها مصدران تشبيهيان وارض اسم لا مبني جرها على الفتح وابقل
خبرها او نعت لاسم او مرفوع والخبر مقدر ويقال للمكان اول ما ينبت فيه البقل بقل وقد يقال ابقل
بقلا وبقولا ولوجه الغلام اول ما ينبت فيه الشعر بقل لا غير وانكر جماعة منهم الاصمعي بقل المكان وادعوا
انه قليل من الشواذ كاعشب فهو عاشب وقد استشهد بقوله ولا ارض ابقل على ترك تاء التانيث مع
الفعل المسند الى ضمير المونث المجازي ضرورة قال المص وكانه لما اضطر حمل الارض على المكان والموضع قال
ابن كيسان ولا ضرورة فيه بل ذلك جايز في النثر ايضا لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل اي بنقل حركة
الهمزة من ابقالها الى التاء الساكنة وحذف الهمزة ورد بانا لا نسلم بان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة
او غيره وهذا الرد للسيرافي ولكن ذكر ابن يسعون ان بعضهم رواه بالتاء وبالنقل قال المص فان صحت
الرواية وصح ان قايل ذلك هو الذي قال ولا ارض ابقل بالتذكير صح لابن كيسان مدعاه والا فقد كانت
العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا تكثر الروايات
في بعض الابيات وذكر ابن القواس في شرح الفية ابن معط انه روي ابقالها بالرفع فلا شاهد
فيه وزعم بعضهم انه لا شاهد فيه على رواية النصب ايضا وان التقدير ولا مكان ارض فحذف
المضاف وقال ابقل على اعتبار المحذوف وقال ابقالها على اعتبار المذكور وجزم الزمخشري ان
رواية التانيث والنقل من اصلاح بعض الرواة الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض
وهذا ايضا مما يتداولونه اي الفقها ويستدلون به وتصحيحه اي تصحيح هذا القول بادخال قد
على قولهم ينوب ليستفاد تقليل هذا الحكم وح فيتعذر استدلالهم به لعدم كليته وتطرق المنع اليه
اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم انه هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم على
الاطلاق لجاز ان يقال مررت في زيد بانابة في بالالصاق ودخلت من عمرو بانابة من عن على وكتبت الى القلم
بانابة الى عن باء الاستعانة على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة
ومنها قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي منها ان الحرف باق على معناه من غير نيابة وان العامل
ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل سهل منه في الحرف لاستقلال الفعل بنفسه في
المعنى وعدم استقلال الحرف بها في الاية السابقة ضمن يشرب معنى يروى فعدي بمن واما قوله تعالى
لاصلبنكم في جذوع النخل فقد قيل انه ليس على نيابة في عن على وانما الوجه فيه ان يقال شبه تمكن المصلوب
في المصلوب في الجذع بتمكن المظروف في ظرفه فاستعمل معه في فتكون استعارة تبعية الرابع عشر
قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت المعادة غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة
او نكرة كان الثاني المعاد عين الاول اعلم ان المذكور ولا يكون معرفة ونكرة فاما ان يعاد معرفة او نكرة
فالاقسام اربعة وحكمها ان تنظر الى الثاني فان نكرة فهو مغاير للاول والا لكان المناسب التعريف بناء
على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام
والاضافة كذا في التلويح ومقتضاه ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت غيرا وكلام المص صريح في انها عين
وهذا الاختلاف مبني على قولين حكاهما الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص فيما اذا كان الاسم
الاول معرفة والثاني نكرة قال وقال ابن الشجري في اماليه يكون الاول غير الثاني لا نفسه وفي امالي
ابن الحاجب في قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفايده في اعادة لفظ الشهر الاعلام بمقدار
زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي تاتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو اضمر فالضمير
انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصية فاذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر الى الظاهر الا ترى انك
لو اكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عند اكرمت رجلا وكسوته غيره كانت العبارة اكرمت رجلا

وكسوت رجلا فتبين ان هذا ليس من جعل الظاهر موضع لو اتى بالمضمر لم يستقم وشرط الطيبي
في هذه القاعدة ان لا يقصد التكرار والا فهو عين كما في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله ويدل عليه ما قبله من تكرير ذكر الرب في قوله تعالى سبحان رب السموات ورب الارض رب
العالمين والذي يستدعي التكرير مقام تنزيهه سبحانه عن نسبة الولد اليه قال انها المذكور في شرحه
والظاهر ان هذه القاعدة ليست محررة والتحقيق ان يقال ان كان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو
الاول لانه من ضرورة العموم انه لا يكون الثاني غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للافراد وسواء كانا
معرفتين ام نكرتين عامتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي وان
كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام لذلك المفرد سواء كان معرفا ام منكرا وسوا
كان الاول معرفا بالالف واللام العهدية ام منكرا ويلتحق بهذا القسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا
عاملين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لا يملكون شيا من الرزق
فابتغوا عند الله كل رزق وكذا عكسه وان كانا خاصين بان يكونا معرفين باداة عهدية فذلك بحسب
القرينة الصارفة الى المعهود فان صرفتهما اليه انصرف وان صرفت الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله
وان كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي
في قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعية لا يأتي لها يعني ان
الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين فالظاهر ان الاول غير الثاني لانه لو كان
اياه لكان اعادة النكرة وصفا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولاجل الاحتمالين
ورد في حديث الاستسقاء ثم جاءه رجل من ذلك فاعاد ذكر الرجل منكرا كما بداه منكرا مع تردده في انه الاول
او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء رجل لا ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين
باداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في
الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاعم على الاخص هذا كلامه وحملوا على ذلك ولن يغلب
عسر يسرين روي ذلك موقوفا على ابن عباس وابن مسعود ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي تفسير
البغوي عن ابي علي الجرجاني قال تكلموا في قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منه غير قولهم ان العسر معرفة
واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا قول مدخول فان قول القايل ان مع الفارس سيفا
ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا
اليسر الذي وعد الله المومنين فيها واليسر الذي وعدهم في الاخرة وانما يغلب احدهما وهو يسر الدنيا فاما
يسر الاخرة فدايم غير زايل اي لا يجتمعان في الغلبة لقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان اي لا يجتمعان
في النقص قال الزجاج ذكر العسر مع اللام اي ذكره معرفة ثم ثنى ذكره فاعاده معرفة ثم ثنى ذكره فاعاده
معرفة فالمعرفة اذا اعيدت كانت عينا فصار المعنى ان مع العسر اي الواحد يسرين انتهى ويشهد للصورتين
الاوليين وهما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا
فيكون الثاني غير الاول واعترض بان في الاستدلال بهذا نظرا لانه ليس من كلام العرب حتى يكون حجة
قلت هو وان لم يكن من كلامهم فهو حجة من جهة انسحابه على قاعدة محاوراتهم ونهج المتعارف من خطابهم
وللرابع وهو اعادة المعرفة نكرة وكان مقتضى السياق ان يقول وللرابعة ولكنه ذكر بتاويل القسم
ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة لانه قد ذكر ما يشهد لها من قول الزجاج اي ويشهد للصورة الرابعة
قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل • وقلنا القوم اخوان • عسى الايام ان يرجعن • قوما كالذي كانوا البيتان
من الهزج وقايلهما من قصيدة الفند بكسر الفاء وسكون النون واسمه شهل بفتح المعجمة وليس في العرب

ولو قلت ثم بعت الفرس
كان الثاني غير الاول لعدم

بالمحجة عنزه ابن شيبان بن ربيعة الزماني من شعر الجاهلية قال الدريدي ولقب به لعظم شخصه قال
وهو احد الفرسان وقال غيره لقب به لان بكر بن وايل بعثوا الى بني حنيفة في حرب البسوس يستنصرونهم
فامدوهم به فلما اتى بكروهو مسن جدا قالوا وما يغني هذا العشبة عنا قال او ما ترضون ان اكون لكم فنداونت
اليه تقول صفحت عنه كما يقال اضربت عنه ويقال ابدي لي صفحته اذا مكنك من صفحته تقول عفونا عن جرم هولاء
القوم وراعينا من الاحوال التي استحر بيننا وبينهم ما حملنا على الاغضا على قبيح فيفيق منهم والتجاوز عن هفوة
تحصل من جهتهم وقلنا ان ما بيننا وبينهم الاخوة تقتضي الابقا على الحال معهم وانتظار الفية منهم وحقيقة
صفحنا عن بني ذهل اعرضنا عنهم صفحة اعناقنا ووجوهنا وهي جانبها فلم نواخذهم بما كان منهم ويقال في
هذا المعنى ضربنا عنهم صفحا وفي القران افنضرب عنكم الذكر صفحا قال الامام المرزوقي وانما نكر قوما في البيت
الثاني لان فايدته مثل فايدة المعارف الا ترى انه لا فضل بين ان تقول عفوت عن زيد ولعل الايام ترد
رجلا مثل الذي كان وبين ان تقول فلعل الايام ترد الرجل كالذي كان لانك في الموضعين تريد به رجلا
او الرجل والمعنى فعلنا ذلك رجاء ان تردهم الايام الى احسن ما كانوا عليه من قبل وعسى من افعال المقاربة
وان يرجعن في موضع الخبر ومعنى يرجعن قوما يرددن وهو من باب فعل وفعلته يقال رجع فلان رجوعا
ورجعا ورجعته قال تعالى فان رجعك الله وخبر كانوا محذوف اي كالذي كانوه اي كانوا عليه قبل من
الايتلاف والتواد والاتفاق ويجوز ان يكون اصله كالذين كانوا فحذف النون تخفيفا كما في قوله
وان الذي حانت بفلج دماوهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويشكل على ذلك امور ثلاثة احدها
ان الظاهر في اية الم نشرح ان الجملة الثانية اجدها تكرار الاولى كما تقول ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية
عين الاولى اي فالمعرفة عين المعرفة والنكرة عين النكرة فلا عليه اليسرين على عسر الثاني ابن مسعود
قال لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ثانيها انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الاية في قراة
وفي مصحفه مرة واحدة من غير تكرير ومع ذلك فقد اثبت يسرين عنا لبين للعسر الواحد فدل على ما
ادعيناه من التوكيد اي من التكرير للتوكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره في اللفظ اذ هو لم
يتكرر في قرائه لسقوط احد الجملتين من مصحفه بل من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير اي تنكير يسرا
من التفخيم فتاوله بيسر الدارين اوانه فهم من هذه الاية ان مع العسر يسرا مقارنا له لما في مع من معنى المعية
وفهم من قوله تعالى في الطلاق سيجعل الله بعد عسر يسرا اخر لان الواقع بعد الشي غير المقارن له ضرورة
من الاثنين يسران ونص على التاكيد ان يكونا متلوين للعسر والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه
الاحكام الاربعة قال والثالث في التلويح اعلم ان المراد هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القراين
والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا
انزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة
ضعف قوة ثم جعل من قوة ضعفا وشيبة ومنه باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة
نحو قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طايفتين من قبلنا وقد تعاد
المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى هو الذي انزل عليكم الكتاب مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد
تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله كثير في الكلام ومنه بيت الحماسة
فيشكل على الاول وهو ان النكرة المعادة غير قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الاية فان النكرة
اعيدت فيه وهي عين وفي تفسير قاضي المفسرين اي هو الذي ابتداكم ضعفا وجعل الضعف اساس امركم
لقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا او خلقكم من اصل ضعيف هو النطفة ثم جعل من بعد ضعف
قوة وذلك اذا بلغتم الحلم او تعلق بابدانكم الروح ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة اذا اخذ منكم

السن

السن ثم قال والتنكير مع التنكير لان المتاخر ليس عين المتقدم وعليه فلا يشكل الاية وهو الذي في السماء
وفي الارض اله والاله واحد سبحانه فاعيدت النكرة ههنا وليست غيرا وعلى الثاني وهو ان النكرة المعادة
معرفة عين قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول وهو صلحا
النكرة خاص بين الزوجين والثاني وهو الصلح المعروف عام فلا يكون الثاني عين الاول لاختلاف المراد بهما
والعينية انما تقتضي اتحاد المراد ولهذا اي ولعموم الثاني يستدل بها اي بالاية على استحباب العذاب
والشي لا يكون فوق نفسه فتعينت مغايرة الثاني للاول وعلى الثالث وهو ان المعرفة المعادة عين قل اللهم
مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص والخاص غير العام هل جزاء الاحسان الا
الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب فيهما غير ان لتباينهما وتفسير قاضي المفسرين الاول بالاحسان في العمل
والثاني بالاحسان في الثواب لا يافي مغايرة الثاني للاول وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين
فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الاية فان العين الاولى عين النفس الجانية والثانية عين
المجني عليها وعلى ذلك فقس وعلى الرابع وهو ان المعرفة المعادة نكرة عين ايضا يسالك اهل الكتاب ان تنزل
عليهم كتابا من السماء فان الثاني المنكر المسؤول غير الاول قطعا وقوله اذا الناس ناس والزمان زمان هو عجز
بيت من ثالث الطويل قال الجلال وقد انشده صاحب الحماسة البصرية هكذا الاهل الى حبا لسلمى بذي اللوى
لوى الرمل من قبل الممات معاد بلاد كنا بها ونحبها اذا الناس ناس والبلاد بلاد ولم يسم قايله
فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به فايدة فلا بد من ان يغايره فيه ليفيد الاخبار به
وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري هو من مشطور الرجز وقد اخرج ابو الفرج في الاغاني
عن الاصمعي قال قال ابو النجم للعديل بن الفرج ارايت قولك فان تك من شيبان امي فانني لابيض عجلي عريض
المفارق اكنت شاكا في نسبك حتى قلت هذا فقال له العديل افشككت في نفسك حتى قلت انا ابو النجم
وشعري شعري فامسك ابو النجم واستحيا اي وشعري لم يتغير عن حالته او شعري المعروف المشهور
فان الغرض ان القاعدة فيهن مستمرة في عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر
وهذا مما لا ارتياب في انه مقصودهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم انه يحمل الثاني على انه
عين الاول مع قيام القرينة على الغيرية او غيره والقرينة صارفة الى العينية وقد نقلنا انفا عن التلويح
ما يلوح بذلك بل يصرح به وفي الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل
على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ وهو ان لا يكون من
باب التاكيد والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى وتاكيدا لها كتكرير ويل يومئذ
للمكذبين في سورة المرسلات فانه للتاكيد على القول بان فيه تكريرا لتقرير معناها اي معنى الاول وهذا
هو التاكيد اللفظي وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة يتصل به اتصال المتقارنين
والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع بيسر اخر تكرير فهما يسران متغايران على تقدير الاستيناف
وانما كان العسر واحدا وقد تكرر لان اللام ان كانت فيه للعهدية وهو العسر الذي كانوا فيه قبل زمن الفتوحات
وهو حصة معينة من مطلق العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو اي فالعسر الثاني هو الاول لان
معهودهما واحد وانما اتحد العسر لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وحكمه انه واحد
لوحدة معهودا اللفظ وان كانت للجنس الذي يعلمه كل احد لانه من الكليات المذكورة في الاذهان فهو هو
ايضا لان الجنس لا يتعدد واما اليسر فمنكر متناول ان يراد باحد لفظيه ما لم يرد بالاخر وهو الاحتمال في الكلام
الاول متناول لبعض الجنس اذ لا صلاحية له ليتناول كل الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستانفا مستقلا
عما قبله فقد تناول بعضا اخر من الجنس مغايرا للاول حذرا من اللغو اذ الغرض ان لا تاكيد ايضا ويكون

اليسر الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه وسلم كفتح خيبر ومكة والطايف وغيرها واليسر الثاني ما تيسر في ايام الخلفاء الراشدين من فتح الشام ومصر والعراق الى ما وراء النهر ويحتمل ان المراد بهما اي باليسرين يسر الدنيا ويسر الاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق انه في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وقد تقدم من الكشاف بيان وجهه وفي التنكير يقع الاحتمال اي ومع التنكير يحتمل الاتحاد والاختلاف والقرينة تعين المراد وقد قامت هنا على الاختلاف وبيانها هنا انه عليه الصلاة والسلام كان هو واصحابه في الدنيا فوسع الله عليهم بالفتوح والغنايم التي وقعت في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفا الراشدين بعده ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الاخرة خير له من الاولى فشفع بيسر اخر هو خير من الاول فالتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الاخرة للقطع بان لا عسر عليه في الاخرة وجزمنا بان العسر الواحد لا يغلب يسرين ابدا الخامس عشر يجب قولهم ان يكون العامل في صاحبها عده هنا مما نحن فيه يقتضي ان الصواب قول س بعد اللزوم ويرده بقوله وذلك ان قول الخ يقتضي خلافه اذ لا يعد من قبيل الخطا وقيل ان الرد المذكور انما هو على ما استشهد به لمذهب س ولا يلزم منه رده وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند س وحكاه الرضي عن المالكي اي ابن مالك واختاره فقال والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي ويستشهد لذلك بامور احدها قولك اعجبني وجه زيد مبتسما وصوته قاريا فان صاحب الحال فيهما معمول للمضاف او لجار مقدر على الخلاف في عامل المضاف اليه ففي شرح نجم الايمة الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه لان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدر القوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او سيبويه ومن قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل بانه يتقوم المعنى المقتضي وان اراد انها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينها وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وقال في باب الاضافة وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي مرخفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب والحال منصوبة بالفعل فاختلف العاملان الثاني قوله لمية موحشا طلل هو صدر بيت من مجزو الوافر عجزه يلوح كانه خلل وقد انشد المصراع الاول تاما بلفظ • لمية موحشا طلل قديم • عفاه كل اسحم مستديم • فصاحب الحال عند س النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وجوز وقوع الحال من النكرة تقدمها عليها وليس فاعلا بالظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب الاستقرار الذي تعلق به الظرف ولا يجوز ان يكون النصب بالابتدا لانه عامل معنوي فلا يعمل في الحال والثالث وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان اي من خبرها وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة بما فيهما من معنى انبه واشير ومثله وان هذا صراطي مستقيما فان مستقيما حال من صراطي وهو خبر ان والعامل فيه معنى التنبيه او الاشارة وقال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له هو صدر بيت من اول البسيط عجزه فطع وطاعة مهد نصحه رشد وقد تقدم الكلام عليه في الجهة الخامسة من الباب

الخامس

الخامس فيما يحتمل وجهين باعتبار ما ليس العامل حرف التنبيه فقط لتقدم الحال على اسم الاشارة وهو عامل ضعيف وذلك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال ح من المعرفة لان الضمير معرفة وان عاد الى نكرة بخلاف ما اذا جعل حالا من طلل فانه يكون من نكرة وان تقدمت لكن قد يقال ان جعلهم موحشا من قبيل الصفة التي تقدمت على موصوفها فانقلبت حالا يقتضي ان صاحب الحال الطلل الذي كان موصوفا لا ضميره واما جواب ابن خروف على تجويز كونه موحشا في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف ههنا غير متحمل للضمير لانه انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا فمخالف لاطلاقهم القول بتحمل الضمير مطلقا ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله السلام هو عجز بيت من الوافر صدره الا يا نخلة من ذات عرق كنى بالنخلة عن امراة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات اهل العراق الذي وقته لهم امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الاولى جعله اي حمل هذا التركيب على العطف على ضمير الظرف المستتر فيه لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذ جعل في الظرف ضميرا يعطف عليه مع انه متقدم وقد اعترض بانه ملخص من ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه باخرى اي بضرورة اخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير اي ولم يعترض على ابي الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على ان الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدا وجوابه اي وجواب ما اعترض به على ابي الفتح من انه ملخص بضرورة عن ضرورة ان عدم الفصل اسهل اي ان العطف بدون فصل اسهل من تقديم المعطوف لوروده في النثر كمررت برجل سوا والعدم اي مستو هو والعدم حتى قيل انه قياس فهو لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى اسهل منها وذلك ليس بممتنع واما جواب ابن مالك بانه يحمل على طلل بجعله صاحب الحال اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف يريد ان ابن مالك اجاب عن منع ان يكون طلل صاحب الحال وانما هو ضميره المستتر في الظرف بان جعل طلل صاحب الحال اولى من جعله الضمير لان الاسم الظاهر اولى بذلك من ضميره فدفعه المص بان هذه الاولوية انما تثبت لو كان الاسم الظاهر معرفة كالمضمر لكنه نكرة فيكون جعل ضميره صاحب الحال اولى من جعله اذ فيه جري على الاصل من كون صاحب الحال معرفة واما البواقي من الامور المستشهد بها فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطي او انبه لها وانبه لصريح النصح بينا واما مسلتنا المضاف اليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل فكانه لم يختلف عامل الحال وصاحبها وعلى هذا فالشرط في المسلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا وفي حواشي التفتازاني على الكشاف في قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزا المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل ان اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هنه فقيل معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة نسبت لابراهيم والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فالكلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه قال الشارح ويرد على الاول اذا كان العامل معنى الاضافة بتلك الطريق فلا معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزا او كالجزء ويلزم تجويز وقوع الحال ح من كل مضاف اليه وهو باطل والحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في الصور الثلاث وهي التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث يقول • ولا تجز حالا من المضاف له • الا اذا اقتضى المضاف عمله • او كان جزء ماله اضيفا • او مثل جزئه فلا تحيفا • السادس عشر قولهم يغلب المونث على المذكر في مسلتين احديهما قولهم ضبعان في تثنية ضبع بضم الموحدة

للمونث وضيعان بكسر المعجمة وسكون الموحدة للمذكر اذ قالوا ذلك ولم يقولوا اضبعانات والقاعدة في مثل ذلك
ان يغلب المذكر على المونث وكذا في الجمع قالوا اضبع وضبعان وضباع وكان القياس ضباعين كما يقال في جمع
ضبعان حيث لا انثى معه وانما فعلوا ذلك لخفة لفظ المونث ولما كان ذو الزيادة هنا المذكر وما لا زيادة
فيه للمونث اشبه الاول المونث لان الاصل في ذي الزيادة ان يكون للمونث والثاني المذكر لان الاصل في المذكر
ان لا يكون ذا زيادة فكان ما لا زيادة فيه احرى بالتغليب ولانهم لو غلبوا ذا الزيادة في التثنية لاشبه تثنية
المثنى وفيها من الثقل ما لا يخفى وحكى ابن الانباري انهم قالوا للمذكر ضبع ايضا فلا تغليب هنا في الصحاح
الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان المذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى ضبعانة
والجمع ضبعانات وضباع والثاني التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة
وهو سهو من قائله والسهو ذهاب الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل عما من شانه ان يلاحظ بحيث يتمكن
من ملاحظتها بغير تجشم كسب جديد وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد
فهو النسيان فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار
قيل عليه ان اراد انهما لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكنه غير مفيد لان المراد من اجتماع شيئين اجتماعهما
في حكم من الاحكام وان اراد انهما لا يجتمعان في حكم فممنوع ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخ
العرب بالليالي دون الايام لسبقها اذ كانت شهورهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا بخلاف الاشهر الشمسية
فان مدارها على انتقال الشمس من برج الى برج وانما المسئلة الصحيحة في هذا الباب قولك كتبته لثلاث
بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومونث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة
بين فتغليب المونث على المذكر قال الخطافت ثلاثا بين يوم وليلة نصف بيت من الطويل لم اقف على تتمته
ولا تسمية قائله هنا وقد قيل انه لا اختصاص لهذه المسئلة بالتاريخ لقولهم في غيره اشتريت عشرا بين
جمل وناقة بل قد قيل انه بدون هذا الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا اذ المراد عشرة ايام بلياليهن فانث لتغليب الليالي وقوله
تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا ظاهر في ان المراد بالعشر الايام فانث تغليبا لليالي
وزعم بعضهم انه عليه الصلاة والسلام في قوله حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني
في الصلاة اهتماما بالنساء والصحيح ان لفظ ثلاث لم يقع في الحديث ولا ورد من طريق صحيح وقد رواه
النسائي عن انس بدونها وساق الزمخشري الحديث في كشافه بلفظ حبب الي من دنياكم ثلاث الطيب والنساء
وقرة عيني في الصلاة ثم قال وطوى ذكر الثالث واما قرة عيني فقد قال التفتازاني انه كلام مبتدا قصد
به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يحب منها وليس عطفا على ما قبله كما قد يسبق الى الفهم لانها ليست من الدنيا
السابع عشر قولهم خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان خلو كان
من اسماء الاعيان لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد حتى كان معنى كونه مطلقا الطلاق
من التقييد حتى كان معنى كونه كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك اي اسم المفعول الا مقيدا
بقولك به كضربت زيدا فان قلت كيف هذا وهم قد قالوا الاقرب في تعريف المفعول به ان يقال هو ما
يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله قلت نعم ولكن فرق بين ما يطلق عليه
اسم المفعول بقيد وما يطلق عليه اسم مفعول بلا قيد فزيد باعتبار الاول مفعول به بقيد به وباعتبار
الثاني بلا قيد اذ يقال فيه زيد مضروب وانت لو قلت في السموات مفعوله كما تقول فالضرب مفعول
كان صحيحا ولو قلت فالسموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح قيل هذه دعوى لا دليل
عليها وهي مبنية على ان السموات في خلق السموات مفعول مطلق وهو ممنوع اليس يقال في زيدا من ضربت

زيدا انه مفعول وليس مفعولا مطلقا قلت هو اذا اطلق عليه انه مفعول فهو على معنى مفعول به على الحذف والايصال
كما يقال هذا الاسم مشترك والمراد مشترك فيه وقد يعارض هذا بانه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم
مفعول تام فيقال فالسموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول ايضاح اخر لهذا المدعى المفعول به ما كان
موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه اي قبل الفعل الناصب له ثم اوقع الفاعل به فعلا من الافعال ولذا تسمعهم
يقولون المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال به الشارح وهذا من نمط الاول واي دليل على ذلك والمفعول
المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده اي ما كان ايجاده بذلك الفعل فلا يكون موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه حدثا كان او غيره والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق
بافعال العباد التي هي من قبيل الاحداث وهم اي العباد انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا ايجاد الذوات
بل انما يجري على ايديهم انشاء الافعال كسبا لا خلقا لان المختار ان العبد ليس خالقا لافعاله اذ لا من
خالق غير الله فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا لان كسب العبد انما يتعلق بنحو ذلك ولو
مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك اي لظهر لهم عدم اختصاص المفعول المطلق بما يكون
حدثا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا بعد ان كانت معدومة ولا موجد لهما في الحقيقة سواه
ففعل العبد مستند الى الله تعالى ايجادا والى العبد كسبا وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته الى
الفعل كسب وايجاد الله ذلك الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين
مختلفتين لان فعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا وخلقا ومقدور العبد كسبا وتحصيلا وممن قال
بهذا الذي ذكرته الشيخ عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث في انشات كتابا وعمل
فلان خيرا وامنوا وعملوا الصالحات اي ان الصواب ان المنصوب فيها من قبيل المفعول المطلق دون
المفعول به لان كلا من الانشاء والعمل لم يتعلق بموجود على وجه وقع فيه فعلا وانما كان مهما كان متعلقها
موجدا ومنه ايضا خلق الله العلم لان العالم كان عدما محضا والله تعالى اوجده فهو مفعول مطلق ولو
كان مفعولا به لكان موجودا قبل تعلق الخلق به واجيب بان المفعول به بالنسبة الى غير فعل الايجاد
وبما عناه يقتضي ان يكون موجودا ثم ان الفاعل يوجد به شيئا واما بالنسبة الى فعل الايجاد فلا
يقتضي ذلك والا كان تحصيلا للحاصل وهو محال وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول
المطلق يكون جملة كما يكون المفعول به جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده
في الباب الثاني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب وزعم ايضا في اثبات زيدا عمرا فاضلا ان
المفعول الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانها نفس النبأ اذ هما المبنى قال بخلاف الثاني
والثالث في علمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلقا العلم فهما مفعول به كالاول لا نفسه حتى ياتي
دعوى المفعولية المطلقة وهذا خطأ بل هما ايضا مبتنى بهما لا نفس النبأ واستوى المثالان وهذا الذي
قاله لم يقله احد ليتابع بالموافقة عليه ولا يقتضيه النظر الصحيح ليثبت بالدليل الثامن عشر
قولهم ان كاد التي هي من افعال المقاربة اثباتها نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال بعضهم في كاد ان نفيه
اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد ان يقوم
فاثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد
يقوم اثبات القرب بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد يدل على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان
قولك من الفعل لا يكون الا بعد انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا فيه لا قريبا منه واما
كون نفيه اثباتا فتقول فيه ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب فيما اكدنا فقوم اثبات لذلك القرب
فهو من افحش الغلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات

كذلك المضمون بل هو الحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفايه من نفي الفعل نفسه لان ما قربت من الضرب
ابلغ في نفي الضرب من ماضربت نعم قد يجي مع قولك ماكاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد
انتفاء القرب فيه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشي في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد يفيد
الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة ثبت مضمون خبر كاد بعد
انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وماكادوا يفعلون اي ماكادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه
منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ماهي
ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها فان هذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل انتفاء وان لم تثبت
قرينة هكذا نحو مات زيد وماكاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه
كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله • اذا غير الهجر المحبين لم يكد • رسيس الهوى من حب مية يبرح •
اذ ليس ههنا ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة شبهة من قال ان نفي كاد اثبات
فان قيل كاد يفعل فمعناه لم يفعله وانما قاربه ان يفعل واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل
الاول وان كادوا ليفتنونك اذ الواقع ان الله سبحانه عصمه منهم فلم يفتنوه وقوله كادت النفس
ان يقبض عليه بقال فاضت نفسه اذا خرجت روحه ومات وفاظت بالظاء المشالة وبالطاء جايز
عند الجميع الا الاصمعي فانه لا يجمع بين الظا والنفس بل نقول بالظاء وفاضت نفسه بالضاد قال ابن
بري والذي يجوز فاظت نفسه بالظا يحتج بهذا البيت ومقتضاه رواية البيت بالحرفين وضمير
عليه للميت والربطة بفتح الطاء وسكون المثناة التحتية وفتح الطاء المهملة الملاة اذا كانت قطعة
واحدة وفي القاموس الربطة كل ملاة غير ذات لفقين كلها نسج واحد وقطعة واحدة او كل ثوب
لين رقيق كالرابطة والبرود جمع برد وقد استشهد به المص في موضعه على دخول ان في خبر
كاد ودليل الثاني وماكادوا يفعلون فانهم جعلوا الذبح وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله ابو علي المعري
لغزا هو بضم اللام وسكون الغين المعجمة وبضمتين وكصرد وكالحميرا وكالسميهى والالغوزة ما يعمي به
ويجمع الثلاثة الاول على الغاز والغز كلامه وعمى مراده فقال • انحوي هذا العصر ما هي لفظة •
• جرت في لساني جرهم وثمود • اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت • وان اثبتت قامت مقام جحود •
جرهم بضم الجيم والهاء حي من اليمن تزوج فيهم اسماعيل عليه السلام وثمود القبيلة التي بعث الله فيهم
صالحا النبي عليه السلام والجحد النفي واصله المنع والانكار مع العلم والصواب ان حكمها حكم ساير الافعال
اي باقيها في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب
الفعل وان معنى ماكاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دايما مثبتة كانت او منفية اما اذا كانت
منفية فواضح اي فانتفا خبرها واضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل
فيستفاد انتفاء الفعل ح بوجه ابلغ ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يرها اصلا ولهذا
كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤيا بخلاف من لم يقارب الرؤية فانه
لم ير بالطريق الاولى واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشي يقتضي عرفا عدم
حصوله والا لكان وان لا يقتضي ذلك كان اقتضى الحصول كان الاخبار ح بحصوله لا بمقاربة حصوله
ولا يخفى ما في عبارة المص من ادخال اللام في جواب ان الشرطية وكم مر له مثله اذ لا يحسن في العرف
ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة اذ من البين ان الاتيان بالفعل
يستلزم قربه ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد وانما الحكم فيهما واحد فان اورد على ذلك وما

وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة صح

كادوا يفعلون مع انهم فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اي ان اللجا
بانهم ما قاربوا فعل الذبح اخبار عن حالهم في اول الامر قال ابن مالك هذا كلام يتضمن كلامين مضمون
كل واحد منهما في وقت غير وقت الاخر فانهم كانوا ولا بعدا من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم
وتكرير سوالهم فان ذلك يدل على عدم قربهم من فعل الذبح اذ العرف يقضي بانهم لو كانوا قريبين من
الفعل لبادروا الى الامتثال من غير تعنت وتكرير سوال ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة
الفعل ولا ثم فعل بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه يعني نفي المقاربة هو الدال على حصول
الفعل وليس كذلك بل الفعل على ما هو عليه من افادة نفي المقاربة وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر
كما فهم من قوله فذبحوها قال ابن مالك وقد يكون نفي كاد اعلاما ببطوء الوقوع والثبوت حاصل كقوله
تعالى فما لهولاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا اي يفقهون ببطء وعسر وكلام محققي التفسير على ان
المراد نفي الفقه مطلقا التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن ان يقال حرف استقبال
قيل مصدره مهملا ان يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فعده في هذا الباب وقد
عرفت موضوعة غير صواب وانما كان التعبير الثاني احسن لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا
الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال لانه زمن محصور بين زمنين بل التحقيق انه مجموع
اجزاء الماضي واول المستقبل يحكم بها العرف الى الزمن الواسع وهو المستقبل وههنا تنبيهان احدها
ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي موكدة للوعد
فان الفعل المضارع يفيد الوعد والسين يوكده وقد تقدم في حروف السين حكاية قول الزمخشري
هذا بتمامه وزاد عليه هنا الايراد وجوابه واعترض بعض الفضلا بان وجود مستفاد من الفعل لا من
السين وهو اعتبره معتادا منها وبان الوجود المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به فاين ما
الفائدة السين من تاكيد الوعد واجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخير فاذا
كان المقام ليس مقام تاخير لكونه بشارة اي لكونه مقام بشارة من شانها التعجيل وان كان المبشر
به متاخرا تمحضت لافادة الوقوع ولم يكن فيها دلالة على التاخير والفعل يدل على الوقوع كما عرفت
فتحصل تاكيد الوقوع وتحقيقه وبتحقق الوقوع يصل الفعل الى درجة الوجوب الثاني قال
بعضهم في ستجدون اخرين هم اسد وغطفان كان صنيعهم المخادعة يريدون الاقامة في مواضعهم
من اهليهم فيقولون لهم نحن معكم وعلى دينكم ويقولون للمسلمين كذلك اذا وفدوا عليهم وهذا التنبيه
برمته تقدم في الباب الاول في حرف السين ولم يتجدد باعادته هنا فايدة فكان محض تكرير السين
للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فان السين فيه للاستمرار لا للاستقبال فهي مثال
للنفي دون المنفي وانها نزلت بعد قوله ما ولاهم عن قبلتهم فهي اي اية سيقول السفهاء متقدمة
في التلاوة متاخرة في النزول ولكن ادخلت السين اشعارا بالاستمرار وان هولاء السفهاء يقولون
ذلك قولا مستمرا والحق انها للاستقبال كما هو معناها وان يقولوا بمعنى يستمر على القول اي ان الاستمرار
انما هو مفاد الفعل المضارع كما في فلان يقري الضيف وهذا هو الاستمرار التجددي وذلك اي استمرار
القول مستقبل فالسين افادت استقبال استمرار القول فهذا في المضارع نظير يا ايها الذين امنوا
في الامر حيث قال معناه الامر بالاستمرار على الايمان لانه خطاب لمن اتصف بالايمان هذا اي
الحكم هذا اي ما عرفت ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو يخالف المفهوم من كلام الزمخشري بل وعامة
المفسرين فان سل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه اي قبل ان يومروا باستقبال الكعبة الذي نشا
عنه هذا القول فتكون الاية متقدمة النزول على الاية المتضمنة للامر باستقبال الكعبة فيكون من باب

اللاخبار بالشي قبل وقوعه والحكمة فيه الاعجاز لانه اخبار بالغيب وتوطين النفس على ما يرد من قدح الاعدا والاستعداد للجواب بقوله قل لله المشرق والمغرب تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل للخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا قيل هذا تمام فيه نقص لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف وامام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد المضاف وهم لم يريدوا بقولهم مخفوض بالظرف لخصوصية كونه ظرفا دخلا في الخفض بل ان الظرف خافض من حيث هو مضاف غاية ما هناك انهم تركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ثم ان ما ادعاه من ان الصواب القول بانه مخفوض بالاضافة غير صحيح فان هذا قول مرجوح عندهم فالبنا عليه في تخطية الجماعة واه وانت اذا تذكرت ما مر من المقصد الخامس عشر من ان العامل في المضاف اليه المضاف او الجار المقدر ولم يتعرض للاضافة دعاك الى حمل الاضافة على المضاف لا على المعنى المصدري ويشهد لذلك قوله فانه لا يدخل لخصوص كونه المضاف ظرفا في الخفض كما يشهد به الذوق السليم خاتمة ينبغي للمعرب اي هو بصدد الاعراب ان يتخير من العبارات اوجزها لفظا واجمعها للمعنى المراد اللايق بهذه الخاتمة ان تكون للباب السابع كما لا يخفى اذ ليس فيها تحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها اللهم الا ان يلاحظ التعريض بمن لا يتحرى ذلك في اعرابه فيكون فيها نوع مناسبة والله تعالى يحسن الخاتمة فتقول في نحو ضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره فعل ماض لم يسم فاعله ولا تقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه اما الطول فظاهر واما خفاؤه فلاحتياجه الى بيان ان ما فيه عبارة عن مفعول وان تقول في المرفوع به اي بما لم يسم فاعله نايب عن الفاعل ولا تقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك اي لطوله وخفائه ووجه الاشارة باعتبار المذكور ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطى زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطى واعط لم يسم فاعله وقد اختلف في هذا المفعول الذي تركت اقامته مقام فاعله فذهب س والحذاق انه منصوب بهذا الفعل الذي لم يسم فاعله وعبارة المص تنطبق عليه وقال الزمخشري هو منصوب بالفعل قبل ان يبنى للمفعول وعبارة المص لا تنافيه واختلفوا ايضا هل صيغة المبني للمفعول فرع عن صيغة المبني للفاعل ام هي اصل براسها الجمهور على الاول والمبرد على الثاني فان قلت وما ثمرة الخلاف قلت يظهر في نحو اعطي زيد درهما فمن قال بالفرعية نصب درهما باعطي لانه في نيابته للفاعل منصوب به فاستمر الحكم ومن قال بالاصالة زعم انه منصوب بفعل مضمر دل عليه الكلام كاخذ واما النايب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان تقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وهذا معنى ما يقال انها لتقريب الماضي من الحال وحدث الاني اي الزمن الاتي يعني المستقبل وللتحقيق حدثيهما وفي اما مشدد الميم حرف شرط وتفصيل وتوكيد وقد مضى بيان ذلك كله في بحثها في حرف الالف من الباب الاول وان تقول في لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا وتزيد في لما الجازمة على هذا القول فانها تشارك لم فيه وتزيد عليه بانها مع كونها نافية تقلب المضارع ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته بعد وفي الوا وحرف عطف لمجرد الجمع اي المعية من غير مراعاة ترتيب مطلقا او لمطلق الجمع من غير مراعاة تقدم وتاخر او معية ولا تقول للجمع المطلق لان التحقيق ان معناه الجمع مطلقا من غير تقييد بشي ولو بالاطلاق فلا تنافي معنى اختيها الفا وفي حتى العاطفة بشهادة السياق والسباق حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وان شيت قلت والتراخي وفي الفا حرف عطف للترتيب والتعقيب وان شيت قلت من غير مهلة واذا اختصرت فيهن قلت عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب فان قلت هو لم يسبق منه ذكر شي من عوامل النصب فما وجه ناصب ومنصوب

قلت اليس قد تعرض لمنصوب اعطى على وجه فهم انه ثم ناصبا لهذا المفعول فمتى اختصر القول فيهما قيل ناصب ومنصوب ولما لم يستطرد القول منه الى ذكر جار ومجرور اورده تنظيرا فقال كما تقول جار ومجرور ٣

الباب السابع من الكتاب

في كيفية الاعراب يطلق الاعراب على ما يقابل البنا وهو عند ابن الحاجب ما اختلف اخر المعرب به ليدل على المعاني المعتورة عليه من حركة او حرف قال وهو مختار عبد القاهر وعند غيره نفس الاختلاف وقولهم علم الاعراب بهذا المعنى تسمية بما هو الاشرف ويطلق على استعمال القواعد في مفردات الكلام وهذا الباب معقود لبيان كيفية هذا الاستعمال والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتديون فان احتياجهم اليه اشد ليعتوي تمرنهم على الغني اعلم ان اللفظ المعبر عنه اذا كان حرفا واحدا بان كان موضوعا على حرف واحد عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك المراد به الاعم كما يفهم من قوله فيقال في الضمير المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل وهذا مثال التعبير بالاسم الخاص او الضمير فاعل وهذا مثال التعبير بالاسم المشترك لان الضمير يطلق عليه وعلى غيره ولا يقال ت فاعل اي لا يعبر عنه بلفظه كما بلغني عن بعض المعلمين انه كان يقول ذلك اذ لا يكون اسم هكذا اي في بعض النسخ وفي بعضها اسم ظاهر ولا بد منه لان الضماير المتصلة اسما ومنها ما هو على حرف واحد بمعنى انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن تعبير فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد ثم اعلم انه متى قصد بكلمة لفظها دون معناها كقولك ليث حرف تمنى فهي علم لذلك اللفظ لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول غيره فيكون علما وكل علم فهو اسم ظاهر وليس في الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد فمن ثم امتنع ان يعبر عن تاء ضربت بقولك ت فاعل لانه خروج عن المنهج المستقيم للاسم الظاهر وانهم قالوا اذا سمي بحرف واحد متحرك ولم يكن بعضه كلمة فانه يكمل بتضعيف مجانس حركته فتقول في التسمية بتاء المتكلم تو وفي التسمية بتاء المخاطب تاء بالف ممدودة لانقلاب الثانية همزة كما في حمراء وفي التسمية بتاء المخاطبة تي ولم تراهم اجروا ذلك في اعلام الالفاظ ولا مانع منه فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه جواب عما يرد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا اذ ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقريره انها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المضاف اليه صار كانها على اكثر من حرف واحد ولهذا اي ولهذا الاعتماد اذا تكلمت على اعرابها جيت باسمها لا بمسماها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عن عمادها وهي لا تنقطع فقلت في نحو قوله وما هداك الى ارض كعالمها هو صدر بيت من البسيط لم اقف على تتمته ولا على تسمية قايله الكاف فاعل لهداك ولا تقول ك لزوال ما يعتمد عليه والكاف الاسمية هي المراد فيه لمثل والحرفية كاف التشبيه وتجوز في نحو الله في نفسك وش الثوب ول هذا الامر ان تنطق بها لانها وان كانت على حرف واحدا الا انها لم توضع كذلك فتقول م مبتدا وتكلك على القول بانها بعض ايمن وتقول ق فعل امر لان الحذف فيهن اي في هذه الكلمات وهو تعليل للجواز عارض فاعتبر فيهن الاصل وهو النطق بالمسمى وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف فتنطق باسمها ولا تنطق بلفظها لان وضعها على حرف واحد وان كان اللفظ موضوعا على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل كما في ضربنا بسكون اخر الفعل او مفعول كما في ضربنا بتحريك الاث اللفظ المفسر لانهم يحتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا اخر لكان الوضع ضايعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفا ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه مطلق اللفظ ويراد به نفسه الظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق

انه وضع علي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به وظاهر كلام المص
اذا كان اللفظ على حرفين انه لا فرق بين ان يكون ثانيهما حرف لين او لا لكنهم قد صرحوا بان الثاني اذا كان لينا
ضعف انما اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو في وان كان صحيحا بقي على حاله ان لم يقصد الاعراب ولما
ان قصد فيضعف يقول من ترد موصولة وشرطية ولم تج استفهامية وخبرية بالتشديد فيهما لانه لم ينقل بالكلية
وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليبقى على اقل اوزان المعربات وهذا بخلاف
ما اذا جعلت مثل ذلك علما لغير اللفظ تقول جاء من ورايت كما بالتخفيف فيهما ليلا يلزم التعبير في اللفظ والمعنى
جميعا قال الرضي كانهم جعلوه من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة ولذا اذا صغروه قالوا كمي كيدية وذلك
لان العرب لم تضع على اقل من ثلاثة وانما جعل المحذوف حرف علة لكثرة حذفه بالنسبة الى غيره وجعل من باب
يد لا من باب عصى لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كالمنسي
يوضع الا على حرفين اولى والحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير اي باسم المشترك ليلا ينطق بالمتصل مستقلا
ولا يجوز ان ينطق باسم شي من ذلك اي مما هو على حرفين بان يقال قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام
كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم ال انفس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بها الخليل وسيبويه
وانما جاز التعبير بها عن ال فكان حقه ان لا يجوز للاختلاف في الهمزة هل هي زايدة وقد اعتد بها في الوضع كهمزة
استمع اذ لم يعتد بها لوجب ضم اول المضارع لكونه على اربعة احرف وهذا ما عليه الخليل فكان حرف التعريف انما
وضع على حرف واحد والهمزة للتوصل الى النطق به ثم منا القيسية التعبير بال بالنسبة الى التعبير بالالف
واللام على عدم الجواز لا يخلو عن شي وان كان اي اللفظ الكثير من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال
وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض لانه اذا قصد بكلمة لفظها دون
معناها كما في المثالين المذكورين فهي علم لانها لفظ موضوع لشي بعينه غير متناول غيره ومنقول لانه نقل
عن مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ وسوف في المثال اسم ايضا ولذا اخبر عنها بانها حرف استقبال
ولم يتعرض المص لذلك للعلم به بالمقايسة وانما فتحت على الحكاية فان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ
سواء كان ذلك اللفظ اسما ام فعلا ام حرفا فالاكثر فيها الحكاية فتقول من اسم استفهام وضرب فعل ماضي
وسوف حرف استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا ليت حرف تمن بالرفع قال « ليت شعري واين مني ليت »
« ان ليتا وان لوا عناء » ثم ان اولته بمذكر كاللفظ كان منصرفا قطعا وان اولته بلفظة او كلمة فان كان ثلاثيا
ساكن الوسط كسوف وليت فحكمه حكم هند في الصرف وعدمه والا كان غير منصرف قطعا بذلك على ما ذكرنا
من اسمية ضرب هذه ان الفعل ما دل على حدث وزمان محصل اي معين من احد الازمنة الثلاث وان الفعل
لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب لان اسناده الى الفاعل ما جزء مدلوله على التحقيق وضرب هذا لا يصح
ان يكون له فاعل وذلك ظاهر ومما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من قام زيد انه مرفوع بقام او
فاعل بقام فيدخل الجار عليه والجار لا يدخل الا على الاسماء وقال لي بعضهم لا دليل في ذلك على اسمية مدخول
الجار لان المعنى والمقصود بقولك فاعل بقام مثلا انه فاعل بكلمة قام فالباء داخلة في التقدير على كلمة
وهي اسم فقلت فكيف وقع قام مضافا اليه للفظ كلمة مع انه ليس باسم في زعمك اي وحق المضاف اليه ان
يكون اسما فان قلت واذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل والاسم والفعل متباينين لا يحمل احد على
الاخر حمل مواطاة قلت هذا نظير الاخبار في قولك زيد قايم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه الذي
هو الذات المشخصة لا باعتبار اللفظ وذلك لان القيام انما هو ثابت للذات المشخصة لا باعتبار اللفظ وذلك
لان القيام انما هو ثابت للذات لا لاسم الذات وكذلك اخبرت عن ضرب بانه فعل ماض باعتبار مسماه وهو ضرب
الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في انه لفظ مسماه لفظ ايضا كاسماء السور واسماء حروف المعجم فانها الفاظ

مسماها الفاظ قال عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المولفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه
الحرف المخصوص قال بن وسال اصحابه كيف تنطقون بالكاف من لك والباء من ضرب فقيل نقول كاف
باء فقال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف ولكن اقول كه به وقد جزم الزمخشري في كشافه بانه اذا قيل
مثلا الف باء جيم في تعداد اسماء الحروف فهي اسماء معربة سكنت اواخرها سكون اواخر نحو زيد وعمرو وبكر
من الاسماء التي لم يمسها الاعراب لفقد مقتضيه والدليل على ان سكون اواخرها وقف لا بنا انها لو كانت
مبنية لحذي بها حذو كيف واين وهولاء ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين ومن هنا اي ومن
هنا اي ومن اجل استعمال هذه الالفاظ اسماء قلت حرف التعريف ال فقطعت الهمزة وذلك لانك لما
نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء الصرفية التي لم تجر مجرى الفعل وقياس
همزاتها القطع لان همزة الوصل لا تقع في الاسم الصرف الا اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وليس
ال منها فوجب قطع همزته بناء على اسميته واحترز بقيد الصرفة بالتفسير المذكور عن نحو الانطلاق
والاقتدار من المصادر المبدوة بهمزة الوصل لان المصدر جار مجرى الفعل كما انك اذا سميت باضرب
قطعت همزته لانه صار اسم صرف وليس من احد الاسماء العشرة فوجب ان لا يكون مبدوا بهمزة وصل
فان قيل فما بالهم لم يقطعوا همزة نحو الانطلاق اذا سمي به مع انه بعد التسمية غير مصدر ومن البين
انه ليس من الاسماء العشرة قلنا ابقيت همزته على اصلها من وصلها لانه لم ينقل من قبيل كال و
اضرب اسمين فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون
في الاسماء والافعال والحروف بل وفي الجمل ايضا نحو لا اله الا الله كلمة التوحيد ولا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي ويقال له الوصفي ايضا فلا تحقيق فيه
اي فهو قول صدر عن غير تحقيق واراد بالاسناد اللفظي ما كان اسنادا الى الشي بحسب لفظه وهو
اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليه كما ان الاسناد المعنوي ما كان بحسب المعنى وهو اسناد ما هو ثابت
لمعنى الكلمة الى لفظها والتحقيق ان الاسناد الى الشي مطلقا من خواص الاسم وان الاسناد الى لفظ الفعل والى لفظ
الحرف اسناد الى الاسم لصيرورة ذلك اللفظ اسما مسماه فعل او حرف وقال لي بعضهم كيف يتوهم ان ابن
مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فاثبت لها اسنادا عاما وسماه لفظيا واخر خاصا بالاسم
وسماه معنويا فقلت كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه
وان الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد يقال ان ابن مالك لم يقصد تغليط العموم وانما اقتضى تخصيص قولهم
ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي الاسناد الذي يكون المسند اليه فيه لفظا سواء عبر عنه بلفظة واحدة نحو ضرب
فعل ماض ام مع غيره نحو لفظة ضرب كلمة ام بلفظ اخر نحو الفعل الماضي مبني الاخر وممن قلد ابن مالك في هذا
الوهم ابو حيان هذا وقد اعترض الامام على قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه بان المخبر عنه
في هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل وكل منهما كاذب اما اذا كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه
وقد قيل لا يخبر عنه واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض
واجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جايز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها ومع غيرها
او عبر عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره او معبرا عنه بلفظ اخر
فالاول من خواص الاسم والاخيران مشتركان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن معناها بامتناع
الاخبار عنه وجب ان يخبر عنه بغير لفظه او به مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين
بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث فلا تناقض ولا يدخل المتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه
اعرابه كقوله مبتدا خبر فاعل مضاف اليه فان كل واحد من المذكورات يشعر باعراب خاص فالثلاثة

تشعر بالرفع والرابع بالجر واما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشي لان هذه
الاشيا لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب
فلا يكون مفيدا حتى يضاف اليه فيقال مثلا موصول مبتدا او فاعل او مفعول وان كان المبحوث فيه
مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه فان الاقتصار على ذكر
المفعولية وان كان كافيا في بيان وجه الاعراب الا ان لكل نوع من المفاعيل يختص فيترتب عليه وجرى
اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد به الا المفعول به وذلك لانه لما كان اكثر المفاعيل
دورا في الكلام خفضوا اسمه بان حذفوا منه قيده لان كثرة الاستعمال تستدعي التخفيف وانما كان
حق ذلك اي لفظ مفعول العاري عن القيد ان لا يصدق الا على المفعول المطلق لاطلاقه ولكنهم
لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق فقد صار المطلق مقيدا والمقيد مطلقا
وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان تحسن لما ترتب على تعيينه من فايدة البحث عن كونه
مختصا بتقدير كونه ظرف مكان ومع الاختصاص ينظر هل من الالفاظ التي تسامحوا في نصبها على الظرفية
المكانية مع اختصاصها اولا وان كان غير مختص اي مبهما فلا كلام واما كان ظرف زمان فلا يحتاج الى هذا
البحث لانه ينتصب من غير شرط ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق فانه ايضا
لا بد من بيانه واما ما لا يتعلق فلا يحتاج وان كان المفعول به متعددا بان كان الفعل يتعدى الى اكثر
من مفعول عينت كل واحد فقلت مفعول اول وثان او ثالث لان احكامها مختلفة وينبغي ان يعين المبتدي
نوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر وتقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى
اي تقول ذلك في تلظى من نحو قوله تعالى نارا تلظى واما في نحو تلظى النار فيحتمل ان يكون ماضيا حذفت
منه علامة التانيث لان الفعل مسند الى ظاهر مونث غير حقيقي ويحتمل ان يكون مضارعا حذفت
احدى تاءيه وعلى التقدير فعلامة محذوفة منه اما من اوله او من اخره وتقول في الماضي مبني على الفتح
هذا اذا لم يتصل به واو جماعة المذكر او ضمير الحاضر او نون الاناث والا فهو مبني على الضم في الاول
وعلى السكون في الاخرين وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه فيما يجزم فيه المضارع بحذف
الحركة يكون مبنيا على السكون وفيما يحذف الحرف يكون مبنيا كذلك وفي المضارع من نحو يتربصن
مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي المضارع من نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد
ولا يبنى المضارع في غير هاتين الصورتين وتقول في المضارع المعرب لحلوله محل الاسم وذلك اذا عري
عن النونين وتجرد عن عامل النصب والجزم او تقول فيما اذا كان منصوبا منصوب بكذا او باضمار ان
بعد الاحرف التي تنصب المضارع بعدها باضمار ان او مجزوم بكذا او يبين علامة الجزم والرفع والنصب
وانها حركة او حذفها وحذف او حذف وان كان الفعل ناقصا نص عليه اي على نقصانه وبين عمله فقال
مثلا كان كان فعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله بان كان مقدما من
تاخير او موخرا عن تقديم عين ذلك فيقول في قايم مثلا من نحو قايم زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه
الاصلي وليطلب مبتداه وهو اذا لم يكن خبرا عن غير مبتدا ولو في الاصل وقيل في نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين
كفروا الملايكة الذين مفعول مقدم ليتطلب فاعلا ولا بد لكل مفعول من فاعل وان كان الخبر مثلا غير
مقصود لذاته بل كان وصلة لغيره قيل خبر موطي ليعلم ان المقصود بالخبرية ما بعده كقوله تعالى بل
انتم قوم تجهلون قوم خبر موطي لكون تجهلون الذي هو صفته هو الخبر في المعنى وقوله * كزجحمي تحولا
انت رجل لولا مخاطبني باك لم ترني * وقد تقدم الكلام مستوفي على هذا البيت في الباء المفردة من
حرف الباء الموحدة وقد اوردته مثالا لا شاهدا على ان قوله رجل خبر موطي به لان صفته هي الخبر ولهذا

اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما لكونهما غير مقصودين لذاتهما ومثله الحال الموطية
في انا انزلناه قرانا عربيا فيقال فيها حال موطية توذن بان المقصود بالحالية ما بعدها وانه كالمبحوث
فيه عرفا ببين نوعه اي بين من اي نوع من انواع الحرف هو ومعناه وعمله ان كان عاملا وان كان غير
عامل اقتصر على بيان نوعه ومعناه لا يقال ان بيان الحرف بنوعه منحصر في بيانه بمعناه او عمله وكلام المص
يقتضي انه شي اخر لانا نقول لسنا بصدد بيان نوعيته بغير معناه وعمله كالحروف الزايدة فيقال مثلا
ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال ان حرف مصدري ينصب الفعل
المضارع ويخصصه بالاستقبال لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه اي يقلب معناه ماضيا ثم بعد الكلام
على المفردات واستيفايه على ما هو حقه تتكلم على الجمل الها محل من الاعراب ام لا محل لها وكما بينا محل الجملة بين
نوعها من كونها اسمية او فعلية او ظرفية صغرى او كبرى او ذات وجهين فصل واول ما يحترز منه المبتدي
في صناعة الاعراب ويتوقاه ثلاثة امور احدها ان يلتبس عليه الاصلي بالزايد حرفا كان الاصلي والزايد او
هيية للكلمة ومثاله انه اذا سمع ان ال من علامات الاسم وان احرف نايت من علامات المضارع فمتى بدي
فعل بحرف منها كان مضارعا وان تا المخاطب من علامات الماضي فاذا اتصلت بفعل كان ماضيا فان
الواو والفا من احرف العطف فما وقع بعدها فهو معطوف وان البا واللام من احرف الجر فما دخلا عليه فهو
مجرور وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول كان عليه ان يقول مضموم الاول مكسور ما قبل الاخر اذ العلامة
مجموع الامرين سبق وهما ايهم ذلك المبتدي الى ان الغيث والهيف اسمان لمكان ال فيهما وان اكرمت وتعلمت
مضارعان لابتداء الاول بالهمزة والثاني بالتا الفوقية وان وعظ وفتح عاطفان ومعطوفان لوجود
الواو والفا فيهما وان نحو بنت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور لمكان البا واللام فيهما وان نحو ادحرج
مبني لما لم يسم فاعله بضم اوله وكسر ما قبل اخره وكان نحو بنا على ما تقدم منه ان يقول فعل ما لم يسم
فاعله اي وليس بشي مما ذكر وقد سمعت من يعرب الهاكم التكاثر مبتدا وخبرا نظيرها مثل قولك المنطلق زيد
في كون ال اللام مبتدا وما بعده الخبر وبهذا ظهر ان تعقيب المص على القايل المذكور انما هو من جهة تعقيبه الهاكم
للمبتدائية والا فمع ولا طلاق لا يحسن ذلك لجواز حمل الكلام ح على ان التكاثر مبتدا موخر والهاكم خبر مقدم
بناء على المذهب الكوفي في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية
قال الشارح وقد سالني بعض المتصدرين بالاسكندرية وقد عرض اجتماعنا بضريح الشيخ ابي العباس
المرسي نفع الله ببركاته والقرا يتلون هذه السورة فقال اي شي يظهر في الهاكم هل الالف واللام فيه للعهد
او للجنس ونظير هذا الوهم قراءة ابن كثير من العوام نار حامية الهاكم بحذف الالف من الهاكم متوهم انها
وصل كما يحذف في اول السورة في الوصل اذا كانت الف وصل فيقال الخبير القارعة باسقاط الف القارعة
وكسر التنوين من الخبير لالتقاء الساكنين ومن هنا يفهم ان الوهم في قراءتهم تلك انما يتحقق اذا حذفت الف الهاكم
وكسر تنوين حامية واما اذا حذفت الالف وفتح التنوين على قاعدة النقل فلا وهم ولا لحن وذكر لي رجل
عن كثير من الفقها ممن يقرا علم العربية هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبير انه استشكل
قول الشريف المرتضى * اتبيت ريان الجفون من الكرا * وابيت منك بليلة الملسوع * هو من ثاني الكامل
الا انه ملحق بالاضمار والريان ضد العطشان وقول المحشي مثل الظمان انه اراد انه مثله في الوزن خطا
ولاكبر امره محترا وفي المعنى ممنوع لانه خلافه والكرى النعاس والمراد هنا النوم والملسوع من اصابه ذو
سم بابرته كالعقرب وفي البيت استعارة تبعية وذلك انه شبه امتلا جفونه محبوبه من النوم من الامتلا
بالما المطفي لحرارة العطش في حصول الراحة فجرت الاستعارة في الري اولا واصالة ثم في الريان ثانيا
وتبعا وكناية فانه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وطباق بين النوم

المستفاد من صدر البيت صريحا والسهو المستفاد من عجزه كناية وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم
او تاء الخطاب مفتوحة وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب اي مع تاء المتكلم مضمومة فبينت الحاكي
ان الفعلين مضارعان لا ماضيان ليتصل بهما تاء الخطاب والتكلم وان التاء فيهما لام الكلمة فهي حرف اصلي
لا اسم هو ضمير وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة فانها علامة المخاطب في المضارع والتكلم
في الثاني مستفاد من الهمزة لانها علامة المتكلم وحده فيه والفعل الاول مرفوع لحلوله محل الاسم فضمته اعرابية
والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة فالفتحة فيه اعراب على حد قول الحطيئة من قصيدة يخاطب
بها الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني قريع الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء
هو من اول الوافر ومعنى الفاظه ظاهرة وفيه شواهد ورود الهمزة للتقرير وحذف نون لكن لاجتماع
الشروط ونصب المضارع بعد الواو وبعد الاستفهام وعليه اورده المص كابن مالك وحكى العسكري
في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك بحماره فقال باعه بكسر العين فقيل لم قلت باعه فقال
ولم قلت انت بحماره اي بكسر الراء فقال انا جررته بالباء فقال باؤك تجر وبائي لا تجر ومثله من القياس
الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في اخبار النحويين ان رجلا قال للسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال
بدرهمان فضحك الرجل اذ لم يقل بدرهمين كما هو صواب القول فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه
يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو رابطة في فصيح الكلام اي فيكون
بالضمير وحده خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة
فجملة وجوههم مسودة اسمية وقعت حالا من الموصول ورابطها الضمير فقط فقال بعض من حضر
هذه الواو في اولها مشيرا الى الواو من وجوههم وقلت يوما العوام يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال
قايل فقد قال الله تعالى فبايعهن ولم يفرق بين بايع الامر وبايع الذي صوابه الهمزة ووجه كون البايع بالياء
لحنا ان الواو والياء يبدلان همزة في كل اسم فاعل على وزن فاعل او فاعله جار على فعل معتل العين بالالف
نحو قايم وقايمة وبايع وبايعة والاصل قاوم وبايع ابدلت الواو والياء همزة على جهة اللزوم حملا لهما على
فعلهما في الاعلال وقيل بل قلبت الواو والياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها ولم يعتد بالفاصل لانه
مع كونه زايدا الف فاجتمع الفان فابدل من الثانية همزة وحركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين فقولنا
على وزن فاعل لاخراج نحو مقيم ومقيل اسمي فاعل من اقال واقام وقولنا جار على فعل معتل العين احترازا
عما اعتلال عينه بغيرها نحو عوز وصيد فان الواو والياء من اسمي فاعلهما لا تنقلب همزة بل يبقيان فيقال
عاوز وصايد وقال الطبري في قوله تعالى اثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك مع انها التي بمعنى هناك ثم بفتح المثلثة
والتي في الاية بضمها وهي الحرف العاطف فسبحان من لا يعتريه غفلة ولا ذهول وقال جماعة من المعربين
في وكذلك نجي المومنين في قراءة ابن عامر وابي بكر عن عاصم بنون واحدة وجيم مشددة مع سكون اخره وقد
اسلف المص في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس الكلام على هذه القراءة وصدره بقوله مبينة قد يكون
الموضع لا يتخرج الا على وجه ضعيف فلا حرج على مخرجه وذكر هناك التخريج الذي ذكره هنا مع زيادة عليه
وتكلمت عليه بما لا مزيد عليه وعهدك بالاقوام غير بعيد ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا
كما هو شان كل ماض لم يتصل باخره ضمير رفع والمومنين مرفوعا لكونه نايب الفاعل فان قيل سكنت الياء
للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم وهو صدر بيت من البسيط لم اقف على تتمته ولا قايله ورضي
فعل ماض سكن اخره تخفيفا واقيم ضمير المصدر مقام الفاعل ويكون نصب المومنين بفعل مقدر كما
اسلفنا ذلك قلنا الاسكان ضرورة فلا يحمل التنزيل عليه واقامة غير المفعول به مع وجوده اي المفعول به
نحو ضرب الضرب الشديد زيدا مقام والا فلا بل اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل ممتنع فلو كان وحده لانه مبهم

لا يتعين

لا يتعين الا بمراجعة وهم قد قدروا في المصدر بيانه ان كان للتاكيد فلا يقام وان كان مختصا بان كان
للنوع او للمرة اقيم والشارح حمل على المصدر ضميره فقال وضمير المصدر انما يمتنع اقامته مقام
الفاعل اذا كان معاده مصدرا موكدا واما اذا كان مختصا فلا يمتنع فيقدر في الاية عوده على مصدر
نوعي ويصح فالتقدير نجي هو اي النجا المعروف كما قالوا في قوله وقالوا متى يبخل عليك ويعتلل بسوك او
يكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود وقد حكم المص في الباب الرابع في العاشر
من الامور التي تحتاج الى رابط ان فاعل تبين من قوله تعالى فلما تبين له تبين بل وصويه هناك فما
بالك امتنع من انابته منابه هنا ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب ليس قوله بعد الجازم و
الناصب قيدا للاشتباه بل للمشتبه والقراين تبين المراد فلا يبقى اشتباه فهو في نحو فان تولوا فقل
حسبي الله ماض والقرينة عليه ان سوق الاية لتسلية الرسول صلى الله عليه وسلم عن عدم الايمان به بعد وصفه
بما وصف ومنه الحرص على ايمانهم والمعنى فان اعرضوا عن الايمان بك فقل حسبي الله فانه يكفيك مضرتهم
ويعينك عليهم وفي وان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع الا انه
حذفت احدى تائيه والقرينة عليه كون الكلام خطابا ولو كان ماضيا لقيل وان توليتم وقوله تعالى هو بالرفع
ابتداء الكلام وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول امر والثاني مضارع لان النهي
لا يدخل على الامر وهنا المضارع من قبيل ما حذفت احدى تائيه ايضا وقد حذفت نونه للجزم فبقي على صورة
الامر وتلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع حذفت احدى تائيه والا لقيل تلظت اعترضه الشارح بان فيه
ادخال اللام في جواب ان الشرطية ويابى مثله قال وقد اكثر المص رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش
في عبارة غيره من المصنفين وهي مناقشة في اللفظ وكذا تمنى من قوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما صدر بيت
من ثاني الطويل عجزه وهل انا الا من ربيعة او مضر اي وهل انا الا من قوم يستحيل عليهم البقا وتمنى فعل
مضارع اصله تتمنى حذفت احدى تائيه ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب ولا ارض ابقل ابقالها وقد
مر اي جعله مما ترك منه التاء مع انه مسند الى الضمير وهذا الجعل حمل على الضرورة من غير ضرورة فان
حذف تاء التانيث من الماضي المسند الى المونث الحقيقي مطلقا او الى ضمير غير الحقيقي لضرورة الشعر والضرورة
تدعو لجعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مضارعا حذفت احدى تائيه ومما يلتبس على المبتدا ان يقول
في نحو مررت بقاض الى الكسرة علامة الجر الملتبس على المبتدي بما هو كسرة قاض في نحو مررت بقاض فيتوهم
انها علامة الجر الملتبس لا القول المذكور حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها الا زان او مشرك
فيقول كيف يقول زان والفاعل مرفوع وقد سالني عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور
والعطف يقتضي التشريك في الاعراب فلا يتخالف معطوف ومعطوف عليه وهما مختلفان هنا فقلت له فهلا
استشكلت ورود الفاعل مجرورا فان زان فاعل ينكحها وفي اخره كسرة وفي هذا الكلام تعريض بغباوة السائل
وتلويح بانه لعدم فطنته بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام بالقراين العقلية وانما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع
والمجرور المدركين بحاسة السمع وبينت له ان الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فالتقت
الياء لا لبنائها ساكنة هي والتنوين فيقال فيه هو فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستثقال ايضا ويقال في نحو والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور
لان واوه للقسم وليال عاطف ومعطوف وهذا المعطوف مجرور وعلامة جره فتحة لانه غير منصرف لجوازه
وتنوينه للعوض عن المحذوف لا للتمكن وتلك الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها
وكان حقها ان لا تقدر ولذا ظهرت حالة النصب في نحو قاض لنيابتها عن الكسرة الثقيلة ونايب الثقيل
ثقيل ولهذا اي ولان نايب الثقيل ثقيل يعطى حكم ما ناب عنه حذفت الواو في يهب مع وقوعها بين ياء

وفتحة تكون فتحة نائبة عن الكسر كما حذفت في يعد لاستثقالها لوقوعها بين يا وكسرة اصلية ولم تحذف
في يوجل لان فتحة ليست نائبة عن الكسرة ليسري الثقل اليها لان ماضيه وجل بالكسر اي كسر العين فقياس
مضارعهما الكسر في العين ليتحقق مع المخالفة في المعنى مخالفة اللفظ واما يهب فانما الفتحة فيه عارضة لحرف
الحلق لان عين الفعل في المضارع تفتح كما في الماضي اذا كانت العين او اللام حرف حلق ومن هنا عطف على
قوله ولهذا اي يجوز ان ناب الثقيل بثقيل قال ابو الحسن في ياغلاما ياغلام بحذف الالف اكتفاء عنها بالفتحة وان
كانت اخف الحروف في نفسها لان اصلها اليا اي اصل الالف التي في ياغلاما لان ياغلامي يجوز في باب النداء فاذا
فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتقلب اليا الفا وهم يقولون في ياغلامي ياغلام بحذف اليا اكتفاء عنها بالكسرة
لثقلها فكذا فعلوا فيما فعلوا فيما ناب منابها ومن ذلك ان يبادر في المصطفين والاعلين الى الحكم بانه مثنى
اذ نجد في بادي الراي تاء ونونا قبلها فتحة وهو قد سمع ان ما قبل العلامة نصبا وجرا مفتوح في المثنى
مكسور في الجمع واعلم انك تقول مصطفى مصطفيان مصطفون رفعا واصله مصطفيون قلب اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لملاقاتها علامة الجمع الساكنة وتقول حالة النصب والجر مصطفين
الجمع وانما جامعت التثنية لام الكلمة في صيغتها دون الجمع لثقل علامة الجمع لانها واو مضموم ما قبلها او يا مكسور
ما قبلها وعلامة التثنية الف او يا مفتوح ما قبلها ولثقل حركة الضمة والكسرة في الجمع وخفة الفتحة عليها
في التثنية وكذا حكم اعلين جمع اعلى ووجه التباس الحال على المبتدي في بادي الراي انه يرى يا قبل نون وبعد
فتحة فيظن الاسم مثنى لان ما قبل يا التثنية مفتوح في الصحيح والصواب انه ينظر اولا في نونه فان وجدها
مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين بانه جمع لان نون الجمع مفتوحة ونون التثنية مكسورة
على اللغة الشهيرة وفي الاية دليل ثان على الجمعية وهو وصفه بالجمع فان الاخيار جمع خير بالتشديد او خير كاموات
جمع ميت او ميت وثالث وهو من التبعيضية عليه بعد وانهم اي بعد التعبير عنهم بانهم وهو ضمير جمع ومحال ان
يكون الجمع من اثنين فان اقل الجمع ثلاثة نعم للجماعة تكون اثنين وعندنا ظرف لمحذوف يدل عليه المذكور اي
وانهم مصطفون عندنا او للمصطفين وان كان بال لتسامحهم في الظروف ولا يجوز ان يكون خبرا وليس
المصطفين خبرا ثانيا لوجود اللام فانه لا يقال ان زيدا قايم لمنطلق بغير شي وهو ان المص كيف ساغ له الحكم بحال البيد
كون الجمع من اثنين والخلاف في اقل مسمى الجمع مشهور عند الاصوليين وان كان الاصح انه ثلاثة لا اثنان وقال
الاحنف بن قيس ٭ تحلم عن الادنين واستبق ودهم ٭ فلن تستطيع الحلم حتى تحلما ٭ البيت من ثاني الطويل
وعزاه الجلال لحاتم الطاي الجواد من قصيدة منها ٭ واغفر عورا الكريم ادخاره ٭ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ٭
٭ ولا اخذل المولى وان كان خاذلا ٭ ولا اشتم ابن العم ان كان مفحما ٭ ولا زادني عنه غناي تباعدا ٭ وان كان ذا
نقص من المال معدما ٭ قال ابن يسعون هذه الابيات احسن ما قيل في مداراة الاقارب وتحلم فعل امر من
تحلم تكلف الحلم حتى حصل والادنين جمع ادنى وهو القريب والنسيب والعورا واراد بها الكلمة القبيحة
او الزلة وادخاره منصوب على انه مفعول له اي للادخار كما تدخر الذخاير والاعلاق النفيسة ليوم الحاجة
اليها وقد استشهد بهذا البيت على مجي المفعول له معرفا بالاضافة واللئيم الذي جمع الشح ومهانة النفس
ودناءة الاباء ولا اخذل المولى اي لا اترك نصرته والمولى الحليف والمفحم الذي لا يطيق الجواب والذي
لا يقول الشعر ومن ذلك ان يعرب اليا والكاف والها في غلامي اكرمني وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه
اعرابا واحدا سواء كانت هذه الضماير مع الاسم او مع الفعل ويعكس الصواب في اعرابها فيجعل اعراب
يا مع الاسم لا مع الفعل واعراب مع الفعل لا مع الاسم اذا عرف ذلك فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل
كن مفعولات وكان محلهن النصب وان اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن وكان محلهن الخفض ويستثنى
من الاول اي مما يتصل بالفعل نحو ارايتك زيدا ما صنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في الكاف المفردة

وابصرك

وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب هكذا هو في كثير من النسخ بضمير التثنية عايد على المثالين وفي
بعضها هو الموجود بخط المص فيه بافراد الضمير وتذكيره فهو عايد على نحو من الثاني وهو ما يتصل بالاسم
نوعان نوع لا محل فيه كهذه الالفاظ وان اتصلت بالاسم لحرفيتها وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك
واياه فانهن احرف تكلم وخطاب وغيبة فاليا للمتكلم والكاف للخطاب والها للغيبة اتفاقا في اسمي الاشارة
وعلى الاصح في اسما الضمير ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه والضاربي على قول سي
انها ضماير نصب متصلة لا ضماير جر كما قال الرماني والمبرد ولا يحتمل الوجهين كما قال الفرا لانه لا يضاف
الوصف الذي بال الى عار منها ونحو قولهم عطف على نحو الضاربك لا عهد لي بالام قفا منه ولا اوضعه بفتح
العين من اوضع والام افعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما كفعل وملامة كحمده ولاومه ككرامه ورجل ملام
خلاف كلكرمان واوضع افعل تفضيل ايضا من وضع الرجل ككرم ضعة وبكسر ووضاعة كان في حسبه انحطاط
ولوم وخسة فالها اي واوضعه في موضع نصب كالها في الضاربة الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول
لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا كالصفة المشبهة فاذا جا بعدهما منصوب كان نصبه على التشبيه
بالمفعول وليت اي الها مضافا اليها والا الخفض اوضع بالكسرة لان غير المنصرف اذا اضيف او دخلته لام
التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج هو بعد ذلك منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء
اليه مما يتغير به نفس مدلوله ويضعف شبهه بالفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه
حرف الجر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر من غير المنصرف انما هو
بالتبعية لامتناع التنوين منه للعلتين فاذا امتنع التنوين بغيرهما كالدخول او والاضافة زال موجب المنع
من الكسر اذ ليس هناك تنوين يحذف للسببين حتى يتبعه الكسر فلم يسقط وعلى هذا ما لم ينجر احد لسببيه
بال او بالاضافة باق على المنع من الصرف كالمساجد والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره وعلى ذلك
فاذا قلت مررت برجل ابيض لوجه لا احمره فانك فتحت الراء على انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل
ولم يضف ولا دخله لام تعريف فالها منصوبة المحل على التشبيه بالمفعول لما عرفت وان كسرتها بنا على
ان غير المنصوب اذا اضيف انجر بالكسره فهي مجرورة اي مجرورة المحل على الاضافة ومن ذلك فان نكاحها
مطر حرام فيمن رواه بجر مطر وهذا عجز بيت للاحوص من ول الوافر صدره لين كان النكاح احل شي
فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين وذلك لان النكاح مصدر اضيف الى فاعله
وهو مطر ففصل بينهما بالمفعول وهو ها وكان الاصل فان نكاح مطر اياها حرام فكان الضمير منفصلا
فاتصل بعامله فاصلا ويروى ايضا برفع مطر ونصبه فاما الرفع فعلى انه فاعل بالمصدر وهو
مضاف الى مفعوله واما النصب فعلى انه مفعول له للمصدر وهو انه مضاف الى الفاعل فان النكاح يسند
الى الزوجين حقيقة تنبيه اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل معناه امهل فالكاف خطاب
اي حرف معناه الخطاب فلا موضع له لانك ان قدرتها في محل جر لم يجز لان اسم الفعل لا يضاف وان قدرتها
في محل نصب لم يجز لاستيفاء اسم الفعل مفعوله وهو زيدا او في محل رفع لم يجز ايضا لان الكاف لم يثبت فيها
انها من ضماير الرفع وان قدرته مصدرا بمعنى الامهال فهو اي الكاف اسم مضاف اليها ومحله الرفع لانه فاعل
فان قلت اذا كان الكاف اسما مضافا اليه فكيف يكون محله الرفع والمضاف اليه مجرور وان كان فاعلا قلنا
اراد بيان محله باعتبار الاسناد اليه والشي قد يكون ذا محلين باعتبارين واعلم ان رويدا اذا قدرته اسم فعل
فهو مبني على الفتح وان قدرته مصدرا فهو معرب ويأتي على ثلاثة اوجه احدها ان يكون في معنى الحال نحو ساروا
رويدا الثاني ان يكون مصدرا نايبا عن فعله نحو رويد زيدا ورويدك زيدا الثالث ان يكون نعتا لمصدر
مذكور نحو ساروا سيرا رويدا او مقدرا نحو ساروا رويدا اذا لم يجعله بمعنى الحال الثاني من الامور التي يتوقف

المبتدي في صناعة الاعراب ان يجري بلسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها لالفة بها كان يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما الف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا وانما حق التعبير كان واسمها اما التامة فلا كلام في صحة التعبير بالفعل والفاعل فيها واما تسمية الاقدمين ومنهم المبرد الاسم فاعلا والخبر مفعولا فانه اصطلاح غير مالوف بل لا يعرف المتاخرون غير الاسم والخبر نعم بعضهم كالزمخشري ادرج اسم كان في تعريف الفاعل فهو لا يستنكف من تسميته فاعلا ومع ذلك هو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية فانه من مجاز الشبه وفي الصحاح الدمية الصنم والجمع الدمى وهي الصورة من العاج ونحوه وسد در القايل المرء لولا عرفه فهو الدمى ۰ المسك لولا عرفه فهو الدم ۰ والمبتدي انما يقوله على سبيل الغلط ولا يلحظ علاقة في الاطلاق فلذلك يعاب عليه ولا يعاب عليهم والثالث من تلك الامور ان يعرب شيا طالبا الشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب ولا يبين حاله كان يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله او بالعكس او مبتدا ولا يتعرض لخبره او بالعكس بل ربما ابر مطلوبه فيما اعربه ولا فاعربه بما لا يستحقه من وجه الاعراب ونسي ما تقدم من الاعراب المستحق فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطايفة ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدا الذي هو طايفة الموصوفة فلم يجعل شيا من هذه الجمل خبرا قلت لعله راى ان خبره محذوفا اي ومعكم طايفة صفتهم كيت وكيت تعقب الشارح المص في ايراد هذا السوال على الزمخشري بان فيه من الازرا بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمص والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزمخشري في علوم اللسان وعلو الشان فيها مما لا ينكره منصف ويظهر لي ان في هذا الكلام من الشارح تحاملا على المص لانه لم يجزم بان قول المص هذا من قبيل ما ينبغي للمبتدي الاحتراز عنه على انه وان كان نجيلا في هذا الفن فهو غير مامون من الخطا والنسيان وكيف يتوهم في المص الازرا عليه وهو قد اجاب عنه بما ترى والظاهر ان الجملة الاولى خبر عن المبتدا الذي هو طايفة وان الذي سوغ الابتدا بالنكرة صفة مقدرة او طايفة من غيركم مثل قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه فمنوان مبتدا ثان وهو نكرة مخصصة بالصفة المقدرة او اعتماده على واو الحال كما في بشرح الابتدا بالنكرة فان منها ان تقع النكرة في جملة حالية كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وفي حاشية التفتازاني على الكشاف ولم يجعل اي الزمخشري شيا من الجمل اي الجمل الخمس الاخبار بها التي اشتملت عليها هذه الاية في موضع الخبر لطايفة قصدا الى ان مضمونها متقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه والخبر محذوف اي وثمة طايفة او وفيكم على ان الخطاب للجميع من المومنين والمنافقين او وطايفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة ويظنونه خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطايفة اخرى وسالت كثيرا من الطلبة عن اعراب احق ما سال العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول اي لسال فيبقى لهم المبتدا اي احق بلا خبر والصواب انه اي ان مولاه الخبر عن احق والمفعول العايد المحذوف اي ساله وعلى هذا فيقال احق ما سال العبد ربه بالرفع وعكسه وهو يوهم المفعول خبرا ان مصابكم المولى قبيح يذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانه مبتدا وانما هو مفعول والمصاب مصدر ميمي بمعنى الاصابة وهو العامل فيه بدليل مجي الخبر بعده معمول للمصدر والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدا محذوف اي ان الذي اصبته هو مولاك هذا قبيح قال وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب بهذه الطريقة السابقة فلا سبيل الى انكاره ومن هنا اخطا من قال في مجلس الواثق بالله احد الخلفا العباسيين في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا ۰ اهدى السلام تحية ظلم ۰ انه يرفع رجلا وقد مضت الحكاية في اخر الجهة الاولى من الباب الخامس واسلفنا هناك من الكلام على البيت وعلى وجهي النصب والرفع في رجلا ما فيه غنية

تنبيه قد يكون للشي اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شي اخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك باعطاء كل مقام ما هو حقه من ذلك ما انت وشانك مثل بمثالين لانه اذا اتى بعدهما بنحو قولك وزيدا فاحدهما يتعين معه النصب وهو ما شانك وزيدا لان الخفض بالعطف على الكاف غير جايز اذ لا يعطف على الضمير المجرور الا بعد اعادة الجار والفصل والتاكيد والمفهوم بتقدير الرفع غير مراد وثانيهما يرجح معه العطف وهو ما انت وزيد فانهما مبتدا وخبر اذا لم يات بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جيت به فانت مرفوع بفعل محذوف تام والاصل ما تصنع او ناقص والاصل ما يكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاع بالفاعلية على التمام او على انه اسم لكان على النقصان وشانك بتقدير ما يكون فقط فهو مرفوع على الاسمية وما فيهما من موضع نصب خبرا لكان ان كانت هي المقدرة او مفعولا لتصنع ونص الفارسي على ان كان المقدرة في ذلك تامة واختاره الاستاذ ابو علي وعليه فما مبتدا والتقدير اي شي يكون مع زيد ومثل ذلك كيف انت وزيدا في ان تقديره كيف تصنع او كيف تكون وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كانت كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به اعلم ان كيف عند س ظرفا لانها تقدر بجر في الجر من جهة المعنى وليست بظرف حقيقة لانها لا تدل على زمان ولا مكان فهي عنده في محل نصب مطلقا وذهب الاخفش الى انها اسم صريح وهو الصحيح وهو يختلف محلها من الاعراب فنقول الكلام ان لم يستقل بعدها فهي في موضع الجر سواء كان خبرا الان ام في الاصل وان استقبل فهي في موضع الحال نحو كيف جاء زيد قالوا وقد يا تي والمراد بها المصدر نحو الم تر كيف فعل ربك اي الم تر فعل ربك وقد مضى تفصيل القول فيها في بابها من حرف الكاف وكذلك يختلف اعراب الشي باعتبار المكان الذي يحل فيه كما يظهر لك ذلك في كان في المثال الثاني وسال التطالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال زايدة بناء منه على ان المثال المسول عنه ما كان احسن زيدا وليس في السوال تعيين ذلك فيل في السوال ما يشعر بذلك لان ذكرها في المثال المذكور لا يكون الا بتقدير ما زايدة فلا اعتراض على السايل اذ له ان يقول متى وقعت كان احسن وجب الاتيان بما المصدرية ورفع زيد فلم يكن السوال عن كان المذكورة في المثال الخاص وخرج اللفظ بذلك الى تركيب اخر والصواب الاستفصال فانها في هذا الموضع زايدة كما ذكره هذا الطالب وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف وخرجت عن الفعلية فكانت لمجرد الربط وتاكيد النسبة كان في قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم يحتج الى فاعل هذا قول الفارسي والمحققين في كان هذه وعند ابي سعيد السيرافي وجماعة هي تامة فهي فعل وفاعلها ضمير الكون المفهوم منها وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت اي كان بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما احسن ما كان زيد وكانت تامة وزيد بالرفع فاعلها واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما موصولا وان ينصب زيد على انه الخبر ويكون اسمها ضميرا مستترا فيها عايدا على ما اي ما احسن الذي كان زيدا ورد بان ما احسن زيدا مغن عنه ومفيد مفاده مع الايجاز فلا حاجة الى زيادة ما كان

في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزيية وهي احد عشر قاعدة والقاعدة حكم كلي ينطبق على جزيياته ليتعرف احكامها منه وفي معناها الضابط القاعدة الاولى قد يعطى الشي حكم ما اشبهه في معناه او لفظه وهو الشبه اللفظي او فيهما وهو اقوى هذه جامع ما بينهما من الشبه المعنوي وهو اقوى الشبهين فاما الاول فله صور كثيرة احدها دخول الباء في خبر ان واقعة في حيز النفي كما في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والباء لا تدخل في خبر

ليس دخلا ثابتا فكذا في خبرها بمعناها والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما اي ما بين ان
وخبرها ولهذا لم تدخل في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم
لقرب ما بينهما ومثله في اعتبار الشبه المعنوي ادخال البا في كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف
بالله شهيدا اي لاجل ما دخل من هذا المعنى فاللام من لما مكسورة وما بتخفيف الميم ومن بيان
لها بخلاف قوله قليل منك يكفيني هو بعض بيت من الوافر تمامه ولكن قليلك لا يقال له قليل فان
يكفيني فيه ليس مضارع كفى التي يدخلها ذلك المعنى وفي قوله عطف على قوله في كفى بالله اي ومثله
ايضا ادخال البا في قوله سود المحاجر لا يقران بالسور هو عجز بيت من اول البسيط صدره هن
الحراير لا ربات اخمرة وقد تقدم الكلام عليه في حرف البا الموحدة في بحث البا المفردة لما دخله
معنى لا تتقربن بالسور اي حين دخله هذا المعنى ولما هذه مشددة الميم مفتوحة اللام وهذا
اي ولاجل ادخال البا بعد يقران لشبه معناه بمعنى تتقربن لتضمنه اياه قال السهيلي لا يجوز وصل
الى كتابك فقرات به اي بزيادة البا في مفعول قرات على حد الزيادة في قوله لا يقران بالسور لانه
اي لان هذا اي القول عار من معنى التقريب والثانية جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان زيدا قايم
وعمرو اي قايم اكتفا عنه بخبر ان لكان ان زيدا قايم في معنى زيد قايم غاية ما هناك انه يرتد عليه
بما في ان من معنى التاكيد ففيه زيادة على المعنى لا يعتبر له ولهذا لم يجز ليت زيدا قايم وعمرو لكون
الخبر المذكور متمنى وخبر المبتدا المحذوف ليس كذلك فلم يكن الخبر المذكور مؤديا معنى المحذوف والثالث
جواز انا زيدا غير ضارب اي جواز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف الذي هو غير وبه قال السيرافي
والزمخشري وابن مالك مطلقا وقال ابن السراج لا يجوز مطلقا واختاره ابو حيان وقيل يجوز في
الظرف ويمتنع في غيره لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه
على المضاف فكذا لا يتقدم معموله عليه بالطريق الاولى لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب
هذا هو الصحيح فيهما وحكى ثعلب عن الكسايي جواز التقديم في الاول وابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم
في الثاني فان المضاف كلمة حق فعن بعضهم انه يجيز التقديم لقوله وان لا اكن كل الشجاع فانني
بضرب الطلا والهام حق عليم قال ابو حيان والصحيح المنع وشبهة المجوزين هنا وهو كلمة حق لما
كان لا يفيد شيا سوى التاكيد من جهة المعنى لم يعتد به وحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ فكانه قال انني
بضرب الطلا والهام عليم جدا ودليل المسالة اي مسالة التقديم اذا كان المضاف حكمه حكم غير قوله تعالى
وهو في الخصام غير مبين لا يقال هذا المعمول ظرف يتسامح فيه لانا نقول المسالة مفروضة في تقديم المعمول
مطلقا ظرفا كان او غيره وقال الشاعر فتى هو حقا غير ملغ قوله ولا يتخذ في ما سواه خليلا هو من
ثالث الطويل ولم يسم قايله وفتى منصوب بمحذوف على شريطة التفسير اي قول فتى هو غير ملغ حقا فحقا
مفعول به لملغ وقد تقدم الكلام عليه ففيه تقديم معمول ما اضيف اليه غير وليس ظرفا وجملة
النهي معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة لان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما
سيقت لغرض التفسير والمعنى اتخذ صديقا عارفا بحق الصداقة ولا تعدل عنه الى غيره وقوله
ان امرا خصني يوما مودته على التنائي لعندي غير مكفور هو من ثاني البسيط من قصيدة لابي زبيد
الطائي يمدح بها الوليد بن عقبة بن ابي معيط قال الشارح وكان اخاه لامه وكان عامل عثمان على
الكوفة وكانت بنو تغلب اخوال ابي زبيد قد اخذت ابلا له فاخذ بحقه منهم وارتجع ابله وبعد
هذا البيت ارعى واروى واذناني واظهرني على العدو وبنصر غير تعذير خصني بكذا افردني
بحيث لا مشارك لي فيه ونصب مودته اما بخصني على التوسع باسقاط الجار الذي هو البا او على

تضمينه معنى منح واعطى ويروى عمرو ابدل يوما والتنائي التباعد وعلى فيه للمصاحبة كما في قوله تعالى
وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي خصني بمودته من غير سبب بيننا يوجب ذلك وعندي يتعلق
بمكفور من غير مكفور وقد تقدم عليه وهو محل الشاهد والمكفور المجحود والكفر جحد النعمة ويقابل الشكر
وقال ابن الدهان في الغرة التقدير في البيت لعندي مشكور غير مكفور لان ما بعده المضاف
لا يعمل فيما قبله وان كان قد اجيز في غير وقال ابن يعيش فيه دخول اللام على الظرف الذي هو عندي
وهو متعلق بمكفور لكنه لما قدم عليه تعين دخول اللام عليه وارعى معناه جعل ابلي ترعى الكلا واروى
اسقاها فذهب عطشها واظهرني على العدو وجعلني ظاهرا عليه غالبا والتعذير التقصير غير تقصير
اي جعلني غالبا على العدو بنصر لا تقصير فيه ويحتمل ان يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين
غير يسير اكد عسير ذلك بكونه غير يسير على الكافرين ليمنع كونه عسيرا من وجه دون وجه فليوذن بانه
يسير على المومنين او استغنا دا نه عسير لا يرجى ان يرجع يسيرا كما يرجى تيسير العسير من امور الدنيا ويحتمل
تعلق على بيسير فلا يكون مما نحن فيه والمحذوف هو نعت له او حال من ضميره والتقدير كاين او كاينا ولو قلت
جاني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان الثاني لا يحل هنا مكان غير الموجود في اكثر النسخ قال المحشي وهو
الذي رايناه بخط المص لم يجز التقدير بالراي تقدير غير ضارب زيدا بلا اضرب زيدا وفي الشرح حكم المص
بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عده في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكرارها
غير واجب فلذلك قال لان النا في محل غير اذ لو قلت جاني لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشري ونقول
انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب هذا كلامه
فجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني في حواشيه فان قلت هب انه يصح
التقديم في مثل انا زيدا لا اضرب لما ذكرتم وكان ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى
غير على ما صرح به السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاء بلا شي ورايت
لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا شرقية ولا غربية لا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم
نظرا الى الصورة الحرفية والرابعة جواز غير قايم الزيدان لما كان في معنى ما قايم الزيدان فكانت الصفة في المعنى
واقعة بعد حرف النفي فصح اغنا مرفوعها عن خبرها ولولا ذلك لم يجز عند الجمهور من البصريين لان المبتدا
اما يكون ذا خبر وذا مرفوع مغن عن الخبر ودليل المسالة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض
سلم البيت من اول الخفيف وهو مدرج اخر صدره ها اللهو واول عجزه واوه ولاه اسم فاعل من لها يلهو
والعدى بكسر العين الاعدا وهو في الصحاح وهو جمع لا نظير له والطرح بتشديد المهملة امر من الاطراح وهو
افتعال من الطرح والاغترار الانخداع والطمع يقال غرته الدنيا اي خدعته واطمعته بالباطل فاغتر
والعارض ما يبدو ويظهر بغير ميعاد والسلم بفتح السين وكسرها الصلح والمعنى ان اعداك غير لاهين عن
الحرب والاعتداد لها فاعتد ايضا انت لها ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال
على المسالة بالبيت ان عداك اما مبتدا اخر ما قبله خبرا وفاعل بالوصف لانه في قوة ما لاه عداك
والاول ممتنع اذ لا سبيل الى الاخبار عن الجمع بالواحد لا يقال الزيدون غير قايم فتعين الثاني واعترض
بانا لا نسلم ان لاه مفرد لفظا او معنى لجواز ان يكون صفة لفريق ونحوه مما هو مفرد لفظا مجموع معنى
ويكون التقدير عداك غير فريق لاه فلا يتم به الاستدلال وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس
غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن هو من الضرب الخامس من المديد وقد اعترض عليه في هذا
البيت انه غير مستقيم لان الصفة لم تقع فيه مبتدا بل المبتدا هو المضاف اليها فلا يسد مرفوعها مسد
الخبر والجواب ان الكلام اذا كان محمولا على المعنى اطرحت صورة اللفظ وهو هنا كذلك اذ المراد ما اسف

على زمن فهو كقولك ما مضروب غلام زيد وخرجه ابن الخشاب على ان غير ما سوف خبر مبتدا
محذوف وما سوف مصدر كالمعسور والميسور وهو بمعنى اسم الفاعل اي انا غير اسف والخامسة
اعطاوهم ضارب زيدا الان او غدا حكم ضارب زيد في التنكير لانه في معناه وقد عرفت ان اضافة
الصفة الى معمولها لفظية لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا فهو باق على حكمه ولهذا وصفوا به
النكرة فقالوا مررت برجل ضارب زيد الان ونصبوه على الحال نحو جا الفتى ضارب زيد وخفضوه
برب وادخلوا عليه ال فقالوا رب ضارب زيد لقيته ومررت بالرجل الضارب زيد فلو لم يكن باقيا
على تنكيره ما جاز شي من ذلك هذا ظاهر كلام المص وهو ان النحاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم
الفاعل من قولك ضارب زيد الان او غدا فيقال الضارب زيد بالاضافة والحق ان الجمهور على منعه
قال ابن الحاجب اجاز الفرا نحو الضارب زيدا اما لانه توهم ان لام التعريف دخلت على الصفة بعد اضافتها
لحصول التخفيف بحذف النون بالاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل فانه جازت
الاضافة فيه مع عدم التخفيف فليجز هذا وكلاهما غير مستقيم اما الاول فلانه رجم بالغيب ومن
اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة في الحس على الاضافة والاضافة في الظاهر
انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل
قاطع والظاهر مرجح واما الثاني فليس بوجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
محمول على ما حصل فيه تخفيف بها التشبيه به وذلك هو الحسن الوجه بالجر على ما هو مقرر في بابه واجاز
بعضهم تقديم حال المجرور عليه اي تقديم الحال التي تكون صاحبها مجرورة به نحو هذا ملتوتا شارب السويق
مع ان الحال عن المضاف اليه لا يتقدم عليه لكن هذه الاضافة لما كانت في حكم الانفصال جاز ذلك كما يتقدم
عليه حال منصوبه ولا يجوز شي من ذلك اذا اريد بالصفة المضي لانه ليس في معنى الناصب واضافته
معنوية لا لفظية في حكم الانفصال السادسة وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب كونه في معنى النفي والتفريغ
لا يكون في كلام موجب لفظا ومعنى نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى
وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره قال ابو حيان اجرت العرب ابى مجرى الفعل
المنفي فاوقعوا التفريغ بعده قال ٭ ابى الله الا عدله ووفاءه ٭ فلا النكر معروف ولا العرف ضائع ٭
قال ومنهم من يجري الفعل الذي معناه النفي مجرى النفي فيفرغ بعده والصحيح انه لا يجري مجراه فلا
يجري نفيت الا قيام زيد ولا نفيت قيام القوم الا زيد بالجر على البدل السابعة العطف ببل بعد الايجاب
في نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فما سودتني عامر عن وراثة
وهو من قصيدة لابي الجزاز بزايين ويقال ابو الجزيز بالتصغير عامر بن الطفيل العامري وفد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات على جاهليته وكان قد توعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه
اللهم اكفنيه بما شيت فاخذه الطاعون ومات وهو القائل عند موته اغدة كغدة البعير وموت في
بيت سلولية وكان له بضع وثمانون سنة لما قدم وكان اعور وقبله ٭ واني وان كنت ابن سيد عامر
وفارسها المشهور في كل موكب ٭ وبعده ٭ ولكنني احمي حماها واتقي ٭ اذاها وارمي من رماها بمنكب ٭
قال الصولي حدثني الحسن بن اسمعيل قال سمعت المعتضد يقول لا فخر افخر من قول عامر بن الطفيل
وانشد الابيات الثلاث ثم قال هذا وامر السودد انه شرف بنفسه يريد بذلك شرف اباته فان اباته
نقص عنهم كان ذلك لا احتماله لا لهم وعامر قبيلة مشهورة وضمير فارسها يعود اليها والموكب المجرور
بالعطف على سيد عامر والموكب الجماعة ركبانا او مشاة او ركاب الابل المزينة وان وصلية والجملة
حالية وخبر اني محذوف اي لا افتخر بنسبي وان كان من الرجعة بهذه المثابة وسودتني جعلتني سيدا

يعني

يعني انه ساد بنفسه لا بنسبه والفاء في فما فصيحة واذا كان الامر كذلك فما سودتني عامر واسمو من السمو
وهو العلو والارتفاع وقد سكن اخره للضرورة والمنكب بفتح الميم وكسر الكاف عريف القوم او عونهم
من النكابة وهي العرافة والمعنى ارمي من رماها بجماعتهم رؤسا العرافين فعطف قوله ولا اب على ابى الله
ان اسمو بام لما كان معناه قال الله لي لا اسمو بام ولا اب الثامنة زيادة لا في قوله تعالى ما منعك الا تسجد
وانما حكم بزيادة لا لانه انما امتنع من السجود لا من عدم السجود بدليل قوله تعالى في اخرى ما منعك ان
تسجد لما خلقت بيدي وانما زيدت لا تاكيد المعنى الفعل الذي دخلت عليه وتنبيها على ان الموبخ عليه ترك
السجود قال ابن السيد المانع من الشي امر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك ان لا تسجد والاقرب
عندي ان يقدر في الاول اي في بيتنا بي اسلم بردا سرلي وفي الثاني اي في الاية ما الذي امرك يوضح في
هذا اي يوضح الاقرب في الثاني ان لا الناهية لا تصاحب الناصب بخلاف لا النافية فانها تصاحبه اي
مع ذلك القول تكون لا هي الناهية وقيل الممنوع عن الشي مضطر الى خلافه فكانه قيل ما اضطرك الى ان لا
تسجد التاسعة تعدى رضي بعلى وانما حقه التعدي بعن في قوله اذا رضيت علي بنو قشير هو صدر
بيت من اول الوافر عجزه لعمر الله اعجبني رضاها وقد تقدم الكلام عليه في الباب الاول في بحث عن حرف
العين المهملة لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده وعطف عليه وقال الكسائي انما جاز هنا حملا على
نقيضه وهو سخط كقولهم فيه سخط عليه العاشرة رفع المستثنى على ابدال من الموجب وانما حقه النصب
على الاستثنا وذلك في قراة بعضهم فشربوا منه الا قليل بالرفع على الابدال من ضمير الجمع لما كان معناه فلم يكونوا
منه بدليل فمن شرب منه فليس مني اي فليس من اشياعي ولان المعنى فلم يطيعوه وقيل الا وما بعده صفة
فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وان كان من شان ان لا يوصف وقيل مرادهم بالصفة عطف
البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض لانه كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير اي فكما ان
الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان وقيل قليل مبتدا حذف خبره اي لم يشربوا منه والجملة مستثنا
والاستثناء منقطع وقال ابو حيان لا حاجة الى هذا كله بل اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان
النصب على الاستثنا وهو الافصح والتبعية سواء كان ما قبل الا مظهرا ام مضمرا واختلفوا فمنهم من قال
ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر ومنهم من قال لا ينعت به الا النكرة او المعرف بلام الجنس واما المعرف
بالاضافة او بال العهدية او بغير ذلك من وجوه التعاريف فيتعين فيه النصب على الاستثناء الحادية
عشر تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مونثان ولكن المبتدا
عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر فتذكير المبتدا باعتبار تذكير الخبر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن
نصب الفتنة وانث الفعل الا ان في هذه الصورة انث الفعل المسند الى الاسم المذكر لتانيث الخبر وهذا
مبني على ان المصدر المؤول به هو القول المقال وليس ذلك بمتعين لجواز ان يؤول بالمقالة وهي مصدر
ايضا تقول قلت قولا ومقالا ومقالة فيجوز ان يكون التانيث بهذا الاعتبار وما قيل من المصدر الذي
ليس مرادا اصل المصدر المزيد فعند الحاجة للتاويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد محله اذا لم يكن
في الكلام ما يقتضي ذلك المزيد الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا على ان الاستفهامية
علقت فعل العلم عن العمل فيما بعده لانه نفس من في المعنى لكونه مرجعه فهو عبارة عنه وهذا مذهب س
وقال ابن كيسان لا يجوز الا النصب ويشهد لسيبويه قوله ٭ فوالله ما ادري غريم لويته ٭ اشتد ان فاضاك
ام يتصدع ٭ فان الرواية برفع غريم الثالث عشر قولهم انه احد لا يقول ذلك فاوقع احد في الاثبات وهو
مما يختص بسياق النفي لانه نفس الضمير واقع في سياق النفي فكان احدا كذلك اي واقع في سياق النفي وقاله
في ليلة لا ترى بها احدا ٭ يحكي علينا الا كواكبها ٭ قد مضى انشاد هذا البيت في الجهة الخامسة من الباب الخامس

في باب الاستثنا والكلام عليه مستوفي في فرقع لو اكيها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احدا وهو واقع في
سياق غير الايجاب اي في سياق النفي فكان الضمير كذلك اي واقع في سياقه وهذا الباب واسع وفي
ذكر هذا القدر منه كفاية ولقد حكى ابو عمرو بن العلا فيما روي الاصمعي عنه سمع شخصا من اهل اليمن
يقول فلان لغوب بفتح اللام اي احمق وفي الصحاح ان ابا عمرو سايل قايل فلك ما اللغوب فقال الاحمق
وقال في القاموس الضعيف الاحمق اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي بتانيث الفعل
فقال اليس الكتاب بمعنى الصحيفة فانث باعتبار المعنى وقال ابو عبيدة لروبة ابن العجاج لما انشد
فيها خطوط من سواد وبلق ❊ كانه في الجلد توليع البهق ❊ هما بيتان من مشطور الرجز وقبلهما فوقها ت
مثل امراس الابق القود بفتح القاف وسكون الواو الحبل والامراس جمع مرس جمع مرسة مثل
حبال القنب وفي اساس البلاغة شي مولع ملع وفرس مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال
الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع ولعه جعله مخططا ان اردت
الخطوط فقل كانها وان اردت كان ذلك وتلك كذا هو في نسخ الكتاب ذلك بلام قبل الكاف ووقع
في الكشاف وغيره ذك بدون لام قال التفتازاني في حواشي الكشاف يجوز ان يكون باسم الاشارة الموضوع
للواحد عن اشياء كثيرة ما يقدر بلفظ فعل لقصد الاختصار يقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرت لك افعالا كثيرة
وقصصا طويلة كما تقول ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة اكثر ولهذا قال
روبة اردت كان ذاك ولم يرد فيه بلفظ وتلك على عادة العرب تحقيرا او تنبيها وقالوا مررت برجل ابي عشرة
نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل الذي دل عليه تاكيده المرفوع
يعني فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة التي هي الاب فالعرب والعرفج فلما انهن بمعنى الوالد
والفصحا والخشن وكل من هذه لو جي به هنا لرفع مستترا فيه فاعلا له واكدوه بلفظ كل وبنيه على ما بينا
بقوله لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحا والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد ومحصله
ان هذه الجوامد لما كانت في معنى المستثنيات صح ان يرفع الفاعل فقدروا فيها ضماير مستترة ورفعوا توكيدها
تنبيهان الاول انه وقع في كلامهم ما هو ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم بيان الامر مما ذكرنا اللفظ موجودا منزلة لفظ
اخر لكونه بمعناه وهو اي هذا الواقع الابلغ تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله
❊ بدا لي اني لست مدرك ما مضى ❊ ولا سابق شيا اذا كان جاييا ❊ في من روي سابق بالجر على توهم وجود
البا المزايدة في خبر ليس وقد مضى ذلك في اقسام العطف من الباب الرابع فراجعه ان شيت ومضى الكلام
على هذا البيت والثاني انه ليس بلازم ان يعطى الشي حكم ما هو بمعناه اي ان اعطا الشي حكم ما هو
في معناه ليس امرا مطردا الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان المفتوحة المشددة وان وصلتها
وبالعكس اي ولا يعطى ان وان وصلتهما حكم المصدر مع ان كلا في حكم الاخر دليل الاول انهم لم يعطوه
حكمهما في جواز حذف الجار معه كما يحذف الجار معهما ولا في سدها مسد جزئي الاسناد فان وان وصلتهما
يسدان مسد الجزئين ولا يسد المصدر وذلك في باب ظننت واخواته وسدهما هذا السد هو مذهب
الجمهور وذهب الاخفش الى انهما يسدان مسد الجزء الاول فقط وان الثاني محذوف والتقدير في ظننت
ان زيدا قايم ظننت قيام زيد كاينا ورد هذا القول بانه لو كان محذوفا لظهر حينا ما وعدم ظهوره
دليل على عدم حذفه ثم انهم شركوا بين ان المشددة وان الخفيفة في هذه المسئلة في باب ظن فقالوا علمت
ان زيدا منطلق وان زيد منطلق وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدها مسدها في باب عسى دون
المشددة وصلتها وهذا انما يتمشى على القول بنقصان عسى مسنده الى ان وصلتها كما هو مختار
ابن مالك واما على القول بانها تامة وان وصلتها فاعل فلا وخصوا الشديدة بذلك اي بسدها مع صلتها

مسد

مسد الجزئين في باب لو التي للتمني وغيره دون الخفيفة وصلتها ودليل الثاني وهو ان ان وان وصلتهما
لا يعطيان حكم المصدر انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان ثم انه شرع في امثلة التنبيه الثاني
على ترتيبها فقال تقول عجبت من قيامك وعجبت من ان تقوم وانك قايم بحذف من كما تقول عجبت من ان تقوم
ومن انك قايم ولا يجوز عجبت قيامك بحذف من وشذ قوله ❊ فاياك واياك المرا فانه ❊ الى الشر دعاء وللشر جالب
والبيت من ثاني الطويل وهو من ابيات الكتاب ولم يسم قايله واياك منصوب على التحذير واياك الثاني
تاكيد والمرا بكسر الميم مع المد مصدر بمعنى المجادلة وهو منصوب واصله من المرا لانه المحذر منه فحذفت
من وانتصب المصدر شذوذا وقال ابن مالك وابن يعيش اراد والمرا فحذف حرف العطف والفا فانه
للتعليل ودعا بتشديد العين المهملة صفة مبالغة وترك المبالغة في جالب وهي مطلوبة للضرورة فاجرى
المصدر مجرى ان تفعل اي مجرى ان وصلتها حيث يقال اياك ان تفعل في حذف الجار وهنا مبني على ان
التقدير في مثله اتق نفسك من المرا وبعضهم يقول التقدير احذرك المرا قال تعالى ويحذركم الله نفسه فلا تقدير
وتقول حسبت انه قايم او ان قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر فتقول مثلا حسبت قيامه قريبا
ويسمى ثاني مفعولي حسبت خبرا باعتبار ما كان عليه في الاصل وانما لا يقال ذلك لئلا يلزم الاقتصار
على احد مفعولي هذا الباب وتقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قايم ومثلها في ذلك لعل يعني ان لعل
مثل عسى في سد ان الخفيفة وصلتها مسد جزئيها وفي امتناع سد المشددة وصلتها مسدهما وتقول
لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جيتك صلاة العصر اي هذا الوقت فتنيب المصدر عن ظرف
الزمان ولا يجوز جيتك ان تصلي العصر على نيابة ان وصلتها مناب الظرف خلافا لابن جني والزمخشري
في تجويزهما ذلك والثاني وهو ما اعطي على حكم الشي المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة ايضا
احديها زيادة ان بكسر الهمزة وسكون النون بعد ما المصدرية الظرفية وهي المسماة بما الوقتية وبعد
ما التي الذي لانها بلفظ ما النافية اي من بعيث ان يعمها الشبهها بما النافية التي تزاد ان بعدها في
اللفظ كقوله ❊ ورج الفتى للخير ما ان رايته ❊ على السن خيرا لا يزال يزيد ❊ وقوله ❊ يرجي المرء ما ان لا يراه
ويعرض دون ادناه الخطوب ❊ وهذان البيتان قد تقدم الكلام عليهما في الباب الاول في بحث ان من
حرف الالف مستوفي فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله اي محمولان على الزيادة بعد
ما النافية وهذا صدر بيت عجزه يوما منها من انيق جرب وفي رواية الشارح كاليوم هانئ انيق واعلم
ان هذه الرواية التي اتفق عليها المص والشارحان يقتضي ان يكون البيت من الضرب الثالث من الكامل
ووزنه فعلن بسكون العين فهو احد مضمر والحذ بجيمة مشددة بعد مهملة اسقاط وتد وقد
مجموع من متفاعلن والاضمار اسكان الحرف الثاني لكن البيت المذكور من قصيدة ساير ابياتها من ضربه الخامس
وهو وان ساوى الثالث في زنة الضرب لكنه يخالفه بزنة العروض اذ الضرب الثالث عروضه سالمة
ووزنها متفاعلن والخامس عروضه جذا ووزنها فعلن بالتحريك ياتي العيب المسمى بالاقعاد وهو تنويع
العروض ويتبعه التجريد بالحاء المهملة وهو خلط بعد ضروب البحر ببعض لكن الجلال اورده بلفظ
ما ان رايت ولا سمعت به على ما هو الوجه والبيت من قصيدة لدريد بن الصمة الجشمي ففي امالي القالي
عن ابي عبيدة قال خرجت تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد وهي الخنساء فهيات ذود الهاجر باشم
نضت ثيابها واغتسلت ودريد يراها ولا تراه فقال ❊ حيوا تماضر واربعوا صحبي ❊ وقفوا فان وقوفكم
حسبي ❊ ما ان رايت ولا سمعت به ❊ كاليوم هاني انيق جرب ❊ متبذلا تبدو محاسنه ❊ يضع الهنا مواضع
النقب ❊ اخناس قد هام الفواد بكم ❊ واعتاده داء من الحب ❊ فسلهم عن خناس اذا ❊ عض الجميع هناك ملخطب
واخرج ابن الفرج في الاغاني عن ابي عبيدة ايضا وابن الاعرابي وابن الكلبي مثل هذه وزاد فلما اصبح غدا على

ابيها يخطبها فدخل عليها ابوها فقال يا خنسا اتاك فارس هوازن وسيد جشم دريد بن الصمة يخطبك
فقالت انظرني حتى اشاور نفسي ثم بعثت وليدة فقالت لها انظري دريدا اذا بال فان وجدت بوله قد
خرق الارض ففيه بقية وان وجدته قد ساخ على وجه الارض فلا فيه فوجدته قد ساخ على وجه الارض فعادت فاخبرتها
ابوها فقالت يا ابت اتراني تاركة بني عم مثل عوالي الرماح وناكحة شيخ بني جشم هامة اليوم او غد فانصرف
دريد وعاض بضم المعجمة ملم الخنسا وحيوان التحية وارجوا من ربع كمتع وقف وتحبس فقطعت فقنوله
عليه تقتير به والصحيح جمع صاحب وضمير به ان عاد على تماضر فالتذكر باعتبار الشخص وبهذا الاعتبار
قال هاني انيق ومبتذلا والهاني بالهمزة اسم فاعل من هنا الابل يهنا وها مثلثة النون طلاها بالهنا وهو كنا
القطران والاسم الهن بالكسر كذا في القاموس والانيق بتقديم المثناة التحتية على النون نا قة واصله انوق
بدليل قولهم نوق ابدلوا عينه الواو يا قال الشارح لكن هذا الابدال الصحيح قلبان احدهما قلب العين
بنا المثل الى موضع اللام فصار انقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في اذ فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفه
يا قلبوها على حالها الى موضع الفا وهذا هو القلب الثاني فصار اينقا وعادت بنية الجمع الى اصلها
لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع الفا فصار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي
هو الى اولها وهذا القول للمازني وحذاق اهل التصرف نص عليه ابو القاسم الزجاجي في نوادره والجرب
جمع جربا وهي التي اصابها الجرب بفتحتين وهو دا معروف وقوله كاليوم في موضع نصب على الحالية
وكان في الاصل صفة لهاني انيق ثم قدم عليه فصار حالا منه والتقدير بحسب الاصل ما رايت هانيا
انيق كهاني اليوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم والتبذل بذال معجمة بعد
الموحدة عدم الصون وجملة تبدو محاسنه صفة كاشفة له والهنا القطران كما عرفت والنقب بضم النون
وسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقه والخناس هي الخنسا الشاعرة المشهورة وغض
قال الجلال من الغضاضة واللين ولعله من غض الطرف اي سلهم اذا غضوا طرفهم عنك فلم ينظروا اليك
ما شاني حيث لم اغضض الثانية دخول لام الابتدا على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة
مبتدا فكانا في الجمل حيث حمل كل منها على الاخر كقوله • لما اغفلت شكرك فاصطنعني • فكيف ومن عطايك
جل مالي • هو من اول الوافر ولم يسم قايله والاصطناع افتعال من الصنيعة وهي الاحسان وجل الشي بالضم
معظمه فهذا محمول على نحو قولك لما تصنعه حسن اي للذي تصنع حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون
بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة فهذا محمول في اللفظ على نحو فلا تحسبن الله غافلا والمفهوم من كلام
ابي حيان ان تاكيد المضارع بالنون بعد لا النافية ليس بالحمل وانما هو بالاصالة ولكنه قليل واذا وقع جوابا
للقسم لم يجز معه حذف لا نحو قوله • بالله لا يحمدن المرء مجتنبا • فعل الكرام وان فاق الورى حسبا •
وضا وليها اي اول الابيتين المذكورتين وحملا فيهما على النهي لم يحتج الى هذا الحمل وقد قيل في الاولى
انها نهي لهم عن الحلم والمراد نهيا عن التوقف بحيث يحطمونها كقولك لا اربنك ههنا وفي الثانية انها
للنهي عن التعرض للفتنة بالنهي عن الاصابة او انه على اضمار القول وقد تقدم كل ذلك في بحث لا من حرف
اللام من الباب الاول الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم فحذف وهو فاعل
عند من على زيادة والاية التي في سورة الكهف انما هي ابصر به واسمع والضمير في به لله سبحانه
والاصل على هذا القول ابصر الله اي صار ذا بصر ثم نقل الى صيغة الامر بمعنى الانشا فبرز الضمير
لعدم لياقة الصيغة له ولزيادة البا فيه وانما حذف الفاعل مع ان حق الفاعل ان لا يحذف لما احسن كان م
بزيد شبيها في اللفظ بقولك امرر بزيد وقال الاخفش الجار والمجرور في محل نصب على المفعولية والفاعل

ضمير

ضمير المامور وهو كل احد والبا مزيدة ان كانت الهمزة للتعدية ومعدية ان كانت للصيرورة فالحذف
للمفعول لا للفاعل على هذا وما ذهب اليه الاخفش وحكى عن الزجاج ايضا مبني على انه احسن امر
حقيقة والامر للمخاطب ففاعله ضمير المخاطب فما وجه ما نقله المحشي عن الزجاج انه ضمير المتكلم قلت
وجهه ان الخطاب ثمة لنفس المتكلم والمعنى اوقع بزيد حسنا فان قلت وما وجه ما نقله الاخفش
من الفاعل ضمير المامور وهو كل احد قلت الاشارة الى ان المخاطب بصيغة الامر ليس المراد مخاطبا
بعينه بل هو على العموم كالخطاب في قوله تعالى ولو ترى على ما في محله الخامسة دخول لام الابتدا بعد
ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراة من قرا ان هذان لساحران وقد
مضى البحث فيها في الباب الاول في بحث ان المكسورة المشددة من حرف الالف واسلفنا هناك ما فيه
السادسة قولهم من مثل الاختصاص اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم ايه ورفع صفتها كما يقال في
الندا يا ايتها العصابة وانما كان حقها اي حق ايه وصفتها وجوب النصب على الاختصاص كقولهم
نحن العرب بنصب العرب اقرى الناس للضيف ولكنها اي ايه من ايتها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة
في الندا اعطيت حكمها في البنا على الضم ورفع الصفة وان انتفى موجب البنا فيها وهو الوقوع موقع
حرف الخطاب كما تحقق في محله واعلم ان التحقيق ان لفظ ايتها في باب الاختصاص منقول من صيغ الندا
وقد ترك على حاله من البنا على الضم والوصف باسم الجنس والحكم على موضعه بالنصب على المختار وليس ص
بمنادى حقيقة ولذا لا يجوز دخول حرف الندا عليه ونصبه بفعل مضمر وجوبا يعطي معنى الاختصا
فاذا قلت ايها الرجل افعل كذا فهي في محل نصب بتقدير اخص والجملة في موضع الحال اي انا افعل حال كوني
مخصوصا بذلك الفعل من بين الرجال واما نحن العرب في المثال هكذا هو في بعض النسخ بلفظ نحو بالواو
ومنه نسختي وهي نسخة العلامة العز الحاضري الحلبي احد محشي الكتاب قال المحشي وهو الذي رايناه بخط المؤلف
ووقع في بعضها واما العرب في المثال قال المحشي وهو اظهر هنا لان الذي في المثال العرب لا نحوه ولان نحن العرب
نفس المثال لا فيه فانه لا يكون منادى لكونه بال وامتناع ندايه بدونه فاعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه من
الاعراب وهو النصب على المفعولية واما نحن معاشر الانبيا لا نورث فواجب النصب سوا اعتبر حاله
في نفسه وقد عرفت انها المفعولية او حال ما هو شبيه به وهو المنادى لانه مضاف والمنادى المضاف
يجب نصبه السابعة بنا باب حذام في لغة اهل الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك للمساواة
في الوزن والعدل والتعريف والتانيث واراد بباب حذام ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة
سوا كان في اخره را كظفار ام لم يكن كقطام وحذام بمهملتين علم على امراة قال الشاعر • اذا قالت
حذام فصدقوها • فان القول ما قالت حذام • وقال لغة الحجاز لان اكثرهم تميم على انه ذوات منها
مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر وغيرها معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية واقلهم على ان
الجميع غير منصرف وعلة بنا الحجازيين له على ما قال الربعي تضمنه معنى ها التانيث وهذا بنا على قول
الاكثرين ان نزال اسم للنازلة لا انزل كما قال البعض وذهب المبرد الى بنايها لتوالي العلل لانها كانت ممنوعة رف
الصرف للعلمية والتانيث فلما زادوا العدل بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البنا وذلك مشهور في البا
من هذا الباب كما بينا وربما جا في غيرها وعليه وجه قوله • يا ليت حظي من جداك الصافي • والفضل ان
تتركني كفاف • هو من مشطور السريع ومن سماها رجزا فقد اسرع في النظر وقايلها الراجز بن الراجز بن
الجحاف بجيم فحا مهملة ثم فا رؤبة بن العجاج يخاطب اباه العجاج وقد سرقت اعني اباه قصيدة منه
وانشدها لسليمان بن عبد الملك فاجازه عليها بعشرة الاف درهم فطلب من ابيه نصيبا منها لكونه اجيز
بشعره فابى ذلك عليه اخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريق ابي سعيد السيرافي عن ابي بكر بن السراج

عن ابي العباس المبرد عن الرياشي عن الاصمعي والجدا بفتح الجيم والدال المهملة وبالقصر العطية والصافي
السالم من الكدر وهذا كما قال الشارح على سبيل التهكم يا ليت حظي من احسانك وعطايك الذي يزعم
انه لا شي يكدره من من وغيره ان تركتني كفافا عن اسائتك الي او ان تتركني ترك كفاف فلا لي ولا علي ومنه
عند ابي حاتم قوله • جادت لمصرعي فقلت لها اقصري • اني امرؤ قتلي عليك حرام • هو من ثاني الكامل وقايله
امرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور وصدر هذا البيت في كثير من نسخ المتن بلفظ جادت من الجود و
اقصري بالراء وضم المهملة من قصر عن الامر يقصر قصورا انتهى عنه وفي الصحاح اقصرت عنه كففت ونزعت
مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف قال المحشي ويقع في بعض نسخ المغني جالت من
الجولان وهو الذي رايناه في نسخة المحشي قال الشارح والذي رايته في نسخة صحيحة من شعر امرء
القيس مقروءة على الامام ابي زكريا الخطيب التبريزي وعليها خطه انها قريت عليه قراءة تصحيح وضبط
جالت من الجولان وثبت فيها اقصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق قال الله تعالى واقصد
في مشيك وصف الشاعر فرسا جمحت به لترميه فامرها ان ترفق بنفسها اذ لا ينال الغرض من رميه
لقوته وثباته وليس كذلك اي وليس مما جاء على وزن يكون مبينا في غير المعارف اذ ليس لفظ وهو
حرم فاعل وفاعل اذ لم يسمع حازم وحازمة حتى يكون حرام معه ولا من احدها فالاولى في توجيهه
قول الفارسي ان اصله حرامي بياء المبالغة كقوله والدهر بالانسان دواري قبله اطربا وانت قنسري
وقد تقدم الكلام عليه وبيان قايله في الكلام على الالف المفردة من حرف الالف من الباب الاول ثم خفف
بحذف الياء الثقيلة ولو اقوى لكان اولى اي ولو اتى به مرفوعا على ان في البيت اقواء لكان اولى والاقوى
عندهم اختلاف المجرى وهو حركة الروي بالضم والكسر وقيل اختلاف وصل وهو حرف ساكن ما بعد الروي
بلا فصل بالواو والياء والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي وصلها ياء ومنها • عوجا على الطلل
المحيل لاننا • نبكي الديار كما بكى ابن خذام • عوجا ميلا واعطفا والطلل الشاخص من رسم الدار والمحيل من حال
اي اتى عليه حول واراد بالمتغير ولاننا بفتح اللام والهمزة لغة في لعلنا وقد استشهد به على ذلك وابن
خذام اول من بكى الديار من شعراء العرب بغي شي وهو انه معنى قول المحشي ولو اقوى لكان اولى من المحافظة على
على تناقيها لما انه يحوج الى ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة فان الاقوى وان عد من عيوب القافية
كثير في الفصحاء استعمله بل قد وقع لامرئ القيس نفسه في قوله • قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان •
ورسم عفت اياته منذ ازمان • فان قافيته مطلقة مكسورة النون ثم قال فيها • بنات بني عوف
طهارى نقية • واوجههم بيض المسافر غران • برفع فالامر فيه خفيف بالنسبة الى ما ذكر من التخريج
ثم ان قوله ولو اقوى يقتضي ان الشاعر لم يرتكب الاقواء وقد نقل عن الشارح انه راى ضبطها بضم
الميم في نسخة من الديوان معتمدة وهي نسخة التي تقدمت الاشارة واما قوله • طلبوا صلحنا ولات اوان •
• فاجبنا ان ليس حين بقاء • هو من اول الخفيف وقد تقدم الكلام عليه في لات من حرف اللام من الباب
الاول فعلة بناء اي بناء اوان قطعه عن الاضافة لان الاصل وان صح ولكن علة كسره وكونه
لم يسلك به في البنا على الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال لكنه نون للضرورة الثامنة بناء حاشى
التنزيهية في وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشى الحرفية الحق مجرد الشبه اللفظي ضعيف لا يتحقق
به البناء لا بد معه من الشبه المعنوي وهو متحقق ايضا في الاسمية على ما قررناه في بحث حاشى من
حرف الحاء من الباب الاول على انا نقول لو كفى الشبه اللفظي فقط لبني الى بمعنى النعمة لشبهه لفظا بالى
الحرفية واللازم منتف والدليل على اسميتها اي على كون التنزيهية اسما قراءة بعضهم حاشا بالتنوين
على اعرابها كما تقول تنزيها لله قال ابن مالك حاشى اذا كانت للتنزيه فالصحيح انها اسم منتصب انتصاب

المصدر

المصدر الواقع بدلا من الفعل في قال حاش لله فكانه قال تنزيها لله ويؤيده قراءة ابن السماك
حاشا لله بالتنوين وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة مثل سبحان الله واما القراءة المشهورة
فالوجه فيها ان تكون مبنية لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها
على الحرف والحرف لا يدخل على مثله ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها كما في حاشى زيدا وزعم
بعضهم انها فعل حذف مفعوله اي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التاويل ان تاتى
في هذه الاية فهو لا يتاتى في كل موضع فانه يقال لك اتفعل كذا او فعلك كذا فتقول حاشى
لله ولا يصح ان تقول معناه جانبت الفعل لاجل الله والا لكان حق القول حاشيت لله وانما
وانما هنا بمعنى تبرات لله براءة من هذا الفعل ومن نونها اي نون حاشى هذه اعربها على الغاء
هذا الشبه كما ان بني تميم اعربوا باب حذام كذلك اي لالغاء شبهه بنزال الناسخة قول بعض
الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه اي
وامن ما كنا فاوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما الكافة لما بينهما من الشبه اللفظي العاشرة بين
اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه وهذا هو الادغام المعروف عندهم بادغام المتقارب
نحو خلق شي ولك تصورا ورد عليه ان هذا لا دخل له في الاعراب فالمصنف تذكره وهو قد التزم
تجنب مثله واجيب بانه التزم تجنبه قصدا لا استطرادا وهذا معدود من الاستطراد وحتى
اجتمعا رويين في شعر واحد والروي الحرف الذي تبنى عليه القافية وتنسب اليه ولا تقل كبعضهم
الحرف الاخير من القافية لان الاخير منها قد يكون وصلا كقوله • بني ان البر شي هين • المنطق الطيب
والطعيم • هما بيتان من مشطور الرجز قال ابو زيد في نوادره قالته امراة لابنها واورده بلفظ المنطق اللين
فتذكير الضمير من قوله على ارادة الشخص وقول ابي جهل • ما تنقم الحرب العوان مني • بازل عامين
حديث سني • لمثل هذا ولدتني امي • وقد تقدم الكلام على هذه الابيات في بحث ام من حرف الالف
من الباب الاول بما لا مزيد عليه وذكرنا ان اعتراض الشارح بمنع ان يكون فيها عيب الاكفاء لجواز كون
ياء المتكلم رويا هنا على تجويز وقوع الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم
ام غيره وان كان قليلا انما يتوجه على رواية حديث سني بتنوين حديث واضافة سن الى ياء المتكلم
واما ان كانت الرواية حديث سن بالاضافة فحديث سن فلا يبل الروي النون وما اتصل بحركتها فحرف
الاطلاق وقول اخر • اذا ركبت فاجعلوني وسطا • اني كبير لا اطيق العندا • هما بيتان من مشطور الرجز
لم يسم قايله والعند لتلكع جمع عاند وهو البعير الذي يخرج عن الطريق ويعدل عن القصد ورواية
الصحاح عن ابي عبيدة فاجعلاني بالف التثنية ويسمى ذلك اي هذا الاجتماع عند علماء القافية اكفاء
قال بعضهم سمي اجتماع الحرفين المتقاربين المخرج في روي شعر واحد من الاكفاء وهو الانقلاب لان
الشاعر ينقلب بالروي عن طريقه ورد بان المصدر الافعال من الانفعال غير سديد وقد سمع في كلامهم
اكفات بمعنى قلبت صرح به في القاموس وبمعنى املت كما فيه وفي الصحاح ومناسبة ذلك التسمية ظاهر ٥
لانه قلب الروي واماله عن طريقه والقائل وهو ما اعطي حكم الشي لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم
التفضيل وافعل في التعجب وزنا وهو ظاهر واصلا فان افعل التفضيل لا يبنى الا مما يبنى
منه فعل التعجب وافادة للمبالغة وان اختلف جهتها واللام في المبالغة للتقوية واجازوا تصغير
افعل في التعجب مع انه فعل وحقه ان لا يصغر لشبهه بافعل التفضيل الذي هو اسم فيما ذكرنا من
الوزن والاصل وافادة المبالغة فقد تكافيا الباب بان قال • يا ما اميلح غزلانا شدن لنا • هو صدر بيت
من اول البسيط عجزه من هاوليا سكن الضال والسمر من ابيات نسبها العيني في كبراه للعرجي والباخرزي

في الدمينة الكامل الثقفي وهي حوراء لو نظرت يوما الى حجر لاثرت سقما في ذلك الحجر يزداد تور يد
خديها اذا نظرت كما يزيد نبات الارض بالمطر فالورد وجنتها والخمر ريقتها وضوء بهجتها اضوء
من القمر يا من راى في غزال الكوم من بهذا راى بيت ورد في سوى الشجر كادت ترف عليها الطير من طرب
لما تغنت بتغريد ولا وتر بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
وبعد بيت الشاهد وقوله ومن هذا راى فيه شاهد على استعمال اسم الاشارة موصولا بمعنى الذي مع هاء
التنبيه وقوله بالله يا ظبيات القاع استشهد به المص في توضيحه على تحريك يا ظبية في الجمع مع سكونها
في المفرد لاجتماع شروط التحريك وعلما البديع على النوع المسمى بتجاهل العارف وعلما المعاني على وضع الظاهر
موضع الضمير للتلذذ بذكر المحبوبة والقاع المستوي من الارض واميلح تصغير املح من ملح الشي بالضم ملاحة
وشدن بنون مشددة يقال شدن الغزال بدال مهملة بعد المعجمة يشدن شدونا اذا قوي وطلع قرناه
واستغنى عن امه فهو شادن وانشده الجوهري بلفظ عطون لنا والعطو التناول والرفع الراس والظاهر
الباء هي المراد هنا وها اوليا تكن تصغير هو لا تكن فانه هولا تصغير على ها وليا بضم الهمزة بعدها لام مفتوحة
فيا مشددة فالف ممدودة وقد الحق بها علامة خطاب جمع الاناث وفي هذا البيت ايضا شاهد على
تصغير اسم الاشارة واقترانها بها والضال بمعجمة ولام خفيفة السدر البري والسمر بفتح المهملة وضم
الميم ضرب من شجر الطلح الواحدة سمرة وهو شجر عظيم ذو شوك ولم يسمع اي هذا التصغير في شي
من التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا اي مع كونه لم يسمع الا في هذين المثالين
قاسوه في غيرهما فاجازوا واما افيضل زيدا ونحوه ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان فخاصته
وليس كذلك قال ابن مالك في تسهيله وشذ تصغير افعل مقصورا على السماع خلافا لابن كيسان
في اطراده وقياس افعل عليه فزاد وعلى ما حكاه المص مسئلة اخرى وهي قياس فعل على ما افعله في
التصغير فيقال احسن بزيد كما يقال ما احسن زيدا قال ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم
يطلع على كلام النحويين في المسئلة اذ لم يحك اقتباس ذلك الا عن ابن كيسان وما حكاه في ذلك عنه
فهو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه
واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس قال ابو بكر بن الانباري ولا
يقال الا لمن صغر سنه ولا يقال للكبير ما احسنه كانهم راموا المناسبة بين التصغير والصغير واعلم
اعلم القاعدة الثانية ان الشي يعطى حكم الشي اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر
والكثر بالرفع لانه صفة جحر وهذا هو الخفض على الجوار ولا يكون الا عند امن اللبس بحيث يتبين
المنعوت من جهة المعنى فيعلم ان النعت جار في اللفظ على مجاورة وهو من جهة المعنى لشي اخر الا
ترى ان جرما في المثال يعلم من جهة المعنى انه للجحر لا للضب فلو قلت هذا جحر ضب كبير لم يخفض على الجوار
لان كبير يصلح صفة لضب كما يصلح صفة لجحر فلا يتعين قال كبير اناس في بجاد مزمل هذا عجز بيت من
ثاني الطويل صدره كان ابانا في عرانين وبله وقد مر الكلام عليه في الباب الرابع في تاسع الامور
التي في مزمل ان قلتم العامل في مجاورة لم يصح لان هذا العامل لم يقتض هذا المعمول ليظهر اثره
فيه لانه ليس في المعنى وانما هو لغيره وان قلتم عامل غيره فليس ثم ما يقتضي خفضه فالجواب ان هذه
الحركة ليست اعرابية حتى يستدعي عاملا وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين
وليست اعرابية ولا بنائية فلا يحتاج الى عامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد امر استحساني لفظي لا تعلق
له بالمعنى فمزمل في البيت وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل انه يسلط على الحركة
المقدرة لانه يقتضيها من حيث المعنى واما الحركة اللفظية فانما اقتضاها طلب المشاكلة اللفظية

وذلك

وذلك كما في قولك الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فانه مرفوع تقديرا مخفوض لفظا واثر العامل
هو الحركة المقدرة لا الملفوظة وبالجملة الخفض على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه
وقيل به في وحور عين فيمن جرهما اي في قراءة حمزة والكسائي فان العطف على ولدان مخلدون اي ويطوف
عليهم حور فهما مرفوعان كما في القراءة الاخرى لا على اكواب واباريق ليكونا مجرورين بالباء اذ ليس المعنى ان
الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات فكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير
وحور وقيل عطف عليها بتقدير مضاف اي هم في جنات ومصاحبة حور وهو الحكم من جهة المعنى
وقيل العطف على اكواب ولكن باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون
باكواب فالتقدير ينعمون بها وبحور عين وقيل في وارجلكم بالخفض وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو وابن
عباس عن عاصم وحمزة وابي جعفر وخلف انه عطف على ايديكم بل على وجوهكم لا على رؤسكم اذ
الارجل مغسولة لا ممسوحة شهد بذلك السنة الشائعة وعمل الصحابة وقول الامة والتحديد اذ المسح
لم يحد ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم فهو منصوب تقديرا مخفوض لفظا ولا عبرة بما ذهبت اليه الشيعة
الشنيعة من كون الارجل ممسوحة تمسكا بظاهر هذه القراءة لما انه ظاهر غير مراد فافهم والذي عليه المحققون
ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا في هذا جحر ضب خرب وفي التوكيد نادرا كقوله
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب البيت من البسيط ويسمى
المص قايله وصاح منادى شذ ترخيمه لانه نكرة مقصودة عارية من هاء التانيث واصله يا صاحب
وزعم ابن خروف انه اصله يا صاحبي بالاضافة وانه اجرى مجرى المركب المزجي فرخم بحذف هذه
الكلمة الثانية منه وادرك الاولى ترخيم احصر اعني حذف الياء وهذا تعسف عنه مندوحة بما قلنا
وفي قوله عرى الذنب استعارة مكنية وقرينتها التخييلية وذلك انه شبه ذلك الشي المعبر عنه بالذنب
في الشدة والتمسك بحبل مشتد متماسك بعراه المشتبكة في شي اخر ثم اثبت له ما هو من لوازم المشبه
به وهو العرى وانحلت ترشيح وذلك كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطي والمعنى ان الرجل
اذا افتر عن الجماع ولم يستطعه هجره النساء وتركن مواصلته لانقطاع الرغبة فيه قال الفراء انشدنيه
ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب لانه تاكيد المضاف المنصوب على المفعولية
فقال هو خير من الذي قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه ثانيا بالخفض ايضا وفيه دليل على ان
العرب لا تستطيع العدول عما في سليقتها ولا تنطق بما نطقت به اولا ولا يكون اي خفض الجوار في النسق
اي العطف بالحرف لان العاطف يمنع من التجاوز وفي شرح ابن مالك للعمدة تنزد الواو بجواز العطف
على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي
وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابي عمرو وابن كثير وحكى الشارح عن صاحبه لزمن العدول
الثقات يعني ابن السارق انه كان بيده كراسة من بعض التفاسير فيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض
على الجوار قال فجيت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني المص وهو جالس بجامع عمرو بن العاص بمصر
فاريته الكلام المذكور في الاية فنظر في الكراسة ثم القاها الى وقال لي بحدة خذها والكشط به هذا الكلام
وارم به في وجه صاحبه وقال الزمخشري لما كانت الارجل بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بنصب
الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح لان واجبها الغسل ولكن
لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة ودفعا لظن من يظن
انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة انتهى الظاهر ان المص لم يورد كلام الزمخشري على ان فيه
دلالة على ان الخفض في الاية بالجوار اذ لو كان غرضه ذلك لاورده قبل ذكر ما عليه المحققون وفي حواشي التفتازاني

فان قيل العطف على الممسوح لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى
المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في
قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فيكون الارجل
معطوفة على الراس في الظاهر ومن عطف الجملة على التحقيق اي وامسحوا بارجلكم اي اغسلوها غسلا
شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يقتضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده علم بالعطف على
الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول
والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجي مع الالباس وهنا
ملبس اجاب بانه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وهنا قد ذكر غايته بقوله الى الكعبين
فدل على ان ليس جره وعطفه في الممسوح لقصد تعلق المسح به ليلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا
لا يتوقف على ان كل غسل في الشرع له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب ولا في
السنة غاية لا يصح هو الا بدونها وانت خبير بانه لا دلالة لكلام المص يعني الزمخشري بل المراد بوجه من
الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من
كلام المص مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق
الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل
ان قراة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار لانتفاء الالباس بضرب الغاية
او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام
الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراة النصب على المسح
بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الاية
بمنزلة المجمل او تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد
على الترك فكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب
الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى قال الشارح
وانما كان الاشكال على الزمخشري بالجمع بين الحقيقة والمجاز قويا لانه يمنعه قال في قوله تعالى قل لا
يعلم من في السموات والارض كما يقول المتكلمون الله في كل شي فات مكان على معنى ان علمه في الاماكن كلها
فكان ذاته فيها حتى لا يحمل على مذهب بني تميم قلت يابي ذلك ان كونه في السموات والارض مجاز وكونهم
فيهن حقيقة وارادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة تنبيه انكر السيرافي وابن جني
الخفض على الجوار ولو في النعت والتوكيد وتاولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي
الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير وجاره اي مجموع منه وحول الاسناد
اي الاسناد الذي كان الى الجحر الى ضمير الضب وخفض الجحر باضافة خرب اليه كما تقول مررت برجل
حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه بتنوين الصفة ورفع الوجه ثم اتى بضمير الجحر
مكانه اي مكان الجحر لتقدم ذكره فاستتر في الصفة فالصفة على هذا جارية على الضب وفيها ضمير
يعود على الجحر فهي جارية على غير من هي له وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف
بعد حذفه فارتفع واستتر وتحريرا لقولين اما الاول فالاصل عليه هذا جحر ضب خرب الجحر منه
كما تقول مررت برجل حسن الوجه منه فحذف منه للعلم به ثم الجحر فصار هذا جحر ضب خرب بالجحر
ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين فقاعدين غير جار على رجل ولم يبرز
بعد الضمير ولو برز لقيل لا قاعدهما واما الثاني فالاصل عليه هذا جحر ضب خرب جحره نحو مررت برجل

حسن

حسن وجهه ثم حول الضمير اي نقل الى الصفة فصار خرب الجحر ثم خفض الجحر وعليهما فالجر صحيح وهو
نعت للضب لكنه نعت سببي لا حقيقي ورد مذهبهما بان خرب لو كان جاريا على الضب لكان صفة
جارية على غير من هي له ولزم ابراز الضمير لامن اللبس فكان يقال هذا جحر ضب خرب هو وبان
الصفة السببية لا يصح نقل الضمير اليها الا اذا صح وقوعها في الوصف حقيقة فلا يجوز مررت
برجل حايض وانت تريد خرب الجحر لان الخرب لا يصح ان يكون من صفات الضب والى اول هذين الوجهين
اشار المص بقوله ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذا لا يجوز عند
البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان هذا المثال على تاويل المذكور مثل مررت برجل قايم
ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول لانه يغتفر في التواني ما لا
يغتفر في الاوايل لكن ما نحن فيه من قبيل الاول فيمتنع مررت برجل قايمين لا قاعدا ابواه على اعمال الثاني
وربط الاول بالمعنى على ما سياتي في القاعدة الثامنة ومن ذلك اي من اعطاء الشي حكم مجاوره قولهم هناني
ومراني والاصل امراني قال في القاموس الهني والهني ما اتاك بلا مشقة وقد هني هنو هناءة وهناة
وهي الطعام يهنا ويهني ويهنو هنا وهنانة العافية وهو هني سايغ وما كان هنيا ولقد هنو هناءة وهناة
كسحابة ومجلس ضرب وهنا بالامر وهناه قال له يهنيك وهناه يهناه ويهنيه اطعمه واعطاه كما
هناه والطعام هناه وهناه اصلحه وقال مرو الطعام مثلثة الراء مراة فهو مري هي حميدة المغبة بينة
المراة كتمرة وهناني ومراني فان افرد فامراني انما اسقاط همزة امراني في المثال المذكور
لمشاكلة هناني فمن ثم خففت حيث كانت وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة
فكسرة كتب قالوا اي قالوا ذلك للمشاكلة فانه بالكسر فالسكون وانما يتم هذا اي قول المشاكلة ان لو كانوا
لا يقولون هنا نجس الا بفتحة فكسرة على ما هو الاصل وح فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام
اي التزام هذا التخفيف للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جايز بدونه تقدم رجس اذ يقال
فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسر نحو كتف ولبن ونبق سواء كانت عينه حرف حلق كفخذ
ام لا كما ذكر من الامثلة وهذا التخفيف بالنقل والاسكان ولهم في تخفيف ذلك وجه وهو الاسكان
فقط فتبقى الفاء على الفتح فيقال فخذ وكتف بالفتح فالسكون ولك فيما عينه حرف حلق فقط
اتباع حركة الفاء بحركة العين هذا حكم مكسور العين من الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه
حكم الاسم الذي عينه كذلك فيكون لك في نحو شهد اربعة اوجه ثلاثة من فرعيه فتح الفاء وسكون العين
وان لم يكن حرف حلق نحو علم فليس فيه من الفرعية الا وجه واحد وهو سكون العين مع فتح الفاء قال
فان اهجر بصخر كما صخره بازل من الادم وبرزت صخناه وغاربه والشاهد منه في موضعين
صخر وبرزت باسكان العين منها واصله بالكسر قال الشارح وعلى هذا يتخرج اللغز المشهور وهو
قوله خليلي العين دمع ماثوى العليا فانه يقال كيف نصب الدمع مع انه في الظاهر مبتدا ورفع العين
مع انها مضاف اليها ويجاب بان دمع فعل ماض لا اسم وهو من باب علم مكسور العين وقد سكنت
تخفيفا والعين فاعل به ولم يونث الفعل لانه مسند الى ظاهر غير الحقيقي وح ما مفعول لاجله وثوى
القلب اي اقام به صغرله وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث لمشاكلة دال قدم والا فهي
مفتوحة في الاصل وقراة جماعة هم نافع والكسائي وابو بكر سلاسلا واغلالا بصرف سلاسل
مع انه على صيغة منتهى الجموع لمناسبة اغلالا وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل
موزورات بالواو لانه اسم مفعول من الوزر بالكسر فالسكون وهو الاثم فقيل بالهمز لمناسبة ماجورات
وقراة ابي حيوة بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مشددة وراء من صحفها حير بمثناة تحتية وقوله

قراءة مبتدا خبره قوله بعد على اعطاء الواو الخ يوقنون بالهمزة اي بابدال الواو همزة وقوله احب الموقدين الى موسى • وجعدة اذا اضاءها الوقود • هو من اول الوافر كما لجرير يمتدح بها هشام ابن عبد الملك وهكذا وقفت على هذا البيت بلفظ احب الموقدين الى اي بلفظ افعل التفضيل في نسختي من المتن وهي نسخة احد شراحه الشيخ عز الدين الحاضري الحلبي ويغلب عليها الصحة واورده شارح ابياته الجلال بلفظ حب الموقدان وقال اللام فيه للقسم وحب فعل ماض بضم الحاء وفتحها والمعنى حب الله الى وقت اضاءة وقودها اباها وموسى بن الممدوح وجعدة ابنته وهما على الرواية الاولى خبر عن احب والموقدين بصيغة الجمع وعلى الرواية الثانية عطف بيان للموقدان وهي بصيغة التثنية واذا اضاءها بدل اشتمال منهما على التقدير بهمز الموقدين وموسى على اعطاء الواو المجاورة للضم حكم الواو المضمومة فيجوز قلبها همزة كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت بقلب الواو المضمومة فيهما همزة ومن ذلك قولهم في صوم جمع صائم صيم حملا على قولهم في عصو عصي هربا من ثقل النطق بواو مشددة بعد ضمتين فقلبوا الضمة التي قبل الواو كسرة فانقلبت الواو ياء وتبعت الفاء للعين في الحركة وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار هو والله اعلم بيت من مشطور الرجز ولم اقف على تتمته قايله والجرم بضم الجيم وسكون الراء الذنب واعلم ان من قول المص ومن ذلك قولهم هنا ني ومرا ني الى اخر القاعدة الثانية كلام لا تعلق له بالاعراب ولا هو من مسايل علمه وكان ينبغي ان لا يورد ذلك كيف وهو قد امر باجتناب مثله وانما قصد الاستطراد دعاه الى ذلك وهو باب واسع يزيد السامع نشاطا القاعدة الثالثة قد يشربون لفظا معنى لفظ اخر فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا كانهم جعلوا معنى الثاني ضمن لفظ الاول ومختار البصريين انه سماعي لا يصار اليه الا عند الضرورة وفايدته انه يودي كلمة مودى كلمتين فيفيد معنيين فيفيد المعنى الاصلي والمضمن والظاهر ان ذلك مبني على جواز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها وهي فرع استعمال المشترك في معنييه فمن اجاز اجاز ومن منع منع ومصداق ذلك ان يولون من قوله تعالى للذين يولون من نسايهم ضمن معنى يمتنعون منهن بالحلف وحقيقة الايلا الحلف فاستعماله في الامتناع من وطي النسا مجاز اطلاقا للسبب على المسبب فقد اطلق فعل الايلا الحلف مرادا به المعنيان معا فهذا جمع بين الحقيقة والمجاز قطعا وفي حاشية الكشاف للمولى سعد الدين وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي من فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلامهم فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له عليه وان كان فيها لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذة من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا اي نادما على كذا وقد يعكس اي يستعمل في المعنى الاخر مع حال ماخوذة من معناه الحقيقي على ما يشعر به قوله اي تعترفون به بعني قول الزمخشري في الايمان واما تعديته بالباء فلتضمنه معنى اقروا اي يعترفون به وتوضيح ذلك انه يجعل المعنى الحقيقي اصلا والفرعي المضمن قيدا له وقد يجعل المعنى الفرعي المضمن اصلا والاصلي المتضمن قيدا كما يرشد الى ذلك قول التفتازاني في تقرير كلام الكشاف ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون به مومنين والا كان مجازا محضا لا تضمينا وربما يقال ان اصله المتروك تدل على زيادة القصد اليه فجعله اصلا والمذكور حالا وتبعا اولى واجيب بان ذكر صلته تدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد اذ لا دلالة له بدونه فتعين جعل الاصل اصلا والتبع حالا قال الزمخشري الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا

تحجمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم ويرجع ايضا معنى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى والعجب من الزمخشري انه يجنح في تفسيره الى التضمين كثيرا وهو من المانعين للجمع بين الحقيقة والمجاز وقد عرفت ان التضمين مبني عندهم عليه وقال ابو حيان في ولا تعد عيناك عنهم اي لا تصرف عيناك النظر الى ابناء الدنيا وعدا متعد تقول عدا فلان طوره وجاء القوم عدا زيد فلذلك قدرنا المفعول محذوفا ليبقى الفعل على اصله من التعدية ثم نقل قول الزمخشري بالتضمين ورده بان التضمين غير منقاس عند البصريين وانما يذهب عند الضرورة واذا امكن اجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فهو اولى ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسايكم ضمن الرفث معنى الافضا فتعدى بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالبا يقال ارفث فلان بامراته قال في القاموس الرفث محركة الجماع و الفحش اراد به الكلام الفاحش كالرفوث وكلام النسا في الجماع اوما ووجههن به من الفحش وقد رفث كنصر وفرح وكرم وارفث ومقتضى قوله كنصر ان يكون متعديا لغلبة تعدى هذا الباب وبالجملة هو لا يتعدى بالى وقوله وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي ولن تحرموه اي فلن تحرموه اي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدى الى اثنين لا الى واحد والا فالاصل في كفر ان يتعدى بالى قال تعالى فمن يكفر بالطاغوت وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي ولا تنووا ولهذا عدى بنفسه لا بعلى وحق العزم انه يتعدى بعلى كقوله عزمت على اقامة ذي صباح • لامر ما يسود من يسود • وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى اي لا يصغون فضمن السمع معنى الاصغا ولهذا فرق الكشاف بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه فقال ان المعدى بنفسه يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغا مع الادراك وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب تعدى سمع في الاولى لتضمنه معنى اصغى وهم يقولون اصغى اليه وفي الثاني باللام لتضمنه معنى استجاب وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز احدهما من الاخر ولهذا عدى بمن لا بنفسه مع ان فعل العلم يتعدى بنفسه وقوله تعالى للذين يولون من نسايهم اي يمتنعون من وطي نسايهم بالحلف فلهذا عدى بمن وقال الزمخشري المبعدون من نسايهم وقال ابو حيان من يتعلق بيولون والى لا يتعدى بمن فقيل من بمعنى على وقيل بمعنى في وذلك على حذف مضاف اي على ترك وفي ترك وطي نسايهم وقيل من زايدة ويقولون بمعنى يعتزلون وقيل يتعلق بمحذوف يعني ما تعلق به للذين يولون اي لهم من نسايهم تربص اربعة اشهر كما تقول لي منك كذا قاله الزمخشري ايضا والكل ضعيف وانما يتعلق بيولون على احد وجهين اما ان تكون من للسبب اي يحلفون بسبب نسايهم واما انه يضمن الايلا معنى الامتناع فيتعدى بمن فكانه قيل للذين يمتنعون بالايلا من نسايهم ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية ولم يهتد اليه ورأى انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين اي بما تعلق به للذين وهذا ما نقله ابو حيان ونقلناه عنه انفا كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقها الى من امراته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الاية بل اوقعهم فيه فهم تعلق من بيولون وانما هي متعلقة بمعنى للذين يولون على ما عرفت وقال ابو كبير الهذلي قد تقدم القول بانه بالبا الموحدة وهو من شعراء الحماسة يصف تابط شرا حملت به في ليلة مزؤودة • كرها وعقد نطاقها لم يحلل • وقال قبله • ممن حملن به وهن عواقد • حبك النطاق فشب غير مهبل • البيتان من اول الكامل من قصيدة اولها • ولقد سريت على الظلام بمغشم • جلد من الفتيان غير مهبل • وبعده ممن

حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل ٭ وبعده حملت به
في ليلة مزؤودة ٭ كرها وعقد نطاقها لم يحلل
حملن به البيت وثلاثة ٭ ومبرا من كل غبر حيضة ٭ وفساد مرضعة وداء معضل ٭ وبعده حملت به
البيت وثلاثة ٭ فاتت به حوش الفؤاد مبطنا ٭ سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ٭ وقد انشد المص صدر
هذا البيت في ما يكتسبه الاسم بالاضافة من الباب الرابع ومضى الكلام منا عليه وعلى قوله ولقد سريت
على الظلام اما بمعنى في فيتعلق بسريت او للاستعمال فيتعلق بمحذوف هو حال من فاعل سريت اي
كائنا على الظلام وشبهه بالركوب لتمكنه منه ففيها استعارة تبعية والمغشم بكسر الميم وسكون الغين
المعجمة بعدها شين معجمة مفتوحة من لا يثنيه عن مراده قاله في القاموس والجلد الصلب
المثقل بالتثقيل البطي الحركات الكسل ويجوز ان يكون قوله غير مثقل بمعنى انه حسن القبول محبب
الى القلوب وضمير حملن للنسا وان لم يجر لهن ذكر لفهم المراد وعواقد جمع عاقد من حكاية الحال الماضية
ولذا اعمله كقوله تعالى باسط ذراعيه والحبك بضمتين جمع حباك وجمع حبيكة وهي الطريقة وقال في
القاموس وحبك الرمل بضمتين حروفه الواحده ككتاب ومن الماء والشعر الجعد المنكسر منهما ومن
السماء طريق النجوم والحبكة واحدها والطريقة من خصل الشعر والبيض الجمع حبيك وحبائك وحبك
والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والا
يجر على الارض وقوله لم يحلل بالفك على اللغة التميمية وقوله فشب اي كان في زمن الشباب غير مهبل
اي مدعو عليه بالهبل وغير كثير اللحم من قولك هبلة اللحم اذا اثقله وفي حديث الافك والنسا يومئذ لم
يهبلن اللحم والمعنى ان هذا الغبي من الفتيان الذين حملت بهم الامهات غير مستعدات للفراش فنشا
محمودا مرضيا ومبرا بالنصب عطفا على المضاف من قوله غير مهبل او بالجر عطفا على جلد او غير مثقل
وغبر الحيضة باقيها والمعضل الشديد والمعنى ان الام حملت به طاهرا ليس بها بقية حيضة وضعته
سالما ليس به داء ولم ترضعه على وجه يحصل به فساد وهي ان ترضعه وهي حبلى مزؤودة اي مذعورة
ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى يعني ان الليلة وصفت بالذعر واسند اليها
مجازا كما وصف الليل بالسرى واسند اليه مجازا وقيل الجر على الجوار وبالنصب حالا من المراة
وليس بقوى مع انه الحقيقة لان وصف الليلة بكونها مذعورة من وصف الشي بوصف صاحبه
وانما المذعورة ذات الليلة لان ذكر الليل ح لاكبير فايدة فيه تعليل لكون النصب على الحال غير
قوي اي ان ذكر الليل ح لا يكون ذا كبير فائدة بخلاف ما اذا جعل صفة لليلة والعرب تزعم
ان من اسباب نجابة الولد ان تواقع امه مكرهة وكان السر فيه ان المراة اذا غضبت في تلك الحالة
تنكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل وتكون كمال الشهوة للاب ليكتسب بذلك
تمام خصال الرجولية والله تعالى اعلم والشاهد فيها انه ضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك
لعدي بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق ٭ كيف تراني قالبا مجني ٭ قد قتل الله زيادا عني ٭
هما بيتان من مشطور السريع والمجن بكسر الميم ونون مشدده الترس وجمعه مجان بفتحها اخذا من
الجنة بضم الجيم وهي السترة لان صاحبه يستتر به عما يقصد به من مكروه وزياد هو ابن عبيد امير
العراق وكان يدعى بابن ابيه الضمير لمعاوية بن ابي سفيان لانه استلحقه بابيه ابي سفيان وابن سمية
وهي امه وكانت من بغايا العرب وولدت زيادا هذا على فراش عبيد بن ابي سعيد مولى الحرث بن كلده
الثقفي وكان مولده عام الفتح واسلم في خلافة ابي بكر وكان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم للمغيرة بن شعبة
ثم لابي موسى الاشعري وولي لعلي ثم لمعاوية ومات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر اهل العراق
والزهاد والعلما بموته وقال ما تطاعنه العراق وقال الاصمعي كان زيادا يغدو وشريح القاضي الى
جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني وان حكمت بشي وغيره اقرب الى الحق فاعلمنيه وكان

زيادا يحكم ولا يرد عليه شريح شيا اي صرفه عني بالقتل وهو اي التضمين في كلامهم كثير قال ابو الفتح
هو ابن جني في كتاب التمام احسب لو جمع ما جاء منه في لغتهم لجاء منه كتاب يكون مئين اوراقا
وفي حاشية التفتازاني على الكشاف قال ابن جني لو اجمعت تضمينات العرب لجاءت مجلدات القاعدة
الرابعة انهم يغلبون على الشي ما لغيره ولتناسب ما بينهما او اختلاطهما فلهذا قالوا الابوين في الاب
والام واعلم ان التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة من الكلام سيرد عليك بعض منها مفصلا
ويكون بالتثنية والجمع وباجرا وصف احد الشيئين على الاخر وينبغي فيه تغليب الاخف الا ان
يكون احدهما مذكرا وجميع هذا الباب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له كما ترى قال التفتازاني
واما بيان مجازيته والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فلم ار احدا حام حوله فاما الابوان للاب
والام فمن تغليب احد المتناسبين بان اطلق اسمه على الاخر وبني بهذا الاعتبار قصدا اليه والى
الاخر معا حتى يكون معنى الابوين السميين بالاب والاب ولا يشترط اتفاق اللفظ والمعنى الا في
التثنية الحقيقية وكذا تاولوا نحو الزيدين المسميين بزيد واذا قيل قرات فيهما اما طاهرا او حيضا
ان كانت التثنية حقيقية وان كان احدهما طهرا والاخر حيضا جاز على الاصح وكانت مجازية ومنه
ولابويه لكل واحد منهما السدس اي ولابوي الميت بقرينة السياق ولكل واحد منهما بدل تفصيل
للتنصيص على ان استحقاق كل منهما السدس ولولاه لاشتركا في السدس وهو اكد من لكل واحد
ابويه السدس لتكرر ذكرهما وللحاجة الى جعل لابويه خبر مبتدا محذوف اي لابويه الثلث ثم يبين
تعالى قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا التوهم ان يكون للاب ضعف ما للام
لان الحكم المعلق بالمثنى او المجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فتبين
بالبدل ان القصد الى الثاني وبهذا يندفع ما يقال ينبغي ان يكون بحيث لو سقط استقام الكلام
معنا وههنا لو قال لابويه السدس لم يستقم وقد استشكل ابو حيان في بحره قول الزمخشري والسدس
مبتدا وخبره لابويه والبدل يتوسط بينهما بما محصله انه اذا اخبر عن مبدل منه فان الخبر يكون
من البدل لا من المبدل منه نحو قولك ابواك كل منهما يصنع كذا اذا اعرب كلا بدلا وقولك ان
زيدا عينه حسنة فكذا ينبغي اذا وقع الخبر مبدلا منه فيستغنى عن جعل الاول بالثاني وقد
لحظ ابو البقا ذلك فقال في اعراب السدس رفع بالابتدا ولكل واحد منهما الخبر وقالوا الابوين
ايضا في الاب والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش وكذا قوله اوى اليه ابويه وهذا على قول
غير ابي اسحاق انه ان ام يوسف عليه السلام كانت ماتت فتزوج يعقوب عليه السلام اختها
وتسمية الخالة اما لتنزيلها منزلة الام كتنزيل العم منزلة الاب في قوله واله ابائك ابراهيم واسمعيل
واسحاق او لان الداية تدعى اما وقال ابن اسحاق كانت امه باقية وعليه فهذا من الاول والعرش
السرير وقالوا المشرقين والمغربين وانما هما مشرق واحد ومغرب واحد وقال مجاهد اراد مشرقي
الصيف والشتا ومغربيهما وقيل مشرقي الشمس والقمر ومغربيهما وعن ابن عباس للشمس مشرق
في الصيف مصعد ومشرق في الشتا منحدر وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان
مغرب الشمس ومغرب الشفق وعلى كل من هذه الاقاويل فلا تغليب ومثله الخافقان في المشرق و
المغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه وهذا من المجاز العقلي
الواقع في الاسناد كقولهم نهر جار وانما الماء جار في النهر فالجريان حقيقة للماء لكنه اسند الى
ملابس له وهو المكان يجري فيه وكذا الخفوق الذي هو الغيبوبة انما هو حقيقة للنجم لكنه اسند
الى المغرب الذي هو مكانه ومنهم من جعل الخافق المشرق لانه يخفق منه الكواكب اي يلمع وقال

يركب م

زالتي

ابن السكيت الخافقان المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعليهما فلا تغليب وقالوا القمرين في الشمس والقمر وغلب القمر وان كان لفظ الشمس اخف لتذكيره وتانيثها وقال ابن الحاجب شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابابكر افضل من عمر في العمرين رضي الله عنهما واورد عليه البها السبكي البحرين للمالح والعذب غلب فيه البحر المالح وهو اعظم من العذب ونظر فيه الشارح اما اولا فلان كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما تلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح اعظم جرما ونقل الطيبي في ان بعضهم عكس فشرط تغليب الاعلى على الادنى وما ذكره لا ياتي في كثير من امثلة التغليب وحكى ابن رشيق في العمدة ان الكسائي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من ايام ابي بكر رضي الله عنهما وكذلك ذكره التبريزي قال المتنبي • واستقبلت قمر السماء بوجهها • فارتني القمرين في وقت معا • وقبله • نشرت ثلاث ذوائب من شعرها • في ليلة فارت ليالي اربعا • وهما من اول الضرب الاول من الكامل والذوائب جمع ذؤابة بضم الذال المعجمة وفتح الهمزة الخصلة من الشعر وفي جعل الذوائب الثلاث ليالي ثلاثا اشارة الى شدة سوادها مع ملاحظة ما فيها من الاسناد الى الشمس وهو وجهها يعني ان المراد بالقمرين الشمس والقمر على التغليب لكن على ان المراد باحد القمرين الشمس المجازية التي وجهها قال الشارح والذي اراده المتنبي بكونه راى القمرين معا في وقت واحد لما استقبلت قمر السماء ان وجهها لصفائه وشدة صقاله انطبعت صورة القمر فيه كما تنطبع الصورة في المراة فراى برويته وجهها الشمس والقمر في وقت واحد وعلى هذا فالقمر المغلب مجازي ايضا وكان الكامل له على حمله المجازي دون الحقيقي مع انه لم استقبلته او لم تستقبله فلا يحسن انه على الاستقبال ولا حاجة الى جعل القمرين في البيت من باب التغليب وتكلف توجيهه بما ذكر لجواز ان يكون المراد باحد القمرين وجهها على تشبيهه بالقمر فان وجه المحبوبة كما يشبه بالشمس يشبه بالقمر ايضا وبالاخر القمر الحقيقي والى ذلك اشار بقوله وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران اي حقيقيان في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر فيها انتهى وانت خبير بان هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة بجعل هذه المحبوبة قمرا او شمسا فلا يقدح فيه كونه مستلزما لخلاف الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر في ليلة قال الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما ظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راى في وقت واحد القمر ووجهها وانما التحقيق انها استقبلت قمر السماء ان تخايله في وجهها فراها في وقت واحد كما تقابل الاشكال المراة فتنطبع الصورة فيها فترى المراة والاشكال المنطبعة فيها في وقت واحد وعندي ان هذا المعنى ابلغ من ان يكون المراد باحد القمرين وجهها على انه شمس وقمر مجازا وبالاخر قمر السماء اذ يقع بالعاشق انه ابدا لا يحيا الحبيب شيئا سواه فتامل نعم قال المحشي يابى هذا التحقيق جعل وجهها قمرا اذ ليس ذلك الا لاضاءته واشراقه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصورة وما ذكرناه امدح مما ذكر التبريزي لان فيه جعل وجهها شمسا وهو ابلغ من جعله قمرا وهذا ما جزم به ابن الشجري والقمران في العرف الشمس والقمر لانهما بمعنى قمر السماء وقمر الارض وابلغ من المبالغة التي في بيت المتنبي المبالغة التي ادعاها بعضهم في قوله • رات قمر السماء فاذكرتني • ليالي وصلنا بالرقمتين • كلانا ناظر قمرا ولكن • رايت بعينها ورات بعيني • وذلك حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجازا المشابهته لوجهها وقوله رايت بعينها

ورات بعيني ترشد اليه وقد ذكر هذا المعنى الصلاح الصفدي في رشف الزلال وملخص ما قال ان معنى قمرين قمرا حقيقيا وهو قمر السماء وقمرا مجازيا وهو وجه المحبوبة وهذا هو ما في نفس الامر وفي زعم اهل الهوى ان الامر بالعكس وان قمر السماء هو المجازي ووجه المحبوب هو الحقيقي فهو يقول هي رات القمر المجازي وهو نظر الى وجهها فصح انه راى بعينها وهي رات بعينه وهذه مبالغة وافراط في الوصف فان عادة الشعرا ان يجعلوا المحبوب القمر الحقيقي والذي في السماء القمر المجازي وقد وقفت لشيخنا رحمه الله تعالى على كتابة على هذين البيتين وفيه بخطه نقلت وهي اراد الشاعر ان محبوبته رات قمر السماء فاذكرته ليالي الوصل التي راى فيها وجهها لانها اذكرتها برويتها القمر السماء رويته لقمر وجهها ولما تذكر روية قمر وجهها تذكر ليالي الوصل التي وقعت فيها تلك الروية فكانت رويتها القمر السماء مذكرة له بليالي الوصل بذلك الواسطة ثم لما كان الكلام السابق محتملا للمتغايرين وجهها وقمر السماء باعتبار ان الاول يشبه بالثاني وبين الشبه والمشبه به بون بعيد ومحتملا لكونهما شيئا واحدا ادعاء وانها برويتها لذلك الشي بعينه وكان مراده الاحتمال الثاني لكونه ابلغ من الاول اردف البيت الاول بقوله كلانا ناظر قمرا يريد بذلك ان كليهما ناظرا قمرا واحدا لا قمرين لان الذي راته عين الذي راه ليله وبالعكس وعلى هذا يكون التنوين في قوله قمرا للافراد على اسلوب قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء في احد الوجهين ثم لما توهم من هذا الكلام انها لما رات قمر السماء بعينها فقد رات وجهها بعينها من غير واسطة مراة ينطبع فيها وجهها وهو غير متصور عقلا ذلك التوهم بانها رات وجهها بعينه لا بعينها ورفع ايضا توهم انه لما راى وجهها بعينه فقد راى قمر السماء بحيث مع توجهه الى قبلة وجهها دون جهة السماء وهو غير معقول اصلا بان قمر السماء بعينها التي وجهها الى قمر السماء لا بعينه التي وجهها الى القبلة وجهها وفي المعنى اقول • قالوا وقد نظرت الى قمر السما • ماذا الذي نظرت بعين العين • قلت الذي نظرت طلعة وجهها • لكن بعين العاشق المسكين • فان قلت وهل جرت العادة بان يرى الشخص الشي بعين غيره قلت لم تجر العادة بذلك ولكن الشاعر اعتبر ذلك تحصيلا للمبالغة كما قال المتنبي • ولخفت اهل الشرك حتى انه • لتخافك النطف التي لم تخلق • فان خوف النطف المعدومة بل الموجودة اياه امر يا باه العقل كما ان العادة تاباه ويجوز ان يقال لما كان البيت الاول ظاهرا في انه مرئيها قمر السماء ومرئيه قمر وجهها اعرض الشاعر عن ذلك الى ما هو ابلغ على سبيل الترقي فاخبر ان كليهما ناظرا الى ما يطلق عليه اسم القمر ولكن ليس مرئيها قمر السماء ومرئيه قمر وجهها بل الامر بالعكس لانه راى بعينها فكانت رويته لقمر السماء الذي راته بعينها ورات بعينه فكانت رويتها القمر وجهها الذي راه بعينه في ليلة الوصل وعلى هذا يكون في البيت الثاني اشارة الى انه وجهها عين قمر السماء وان قمر السماء عين وجهها ولا يبعد اعتبار الاتحاد اذ كان ادعائيا الا ترى الى قول الشاعر نشرت ثلاث ذوائب البيتين حيث كان فيه ايماء الى دعوى الاتحاد بين وجهها والشمس مع انها اعظم من نور القمر نورا بل هي الممدة له بنورها على ما تقرر من ان نور القمر مستفاد من نور الشمس واراد بالقمرين الشمس والقمر على سبيل التغليب كما لا يخفى هذا كلامه وقرر الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد المومن اللبان الصوفي في معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه بحراخ فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشاق محبوبته فان محبوبته راته ذات ليلة فكسته برويتها له نعت جمالها ومحاسن صفاتها والقت عليه شبهها واعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق تلك الليالي

التي واصلته بالرقيتين وانها بوصالها افتتن عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت محمه كالقمر الواحد وكلاهما ينظره ولهذا قال كلانا ناظر قمرا اي واحدا تحدد مظهره لكنها تنظره بعينه وهي بعين المحب لان المحب صار محبوبا وهو ينظر لانها اعارته عينا رآها بها فكلتا العينين لها نفسها وقيل ان منه اي من التغليب في مادة القمرين قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع هو من ثاني الطويل وافاق السماء نواحيها جمع افق قال في القاموس الافق بالضم وبضمتين الناحية الجمع افاق او ما ظهر من نواحي الفلك او مهب الجنوب والشمال والدبور والصبا انتهى ومعناه الثاني ناظر الى ان المراد منه عند علماء الهيئة فانه يطلق عندهم على ثلاث دوائر احداها عظيمة بالحس تقوم الخط الواصل بين سمتي الراس والقدم عمودا عليها ويسمى الافق الحقيقي الثانية صغيرة تماس الارض من فوق موازية للحقيقي يسمى الافق الحسي الثالثة ما يرسم محيطها من طرف خط يخرج من البصر الى سطح المعدل مماسا للارض اذا ادير ذلك الخط مع اثبات طرفه الذي في البصر ومماسته للارض ويسمى الحسي ايضا وهي الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى منه حقيقة ويختلف باختلاف المناظر والسماء معلوم مونثة وتذكر وكل ما علاك فاظلك سماء ويطلق على السحاب والمطر وقيل انما اراد بقمريها محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لانه نسبه اي نسب هذا القايل راجع اليهما بوجه اما وجه رجوع النسب الى الخليل عليه السلام فواضح لانه اب اسمعيل وهو اب العرب واما وجه رجوعه الى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فبملاحظة مجامعته له في عمود النسب وهذا القدر غير كاف في دعوى الرجوع الى النسب فتامل وان المراد بالنجوم الصحابة فليس من التغليب ويمكن جعله منه على هذا المراد وان لزم المجاز بان يكون قد تخيل ان محمدا صلى الله عليه وسلم لكمال نوره شمس وان ابراهيم قمر لان نوره ونور ساير الانبيا عليهم الصلاة والسلام مقتبس من نور محمد صلى الله عليه وسلم كما ان نور القمر مستفاد من نور الشمس وقالوا العمرين في تثنية ابي بكر وعمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسالك سيرة العمرين فان المراد بهما في هذا القول قطعا ابو بكر وعمر رضي الله عنهما نعم قال قتادة اعتق العمرين فمن بينهما من الخلفا امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر اي عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز بقرينة السياق في تغليب وقالوا العجاجين في روبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة وغلبت المروة وان كانت اسما مونثا لانها اسم صحيح الاخر بخلاف الصفا ولاجل الاختلاط اطلقت من وهي للعاقل على ما لا يعقل للاختلاط بمن يعقل تغليبا نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط بين العقلا وغيرهم حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة لشمول الدابة لغة العاقل وغيره وفي من يمشي على رجلين اختلاط اخر في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطاير واسم المخاطبين على الغايبين اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغايبين بطريق التغليب في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم الواقع على المخاطبين والغايبين الذين من قبلهم فهو يشمل الجميع لا باعبدوا المختص بالمخاطبين وتوضيح ذلك ان لعل ارتباطا وتعلقا بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغايبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى وكان مقتضى الظاهر ان يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غلب المخاطبون على الغايبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا لينتفي التغليب لظهور ان ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يفضي اليه من تعليل الشي بنفسه والمذكرين عطف على المخاطبين اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المذكورين عطف على المخاطبين اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المذكرين على المونث حتى عدت منهم وكانت من القانتين وهذا على تغليب الذكر على

المونث

المونث في صفة مشتركة بينهما منطلق على كل منهما بصيغة خاصة فيجري على القبيلين بالصيغة الخاصة بالمذكر كقوله تعالى وكانت اي مريم من القانتين فعدت منهم واريدت من صيغتهم الخاصة بهم وصفا والقنوت مما يوصف به الذكور والاناث وكان القياس لولا التغليب ان وكانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتدا الغاية اي كانت ناشية من هولا لانها من اعقاب هارون اخي موسى عليهما السلام والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين والملايكة على ابليس حتى استثنى منهم فسجدوا الا ابليس اي ولاجل الاختلاط ايضا اطلق اسم الملايكة متناولا لابليس حتى استثنى منهم وهذا في تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غيره مغمور فيما بينهم قال الزمخشري الاستثنا متصل لانه واحد بين اظهر الالوف من الملايكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثنا احدهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا بناء على انه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملايكة لكن ذكر الابا والاستكبار يدل على انه مامور بالسجود وان لم يتناوله لفظ الملايكة ويعضد القول في المسالة ان الاستثنا متصل عند الجمهور وان ابليس كان ملكا ثم ابلس وغضب عليه ولعن فصار شيطانا وقيل هو منقطع وابليس لم يكن ملكا قط وانه ابو الجن كما ان ادم عليه السلام ابو البشر وعن ابن مسعود وابن عباس انه كان من الجن الذين كانوا في الارض وقاتلتهم الملايكة فسبوه صغيرا وتعبد مع الملايكة وخوطب معهم لان الملايكة لا يجوز عليهم الكفر والفسق كما لا يجوز على الانبيا عليهم السلام قال تعالى لا يعصون الله ما امرهم ولقوله تعالى كان من الجن ولان له قبيلا ولا كذلك الملايكة والظاهر الاتصال لان الامر اليه فلم يقع عليه ذم اذ لا ذم على ترك ما لم يومر به واما قوله تعالى جاعل الملايكة رسلا ولا يعصون الله ما امرهم فهو عام مخصوص اذ عصمتهم ليست لذاتهم وانما هي بجعل الله لهم فابليس سلبه الله الصفة الملكية والبسه الصفات الشيطانية واما قوله تعالى كان من الجن فقد قال قتادة هم صنف من الملايكة يقال لهم الجنة وقال سعيد بن جبير سبط من الملايكة خلقوا من نار وابليس منهم وفي تفسير القاضي المفسرين ان الجن كانوا مامورين مع الملايكة لكنه استغنى بذكر الملايكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مامورون بالتذلل علم ايضا ان الاصاغر ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلين كانه قال فسجد المامورون بالسجود الا ابليس فيستفاد ان من الملايكة من ليس بمعصوم وانه كان الغالب فيهم عدم العصمة ولعل ضربا من الملايكة لا تخالف الشياطين بالذات وانما تخالفهم بالعوارض والصفات كالبررة والفسقة من الانس والجن يشملهما وكان ابليس من هذا الصنف كما قاله ابن عباس فلذلك صح عليه التغير عن حاله والهبوط عن محله كما يشير اليه قوله تعالى الا ابليس كان من الجن ففسق عن امر ربه واما قوله تعالى وكان من الكافرين فقيل كان بمعنى صار لانه لا خلاف انه كان عالما بالله قبل كفره وقيل هي على بابها والمعنى انه علم الله سيكون من الكافرين وقال ابو العالية من العاصين وابليس اول من كفر مطلقا ان لم يصح انه كان كفار قبل وان صح فهو اول من كفر بعد ايمان واختلف هل كفره كفر جهل بان سلبه الله ما وهبه من العلم فخالف الامر وكفر عنادا ولم يسلب العلم وانما الكفر منعه من السجود ككفر فرعون فانه كان عالما بوحدانية الله تعالى ومع ذلك حمله حب الرياسة والاعجاب بما اوتي من الملك فادعى الالوهية وقد استدلت الخوارج بقصة ابليس على المعصية توجب الكفر واجيب بان كفره انما كان لاستكباره واعتقاده كونه محقا في ذلك التمرد حيث استدل بقوله انا خير منه ونسبته تعالى الى الظلم وبعد الاتفاق على ان سجود الملايكة لادم عليه السلام لم تكن عبادة اختلفوا في كيفيته فالجمهور على انهم امروا بالسجود الشرعي وهو وضع الجبهة على الارض قصد العبادة والمسجود له بالحقيقة هو الله تعالى وجعل ادم قبلة سجودهم تفخيما لشانه وقيل هو مد التواضع لادم تحية وتعظيما له كسجود اخوة

يوسف لدا وللتدلل والانقياد بالسعي في تحصيل ما ينوط به المعاش ويتم به الكمال ومن التغليب
او لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا فانه عليه السلام لم يكن
في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه فانهم كانوا فيها فيما تي في حقهم العود وهذا من تغليب الاكثر
من جنس على اقل بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام دخل بحكم
التغليب مع من امن من قومه في العود الى ملتهم مع انه لم يكن فيها قط حتى يعود وانما كان في ملتهم من
امن به قال الشارح وفي الاية تغليب شعيب عليه السلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة
اليه لمن تامل ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل
للعقلا والانعام المذكور بلفظ الغيبة فغلب المخاطبون والعاقلون على الغايبين والانعام حيث خاطب
الجميع بلفظ كم المختص بالعقلا ففيه تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها
كذا في الكشاف والمفتاح وغيرها وقال بعضهم لتغليب المخاطبين على الغيب جي بالكاف لا بالهاء و
لتغليب العقلا جي بالميم لا بالنون ولقايل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة
اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس بالخطاب يختص منهم ومعنى يذرؤكم فيه
يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد وكثر النسل
فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلذا جي بفي دون البا مع ان التدبير سبب البث و
التكثير ونظيره ولكم في القصاص حياة اذا جعلت مشروعية القصاص بردع القاتل عن فعله فيكون
سبب حياة نفسين ولانهم كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد فتثور الفتنة فاذا اقتص من
القاتل سلم الباقون ويصير ذلك سببا لحياتهم وزعم جماعة انه منه ان من التغليب يا ايها الذين امنوا
ونحو بل انتم قوم تجهلون ففي الاول تغليب الغايبين على المخاطبين والا لقيل امنتم وفي الثاني بالعكس
والا لقيل يجهلون بالغيبة وليسا منه وانما هذا اي الثاني من مراعاة المعنى اي مما روعي فيه جانب
المعنى دون اللفظ وذلك لان يجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العايد عليه
ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان المعني به ههنا المخاطبين بقوله انتم روعي
معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وترك رعاية لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة كذا قال الشارح ثم
صاحب التلخيص على ان الاية من التغليب واعتبره التفتازاني من تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ وجهه
بما قلنا من القياس فيه الغيبة لانه ضمير اسم ظاهر ولفظه لفظ الغايب وهو في المعنى عبارة عن المخاطبين
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة قال المحشي وقول المص وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع التغليب
اذ لا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى والتحقيق ان
نحو بل انتم قوم تجهلون ليس من تغليب الخطاب على الغيبة اذ ليس ثم فريق مخاطبون وفريق
غايبون فقد اريد الجمع بلفظ الخطاب بل هو عليه المعنى على اللفظ لاقتضا اللفظ الغيبة وقد عبر
بالخطاب نظرا الى المعنى والاول من مراعاة اللفظ اي مما روعي فيه اللفظ دون المعنى لان الذين اسم
ظاهر طريقه الغيبة وهو منادى مخاطب فلفظه غيبة وهو في المعنى مخاطب وقد روعي جانب اللفظ
فقيل امنوا ولم يراع جانب المعنى والا لقيل امنتم القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل الذي هو
الحدث عن امور كثيرة احدها وقوعه وهو الاصل اي الغالب والثاني مشارفته والدنو منه نحو واذا
طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة ولا يكون البلوغ على الحقيقة
لان الامساك اذ ذاك لا يكون له لانه لم تبق زوجة لانقضاء عدتها فلا سبيل له عليها وفي تفسير
قاضي المفسرين والبلوغ هو الوصول الى الشي والدنو منه على الاتساع وهو المراد في الاية ليصح ترتب

فامسكوهن

فامسكوهن الاية عليه اذ لا امساك بعد انقضا الاجل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية
لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية هذا كما يري على قراة وصية بالنصب
وهي قراة ابي عمرو وابن عامر وحمزه وحفص وقرا الباقون بالرفع على تقدير ووصية الذين يتوفون
او وكلهم وصية او كتب عليهم وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت
في فصل لو من هذه الاية ونظايرها وقدرت المشارفة لان الامر للاوصيا وانما يتوجه اليهم قبل الترك
والا فهم بعده اموات ومما لم يتقدم ذكره الى تلك كاد الجبال لفقده تزول من زوال الراسيات من الصخر
هو من اول الطويل ولم يسم قايله والفعل الذي عبر به عن المشارفة فيه قوله وتزال الراسيات شارفت
الزوال لان زوالها قد وقع وانفصل والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك اي التعبير بالفعل عن
ارادته بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم
فلا تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي
الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل فان الفعل في هذه الامثلة كلها قد عبر به عن الارادة فصح ترتب
الجزا عليه ومنه في غيره اي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الوقوع بعد اداة الشرط فاخرجنا من كان
فيها من المومنين فما وجدنا فيها غير بيت اي غير اهل بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم
ثم صورناكم ثم قلنا للملايكة اسجدوا لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر لتقدم قول اسجدوا
للملايكة على خلقنا وتصويرنا وان كان متاخرا عن خلق ادم وتصويره فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة
الخلق والتصوير اتجه معنى الترتيب وقيل هما على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ادم طينا غير مصور
ثم صورنا اباكم وقد يكون نزل خلق ادم وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره لكونهما مبدا لهما والمعنى
ابتدا خلقكم ثم تصويركم بان خلقنا ادم ثم صورناه ومثله في تقدير فعل الارادة في غير الشرط وكم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى اي اراد الدنو من محمد صلى الله
عليه وسلم فتعلق اي به في الهوى فالضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام وهذا تمثيل لعروجه بالرسول
صلى الله عليه وسلم فيكون اشعارا بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدة قوته فات
التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة يقال دلى رجله من السرير
وادلى دلوه والدوالي الثمر المعلق وقال فارقنا قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطره
اي اراد فراقنا والبيت من اول المنسرح ولم يسم قايله والجماع بمعنى الاجتماع والوطر الحاجة
والجمع اوطار ولا يبنى منه فعل ولا يحمل الجماع على معناه المتبادر منه قال الشارح وقد وقع في
حماسة ابي تمام قول الربيع بن مالك قيل صوابه ابن زياد يرثي مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا
بمقتل مالك فليات نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه بالصبح قبل تبلج الاسحار
قال الامام المرزوقي اني لا اتعجب من ابي تمام مع تكلفه بهم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله
فليات نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا واصلحه المرزوقي بقوله فليات ساحتنا قال التفتازاني
وانا اتعجب منه جارا الله لم يورده على هذا الوجه وحافظ على لفظ الشاعر ورايه في القران ان القرا
يترعون برايهم قال الشارح وانا اتعجب من انشاد المص لمثل البيت الذي اورده هنا مع انه اشنع من
بيت الحماسة والمحش ولقد كان في غنية بما اورده من الكتاب والسنة وفي قول الحماسي بالصبح قبل
تبلج الاسحار سوال لطيف اورده الجمال بن نباتة في كتابه مطلع الفوايد ومجمع الفرايد وهو ان الصبح
لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف قال قبله والجواب ان معنى قوله يندبنه بالصبح انهن يصفنه

كم

بالجلال المضية والمناقب الواضحة التي هي كالصبح فالياء صلة يندبذ وليستظرفيز وفي كلامهم
عكس هذا التعبير بارادة الفعل عن ايجاده والتلبس به نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله
بعليل انه قوبل بقوله سبحانه ولم يفرقوا بين احد منهم دون ولم يريدوا ان يفرقوا والرابع القدرة
عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك اي ما ذكر من التعبير بالفعل
عن ارادته تارة والقدرة عليه اخرى ان الفعل الاختياري بسبب عن الارادة والقدرة معا
وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس اي ويقيمون المسبب مقام السبب فالاول نحو ونبلو
اخباركم اي ونعلم لان الابتلا للاخبار وبالاختبار يحصل العلم فالعلم مسبب عن الاختبار المسبب عن
الابتلا وقد اقيم الابتلا مقامه وقوله تعالى هل يستطيع ربك الاية في قراءة غير الكسائي يستطيع بالغيبة
بالرفع فقوله مرفوع على الابتدا او الخبر معناه هل يفعل ربك فعبر عن الاستطاعة لانها شرط والذي اوجب
ان لا يكلفنا الحمد بالمحال اي هل ينزل علينا ربك مائدة من السماء ان دعوته وقيل ان هذا القول
لم يكن منهم بعد عن تحقيق واستحكام معرفته وقيل المعنى هل يطيع ربك اي هل يجيبك واستطاع بمعنى
اطاع كاستجاب واجاب وقيل هذه الاستطاعة علينا تقتضيه الحكمة والارادة لا على ما تقتضيه القدرة
ومثله فيه ان هذا من قبيل العكس لان فيه تعبيرا عن الفعل بالقدرة عليه فكان حق التعبير وعكسه او
ونظيره فتامل فظن ان لن نقدر عليه اي لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها
او المعنى لن نضيق او لن نقضي عليه العقوبة من القدرة باسكان الدال ويعضده انه قرئ مثقلا
وقيل هو تمثيل لحاله بحال من يظن ان نقدر عليه في مراغمته قومه من غير انتظار لامرنا واما قراءة الكسائي
وهي تستطيع بتاء الخطاب وربك بالنصب فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف
والمعنى هل تسال ذلك من غير صارف او هل تطلب طاعة ربك في انزال المائدة اي استجابته لك ومن
الثاني وهو اقامة المسبب مقام السبب فاتقوا النار اي فاتقوا العناد الموجب للنار
القاعدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي والاتي كما يعبرون عن الشي الحاضر قصد الاحضاره في الذهن
اي في ذهن السامع حتى كانه مشاهد حالة الاخبار استحضار الصورته العجيبة وحالته الغريبة او
لغير ذلك وهذا الذي يعنونه بحكاية الحال الماضية وحكاية الحال المستقبلة نحو وان ربك ليحكم
بينهم يوم القيمة لان اللام الابتدا للحال فدخولها للحال مع انه مقيد بظرف مستقبل ونحو هذا
من شيعته اي من تابعيه وتابعه على دينه فانه كان اسرائيليا وهذا من عدوه ومخالفيه فانه كان قبطيا
اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما
الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت على ما كانت عليه لانهما كانا حاضرين حال وجدان
موسى عليه السلام لان الاشارة تستدعي حاضرا قال جرير هذا ابن عمي خليفة في دمشق لو شئت
ساقكم الي قطينا ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله فتثير اي قصد بالتعبير
المضارع الراجح عند خلوه من قراين الاستقبال في الحال مع ان الظاهر التعبير بالماضي لعطفه بالفاء
على ارسل احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثار السحاب بها انه لم يكن فان
ارسال الرياح يبدو اولا قطعا متفرقة ثم تنضام منقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال الله
كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء لسقوطه من اوج الايمان الى حضيض الكفر
فتخطفه الطير لان الاهوا المراد به تتوزع افكاره ولم يكن على حالة واحدة او تهوي به الريح في
مكان سحيق بعيد فان الشيطان طوح به في الضلال واو للتخيير او للتنويع فان من المشركين من لا
خلاص له اصلا ومنهم من يمكن خلاصه بالتوبة لكن على بعد والمراد ان من يشرك بالله فقد هلكت

نفسه

نفسه هلاكا يشبه احد الهالكين ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونري فرعون وهامان
فان قوله تعالى ونريد عطف على قوله ان فرعون لانهما تفسير للنبا ومنه اي ومن باب حكاية الحال
الماضية عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه ولذا عملت الصفة النصب بدليل
ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير من التقدير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل
الذي بمعنى الماضي يعمل ايضا لما بينا انه بمعنى يبسط ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا
على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارء اي التخاصم قال ابو حيان جاء باسم الفاعل معملا
ولم يضف وان كان من حيث المعنى ماضيا لانه تعالى حكى ما كان مستقبلا وقت التدارء وهل
كان التدارء حقيقة بان كان يدفع بعضهم بالايدي لشدة الاختصام او مجازا بان كانت
بعضهم يطرح قتله على بعض فيدفع المطروح عليه ذلك بطرح قتله على الطارح عليه احتمالان وفي
الاية الاولى حكاية الحال الماضية ومثلها اي ومثل الاولى في حكاية الحال الماضية قوله جارية في رمضان
الماضي، تقطع الحديث بالايماض، هما بيتان من مشطور الرجز المزاحف بالقطع وبيت مصرع من
ضربه الثاني ولم اقف على تسمية قائله وجارية يجوز فيها الرفع على انها خبر مبتدا محذوف هو
ضمير راجع الى ما تقدم انه كان او التقدير محبوبتي جارية وما اشبه ذلك والجر برب محذوفة
والنصب بنحو اذكر محذوفا ورمضان الشهر المذكور وفيه دليل على عدم لزوم ذكر الشهر معه قال
تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وتقطع اي هي والايماض مصدر اومضت المراة اذا اشارت
النظر وفي الصحاح ومض البرق يمض ومضا وميضا وومضانا لمع لمعا خفيفا ولم يتعرض في
نواحي الغيم فهو الحقيقي فان استطال في وسط السماء وشق الغيم من غير ان يعترض يمينا وشمالا فهو
العقيقة ويقال اومضت المراة اذا سارقت بالنظر زاد في القاموس واومض فلان اشار اشارة
خفية فلو لا الحكاية الحال في قوله حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم هو صدر بيت من اول الكامل عجزه لا يسالون
عن السواد المقبل وقد مر في حتى من حرف الحاء من الباب الاول انشاد هذا البيت والكلام عليه مفصلا
لم يصح الرفع اي رفع الفعل بعد حتى لانه لا يرفع الا وهو الحال لان النواصب تخلص المضارع للاستقبال
واجاز الكسائي النصب مع معنى الحال ورد عليه بان هذا لم يرد به سماع ولا نقله قياس اي ومن هذا
ايضا قوله تعالى حتى يقول الرسول في قراءة الرفع القاعدة السابعة ان اللفظ قد يكون على تقدير اي يكون
اللفظ مقدرا بشي وذلك المقدر على تقدير اخر اي مقدرا بشي اخر نحو وما كان هذا القران ان يفترى من
دون الله فان يفترى مؤولة بالافترا والافترا مؤول بمفترى والمعنى وما كان هذا القران مفترى وقد
تقدم في الباب الاول في ان من حروف الالف الكلام على هذه الاية مستوفى في فراجعه ان شئت وقال
لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله وان تنبت
اللحى في تاويل نبات اللحى وهذا المصدر في تاويل اسم الفاعل اي ما الفتيان نابتي اللحى وهي بكسر اللام او ضمها
جمع لحية كقرية وقرى او ذروة وذرى ويحتمل تقدير مضاف في الاول اي ما فتوة الفتيان فلا تاويل
لكنه لا يناسب عجز البيت والندي الجود يقال ندي الرجل اذا جاد فهو ندي وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل
هو على ذلك اي على ان والفعل بالمصدر وتاويل المصدر باسم المصدر باسم الفاعل وقيل هو على حذف
مضاف في جانب الاسم او في جانب الخبر اي عسى امر زيد ان يقوم اي القيام او عسى زيد صاحب القيام
وقيل انه زائدة ويرده عدم صلاحيتها اي صلاحية ان بعد عسى للسقوط في الاكثر والحرف الزائد ما
كان صالحا للسقوط اذ لم يعهد لزوم الزائد بحيث يندر تركه في التقعيد بالاكثر اشارة الى
ان سقوط ان بعد عسى قليل وانها قد عملت النصب والزائدة لا تعمل خلافا لابي الحسن في تجويزه

ومنه هو

عملها زايدة قياسا على حرف الجار الزايد واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم
او ان يبين جميعا وهو مختار هو من ثاني البسيط وقايله عند صاحب الحماسة يزيد بن حمار السكوني
من قصيدة قالها يوم ذي قار وفي امالي القالي انشدني ابو بكر بن دريد لبعض العرب اني حمدت
بني شيبان اذ خمدت نيران قومي وفيهم شبت النار ومن تكرمهم في المحل انهم لا يعرف الجار منهم انه
جار حتى يكون البيت كانه صدع في راس شاهقة من دونه لعتاق الطير اوكار قال التبريزي
قوله خمدت يجوز ان يريد به ان الحرب سكنت فيما بين قومي وتشبث في بني شيبان وان يريد القرى
وهو الوجه بشهادة البيت الثاني ومن تكرمهم اي ومن تكلفهم الكرم زمن القحط وايام المجاعة كانهم
لا يرضون في ذلك الوقت بما جبلوا عليه من الكرم حتى يتكلفون فوقه انهم يجعلون لجارهم من العناية
محلا بحيث تردد في انه جار لهم او منهم وعليه فتعلق حتى يكون ما دل عليه قوله لا يعرف الجار اي
يعاملونه بهذه المعاملة الى ان يكون عزيزا بمثابة واحد من انفسهم او يختار مفارقتهم وقيل يجوز
ان يكون قوله حتى يكون الخ متعلقا بقوله لا يعرف الجار الخ اي لا يحس الجار بمجاورتهم حتى يحلوه هذا
المحل قال الشارح والاول اظهر ومعنى او ان يبين جميعا او ان يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا
لذلك غير مضطر وشبه محله عندهم بالصدع بفتحتين وهو الوعل بين الوعلين في راس قلة مرتفعة
لا تصل اعناق الطير اليه اي جوارحها يجوز كون ان زايدة هذا مقول ابي الفتح اي وقد نصبت ما
بعدها فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان فلا يكون هنا قولان ابي الفتح بجعل ان الزايدة وقال
غيره الناصبة بزايدة وقد ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى فان لزم اضمار ان بعدها انما
هو في الاول والثاني يغتفر فيها ما لا يغتفر فالبيت من امثلة القاعدة الثامنة الاتية وذكر الشارح وجها ثالثا
وهو ان تكون مصدرية كقول الجمهور لكن العطف على عزيزا حتى يكون على تاويل المصدر باسم الفاعل
ويكون البيت من مثل هذه القاعدة وقيل في ثم يعود لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول لان ما
مصدرية والقول بتاويل المقول والمقول بمعنى القول فيهن ذلك على الحذف والاتصال اي يعودون
للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقا في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند
ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول وهذا يقتضي ان غير ابي علي لا يجيز ذلك
ويعرب ما اسما موصولا واقعا على الاعيان والعايد محذوف وقال السيرافي اذا قيل قاموا ما خلا
زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثنا فالمصدر المؤول به
واقع موقع الحال فهو مؤول باسم الفاعل قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لانها المصدر المؤول
من ان وصلتها وهو خلوهم مثلا لتاويلها بالنكرة انتهى يعني اسم الفاعل كما قال والتاويل حالين
عن زيد ومتجاوزين زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثنا
انتصاب غير في قولك جاني القوم غير زيد لان ما وصلتها في تقدير اسم فيه معنى الا كما ان غيرا كذلك
فغلط لان معنى الاستثنا قايم بما بعدها اي بعد ما وصلتها لا بهما والمنصوب على معنى الا استثنا
لا يليق ذلك المعنى بغيره اي ان يكون قايما بغيره فاذا كان زيدا فيما عدا زيدا هو القايم به معنى الا
لم يلق ان يكون غيره منصوبا على بل يكون هو المنصوب عليه وقياس ما عدا على غير قياس مع الفارق لان
ما عدا لا يفرغ لها الفعل كما يفرغ لغير القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل
اي فيجوز في الثاني ما لا يجوز في الاول فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم السخلة بفتح المهملة وسكون
المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضعه قاله الجوهري وقال في القاموس السخلة
ولد الشاة ما كان واي فتى هيجا انت وجارها هو مصراع من الطويل لم اقف له على تتمة وقايل وفتى

مضاف

مضاف الى الهيجا وهي بالمد هنا غير منصرفة وبالقصر الحرب وجارها بالجر عطف على فتى ورب رجل
واخيه وان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت ولا يجوز ابتدا كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا
يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في ضرورة الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا
مني وما يسمعوا من صالح دفنوا هو من اول البسيط وقايله قعنب بن ام صاحب من شعرا الحماسة
وبعده صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به وان ذكرت بشر عندهم اذنوا جهلا علينا وجبنا من عدوهم
لبيست الخلتان الجهل والجبن قال في الصحاح يقال صار عليه هذا الامر سبة اي بالضم اي عارا
يسب به ورجل سبة اي يسبه الناس وسببة اي يسب الناس ومعنى طاروا بها اكثروها واذا عوها
وفرحا مفعول لاجله ومني اي من جهتي نعت لسبة ويروى بدل مني عني وصم خبر مبتدا مقدر اي هم
صم واذنوا بكسر المعجمة معناه استمعوا وجهلا وجبنا عن الاعدا وقد الجلال اتجمعون جهلا وجبنا ولا
نقد على تقدير الاستفهام فتامل والجبن ضد الشجاعة بضم الموحدة وسكونها وقد وقعا في البيت وفيه
من انواع البديع التوشيع وهو ختم الكلام بمثنى يفسر بمفردين وما ذكره المص من عدم الجواز في الاصح و
هو ما عليه الجمهور وذهب الفرا الى عدم اختصاصه بالشعر وجريانه في النثر واختاره ابن مالك مستدلا
عليه بحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اذ لا تضاف كل واي الى معرفة مفردة
كما ان اسم التفضيل كذلك لا يضاف الى مفرد معرفة وقد استشكل ذلك بانه قد تقدم في بحث كل انها
اذا اضيفت النكرة كانت لعموم الافراد واذا اضيفت الى معرفة كانت لعموم اجزا فرد واحد وهو ما
اضيفت اليه نحو اكلت كل الرغيف وكل الرغيف اي كل جز منه فاهذا القول هنا نعم كل سخلتها
بدرهم ممتنع ابتدا لافضايه الى خلاف المراد اذ المقصود افادة ان كل سخلة وفرد من سخال الشاة
بدرهم لا ان مجموع اجزا السخلة الواحدة بدرهم لكنهم اغتفروا ذلك في حال التبعية حيث قالوا
كل شاة وسخلتها الظهور ان المراد كل شاة وسخلة من سخالها بدرهم ولا تجر رب الا النكرات ولا
تكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقد عرفت ان الجمهور على ذلك قال الشارح
واي فايدة لهذا القول بعد تصريحه بانه لا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر وقوله
والجواب مرفوع بالعطف على المضاف ولا يجوز خفضه بالعطف على المضاف اليه لادايه الى
العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو في مثله ممتنع على الصحيح وقال الشاعر
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلوا فانا معشر نزل هو من اول البسيط من قصيدة
للاعشى ميمون مشهورة والحقها بعضهم بالسبع المعلقات مطلعها ودع هريرة ان الركب مرتحل
وهل تطيق وداعا ايها الرجل وقد استشهد النحاة والبيانيون بعدة من ابيات هذه القصيدة
والنزل بضم النون والزاي جمع نازل كبازل وبزل بالموحدة والزاي المضمومتين نص عليه في القاموس
وها هنا نادرة حكى الامدي في شرح ديوان الاعشى قال وجدت على ظهر كتاب المجاز لابي عبيدة بخط
ابي حسان رفيع بن سلمة المعروف بزباد صاحب ابي عبيدة وحدثنا به السكري يرفعه الى الاعشى قال
خرجت اريد قيس بن معدي كرب بحضرموت فضللت في اوايل ارض اليمن لانني لم اكن سلكت ذلك
الطريق واصابني مطر فرميت ببصري كل مرمى اريد مكانا الجا اليه فوقعت عيني على خبا من شعر
فقصدت نحوه فاذا انا بشيخ فسلمت فرد السلام علي وادخل ناقتي الى بيت الى جانب الذي جالسا على
بابه وقال احطط رحلك واسترح فحططت رحلي وجاني بشي فجلست عليه ثم قال من تكون واين تقصد
قلت انا الاعشى قال حياك الله اين تريد قلت اريد قيس بن معدي كرب قلت اظنك قد مدحته
بشعر قلت نعم قال انشدنيه فابتدات انشدت قولي رحلت سمية غدوة اجمالها غضبى عليك فما تقول بدا لها

فقال لحسبك هذه القصيدة لك قلت نعم وما كنت انشدته الا بيتا واحدا منها فقال لمن سمية التي
تشبب بها فقلت لا اعرفها ولكنه اسم القي في روعي فنادى يا سمية اخرجي فاذا جارية خماسية قد خرجت
فقالت ما تشاء يا ابت فقال انشدي عمك قصيدتي التي مدحت بها قيس بن معدي كرب وشببت بك
في اولها فانشدته اياها من اولها الى اخرها ما خرمت منها حرفا واحدا فلما اتمتها قال انصرفي فانصرفت
ثم قال هل قلت شيا غير هذه قلت نعم كان بيني وبين ابن عم لي يقال له يزيد بن مسهر ويكنى ابا
ثابت لحا كما يكون بين بني العم فهجاني وهجوته فافحمته قال فما قلت فيه قال قلت قصيدة اولها
ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا ايها الرجل * فانشدته بيتا فقال لحسبك ثم قال
من هريرة التي تشبب بها فقلت لا اعرفها وسبيلها سبيل التي قبلها فنادى يا هريرة فاذا جارية
قريبة السن من الاولى فقال انشدي عمك قصيدتي التي هجوت بها ابا ثابت يزيد بن مسهر فانشدتها
من اولها الى اخرها ما خرمت منها حرفا واحدا فسقط في يدي وتحيرت فلما راى ما نزل بي قال ليف
رخ روعك ابا بصير انا هاجسك الذي يلقي على لسانك الشعر فسكنت نفسي ورجعت الي
فقلت له دلني على الطريق فدلني عليه واراني سمت مقصدي وقال لا تعج يمينا ولا شمالا حتى تقع
ببلاد قيس وقد روي مثل ذلك او قريبا منه وكيع منه في غرره بسنده الى جرير بن عبد الله البجلي
قال سافرت في الجاهلية فاقبلت ليلة على بعيري اريد ان اسقيه ماء فجعلت اراوده ان يتقدم فلم
يفعل فدنوت من الماء فعقلته ثم اتيت الماء فاذا قوم مشوهون عند الماء فقعدت فبينا انا عندهم
اذ اتاهم رجل اشد تشويها منهم فقالوا هذا شاعر ثم قالوا يا ابا فلان انشد هذا فانه ضيف
فانشد ودع هريرة ان الركب مرتحل فوالله ما خرم منها بيتا فقلت من يقول هذه قال انا اقولها قلت
لولا ما تقول لاخبرتك ان اعشى بني قيس بن ثعلبة انشدنيها عام اول بنجران قال انك صادق
انا الذي القيتها على لسانه وانا مسحل صاحبه ما ضاع شعر شاعر وضعه عند ميمون قيس والله اعلم
فقال يونس اراد وانتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط مع ان جملة الشرط لا تكون
الا فعلية فعطف الاسمية عليها القاعدة انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل وينبغي جواز
مثل ذلك بلا اعتذار عند الكوفيين والاخفش لتجويزهم وقوع الاسمية بعد اداة الشرط وقد تقدم
الكلام على ذلك في الباب الخامس في النوع السابع من الجهة السادسة وجعل من ذلك من العطف على التوهم
قال وكانه قال اتركبون فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قايم
ابواه لا قاعدين بالاضمار والوصف سببي جار على من هو له لسهولة الامر في الثاني ويمتنع قايمين
لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى اذ لا يكفي الربط المعنوي في مثله وقد تقدم القول فيه
القاعدة التاسعة انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما فلذلك فصلوا
بهما حيث لا يجوز الفصل بغيرهما وذلك انهم فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او
عندك زيد جالسا فقد فصل بين كان ومعموليها بالظرف والجار والمجرور وهذا هو مذهب جمهور البصريين
والا فابن السراج وابو علي ومن تبعهما يقولون بجواز ان يلي كان واخواتها غير الظرف وشبهه مع اتصال
العامل نحو كان زيد طعامك ياكل زيد ولا يجيزونه مع انفصال العامل عن معموله نحو طعامك زيد ياكل
واجاز الكوفيون ذلك مطلقا تمسكا بقول الشاعر * فاصبحوا والنوى عالي معرسهم * وليس كل النوى
يلقي المساكين * وقول الراجز * قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا * والمانعون
يقدرون ضمير الشان في الفعل الناقص فلا يكون معمول الخبر قد وليه وانما المقدم معمول خبر المبتدا
وهي ايضا مسالة خلاف قال الشارح وانا اقول استدلال الكوفيين بالبيت عندي ساقط لعدم صلاحية

المساكين

المساكين ان يكون اسم ليس اذ لو كان كذلك لوجب ان يقال يلقون وانما هو فاعل يلقي وكل مفعوله
واسم ليس ضمير شان والفعلية خبرها وفصلوا بهما ايضا فعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن
في الهيجاء لقاء زيد * وما اثبت عند الحرب زيدا * وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو
قوله * فلا تلحني فيها فان بحبها * اخاك مصاب القلب جم بلابله * هو من ثاني الطويل من ابيات الكتاب ب
ولم يسم قايله ولا تلحني لا تلمني يقال لحاه يلحاه اذا لامه وعذله وضمير فيها للمحبوبة والجم بفتح
الجيم وتشديد الميم الكثير اي عظيم كثير بلابله اي وساوسه جمع بلبلة بضم الموحدتين وهي الوسوسة
وبحبها متعلق بمصاب فهو معمول لخبر ان قدم على اسمها وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن
في نصبه المجرورين ونوقش فيه بان هذا الفصل ليس منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من
قبيل الاتساع فيهما فقد جوز الفصل باحد المفعولين ايضا نص عليه في التسهيل كقوله * اجهالا تقول
بني لؤي * لعمر ابيك ام متجاهلينا * كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة هو صدر بيت من ثاني البسيط
عجزه شملي بهم ام دوام البعد محتوما ولم يسم قايله والشمل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم قال
في الصحاح جمع الله شمله اي ما تشتت من امره وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره والمحتوم
بحاء مهملة المقضي الموجب وهذا حتم اي امر لازم ولا يخفى ما بين بعد وبعد من الجناس المحرف والقول
هنا ظن لاجتماع شروطه وما بعده منصوبا وقد فصل بينه وبين الاستفهام بالظرف توسعا
وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها وبين اذن الجزايية ولن ومنصوبها نحو هذا غلام والله زيد واشتريته
بوالله درهم بالجر في زيد ودرهم وفصل القسم بين الجار والمجرور وقوله اذن والله نرميهم بحرب هو
صدر بيت من اول الوافر عجزه يشيب الطفل من قبل المشيب قيل انه لحسان بن ثابت شاعر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقد فصل بين اذن والفعل المنصوب بالقسم وقوله * لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا *
ادع القتال واشهد الهيجاء * تقدم الكلام على هذا البيت في بحث لما من حرف اللام من الباب الاول وقد
فصل بين لن ومنصوبها بما الزمانية وصلتها ولها حكم الظرف وقدموهما اي الظرف والمجرور حال
كونهما خبرين على الاسم في باب ان مع ان خبر هذا الباب لا يتقدم على اسمه نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا
انكالا وجحيما وقدموهما معمولين للخبر في باب ما العاملة عمل ليس مع بقاء عملها نحو ما في الدار زيد
جالسا وقوله فما كل حين من توالي مواليا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره باهبة حزم لذ وان كنت
امنا ويروى من توالي الموالي ولم اقف على تسمية قايله والموالي الموافق والمولى الناصر والعاضد فان
كان المعمول غيرهما اي غير الظرف والمجرور وقدم بطل عملها خلافا لابن كيسان كقوله وما كل من وافى منى
انا عارف هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره وقالوا تعرفها المنازل من منى وقايله مزاحم بن الحارث
العقيلي شاعر اسلامي قال في الاغاني كان في زمن جرير والفرزدق وكان جرير يصفه ويعترضه ويقصده
وتعرفها امر من التعرف وهو تطلب المعرفة يقال تعرفت ما عند فلان اي تطلبته حتى عرفته يريد
انه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا اطلبها وسل عنها في المنازل من منى وهي بيوت
اهل الموسم ومواطن الحاج فقال انا لا اعرف كل من اتى منى ووافاها يريد بذلك التعمية على وشاته
ويروى كل بالنصب وبالرفع على نية الهاء كانه قال انا عارفه والمنازل منصوب على اسقاط
الجار توسعا اي في المنازل وليس منازل لانه مختص فلا ينتصب على الظرفية قدموهما ايضا
معمولين لصلة ال والاصل انه ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول نحو وكانوا فيه من الزاهدين
في قول قال ابن مالك وقد كثر ذلك فيما جر بمن نحو الاية المذكورة وقوله اني لكما لمن الناصحين
اني لعملكم من القالين وانا على ذلكم من الشاهدين وقل في غيرها وقد مضت هذه المسالة والكلام

عليها مستوفى في المثال السادس من الجهة الثانية في الباب الخامس وقدموها ايضا على المنفي بما في نحو
قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا وقد تقدم الكلام عليه ايضا في فصل اذا من حرف الالف من
الباب الاول قيل وقدموها على ان المشدده نفسها معمولا اي حال كون المقدم ظرفا كان او
مجرورا معمولا لخبرها في نحو اما بعد فاني افعل كذا وكذا لالتزامهم الفصل بين اما والفاء بشيء ما في
حيز الفاء وان لها الصدر فتسومح في الظرف فتقدم وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تاكلهم الضبع وقد مر انشاد هذا البيت مرتين في حرف الالف المفردة من باب
الالف مرة في فصل ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ومرة في فصل اما بالفتح والتشديد
ومر الكلام عليه بما ان شئت فراجعه وقدموها على العامل المعنوي وهو لضعفه لا يتقدم
معموله عليه في قولهم اكل يوم لك ثوب واقول اما مسئلة اما فاعلم انه اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء
ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو اما في الدار او عندك فزيد جالس جاز كونه اي كون ذلك الظرف
الثاني معمولا لاما ولما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم عليه معموله نحو اما زيدا او اليوم
فاني ضارب فان معمول ان هذه لا يتقدم عليها فضلا عن معمول معمولها فالعامل عند المازني
اما فتصح مسئلة الظرف من وجهين احدهما اعمال الحرف والاخر اعمال ما بعد الفا لتجويز ذلك ومسئلة
المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء دون جهة اعمال الحرف لانها محل وفاق واحتج على تجويز اعمال
ما بعد الفاء بان اما وضعت على ان ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينهما وبين اما وقد
تقدم تحرير القول في ذلك كله في الباب الاول في بحث اما من حرف الالف وجوزه بعضهم في الظرف
للتوسع فيه دون المفعول به واما قوله اما انت ذا نفر فليس المعنى فيه على تعلقه بما بعد الفاء بل
هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير لهذا فخرت على اي لاجل كونك ذا نفر فخرت
على فلا يكون البيت من مثل هذه القاعدة واما المسئلة الاخيرة وهي مسئلة تقدم الظرف على عامله
المعنوي فمن اجاز زيد جالسا في الدار لم تكن ذلك عنده مختصا بالظرف لتجويزه ذلك في الحال وهذا
اشارة الى الاعتراض على من قال بان تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوي للاتساع فيهما فاعترض
وتقريره انهم قالوا زيد جالسا في الدار فقدموا الحال على العامل المعنوي والحال معمول غير ظرف ولا
شبيه به فاين اختصاص ذلك بالظرف نعم قد يقال كون الحال في الشبيه بالظرف سهل الحال فيها
شيا ما وفيه كما قال الشارح نظر من وجهين احدهما ان مدعي الاختصاص بني قوله هذا على ما هو
الراجح من امتناع تقديم الحال على عاملها المعنوي والثاني انه اذا سلم ورود هذا فهو يرد بعينه
على المحتج بان الفصل بين المتضايفين ومعموله بالظرف والمجرور من باب الاتساع فيقال قد اجاز قوم
الفصل بغيرهما فالمجيزون يختص عندهم الفصل بالظرف وشبهه وتحقيق مسئلة الحال ان العامل
ان كان معنى لم يفهم من لفظ خاص كالابتدا فالاصح انه لا يعمل في الحال فيمتنع نحو زيد جالسا في الدار
لان الابتدا لا يعمل في الحال وان كان معنى فهم من لفظ خاص به كالتنبيه والندا والاشارة والاستقرار
المفهومة من هاء التنبيه وحرف الندا واسم الاشارة والجار والمجرور والظرف جاز ان يعمل وتسمية
النحوي لها بالعوامل المعنوية لكونها نايبة مناب الفعل فهي في معناه القاعدة العاشرة من فنون الكلام
وضرو به القلب وهو جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان الاول ان يكون الداعي
الى اعتباره من جهة اللفظ بان كان صحة اللفظ متوقفة عليه في افادة المعنى فيكون المعنى تابعا
للفظ كما اذا وقعت النكرة موقع ما هو مبتدا والمعرفة موقع ما هو خبر نحو قوله ولا يك موقف
منك الوداعا والمراد لايك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة

المعنى

المعنى لا يتوقف صحة المعنى عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت الناقة على الحوض والمراد عرضت الحوض
على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه لكنه لما كانت العادة
الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار والقلب
بنوعيه قبله السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس
وما في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره مطلقا قال صاحب التلخيص والحق انه ان
تضمن اعتبارا لطيفا يعني غير القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف قبل كقوله ومهمه مغبرة ارجاوه
كان لون ارضه سماوه اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان سماه لون ارضه فقلب
للمبالغة لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة ولا يخفى
ما في عكس التشبيه من المبالغة وان لم يتضمن ذلك رد لان التزول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال كقوله يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا وسياتي الكلام عليه كقول حسان رضي الله عنه كان سبيئة من
بيت راس يكون مزاجها عسل وماء وهو من اول الوافر من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويرد بها على بعض شعراء الجاهلية والسبية بالهمزة الخمرة المستواة للشرب واما
المجلوبة من بلد الى بلد فهي سبيه بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه التفتازاني في شرح
المفتاح ويروى سلافة بدل سبية والسلافة والسلاف بضم المهملة فيهما ما سال من عصير
العنب قبل ان ينعصر العنب قبل ان ينعصر وتسمى الخمر سلافة وسلافا وبيت راس قرية بالشام
اشتهرت بجودة الخمر وخبر كان في البيت بعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء
والغض بمعجمتين ثانيهما مشددة الطري وهصرت الغض وهصرته مشددا اخذت راسه فاملته اليك
شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وبطعم تفاح طري كسره من الشجر لكمال نضجه ولطافته فيمن نصب
المزاج ومعلوم ان قوله عسل وماء مرفوعان فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم فقلت ما هو حق هذا
الباب وهذا مبني على انه لا يخبر بالمعرفة عن النكرة في باب واجاز ذلك بعضهم بشرط ان تكون
النكرة صفة محضة فيجوز كان رجل اخاك ويمتنع كان قايم اخاك وتاوله الفارسي على ان انتصاب
المزاج ليس على خبرية كان بل على الظرفية المجازية اي يكون عسل وماء عند مزاجها وتكون تامة
والاول رفع المزاج ونصب العسل وقد روي كذلك ايضا اي برفع مزاجها ونصب عسلا فارتفاع
ما يتقدير وخالطها ما فيكون فاعل فعل محذوف بقرينة المقام ويروى برفعهن اي برفع الثلاث
على اضمار الشان اي على ان تكون شانية والجملة الاسمية الخبر واما قول ابن اسد ان كان زايدة
ولا اضمار لضمير الشان فخطا اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة الى دعوى ذلك هنا وقد
قيل بزيادتها بلفظ المضارع في قول فاطمة بنت اسد بن هاشم ام علي بن ابي طالب ترقص ابنها عقيل
ابن ابي طالب انت تكون ماجد نبيل وحمل على الشذوذ وانما ترد بلفظ المضارع لان حال المضارع
بنا في الزيادة لانه جي في اوله بهذه الحروف ليدل على مقصوده ففي القول بزيادته نقض لهذا الغرض
وقول روبة ومهمه مغبرة ارجاوه كان لون ارضه سماوه اي كان لون سمايه لغبرتها لون
ارضه فعكس التشبيه مبالغة اي مبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كانه اصل فيها وحذف
المضاف من الجزان التقدير لون سمايه وهذان بيتان من مشطور الرجز او بيت واحد مصرع
والمهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار والارجاء بالمد النواحي والاطراف جمع رجا بالقصر
وارتفاع ارجاوه بمغبرة وقال انت لاقيت في نجده فلا يهيبك ان تقدما هو من ثالث المتقارب

من قصيدة للنمر بن تولب وقد تقدم الكلام في اوايل الكتاب على بعض ابياتها والنجدة تطلق على الشدة
وعلى القتال وعلى الهول والفزع كذا في القاموس وكلها صالح في البيت والتهيب الخوف والفعل بالمثناة
التحتية مسندا الى ان يقدم اي لا تخف الاقدام والمراد لا تخف انت الاقدام على ملاقاة العدو والدخول
في الحرب اي فلا تهيبا يعني ان اصل التركيب فلا تهيب انت اي لا تخف تلك النجدة فقلب الكلام و
اسند الفعل اليها معبرا عنها بالاقدام واوقعه على مخاطب وقال ابن مهيل ، فلا تهيبني الموماة اركبها ،
اذا تجاوبت الاصداء بالسحر ، هو من اول البسيط وتهيبني فعل مضارع محذوف منه احدى تائيه
والاصل تتهيبني والموماه بضم اوله المفازة والاصدا جمع صدى وهو هنا ذكر البوم او طاير صغير
يبصر بالليل ويقفز قفزا اي يثب في الناس برواية الجندب وانما هو الصدى وانما الجندب فاصغر
من الصدى والسحر الزمن قبيل الصبح بيسير اي وانا اتهيبها فقلب وجعل المفعول فاعلا والفاعل مفعولا
وقال كعب هو ابن زهير الصحابي من قصيدة بانت سعاد التي امتدح النبي صلى الله عليه وسلم بها ، وقد تلفع
بالقور العساقيل ، عجز بيت من ثاني البسيط صدره كان اوب ذراعيها اذا عرقت ، الاوب الرجع
وزنا ومعنى ومثله في المعنى الاياب ويجوز ان يكون بمعنى سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير
يقال منه ناقة اووب على فعول وعينه واو وهو في الصحاح بهمزتين قال المص في شرح بانت
سعاد وهو سهو والاوب مصدر يضاف الى فاعله واذا عرقت كناية عن وقت الهاجرة اي كان
رجع يديها او سرعة تقليب يديها وقت اشتداد الحر والمشبه به مذكور في البيت من هذا البيت
وهو قوله ذراعا عيطل نصف اي اوب ذراعي عيطل وهي الطويلة وفي القاموس الطويلة العنق
في حسن جسم والنصف التي بين الشابة والكهلة ففي البيت العيب المعروف بالتضمين وهو افتقار
لازما وتلفع اشتمل من اللفاع كتلحف من اللحاف وتنقب من النقاب واللفاع ما يتلفع به اي يلتحف
به والقور جمع قارة وهو الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوايل السراب بالمهملة وقال المص في شرح
بانت سعاد السراب ولا واحد له قاله الجوهري والتلفع الاشتمال وجملة قد تلفع حالية بالواو و
في البيت القلب كما ترى لان المعنى ان السراب صار للاكم بمنزلة اللفاع وكان حق التركيب وقد تلفعت
القور بالعساقيل فقلب وقول عروة بن الورد ، فديت بنفسه نفسي ومالي ، وما آلوك الا ما اطيق ،
هو من اول الوافر والقلب فيه واضح اذ المراد فديت نفسه بنفسي ومالي عم البيت قايلا وما
آلوك الا ما اطيق يقال الوت الشي الوا والوا بضمتين وتشديد الواو اي ما تركته لكنه
ضمن معنى المنع والاعطا فعدي الى اثنين والمعنى ما امنعك الا ما اطيق واقدر عليه وقال
الجلال الالو التقصير يقال الا في الامر يالو ثم ضمن معنى منع فعدي تعديته تقول افديك
بنفسي ومالي وما امنعك الا ما اطيق منعه اي لا اقدر ان امنعك فدا نفسي ومالي لاني مجبول
عليه وقول القطامي هو بضم القاف ، فلما ان جرى سمن عليها ، كما طينت بالفدن السياعا ،
هو من اول الوافر ايضا والبيت في وصف ناقة بالسمن بدليل قوله ، فلما ان مضت سنتان عنها ،
وصارت حقة تعلو الجذاعا ، عرفنا ما يرى البصراء فيها ، فآلينا عليها ان تباعا ،
اي ان لا تباعا فحذف لا وجواب لما قوله بعده ، امرت بها الرجال لياخذوها ، ونحن نظن
ان لا تستطاعا ، والسمن كعنب ضد الهزال وصحفه بعضهم بالسمن بفتح السين وسكون
الميم فاضطر الى ان قال ، شبه زبدا كثيرا عليه سمن ، بالقصر الذي طين بالسياع ،
فاعجب والفدن بفتحتين القصر والسياع بكسر المهملة الطين والقلب واضح لان القصر
يطين بالسياع دون العكس وقد عرفت ان صاحب التلخيص مثل به للقلب الخالي عن نكتة

واعترض

واعترض بانا لا نسلم خلوه من نكتة فانه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت
الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى انه صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة
اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن ويروى كما بطنت بالفدن السياعا قال البها السبكي كذا رايته في الصحاح
للجوهري وحلبة المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن السكيت وكذا اورده جار الله في اساس البلاغة
وقال سيع الجدار طلاه بالسياع وهو الطين والجص وحكم بانه على هذه الرواية من القلب ايضا لان
مراده تشبيه جريان السمن في اعضاء هذه الناقة على السوية واخذ كل عضو منها حقه بتطيين
الفدن بالسياع من حيث انه تراعى فيه تسوية سطحه او بتطيين الفدن بالسياع وجعل السياع
له كالبطانة للثوب وفي هذا التشبيه اشارة الى ضخامة هذه الناقة وعلوها وقد نوقش في الوجه
الثاني بانه يجوز ان يريد انه جعل القصر بطانة للطين لانه داخله فلا وكل ما كان ظهارة لغيره كان
الغير بطانة له وذكر الشارح انه وقف على بيت القطامي هذا في نسخة صحيحة بلفظ فلما ان
جرى عسن عليها ونقل عن الصحاح انه بالضم الشحم القديم ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي
والخاتم في الاصبع لان القلنسوة والخاتم ظرفان والراس والاصبع مظروفان لكنه لما كانت المناسبات
يتحرك بالمظروف نحو الظرف والامر ثمه بالعكس قلبوا الكلام بهذا الاعتبار وعرضت الناقة على الحوض
وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ذلك ويوم يعرض الذين كفروا
على النار اي ومن القلب ما ذكروا والاصل عرضت الحوض والماء على الناقة ويوم يعرض النار على الذين كفروا والسر
في ادعاء القلب فيها ان المعروض لا بد وان يكون ممن يدرك وقد عرفت انه لما كان شان المعروض ان يوتى
به عند المعروض عليه وكان الامر هنا بالعكس قلبوا رعاية لهذا الاعتبار وفي كتاب التوسعة ليعقوب
ابن اسحاق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب عكس ما عليه الجمهور والحق انه كما يقال عرضت
الضيف على الري لا يقال عرضت الناقة على الحوض الا على القلب وقال اخر لا قلب في واحد
منهما لان الغرض امر نسبي يصح اسناده لكل من الناقة والحوض واختاره ابو حيان ورد على قول الزمخشري
في الاية . الا ان اراد قوله تعالى يوم يعرض الذين كفروا على النار فانه قال بعد نقل كلام الزمخشري لا ينبغي
حمل القران على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس قولهم
عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض على الناقة صحيحان
ونافشه تلميذه البها السبكي بان الزمخشري لم ينفرد بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره
الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد
فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار
على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم
والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما عرضت الجارية على البيع وعرضت
القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود على النار قال
وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا
شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وفيه شذوذ والحق ما قلناه هذا كلامه وهو حسن وزعم
بعضهم في قول المتنبي ، وعذلت اهل العشق حتى ذقته ، فعجبت كيف يموت من لا يعشق ، العذل بالمعجمة
الملامة كالتعذيل والاسم العذل بالتحريك واشتهر عرفا في الملامة على المحبة ومنه العاذل والعذول ان
اصله كيف لا يموت من لا يعشق اي هو متعجب من حياة العاشق اذ لا معنى للتعجب من موت غير العاشق فان
الموت تتعدد اسبابه كما لمح ذلك من قال ، ومن لم يمت بالسيف مات بغيره ، تعددت الاسباب والموت واحد

والصواب خلافه وان لا قلب وان المراد انه صار يرى ان لا سبب للموت سوى العشق فهو يتعجب من مات
من لا يعشق ويقال في كلامهم اذا طلعت الجوزاء وانتصب العود في الحرباء اي انتصب الحربا في العود
الجوزا في برج السماء كذا في القاموس قال الشارح واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار
وذلك بعكس حلولها برج القوس وليس المراد من قصر الليل وطول النهار اذا حلت الشمس هذا البرج ابتدا
قصر الليل وطول النهار ليشكل بان ابتدا قصر الليل وطول النهار انما هو اذا حلت الشمس برج الحمل اي بعد
الاعتدال الربيعي بل تناهي قصر الليل وطول النهار ووضوح ذلك لكل احد والى هذا المعنى جنح من قال
• وصل الحبيب جنان الخلد اسكنها • وهجره النار يصليني بها النار • فالشمس بالقوس امست وهي نازلة
• ان لم تزرني وبالجوزاء ان زارا • اي ان لم يزره كان الليل طويلا وان زاره كان قصيرا ولمحه الاخر فقال
• ليلي وليلى نفى نومي اختلافهما • بالطول والطول يا طوبى لو اعتدلا • يجود بالطول ليلي كلما بخلت •
• بالطول ليلى وان جادت به بخلا • والمفهوم من كلام ابن الفارض في كتابه دلايل القبلة ان الجوزاء عدة
كواكب وان العرب تسميها الجبار تشبيها بالملك لانها في صورة انسان على كرسيه وعلى راسه تاج والهقعة
منها راسها وفوق الراس كواكب كثيرة مستديرة واسعة كالعقد من الطاق يسمى تاج الجوزا ثم ثلاثة
كواكب بيض متناسقة في صدر الجوزاء عرضا وتسمى نطاق الجوزاء وتسميها العامة الميزان وتحتها ثلاثة
كواكب طوالا تسمى الجبار ويد الجوزا كوكبان ازهران احدهما احمر وهو من زم الجوزا اذ ورجلا الجوزاء
بحيال يديها كوكبان يران نورها مع نور اليدين وحيالها الشعرى العبور وهما شعريان احديهما هذه التي
في الجوزا وهي التي ذكرها الله في كتابه العزيز فقال وانه هو رب الشعرى لان قوما في الجاهلية عبدوها يقال
ان اول من عبدها من قريش ابو كبشة قال انها قطعت السماء عرضا ولم يقطعها نجم غيرها كذلك فعبدوها
وخالف قريشا في ترك اوثانهم ولهذا نسبوا النبي صلى الله عليه وسلم اليه فكانوا يقولون له ابن ابي
كبشة لشبهه به في ترك الاوثان والشعرى الاخرى هي الغميصا وهي اقل منها نورا تقابلها وبينهما
المجرة وليست من نجوم الجوزا بل من نجوم الاسد والعبور تسمى كلب الجبار يعنون الجوزاء ثم كرسي الجوزاء
وهي اربعة كواكب غير مستوية التربيع اسفل الجوزا ثم عذرة الجوزاء وهي خمسة كواكب بيض اسفل
من العبور في المجرة يقال لها العذارى ثم المراد بطلوع الجوزاء طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر
والحربا بكسر الحاء المهملة وسكون الراء بعدها باء موحدة فالف ممدودة دابة اكبر من العظا وتستقبل
الشمس وتدور معها كيف دارت وتتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والجمع احرابا والانثى حرباه
قال الجوهري في العظاة هي دابة ضعيفة لا عظم لها فيحصل بمرة الحر اشتدادها وقال ثعلب في قوله ثم
في سلسلة ذرعها اي طولها سبعون ذراعا بذراع الملك قال ابن جريج وقيل لا يعرف قدره الا الله
تعالى فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة فقلب الكلام وقيل ان منه اي من القلب وكم من قرية
اهلكناها فجاءها اي جاءها باسنا فاهلكناها ثم دنى فتدلى اي ثم تدلى الرسول صلى الله عليه وسلم
فدنا وقد مضى تاويلها بتقدير فعل الارادة ونقل الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس
فقلب التثنية والافراد في المضاف والمضاف اليه فجعل افراد المضاف اليه للمضاف وتثنية المضاف
للمضاف اليه وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه ولو طرفان وله قابان الا
اذا فسر بالقدر وقد مضى الكلام في ذلك ونظير هذا في قلب التثنية والافراد في المضافين انشاد ابن الاعرابي
• اذا احسن ابن العم بعد اساءة • فلست لشري فعله بحمول • اي فلست لشر فعليه وهو من ثالث الطويل
ولم اقف على تسمية قايله قيل ومن القلب اذهب بكتابي هذا الاية وتمامها فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر
ماذا يرجعون والتولي هو الرجوع الى سليمان فيكون تقدير الكلام اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم فانظر

ماذا يرجعون والتولي هو الرجوع الى سليمان فيكون تقدير الكلام اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم فانظر ماذا
يرجعون من القول ثم تول عنهم واجيب بان المعنى ثم تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع
منك فانظر ماذا يرجعون وليس من القلب في شي وقيل منه فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها والحق انه لا قلب
وعميت مضمن معنى خفيت بدليل على وفي حقيق على ان لا اقول الاية فيمن جر بعلى ان وصلتها وهم من عدا
نافعا على ان المعنى حقيق على بادخالها اي بادخال على ياء المتكلم كما قرا نافع لتتوافق القراتان فلا قلب
على قراة نافع وانما القلب على قراتهم وتوجيه ذلك ان المعنى واجب على قول الحق فان وصلتها في قراة نافع في محل
الرفع بالابتدا وحقيق خبره والجار والمجرور صلته هذا هو الاصل ثم صار في قراة الجماعة ضمير المتكلم مرفوعا
صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مرفوعا وجاز لامن اللبس ولانه ما لزمك فقد لزمته وللاغراق
في الوصف والمعنى انه حق واجب على القول ان اكون انا قايله لا يرضى الا بمثلي ناطقا به وقيل ضمن حقيق معنى
حريص فعدي بعلى او وضع على مكان الباء لافادة التمكن لقولهم رميت عن القوس وجيت على حالة حسنة
ويويده قراة ابي بالباء وفي ما ان مفاتحه لتنو بالعصبة ان المعنى لتنو العصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة
فقلبت واسند النهوض الى المفاتح وجر العصبة بالباء وقيل الباء للتعدية فهي بمعنى الهمزة والفعل المجرد
بمعنى المزيد اي لتني العصبة اي تجعلها تنهض متثاقلة واختار هذا الوجه ابو حيان وقال انه الصحيح
وان الخليل وسيبويه والفراء قالوا به وان معناه مروي عن ابن عباس وابي صالح والسدي ونص عليه صاحب
مدارك التنزيل القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تعارض اللفظين من ملح الكلام التي تستملح منه وتستطرف
اي يعد مليحة ظريفة واحدها ملحة لغرفة وغرف والتعارض بالقاف تفاعل من القرض استعير هنا للاخذ
كل واحد من اللفظين بحكم الاخر ولذلك امثلة غير حكم الاف في الاستثنا بها وانما حكمها ان يكون صفة نحو لا
يستوي القاعدون من المومنين غير اولي الضرر فيمن نصب غيرا وهو نافع وابن عامر والكسايي فان نصبه
على الاستثنا وقيل على الحال واما الرفع وهو قراة الباقين على انه صفة للقاعدين وقرى بالجر صفة للمومنين
او بدلا منه واعطاء الا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله فما بعد الا صفة
لما قبلها وحكمها ان تكون للاستثنا الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله
• ان تقران على اسماء ويحكما • مني السلام وان لا يشعرا احدا • تقدم الكلام على هذا البيت في فصل ان المفتوحة
الساكنة النون الشاهد في ان الاولى فانها الناصبة وقد وقع الفعل بعدها مرفوعا وليست مخففة
من الثقيلة واسمها ضمير الشان بدليل ان الثانية المعطوفة عليها فانها الناصبة قطعا قيل الا مانع من عطف
ان الناصبة المعطوف عليها وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر ولا
يمنعه احد كما تقول عندي انك لا تسيء الى احد وان تحسن الى عدوك برفع تسيء على ان ان المخففة
ونصب تحسن على انها الخفيفة مع انه لا يخفى ما في جعل ان معطوفة من التسامح واعتذر عنه بان
المراد بالدليل ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة
وصلتها على ان المخففة وصلتها ومن جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية ليست مخففة فكذا
الاولى واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب
والمعروف في الرواية كما تكونون قيل عليه لا حاجة الى جعل ما ناصبة حملا على اختها ان هاهنا فان فيه اثبات
حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال
الشاعر • ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الزكي • اي وتبيتين تدلكين وخرج
على ذلك ما روي عن ابي عمرو قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي انتما ساحران تتظاهران
فحذف المبتدا وادغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا

حتى تحابوا بحذف النون من الفعلين المنفيين فعليه يخرج كما تكونوا ان ثبت ولا حاجة الى ارتكاب امر لم
يثبت والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك وقد سبق
في فصل لم من حرف اللام من الباب الاول من الباب الاول ان بعضهم خرج قوله كان لم تر قبلي اسيرا يمانيا
على انه جاء على لغة من رأ فلما دخل الجازم وسكنت الهمزة للجزم ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم
ابدلت الهمزة الساكنة الفا لاندراج ما قبلها ومثله آت في الحديث لكن يشكل عليه انه لو كان براه في الحديث
من هذه اللغة لكن يقتضي الظاهر ان يقال فانه يراوك بهمزة بعد الالف وكون احد الفعلين من لغة
والاخرى من اخرى واعطاء لو حكم ان الشرطية في الجزم كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة هو صدر بيت
من ثالث الرمل عجزه لاحق الاطال نهد ذو حصل وقد تقدم الكلام عليه في لو من حرف اللام ذكر الثاني
يعني الجزم بلو في البيت ابن الشجري وقد مضى ان بعضهم عد الجزم بها لغة وخرجه غيره على انه جاء
على لغة من يقول شا يشا بالالف من غير همزة ثم ابدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العالم
والخاتم بالهمز ويويده انه لا يجوز مجي ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى وان انما تكون
اذا كان الموضع اخبارا عن المستقبل فالمعنى لو شا بهذا اي وبانه لا بد من جواز مجي الحرف المتروك
مكان الحرف المذكور يقدح ايضا بالبنا للمجهول الحديث السابق يعني حديث فان كنت لا تراه فانه في تخريج م
يراك على ما يكون في هذا التقدير وهو تخريج ابن مالك اي يقع القدح في تخريج ابن مالك الحديث
على اعطاء ان حكم لو في الاهمال اذ لا يصح حلول لو محل ان فيه لفساد قولنا لو لا تراه فانه يراك
اما معنى فلانعكاس المعنى المراد لدلالة لو لا على امتناع جوابها لوجود ما يليها واما لفظا فلان لو لا
هذه لا يقع بعدها الا المبتدا والظاهر انه اي ان هذا الحديث السابق يتخرج على اجراء المعتل مجرى
الصحيح في جعل علامة جزمه في فعل الواو حذف الحركة كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله
باثبات ياء يتقي وجزم يصبر وقد ذكر المص في الباب الرابع في اقسام العطف هذه القراءة وما يتخرج
عليه الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل هو عجز بيت صدره
استغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا واهمال متى حملا على اذا كقول عايشة رضي
الله عنها وقد قال صلى الله عليه وسلم مروا ابا بكر فليصل بالناس ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس فانه برفع الفعلين والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم
مستشهدا بقراءة بعضهم هو ابو جعفر المنصور الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا يحل لن هنا
محل وانما يصح او يحسن حمل الشي على ما يحل محله كما قدمنا وانما لم يصح حلول لن هنا لان المراد تقرير
صلى الله عليه وسلم بما وقع من الكرامة بشرح الصدر وهذا المعنى لا يناسبه لن لانها النفي المستقبل وكذا نقل
اللحياني في نوادره ان بعض العرب ينصب بلم ويجزم وقيل اصله نشرحن بنون التوكيد الخفيفة
ثم حذفت النون الخفيفة والفتح دليلا عليها فتحة الحاء بناء لا اعراب وفي هذا شذوذ ان توكيد المنفي
بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى لان من شانه لم قلب المضارع ماضيا والفعل الماضي لا يوكد وايضا
التاكيد انما يحسن مع الطلب واما بدونه فلا وحذف النون لغير مقتض اذ لا ساكن بعدها يحذف
لاجله مع ان المؤكد لا يليق به الحذف لانه يقتضي العمل يؤدي الى صيرورة التاكيد عبثا واعطاء لن حكم
لم في الجزم كقوله لن يخب الان في رجايك من حرك دون بابك الحلقه وقد مضى انشاد هذا البيت
في بحث لن من حرف اللام والكلام منا عليه قال الشارح تامل هنا مع قوله قيل وانما يصح او
يحسن حمل الشي على ما يحل محله فانه فيه تنافيا وذلك انه اتى المتكلم بلن علم ان غرضه النفي في المستقبل
لا الماضي فليس المحل للم فكيف يصح او يحسن حمل لن عليها والحق ان لن هنا للنفي مجردا عن كونه في المستقبل

او في الماضي بقرينة قوله وقد حملت على لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو
لغة اهل الحجاز التي نطق بها القران الكريم نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض
النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك برفع ما بعد الا وهو لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم
لعل في العمل فتنصب الاسم وترفع الخبر عكس عملها كقوله يا ابتا علك او عساكا وقد تقدم الكلام عليه في عسى
من حرف العين المهملة من الباب الاول واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان كما يقترن خبر عسى بها
ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وقد مضى ذلك والثامن اعطاء الفاعل اعراب
المفعول وعكسه وهو اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهذا من قلب الاعراب وهو نوع من القلب اللفظي
وذلك عند امن اللبس لوجود قرينة معينة للفاعل من المفعول كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر برفع الثوب والزجاج ونصب المسمار والحجر والقرينة فيهما صحة الاسناد وقال قد بلغت نجران
او بلغت سواتهم هجر فان الرواية بنصب سواتهم ورفع هجر وهذا بعض بيت تمامه مثل القنافذ
هداجون وهو من اول البسيط وقائله الاخطل من قصيدة يهجو بها جريرا وقبيلة اما كليب بن يربوع
فليس لها عند التفاخر ايراد ولا صدر يخلفون ويقضي الناس امرهم وهم بغيب وفي عمياء ما شعروا
وكليب قبيلة جرير وقد ضرب الايراد والاصدار مثلا لعقد الامور وحلها واصلها الذهاب الى الماء
والرجوع منه والصدر بالتحريك اسم الاصدار ويخلفون يتركون والعميا الجهالة وجملة وهم بغيب
وفي عمياء حالية بالواو اي وهم غايبون جاهلون لا شعور لهم والمراد ذمهم بانهم من قبيل من لا يعبا
به ولا يعول على رايه والقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ كسر فن حيوان معروف كثير الشوك وهداجون
جمع هداج بالتشديد قال البطليوسي شبههم بالقنافذ لمشيهم بالليل للسرقة والفجور قال
التدميري الهداجون فعالون من الهدجان وهو المشي في ارتعاش يقال هدج الظليم اذا مشى من
ارتعاش وقيل المشي السريع ونجران كسكران بلد باليمن والسوات الافعال القبيحة وهجر قال
في الصحاح اسم بلد مذكر مصروف وقال في القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر بالمثلثة
يوم وليلة مذكر مصروف وقد يونث ويمنع والنسبة هجري وهاجري واسم لجميع ارض البحرين
ومنه المثل كمبضع تمر الى هجر وقول عمر رضي الله عنه عجبت لتاجر هجر كانه اراد لكثرة وبائه او لركوب البحر
وقرية كانت قرب المدينة اليها تنسب القلال او تنسب الى هجر باليمن واراد بالقلال المنتسب اليها
جمع قلة بالضم واحدة القلتين المذكورتين في حديث اذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجسه شي
وقد قدرها بخمسماية رطل بالبغدادي وهو ماية وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم
على الاصح عند النووي وهذا اول حد كثرة الماء عند ايمتنا قال البطليوسي وكان الوجه انه يرفع
السوات لانها تاتي البلاد والبلاد لا تاتي اليها فقلب اضطرارا لصحة وسمع ايضا نصبهما اي نصب
الفاعل والمفعول معا كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات هو بيت من ارجوزة لابي
حيان الفقعسي وقيل لمساور بن هند العبسي وبه جزم العيني والتدميري والبطليوسي وقيل للعجاج وقال
السيرافي قايله الدبيري وقال الصاغاني عبد بن غيل وبعده الافعوان والشجاع الشجعما وذات قرنين ورا
ضرزما قال البطليوسي يصف رجلا بغلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفا يطا الحيات والعقارب
فلا توذيه والبيت قد استشهد به على نصب الفاعل وحقه الرفع وهو القدم والحيات منصوب على
المفعولية بالاصالة والمشهور في الرواية رفع الحيات ونصب القدم وعليه فقوله الافعوان بالنصب
لا يصح كونه بدلا كما في رواية نصب الحيات للمخالفة في الاعراب فنصبه بمقدر اي وسالم القدم الافعوان
لان القدم وان كانت مفعولا في اللفظ فهي من جهة المعنى فاعل والحيات مفعول لان من سالمك فقد

سالمتن والافعوان بضم الهمزة ذكر الافاعي والشجاع الحية وكذا الشجعم والميم فيه زايده وقال التدميري
الشجاع ذكر الحيات والشجعم الجري المسلط وقيل الطويل واراد بذات القرنين العقرب والضموز بالضاد
المعجمة والزاي التي لاصوت لها والضرزم بهما ايضا كزبرج المسنة وهي اخبث واكثر سما ومن ابيات هذه
الارجوزة ما اورده المص في التوضيح شاهدا على تاكيد النفي بلم بنون التاكيد شذوذا وهو يحسبه الجاهل
ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ● قال الاعلم يصف جبلا قد عمه الخصب والنبات وقال ابو هاشم
اللخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلا بشيخ تعمم فوق كرسي ونقل
ابن خلف عن بعضهم انه شبه وطبا وهو زق اللبن وانه لعظمه كشيخ جالس على كرسيه وشبه القمع اعلاه
بالعمامة وقيل القدما تثنية اي اسم مثنى حذفت نونها للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة اي هما
خطتان فحذف نون التثنية واما من رواه بجرها فحذف النون للاضافة واما معترضة وهذا صدر بيت
عجزه واما دم والقتل بالحر اجدر وتقدم انشاده والكلام عليه في حذف نون التثنية في اواخر الباب
الخامس وسمع ايضا رفعهما اي رفع الفاعل والمفعول كقوله ● ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد
عقعقان وبوم ● هو من اول الخفيف ولم اقف على تسمية قايله والعقعق طاير ابلق بسواد وبياض يشبه
صوته العين والقاف كذا في القاموس وفيه البوم والبومة ايضا وضمهما طاير كلاهما للذكر والانثى
قال الشارح ولا دليل في البيت على رفع المفعول ايضا لجواز ان يكون الشاعر استعمل عقعقا على لغة
من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث ويكون قوله وبوم مرفوع على انه مبتدا حذف خبره اي ومعهما
بوم التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب حكم الحسن الوجه
في الجر بجامع ان المضاف في كل منهما صفة محلاة بالالف واللام والمضاف اليه معمول معرف بهما وكان حق
اسم الفاعل بالالف واللام ان لا يضاف الى ما عرف بهما لعدم افادة التخفيف وحق الصفة المشبهة
المعرفة بال ان لا تنصب بها لانها انما تشتق من الفعل اللازم لكنهما لما تشابها من الحيثية التي ذكرناها وحمل
الحسن الوجه على الضارب الرجل في النصب وحمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر بالاضافة والاضافة
فيهما وان كانت لفظية الا انها في الحسن الوجه على وجهها من التخفيف اذ الاصل الحسن وجهه بالرفع على
انه فاعل الصفة فقصدوا تخفيفه بالاضافة واضافته الى فاعله على خلاف الاصل لانه هو في المعنى فشبهوا
مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير
المتصل بالوجه وعوض عن الضمير اللام ليلا يزول تعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف
الضمير واستتاره في الصفة العاشر اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير لان
افعل في التعجب من حقه ان لا يصغر بخلاف افعل التفضيل فانه اسم من حقه ان يصغر واعطاء افعل
التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر كما ان ذلك لا يرفعه وتقدم ذلك في اواخر القاعدة
الاولى ولو ذكرت احرف ودخول بعضها على بعض في معناه اي واستعمال بعضها في معنى بعض لجا من
ذلك امثلة كثيرة ولكن فيما ذكرناه كفاية لمن وفقه الله سبحانه قال المصنف تغمده الله تعالى برحمته
وهذا اخر ما تيسر ايراده في هذا التاليف فاسال الله الذي من علي بانشايه واتمامه في البلد
الحرام يعني مكة شرفها الله تعالى في شهر ذي القعدة الحرام فانه اول الاشهر الاربعة الحرم
وتيسر علي تمام ما الحقت به من الزوايد في شهر رجب الحرام هو اخر الاشهر الحرم ويقال له رجب
الفرد لانفراده بالحرمة بين حلالين وتوالي الثلاثة الباقية ورجب الاصم لانه كان لا يسمع فيه
قعقعة سلاح والاصب لانصباب الرحمة فيه ولتعظيمه يقال فيه شهر الله وقد وقعت عبارة
المص فيما وجدته من اصل هذا الكتاب وهي نسخة معتمدة بلفظ شهر في الموضعين مع انه قد

وقع في شرح مسلم للامام النووي ان لفظة الشهر لا تضاف الا الى ما في اوله راء كربيع الاول
والاخر ورمضان لا رجبا فلا تضاف اليه ان يحرم وجهي على النار هو وما عطف عليه مفعول
اسال واراد بتحريم وجهه ان لا يجعل من اهلها ولو حينا ما وان يتجاوز عما تحملته من الاوزار
جمع وزر بالكسر وهو الاثم وان يوقظني من رقدة الغفلة بالتوفيق للاعمال الصالحة وتدارك
الخلل بالتوبة الناصحة قبل الفوت اي قبل فوات وقت الايقاظ وان يلطف بي فيقدر ما هو
الاصلح لي عند معالجة سكرات الموت انه على ما يشاء وهو بالاجابة جدير قال
الشارح المولف والامام المصنف العلامة بقية المحققين خلف السلف الصالحين ولي
شهاب الدنيا والدين ثم ليكن هذا اخر ما من الله به على هذا العبد الضعيف وقدر اتمامه
على يديه فضلا منه انه هو البر اللطيف من شرح كتاب مغني اللبيب الاتي في النحو بكل معنى بديع
وامر عجيب وانا اسال الله فيه حسن الاخلاص وان يتقبله مني كيما افوز ذوي الاختصاص
وان يثيبني عليه كرما منه جزيل الثواب وان ينفع به كما نفع بمتنه عامة الطلاب

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وعلى اله
وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا وقع الفراغ
من تاليف هذا الشرح الشريف اخر يوم الاثنين ثاني
عشر ربيع الاول سنة خمس وتسعين وثمانماية
كذا قال رحمه الله تعالى وناسخه فرغ منه
عصر نهار الجمعة المبارك تاسع شهر
صفر الخير سنة ١١٤٥
والحمد لله وحده
وصلى الله على
من لا نبي
بعده
تم

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
١١٧٥ وعفي عنه